

$$\begin{array}{r} 1.04 \\ 1.10 \\ \hline 2.14 \end{array}$$
[illegible]

كتاب الطهارة	فصل	باب التيمم	باب المسح
١٩	١١	١٣	١٤
باب دماء مختصة بالنساء	باب تطهير الانجاس	فصل	كتاب الصلوة
١٩	٢٣	٢٤	٢٥
باب الاذان	باب شروط الصلوة	باب صفة الصلوة	فصل الامام يجهز
٢١	٢٩	٣٢	٣٦
باب الحدث والصلوة	باب ما يفسد الصلوة	باب الوتر والتوافل	باب ادراك الفريضة
٤١	٤٢	٤٥	٤٨
باب قضاء الفوائت	باب صلوة المريض	باب الصلوة على الدابة	باب الصلوة في السفينة
٥٠	٥١	٥٢	...
باب المسافر	باب الجمعة	باب العدين	باب صلوة الكسوف
٥٣	٥٤	٥٦	٥٧
باب الاستسقاء	باب صلوة الخوف	باب الصلوة في الكعبة	باب سجود الشهود
٥٥	٥٨	٥٥	٥٥
باب سجود التلاوة	باب الجنائز	باب الشهيد	كتاب الزكاة
٦٠	٦٢	٦٤	٦٥

باب صدقة التسوايم	باب زكاة الاموال	باب العاشر	باب الركبان
٦٧	٦٩	٧٠	٧١
باب العشر	باب المصارف	باب الفطرة	كتاب الصوم
٧٢	٧٥	٧٤	٧٥
باب موجب الافساد	فصل	باب الاعتكاف	كتاب الحج
٧٧	٧٩	٨٢	٨٣
باب القران والتمتع	باب الجنائز	باب الاحصام تحريم احصر	كتاب الاضحية
٨٨	٨٩	٩٤	٩٥
كتاب الصيد	كتاب الذبايح	كتاب الجهاد	باب المغنم
٩٨	١٠٠	١٠٢	١٠٤
باب استيلاء الكفار	باب المستأمن	باب الوضائف	فصل الجزية
١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩
باب المرتد	باب البغاة	باب احياء الموات	فصل الشرب
١١١	١١٢	١١٣	١١٤
كتاب الكراهة والاستحسان	فصل	فصل لا يلبس رجل حذرا	فصل ينظر الرجل الى الرجل
١١٥	١١٦	١١٧	١١٨
فصل من ملكاته	فصل والذخيرة	فصل	كتاب النكاح
١١٩	١٢٣	١٢٥	...

باب الولي والكفر	باب المهر	باب نكاح الرقيق والكافر	باب القسم
١٢٨	١٣٥	١٣٧	١٤١
كتاب الرضاع	كتاب الطلاق	باب ايقاع الطلاق	باب بالتفويض
١٤١	١٤٤	١٤٤	١٥٤
باب التعليق	باب طلاق الفار	باب الرجعة	باب الايلاء
١٥٧	١٥٩	١٦٠	١٦٢
باب الخلع	باب الظهار	باب البعان	باب العنين
١٦٤	١٦٧	١٦٩	١٧١
باب العدة	فصل في الاحداد	باب ثبوت النسب	باب الحضنة
١٧٢	١٧٤	١٧٥	١٧٧
باب النفقة	كتاب العتاق	باب عتق العتق	باب الحلف بالعتق
١٧٨	١٨٣	١٨٥	١٨٩
باب العتق على جعل	باب التدبير	باب الاستيلاء	كتاب كتابة
٢٠٠	١٩١	١٩٢	١٩٤
فصل في تصرفات الكتاب	باب كتابة العبد المشترك	باب الموت والعجز	كتاب الولاء
١٩٥	١٩٦	٢٠٠	١٩٧
كتاب الايمان	باب حلف الفعل	باب حلف القول	كتاب الحدود
١٩٩	٢٠٣	٢٠٩	٢١١

باب وطئ يوجب الحد	باب شهادة الزنا	باب حد الشرب	باب حد القذف
٢١٣	٢١٤	٢١٦	٢٢٠
فصل التعزير	كتاب السرقة	فصل يقطع بين السارق	باب قطع الطريق
٢١٨	٢٢٠	٢٢٢	٢٢٤
كتاب الاشربة	كتاب الجنائيا	باب ما يجب العقوبة او لا يوجبها	باب العقوبة فيما دون النفس
٢٢٩	٢٢٧	٢٢٩	٢٣٢
باب الشهادة والقتل	كتاب الديات	فصل	فصل
٢٣٤	٢٣٥	٢٣٨	٢٤٠
باب ما يحدث في الطريق وغيره	باب جنابة البهيمة والجنابة عليها	باب جنابة الرقيق والجنابة عليه	فصل
٢٤٢	٢٤٣	٢٤٥	٢٤٧
فصل	باب القسام	كتاب المعاقلة	كتاب الآبق
٢٤٨	٢٤٩	٢٥٣	٢٥٥
كتاب المفقود	كتاب المقيط	كتاب اللقطة	كتاب الوقف
٢٥٦	٢٥٨	٢٥٩	٢٦٠
	فصل	فصل	
	٢٦٧	٢٦٩	

باب التصرف والجناية والرهن	فصل رهن عصير	كتاب الغصب	فصل عيب ما غصب
٣٦١	٣٦٣	٣٦٤	٣٦٧
كتاب الاكراه	كتاب الحجر	فصل	كتاب المأذون
٣٦٨	٣٧٢	...	٣٧٤
كتاب الوكالة	باب الوكالة بالخصومة والقبض	باب عزل الوكيل	باب الوكالة بالبيع والشراء وال فصل في بيع الوكيل بالبيع
٣٧٨	٣٨٥	٣٨٧	٣٨٣
كتاب الكفالة	فصل لهما دين	كتاب الحوالة	كتاب المضاربة
٣٨٨	٣٩٥	٣٩٦	٣٩٨
باب ضمان بلا اذن	كتاب الشركة	فصل في الشركة في الاحتطاب	كتاب المزارعة
٤٠١	٤٠٤	٤٠٧	٤٠٧
كتاب المساقاة	كتاب الدعوى	باب التحالف	فصل في يكون خصما ومن لا
٤١٠	٤١١	٤١٩	٤٢٢
باب دعوى الرجلين	باب دعوى النسب	فصل	وتذنيب
٤٢٤	٤٢٩	٤٣١	٤٣٢
كتاب الاقرار	باب الاستثناء	باب اقرار المريد	فصل اقوت حرة بدين
٤٣٣	٤٣٧	٤٤٠	٤٤٢
كتاب الشهادات	باب القول وعده فيه مسئلة الختان	باب الاختلاف في الشهادة	باب الشهادة على الشهادة
٤٤٣	٤٤٨	٤٥٣	٤٥٦

كتاب البيوع	فصل لا يدخل العلو	باب خيار الشرط	باب خيار الرؤية
٤٧١	٤٨٠	٤٨٢	٤٨٨
باب خيار العيب	باب بيع الفاسد	باب الاقالة	باب المراجعة والقولية والوضعية
٤٩٠	٤٩٤	٣٠٥	٣٠٦
فصل مخبر بيع العقار	باب الربوا	باب الاستحقاق	باب التسليم
٣٠٩	٣١١	٣١٤	٣١٦
مسائل شتى فيه مسائل استحسان	باب ما يبطل بالشرط الفاسد	باب الصرف	تذنيب
٣١٩	٣٢٣	٣٢٦	٣٢٦
بيع بالرفا	كتاب الشفعة	باب ما هو فيه	كتاب الهبة
٣٢٧	٣٢٨	٣٣٢	٣٣٥
باب الرجوع	فصل وهب امة	كتاب الاجارة	باب الاجارة الفاسدة
٣٣٧	٣٤٠	...	٣٤٤
باب من الاجارة فيه انتعدى في الختان	باب فسخ الاجارة	مسائل شتى	كتاب العارية
٣٤٤	٣٤٨	٣٥٠	٣٥١
كتاب الوديعة	كتاب الرهن	باب ما يصح رهنه	باب رهن بوضع عند عدل
٣٥٣	٣٥٥	٣٥٧	٣٥٩

270/1-2

باب الرجوع عنها	كتاب القيل	كتاب القضاء	باب كتاب القاض
٤٥١	٤٦٠	٤٦٧	٤٧٦
باب على شئ	كتاب الوصايا	الاول يعني الباب الاول	باب الوصية بالثلث
٤٧٨	٤٨٧		٤٩٠
باب العتق في الرض	باب الوصية في الاقارب	باب الوصية بالخدمة والسكنى والعترة	فصل وصايا الذي
٤٩٤	٤٩٥	٤٩٧	٤٩٨
	الباب الثاني في الاوصياء	مسائل	

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون
هذا رسالة متعلقة بمباحث الولاء نسولنا خيرا ورحمة الله عليه
 رتب هذه الرسالة على مقدمة ومفصل وفصل وترتيب اما المقدمة التي هي بيان ما هو موضوع
 عليها المباحث التي هي من اصول واصطلاح الفقهاء في بابها من المباحث التي هي من اصول واصطلاح
 عليه نفسه رتب على مقدمة بعد مضي ستة اشهر من وقت كتابته والعلو في او من
 في اصلها رتب **والثاني** من لا يكون في نفسه رقيقا اصلها **ومنها** ان الولاء كما اوضح به صاحب المصنف
 وغيره مبني على عز والملك ولهذا قالوا لا يقبل فيه الشهادة بالتامع كما في العتق والولاية
 فرع بثبوته وثبوته على الولد يكون من قبل الامة لما تقررات الولد يتبع الامة في تحريره والولاية
 ولا يبرى ملك الاب الى الولد فلا يكون زوالا عن الولد الا من قبل معق الامة وعصية
 في حكمه واذا لم يكن في جانب الامة رقب لا يتصور على الولد ولا **ومنها** ان اللفظ اذا كان قطعيا
 في معنى وجبان يحمل عليه الظاهر المحتمل له وغيره لا يستلزم الروايات **ومنها** ان المطلق
 يحمل على المقيد في الروايات ولهذا ترى مطلقا المتون كالكتز وغيره يقيدها بالشرع
 وان كان الشارح هو المصنف كما في الكافي وغيره **واما المقصود** في نقل روايات يقول
 عليها وايراد مباحث تتعلق بها **ومنها** ما ذكر الشيخ علا الدين ابو بكر الكاشاني في البداية
 وهو كتاب ينقل عنه الفضلاء المحققون كالامام مفتي مصر والشام ابو عبد الله الشروبي
 حتى قال في شرحه للمهاجرة ذكر صاحب المصنف ان الشئ سنة في الطهارة وكذلك في الباطن والخبر
 والفتنة ووافقه على ذلك صاحب المهادية حيث قال من شرايط بيوت الولاء ان لا يكون الامة
 حرة اصلية فان كانت فلا ولا لاحد على ولدها وان كان الاب معق لما ذكرنا ان
 الولد يتبع الامة في الرق والحرية ولا ولا لاحد على امه فلا ولا على ولدها وان كانت الامة
 معققة والاب معق فلولد يتبع الاب في الولاء ويكون ولا وله لولاه الاب لا لولاه الامة لان

هذا رسالة متعلقة بمباحث الولاء نسولنا خيرا ورحمة الله عليه
 رتب هذه الرسالة على مقدمة ومفصل وفصل وترتيب اما المقدمة التي هي بيان ما هو موضوع
 عليها المباحث التي هي من اصول واصطلاح الفقهاء في بابها من المباحث التي هي من اصول واصطلاح
 عليه نفسه رتب على مقدمة بعد مضي ستة اشهر من وقت كتابته والعلو في او من
 في اصلها رتب **والثاني** من لا يكون في نفسه رقيقا اصلها **ومنها** ان الولاء كما اوضح به صاحب المصنف
 وغيره مبني على عز والملك ولهذا قالوا لا يقبل فيه الشهادة بالتامع كما في العتق والولاية
 فرع بثبوته وثبوته على الولد يكون من قبل الامة لما تقررات الولد يتبع الامة في تحريره والولاية
 ولا يبرى ملك الاب الى الولد فلا يكون زوالا عن الولد الا من قبل معق الامة وعصية
 في حكمه واذا لم يكن في جانب الامة رقب لا يتصور على الولد ولا **ومنها** ان اللفظ اذا كان قطعيا
 في معنى وجبان يحمل عليه الظاهر المحتمل له وغيره لا يستلزم الروايات **ومنها** ان المطلق
 يحمل على المقيد في الروايات ولهذا ترى مطلقا المتون كالكتز وغيره يقيدها بالشرع
 وان كان الشارح هو المصنف كما في الكافي وغيره **واما المقصود** في نقل روايات يقول
 عليها وايراد مباحث تتعلق بها **ومنها** ما ذكر الشيخ علا الدين ابو بكر الكاشاني في البداية
 وهو كتاب ينقل عنه الفضلاء المحققون كالامام مفتي مصر والشام ابو عبد الله الشروبي
 حتى قال في شرحه للمهاجرة ذكر صاحب المصنف ان الشئ سنة في الطهارة وكذلك في الباطن والخبر
 والفتنة ووافقه على ذلك صاحب المهادية حيث قال من شرايط بيوت الولاء ان لا يكون الامة
 حرة اصلية فان كانت فلا ولا لاحد على ولدها وان كان الاب معق لما ذكرنا ان
 الولد يتبع الامة في الرق والحرية ولا ولا لاحد على امه فلا ولا على ولدها وان كانت الامة
 معققة والاب معق فلولد يتبع الاب في الولاء ويكون ولا وله لولاه الاب لا لولاه الامة لان

لان الولاء كالنسب والاصل في النسب هو الاب **اقول** تخفيفا انه اذا دجى اصل الحرية الاصلية
 بالمعنى الثاني بغيرية قول ولا ولا لاحد على امه وقد عرفت ان الولاء مبني على زوال الملك وزوال
 الملك بالواسطة لا يكون الا من قبل الامة فاذا كانت حرة الاصل بهذا المعنى لم يثبت على الولاء ملك
 ولا يثبت عليه ولا **فان قيل** هذا يقتضي ان لا يثبت عليه الولاء الا من قبل الامة حتى لو كانت
 في الجانبين رقب لوجب ان يكون الولاء لقوم الامة دون الاب وقد صح بخلافه حيث قال فالولد
 يتبع الامة في الولاء **قلنا** مقتضى كون الولد تابعيا للامة في الحرية والرقان يكون كذلك لكن لما ثبت
 في كل من الطرفين ضعف بانتماء شرف الحرية اعتبر حديث الولاء للحرة كحديث في حق جانب الاب
فالحاصل ان في هذا الباب يثبت اصلا يحيل العمل بكل منهما بقدر الامكان **لحمدا** ان الولد يتبع الامة
 في الرق والحرية **والثاني** ان الولاء للحرة كحديث النسب ان لم يمكن في جانب الامة رقب يتبعها
 الولد فلا يثبت عليه الولاء من انا والرق وان كان في الجانبين رقب يعتبر قوة النسب في يثبت
 الولاء لجانب الاب وهذا ما قال في الهداية وان كان الابوان معقدين فالتب الى قوم الاب
 الاب لانها استويا والترجيح جانب النسب بالقبول لان النصرة به اكثر حتى لو كان نسب الاب
 ضعيفا بان يكون عجايز الاصل والامة معققة كان الولاء لقوم الامة عندنا جفة و
 محمد رضى كما دل في الهداية **ومنها** ما ذكر الشيخ رشيد الدين محمد النيسابوري في شرح قول
 التكملة وان اخصصوا مولى الاب ومولى الامة فلا ينفق فمولى الامة فقضا بالحرية
 قال اريد بهذا ان لا يكون الامة مولاة لانها لو كانت حرة الاصل لما ثبت على الولد ولا
 ومهما كان احدا لا يبرى حرة الاصل لا يكون على المولد المولود منهما ولا لان الامة
 ان اكانت حرة الاصل فالولد في الحرية يتبعها والاب اذا كان حرة الاصل فالولد يتبع
 في النسب والولاية النسب فالمراد بقولنا حرة الاصل ان يكون عربيا لان العرب لم يجر عليه
 رقب **اقول** انما قال المراد بقولنا حرة الاصل لانها لما اطلق القول بان الاب حرة
 اذا كان حرة الاصل فالولد يتبع في النسب ورد عليه انه يقتضي ان يكون الولد تابعا
 لا بغير حرة الاصل ولا يكون عليه ولا لقوم الامة اذا كانت معققة وهو خلاف ما صح
 به في الهداية وغيره فافراد دفعه بان المراد يكون الاب حرة الاصل ان يكون عربيا
 فولي النسب لان العرب لم يجر عليه رقب ليضعف نسبه اذ ليس عليهم الا النسب او
 الاتهام **فان قيل** لم يجر عليه رقب في العربية في جانب الامة **قلنا** لان المقصود من اعتبارها
 تقوية النسب ولا نسب في جانب الامة يعتد به لبراد تقوية لا يقال قول اريد بهذا ان
 يكون الامة مولاة مخالف لكلام صاحب الهداية حيث قال في تقرير اصل هذه المسئلة
 قيل قوله وان اخصص مولى الامة ومولى الاباء وان مات الملك ولد ولا من حرة
 وترك ديناه فاما مكاتبه آه فان كون الامة مولاة في الف لكونها حرة لا فانقول لا
 بخلافه لان المولاة اما معققة او مولودة من معققة وعلى التقديرين يصدق عليها الحرية
 وان لم يصدق احده الاصلية بالمعنى الثاني المذكور في المقدمة **ومنها** ما قال الامام شمس الدينة
 الرضوي في وجوبه لحيث ان كانت الامة حرة والاب معق فلولد على الولد **اقول** لم يرد
 بالحرية مطلقا لان هذا الحكم لا يستقيم الا في بعض افراده وهو الحرية الاصلية
 بالمعنى الثاني والحرية الاصلية بالمعنى الاول والامة يصح الحكم بعدم الولاء على الولد
 لما عرفت ان الولاء لا يكون لقوم الاب بل اراد الحرة الاصلية بالمعنى الثاني لما سبق
 من عبارتين القطعيتين في هذا المعنى وقد عرفت ان ما هو ظاهر في معنى ومطلقا يجب
 دة الاما هو قطعي فيه ومقتد **ومنها** ما ذكره الشيخ ابو محمد مسعود بن الحسين في

طهارة
 وغيره



في تحقير المشهور بنى بالسودى حيث قال من كان حراً لأم لا ولا عليه لاحد فله ان
يولى من شاء **اقول** هذا ايضا ظاهر بما ذكرنا ومطلقا فيجوز ان يكون له ما هو مطلق فيه
ومعقود على ما سبق **واما الفصل** في ايراد ما يروى في الظاهر مخالفا كما مر من الحى
وبما عديم المخالفة في الحقيقة بالبناء على ما سبق من الدقة **منه** ما قاله الميت الولد وان
علق حراً الاصل بان كانت أمه حرة اصلية او عارية يجوز ان يثبت عليه ولا اما الولد لقوم
او لقوم الأم ثم قال ان كان الاب حراً الاصل لا ولا لقوم الاب وكذا ان كانت الأم
حرة الاصل لا ولا لقوم الأم لان حراً الاصل لم يجر عليه عقوبة فلا يثبت الولد
اقول المتبادر من ظاهره ان الأم اذا كانت حرة الاصل مطلقا جاز ان يثبت على
ولدها الولد ولا يثبت لك بل مراده بالحرمة الأصلية هي الحرمة الأصلية بالمعنى
الاول المذكور في المقدمة بقرينة انه جعل الولد المتولد من حرة عارية وهي
المعقود حراً الاصل ثم جعل الحرمة الأصلية مقابلة للعارية فلا مخالفة فيه وفي
ما سبق من الحق ضرورة كون الولد لقوم الاب ما اذا كان في نسب الاب رقيقاً والو
لد ولد من معتق او من ولدت من معتق وضوء كون الولد لقوم الأم ما اذا
كان الاب بنطيحاً الاصل تزوج بمعتق انثى او من ولدت من معتق فان
ولا الولد في الاول لقوم الاب اتفاقاً وفي الثاني لقوم الأم عندنا خيفة
ومحمد رحمه الله واما حراً الاصل وحرة الاصل في قوله ان كان الاب حراً الاصل
لا ولا لقوم الاب وكذا ان كانت الأم حرة الاصل وفي قوله وان كان الاب
حراً الاصل فعلى وجهين فمحمول على المعنى الثالث المذكور في المقدمة فكان رحمه الله تعالى
به اراد بيان الاضطرار وقصد التيقن على التوفيق بين الروايات والاصطلاح **و**
منه ما قال في تاتارخانية ولو شهد ان اباً للمدعى هذا اعتق اباً للميت هذا وهو
يملك ثم مات المعتق وترك ابنه هذا وهو المدعى ثم مات المعتق وترك ابنه وهو
الميت وهو ولد من امرأة حرة قضى بالميت ان المدعى **اقول** مراده ايضا بامارة
حرة الحرمة الأصلية بالمعنى الاول فلا يخالف ما سبق من الحق **واما الدية** في نقل
ما ذكر في بعض كتب كتب على ظهره شرح جامع الصغير للعقابي ايراد ما يروى عليه
فانه قيل فيه ولو كان ابواه عربيتين قلا ولاه على الولد لاحد لان العرب حرة الاصل
لانه لا استرقاق عليهم وكذا اذا كانا بنطيحين حزين من الاصل وكذلك اذا كان
الاب عربياً او بنطيحاً وهو حراً الاصل والام معتقة لا ولا على الولد لانه بنطيح
وان كانت الأم عربية والاب معتق او بنطيحاً او اسلم ووالى ماله او ان كانا معتق
فالولد مولى لمولى الاب لان الولد يتبع الاصل والولا كما في النسب اما الخلاف
فيما اذا كانت الأم معتقة والاب مولى الموالاة **اقول فيه بحث** اما اولا
فلا تنضم النبط الى العرب في قوله وكذلك اذا كان الاب عربياً او بنطيحاً
وهو حراً الاصل والام معتقة لا ولا على الولد غير صحيح لوجهين **الاول**
انه مخالف للرواية حيث قال في المصنوع وغيره اذا كانت الأم معتقة انثى
والاب حراً لم يسل بنطيحاً بعتة احد فالولد مولى لمولى الأم في قول ابن خنيفة
ومحمد رحمه الله وكذلك ان كان الاب والارحلا وعند ابن يوسف في الفصلين
لا يكون مولى لمولى الأم ولكن يثبت له نسبه الى قوم امه **والثاني** انه مخالف للرواية
لما عرفت ان الولد يتبع الأم في الحرمة والحرية وان الولد لم يثبت على زوال الملك فالأم

المشهور
في تحقير المشهور بنى بالسودى حيث قال من كان حراً لأم لا ولا عليه لاحد فله ان يولى من شاء
اقول هذا ايضا ظاهر بما ذكرنا ومطلقا فيجوز ان يكون له ما هو مطلق فيه ومعتقود على ما سبق
واما الفصل في ايراد ما يروى في الظاهر مخالفا كما مر من الحى وبما عديم المخالفة في الحقيقة
بالبناء على ما سبق من الدقة **منه** ما قاله الميت الولد وان علق حراً الاصل بان كانت أمه حرة
اصلية او عارية يجوز ان يثبت عليه ولا اما الولد لقوم او لقوم الأم ثم قال ان كان الاب حراً
الاصل لا ولا لقوم الاب وكذا ان كانت الأم حرة الاصل لا ولا لقوم الأم لان حراً الاصل لم يجر عليه
عقوبة فلا يثبت الولد **اقول** المتبادر من ظاهره ان الأم اذا كانت حرة الاصل مطلقا جاز ان يثبت على
ولدها الولد ولا يثبت لك بل مراده بالحرمة الأصلية هي الحرمة الأصلية بالمعنى الاول المذكور
في المقدمة بقرينة انه جعل الولد المتولد من حرة عارية وهي المعقود حراً الاصل ثم جعل
الحرمة الأصلية مقابلة للعارية فلا مخالفة فيه وفي ما سبق من الحق ضرورة كون الولد لقوم
الاب ما اذا كان في نسب الاب رقيقاً والولد ولد من معتق وضوء كون الولد لقوم الأم ما اذا كان
الاب بنطيحاً الاصل تزوج بمعتق انثى او من ولدت من معتق فان ولا الولد في الاول لقوم الاب
اتفاقاً وفي الثاني لقوم الأم عندنا خيفة ومحمد رحمه الله واما حراً الاصل وحرة الاصل في قوله
ان كان الاب حراً الاصل لا ولا لقوم الاب وكذا ان كانت الأم حرة الاصل وفي قوله وان كان الاب
حراً الاصل فعلى وجهين فمحمول على المعنى الثالث المذكور في المقدمة فكان رحمه الله تعالى به
اراد بيان الاضطرار وقصد التيقن على التوفيق بين الروايات والاصطلاح **و** **منه** ما قال في
تاتارخانية ولو شهد ان اباً للمدعى هذا اعتق اباً للميت هذا وهو يملك ثم مات المعتق وترك
ابنه هذا وهو المدعى ثم مات المعتق وترك ابنه وهو الميت وهو ولد من امرأة حرة قضى
بالميت ان المدعى **اقول** مراده ايضا بامارة حرة الحرمة الأصلية بالمعنى الاول فلا يخالف
ما سبق من الحق **واما الدية** في نقل ما ذكر في بعض كتب كتب على ظهره شرح جامع الصغير
للعقابي ايراد ما يروى عليه فانه قيل فيه ولو كان ابواه عربيتين قلا ولاه على الولد لاحد لان
العرب حرة الاصل لانه لا استرقاق عليهم وكذا اذا كانا بنطيحين حزين من الاصل وكذلك اذا كان
الاب عربياً او بنطيحاً وهو حراً الاصل والام معتقة لا ولا على الولد لانه بنطيح وان كانت الأم
عربية والاب معتق او بنطيحاً او اسلم ووالى ماله او ان كانا معتق فالولد مولى لمولى الاب لان
الولد يتبع الاصل والولا كما في النسب اما الخلاف فيما اذا كانت الأم معتقة والاب مولى الموالاة
اقول فيه بحث اما اولا فلا تنضم النبط الى العرب في قوله وكذلك اذا كان الاب عربياً او بنطيحاً
وهو حراً الاصل والام معتقة لا ولا على الولد غير صحيح لوجهين **الاول** انه مخالف للرواية
حيث قال في المصنوع وغيره اذا كانت الأم معتقة انثى والاب حراً لم يسل بنطيحاً بعتة احد فالولد
مولى لمولى الأم في قول ابن خنيفة ومحمد رحمه الله وكذلك ان كان الاب والارحلا وعند ابن يوسف
في الفصلين لا يكون مولى لمولى الأم ولكن يثبت له نسبه الى قوم امه **والثاني** انه مخالف للرواية
لما عرفت ان الولد يتبع الأم في الحرمة والحرية وان الولد لم يثبت على زوال الملك فالأم

وفي كون الأم عربية والاب معتق
مخالفاً لاول الاصل في الدية
التي ابعثت في القوم
سما من القوم
والطريق

الاب

للدانية

فالأم اذا كانت معتقة كان الولد تابعاً لها في زوال الملك وزواله بالواسطة لا يكون
الأم قبل ولدها فلا يكون الولد الا لأم **واما الثاني** فلا نقول وان كانت الأم عربية
والاب معتق فالولد مولى لمولى الاب باطل لانه مخالف للرواية والرواية **اما الاول**
فلما عرفت من الروايات الصحيحة ان الأم اذا كانت حرة الاصل لا يثبت لها اذا كانت
عربية لا يكون على ولدها ولا لاحد **واما الثاني** فلما عرفت من ان الولد يتبع الأم
في الحرية وان الولد يثبت على زوال الملك ومملوكة الاب لا تسرى الى الابن
فاذا كانت الأم حرة الاصل لا يثبت لها اذا كانت عربية كيف يثبت على الولد ولا
يكون مخالفاً للرواية يعلم انه لا خلاف روايته هي ان يكون ماد كرفيه بمحمولاً عليه قد
استقم **واما الثاني** فلا نقول لان الولد يتبع الاب في الولد بطلان ليس على اطلاق بل
اذا كانت الأم ايضا معتقة ليتحقق الضعف في الحائنين ويترشح جانب الاب يكون التبع
لما صرح في الهداية **واما رابعاً** فلا نالحصر المستفاد من قولنا انما الخلاف فيما اذا كانت
الأم معتقة والاب مولى الموالاة مخالف الى ما نقلنا من المبسوط من كون خلافه في
يوسف رحمه الله في الفصلين ولعوض شرح جامع الكبير حيث ذكر فيه لو كان الرجل غيباً
فتزوج لمولات لقوم والمزوجة او لم يكن له ولا مولات فالولد تابع للأم
في ولا العاقبة في قوله اني خيفة ومحمد رحمه الله وقال ابن يوسف يكون تبع الاب كما
قلنا في العربي وللکافي وشرح الهداية وللزار وشرح الاقطع ايضا حيث مر
فيها بالخلاف في الفصلين ولم يوجد هذا الخبر فيها ولا في غيرها سوى هذا الكتاب
ولا يخفى على اخصر بصير وبالاتحاد والاستقامة متصف ان كلاً ما يكون في نفسه
مخالفاً للرواية والرواية ومحمولاً على كلاً من مخالفيين للرواية الصحيحة والرواية
الصحيحة كيف يصح الاستدلال به والاستنباط وانى باقية الاعتقاد والاستدلال
بمحمول من جميع ما ذكرنا ان الابوين اذا كانا حزينين للاصلين بالمعنى الثالث فلا ولا على
فاذا كانا معتقين او في اصلهما معتق فالولد يتبع الاب واذا كان الاب معتقاً او في اصل
معتق والام حرة الاصل يثبت للميت سواء كانت عربية او لا فلا ولا على الولد بل لقوم الاب
واذا كانت الأم معتقة والاب حراً الاصل يثبت للميت فان كان عربياً فلا ولا على الولد
لقوم الأم وان كان غير عربي فعند ابن خنيفة ومحمد يكون لقوم الأم عليه ولا خلاف في
يوسف هذا ما يستدل في هذا المحل من التحقيق والتدقيق والحل مستظهر في ذلك بالملك
الوهاب الهادي ضعفاً عباده الى سبيل التصوب وقد انفق القراع عن نظرها في
سلك الغرير ونصيرها على حسن التصور بالطف التقرير تمت

باسمهم

وتوضيح المقام هو ان الأم اذا كانت معتقة والاب رقيقاً فالولد مولى لمولى الأم واذا كان الاب
معتقاً او كانا معتقين او في اصلهما معتق فالولد مولى لمولى الاب وان كانت الأم معتقة والاب
حراً الاصل فان كان عربياً فلا ولا على الولد لقوم الأم وان كان غير عربي فعند ابن خنيفة ومحمد
يكون لقوم الأم عليه ولا خلاف في يوسف فان في شرح الجامع الصغير للعقابي
وان كانت الأم عربية والاب معتقاً فالولد مولى لمولى الاب لان الولد يتبع الاصل
والولا كما في النسب وذكر في جميع الفوائد ان الولد يتبع الاصل في الولد بطلان ليس على اطلاق بل
الناس لان الاب اذا كان معتقاً او في اصله معتق والام حرة الاصل لا يثبت لها اذا كانت عربية او لا
فلا ولا لقوم الاب متمسكاً بقوله الولد يتبع الأم في الحرية والحرية واستخير بان هذا ليس

لما نقلنا
في قولنا ان كانت الأم عربية والاب معتق
فان خلافه في المبسوط من كون خلافه في
من الروايات الصحيحة
والله اعلم بالصواب
ذلك من كتاب
المعاني

حزين اصليين

من النصوص الواردة في بيان حكم الولاء بل هو دورم لبيان حال فروع الارقاء والاحرار في
الرقية والحرية على حد وان استنبطت منه احكام اخر تكون كلام رسول الله تعالى من
جوامع الكلم لكن قد بين ما سبق له الكلام فصلا وما تخرج منه رايها فليظهر في
هذا المقام فانه مما خفي على كثير من افاضل الرجال عليه السلام لا حرس من المتأخرين

وان مات المفق وترك ابنا وبنات ثم مات العبد المعق قال الولاء لا يبرئ لا البنت لان
الابن هو العصه بنفسه لا البنت لقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاء
الا من اعتقن او اعق من اعتقن او كانت من كاتب من كاتبين ولم يوجد ههنا المستق
فبقي استحقاقها الولاء على اصل التي وجله الكلام فيها ان النساء لا يبرثن بالولاء الا
من اعتقن او اعق من اعتقن او كانت من كاتب من كاتبين او دبرن او دبر من
دبرن واولادهم واولاد اولادهم وان سقطوا اذا كانوا من امرأة معق وما
جر معتق من الولاء اليهن من ولا المدايع في فصل في صفة الولاء

عرضت على هذا الكتاب المستطاب
فوجدته كتابا تشريح بطلا لعتة
المتدور وتبدل في طلب مخدرات
نفايس المهور لما اشتغل عليه
من تحرير المسائل وتقريب التلأل
وتبيين المراد ودفع ما يحصل
من الايراد كتبه عبد الرحيم
الفهر
عونه



٤٧٠ ط
٧

RAĞIP P.
Ka. N.

465



بسم الله الرحمن الرحيم • ربِّ تَـمِّم بِالْحَمْدِ

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهداية والهداية والتوفيق • وأحكم نبيان شريعته بنهاية التهذيب والتحقيق • بأساطير زيارات منته من خزان قدرته • ناثراً در الفاظ تحفته بالعناية على عباده في البداية والغاية • مستغنياً عن العدة والذخيرة والوقاية وكفاية المهتات بحيطات علمه الوافي بالأسرار والمضرات • والصلوة على صدر شريعته وخبر خلقته • بحمد الذي هو تاج الشريعة • كنز الحقيقة • مختار الموجودات • خلاصة الكائنات • النافع الانفع المصطفى المستقصى من العالم الكبرى • بل هو عزة وزبدة من اصناف العالم الصغرى • وعلى آله وصحبه الذين يتنوا منهاج الشريعة غاية البيان • وظهروا الحكماء بفتح القدير المنان • وعلى من تابعهم اجمعين • سيما ائمة الذين وعلماء الشرع المتبين • هم ينابيع الحكمة • ومقتدوا الامة الى يوم الدين • **وبعد** فيقول العبد عبد الحليم • اسلم الله شأنه • وصانه عما شانه • لما كان علم الفقه من اشرف المقاصد • واكرم المحامد • وازجج المناجر • وارجح المفاخر • تشرفت ببينا في الاقلام والمحابر • وتكرمت بارقامه الاوراق والذفات • وفضلته لظهور من ان تحفى على ارباب عقل ونهى • من كان له فقه واذا كان من الاصاغر • يقدم لشرفه على الاكابر حيث قال عز وعلا علواً كبيراً • ومن بؤت الحكمة فقد اوتى خيراً كثيراً • وقال عليه صلوات الله وملائكته والناس اجمعين • من يرد الله خيراً يوفقه في الدين • وقال وللفقيه واحد • اشد على الشيطان من الف عابد • وقال الله سبحانه • في صعيد واحد فيقول لم اوتكم على حكمتي الا لخير اريدتكم • استهدكم اني قد غفرت لكم • ما كان منكم • وهو علم يحتاج كل مكلف من العبيد والاحرار في اثناء الليل والاطراف النهار • وهو وسيلة السعادة وذريعة الزلقة في تعلمه وتعليمه شرف الاخرة والاولى • ولقد كثرت في الفقه تصانيف علماء سلفنا وخلفنا • جزاهم الله تعالى عنا خير الجزاء • غير ان الشيخ الامام الحق • والحقير الهام المدقق • الجامع بين المعقول والمنقول • منفتح اغصان الفروع والاصول • مجتمعين في مرز الشهير بمولانا سرور روح الله تعالى روحه • وزاد في اعلى عرش الجنان فتوحه • مستغزاه متفائراً بديع المثال • ودرره شروحاتها بين تفصيل واجال مقبول النظار • متداول بين الانام • لكثرة عوائده وفوائده • وغرارة درره وفوائده • ولما رأيت افئدة الناس تهوى اليه ومطالبا رغباتهم متوقفة عليه • ودرست السنين والاعوام بين الخواصر والعوام • موقفاً بعون الملك الوهاب • الى اطلاع الرموز واسرار الباب اريدت ان اعرض في عبادته • واروض ما يقتضيه من عبادته • كاشفاً عن وجوه رموزه • الاستار • منورا ما اجل بتفصيل وما اهل بتقيد بعون عالم الاسرار • مستمياً عند اختتامه والاطمات • كشف رموز غمها الاحكام • وتنوير درر الحكام • وقد وافقت استمارتي • وان قلت بضاعتى • فنشرت في ذلك وان لم يكن مقامى هذا لك اذا ما لا يدرك كله لا يتركه كله • واصنف اليه المباحث اللائقة بالمقام • واسند ما ذكره من المسائل الى المنقول عنه ليعول عليه الانام • وابته بنظر عين الانصاف على درك • وركب المحشى

وصف العالم بالكبرى بناء على انه يطلق
علوماً من المبادئ تعالى يشتمل
اصنافاً من انواع الاعراض
وان كانت مختلفة الاجناس وكان
مدح المدوح لونه مستصفي من جميع
ذلك على انه يراد هنا الملائكة والانس
والجن بطريق المقابلة بالصغرى وما
يراد به الجنس مجوز وصفه بالتأنيث
والجمع صريح به في جملة وكيف ما راد
الاجناس على انه قبل هو جمع لا واحد
من لفظه فجمع بالعالين بمنزلة جمع
الجمع صريح به الشريف المرحاني في
حاشية الكشاش مسله

ومنهم من ادلهم اهلك الناس الدينار
الصغير والدرهم البيض عليه قوله
تعالى والنخل باسقات في وجهه كافي
الجبري مسله

فكلام
على المصنف

اي قوله اشارة الى ان مدخولها
سبب مستقل لتصنيف هذه الحاشية
مسله

المولى عبد الوان عليه رحمة الرحمن • متجنباً عن طريق التعصب والاعتساف • والمأمول
من عثرته على خطأ وخطأ ان يعفو عما يتصدى من اللوم والعدل فاني بالمقصود
لعترف • وللخطأ بالمعترف مع انه توزع البال • وتكثر الاخران والمال • بمقارفة
عن الوان • وفرة الابوين والعبال • والمال ان علماء الزمان • وفضلاء الاوان قد استقر
بذل وهوان • بل استولى عليهم سيف العدوان • وانما الرقص على مقدار تنشيط الزمان
وقد تجاوز العرا لاربعين • واقل هلال الشباب في مغارب الانلين • واشتعل الرأس
من الشيب • وبهم وان المشيب • وامتد احتجاب عروس الامال • امتدادا يشتت البال
والمسؤل من فضل الله العظيم • وكرمه العيم • ان يجعل كتابي هذا خالصاً لوجهه الكريم
فوضت امرى اليه وتركته عليه • اللهم اغفر لاني واسترخضتاني • انك كريم جيل
وما توفيقى الا بفيضك الجليل • وباسمك شرعت في هذا خذ بيدي يا معين يا مولى **قوله**
الباء للملابسة اي المصاحبة هذا هو مختار صاحب الكشاف **قوله** والقرن مستقر الخ اي
ملتبساً بسم الله للترك ابدي الكتاب **قوله** اول الاستعانة هذا مختار البيضاوي
قوله والنظر لغريبي انه متعلق بفعل خاص بلا واسطة وذلك الفعل هو يتدلى ووض
تقديم الممول في جميع صور جعل فيها الفاعل التسمية مبدأ لفعله اوقع وامكن اذ هو
اول على الاختصاص فلا ماعليه اهل الشرك حيث يبتدون في افعالهم باسم القم
او بره باسم الله تعالى على التشريك وادخل في التعظيم لظهور ان تقديم الاسم تعظيم
للمسمى وافق للوجود فان اسمه تعالى مقدم على فعل الباري في الوجود لتقديم مستماه
على جميع المحكات سيما على من جعل الله له من حيث ان فعله لا يعتد به شرعاً ما لم يصدر
باسمه تعالى **قوله** ادخل في التعظيم حيث لم يجعل اسمه تعالى له للابتداء كونه
مشعراً للابتداء المنان في التعظيم **قوله** بان الفعل لا يتم الخ يريد به ان من اختاره
لا ينظر الى كونه المة بل نظره الى ان الفعل لا يتم بدونه ولا يعتد به شرعاً ما لم يصدر
به **قوله** واصناف اسم الله اي اضافته اسم الى لفظة الخ يشير الى الخلق بين
الاشاعة والمعتزلة من ان الاسم عين المسمى وغيره والى ان نزاعهما لفظي
حاصل ما نقل عنه ان المراد بالاسم ان كان اللفظ فلا نزاع في انه غير المسمى
وان كان الذات وان لم يشتهر فلا نزاع في انه عينه وان كان الصفة فلا وجه
للمجزم باحد الطرفين بل قد يكون عينه وقد يكون غيره واسطة بينهما وهذا بحث
تجسس فيه كثير من الفضلاء واحسن ما حرر فيه ان الاسم قد يطلق ويراد به
اللفظ كما في كثرة زيدا وقد يطلق ويراد به المسمى كما في كتب زيدا واذا اطلق بلا
قرينة يرجح اللفظ او المسمى كقولك رايت زيدا فانه يحتملها بل رجحاناً فالقائل
بالغير به يجعل على اللفظ وبالعينية على المسمى ويعلم منه حال لفظ الاسم
فان من جعل الاسم كزيد مثلاً عين المسمى جعله ايضاً عيناً لان عين العين عين
ومن لا فلا والمرا بالاسم هنا اللفظ ولفظة الله المسمى واصنافه لا مية
فان اريد الاختصاص الكمال وهو الاختصاص بحسب الوضع اختص بلفظة
الجلالة ولا يرد الرحمن لان اختصاصه ليس وضعاً على ما سيبحث وان اريد الاختصاص
في الجملة شمل جميع اسماء الله تعالى فظهر ان لا اتحاد بين الاسم والمسمى
بل ربما يستدل الخ وظهر ايضاً ان من قال قوله فلا يدل على اتحادها كانه
اشارة الى قولهم صفات الله ليست عين ذات ولا غيره ولكن هذا في مفهوم

في اشارة الى رقة العلماء في ان
سلطان مصطفى سعه

حيث لم يعط مدرسة وقد تجاوز
العمل عن عشرة سنة مسله

فكلام
على المولى
الوان
٢

الصفات دون لفظها وأما عينية لفظ الاسم للنسب فخرج عن طور العقل
انتهى ظهوره عن طور البحث كما لا يخفى **قوله** لا لأنه من الصفات يريد به
ان اختصاصه به تعالى ليس بمجرب أنه لم يوجد في الاستعمال ان يوصف به غيره تعالى
بل بالنظر الى نفس صيغته حيث افاد وان معناه **قوله** من قبيل التمجيم
يريد به انه لم يقدم الترجيم على الرجن والقياس تقديمه حتى يكون ترقيا من الادنى
الى الاعلى ليكون من قبيل التمجيم لان الالتفت في مقام العظمة والكبرياء جلائل
النعيم فقدم الرجن واراد بالرجيم لئلا يتوهم ان محقرات النعم لا يليق بجنا به
فلا تطلب من بابه **قوله** فتفاء بما نطق الح والمأروى عن النبي عليه السلام اول
ما كتب القلم بسبب لما لرجن الرجيم فاذا كتبت ككافا فكتبوها اوله وهو مفتاح
كل كتاب انزل الحديث ولان التسمية باسم من اسماء الله والتعبد من افعال العباد
تقدم عليه لاجل التعظيم **قوله** في مقابلة النعمة اي نعمة القدرة على التصنيف
قوله غالبا يريد به ان الداعي الى المجد له تعالى في وائل كون الحامد منها بالنعمة
المذكورة وان امكن كون المجد فيها لا استحقة المذاق **قوله** لتعريف الجنس وهو
الاصل ولا مقتضى للعدول عنه **قوله** ويجل بقرينة المقام الح ان قلت جعل التعريف
الاستغراق مقابلا للتعريف الجنسي يقتضى كونه للاستغراق اصلا كذلك
والصحيح انه من فروع التعريف الجنسي لما تقرر في موضعه قلت ان تجوز الاستغراق
وجمل اللام عليه ليس كونه المعنى الاصل كتعريف الجنس بل كونه من فروع
وقيام القرينة على رادته كما لا يخفى **قوله** ولا يفيد لام الله الح اذ لا استفيد
المحصن من لام الله فكا انه وجد مقتضى للعدول فيلزم حملها على الاستغراق
قوله بقرينة المقام وهو كون الجملة في الحقيقة لله تعالى وكل جده في مقابلة
الخبر وما من خير الا الله تعالى موثبه اي معطيه بوسط او غير وسط كما قال
تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وانما قلنا في الحقيقة ليدخل فيه ما يكون بوسط
اذ ذلك الوسط يستحق المجد لكنه في الحقيقة راجع اليه تعالى باعتبار ان الاقدار
والتمكين منه تعالى **قوله** استعيرت المضمار يعني اريد بالجملة المذكورة
المضمار مجازا على طريق ذكر الحال وارادة المحل وهو من قبيل المجاز المرسل
والاستعارة تطلق في السنة الفقهاء عليه **قوله** لادى في ملازمة اي انف
وقع في الابتهال وهو المراد هنا ولواريد بالابتهال المرء المبتهل مع انه
خلاف الظاهر بقيد المعنى **قوله** عن انجاس انجاس هذا من قبيل لجنس الماء
اي اضافة المشبه به الى المشبه ويجوز كونه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
وبالعكس كما لا يخفى **قوله** الى انواع العبادات الجنس وهو الصلوة والزكاة
والصوم والحج والجهاد **قوله** عاقته فعل ماض مؤنث من العوق **قوله** اي
كتب المتن اي من كتبه **قوله** وهو من قبيل الاسناد المجازي اي كون الزمان اسنادا
اليه لفعل ساق ورمى والفاعل الحقيقي في الاول الله سبحانه وتعالى وفي الثاني
الجن لمأروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الطاعون قال عليه
السلام واخذ احدكم الجن ويحمره كونه الاقدار والتمكين من الله تعالى لا يصير
اسنادا لرمي الى الجن مجازا صريح به في جملة **قوله** سمي الصلوة به تفاولا لان المفاخرة
موضع النجاسة عن المها لك لظهوره وامكان التدارك في دفعها **قوله** المشادة

فيه كلام على الراي
الموافق
فيه كلام
على الراي
فيه كلام
على الراي
فيه كلام
على الراي

اي المداهش **قوله** وتفاقم اي تناح وتزاحم **قوله** سجال بكسر السين جمع سجال وهو
دلو فيه الماء قل اوكثر **قوله** واليه تضرب قدم الطرف هنا للتخصيص ولتعظيم
مرجع الضمير **قوله** على لشيء قدير قدم الطرف هنا وفي قوله وباجابة رجاء المؤمنين
اي الراجين جدير رعاية للشيخ لا للتخصيص كما لا يخفى **قوله** اعتبرت مستقلة
المراد بالاستقلال عدم توقف تصور المسائل على شئ قبلها ولا شئ بعدها
كما في البحر الرائق **قوله** والمراد باعتبارها مستقلة قطع النظر عن تبعيتها للغير
او تبعية غيرها اياها فدخل في التعريف هذا الكتاب مع انه تابع لكتابها لصلوق ايضا
مع انه مستتبع للطهارة وقد اعتبرنا مستقلين لكون الاول مفتاحا والثاني
مقصودا اصليا هكذا افاده صاحب العناية مع قيدا للاعتبار ولكنه لو طي فله
وجه لان قيدا الاستقلال يشملهما من غير حاجة الى قيد الاعتبار فاعتبرنا كما لا يخفى
قوله شملت انواعا ولا يعني ان الكتاب مامن شأنه ان يصلح للاشتغال على الانواع
فدخل فيه نحو كتاب للقطعة مع انه لم يشتمل على الباب والفصل وتم تميزه بهذا
القيد عن كليهما **قوله** وخلافها الدنس لا القدر اذ الذي فيه دنس ليس بظاهر
لغة لان النظافة اللغوية خلوص عن الادناس صرح به ايضا الشيخ على
المقدس في شرح منظوم الكنز **قوله** لانها في الاصل مصدر يشير به الى ان
المراد بها هنا ليس المعنى المصدرى هو فعل الفاعل هو النظير بل المراد بهما
الاثر الحاصل منه يؤيده اختيار الطهارة دون التطهير مع انه ادر على فعل المكلف
والكتاب في بيان كيفية التطهر الذي هو فعل المكلف ولا يضركون التطهير
منبئيا عن القصد وعندنا يحصل الطهارة بدونه فاخترت عليه تنبيهها على ذلك
لانه احد محتمليه ثم التحقيق ان اللام فيها ان كانت للجنس فوجه افرادها ظاهر
وان كانت للاستغراق فوجهه ان استغراق المفرد اشتمل على انها مصدرا
ومصدرا في الاصل ولا يشك بكتاب البيوع لان الاتيان بالجمع في مثله احد
الجايزين ايضا فلا يرد تركه نقضا **قوله** قصد التصريح به اي بكل من القليل
والكثير لان الافراد دال على الافراد بكونه على معنى كل فرد او بكونه مجزئا
عن معنى الوحدة عند دخول الالف واللام فظهر ان لالة عليهما غير
صريحة **قوله** فرض الوضوء الاضافة لامة كما في المنيع والبحر الرائق الحاشية
السعدية او بمعنى من كما في العناية وفي كما في المعراجية وامكن اجزاء شرا شط
كل منهما فيه من غير تكلف لا يخفى على من هو اهل في الادب فالقصر على احدها
بسلب الاخرين قصور بلا ريب كما لا يخفى **قوله** الوضوء لغة وهو بضم الواو
المصدر وبفتحها الماء الذي يتوضا به كذا نقل عن الاحفش كما في المنيع وهو
المشهور كما في شرح البرجندى على النقاية وعليه كلام المغرب قال الراعي
دخلت مصر فلم اجد احدا يفتح واره مع ان مشايخنا الا نولسيين لم يضعها
واحد منهم مع علمهم بجواز الوجهين كما في شرح المقدسى **قوله** والمراد هنا
المعنى الاول ولا يتجه عليه مسيح الريح فيه مثلا مع ان ثبوته بظني لا يكفر
باجاده لان مسيح الراس من حيث هو من قبيل الاول فاختلفا بعضا من
اجتهادى او امر ثابت بخبر الواحد به لا ينزل الاصل عن مرتبة القطع فلا
يكون فرضية الوضوء من قبيل المعنى الثاني وهكذا الكلام في غسل المرا فق

تشابه الاثر
او من
عند كونهما
للجنس
مسك

من كلام
على الراي
مناسه في الحاشية المسنية عند قوله
والشعيرة
قال في التلويح ان الفعل معنى مصدريا
هو الايقاع ومعنى حاصله بالصدر
هو الحالة المخصوصة انتهى
جواب سؤال مقدس يعرف باد في تأمل
من كلام
على الراي
قوله وضوء الانبياء من قبل وفي رواية وضوء
الرسولين وفي رواية وضوء خليل الله
ابراهيم والكثير رواية عبد الرحمن بن ابي
زيد العجلي وحديث ضعيف قال به ابو زرعة
ومتركه ليس في قوله يحيى بن معين بل
الصحيح ما هو المروي من احمد والنسائي
وابن ماجه حيث رووا عن ابن ابي عمير
النبي صلى الله عليه وسلم يسأل عن الوضوء
فأراه ثلاثا وثلاثا وقال هذا الوضوء ثلث
على هذا فقد اساء وتعدى وظلم وفي رواية
اي اود من زادوا نقص الحديث وفي
الزيادة والنقصان توجه وقاد بل على
سنة اوجه مذكور كلها في المنيع ومن هذا
يظهر اختصاص هذا الوضوء بهذه الامة
واختصاص كونهم غرا محتملين من الوضوء
بهم القيمة ولا يحتاج الى الترجيح بان
هذا الوضوء انما هو لانياء الامم السالفة
فقط ولا الى توجيه على تقدير العموم
بان الامم لا يظهر ان يشرق الغرة
والتمثيل في المحشر مع ان كلامنا للوجهين
محل تأمل

والكعبين والعدا كما لا يخفى **قوله** لثبوت أي لثبوت لزوم الوضوء وفرضيته بالتواتر أي بدليل قطعي لا شبهة فيه وهو الآية والسنة وإجماع الأمة عليه **قوله** قالوا إنما كان الخ أي قال الفقهاء ومشايخ الأحاديث إنما كان ما روى عن جابر قبل نزول المائدة وقوله قال أي جابر ما أسلمت الخ ليس له مدخل في الاستدلال وإنما هو التكيل الحكاية على ما نقل عن المصنف ولكن فيه بحث لأن جابر كان قد سمى الإسلام وإنما كان حديثاً للإسلام جبير بن مطعم حيث أسلم قبيل فتح مكة رداً يقتضي كون جابر غلطاً عن جبير واعتبار صحة تحمل الحديث قبل الإسلام نعم ذلك صحيح ولكن هذا الاعتبار هنا بعيد فاللائق على المصنف أن لا يأتي بهذا كما لا يخفى **قوله** فإن قيل إذا ثبت الوضوء بهذه الطريقة أي بالوجه الغير المتلوا والاختلاف من الشرايع السابقة أقول لا الكلام في ثبوت فرضيته بالاول وأما الثاني فلا منع أن يكون الوضوء مأخوذاً منها متواتراً فاعله عليه السلام سيما عند عدم نزول الآية فيفيد الفرضية أيضاً **قوله** غسل الوجه رفع على أنه خبر مبتدأ وهو فرض الوضوء أن قلت أن موضع الفقه أفعال المكلفين من الحيثية المخصوصة فينبغي أن يكون موضوعات المسائل من تلك الأفعال ونحوها لا تمس من الإعراض الذاتية لهما من الفرض والواجب ونحوها قلت المشايخ قلما يلتفتون في مثل ذلك ويعكسون الأمر تسامحاً كما هنا فتجهم المصنف أيضاً وقد يقال في مثله أن تلك الأفعال قلما تخلو عن الاختلاف بين الأئمة فيها أو في بعض أجزائها بانها فرض أو واجب ونحوها فتقدم الإعراض اهتماماً للاختلاف فيها كما تقرر في موضعها أيضاً الوجه في فسق هذا الكلام هكذا أن فرضية الوضوء امر معلوم وإنما لا فادها في الأخبار بأن فرضه هذه الأفعال بهذا التحديد كما لا يخفى **قوله** فانه لا يجب غسلهما في الوضوء على الأصح كما في الخلاصة وفي المجتبى فيه خلاف قيل أن قل من الوجه أن كثرت في الرأس والصبيح أنه من أنه من الرأس حتى جاز المسح عليه انتهى **قوله** إلى ملاقى البشرة الظاهر من عبارة المصنف هنا ومن قوله حكم ما تحته إليه أمرار الماء على ظاهر ملاقى البشرة منهما وظاهر العذر وهو المروى عن أبي حنيفة كما في الخلاصة لا اتصال الماء في العذر إلى خلاصته كما نسب إليه بعض الأوهام مع أن الاتصال إلى الخلال يحصل غسلها تحته وهو غير واجب وقيد التلاقي إنما هو لفادة أن غسل المسترسل منها ليس بواجب **قوله** وفي الفتاوى الظهريه وبه يفى وفي البدائع أن ما عدا هذه الرواية مرجوع عنها انتهى فالصحيح المرجوع إليه وجوب غسل ما يلاقي البشرة منها كالحاجب والشارب كذا في شرح المقدس والمنيع والله در المصنف أورد هذه الرواية وقدمها اهتماماً للرجحان والعجب من أصحاب المتن في ذكر المرجوع عنه وترك المرجوع إليه الصحيح المقتضى به **قوله** مسح ما يسترا البشرة فيه اشعاراً بأنه لو كانت المحبة خفيفة بيدوا المنابت من البشرة لا يكفي المسح بل يجب غسل أصول الشعر صريح به في الخزانة وبأن المسترسل من الذقن لا يجب غسله ولا مسح كما في البحر الرائق لكنه ذكر في منية المصطفى أنه سنة **قوله** والصحيح قولنا لأن محل الفرض الخ يقتضي ما صرح به في الخزانة كما لا يخفى **قوله** أي في المحيط **قوله** بين العذار والعذار هو القدر المحاذي للآذن يتصل من الأعلى بالصلع ومن الأسفل

وهو كلام على الرواية
وهو كلام على الصحاح
م

بالعارض كذا في شرح الإرشاد **قوله** يجب غسله عندها وعليه أكثر مشايخنا وهو الصحيح كما في المنيع نقلاً عن الطحاوي **قوله** وعند أبي يوسف لا يجب قال شمس الأئمة الحواشي يجب عليه بل ذلك البياض لأن غسله كلفة كذا في الأخيرة **قوله** فإدا أي منفردة منفردة وهي جمع فرد على غير القياس وذكر الجمع في محل التنبيه كثير كذا في التنبيه في محله أدرج هذا القيد كذا راجع بيان تحديد الوجه فيما قبل لما أن قصد المصنف رحمه الله أن يذكر كل ركن الوضوء بما هو المذهب فيه بل قصده ذكر كل ركن مع متعلقاته وفروعه فلذلك أقم سئلت ما وراء العذار والمحبة بين المحطوف والمعطوف عليه إلا أنه أغل المراد هنا بهذا القيد لأنه غسل اليدين مرة على أي كيفية فزادى أو تجتمعين وكونه للتنبيه على وجوب الاحتياط في أداء الفرض بعيد كما لا يخفى **قوله** والابدخل أصابع يده اليسرى تقديم غسل اليمين على اليسرى لأجل التيامن كما في البحر لأن الجمع بين اليدين في كل مرة غير مستوفى كما في المحيط لأن العلامة المحلبي صرح بأن الجمع سنة كما يفيد الأحاديث كذا في شرح المقدس وشاربه إلى أنه لو أدخل الكف صار الماء مستعملاً كما في المبني يعني الماء الملاقى للكف لا يجب ماء الأنا، لما في الحاشية أن المحدث أو الجنب إذا دخل يده للاغتراض وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء وكذا إذا وقع الكف في الجب وأدخل يده إلى المرفق لا يصير الماء مستعملاً انتهى **قوله** وبهذا يظهر فساد ما قيل الخ وفساده ظاهراً إذا كان الماء المصبوب على الكف اليمنى في مرتبة البلى ولكن مراد القائل وجد أن الأسالة كما هو الظاهر فلا فرق هذا الماء المصبوب وبين الماء المأخوذ بالأصابع من الأنا في عدم كون كل منهما مستعملاً ولذلك جرى العادة عليه كما لا يخفى **قوله** بالمرفقين الباء للمصاحبة بمعنى مع ولكن الفرق بينهما أن مع لا ابتداء المصاحبة والباء لا استدانتها كذا ذكره ابن ملك في بحث القياس فظهر من عبارة المصنف أن إلى في الآية بمعنى مع وهو مردود لأنه يكون ذكر المرافق تنصيها على أفراد فرد من العام وذلك لا يخرج غيره فوجب الغسل إلى المنكب وطواخرج كان بمفهوم المنكب وهو ليس بجذبة صريح به في محله وبالجملة لم يأت دليل هنا على دخول الغاية في الغيبة وعلى خروجها فاختار كذا العلماء بالاحتياط فحكوا بدخولها في الغسل وأخذ فرداً أو الظاهرى بالمتيقن فلم يدخلوها كما في المنيع قال في البحر والحق أن شيئاً لا ذكر لا يدل على الافتراض فالأولى الاستدلال بالإجماع على فرضيهما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه لا نعلم في الأئمة مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء وهذا منه حكاية للإجماع قال في فتح الباري بعد نقله عنه هذا وقد فرج مجروح عليه بإجماع قبله وكذا قال أهل الظاهر بعده ولم يثبت ذلك عن مالك صريحاً وإنما حكى شبهة عنه كلاماً محتملاً انتهى وحكم الكعبين كالمرفقين انتهى **قوله** قلنا يجوز ما ذكره هذا ما ذكره في قراءة في الأرجل حقيق لا ينكر حسنه وبيان أن المراد بالآية ذلك لا غير إلا أن مراده بما ذكره اثبات الفرضية به بل هي بانقضاء الإجماع القطعي على غسلها وافتراضها بناء على أن المراد بالآية ذلك أو صار معلوماً من الدين بالضرورة فلا اعتبار لخلاف الروايات فلهذا زبدة ما كتب هنا **قوله** والونيم وهذا لو كان في ثوب على الإفراط يجب غسله على المصلى به هكذا رأيت في مستصفي التوقيات والآن مفقود عندي **قوله** أي الوسخ الماحصل الخ ولو في الظفر

ومنه قوله تعالى فقد صفت قلوبكم أي قلوبكم وقد قال الله تعالى ما جعل الله لرجل من قلبين فدا يكون لشخص القلب واحد

وهو كلام على المصنف والرواية

قوله من الأنا، قيد للمأخوذ والمصبوب معاً على سبيل التنازع

ط

اطلقة اشارة الى ان لا فرق بين البدوي والمدني وهو الصحيح وعليه الفتوى
 كما في البحر الرائق **قوله** واختلف لها وفي الجاهح الاصغر ان لم يصل الماء تحتها جاز
 الصلوة اذ لا يستطاع الامتناع منه الا يخرج قال ابو نصر الدبروسي وهذا صحيح
 كما في المنيع وعليه الفتوى كما في البحر **قوله** وسع ريع الرأس اختلف في التعجيل فذهب
 من صح رواية ثلث اصابع وهو ظاهر الرواية كما في الغاية وعليها الفتوى كما في
 الظهيرية ومنهم من صح رواية الريع احتياطا وهي المنصورة رواية ودراية
 وهي الاصح وعليه اتفاق المتون ونقل المتقدمين كما في البحر مع التفصيل والتحقيق
 ولذلك قدمها المصنف اهتماما بها **قوله** وسنتها لظواهرها على صيغة
 الافراد وفي بعض الجمع ونكتة ايراد الجمع هنا والافراد في الفرض ان اراده
 وان كثرت في حكم شئ واحد بدليل فساد البعض بترك البعض بخلاف السنن
 اذ لا يبطل بعضها بترك بعض آخر منها **قوله** او امثال الامر وانت خير بائنه
 لا تأتي قبل دخول وقت الصلوة او توجه امر لا يباح الا بالوضوء اذ ليس ما مورا
 به قبله **قوله** والبدا بالتمسية بان يقول قبل الوضوء بسم الله هذا منقول
 عن السلف قال به الطحاوي والامام فخر الدين الاميرغني رحمه الله وفي الجازية
 هو مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الوبري الا فضل فيها ان يقول
 بسم الله الرحمن الرحيم كذا في المنيع وشرح البرجندى **قوله** اختير كونها سنة
 وقبل واجبة لكن كونها سنة نص عليه في المبسوط والمحيط وشرح مختصر الكرخي
 والتحفة والغنية والكا في المنافع وهو مختار القدوري وصاحب الجمع وقال
 المرغيناني هو الصحيح كما في المنيع ولو نسي التسمية في ابتداء الوضوء ثم سمي في
 خلاله لا يحصل السنة بخلاف الاكل ونحوه لان الوضوء عمل واحد بخلاف الاكل
 فان كل لقمة اكل مبتداء وفعل مبتداء كذا في التبيين وغيره فظهر منه ان استدراك
 ما فات لم يحصل في نحو الاكل ايضا كما في فتح القدير لكن المطلوب اتيانها في خلال
 الوضوء ايضا لو نسيته في ابتداءه حتى لا يخلو منها كما في السراج الوهاج **قوله**
 قال الا حوط اما يجمع بينهما وهو الاصح كما في المنيع هو الصحيح كما في الخاتبة والهداية
قوله لا حال الا تكثان ولا في محل النجاسة كما في الفتح **قوله** سواء استيقظ المح
 يشرب به الى تركه التقيد بالمستيقظ للتعجيل كما في التحفة والمحيط وغيرهما
 لانه سنة في حق المستيقظ فقط كما روي عن شمس الائمة الكرخي وتخصيص بعض
 المصنفين به للتبرك بل فقط الحدوث الوارد على عادة العرب وهو ان لا يستنجي
 بالاجار ولا بالماء فنهى النبي عليه السلام عن الغمس لاحتمال تنجس اليد
 كذا في المنيع **قوله** وسنة ايضا السواك اشار به الى انه رفع عطف على
 البداء الى ان يستاك عند المضمضة كما في فتح القدير وعليه الاكثرون وهو
 الاول لانه اكل في الانتقاء كما في البحر والمنيع فعلى هذا كان الا نسب ان يذكر
 بعد المضمضة كما لا يخفى وعند بعض المشايخ محل قبل الوضوء وهو المذكور
 في البدايع والمجتبى فعلى هذا انه مجرور عطفا على مدخول الباء والمتن يحتمله
 كما لا يخفى ثم اعلم ان كونه سنة مترج به اكثر المتون والشرح وفي الهداية
 هو مستحب على الاصح وصح في التبيين والغاية وقال في البحر هو الحق العلم
 عنده تعالى **قوله** ومعنى المصدر يقال ساك فيه بالعود يسوك سواء كان

وكلام
 على المصنف

اذا عالج به للتطهير كذا قاله المصنف على ما نقل عنه بناء على ان قال ابن فارس في كتاب
 المسمى بمقاييس اللغة السواك يأتي بمعنى المصدر ايضا كما في البحر ولذا فسبى الاستيلاء
 كما في فتح القدير **قوله** فلا حاجة الى تقدير الح وجب التقدير ان السواك لم يجز في الكتب
 المشهورة بمعنى الاستيلاء كما في شرح البرجندى فالظاهر منه عود المسواك فيقدر
 المضاف ولم يصح لاحسن الا لبا من كما في المغرب فتح تفسير بالاستيلاء محل على المقصود
 منه ذلك كما لا يخفى **قوله** يمينه قيد به تيمنا للقاء كدته كتقيد غسل اليد بين
 بقراوى لان امساكها باليد اليمنى مستحب صرح به في المنيع والبحر **قوله** كيف شاء اراد
 به التعجيل وانه ليس بمحل للسنة كذا في شرح الطحاوي والغاية وفي المقدمة انغروية
 ذكرها ايضا ولان يستاك باي سواك كان اراكا او غير اراك **قوله** وعند الضرورة اي عند
 فقهه او عدم استنائه كما في البحر **قوله** بالاصبع اي من يمينه كما في الخاتبة وفي المحيط قال
 علي رضي الله عنه التشويص بالمسحاة والابهام سواك كما في المنيع **قوله** غسل الغم والاذن
 قدم غسل الغم لان تقدمه سنة كما في شرح البرجندى ولانه اشرف من الاذن لانه
 خارج تلاوة كلام الله تعالى والاذن محل التقدير وقدمها على اركان الوضوء ليحصل
 الاختيار بطعم الماء ورايحته كيلا يكون وضوءه بما لا يجوز بسبب التغيير واللون شاهد
 فسق غسلها للاختيار كذا في المنيع وعدل عن المضمضة والاستنشاق للاختصار
 وللتنبية على ان المقصود التطهير لا للاشعار بالاستيعاب كما في بعض الشروح لان
 المضمضة اصطلاحا استيعابا لما جيع الغم كما في الخلاصة **قوله** بمياه جديدة متعلق بكل
 واحد على سبيل التنازع اطلقة فيشمل ما لو اخذ الماء بكفة فتمضمض به ثلاث مرات جديدة
 كفى لانه يقال لكل مرة انه تمضمض بمياه جديدة ولكن قد صرح في السراج الوهاج انه
 لا يصير آتيا بالسنة وذكر الصريحي انه يصير آتيا بها وقال في البحر ولا يخفى انه يكون
 آتيا بها لانه سنة كونها ثلاثا بمياه فلا يخالف بينهما انتهى قول فلو قال بغرفات بدل
 قوله بمياه كان اولي وفي الظهيرية ان اخذ الماء بكفة فتمضمض ببعضه واستنشق بالباقي
 باز ولو كان على خلافه لا يجوز انتهى **قوله** وفي الرجلين انه يخلل الح هكذا ورد الخبر
 كما في معراج الدراية وعقبه في فتح القدير بقوله والله اعلم به ومثله فيما يظهر من اتفاق
 لاسنة مقصورة انتهى اما كونه بالخنصر كونه اذ في شرب التجليل كما في شرح
 المنيية واما كونه من اسفل الى فوق لانه امكن وابلغ في اوصول الماء الى ثلثة الاصابع
 كما في شرح القدوسي قال في البحر ويشكل كونه بخنصر اليسرى لان هذا من الطهارة
 فالمستحب في فعلها ان يكون باليمنى انتهى قول الرجل ليس من اشرف الاعضاء وقد
 بحثى به حافيا وقلما يخلو عن تلوث اودرن سيما بين الاصابع وايضا استخدام
 اليد اليمنى في الرجل اليسار غير مناسب وفي استخدام اليمنى في اليسرى واليسرى
 في اليسار خرج ما فتناسب اليسرى في كليهما العلم عنده تعالى **قوله** من الاسفل
 اي من اسفل القدم الى فوق من ظهوره وهو متعلق بقوله يبداء ويختتم على سبيل
 التنازع ولو قدمه على قوله فيبداء وتعلق بقوله يخلل كان اظهر **قوله** تغليث الغسل
 اي تكراره ثلاثا سنة لكن الاول فرض والثاني سنة والثالث كالسنة وهو
 المذهب كما في المنيع والاثنان الزائدان سنتان كما صح في المبسوط والسراج وقيل
 لثاني سنة والثالث نفل وقيل على عكسه **قوله** وكيفيته ان يضع الح قال في المنيع
 وكيفيته الاستيعاب ان يبل كفيه واصابع يديه ويضع بطون ثلث اصابع من كل

الشروع يرفع
 وارتمى به

وكلام على المصنف
 ح

وكلام على صاحب
 البحر الرائق

وكلام على المصنف
 م

كف على مقدم رأسه ويعزل السبايتين والابهامين ويحاذي الكفتين ويحجمها
 الى مؤخر الراس ثم يمسح الغودين اي الجانبيين بالكفتين ويجريهما الى مقدم الراس
 ويمسح ظاهر الاذنين بيضاطن الابهامين وباطن الاذنين بيضاطن السبايتين ويمسح
 رقبته بظهر اليدين حتى يصير ما سبابيل لم يصير مستعلا هكذا روت عائشة مسح
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأسه عنها وهكذا المنقول عن السلف وعن ابن خزيمة
 ومحمد بن يزيد من اعلى رأسه الى جبينه ثم الى قفاه وعن الصغار عكسه كذا في بسوط
 شيخ الاسلام انتهى هكذا ذكر في العناية والخلاصة فظهر منه ان حصر المصنف الاستيعاب
 على ما ذكره من الكيفية ليس كما ينبغي وكذا المكان الدفح بعكس الصغار فقط كما لا
 ينبغي **قوله** بماه هذا التميم القاعدة على ما هو المذهب ولو مسح بماه جديد من غير فناء
 البلكان حسنا كما في الخلاصة وشرح المسكين وفي قوله بماه اشارة الى ان مسح الاذن يكون
 مرة واحدة **قوله** والترتيب المنصوص عليه في اية الوضوء اي كذا ذكر فيها **قوله** هو غسل
 الاعضاء الخ كذا في فتح القدير والعناية وغيرها وفي المحيط والخزانة هو ان لا يشتغل
 بين افعال الوضوء بغيرها فينهما محرم وخصوص من وجهه اي ان يقال ان عدم الجفاف كما
 استلزم التعاقب يستلزم الكف عن فعل غيرها لانه يؤدي الجفاف غالبا **قوله** في اعتدال
 الهواء واعتدال البدن لانه عند حارة التي يحققها لعضوسه كما عند حارة الهواء
 كما في شرح البرجندي وهذا اذا لم يكن عذروا ما اذا كان كفراغ ماء الوضوء او انقلاب
 الاناء فلا بأس بالتفريق على الصحيح وهكذا في الغسل والتيمم كما في السراج **قوله** اي
 الشروع من جانب اليمين اطلقه ولم يقيد بقوله في غسل الاعضاء كما في صدر الشريعة
 وغيره ليشمل مسح الخف فان تقديمه مستحب ايضا فيكون هذا القيد مخربا الا ان
 يكون اعم من كونه حقيقة او حكما ومسح الاذنين لا يستحب تقديم اليمين منهما لان مسحها
 مع اسهل كالحدين الا ان يكون يده اقلع فانه يستبد باليمين وبالخذل اليمين كذا في
 السراج **قوله** عند الوضوء قديبه لانه لا يستقبلها عند الاستبها كما في المنيع **قوله** وذلك
 اعضاؤه خصرها في الشتاء كما في البحر **قوله** وتقديع الخ وفي شرح المنيعة وعندي انه
 من ادب الصلوة لا الوضوء لانه مقصود بفعل الصلوة لا الوضوء انتهى **قوله** وعدم
 الاستعانة اي في الوضوء بخلاف ملئ الماء كما في بعض الشروح وقيل لا يستعين
 فيه ايضا كما في المنيع **قوله** وعدم التكلم بكلام الناس بخلاف ما اذا دعت حاجته بخاف
 قوتها بتركه فلم يكن في الكلام في ترك الادب كما في شرح المنيعة **قوله** قائما وان شاء
 قاعدا كما في المنيع ومن جملة ادب الوضوء نزع خاتم عليه اسمه تعالى واسم نبوته
 حال الاستنجاء وان لا يتوضأ في الموضع النجسة لان الماء الوضوء حرمة وان يبداه
 في غسل الوجه من اعلاه وفي مسح الراس بمقدمه وفي اليد والرجل باطراف الاصابع
 وان لا يسرف في الوضوء ولو في شط نهر ولا يقترو وحفظ ثيابه من التقاطر والاحتياط
 بالشمال وصلوة ركعتين بعد الوضوء اذا لم يكن وقت كراهة كذا في البحر وباقي
 التفصيل في لغز نوبة وشرح الطحاوي **قوله** وناقضه اي يخرج على هو المطلوب
 منه وهو استحباب الصلوة ونحوها لان النقض في الاجسام فكنا ليقها وابطاله
 وفي غيرها اخرجه عما هو المطلوب منه كذا ذكره الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى
 اطلق النقض فشمّل نقض الكل ونقض البعض كما لو احدث في اثناء الوضوء بعد
 غسل بعض الاعضاء يعيد الغسل لانتقاضه بالحدث صرح به في فتح القدير وفي باب

مد كلام على المصنف
والواي

حيث قال المولى الرافى الحصر اضافي
فان بالعكس ايضا يمكن الاستيعاب
على ما نقل عن الصغار انتهى ٢

التيمم **قوله** الى ما يطهر متعلق بقوله خروج باعتبار تضمنه معنى الوصول اي خروجه
 منه واصل الى ما يطهر او وصوله اليه خارجا منه هذا المفهوم من قول الفقهاء حيث قالوا
 الخارج ناقض بشرط ان يصل الى موضع يلحقه حكم التطهر اي من بدن وثوب او مكان
 يشتمل صورة قصد خرج فيه دم كثير ولم يتلطف برأس الجرح وصورة اعتلاء الدم في رأس
 الجرح بحيث ان يكون اكبر من رأسه فينقض الوضوء وبما لانه وصل من ثوب او مكان
 الى موضع يلحقه حكم التطهر كما يفهم من البحر وانتقاضه في الثانية هو الاصل كما في
 معراج الدراية لان مزايته عن المخرج سيلان فيكون النقض اقبس كما في البرازية
 قال الفقيه ابو جعفر كان محمد بن عبد الله يميل في هذا الى ان ينقض وضوءه وبما
 سائلا وعدم انتقاضه بخلافه في يوسف وهو مختار السرخسي وهو الصحيح كما في
 فتح القدير والبحر وغيره وعليه كلام المصنف على ما سيجي **قوله** وذلك يعرف الى
 قوله بخلاف غير مسلم لان المخرج عبارة عن الانتقال من محل بالحن الى محل ظاهر
 ظاهر كما في النهاية وهو الموافق لما في المحيط فيكون مبداءه الباطن ومنتهاه ظاهر
 الجرح بخلاف السيلان فان مبداءه ظاهر الجرح ومنتهاه موضع اخر من ظاهر
 الجرح من البدن او موضع اخر مثل الهواء او الثوب او التراب وهذا تفصيل ما يقال
 ان كلا من المخرج والسيلان لما كان من جنس الحركة فلا بد له من المبداء والمنتها كذا
 في الحاشية الكمالية الاسوديه وقال البرجندي انما يكون تحقق السيلان عند
 الخروج والوصول الى ما يطهر انتهى **قوله** ومنه يعلم الى قوله وبظهر غير مسلم اذ قد
 عرفت ان لكل منهما معنى ينتهي بخلاف الآخر فكيف يتحدان بل التحقيق ان المخرج
 الى ما يطهر عين السيلان باعتبار اشتماله معناه والكلام هنا فيه لا المخرج فقط
 واستغناء كلام المصنف في المتن عن قيد السيلان بناء على هذا التحقيق والاعتبار
 فيه ولا يرتفع ضعف من قول صاحب الوقاية وقول صدر الشريعة في عبارة المختصرة
 لكن لا على ما قاله المصنف بل لا استدراك قيد السيلان فيهما لان المخرج الى ما
 يطهر اعم منه كما عرفت اقول انما ذكر فيهما بناء على انه لما ذكر غير ما خرج من السيلان
 بكونه نجسا قديبه تنبيهها على ان كونه نجسا انما يتحقق بعد المخرج والسيلان
 بخلاف ما خرج منهما هذا فظهر ان الاعتبار في عبارتيهما ايضا العلم عند الله تعالى
 فان قلت قد حكم المصنف بان الناقض خروج نجس وحكما بان نجس خارج فالفرق
 بينهما قلت نظر المصنف الى ان الناقض خروج لا عينه لانه لو لم يكن كذلك لما حصل
 طهارة لشخصه تحت كل جلده دم وفي جوفه قذر ونظرهما الى ان الظاهر كون
 الناقض نجسا خارجا اذ العلة للنقض هي النجاسة لكن بشرط الخروج لانها
 هي الموفرة للنقض والرافعة للطهارة وضدها والخروج علتها ورافعة الحكم
 الى العلة اولى من اضافته الى علة العلة كما في فتح القدير وايده بظاهر الحديث
 وهو ما الحديث قال ما يخرج من السيلان وعليه قول الفقهاء ولا يلزم عدم طهارة
 شخص لانها علة بشرط لا بدونه فظهر منه انه لا حاجة الى تقديره منقذ وهو ان
 يقدر في عبارتيهما العلم عنده تعالى **قوله** الى قضية الذكر لانه لم يخرج الى
 موضع يلحقه حكم التطهر وما في نزول البول الى قلفته بخلاف الصحيح النقض
 كما في الزيلعي **قوله** وليس بنجس بل عينها طاهرة وقيل بنجس وثمره الاختلاف
 يظهر فيما لو خرج البول منه وعليه سراويل مبتلة فعلى الثاني تنجس وعلى الاول

خروج ما خرج
منه

لا يتجسس كالبشر الرج على نجاسته ثم مرت على ثوب طاهر فانه لا يتجسس كافي المنبع
والاول قول العامة وهو الصحيح وما نقل عن الحلواني من انه لا يصلح بسراويل نورة
سنة في البحر الرائق **قوله** لان ما معها الخ على ان الدودة نجسة لتولدها من النجاسة
كافي البدائع ومختار الزيلعي كون الناقض ما عليها اختاره المصنف ايضا كما لا يخفى
قوله وملاء الغم افروء بالذكري لخالفت في حد الخروج واغالم يفرد الخارج من غير السبيلين
مع مخالفتها للخارج منها لما ان السيلان لحق مستفاد من الخروج المعهود كما قد مناه بخلاف
ملاء الغم **قوله** لكنه ههنا سوداء اي مرة سودا كذا في شرح المقدسي **قوله** اوقى
طعام او ماء وعند الحسن اذا قام بعد تناول من ساعته لا ينقض لانه طاهر حيث
لم يستعمل وصح في المعراج ومحل الاختلاف ما اذا وصل الى معدة ولم يستقر اما لوقاء قبل
الوصول اليها وهو الذي لم يرد فانه لا ينقض اتفاقا ذكره الزا هدى **قوله** دليل لقوله وملاء
الغم في القى لان قوله وملاء الغم ان يكون الخ تعريف لملاء الغم والتعريفات عليها بها
فلا يكون دليلا كذا في العناية **قوله** فالمعنى الخ اقول لا خفاء في ان فيه ركاة ما بل الاسلم
ان براد حقيقة الخروج وان يرجع الضمير الى القى ويوجه اعني بان الخروج يتحقق بملاء
الغم في القى لان القى يخرج ظاهرا انه سما كان في المعدة فاعتبر خارجا فينقضه
اما لو كان قليلا فلا يظهر كونه من سبب حال مضايقة الغثيان فيصير تبعا للربق فلا يجزئ
ظاهرا خارجا منه فلا ينقضه في يندفع الاعتراض ايضا كما لا يخفى **قوله** غلباه او ساواه
والمراد بالغلبة غلبة لون كل منهما على لون البزاق وفي الظهيرة جعلت المساواة ناقصة
ترجيحا للمعجم على المبع انتهى واعلم ان حكم الصوم حكم الوضوء ههنا اذا ابتلع البزاق
وفيه دم ان كان الدم غالبا او متساويا افطروا الا فلا كذا في البحر الرائق **قوله** والسبب
وهو الغثيان وهو ما عطف على الضمير المرفوع في الجمع وجاز للفصل وقوله عند محمد عطف
على قوله عنده فيكون من قبيل عطف المعولين المختلفين على المعولين كذلك لما مل
بأحد ولا يجوز عطفه على المجلس لان الخ يختلفان لما مل ويقضي تقديم الجوز حتى يجوز
وهنا ليس كذلك اذا عرفت هذا فالائق على المصنف ان يفسر هكذا ويجمع السبب تنفردة
عند واما انه مبتداء خبره عند محمد والمجلة عطف على جملة والمجلس لها وتقدر بفعل خاص
للظرف الخبر بقرينة المقام فعلى هذا الاعتبار على تفسير المصنف وتقديره كما لا يخفى وذكر
في المبسوط والكا في المنبع ان قول محمد هو الصحيح **قوله** وما ليس بمحدث الخ وبعد كون القى
ملاء الغم ان كان مرة فاصاب بدنا او ثوبا بمنع زيادتهما على قدر الدرهم جواز الصلوة
معها وان كان طعاما او ماء فلا يمنع ما لم يكن شبرا في شبر كما في المنبع هذا رواية الحسن
هي الاصح كما في المجتبى هو الصحيح كما في القنية اقول لم يذكر العلق لدخوله في المرة لانها
نوعان صفراء وسوداء فتسمى السوداء بالعلق كذا يفهم من البيا بنية **قوله** وناقضه
ايضا نوم يزيل مسكته ظاهرا المنع على ان الناقض نفس النوم لكن بشرط ان يكون
مزيل للمسكة كما ان النجاسة ناقضة بشرط الخروج وقد سبق وقيل ان الناقض ما لا
يخلو عنه النائم من خروج الرج غالبا فاقيم السبب الظاهر وهو النوم مقام الحدث
كما في السفر وهذا الطريقان ذكر في المبسوط وشروح الهداية وغيرها وعلى الوجه
الاول لم يجعل النوم مطلعا ناقضا حتى يرد عليه قوله عليه السلام لا وضوء على من
نام فاما الحديث ونحوه كما لا يخفى **قوله** على احد وركبه هكذا وقعت العبارة في كثير
من عبارات الفقهاء ولم يقل احدى ركبته وان كان المورك مؤثرا معنويا بناء على ان

أكثرش لازم بالمقدم ورأس
المعدة

كلام على
المصنف

يرى كلام من وجه
على المصنف

فعلى هذا تقديم قول ابو يوسف اما
لجود الاختصار باربع الضمير ولانه
انما ثانيا وان محمد امام ثالث لا يكون
مختارا

حيث لم يقل وناقضه وال مسكته
كما لا يخفى

كلام
على الراي

كلام على الراي
الراي

في مثله

في مثله بل في المؤنث الملقى بجوار الاعتبار ان عليه قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير
وبلدة يستامع ان فيه ارجاع ضمير واستواء التذكير والتانيث في قوله تعالى لستقن كاحد
النساء ليس كونه اسما عن يعقل بل لشمول الواحد والاكثر بوقوعه في سياق النفي
صرح به في النقاية وهنا ليس كذلك **قوله** او القعود ولو في السرج او المجل كافي الخلاصة
قوله خلافا لابي يوسف والمختار ما في المتن كذا في البحر الرائق **قوله** هذا ما اختاره الطحاوي
والقدوري كافي المنبع قال في شرح المقدسي هو الاصح **قوله** وان كان ستنقرا لا وهو
الاصح وبه اخذ عامة المشايخ وهو الصحيح قال شمس الانعة الحلواني هو ظاهر المذهب
وبه كان يفتي ابو الليث وابن المبارك وعامة المشايخ كما في المنبع **قوله** هو عبارة وفي المغرب
فوسر عرى لا سرج عليه ولا لبد وجعدا عرا ولا يقال في سر عريان كما لا يقال رجل عرى
اشبه بظهوره كان الا لائق ان يقال هي عرى **قوله** وفي حال الهبوط حدث لان محقه
متجان عن ظهورها فيكون زائلا عن مستوى جلوسه كافي المنبع لا يقال انه يرد عليه تجاف من
نام وسقط فانه لا يقول ان تجاف الركبة عن استواء جلوسه ممتد مع مفارقة شقي
العقد وهي معينة الحدث ايضا بخلاف ما ذكره ولا يرد عليه ايضا النوم قاعدا او راكعا
او قائما لتما سك الشقين فيه هو معين عدم الحدث كما لا يخفى **قوله** فقهته وظاهر كلام
المصنف وجاعة ان القهقهة من الاحداث وعند جماعة اخرى انها ليست حدثا وانما يجب
الوضوء بها عقوبة وزجر لان الصلوة مناجاة مع الرب سبحانه وتعالى فقهقهة فيها جناية
عظيمة صدرت على العبادة فناسبا تنقاض وضوءه زجرا للمضاحك وقاعدة الخلاف
ينظر في متن المصنف فعلى الاول لا يجوز به وعلى الثاني يجوز به يرجح الثاني موافقة
القياس وسلامته من ان يقال انها ليست نجاسة ولا سببها وقوع الاختلاف
في قهقهة النائم بل الصحيح انها لا تنقض الوضوء هذا هو الراجح كافي في اليهودية تفصيل
من اراد الرجوع اليه وبهذا افتى الفقيه عبد الواحد وهو المذكور في التمهيد والمجيب
وعليه الفتوى كما في شرح الرهبانية **قوله** احتراز عن وضوءه في من الغسل هذا قول
عامة المشايخ كافي في البحر ومحج المناخرون كفا ضيقان والحدادى النقص عقوبة له مع
اتفاقهم على بطلان صلوة كافي المصنفات وجه عدم النقص ان وضوءه ثبت ضمنا
فيتبع الغسل وقد اتفقوا على انها لا تبطل الغسل فالظاهر ان لا يبطل ما في ضمنه
بخلاف التيميم فانه ينقض بها لانه خلف غير ثابت ضمنا ولو كان للغسل والوضوء اذ
التيميم الواحد اما يقوم مقامهما بنية على حدة لكل منهما على ان ناقضتهما للوضوء
لما ثبتت على مخالفة القياس يقتصر على المورد المتبادر وهو في الوضوء الاستقلال
فالم يعلم وجدان وضوءه ضمنى فمن ضحكوا خلف رسول الله لا يدخل تحت وذلك غير
معلوم فلا ينتقض بهما كما لا يخفى على من له رتبة في قواعد اصول العلم عنده تعالى
قوله اي ذات ركوع وسجود ولو في اصلها اذا تركا لعذر حيث يجوز هذا هو المراد
بشميل ماصلى بالاياء لعذر فلا كان افرضا ويخرج ماصلى به تطوعا حال الركوب
في المصرا والقربة فلا ينتقض فيه بالقهقهة لعدم جواز هذه الصلوة عند ابي
حيفة على ما سيجي وعند ابي يوسف ينتقض فيه ايضا لصحة ما عنده كافي في البحر **قوله**
فلا ينتقض الخ تفريع للقيود السابقة **قوله** وقهقهة الصبي واما صلوة فتبطل
تبطل وقيل لا تبطل كاجمع نجم الدين البخاري **قوله** والنائم واما صلوة فتبطل
بالقهقهة كما في المجتبى وهو المختار كما في الولوالجة وعليه الفتوى كما في النصاب

ولم ارهوان صلوة الخاضعة وسجدة
التلاوة بوضوء انتقض القهقهة
فان جازت بروج الثاني والاي بروج الاول
كما لا يخفى

كلام على الراي
عند الثاني بعيدا

كلام على الراي

ولم يذكر الساهو والناسي وفيهما روايتان وظاهر كلام المصنف ان المختار عنده النقض
فيهما وجزم الزيلعي بانه لا فرق بين الناسي والعامد **قوله** وبعد التشهد ولو في
سجود السهو كما في المنع **قوله** الا ان يكون مسبوقا استثناء مفرغ من قوله لم تنقض
وضوءه في جميع الاحوال الاحال كونه المأموم مسبوقا فان تحققته تنقض وضوءه لانها
ح تكون في اثنا سلوته **قوله** وناقضه ايضا المباشرة الى هذا عندا بيمينه وايوسف
رحمهما الله خلافا لمحمد فان عنده لا ينقض ما لم يظهر بل فهو الصحيح كما في المعنوية
وعبارات اكثر الكتب متطابقة على ان الصحيح المفتوح به قول محمد وعليه اشعار
في الهداية حيث لم يحد منها من النواقض كما في شرح البرجندى وقال في القنية والحارثي
وعندي لا تنقض واليه اشار في ضحاى انتهى وقال صاحب البحر بعد نقل صحيح العتباتي
ولا يعتمد على هذا الصحيح فقد صرح في التحفة ان الصحيح قولهما وهو المذكور
في المتن انتهى **قوله** ان يباشر امراته او القلام الامرد كذا في الخلاصة **قوله** ان يخرج
منها الدمع فيه بحث لان الدمع ما يخرج من العين او سرور وهذا لا ينقض وضوءه
اجماعا وانما الناقض الدماغ بالضم وهو ماء العين من علة او كبير لاحتمال ان يكون
صديدا او قحما او علقا **قوله** الحديث البالغ قديده لان الصبي مستثنى من هذا الحكم
فلا يمنع من مس المصحف لان في المنع دفع حفظ القرآن وفي الامر بالظهور جازما
بهم كذا في الهداية وعلى ما سيأتي **قوله** محققا والمراد به القرآن سواء كان اية
او اكثر كذا في البحر **قوله** واختار في الهداية الثاني وعليه الفتوى كما في السراج
الرواج **قوله** لان من المصحف يحرم اي للمحاض وهو اي المست **قوله** الاول هو الاصح
الح وهو مختار المصنف لما انه اتى الثاني بصيغة التريض وهو قيل في مثل هذا المثل
قوله واختاره في الكافي ايضا وهو مختار المصنف ايضا لما ذكر ولما انه سيصريح به في
الجنب ولا ياتي بالليل **قوله** ولم يكره مسه بالكم قيدا لكم خارج يخرج العادة والرد
سته ببعض ثيابكم كما في الخزانة **قوله** ولا عيس درهما قيدا لدرهم اتفاقا ايضا والرد
بكل ما كتب فيه اية من القرآن كما في شرح البرجندى **قوله** وان جاز قرأته ولون
المصحف بتقليب الاوراق بقلم او سكين كما في البحر **قوله** واستويا في الجنب والمحاض
قال في الغاية فان غسل الجنب منه ليقراء او يده لم يمس لم يطلو ولا القراءة
هذا هو الصحيح لان الجنابة والحديث لا يتجزيان وجودا ولا زوالا انتهى **قوله**
فرض الغسل اي غسل كان من الجنابة والحض والنفس كذا في المبع والسراج
الرواج **قوله** وهو ما يفوت الجواز بغيره حتى لو بقيت لمعة لم يصبها الماء وان كانت
يسيرة لم يجز الغسل **قوله** وسائر البدن اي غسله من غير حرج مرة واحدة وكان
اللائق عليه ان يقيد بالمرءة كما في الوضوء والاكتفاء به فيه او بان يفهم من سنية
التثليث سنية الثاني كما لا يخفى **قوله** وغسل السرة اشار به الى ان السرة وما
عطف عليها عطف على الداخل لا على القلفة فيكون المعنى وغسل سائر البدن
حتى غسل داخل القلفة وغسل هذه الاشياء وانما افرد بذكرها مع ان لفظ
البدن يشتملها اشارة الى ان في الغسل اهما ما يندخل فيه جميع البدن وان كان
هما بعد من الباطن تارة وعن البدن من وجهه ولو عطف السرة الى على القلفة
بترك قوله غسل يكون قيدا للمع في قوله وجميع الحية مستدركا ويكون المعنى داخل
الفرج الخارج فهو ان الفرج الداخلي يجب غسله وليس كذلك اذ ليس للفرج

ضع رمز لضياء الائمة المحي
او الايضاح

وان كان المستحلب ان يقراء
على الطهارة نهسا

قوله بخلاف كتب الشريعة يعني كتب الحديث
والفقهاء حيث يخصص لاهلها في سنها
بالكم لان فيه ضرورة

على ما سيجي الا يغنيه لان بينه وبين
الوضوء مخالفة في امور لا يلزم
من سنية التثليث

كالم والاف
مكلام على
المصنف

مكلام على الرواف

في سنية التثليث

الحاج

الحاج داخل وخارج كما لا يخفى **قوله** في الامعاء في الصحيح كما في التبيين والبدائع حيث
قال لانه لا حرج في الاصال الى داخل القلفة وفي فتح القدير المعتمد عدم وجوب الاصال
للحج لا لكونه خلقة كقصة الذكر قال في البحر هو الصحيح قال المقدسي ووجوب
الاصال يفتي اذا كانت منسفة وبعده ان كانت غير منسفة انتهى وهكذا قال
المسعودي قول هذا القول احسن كما لا يخفى نعم لا كلام في ان ادخال الماء الى داخل القلفة
مستحب كما في البحر **قوله** لا نقض لغيره برديه الى ان النقض للعلوى والتركى واجب
على الصحيح كما في البحر احتياطا كما في الخلاصة **قوله** وهذا التقرير احسن الى ان الوضوء
اسم للغسل والمسح جميعا كما في المنع والاستثناء متصل على ان فيما قاله القائل
ايهام اختيار رواية ان لا يمسح الرأس عند تقديم الوضوء على الغسل مع ان ظاهر
الرواية ان يمسح فيه وهو الصحيح كما في عامة الكتب فيظهر منه احسنية التقرير المذكور
كما لا يخفى **قوله** يغسلهما اي بلا تأخير **قوله** حتى لو لم يصب اليه يشير به الى انه كما كانت
تثليث الغسل سنة انما يتيسر الغسل المسنون بالصبت اذ البدء بالتمسك ثم وثم
في الصبت **قوله** وقبل يدها بالراس ثم باليمين ثم بالشمال وهو الموافق لعدة احاديث
اوردها البخاري في الصحيح وظاهر لفظ الهداية عليه والمذكور في النهاية كذلك
كما في شرح البرجندى فظهر ان الوجه لتضعيف المصنف هذا الوجه حتى قال صاحب
البحر وبه يضعف ما صح صاحب الغرر والدرر من انه يؤخر الرأس وكذا صح في المجتبى
انتهى **قوله** تكبلا للوضوء وليكون الافتتاح والاختتام باعضاء الوضوء احدا من
حديث ميمونة وان كان احد محتلمة الاخران يكون نجي النبي عن المستنقع وغسل
رجليه بعده لما قالهما من تلك البقعة كما في شرح المقدسي **قوله** وتنظيفهما عن الماء
المستعمل وان ظاهرا على القول المفتوح به لكنه ماء انتقل اليه الحدث حتى تغاف
الطباع السليمة صرح به الهندي وصاحب المنع وابن القيم المصري رحمهم الله تعالى
قوله وليس له معنى نعم لو لم يجز على ظاهره وجعل من قبيل علقته تناء وما ردا
يكون التقدير وانما يغسل رجليه لكان له معنى باخصر لفظ اذ يكفي ان يقال ثم
برجليه كما لا يخفى قوله عند خروج منى لم يأت باللام او الباء المشعر بالعلية والسبب
ليظهر حسن عطف انقطاعه من نحو للاختلاف في انه علة الغسل او سببه **قوله**
احتراز عن الحق الح وعن البهيمه لا يجب الغسل الا بالانزال كما في المنع **قوله** لا يغسل
عليها ولا يخفى انه مقيد بما اذا لم تزل الماء فان رأت مريحا وجب كانه اختلاط كذا في الفتح
وقد يقال ينبغي وجوب الغسل من غير انزال لوجود الابلاج لانهما تحرقا انما يجامعا
كما لا يخفى ولا يظهر هذا الاشتراط الا اذا لم يظهر لها في صورة ادمى كذا في البحر
قوله متعلق بقدرها يعني حال عنده وقيد له فيكون المراد تعلقا معنويا لا نحويا كما ظن
قوله في احد سبيلي ادمى نظاهر ان يكون ذلك الادى غير الموج اذ لو اوج في دبر نفسه
هل يجيب الغسل قال في القنية **قوله** شتم ادخل ايمره في دبر نفسه ولم ينزل فعليه
الغسل **قوله** لا يغسل عليه كالبهيمه انتهى واختار عدم الغسل في النهر الفائق
لقلة الرغبة **قوله** احتراز عن ادخالها الى وكذا الواو لجت المرأة في فرجها ذكر ميت
لا يجيب الغسل الا بالانزال كما في المنع **قوله** على مكلفهما اي على مكلف الادميتين
المذكورين مريحا احدهما في قوله ابلاج ادمى والثاني في قوله سبيلي ادمى قال الاول
فاعل والثاني مفعول فمن حكم ان مرجع ضميرهما مذكور منهما لم ير الصريح **قوله**

في كلام على الرواف

اذ فيه الشمول ودفع الابهام في الشبهة
الاتصال في الاستثناء لا يبقا بلهما
العلم عنده تعالى

وه كلام على المصنف

وتظهير في الحاشية السعدية عند قوله
وهي كناية على عروضا في سورة الحج
وتظهير سبيلي في باب تطهير الانجاس

اسم كتاب هو شرح كنز لابن النخيم
الصغير والبحر الزاخر لافيه الاكبر

وه كلام على الرواف

وان لم ينزل اي الايلاج منيا **قوله** لان الغالب في مثله اى مثل الايلاج المذكور لانزال
الموطوءة عجزوا سوداء متناهية في القبح عينا برصاء مقطوعة الاطراف لافا لاحكام
لجنس لا لافراد كما عرف في الاصول **قوله** وعند رؤية مستيقظ قيد به اذ لو كان مغشيا
عليه او سكرانا فافاق فوجد مذيا لا يغسل عليه اتفاقا كذا في الخلاصة **قوله** ان تذكر
احتلاما لم تقدمه لان التذكر ادخل فيما يوجب الغسل والمقام في بيانه وذكر وجوهات
كل من التذكر وعدمه ولذلك ذكر عدم ايجاب يتيقن الودى عند عدم التذكر
مع اغناؤه ذكر عدم ايجابه عند التذكر **قوله** او شك انه متى اودى وكذا الوشك
انه متى اودى انه مذى او ودى **قوله** ويتيقن انه ودى لم وكذا لا يغسل عليه ان
يتيقن انه مذى وكذا الوشك انه مذى او ودى ولم يتذكر الاحتلام لا يغسل
عليه **قوله** فكذلك عندهما وكذا لك الاختلاف فيما اذا شك انه متى اودى او متى لم يجمع من
البحر فظهر ان مسألة تذكر الاحتلام وعدمه على اثني عشر وجها ولم يذكر المصنف
خمسة اوجه منها كما ترى والقول بان المذكورة نغنيها مشترك الالتزام لان صورة
يتيقن الودى عند عدم التذكر مستغن عنها كما سبق العلم عنده تعالى **قوله** فيصير
مثل الودى او مثل المذى لما عرفت **قوله** فيجب احتياط وجوب الاحتياط هو العمل بالاقوى
من الوجهين **قوله** في الاصح وعليه الفتوى كما في المنع ومخرج الدراية قال في فتح القدير
انها لو تيقنت الانزال بان استيقظت في فور الاحتلام فاحسنت بيدها البلى ثم نامت
فاستيقظت حق جف فلم تر بعينها شيئا لا يسع القول بان لا يغسل عليها مع انه
لا روت بصريح رؤية علم وراى يستعمل حقيقة في علم باتفاق اهل اللغة قال الشاعر
رايت الله اكبر كل شئ انتهى فظهر منه ان قول المصنف وعند رؤية على هذا التعميم
كما لا يخفى **قوله** لذة الجماع وفي الغاية ان وجد حارة الفرج وفي البحر جمع اللذة والحارة
وفيه ايضا قال بعضهم يجب الغسل وان لم يجدها لانه يسمى بالجماع والاصح ان يجب
لو وجدها والا فلا والا حوط وجوب الغسل في الوجهين **قوله** وادخال اصبع ونحوه
في الدبر هذا بظاهره يفيد ان ادخال اصبع ونحوه في القبل اى الفرج يوجب الغسل
وليس كذلك اذ قد صرح المقدسى في بحث نقض الوضوء ان لو ادخلت اصبعها في فرجها
لا يغسل عليها وينقض الوضوء لانه لا يخلو عن بلة انتهى وقد سبق ايضا من المنع انها
لو اوجبت ذكر البهيمه او ذكر الميت في فرجها لا يجب عليها الغسل مالم ينزل فكيف يجب
بالاصبع ونحوه وقد صرح بنفسه في فصل الاستنجاء من الظهيره عسى ان تقع اصبعها
فتلذه فيجب عليها الغسل انتهى فظاهره ان لا يجب الغسل عليها بمجرد وقوع
الاصبع في فرجها بل بالتلذه المودى الى الانزال كما هو المصريح في شرح الجمع لابن
الملك **قوله** بل بالانزال اى من الصبي والصبيبة ولو بلغ بالاحتلام او هو بالخض
قبل يجب عليها لا عليه قال القاضى الاحوط وجوب الغسل في كل الفصول كذا في شرح
المقدسى وذكر في معراج الدراية نقلا عن امانى قاضيه ان اذا بلغ الصبي بالاحتلام
ان الصبي وجوب الغسل عليه **قوله** لا يجب في البلوغ اى البلوغ بالانزال **قوله** والبلوغ
بعد الانزال او به لما تقررا ان المعلول ثابت بعد العللة او مقارن بها وعليه قوله
اللاقى او مقارنته به اى مقارنته الحكم بالسبب **قوله** ليلزم ذلك اى حتى يلزم
تقدم الحكم على السبب **قوله** فلو وجباى الغسل به اى بالانزال لزم تقدم الحكم اى
وجوباى الغسل على السبب وهو الانزال او مقارنته اى مقارنته الحكم به اى بالانزال

مكلام على المصنف

هذا

هذا هو الموافق لقوله قلنا الانزال الخ ويجوز ان يرجح الضيق في في الموضوعين الى
البلوغ اى البلوغ بالانزال وان يراد بالسبب البلوغ بالانزال ايضا **قوله** اعاد اللام
ظاهرا يراد به انه سنة ليوم العيد وليوم اخر اى يوم كان فيه حرما وليوم عرفة وليس
الامر كذلك قال البرجندى غسل العيدين يحتمل انه على الخلاف في غسل الجمعة وان
يكون للصلوة وفاقا وعلى كل من الوجهين يمكن ان يحمل كلام صاحب الهداية وغسل
عرفة انما هو سنة للمحاج قبل الوتوف لا لغيره وقد وقع في بعض الكتب غسل يوم
عرفة وربما يفهم منه ان يكون سنة للمحاج وغيره والظاهر ان المراد هو الاول انتهى
وفي البدائع يجوز ان يكون غسل عرفة على هذا الاختلاف ايضا انتهى يعني ان يكون
للو توف او لليوم كما في شرح المقدسى وقال فيه قال الحلبي والظاهر انه للوقوف وما
اثن احدا ذهب الى استثنائه ليوم عرفة من غير حضور عرفات انتهى وفي المنيع ان غسل
العيد يحتمل ان يكون على هذا الاختلاف ايضا ولكن ما ظفرت به والله اعلم انتهى
قال صاحب البحر بعد نقل ما فيه قلت والظاهر انه للصلوة ايضا ويشهد له ما صح موطا
مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر كان عليه السلام يغتسل يوم الفطر قبل ان
يفقدوا انتهى فظهر مما ذكر ان اعادة اللام ليس كما ينبغي العلم عنده تعالى **قوله**
ولمكة اى لدخولها وكذا الدخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال الكرماني
في مناسكه كما في المنيع والبحر وشرح المقدسى **قوله** ومزدلفة اى للوقوف بمزدلفة
قوله وكسوف اى لصلوة افروءه لاطلاقه على كل من الشمس والقمر كما في شرح المهدى
او المراد كسوف الشمس فقط لانه لا يجتمع في خسوف القمر ومبنى مثل هذا الغسل
مضروب جمع الناس ولم يوجد فيه **قوله** واستسقاء اى لصلوة ومن الغسل المستسقى
الغسل من غسل الميت وللجماعة تشبيهه للخلاف ولليلة القدر اذا راها وتساب
من الذنب والقادم من السفر وعن يراد قتله والمستحاضة انقطع دمها ولليلة
البراءة ولليلة عرفة ولرى الجمار لمن اراد حضور جمع الناس كذا في شرح المقدسى
والبحر والرائق **قوله** اختلف في وجوب غس الخ وفي فتاوى ابى الميث ثمن ماء الاعتسال
والوضوء على الزوج وفي الصيرفية اجرة الماء لغسل المرأة على الزوج ولو غنية
عليه فتوى ثمانية بلخ والحكم الشهيد وقاضيهان كما في شرح المقدسى **قوله** وحرم على الجنب
وكذا الخائض والنفساء **قوله** دخول مسجد قيد بالمسجد لانه لا يمنع عن دخوله في
مصلى العبد والجنائز والمدرسه والرباط كذا في البحر **قوله** كان يكون باب بيته
الى المسجد وليس قادرا على تحويل بابه الى غير المسجد او على السكنى في غيره كما في البحر
قوله تر كعبه اى البيت المكرم **قوله** لما جازله الوقوف اى الوقفة بالعرفات
قوله ولان المسجد الحرام يراد به ما حول البيت يصل فيه الان وجعل مسجدا في
شريعة نبينا عليه السلام ومن ذلك وصفه بامر عارض وذيله بقوله الا يرى
الخ **قوله** وجب عليهما بالخابر وهو الدم او الدمان او لبدنه على ما سيجي التفصيل
في كتابه **قوله** لدخول النقص اى لوقوع النقص **قوله** ولان المسجد الحرام اعطف
على قوله ولانه **قوله** فقيل الاية وهو رواية الطحاوى او عنده بياح قراءة مادون
الاية للجنب ومن في حكمه وقد صحح صاحب الخلاصة ونحو الاسلام ونسبه الزاهدى
الاكثر وجهان التظلم والمعنى يقصر فيما دون الاية ولهذا لا يجوز الصلوة به
ويجوز شله في محاورات الناس وكلامهم فتكنت منه شبهة عدم القرآن كذا

وفي الحديث بينا انا في المسجد الحرام عند
البيت بين النائم والتيقظ ان انا في
حجر بل عليه السلام بالبراق الحديث
كذا في تفسير ابن عاقل في سورة
الاسراء

في المحيط **قوله** الا اذا احتمل الح هكذا نقل في فتح القدير وعقبه في شرح المنية بان ظاهر
 الاحاديث فيه يفيد الاستحباب لا نفى الجواز المعارض فظاهر كلامه انتهى **قوله** وقيل
 ما دونها ايضا قد صححه صاحب الهداية في التجنيس وقاضيان في شرح الجامع الصغير
 ونسبه صاحب البدائع الى عامة المشايخ وصححه معذرا بان الاحاديث لم تفصل بين
 القليل والكثير انتهى والذي ينبغي هو ترجيح القول المنع لما علمت من الاحاديث
 لم تفصل والتعليل في مقابلة النص مردود كذا في البحر **قوله** او الوساوة يريد به انه
 لو لم تكن الوساوة التي وضعت للصيغة عليها موضوعة على الارض صارها ملاوقد
 سبق ان جله حرام وما يؤويه اما حرام او مكروه كما لا يخفى **قوله** ويكره له قراءة التوبة
 الح هذا مروى عن محمد قال في الخلاصة والطحاوي لا يسلم هذه الرواية قال رضي الله
 عنه وبه يفتي انتهى والمصنف لم يعتبر بما في الخلاصة لما انه لو اجمع المحرم والمبيع غلب
 المحرم كما لا يخفى **قوله** جاء البحر الح قال الزيلعي قسم هذه المياه باعتبار ما يشاهد عادة
 والا فكل من السماء لاية الم تر ان الله انزل من السماء ماء فسلكه بنابيع في الارض
 وقسمته باعتبار المشاهدة قال في المدارك يعني المطر وقيل كل ما في الارض فهو من
 السماء ينزل منها الى الصخرة ثم يقسم الله فسلكه فادخله بنابيع في الارض عيوننا
 ومساكنك ومجاري كالعروق في الاجساد وبنابيع نصب على الخلال وعلى الظرف كذا في
 شرح المقدسي **قوله** والتلج الذائب اي المتقاطر وعن ابن يوسف يجوز وان لم يكن
 متقاطرا والصحيح قوله كما كذا في البحر **قوله** والثاني انقلب اي من المحية الجائلة الى
 طبيعة اخرى هي رقة كركة الماء والمحيية باقية في كلتا الطبيعتين ولذلك لا يسمى
 في حال الرقة ماء بل ماء الملح وان خلاه الماء ينجد في الصيف ويذوب في الشتاء كما لا
 يخفى **قوله** والضعف البري وما لا يكون بين اصابع سترة والبحري ما كان وكسر
 الدال اضع وصح المصنف عدم الفرق بينهما كما في السراج الوهاج لكن محله ما اذا لم يكن
 للبري دم فان كان له دم سأل خاتمه يفسد على الصحيح كذا في شرح المنية **قوله** فتغير
 ماؤها من حيث اللون ارا دية انه يجوز التوضي به مطلقا ولكن ذكر في الكافي والخلاصة
 ان الماء لو تغير بكثرته الاوراق بحيث لو رفع بظهر في الكف لونها الا التوضي
 به وهو المروى عن محمد بن ابراهيم المياني **قوله** في الاصح يريد به عدم اصحية رواية
 المياني وعدم اصحية متوهم البعض حاصله ان تغير الاوصاف كلها بمكث او
 اختلاط ظاهر حامد لا يمنع التوضي ما دامت طبيعته الماء بالية وهي الرقة هذا
 هو الاصح بل الصحيح لما قال في المنيع نعلي اشارة القدوري بقوله تغير احدا وصافه
 بفهم ان الحكم في تغير الوصفين بخلافه ولكن الرواية الصحيحة بخلافه كذا
 نقله حافظ الدين النسفي في المستصفي عن شيخه العلامة شمس الامنة الكردري
 انتهى **قوله** الى ما نقل من البنابيع وهكذا في المجتبى **قوله** فاختر ههنا الح اذ ليس
 في ذكره حرج كما في الايضاح وصدر الشريعة واختر في كثير من الكتب في تفسيره
 انه ما بعد الناس جارا قال في المنيع هو اصح الاقوال وكذا في الخزانة والبدائع
 ثم كون ما اختار ههنا اختيار الهداية محل تأمل لا انه اق في بصيغة التبريض **قوله**
 وهو ما يذهب بقبلة نقوله ما موصوفة او موصولة نص عليه عصام الدين في
 بحث المرفوعات وهو شامل من الفاظ العجم لشم كل شيء الا انه خص بمجسمل الماء
 هنا بقربته المقام لما تحت الجنس من الجاري والراكذ وقوله يذهب بقبلة يخرج

في سورة الزمر

لا تاتي الفرق بصيغة التبريض وفي
 مل

الراكذ واورد بعض المتوهمين عليه بالجل والسفينة فانها يذهبان بتين وشقائق
 لفظه ما على اصل العجم وذهول عن كون المقام مخصصا ويجوز ان يقرأ لفظ
 ماء بالماء المعنى وهو اي الماء الجاري ماء يذهب بقبلة ومن اجاب عن الايراد بجل
 ما موصوفة نكرة وبسلب كونها موصولة هذا على ما في الهداية والكافي على ما اختاره
 المصنف من عبارة جاري في المتن اما موصوفة مقدراى بما جارا وصفة غالبة لشهوة
 الجريان في الماء وما بعد صفة كاشفة فلا غبار في عبارة اصلها كما لا يخفى **قوله** اي لم يدرك
 اي لم يعلم اشار به الى ان ليس المراد رؤية البصر فقط اذ اثر التجسس بعم الطعم
 او الرائحة وهما اللبسا من ثبين بالبصر وقد تقدم ان رأى يستعمل بمعنى علم وهما
 كذلك **قوله** وهو عشر في عشر اي عشرة اذ ربع اثبت الثاء في التفسير عند ذكر
 التمييز لان الذراع مذكور وحذف عند هذا التمييز بناء على قاعدة مقررة ان تمييز
 العدد اذا كان محذورا يجوز ان ياتي العدد بغير ثاء ولو كان التمييز المقدر مذكورا
 صرح به في العناية في فصل الشرب وفي شرح المشاوق لابن ملك عليه قوله تعالى اربعة
 اشهر وعشرا اي عشرة ايام **قوله** بذراع الكرباس قال في الهداية وعليه الفتوى
 وفي الخاتمة بذراع المساحة هو الصحيح **قوله** لا يتجسس ارضه اي ارض الماء بالغرف
 اي باخذ الماء ما كفيين سواء كان للتوضي او للاغتسال هذا هو المتبادر لان كلا
 منهما يحتاج الى اخذه بهما فظهر ان الاوجه لتضعيف الثاني رجلة لا يتجسس عشرة
 في عشر **قوله** فلا يتجسس لما ان الطهورية وهي الاصل لا يزول بالشك وعليه ما في
 القهستاني من ان يثرا عن ما ثها عشر في عشر لا يتجسس في الاصح ولا يذهب عليك
 ان العمل بالمحرم عند اجتماعه بالمبيع على ان الظاهر ان يتلاشى التجسس في الكل عند
 الاجتماع فلا يشرى يحكم بطهورية بجمدة الانبساط بعد التلاشي والاختلاط فظهر
 ان اللائق ان يعمل بما في الطهيرة هذا **قوله** والصحيح ان يكون الح وعليه الفتوى كما في
 المنيع والخلاصة **قوله** وفي الظهيرة الحوض الح حاصله ان الاعتبار لوقت وقوع الغساسة
 حتى لو امتلا الحوض ولم يخرج منه شيء لم يجز الوضوء منه اما لو خرج من جانب اخر
 فالصحيح انه يطهر ولو خرج قليل كذا في المنيع **قوله** وفي المحيط لا يتوضا الح والواقتصر
 عليه ايضا في الخاتمة وصدره في الكافي وذكر الجواز بصيغة التوضي وفي شرح المنية
 الاوجه عدم الجواز **قوله** او بغلبة غيره عطف على الطبع فان قلت زوال طبعه
 بالطبع انما يكون باختلاط الغير وغلبته عليه بالطبع فكان الاحسن ان يقول او بغلبة
 غيره اما بالطبع او بالخلط وان لا يذكر الزوال بالطبع الا ابتعا للغلبة قلت لا اختلاف
 في عدم جواز التوضي بما زال طبعه بالطبع فلذلك افرد بالذكر واتي له بمثال بخلاف
 ما زال طبعه بالخلط من غير طبع فذكره مستقلا ولم يمثل لما ذكره فظهر منه ان الزوال
 من قوله او بغلبة غيره هو ما يكون من غير طبع بقربته العطف عليه فلا تكرار وذكر
 المصنف في شرح الغلبة هذا النوع ايضا انما هو لاجل تحقيق المقام وتبيين الملام
 العلم عند الملك العلامة **قوله** اما بكمالي الامتزاج اورد على الحصان استعمال الماء
 لقربة او لرفع حدث ينزل اطلاق الماء المطلق مع انه خارج منها و قد بان
 كلام المصنف في زواله باختلاط المحسوس الى الماء المطلق وما اورد ليس كذلك
 فلا يرد **قوله** بطاهر اي مع طاهر **قوله** لا يقصد به التنظيف بشير به ان ما
 قصد به ذلك كسدر وحوض لا ينزل اطلاقه فيتوضا به الا اذا خرج عن طبع

صاحب البحر الرائق
 مسألة
 فيه كلام على صاحب
 البحر الرائق

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على الوافي

فيه كلام على الوافي

الماء من الرقة والسيلان كذا في شرح المقدسي **قوله** بحيث لا يخرج بلا علاج فخرج منه ما يقطر من الكرم بنفسه كما لا يخفى **قوله** والثاني ان غيرا ثلث اي ان غير الخياط الاوصاف الثلث او الصفتين بان غلب على الماء المطلق بها او بهما **قوله** وان خالفه في صفة او صفتين يعتبر الغلبة اي غلبة الخياط على الماء المطلق من ذلك الوجه اي بصفة او صفتين وقوله كاللبن والنزعان من هذا النوع نشر على عكس اللف وفي اللبن صفتان يغير بهما على الماء المطلق احدهما اقوى من الاخرى لما ان تغيير اللون يحصل فيه بالقليل وانما الغلبة بوجدان الاخرى وذا كالبديهي ومن ذلك لم يقل او طعمه او كما في عبارة الزيلعي ردا عليه هذا **قوله** اما اذا اختلف اي المايح الخياط **قوله** فالاول اي المايح الخياط الغير الخالف للماء المطلق مثله بالماء المستعمل والمستخرج بالتقطير يعتبر في ذلك غلبته عليه بالاجزاء وهي تكون بالتصريف في المايح كما انها تكون بالثلث في الجامد كما في الحدادي ولعله امتحنه فوجده يصير مغلوبا بالقدر المذكور فعينه كما في شرح المقدسي ولم يذكر حكم الاستسار في الخلط والاختلاط في ظاهر الرواية وفي البدايع حكمه كالمغلوب احتياطا **قوله** الماء يصير مستعملا واختلف في انه متى يصير مستعملا فغدا هل المذهب كما زيل العضو ونفصل عنه كما في المحيط هو الصحيح كما في الهداية وقال صدر الشهيد لا يصير مستعملا ما لم يستقر في مكان وليسكن من التحرك هو المختار كما في الخلاصة وما يصيب ثوب المتوضى معفون عنه بالاتفاق ولو على قول من قال انه نجس لكان الضرورة كما في البدايع **قوله** او رفع حدث اطلقة فشم المحدث والجنب الفتي عليه من غير تفصيل بينهما كذا في كثير من الكتب وفي المنصورية والولولجية والتجنيس في مواضع ان الفتوى على رواية محمد لعجم البلوى لا في الجنب فان غطى طاهر وبأخذ ابو الميث **قوله** وهو جلد غير مدبرغ اطلقة فشم ما يكون مستعدا للدباغة ولم يستعد ولم يوجد التصريح في كتب اللغة المشهورة ان الالهاب اسم لجلد مستعد للدباغة فقط الا انه يمكن ان يؤخذ من لفظه يقال تاهب فلان الحرب ان تهيا واستعد فن هذا يحتمل انه انما سمي به بكونه مستهيا ومستعدا للدباغة والمصنف الى اطلاق الالهاب واطلق على جلد ادى وخنزير فاستثنى بهذا اللفظ ومن نظر الى الاحتمال كالقدوري استثنى منه بلفظ الجلد والرجحان للتقدم كما لا يخفى **قوله** وهو ما يمنع النتن الخ والضمير راجع الى الدباغ وهو مصدر والمضاف محذوف اي يفعل ما يمنع النتن من القرخا والعض والشب والقراب ولو مجرد فعل كالشميس بهذا هو المراد تدبر **قوله** لكن المقام للاهانة وهو كونه في بيان النجاسة وسلوخية الالهاب ودفعه واستعماله والتاخير في مثله يفيد التعظيم كما في قوله تعالى وهديت صوامع وبيع وصلوات ومساجد **قوله** واما الثاني فلكرامته اختار ان جلده لا يطهر بالدباغ اصلا احترازا لهذا قول البعض وعند بعض يطهر بالدباغ لكنه يحرم سلخه ودفعه والانتفاع باخرا ما له وعليه اجماع المسلمين كما نقله ابن خزم قال صاحب البحر القول بعدم طهارة جلده تعظيم حتى لا يجزئ احد على سلخه ودفعه واستعماله انتهى **قوله** لان الظاهر الخ دعوى الظاهرية غير مسلمة اذ نسق اول الكلام على طهارة الجلد فرجوع ضمير يطهر الثاني الى الجلد لا يكون لغيره ودعوى التفكيك على تقدير رجوعه

قوله كما زيل العضو الكافي في اللغات
ومعنى الوقت تفصيله في العناية
ههنا

وقد ذكر في البواقي في البحث الحادى
والاربعة وجه كل من الوجه الثلاثة
في الماء المستعمل قبلما يوجد في سائر
الكتب ومن رغب في ذلك فليطلب

الى الجلد غير مسلمة ايضا لان الضمير راجع الى الجلد المضاف الى الضمير الراجع الى ما
اي لطهر بالذكوته جلده ما يطهر بالدباغ على ان التفكيك انما يلزم ان لو كانت
الضمير الاول في حين يطهر الثاني ورجع احدهما الى ما والثاني الى جلده وليس
كذا ذلك ولن سلم ولكن سلم ولكن قبح التفكيك عند صعوبة فهم المراد وهنا
المراد ظاهر لان قوله وكذا كذا يطهر لجه يعين المراد كما لا يخفى قال صاحب الكشاف
في الاعراف انفا كذا الضمان لا بأس به اذا قام الدليل عليه وحسن الملازمة انتهى
قوله فحق العبارة وانت خبير بانه قد سبق ان لا اعتبار في عبارتيهما وان عبارة
المصنف لا يخلو خرازة وهي ان قوله بخلاف لجه فالضمير فيه لوجه الى الجلد فهو بعيد
خلاف الاستعمال اذ لا يقال لحم الفلان الجلد ولوجه الى الحيوان المدلول عليه
بالجلد فلا يخلو عن البعد ايضا ويلزم التفكيك الذي احتراز نفسه عنه فظهر ان
حق العبارة عبارتاها كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** في الصحيح كذا في الكافي وكذا
في الكفاية وفي التبيين انه قول اكثر المشايخ وفي المعراج انه قول المحققين من
اصحابنا قال الشيخ على المقدسي هذا اصح ما يفتى به نفع عليه مشايخنا البرهان
وبينه البرهان انتهى **قوله** بخلاف لجه حق كان المذبح بها لا يؤكل لجه كغلب لجه
لا يطهر لجه ولا يجوز الصلوة معه وان وقع في الماء القليل يفسده وهو المختار كذا
في الخزانة والخلاصة وتفيد اللحم ليس للتخصيص بل الشحم والكروش كذا في شرح
البرجندى وغيره **قوله** وان كان في الهداية خلافة وقد مر فيها وفي البدايع والتجنيس
طهارته وقال صاحب المنيع وهذا اقرب الى الصواب لما ان النجاسة لمكان الدم المفسوخ
وقد زال بالذكوته انتهى قول قلبا لفقير ما نزل الى هذا القول لان نجاسة الحيوان
الغير المأكول ليست بعينه سوى الخنزير والطهارة اعم لا تمتنع كونه حرام الاكل
ومن شأنه الذكوته فاللائق ان يطهر بها كما في الحيوان المأكول العلم عنده تعالى **قوله**
شعر المينة من الحيوان اذ اجته او صق من ريش ووبر لا ان نتف فهو نجس وكذا
وكذا شعرا الا دى كذا في السراج **قوله** وعصها فيه روايتان وصريح في السراج
ان الصحيح نجاسته الا ان المصنف تبع فيه صاحب البدايع وصاحب الفتح بناء على ان
ليس فيه دم سائل ولكن تعليل المصنف لان الحيوة لا يجعلها لا يمشى في حق العصب
اذ فيه حيوة وكذا يتألم بقطعه وعليه كلام الاطباء صرح به في شرح المقدسي **قوله**
قوله فلا ينجس الماء الخ وان صلى معه ولو زائدا على درهم جاز عند محمد وعند
ابن يوسف لا يجوز اذا كان اكثر من قدر الدرهم واختلفوا في قدر الدرهم قبل
وزنا وقيل بسطا كذا في السراج الوهاج وذكر السراج الهندي ان قول ابن يوسف
فلا هو الرواية ورجحه في الاختيار وصححه في البدايع **قوله** والكلب نجس العين ظاهر
كلام المصنف كون الكلب نجس العين نجاسته عندنا واختاره قاضيان ايضا
ولكن ذكر البدايع والصحيح انه ليس نجس العين وان اقرب الى الصواب كما في المنيع
وعليه صاحب الهداية واكثر شراحها قال صاحب البحر قد اختلف في الصحيح والذي
يقترض عدم ما في المتن طهارة عينه ولم يعارضه ما يوجب نجاسته عينه فوجب
بمعنى عدم نجاستها الا ترى انه ينتفع به حراسة واصطفا اذ قد صرح في عقد
الفوائد بان الفتوى على طهارة عينه انتهى **قوله** اشار اليه محمد في الكتاب وهو
قوله ليس الميت نجس من الكلب والخنزير قال في غاية البيان لا نعم ان نجاسة

ورجع ضمير في الخبر الجملة الى عين
المستد او ليس يلزم بل رجوعه الى
تقنة المستد كما صرح به المحققون
من النجاة وقد صرح بذلك الخنذرى
في كتاب الخاق فيل فصل اعتنا
بالبعض

العين تثبت في الكلب بهذا القدر من الكلام فنأخذ ذلك فعليه البيان ولم يرد
نق عن محمد علي بن جاسسة عنه انتهى **قوله** وقال في التجريد الح وهكذا في القنية
ومشي عليه بن وهبان في منظومته ذكر في شرحهما عقد الفوائد ذكر الناظرين عن
محمد اذ اصر على جلد كلب اوده وب قد دمج جازت صلوة ولا يخفى ان هذه الرواية
بفيد طهارة عنه عند محمد فيجوز ان يكون عند محمد روايتان انتهى وقال القاضي
الا سبجاني واما الكلب يحمل الذكوة والدباغة في ظاهر الرواية خلافا لما روى
الحسن انتهى **قوله** وقيل جلده الح قال في السراج الوهاج هو المختار **قوله** ونالجه
المسك الح قال في البحر ونالجه المسك طاهرة في الاصح مطلقا انتهى اي ولو من ميتة
كما في شرح المقدسي وفي بعض مواضع لوقاية نقلا عن التتارخانية وغيرها
الصحيح انها طاهرة على كل حال سواء كانت من المذبوحة او غيرها وطبها او
يبسها العلم عنده نعم **قوله** حلال اي على كل حال يؤكل في الطعام ويجعل في الادوية
كذا في البحر **قوله** ويؤكل ما يؤكل نجس اي نجاسة خفيفة بالاجماع كما في المنيع **قوله**
وقال محمد طاهر وعليه الفتوى في الحنطة والكس وعلى قولهما في نزع جميع ماء
البئر لوقوع منه شئ وفي اصابته الثوب يمنع جواز الصلوة لوقوع منه كثير
فاحتر فيه هذا زبدة ما في المنيع وشرح البرجندى يجوز مطلقا يحمل شر به
للدواي وغيره ولا ينزع ماء البئر لاجله ولا يمنع جواز الصلوة وان فحش
في الثوب كذا في المنيع احرق السرقين حتى صار رمادا او صار الخنزير لمحا طهر
عند محمد وعليه الفتوى حتى يمسح اكل ذلك الملح وجازت الصلوة على ذلك الرما د
ويقتى بقول محمد رحمه الله تعالى في طهارة الصابون ولو جعل من الدهن النجس
كذا في البرازية **فصل** **قوله** وان عرق خروجام انما ذكره بناء على
اختلاف مشايخنا في نجاسته وطهارته مع اتفاقهم على سقوط حكم النجاسة ولكن
عند البعض سقوط من الاصل للطهارة وعند آخرين للضرورة كذا في معراج
الدراية وعند الشافعي نجس وهو لقياس والدلائل من الطرفين مذكورة
في المفصلات وفي لفظه على اشارة الى ان مختار المصنف مذهب من يقول بطهارة
للضرورة **قوله** او تقاطر بول اي من الانسان وغيره كذا في شرح المقدسي
قوله كرو س الا برطلاقة يدل على ان جاني الحاد والآخر سواء كما هو عند
الجمهور لدفع الحج وعن الفقيه ابو جعفر يعتبر الحاد فقط كذا في البرجندى
قوله يشير الى ان الثالث الح هذه الاشارة انما تتم ان لو اقتصر محمد في الجاه
الصغير على عفر بكرة او بعتين وليس كذلك فان قال اذ وقعت بكرة
او بعتان في البئر لا يفسد ما لم يكن كثيرا فاحشا والثالث ليس بكثير
فاحتر كذا نقل عبارة الجامع في المحيط وغيره كذا في البحر الرائق فظهر ضعف
ما قاله المصنف من الاشارة واختلفوا في حد الكثير وضح في البدايع وكثير
من الكتب ان الكثير ما يستكثره الناظر المبلى به وفي شرح المنية لو جعل
الحد الفاصل بين القليل والكثير انما غير احد او صان الماء كان كثيرا وما
لم يغيره يكون قليلا لكان له وجه **قوله** والخثي بكسر الخاء المعجمة للبقير والبع
مصدر والروث للفرس والجار **قوله** والمنكسر بل الضرورة فيه اشتداد
يحمل الرج فوق ما يحمل الصحيح كما لا يخفى **قوله** كما اذا وقعت الح الكلام في الآلاء

وهو الكمال الاسود ومولانا في

فيه كلام على الالم

فيه كلام على المصنف

كالكلام في البئر من غير فصل كذا في الكتب المذكورة **قوله** لا من عادتها اي عادة
كل من الابل والغنم ولو قال عادتهما لكان اسلم **قوله** حيوان دموي صغير كان
او كبيرا وانما نجس الماء بالانتفاخ لا منتشاء البلة في الماء ولذلك لوقوع ذئب
قارة ينزح الماء كله لان موضع القطع منه لا ينزح عن نجاسته فينقع التلطيخ
بينه وبين الماء بخلاف الخروج قبل الانتفاخ لان شيئا من اجزائه لم يبق في الماء
بعد الخروج كذا في الشروح والتلطيخ في التصفية اكثر ولذلك استغنى عن ذكره لجره
توهم وجوب مبالغة التطهير فوق الانتفاخ وهم اذ لا يتجاوز من برة النجس وهم
حكم الانتفاخ فلا يتوهم ذلك كما لا يخفى **قوله** او مات نحو ادى مات فيها كما هو
الظاهر ولكن يوجب اشتراط موته فيها وليس كذلك والانساب يقول او ميت
نحو ادى عطف على قوله نجس وايراده بعده لئلا يظن عطفه على قوله حيوان دموي
واراد بنحو ادى ما عدل به في الجنة من المشاة والكلب وغيره **قوله** يخرج الواقع
اي اولها كما افاده الفاء فينزع لان وجوب نزع الماء لاجل النجس الواقع فيه فصار
وجوب اخراجه ذلك لعينه **قوله** فينزع كلها اي يجب نزع كل ما فيها هذا من قبيل
حذف المضان او اطلاق اسم المحل على الحال ولا يخلو هذا من نكتة وهي مبالغة في اخراج
كل الماء وفي المجتبى ومعراج الدراية والقنية ان غاية النزع ان ينزع ماء البئر
حتى لا يمتلئ من دلوها في يظهر وعقبه صاحب البحر الرائق ان هذا انما يستقيم فيما
اذا كانت البئر معينة لا ينزع واخراج منها المقدار المعروف اما اذا كانت غير
معينة فانه لا بد من اخراجها لوجوب نزع جميع الماء ثم لو شرع في النزع وعلى فتوى
ثم جاء فصار الماء اكثر من المشايخ من ينزع جميع الماء ومنهم من قال ينزع المقدار
الذي تركه وهو الصحيح كما في الحاشية **قوله** في حال الماء اي ماء البئر **قوله** وهو الاصح
الح وفي معراج الدراية انه المختار وفي الاكشاف وعليه الفتوى وذكر في زاد الفقهاء
انه يكفي قول رجل ذي بصارة في الماء وعليه بعض نسخ النقاية ولكن ما في الهداية
والخلاصة والظهيرية وغيرها على الاثني وهو مروى عن ابى نصر محمد بن
سلام **قوله** احدها ان يجر الح لاحقا فبما فيه من خرج ولم ار من يبيح كلاهما
على انه غير ظاهر الرواية **قوله** وهو مروى عن محمد وفي الخلاصة ان الفتوى
على انه ينزع ثلثمائة واختلف المشايخ والفتوى لكن الافتاء بما عن محمد
اسهل للناس والعمل بما عن ابى نصر احوط واختار بعض المتأخرين ان
يمكن سدة منابع الماء بلا عسر سدت واخرج منها وان عسر ذلك فان علم ان
حمل الماء منها على منوال واحد طولا وعرضا الى سائر اجزائه عمل بالقصة
وان لم يقع العلم بذلك فان علم بمقداره من عدلين لهما بصره مياه الآبار
اخذ بقولهما والا نزحوا حتى يظهر لهم العجز بحسب غلبة ظنهم وهذا تفصيل
حسن فليكن العمل عليه كذا في البحر الرائق وشرح المقدسي **قوله** دلوا وسطا
وهو ما يسع صاعا وما زاد عليه كثير وما دونه صغير كما في المنيع والمضمرات
قال في الهداية ثم للمعتبر في كل بئر دلوها الذي يستقي به الماء انتهى وهكذا
اختاره في المحيط والاختيار وهو ظاهر الرواية وان لم يكن لها دلو يتخذ لها
دلو يسع صاعا كذا في البحر **قوله** وما جاوز الح ومنه يعلم ما حكم ما نقص بالمقاييس
ولو قال وما خالف لكان اشمل صريحا هذا **قوله** فتنه يوم وليلة هذا وما

فيه كلام على الوافي

قوله وسبح ذكرناه في التقرير والاف
اقول لم اخذ تقرير الشافعي ولكن المذكور
في الاصول ان الاستيعاب ثابت بالنسبة
المشهوره وهو قوله عليه السلام لعبار
بفضك ضربتان ضربية للوجه وضربة
للذراعين والزيادة بمثلها جائزة فحمل
الاء زائدة فان قلت الحديث لا يقتضي
الاستيعاب فلا يحصل الماء في الالية
زائدة قلت الوجه اسم لكل ففهم
منه الاستيعاب كما في شرح شارح لابن
ملك اقول في الجواب بان الوجه اسم
للكل الح ضعف اذ هو احد المشهورين
لانه يقال ايضا ضربت وجه فلان اذا
ضربت في موضع منه فلا يتعين الاستيعاب
بالحدوث اللهم الا ان ثابت بفعل
السلام حين علم التيمم فحازا او غيره
فيكون متعين اسم الجواب لا سلم فيه
ان المسح في التيمم خلف ومن شرطه
ان يراعى فيه حكم الاصل من غير زيادة
ولا نقصان ولذلك لم يلزم مسح
الدين الى الا بطين وان لم يذكر الحاشية
فيه بخلاف مسح الرأس فافتقر الى الرد
عليه مسح الخف مع ان خلف ايضا لانه
ثابت على خلاف القياس بفعل الرسول
حيث مسح على ظاهر خفيه خطوطا
بالاصابع اولاه ليس بخلف بل يدل
والفرق بينهما ان الاول بشرع عند
تعذر الاصل فيشرطه المراجعة
بخلاف الثاني اذ هو مشروع مع امكان
المسح منه فكان البديل بمنزلة خلفه
اقتداء شترعت للتخفيف فلا يلزم
فيه مراعاة صفة البطلان
لمحزاة العصر عبد الحليم
الكلاني

بعده في الموضعين بمعنى اول المدة وان كان الوهم يذهب الى انه بمعنى الجميع **قوله**
حتى يلزمهم اعادة الصلوة هي الصلوات الخمس والوتر وسنة الفجر لا غير كذا في
شرح المنية **قوله** اذا توضأ وضأها وهو محدثون اما اذا توضأ وضأها وهم متوضئون
او غسلوا ثيابهم من غير نجاسة فانهم لا يعيدون اجاعا لان الصلوة لا تبطل
بالشك وذلك الماء مشكوكا كذا في البحر **قوله** فيحكم بنجاستها في الحال هذا اذا لم
يكن الغسل به لازالة النجاسة اما اذا كان لازالتها فيحكم بنجاستها من تلك
المدة كما لا يخفى **قوله** لانه من باب وجود النجاسة في الثوب فان من وجد فيه نجاسة
اكثر من قدر الدرهم ولم يدرك متى صابته لا يعيد من شيء من صلوة بالاتفاق
وهو الصحيح كذا في المحيط **قوله** لان التفتيح اكثر افساء للماء اقول الظاهر
ان يقال لان المراد ليس مطلق التفتيح بل التفتيح الذي يكون منه التقادم
وهو لا يكون الا بعد الاستفاضة وكان ينبغي الخ اذا الكلام في كثرة مدة فساد
الماء لاق كثرة فساده كما لا يخفى بهذا اندفع قول من قال انما ذكرها من ذكر
فيما سبق بناء على ان كلا منهما قد ينفلت عن الاخذ بالتفتيح اى التقطع قد
يكون من غير انتفاضة **قوله** فنجح بينهما ببيان الحكم وانما جعل حكمها مساويا
لان التفتيح قد يحصل في مدة انتفاضة لتبديل الاحوال والازمان وادنى المدة
فيه ثلثة ايام ولهذا لا يصلى على ميت دفن ولم يصل عليه بعد ثلثة ايام وانما
لم يعتبر تنوهم الوقوع بعد الموت وبعد الانتفاضة او التفتيح لان الظاهر
موتهم بالوقوع وانتفاضة او تفتيحها فلا يبطل الظاهر باعتبار التوهم هذا
ما استفادته الفقير مما كتب هنا فظهر ان عبارة المصنف هي كما ينبغي وان
دفع اعتراضه بعض متوهم بما لا ينبغي العلم عنده **قوله** ولا بد من شيء
لا ينجسها وانما قيدناه لانهم قالوا في القرون وخروج حيا لا يجب نزع شيء
وان كان الظاهر اشتغال ابرائها على اتخاذنا لكن يحتمل طهارتها بان سقطت
عقب دخولها ما كثير هذا مع ان الاصل هو الطهارة كذا في شرح المقدس **قوله**
ولم تكن في بدنه نجاسة قالوا لو انفس لطلب الدلو او للتبريد ولم يكن على
اعضائه نجاسة لا يصير الماء مستغلا بالاتفاق كذا في المنيع والبحر قيد المسئلة
بعضهم بان لا يكون استنجي بالاجار فهو مذهب لو كان مستنجيا بها ينجس
الماء اتفاقا وليس كذلك بل هو على الاختلاف والمختار عدم التنجس على ما
سنذكره ان شاء الله تعالى فظهر انه لو غسل المستنجي بالاجار فيها لا يلزم
نزع الماء اصلا على المختار العلم عند الملك الفقار على ان الاختلاف في ان
المستنجي بالمجر لو جلس في ماء قليل هل ينجس ام لا مخرج به في المنيع وغيره
فظهر منه انه لو جلس في ماء كثير لا ينجس كما لا يخفى **قوله** فالماء مشكوك
ينزع كله اى يجب نزع الا لاجل النجاسة بل لانه كان غير طهور وكذا في التجنيس
قوله فيستحب نزع كل شيء كافي التبيين وهو ظاهر كلام المصنف ايضا
وفي الثانية ينزع دلاء عشرة او اكثر احتياطا واختار هذا في البحر ونقل
في التتارخانية عن الحجة ولودع في الجب او البشر ستور او قارة ان اخرا
حين ينزع منها دلاء احتياطا انتهى **قوله** سواء كان جنب الخ هذا التعميم
من الاطلاق فيدخل فيه بالاولوية من كان مسلما كبيرا طاهرا نعم لو قال لو كان

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على ابن
سبحان باشا

فيه كلام على الوافي

فيه كلام على الوافي

جنبنا الخ لكان انسب كما لا يخفى **قوله** وسور كل مأكول كذلك خرج بهذا القيد
بالم يكن طاهرا نعم منه سبعا الدجاجة المخلاة والبقرة الجلالة والا بل
الجلالة ويلحق بهذا ما ليس له نفس سائلة بما يعيش بالماء وغيره ولم يذكره
لظهوره لان موته لا ينجس الماء فكيف سورة **قوله** والخنزير الخ امارف على تقدير
مضاف مبتدأ مع ما عطف عليه وخبره بنجس والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة
هذا هو ظاهر كلام المصنف ومثل هذا جائز بالا اتفاق عند قيام القرينة كما
هذا وانما جرت عطف على الادنى وقوله بنجس عطف على طاهر فيكون من قبيل العطف
على معمول عاملين مختلفين والمجرور مقدم وذلك جائز عند الجمهور خلافا
لسيبويه وهو يحمل على حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه **قوله** فقيل لحرمة
لحمها اى لحم الهرة **قوله** وسباع البهايم كالذئب والاسد والتمرد وغيرها
وهذا تعميم بعد تخصيصه بالكلب والخنزير يشمله لفظ السباع وكذا افراد
ذكر الهرة تخصيص بالذكر بعد التعميم لانه يشمله ايضا وانما افرد بها بالذكر
بناء على نجاسة سورها متفق عليها بيننا وبين الشافعي بخلاف سائر البهايم
فان سورها طاهرة عنده وانما افرد الهرة اى الاهلية لان لها وصفين كما ترى
وهذا يشير الى التنزه يعنى كون سورها كراهة التنزيه قالوا هو الاصح وهو
ظاهر ما في الاصل فان محله ان تضاء بغيره احت الى ولم يذكر الكراهة كما
ذكره الاسيحياني وفي التحفة انه ظاهر الرواية والكراهة رواية الجامع الصغير
فكانت للتعميم لما في المصنف الكراهة عند الاطلاق يراد بها التحريم كذا في البر الوافي
والمنيع **قوله** فلاختلافه باللعاب النجس وكون اللعاب نجسا كونه متولدا
من اللحم فان قلت اللحم ان كان نجسا العين وجبان لا يظهر بالذكاة كالبحر
وان كان لاجل محاذرة الدم فلحم المأكول كذلك لتجاوزه الدم فن ان جاء الفرق
قلت اجابوا عنه باجوبة والصحيح ان الحرمة اذا لم تكن للكرامة فانها اية النجاسة
لكن فيه شبهة ان النجاسة لاختلاط الدم باللحم اذ لو لا ذلك كان نجاسته لذاته
لكان نجس العين وليس كذلك فغير مأكول اللحم اذا كان حيا فلعله متولد
من اللحم الحرام المختلط بالدم فيكون نجسا لاجتماع الامرين وهو الحرمة والاختلاط
ولم يوجد في مأكول اللحم الا احدهما وهو الاختلاط بالدم فلم يوجب نجاسة
السور على ان هذا الشق من العلة ضعيف اذ الدم المستقر في موضعه لم يبطله
حكم النجاسة في الحى فافترقا العلم عنده **قوله** فان قلت هذا يقتضى كون لعاب
الهره وسورها نجسا لاجتماع الامرين قلت نعم الا ان نجاسته منتزعة
بالاجماع او بالاثرا وبالضرورة ولذلك بقي في المكروه وهذا زبد ما كتب
هنا **قوله** فلاختلافه بنجس في الغم اما لو مكث الشارب قدر ما يغسل فيه
بلعابه بان يتلخ او يلقى بزاقه ثلث مرات ثم شرب لا ينجس هذا ما اشار
اليه بقيد الفور وهو الصحيح من مذهبنا بيمينفة وابن يوسف للضرورة
خلافا لمحمد بناء على عدم جواز ازالة النجاسة بغير الماء المطلق عنده وفي بعض
النسوخ الشارب لو كان طويل الشارب وتلخ بنجس الماء وان شرب
بعد ساعات لانه لا يبطله باللسان **قوله** وسور الدجاجة المخلاة الخ ذكر
في المحيط والغاية ان الدجاجة المخلاة لا يكره لحمها وان اكلت النجاسة لان

اى حذف المضاف واقام المضاف اليه
مقامه

روى في الصحة اشارة الى ان جواب
الزبلي والعناية ليس كذلك

فيه كلام على الوافي

لها لا يتغير كذلك لأنها تخلطها بغيرها بخلاف الإبل والبقر الجلالة وفي
الواقعات تحبس لدجاجة المخلاة ثلاثة أيام والشاة أربعة والإبل والبقر
الجلالة عشرة أيام كذا في المنع **قوله** وبعضهم وهو أبو ظاهر الدباس ومن
تابعه **قوله** أو التردد في الضرورة فإن الجار يربط في الدور والافنية فكان
فيه الضرورة إلا أنه دون ضرورة الهرة والفارة لدخولهما المضائق
دون الجار فلولم يكن ضرورة أصلا كذا السباع في الحكم بالنجاسة بلا اشتكال
ولو كانت الضرورة كضرورتها كان مثلها في سقوط النجاسة فلما ثبت
الضرورة من وجه دون وجه واستوى ما يوجب النجاسة والطهارة تساقطا
للتعارض فوجب التصير إلى الأصل والأصل هنا شيان الطهارة في جانب الماء
والنجاسة في جانب اللعاب لأن لعاب الجحش وليس أحدهما بادل من الآخر فسق
الإمر مشكلا نجسا من وجه وطاهرا من وجه قال شيخ الإسلام في مبسوطه هو
الأصح في التمسك للمشكوكية كذا في المنع والحناية والنهاية والبحر الرائق
فقولهم فإن الجار يربط إلى قولهم فلما ثبت الخ يثبت الشك في طهارته
ومنه إلى آخره يثبت في ظهوره كما يفهم من المنع وإطلاق المتن بمقتضى
فيها ومن قال أن قولهم فلما ثبت الخ يستغنى عنه لم يصب كما لا يخفى فان قلت
جانب الحرمة مرجح لأن المحرم والمباح إذا اجتمعا يغلب المحرم احتياطا قلت نعم في
غير هذا الموضع أما هنا الاحتياط في إثبات الشك إذ في ترجيح الحرمة يلزم ترك
العجل بالاحتياط لأن لا يجوز استعمال سور الجمار مع احتمال كونه مطهرا
باعتبار الشك فكان متبهما عند وجود الماء في الوجهين وذلك حرام فلا يكون
عملا بالاحتياط ولا بالمباح **قوله** وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان أيضا
قوله وإن كانت فرسا فغيره أشكال الخ أقول دفعه بأن البغل لما كان متولدا
من الجار والغرس صار سور كسور فرس اختلط بسور الجار فصار مشكوكا
كذا ذكر في معراج الدرابة وغيره أو بان تبعية الولد للأب في الحل والحرم
إذا لم يغلب شبهه بالأب أما إذا غلب كما هنا فلا كما ذكره المولى مسكين وفي
جوامع الفقه والولولجية وقيل يعتبر بنفس المتولد لا بالإب حتى إذا نزل
طلب على شاة أهلية فولدت لوشاة يجوز التخصيم بها ولو ظليا لم يجوز ولو
ولدت الرمكة جارا لم يجوز ولم يؤكل انتهى **قوله** وفي غاية السريحي الخ وفي
الذخيرة ولو نزل الجار على الرمكة فالمتولد منها مكروه بالاتفاق وقيل
لا يكره عندها اعتبار اللام انتهى **قوله** يتوضأ به إن قلت فيه ترك العمل
بالاحتياط من وجه آخر لأنه إن كان نجسا فغيره نجيس العضو قلت قد سبق
أن الشك في كونه مطهرا على الصحيح لا في كونه طاهرا فلا يرد السؤال وعلى
الرواية الأخرى الاحتياط أيضا في التوضؤ به لأن العضو طاهر بيقين
فلا يتنجس بالشك والحديث ثابت بيقين فلا يزول بالشك فيجب ضم التيمم
هذا البيان الواضح مقتبس من تلويحات شيخ الإسلام في مبسوطه **قوله**
المراد أن لا تخلو الصلوة الخ أقاد في الحانية أنه فيه اختلافان بين مشايخنا لكن
المذكور هو الصحيح وأيضا في تقديم التيمم خلافا لفرجه الله فالأفضل أن
يجمعهما في حالة واحدة ويقدم استعمال الماء للخروج عن عهدة الخلق ويكون

في كلام على الرواية

وهو كونه الشك في طهارته
مسألة

عادما للماء أما بالإفناء أو بان وجوده وعده بعد التوضؤ سواء لكونه لم يبق ويجب
الاستعمال كما في المنع وغيره **قوله** فصل في ثم أحدث وتيمم الطاهر إن الحاجة إلى
قوله أحدث وحز العبارة فصل في ثم تيمم وأعاد الصلوة فإن صححت بالوضوء تلغو
بالتيمم وإن لم تلغ تلغ بالتيمم فيخرج المصلي عن عهدة الخلق كما في فتح القدير
قوله بخلاف نبيذ التمر قديده لأن سائر الانبذة لا يجوز الوضوء بها عند عامة
العلماء وهو الصحيح لأن الجواز به مخصوص بالقياس فلا يقاس عليه غيره كما في غاية
البيان **قوله** وإذا قلنا يجوز التوضؤ به فلا يجوز إلا بالنبيذ كالتيمم لأنه بدل
عن الماء حتى لا يجوز به ما وجد الماء ويتقضى به إذا وجد ذكره القدوري في شرحه
عن أصحابنا كما في فتح القدير **قوله** حيث يتوضأ به أي جز ما يضيف التيمم استحيابا
كما في البحر **قوله** ومحمد جمع بينهما وهذا رواية عن أبي حنيفة أيضا واختاره في غاية
البيان ورتجه **قوله** وإن قال أبو يوسف بالتيمم فقط وهذا رواية عن أبي حنيفة أيضا
وقد رجع إليه وهو الصحيح وهو قول الشافعي ومالك وأحمد وأكثر العلماء واختاره
الطحاوي وقال ما ذهب إليه أبو حنيفة أولا على حديث ابن مسعود لا أصل له وهو
قوله عليه السلام ليلة الجن ما في أدواتك قال نبيذ التمر قال تمر طيبة وما طهر
لأنه على صحته منسوخ بآية التيمم لتأخرها إذ هي مدنية كذا في البحر فظهر به أن ما
اختاره المصنف قول مرجوع عنه ولو لا شرحه لا يمكن شرح المتن بأن المراد أن
النبيذ بخلاف سور الجمار حيث لا يجوز الوضوء به أصلا فيصير ما فيه هو المعتقد
قوله قال قاضيان بئر بالوعة الخ أقول إن محله المناسب عند ذكر مسائل البئر
كما لا يخفى **قوله** الصحيح أنه طاهر هذا إذا جف أسفل البئر أما إذا غار ولم يجف
أسفله فالصحيح العود كما أفاده الحدادي **قوله** أقول تصحيح القاضي عليه الرحمة
على الإطلاق كما أفاد به ابن الشحنة واختلف التصحيح والراجح هو لأن الفور بمنزلة
النزع وفي النزع الحاجة إلى نقل الوصل وجفاة فكذا في الفور سيما عند أبي
يوسف ومحمد إن حكم الإباحة حكم الماء الجاري العلم عند الملك الباري **قوله** إنما المعتبر
عدم وصول النجاسة قال الحلواني المعتبر الطعم أو اللون أو الريح فإن لم يتغير
جاء والأفلا ولو كان عشرة أذرع وصحيفة المحيط وعليه التعويل كذا في البحر
قوله والنقل ثقل النبوة أي ثقل صاحبها وهذا الثقل أهم من أن يكون حسبا
ومعنويا إذ النبي عليه السلام خفيف الجسم ولبرحاء النبوة وشدة تأثر في
الثقل أيضا فلا بد من أن يعرف الجار وقوله معروفيا حال من ضمير مستكن وترك
اعرودى الدابة إذا ركبها عربيا من ليد وسرج ولو كان حالا من المفعول لقليل
معرودي كذا في المغرب **باب التيمم** **قوله** استعمال الصعيد أي
في أعضاء مخصوصة بقصد التطهير أي على قصده بشرائط مخصوصة عدل عن التعريف
بأنه القصد إلى الصعيد الطاهر للتطهير كما في شروح الهداية لما أن فيه جعل
القصد ركنا مع أنه شرط ولما أنه يفهم منه الاستعمال وهو ركنا كما لا يخفى واعتبر
على هذا التعريف بأنه يجوز التيمم بالجر الأسن واجب بان المراد من الاستعمال
أهم من الحكمي فيوجد في التيمم به هذا إذا كان المراد بالصعيد التراب أما إذا كان
بمعنى وجه الأرض كما هو المجمع عليه من أهل اللغة على ما سيبي في شمل الجار الأسن
كما لا يخفى **قوله** فالتميم للنجاسة أي التيمم السابق لها كما في الشروح والحواشي **قوله**

في كلام على المصنف

وليس باستعمال صعيد
مسألة

بالإتفاق هذا بانظر الى وجوب الوضوء عليه اما بقاء التيمم السابق للجنازة لم يقل
به الشافعي اذ عنده ينتقض التيمم مطلقا سواء كان الماء قليلا او كثيرا حتى
به في البدائع فاللائق على المصنف ان يقول هكذا فيجب عليه الوضوء بالاتفاق
والتيمم يبقى للجنازة **قوله** فهو ايضا على الخلاف فعنده يستعمل الماء فيها يكفي
ثم يتيمم وعندنا يتيمم مع قيام ذلك **قوله** وهو اربعة الا ان خطوة كل خطوة
ذراع ونصف بذراع العامة وهو اربعة وعشرون اصبعًا كذا في المنيع نقلا عن
البنابيع **قوله** او مرض اطلقه فشم كونه مانعا لاستعمال الماء وخوف ازدياد
خوف حدوثه باستعماله كما وقع في بعض المواضع الجارة للمسافرين اذا اغتسلوا
بالماء وكونه غير قادر على استعماله بنفسه ولم يوجد من يعينه مجانا واختلف
المشايخ في المملوك له على قول ابي حنيفة كما في البرجندی والقهستاني **قوله** يؤدي
الى الهلاك اي هلاك نفسه او عضوه **قوله** ولو في المصر سواء كان الغابر جنبا
او محدثا او عائنا او نفسا كما هو مقتضى الاطلاق وهو الصحيح في الكافي وذكر في
الخاتمة الصحيح انه لا يجوز التيمم للمحدث عند ابي حنيفة ايضا وصح في الخلاصة جوازه
له عنده وقال الامام الحلواني فلا رخصة له بذلك السبب في المصر بالاجماع قال في
فتح القدير كانه والله اعلم لعدم اعتبار ذلك الخوف بناء على انه يجرى وهم اذ لا
يتحقق ذلك في الوضوء وفي الحقايق الصحيح ما قاله الحلواني **قوله** والقاء النفس
الح وكذا اذا خاف على ماله كما في الغاية وكذا يتيمم لو عنده امانة يخاف عليها ان ذهب
اي الماء كما في المبتنى بالغبن المجبة وكذا اذا خافت المرأة على نفسها بان كان الماء
عندنا سق او خاف المديون المخلص من الحبس بان كان صاحب الدين عند الماء كما في
التوشيح وذكر في البحر الرائق نقلا عن المعتزلات من له متاع في المسجد يخاف عليه فانه
يتيمم ويدخل في الصلوة وفيه ايضا لحرمة لتراب المسجد اذا جمع وله حرمة اذا
بسط فيظهر منه جواز التيمم بتراب المسجد كما لا يخفى **قوله** يحصل اي في الحال او كان
الحال **قوله** له اي لكل من المحدث وغيره **قوله** اولاد ابنته او كلبه لما شية او الصيد
او رقيقه نحو الطال او من اهل القافلة وان كان صاحب الماء محتاجا اليه للعطش
فهو اولى به غيره وان احتاج اليه الاجنبي للوضوء وكان صاحب الماء مستغنيا عنه
لم يلزمه بذهله ولا يجوز للاجنبي اخذه منه فها كما في السراج الوهاج **قوله** كالدلو
الح حتى لو كان معه ثوب يوحده الماء منها ولم ينقص قيمته اكثر من ثمن الماء
لم يجز تيممه وكذا لو وجد من ينزل الى البئر باجرة المثل لزمه ولم يجز التيمم
والاجاز بلا اعادة كذا في التوشيح **قوله** لغير الاولى اشار به الى انه لا يجوز
التيمم للاولى وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو الصحيح لان له حق الاعادة
فلا فوت في حقه كذا في الهداية والكافي لكنه خلاف ظاهر الرواية اذ فيها جوازه
وصح شمس الاثمة جوازه عند عدم انتظار الناس له وعدم جوازه عند
انتظارهم اقول هذا شبه وجهه ابي بن العلم عنده تعالى **قوله** فوت صلوة
الجنازة اي من فوتها **قوله** لا اي لم يجز التيمم اي مع وجود الماء هذا هو المراد
كما لا يخفى **قوله** لان فوتها الى خلف والاصل عندنا ان كل ما يفوت لا الى بدل
فيؤدي بالتيمم مع وجود الماء وكل ما يفوت الى بدل لا يؤدي به كذا في المنيع
قال الحلبي عليه الرحمة في شرح المنية لقائل ان يقول يجوز التيمم في المصر لصلوة

فيه كلام على المصنف

قوله كما وقع في بعض المسافرين الى
والحد الصغر اغتسل في طريق الحج
لدى نية الاحرام والايام حارة كذا
هذا اليوم مريضا واختبى الى لبس
المخيط هذا

فيه كلام على المصنف

اقول ينبغي ان يكون الحكم
كذلك في الامر

يعني لو لم ينتظره القدم

الكسوف والسنن الرواتب ماعدا سنة الفجر اذا خاف فوتها الوضوء فانها تفوت
لا الى بدل فانها لا تقضى كما في العبد ولا سيما على القول بان صلوة العبد سنة
واما سنة الفجر فان خاف فوتها مع الفريضة لا يتيمم وان خاف فوتها وحدها
فعلى قياس قول محمد لا يتيمم وعلى قياس قولهما يتيمم فان عند محمد اذا خاف فوتها
باستغاله بالفريضة مع الجماعة عند خوف فوت الجماعة يقضيها بعد ارتفاع
الشمس وعندهما لا يقضيها اصلا انتهى هكذا نقله من غير جواب صاحب البحر ابن
النجيم والشيخ على المقدس عليهما التمة اقول وبالله تعالى القول والحول والقوة ان ما فهم
من الاصول والفروع كون المراد ما يفوت من الفرض او الواجب لا مطلق الصلوة
لان السبب في مشروعيتها التيمم عند خور التيمم الصلوة بوجود العلة المذكورة
عند خوف فوتها لا الى خلف ان لا يترب بالفوت وانما ترتبه به في الفرض او الواجب
اما السنن الرواتب فنوافل ومن شأنها ان لا يترب ذلك بفوتها سيما عند
خوف فوت اقوى منها فلم يشرع التيمم لخوف فوتها على انه يمكن تدارك احراز فضيلة
السنن التي قبل الفرض عند خوف فوتها بالتوضي بان شرع بعد التوضي فيها او لا
ثم في الفرض مع الامام ويبقى السنة واجبة عليه بالشرع فيقضيتها وايضا ان
سنة الفجر والظهر تقضى ولو كان على قول محمد في الاولى وسنة قبل الظهر
والعشاء اضعف السنن ولذلك عبر عنها بنسب لا بسنة فاي حاجة الى التيمم لخوف
فوت المندوب واما السنن التي بعد الفرض فيمكن التدارك بالتوضي وبما ذكر
بتبين الحال في صلوة الكسوف ايضا كما لا يخفى العلم عنده **قوله** والمزاد اليدين
الح فيه اشارة الى ان المراد استيعاب اليدين بالمسح لا استيعاب النقع والى ان
الاستيعاب صفة اليدين لا الضربتين كما لا يخفى **قوله** حتى لو بقي شيء الح هذا في ظاهر
الرواية اما في رواية الحسن عن ابي حنيفة ان الاستيعاب ليس بشرط حتى انه اذا
تيمم الاكثر جاز وبه كان يفتي القاضي الامام صدر الدين كما في الظهيرية وهذا
بكثرة البلوى اولاته مسح فلا يجب فيه الاستيعاب كسح الرأس كما في البحر ونقص
غير واحد على ان ظاهر الرواية هو الصحيح منهم قاضيان ونص صاحب الاختيار
على انه الاصح وصاحب الخلاصة والواجبة على انه المختار وصدر الشريعة على ان
عليه الفتوى لان اسم الوجه واليد يعم الكل ولان التيمم يدل عن الوضوء والايدي
في الاصل من تمام الركن فكذا في البدل كما في المنيع وهذا مختار المصنف نصا حيث
عبر عن المسح بالاستيعاب وادرج في اليد المرفوق **قوله** من ان هذا يقتضي اشتراط
الح وايضا يقتضي كون استيعاب التراب شرطا وقد قال في الكشف الكبير ان
استيعاب التراب ليس بشرط في التيمم بالاجماع اما الخلاف في الاستيعاب
بالمسح انتهى ومن ظن ان قول صدر الشريعة هذا بناء على ما روى عن ابي يوسف
ومحمد من ان التيمم لا يجوز الا ان يكون عليها تراب مقدار ما يلزق الغبار على يده
حمل الكلام على ما لم يرض صاحبه اذ هو في صدر شرح المتن هو قول الاعظم
فكيف ساق الكلام على قولهما وقوله مع ان مقتضى قولهما ان التراب في التيمم
خلفه عن الماء صحت هذه الرواية فلا يرد على صدر الشريعة ما اوردته كلام
ساق اذ قد عرفت ان استيعاب التراب ليس بشرط بالاجماع تدبر العلم عنده
تعالى **قوله** متعلق بفرضين ان قلت ظاهره يدل على ان الضربتين انما يكون

فيه كلام على المولى
الحلبي

وذلك الاقوى اما فرضا واجبا
اذ هو اقوى من السنن في الاكثية

فيه كلام على المولى
الواني في موضعين

على موضع واحد واليس بشرط مع ان ذلك الموضع يصير مستعجلا بالصربة
 الاولى قلت المراد بالظاهر الجنس لا الفرد ولذلك صرح في بعض المتون
 بكل ظاهر واما كون القرب مستعجلا فغير مسلم ولئن سلم فالتراب المستعمل
 هو الذي ينتشر من الوجه واليدين لا الذي وضع اليد عليه كما في الخلاصة **قوله**
 والجري في فتح القدير عدم الجواز بالمرجان قال صاحب البحر هذا سهو منه لان الصريح
 في الكتب بالجواز ان قوله انه ليس بسهولة لظاهره انه قد علم ان مقتضى
 الماء كالتلويح يكون النزاع لفظيا كما لا يخفى **قوله** ونخرج عنه الملح المائي وعدم
 الجواز به متفق عليه وفي الملح الجلي اي الترابي روايتان ومجمل منهما ذكره في
 الخلاصة لكن الفتوى على الجواز به كذا في التجنيس **قوله** المختلطين بالتراب اطلقه
 كما في فتح القدير وفي المحيط لو كان الغلبة للتراب جاز بهما التيمم والا فلا انتهى
 ولعل الاطلاق محمول عليه يؤيده ما في الثانية التراب اذا خالطه ما ليس من اجزاء
 الارض يعتبر فيه الغلبة **قوله** عليها غبارا وذكره لا سببا في ان لو كان يستبين
 اثره مدة عليه جاز التيمم به والا فلا قال صاحب البحر وبهذا يعلم حكم التيمم على
 جوقه او بساط عليه غبارا لظاهر عدم الجواز لقلة وجود هذا الشرط في نحو
 الجوخة فليقتضيه والله سبحانه الموفق انتهى **قوله** باجماع اهل اللغة وقال ابو
 اسحق الزجاج ولا اعلم بين اهل اللغة اختلافا في ان الصعيد وجه الارض كما
 في المنبع **قوله** كما اذا كنس الى اشار به الى ان ضربتين اعم من ان يكونا حقيقتين
 او حكيتين او ليس بنما ذكره ضربة حقيقة **قوله** حتى اذا لم يمسح اليه ولكن حرك رأسه
 ويديه بنية التيمم جاز والشرط وجود الفعل منه ذكره في الخلاصة فظهر ان
 المنصف بعدم الجواز اذا لم يمسح عند عدم وجود الفعل منه بنية التيمم اقول
 يظهر منه انه لو كان حنطة ليحصل التيمم بغيره كفى ان اصاب مواضع التيمم غبارا
 كما لا يخفى **قوله** ويجب طلبه اي طلب المسافر الماء عن يمين الطريق او عن يساره
 لاعتنا بنبى الخلف والقدام كما في الثانية وانما قيد بالمسافر لان طلب الماء في العزلة
 واجبا اتفاقا مطلقا كما في البحر وشرح البرجندى **قوله** ذهب القافلة جوابا لو
 وقوله كان بعيدا جوابا اذا الشرطية وقوله جاز له التيمم بدل من قوله كانت
 بعيدا وكون الفعل بدلا عن فعل قد صرح بنجيم الائمة الرضى **قوله** واستحسنه
 صاحب المحيط ويوافقه ما صح في البدائع فقال والاصح انه يطلب قدر ما لا يضر
 بنفسه وفخته بالانتظار فكان هو المعتمد **قوله** ان ظن قربه او خبر به
 كما في المنبع والمراد بالظن غلبته اما بان وجد اماره ظاهرة او خبره بخبر كذا
 اطلقه في الترتيب وقيد في البدائع ما يعدل اقول وعليه الاعتماد لان المسافر
 مظنة خداع **قوله** ونوب لراجه اليه اذا كان بينه وبين موضع يرجو الماء فيه
 مقدارا ميل او اكثر فان كان اقل منه لا يجزيه التيمم وان خاف فوت وقت
 الصلوة كما في الخلاصة التجنيس وانما قيد الاستحباب بالرجاء لانه اذا لم
 لم يرج لا يؤخر كذا روى عن علي رضي الله عنه **قوله** اخر الوقت لكن لا يفرط
 في التأخير حتى لا يقع الصلوة في وقت مكروه ولا يؤخر العصر الى ان تغيب
 الشمس والمغرب يصل في اول وقته واكثره على انه لا بأس بالتأخير الى
 غيبوبة الشفق كذا في المحيط **قوله** ونسى قيده لان في الظن لا يجوز التيمم اجماعا

قوله في

قوله في رده قيده لانه لو كان على ظهره او على رأسه او معلقا في عنقه فنسيه ثم تيمم
 يعيد اتفاقا كذا في الاصل نقله البرجندى وغيره **قوله** وقيل هو ايضا مختلف فيه
 قال صاحب البحر الحق ما في البدائع انه لا رواية لهذا نصا وانما فهم من لفظ الرواية
 في الجامع الصغير لانه يدل على انه على الاختلاف **قوله** باكثر من ثمن المثل والمزاد
 بفعل هذا التفصيل لاصل الفعل فيكون فيه اشارة الى انه لو اعطاه بكثير من
 ثمن المثل وهو الغبن اليسير لا يجوز له التيمم فلا يرد عليه قول من قال كانت
 الصواب ان يقول اذا اعطاه بالغبن الفاحش لان الاكثر من ثمن المثل يتناول
 الغبن اليسير ايضا انتهى لان الغبن اليسير كثيرا لا اكثر فلا يتناول الاكثر
 كما لا يخفى **قوله** لانها طيبة اي طهرا وانما منع التيمم منها لفقد الطهوية
 كالماء المستعمل انه طاهر غير طهور **قوله** والمقدرة على ما كان طهره اي للوضوء
 او الغسل بحيث يتاذى على الوجه المفروض في المختار كما في الخلاصة وفي التعبير
 عن الوجدان بالمقدرة اشارة الى ان معنى قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا
 ان القدرة اعم من ان تكون برؤية الماء او بغيره فالمرضي اذا تيمم للبرص ثم
 زال مرضه انتقص تيممه كما في الثانية وايضا من تيمم للبرد ثم زال البرد انتقص
 تيممه كما في المبني اي لقدرة على الماء وان لم يكن الماء موجودا يعني ان كل ما
 منع وجوده التيمم نقص وجوده التيمم وما لا فلا كما في البحر فان قلت الاصل
 في خلقة التراب عدم القدرة على الماء فعند استمرار هذا العدم كيف يؤثر
 زوال البرد او تبدل بعض المانع الى بعض في انتقاضه قلت التيمم طهارة ضرورية
 يتقدر بقدرها وظهر ضرورة جديدة بعد وجوده انما تؤثر في تجديده وانتهى
 بانتهاء الضرورة الاولى لا في ابقائه وايضا في ابقائه بها يلزم تقديم المشروط
 على الشرط وهذا لا يجوز فلا بد من تجديده لاجل انتفاء الاولى كما لا يخفى
 العلم عنده **قوله** مرور النعاس راكبا او ماشيا هذا عند البيهقي وقالا
 لا ينقضه لانه بهذا النعاس خرج عن قدرة الاستعمال وذكر الترمذاني عن ابى
 حنيفة روايتين والمختار في الفتاوى عدم انتقاضه كما في المنبع **قوله** المستيقظ
 اي في ان الشرع اعتبر هذا القدرة من القوم بقطة اذ لو لم يلحق ما لبقطة يكون نوما
 فهو حدث بالاجماع **قوله** والا اي وان لم يكن اكثره مجروبا بان كان اكثره صحيحا او
 مساويا لاختلاف في الاول اما الثاني وهو صورة الاستواء لم يذكر في ظاهر الرواية
 واختلف المشايخ فيه منهم من قال بالتيمم دون الغسل وفي الخلاصة انه الاصح وفي
 فتح القدير انه الاشبه بالفقه ومنهم من قال يغسل الصحيح ويمسح على الجراحة ان لم
 يضره والا فعلى الخرق المربوطة قال في المحيط هو الاصح وفي الثانية هو الصحيح ولتأني
 المنصف ايضا لانه احوط فكان اولي كما لا يخفى **قوله** المانع لو من العباد اليه اطلقه لكنه
 مقيد بامان نشاء المانع عن وعيد من قاده عليه يفصح كون المراد هذا شرحه بقوله
 كما سير اليه اما لو كان مجزعه عن الماء لمع وخوف لم ينشأ عن وعيد منه للوضوء وهو
 والخوف من السبح سواء فلا يجبا لاعادة كما في شرح الميمنة والبحر فظهر منه ان قوله
 هذا يكون تقييدا للاطلاق قوله فيما سبق او عدل لانه يشمل عدوا نشأ عنه وعبد
 بالمانع عن الوضوء او لم ينشأ كما لا يخفى هذا تحقيق المقام ومن لم يعرف حكم بان
 قوله هذا ينافي قوله فيما سبق فلو صلى بالتيمم في اول الوقت لم يعوز انما بالنسبة

فيه كلام على بعض
 المحررين من المولى

وهو زوال المرض وزوال البرد مثلا
 كما ترى

السائل هو المولى الوالى
 بعبائل

فيه كلام على الواقي

لراجع الله واستغفر عليه واما هنا فلما افرد بذكر اعادتها لو كان المنع من قبل العباد
فلما ان لا اعادة في غيره من الموانع العلم عنده تعالى **قوله** ويجوز في السجود
وفي رواية عن ابي يوسف لا يلزم الاعادة وعن البيهقي في الاصل وهو قول زفر بن يحيى
للمجوس تأخير الصلوة حتى يخرج كما في البرجندى **باب المسح** **قوله** جاز بالسنة
اشارة الى ان المسح على الخفين سنة لا واجب حيث يجوز تركه وفعله والى ان الغسل
افضل كما هو المصريح في شرح المبسوط للامام غياث الزاده وهو الصحيح كما في
المنبع وان قال الامام ابو الحسن الرستغسي من اصحابنا ان المسح افضل اخذا
باليسر او رعا للروافض والخوارج وهو لا يرون المسح على الخف سفرا وحضرا
او نفيا للتهمة عن نفسه بالرفض **قوله** اقول القول بان هذا سهو سهو وقع
من الزيلعي وانت خير بان هذا الجواب بناء على تقدير صحة الفرع الذي اتى به الزيلعي
وهو المذكور في الظهيرية ولكن لك ان تقول لا نعم صحة لان كلمة الفقهاء شقة
على ان الخف اعتبر شرعا ما نفعنا الى القدم فيبقى القدم على طهارتها ويجعل الحدث
بالخف وغسل الرجل فيه وعدمه سواء في عدم زوال الحدث به مالم يتبدل ظاهر
الخف مقدار ثلثة اصابع لانه في غير محله فلا يجوز الصلوة به لانه صلى مع حدث
واجب الرفع كذا في فتح القدير وان تقول لا نعم صحة الفرع الاول ايضا كما ذكر
في تمة الفتاوى الصغرى من انه اذا ابتل قدمه لا ينقض مسحه على كل حال لان
استتار القدم بالخف يمنع سראה الحدث الى الرجل فلا يقع هذا عسلا معتبرا
فلا يوجب بطلان المسح انتهى ولما في شرح الزاهدي لا ينتقض وان بلغ الماء الركبة
انتهى ولما سيجي من المصنف معزيا الى بعض مستأخنا قالوا لا ينتقض المسح على
كل حال انتهى وما في التهمة بكل هذا يؤيد عدم صحة الفرع الثاني كما لا يخفى العلم
عنده تعالى **قوله** مع دخولهن في عومات الخطاب مالم ينقض على التخصيص
قوله جنباً ومن في حكمه من الحائض والنفساء بل المراد منه من وجب عليه الغسل
فيشملها ايضا **قوله** فلا يحتاج الى التصوير الى الصورة معتبة فان من اجنب
الحاصل ان لا يجوز له المسح مطلقا لان الشرع جعل الخف مانعا لسراية الحدث
الا صغر الا الاكبر ولان الجنابة الزمة غسل جميع البدن ومع الخف لا يتأذى
ذلك كذا في المنبع **قوله** لا يجوز المسح بل ينزعها ويغسل قدميه ولو لبس بعده
ثم احدث وعنده ماء يكفي للوضوء وتوضوء ومسح لانه استقر الحدث على الخفين
لوجوده بعد اللبس على طهارة كاملة كما في الشرح فان قلت قد صرح فيما سبق
عدم جواز المسح للجنب مطلقا فما هذا المسح قلت المتفق له مطلقا انما هو الملبس
للجنابة وهذا للوضوء فلا مخالفة بينهما **قوله** ملبس بين حال من الخفين المحدثين
تحت قوله جاز اي جاز المسح على الخفين حال كونهما ملبوسين وهو مفعول به لجاز
بواسطة على فيكون مبنيا لهيئة المفعول به والحامل فيهما جاز ومن قال ان
الحامل فيهما الضمير المستتر في جاز الرابع الى المسح لم يصيب لان الضمير لا
يجعل ولو رجح الى المصدر وان كان المحمول مما يكفيه راحة الفعل صرح
عصام الدين في بحث تنازع الفاعلين اقول كون الضمير عاملا في الحال ونحوه
من الظروف صرح به في المغني اللبيب وغيره وقد رايت منع علمه فالتوفيق
بينهما ان الضمير يعمل فيه باعتبار معنى الفعل المستفاد من رجوعه الى المصدر

الفاعل الكمال
الاسود
مناسبة سيجي في باب
قطع الطريق

عدم جواز عمل الضمير في
الاعتبار معنى الفعل فيه

ونحوه لا يغيره تيمنه من حيث هو الضمير ومعنى ان الضمير لا يعمل اي باعتبار كونه
ضميرا بل عمله باعتبار معنى الفعل الى هذا ولكن انت خير بان المصنف رجح لواخر
قوله ملبس بين على طهارة تام عند الحديث عن قوله على طاهر خفيه كما فعل به صاحب
الوقاية لكان اسلم من تقدير محذوف وتطويل كما لا يخفى **قوله** على طهارة بالوضوء
او الغسل **قوله** تمام احتراز عن النقصان الذي له كما اذا بقي لم يغسلها الماء
كما في البحر وعن التميم لانه ناقصة هو خلف ضروري كما في شرح البرجندى
عن طهارة صاحب العذر لو كان حدثه مقارنا باللبس المالم يقارنه فيكون طهرا
تاما مسحا صحيحا ولكن يعتبر اول وقته من وقت الحدث العارض له وان لم ينقض
وضوءه في الوقت في حقه حتى جاز مسحه في الوقت كلما توضا لحدث غير ما ابتلى به
كذا في الشرح **قوله** لان المقصود ههنا الاشارة الى وهو افاده هذه العبارة
كون وقت الحدث زمان بقاء اللبس لازمان حدوثه فيقع ان يقال لهما ملبوسان
على طهارة كاملة فيمن يبدأ بغسل رجله ثم يلبسها ثم يكمل الوضوء او الغسل
ومن يتوضا او يغسل الارجلية ثم يغسل احدى يديهما ويلبس خفيهما ثم يغسل الاخرى
ويلبسه ومن يبدأ بلبس الخفين ثم يتوضا او يغسل الارجلية ثم يخوض فيبتل
رجلاه مع الكعبين ففي جميع هذه الصور يجوز له المسح عندنا خلافا للشافعي
ويشملها هذه العبارة ولا يصح ان يقال لبيسها على طهارة كاملة لان الفعل انما
يدل على الحدث ودلالته على الدوام في مسئلة اليمين وهو اذا خلف ان لا يلبس
هذا الثوب وهو لابس له ولم ينزعه في الحال بحثنا انما هو بطريق المجاز والكلام
في تبادر المعنى الحقيقي فظهر من هذا ان اتيان الاسم وقيد عند الحديث اشارة
الى خلان الشافعي ومن لم يعرف تحقيق المقام قال ما قال العلم عند الملك المتعال
قوله لو لم يجوز المسح اي عنده لان الترتيب عنده شرط فكان غسلها ملحقا
بالعدم فلم يوجد الطهارة وقت اللبس **قوله** باي طريق كان سواء كان تمام الطهارة
قبل اللبس او بعده **قوله** حتى لو غسل الى الاظهر ان يوق مسئلة من توضا على الترتيب
الارجلية ثم غسل احدى يديهما ولبس خفيهما ثم غسل الاخرى ولبس خفه الا ان الخلاف
فيها انما هو لعدم لبسها على وضوء تام ابتداء **قوله** والمفيد للبقاء والاستمرار
الى قال العلامة الثاني السعد التفتازاني في اول المطول الاسم يدل على الدوام
وقال الفاضل المحقق بهاء الدين السبكي في كتابه عروس الافراح الفعل يدل
على التجدد ما ضيا كان ام مضارعا ام مرا غير ان تجددا دل عليه الماضي هو
المحصول وان تجددا دل عليه المضارع من شأنه ان يتكرر ويقع مرة بعد اخرى
انتهى ولان فائدة الاسم الدوام افاد منطلق الدوام في قوله لا يالف الدرهم
المضروب صرتنا لكن يجر عليها وهو منطلق ولم يفده وهو ينطلق محقق به
العلامة الثاني في موضعه وليس قيد الحدوث في تعريف اسمي الفاعل والمفعول
منافيا كما ظن اذ الكلام في دوام الفعل الحادث وهو اللبس سواء كان موجودا
عند الطهر التام او قبله او عند الحدث او قبله وهو المطلوب وهو مدلول
الاسم بخلاف مدلول قوله اذا لبس وهو تجدد وحدثه في زمان ما مضى
فيتبادر تقييد الطهر التام بوقت اللبس وحصول الطهر التام قبله كما هو
مقتضى لفظه على وذا غير مطلوب عندنا ومن هذا يظهر احسنية العبارة بالا

فيه كلام على الواني

قوله ودلالة جواب عن سؤال مقدرة
يعرف من الجواب ورد للشيخ على
البرجندى حيث اعترض به ولم يجب
عنه

لكنها أو في المقصود كما لا يخفى العلم عنده **قوله** وانما قلنا احسن الخ لإخفا
في ان المتبادر تعلق قوله على طهر الى لبس وان كان صحة معناه لاد في ملا بسطة
في الاصل كما ان المتبادر تعلق عند الحدث الى تام دون لبس وايضا تقدير عامل
لمتعلق عند وجود عامل مذكور خلافا لظاهر فاطلاق التوجيه انما هو باعتبار
جعل قوله على طهر حالا ويمكن ان توجه عبارتهم بان يقال اذا وجد لبسهما الخ في
اللبس اعم من ان يكون هذونا او بقاء ولا يخفى ان اعميته ح يكون لا سميته
ايضا **قوله** من حين الحدث الى الاول بعد اللبس **قوله** قيد بالظاهر الخ وفي المبتنى
وظهر القدم من رؤس الاصابع الى معقد الشراك انتهى والمراد بظاها خفيه
هو الظاهر من ظهر القدم كما لا يخفى **قوله** وعقبه بكسر الهمزة والقاف مؤخر القدم و
القدم من الرجل ما يطأ عليه الانسان من لدن الرسوخ الى ما دون ذلك **قوله** او جبر
موقبه وكذا الموقبين كلاهما في معنى واحد كما في المنع ولعل الموق مخفف ومقصود
من الجرموق **قوله** فيصير الجرموق عطف على يصير في لبس **قوله** بل عز الرجل الخ ولذا
لو لبسهما قبل الحدث ثم احدث فتوضا وادخل يده ففسخ خفيه لا يجوز لانه مسح في
غير محل الحدث كذا في المنع والبحر والخف على الخف كالجرموق عندنا في سائر احكامه
كذا في الخلاصة قال بعض الافاضل البدل لا يجوز مع القدرة على الاصل اقول
فعلى هذا اطلاق البدل على التيمم يكون حقيقة وعلى الخف مجازا عن الخلف يؤيده
قول المصنف في آخر البحث من كونه خلفا عن الرجل **قوله** اقول يعلم منه الخ يريد به
الردة على ما نقل من الفتاوى للشاوي ان ما يلبس من الكرباس الجرد تحت الخف
يمنع المسح على الخف لكونه فاصلا وقطعة كرباس تلف على الرجل لا يمنع لانه غير
مقصود باللبس وما ذكره المصنف مفهوم من الهداية والكا في وهو الظاهر كذا
في شرح المقدسي وقد اختلف في ذلك عالمان في الروم والفارسايتين فيما ذهبا
اليه فن انى يمنع المسح متمسكا بما في فتاوى الشاوي ومن انى بالجواز وهو الحق
لما ذكره المصنف ولما في غاية البيان من ان ما جاز المسح عليه اذا لم يكن بينه
وبين الرجل حائل جاز المسح عليه اذا كان بينهما حائل خف اذا كان تحت خفا و
لغاظة انتهى ولما ذكر ابو النضر البغدادي في شرح مختصر القنوري من ان ما
جاز المسح عليه اذا لم يكن بينه وبين الرجل حائل جاز وان كان بينهما حائل كالخف
اذا كان تحت خف فيه حرق يسيرا ولغاظة انتهى **قوله** وجعل الخف الخ اي وجعل غير
قاصح في بدلية ما فوقه عما تحته بل جعل كان لم يكن بينهما شئ اصلا **قوله** في حكم
العدم اولى لعدم صلاحية المسح عليه كما في اللغاظة وهذا الاستدلال من
المصنف كما ترى استدلال ضمنى بطريق دلالة النص والحق للخط المذكور
بخف تحت الجرموق لاعتباره وصف اللبس وباللغاظة لاعتباره وصف اللف
فيه لان الغرض من لبسه تكبيل الانتفاع بالخف كما في اللغاظة **قوله** التخنين
التخانة ضد الرقة واللينة وهو الغلظة والصلابة كما في القاموس وغير
فتستلزم الاستسكاك وعدم رؤية ما تحتهما من بشرة الرجل ولذلك
قال شراح الهداية ان قوله لا يشفان من شف الثوب اذا رقى حتى رأت
ما وراءه تأكيد للتخانة وقول المصنف في الشرح اي بحيث الخ بيان مرتبة
التخانة والصلابة المرادة ههنا وبهذه المرتبة يحصل عدم الشفاف

وهو الاعتبار لبسهما على عضوين
لما كان عند الطهر غير عن لبسهما
على طهر وتعارف عليه وترك حقيقة
كما لا يخفى

في دولة السلطان سليمان من
سلاطين آل عثمان

وهو المولى ابو السعود عليه
الرحمة

على ان الاحاديث والروايات واردة
في المسح على الخف مطلقا اذا لم يكن
ظاهرة كاملة فنريد ان لا يكون
تحت شئ مغطى ككعبت عليه
الاشارات بنقل عن النبي عليه السلام
او عن الائمة رجعهم الله تعالى

عربا امام منه سيد
قوله ما جاز الخ مبتداه خبره قوله جاز
وما عبارة عن الخف والجرموق والجور
المعتبر وان وصليته

ولذلك سكنت عنه فيه ايضا كما لا يخفى **قوله** او المنع لذكر المصنف للجور بين
ههنا ثلث احوال يجوز المسح عليها فيها وذكر الاول وقدما لكونها مختلفا فيها
في الاصل فكان تقديمها النسب اهتماما لجواز المسح فيها بالاتفاق وذكر بعدها
الثانية بناء على اشتراط التخانة فيها ايضا ولكن جواز المسح فيها متفق عليها
او لا واذا ذكر الثالثة لان الجور فيها اعم من ان يكون تخينا او لا فظهر ان
لذكر كل منها قاعدة ولترتيبها نكتتها كما لا يخفى العلم عنده **قوله** ما وضع
المجلد على اسفله كالنعل هذا في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن ابى حنيفة رحمه
الله ينبغي ان يكون النعل الى الكعبين كذا في الثانية **قوله** لا على عامة خلافا
لاحمد بن الحنبل عليه الرحمة قد جوز به عليها بشرط سترها كالرأس الاماجرت
عادة بكشفه وان يكون تحت الحنك منها شئ لها ذوابة او لا وان يكون محرم
بنحو غضب ويوجب استيعابها ويوقتها كالحف لما روى بلال انه عليه السلام
مسح على عمامته كما في كتاب مسلم ولنا ان الكتاب العزيز يورد بغسل الاعضاء
ومسح الرأس فلم نرد عليه بخبر شاذ بخلاف الخف فان الاخبار فيه مستقيمة
وايضا ما رواه ما قل بان بلا الا كان بعيدا مسح برأسه وظن انه مسح على عمامته
او انه اطلق اسم الحال على المحل او ان المسح عليها قد كان ثم تركه ههنا زبدة ما في
الشرح **قوله** وفرضه اي الخ الواجب منه وهو ما يفوت الجواز بفوته دون الفرض
الا اعتقادى لان هذا القدر ليس بثابت بدليل قطعي **قوله** قدر ثلث اصابع اليد
اي من اصغر اصابعها كما في الثانية ولم يبين المبدأ والمنتهى لان محل المسح
اعلى الخف من ظهر القدم ويحصل الواجب بهذا القدر فيه من اى طرف بدأ وانتهى
في آخر **قوله** جاز لمحصل المقصود هذا اذا مسح كل مرة غير الموضع الذي مسحه
فيكون كأنه مسح بثلاثة اصابع كما في الخلاصة **قوله** وبلا تحديدا لا الا اذا مسح
بجوانبها الاربع فينبغي ان يجوز بالاتفاق على الاصح كذا في البحر وشرح المقدسي
اقول ينبغي ان يجوز بجوانبها الثلاثة ايضا كما لا يخفى **قوله** ولو اصاب موضع
المسح لا اعتراض عليه مان مقتضى كون المسح تابعا على خلاف القياس ان لا يصح
المسح الا بامرار الاصابع على ذكرنا في التيمم حيث قالوا لو ذر التراب على وجهه
ولم يمسح لم يجز اقول قال في الخلاصة ولو ادخل راسه في موضع الغبار بنية
التيمم يجوز ولو ان انه لم يمسح الخائط وظاهر الغبار فترك رأسه ونوى التيمم
جاز والشرط وجود الفعل منه انتهى وهكذا في البحر وشرح المقدسي فظهر
منه فساد اشتراط الامرار في المقيس والمقيس عليه وانما اشتراط وجود الفعل
من التيمم بناء على ان النية شرط فيه وهي تقتضى وجود فعل منه بخلاف ما نحن
فيه ولئن سلم ان النية غير مقتضية له ولكن لا نسلم اشتراط وجود فعل
منه في المسح كما في التيمم فن اين المساواة بين المطهر الطبيعي والمطهر
الاعتبارى تدبر **قوله** او اصاب الخف الخ قيل لا يجوز لانه نفس دابة في البحر
يجذبه الهواء فينزل على الارض قال المرغيناني الصحيح هو الاول كما في المنع و
لذلك سكنت المصنف عن الثاني **قوله** وسنته مذهبها قال البرجندى السنة
في المسح ان يمسح بباطن الاصابع فقط او بباطن الاصابع مع الكف كما نقل صاحب
المحيط عن محمد انتهى وكذا صرح بالترديد في المنع نقلا عن محمد واكتفى المصنف

فيه كلام على الوافي

بالاول اكتفاء بمرتبة الاقل في السنية ولكن صرح في الخلاصة بان الثاني احسن
قوله اذ كان سنة لم يحصل الخ وايضا اذا كان سنة يكون لما زاد على قدر ثلث
اصابع اعتبار وكيف يصح نفي اعتبار ما زاد عليه **قوله** وايضا انفقوا ان الماء الخ
سيما انه ليس ماء في العضو بعد الاستعمال وعضو حتى يؤثر في حقه شائبة الاستعمال
وبالجملة كون الماء مستعملا والتسمية به في الماء الذي استعمل في العضو الواحد قبل
انفصاله عما يقل بلعد **قوله** لا نهاية لان اصابع القدم اصل في القدم كما ان
اصابع اليد اصل في اليد والواقعات للجسام الشهيد رحمه الله تعالى خمسة
تبع الخمسة الكف تبع للاصابع والتدري تبع للجهة والاهداب للاستفاد والذكر
للحشفة والانف للمارن انتهى **قوله** حتى يجيب الدية بقطعها بلا كف والمراد
بالكف هنا ما هو من اصول الاصابع الى الكعب كما ان يراد به منها الى الرسغ
في اليد ويتهافتا في كل اصبع عشر الدية ولو قطعت مع الكف يجيب دية الاصابع
المقطوعة ولا شيء في الكف في قولهم جميعا لانه تبع ولو قطع الكف بلا اصبع فيه
حكومة العدل لا يبلغ ارض اصبع اذ التبع لا يساوي المتبوع في الارش كذا في
المحيط والبدائع **قوله** لان كل اصبع اصل الخ الحق لو انكشف الابهام مع جارتها
وهما قدر ثلث اصابع من اصغرها يجوز المسح هو الاصبع كذا في تمة الفتاوى
والصغرى وما كاه القدورى عن الحاكم انه جعل الابهام كاصبعين فرد وكذا
في شرح المنية وعليه كلام المصنف ايضا كما لا يخفى **قوله** وظهور الانامل وكذا
دخولها لا يمنع في الاصبع وهو الصحيح كما في الهداية والنهاية والمحيط وان صح في
البدائع عدم الجواز في بدو ثلثة من الانامل **قوله** بحيث لو جعت بيد ومنها الخ قال
المحقق الكمال ابن الهمام لقائل ان يقول لادعى الرجوع الخروق وهو اعتبارها كما كان
في مكان واحد منع المسح لان امتناع فيما اذا اتحد المكان حقيقة لا اشتاء معنى
الخف بامتناع قطع المسافة المعتادة به لاداته ولا لذات الانكشاف من حيث هذا
انكشاف والالوجيا الغسل في الخرق الصغير وهذا المعنى منتف عند تقرقها
صغيرة كقدر الخمسة والقدلة لا مكان قطعها مع ذلك وعدم وجوب غسل
البادى انتهى حاصله منع امتناع قطع المسافة المعتادة مخروق متعددة
ما لم يصير واحدا منها قدر ثلث اصابع والجواب عنه بان امتناع هذا المنع لا
تعدد الخروق الواسعة قدر الخمسة وما فوقها وان لم يبلغ واحدا منها قدر ثلث
اصابع يفضى الى دخول التراب والحصى فيمنع تنافع المشى المعتاد فيدخل
القطع وايضا وجه ما في المتن قوى وهو ان الخف اسم لسائر رجل كعبين
من الجلد قد اعتبر جميع اطرافه شيئا واحدا وان كلاما من الخفين مستقل واصل
كما ان الرجلين كذلك وان لم يكن جميع محالة موضع مسح خلاق القياس ترتبها
وامر المسح كما ان مشروعية المسح المترتبة فاللائق اعتبار خروق متعددة
في خف كانها في مكان واحد لا اتحاد المجل وهو الخف فالاتحاد المجل مجمع متفرق
الخرق ونظيره اتحاد السبب مجمع متفرق النقي عند محمد كما ان اتحاد المجلس
مجمع عند ابو يوسف فهذا يظهر ضعف ما روى عن ابى يوسف لا الجمع
الخرق سواء كان في خف وخفين كما نقل عنه في المنيع شرح المجمع تدبر العلم
عنده **قوله** بخلاف النجاسة والاكتشاف حاصله ان الرجلين عضو

فيه كلام على الزاني

الحلة بفتح اللام
جه تلك او جند غي
دوكة مسكه

اشفاق كوز قباغتك
قيسى وكأوى ٢

يدخل التراب والحصى والوحل

واحد في حق النجاسة والعورة حكما وعضوان في حق المسح حقيقة بل جميع الاعضاء
فيها كعضو واحد لان شرعية المسح للنجاسة فينا سبه الترفية لا التضييق
بخلاف النجاسة وانكشاف العورة اذ كونه عاملا للنجاسة وانكشاف العورة
يتحقق سواء كان في عضو او اكثر كذا في المنيع **قوله** وسياق تفسيره في آخر
باب الحيض وذكر في المنيع انه كالاستحاضة ومن ثابة سلس البول او المخرج
الذى لا يرقا او انقلاط الرجح او استطاع البطن اى العذر **قوله** حتى اذا
وجد اى العذر الحاصل انه لا يسح بعد خروج الوقت في ثلثة احوال ويسح
في حالة واحدة واما في الوقت فيمسح مطلقا كما توضحا لحدث غير ما يتلى به
كذا في النهاية وغيرها ومن راجع ضمير وجد الى الانقطاع فقد خبط خبط
عشواء لانه اذا انقطع في الحالين وهما وقت الوضوء ووقت اللبس يسح بعد
الوقت كما في الوقت وهو المصحح في المتن وارطاع اليه يقتضى عدم المسح بعد
وليس كذلك كما لا يخفى **قوله** خلافا لفرق قال عنده يستكمل هذه المسح كما
لصحيح الان طهارة المعذور معتبر شرعا والسيلان ملحق بالعدم حتى جاز
اداء الصلوة بها فجعل اللبس على طهارة كاملة ولنا انما يلحق السيلان
بالعدم في الوقت بذليل ان طهارته ينتقض بالاجماع عند خروج الوقت
وان لم يوجد حدث فعند ذلك تبين ان اللبس حصل على طهارة كما في المنيع
قوله لانه بعضه فانقص الكل فنقص البعض البتة كما في الغاية لم يقل لانه
يدل عن الغسل فينقصه ناقضا صله كالتييم كما في كثير من الكتب لان المسح ليس
ببدل صريح به في سراج الوقايع اذ البدل لا يجوز مع القدوة على الاصل والمسح
ليس كذلك قال صاحب البحر التحقيق ان التيمم بدل والمسح خلف **قوله** حيث زال
المنع ولا يرد ما لو مسح رأسه ثم خلق شعرة لم يلزمه إعادة المسح لان الشعرون
الرأس خلقه فالمسح عليه مسح الرأس كما لو مسح على خفه ثم حكه بخلاف ما نحن فيه
كذا في النهاية **قوله** ولو كان النزع بخروج اكثر القدم وهو قول ابى يوسف
كذا في عامة الكتب **قوله** وهو قول ابى حنيفة رواية عن ابى يوسف وفي اكثر النسخ
قول ابى يوسف اى رواية **قوله** وقيل اكثر العقبة اختاره في النقاية **قوله** وعليه
اكثر المشايخ وهو الصحيح كما في النصاب وقد اختلف المتصحيح والرجحان لما صححه
المصنف لما ذكره ولان القصد من لبس الخف هو المشى به وبخروج القدم يتعدل
فاذا تعدل المشى عدم اللبس فيما يقصد له كما في المنيع والمحيط **قوله** وان كان
القدم الخ صرح به لكثرة وقوعه وان تبادل بينهما الى الذهن من بناء المسئلة
المتفرعة على نزع الخف **قوله** لما رويتا وهو قوله عليه السلام يسح المقيم يوما
وليلة الحديث والناقص في مضى المدة وكذا في نزع الخف الحدث السابق
لكن لما كان ظهوره عند وجودها اضيف النقصا ليرها مجازا كما في التيمم **قوله**
ان لم يخف ذهاب رجله يعنى ان المسح لا ينقص عند الخروق كما هو الظاهر **قوله**
جاز المسح اى المعتاد كما هو الظاهر من غير توقيت بمدة وان طال ما لم يتول الخوف
كما في جوامع الفقه والخلاصة والبحر وعند بعض المشايخ يستوعب مسح الخف
كسج جسيمة كما في المعراج وغيره وبحث المحقق الكمال ابن الهمام بان خوف
البرد لا اثر له في منع السراية كما ان عدم الماء لا يمنعها فغاية الامران لا ينزع

بدل خلف

كن لا يمسح بل يتيم لحوق البرد وان هذا المسح يستلزم بطلان كلية مسئلة التيم
لحوق البرد على عضو او اسوداده هذا حاصل كلامه اقول لا يستلزم بطلان
المسئلة المذكورة بل يقضى التخيير بين التيم وبين التوضي المتجاوز دقته على ان
مسئلة التيم اهم من ان يخاف على الرجل او على غيره من اعضاء الوضوء فلا
يلزم ابطالها بالكلية وايضا في المسح رجحان على التيم لان ما لكما رجحه الله قال
ليس للمسح مدة مقدرة للمسح ان يمسح ما شاء من المدة وهو الصحيح من مذهبه
مترج به في المنع وغيره ولم يقل احدا بالتيم عند عدم العجز عن استعمال الماء تدبر
العلم عنده تعالى **قوله** غسل بجليه فقط ان لم يكن محدثا ولا حاجة الى استيناف
الوضوء لان التوالي ليس بشرط عندنا كما في الشرح اقول ولكن لو استأنف
لا يكون بدعة وان لم يصل صلوة بالوضوء السابق لانه خروج عن عهدة الخلاف
قوله قيل وبلوغ الماء نقوله وبلوغ الماء عطف على قوله معنى المدة ومثله
هذا العطف يسمى عطف تلقيني كقوله تعالى قال اني جاءك للناس اماما قال
ومن ذريتي مترج به العلامة في تفسير هذه الآية وعصام الدين في الاطول
في عبارة التخيير قيل ومن كثرة التكرار وفي الحاشية الحسينية عند قوله قيل
وقد يقدم المسند اليه **قوله** وبعض مشايخنا قالوا لا ينتقض المسح الح وفي
السراج الوهاج ان المسح لا ينتقض بغسل الرجل اصلا وهو الاظهر انتهى و
وهكذا في البرهان وتما فيه وقد سبق بعض كلام في اول الباب **قوله** فكانت
اختاروا الرواية الاخيرة هكذا قال البرجندی بلعل بدل كان **قوله** كخلق بعد
المسح اي كخلق الشجر بعد مسح الرأس **قوله** يعيد مسح الجرموق الاخرى الباقي
هذا في ظاهر الرواية وقال حسن بن زياد وزفر رجهما الله عيسى على الخف باليد
ولا يعيد المسح على الجرموق الباقي لان الجمع بينهما كما يجوز ابتداء يجوز لقاء ولا
معنى لاعادة المسح على الجرموق الباقي كما في المنع وتقديم اعادة مسح الجرموق
الباقي في الذكر بناء على انه محل خلاف يناسب التقديم اهتماما وان اسناد فعل
الاعادة للمسح الباقي حقيقة واما اسناده الى مسح الخف فاعتبار مسح جرموق
فوقه قبل الانتزاع **قوله** وقيل ينزع الآخر هذا مروى عن ابي يوسف **قوله**
مقيم مسح فساخر الح فيه خلاف الشافعي واما في مقيم ساخر قبل انتقا من
الطهارة التي لبسها عليها وانتقضت وهو مسافر فانه يتحول مدة الى مدة
السفر بالاتفاق كذا في العناية وغيرها **قوله** على القرحة وهي الجراحة وما
يخرج من البدن من الشوكا في القاموس **قوله** وموضع العند عطف على
القرحة وفي امانة المفتصد لغيره اقوال ثالثها انه لا يؤتم على الغروب
ويوم بعد زمان وظاهر ما في الثانية اختيار الجواز مطلقا وفي الذخيرة
ان كان يامن خروج الدم يجوز اقول اطلاق الجواز كما في الثانية يعنى على
الامن صرح به المقدسي في ما شئته على البحر الرائق **قوله** والعصابة وهي
باطلاتها تشتمل عصابة مفتصد ايضا كما في البحر **قوله** كالغسل خبر وقوله المسح
على الجبيرة مبتداء **قوله** مدة اي مدة معينة هذا هو المراد لانه موقت بالبر
كما سيبي **قوله** ويصح به اي بالغسل اي مع فلو مسح على الجبيرة في احد الرجلين
يغسل الرجل الاخرى ولو كان الح **قوله** ان ضرت لان الغسل يسقط بالعذر

فيه كلام على الرواية

اي لان الاستيناف
مسألة

امامة المفتصد

فالمسح اولى كما في المنع **قوله** والا لا يترك اي فلا يجوز تركه ولا يجوز الصلوة
بدونه هذا عند ابي يوسف ومحمد وهذا هو القول المرجوح لا يحنفية كما في
المخلاصة وفي قول عنه ان تركه يجوز ومسحه مستحب وفي قول عنه مسحه واجب كن
تركه يوجب الاثم لافساد الصلوة والقول المرجوح اليه هو الاصح وعليه
الفتوى كذا في شرح المجمع لمصنفه **قوله** بان كان يضربه الماء اطلقه ولم يقيد
بالحار لما في شرح الحدادي من انه لو لم يكن غسل الجراحة الا بالماء الحار لم يجب
عليه تكلف الغسل به ويجز به المسح لاجل المشقة ولكن ذكر في شرح الجا مع
الصغير الحار ان ضرت البارد ولم يضربه الحار يلزمه الغسل بالماء الحار وعليه
كلام فتح القدير وهذا العوط ولو حمل هذا على غير التكلف في الاخلاق بينهما **قوله**
قال الزاهد الخ وفي جوامع الفقه ان النية شرط في مسح الخف والصحيح انه ليس
بشرط فيه لان النية عندنا انما يشترط فيها هو عبادة محضة او وسيلة الى الدليل
على اشتراطها فيها كما للتيم ومسح الخف ليس كذلك كذا في كتب الاصول وعليه كلام
البحر **قوله** وليس التثليث عند البعض اي يشترط الا ان تكون الجراحة او المحقق
بها في الرأس فلا يلزمه تكرار المسح والا قل هو الاصح كذا في الذخيرة **قوله** ويكون
المسح على اكثر العصابة اعلم ان المصنف ذكر المسح على الجبيرة وما في حكمها تسعة
احكام يخالف مسحا على الخف ويخالف في مسائل منها اذا سقطت الجبيرة عن بره لا
يجب الاغسل ذلك الموضع اذا كان على وضوء بخلاف سقوط خف فانه يجب غسل
الرجلين ومنها ان الجبيرة يستوى فيها الحدث الاكبر والاصغر بخلاف الخف ومنها
انها يجب استيعابها في المسح في رواية بخلاف الخف في رواية واستيعابها ومنها
انه لو مسح عليها ثم شد عليها اخرى وعصابة جاز المسح على الفوقاني ومنها اذا
دخل الماء تحت الجبيرة لا يبطل المسح بخلاف الخف ومنها انه اذا زال الفوقاني المسح
عليه لا يعيد المسح على التحتاني بخلاف الخف ومنها ان مسح الجبيرة ليس ثابتا
بالكتاب اتفاقا بخلاف المسح على الخفين فانه على خلاف ومنها انه اذا كان الباقي
من العضو المغطى اقل من ثلث اصابع اليد كاليد المقطوعة او الرجل جاز
المسح عليها بخلاف المسح فانه لا يجوز ما لم يبق ظهرا لقدم مقدار ثلث اصابع
اليد كذا في المجتبى والبحر الرائق **قوله** واما الموضع الظاهر الح رد لما في الخلاصة
من ان اتصال الماء الى الموضع الذي لم يستره العصابة فمن لانه ياد **قوله**
فربما يصل الماء الح وفي تمة الفتاوى الصغرى واذا علم يقينا ان موضع العند
قد انسدت يلزمه غسل ذلك الموضع ولا يجوز به المسح انتهى **باب دماء تحقق**
بالنساء هذا الاختصاص بهن انما هو بالنسبة الى ذكور الناس واما بالنسبة
الى الحيوان مطلقا فلا اختصاص قال الحافظ في كتاب الحيوان ما يحمض من الحيوان
اربعة المرأة والاربع والفتيح والخفاش **قوله** الحيض دم الح هذا معناه
الشري وما لا يغوى فهو السيلان كذا قال به صاحب التحرير يقال حاض
الوادى اي سال وحاض المرأة سال دمها كذا في القاموس فصح حيضا
لان سيلان الحيض عن محل مخصوص في وقت مخصوص وظاهر كلام المصنف
انه عبارة عن دم موصوف وليس كذلك بل هو سيلان دم ينفض الح فيقلد
مضان وايضا ظاهرة يقتضى كون الحيض من الانجاس وقد اختلف فيه فنهزم

فيه كلام على المصنف

مذهبنا الى انه من الاحداث وهو لا نسب لان المصنف يذكر بعد هذا باب الانجاس
وتطهيرها وقد جزم صاحب النهاية بانه من الاحداث لا الانجاس فتقد ير
السيلان يدفع كونه من الانجاس كما لا يخفى **قوله** بالغة اي بنت تسع سنين
وانت خير بان اخذ البلوغ وتعريف الحيض مما لا يخلو عن دور لان الحيض من
الاشياء التي يعرف بها بلوغ المرأة فالاولى ان يقول بدله بنت تسع سنين
قوله احتراز بالرحم عن الاستحاضة فيه بحث لان المراد بالرحم هنا الفرج وهو
موضع الجماع فلا يخرج الاستحاضة به صرح به صاحب البحر والمنع ولئن سلم انه
موضع العلوق والولادة ولكن الأطباء صرحوا بان الاستحاضة قد يكون لسبب
كثرة الدم في الرحم والطبيعة تدفعه الى الرحم مع دم الحيض اكثر من المعتاد كما في
البرجندى فلا يخرج جميع انواع الاستحاضة بقيد الرحم لان هذا الدم ليس بدم
عرق كما لا يخفى **قوله** لاداء بها صفة بالغة والباء للالصاق والظاهر ان الضمير يرجع
الى بالغة فيكون صفة لها والاولى ان يقول به فيرجع الضمير الى الرحم ويكون صفة
رحم والباء للالصاق او الظرفية لان كون المرأة مريضة مع سلامة رحمها لا يمنع
كون ما تراه في عاداتها مثلا حيضا كما في البحر فيخرج به التناسل لان بالرحم داء بسبب الولادة
صرح به في البحر وغيره ايضا ويخرج به الاستحاضة مطلقا على البحث الاول والاستحاضة
التي لا يكون من العرق على الثاني وانما قلنا الاولى لانه يمكن ان يكون المراد داء يصير
سببا لسيلان الدم من الرحم بقرينة المقام لا مطلق الداء وانت خير بان وقوعه
في سياق التنقيع يعارضه كما لا يخفى **قوله** فان النفساء في حكم المريضة فيه بحث
لان كونها في حكم المريضة انما هو بعد الولادة بحيث كان وجع الطلق باقيا واما
اذا سلمت من الوجع فهي كالصحيحة صرح بذلك في العبادية والخلاصة فظهر به ان ما
سبق من الاول هو الاول **قوله** لم يقل ولا ايا من حال قل صدر الشريعة وصاحب
البحر الاصح ان الحيض موقت الى سن الاياس انتهى لكن ليس على اطلاقه لما سيجي
من المصنف وهو المذكور في صدر الشريعة وفتح القدير ايضا ان المختار انتقاض
حكم الاياس بالدم الخالص فيما يستقبل لا فيما مضى حتى لا تنفسد النكحة الباشرة
قبل المعاودة فيكون التوقيت بالنسبة الى ما مضى لا الى ما يستقبل كما لا يخفى
قوله يعني اقل مدته اشار به الى ان المضاف محذوف اما عند رجوع الضمير الى
الدم فظاهر ان الدم ليس ثلثة ايام واما عند رجوعه الى الحيض وهو بمعنى الدم
فيقدد ايضا ولك ان تقول انه راجع الى الحيض وهو كما يطلق على الدم يطلق على
الوقت نفسه فيرجع الضمير اليه بالمعنى الثاني على ما هو طريقة الاستخدام ولم
يلتفت المصنف لان هذا الفن لا يجتهد واما رجوعه الى الدم على معنى سيلان
الدم كما اشترناه فلا يحتاج الى هذا التقدير كما لا يخفى **قوله** يعني ثلث ليال الح
تفسيرها هو الرواية ان يحفظ وقتها ولا الرواية من اليوم او الليلة فيكمل
الثلثة من الرابع قبل ذلك الوقت كمن رأت الدم عند غيبوبة الشفق من ليلة
الاثنين وانقطع عند غروب الشمس من ليلة الخميس لا يكون حيضا وان انقطع
قبل غيبوبة الشفق يكون حيضا كما في الحقايق وفسر في المجتبى بالساعات حتى لو رأت
وقد طلع نصف قرص الشمس وانقطع في الرابع وقد طلع دون نصفه ليس بحيض
فتتوضى وتقفى الصلوة فان طلع نصف القرص تختسل ولا يقضى انتهى والمذكور

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على المصنف

في المستصفي ان استداد الدم ثلثة ايام بغير انقطاع ساعة ليس بشرط اذ لا يكون
ذلك الا نادرا بل انقطاع الدم ساعة او ساعتين فضاء غير مبطل للحيض انتهى
والمفهوم بما سبق والمصريح فيما سيجي ان احاطة الدم طرفها شرط فيجعل ما في
المستصفي من جواز الانقطاع على غير الطرفين كما لا يخفى **قوله** واكثره عشرة
اي قدر عشرة ايام بليا ليها وانما اخذت اجزاء بالاول والقصة واحدة وانما قدرنا
المضائق هنا في الخبر بناء على جواز التقدير في احد الطرفين في ثلثه بل هو اولى لان
الاحتياج الى التقدير ناشئ من طرف الخبر **قوله** وهو حجة على الشافعي والح و ايضا
هو حجة على الحسن بن زياد فيما قدره وعلى ابي يوسف في التقدير باليومين والاكثر
من اليوم الثالث اقامته للاكثر مقام الكل كما في الهداية **قوله** ولورأته في مدته
مبتدأ خبره قوله حيض وهو يشمل مسئلتين الاولى كون الحيض حقيقيا بان رأت
الوان الدم في مدة الحيض وهي السوداء والحمرة والصفرة والكدرية والخضرة
والترابية والثانية كونه حكما احاط دمان حقيقيان طرفي مدة الحيض اقلها واكثرها
فالطهر الواقع بينهما داخل في الحيض بالطريق الاول كما لا يخفى **قوله** سوى البياض
اذ هو ليس من الوان الدم فلم يجعل حيضا والمعتبر انما هو حال الرطوبة حتى لو رأت
بياضا خالصا على الخرقه فاذا يبس اصفر فحكمه حكم البياض كما في الخلاصة **قوله** في رواية
محمد عن ابي حنيفة اشار به الى ان فيه رواية غيرها او قول لا وستقفى **قوله** لاجتماع
التحبات والحديث النبوي عليه السلام وهو اقل ما بين الحيضتين خمسة عشر كما في الغاية
قوله ولائمة الزوم اي لزوم الطهر تفصيل هذا الدليل في الغاية **قوله** ان يكون
الطهر الواحد اي التام وكذا المراد في غيره اطلاقه والمراد طهر وقع بعد الحيض التام
الذي في الشهر لان ضرب المسئلة كونه بين الحيضتين **قوله** وسياق زيادة تحقيق
اي في مسئلة المبتدأة حيث لم يقل احدها يكون الطهر التام بين حيضتين تامين
في شهر واحد **قوله** وقد لا ترى الحيض ابدا يعني انها تصلى وتصوم ما ترى الطهر وان
استغرق عمرها كما في العناية **قوله** لاكثره عادة الظاهر حدا وغاية كما في العناية
قوله والاصح انه مقدر الى هذا قول محمد بن ابراهيم الميدا في احترازه عن قول الزعفراني
وهو كون اكثر الطهر مقدر في حقها بسبعة وعشرين يوما وهو الباقي من نقصان
مدة الحيض عن الشهر وعما في الخزانة وهو من جعل الحيض عشرة ايام من اول
الاستمرار من كل شهر ترك الصوم والصلوة فيها وطهرها عشرون يوما تصلى
وتصوم فيها كذا في شرح البرجندى **قوله** مبتدأة على صيغة اسم المفعول هذا الاستحاضة
من باب جن وانما لانها افعال لا اختيار فيها من ابتلى بها اي من دفع ابتداء الدم بها
قوله اعلم ان احاطة الدم الى مرقبته بقوله وطهر متخلل فيها حيض وانما اخره هنا
لانه لا يخلو فائدة المسائل بعده وانه موقوف على معرفة اقل الطهر خمسة عشر يوما
حتى يظهر ان الطهر المتخلل لا بد ان يكون اقل منها اذ لو كان الطهر تاما لانواع
لاحد في انه فاصل فلا يكون متخللا **قوله** ولو اكثر من عشرة ايام انما اقر به وان كان
منضمها من قوله السابق او اكثر ومن قوله وان الطهر الذي يكون اقل الح بحجج
التوضيح وقد ذكر ان الفتوى على قول ابي يوسف تيسيرا على المفتي والمستفتي والمحقق
الكامل بفتح الافتاء به ايضا **قوله** فيجوز بداية الحيض وختمه بالطهر على هذا القول
اي قول ابي يوسف ان بشرط ان يكون قبل بداية الطهر وبعد ختمه دم ويجوز بداية

[illegible]

ای حلها
مسلمه

[illegible]

حاصل ما ذكر فيه ان المرأة لو طلقت بعد
ما ولد ولدت واغتتس باقتضاء عنها ثلثة
اطهار وثلث حيض بعد النفاس انما
لا يتصدق له في اقل خمسة وعشرين
يوما عند ابي حنيفة وعند ابو يوسف في اقل
من اربعة عشر يوما وعند محمد فيها اربعة
وان كان قليلا

اسم رجل من العلماء
منهم

فظهر ان المراد انما هو جواز الاستمتاع بالتخيذ فعرق الركبة او تحت السرة ولربما
قرب الفرج **قوله** ادنى وقت صلوة اي واقع اخرها يعني طهرت في وقت صلوة بقي
من ذلك الوقت قدرا لا يغتسل والتخيم نفي لانه اعم وشمل ما لو طهرت في اول
ومضي منه هذا القدر لان هذا لا ينزلها ظاهرة نية عليه صاحب البحر يؤيده ما قاله
الحدادي من ان الانقطاع اذا كان في اول الوقت لا يجوز قربانها الا بعد الاغتسال
او بمضي جميع الوقت انتهى والمراد بالصلوة هو الفرض فلا يشمل صلوة الضحى والعيد
فلا يعمل بمضي وقتها ما لم تغتسل اوله بمضي عليها وقت صلوة الظهر كذا قاله ايضا
قوله يسع الغسل مع ليس ثوب يجوز به الصلوة وهو التخييم كما في المجتبى وقيل
التخيمه قيل انها باعتبار حق وجوب الصلوة لا في الصوم وقيل فيها وهو الحق كما في البحر
مفتلا **قوله** فاذا انقطع لاقول من العشرة الى وكذا في النفاس اذا انقطع لما دون
الاربعةين لتمام عادتها فان اغتسلت او مضى الوقت حل والا لكان في المحيط **قوله**
وقد ذكر في تفريع لقوله ثم في الصور المذكورة للحر يدبده انها كالماء وانما يحكم بطلان
طهارتها في يوم لم ترد ما قبل وبطلان صومها وصلواتها وان جاز تا قبل لاحتمال
عدم عود الدم هكذا الى العشرة فتصير كالدم المتوالي فتقضي الصوم ولا يعتبر
صومها ايام طهرها هذا هو المراد فلم يكن بين قوله هذا وبين قوله وطهر متخللا فيها
حيث مخالفت كما سبق الى بعض الاوهام العلم عند الملك العلامة **قوله** اي الثلثة
هذا بناء على ما في المتن والتفسير الشامل ان يقال اي اقل مدة الحيض على الاختلاف
بحيث لم يبلغ تلك المدة **قوله** اي العشرة اي عشرة ايام بلياليها **قوله** وجاوز
اكثرها حال من الزائد المحفوظ بعد قوله او في ارجل عادة الى بيتن لهيئة الفاعل
والعنى او الذي يزيد على عادة الى وضيم جاوز راجع الى الزائد وان اوهم تفسير
المصنف رجوعه الى حيض ونفاس وليس كذلك اذا تجاوز ليس بحيض ولا بنفاس
بل هو الزائد وايضا لا يستقيم معنى وما ذكره حيض او نفاس اكثرها تدبر قيد
الزائد بالتجاوز على الاكثر حتى لو لم يتجاوز عليه فاكل حيض اتفاقا لان حيض
المرأة لا تستقر على غطر واحد بل يزبد مرة وينقص اخرى كما في المنيع وكذا
النفاس كما لا يخفى **قوله** خمسة ايام الى ذكر في المحيط انهم اختلفوا في ان الدم
اذا جاوز العادة هل تؤمر بالاغتسال والصلوة الى ان جاوز اكثر المدة ام لا والاصح
ان لا تؤمر به كما في المجتبى والمنيع **قوله** فالعشرة التي قال بعض في خط المصنف
هكذا ولكنه سهو والصواب فالعشرة وانتهى وجوابه ان المحتاج الى البيان لما كان
العشرة التي بعد الثلثين لا مفرقة قصر عليها اذ الكلام في الزائد على عادتها
واما الزائد على الاربعين فقد افاد حكم قوله او على اكثر النفاس فلا حيلة ذلك
هنا ايضا يكون تكرارا في الصواب حكم من عائب قولنا صححنا واقفه من
الفهم السقيم وما وجد في بعض النسخ من فالعشرة من مصلحا بمجرى اصلاح
الوجوه المشاكلة بينه وبين قوله خمسة ايام كما لا يخفى **قوله** او على عشرة
حيض الى هذا هو ظاهر الرواية كما في شرح البرجندى وعن ابن يوسف ان حيض هذه
المبتدأة في حق الصلوة والصوم ثلثة ايام وفي حق الوطى عشرة ايام اخذا
بالاحتياط كما في الظهيرية **قوله** استماتة وعلامة دم الاستماتة ان لا راحة
لرودم الحيض منتن الرائحة كذا في البحر **قوله** لا تمنع صلوة نكرة في سياق التخي

اي وطؤها
منه

ورد سابقه ودر قول يجلد

وانما قالوا وهم لان ضميرها وزنى
الشرح لا يرجع الحيض وانما يرجع
الى الزائد ايضا كما لا يخفى

والمراد بالبعض ترجع احد احدى

فشمل

فشمل صلوة الفرض فيستفاد منه ان لا تمنع قراءة القرآن اذ لا تتم صلوة الا بها
وشمل صلوة الجماعة فيستفاد دخول المسجد لان الجماعة تكون فيه غالبا **قوله** فثبت
الحكم ان الاخران دلالة وثبت ايضا جواز الطوان ومن المصحف لان الاستماتة
لما لا تمنع الصلوة مع اشتد احتياجها الى الطهارة فلان لا تمنعها اولي كما لا يخفى
خلافا للشافعي ذكر ان له فيه ثلثة اقوال احدها كقولنا وهو الاصح والثاني
كقول محمد والثالث انه يعتبر ابتداء المدة من الاول ثم يستأنف من الثاني يعني
يجعل لامتيا نفاسين كما في المنيع فظهر به ان الاثني على المصنف ان يقول خلافا
للسافعي في قول **قوله** وانقضاء العدة جواب عن قياس المخالفين وهو ان ذلك
يتعلق بفراغ الرحم ولا فراغ مع بقاء شئ من الشغل وهذا لان الله تعالى قال
واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن والحمل اسم لكل ما في البطن كذا في الغاية
والمنيع **قوله** وسقط يرى الى في المغرب هو الولد يسقط من بطن امه ميتا
وهو مستبين الخلق والا فليس يسقط فعلى هذا قوله يرى بعض خلقه لزيادة التوضيح
وظهور خلقه انما يكون في مائة وعشرين يوما كما في التبيين في باب ثبوت النسب
وفي البحر والمراد نفي الروح والا فالمشاهد ظهور خلقته قبلها انتهى **قوله** فقبل
لا يحذف قال في المحيط هذا في رواية وفي البحر هو ظاهر الرواية **قوله** وقيل يحذف لقائل
ابن مقاتل **قوله** وقيل يحذف بخمسة وخمسين قائله صدق الشهيد **قوله** وبه ائتي
الى وفي المنافع وعليه الفتوى كما في المعراج **قوله** وبعده لا حتى لا يفسد النكاح
لو وجد بعد التمام كذا في فتح القدير وكذا المفهوم من هنا وقال البعض ان كانت
القاضى قضى بجواز ذلك النكاح ثم رأت لا يقضى بفساد ذلك النكاح كما في البحر
ولكن المختار ما سلف وهو محتمل مطلقا كما لا يخفى **قوله** حتى يستمر بهما الدم الى
قاهر الاستمرار والاستيعاب وتأكيده الوقت بالكل يقتضى انه لو انقطع في الوقت
زمن يسيرا لا تكون مستحاضة وصاحبة عذر **قوله** بان كلامه يخالف لتلك
الكتب وفي فتح القدير ان ما في الكافي يصلح تفسير لما في الكتب اذ قلما يستمر كال
وقت بحيث لا يتقطع لحظة فيؤدي الى نفي تحققه الا في الامكان بخلاف جانب
القيمة منه فانه بدوام انقطاعه وقتا كاملا وهو ما يتحقق انتهى وما لمسا
افاده شرح الجامع وما افاده المصنف كونه تفسير لما فيها وعذا الانقطاع في
زمن يسيرا كان لم ينقطع لعدم امكان التوضي والصلوة فيه لقوله **قوله** لانه
انما يصير الى من كلام شرح الجامع ومن كون هذا كلامهم استدلال المصنف به ان
ما ذكر في الكافي عين ما ذكر في الكتب وتفسير ما فيها كما لا يخفى **قوله** قلت او لا
ولو حكما الى انت خبير بان مناط الدفع انما هو بقوله ولو حكما كما لا يخفى **قوله**
من فرض ونقل المراد بالفرض اعم من ان يكون فرضا اعتقاديا او عمليا فشمل
الواجب ولذلك سككت عنه وهذا احسن ما قال به صاحب البحر من ان المراد بالنقل
ما زاد على الفرض فيشمل الواجب **قوله** وينقصه خروج الوقت اسناد النقص
الى الخروج اسناد مجازي يعني ينقصه ظهور الحدث السابق عند خروجه وقوله
هذا هنا وقوله ونقصه نزاع الخلف في المسح وقوله ونقصه القدرة على ما كان
في التخييم قد بين في اول السابق المراد به اهل في غيره اعتمادا على فهم المتعلم
قوله وعند ابن يوسف الى المصالح انه ينقصه بالخروج فقط عندا بخيضة ومحمد

اي العذر
منه

وقد سبق من المصنف اطلاق فرض
على الواجب غير مرة

في كلامه على
البحر

رجمها الله وعند ذنوبها لدخول فقط وعند ذنوبها يدس رجلا الله بايتها وحيد
باب تطهير الإنجاس جمع نجس بفتح نين وبكسر الجيم وبسكونها وبكسر
 النون مع سكون الجيم كافي المنع ويطلق على الحقيقي والحكمي الآتي لما قدّم الحكمي
 من التبرس واختص هنا بالحقيقي فلذلك أطلقه كافي العنابة وانما قدّم الحكمي
 لأنه أقوى لمنع قليله وعدم سقوط وجوب زالته بعد ولو بالخلف بخلاف الحقيقة
 كافي النهاية وأما من به نجس وحدث إذا وجد ماء يكفي أحدهما أنما صرفه للنجس
 ليتجم بعده فيحصل طهران لا لأنه اعظم كافي فتح القدير ومن ذلك أن رجلا
 وجب عليه الغسل ولم يجد ما يستتره من الرجال يرويه يغتسل ولا يؤخر ولو
 وجب عليه الاستنجاء بتركه حتى لو أبدأ عورته للاستنجاء، ولا زالة نجس من
 ثوبه فسق المرأة لو لم تجد سترة من النساء فكما الرجل بين الرجال ولو لم
 تجد هاهن الرجال تؤخر كذا في شرح النقاية وينبغي أن تتيم وتصلي ليجزها
 عن استعمال الماء فينتقل الحكم إلى التيم كذا في البحر وشرح المقدس فيقول وينبغي
 أن تؤخر التيم آخر الوقت أو رجبت فرصة **قوله** عن نجاسة مرثية وهو ماله
 جرم وغير المرثية ما لا جرم له سواء كان له لون أو لم يكن ذكره في شرح الطحاوي
 وفي المنع والذخيرة قال البرجندى هذا يخالف ما في بعض الشروح من أن غير
 المرقى ما لا يرى أثره بعد الجفاف والمرئي في مقابلة انتهى قال صاحب البحر
 كلاما فرق به في معنى واحد انتهى وانت خبير بأن بينهما مخالفة إذ رتب شئ
 ليس له جرم وله أثر كاللون يبقى أثره بعد الجفاف فعلى الأول أنه غير مرئي
 وعلى الثاني أنه مرئي والمنصور هو الأول كما لا يخفى **قوله** بزوال عينها
 ولو بدفعات فوق ثلث أو بمرة واحدة وفيه اختلاف المشايخ **قوله** كاللون
 والرائحة وكذا الطعم كافي المنع لأن بقاء الطعم يدل على بقاء العين كذا في القنية
 وأثر الدهن نجس بعد الغسل لا يضرب على الأصح كافي الجبتي وكذا اللون جبرضا
 نجس بعد الغسل ثلثا كافي الخاتمة بخلاف ذلك الميتة كافي شرح المقدس
قوله ونحوه من الخمر والماء المغلي بالنار كافي السراج **قوله** وهو الماء خضر الماء
 بالذكر لأنه الأصل كما لا يخفى **قوله** بالماء ذكره وإن كان داخل في المايح بناء
 على أنه الأصل المتفق عليه فناسب أن يفرد بالذكر ويعطف عليه غيره **قوله**
 وبما نزع من زيل وقال محمد وزفر والشافعي وما لك لا يزول إلا بالماء وذكر قيد
 المزيل وإن كان منقعهما من قوله بزوال عينه سيما تعلق بما نزع به لزيادة
 الاكتشاف كما هو دأب الفقهاء غالبا **قوله** لو عصر بقدر طاقته أشار به
 إلى أن المراد قوة كل عاصر دون غيره خصوصا على قول أبي حنيفة أن قدره
 الغير غير معتبر وعليه الفتوى كذا في البرالائق **قوله** لا يظهر هذا مختارا قاضيا
 وقال بعضهم يظهر مكان الضرورة وهو الأظهر كافي السراج الوهاج **قوله**
 أعلم أنه ما لا ينصرف إلى إطلاقه فشم ما ينجذب فيه النجاسة كالخزقة الجديدة
 والخشبة الجديدة والجلد وما لا ينجذب فيه كالخزقة القديمة والخشب القديم
 ذكره لا سيما في أن ما كان صلبا مثل الحجر يغسل قدر ما يقع في أكبر رأيه
 أنه قد طهر ولا توقيت فيه **قوله** بحيث لا يبقى له لون ولا رائحة ولا طعم
 سواء كان خروفا أو غيره جديدا كان أو غيره كما في المحيط مغربا إلى أكثر المشايخ

عن غاية البيان

وهذا باطلا قد يفيد أن لا ترغير مختفر وإن كان يشق زواله بخلاف ما ذكرنا
 في الثوب ونحوه والفتوى بينهما أن بقاء الاختلاف على قيام شئ من العين
 بخلاف نحو الثوب لجواز أن يكون الاكتساب فيه بسبب المجاورة واستمرت قائمة
 بعد انحلال العين منه كذا في شرح المنية ويدل عليه ما في الظهيرية وإن بقي
 أثر الخمر يجعل فيه الخل حتى لا يبقى أثرها فيطهر انتهى ثم أعلم أن صاحب المحيط
 فصل فيما لا ينصرف بين ما لا يتشرب فيه النجس وما يتشرب فالأول يظهر
 بالغسل ثلثا من غير تخفيف والثاني يحتاج إليه وإن الاختلاف بين محمد
 وأبي يوسف في الثاني كما في البحر فظهر أن المتن والاختلاف ليسا على نحو
 كما لا يخفى **قوله** واللحم مغلي بالماء النجس قيده لأنه لو نجس في غير حالة الغلي
 يغسل ثلثا كما في الظهيرية **قوله** ثم يحفف ومتجفيفه بالتبريد كافي البحر **قوله**
 وعن المنى أي متى الرجل أو المرأة هو الصحيح كافي الخاتمة **قوله** ثوبا غسلا
 كان أو حديدا وما في غاية البيان من تقييده بالغسيل اخترازا عن الجديد
 فهو بعيد كما في البحر وسواء كان له بطانة نفذ إليها أو لا وهو الصحيح كافي النهاية
 وغيرها **قوله** أن طهر رأس الحشفة أي من المذي والبول قبله قيده بالمنصف
 كما في بعض الشروح والفتاوى ولكن ظاهرا إطلاق المتن يفيد أنه يطهر بالفرك
 مطلقا لأن كلا منهما مغلوب مستهلك بالمنى فيجعل تبعهما كافي البحر **قوله**
 بالذلك بالارض هذا رواية الأصل وأما على رواية الجامع الصغير فالحث
 أو الحكم يقوم مقام ذلك ولم يذكر طهره بالغسل للعلم به بما تقدم كما في
 شرح البرجندى **قوله** بالغسل أي ثلثا إذا جفقه أي قطع قطراته في كل مرة
 ولو بخرقة كافي الظهيرية وصدرنا للإسلام لأحاجة إلى التخفيف **قوله** ويظهر
 الصقيل أي الجسم الذي ليس له مسام حديد كان أو غيره أطلقه فشم
 اللب واليابس والعدرة والبول وهو المختار للفتوى كافي الخاتمة **قوله** بالمسح
 أفاد طهارته بالمسح كلفا له ولكن فيه اختلاف قيل يظهر حقيقة إذا زال
 الأثر كما في الخاتمة وقيل بقل والأول طهارته كما يفيد ظاهرا إطلاق المتن كافي
 البحر في غير هذا المثل **قوله** وقيل ليلة هو المذكور في الخلاصة والخاتمة والظهيرية
قوله ويظهر الأرض والحصى بمنزلة الأرض كافي المنع وأما الحجر فذكر الخجندى
 أنه لا يظهر بالجفاف وقيل إن كان الملس فلا بد من الغسل وإن كان متشربا فهو
 كالارض كافي البحر والخص بضم المعجمة وبالصاد المهملة **قوله** وذهب الأثر
 هو الطعم واللون والريح حتى لو شم الرائحة عند وضعه انقضى لم يجز الصلوة عليها
 كافي السراج الوهاج **قوله** وعق قدر الدرع أراد به صحة الصلوة بدوت
 إزالة لعدم الكراهة كافي السراج الوهاج وغيره من أن الصلوة تكروه مع
 هذا القدر إجماعا والظاهر كراهة تحريمية لما في الخلاصة أن قدر الدرهم لا
 يمنع ويكون مسيا وإن كان أقل فالأفضل أن يغسلها ولا يكون مسيا والمعتبر
قوله وعرض مقعر بفتح الميم وسكون القاف عطف على مثقال والمعتبر وقت
 الإصابة حتى لو أصاب دهن نجس قدر هذا العرض فانفرض فكثرت منه لا يمنع
 في اختيار المرغيب في وجاعة وعند الأكثرين جازت الصلوة قبل الساعة وبعده
 لا كذا في السراج **قوله** فوق أبو جعفر المختار هذا التوفيق كثير من المشايخ

فيه رة للبول الوافي ٢

هنا كلام على المنصف ٣

فيه كلام على الوافي ٤

أي منافذ الشئ مسكاه

فلو قطع البلع واللحم كل كافي في القيد مسكاه

ومحمد النسفي والزليعي والزاهدي وتبعهم المصنف كما ترى **قوله** متعلق برأيه
 المتعلق المعنوي لا النحوي لأنه حال من قدر الدرهم فيكون بياناً له **قوله** ولو من
 صغير أي مذكراً ومؤنث لم يأكل الطعام خلافاً لدود الظاهري فإنه طاهر عنده
 ولا اعتبار لخلافه وعند الشافعي نجاستها خفيفة والصحيح من مذهبه أن يبول
 الصبي الذي لم يأكل الطعام نجاسة خفيفة ويبول الصبية غليظة كذا يفهم من
 المنبج فظهر أن في متن المصنف وشرحه قصور كما لا يخفى **قوله** ودم أي مسفوح
 غير دم الشهيد ما دام عليه فلو جمل عليه دم كثير يجوز صلوة ولو أبيض الدم
 منه كان نجساً كما في الظهيرية وبقيد المسفوح خرج الباقي في اللحم المهزول
 إذا قطع والباقي في العروق بعد الذبح وأما دم القلب ففي روضة القاطن أنه
 طاهر كدم الكبد والطحال وفي القنية فيه خلاف وخروج دم لم يسيل من بدن
 الإنسان ودم البق والبراغيث والقمل وإن كثركا في البحر **قوله** ونجس هو
 نجس العين معناه أنه لا يتوقف نجاستها على شئ آخر كالسكر كما في البرجندی
 واكتفى بالنجس ولم يقل ومسكر لأن سائر الاشربة المحرمة مغلظة في رواية وتخفة
 في الأخرى كما في الهداية وطاهرة في أخرى كما في البدائع أقول وجه الروايات أن
 الحرمة فيها لما كانت بمعنى السكر فنفس كل منها ليس بمحرم وإذا يقتضى كونها
 طاهرة مطلقاً كما في رواية ولحقها بالنجس عند السكر يقتضى كونها غليظة كما في
 رواية وبالنظر إلى الثمن النجس قليل لا كان أو كثيراً يورث شبهة فيها لأنها
 ليست كذلك فيقتضى كونها خفيفة كما في رواية وهذا اختلف في الطلاء أنه نجس
 نجاسة خفيفة أو غليظة كما في الحاشية والفتوى على أنه نجس نجاسة غليظة
 كما في المنصورية **قوله** قيل المراد به الخ قال لا قطع هذا أصح ما روي فيه من غيره
 انتهى ولكن هذا القول مقصور على الثوب ولم يفد حكم البدن اللهم إلا أن
 حكم البدن يثبت بالدلالة أو بالقياس وانت كما ترى أن هذا القول مختار
 المصنف كما لا يخفى **قوله** كالليل والدخريص بالفارسي تزيين جامه **قوله**
 ربيع موضع أصابه يعني أن كان المصاب ثوباً وإن كان بدنًا كاليد والرجل وصح
 هذا القول في التحفة والمحيط والبدائع والمجتبى والسراج وفي الحقايق وعليه
 الفتوى وقد اختلفا التصحيح كما ترى وهذا القول يرجح بأن الفتوى عليه كما في
 البحر وبأنه يفيد حكم البدن نصاً كما لا يخفى **قوله** وفرد بهمة في آخره والواو
 بعد الراء غلط جمعه خروء بالواو بعدها مثل قروء وقروء **قوله** انتزع أي ترشش
 كروءس الأبر الخ أما إذا انقصل وانبسط وزاد على قدر الدرهم ينبغي أن يكون
 كالدهن النجس إذا انبسط كما في القنية **قوله** الوارد على النجس الخ إيراد
 هذه المسئلة في مباحث المياه أنسب من هنا الأول بفتح الجيم والثاني بكسرهما
قوله كالمرود أي عليه من قبيل الخنزير والأيصال **قوله** كأنهما ليسا بنجس
 والحكم بطهارتهما إنما هو عند محمد خلافاً لإبي يوسف والفتوى على قول
 محمد كذا في الخلاصة وذكر في الظهيرية الحكم بطهارتهما إنما هو عند أبي يوسف
 خلافاً لمحمد والفتوى على قول أبي يوسف انتهى والحاصل الفتوى على طهارتهما
قوله كالميتة الخ إشارته إلى أن الجارح في المتن قيد اتفاق كما أشار بقوله
 والعذرة الخ أن المراد قيد اتفاق **قوله** ونحو ذلك من أنه لو جعل الكون

المنع

يجزى يكون الفتوى عليه

في كلام على المصنف

أو القدر من الطين النجس وجعل في النار يكون طاهراً كما في السراج وكذا إذا رشح
 التنور بما نجس لا بأس بالنجس فيه ولو أحرق موضع الدم من رأس الشاة طهر كما
 في المجتبى **قوله** فإن الأعيان تطهر بالاستحالة اعتراض عليه بأن هذا يقتضى أن الماء
 النجس إذا انجده ثم ذاب ان يجوز الوضوء أقول دفعه أن حقيقة الماء لا تتبدل
 بالانجاء ولذلك يقال ماء منجده كما لا يخفى **قوله** غير مضرب أي غير مخطئ ونجس
قوله كما لو بالجر الخ قيد بالجارح لأن بوله نجاسة مغلظة بالإجماع والمراد ببول
 ما لا يؤكل فهو محقق لضرورة الدوس بشرط القسمة أو غسل البعض بخلاف
 ما لو نجس بغير الدوس لا يطهر وإن قسم أو غسل البعض هذا ما أفادته عبارة
 المصنف ولكن ذكر في الخلاصة أن الكدس إذا تنجس مطلقاً فقسم بين الدهقان
 والعامل يحكم بطهارته وقد ذكر أن هذا إنما يطهر إن لم يكن كل من القسمين أقل
 مما تنجس كما في البرجندی **قوله** والأخرى جرة قيل يرد على الظاهر كون الماء الواحد
 بالنظر إلى الحمل طاهراً وبالنظر إلى ثوب آخر غير طاهر أقول كون الماء كذلك ليس
 ببيع نظيره إن ماء الوضوء ما دام على عضو الوضوء غير مستعمل وإذا انفصل
 عنه يكون مستعملاً باعتبار جذبه الحدث المحكي إلى نفسه وفيما نحن فيه من النجس
 الحقيقي يعتبر ذلك لأن الحمل إنما يطهر عنه باعتبار جذبه الحدث النجس إلى نفسه
 وانفصاله عنه كما لا يخفى **فصل** والاستنجاء طلب الفراغ الظاهر أن يقال
 طلب النجوى للفراغ عنه وللإزالة هذا إذا كان السيق للطلب وأما إذا لم يكن فغنى
 مسح موضع النجوى وغسله كما في المغرب وقطع الأذى عن نفسه من نجوى الشجرة إذا
 قطعها كما في المنع ومعنى الغسل مناسب لا المسح لأنه لا يبق بل يبقى أثره كما في
 المصباح **قوله** فلا يستنجى من الريح لأنه ليس بنجس وهو الصحيح كما سبق والاستنجاء
 منه بدعة كما في المجتبى ولو ابتل ما حول المخرج بعرق أو غير وخرج الريح ينبغي أن يكون
 غسله سنة عند من يقول أن الريح كما في البرجندی أقول ينبغي أن لا يكون بدعة
 عند بعض آخر لأن الغسل خروج عن عهدة الخلق كما لا يخفى وكذا الاستنجى من
 حمى خارج من أحد السيلين كما في السراج لأنه ليس بنجس بفتح الجيم ولا يستنجى
 من دودة خارجة منهما لأنها ليست بنجسة كما هو المختار وقد سبق أيضاً المراد هنا
 نجس قار موضع الاستنجاء وما ذكر من الريح والحصاة والدودة ليس كذلك فلا
 يسق الاستنجاء منه **قوله** بنحو جرادية مكان عينه طاهراً من يلا لا قيمة له من
 مدر وتواب وعود وخرقة وقطن وجلد حاصله ما صلح لذلك جازيه لكونه قال في المجتبى
 والنظم ليستجنى بثلاثة أمدار فإن لم يجد فيها الإحجار فإن لم يجد فيثلاثة أكف
 من التراب ولا يستجنى بما سواها من الخرق والقطن لأنه روى في الحديث أنه يورث
 الفقر انتهى **قوله** لا العدد يريد به رد الشافعي فإنه عنده الإبقاء مع العلة
 شرط حتى لو حصل الإبقاء بما دون الثلث يكمل الثلث كما في المنع **قوله** ويدبر
 بالثالث من الأدبار هكذا ما وقع في المحيط وغيره وفي المنع ثم بالثالث يمسح الجوانب
 وفي المنصورية ويدبر الثالث بغير خرقة أو غيره فيقتضى كونه من الإدارة ولكن
 عبارة المصنف لا يتجمل لأن قوله ويقبل بالاول والثالث ينافيه **قوله** والغسل
 بعده أولى وفي المحيط والاستنجاء بالماء كان أدباً في عصر النبي عليه السلام
 ثم صار سنة بعد عصره بإجماع الصحابة لأنهم كانوا يعبرون بعراوات الآت

فيه كلام على الوافي

قوله ويكره استقبال القبلة في البول والغائط كذا استدبارها وكشف العورة ولو في البناء اشارت الى ان الاستقبال في كل منهما
مكروه بقوله واحذ عن الامام سواء انفرد كل منهما او اجتمعا في البول المنفرد فالكشف العورة فكشف ثوب القبلة وما لم يخط منها ينقض نحوها
وفيه ترك ادب في رعاية امر القبلة واما الغائط فقلنا ينقض عن التبول فكشف عند ذلك القبل ومن ذلك حكمه بالكرهية على وجه
كان يروى واحدة عن الامام كذا في الشرح وقوله كذا استدبارها كذا اشار بفضل الاستدبار بقوله كذا الى انه ليس بكرهية على الاطلاق
بل اذا كشفت العورة اما اذا استتبت

بالبذل او بيناء او حجر مرتفع او خشب
مرتفع قدوة راع الاوى وما بينهما
قد شرب الى قدوة راع يندفع كراهة
الاستدبار فلا يعد الاستدبار بركل
منها استدبارا بكشف العورة واذالم
يوجد يحكم بالكرهية وهو من الروتين
كافي فيمن كثر في المنع وسنن القاية
وتشجيع الجامع الصغير للشافعي وفي
رواية عنه انه لا كراهة في الاستدبار
اصلا لا في الصلوة ولا في البناء فيه
عدم الكراهية ان موضع خروج القاطن
لا يتوجه نحو القبلة وما خرج منها
ينقطع بمجرد ان لا يضر وقد روى
انه عليه السلام استدبر القبلة عند
التخوط في بيت حفصة رضي الله عنها
عن كافي التبيين وغيره فظهر ان
من الاستدبار على هذه الرواية لم يرد
نفي تركه للندب لا بفعله الكراهية
الا تنزيها لمخلان مقتضاها على الرواية
الاولى فانه يقتضى كراهية التحريم
كما في البحر الرائق وقد صرح في الاصل
ان القدران لا يقتضيان التساوي في الحكم
بين المحظوظ والمحظوظ عليه فيستقيم
هذه الرواية ايضا ولكن المشار للسائل
بينهما في تركه الا ان من ذلك كان الاصح
والخيار هو الرواية الاولى كما في الشرح
وقوله ولو في البناء قد لكل من الاستدبار
استقبال الاستدبار ورد للشافعي
رحمته تعالى فان عنده لا كراهة في
الاستدبار ولا في الاستقبال بعد
كون كل منهما في البناء هذا وفي
التفصيل المذكور في الشرح
بحر المحرر
عبد المحميد

يتلظون تلظاى رقيقا وهكذا في الكافي وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الشرح
الوهاج وجه اولوية الغسل ان الماء قالح النجاسة والمجر مخفف لها فكان الغسل
اولى كما في الشرح وهو ظاهر في ان الحمل يظهر بالمجر ويتفرع عليه انه يتنجس
السبيل باصا به الماء وفيه الخلل المعروف في مسئلة جفاف الارض بعد التخصيص
ثم اصحابها ماء ولذا في نظايرها وقد اختاروا في الجميع عدم عود النجاسة فيكون
كذلك هناك في البحر وفي الغاية اتفق المتأخرون على سقوط اعتبارها بما بقي من
النجاسة في حق العرق وان زاد العرق على قدر الدرهم انتهى **قوله** ان امكن
بلا كشف العورة ولو كان على شط نهر كما في الفقه وكشف العورة حرام فلا يترك
لإقامة سنة كما في المنع وغيره حتى لو كشفها للاستنجاء يصير فاسقا كما في البحر
قوله موضعه اى موضع الاستنجاء **قوله** عسى تقع اصبعها اى في قبلها
فتلذذ فتتركها فيه فيجب الغسل اى الانزال وهو لا يشعر لان منبها رقيق
يشبه الماء **قوله** بمجاورة الحقيبه لانه لو لم يتجاوز ما فوق الدرهم بل بقي
على المخرج يكفيه المجر عند ايجيفته ولا يكفيه عند محمد وعن ابى يوسف روايتان
كما في الخلاصة وابو يوسف مع ايجيفته مطلقا كما في المنع **قوله** المخرج اطلقه
فشم الا حليل فلو اصاب طرق الاحليل من البول اكثر من قدر الدرهم يجب
غسله ولا يجوز صلواته هو الصحيح كما في الثانية والخلاصة فظهر ان المراد
بالواجب هنا الغرض صرح به في المحيط **قوله** وعندها ثانيا وفي المنع وبيد
المستنجى بالقبل ثم بالدبر ويستنجى بلساره انتهى ولم يذكر الاختلاف فيه
والفتوى على قول الامام رضي الله تعالى عنه كما في الترغيب **قوله** ويكره بعظم
الح اى كراهية تحريم كما في البحر يدل عليه ما صرح في كثير من الكتب بالانتم
كما لا يخفى **قوله** ولو في البناء وعن ابى يوسف انه يجوز الاستدبار في البناء
فقط كما في البرجندى وفي رواية عن ايجيفته ايضا وفي رواية يكره لما ذكره
المصنف وهو الاصح كما في المنع **قوله** والتكلم عليهما سواء كان مستنجيا
او لا كما هو الظاهر وفي البحر ولا يتكلم في الخلاه فان الله يحققت على ذلك اى
يغضض ولا يذكر الله ولا يمجدا اذا غطس ولا يشتم عاتسا ولا يرد السلام
ولا يجيب المؤذن ولا ينظر عورته الا الحاجة ولا الى ما يخرج منه ولا يبرق
ولا يخط ولا يتنخم ولا يكثر التفاته ولا يعبت ببدنه ولا يرفع بصره
الى السماء ولا يطيل القعود على البول والغائط لانه يورث الباس وادرج
الكبد **قوله** الا لعذر كوجع في صلبه **كتاب الصلوة** ضرب ابن عشر
اضافة لضرب ابن اضافة مصدر الى مفعوله اى ضرب الولي اياه واضافه
ابن ابن عشر لادنى ملايسة وهو اضافة الظروف الى الظروف اى ابن وقع
في عشر سنين اى بلغ الى عشر سنين وقيد الابن اتفاقا وحكم الابنة
كذلك على ما سيصير في باب الولي والكفو والوجه في تخصيصه بالذكر
بناء على ان الابنة قد تكون باللغة في عشر سنين بخلاف الابن فيكون دالة
في من فرضت عليهم الصلوة كما لا يخفى **قوله** مروا الامر هنا للوجوب
لانه مطلق والتعليم واجب على الولي من غير وجوب على المراهق ولو وجب
تعلمها على المراهق وباقي البحث والكلام سيجي ان شاء الله تعالى **قوله** يحكم

باسلامه عندنا حتى لو اكره يصير مرتد كما في القاعدة **قوله** بخلاف الصلوة منفردة
وسائر العبادات وروى عن محمد رحمه الله انه يكون مسلما اذا صلى الى قبلته
المسلمين وبه قال الناطقي وروى عنه ايضا انه لو ج على الوجه الذي يفعله المسلمون
يكون مسلما كذا في القاعدة **قوله** كما صحت في الحج اى الحج عن الحج بنفسه وهو المراد
والاطلاق لما ان ملحق النظر في مجرد صحة وكيفية محالة على بابه واتي صحتها في
الصوم بالقياس لانها مختصة فيه بخلاف الحج عن الحج فانه متنوع على ما سيجي
تفصيله **قوله** باخره ولو قدر تحريمه على ما سيجي تفصيله **قوله** لانه اول
اليوم اى اول النهار الشرعي ولانه متفق عليه في اوله واخره ولانه وقت اول
من صلى فيه آدم عليه السلام حين اهبط من الجنة واطلم عليها الدنيا فلما كان
وقتا صلى فيه الانبياء اولانا سب تقديمه في الذكر كما في العناية وغيره **قوله** ومن
قدم الظهر كما في الجامع الصغير **قوله** اول الواجبات يعنى انها اول صلوة
فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى امتها في غاية البيان وجاء في الحديث
ان جبرائيل عليه السلام بدأ بتعليم الاوقات من الظهر في يوم ليلة الاسراء
كما في المنهل شرح المصابيح وفي الشرح وان كانت الصلوة الخمس مفروضة
في تلك الليلة على الاجمال في اوقاتها واعدادها فبا لتعليم ظهر الغد وض
كما وكيفا وتقدير لما صرح في المحيط البرهاني ان ما يجب بكتاب الشرح لا
لا يثبت حكمه في حق المخاطب قبل علمه به انتهى كره في مسائل متفرقة في فصل
الخامس والثلاثين وبهذا اندفع السؤال بان كيف ترك النبي عليه السلام
صلوة الفجر صبحه ليلة الاسراء والصلوة الخمس فرضت فيها فيحتاج الى الجواب
عنه بان كان ناما وقت الصبح والنائم غير مكلف كذا الجواب عنه العراقي وان كان
هذا الجواب غير ما سمعنا لا يخفى قال الحدادى سمي الظهر ظهر لانه اول وقت
ظهر في الاسلام انتهى قال في المنع سمي صلوة الظهر الاولى لانها اول صلوة
صلاها جبريل عليه السلام انتهى **قوله** اى زوالها تفسير للذلول واللام
فيه للتأقبت ذكره البيضاوى اى وقت زوالها **قوله** في اليوم الثاني اى
للظهر اذ السوق عليه وهو اخر وقته تعين بامامته له في ذلك الوقت هذا
قوله وعندها اخره الحج وهذا رواية الحسن عن ابي حنيفة واختار الطحاوى
كما في المنع والعمل على هذه الرواية في دار السلطنة السنية في الدولة
العثمانية لقيام الديوان بعد العصر لمصلحة العباد وهم يجيئون من بعيد
وقريب فيتيسر الوصول الى منازلهم الى غروب الشمس وما في المتن
رواه محمد عنه وهو ظاهر الرواية كذا في النهاية اختاره اصحاب المتون
وارتضاه الشارحون وهو المذكور في الاصل وهو الصحيح كما في البدائع
قوله حين يقع اى الظل اعلم ان لكل شئ ظلا وقت الزوال الامكنة
ومدينة وصنعاء اليمن في اطوال ايام السنة لان الشمس تأخذ فيها
الخيطان الاربعين وعن ابى جعفر لا يكون بكة ظل لشئ من الاشخاص
عند الزوال الى ستة وعشرين يوما قبل انتهاء الطول وستة وعشرين يوما
بعد انتهاء الطول وعن ابى حامدا انما لا يكون الظل في يوم واحد في السنة
كذا في المنع **قوله** فلقوله صلى الله عليه وسلم الحج هذا حجة على حسن بن زياد

يعنى اول صلوة صليت بعد الاغتسال

والضيق في الامامة لغيره بل على السلام
واما ان تظن ان يكون مراده بذلك
الوقت ما في المتن في بلوغ ظل الشئ
الى مثليه فان امامته جبر عليه السلام
في اليوم الثاني في ذلك الوقت انما هو
العصر وكلامنا في الظهر عرق زاده

يقول اذا صفرت الشمس خرج وقت العصر وبينه وبين المغرب وقت مهمل
وعلى مالك يروى بعض عنه مثل قول الحسن وفي رواية اكثر اصحابه يخرج وقت
العصر اذا صار ظل كل شئ مثليه كما في المنيع **قوله** وهو عند ابن حنيفة البياض
وهو قول ابو بكر وابن عباس والنس ومعاذ ابن جبل وابي هريرة وعائشة وابن
الزبير وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وزفر والمزني وابن المنذر والخطابي
واختاره المبرد وتعلب والقرا من اهل اللغة كما في المنيع **قوله** وعندهما الحرة
وهو رواية اسد بن عمرو عن ابن حنيفة وبه قال مالك واجود دود **قوله** وبه
يفتى لطباق اهل اللسان فيه بحث لانه ان اراد به الطباق الصلابة فقد عرفت
ان عامة الصلابة مع الامام وان اراد به الطباق اهل اللغة فقد عرفت ان ليس
لهم اجماع وطباق عليه لان المبرد والفراء وتعلب من اهل اللغة بالاجماع
وقد قالوا انه البياض وهو ظاهر الرواية عن الامام وان الاخبار والادلة اذا
تعارضت بقي ما كان على ما كان وقت المغرب كان ثابتا بيقين فلا يخرج بالشك
ثبت ان قول الامام هو الاصح هذا زيادة ما في المنيع وفي القدير وتصحيح
القدوري والكافي قال صاحب البحر بعد ذكر بعض ما نقل وبهذا ظهر انه لا يفتي
ولا يعمل الا بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قولها الى قول احمدها
او غيرها الا لضرورة من ضعف دليل او تعامل بخلافه كالمزارعة وان خرج
المشايخ بان الفتوى على قولها كما في هذه المسئلة انتهى **قوله** وفي المبسوط
الح هكذا في السراج الوهاج غير ان المسطور فيه اوسع للناس وقد نقل عنه صاحب
البحر من غير تعرض واعتراض عليه بعض من تصدى الى التحرير على هذا الكتاب بان
قول الامام هو الاوسع فكيف يكون قولها اوسع اقول ليس المراد زيادة
وسعة وقت العشاء ولا تسعة وقت المغرب بل هو مأخوذ من قولهم هذا العمل
في وسع فلان يعني يقدر عليه وان هذا العمل في طاقته ومنه قوله تعالى لا يكلف
الله نفسا الا وسعها فيكون المعنى اهون للناس وايسر لهم لان الليل
وقت هجوم النوم على ان البياض يبقى في اقصر الليالي الى ثلث الليل او نصفه
وقوله للناس قرينة لهذا المعنى واما احوطية قول الامام فلا اجتماع قولها به
في وقت العشاء اذ لم يقلوا بخروج الوقت عند غروب البياض ولان الاصل في
الصلوة ان لا يثبت ركن منها او شرط الا بما فيه يقين **قوله** وسنة عندهما
ثم انهما يوافقان الامام في وجوب القضاء فلو كان سنة لما وجب القضاء كما في
سائر السنن كما في النهاية والمنيع والمراد من الوجوب الثبوت لا المصطلح
لان اداة ستة عندهما فلا يكون القضاء واجبا عندهما والافوه مشكل **قوله**
كما في البحر **قوله** فظهر فساد العشاء بان صلاتها بغير طهارة وهو لا يعلم او املا
للنماسة او غير مترتبة الى القبلة **قوله** لا الوتر يعني صلاة يستحبها لجميع
شرايط الصحة **قوله** فان الوتر يصح لكونه واجبا قائما بنفسه فلا يعيده
قوله لان الترتيب يسقط الح كمن صلى العصر على ظن انه صلى الظهر ثم ظهر
انه لم يصلها او ظهر فسادها لم يعد العصر كذا في المنيع **قوله** بان كان في بلد
كبلغار كما حكاه صاحب معجم البلدان ونواح في بلاد المشرق كما في الغاية
قوله لعدم السبب وهو الوقت وافق بعدم الوجوب الشيخ الكبير سيف

فيه كلام على المصنف

المعترض سرور فندي

اعلى الليل الشرع وهو الطلوع الصبح
الصادق

السنة البقالي لهذا الدليل كما في المجتبى وافق الشيخ الامام برهان الدين
بان عليهم صلوة العشاء والمصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء كما في
الظاهرية واختار الوجوب المحقق ابن الهمام لان انتفاء دليل على الشئ لا
يستلزم انتفاءه لجواز دليل اخر وهو توأطى الاخبار من انه تعالى فرض الصلوات
خمس الى اخره وقال صاحب الغاية يؤيد الوجوب حديث نواس بن سمعان قال ذكر
رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال قلنا يا رسول الله وما لبثته في الارض
قال اربعون يوما يوم كسنة ويوم كشهرا ويوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم
قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة اي كفيينا فيه صلوة يوم قال لا اقدر
له قدره ذكره مسلم في صحيحه انتهى قول ويؤيد الوجوب جمع الظهور والعصر
في وقت الظهر في عرفة وجمع المغرب والعشاء في وقت العشاء في مزدلفة وهذا
بالاجماع في الحج وفي غيره يجمع بينهما لغرض المطر والسفر والمرض عند المشافعي
ومالك رحمه الله وعند اشهب من اصحاب مالك يجوز الجمع بينهما فيما ذكر من
غير عذر وعذر فقدان الوقت اقوى فالافتاء بوجوب الاداء في وقت المغرب
او عند طلوع الفجر هو الاخرى العلم عنده تعالى ومن افق بوجوب العشاء يجب
على قوله الوتر ايضا سيما على قولها لانه تابع لهما عندهما فظهر بما ذكر ان ما
اختاره المصنف من عدم الوجوب خلاف المختار العلم عنده تعالى **قوله** هو الاصح
هكذا في الهداية والحاوية والمحيط وعراه في الكافي الى الجمهور وقال في المنيع
هو الصحيح **قوله** وقيل بين العشاء والوتر ذكر في الخلاصة الصحيح هو هذا القول
ورجحه في غاية البيان بان الحديث ورد كذلك وكان اني روي الله عنه يصلي بهم
التراويح كذلك **قوله** وقيل الليل كله هذا مختار اسمعيل الزاهد وجماعة
من تجار الكافي والبحر ومختار المتأخرين من مشايخ بلخ كما في البرجندى **قوله** يمكن
فيه ترتيب الاربعةين والمراد القراءة على الوجه المسنون وادائها اربعون
اية على وجه الترتيل والظاهر اربعون اية في مجموع الركعتين سوى الفاتحة
كما يفهم من الهداية لكن لا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع الشمس وعليه
اشارة المصنف اذ الاعادة قلما تيسر في مثله ولا يخفى ان الحاج بمنزلة لا
يؤخرها وانما لم يتعرض له لانه سيذكره في كتاب الحج والافضل للمرأة في الفجر
الغلس وفي غيرها لا انتظار الى فراغ الرجال عن الجماعة كذا في المبتهج **قوله**
وظهر الصيف اطلقة فشميل ما صلى بجماعة او لا وما ان يكون في بلاد حارة او لا
وفي شدة الحر او لا وهذا معنى قول صاحب الجمع وتفضل الابرار بالظهور مطلقا
وعليه كلام السراج ولم يذكر جمعة الصيف فيه وجهان عنده لشدة الخطر
في فواتها كما في المنيع وذكر الا سيبا بانها كالظهور اصلا واستحبها في الزمانين
انتهى اي في صيف وشتاء **قوله** وتأخير العشاء ولم يذكر تأخيرا لعصر
مالم يتغير الشمس كما ذكر في سائر المتون لعل في تأخيرها خطر وصول الوقت
مكروه كله او بعضها ولكن لا كلام عندنا ان تأخيرها مستحب مالم يتغير الشمس
بحيث لا تحار فيها العيون ولان المكث بعده الى غروب الشمس في موضع
الصلوة مندوب اليه للحديث والتأخير يؤد به لكون ما بينهما قليلا كما يفهم
من المنيع ولو شرع فيه قبل التغير فذه اليه لا يكره لان الاحتراز عن الكراهة

في كلام على المصنف

مناسب هذا المقام في الغاية في
شرح قول الهداية ولهما ما روي
ان النبي عليه السلام قال لا سامة
الح في بحث جمع الصلوتين في المزدلفة

مع الإقبال على الصلوة متعذر فجعل عفو كذا في غاية البيان اطلق تأخير العشاء
 فشمّل الصيف والشتاء وفي الخاتمة والتجيب في الصيف افضل لان الليل
 قصير انتهى والان التأخير فيه يؤدي الى تقليل الجماعة **قوله** الى ما قبل ثلث الليل
 اي ابتداء وقوله الى ثلث الليل اي انتهاء **قوله** وتجيب ظهر الشتاء ولم يفهم
 ذلك من استحباب تأخير ظهر الصيف لان كذا يحتمل استحباب تجيب ظهر الشتاء
 يحتمل ان يكون التجيب والتأخير في الشتاء على التسوية كما في البرجندى والربيع
 ملحق بالشتاء في هذا الحكم والمخريف ملحق بالصيف فيه كما في البحر **قوله** اما ذهب
 الهمة للاستفهام وما موصولة مبتداء خبره اكثر **قوله** وتجيب المغرب اي
 في الصيف والشتاء وما يلحق بهما والمراد بالتجيب فيه وفي غيره ان لا يؤخر
 من حيث دخول الوقت كذا يفهم من الظهيرية وفي الاسرار هو اداء الصلوة
 في النصف الاول من الوقت وحكم الاذان بحكم الصلوة في الاستحباب تجيلا وتأخيرا
 صيفا وشتاء كما في البحر **قوله** لا يصح صلوة الح هذا شروع في بيان
 الاوقات المكروهة اطلق الصلوة ولكن المراد على ما يقتضيه المقابلة غير التطوع
 اداء وقضاء لو افسد فيها وغير المنذور فيها فشمّل عدم صحتها قضاء الفرائض
 والواجبات الفائتة فدخل فيه الوتر لانه فرض على اوجاب فلا يصح فيها كما في
 الكافي ودخل فيه المنذور المطلق الذي لم يقيد بوقت المكروهة كما صرح بالاسياني
 ودخل فيه نفل شرع في وقت مستحب ثم افسده فلا يصح في هذه الاوقات كما في
 المحيط ودخل فيه اداء العصر لانه استثناه نظهر ان التطوع في هذه الاوقات
 ابتداء صحيح لكن يكره صرح به في الكافي واختاره المصنف كما ترى والمفهوم من
 من الهداية عدم جواز الصلوة مطلقا فلا كان اذ فرضا وهو المصريح في الخلاصة
 والخزانة والخاتمة **قوله** وسجدة تلاوة وكذا سجدة السهو حتى لو دخل بعد
 السلام وقت الكراهة لا يسجد لسهوه وسقط عنه كما في المحيط وشرح المنية
قوله وصلوة جنازة الح اراد به انها لو صلّت فيها لا تصح ولا يكون مؤداة ولكن
 المذكور في الخلاصة والخزانة حوازا مع الكراهة وما سبق فيها من عدم جواز
 الصلوة مطلقا فالمراد بها ما كانت ذات ركوع وسجود لان الصلوة عند اطلاقها
 تخفى بهما وهذا هو السر في افراد المصنف بذكر سجدة التلاوة وصلوة الجنازة
 كما لا يخفى **قوله** والغروب اراد به اصفرار الشمس وتغيره الى الغروب كما ان
 المراد بالطلوع وقت بدء الطلوع الى ان ترتفع قدر ربح او ربحين كما في الخلاصة
 والمنع والبرجندى والمبسوط ثم المراد اصفرار قرصها كما قال به بعضهم او
 اصفرار الشمس على رؤس الحيطان والجبال كما قال به بعض آخر **قوله** الا عصر
 يومه الضيق للغروب يعني لا يجوز صلوة عند غروب الشمس الا صلوة عصر
 هذا اليوم فانها جائزة عنده اذ اذها كما في غاية الوقاية **قوله** اذ الوجوب بالضرورة
 فلما حضر في هذا الوقت كان الاداء فيه كما وجبت واداء العصر فيه لما كان بغير
 كراهة مع تقدم الوقت الكامل من غير مانع عن الاداء فيه فلان لا تكرر صلوة
 الجنازة فيه مع عدم تقدم حضورها بالطريق الاول كما لا يخفى وما قاله المحقق
 هنا كلام لا دليل عليه وكذلك تركته رأسا **قوله** وهو افضل الح كذا في التحفة
 والتبيين وقيل التأخير افضل كما في سجدة التلاوة كما في البحر **قوله** الى اداء المغرب

فيه كلام على الوافي

اشار به

اشار به الى ان النفل مكروه ولو بعد الغروب الى اداء المغرب ولم يذكر انتهاء الطلوع
 الفجر تعميما لما قبل صلوة الفجر وما بعدها بل لما بعد طلوع الشمس الى ان ترفع
 قدر ربح او ربحين هذا هو المراد تدبر **قوله** فانها لا تكرر لان النهي عن
 التنفل في هذا الوقت لمحق ركعتي الفجر فكيف تكررهما بل الوقت متعين لها حتى
 لو نوى تطوعا كان عن سنة الفجرين غير تعيين منه كما في المجتبى ولكن لو شرع
 في التطوع قبل طلوع الفجر فطلع قبل ركعة قبل يقطع الصلوة وقيل يتمها وهو
 الاصح ولا ينوب عن سنة الفجر على الاصح كما في الظهيرية **قوله** لا تكرر الفائتة
 في هذين الوقتين ولا يمنع تعين الوقت لسنة الفجر لانه لا يظهر في حق الفرض
 لانه فوتهما والمراد بهذين الوقتين وقت طلوع الفجر الى طلوع الشمس ووقت ما
 بعد اداء صلوة العصر الى تغير الشمس واجزاها اذا الفائتة انما يجوز في هذين
 الوقتين ولا يجوز بعد اجزاها وبعد طلوعها الى ان ترتفع قدر ربح او ربحين
 صرح بذلك في المبسوط ولا يغرنك وطلاق المصنف تبعاً للقدرى واجاز صاحب
 الهداية عن بيان المراد والتفصيل في المنيع وتشيف المسمع **قوله** الا في وقت
 الاجرار اصاب المصنف في هذا الاستثناء بخلاف ما في الوقاية وقوله فان القضاء
 فيه مكروه بناء على ان الاستثناء وقع من عدم الكراهة ولكنه لم يصب فيه لانه
 مخالف لقوله لا يصح صلوة على ما سبق التفصيل بل الصواب ان يقول فان القضاء فيه
 غير جائز كما قال به في المنيع والمقدس في الاثني عشرين يقول يجوز الفائتة فيهما
 الا في الاجرار تدبر العلم عنده تعالى **قوله** ولا صلوة الجنازة اي التي حضرت
 فيها وسجدة التلاوة التي تليت فيها هذا هو المراد على ما يقتضيه السياق **قوله**
 وكراهة ما سوى الفائتة اشار به الى ان التنفل مكروه عند خروج الامام الى والي
 ان صلوة الجنازة مكروهة ايضا وفي الوقاية بخلافه وعليه ظاهر الهداية وسائر
 المتون والى ان سجدة التلاوة مكروهة ايضا وسيجي تفصيل فيها **قوله** قال
 صدر الشريعة يكره الفوائت الح ليست عبارة عنه هكذا بل هذا كنهها كونه في الاول
 وهو ما اذ خرج الامام للخطبة انتهى وضيم كنهها كما يحتمل ان يرجع الى الثلث
 يحتمل ان يرجع الى الثالثة وهي سجدة التلاوة وحكم المصنف بالاول وحكم
 البرجندى بالثاني وهو الظاهر لانه قال في مختصر وقايته ويكره اذا خرج
 الامام للخطبة النفل فقط انتهى والمراد بالنفل صلوة النفل وقوله فقط
 تصريح منه ان الفائتة وصلوة الجنازة لا تكرر واما سجدة التلاوة فلا تسمى
 بالصلوة وظاهر ما في الوقاية والخزانة انها لا تكرر وصدر الشريعة صرح
 بانها تكرر **قوله** وقال صاحب النهاية الح وعليه عبارة الوقاية حيث قال وصح
 الفوائت الح عطفا على قوله كره النفل ومزاده العبرة بذكر كراهة كما لا يخفى
 وقال في الغاية ولو تذكر فائتة عليه يصليها وقت الخطبة بالايجاع وفي المحلى
 الفقيه لا يقضيها لانه يراه الجاهل فيظن ان التطوع جائز كما في المنيع **قوله**
 بعدن المطراى الذي يبيل الثوب والا لا يجوز الجمع وكذا التلح واما الوحل
 او الرجح او الظلمة فلا يكون عذرا بالجمع بالايجاع ثم هذا في الجماعة اما المصلي
 في بيته او من طريقه الى المسجد وكراهة فوجها كذا في المهذب **قوله** والمرض هكذا
 في شرح المقدسى وغيره واما في المنيع عذرا المرض من قبيل الوحل والظاهر الاول

اقول برده عليه ان سائر السنن كسنة
 الظهر مثلا يصح بطلن النية فها
 الفرق بينهما العلم عنده تعالى
 سعه

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على المصنف

كما لا يخفى **قوله** والسفر اى الشرع واما فيما دونه لا يجوز الجمع في الاصح قوله
 كما في المنع **قوله** في اخر الوقت والمراد به مقدار يسخ التحريم وهي الله على روية
 الحسن عن ابي حنيفة والله اكبر عندها وهكذا في الحائض اذا طهرت لعشره
 واما اذا طهرت لا قل منها ينبغي ان يبقى من الوقت مقدار الاعتسال مع مقدار
 التحريم كما في البرجندى **قوله** المعتبر في السببية اخر الوقت كما ان المعتبر
 في الاهلية ان تكفي فيه عندنا وهو الاستحسان خلافا لشرع الشافعي فانهما
 ليسا قائلين به وجب الاستحسان ان علمنا استحسانا بالوجوب في هذه
 المسئلة للاحتياط لان ياتي بغيره ليس عليه اولى من ان يترك ما عليه ولهذا
 لم يؤخره بترك الشروع في الجزء الاخير كذا في المنصور القاى على معنى
 الاصول **قوله** لو اسلم الكافر جبنا كان او طاهرا وهو الصحيح يعنى يعتبر
 قدر التحريم كذا في الظهيرية **قوله** او بلغ الصبي وكذا اذا افاق المجنون
باب الاذان **قوله** سنة مؤكدة وذكر ابن حجر في شرح البخارى وحكى عن
 محمد بن الحسن انه واجب وقيل واجب في الجمعة فقط والجمهور على انه من السنن
 المؤكدة وفي غاية البيان والمحيط القولان متقاربان لان السنة المؤكدة
 في معنى الواجب في حق الحق الاسم لتاركهما **قوله** للفراض ولم يقيد
 بكونها مؤداة من الرجال لانه المراد بقدرينة ذكره كراهة الاذان والاقامة
 للنساء كما سيبيى اطلقه فشم اداء منفردا وجماعة وقضاءها الا ان الظاهر
 يوم الجمعة في المصر اداؤه باذان واقامة يكره فيكون مستثنى لانه دائر بين
 ان يكون فرضا او نفلا على ما سيبيى قبل صفة الصلوة **قوله** اى لا قبله ولا بعده
 اى لا قبل وقتها ولا بعد وقتها مثل ان يؤذن في وقت العصر لاجل صلوة الظهر
 وقد كان عليها في وقتها بغير اذان فان قلت لم يشرع الاذان بعد اداء
 الصلوة وان كان في وقت تلك الصلوة وعبارة المصنف يشمله قلت الوقت
 وقت الصلوة بعد الدخول الى ان تؤدى باعتبار وقوع الاداء فيه او صلاحه
 واما الوقت الذى بعد الاداء فليس وقتها لاداء ولا صلاحه فلم يكن ذلك
 الوقت وقت تلك الصلوة المؤداة هذا العلم عنده تعالى **قوله** الا للقضاء استثنى
 من قوله للفراض بملاحظة قيده بقوله في وقتها والمعنى سن الاذان لاداء
 الفرائض في وقتها الا لقضاءها فامسنون له ايضا ولكن لافي وقت اداها
 بل في وقت قضاؤها **قوله** اى قبل وقتها اى الاذان والظاهر وقتها لان
 المنهي في قبله راجع الى وقتها ثم الاعادة دليل على ان تقديم الاذان على الوقت
 لا يجوز بالاجماع في غير الصبح وجوز فيه ابو يوسف بعد نصف الليل كما في الشرح
 وعبر في فتح القدير عدم الجواز بكراهة قال في البحر انها تحريمية وهو الظاهر
قوله وهو التلغى هو طرب وترتم فيه والمعنى بلا نقص ولا زيادة في كيفية
 الحروف من الحركة والسكون والمد او بلا خطأ في الاعراب قال شمس الأئمة
 هذا في الاذكار واما في الميعلتين فلا بأس باذخال مد ونحوه فيها كذا في
 الخلاصة واذا الخ المودن لا يحمل سماعا صرحوا به وكذا لا يحمل ايضا في
 قراءة القرآن كما في البحر **قوله** ولا ترجيح قال في البحر الترجيح فيه مباح
 عندنا ليس بسنة ولا مكروه كما هو الظاهر من عباراتهم وقال صاحب المنع

اي في الاذان
 سنة

ما رأيت اطلاق الكراهة على ترجيح الاذان غير ان في المبسوط ذكر في الاستدلال
 على كراهية التلحين فقال ولهذا يكره الترجيح في الاذان انتهى وقال البجندى
 في شرح الترجيح في الاذان مكروه عندنا سنة عند الشافعي انتهى **قوله** لانه
 ليس بسنة اصلية حيث لم يذكر في حديث عبد الله بن زيد وهو الاصل في باب
 الاذان وللأشارة اليه قال يضع على طريق الاستيناف ولم يقل واضع ان
 احضر ولا الحال في المعطوف عليه من يترسل ويلتفت ويقول كما لا يخفى وروى
 الحسن عن البيهقي ان الاحسن ان يجعل اصبعيه في الاذان والاقامة في صاحي
 اذ ينيه وان جعل يديه على اذنيه فحسن وروى ابو يوسف عن البيهقي انه ان
 جعل احدى يديه على اذنه فحسن كما في المنع **قوله** بالثبات يعنى لا يجوز قدسه
قوله وقيل الصلوة الى وهذا مختار صاحب الجمع وصاحب الكافي وابن الهمام
 المحقق لانه لا يكون تخصيصا من غير تخصص مع ان الخطاب بهما للكل وقد روى
 عن بلال ذلك كما في شرح الجمع للمصنف **قوله** والصحيح الاول هكذا صح في المستصفي
 والتمتة المشافعية كما في المنع وفي البرجندى هو الاصح وفي البحر هو الصحيح **قوله**
 المثبتة وفي بعض الكتب الصومعة والمراد من كل منهما المنارة ولم يكن في زمن النبي
 عليه السلام كما في البحر **قوله** في عدد الكلمات بل في كونها سنة مؤكدة ايضا اذ هي
 اقوى منه حيث لا تترك على ما سيبيى **قوله** بلا وضع لان المشهور ان الوضع
 سنة الاذان ليرفع صوته بخلاف الاقامة وما سبق رواية الحسن كذا في القنية
قوله ويكون بحدس بسكون الدال اشار باعادة الجار على انه عطف على بلا وضع
قوله وليستقبل ولو ترك الاستقبال جاز لحصول المقصود ويكره لمخالفة السنة
 كما في الهداية والظاهر انها كراهة تنزيه **قوله** ولا يتكلم في اثناؤها ولو تكلم
 المؤذن في اذانه استأنفه كذا في فتح القدير وفي الخلاصة وان تكلم بكلام يسير
 لا يلزمه الاستقبال وهكذا في الثانية واذا سلم على المؤذن في اذانه لا يردعه يعنى
 لا يلزمه عليه الرد لافي نفسه ولا بعد الفراغ وهو الصحيح كما في البرجندى
 وهذا يؤيد ما في الفتح **قوله** باد في الفصل وهو السكوت قائما مقدار قراءة
 ثلث ايات قصار او طوال او مقدار ثلث خطوات هذا عند البيهقي في حديثه
 مجلس مجلس خفيفة قدر جلوس الخطيب بين الخطبتين وهو مقدار استقرار
 كل عضو منه في موضعه **قوله** ويأتى المصلي بهما لفائنة الى انما ذكره مع انه قد
 علم من قوله سن للفراض ليسبسط عليه قوله واولى القرائت وخبر فيه للباقي
 اطلقه فشم المصلي المذكور والمؤنث الا انه يخرج الاخير تفريجه فيما بعد
 من كراهتهما للنساء اذ لو كانا سنتين لهن لما كرها وشمل قضاء منفردا وجماعة
 والقضاء في بيته او في المسجد والظاهر ان رفع الصوت ايضا في اذان
 الفائنة ولكن قيل ينبغي ان يرفع لولا القضاء بالجماعة او كان منفردا في
 الصلوة فقط ويخفى لولا القضاء في المسجد وقيد بالفائنة اذ القاسدة
 اذا اعيدت في الوقت لا يعاد كلاهما كما في البحر **قوله** بل يأتى بهما في الكل
 ويكره تركها كما في شرح المقدس **قوله** وخبر فيه الى وفي المستصفي هذا
 اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا قضاها في مجلس فانه يأتى بكليهما **قوله**
 جاز للحدث الى اى لا يكره وغيرهم اولى منهم واما ابن ابي المكرم الاعلى

ويكون ليس بمن بل هو مقدار متعلق
 الجار والمجرور

اي الاستيناف ٢

اي الاذان والاقامة ٢

فان بلا لا كان يؤذن قبله كافي الخلاصة ولو كان مع الاعشى ما فظا اوقات الصلوة يكون
 تأذينه وتأذنين البصير سواء كان في النهاية فظها ان اللائق ان يكون المؤذن ولا
 بالغ عاقلا طاهرا صالحا عالما بالسنة وباوقات الصلوة وان يؤذن قائما بلا
 يأخذ اجرة للاذان والاقامة على ما سيجي وكتاب الاجارة **قول** وكراهة الجنب المح
 اشار به الى ان الطهارة والذكورة والعدالة وغيرها صفات كمال للمؤذن لا
 شرائط صحة فيستحق المؤذن من هذه الطائفة معلوم الوظيفة المقررة في
 الوقوف ولكن في استحقاق تروء والتفصيل في البحر وغيره **قول** والى ان وصف
 الكراهة بالنسبة الى الجماعة في اذان صبي لا يعقل والمجنون لان فعلهما لا
 يوصف بهما في حقهما تدبر **قول** والمرأة وينبغي ان يكون الخنثى كالمرأة كافي البحر
قول والسكران من مباح او حرام ولذا افرد بالذكر والافهوا داخل في الفاسق
قول ويعاد لغير الاخيرين وعدم الاعادة في الجنب مروى كذا في الجامع الصغير
 وفي الظهيرية عدم اعادة اذان الجنب مروى عن ابي يوسف **قول** اى المصلي في بيته
 بمصر اذا اراد في مسجد المحلة كافي المقدس اطلقه فشم المصلي منفردا او جماعة
 كافي البحر ولكن المفهوم من الكافي ان عدم الكراهة يختص بالمنفرد والمراد بالمصر
 موضع يكون فيه مسجد يصلي فيه باذان واقامة فشم قربة فيها مسجد كذلك كذا
 في شرح الشئني والبرجندى **قول** وكراهة النساء لانها المح وفي المنع المذهب
 عندنا الا اذان عليهن ولا اقامة وكذلك مذهب مالك وللشافعي ثلثة اقوال
 واصحابها انه يستحب لهن الاقامة دون الاذان وفي المنسوط لوصيهم من باذان
 واقامة جازت صلواتهن مع الاساءة والاساءة لمخالفة السنة والتعرض
 للفتنة **قول** ان لحنه اى المؤذن بها اى باقامة الغير وحشة اى التاذي وكسر
 القلب وهذه الكراهة بالاجماع واما ان لم يتاذ باقامة غيره فعندنا لا يكره
 وعند الشافعي يكره كافي المنع **قول** وقوله بالنسب عطف على قوله المجلتين
قول الصلوة خير من النوم شارك النوم الصلوة في اصل الجيزية لانه قد يكون
 عبادة كما اذا كان لتحصيل طاعة او ترك محصية او لكونه راحة في الدنيا والصلوة
 راحة في العقبى وفضلت الصلوة عليه لكونها عبادة مطلقا وراحة في الاخرة
قول ترك القراءة ويجيب الاذان اذان مسجده ولا يعضى في قرأته كذا في
 الرستغنى وشار بترك القراءة الى ان الكلام وشيئا من الاعمال لا يشتغل
 ويترك بالطريق الاولى وعز جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة
 القائمة ات محمد الوسيلة والفضيلة وابغته مقاما محمودا الذي وعدته
 حلت له شفاعتي يوم القيمة رواه الجماعة الاسلامي كذا في المنع وحكى ان ابا
 بكر الصديق رضي الله عنه استمع الاذان قبل ظفرا بهاميه فسمع بها عينه قال
 رسول الله عليه السلام لاى شئ فعلت هذا قال يتيمنا باسمك الكريم قال
 عليه السلام احسنت فمن عمل به فقد امن من التمد صرح به في شرح الوقاية
 للبحر شئ زاده نقلا عن ابن الشيخ الوفا والمنقول منه عند التقبيل ان
 يقول اللهم احفظ عيني ونوريها والمسموع عن بعض الكرام يا بصير بلا
 حدته احفظ عيني ونوريها هذا وقد رايت في شرح القاية القاهستانى بعض

تفصيل **باب شروط الصلوة** والمراد شروط شرعها وصحتها وهو المتبادر
 الظاهر كما يفهم من الغاية والشمى وعليه ابتداء كلام المصنف **قول** الشرط
 بسكون الرء وهو المراد وما التحريك فجاء بشرط بمعنى العلامة كما في المنبع
قول وما يتوقف عليه وجود الشئ اى بلا تأثير وهو المراد كما في البرجندى **قول**
 صفة كاشفة اى وصفا كشافيا معنى الموصوف كما في قولنا الجسم الطويل العريض
 العميق يحتاج الى فراغ يشغله فالوصاف الثلاثة كاشفة عن ماهية الجسم
 وهو مبتداء خبره جملة يحتاج **قول** اذ ليس من الشروط بالمعنى المتبادر الظاهر
 ما لا يكون مقدما بل هي مقدمة البتة فساثر الشروط من الوقت والقعدة
 الاخيرة في رأى وتقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود ومراعاة مقام
 الامام والمقتدى وعدم تذكر الفاتحة في حق صاحب الترتيب وعدم محاذاة
 المرأة في صلوة مشتركة والتحرمة في رأى ليس كل منها شرطا بهذا المعنى كما لا يخفى
 العلم عنده تعالى **قول** ومكانه اراد به موضع القدمين والسجود فقط اما وجوده
 في موضع ركبته او يديه فلا يمنع اداء الصلوة اذ ليس اتصالها بالمكان فرضا
 في ظاهر الرواية ولكن اختار ابو الليث ان صلواته تفسد وتصح في العيون **قول**
 وظهر بدنه اراد به ما يجب اتصال الماء اليه في غسل الجنابة وتعام الشعر ايضا لان
 طهره يجب من الخبث وان لم يجب من الحدث كما في البرجندى **قول** طهر ثوبه اى
 ثوب المصلي اطلقه فشم العمامة والمنديل والخف والنعل ونحوها كما في البرجندى
 والبحر **قول** من خبث اى نجاسة حقيقة والمراد ههنا ما زاد قدر درهم في الغلظة
 وما زاد على ما دن ربع ثوب او على ربع موضع اصابه النجس كما سبق **قول** هذه
 العبارة احسن للاخفاء في احسنية هذا من قولهما طهر بدن المصلي من حدث
 وخبث وثوبه ومكانه والقرينة وان دلت على ان المراد طهر ثوبه ومكانه من الخبث
 اذ لا يتصور الحدث فيهما وهي دافعة الفساد ولكن الكلام في الاحسنية ومالم
 يخرج الى قرينة احسن مما احتج اليها كما لا يخفى **قول** عادم ثوب حقيقة او حكما
 بان لم يجد ثوبا ولو خيرا او ورق الشجر او الطين او الماء مطلقا او المنكدر سواء
 كان عادما ثوبا او ليلا في بيت وصحراء وهو الصحيح كافي المنع والبحر **قول** وكيفية
 القعود الى هكذا في حين مطلوب وزاد في المضرات والذخيرة ويضع يديه على
 عورته الغليظة قال في المنيعة يقعد كما يقعد في الصلوة واختاره صاحب البحر
 لانه يحصل به من المبالغة ما يحصل بالهيئة المذكورة مع خلق مداه الهيئة
 عن فعل ليس باولى وهو مد رجليه الى القبلة من غير ضرورة ثم اعلم انه
 لا يجب الاعادة اذا صلى عازيا للجن من السرة كما في السراج الوهاج ولا يعيد
 ما صلى به اجماعا كما في المنبع اقول ينبغي ان يلزم الاعادة عندنا اذا كان الفجر مبع
 العباد بل اذا دعوا قادر على مكروه على لبس ثوبه او غصب ثوبه للمنع عن الصلوة
 على ما صرحوا في باب التحيم في منح الماء اشار اليه صاحب البحر العلم عنده تعالى
قول ندب صلواته في هذا عند البيهقيفة وابي يوسف رحمهما الله واما عند
 محمد لا يجوز صلواته الا في الثوب قال في الاسرار قول محمد احسن كما في الحدادى
 والبحر ولكن صاحب المنبع ساق الكلام على ان قولهما اقوى وارجح **قول** عادم
 من بل النجس بفتح الجيم وهو الحقيقي اما حقيقة ما لا يكون المزبل بوجوده او حكما

المنع من غزو الوقت

فيه كلام على الواق

فيه كلام على الواق

صورة الصلوة في الماء الصلوة على جنازة والا فلا يصح التقيد من البحر

واما قلنا اشار لانه لم يصور المسئلة هكذا ولم يطبقها بما ذكر في التيمم كذا في مسئلة

بان يجده ولكن يخاف العطش والعدا ولا يجد ثمنه او نحو ذلك كافي البرجندى
قوله يصلي اي فرضا ونقلا **قوله** ولا يعيد وان وجد المزيل وازال النجس والوقت
 باق كافي البرجندى **قوله** سترة العورة اي من غيره لا عن نفسه حتى لو رأى
 عورة نفسه من زيقه او كان يراها لو نظر اليه فسلو ته صحيحة عند عامة اصحابنا
 كافي المنع وهو الصحيح كافي المحيط وعليه ان دار ما يرى منه ولو بشوكه كافي السراج
 الوهاج والصلوة في سروال واحد مكروه والمستحب في قميص وازار وعمامة كافي
 المحيط **قوله** ونحوها المكاتبه وثملها المستسعاة عند ابي حنيفة كذا في الظهيرية
قوله وكفيها اي باطن اليدين اشار به الى ان ظاهرهما عورة وهو ظاهر الرواية
 كافي الدراية وفي مختلفات قاضخان ظاهر الكف وباطنه ليسا بعورة الى الرسغ
 وعليه كلام المحيط حيث قال بدن الحرة كلها عورة الا الوجه واليدين الى الرسغين
 ورجله شارح المنية وفي الغاية الكف اسم لليد بظاهرها وباطنها الى الرسغ وشي
 عليه البرجندى ويروي ان القدم عورة والصحيح ان القدم ليست بعورة في حق
 الصلوة وعورة في خارجها كافي الخزانة والاختيار **قوله** كشف ربيع عضو سواء كان
 العضو صغيرا او كبيرا كافي العناية وسواء كان مجتمعاً من الاعضاء المنكشفة
 قليلا قليلا فيجمع كالبجاسة المتفرقة في مواضع كافي الزيادات وقدم في باب المسح
قوله ذكر العورتين الى اي الغليظة والخفيفة سواء كافي المحيط **قوله** وكل من ذكره
 الى واختلف المشايخ ان الدبر وما حوله عضو وكل اليه عضو فيكون المجموع ثلثة
 اعضاء او عضوا واحداً والاول هو الاصح كافي البحر وهو الصحيح كافي المنع **قوله**
 احتراز عن الناهض اي القائم من نهض اذا قام **قوله** انكشفت العورة الى
 اطلقه واطلق ايضا قيامه على النجس وفي صف النساء ولكنه مقيد بان يكون كل
 منهما بعد الاحرام اذ لو احرم مكشوف العورة او قائما على النجس او في صفهن
 لا يكون شارعا في الصلوة لان كلاهما يمنع انعقاد الصلوة ويدفع بخلاف
 وجودها بعد الانعقاد وهو دفع واعتبر كل من الامامين قدرا في الرفع كما ترى
 هذا زينة ما في البحر وغيره **قوله** استقبال عين الكعبة اي عند القدرة وفي بعض
 الشيخ القبلة مكان الكعبة والمراد بالاستقبال المقابلة لاطلها لان الشرط
 هو المقابلة لاطلها كافي البحر يريده ما ذكر في التجنيس ونية الكعبة ليست
 بشرط في الصحيح لانه استقبال البيت بشرط من الشرائط فلا تشترط في النية
 كافي الرضوى **قوله** واستقبال جهتها لغيره والقبلة في الاصل الحال التي عليها
 الانسان من الاستقبال فصارت عرفا للكان المتوجه نحوه للصلوة سمي المكان
 بالقبلة تنبيها على ان التوجه الى المكان لتحصيل هذه الحالة لا لعبادة المكان
 والقصد اليه بل القصد الى معبود منزّه عن الجهة جعلت هذه الحالة علامة
 لهذا التوجه في الحاشية العصامية على البيضاوي وانت خبير بان اللائق
 ان يقال جعل هذا التوجه علامة لهذه الحالة كما لا يخفى **قوله** فعنده يشترط
 والتجسس من المذهب عدم اشتراط نية عينها سواء كان الفرض اصابة العين
 في حق الكي او اصابة الجهة في غيره كافي التحفة والتجنيس والخلاصة **قوله**
 بحيث يحصل قاء ثمان اطلقه فمثل ان تنك القامتين يتساوى بعدها
 عن العنق والحداد الكعبة او لا فالاول هو المراد في التوجه الى العين والثاني

فيه كلام على الوافي

في التوجه الى الجهة وهو المراد هنا فقط حاصله ان تقع الكعبة بين خطين يخرجان
 من العينين وان كان احد الخطين طويلا كما هو المشاهد عند انحراف التوجه فالمقابلته
 والتوجه الى الكعبة بهذا الوقوع لا تزول عنها بالانتقال الى اليمين او الشمال
 بقرا سبغ كثيرة لان جهة المقابلة على هذا الوقوع تزداد ببعد الكعبة فلذلك
 وضع العلماء القبلة في بلدة او بلدين بل بلاد قريبة على سمت واحد ولم يخرجوا
 الكل سمتا على حدة وبهذا التحقيق الحاصل من الشروح المعتمدة ينكشف وجوب
 التحيز او تقول الى اذ اعرفت ما هو حقيق فعليك ترك كلام من نظر من مكان بحيث
قوله يكون احد جانبيه الى القبلة لا يريد به زوال الطرف الاخر عن المقابلة بالكلية
 كما في بل المراد مقابلة طرف بكد ومقابلة شيء من سطح الاخر مساسا كما هو المضمون
 من المنع **قوله** الكرويين بتخفيف الراء جمع كروى بالتخفيف وهو الملائكة المقربون
 من كروب الشيء وفي **قوله** ومطلوب لكل وجه الله تعافا قيم استقبال الكعبة في
 حقنا مقام استقبال وجهه تعالى كما ان استقبال العرش والبيت المعمور اقيم مقامه
 في اهل السماء كذا في تكميل البرزوى لوجه الدين الارزنجاني **قوله** بان خاف اي على
 نفسه او على دابته بحيث لو استقبل بتحول وجهه عن العدو والسبع او تحرك
 واستقبل بشعره كافي البحر والعناية **قوله** ولا يجد من يحوله اليها يعني تجانا
 عند ابجينة وان طلب نفس درهم فصاعدا عندها ولو طلب اقل منه لا يجوز صلوة
 من غير استقبال عندها كافي البرجندى **قوله** او كان على خشب في البحر يخاف الغرق
 اذا انحراف الى القبلة وكذا اذا كان على دابة لو نزل لا يمكنه الركوب الا بعين ولا
 يجده تجانا او يطلب زيادة على ما سبق الاختلاف وكذا لو كان في طين وروعة لا يجد
 على الارض مكانا يابساً لو تحول اليها فيسقط التوجه اليها في كل لعدم امكانه
 ولا إعادة عليه اذا قدر والحاصل الطاعة بحسب الطاقة كذا في البحر ولو قدر على
 النزول ولم يقدر على السجود نزل وادعى قائما ولو قدر على القعود دون السجود
 ادعى قائما ولو كانت الارض مبتلة بحيث لا يغيب وجهه في الطين صلى على الارض
 وسجد كذا في شرح المقدسي **قوله** وعدم المنع بها من اهل ذلك الموضع وادخل اللام
 للجنس ليشمل الواحد والكثير حتى اخبر رجلا من اهل ذلك الموضع وادخل اللام
 اجتماعه باجتهاد غيره كافي المنع وقال ابو بكر الرازي ان كان في رايه انها يعلمان ذلك
 لا الحالة يأخذ بقولهما والا فلا كافي البرجندى **قوله** وفسدت ان شرع فيها بلا تحريم
 وصلى الى غير جهة تحريم في الخلاصة والحاشية عن ابجينة انه يخشى عليه الكفر
 لاعراضه عن القبلة وفي الذخيرة اختلف المشايخ في كفره لانه انما صارت قبله
 في حقه **قوله** بل حصول الغير يعني المعتمد حصول الغير فلا اعتبار لعدم وجدان
 ما وجب لغيره عند وجود ذلك الغير كافي اداء الجهة من غير سعي حيث لا اعتبار
 لعدم وجدان السعي **قوله** وفي الثاني الى جهة تحول رايه اليها وفي الخلاصة عن محمد
 لوصلي اربع ركعات الى اربع جهات جاز وفي الظهيرية ويجوز التحري لسجدة الثلاث
 كما يجوز للصلوة **قوله** ان لم يعلم مخالفة امامه اي في حالة الاداء واما على بعد
 الاداء لا يفرض كذا المستفاد من الكتاب الاصل **قوله** ولم يتقدمه اي المقتدى
 الامام في الواقع يريد به انه لو تقدم امامه وهو يزعم انه خلفه لا ينفعه الزعم فيكون
 صلوة فاسدة اقول فيه بحث لان تقدمه على الامام في الواقع من غير ان يعلم لو كان

فيه كلام على الوافي

فيه كلام على المصنف

مفترًا مفسدًا لصلوة كان كالتكليف بما ليس في وسعنا اذ هو غير عالم بقصد ه
 فكيف يصنع وايضا صرح في الخلاصة بان تقدم على الامام حقيقة اوزعامة يفترو
 فيهم منه ان العلم بعد التقدم حقيقة اوزعامة يقتضي صحة صلواته ولقد
 صرح به مولانا اخي نقلا من الاعتبار في بعض حواشي شرح الوقاية انهم لو
 اقتدوه على اعتقاد انه خلفه جازت صلواتهم قطعاً وان تقدموا عليه فظهر ان
 اللائق ان يزداد بعد قوله في الواقع في الموضوعين قولنا اوفي زعمكم كما هو المطابق
 لما في الخلاصة وغيره ويظهر مسامحة صاحب الوقاية ولذلك حله العلامة صدر
 الشريعة عليه تدبر **قوله** نعم الجواب عن سؤال وهو انه ليس في قول صاحب
 الوقاية هنا مسامحة اصلاً اجاب عنه بقوله نعم في قوله الجواب وانت خير كما ترى
 ابراد عليه بان في قوله هذا تساهل والجواب عنه بان تصوير المسئلة على ان كلا
 من الجماعة والامام تحرى جهة على حدة فيلزم من علمه حال الامام علمه مخالفته
 للامام كما لا يخفى نعم تغيير المصنف العبارة الى ما ترى تصحيح المراد وهو
 احسن العلم عنده **قوله** لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات
 ذكر الاصوليون ان هذا الحديث من قبيل فني الثبوت والدلالة لانه خبر واحد
 مشترك الدلالة فلا يفيد الافتراض بل الاستدلال على اشتراطها باجماع
 المسلمين على ذلك كما نقله ابن المنذر وغيره وهذا الحديث يصلح ان يكون سنداً
 لاجماعهم فكيف اتيان المصنف وغيره هذا دليلاً بناء على انه السند **قوله** وهي
 الارادة اي ارادة الصلوة على المخلص كما في البحر **قوله** وفي الهداية النية هي
 الارادة والشرط والاستدلال به على انه حديث مشهور متفق على صحته كما في فتح
 القدير فيثبت به الافتراض وما يقال في بعض الشروح من ان خبر الواحد قطعي
 الدلالة والظن انما هو في ثبوته فيفيد الوجوب وبوروده بانما يفيد الافتراض
 منقوض بقوله عليه السلام لا صلوة الا بقائمة الكتاب وبقوله عليه السلام
 لا صلوة لحمار المسجد الا في المسجد حيث لم يفد افتراض القائمة وافتراض الجماعة
 كما لا يخفى انما ذكر العلم بالقلب لافادة ان النية انما هي عمل القلب وان الذكر
 باللسان لا يعتبر لان العلم بالقلب شرط زائدة على اصل النية كالنبرة عامة
 شراحي الكمال المحقق والمذهب ان الصلوة تجوز بنية متقدمة على الشروع
 بشرط المتقدم سواء كان بحيث يقدر على الجواب من غير تفكر انه اي صلوة
 يصلي ولم يقدر كما في البحر وطول الكلام بدليل وتأيد فيه بحل ذكره هنا فاذا
 عرفت هذا يظهر تصور في كلام المصنف سيما في جوابه الصواب انه على قول محمد بن
 سلمة فقط اذ التعيين باي صلوة يصلي ليس بشرط في اصل النية ولذلك
 يصح النقل من غير تعيين على ما سيجي وايضا لو كان هذا الشرط زائداً على اصل
 النية ومعتبراً فيها يكون قوله فيما بعد لا بد لمصلحة الافتراض المتكررا ويلزم ان لا يصح
 النقل من غير تعيين كما لا يخفى العلم عنده **قوله** فثبت كل من الاعتراض
 الج بل سبى كل منهما غفلة عن كون المراد بالنية على القلب وهو توجيه القلب الى
 الصلوة مطلقاً هذا هو مرتبة النية المرادة هنا **قوله** واما نحو الوضوء والمشي
 الج لانها ليستا باجنبتين لما ان من احدث في صلواته له ان يفعلهما ولا يمنع
 البناء حتى لو خرج من منزله ولو قبل الوقت يريد الغرض بما قلنا انتهى

فيه كلام على المصنف

ان يعلم بقلب للوالمق

فيه كلام على شرح الهداية

ان الامام كبر ولم يحضره النية في تلك الساعة انه يجوز كما في المنيع والبحر
قوله وقتها الا فضل الى قوله بان متصل حتى لو نوى بعد قوله الله قبل اكبر
 لا يجوز لان الشروع يصح بقوله الله فكانه نوى بعد التكبير كما في البداية
 والمنيع **قوله** وقيل نفع مادام في التثناء هذا مروي عن الكرخي كما في فتح القدير
 وجهه ان التثناء من توابح التكبير **قوله** وقيل نفع قبل الركوع وهو مروي
 عن محمد كما في المجتبى ومجت صاحب المنيع في جواز تأخير النية وحكم بفساده
 لان سقوط القرآن لكان الحرج وهو مدفوع يجوز التقديم فلا ضرورة الى
 التأخير فلا يجوز تأخيرها اصلاً اقول ومن ضعف هذه الاقوال ترى المصنف
 قال وقائدة هذه الروايات الى كما لا يخفى **قوله** جاز وبلغو بنية التعيين ان
 تعد في اثنائهما لو نوى الفجر اربعاً وان تعد في الرابعة لو نوى الظهر ركعتين
 او ثلثاً او خمساً كما في الغاية والذخيرة **قوله** فان مطلق النية كافيهما وهو
 ظاهر الرواية كما في الذخيرة والتجنيس والمحققون عليه كما في فتح القدير مع
 تحقيق وجهه هو قول عامة المشايخ كما في المحيط وهو الصحيح كما في الهداية **قوله**
 لانها نوافل في الاصل لان النبي عليه السلام انما كان يفعل نوافل الصلوة لله
 تعالى لا بكونها سنة وترويحاً فعمل ان وصف السنة في السنة ثبت بعد فعله
 عليه السلام مواظباً عليها وان وصف التراويح في التراويح ثبت بعد مواظبته
 عليه السلام حكماً او مواظفة الخلفاء حقيقة تسمية مثلاً للفعل المخصوص لانه
 وصف يتوقف حصوله على نية هذا زبدة ما في الفتح والبحر مع افادة الفقير قبل
 الاحتياط في التراويح ان ينوي التراويح او سنة الوقت او قيام الليل في سائر
 السنن ان ينوي متابعة الرسول عليه السلام كما في المرجندى وفي النهاية
 روى الحسن عن ابى حنيفة انه لا يجوز في سنة الفجر مطلق النية **قوله** اخر ظهور
 ادركت الج فائدة هذا الاسلوب ليصح عن ظهر هذا اليوم ان لم يصح الجمعة ولا
 يحصل الاداء بقوله اخر ظهور وجب على لان ظهر يومه انما يجب عليه باخر الوقت
 في ظاهرا المذهب ثم اختلفوا قبل بضم السورة في الاولين فقط وقيل في
 الرابع وهو المختار لان ضم السورة لا يضرها ان وقعت فرضا اداء او
 قضاء وان وقعت نفلاً فالضم واجب كما في التتارخانية وحواشي شرح الوقاية
قوله وينوي في الوتر عطف على الغرض وينوي شرح **قوله** الصلوة لله تعالى
 اي الخضوع لله تعالى وانما احتيج الى ذكر الدعاء لانها ليست بصلوة حقيقة والى
 النية لانها صلوة ظاهراً فليست دعاء مطلقاً حتى لا يحتاج اليها **قوله** جاز
 عند عامة المشايخ وقيل لا يجوز لان نوى الاقتداء بغير المصلي هذا اذا نوى
 حين وقف الامام عالماً بان لم يشترع واما لو نواه على ظن انه شرع فيه ولم
 يشترع بعد قال بعضهم لا يجوز ايضا كما في الظهيرية **قوله** اقول فيه بحث
 الج والجواب عنه ان الزيلعي لم يقل ان هذا افضل عند ابى حنيفة حتى يرد
 ما ذكر عليه بل هو ترجيح منه قول الامامين لعله ذكرها والان مذهب الامام
 فيه على الحاطرة لما سيجي من انه لو قال المؤتم اكبر قبل قول الامام ذلك الج
 يؤيد ما قلت ان المقدس رحمه الله قال ولا فضل ان ينوي بعد تكبير الامام
 مع اطلاعه هذا البحث وقبول صاحب البحر اياه وقوله فيه والافضل ان ينوي

قوله فلما انتهى الج لوالشرطية تقدير
 فانه يجوز حين الج تدبر مسته

اي نية مخصوصة

فيه كلام على المصنف

الاقتداء عند افتتاح الامام ولم يلتفتة العلم عنه **قوله** لا امانة
 المقدي حتى لو نوى ان لا يؤم احدا من الاقتداء به كافي البحر **قوله** واختلف
 في النساء اذ لم تقعد بحاذية يعني اذا اقتدت به غير محاذية ففي رواية يصح
 اقتداؤها بلانية الامام وفي رواية لا يصح اطلاقه فتشمل اقتداؤها في الجملة
 والعين فلا يصح اقتداؤها فيها ايضا عند الجمهور ما لم ينو امامتها كذا في
 الكافي والامام ان يصح فيها كافي الخلاصة **باب صفة الصلوة** اي فرضا كانت
 او نفلا والامام للجنس ولذلك قال فيما بعد ومنها القيام والفرض وكذا
 الصفة اعم من ان يكون فرضا او غيره والمراد بالصفة هي القائمة بالموصوف
 والمراد هنا صفات ذاتية صادقة على وجود الصلوة الخارجية وللکلام الشرعية
 حكم الجواهر حيث توصف بالضعف والبلان والصحة والفساد فلا يلزم قيام
 العرض بالعرض على ان العرض يجوز وصفه بصفته الذاتية كاتصاف الحركة
 بالسرعة والبطء وهناك ذلك وحاصل المراد بها مشروطها فيكون اضافته
 من قبيل اضافة الشيء الى نفسه فتكون بياينة لان هذه الصفات ليست
 وراء الصلوة وبالنظر الى انها اجزاء عقلية ذاتية عند اجتماعها تكون صلوة
 تكون اضافته من قبيل اضافة الجزء الى الكل فتكون لامية هذا زينة ما في
 المستصفي والنهاية وفتح القدير والبرجندى وغاية البيان **قوله** اما فرا نض
 اي للصلوة فروض والفرض اعم من الركن وغيره كالترجيم فانها فروض وليست
 بركن وهو الاصح كافي غاية البيان وكذا القعدة الاخيرة كافي المنبع **قوله** منها
 التجرية اي بعض الفرائض التجرية منها مبتداء وخبره التجرية ويجوز العكس
 والاول هو المختار وقد شيد اركانه في بنيانه العلامة الثاني السعد التفتازاني
 عند قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا في شرحه على الكشاف **قوله** والهاء
 للتحقيق الاسمية بل للدلالة على الوحدة وهو الاظهر كافي البرجندى وكذا في
 حاشية سعدى جلي **قوله** وهي التكبير بال حذف الخ اراد به ان يذكر كل ركن
 او فرض فيها من الصفة بما هو المذهب فيه مع متعلقاته وفروعه وذلك الاعتبار
 كثر في كتابه كالا يخفى ولو قال الله والرب ولم يرد يصير شارعا ولو قال الاكبر
 او الكبير او اكبر لا يصير شارعا كافي الثانية **قوله** وهو ان لا ياتي بالمدة
 وفي مدة الهزة في الله تكلموا في كفره قال في المحيط مذهبها لا يفسد
 الصلوة وظاهره ان لا يكفروا في الكافي تفسد ولو تعدت بها يكفروا في مدة
 الباء في اكبر يفسد الصلوة ولو تعدت به كف لان اسم ولد الشيطان كافي
 المحيط وعن زين المشايخ انه لا يفسد لانه اشباع وهو لغة قدم وقال
 الباقي لم يكن شارعا به في صلوة وعن محمد بن مقاتل من لم يميز بين
 المقتلين ينبغي ان يصير شارعا للضرورة كافي القنية **قوله** باهاميه
 الظاهر ترك الباء ويقول ابهاما كما ان الظاهر ان يقول او بطر في او طر
 تدبر **قوله** وبعد رفع المراء ولا فرق بين الحرة والامة كافي البحر قبل هذا
 في الحرة اما الامة فكان لرجل لان كفها ليس بعورة كافي القنية **قوله** بل
 منشورة اراد به النشر عن الطق يعني يرفع يديه منصوبين حتى يكون
 الاصابع مع الكف مستقبل القبلة كافي المنبع **قوله** فالخاضع انه يجوز

وكذا في فتح القدير قبيل باب الحديث
 سته

ر
 فيه كلام على الوافي

اشارة قبيل ان هذا الفرق بينهما
 ضعيف لان الكف ليس بعورة بل
 ابنا

المقبل الا فتتاح بغير الله اكبر ما ذكر ونحوه لا يكره قال السرخسي هو الاصح
 وفي التحفة يكره وهو الاصح وهكذا في الذخيرة والنهاية قال الكمال المحقق
 كونه مكروها هو الاول وقد ذكره في التجريد مرويا عن ابي حنيفة رحمه الله انتهى
 وفي المراد كراهية التحريم لانها في رتبة الواجب من جهة الترك فعلى هذا يضعف
 ما صححه السرخسي انتهى فظهر به ان الاول ان يحمل على الجواز مع الكراهة العلم
 عنده **قوله** وعند الشافعي ركن وكذا عند فرج الله من اصحابنا كافي الروضة
 وعند عصام بن يوسف والعلماوي كافي البحر وعند ابي بكر الاصم البجلي هو لاركن
 ولا شرط فيصير شارعا بلانية من غير تكبيرة الافتتاح عنده كافي البرجندى
قوله ومنها القيام حذ ان يكون منتصبا بحيث اذا مدي يديه لا ينال ركبتيه
 في السراج الوهاج والاول فيه ان يكون القدمان بقامهما على الارض والقيام
 على احدى رجليه او على العقين او اطراف الاصابع يكره من غير عذر كما في
 القنية والانتكاك على احدى القدمين مرة وعلى الاخرى مرة مع كونهما موضعين
 على الارض افضل نص على ذلك عن ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ولم يرو عن ابي
 يوسف خلافه كافي المنبع **قوله** في الفرض اي ما لم يكن صلوة المريض او صلوة
 على الدابة ولم يقيد بهما لانهما سذكرا فيكونان كالمتستئين او المراد فرض
 القيام في الفرض للمقاد عليه فيخرجان **قوله** وصفة الوضع الخ اختلفوا في كيفية
 الوضع وما ذكره المصنف استحسنه كثير من مشايخنا نص عليه شمس الائمة السرخسي
 كافي البرجندى ولم يذكر المصنف وقت الوضع فظاهر الرواية وقته كاذوق من
 التكبير كافي البحر **قوله** فيه ذكر مسنون اي شرع فيه ذكر فرضا كان ذلك الذكر
 او واجبا او سنة كافي البرجندى **قوله** فلا ياتي به في الغرائض الخ وفي البدايح
 الاقتصار على المشهورة انه ظاهر الرواية فالخاضع ان الاول تركه في كل صلوة
 فرضا او غيره نظر الى المحافظة على المروي من الزيادة وان كان ثناء على الله تعالى
 كافي البحر **قوله** حتى اذا اقتدى يعني اذا كان مسبوقا والامام بجهر قالوا لا
 ياتي به حالا للاستمتاع وصححه في الذخيرة وياتي به اذا قام الى القضاء عند ابي
 حنيفة ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف ياتي به مرتين عند الدخول بعد الشاء
 وعند القراءة كافي البحر الراثي **قوله** فهو حسن وهو مختار الفقيه ابي الليث
 كافي الذخيرة وقد احتراز عنه صاحب الهداية ونص على اولوية عدم الايتان
 به وصححه وجهه انه يؤدى الى تطويل مكث في المراء قاعا مستقبل القبلة ولا يصح
 وهو مذموم شرعا فانه روى عن النبي عليه السلام انه قال مالي اراكم سامعين
 كافي العناية وانه يوجب الفضل بين النية والتكبير وقد سبق ان الافضل قرآن
 النية بالتكبير **قوله** ويتعوذ اي يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وبالحمد
 اصحابنا والشافعي واكثر اهل العلم ونص الشافعي على انه الافضل من الزيادة
 عليه ومن استعبد هذا زينة لما الشروح **قوله** لا للشاء يريد به الرد على قول
 ابي يوسف وابو حنيفة مع محمد كافي الهداية وقوله المختار كافي صدور الشريعة
 وعليه كلام الهداية وعامة المتون ولكن صرح في الذخيرة والخلاصة والحقايق
 الاصح قول ابي يوسف وذكر ابو اليسر رواية عن محمد كافي ابي يوسف والله تعالى
 اعلم **قوله** ويؤخره اي الامام ولم يعينه في المتن مع ان ظاهره يقتضي رجوع

وقيل وجوب تكبيرة الافتتاح ثابته
 بقوله تعالى وذكر اسم ربه فصلي
 وبانها ليست من الصلوة حيث علمت
 عليها بناء التعقيب وايضا ثبت باللاق
 الاسم جوازها بكل اسم هكذا يفهم
 من تفسير عصام الدين لمجهره

اي لا يهين

الضمير الى المسبوق وليس كذلك بناء على ان ذكر الخلاق في المؤتم قرينة على
تخصيص صلوة العيد بالامام وهذا ايضا من التوقيع **قوله** فرضها آية هي
طائفة من القرآن مترجمة اقلها ستة احرص صورة كذا في بعض حواشي الكشاف
واعترض عليه بان قوله تعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفار احد
خمس احرص اقول ان اصل لم يلد لم يولد قالوا وفقدروا بملاحظة يتم
المعنى والمقدر كالمفرد فيكون ح اعم من ان يكون ستة احرص صورة
ملفوظة او مقدرة كما لا يخفى اطلق الآية فشملت الطويلة والقصيرة حتى
لو قرأ قوله تعالى مد هامتان او ثم علس ولس او ثم نظر جاز وهو ظاهر
الرواية ولو قرأ من اوق او ن هذه آيات عند بعض القراء فاضل
المشايخ والاصح انه لا يجوز كما في المنع اقول وحدهم الجواز عدم تيقن كل
آية تامة وعدم انطباق تعريفها عليه وتعريفها قد سبق وقيل في اسم لكل
جمله والة على حكم من احكام الله تعالى من القرآن او لكل كلام منفصل عما قبله
وبعد بفصل توقيفي لفظي كذا في شرح المصابيح لزين العرب **قوله** واكتفى
بها مسنى يعني لو اكتفى قصدا ومن غير عذر اساء عند خوف فوت الوقت
لا يسمى قال الامام ابن روى هذا مخصوص بالفجر وقال المرعشي عام
للمصلوات كلها في القينة **قوله** اي يقول بسم الله الرحمن الرحيم انما صرح
لانه المراد هنا واما في الوضوء والذبيحة فالمراد ذكر الله تعالى كما في البحر وفي
المشكاة انه يقول بسم الله ولا يقول الرحمن الرحيم لان حال الذبح ليس
تخل المرجحة **قوله** ويسمى اي الامام والمنفرد واما المقتدى فلا يسمى اصلا ذكر
البقال لعدم القراءة منه والمسبوق لا يقرأها فبا يقتضى لانه قد قرأها
الامام قراءة كافي المنيع **قوله** سرائرها اي في الفاتحة اي قبلها يعني وان
كانت الصلوة جهريتها كافي البحر **قوله** فيكون التسمية سنة وهو المشهور
عن اهل المذهب وقد صح الزا هدى في شرحه كافي البحر وذكر في ابداع وجوبها
في كل ركعة احتياطا ومشي الزا هدى عليه في قيته وتبعه ابن وهبان
في منظومته والزليعي في باب سجود السهو قال صاحب البحر واكمل ضعيف
لان مواظبة عليه لسلام لم تثبت الى اخره ما قال علوان المواظبة لا تثبت بها
الوجوب من غير انكار على الترتيب كما صرح به عمر العزى الخفي في نوائده على
الوقاية وهذا لا نكار عليه لم ينقل منه عليه السلام كما لم ينقل مواظبته عليه
السلام **قوله** يسمى اول صلوة يعني بعد التعوذ قبل فاتحة الكتاب وهو المراد
كافي المنيع **قوله** لانها شرعت لهذا التعليل يؤيد سنتها كما لا يخفى
ورواية الحسن هذا غير صحيح كافي البحر وغلط فاحش كما في القينة وقرأتها
سنة متى ان قرأها الفاتحة وهو المراد كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله**
واعترض الامام السروجي الى قال في المنيع وقد نقل اصحابنا عن مالك ان
السورة الى الفاتحة ركن عنده الا ان هذا خلاف ما في كتبهم فقد ذكر في الجواهر
ان ضم السورة الى الفاتحة سنة عنده انتهى فيظهر ان ما في الهداية
بناء على هذا النقل وايضا يمكن انه مستنبط من بعض مسائلهم او
قاعدتهم ان احتوى المعترضون جميع كتب مالك وليس فيها رواية منه

تولد بناء تعليل لقوله ولم يعينه

المعترض ابن نجيم صاحب
البحر الرائق

أي قراءة السجدة مسكاه

فيه كلام على السروجي

وايضا يمكن ان فيه رواية منه ولكن لما كان مرجوعا عنه او مرجوحا ترك اصحابه في كتبهم
هذا نظيره ما ذكر اصحابنا في الاصول لا عموم المجاز عند الشافعي كما في اصول الدين
وعند بعض الشافعية كما في التيفع ولقد صرح التقاضي في التلويح ان القول
بعد عموم المجاز مالم يجده في كتب الشافعية وقد اجبت عنه في تعليقا في عليه
بما ترى العلم عنده تعالى **قوله** حتى يؤمر بالاعادة اي باعادة الصلوة كما هو
المصرح في القينة يعني يجب اعادتها بترك الفاتحة كما هو المراد بيوم ومن
لم يعرف المراد جل الاعادة على اعادة الفاتحة في الركعة الثانية مع انه خلاف ما
صرح به المصنف في فضل الامام يجهر من قوله ولو ترك الفاتحة في الاوليين
لا يقضيها الخ واتي بنقل من الحدادي هو عين ما في الفصل المذكور وهو يشعر
عدم جدته وقلة تتبعه **قوله** وثلاث آيات اي الآيات الثلاث القصار **قوله**
وكذا الآية الطويلة فن اتي بها او ثلث قصار خرج عن كراهة التحريم واذ انقص
عنها وعن ثلث قصار فقد ارتكب كراهة التحريم لترك الواجب وان قرأ القدر
المسنون كما سبق فقد خرج عن كراهة التنزيه ايضا كما في البحر **قوله** مجمل اطلقها
فشملت الجملة من الخوف والسير ونحوها فيعلم منه بطريق المقابلة ان المراد بالامنة
امن من الخوف والسير ولذلك عطف في الهداية عليها قوله وقرأ **قوله** من الجرات
ملوال الخ هكذا في الظهيرية وقال صاحب البحر والذي عليه اصحابنا من الجرات الخ
وهو المصح في النقاية واختاره في المنيع وعليه كلام المصنف فن قد مضى
اي من اخر الجرات مع بعده بناء على ما في رواية في الكافي فقد رجع المرجوح ولم يعلم
الروايات **قوله** جافضا فصب على الحال يفيد معنى المعية وهو كون التكبير حالة
الاخطاط والخفض وهو رواية الجامع الصغير وهو الاصح كما في كشف البرزدي
وقال الطحاوي وهو الصحيح والدليل الذي اتي به المصنف يقتضي كون التكبير
مع الخفض والرفع **قوله** هو ادناه اي ادنى التسبيح المسنون ولذلك قال ويكره
ان ينقص منها لترك التسبيح المسنون وتراه يفتر باد في كمال السنة وباد في
كمال التسبيح وباد في القول المسنون والكل يرجع الى الاول وهو الاظهر والقدر
الاعلى من التسبيح التسبيح وما بينهما اوسط واسم التفضيل هنا بالنسبة
الى المرتبتين فوقة لا بالنسبة الى القدر الاوسط فقط اذ المرتبتان في حكم المرتبة
الواحدة وهو كون الزيادة على الثلث افضل لكن بشرط ان يتختم على وتر وينتهي
ان لا يطيل الامام لانه سبب تنفير الجماعة وهو مكروه ولهذا قال لا سيما بان
قال بعضهم يقول الامام ثلثا وقيل اربعا كذا في الذخيرة والذخيرة **قوله** وكما
زاد فهو افضل حتى ينتهي الى ثنتي عشرة عند الامام ليكون جمع الجمع وعند
صاحبنا الى سبع لانه عدد كامل وفي الغاية ينبغي ان يكون المشتري تسعا على
قوله لانه يوجد فيه جمع الجمع كذا في المنيع **قوله** سمع الله لمن حمده الهاء في جده
كناية كافي قوله سبحانه وتعالى واشكروا له كذا في المستصفي والمنافع وهاء السكنة
والاستراحت كافي الوائد الحميدة وعلى اي وجه ينبغي ان يجوز الهاء كما هو شأن
الوقف كافي المضرات واللام في لمن بمعنى الى كما في البرجندی والمعنى قبل الله
جده من جده كذا متروكه والظاهر على ما في البرجندی قبل الله افعال المصلين وقوله
الى جده ويقول العبد الفقير الظاهر ان اللام للتوقيت كافي ايتك الخوف النجم

فيه كلام على الوافي

ونظيره ايضا قال في الهداية ولا تأما
يمسبه يظهر بالثلث فافهمه سورة
وهو دونه اولى قال في الكفاية فيه نظر
لان عند الشافعي بوله وهو سائر
ما هو منه نجس لا يظهر الا بالغسل
سجدة كره في التهذيب واجازته في
الغاية بانه يجوز ان يكون سجدة
عنه الملح عليها اصحابنا فيكون الاثر
عليها مسكاه

فيه كلام على الوافي

اشار به الى ان المراد من الذخيرة انه
في القدر فيقابل بالكثير الافضل مسكاه

واذا كان بين مراتب الافضل تفاوت
في الفضيلة ايضا مسكاه

اشار به الى ان ما في البرجندی غير ظاهر
مسكاه

والمعنى قبل الله وقت حمله وذلك الوقت من اثار الصلوة وهذا تعالى منه انه
 قبل صلوة في اول الشروع العلم عنده تعالى واللام من يدة كما في ردكم وعليه
 تصوير الجمهور **قوله** يعني ربنا لك الحمد وهو المعروف كما في البحر وهو الاظهر
 كما في شرح الطحاوي وهو الاحسن كما في الكافي ولكن ما في المجتبى من اللهم ولك
 الحمد افضل منه وما في المحيط كما في البحر الرائق **قوله** قيل كما لمقتدى وقيل ياتي
 بالتسميع لا غير رواه المعلى عز الدين يوسف عن ابينينة ذكر شيخ الاسلام
 في شرحه وذكر الشيخ الامام الزاهدي الصغار ابو نصر رحمه الله ان المنفرد
 ياتي بالتسميع باتفاق الروايات وفي التمجيد اختلافات قول وهذا كما ترى
 يصح منه **قوله** قوله وفي المبسوط هو الاصح وفي المنيع والصحيح من مذهبه
 انه ياتي بالتمجيد لا غير وبه كان يفتي الامامان الحلواني والسرخسي **قوله**
 قال صاحب الهداية هو الاصح وقال صدر الشهيد وعليه الاعتماد وهذا القول
 متفق بينه وبينهما اختاره جماعة من المتأخرين لانه قد صح من فعله عليه
 السلام انه كان يجمع بينهما ولا حرج له سوى حال الانفراد توفيقا بينه وبين
 القول الثابت في الصحيحين وفي حق الامام والمأموم وقد اختلف التصريح
 فالمرج من جهة المذهب كونه المنفرد كما لمقتدى لانه ظاهر الرواية كما صرح
 به قاضيان في شرحه ومن جهة الدليل ما صح في الهداية **قوله** وكل الرجب
 سنة وهي ما واطب عليها النبي عليه السلام مرة وتركه اخرى وهو الاكمال
 السنن كذا في الخزانة **قوله** وقيل لا يفعله اي لا يفعل ابداء عضديه وهو
 المصرح به في المجتبى وهذا اول بل اصوب مما في الهداية من انه اذا كان في
 الصف لا يجازي كيلا يؤذي جاره اذا الايذاء لا يحصل من مجازاة البطل كما لا
 يخفى **قوله** والمرأة حرة كانت او امته **قوله** وتلزم الح عطف تفسير للاختلاف
قوله بانفذه وهو اسم لما صلب فهذا دليل على انه لا يجوز الاقتصار على الان
 منه وهو الارنية ذكره شيخ الاسلام كما في المجتبى **قوله** على كونه عمامة تكسر
 العين اراد بالكور كل ما مل بينه وبين الارض متصل به والمراد كونه على
 الجبهة اربعضها اما اذا كان على الرأس فقط في لا يقوم مقام الجبهة كما
 في البحر **قوله** وان كره اي كراهة تنزيهية كما في البحر **قوله** مع الكراهة اي
 التحريمية حيث قال في الجمع والاقتصار على الانف جائز من غير عذر مع
 الاساءة **قوله** فقول صاحب الكنز الح قال صاحب البحر القول بعدم الكراهة
 في الاكتفاء بالجبهة ضعيف **قوله** وفاضل ثوبه وهذا لطيفة مشهورة عن
 ابينينة انه وضع خرقة يسجد عليها ينفي بها الحرج فقال له رجل لا تفعل
 فانه مكروه فقال الله اكبر جاء التكبير من وراء الصف الى اخر ما قال
 الامام ومن هنا يؤخذ اذاعة السجادات بل ندبها كما ذكر في الحاشية وجعل
 ما في التقرير من ترجيح تركها على زمانهم لاني زماننا الذي تعاون الناس
 فيه في امر الطهارة كما في شرح المقدسي على كذا المنظوم **قوله** قيل
 في مقدار الرفع الح وهو الاصح كما في الهداية وفي رواية انه اذا كان بحيث
 لا يشكل على الناظر انه دفع يجوز وقد صح صاحب البدائع ولكن اذا اراه
 الناظر عن بعد فهو معنى ما في الهداية والافهم معنى القليل الثاني اعتقادي

في كلام على صاحب البحر حيث قال ولم اد
 من يعبر هذه الرواية ٢

كما اذا خشيته رضي الله عنه سجد على
 في المسجد الحرام فقال له رجل هذا لا يجوز
 يا شيخ فلا تفعل مثل هذا فانه مكروه
 فقال له ابينينة من اين انت فقال
 من خوارزم فقال له التكبير من وراء
 الصف وسجد على الارض فقلت يا شيخ
 من هذا الخبر انهم لا ينفردون بالركعة
 ثم قال الامام بل تصلون على البروي
 وهو نوع من المشايخ فقال لهم فقال
 تصل على البروي وتصلون من اذا سجد
 على الخرقه كما في المنيع

انه اذا لم يستوصله في الجلسة والقبلة والقوة فهو انتم كما في الفتح **قوله** وقيل اذا زابت
 الح قال صاحب البحر ولم ار من صح هذا القول انتهى وذكر في المنيع وغيره انه القياس
 لتعلق الركبة بالادنى كما في سائر الاركان وذلك لا ينبغي كون المكتفي به انما
 كما في القراءة قول فليل انه تعبد الح هذا قول اكثر مشايخنا كما في مبسوط شيخ
 الاسلام **قوله** وقيل ان الشيطان الح قال السروجي في غاية وفيه نظر فان ابليس
 سجد لله تعالى كثيرا ولا يمنع من ذلك وانما امتناعه من السجود لادم انتهى
قوله وقيل الاول الح ضعف هذا القول ظاهر وقد ذكر الحكمة تكراره روى الله
 تعالى عند اخذ البثاق من ذرية ادم امرهم السجود تصديقا لما قالوا فسجد
 المسلمون كلهم وبقي الكافرون فلما رفعوا رؤسهم راوا الكفار لم يسجدوا وسجد
 ثانيا شكرا لما وفقهم الله فصار المفروض سجدتين كما في المنيع وانت خبير
 بان هذا الشبه الاقارب في بيان الحكمة **قوله** على عكس السجود وهو يرفع او لا
 ما كان الى السماء اقرب **قوله** بلا اعتماد الظاهر منه ومن قوله ولا تعذر كون الاعتماد
 والقعود مكروها تنزيها كما في البحر والبرجندي وقال شمس الائمة الحلواني في الحاشية
 في الفضلية حتى لو فعل القعود والاعتماد لا بأس به عندنا كما في الظهيرية وغيره
 وفي التبيين يكره تقديم احدى الرجلين عند النهوض اي القيام **قوله** وفيه إشارة
 الح وايضا فيه إشارة الى ان التبرعة والنية خارجا الصلوة فلذا لم ينفعها ولم يذكر
 تطويل الاولى بالثانية بالقراءة في صلوة الغر بالافتقار وفي سائرهما ايضا عند
 مجلد ذكره فيما بعد في محل النسب **قوله** ترك السجدة الثانية قيد بها لان ترك
 الاولى من وجود الثانية لا يتيسر اذا الموجودة تعد سجدة اولى والمتركة تعد
 ثانية لاحالة **قوله** موجهها اصابع يديه ورجليه وفي توجيه اصابع الرجل اليسرى
 نحو القبلة كلفة لا يخفى ولكنه يرتكب لقوله عليه السلام فليوجه من اعضائه
 القبلة ما استطاع ولما روت عائشة رضي الله عنها وقد صرح في الخلاصة والخزانة
 بانه يوجه رجله اليمنى الى القبلة فقط **قوله** وهو التحيات الح واصل التشهدات
 اسرى النبي عليه السلام ليلة المعراج الى حيث شاء الله تعالى قال عليه السلام
 سلم على ربك فقال النبي عليه السلام التحيات لله والصلوات والطيبات
 فقال تعالى السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته قال صلى الله عليه
 وسلم فاجئت ان يكون لا متى حفظ من السلام فقلت السلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين فقال جبرائيل عليه السلام واهل السموات كلهم شهداء
 ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وقد تمت العبودية
 لانها اشرف صفاته ولذا قال تعالى اسرى بعبدك اوحى الى عبده الى غير
 ذلك كذا في شرح المقدسي **قوله** وبكتفي بالفاحة اي في الفراض اذ في النقل
 يجبا لفاحة والسورة في جميع ركعاته على ما سيجي ولوقراء الفاتحة مع
 السورة في الاخرين ايضا لا سهو عليه في ظاهر الرواية كما في المنيعة وهو
 المختار كما في الذخيرة وهو الاصح كما في المحيط وعليه الفتوى كما في المختصرات
قوله وان سجد اي ثلثا كما في البدائع والذخيرة والقنية **قوله** وان كان
 الصحيح انه ليس بواجب ولكن كان كل من القراءة والتسبيح فيما بعد الاولين
 سنة وهو ظاهر الرواية كما في المحيط ولذلك كان في السكوت عمدا اساءة لانه

لانه ليس بين خلق الانسان من تراتب
 وعوده اليه وبين كون السجود مرتين
 مناسبة ظاهرة على انه لو اعتبر ذلك
 ناسب ان يكون ثلثا لانه قد وقع في
 النفس ومنها تخبركم تارة اخرى كما
 لا يخفى

في كلام على الوافي

عبوديت اشرف صفات

فلا اقل انه ترك السنة كما في البحر والخزانة وظاهر قوله فالاحوط ان لا يكون
 مسببا بالسكون كما هو الخاتمة والبداية والذخيرة **قوله** قدر ما يؤدى نصب
 على نزع الخافض اى بقدر الزيادة بهذا القدر قول الامام ظهير الدين المغني
 وقد اشار الى رجحانه هنا ببيان الوجه الثاني بالقبول وصححه في باب
 سجود السهو وقال السيد الامام ابو شيعة المعتمد زيادة قوله اللهم صل على
 محمد وهو المختار كما في الخلاصة والخاتمة وقال صاحب البحر فيما قاله المرعشي في تقدير
 لادليل عليه **قوله** وقيل حرف عطف على قدر ما يؤدى اى بزيادة على التشهد
 وهو مختار بعض المتأخرين كما في الخزانة ومنعه ظاهرا كما في البحر **قوله** او سهوا
 سجد وقال بعضهم لاسهوه عليه مطلقا وبه يفتى اهل زماننا كما في البرجندى
قوله في القول اى في التشهد اى صار التخيير فيه بين قراءته وتركه **قوله**
 لا الفعل وهو القعود لانه ثابت في الحالين اى في حال قراءة التشهد وحال
 عدم القراءة كما بينا وهو قوله وانت قاعد وقوله اى قعدت **قوله** والمعلق
 بالشرط وهو الصلوة او تمامها والشرط وهو القعود وقراءة تشهد او غير
 قراءة **قوله** وهذا اى التمام والاطمئنان يعلم من الصلوة بمجمل وهو فرض وما كان
 بيانا له فرض بالضرورة الا ما خرج بدليل وهو عدم المواظبة مثلا وهما يتبين
 ان تمامها بالقعدة فيكون فرضا على ان مواظبتها فيها بلا ترك دليل الفرضية
 كما ان مواظبتها في شئ من غير بيان للفرض كان دليل الوجوب هذا قال في البحر
 القعدة الاخيرة فرض باجماع العلماء وقال الشيخ قاسم في شرح الدرر قد
 وردت ادلة كثيرة بلغت مبلغ التواتر على ان القعدة فرض **قوله** كما مر في وجه
 تكرار السجدة **قوله** والاصح ما اختير في الكافي وهو ما ذكره المصنف حتى لو
 انصرف قبل ان يجلس قدر التشهد شددت صلوته ذكره في البداية وهو فرع
 الاصح كما لا يخفى **قوله** وكيفية الصلوة الى ما ذكره المصنف منقول عن عيسى
 وابن مسعود وجابر انهم قالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفنا السلام
 عليك فكيف الصلوة عليك فقال عليه السلام قولوا اللهم صل على محمد وعلى
 آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت وباركت
 وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد قال الرازي
 نقلنا عن خير وبرى هذا الجود واحسن وبه نأخذ لان رواته اكثر فالتمسك به
 افضل **قوله** والصحيح انه لا يكره وجهه انه ورد به الاثر فلا عيب على من
 اتبع الاثر وعليه التواتر في بلدان المسلمين وان احدا لا يستغنى عن رحمة
 الله وان جل قدره ويجوز ان يكون المضائق محذوف اى وارحم امة محمد ويكون
 استعطا فابرا سطرته كشخص جنى وابوه شيخ يقال للمعاقب ارحم هذا الشيخ
 الكبير وذلك الرحمة راجع الى الابن في الحقيقة فكذا هنا كما في المنيع **قوله**
 ولولا ذلك ان كانا مؤمنين اذ الدعاء بالمغفرة للكا فراما كافر كما في شرح المنيته
 او عصيان وهو الحق كما في البحر ويجوز كسر الدال في يكون جمعا يشمل الاء
 والاحداث تغليباً **قوله** كل ما لا يستحيل سؤاله الى كقوله اعطى ما لا يؤرجى
 امرأة كما في الكافي **قوله** وما يستحيل الى نحو اللهم اغفر لي ونحو ذلك كما في
 الهداية فان قلت الغفران لا يختص به سبحانه لما دل عليه قوله تعالى ولن صبر

الاخيرة

وغفر وقول معروف ومغفرة فيكون اغفر لي مما يشبه كلام الناس قلت ان المراد
 بالغفران المقصور على الله تعالى غفران جميع الذنوب المعلوم من صيغة المعروف
 باللام للاستغراق وذلك لا يتصور الا من الله تعالى ومراد الداعي بالغفران
 غفران جميع الذنوب ايضا فلا يكون مما يشبه كلام الناس ولو خص الداعي وقال
 اغفر لي ذنبي القلا في قال لا تثنى ان يجوز ايضا ويجمل كلامه على اغفر لي ذنوبي
 خسر صا ذنبي الغفران او يلغو تخصيصه لان احتياجه يقتضى الاطلاق وفي التقييد
 مع الاحتياج نوع سقمه والسيف يستحق الجز في بعض امرا الدنيا صيانا فلما له
 والصيانة في امرا الدين هو الاولى فيجمل كلامه على الاطلاق نظيره نية الصوم
 مطلقا ومع قيد النفل في شهر رمضان لم يلزم يكن مريضا او مسافرا تدبر **قوله**
 والصلوة والدعاء سنتان وذكر في الروضة ان الصلوة على النبي عليه السلام
 في القعدة الاخيرة واجبة عندنا وهكذا ذكر في الخزانة وما ذكره المصنف مختار
 صاحب الهداية وما حكيه لرائق **قوله** ومنها الترتيب القيام الى هذا مبنى على ما وقع
 في بعض النسخ الكافي في هذا المقام من ان تقدم القيام على الركوع والركوع على
 السجود فرض وقوله هذا يخالف قوله في باب سجود السهو بان سجود السهو يجب
 بان تسبح قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع ثم قال اما التقديم والتأخير فلان
 مراعاة الترتيب واجبة عندنا خلافا لما ذكره فاذا ترك الترتيب فقد ترك الواجب
 وهذا ظاهر التناقص ولذلك حمل البرجندى الفرض الواقع في بعض النسخ
 على معنى الواجب لما في التلويح من ان استعمال الفرض في معنى الواجب شائع
 مستفيض كقولهم التور فرض وتعديل الاركان فرض ونحو ذلك فيظهر
 منه ان مبنى كلام المصنف يكون وهذا الا ان يحمل ما وقع من الخلاف على اختلاف
 الروايتين كما حمل عليه الكمال الاسود في لا يمتشي التشنيع ايضا على صدر الشريعة
 كما لا يخفى **قوله** على هذا المثال وهو ترتيب القراءة على الركوع لا ترتيب
 على الركوع الى اذ عتبة الترتيب بينها فرض لا واجب والتشليل للوجوب تدبر
قوله يؤيده اى التحقيق المذكور **قوله** فانه اراد بما شرع مكررا ما شرع مكررا
 في الركعة الواحدة هذا بخلاف ما قاله الكمال المحقق ابن الهمام حيث قال
 في شرحه على الهداية اراد به ما تكرر في كل الصلوة كالركعات الا لضرورة
 الاقتداء حيث يسقط به الترتيب فان المسبوق يصلى اخر الركعات قبل
 اولها وفي كل ركعة الى اخر ما حققه يؤيده ان المراد لو كان ما تكرر في ركعة
 واحدة لقول صاحب الهداية في بيان ما الموصول من السجدة ولم يقل من
 الافعال اذ التكرر فيها مخصوص بالسجدة **قوله** واكثره عما شرع الى
 وقوله حتى قال في الجلالية الى يقتضى اختلاف الرواية ولكن لا يقتضى حمل
 كلام صاحب الهداية على فرضية الترتيب بينها كما ظن به المصنف كما لا يخفى
قوله مع ان الاول اى قوله تعالى والثاني وهو فعل الرسول هذا بناء
 على صدور الكلام ولو قال مع ان الثاني وهو النص اى القرآن وهو قوله
 تعالى اسجدوا والاوّل يكون فعل الرسول بناء على اخر كلامه فله وجه
 ولا ترجيح لاحدهما لانه لو روج التوجيه الثاني بان قوله مع ان الاول في
 قوة التعليل لآخر الكلام العلم عند الملك العلام **قوله** وهو مفرقون

قوله لم يعين له اى للقراءة وتذكير
 النبي بنا على عدم اعتبارنا المصدر
 تارة او على انه عبارة عن الركن وبناء
 على تفسير القلم
 فيه كلام على الثاني

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على الثاني

بينهما اي بين القراءة وبين تلك الاركان وهو القيام والركوع والسجود بما
 ذكرنا وهو قوله لان الشرع لم يعين له محلا **قوله** ويعلم من جميع ما ذكرنا
 وقد عرفت ان كلام ابن الهمام موافق لما قاله صلبا الشريعة وايضا صرح صاحب
 الهداية فرائض الصلوة ولم يعد الترتيب منها **قوله** في صورة بخصوصها
 اي بين الركوع والقراءة يريد به اثبات فرضية رعاية الترتيب في صورة
 خالية عن تلك الخصوص اي بين القيام والركوع والسجود وفي البرازية
 وغيرها لو ان رجلا سلم في الفجر وعليه سهو فسجد وقعد وسلم ثم تكلم ثم تذكر
 ان عليه سجدة صلوتية من الركعة الاولى فسدت صلوة لان تلك السجدة
 صارت دينا فلا تنوب سجدة السهو عنهما بلانية وان كانت من الركعة الثانية
 لا تفسد صلوة لانها لم تصر دينا فثبت احدي سجدتي السهو عنها وعن
 ابن يوسف عدم الفساد في الوجهين انتهى فيفهم منه ان رعاية الترتيب
 واجب مطلقا لا فرض وفي الكافي للحاكم مسائل يقتضي ان الترتيب بين هذه
 الاركان ليس بفرض **قوله** وتكبير الافتتاح قد مر انه ليس بركن واما عد
 صاحب الهداية هذا والقعدة الاخيرة مع الاركان بناء على انها فرضان كما
 لا ركان لا غير ذكر في الايضاح ان القعدة الاخيرة من جملة الغروض وليست
 من الاركان وقال عصام الدين بن يوسف من الاركان ينعدم الصلوة بعد
 كسائر الاركان ويصح في البدائع انها ليست من الاركان وكونها من تمام
 الصلوة على ما روى ابن مسعود لا يقتضي ركنيتها لان تمام الشيء كما يكون
 بالركن يكون بالشرط كما لا يخفى **قوله** ومنها الخروج بصنعه هذا على تخريج
 ابي سعيد البردعي وعلى تخريج ابي الحسن الكرخي ليس بفرض وذبح الامة
 لا خلاف بين اصحابنا في عدم فرضيته قال صاحب التأسيس ما قاله الكرخي
 احسن لان كون خروج المصلي فرضا ليس بمنصوص عليه عن ابي حنيفة رضي الله
 عنه بل اخذه من اثني عشرية وقال شمس الامة والصحيح ما قاله الكرخي
 وعليه اكثر المشايخ وفائدة الخلاف فيما اذا سبقه الحدث بعد التشهد
 تتم الصلوة على تخريج الكرخي كما هو المذهب عند الامامين ولا تتم على
 تخريج البردعي فيتوضا وتخرج منها بفعل مناف لها حتى لو اتي بمنا ف
 قبل هذا فسدت على هذا التخرج كما في الشروح وقد عرفت الصحيح **قوله** باي
 وجه يعني ولو بمحضية كاللذبة وغيره فانه من حيث هو سبب للخروج عن
 الصلوة ليس بمحضية كالزنا فانه غير متصف بالحرمة من حيث انه سبب
 لحرمة المصاهرة وكفر المحضية لا يتصف بها من حيث انه سبب الرخصة
قوله لهما ما روينا الخ يدفعه ان المراد بالتمام قرب به لان الشيء قد يسمى
 باسم ما قرب اليه كما في قوله تعالى انا اراي اعصر حجرا وفي قوله عليه السلام
 من وقف بعرفة فقد تم حجه وقد بقي عليه طواف الزيارة وهو ركن **قوله**
 وله ان للصلوة تحريما وتحليلا يريد به ان الفعل الاختياري شرط
 للدخول فيها فكذلك الخروج منها كما في الخ **قوله** ولانه لا يمكن الخ ان قلت
 الخروج عن الصلوة خروج عن عهدها فكما ان الخروج عن عهدة الدين
 يكون من واجبات الدين كذلك الخروج عن عهدة الصلوة يكون من واجبات

فيه كلام على الراجح

رجل افتتح الصلوة وقراء وركع ولم يسجد
 ثم قام فقرأ وسجد ولم يركع فهذا قد
 تم ركعة وكذلك ان ركع اولها ثم قرأ
 صلى ركعة فامام صلى ركعة واحدة
 وركع وسجد فامام صلى ركعتين ثم
 ركعتين ان سجدة اولها وسجدة ثلثين
 قام فقرأ في الثانية وركع ولم يسجد
 ثم قام فقرأ وسجد في الثالثة ولم يركع
 فامام صلى ركعة واحدة الى آخر ما قاله
 مسنده

فيه كلام على الراجح

قد ذكرها في باب الحديث في الصلوة
 مسنده

فيه كلام على الراجح

الصلوة لا من ترايضا قلت الدين نفسه من قبيل اللازم والواجب لا الفرض
 فالخروج عن عهده بالاداء والاطعام يكون واجبا بخلاف الصلوة وايضا
 هذا التشبيه يقتضي كون الخروج عن عهدة الصلوة فرضا كما ان الخروج عن
 عهدة الواجب واجبا وهو المطلوب **قوله** فيقول السلام عليكم ورحمة الله
 وبركاته كما في الهداية للاختلاف فيه قال في المظهر شرح المصالح لفظ وبركاته
 لم يرد في سلام الصلوة وفي السراج الوهاج وانه لا يقول وبركاته وصرح
 في النورى بانه بدعة وليس فيه شيء ثابت ولكن يرد ما في الحاوي القدسي
 من انه مروى وايضا قال امير الحاج ردا للنورى بانها جاءت في سنن ابي داود
 من حديث وائل بن حجر باسناد صحيح **قوله** القوم والحفظة قدم القوم وان كان
 الواو لا يقتضي الترتيب اجماء واهتما ما على ان موسى البشر افضل من الملائكة
 وهو مذاهب اهل السنة والجماعة خلافا للعتزلة وما عليه اهل السنة ان نبينا
 محمد عليه افضل الصلوات واكمل التحيات هو افضل الخليفة وبعده الانبياء عليهم
 الصلوة والسلام وبعد خواص الملائكة عليهم السلام وعوام البشر من المؤمنين
 افضل من عوام الملائكة وقيل ان الصحابة والتابعين والشهداء والصالحين افضل
 من عوام الملائكة وهذا افضل من سائر الناس من المسلمين وهذا بدعة ما في الكتب
 الكلامية **قوله** والمواد خطبها اي خطاب الامام في التسليمتين قال ابو اليسر
 في جامع هذه النية شيء تركه جميع الناس لانه قدام بني ابي شيئا انتهى قال
 صاحب البحر هذا حق لانها صارت كالشريعة المنسوخة **قوله** وهو واجب قلنا لسلام
 لما في النوازل لو قال السلام ودخل رجل في الصلوة لا يكون داخل فثبت ان
 الخروج لا يتوقف على عليكم وفي المحيط عن محمد التسليمة الاولى للجمعة والخروج
 من الصلوة والثانية للتسوية بين القوم في التهمة وذكر في المصنف ان التسليمة
 الثانية عند اسنة في قول والامح انها واجبة ايضا كما في البرجندى ثم ان كان المصنف
 اماما وقد تمت صلواته فزادوا النفل بعده فاستحب ان يستقبل القوم بوجه
 اذ لم يكن بخلافه مسبوق بصلاتي والصيف والشمس فيه سواء هو الصحيح كذا في
 الشروح والفتاوى فظهر ان لقصدى الى التفاوت في قلة الجماعة وكثرة
 خلاف الظاهر فان عنوان القوم الكثرة لا الوحدة فالحكم باستجابته ولو كان
 المقتدى واحدا خلاف الظاهر كما ان التعيين فيه بال عشرة وما فوقها خلاف الظاهر
 العلم عنده سبحانه وتعالى **قوله** وقد مر بيانه وانت خير عامر فيه **قوله** وقوت
 الرتر هذا عند ابي حنيفة واما عندنا فهو سنة كصلوته ورج صاحب البحر فيه قولها
 وتكبيرات العيد اي التكبيرات الزوائد في عيد الفطر وعيد الاضحي **قوله**
 سري عن واحد منها او كلها يلزمه سجدة الشهو كما في البرجندى **قوله** اي
 ستره باليد او كفة فالاول ثابت في الرواية والثاني قبحا عليه ويصح طهر
 يده اليمنى في القيام واليسرى في غيره كما في المجتبى وصح في الخلاصة ان يمكن
 اخذ شفتيه بسننه فلم يفعل وغطاه بيده او بتوبه يكره كذا روى عن ابي حنيفة
 وفي البحر الادب ان يرد التثاوب والحبس ما استطاع فاقدم بقدر فليضع يده
 او كفة فحل معنى قوله عليه السلام فليكنتم ما استطاع عليه وهذا وجه الا ان معنى
 تشاوب ح اراد التشاوب او اقتضى التشاوب كما لا يخفى **فصل الامام يجزي**

والصلاة الفجر جامع هذه الماشية لم يقع
 منه ترك هذه النية الا اقل قليل والحمد لله
 اللهم الملك الجليل وقد نزلت في مناسبات
 الفتاوى في مناسبات يعطى بمحصل شرعها
 عمر في عين من طرف السلطنة او يعطى
 من غير طلب مقداره وهو ان عليه ما في
 عقبيه اذا صلى من الاوقات الخمسة لا
 يخرج هذا المصنف من الخاطرة هذا السلام
 على اليسار قد كنت ارجو من ملك فيمن
 لا يكتبه في حال القلب شغل بلفظ
 المولى تعالى وقد سمعت من كثير من هوى
 في سمت الصلاح انهم يقولون لم ترك
 هذه السنة عشرون او ثلثين او اربعين
 سنة فظهر ان قول صاحب البحر يفي على
 حال اكثر الناس كما لا يخفى
 من المحققات
 في سنة تسع
 وسبعين والف
 مسنده

اي يجب عليه الجهر وهو المفهوم من قوله والمنفرد يختار لانه اذا اذاع الامام
ليس بخير وهو المصحح في العتابة وغيره قالوا لا يجهر الامام نفسه بالجهر
فلوجهر فوق حاجة الناس فقد اساء كما في السراج الوهاج **قوله** واوبى لعشائيل
بفتح الياء الاولى وكسر الثانية ويجوز بياء واحدة مشددة مكسوة وكذا
اشار المؤذن لوجهر فوق الحاجة كما في كشف الاصول وحكم ابن الهمام بفساد
صلوة مؤذن جهر فوق الحاجة بتجيرات النغم وليس بينهما منافاة كما لا يخفى
قوله لانه لما نثر اى لان جهر الامام منقول عليه السلام والصحابة والتابعين
متوارث الى يومنا هذا **قوله** لانه ايضا كذلك يعنى لان اخافة الفتوت بجهر
ما سلف منقول متوارث هذا هو المختار كما في الهداية والبدائع وهو الاصح كما في
المحيط قيل ويستحسن الجهر للامام في بلاد النجم ليتعلموا كما جهر عمر بن الله
عنه حين قدم عليه وفد العراق ولان له شبهة في القرآن فان الصحابة اختلفوا
فيه وفي شرح الطحاوي جهده يكون دون جهر القراءة في الصلوة فظهر من ذلك
المراد من قوله لا في قنوته وفي وجوب الجهر وكون المخافة مختارا عنده لا وجوب
المخافة كما لا يخفى **قوله** واجيب عن الجواب بتوقف على ان الاصل فيه شرعية
الاخفاء والجهر بعرض دليل اخر فعند فقده يرجع اليه وفيه نظر بل الامر بالعكس
حقه ابن الهمام في فتح القدير بما لا من بدعيه **قوله** واما موافقة القضاء الجواب
عن قول اكا في يكون القضاء على حسب الاداء **قوله** لارواية فان اكثر الروايات
على الجواز كما ذكر في الكتب المذكورة **قوله** بل الاجماع الجهر يجوز ان يكون معلولا
بعلل شتى فلا يكون كلتا العللتين المذكورتين ما فتين تكون علة الجهر في
وضع صيرورة القضاء يحكى الاداء بدليل ان له اذا اذاع اقامة كالاداء وان
القضاء يجب بالامر الاول عند القضاء ولذلك حكم صاحب الكافي بكون الجهر
افضل في قضاء الجهرية والقول بان الجهر لم يوجد بحسب الاستقراء الا في الجماعة
او الوقت وذا اجماع على المحصرينهما يدفعه وجدان اكثر الروايات على جواز
الجهر في كتب العقول فانهم لا يثبتون مسئلة ما لم يوجد رواية عز صاحب
المذهب فمن اين الاجماع على المحصر **قوله** بما يفهم من الحديث وهو ما روي
ان من صلى على تلك الهيئة الجهر **قوله** بدلالة الحديث اى بما يفهم منه يريد
به ان علة الجهر في حق المنفرد في الاداء استدعاء الملائكة به وهو موجود
في حقه عند القضاء ايضا والاشتراك في العلة يقتضى الاشتراك في الحكم
ولا مانع **قوله** هذا مختار الهندواني بل ما قاله وذهب اليه ومنهم من
قال هو مذهب محمد رحمه الله وهذا القول هو مختار الجمهور وعليه القول
كما في شرح المقدسي والمنيع **قوله** وقال الكرخي الجهرية من قال هو قول
ابن يوسف رحمه الله وبه قال ابو بكر البجلي المعروف بالاعشى وفي البدائع
هو اقيس وفي العبادية هو اوفق واصح كما في المنيع والبحر **قوله** والمخافة
اسماع نفسه وفي النصاب مثل الفضلي عن الامام يسمع قراءة رجل
او رجلان في صلوة المخافة قال لا يكون جهر ان يسمع الكل كذا في الخلاصة
والمنيع **قوله** لا يسمى قراءة بلا صوت لان القراءة تلفظ واللفظ صوت
يعتمد على تخرج من مخارج الحروف وذا مشهور بين الالباء كما في شرح التلخيص

عند المحققين وهو المختار كما في فتح
القفا شرح المنار فالظاهر ان لا
يتغير حال الاداء صح
فيه كلام على الالباء

في نقد
٢٢

فيظهر ان الكلام فعل اللسان مع الصوت واقامة الحرف **قوله** وعلى هذا الخلاف
الجهر حتى لو استثنى ولم يسمع لا يسمع استثناءه خلافا للكرخي وكذا في غيره واما
ساير اذكار الصلوة فادب للصلوة كالحرمة فيجهر به وبالم يجب فوضع علامة
كتكبير الانتقال يجهر به الامام لا غيره او اختص ببعض الصلوات فكذلك كتكبير
العبد والقنوت عند العراقيين واختار في الهداية الاخفاء وما سوى ذلك
يخفى كذا في شرح المقدسي اقول قوله بجهر به الامام لا غيره بناء على امكان سماع
الجماعة تكبير الامام واما اذا لم يمكن فواحد منهم يجهر ليحصل سماع الكل **قوله**
اى لا اولى ساير الصلوة خلافا لمحمد فان عنده يظل فيها كما في البحر وفي جامع المحبوس
الجمعة والعبد على هذا الخلاف وفي نظم الزندوبى سترى الركعتان في القراءة
في الجمعة والعبدان بالا اتفاق وعند الشافعي السنة تسوية في الصلوات كلها وبه
قال الاكثرون من الشافعية وفي الروضة هو الاصح واختار النواوي قول محمد وقال
في الخلاصة انه اجت وفي معراج الدراية الفتوى على قول محمد وفي الحجة مثله وعليه
كلام المحيط ورجح العلامة الحلبي قولهما وقال الاجب قولهما وحيث ظهر قوة
دليلهما كان الفتوى على قولهما وميل صاحب البحر الى قولهما ايضا فيكون اختيار
المصنف ايضا بناء على قوة دليلهما **قوله** تكروه اجماعا اى في الفرائض وفي حق الامام
لان على الامام اذ راعى حق القوم بخلاف المنفرد فانه يقرأ ما شاء وفي النوافل
والسنن لا تكروه لان امرها سهل ذكره المحبوس في جامعها كما في المنيع ولو كراهية
في التطوع لا يكره وفي الفرائض يكره كما في الحدادى **قوله** واذ كان آية او آيتين
الجهر استدلاله بالحديث في زيادة آية ظاهرة واساقى الايتين فبناء على انها في حكم
واحدة لا الاعتبار في ضم السورة الى الايتين فانها كآية واحدة والاعتبار فيه
فيه سورة او ثلث آيات فظهر انه لا يظهر كون الزيادة مكروها الا بقدرها
هذا **قوله** قالوا هذا اذا رآه حتما الجهر فيه بحث لان الكلام في مداومة مطلعا
فلوداوم في التعيين سوروا حتما ولا يكره لان دليل الكراهة لا يفضل بينهما
وهو ايهام التفضيل وجرى لباقي والدليل الاول هو الاول لان هجر الباقي انما
يلزم لو لم يقرأ الباقي في صلوة اخرى هذا زبدة ما في الفقه القدير **قوله** لا يقرأ
خلف الامام اى في جميع الصلوات جهرية كانت او سرية كما في البرجندى وغيره
قوله لقوله تعالى واذا قرأ القرآن الآية ولقوله عليه السلام انما جعل الامام
اماما ليتوهم به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فانصتوا الحديث يقال انصت اى سكت
ويكون المؤتم ما موردا بالانصات عند قراءة الامام لسقوط القراءة عنه ككون
قراءة الامام قراءة سواء كانت جهرية او سرية وايضا المطلوب بالآية استماع
وسكوت الاول يخص الجهرية والثاني لا ينعزى على اطلاقه فيجب السكوت
عند القراءة مطلقا ولما كان العبرة انما هو لعموم اللفظ لا لخصوص السبب
الاستماع خارج الصلوة ايضا كما في الفقه القدير والبحر وعن ابن حفص الكبيراة اذا
قرأ خلف الامام في صلوة المخافة لا يكره وقيل هو قول محمد وعنده يكره وهو
الاصح والكراهة تحريمية كما في الفقه القدير وقال شمس الائمة السرخسي تفسد
صلوته في قول عدة من الصحابة كما في الظهيرية **قوله** وان صلى الخليل والظاهر
اذا السلام كالصلوة وانما اكتفى بالصلوة بناء على ان السلام من تمتته فذكرها

بذكره حتى قال أئمة الحديث لا يعتد بها وانه ومن هذا الاكتفاء قول النبي عليه
 الصلوة والسلام ونعم انما قيل ذكرت عنده فلم يصل على وعليه ورد احاديث
 كثيرة **قوله** لانه يقتضى ان يكون الخ ويقتضى ان يكون الخطبة والصلوة على النبي
 واقعين في نفس الصلوة وليس بمراد بل المراد ان ينصت المؤمن اذا خطب الخطيب
 وان صلى **قوله** بمعنى من من شأنه ان ياتى سواء وجد معه الا يتم بالفعل او لا
 فهذا جواب بعموم المجاز وهو مسلك عند صورة اجتماع الحقيقة والمجاز **قوله** الا اذا
 قراء الخ هذا هو مختار الطحاوى والذي عليه عامة المشايخ ان على القوم ان لا
 يصلوا بل ان يستمعوا ويسكتوا لان الاستماع فرض والصلوة يمكن بعد هذه الحالة
 كما في الخزانة والمنع **قوله** سنة مؤكدة اراد بالتاكيد الوجوب كما في البدايع
 يعنى الجماعة واجبة وجبت بالسنة كما في الميعة وعليه اجماع المسلمين كما في المنتقى لا
 يرتفع لاحد في تركها بغير عذر كما في المحيط ويجب التعزير على تاركها بغير عذر
 ويأثم الجيران بالسكوت كما في القنية **قوله** وقيل فرض اى كفاية والقائل بكثرة
 اصحاب الشافعي والكرخي والطحاوى او عين والقائل به وبعض اصحاب الشافعي
 لكن ليست بشروط لصحة الفرض وهو الصحيح من قول احمد وفي قوله الاخر لا يعبر
 الصلوة بتركها وهو مراد البعض ايضا هذا زبدة ما في المنع والعناية **قوله**
 للرجال اى على الرجال العقلاء الاحرار البالغين القادرين على ما بالجملة من
 غير حرج كما في البحر وغيره **قوله** ولا تكرر الجماعة يعنى يكره تكرارها كما في المجتبى
قوله باذان واقامة قيد بهما لان الجماعة الثانية لو صلوا في مسجد المحلة
 جماعة بغير اذان اخر يباح اجماعا كما في المنع وعليه عمل القوم **قوله** ولو كور
 اهل الخ وعز ابن يوسف انه لا بأس بتكرار الجماعة مطلقا اذا صلى في غير
 مقام الامام الاول كما في البحر والمنع **قوله** والا حق بالامامة الا علم
 الخ اعلم ان جميع ما ذكره فيمن سوى امام المحلة فانه لو دخل المسجد من هو
 لى بالامامة من امام المحلة فامام المحلة اولى ذكره في القنية وفيما اذا لم
 يكن جماعة في بيت مسلم اما اذا كانت في بيته فصاحب البيت اولى بالامامة
 الا ان يكون معه سلطان او قاضى البلد فهو اولى لان ولايتهما عامة كذا
 ذكر الاسيحي **قوله** فالاحسن وجهها اى اصحهم وجهها لان صاحبة الوجه
 سبب لرغبة الناس في الصلوة خلفه وكثرة الجماعة خلفه فللاجابة الى ما ذكره
 المصنف تبعا لصاحبها كما في ولا الرما قال بعضهم معنى احسنهم وجهها
 اكثرهم خيرة في الامور يقال وجه هذا الامر كذا فكلاهما تكلف لان الحمل
 على ظاهره يمكن لانه من دواعي الاقتداء فكانت امامته سببا لتكثير الجماعة
 فكان اولى كذا في المنع والبدايع **قوله** والخيار الى القوم اى اختيار احد
 المستويين مفضول الى القوم وفي المجتبى امامة المقيم للمسافر اولى من
 العكس وعن ابن الفضل الكرواني هما سواء **قوله** وكره اى تنزيها لقوله
 في الاصل امامة غيرهما احب الى كما في المجتبى **قوله** امامة عبد الخ واذا كان
 كل من هؤلاء افضل الحاضرين فلا كراهة لعدم علته الكراهة بل كان اولى
 كما في البحر رواية في البعض ورواية في بعض وفي البرجندى رواية في الكل
قوله وكره تطويله اشار باعادة لفظ كره في السراج الى هنا انه من قبيل

وكره مستحب يفنى عن ذكر التاج

حيث لم يقل وقيل واجب كما قال وقيل
 فرض مع انه قال به بعض وقال بالسنة
 بعض

فيه كلام على المصنف

عطف الجملة وهو الانسب لان هذه الكراهية تحريمية كما صرح به في الشرح بخلاف
 كراهية امامة هؤلاء كما سبق **قوله** وكره جماعة النساء والاستثنيت جماعتهم
 في صلوة الجنائز فانها لا تكرر لانها فريضة في حق الكل ولو صليين فزادى
 فقد تسبق احديهن فيكون صلوة الباقيات نفلا والتفعل بهما مكروه فيكون
 فراغ تلك موجبا لفساد الفريضة لصلوة الباقيات فلم تكرر جماعتهم فيها
 صونا لصلواتهم عن فساد الفريضة بخلاف الحال في الصلوة الكاملة فكرهت
 جماعتهم فيها دون صلوة الجنائز هذا زبدة ما في النهاية والبحر والمنع ولا يلزم
 من كلامهم عدم جواز صلوة الجنائز منفردا كما لا يخفى **قوله** ولو فعل لم يتقدم
 الامام يريد به ان تقدم الامام فيهن كراهة اخرى لانه يزيل كراهة الجماعة
 بتقدمها والصلوة صحيحة تقلست او ساوت كما في فتح القدير وغيره والامام
 اسم من يؤتم به اى يقتدى به ذكر او انثى كما في المغرب وما وجد في بعض الكتب
 الامامة بالهاء خلاف الصواب كما في المنع **قوله** بل تقف وسطهم بسكون
 السين وكذا وكل ما يصلح دخول بين فيه بخلاف وسط الدار بقبحها وهو مركز
 الدائرة والاول اسم مبهم لداخل الدائرة كذا في الشرح **قوله** كل جماعة الاظهر
 ان يقال الجماعة بدون الكل لانه يوهم انه يجوز لها حضور بعض الجماعات تدتر
قوله والجمعة وكذا في العيدين كما في المنع **قوله** فقط افاده رخص لهن
 الخروج في المغرب والعشاء والفجر والعيدين وبين لكل وجه الرخصة بقوله
 وفي الفجر الخ وسقط عن قلبه وفي العيدين مع ان قوله الجبانة الخ اى الصغراء
 المصلى وجه رخصة فيهما واعجب منه ان المحشى يفسر الجبانة ولم يفتنه انه لا ي
 شئ ذكرهنا ولم يذكر العيد **قوله** في الكافي الفتوى اليوم الخ هذا لم يذكر
 في بعض النسخ وهكذا في الحقائق وغيرها كما في المنع قال في البحر هذه الفتوى
 وان اعتمدها المتأخرون لكن الاعتماد على مذاهب الامام وهو عدم كراهة
 حضور العج في غير الظهورين والجمعة وباقي التفصيل فيه **قوله** ويقف الواحد
 اشار بتدكيره انه لو اقتدت امرأة تقوم خلفه واما لو اقتدت بامراة
 فتقوم على يمين الامام ايضا كما في البرجندى **قوله** في الاصح اشار به
 الى انه لا خلاف في انه متى اذا قام على يمينه واختلف في قيامه خلفه والصحيح
 كونه مسينا فيهما كما في المنع مفضلا فيه **قوله** ويقف الاثنان فصاعدا
 هذا هو المراد وهو بيان اد في المرتبة في القيام خلفه ولو قال والزائد كما في
 النقابة لكان اولى لشمولة الاثنين فصاعدا بالتصريح **قوله** ويقف اثنان
 متوضي بمجميع هذا عند ابن حنيفة وابو يوسف خلافا للمجد اطلقه فشميل
 الاقتداء في صلوة الجنائز والاختلاف في صحة بينهم كما في الخلاصة وشميل ما اذا
 كان مع المتوضئين ماء او لا ولكن ذكر شيخ الاسلام انه لو كان معهم ماء
 لا يجوز امامة المتوضئين اجماعا كما في المنع **قوله** بما سمع المطلق الماسح
 فشميل ماسح الخف وما سمع الجبيرة وهو اولى بالجواز لانه كالغسل لما تحتته
 كما في البحر بخلاف صاحب الحجج السائل لانه طهارته ضرورية كما في المنع
 ويقف منهم منه جواز اقتداء الماسح بالماسح بطريق الاولى كذا في البرجندى
قوله لانه عليه السلام صلى اخر صلوة الخ والان النصف الاعلى يبقى حيا

ويكره على ائمة المساجد المطروقة اذا
 طرأوا في الصلوة كما في شرح المقامد

قوله فليصل بهم الظاهر ان كراهية
 تحريم يدل عليها بهذا الامر وهو ان
 الاصل ان يدخلوا في الصلوة على الغير
 كذا افاده صاحب البحر الرائق ص

فيه كلام على الواجب

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على المصنف
 والواجب

فيه نوع كلام على المصنف

بدون الاسفل وهو لا يبق بدون الاعلى فكان تبعاً فوجد اصل القيام وذلك
 كان ولاذ الانسان من فوق الصور الى ما تحت السرة فالرأس طليعته
 والرجلان نافلتاه فلا اعتبار لهما فيكون هذا اقتداء القائم بالقائم فيجوز
 وهو مذهبهما خلافاً للمذهب في المنع **قوله** وحمل الاختلاف في الاقتداء في الفرض
 والواجب حيث كان للامام عذراً ما في النفل فيجوز اتفاقاً كما في البحر الرائق **قوله**
 واختلف في اقتداء القائم بالقاعد في التراويح والاصح ما جاز عند الكل كما في
 الثانية **قوله** يوم وان كان الامام يومى قاعداً والمأموم يومى قائماً لان هذا
 القيام ليس بركن بل الاول تركه كما في فتح القدير **قوله** ومتنفل اطلقه فشمّل
 اقتداء مصلّي التراويح بمصلّي المكتوبة كما يقتضيه التعليل ولكن اختلف فيه
 المشايخ والصحيح انه لا يجوز كما في الظهيرية والثانية **قوله** ويمتنع حتى لو
 اشترك في نافلة فافسداها ثم اقتدى احدها بالآخر صح لان الواجب متحد
 بخلاف ما لو شرع كل واحد منهما في التطوع بانفاده ثم افسد كل واحد ثم اقتدى
 احدهما بالآخر في القضاء لا يصح لانهما صلاتان مختلفتان كما في المحيط **قوله** انما
 يكره اذا كان على سبيل التداخي الى هذا تفقه من شمس الائمة واراد بالتداخي الجم
 الفقير ولذلك حكم بكونه اقتداء اربعة لانها ادناه وفسره المتأخرون بالاذن
 والاقامة اذ لا خلاف ولا خفاء في كونه من التفل باستبداد اذان واقامة
 لهما وايضا هذا التفسير هو الموافق لعناء اللغوى لانه من الدعوة والدعوة
 الى الصلوة انما تكون بالاذن والاقامة كما في الفرض وعليه ما نقله صاحب البحر
 الرائق والمنع عن صدور الشهيد ان القوم اذا صلوا النفل بالجماعة بغير اذان
 واقامة في ناحية من المسجد لا يكره وهكذا صرح به ايضا جلال الدين الاقسري في
 تفسير الشريفة وبطل على هذا الاعتبار ما روي في البخاري ان النبي عليه السلام
 اتى بمنزل ابن مالك فقال ابن حبان ان اصلك من بيتك فاشرت له مكاناً فكتب
 النبي عليه السلام وصفاً خلفه فمضى ركعتين قال انكر ما في الحديث دليل على
 جواز الجماعة في النوافل انتهى ولا يذهب عليك انه قد وجد جم غفير ولم يكن اذان
 واقامة ولا فصل بين نفل ونفل صرح به في العبادية وشرح النفاية لابي المكارم
 وظهر ان ما في المحيط السرخسي لا يكره الاقتداء بالامام في النوافل مطلقاً نحو
 القدر والارغاب ليلة النصف من شعبان ونحو ذلك لان ما رآه المسلمون حسناً
 فهو عند الله حسن انتهى مبنى على ذلك ولا سيما لكل ليلة من هذه الليالي فضيلة
 فيكون العبادة فيها افضل اما فضيلة ليلة القدر والبراءة فظاهرة واما فضيلة
 اول جمعة من رجب فاذ النطفة المحمدية وقعت في رحم امه عليه السلام في هذه
 من ذلك استحبوا صلوة الرغائب فيها شكر المأمون الله تعالى علينا من وجود
 جل الانبياء واكرم الاصفياء واعتبر السلف الصالحون هذه الصلوة في هذه
 الليالي على ما في الاحياء وغيره واوردوا الخبر والاشرف حقها وضعفه رعاية
 لا يكثر في باب العبادات ومن ذلك ان من كان شيخ الاسلام في الدولة العثمانية
 افتوا بجواز هذه الصلوة بالجماعة وصلوا معهم من غير تلحيم بل عذرها
 بركة لانفسهم فظهر ان من منع عن هذه الصلوة بالجماعة فقد اساء واجترأ
 على تضليل الاسلاف الكرام والاخلاق الفخام فعلى الولاة منع المانعين

الملك المتدنى ولم يتعرف الى وحدته
 وكثرته لما ان ليس في جوارحه مطلقاً
 خلاف ما لم يكن على سبيل التداخي كما في
 الفرض وهو ان يكون له ولجماعته
 اذان واقامة على الاستبداد بخلاف
 جماعته مكرهه وسبب تمام حقيقة
 في اخر باب الوتر والنوافل ان شاء الله
 تعالى ص

وتفدير المعاندين عصمتنا الله تعالى من الحور بعد الكور ووفقنا الموافقة للسلف
 الصالحين وحشرنا معهم ومع الانبياء والمرسلين **قوله** يعني حلف وجلان
 صورته ان يقول كل واحد والله لا صليتين ركعتين كما في الخلاصة **قوله** لانه
 كما اقتداء المتنفل الى يشير به ان صلوة الخائف لم تخرج عن كونها نفلاً بالحلف كما
 في البحر **قوله** اي لا يقتدى ناذر بحالف لان المنذرة واجبة قصداً ووجوب
 المحلوف بها عارض لتحقيق البر لما فيه ايضاً **قوله** ولا رجل بامرأة او صبي اطلقه
 فشمّل الفرض والنفل وهو ظاهر الرواية كما ذكره الا سيحياي وهو المختار وقول
 العامة كما في الهداية والمحيط لان صلوة الصبي ليست بصلوة وانما يؤمر بها تخلفاً
 كما في النهاية والرجل لو اقتدى بامرأة ثم افسدها لا يلزمه القضاء ولا يكون
 تطوعاً كما في السراج الوهاج **قوله** وغير موم بموم اي من يصلي بركوع وسجود
 لا يقتدى من يصلي بالايما لا انتفاء الاشتراك لان اتحاد الصلوتين شرط
 لصحة الاقتداء وهو عبارة عن كون صلوة المقتدى في ضمن صلوة الامام فتشترط
 الاتحاد في الاصل والوصف كما في المنع ومن ذلك جاز اقتداء احدها بالآخر
 لو كانا قاضين ظهر خميس واحد ولم يجوز لو كانا ظهر احدهما ظهر خميس اخر مثلاً
 وكذلك يجوز اقتداء احد المفترض مؤدباً بالآخر قاضياً كما لم يجوز اقتداء احدهما
 قاضياً بظهور والآخر عصراً مثلاً بل لا يجوز الناذر بالناذر الا اذا نذر احدهما
 بعين ما نذره الاخر فيصح الاقتداء كما في عناية والوقاية **قوله** او في حق القراءة
 الح و زاد الحدادي والزليحي او في حق التسمية يعني انما لم يصح فيما ذكر لان فيه بناء
 الفرض على غير الفرض في حق التسمية لان لفظ التسمية لا يجب ولا يفرض على
 الامام عند شروعه في الشفع الثاني بخلاف المسافر المأموم لانه قد شرع
 في صلوة اخرى كانت نفلاً والاصل ان يفترض التسمية لهما او يجب
 ويتركها فيفرض الصلوة هكذا وجه الشيخ على المقدسي **قوله** فلم يلزم اقتداء
 المفترض بغير المفترض الى بل كان هذا الاقتداء اقتداء متنفل بمتنفل في حق
 القعدة الاولى وحق القراءة في الاخيرين لانهما لم يفرضوا على المفترض اذ
 القراءة فرض في ركعات النفل فقط وكذا القعدة الاولى فرض في النفل فقط
 ان الاقتداء بها نحن فيه اقتداء متنفل بمتنفل في هذين فقط والمراد بالنفل
 هنا ما يقابل الفرض فيدخل فيه الواجب ايضاً **قوله** اعاد اي اتي بالفرض لان
 الماتق به بالامام باطل لا يتبناه على الباطل و اشار المصنف بقوله ظهر الى
 انه لو اخبرهم الامام انه صلى بهم شهراً جنباً او بنجس مانع لا يلزمهم
 الاعادة لانه صرح بكفره وقول القاسق لا يقبل في الديانات فكيف
 انكار كما في المجتبى **قوله** باقى سواء علم ان خلفه قارئاً ام لا وهو ظاهر
 وسواء نوى امامة ام لا كما في شرح المقدسي **قوله** في الاخيرين اطلقه فشمّل
 ما اذا استخلفه قبل ان يقعد قدر التشهد اما لو استخلفه بعده فهو صحيح
 بالاجماع لانه خرج بصحة من الصلوة وقيل تفسد صلواتهم عنده لا
 عندهما والصحيح الاول كما في غاية البيان **قوله** لعدم وجوب القراءة فيها
 لم يقل لعدم فرض القراءة بناء على الصحيح المختار عنده فيما سبق من ان
 القراءة فيها ليس بواجب **قوله** فالصبيان بكسر الصاد وقد جاء بضمها كما في

قوله ومفترض متنفل وعدم جوازه
 انما هو بوصف الفرضية لكن لو وقع
 انقلب الى النفل فلا يبطل اصل الصلوة
 بطلان الوصف هذا عند بعضه
 واي يوسف خلافاً للمذهب كما سيأتي في
 باب قضاء الفرائض ص

ولم يذكرها المصنف للاختلاف في انها
 فرض او واجب في النفل مسك

في البرجندى اي المراهقون العاقلون اذا لا اعتبارا لصبي الذي لم يعقل ولا
 بالجنون لانه ليس لهما اهلية الصلوة كما في جوامع الفقه **قوله** فالحنائي اي
 المشكلة لان غير المشكل اما من الرجال او النساء **قوله** فالنساء ولم يذكر
 الصبيات المراهقات لانه يعلم بما تقدم من حكم الصبيان انهن يصفن خلف
 النساء كما في المنع والبرجندى **قوله** حاذية الى مسئلة مبتدئة وكان المناسب
 ذكرها في باب مفسدات الصلوة ولكن لما كان المحاذاة مفسدة في الجماعة اوردتها
 فيها **قوله** قدراداء ركن وان لم تؤده كما في المقدسي **قوله** الثاني كون المحاذية
 مشتبهة الى اشارته الى ان كونها مشتبهة شرط لاعتلة لهذا الحكم وعلته ترك
 فرض المقام ومحاذاة الرجال ومن ذلك قالوا ان محاذاة الامم المشتهرة لا تقصد
 الصلوة في الاصح المقتضى به انه ولا رواية في انفساد محاذاته وهكذا الرواية
 اذا عرّض للشبهة في محاذاة والدته او بنته مع انها مفسدة فظهر ان قيد
 المراهة في المحاذاة يخرج الامر بهذا **قوله** وهو الصحيح اشارته الى انه لا اعتبار
 بالسن من السبع على ما قيل او التسع على ما قيل **قوله** من اهل الشهرة في الجملة
 يعني حال الاما ضيا فالاول يشمل الصغير المشتهة والثاني يشمل العجوز **قوله**
 لا تشترى صفة صغيرة وحنونة على سبيل البدل وهو مراد المصنف ومقتضى التفرغ
 بكلمة حتى وفيه بحث لان الجنونة مراهقة كانت او بالغة من جملة المشتهة وكون
 محاذاتها غير مفسدة لعدم كونها اهلا للصلوة فلا تكون مشتركة له في الصلوة
 فالقيد يخرج لها الشرط الرابع لا الثانية كما لا يخفى **قوله** ولو كانت محرما عطف
 على قوله لو كانت بجنونة **قوله** كون الصلوة مشتركة بينهما تأدية الى اي التادية
 والاداء الاتيان بشئ من اركان الصلوة لا ما يقابل القضاء اشار اليه بقوله
 وايضا انه اعم من الاداء الى كالا يخفى **قوله** بان يكون احدهما اما للآخر فيما
 الى اشار به الى رد الاعتراض صدر الشريعة على الجمهور في قولهم والشركة
 في الاداء بان يكون لهما امام فيما يؤديانه بان هذا يقتضي عدم محاذاة المرأة
 الامام مع انها مفسدة ووجه دفع الاعتراض ان المراد في قولهم ان يكون
 لهما امام اعم من ان يكون الامام غيرهما واحدهما اذ يقال في العرف ان
 للقوم اما ما ومؤذنا مع انهما منهم هذا **قوله** ولهذه اي ولقيام الفرجة
 مقام الحائل لم يفرد المصنف الفرجة بالذكر حيث لم يقل في مكان بلا حائل
 ولا فرجة **قوله** وادناه اي وادنى الفرجة ذكر الضمير باعتبار المقام وفي
 قيامها مقام الحائل نظرا بن الهمام اذ يقتضي ان لا يفسد صف النساء
 مقدم على صف رجال خلفه انتهى وفي الكفاية وان كان بينهما فرجة قدر
 ما يسعها رجل او اسطوانة قبل لا تفسد وعن محمد تقي تفسد انتهى اقول
 قيامها مقام الحائل مصرح به في كتب كثيرة فالظاهر ان الرجل او صفته
 الذي هو خلفها او خلفهن اما يفسد صلوته اذا لم يكن بينه وبينها
 قدر قامة الرجل وان كان بينهما قدر ذلك فلا تفسد صلوة احد وعليه
 كلام صاحب البحر العلم عنده تعالى **قوله** قال ابو علي النسفي الى وقوله وقال
 الزبلي الى وانت خبير بان هذا قاصر الافادة اذا المصرح ان المراهة
 تفسد صلوة ثلثة من يمينها ومن يسارها ومن خلفها والمحاذاة بالساق

فيه كلام على المصنف

وهذا مستحق على من قد عرفت ان
 الخلف للكل والمخافة بالجنونية تعبر بقول
 اللام في كل هذا مذكور في شرح
 التلخيص للجامع الكبير مسكه

والكعب

والكعب والقدم او بعضهما يتحقق فيمن خلفها فالتفسير الصحيح للمحاذاة المفسدة
 ان تقوم بجنب الرجل من غير حائل او قدامه كما في المجتبى ولا يرد عليه انها اذا صلت
 مع زوجها وقد ما خلف قدمه الا انها طويلة يقع رأسها في السجود قبل رأسه
 جازت صلواتهما كما في الخاتبة والظاهرية لا انتفاء كلا نوعي المحاذاة فيها اما عدم
 كونها قدامه فقط واما عدم كونها في جنبه فلما ان العبرة في مكان الصلوة للمقدم صرح
 به ابن النجيم في مسئلة قيام الامام في الطاق وعليه كلام المصنف فيما سبق من مسئلة
 وقوف الواحد عن يمين الامام وعلى هذا اعتبر كثيرا في غيره ايضا الا يرى ان صيد
 الحرم اذا كان رجلا خارج الحرم ورأسه في الحرم يحل اخذه وان كان على لعكس يحل
 العلم عنده تعالى **قوله** مقدار ما يؤدى فيه ركن هذا عند محمد وفي رواية عنه لا بد
 من ادائه ركن كامل حتى لو لم تؤده لا يثبت لمحاذاتها حكم وعند ابو يوسف يثبت
 ولو حاذته اقل من قدره وفي قول عنه لو حاذته قدر ركن كما في فتح القدير وشرح المقدسي
 واختار المصنف ما ذكره لان خبر الامور واسطها ولا تفيده اتفاقا فقام في احد قوله
قوله بعض واحد هذا بناء على ما قال ابو علي النسفي في حد المحاذاة وهو يختار المصنف
 ولكن ذكر في النهاية والمنيع ان مراد النسفي بقوله ان يحاذي عضو منها هو قدم المرأة
 لا غير وهو المعبر في محاذاة في الجنب فاذا محاذاة غير قدمها لشئ من الرجل لا يوجب
 قسا صلوة الرجل نفس عليه في الخاتبة انتهى نتيجة كلامهما قد سبق متى ما صرح به
 قاضيان فظهر ان ما جله المصنف من كلام النسفي غير صحيح ومخالف لما في الخاتبة
 وغيره كما لا يخفى **قوله** جزء لقوله لو حاذته هذا يقتضي كون لوف رأس المسئلة ولم ارها
 فيما وصلته من النسخ ولعل انها ساقطه من قلم النسخ او مقدرة **قوله** جازت
 صلوة من كان على الظلة لو كانت قدر قامة الرجل كما في شرح الحدادي والمنيع **قوله**
 اذ ليس بينهم الى يعني لعدم اتحاد المكان **قوله** العجلة بالفتحات بالتركى عربي
 وتكلمى والا وقار جمع وقربا لكسر التركى دوه وباقترى بوى **قوله** لا بالمحاذاة لعدم
 الاشتراك في الصلوة وفيما قضى **قوله** والجبانة عند صلوة العيد الى يظهر منه ان
 الجبانة مثل المسجد وسبيل التحقيق فيه **قوله** وان صلح للخلافة ظاهر هذا الكلام
 لا يستقيم اذ السوق في قضاء ما سبق وهو في هذه الحالة لا يستخلف اصلا فرد
 المصنف بيان جواز الاقتداء به في الجملة فيكون هذا الكلام في معنى المستثنى المنقطع
 كما لا يخفى **قوله** اي لو كبر عند قيامه الى قضاء ما سبق **قوله** بخلاف المنفرد يعني
 لو صلى منفرد ركعة فرض مثلا وكبرنا وبا استينافه لا يصير مستأنفا وقاطعناك
 الركعة هذا اذا نوى بقلبه وكبرنا اذا نوى بلسانه صيدا قال نويت ان اصى
 الظهر بعدما صلى منه ركعة ينتقض ما صلاه ولا يجوز به كما في الخلاصة وفي المسئلة
 تفصيل اخر في الفتح في باب ما يفسد الصلوة **قوله** وباقى المسبوق بتكبير التشريق
 عقيب قضاء ما فات ولو كبر مع امامه ينبغي ان يلزمه السهو ولو تعمد لم تفسد
 صلوته كما في القنية وايتان المسبوق ذلك التكبير عند ابى حنيفة رضي الله عنه
 كما هو المصرح في المنيع والمفهوم من القنية انه عند الكل وهو المصرح في شرح
 المقدسي فان قلت ظهر بما ذكره المصنف من ان المسبوق منفرد من وجه دون وجه
 ان ينبغي اذ تفسد صلوته محاذاتها احتياطا قلت لم له معها اشتراك فيما
 قضى حقيقة ولا حكما وهو احد الشروط في الفساد فاذا انتفى استفى الفساد ايضا

كون العبرة لموضع الوقوف لا لموضع
 السجود فنظر عليه في المبسوط
 وبنى عليه مسائل مسكه

فيه كلام على المصنف

كالاخفى **قوله** ويضد ما يقضى بالحاذاه وذلك مثل ان يقتدى رجل وامرأة بامام
 فاحداثا فتوضا اوجاء او قد ضل الامام فاخذوا ان يقضيا فحاذاه فسدت صلواته لو كان
 الامام نارا بامامتها **قوله** والافضل القراءة اي قراءة الفاتحة فقط كما هو
 الظاهر **باب المحدث في الصلوة** **قوله** فلم يقدم احدا ولم يقدم القوم
 رجلا ولم يتقدم رجل من غير تقديم احد حتى خرج الامام من المسجد فيفسد
 صلوة القوم وان كان صفوق متصلة خارج المسجد ولم يجاوزها اما اذا وجد
 تقديم احدا وتقدمه وقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام عن المسجد
 جاز هذا وباقي التفصيل في المفضلات **قوله** يفسد صلوة القوم فيه اشارة
 الى ان صلوة الامام لا يفسده وهو رواية على ما سيأتي والايج نساد صلواته
 ايضا كما في شرح المقدسي اقول وجب الاصححة ان صلواته صلوة جماعة والخليفة
 يكون اما ماله ايضا فيخلو مكان الامام عن الامام في حقه ايضا فيفسد صلواته
 وهذا المعنى اقوى من كونه كالمنفرد في حقه كالاخفى العلم عنده **قوله** صدق
 الاستيذان ان يتأخر محدوديا اي منقضا امامه هكذا الفعل سنة لينقطع
 كلام الناس وطمون ترك الادب كما في الفتح والبحر **قوله** بالاشارة اكتفى به
 ولم يقل اوبان يجزه الى مكانه كما في اكثر الكتب اشارة الى ان الاكتفاء بالادنى في
 مثله افضل كالاخفى ولو ترك ركوعا يشير بوضع يديه على ركبتيه او سجودا
 على جبهته او قراءة على فم او سجدة تلاوة على جبهته ولسانه او سهوا على صدره
 وقيل يحول رأسه يمينا وشمالا ولو بقي عليه ركعة يشير باصبع واحدة او ثنتان
 بما سعين ان لم يعلم الخليفة ذلك اما اذا علم فلا حاجة اليه كما في الغاية والظهيرية
قوله كما اذا حصر اي عجز وضاق صدره بسبب شغل او خوف وحصر على وزن تعب
 من باب علم مبنى للفاعل ويجوز ان يكون مبنيا للفعل اي منع وحبس وكلا الوجهين
 سماع وقد وردت اللغتان بهما في كتب اللغة كما في غايه البيان والبحر **قوله** ولو قرأ
 ذلك القدر في البحر ظاهر ما في المحيط ان المذهب الاطلاق كما في فتح المصلى على امامه
 بانه لا يفسد سواء قرأ الامام قدا الغرض او لا فكذلك هنا يجوز الاستيذان
 مطلقا انتهى وفي المنبع ولو عجز الامام عن الركوع والسجود هل يجوز الاستيذان
 كما في البحر عن القراءة ما ظفرت به انتهى **قوله** الى مكانه اي الذي وقعت الجماعة
 فيه كما في البرجندى **قوله** عاد الى مكانه قطعاً واتم صلواته خلف خليفته وينبغي
 ان يقدم ما فاتته عند شغله بالوضوء فيصلي بغير قراءة فلو بدا بها فيه
 الامام قبل ان يؤدي ما فاتته جاز عندنا خلافا لزم حتى لو فعل كذلك تفسد
 صلواته كذا في المحصر **قوله** قطعاً اي حتما حتى لو لم يعد واتم بقية الصلوة
 في غير بقعة الجماعة وكانت بحيث لا يصح الاقتداء منها فسدت صلواته كذا
 في المنبع وغيره **قوله** ويبقى الامام يعني بالافضل للامام ومقتداه بغير
 امامه البناء احراراً الى هذا ظاهر المراد من كلام المصنف وما ظفرت به في كتب
 القوم والمذكور فيها اختيار الاستيذان وافضل بته مطلقا سواء كان للامام
 والمقتدى والمنفرد وهو المراد من ظاهر اطلاقهم وقد نص عليه في المدايح
 وقيل انضلية الاستيذان في حق المنفرد واما في حق الامام والمقتدى سواء
 فرغ امامه او لا فالبناء افضل احراراً لفصيلة الجماعة هذا العلم عنده **قوله**

فيه كلام على المصنف

قوله وعن شمس الانام الى وذكر في المحيط السرخسي الى وذكر في الاحياء الى وقد ذكر في فضائل صلوة التطوع في تلك الليالي منها
 الى وقد ذكر الطحاوي في صحيحه الى فظهر ان صلوة الرغائب وصلوة البراءة وصلوة القدر قد اشتهرت في اعصار قدس لوجدان القوم
 والسنة وان لم يصد من السلف ولا سيما في دولة آل عثمان قد انعقد اجماع قولي وفعل على ان يصل الجماعة من غير نذر
 وكراهة ومشايخ الاسلام في دولتها بصوابيتها وخطا ومن خالف وصلوا مع جماعة من غير نكير بل على رغبة وتوسيع وهذه
 الجماعة فيها كانت مستحبة وافضل من صلوة من يصليها منفردا عند قدرته ان يصليها مع جماعة لما تقر ان الصلوة مع
 الجماعة افضل ولما تقر ان صلوة المنفرد لا يخلو عن نقصان وظهر ان من خالف ونهى الناس ان يصلوها مع جماعة فقد
 اخطأ بوجه الاول ان لا سند له للمنع فيكون قوله من قبيل التعقولات والهفوات وما صرح في بعض الشروح ان الجماعة
 في المنفرد مكروهة لا يكون سندا لمنع جماعة هذه الصلوات لان هذه مطلقة وهذه مقيدة فيجعل على غيرها ومن ذلك صلى
 هذه الصلوات من صرح في كتابه بكراهة التنفل بجماعة والثاني ان نهى عن جماعة هذه الصلوات وتشنيع المصلين
 تنفيل كبار العلماء والمشايخ من الصالحين في الاعصار السالفة واللاحقة والعباد بالله تعالى وهذا من المنكرين اتها
 ضلالة منهم حتى سمعت عن بعض المعاندين والمنعتين قال لم يصل هذه الصلوات ولا اصلها وان قلنا ان احد فقلت
 في جوابه لا يجزئك احد منها ولكن يلحق في حقه النار والسقر والثالث ان من كان اماما في محلة وفيها من يرغب فيها تركها
 ذلك الامام يلحق على حاكم البلد ويأمر بما قامتها وان تركها بعد ذلك يستحق العزل لمخالفة سلطان عصره وتصليل الكبار
 سلفا وخلفا ثم او تحول على جماعة فيها على سبيل التداعي وهو ان جماعة تنفلوا بجماعة ثم اعتادوا ذلك وحسنوها بل قد
 وقع منهم الدعوة الى ذلك وشمل هذا بدعة مكروهة لم يحسنها احد من العلماء والصالحين وما نحن فيه ليس كذلك لانه
 هذه الصلوات قد اشتهرت وكانها من شعائر الاسلام فان اصلها مبنى على الرواية وجماعتها ولو كانت بدعة فبدعة حسنة
 قد آحسننا اهل الكل والعقد وكل عصر سلفنا وخلفنا من وقت ظهورها الى يومنا هذا ومارآه المؤمنون حسنا فهو عند الله
 حسن على انه لو سلم كراهة جماعتها فكراهتها تنزيهية لا سترية فيه وذلك لا يحيط ثواب اصل الصلوة الحاصل من النية
 والمقران والتسبيح والقيام والفقر والمخشوع والسجود وغيرها والنفع الكثير لا يتوكل لضرر القليل على ما صرح
 في محله وقد تقر ان النافلة تسامح فيها ما لم تسامح في الواجب والغرض وقد سمعت انه قد وقع النزاع بين
 المعاص في الترغيب فيها والترهيب عنها في دولة سلطان سليمان وشيخ الاسلام خاتمة المجتهدين والمفسرين
 المعاصي ابو السعود والعمادى ورئيس المنكرين وقتئذ محمد جلي البركوى وافراط كل من الطرفين كل الافراط
 وعرض الامر عليه فاننى باصلاح الاعتقاد في حقها انها تنفل لا فرض ولا واجب ولا سنة سنونة رغب من رغب
 فيها ولو بجماعة وان لا يلائم تاركها ما لم يكن عن عناد وتعنّت انتهى مضمون فتواه وقد سألت يوما عن شيخ بشير
 الجودرى المقلب بقلبيدى في قوته طلبية العلم مقدار ثلثانة وكنت وقتئذ رئيس الطلبة وخطبة الشيخ في الوعظ
 وقد منع الشيخ عن هذه الصلوات راسا ما السبب في ذلك فظهر ان منعه ليس بكراهة الجماعة فيها ولكونها راحة بل الامر
 اخراج وقال الى فاستاذنت منه فاذن الى

قال الشيخ على المقدسي قلت لو قيل
بإثبات حكم الإعادة لكان انحطت
قوله في شرحه على الكنز المفلوم
وفي تعليقه على البحر

قوله يضره أي يفسد صلوته **قوله** لا القوم أراد المدركين إذ من حاله مثل
حاله فسلوته فاسدة لما ذكر وهو وجدان المنافي أثناء صلوته **قوله** وأذلم يسبقه
عطف على قوله سبقه حدث **قوله** أي الإمام الأقل في قبة الأول تساهل أليس
في صورة هذه المسئلة استتلاف ولا إمام ثان كما لا يخفى **قوله** فسدت صلوته
المسبوق أطلقه ولكنه مقيد بما إذا لم يكن قضى ركعة بسجدة قبل أن يحدث
الإمام بأن قام المسبوق للقضاء قبل سلام الإمام تأدركا للواجب وهو أن لا يقو
الأبعد السلام فإذا قام فقضى ركعة بسجدة لها ثم فعل الإمام ذلك لا تفسد
صلوته لأنه استحكم انفراجه وكذا لو كان في القوم لاحقان فعل الإمام ذلك
بعد أن قام يقضى ما فاتته مع الإمام لا تفسد ولا الإفساد كما في الفقه فظهر أن قيد
المسبوق اخترازي بالنسبة إلى المدرك فقط **قوله** فاته منه أي متم للصلوة
والضيق المنصوب راجع إلى السلام وقوله ولهذا أي ولكون السلام منها لا يفوت
به أي بالسلام والضاير في صادق ولم يفسد ولكنه واد أنه راجع إليه المراد
بالإوان بعد قدر التشهد هذا ولو طوى قوله والكلام في معناه إلى قوله وهو الطهارة
وارجع الضائر إلى الكلام وصار المعنى ولهذا أي ولكون الكلام منها كالسلام
لصار موجزا وانسب بالسوق كما لا يخفى **قوله** من حيث أنه لم ومن حيث أنه لو تكلم
الإمام بعد قدر التشهد فعلى القوم أن يسلموا كما في الفقه **قوله** بخلاف الحقيقة
والحدث عما فانهما يفوتان الطهارة ولو صدرها عن الإمام ذهب القوم ولم يسلموا
كأنه **قوله** وكذا أي كالكلام أو كالتكلم المخرج إلى هذا شروع في شرح قوله وأخرج
إلى ومن قال ليس هذا في موقعه لم يصعب **قوله** وما نعه الحدث إلى وفي البداية كل ما
هو شرط جواز البناء هو شرط لجواز الاستتلاف حتى لا يجوز مع الحدث البناء
والكلام والحقيقة وسائر نواقض الصلوة كما لا يجوز البناء مع هذه الأشياء انتهى
ولو عطف أو تخفف فخرج بقوله ربح يبنى كما في القنية وذكر في الظهيرية أنه لا يبنى
وهو الصحيح كما في شرح البرجندی **قوله** والإغماء ويدخل فيه السكر صورته أن
يشرب الخمر دفعة واحدة مقدار ما لم يسكر ثم شرع في الصلوة فسكر في أثناءها
كما في البرجندی **قوله** والأمناء بالاحتلام إلى إشارته إلى أن مفسد الأمناء
بأي شيء كان وهذا الحسن من عبارة الهداية أو نام فاحتلم إذا احتلام قد
يطلق على البلوغ سواء بالانزال أو السن وعلى الانزال مطلقا وهو المراد فيها
وأما في عبارة المصنف عبارة عن ابتلاء بصورة الجماع في النوم وهو معناه
العرفي الأشهر **قوله** بأن نام إلى بيان أنه في مرتبة وقوع الاحتلام في النوم
أذ لو نام بنوم ينقض الوضوء فامنى بالاحتلام يفسد أيضا إذا الحكم يدور
على الأمناء وأما لو انفرد النوم الناقض من غير عمد لا يبطل البناء على ما مر
به في مسئلة اللاحق وسيجي من المصنف **قوله** والحقيقة عمد كان أو سهوا
لأنها في معنى الكلام كما في الشروع فظهر أنه لو تكلم لا يبنى بطريق الأولى وإنما
أفرد بها بالذكر مع أنها حدث لما نفعه عمدها وخطئها ولما أنها لا تسمى حدثا في العرف
كما في البرجندی **قوله** وأصابة بول كثيرا أراد به أصابة بنجاسة سواء خرجت من
ذلك المصلي أو من غيره كما هو مقتضى الإطلاق ولكن ما في الظهيرية أن مانع البناء
أصابة بنجاسة غيره وهكذا في القنية عن الإمام الفضل رحمه الله وجميع ما ذكر

في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه ينبغي لا ت
 الاصابة في معنى سبق الحدث حيث وقع من غير قصد كذا في المحصر والمنبع **قوله**
 وسيلان شجرة وهي في الاصل جراحة الرأس وقد يستعمل اعم منها وهو المراد
 هناك في البرجندى وهو اعم من ان يحصل من روى انسان او منته قرحته او من
 سقوط مدر من السطح بمرور مازا ولا يبروره وعدم البناء فيه عندها وعند
 ابي يوسف يبنى كما في المنبع وقيل لا يبنى عند الكل كما في الخلاصة **قوله** ادى ركننا
 مع الحدث ولم يذكر المشي مع الله يوجد في الاول ايضا اشارة الى انه يكفي في
 الفساد اداء ركن مع الحدث بقطع النظر عن المشي **قوله** وطلب الماء بالاشارة
 لعدم علمه موضع الماء قديمه لظهور فساد الصلوة بصريح الطلب **قوله** الا اذا
 كانا اى وجدا وقوله فاما حال وذو الحال مخذوف اى اذا كانا منه وتقديره في لقصور
 المعنى اذ الحال في قوة الظرف فعنى رايت زيدا قائما رايته في حال قيامه **قوله**
 من المسجد ومثله الدار والجبانة ومصلى الجبانة اذ لكل منها حكم البقعة الواحدة
 كما في الفتح والبحر وشروح المقدسى فعلى هذا اللائق على المصنف ان يقول ويجازى
 الصفوف في الصلوة اذ لا يفيد قوله في غيره وسرجه كالصلاة ومن لم يعرف المراد
 هنا خرج عن الدائرة وكيف الصلاة العلم عند الملك الاعلى **قوله** فلن انه احدث
 بان خرج شئ من انفه فقلن انه رجع كذا في شروح الشئ في ظاهره انه لو لم يكن
 للظن دليل بان شك في خروج رجب ونحوه فانه يستقبل مطلقا بالاخراف لما
 في التجنيس انه لو شك الامام في الصلوة فاستخلف فسدت صلواتهم كذا في البحر
قوله لوجود المتأني قبل تمامها انما يكون بخروج بصنعه ولم يوجد هذا على مختار
 المصنف وهو قول ابي سعيد البردعي واما على تخريج الكرخي ان وجود المغير
 بعد التشهد كوجوده قبله لما انه في حرمة الصلوة ولهذا لو فرغ المسافر في هذه
 الحالة الاقامة اتم وتام تحقيقه في العناية وفتح القدير **قوله** فتبطل الصلوة
 الى تفريع على قوله ولو وجد بلا صنعه بطلت **قوله** بقدرة المتيمم في الصلوة
 اطلقه فشمئ قدرته قبل سبق الحدث او بعده وفي الثاني خلافه والتعقيب بالان
 كما في المحيط وحزم به في التبيين واختار في النهاية البناء **قوله** الماء نصب على انه
 مفعول به لرؤية اى ماء بقدر المتيمم على استعماله هذا هو المراد وان لم يفهم من
 العبارة ثم بطلانها بالقدرة والرؤية الظاهر ان كان الماء موجودا عند
 الشروع واما لو فرض بعده وفي اثنا شئ ماء او امطرت غدبرا فاجتمع
 ماء يكفي ينبغي ان يبنى كما في شرح المقدسى نقله تفقها **قوله** فرائى المقتدى
 الامام للعهد اى المتوفى المقتدى **قوله** لعلمه الح فينعلم طهارة الامام على
 زعم المقتدى لقد رتبه على الماء واعتقاد فساد صلواته يفسد صلوة نفسه
 كما في صورة تحريم القبلة انه علم حال امامه ونفسه في جهة اخرى فصلواته
 فاسدة وان كان صلوة الامام صحيحة ثم المذكور في كتب القوم بطلانها
 لرؤية متوضى اقتدى بمتيمم عند علمائنا الثلاثة وليس كذلك لاذ اقتدا
 متوضى على متيمم لا يجوز عند محمد فيكون صلواته باطلة قبل الرؤية
 عنده هذه فائدة جسيمة افادها صاحب المنبع فاغتنم بها العلم عنده
تعا **قوله** ان وجد الماء قديمه لانه ان لم يجد الماء لا تبطل وهو الاصح

فيه كلام على الواجب

والجبل بعد من الصلوة او المراد بالان
 يكون له حد من البناء او غيره حتى
 يعتد بقطعة واحدة

فيه كلام على المصنف
 والواجب

كما في الخاتمة واختاره المصنف رحمه الله كما ترى **قوله** وقيل مطلقا ورتبه ابن الهمام
 والزليعي رحمه الله **قوله** وتعلم الامى وهو الخالي عن العلم والكتابة والقراءة
 والمراد هنا من لا يعرف ما يجزى من القراءة في الصلوة كما في شرح المقدسى **قوله**
 لفظ سورة وهي عبارة في عرفهم عن ثلث اى او عن واحدة مقدارها **قوله** وتذكر
 فائتة هذا اذا كان في الوقت سعة كما في فتح القدير **قوله** بطل صلوة المؤمن اى بطل
 وصف فرضيتها لا اصلها عندا بيمينه وابي يوسف على ما سيجئ في باب قضاء
 القنات وانما سأل في التعبير هنا اعتمادا على ما يجئ فيه **قوله** وتقديم القارى
 ايتا اى استخلافه واختار في الاسلام انه لا فساد بالاستخلاف بعد التشهد
 بالاجماع وصح في الكافي وغاية البيان لان استخلاف الامى فعل مناف للصلوة فيكون
 مخرجا منها **قوله** ودخول وقت العصر في الجمعة يعني وهو يصلى الجمعة قبل تخصيص
 الجمعة اتفاق لان الحكم في صلوة الظهر كذلك كما في المنبع ومعراج الدراية ظاهر
 هذا قبول كون القيد اتفاقا ولو فيه ضعفا ولكن اقول هو قيد اختراعى عن الظاهر
 وغيره اذ الظاهر لا يبطل ولا ينتقل الى النفل بخروج وقته وكذا الحكم في العصر
 والمغرب والعشاء على ان مصادفة البعض باءا خير من مصادفة الكل بالقضاء
 بخلاف صلوة الجمعة فانها لا تقبل القضاء فاذا اخرج الوقت في اثنا تبطل الفرضية
 وتنتقل نفلا ويجب على المصلى قضاء ظهر هذا اليوم هذا كما لا يخفى العلم عنده
تعا **قوله** وزوال عذر المعذور والمراد بزواله استمرارا نقطاعه وقتا كاملا فاذا
 انقطع بعد القعود مثلا فالامر موقوف فان دام وقتا كاملا لظهور الفساد فيقضيها
 والا فلا وقد سبق في اخرباب الحيض **قوله** وعدم ستر الجارية عورتها اى من ساعتها
 وفي السراج الوهاج ان الصلوة في هذه المسائل اذا بطلت لا تقبل نفلا الا في ثلث
 مسائل وهو ما اذا تذكر فائتة او طلعت الشمس او خرج وقت الظهر في يوم الجمعة
 انتهى قول وكذا فيما اذا دخل الوقت المكروه على مصلى القضاء ولم يذكره بناء على انه
 مستفاد من مسئلة طلوع الشمس في الغجر **قوله** انما هو بالانتقال والانتقال
 من ركن الى ركن فرضا بالاجماع فالسجدة مثلا وان تمت بالوضع ما هيته لم تتم تماما مخرجا
 عن العهدة ما لم ينتقل منها كما في الكافي فظهر ان الاعادة هنا مجاز عن الاداء لانها
 لم يصح كما لا يخفى **قوله** فلا بد من الاعادة حتى لو لم يعد فسدت صلواته كما في البحر
قوله لا يمكن الا تمام بالاستئذنة اذ لم يوجد في حق المقدم ما ينافي الاداء
 هذا اذا لم يرفع الامام رأسه من الركوع او السجود عند سبق المحدث يريد الاداء
 اما لو قال الله اكبر او سمع الله لمن حده رافعا رأسه يريد اداء ركن فسدت
 صلوة الكل ولو رفع وقال به غير يريد به الاداء ففيه روايتان عن ابي جعفر كما في
 الكافي **قوله** فسدت صلواته في رواية وضير المجزور راجع الى الامام كما هو
 مقتضى قوله استخلافه الح وفي رواية اخرى تغسل صلواتها في اخرى بنفسه
 صلوة المقتدى فقط وهو الاصح كما في المحيط وخبر مطلوب وغاية البيان وضير
 المجزور راجع الى المقتدى فله وجه ويكون المذكور القول الاصح **باب ما يفسد**
الصلوة وما يكره فيها **قوله** السلام عدا والمراد سلام الصلوة اذ التسليم
 على انسان مفسد عدا كان او خطاء نقل عليه في المحيط والخاتمة وانما لم يذكره
 المصنف لانه داخل في الكلام **قوله** ورد الضمير راجع الى التسليم بمعنى السلام

اى يوضع الرأس على الارض مسكنا

على انسان على ما هو طريقة الاستخدام والظاهر عليه تركه لانه داخل في الكلام
ايضا بخلاف سلام الصلوة لانه سهوا ذكر الكلام الناس فاجتنب الى التفصيل
اعلم انه يكره السلام على خمسة جمعهم المقدس في قوله خمسة يكره السلام
عليهم وانتفاء الرد لا انتفاء المحل قارئ حاكم مفيد لفقهه والمصلح وبالس
للتخلي **قوله** ويفسدها الكلام اي التكلم وادناه اسماع نفسه على ما مر
قوله اي سواء كان عمدا او سهوا كان طائعا او مكرها ويقطان او نائما كان في
الايضاح قال المقدس واختلعت في النائم قال كثير تفسد واختار في الاسلام
وغيره عدمه انتهى وقول الكثير هو المختار كما في البحر وعليه اطلاق المصنف ولا
يدخل في هذا الاطلاق التكلم الضروري لاسيما في ان عطر او نجسا فحصل منه
كلاما لا تفسد لتعذر الاحتراز عنه كما في المحيط **قوله** هو ان يقول آية بعد الهزة
وعدمه مع تشديد الواو المفتوحة او المكسورة ومع كسر الهاء او سكونه او
بدونها على وزن او العاطفة بتخفيف الواو او بتشديد يدها مفتوحة او مكسورة
كما في البحر **قوله** يفسد بينهما اي في الوجد وذكر الجنة والنار هذا هو الظاهر ولكنه
يخالف لعامة الكتب وكلامه فيما بعد من قوله لا لذكر الجنة والنار لانه على العموم
واللائق ان يرجع الضمير الى الوجد والمصيبة كما في المذكور ان في الكتب وسقط
الثاني من قلم الناظر هنا لا يخفى **قوله** وفي التتارخانية الخ وذكر في البرجندى
وغيره كون التاء من الوجد او المصيبة مفسدا انما هو عندنا خلافا لابن يوسف
وجعل في الظهيرية محل الخلاف فيما اذا امكن الاستماع عند ما اذا لم يمكن الاستماع
فلا يفسد عند الكل لانه ح يكون كعطاس او جشأ حصل به حروف **قوله** وهو
ان يقول ان اطلقه فشمع ما اذا اراد به تنقية موضع سجوده ونحوه والثاني
المغزى وهو التباعد على وجه الاستحسان وهذا عندنا واما عند ابن يوسف
لا تفسد صلواته وان اراد به الثاني في الطوى كذا في المبسوط لخراجه زاده
والمحيط والتحفة والحقائق وقال في المصنف والمصنف ان الخلاف في
المخفف وفي المشدق يفسد عنده **قوله** وبكالا قصر خروج الدموع وبالمدة
الصوت الذي معه على الاول قوله بصوت للتقيد وعلى الثاني لزيادة التنجيد
وهذا عندنا ايضا خلافا لابن يوسف وعند محمد انه لو كان بحيث لا يملك نفسه
لا يفسده كما في البرجندى **قوله** لو جمع او مصيبة قيد للاربعة **قوله** لان الاثنى
الخ اشار الى ان قوله لا لذكر الجنة والنار ناظرا الى اكل **قوله** فعزوني امر من
التعزيت بخلاف التهنية **قوله** بل كان لتحسين الصوت وكذا لو كان للاعلام
انه في الصلوة اوليه تدي امامه عند خطاء **قوله** يفسد عند ابي حنيفة ومحمد
وجهماء انه جزم المصنف بالفساد وعندنا بتبعنا صاحب ابن سليمان الحزنجاني
والامام فلهي الدين كما في البدائع والبرجندى ولكن الصحيح ان التنجيد كالتسعال
لا يفسد لان ما للقراءة ملحق بها كما في فتح القدير وفي لغاية لتنجيد للاعلام
انه في صلوة لا تفسد انتهى وفي المقدس لو اخطأ امام فتنجيد من ثم يهتدي
لا تفسد انتهى واطلاق المجتبى ايضا على عدم الفساد به فظهر ان ما جزم
المصنف خلاف الصحيح **قوله** وجواب خبر سواد بالاسترجاع هذا الجواب
به وبالمجدة في السار وبالسجدة وبالهلملة في العجب انما يفسد عندنا وعند

اي ردة السلام
سته

اي التخرط
سته

آوه آوه آوه آوه
هذه سبع لغات وفيه خمس لغات
اخرى ذكرها في البحر

فيه كلام على المصنف
والوالم

كما سيج باذن وتكم بلسانه

فيه كلام
على المصنف

ابن يوسف لا تفسد ولا خلاف عند المشايخ فيها الا في الاسترجاع والاصح انه على
الخلاف ايضا كما في المبسوط والهداية ومن خص خلافا ابن يوسف بجواب خبر سار
افظهر قصور تتبعكم لا يخفى ثم قوله خبر مضاف الى سواد اضافة موصوفة الى صفته
اي خبر سبي وعليه قوله سار دون مسترة **قوله** مفسدا اتفاقا هذا اشعار من
المصنف ان المسئلة اختلافية ولكنه لم يبين ان الخلاف لمن فهو ايجاز محل كالا يخفى
قوله ويفسدها قراءته اي قراءة المصلح فشمع الامام والمنفرد والظاهر ان
القليل والكثير عنده سواء في الانسداد وعندنا في عدمه فلهذا اطلقه في الكتاب
كما في العناية وقيل اذا قرا اية او الفاتحة او قدرها تفسد ولا تفسد دونها
واختاره المقدس **قوله** الا اذا قصد به التلاوة في لا تفسد عند الكل كما في الخلا
قوله وان فتح على امامه لا يفسد يريد به الا طلاق يعني لا يفسد وان فتح بعد
قراءة ما يجوز الصلوة او بعد الا انتقال الاية اخرى لا صلوة الفاتحة ولا صلوة
الامام وهو الصحيح من المذهب كما في فتح القدير والبحر الرائق **قوله** وقيل ان قراء
الخ اشار بصيغة التثنية الى ضعفه **قوله** وينبغي الخ اشار به الى ان فتح على
امامه من ساعته يكره كما ان الجاء الامام اليه يكره كما في البحر والمراد كراهة تنزيهية
كما لا يخفى واقول ينبغي ان لا يكره الفتح اصلا لانه لو لم يفتح رجلا يجرى على لسانه
ما يكون مفسدا فكان فيه اصلاح الصلوة والاطلاق ما روى عن علي رضي الله عنه
اذا استطعك الامام فاطمه واستطعاه سكوتة ونحوه العلم عنده تعالى
قوله لافرق بين العهد والنسيان وكذا لافرق بين القليل والكثير اذا تناول
من خارج الغم فابتلعه ولو سمي سمي او برد او قطرة مطر يفسد الصلوة ولو كان
في فمه سكرة فذابت ودخلت في حلقه فسدت صلواته بخلاف ما اذا اكل السكر قبل
الشروع والخلاوة في فمه فدخل مع البزاق فانه لا يفسد كما في الظهيرية والمنهج
قوله كما سياتي ولم يستوف المراء كما ينبغي ثم وان شئت فاستمع لما يتلى عليك
ولو بقي في حلال اسنانه شئ فابتلعه فان كان ما دون خمسة لا يفسد الصلوة
والصوم وان كان ما فوقها يفسد هاهنا وعليه اتفاق جميع علماءنا كما في المنهج وانما
الاختلاف في قدر الخمسة ففي غريب الرواية لابن جعفر وفي شرح الطحاوي والبدائع
والتحفة انه كثير يفسد هاهنا وفي الذخيرة جعل هذا القدر قليلا لا يفسد هاهنا وفي
المحيط جعله قليلا في حق الصلوة كثيرا في حق الصوم وافرقت بينهما بان فساد الصوم
معلق بالمغذي الى جوفه وقد وجد فساد الصلوة معلق بعقل كثير ولم يوجد قول
ومن ذلك ان الصائم لو تناول سمي سمي من خارج الغم فابتلعه من غير مضغ
يفسد صومه ولو مضغه لم يفسد لانها بالمضغ يتلاشى وفي وجوب الكفارة
اذا ابتلعها ولم يمضغها كلام قال صدر الشريعة المختار انه يجب الكفارة كذا
في التتمة وغيرها **قوله** وعند محمد لا مالم يؤده هذا الذي ذكره المصنف من مذهب
محمد واني يوسف هنا وفي شروط الصلوة وقد سبق هو المذكور في ملحق البحار
وقد اختار المصنف مذهب ابن يوسف في الموضعين وذكر في مختصر المحيط ان
مذهب محمد كونه المكث قد راداه ركن مفسدا وان مذهب ابن يوسف فساد هاهنا
وان قل منه وضعف ما في المختصر ابن الهمام المحقق وعليه كلام المصنف ايضا
حيث لم يتعرض له في الموضعين **قوله** يفسد صلوة الكل وقد سبق منه ان في فساد

فيه كلام على الوالم

فيه كلام على المصنف

صلوة الإمام روايتين وقد حكم بفساد صلواته ايضا هنا إشارة الى أنه المختار
وقد سبق منا نقل التصحيح فيه **قوله** على أنه ما يعلم نالره اشار بقيد العلم
ان تيقن الناظر معتبر حتى اشكل عليه انه في الصلوة ام لا فهو عمل قليل كما في
الظهير وبفتح القدير وذكر الظن بدلا للعلم في النقاية وهو المرافق لما في الكافي
في باب الوتر من ان العمل الكثير ما لوراء الناظر من بعيد يظنه خارج الصلوة
انتهى قول الظاهر ان لا فرق بين العلم والظن في هذه المسئلة كما هو مقتضى
الفن في مواضع يؤيده ان صاحب النقاية عتبر بالعلم في شرحه على الوقاية العلم
عنده **قوله** لانظره عطف على قرأته خسر العطف عليه الا بالالتناسب
بينهما وان كان المشهور في مثل هذا العطف العطف على المعطوف عليه الاول لكونه
اصلا وهو السلام عدا هنا او الاخير لقربه وهو كل عمل كثير **قوله** او مرور ما
سواء كان رجلا او امرأة او حمارا او كلبا او غيرها وهو المراد من الاطلاق **قوله**
تكملا في الموضع الذي يكره المرور فيه والمراد الكراهة التحريمية لتصريحهم بالانهم
قوله والاصح انه موضع صلواته الم وهو مختار صاحب الهداية وشمس الائمة
الشرعى وقاضيان وحسنه صاحب المحيط بان ذلك القدر موضع صلواته دون
ما وراه واختار في النقاية انه يكره مرور ما في الصلوة بموضع يقع عليه بصر
المصلي وهو خاشع في صلواته وفيما وراه ذلك لا يكره وهو قول الفقيه ابو جعفر واختار
في الاسلام وحسنه لكونه مطردا حيث يشمل ما اذا صلى على مكان مرتفع اقل من
قائمة المارة فالمرور اسفله مكروه وليس بموضع سجود المصلي وفي البدايع وهو
الاصح ورجحه في النهاية بانه اشبه الى الصواب وعليه كلام فتح القدير وقره
عليه في العناية وارجح الاول الى هذا القول بالتوفيق بينهما بقوله ولعل معنى
قوله في موضع سجوده في موضع قريب من موضع سجوده فيتحقق ما لهما هذا **قوله**
وان اثم المار اى اثم الانسان المكلف بالمرور فظهر ان في ارجاع ضمير اثم المار
نوع استخدام كالا يخفى **قوله** وبغرض المصلي ذكر قيد المصلي بناء على قوله ان
ظن والالوضع المارة سترة بين يدي المصلي ثم مترجعا بل كراهة ذكره في القنية
قوله مع الاشارة الى باليد او بالرأس او بالعين **قوله** او التسبيح ويكون
رفع الصوت بقراء القرآن في الصلوة الجهرية ان صادف مروره وقت القراءة
هذا في حق الرجال واما النساء فليس لهن التسبيح بل يصغفن للحديث ولا في
صوتهن فتنة فكره لهن التسبيح هذا في بدء ما في الولواتية وغاية البيان **قوله**
لا بها ومن المشايخ ان الوارد والدفع رخصة والا فضل تركه مطلقا لانه ليس عمل
الصلوة كما في البدايع لكن قال البرجندى كون الافضل ذلك خلاف ظاهر كلام
محمد **قوله** في المسجد الصغير وهو ما يكون اقل من جريب كما في شرح البرجندى
قوله وقيل كالصحناء صححه صاحب البحر وهو الظاهر كالا يخفى **قوله** فليظلم اى
تليجس بمرده **قوله** وان زاد اى التثائب وغلبته وضع يده الى رتب وضع
اليه على الدفع لما ان تغطية الفم في الصلوة منتهى عنها وانما ابحت للضرورة
ولا ضرورة اذا امكنه كذا في البحر **قوله** وكف ثوبه وهو قبضه وضمه ورفعه بين
يديه او من خلفه كذا في الشروح ويدخل في كف الثوب تشهير كية كما في القدير
قوله لانه خارج الصلوة منتهى عنه اى مكروه كراهة التحريم وهو المراد من قول

الهداية اى حرام فظهر منه ان كراهته في الصلوة تحريمية بالطريق الاول وفي غاية
السرورى ان عتبه به خارج الصلوة ترك الاول ظاهره انه تنزيهية وخارج الصلوة
وهو الظاهر كما لا يخفى لانه لما لم يبلغه درجة التحريم في الصلوة وبقي في الكراهة
فما ظنك بخارجها العلم عنده **قوله** وعقصر شعره بمعنى ان يفعل ذلك قبل
الدخول في الصلوة وبقي فيها كذلك **قوله** وفرقة اصابعه وكراهة الفرقة
في الصلوة تحريمية بخلافها في خارجها فانها تنزيهية لما لم يكن نهى في خارجها
كذا في البحر وهذا الحكم في العتص باليد لان النهى مقيد بالصلوة فيه **قوله** بل اعذر
الظاهر انه قيد للترجيع قيد به كثرة وقوع التريج بدونه ولا يحتمل كونه قيدا
لما سبق كله اذ جاز ما سيجي من غير كراهة كذلك لو يعذر لان الواجب يترك
مع العذر فالسنة ونحوها اولى كما لا يخفى **قوله** الامرة اطلق في المتن وقيد في الشرح
بانه للسجدة وهو المراد اذ قلب المصلي لغير السجدة مكروه مطلقا ذكره البرجندى
واشار بالمرأة ان الزيادة عليها مكروهة وهو ظاهر الرواية كما في البحر وذكر في الثانية
لا بأس بان يسوى موضع سجوده مرة او مرتين انتهى **قوله** او فذر هكذا في
النسخ وفي الهداية بدله والا فذر وقال ابن المهام المحقق انه غريب بهذا اللفظ
والمراد عنده سالت النبي عليه السلام عن كل شئ حتى سالت عن مسح المصلي فقال
واحدة اودع انتهى ووقع في بعض الكتب بدله اودر وفي المنيع روى انه سأل ابو
خير البشري عن تسوية الحجر قال خير البشري ابادر مرة اودر كذا في كتب الفقه
انتهى ولم اراه على ما في عبارة المصنف ولا يصح الغاية فيه بخلاف ما في الهداية فانه
را بطه جوابا للشرط وهو الاى وان لم يكن او وان لم تسبح مرة فذر مرتين كما
لا يخفى **قوله** وعدا الاى اى في الصلوة فرضا كان او غيره باتفاق اصحابنا في ظاهر
الرواية وقيل باتفاقهم في الفرض وقيل على الخلاف في الكليلين ابجينة وصاحبه
واطلاق المتن على الاول وتصريح الشرح على الثاني والثالث وهو الظاهر وقيد
بالاى والتسبيح لانه لو عد الناس وغيرهم كره بلا خلاف وقيد باليد لانه لو عد
باللسان ففسد الصلوة واشاره الى انه لو غزبرؤس الاصابع او حفظ بالقلب
فهو غير مكروه اتفاقا وفي ملتقى البحار لو حرك اصابعه بالعد تحريكا بليغا يظن
الناظر انه في غير الصلوة ففسد صلواته فاذا لم يكن بليغا نكره لان ما يفسد كثيرا
يكره قليله كالمشئ فيها هذا زبدة ما في الشروح **قوله** فلا يكره عدّها بالقلب اى
العد بقلبه لا يكره بالاتفاق **قوله** ولا باليد اى ولا يكره العد باليد وقد اختلف
فيه وقيل ان عد الاى والتسبيح مكروه عنده خارج الصلوة كما هو ظاهر اطلاق
المتن لعقل عن السلف نذوب ولا يخفى نسج وخفى ونهى عن عمر رضا الله عنه
عن الحد والتصحيح انه غير مكروه كما في المستصفي لانه اسكن للقلب واجلب
للشفاط ولرواية عن النبي عليه السلام يدل على جوازه ذكر صاحب البحر وغيره
وعليه تصريح المصنف في الشرح واما اتخاذ السبيحة المعروفة لاحصاء عدد
الاذكار فلا يمنع عنه حيث نقل العمل بها عن جماعة الاخيار سيما الطائفة الصوفية
المجازاة نعم يمنع ان ترتب عليه رياء ونحوه ولا كلام فيه كذا في شرح المقدسى
قوله ثم قدر الارتفاع قامة اى قامة رجل مطلقا كما في الخلاصة وقامة الوسط
كما في الظهيرية **قوله** ولا بأس بما دونها هذا غير ظاهر الرواية وفي ظاهر الرواية

فيه كلام على الرواية

فيه كلام على المصنف

يعنى ظاهر كلام المصنف في الشرح
انها على الخلاف مطلقا معناه

وهو من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تقوم الامام فوافي بين الناس خلفه انخرجه الحاكم من فروعها

سوى في الكراهة قدر قاتمة ودونها وصحح في البداه لا اطلاق النهي **قوله** وقيل مقدار ذراع وهو المختار عند قاضيان وفي غاية البيان هو الصحيح وقيل كره باد في ما يقع به الا متياز على ما اختاره بعضهم كما في البرجندى ورجحه المحقق الكمال بان الموجب وهو شبه الاذورا، يتحقق منه غير مقتصر على قدر الذراع وقد اختلف التعليل والاولى جعل بظاهر الرواية صريح في محالة غير مرة **قوله** لزوال المعنى الموجب للكراهة وهو تشبه باهل الكتاب فانهم يتخذون لاماسهم وكانوا ولا يشاركونه في المكان كما في البحر **قوله** فيه تصاوير اي تماثيل اذ الصورة عام والتمثال خاص بذى الروح وهو المراد هنا **قوله** فيه نار اي جمر **قوله** او يكون فوق رأسه اي اشار به الى ان الصورة لو كانت في موضع قيامه او جلوسه لا يكره لانه استهانته بها ودخل في قوله بين يديه كونها في موضع سجوده لما فيه من التعظيم لها كما في العناية **قوله** او على بساط الخ سيجى محله اي لو كانت على وسادة ملقاة او على بساط مفروش لا يكره لانها تداس وتوطأ كما في الهداية ولحديث جبرئيل حيث قال كيف ادخل وفي بيتك ستريه تصاوير فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وساندا واجعلها بسطا قاله حين استأذن عليه السلام على النبي عليه السلام فقال ادخل كما في فتح القدير **قوله** الا ان يكون صغيرة بحيث لا يبدد الناظر بلا تأمل كما في الكافي وبلا تكلف كما في الخزانة اي لا تبدو للناظر على بعد ما كما في فتح القدير **قوله** او مقطوع الرأس اي يمتد الرأس بحيث لم يبق من الرأس اثر اصلا كما في البرجندى وذكر في الخلاصة لو لمحي وجه الصورة فهو كقطع الرأس **قوله** او لغير ذى روح من الشجر وغيره ولا فرق عند كافة العلماء بين الشجر المثمر وغيره الا بما هو فانه كره المثمر كذا في البحر **قوله** حاسر رأسه لم يقل حاسر الرأس لئلا يشمل رأس المرأة لان حسرها مسها مفسد للصلوة **قوله** لا للتذلل الخ وفي المتن يكره ان يصلح حاسر رأسه سواء كان للتهاون بالصلوة او للتضرع انتهى **قوله** يدا فح الاختصاص اي احدهما وان كان الاهتمام يشغله بقطعها وان مضى عليها اجزاءه وقد اساء الا اذا ضاق الوقت لان الاداء مع الكراهة اولى من القضاء كما في البحر **قوله** من التراب وفي حكم الخشيش كما في الثانية واحترزه عن العرق فانه لا بأس بان يمسح العرق عن جبهته في الصلوة ذكره في الخزانة لانه لو كثر سيل ويدخل العين فيض **قوله** في ثياب البذلة بكسر الباء المهنة والخدعة وفي الفتن المستحب في الصلوة اللبس المعتاد لانه المتوارث **قوله** لا قتل حية اطلقه فتشمل جميع انواع الحيات هو الصحيح لا اطلاق الدليل كما في الهداية والملتق القتل فتشمل ما اذا كان بعجل كثير قال السرخسي في المبسوط هو الاظهر وهو مختار المصنف كما ترى وتشمل جميع المواضع حتى اذا اخذ المقتدى النعل بيده ومشى اليها ليقتلها لا تقصد صلواته وان صار قدام الامام كما في الخلاصة وقيد في النهاية بان تمن بين يديه وخاف ان تؤذي به والا فيكره وذكر في بعض الشرح بياح قتل المصلى حية ولو غير متوجهة اليه لا يقال ان ظاهر هذا مخالف لما في النهاية اذ لا ينافي من غير المتوجهة فينبغي ان يكون قتلها مكروها لانا نقول الطبايع مختلفة فالمصلى اذا خاف من غير المتوجهة اليه بياح له

وفي بعض النسخ يدا فح الاختصاص وعليه متن الحديث فعلى الاول الذبح منه اي منعه اياهما او احدهما عن نقض الوضوء وعلى الذبح منهما او من احدهما وهو نقاض الخ

وهو الملاقاة واثبات القضاء بلفظ قبل واثبات ما في المبسوط بلفظ ذكر

قتلها على ان مثل هذا العذر لا يؤمن من ايذائه والمفروض ان تمن بين يديه بياح قتلها كما لا يخفى **قوله** والاستقاء من البئر ظاهره ان الاستقاء غير مفسد في سبق الحدث وفيه خلاف تحقيقه في فتح القدير **قوله** الى ظهر قاعه يتحدث او يقرأ او يذكر العلم سواء كان له امن من الغلط برفع صوته او لا لاطلاق الدليل كذا في شرح المقدسي وذكر فيه ايضا ان النائم كالقاع المتحدث وشار بالظهر الى ان الصلوة الى وجهه يكره كما في الجامع الصغير وبقيت التحدث الى ان عدم الكراهة عند عدمه بالاولى او انه متفق عليه كما في البحر **قوله** ويصلي عطف على امر عكرمة **قوله** معلقين اراد به كون كل منهما بين يديه سواء كان معلقا او منصوبا او مرفوعا بشئ على ان وضع السلاح امامه اسهل لتناوله ان احتاج له وكذا وضع المصحف خلفه مالم يرتفع مخلا بالتعظيم ولا يجوز **قوله** او على بساط قد سبق شرحه **قوله** يكره الوطى اي الجماعه وصريح في التبيين بان الوطى فيه حرام لقوله تعالى ولا تباثبا شروهن وانتم عاكفون في المساجد وذكر المحقق الكمال ان الحق كراهة تحريم لان الاية ظنية الدلالة **قوله** لا فرق بيت فيه مسجد قيد الفرق فيه للمزاوجة والا فالوطن لا يكره في البيت الذي فيه مسجد **قوله** وفي زماننا الخ وفي الهداية وقيل لا بأس به اذا اجف على متاع المسجد انتهى قال المحقق الكمال هذا الحسن في التقييد بزماننا كما في عبارة بعضهم فالمدار خشية الضرر على متاع المسجد فان ثبت في زماننا في جميع الاوقات ثبت كذلك الا في اوقات الصلوة او لا فلا وفي بعضها وفي بعضها انتهى يعني وان لا يثبت في جميعها فلا يثبت المنع اصلا وان ثبت في بعضها فيثبت في بعضها **قوله** لا يكره تزويجه قبل هو قرينة لما فيه من تعظيم المسجد ومنهم من كرهه لقوله عليه السلام ان من اشترط الساعة ان تزني المساجد الحديث واصحابنا قالوا بالجواز من غير كراهة ولا استحباب مالم يتكلف بدقايق المقروش ونحو سيمتا في المحراب هذا زينة ما في الشرح **قوله** او سورتين في ركعتين يعني خاتمة سورة في ركعة وخاتمة سورة اخرى في ركعة اخرى **قوله** وقيل لا يكره فيهما وصح قاضيان في شرح الجامع الصغير عدم الكراهة وان الافضل خلافه **قوله** وينبغي ان لا يفصل الخ يريد به ان الفصل بينهما بسورة او بسورتين غير لائق وهو كراهة تنزيه او خلاف الافضل وفي فتح القدير ان كان بينهما سور او سورتان لا يكره وان كان سورة قبل يكره وقيل ان كانت طويلة لا يكره كما اذا كانت سورتان قصيرتان انتهى وهكذا في البحر الرائق هذا في الركعتين واما اذا جمع بين سورتين وبينهما سورة او سور يكره في ركعتين في السراج الوهاج **قوله** فقرا في الثانية سورة فرقها يكره واطلق فتشمل الفرض والنفل ولكن قال في الخلاصة بعد نقل هذه المذكورات هذا كله في الفرائض اما في النوافل فلا يكره واقول ان ما يفهم من فتح القدير كون الكراهة فيما يقع عن قصد اما لو وقع من غير قصد فلا كراهة وايضا ان ما يفهم مما في التجنيس في باب سجود الشهور ان يكون هذه الكراهة تنزيهية تدبر العلم عنده تعالى **باب الوتر والنوافل** **قوله** وقد مر الفرق بينهما اي في صدر كتاب الطهارة **قوله** وهو المراد بما روى اشواج والواجب نوعان واجب في قوة الفرض في العمل وواجب دون الفرض

فيه فوق السنة والاول كالوتر عندا يحنف حتى منع تذكره صحة الفجر كند كسر
العشاء والثاني كتحسين الفاتحة حتى وجب سجود السهو بتركه ولكن لا تقصد
كذا ذكره صاحب الكشف في التحقيق وانت خير بان وجوبه الجماعة من قبيل الثاني
على ما سبق من الترجيح لوجوبها كما لا يخفى **قوله** لما كان بالسنة اي غير المتواتر
والمشهور كما في العناية قال في المنيع ان مذهبنا يحنف في اكون الوتر واجبا احتياط
جامع للذاهب كلها فانه فرض باعتبار العمل واجب باعتبار العلم سنة باعتبار
السبب انتهى يعني انه سنة ثبوتها دليل **قوله** يكبر اي يدل على انتقال من حال
الرجال اذ حال القنوت مخالف لحال قراءة القرآن واختلف في هذا التكبير انه واجب
يجب بتركه سهوا سهوا وسجود السهو او سننكا في الظهيرية وصرح في خزنة
الفقه بان هذا التكبير واجب **قوله** فيقتل اي في الاداء والقضاء كما في البحر
امام او مقتدا ومنفرد كما في البرجندى واقبالفا لان قراءة القنوت عقيب
التكبير بلا مهلة وهذا الحسن من ثم كما وقع في بعض المتون بناء على ان الفعلين
المتتابعين بلا مهلة اذا امتد احدهما جاز عطف احدهما على الاخر بتم ذكره بنهم
الاثمة الرضى عليه الرحمة ولما قد قالوا ان الفاء ونتم قد يصلحان لتكبير واحد بان
يكون المعطوف امرا مقدما كان انتهاؤه متراجعا عن المعطوف عليه وابتدأؤه
عقبه بلا مهلة فلذلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتداءه بالمعطوف عليه
وان تعطف بتم نظرا الى بعد انتهاؤه وتراجعه عنه نعم عطف بتم في مثله جائز
وذا لا يمنع احسنية الفاء الا ان يقتضى المقام افادة اخرى باتيان ثم في يكون
ايتانها احسن وموضعه علم البلاغة لا يخفى على من كان له نصيب ويد طول منه
قوله وفي الثالثة قل هو الله احد يؤيد هذا ان مراد المصنف وغيره فيما سبق
من اشياء عدم الفصل بين ركعتين بسورة او سورتين ليسا شفعاء واحدا
خلا في الافضل على ان الظاهر فيه شفع واحد وهذا وقع الفصل بسورتين بين
ركعتين ليسا شفعاء واحدا فلا مخالفة بينهما اصلا كما لا يخفى **قوله** ونشهد بك
وقع في بعض روايه ولم يقع في اخرى وكذلك نتوب اليك وكذلك كلمة وفي
الحاوي القدسي لم يذكر الوار في وتخلع وثبت في رواية الطحاوي والبيهقي
وهو الظاهر كما في البحر ونترك عطف تفسيره وقيل انه نخرج من المتنوع
المفترق والذلل لا يكون ونترك تفسيره كما لا يخفى **قوله** ونخفف من الحفظ
وهو السرعة وفي الخاتمة لوقراءها بالذال المجتمة بطلت صلواته قال صاحب البحر
لانها كلمة مهملة لا معنى لها وقال صاحب المنيع قد كشفت عن معناه في كتب
اللغة الصحاح الجوهري والمغرب والمصادر فما ظفرت بمعناه ولم ادر **قوله**
واكسر ابع هكذا قال صاحب الجمع في شرحه وفسر بانه بمعنى لاحق والفتح افع
واحسن او صواب كذا قاله الغير وذا ابادى في قاموسه **قوله** بالترجيح يفتقه
الراوى وابن مسعود معروى بالعدل والفقه والفتوى بل الحق انه من العباد
لوانس معروى بالعدل فقط كما ذكر في الاصول سيما في فتح الغفار شرح المنار
قوله فانه اي حديث ابن مسعود ما ظراى مانع محتمل ناسخ فيترجى على البع
وهو حديث انس وهذا قاعدة مطروقة في الاصول وقد اطنب في هذا المقام
الكلام مع الشافعي الكمال ابن الهمام كما هو دأبه الشريف فليراجعه

قاعدة في الفاء ونتم

من رام العلم عند الملك العلام **قوله** اي يتبع الى اشار به الى ان فاعل يتبع ضمير
مستتر راجع الى الخنف بدلالة قرينة الحال كما في قوله تعالى ولا يوبه لكل واحد منهما
ودلت المسئلة على جواز الاقتداء وانما اختلفوا في متابعة القنوت وعدم متابعتها
كما في المنيع **قوله** والاول اظهر قال قاضيان في الجامع الصغير والتصحيح ان
يسكت قائما ولا يخط ويتابعه في القيام انتهى وقبله غيره **قوله** اي القنوت
اي الدعاء المشهور عند الحنفية وهو اللهم انا نستعينك الى **قوله** يستحب اشار
به الى انه التقيد بعدم احسانه ليس بشرط الجواز بل يجوز لمن يعرف الدعاء
المعروف ان يقتصر على واحد ما ذكر حتى يكفي ان يقول يارب ثلاث مرات لان
ظاهر الرواية على ان ليس فيه دعاء موقت اي معين كما في البحر وغيره **قوله** اي
في الركوع خسر الركوع بالذكر مع ان القيام بعده كذلك اكتفاء به لان عدم القنوت
فيه يكون بالطريق الاولى هذا ولكن الظاهر المناسب لترديد السباق ان يقول
اي الركوع او القيام بعده كما لا يخفى **قوله** من تركها اي المتابعة **قوله** ادرك
المقتدى اي السبوق المقتدى فيكون في راجع ضمير ادرك نوع استخدام كالا
يخفى **قوله** اي الركعة الثانية من وتر اشار به الى ان اضافتها بمعنى من الثالثة
كالصفة الغالبة لا اندراج معنى الموصوف فيها **قوله** كان المقتدى مدركا للقنوت
اذ قراءة الامام القنوت قراءة له على ان علمان المقتدى بخير بين قراءة تسكوة
خلف الامام في قول كما في البرجندى مفصلا فظهر منه انه لو ادرك الركعة
الاخيرة وقتت مع الامام لم يعده في الركعة الاخيرة من القضاء اصلا بالطريق
الاولى كما لا يخفى **قوله** سن سنة موكده والمراد بالتاكيد هنا قريبا لوجوب
لا الوجوب لان ما تتأدى بمطلق النية ولو ركعتي الفجر وقد يستدل على وجوبها
بمسائل ذكرها صاحب البحر وفي الظهيرية وروى عن ابي حنيفة ان ركعتي الفجر
واجبتان **قوله** والاصل فيه اي في استئذان ركعتين قبل الفجر الى اطلقه ولكنه
دليل سوى سنن الجمعة لانه ما لم تذكر في الحديث المفسر وانها خارجة عن اشق
عشر دليل اربع قبلها ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع من قبل الجمعة اربعا لا يفصل في شئ
منهن ودليل اربع بعدها ما روى عن ابى هريرة انه اذا صلى احدكم الجمعة فليصل
بعدها اربعا وكلا الحديثين مرفوعان كما في البحر ولم يذكر المصنف ركعتين بعد
هذه الاربعة لان ما ذكره ظاهرا رواية وفي غيرها عن ابى يوسف انه ينبغي
ان يصلي اربعا ثم ركعتين وذكر محمد في كتابه الاعتكاف ان المعتكف يعتكف
في المسجد الجامع مقدار ما يصلي اربعا وستا كما في البدائع وكثير من المشايخ
على قول ابى يوسف كما في الذخيرة والتجديد وهو الافضل كما في النية وانت
خير بان هذه الاربعة او الست غير الظهور الاخير الاربعة يدل عليه كلام
المصنف في باب شروط الصلوة كما لا يخفى **قوله** والليل على ثمان اي زيادة
نقل الليل على ثمان هذا من قبيل في الدار زيد والحجة عمر وجزم بالكرامة
ولكنه يختلف فيها مع اختلاف التصحيح وصحح السرخسي في مبسوط عدم كراهة
الزيادة وعليه كلام صاحب الخلاصة وصح في البدائع انها مكروهة وقال عليه
عامة المشايخ ونقل صاحب النية ان الزيادة المذكورة مكروهة بالاجماع بل جاع

الى حبيفة وصاحبه وقبله صاحب البحر وعليه الخلاف المصنف **قوله** وعندهما في التهار
رباع وفي الليل شئ لقوله عليه السلام صلوة الليل شئ في كل ركعتين فسلم
وفي العيون بقوله ما فتى اتباعا للحدث كما في الدراية والمنيع وانت خير بان
الخلاف انما هو في غير التراويح والسنن الرواتب كما لا يخفى **قوله** لانها لتاكدها الى
تعليل لقوله لا يصلي ولا يستفتح **قوله** وفي البواقي الى ما ذكره المصنف هنا مذكور
في المجتبى للزاهدي ولكن ذكر في قنية وحاربة **قوله** الاصح ان لا ياتي بها لانها
صلوة واحدة **فلك** مثله **قوله** لا ياتي بالصلوة في القعدة الاولى من الاربع
قبل الظهر ولا في غيرها انتهى ربح صاحب البحر ما في المجتبى وعليه كلام المصنف
ايضا كما ترى العلم عنده **قوله** من كثرة السجود اى من عدد ركعات والظاهر
ان يقال من طول السجود ليكون المفضل مناسباً للمفضل عليه ومن جنسه فكانهم
انما تركوه لانه لم يشتهر ان النبي عليه السلام كان يفعلها والسلف من الصحابة و
التابعين لما فيه ضرر زائد وما جعل عليكم في الدين من حرج ولم يذكر الركوع مع انه
مذكور في الكتب لا غناء ذكر السجود عنه فيستتبعه ولذلك ذكره في الشرح هذا
الذي ذكره المصنف ما نقله الطحاوي عن محمد بن يحيى في البدايع بما ذكره في الشرح هنا
ونقل في المجتبى عنه ان كثرة الركوع والسجود افضل لمحدث عليكم بكثرة السجود واكثر
ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولا غاية الموضع ولتعارض الأدلة توقف
الامام احمد عليه الرحمة في هذه المسئلة ولم يحكم بشئ ربح ما في المجتبى صاحب البحر
بكلام طويل وردة المقدسي بكلام طويل وكلاهما هنا مدافعة ودعوى ولذلك
لم ار في ايرادها جدوى والذي يظهر للعبد الفقير بعون ربه التقدير ان ما في المجتبى
اقوى وارجح لانه لا يلزم من كون الصلوة القليلة السجود افضل بطول القيام
تفضيلها على صلوات كثيرة السجود بل تفضيلها على صلوة قليلة القراءة تساويا
في عدد الركعة تدبر على ان كثرة الركوع والسجود المستلزم كثرة الركعات يستلزم
كثرة القراءة بخلاف طول القيام المستلزم القراءة فانه لا يستلزم كثرتها العلم
عند الملك الاعلى **قوله** وسن تحية المسجد اى ندب تحية ربه المسجد والمضاف
محدود لان المقصود منها تقرب الى الله تعالى لا الى المسجد والانسان اذا دخل بيت
الملك انما يحى الملك لا بيته او الاضافة بمعنى في اى تحية في المسجد اطلقا غير
ان اصحابنا يكرهونها في الاوقات المكرهه تقديمها لعموم المأظفر على عموم البيع
قوله وهو ركعتان قبل القعود اى كما دخل وهو الصحيح كما في القنية ولا يسقط
بالجلوس كما في البحر **قوله** واداء الفرض ينوبها وفي البدايع وقد قالوا ان كل صلوة
صلاتها عند دخوله فرضا او سنة فانها تقوم مقام التحية بلاينة انتهى وانما
يؤمر بتحية المسجد ان دخله غير الصلوة كما في القنية فيظهر منه ان لا وجه لتخصيص
الفرض بالنيابة **قوله** واجب في الاولين خبر بعد خبر لان **قوله** لا يجب بالتحية
الاولى الاربعتان اذا نوى اربعاً وما اذا شرع بمطلق النية فلا يلزم اكثر من
ركعتين باتفاق الروايات كما في فتح القدير **قوله** واما الترتيل فلا حياط بترجيح
جهة النقلة على جهة فرضيته في القراءة كما ينج جهة فرضيته على جهة النقلة
في الركعات حيث لو دخل مع الامام في صلوة المغرب يضم اليها ركعة رابعة عملا
بالاحتياط كما في المنيع **قوله** بالشروع اى الدخول فيه بتكبيرة الافتتاح او بقيام

فان طول السجود يمنع عن كثرة السجود
والركوع واكثر القراءة مع مشقة
البدن

مناسفة هذا المقام في المنيع عند قول
المجمع ويعتبر القرب في الرجوع في باب
سجود السجود

مناسفة في تفسير البيضاوي عند
قوله تعالى واسجدوا لله الذي
خلقكم في جميع السجدة

اي بل يلزم
منه

الى الشفع الثاني بعد الفراغ من الاول بمجيئها كما في البحر والمنيع **قوله** فيجب القضاء
تفريع على قوله لزم النقل ولكن لا يخرج عن اصل النقلة ولهذا التنقل بامام
مفترض ثم قطعه ثم اقتدى به ولم ينو القضاء يخرج عن العهدة وذكر في الاصل
انه ينوب عما لزمه بالا فساد ولو نوى تطوعا اخر وهو قول البيهقي في يوسف
قوله بالا فساد اطلقه فشملا لافساد بفعله او بغيره كروية المتنجس الماء وحيف المرأة
في التطوع بخلاف الفرض وقوله ناوى الاربع تفصيل هذا التفريع وقوله نقص مخضوض
بافساده بكلام ونحوه سوى ترك القراءة لان اقسامه بذكر بعد **قوله** ناوى الاربع
اى من النقل ولو سنة مؤكدة كسنة الظهر وهو ظاهر الرواية عن اصحابنا وقيل
يقضى فيها اربعاً احتياطاً بالاتفاق لانها صلوة واحدة كما في البرهندي وغيره
قوله وقعد على الركعتين قديبه لانه لو لم يقعد وشرع الشفع الثاني ولو بالقيام
الى الثالثة لان ترك القعود الاول لا يفسد الصلوة في النقل عند البيهقي في يوسف
يوسف وانسدها لزمه اربع ركعات على الصحيح لان كون كل شفع في النقل صلوة
على حدة مقيد بما قعد على رأس الركعتين والا فكل صلوة بمنزلة الفرض فاذا
انسده لزمه الكل كما في البحر والمنيع **قوله** واربعا عطف على قوله ركعتين اشار اليه
في شرحه باعادة لفظ قفى واشار فيه ايضا الى الموصوف محدوف وهو ركعات **قوله**
فلزم قضاء الركعات اى الاربع اذ اللام للعهد الخارجى وهذه المسئلة محمد بن ابي
يوسف وقد انكر ابو يوسف هذه الرواية على محمد بن عيسى عليه السلام الجاهل الصغير
وجله على نسيان ابي يوسف لطول العهد واشتغاله بالقضاء واعتراض الكمال
المحقق عليه بان كذب الاصل الفرع يسقط الرواية عن العمل اذ كان صريحا كما هنا
ليكون ما ذكره محمد بن قزيعا على اصل البيهقي لانه على رواية من ابي يوسف والا
فهو مشكل اقول ما ذكره المحقق بناء على ما ذكره في تحريره في الاصول من ان التكذيب
يسقط العمل بالرواية بلا اختلاف بينهما ولكن ليس كذلك بل السرخسي وخر
الاسلام وصاحب المتقويم صرحوا بخلاف السلف فيه كما في التقرير لابن اسير الحاج
عليه الرحمة وفصل وجيه الدين الارزبباني في تكميل البردى الاختلاف بينهما
بانه اذا انكر الاصل الرواية هل يحل الراوى عنه الرواية فعند محمد بن يوسف
لا يحل ومن نظر اليه لا يبقى له الاشكال العلم عند الملك المتعال **قوله** ففتح الشرع
في الثاني وفي المنيع اذا انسده بترك القراءة فالشفع الثاني لا يلزم بمجرى القيام
حتى ياتي من الشفع الثاني بركعة كاملة بقراءة في قول البيهقي وقال ابو يوسف
يلزم بمجرى القيام واجمعوا ان الشفع الاول اذا صح فالشفع الثاني يلزم بمجرى
القيام انتهى روى بهذا الاصل فيظهر منه انه لو اتي من الشفع بركعة بغير
قراءة وخرج من الصلوة في الصورة المذكورة لا يلزمه القضاء ركعتين عند ابي
حبيفة كما لا يخفى **قوله** فيجب قضاؤه منصوب بان مقداره اى لا يجب **قوله** ويتنقل
قاعدا قديبه لانه لو تنقل مضطجعا لا يجوز عند عدم العذر اطلق القعود لانه
البيهقي تحييز بين القعود في التشهد والترجيح والاحياء واخترنا الاول
السرخسي والثالث الامام خواهر زاده والاول قول زفر رحمه الله قال الفقيه
ابو الليث وعليه الفتوى **قوله** مع قدرة القيام وصح في الحائض عدم الجواز
في سنة الفجر وعدم الاستحباب في التراويح **قوله** ويتنقل مسافرا مقيم واجبا

هذا عندهما واما عند محمد بن قزيع
القعدة تفسد صلوة كما في المنيع
مفسلا

آية وآية كانت ولو السنن الرواتب وعن أبي حنيفة أنه ينزل لسنة البحر لأنها آكد
من سائر هلكا في الهداية وسبب من المصنف أيضا بل روى عنه أنها واجبة كما في
الفقه **قوله** والجواز أي وينبغي الجواز في المصريح لو شرع خارجة ودخل قال
كثير من أصحابنا ينزل ويتمها على الأرض كما في الخلاصة **قوله** موميا أي للركوع
والسجود من غير أن يضع رأسه على سرج أو غيره حتى لو وضع لا يجوز لأن
الصلوة على الدابة شرعت بالإجماع كما في شرح المنيعة **قوله** فلا يجوز على الدابة
إلا لصعوبة وقد اشترط فيها التوجه إلى القبلة عند التعرّية كما في البرجندى
وفي الظهيرية وإذا صلى على الدابة في محل وهو يقدر على النزول لا يجوز له أن
يصل على الدابة إذا كانت الدابة واقفة إلا أن يكون المجل على عidan على الأرض
أما الصلوة على العجلة إن كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير أو لا تسير فهي
صلوة على الدابة تجوز في حالة العذر ولا يجوز في غير حالة العذر وإن لم يكن
طرف العجلة على الدابة جاز وهو بمنزلة الصلوة على السراير انتهى وهذا كله في الفرض
وأما في النفل فيجوز على المجل والعجلة مطلقا كما في البحر الرائق **قوله** وكذا الواجبات
الح يعني لا يجوز كل منها على الدابة من غير عذر أما اشتراط استقبال القبلة فيها
عند البحريّة ولم أر من يصرح به وإطلاق التشبيه يقتضيه كما لا يخفى **قوله** ثم نزل
أي جعل يسيرا في المقدس **قوله** وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلف
في أنها سنة أو مستحبة فالصحيح أنها سنة لما ذكره المصنف ولما عن أبي حنيفة نصّا
أنها سنة وقد روى ذلك نصّا أيضا عن النبي عليه السلام وسنتكم قيامه الحديث
كما في المنيع **قوله** وقال بعض الروافض الخ وقال بعضهم سنة عمر كما في المنيع يريد به
أن ذلك البعض أنكروا سنته ولذلك قال في المبسوط وغيره واجتمعوا لآيته على
مشروعيته ولم ينكروا أحد من أهل القبلة إلا الروافض انتهى وفي فتاوى الحجة
أنها سنة مؤكدة بأجماع الصحابة وتاركها مبتدع غير مقبول الشهادة **قوله** وترك
الفضيلة الزائدة يريد به أن الجماعة في المسجد أفضل من الجماعة في البيت **قوله** أي
لا بالجماعة ولا منفردا قيل بقيضها منفردا لا يصح أنها لا تقضى حتى لو قضاها
وحده كان نفلا مستحبا لا تراويح كسنة المغرب والعشاء كما في البحر ومن فاته
ترويجة أو ترويحان وقام أمامه إلى الوتر هل يتأخر أو يأتي بما فاته من التراويح
ففيه اختلاف المشايخ وذكرنا في التلخيص أنه يوتر مع الإمام ثم يقضى ما فاته من
الترويحيات كما في الذخيرة وغيرها **قوله** ويستحب تأخيرها إلى ثلث الليل وفي
المبسوط أو نصفه واختلفوا هل يكره بعده قيل يكره كالعشاء لأنها تسبى لها
والصحيح أنها لا تكرر لأنها صلوة الليل والأفضل فيها أخرى كما في المنيع **قوله**
قد ترويجة وترك الاستراحة مقدارها مكروه كما هو شأن أكثر أئمة أهل زماننا
كما في البحر والأفضل استيعاب أكثر الليل بالتراويح كما في الثانية وعند الاستراحة
يستحب أن يهلقون أو ينتظرون سكوتا أو يصلون أربعا فرادى كما في فتح القدير
وذكر في جوامع الفقه يكره للقوم أن يصلوا بين كل ترويحين ركعتين ركعتين
لأنها بدعة مع مخالفة الإمام انتهى هذا قيل بعض المشايخ وعامتهم على أنه
لا يكره كما في الظهيرية **قوله** في يتركها أي الصلوة على النبي عليه السلام هذا
قول المنقول عن أبي بكر الأسكا في الكافي وغيره ولكن قد ذكر في فتح القدير

روى عن عبد الرحمن بن عوف أن النبي
عليه السلام قال إذا قلتم عز وجل
فرض صيام رمضان وسنت لكم
قيامه فمن صام وقام إيمانا وحتسا
خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه رواه
النسائي وابن ماجه واحد من

وغيره أن الزيادة على قدر التشهد لولم يتقبل على القوم أي بالدعوات وإن ثقلت
يقصر على الصلوات لأنها فرض كما عند الشافعي أو سنة فلا يتركها ويحاط فيها **قوله**
قد رما يتقبل عليهم لأن تكثير الجمع أفضل من تطويل القراءة وفي تعيين القدر
المذكور أن المتأخرين في زماننا ثلث آيات قصار أو آية طويلة وحسنه كما في
المجتبى وبعضهم اختاروا قراءة سورة الفيل إلى آخر الفيل إلى آخر القرآن وحسنه
لأنه لا يشتبه عليه عدد الركعات فيتمتع قلبه العذر بالتفكير كما في التجميع
والصحيح في المذهب هو الختم كما في الثانية وفتح القدير وغيرها وحتى عليه المصنف كما
تري ولكن لو لم منه تنغير القوم وتعطيل كثير من المساجد خصوصا في زماننا
فالظاهر اختيار الاختصاف على القوم كما تفعله الأئمة في زماننا كما في البحر **قوله** القائل
صاحب الاختيار وما قاله مذكور في المحيط وغيره **قوله** في الفروض أي في فرض العشاء
قوله لم يصلوا التراويح جماعة لأنه تبع للجماعة في الفروض وهذا لا ينافي ما سبق
انفا من أنه لو صلى العشاء وحده فله أن يصل التراويح مع الإمام لأن الإمام
صلى الفروض بجماعة هناك كما لا يخفى **قوله** صلى الترويحة أي بالإمام إذا أبتار
بالجماعة في رمضان سنة كما أنها سنة في التراويح كما في البحر وفتح القدير وفي
الثانية الترويحة بجماعة في رمضان أفضل من الأداء في البيت انتهى هذا إذا صلوا
الفروض بالجماعة أما إذا لم يصلوه بها فلا يوتر بها إذ ليست الجماعة فيه أقوى
من جماعة التراويح ولأن جماعته يوجب للجماعة في الفروض كما في التراويح كما لا يخفى
ولو صلى التراويح مع إمام له أن يصل الترويحة مع إمام آخر كما في المقدس
ورأيت نقلا عن المنيعة أنه لا يصل الترويحة مع غير إمام الفروض انتهى وفي القنية
إذا صلى التراويح مع غير إمام في الفروض له أن يصل الترويحة معه وهو التجميع
استوى ولم أر ما هل يصح أن يكون إمامه في الترويحة غير إمامه في كل من الفروض والتراويح
والظاهر الجواز العلم عنده تعالى **قوله** ولا يوتر ليس المراد نفى الجواز بل التروي
بجماعة في غير رمضان يجوز مع كراهة كما في المنيع **قوله** أن القطوع بالجماعة إنما
الح وكذا الترويحة خارج رمضان إنما يكره الح كما في البحر وشرح المقدس وهو
مراد المصنف أيضا من ذكر هذا النقل هناك لا يخفى **باب أدراك الفريضة**
قوله والالتفات على عطف على قوله أن الأصل **قوله** وللصلوة بالجماعة
جملة اسمية حال عن فاعل العلم وقوله فجاء تفريع على المعلومين السابقين
مقيدين بالحال المذكورة أي إذا كان الأمر كذلك فجاء ويجوز كون الواو
للعطف على اسم أن المعطوف والمعطوف عليه ينصب قوله مزية والتقدير
وإن للصلوة والمزية للأول **قوله** أي شرع الإمام الح إشارة إلى أن فاعل
أقيمت راجع إلى الفريضة وإلى أن المراد إقامة الصلوة بالجماعة ولو كان من شرع
من يصلح الإمامة فقط **قوله** قطعها المطلق لكن المراد أن الشارع في فريضة
أداء يقطعها إذا شرع الإمام في تلك الفريضة أداء أيضا وكذا إذا كان الشارع
فيها قضاء وكان الإمام أيضا قاضيا كما صرح به المقدس في حواشي البحر الرائق
وعليه إطلاق المصنف وأما لو كان الشارع مؤديا والإمام قاضيا كما صرح به المقدس
أراد انعكس الأمر لا يقطع كما في البحر وغيره **قوله** لأنها تحمل أي لأن السجدة
تمنع قطعها للأكمال **قوله** أو سجدة الح يعني يقطعها بعد سجدة الركعة الأولى

قوله وعن شمس الأئمة الخ صرح بإسبه
لما كان ما ذكره عن رواية لا عن رواية
كما هو الظاهر لأنه من المتعبدات في
المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب
المذهب ولكن بخلاف إطلاق رواية
جوان اقتداء منتقل مطلقا حيث
أنه لم ينقل من صاحب المذهب ومذهب
المقتدى وكثير من هؤلاء الواقف لما في حديث
محمّد نقله البخاري في صحيحه أنه عليه
السلام تنقل ركعتين وقد وقع عذر
خلف مقتدين به عليه السلام ولم يكره
وإن شمس الأئمة قد اعترض بهذا
الحديث على رواية صاحب المذهب على ما
سبق في كتاب الكراهة في مسئلة الختم
بالبحر والنيب مع أن الصحيح العقل بالرواية
لا بالدراسة على ما سبق بحقيقة في كتاب
الكراهة إن شاء الله تعالى فظهر أن لا
على بهذه الدراية أيضا ومن ذلك وقع
الجماعة بالتنقل في ليلة الرغائب والبركة
والقدر سلفا وخلفا لوجود الترويحة
مطلقا هذا من
أو كثيرة كانت الجماعة يعني قليلة

ما لم يقيد الثانية بالسجدة في صلاة المغرب كما في البرجندى **قوله** اتم اي ضم
اليها اخرى ولا يجوز ان يصلى الرابعة قاعدا فينقلب نفلا ليدرك الجماعة لا ت
الاتمام فرض الجماعة لسنة كذا في القينة **قوله** الا في العصر وكذا اذا اتم ركعتين
في المغرب لا ياتم منفلا لان التنفل بعده مكروه ايضا وكذا في المغرب في ظاهر الرواية
لان التنفل بالثلاث مكروه وفي جعلها اربع مخالفة للإمام وذلك بدعة كما في غاية البيا
او حرام كما في شرح الجامع الصغير لقاضيهمان ولم يذكر هو المصنف بالاستثناء هنا
لان كلامه في الرابع **قوله** فقبل يقطع على رأس الركعتين اختاره شمس الأئمة والبقال
ورجحه ابن الهمام ويمكن ان يفتى القاضى الإمام ابو على النسفي كما في المحيط البرهاني
قوله بروى ذلك عن ابى يوسف وقال النسفي قد انشئت زمانا انه يتم الاربع حتى
وجدت رواية عن ابى حنيفة انه يسلم على رأس الركعتين ويذهب مع الإمام كما في
البرجندى **قوله** وقبل يتها اربعاء قد صححه الولوالجي وصاحب المبتغى والمحيط
ورجحه صاحب البحر الرائق واختاره الصدر الشهيد وقال انما يتها ولكن يخففها
قوله لا يخرج احد اي مكلف اي كره خروجه تحريما اذا قصد ان لا يعود الى الجماعة
واما اذا خرج لحاجة وقصده العود فلا يكره كما في البرجندى **قوله** من مسجد فيه
وهو دخل او دخل بعد الاذان والمراد بالاذان فيه دخول الوقت سواء اذن فيه
او في غيره كما ان المراد من الخروج عدم كونه مصليا مع الجماعة سواء خرج او مكث
في المسجد من غير صلوة كما في البحر **قوله** ليصلى في مسجد حية الخ والمحال انه لم يصلى
فيه اما اذا لم يجد فيه جماعة يصلى معهم فالخروج مكروه ايضا والافضل ان لا
يخرج وان يجد الجماعة في الخلاصة ونحو القدير وقال صاحب البحر ولا يخفى
ما في النهاية لان خروجه مكروه تحريما والصلوة في مسجد حية مندوبة فلا يرتكب
المكروه لاجل المندوب ولا دليل يدل تقييدها بما ذكره انتهى **قوله** يعني ان
كان صلى فرض الوقت الى هذا اذا صلى مع جماعة فظاهر واما اذا صلى وحده
فلا يكره الخروج ايضا ولكن يوجد من وجه آخر وهو ان من صلى وحده فقد ارتكب
المكروه وهو ترك الجماعة لانها على الصحيح اما سنة مؤكدة او واجبة كذا
افاده صاحب البحر والله دونه **قوله** ولا يخرج من مسجد احد عند الإقامة فيه يعني
ولو صلى الظهر والعشاء مرة وحده واما ان صلاها بالجماعة فيخرج **قوله**
لكراهة النفل بعد ما سبق وفي عدا المغرب تغليب اذ لم يذكر المصنف وجها كراهة
النفل بعد المغرب وهو التنفل بالثلاث او بخلافه الإمام ان اتمها اربعاء وهذا
الوقت ليس من الاوقات التي كره فيها النفل حتى يكون حوالته بناء عليه كما في البحر
قوله يتروك سنته ويقعدى قال البرجندى وفي الظهيرية يفتتح ركعتي الفجر
ثم يفسدها ثم يقضيها بعد طلوع الشمس قال وفيه نظر والاصح انه لا يجوز
ذلك وفي المحيط واحسن من ذلك ان ينوي السنة او لا ويكثر ثم ينوي الفرض
بقليه ويكثر بلسانه اخرى ويتم الفرض بما مافاذا سلم الإمام لم يسلم
هو ويقوم ويصلى السنة بلانية مجتدة بل بالنية الاولى انتهى اقول
وجه النظر في الافتتاح ثم الاضداد ان هذا امر بالافتتاح على قصد ان يقطعها
ثم قطعها وهذا غير مستحسن شرعا فان قلت هذا نقض للكمال وذا جائز وقد
سبق قلت حوزا للنقض لما هو لآمال المنقوض وهو الذي سبق وما نحن فيه

فيه مناقشة في عبارة البحر وقد بحثت

تحقيق حقيق ان شاء الله تعالى

ليس كذلك لانه نقض شئ لآمال شئ اخر فلا بد من دليل يجوز به ولكن لقائل ان
يقول ليس في الافتتاح والشروع في السنة كراهة وفساد ولو كان عزمه ان يفسد
بل ينقته بذلك لغرضه به ابن الهمام في باب سجدة السهو وانما الكراهة في النقض
لاجل الجماعة وقد سبق ان قطع السنن عند شروع الإمام في الفريضة امر مشروع
في الجملة فيما لا فوت لفوت الجماعة فمن اين يحكى الكراهة للنقض فيما فيه فوت الجماعة فظهر
منه ان النقض كمال الفرض امر مشروع فيما نحن فيه كما لا يخفى ثم قضاؤها بعد طلوع
الشمس في صورة النقض لا كراهة فيه بالاتفاق لانها واجبة عليه بالشروع وقضاؤها
في وقت لا يكره التنفل وقضاؤه وقبل طلوعها قبل لا يكره وقبل بكرة لانها ليست
باقوى ما وجب بالنذر ونحوه ان المنذور لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع اقول
ان لا يتم كون المنذورة اقوى من السنة المؤكدة المشروعة لانها بمنزلة الفرض صرح
به في التتارخانية وقد سبق من المصنف ان المؤكدات مشابهة بالفرائض بخلاف
المنذورة فانها منقطعة عن كونها بمنزلة الفرض جدا ولئن سلم ولكن بينهما فرق
جليل وهو ان قضاء السنة المشروعة انما هو بالتبعية ليفرض في وقت الاداء محل
القضاء بخلاف المنذورة هذا واما احسنه ما في المحيط فان الشروع في سنة الفجر
قبل الفرض لما كان صحيحا بلا كراهة وكان القطع للكمال ولم يكن قطعها قطعاً بالكلية
لما كانت معلقة متوقفة وجب ان تتم من غير فصل بينهما لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم
ولا يرد عليها المنذورة لانها ليست بهذه المثابة العلم عنده تعالى **قوله** لان ثواب
الجماعة اعظم لانها مكنت ذاتية والسنة مكنت خارجية والذاتية اقوى فيكون اعظم
قوله ويدرك ركعة منه هذا الذي ذكره ظاهر المذهب ورجحه في البدائع بان اكثر
الجماعة لم يفته لاجل السنة وللاكثر حكم الكل فيقدم الجماعة ونقل ان كان يوجد ارك
التشهد يبدأ بركعتي الفجر عندهما خلافاً للمحدثين على مسألة الجمعة كما في المحيط والمنهج
والرحمان لما ذكره المصنف كما لا يخفى قوله غداة ليلة التعريس بالعين المهمة نزول
القوم في السفر من اخر الليل لاستراحتهم ثم يرحلون **قوله** وفيما بعد الزوال خلا
المشاخ وظاهر اطلاق المصنف التبعية في المتن اختياراً منه لقضاء بعده تبعاً
والصحيح انها لا تقضى لان النقض ورد في الوقت المهيئ بخلاف القياس فلا يصح
ان يقاس عليه غير التجماع وعنه كما في غاية البيان والمنع **قوله** ولا يقضى
قبل طلوع الشمس بالاجماع هذا اذا لم يشترع فيها قبل الفرض واما اذا شرع
فيها وفسدت او انتقل منها فقد سبق تفضيلهما العلم عنده تعالى **قوله** وقضاها
قبل شفيعه وفي المحيط هذا قول ابى حنيفة وفي الحقايق المختار تقدم الاربع
وفي الجوهرة وعليه الفتوى **قوله** وعند محمد قضاها بعدها وهو قول ابى
حنيفة كما في فتح القدير ورجح فيه تقديم الشفع عليها بان الاربع قد فاتت
عن الموضع المستوف فلا يفوت الركعتين ايضا عن موضعهما قصد بلا ضرورة
ولم يرجح تقديم الاربع ان يقول ان حق الاربع ان تقدم على الركعتين
وعلى الفرض المتقدم عليهما فان تعذر التقديم عليهما فتقدم وانها
فان سنة فتقدمها اولي ولان المقصود ايلاء الفرض بنقل وقد وجد هذا
العلم عنده تعالى **قوله** والاصح انها لا تقضى وذكر في البحر وغيره وحكم الاربع
قبل الجمعة كالاربع قبل الظهر فيكون هذه مستثناة اذا شتمل عموم ولا يقضى

٣
قائله الامام
الشرعي
سنة
٢
قائله الفقيه
اسماعيل
الزاهد
سنة

وانما عبر بالقضاء لانها لما لم تؤدى
تحلها وهو قبل الفرض شبه القضاء
من وجه فتناسب هذه التعبير لهما
سنة

غيرها عليها **قوله** انه لا يعيدها ولكن ثوابها اقل وانقصها في المقدسي وغيره
قوله والا اثم وهو الصحيح لان جاء الوعيد بالترك في التجنيس والتوازل
والمحيط اعترض انما المحقق بان الاثم منوط بترك الواجب وقد قال عليه السلام
لن قال لا ازيد على هذا افع ان صدق الى اخر ما قاله والجواب بان السنة المؤكدة
بمنزلة الواجب في الاثم بالترك كما قاله صاحب الجرع اعادة لما اورد عليه الاشكال
بل غاية ما يمكن به الجواب عنه ان حديث الاعراب المذكور كان متقدما وقد شرع
بعده اشياء صرح به في محله فجاز ان يكون السنن المؤكدة كذلك ولذلك صرحوا
بالا اثم في تركها اذا عرفت هذا فان خبير بان السنة المؤكدة بالشروع فيها
تكون بمنزلة الفرض فتكون اقوى من المنذورة ولن استونا فتتبعه السنة للفرض
يترجمها على المنذورة فلا يلزم من كراهة اداء المنذورة قبل الطلوع كراهة قضاء
السنة قبله كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** وذكر شمس الائمة الخ ويشكل
عليه ما تفقروا عليه في باب الايمان انه لو حلف لا ياكل هذا الرغيف لا يجتث
الا ياكله كله وان الاكثر لا يقيم مقام الكل وفي الخلاصة لو حلف لا يقرأ سورة
فقرأها الا حرفا حثت ولو قرأها الا اية طويلة لم يجتث انتهى قول وما في
الخلاصة دل ايضا على ان لا يقيم الاكثر مقام الكل واما اختاره في تركه حرفا فاش
من نهاية اقلية المتروك بل ربما لا يخل المعنى فلا يقدح في كنية السورة عرفا
بخلاف ترك الاية العلم عنده تعالى **قوله** ودوى عن ابى يوسف الخ هذا بناء على
عدم وجدان المقارنة حقيقة ولهما ان اللاحق يحكم عليه باحكام المقدسي
الذي خلفه الامام حقيقة من عدم تغير فرضه بنية الاقامة وفساد ما يقضى
بالمجازاة ونحوها وقد سبق فالمقارنة موجودة وهي معنى مع ولو حكما **قوله**
اقول وجه عدم التعرض له الخ هذا توجيه حسن ولكن المصنف لم يتعرض ان من
ادرك التشهد يكون مدركا لفضيلة الجماعة وقد صرح في فتح القدير بانه مدركا
لفضلها على قولهم جميعا وعليه كلام الهداية اما عندها فظاهر واما عند
محمد فانه وان لم يقل في الجملة كذلك احتياطا لان الجماعة شرطها ولكن وافق
صاحبها في غيرها وفي الفتح تفصيل فظهر ان ادراك الركعة ليس بشرط
فلو قال المصنف مدرك بعض مدرك ففضل الجماعة لا يصلح بها واختلف في
مدرك ثلث من ذوات الاربع واللاحق لكان اولي واشمل كما لا يخفى العلم
عنده تعالى **قوله** من امن فوات الوقت يتطوع مقيما كان او مسافرا اذا اختار
لوحال قرار وان ياتي المسافر بالسنن لانها شرعت مكملات والمسافر ايضا
يحتاج وان كان حال خوف لا ياتي بهما لانه ترك بلا عذر كما في التجنيس **قوله**
لكن الاصح وفي شرح قاضيان الصحيح بدله وانت خبير بان الصحيح اقوى
من الاصح لان مقابله ضعيف كما هنا او فاسد بخلاف الاصح كما لا يخفى **قوله**
اقتدى براكع اشار به الى انه لو اقتدى بالامام وهو قائم ادرك تلك الركعة
بالاجماع سواء ركع معه او بعد ركوعه كما في الغاية **قوله** فوقف الخ يعني
انتهى الى الامام وهو راكع وكبر تكبيرة الافتتاح ولم يركع معه حتى رفع
الامام رأسه الخ **قوله** حتى رفع الامام رأسه وفي جامع الترمذي شئ ادرك
الامام في ركوعه فكبر قائما شرع في الانحطاط وشرع الامام في الرفع اعتد بها

هذا تحقيق من خواص هذه الماشية

فيه كلام على المصنف

وقيل ان شأرك في الرفع قبل ان كان الى القيام اقرب يعتد والا لا يصح انه يعتد
اذا وجد المشاورة قبل ان يستقيم قائما وان قل انتهى وفي فتح القدير ومدرك الامام
في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعضهم انتهى وفي الخلاصة ادرك الامام
في الركوع فقال الله اكبر الا ان قوله الله كان في قيامه وقوله اكبر وقع في ركوعه لا
يكون شارعا في الصلوة انتهى وهكذا في الثانية وقد سبق منها انه لو قال الله او الرب
لم يزد يصير شارعا في الصلوة فليلق بينهما العلم عنده تعالى **قوله** لغوات المشاركة
فيه اي الركوع وقوله المستلزم صفة الفوات **قوله** فركع قبل الامام بعد فراغه
من القراءة او بعد ما قراء قدر ما يجوز به الصلوة اما لو ركع قبل ان يأخذ الامام في
القراءة وامتد ركوعه ثم قراء الامام فلحقه فيه لا يجوز به عن الركوع لانه ركع قبل
او انه كذا في الذخيرة **قوله** خلافا لزم معروف على المسئلتين لان فيها خلافا بينه
وبين العلماء الثلاثة العلم عنده تعالى **في باب قضاء الفوات** عبر بالفوات
ولم يقل المتروكات تحسينا للظن باعلم انه لا يتركها بل تغفرت عنه لعذر كالشوم
وخوف المصروع وقطاع الطريق وخوف موت الولد لمن كانت قابلة كذا يفهم
من شرح المقدسي **قوله** ثبتت به الفرض العملي لكون المشهور موجبا للعلم
الاستدلال ولها هذا يفضل جاحده والتفصيل انما يكون فيما هو ثابت قطعا وان
ان يعارض للكتاب والحديث المتواتر فان قيل المذهب تقديم الوقتية عن ضيق
الوقت فلو كان مشهورا عندهم لقدموا الفاتنة مطلقا لجواز تقييد الكتاب فضلا
عن غيره بالخبر المشهور قلنا اخر الوقت متعين للوقتية بالنصوص المتواترة
وانما ثبتت العمل بالمشهور اذا لم يتغض ترك العمل بالنص وسقوطه وذلك
عند سعة الوقت ولان ثبت وجوب الترتيب حديث ورد على خلاف القياس فيقتصر
على مورده وهو امكن اداء الوقتية في وقتها لان ظاهر قوله عليه السلام ليعدل
التي صلى الخ اعادة اداء القضاء وعليه حديث جابر انه عليه السلام صلى يوم خفر الخندق
العصر بعدما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدها رواه البخاري ومسلم وهذا
تحقيقات في المنيع وهذا بنده مع الحاق ما يحظر بالبال والعلم عند الملك المتعال
قوله ذكرا واطلعه فتشمل ذكره الفاتنة علما او طنا ومشككا في الولو الجية
مفهوما **قوله** فسدت موقفا هذا اذا كان عنده وجوب الترتيب او طنة او طن
عدم مكان تعليلهم برشدك اليه واما اذا كان عنده ان الترتيب ليس بواجب
وان صلواته جائزة او كان جاهلا وجوبه فلا فساد كما في الذخيرة والمحيط والبحر
والمنيع **قوله** وعند محمد اصل الصلوة وثمره الاختلاف لظهور انتفاض الطهارة
بالتهنئة كما في الغاية **قوله** صح الكل فيقضي الفاتنة المذكورة فقط واما عندها
بقضيتها وخسا بعدها كما في المحص **قوله** ويسقط الترتيب بقوت ستة اطلعه
فتشمل ان الفوات اذا بلغت ستا سقط الترتيب بينها وبين الوقتية وكذا
بين الفوات نفسها وهو المصريح في الهداية وعليه كلام المصنف وجزم به في المحيط
ورجحه في غاية البيان ونص الزاهد على انه الاصح وبهذا اندفع ما في الظهيرية
والخاتمة من ان الفوات لو كثرت واراد ان يقضيها فانه يراعى الترتيب في
القضاء الخ **قوله** يخرج وقت السادسة اشارة الى وقوع ما روى عن محمد ان
المعتمر دخل وقت السادسة وروى عنه ايضا ان المعتمر خمس صلوة من غير

في باب صفة الصلوة مسئلة
وجاء التلخيص انه لو قال الله اكبر
يصير شارعا بالكل فيقع الكل فرضا
بخلاف ما لو قال الله ولم يزد الا فتتاح
لا يصح الا في القيام ولم يوجد فيه عند
وقوع اكبر في ركوعه ويوجد فيه عند
شروع بقوله الله فقط لان الخبر
ح يكون محذورا فيكون في حكم المذكور
في قيامه العلم عنده تعالى مسئلة

القائل المحقق الكمال ابن الهمام
مسئلة

ما يصلح بعد الوقت لا يسمى اعادة بل
قضاء صحيح به المقدسي في شرح الكنت
الظنوم مسئلة

كان الترتيب ليس بواجب عند الشافعي
هو مستحب سواء كان بين الوقتية
والفاتنة او بين الفاتنات مسئلة

قوله ان ادعى الخ لم يقل ان صلى اشارة
الى هذا الفرض موصوف بالاداء ولم
يكن الخمسة السابقة موصوفة به بل
كانت موقوفة فلما ادعى هذا كانت
مؤدات ايضا هنا ص

فيه كلام فظهر الدين
وقاضيان

ودخل وقت السادسة وما في المتن ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في المنع والهداية
 وما وقع في بعض الكتب ودخل وقت السابعة فهو من باب اطلاق اسم الاغلب
 على الكل اذا الاغلب ان لا يكون خروج وقت السادسة الا بدخول وقت السابعة
 كما هو الحال في اربع صلوات غير الفجر وهذا الاطلاق جائز لاختلاف صحة كلامهم
 ولكن عبارة المصنف اسلم من اعتبار المجاز كما لا يخفى **قوله** حيث ثبت ان عليا
 رضي الله عنه الخ انه اعني عليه في اربع صلوات نقصا هن كما في فتح القدير **قوله**
 وعمر بن ياسر الخ انه اعني عليه في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وافات
 نصف الليل فنقصا هن كما فيه ايضا **قوله** وعبد الله بن عباس والمذكور في باب
 صلوة المريض عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وهو الصواب وقد صرح في شروح
 الهداية وغيرها بان ابن عمر اعني عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض ونقص
 في بعضها انما اعني عليه ثلثة ايام فلم يقض ولم ار من يصرح ان عبد الله
 بن عباس اعني عليه **قوله** يضيئ الوقت ولم يقم باصل الوقت او الوقت المستحب
 اذ لم يذكر في ظاهر الرواية وقد اختلف فيه المشايخ قال بعضهم العبرة لاصل
 الوقت وبعضهم العبرة للوقت المستحب ورجح الاول الامام قاضيان واختاره
 والثاني الامام ظهير الدين وصاحب المبسوط وانت خير بان ما في المتن من
 انه اذا افتتح العصر في اول وقتها وهو ناس للظهر ثم اجرت الشمس ثم ذكر
 الظهر مضى في العصر وهو نقد على ان العبرة للوقت المستحب وان الاختلاف ينقطع
 به لان المسئلة اذ لم تذكر في ظاهر الرواية وثبتت في رواية اخرى تعيين
 المصير اليها صرح به في البحر وغيره فظهر ان المراد بقول المصنف ينبغي ان يكون
 الوقت المستحب **قوله** يقضى ما يسعه الخ هذا ظاهر كلامهم الراجح وقيل على
 قول المجتهد تجوز الوقتية ما لم يسع الوقت جميع المتروكات معها لانه
 ليس الصبر في هذا البعض باول من الصبر في ذلك البعض وفي المجتبى
 وهو الاصح **قوله** انفصل العشاء بلا وضوء يعني ناسيا لانه لو تعد ذلك
 يكفر في الاصح القولين كما في الظهيرية **قوله** وعندهما يقضى الوتر الظاهر ان
 يقول بعيد الوتر لان الكلام في عدم خروج الوقت **قوله** وهو ظن معتبر لانه
 مجتهد فيه بشير به الى ان الظان اذا كان مجتهدا يعمل بظنه ولا يعيد العصر
 واما اذا لم يكن مجتهدا فيكون ظنه جهلا محضا فلا بد من اعادة الظهر والعصر
 جميعا كذا في المنع **قوله** جازت الوقتية بتذكر الحديثه وقيل يجعل القديمة
 كان لم تكن زجرا عن التهاون فلا يجوز الوقتية مع تذكرها وصح في معراج
 الدراية وفي المحيط وعليه الفتوى وهكذا في لطايف الاشارات وشرحه
 التسهيل وما ذكر في المتن هو الاصح كما في المجتبى وفي المقدسي وبه يفق وفي
 الكافي وعليه الفتوى وقد اختلف التصحيح والفتوى كما ترى بما في المتن اشار
 اليه باطلاقه لوانه في عدم الجواز لا أدى الى التهاون لا الزجر لان من اعتاد
 تفويت الصلوة يفوت اخرى ثم وثم حتى تبلغ حد الكثرة فيسقط الترتيب
 بها فيكون الافتاء به مقتضيا كثرة الحديثه فظهر ان ما في المتن هو الجول
 به كما لا يخفى العلم عنده **قوله** وعن بعض المشايخ الخ مال اليه الفقيه
 ابراهيم رحمه صاحب الهداية رواية ودراية كما في العناية وبه كان يفق

فيه كلام على المصنف

والعمل مع

ظهير الدين المرغيناني كما في المنع و اشار بالاختلاف في قلة بعد الكثرة الى انه لو قضى
 الكل يعود الترتيب عند الكل كما في القهستاني **قوله** والاول اختيار شمس
 الاثمة وصاحب المحيط وقاضيان وصاحب المفتى والكافي وغيرهم وقد اختلف
 التصحيح والفتوى كما ترى والعمل بما في المتن لان الساقط لا يعود وهو المنصوص
 عن الامام السرخسي والبزدي كما في غاية البيان وما اورده صاحب الهداية من
 الدليل الرواية اجاب عنه الكمال المحقق ابن المهام فليطلب من فتح القدير واما
 دليلهم الدراية الذي قبله الكمال المحقق وصاحب العناية وهو ان سقوط الترتيب
 كان بعلته الكثرة المفضية الى المخرج او انها منظمة تفريت الوقتية فلما قلت زالت
 العلة فعاد الحكم الذي كان قبل فيكون من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء علمه وهذا مثل
 حق الحضنة بسقط بالتزويج ثم اذا ارتفع يعود الحق فهو من نوع بان الساقط لا
 يعود وقد سبق انه المنصوص والقياس بحق الحضنة محل النزاع لانه من قبيل عروض
 المانع وزواله لا من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء علمه اصلا لان علة حق الحضنة
 القرابة المستلزمة للشفقة والتزويج مانع للاشتغال بخدمة الزوج مع بقاء
 اصل العلة فاذا زال المانع تثبت الكثرة من القيام بالحضنة فظهر ان ما نحن فيه
 ايضا لم يكن من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء العلم اصلا العلم عنده **قوله** وينبغي
 ايضا عطف على قوله يحتاج وقوله ايضا اي كتحسين الظهر والعصر ويجعل ان عطف
 على تعيين بان مقدرة وهو الظاهر من كلامه وعلى الاول انما اعتبر العبارة ولم يقل
 ويحتاج الى نية ظهر يوم كذا الخ لما ذكر في الذخيرة وغيره لونه يوم ولكن التعيين هو
 مثلا ولم ينو ظهر يوم كذا او اول ظهر لله عليه او آخره يجوز ولكن التعيين هو
 الاحتياط ولما في المحيط من ان نية التعيين لم تشترط باعتبار ان الواجب يختلف
 متعددا بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب
 الابنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت تكفيه نية الظهر مثلا
 لا غير انتهى وهذا التفصيل حسن ينبغي حفظه في الصلوات ولكن التعيين
 والنية بظهر يوم كذا او اول ظهر لله عليه مثلا هو المعتمد عليه صرح به ابن النجيم
 في اشباهه **باب صلوة المريض** اضافة الصلوة الى المريض من باب اضافة
 الفعل الى فاعله كقيام زيد او الى محله وهو شايخ كقولهم جرح زيد لا يندبل
 وتحريك خشب والظاهر تعيين الاولى لان المعنى الصلوة الصادرة من المريض
 وهو فاعلها موجدها بخلاف الثانية لان زيد لو كان مجرعا فلا يكون فاعلا للمخرج
 ولو كان جارحا لمغير فلا يكون المخرج واما كونه جارحا لنفسه وكون اضافة
 الجرح باعتباره فاحتمال بعيد فلا يكون نظير صلوة المريض وعدم كون تحريك
 خشب نظيرا لظاهر لان الخشب ليس بفاعل التحريك ولا الحركة كما لا يخفى
 العلم عنده **قوله** اذا تعذر القيام اراد به التجرد الحقيقي بحيث لو قام
 سقط بدليل عطف التعذر الحكمي وهو خوف زيادة المرض ونحوه **قوله** كيف
 من التزويج وغيره يريد به رد قول زفر حيث قال يجلس كما يجلس التشهد
 وبه ائقي ابو الميثب والصحيح ما قاله المصنف وهو مروى عن البيهقيقة لان
 عذر المريض سقط عند الركن فلان يسقط الهيئات اولى كما في المنع **قوله**
 بان كان الخ متعلق بقوله قدر بعد قوله بقوله على بعض القيام **قوله** فانه

لا يعطف
 على مضاعف
 على المصدر
 مستغنى
 اي الكافي
 والمنع
 مستغنى

وفي المحيط متى سقط الترتيب لم يعد
 في اصح الروايات وذكر البزدي انه
 متى سقط لم يعد في اصح الروايتين
 والرواية انما هي للمتقدمين صرح به
 ابن النجيم في بحره الرائق مستغنى

قال الله ان يقبل العذر منه اي عذر التأخر
 على رأي من قال بعدم السقوط مطلقا
 وعذر السقوط على رأي من قال بالسقوط
 مطلقا وعذر التأخير لو كان الترتيب
 وليلة وعذر السقوط لو كان اكثر على
 رأي من قال بهما والقول الثاني في هو الراجح
 لان القدرة المبكته شوط في اداء ما امر
 به وهي منتفزة سوى العقل وهو
 لا يكفي في توجب الخطاب حين الاداء فيسقط
 القضاء بخلاف التام مطلقا والمغنى عليه
 والجنون لانه بعدت القدرة المبكته
 فيهم كغيرهم عذروا في ترك الاداء بقلبة
 النوم والخروج والاعفاء على العقل فيجب
 القضاء لتوجيه الامر في الاصل العلم
 عنده تعالى

اي عند الشرح مستغنى

يؤمر قدر قدر تمكنا في الخاتمة بالقيام وكذا لو قدر على القيام متكئا او معتمد على عصا
 او حامل او خادم لا يجزئ به الا كذلك سيما على قولهما فانها لا تجعلان قدرة
 الغير قدره له كما في الغاية والمجتنى **قوله** او ما عاقد من باب الافعال مهموز
 اللام كما في السراج الوهاج **قوله** فاخذ حكمها على لو سوي لم يصح كما ذكره
 اللؤلؤ الجي وذكر في الشروح لا يلزم في الائمة للعبادة تقرب جبهته الى الارض
 باقصى ما يمكن بل اذا خفض رأسه للركوع ثم للعبادة اخفض منه جاز **قوله** والا
 فلا اي وان لم يوجد الائمة بان لم يخفض رأسه فلا يجوز لان فرضه الائمة
 ولم يأت به واما السجود على الشئ المرفوع فليس بائمة ولا سجد الا اذا حرك
 رأسه وكان خفض رأسه لسجوده أكثر من ركوعه جازت صلواته واختلف
 في أنه هل يعد سجودا او ايماء والصحيح انه ايماء كما في الظهيرية **قوله** في اشارة
 الى انها لا تسقط يعني مطلقا وهو اختيار الكرخي والقنبري ومن تابعهما
 وفي الهداية هو الصحيح وهكذا في المستصفى والمنافع حتى اذا برأ يلزم القضاء
 وان كثر ولومات قضى عنه ورثته لو اوصى وقال بعضهم ان ترك صلوة يوم
 وليلة لا تسقط فلا بد من القضاء اذا صح وان كان أكثر من ذلك لا يقضى كما في
 الاغما رجحه الكمال المحقق وفي النبايع هو الصحيح وقال بعضهم تسقط مطلقا
 من غير تفصيل وهو اختيار شمس الائمة وشيخ الاسلام ونحو الاسلام وقاضيان
 وقاض عيني وبه قال مالك وفي الظهيرية وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى كذا
 في المنيع وقد اختلف الصحيح كما ترى ولكن يرجح هذا القول بكونه ظاهرا للرواية
 وبما هو الفتوى عليه وقدر غير مرة فظهر ان ما اختاره المصنف خلاف الراجح
 كما لا يخفى **قوله** ولا يوصى بعينه وفي الخاتمة مريض عجز عن الائمة فحرك رأسه
 عن ابي حنيفة يجوز وقال ابن الفضل لا يجوز لانه لو لم يوجد منه الفعل انتهى
 يريد به ان حقيقة الائمة انما هي طاعة الرأس **قوله** اي صح في الصلوة يعني
 قدر على الركوع والسجود ولم يشترط القدرة على القيام كما يفهم من الهداية
 وكذا لو كان يوصى منطلقا ثم قدر على القعود دون الركوع والسجود استأنف
 على المختار لان حالة القعود اقوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف كما في فتح القدير
قوله اي اعني اي تعب **قوله** وبغير عذر كذلك اي غير مكره عند ابي حنيفة
 وفي رواية عنه انه مكره صرح به في نحر الاسلام وهو الصحيح في شرح المقدسي
قوله وكرهه عنده وصح في نحر الاسلام بعد الكراهة عنده وهو الصحيح كما فيه
قوله جن او اغنى عليه الى خصا بهذا الحكم لان النوم لا يسقط مطلقا لانه
 لا يمتد يوما وليلة غالبا فلا يخرج في القضاء بخلاف الاغما لانه ما يعتد عادة
قوله اي الا زمانه حتى اذا كان الاغما او الجنون زائدا على يوم وليلة بزومات
 يسير لا يقضى الخمس عنده **قوله** لاما تعارفه اهل النجوم وهو اذا الساعة عنده
 جزء من اربعة وعشرين جزءا من يوم وليلة **قوله** اذا حصل اي زوال العقل
 بافقه سماوية الخ وفي المحيط لو زال عقله بسبب فزع من سبيح او آدمي او خوذ
 من عذر أكثر من يوم وليلة لا يلزمه القضاء بالاجماع لان زوال العقل بالجنون
 والفزع انما هو بسبب ضعف قلبه فيكون بمعنى المرض كذا في المنيع وغيره
قوله وقيل ان وجد اشار بصيغة التمريض ان المختار هو ما سبق ولكن

وجوب الصلوة على من قطعت يداه ورجلاه فظاهر الرواية ويجب عليه الوضوء على
 ذكره المصنف كذا في المولوية **باب الصلوة على الدابة** اطلاق الدابة فشملت
 جميع الدواب سواء كان المصلي على السرج او الركابين او الدابة وسواء ظهرت
 الدابة او السرج او لا لانها ليست بشرط على قول الأكثر وهو ظاهر المذهب كما
 في الخلاصة وهو الاصح كما في المحيط والكافي لانه لما سقط اعتبار الاركان الاصلية
 فلان يسقط شرط طهارة المكان اولى كما في البدائع **قوله** التطوع المطلقه تشمل السنن
 الرواتب الا سنة الفجر في رواية عن ابي حنيفة انه ينزل لها لانها أكد من غيرها او
 وانها واجبة عنده وينزل للوتر اتفاقا بينه وبينهما كذا في المبسوط **قوله** عليها اي
 الدابة سائرة او واقفة اما اذا سارت بتيسير صاحبها فلا يجوز الصلوة عليها الا نرا
 ولا نقلا كما في الخلاصة والفتية نقله المصنف ايضا فيما بعد **قوله** بايماء يجعل سجوده
 اخفض من ركوعه من غير ان يضع رأسه على شئ كما في الخلاصة **قوله** حيث توجهت اشار
 به الى سقوط استقبال القبلة مطلقا من غير فضل بين الابتداء والبقاء كما في الذخير
قوله من سبع اولس قيد لقوله على نفسه او دابته على سبيل التنازع وفي المنيع
 ومن العذر ان يخاف في النزول على نفسه من زيادة المرض **قوله** لا يجزئ مكانا جافا
 وفي الخلاصة كون الطين عذرا بشرط ان يكون بحال ان يغيب وجهه في الطين اما اذا
 لم يكن كذلك والارض ندية فانه يصلي هناك انتهى **قوله** وعندها لا قد سبق من
 المحيط ان النزول لما تفاقى عندهم والاعتماد عليه لانه خروج خروج عن عهدة
 الاختلاف ولما نقله صاحب المحيط عنهما من انه وان كان سنة عندهما ولكن صح عن
 النبي عليه السلام انه كما يتنقل على راحلة من غير عذر في الليل واذا بلغ الوتر
 نزل فيوتر على الارض انتهى وهذا مثل وجوب قضائه بالاجماع كما في الهداية
 وصح في التجنيس وعلله في المحيط اما عنده فلا تله واجب واما عندها فللقول عليه
 السلام من نام عن وتر او نسبه فليصله اذا ذكره وصح في الكافي بان وجوب
 قضائه فظاهر الرواية عنهما **قوله** كالسنن اي كما لا ينزل للسنن **باب**
الصلوة في السفينة **قوله** مع سير الدابة اي الى غير القبلة **قوله** لا يجوز
 الصلوة قاعدا الخ يقيده اطلاق قوله صلى قاعدا فيكون هذا كالمستثنى من شمول
 اطلاقه كما لا يخفى **قوله** في المربوطة في الشط قيد به لانها لو كانت مربوطة في
 لجة فالاصح ان كان الريح يحركها شديدا فهي كالسائرة والا فكان الواقعة
 كما في الفتح القدير **قوله** صلى قاعدا جازت تلك الصلوة اي صحت صلواته عند اي
 حنيفة وقد ساء كما في البدائع وعندها لا تقع الامن عذر **قوله** صلى قاعدا اي
 بركوع وسجود ولا يجوز بالائمة اتفاقا لانه لا عذر **قوله** بخلاف ما اذا كان على
 دابتين فصلوة الامام تامة وصلوة المقتدى فاسدة وعن محمد يجوز اذا كان
 البعض يجنب البعض كما في الخلاصة يعني اذا كان المقتدى يجنب الامام **قوله**
 والامام فيها اي في السفينة الواقعة كما في البدائع **قوله** كالطريق وطائفة
 من النهر فظاهر كلامه ان كلا من الطريق وطائفة من النهر ولو صغيرا يمنع الاقتداء
 في البدائع ان كان بينه وبين طريق او مقدار نهر عظيم لم يصح اقتداء و هو
 به وفيه ايضا ان السفينة كالبيت فظاهر كلامه ان الطريق وطائفة من النهر
 لا يمنع الاقتداء ما لم يكن واسعا وكبيرا كما في المسند والبيت العلم عنده تعالى

فيه كلام على المصنف

باب المسافر أي من له سفر مذكرا كان موشا والسفر لغة قطع المسافة وأصل
المفاعلة أن يكون بين اثنين وقد يستعمل في واحد أيضا والمسافر منه ويمكن
ارجاعه إلى أصل الباب بأن المسافة من السفر وهو الكشف وقد حصل بين اثنين
هنا فإن المسافر يتكشف للطريق والطريق يتكشف له والآن نسب المعنى الشرعي
هو المعنى الأول كما لا يخفى **قوله** مقامه بضم الميم أشار إليه بتفسيره
قوله نهذه العبارة أي قوله مقامه أحسن أي بحيث أشتماله على البلد والقرية
بل جاء الإعراب والأتراك كما لا يخفى **قوله** جمع البيوت والجمع من صيغ العجم
وبالاضافة يكون للاستغراق كما في إذا قال عبيد الله **قوله** سيرا الإبل
والراجل أي بل القافلة وزايلها وفي البدايع المعتبر في كل ذلك السيل المعتاد
فيه وذلك معلوم عن القاصي فيرجع إليهم عند الاشتباه **قوله** في ثلثة
أيام أشار به إلى أنه لا اعتبار بالفراخ وهو الصحيح كما في الهداية والمراد ثلثة
أيام من اقصر أيام السنة كما في شرح المقدسي والمراد باليوم النهار دون الليل
معه لأن الليل للاستراحة فلا تعتبر فتكون تبعاً للأيام كما أن استراحات الأيام
تبعاً لها في كونها مشغولة بالسفر حتى قال في المحيط وغيره لو بكر في اليوم الأول
ومشي إلى الزوال ثم في الثاني ثم في الثالث كذلك كان مسافراً لأن المسافر
لا بد له من النزول لاستراحة نفسه أو دابته فليس بشرط أن يسير كل يوم
إلى الليل ومدة الاستراحة ملحقة بمدة السفر وعلى هذا كلام المصنف أيضاً كما لا
يخفى **قوله** ويرخص أي وجوباً وظاهراً عبارة الرخصة أن المسافر الإكمال وليس
كذلك إذ قد روي عن أبي حنيفة أنه يأثم به كما في البدايع فلو قال المصنف ويصل
ولو عاصياً فيه الفرض الرابع ركعتين أولى وأخصر **قوله** إذا قصر في السنن
وكذا لا قصر في الوتر كما في البحر **قوله** قصر الفرض الرابع إنما أثر السفر بالرباعي
دون الثنائي والثلاثي لأن القصر بسقوط شرط الصلوة أي نصفها وبعد
سقوطها منها لا يبقى نصيب مشروع بخلاف الرباعي كما في المنيع **قوله** فأنها وتر
النهار أي فإن صلوة المغرب وتراخاها فكان صلوة الوتر وتراخاها الليل
ففي الحديث دلالة على أن ركعة سنة الفجر وعلى وجوبها حيث يشعر بأنها تعلق
الشفع الأول من الفجر وبصير بها رباعياً كما لا يخفى **قوله** وأمرت أي على ما
كانت وفي بعض النسخ وأقصر ولكن لم أجده في الكتب الرواية به وإنما هي قرئت
قوله لكن قال في الكافي الخ أشار بجها الاستدراك وبعدم درجة في المتن إلى أن
هذا التقيد ضعيف لأن علة السفر قد تمت بمفارقة البيوت بدليل ثبوت
حكم السفر من غير استكمال ثلثة أيام فيثبت حكمه ويديم ما لم يثبت علة
حكم الإقامة كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** في غير موضعها وهو المفاضة
ومخوها قيد به لأنه لو دخل العدى في مصر استولى عليه أهل البغي وحاصروهم
في حصنه ونوا الإقامة تحت نيتهم وثبتت إقامتهم وانحازهم بمحيلة
الحاصرين أمر وهو لا ترتب على مثله الحكم والوضع موضع إقامة وقد
دخلوا فيه نيتها فصحت وعليه كلام عامة أهل المتون لإسقاطها بوجوب الهداية
والكافي فظهر من هذا أن ما في العناية أن أهل العدى لو نزلوا بمدينة أهل
البغي وحاصروهم في الحصن لم تقع نيتهم الخ مخالف لما في عامة المتون وحمل

والأكواد والتأثار من

فيه كلام على المصنف

أشار بقوله إلى أن المراد رخصة إسقاط في تسليم

بعض الفضلاء على القيد الاتفاق بعيد لأن الفرق بين محاصرة ومحاصرة بهذا
القيد فكيف يحمل على الاتفاق إذا المصنف في دار الحرب كالمفاضة بخلاف مصر في دار
السلام ومن نظر في بناية العيني يأخذه العجب من كلامه هنا **قوله** في الأصح وقال
شمس الأئمة هو الصحيح وفي المحيط وعليه الفتوى ولذلك قال المصنف والأصح
المفتى به **قوله** في ترحال بفتح التاء بمعنى الارتحال **قوله** فأنقذ الأول ثم فرضه
أشار به إلى أنه لا بد أن يقرأ في الأوليين فلو ترك فيهما أو في أحدهما وقرأ في الآخرين
لم يقع فرضه **قوله** ولكنه أساء أي أثم كما في البحر أن كان الإتمام عدا كما في البرخذي
وهذا مقتضى قول المصنف في الشرح وحكم أن يأثم العامل بالغريم وقوله وتركه
واجب تكبيرة الافتتاح إضافة واجب إلى تكبيرة الافتتاح من قبيل إضافة الصفة
إلى الموصوف ووجه تركه أن بناء السنة والنقل على تحريمة الفرض صحيح من غير
تحريمه كما في الروضة وغيره **قوله** بطل فرضه إذا قيد الثالثة بالسجدة وأذلم ينو
الإقامة في الثالثة أما إذا نواها قبل السجود تحول فرضه إلى الأربع وتمت صلوة
فرضا كما في البرجندی **قوله** وقيل يصلي سنة الفجر أي في حال النزول وحال السير
وكذا المراد من قوله وقيل سنة المغرب كما في الخزانة والفتنة **قوله** يكون بمنزلة
نية الإقامة الخ وإذا كان التغيير لفرضه الافتداء فلو أفسده صلى ركعتين
لزوالم كما في البحر **قوله** وإنما لم يصح الخ سبق تحقيقه تذكراً **قوله** أي لا يقتدى
المسافر بالمقيم بعد الوقت أي ابتداء لأنه لو كان مقتدياً به في الوقت ثم خرج
الوقت قبل الفراغ من الصلوة لا تقسده كما في الخلاصة وأما الوصل بالمقيم ركعة
أو ركعتين من العصر فغربت الشمس فاقترى به مسافر لم يبطل عصر يوم المقيم
وبطل عصر يوم المسافر اقتداءً بعد الوقت كذا في التنوير للإمام أبي العصمة **قوله**
في الأصح احتراز عما قيل بقرائه لأنه منفرد ويجب عليه سجدة السهو إذا سهى فيما يصلي
منفرداً كما في البرجندی **قوله** بخلاف المسبوق الخ ظاهر كلامه أن القراءة عليه واجبة
فيما سبق من الشفع الأول بناء على أن الاختلاف لما وقع في وجوبها عليه في الشفع
الثاني مع أدراكه الشفع الأول وأدائه فرض القراءة فيه فلا ينبغي عليه فيه مع
عدم أدائه آياته فيه بالطريق الأولى ولما أنه أدرك قراءة نافلة فكان قراءته
فيما يقضي فرضاً فيجب الاتيان فظهر أن ما في الهداية قال لا يباين به أولى مشكل
وإن وجهه بعض المباحين بتعجيل الأولوية للموجب فإنه لا يخلو عن بعد كما
لا يخفى **قوله** أدراك قراءة نافلة لا يقال أنه يوهمه ذلك أنه إذا ترك المقيم القراءة
في الشفع الأول وقضاها في الشفع الثاني واقتدى به المسافر في ذلك ينبغي أن
يجوز ترك القراءة له لأننا نقول القضاء ملحق بحمل الأداء فحلى الشفع الثاني
عن القراءة حكماً فلا يجوز تركها له **قوله** قوم سفر على وزن صبح جمع سافر
مصدر أي مسافرون **قوله** أي يقول الإمام المسافر إذا سلم وأتمالم يجب
الإعلام لأنه يمكن بعد الإتمام أن يسأله فيعرفوا مسافراً الإمام ووجهه
الندبية لئلا يتابعه بعض المقتدين بالسهر **قوله** بأخر الوقت ولوقدر التحريم
عندنا وأما زفر يعتبر قدر الفرض لو سافر ويتحقق بنا في الإقامة والفرق مشكل
عليه تفصيله في المنع في باب الحيض **قوله** الوطن الأصلي هو المسكن أي مسكن
في بلدة أو قرية اتخذها وطناً مع أهله ولده لو وجد وليس قصده الارتحال

بعض يأتينا أي محاصرة أهل الحرب في دارهم ومحاصرة أهل البغي في دارنا

قوله وتام تحقيقه في شرح التلخيص وهو أنما قيل أن القعدة الأولى والقراءة في الشفع الثاني فرض على المقتدى حكماً لأنه تقرر تنصيف الصلوة على المسافر بخروج الوقت لأن الاقتداء بالمقيم غير لفرض المسافر والمغير يعمل في الوقت لا بعده لا ترى أنه لو أقام بعده لا يمكن يفرضه ولو أقام بعده لا يمكن كذا كانت القعدة الأولى تعدة أخر صلوة فيكون فرضاً والقراءة في الشفع الثاني قراء في النقل فيكون فرضاً كذا في الفتنة من

سفر وسفر أو غيب من

عنهما بل التعيش بها ويجوز تعدد هذا الوطن بان يكون له اهل ودار في بلدين
او اكثر وقصد التعيش فيهما فانها وطنان له لا يبطل احدهما بالآخر فهذا
المسئلة لابد من حفظها فان كثيرا من المسلمين يبتلى بها كافي المجتبى والوطن
وطن بالاهل سواء كان له عقار فيه او لا واما لو انتقل باهله ومتاعه الى بلد وبقي
له دور في الاول قبل بقاء الاول وطنا وقيل لم يبق وقيل بقاءه وطنا ان لم ينترك
وطنه كافي المنع **قوله** من غير ان يتخذ مسكنا ومن غير اشتراط ان يكون بينه
وبين الاصل مدة سفر وهو ظاهر الرواية والتفصيل في فتح القدير والمنع
قوله بطل الوطن الاصل الاول ليس هذا على طلاقه وقد عرفت تفصيله آنفا
قوله العبرة بنيت الاصل اطلقة فشملى ما نوى الاصل الاقامة ولم يعلم التبع
ثم علم يقض ما صلى قسرا قبل علمه والاحوط الاول كافي الفتح القدير وهو ظاهر
الرواية كافي الخلاصة وصح صاحب البحر الثاني لان لزوم الحكم قبل العلم حرجا
وضرا وهو مدفوع شرعا وهكذا التصحيح في شرح الطحاوي والينابيع **قوله**
كالمرأة مع زوجها اشار بكان التشبيه الى ان التبع ليس بمحصن على المذكور
ومن الاتباع التلميذ والمكره والاسير والمدينون المعسر كافي المحيط شرح المقدسي
قوله والعبد مع مولاه اطلق العبد فشملى الفقه والمذنب وقيد العبد اتفاقا
فشملى المؤنت منها وام الولد واما المكاتب فينبغي ان لا يكون تبعا لان له السفر
بغير اذن المولى فلا يلزم طاعته كما في البحر الرائق **قوله** السلطان اذا سافر
الح ليس فيه افاة ان حال السلطان يخالف فيما ذكر حال غيره بل فيه ازالة وهم
انه لا يسافر في ولايته ككونها ملكية ظاهرا فذكر المصنف هذه المسئلة ليبين
ان يكون مسافرا في ولايته لو قصد ما يصل اليه في مدة السفر **قوله** مع ابنه
قيد اتفاقا لان المسئلة على حالها لو سافر مع غيره او سافر منفردا كما لا يخفى
قوله حرجا اي الكافر والصبي **قوله** المسلم يقصر اي الذي اسلم يقصر **قوله**
والصبي يتم كان الظاهر ان يقول والبالغ لانه لم يبق صبيتا اذا المفروض
كونه بالغاً في اثنا السفر **قوله** والفرض اي المفروض في المدة بعد البلوغ
قوله وقيل اشار بصيغة التمريض الى ان الاول هو مختاره وقد صرح به في الخلاصة
قوله بناء على تبعية الابن للاب ضعف هذا ظاهرا لان الابن لم يكن مكلفا حتى
يفيد تبعية له في السفر قصر الفرض من الاول بخلاف الكافر فانه مكلف بالايمان
ولا والصلوة ثانيا فيعتبر مسافره من الاول حين اسلامه في اثنا **باب**
الجمعة بضم الجيم والميم وبفتحها وبسكونها قال الزمخشري رحمه الله تعالى
بهن جميعا وهي من الاجتماع كالفرقة من الافتراق اضيف اليها اليوم والصلوة
ثم كثر الاستعمال حتى حذت منها المضاف وتسمية اليوم بها اسلامية واول
من سماها بها الاضمار واسم اليوم المذكور في الجاهلية العروبة بفتح العين
والمضاد المقدرها الصلوة اي صلوة الجمعة بقدرينة المقام كقول المصنف
في كتاب الصلوة العلم عند الملك العلامة **قوله** الا لا يجاب اي لا يجاب في ذلك
الشيء لان افتراض الشيء وهو المقصود لغيره فرع افتراض ذلك الغير والمادة
بذكر الله الصلوة ويجوز ان يكون المراد به الخطبة وعلى كل يفيد افتراض صلوة
الجمعة اما على الاول فظا واما على الثاني فان من لم يجب عليه الصلوة لا يجب

في كلام عن السفر

كره الله
وجهه من

عليه السعي الى الخطبة بالاجماع كما في فتح القدير **قوله** فلا يجوز في القرى والناحية
نقلا عن المجتهدين فرض على اهل المصر واجب على اهل نواحيها وسنة على اهل
القرى الكبيرة المستحبة للشرائط وفي القنية ويلزم حضور الجمعة في القرى
ويجوز بقول علي اياك وما يسبق الى القلوب انكاره وان كان عندك اعتذاره
في كل سماع نكرا تطيق ان تسمع عندا وفي البرجندى وعن ابي يوسف ان كانت
منزله بحيث لو غدا شهد الجمعة وعاد قبل دخول الليل وجب عليه الجمعة وفي البداية قال
هذا احسن وفي البحر الرائق هذا هو الاحوط والاولى وفي فتح القدير ولو مصر الامام
موضعا ومهره بالاقامة فيه جاز ولو منع اهل مصر ان يجعوا لم يجعوا **قوله** ويقوم الحد
اكتفى بها عن القصاص لان من ملك اقامتها ملكه كافي فتح القدير **قوله** ذكره قاضيان
فيه به على ان هذا القيد لم يكن في الهداية ونحوه **قوله** والاول اختيار الكرخي
ان اراد بالاول ما لا يسع اكبر مساجده اهله وهو الظاهر فليس مختاره ذلك بل
مختاره ما اقيمت فيه الحدود ونفذت فيه الاحكام كما صرح به في الكتب وهو الثاني
لا الاول وما اختاره ابو عبد الله التلي بالثاء المثلثة هو ما لا يسع اكبر مساجده
اهلها كما صرح به فيها فظهر ان الصواب ان يقال والاول اختيار التلي والثاني
اختيار الكرخي وفي ما اختاره التلي قال ابو شجاع هذا احسن ما قيل فيه وفي الولوية
هو الصحيح وفي المجتبى وعليه فتوى اكثر الفقهاء وفي ما اختاره الكرخي قال في
الهداية وهو الظاهر اي من المذهب كما في فتح القدير وهو ظاهر الرواية وعليه
اكثر الفقهاء كما في العناية واستقط في التمهيدية الامير فقال المصر في ظاهر
الرواية ان يكون فيه مفت وقاض يقيم الحدود وينفذ الاحكام وذكر في فتح
القدير ان القاضي اذا كان يفتي ويقيم الحدود اغنى عن التعدد **قوله** السلطان
اطلقه فشملى العادل والحاشر والمتغلب كما في الخلاصة وغيره او من امره وهو
الامراء والقاضي والخطباء كما في العناية **قوله** مات والى المصر ولم يبلغ
حتى مضت بهم جمع وقد فوض اليه اقامتها ولومات الخليفة اعني السلطان
وله ولاية وامراء على اشياء من امور المسلمين كانوا على ولايتهم الملح كافي الخلاصة
وشرح المقدسي **قوله** بئى بالتونين **قوله** للخليفة امير المجاز وفي شرح
الطحاوي مقيمين او مسافرين **قوله** في الموسم لانه يصير مصر في تلك الايام
وقرية في غيرها **قوله** فتبطل الجمعة ولا يبنى الظهر عليها لاختلافها قدرا
وحالا واسما وتنقلب نفلا عندا بحقيقة وعندها تبطل اصلا كما في تهذيب
القلانسي وقد خالف ابو يوسف اصله هنا ووافق الامام في عدم بطلان اصل
الصلوة كافي المقدسي ولقد قال ابو يوسف بطلان وصف الفرضية في الخمسة
القائمة وقد سبق تفصيله في باب قضاء الفوائت **قوله** نحو تسمية بقصد
الخطبة حتى لو قال جوابا للعاطس لا يجوز ذلك بالاجماع كافي المنع وفي الثانية
لواقتصر على ذلك يجوز الا انه يكون مسيئا لغير عذر لترك السنة **قوله**
وعندها لابد من ذكر طويل يسمى خطبة كما هو المأثور المتوارث وهذا
عنده مستحب كذا في المحصر قبل اقله عندها قدر التشهد كما في فتح القدير
وهذا القدر عنده واجبا وسنة لانه الشرط الذي لا يجزى غير
كافيه ايضا **قوله** واقلها ثلثة رجال هذا عندا بحقيقة ومجذ واما عندا

اتطبق

من ما يسبق الى القلوب انكاره وان كان
عندك اعتذاره فليست بموسع عذرا
كل من سمعته نكرا من اهل العالي

يوسف فاشاف سوى الامام و اشار بذكر الرجال الى انه لو كانت الثلثة صبيانا
او نساء لم يجوزوا الجماعة في حكم الصليان اذ الشرط ان يصلحوا للامامة كما في
البرجدي **قوله** لان الجماعة شرط الانعقاد للجمعة وكذلك لو نفر و
قبل ان يخطب الامام فخطب ثم حضروا فصلي بهم الجمعة لا يجوز لان الجماعة
كما هو شرط انعقادها حال الشروع في صلواتها كذلك شرط حال سماع
الخطبة لان الخطبة بمنزلة شفيع من الصلوة كما في المنيع **قوله** والحرية فلا
يجب على العبد لو مكاتب او ما ذونا في اداء الجمعة كما هو ظاهر الاطلاق وقيل
يجب على المكاتب كما في الظهيرية والمأذون متخير وقيل وجب عليه الحضور
كما في السراج والتخير اليق بالقواعد كما في البحر الرائق وذكر في المغني انه اذا
تخلف عن الجمعة بعد الاذن بها يكره له ذلك كما في الخزانة **قوله** والبلوغ
والعقل لا حاجة الى هذين القيدين لانهما شرط كل تكليف **قوله** والرجل
انرا الرجل ليس كما ينبغي لانه لو كان احدهما مقطوعا او مفلوجا يسقط وجوب
الجمعة قيل لا حاجة الى ذكر سلامة العين والرجل لدخولهما تحت الصحة ودفعه
ان عدم سلامتهما وان كان من الامراض عند الاطباء الا انه في العرف لا يعد
مرضا فلها خصمهما بالذكر كما لا يخفى **قوله** كما يجتنب الخ فانه يساح له ان لا
يخرج الى الجمعة والجماعة وكذا يسقط الوجوب بعذر المطر والوحل ذكره في الغاية
قوله يقع فرضا هذا يفيد استدراك قيدي البلوغ والعقل فيما سبق لان
صلوة الصبي يقع نفلا ولا صلوة للمجنون اصلا **قوله** وهو قول الشيخية ويحد
وهذا مروى عن ابي يوسف ايضا كما في المنيع **قوله** وهو الاصح وهو الصحيح كما
في المبسوط للسرخسي وعليه الفتوى كما في المنيع والبحر الرائق وفتح القدير
وذكر في البدائع من ان ظاهر الرواية جوازها في موضعين ولا يجوز في اكثر
من ذلك وعليه الاعتماد انتهى دليل القول المفتي به اقوى على ما فصل في
الكتيب المذكورة فلا يعتمد على ترجيح صاحب البدائع ولكن اللائق للنسب
المتدين ان يحتاط لقول في مذهب غير امامه ما لم يسلب مذهبه فيه فكيف
ان يحتاط لقول هو ظاهر الرواية عن امامه فالاحوط عليه ان يصل الى اربع
بعد الجمعة قبل سنتها كما في القنية وشرح المقدسي **قوله** اجترار عن السواد
اي التي لا جمعة على اهلها **قوله** ظهر معذور وهو المريض والمقعور والاعشى
والعبد وقوله وسجون صرح به مع دخوله في المعذور للاختلاف في معذورية
اهل السجن لانه يقدر على رضاء الخصم لو ظالم وعلى الاستغاثة لو مظلوما
كما في السراج **قوله** متعلق بقوله ظهر معذور والمراد به التعلق المعنوي
لا النجوى والمعنى كرهه ظهر هو لا بجماعة كراهة تحريرية وهو ظاهر كلامهم
كما في البحر وقيد بالجماعة لانه لا كراهة في صلواتهم منفردا ولكن يستحب تأخير
الصلوة الى ان يفرغ الامام من صلوة الجمعة وما في الخلاصة من ان المريض
لا يترك الجمعة بغيرها يكره هو الصحيح اما الاحتمال ان يقتدى به غيره فيؤدى
الى ترك الجمعة او يعانى فيحضرها العلم عنده تعالى **قوله** ولو صلوا اي
المذكورون في المتن **قوله** ومنه اي ومن كون العلة الاخلاق **قوله** وسعى
اليها والامام فيها قيد به لانه لو خرج لحاجة او خرج وقد فرغ الامام لم يسقط

قائله صاحب البحر الرائق

فيه كلام على صاحب البحر

فيه كلام على الرائي

ظهره اجماعا والعلق فاعل سعى فشم من كان معذورا وغيره كما في البرجدي **قوله**
يطل ظهره اشار باسناد البطلان الى الظاهر ان اصل الصلوة لم تبطل بالسعي
المذكور فتقلب نفلا كما في السراج **قوله** او سجود السهو فيه اشارة الى ان
الامام يسجد للسهو في الجمعة والعيد وقد اختار المتأخرون ان لا يسجد فيهما
لتوهم الزيادة من الجهال كما في الخلاصة والسراج فيكون كلام المصنف بناء على قول
المتقدمين لكنه على القول الغير المختار **قوله** لا يستخلف الامام للخطبة اصلا
المبحث فيه ابن الكمال الوزير عليهما الرحمة وكتب رسالة فيه حاصله ان استخلاف
الامام للخطبة يجوز عند حدوث حادث يمنع عنها سواء كان مأذونا من السلطان
لا استخلاف او لا واستخلافه لصلوة الجمعة يجوز من غير عذر وان لم يكن مأذونا
للاستخلاف وقد شيد اركانه واحكم بنيانه فن اراد التفصيل فليبراجعها **قوله**
وايضاد ذكر في البدائع ان كل من ملك اقامة الجمعة فانه يملك اقامة غيره مقامه
انتهى وهو كالصريح بل هو صريح في جواز الاستنابة للخطيب مطلقا اي باذن
من السلطان او بعده او بعذر او بعده على ان الاستخلاف لصلوة الجمعة
بما لا خلاف في جوازه لاحد اصلا سواء كان لعذر او لا وباقي التفصيل في المخ
هذا **قوله** لكن انما يجوز اذا كان ذلك الغير سميع الخطبة المطلق هذا وليس
كذلك لان الامام اذا خطب وشرع في الصلوة تسبقه الحوادث فاستخلف من لم
يشهد الخطبة فانه يجوز كما استخلفه من يشهد ها واما اذا خطب فامر من لم
يشهد الخطبة ان يخرج **قوله** فيجوز الا ان يستخلف ذلك المأمور من شهد
الخطبة فيجوز **قوله** في يجوز كذا في الولوة الجمعة **قوله** من قام مقام غيره لغيره الخ
كالوكيل بالبيع والقاضي والخطيب **قوله** ومن قام مقام غيره لنفسه الخ كما
لستعير **قوله** والفقه ما بينا وهو كون النوع الاول مقصفا بحكم الملك **قوله**
بالاذان الاول اي الواقع في الوقت وهو ما بعد الزوال اذ الاذان قبله ليس
باذان كما في شرح المقدسي وغيره والاذان الثاني هو الواقع بعد صعود الخطيب
المبني **قوله** وجب السعي لم يقل فرض لما انه يذكر الوجوب ويراد الفرض او
للاختلاف في وقت السعي هو الاذان الاول والثاني **قوله** وكراهة البيع اي كراهة
تحريم اذا بالاتفاق ولهذا وجب منعه لو وقع وصح اطلاق اسم الحرام عليه
كما وقع في الهداية لان عدم الحمل لا يمنع العتمة كما في البحر وقيد البيع اتفاق والمواد
ما يشغل عن السعي اليها حتى لو اشتغل بعمل اخر سوى البيع فهو مكره ايضا
كذا في السراج الوهاج **قوله** والاول اصح وفي البحر هو الصحيح في المذهب والثاني
ضعيف وعليه كلام المصنف ايضا حيث اشار بقيد الاول وصيغة التبريد
الى ان الثاني ضعيف **قوله** لان البيع وقت الاذان جائز تبع المصنف فيه صاحب
غاية البيان ولكن فيه بحث لان عدم الحمل لا يمنع الصحة وهو المراد بالجواز على
ان عبارة المصنف اول على كراهة البيع تحريرية بالاتفاق او على انه الصحيح المختار
وقد رد بعض الشارحين قول الاكل في الانوار انها تنزيهية بخلاف عبارة المصنف
كما لا يخفى **قوله** حرم الصلوة اي كراهة تحريريا لانه لا تتبع لصلواتها فظهر
منه عبارة الهداية فيما سبق هو الاول نفع ان يقال في حق المصنف قد حفظت شيئا
وعابت عنك اشياء اطلقها فشملة تحية المسجد والسنة واما فضلا القائمة

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على المصنف

فلا كراهة فيه وقد سبق وما فهمنا الفقير هنا من السراج والمنهج ان يقضى فائضة
لم تسقط الترتيب بينها وبين الرقبة واما فائضة ليست كذلك فلا يقضى لانه
يراه الجاهل فيظن ان التطوع جائز العلم عنده **قوله** يقطع على رأس الركعتين
اختاره جماعة منهم السرخسي وقيل يتم الاربع واختاره جماعة منهم الحلواني وصححه
الولولجي والمحيط البرهاني وصاحب المبتغى لانها بمنزلة صلاة واحد واجبة فظهر
منه ان ما اختاره المصنف خلاف الصحيح **قوله** وان فعل جاز وان لم يسبقه حدث
ان كان لا يستحل ان اذن له على ما فهم مما سبق من كلامه ولكن مقتضى تعليله انه
لا يفعله منهما امكن ما لم يقتضيه عذر كما لا يخفى **قوله** والكلام اي كلام الناس
وهو الظاهر ولومن الخليل كما في البدائع هذا قبل الشروع في الخطبة فيكره الكلام
تحريرا ولو امر بمعروف او تنهي عن منكره كما في الخلاصة **قوله** ويخطب الخطيب على
خبرها بالسيف الخ وفي المصنفات متعللا بالسيف وهذا يفيد انه لا يحسكه
بيده وفي الحاشي القدسي اذا فرغ المؤذن قام الامام والسيف بيساره وهو
متكى وعليه وهذا صريح في انه يحسكه بيده اعترض عليه بما في الخلاصة ويكره
ان يخطب متكئا على قوس او عصا انتهى ودفعه بان يفرق بين السيف وغيره
والمصنف رحمه الله لما علم ان الاختلاف بين التقليد والامساك بيده اتي بعبارة
تتم كلامهما ولكن الامساك بيده هو المتعارف والارفق لاصل مشروعيته
كما لا يخفى والمنبر بكسر الميم مشتق من المنبر وهو الرفع والاستراحة والمستراح
على المنبر الذي يقعد عليه الخطيب ليستريح قبل الخطبة عند الاذان **باب**
العيد اي صلواتها اذ الكلام فيها **قوله** وجوبها رواية الخ وعن ابى جعفر
النسفي انها فرض من فروض الاعيان لانها من الشعار كالحجعة وقال بعض المشايخ
انها فرض كفاية فنقل عليه ابو موسى الضرير في مختصره كما في المنهج **قوله** وهو الامم
وهو المختار كما في الخلاصة وهو الصحيح كما في المنهج وعليه الجمهور كما في الظهيرية
وهو ظاهر الرواية كما في التحفة وعلى وجوبه الرواية والدراية كما في فتح القدير
قوله قال عيدان اجتماع اي عيد الفطر او الاضحي والجمعة غلب العيد على الجمعة
اما لقلة الحروف كما في المعري او التغليب المذكور كما في القرين اولان الجمعة
عيد المؤمنين على ما ورد في الحديث مال ابن عتيبة رحمه الله في تفسير قوله
تعالى لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصياها والعرب ابدا تقدم في الذكر الاقل
من كل مقترنين وهو هذا هو قولهم القرآن والعمران سمو باسم الاقل تنبيه
منهم عليه انتهى **قوله** بان وجوبها ثبت بالسنة اصلا للسبب على المستتب
وقيل انها سنة مؤكدة وهو كواجب يكون تاركها انما وهو الامم كما في المعري
وهو الاظهر كما في الكافي وقد اختلف التعيين والترجيح للوجوب ككونه ظاهرا
الرواية ولا تنصاه الرواية والدراية **قوله** بخلاف العيد فانه يبع لولم
يخطب اصلا ولكنه اساء لترك السنة كما في البحر **قوله** ولو قدمها في العيد
ايضا جاز ولكنه اساء ايضا كما في المقدسي **قوله** وندب يوم الفطر الاكل
اطلقه فشم الخ وغيره وقيل ينبغي ان يكون المأكول حلوا ولو لم ياكل قبل
الصلوة لا يأتى كما في القنية وكذا الحال في سائر ما عطف عليه بالواو ولو قدم
قوله قبل الصلوة على قوله الاكل او اخره عن الكل كان اولي لان من جملة

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على المصنف

ببطل قوله في الجامع ولا يترك واحد
منهما كما صرح به في المبسوط

فيه كلام على المصنف

اسباب مشروعية الكل واستجابه عدم تأذي القوم من رايحه وذلك يقتضى
تقديمه على الصلوة وقد سبق الاشارة من المصنف ان الاغتسال سن ليوم
العيد لا لصلوته وقد سبق الكلام عليه ايضا ثم فليتذكر العلم عنده تعالى
قوله ثم الخروج الى الجبانة هكذا عبارة الكنز قال في البحر الا يتم لا فادة
ان الخروج الى المصلى متراج عن جميع الافعال السابقة فظهر منه ان مجئنا
في قوله قبل الصلوة وارد وظاهر مراد المصنف انهم بالنظر الى اداء الفطرة
فقط كما لا يخفى **قوله** باخراج المنبر وبناءه كما في الخلاصة هذا رد لما قاله البعض
من ان بناء المنبر في الجبانة يكره واستحسن الامام خواهر زاده في زماننا انه
وكرهه لا بأس مروى عن ابى حنيفة كما في نفع القدير ولذا اختاره المصنف بالذكر
قوله لا ينبغي ان يمنع العامة من ذلك اي من التكبير جهرا قال الطحطاوي ربه تأخذ
كما في المنهج قيل رفع الصوت بالذكر بدعة يخالف قوله تعالى اذكر ربك في نفسك
تضرعا وخيفة ودون الجهر فيقتصر على مورد الشرع وقد ورد به في الاضحي
وهو قوله واذكروا الله في ايام معدودات جاء في التفسير انه التكبير في هذه
الايام ويخالف قوله عليه السلام خير الذكر الخفي واجيب باننا لا نرفع الصوت
به بدعة لان الخطاب بقوله تعالى واذكروا ربك الآية انما هو حضرة محمد نبينا صلى
الله عليه وسلم لعرفانه بنفسه وربه وعامة عبادته بخاطرون بقوله تعالى اذكروا
الله ذكرا كثيرا واما كون الذكر الخفي خيرا لا يمنع جواز الجهر ولئن سلم كونه
بدعة الا انه بدعة حسنة وقد نصوا على مواضع يكتب فيها جهرا بازاء العدو والخصم
والخبر والمخاوف وغيرها هذا زبدة ما في شرح المقدسي **قوله** على قدر ربح وفي
الرواية على قدر ربح وهو بكسر القاف بمعنى قدر **قوله** هي ثلث في كل ركعة وهو
ابن مسعود رضي الله عنه وبه اخذ ائمتنا ابو حنيفة وصاحبا كذا في عامة الكتب
قوله يعني ان الامام يكتب للافتتاح الخ فظهر من كلام المصنف ان تكبيرات
العيد عندنا تسع ست زوايد وثلث اصليات تكبيرة الافتتاح وتكبيرات
الركوع كذا في الفتاوى الظهيرية والفوائد الجديدة وغيرها وفي التتارخانية
عن الانفع تكبيرة الركوع في العيد من الواجبات لانها من تكبيرات وتكبيرات
العيد واجبة وفي المنافع وكذا رعاية لفظ التكبير في الافتتاح **قوله** قال الله
اجل او اعظم في صلوة العيد دون غيرها يجب سجود السهر **قوله** ثم يكبر ثلثا
ثم يقرأ الفاتحة او بعضها فذكر انه لم يكبر كبروا عاذا القراءة ولو بعد ثم
سورة كبر ولم يعد لان القراءة تمت بالكتاب والسنة فلا تحتمل النقص
بخلاف الاول اذ لم يتم الواجب كما في المحيط وشرح المقدسي **قوله** ويرفع يديه
في الزوائد حتى لولم يرفع الامام يرفع المقتدى ولا يوافق الامام في الترك
كما في الظهيرية **قوله** الا في سبع مواطن الخ وهو ما روى عن ابن عباس انه عليه
السلام لا يرفع الايدي الا في سبع مواطن عند افتتاح الصلوة وقنوت
الوتر وتكبيرات العيد وعند استلام الحجر وعند الصفا والمروة وعند
الموقنين وعند الجريتين الاولى والوسطى وراه الطحاوي كما في المنهج وانما
قاله في سبع وان كان الموطن مذكرا على تأويله فيبقى كما في العناية وهذا التأويل
شائع الاستعمال في العربية اعني حمل المذكور على المؤنث وبالعكس كما في شرح المصنف

قاعدة

لزين العرب قبيل باب صفة اهل الجنة **قوله** وليسكت الى اشار به الى ان ليس
بينهما ذكر مسنون عندنا ولهذا يرسل يديه عندنا **قوله** والمشرط مقدم او مقارن
قوله يعلم فيها احكام الفطرة وهي خمسة على من يجب وهو الحر المسلم مالك النصاب
ولمن يجب وهو الفقراء والمساكين ومتى يجب طلوع فجر الفطر وكما يجب وهو
نصف صاع بر او صاع تمر او شعير او زبيب وبم يجب وهو من اربعة اشياء مذكورة
ومن غيره بالقيمة كما في السراج الوهاج **قوله** فانت مع الامام ولو بعد شروعه
معه وانفسدها كما في البحر **قوله** وتؤخر بعذر اشار به الى انه لو تركوها بغير عذر
لا يجوز ان يصلي من العدة كما في البرجندى والمجتبى **قوله** وفي الفطر اى وفي
صلوة عيد الفطر للبراز اى العدة حتى لو اخروها الى الغد بلا عذر فانه لا يجوز
ولا تصلى كما سبق وكذا في اكثر الكتب المعتمدة **قوله** جهرا في الطريق واذا
انتهى الى المصلى يقطع في رواية وعليه كلام المصنف ولا يقطع ما لم يفتح الامام
الصلوة في رواية وعليه عمل الناس كما في البحر وشرح المقدسى **قوله** والصحيح هو
الاول وهو كون التعريف مكرها وظاهرا في غاية البيان كون الكراهة
تحرمة كما في البحر وعليه ظاهر فتح القدير ان وجد فيه الوقوف وكشف الرأس
واما لواجبها لشرقة ذلك اليوم بلا وقوف وكشف جاز **قوله** فالإضافة للبيان
فان التكبير لا يسمى تشريقا الا اذا كان بالفاظ مخصوصة في شئ من الايام
المخصوصة في متفرع على القول الكل ولهذا ضعف كون المراد من التشريق الايام
المعينة لانه يقتضى وقوع الاضافة على قولهما وفي المغرب التشريق صلوة العيد
فعلى هذا الاضافة صحيحة على جميع المذاهب وقد قيل انه مشترك بين معنيين
هما الصلوة والتكبير او حقيقة في احدهما مجاز في الاخر وجاز ان يراد كل منهما
هنا والاضافة على معنى الصلوة لادنى ملاسة كما لا يخفى **قوله** ايام التشريق
الى هكذا في الخلاصة والبدائع وهو بيان للواقع من افعال الناس من انهم
يشترقون اللحم في ايام مخصوصة لبيان لتكبير التشريق كما هو عبارة
المصنف لا تفادهم على ان اليوم الاول من ايام النحر يكبر فيه وهكذا في البحر وكن
الظاهر ان يقال لا تفادهم على ان يوم عرفة يكبر فيه وليس هذا المعنى موجودا
فيه **قوله** فيق في الاخيرين اى الى يوم الدين **قوله** بلانفصل يمنع البناء كخروج
من المسجد وكلام عدا وسهو وحدث عدا ما اذا سبقه الحدث فالاصح انه يكبر ولا
يذهب للطهارة لاجل التكبير لانه يقطع الغور والتكبير لم يقتصر الى الطهارة
كما قاله السرخسي كما في البدائع **قوله** وصلوة العيد وعند البخارين يكبر عقب
العيد لانه يؤدى بجميع كالجمعة كما في المجتبى وذكر في مسبوط الى المثلث انه لا بأس
لان توارث المسلمين عليه وقال الزاهدى لا تمنع العامة منه وبه تأخذ وفي المختار
الفتوى على انهم يمنعون يقول العبد الفقير للاتق ان يكون الفتوى على عدم
المنع المتوارث والمشابهة بالكتابة في كونها مؤداة بالجماعة ولما سبق من القول
بانها فرض عين او كفاية فيكون الايمان بالتكبير عقبها خروجا عن عهدة
المخلاق العلم عنده تعالى **قوله** خرج به القضاء اطلاقه ولكنه مقتد بان اذ
قانت في هذه الايام فقضاها فيها من هذه السنة فانه يكبر لقيام وقته
من غير خلاف كما في البحر والبرجندى والمنيع **قوله** على امام مقيم اطلاقه فمثل

فيه نوع كلام
على المصنف

فيه كلام على المصنف

العبد اذا كان اماما للناس يجب عليه التكبير في الصحيح لان الرق ساقط العبرة في المكتوبة
وهذا شاع لها كما في شرح تلخيص الجامع وعلى هذا الشمول اطلاق قوله مقتد كما لا يخفى
قوله فلا يجب على المنفرد الخ تفريع على المقيدين فالمنفرد على الجماعة وامام مسافر
على امام مقيم ولو ام المسافر في المصر على الامم كما في البدائع وقوله او امرأة اعلم
من ان يكون منفردة او اماما الا انها خست بالاولى بقدرية قوله فيما سبق فخرج به
جماعة النساء وقوله او من اهل القرى والمفاوز اعلم من ان يكون منفردا او اماما
ومن ان يكون اماما في المصر او غيره هذا مقتضى الاطلاق والمقابلة ولكن ينبغي
انه لو ام من كان من اهل القرى والمفاوز في المصر يجب التكبير عليه اعتبارا بالجمعة
حيث يجب عليه لو وجد في المصر بعد دخول وقتها بخلاف المسافر لان السفر معتبر
للفرض وسقط له فالتمس في حقه بعدم اذا عرفت هذا فلا بد من قيد في مصر
بعد قوله مقيم كما وقع في بعض النسخ وفي عاصمها لم يوجد **باب صلوة الكسوف**
هو خفاء ضوء الشمس اما كلالا وبعضا والخسوف خفاء ضوء القمر كذلك وهو الاشهر
في السنة الفقهاء واصل الكسوف التغير ومنه كاسف الجبال اى متغير الحال والخسوف
الذهاب كما في المنيع **قوله** يصلى بالناس ولم يبين صفتها من الوجوب والسنية قال
بعض مشايخنا بالوجوب لقوله عليه السلام صلوا وهو يفيد الوجوب الا صارف
واختاره في الاسرار وقال بعضهم بالسنة وعليه كلام محمد في الاصل وحمل الامر
على التنبؤ واختاره في فتح القدير ومن هذا الاختلاف سكنت المصنف عن بيان صفة
الاخفى **قوله** كالنفل افاد به انها ليست بنفل صرف بل هي اما واجبة او سنة واقاد
ايضا انها بركوع واحد وسجدتين وان الاذان ولا اقامة ولا خطبة وانها لا تصلى
في الوقت المكروه ولا يكره تطويل القيام والركوع والسجود والادعية والادكا فيها
كما في النافلة ويجازى القراءة فظهر من هذا ان قول المصنف بلاذان الخ تصريح بما
علم منناه **قوله** ولا خطبة فيه خلافا للشافعي كما في المنيع **قوله** ويطول الامام هذا بيان
الافضلية كما في البرجندى **قوله** وبعد ما يدعواى الامام والناس يؤمنون
اطلق الدعاء فاذا ان الامام يخبر ان شاء دعا جالسا مستقبل القبلة او قائما
مستقبلا الناس بوجهه قال الحلواني هذا احسن كما في فتح القدير **قوله** صلوا فرادى
ان شأوا ركعتين او اربعا والاربع افضل كما في البدائع **قوله** حتى تنجلي الشمس
وان لم تنجل وغربت كذلك بترك ايضا الدعاء كما في البرجندى **باب الاستسقاء**
لغة طلب سقى الماء من الغير **قوله** لاجاعة فيه اى عند ايجافة اشار به الى انه
ليس له صلوة مشروعة بالجماعة فيها مكروهة على الاظهر كما في البرجندى **قوله**
دعاء واستغفار اراد بالدعاء طلب المطر خاصة بالثناء عليه تعالى وانها مشروعة
الا استغفار وانما افرد بالذكر تنبيهها على انه الاصل في ارسال المطر ولذلك قال
تعالى استغفروا ولم يقل ادعوا واستغفروا **قوله** جاز اشار به الى انها مشروعة
وان لم تكن سنة لما روى عن ابي حنيفة انها ليست بسنة فنفي سنيها لا يستلزم
نفي مشروعيتهما وجوازها كما في المنيع **قوله** لانه لا يستنزال الترجمة الخ والمطلوب
هنا وهو الغيث وان كان رجمة عامة لاهل الدنيا والكفار من اهلها وايضا
وان جاز ان يستجاب دعاءهم وهو الراجح كما في الولوالجية ولكن لما شرع للا
ستسقاء الاجتماع بالنسوة مع التوبة وتقديم ليتزل المغفرة والرجمة

فيه كلام على المصنف

قوله وبه يعمل الان وهكذا في الخلاصة
والعمل والفتوى في عامة الامصار كانت
الاعصار على قولهما في هذا كما في المجتبى
وبغيره وقد نصوا ان ما روى عن ابي حنيفة
بعدة روايات يؤتى احتياطاً وهذا امر
قولهما ايضا على ان قولهما في كل سنة
مرى عنه ايضا كما ذكر في البحار
القدس والاكلف يفتى بغير قول
صاحب المذهب كما في البحر

وانت خير بان هذا
يؤيد بل يقتضى
ايمان التكبير
عقب صلوة
المصنفا لا يخفى
ظاهره

وهو منزل اللعن في كل وقت وحين وورد الآثار بان يهرول اهل الاسلام ويسرع
 في امكتانهم لم يبق شك في منع اجتماعهم له سيما مع المسلمين ولان في خروجهم
 تسوية بينهم وبين المسلمين في استجابة الدعاء وهذا يجوز هذا زبلة ما في
 الشروح والمواشي العلم عنده تعالى **قوله** وقيل لاصولة فيه وهذا ينفي
 مشروعية الصلوة فيه اتي بصيغة التريض اشارة الى ضعف هذا القول
 وان كان ظاهر الرواية **باب صلوة الخوف** اضافة الصلوة الى الخوف من قبل
 اضافة الحكم الى سببه لان هذا الصلوة بهيتها المخصوصة انما هي بسبب الخوف
قوله وجوزوها اطلق الجواز ولكنه مقيد بانها ليست مشروعة في حق القاضي
 في السفر كما في الظهيرية وايضا انما تلزم على صفتها المخصوصة اذا تنازع
 القوم في الصلوة خلف الامام اما اذا لم تنازعوا لا افضل ان يصلي بالآخرى
 امام اخر تمامها كما في فتح القدير **قوله** فاذا خيف اشارة الى ان الخوف لا بد
 منه في مشروعية هذه الصلوة وعند البعض المراد بالخوف حضور العدو والحققة
 الخوف كما في اصلنا من ان تعليق الرخصة بنفس السفر لا حقيقة المشقة كما في
 المبسوط والى ان اشتداد الخوف ليس بشرط عند عامة مشايخنا كما في النهاية
قوله فظهر غير ذلك لم يجوز صلواتهم اى لم تصح فيعيدونها وقال صاحب الغاية
 والامام لا يعيدها لعدم المفسد في حق **قوله** ومضوا الى الخوف وانما تمضي
 هذه الطائفة اليه في الثاني بعد ما رفع الامام راسه من السجدة الثانية
 وفي غير الثاني اذا قام الامام من التشهد الاول ذكره في الخزانة **قوله** وركعة
 في الثانية وفي بعضها وفي الثاني ولو قال في غير الرابعي بشملها صريحا
 ولو قال من ركعة او ركعتين كفى وكان اخرها لا يخفى **قوله** وذهبوا الى
 بعد سلم الامام كما في البرجندى **قوله** وان اشتد خوفهم بان لا يدعهم
 الخوف يصلون نازلين كما في المقدسي وقد سبق منه في باب قضاء الفرائض
 وكذا في غيره لو كان الخوف اشتد فخر الصلوة يجوز دفعا للهلاك عن نفسه **قوله**
 صلوا ركبانا قديما لانه لا يجوز ما شيا لان المشي عمل كثير مفسد للصلوة
 وهذا اذا كانت واقفة او سائرة بنفسها واذا كانوا مطلوبين واما اذا كان
 اراكب طالبا لا يجوز لانه لا خوف في حقه فيمكنه النزول وقيد بقوله نراى
 لانه لا يجوز بجماعة لعدم الاتحاد في المكان وهذا هو ظاهر الرواية وعن
 محمد يجوز لئلا يفتل الجماعة هذا زبلة ما في المنيع وغيره **قوله** لانه عمل
 كثير قيد للثلاثة وهو المراد هنا منها لانه لو قاتل بجمل قليل كالرمية لانفسه
 كما لا تقصد باخذ السلاح والمشي من المشي هربه من الخوف ولم يمكنه
 الوقوف للصلوة فانه لا يصلي ما شيا وان ذهب الوقت وليس المراد مطلق
 المشي لانه قلما توجد بدون المشي والمراد بالركوب ركوبه بعد افتتاح
 الصلوة غير اركب كما في البرجندى **باب الصلوة في الكعبة** ظاهر الظرف
 على ان المراد الصلوة في داخل الكعبة ومقتضى العرف والعادة على ان من
 صلى ظهر الكعبة او في باطنها او خارجها محله ان يقول صليت في الكعبة وكون
 المراد هذا اوفق كما يستقف ان شاء الله تعالى **قوله** وفاقا بيننا وبين الشافعي
 وكذا عند مالك كما في الشروح **قوله** خلافا للشافعي قبل هذا وقع سهوا من لفظ

فيه كلام على المصنف
 ولعل قيد بالسفر اتفاقا لا يخفى
 مسكه

فيه كلام على المصنف

مالك اذ هو مذهبه والشافعي يرى جواز الصلوة فرضها وتقلها على ما صرح به
 اصحابه في كتبهم ولم يورد احد من علمائنا ايضا هذا الخلاف فيما عندي من الكتب
 اقول قال الزاهد في شرح القدوري وقال مالك والشافعي في قول لا يجوز
 اداء المكتوبة فيها وقال صدر الشريعة في التوضيح قال الشافعي لا يجوز الغرض
 في الكعبة لانه يلزم استدبار بعض جزء اخر ويجل فعل النبي عليه السلام على النقل
 انتهى لان في النقل يتساهل ما لم يتساهل في الغرض حتى يجوز قاعدا بلا عذر السعد
 العلامة الثاني لم يتعرض في التلويح عليه مع تصليته في مذهبه بانه لم يقل به
 الشافعي لكونه قولاً منه ولعل ترك اصحابه هذا القول في كتبهم لو استوعب
 القائل بالنظر كتبهم بناء على مرجوحية هذا القول او كونه مرجوحا عندنا اعرفت
 هذا ظهران لا سهو فيه نعم لو قال خلافا للشافعي في قول كان اولى **قوله** ومن
 سواه لم يتقدم وان كان ظهري الى ظهور الامام او وجهه الى وجه الامام الا انه
 يكره لما فيه من استقبال الصورة للصورة فينبغي ان يجعل بينه وبين الامام
 سترة كما في المنيع **قوله** اقتدوا من الجوانب هذا شروع في بيان كيفية الصلوة
 حول الكعبة وانت خبير بان هذا استطرادى بناء على ظاهر الظرف ومن هذا
 الباب بناء على العرف واما من حكم على قوله كذا الوتحقوا انه مسئلة استطراد
 لم يصح ولم يرد قوله لكبر سنه **قوله** اقتدوا من خارج الى الانسب تقديم
 هذه المسئلة على مسئلة قبلها كما لا يخفى **قوله** جاز هذا وتشبهه بمن وقف
 في الحراب يشعر بان في هذه الصلوة كراهة وهو الظاهر لا شتر اكهما في علته
 الكراهة لما سبق من انهم لا يشاء كون الامام في المكان العلم عنده تعالى
قوله لانه اى لان فعل الصلوة ينا في تعظيمها لما فيه من وطئ ظهر الكعبة بالقدم
 من غير حاجة مقتضية اليه **باب سجود السهو والشك** السجود مصدر
 كالقعود والركوع واصله من قبيل اضافة الحكم الى السبب والمراد بالشك
 شك من تردد في افعال صلواته فتفكر عما حتى شغله عن ركن يجب عليه السجود
 وهذا ليس بسجود بل سجود شك وعذر **قوله** اى السجود هكذا في اكثر النسخ
 وفي البعض لم يوجد وهو الاظهر واما على وجوده فهو لتصوير محل الخلاف
 في الشرح ولان يوجد بان وجوبه هو الصحيح والمحل على عقلته عن فاعل يجب
 فيما بعد بعيد كما لا يخفى **قوله** والامام يظهر الدين المرغينا في حتى قال رحمه
 الله سئل عن هذا لم يجز ملك الشمال حتى يترك السلام عليه ونسب الامام
 ابو اليسر القائل بتسليمة واحدة الى البدعة كما في المنيع **قوله** اختاره صاحب
 الكافي في الصحيح في المجتبى **قوله** وهو الاصح وفي الهداية وهو الصحيح وفي المصنف
 والينابيع كذلك وهو قول عامة المشايخ فقد اختلف التصحيح فيها وقد قال
 صاحب البحر والذي ينبغي الا اعتماد عليه تصحيح المجتبى لان السلام عن اليمين
 معهود وبه يحصل التحليل فلا حاجة الى غيره انتهى قول قوله عليه السلام
 لكل شهر سجدتان بعد السلام في الصحيحين او العهد وهو
 التسليمتان هنا وقد سبق ان كليهما واجبتان على الاصح فلا ينفك احدهما
 عن الاخرى وذا يقتضى كون اللائق ان يعتمد على تصحيح الهداية وعليه كلام
 المصنف ايضا **قوله** وما وجدته اى ما في الصحيح **قوله** وعلى كونهما اى القولين

فيه كلام على الوافي
 وعلى صاحب النهاية

فيه كلام على الوافي

فيه كلام على المصنف

لا يشاركون الامام ظ

فيه كلام على الوافي

وله نظائر وفي جملة ما في الشرح
 التلخيص عند قوله والركب المجتبى
 بناء عليه تحقيق المقام ثم عارضا اللفظ
 ويشمل هذا لا يكون تكرارا ولا جديده
 مسكه

فيه كلام على صاحب البحر

قوله اي قول الامام يناسب الخ وهكذا يجعل القدم لما فيه جمع بين الروايتين هما
 امكن سوى ما ذكره المصنف **قوله** سجدتان اطلق وجوبهما ولكنه مقيد بان
 لا يوجد بعد السلام ما يمنع البناء واما اذا وجد كطلوع الشمس عند السلام
 في صلاة الصبح واجرارها عنده في القضاء وخروج الوقت في الجمعة سقطتا كما في البحر
 وغيره وظاهر كلامهم ان لا اتم عليه بترك هذا الواجب اقول ينبغي ان يقيد
 بعدم التعمد في السقوط كما لا يخفى **قوله** فاعل يجب هذا بالنظر الى مجرد المتن
 واما بالنظر الى شرحه وتصوير المقام بدل من المستكن فيه هذا **قوله** بترك واجب
 من الواجبات الاصلية في الصلاة هذا هو المراد لما في التجنيس انه لو قرأ سورة ثم
 في الثانية سورة قبلها ساهيا لا يجب السجود لان مراعاة ترتيب السور من واجبات
 نظم القرآن لا من واجبات الصلوة فتركها لا يوجب سجود السهو انتهى **قوله**
 كركوع قبل القراءة لكن لا يعتد بهذا الركوع فيفترض اعادته بعد القراءة كما في البحر
 وهو المراد هنا حتى لو لم يعده فنفس الصلوة ولا يخبر نقصانها بسجود السهو
 هذا ولكن لا يفيد المصنف كما لا يخفى **قوله** كما سبق تحقيقه وقد عرفت ضعفه
 والتحقيق فيه **قوله** وركوعين هذا مثال تكرير الركوع وهكذا لو كبر للافتتاح وتك
 فاعاده ثم تذكراته كبر فعليه سجود السهو كما في الخزانة **قوله** والجهر فيما يخاف
 الخ هذا في حق الامام واما في المنفرد فلا سهو عليه في الاخافة فيما يجهر لعدم
 وجوب الجهر عليه وايضا لا سهو عليه في الجهر فيما يخاف لعدم وجوب الاخافة
 عليه في ظاهر الرواية ووجه صاحب المنبع والعتاية وفي رواية النوادر عليه
 السهو وهو الصحيح كما في البدايع وذكر ابو سليمان انه لو جهر على ظن انه امام
 يسجد للسهو والا فلا واختاره وذكر شمس الامنة انه لو صلى وحده وليس
 احد فلا سهو عليه وان كان رجل اخر هنا وكل واحد يصلي منفردا فجهر فعليه
 السهو واختاره وقد اختلف الترجيح على اربعة اقوال وينبغي عدم العدول
 عن ظاهر الرواية **قوله** وسائر الواجبات ويؤمل الكل الى ترك الواجب كما في
 النقاية وقاله صدر الاسلام كما في المقدسي والتفصيل في البرجندی **قوله**
 وان تكرراى تعدد ترك الواجب حتى لو ترك جميع واجبات الصلوة ساهيا
 يكفيه سجدتان كما في المقدسي **قوله** وعلى مقتد ولو مقبلا خلف مسافر لانه
 يتابع امامه في سجود السهو ثم يشتغل بالامام اطلقه فشمع المسبوق و
 واللاحق ايضا وانما صرح بهما المصنف فيما بعد لبسط قوله ولو قام قبل سجوده
 الخ **قوله** وان لم يسجد لتكلمه او حدثه متجرا او خروجه من المسجد فانه
 يسقط السجود عن الامام وكذا عن المقتدى **قوله** والاحوط التصلية فيهما
 وجزم بها لاثبات صاحب المبنية في التصلية ونقل الاختلاف في الدعاء وقبل
 عند الايسين ياتي بها في الاولى فقط وهو الاصح كما في المفيد وقيل ياتي بها
 في تعدد السهو فقط وهو الصحيح كما في الهداية وعليه عامة مشايخ ما وراء
 النهر كما في البدايع وقال فخر الاسلام انه اختيار عامة اهل النظر من مشايخنا
 وهو المختار عندنا انتهى **قوله** يعني يجب عليه سجود السهو ولكن انما يسجد
 في اخر صلوة وان انتبه من نوم او جاء من الوضوء في حال اشتغال الامام
 بسجود السهو كما في المختار وغيره وظاهر كلام المصنف يقتضي المساواة

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على المصنف

اي بينة واي يوسف

فيه كلام على المصنف

بينه وبين المسبوق وقد عرفت التفصيل **قوله** وان استوى قائما بل لم يقيد
 الثالثة بسجدة كما في السراج **قوله** بان لم يرفع وكبته وقد دفع اليه هذا ما ذكره
 قاضيان واختار في العدة ما مر وضح في الكافي ان كان النصف الاسفل مستويا الى
 القيام اقرب والا فالى القعود **قوله** وهو الاصح وهو ظاهر الرواية كما في المبسوط
 وقد اختلف الصحيح والترجيح واللائق العمل بظاهر الرواية وقد مر نظيره مرارا
قوله وسجد للسهو خاص بقوله والا قام اذ لا سهو عليه في عوده عند كونه اقرب
 الى القعود في الصحيح كما في البرجندی والمنبع اشار اليه في شرحه بقوله ولا سهو
قوله عاد ما لم يسجد ولو قعد يسيرا وقام وعاد فتحتم قدر التشهد مع حق لو تكلم
 بعده جازت صلوة وتمت كما في الوالوجية **قوله** ليس بجمل الرقص وكلمة ليس قد
 وجدت في عامة النسخ الا انها ترى سهوا من الناحية الاولى لان مادون الركعة محل
 لرفضه وهو مقتضى المقام وايضا وهو الموافق للهداية وغيره ولكن صور المعنى
 لان مادون الركعة ليس بجمل لرفض القعود للمستقام وهذا مقتضى المقام ايضا
 ومثل هذا نسبى لا يرجح احدهما على الاخر لانه المال واحد تدبر **قوله** لانه اخر فرضا
 وهو القعدة الاخيرة وفي الهداية لانه اخر واجبا وهو التشهد واصابة لفظ السلام
 او كلاهما بل كلها كما لا يخفى وتأخير الواجب بوجوب سجود السهو كما في الفرض كما في
 الظهيرية **قوله** صار فرضه نفلا اي عند الاولين خلافا لمجد بناء على ان
 بلان وصف الفرضية يبطل التحريم عنده وقد سبق **قوله** وضم في الرباعي
 ركعة سادسة لم يتعرض في هذه المسئلة انه هل للسهو ام لا فقد اختلفوا
 فيه والاصح انه لا يسجد لان نقصان لفساد الفرضية لا ينبغي بالسجدة
 كما ذكره شيخ الاسلام السعفي رحمه الله وعزاه الى الامام الترمذى كما في المنبع
قوله لان التنفل بعد طلوع الفجر الخ وفي فتح القدير والمختار ان يفتم فيه كما في
 بعد العصر والنهي عن التنفل القصدى بعدها انتهى على ان التنفل بالبيتراء
 مكروه فرج جابنا الضم فيكون الاعتماد على عدم الكراهة كما في الحاشية وهو الصحيح
 كما في التبيين وعليه الفتوى كما في المجتبى **قوله** على الوجه المسنون او محل ادائه
 اخر الصلوة **قوله** يحتاج الى تدارك نقصانها وكذا لا يحتاج الى تدارك نقصان
 التنفل ثم حيث لا يسجد فيها للسهو فلا على الاصح مخدور ثم لو قطع الصلوة
 ولم يفتم اليها سادسة **قوله** يتناول المقصود ظاهر هذا ان يفتم اليه قولنا
 او يبذل بقولنا يخص بالمقصود ومثله ما في عبارة العتاية في اول باب مجاوزة
 الوقت بغير احرام حيث لم يقيد بما قلنا ولكنه يرى محتاجا للتقيد كما لا يخفى
قوله وهو الاصح وعليه الفتوى كما في التجنيس والذخيرة ايضا **قوله** في صورتين
 اي في صورة ضم سادسة في الرباعي وصورة ضم خامسة في الثلاثي **قوله** لانه
 مواظبة التبع عليه السلام عليهما الاولى اي على السنة لانه خير التثنية
 بوجه رجوعه الى الركعتين المذكورتين وليس كذلك **قوله** وفي الفجر الصائغ
 يرى هذا تكريرا لان المراد بالثنا في الصائغ ثلثا فيما سبق هو الفجر وقد جعل
 ما سبق على كونه سائرا ثلثا بسهو عن القعدة وحل هذا على كونه سائرا ثلثا
 عند وجود القعدة وقد عرفت ان عدم الضم خلاف المختار والمفتى به العلم
 عنده تعالى **قوله** بتركها اي بترك القعود وتاثير الضم لكونه في معنى القعدة

تحقيق حقيق من خواص هذه الحاشية

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على المصنف صاحب
 النهاية

اي كما في الكتب المذكورة سابقا مذك

فيه كلام على المصنف

قوله وفي الواحدة أي في الصلوة الواحدة المفروضة وهو المراد كما لا يخفى **قوله**
وهذا أي المذكور من مكان جعل الكل صلوة واحدة في النقل **قوله** ههنا أي في النقل
قوله فلم يبق أي القعدة الأولى فرضا **قوله** كما في الفرض أي كما لم يبق فرضا في
الفرض الرابع هذا هو المراد لا غير كما لا يخفى العلم عنده **قوله** لأن سجود
السهو وقع في الظاهر أن يقال لأن سجود السهو يبطل لوقوعه في خلال الصلوة
قوله ولو بني مع أي مع الكراهة تحريما لأن نقض الواجب وبطلاله لا يجوز إلا
إذا استلزم لتجسيم نقض ما هو فوقه وهنا نقض واجب وهو سجود السهو
لتصحيح نقل دونه فلا يجوز **قوله** وهو ذكر للسجدة الصليبية قيد به لأنه لو لم يكن
ذاكرا لها لا تقسده بل يسجد للصليبية ويتشهد ويسلم ثم يسجد للسهو كما في فتح
القدير وغيره **قوله** وقد بطلت بالسلام أي العهد **قوله** أنه عليه السلام فعل
كذلك في حديث ذي الدين ولأن السلام ساهيا لا يبطل الصلوة لأنه دعاء
من وجه وقد سبق **قوله** حيث تبطل هذا عند محمد وجماعة الله وأما عندهما يتم كما في
المقدس مستفيدا من مختصر المحيط وعبارة المختصر صلى العشاء ركعتين
نظن أنها تروية أو صلى الظهر ركعتين فظن أنها الجمعة يتم صلوة عندهما خلافا
لمحمد انتهى وظاهر المتن أن المختار فيها قوله لا قولهما كما لا يخفى **قوله** لا يسجد
للسهو في الجمعة والعيدين ذكره قاضيان في الخلاصة السهو في العيدين بالجمعة
والتطوع كال مكتوبة انتهى وقد سبق في باب العيدين عن المنافع كذلك وفي باب
الجمعة كذلك والتوفيق بينهما أن عدم السجود فيما ذكر قول بعض المشايخ وهو
لا ينكرون جواز بل يقولون أن تركه أولى كيلا يقع الناس في الفتنة والتشويش
كما في الإيضاح والمنع **قوله** ليس الشك عادة من المعاودة يفسر بالمرتين
كما في البحر **قوله** شك أول مرة أطلقوه فشمك شك من لم يشك إلا في الصلوة
ولا في غيرها في ستة بعد البلوغ أو لم يشك في الصلوة مطلقا في هذه الصلوة
فالأول قول أكثر مشايخنا كما في الخلاصة والثانية والظاهرية والثاني منقول
عن الإمام السرخسي وعليه قول الكافي والثالث قاله في الإسلام واختار
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل والآخران قريبان كما في غاية البيان أقول
بل الثالث أقرب لأن سبب جواز البناء كون الاستيناف مقضيا إلى العجز
عن إتمام صلوة وإذا لا يتحقق في هذه الصلوة إلا بعد شك واستيناف بخلاف
القول الثاني فإنه يجوز البناء في أول شك وقع فيها لو وقع شك في صلوة
قبلها وفيه بعد ما في ثبوت العجز ويظهر من هذا إبعدي القول الأول كما لا
يخفى العلم عنده **قوله** متعلق بشك أي مفعول به له لا لقوله عادة ولا
لقوله ليس **قوله** وأن كثر الشك المراد بالكثرة مرتان بعد البلوغ على قول
الأكثرين وعلى قول السرخسي مرتان في الصلوة وعلى قول غيره إلا سلام في صلوة
واحدة **قوله** استأنف يعني لا بد له من الخروج عنها وبالسلم قاعدة أولى
ولو لم يخرج وأكلها على غالبه تنقلب نفلا لو فرضا ويلزمه إذا أؤا وفي
النفل ينبغي أن يلزمه قضاؤه وإن أكله لوجوب الاستيناف كذا في البحر الرائق
والمقدس **قوله** عمل بغالب ظنه أراد بالظن الرأي كما أراد بالشك ما يقابل
الجزم لا المصطلح المتعارف له إذ بينهما منافاة لا يجتمعان في شيء كما لا يخفى

فيه كلام على الواجب

وهو الفرض مستكه

وهو المتأخرون مستكه

وتعد في كل حال قال الكمال المحقق بل يقعد في كل موضع يتوهم محل تقعود سواء كان
آخر صلوته أو لا وجواب عنده بأن تقعوده في محل التقعود الواجب ليس متفقا عليه
بل فيه اختلاف المشايخ كما في المجتبى فلعل كلام المصنف على أحد القولين ضعيف
لأن الظاهر خلافه وهو التقعود مطلقا كما في البحر ثم تقعوده في محل يتوهم أنه آخر الصلوة
فرض وهو ظاهر كلامهم كما فيه أيضا **باب سجود التلاوة** لم يقل سجود التلاوة
والسمع والاتباع مع أن الأخيرين سببان أيضا على ما سيذكر لأن كلا منهما يتوقف
عليها فذكر الأصل يستتبع الفرع أو كونهما سببا للسجود هو قول بعض المشايخ
والصحيح أن السبب في حقهما التلاوة لكن السماع شرط في السامع وكونه مؤتمرا
شرط في التابع لسجل التلاوة في حقهما هذا زبدة ما في الشرح **قوله** يجب وسعوا ناعما
بتفريق عليه الوجوب في آخر عمره كما في المنيع ونقل خلاف في كراهة تأخيرها خارج الصلوة
كما في المحيط والإصح أنه تأخيرها يكره مطلقا في الصلوة يتأكد في المقدس لكن الكراهة
لنزيهية وتأخيرها في غير الصلوة لأن وجوبها موسع وتحريم في الصلوة لأن
وجوبها مضييق **قوله** بشرط الصلوة غير التحريم والقعدة كما في المقدس بشرط
لها النية بقلبه ويستحب أن يقول بلسانه اسجد لله سجدة فلا يصح بدونها إلا أنها
عبادة كالصلوة إلا أنها لم يشترط التحريم عندنا لأنها لتوحيد الإفعال المختلفة
ولم يوجد كذا في المنيع وانت خبير بأن اشتراط النية ساقط في سجود يؤدى في
الصلوة بسجودها على نور التلاوة كما سيحكي فيكون المراد في غير ذلك **قوله** سجدة
أي وضع على الأرض أو ما يقوم مقامه من الركوع كما سيأتي أو بامعاء أو مريضاً أو ركبا
على الدابة أو السفر كما في البحر **قوله** تسبيح السجود يعني سبحان ربى الأعلى على الأصح
كما في الكافي وعامة الكتب واستحسن بعض المتأخرين أن يقال فيها سبحان ربنا
أن كان وعد ربنا لمفعولا لأنه تعالى أخبر عن أوليائه بأنهم يخشون للاذقان سجداً
ويقولون سبحان ربنا أن كان وعد ربنا لمفعولا كما استحسنوا أن يقوم فسجد
لأن الخور سقوط من القيام وهو مروي عن عائشة رضي الله عنها ولأن الخور
الذي مدح به أكل فيه قال الكمال المحقق وينبغي أن لا يكون ما صح على عموم بل هو
محمول على كون السجود في فرض وأما أن كان في نفل قال ما شاء الله ورد كسجد وجهي
للذي خلقه له ونحوه وإن كان خارج الصلوة قال كل ما أتم من ذلك وقال
المولى أبو السعود في تفسيره في سورة مريم قالوا ينبغي أن يدعو الساجد في
سجدة بما يليق بأمره فهنا يقول اللهم اجعلني من عبادك المشتم عليهم المهيئين
الساجدين لك الباكين عند تلاوة آياتك وفي آية الإسراء يقول اللهم اجعلني
من الباكين الخاشعين لك وفي آية تنزيل السجدة يقول اللهم اجعلني من
الساجدين لوجهك المستجيبين بحمدك وأعوذ بك من أن أكون من المستكبرين
عن أمرك وأقول ينبغي أن يكون ما قاله المولى المذكور إذا كان السجود في خارج
الصلوة إذا الاتساع فيه أكثر مما كان في النفل **قوله** على من تلاية إشارة إلى
أنه إذا كتبها أو تهجها لا يجزئ عليه سجود ولا تقسده الصلوة بالتهجاء لأنه موجود
في القرآن **قوله** بين تكبيرين أي سنتين جهرا هو الصحيح كما في البدائع وإنما
الركن وضع الجبهة وفي المنيع وغيره الصحيح أنه يكبر في الابتداء والانتها وهو
المختار **قوله** آية قامة حتى لو لم يقرأ الحرف الذي في آخرها لا يسجد وقال الفقيه

فيه كلام على المصنف

وهو قوله اللهم اكتب لي عندك بها
أجرها وضع عني بها وزرا واجعلها لي عندك
ذخرا وتقبلها مني كما تقبلت من عبدك
داود ومنه قوله اللهم لك سجد سرا
وبك آمن فوادي اللهم ارزقني
علما ينفعني وعلا يرفعني وسقوله
ليسك وسعديك والخير في يدك
ومنه قوله سجد وجهي مستقراني التراب
لخالقي دعوه مستكه

ابوجعفر لوقراء هذا الحرف الذي يسجد فيه وحده وقرا قبله او بعده اكثر من
نصف آية بحسب السجدة والا فلا كما في الظهيرة والذخيرة **قوله** واذلم يقصدا
لاطلاق الآية والحديث في ايجاب السجدة على التالى والسامع والقصد وعدم
القصد كما في المنع وغيره فيظهر من هذا ان القصد وعدمه سواء في حق التالى
واما تركه لظهوره من تقييد السامع **قوله** الى اخره اى الى قوله والتقصاء
قوله اختلفوا فيه الخ وايضا اختلفوا في ان النائم اذا اخبر قراءه في حال النوم
وفي النصاب الاصح انه يجب عليه **قوله** والصدى وهو ما يسبح من الجبل وغيره
عقيب كلمات المتكلم وسماها عنده مثلها ولا شك انه ناش من تلاطم الاهوية
التي تنسب للجبل ونحوه ولذلك يسمعه المتكلم ومن عنده بعدما سمعت اولا
من المتكلم فن سمي من الجبل فقط فلا يجب عليه السجدة وهو المراد فلا غبار
عليه والدليل على ان الكلمات المسموعة من الجبل ليست مسموعة بصوت المتكلم
قوله تعالى وسخرنا مع داود الجبال يسبحن اى بصوت يتمثل له او يخلق الله تعالى
فيها الكلام كما في تفسيره اى السجود والبيضاوى ومثل الشئ وقد سمعت
من استاذى لدى قراءة التفسير نقلا عن بعض المعتبرات ان تكلم الجبل والصرا
سجدة داود عليه السلام بقيت الى يوم القيام العلم عنده تعالى **قوله** يؤيده
الخ وقد صرح المقدسى في شرحه وعن الفقيه ابوجعفر اذا تلا اية السجدة
انما تلازمه اذا لم يكن جنونه مطبقا انتهى فيظهر منه وما ذكر في النوادر انما
ذكره المصنف متفقها هو الموافق لما في المصريح وما قيل من ان المجنون ثلاث مرات
بغالبية سداد افعاله واقواله وهو المعتوه وبمغلوبية وهو الذى ذكره
فاضنخان وبعدم سداد هما وهو الذى ذكره صاحب التلخيص مخالفا لما صرح
وفيه عذ المعتوه من قبيل المجنون وبينهما فرق صرح به في الاصول **قوله** والنهى
غير الحجر يعنى ان الحجر ينفي الاعتبار في الحكم والنهى لا ينفى بل يحقق المنهى
عنه فان النهى عن المشروعات بقرار المشروعية عندنا لان وجود الامر الشرعى
عبارة عن كونه معتبرا شرعا والنهى عن الشئ يقتضى ان يتصور له في نفس الامر
وجود اذ النهى عما لا يتكون حيث فالنهى عن القراءة يقتضى ان يكون القراءة
معتبرة في نفسها شرعا والنهى لغير عارض فان قلت لو كان المؤتم مجورا
لما وجبت السجدة بالسمع منه على من سمعها وهو خارج الصلوة قلنا قيل انه
قول محمد رحمه الله ولو كان قول الكل فالوجه ان الحجر عليه للاقتداء فيحتص
اثره بمن في هذه الصلوة دون من فارقه كذا في تنوير تلخيص الجامع فظهر
منه ان السامع على الجواب الاول اعم من يكون في الصلوة مع التالى والا
وعلى الثانى هو يختص بمن فيها العلم عنده تعالى **قوله** كائنين في الصلوة
واختار قاضيان ان الركوع خارج الصلوة ينوب عنها **قوله** على الفور
قيده لانه لو قراء بعد الآية ثلاث ايات ركع لا تتأدى قاله شيخ الاسلام
وقال شمس الامنة لا ينقطع الفور ما لم يقرأ اكثر من ثلاث ايات وهو
الاحتياط في الفقه وغيره **قوله** اى على الفور وقد صرحوا بان اذ لم يسجد ولم
يركع حتى طالت القراءة ثم ركع ونوى السجدة لم يحجز وكذا ان نواها
في السجدة الصليبية لانها صارت دينا عليه والدين يقضى بماله لا بما عليه

فيه كلام على الوان

فيه كلام على الوان

فيه كلام على الوان

فيه كلام على الوان

والركوع والسجود عليه كذا في البدائع **قوله** والاحكم لفعله اى تلاوته **قوله** لان
الحجر ثبت في حق الخ هذا يدفع قول من قال ان مقتضى الحجر ان لا يجب على السامع من
المقتضى خارج الصلوة ايضا لان تصرف المجزى لغيره صحيح كالصبي اذا حجر عليه
يظهر في حقه لا في حق غيره حتى يصح تصرفه لغيره **قوله** لانها ليست بصلواتية
الصواب صلواتية برة الفه واوا وحذف التاء كبصرى وبصريه ولكن المستعمل المشهور
صلواتية ومن القاعدة الخطاء المجزى المستعمل خير من صواب غير مستعمل ثم المعنى
من الصلواتية ان يكون من افعال الصلوة كالنلاوة فيها فانها من اركانها وافعالها
بخلاف السماع فيها فانه ليس من افعالها كما في المحيط والمنع **قوله** لان سماعهم
الظاهر لان سماع هذه الآية بل الصواب ذلك **قوله** لان تجزى السجود الخ بل
زيادة مادون الركعة لا يفسد اطلاق عدم الافساد ولكن قيد في التجنيس والاحتياط
والمجتنى بما اذالم يتابع القارى قلوبا بعده فسد صلواته ولا تجزى السجدة عما
سمع وقد ذكر زيادة سجدة بينة متبعة غير امامه تبطل صلواته وفي الخلاصة لا تقصد
صلواته هو الصحيح بناء على ان زيادة سجدة او سجدة تيق لا تقصد صلواته بالاجماع
وان كان عذافا لقول بالفساد غير صحيح ذكره صدر الشهيد كما في المقدسى **قوله**
يسجد معه قيده لان الامام لو لم يسجد لا يسجد المأموم وان سمعها لانه ان يسجد
في الصلوة وحده خالف امامه وهو صلواتية فلا تقضى خارجها كما في البحر **قوله** وان ايت
فيها بعده صريح كلام المصنف على انه لو اقتدى في الركعة الثانية ان يسجد
بعد الفراغ لعدم ادراكه ركعة التلاوة والصلواتية فيسجد خارجها كما في الفتح
والمقدسى وعليه ظاهر الهداية ايضا وقيل هي صلواتية لا تقضى خارجها كما في البحر
قوله لا تقضى خارجها وكذا يأتى ثم بتفويتها عن محلها وعليه التوبة كما في سائر
الذنوب كما في البحر وكذا يأتى بتأخيرها من ركعة الى اخرى ولو قضاها فيها كما في
البدائع والمراد بالخارج الخارج عن حرماتها تقضى بعد السلام قبل ان يأتى ما ينافى
حرمة الصلوة من التكلم ونحوه كما في المحيط والمنع **قوله** واذلم يتحد المجلس اى
حقيقة لان مجلس التلاوة غير مجلس الصلوة ولكنهما متحدان حكما لان الصلوة لا
تقطع مجلس التلاوة اذ فيها التلاوة ايضا هذا هو المراد به حسن المقابلة لقوله كن
كرها الخ **قوله** كن كرها في مجلس جميع ما ذكره من الوجوه في التلاوة يتا
في السماع ايضا بنه عليه في المحيط والبدائع واثار بلطف التكرار الى انه لو اختلفت
الآى في مجلس لا يكفى واحدة كما في الشروح وعليه قول المصنف ولو بد لها
في المجلس لم تكفى وأشار باطلاق الكفاية الى انه لو سجد للاولى ثم تلى كفى
واحدة وقيل لا يكفى ووفق بينهما بانه اذا لم يتكلم ولو بعد السلام قلنا
يكفى واحدة عنهما والا فلا كما في المقدسى **قوله** وهو تدخل في السبب وهو ان
تجعل التلاوة المتعددة كتلاوة واحدة يكون واحدة منها سببا وثابتة عما قبلها
وعما بعدها وتدخل في الحكم لا ينوب فيه سبب الا عما قبله حتى لو زنا مرارا ولو في
امكنة وان منته يستحق حدا واحدا ولو زنى فخذ ثم زنا ولو في المجلس يحد ثانيا
بخلاف القذف لو حذله مرة ثم قذفه مرارا لم يحد لان العار اندفع بالاول للظهور
كذب كما في المقدسى وغيره **قوله** واسداء الثوب اى تسوية سدا وهو خلاف
الحسن **قوله** ثم شئ اى تلا تلك الآية مرة اخرى **قوله** او خطوتين وقيل يختلف

كلفظ مديون اذا القياس ان يقال
مدين كالا يخفى

قوله كن كرها في مجلس اطلاقه فيشمل انه
تلا اية السجدة ولم يسجد ثم تلاها
فيسجد كفت عنهما وكذا اذا تلاها ثم
يسجد ثم تلاها كفت عنهما ايضا وجه
استقامة التشبيه بما قبله اى يستقيم
من تلاها ثم دخل في الصلوة فتلاها فيها
كفت سجدة واحدة عنهما واما اذا تلاها
في الصلوة فسلم فتلاها هل يكفى عنهما
سجدة واحدة ام لا ففي رواية يكفى
وفي رواية لا ووفق بين الروايتين
اذا لم يتكلم بعد السلام فتلاها يكفى
واحدة عنهما والا فلا هكذا في الشرح
المقدسى وبه يظهر حسن التشبيه
كما لا يخفى من الحقائق فانهم

الجلس بهما وعدم الاختلاف هو المشهور كما في البرجندی **قول** بسلام يسير
وهو كلمة أو كلمتان ولكن لو قراء آية السجدة فسجد هاتم قراء القرآن طويلا
اشتغل بالتسبيح والتهليل ثم عاد فقراءها لا يجب عليه سجدة اخرى كما في
المقدس والمنيع **قول** وترك ترك ايها اطلقه فمثل الترك في الصلوة وخارجها
ومن الناس من لم يكره الترك في الصلوة كما في الذخيرة **قول** وندب ضم آية او اكثر
سواء كان قبلها او بعدها كما في الخلاصة **قول** دفعا لتوهم التفضيل اي تفضيل أي
السجدة على غيرها واكمل من حيث هو كلام الله تعالى رتبة وذا الاينافي ان يكون
لبعضه من حيث اشتماله على ذكر صفات الحق زيادة فضيلة كذا في الشرح **قول**
واخفاؤها ما لم يكن السامع متهيئا للعبادة ووقع في قلب القاري انه يشق اذاؤها
عليه واما اذا لم يكن كذلك فينبغي ان يقرأها جهر كما في الخلاصة واعلم ان ما ذكره
المصنف من الاستحسان مخصوص بغير الامام كما في البرجندی **باب الجنائز**
اي من احكامها من الصلوة والتجهيز والتكفين وغيرها وصلاتها لانه في غير كتاب
صلوة وذكر الغير استطردى وركنها التكبيرات والقيام وشرطها الخاض
اسلامه وغسله كما في المحيط وكونه امام الامام والمصلين حقيقة او حكما كما في
المقدس وسنتها التمجيد والثناء والدعاء كما فيه وفي البحر **قول** لانه اشرف
عليه اي على الوضع في القبر فيضج كما يضح فيه اذا القريب من الشئ يعطى له
ذلك الشئ **قول** لانه اليسر لنزع الروح واعترضه الكمال المحقق بانه لم يذكر له
وجه ولا يعرف الا نقلا ولكنه ليسر لتخفيفه وشد لحبته وامن من تقوس اعضائه
انتهى وفي المبتغى الاصح ان يوضع كما يتيسر لاختلاف المواضع والاماكن انتهى
وهذا كله اذا لم تشق عليه فاذا شق عليه تركه على حاله كما في المجتبى **قول** والاول
هو السنة لاحاجة اليه لان كونه سنة قد علم من قوله سن ووجه كونه سنة
مذكور في الفتح والثاني مختار مشايخ ما وراء النهر **قول** ويرفع رأسه قليلا قال
امام الحرمين وعليه عمل الناس كما في المنيع **قول** ويلقن هذا التلقين واجب على
اصدقائه واخوانه كما في شرح الطحاوي والفتية والذخيرة وذكر في المنيع ان التلقين
عند اشراقه على الموت مستحب بالاجماع واما التلقين بعد الموت هل يكون هو
محل الخلاف فعندنا لا يلحق في ظاهر الرواية وعند الشافعي يستحب ايضا انتهى
صرح المقدسي بمندوبية التلقين الاول ويحث صاحب البحر فيكون واجبا **قول**
بذكر الشهادتين وهكذا في المفيد والمزيد والتحفة ومختصر القدوري واليبايع
والمنايع وبلغنا الافراد في المحيط والبدائع والتجريد وجوامع الفقه وخير
مطلوب والقبنة ولفظ التثنية هو الصواب كما في المنيع وجه الاكتفاء بشهادة
التوحيد لان الشهادة بالرسالة تبع لها ولهذا لم يذكر الثانية في الحديث الوارد
في التلقين فظهر ان لفظ التثنية اصوب واحسن كما لا يخفى **قول** ولا يؤمر بها
الظاهر بهما لانه يرجع الى الشهادتين وكذا في بردها **قول** وبردها قالوا واذا
ظهر منه ما يوجب كفرا لا يحكم بكفره جلا على انه زال عقله واختار بعض المشايخ
زوال عقله عند موته لهذا الخوف وبعضهم قيامه كما في فتح القدير والعبد الفقير
فرض امره الى الرب الغني الكريم متوكلا عليه طالبا ان يرحم ويسترحم على الايمان
والايقان وهو البر الرحيم ومن يتوكل على الله فهو حسبه والاقوة والاقوة والآيات

فيه كلام على المصنف

العلی العظيم **قول** لحياه تثنية حتى يقع اللام وهو العظم الذي عليه الاسنان **قول**
وفيه تحسينه والمراد به ازالة قبح المنظر على انه لم يؤمن دخول الهوام في جوفه والماء
عند غسله فيه اذا ترك وقص الظفر وتسريح الشعر لمجرد التزينة فلا يرد عليه
ولئن سلم ان في طول الظفر قبحها فلا يقبح منه في عين الناس كقبح مفتوحة
العين منه كما **قول** يحجم من التجبر وهو التجبر وظاهر كلامه على ان السري يحجر
قبل وضعه عليه **قول** وترا مرة او ثلثا او خمسا ولا يزداد عليها قاله الا سيبا ي
ارسبعا ولا يزداد عليها كما في الكافي والنهاية لما فيه من اخفاء للراية
عورته الغليظة هو الصحيح من المذهب كما في الهداية والمجتبى وعليه الفتوى
كما في زبدة الدراية وهو ظاهر الرواية كما في الظهيرية **قول** وقيل مطلقا صحته
في التبيين وغاية البيان **قول** بالخطي بكسر الخاء المجتبه كما في القمح وحكي
عياض الفتح والياء مشددة بنت بالعراق طيب الراية يجعل عمل الصابون **قول**
ما يلي تحت بالمهلة المجتبه وتجاوز بالمهلة او مفهوما سواء لان وصول
الماء الى ما يلي تحت بالمهلة وهو السري يستلزم وصوله الى الجنب المتصل به
كما في المقدسي **قول** ثم ينشف بثوب اي يؤخذ به ما عليه من بلل وهو من باب
علم كذا في الدستور وقال السعناقي من باب ضرب والاول اصح كما في الزبدة
وقال ابن الاثير نشفت الارض الماء شربته فعلى هذا اسناد ينشف الى الليل
وحكي الثوب بالياء الجارة ناش من قضين معنى الاخذ او من قبيل يقول بلسانه
وليسع باذنيه فلا غبار على العبارة اصلا وفي المصاييح في باب سنن الرضوء عن
عائشة رضي الله عنها كانت للنبي عليه السلام خرقة ينشف بها بعد الرضوء
قول الخنوط بفتح الماء عطره كس من اشياء طيبة غير الزعفران والورس في حق
الرجال ولا بأس بهما في حق النساء اعتبارا بالحياة كما في التحفة والبدائع ويدخل
في العجم المسك واجاز به اكثر العلماء وكرهه بعض واستعمله في حنوة النبي عليه
السلام حجة عليهم كما في المنيع والتحفة والبدائع **قول** فالغريق يغسل اي ثلثا
عند ابى يوسف وكذا عند محمد ان لم ينزل يغسل عند الاخراج من الماء وان نواه
يغسل مرتين وفي رواية مرة كان هذه قدر واجب كما في فتح القدير **قول** على سجد
بكسر الجيم وان كان جمع مسجد بفتحها لانه كبير حروفا لواقع بعد الف الجمع قياس
مطرد الا ما فتحه كفتارى فالفتح يقتصر على السماع **قول** ازار وقيصر ولفظة
لو قدم القيص على ازار او اللفظة عليه لكان احسن الترتيب **قول** من المتكئين
بفتح الميم وكسر الكاف والدخريص تزيين جامه والجيب كريبان ولو كفن في قميص
جيبه ولبسته كما في التبيين ولذلك قال الكمال المحقق وكونه بلا جيب بعيد الا
ان يراد بالجيب الشق النازل على الصدر انتهى **قول** استحسنته المتأخرون واللفظ
فشمل العالم وغيره قال في المجتبى وتكره العامة في الاصح قال في المنيع قال بعض
العلماء ان كان عالما معروفا او من الاشرا في عجم وان كان من اوساط الناس
لا يعجم وعند كونه معهما يجعل ذنبها على الوجه بخلاف لانه للزينة للمتي **قول** هو
ما تلبسه المرأة الحرة بحت اذا الدرع هو قميص المرأة لا ما يلبس فوقه هكذا
في الكتب الفقهية حتى في القاموس الا في المغرب وما فيه كذا ذكره المصنف وهو يقتضي
سنة اثواب وذو اخلاق المصترح في الحديث فالمراد بالدرع القميص كما في المقدسي **قول**

فيه كلام على الواقي

فيه كلام على الواقي

وازار وخار الاولي تقديم قوله وخار على ازار **قوله** وخرقة لربط ثدييها اشار
بالتعليل الى ان عرضها ما بين الثدي الى السرة كما في كثير من الكتب وذكر في المنافع
هي ثوب يؤخذ من بين ركبتيها الى صدرها كيلا ينتشر الكفن **قوله** ازار ولقافة
وفي المرعينا في قميص وازار الاولي هو القميص كما في المنيع **قوله** هما وخار وفي الخلاصة
القميص بدل الخار واد في ما يكفن الصغير ثوب واحد والصغيرة ثوبان وفي المبسوط
والطفل الذي لم يتكلم ان كفن في خرقتين ازار ووراء فحسن ويجوز في ازار
واحد والسقط المولود يتأيلف في خرقة كذا في المنيع **قوله** الغسيل والجديد
المستحب في الكفن البياض كما في المقدسي **قوله** وفي النساء الخ المراهقة كالمرأة
كما ان المراهق كالرجل في التكفين كما في فتح القدير **قوله** تلبس الدرع اي اولا
كما في الهداية وغيره من الالباس مبني للمفعول ضميره راجع الى المرأة يظهر منه
ان ليس المراد من الدرع الا القميص كما لا يخفى **قوله** والاصح الوجوب عليه سواء
كانت الزوجة محسرة او موسرة وعليه الفتوى كما في الخاتمة وذكر المقدسي ورايت
بخط شيخنا السليبي ان القميص كنفها من مالها للموسرة وقال الحدادي
في شرح النظم واما اذا كان لها مال فان كنفها في مالها بالاجماع ولا يجب على الزوج
انتهى قول الظاهر ترجيح ما في الخاتمة لانه كسوتها واكسوة واجبة عليه غنية
كانت او فقيرة غنيا كان او فقيرا وقد روي عن ابي يوسف الكفن على الزوج
كالأكسوة قال في العيون ويقول ابي يوسف نأخذ وذكر في النوازل امرأة
اوصت الى زوجها ان يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال وميتها وتكفنها باطله
كذا في الخلاصة وذكر المهر من قبيل ذكر الخاص وارادة العام والمراد مالها مطلقا
كما لا يخفى **قوله** كذا المكابر الخ وكذا الخناق الذي حق غير مرة كما في الاسيبياني
قوله قاتل نفسه اي عدا كان او خطا فانما في يغسل ويصل عليه اتفاقا ولما الاول
فاختلف فيه وعندهما يصل عليه ايضا وهو الاصح كما في النهاية وعند ابي يوسف
لا يصل عليه وهو الاصح كما في غاية البيان ورجح صاحب البحر قول ابي يوسف وفي
الغاية قاتل نفسه لوجع به يصل عليه **قوله** زجر الالهانة له وزجر المغير
عن مثله **قوله** وهي اربع تكبيرات وهذه التكبيرات الاربع اركان نصر عليه
في المضرات وقد سبق **قوله** وعند الشافعي في كل ما وكثير من ائمة بلج منا
اختاروا رفع الايدي في اكل وما في المتن فظاهر الرواية كما في المنيع **قوله** بل
تعلم مقام الدعاء الخ هكذا وجدت في الشيخ المصنف وفي بعض النسخة بل يقول بعد
الدعاء الخ وهذا يقتضي الجمع بين الدعائين **قوله** اللهم اغفر لحينا رواه ابو داود
واحد وخص هذا الميت بالروح والراحة والمخبرة والرضوان اللهم ان كان محسنا
فزد في احسانه وان كان سيئا فمما وز عنه ولقنه البشري والكرامة والرفق
برحمتك يا ارحم الراحمين وهكذا في المنيع وفيه تفصيل ايضا **قوله** وعند الشافعي
يسلم واحدة الخ وقيل يأتي بها تلقاء وجهه بغير التفات وادارة وجهه والمشهور
عنه تسليمتان قال الفوراني هو نية في الجامع الكبير وذكر في الوجيز والمشهور
المتواتر هو التسليمتان وهو المستحب انتهى **قوله** لا قراءة فيها فاتحة
او غيرها اي بنية القراءة اما لقراءة الفاتحة بنية الدعاء فلا بأس به كما في المحيط
والنجيس **قوله** لم يتبع اي لا يتبع المقتدى الامام بل ينتظر حتى يتابعه في

فيه كلام على المصنف

من التكفين

المراد بالرواء الملقاة

والرحمة

التسليم في رواية وفي اخرى يسلم ولا ينتظر والاوّل هو الاصح كما في المنيع وبه بقيت كاف
الواقعات **قوله** اذ لا ذنب لهما وفيه ان الجنون قد يطرا ولعل المراد من بلج مجنونا
مطبقا فينبغي ان يستغفر لغير المطبق اللهم الا ان يقال اطلاقه ترجيح الثامن حتى
ترفع ذنوبه السالفة وفيه توقف صحيح به المقدسي **قوله** فرط بفتح الفاء والراء السابق
قوله اي اجرا فنسويه لان الاجر بدل المنفعة وهو ثابته للعين والثواب بدل العين
وهو حاصل باصول الشرع والاجر حاصل بالمكملات وقد يستعمل احدهما مكان الاخر
كما في البحر **قوله** مشقعا بفتح الفاء **قوله** اي ذكر كان او انش هذا ظاهر الرواية وفي غير
ظاهرها روي انه يقدم من الرجل بجذاء صدره ومن المرأة بجذاء رأسها ليكون ابعده
عن عورتها الغليظة كما في البدايع والمبسوط وعكس في الهداية والاعتماد على ظاهر
الرواية كما في المنيع **قوله** ان يقدم الافضل منهم وانما استودا فالاسن **قوله** على المجموع
مرة اي صلوة واحدة لما روي انه عليه السلام صلى يوم امد على عشرة من الشهداء
صلوة واحدة لان الدعاء والشفاعة يحصل بصلوة واحدة كما في الذخيرة والبدايع **قوله**
ليكثر بالامام يعني ان المسبوق في صلوة الجنائز ينتظر تكبير الامام ليكثر مع الامام
للافتتاح فلا يكبر الا قبله حتى يكبر الامام الاخرى بعد حضوره هذا عند ابي حنيفة
ويجوز خلافه لابي يوسف فان عنده يكبر حين يحضر **قوله** والصحيح قولهما تابع المصنف
فيه صاحب البدايع ولكن المصنف في المنيع ان الفتوى على قول ابي يوسف عند المشايخ
وفيه تفصيل وتنوير قد لا يوجد في غيره **قوله** والصبي الحر رواية عن ابي حنيفة
ذكر في البحر واما على ظاهر الرواية الرجل الحر والمملوك كيف ما يوضع جاز كما في المنيع
قوله تضي المقتدى ما عليه بغير دعاء لان مقتضاه مع الدعاء لرفع الجنائز كما في البحر
قوله او نائبه اي في الكلام والولاية على الامة فيشمل امير مصر والقاض وصاحب
الشرط وخليفة امير مصر وخليفة القاض وهو لا على ما ذكر من الترتيب يقدمون
على امام المتي كما في الفتح وصريح في الخلاصة بانه المختار فكان هو المذهب ونقل عن
الامام الفضلي تقديم السلطان فقط واما من عداه فليس له التقدم على الاوليا
كما في البحر فيظهر من هنا قصور من كلام المصنف كما لا يخفى **قوله** لولا السنة اي
اما متك قاله حين ابي ان يتقدم **قوله** وكان سعيد والى المدينة اي من جهة معاوية
بغض الله عنه وفي التقدم على الوالي اذ رآه وتعلم اول الامر واجب كما في المقدسي
والمنيع **قوله** اي غير الاول هذا هو الاصول وما وقع في بعض من غير الوالي فليس
باصوب حاصله ان السلطان اذا لم يحضر فصل على الميت من دونه فحضر السلطان
بعيد ها ان شاء وهكذا في اامة الغير على الترتيب واما اذا حضر الاول واقتدى
من دونه جاز ولا يعيد لانه صلى مرة وهكذا الوصل الاجنبى والولى تا بعده وصل
مع جاز ولا يعيد هذا زبدة ما في المنيع وفيه تفصيل **قوله** دفن بلا صلوة اطلقه
فشمل المدفون مغسولا وغير مغسول الكلام في الاول وفي الثاني اختلاف ورجح
الكامل المحقق جواز الصلوة عليه لان عدم جوازها عند امكان غسله وقد زال
الامكان لان البش منى عنه على انها صلوة دعاء من وجه فتجوز حالة العجز عملا
بالشبهين **قوله** يعني مع القدرة قيده لانه تتعذر النزول لطين ومطربان
الركوب فيها كما في البحر **قوله** وتنزيه في اخرى رجحه وصححه الكمال المحقق **قوله**

فيه كلام على المصنف

واختلف في الخارج اطلقه فمثل كون الميت مع بعض القوم خارجا منه اذ القوم خارجين
 والميت فيه او الميت خارج والقوم كلهم فيه هذا التحميم هو المراد وهو المختار وكما
 في الخلاصة وفتح القدير فيظهر منه ان ما في العناية والبيان في المنع من ان
 الميت وبعض القوم اذا كان خارج المسجد لا كراهة اتفاقا بمنوع على الوجه الثاني
 كما لا يخفى **قوله** ولد ولو اكثره اما لو خرج نصفه وهو حي فمات او خرج رأسه
 وهو يصبح فمات قبل ان يخرج باقيه لم يربث ولم يصل عليه كما في المبتغى والبدائع
قوله اذا استهل مبنى للفاعل **قوله** اي وان لم يستهل ظاهرا لتسوق على انه
 تمام الاعضاء واما اذا لم يكن تمام الاعضاء فلا يغسل اجماعا كما في المنع وشرح
 ابن الساعاتي وذكر في الفتح والكتاب في الخلاصة والبرازية والمحيط الاختلاف في غسله
 ايضا مع اختيار الغسل **قوله** في ظاهرا الرواية فيه بحث اذ المصنف في الكتب ان
 عدم غسل غير مستهل كما مل الاعضاء ظاهرا الرواية وغسله غير ظاهرها وهو
 قول ابن يوسف وبه قال محمد في رواية كما في المنع وهذا القول هو المختار كما في الهداية
 وهو الصحيح كما في شرح المجمع لمصنفه ابن الساعات **قوله** يغسل وليا المسلم اي
 من كان وليا له لو مسلما فيشمل مولاه واقارب دمه الى اهل دينه اما اذا وجد فيسلم اليه كما في المقدسي هذا
 بالواو هذا اذا لم يكن احد من اهل دينه اما اذا وجد فيسلم اليه كما في المقدسي هذا
 اذا لم يكن كفره بار تدا اما اذا كان مرتدا فانه لا يغسل ولا يكفن بل يلقى في حفرة
 كالكلب ولا يدفع الى من انتقل دينهم كما في الفتح **قوله** ولو سبي بدونه لا ذكر في
 القاعدة ان لصيرورة الصبي مسلما وجوها خمسة ان يصف الاسلام وهو عاقل
 وان يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلما يتبع للدار وان يسلم ابوه وان يسلم
 امه فيصير مسلما يتبع لاحد ابويه والخامس ان يملكه مسلم فيصير مسلما باسلام
 ما لهما انتهى **قوله** اي لا يغسل كف المسلم بل يغسل كف غنم ثوب نجس بلا وضوء
 ولا تيمم ولا يكون الغسل طهارة لسكان في البحر **قوله** يحمل الجنازة بوضع الاشارة
 الى ان السنة حمل الجنازة بقوا بها الاربع هذا هو المذهب عندنا وهذا اصل السنة
 وما ذكره المصنف كما لها في كل واحد من الجملة **قوله** بوضع مقدمها اي الايمن انما
 يتقدم به لان النبي عليه السلام يحث التيمم في كل شئ والمقدم اول الجنازة
 واليد ايت يكون من اوله ويمشي من كل جانب عشر خطوات او اكثر فيحصل اربعين
 خطوة قال عليه السلام من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت عن اربعين كبيرة
 كما في المنع **قوله** ثم من خرها على الكتف اليسار فعند تمام حمل الحامل يبقى خلف
 الجنازة والمشي خلفها افضل لا خيها على وزن سبب ضرب من العدد وقيل هو
 دمل وزنا ومعنا وانما نهى عنه لان فيه ازرارا به واضرار بالمتبعين **قوله**
 وتذب المشي خلفها ولا بأس بالركوب في الجنازة كما في الذخيرة ويكره ان يقدمها
 الراكب كما في شرح مختصر الكرخي **قوله** ويفرش اي ستن ان يفرش في التابوت
 التراب كما في البحر **قوله** ولا من عطف على قوله لانه صلى الله عليه وسلم لم **قوله**
 ويستوى اللبن على وزن كلم بفتح اللام وكسر الباء ويجوز بكسر اللام وسكون
 الباء تخفيفا ما يتخذ من الطين بلا شئ **قوله** والاخر بحيث يلى الميت واما لو
 كان فوقه لا يكره لانه يكون عصمة من السبع كما في شرح المجمع **قوله** ويستحب
 اي يسترو ويغطي **قوله** ويحال التراب اي يخرج من القبر ويكره ان يزداد عليه

فيه كلام على
المصنف

المقدم بضم الميم وفتح القاف المشقة
سبعة

لان الزيادة بمنزلة البناء وعن محمد لا بأس بان يزداد عليه كما في المنع والاهالة الصب
قوله اي من القبر اي بعد ما اهيل التراب عليه للنهي الوارد عن نبشه **قوله** الا ان
 يكون له او سقط فيه متاع او كفن بثوب مغضوب كما في البحر وتفقت كلمة في المشايخ في
 امرأة دفن ابنتها وهي غائبة في غير بلد فم تصبر وارادت نقله اي لا يسعها
 ذلك فيجوز له شواء بعض المتأخرين لا يلتفت اليه واما نقله قبل الدفن نحو ميل
 او ميلين فلا بأس به كما في فتح القدير ونقله قبل الدفن من بلد الى بلد مكروه قال به
 السرخسي نقلنا عن محمد بن سلمة ولكن لا نعلم كما في التجنيس **قوله** ويرى في البحر هذا
 مقيدا اذا لم يكن الساحل قريبا كما في فتح القدير **قوله** وفيها ايضا يستحب الى وفي
 البدائع ولا بأس بزيارة القبور والدعاء للاموات ان كانوا مؤمنين من غير وطن
 القبور انتهى وفي المجتبى والاصح ان الرخصة ثابتة فيها للرجال والنساء بل هي
 مندوبة وقراءة القرآن افضل من غيره سيما سورة يسر انتهى واما اخذ الاجرة
 على القراءة فذكر في الجوهر ان الاجارة محيطة وبه يفتى كما في المقدسي ولو وضع
 على القبر شئ من الاجار او كتب عليه شئ فلا بأس به عند البعض كما في الظهيرية
 وفي المجتبى ويكره ان يطاء القبر او يجلس او ينام عليه او يقف عليه حاجته من بول
 او غائط او يصل عليه واليه نعم المشي عليها يكره وعلى التابوت يجوز عند بعضهم
 كالمشي على السقف انتهى يريد به ان جواز المشي على سقف تحت قبر اتفاق ومن
 جوزه على التابوت يقتبس عليه كما لا يخفى **باب الشهيد** بوب له مع ان المقتول
 ميت باجله عند اهل السنة لاختصاصه بالفضل لم يأت بالفصل لان بينه وبين
 غيره نوع مخالفة اذ الشهيد يجزى الموكب لكونه ميتا مكفيا وهذا سبب
 تأخر هذا الباب عن باب الجنائز مع ان فضل الشهيد يقتضى تقديم بيانه على انه
 من الجنائز **قوله** اولانه حتى اولانه شاهد الدم ليدوم القيمة بخلافه في الاولين
 فيل بمعنى المفعول وعلى الثالث بمعنى الفاعل والوجه الرابع يحتملها **قوله** وتلوهم
 من التزويل وهو التلث بالتوب والكلوم جمع الكلم وهو الجرح **قوله** مسلم احتراز
 عن الكافر فانه يغسل وان لم يصل عليه **قوله** والمائض اطلقها فمثلت من انقطع
 دمها اولاد وفي الثاني روايتين والصحيح انها تغسل لو استمر الدم ثلثة ايام كما في
 التبيين والهداية ووجهه ان الانقطاع حصل بالموت والدم السائل عند الانقطاع
 يوجب الاعتسال لو صلح جفضا كما في المنع والبرجندى **قوله** احتراز عن الصبي المجنون
 كالصبي في وجوب الغسل كما في عامة الكتب فالاولى ان يقال مكلف بدل بالغ كما وقع
 مصرحا في البدائع **قوله** احتراز عن قتل الح و عن قتل لبيق او قطع طريق او مكابر
 ليلا في مصر بالسلاح وعن افرسه السبع او سقط عليه البناء او غرق ونحو ذلك
 من مات او قتل بشئ لا يوصف بالظلم فظهر ان ما ذكره المصنف نوع منها لا يريد
 بالحصص كما لا يخفى **قوله** هذا وكذا لو قتل في تعزير كما في البحر **قوله** لان الاب اذا
 قتل ابنه الح وكذا اذا قتل شخصا آخر ووارثه ابنه وكذا لا يخرج رجل قتلته امرأة
 ولد منها ولد حتى وكذا ما اذا عفى احد الورثة حيث ينقلب نصيب الباقيين ما لا
 اذ وجوب المال ح بالسلح كما في الشرح **قوله** ان يرفق بشئ اخر اي ان يستحق
 بشئ من حقوق الحيوة **قوله** ولو بغيره الجارحة مباشرة او تسببها كالواو طاردا
 وانهم مسلما او قتلوا دابة فتمت او رموه من السور او القوا عليه حائطا

سهمات

قوله والمقصود هنا تعريف شهيد هو
 معنى شهيد احد رضوان الله تعالى
 عليهم قيل يسمى بعضهم هذا الشهيد
 شهيدا حكيا لثبوت حكم شهيد احد
 عليه وغيره من مات حرقا او غرقا
 او نحوها شهيدا حقيقيا لكونه شهيدا
 في الحقيقة والمعنى اقول هذا غير ما
 هو المتبادر بحسب العرف من ان
 الحقيقي هو الأكل والحكي ووجهنا
 في العرف اذ شهداء احد ونحوهم شهداء
 حقيقة لانهم شهداء في أحكام الدنيا
 والآخرة وبحسب الحريق والغرق شهداء
 كما لا يشك في أحكام الآخرة
 من حيث انه يقال ثواب الشهيد
 وليس يشك في أحكام في أحكام
 الدنيا شرح بهذا المعنى في البدائع
 وشرح المشارق للشيخ الأكل
 وسينرى بعض الكلام في هذا الباب
 من

اورموانا فاحرقوا بها سفينته او خيمته فاحترقته وان حرقتها الرمح من مكانه
الذي رماها فيه المشركون بخلاف انفلات دابتهم ووطنها مسلما او نفرت
دايته من سواد الكفار او روي مسلم الكفار فاصاب مسلما او نفرا المسلمون
منهم فالجوهري النار او خندق او نحوه فمات لم يكن شهيدا عندها خلافا لابي يوسف
كافي الفتح والمنيع **قوله** او وجد جرحا والمراد وجد ان علامة القتل فيه جرح
وسيلان دم من عينه واذنه اذ لا يكون ذلك الا من شدة الضرب وجرح في البطن
عادة بخلاف سيلانه من الانف والذراع والذراع لان الدم يخرج منها بلا ضرب
كعرف والجبان يبول دما ويموت فرعا والبواسير يخرج منها الدم من الذراع
كافي المقدسي وذكر في البدائع اثر الضرب والخنق كاتر الجرح انتهى **قوله** اي
بجراحة متخذة من حديد ونحوه كالرصاص والصفرا طلق الجراحة فتملت ما يجعل
عمل الحديد من جرح او يضع او طعن بان قتله برجاجة او ليطقة قصب او طنعه
بريح لا نزع له او رماه بنشاب لا تفصل لهما او احرقه بالنار كافي البدائع **قوله**
ان نقص اي ما عليه عن كفن السنة **قوله** ان زاد اي على كفن السنة ويجعل
الحنوط للشهيد كالميت كافي الدراية **قوله** اكرا ماله وتعليما اشار به الى ان
الصلوة على الميت اظهار كرامته ولهذا اختص بها المسلمون دون الكفرة والشهيد
اولى بالكرامة على ان العبد وان جل قدره لا يستغنى عن الدعاء الا بغيره
عليه السلام صلى عليه ولم يستغن عنها مع ان درجته اعلى من درجة الخلق
من الانبياء والملائكة والشهداء والاولياء كافي البدائع والمنيع **قوله** في مصر
اراد به العجوان وما يقربه مصر كان او قرية احترقه عن مفازة ليس يقربها
عجوان لا يجب قسامته ولا دية فلا يغسل لو وجد به اثر القتل كافي معراج الدراية
قوله احتراز عن الجامع والشارع ظاهر كلامه انه لو وجد في الجامع والشارع
اثر القتل لا يغسل كافي المفازة البعيدة وليس كذلك بل يغسل كافي موضع يجب
فيه القسامته بلا فرق الا ان الدية ههنا في بيت المال وهناك على اهل العجوان
وهذا الفرق غير مؤثر في الغسل فذكر هذا القيد يكون ضايعا ومختلا ولذا لم
يؤت به في سائر المتون العلم عنده **قوله** اقول كانه لم يتأمل الجوانت
خير بان ما حققه المصنف من التوفيق بين العبارتين انما ينبغي على ان يكون
قوله الا اذا علم مستثنا منقطع بقريته ظاهرا **قوله** لان الواجب فيه القصاص
اما لو كان مستثنا متصلا كما هو الاصل فيه وسار معنى قوله لان الواجب اي
الواجب الاصل وعارض جهل القاتل لا يخرج عن كونه شهيدا اذ لم يجب
بنفس القتل مال فبينهما مخالفة وعليه كلام صدر الشريعة وهو اعلى مقام
من ان يقال في حقه تكلم جزا فان غير تأمل وتليح حسبنا الله ونعم الوكيل
قوله وان لفظ الكتاب الج وان كلام الزيادات عليه كافي البرجندی **قوله**
ولذلك الشرح هو الكمال المحقق لاجل الاستثناء على المنقطع والترجيح
لما ذكر الشرح لاجل صدر الشريعة **قوله** لانه انما كان ظاهرا هذا
المحصر بناء على الاغلب والاكثر كما هو مبني اكثر احكام الشرع فلا يراد عليه
كون المقتول طفلا لا يقدر التعدى **قوله** ولا يعتبر في الثاني الج وقد
عرفت ان عدم اعتباره ليس من عدم فهمه من الدليل بل هو محتمل بين ان

فيه كلام على
المصنف

فيه كلام على
المصنف

لان مجرد تخرج من العبارة بمقتضى
القاعدة العربية في الاستثناء
وما ذكره الشرح هو الواضح
لما في الزيادات والذخيرة من

فيه كلام على
المصنف

يكون المعنى الواجب الا ان كان في صورة تعيين القاتل والواجب الاصل كما في صروق تعيينه
والاصل في الاستثناء الاتصال وقد امكن فاللائق ان لا يعدل عنه بدليل محتمل
فتنظر صدر الشريعة كانه هذا ولذلك جل كلام الهداية على رواية اخرى العلم
عنده **قوله** وهو يعقل ويقدر قديهما لانه لو لم يعقل لا يغسل ولو زاد
حيوته على يوم وليلة كافي مختصر الكرخي والمقدسي **قوله** حتى يجب عليه القضاء
اذا ديه انه لو لم يقدر على الاداء مع حضور العقل ليسقط القضاء وهو قول طائفة
والمختار عدم سقوطه كافي فتح القدير **قوله** او نقل من المعركة فمات في ايدي الناس
او في منزله وهذا اجل ليداري او ليرضى كافي البرجندی **قوله** او مضى وقت
صلوة هذا وما قبله مقيد بقولنا وهو في مكانه والا يكون كله مسئلة النحل
من المعركة كالا يخفى **قوله** الاخرون وطى الخيل قال الحاكم الشهيد بمجرد رفعه
من المعركة والقتال على حاله لا يجعل مرثا وانما ارثائه بذلك بعدم تصرف
القتال كافي الذخيرة والمنيع **قوله** يصير خلفا بضم الحاء المجترة وسكون اللام
الردى ومنه قولهم هذا القول خلف او بفتح وتحريك اللام وبالفتح وهو الشئ
البالي **قوله** والكاس يدار عليهم حال من ضير ما توا وخوف من نقصان الشهادة
مفعول له لقوله ما تبا بعد ملاحظة قيد العطاس **قوله** عطف على قوله ويغسل
من وجد الخ هكذا في عامة النسخ والصواب ترك الواو في قوله ويغسل اذ لم يكن
بالواو فيما سبق وانه عطف على يغسل داخل تحت فاء التفرع قال بعض الشارحين
لا حاجة الى بيان الصلوة عليهم لان هؤلاء ليسوا بشهداء وهم مسلمون فاذا
وجب غسلهم يجب ان يغسل عليهم واجيب بان اهل البغي وقطاع الطريق ايضا
مسلمون مع انهم يغسلون ولا يغسل عليهم فاجيب الى بيان ان يغسل عليهم على
ان الباب في بيان الصلوة فان قلت ان من اشتغل عليه التعريف السابق لشهيد
حقيق ام حكى معنى انه محكوم عليه بالالحاق الى شهداء احد قلت من يشمله
التعريف حقيق يدخل فيه شهداء احد هؤلاء اولياء ومن لم يشمله من قتل ظاهرا
او اقرسه سبع او مات غريبا ونحوه ليسوا بشهداء حقيقة ولذلك يغسلون
وككنهم في حكم الشهداء من حيث الثواب في الاخرة لعل هذا هو اقرب الى الصواب
وقول المصنف لا يكون النقل من ايا للشهادة وقول بعض الشارحين لان
هؤلاء ليسوا بشهداء دليل على انهم ليسوا بشهداء حقيقة بل حكما لان من شأن
الحقيقة ان لا تقبل النفي كالأب لا تقبل النفي بخلاف الجد فانه باب حكى يصح
اطلاق الأب عليه ويصح ان يقال انه ليس باب كما صرح به في محله العلم عنده
الملك الوهاب **كتاب الزكاة** **قوله** عقب الصلوة الج يريد به دفع ما هو ان
الصوم بدني كالصلوة وكان القياس تأخير الزكاة عنه **قوله** اقتداء بقوله تعالى
الج وقد اقترن الزكاة الصلوة في كتاب الله تعالى في اثنين وثماني اية وهذا
يدل على ان التعاقب في غاية الوكادة والنهاية كافي المناقب البرازية وايضا
اقتداء بقوله عليه السلام بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله
وان محمدا رسول الله واقام الصلوة وايتاء الزكاة الحديث **قوله** تملك اشار
به الى ان الزكاة في عرف الفقهاء عبارة عن فعل الاداء والايتاء كما هو عند
المحققين لانهم يصغون بالوجوب الذي هو صفات افعال المكلفين كافي الفتح

فيه كلام على
المصنف

فيه كلام على
المصنف

وعليه كلام صاحب البحر الرائق
والبدائع وكلام الشيخ الاكمل
في شرحه على المشاور مسكه
وكلام البرجندی

والمنع **قوله** بعض مال وهو ربح العشر او ما يقوم مقامه واحترز بتملكه عن
 الاباحة وعن تملك المنافع كالوا سكن فقير اذ اده سنة بنية الزكوة لان المال
 خاص بالاعيان كما في الكشف الكبير **قوله** اقول هذا التعريف يتناول المملوك والجواب
 عنه بان قيد الاسلام او قيد غيرها شتى يخرج مخرج الشرط وكل منها ليس بشرط
 في الكفارة ومطلق الصدقة وايضا ليس الجواز فيها باعتبار التملك بل باعتبار
 ان الشرط فيهما التمكن الشامل للتملك والاباحة على ان قيد الحيثية معتبرة
 في التعريفات والتملك فيهما ليس من حيث هو هو بل اعم منه لما عرفت فظهر
 ان هذا التعريف صحيح ولكن تعريف المصنف اسلم واوضح فانهم العلم عنده تعالى
قوله لا انفصل عنه اي لا انفصل تملك الكفارة عن تعريف الزكوة **قوله** متعلق
 بالتملك واللام في لفظة لتأكيد عمل شبه الفعل كما في هوى المتقين وقد يختلفها
 من واطلق الفقير فشمّل الصبي والمعتوه حراً كان او غيره وكذا المجنون ولكنه
 لو غير عاقل القبض يقبض عنه وصيته او من في عياله قريباً او اجنبياً او ملتقطاً هذا
 زبدة ما كتب هنا **قوله** وشرط وجوبها الزكوة فرض لانه ثابت بدليل قطعي
 وانما اعتبر بالوجوب لان المقدار ثبت باخبار الاحاد او لان الواجب نوعان قطعي
 وطني وهو حقيقة في كل منهما فيكون من قبيل المشكك اسما اعم واما كونه مجازاً
 عن الفرض قيل فلا وجه لعدوله اقول وجهه ما سبق من ان المقدار **قوله** ليملك
 من التملك ضميره راجع الى الرقيق واللام بمعنى حتى والتملك شرط في الزكوة
قوله الملك التام اي رتبة ويذا واحترز به عن مال مكاتبه وبدل الخلع والمهر
 قبل القبض وعن مبيع حيث لا يجب على المشتري وكسب ما ذون مديون بحيث
 قبل القبض وعن ابق لومعداً للنجارة ومغسوب ومجود وغيره على ما سيذكر
 فالملك في الكل ناقص فقل به في المنع وغيره واكمل يرجع الى انه لم يكن فيها ملكاً كاملاً
 وعن مال المكاتب بالنسبة اليه لانه مالك يدا فقط وفيه تأمل ستعرف ويجوز
 هذا القيد ان يكون احتراماً عن ملك فيه نوع خبث فانه لا يجب الزكوة فيه
 عند بعض المشايخ بل الواجب فيه التصديق بطله فلا يفيد ايجاب التصديق
 ببعضه كما في القينة **قوله** فانه ملك المولى حقيقة يعني لا يدا وملك المكاتب يدا
 لا حقيقة كما في المنافع وعليه كلام المصنف ولكن فيه بحث لان المولى في مال
 المكاتب حق الملك لا حقيقة الملك ذكره في الجامع الكبير والزيادات وغيرها
 ولذلك اذا اشترى المكاتب زوجة مولاة لا يبطل نكاحه ولو كان مال المكاتب
 مملوكاً للمولى رتبة لبطل نكاحه وحق الملك لا يمنع بقاء النكاح كما في الغاية وفيه
 تفصيل **قوله** وان عده في الكنز شرطاً لوجوبها يريد به الرد على صاحب الكنز
 في قوله وشرط ملك نصاب الم والشرط ما يتعلق به الوجود دون الوجوب
 والجواب عنه بان الشرط انواع منها ما يكون شبيهاً بالسبب مخرج به في الاصل
 ومراد صاحب الكنز ذلك كما لا يخفى **قوله** لنصاب اي قدر معين من الشرع لكل
 نوع من اموال الزكوة كما سبق اطلقه ولكن المراد ان لا يكون ذلك المقدار بين
 اثنين او اكثر كما في البدائع والبرجندى **قوله** فارغ عن الدين قيل يخرج به مال
 المكاتب بلا احتياج الى قوله الملك التام اقول ان قوله التام ليس للاحتراز
 عن وجوب الزكوة على المكاتب لما في يده فقط بل للاحتراز عن وجوبها على المولى

فيه كلام على المصنف
والزبلي

المشكك هو الاسم الاعظم يراد به
المعنى الغير المتبادر

فيه كلام على
المصنف

فيما يضاف

فيه نوع كلام على المولى
الوامي

ايضاً

ايضاً لما في يد مكاتبه على ما سبق التفصيل ثم على ان تضمن قيد من اخراج شئ لا ضير فيه
 مخرج به في محله ومثل هذا يدهى لا يتحمل البحث كما لا يخفى **قوله** وكذا بعد الاستهلاك
 الخ فيه وفيما قبله خلاف زفر رحمه الله وفي الفصل الثاني خلاف ابو يوسف ايضاً
 كما في الهداية وغيره **قوله** في الاموال الظاهرة كالسواحم وما يخرج من الارض
 والباطنة المستورة كالذهب ونحوه **قوله** وهما اي نوابه الملاك اي اصحاب المال
قوله وقد ضم صدر الشريعة الزكوة اي دينها المنذر حيث ذكر انه لا يمنع وجوب
 الزكوة كالنذر والظاهر انه ليس سهواً منه بل هو مشي على مذهب زفر رحمه الله
 في الفصلين ومذهب ابو يوسف في الثاني ايضاً كما لا يخفى **قوله** او يدنا فيه لان
 السبب المال الناهي فان لم يتمكن من الاستئمان فلا زكوة عليه كمال الضار **قوله**
 فلا يجب على مكاتب اطلاقه فشمّل ان ما في يده ولو زاد قدر نصاب على دين الكتابة
 لا يجب الزكوة عليه وهذا يظهر ان قوله فارغ الدين لم يضمن اخراج مال المكاتب
 مطلقاً كما لا يخفى **قوله** تفريع على قوله تام ولو تقدير وجه التفريع ان مال
 الضار لم يكن تاماً حقيقة وهو لا تقدير الا انه ليس في يده ولا في يد نائبه
 وجعل صدر الشريعة عدم وجوب الزكوة من مال الضار تفريعاً على الملك التام
 اذ هو مملوك رتبة لا يدا وكل وجهه **قوله** ولو كان معسراً اراد به مقلساً
 لم يحكم عليه بافلاسه لاختلاف فيه من ائمتنا سوى الحسن بن زياد فانه قال
 لا زكوة فيه لانه غير منتفع به فكان ضاراً والصحيح قولهم لما ذكره المصنف ولما
 ان المال غادر ولا يحتمل الزوال ساعة فساعة كما في البدائع **قوله** ثم صارت اي
 الوديعة او دين مجرود له اي لصاحبه وما لك بعد سنين بان اقر اي المودع
 او الجاهد **قوله** او محكوماً اشار به الى ان اللام في مقلساً مفتوح مشيد اي
 مقضياً عليه بافلاسه فيه خلاف للمحدثين على اصله وهو ان التقلس عنده
 يتحقق بالقضاء وانه يوجب زيادة عجز لا انه يند عليه باب التصرّف لان الناس
 لا يعاملونه بخلاف الذي لم يقض عليه بالافلاس ولا بخيطة ان الافلاس
 لا يتحقق عنده والقضاء به باطل لانه قادر الكسب في الجملة بواسطة الاكتساب
 فصار الدين مقدوراً لا انتفاع في الجملة واثر التقلس في التأخير فكان الدين
 مؤجل فيجب فيه الزكوة كما في البدائع **قوله** فان هذه الاموال الخ وفي الثانية
 هذا اذا لم يبرأ صاحب الدين منه اما اذا ابراء الديون منه بعد الحول فانه
 لا زكوة عليه سواء كان ثمن مبيع او قرصاً او غير ذلك انتهى وقيد في المحيط بكون
 المديون معسراً اما لو كان موسراً فهو استهلاك وهو تقييد حسن يجب حفظه
 كما في البحر الرائق وقال في النهاية الخ اقول لا يخفى ان كلام الهلاية يحتمل وجهين
 بيان امثلة الحاجة الاصلية وتعداد ما لا يجب الزكوة فيه وهو ظاهر السوق على الثاني
 فيكون قيداً معتبراً لمفهوم فاحتاج الى التوجيه ومشي عليه شراحه وعلى الاول
 يكون قيداً مفيداً لان الكتب للاهل من الحاجات الاصلية ومن قال ان سوق كلاله
 في بيان امثلة الحاجة الاصلية اظهر خروجه من السوق كما تفريقه بين اهلها واهلها
 كما لا يخفى **قوله** وسبب وجوب ادائها الاظهر ان يرجع الضير الى الزكوة على
 تقدير كونها اسماً للمال لاعلى كونها اسماً لفعل الاداء فيكون فيه استخدام وانما
 ذكر كون توجه الخطاب بسبب وجوب ادائها ولم يذكره في الصلوة والصوم والجمع

فيه كلام على
المصنف

فيه كلام على
الوامي

فيه كلام على الوامي

ان الحكم كذلك فيها لما ان عادة المصنفين ان لا يذكروا جميع ما يتجمل به بل يبرزوا شيئا
في محل ويهملوا في اخر اكتفاء به وحوالة عليه ولما بين في الزكاة شرط وجوبها وسببها وشرط
وجوب اداؤها سببان يذكر سبب وجوب اداؤها توفية للفائدة واحال غيرها عليها فنهى
كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** وهما في ترجع الخطاب **قوله** وفي اخر الجراح فلما هره
ان وجوب اداؤها انما يكون في اخر العمر عند من يقول ان وجوبه عرى وليس كذلك لانه
يقضي كون معنى التراخي مقيدا بالاستقبال وهو ضعيف والمقصود عدم التقيد بالمحال
كما في التوضيح وغيره وتفسير التراخي باحسن من هذا ايضا سيجي **قوله** اي حوالان
الحول اشار به الى ان اللام في الحولان عوض عن المضائق اليه وفي القينة العبرة في الزكاة
للمحل القمري **قوله** او السوم والسائمة لوميراثا لاحاجة لها الى النية وان كانت
شتراة فلا بد من نية السوم حتى لو اشتراها بنية التجارة وحال عليها الحول لا يجب فيها
زكاة السائمة كما في الخزائن **قوله** اي يجب على التراخي اي يجب على جواز التأخير ما لم
يغلب على ظنه فراها كما في التحرير وانما فسر التراخي بهذا لان المقصود من قولهم على
التراخي افاد جواز التأخير لا التقيد بزمان او عدمه كما في فتح الغفار وذكر في البدايع
وانما يجوز التأخير بشرط التمكن من الخروج عن العهدة انتهى وهو معنى ما قدمناه
من التحرير **قوله** بعد التعديل اي التقصير بان ترك اداؤها بعد الحولان من غير
ضرورة **قوله** اي واجب على الفور لانه مقتضى الامر المطلق الحق اقول الدعوى
مقبولة والدليل غير مقبول لان المختار في الاصول ان مطلق الامر انما يدل على مجرد
الطلب والفور والتراخي انما يفهم من القرينة والوجه المختار بل الصحيح العقيدة في امر
الزكاة الفور لانه مقتضى مطلق الامر كما ذكره المصنف تبعا للهداية وهو قول
كرخي وهو ضعيف بل لانه يفهم من دليل خارجي وهو ان الزكاة انما يجب لدفع حاجة
الفقير وهي مجتمعة حتى لم يجب على الفور لم يحصل المقصود من الايجاب على وجه
التام هذا زبدة ما في فتح القدير وفتح الغفار العلم عند الملك الستار **قوله**
ان كان داهما ودنايرا اي بعد الحولان وهو ظاهر ولو كان ثمنها سائمة يكون فيه
زكاة بعده ايضا من غير نية اما لو كان عرضا من العروض يصير للتجارة وان لم ينو
التجارة فيه صريحا كما في البحر وذكر في البدايع روايتان مشايخ بلح صححا رواية
التوقف على النية **قوله** لعدم اتصال الحلة لقوله لم تكن للتجارة **قوله** ولهذا
يصير الح وكذا الصائم والكافر والعلفة لا يكون بالنية مطلقا ولا مسلما لانها عمل
فلا تتم بالنية ويكون صائما وكافرا بمجرد النية وكذا انه تصير علفة بمجرد هكاه كما في
فتح القدير **قوله** كان لها بالنية هذا منه اختيار قول ابى يوسف من ان النية معتبرة
فيها ووجه الكمال المحقق ووجه في البدايع عدم اعتبار النية فيها ووجه ابن النجيم
وعلى القدسي رحمه الله **قوله** لان زكاة في الآلى لانها من قبيل العروض ولهذا
انما تقوم بالثمن خلقة كما لا يخفى العلم عنده تعالى **باب صدقة السوائم** اي
زكواتها مطلق الصدقة في القرآن الزكاة كما في القدسي بذا في تفصيل اموال الزكاة بالسوائم
اقتداء بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما في كتبه كذلك ولكونها اعراضا
العرب وقيل انما قدمها لان زكاة السوائم يجمع عليها بخلاف زكاة العروض فانها
الظاهرية لا يرون وجوب الزكاة فيها كما في المنهج **قوله** هي جمع سائمة من سائمة
الماشية رعت سواما واسماها صاحبها سائمة وهي التي ترسل ترعى ولا تغلف في الابل

فيه كلام على
المصنف

اي يدل على معنة
للتجارة معناه

كما في المغرب ومعناها الشرعي ما بينه المصنف **قوله** هي السائمة المذكورة في ضمن السوائم
لأن التعريف انما يكون لها هيته لا لافراد مذكوران او مؤنثا وهو المصرح في المحيط وغيره
قوله بالكسر الكلاء وما بالغ في مصدره فظاهر كلامه ترجيح الاول والاسباب الثانی لان المراد
اكتفاء وهما في المرعى من الكلاء والاوراق ولانه لو غلفت بالكلاء فقط في الابل ليشملها
وليس فيها زكاة وانما يجوز الكسر بمعنى ما ترعاه **قوله** في اكثر السنة وذكر في القينة
له ابل عوامل يعمل بها في السنة اربعة اشهر ويسمونها في الباقي ينبغي ان لا يجب فيها
الزكاة انتهى **قوله** نصاب الابل خمس اورد الخمس بدون تمييز وتام لما ان العدد لو وقع
غير مبتدأ او صفة استغنى عن التمييز واذا اخذ التمييز فالعدد بدون التام اضعف
ولو كان التمييز مذكورا كما في قوله صلى الله عليه وسلم ثلث من رجب صرح به في محله **قوله**
بخت على جرح جمع بخي اذ المنسوب في المركب انما يكون في الجزء الاول كبعل في بعلبك
او في الثاني كن بيري في ابن الزبير صفة لقوله كل خمس **قوله** شاة مبتدأ مؤخر خبره
في كل خمس ذكر ان الشاة او مؤنثا كما في البرجندی **قوله** بنت مخاض بفتح الميم والخاء
المجمة الحوامل لا واحد لها من لفظها واذا خال الماء كما وقع في عبارة الشرح مجرد قياس
وفي ذكر البنت اشارة الى انه انما يؤخذ في زكاة الابل انثى ولا يجوز انثى ابن المخاض الا
بطريق القيمة كما في المقدسي والبرجندی **قوله** او الضراب بالكسر اي بجامعة الفحل
اياها **قوله** لمعنى فاسنانها يعرفه اربابا لابل ذكر المقدسي في شرحه في معرفة سن
الذابة اذا بصرت الاسنان بيضا فلها من العرسنة واذا اصفرت فثنتان وتقع
الثنايا التي لها وتبقى صفرا الى اربع سنين وتقع الواسطيات واذا عبرت خمس سنين
تسود وتقع الرباعيات وفي اخر السنة تطلع واذا عبرت ست سنين تسود رؤس
الاسنان واذا عبرت سبع سنين يزول ذلك السواد واذا عبرت ثمان سنين يزول
السواد من الرباعيات واذا عبرت تسع سنين فالارباع الاسنان التي طلعت تصير
كلون العسل واذا عبرت عشر سنين تتساوى لون الاسنان واذا عبرت احدى
عشر يزول لون العسل من الواسطيات واذا عبرت اثنتي عشرة سنة تصير لون
اسنانها السفلى بيضا ويبقى ذلك الى خمس عشرة سنة وفي سبع عشرة يبقى اسنانها
كلها بيضا واذا عبرت احدى وعشرين سنة تبقى لون اسنانها لون الرماد واذا
عبرت ثمانية وعشرين سنة يتخجل اسنانها واذا عبرت ثلثين تقع اسنانها ولا
تقدر باكل العلف وتموت والله اعلم انتهى **قوله** بالحقيقتين اي مع الحقيقتين **قوله** ففي
كل خمس شاة اي اذا زادت على مائة وعشرين ففي خمس زادت يجب شاة مع تقدّم
ففي مائة وخمس وعشرين حقان وشاة وفي مائة وثلثين حقان وشاتان وهكذا
قوله كافي الخمسين التي لم في خمس زادت على مائتين يزداد شاة على اربع حققات
الى اربع وعشرين فاذا زاد عليها خمس وعشرون يزداد على اربع حققات بنت مخاض
الى خمس وثلثين ثم يزداد عليها بنت لبون الى خمس واربعين فاذا زادت ستا
واربعين الى خمسين يزداد عليها حققة فيكون الواجب في مائتين وخمسين خمس حققات
وهذا معنى قول المصنف حتى يجب في كل خمسين حققة وقس على هذا كل ما زاد على مائتين
وخمسين وهو معنى قوله ابرا **قوله** لانه لما زاد الح علة لقوله عدم نصا بهما
قوله ونصاب البقر قدّمه على الغنم لقربهما في الضخامة والقيمة من الابل
ولا شترهما كما في ان تقع كل منهما اضيحة من سبع والبق والبقرة كمر وتمرة للذكر

فيه كلام على
المصنف
والواقف

اي خمس ابل في الذكور والاناث ولا شاة
تجوز الخمس عن الثا كما قلنا فان ما
فوق الاثنين لم يستعمل بالثا اصلا
اذا كان تمييزه اسم جنس يقع على
الذكر والانثى كالابل كما في شرح
التسهيل تهستاف

معرفة سن الذابة

والأشياء والمال، للأفراد كما في الصحيح **قوله** لأن حكمهما واحد فيضم أحدهما إلى الآخر لتكميل
النصاب ثم عند الاختلاف تؤخذ الزكاة من أغلبها إن كان أحدهما أكثر والآخر لا تؤخذ
أعلى الأدنى أو أدنى الأعلى كما في البخت والعراب وفي الضأن والمعر كذا في المقدسي
وغيره **قوله** ربع عشر مسنة وهو جزء من أربعين جزءاً من المسنة أو ثلث
عشر تباع وهو جزء من ثلثين جزءاً من التبيع كما في المنبع وغيره **قوله** نصف عشر
مسنة وهو جزء من ثلثين جزءاً من تباع وفي الثلاث الزائدة يزداد ثلثة أجزاء
من أربعين جزءاً من مسنة وذلك ثلثة أرباع عشر مسنة أو يزداد ثلثة أجزاء من
ثلثين جزءاً من تباع وهو عشر تباع وقس على هذا كل ما تزداد إلى ستين كما في المنبع
قوله وهذه رواية الأصل أي ظاهراً للرواية وهو الإحوط كما في المقدسي وفي رواية
الحسن عز البيهقي لا يسن في الزيادة على أربعين شئ حتى يبلغ خمسين ففيها مسنة
وربعهما أو مسنة وثلث تباع وهو الصحيح من الروايات وفي رواية أسوس عمرو عنه
أنه لا شئ في الزيادة إلى ستين وهو قولهما وقول مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وجمهور
العلماء وفي المحيط وهو وفق الروايات عنه وفي البديع وهو يعدل الروايات عنه
وفي جامع الفقه وهو المختار وذكره الأسبغاني أن الفتوى على قولهما **قوله** ثم في كل
ثلثين تباع إلى ما صله يتغير الغرض في كل عشر من تباع إلى مسنة ومن مسنة إلى تباع
والظاهر أن الخيار إلى المالك كما هو عندنا وفيه قال أحمد بن حنبل وعند مالك وبعض
الشافعية الخيار إلى المصدق ذكره في الغاية **قوله** ونصاب الغنم وهو اسم جنس يقع
على الذكر والأنثى سميت به لأنه ليس لهما آلة الدفاع فكانت غنمة لكل طالع في الفتح
التقدير **قوله** ضأنها هي ذوات الصوف من الغنم والكباش منها والعز اسم جنس يقع
على المعز والضان جميعاً مذكراً كان أو مؤنثاً **قوله** وقيل ثلثة وقيل اثنان وقيل الصحيح أن
لا يعتبر فيها النصاب على أصل البيهقي ومن قاله أبو نصر البغدادي في شرح
القدوري لعدم النقل بالتقدير كما في المنبع والبحر الرائق وعندهما الزكاة في الخيل
وبه قالت الأئمة الثلاثة واختاره الطحاوي وعلم الفتوى كما في الخاتمة والكافي وذكر في
النهاية قال الإمام السرخسي الفتوى على قول البيهقي وقد اختلف الأئمة والإمام
هو قول الإمام واختاره المصنف رحمه الله حيث لم يذكر قولهما واختار كون النصاب خمساً
لما فقهه نصاب الأبل مع نوع نظر لأرباب وهذا الخلاف إنما هو في الخيل السائمة أما
إذا كانت علوفة أو يسكنها للغرض فلا شئ فيها بالإجماع كما في شرح الطحاوي واجمعوا
على أن الإمام لا يأخذ صدقة الخيل جبراً كما في الخاتمة **قوله** لا ذكر الخيل إلا في رواية
شاذة قال السرخسي بسبب السوم يخف المؤنة على صاحبها وبه ييسر مال الزكاة
كما في المنبع **قوله** كانا ثهما في رواية وصحها في البديع وجامع الفقه **قوله** ويجب
فيها في رواية أخرى وهو لا شبهة كما في التبيين ورجحه شمس الأئمة وصاحب التحفة
وتبعهما الكمال المحقق فظهر أن وجوب الزكاة عند الاختلاف قول واحد يدل على قوته
الرواية على الثبات والدراية لأن النماء يحصل بالتناسل ولا اعتبار لدورها
وسمها لأن لها لا يؤكل عنده **قوله** ولا شئ في حوامل الح الإناث يكون للتجارة فخ
يجب زكاة التجارة لأنها من العرض سواء كانت علوفة وحامل أو سائمة كما في البحر
والمنبع **قوله** ليس للتجارة الظاهر أن أيتال ليست فيكون قيد أي فرقهما أيضاً
وهو الأنسب كما ترى **قوله** في صورة المسئلة نوع أشكال وجهه الأشكال إنما هو إبقاء

فيه كلام على
المصنف

كل منهما من حيث هو محل وفصيل ويجعل من قول السنة إلى آخرها ولا خفاء في أشكالها
وما ذكر من القورتين إنما وجب الزكاة عند من قال بوجوبها فيمنع التبعية
وهي في الثانية ظاهرة وفي الأولى يجعل هذه الصفة تابعة لصيرورة كل منهما مسنة
كما لا يخفى **قوله** من الفصلان بضم الفاء جمع فصيل والعجايل جمع عجول بتشديد الجيم
بمعنى العجل والمخلان بضم الميم وفي الديوان بكسر هاء جمع حل بفتح الحاء ولد شاة فقل
قوله البيهقي لا ينقد ولا ينقد وهو الصحيح كما في البحر مع وجهه وهذا الخلاف كما ترى
فيما إذا لم يكن مع الصغار كبير وأما إذا كان ولو واحداً تجب بالاتفاق ومرا د
المصنف بقوله الاتبع هذه التبعية لأنواع التبعية كما لا يخفى **قوله** ولا في مال
القبلى التغلبى من السوائم ونحوها من الظاهرة سوى العشر فإنه يؤخذ منه
كما من أراضى طفالنا **قوله** جاز دفع القيم أي قيمة يوم الإقرار أما في المواشي السائمة
فبالاتفاق وهو الإصح كما في المحيط وكذا في غيرها عندنا وأما عند البيهقي فالمعتبر
في غير المواشي قيمة يوم الوجوب كما شرح تلخيص الجامع **قوله** وكفارة غير الاعتاق
لأن معنى القربة فيه اتلاف الملك ونحو الرق وذلك لا يتقوم كما في غاية البيان **قوله**
لا يأخذها أي لا تأخذها المصدق الزكاة **قوله** لا من تركته الحيلة مستأنفة ولواق
بالوار يكون عطفاً على قوله لا يؤخذ ومن قال يكون عطفاً على قوله لا يجبر فقد اتى بالجيب
قوله لم يوجد سن أي ذوسن واجب كسنت المخاض وبنت اللبون شرط عدم ما وجب
قيده اتفاقاً إذ لو دفع أحد هذه الثلثة مع وجوده جاز والخيار له ويجبر العامل على
قبوله إلا إذا دفع أعلا وطلب الفضل لأنه شراء الزيادة ولا يجبر فيه وله طلب الوajib
كما في المقدسي **قوله** وذلك أي ذكر السن وأرادة ذات السن **قوله** لأنها أي عمر
الدواب يعرف بالسن وقد سبق التفصيل **قوله** وردة الفضل أي وردة المصدق
والظاهر أن يقال واسترد أي المالك من المصدق للأن يلزم تفكيك الضائر **قوله**
المصدق بتخفيفا لصاد وتشديد الدال المكسورة بمعنى أخذ الصدقة ولو كان الصاد
مشة أو أيضاً يكون ح بمعنى معطى الزكاة **قوله** ولهذا قلت الح وقال في الكافي بد له
أعطى وبدل رد استرد ولم يتدارك المصنف الثاني عند تغيير العبارة كما هو عادته
أكثر لا لا يخفى على من تدرب **قوله** المستفاد يارثاً أو هبة أو شراء أو وصية ونحوها
وقيد بآثناء المحول لأن المستفاد بعد حوالان المحول لا يضمن بل يستأنف له حول في آخر
كما في شرح الطحاوي وقيد بالجنس لأن المستفاد من خلاف الجنس كالأبل مع الشياه
لا تضم وقيد بالنصاب لأنه لو ناقصاً وكل مع المستفاد فالحول ينقد عليه عند
الكمال كما في الأسبغاني بخلاف ما لو تارثاً فذلك بعضه في آثناء المحول لا ينقطع حكم المحول
فيضم المستفاد إليه كما في غاية البيان **قوله** ويعطى زكاة الكل وهي سبعة دراهم عند
البيهقي وسبعة ونصف عندهما في البرجندی **قوله** وعند محمد وزفر يسقط بقدره وهو
ثلثة أخماس شاة في المسئلة المذكورة ويجب عليه خمسها وفي غاية البيان ينبغي لك
أن تعلم أن العفو عند البيهقي في جميع الأموال وعندهما لا يتصور العفو إلا في
السوائم لأن ما زاد على ما في درهم لا عفوية عندها انتهى **قوله** وهلاكه قيده
لأنه لو استهلكه بعد الحول يضمن الزكاة لوجود التعدي كما في عامة الكتب وقيل
لا يضمن كما في الظهيرية وأطلق الهلاك فشم ما هلك قبل طلب المصدق وبعده
وفي الثاني قيل لا يسقط وقيل يسقط وهو اختيار مشايخنا كما في الكافي وهو أشبه

فيه كلام على
الواني

فيه كلام على
المصنف

بالفقه كما في الفقه القدير وهو الصحيح كما في العناية والبحر الرائق **قوله** ولا نقول الهلاك
يصرف اليه كما هو الحكم كذلك عند محمد ولو هلك نصفها فنحن الامام الواجب اربع شياه
وعند محمد نصف بنت لبون وعند ابن يوسف عشرون جزءا من ستة وثلاثين جزءا من
بنت لبون كما في الفقه القدير والبحر الرائق **قوله** ولا نقول ايضا كما قال به ابو يوسف
قوله يصرف الى مجموع النسب اي من قطع النظر عن العفو **قوله** فالواجب ثلثا بنت
لبون وهو واجب اربعة وعشرين من ستة وثلاثين وقوله وربع تسع بنت لبون وهو
واجب واحد منها **قوله** حتى يبقى اربع شياه هذا عند ابى حنيفة وهو المختار وقد عرفت
ما وجب عندهما انفا **قوله** او خمسة وثلاثون والواجب خمس عليه شاة عند
ابى حنيفة وعند محمد تجب ثمن بنت لبون وعند ابن يوسف تجب خمسة اشياه من ستة
وثلاثين جزءا من بنت لبون وتسب الباقي على ذلك **قوله** زكاة السوائم والعشريق الاخذ
بهما اذا لو اخذوا زكاة الاموال الباطنة فظاهر اطلاق مبسوط السرخسي ان لا فرق
بين الاموال الظاهرة والباطنة اذا نوا عند الدفع الزكاة وفتح الكمال المحقق عدم
الحواف في الباطنة وفي الولوية وبه يفتى لانه ليس للسلطان ولاية اخذ زكاة الاموال
الباطنة فلم يصح الاخذ انتهى **قوله** والخراج اي خراج الارض **قوله** والافغليم الاعادة
لح هكذا ذكره القدوري وصاحب الجمع في شرحه وغيرهما ذكر في المحيط والبدائع ان
الاعادة مستحبة **قوله** صار ملكا له وثمرة صيرورته ملكا مذكوره تجب هذا عند
ابى حنيفة لان خلطه راحه بدراهم غيره استهلاكه عنده اما على قولهما خلافا لا يفرض
ولا يثبت الملك لانه فرع الضمان ولا يورث عنه الا قدر حصته منه فانه مال مشترك
وفي الولوية وقوله ارفق بالناس اذ قل ما يخلو مال عن غصب انتهى قول بيني
ان لا تجب الزكاة فيه على قوله ايضا لانه مشغول بالدين والشروط فزاعه عنه ولذا
شرط في المبتنى ان يبريد اصحاب الاموال لانه قبل الإبراء مشغول بالدين وهو قيد
حسن يجب ان يعتبر في كلام المصنف الا انه بعد الاعتبار تكون المسئلة كالا يخفى وقيد
السلطان اتفاق والمراد الغاصب لا اخذ غصبا او سرقة او غيرها العلم عنده تعالى
قوله عجل ذو نصاب قديمه اذ لو لم يملك نصابا اصلا لا يجوز له تقديمها لالحول
ولا لنسب كما في البرجندى وغيره **باب زكاة الاموال** **قوله** المراد بالمال غير
السوائم وهو النقدان وعروض التجارة **قوله** نصاب الذهب قدم الذهب على الفضة
لعزته عنها ولكونه مقدما في كتاب الله تعالى حيث قال الذين يكنزون الذهب والفضة
الاية وما وقع في اكثر الكتب من تقديمها عليه فلا اقتداء بكتب رسول الله عليه
السلام ولا منها اكثر ثندا ولا في الايدي وارج نقدا عندهم ولا انها جمع على انها
اصل في وجوب الزكاة عنها اذ من العلماء من قدّم الذهب بقيمة الفضة ولا بها بجمع
على نصابها وانه وانما قدّمها على عروض التجارة لانها اصل الاموال اذ بهما يعرف
قيم ذوات القيم والمختلفات وقدّمنا السوائم عليها لانها من ذوات الروح وهما
من الجامدات **قوله** والفضة هي من الفسق وهو التفريق وقال نفلويه سمي الذهب
ذهبا لانه يذهب ولا يبقى **قوله** اي يكون كل عشرة الخ ويكون كل درهم نصف مثقال
وخمسة نصفه عشرة قراريط وخمسة قراريط **قوله** والمثقال عشرون قيراطا وهو
الدينار وكلاهما مترا دفا الا ان المثقال اسم المقدار المقدّر به والدينار اسم
المقدّر به بقيد وهبته كما في الفقه **قوله** اعلم ان الدراهم الخ قال الكمال المحقق هذا

اي مطالبة عماله مستحقة

صريح فان كون الدراهم بهذه الزنه لم في زنه صلى الله عليه وسلم ولا شك في ثوب
وجوب الزكاة في زمانه عليه السلام وتقديره لها واقتضاها عماله اياها خمسة من كل
مائتين فان كان المعين لوجوب الزكاة في زمانه النصف الاعلى لم تجز النقض وان
كان مادونه لم يجز تعيين هذه لانها زيادة على المقدّر فلزم نفي الوجوب بعلم
تحققه لانه على التقدير يتحقق في مائتين وزن خمسة او ستة فالقول بعدم الوجوب
ما لم يبلغ مائتين وزن سبعة ملزوم لما ذكرنا بل الاحتياط وجوبها وان كانت
اقل من المائتين اذا بلغ ذلك الاقل قدر نصاب هو وزن خمسة انتهى قلت ما فعله
عمر رضي الله عنه من تلقاء نفسه بل انه لما وقع الاختلاف والنزاع بين الناس
بسبب اختلاف الدراهم واراد عمر رضي الله عنه **قوله** ان يستوفي الخراج فطالهم
بالاكثر فنشق عليهم فالتمسوا التخفيف منه اجابا بالسؤالهم بجمع حساب زمانه
فاستخرجوا له وزن السبعة لانه قدر متوسط بين هذه الانواع الثلاثة والاخذ
بالاوسط امر مشروع سيما في باب الزكاة واستقر عليه الامر في ديوان عمر وانقله
عليه الاجماع نصار هو المعبر في الزكاة ونصاب السرقة وتقدير الديارات والمهر
وغير ذلك فلما تقرر الامر عليه بالاجماع صارت المائتان منها توزن مائة واربعين
مثقالا كل عشرة سبعة مثاقيل كل مثقال عشرون قيراطا لانه هو الدرهم المجمع
عليها المضروبة في الاسلام حتى لو كان وزنها دون المائتين وعددها مائتان
او قيمتها لجوزتها وصياغتها يساوي مائتين فلا زكاة فيها لا نقاد الاجماع
على الوزن المعبر دون العدد والقيمة ولو نقص النصاب عن المائتين نقصا
يسيرا بان نقصت المائتان حبة في ميزان وكانت تامة في ميزان قال اصحابنا
لا يجب فيه الزكاة لانه وقع الشك في كمال النصاب فلا يحكم بكماله مع الشك هذا زيادة
ما في البدائع والغاية والمنع حاصلان عمر لما اراد رجوع الدراهم المختلفة النوع
واعاد دفع النزاع بينهم والحصول مخيف من وجه وقد كان العمل بكملها في زمن
النبي عليه السلام الى زمانه واراد ان يكون ذلك النوع على وجه يتضمن العمل
بها استخرجوا له وزن سبعة هو غاية العمل بها وتركوا غيره وانعقد عليه الاجماع
فوجب العمل به ويجابا العمل بوزن خمسة مثالا بعده يكون خرق اجماع وترك عمل
بغيرها بالكلية وهذا لا يجوز ولذلك ترى اصحابنا لم يقولوا بوجوب الزكاة في اقل
من مائتين وزن سبعة ولو سيرا العلم عنده تعالى **قوله** قل كانت على عهد عمر
رضي الله عنه في زمن النبي عليه السلام وفي زمن ابوبكر وعمر رضي الله عنهما على ثلث
مراتب كما في فتح القدير وغيره **قوله** وثلث عشرة ثلثة اي ثلثة دراهم وثلث
درهم **قوله** وثلثان اي ثلثا درهم فاذا انقسم اليه الثلث السابق يكون درهما
فالجمع سبعة **قوله** ولو حليا بفتح الحاء وسكون اللام وتخفيف الياء جمع بينهم وكسر
اللام وتخفيف الياء والضمير وهو يرجع الى الحلي المذكور صريحا ولا حاجة الى اعتبار
جمعا اطلق الحلي فشم ما هو حرام او مباح حتى يفهم الخاتم الى مال الزكاة وكذا حلية
السيف والمصحف والمجام والسرج ونحوها كما في فتح القدير وغيره **قوله** اذ يازكوته
والامر المطلق للوجوب فاقضى وجوبها في الحلي وفي الاختيار رآي رسول الله صلى الله
عليه وسلم امرتين عليهما سواران من ذهب فقال اتحبان ان يسوركما الله تعالى
يسورين من النار قال لا فاديا زكوتهما الحق الوعد الشديد بترك اداء الزكاة

ثم كلام على
الواجب

واته دليل على الوجوب انتهى **قوله** وتبره أي وتبر كل من الذهب والفضة سمي به قيل
 ان يصاغوا ويعللوا في ضياء الخلود **قوله** وهو يسكون الرأ متاع الخ هذا تفسيره إلى
 عبادة آياه على ما صرح به صاحب الصالح وهو غير منصور بل الصواب في تغيير ما ذكر
 في الصالح من انه المتاع وكل شئ فهو عرض سوى الدراهم والدنانير وفي ضياء
 الخلود هو ما ليس بنقد فيدخل فيه ما عدا النقود فيحسن مقابلته آياها ولا يرد
 عليه اسم ما اسم من الحيوانات للذرة والنسل لظهور ان المراد غيره لتقدم ذكر
 السواثم **قوله** فلا حاجة له ههنا وما اعتبر في الرأ هنا وخرج النقود بقرينة
 المقابلة لخروج السواثم لا يحسن المقابلة على انه لا حاجة إلى اعتباره ليشتمل الارض
 العشرية المشتراة للتجارة ولم تزرع والدواب المشتراة للتجارة والمكيلات المشتراة
 لها ايضا لان ما يكون يسكون الرأ يشتملها على هو التفسير المنصور وعليه تحقيق الكمال
 المحقق في فتح **قوله** نصاب خبر لقوله قيمته **قوله** قال الزيلعي فيه بحث لان اضافة
 عرض إلى التجارة يفيد التخصيص أي عرض للتجارة لا غيرها فخرج مالا تقبلها كارض
 خراجية شراها ناولا للتجارة لان الحراج يجب فيها بالتمكن وان لم تزرع وكارض عشر
 شراها وزرعها او بذرها شراها للتجارة وزرعها لانه يجب العشر فيها فلا تجب الزكاة
 ولا عمل للنية لانها انما تعمل فيما يقبل التجارة حقيقة او حكما اما الاول فكامنة مشتراة
 للتجارة فنوايا الخدمة ثم نوى التجارة لم يكن لها الا ان يبيعها في ينعتد الخلود على ثمنها
 وقد سبق واما الثاني ففيما اذا اقرض به مال تجارة يكون لها بلا نية لان البدل حكمه
 كالاصل كما في فتح القدير وقد سبق فيه من البدائع تفصيل تذكر فظهر منه ان فيما ذكره
 الذي يلزم يؤثر النية فلم يكن للتجارة فلم يشتمل عرض مضاف إلى التجارة تدبر العلم
 عنده تعالى **قوله** اتول هذا الكلام الخ وقد عرفت التحقيق فلا حاجة إلى الجواب الاول فانه
 مبني على تفسيره في عبادة وهو خلاف الصواب هنا العلم عنده تعالى **قوله** عدم وجوب
 الزكاة انما حدث بعد الزراعة لان القاء هذا البذر في الارض بطل كونه للتجارة
 لان تجرد نية الخدمة الخ حاصل هذا الجواب يرجع إلى التحقيق الحقيقي كما لا يخفى
قوله ربع عشرة وهو نصف مثقال في نصاب الذهب وخمسة دراهم في نصاب
 الفضة **قوله** ثم في كل خمس بضم الخاء المعجمة احد الاجزاء الخمسة وهو ربعون من
 المائتين واربعة مثاقيل من العشرين دينارا **قوله** فان الزكاة في الكسور لا يجب
 الخ ولم يتعرض خلاف الامامين فيه اشارة إلى ان قول الامام هو المختار على ما
 نقل في المنبع **قوله** فاذا زاد الخ واذا زاد اربعة مثاقيل زاد في الزكاة قيراطا
قوله ما غلبا من ذهب وفضة والمقام ينفق بهما **قوله** يقوم أي ان كانت
 اثمانا رابحة او كان يسكنها للتجارة تعتبر قيمتها فان بلغت نصابا من ادنى
 الدراهم وهي التي غلب عليها الفضة يجب فيها الزكاة والا فلا وان لم تكن اثمانا
 رابحة ولا معدة للتجارة لا زكاة فيها الا بقدر ما فيها من الفضة ان بلغت
 نصابا او بالضم إلى مال التجارة لم يمكن التخلص من العشر كما في الهداية وان لم
 يمكن كما في غاية البيان وحال الذهب كحال الفضة لو اشتلط بالعشر مالا لو اشتلط
 بالفضة فلو غلب فهو ذهب كله لانه اعز وأعلى قيمة والا فلو بلغ ذهبه نصاب
 الذهب وجب زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصابها وجبت زكاتها كما في القنية
قوله يجب فيه الزكاة احتياطا واختاره في الحاشية والملازمة **قوله** وقيل لا يجب

فيه كلام على
المصنف

فيه كلام على
الروايات

من المقايضة
مستفاد

فيه كلام على
المصنف

قال مولانا البرهان الطرابلسي وهو الاظهر لعدم شرط الوجوب وهو الغلبة وقال
 السلف او كانت اثمانا رابحة او سلعا للتجارة يجب في قيمتها كالفلوس وان لم يكن
 اثمانا ولا للتجارة لا زكاة فيها لان ما فيها من الفضة او الذهب مستهلك وفي البدائع
 قول السلف اصح واختاره في المنبع **قوله** وقيل يجب درهما ونصف درج الكمال
 المحقق هذا القول في القولين السابقين وحكم بان كونه قول ثالثا غير واقع فليطلب
 من فتح **قوله** نقصان النصاب أي فوات بعضه قيد به لان فوات الكل يبطل حكم
 الخلود كما بينه في الشرح وتغيير وصفه كجعل السائمة علوفة وكوز عصير التجارة
 خرا في ثناء الخلود ثم تخلل كهلاك الكل لورود المغير على كل جزء منه كما في فتح القدير
قوله يضم قيمة العروض إلى الثمنين إلى احدهما او كليهما باعتبار قيمتهما عند ابي
 حنيفة واما عندهما لا يقوم النقدا أصلا ولكن يقوم العروض ويضم قيمتها إلى
 النقدين بالاجزاء ثمرة الاختلاف بظهوره فمن له حنطة للتجارة قيمتها مائة درهم وخمس
 دنانير قيمتها مائة درهم يجب الزكاة عنده خلافا لهما كما في المجتبى وما ذكره المصنف
 في الشرح اتفاقا كما لا يخفى **قوله** ويضم الذهب إلى الفضة قيمة اشار بالضم إلى انه
 لا اعتبار للقيمة عند انفردهما في حق تكميل النصاب حتى لو كان له ابريق فضة وزنه مائة
 درهم وقيمتها لصاعته مائتان لا يجب فيه الزكاة باعتبار القيمة وكذا ان يتبع ذهب
 وزنه عشرة مثاقيل وقيمتها لصاعته عشرة مثاقيل من ذهب او مائتا درهم لا يجب
 فيها الزكاة باعتبار القيمة كما في المنبع وقد سبق الإشارة إليه **قوله** لان قيمة احدهما
 متى انتقصت الخ اشار به إلى انه لا حاجة إلى اعتبار القيمة لتكميل النصاب لانه يترك
 اعتبار القيمة اذا تكملت الاجزاء مطلقا اذ انضم عنده انما يكون باعتبار القيمة
 وعندهما باعتبار الاجزاء ولا يلزم من عدم ظهور الاختلاف عند التكاثر عدم اختلاف
 في الاصل والاعتبار ولذلك قالوا كان لاهد مائة درهم وعشرة مثاقيل ذهب قيمتها
 مائة واربعون درهما يضم باعتبار القيمة عنده فيجب ستة دراهم وعندهما يضم
 باعتبار الاجزاء فيجب زكاة نصف نصاب الذهب ونصف نصاب الفضة وهو ربع عشر
 كل منهما واذ عند التحقيق ستة دراهم اذ هو بما ثلها هذا تحقيق ما في المنبع والمقدسي
 ومن لم يعرفه حكم في مثله بظهور الاختلاف فاجتنبه العلم عنده تعالى **قوله** وانما يظهر
 الخلاف الخ كما في المسائل السابقة التي نقص النصاب بحسب الاجزاء **باب العاشر**
 سمي به لان ما اخذه عشر امانا مفردا كما في الحربي ومركبا كما في المسلم والذي على ان تسمية
 الشئ باعتبار بعض احواله الصائغ يسمى به لاخذ العشر من الحربي والساعي من ليسعي
 في القبائل ليأخذ صدقة المواشي في ما كنها والمصدق بتخفيف الصاد وتشد يد
 الدال اسم جنس لهما كما في الشروح **قوله** من نصب اطلقه وهو مقيد بكونه حرا
 مسلما غير هاشمي وانما اشترط الاول لان العبد لا ولاية له فلا يصح كونه
 عاصرا وكان لا يلي على المسلم بالاية واشترط الثالث لان فيها شبهة الزكاة
 كذا في الغاية ويظهر حكم تولية اليهود والنصارى في زماننا على هذه الاعمال
 غايته حرام لا شك فيه **قوله** لاخذ صدقة التجار والصدقة عبادة والكافر ليس اهلا
 لها فاطلق الصدقة على ما اخذه سواء كان من مسلم او من اوحى تغليبها لا سم
 العبادة على غيرهما كما في فتح القدير وغيره **قوله** ليأمنوا من المصوص تعليل
 لقوله نصب بعد كونه مقيدا لاخذ صدقة التجار نظيره قولك اكلت من سبائكك

فيه كلام على
الروايات

من العنب وعليه قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل فلو كانا من الغافلين
في كلا المتعلقين كما هو الظاهر والاول يتعلق بقوله نصب من غير السلطان
اعتبار قيد على الطريق والثاني يتعلق به باعتباره فالمعنى انما نصبه الامام
على الطريق ليا من التجار من شراء الموصى بمقامه في اخذ الصدقات من الاموال
كما في الحقائق **قوله** ياخذها من الباطنة الى لان احتياجها الى حماية السلطان
في النفاق كالظاهرة كما في المنع مفعلا **قوله** من قال لم يتم الحول اي على ما معنى
او كان قليلا ولو كان في بيته ما يتم به النصاب والحول بان قد حال عليه الحول
وقد اتحد جنسهما لم ياخذ منه لعدم الحماية كما في المقدسي وياخذ ما معد لوجوب
الضم في متحد الجنس ولتام الحول عليه تبعا لما في بيته كما في البحر الرائق وذكر
في البرجندى خلافا حيث قال اشترط كون المال الذي معه نصابا حتى لو تم عليه
بمائة درهم واخبره ان له مائة اخرى في منزله **قوله** دين اي مطالب من العباد
وقد تقدم ان دين الزكاة منه اطلق فشمع المستغرق للمال والمنقص للنصاب
وهو مانع من الوجوب كالمستغرق كما في المعراج وشرح القدوري لمختصر الكرخي
وذكر في الجبازية ان الامع ان لا يصدق في غير المستغرق ورجح صاحب البحر ما في
المعراج وقال هو الحق لان ما ياخذ العاشر زكاة حتى شرطت فيه شرايط الزكاة
قوله ان كان اي وجد عاشر اخر في تلك السنة في تلك اراد بالوجدان ان يعلمه
العاشر باي طريق كان اما لو لم يعلم وجده فيها فانه لا يصدق لظهور كذب
كما في البرجندى **قوله** حيث لا يجوز اي الصرف من عليه الجزية او الخراج ومن
الوارث **قوله** لم يصدق اي لا يترك الاخذ منه **قوله** والحق متى وجب تضعيفه
لا يتبدل شئ منه اي من الحق فيما وراء التضعيف من شرائطه واحكامه تحقيقا
لمعنى التضعيف اذ لو تبدل شرائطه واحكامه يكون تبديلا وتغييرا لا تضعيفا
لان ما يؤخذ من الذي جزية اي حكمه كما في كونه يصرف مصرفها لان جزية حقيقة
فلا تسقط جزية رأسه في تلك السنة كما في الاستسجاء واستثنى في البداية
نصارى بنى تغلب فتسقط الجزية عنهم اذا اخذ العاشر منهم ذلك كما صلحهم
عمر رضي الله عنه **قوله** كما في التضعيف على بنى تغلب حيث شرط فيه ما شرط
في الزكاة من الحول والنصاب والفراغ من الدين وكونه للتجارة كما في فتح القدير
قوله لان فقراء اهل الذمة يشتر ذلك الى انه لو ادى الى فقراء المسلمين
يصدق وليس كذلك بل الاجماع على ان المأخوذ منهم يوضع موضع الخراج
والجزية ولا يصرف الى الفقراء مطلقا ولذلك لا تقبل قول الذي دفعته الى
المساكين والفقهاء لانهم ليسوا بمصارف هذا المال كما في المنع **قوله** الا في
اتم ولده قيد بها لانه لو اقر بتدبير عبده لا يصدق لان التدبير لا يصح في
دار الحرب كما في فتح القدير وايضا يستثنى ما لو قال الحرب اديت الى عاشر
آخروتمه عاشر اخر فانه لا يؤخذ منه ثانيا لان تكرار الاخذ منه من مجدّد
الامان غير مشروع كذا في الغاية ولانه يؤدى الى الاستيصال كما سيبي
قوله واقراره بنسب من في يده صحيح اطلقه وقيدته في المحيط بان كان
يولد مثله لمثله ولو لم يكن كذلك يعق عليه عندا بخيضة ويعشر لانه
اقرار بالعق فلا يصدق في حق غيره انتهى **قوله** ربع العشر لانه زكاة

فيه كلام على المصنف

وعندها لا يعتق ويعشر
فيه كلام والتعشير اتفاقا
على المصنف الاختلاف هو الاعتق
كما لا يخفى

قوله ومن الذي نصفه لان احتياجه للحماية اكثر من المسلم وهي الجزية تصرف
مصارفها كما في المقدسي **قوله** ومن الحرب العشر لزيادة حاجته **قوله** لا يؤخذ منه شئ
اطلقه فشمع ما لو علم اخذ من هذا القدر او لا اما الثاني فظاهر واما الاول
فقد اختلف فيه فيؤخذ منه قدر ما اخذوا من ثمنه وعليه رواية الجامع الصغير
وعلى رواية كتاب الزكاة لا يؤخذ منه لان القليل لم يزل عفوا وهو النفقة عادة
واخذ من مثله ظلم وخيانة فلا نتج فيه وعليه كلام المصنف كما لا يخفى **قوله** لوجوب
قيده لانهم لو اخذوا الكل فلا تأخذ على المختار بل بنى معه قدر ما يبلغه الى
ما منه كما في الفتح وهو الصحيح كما في التبيين والمقدسي والخزائنه **قوله** يحشر
الجزاى يؤخذ عشر قيمته من الحرب ونصف عشر قيمته من الذي لانه يؤخذ
العشر بقا مد منها هذا اذا كان للتجارة كما في المقدسي اخذ من المبسوط ولا
عشر في غير المسلم كما في الفرائد الطهيري وقيمته يعلم بالرجوع الى اهل الذمة
كما في الكافي وبقرول فاسقين تايابا اوز ميسين اسما كما في الغاية **قوله** ان لم يدخل
داره هذا القيد منعهم من مقابلة المسئلة الثانية المقيدة بالشرطية وانما تقدم
هذا القيد هنا جريا على الاصل في الشرطية والجملة الجزائية لقوله ان جاء من داره
مخوفة لتقدم ما يغنيها وهو عشر ثانيا وهو **قوله** لم يعشرا لان يبلغ نصيبه من
رجح المال نصابا فيؤخذ منه لانه ما له كما في الهداية والفتح **قوله** وكسب مأذون مديون
انما اتى به وان علم بما سبق من ان شرط وجوب الزكاة كون المال نازعا عن الدين لانه
لو قال وكسب مأذون ليس معه مولاة يتوهم منه انه لو كان معه يؤخذ من كسبه يروى
كان او لا وليس كذلك لانه انما يؤخذ ح كسبه لو لم يكن مديونا كما لا يخفى **باب الركان**
هو اعم من المعدن والكنز فيكون ما في الهواية من باب المعادن والركاز من قبيل
ذكر العام بعد الخاص كقوله تعا وجبريل وصلح المؤمنين والملائكة بعد ذلك
ظهير لانه لا يخلو عن نكتة ذكرها الكمال المحقق والمراد بالركاز الكنز بقربينة
المقابلة كما في الغاية **قوله** خمس معدن فقد يفهم الخاء وكسر الميم المخفف يقال
خمس القوم اذا اخذوا مالهم من باب طلب كذا في المغرب فلا حاجة الى ان يجعله
من باب التفعيل فلان المخفف لازم لما عرفت انه متعد **قوله** ونحوه كالصفر
اراد بكل جامد ينطبع لنا رقيده احترازا عن المايعات كالقبر والمنفذ وعن
الجامد الذي لا ينطبع كالجص والنورة والجواهر من المايقات وغيره فلا شئ
فيها وما سيذكره المصنف في الشرح انما هو في ذقين الجاهلية والكلام هنا من
المعدن كما لا يخفى **قوله** في ارض خراج او عشا اطلقهما فشمع ما يكون مملوكا لاحد
او لا صالحا للزراعة او لا يندخل فيها المغاوير والموت اذ لو جعلت صالحة
للزراع تكون خراجية او عشوية كما في البرجندى **قوله** ولا شئ فيه اي حين
الوجدان اما لو كان الموجود ذهابا وفضة وحال عليه الحول وهو نصاب او كان
نصابا بما في يده مقدما يجب بمغية الزكاة اعنى ربع العشر **قوله** اي وجده مسلم
او ذمى كما في المحيط **قوله** في داره وكذا المنزل والمأوى كما في الخزائنه **قوله**
وفي ارضه روايتان في رواية الاصل كالدار وفي رواية الجامع الصغير في الخمس
والباقي وصاحب الكافي اختار الاول لا يقال قد ذكرنا انما الخمس سواء وجد
في ارض مملوكة او غير مملوكة رواية واحدة لانا نقول المراد بالارض فيما تقدم

وهو الاصل منه

فيه كلام على
الوانيفيه كلام على
الواني

وهي كذا ذكر المعدن مخصوص به اثبت له
كما يخص به وكذا ذكر الركان وهو
اعم منه اثبت له كما على غيره منكم

فيه كلام على
الواني

ما لا يكون معجورا ولو في الجملة وكذا المراد بما تقدم ارضا غير مملوكة وبما هنا مملوكة
 يا بابه قول المصنف ان ملكك والا كما لا يخفى في محل اراد به ارضا غير مملوكة قيد به
 دفعا لتوهم قياس على الذهب والفضة واراد به موضعاً يؤخذ منه ابتداء اذ الكلام
 فيما يؤخذ ابتداء ولهذا لم يقيد اللؤلؤ والعنبر بوجدهما في البحر لكونه معلوما
 من السوق فلو وجد في خزائن الكفار ففيهما الجنس كما في نحو لياقوت الذي وجد
 فيها كما في الفتح والبرجندى **قوله** سمة في الاصل الكنى والمراد هنا العلامة **قوله**
 للمالك اول الفتح اي للذي ملكه الامام هذه البقعة اول الفتح **قوله** فللواجد
 مرا كان الى هذا التحميم جاز في قوله السابق والا فللواجد الا انه اخر البيات
 لثلاثتهم ان فاعل ان وجده على هذا التحميم لما سبق الاشارة **قوله** وان خلا
 عنها او شبهتها العلامة **قوله** قبل يعتبر جاهليا وهو ظاهر المذهب لانه الاصل
 كما في الهداية وهو الحق كما في فتح القدير اذ الاصل يبقى ما لم يتحقق خلافه ووقتهم
 الى اليوم يوجد مرة بعد اخرى **قوله** في صحراء دار الحرب اي ارض لا مالك لها كذا
 فتره في المحيط وعليه سوق كلام المصنف كما لا يخفى **قوله** رجل دخل دار الحرب اطلقه
 فتملحوا وعبدوا مسلما وذا صغيرا او كبيرا غنيا او فقيرا بل القيد بالرجل اتفاق
 وحكم المراءه كذلك **قوله** ملكه ملكا غير طيب كالمملوك بشرائه فاسد نسبيله
 التصديق به فلو باع صح لقيام ملكه لكن لا يطيب للمشتري بخلاف بيع المشتري
 شراء فاسدا لان الفساد يرتفع ببيعه لا امتناع فسخه كما في البحر الرائق **قوله**
 وجد متاعهم وهو غير الذهب والفضة من الثياب والسلاح والالات واثاث
 المنزل والفصوص والزبيق والعنبر وكل مال يوجد كنزا كما في فتح القدير **قوله** خمس
 لانه غنيمة **قوله** اما الاول وهو عدم مطابقة عبارة الوقاية لعبارة الهداية
قوله واما الثاني وهو كون ما قاله في الوقاية غير صحيح **قوله** فالصواب ان يقطع
 وما يقال في الجواب عنه من ان وجد على بناء المفعول والمراد بالواجد من يدخل
 فيها بالامام بعيد عن العبارة كترجيح من قال ان وجد مجهول وفيها راجع
 الى دارنا فيكون كناية عن غير المذكور ومثلها كثير العلم عند الملك القدير الغفار
باب العشر وهو واحد الاجزاء العشر **قوله** يجب العشر في غسل ارض
 عشرية لما رواه ابو هريرة انه صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن ان يؤخذ
 من اهل العسل العشر قيد بارض عشرية لانه لا عشر في غسل ارض خراجية
 كما في ثمارها لا امتناع وجوب العشر والخراج في ارض واحدة كما في الشروح **قوله**
 وان قل العسل هذا التحميم يفهم من الاطلاق وهو مذاهب بجنيته وعندها
 مقدور بالنصاب ويمكن ان يقال ان قوله بلا شرط نصاب قيد لكل كما لا يخفى
قوله وان جاء الى داره اذ هلا ولا وهو من بني متعان جاء الى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بعشور فخل له وساله ان يحمي له واديا يقال له سلبه فجاهله فلما
 ولي عمر بن الخطاب كتب الى سفين بن وهبان اذ اليك ما كان يؤد الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فاحمله سلبه والا فانما هو ذهاب غيث ياكله من
 شاء وقل بينها وبين الناس في شروح الهداية **قوله** حتى يجب اي العشر عنده
 في الخضروات وهي الرباحين والاوراد والبقل والخيار والقثاء والبطيخ و
 الباذنجان واشباه ذلك كما في فتح القدير **قوله** وقال لا لا يجب الى قال في التحفة

القائل ابن ملك
 والواني مسله
 والقائل صاحب المفاتيح
 مسله

الصحيح ما قاله ابو حنيفة ورجح الكل دليله واعتمده التسقي وبرهان الشريعة
 وعليه كلام المصنف ايضا كما لا يخفى **قوله** الا في نحو الخطب الى اراد به ما لا يقصد الارض
 بائنا كسعد وتبن وبزر بطيخ وقثاء وكذا ما يتبع الارض كشجر وما خرج منه كضلع
 وقطران واراد بالقصب الفارسي لانه يجيب العشر في قصب السكر وقصب الذريرة
 والعصفور والكتان وبزره حيث يقصد بها الاشتغال كما في الفتح والمنيع وشرح المقدسي
 فيظهر منه انه لو زرع بزرا فيون في ارض عشرية يؤخذ العشر من بزرة كما يؤخذ من
 الايون لان قصد الاشتغال يتعلق بهما ولم ار الى الآن من يصرح به وذكر في المنيع
 انه لو اتخذ ارضه مقصبة او مشجرة او منبتا للتشيش يجب فيه العشر نظرا الى
 قصد الاشتغال وفي فتح القدير وانما لم يجب في التبن لانه غير مقصود بزراعه
 لخبث غير انه لو فصل قبل انعقاد الحب وجب العشر فيه لانه صار هو المقصود **قوله**
 اي يجب العشر في الاول الى اشارة الى ان قوله بلا رفع المؤن قيد لكل **قوله** ولا
 يسقط الى لان التضعيف صار وظيفة الارض فيبقى بعد الاسلام كالمخزاج **قوله**
 ويجب المخزاج وهو ما يأخذ السلطان من الارض خراجا مقاسمة او وظيفة **قوله** اي
 العيب بقضاء قتيبه لانه لو كان الردة بغير قضاء خراجية لانه اقاله وهي بيع في ثلث
 فصار شراء المسلم من الذي بعد ما صارت خراجية كما في الفتح **قوله** بستانا هو ارض
 يحق طلبها واربها بها اشجار متفرقة كما في المعراج قيد به لانه لو لم يجعلها بستانا فيها
 فخل تغل اكرارا الا شئ فيها كما في فتح القدير **قوله** بما انه اي بما المخزاج **قوله** ولو جاء
 العشر عشر عطف على قوله خراج اي ويجب عشر على مسلم لو سقاها بما العشر
قوله في عين قبر اي زفت والنفط وهن يكون على وجه الماء وكسرتونه افتح **قوله**
 وفي حرمها اي حرم العين **قوله** عند ظهور الثمر وخروج الزرع **قوله** في الحسيرة وهي
 وعاء الثمر عند الجذاذ في الثمر وعند التنقية في الميوس كما في البحر الرائق **باب المصارف**
 انما جمع لكونه انواعا ولم يقل مصارف الزكاة ليشمل الزكاة والعشر وخمس المعادن
 التي سبق ذكرها وهذا بيان مصارفها كما في النهاية والمنيع **قوله** هو من له مال وروث
 النصاب او قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة ولذا قلنا يجوز للعالم وان
 كانت له كتب تساوي نصابا كثيرة اذ كان محتاجا اليها للتدريس والمقظة او التصحيح
 كما في فتح القدير وما ذكره المصنف من تفسير الفقير والمساكين رواية عن ابى
 حنيفة وعكس في رواية الاول هو الصحيح عندنا والثانية هو الصحيح عند الشافعي
 كما في المنيع مفصلا وذكر في الكافي هو المذهب ولذلك لم يتعرض المصنف العكس كما لا
 يخفى **قوله** والعامل عبوة ليشمل العاشر والساعي وقد مناه الفرق بينهما واطلقه
 فشمس الفقير والغني اذ الغنا لا يمنع من تناوله ما عند الحاجة كما في السبيل كما في
 البدايح وفيه شبهة اجرة كما في البحر **قوله** وهو ما يكفيه واعوانه اي بالوسط مدة
 ذهابهم وايامهم مادام المال باقيا كما في الشروح يدل على الوسط قوله وان استغفرت
 كفايته ولا يجوز التجاوز عن الكفاية لانه حرام لكونه اسرافا محضاً وعلى الامام
 ان يبعث من يرضى بالوسط كما في غاية البيان وقيد المدة يفهم من العامل لان
 اسم الفاعل حقيقة في الحال وقيد بدوام المال ببقائه لانه لو ضاع في يده بطلت
 عماله ولا يعطى من بيت المال كما في الاجناس والزيادات **قوله** غير مقيد بالثمن
 اراد به ردة الشافعي فانه قال يعطى لهم الثمن **قوله** لا تزاد على النصف لان اخذ

وهو ورق الجريد الذي يتخذ منه
 المرواح مسله
 عشر في الكتان وبزره بل في الايون
 وبزره

النصف عين الايضان كافي المنيع **قوله** والمكاتب اطلقه فشمّل ما اذا كان مولاه فقيرا او غنيا وقيد في المحيط بان لا يكون مكاتب هاشمي لوقوع الملك المولى من وجه
 والشبهة ملحقة بالحقيقة في حقهم **قوله** لفك بشير به الى انما يدفع اليه ليعاونه
 في فك رقبته واذا ملك المدفوع جازله صرفه فيما شاء حتى لو عجز المكاتب حل مولاه
 ولو غنيا كما في المقدسي **قوله** وفي سبيل الله اقتصر في الفتاوى الظهيرية على طلبه
 العلم ونسره في البدائع بجميع القرب فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله اذا كان
 محتاجا ولا يخفى ان قيد الفقر معتبرا ايضا اذا فسر بطلبة العلم كما في البحر **قوله**
 وانما افرد بالذكر لاشارة الى ان المراد من انقطع ساكنا في وطنه والا فبذل في
 ابن السبيل على ان المطلق غير المقيد كما يغاير مقيد بوصف مقيدا بوصف
 اخر وبهذا جعل الفقير ثلاثة انواع فقير مطلق وفقير متصف بكونه في سبيل
 الله وفقير في مطلق السبيل فحصل الامتياز بين كل واحد منهم كما لا يخفى
 العلم عنده تعالى **قوله** ولا يجز له ان ياخذ ولكن الى اذا وصل بعد الاخذ
 الى ماله وكذا الفقير اذا استغنى يجز ما سبق في يده مما اخذه كما في الفتح والمنيع
قوله كانه تصدق على الغريم اي المديون اظهر في مقام الضمير مجزا لايضاح
 وقوله كالوكيل اي للغريم **قوله** لا نعدام التملك فيها لان الاعناق اسقاط
 الملك لا التملك وحيلة جواز هذه الاربعة ونحوها ان يعطى لفقير ويؤمن
 بفعلها فيحصل لصاحب المال ثواب الصدقة والفقير ثواب هذه القرب كما في
 المحيط وغيره **قوله** وفرعه وان سفل اطلقه فشمّل ولده من الزنا حيث لا يجوز
 دفعها له كما في فتح القدير **قوله** اي لا يعطى زوج زوجته ولو معتدة من باين
 كما في المقدسي **قوله** اعتق الشريك المعسر قديمه اذ لو كان موسرا فلا خزان
 يضمن حصته المعتق فح يجوز لكل منهما دفع الزكاة اليه بالاتفاق اما عندهما فظ
 واما عنده فلمعتق الضامن ان يرجع على العبد المعتق بما منعه فيجوز للانسان
 ان يدفع زكوة لمديونه **قوله** واتفق شراعه كانه لم ير المصنف فتح القدير
 لكون صاحبه معاصرا به وقد صرح فيكونه مبنيا للفاعل والمفعول **قوله** كانت
 كله حرا بلادين اي عندهما **قوله** حتى يتاقي التعليل وهو قوله لانه حر مديون
قوله على الصورة المذكورة اي التي ذكرها شرح الهداية **قوله** ذكرت جواب لما
قوله المسئلة الاولى وهو قوله وعبد اعتق بعضه **قوله** والثانية التي ذكرها
 الشراح وهو قوله وعبد اعتق الشريك المعسر حصته **قوله** وعن المراد عدم
 جواز صرف الزكاة ونحوها اليه ماعليه السوق واما الصدقة النفل فيجوز للغني
 كما لها شتى لان الصدقة على الغني هبة كما في البدائع **قوله** لان الملك واقع لمولاه
 افاد به ان العبد لو كان مديونا مستغرقا لما في يده ورجبته يجوز دفعها اليه
 لعدم ملك المولى في اكسابه عنده خلافا لما في البحر الرائق **قوله** وطفله
 مذكرا كان او انثى ممتاز كان او لم يكن كما في البرجندی والفتح **قوله** بعد غنبا
 بمال ابيه اشار به الى انه لو لم يكن لادب وكانت امه غنية يجوز دفع الزكاة اليه
 كما في القنية **قوله** كذا امراء ته المح وكذا ابيه وامه كما في المقدسي وغيره **قوله** لانها
 اذ كانت المح افردت الضمير لفصله مسئلة الامراء والانسب ان يجعل التعليل
 لكلا المسلسلين ويقول لانها اذ كانا فقيرين لا بعد ان غنيتين بيسار لا ب

وهي تامة مسند وكفن ميت وقضاء
 دونه وعن ما يعتق والمراد بنحوها
 بناء القناطير الخ مسند

والزوج وبقدر النفقة لا يصير ان موسرين كما لا يخفى **قوله** وبني هاشم اي لا يجوز
 ان يصرف الزكاة ونحوها الى بني هاشم هذا ظاهر الرواية كما في فتح القدير **قوله** وان جاز
 التطوعات وهي غير الزكاة والنذور والعشر وكفارة كافي الكافي وظاهر كلام المصنف
 ان لا خلاف في جوازها للتطوعات وعليه ما ذكر في النهاية عن العباي ان النفل جائز
 بالاجماع كالغني ومشي عليه الا قطع واختاره في المحيط وغاية البيان واثبت الزبلي
 الخلاف فيها على وجه يشعر بتبرجيم الحرمة وقواه الكمال المحقق وفي الكفاية نقلا عن
 شرح الاثار ان صدقة الفرض والتطوع محرم على بني هاشم عندهما وعن البيهقي
 روايتان انتهى قال الطحاوي وبالجواز ناخذ كما في المقدسي **قوله** والاوقات لهم
 وظاهر كلام المصنف تسوية بين التطوع والوقف وعليه كلام الكافي ايضا **قوله**
 لا انتفاء العلة المذكورة في الزكاة فيها فقوله في الزكاة متعلق بقوله المذكورة
 وقوله فيها متعلق بالانتفاء اي في التطوعات والاوقات **قوله** ولا في خصه
 لان الحرب ولو مستأثرا لا يصلح مصرفا للصدقة فرضا كانت او واجبا او تطوعا كما في
 المنيع والدرية **قوله** وان جاز غيرهما بنا الحكم على الجواز اشارة الى ان الدفع لفقراء
 المسلمين احب كما في فتح القدير **قوله** وكذا العشر والخراج لا يجوز له اي لا يجوز
 صرفهما للذي فيظهر من تخصيصهما ان صدقة الفطر والنذور والكفارات
 يجوز صرفها له كالطوع كما في عامة الشروح وما في خزائن الاكل من عدم جواز
 المكفارات له رده السروجي في غايته ولعل ما فيه بناء على رواية عن ابي يوسف
 فانه لا يجوز في رواية عنه **قوله** فظهر كونه عبده فتا كان او مديونا او ام
 ولده **قوله** او مكاتبه ومثله المستسعى عنده وعندهما حر مديون كما في البدائع
قوله او كفراه اطلقه فشمّل الذمي والحربي وهما المصطحبان في المبتغي وعليه
 اطلاق المتون وفي المحيط اذا تبين ان الاخذ حربي فيه روايتان والحق المنيع
 لما انه لم توجد صفة القرية اصلا وقد قال في غاية البيان واجمعوا ان اذا ظهر انه
 حربي ولو مستأثرا لا يجوز وشمله في الدراية وعلل بان صلته لا يكون برا شرعا
 ولذا لم يجوز دفع التطوع اليه فلم يقع قربة **قوله** واخطاء لا يجزى اشار به الى
 انه لو دفع بلا تحريم وتبين انه مصرف في مجزى وهو الصحيح وقيل لا يجزى كما في
 القبلة والفرق على الصحيح ان الصلوة الفرض لغیر قبله لا تقع طاعة بل
 تحشى منه الكفر ودفع المال لغير فقير قربة يثاب عليها فاذا اصاب صح وناب
 عن الواجب كما في المنيع والمقدسي **قوله** وكراه الاغناء فيه اشارة الى ان دفع ما في
 درهم او اكثر مكروه وان جاز كما في المبسوط والمحيط وغيرهما وعن ابي يوسف
 لا يكره دفع المائتين الى واحد بل الكراهة في الزيادة كما في المنيع واطلق الكراهة
 ولكن اختيار بعض المتأخرين انها مقيدة بان لا يكون عليه دين او عيال فاذا
 كان فيعتبر القسمة فاذا اصاب كل واحد اقل من مائتين فلا بأس به كما قال
 بقا شيخنا **قوله** ونقلها الى بلد اخر المعتمد مكان المال كما ان المعتبر في صدقة
 الفطر مكان نفسه كما في المنيع اطلقه ولكن في رواية النوادر عن البيهقي انما
 يكره النقل بعد حولان الحول واما قبله فلا بأس كما في البرجندی **قوله** واجب
 اي للضرورة وكذا لو كان اودع من فقراء اهل بلده **قوله** او انفع بتعليم
 الشرايع وتعليمها او علم او اصل كما في الكفاية والمقدسي وذكر الزندوسى

جواز اعطاء الزكاة على بني هاشم

اذ هو احسان الى عباد الله
 مسند

وغيره ترتيبا لافضل في صرف زكاة المال وصدقة الفطر وقد جمع المقدسي في هذه
 الابيات ترتيب من تعطى له الزكاة في الفضل اخوان كذا اخوات فولدهم
 ثم الى اعمامه اخواله ثم ذري ارحامه جيرانه ثم اهالي سكنته ثم اهله مصره
 وبلدته **قوله** عن سؤال يوم قديمه بناء على ما ذكره كثير بناء على الاكثر ولكن
 الواجهة ان ينظر الى ما يقتضيه الاحوال في كل فقير من عيال وحاجة اخرى كدين
 وثوب وغير ذلك كما في فتح القدير **قوله** من له قوت يومه وما يدفع عند الحر او البرد
 كما في المقدسي وغيره اطلقه فشمّل قوت يومه حقيقة وحكما فلا يرد عليه لقوى
 المكتسب فانه لا يحل له السؤال وهو مذهب عامة العلماء في عدم ما لك لقوت
 يومه بصحته واكتسابه واستثنى من ذلك في غاية البيان الغازي فان طلب
 الصدقة جائز وان كان قوتها مكسبا لا اشتغاله عن اكتساب العلم كما في البحر
 الرائق **باب الفطرة** اي صدقة الفطر المراد صدقة يوم لما ان الفطر
 المطلق غير مراد لانه يكون في كل ليلة من رمضان او الفطر لفظا اسلاميا اصطلاحا
 عليه الفقهاء انه اسم لوظيفة مالية ولذلك ذكرت في كتاب الزكاة واخرت للاختلاف
 درجتها عن الزكاة قال المطرزي هذه العبارة صحيحة وان لم اجد هاهنا عند
 من الاصول فعلى الاول يكون اضافة الصدقة الى الفطر اضافة الحكم الى الشرط
 او السبب وعلى الثاني ببيان **قوله** بحسب المراد بالوجوب معناه المشهور وهو
 ان يكون بين الفرض والسنة كما في النهاية **قوله** ولو صغيرا او مجنونا ولم يذكره
 مع ان حكمه الصغير في صدقة الفطر من ان وليهما او وصيتهما مخاطب باخراجها
 من مالهما حتى لو لم يخرجها وجب الاداء بعد البلوغ او الا فاقه كما في البدائع وغيره
 وقد سبق الاكتفاء بذكر الصغير من المجنون ايضا في كتاب الجنائز فكانه اراد به
 غير مكلف فيشمله ثم هذا التعيم عند البيهقي في ابى يوسف وعند محمد بن زفر
 يشترط لوجوبها العقل والبلوغ كما في المنيع **قوله** وان لم ينم اي ذلك النصاب
 من كان له ما نشاء درهم مثلا يجب عليه صدقة وان لم يحمل عليها المول **قوله** بل من
 ماله وذكر صاحب الجمع في شرحه لا يجب صدقة الفطر على الاب عن عبيد الصغير
 او المجنون من مالهما اجماعا عارضا في النهاية يجب على قول البيهقي في ابى يوسف
 وفي الذخيرة تفصيل فمن اراد راجعه **قوله** وملكه الخادم سواء آجره او اعاره
 او اودعه او رهنه وفيه وفاء بالدين وفيه خلاف ابى يوسف كما في الخلاصة **قوله**
 فانها لا يجب عليه لهم اذ فيه الزكاة ولا يجب في مال واحد صدقتان كما في المجتهد
قوله ولو كان مدبرا وام ولد صريح بذلك لانه ذكر البقال انه لا صدقة في المدبر
 وام الولد قال القاضي طهيري الدين هذا خلاف المشهور **قوله** او كافرا صريح به ولو
 كان داخل في العموم لاختلاف الشافعي فيه **قوله** ولا المكاتب اي اطلاقه حتى لو عجز
 ورده في الرق لا يجب على المولى صدقة الفطر للسنتين الماضية ولو كان للخدمة
 كما في الخزائن ولذلك لم يقل الا بعبد عجزه **قوله** عند البيهقي وعندهما على كل
 واحد ما ينقصه من الرؤس دون الاشقام حتى كان بينهما خمسة اعبد يجب على كل
 منهما الصدقة عن عبيدين كما في الكافي وذكر في المبسوط والاصح ان ابى يوسف مع
 البيهقي وقيل عدم وجوبها بالاجماع كما في المنيع **قوله** وان بيع المملوك المشترك
 والسراب الغير المشترك ولفظ الغير ساقت عن قلم الناصح اذ قد سبق ان

وهو كون المراد بالفطرة صدقة يوم
 وهو كونها كلمة اسلامية اسمها لوظيفة
 مالية

فيه كلام على المصنف

ان المشترك لا يجب فيه الفطرة فلا يستقيم قوله فعلى من يصرفه على تقدير عوده
 الى ملك البائع وقوله قديم ملك البائع دون الشريكين يؤيد السقوط **قوله** او
 دقيقه او سويقة اشار به الى انه لا اعتبار للقيمة فيهما كما قبلهما والاولى ان يعتبر
 فيهما القدر والقيمة احتياط كما في الهداية **قوله** او زبيب هذا عند البيهقي وهو
 رواية الجامع الصغير وهي الاولى كما في الهداية وعندها هو من قبيل الشعر وهو رواية
 عند صحيحها ابواليسر والقاضيان وفي المحيط والاحوط ان يراعى فيه القيمة لان كون
 الزبيب منصوبا عليه غير مشهور وهكذا في الذخيرة وفي شرح النقاية والاولى
 ان يراعى في الزبيب القدر والقيمة **قوله** بما يسع الفاو اربعين درهما وهي ثمانية
 ارطال والارطال زنة مائة وثلاثين درهما كما في فتح القدير **قوله** بطلوع فجر الفطر لا غروب
 شمس ليلته كما قاله الشافعي لان اليوم مسمى بيوم الفطر والمعنى الاضافي انما يتحقق
 بفطر في اليوم لا في الليل وكذا المعنى الاضافي في صدقة الفطر ولان الفطر عند
 الغروب كما يكون في اليوم الاخر يكون فيما قبله ولم يعهد في فطر الليل زكاة نعلم انه
 فطر مخصوص به وذا عند الفجر في هذا اليوم لان فيها تقدم كان يلزمه الصوم فيه
 ولم يجوز الفطر في هذا اليوم يلزمه الفطر هذا زيادة ما في المفضلات هنا **قوله**
 وانما قدر بهما القلة التفاوت الخ ولان في المكيل ما يكون الوزن اقل من الكيل
 كاللحم واكثر كالشعير فاختر ما هو اوسط واخذ وهو الماش والعنبر ولكن الخلة
 ثقيل من الشعير خفيف منهما فالاحوط ان يقدر الصاع بالخطئة كما في صدر الشريعة
 اصلم ان المصنف لم يتعرض لدفع قيمة ما يكيل وهو جائز عندنا لان الواجب الحقيقة
 اعتناء الفقير وهو يحصل بالقيمة بل اتم واوفى ودفع الحاجة كما في البدائع وكذلك
 اختاره الفقيه ابو جعفر كما في المقدسي والفتوى على افضليته لانه ادفع الحاجة
 الفقير كما في الظهيرية **قوله** ومع لوقته الاداء على وقت الوجوب اي بلا فضل بين
 مدة ومدة وهو الصحيح كما في الهداية وعليه اطلاق كلام المصنف وعن خلف بن ايوب
 يجوز في رمضان ولا يجوز قبله وهو اختيار الامام ابى بكر محمد بن الفضل وهو الصحيح
 كما في الحاشية وعليه الفتوى كما في الظهيرية وقد اختلف الصحيح كما ترى لكن تأيد
 التقيد بدخول رمضان بان الفتوى عليه فيمكن العمل عليه كما في البحر الرائق فظهر
 ان اطلاق المصنف خلاف القول المتأيد **قوله** او اخر عن وقته اشار به الى ان صدقة
 الفطر كما لم تسقط بالتأخير كما قال به الحسن بن زياد لا يكون المؤدى قاضيا به اذ
 هي واجبة مرسعة بل لا يكره التأخير كما في الظهيرية اقول قد سبق ان المعتمد في امر
 الزكاة الفورية بناء على ان مشروعيته لدفع حاجة الفقير وهي مجعلة وصدقة الفطر
 مشتركة بها في هذه العلة سيما قال عليه السلام اغنيوه عن المسئلة في هذا اليوم
 وذلك يحتمل ان تسقط بمضى اليوم كما قال به الحسن ويحتمل ان يكون الاعطاء
 بعده فناء كما قال به الكمال المحقق في تحوير الاصول ويحتمل ان يكون هذا القيد
 لافادة الاستحباب كما قال به عامة مشايخنا لاحاديث وردت فيها مطلقة ولان
 وجبا القربة فيها معقول من حيث هي صدقة مالية لدفع الحاجة فلا يتقدر وقت
 الاداء فيها كالزكاة كما عامة الشروح فظهر ان الراي ما قال به عامة مشايخنا
 وقد قال صاحب البدائع هو الصحيح بل القول بالسقوط او بالقضاء ساقط لان
 ما يمتسك به فيه مجرد محتمل وهو لا ينتهض دليلا سيما في مقابل الدليل المطلق

فيه كلام على
المصنف

المؤيد بالدليل العقل هذا العلم عنده **قوله** في مثل هذا اليوم هكذا في بعض الكتب وفي بعضها في هذا اليوم متعلق بقوله اغنوا او بقوله المسئلة وهو الاظهر لقربه وهذا المتعلق به يفيد جواز تقديمه لا عطاء على هذا اليوم وهو الموافق لما روى عن ابن عمر وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم او يومين والاسقاط قبل الوجوب بما لا يقتضيه العقل فلم يكونوا يقدمون عليه الا بسمع واذن سابق منه عليه السلام كما في فتح القدير **قوله** وقيل القائل الكرخ هكذا في التبيين وفتح القدير وصرح الولوالجي وقاضيان وصاحب المحيط والبدائع يكون الجواز مذهباً من غير خلاف وقوله الى فقيرين يريد به اكثر من واحد اذ لا فوق في الجواز بين جماعة واثنين كما صرح به في الكتب المذكورة **كتاب الصوم** **قوله** اقتداء بالحدث وبقوله تعالى والمناشعين والمناشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات **قوله** على خمس اى خمس خصال وفي بعض الرواية على خمسة اى خمسة اركان ولم يذكر المصنف الحديث الى اخره وهو الخ لتمام استشهاده بما ذكره وهو ذكر الصوم بعد ذكر ايتاء الزكاة وراوى الحديث ابن عمر بتقديم الصوم على الحج وقد عارضه رجل بتقديم الحج على الصوم فردّه فقال هكذا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في المشارق وقد جاء رواية في تقديم الحج بناء على ان الواو لا يوجب الترتيب وقد روى عن ابن عباس اذ الصوم في الوجوب مقدم على الحج ونظر الكمال المحقق ان الصوم ركن ثالث من اركان الاسلام بعد كلتي الشهادة فينتهض استدلال المصنف كما لا يخفى العلم عنده **قوله** الاساك اى مطلقاً سواء كان امساكاً عن الكلام او غيره كما في فتح القدير **قوله** ترك الاكل ادا به الاساك القصدى بقرينة قيد النية ليكون فعل المكلف لانه لا تكليف الا بفعل ولذلك قالوا ان المكلف به في النهي كف النفس لا ترك الفعل وتعمام تحقيقه في التعديل والتقريب وايضا ادا به تركه ايصال شئ الى الجوف والبطن بصنع وعلاج فيشمل ايصال نحو الحجر والطين كما في المقدسى ويشمل الاستقاء لانه لما كان بفعله وهو يوجب غالباً عود الشئ الى الخلق لثبوته وتفعله فيوجد الايصال او لانه لما كان بصنع فكان حصل باذخال شئ بطنه ليخرج ما فيه حاصله يرجع الى تعميم الايصال لكونه حقيقة ومكافئ **قوله** والجاء اى في قبل وغيره حقيقة او مكافئ يشمل الانزال بالتقبيل ونحوه لوجود معنى الجاء فيه **قوله** من المصلى من ابتداء الصبح الصادق قال بعض المشايخ العبرة لا اول طلوع الفجر الثاني وبعض اخر اعتبروا استطارته وانتشاره قال شمس الائمة القول الاول احوط والثاني اوسع كما في التتارخانية **قوله** الى المغرب وهو زمان غيبوته اخرج من الشمس فهو اسم زمان **قوله** احتراز عن الحائض الى اشار به الى ان صوم الجنب والمجنون ونحوه والصبي صحيح كما في المقدسى وانت خبير بان قيد النية يخرج صوم المجنون الا انه لو نوى وقت النية ثم جن فيجوز هذا الصوم منه كما لا يخفى **قوله** ونحو الكفارات قال الفقيه ابو الليث في خزنة الفقه ان الصوم المفروض واحد وهو صوم شهر رمضان وعدي صيام الكفارات واجبة وبالجملة الجواب فيها مضطرب في كتب اصحابنا كما في صوم النذر **قوله** اى كفارة اليمين الى وهكذا كفارة صوم رمضان وكفارة صيام المنعة عشرة ايام اذ لم يجد الهدى

كون الجواز مذهباً من غير خلاف عنده اذ في المذهب

فيه رد لعل البرجندى

قال تعالى حتى يتبين لكم الابهة والتبين ظهور من غير بيان صريح به عصام الدين في حاشيته على الجاني هذا يؤيد القول الثاني وما في اصل وضع الصيغة للكلف يقتضى وقت النظر للظهور وهذا يؤيد القول الاول وايضاً ان التشبيه بالخط والاشتهاء عنده يتأني القول الثاني

كما في المنع **قوله** واعترض عليه صدر الشريعة الى حاصل كلامه مبنى على ما ذكر في الاصول من ان ما ثبت بمثل هذا النص العام المخصوص وبالمثل الوجوب فاذا انعقد على لزومه الاجماع فالظاهر ثبوت الفرضية بالاجماع ليكون مفيداً للمواد بالضرورة به الفرضية على ان ما قاله الفاضل العلامة ليس اذ لا ضرورة كسرت في الاسلام بل هو صادر عن العلماء الاعلام فان صاحب البدائع صرح بان صوم النذر والكفارة فرض كصوم رمضان لثبوت كل واحد منهما بدليل قطعي ولهذا يكفر بما حد لزوم الوفاء بالنذر لثبوتها بالنص القطعي نص عليه في كتاب الوصية واختاره صاحب الجمع وقال الكمال المحقق في فتحه الاظهر انه فرض للاجماع على لزومه يريد به ان الدليل القطعي يفيد القطع بالاجماع على لزومه ما تناوله بعد التخصيص هذا **قوله** المراد بالفرض ههنا الى يريد به ان منكر وجوب الوفاء بالنذر لا يكفر وقد عرفت خلافاً **قوله** والفرضية بهذا المعنى لا يثبت بطلان الاجماع في محل المنع لانه مراد صدر الشريعة ان ثبوتها بنص قطعي ثبت قطعاً فيما تناوله بعد التخصيص بالاجماع لان ثبوتها بطلان الاجماع كما لا يخفى **قوله** ولما ثبت في المنذور الى مبنى على حمل كلامه على ان ثبوتها بطلان الاجماع وقد عرفت ما فيه فلا يمنع كلام صدر الشريعة واذا ظهر سقوط هذا الاعتراض على صدر الشريعة فيصير ما يبنى عليه لانه البناء على الساقط ساقط العلم عنده تعالى واعلم ان ذلك ان تقول في دفع اضطراب كتب اصحابنا ان صوم المنذور والكفارة وان كان فرضاً بسبب الاجماع انما اطلق عليه لفظ الواجب لكون سند الاجماع ظنياً فلا يكون بين الكلامين مخالفة عند التحقيق **قوله** صح صوم رمضان اى من الصائم مطلقاً صحيحاً كان او مريضاً مريضاً كان او مسافراً خلافاً لزم في المريض والمسافر لعدم تعيينه عليهما ورد بانه من باب التغليظ والنسب لهما التخفيف كما في البحر وغيره وضافة الصوم الى رمضان لاد في ملازمة اى صوم في شهر رمضان فيفهم منها ان المراد اداء صوم **قوله** والنفل اراد به ماعدا الفروض والواجب فشمّل المنذور والمسنون والمكروه كما في البحر **قوله** وهذا هو الاصح وفي الايضاح والمنيع هو الصحيح وجه اصحته وصحته ما ذكره المصنف قيل واما وجه ما قيل الى الزوال وهو ما روى عن ابن عباس وعائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على اهله فيقول هل عندكم من غداء فان قالوا لا قال فان صائم فباطلاة يشمل ما قبل الزوال بل ما بعده لكن ترك تناوله لما بعده اذ وقت الغداء المتعارف انما يكون قبل الزوال فيجوز النية قبله على ان الامساك في اول النهار الى الزوال قربة قاصرة اذ لا مشقة فيه لانه لا مخالفة هدى النفس بخلاف ما بعد الزوال فيكون اقتران النية بالجانب الغالب فيه فيترجى على ما قبل الزوال كما لا يخفى **قوله** لا ما قبل الزوال وهو ما ذكر في مختصر القدوري وذكر في الجامع الصغير قبل نصف النهار وحمل على النهار الشرعي وهو ما اختاره المصنف ويحتمل ان يكون المراد نهاراً عريضاً كما لا يخفى **قوله** وصح الصوم بمطلقها الى هذا عطف جملة على جملة بمقتضى قوله في اداء رمضان سواء وجد في نسخ المتن قوله صح هنا او لا لانه عطف على قوله بينة من الليل على سبيل التجرى لصوم رمضان **قوله** وبينية النفل سواء علم انه من رمضان او لا كما في البرجندى **قوله** وبخطاء الوصف بان نوى واجبا آخر كالفقهاء

في كلام على المصنف

اراد به كلام الواجب

والكفارة والنذر **قوله** بل يقع عما نرى هذا بعمومه صريح في ان الاستثناء السابق متعلق بالثلاثة السابقة كما في البرجندى ولكن قال في المنيع ان اطلاق النية يقع عن رمضان بالاتفاق فيكون متعلقا بالآخرين ثم علم انه لا فرق بين المريض والمسافر وهو الذي اختاره صاحب الهداية وفي الايضاح هو الصحيح وهكذا في مبسوط شيخ الاسلام والولوالجينة والمناينة والمزيد والمزيد وفي رواية المريض في النية كما يصح وهو الصحيح وهكذا في مبسوط خزانة الاسلام واصوله والجمع حتى قال صاحب الكشف الكبير والامير ان يقع عن الفرض على جميع الروايات وقال الامام الاجل شمس الامنة السرخسي والتسوية بين المريض والمسافر سهو وفي البداهة هذا قول عامة مشايخنا وقد اختلف الترجيح والصحيح كما ترى ولكن التسوية ظاهرا في الرواية كما في الفقه القدير وغيره فترجح لما سبق من غير مرة وكذلك سكت المصنف عن غيره والله دهره في اختياره القول المعول عليه **قوله** والنذر المعين يقع الح ما ذكره المصنف هو المذكور في الكافي والخلاصة وغيره ولكن ظاهرا في الهداية ان النذر المعين يتأدى بنية واجب واخر الشراح اولوا كلامه بالتوفيق لغيره ولكن التوفيق من غير تأويل ذكره وهو ان ما ذكره المصنف لم يحول على ما نرى عن الواجب الاخر في الليل وما في الهداية لم يحول على نوى فيه قبل نصف النهار فان نية الواجب الاخر لما لم تقع في النهار لغت نية الواجب فيبقى مطلق النية والنذر المعين يصح مطلق النية فلا اشكال وينعقد من هذا ان اطلاق المصنف وقوعه عن واجب اخر مقيد بان نوى عنه في الليل وانما امله لا يفهمه من قوله وشرطه للباقي لا تدبر العلم عنده **قوله** والكفارة اي كفارة الصوم والظهار واليمين والقتل وكذا جزاء الصيد والحلق والمتعة **قوله** والراد النية من الليل اي عند طلوع الفجر وقبله لا بعده كما في المناينة والخزانة **قوله** فلا بد من التعيين اي انه اي واجب من هذه الواجبات **قوله** ولا يصام يوم الشك الح وانما سمي اخر يوم شعبان بيوم الشك لان الشهر ثمانية يكون ثلثين وثلاثة وتسعة وعشرين ولكن الاصل في كل ثابت بقاؤه وشعبان كان ثابتا بيقين فلا ينتقل عنه الا بروية الهلال او اكمل ثلثين يوما كما في المنيع **قوله** ولا تقدموا الشهر بصوم يوم ولا يومين ان قلت معنى الحديث نهى عن التقديم عند تعيين اول الشهر وكلامنا ليس فيه بل في يوم الشك قلت قد سبق ان يوم الشك من شعبان ولكن لما كان الشهر ثمانية يكون ثلثين وثلاثة وتسعة وعشرين احتمل كونه من رمضان ونهى التقديم باطلاقه يشمل يوم الشك **قوله** ذكره فيه الواجب اي كراهة تنزيهه كما في الهداية وغيره قيد بالواجب لانه لو نوى فيه بكونه عن رمضان يكره كراهة تحريم لوجود التشبه باهل الكتاب في الزيادة على الاصل كما في البحر **قوله** او ثلثة منه اي من اخر شعبان لما سبق من اشارة الحديث قيد النهى بيوم ويومين فبقى ما وراءه على الجواز والاباحة وانما لم يكره صوم ثلثة منه وما فوقها لانها كثيرة لا تستبعضها غيرها فلا يترحم زيادة في الاصل بخلاف يوم او يومين **قوله** كالمضي والقاضي وفي النقاية وهو اهل القضاء والفتوى وظاهر العبارة الاولى ان الجواز ليس بمختصة فيهما ولهذا ذكر في النهاية ان القاضي بين الخاصة والعامة ان كل من يعلم نية يوم الشك فهو من الخواص والافهوا

تحقيق حقيق

في كلام على الواجب القائل المولى الوافي

من العوام والنية ان يتوى التطوع ولا يتردد في قلبه ان كان من رمضان فهو عن رمضان وعلى ظاهرها العبارة الثانية ان الكاف داخل على ما ينحصر نوعه في شخصه كما قول اهل الحكمة الخفيف المطلق كالنار مع انه ليس له غيرها عندهم باعتبارهم **قوله** ويفطر غيرهم بعد الزوال لم يبدله بالضمرة الكبرى كما فعل فيما سبق للاختلاف بيننا وبين الشافعي في ان النفل هل يجوز بنية بعد الزوال او لا وبالجملة قال الشافعي رحمه الله وقتلنا بعد صرح فقهاونا قاطبة في كتبهم لدى هذا البحث يجوز النفل الى الزوال عندنا واما ما ترجع منهم رواية الفقيه في النفل على ما في الجامع الصغير واما لان الاحتياط في يوم الشك التوقف الى الزوال فلا يهذه الرواية لما فيه الخروج عن عهدة الاختلاف على انه يمكن حمل ما في الجامع الصغير على هذه الرواية تدبر العلم عنده تعالى **قوله** غير مضمون عليه اي بالافساد حال عن الضمير المستكن في فيها الرجوع الى النفل **قوله** انه يجوز اي استحسانا لان المشية تبطل اللفظ والنية فعل القلب وصحة في الظهيرة اقول وجه التصحيح ان المشية يبطل بها ما يبتنى على اللفظ كالطلاق والعتاق والاقتران لانها من قبيل ما يلزم من غير نية بخلاف الصوم فانه يصح من غير لفظ بمجرد النية كما لا يخفى وقال في الجوهرة لان هذا ليس على حقيقة الاستثناء وانما هو على الاستعانة وطلب التوفيق **قوله** ورد قوله قيده لان الحاكم لو قبل شهادة وهو فاسق وامر الناس بالصوم فافطر هو واحد من اهل بلده لزمته الكفارة وبه قال عامة المشايخ خلافا لابي جعفر ولو كان عدلا والمسئلة على حاله يجب الكفارة بالاتفاق كما في فتح القدير **قوله** فلقوله عليه السلام صوموا لرؤيته ولقولنا نحن شهدتمكم الشهر فليصمه وهذا قد شهدتم وذكروا قوله وافطروا لرؤيته كونه اخر الحديث كما ان ذكر اول الحديث في الثاني كونه اوله لان له مدخلا في اثبات المدعى والتعارض بين آخر الاول واول الثاني واقع الا ان الاحتياط في جانب الامسك فيجعل به وتعارض بين اول الاول واخر الثاني يدفعه الالية فيجعل باوله وبالالية **قوله** لان نفرا هذا للتعليل انما هو بالنظر الى رؤية هلال الفطر والى رؤية هلال رمضان ان لم يكن في السماء علة ما ولو كان عدلا واما لو كان بالسماء علة انما يرد الامام شهادة لثمة الفسق لا لانفراده على ما سيبي **قوله** لان القاضي ردة شهادة الح ظاهر كلامه ان هذا دليل للمصورتين معا وعليه كلام صاحب المنيع والبرجندى ايضا وانت خبير بان هذا انما يكون دليلا فيمن افطر عند رؤية هلال رمضان واما عدم الكفارة على من افطر عند رؤية هلال الفطر فلا اعتبار للحقيقة التي عنده كما في البحر الرائق ولعله باعتقاده كما في الاختيار على انه لو اعتبر حكم القاضي ورد في حقه نأظا ظاهرا وباطنا كما هو قول ابى حنيفة يقتضى ان يجب الكفارة عليه لكون رؤيته كلا روية فكيف يكون ردة القاضي دليل سقوطها في هذه المسئلة وهذه الكفارة عقوبة وهي تندرى بشبهة واعتقاده دما هو الحقيقة عنده يورث شبهة فتسقط كما لا يخفى **قوله** لم يفطر الا مع القاضي وان زاد صومه على ثلثين يوما لانه انما امر بالصوم عند رؤيته هلال رمضان للاحتياط والاحتياط هنا عدم الافطار لاحتمال ان ماره لم يكن هلالا كما ورد

كون المشية مطلقة لا يبتنى على الالفاظ بخلاف النية فانها تعلق القلب ٢

اذ لم يصح فيه الضمرة الكبرى

في كلام على المصنف وصاحب المنيع والبرجندى ٣

ان رجلا اختبر رؤية الهلال فسمع عمر بن الخطاب عليه السلام يقول قال ابن هلال فقال فقد بياض
 المؤنين فعلم ان شعرة من حاجبه تقوست فظنها هلالا كما في المنبع **قوله**
 ولو اكل راي هكذا في النسخ التي رأيناها واللائق ان يكتب هكذا راي عمر
 الهمة المكسورة في الوسط لئلا يلتبس اسم الفاعل بالمصدر **قوله** خبر عدل
 قيل العدل هنا مقابل المستور والفاسق وهو ظاهر الرواية كما في الفتح وفي
 رواية الحسن عن ابي حنيفة انه تقبل شهادة من اخذ الخلوان وصح في
 البرازية والذخيرة وعليه كلام الهداية وكلام المصنف يكاد ان يكون عليه
 ايضا حيث سكنت عن المستور وذكر الفاسق في مقابل العدل فقط **قوله** ثم
 اعلم ان شهادة رؤية هلال رمضان عند الحاكم واجبة على من رآه ولو بخدرة
 كما في المجتبى حتى ان الجارية المخدرة اذا رأت هلال رمضان وبالسما علة وجب
 عليها ان يخرج في ليلتها وتشهد بغير اذن مواليها كما في البحر الرائق هذا في المص
 واما في السواد فيجب ان تشهد العدل في مسجد قريته وعليهم ان يصوموا
 اذ لم يكن فيه حاكم كما في المنبع **قوله** ولو كان قنا او اثني اهل وانما ولو كان
 شهادة واحد على شهادة واحد على شهادة واحد لانه من باب الاخبار لامن
 باب الشهادة حيث يقبل شهادته وان لم يشهد على شهادته رجلا او رجلا
 وامرأتان كما في البدائع وكذا تقبل فيه شهادة العبد على العبد كما في البرازية
 وكذا شهادة المرأة كما في الظهيرية **قوله** وبعد صوم اهل عامل الطرق قوله
 حل قدم عليه للتخصيص **قوله** خلافا لمحمد هذا الخلاف اذا غم هلال شوال
 وصح قوله في غاية البيان وذكر في المنبع نقلا عن الحلواني ان هذا الخلاف اذا كانت
 السماء مهيبة لرؤية هلال شوال اما لو كانت متغيمة فيفطرون بلا خلاف
قوله يجب ان يصوموا برؤية او ليلا اذا ثبت عندهم رؤية او تلك بطريق
 موجب بان شهدوا ان قاضي بلد كذا شهد عنده اثنتان برؤية الهلال في ليلة
 كذا وقضا لشهادتهما بان هذا القاضي ان يحكم بشهادتهما لان قضاء القاضي
 حجة وقد شهدوا به ولا يثبت بان يحكموا برؤية غيره كما في الفتح القدير **قوله**
 كيف ما كان يعني سواء كان بينهما تفاوت بحيث يختلف المطلق او لا **قوله** او
 كان بينهما تقارب كبغداد والكوفة واختلاف المطالع كالحجاز والعراق وغراسا
 كما في المنبع نقلا عن التنوير واكثر المشايخ على انه لا يعتد وهو ظاهر الرواية
 وبدا فتى الفقيه ابو الليث والحلواني والسرخسي وهو مذهب بعض اصحاب
 الشافعي واحدا من قاسم المالكين كما في المنبع وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى
 كما في الخلاصة **قوله** قال الزيلعي والاشبه ان يعتبر وهكذا اختاره في التمريد
 وشرح المحيط والذخيرة والبدائع ولكن الكمال المحقق قال بعد نقل اختيار
 هذه المشايخ ومعارضتهم عليهم والاخذ بظاهر الرواية احوط واقول
 قد اختلف الترجيح كما ترى والقول بعدم الاختلاف يرجح لكونه ظاهر الرواية
 ولكون الفتوى عليه **قوله** لا يجب لفا قد اى لا يثبت فرضية صلوة الغشاء
 والوتر لفا قدوتها ولذا اتى باللام دون على ان الوجوب بمعنى التثبت
 مستفيض **باب موجب الاضداد** اكتفى ترجمة الباب به اشارة الى ان ذكر
 ما لا يفسد الصوم في هذا الباب تبع لما يفسده لينكشف ان المفسد ما هو

هذا كلام على المصنف حيث
 اختار غير المفتي به ٢

مناسبة في اول كتاب الشفعة
 في كلام على
 الواجب

والشيء قد يتكشف بفسده والفساد والبطلان بمعنى واحد هنا وهو عدم الصحة
 ويفترقان في المعاملات على ما سيبي **قوله** وموجب بفتح الجيم والاول بكسر
قوله ناسيا قيده لانه لو كان مكرها او مخطئا فعليه القضاء لان المخطي ذكر
 للصوم غير قاصد للشرب ولنا من عكسه والنسيان من قبل من له الحق
 والاكره من قبل غيره فافتراق عن النسيان كما في غاية البيان وذكر في النهاية
 وقد يكون المخطي غير ذاك للصوم ايضا فيكون كالناسي اقول بل هو ناس
قوله او انزل بنظر شهوة كثر النظر او لا ونظر الى وجه امرأة او فرجها
 كما في فتح القدير **قوله** او اذهن اطلقه فشم اذهان راسه وسائر جسده
 لا اذهان غير مناف للصوم حتى اذهن فوصل الى باطنه من المسام لا يفطر
 كما في المنبع **قوله** او اكتمل اطلقه فشم ما يجد طعمه في حلقه او لا حتى لو برزق
 فوجد لونه لم يفطر في الاصح لان الموجود في حلقه اثره لا عينه ودخوله من المسام
 والمفطر الداخل من المنافذ كما في فتح القدير وفي مال الفتاوى لو افطر على الخلابة
 فوجد طعمها في فمه في الصلوة لا تنفس صلوة **قوله** او دخل حلقه غبار ولو غبار
 الطاحونة او دخان الخ لتعذر التميز عن ذلك كما في المقدسي وذكر في الذخيرة
 وفي دخل اشارة الى انه لو ادخله يفسد صومه وبه قال بعض المشايخ اقول
 ومن تخصيصه بالبعض لا يفهم عدم الفساد عند بعض آخر بل المراد ان في
 التعبير بدخل اشارة الى الاضداد بالادخال وان بعض المشايخ بالافساد
 مصرحا فظهر به ان قال بمعنى صريح وفي العبادية في اخر فصل القضاء على الغائب
 ان التصريح باسم اى يوسف مثالا لا يدل على كون المسئلة خلافة مالم يصح
 بخلاف الاخر وانما حملنا ذلك عليه لما ان هذا من ادب صاحب الذخيرة ولانا
 لم نجد اختلافا فيه ثم ادخل الدخان الى الجوف انما يتصور بابتلاع دخان تعلق
 به قصده ومن ذلك لم يفسد صوم من وقع بين حريق او ابتلى بطبخ طعام فان
 ابتلاع دخان فيه ضروري حيث لا يستطيع الاحتراز عن دخوله وابتلاعه
 بخلاف دخان يحدث بشربه الناس بالمص فان فيه ادخلا وايضا لا يجوز للدخان
 الى الجوف على مستحليه يزعمون فيه ودا فلا كلام في افطاره ولزم الكفارة به
 واما التنجيم يجوز عود وغير فلا يفسد الصوم به اذ ليس فيه ادخال من الفم
 او الانف الى الجوف ذاكرا للصوم فان دخانه يضمحل في الدماغ بل بعد ذلك من
 قبيل الاستسمام وليس فيه مص ولا خذب الى الجوف ومن ذلك لا نكح فيه
 باكرهاته فضلا من ان يكون مفطرا هذا العلم عنده تعالى **قوله** او ذباب وكذا
 ربح العطر كما في البرجندى **قوله** في احليله وهو يخرج البول من الذكر قيده لان
 الصب في قبل المرأة يفسد بلا خلاف على الصحيح كما في غاية البيان وفي الوالوجية
 انه يفسد بالاجاع وعلله في فتح القدير بانه شبهه بالحقنة **قوله** ارما وفي خزنة
 الاكل اذا صبت الماء في احليله فوصل الى مثانته لزمه القضاء ولم يحك خلافا
 في عدم الفساد اذا بقي الماء في القصة وقد صرح به في المنتقى **قوله** او في اذنه
 ما تبع المصنف فيه صاحب الهداية والمحيط واختاره في الوالوجية معذرا
 بانعدام الفطر ضرورة ومعنى لانه مما لا يتعلق به صلاح البدن بوضوئه الى
 الدماغ وذكر في الحائض وان صب الماء في اذنه اختلوا فيه والصحيح هو الفساد

مناسب هذا التخصيص سبق قيل كتاب
 الصوم

نعم هذا في التنجيم المعتاد واما لوجبه
 الى الجوف وابتلاعه لا كلام في افطاره
 لعدم اقتضاء الضرورة في التنجيم

لانه وصل الى الجوف بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن الى آخر ما قاله ورجح الكمال
 المحقق في فتح **قوله** او دخل انقداى من رأسه فاستشمة واستنشقه فادخل الى
 قوله لم يفسد صومه لانه بمنزلة ريقه الا ان يجعله في كفة فيبلعه فيكون عليه
 القضاء كافي الوالحي **قوله** او اكل ناسيا وظن انه فطره فاكل عدا وكذا الوشك
 او جامع ناسيا وظن انه فطره فاكل عدا اطلق الظن فمثل ما اذا علم انه لا يفطره
 بان بلغه الحديث او الفتوى او لم يعلم وهو قول البخينة وهو الصحيح لان العلماء
 اختلفوا في قبول الحديث فان ما كذا وغيره من فقهاء المدينة لم يقبلوه وحكموا
 بفساد صوم من اكل ناسيا فصار له شبهة فيسقط الكفارة كما في البحر الرائق
 والمنيع **قوله** او ابتلع حصاة وفي القنية بعلامة **قوله** انظر في رمضان مرة بعد
 اخرى بتراب او مدر لاجل الحصاة فعليه الكفارة زجراله وكتب غيره نعم
 والفتوى على ذلك وبها اخذ ائمة الامصار انتهى وبقيت الحصاة اشار الى انه
 لو افطره لاجل الحلال او نكاحا لا كفارة عليه اقول الاثم مقرر لا بطلاله الفرض
 قصد كالا يخفى العلم عنده **قوله** او احتقن او استعط بفتح الناء فيهما على
 بناء الفاعل مطاوع حقن المريض او عولج وسعط اى صبب الدواء في الانف اى
 قبل الحقنة والسعود سواء باشر هذا الفعل بنفسه او غيره ولذلك يقال احتقن
 بهذا صبى اى قبل الحقنة به وفيه وجه آخر سا ذكره في كتاب الرضاع ان شاء الله تعالى
قوله او فخذ من التفخيز وبقن من التطين كلاهما من مصطلحات الفقهاء
 كالتهليل من لا الله الا الله فلا يقدح فيها عدم وجدان هذا المعنى في كتب اللغة
 المعتبرة كالا يخفى **قوله** او لمس وعمل المراتين من هذا القبيل كافي الظهيرية
قوله يعنى اداء اى اداء صوم رمضان والباقي قضاء صوم رمضان واداء غيره
 وقضاه وفي الثلاثة لم يجب الكفارة لما ذكره المصنف **قوله** والا فكيف يكون
 صائمه هذا يؤيد ما قاله الفقير في تعريف الصوم وعليه كلام المحقق مفصلا
 هنا في فتح القدير **قوله** اى اكل السمور بفتح السين اسم للمأكول والمراد هنا
 وبعضها الفعل **قوله** اى فعل هذين الفعلين اشار به الى ان قوله بظن اليوم
 ليلا قيد لا فطر وتستر ثم ان اكل على ظن الليل ثم يتبين الطلوع او عدم الغروب
 فعليه القضاء ولا كفارة وان اكل ولم يتبين له شئ قبل يقضيه احتياطا ويحتمل
 في التحفة وغاية البيان وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه وصححه في التحفة و
 تحقيقه في فتح القدير قيد قوله تشرق يكون الظن في طرف وجود الميع لانه لو شك
 او ظن الطلوع ثم لم يتبين له شئ لم يفسد صومه لان الاصل بقاء الليل
 وان تبين الطلوع فعليه القضاء ولا كفارة لانه بنى الامر على الاصل فلم يكل
 الجناية كافي البحر الرائق وذكر في الاستباه انه لو ظن الطلوع فاكل واذا هو
 طالع الاصح انه يجب الكفارة وفي القنية والحاوي الاصح انه لا كفارة عليه
 وقيد قوله افطر بالظن المذكور لانه لو كان شاكا تجب الكفارة كما في المستصفى
 ونقل في شرح الطحاوي فيه اختلاف بين المشايخ ان يتبين انه اكل قبل
 الغروب وجبت الكفارة وان لم يتبين له شئ فعليه القضاء وفي وجوب الكفارة
 روايتان عدم غروب الشمس فعليه القضاء والكفارة اذا لم يتبين له
 شئ او تبين اكله قبل الغروب اما لو تبين اكله بالليل فلا شئ عليه كما في التبيين

نجم الائمة الحكيمة ٣

فيه كلام على الوافي

اى كونه شاكا منه

وذكر في البدائع وان كان غالب رايه انها لم تغرب فلا شك في وجوب القضاء
 عليه واختلف المشايخ في وجوب الكفارة وعدم وجوبها هو الصحيح انتهى كلامه
قوله يسكان بقيقة يومها واذا اكلا بعد ذلك لا كفارة عليهما كما في شرح
 الطحاوي والمنيع **قوله** يعنى صبيا بلغ وكافرا اسلم جملة مفسرة لقوله الاضرب
 والعائد بمخوف والتقدير يعنى بهما صبيا لم يكونا مفسرين بل من المفسر
 انما هو في ما جاء بلفظ اى او بدونه دون يعنى لانه عامل يعمل فيما بعده كما لا
 يخفى **قوله** في اهدا السبيلين القبل والدير بشرط توارى الخشفة انزل اولم
 ينزل كما في الخلاصة وعن البخينة في وطن الدير روايتان والاصح وجوب الكفارة
 عليهما كما في الكافي وذكر في المحيط يجب فيه الكفارة بالايجاع هو الصحيح والمراد احد
 سبيلين انسان حتى كما هو الظاهر بما سبق **قوله** اذا اكل او شرب الى اطلقهما فيشمل
 ما هو خفية او شهرة ولكن قال ظهير الدين المرعيني ان من اكل في رمضان شهرة
 من غير عذر متعمدا يؤمر بقتله انتهى كذا في القنية وعلل في الوهبانية بان
 ظاهر امره انه مستهزئ بالدين او منكرو لما ثبت كونه من الدين بالضرورة
 ومن كان على هذه الحالة يؤمر بقتله انتهى وعلل في البرازية بان صنف دليل
 الاستحلال انتهى ثم ما ظهر بعد التتبع ان هذا تفقه من المرعيني كما هو الظاهر
 اذ لم يسند احد الى غيره لاد راية ولا رواية من كتب ظاهر الرواية وغير ظاهر
 الرواية ومن ذلك عبر الوهباني في منظومته قبل بالقتل يؤمر ولم يقل يروى
 تنبيهها على ان لا رواية فيه فظهر منه ان لا يجزى في قتله قبل تفتيش حاله على ان هذا
 الفعل ليس فوق فعل من شرب الخمر كذلك فانه قد صرح في المبسوط عن رواية
 ان من شرب الخمر في نهار رمضان مذمة الخمر ثم يعزى على ما فصل فيه وسكت عن
 الامر بقتله فاللائق على الوافي تفتيش حاله وكل انا يتشرح بما فيه فلو ظهر منه
 الاستحلال قتله سياسة او عزرا شدة تعزير بعد التوبة والاستغفار فيكون
 حاله كحال المرتد هذا ما ظهر للفقير بعد التتبع فانظر ماذا ترى العلم عنده تعالى
قوله عدا هذا القيد لاجرا المخطى والمكروه وقد سبق حكمهما يفسد صومهما
 ولا يلزم منهما الكفارة ولو حصل الطوع وسط الجاع بعد ما كان ابتداء
 بالاكراه لانه انما حصل بعد الاضطرار وعليه الفتوى كافي الظهيرية **قوله** او العجم
 الخ وعلى هذا الوست امرأة او قبلها بشهوة او ضاجعها ولم ينزل او اكل فظن
 انه فطره ثم افطر فعليه الكفارة كافي المنيع وفتح القدير **قوله** مرهما بالحاجم والحجوة
 وهو معقل بن سنان مع حاجمه كافي العناية **قوله** ولا اخلاق فانه لا يفسد صوم
 الحاجم لانه ليس منه خارج ولا داخل وعدا احتمال الاضطرار فيه اقرب لاحتمال
 وصول شئ من الحجمة الى فيه بعبد لان وصول شئ الى الفم حقيقة لا بعد مفطرا
 فكيف ما يكون احتمالا **قوله** لم يفطر في الصحيح واعلم ان العبرة في الفساد للصنع
 عند محمد والملاء الفم عند ابن يوسف كافي المنيع وشارب الصحيح انه يفطر في
 القول الغير الصحيح وهو قول ابن يوسف لوجود الخروج المعتبر وهو بجلاء
 الفم وقد دخل **قوله** او اعاده عطف على قوله عاد قبل المناسب ان يقال وان
 اعاده بالواو اقول يكون ح عطف على قوله ملا فيصير اعم من ان يكون الجاد
 ملا الفم او لا والثاني ليس متفقا عليه فالصواب ما ذكره المصنف **قوله** لوجود

فيه كلام على
الوافي

فيه كلام على
الوافي

فيه كلام على
الوافي

الاخال هذا بناء على اصل محمد وقوله بعد الخروج ٢ من الخروج المعبر وهذا بناء على
اصل ابي يوسف **قوله** لانه افطر بالقبض اي قبل العود والاعادة **قوله** استقاء
اي ذاكرا صومه وهو المراد لما سبق ان النسيان يمنع الاضطرار فان استقاء
ناسيا الصوم لا يفسد صومه كالواكل ناسيا كما في العناية فظهر منه ان المراد بالبعد
الذي وقع في الحديث كونه ذاكرا للصوم لانه يتصور في نفس الاستقاء النسيان
كما توهم بعض من لا يفهم المراد العلم عند الملك الوهاب ما يشاء للعباد **قوله**
لما روينا وهو قوله عليه السلام ومن استقاء عمدا الحديث **قوله** لكثرة الصنع وهو
صنع الاستقاء وصنع الاعادة **قوله** واما البلغم اي استقاءه كما في فتح القدير
والبحر الرائق **قوله** وعن ابي يوسف يفطر الخ قوله هنا احسن وقولهما في عدم نقض الطهارة
به احسن لان الفطر انما ينطج بما يدخل او بالتقضي من غير نظر الى طهارة ونجاسة
فلا فرق بين البلغم وغيره فيه بخلاف نقض الطهارة كما في الظهيرة وغيره **قوله** اكل
لما اي ابتلعه او مضغه وسواء كان قصدا او لا كما في فتح القدير وغيره **قوله** مثل حصة
ذلك القدر كثير في حق الصوم قليل في حق الصلوة كما في بعض الكتب وفي بعض آخر هذا
القدر قليل فيهما والمستفاد ان الاول كما ترى **قوله** الا اذا اغزجه فاكل في هذه
الصورة وفي صورة ابتلاع سمسة يفسد الصوم وهل يكفر والمختار وجوبها كما في
الخاتمة والمحيط قال الفقيه ابو جعفر الاصح انه لا يجب الكفارة وفي البرجندى ونقل
عن الزاهد انه لا يجب الكفارة في الجوب كلها غير الخطئة **قوله** الا اذا مضغ بحيث
تلاشت قبة التلاشي في الكفا في بانه اذا وجد طعمه في الحلق يفسد قال في فتح القدير هذا
احسن جدا فليكن الاصل وكل قليل مضغه وبحت المقدس فيه حيث قال ان الحلق
لا يدرك الطعم وانما يدرك باللسان فتأمل انتهى برده ان الطعم لا يوجد في الحلق
فليكن الاصل في كل قليل نحو سمسة اذا مضغ فيختم وجوده في الفم وما وجد في
اللسان او في الحلق من الطعم الاثر لا العين فالظاهر الاطلاق وعليه كلام المصنف
وعبارة المتون **قوله** ان زوج المرأة وكذا سيدها كما في البحر **قوله** واما في التطوع فلا يكره
وهكذا في التجنيس والنهاية والفتح والذخيرة والمنيع ولكن بحث فيه ابن النجيم
وعلى المقدس عليهما الرحمة بان المذهب ان الفطر من غير عذر لا يحل في التطوع
فكان تعريضه عليه يكره **قوله** علكا قبل يكره مضغ العلك للرجال ولو في غير صوم
لما فيه من التشبيه بالنساء وقيل يستحب تركه لهم ذكره في المحيط كما في المنيع الا
لعذر مثل ان يكون في فم نجر كما في البحر **قوله** ان لم يأمن من الوقوع او الانزال قيد
به لانه ان لم يخف لا بأس بها في النهاية وعن المجتهد يكره التقبيل الفاخر وهو
ان يمسح شفها كما في الظهيرة **قوله** خلوف الفم بضم الخاء المعجمة من خلف فوه اذا
تغيرت رائحته لخلو المعدة من الطعام **فصل قوله** حامل اي التي في بطنها
ولد او موضع اي التي لها لبن ولا يجوز ادخال الماء فيها كما في حائض وطالق لان
ذلك من الصفات الثابتة الا اذا اريد الحدوث فعنده يجوز ادخال الماء كما في غاية
البيان اطلق الموضع وهو الام كما هو الظاهر وفي قنية المنيعة الظاهر المستاجرة
كالام فيشملها باطلاة اراد باطلاة الرد على ما في الذخيرة من ان المراد به الظاهر
لوجوب الارضاع عليها بالعقد بخلاف الام لان الاب يستأجر غيرها وجه الرد
ان الموضع وقع في الحديث على اطلاقه فيجوز عليه وان الارضاع واجب على الام وبيان

فيه كلام على المولى
الوام

اي في تعليقه على البحر
الرائق

والمراد بالمذهب ظاهر الرواية واما
في رواية عن ابي يوسف وعن الحسن
عن ابي حنيفة انه يحل كما في الظهيرة

وان الاب قد يكون معسرا وان الرضيع قد لا يأخذ تدي غير ابيه وان الظاهر قد لا توجد
فلا يخفى الموضع بالظن هذا زيادة ما في الشروح **قوله** خافت على نفسها او ولدها
والمراد بالخوف غلبة الظن بتجربة او اخبار طبيب حاذق وهو الطبيب المسلم كما في البرجندى
وقيد في الظهيرة بالخذاعة ايضا والمراد من الخوف على نفسها او ولدها خوف عن الهلاك
او نقصان العقل كما في البرجندى **قوله** ومريض خاف الزيادة اي زيادة الوجع بسبب
الوجع او العطش كما اذا ازداد عيناه وجعا ورجاه شدة ونحو ذلك وهذا انما يعرف
باجتهاده او بقول طبيب حاذق مسلم ذكره في شرح الطحاوي واجتهاده ليس بتجربة
الرحم بل هو غلبة الظن عن اماره او تجربة كما في فتح القدير واذا زال المرض وبقي
الضعف وهو يخشى ان يمرض بالصوم لا يحل له الاضطرار كما في الذخيرة وقيل له
الاضطرار كما في المنيع وهو الصحيح كما في البحر الرائق وعليه ما في الخلاصة من انه لو كان
له نوبة حتى فاكل قبل ان تظهر في يوم النوبة لا بأس به وهكذا في فتح القدير **قوله**
بلاكفارة لانه اضرار بعذر عدم الكفارة مطلقا بناء على ما ذكر في المتن واما مسئلة
ذكرت في الخلاصة فان لم يحج في هذا اليوم كان عليه الكفارة كما لو افطرت على ظن
يوم حيصها فلم تحضر كان عليها الكفارة لوجود الاضطرار في يوم ليس فيه شبهة
الاباحة كما في البحر الرائق والخلاصة **قوله** لا يضروه اطلقه ولم يقيد بضرر بدنه
لانه لو كان رفقاؤه او عايمه مفطرين والنفقة مشتركة بينهم فالافطار افضل
لان ضرر المال كضرر البدن كما في الظهيرة والبحر الرائق **قوله** فان ماتوا اي
الحامل والمرضع والمريض والمسافر لما صح في البدائع بان للقضاء شرائط
منها القدرة على القضاء وهو يعجز عنه يتناول الكل كما لا يخفى **قوله** فاقام اي المسافر
هذا ليس قيدا ينفي ما عداه بل الحكم كذلك لوضع المريض وفرضت المرضع ووضعت
حامل وانقطع دم النفاس فمضت خمسة ايام متلاحمة مات الح والظاهر ان
الايام التي ارتفع العذر عنها ينبغي ان لا يكون من الايام المنهية فانه عاجز
عن القضاء فيها شرعا كما في البرجندى **قوله** وليه اراد به من له ولاية التصرف
في ماله بعد موته فيدخل الوصي كما في البحر **قوله** رمضان اخر رمضان هنا نكرة
اريد به واحد غير معين فلذا وصفه بقوله آخر **قوله** حتى كان له ان يتطوع قال
اصحابنا لا يكره التطوع لمن عليه قضاء رمضان كما في المنيع **قوله** وفدية كل صلوة
الح اعلم ان من فاتته صلوة شهر وكان قيمة نصف صاع من بر درهما عتاما نيتا
يكون فديتها مائة وثمانين درهما ومن فاتته صلوة سنة يكون فديتها الفين
ومائة وستين درهما عتاما نيتا فقس على هذا قلتها وكثرتها ثم يعطى منها لكل
فقير اقل من ما في درهم شرعى صونا عن كراهة الاغناء ولو اعطى له ما تادى به
او اكثر جاز مع الكراهة فيدار الى ان يتم فدية الغائبات وصفة الدوران تقول
للفقير انا اريد ان اعطيك درهما كذا الاسقاط صلوة كذا الفلان ولكن اسئلك
ان تهب لي كلما قبضت وصار ملكك حتى يتم الدور ثم يبقى في يدك درهم
كذا وانما فعل كذلك ليكون هبة ذلك الفقير على علم ورضا ويجوز ان يخبر
ان يكون المال الدائرا ربة او ملك الغير بلا اذنه وان يكون الدور مع الفتي
والفرق بين كفارة الصلوة وبين كفارة الصوم ان العدد شرط في كفارة
الصوم دون كفارة الصلوة حتى لو اعطى فقيرا واحدا جلتان في كفارة الصلوة

هذا مسائل جمة في المنيع معكم

وهو ستون فقيرا في كفارة الصوم
وعشرة فقرا في كفارة اليمين و
ستون فقيرا في كفارة القتل لان
الواجب على الميت في حياته انما هو
اعتاق ربة او صوم شهرين
متتابعين لا غير فعند تعيين النجى
عند الموت يلحق الكفارة الصوم
كما لا يخفى معكم

بجلافة كفارة الصوم وهكذا في كفارة اليمين والقتل ولا يتداخل كفارات اليمين بل
لا بد لكل يمين من كفارة مستقلة وكفارات الصوم تتداخل لو في رمضان وتختلف
في كفارات رمضان واكثر في ظاهر الرواية عليه كفارة على حدة لكل رمضان
وعن محمد بكفارة كفارة لكل قال في الاسرار وعليه الاعتماد وفي الكافي هو الصحيح
وهكذا في الذخيرة والمقدس وحال كل من الزكوة والنذر المائي وصدقة الفطر
وقية الضحايا الفاتنة وحقوق الناس مما لم يمكن تأديتها الى اصحابها لموتها وعدم
ورشها او لعدم معلوميتها كحال فدية الصلوة في وجوب الوصية وفي حق الدور
عند عدم وفاء الثلث او عدم وفاء ما عينه واوصيه وفي حق التبرع عند عدم
الوصية هذا زبدة ما في الشرح سيما الكتاب المسمى بجلاء القلوب **قول** الشيخ
القاني وكذا الشيخة الفاتنة كما في البرجندی وغيره ولو كان عليه صوم كفارة
اليمين او القتل فجزع عند وصار شيئا فانيا فاراد الاطعام لم يجر كما في البدائع
قول وفدى ولو كان الشيخ القاني مسافرا فمات قبل الإقامة لا يجب عليه
الايساء بالفدية لانه بخالف غيره ويفارقه بالتخفيف لا بالتعطيل كما في
المقدس ويجوز في الفدية طعام الاباحة اكلتان شبعتان بخلاف صدقة
الفطر للتخصيص على الصدقة فيها والاطعام في الفدية كما في فتح القدير **قول**
ولا يفطر بلا عذر في رواية هي ظاهر الرواية كما في فتح القدير ونص في غاية
البيان على ان انسداد الصوم او الصلوة بعد الشروع فيها مكروه كراهة تحريم
وليس بجرام لان الدليل ليس قطعي الدلالة كما اوضح في فتح القدير **قول** فان
الشروع فيها غير ملزم هذا في ظاهر الرواية وعن ابن يوسف ومحمد في النوادر
ان عليه القضاء كما في الهداية قوله وفي رواية اخرى يجوز وهو رواية ابو يوسف
والحسن عن ابي حنيفة كما في الظهيرية **قول** انه ليس بعذر وقيل عذر قبل
الزوال لا بعده الا اذا كان في عدم الفطر بعده عقوبت الراي الدين لا غيرها وقيل
ان رض صاحب الطعام بجرح حضوره لا يفطر ولا يفطر كما في فتح القدير **قول** وانما
يختلفان في الوجوب اي مجبيا الامساك في الفرض ولا يجب في النفل وانت خبير
بان هذا يؤيد رواية اخرى وقد عرفت ان ظاهر الرواية في النفل عدم الافطار
الا بعد **قول** نوى المسافر الافطار اشارة الى انه لو لم ينو الافطار واقام
وقت النية ولم ياكل نوى الصوم صح بالطريق الاولى لانه اذا كان صحيحا صح
نية الثاني فح عدمها اولى كما في البحر الرائق وغيره **قول** والمراد بالصوم اعم من
الفرض والنفل بل اعم منهما فيشمل الواجب وهو النذر المعين حاصل المراد
به صوم لم يشترط فيه التبييت وهو صوم رمضان اداء والنذر المعين
والنفل كما لا يخفى **قول** ولا كفارة فيهما الا كفارة على مسافر نوى ليلا
ولم ينقض عزيمته فاصبح صائما فافطر حيث لم يحل له الافطار في ذلك اليوم
كما في المقدس **قول** حتى لو كان منهتكا معتادا الاكل في شعبان قبل الصواب
لان الهتك بالاكل انما هو في رمضان ولانه هو الموافق لعامة ما وجدت هذه
المسئلة من الشروح والفتاوى وعبارتها هكذا حتى لو كان منهتكا يعتاد
الاكل في رمضان قضاء كله وانت خبير بان لا شك ان يأخذ كلام المصنف
واحد منهما فبعد ما نظر تغيير رمضان بشعبان وتبدل قضاء كله بقضى رمضان

لا حد صح

كله لا بد فيه من نكتة لا ينبغي ان يحل على الخطاء ولقد احسن من قال ان اول مراتب
العلم تطبيق كلمات الثقات وتدقيق مقالات الاثبات مهما امكن فاقول وبالله
التوفيق ويده ازمة التحقيق والتدقيق ان المتبادر من قول المصنف قضي رمضان
كله لكونه معنى عليه في ايامه كلها وان وجد الاعناء في يومه الاول او ليلة فيظهر منه
ان كونه منهتكا انما هو في رمضان السابق لفطره في ايامه من غير عذر وعدم تصدق
لقضائها الى ان وصل شعبان ومضى وقوله في شعبان متعلق بقوله كان وهو بمعنى
وجد والمعنى في شعبان منهتكا يعتاد الاكل في رمضان السابق واعني عليه الان
في اول يوم رمضان او ليلة قضي رمضان كله ويعلم منه بالطريق الاولى انه لو كان
منهتكا في هذا رمضان فاعني عليه فانه يقضى يوم الاعني كما لا يخفى وما حملناه لا
ينافيه كلام القوم فان المتبادر من كلامهم كونه واصلا الى هذا رمضان منهتكا
يعتاد الاكل في رمضان السابق لان كونه منهتكا انما هو في هذا رمضان لان
اكون منهتكا يكون اعم من ان تهتك من حين دخوله الى ان اعني عليه او صام بعض
ايامه ثم صار منهتكا فاعني عليه فعلى الثاني لا يبعد قولهم قضاء كله وعلى الاول
انما يبعد جلا للقضاء في يوم الايام على كونه منهتكا وفي الباقي على كونه معنى عليه وهو
غير متبادر لان السوق انما هو في قضائه كله لكونه معنى عليه في ايامه كلها ولو حدث
الاعناء في يومه الاول او في ليلة وانت خبير بان هذا الاحتمال لما كان في عبارتهم
ولم يكن فيما اختاره المصنف غير ها وبذلكها هو احرى والاولى كما لا يخفى العلم
عند الملك الاعلى وله الحمد والاولا واخر قيد قضاء الكل بكونه منهتكا وكذا لو وجد
مسافرا او مريضا في اول يومه او ليلة فاعني عليه قضاء كله كما في المنيع والايضاح
قول ولا يقضي كل الشهر اشارة بظاهره انه لو افاق جزأ من الشهر ليل او نهارا
يجب عليه القضاء كذا ذكره الفقيه ابو جعفر وهو الصحيح كما في البرجندی وذكر
حميد الدين الضرير انه لو افاق بعد وقت النية في اخر يوم من رمضان لا يلزم منه
شيء وهو الصحيح كما في النهاية والظهيرية وقد اختلف التصحيح كما ترى ولكن الاعتماد
على ما ذكره حميد الدين رحمه الله وقد انقضى به الحلواني رحمه الله وجوب قضاء كل
كل الشهر عند افاقته بعد الزوال في اخر يوم من رمضان انما يفهم من اعمية
دليل اتي به المجتهد وهو ان يكون المراد بقوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه
شهود بعض الشهر على ما حقق به ابن الهمام المحقق في شرحه فتح القدير وانما عدم
وجوب قضائه قال به الحلواني كما في الفتح وهو ما صح في النهاية والظهيرية واكتفى
بذكر هذا التصحيح في القهستان فلعدم امكان انشاء الصوم في هذا الجزء وما
بعده وقد تقدم في اعتبار بعض الوقت ان يتجمل صحة النية فيه كما في وقت الصلوة
وذلك الجزء الباقي هنا لا يحتملها فيصير وجوده كالعدم فظهر ان المختار الراجح
في التصحيح ما ذكره حميد الدين هذا **قول** لانه لا يستوعب الشهر عادة فلا يخرج
والا يموت ربما يخلص عنه لانه لا ياكل ولا يشرب **قول** نذر صوم الايام الح
الطلة تشمل النذر قصدا او جرى على لسانه حين اراد ان يقول كلاما اذا الهزل
في النذر كالجدة كما في الطلاق كذا في فتح القدير **قول** او السنة اشارة بتعريفها
ان الحكم المذكور عند تعيين السنة وان اطلقها بان قال لله على ان اموم سنة
فان شرط التتابع فحكم المعينة والا لم يجر صوم هذه الايام فيقضى خمسة

اي احتمال كونه منهتكا في هذا رمضان
الذي اعني عليه

اي قضاء جميع الشهر

لهذه الايام وتلتين يوما لرمضان بخلاف الفصلين السابقين لانها ينطوي
 شهر رمضان ولا يصح التزامه بالنذر اذ صوم مستحق عليه بجهة اخرى كما في
 العنابة وغيره **قوله** افطرها اي وجوبها لما ان الصوم فيها حرام كافي الاصول
 والبحر والمقدس ولكن صرح في النهاية والبرجندى بان الافطار ثم القضاء
 اولى ثم ان كان النذر من المرأة تقضى ايام حيفها مع هذه الايام لان تلك
 السنة قد تخلو عن الحيض فصح الايجاب كما في فتح القدير **قوله** وقد تقرّر بغزيمته
 هذا بالنظر الى الصورة الثانية والثالثة لان الغزيمه لم يوجد في الصورة
 الاولى وتقرّر فيها انما هو بالصيغة وقد عرفت ان النذر يثبت بالصيغة
 بدون نية **قوله** كان نذرا او يمينا هذا عند ابن حنيفة ومحمد واما عند ابن يوسف
 فلو نواها نذر فقط ولو نوى اليمين يمين فقط لمنع الجمع بين الحقيقة اي النذر
 واليمان وهو اليمين فيتعين المجاز بنيتة والحقيقة عند نيتها كما في كتب الفروع
 والاصول **قوله** وههنا اشكال مشهور مذكور في كتب الاصول وهو لزوم
 اجتماع الحقيقة والمجاز والناس في دفع هذا الاشكال وتحقيق المسئلة على
 مذهبيها با انواع من التوجيهات ذكرها ابن النجيم المصري صاحب الاشباه في
 فتح الغفار شرحه على المنار مع ما يرد عليها من اكتب المتبعة ثم قال والحاصل
 انه لم يسلم جواب عن ايراد به بترج قول ابن يوسف قول وعليه تعام التكلان
 وكل حين وان ذكر جلال الدين النبا في شرحه على المنار ومن القاعدة المقررة
 عندنا بعد اثباتنا عدم جواز اجتماعهما مرادين بلفظ واحد ان يدفع ما جاء
 في صورة الاجتماع بان يقال اريد احدهما باللفظ والاخر بالدلالة او بعموم
 المجاز او بطريق الشبهة او بطريق الحذف او بطريق التغليب وقد شتد اركان
 كل منهما فنهنا لما اشتهر في نفس الايجاب فاذا نوى اليمين يراى فيها نفس
 الايجاب فيكون عملا بعموم المجاز لا جعاب بينهما وقد اوجب به عنه في الكفاية والكا
 والمنع ولما كان هذا الدفع مشهورا في مثله لم يتعرض المصنف على خلافه
 يوسف وكيف ان يترج قوله هنا العلم عنده **قوله** نذب تفريق صوم
 السنة اي من غير وصلها بيوم الفطر لئلا يقضى الى اعتقاد لزومها من
 العوام لكثرة المنا ومكاف في فتح القدير **قوله** منهم من كرهه وهو مالك
 ذكر في البحر الرائق ان صوم ستة من شوال يكره عند ابي حنيفة متفرقا كان
 او متتابعاً وعن ابن يوسف كراهة متتابعة لا متفرقا ولكن عامة المتأخرين
 لم يروا به بأسا انتهى وهكذا في فتح القدير **قوله** فهو بعد من الكراهة
 الى اشارة الى حصول البعد عنها بفاصلة افطار يوم العيد والاصل فيه
 قوله عليه السلام من صام رمضان فاتبه ستان شوال فكانما صام
 سنة وقالوا في لية كون اتباع صوم هذه الست بصوم رمضان مثل صوم
 السنة ان قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها يقتضي ان يكون صوم شهر
 رمضان كصوم ثلثة ايام وصوم الست المذكور كصوم ستين يوما فهذا
 المجموع هو السنة اكاملة اقل الاية دليل على ان الاتباع في اي
 شهر كان سواء الا ان تخصيص شوال بناء على انه شهر متصل برمضان
 وما قيل من ان قوله عليه السلام كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة ليشير

نقد لآب النجيم حيث اضطر
 عن المجاز في شرحه على المنار كما
 لا يخفى ٣

اشالها الى سبعمائة ضعف قال الله عز وجل الا الصوم فانه لي وانا اجزي به
 ينافي هذه المية فدفع بانه لا منافاة بينهما فان جزاها الصوم في علم الله تعالى
 مقدّر بقدر البتة بصوم شهر رمضان يعدل بمنطوق هذه الآية لعموم صوم
 ثلثة ايام يوم وكذا صوم ست من شوال يعدل بصوم ستين يوما فيكون المجموع
 كصوم سنة كما مله هذا ولو سلمنا منافاة بين منطوقيهما فمنطوق خبر الراي حد
 لا يعدل بمنطوق الآية فالعمل بمنطوقيهما كما لا يخفى **قوله** لا يختص نذر الحج
 عبارة الكافي لحافظ الدين النسفي نعم الجمع وقوله بزمان متعلق بقوله لا
 يختص **قوله** ولو قال الله على ان تصدق الحج يظهر منه ان خلافه كما يكون
 في الصوم والصلوة والاعتكاف فقط فتجيب الصدقة قبل حلول وقته لا خلاف
 بين الامّة الثلاثة كما صرح به في الذخيرة بذكر دليل وجه الخلاف والوافق مفضلا
قوله لان التعليق اي تعليق النذر بالشرط يمنع كونه سببا اي قبل وجود
 الشرط وانما يصير سببا بعد وجوده فلم يجر التجعل قبله لئلا يلزم تقديم
 الحكم على السبب وانه ممنوع هذا عندنا على ما ذكر في الاصول اعلم انه مما يجبان
 يعلم في هذا الباب ان النذر بالمعصية لا يصح للحديث لا نذر في معصية الله تعالى وان
 نذر الذي يتلى به اكثر العوام كخويا شينى فلان اذ رة غابى ادعوى مريض او
 قضيت حاجتى فلك من الذهب كذا او من الزيت كذا او من الشمع فثل هذا النذر
 باطل بالاجماع سواء كان الشيخ حيا او ميتا او حاضرا او غائبا وجه بطلانه انه
 نذر للمخلوق وهو لا يجوز لانه عبادة والعبادة لا يكون للمخلوق وانه منذور
 لميت لو ميتا وهو لا يملك وانه ان ظن ان الميت يتصرف في الامور دون الله
 واعتقاده ذلك كفر بل اعتقاد تصرف الحي بدون اقدار الله كفر ايضا والنذر
 للصحيح مثل ان يقال يا الله ان شفيت او شفيت مريضى نذرت لك ان اطعم الفقراء
 او فلان الفقير او فلان الشيخ وهو فقير او فقراء فلان بكذا درهما او اطعمهم
 به يكون ثوابه لذا الشيخ على اعتقاد بتركه به وهذا صحيح لاسترة فيه ولا يلزم
 من ذلك اعتقاده ان يملك وهو ميت ولا انه يتصرف دون الله تعالى ولا انه نذر
 للمخلوق ويجوز اخذ الشيخ واكله لوفيقه ويجوز للنادر صرفه الى غير الفقير الذي
 عينته لما سبق ولا يجوز صرفه الى غنى ولا الى شريف منصب ولا الى ذى نسب
 لاجل تشبهه ولا الى ذى علم لاجل علمه مالم يكن فقيرا وان عينته في نذره وقد
 قد عرفت ان النذر للمخلوق حرام بالاجماع فلا ينعقد ولا تشتغل الذمة به
 وانه حرام بل سمحت حتى لو اخذه الفقير على سبيل الصدقة مبتدأة باذنه ولكنه
 مكروه مالم يقصد به النادر التقرب الى الله تعالى وصرفه الى الفقراء واذا
 عرفت فابوخذ من الدراهم وغيرها وينقل الى حوايج الاولياء تقربا اليهم فحرام
 باجماع المسلمين مالم يقصدوا صرفها الى الفقراء الاحياء قولوا واحدا هذا
 زبدة ما في شرح درر البحار للشيخ قاسم قد نقله ابن النجيم في بحر رايقه
 وزبدة ما في تعليقه الشيخ على المقدسى فاعتقم ولا تمل **قوله** نذر صوم رجب
 وهو غير موزن بالعلمية والعدل عن المعرف باللام فيكون المراد رجا بعينه
 وهو الذى ياتي عقيب اليمين ولذلك اذا لم يستطع صوم رجب فقهه ولو كان
 متواليا ربه رجب من عمره فلا يتصور القضاء بقوت واحد منه صرح به في بعض

قوله اما الزمان الذي في الكافي لو نذر
 ان يحج في سنة كذا في قوله جاز عند ابن
 يوسف رحمه الله تعالى فالمجد رحمه الله
 وفيه ايضا لو قال الله على ان يحج على
 فلان او على فلان لزمه ولغت الزيادة
 انتهى لا يذهب عليك ان عدم لتمام
 نذر غير معين لا ينعصر على زمان الى
 بل هو اعم على انه لله قدر المصنف ومن
 تبع هواه حيث اطلق المكان والدرهم
 فيشمل كل جمل فلان ومال فلان لا يخفى
 ص
 اراد به حافظ الدين

٣
 قيل قوله بخلاف نذر المعلق
 مع

شروح البرزوي وغيره **باب الاعتكاف** يقال عكف حبسه ومنعه عكفا
واقبل عليه عكوا فالاول متعد منه الاعتكاف في المسجد والثاني لازم منه قوله
تعاكفون على اصنام لهم كما في النهاية **قوله** اللبث هو بفتح اللام وسكون الباء
مصدر لبث بالمكان من باب تعب والاسم اللبث بالضم **قوله** في مسجد جماعة
اي للصلوات الخمس قيل يراد به غير الجامع فانه يجوز الاعتكاف فيه وان لم يصل
فيه الصلوات الخمس كما في الكافي والذخيرة وعن ابي يوسف يجوز اداء الاعتكاف
النفل في غير مسجد الجماعة كما في المستق **قوله** او امرأة في بيتها هكذا وقع في الرواية
والنقاية والاصلاح وعليه كلام الا سيجاء في حيث قال ولا يخرج من بيتها اذا
اعتكفت فيه والمذكور في الهداية والكافي وسائر الكتب في مسجد بيتها وذكر في
الغاية وليس للمرأة ان تعتكف في بيتها في غير مسجد بيتها وفي الرغيفي ولا
يجوز اعتكافها في بيت لا مسجد فيه وفي المجتبى لو لم يكن لها في بيتها مسجد تجعل
موضعا فيه مسجدا فتعتكف فيه وذكر في البحر الرائق وفي جعل مسجد بيتها كما لمسجد
في حقها اشارة الى انها خرجت منه ولو الى بيتها بطل اعتكافها ان كان واجبا
وانتهى ان كان نفلا فتشابه في الثاني لافي الاول وهكذا في الرجل وذكر في البرجندی
ان مسجد بيتها هو الموضع الذي اعدته للصلوة في بيتها ولا تعتكف في مسجد
جماعة في ظاهر الرواية كما في غاية البيان وفي البدايع اعتكافها فيه صحيح بلا خلاف
بين اصحابنا والمذكور في الاصل محمول على نفق الفضيلة لان نفق الجواز وذكر في
الحاشية انه جائز وهو مكروه وصح في النهاية العلم عنده **قوله** بنيتها اي
الاعتكاف اطلقه فشمئلت النية بالقلب والذكر باللسان ولكنه ذكر في الذخيرة
والخلاصة ان من اراد الايجاب على نفسه ينبغي ان يذكر بلسانه ولا يكتب في
بنية القلب **قوله** فاقله ساعة ولذلك لو قطعه لم يلزمه القضاء في ظاهر
الرواية لانه غير مقدر بن مان فلم يكن قطعه ابطالا فان قلت ذكر في البدايع
انه يجب بالشروع في معناه قلت انه متفرع على رواية الحسن ويمكن تعريفه
ايضا على ظاهر الرواية بناء على ما ذكره المحقق ابن الهمام من ان كل جزء منه
لا يفتقر في كونه عبادة الى الجزء الاخر فكل جزء اتي به كان آتيا بالواجب عليه
اذ لم يقدر اقله بشئ او الجواب عنه انه يتصف بالنفلية قبل الشروع وذلك
كاف في التمييز بين المنذور والنفل وعدم لزوم القضاء لو قطعه لكونه غير
مقدر بمن العلم عنده **قوله** لا يخرج من المسجد اي يحرم عليه الخروج
ليلا او نهارا واعتكافا واجبا كما صرح به المحيط ولو كان نفلا فله الخروج لانه منه
لم لا يبطل كما سبق **قوله** الحاجة الانسان كالبولع ولو مكث في منزله بعد
فراغه من الطهور يفسد اعتكافه عندا بيجيفة وان قل وعند الطرفين باكثر
من نصف يوم كما في البدايع ولحل الطعام والشراب اذا لم يكن خادما كما في
النظم والروض لما انه لا يتوضا في المسجد او عروسته خلافا لمحمد كما في الزاهد
ولا بأس بان يجيئ الى بيته للوضوء ولا يمكث بعد الفراغ كما في المحيط
قوله ويصلي ركعتين تحية المسجد اعترض عليه بانه لا حاجة اليها لانه
اذا شرع في الفريضة اجزاء عنها والجواب عنه لا شك ان اداءها بالاستقلال
افضل فهو ادلى من يلزم باب الكرم طالبا لمزيد التفضيل والتكريم

اي الامامين

المعترض ابن النجيم
عليه الرحمة

على ان مكته في المسجد الآخر ليس بفسد بل لا يكون لمثلها غير مستحب كما لا يخفى
العلم عنده **قوله** اي اربع ركعات لم يقل قد ظهر به ان الاربع التي بعد
الجمعة ينوي بها آخر ظهر عليه لاصل لها في المذهب لان الفقهاء لم ينصوا
هنا عليه وان من اختارها من المتأخرين انما اختارها للشك في جمعته
سابقة او لابتداء على عدم جواز تعددها في مصر واحد وذلك قول غير صحيح
نقل عليه شمس الاثمة وغيره وانها تؤدي الى التكاسل عن الجمعة بناء
على اعتقاد ان الظهر كان بل يتطرق على اعتقاد بعض ان الجمعة ليست
فرضا ولا خفاء في كفر من اعتقد ذلك والجواب عنه بوجه احدها ان هذا البناء
ليس باب الجمعة العقود لبيان احكامها والثاني ان عدم ذكره بناء على وقوع
الجمعة صحيحة مستحقة لشراؤها بيقين كما هو الاصل اذا صلت والاثبات
بالاربع عند عروض شك واحتمال والثالث ان الاثبات بها ناش من
الاختياط في عبادته وتحصيل اليقين في الخروج من عهده فكيف يؤدي
الى التكاسل وترك الجمعة والرابع ان هذه الاربع اما فرض هذا الوقت
لوم يقع الجمعة او قضاء ظهر متروك قبله او نفل ان لم يوجد فرض ظهر
وبناء عليه فكونه نفلا احتمال ثالث فلم يتعرضوا لان جواز المكث للفرض
ليس بمحمل اشتباه العلم عنده **قوله** ساعة اي عرفة لا نجومية
كما في المقدسي **قوله** بلا عذر اي بلا حاجة الانسان ولو الى مسجد اخر
كما في التجنيس **قوله** وقال لا يفسد الخ وذكر في الهداية ان قوله القياس
وقولهما الاستحسان واتبني ترجيح قولهما ورجح المحقق الكمال قوله وفي
المنيع قوله اقيس وقولهما ادسح وقال الامام السرخسي قولهما ليس
للمسلمين كما في البرجندی وفي الاصح ان القياس والاستحسان على قولهما
كما في المقدسي **قوله** وبيع وشراء اطلقهما فشملا ما اذا كانا للتجارة وقيدهما
في الذخيرة والتجنيس بما لا بد له منه كالطعام اما لو اتخذ متجرا فيكره وان
لم يحضر السلخ واختاره في الحاشية ورجحه الزيلعي **قوله** دون غيره يعني بكرة فعمل
هذه الافعال فيه غير المعتكف قيل ان كان غريبا فلا بأس للنوم والاكل والشرب
كما في فتح القدير والبحر الرائق وفي جامع الاسيما في غير المعتكف ان ينام في
المسجد مقيما كان او غريبا مضطجعا او متمكنا رجلا او الى القبلة او لا فالمعتكف
اولى كما في الدراية **قوله** ولكن كره اي تحرما كما في البحر الرائق **قوله** والتكلم
الا بخير اي ما فيه ثواب وهو الظاهر كما في البحر وقالوا ويلزم تلاوة القران
والحديث والعلم والتدريس سير النبي والانباء عليهم السلام وقصص
الانباء وحكايات الصالحين وكتابة امور الدين كما في المقدسي **قوله** وخرج
اي فرج الانسان من القبل والديركا في البرجندی وعليه كلام المصنف وذكر
في المنيع ان الوطئ في الدبر لا يفسد الاعتكاف الا بالانزال اقول لعزل
هذا الاختلاف بناء على الاختلاف بين الامام الاعظم وبين الامامين
فانه بمعنى الزنا او لا او يكون ابطالا محمولا على الوطئ في النهار لانه يبطل
الصوم سواء انزل ولم ينزل فيبطل الاعتكاف وعدم ابطاله محمول على
الوطئ في الليل فلا يبطل ما لم ينزل العلم عنده **قوله** يعني الوطئ الخ

قوله اكثر من نصف يوم وذكر في
المجتبى وفي النصف عنهما روايتان
من

اللام قبل العهد فيراد وطى بدون الفرج بلا انزال **قوله** لزمه بلياليها وان لم ينوها وكذا لو نذر اعتكاف ليال لزمه بايامها وكذا الحكم في نذره يومين او ليالين صرح به في المنع مفصلا **قوله** وفي يومين الى اشار به الى انه لو نذر اعتكاف يوم لم يلزم ليلته مالم ينوها فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر واقام فيه الى ان تغرب الشمس كما في البرجندى وغيره **قوله** ومع نية الشهر وله خيار التفريق ح فيدخل كل يوم قبيل طلوع الفجر ويخرج عند غروب الشمس كذا في المنع **قوله** الى الكمال متعلق بقوله عود **كتاب الحج** **قوله** آخره لا يندب العبادات اى بعد كل حق الشهادة وفي كونه رابع العبادات وجهان كون ماخره ضروريا لما ان ترتب العبادات السابقة لمعان ذكوت وكونه عبادة مركبة من العبادات البدنية والمالية هذان بالنسبة الى لكل وفي تأخره عن الصوم وجهان ايضا كون كل منهما هجرا نا عن المالوف في الصوم عن النفساني ونفسه شئ داخل ومركب فيه وفي الحج عن الاهل والوطن وهما شيئا خارجا وكون الصوم طاعة الله وقهر النفس وهي عدا لله والحج طاعة بحرمة وما يتضمن التخلية وهو الصوم اولى بالتقديم على الحج مناسبة خاصة بالاعتكاف لان كليهما ملازمة لباب الكرم طالبا منه العفو والتكريم **قوله** لغة القصد وفي الاذهار قال الخليل ج فلان علينا اى قدم فيكون معناه لغت القصد **قوله** زيارة مكان مخصوص والمراد بالمكان البيت وما يستتبعه فيشمل العرفات ومن قال بدله البيت اكتفى بالاصل **قوله** بفعل مخصوص اطلقه فشكل الطواف والوقوف والاحرام والسعي ورمى الجمار ومن قصر على كل من الثلاثة الاول فقد قصر كما لا يخفى **قوله** ولا تعد له اى للبيت واما الوقت فهو شرط جواز الاداء كما في البرجندى وعلى فرضية الحج وفرضية مرة واحدة انعقد الاجماع الا من شذ عنه فقال بجواز كل خمسة اعوام لكن هذا لا يعتبر مردودا لكونه مقابل النذر واجماع اهل العقد والحل كما في المنع **قوله** كما تقر في الاصول وهو اضافة الحج الى البيت والواجبات تضاف الى اسبابها وهي الاصل في الامتانات لانها للاختصاص واقتوى وجوه اختصاص السبب على السبب **قوله** وفي الجراى على التراخي وهو ان يتقيد بالاستقبال كما فسر به بعضهم واختار بعض اخر ان يفتر بان لا يتقيد بالحال وفسر في التحرير بجواز التأخير مالم يغلب على ظنه فواته وهذا احسن من التفسيرين الاولين لان المقصود من قولهم على التراخي افادة جواز التأخير لا ان التقيد بزمن او عدمه كما في تعليق الانوار وظاهر عبارة المصنف على انه لم يرد نص عن ابي حنيفة في كونه بالفور او على التراخي كما في الكافي وذكر في فتح القدير كونه على التراخي رواية عن ابي حنيفة وفي المقدسى والمنع كلاهما روايتان عنه ولكن كونه على الفور اصحهما ولذلك كان بالتقديم اخرى **قوله** لان فيه جهة المعيارية والنظرية في حصول الاشكال في وقت الحج على ما ذكره ظاهر حيث جعل ابو يوسف وقت المعيار وجعل محمد كالظرف ولم يجرم كل بما قال وقبل هذا الاختلاف مبنى على ان الامر المطلق للفور عند ابو يوسف وللتراخي عند محمد وانت خبير بان كلاهما ضعيف والمعتد كون هذا الخلاف استدلالتا

النهر بنهتين جمع نهار مسئلة

كصاحب العناية مسئلة

قالب يوسف بالاحتياط لان الموت في سنة غير نادر فحكم بالاثم في تأخيره ومحمد حكم بالتوسع لظاهر الحال في بقاء الانسان فوجب الامر مطلق ولذا اتفقا على انه لو حج بعدها وقع اداءه كما في الغفار **قوله** لا ياتى اصلا في مدة صحته ولا في ضعفه ولا عند موته تاركا **قوله** بل جهة المعيارية الى اضراب عن قوله لا يقول **قوله** لكن لو مات ولم يحج اثم عنده ايضا وهو الاصح وفيه قولان اخران عدم الاثم مطلقا والاثم ان خاف الفقر والضعف والكبر ولم يحج حتى مات وان ادركه الموت بقاء لا ياتى اثم واختلفوا على القول الاصح انه متى ياتى قبل ياتى بتأخيرته عن السنة الاولى وقيل عن السنة الاخيرة وقيل في سنة راي في نفسه الضعف وقيل ياتى في الجملة غير محكوم بمعين كما في فتح القدير والمنع اقول الرابع كونه اثما بتأخيرته عن السنة الاخيرة اعتبارا بكون يضارب الخيل خمسة هو الرابع لما فيه اختلاف كما في هذا تدبر العلم عنده تعالى **قوله** يصير قديم مع ان الاعشى ليس يصحح البدن للاتباع ان الاعور لا يجب عليه الحج ولا نه محل خلاف بينه وبينهما لان الاعشى لا يجب عليه الحج في ظاهر الرواية عنه وهو رواية عنهما وفي ظاهر روايةهما يجب عليه ان وجد قاندا الى المناسك والحوايج كما في المنع **قوله** وراحلة هو المركب من الابل بعير اكان او ناقه بطريق المكدا او الاستيجار لا بطريق الاباحة والعارية كما في النهاية وذكر في الغاية ويقوم مقام ذلك الفرس والبغل والجار في حق من لا يستتلف من ركوبه وفي المقدسى وهو في الاصل ما يصلح للرحلة فيشمل شق محمل لدى رفاهية وضعف بنية انتهى ويشمل رأس زاملة وهو بعير يحمل عليه المسافر متاعه وطعامه والزميل الرديف وشق محمل جانبته لان المحمل جانبيين كما في المنع والراحلة ليست من شرط الوجوب على اهل مكة ومن حولها فاذا قدر وعلى المشى بغير راحلة يجب عليهم كالجعة كما في الهداية والكرمانى **قوله** كالسكنى الى وهكذا وقع الترتيب في الهداية ووقع في عامة كتب الفقه بتقديم المسكن واثانته على الثياب ولعل وجهه ان قيمة المسكن كثيرة ثم قيمة الخادم ثم ونحوه وكونه غير ممالك لهذه الاشياء يمنع وجوب الحج فيفرض لها ثمن مما ملكه فتقديم ما كثر قيمته اولى العلم عنده تعالى ثم عدا المصنف المسكن مما لا بد له منه بناء على انه من الحوايج الاصلية حتى لو كان له مسكن كبير يفضل عن قدر الحاجة ويمكن الاكتفاء بما دونه ببعض ثمنه ويحج بباقة لا يجب بيعه بخلاف ما لو كان له مسكن مستغنى عنه حيث يجب بيعه ويحج به كما في فتح القدير **قوله** ونحو ذلك كفرسه وسلاحه والآت حرت وحرف وقضاء ديون كما في البرجندى وغيره **قوله** مع ان الطريق الى قبل هو شرط لوجوب الحج ام هو شرط لادائه وعلى الاول كلام المصنف حيث ذكره في شرائط الفرض والوجوب بكلمة مع الدالة على المقارنة فعلى الاول لا يجب الوصية لانه لم يجب الاداء لفقد شرطه وعلى الثاني يجب الايضاء لانه وجب عليه الاداء لانه عذر في التأخير والاول هو الصحيح كما في المنع وغيره ورجح الكمال المحقق الثاني وقد اختلفت الترجيح ولكن الاول ارجح من الثاني لانه مردى عن ابي حنيفة رواه ابن شجاع وابو حفص الكبير والكوفي عنه نص عليه في المنع والكافي والثاني انما هو تخريج **قوله** وتحرم اطلقة ولكنه مقيّد بكونه مكلقا امينا حرا او عبدا مسلما او ذميا غير مجوسى لان القصد به الحفظ والصيانة لها كما في البرجندى والمقدسى **قوله** لامرأة ولو عجوزة بل هو اولى لانها عاجزة عن الركوب والتزول

فيه كلام على الوان

أكثر من الشابة كما في المنع ثم الحرم أو الزوج شرط الوجوب وشرط الإداء فقد
اختلف فيه كما في المنع كما في البدائع وغيره **قوله** وفرضه الإحرام وهو
عبارة عن نية الحج مع ذكر التلبية أو مع سوق الهدى كما في البرجندی وغيره
وبه قال الشافعي في أحد أقواله وفي آخره وهو المشهور بصير المرء حراماً بالنية
وحداه وهو رواية عن أبي يوسف ذكرها الأكرمان في مسالكه كما في المنع
قوله وأزدلف إليها أي دنا وأزدلف الحاج إلى الله أي تقرب إليه
قوله وطواف الصدر بفتح الصاد والذال **قوله** والحلق ويقوم التقصير
مقامه هذا في الرجال أما في النساء فالواجب عليهن التقصير لا غير كما
في البرجندی **قوله** والعمر سنة أي مؤكدة يجب إذا شرع فيها وقد اشتهر
أنها من واجبات الإسلام كالأضحية والوتر كما في شرح التأويلات وذكر
في المصنف أنها فرض كفاية عند الإمام الفضلي **قوله** وهو طواف وسعي وذكر
في الظهيرية ركن العمر الإحرام وطواف البيت وواجبها سعي بين الصفا
والمروة والحلق وليس عليه ما سوى ذلك من أعمال الحج وفي الكفاية أن
ركنهما طواف وسعي وأما الإحرام والحلق فهما شرطان لها وعليه كلام
المصنف كما لا يخفى **قوله** أي المراضع التي لا يتجاوزها إلا لنساء
الإحرام أشار به إلى أن المواقيت استعيرت للإمكانة كما استعير المكان
للوقت في قوله تعالى هنالك ابتلى المؤمنون كما في فتح القدير **قوله** وقرب
في المغرب بسكون الراء الح وبفتح القاف وهو جبل مدور أملس كأنه
بيضة مشرق على عرفات كذا قاله البيضاوي في شرح المصابيح وسكون
الراء هو المشهور وخطا الأكثرون فتح الراء وقيل يراد بالإسكان الجبل
وبالفتح الطريق كذا في شرح البخاري لابن حجر **قوله** ويلبم والملبم بالهزة
أصله ويقال يرمم برأين مكان اللامين كما في المقدسي **قوله** ليحصل
نوع سفر أي يتبدل المكان **قوله** أي كونه محرماً أشار به إلى أن الضمير
في إحرامه راجع إلى من والمعنى أراد كونه محرماً بالحج أو العمر ويجوز راجع
الضمير إلى الحج والسوق عليه ويعلم إحرام العمر بالمقايضة **قوله** توضع
الح ولولم يتوضأ ولم يغتسل جاز أيضاً صرح به الزاهد **قوله** وغسله
أحب هذا الغسل للتنظيف ولذلك تؤمر به الرجال والنساء والحائض
والنفساء والصبي وينوب مناهم الوضوء لا التيمم عند العجز عن الماء
لأن التراب ملوث لا ينظف البدن ولا يقطع الرائحة الكريهة كما في المنع
ولو اغتسل قبل إحرامه فحدث ثم توضأ فأحرم لم ينل فضلاً لغسل
للإحرام كما في جوامع الفقه وينبغي أن ينال فضله لأنه شرع للنظافة
ولهذا يؤمر به الحائض والنفساء وقد حصلت كما غاية التشروع **قوله**
ولبس أزاراً وهو من الحقول ما تحت الركبتين ليستر عورته لأنه
شرط فيه كما في المقدسي ولبسهما هو السنة والثوب الواحد الساتر
جائز كما في فتح القدير **قوله** ورداء يدخله تحت اليد اليمنى ويلقيه على
كتفه الأيسر ويبقى كتفه الأيمن مكشوفاً كما في الخزانة وهو سنة وفي
رواية ليس بسنة كما في مسالك الأكرمان **قوله** طاهرين أطلقه فشم

الجديد والغسيل ولكن الجديد أفضل لقوله عليه السلام تزين لجادة ربك
وفي الكف الجديده والمخلق سواء كما في المنع **قوله** وتطيب أي ان وجد باكت
طيب شاء في الروايات المشهورة ولو بقيت عينه هذا في البدن وأما في الثوب
فكره الطيب بما يبقى عينه بعد الإحرام لأنه لا يزول سريعاً هذا عند البيهقي
وأبي يوسف وأما عند محمد فكره بما يبقى عينه مطلقاً وبقاء راحته لا يكره
بالإجماع كما في الإيضاح والأسرار والمبسوطين **قوله** وقال المفرد الحج أي
الذي أحرم به فقط دون العمر **قوله** وصلى شفعاً أي ركعتين صرح بذلك
في الهداية ولا يصليهما في الوقت المكروه ويجزئيه المكتوبة كتحية المسجد وينوي
عقيب صلواته بقلبه إحراماً بالحج أو بالعمر والذكر باللسان ليس بشرط ولكن
موافقة القلب أولى كما في المنع **قوله** ينوي بها أي بالتلبية الحج أشار به إلى
أنه إنما يكون محرماً بالنية والتلبية وقوله وإذا لبى نادى الحج تفصيل هذا
يتأدى فرض الحج بمطلق النية لا بالنقل هذا إذا لم يتعدّد الواجب عليه وأما
إذا تعدّد بان يكون عليه حجة الإسلام وحجة النذر فأحرم مطلقاً كان تفلاً
كما في المجتبى والمقدس وأطلق الحج ولم يقيد بفرض إشارة إلى أن المذهب
أن الفرض فيه يتأدى لمطلق نية الحج من غير تقييده بالفرض لما تقرّر أن وقت
الحج معيار من وجه وطرف من وجه فيراعى معياريته عند إطلاق الحج ونظر فينته
عند التقييد بالنقل ومن ذلك صح نية النقل لمن لم يحج حجة الإسلام عندنا
ولأن المطلق كما يحتمل الفرض يحتمل النقل إلا أن ظاهر حال المسلم أن لا يحتمل
المشاق الكثيرة إلا ما هو عليه وكذا في الإسلام فيجمل الإطلاق عليه وهذا
الحمل حسن جداً ولا سيما تأدى الفرض أكثر ثواباً ولأن الإطلاق أعم والفرض
أخصر ولا مناة بينهما فيدخل فيه من غير تصريح بل إنما يوجد الإجماع في ضمن
الاختصاص بخلاف النقل الاختصاص أنه من قبيل الالتزام فلا يدخل فيه ولا يحتمل
عليه وإن صح تأديته بالتصريح بناء على ظرفية الوقت من وجه هذا زبدة ما
في الأصول والفروع فظهر أن تأدى الفرض بمطلق نية الحج ليس بمحرر معيارية
الوقت وتعين له كإدخاله الشافعي رحمه الله وظهر أن تأدى فرض الحج بمطلق
النية كما ديد بتصرّحه من غير فرق في الإداء وسقوط الفرض عن ذمته مطلقاً
كما هو المذهب علان الإطلاق يقتضي الكمال وإذا في الفرض فيجمل عليه البتة
إذا عرفت هذا فظهر أن استنباط الكمال المحقق أن فرض الحج بمطلق النية لا
يسقط عند الله تعالى فلا بد فيه من نية الفرض كما ينبغي بل غير صواب على ذلك
دراية منه والدراية لا تجعل بها في مقابلة الدراية وقد عرفت أن المذهب
على الإطلاق في التأديته والسقوط المدلوبة والصلاة على نية والشكر على نغائه
أذ هو المنعم للصواب **قوله** أن الحمد بكسر الهزة لا بفتحها هكذا رواه ابن
عمر وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما كما في العناية وهو المحكي عن محمد بن الحسن
والفراء والكسائي وتعلب كما في المنع وفي المحيط الكسر أصوب لأن النبي عليه
السلام كسرها وفي البرجندی والكسر أجود لأن معناه أن الحمد لك على كل
حال ومعنى لبسك لهذا السبب وفي المقدسي هو بكسر الهزة على استيناف
التلبية للذات لأن تعليق الإجابة التي لا نهاية لها بالذات أولى منه باعتبار

فيه كلام على ابن
الهيثم

اسم مجربة الشاعر
ای نجام منه

ومن عادة العرب المتفائل بنوع طير
يسمونها صواوته والمراد بصداقه
وصول الشاعر الى مراده وهو مراده
الى ليس

ای امرأۃ باعۃ
منہ

بحيث يلزق واما المولم يلزق ببذنه او ثوبه فلا بأس به كما في البرجندی وعن محمد اذا
دخل بيتا قد اجر فيه وطال مكثه فجب بثوبه فلا شيء عليه كما في الظهيرية **قوله**
وقلم الظفر اى قطعه بنفسه او امر غيره به واما لو انكسر وصار بحال لا ينبت
فقطعه فلا شيء عليه كما في الخزانة **قوله** وستره الوجه والرأس هذا في الرجل
واما المرأة فيجوز ان تستر رأسها لاجهها كما في الهداية وغيره **قوله** بالخطي
قيد به لانه لو غسل بالماء القراح او الحمر او الصابون فلا شيء عليه بالاتفاق
وقيل الخلاف في الخطي العراقي لانه رايحة الطيبة كما في الظهيرية وعليه نوع
اشارة في كلام المصنف **قوله** وعندهما الصدقة لان قتل الهوام يربحها هذا
قوله ويشق قصها وسائر ما يحق به من حرق وتثور واستثنى البعض شعر
العين كما في المقدسى **قوله** وشعر بدنه تعميم بعد تخصيص واما افراد الرأس
بالذكر للاهتمام فيه حيث يكثر حلقه عادة وعطف العام على الخاص وان
انكره بعض ولكنه واقع وهو المنصور وعليه قوله تعالى ان صلواتي وسكني
صرح به ابو السعد وعليه رجة رب الودود في شرحه على الهداية **قوله** ولبس
تيمر اطلق اللبس وهو المعتاد بدن يدخل يديه في كفيه حتى لو ارتدى بالقميص
او اللتر وال او ثياب او وضع على كتفيه وادخل منكبيه ولم يدخل يديه لا بأس به
كما في الخزانة **قوله** من الكعب هو هنا مفضل وسط القدم عند معقد الشراك
حمل عليه هنا احتياطا على ما روى عن هشام عن محمد كما في الشرح **قوله** الا
بعد زواله اى زوال الطيب بان صار خلقا او غسل بحيث لا ينفض اى
لا يشتر على البدن وهو المراد عند الفقهاء كما في البرجندی وعن محمد معنى
النفض تعذى اثر الصبح الى الغير وان يفوح منه رايحة الطيب كما في
العناية **قوله** لا اى لا سقى الاستجمام من غير ازالة الوسخ فان ازالته
لا ينبغي كما في الخزانة وهو مكروه تنزيها على ما في البرجندی **قوله** على حقوه
وهو الموضع المستدق من البدن فوق الوركين اطلق شد الهميان فمثل
ما كان فيه لنفسه او لغيره كما في النبع ولا بأس بان يشد المنطقة والسيف
والسلاح والمصحف والتختم بالخاتم كما في العناية وكذا الاكتمال بغير الطيب
وان يحنن ويفتصد ويقلع ضره ويجبر كسره ويحتجم ويحك رأسه
وبذنه الا ان يخاف سقوط شعره ونحوه كما في المقدسى **قوله** واكثر التلبية
قال الكمال المحقق ان التلبية فرض سنة ومندوب فالاول كونها مرة
والزيادة سنة حتى تلزمه الاساءة بتركها ويستحب ان يكررها كلما اخذ
فيها ثلث مرات ويأتى بها على الاول، بلافضل كلام ورة السلام في خلالها
جاز ذكره لغيره السلام عليه في حالة التلبية هذا زبدة كلامه ولا يفتن ان
التلبية فرض في كل محل التلبية بل المراد انها مرة فرض عند النية والزيادة
عليه سنة ويستحب **قوله** برفع الصوت وهو سنة فان تركه كانت
مسيئا ولا شيء عليه ولكن بلا اجتهاد نفسه كيلا يتقصر كما يفعله العوام
كما في فتح القدير وغيره **قوله** متى صلى اى التلبية سنة متى صلى الى اى
عقب الصلوة فرضا كانت او نفلا وهو ظاهر الرواية كما في البدائع **قوله**
اولق رايها هذا قيد اتفاق اذ لولق ما شيئا بل لولق بعضهم بعضا يلحق كما في

رسالة ابي عبد الله

الكافي **قوله** او اسماى دخل آخر الليل فهذه خمس احوال ذكرها المصنف وسن التلبية اذا استيقظ من منامه كافي الظهيرة واذا جذب زمام راحلته لميل رأسها كافي الكافي **قوله** واذا دخل مكة ليلا او نهارا ويستحب دخولها نهارا كافي الخاتمة كما يستحب ان يغتسل لدخولها ولو حائضا ونفسا كافي المنيع **قوله** كبراي قال الله اكبر وهتل اى قال لا اله الا الله فجعل ان يدعو بما شاء وان تبرك بالمنقول من الدعوات فهو حسن كافي الهداية **قوله** ثم استقبل اى بعد فرغ من الدعاء استقبل الحجر الاسود **قوله** رافعا يديه كالصلوة ولكن حذاء منكبيه هو الصحيح كافي البديع ثم يرسلهما كافي التحفة **قوله** وبالقبلة اى يرضع شففيه بلا صوت كافي المقدسى **قوله** ومصليا الى وبعد الصلوة يقبل كفيه كافي الخزانة **قوله** وطاف للقدوم وكيفية الطواف دفوة من البيت فيه ويجوز في جميع المسجد الحرام والاروقة والاسمحة والستائف وان حال بينهما قبة او غيرها ولا يجوز من خارج المسجد الحرام اجماعا كافي المنيع **قوله** وهو اى الخطيم ويسمى بالحجر بكسر الحاء وهو الاكثر لانه حجر من البيت اى منح منه ولكن ليس كله من البيت بل مقدار ستة اذرع منه من البيت وما زاد ليس من البيت كافي الغاية **قوله** سبعة اشواط جمع شوط وهو جري مرة الى الغاية والمراد هنا الطوفة حول الكعبة كافي البرجندى **قوله** يثرب اسم المدينة المنورة في الجاهلية سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة والطيبة لقب في احتمال اشتقاق يثرب من السري وهو الهلاك والفساد واللوم والتعسف كافي بعض حواشي البيضاوى **قوله** على هيئة فغلة بالكسر من الهون اى على سكينته ووقار **قوله** وعن محمد انه سنة وقال في خبر مطلوب انه اذ ب **قوله** يجب اى ذلك بكل اسبوع اى بعد كل سبعة اشواط فرضا كان الطواف او اجبا او مسنونا وله ذكره بعض اصحابنا الطواف في الاوقات المكروهة والصحيح انه لا يكره ويؤخر ركعتيه الى وقت استحباب الصلوة فيه كافي المنيع والبرجندى **قوله** ويسمى طواف التيمية وله اربعة اسماء ايضا طواف اللقاء وطواف اول العهد وطواف النفل وطواف الورد كافي المنيع **قوله** ستة للافاتى اراد به من هر خارج مكة مطلقا يجوز كافي البرجندى وذكر في الخزانة الاصح ان هذا الطواف واجب **قوله** بين المبلين الاخضرين هما شيثان معروفان على شكل المبلين احدهما بعيد عن الاخر جعل علامة لمحل الهرولة في حرم بطن الرادى احدهما اخضر والاخر اقر فقول اخضرين تغليب كافي النهاية **قوله** ثم عاد اى بعد ما صلى واستلم الحجر وكبر وهتل كافي الاول **قوله** وهذا هو الصحيح وجهه ان رواة نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفقوا على انه طاف بينهما سبعة اشواط كافي المنيع **قوله** وفي رواية وهو قول الطحاوى من اصحابنا والضمرى من اصحابنا لثنا فنى ومحمد بن جرير الطبري **قوله** فيكون الختم على الصفا ويصير اربعة عشر شوطا كافي المنيع فيه بحث اذ المنقول عن الطحاوى ان يبتدئ في كل مرة منها بالصفا ويختم بالمررة وهذا صريح في انه لم يجعل العود

اسم كتاب والفقه

وجه التغليب ان الحضرة مشرفها من الخيرة تناسب تغليب الشريف باعبار تضمنه لما دونه دون العكس

وذكر في الحاشية السعدية على سراج الهداية حيث قال في غاية السروجى عن طلحة بن عبد الله بن كوز ان رسول الله عليه السلام قال افضل الايام يوم عرفة فان وافق يوم جمعه وهو افضل من سبعين حجة في حجة خروجه زرين بن معاوية في تحريد الصالح بعلامه المطا في مناسك التواريخ وقيل اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة فقد نكل اهل الموقف انتهى قال ابن جماعة في مناسك الكمبر وسال بعض الطلبة والذى رجه الله فقال قلنا ان الله تعالى يغفر لجميع اهل الموقف مطلقا فارجو تخصيص ذلك بيوم الجمعة في هذا الحديث فاجاب بان محتمل ان الله تعالى يغفر لجميع اهل الموقف في يوم الجمعة وغير واسطة وفي غير يوم الجمعة يهب قوما لقوم والله تعالى اعلم انتهى وفي شرح

المشارك لغير ابن ملك في شرح حديث مصدريج ابن واما افضل الايام على الاطلاق فقول يوم عرفة وقيل يوم النحر وعن طلحة بن عبد الله بن كوز من فروع افضل الايام يوم عرفة فان وافق يوم الجمعة فهو افضل من سبعين حجة في غير حجة رواه زرين

جزء شوطا كما هو عليه عبارة المصنف وكيف يجعله شوطا اخر ويحكم بان الواجب اربع عشر شوطا لان رواة نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفقوا على انه عليه السلام طاف بينهما سبعة اشواط والتفصيل في شرح الهداية لابن كال الوزير **قوله** ثم سكن بمكة يعنى اذا فرغ من السعى بين الصفا والمروة يدخل المسجد ويصلى ركعتين او يصل عند مقام ابراهيم على ما سبق ثم يسكن بمكة ان كان قدومه قبل يوم السابع **قوله** وطاف بالبيت نفلا اشار بالى التنفل بالسعى عقيب هذه الاطوفة في مدة مقام بمكة لان التنفل بالسعى غير مشروع كذا في الشرح **قوله** اى خطبة واحدة صرح بذلك في الظهيرة **قوله** والصلوة بعرفات وكذا كيفية التوجه الى عرفات والنزول بها كافي البرجندى **قوله** لانهم يروون الابل في هذا اليوم لاجل عرفة كافي المقدسى **قوله** عرفة بضم العين وفتح الراء وادبارا عرفات نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوقوف فيه لما نهى راي الشيطان فيه كافي البرجندى **قوله** بشرط الامام اى الاعظم او نائبه وهو المراد من الاطلاق كافي المحيط ولذلك لوصلى الظهر بجماعة لامع الامام وان صلى العصر معه لم يجز العصر هذا عند البيهقيفة واما عندهما فلا يشترط الجماعة ولا الامام وقد صح صاحب المنيع قول البيهقيفة **قوله** والاحرام للحج اى قبل الزوال ويكتفى بعده قبل الصلوة في رواية وهو الصحيح كافي التبيين **قوله** لا يجمع اى لا يجمع العصر مع الظهر في قته وكون المعنى هذا اظهر واحسنية التفريع ظاهر واما احتمال شرح المصنف ان لا يجمع العصر فقط وان لا يصح معا فبدون انضمام قوله بل لا يجوز الحوائج تمام الكلام باخيه وانضمامه فالمقصود عنده متعين كما لا يخفى **قوله** بغسل سن حال من فاعل ذهب اى ملتبسا بغسل مسنون وجازا لاكتفاء بالوضوء وذكر في الخلاصة ان الطهارة ليست من شروط الوقوف حتى لو وقف الجنب والحائض بعرفات جاز **قوله** على ناقته وهو قيد اتفاق والمراد راحلته والوقوف عليها افضل اقتداء بالنبي عليه السلام ثم الوقوف قائما وانه قال احمد بن حنبل والشافعى في اصح اقواله كافي المنيع **قوله** مستقبلا اى الى القبلة **قوله** ووقف الناس اعلم ان اول وقت الوقوف بعرفة وقت زوال الشمس من يوم عرفة واخره الطلوع الفجر من يوم النحر فالوقوف قبل هذه المدة وبعدها عدم والركن ساعة من ذلك ولو ما را او مضى عليه والواجب ان وقف نهارا بمدة الى الغروب اوليلا فلا واجب فيه كذا في فتح القدير وغيره **قوله** ودعا يجهد اى دعاء حاضر القلب فارغا عن الامور الدنيوية فان الدعاء واكثر من الدعاء الى ان تغيب الشمس حاجته الدينية والدينية فان الدعاء فيه مستجاب غير مردود الا الدماء والمظالم علمنا في المشاهر بل هو مستجاب لهما ايضا في موقف المزدلفة على ما جاء في بعض الروايات وقد قال الله تعالى وبغفر ما دون ذلك لمن يشاء وظلم بعضهم بعضا دون الشرك كافي فتح القدير والحذر كل الحذر من التفسير في الدعاء في هذا اليوم والحج في الدعاء مع قوة الرجا بالاجابة لانه نجح عظيم وموقف جليل يجتمع فيه خيار عباد الله الصالحين واوليائه المخلصين وهو

في كلام على الواجب

مقام الابدال ومقام الغوث واعظم مجامع الدنيا كما في المنيع وقد قيل ان واقف يوم
جمعة غفر لاهل الموقف من سبعين حجة كما في المقدس وفيه معزيا الى الاكل
وغیره ان الذنوب تحبط بالجمعة والهجرة صغيرة كانت او كبيرة حق الله تعالى
او حق العبد وفصل وغايته ان اهل السنة والجماعة اجمعوا ان الكبار لا يكفروها
الا التوبة مع استئصال حق العبد ولا يسقط الدين ولا قضاء والصلوة والصوم
ونحوها اذا لم يقل به احد وانما الساقط سقوطه انتم تأخر الدين وتأخير قضاء
الفرض او الواجب ثم بعد ذلك تعرفون بعرفة اذا اخر ذلك ولا سيما بعد الطلب صار
انما الآن والدين ونحو الصلوة باق عليه ولم يقل احد بعوم المعفرة والسقوط
مطلقا بالجمعة او الهجرة هذا **قوله** فبعد الغروب اني مزدلفة اشار به الى انه
لا يخرج من عرفة قبل غروبها حتى لو خرج من حدود عرفة قبله فعليه دم كما في
الظهيرية ولا بأس بان يتجمل قبيل الامام خوفا عن الزحام بشرط ان لا يخرج
عن حدود عرفة قبل غروبها كما لا بأس بان يمكث قليلا بعد غروبه للزحام
كما في الكافي والافضل المشي على هيئة ماشيا مهللا كما مر وان وجد درجة
اسرع كما في المقدس **قوله** ونزل عند جبل قرح جبل معروف غير منصرف
للعلمية والعدل من قرح ارتفع وينزل عن يمينه او يساره ويجتنب الطريق
كيلا يتضرر المارة كما في المقدس وغيره **قوله** ههنا جمع المغرب والعشاء
الم ولم يشترط الجماعة في هذا الجمع عند ابخينة ولا يفضل بينهما بتطوع
او بشغل بشئ اخر كاكل وشرب ولوقوع الفصل بعيد الاقامة خلافا لغيره
كما في الشروح واللائق للحاج احياء هذه الليلة بصلوة وتلاوة وذكر ودعاء
وتضرع فانها ليلة العبد جامعة لانواع الفضل من الزمان المكان والجلالة
اهل الجمع وهم وفد الله وخير عباده تعالى ومن لا يشق بهم جليسهم كما في
المنيع والمقدس **قوله** بغلس اراد به اول الوقت وانما يعجل في صلوة
الفجر لحاجة الوقوف وزمانه ما بين طلوع الفجر من يوم النحر وطلوع الشمس
كما في البدايع **قوله** وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** ودعا الى حاجته
واجتهد فدعائه غاية الاجتهاد اذ هو محل الاجابة ولو في حق العبد على روى
العباس بن مرداس وغيره كما في رسالة معجولة العلامة امير باوشاه صاحب
الشرح الثاني على تحرير ابن الهمام عليهم وعليها رجة رب الانام **قوله**
واذا اسفراى دخل في سفر الصبح اي ضوئه وما قيل في حقه اذا صار الى
طلوع الشمس قدر ركعتين تقريبا كما في فتح القدير وما وقع في مختصر
القدوري واذا طلعت الشمس ما قبل بانها اذا قربت الشمس الى الطلوع
كما في الكافي والمنيع اذ المقصود الوجدان بمنى قبيل طلوعها حتى يستقر
في مكانه بعد طلوعها بخلاف اهل الشرك فانهم كانوا يفرون بعد طلوع
الشمس على روس الجبال ويقولون اشرك بغيركم كما في المقدس
قوله ورمي جرة العقبة لم يات بالفاء كما في الهداية لئلا يفيد ان يرميها
قبل طلوعها فانه مكروه لان وقتها المسنون بعد طلوعها الى الزوال
كما في الظهيرية والمنيع **قوله** هو ان يضع الحرف في كيفية الرمي اقوال
وما ذكر هو الصحيح كما في المقدس **قوله** باؤها اي باول حصاة يرميها

قبح بفتح الزاء معدول من قرح
بكسرهما فعلا

يعني شروق الشمس لتسرع النية
مسك

وهو مذهب الجمهور خلافا لاحمد وبعض اصحاب الشافعي فانه ذهب الى انه يقطع
القلبية عند تمام الرمي كما في البرجندی **قوله** وحلله اي من مخطورات الاحرام
كالنكاح واللبس الثياب والصيد **قوله** غير النساء من الوطئ في الفرج وغيره
ومن القبلية والمس بشهوة كما في المنيع **قوله** قد مر انه الفرض هذا الطواف
هو الحج الاكبر كما في البرجندی **قوله** يوما من ايام النحر اي من يومه ذلك او من الغد
او من بعد الغد او من ليلة من لياليها صرح به في الظهيرية **قوله** ان فعلا الحج اي
بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم **قوله** والا فبهما اي وان لم يفعلوا ينطوف
برمل وسعي **قوله** ثاني النحر وهو الحادي عشر من ذي الحجة وهو اول ايام التشريق
فلورماها قبله في اليومين لم يخرج وكذا في اليوم الثالث هذا في ظاهر الرواية
اما في غيره لور في الثاني والثالث قبل الزوال جاز كما في المنيع ويمتد وقتها الى
طلوع شمس الغد فصح ليلا ولكنه كرهه كما في المقدس وغيره **قوله** ولا بعد يوم
النحر وهو اليوم الرابع اخر ايام التشريق يريد به انه لا يقف حين رمي الجمار
الثالث في اليوم الرابع **قوله** اي الخروج الى منى لظاهر مكة اي الخروج
من منى الى مكة **قوله** وجاز الرمي راجعا الى هذا قول ابو يوسف على ما روى عن ابراهيم
بن الجراح دخلت على ابى يوسف في مرضه الذي توفي فيه وهو معي عليه ففتح عييه
فراني وقال الرمي ماشيا افضل ام راكبا فقلت ماشيا فخطا في فقلت راجعا ثم
قال ما كان يقف عندها فالا افضل ان يرميها راجلا وما لا يقف عندها فالا افضل
ان يرميها راجلا قال فخرجت من عنده فابلغت الباب حتى سمعت صراخ النساء
انه توفي هكذا في الشروح اقول ولو كان شئ افضل والذم من مذكرة العلم
ومطالعته لا يشتغل به وفي الثانية على قول ابخينة ومحمد رحمهما الله الركوب
افضل في الكل وفي الظهيرية عكسه ورجح هذا في فتح القدير لانه اقرب للتشريع
والتواضع سيما في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا
يأمن من الاذى بالركوب والرجة **قوله** تقديم ثقله بفتح الثاء والقاف وكسر
الثاء على انه مصدر لم يناسب هذا كما لا يخفى **قوله** لانه يوجب شغل قلبه
مخلة لكرهه تقديم الثقل وينبغي نفى الكراهة ان امن على الثقل بمكة بان كان
في حرز معتبرا كما في المقدس **قوله** يقال له الابطح والحصى والبطن والخيف الثاني
وحيف بني كنانة كما في المنيع مكان بين مكة ومنى اجتمع به الكفار وتحالفوا على
اضرار النبي صلى الله عليه وسلم فنزل به ليريه طيف صنع الله به فصار
سنة كالرمي كما في المقدس ويدعون بخوما تقدم من الادعية كما في الينا يسبح
قوله الاعلى اهل مكة تولوا اتخذوا الاقفا مكة دارا قبل الزوال فعليه طواف
الصدر عند ابخينة كما في الكافي وهذا الطواف يسمى ايضا طواف الوداع
بفتح الواو وطواف الافاضة وطواف الواجب وطواف اخر عهد بالبيت كما في
المنيع **قوله** ثم شرب من زمزم يعني اذا فرغ من طواف الصدر وركعتيه بعلة
ياق زمزم على المشهور وقيل انما ياتيه بعد تقبيل العتبة والرجوع الى
الملتزم في الاول مرة ذكره الكرماني في مسالكه **قوله** ووضع صدره الى حين
الوضع يرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويقول السائل بيا بك يسأل من
فضلك ومعروفك ويرجو رحمتك كما في الظهيرية **قوله** ودعا بجهنم او يقول

مكن ان الراوي انه رآه في رؤياه ليلة
وفاته وسئل كعبته فزع الروح
قال رحمه الله لما ذهبت توديعا لي
فمضت عيني وشرعت الى اجتهاد
مسئلة اخرى وحيث لم تتم مضى
ملك الموت فقبض روحي وهو في يدي
رايت بكاهل بيتي فابعد ان اسلي
وانكلم لهم بعد ذلك بكاهل هذا
عالم البرزخ ليس لك تكلم باللسان
ففتى عنه مسجع من ثقة

والحصى يعني الحصى

اللهم لك حجت وبك آمنت وعلبك توكلت وبك اسلمت واياك اردت فتقبل
 نسكي واغفر لي ذنوبي وكفر عني سيئاتي واستعملني في طاعتك ابدا ما بقيتني
 واعذني من النار اللهم اني استودعك ديني وامانتني وخواتيم عملي واحفظها
 علي وعلى كل مؤمن ومؤمنة انتك سميع الدعاء اللهم لا تجعل هذا آخر العهد
 من بيتك وارزقني العود اليه واحسن اودبتي حتى يبلغني اهلي واكفني مؤنتي
 ومؤنة عيالي وجميع خلقك ائبئون تائبون عابدون ساجدون ولرب حامدون
 صدق الله وعده ونصر عبده وخزم الاكزاب وحله لا اله الا الله وحده
 لا شريك له كذا في الظهيرية **قوله** وبكر وان لم يقدر تبكي كما في البرجندى
قوله لانه سنة ولان طواف الركن يغني عنه كصلوة فرض عن تحية مسجد ولذا
 لم يشترع للحجرة لاغناء طوافها كما في المقدسي **قوله** ساعة اي جزء من الزمان
قوله او احتيازا اي تجاوز من عرفات بالنوم الى **قوله** وهو الوقوف والمشى
 وان اسرع لا يخلو عن قليل وقوفه على ما قرر في نفسه كما في فتح القدير **قوله** لاهل
 رفيقه اي لواحره عنه والمراد واحد من القافلة كما في الفوائد الظهيرية و
 السراج الوهاج وظاهر كلام المصنف على ان هذه النيابة تجري في المعنى
 عليه والتأثم والمصريح في الهداية المعنى عليه فقط وقال صاحب الغاية والاحكام
 عن التأثم بعيد جدا لان الاغناء عجز لا يمكن ازالته بخلاف النوم وعقد
 المرافقة للاستعانة في حال العجز والنوم يمكن ازالته فتعدها لان الله
 يجعل بنفسه كذا في المبسوط والاسرار والنهاية هذا اذا احرم عن معي
 عليه او عن تأثم بغير امر اما لو كان مأمورا بالاحرام عن الامر قبل الاغناء
 والنوم فاحرم فاحدث فهو صحيح باتفاق علمائنا **قوله** صح بالوافق اشار به
 الى ان مسئلة المتن خلافية جوازها عند البيهقيقة واما عندنا لا يجوز وبه
 قالت الائمة الثلاثة كما في المنيع **قوله** والمرأة كالرجل لعزم الخطاب مالم
 تعم دليل المخصوص **قوله** لكنها تكشف وجهها انما هو ان لا يذكر هذا لانها
 كالرجل فيه ولكنه لما كان مخالفا للعادة نص عليه ولو اختلفت شيئا على وجهها
 من غير ان يصبه حذرا عن نظر الاجاب لا بأس به كما في الاسبيجاني وهو
 المستحب كما في فتح القدير وقيل محل الاستحباب عند عدمهم واما عند وجودهم
 ومواجهتهم فهو واجب وعند عدم الامكان فالواجب غش البصر من الاجاب
 نقله النووي **قوله** وتقصر قدر ريع الرأس من كل شعر قدرا غلة كذا في
 الخلاصة **قوله** وحيفها وكذا نفاسها **قوله** غير الطواف ثم ان ظهرت
 بعد ايام الغرطاف للزيارة ولا شيء عليها بهذا التأخير لانه بعد وعيها
 طواف الصدرك كما في الكافي قالوا والمختص كالمرأة احتياطا ولا يخلو با امرأة
 ولا برجل لاحتمال كما في المقدسي **باب القرآن والتمتع** القرآن مصدر
 من قرن بين الحج والعمرة اذا جع بينهما ولا يقال اقرن وكذا اقران الترتين
 في لقمة وفي الحديث نهى عن الاقران قال القاضي كذا في اكثر الروايات
 وصوابه القرآن وفي صحيح البخاري باب التمتع والاقران قال السفاقي
 في شرحه الاقران غير طاهر لان فعله ثلاثي والتمتع من المتاع او المتعة
 قال الجوهري المتاع المنفعة والاسم المتعة وهو ما ينتفع به كيف كان

هزم

ولسعة فوسل محنة

وانما سمي به لانهم كانوا لا يرون العمرة في اشهر الحج فاجازها الاسلام كما في
 المنيع **قوله** الاهلال رفع الصوت بالتكبير او اذ به كونه محرمًا وعبر باختصار
 واسارة الوندب رفع الصوت به كما في المقدسي **قوله** وقال الزيلعي اي قوله
 وقع اتفاقا اي خرج نخرج العادة وفي التقييد به اشارة الى ان القرآن للاتفاق
 كما في المقدسي **قوله** حتى لو احرم بهما الحج فان قلت كون الميقات شرطا لا يضر
 احرامه بهما من دويرة اهله لوجود الاهلال من الميقات فمما فلا يكون القيد
 به اتفاقا وانما يكون كذلك لوجان الاحرام من داخل الميقات قلت لا كلام
 في صحة الاحرام من داخل الميقات للاتفاق كما صح من الميقات ومن قبله الا انه
 يحرم وقد سبق ان الاهلال فرض مرة عند الاحرام والزيادة عليه سنة فلا
 يلزم على المحرم قبل الميقات الاهلال فيه ولو كان شرطا لجعل اهل قبله كان
 لم يكن في حقه وليس كذلك فظهر ان القيد به اتفاقا ونخرج على عادة معروفة
قوله من دويرة اهله عبر الدار بالتصغير للتحقير لما كان شيئا لودكر في
 مقابلة شئ عظيم الشان ينبغي ان يذكر بنوع تحقير والدار هنا ذكرت
 في مقابلة الكعبة المكرمة والمخضبة فناسب تصغير الدار في الذكر كذا افاده
 حسام الدين الكافي في بحث الالتفات من شرحه على المفتاح **قوله** اريد بالحج
 والعمرة قدّم الحج اشارة الى انه لا بأس بتأخر ذكر العمرة في الدعاء وكذا في
 التلبية وان كان تقديم ذكرها فيها جميعا او لي على ان الواو لمطلق الجمع كما في
 العناية وغيره **قوله** بلاخلق حق لوطق بعد السعي فسد احرامه كما في البرجندى
قوله ثم حج اشارة بتم الى ان طواف العمرة مقدم على طواف الحج حتى لو طاف
 والا للحجة وسعى ثم لعمرة لفت نيته وكان الاول للعمرة لما قرر في محله من
 ان الماتق به من جنس ما هو ملتبس به في وقت يعط له ينصرف الى ما هو
 ملتبس بكن سجد في صلوة بعد ركوع ينوي سجود تلاوة عليه انصرف
 الى سجدة الصلوة كما في المقدسي **قوله** وذبح للقران اطلق الذبح فمثل شاة
 وبذبة او سبع بدنة والاشراك في البقرة افضل من انفرد الشاة وفي
 الجزر افضل من البقرة كما في الاضحية وان ساقه مع كان افضل كما في الحاشية
 والظهيرية **قوله** بعد رمي يوم النحر بشرط ان يقع الذبح في يوم من ايام
 النحر كما في البرجندى **قوله** وان عجز اي وان ظن بقاء عجزه الى اخر ايام النحر
 صام الحج كما في المقدسي وان قدر على الهدى في خلال الثلاثة او بعدها قبل
 يوم النحر لزمه الهدى وسقط الصوم وان قدر عليه بعد الملق قبل ان يصوم
 السبعة في ايام الذبح او بعدها لم يلزم الهدى كما في فتح القدير **قوله** اخرها
 يوم عرفة هذا بيان الافضل لانه لو صامها قبل هذه الايام الثلاثة بشرط
 ان يكون في اشهر الحج وبعد احرام العمرة جاز كما في البدايع **قوله** تعين الدم
 ولا يجز به الصوم وان لم يقدر عليه حتى تحلل فعليه دمان دم لقائه ودم
 لاهلاله قبل الذبح كما في الظهيرية والاختيار **قوله** الماما صحيمما وهو ان
 ينزل في وطنه بلا احرام هذا عندها وعند محمد لا يلزم كونه حلالا كما قاله
 الفارسى وذكر الكرماني الامام الصحيح ان يرجع الى اهله بعد اداء العمرة
 ثم يعود ويحرم بالحج **قوله** هو تفسيره يعني لا تعريفه حتى يكون جامعًا مانعًا

في كلام على
الواو

قوله فيجب كونه جامعا وما نفع لا شك ان الاصل في التعريفات ولو اسما كونه جامعا
وما نفع ولكن من دأب المشايخ في مثل هذا التعريف غالبا حصول امتياز
المعروف عما يقتضيه وروده عليه من الاغيار لا عن كل ما عداه وقد حصل امتياز
المتنوع بما ذكره من القرآن والانفراد فيكون على انهم جوزوا حذف بعض القيود
في مثل عند الشهرة ودلالة القرينة عليه وهي ذكرها في بيان الشرط حيث
قال باداء النسكين في سفرة واحدة واشهر الحج وعليه تعريف الشهيد في
الهداية بل فيه وفي غيره أكثر من ان يخصص العلم عنده تعالى **قوله** فيحرم من
الميقات العين له او قبله او بعده ولكنه ذكره لما مر في القرآن **قوله** في الاشهر
ظاهر يفيد ان الاحرام بالعمرة انما يكون فيها وليس كذلك بل يجوز تقديمه
عليها ولكن اداء العمرة في التمتع ينبغي ان يكون فيها كما في البرجندى **قوله** اول
طوافه اي عند استلام الحجر في اول مرة من الطواف كما يقطع التلبية في الحج
اول حصة يرى بها كما في الحصر والمنع **قوله** احرم من الحرم قديبه لانه لو لم يحرّم
من الحل يلزمه دم لانه مكى وميقاته الحرم كما في المنع **قوله** يوم التروية
هذا بيان آخر وقت يجوز تأخير الاحرام اليه من غير كراهة كما في المنع وغيره
واما ما أخر عنه قال السروجي لا يجوز وفي الجنازة لو احرم يوم عرفه جاز
قلت المراد ليس من قوله لا يجوز نفى الصحة بل المراد منه الكراهة التحريمية
ومن قوله جاز اي مع الكراهة فلا يمنع حصول التوفيق بينهما لان الشرط
ان يكون عند الوقوف بعرفات محرما بالحج سواء احرم في يوم التروية او في
غيره كما لا يخفى **قوله** لانه مثله بضم الميم وسكون الشاء او بفتح الميم وضم
الشاء **قوله** وقبل انما ذكره الحاقا له العجاوى وقد سبق انه لو قطع الجلود دون
الجم لا يكره عنده ايضا بل هو حسن واضح لان الاحاديث اشتهرت فيه وكيف
يكبر ذلك مطلقا وايضا ان ليس في هذا القدر مثله فظهر ان لا وجه لتضعيف
المصنف هذا القول تبعا لصاحب الهداية كما لا يخفى **قوله** وقيل انما ذكره اشارة
الى ضعف هذا القول ظاهر لا يتأتى بان باحدى السنتين وترك الاخرى
لا يكون مكروها وانما المكروه ترك السنة لا الماتى بها العلم عنده تعالى
قوله اي فعل افعال العمرة من الطواف والسعي **قوله** كما مر وهو قوله ويسعى
ويحلق الحج **قوله** ثم احرم التمتع بالحج اي احرم به بعد فعل افعال العمرة
وقبل التحلل منها **قوله** من احراميه اي احرام الحج واحرام العمرة يعني
اذا ساق الهدى واعتبر ولم يتحلل منها ثم احرم بالحج يحمل من الاحرامين
جميعا بحلقه يوم النحر وهو ان التحلل عنهما وذكر في المنع والغاية انه
اذا اعتزل ولم يسقه ولم يتحلل منها حتى احرم بالحج يحمل منهما بحلقه يوم النحر
وكذا القارن وقوله بحلقه متعلق بقوله حل وشار بتقدمه الى ان الحرم
المتنوع بسوق الهدى لا يتحلل قبل اداء الحج ولو حلق وانما يتحلل بعد ما
حج او حلق او قصر يوم النحر كما في البرجندى **قوله** المكر ونحوه من اهل
المواقيت ومن دونها الى مكة هذا عندنا واهل مكة خاصة عندنا كذا ومن
كان على مسافة منها لا يقصر الصلوة فيها عند الشافعي كما في الكافي واختار
الحماوي قول مالك كما في شرح البخاري **قوله** اي لا تمتع له اي في اشهر الحج

ظاهرة ان لا يصح منهم وعليه كلام الانقاني وفي التحفة لو تمتعوا جاز اي هو واساؤا
وعليهم دم جبر لا ياكلون منه ولا يصومون للعشرة وشرطهم عدم الالماس
لتمتع ينهض سبب الصواب ويترتب عليه دم شكر وما في البدائع من انه يعصى
بالاعتماد في اشهر الحج يحمل على ما دلج في عامة كما في المقدسي **قوله** ولا قران واما لو
خرج الى الافاق واتي قارنا كان له ذلك كما في الظهيرية هذا اذا خرج من الميقات
قبل اشهر الحج فعند ذلك يكون ملحقا باهله فلا يتعلق به خطاب المنع كما في فتح
القدير **قوله** اذا لا يجوز له التحلل لان سوق الهدى يمنعه ما لم يذبحه فيكون
عوده واجبا عليه للذبح كما في المنع وغيره **قوله** كوفي ونحوه من الافاقين **قوله**
وسكن بمكة اي مقما او بصورة ونحوها مما اهلته تمتع اشار بسكن انه لم يتخفها
دارا كما صرح به في البدائع وغيره وليس وطنه **قوله** ورجع من بصورة الى مكة
وقضاها الحج هذا اذا خرج من الميقات في اشهر الحج اما لو خرج قبل اشهر الحج
فقتى العمرة فيها وج فتمتع اجماعا كما في المقدسي والمنع نقلا عن مبسوط شيخ
الاسلام **قوله** وج لا تمتع عندا ببخينة ويكون متمتعا عندها والتفصيل
في الشرح **قوله** اما الاول فلان فيه جمعا للحج ولا شتمال القرآن على تعجيل
الاحرام واستدانتها من الميقات الى ان يفرغ عنها ولا كذلك التمتع
فان العمرة ميقاتية ولحجة مكية كما في المنع **قوله** فاشبه الصوم والاعتكاف
اي مع الاعتكاف والحراسة اي حراسة اهل الاسلام وما يتبعهم بلا اجر
في الليل مع صلوة الليل **باب الجنايات** **قوله** والمراد بها فعل ما ليس
للحرم ان يفعله اي بسبب الاحرام والحرم كما في فتح القدير وجملة ما يحرم
الاحرام على الحرم اثني عشر شيئا التقيت ولبس المخيط ولبس الخفين
وتغطية الرأس وتغطية الوجه وحلق الرأس وخلق شعر البدن وقص
الاظفار وقتل القمل وقتل الصيد والدلالة عليه والوطي وانزال الماء
الدافق ملحق بالوطي كما في المنع **قوله** وقد يكون تصدقا او دما اي خيرا
بينهما **قوله** وقد يكون غير ذلك نحو كونه خيرا بين المتصدق والدم وبين
صوم ثلاثة ايام وكون الواجب عليه دما وقضاء في قابل وغير ذلك على ما يجرى
التفصيل **قوله** ان طيب عضوا اي الصق بعض منه عيناه رايحة طيبة فلو شتم
طيبا لا يكون نقيبا كما في النهاية ولكنه يكره ذلك له وكذا شتم الثمار الطيبة
كالنخاع ولو حبس في حانوت عطار او دخل بيتا قد اجر فيه فعلق به او شوبه
رايحة فلا شيء عليه بخلاف ما لو اجره وتعلق به كثير فعليه دم والافسدة
والمرجع في الفرق بين الكثير والقليل العرق ان كان والا فما يقع عند البتلى
كما في فتح القدير **قوله** عضوا كما ملاء هذا المكان الطيب في نفسه قليلا الا انه
طيب به عضوا كما ملاء فيكون كثيرا واما لو كان في نفسه كثيرا بان يكون كقنين
من ماء الورد وكفا من الغالية وما يستكثره الناس من المسك لا يعتبر
العضو وهو الاحتياط كما في الذخيرة وغيره اطلق العضو فشمّل عضوا
واحدا متعينا او مقدار عضو واحد متفرقا **قوله** فما زاد اشار به الى انه لا فرق
في وجوب الدم بين عضو كامل وجميع البدن ذكر في المسالك لو طيب
جميع فعليه دم واحد لا اتحاد الجنس ولو كان في اعضاء متفرقة يجمع فان بلغ

عضوا كما ملا فعليه دم والا فصدقة **قوله** ونحوها من اليد والوجه وغيره **قوله**
او خضب رأسه وكذا لو خضب اليد وقيدته الا سبيحان بالكثير وان قل فصدقة
وفي الرأس مطلقا وفي الاصل ذكر المحبة مع الرأس وفي الجامع اكتفى به ليفيد
ان الدم منوط به ولو اورد المحبة فعليه صدقة كما في الدراية عن المبسوط
لا كما وصه الزليعي كما في المقدسي **قوله** بختاء متون لانه فعال لا فعلا يمنع
صرفه الف التانيث كما في فتح القدير **قوله** اي استعمل الدهن وفي الصحاح
ادهن على فتعل اذا تطل اطلقه والمراد استعماله على وجه التطيب لان
الزيت ودهن السمسم ليس بطيب في نفسه من كل وجه فلا بد من قصد التطيب
فلو استعمله في جراحته لا شئ عليه بخلاف المسك اذا تدأى به لانه طيب
بنفسه فلا يشترط فيه القصد كما في الشرح **قوله** او حل اي دهن السمسم
قوله او لبس بخيطا اطلقه والمراد لبسه على وجه العادة لما قدمناه من
الترافق وقد صرح به في المنع هنا ايضا والطلاق اللبس يشمل لبس اللباس
كله من القميص والسراويل والقباء والعمامة وغيرها فعليه دم واحد لان
هذه الجنايات من جنس واحد فصارت كجناية واحدة كما في المنع ودوام
اللبس اياها ونزعه ثم لبسه شئ واحد لا يتعد به الجناية ما لم يعزم على
الترك فاذا تركه وعزم على الترك ثم لبسه فهو لبس اخر كما في الذخيرة **قوله**
او ستر رأسه اطلقه والريح كالكل فيما روى عن ابى حنيفة كالحلق وهو المشهور
وعن ابى يوسف ان المعتبر الاكثر كما في شرح ابن الساعاتي والمقدسي والمراد
الستر من جنس ما يغطي به الرأس كالتياب واما لو تغطاه بنحو الطست والعدل
من بر فلا شئ عليه كما في الظهير **قوله** يوما كما ملا قد لكل من اللبس والستر
كما هو المصريح في اكثر الكتب **قوله** او حلق بحاجه اي محال الحجامه جمع محجمة بفتح
الميم بدليل عدم ذكر الموضع وما وقع في اكثر الكتب بذكرها فيكون جمع محجمة
بكسر الميم وهو قارورة الحجام وانما اتى بلفظ الجمع لاختلاف عادات الناس
في موضع الحجامه اذ العرب يحجم على الرأس واهل الفرس بين الكتفين واهل
الهند على البطن كما في المنع **قوله** او احدى ابطينه وكذلك تنقها اما بالنورة
او غيرهما كما في البرجندی **قوله** ان قلم وكل مجلس بدا او رجلا يعني ان قلم
فيه طرفان اربعة اطرافه **قوله** او طاف للقعود او للصدر وجوب الدم فيها
لو طاف جنباً هو الصحيح كما في الجمع وعن محمد يلزم الصدقة كما في الثانية وقيل
ليس في طواف التحية جنباً او محدثاً شئ اشار اليه في النهاية **قوله** او للفرض
وهو طواف الزيارة وفي المحيط لو طاف للعمرة جنباً او محدثاً فعليه شاة ولو
ترك من طواف العمرة شوطاً فعليه دم لانه لا مدخل للصدقة في العمرة
وليستحبه فيه وفي غيره ان يعيده على طهارة في ايام النحر او بعدها و
يسقط الدم ولو اعاده بعد رجوعه الى اهله وينبغي ان يلزم صدقة كما في
الكافي **قوله** او افاضت غمرات قبل الامام اي رجع منها قبله وبما وجدوها
قبل غروب الشمس ولم يقيد به مع انه مراد لان افاضت الامام لما لم يكن
قطراً الا على الوجه الواجب اعني بعد الغروب وضع المسئلة باعتبارها فاذا
افاض قبل الامام ولم يخرج عن حدودها فلا شئ عليه كما في الشرح **قوله**

او اقل اي شوطين او شوطاً وفي الظهيرية لو طاف اكثر طواف العمرة وسعى رجع
الى اهله فعليه دم لتركه اقل طواف العمرة وهو ركبن ولعل هذا وما ذكر في المحيط
وجه العدل من طواف الزيارة الى الفرض ليشمله كما لا يخفى **قوله** وبترك اكثر
وكذا بترك كله بطريق الاول كما في البرجندی **قوله** او السعي بين الصفا
والمروة اي كل اشواطه واكثرها في العمرة او الحج بغير عذر ورجع الى اهله
لزومه دم والدم احب من الرجوع لان السعي غير مقصود فان عاد يعود
باحرام جديد كما في المحيط والمنع **قوله** او الرمي كله اي رمي الجمار في الايام
كلها **قوله** او في يوم اي رمي الجمار الثلث في يوم واحد **قوله** او الرمي الاول
الح فانه بمنزلة رمي الجمار الثلث في غيره لانه كل وظيفة هذا اليوم **قوله**
او مس بشهوة امرأة او غيرها وكذا لو جامع فيما دون الفرج كالتميز والسرور
كما في المقدسي اطلقه فعليه دم انزل ولم ينزل وهو المصريح في الهداية
والمبسوط والمحيط والبدايع وقالوا هكذا في الاصل وصح في الجامع الصغير
لقاضيه ان لا يشترط لجوب الدم فيه الامناء كما في فتح القدير والمنع
قوله ولا يخفى ما في دلالة اللفظ عليه وانت خبير بان للسباق والسباق دخلا
في تصوير المعنى ودلالة اللفظ عليه فعند ظهور المعنى لا يعد ذلك تسامحا
عند المشايخ كما وقع هنا وكيف يعد تكلفاً كما لا يخفى **قوله** الثاني ان المعطوف
عليه الح وانت خبير بانه لما غيرت العبارة في المعطوف اشار به الى انه متعين
في عطف جملة على جملة فيصور المعطوف والمعطوف عليه هكذا ان حلق في حل
الح او عمرة فعليه دم لافي معتمراي ولا يجب الدم على معتمرو في معنى على كما
في جزوع النخل او في حق معتمري **قوله** بل في حق العبارة الحج وعبارة
الوقاية لم يكن غير مؤدية ذلك الحق لما صرح به صديقا لشرعية من انه انما
حقق بالمعتمرا لان الحاج ان خرج من الحرم قبل التحلل ثم عاد الى الحرم يجب عليه
الدم ومن عادتهم بيان مسئلة بالمنطوق ومسئلة بالمفهوم اذ المفهوم معتبر
في الروايات كما نصوا عليه فعبارة الوقاية احو من حيث الایجاز المقبول
كما لا يخفى **قوله** الثالث ان ظاهر قوله او قبل يومهم عطفه على قصر
وانت خبير بان تعاطف الافعال السابقة واللاحقة بكلمة او يقطع ذلك التوهم
وكيف يعد مثل هذا تكلفاً **قوله** دم للحلق قبل او انه ودم لتأخير الذبح عن
الحلق تبع فيه صاحب الهداية وهو قول بعض المشايخ كما في الكافي وكلا الدينين
للجناية ويلزم دم اخر وهو دم القران فيجب ثلثة عنده ودمان عندها
لانه يجب خمسة عنده وثلثة عندها كما ظن لان هذا الحلق انما كان جنابة
بالنسبة الى احرام الحج لا احرام العمرة اذ افعال العمرة قد تمت ولم يسبق عليه
شئ منها الا الخروج عن الاحرام وذا حصل بهذا الحلق فلا يكون جنابة بالنسبة
اليها كما في المنع والاصح بل الصواب احد الدينين لمجموع التقديم والتأخير
والاخر دم القران وعندها لا يجب عليه الدم القران وهو الموافق لما ذكره
محمد في الجامع الصغير وما ذكره القاضي الامام فخر الدين عليهما الرحمة كما في
شرح الهداية **قوله** في الوجه الثاني وهو قوله لو طاف للزيارة محدثاً الحج
واراد بالوجه الاول لو طاف للزيارة جنباً الحج **قوله** فائدة اسقاط البدنة عنه

هنا كلام على المصنف
في مواضع

لارتقاء الاول وقيام الصدق مقامه **قوله** كن عليه السجدة الصليبية المار
 كالقارن بوي طوان القدوم حين قدم وطوان وسعي كان للجرة لما سبق
قوله ولا يشئ بترك طوان الزيارة وفي المنبع وغيره ولا يجب بسبب آخره
 شئ وانت خير بان هذا هو الصواب لان طوان الزيارة فرض وتركه يبقى
 محرما ابدا في حق النساء وكلما جامع لزمه دم وعليه ان يعود ويطوف كما في
 فتح القدير وغيره فكيف يصح قول المصنف ولا شئ الخ **قوله** او قصر
 اقل من خمسة اظفار ولم يقيم الاكثر مقام الكل في هذا لان ربعا واحدا
 من الاطراف كيد مثلا لما اقيم مقام الكل لا يقيم اكثر الريع مقامه
 والا فيتسلسل الى ما لا نهاية فيلزم منه ابطال التقدير والان في الريع شبهة
 الكل فاقم مقامه فلو اتينا اكثر الريع مقامه لكان فيه اعتبار شبهة
 الشبهة والمعتبر فيما يعمل بالمشبهات هو الشبهة لا النازل عنها كما في
 كتب الاصول **قوله** او خمسة متفرقة اي وجب نصف صاع بر لكل فلفر
 في خمسة متفرقة او اقل من خمسة اظفار الا ان يبلغ وما فينقص ما شاء
 كما في المقدسي **قوله** او صام الظاهر او صام واختار لغة قلب الواو
 الفا في صوم مصدرا النسب من كونه على صيغة الفعل كما لا يخفى **قوله** والمصد
 وكذا كل طواف نقل كما في البرجندى **قوله** اي محرم آخر وكذا لو كان ذلك
 الغير حلالا كما في الظاهر ان يرجع الضير في غيره الى مرجع ضمير في خلق
 والغير باطلاقه يشمل محرم وآخر فاللائق ان يقال محرم او آخر **قوله** بعد
 وهو في التطيب مثل المرض وفي الملق مثل القمل **قوله** ولو ناسيا او مكرها
 او متعذرا في الجماع لامرأة او نسوة في مجلس واحد سواء كان الوطئ في
 القبل او الدبر وعن ابى حنيفة روايتان في رواية لا يفسد وفي رواية
 يفسد وهو الصحيح كما في فتح القدير وعليه اطلاق كلام المصنف وليستوي
 في نساد الخ بالجماع الرجل والمرأة وكون المراجع بالغاعا قلا او محجونا
 او صبيا بعد ان كانت المحرمة عاقلة بالغلة كما في المنبع **قوله** قبل وقوف فرض
 اضافته ببيانته اي وقوف هو فرض وهو الوقوف بعرفة **قوله** ويمضي اي
 في حجة ذلك ويتم ويجتنب فيه ما يجتنب في الحج المجاز كما في الشرح **قوله**
 ولم يفترقا الخ انما ذكره لانه محل الخلاف فعند مالك يفارقتها اذا خرجا
 من بيتهما وعند زفر اذا احرموا وعند الشافعي في قوله القديم اذا بلغ المكان
 الذي جاء معهما فيه وفي الجديد لا يجب المفارقة كذهبنا كما في المنبع والبرجندى
قوله او دل عليه بان قال في مكان كذا صيد ولم يكن عالما به وصدقة وبقى
 الا لالحرمها الى ان اخذه او قتله ولم ينقل كما في الظهيرية والكافي **قوله**
 اي سواء كان اول مرة او لا اذا ابتدئ والعائد في وجوب الكفارة
 سواء لان العلة الموجبة كما وجدت ابتداء فقد وجدت في المرة الثانية
 فلو تحلف الحكم عنه بطلت كما في العناية **قوله** مسرولا بفتح الواو
قوله وقال مالك رحمه الله الخ هكذا ذكره لان مالك في كتب اصحابنا
 ذكر في ذخيرتهم كره ما لك ذبح المحرم الوحشي وغير الوحشي والحمام
 الرومية التي لا تطير وتصاد واجاز ذبح الاوز والدجاج لانها لا تطير

فيه كلام على
المصنف

حين تصاد كما في المنبع **قوله** عدلان اي عارفا بقيمتهم بما فيه من الخلقة
 لا بما زاده التعليم فلو كان بازيا صيودا او جاما ينجى من يعبد لم يعتبر ذلك
 في قيمته ولو زاد قيمته لحسن صوته ففي رواية يعتبر كموق وفي رواية لا وفي
 الغصب يقوم بما يشتري به في البلد الا المحرم كديك نقار وكبش نطاح كما في
 المقدسي **قوله** حتى خرج عن حيز الامتناع الخ حتى لو قطع يد صيد او رجله او احد
 مناجيه حتى اخرجه من حيز الامتناع فعليه قيمة كاملة في الحال لان ذلك اتلاف
 حكى فيعتبر بالاتلاف الحقيقي كما في المحيط والبدائع **قوله** وله عرضة الماء
 مصدرية اي كونه معدا الان يصير صيدا **قوله** مذرة بفتح الميم اي فاسدا
 وما في مساكن الكرماني من ايجابه في بيض النعام المذرا الجزاء وهو قيمة
 قشرة لان لقشره القيمة ليس بمبيح لما قال السروجي لانه بعد فساد
 لا يبقى صلاحية كونه اصل الصيد ولا عرضة ان يخرج منه صيد وايجاب
 القيمة باعتبار ذلك انتهى اي ايجاب القيمة في بيض الصيد باعتبار كونه
 اصل الصيد وكونه معدا الان يكون صيدا وهو المراد هنا **قوله** فيحالي به عليه
 احتياطا الماء صلة كما في كفى بالله والضير راجع الى الموت وضير عليه راجع
 الى الكسر اي يضاف الموت الى الكسر لان الحادث يضاف الى اقرب الاوقات
 وقيمة الفرج اكثر من البيض فالاحتياط وجوب قيمة الفرج كما لا يخفى **قوله**
 اي يجب عليه قيمتها الظاهر قيمة لان الضير للصيد وقوله يتصدق بها استين
قوله صيد الحرم وما كان قوايمه في الحل ورأسه في الحرم فهو صيد الحرم
 لعكس صيد الحرم لان الاعتبار بالقوايم كما في البرجندى وقد سبق التنبيه
 عليه في مسألة المجازاة هذا اذا كان قائما وان كان قائما فحصل قوايمه في الحل
 ورأسه في الحرم فهو من صيد الحرم لان القوايم انما تعتبر اذا كان مستقرا
 بها واذا بطل اعتبار القوايم فاجتمع فيه الماظر والمبيح فيخرج ما ينال الماظر
 احتياطا كما في المنبع **قوله** وحله مصدر مضاف الى المفعول والضير لصيد الحرم
 وفاعله محذوف ويجوز العكس وكون المراد بالحلب هنا اللبن ياباه المقام
قوله وقطع خشيشه بنفسه باليد او بالمثل او بغيرها او بارسال البهيمه
 عليه كارسال الابل والماشية ونحوها لان فعل البهيمه مضاف اليه كما في الصيد
 كما في المنبع والخشيش هو لغة اليايس والمراد به ههنا الكلاء مطلقا وطبا كان
 او يايسا بقرينة الاستثناء وهو الاماجف **قوله** وشجرة النابت بنفسه
 والعبارة لاصل الشجر فلو كان اصله في الحرم واعصانه في الحل فهو من شجر الحرم
 وان كان بعض اصله في الحرم وبعضه في الحل لا يجوز اخذه ترجيح الحرم كما في
 البرجندى والمنبع **قوله** اشارة الى قوله غير مفيد بل هو محل حيث يخرج صوت
 كونه مملوكا ويقتضى ان لا يجب الجزاء فيها وليس كذلك وما يوجب عنه من ان
 المراد ان الشجر من حيث انه مملوك لا يجب القيمة بقطعه الحق الشرع وان وجبت
 باعتبار آخر لا يجدي نفعا لان المملوك لو كان مالا يثبت بحجبه الجزاء الحق الشرع
 وهو اول المسئلة كما لا يخفى **قوله** والاول اي الشجر الذي انبت الانسان
 بنوعه اي سواء كان من جنس ما ينبت الناس او لا **قوله** والاول من الثاني
 وهو الشجر الذي نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس وهذا النوع اعم

مسئلة غصب

فيه كلام على
الواف

فيه كلام على البرجندى

مزان يكون ملكا لا انسان بان ثبت في ملكه او لا فعلى كلا الحالين لا يجب القيمة
 بقطعه لحق الشرح وانما وجب عليه في الحالة الاولى القيمة لما كلف ونفع الجواب
 السابق انما هو بالنظر الى هذه الحالة وانت خبير بان النوع المشتمل عليها
 ليس بجمل خلاف في عدم وجوب الجزاء لحق الشرح فلا يجدي نفعا **قوله** الا انما
 جف هذا الاستثناء منصرف الى الحشيش والشجر معا والشجر المنكسر كالجاف
 كما في الشرح ثم ان كان كل منهما لاحد يجب بالتلافه قيمة المالك والا فلا شيء
 فيه اصلا كما في البرجندى **قوله** ولا صوم خصه لان الهدى هل يجوز بها فدية
 روايتان احدهما ان الواجب لا يتأدى بارافة الدم بالتصدق باللحم
 بشرط ان يكون قيمته قيمة الواجب والاخرى انه يتأدى بها اذا كان قيمته
 قبل الذبح مثل قيمة الواجب كما في شروح الهداية **قوله** ولا يرى الحشيش
 من الحرم هذا عند ابي حنيفة ومحمد واهل حنبل وجوز ابو يوسف ومالك
 والشافعي واحد في رواية لكان المرح للزائر والمقيم فاشبه حفرا البيئر
 فيه للبول والغائط وبناء التور وضرب الفسطاط فيه والنزول عليه
 ودوسه بالاقدام ولنا ما ذكره المصنف من الحديث الصحيح والضرورة
 تندفع بجمل العلف والحشيش من الحل ولو احتاج يرقص فيه بشرط الضمان
 كقتل صيد الحرم المضطر والبلوى انما يعتبر فيها لانقص فيه بخلافه ومع ذلك
 بخلافه لا يعتبر كما في المبسوط ولكن يرد عليه ما ذكر من حفرا البيئر واخواته
 ويدفع بالامكان وعدم الامكان كما لا يخفى **قوله** لا يختل اى لا يحدد وقوله
 خلاها بالجمعة مقصودا الحشيش اذا كان رطبا والاذا خربنت معروف **قوله**
 واكامة هي من ودائع الارض وقد قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا بأس باخراج
 حجارة الحرم وترايبه الى الحل لانه يجوز استعماله في الحرم فعلى الحل اولى
 كما في المحيط ويجوز نقل ماء زمزم للبلاد كما في المقدسي **قوله** وان قلت كاستحقاق
 خبز وكف من دقيق **قوله** بقتل قلة اى قتل الحرم قلة من بدنه حتى لو
 قتل قلة ساقطة على الارض لا يضمن شيئا كما في المنع ولو القاهها او اشار
 اليها فقتلها المشار يجب صدقة ولو زاد على الثلث لزمه صدقة نصف
 صاع ولا يشترط التمليك وهو الاصح وعليه اشارة ما في الجامع والعيون
 كما في المنع **قوله** غراب اى غراب ياكل الجيف ويخلط بالظاهر في تناول
 واما غراب الزرع الذي يقال له زاغ في الصيد يجب الضمان بقتله كما في
 العناية وكذا العقق كما في الهداية وذكر في الظهيرية ان في العقق روايتين
 والظاهر انه من الصيد كما في البرجندى **قوله** وفارة بهمة ساكنة ويجوز
 فيها التسهيل اطلقها فتمت الاهلية والبرية كما في المقدسي **قوله** وسلخاة
 وكذا القنفذ كما في الظهيرية وكذا الوزغ والزبور والحلقة وصياح الليل
 والصمردام حين وابن عمر حيث لا شيء في قتلهم وفي السنن البري
 روايتان عن ابي حنيفة كما في المحيط وغيره **قوله** والبطل الاهل قيد به
 لان البطل الذي يطير فهو صيد يجب الجزاء بقتله والمواد بالاهل ما يكون
 في الاصل اهليا حتى لو استأنس فلي لا يجوز للحرم قتله كما لو نذ بعير
 فانه يجوز له قتله كما في الكافي **قوله** وذبحه عطف على صاده لانه مصدر يعطون

على اكل **قوله** بصيد في يده مسك من الحل **قوله** اى يده الحقيقة كون المراد هذا
 هو الحقيقة وان كان العرق العام على صحة هذا الاطلاق يكون في ملكه مطلقا وقوله
 لا صيدا في بيته الخ يعين كون المراد ذلك **قوله** اى عليه ان يرسله اشار به الى ان
 هذا الارسال واجب لانه بدخوله صار صيدا المحرم فيمنع التعرض له كما لو دخل
 بنفسه ولا يبطل امتناعه الطبيعي بالاستيلاء عليه والشرع اسقط حق العبد
 ههنا فلم يعارض حق الشرع ولو كان الصيد بازيا ونحوه فارسله فالتلف صيد
 الحرم لم يلزمه شيء لانه فعل واجبا كما في المنع والمقدسي ثم اذا ارسله لا يرسل
 ملكه حتى اذا حل ووجده في يد آخر لم استرداده كما في البرجندى **قوله** او قفص
 معد سواء كان ذلك القفص في يده او في رحله وقيل اذا كان القفص في يده
 لزمه ارساله لان القفص كالحقة للذرة ومسك الحقة مسك للذرة كما في
 الكافي بخلاف ما لو كان في رحله كما في المقدسي والاصح عدم وجوب ارسال ما في
 القفص مطلقا بدليل تفرقة بين ارسال من يده وارسال من قفص حيث
 يسترده في الفصل الاول لو وجده في يد آخر بعد ما حل من اعراسه لاقى الفصل
 الثاني كما في المنع **قوله** ان اخذه حلالا قيد به لانه لو اخذه محرما لم يضمن المرسل
 بالاتفاق **قوله** ضمن اى قيمته عند ابي حنيفة لانه بالاختلاف لو كان ملكا محرما حين
 الارسال بالاحرام فلا يبطل اعراسه به فيضمن كما لو اتلف قبل الاحرام ولا يضمن
 عندها لانه امر معرووف ونه عن منكر وما على المحسنين من سبيل قال في الهداية
 نظيره تضمن كاسر المعارف قبل فعله هذا يفتى بقوله كما في المقدسي اقول
 اقامة الحسبة بالارسال يحصل بالارسال في بيته او في نفسه حتى لو ارسله
 فيه فلا شيء عليه بالاتفاق كما في المنع وارساله على وجه يفوت يده اصلا ورأسا
 تعد فيضمن فينبغي ان يفتى بقوله كما لا يخفى **قوله** فيكون اى القتل هكذا في
 العناية والظاهر اى فعل الاخذ وانما قال فيكون في معنى مباشرة علة العلة
 لان العلة القتل والاخذ ليس علة للقتل ولا جزء علة ولا سببا بل القتل
 سبب مستقل بسببية الجزاء والاخذ شرط للقتل ومباشرة الشرط في الاتلاف
 سبب للضمان كحفرا البيئر فانه شرط للوقوع والعلة ثقل الواقع كذا في فتح
 القدير **قوله** فيحال بالضمان اى فيضمان الضمان الى القاتل كغاصب الغاصب
 اذا اتلف وضمن المالك الغاصب فان للغاصب ان يرجع الى المتلف **قوله** ما به
 اى من جنائياته على الاحرام **قوله** فان الواجب الخ الا يرى انه لو اهرم للحجرة
 عند الميقات ثم اهرم بالبحر بعد تجاوز الميقات كان جازا ولا شيء عليه مع انه
 قارن ايضا فتعين ان المتأخر واجب واحد لا يجب الاجزاء واحدا كما في العناية
قوله نقل الزيلعي عن شيخ الاسلام الخ وقد مر الاشارة الى ترجيح بقاء عمرة
 القارن بعد الطواف الى الخلق فعليه ما نال وجب بعد الوقوف بجماع او صيدا او
 غيره وانه ينتهي بالخلق في حق النساء فلا يلزمه بعده شيء **قوله** واستبعد الاكل
 ما ذكره شيخ الاسلام بان احرام العمرة بعد الفراغ من افعالها لم يبق الا في
 حق التحلل فكان قبل الوقوف وبعده سواء واجيب عنه بان الجماع اغلظ من
 الجنائيات حتى فسده الخ دون غيره من المخطورات وادجوا فيه دمين للفروق
 بين الاغلف والاخف **قوله** محرمان حتى لو اشترك جماعة من المحرمين في قتل

ملكه صح

صديج على كل واحد منهم جزاء يقابل الفعل لا المحل حيث قال تعالى ومن قتله
منكم متعمدا جزاء مثل ما قتل ومن يتناول كل واحد من القاتلين كما في قوله تعالى
ومن يقتل مؤمنا متعمدا جزاؤه جهنم **قوله** صدا أي مطلقا **قوله** وحرمت في
قوله لا يحل للمحرم ولا لغيره أكله لأنه ميتة كما في الشرح **قوله** وعزم قيمة ما أكل
لو أكل منه سوى ما أدى من جزاء الصيد لأنه تناول محظورا حرامه كما في الكافي
قوله لم يعزم بل عليه التوبة والاستغفار كما في البرجندى **قوله** ولدت طيبة
أشار به إلى أنها لومات والولد في بطنها ليس عليه الأجزاء الطيبة كما في البرجندى
وذكر في الخبر أنه لو قتل طيبة حاملا فعليه قيمتها حاملا **قوله** لم يبق منه لأن
أتم صارت صيد حل بعد أداء الجزاء **قوله** أفاق جمع أفاق السماء والأرض
يعني به من هو خارج المواقيت والظواهر أفاق إذا النسبة إلى المفرد لا إلى الجمع
قوله أراد الحج أو العرة قيد الحج ظاهره أنه لو قصد التجارة أو السياحة
لا شيء عليه بعد الإحرام وليس كذلك بل المراد أن من قصد دخول مكة للحج أو
عمرة أو تجارة أو حاجة من الحج أو لم يقصد شيئا بدخوله وجاز ميقاته بغير
إحرام لزمه دم نطق به جميع الكتب المفصلة بفعل ما ذكره المصنف على أنه الغالب
في قاصدي مكة من الأفاقيتين فعلى ما ذكرنا قوله أفاق إنما يقابل من قصد
مكانا آخر من الحل داخل الميقات فلا يجب عليه الإحرام **قوله** لم يشترع في
نسك صفة لقوله محرما وأحال من ضميره المستكن فيه **قوله** دخل كوفي أي
أفق البستان أطلقه فشمّل أنه نوى الإقامة فيه أو لا ولكن ينبغي أن يريد
دخول مكة بغير إحرام أن ينوي من حين خروجه من داره الإقامة مدتها الحائجة
بمكان داخل المواقيت ليسقط عنه الإحرام على الوجه الأوطى كما في المقدسي
قوله حج عما عليه أي لزم عليه كحجة الإسلام أو حجة مندورة وكذا إذا أحرمت بغير
مندورة كما في فتح القدير **قوله** لا بعده يعني إذا خرج بعد مضى تلك السنة
وحج عما عليه لا يسقط ما لزمه بسبب دخولها بغير إحرام **قوله** اعتبارا بما
لزمه بسبب النذر أي حج أو عمرة لزمه بسببه يعني أنه يقبس ما لزمه بالدخول
بغير إحرام بما لزمه بالنذر ففي النذور لا يخرج عن عهده إلا أن ينويه
عنه فكذا ما باللدخول كما في فتح القدير **قوله** لأن يكون إحرامه الحج وصار كمن
نذر أن يعتكف شهر رمضان جاز صوم رمضان عن صوم الاعتكاف لأن
الواجب عليه أن يكون صائما في مدة الاعتكاف لأن يكون صائما لأجل الاعتكاف
كما في المنيع **قوله** بخلاف ما إذا تحولت السنة الحج بحث فيه الكمال المحقق بأن
يقول لا فرق بين سنة المجاوزة سنة أخرى فإن مقتضى الدليل إذا دخلها
بلا إحرام ليس بالأوجوب الإحرام بأحدى النسكين فقط في أي وقت فعل
ذلك يقع أداء الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليصير بقوايتها
وينا يقضي فيهما أحرم من الميقات بنسك عليه تأدي هذا الواجب في ضمنه
انتهى **قوله** مكي أراد به من لم يشترع له حج النسكين يتدبه لأن الإفاق
لا يرفض الحج بل يتم العرة ويبني عليها الحج ويكون قارنا أن لم يطوف أكثرها
ومتتمعا أن طاف أكثر طوافها ويكون محسنا مصيبا للسنة كما في العناية
والمنيع **قوله** طاف لعمته وقيد به لأنه لو طاف للحج ثم أهل بالعمرة فإنه يرفض

العمرة لأن إحرامه الحج قد تأكد وقبل التأكد ما مور برفضها فبعد أول **قوله** شوطا
أراد به الأقل قيد به لأن محل الخلاف إذا لو طاف لها الأكثر ثم أحرم للحج لا يرفض
العمرة أجماعا ويرفض الحج فيفزع أو لا منها ثم يأتى به وعليه دم لجمعه بينهما كقار
لا تمتعه وأشار به إلى أنه لو لم يطف لها أصلا فإنه يرفضها اتفاقا ويقضيها
وعليه دم كما في الشرح **قوله** أي عليه أن يرفض الحج بالتحلل بعد أفعال
العمرة كان يحلق مثلاً ولا يكون التحليل بالنية ولا بقوله قد حلت لأن
التحلل شرع بفعل شيء من محظورات الإحرام دون القول كما في الولوالجية
وعليه إشارة في الهداية **قوله** لأجل الرفض لتحلله قبل أو أنه لتعذر
المعنى فيه يكون الجمع بينهما غير مشروع فكان كالمحصر ويجب عليه دم جبر
فلا يأكل منه بخلاف الإفاق لأنه دم تسكوك في العناية والمقدسي **قوله** وحج
وعمرة أي عمرة أخرى غير ما أتمها أما الحج فلا يشرع شرعه فيه ثم رفضه وأما
العمرة فلا في معنى فائت الحج وفائت التحلل بافعال العمرة بالحديث وقد تعذر
التحلل بافعالها ههنا لأنه في العمرة والحج بين العمرتين منى فيجب عليه
قضاء الحج والعمرة جميعا كما في العناية **قوله** قصر وأطلق وأما اقتصر عليه ليجم
الإنشئ وقيل اتباعا للفظ محمد رحمه الله **قوله** هذا أن الجمع بين أحراي الحج
الح سواء كان أحرم بمجتبئين معا أو عمرتين معا أو بحجة ثم حجة أو بعمرتين معا
عند الميقات أو عند غيره فالكل بدعة ولكن لزمناه عندا بخيضة وإني يوسف
وأما يلزم واحد عند محمد كما في المنيع **قوله** فإذا حلق في الإحرام الأول
ثم أحرم حج آخر أو عمرة لزمه ولا شيء عليه لأن الإحرام الأول قد انتهى **قوله**
بين المجتبتين أو بين العمرتين **قوله** أن حلق أي في هذه السنة **قوله** وإن لم
يحلق وتأخر الحلق إلى السنة الثانية **قوله** لتأخر الحلق والتأخير عن وقت
الحلق مضمون في قول البخاري في ذلك قال في المتن قصر أو لا **قوله** وهذا أي
وجوب الدم في الصورة المذكورة سواء قصر أو لا **قوله** لأن الجمع بينهما
مشروع ولكنه مسني بتقديمه عليها إذ السنة أدخل الحج على العمرة لأفعال
العمرة عليه **قوله** فحصى عليها أي على حجة وعمرته وهذا قارن مسني أكثر مما سبق
بتقديم الطواف لكنه ليس بركن فامكنه تقديم العمرة كما في المقدسي **قوله**
حج وهذا دم جبر وكفارة كما صححه في الهداية أو شكر كما اختاره شمس الأئمة
السرخسي وإن كان هو أكثر أساءة من الأول وأيد اختياره الكمال المحقق
بأن ما قدمه من طواف القدوم ليس من أفعال الحج ولا من سنته بل هو
من سنة قدوم المسجد الحرام كركعتي النخبة لغيره من المساجد ولذا سقط
بطواف آخر من مشروعات الحج فلا يوجب تقديم هذا عليها ولئن سلم أنه
تقديم بعض سنن الحج عليها ولكن لا ثم كون هذا القدر من الوجه الاعتباري
يوجب الجناية المرجبة للدم هذا زبدة ما في فتح القدير **قوله** وندب رفضها
هذا بناء على اختيار صاحب الهداية كما قيل أقول وليس فيه ما ينافي كونه بناء
على ما اختاره السرخسي **قوله** فإن رفض أي العمرة قضاها **قوله** فأهل
بعمرة ولو بعد الحلق وطواف الزيارة كما اختاره في الهداية وصححه الزيلعي
لترتب بعض أفعال الحج على العمرة **قوله** وقد كرهت العمرة الحج هذا وجه آخر لزوم

الرفض **قوله** وقضيت لصحة الشروع ولو بكراهة بخلاف صوم يوم النحر **قوله**
مع دم اي لوجوبه بتخلله منها افعالها **قوله** مع اي مع الكراهة كما في المقدسي
قوله ويجب دم اي للجبر فلا يؤكل منه **باب الإحصار محرم احصر** **قوله**
الإحصار لغة المنع مطلقا اي وكل شئ كما في الكشاف وذكر في شرح البخاري
ذكر بعضهم ان احصر وحصر جميعا بقا لان فجميع ما منع الانسان من التصرف
قوله فاذا احصر والا حصار بالجماع انما يتحقق قبل الوقوف بعرفات واما بعده
فلا يكون محصرا ذكره في الظهيرية والمنع وسبغ من كلام المصنف وهو قوله
لا عن احدهما يعني اذا قدر الجماع **قوله** بعدد كذا كان او مسلما سلطانا او
غيره قد مد على المرض لانه متفق عليه في المانعة بخلاف المرض فان ما لكا
والشافعي واجد في رواية قالوا المحصر من المرض ونحوه يبقى على احرامه سبغ
حتى يطوف بالبيت ويتحلل بافعال العرة كفا في الجماع **قوله** او مرض
ظاهر كلام المتن ان الإحصار يكون باحد هما فقط وليس كذلك بل الإحصار
يتحقق بهلاك النفقة وموت محرم المرأة او زوجها في الطريق ومنع الزوج
اذا احرمت بالجماع قطوعا وله ان يتحللها بما هو من محظورات الاحرام ومنع المولى
اذا احرم العبد او الامة بغير اذنه فيجب على الكل ان يبعث هديا على ما ذكر في
الكتاب ولكن يجب على العبد والامة بعد عتقهما وقضاء الجماع والعره لوجوبهما
بالشروع كما في المنع فظهر ان اكتفاء المصنف بالمرض اكتفاء بغير مشروع
من النية **قوله** وما ليس المراد بعث ذلك بعينه بل بعث القيمة حتى يشتري
وما هناك وبذبح عنه كما في الهداية ثم بعد البعث ان شاء اقام في مكانه وان
شاء رجع كما في الظهيرية **قوله** والقارن دمين ولا يلزم ان يعين ان هذا القارن
وهذا الجماع كما في المقدسي **قوله** بلا حلق وتقصير اشار به الى ان ليس عليه الحلق
او التقصير ولكنه حسن كما في البرجندی وهذا عند ابي حنيفة ومحمد واما عند
ابي يوسف فيحل بحلق ولولم يحلق لاشئ عليه وعنه ان الحلق واجب كما في الحصر
فعلى هذا لو لم يحلق المحصر لا يحل وروى عنه في غير رواية الاصول انه لو لم يحلق
فعليه دم كما في البرجندی **قوله** وهذا اولى من قول الوقاية قبل حلق وتقصير
لاشك ان لا يلزم من عبارة الوقاية وجوب الحلق والتقصير ولكن يوجهه ولا
ابهام في عبارة المصنف ولذلك حكم باوليتها والجواب عنه ان عبارة الوقاية
محملة بين ان يكون الحلق او التقصير واجبا ومستحبا والظاهر الثاني لانه
لا مدخل له في الاحلال اذ قد حصل بالذبح بخلاف عبارة المصنف حيث لا يحتمل
كونه مستحبا كما لا يحتمل كونه واجبا وقد عرفت انه حسن عندهما فظهر ان عبارة
الوقاية هي الاولى العلم عنده تعالى **قوله** ان حل من نحر فزنا كان او نفلا
لا فله لا يرق بينهما كما في المنع **قوله** حجة وعمرتان ان شاء قضاها بقران او
افراد وسواء كان ذلك في الفرض او النفل كما في المحيط والمبسوط وغيرهما
قوله احصاه اي القارن الظاهر ان يرجع الخبر الى الحصر فيشمل مفردا
وقارنا والهدى اسم جنس يشمل الواحد والثنى فيحل على هدى كل منهما
وليس له ان يتحلل اي بالهدى كما في اعمامة الشرح وهو مقتضى قوله
وبذبحه يحل **قوله** لانه كان لعجزه عن ادراك الهدى الصواب عن ادراك

فيه كلام على
المصنف

فيه كلام على
المصنف

فيه كلام على
المصنف

الجم تدبر **قوله** على الاصل وهو الجم والمراد من تحلل بالهدى **قوله** له ان يتحلل اي
لم يلزمه التوجه بصبر حتى يحل بخير الهدى والافضل التوجه كما في المقدسي
وفي المنع مفسدا **قوله** فيتحلل اي بانفعال العرة كما في المنع **قوله** وكذا لو ادرك
الجم بالهدى هذا انما يتصور على مذهب ابي حنيفة لان دم الإحصار غير موقت
ذبحه عنده بايام النحر بل يجوز قبلها فيستور ادراك الجم دون الهدى كذا في
الهداية وما يقال من ان هذا يستقيم على قول الجميع اذا احصر بعرفة فقد تم
حجته لم يبق في حقه الإحصار ومن لم يبق في حقه الإحصار لا يتحلل بدم الإحصار
اذ شرعية التحلل به لعل الإحصار فاستحال ثبوت الحكم بدون العلة فتبين
ان قول المشايخ رحمهم الله في الكتب بان هذا لا يتصور الا على مذهب ابي حنيفة
صحيح سالم عن النقض ولهذا قال القاضي خان في الجامع الصغير وان قد عرفت ادراك
الجم دون الهدى بان كانت المواعدة بذبحها في اول يوم من العشر حيث فسر المسئلة
بزمان لا يتصور الا على مذهب الامام ازالة توهم امكان التصوير في صورة
تتأق على مذهب اكل العلم عنده تعالى **قوله** يعني الطواف اي طواف الزيارة
قوله يتحلل به اي بالطواف وما يستتبعه من سعي وحلق حاصله يتحلل بافعال
العره وهو قادر على ذلك كله **قوله** فلو قوع الامن عن الفوائت لانه ادى
الركن الاعظم فينبغي محرم الى ان يطوف ولو بعد ايام فيمكن التحلل بالخلق فلا
ضرورة لتحلله بالدم كما في المقدسي **قوله** عجز فاجح مع عنه اي مع ذلك الاجحاج
عنه وهذا الجواز والصحة انما هو عند اهل السنة والجماعة كما في الظهيرية وذكر في
المنع ثم الاصل في الجماع عن الغير ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره عند
اهل السنة والجماعة صلوة كان او صوما او صدقة او غيرها كالجم وقراءة القرآن
والاذكار وزيارة قبور الانبياء والشهداء والاولياء والصالحين وتكفين
المرق وجميع انواع البر والعبادات مالية كانت كالزكاة والصدقة والعشور
والكفارات ونحوها او بدنية كالصلوة والصوم والاعتكاف وقراءة القرآن
والذكر والدعاء او مركبة منهما كالجم والجهاد انتهى **قوله** ان مات مستمر العجزه
قتله لانه لو زال العجز فعليه حجة الاسلام والمؤدى بالنائب بصير تطوعا
للامر كما في الكافي **قوله** يقع عنه في الصحيح وكون وقوع النائب عن الامر الميت
هو ظاهر المذهب وبشهادة بذلك الآثار من السنة ومن المذهب بعض الفروع
وهو مختار شمس الائمة السرخسي وجمع من المحققين ولهذا لا يسقط الجماع
الفرض به عن المأمور لو كان من لم يجم كما في البرجندی وفتح القدير مفسدا
قوله ولهذا يشترط النية عن المجتوج عنه وذكر في البدايع شرط جواز النيابة
عجز المجتوج عنه عن الاداء الى الموت والامره فلا يجوز بغير اذن الالوارث
عن مورثه ان شاء الله تعالى ونية عن المجتوج عنه عند الاحرام وان يكون بال
الامر وان يكون راجعا لانه المفروض فلو اجماع ما شيا يضمن انتهى وهكذا في
المقدسي **قوله** ويذكره الحاج في تلبسته وذكر في المنع ان الحاج عن الغير يجزئ
ان شاء قال لبيك عن فلان وان شاء اكتفى بالنية بمنزلة الحاج عن نفسه
ان شاء صرح بالجماع عند الاحرام وان شاء اكتفى بالنية وهكذا في فتح القدير
قوله خرج الى الجم قتيده لانه لو خرج لغير الجم او لغيره فاقام في بعض البلاد

الفاضل صاحب صاحب الجوهرة وتبعه
المقدسي وصاحب شرح مختصر الوقاية
وتدبر مع دم الإحصار عنه يوم النحر
فهو غلط ظاهر لان من وقف بعرفة
ص

ما يجب عليه

متى دارت السنة ثم مات وقد اوصى بان يخرج عنه من بلده بالاجماع اما عنده
 فظاهر واما عندهما فلان ذلك السفر لم يتصل به الحجة التي سافر لها فلم يعتد به
 عن الحج كما في البدائع وغيره وفي المحيط والمسالك الكرمات والغاية رجل وجب
 عليه الحج ولم يؤخره فخرج عام وجوبه فمات في الطريق فليس عليه ان يوصى به الا
 ان يتطوع لانه لم يؤخره بعد الوجوب فاعتنم بهذه المسئلة **قوله** وعندهما
 الحج قولهما اوجب كما في فتح القدير واخر في الهداية تعليلا لها اشارة الى ان
 قولهما هو المختار عند صاحب الهداية وقول ابي حنيفة القياس وقولهما الاستحباب
 والمأخوذ في عامة الصور حكم الاستحسان دون القياس ولان ظاهر الآية
 يعضد قولهما وهي قوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله فانه
 يدرك الموت فقد وقع اجره على الله كما في النهاية والمنيع **قوله** بل وقع عنه
 اي المأمور ولا يمكنه ان يجعله عن احدهما بعد ذلك لانه قد وقع عن نفسه
 فلا يقدر على جعله لغيره كما في المنيع **قوله** بفعل بحكم الامر وقد امره كل واحد
 منهما بان يخلص الحجة والسفرة له بلا اشتراك فاذا احرم عنهما صار مختارا لهما
 فيقع فعله لنفسه لا لغيره كما في المنيع **قوله** فيصير مختارفا ويكون الحج لنفسه
قوله او سرق نفقته في الطريق وكذا لو هلك المال وشاربه الى ان الخلاف
 فيما اذا هلك او سرق من الثابت حتى لو هلك في يد الوصي قبل الدفع الى
 الثابت بعدما قاسم الورثة حج عنه من ثلث ما بقي بالاتفاق ثم وثم الى ان يبقى
 من المال جبة كما ذكره قاضيان والامام المحبوبي **قوله** كما هو قولهما واصل هذا
 الاختلاف فيمن خرج حاجا بنفسه ومات في الطريق الى آخر ما ذكره المصنف من
 الخاتمة وهكذا في الخلاصة واما ذكر الفرع في الهداية والمصنف لم يجمع الاصل
 والفرع ذكرت الترجيح بين قوله وقولهما عند ذكر الاصل على ما سبق فلا حاجة
 الى الاعادة كما لا يخفى **قوله** وهو ما مهدى الى الحرم بشيريه الى انه لا يستحق
 به الا ان يقصد هدية واطلاقه على غيره بما ذكره في اليمين والذكر كما في المقدسي
قوله من ابل وهو اعلاه وسكون الباء لغة فيه والبقر واسطه والغنم اقلاما
 يسمى هديا كما في المقدسي ويتناول سبع كل واحدة منهما كما في المنيع **قوله** وقبل
 المراد الحج مرصده لان المعنى الاول اشهر ونفي وجوب التعريف لان احضاره
 بعرفة حسن اذ هو نسك فبناء على التشهير **قوله** وسيجئ بيانا من شرط
 بلوغها السن المقدور وسلامتها من العيوب المانعة على ما يجئ تفصيلها **قوله**
 جنباً وفي معناه الحيض والنفس كما مر **قوله** بل استحب الامر حيث قال تعالى
 فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها **قوله** من هدى تطلق اطلاقه تبعاً للهداية
 ولكنه مقيد بان يبلغ محله واما اذا لم يبلغ محله فلا يجوز ان ياكل منه
 كما في الظهيرية وفتح القدير والمنيع فكل دم يجوز الاكل منه لا يجب ان
 يتصدق بعد الذبح لتمام القرية بالذبح وكل دم لا يجوز لانه ياكل منه
 يجب عليه التصديق بعد الذبح ولو هلك بعد الاضمان عليه كما في النوع
 الاول وان استهلكه يضمن قيمته للفقراء لتعديده على حقهم بخلاف
 النوع الاول ولو باع اللحم يجوز بيعه في النوعين الا انه يجب عليه التصديق
 بنحوه في النوع الثاني كما في البدائع هذا بناء على ان الغالب توافق الثمن

وذكر في فتح القدير هذه المسئلة
 نقلاً عن مجتنب صاحب الهداية
 في شرح قول صاحب الهداية وكذا
 صحة الجواب

اي هديا

للقيمة والا فالواجب اصاله انما هو القيمة كما في المقدسي **قوله** اي يتعين يوم
 التحرس يذبح به بناء على ان ذكر فعل بقيد يقتضي اختصاصه به وتعيينه له في
 مثال هذا المحل ولا يعد من المساحة **قوله** وخطامه بكسر الخاء جبل يجعل
 في عنق البعير ويثنى في خطمه اي انفه **قوله** منه اي من لحم الهدى وجلده
 وغيرهما مما يتعلق به ولو اعطى اجرة الجزاء اي النحر كاملة يجوز ان يتصدق
 من لحمه عليه ان كان فقيراً كما في البرجندى **قوله** ولا يركب الا ضرورية اي عاجزا
 عن المشي واذا ركبها وانقص بر كونه فعليه ضمان ما نقص من ذلك صدقة
 للفقراء كما في المقدسي والمنيع **قوله** ولا يجلب لبنه ولو حلبه تصدق
 بلبنه وان صرف الى حاجة نفسه تصدق بمثله او بقيته اما الاول فلانه
 من ذوات الامثال واما الثاني فلان دفع القيمة في حقوق الله تعالى جائزة
 كما في المنيع **قوله** ويعالج لقطع الدوالي ان كان قريباً من زم من الذبح وان كان
 بعيداً منه ويصرف ذلك بالهدى يجلب ويتصدق **قوله** ما عطف اي سلك
 قبل ان يبلغ محله **قوله** بفاحش كالعرج والعرج من العيوب التي يجب سلامه
 الاضحية عنها **قوله** والمعيبة لان عينه لجهة وبطلت فبقى على مكه يفعل
 به ما يشاء **قوله** وتخرب دنة النقل قيد به لانه لو كانت واجبة ينحرها وهي له
 يفعل ما يشاء وعليه ان يقيم غيرهما مقامها **قوله** ان عطيت اي قربت
 اشار به الى ان المراد من العطب ان تخاف عليها الموت او يمتنع عليها السير
 لان النحر بعد حقيقة الهلاك لا يكون فظهر ان المراد بالعطب الاول
 حقيقة وبالثاني القرب منه ذكره لبيان ما شرع اذا بلغ الهدى هذه
 الحالة كما في فتح القدير **قوله** ولان الاحتراز الحج والايام بنوا امره في التاخير
 على دليل شرعي وجب العمل به وهو وجوب اكمال العدة اذا نهم الهلال
 فيعدرون في الخطاء بخلاف التقديم لانه خطأ غير مبني على دليل فلم
 يعذر وا فيه نظيره اذا اشتبه عليه القبلة فحرم فصلي يعذر في الخطاء ولو
 صلى من غير تحريم تجزئ صلواته لانه غير معذور في الخطاء كما في المنيع **قوله** خرج
 فظاهر بل يكثر القليل والقال ويشتر الفتنه والجدال وقد نفا الله تعالى
 الحج والفتنة نائمة لعن الله من ايقظها فاذا جاذا يشهدوا بصرفهم الامام
 ولا يسمع الشهادة قد تم حج الناس **قوله** لانه ليس بشرط اي عند اخلافا
 للشافعي فان الترتيب عنده شرط اي واجب كما في المقدسي **قوله** نذر حجاً
 مشياً اطلقه لانه لا فرق بين ان ينذر منجراً او معلقاً كان شفيقاً او قدّم
 فلان فعل حجته او عمرة ما شيا وان لم يقل لله لا يقال لانظير للمشية الواجبات
 وشرط النذر ان يكون من جنسه واجب قلنا لا نظير وهو مشي المكى الذي
 لا يجد الراحة قادراً على المشي ونفس الطواف كما في المقدسي **قوله** مشى حتى
 يطوف اي وجب عليه المشي من بيته في الاصح واختار العتاني ونحو الاسلام وجوب
 عليه من حين يحرم ويحج في البيانية ولو احرم من بيته لزم المشي منه اتفاقاً
كتاب الاضحية بضم الهمزة وكسرها منسوبة الى الاضحية بفتحها والضحية
 والكسر من تعبيرات النسبة ويحتمل ان يكون الاضحية بضم الهمزة افعول
 من الضحوة اعلمت اعلان مرتى وقد يكسر الهمزة اتباعاً للماء سميت بذلك

قوله اي لا يتعين نحر الحرم لصدقة
 الاطلاق الدلائل خلافاً للشافعي فانه
 يقول لا يجوز الا للتصدق به على
 فقراء الحرم كما في المنيع وقلنا انه
 افضل كما في الاصل

لا تأول وقت يذبح فيه ضحى يوم العيد بعد الصلوة **قوله** وهو اسم لما يضي بها
 يذبح انت الضحى بناء على تأنيث ظاهر المجمع وقد صرح في شرح الشافية للباري
 ان كلمة لم توجد في الاستعمال مذكورها كالصلوة والركعة والهمزة والمسئلة والاضحية
 ونحوها جاز فيه الوجهان من ارجاع ضمير المؤنث وضمير المذكر اليها الصلوة يجوز
 فيه وفيها انتهى ممنون كلامه عدل عما ذكر في المشاهر نحو الصبح والقاموس
 من انها شاة تذبح يوم الاضحية ليعم الابل والبقر ولم يأت بيوم الاضحية اكتفاء
 بعنوان يضي ولكن يري اختاره نوع مساحة لانه يشمل الدجاجة والحمامة ونحوها
 ويدفع الحوالة الى منهم المخاطب من عنوان يضي ان المراد ما كان من شأنه ان
 يضي كما لا يخفى **قوله** وتجمع اى الاضحية على اضاحى بتشديد الياء فيها وفي
 الاضحية لغتان فضيحة كهدية والمج ضحيا واضحا والمج اصحى كارباط وارطى
قوله بسن مخصوص هذا القيد بناء على ان المراد بجوزان مخصوص المخصوص النوعى
 وهو اربعة الابل والبقر والضأن والمعر ولوار يديه المخصوص السقى ايضا يكون
 هذا القيد مستغنا عنه وسلك الاحمال والتفصيل كل منها معتبر ولذلك لم يأت
 به في العناية وكل وجه هو موثها العلم عنده **قوله** هي شاة من فرد وان كانت
 عظيمة سميت شادى شاتين مما يجوز ان يضي بها كما في المنيع والشاة اسم جنس
 للضأن والمعر ذكر اكان او انثى والذكر من المعز افضل مطلقا ومن الضأن لو خصيا
 والا فالا نثى افضل كما في الثانية **قوله** وبدنه ذكر اكانت او انثى كما في البرجندى
قوله او بقرة ويدخل فيها الجاموس لانه نوع منها هذا استحسان والقياس
 ان لا يجوز لانه وحشى والصحيح هو الاستحسان كما في الينابيع والروضة **قوله**
 ويجوز عن ستة الخ وقيل لا يجوز لانها لو كانت بين اثنين مثلا يكون لكل واحد
 منهما ثلثة اسباع ونصف سبع ونصف السبع لا يجوز واذا بطل البعض بطل
 الكل والاصح انه يجوز لما جاز ثلثة الاسباع جاز نصف السبع تبعه كما في الهداية
 والذخيرة والصحيح انه يجوز واليه ذهب الفقيه ابو الليث والصدور الشهيد
 والامام الكبير برهان الدين رحمه الله تعالى كما في الظهيرية وعليه سكوت المصنف
 عن رواية عدم الجوز **قوله** اقل من سبع خفف عدم الجوز باقل منه وما وجد هو
 منه لانه لا فرق في الجوز بينهما اتفقت انصافا وهما في القدر واختلفت بان يكون
 لاحدهم النصف والاخر الثلث والاخر السدس بعد ان لا ينقص عن السبع
 كذا في المنيع **قوله** لغوات وصف القربة في البعض وهو نصيب المراءة وهو
 الثمن فيسرى بطلانه الى بطلان نصيب الابن وكذا اشترك ثمانية في سبع
 بقرات او في اكثر فذبحوها لم يجزهم لان كل بقرة بينهم على ثمانية اسهم فيكون
 لكل واحد منهم انقص من السبع كما في البدائع والمنيع **قوله** وصح لو اشد اشراك
 ستة الخ اطلق ولكن ذكر في البدائع ان جواز هذا الاشراك محمول على الغنى
 اذا اشترى بقرة لاضحية لانها لم تتعين لوجوب التضحية بها وما اذا كان
 فقيرا فلا يجوز ان يشرك فيها لانه اوجبها على نفسه بالشراء للاضحية
 فتعينت للوجوب ولا يسقط عنه ما اوجبه على نفسه وهنا تفصيل في الذخيرة
قوله اشتراه الضحى للبدنة لانها اعم من ان يكون ذكرا او انثى فتأنيث
 الوصف باعتبار لفظها وارجاع الضحى باعتبار معنى الجنس وهذا وجه من

تأويله محو

فيه دفع لولا ان
 سعدى اقتدى

تأويلها

من تأويلها بالحيوان لانه يقتضى تعميم الضحى الى غير المقصود كما لا يخفى **قوله** ليكون
 بعد عن اشتراء مريدا ان يضي به عن نفسه والخلف في الوعد حرام كما في الذخيرة
قوله فسنت الحاجة الى هذا اى لشراء اطلقه فشمّل الشراء بنية الاشراك
 وبغيرها روى عن ابي حنيفة انه لو لم يتوعد الشراء ان يشركهم فقد كرهه
 وذكر في مناسك الاصل لا يسعه ان يشركهم بعد الشراء الا ان يريد ان
 يشركهم فيها عند الشراء في لا بأس كما في البرجندى **قوله** لاجزا فاعني ولو
 اقسما جزا لا يعبر وروى هشام عن ابي يوسف الجواز مع الكراهة كما في البدائع
قوله او يكون في جانب لحم واكارع الخ وقال ابو علي الدقاق اذا اخذ بعضهم كراعا
 وقطعة لحم وبعضهم الكلى من اللحم فان اصابه سبع اللحم او اقل لم يجز وان اصابه
 اكثر جاز كما في البرجندى والمراد من الجواز وعدمه في تقسيم اللحم الحلى والحزمة
 كما لا يخفى **قوله** وتجب اى الاضحية وهو الظاهر بناء على ان الاعيان كما يوصف
 بالحرمة يوصف بالوجوب او الضحى عائد الى التضحية بدلالة الاضحية عليها بناء
 على ان الافعال هي التي توصف بالوجوب حقيقة لا الاعيان فعبارة قومنا الاضحية
 واجبة اى تضحيتها بطريق حذو المضان واقامة المضان اليه مقامه كقوله تعالى
 اشهر معلومات **قوله** وفي الجوامع عن ابي يوسف اى في رواية لان الاصح انها
 واجبة عند علمائنا اي بحقيقة وابي يوسف ومحمد وزفر والحسن في رواية جهم الله
 تعالى كما في المنيع **قوله** ومثل هذا الوعيد الخ اعترض عليه بقوله صلى الله عليه وسلم
 من ترك سنتي لم ينله شفاعتي واجيب بانه محمول اعتقادا او اصلا لان ترك السنة
 اصلا حرام فليجب المقابلة بدولا مقابلة في غير الحرام كما في العناية قيل ذلك
 التأويل محتمل فيما نحن فيه من الحديث ايضا على معنى فلم يصح ان تركها اصلا
 او اعتقادا فلم يتم الاستدلال به على الوجوب اقول ليس دليل الوجوب ينحصر
 عليه بل ان قوله تعالى فصل لربك وانحر دليل على وجوبه لان مطلق الامر للوجوب
 في حق العمل ومتى وجب على النبي عليه السلام وجب على الامة لانه قد وهم وكذا
 ما روى عن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحى
 قبل الصلوة فليعد متفق عليه فالامر بالاعادة يفيد الوجوب فتأيد الحديث السابق
 بهما فلا يحمل على ما ذكره القائل على ان بين الوعيدين فرقا لان النهي عن القرب
 الى المسجد يقتضى بظاهره عدم الايمان بخلاف الزمان عن الشفاعة ولذلك
 روى ابن زياد عن ابي حنيفة وابن رستم عن محمد انها فريضة وفي الظهيرية اجمع
 علما وان الشاة تسمى واجبة للاضحية بالانذار بان قال الله عليه ان يضي هذه
 الشاة وهو دليل على ان الاضحية واجبة لان الايجاب من العبد انما يقع وجنس
 ما كان واجبا بايجاب الله تعالى علم ما عرف كما في المنيع **قوله** على من مسلم اطلقه
 فيشمل من كان مرا مسلما في آخر الوقت اذ يكسفى في وجوبها بقا جزء من الوقت
 كالصلوة كما في المنيع **قوله** مقيم ولم يشترط الاقامة في جميع الوقت حتى لو كان
 مقيما ثم سافر في آخر الوقت لا تجب عليه هذا اذا سافر قبل ان يشتري اضحية
 اما اذا اشترىها ثم سافر ذكر في المنتقى انه ان يبيعها ولا يضي بها وهكذا
 روى عن محمد انه يبيعها ومن المتشايخ من فصل بين المعسر والموسر ففي
 الموسر يصير الجواب هكذا وفي المعسر ينبغي ان يجب عليه ولا يسقط عنه

الخلاف وعن الخلف والوعد حيث
 ص

التضحية بالفتح ذبح الاضحية
 مس

نقله شيخ الاسلام قاضي زاده

بالسفر لأن هذا إيجاب من الفقير بمنزلة التذرو ولا يسقط بالسفر ولو اشتراها
ومسافر قبل دخول الوقت قالوا ينبغي أن يكون الجواب كذلك لما ذكرنا في المنع
قوله فلا تجب عليه أي على المسافر ولو حاجا كما في الأصل **قوله** لا طفله عطف
على نفسه ولم يعد اللام هنا متفعا كما لم يعدها في باب الفطرة متبعا لعدم
الحاجة هذا إذا استمرت الطفولية في أيام النحر بخلاف من بلغ فيها وهو موسر
حيث تجب عليه بالإجماع بين أصحابنا لأن الأهلية تراعى في آخر الوقت لا في أوله
كما لا سلام والحرية كما في البدائع وغيره **قوله** وروى الحسن عن أبي حنيفة في هذا
غير ظاهر الرواية وما في المتن ظاهر الرواية والفتوى على ظاهر الرواية
كما في البرجندی **قوله** بل يفحى أبوه أي تجب على الأب أو الوصي أن يفحى
من ماله خلافا لمحمد فإنه يقول على الأب من ماله نفسه حتى لو فحى من مال الصغير
بعض وهو قول الشافعي والفتوى على عدم ضمانه كما في الخائفة قيد بالآب
والوصي لأنه إذا لم يكونا له وله مال لا اضحية عليه بالاتفاق ولو فحى القاض
عنه من ماله جاز عند أبي حنيفة ومحمد وهو أصوب وأفضل كما في الروضة والجد
كالآب كما في المنتقى **قوله** وأكل الطفل وكذا خادمه أيضا لا غير وقيل يجوز
أكل الأبوين استحسانا كما في البرجندی **قوله** والكلام في المجنون الموسر
كالكلام في الصغير الموسر في جميع ما ذكرنا في المنع **قوله** من أله البيت كالغزال
والمجمل ونحوها **قوله** ونحوها كالحنف والثوب ينتفع به بالاستهلاك كالأدوية
والدنانير والخبز ونحوها **قوله** في الهداية الإصحاح وهكذا في الجمع وعليه
كلام المصنف وفي البدائع هو الصحيح **قوله** لا يذبح الاضحية في المصر لما أشار
به إلى أن المعتبر مكان الذبوح لا مكان المالك حتى لو أمر بأخراج الاضحية إلى
خارج المصر في موضع يباح للمسافر قصر الصلوة فتفحى بها وكيل قبل صلوة
العبد بل كما اشتق الفرجان كما في الخائفة وغيره **قوله** قبل الصلوة أي صلوة
العبد ولو ذبح بعد الصلوة قبل الخطبة جاز كما في الذخيرة والوقت المستحب
للتضحية في حق أهل السواد بعد طلوع الشمس وفي حق أهل المصر بعد الخطبة
كما في الظهيرية فإن لم يصل الإمام في اليوم الأول لعذر أو ترك متعمدا حتى
زالت الشمس فقد حل الذبح بغير صلوة في الأيام كلها لأن وقت أداء الصلوة
قائما بزوالها وصلوة الإمام في اليوم الثاني أو الثالث على وجه القضاء
والترتيب شرط في الأداء لا في القضاء نقله القدوري عن محمد كما في البدائع
قوله لا احتمال الغلط ولا احتمال عدم استيفاء قطع العروق المشروطة في
الذبح ولأن الليل وقت آمن وسكن وراحة واتصال الألف في وقت الراحة
يكون أشد ولأنه لا يأمن أن يخطر فيقع بده وبالجلة الكراهة فيه تنزيهية
كما في المنع **قوله** حية حال من الضير المجزوء وقوله ناذر فاعل تصدق واللام
في لعنة للمعاد **قوله** وتصدق بقيمتها غنى أي بثمنها بتقديم الظرف
إلى أن الغنى الغير الناذر يتعين له تصدق بالقيمة فقط وعليه ظاهر
الستوق أيضا وليس الحكم كذلك بل أنه يتصدق بالعين أو بالقيمة متى
به في العناية والخائفة وغيرها اللهم إلا أن يقال أن وجه تخصيص القيمة
بالذكر بناء على ما سبق من أن الواجب أصالة في مثله إنما هو القيمة وذكر

فيه كلام على المصنف

الأصل يعني من ذكر الفرج فليتا مل **قوله** كالجمعة تقضى الح والجامع بينهما كون قضاء
ما وجب عليه في الأداء بمجنس خلاف جنس الأداء قبل وجوب التصديق بالقيمة للغنى
الغير الموجب بل لايم الاعتبار بالجمعة والصوم بخلاف وجوب التصديق بالعين فاقته
لا يلزم الاعتبار بهما قلت حقيقة الاعتبار بهما من حيث أن القضاء بغير المثل
وهذا المعنى متحقق في التصديق بالعين أيضا لأن الواجب عليه في الأداء إراقة
الدم والتصديق ليس من جنسها سواء كان بالقيمة أو بالعين كما لا يخفى **قوله**
يعنى أن كان غنيا لم قد عرفت أن الغنى أن يتصدق بعينها بقيمتها ولكن بينه
وبين الناذر لعنة وفقر شراها فرق آخر وهو أن العين لو هككت سقط
التصدق عنها بخلاف الغنى لأن الوجوب بالنسبة إليه لا يتعلق بالعين كما في
الظهيرية **قوله** والصوم عطف على الجمعة وقوله بعد النحر فدية عطف على قوله
بعد فرائضها فيكون من قبيل العطف على مجمل عاملين مختلفين والمجزوء
مقدم **قوله** صح للتضحية الجذع من الضأن قيد به لأن الجذع من المعز لا يجوز
هكذا في كثير من الكتب وذكر في الخلاصة أن الجذع من المعز كالجذع من الضأن
وهو الذي أتى عليه أكثر المحول **قوله** والجذع شاة الح وفي الخلاصة الجذع من الضأن
هو الذي عليه ستة أشهر وشئ من السباع **قوله** وصح الشئ وهو الذي أتى
أي القى إلى ثنيته كما في البرجندی **قوله** وهو ابن خمس قيد الإبن اتفاق وبناء
على الغالب لأن المواشي قلما يذبحون إلا شئ من مواشيهم من غير ضرورة
قوله أي أتى لاقرون لها ولو مكسورة لأن القرن لا يتعلق به المقصود
هكذا ذكر في الهداية مطلقا وذكر في الخلاصة إذا انقطع أو انكسر بعض قرنها يجوز
الأداء بلح فإنه لا يجوز **قوله** والحق وهو المنزوع الخصيتين بل هو
أولى لأن لحمه الطيب كما في الكافي **قوله** أي المجنونة لو كانت تقتلف لأنه لا يخل
بالمقصود وأما إذا كانت لا تقتلف فلا يجوز كما في الهداية **قوله** لا الأغنياء والعلماء
هذا إذا اشتراها بهذا الوصف أما إذا اشتراها سالمة وحين اضجاعها فافترقا
آفة فاعورت أو عمت فلا يمنع التضحية من ذلك في الهداية في باب الظهار
وهكذا لو اضطربت عن الإجماع فانكسر رجلها فذبحها جاز وكل منهما هو
الاستحسان ومن ذلك خالف الشافعي وزفرو قال لا بعدد الجواز صح بذلك
في حاشية الكمال الأسود **قوله** وما ذهب الأكثر فعل التفضيل وهو الأكثر
يعنى الكثير بقريته مقابلة رواية الثلث والربع لأن معنى التفضيل وهو
كونه أكثر من الثلث إذا لم يجاوز النصف لم يصح أكثر الكل فعلى هذه الرواية
الثلث وما دونه قليل فيجوز كما في البدائع **قوله** وقيل الثلث الح روى بشر
عن أبي حنيفة أن الثلث كثير وروى ابن شجاع عنه أن الربع كثير كما في
الشروح **قوله** وعندهما الح وهو اختيار الفقيه أي المثلث وقول النصف
ما نعاروا يتان عنهما وقد قيل أن أبا حنيفة رجح إلى قوله كما في البرجندی
وعليه كلام البدائع **قوله** ويأكل من لحم الاضحية الح قيد به لأنه لا يأكل من
لحم مندوره ولا يؤكل منه غنيا سواء كان الناذر غنيا وفقيرا لأن سبيله
التصدق وليس بالتصدق أن يأكل من صدقته ولا أن يطعم الأغنياء منها
كما في التبيين **قوله** لأن الجهات ثلث الأكل الح أما الأول لأن فلقوله عليه

قاله سعدى
أفندى

قال تقي زاده

السلام كنت لهيتكم عن لحوم الاضاحي فكلوا منها واخرجوا ما في انفسهم فلعلوا
تعالى واطعموا القانع والمعتز ولا تلهيكم في يوم ضيافة الله بلحوم القرابين فينوب
اشترأك اكلها من الفقراء والاعياء كما في المنع قيل الظاهر من قوله تعالى
واطعموا القانع والمعتز وجوب الاطعام لان الامر المطلق للوجوب عند
اكثر العلماء والمدعي استجابه قلة لا شك ان قوله تعالى فكلوا منها من قبل قوله
تعالى فاصطادوا فيجعل اعطوا عليه فلا يكون الامر مطلقا كما لا يخفى **قوله** وتداب
تركه اي ترك التصديق بثلاثها وهو مقتضى ظاهر رجوع الضمير الى التصديق المقتضى
ولكن صرح في بعض الشروح ارجاع الضمير الى التصديق مطلقا كما هو ظاهر
تفسير المصنف والمناسب لمخالذي عيال وقيل في التوفيق بين عبارة المصنف
وعبارة الهداية ويستحب ان لا ينقص الصدقة من الثلث ان استجاب بالتصدق
بالثلث وعدم النقص منه بالنسبة الى من يجب عليه التضحية وان استجاب
تركه بالنسبة الى من لا يجب عليه التضحية فان بارقة الدم يوجد معنى القربة
وبترك التصديق لا يلزم نقصان شئ من نفقة العيال انتهى العلم عنده تعالى
قوله والا امر غيره ولكن ينبغي ان يشهدا بنفسه لقوله صلى الله عليه
وسلم لفاطمة قومي فا شهدى اخيكتك فانه يغفر لك باقل قطرة من دمها
كل ذنب **قوله** اي بما ينتفع به مستهلكا يدخل فيه البيع بالدرهم والدنانير
لان ذلك مما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فلا يقوم مقام الجدة كما في البدائع
وكذا اللحم لانه بمنزلة الجدة في البيع في الصحيح كما في المنع **قوله** غلظ الخ قيد
به لانه لو عدي فيه مجالا لصاحبه لم يجز عنها ويضمن القيمة كما في الكافي والمنع **قوله**
وذي كل شاة صاحبه هكذا اطلق المسئلة في الاصل والكتب ولكن قيدها في
الاجناس بما اذا اضعها صاحبها للتضحية كما في الظهيرية والاطلاق هو المختار كما
في بعض الحواشي وعليه كلام المصنف ايضا **قوله** قال مصدر الشريعة بصغير غاصبا
بمقدمات الذبح يؤيده ما في الظهيرية قيل في شاة الودعة اذا اخذها بنية الذبح
وربط قوائمها وجرها الى الذبح يجوز لان الملك يثبت مستندا الى زمان الربط
والجاء الى المذبح فحصل الذبح على ملكه انتهى فظاهر هذا انه اذا ادى ضمناها انما
يصير مستندا الى وقت المقدمات فيتقرر ان المقدمات كما يتقرر اثبات اليد
المبطله يتقرر ازالة اليد المحقة وذكر في بعض الحواشي ان الضمان لا يصير
مستندا الى وقت المقدمات بل الى وقت الذبح فظاهر هذا يقتضي ان بالمقدمة
لا يتقرر ازالة اليد المحقة ولا يرد عليه انكار المودع حيث يجب ازالته
لان بالانكار يحصل التملك بخلاف المقدمة المذكورة والمفهوم من كلام الفقهاء
ان يصير في شاة الودعة قولان اشار اليه شيخ الاسلام كما في الذخيرة ولكن
الاظهر عدم جوازها لان المقدمات لا يقتضي الذبح ويمكن تحققة بدونها فان غلب
انما يوجد بالذبح وعليه اتفاق المتون كما لا يخفى **كتاب الصيد** **قوله** اورده
هنا لذكره في كتاب الحج قيل فيه ان المناسب ان يذكر عقيب الحج بدون توسط
الاضحية اقول مناسبة الاضحية اتم منه لانها انما تقع في ايام الحج ويحتاج
الحجاج الى بعض ما ذكر فيها بخلاف الصيد فان له نوع مناسبة فاخره عما له
مناسبة تامة وبهذه المناسبة قد مرها على البدائع مع انها نوعان من

القانع السائل من قنق قنوعا والمعتز
المعتز من قنق قنوعا والمعتز من قنق قنوعا
باعتد من قنق قنوعا والمعتز من قنق قنوعا
بالسؤال كذا في الكشاف وللبحث
بابا القاسم
اقنع من القناعة لامن القنوع
تستغن عن كل معط ومنوع
ونقل الشهاب الرضوي
العبد قرآن قنق والحمد لله رب العالمين
قانع ولا تقنع فاشهد من الملح
ورأيت في حاشية الكشاف لتلميد
جابر بن جابر
اقنع ولا تقنع فاشهد من الملح
في القناعة
الفتاوى
المجلد
كتاب العشر الوان

صاحب المفاتيح

فيه كلام على
المصنف

عن
قنق زاده
على فتاوى

البدائع كما لا يخفى **قوله** وهو لغة الاصطيد وهذا المعنى هو المراد هنا وهو مباح
في غير الحرم لغير الحرم بالكتاب والسنة واجماع الامة وفي الخلاصة الاصطيد
مباح الا اذا كان للتلهي او ان يأخذه حرقه انتهى والصيد يورث الغفلة
وفي الحديث من اتبع الصيد فقد غفل كما في المنع **قوله** تسمية للمفعول ولذلك قال
امامنا رحمه الله تعالى اذا حلف بعلم الله لا يكون بمينا اذ المراد معلومه **قوله**
يحمل اي الاصطيد بكل ذي ناب ويحلب اطلقتهما فشميل الخنزير ولكنه مستثنى
لانهم نجس العين يكون الانتفاع به محرما كما في المنع وشميل الاسد والذئب والذئب
والحدأة واستثنى الاول لانها لا يقبلان التعلم لعلو همتها والاخران
لانها لا يقبلان لحسن استمهم حتى لو قبلت التعلم جاز الاصطيد بها كما في البرجندى
والبدائع **قوله** ككلبا طلعه فشميل الكلب الاسود البهيم وعن احمد والحسن
البصري والتخني وقناه واسحاق والظاهرية لا يؤكل ما صيده لانه قال
عليه السلام هو شيطان وامر بقتله وما وجب قتله حرم اقتناؤه ولنا عموم
الاية والخبر والقباس على غيره من الكلاب كما في المنع **قوله** وهو ظاهر الرواية
وفي الذخيرة والغتوى على ظاهر الرواية **قوله** حتى لو خنق وكذا لو كسر في الاصل
كما في المنع **قوله** وعن ابى حنيفة وابى يوسف انه لا يشترط وصحة في المنع بناء
على ما ذكر في الاصول من ان الضر اذا دار بين المعنيين فان بينهما تناقض ثبت
احدهما بدليل يوجب ترجيحه والا يثبت الجميع والنقص هنا وما علمت من الجوايز
وهو ان يبين ان يشترط من معنى الجراحة والكسب ومنه اليد الجراحة اي الكسبية
ولم يكن بينهما تناقض في ادكلاهما في الاعتبار والعلة والرجحان لظاهر الرواية لكون
الغتوى عليه وكون اشتقاقه من معنى الجراحة اولي بالاعتماد من معنى الكسب
كما لا يخفى **قوله** ارسال مسلم او كتابي ولو قال ارسال من هو من اهل الذبح لكان
اولي ليخرج العصى والمجنون اللذان لا يعقلان الذبح والتسمية فان صيدها
لا يؤكل كما في الظهيرية ودفعه اراد بهما المكلفان كما هو الظاهر فلا يشتملات
مثل هذا العصى والمجنون **قوله** فان انبعث الكلب لم تغرب لما قبله بخلاف كلب
او بان انفلت فزجره من هو اهل الذبح فان زجر يعنى ازداد في الطلب يحمل صيده
بشرط ان يسمى عند الزجر كما في البرجندى والبدائع **قوله** اي غير تارك
للتسمية عدا اي حاله ارساله وهو المراد بنبه عليه بايراد قوله مستميا حلا
لانها يقارن ذ الحال ولذلك لو ترك التسمية عدا عند ارسال ثم زجر الكلب
فان زجره سمي عند الزجر واخذ الصيد وقتل لا يحمل كما في الحاشية وشار بقيد
البعد الى انه لو تركه ناسيا حمل كما في الشروح **قوله** على متنع اي بقوا معه او جابه
متوحش عن الآدمي طبعاً بحيث لا يؤخذ الا بمجئلة فظهر ان القيد ليس
بمقتضى عن الآخر فالعصى المستأنس متنع غير متوحش والواقع في الشبكة متوحش
غير متنع والبعير المتوحش لا يسمى صيدا عرفا كما في البرجندى **قوله** او كلب
المجوسى او كلب ارسله المجوسى او كلب او البازى اذا كان للمجوسى وارسله
المسلم فلا بأس بصيده لانه يكون كالذبح بسكينة كما في الخلاصة وفي النبايع
شرح المصنف انه اذا اشترك في الذبح من يحمل ذبيحته ومن لا يحمل ذبيحته
مثل ان اشترك مسلم ومجوسى او مرتد في ذبح شاة او في ارسال كلب او سهم

وقوله تعالى ما جبرهم بالكتاب
اي نسيت

على صيد فاصابه وقتله يكون حراما انتهى قول هذا بناء على ان الحرم والمبيع
 اذا اجتمعوا فالحرم غالب صرح به في محله **قوله** ككلب غير معلم الخ وهكذا البازي
 اذا كان الاصطياد به كما في البرجندى **قوله** عدم طول وقفته اي وقفة الكلب
 او البازي المعلم والحققة منه يمنع الحمل لولا استراحة ولو كانت احتيالا منه
 للصيد يحمل الصيد كما في الكافي **قوله** ولكن يطلب بالنصب عطف على لا يجاهر
 والواو يدخل على كنه محفظة او مشددة صرح به في محله **قوله** بترك اكل الكلب
 قيد الكلب اتفاق لان حال كل سبع من ذى ناب كذلك وانما خصه بالذكر لان
 التأديب فيه اكثر والاكل سبع منه يسمى كلبا مجازا فيراد به ذونا وب فيشمل
 الكلب بعوم المجاز **قوله** ثلث مرات هو رواية الحسن عن ابي حنيفة وقولهما
 والصيد الثالث على هذه الرواية يؤكل عنده وهو رواية عنهما وظاهر
 الرواية عنهما لا يحمل اكله كما في الشرح **قوله** رجوع البازي اشار به الى
 ان ليس فيه عدد مشروط كما هو عند ابي حنيفة وعندهما اذا اجاب ثلث مرات
 على الولاء يحكم بتعلمه كما في الذخيرة وتخصيص البازي بالذكر كتخصيص كلب
 به **قوله** ولا يؤكل لحمه الخ ظاهره ان يؤتى بالفاء كما في الهداية لانه تفريع له
 قبله لان التعليم عند مالك ان يتبع الصيد اذا ارسل ويجيب اذا دعى كما في
 البازي وهو احد قول الشافعي فلما بين المصنف ان التعليم عندنا بترك
 الاكل ناسب ان يفزع عليه هذه المسئلة **قوله** مما اكل الكلب او الفهد وما
 في معناهما من لحم الصيد قبل وصول الصائد وهو المراد لانه لو اكل من دمه
 لم ياكل لحمه لا يحرم وكذا لو اخذ الصيد من الكلب ثم وثب الكلب على الصيد واخذ
 منه قطعة فاكلها لا يقدح وكذا لو سرق الكلب من الصيد بعد اخذ صاحبه لا يحرم
 كما في البدائع والمنع **قوله** والمخز في بيته يحرم عنده وفي الخاتمة قال بعض
 مشايخنا انما تحرم تلك الصيد في قول ابي حنيفة اذا كان العهد قريبا اما اذا
 تطاول العهد بان اتي عليه شهر او نحو ذلك وصاحبه قد دها لا تحرم تلك
 الصيد اتفاقا قال الامام السرخسي والظاهر ان الخلاف في الفصلين
 جميعا واطلاق النظم والنثر يدل عليه كما في المنع خضرا لخلق في الكلب ونحوه
 بالذکر وكذلك الخلاف في البازي اذا فر من صاحبه فدعاه فلم يجبه حتى يحكم
 بكونه جاهلا واذا اجاب صاحبه بعد ذلك ثلث مرات على الولاء يحكم بتعلمه
 كما في الذخيرة **قوله** والجرح المطلق فمثل ما خرج منه الدم او لا سواء كانت
 الجراحة صغيرة او كبيرة على ما يفعله اطلاق لفظ الجرح وهذا اختيار بعض
 المتأخرين وعند بعضهم يشترط الادماء كما في الهداية والبرجندى والاول
 اظهر لان الدم قد يمتس الصيق المنفذ وغلظ الدم فلا يمكن اخراجه
 ففي اعتبار الادماء حرج سيما في الذبح الاضطراري فاكتفى بما هو سببه
 في الغالب وهو الجرح وصاحب الغاية قد طعن في دليل من شرطوا الادماء
 فليطلب عنه **قوله** اي رمي فغاب عن بصره الخ والجواب في ارسال الكلب
 في هذا كما الجواب في الرمي في جميع ما ذكر كما في المنع **قوله** وان قعد عنه حرم
 وكذا لو وجد به جراحة اخرى سوى جراحة سهمه سواء قعد عن طلبه او لا لانه
 ظهر لحيته سببان اهداهما مرجح للحل والآخر الحرمة فيغلب الموجب للحرمة كما في الخاتمة

فيه كلام على
المصنف

بيان لما في مما اكل

وغيره **قوله** فان لم يقعد عن طلبه الخ اطلق عدم القعود ولكن ذكر في التا تاريخية
 عن ابي حنيفة انه ان كان في طلبه اقل من نصف يوم او نصف ليلة اكل وان كان اكثر
 منه لم يؤكل الا ان يذبحه وفي الزيادات ان كان في طلبه يوما كاملا ثم وجد مقتولا
 لم يؤكل وان كان اقل من يوم اكل **قوله** فان ادركه المرسل او الرامي قيديهما بناء
 على الغالب فانه لو كان المدرك غيرهما كان الحكم كذلك حتى قيل لو رمى صيدا
 فوقع عند مجوسى وبقي مقدار ما يقدر على ذبحه بتقدم الاسلام لا يحمل وكذا
 لو وقع عندنا ثم وهو بحال لو كان مستيقظا قد ران يذكيه فأت لم يؤكل عند
 ابي حنيفة اذا المناثم عنده كما لم يستيقظ في بعض الاحكام كما في الظهيرية وغيره **قوله**
 وما بقدر ذب اي شق **قوله** اذ عجز بان لم يتمكن من ذبحه لضيق المكان او لعدم
 آلة الذبح **قوله** وقيل حل وهو الاستحسان وبه اخذ القاضيان كما في الكافي
 هذا كله اذا كان يتوهم بقاءه اما اذا شق بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يد
 صاحبه حل وان لم يذكر كما في الخزانة **قوله** ذات حدة اشار به الى انه لو جرحته
 لا يحمل ايضا اذا احتمال الموت بثقلها باق فوقع المشك فلا يحمل تغلبا للحرمة
 احتياطا كما في المنع **قوله** فوقع في ماء اطلقه فمثل طير الماء وغيره كما في
 فتاوى قاضيان والشيخ الامام خواجه زاده قال لو كان ماثيا والجراحه
 لم ينخس في الماء يحمل وان انخس لا يؤكل كما في الذخيرة والهداية **قوله** كما ورد
 في الحديث وهو قوله عليه السلام لعدي بن حاتم اذا وقعت رميتك في الماء
 فلا تأكل فانك لا تدري ان الماء قتله او سهكه **قوله** او ارسل مسلم كلبه
 قيد الكلب اتفاق لان الحكم في البازي كذلك كما في الشرح **قوله** ان اخذ الكلب
 وكذا البازي **قوله** ثم اخرا كلاهما اى ادا ما على وجه ارساله وهو ان لا يمكث زمانا
 طويلا للاستراحة كما في الخلاصة والذخيرة **قوله** فقطع عضومته والمعتبر في
 القطع هو بانه اللحم كما في البرجندى حتى لو بقي متعلقا بجملده حل ما سواه
 لاهو لوجود الابانة معنى والاعتبار له للصورة كما في المنع والخلاصة **قوله**
 لقوله صلى الله عليه وسلم ما بين من الحي فهو ميت هذا الحديث يتناول
 السمك الا ان الميتة منه حلال فلا يحرم كما في المنع **قوله** او قد اي شق طولا
 وفي الخلاصة اذا قطعته بنصفين واستويا في الموت حل الكل **قوله** اي اخرج عن
 حيز الامتناع بان يبقى فيه من الحيوة اكثر ما يكون بعد الذبح بان كان يعيش يوما
 او دونه هذا هو المراد لانه لو لم يبقى فيه هذا القدر بان ابان رأسه او نقر
 بطنه يحمل لعلمنا ان الموت لم يضاف الى الرمي الثاني فكان وجوده وعدمه سواء
 كما في المنع **قوله** وحرم وعند ابن يوسف لا يحرم لانه لا عبرة لهذا القدر من
 الحيوة عنده كما في الشرح **قوله** ويصاد غيره اعاد يصاد في الشرح **قوله** بناء على
 ان غيره عطف على قوله ما يؤكل ولو قال وصيد غيره بناء على ما صرح في الشرح
 من قوله يجوز صيد ما يؤكل لكان وجهها لكن الاول هو الاوجه كما لا يخفى **قوله**
 وبه اي بالصيد يظهر لحم غير نجس العين لانه ذكوة حكما الخ هذا مخالف لما
 اسفله في صدر الكتاب من قوله بخلاف لحمه في الصحيح لان المراد به انه لا يظهر
 لحم ما يؤكل لحمه بالذكوة حقيقة ولا يجوز الصلوة معه في القول الصحيح فكيف
 يجوز الحكم بظهور لحمه هنا بل على القول الغير الصحيح بعيد لاسبابه

فيه كلام على
الرواية

فيه كلام على
المصنف

كتاب الذبايح قوله جمع ذبيحة وهو حيوان الحجلها على المعنى المجازي ليتناول الكتاب نحو المتردية فان قلت لم يذكر حكم نحو المتردية فيه فاي حاجة الى هذا الحجل قلت قوله الذكوة تحل المأكول يتناول بمفهومي ان نحو المتردية لا تحل والمفهوم معتبر في تناول فتناسب الحجل عليه بخلاف حجلها على المعنى الحقيقي وهو كون الذبيحة اسما لا يذبح كالذبح بالكسر فلو حل عليه لم يكن الكتاب مستقلا على حكم نحو المتردية لعدم كونها ذبيحة بالفعل اختيارا او اضطراريا فيكون بيان حكم نحوها استطراديا والحجل الاول هو الاول كما لا يخفى **قوله** من شأنه اي من شأن نوعه ان يذبح اي يقطع او واجه كما هو معنى الذبح لغة **قوله** وتظهر غير تجس العين وانت خبير بان هذا مخالف لسلف ايضا ولعل هذا ما سبق انفا ميل من مصنف الى خلاف ما صحح فيما سلف وقد سبق التحقيق في القولين بما لا مزيد عليه تذكر **قوله** كما تفيد الحل الانسب ان يقول كما تفيد حل المأكول تفيد ظهارة غير المأكول لان الحل يستلزم الظهارة **قوله** عضواي موضع كان من الجسد بشرط عدم القدرة على الجرح في الحلق ويدخل فيه جرح الكلب المعلم الصيد كما في البرجندی **قوله** ذبح في الحلق اي قطع وجرح فيه لان الذبح انما يكون في ذلك الموضع لا غيرا وهو من قبيل انما يطير بجناحه وقال بلسانه وسمع باذنه **قوله** ورواية المبسوط ايضا تساعده والامام الرستغني سئل عما اذا وقع الذبح بحيث تبقى عقدة الحلقوم بما يلي الصدر وكان يجب ان يبقى ما يلي الرأس او كل ام لا قال هذا قول العوام من الناس ويجوز اكله سواء بقيت العقدة بما يلي الرأس او بما يلي الصدر لان المختار عندهنا قطع اكثر الادراج وقد وجدوا الامام حافظ الدين البخاري كان يفتي بهذه الرواية وكان يقول والامام الرستغني امام معتد عليه في القول والعمل فلما اخذنا يوم القيمة بسبب العمل بقتواه نحن ناخذة ايضا كما اخذنا كما في النهاية وغيره **قوله** وكذلك في فتاوى اهل سمرقند وفي خلاصة الفتاوى قول الرستغني على خلاف فتوى عامة المشايخ رحمهم الله وانت خبير بان المصنف قد اختار قول الرستغني ولكن الافضل ان يقع الذبح تحت العقدة اذ فيه خراج عهدة الخلاق **قوله** وعروقه اي عروقه التي تقطع في الذبح الاختباري **قوله** والمرى على وزن فعيل مهموزا **قوله** والودجان هما مجرى الدم بينهما الحلقوم **قوله** وكرو بعده هذه الكراهة وما بعدها من الصور لا تؤثر في اللحم لان الذبح موجود بشرائطه وانما هي لغوية زيادة الالم قبل الذبح او بعده **قوله** لورود الاثر فيها وهو قوله عليه السلام واذا ذبحتم فاحسنوا الذبيحة وليجده احدكم شفرته وليبرح ذبيحته وما روى عنه عليه السلام انه رأى رجلا اضجع شاة وهو يجده شفرته فقال لقد اردت ان تميتها موتات هلا حذرت بها قبل ان تضجعها وانما عد عليه السلام هذا موتات لان الحيوانات تعرف ما يراد بها كما جاء في الخبر ابهت ابها ثم الاعزاز بعة خالقها ورازقها وحسنها وسفاهها وفي تحديد الشفرة بين يديها زيادة ايلام لان البهمة تعرف الالة المارة كما تعرف المهاك كما في البدائع والمبسوط والمنبع **قوله** ورافقا بالذبح اما الرافق في الاول فلفظا وما وجه كراهة الامداد بعد الاصابع عقلا فكأنه مضجع الوان مجده شفرته ترك الوقي كما لا يخفى **قوله** لوجود الموت باليس بذكوة فيها لانه

في كلام على
الاول والاني

في كلام على
المصنف

مات بذكوة الاضطرار وهو قادر على ذكوة الاختيار **قوله** حرام مغز بالحلم المكروه هو مستغنى **قوله** قبل ان يرد قيد للرفع والسلب جميعا كما في البرجندی **قوله** وحلت لما سبق من انه لا تأخير لهذه الكراهة في اللحم **قوله** او كتابيا يهوديا او نصرانيا ما لم يعتقد المسيح اليها اما اذا كان يعتقد الهان فهذا والمجوسى سواء فلا تحل ذبيحته كما في المستصفى قبل هذا مخالف لعامة الروايات وظاهر الكتاب بل الصحيح انه يؤكل ذبيحته ما لم يسمح منه انه سمي المسيح وحده او سمي الله تعالى وسمى المسيح فاذا سمح ذلك على ذبيحة لا يؤكل كذا روى عن علي بن ابي طالب عنه ولم يرو عن غيره خلافا فيكون اجماعا كما في البدائع قوله من فري الادراج الغزى القطع للاصلاح كما في الكفاية **قوله** او امرأة مسلمة كانت او كتابية **قوله** ذبيحة او حريتا عربيا او ثقبيا عملا باطلاق النفس **قوله** او اخر ساي ابكم ولم يلزم عليه الاظهار بالبال لان الثابت بالنظر انما هو ذكر اسم الله باللسان سواء اظهر بالبال كما في البرجندی وجهه ان الذكر اذا عدى بلفظ على يراد به الذكر باللسان والذكر في حق الذبح انما ذكر بلفظ على في الآية والحديث كما في المحيط فظهر ان ذبيحة الاخرس حلال وان لم يظهر بيانه ذكر اسم الله مع قدرته عليه وعليه اطلاق كلام المصنف كما لا يخفى **قوله** ويجرم ذبيحة تارك التسمية عمدا يعني علم ان التسمية شرط للحل وتركه مع التذكر حتى ان من كان ذاكرة للتسمية ولم يعلم انها شرط الحل فهو في حكم الناسي كما في الحقايق **قوله** هذا اذا قرأ الحمد بالرفع الخ وذكر في الروضة هذا التفصيل لوقال باسم الله ومحمد رسول الله على طريق العطف وهكذا في البدائع والمنع الا انه ذكر فيهما لوقال ومحمد بالانصب اختلف فيه المشايخ قال بعضهم يحل لانه ما عطف بل استأنف وخطأ في الاعراب وقال بعضهم لا يحل لان انتصابه بنزع الحافظ كانه قال ومحمد فيتحقق الاشتراك ولم يذكر فيها وفي غيرها اختلافا في الحل في صورة الوصل بلا عطف حتى قال في البدائع فان لم يذكر الواو بان قال بسم الله لمحمد رسول الله فانه يحل كيف ما كان لعدم الشك في **قوله** وكرو وصله بلا عطف والمراد بالوصل هنا المعنى اللغوي لا الاصطلاحي ولذلك قيده بقوله بلا عطف **قوله** وانا اول المسلمين هكذا في نظم القرآن وكرو في الحديث وانا من المسلمين وهو المذكور في الكتب **قوله** لعدم قصد التسمية ولذلك لوقال بسم الله غير مريد به التسمية على الذبح بل مريد به التسمية عند افتتاح العمل لا يحل لانه لم يأت بالأمور به التسمية على الذبح كما في الذخيرة والتحفة **قوله** وهو باسم الله او باسم الرحمن او الرحيم او غيره ذلك اذا المراد ذكر اسم من اسماء الله تعالى لان المشروط بالآية ذكر اسم الله تعالى وقد وجد كما في المنع **قوله** والله اكبر هذا هو المستحب ذكره البقال وقال شمس الائمة الحلواني المستحبان يقول بسم الله الله اكبر بدون الواو حتى لو قال مع الواو يكره كما في البرجندی **قوله** نحو الابل اي قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر وهي قائمة معقوفة اليد اليسرى كما في الاصل والخلاصة **قوله** ولا اجتماع العروق في المخ والحلق لئلا يابل عن اللحم واجتماع اللحم فيما سواه من حلقها بخلاف البقر والغنم حيث لا يختلف جميع حلقها كما في المنع **قوله** جرح نعم بقتحين يراد به هنا البقر والابل **قوله** اذا نذت اي فرت **قوله** وان نذت في المصير ان هذه وصليته

عن
قال تعالى فكلوا مما ذكر اسم الله عليه
ان كنتم باياته مؤمنين

والمستحب ان يقول باسم الله الله اكبر
بلا واو وكرو بها اي بالواو وقال
الترلي في شرح الكنز ما تلاوته
اللسن عند الذبح وهو قوله
بسم الله والله اكبر بقوله النبي
صلى الله عليه وسلم وعن علي بن
عباس شله قال ابن عباس في تفسير
قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليها
صواتي وذكر الحلواني المستحب
ان يقول بسم الله الله اكبر بلا واو
وبالواو يكره لانه يقطع فور التسمية
من مخ الفغار شرح تنوير الابصار

وقوله فيتحقق عطف على لا يقدر او جواب شرط مجذوق **قوله** والصيال بكسر
 الصاد **قوله** من يد الذكوة قبله لانه لو لم يرد به ذكوته لا يؤكل كما في المنبع
قوله لا يتذكر جنين سواء اشعر او لم يشعر هذا عند ابى حنيفة وهو المختار
 كما في المنبع ولذلك ترك المصنف قولهما رأسا ولم يذكره لاني المتن ولا في الشرح
 وكرهه عنده فبح الشاة الحامل الذي تربت ولادتها لما فيه من اضاغة الولد
 كما في الاختيار وقال في النوازل بقوة تتعسر عليه الولادة فادخل صاحبها يده
 وذبح الولد حل اكله وان جرحه في غير موضع الذبح ان كان لا يقدر على مذبحها ايضا
 وان كان بقدر لا يحمل كما في الذخيرة اقول ينبغي ان يقيد هذا بان يعلم حيوة جنين
 الذبح او الجرح لانه لو لم يعلم احتمال موته قبل الذبح او الجرح فلا يحمل بالشك كما
 لا يخفى العلم عنده **قوله** لا يحمل ذناب الح ومغنى التحريم فيها كراهية بنى
 آدم كيلا بعدو شئ من هذه الصفات الذميمة اليهم بالاكل كما في الهداية لان
 للغذاء اثر في ذلك كما قال عليه السلام لا ترضع لكم الحما فان اللبن يعدى كما في
 الشروح **قوله** والحشرات اطلقها فشملت البرية والبحرية كما في المستقصى ولكن
 المصنف حملها هنا على صغار ذوات الارض وهو الفأرة والوزغة والقنفذ ونحوها
 بناء على انه سيذكر البحرية والحشرات الكبار البرية وقد سبق بعضها بقوله
 لا يحمل ذناب او تحلب **قوله** وهو ظاهر الرواية اي القول بكراهية لحم الجمل
 تنزيها اذ الكلام فيه وهو المصريح في البرجندی وغيره وقد كان ظاهرا سورة
 ظاهرا لروايته ايضا كما في المنبع **قوله** واليه مال صاحب الهداية حتى قال وهو الاصح
 وفي مينة المفتي هو الاظهر وفي المحيط والذخيرة والخاتمة هو الصحيح قال صاحب
 العناية في تعليل الاضحية والعمية لانه روى ان ابا يوسف سأل ابا حنيفة اذا
 قال في شئ اكرهه فارأيك فيه قال التحريم انتهى اعتراض عليه بان هذا انما يدل
 على كون الكراهية التحريمية اصح ان لو كان المروي عنه في المسئلة منحصر في لفظة
 اكرهه فكان بعضهم جلد على التحريم وبعضهم جلد على التنزيه وليس كذلك لان
 مستند من قال بالتنزيه ما روى عنه لا يعينى اكل لحم الجمل واجيب بان المحرم
 والمبيح اذا اجتمع فالمحرم غالب ولذا كان التحريم اصح اقول يدفعه ان التصحيح
 اذا اختلف بين الروايتين فالعمل بظاهر الرواية وقد سبق غير مرة وميل
 المصنف الى التحريم لانه ادرجه تحت عدم الحل ولكن الانسب الجمل الى التنزيه
 بناء على قولهما الحل وبناء على ان افادة قول الامام اكرهه التحريم مجمل
 على لكثرة يدل عليه رواية رواية لا يعينى الح هنا وبناء على ان المطلق
 يحمل على المقيد بالاتفاق اذا اتحد الحكم والحادثة ووقع الاطلاق و
 التقيد على الحكم المثبت كما هنا في الاصول وبناء على ما وقع في بعض نسخ
 الكافي في كتاب الطهارات ان لحم الفرس مأكول بالاتفاق وبناء على كونه
 حلالا هو الرواية الصحيحة كما لا يخفى **قوله** ولا الفصيص والمغلب الح صرح
 بتعديهما مع ان بعضها ذوات وبعضها حشرات بناء على الاختلاف في
 واكل بعض الناس بعضها الاخر **قوله** والابقع اكل اللحم للحيث قيد
 الا ببقع به لانه ثلثة انواع زرعى يلتقط الحب ولا يأكل الحب وهو
 غير مكروه ونوع يأكل الحب مرة والحيث اخرى وهو غير مكروه عند

المعترض قاض
زاده

الحبيب بعض
المراني
مسألة

وهو قوله اكرهه
مسألة

وهو قوله لا يعينى الح
مسألة

ابى حنيفة خلافا لابي يوسف وقول ابى حنيفة اصح قياسا على الدجاج ونوع
 لا يأكل الا الجيف وهو مكروه كما في المنبع والظاهرية والنوع الاخير هو المراد
 هنا وهذا الوصف هو العلة للحرمة **قوله** كلاغ سياه بزرك بالتركى قوزغون
 هو نوع يعد من سباع الطير حرام بالاتفاق كما في التبيين **قوله** واليربوع
 هو حلال عند الشافعي كما في صدر الشريعة **قوله** لم يطف على وزن لم يغز
 من طفاء الشئ فوق الماء يطفوا طغفوا اذا علا كما في المغرب **قوله** ثم يعلو فيظهر
 اشارته الى انه لو مات حتف انفه من غير سبب حادث ولم يعل على وجه الماء
 يحمل وهو قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يحمل وان يترك هذا القيد من
 التعريف كما في البدايع وعلى ترك هذا القيد تسميته طاقيا لعلوة على وجه
 الماء عادة ولا يلزم منه ان يكون قيدا معتبرا في تعريفة كما لا يخفى **قوله**
 واباحها اي الحيوان المائي مطلقا وتأنيث الضير باعتبار استماله اجناسا
 مختلفة **قوله** وهو يقدر على اخذها قتيده لانه لو لم يقدر على اخذها
 من غير ميد لاخير في اكلها كما في المنبع **قوله** وكذا ان وجد في بطنها الح قال
 صاحب الذخيرة هذه المسئلة تدل على انه اذا وجد في بطن السمكة الطافية سمكة
 انها تؤكل وان كانت الطافية لم تؤكل **قوله** او برده وعلى هذا الاختلاف لو
 ماتت في كدر الماء كما في البدايع واذا انحسر الماء عنها تؤكل واذا انحسر عن بعضها
 ان كان رأسها في الماء او أكثره لا تؤكل وان كان رأسها خارج الماء تؤكل كما في
 المنبع والبدايع **قوله** الجريث بكسر تين وتضعيف الراء نوع من السمك
 مددوكا لترس كما في ترجمة مختار الصحاح وذكر في لغة الاخرى انه يقال له
 بالتركى صان بالى والاعتماد على الاول ويقال له بالتركى قال لقن بالى لانه
 نوع اشتباهه ان يعد من انواع السمك كما لما هو فناسب ان يتعرض لهما
 بافراد الذكر كما لا يخفى **قوله** بخلان السمك كما مر حيث خص الطافي بنص
 قوله عليه الصلوة والسلام وما طفي على الماء فلا تأكلوه ولم يأت التخصيص
 في الجراد فبقى على اطلاقه وعمومه ولا يجوز تخصيصه بنص الجراد بالقياس
 الى نفي السمك او بدلالة نصه لان نفي الجراد لم يخص بنص اخر ولا حتى يجوز
 التخصيص باحدهما ثانيا على ثبت في محله **قوله** وحل غراب الزرع له هيئة
 مخالفة للغراب في صغر الجثة وانه يدخر في المنازل ويألف كالحمام ويلين
 ويرجع كما في الاختيار يقال له بالتركى جولا **قوله** والاربب الاكلام واباحه
 لانه ليس من السباع ولا من اكلة الجيف وانما يرعى الحشيش فصار كالضبي
 وانما خصه بالذكر لانه مائة هيا الى الشيعة من انهم يعدونه من الحشرات
قوله والعقق نوع من الغراب طويل الذنب فيه سواد وبياض كما في
 البرجندی يقال بالتركى سقسغن وانما خصه بالذكر لانه فيه اختلاف
 فان اكله لا يكره عند ابى حنيفة رضى الله عنه ويكره عند ابي يوسف رحمه الله
 والاصل عند ابى حنيفة ان ما يخلط من الطيور لا يكره اكله كالدجاج كما
 في البدايع وما وقع في عامة الكتب انه لا بأس باكله اشارة الى ان فيه كراهية
 وان قلت كما لا يخفى وبجارية المصنف لا يمنعها تدبر العلم عنده **قوله**
 بها اي بالزكوة لاحاطة الى ذلك لان مثل هذا القيد في المعطوف عليه

فيه كلام على
المصنف

فيه كلام على الاخرى

توجيه والا في مقام الاثبات

فيه لطافة لا يخفى
سكته

في تفسير
في سورة النساء ٣

في سورة المائدة ٣

فيه كلام على الواجب

يريد به رد من قال انه واقع موقع
التفسير لم
سكته

لا يعتبر في المعطوف بل اذا قدم القيد على المعطوف عليه قد يعتبر في المعطوف
وقد لا يعتبر بمخوله تعالى واذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا
يستقدمون حقيقة في تعليل على المعطوف بنحو تخرجهم ان يفهم هل
هذه الثلث بدون الزكاة وذلك التوهم مستبعد جدا هنا فلا حاجة الى
دفعه كما لا يخفى **قوله** لم يعلم حيوتها اي وقت الذبح **قوله** والاى
وان لم تكن حيوتها غير معلومة ولم تجهل فلا تحمل **كتاب الجهاد**
هو لغة بذل الجهد بالضم وهو الوسع والطاقة او بالفتح وهو المشقة وشغل
بذل الوسع والطاقة بالقتال في سبيل الله تعالى بالنفس او المال او باللسان
او غير ذلك وفيه مبالغة وقد يسمى هذا الكتاب بكتاب السير جمع سيرة
هو الطريقة غلبت شرعا على امور الغزو وهو اشمل وكل وجهته لذلك
عنون المصنف الكتاب بالجهاد كما عنون صاحب الهداية بالسير **قوله** لما فرغ
من العبادات الاربع الى هذه المناسبة في ترتيب الذكر ما اخترعها المصنف
رحمه الله تعالى ولكن الارجح ما اخترعه السلف من تأخير الجهاد من كتاب
النكاح وما يستتبعه لما ضربوا من ان الجهاد من وابقاه افضل من
اعداد الكفار ومن ذلك قدم كتاب النكاح على كتاب الجهاد كما في المراجعة
شرح المشكاة وايضا ذكر في غير واحد من التفاسير قوله تعالى يا ايها
الذين امنوا اذا ضربتم في سبيل الله فتيقنوا ان ابقاء الف كافر هو
عند الله من قتل مسلما واحد على ذلك قوله تعالى من قتل نفسا بغير نفس
الى قوله ومن ايها فلانما اجابنا جميعا وفيه تفصيل في التفاسير
وعظة بليغة ان يقتل مسلما بادي ملايسة كاهود يدن الظلمة نعوذ بالله
سبحانه وتعالى من سوء فعالهم **قوله** يعني يجب علينا ان يشير به
الى ان قوله بدأ يتميز عن قوله فرض يريده ان فرضيته علينا كفاية
لا يتوقف على شروعيهم لقتال او لا كما لا يتوقف على دعوتنا اياهم الاسلام
ولم يقيده كونه فرضا كذلك بانه بلوغ الدعوة لانه سميح **قوله** ثم امر
بالدعاء الى اشار بلفظ ثم هذه وفيما بعده ان كل ملأ جاء بعده ناسخ لما قبله
كما لا يخفى **قوله** بانهم ظلموا اي بسبب كونهم مظلومين وهم اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم من بين مضروب وشيوع يتظلمون
اليه فيقول لهم اسبروا فاني لم امر بالقتال حتى هاجر فانزلت هذه
الاية وهي اول اية اذن فيها بالقتال بعد ما نهى عنه في نيف وسبعين
اية كما في الكشاف وقول المصنف اي اذن لهم في الدفع بتفسير الحاصل
المعنى **قوله** حيث وجدتموه لفظ حيث هنا بجان في الزمان ولا شك انه
كثير في الاستعمال **قوله** في ان قام اشار به الى قوله هذا حكم كونه فرض
الكفاية كما لا يخفى **قوله** للحصول المقصود بذلك الى اشار به وبما الى به
من الظاهر انه لا يتوهم ان فرض الجهاد يسقط في ديارنا باقامة من
ديار الهند او الترك في ديارهم لانه لا يحصل الكفاية بذلك وهو شرط
السقوط عن الباقي كما في الايضاح **قوله** ومقعد هو الاعرج قاله في
ديوان الادب وقيل هو الزمن وقيل هو المتشيخ الاعضاء والزمن الذي

طال مرضه وهذا ليس بشرط وعطف في المنع الاعرج على المقعد وهو اختيار
احد القولين الاخيرين ومنهم الشيخ الهرم والفقير الذي لا يجد
ما ينفق ولا يخرج الرجل الى الجهاد وفرض كفاية الا باذن والديه وان اذن
احدهما دون الاخر فلا يخرج مراعاة الحق الذي لم ياذن منهما كما في المنع
قوله لانهم عاجزون يشير به الى ان العبد والمرأة من جملة العجز
لا يتلاهما لخدمة المولى والزوج وحققهما مقدم على حق الشرع فيما ليس
من فروض الاعيان وذكر في فتح القدير لو امر السيد والزوج العبد والمرأة
بالقتال يجب ان يصير فرض كفاية في حقهما ايضا **قوله** اذا جاء التسفير
اطلقه فشمّل العدل والفا سق كما في فتح القدير لانه يقبل خبره في ذلك اذ هذا
يسير ويشتهر بين المسلمين في الحال وكذلك الجواب في منادى السلطان
يقبل خبره عدلا كان او فاسقا كما في المنع **قوله** الى ان يفرض الى جميع اهل
الاسلام اي الى ان يقع فرض الغزو منتهيا الى جميع اهل الاسلام والا فالظاهر
على جميع اهل الاسلام كما في بعض النسخ **قوله** فيجب عليهم اي على الكل والعبد
والمرأة داخلان فيه **قوله** يتقوى به الغزاة فانه مكروه اي على الغازي
لشبهه الاجر على الطاعة وعلى الامام لتسببه في المكروه **قوله** وبدونه
لا يكره الجعل وذكر شيخ الاسلام في شرح السير الصغير انه ان يترك
بعض الجعل لنفقة عياله على كل حال لانه لا يتهيأ له القتال والخروج الى
الجهاد الا بهذا الطريق فكان من اعمال الجهاد معنى كما في الذخيرة **قوله** اي
فندعوهم الى الجزية هذا اذا لم يكونوا مرتدين او مشركي العرب فان هؤلاء
لا يقبل منهم الا الاسلام او السيوف كما في فتح القدير **قوله** هذا الحكم ليس
على عمومهم لانه لا يعم حق العبادات يريده ان الكفار لا يجب عليهم العبادات
ولا يتكفون بها في الدنيا ولا يعاقبون بتركها في الآخرة وهو الصحيح كما صرح به
في الاسلام ومن تابعه في اصولهم وقد ذكر ان مشايخنا فيه على ثلاثة فرق
فمشايخ سمرقند لم يجوزوا التكليف بالفروع في الدنيا اداء واعتقادا فلا
يعاقبون عند هجره على ترك اعتقادها وادائها في الآخرة وتفوق من عداها على
تكليفهم بها ولكن العراقيين ذهبوا الى انهم يكفون بالاداء والاعتقاد
فيعاقبون على تركها وبالنصاريتين ذهبوا الى انهم يكفون بالاعتقاد فقط
فيعاقبون على تركه وليس جواب هذه المسئلة محفوظا عن ابي حنيفة واصحابه
بل اخذ كل من الفرق استنباطا عن شيء من كلامهم لا يشهد نصا فالراجح
ما عليه العراقيون لما فقهه لظاهر النصوص وعليه الشافعية كلهم هذا
زبدة ما في فتح القدير والتحرير والتقريب والافلاخ في عدم جواز الاداء حال
الكفر ولا في عدم وجوب القضاء بعد الاسلام كما في التلويح فظهر منه ان قول
المصنف لانه لا يصح في حق العبادات لم يصح على عموم الاعلى قول مشايخ
سمرقند كما لا يخفى **قوله** ولا نقاتل من لم تبلغه الدعوة ذكر في الخزانة
ان هذا التفصيل كان في ابتداء الاسلام واما في زماننا فقد بلغت الدعوة
افاق الارض واشتهر الاسلام فان شاء ترك الدعوة وقاتلهم كما في
البرجندى **قوله** ونادى بتجديدها ان يكن فيه ضرر كما استدعاهم للقتال

منادى سلطان يقبل قوله مطلقا

قال شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه
الله تعالى اذ وقع النص في قبل
الروم فكل من يقدر على القتال
ان يخرج الى الغزو اذا ملك الزاد
والراحلة واذا سببت امرأة
بالشرق كان على اهل الحرب ان
يستنقذوها ما لم يدخلوها دار
الحرب نص عليه محمد رحمه الله لان
دار الاسلام مع تباين اطرافها
مكان واحد كما في المنع
سكته

كفاركم مخاطب او لما سنده
محقق

والنصوص قوله تعالى الذين لا يؤتوا
الزكاة وقوله تعالى لم تك من الصالحين
ولم تك نطمع المسكين وكنا
نخوض مع الخائفين
سكته

الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر

تعارض نصين

المعتزلة اكمل الاسود

والجيب العبد الفقير

وان كان فيهم طمع قبول ما يدعون اليه واما اذا كانوا لا يطعمون القول فلا
يشتغلون بالدعوة قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر انما يلزم اذا علم انه اذا وعظ يتعظ واما اذا علم انه لو وعظ
لا يتعظ لا يلزمه ذلك ولا يصير بتركه آثما كما في الذخيرة **قوله** يشمل
نقض العهد كما اذا واعدوه بعد الحاربة في هذا اليوم حتى امنوا ثم جاورهم
محاربين وهذا لا يجوز فهو غدر واما الخديعة كما اذا لم يواعدوه فذهبوا
الى صوب آخر حتى غفلوا فانوهم ببيان ونحو ذلك فلا بأس بها وقد قال عليه
السلام الحرب خدعة كذا في الظهيرية والبرجندی **قوله** يعني جعله لتفسير
للمثلة **قوله** كقطع الاعضاء وهو المراد هنا لا تسويد الوجه كما في البرجندی
ومثله العربيتين منسوخة بقوله عليه السلام ولا تمثلو اعلى ان يكون
متأخرا عنها او لا يدري فيتعارض محرم ومباح خصوصا والمحرم قول فيتقدم
المحرم وكلما نصان ورجح احدهما فنحن الحكم بنسخ الآخر كما في فتح القدير وفي
المثلة تغيير خلق الله تعالى فيهم كما في صدر الشريعة واعترض عليه بان منقوض
بقطع اعضاء السارق مع انه ليس بجنايم والجواب عنه ان تغيير خلق الله حرام
ما لم يه نص ثبت في خلقه وفي قطع عضو السارق ورد نص بخلاف المثلة وقد
نسخت فيقبح حراما كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** ولا بأس بها قبله كمار
ضرب الكافر ففقط اذنه او انفه او يده او فناء عينه ونحو ذلك كما في فتح
القدير **قوله** والمجانين واما الذي يحسن وينتق يقتل في حال افاقته كما في
الحاشية **قوله** وشيخ فان اطلقه وكونه في الذخيرة وغيره بان المراد به
من لا يقدر على القتال ولا الصياح عند التقاء الصفيين والاعلى الاحبال
لانده يحيى منه الولد فيكبر محارب المسلمين وذكر في شرح الطحاوي لا يكره
الرازي انه اذا كان كامل العقل يقتل والذي لا يقتل هو الشيخ الفاني الذي
خرف وزال عن حدود العقلاء والمميزين فيكون بمنزلة المجنون كما في فتح
القدير **قوله** او اذا راي في الحرب اذا الاستعانة بالراي فوق القتال والحاصل
كل من كان من اهل القتال يحمل قتله سواء قاتل او لم يقاتل وكل من لم يكن
منه لا يحمل قتله الا اذا قاتل حقيقة او معنى كالراي والتمريض ونحو ذلك
ومن جملة غير اهل القتال راهب طبق عليه باب الكنيسته او سائح في الجبل
لا يخالط الناس فلا يحمل قتلها ولو قتل من كان من لا يحمل قتله فلا شئ
على قتله من دية ولا كفارة الا التوبة والاستغفار لان دم الكافر لا
يتقوم الا بالامان ولم يوجد ثم كل من لا يحمل قتله في حال القتال لا يحمل
قتله بعد الفراغ من القتال وكل من يحمل قتله في حال القتال اذا قاتل حقيقة
او معنى يباح قتله بعد الاخذ والاسر الا الصبي والمعتوه الذي لا يعقل
فلا يحمل قتلها بعد الاسر مطلقا وباقي التفصيل في البدايع والذخيرة
والمحيط وهذا منها وفيه تشنيع بليغ على فعل التاتار انهم فهم الله
تعالى حيث انهم لا يتماشون عن قتل المصبيين والرهابيين ومن خذ
اخذوهم **قوله** بلا اباك كافر قبيح الاب اتفاق بل هو جاز بمعنى الاصل
فيشمل الاب والاجداد والام والجدا ت لان حكم الكل سواء كما في المنبع

والبرجندی

والبرجندی **قوله** لان هذا دفع عن نفسه حتى قيل لو كان في سفر وعطشا
ومح الاين ماء يكفي لاحدهما فلان ان يشربه وان كاه الاب يموت عطشا
فكذا هنا كما في الذخيرة **قوله** وبلا اخراج مصحف وعزا الحسن القوي المحاكم
ان ذلك انما كان في ابتلاء الاسلام عند قلة المصاحف كيلا ينقطع عن ايدي
الناس واما اليوم فلا يكره والصحيح ما ذكره المصنف لقوله عليه السلام لا
تسافروا بالقران في ارض العدو وقد زاد في رواية اخرى مخافة ان يناله العدو
ومثت هذه الرواية كما في فتح القدير وذكر في المحيط الاصح منع اخراجه فانهم
يفعلون الاستخفاف مغايطة للمسلمين وقد ظهر ذلك من القرامطة حين ظهر
على مكة وجعلوا يستخفون به ويستنجون بالمصاحف الى ان قطع الله دابرهم
ولهذا منع الذي من شراء المصحف ولو اشتراه بجبر على بيعه كيلا يذهب به
الى دار الحرب فيستخف به وكذلك كتب الفقه بمنزلة المصحف انتهى **قوله**
في سرية فعيلة بمعنى فاعلة السرى والمسرى سير بالليل سموا بها لانهم
يسرون بالليل ويكنون بالنهار كما في المبسوط والسرية نخوار بجائلة
رجل قال النبي عليه الصلوة والسلام خير الرفقاء أربعة وخير الطلائع اربعة
وخير السرايا اربعة وخير الجيوش اربعة الآف ولن تغلب اسي عشر
الف اذن قلة كلمتهم واحدة والجيش الجمع العظيم من الفرسان والرجال
والعسكروا الجيش والجند كذلك غير ان الجند لا يكون الا للسلطان والجيش
يكون له وللغزاة في طلبه الطلبة للامام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى
قوله ويصالحهم اي يصالح الامام الخ وفي البدايع ولا يشترط اذن الامام
بالمواعدة حتى لو واعدوه فربق من المسلمين من غير اذن الامام جاز موادعة
لان المعول عليه كونه عقد المواعدة مصلحة للمسلمين وقد وجد **قوله** ان كان
الصالح خيرا اي ان كان فيه نظر للمسلمين كوقوع صلح حديبية من رسول الله
عليه السلام فان فيه مصلحة عظيمة لان الناس لما تقاربوا انكشفت محاسن
الاسلام للذين كانوا متباغدين لا يعقلونها من المسلمين لما قاربوه وبما للهم
كما في فتح القدير ولا يلزم من جواز الصلح نظرا لهم احتياجهم اليه ولذلك
حسن مقابلة هذا بقوله ان احتجنا اليه فنسقط قول من قال ولو قاله ويصالحهم
ولو مال ان احتجنا اليه كفى لان الاحتياج لا يشمل صورة كون الصلح نظرا
كما لا يخفى **قوله** وحكمه معروف يعني بخمسة الامام ويقسم الباقي بين الجيش
لوصوله بقوتهم وذكر في الاختيار ويكره لامير الجيش او قائد من قواد
المسلمين ان يقبل هدية اهل الحرب فيخصم بها بل يجعلها نيا للمسلمين لانه
انما اهدى له لمنعة المسلمين لانفسه **قوله** لان دفعه باي طريق امكن
واجب قيل في هذا التعميم تساهل فانه لا يجب دفع الهلاك باجراء كلمة الكفر
ولا بقتل غيره لو اكره عليه بقتل نفسه ولا بالزنا بل هو من قصصها حتى
لو قتل بصره عنها كان شهيدا واجيب عنه بان معنى الكلام باي طريق
يمكن سري الامور التي رخص فيها ولم يجب الاقدام عليها كما في العناية
وغيره ولو شرطوا في الصلح ان يرد اليهم من جاء فانهم مسلم باطل الشرط

ذقي يمنع من شراء المصحف وكتب
الفقه

فه كلام على
المولى الوافي

فلا يجوز الوفاء كما في فتح القدير **قوله** لو خافوا بدأ أشار بلفظ الخيانة الى ان من دخل منهم دارنا بغير امان لا يتعرض له ما لم يخن لان الموادة السابقة كافية في افادة الايمان والعصمة كما في المحيط واطلق الخيانة ولكن المراد خيانة باذن ملكهم واما لو لم يكن اذنه لا يكون نقضا في حق الجميع بل في حقهم خاصة فيقتلون كما في البرجندى **قوله** ويصالح المرتدين وعبد الاوثان من العرب كما مرتدين في الموادة لانه لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف كما في الاختيار **قوله** حتى ينظروا اي ينظر كل من الطائفتين في امرهم اي امر المسلمين فظهر لهم فتح صنيع انفسهم او ينظر المسلمون في امر كل منهما ويتفكروا في صنيع انفسهم فيرجعوا عما كانوا عليه او ينظر المسلمون في امر انفسهم من تدارك مؤنة الحرب ونحوه **قوله** لان في الرد عليهم الخ اشارة الى ان قوله ولا راد عطف على قوله لا مال ولا مال المرتدين في حق المسلمين اذا ظهروا فلا يرد اليهم اصلا بخلاف ما اذا اخذ من اهل البغى حيث يرد عليهم بعدما وضعت الحرب اوزارها لانه ليس قيا الا انه لا يرد حال الحرب لانه اعانة لهم كما في فتح القدير ويحتمل ان يكون لاقوله ولا راد لنفي الجنس في ان اطلاق المصنف عدم الرد بالنسبة الى البايعين لا يصح كما لا يخفى **قوله** لا يبيع اي لا يملك بوجه من وجوه التملك وخص البيع بالذكر لانه السبب الغالب في تملك شئ والمراد بعدم البيع كراهته وهو المصريح في الجمع وكونه غير مستتب كما في المفهوم من الهداية والاعتماد على الاول لما روي عنه عليه السلام انه نهى عن بيع السلاح من اهل الحرب وجملة اليهم ولقوله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان **قوله** سلاح اطلقه فشمع ما كبر منه وما صغر حتى الابرة كما في المنيع **قوله** وخيل اشارة الى ان الواقع بدله من الكراع في الهداية وغيره فالمراد منه الخيل كما فسره في فتح القدير وذكر في الذخيرة قال شمس الائمة السير الكبير المراد بالكرع الخيل والبغال والحمير والابل والشبران **قوله** وحديد لانه اصل السلاح وهو ظاهر الرواية كما في فتح القدير واطلق منع بيع هذه الاشياء منهم فشمع حملها اليهم في دارهم وذكر في المنيع والمسئلة في كراهية حمل اليهم على السواء وكذلك الحرب والديباج يكره حمل اليهم لانه يجعل منه الرايات والسلاح وكذلك لا يحمل ادخال النسور والعقاب حيا او مذبوحا لان اجنبيتها تجعل لرئيسه النبل فالخاص ان كان من السلاح وما هو في معناه يكره قبل الموادة **قوله** وبعدها انتهى **قوله** بنذ الامام هكذا في بعض النسخ وهو الظاهر واكثرها بنذ الامان اي بنذ اليهم الامان لنقض الامان **قوله** وادب اي الامام معطي الامان لافتياته على الامام واستبداده بالرواي جعل التأديب فيما كان الامام شرا لانه لو كان فيه مصلحة لستمر الامان ولا تأديب كما في الشرح **قوله** بان يؤمنهم اي يؤمن الذوق الكفار الحرب في جازاي ص امان الذوق **باب المغنم** المغنم والغنيمة اسم لما لا يأخذه المسلمون من الكفرة على سبيل القهر والغلبة والنفي اسم لما لم يوجب عليه المسلمون

اي لم يجز على تحصيله
ولم يشر

بجمل ولا ركاب كالاموال المبعوث بالرسالة الى امام المسلمين والاموال المأخوذة على موادة اهل الحرب والخزينة والخراج من قبيل الفئ والغنيمة وان كانت قيا ولكنها تختص بمعنى لا يشتر ركها فيه سائر وجوه الفئ لانه يجري فيها سهام الغنائم بعد اخراج الخمس لله تعالى بخلاف الفئ اذ لا خمس فيها فينبغي عموم وخصوص مطلق فان كل غنيمة في وليس كل فئ غنيمة والنفل عبارة عما اختصه الامام لبعض الغزاة زيادة على سهمه من الغنيمة كان يقول الامام من قتل قتيلا فله سلبه على ما سيبي ان شاء الله تعالى هذا زيادة ما في الشرح **قوله** ان شاء خمسها اي اخراج الخمس لجهاته على ما سيبي ثم قسمها الى البلدة المستولى عليها يشمل ثلثة المشاع والاراضي والرقاب فالمشاع بخمس واربعه الخماسه للغنائم والاخبار للامام فيه كما في المنيع وغيره واشارة المصنف اليه بتعرضه ان له خيارا في الاراضي والرقاب وعدم تعرضه الى المنقول وانت خبير بان هذا في غاية الوجاهة يكاد ان لا يفهم شيئا لا يخفى **قوله** اذا قرأ أهلها اشارة الى ان للامام ثلث خيارات في الاراضي الاول تقسيمها بعد التخييس وقد سبق والثاني جعلها مملوكة لاهلها مع جعلهم ذمتين ان كانوا بحال الذمة بان كانوا من اهل الكتاب او من مشركي العجم **قوله** من به اي ترك اهل اهل البلدة فيها وتذكير الضميرين بتأويل البلدة الضمير في قولهم عائد الى اهل البلدة **قوله** كما فعل عمر رضي الله عنه واذا فعل الامام كما فعل عمر رضي الله عنه يدفع من المنقولات بقدر ما يتهيأ لهم العمل لان عمر رضي الله عنه فعل كذلك وهو الامام في هذا الباب ولان منفعة الاراضي بالزراعة وهم لا يقدرون الا بالآلاتها وان لم يدفع اليهم قدر ذلك يكره كما في شرح الهداية وغيرها او نفاهم الى هذا هو الوجه الثالث للاراضي ويمكن دمج هذا في الوجه الثاني حاصلها جعل الاراضي مملوكة لاهل الذمة سواء كانوا مملوكا ام لا كما لا يخفى **قوله** قتل الاسرى الى هذا وما بعده ثلثة احوال في الرقاب وللامام ان يختار فيهم كلامها **قوله** لانه عليه السلام قتلهم لقوله تعالى فاصربوا فوق الاعناق لان هذا انما يتمكن عليه بعد الاخذ والاسر **قوله** او استرقهم وذلك بالتخييس ثم التقسيم بين الغنائم كما في الشرح **قوله** او تركهم احرار اذمة لنا وذلك اعم من ان يقرروا على بلدتهم او على بلدة في ايدينا **قوله** الا مشركي العرب الى استثناء من الوجهين الاخيرين **قوله** وحررهم من مصدر مضارع الى المفعول اي ان يطلقهم مجانا سواء كان الاطلاق بعد اسلامهم او قبله كما في الايضاح وبهذا التعيم حسن مقابلة المرت بقوله وردة الى دارهم وانما حررهم لان الله بالاسر ثبت حق الاسترقاق فلا يجوز اسقاطه بغير منفعة وعوض كما في الهداية واسلامهم بعد الاخذ انما يدفع عنهم القتل لان الاسلام عامم بخلاف اسلامهم قبل الاخذ فانه يدفع الرق والذمة ايضا واما هنا فاما هو دفع الادفع فلا يرفعها لان في الرق ابطال حق الغزاة وهذا لا يجوز فلو اسلموا بعده خيرا للامام فيهم ان شاء استرقهم فقسهم وان شاء تركهم احرارا بالذمة اذ كانوا بحال الذمة والاسترقاق كما في البدايع فظهر ان تفسير الكمال المحقق المن عليهم بقوله

مشركي العجم اهل ذمت اولي جاز
ايديكي

هذا كلام علي بن
الهيثم

وهو ان يطلعهم الى دار الحرب بغير شئ غير مرضى كما لا يخفى **قوله** يدفن اي
 في موضع لا يقف عليه ككفار ابطال المنفعة عليهم واما التسبيا اذا لم يمكن
 اغراجهم ولو بجثثهم الى دارنا ولم يطبقوا الخروج يقتل الرجال منهم ولا يقتل
 الصبيان والنسوان منهم بل يتركون في ارض المضبغة فيموتون جوعا وعطشا
 كيلا يهودوا حربا علينا بل بلوغ والتنازل كما في الولوالجية والذخيرة ونفع القدير
قوله ولهذا قالوا اذا وجد المسلمون في دار الحرب حيات وعقارب ينزعون
 حة العقرب راياب الحية دفعا لضررها عنهم ولا يقتلونها لئلا ينقطع نسلها
 وفيه منفعة الكفار وقد امرنا بضدها كما في الاختيار **قوله** وحرم قسمة متغن
 شه هذا اذا لم يمكن للمسلمين حاجة اما اذا تحققت لهم في دار الحرب بالثياب
 والمتاع ونحوها قسمها في دار الحرب فان الحاجة موضعها مستثنى كما في فتح القدير
 وغيره وكذا لو راي القسمة فقسما عن اجتهاد نفذت بالاجماع كما لو راي
 البيع فباعه لانه حكم امضاء في محل الاجتهاد بالاجتهاد فينفذ كما في البدائع
 وغيره **قوله** مسائل كثيرة منها انه اذا تلف واحد من الغنائم شيئا من
 الغنمة لا يضمن عندنا ويضمن عنده وسنها ما ذكره المصنف وحرم بيعه الا فانه
 عنده يجوز بيع الامام او واحد من الغزاة شيئا من الغنمة ولا يرى مشاركة
 المدد فيها شه ويرى ان شاقط من مات شه كما في الشرح **قوله** في بيت المال
 او في المغنم حولة الخ **قوله** باجر المثل ويكون الاجر من الغنائم يبدأ به قبل
 الجنس كما في العناية **قوله** في رواية السير الكبير وظاهر عدم تقيد المصنف الا بدائع
 في المتن بعدم الاجبار اختيار هذه الرواية ورجحها في المنبع والاختيار لان في
 هذا الاستيثار منفعة للغنيين وذكر في فتح القدير والوجه انه ان خاف
 تفرقهم لو قسمها قسمة الغنمة يفعل هذا وان لم يخف قسمها قسمة في دار
 الحرب فانه يصح للحاجة وفيه اسقاط الاكراه واسقاط الاجرة انتهى بردييه
 ان عدم وجدان المحلة في بيت المال او المغنم احتياج الى التقسيم وفيه نفع
 آخر وهو الاسقاطان فيرجح التقسيم شه اقول في التقسيم شه حرمان الرد
 والمدد فينقطع طهرهم عنها فلا يلحقونهم فلا يؤمن كسرة الكفار عليهم وربما
 كان سببا لرجوع الكثرة لاشتغال كل منهم بحمل نصيبه والنقل الى وطنه
 وايضا خوف تفرقهم باق لان الجيش بعد اخذ سهاهم قلما يخلون عن
 التفرق بل يجل عزيمتهم ان يصلوا الى ديارهم بها فالوجه ما اختاره المصنف
 العلم عنده تعا **قوله** بخلاف ما استشهد به الخ ودفعه ان وجه التشبيه
 بينهما تملك المنافع للغير باجر المثل لصيانة المال وكون المشبه دفع ضرر
 عام يجوز مع عدم الاجارة ابتداء وسهله فيعدل المشبه بالمشبه به في
 الا سهلية كما لا يخفى **قوله** يبيع اي المغنم اشار به الى ان المصدر مضاف
 الى المفعول والفاعل متروك اي يبيع الامام او الغزاة من غير حاجة كما في
 المنبع **قوله** اي العون والفرق بينه وبين المدد ان الرد لا يتاخر دخولا
 في حد العدو عن الغزاة ولكن يتوقف في مرآهم فاذا مست الحاجة اليه يقتل
 وانفصاله عنهم في بعض الاوقات لا يخلو عن حكمة معتبرة عنده واما المدد
 فلا ريبه في تاخر دخوله عنهم ولكن لا بد ان يلحقهم قبل انقضاء الحرب وبعده

اي الا بدائع
 نسخة

هنا كلام علي ابن الهمام

يفضحه قوله يلحقهم شه **قوله** كما اشار به الى انه لو فتح بلدة تم لحقهم مدد لم يكن له
 شئ لانه صار من دار الاسلام ولحق المدد وانما يعقبه في دار الحرب فنقر عليه
 الامام قاضيان **قوله** لا سوق اي ليس اهل العسكر كالمقاتل في الغنمة
 بل لاحق من السهم الكمال والرضح كما في العناية وغيره **قوله** لم يقتل قديبه لانه
 لو قاتل استحق السهم كما في المبسوط **قوله** طعام الخ وكذا اكل ما كان مأكولا مثل
 الزيت والسمن والخل حتى لو وجدوا غنما او بقرا او جلا فلهم ان يذبحوها و
 يأكلوها وردة والجلود الى المغنم لان الانتفاع بالجلد ليس من الحاجات اللازمة
 كما في المنبع **قوله** عند الحاجة الظاهر ان هذا قيد لنوعين مذكورين من الانتفاع
 بالمأكل والمشروب ونحوها والانتفاع بالسلح ونحوه من الدواب والاشياء
 كما هو المذكور في السير الصغير واما في رواية السير الكبير لم يشترط الحاجة
 في الانتفاع بالنوع الاول وهو الاستحسان وبه قالت الائمة الثلاثة وهو
 الراجح كما هو عليه كلام فتح القدير والمنبع فيجوز لكل من الغنى والفقر تناول
 الا للتاجر والداخل لخدمة الجندى باجر لا يحمل لهم ولو فعلوا الاضمان عليهم
قوله والغني ينتفع بالعين اي حل له تناول من عينه وكذا يحمل له تناول
 من قيمته لان القيمة تقوم مقام الاصل كما في العناية **قوله** ولا شئ عليه ان
 هلك بل لا شئ عليه ان استهلك لانه سبق انفاق له تناول عين ما اخذه
 وقيمته **قوله** ومن اسلم شه قيد به لانه لو اسلم في دار الاسلام وظهر المسلمون
 على دارهم فنجح ماله واولاده وزوجته يكون فنيا بالافتاق كما في الخاتمة **قوله**
 او ادعه قيد به لانه لو كان غنيا في يد معصوم يكون فنيا عند ابين حقيقة وعنده
 لا يكون فنيا وابو يوسف مع ابين حقيقة في رواية كما في الشرح **قوله** فنفق فرسه
 قيد به لانه لو دخل فارسا ثم باع فرسه او آجره او اعاره او رهنه فقاتل وهو
 راجل فله سهم راجل في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في المنبع **قوله** اي لا يسهم
 لفرسين الخ ولم يذكر الخلاف في ظاهر الرواية وذكر في رواية الاملاء عن ابى
 يوسف يسهم لفرسين ولو ذافرا يسهم له خمسة اسهم سهم له واربعة
 اسهم لفرسيه وبه قال الثوري والاوزاعي والليث واختار المصنف قول
 ابين حقيقة ومحمد وبه قال الشافعي وما لك رحمتهم الله تعا وذلك لم يتعرض
 بخلاف ابى يوسف ورجح ابو بكر الرازي قوله بما بالرواية والدرية في احكام
 القران وعليه ما في فتح القدير وهذا وجه اختيار المصنف رحمه الله تعالى
قوله ولا عبد وكذا المكاتب كما في الهداية وغيره وكذا الاسهم للاجير
 لا نعدام الدخول على قصد القتال فان قاتل ينظر في ذلك فان ترك الخدمة
 فقد التحق بالعسكر وان لم يترك فلا شئ له اصلا لانه اذا لم يترك تبين
 انه لم يدخل على قصد القتال كما في البدائع **قوله** الخمس لليتيم الخ هذه
 الثلاثة مصارف الخمس عندنا لا على سبيل الاستحقاق حتى لو صرف الى
 صنف واحد منهم جاز كما في الصدقات كذا في الخاتمة والحققة المطلق لليتيم
 فشم لليتيم اقرباء النبي عليه السلام وغيره وكذا الاخير ان وسبب
 استحقاق هذه الاصناف الثلاثة الاحتياج غير ان سببه يختلف من
 اليتيم والمسكنة وكونه ابن السبيل كما في المنبع **قوله** وقدم فقره وذوى

القريب وهو فقراء بني هاشم وبني المطلب والمراد بقراء ذوى القربى من كان
من الاصناف الثلاثة فالمعنى وقدم مساكين ذوى القربى على مساكين غيرهم ويتألف
على يتألف غيرهم وابن السبيل منهم على ابن السبيل من غيرهم ومن خصال الفقراء
بالمسكين وعطف يتألف ذوى القربى وابن السبيل منهم عليه لم يصب كما لا
يخفى **قوله** للتبرك وقال ابو العالية سهم الله ثابت يصرف الى بناء بيته
الكعبة ان كانت قريبة والا فالى مسجد كل بلدة ثبت فيها الجنس ودفعه بان
السلف فسروه بالتبرك وهو المروى عن ابن عباس رواه الطبراني في تفسيره
ورواه الحاكم عن الحسن بن محمد بن علي بن الحنفية كما في فتح القدير فظهر ضعف
قول ابو العالية ولذلك يتعرض به المصنف **قوله** الامن لا منعة له واقل المنعة
اربعة في ظاهر لقوله صلى الله عليه وسلم خيرا لاصحاب اربعة وروى عن ابى
يوسف انها تسعة كذا في البدائع والمحيط **قوله** وهو اى مال الغنيمة ما اى
مال يؤخذ **قوله** بقوله تعالى يا ايها النبي حرصا المؤمنين على القتال
فيل ينبغي ان يكون التحريض به واجبا لان مطلق الامر الوجوب واجيب
بان التحريض اعم من ان يكون بالتنفيل وبذكر ثواب الاخرة وغيرها فلا
يلزم من وجوب مطلق التحريض ان يكون التحريض بطريق معين واجبا كالا
يخفى **قوله** من قتل قتيلاً وتسمية القتل باعتبار الاول لان القتل لا يقتل
ومعناه من قتل رجلا يؤل امره الى القتل وهذا هو المستفيض وذكر السبكي
في كتابه عروس الافراح ان اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة في الحال اى حال
التبس بالحدث لاحال النطق بحقيقة الضارب والمضروب لا يتقدم عن الضرب
ولا يتأخر عنه وهو صحيح كما ان القنديل ينكسر مكسورا لا صحيحا اذ الكسر
والقتل سبب لونه قتيلاً ومكسورا والسبب مع السبب في الزمان لا يتقدم
عليه فظهر منه ان قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً فله سلبه حقيقة
وان كان ائمة لا تحصى يقولون يسمى قتيلاً باعتبار مشافة القتل انتهى
خلاصة كلامه **قوله** من اخذ شيئا اطلقه فشم كل ما يصلح غنيمة فمن عام يشمل
كل مصيب ولو عبداً مسلماً او كافراً او امرأة مسلمة او ذمياً او صبياً
وكذلك شئ عام في سياق الشرط فيشم كل مصاب ولو اسيرين او اكثر كما
ان قتيلاً كذلك فيشم القتل الواحد والاكثر ثم لو قال الامام قول تحريض
فقتل رجل قتيلاً او اخذ شيئاً فله وان لم يسبح مقالة الامام لان الاشاعة
اذ ليس في وسع الامام اسماع الافراد والاحاد كما في المشيع وغيره **قوله** لانه
ليس من باب القضاء هذارة لوجه القياس وهو ان لا يستحق الامام لنقل
لان الغير انما يستحقه بايجابه وهو لا يملك الايجاب لنفسه بولايته الامارة
كالقاضي لا يملك ان يقضى لنفسه وقوله وانما هو من باب استحقاق الغنيمة
بيان وجه الاستحسان وهو انه اوجب لنقل الجنس بهذا اللفظ وهو رجل
منهم فيستحق ما يستحق غيره **قوله** فلا يترتب به اى لا يترتب الامام باخذه
النقل **قوله** لانه يترتب نفسه منهم بقوله منكم فلا يترتب له حكم الكلام **قوله**
او قدرا من اى بعد الجنس كما في عامة المتن نعم تداركه في الشرح فلا يفسد
لاذشان الحق عدم الاحتياج اليه **قوله** وفي التعميم الى هذا التعميم لم يجر

قبل حصول الغنيمة واما بعد حصولها فظاهر هو الجواز لان التحريض للبعض
يكون لكل على ما يقتضيه الحال **قوله** وسلبه ما معه الى ولم يذكر المصنف حكم النقل
من السلب وغيره وهو قطع حق الباقين واما الملك فاما ثبتت بعد الاحراز
بدار الاسلام كما لو قسم الغنيمة في دار الحرب هذا عند اخلافاً للمجد حتى لو كان
النقل جارية لم يحل له وطئها بعد الاستبراء ولا بيعها عند هجران محلها
وبيعها عنده كما في الهداية وقال بعضهم الاحراز بالدار ليس بشرط ثبوت
الملك في الانتقال بالاجماع واختلاف بينهما وبينه في مسألة الجارية لا يدل
على الاختلاف في ثبوت الملك لانها لو كانت من الغنيمة المقسومة في دار الحرب
فوطئها وبيعها على الاختلاف ولا خلاف بين اصحابنا انه لا يثبت الملك فيها
قبل الاحراز بدار الاسلام فدل ان منشأ الخلاف هناك شئ اخر وراه ثبوت
الملك وعدمه والصحيح ان ثبوت الملك في النقل لا يقف على الاحراز بدار
الاسلام بين اصحابنا بخلاف الغنائم المقسومة لان سبب الملك في النقل
قد يتحقق وهو الاخذ والاستيلاء ولا يجوز تأخر الحكم عن سببه الا لضرورة
ولا ضرورة فيه حقيقة صاحب المنبع من غير مزيد عليه وهذا منه ايضا **قوله**
حتى مركبه الى اشار به الى ان حصيته وعلامه وما كان مع غلامه على دابة اخرى
ليس سلب بل هو غنيمة يشترك الغزاة كلهم فيها كما في الشرح **باب استيلاء**
الكفار اضافة استيلاء الى الكفار يحتمل ان يكون اضافة مصدر الى فاعله محتمل
ان يكون اضافته الى مفعوله فيشم استيلاء كفار كفارا او مسلمين واستيلاء
المسلمين الكفار والكل مذكور **قوله** لانهم امرار وفي الذخيرة واذا اسر الى
المسلم او الذي فقال لمسلم اودى مستأمن منهم افتروا من اهل الحرب او
اشترى منهم ففعل ذلك واخرجه الى دار الاسلام فهو لا سبيل عليه لانهم
ما ملكوه بل هو باق على الحرية الاصلية والمال الذي فداه به يلزم الامر
لان المأمور احياء بما ادى من المال حكما على ان امره بالفداء كما يحتمل ان
يكون على سبيل التصديق به على الاسير به ان يكون على سبيل الافراض
فيثبت الادنى عند الاطلاق وهو الافراض فيرجع به عليه بجميع ما ادى
في فدائه الى مقدار الدية كما لغا ما بلغ في قولهم جميعا وهو الاصح **قوله**
واذا شئ بعضهم بعضا اطلقه فشم ان الحرب يملك حربياً اخر بالقهر
مطلقاً سواء كان معتقده ذلك او لا كما هو مذهب بعض المشايخ وذهب
بعضهم الى انه لا يملك اذا راي ذلك واعتقده واليه اشار مجد ذكره
الفضل في فتاواه وعن مجد في النوادر ان الحربى لا يملك حربياً اخر بالقهر
اصلاً كما في الظهيرية واطلاق كلام المصنف يدل على اختيار القول الاول
وحكمه بكونه مالاً كبرة القول الثالث **قوله** او بيعوا هذا بقدا اتفاق اذ الفرق
والبقراء لغنم كذلك ويتفرع على ملكهم اياه انه لو اشتراه رجل وادخله
دار الاسلام فاعما ياخذ ما ملكه منه بالثمن ان شاء الله تعالى كما في فتح القدير
قوله بدار هجران راد به دار الحرب مطلقاً سواء كان دار الكفار وغيرهم
حتى لو استولى كفار الترك والهند على نصارى الروم او على مال اهل
الاسلام واحرزوها بدار الهند يثبت الملك لاهل الترك والهند جميعاً

كما في الخلاصة وغيره **قوله** او امة مؤمنة اشار الى قيد العبد اتفاق كما قوله وعبدنا
 آتى على ما سيجي **قوله** سواء كان لمسلم الح وسواء كان العبد الا بقا والامة
 الآبقة مسلما او كافرا واما اذا كان مرتدا فابق ولحق بدار الحرب بملك الكفار
 بالاجماع كما في الحقائق وغيره **قوله** فتح ظهور يده اى اذا ظهر يده على نفسه
 وصار معصوما لنفسه ولم يبق محلا للملك فقد منع ظهور يده الا بقا الداخل
 دار الحرب بملكهم هذا هو المراد من هذا القول فحمله اللائق قبيل قوله بخلاف
 المرتد ولا نه من تمة ما قبله وحمل قوله بخلاف آه على اعتراض ينافيه قوله
 ولهذا لو وهبه لانه من تمة ذلك هذا بناء على ما وجد قوله بملكهم كما هو
 في اكثر النسخ واما على ما في بعض النسخ من عدمه فقوله منع مسند الى ضمير راجع
 الى بقاء يد المولى وظهر نصبه على انه مفعول به لمنع وهو الموافق لما في الشرح
 ولا سيما فيما وقع في عبارة التليغ **قوله** لابنه الصغير قيد بالصغر لانه الهبة
 لم تتم بالعقد اذا كان الموهوب في يده حقيقة او كما على ما سيجي **قوله** واخذه
 بالقيمة بعدها هذا اذا كان قيمتا واما اذا كان مثليا لم يأخذه لعدم الفائدة
 كما في الثانية والمصنف رحمه الله تعالى ذكر هذا التفصيل في شرح المسئلة الآتية
 فاللائق عليه ان يذكره هنا والحوالة عليه نعم هذا **قوله** قبل القسمة ظرف
 لقوله حلت قدمه عليه لئلا يجهل ان يكون قوله او بعدها قيد لقوله حلت
 وقوله بعدها ظرف لقوله اخذوها في يظهر ان القسمة قسمة الغائبين لا قسمة
 الكفار على انه لو كان المراد قسمة الكفار اضاع قوله حلت لان كل ما في ايدي
 الكفار حلال للمسلمين فما وجه التخصيص بهذا المال فيسقط ردة المصنف ولا
 حاجة الى ارتكاب بقديران يقال فان وجدها الملاك قبل القسمة اى قسمة
 الغائبين حلت الح بل قوله لاربا بها بنفى هذا التقدير كما لا يخفى **قوله** وفي الشرح
 الح ودفعه بان ضميرا في وجدوا راجع الى الملاك وفي ايديهم ان الغائبين مطلقا
 في يقتسموا وانما اظهر قوله لاربا بها في مقام الاضرار لدفع اللبس بين ضميري
 الجمعين وانت خير بانه لو قال فوجدوا ربا بها اموالهم ثم قال فهي لهم لكان
 النسب وادفع لللبس ولكن مثل هذا غير بعيد من المصنفين **قوله** لانه دفع
 العوض بمقابلته هذا التعليل يقتضى جواز الاخذ في صورة الهبة ولكن
 يدفعه ما عتل فيها من ان الملك يثبت له على وجه التخصيص فلا يزال
 ملكا الخاص لا بقيمة كما في المنع على ان مقابلة المال ثابت معنى فيها اذ
 المكافاة مطلوبة والظاهر ابقاءها فلا يزال الا بالقيمة كما في فتح القدير
قوله ارش عينه قيد العين اتفاق اذ قطع اليد والرجل او نحوها كذلك
قوله لما من الفرق بين ما يملكه من العبد بمعاوضة صحيحة وبين ما يملكه
 بمعاوضة غير صحيحة او بغير العوض حيث لا يأخذ المولى القديم الا بالثمن
 في صورة الاولى **قوله** ولم يتولد من العين بل هذا مفاداة لا بيع جديد
 بدليل العود الى الملك القديم والمفاداة لا ينتقض بانقراض الجارية
 كالامة الجانية انتقصت واختار المولى فداها كما في المحيط وغيره فان قلت
 اللائق ان يأخذ الارش لانه بدل العين المستولى عليها وهي لو كانت قائمة
 كان للمالك القديم حق الاخذ فكذلك في بدلها قلت من الاخذ للمالك القديم

نقابة التوجيه ان هذا متفرع على ما
 قبله بطريق التلغ والنشر المرتب
 فقوله منع الح مرتب على قوله ظهرت
 يده الح وقوله ولهذا الح المرتب على
 قوله بخلاف التردد ص

انما ثبت بنص على خلاف القياس وهو ورد في الاصل دون البديل وبينهما فرق بناء
 على ان حق الاخذ له مبتنى على قيام ملك المالك القديم وبما يجاب العرض يستدل
 على زوال ملكه وما ثبت بنص بخلاف القياس يتقدر بقدر الضرورة فلا يظهر
 في حق البديل كما في المنع ثم المسئلة اتفاقية والاختلاف في فقه العينين فخذ
 يأخذه بالقيمة اعنى وقال لا سلما كما في الجمع وشرحه المنع وغيرهما وجميع ما ذكر
 في فقه العين مرعى في فقه الغير واما لو فقه المشتري احدى عينيه فعن
 محمد يسقط بخصته من الثمن قياسا على الشفعة اذا هدم المشتري البناء سقط
 عن الشفع حصته البناء كذا هذا وهذا تحقيق ما في المعبرات خذ ولا تتبع
 سبيل فهم من لا يتبع العلم عنده تعالى **قوله** والشراء قيد به لانه لو كانت
 المشتري الاول وهبه لشخص اخذ مولاه من الموهوب له بقيمة كالموهوب
 الكافر لمسلم كما في فتح القدير **قوله** احدهما هذه اى مسئلة اتباع مستامن الح
 هذا عند ابجينة وعندهما لا يعتق لان الواجب ان يجبر في دارنا على بيعه
 ولم يقدر على ذلك فبقى عبدا في يده **قوله** اقامة لتباين الدارين الح اذ لو لم يتباينا
 وكان المستامن من دارنا يجبر على اخراجه عن ملكه بالبيع فان فعل فيها والاباع
 القاض عليه تخليصا للمسلم عن اذلال الكافر فهو الواجب بالذات اجماعا فلما تعذر
 اعتاق القاض يجلوه في دار الحرب اقيم شرط زوال عصمة ماله وهو دخوله
 دار الحرب مقام علة عتقه وهو اعتاق القاض كما اقيم معنى ثلث حيف في دار
 الحرب مقام تفريق القاض بعد عرض الاسلام على الاخر وابانه فيما اذا سلمت
 المرأة في دار الحرب كما في فتح القدير **قوله** ثم قيد به لانه لو خرج الى دار الاسلام
 بغير امان واسلم ههنا ثم اخذه مسلم يكون قضا عتقه عتقا عندهما كما في
 البرجندى ولو دخل دارنا با مان باذن مولانا ثم اسلم فانه يباع ويبعث
 ثمنه الى مولاه كما في الثانية **قوله** او ظهرنا عطف على قوله جانا في قبل الحظوف
 عليه مرعى في هذه المسئلة فلا حاجة الى التقييد بان يقال او ظهرنا عليهم
 وقد اسلم كما لا يخفى **باب المستامن** **قوله** عند شروطهم خبر ان
 اى موقوفون عندنا **قوله** ولم يوجد منه الالتزام اى لا يعقد ولا يعهد
قوله والولاية وقت الادانة اصلا اذ لا ولاية لنا على اهل الحرب **قوله**
 اى جعل الحرب المستامن اى المسلم المستامن ما ذكره المصنف في هذه
 المسئلة من عدم القضاء على المسلم قول ابجينة ومحمد واما على قول ابى
 يوسف فالقاضي يقضى بالدين لان المسلم التزام احكام الاسلام مطلقا
 نصارى كما لو خرجا مسلمين اليها ولهما ان المسلم وان التزم احكام الاسلام
 الا انه عامل حيث لا تجرى عليه احكام الاسلام وانه لما يقضى على الحرب
 لم يقض على المسلم ايضا تحقيقا للتسوية بينهما كما في المنع وهذا هو الوجه
 في عدم القضاء على المسلم وقد امله المصنف تبعا لما في الهداية ولا شك
 انه قاصر كما ترى كما في فتح القدير **قوله** كما مر اى في صدر الباب وفي باب
 استيلاء الكفار من ان الاستيلاء ورد على مال مباح نصارى ملكا للغاصب
 الا ان المسلم لو كان هو الغاصب يفتى بالردة على المغصوب منه لانه صار
 غادرا وناقض عهد فليزمه التوبة ولا يتحقق التوبة الا بردة المغصوب

فيه كلام على
 المولى المولى

فيه كلام على
 الواجب

فيه كلام على
 المصنف
 والهداية

ولا يقضى عليه بالردة لثبوت الملك بالاختصاص في الشرح **قوله** فعلا ذلك
صفة حربان اي اوان احدها صاحبه او غصب منه مالا **قوله** وهو ظاهر
الرواية وعن ابى يوسف وغير رواية الاصول ان عليه القصاص في العمد ذكره
شمس الائمة كما في فتح القدير والمنع وذكر قاضيان وقال ابو يوسف ومحمد
الله عليه القصاص في العمد هذه الرواية انه قتل شخصاً معصوماً ليس من اهل
دار الحرب فيجب بقتله ما يجب في دار الاسلام كما في العناية **قوله** واما وجوب
الدية في ماله الخ واما وجوب الدية نفسها فلانه لما سقط القصاص بعرض مقارن
للقتل انقلب الدية كقتل الرجل ابنته كما في فتح القدير **قوله** على اعتبار تركها اي
سبى على اعتبار ترك الصيانة مع القدرة عليها **قوله** ويقال له اي يقول الامام
او وكيله وفيه اشارة الى انه لا يكون ذمياً وان مكث في دارنا سنين مالم يتقدم
اليه قول الامام وقد صرح العتاني بانه لو اقام سنين من غير ان يتقدم
اليه الامام فلم الرجوع **قوله** الجزية هي اسم للمال الذي يؤخذ من الذي سبى
بها لانه تجزى عن ذمه **قوله** وللإمام ان يوقت الخ يريد به ان ادنى الاوقات
غير مقدّر بل هو موكول الى رأيه الا انه لا ينبغي له ان يرهقه على وجه يتضرر به
سيما اذا كان له معاملات يحتاج الى اقتضاها الى مدة مدبرة كما في الفتح والمنع
قوله كذا اذا اقام هنا سنة قبل التقدير ولفظ المبسوط يدل على ان تقدم
الامام ليس شرطاً لصيرورته ذمياً في مكث سنة والوجه ان لا يمنع حتى
يتقدم اليه كما في الفتح **قوله** في ياخذ هاهنا اي في كل من الصورتين **قوله** كما تمت
السنة ما مصدرية والكاف وقتية اي عند تمام السنة **قوله** فوضع عليه خراجها
وكذا الراشدي عشرية فانها تستمر عشرية على قول محمد فانها وظيفة مستمرة
وعلى قول ابى حنيفة نصير خراجية كما في الفتح **قوله** حتى يوضع عليه الخراج اذ لو
اشتراها للتجارة لا يصير ذمياً كما في الشرح **قوله** وقد سقطت اي المطالبة
باستغنائه فيسقط الدين ويصير ملكاً للديون فله ان يختص من المديون
به ضروري غير محتاج الى تعليله بانه سبقت يده اليه كما في الفتح **قوله** واخذ
المرتقن رهنه اي كله بدينه اي في مقابلة دين له لما سلف آنفاً من ان الوديعة
تصير للمودع فكون الرهن للمرتقن بالطريق الاولى **قوله** ولو سبى الصبي اي
مع امه اذ لو سبى بدونها لا يظهر فائدة تبعية بالاب فانه يحكم باسلامه
بتبعية الدار ايضا وقد سبق من التفصيل من القاعدية في باب الجنائز **قوله**
وان اسلم ثم قد سبق هذه المسئلة على الاطلاق في باب المغنم فايرادها
تكرار كما لا يخفى **قوله** تبعه طفله لانه تحت ولايته حين اسلم ولو كان في
بلدة اخرى غير بلدة هونها اذ الدار واحدة كما في فتح القدير **قوله** ياخذ
الامام دية مسلم لا ولي به اتيان هذه المسئلة لبسطة عليها ذكر اخذ دية
المستامن الذي اسلم ولم يسلم معه وارث قصداً ولا تباعاً باذنه بل كان معه
ولد صغير كما في الفتح **قوله** وظاهر ان الدية في هذه الصورة الخ هذا
اقتباس منه ان اخذ الدية راجع عنده من القتل كما اختاره في الهداية ولكن
صرح الكمال المحقق بان القتل قد يكون انفع للمسلمين حيث ينزجر امثاله
عن قتل المسلمين فالظاهر ان يقال وهذا لان الدية قد يكون انفع وظاهر

فيه كلام على
المصنف
٣

كلام المصنف هذا يقتضي تعيين المصلحة من على الدية **قوله** وعكسه عطف على قوله
كون دار الاسلام **باب الوطايف** **قوله** فيكون مجاز الخ لان العشر والخراج
يكونان بعد الاخذ ما يقدر للانسان في كل يوم ويجوز ان يراد بها ما يقدر
للارض بما ينبت عنها او غيره من العشر والخراج فيكون نقلاً من مقدور خاص
الى مقدور خاص آخر مجازاً مرسلًا ايضا **قوله** ارض العرب ويسمى جزيرة العرب
لان بحر الحبش وبحر فارس ودجلة والفرات قد احاطت بها وخذ ذلك ما بين
في الشرح **قوله** وهو ما بين الغديب ذكر ضمير الارض باعتبار خبره وهو
لفظ ما بين الغديب وهو تصغير عذب وهو ماء لقيم **قوله** الى اقصى حجر
يفتحين اي اقصى صخر كما هو المصريح في امالي ابى يوسف **قوله** بمهرة بفتح الميم
وسكون الهاء اسم رجل هو ابو القبيلة سمي الموضع به وهو آخر موضع من
اليمن يدل بعض من الكل من اليمن الى حد الشام اي مشارفها وقراها التي
ينسب اليها السيوف المشرفة كما في الكفاية **قوله** وبستان هو ارض يحيط بها
موانط وفيها اشجار متفرقة كما في المعراج قيد يجعل داره بستاناً لانه لم يجعلها
بستاناً وفيها نخيل ثم اكرارا لاشئ فيها كما في المقدس **قوله** كان دونه اسم كابت
راجع الى بستان او كرم والجملة صفة له اشارية الى ان الذي لو اتخذ داره بستاناً
او كرمًا لخارجية كما في المحيط **قوله** ومن الثعلبية ويقال من العلت في تقديم
الثعلبية وتأخير العلت بصيغة المجهول اشعار برجحان الاول تبعاً للهداية
ومصدر الشريعة والعناية ولكن قد صرح في المغرب والغاية وفتح القدير بان ما
قبل من الثعلبية الى عبادان فغلط لان الثعلبية بعد الغديب بكثير والعلت
بفتح العين المهلة وسكون اللام قرية موقوفة على العلوية وهي اول العراق
شرق دجلة وعبادان حصن صغير على شط البحر وفي المثل ليس وراء عبادان
قرية كما في المنع **قوله** ترك ذلك باجماعهم لان الاجماع اقوى من القياس
قوله وموت احياء الذي اطلقه فشمّل مواتاً في قرب ارض العشر اذ لو كان
المحيي ذمياً يلزمه الخراج كما في المبسوط وتذكر ضمير الموت لانها كما يحتمل
ان يكون عبارة عن الارض او البقعة يحتمل ان يكون عن المكان وتاوه مطوله
ليست للتأنيث وكونه مؤنثاً سماعياً غير ثابت ولو ثبت فالمنصور جواز الاعتناء
لما ثبت في محله **قوله** اهل الحرب نصب على انه مفعول به لقاتل **قوله** يعتبر بقرية
هذا الاعتبار انما هو عند ابى يوسف ويعتبر بما احيى به عند محمد وهذا ترجيح
قول ابى يوسف كما هو عليه عامة المعتبرات **قوله** كالحنن ونحوه من الثلث
والربع ولا يزداد على النصف لان التقدير الشرعي ورد به في اهل خبر التقدير
الشرعي اما المنع النقصان او الزيادة ولم ينفع النقصان بالاجماع فتعين
كونه منع الزيادة كيلا يتعطل كما في المحيط وسيجيئ **قوله** متصلة قيد لكل من الكرم
والنخل انما قيد به لان كلاهما لو كان في جوارب الارض ووسطها مزدوجة
لاشئ فيه بل المعتبر وظيفة عمر رضى الله عنه على ما في الزبدوع كما في فتح القدير
قوله فهي كرم اي معنى فالتقدير الوارد في الكرم وادنيه دلالة وذكر في
المبسوط والمحيط والكا في انه ما نفعوا في ديارنا بوظيفة عمر رضى الله عنه وانما
ونفعوا في الاراضي كلها من الدراهم وعليه فتوى ائمة المتقدمين لان التقدير

قوله على كذا خبر ان

بجبان يكون بقدر الطاقة ولا يزال بشقديره من أي جنس كان كما في المنع **قوله**
 ونقص ان لم يلق وتليفها أي ان لم يبلغ الخارج منها ضعف ما وطف به
 ووضع عليه ما نقص الى نصف الخارج كما في الخلاصة **قوله** ولا يزداد ان اطاقت
 الخ الظاهر ان الضمير المستكن راجع الى وضع وما وطف به وهذا يستقيم لما ان
 عدم الزيادة عليه متفق به وبجح عليه حيث لا اختلاف فيه اصلا كما لا اختلاف
 في عدم جواز ان يحول وتليفه المولف الى المقاسمة وهو الى الوظيفة كما في
 الكافي وفتح القدير والقهستان وانما الاختلاف في بلدة اراد الامام ان
 يتبدل فيها التوظيف فعند البيهقي في رواية لا يزداد على قدر ما وطفه
 عمر رضي الله عنه وقال محمد وابو يوسف معه في رواية وهو قول مالك واجد وقول
 الشافعي لا زيادة ابتداء ان كانت الارض تطبقها وفي اكثر الشروح بفتح قول
 الامام وفي التسهيل يرى ترجيح قول محمد هذا اذا عرفت هذا ما دل من سأل
 في العجالة غير موافقة للرواية صاحب الهداية ووافقه من وافق بعده وقد صح
 صاحب التسهيل في منتهى العجالة موافقة للرواية والله دعه وروح الله سبحانه
 روحه حيث كان شهيدا طالما لم يعرف قدره في عصره **قوله** وهو التمكن
 من الزراعة أي زراعة الخنطة او الشعير ام أي زرع كان في كل الحول او في
 مقدار ما يتمكن من السنة كما في فتح القدير وغيره **قوله** لان الاصل اذا هلك
 بطل ما تعلق به هذا اذا ذهب كل الخارج اما لو بقي بعضه فان كان مقدار
 الخراج وشمله بان بقي مقدار درهمين او قفيزين يجب الخراج لانه لا يزيد
 على نصف الخارج وان بقي اقل من مقدار الخراج يجب نصفه كما في الظهيرية
قوله لان فيه معنى المؤنة اشار به ان الجزية تسقط بالاسلام لانها عقوبة
 محضة والشافعي عكس وقال يسقط الخراج بالاسلام ولا تسقط الجزية
 وقال مالك الخراج والجزية كلاهما يسقطان بالاسلام كما في المنع **قوله** ولا
 عشر في خارج ارضه أي ارض الخراج قيد به لانه لو كانت الارض عشيرة
 لا يجب الخراج اجماعا نص عليه في المبسوط البكري والحقائق والمصنف واطلق
 القاضي الامام في شرح مختصر الطحاوي حيث قال لا يجتمع عشر وخراج
 في ارض واحدة عندنا وعند الشافعي يجتمعان اذا اجتمعا سببا وجوبها
 بخوان يشترى ارض العشر من المسلم فانه يؤخذ منه العشر والخراج
 جميعا عنده وكذلك المسلم اذا اشترى ارض الخراج فعليه الخراج والعشر
 جميعا انتهى والاعتماد على ما ذكره المصنف ولذا اختاره **قوله** ولان احدا
 من ائمة العدل لم يقل لا يجتمع عشرة مع عشرة عندنا خلافا للشافعي العشر
 مع الخراج والقطع مع الضمان والجلد مع النسي والقصاص مع الكفارة
 والحد مع العقر والمتعة مع المهر والتبهم مع الوضوء والخمس مع الجبل
 وصدقة الفطر مع الزكاة والقديبة مع الصوم كما في المنع **قوله** ولا عبرة
 بالصاحب ووقفها اخراج من مستحق الى مستحق وبذلك لا يبطل العشر
 والخراج كالبيع والهبة وينبغي ان يطالب بذلك الناظر كما في فتح القدير
فصل الجزية **قوله** ظهر غناه بان ملك عشرة آلاف درهم المأذكرة
 المصنف كما ذكر في الهداية وذكر في حد الغنى والفقير اقوالا ولكن رجح

الامام القاضيان ما في المتن وهو قول الكرخي حيث قال الاعتماد في هذا على قول
 الكرخي وذكر الفقيه ابو جعفر عن ابى نصر بن سلام انه ينظر الى عادة كل اهل
 بلد وما يعبرونه في ذلك فان في عادة البلاد منه مختلفة واختاره في الاختيار
 وهو الصحيح كما في الفتاوى المنصورية والمنع ويعتبر وجود هذه الصفات
 في اخر السنة كما في فتح القدير وشرح الطحاوي والمجتبي ولكن ذكر في السنايع
 انه اذا كان الذي غنيا في اكثر السنة اخذت منه جزية الاغنيا وان كان فيها
 فقيرا اخذت جزية الفقراء **قوله** يؤخذ منه في كل شهر الخ ووقت وجوب
 الجزية اول السنة حتى ان الامام له ان يطالبه بها كما قبل عقد الامة وما ذكره
 اصحابنا من تفريق اخذها كلها من شهر او شهران او نحو ذلك اعتبارا للاسهل
 كما في شرح الاقطع وذكر في المحيط ويجوز تعجيل الجزية لسنتين واكثر اعتبارا
 بالزكاة والخراج ولو تعجل لسنتين ثم اسلم ردة خراج سنة واحدة لانه ادى
 قبل الوجوب ولا يرد خراج السنة الاولى اذ مات او اسلم بعد دخولها لانه
 اذاه بعد الوجوب كما في الاختيار **قوله** فان ظهر عليه فعرسه وطفله في احوالهم
 يؤخره عن قوله ولا مرتد مع اشتراك المرتد وثني عربي في هذا الحكم لانه سيصير
 في يابه بان الولد له ولد وله في اذ كان الولد له فبا فعرسه تكون فينا
 بالطريق الاولى وايضا سيصير بان المرتدة اللاحقة بداء الحرب تسترق
 على ان قوله ولا مرتد عطف على قوله لا رثنى عربي فيعتبر بقية المؤخر فيه كما هو
 الاصل في العطف واعلم ان التخصيص بالعريس وقع اتفاقا لان كل امرأة
 منهم ثني سواء كان لها زوج او لا كما في البرجندی **قوله** اما وثني العرب
 فلان الخ لا يقال هذا الدليل عام فيشمل عبدة الاوثان واهل الكتاب من
 العرب من غير فصل بينهما لانا نقول العرب من اهل الكتاب ليس بعربي خالص
 وانما العرب في الاصل عبدة الاوثان فانهم اميون كما في شروح الهداية
قوله وفقير لا يكتب اي لا يقدر على العمل وان احسن حرفة كما في فتح
 القدير **قوله** للتخلي اي عن الناس والا نقطاع عنهم **قوله** بمنزلة البيعة
 اي في منع الاحداث **قوله** هذا اي في دار الاسلام اما عدم جواز الاحداث
 في اموال المسلمين وبما كان من فناء المصر انما هو اتفاقا واما عدم جوازه
 في القرى والسواد فقال السرخسي انهم يمنعون وهو الاصح وفي فتح
 القدير هو المختار وبين وجهه في الذخيرة بان القرى في دارنا موضع
 جماعات المسلمين وجلسوا واعظين والمدربين **قوله** ولا يمنع منه
 اي من بناء المفهوم على قدر البناء الاول لجرى التوارث من لدن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا بترك البيع والكتايس في اموال
 المسلمين ولا يقوم البناء وانما فكان هذا دليل جواز الاعادة كما في المنع
قوله ولهم اعادة المنهدم وبه اشارة الى ان الاعادة بنقصه ان وفي
 وان لم يف يضم اليه ما هو من تيماته وان لم توجد يعاد على قدر البناء
 الاول من غير زيادة عليه من جنس نقضه وكانت واقعة الفتوى في
 سنة ثلث وثمانين والف في قصبة اسلمية من اعمال ادرنه المعجزة
 هكذا اذن القاضي بعسكر الروم وقتئذ دور والامر السلطاني بموجبه

من المحلقات **قوله** على قدر البناء الأول قيد به لأنه إذا أرادوا أن يبنوا الوسخ من الأول في يمنعون عن الزيادة قال المولى أبو الليث الزيلوي أخو شمس الدين السيوطي رحمه الله تعالى في شرح التحفة قبل لا تعاد القديمة الإيتاب دار الحرب وحجرتها انتهى لاختفاء ان المراد بنقضها بأن لا يزداد عليه مدد ولا حجر إذا الزيادة تقتضي الرفعة أو الوسعة من هيئتها الأولى وهذا لا يجوز هذا والشيخ اسمعيل السيوطي هنا كلام ناش من قلة التأمل أورده على الملتقى حتى ختم كلامه بقول الشاعر إذا قالت حذام فصدت قوها ولكن ناسب أن يقال في حق المرحوم ولا تسبح مقالات النساء البيت الحقناه في نسخة **قوله** بل من نقلها أي بل يمنعون من نقلها الخ ولو كان يجوز يجعلونه للمسلمين لأن الموضع الآخر معد لاظهار حكم الإسلام فلا يجوز أن يجعل معد الاظهار حكم الكفر ولو بعوض كما في المنيع **قوله** في زينة أي لباسه وهيئته **قوله** فلا يركب خيلا أي أصلا كما هو مختار المتأخرين كما في الفتح وهو الأصح كما في الجمع إلا إذا خرج إلى أرض قرية ونحوه أو كان مريضا أو يلزم الضرورة فيركب ثم ينزل في جماع المسلمين إذا أمر بهم كما في الشروح **قوله** ولا يعمل بسلاح أي لا يحمل كما في فتح القدير ولا يستعمله إذ فيه نوع شرف ومجن أمرنا بألا لهم كما في البرجندى **قوله** فانه من الإبريسيم فيمنع اظهاره لأن فيه جفاء للمسلمين ووقع ضرر عن ضعف المسلمين في الدين فربما يقولون بجهلهم الكفار احسن جلالا منا فاذنوا من شد زنا رقتهم عن لباس تعدد عند المسلمين فاخرة مرر كانت أو غيره كالسوق المربع والجوخ الرقيق أولي كما في فتح القدير **قوله** كما كان في الهيئة بأن يكون قربوس سرجهم مثل مقدم الأكاف وهو مثل الرمانة وقال بعضهم أراد به أن يكون سرجهم كسرجنا ولكن يكون كأكاف بأن يكون على مقدمه شئ كالرمانة **قوله** لا أن امتنع عن الجزية لاحتمال أن امتناعه لعذر الفقر فلا ينتقض العهد بالشك والاحتمال والمراد من امتناعه عنها امتناعه عن أدائها لا قبولها فان امتناعه عنه نقض عهد كما في فتح القدير وذكر في واقعات حسام الشهيد أن امتناع الذي عن أداء الجزية نقض عهد فيقاتلون ورج هذه الرواية صاحب الجمع في شرحه ودفعه صاحب المنيع بما لا مزيد عليه ونبه المصنف على كمال ضعفها بترك ذكرها رأسا كما لا يخفى **قوله** كأنه يقول لا اعطى الجزية بعد هذا وذكر في شرح الوجيز أن منع الجزية مع القدرة انتقاض العهد والعجز لا والامتناع عن اجراء الاحكام هاربا فلا راء ناقضا وان امتنع راجعا إلى قوة وعدة فيستغنى أن يدعى إلى الإسلام فان نصبت إلى القتال انتقض انتهى **قوله** اللهم إلا أن يراد بالالتزام الظاهر أن يقال بالامتناع كما هو بعض النسخ **قوله** ولا يخفى بعده لاختفاء في بعده بناء على ما صرح به المصنف من أنه يقول لا اعطيهما بعد هذا ولكن قيامه بلا را الإسلام أو عدم غلبته على موضع الحربا أو امتناعه راجعا إلى قوة وعدة يكذب قوله لا اعطى الخ فلا ينتقض العهد بمجرد هذا القول كما لا يخفى على من له نهي العلم عنده **قوله** فالطارى كيف يرفع ويضع ولكن يؤدب

ويعزّر كما في بعض الحواشي **قوله** وايضا قال يهودى الخ والذي تقره عند الكمال المحقق ابن الهمام وعند بعض المتأخرين من أئمة الكرام أن سبته عليه السلام بما لا يعتقده ويتدين به كنسبته عليه السلام إلى الزنا أو طعن في نسبته ينتقض به العهد ويقتل ولا يقبل توبته ولا إسلامه في دفع القتل وإن مقبولا في نفسه ويحكموا عليه بإسلامه وذكر في سيف المسلول أن من قذف أم النبي عليه السلام يقتل مسلما كان أو كافرا وذكر الله تعالى بالسوء على هذا فلو ذكره بما لا يليق بكبريائه بما لا يعتقده ولا يتدينون كنسبته الولد إلى الله تعالى وتقديس عن ذلك إذا ظهره يقتل به وينتقض عهده وإن لم يظهر ولكن عثر عليه وهو يكتم فلا ينتقض وقد دفع الكمال المحقق الدليل الثاني بأن اليهود المذكور لم يكن أهلا ذمة يعطى الجزية بل كان أصحاب موادة بلا مال يؤخذ منهم دفعا لشهرهم إلى أن أمكن الله منهم إذ لم يوضع الجزية قط على اليهود المجاورين من قرينة والنصر **قوله** السام عليك ولا شك أن هذا سب منه له عليه السلام كما في فتح القدير ولئن سلم أنه ليس سبالة ولكنه معلوم مثله لو كان من مسلم لصار موتا أو مستحق القتل ولم يجعله النبي عليه السلام سبيا لدم ذي باظهاره فكذلك اظهار سبته من الذم كما في المنيع **قوله** ولا توبة له أصلا يعني لا يقبل توبته بمعنى الخلاص عن القتل وإن رجع وأتى بكلمتي الشهادة ولكن لو مات بعد التوبة أو قتل حذامات ميتة الإسلام في غسله وصلوته ودفنه كما في بعض الحواشي والمعتبرات **قوله** بعد القدرة عليه أي بعد الإخذ والشهادة أي وبعد شهادة الشاهدين على سبته إذا أنكره **قوله** إلا من أكرمه الله تعالى فانه يرى بما يوجب المعرة فمن أقدم بما يوجب المعرة فيه مع أكرامه تعالى بانعدامه فيه استحق القتل بل التحقيق أن حد الساب فعبدى تدبر **قوله** ولكونه أي ولكون سب النبي عليه السلام **قوله** إنما يعمل به في حق الصدقة أي في تحريمها وسبب ورود الحديث ذلك روى أنه عليه السلام استعمل ابن أرقم على الصدقة فاستتبع إياها فخرج مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام أن الصدقة لا يحمل ليجد ولا لآل محمد وإن مولى القوم منهم فالحققت الشبهة بالحقيقة كرامة وتنزيها والمنتمى إليه عن الأوساخ وإنما اتى المصنف بانما الحضرة لأن مولى القوم لا ينزل منزلتهم في الكفاءة على ما سيبيح فظهر أن الحديث غير جار على عموم **قوله** وهما أي الجزية والخزاج الخ اعلم أن بيوت المال أربعة بيت مال الخراج وبيت مال الزكاة وبيت مال التركات وبيت مال اللقطة فالموضع في الأول الخراج والجزية التي تؤخذ من رقاب أهل الذمة وما تؤخذ من تجاراتهم والمستأمنين والموضوع في الثاني الزكوات والعشر والخمس والموضوع في الثالث التركات التي لا مستحق لها والموضوع في الرابع اللقطة ومصرف الأول تجهيز الغزاة في سبيل الله وكفاية حوائج القضاء ومن كان في معناهم من المفتين والمحاسبين والمؤذنين وسد الثغور وعمارة الجسور والمساجد وما كان في معناها من بناء الحصون وكري الانهار العظام وما فيه صلاح الإسلام والمسلمين ومصرف الثاني الفقراء والمساكين ومن في معناهم من

السبيل ومصرف الثالث نفقة المراض وكفن الموتي ونفقة اللقيط وارتق
 جنايته وما يرى الإمام من المصالح في نواب المسلمين ومصرف الرابع
 الفقراء أي يتصدق بها اليهم بشرط الضمان للمالك إذا ظهر كذا في تلخيص
 الجامع الكبير وتنويره في باب بيع الغنائم **قوله** وكفاية العلماء وهو أصحاب
 التفسير والفقه والحديث كافي البرجندى **قوله** وذرايبهم أي ورارى
 العلماء والقضاة والمقابلة والعمال **قوله** في نصف السنة يتدبه لأنه عند
 آخرها يستحب أن يصرف ذلك إلى ورثته كافي العناية والوجه وجوب دفعه
 لورثته لأن حقه ناكذ با تمام عمله في السنة كما أنه يورث سهم الغازي
 بعد الإحراز بدار الإسلام لتأكد الحق وإن لم يثبت له ملك كافي فتح
 القدير **قوله** صلة لا تملك قبل القبض فتسقط بالموت فلا يورث **باب المرتد**
 وهو الرابع عن دين الإسلام **قوله** عرض عليه الإسلام أطلق العرض فظاهر
 الوجوب ولكن المشايخ قالوا أنه غير واجب بل مستحب لأن الدعوة قد بلغت
 ودعوة من بلغت الدعوة إنما هي مستحبة وعرض الإسلام هو الدعوة إليه
 كافي فتح القدير **قوله** أن استهل قبل الحبس به لأنه لو لم يستهل يقتل في الحال
 وهو ظاهر الرواية كافي الشرح والظاهر وجوب امهال الأيام الثلاثة أن
 استهل وعليه كلام المبسوط حيث قال إذا طلب التأجيل أجل ثلاثة أيام لأن
 الظاهر أنه دخل عليه شبهة فعلى إزالة تلك الشبهة أو أنه يحتاج إلى
 التفكير ليتبين له الحق فلا بد من المهلة وإذا استهل كان على الإمام أن
 يمهله انتهى أقول ظاهر كلام المبسوط أن العرض وكشف شبهته واجب
 أيضا كما لا يخفى **قوله** وقبل مطلقا وهو ما روى في النوادر عن أبي حنيفة وأبو
 يوسف رجعهما الله أنه يستحب للإمام أن يؤجله ثلاثة أيام طلب ذلك أولم
 يطلب كافي الشرح **قوله** أو عما انتقل إليه إنما كفي ذلك في حصول المقصود لأن
 ليس للمرتد ملة معينة وفي المنصورية أن مجود المرتد ردة رجوع إلى
 الإسلام **قوله** فيها ونعت أشار به إلى أن جواب الشرط محذوف مقدما
 تبرأ يلزمه تجديد النكاح وهذا حكم الارتداد وإن ارتد مرارا بل الف مرة
 وهذا حكم كونه نسما فتحل له امرأته من غير أصابة الزوج الثاني كافي الشرح
قوله قتل أي قتله الإمام أو من يأمر به لأن قتل المرتد مفوض إلى الإمام
 مطلقا عندنا وهو مذهب عامة العلماء وعند الشافعي في وجه في العبد إلى سيده
 كافي المنيع **قوله** ويكره أي قتله قبل العرض وفي شرح الطحاوي إذا فعل ذلك
 أي القتل أو القطع بغير إذن الإمام أدب كافي فتح القدير وجل المصنف
 أكرهه على ترك الذنب بناء على ما قاله المشايخ من أن العرض مستحب **قوله**
 فكان إبقاؤها على الكفر مع الرق أنفع لم يقل فوجب إبقاؤها عليه مع الرق
 مع أنه أنفع للمسلمين من إبقائها بلا شيء لأن قتلها جواز ما ولذلك لا يفتن
 قاتلها شيئا على ما سيجي فيظهر أن قوله أنه لم يشترع قتلها ليس على إطلاقه
 بل معناه لسانا بما مورين بقتلها والدليل لم يعم على حرمة قتلها قطعا
 وإن نفسها غير معصومة على ما صرح في المعبريات علوان قتلها بجتهديه
 لأنها تقتل كما لمرتد عند الشافعي وهو قول مالك وأحد والليث والزهرى

فيه كلام على الوان

والنجي والإواني ومكحول وحامد واسحق وتمسك الطرفين المذكور في المعبريات
 فلا ينبغي أن يحكم بأن إبقاؤها على الكفر واجب **قوله** خلافا للشافعي فإنه عند
 الكفر ملة شتى **قوله** ولم يجبر على العود وعند الشافعي فيه ثلاثة أقوال يجبر
 على الإسلام في قوله الأول أو على العود على دينه الأول في قوله الثاني ويقتل
 في قوله الثالث والصحيح من مذهبه هو القول الأول كافي المنيع **قوله** قياسا
 على إباء الزوج عن الإسلام عند إسلام الزوجة فإن إباءه طلاق على ما سيجي
قوله ثم الموطوءة المهر وغيرها نصفه إن رتد ولا شيء لها إذا ارتدت
 كذا في ملتقى الأبحر ولا يذهب عليك أن قوله ولا شيء الخ من تبطل بقوله
 وغيرها لما صرح في الخلاصة وغيرها أنه لا شيء لها عليه قبل الدخول وأما
 بعد الدخول فيجب عليه كالمسني ومهر المثل ولها السكنى ولكن لا نفقة
 لها في هذه العدة انتهى **قوله** لو ارتد المسلم أطلقه وفيه تفصيل وهو أنه
 بشرط كونه وارثا وقت الردة وباقي الوقت الموت أو القتل وهذا رواية
 المحسن وعلى رواية أبي يوسف يشترط الوصف الأول ويقوم وارثه
 مقامه قبل موت المرتد أو قتله وعلى رواية محمد يشترط الوصف الثاني
 وهو كونه وارثا حين موته أو قتله وهذا أصح كما في المبسوط وفتح القدير
 والمنيع وغيرهما هذا إذا مات أو قتل وأما إذا الحق بدار الحرب وحكم بالحقاق
 فتعد محمد يعتبر كونه وارثا يوم الحق بالحقاق وعند أبي يوسف كونه وارثا يوم
 الحكم به ورجحه الكمال المحقق وعلى هذا الاختلاف إذا لحقت المرتدة بدار
 الحرب لأن المعنى لا يوجب الفصل كافي البديع **قوله** فني يوضع في بيت
 المال هذا عند أبي حنيفة وأما عندهما كسبه في حال الردة أيضا لو ارتد
 المسلم **قوله** وجود الكسب قبل الردة هو سبب الموت الحقيقي أو الحكمي
 فيكون تورث المسلم من المسلم إذا الحكم عند تمام سببه يثبت من أول
 السبب **قوله** وقضى دين كل حال الخ هذا رواية عن أبي حنيفة رواه المحسن
 بن زياد عنه وهو قول زفر وهو الصحيح كافي المنيع ولذا اختاره المصنف
 بالذكر وروى أيضا عنه يبدأ من كسب الإسلام فينقضي منه الدينان
 جميعا إن وفي والإنا لباقي من كسب الردة ودوى أبو يوسف عنه عكس
 هذا كما في الشرح **قوله** فيقع الطلاق أي في هذه الصورة لا بارتدادها
 لأنه لو ارتد معا ولسلما معا فالنكاح باق بالاتفاق **قوله** ويرث مع ورثته
 أطلقه ولكن كونه وارثا له مشروط بأن ولد أقل من ستة أشهر منذ ارتد
 أو بان كانت الأمة مسلمة وأن ولدته في ستة أشهر أو أكثر كما سيجي
قوله لأن كون المرتد الخ يريد به أن الموقوف بدار الحرب ليس بموت حقيقة
 وإنما يلحق بالموت إذا اتصل به حكم الحاكم بالحقاق عندنا ولا يلزم منه كون
 سائر الخلافات محتاجا إلى القضاء لقطع الاحتمال كما توهم **قوله** وإذا عاد
 مسلما احتاج إليه فيقدم على الوارث كافي فتح القدير فظاهره أنه يأخذه
 من غير حاجة إلى قضاء القاضي بالأخذ وسواء رضى الوارث أولا ولكن
 صرح في البرجندى وغيره بأنه إنما يعود إلى ملكه بقضاء القاضي أو رضى
 الوارث **قوله** وإن أزاله عن ملكه أطلقه فشميل ما زال بسبب قبيل الفسخ

وفي حواشي المشارق للمول الرازي أنه
 لو لم يقبل الإسلام ولم يعد على دينه
 الأول يقتل

فيه كلام على
 الوان

كبيع ارضه او لا يقبله كعتق وتدبير واستبلا وكافي المنع والفتح **قوله** لا تقتل مرتدة وفي قول الاول تقتل كافي البرجندى **قوله** وتحبس حتى تسلم وكيفية الحبس ان تحبس وتخرج في كل يوم فتستتاب ويعرض عليها الاسلام فان اسلمت فيها والاحبس ثانيا هكذا الى ان تسلم او تموت كافي المنع **قوله** يجبرها مولاها ويطؤها لان المرتدة لا تحمل لاحد **قوله** ويرد اي في غير ظاهر الرواية تضرب الح وقد بعضهم بثلاثة وعن الحسن تضرب كل يوم تسعة وتلشن سوطا الى ان تموت او تسلم ولم يخصص بجزء ولا امة وهذا قتل معنى لان موالات الضرب بغض اليه كافي فتح القدير **قوله** ويصح قصرها الح وينفسح النكاح بردها والتزوج بتولي حبسها وضربها على الاسلام وقد اثنى الذبوسي والصفار وبعض اهل سمرقند بعدم وقوع الفرقة بالردة رداعليها وغيرهم مشوا على الظاهر ولكن حكموا بجبرها على تجديد النكاح مع الزوج وتضرب خمسة وسبعين سوطا واخاها فاضحان وقال وبهذا يفتى كافي الدراية كما قال ابو يوسف في اكثر التعزير وذكر في الحاوي القدسي يؤخذ به في كل تعزير كافي المقدسي **قوله** وحكم القاضي بلحاظ في ظاهرها الرواية لا فرق بين ان يكون عوده واخذه المال بعد القضاء بلحاظ او قبله كافي الشرح وفي بعض رطب السير فرق بينهما وجعل ما اخذه قبل القضاء ينال لان بجزء المالح لا يصير المال ملكا للورثة وتقييد المصنف به اختيار هذه الرواية ولكن رجح الكمال المحقق ظاهرها الرواية بناء على رجوعه واخذه ثم عوده بمنزلة القضاء في ترجيح عدم عوده وتقرير اقامته ثم **قوله** فهو لو ارثه قبل قسمته يعني حكم الوارث فيه حكم مالك مال استولى عليه الكفار ثم ظهر عليه فوجده ماله على سبيل التفصيل **قوله** لان الاول اي المالح بماله دار الحرب **قوله** والثاني هو مال اخذه بعد عوده ولحق به **قوله** تبدلها اي ان لم يوده الى الابن بخلاف ما لو اده اليه قبل مجئ المرتدة مسلما فان الولاء ح يكون للابن كافي فتح القدير **قوله** بدليل منقذ وهو القضاء بالبعد **قوله** او قتل على بناء المفعول عطف على قوله لحق **قوله** لابنه قيد اتفاق براد به وارثه مطلقا ومثل هذا القيد يقع كثيرا للتبرك لكونه لفظا مجتهدا وغير ذلك **قوله** اي يد المسلم نسرا الضمير به لان قوله فارتد يعين التفسير به وليس فيه شائبة التفتيح لان هذه المسئلة لبست بمتفرعة عما قبلها فلا يلزم مراعاة مرجح الضمير فيها **قوله** نفقته بقيد به لانه صار مهيتا تقديرا بذلك القضاء والموت بقطع السراية واسلامه حياة جديدة في التقدير فلا يعود حكم الجناية الاولى نوجب الاقتصار على موجب القطع في حال العمة من حيث هو قطع الاقتصار فيه وفي ذلك نصف دية النفس نوجب للورثة واما اذا لم يقض بلحاظ حتى عاد مسلما فان فهو على الخلاف وهو الصحيح قال به شمس الاثمة ذلك الخلاف وجوب نصف الدية عند مجئ قياسا ودية النفس كاملة استحسانا عند كافي فتح القدير **قوله** لان القطع للظاهر تعليل للمسئلتين وفي الهداية تعليل للاولى فعلى ما اراده المصنف يكون معنى قوله والسراية حلت بحلا غير معصوم في كل الحال حقيقة كافي المسئلة الاولى او حكما كافي المسئلة الثانية لانه كالميت بقضاء القاضي بالمحاق

في كلام على
الواني

في كلام على
الواني

فتصير السراية كالميتة الى الموت والموت كما يقطع السراية كما يقطعها الحقيقي فيكون اسلامه جوة جديدة مع العذر الجديد السماوي بخلاف القطع والسراية في المسئلة الآتية فافترقنا هذا حاصل توجيه ما يمكن ولك ان تقول هذا تعليل للمسئلة الاولى وسكت المصنف عن تعليل للثانية وانما اتى به بعد المسئلتين لا اشتراك الثانية في اكثر ما ذكر في التعليل كما لا يخفى **قوله** صح ارتداد صبي يعقل والمراد من الصبي الذي يعقل ان يعرف ان الاسلام سبب النجاة ويمتاز الخبيث من الطيب والحلو من المر كما في الجامع السرخسي والجلالية فلو مات له قريب مسلم بعد ردة لا يورث منه كما في فتح القدير وقيد الاسلام اتفاقا اذ لو مات قريب كتابي او مرتد لا يورث منه ايضا كما لا يخفى **قوله** فلا يورث اي الصبي المسلم **قوله** بلا قتل ان في هذه المسئلة اربعة مسائل لا يقتل فيها المرتد احدها في الذي اسلم تبعا لابيويه اذا بلغ مرتدا لا يقتل في الاستحسان والثانية المكره على الاسلام اذا ارتد فانه لا يقتل استحسانا والثالثة اذا اسلم في صغيره ثم بلغ مرتدا فانه لا يقتل استحسانا والرابعة اذا ارتد في صغيره كافي المبسوط وذكر في فتح القدير خامسة وهو ان اللقيط في دار الاسلام محكوم باسلامه ولو بلغ كافرا اجبر على الاسلام ولا يقتل كالمولود بين المسلمين اذا بلغ كافرا انتهى اقول يمكن دمج هذه المسئلة في الاولى بان يحمل قيد الابوين على الاتفاق والمراد سلامة تبعا والاسلام بالاتباع كما يكون للصبي بما ذكر يكون تبعا للدار كما سبق **قوله** ثم المذكور في المبسوط وغيره انه لو قتله انسان قبل البلوغ او بعده لا يعزى شأنا لثمن ضرورة صحة ردة اهدار دمه اقول ان تكلم بكلمة الاسلام وتبرأ عن دينه هان لا يحكم باسلامه ولكن لو ارتد لا يقتل كافي شروح البرزوي فهذه مسئلة اخرى غير ما ذكر هنا **قوله** ان عليا اسلم في صباه سنة خمس سنة حين اسلم ومات وهو ابن ثمان وخمسين قاله جعفر بن محمد وقال القتيبي اسلم وهو ابن سبع سنين ومات وهو ابن ستين وقيل اول من اسلم من الرجال ابو بكر ومن النساء خديجة ومن الصبيان علي ومن العبيد بلال كافي المنع **قوله** حتى قال سبقتكم على الاسلام الح وسمعت ان لهذا البيت ابيانا بعده وهي محمد النبي اخي وصهرى وجزء سيد الشهداء عتي وجعفر الذي يفتي ويمسي يطير مع الملائكة ابن ابي ربن محمد سكني وعرضي مشوب لحيها يدي ولحي وسبطا محمد ولداي منها فمن ذا يدعي سهمي كسهمي وفي نسخة فمن منكم له سهم كسهمي واوجب لي والاية عليكم رسول الله يوم غد يرخي هكذا وجدت في فصل الخطاب **قوله** طرا اي جميعا تأكيد لضير المخاطبين **قوله** غلاما حال عن ضمير المتكلم وما بعده صفة له ولم يقل بلغ للامن وهو من قبيل انا الذي سميتهني اتي خيبره **باب البغاة** هو جمع باغ وهذا الوزن مطرد في كل اسم فاعل معتل اللام كغزاه ورماة وقضاة والبغى الطلب ثم اشتهر في العرف في طلب ما لا يحمل من الجور والظلم **قوله** مسلمون خرجوا عن طاعة الامام اربعة اصناف احدها قوم امتنعوا عن طاعته بلا تأويل بمنع وبلا منعة تأخذون اموال المسلمين ويقتلونهم ويخيفون الطريق وهم قطاع الطريق سبيي بيان حكمهم والثاني قوم كذلك الا انه لا منعة لهم ولهم تأويل تحكيم حكم قطاع الطريق الاعل

ابو بكر الخليل فان عنده هم بغاة سواء كانوا قليلا او كثيرا والثالث الخوارج يكفرون
 اهل الحق واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عثمان وعلى الامن خرج معهم
 فظاهر قول جمهور الفقهاء وجمهور اهل الحديث ان حكمهم حكم البغاة وعند
 بعض اهل الحديث حكمهم حكم المرتدين قال ابن المنذر لا اعلم احدا وافق اهل الحديث
 على تكفيرهم قال الكمال المحقق هذا يقتضي نقل اجماع الفقهاء ورجحه وذكر في المحيط
 ان من خالف ببدعة دليلا قطعيا بوجوب العلم والعمل به قطعيا فهو كافر والا فهو
 اهل بدعة وضلال وليس بكافر وقد اعتمد عليه عامة اهل السنة والجماعة والراجح
 قوم مسلمون خرجوا على الامام الحق العدل بتاويل ولم يستبجروا وما المسلمين
 وسبى ذراريتهم ولهم منعة فهو لاء البغاة التي نحن بصدد بيانها الان كما في
 المنع وغيره **قوله** الى العود اي الى الجماعة **قوله** ويكشف شبهتهم اي التي
 استندوا اليها في خروجهم عن طاعته اشارة الى انهم لو فعلوا ذلك لظلم
 ظلمهم الامام اي السلطان فينبغي له ان ينصف ويمتنع عن الظلم فان لم يمتنع
 عن الظلم فلا ينبغي للناس ان يعينوه ولا ان يعينوا السلطان حتى لا يكون
 فيه اعانة على الظلم كما في الفصول العجادية وذكر في تهذيب القلاسي وفي زماننا
 الحكم للغلبة ولا ندرى العادلة والباغية فكلمهم يطلبون الدين كما في البرجندی
قوله قتالهم اطلقه فشميل قتالهم بكل ما يجوز به قتال اهل الحرب كالزوم بالنبل
 والمخيق وارسال الماء وال نار عليهم والبيات بالليل لان قتالهم ح فرض
 كقتال اهل الحرب والمرتدين كما في المبسوط والايضاح وفتح القدير وذكر في واقعة
 حسام الشهيد رحمه الله اهل البغي اذا قاتلوا اهل العدل يجب على اهل العدل
 قتالهم حتى يفيئوا الى امر الله الاية والحديث الذي ورد في هذا الباب القاتل
 والمقتول في النار محمول على ما اذا كانا باغيتين يقتتلان لاجل الدنيا والملك
 وكذلك قتيل محلتين للحمية والعصبية ولا ينبغي لاحد ان يباينهما انتهى كلامه
قوله بداء وفي مختصر القدوري والمختار لا يبداء بقتال حتى يبدوا به والمذهب
 عندنا ما قاله المصنف قال به الامام فواهر زاده وصاحب الذخيرة والمبسوط
 والايضاح كما في المنع ولذا اختاره المصنف **قوله** ونقتل من يخرجهم واما الاسير
 منهم فان شاء الامام قتله وان شاء عبدا يقاتل استبيصا لا لشيء منهم وان
 شاء حبسه لاندفاع شره بالاسر والحبس هذا اذا كانت لهم فئة باقية
 وان لم تكن لا يقتل لوقوع الامن من شرهم عند اندفاع الفئة كما في الشروح
قوله ما ذكرنا من قتل الخرج واتباع المولى **قوله** ولا نسبي ذريتهم وكذا
 نسبهم **قوله** وحبس ما لهم وكراهم يباع ويجبس ثمنه ولا ينفق من بيت
 المال لانه احسان والباعي لا يستحقه ولا ينفق ديناعليه لانه ربما تزبد
 النفقة على قيمته هذا اذا لم يكن للامام به حاجة كما في فتح القدير والمنع **قوله**
 ان ظهر عليهم اي غلب عليهم اهل الحق **قوله** مدعي حفيضة اي كونه على الحق
 ولا خفاء ان هذا الادعاء يتضمن اصراره والتصريح به من قبيل التصريح بما
 علم ضمنا هذا **قوله** في حق دفع الضمان اي ضمان نفس المقتول العادل كما هو
 عليه السوق ويعلم منه انه لا يواخذ بضمان ما اتلفه من مال ولكن يسترد منه
 ما كان في يده وعن محمد بن اهل البغي اذا تابوا يفتق ديانته بان يضمنوا ما اتلفوا

هنا كلام علي
 ابن كمال الزبير
 ٢

من النفوس والاموال وان لم يجبروا على اداء الضمان فضا كما في كشف الجرد و
قوله اذا ضمنت اليه المنفعة قبله لانه ان لم يكن للباعي منعة يواخذ بضمان ما اتلف
 نفسا كان او مالا الا لا مانع من تبليغ الحق والزام الحكم كما في البرجندی وذكر
 في الذخيرة ما اصاب اهل البغي من القتل والمال عن اهل العدل قبل ان يصير لهم
 منعة فانهم يواخذون بذلك لانه لا عبرة للتاويل بدون المنعة كما لا عبرة بالمنعة
 بدون التاويل الا ترى ان اللصوص المحاربين لهم منعة ولما لم يكن لهم تاويل
 اخذوا بضمان ما اتلفوا كذا هنا **قوله** قال في مجمع الفتاوى قال ابو حنيفة الخرواه
 حسن بن زياد ولكن لفظه هكذا الفتنة اذا وقعت بين المسلمين فالواجب على كل
 مسلم ان يعتزل الفتنة ويقعد في بيته لقوله عليه السلام من قر من الفتنة اعتق الله
 رقبته من النار كما في العناية وفتح القدير والمنع وغيرها من الشروح وذكر في كثير
 منها هكذا وهو ان هذا محمول على حال عدم الامام اما اذا كان المسلمون مجتمعين
 على امام وكانوا آمنين والسبل آمنة فخرج عليه طائفة من المؤمنين فيجب
 على كل من يقدر على القتال ان يقاتلهم بضرة الامام المسلمين لقوله تعالى
 فقاتلوا التي تبغي فان الامر للوجوب فظهر منه ان نقل صاحب مجمع الفتاوى
 وقوله فينبغي ليس كما ينبغي كما لا يخفى **قوله** وهم آمنون اشارة الى انهم لو لم يكونوا
 آمنين من جور السلطان والمخارجون على السلطان انما خرجوا الظلم ظلمهم وغيرهم
 ظلموا لا شبهة فيه فلا ينبغي للناس ان يقاتلهم بغير اذن من المصنف هنا
 حكم قتل اهل العدل وقتل اهل البغي وان ذكر الثاني اجمالا في باب الجنائز والاول
 في باب الشهيد فاما الاول فحكمهم حكم سائر الشهداء من غير فرق حيث لا يغسلون
 ويدفنون في ثيابهم ولا ينزع عنهم الا ما لا يصلح كفنا ويصلى عليهم لآتهم شهدا
 تكونهم مقتولين ظلموا واما الثاني فلا يصلح عليهم لما روي ان علي رضي الله عنه انه
 ما صلى على اهل حرور او كذبهم يغسلون ويكفون ويدفنون لان ذلك من سنة مولى
 بنى آدم ويكره ان تؤخذ رؤسهم وتبعت الى الآفاق وكذلك رؤس اهل الحرب
 لان ذلك من باب المثلة وهي منزهة عنها الا اذا كان في ذلك هزل فلا بأس به
 لما روي ان ابن مسعود رضي الله عنه جزأ رأس ابي جهل يوم بدر وجاء به الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام ان ابا جهل كان فرعون هذه الامة
 ولم يتكر عليه كما في البدايع **كتاب احياء الموات** والموتة نوعان حساسة كحيوة
 الحيوانات ونامية كحيوة الارض بالنباتات قال الله تعالى فاحييناها بالارض
 بعد موتها والمراد هنا النامية كما في فوايد خواهر زاده فعلى الاول يكون فيه
 استعارة **قوله** والموات لغة حيوان مات وفي الصحاح والموات بالفتح ما لا روح
 فيه والموات ايضا الارض التي لا مالك لها من الادمية ولا ينتفع بها احد
 وفي القاموس الموات كخراب وسحاب ما لا روح فيه وارض لا مالك لها فعلى المعنى
 الثاني لا استعارة فيه لو كان ذلك المعنى معناه اللغوي كما هو الظاهر المتبادر
 من لفظ ايضا ومن عدم اضافة الى الشرع او الغير وعليه ما في المغرب من ان
 الموات الارض الخراب وخلافه العام ولو حمل المعنى الثاني على معناها العرفي
 او الشرعي وذكره فيهما لتكميل الفائدة فبالنظر الى معناها اللغوي في استعارة
 ذكرها المصنف **قوله** وههنا اي لفظ الموات ههنا مستعار ومعناه اللغوي

اي التاويل الفاسد

وهو الحيوان الميت مستعار منه والجامع عدم الانتفاع اذ مثل هذه الارض
في عدم الانتفاع بها كما لذي الارواح فيه من الحيوانات **قوله** كما اذا انزلت
من الانزال كما هو الظاهر من الصبح او للنسخة نزلت اي صارت ذات نزل
كما في المغرب فعلى الاول ره آبه شدة زمين والنز هو ما تجلب من الارض
من الماء **قوله** سبعة بالغم وكسر الباء بشوهر زمين **قوله** وبعدت من العامر
مصر كان او قرية هذا الشرط هو المروي عن ابي يوسف وهو مختار شمس
الائمة السرخسي لان الظاهر ان القرية من العامر لا ينقطع ارتفاع
اهلها وانتفاعهم عنها وعن محمد يعتبر انقطاع حقيقة الارتفاع وان كانت
قرية من العامر وفي المنصورة قال القاضي محمد الدين خان الفتوى على قول
محمد ولكن اكثر المتون على مروي عن ابي يوسف ولذلك اختاره المصنف
قوله بحيث لا يسمع صوت من اقصاده وهو اصح ما قيل فيه قاله القاضي محمد الدين
رجله تعالى ويعتبر من الدور لا من الارض العامة وعن ابي عبد الله الجرجاني
ان هذا الصوت على قدر اذان الناس في الموضع المعتاد المتعارف كما في الملتقط
قوله ملكها اي تلك الارض اي ربتها وهو قول عامة المشايخ وقيل انما يملك
استغلالها ومنفعتاتها وصح قول العامة في المختار لانه ملكها بلام الملك كما في
الحديث وهو قوله عليه السلام من احيا رضاء ميتة فهي له **قوله** بحبيها اي
مجرها بان يزرع فيها زرع او يبنى فيها بناء او يغرس فيها او يكرها او يسقيها
كما في الخلاصة وعن محمد في النواذر انما يكون احياؤها بالقاء البذر والزراعة
لا بالسقي والكراب وفي ظاهرها رواية انه اذا حفر لها النهر وسقاها يكون
احياها وكذا اذا حوطها وسمتها بحيث يعصم الماء وفي المنصورة الفتوى على ظاهر
الرواية **قوله** ولو كان بحبيد كان الظاهر بحبيها وكذا قوله لو حفره وقوله اذا لم
يملكه ولا يملكه التذكير في كل منها يحمل على ان المراد بالموات انه مذكور باعتبار
الموضع ومؤنت باعتبار الارض **قوله** لجرها التحجير الى هكذا استعمال اكثر
القوم من الفقهاء ولكن الاوفق لما في المغرب والقاموس ان يقال تحجيرها من الاحتيا
حيث قيل ونسرا حجير الارض اعلم علما في حدودها وعليه عبارة الاثر وهو من احيا
ارضاء ميتة فهي له وليس التحجير بعد ثلث سنين **قوله** كما كان هو الصحيح اشار
الى اختلاف مشايخنا في ان التحجير هل يفيد ملكا مؤقتا الى ثلث سنين ام لا يفيد
والثاني مختار صاحب الهداية والمصنف اشار اليه بقوله لهما هو الصحيح وعمرة
المخلاف تظهر فيما اذا جاء انسان آخر قبل مضي ثلث سنين واجباها باذ
الامام ملكها على الثاني ولم يملكها على الاول كما في الذخيرة **قوله** قالوا هذا اي
التقدير المذكور ثلث سنين ديانة لانه غيره فكان اولي بها من غيره كما في
البرجندی **قوله** ملكها ولكن هذا الفعل من الثاني يكره كالاستيلاء على
سوم غيره فانه يعصم العقد وان كان فعله ذلك مكروها **قوله** فله حريمها
وفي بطلته الحريم الجسي وفي البرجندی حريمها ما حولها فغيل بمعنى فاعل او فاعول
من حرمة العطاء اي منع اياه سمي بذلك لان غيره محرم عن الانتفاع
قوله انما قال في الاصحاح وانما كان الاصحاح ذلك لان الحاجة لا تندفع الا بهذا
حتى قال بعض مشايخنا التقدير باربعين في البئر انما كان في دياره لان الارض

صلبة لا ينقل ماء البئر الى بئر فوق الاربعين واما في ديارنا الاراضي رخرة
في زاد على اربعين متى احتاج اليه صاحب البئر وقدرى عن محمد في النواذر
يدل عليه وهو ان كان الحبل سبعين ذراعا يكون الحريم سبعين ذراعا لان
بعض البلاد يحتاج الى تسيير البعير فلو قدرناه باربعين او ستين لبقى
الدلو في وسط البئر كما في المنيع **قوله** بالتوقيف اي بتوقيف الشارع لا بالرأي
قوله ومنع اي صاحب البئر وصاحب العين غيره من الحفر اي عن التصرف فيه
اي في حريم البئر والعين **قوله** بكسر اي بضم او بالنون وهو الاصح **قوله** وله
اي الذي حفر الى اشار به الى اي الضمير المجرور راجع الى من يفهم من مفهوم
قوله ومنع غيره **قوله** وان حفر الثاني بئر الى هنا تفصيل ذكره جري زاده
في تعليقاته على هذا الكتاب **قوله** يمتشي عليها والاشبه ان لا يمنع اذا لم يكن
فيه ضرر كما في المنيع **قوله** ويلقى عليها طينه والصحيح ان لصاحب النهر اللقاء
الطين اتفاقا ما لم يفحش كما في الشرح ثم اختلف ابي يوسف ومحمد في قدر
المسناة فقال ابي يوسف قدر عرض نصف النهر من كل جانب لان الحاجة تندفع
غالبا بتنصيف طينه وعليه الفتوى كما في النوازل وقال محمد قدر عرض جميع
النهر من كل جانب لانه قد لا يمكن الالتقاء من الجانبين جميعا فيقدر من كل
جانب عرضه وهو الارفق بالناس كما في الهداية واختاره صاحب المنيع وفيه
والاختلاف في حريم الحوض على هذا **قوله** واذا لم يكن لحريم اشار به الى ان
الفاء في قوله المسناة با بطه جواب شرط محذوف وعمرة المخلاف يظهر في موضعين
احدهما اذا كان على المسناة اشجار ولا يدري من غرسها فعنده الاشتجار
لصاحب الارض وعندهما لصاحب النهر وثانيهما ولاية الغرس عليها لرب
الارض عنده ولرب النهر عندهما كما في الهداية وغيره **فصل الشرب قوله**
اعلم ان الماء نوعان الح يربده انه نوعان من جهة الانتفاع والافالماء انواع ماء
لا يمنع من الانتفاع به على اي وجه كان وهو ماء البحار وماء الامنيح من الانتفاع
ما لم يضرب كما دجلة وماء دخل تحت القسمة وهو عام وماء دخل تحتها وهو خاص
وهما نهر ملوك ولكن بينهما فرق وهو ان ما يستحق احد الشراك به الشفعة
فهو خاص وماء لا يستحق به الشفعة فهو عام ان كان النهر لعشرة اولاد ونها
او عليه قرية واحدة فهو خاص يستحق به الشفعة والاف فهو نهر عام كما سياتي
وقيل ان كان لما دون الاربعين فهو خاص والاف عام وقيل الحد الفاصل في المائة
وقيل في الالف واصح ما قيل فيه ان يفوض الى رأي المجتهد حتى يمتاز اي الاقارب
شاء كما في المائة وماء محرز في الاواني وهو ملوك للمحرز والنقطع هو غيره عنه
كما في المنيع **قوله** والثاني الشفعة كونه مقابلا للقسم الاول على طريق مقابلة
الخاص بالعام لان الشرب نصيب من الماء مطلقا سواء استوفى بالشفقة
كشرب بني آدم واليهاءم قال تعالى في ناقة صلح لها شرب ولكم شرب يوم
معلوم او بسقي الارض والشجر وهذا وجه الخلط بينهما في الكتب **قوله**
الشرب نصيب الماء اضافة النصيب الى الماء بيانية هذا معنى لغوي
للشرب كما في المغرب والمفهوم من اكثر الكتب ان معناه الشرع هو نوبة
الانتفاع بالماء سقيا للزراع والمشاجر واما سقي الدواب فداخل في الشفعة

وعليه تقسيم المصنف الآلة اق باللعن التلوي الا في موضع معناه الشرع كما
لا يخفى **قوله** يشترك الاكل الى جملة مبتدأة لبيان احكام الشرب **قوله** بان يميل
الماء الى الابقال ان شل هذا الضور يتصور في الكرى من البحر مع ذلك اطلقوا
القول بان الانتفاع بالبحر على اى وجه كان كما سبق لانا نقول انا لا نسلم تصور
الكرى من البحر ولن سلم فهذا الضرر منه نادر فليس له حكم يقتضى التقييد
به ومع ذلك لو تحقق الضرر بمنع عن الكرى منه كما لا يخفى **قوله** صح دعواه اى
الشرب المجرد الى اطلاقه فشم الشرب المعلوم والمجهول ولكن لا يحد الثاني
شيئا لانه لو شهدوا ان له شرب يوم ولم يسموا من الشهر او من السنة او من
الاسبوع او نحوها لا تقبل الشهادة صرح به في الاصل والخاتمة والاختيار فظهر
ان المراد في مسئلتنا صحة دعوى الشرب المعلوم تدبر **قوله** ولم يعلم الى بان
لم يكن لهم بينة على المقدار **قوله** لان المقصود الى فان قلت انهم استؤوا
في اثبات اليد على الماء والمساواة في اليد بوجوب المساواة في الاستحقاق عند
الاشتباه قلت اليد لا تثبت على الماء حقيقة وانما ذلك بالانتفاع بالماء
فالظاهر ان انتفاع من ليس له عشر ارض لا يكون مثل انتفاع من له ارض
واحدة بخلاف الطريق لانه عين تثبت اليد عليه **قوله** ومنع الاعلى منهم قديما
لان للاسفل ان يسكر النهر كما في الخزنة وقيل ينبغي ان لا يجوز لاحتمال ان يضر
ذلك الاعلى كما في البرجندى **قوله** من سكر النهر اى بالطين والتراب لان به
تنكيس النهر عادة وفيه اضرابا لشركاء فلا يجوز بغير رضاهم كما في المنبع
اما اذا سكر بالخشيب والخشيش فله ذلك وان لم ياذن شركاؤه كما في البرجندى
قوله وان تراوا الى قبل اذا لم يتمكن الاعلى سقى ارضه بدون السكر ولم يتراض
الشركاء على سكر الاعلى ولم يسطعوا رفع الامر الى القاضي فبأمرهم بالمهاياة
كما في الخلاصة وغيره **قوله** ادا سطلحوا على ان يسكر الى فيبدأ بالسكر لاهل
الاسفل ثم وثم الى اهل الاعلى والتفصيل في المنبع مع حكاية لطيفة **قوله**
وصلح اى عن دعوى المال او في القصاص وليسقط القصاص ويجب الدية
قوله ويورث اى الشرب المجرد من الارض اذا البيع وغيره جاز اذا كانت
مع الارض **قوله** كالغواضاب الصواب بالمفادونات وعليه عبارة الشرح
قوله والوصية اخت الميراث فمخالفة الوصية لا يمنع الوصية بل هي من اوسع
العقود حتى جازت للعدوم والمحدوم كما في الشرح **قوله** ولا يضمن ايضا
من سقى الى وهو الاصح كما في الذخيرة وعليه الفتوى كما في الخلاصة **قوله**
وفي رواية اخرى يضمن وتفسير ضمان الشرب انه ينظر بكم يشترى لو كان
بيعه جائزا ذكره الامام السرخسى في المبسوط **قوله** وهو يختار في الاسلام
اى الجزوى وقد اختلف التجميع والاختيار والرجحان لعدم الثبوت لانه
لغاية الاصل ولان الفتوى عليه **قوله** وللامام ان يجبر الى الان العوام
فلما ينفقون من غير اجبار كما في المنبع **قوله** فيكون مؤنة الكرى عليهم ومن
اى منهم يجبر على كربه لان فيه دفع ضرر ببيعة الشركاء ثم قيل لا فرق في
الجبر على الكرى في النهر المملوك الخاص بالعام وقيل انما الجبر في العام
واما في الخاص فيرفع الامر الى الحاكم علما بان لهم بحفر فضله فيرجعوا

فيه نوع كلام
على المصنف

فيه نوع كلام
على المصنف

هذا قول منه هذا قول منه

على الابى بحصة ما انفقوا من شربه او غيره وباقي التفصيل في المنبع **قوله** نكل ماء
لم يجر بظرف قيد به لان حق الخير منقطع عن الماء المجرى به كالصيد المأخوذ ولكن
شبهة الشركة باقية لظواهر الحديث الا في نوثر في سقوط قطع يد السارق لو
سرقه في موضع يعز وجوده وهو يساوى نصا كما في المنبع **قوله** فيشتركون
اى شركة اباحة لا شركة الملك وهو المراد بالشركة في الحديث ايضا كما في الشرح
قوله في ثلاث لم يقل ثلثة تغليباً للمذكور على المؤنث لان الاستعمال في صحيح
الكلام انه اذا لم يذكر المعدود يذكر العدد على لفظ المؤنث كما في المنبع ويجوز
ان يؤتى بالتاء ولكن الاول فصيح صرح به في كتب عديدة **قوله** والكلا وهو
الحشيش الذي ينبت من غير ابناءات احد **قوله** والنار اى في الانتفاع بضيئها
والا مسطلا لاف اخذ الجمر لانه ملك صاحبه لا يجوز لاحد اخذه الا باذنه **قوله**
متعلق بقوله مخص **قوله** ولان البئر ونحوها لم يوضح للاعران ولذلك قالوا
لاهل الشفة ان ياخذوا الماء من البئر المملوك والنهر المملوك للوضوء وغسل
التياب في الاصح وقال بعضهم يتوضأ في النهر ويغسل التياب فيه قلنا فيه
الحرج ما لا يخفى كما في المنبع وذكر في الذخيرة والمنية عبد اومة اوصى اذا
ملا الكوز من ماء الخوض وارق بعض ذلك في الخوض لا يحل لاحد ان يشرب
من الخوض لان الماء الذي في الكوز يصير ملكا للاخذ فاذا احتلط بالماء المباح
ولا يمكن التمييز لا يحل شربه ولو امر صبيا ابوه او امه باقتان الماء من الوادى
او الخوض في الكوز فجاء به لا يحل الابويه ان يشربا من ذلك الماء اذا لم يكونا
فقيرين لان الماء صار مملوكا له ولا يحل لهما الاكل من ماله بغير حاجة وعن
محمد انه يحل لابويه شربه وان كانا غنيين باعتبار العرف والعادة انتهى
فظهر انه لا يحل لغير الابوين اصلا فلهذه مسئلة ابتلى بها كثير من الناس **قوله**
ملا بجزاره جمع جوة بفتح الجيم والراء المهملة وهي بالفارسية سبوء وسقى
قوله في الاصح وجهه ان الناس يتوسعون فيه ويعدون المنع من الدناءة
وقد قال عليه السلام ان الله يحب معالي الامور ويبغض سفافها **قوله** ماء
آخر يقرب من هذا الماء لم ار تقديرا للمقرب وينبغى تقديره بالبلبل كما في التيم
ذكره المقدسى **قوله** ياخذ بنفسه بشرط ان لا يكسر منقته كما في الاختيار
قوله لاهياء حق مشترك وهو العشر والمخزاج **قوله** او ظهره اى مطيته **قوله**
قاتله بالسلاح لما روى ان قوما وردوا ماء فساوا اهلهم ان يدلوهم على البئر
فابوا فساو لوهم ان يعطوهم فابوا فساوا لاهلهم ان اعناقنا واعناق مطايانا
كادت تنقطع فابوا ان يعطوهم فذكروا ذلك لجرى الله عنه فقال هلا وضعت
فيهم السلاح وما ذكره المصنف بقوله لانه قصد الى دليل على **قوله** بلا سلاح
لانه بالاحراز صار ملكا ولهذا كان الاخذ ضامنا له كما في الاختيار وغيره **قوله**
فان لطالبه ان يخاضع بلا سلاح اطلقه ولكن هذا وما قبله مقيدان بان يكون
في الطعام او في الماء فضل من صاحبه كما في المقدسى وغيره **كتاب الكراهية**
والاستحسان عنوان هذا الكتاب بالكراهية لان الغالب فيه بيان المحرمات
وكل محرم مكروه في الشرع لانها ضد الرضا والمحبة قال الله تعالى عسى ان يكون
شيئا فهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا فهو شر لكم وقد مرها على الاستحسان

اى جانيه وطرفه

لأن بيانها أهم للاعتراز عنها إذا التخلية بعد التخلية وعونه بالاستحسان لأن فيه استخراج المسائل الحسان وهو أشبه ما قيل فيه ههنا كما في المنع ويجوز الاستفعال بمعنى الأفعال كما يقال اخرج واستخرج فالاستحسان ههنا احسان المسائل ههنا احسان المسائل وأتقان الدلائل وليس المراد الاستحسان المقابل للقباس كذا في طلبه الطلبة ولأن ما حسنه الشرع كما فيه ما قبله كما في الاختيار **قوله** لأن مسائله تناسبها بعضها تناسبا للتضاد وهي ما في بيان المحرم المكروه وبين العادة والمكروه تضاد على أن في بعضها تناسبا لبعض العبادات كفضيلة الأكل والشرب فإنه منافي الصوم **قوله** وبعضها تناسبا للتجانس والمسائل التي في بيان المستحسن والمستحب تجانس مع ما في بيان العبادات في كونها في بيان المستحسن على أن في بعضها تجانسا وتناسبا لبعض العبادات كما ستجيب تنظيف بدنه بالاعتسال وحلق عانته فكانه من تمامات الغسل والوضوء وإن فيه تجانسا لبعض ما يتعلق بالعبادات من نحو تحصيل الغنائم وفي هذا الكتاب بيان ما يحل استعماله من الغنائم وما لا يحل **قوله** لعدم القاطع يعني أنه لما لم يجد فيه نصا قطعيا بوجوب التحريم لم يطلق عليه التحريم كما في الاختيار وتشنيف المسح وذكر محمد في المبسوط أن أبا يوسف قال لا في حنيفة إذا قلت في شيء أكرهه فأرايك فيه قال التحريم كما في الكفاية **قوله** وعندنا الحل وفي عقب الخلاصة المختار قول أبي حنيفة وإني يوسف وكذا في التجنيس وقال الشيخ علاء الدين مستفك في شرح الوقاية قول محمد عندى أقوى وذكر في النهاية أن ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله من كون المكروه اقرب إلى الحرام فهو رواية شاذة وحاصل ما ذكر في جواهر الفقه في كون الكراهة نوعين أن المكروه في الأصل إما حرام أو مباح وعلى الأول أن سقطت حرمة لفروقه قائمة في حق العامة فالكراهة للتنزيه كسور الهرة وإن لم يبلغ الضرورة هذا المبلغ فهي للتحريم كلبين الإتان وعلى الثاني أن عرض عارض يغلب الظن بسبب وجود المحرم فهي للتحريم كسور البقرة الجلالة والأفهي للتنزيه وذكر في التلويح أن فاعل مكروه تنزيها لا يعاقب ولكن يثاب تاركة أو في ثواب وفاعل مكروه تحريما يستحق محذورا دون العقوبة من النار كحرمان الشفاعة **قوله** وأما المكروه كراهة التنزيه والفرق بينه وبين خلاف الأولى أن الثاني لا يكون صيغة النهي فيه بخلاف الأول وحاصلهما ما تركه أولي التفرقة مجرد اصطلاح بينهما بأخذ ذلك الاعتبار في خلاف الأولى مثاله ترك صلوة الضحى كذا في التحرير والتقريب **فصل قوله** فرض الأكل أى الأكل لأجل الغذاء لأجل المعالجة فيبقى ترك الأكل لا الثاني كما في الظهيرية والشرب أيضا كذا في الخزانة واكتفى المصنف بذكر الأكل عند لأن الأكل أصل غالبا فيبقى عنه اطلاق الأكل فتشمل أكل حلال أو حرام حتى لو امتنع من أكل الميتة مائة الخصة أو صام ولم يأكل حتى مات أثم كما في الاختيار وذكر في كشف البرزوى أنه لو لم يأكل مال الغير حتى مات كان ما جورا ولو أكله وضمنه جاز فظهر من هذا أن بين حرام لعينه وحرام لغيره فرقا في حال الخمسة كما لا يخفى كما لا يخفى **قوله** واستحب أى كان

يدل من الضمير المستكن في تناسب

ما جورا عليه

عليه بقدر الخ لقوله عليه السلام المؤمن القوى أحب إلى الله من المؤمن الضعيف ولأن الاشتغال بما يتقوى به على الطاعة طاعة وسئل أبو ذر رضي الله عنه عن أفضل الأعمال فقال الصلوة وأكل الخبز إشارة إلى ما قلنا كما في الاختيار ولا يجوز الرياضة بتقليل الأكل حتى يضعف عن أداء الفرائض لقوله عليه السلام إن نفسك مطيتك فارتق بها ولأن ترك العبادات لا يجوز وكذا ما يفرض إليه وأما تجويع النفس على وجه لا تعجز عن أداء العبادات فهو مباح وفي رياضة وبه يصير الطعام مشتها بخلاف الأول فإنه أهلاك للنفس وكذا الشبابة الذي يخاف الشبق لأبأس بامتناعه عن الأكل لتكسر شهوته بالجمع على وجه لا تعجز عن العبادات كما في الخزانة وغيره **قوله** أودع استحياء بصفة فان هذا غرض صحيح يرجي أن يثاب عليه كما في البرجندی وذكر في الظهيرية إذا الرجل أكثر من حاجته ليتقيا فلا بأس **قوله** وكرم لحم الإتان ولبنها ذكر كراهة اللحم هنا توطئة لكراهة لبنها التي لم تذكر في المتن وكتاب الذبائح وكذا ذكر لحم الخيل هنا فلا تكرار كما لا يخفى **قوله** لأن فيه خلاف مالك وهو تأمل بحمله عن دليل فيعارضه وليتنا فلا يحصل القطع لمحمته إلا أن المبيع والمحم لو اجتماع وجهل التاريخ فالعمل بالمحرم أولى احتياطا فحصل رجحان مذهبا **قوله** مكروه عند أبي حنيفة قد سبق التفصيل **قوله** أما إذا أدخل يده فيها لم يكون هذا التفصيل في الأكل والشرب أيضا كما في الفوائد الجيدة **قوله** واعترض عليه الخ والمعترض صاحب التسهيل **قوله** أقول منشأوه الغفلة الخ هذا الجواب صواب ولكن لا يخلو عن استدراك وغلل أما الأول فهو قوله أما الأول إلى قوله وأما الثاني مستغنى عنه بل أمرنا وأما الثاني فهو ما بيناه في قوله وأما الثاني الخ على كون من ابتدأه لأن المذكور في عامة المعتمدين من الجامع الصغير والمحيط والذخيرة والقائمان كلمة في بدل كلمة من وأما هي في كلام بعض المتأخرين من أصحاب المتون فالجواب الصحيح السالم أنما هو بالمصير إلى الفرق بين الاستعمال المتعارف وغيره سواء كان الاستعمال في الابتداء أو الانتهاء يظهر ذلك بالتأمل الصادق وعليه عند صاحب الهداية كحكمة ومراة وغيرهما من ذهب وفضة من ما لا يجوز أن تحقق استعمال كحكمة عادة بأدخال الميل بينهما ثم الإكتمال به فلا يعزى عن الكراهة والحرمة بمجرد انفصال الكحل عنها حين الإكتمال ويتفرع عليه ما لو أخذ بيده دهنا أو ماء ورد من أناه ذهب أو فضة والعرف على صفة منه على لبدن لا بأدخال اليد فيه وأخذه ثم صبه عليه يجوز وعليه كلام المصنف كما لا يخفى ومن بحث في الجواب بقوله عليه السلام هذان حرامان على ذكرور أتى حل لآنا ثم ولما بين أن المراد من قوله حل لآنا ثم ما يكون حليا لهم بقي ما عداها على حرمتها سواء كان متعارفا أو غير متعارف ولم يعرف أن هذا غير باق على إطلاقه وقد جاءت الرخصة نصا في خاتم الفقه والمنطق على أن مثل هذا الإطلاق يحمل على ما هو العرف والعادة كما صرح به في حمله وهو عين المدعى والمطلوب كما لا يخفى **قوله** ويؤيده أى ويؤيد كون المراد ابتداء الاستعمال المتعارف وهكذا المراد من قوله فيما سبق يؤيد

فيه كلام على المصنف
بل روي في الحديث بكلمة في

قوله والعرف مبتداء خبره على صفة والمجمل حال من قوله أنا وقوله لا بأدخال علف على قوله على صفة وكذا قوله وأخذه وقوله ثم صبه علف على قوله وأخذ في لواخذ

فيه كلام على الوافي

ما ذكرنا وجه التأيد ظاهر وهو انه لو كان موضع الضم غير الفضة لا يكون ابتداء الاستعمال من الفضة وكذا الحال في السرير المذكور **قوله** رجل الاكل من انا ورضا الى قوله وانا مفضل هذا عندنا والشافعي يكره لانها في معنى الذهب والفضة باعتبار التقاخر فيها ولنا ان عادتهم التقاخر بالذهب والفضة لا بغيرها ولانها ليست من جنسها فلم يكره استعمالها في المنع **قوله** فانه لا يكون الخ وان الذهب او الفضة يكون تابعا للانا والعبرة للمتبع دون التابع كالشوب المعلم كما في الاختيار **قوله** فلا بأس بالاجماع اي فلا بأس بالانتفاع به بالاجماع لانه لا يخلو الذهب والفضة بالاذابة وكان في حكم المعدم والمستهلك وكذلك على هذا الاختلاف اذا جعل ذلك في السقوف او في المساجد كما في المنع **قوله** اذ وضع فاه موضع الفضة يكره ولا يلزم منه وجوب الاتقاء من الخاتم عند شرب الماء بالكف لان الشرب بالكف ليس شربا بانا ذهب وفضة وان كثر الخواتيم واصابعه على انها تابعة للكف متبوع والعبرة بما لا يخفى **قوله** وقبل قول كافر الخ ولو كان صبيا ميمز كما في البرزخ والمقصود هنا بيان كون قول الكافر مقبولا فيها هو من جنس المعاملات سواء تضمن الخل والحرمة او لا وقدام الاول اهتماما بشأنه لانه تضمن تضمن ثبوت حكم لم يقبل قوله في التصريح به وكما من شيء يثبت ضمنا وان لم يثبت صريحا على ما صرح به في محله وتقابل بقوله وقبل قول فرد ولو كان كافر الخ تقابل الخاص بالعام وذامر عبد فيما يجدي نفعا كما هنا **قوله** لان مراده بالخل والحرمة الخ وكون ما في المفصلات قرينة صارفة عن ظاهر ما يفهم من المتن كثير ومثل هذا لا يعد عند المشايخ تسامحا وكيف يعد سهوا تدرج تحده **قوله** ودين مانع من الكذب والدين يطلق بالاشتراك المطلق على دين الحق وعلى دين غير الحق كدين الجوسى قال الله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه **قوله** والعجب انه الخ قبل يدفعه جعل قوله في المعاملات مقابلا بقوله في الخل والحرمة فانه يقتضى قوله في الديانات وقد عرفت وجه حسن التقابل وعدم اقتضائه في الحاشية السابقة **قوله** وقبل قول فرد الخ لم يجعل المسئلة السابقة تقريرا على هذه المسئلة بان يقول فقبل قول جوسى قال اشتريت هذا اللحم في الخل او في الحرمة لان ما اختاره احسن حديث حيث نبه به اهتماما بشأنها كما لا يخفى **قوله** او قال انا ما ذون الخ قالوا يجب العمل في ذلك على غلبة الظن من السامع ومن صفات المخبر ككون العبد ثقة او راى العبد يبيع شيئا لم يستره واما لو كان اكبر رأيه ان كاذب او لم يكن له رأى لم يتعرض بشئ من ذلك لان الاصل انه مجود عليه والاذن طار فلا يجوز اثباته بالشك كما في المنع **قوله** وشرط العدل في الديانات قبل وظاهر عبارة المتن انه لا يشترط البلوغ فيقبل خبر الصبي العاقل وليس كذلك اقول المراد من العدل من كان مقبول الشهادة كاملا والصبي ليس كذلك فلا يشمله العبارة والاصح ان خبره كخبر الذي لا تدليس لهما والاية الزام كذا في فتاوى قاضيان ومن الديانات الخل والحرمة اذ لم يكن فيه زوال الملك حتى اذا تزوج امرأة فآخبره مسلم ثقة رجل او امرأة انهما ارتضعا من امرأة واحدة لا يثبت الحرمة حتى لا يجب التفريق لان شهادة الواحد على زوال الملك لا تقبل ولكن الافضل ان يتبين

فيه كلام على المولى الوافى

فيه كلام على المولى الوافى

فيه كلام على المولى الوافى

لان شهادة الفرد مؤثرة في التبر وكذا لو استتري لما فآخبره مسلم ثقة انه ذبيحة بجوسى يحرم له اكله ويبقى اللحم يملوكا له متقوما لان نقض الملك فيه لا يثبت بقول الواحد ولكن حرمة الاكل ينفصل عن زوال الملك كالدهن النجس كما لا يخفى **قوله** او مستور هذا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابى حنيفة انه مثل العدل فيها بناء على جواز القضاء بظاهر العدالة والصحيح جواب ظاهر الرواية لان الفسق غالب في اهل هذا الزمان فلا يعتمد عليه ما لم يتبين عدالته كما في غاية البيان وغيره **قوله** فالاحوط الاراقة فسترها بعض شراخ الهذلية باراقته على اعضاء الوضوء وبنى عليه اعتراضا وهو كون الرابع نجس تلك الاعضاء فلم يجوز صلواته ما لم تطهر والمفروض انتقاما اخر مطهر والالم يجوز التيمم فكان ينبغي كون الاحتياط في ترك الاراقة لتأديتها الى محذور شديد اقول فيه بحث من وجهين الاول ان لا نسلم كون المراد اراقته على اعضاء الوضوء بل المراد اراقته على الارض ونحوها واخرجه عن امكان التضمن به كما هو الظاهر من هذا التعبير ومن مقابلة قوله والتوضى فالتيمم في غلبة كذبه وعليه كلام المولى الوافى حيث قال فان اراقته ثم تيمم بعد ذلك كان احوط ليصير عاد ما للماء بيقين انتهى والثاني ان الم سلمنا كون المراد ذلك فلا تخم نجس الاعضاء به لان نجاسة ذلك الماء مشكوكه والاعضاء ظاهرة بيقين فلا يتنجس بالشك ولما كان الحدث تابعا بيقين لم يزل بالشك فوجب ضم التيمم اليه فظهر ان الاحتياط كان في اراقته على اعضاء الوضوء مع الجمع بالتيمم كما لا يخفى **قوله** فان اجابة الدعوة سنة اعتبرض عليه انه قياس السنة على الفروض وهو غير مستقيم فانه لا يلزم من تحمل المحذور لاقامة الفرض تحمله لاقامة السنة اقول ان اجابة الدعوة وان كانت سنة عندنا ابتداء الا انها واجبة بقاء اي بعد الحضور الى محل الدعوة حيث يلزمه حق الدعوة بالتزامه اجابتها فهذا نظير الصلوة النافلة حيث تلزمه بالشروع فيها فيكون قياس الواجب على الواجب ومرتبة الوجوب كافي في تحمل المحذور لاقامة فلا يضرب كون المقيس عليه فرضا نظيره ان جواز العقود والاكل ليس بسنية اجابة الدعوة بل لان حق الدعوة يلزمه بعد الحضور هذا زبدة ما في الشرح واقواه ثم الظاهر من جواز العقود والاكل انما يكون له معرضا عن ذلك اللهو والمكتر غير مستحق له اذ الصبر على الحرام رعاية لحق الدعوة لا يجوز كافي الايضاح **فصل لا يلبس رجل حريرا** **قوله** اربعة اصابع عرضا لامضومة كل الضم والامضومة كل النشر قاله تاج اخر صدر الشهيد وكر قاضي علاء مروزي المعبر قدر اربعة اصابع من اصابع عمر بن الخطاب عن ذلك قد شبرنا وقال ابو الفضل الكرماني المعبر قدر اربعة اصابع منشورة ونقل صاحب المنع عن الكرايسى ان هذا اولي وذكر في التتمة والمنصورة انه لا بأس بنكة الحرير للرجل عند ابى حنيفة وعندهما يكره وذكر صدر الشهيد انه يكره عند ابى يوسف خلافا لمحمد كافي البرزخ **قوله** ويتوسده ويفترشه هذا عند ابى حنيفة وعندهما يكره وذكر الفقيه قول ابى يوسف مع ابى حنيفة وعلى هذا الاختلاف ستر الحرير وتعليقه على الابواب كما في الكافي وعلى دأب صاحب الهذلية ان قول الامام الاعظم هو المختار عنده ونقل صاحب المنع عن الامام الجيرة الى ان اكثر مشايخنا اخذوا بقوله بما قد بهما

فيه كلام على قاضيه في تكملة فتح القدير

عرضت هذه المسئلة على شيخ الاسلام يحيى انندي وقبل بحسن القول

فيه كلام على المصنف

في كلامه على
الواني

لا التدثر بالحري يكره عنده ايضا والدثار كل كساء القبيحة عليك لانه نوع لبس
في الحقايق ونقل صاحب القنية عن العلاء التاجري اذا استعمل اللعان من الابريسي
لا يجوز لانه نوع لبس **قوله** والسبع باللمحة اي يتم بها لان السبع تركيب اللحية
بالسدى فكانت كالوصف الاخير فيضاق الحكم اليها كما في البدايع وذكروا في بعض الشرح
وجه آخر في كون الحكم لللمحة دون السداد وهو ضرورة السدى مستورا باللمحة
حتى لو لم يصير مستورا بها لا يباح وهذا الوجه منقول عن الشيخ ابو منصور المازندراني
والصحيح هو الوجه الاول لان رواية الاباحة في مطلق لبس ثوب سداه حريز لللمحة
غيره منصوصة فيجوز على اطلاقها في البدايع والمنع ولله در المصنف اطلق
كلامه بناء على ان الاطلاق هو الصحيح **قوله** الا بخاتم ومنطقة وحلية سيف
استثنى هذه الاشياء لورود الاثر في حلها روى انه كان النبي عليه الصلوة و
السلام خاتم فضة نقشه محمد رسول الله محمد سطر ورسول سطر والله سطر
كان لمعاذ استوهبه من معاذ فوهبه منه وكان في يده عليه السلام الى ان توفي
ثم في يد ابى بكر ثم في يد عمر ثم في يد عثمان حتى وقع من يده في البئر فانفق ما لا
عظيم فلم يجده ووقع الخلفاء والتشويش بينهم من حين وقوعه في البئر كما نقله
الامام حسام الدين السعدي عن الامام المجتوب رحمه الله **قوله** منها اي
القصة وفي الظهيرية ينبغي ان لا يزيد الخاتم على مثقال على ما ورد في الخبر وان لا يكون
على هيئة خاتم النساء بان كان له فصان او ثلثة وان كان على هيئة خاتمهن
يكره استعماله للرجال كذا في البرجندى **قوله** لا الذهب وقال بعض الاباء
بالختم بالذهب وضعف هذا القول كما في المصنفات والمحلقة هي المعتبرة لان
قيام الخاتم بها ولا يعتبر بالقصص حتى يجوز ان يكون الفضة من حجر كما في الهداية
وذكروا فتاوى الكبري ولو اتخذ خاتم وجعل نقشه من عقيق او فيروز او ياقوت
او نحوه جاز وكذا يجوز ان ينقش عليه اسم او اسماء من اسماء الله تعالى ما روى
من خاتم النبي صلى الله عليه وسلم ولتعامل الناس من غير تكبر ولا ينبغي
ان ينقش فيه تمثال حيوان وهكذا في الاختيار اقول يفهم منه انه لو اتخذ
خاتم فضة وجعل نقشه ذهبيا جاز كما لا يخفى **قوله** اقول يرد على صاحب الهداية
والكا في الحاصل كلامه اثبات جواز الختم بالجهر ولو لشبها بقول النبي عليه
الصلوة والسلام وفعله ورد هذا في بعض النسخين لاخذها عدم الجواز من ظاهر
عبارة الجامع الصغير المحملة للتأويل اقول هذا ان الشيطان من خدات
هذا الفن ونصاب رايته وكشف اياته **قوله** في حق صاحب الهداية انه قد
مستغنى بعد ما برع في الفروع والاصول والمنقول والمعقول ولو قواعد الميزان
وضوابط الميزان من تعاطي في تأليفه مع كونه راجلا في واحد من هذه الامور
فهو واقع في غاية القصور فمن كان حاله هكذا فهو في فهم عبارة الجامع الصغير
اولى واخرى من المعترض ونحوه كما لا يخفى وقد اقتنى بآثارها صاحب المنبع
ونقل ميل شمس الائمة السرخسي مع دليله وقال جوابا عنه ولنا انه
يتخذ منه الاصنام فاشبه الصفر الذي هو منصوص معلول انتهى وقال
البرجندى عليه الرحمة قد وقع في الجامع الصغير ولا يختم الا بالفضة
وهذا صريح في ان الخناس والرصاص والبلور والعقيق وغير ذلك كلها

كالحديد في ذلك واما الحديد والصفر فقد ورد الحديث في النهي عن الختم بهما
واما غيرهما فخام بالقياس عليهما فانه يجعل منها الاصنام كما يجعل من الصفر
انتهى وقد تقرر في الاصول ان الفضة المحتل ينطوي على ما يحتوي علته وان
الخاص لا يختصه ما لم يكن في رتبته في القوة والمجتهد ليس بغافل عن النصوص
ومما يتبها وتوارى عنها حتى لو لم يعلم التاخير بين النص العام وبين الخاص
المساويين في المرتبة يجعل بالعام دون الخاص وقد اوضحناه في حاشيتي الشرح
المنازع ما في الباب ان النصوص قد تعارضت في حل الختم به وحرمة
والعمل بالختم احتياطا على ما هو المذهب عندنا صرح به في محله فظهر رجحان
اختيار صاحب الهداية والكا في العلم عنده تبعا فان قلت هذا تعارض القياس
مع خبر الواحد واذا تعارضنا بحيث لا جمع قدم الخبر لرجحانه على القياس قلت
ليس هذا على اطلاقه بل المختار ان كانت العلة بنص راجع على الخبر ثبوتا او دلالة
وقطع بها في الفرع قدم القياس على خبر الواحد صرح به الكمال المحقق في
تحريره اذا النص على العلة نص على الحكم في الفرع وقد قطع بها في الفرع
كما في التقرير وهناك كذلك كما لا يخفى وشمس الائمة السرخسي وخبر الدين
قاضيخان ونحوهما مجتهدون في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب
ولا يقدر على مخالفة لصاحب المذهب الا في الفروع ولا في الاصول صرح به
مولانا ابو السعود في شرحه على كتاب البيع من الهداية ولما كان حرمة الختم
بالجهر والبشيب منصوصا ومصرعا في كلام صاحب المذهب لم يلتفت صاحب
الهداية ومن اقتضى اثره الى مخالفة شمس الائمة وقاضيخان العلم عنده الملك
المنان وقد صرح العلامة قاسم في شرح درر البحار وابن النجيم في البحر الرائق
بانه لا يعمل بان كانت مخالفة لرواية صاحب المذهب بل العمل بالرواية من غير
تردد **قوله** لوضوء بفتح الواو بقيقة البلبل من الوضوء على الاعضاء **فصل**
بنظر الرجل **قوله** وفي السوء يضرب ان اصمراى لى وعاند في كشف سؤيته
قال العلامة الثاني التفتازاني في شرح مقاصده ذكر في المحيط للحنفية ان من
راى غيره مكشوف الركبة يكره عليه برفق ولا يزاغ عنه ان لى وفي الفخذ ينكر
عليه بعنف ولا يضربه وان لى وفي السوء اذبه وان لى قتله انتهى اناه في زيل
كون الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ينبغي ان يحتسب برفق متدرجا الى
الاغظ فالاغظ اقول يفهم منه انه لا يقتل في كشف سؤيته واصواره فيه
بل ينكر عليه بضربات متعددة فان لم يتأدب يقتل هذا هو التوفيق بين
قولهم يضرب ان اصمراى وقولهم وان لى قتله كما لا يخفى **قوله** اذا امنيت
الشهوة قديبه لانه لو كان في قلبها شهوة او اكبر رايها انها تشتهى وشكت
في ذلك يستحب ان تغض بصرها كما في الهداية وغيره **قوله** وينظر الرجل الى
فرج زوجته الخ وكذا العكس ولكن الاول ان لا ينظر كل منهما الى عورة
صاحبه لورود النهي عنه تنزهها ولا تنبورت الشيطان كما في الشرح وكان
ابن عمر رضي الله عنهما يقول الاولى ان ينظر الرجل الى فرج امراته وقت
الجماع ليكون ابلغ في تحصيل اللذة كما في الاختيار والمنبع وغيرهما ولومس
احد الزوجين فرج الآخر ليتحرك او يستلذ قال الامام ارجوان يعظم الاجر

هنا كلام على المصنف

وهو الموافق لكون الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر متدرجا الى الاغظ
فالاغظ

هذا كله عند الامن وان كان لا يامن على
مجرد اذ على نفسه لا يجوز المصافحة
تجوز عن التعوض للفتنة قال تاج
الشرعية وقد كنت سمعت من بعض
اساتذتنا طيب الله ثراه ابيانا يلبس
انشاؤها في هذا الموضع وهي عجوز
تشتبه ان تكون فتية وقد ينسب
الجنان واعدوا بالظهور تروح الى
القطار تبغ شيئا بها وهل يصلح القطار
ما افسد الدهر وما عثر في الاختساب
بكفها وتخل بعينها وتوابها الصفر
بنيت بها قبل الحاق بلبلة فصار حاتا
كله ذلك المشهور كذا في البناية الشهير
بالعيني

كما في البزازية وغيره **قوله** كالامة الجوسية الى وكالما نضربها لا تنظر بشهوة
الى فرج زوجها وبالعكس ولا المظاهرة الى فرج زوجها ولا المظاهرة عنها الى فرج
زوجها قبل تكفير الزوج كما في البرجندى **قوله** وهي تتناول المدبرة والمكاتب
واما الولدان فهن كالامة الرفيقة لوجود الحاجة وقيام الرق فيهن والمستعارة
كالمكاتب عندا بيجينة وهو الاصح اذا امن الشهوة على نفسه وعليها لاث
المولى قد يتبعها في حاجة فتحمل المحلوة والمسافرة بهما في ذوات المحرم الا ترى
ان امة المراءة قد يفرج رجل زوجها وتخلو به ولا يمتنع احد من ذلك كما في المبسوط
والمنيع **قوله** منها اي حرمة وامة غيره قد به لانه لا يجوز من القاضى والنسابة
ومن يريد النكاح وجه اجنبية محكوم عليها ومشهود لها ومزاد نكاحها وان ابيع
النظر اليها لقيام المحرم وهو قوله عليه السلام من سركت امرأة ليس فيها
سبيل وضع في كف الجرة يوم القيمة ولانه لا ضرورة ولا بلوى فيحرم وان امن
على نفسه الشهوة واما العجوز التي لا تشتهي فتباح مما تحتها ومستر يدوها
للامن من الفتنة ولورود الاثر وكذا الصغيرة التي لا تشتهي كما في المنيع ولو كانت
شيئا لا يشتهي فلا بأس بمصاحبة اجنبية كما في الاختيار **قوله** وكفيها اي باطن
اليدين او اليدين وقد سبق التفصيل في كتاب الصلوة **قوله** فانه امرى الضمير
راجع الى مصدر ابصر والشان وحرف الجر من ان مخدوف والتقدير بان يؤدم
وهو مسند اليه بينكما كما في قوله تعالى لقد تقطع بينكم او فيه حذف ايصال اصله
يؤدم به ثم حذف الجار واستتر الضمير فيه ثلاثي اوافعال والمعنى فان الابصار
والنظر اولى بالاصلاح والوافق بينكما والغرض الحث على النظر كما في المنهل
شرح المصابيح قال سراج الدين في شرح المعنى الا دام من المواد وهو الموافقة
ومنه قوله عليه السلام ان يؤدم بينكما اي يحصل به الموافقة انتهى **قوله** الى وجه
الاجنبية وذكر في بعض شروح الهداية ان مشايخنا قالوا تمتع المراءة الشابة
عن كشف وجهها بين الرجال في زماننا وقد صرح في بعض الفتاوى ان النظر
الى وجه الاجنبية على وجه الشهوة حرام وبدونها مكروه وان كان المنظور اليه
صبيا مشتهى فحكمه حكم حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه فلا يجل النظر
فيه بشهوة واما السلام عليه والكلام معه والنظر لا على شهوة فلا بأس به كما
في المنتقط وفي حكم الصلوة كالرجل وهو ظاهر الرواية كما في المنيع وقال بعض
المشايخ ان مع كل امرأة شيطانية ومع الغلام ثمانية عشر شيطانا وكان
ابو حنيفة يجلس محمد بن في درسه خلف ظهره وخلف ستر مخافة جناية العيون
مع كمال تقويه وروى في الاختيار روى واحد من العباد في المنام فقبل ما فعل
الله بك فقال كل ذنب استغفرت منه غفر لي الا ذنبا استحييت ان استغفر
الله تعالى فقبل ما هو قال نظرت الى غلام بشهوة كما في التاتارخانية وفي بعض
الحواشي **قوله** اي لملوكها الى خفيها كان مجبوبا او لملا كما في الذخيرة **قوله**
الحق الى وكذا العتيق وكذا الصبي الذي قرب من الحلم وعرف التمييز بين
العورة وغيرها فحكمه حكم البائع احتياطا كما في المنيع **قوله** والاصح انه لا يجل
اي لعموم النص ومن وسع مخالطة الحصى والحيوب او الخنثى مع النساء
فذلك لقلة تجربته وسلامة قلبه ولقلة ديانته كما في المنسورية **قوله**

يقال من بالمكان كنج اقام اي دخلت
عليها للزفاف قبل المباح وهو ثلثة
ايام من اخر الشهر فصاعدا كل شهر
مخافا يعني ان كل الشهر صار ظلاما
عليه حتى الامام منه وذلك كناية
من كمال نفعه عن العجوز وكل الشهر
اسم صارت قد علم عليه تاركه لرعاية
الشيخ معكم

فينظر الى موضع مرضها وكذا يجوز للمرأة ان تنظر فرج المراءة عند الولادة وعند
ما اريد ان يعلم البكارة في القنة والرقة بالغيب كما في الخلاصة والاختيار **قوله**
ويغزل عن زوجته به اراد به المرأة كما يفتح عند الدليل وتفسير ضميره لان حكم
العزل في الامة المتكوبة سيدكر في باب نكاح الرقيق ان الرضا شرط في العزل
عنها ولكن اختلف فعند ابي حنيفة الاذن الى المولى وعندها الاذن اليها كما في
المنيع وذكر في فتح القدير ان لاختلاف لهما في ظاهر الرواية وانما الخلاف في غير
ظاهر الرواية وذكر في الفتاوى الكبرى اي خاف عن الولد السود في المرأة يسعه
العزل بغير رضاها لقساد الزمان انتهى فليعتبر مثله من الاعذار مسقطا
لاذنها كما في فتح القدير **فصل من ملك امة** **قوله** من ملك امة اشارة الى انه لو
ملك زوجته لا يجب الاستبراء كما في البرجندى **قوله** يشراء ولو اقاله لانها
بيع جديد في حق ثالث فاذا اقال البيع وكانت في يد المشتري فعلى البائع الاستبراء
ولو اقالها قبل التسليم الى المشتري ليس عليه الاستبراء وهو الاستحسان
كما في المبسوط والاقالة في بيع بشرط وجوب الاستبراء وعدمه فيها ذكره
صاحب المنيع مفصلا في فصل خيار الشرط **قوله** ونحو ذلك من سبي او صدقة
او كتابة على جارية او اعتق عبده على جارية فانه يجب الاستبراء في هذه المواضع
كما في المنيع **قوله** او من محرما مصاهرة او مضاعا وروى عن ابي يوسف انها
اذا كانت بكر او قد احاط علم المشتري بانها لم توطأ لم يجب الاستبراء كما في
الذخيرة **قوله** حرم عليه وطئها اختلف فيمن انكر وجوب الاستبراء قيل يكفر
لان انكار اجماع المسلمين وقال عامة المشايخ لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى او ما
ملكتم ايمانكم يقتضي اباحة الوطئ مطلقا وعرف وجوب الاستبراء بالخبر فلا
يكفر جاحده كما في النهاية **قوله** ورد بان الوطئ حرام الح ولان الوطئ اذا حرم
حرم بدواعية كما في باب الظهار وغيره ولم يحرم الدواعي في الحائض لان المحرم
فيها ليس هو الوطئ بل استعمال الاذا والوطئ حرام لاجل الاذا ولا يوجد ذلك
في الدواعي فيجوز كما في المنيع والاختيار **قوله** ولان صيانة الماء عن الاختلاط
حكمة للتحريم وجوب الاستبراء والعلة حدوث الملك والحكم متعلق بالعلة
لا بالملك كما في بعض الشروح **قوله** ايضا اي كونه حراما لئلا يختلط الماء الح
قوله بان كانت حاملا الح حاصل هذا الجواب ان حرمة الوطئ وجوب الاستبراء
معلول بعلة من اربى حكمة فاحديها وان لم يقتض حرمة الدواعي في بعض
الفروع فاحديها نقصها **قوله** ثم وقع عليها اي وطئها عطف على قوله تركها
قوله والفتوى عليه لان هذه المدة الح وفي الفتاوى الظهيرية ومشايخنا
اخذوا بهذه الرواية لان اطول مدة العدة في حق الامة هذا فاذا كان باقوى
السببين وهو النكاح ولا يجب على الامة الاعتداد الا بهذه المدة فواضعف
السببين وهو الملك اولى ان لا يجب في استبراءها زيادة على هذه المدة
انتهى **قوله** او طاس موضع على ثلث مراحل من مكة كانت فيه رقعة النبي
عليه السلام الجبال جمع جبل وهو التي لها جبل والجبال جمع حائل وهو التي
لا حمل لها وانما جمع كذلك ليزاوج الجبال لان القياس الجبال ونظيره الغلابة
والعشاياء والقباس الغدوات **قوله** او لو وطئها الح بيان للاختلاط وشارة

اي خبر الواحد

قوله كلام على
المولى الواني

ان ان المراد ليس الاختلاف الحقيقي لان الغلق الولد طلو احد من ما ين لا يمكن على ما
 سيجي في باب الاستيلاء بل المراد تبين انغلاق الولد من اي ماء كما لا يخفى **قوله** فاه ير
 الحكم على امر ظاهر المحرم في التلويح فان الاحكام في الفرع ينطت بالسبب الظاهر
 وارت معه وجودا وعدمه ولم يعتد فيها حقيقة السبب **قوله** كما في الامور العدودة
 وهو قوله ولو بكر المحرم وككون البائع محبوبا او غنيا **قوله** فان قيل المحرم هذا سؤال عن
 قطع النظر عن رعاية الحكمة في الجنس لا في الافراد ليمتحق في الجواب عند امكان رعاية
 الحكمة في افراد ما نحن فيه تبصر فن لم يعرف التحقيق حكم بعدم وجه السؤال الحقيقي
قوله بدون زوال العذرة اي البكارة **قوله** اتول يرد المحرم اتول يرد على هذا الورد
 ان الخلق في الاستبراء في نكاح المزية وكلامنا في حدود الملك فلا يلزم من جواز
 نكاح المزية ووطئها للزوج بلا استبراء جواز وطئ الجارية المزية للملك بلا استبراء
 مع ان الاقدام على النكاح اماراة الفراغ فلا يؤمر بالاستبراء بخلاف الشراء ونحوه
 حيث يجوز مع الشغل فظهر ان اخلاق في وجوب الاستبراء في حدود الملك مطلقا
 كما لا يخفى **قوله** كما سياتي وهو ما سيذكره من قوله بان زوج المولى امته من اجل فجلت
 منه **قوله** لكن تراعى في الانواع المفسوكا فيما نحن فيه من انها تراعى من بعض
 الانواع وجودا وفي بعض منها عدما فاللائق وجوب الاستبراء في الاول في عدمه في
 الثاني وقوله فاذا كانت بكونه تفسير لما قبله **قوله** وبعد انقضاء عدتها فيه بحث
 لان انقضاء العدة كيف يتصور في هذه المسئلة لان عدة الحامل وضع حملها ولا
 تسلم بتبديل بعد قبيل كما توهم لان حرمة وطئها ثبتت باول الحديث والاستبراء
 بحقيقة انما هو للحائض وانما الدائر على الحكمة المذكورة هذا النوع والحكمة في حرمة
 وطئ الحوايل لثلاث تسغي ماؤه زرع غيره كما صرح به في حديث اخر **قوله** واجيب
 المحاصل الجواب ان الحكم اي في وجوب الاستبراء عام لتلك الانواع هنا بالحديث
 وان توجد الحكمة في بعضها وقد عرفت ان تصور وجدانها في الانواع كلها غير بعيد
قوله بعد سببه اي سببا الاستبراء اراد به العلة كما في قوله فيما سبق لكن سبب
 الاستبراء حدوث الملك اذ الملك علة لاسبب وبينهما فرق على صرح به في محله
قوله والا اي وان استغرق المحرم الظاهر في حق العبارة هنا ان يكون هكذا ان
 ستغرق دينه لا تكفي والاكتفى لان الآهنا مركب من ان ولا تفسير بالفعل
 المنبت غير لائق كما لا يخفى **قوله** ويقتى بالاول اي باسقاطه وفي الخلاصة قيل
 هذا التفصيل قول محمد وعندها يباح الحيلة مطلقا **قوله** وبالثاني اي ويقتى
 بعد اسقاطه **قوله** قال في الفتاوى الصغرى المحرم بشرط بعض المشايخ تسليم
 الجارية اليه قبل الشراء كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح واختاره
 قاضيان وعامة المشايخ لم يشترطوا كون القبض قبل الشراء كما لم يشترطوا
 الدخول عليها قبله وهو مختار شمس الامنة السرخسي ومختار صاحب الهداية
 وعامة اصحاب المتون حيث اطلقوا المسئلة ولم يقيدها بهما ولا باحدهما وما
 عبارة مبسوط السرخسي فهي وان لم يكن تحت حرة فالحيلة ان يتزوجها
 قبل الشراء ثم يشتريها فيقبضها فلا يلزم الاستبراء لان بالنكاح ثبت له
 عليها الفرائض فانما اشتراها وهو فراشه وقيام الفرائض عليها دليل شرعي
 على فراغ وجهها من ماء الغير انتهى عبارته وهذا اشارة الى انه لا يشترط

فيه كلام على المولى الوافي

فيه كلام على المولى الوافي

فيه كلام على المصنف والوافي

قوله ان وطئ اي بايعها وكذا ان لم يعلم وطئها كما هو مقتضى الاحتياط ص

ولا القبض قبل الشراء كما لا يخفى **قوله** من يوثق به واذا خيف عن عدم تطليقه
 فالحيلة ان يقع التزوج على ان يكون امرها في يد المشتري ويطلقها من شاء
 كما في الخزانة **قوله** او يزوجه المشتري عطف على قوله يشتريها اشار بهذا
 الشرح ان هنالقا ونشرا والمتن او يقبض وما بين كلمة او ويقبض شرح وجهه
 ما ذكره وليس هنا كلام مستغنى عنه كما توهم **قوله** فقوله فيطلق المحرم يريده ان
 هذا قيد للصورتين وقوله ثم يطلق الزوج بعد قوله ويقبضها شرح اية الاجل
 بقوله المسئلة **قوله** احدى دواعي الوطئ من القبلة ومثل بشهوة ونحوها
قوله لا يجتمعان نكاحا حال من قوله امتيه وهو مفعول بواسطة البناء اوصفة له
 لان المضاف بالاضافة المعنوية يحتمل وجوها من العهد والاستغراق والجنس كما يحتملها
 المعرق باللام صريح في محله والمراد بامتنين الجنس لا امتين مخصوصتين معلومتين
 فقوله المصنف صفة امتيه على الثاني ظاهر وعلى الاول مراده الصفة المعنوية اذ الحال
 في قوة الصفة **قوله** او يعقها عطف على قوله يملك اطلق الاعتاق فشملة الاعتاق
 كلاً او بعضا والكتابة كالاعتاق في هذا لثبوت حرمة الوطئ بذلك كله كما في الهداية
 وهو ظاهر الرواية كما في المنيع **قوله** ذكره تقبيل الرجل سواء كان يده او فاه او عضوا
 آخر كما في البرجندى وقيد الرجل وقع اتفاقا لما صرح في القينة عن نجم الامة ان تقبيل
 المرأة ثم امرأة اخرى او خذها عند اللقاء او الوداع مكروه **قوله** وعناقه اي جعل
 اليدين على عنقه وضمت اليه نفسه **قوله** والشيخ ابو منصور المحمدي ووفق بينهما ايضا
 بان جل المنه على عناق في ازار واحد والجائز على عناق وعليه تبصر اوجبه ولم يتصور
 المصنف الى هذا التوفيق لترجم توفيق الشيخ ورجحانه ظاهرا كما لا يخفى **قوله** تقبيل
 يد العالم وعن سفيان ان تقبيل يد العالم سنة وتقبيل يده غيره لا يرض فيه
 كما في الكافي وغيره وذكر في الذخيرة ان قبل يد عالم او سلطان عادل لعلمه او عدله لا
 بأس به وان قبل يد غير العالم والسلطان اراد به تعظيم المسلم واكرامه فلا بأس به
 وان اراد عبادة له لبنال منه شيئا من عرض الدنيا فهو مكروه وحكى عن الفقيه اي
 جعفر الهندواني رحمه الله انه قال لا بأس ان يقبل الرجل وجه الرجل اذا كان نقيها
 او زاهدا او عالما يريد بذلك اغزاز الدين واما تقبيل يده نفسه لغيره فهو مكروه
 لان ذلك من فعل الفساق **قوله** وصح في الصحيح اي وصح بيع العذرة فيه **قوله**
 وصح الانتفاع لفقد صح هنا شرح اشارته الى ان الانتفاع عطف على الضمير في صح
 لكان الفصل **قوله** في الصحيح كذا في الهداية وعبارته وكذا يجوز الانتفاع بالخلوط
 لا بغير المخلوط في الصحيح وعبارته الكافي يجوز الانتفاع بالعذرة المخلوطة ولا يجوز
 الانتفاع بغير المخلوطة في الصحيح وعن ابن خنيفة انه لا بأس بالانتفاع بالعذرة
 الخالصة انتهى عبارته فظهر اختلاف بين صحيح هذين الشيخين وصحيح الزبلي
 وظاهر العبارة ان عدم الجواز ظاهر الرواية والجواز غير ظاهر الرواية واذا
 اختلف الصحيح بينهما فالرجحان نظرا لرواية كما سبق غير مرة **قوله** وجان
 تحلية المصنف اطلقة فشملة كل ما يحصل به التبرين سواء كان في نفس الكلمات
 او في اوراقها او جلد هابل في طرفها الخارجي المنفصل لما ان كل منها حسنة ولو بدعة
قوله وروى النقط بخلاف اي بحسب انكاههم عليها فيكره كما في الهداية **قوله**
 فهو ان كان محدثا المحرم اي نكاحه اسماء السور وعدد الآي ان كان احدا من الآيات

فيه كلام على الوافي

انما يقيد بها بشهوة لانها غير معتبرة في القبلة مسك

بعدة حسنة ويجوز ارجاع خبره على سبيل البدل الى هذا والحفظ الآي والتعشير
 وحفظ الاعراب **قوله** وجاز دخول الذي المسجد ولم يجوز دخول جنب المسلم مع ان
 الكافر جنب لان منهم من لا يغتسل ومن اعتسل منهم لا يبدى كيفية الغسل ولهذا
 يؤمر بالاعتسال اذا اسلم والفرق ان المسلم يدين بوجود الاعتسال من الجنابة
 ويعتقد كونها ما نفع من الدخول في المسجد فينبى الحكم على ما يدينه بخلاف الكافر
 كما في الذخيرة **قوله** وعند مالك والشافعي يكره فلهذا اتحاد مذهبهما بلا
 تفاوت وليس كذلك مطلقا بل مذهبهما متحد في المنع عن الدخول في المسجد الحرام
 وعند الشافعي لا يكره الدخول في غيره وعند مالك يكره في أي مسجد كان كذا
 في عامة المعبريات **قوله** وجاز عبادته اذا مرض اطلقه فمثل اليهودي والنصراني
 واختلف في المجوس والمروى عن محمد جواز عبادته وشاربه الى ان الفاسق المسلم
 لا بأس بعبادته وهو الاصح كما في الغنابة **قوله** وخضاء البهايم بكسر الخاء نزع
 الخصيتين قيده بالبهايم لان خضاء بني آدم حرام بالاتفاق واطلق البهايم
 فشملة الفرس ايضا فلا بأس بخصاءه عند اصحابنا ذكره شمس الامنة المحلواني
 وعليه كلام المصنف وذكر شيخ الاسلام في شرحه ان خضاء الفرس حرام وبه قال
 مالك كما في الذخيرة والاباس في خضاء السور اذا كان فيه منفعة او دفع مضرة
 كما في صحة النوازل **قوله** والحقنة اي وجاز الاحتقان للتداوي للمراء وغيره
 كما في الهداية وكذا لاجل الهزال لانه اذا انحسر الى السهل كما في القاعدية
 والواجبة **قوله** واما في زماننا فلا حرج فيه في كافي التسهيل والامضاج
قوله معزيا الى شيخ الاسلام اي منسوب اليه **قوله** واستيثار الضئير من
 النوع الاول وكذا التسليم في ضاعة لانه منفعة له مطلقا فان من اشتغل
 بعمل قل ما يشتغل بالنساء كما في المنع في كتاب اللقيط **قوله** وهذه رواية
 الجامع الصغير اشار به الى ان فيه رواية اخرى وهي جواز مزاولة طفل لهؤلاء
 لانها منفعة لانها تعود الى تثقيفه وحفظه عن الاوقات وهذا رواية
 القدوري وعدم الجواز هو الاصح كما في الهداية وغيره ولذا اختاره المصنف
قوله ولو بالاقل لا مطلقا بل بقدر ما يتعين بين الناس هذا هو المتبادر
قوله وجاز بيع العصير قيد العصير اتفاق لان بيع الخشب الذي يتخذ منه
 العازق والملاهي لا يكره كذلك بخلاف بيع العازق والملاهي فانه يكره كما في
 الذخيرة قيل قول البيهقي في هذا اذا باعه بمن حال لا يشتريه المسلم بذلك اما
 اذا وجد مسلما يشتريه بذلك فيكره بيعه من متخذه خيرا والا فضل ان لا يبيع
 العصير من متخذه خيرا كما في الحاشية والبرجندى والتعجير يجوز يشترى الى ان
 الافضل عدم البيع كما لا يخفى **قوله** وجاز حمل خمره في اطلاق الحمل فمثل حمل
 على ظهره او على دابته او سفينته كما في النهاية وذكر في التاتارخانية من
 اراق خمر المسلمين وكسروناهم وشق رقاقهم التي فيها الخمر حسنة لله تعالى
 فلا ضمان عليهم وكذا من اراق خمر اهل الذمة وكسروناهم وشق رقاقهم
 اذا ظهر فيما بين المسلمين بطريق الامر بالمعروف فلا ضمان عليهم **قوله** وجاز
 بيع بناء بيوت مكة الى فيه اشارة الى ان اجارة بناء بيوتها جائزة بالطريق
 الاول عند البيهقي وكن في غير ايام الموسم وكرهت في ايامه كما في الذخيرة

قوله وصيها اي على ترتيب الارباء
 وكذا وصي الوصي

والاشبه ان سماع الملاهي ان دع
 الحرام او شغل عن واجب فهو حرام
 وان دعوا الى مكره او صد عن مندوب
 فهو مكره والافهوسباح وحيث
 يحرم يخرج جواز التدوي به من
 الملاهي لولا ونحوه من الامراض على
 الخلاف في التدوي بالسكر من
 تفسير الخوازمي في تفسير الالاية
 قل من حرم زينة الله التي اخرج
 لعباده والطيبات من الزرق
 المحرمة ٣

وفي بعض النسخ لفظ جاز من الشرح
 وهو غلط بل هو من المتن كما لا يخفى

وغیره واما الارض فلا ترد عليها الاجارة كالبيع عند البيهقي كما في الاختيار وغيره
قوله واختلف في بيع ارضها الاختلاف في جواز وكراهته على ما فصل به صاحب المجمع
 في شرح **قوله** المجاهزون اي اخذوا المتاع ومعطوه ولم يقل المجهزون لان حال
 التجارة اخذ متاع واعطاء آخر غالبا **قوله** ليأخذ منه اي ليشتري من البقال اطلقه
 فمثل انه شرط هذا الاخذ تصرفا يحل الاقراض او اقراضها بهذه النية من غير
 تصريح يؤيد هذا التعميم قوله ويبيح المح ولكن ذكر في الملتقط وغيره انه اذا
 اقترضها اياه ولم يشترط عليه الاخذ والشراء منه متورعا على الاوقات يجوز ان
 كان في نية الشراء كذلك يأخذ منه ما شاء وقتا بعد وقت وهو قول البيهقي
 واصحابه وبه اخذ الفقيه **قوله** لا شئ على الاخذ لانه مودع **قوله** بل اتقارولا اخلا
 بحفظ الواجبات قال سهل بن محمد الصعلوكي رئيس اصحاب الشافعي رحمه الله
 تعالى اذا سلمت اليد من الخسران والصلوة من النسيان واللسان من الهذيان
 فهو ادب من الخللان كما في المنع **قوله** لان فيه تشخيذا لخطر ودفعه سوى عموم
 الخبراته لعب يتبع عن ذكر الله تعالى والجماعة تضيق للحر فيكون حراما واما منفعة
 فغلوبتها بعبادة والعبادة للغالب في التحريم صريح به في محله ولذلك قال زين العرب
 الشافعي في شرحه على المصاييح اللعب بالشطرنج حرام عند البيهقي ومكره
 عند الشافعي ان لم يمكن بل وذكر في المحيط ان اراد باللعب بالشطرنج ان يتعلم
 اداب الحرب يكره ايضا **قوله** ولا بأس بالمسابقة اطلقه والمراد في مسابقة معلومة
 الابتداء والانتها والاول لا يجوز كما في الملتقط **قوله** ان شرط المال دين كان او عين
 معلوما ولو مجهولا لا يجوز كما في الملتقط وهذا الشرط يقابل الشرط من الجاهلين
 لان الاستباق بدون شرط المال جائز في الاشياء كلها كما في المنع **قوله** او اخراى
 فرس هكذا افترق في المحيط والذخيرة وذكر في الاختيار وشرح المجمع لمصنفات
 المراد بالخراى الفرس والبغال والخيل فيجوز المسابقة فيها يعنى مع الجعل واما على
 ما اختاره المصنف من التفسير فلا يجوز في الاخيرين يعنى مع الجعل صريح به في
 المحيط وذكر في الملتقط وغيره ان المسابقة لا يجوز الا بين جنس متحد فلا يجوز
 بين الخيل والابل وذكر في المجمع والذخيرة والاختيار ان الاستباق على الاقدام
 يجوز لما روى الزهري وغيره انه كانت المسابقة بين اصحاب الرسول عليه السلام
 في الخيل والركاب والارجل والاند ما يحتاج اليه في الجهاد للكر والفر وكل ما هو من
 اسباب الجهاد فتعلمه مندوب اليه **قوله** وكذا المتفقه بان وقع الاختلاف بينهم
 في مسألة وارادوا الرجوع الى الاستاذ وشرطوا المال شرطا صحيحا فهو جائز للخت
 على الاجتهاد في التعلم كما في المحيط والذخيرة **قوله** اخذ المال المشروط اي من
 صاحبه واما لو تساويا فلا شئ لواحد منهما لا لعدم شرط وجوب المال بينهما
 وهو سبق احدهما على صاحبه وقوم سبق كل واحد منهما او منهما لا بد منه حتى
 اذا علم غالبا ان واحدا منهما او منهما يسبق غيره فانه لا يجوز لان ما ثبت نصا
 على خلاف القياس يراعى فيه جميع الشرائط الواردة بها النص كما في المنع
قوله ولا شك في كراهة الثانية لم يقل في عدم جواز الثانية لانه يكون
 من قبيل الرحمن على العرش استوى فيا قل تاويله الا انه غير واحد لاضرر
 لا نكاح تأويل فيه فيبقى الدعاء به في كراهة **قوله** لما روى انه صلى الله عليه

فيه نوع كلام
 على الواجب

وسلم الخ ولما تقرر في الاصول ان ظهور المحدثات كلها وبروزها من كتم العدم
الى دائرة الوجود بحسب تعلق ارادة الله تعالى وقدرته بذلك والمحدثات انما هي
التعلقات دون اصل الصفات والانقصان في ذلك اصلا بل هو كالخضار كما لا
يخفى وبالجملة التعلقات الحادثة من مظاهر للصفات لا مبادئها فتحدث تعلق
عزته تعالى بالعرش لا يوجب حدوث العز لعدم توقفه على ذلك التعلق لان
العز ثابت له تعالى لا وابداء وعدم تعلقه بالعرش الحادث قبل خلقه لا يستلزم
انتفاء عزته ولا نقصانا فيه كما ان عدم تعلق كمال قدرته بهذا العالم العجيب
المنع قبل خلقه لا يوجب عدم قدرته او نقصانا فيه هذا غاية تحقيق هنا ولكن
بقي فيه كلام وهو ان ما تقرر في علم الاصول من جواز تعلق صفات الله بالمحدثات
تعلق افاضة الا يرى ان المحدثات كلها مظاهر لصفات الله تعالى وانما المحال
تعلق صفات الله بالمحدثات تعلق استفاضة منه وكون المحدثات مبادئ لها وما
يحق فيه كذلك لان المتبادر كون من الابتداء الغاية كما لا يخفى وانت خبير بان
عبارة المصنف ونحوه في اثبات الكراهة في الوجه الاول قاصرة فليتام العلم
عنده تعالى **قوله** وكراهة احتكاك قوت البشر الخ قيد بالقوت اذ لا احتكاك في الثياب
ونحوها وقال ابو يوسف كل ما اضرب بالعامية حبيسه فهو احتكاك وان كان ذهباً
او فضة او ثوباً والغنى على ما في المتن كما في الكافي **قوله** ويجب ان يأمر القاضي
الخ ويترجمه القاضى عن الاحتكاك فان رفع اليه مرة اخرى وهو مصر على عادته
وغظه وهدده وفي المرة الثالثة حبسه وعززه على ما يرى حتى يمتنع عن سوء
عمله لانه ارتكب ما لا يحل وليس فيه حد مقدر فيعزركا في المنع **قوله** لكن يائس
وان قلت المدة لتحقق الضرر فالجواب ان التجارة في الطعام غير مجودة نعم
التفاوت في المأثم يقع بين ان ينتظر العزة وبين ان ينتظر القسط فعزبه الله
كافي الكافي والمنع **قوله** تعدياً فاحشاً بان يبيعوا بضعف ما يشترى به في
يمنعون منه دفعاً للضرر عن المسلمين وقال مالك يلزم التعسير عام الفلا
كافي الشرح **قوله** يكره امساك الحمامات الخ ويكره تعليم البازي وغيره
من الجوارح بالطير الخ حتى يأخذه فيعذبه ولا بأس بتعليمه بالمذبح كما في
الاختيار **قوله** ويحفي شاربه قال الطحاوي في شرح الانوار فقرر الشارب
حسن الخلق سنة وهو احسن من القميص وهو المراد من اخطاء الشارب وهو
الاستيصال كافي الاختيار والمراد من القص اخذه من شاربه حتى يصير كالحاجب
كافي بعض الحواشي وذكر في الاختيار القص اخذه منه حتى ينتقص عن اللزق
الا على من الشفة العليا **قوله** ويستحب قلم اظافيره يوم الجمعة اطلقه فشم
قبل الصلوة وبعده بل ليلة الا ان الافضل تقليمه قبل الصلوة لما روي انه عليه
السلام كان يقص شاربه ويأخذ اظفاره قبل ان يروح الصلوة الجمعة كافي باب
الترجل من المصاييح ولكن رأيت في بعض الفتاوى الافضل ان يكون بعد الصلوة
لا في صلوة الجمعة من معنى الخ **قوله** ويستحب حلق عاتقه واذ حلق شعر يديه
او قلم اظافيره ينبغي ان يدفن ذلك الظفر والشعر قال الله تعالى لم يجعل
الارض كفناً لحياء وامواتها وان رعى به فلا بأس وان القاء في الكنيف او
المغتسل كره ذلك لانه يورث المرض كافي القاعدية والاختيار **قوله** مراده

بالعلم الخ هذا كلام المصنف تفسير كلام الامام فاصبحان وظاهر هذا ان علم
الكلام ليس بعلم مدوح مطلقاً بل هو علم يجب ان يحتزن عنه وليس كذلك بل هو
اشرف العلوم لا ابتداء سائر العلوم الدينية عليه وكون غايته اشرف الغايات
وهي تحليه الايمان بالايقان للابواب لزلله شبه المبطلين وكون اولته يقينيات
يطابق عليها العقل والشرع ولذلك سمي امامنا الاعظم ما صنفه في هذا العلم بكتاب
الفقه الاكبر وما نقل عن الشافعي رحمه الله وغيره من الطعن فيه فبحول علمنا اذا
قصد التعصب في الدين واضاء عقايد المبتدين والتوريط في اودية الضلال بتزيين
ما للفلسفة من المقال هذا زبدة ما في شرح المقاصد ونقل السنوسي في ديباجة
شرح كتاب الفقه الاكبر طعن الشافعي والملك واحد من جنبل رضوان الله عليهم
اجمعين في علم الكلام ونقل ما في كتاب الخلاصة اوله تعلم علم الكلام والنظر فيه و
المناظرة وراة قدرا الحاجة منهي الى اخره وقال بعد تفصيل ما نقل فقد ظهر من كلمات
علماء الشريعة وائمة الدين ان ما هو المنكر من الكلام انما هو القول فيه بالراءى
والعقل وذكر البدع وكتبها وتعلمها وتعليمها والنظر والتفكر والمناظرة فيها الى آخر
ما قاله وايضا قد فضل الكمال المحقق في فتحه في بحث الامامة وحقق ما صل ما ذكره المنع
عن الخوض واردة زلة الغير ولم يمنع عنه مطلقاً اذ قد صرح كثير من العلماء في تفسيرهم
وغيرها بمدح هذا العلم فقد اراد هذا العلم الى ان يكون العقيدة موافقة لعقيدة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالية عن البدعة والضلالة مدوح لا يخفى على اولي
الاباب العلم عند الملك الوهاب ذكر النوى في تهذيبه ان البدعة خمسة محرمة
وهي اعتقاد مذهب القدرية او الجبرية او المرجية او المجسمة او نحوها واجبة
وهي نسب ادلة المتكلمين للرد على هؤلاء وتعلم علم النوى الذي به يفهم به الكتاب
ونحو ذلك ومندوبة كاحداث نحو رباط ومدرسة وكل احسان لم يعهد في الصدر
الاول ومكرهه كخرقة مسجد وتزيين مصحف ومباحة كالمصاحفة عقب كل صبح
وعصر وتوسيع في لزيد مأكلا ومشرب وملبس ومسكن ولبس طيلسان وتوسيع
الكمام وهكذا ذكر في شرح الجامع الصغير للمنادي في حديث اذا مات صاحب بدعة
المحدث **قوله** انما يجب الامر بالمعروف ذكر الفقيه ابو الليث ان المراد بالمعروف
على وجوه ان كان يعلم باكبوريه انه لو امر بالمعروف يقبلون ذلك ويمتنعون
عن المنكر فالامر واجب عليه ولا يسعد تركه ولو علم باكبوريه انه لو امر بترك
رقعة وشتموه فتركه افضل ولو علم انهم لا يقبلون منه وهو لا يمانع منهم ضرباً
ولا شتماً فهو بالخيار والامر افضل واذا استقبله الامر بالمعروف وحشى انه
لو اقدم عليه قتل فان اقدمه عليه حتى قتل يكون شهيداً كما في حاشية الكمال الاسود
قوله رجل يذكر مساوى اخيه المسلم الخ جمع سوء على خلاف القياس ذكر ان
المنع والنهي عن ذكر المساوى انما هو في حق غير الكافر والمنافق وفي حق غير
المتظاهر بفسقه وبدعته واما هؤلاء فلا يحرم سبهم للتحذير من طريقهم
ومن الاقتداء بهم كافي المنهل **قوله** صلة الترحم تزيد في العجراى تزيد شيئاً
من العجراى وتزيد نصيبه ورزقه في العجراى كما جاء في حديث آخر من لبت ان
يبسط له في رزقه وينسأله في اثره فليصل رحمه معنى ينسأله يؤخره والاثر ما
بقي من رسم الشيء وقال في الغريبين الاثر البينة والمعنى من اذبت ان يوسع رزقه

في الدنيا ويؤخر في اجله بان يبقى ذكره واتره في الدنيا طويلا فليصل رحمه فانه لا يفضل سريعا كما يفضل قاطع الرحم كما في النبايع شرح المصاييح **قوله** لا ينزل الملائكة اى لا ينزل ملائكة الرحمة بشوم قاطع الرحم ولعدم انكراه عليه قطع الرحم **قوله** وفي بعض الاحاديث ان الله يصلح في المصاييح قال عليه السلام الرحم شجرة فقال الله تعالى من وصلك وصلته ومن قطعك قطعته اى شعبة ومنشقة من اسم الرحمن ومن الرحم فالقاطع منها قاطع من رحم الله تعالى كما في النبايع **فصل في الذخيرة قوله** والمحتمل ان يقول المصنف ما قاله صاحب الاقباس وهو ان يقول آمنت بما جاء به النبي عليه السلام قال المولى صالح الدين في حاشيته على شرح العقايد بعد نقل العبارة المختصرة اقول ان يفضل بين لمن آمن في دار الحرب ومن نشأ في دار الاسلام فيكفي تحريم الاجال في الاول لا في الثاني حتى يفضل ضروريات الدين انتهى عبارته والمراد من تفصيل ضروريات الدين تفصيل كونه تعالى قاطعا بذاته واحدا حيا قديما قادرا ونحوه او يجيب بنعم عند الاستفسار وعلى كلا النوعين فروع كثيرة منها على الاول قول النبي عليه السلام لامة ابن ربك فاسارت الى السماء فقال انها مؤمنة لانه عليه السلام فهم منها ان مرادها نفي الالهة واثبات الله تعالى على الاجال كما في الكشف وايهام كلامها كون السماء مكانا لله تعالى يضرب في مرتبتها لم يصحح او يعتقد انه فيه كما في بعض المواضع ومنها ايضا اكتفاء النبي عليه السلام بالذكر الاجال بدون التفسير حيث جاء اعراق النبي عليه السلام فقال اني رايت الهلال يعني هلال رمضان فقال له استشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال يا بلال اذن في الناس ان يصوموا غدا ومنها اكتفاؤه عليه السلام بالايمان على الاجال حيث سال جبريل عنه اما المرأة والاعرابي فالجديتي الاسلام واما اكتفاؤه عليه فلكون اكثر جلسا له حديثه الاسلام او لوجوده فالالايمان الاجال في اول الحال يكفي منها على الثاني ما نقله جلال الدين المعري في اصوله معزيا الى الجامع الكبير وغيره المراهقة لو غفلت وكانت تحت مسلم وبين ابوين مسلمين ثم استوصفت بالايمان فلم تصفه ولم تقدر على الوصف لم تجعل مرتدة لانها ليست بمكلفة بالايمان ولو بلغت ولم تصف ايضا بعد ان استوصفت ولم تقدر عليه جعلت مرتدة وبانت من زوجها وقد كانت حكمة بسمحة النكاح بظواهر اسلامها ثم حكم بفساد النكاح حين لم تحسن ان تصف وجعل ذلك ردة منها انتهى عبارته ومنها ان سكوت البكر عند البلوغ رضا وخيارها لا يمتد الى اخر المجلس وان جهلت بخلاف العقيدة العلم عنده تعالى **قوله** فقال لا ادرى له وكذا الوقال قلت تبركا بذكر الله وتادبا بحالة الامور الى مشيئة الله وفي الكتب الكلامية هنا تفصيل **قوله** وان لم يكن قاصدا في ذلك اى في اتيان لفظ الكفر **قوله** من اضرب الكفر الخ وفي القاعدية الاعتقاد بالقلب هل ينقل الكافر عن الكفر دون ان يفتح اليه الاقرار باللسان ذكر في المنهاج اذا كان الاقرار باللسان مقدورا عليه فلا **قوله** فقد اختلفوا فيه الخ والاصح انه لا يكفر كما في هدية المهتدين وغيره وعليه سوق كلام المصنف **قوله** ان يتعذر هذا الدعاء نصب على نزع الخافض **قوله** فانه اى فان التعوذ به بدعاء استد البشر

اذا قال لرجل يا كافر او لامرأة يا كافرة ولم يقل مخاطبا شيئا فالفقيه ابو بكر الاعرجي الخ على انه يكفر وقال الفقيه ابو العيث وبعضا من لا يكفر والمختار في مثل هذه المسائل انه ان اراد شتما ولا يعتقده كافرا لا يكفر وان اعتقده كافرا لم يخاطبه على اعتقاده انه كافر لان الاعتقاد المسلم كافرا فقد اعتقد الاسلام كفرا ومن اعتقد دين الاسلام كفرا فهو كافر بالاجماع وليس الكلام فيه بل في انه لو سيرا لبرازية ومثله في الذخيرة البرهانية اقول نعم اذا اعتقد دين الاسلام كفرا يكفر بالاجماع وليس الكلام فيه بل في انه لو اعتقد رجلا مسلما ظاهرا انه كافر

بدل عن قوله هذا الدعاء او متعلق بقوله سبيل القصة والمعن ح ان النبي عليه السلام دعاني من تعوذ بهذا الدعاء ليعصم عن الكفر يؤيد هذا التوجيه ما وقع في بعض الكتب بروعد النبي عليه السلام بذلك **قوله** ان توبة الباس اى توبة في زمان الباس وهو زمان معانية الهول ونزول سلطان الموت كما في البرازية وغيره **قوله** وابتداء عطف على قوله اجنبى اى ومبتدئ ايمان الخ **قوله** والدليل على قبولها الخ ولان غاية التوبة شفاعته والمؤمن من حيث هو مؤمن اهل لها فينال شفاعته لنفسه في الدنيا كما ينال شفاعته غيره ايضا يوم القيمة على انه لا شفيع له في هذه الحالة غيره بخلاف يوم القيمة لكثرة الشفعا كما في البرازية **فصل قوله** من يقرب بالتوحيد الخ اراد به اليهود والنصارى ونحوها هكذا فسر في المراتة ولا يخصهما من عموم من قوله الا اى اما اليهودى والنصراني الخ فانه مقيد بقوله اليوم كما لا يخفى **قوله** اما اليهودى والنصراني اذا قال لهما اى كلمتى الشهادة فلا يحكم باسلامه هذا بين بين اظهرنا منهم واما من في دار الحرب لوجل عليه مسلم فقال محمد رسول الله فهو مسلم او قال دخلت في دين الاسلام او في دين محمد صلى الله عليه وسلم فهو دليل اسلامه فكيف اذا اتي بالشهادتين لان في ذلك الوقت ضيقا كما في فتح القدير في باب احكام المرتدين **قوله** حتى صلى جماعة اشار به الى انه لو صلى وحده لا يحكم باسلامه وقد سبق تفصيل ما في اول كتاب الصلوة **قوله** لم يقبل شهادتهما لان القول يفتى الى ارتداده وهو يفتى الى القتل لولم يرجع الاسلام وذا لا يجوز بشهادتهما في مثل هذا **قوله** وكذا لو شهد رجل وامرأتان الخ لان عاقبة هذه الشهادة القتل وذا لا يجوز بشهادة المرأة ولذلك قبلت في حق المرأة لعدم وجوب القتل فيها العلم عنده تعالى **كتاب النكاح قوله** اختلف في معناه لغة نفسه على التمييز رفع الايهام الفارق في قوله معناه بحسب الاضافة اى اختلف في معناه من حيث انه معناه اللغوي او نصبه على الظرفية اى في اللغة وكذا قوله شرعا في الوجهين **قوله** الا يابى مقلوبا يابى م قدم الميم على الياء و قبلت الكسرة فتحمة والياء الفاجع اياهم وهو من الزوج له من الرجال والنساء بكونا كان او ثيبا والنسوة الارامل اليتامى حيث تعدا اى يجمع وتضم الى نفسها هذه وهذه وهذه والاولى اعم من الثانية مطلقا والنسوة الارامل اعم من وجه من اليتامى بحيث تشمل غير اليتامى وهي اعم من وجه ايضا بحيث تشمل المتزوجة ويحتمل كون المراد بالارامل المسكينة كما في كتب اللغة وبقرينة اليتامى فعلى اى وجه لا يوجد في جمعها تكرار صرف نقل بالقصاصة **قوله** سمي النكاح نكاحا الخ هذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبب او العلة باسم المعلول **قوله** اى حل استمتاع الرجل من المرأة تفسير لقوله ملك المتعة ولما كان الزوج هو المالك والمرأة مملوكة ومقهور في الاستمتاع صرح بان العقد موضوع لحل استمتاع فيثبت استمتاع المرأة منه فمما وتبعها كما هو حال النساء في اكثر الاحكام هذا اذا كان اللام صلة الموضوع واما لو كان للغاية والعاقبة كما في قوله لعدا الموت وابتوا الخراب فتح التفسير اى الاطلاق اى استمتاع احدهما من الآخر **قوله** فلا يلحقه الا زيادة قولنا في محله عند قوله وان تبعه في بعض الصور ملك المتعة اى في محلهما **قوله** وهو ارتباط اجزاء التصرف الشرعى والمراد بالاجزاء لفظا

ما من ما نفسه بعدم كونه من الاسلام كفرا لا يخاطبه على اعتقاده فانه هل يكفر ام لا فظهر ان التعليل المذكور السابق لا ياسببه كما لا يخفى فالغالب ارادة الشتم او بيان كفر المخاطب بناء على ما شاهدته ووسع منه ما يوجب الكفر واما اعتقاد القائلين بنقل هذه الكلمات كون الاسلام كفرا فبعدد مع نادى حلا بالتفصيل المذكور لا يسيمن ولا يغنى من جوع مسمى امدى وجدت في هامش ددره وكتبت به سنة ١٠٨٤

فيه كلام على الوام

هذا هو وجه ظهوره انه قد سبق انه اعتبر في البيع والنكاح معنوي وللفقلى فالبيع المعنوي هو اللفطى والعكس كذلك فنعلم ان احدى على الاخر وما صرح بناء على احد الاعتبارين وهو اللفطى وما فهم بناء على الاخر وهو المعنوي وما فهم من اتحادها بناء على صحة الحل كما لا يخفى العلم عند الملك الاعلى ولا شك ان عبارة صدر الشريعة قاصرة عن افادة هذا التحقيق وعبارة الدرر بالاعتبار تحقيق **قوله** يستحق النكاح حال الاعتدال لم يقل مؤكدة كما صرح به في بعض الكتب بناء على ان في بعضها يستحب فوسط لان خير الامور **قوله** ويجب في التوفيق ان يقول يدفع هذا الوجوب بالتسرى **قوله** ويكره الخ اقول يدفع هذه الكراهة لو رضيت ان كان الجور في القسم والتفقة ونحوها **قوله** لانه يجب وجود العقد هذا المعنى ليس الا بطريق الحقيقة **قوله** او ثبت الخ ظاهره ان الايجاب بمعنى الاثبات حقيقة ايضا حيث قبل بالتفسير الاول من غير تقييد وهذا هو اللائق اذ قد صرح في محله ان الوجوب يطلق ويراد به الوجوب الشرعي والعقلي والعاري والاستحسان وهو في اكل حقيقة والمراد هنا الاخير ومنه قول الفقهاء الشفعية واجبة اى ثابتة وفاعل هذا الواجب يستحق الميع بحسب نفس الامر او عقلا او عادة فهنا كذلك لانه استحق الميع مطلقا حيث باثرا ولا امر مرغوب فيه شرعا وعقلا وطحا وهو النكاح واما لو اطلق الايجاب واريده بالاثبات مجازا يفوت هذا كما لا يخفى **قوله** لغة تميز عن قوله الموضوع باعتبار اسناده الى ضمير مستتر راجع الى اللفظ **قوله** في الانشاء متعلق بقوله استعمل **قوله** فنهى اشارة الى ان قول المصنف ينعقد الخ وجه الاشارة انه لما كان انعقاد النكاح بايجاب وقبول وضعا للمعنى فظهر انه انما ينعقد باللائقة من الجانبين اصالة ووكالة والكتابة ليست كذلك بل هي من قبيل التعاطي فلا ينعقد **قوله** اى نفسى يشير به الى ان ذكر المفعول من قبيل اللائق لان قبيل الملازم **قوله** اربى الخ عطف على قوله نفسى **قوله** ان صدر عن الرجل مجرد تمثيل اذ قد يصدر زوجه بنتى من الام وفي صورة ونحوها يصدر عن غيرهما وايضا قوله عن الرجل في قوة عن الاب كما لا يخفى **قوله** او ماض ومستقبل فظاهره يقتضى ان احدهما ايجاب والاخر قبول حقيقة كما في السابق وليس كذلك الا ان قول احد العاقدين زوجه وهو ايجاب حقيقة لما صار قبولا كما بقول الامر مقدما زوجه او زوجين ولم يصح بدونه عد ذلك المستقبل من الايجاب والقبول فظاهره او مسامحة وان لم يكن واحدا منهما حقيقة فائتاهم العبارة هكذا ليس من عدم تبيينهم لما اراده صاحب الهداية بل من ترجيح ما قصدوا وهو ما ذكرنا عليه لدخل ذلك في الايجاب والقبول بل لعدم توامهما الاية يؤيد ما قلنا ان صاحب الكنز قال في كافيته مثل ما قال صاحب الهداية وصرح بان زوجه فوكيل على ان عبارة صاحب الهداية ايضا ليست ببعيدة على قصد وبل عبارة اخرى عليه ايضا اذا لا انعقاد بما وضعه ولا استقبالا انما يكون بان يعد ذلك الاستقبال واحدا منهما وان كان ظاهرا ومسماحة والا فالانعقاد بلفظ زوجه فقط وهو خلاف تصريح المتن كما لا يخفى فاعلم ان القول ما قالت خدام الملك لله بوردته من يشاء من عباده والحمد لله رب العالمين **قوله** فجعلوا مفعوله الاول ما وضع للمستقبل ومفعوله الثاني من الايجاب والقبول **قوله** ان تزوجه اقول لا حاجة

نذرت وتزوجت وما بينهما من الارتباط والشرع نزل الاجزاء المذكورة منزلة الجواهر بحيث لا ينقل احدها من الآخر ما لم يرد عليها ما ينافيها من الطلاق البائن والموت والفسخ واصافة ارتباط الى اجزاء من قبيل اصافة اخلاق ثياب والمراد بالتصرف الشرعي العقد الشرعي فظهر منه ان قوله بل الاجزاء المرتبطة انتقالا لا اضرابا **قوله** واريدهما الايجاب والقبول يعنى ان كلا منهما اللفظان اعتبر بينهما ارتباطا ولذلك لم يقل مع الارتباط وان صرح به في صدر الشريعة وحاصل ما ذكره ان الشرع اعتبر او لا البيع او النكاح في المعنى ثم في اللفظ حذو فاما بما دلت المال بالمال بلفظ بيعت واما بما دلت بها باشتريت وما وجد بين الايجابين من الارتباط المعنوي قد نزلت كلها منزلة امر فرد هو البيع المعنوي ثم اعتبر الشرع ان البيع هما اللفظان الدالان على هذين الايجابين المرتبطين وقد نزل منزلة فرد فهو البيع اللفظى وابتناء الشرع عليه اذ هو الظاهر والله متولى السواثر وهكذا النكاح فانه قد اعتبر او لا ايهما دخل الاستمتاع بلفظى زوجت وتزوجت الى اخر ما ذكر فليعتبر قوله لان الانشاء الخ مثلا زوجت وتزوجت ايهما نكاح من العاقدين المتلفطين بهذين اللفظين بمقارنها في الوجود بخلاف الاخبار فان ضربت مثلا اخبار من التكلم عن الضرب السابق **قوله** ولذا اى ويكون النكاح عبارة عن الايجاب والقبول المندرج فيهما الارتباط المحكى المطلق النكاح في المتن على العقد وهو الاجزاء المرتبطة التي سمي بها النكاح اللفظى مع ان العقد الذي هو زوجت وتزوجت موضوع للنكاح المعنوي الذي بينه المصنف بقوله فان الشارع قد جعل الخ **قوله** فظهر الخ مرتبط الى قوله اطلق النكاح فان قلت على تقدير كون اللام للغاية لا يخرج البيع والمهنة ونحوها من حد النكاح لانه يعنى ان يقال انه عقد موضوع لمعنى غاية ملك المتعة قلت ترتب ملك المتعة على العقد المذكور او لا وبالذات وهو المراد عند الاطلاق كما هنا بخلاف ترتبه على البيع ونحوه اذ المرتب عليه او لا وبالذات ملك رتبة يرتب عليه ملك المتعة ولذلك لم يقبل التعميم حيث لم يثبت في بيع الغلمان والبهايم **قوله** وان ههنا عللا اربع عطف على قوله ان اللام وجه ظهورها ان النكاح ان يكون له علل اربع على تقدير النكاح اللفظى لان العلل انما تعتبر في الامور الحسية لا المعنوية **قوله** والغاية الاسماح قال في العناية وسبب النكاح تعلق البقاء المقدر بتعاطيه وقال في النهاية ذلك التعلق بالتوالد والتناسل انتهى فظهر ان الغاية ذلك التعلق اقوال لا شك انه غاية له بحسب الشرع والعقل وما ذكره غائية بحسب الطبع الا انه لما قدم عليها في الخارج ايضا مستتبعا اياها اندرجت فيه فلم يخرج الى ذكرها فضلا ان يذكر منفردة كما لا يخفى **قوله** ان يكون النكاح قائم مقام فاعل لقوله فهم **قوله** وبينهما تنافى بين ما لم يصرح به وبين ما فهم من قوله فيحصل معنى شرعى الخ وجه المناقاة بينهما ان مقتضى الاول كون الايجاب والقبول مع الارتباط معنى النكاح ومقتضى الثاني كون النكاح معنى الايجاب والقبول مع الارتباط ولا شك بالتنافي **قوله** وهو اى المفهوم مناف المتنافيين اى اللازم والمفهوم السابق **قوله** وجه الاندفاع

ظاهر وجه ظهوره انه قد سبق انه اعتبر في البيع والنكاح معنوي وللفقلى فالبيع المعنوي هو اللفطى والعكس كذلك فنعلم ان احدى على الاخر وما صرح بناء على احد الاعتبارين وهو اللفطى وما فهم بناء على الاخر وهو المعنوي وما فهم من اتحادها بناء على صحة الحل كما لا يخفى العلم عند الملك الاعلى ولا شك ان عبارة صدر الشريعة قاصرة عن افادة هذا التحقيق وعبارة الدرر بالاعتبار تحقيق **قوله** يستحق النكاح حال الاعتدال لم يقل مؤكدة كما صرح به في بعض الكتب بناء على ان في بعضها يستحب فوسط لان خير الامور **قوله** ويجب في التوفيق ان يقول يدفع هذا الوجوب بالتسرى **قوله** ويكره الخ اقول يدفع هذه الكراهة لو رضيت ان كان الجور في القسم والتفقة ونحوها **قوله** لانه يجب وجود العقد هذا المعنى ليس الا بطريق الحقيقة **قوله** او ثبت الخ ظاهره ان الايجاب بمعنى الاثبات حقيقة ايضا حيث قبل بالتفسير الاول من غير تقييد وهذا هو اللائق اذ قد صرح في محله ان الوجوب يطلق ويراد به الوجوب الشرعي والعقلي والعاري والاستحسان وهو في اكل حقيقة والمراد هنا الاخير ومنه قول الفقهاء الشفعية واجبة اى ثابتة وفاعل هذا الواجب يستحق الميع بحسب نفس الامر او عقلا او عادة فهنا كذلك لانه استحق الميع مطلقا حيث باثرا ولا امر مرغوب فيه شرعا وعقلا وطحا وهو النكاح واما لو اطلق الايجاب واريده بالاثبات مجازا يفوت هذا كما لا يخفى **قوله** لغة تميز عن قوله الموضوع باعتبار اسناده الى ضمير مستتر راجع الى اللفظ **قوله** في الانشاء متعلق بقوله استعمل **قوله** فنهى اشارة الى ان قول المصنف ينعقد الخ وجه الاشارة انه لما كان انعقاد النكاح بايجاب وقبول وضعا للمعنى فظهر انه انما ينعقد باللائقة من الجانبين اصالة ووكالة والكتابة ليست كذلك بل هي من قبيل التعاطي فلا ينعقد **قوله** اى نفسى يشير به الى ان ذكر المفعول من قبيل اللائق لان قبيل الملازم **قوله** اربى الخ عطف على قوله نفسى **قوله** ان صدر عن الرجل مجرد تمثيل اذ قد يصدر زوجه بنتى من الام وفي صورة ونحوها يصدر عن غيرهما وايضا قوله عن الرجل في قوة عن الاب كما لا يخفى **قوله** او ماض ومستقبل فظاهره يقتضى ان احدهما ايجاب والاخر قبول حقيقة كما في السابق وليس كذلك الا ان قول احد العاقدين زوجه وهو ايجاب حقيقة لما صار قبولا كما بقول الامر مقدما زوجه او زوجين ولم يصح بدونه عد ذلك المستقبل من الايجاب والقبول فظاهره او مسامحة وان لم يكن واحدا منهما حقيقة فائتاهم العبارة هكذا ليس من عدم تبيينهم لما اراده صاحب الهداية بل من ترجيح ما قصدوا وهو ما ذكرنا عليه لدخل ذلك في الايجاب والقبول بل لعدم توامهما الاية يؤيد ما قلنا ان صاحب الكنز قال في كافيته مثل ما قال صاحب الهداية وصرح بان زوجه فوكيل على ان عبارة صاحب الهداية ايضا ليست ببعيدة على قصد وبل عبارة اخرى عليه ايضا اذا لا انعقاد بما وضعه ولا استقبالا انما يكون بان يعد ذلك الاستقبال واحدا منهما وان كان ظاهرا ومسماحة والا فالانعقاد بلفظ زوجه فقط وهو خلاف تصريح المتن كما لا يخفى فاعلم ان القول ما قالت خدام الملك لله بوردته من يشاء من عباده والحمد لله رب العالمين **قوله** فجعلوا مفعوله الاول ما وضع للمستقبل ومفعوله الثاني من الايجاب والقبول **قوله** ان تزوجه اقول لا حاجة

معنى قوله
وهو قوله سميت الالفاظ الانشائية
الخ ٢

وجوب دورق نوع امدى
هنا رد لبعض
شارح الهداية

قوله وهو مخالف للكتب المنشورة
عدم النفع لظانه كاستي وقصير
لنظر على الهداية ثم المراد من المستقبل
سرا الفقهاء شيان المستقبل الاصطلاح
والامر ولا خلاف في كون المستقبل
الاصطلاحى شطرا العقد كما صرح به
شراح الهداية وغيرهم حيث قال
العلامة ابن المهام لوقال بالضايع
وبالمهنة تزوجه وكذا قالت زوجت
نفسيا تعقد وتنتله في الاصل وقد افاد
العلامة المذكور وجه انعقاده بما لا
يزيد عليه وانما الكلام في كون
المستقبل الغير الاصطلاحى اعني
الامر شطرا العقد مسامحة او
شرطه فالذي في الهداية كونه شرطه
لا شطره وفي غيره كونه شرطه
كما في فتاوى قاضيان حتى ينقل
ابن المهام عنه انه قال ولفظ الامر
في النكاح ايجاب وكذا في الطلاق
وكذا في الخلع فاختصار الكتابين
المذكورين بناء على جواز كون الامر
شطرا العقد نعم كلام شارح الكنز
وبعض الشراح يقتضى الغفلة
عما حققناه وهم مثله منهم ولا غر
ولان الاطوار السابقة قد تقع
منها سقط فلا مورد لها

هنا رد للمولى
خمس

القول اني بل اتزوجك يكفي وجهه ان قوله ان تزوجك بمعنى تزوجتك عرفا بدلالة
الحال كافي كلمة الشهادة كذا في الاختيار ولذلك قال في القنية لا يجوز اضافة
النكاح الى وقت مستقبل حتى لو قالت زوجت نفسي منك بعد انقضاء عدتي لا
يجوز انتهى وصيغة الاستقبال كذلك ما لم يرد به الحال وانت خير بان جوابنا
فيما سبق عن تخطئة المصنف بناء على قطع النظر عن نقل معراج الدراية واما على
هذا النقل فلا عيبا على كلامهم اصلا ولا يبعد ايضا قوله اشارة الى ان ما وضع
للاستقبال ليس من الايجاب والقبول انتهى لان قول الرجل مقدما تزوجك
انما هو ايجاب ليس بتوكيل والعجبا انه حكم على خطأهم مطلقا مع نقله هذا النقل
العلم عنده تعالى **قوله** فان لم يعلم اي بعد كونها غير عالمي معنى اللفظ ان هذا اللفظ
الحق في هذه الصورة عدم علمها ان هذا اللفظ ينعم به العقد مع عدم علمها
معنى اللفظ جملة مسائل الى نقوله في هذه الجزاء الشرط وقوله فالطلاق تفصيل
لهذا الاجال وقوله واذا عرف الجواب الى ايراد على الرواية السابقة وتفقه من
الامام الظهير الدين بان النكاح ينبغي ان يقع وان لم يعلم ان هذا اللفظ ينعم
به النكاح هذا القول لا شك ان الرضا من الطرفين شرط في النكاح وان استوى
فيه الحد والهزل بخلاف الطلاق والعراق ففي صورة علمها ان هذا اللفظ ينعم
به النكاح يوجد الرضا واذا لم يعلم ذلك فلا يوجد فلا ينعم به العقد تدبر العلم عنده
تعالى **قوله** فيما يستوى فيه الحد والهزل منه النكاح ونحوه **قوله** ويقولها واد
اشار بشرح انه معطوف على قوله بان يقر باليجاب وقوله هو عطف الخاص على العام
قوله داد وپذيرفت فيه اشعار بان لم يقل الزوج پذيرفت لا ينعم النكاح
بقولها داد فان قوله دادى استقام واستقام وليس بامر حتى يحصل التوكيل
ولو قال نفس خود بزي بزمه فقالت داد او دادم ينعم النكاح وان يقل
الزوج پذيرفت او پذيرفتم كذا في شرح مختصر الوقاية **قوله** لما ذكر وهو جريان
العرف به **قوله** ويتضمن اقرارها بذلك اي اقرار المراه بان زوجها اقرار
الرجل بانها امراته **قوله** وتأخذ المراه اي في المجلس وفي القنية نقل عن بعض
المشايخ انه ينعم **قوله** كعبه انما ينعم بلفظ الهبة اذا طلب الرجل منها النكاح
حتى لو طلب منها نفا فقالت وهبت نفسي منك بحضور الشهود قبل الزوج لا يكون
نكاحا لان جواب ما التمس منها لانكاح كذا في المحيط والخاتمة **قوله** والافاندية
وجودها يعرف بقرينة الحال وهو كون المقام مقام النكاح **قوله** وقد عرفت انه
لا ينعم بالكتابة في الحاضر قد افاد به انه ينعم بها في الغيبة بان كتب واشهد
رجل جماعة فوصلوا الكتاب الى المراه فقراءته عندهم فقبلت بلفظ من العاقل
النكاح ينعم النكاح عند ابو يوسف خلافا لهما لان الكتاب من الغائب كالمخطاب
من الحاضر **قوله** ويشترط ايضا الى هكذا في بعض النسخ التي راينا ولكن اللفظ
وشرط **قوله** او حر وحرين يشترط به انه لا ينعم بشهادة جماعة النساء فقط
وكذا بشهادة جماعة الخنثى المشكل كذا في الخزانة **قوله** فلا ينعم الى اموال
فيها ان نكاح وان لم يفهما كلامهما فينعم وهو المعبر كذا في شرح مختصر الوقاية
اخذا من المعبريات وايضا هو المفهوم من الفتاوى الظهيرية فيما سبق فظهر
منه ان ما في القنية لو تزوجها بحضور التامين ففيه اختلاف المشايخ والاختلاف

قوله داد وقوله دادى الظاهر ان يكون
الدال فيهما محبة على اصل اللغة
الفارسية حتى قيل احفظوا الفرق
بين داد وال دال فهو كمن في الفارسية
مخظم كل ما قبله يكون بلا دال
فهو دال وما سوى ذلك المعجم
ولكن قيل الاضطر والاصح ان لا
يقراء بالذال المعجمة ويترك رأسا
لكن هذه اللفظة على ملاحة وطرافة
فتعين ان يكون ما نحن فيه بالذال
المهملة ايضا كما لا يخفى ومعنى
ما ذكرنا انما زوجة بالتركى بن عود
اربع

نقد
للواني

ينعقد خلافا للصحيح اذ لا سماع ولا فهم لنا في وق التبيين كافي القنية ولكن سنده
صاحب الايضاح بانه ابعد عن الفقه وعن الحكمة الشرعية **قوله** لم يفهما كلامهما
جملة صفة لهذين وفي بعض النسخ معروف باللام في يكون صفة لهذين ولقوله الاضاح
على سبيل البديل فيصير من قبيل ولقد امر على اللشم يسبى او يكون حالا فظهر
منه ان فهمهما ان نكاح شرط كما ان سماعهما شرط وعبرة المتن قاصرة عنه كما
لا يخفى **قوله** بحضور السكارى اي بصيغة الجمع لان ملحق النظر فهم السكارى
كلامهما لان قلته وكثرته على ان معنى الجمع مفصل بلام الجنس يحتمل القليل
والكثير هذا **قوله** قوله قولهما اي قول العاقلين الخ رايت في هامش كتابي هنا
نقل عن علي الحناني ما وعدت عبارة الزوجين في الوقاية بعد التخصيص البالغ
انتهى قول لم يبلغ التخصيص البالغ لان مرجع ضمير عبارة الوقاية وقولهما
ولا بقولهما انما يرجعان الى الترجيح المذكورين حكما لا يعم رجوعهما الى الوكيل
قال الظاهر ان ضمير منهما لفظهما بعده انما يرجعان الى الزوجين ايضا والله و
المصنف حيث قال من العاقلين بدل منهما فعم كلامه **قوله** وسلمين لنكاح مسلمة
اقول وكذا ان تقول لو قال مكلفين مسلمين وقال بدل قوله وسلمين لنكاح مسلمة
او ذميين لنكاح ذمية او نكاح الكافر ينعم بلا شهود من المسلمين اكان له وجب بل هو
اولا وفيما قاله ايها تكرر بانه ان المراد لجرمين مسلمين فقط لا التعميم اذ لو اريد
لم يصح قوله في تفسير مطلقا لنكاح مسلم اذ لا شهادة لكافر على المسلم ولو اريد بها
كافران فقط فظاهر الفساد فظهر ان المراد بهما مسلمان وان اللائق ان يقيد حران
بالاسلام كما في سائر المتون وظهر ايضا ان قوله وسلمين الخ تكرر كما لا يخفى **قوله**
وان لم يثبت النكاح بهما فحقا الصورتين الاخيرتين بعدم الثبوت بناء على ان
كونهما فاسقين او محدودين في ذنوب او عييين لم ينافي الثبوت اذ ارادى القاضي
وحكم بشهادتهما صرح به في كتاب القضاء قيل لاحاجة الى ذكره بعد ما علم المقصود
من السباق وانما ذكره توطئة لقوله ان ادعى القريب قول ليس في المتن ما يغنيه
والاعناء بالشرح عن المتن لم يقل به امدوا ايضا على ما سيصريح به المصنف وهو
ان القاضي لو قضى بشهادة الفاسق او الاعمي والمحدود في نقد وزاد في الخزانة
انه لو قضى بشهادة الوالد لولده او عكسه نفذ ايضا لان كلاهما مجتهد فيه
فينفذ انتهى خلاصة عبارتهما فظهر ان كونهما فاسقين او محدودين الخ لم يتضمن
عدم الاثبات مطلقا وان قوله وان لم يثبت بناء على ظاهر المذهب كما لا يخفى
وبهذا ظهر ايضا اندفاع ما قيل ان المقصود من الشهود اما التشهير فقط
او الاثبات عند الاحتياج او كلاهما معا والاول يوجب ان لا يشترط الحرية والذكورة
اصلا والتكليف والاسلام في نكاح المسلمين والثاني والثالث يوجبان عدم
الاتعاقب بشهادة المحدودين فالظاهر فيه قول الشافعي انتهى وجه ظهوره
ان المقصود الاستتار مع التعظيم بامر النكاح وذلك لا يوجد الا بالاهلية
بتمتع اصل الشهادة مطلقا والاثبات لوراء القاضي وقد وجد هنا بخلاف
جماعة الصبيان والنسوان والكفار كما لا يخفى **قوله** اذ ادعى القريب اطلق
القريب ولكن المراد به القريب النسب لا الرضا لان محرمية الرضا لا يمنع
قبول الشهادة على ما سيجي واراد بالقريب احد الابوين وانت خير بان هذا

فيه كلام على
مخلا

فيه رد على
الحناني

فيه رد للمولى
خسر

قائله الخاف

قائله مولانا حسام الدين
الشراح الوقاية

فيه رد للمولى
خسر

المزاد انما يكون على معناه اللغوي اذ في العرف لا يطلق القريب على الابوين بل لا يطلق
على الجد والولد ايضا صرح به في الثانية وغيره وكتاب الوقف **قوله** وانما الغائب
ثمرة الاداء اي ان احتاج الاثبات اهل الزوجين وكان احد شاهديه او كلاهما ابنة
قوله فلا يبالي بقواتهما اي بقوات ثمرة الاداء في باب النكاح **قوله** فان الاب الح
الاول ان يقدم هذا الشرح على قوله والا فلا اذ لا دخل فيه وكذا قوله فصار الح
قوله كاب زوجه بالغته الاولى ان يقال مكلفته فان المجنونة البالغة حكمها حكم الصبية
لما سيجي وايضا يحتاج صحة هذا الح النكاح الى امرها اباه بالتزويج لانه لا ولاية للاب
عليها تدبر **قوله** والوكيل مع الرجل والمرأتين شاهدان هذا في صحة النكاح على
الملاقاة واما عند محذور الزوجين فيقبل شهادة الوكيل لو لم يفتر كونه مباشرا
بالعقد وان فسرفلا يقبل لانه شهادة على نفسه **قوله** امر الاب شخصه انما عدل
عن لفظ رجل كما في الهداية اشارة الى ان الامر اعم من ان يكون رجلا او امرأة
ولكن عند كونه امرأة انما يصح النكاح عند فرد من الرجل وفرد من المرأة فالعبارة
الاخصر الاشمل والوكيل شاهد عند حضور الوكيل كالولي عند حضور المولية المكلفة
اما اخصريته فظا واما اشملية فظا ايضا **قوله** وان علت وان سفلت اي الاصل
والفرع وهما مذكرا المفظ كالشخص فيراد بهما المؤنث والمذكورة واهلها اخرى
وهنا اريد بهما المؤنث فقط **قوله** وعمته وخالته اراد به اولاد الاجداد والجدات
وان علوا وكذا عمته جدته وخالته جدته وخالاتها لاب وام اولاد اولاد والام وذلك
كله بالاجماع كذا في البحر الرائق **قوله** وبنت زوجة وطنت ظاهرها ان البنت لا تحرم
على الرجل بعد الخلوة الصحيحة بالام من غير الوطى وهو قول محمد رحمه الله الا ان يع
الوطى فيشمل الحقيقي والحكمي فيثبت التحريم بالخلوة الصحيحة ايضا وهو قول
ابن يوسف كذا يفهم من الظهيرية اطلق المصنف هنا ام الزوجة وبنتها فهي شاملة
من كانت بلا واسطة ومن كانت بواسطة او واسطة فتدخل فيها بجهة الزوجة وان
علت وبنت ولدها وان سفلت فالأخصر الاوضح الاصريح ان يقال واصل زوجة
مطلقا وفرعها موطوءة تدبر **قوله** وان لم توطأ الام اقول هكذا وقع في النسخ
ولكن الصواب الزوجة بدل الام او تحريف من الاسرائي الامر يتبين لما تقدم الح
او الاصل بنت الام سقطت لفظة بنت من قلم النسخ الاول وينبغي ان يكون
النكاح صحيحا حتى يحرم به ام المتكوبة اذ قد خزا الاسلام ان بالنكاح الفاسد من
غير مسيس لا يثبت حرمة المصاهرة ولان مطلق النكاح والزوجة والحليلة انما
ينطلق على الصحيح في الاختيار كذا قال به وصرح به في الخلاصة رواية على ما سيجي **قوله**
وان علا اي من اي جهة كان يعني حرم عليه حليلة الاب والاجداد سواء كان الجد
من قبيل الام او من قبيل الاب كما في المنيع **قوله** وان سفل والمعتبر هنا هو النكاح
الصحيح كما مر **قوله** واصل مسوسته بشهوة او رد هذا القيد هنا واما الاعتبار
في مسألة الماسة ومسئلتها بالنظر بالعرف عليه واثار في شرحه باعادة اليه
تبنيها على ان المخلوق في حكم المخلوق في قيده وفي عاتمة المترون اخر هذا القيد
متعلقا على سبيل التنازع وكل وجه **قوله** الى فرجها الداخل اي باطن فرجها
ولا يتحقق ذلك الا عند انكاحها وقد اختلف في محل النظر ولكن الفتوى على ما في
المتن كذا في الظهيرية **قوله** وفروعهن سواء حصلت تلك الولد منها قبل حرمة

اي المرأة المولية سواء كانت بنت
او غيرها اسم مفعول من ولي
الامر اذا تولاه مسئلة

فيه رد للولي
خسر

المصاهرة او بعدها واعلم ان حكم الرضاع ثابت في المزية ايضا فقد ذكر في الخلاصة
اذا زنى بامرأة فولدت منه فارضعت بهذا اللبن صغيرة لا يجوز لهذا الزاني
والا لاحد من ابائه وابنائهم نكاح هذه الصغيرة وصرح في القنية بانه يحرم
فرع المزية رضاعا وصرح في الاختيار ايضا والمحرمات بالرضاع كل من يحرم بالفرع
والصهرية ومن ذلك قال في الحاشية زنا بامرأة فولدت فارضعت بهذا اللبن
صبية تحرم على الزاني ان يتزوجها وكذا لو جعلت من اخر وارضعت صبية لا يلين
الزاني نكاحها ايضا لان الاولى بينته رضاعا زنا والثانية بنت موطوءة كالبنات
من النسب للمزية انتهى وهكذا في المحيط وحرمة الاولى مصروحة في الحاشية علوان
يكون ذلك هو المذهب وذكر القاضى الاسيماي والوبري في شرح الطحاوي
ان رجلا زنى بامرأة فولدت وارضعت صبية جاز له ان يتزوجها واختاره صاحب
الينابيع كما اختاره الوبري ورجحه الكمال ابن الهمام بانه المعتمد في المذهب لان
لبن الفحل الزاني لا يتعلق به التحريم بخلاف الولد فانه مخلوق من مائه واللبن
من تغذى المرأة وقد يكون اللبن من غير ولد حتى فصل الى ان قال واذا ترج
عدم حرمة الرضعة بلين الزاني على الزاني فعدم حرمتها على زان ليس اللبن
منه بالطريق الاولى انتهى فظهر ان في ذلك روايتين وقد صح ورجح كل منهما فافهم
والقاضي غير بينهما في الافتاء والحكم كما هو الضابط في مثله هذا فان قلت من
المقرر ان المحرم والمبج اذا اجتمعوا لا حوط ترجيح المحرم قلت اولان المسئلة
مجتهد فيها فاصل ثبوتها بالاحتياط فلم يجب الاحتياط في الاحتياط كما في القدير
وغيره وثانيا ان ما اورده المرجح لرواية الاباحة من الدلائل فهي ابيي وظهر
واما دليل رواية الحرمة مجرد المقايضة فظهر ان العمل انما هو بالاباحة من غير
نلتعم هذا ولواخر قوله والكل رضاعا عن بيان حرمة اصول المزية وفروعها
لكذا اشارة الى تعميم حكم الرضاع ايضا على التقديم يؤهم الخلاف كما لا يخفى
قوله اي لا يحرم تزويج المنظور الح الصواب ان يقال تزويج اصل المنظور الح
وفرعها لعدم ثبوت حرمة المصاهرة وايضا الصواب في قوله تحرم قوله ان يقال
تحرم اصلها وفرعها لعدم ثبوتها تدبر ثم شرط ثبوت حرمة المصاهرة في
الصورة المذكورة كلها عدم الانزال حتى اذا انزل لا تثبت الحرمة على الصحيح
كما في الهداية والخلاصة **قوله** فلا تكون مستهواة فوطئها ودواعيه لا يوجب
حرمة المصاهرة كذا في الخزانة **قوله** وبه يفتر احتراز عما عند ابن يوسف من
ان وطأ غير المشتهاة وان كانت سنة يثبت الحرمة كذا في الظهيرية **قوله**
وعدة ولو بان اشار بهذا بان المراد عدة من الطلاق ولو من بائن فنخرج
العدة من الموت ولذلك قال في الخلاصة اذا ماتت امرأة الرجل فتزوج بائنا
بعد يوم جازا انتهى وهكذا في مبسوط صدر الاسلام **قوله** اي في النكاح و
العدة يشير به الى انهما نصب على الظرفية ويجوز نصبهما على التمييز **قوله**
ايتهما فرضت وكذا يعني ان الشرط ان يتصور التحريم من كل جانب نسبيا
او رضاعا كما في الاختين اربعة وبنت اخ او خالة وبنت الاخت وهذا التعميم ر
لما ذهب اليه زفر كما في الهداية وابن ابي ليلى كما في المبسوط والغاية والشرط
عنده ان يتصور التحريم ولو من جانب واحد فعندنا جاز الجمع بين امرأة وبنت

وقد صرح الفقهاء ان من انكر المجتهد
من الاجتهادات لا يكفر اذ له مساح
في انكاره ص

فيه رد للولي
خسر

وهذه الاعتراف توى محتج في قلبى
مضى ظفرت بعضه في بعض الشروح
وكتبت الان كلمة كما ترى ولكن طبع
على قلبى ان وجه التقديم ان المسائل
المتقدمة منصوص عليها عليها اتفاق
الاخوة في النسبة والرضاعة ولذلك
اورده ثم داما اصول المزية وزوجها
لما الحققت عن تقدمت عندنا خاصة
الحقت على اطلاقها فلم يجز الان تقيد
هذا قد عرفت اختلاف الرواية في ذلك
مسئلة

اعلم ان هذه كانت واقعة الفتوى في
القسطنطينية في زمن شقار ناد
ولم يقدر الافتاء فراجع الى الفقير
صاحب الوقفة وكانت اهل رضية
من نيتها لامن لبن الزاني وقد كان
صاحبا الاولاد من زوجة على ان
الرضاعة غير مثبتة فادجيت بابقاء
النكاح ويجعل الادراج مقدما كان
او مؤخرا والله الحمد اولادنا
مسئلة

زوجها كما صرح به المصنف وعند ذفرأ عند ابن أبي ليلى لا يجوز وفي القينة قال
نجم الأئمة لا يجوز نكاح أمة وسيدتها وفي الجامع والزيادات أنه يجوز وبه أخذ
ظاهر الدين الترمطاشي أقول لعل عدم الجواز بناء على قول زفرأ الجواز بناء على قول
سائر أئمتنا وما وقع في الجامع والزيادات من أن الجمع بين الأمة وسيدتها جائز
لأن المراد من حرمة الجمع أن تكون مؤبدية وهذه الحرمة مؤقتة تزول بزوال ملك
بزوال ملك اليمين إشارة إلى أن هذه المسئلة ينبغي أن يكون متفقا عليها لأن
التحريم المعتبر المانع للجمع أن يكون مؤبدا عن الكل وهذا ليس كذلك فظهر أن
المسئلة متفق عليها ومن لم يفهم المراد قال وفيه أنه لا حاجة إلى هذا التقييد
في هذه الصورة فإن حرمة الجمع مشروطة بكل من الطرفين انتهى ولم يصب لأنه
لو عطل المسئلة بأن الشرط تصور التحريم من كل جانب لم يلزم كونها متفقا عليها
بل يكون خلافه أظهر كما لا يخفى **قوله** لم تحل له الأخرى خبر لقوله أيتها فرضت
ذكرها والجملة صفة لقوله امرأتين **قوله** الذي كان لها صفة الزوج أي كان ذلك
الزوج زوجها أي المرأة من قبل أي من قبل جمع بينهما **قوله** وهو حرام أي على
مرأة أبيه والأظهر أن يقال وهو حرام عليه **قوله** تلك المرأة وهي التي عدت
بنت الزوج في أصل التصور **قوله** لأن المنكحة موطوءة وكما وبينه الوطن الحقيق
والحكى فرق وهو دونه ولذلك اجتمع الحكمى بالأمة الموطوءة ما لم يوجد الوطن الحقيق
الآن وسببه أن ملك اليمين لما لم يوضع للوطن لم يقابل عقدا النكاح ولم يذبح
صحته وكذلك لم يذبح النكاح ملك اليمين لأنه ليس من جنسه بخلاف عقدا النكاح
فانه وضع له فاذا وقع اجتماع نكاح بين امرأتين المذكورتين بعقد واحد يرفع أحدهما
الأخر فلم يصح أو بعقدين يذبح الأول الآخر فلم يصح هذا هو المقصود الصحيح
هنا فاعرف القصد ولا تمل إلى كلام لم يوجد فيه **قوله** وبطلان المنكحة الخ هذا
الشرح ناشر من قدامه بقوله وطئها **قوله** الحقيقة والأحكام ما عدم جمعها
بالوطن الحقيق فظاهر لأن الملوكة لم توطأ وأما عدم الجمع بالحكمى لأن ملك اليمين
لم يوضع للوطن بخلاف النكاح **قوله** بطل الثانية هكذا في النسخ التي وصلناها
ولكن الصواب بطل نكاح الثانية أو بطل النكاح الثاني **قوله** ولا وجه وقوله
ولا إلى التنفيذ كل منهما جواب عن سؤال مقدور وهو أنه فليعتن نكاح أحدهما
مقدما أو فلينفذ نكاحها مع الجهالة فاجاب عن الأول بقوله ولا وجه وعن الثاني
بقوله ولا إلى التنفيذ الخ اعترض على قوله ولا وجه إلى التعيين بأنه يرد عليه
جواز البيان في الطلاق المبرم ودفعه بالفرق بأن نكاح كل واحدة منهن كان
ثابتا بيقين فتمكن الزوج من دعوى ثلث في واحدة منهن بعينها بخلاف النكاح
فيما نحن فيه فانه لم يثبت لكل منهما فلا يقدر من دعوى النكاح في أحدهما بعينها
تمسكا باليقين فانترقا **قوله** أو للضرر عطف على قوله الزام اه ناظر إلى الضرر
عليهما وفيه لأن الظاهر أن يقال وصيرورة كل من امرأتين كالمعلقة تدبروما
وقع في بعض النسخ عليها بغير المؤنث لا ليشه خطأ ناشر من ناظره والصواب
عليهما أي على امرأتين **قوله** ولا يجوز التحريم الخ جواب عن سؤال وهو أن
يتصور فرض التنفيذ مع الجهالة والتعيين بالتحريم في الاستماع بواحدة منهما
والميل إلى أحدهما بمجال القلب فاجاب بقوله ولا يجوز التحريم في الفروج كما يجوز

المراد منه
الوأن
غير ما قاله في الأئمة
وظاهر الدين لا يخفى
مسألة

فيه رد للبول
خسر

فيه رد
للوأن

القصد هو الطريق المستقيم
مسألة

فيه رد
للوأن

لعدم الفائقة وقوله بالزام
التفقة ناظر إلى الضرر على الزوج
وقوله وصيرورة المرأة إلى العطف
على قوله ص

عند اشتباه القبلية ويجعل به فظهر أن قوله هذا بالنسبة إلى نفس المرأتين و
الاستمتاع بأحدهما وقوله ولا وجه بالنسبة إلى عقد نكاحهما فانترقا **قوله** إلا
أن تصطالحا أي على أخذ نصف المهر وهذا الاصطلاح لا يفهم من المتن إلا أن يكون
هذا القول منه قال في القاموس الصلاح ضد الفساد بالضم السلم وصالحه
مصالحة ومصالحا واصطلاحا واصطالحا واصطالحا انتهى فالنقد في الإ
أن يقع فيما بينهما صلح أخدهما نصف المهر فيحكم به لهما فتقسماه ذلك بينهما
قوله وهو لا يعددنا أي والمهر المدعى به لا يتجاوزنا إذا تعارضنا امرأة ثالثة
في دعوى المهر **قوله** بعد الدخول يريد به الوطن والمخلوة الصحيح **قوله** ونصف
مهر عطف على قوله تمام المهرين **قوله** لو قبله أي لو فرق قبل الدخول وقوله
وتساوى مستمها أي عند تساويهما فهو حال بتقدير قد أو معطوف على مدخل
لو تقدير بر أو الأول أظهر لجزالة المعنى ولعدم كون المعطوف في حكم المعطوف عليه
هنا لعدم الرابطة بينهما فانقضت عطف الجملة على الجملة وقوله وان اختلفا
استيناف لأن المعطوف على تساوى وهو ظاهر فلا يصلح أن يكون قرينة
العطف فضلا أن يرتجحه كما لا يخفى **قوله** أي وان لم يعلم المسميان أي بأن أيتها
لفلانة وأيتها الأخرى هذا هو المراد هنا فظهر أن المسميين معلومان ونفسهما
في هذه الصورة أيضا لكن لم يعلم أن أيتها الخ والا لا يصح التقابل ويدخل
في صورة وان لم يستم وليس كذلك **قوله** بدل نصف المهر خبر مبتداء محذوف
أي هو والجملة صفة لمتعة **قوله** لأنها ان كانت كتابية الخ أقول لما وقع الاختلاف
بين الأعظم والإمامين في تفسير الصابئة على ذكره نفسه أيضا فيما بعد
وكانت من قبيل الكتابية عنده ومن قبيل المشتركة عندها حسن ذكرها منصفة
إلى الكتابية اهتماما وتبنيها على مذهبه وذلك في محل الاختلاف نوع بلاغة
بل التنبية عليه هنا لئلا يتركب على أن المذكور بدون التصريح بل
القال قول لا يخفف فظهر أن عد ذكرها عبثا عشت لا يخفى **قوله** أومع طول الحرة
قل إضافة الطول إلى الحرة لإد في ملابسة أقول ان أراد ان الطول لازم لستحالة
بعل فليس كما زعم بل إضافة على بأنه فانه من قبيل إضافة المصدر إلى مفعوله
المصرح والفاعل متروك أي طول الرجل الحرة أي تزويجها ولئن سلم عن قبيل
حذف الإيصال وان أراد المراد بطولها طولها على مهرها ونفقتها عند التزويج
فهو كما قال ولكن المستفيض استحالة طولها فلانة أي على تزويجها لا على مهرها
ونفقتها ومثله لا يعد من المسامحة حتى يكون إضافة في ملابسة كما لا يخفى
قوله ويجوز به بالمسئلة أي ويجوز الشافعي تزويج المسلم بالمسئلة هذا على
ما في أكثر النسخ وفي بعضها بالمسلم الخ يرجع الضمير إلى تزويج الأئمة الكتابية ولكن
في أرجاع الضمير المنسوب إلى تزويج أئمة كتابية مسامحة هنا لأن الشافعي لا يجوز
تزويج أئمة كتابية بالمسلم وإنما يجوز تزويج أئمة مسلمة عند عدم طول الحرة بناء على
اعتباره التخصيص بالوصف فقوله تعالى من قياتكم المؤمنات ولأن هذا اعتدله
نكاح ضرورة فيقص على المسئلة فلا حاجة الكتابية فظهر أن مخالفة الشافعي هنا
كانت في ثلثة أشياء لا ينفكها كما لا يخفى **قوله** لا يتزوج الآئمة واحدة أي مسئلة
وقد تقدم أن نكاح الآئمة ضروري في حق الحرة عنده والضرورة تندفع بالواحدة

فيه رد
للوأن

فيه رد
للوأن

وجهه أنه لو عطف عليه
اقتضى كون في جز نصف
مهر وليس كذلك
مسألة

فيه رد
للوأن
خسر

قائله شاذ من شراح نقايه

غير ما يطلق
عنده
أحدها طول حرة والثاني نكاح أئمة
كتابية والثالث نكاح أئمة مسلمة
غير ما تزوج الطول
وإن تزوج غيره

لئلا يسق ماؤه الى هذا السقي منق حيث قال عليه السلام ملعون من سقى
ماؤه زرع غيره **قوله** واما اذا كان ذلك اى اذا كان النكاح هو الزنا فالتكاح صحيح
الحق هذا التفصيل قد فهمه صاحب النهاية من عبارة النهاية بناء على ان الزنا في النكاح
لا يسقى ماؤه زرع غيره بل زرع نفسه وفيه بحث لان هذا الماء العلوق انه زنا لم يكن
ماء نفسه من وجه حيث لا يثبت نسب ذلك الحمل منه على ما فهم من مبسوط صدر
الاسلام في باب ثبوت النسب ولا يجب عليه نفقته بعد الولادة صرح به في كشف
الحقايق فظهر ان فيه عملا بالشبهين صحة النكاح بناء على انها لم تكن فراشا لامة
والمنع عن الوطن وعدم لزوم نفقتها عليه بناء على عدم ثبوت نسب ذلك الحمل
وقد ذكر في المتن انه لا يجب النفقة للحمل من الزنا ما لم تضع الحمل لانه لا يحمل
الا استمتاع بها عند من يحجز النكاح سواء كان الحمل منه او لا انتهى فظهر ان ما
فهمه صاحب النهاية ضعيف كما لا يخفى **قوله** او زنا قول لا شك ان صحة نكاح الموطرة
بملك اليمين ليفيد اشارة الى صحة الوطن كما فيها فلا يكون تكرارا ولا يحتاج في دفع
التكرار الى ان يجعل قوله وله ان يطأها من المتن **قوله** اى لا يصح نكاح المولى امته
بشبهه الى ان ملك النكاح لا يجتمع مع ملك اليمين لعدم الافادة لان المولى
لو نكحها احتياطا يكون مرتكبا فعلا حراما يترتب عليه الاتيم كما ظن به بعض المتأخرين
لان نفس تزوج امته فعل مباح ولكن ان وقع في صورة صحة الملك فظاهر او باطنا
كان غير مفيد كونه تحصيل الحاصل بل ادنى وان وقع في صورة عدم صحة الملك
ولو باطنا يكون مفيدا فائدة معتد بها وهو التزويج عن الزنا واما نكاح العبدية
فيحرم قطعا اذ مجرد احتمال عدم صحة ان تملكه باطنا احتمال مرجوح غير معتد به
فيؤدي الى الزنا فلا يصح اصلا **قوله** وعند ايجيفة الح قال في كشف الحقايق وكوه
تزويج صابئة عنده وفي الزا هدى الفتوى على تفسيرها **قوله** لان النكاح محمول
على الوطن يريد به ان المراد بقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات ولا تطأوا ذواتهن
ان عدم صحة العقد فيها ايضا بهذه الآية فيقتضى صحة عموم المشترك او صحة الجمع بين
الحقيقة والمجاز وكلها خلاف المذهب ومثل هذا يدفع بواحد من الامور الخمسة وهي
دلالة النص وعموم المجاز وطريق الشبهة اى القياس وطريق الحدف وطريق
التغليب صرح بها جلال الدين المصري في اصوله فلما اريد بالنكاح من اول الباب الى
هنا العقد اريد فيما نحن فيه كذلك وحمل الوطن عليه بواحد من الامور **قوله** او نقول
الى اشارة الى ان هذا وان كان نهيا الا انه في موضع نفى وتعميم المشترك او الجمع
بين الحقيقة والمجاز في صورة النفي جائز صرح به كثير من الافاضل منهم الزيلعي و
لذلك قالوا في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء انه يتناول منكحة الاب
عقدا صحيحا دخل بها او لم يدخل وموته لانه نفى والنفي يجوز الجمع بينهما انتهى خلاصة
عبارة **قوله** لان المتبادر منه الى فيه بحث بل المتبادر منه انها امرأة جلي منتقلة
من دارها مسبية وما لم يوجد الحمل وقت السبي لا يطلق عليها ذلك كما لا يخفى
وايضا عيانهم تشمل من سببت مع زوجها وصارت حاملا لعقب السبي قبل
التفريق بينهما فان نسب هذا الحمل ثابت ايضا ويطلق عليها انها حامل من سبي
لان هذا الوقت بعد من وقت السبي حكما واما ما اختاره المصنف من العبارة فانت
خير انه قلوب بلا فائدة واخلاق الاوّل فظاهر واما الثاني فلان المتبادر

فيه رد للنهية
والدرج

بشبهه الى ان من الامه من لم يجوز
هذا النكاح وهو ابو يوسف وروى
ابن سماعة عن محمد بن عيسى عن
كذا في الحصر

فيه رد
للولي

فيه رد لولي
ابن كمال باشا

فيه رد لولي
خسر

فيه رد لولي
خسر

من عبارته حصول الحمل بعد السبي لانه اسم الفاعل حقيقة في الحال وسببت فعل
ماض جلته صفة يدل على ان السبي مقدم والحمل بعده فينقلب اعتراضه على القوم
على نفسه فاللائق بعد التبدل ان يقول كالمسبية حاملا تدبر **قوله** ولا نكاح
المتعة اضافة نكاح الى المتعة ببيان **قوله** لم يقل والموقت الى ما ذكره من نكحة
العدول لا يسمي ولا يغني من جوع اذا الظاهر ان يقال هكذا ويعطف على المتعة
والاضافة ببيان فيه ايضا فيكون في تقدير والنكاح الموقت كما هو قصد القائل
فاى حاجة الى التعليل في المتن والشرح قيل الفرق بين نكاح المتعة ونكاح الموقت
ان الاول يقع بلفظ التمتع وما يشق منه كاستمتع او متعتين والاخر بلفظ
النكاح او التزويج وايضا في المتعة يشترط تعيين مقدار المهر فيصير بظاهره
كالبيع بخلاف الموقت حيث لا يشترط فيه ذكر المهر انتهى فظهر ان قوله بكذا من
المال مأخوذ في عقد المتعة وغير مأخوذ في الموقت ولذلك ذكر في الاول دون
الثاني وقيل قصر المدة مأخوذ فيهما فان طالت بحيث لا يعيشان الى ذلك غالبا
كما نرى سنة او ثلثا سنة ينعى لانه تايد وقيل ذكر المدة مأخوذ في الموقت
وهو باطل سواء قصرت او طالت بخلاف المتعة فان المدة غير مأخوذة فيها فلا
ينعى سواء ذكرت او لم يذكر قصرت او طالت هذا زبدة ما في الشرح فيحصل بهذا
فرق آخر بينهما **قوله** بان يقول في المحرم مثلا زوجه فلانا في الصفر اسم مفعول
من التحريم سمي الشهر الاول من السنة وادخلوا الالف واللام لهما للصفة
في الاصل علما بهما فيكون مثل النجم ولا يجوز دخولهما على غيره عند قوم وعند
قوم يجوز على صفر وشوال كذا في المصباح المنير وجله اعلام الشهور هكذا
المحرم صفر شهر ربيع الاول شهر ربيع الآخر جاذي الاول جاذي الاخر
رجب شعبان شهر رمضان شوال ذو القعدة ذوالحجة كذا وقع في استعمال
صاحبنا لكشا ووقع في بعض شروح المصاحح الربيع الاول الربيع الاخر باللام
كما وقع في الاحاديث رمضان بغير شهر ولم ار من يدخل اللام في صفر وشوال
الا ان يراد صفر وشوال لسنة معينة والظاهر ان دخول اللام في الصفر في
عبارة المصنف محمول عليه والاول يتبع اعراب شهر لانه صفة وكذا الاخر
ويجوز ان يكون صفة لربيع يؤيده ما في الاحاديث من تركي شهر وتعريف
الوصف لان ربيعاً على شهرين وضافة شهر الى البيان ويجوز اضافة ربيع
الى الاول والاخر على طريق مسجد الجامع **قوله** لا يصح النكاح الصواب ان يقال
لا يصح اضافة النكاح لانه في تقويمه اضافة لا التعليق بالشرط وبعد فيهما
نظر بل الصواب ما قاله المصنف اذ النكاح لا يصح في صورة الاضافة وليس
كالتعليق بالشرط في انه بطل الاضافة وبقي النكاح صحيحا على ما سيأتي **قوله** وبطل
الشرط خفيا لبطان بالشرط لان الاضافة ليست كذلك اذ قد سمعنا المصنف
ان ما لا يبطل بالشرط الفاسد ستة وعشرون منها النكاح وان ما يبطل بالانما
الى المستقبل عشرة منها النكاح **باب الولي والكفو** الولي من له الولاية وهي
تنفيذ الحكم الى الغير سواء شاء او ابى والكفو هو النظير والشبيه **قوله** الولي
شرط الح والمراد بالولي جميع ما ذكر فيها بعد يعنى على الطلاق **قوله** لان علة الاحتياج
اليه اى الى الولي **قوله** عدم اشتراط رفعه على انه قائم مقام فاعل علم يريد به

فيما لا يشق بغيره

فيه رد
للولي
خسر

اساسي شهور كيف تنكب

هذا هو الظاهر من تقدير الصواب
بجذ لا اذ يصح التعليق

وقد اطلقوا على ان العلم في ثلثة
اشهر هو مجموع المضائق والمضائق
اليه شهر رمضان وشهر ربيع
الاول وشهر ربيع الاخر وفي البواقي
لا يضاق الشهر اليه من حاشية
الكشاف لجمال الدين الاقراي
في سورة البقرة

قوله

ان التخصيص في الروايات بالنفي يدل على اثبات ما عداه وكذا عكسه **قوله** فينقد
 نكاح حرة لم اطلقه فشمك كون الزوج كفوا لها **قوله** بلاولي اي بلا حضوره
 واذا **قوله** وعند محمد ينقد لم يردى عنه انه رجع الى قول ابى حنيفة قبل موته
 بسبعة ايام كذا في الاختيار **قوله** ولما اى الولي هذا على اطلاقه ايضا حتى الضيق
 ثابت للاوليا وهما العصبة وغيرهم لان لمحق العار مستوفيا بينهم كذا في
 شرح نقاية وفي تقديم الجار والمجرور اشارة الى ان المرأة اذا زوجت نفسها
 من غير كفول ليس لها ان يمنع نفسها منه حتى يرضى وليها كما في المنسورية **قوله**
 ان شاء فصح وان شاء اجازا النسب ان يقول ان شاء اباها وان شاء فصح حتى يحسن
 ارتباط قوله ما لم تلد كما لا يخفى وضرة الضيق ما يرفع الامر الى القاضي فيضيق
 النكاح بينهما كذا في البحر وغيره فعلى هذا فالائق على المصنف ان يقول ان شاء طلب
 واختار الضيق وقرق القاضي بينهما كما لا يخفى اللهم الا ان يقال اسناد الضيق
 الى الولي على سبيل التسبب **قوله** لان السكوت انما جعل لم قبل عليه ان سقوط حق
 الضيق لم يكن لجعل السكوت رضا بل لا يفيض الولد عن يرضيه انتهى قول هذا
 ظاهر اذا وجد الولد الصغير اما اذا لم يوجد بان ولد ومات او كبر واستغنى فخ
 يلزم ان يكون سقوط الضيق من جعل السكوت رضا بل الاائق ان يجعل جاني الخاتبة
 عند وجود الولد الصغير وجاني المسوط عند عدمه ولذلك لم يرجح بينهما كما في
 فتح القدير تدبر العلم عنده تعالى **قوله** الا في مواضع مخصوصة تفصيلها في العادة
 والبحر الرائق **قوله** اي لا تنكح بلا رضاها اما اذا فعل فانكاح موقوف عندنا
 على اجازتها وعند الشافعي باطل ان كان الزوج المجر غير الاب والجدة وصحيح
 ان كان امها كذا في الكشف **قوله** اي بالافق الصريح ان يقال اي البكر بالافقة
 لان التيب بالافقة ليست كذلك **قوله** اي الولي نفسه اي الولي الاقرب بنفسه
 وانما قيدت به لان الولي البعيد اذا استأذنها عند وجود الاقرب لم يكن ما ذكر
 رضا حتى تنكح على ما سيجي في المتن وانما ترك المص بناء على انها من المقابلة
 بالبعد كما لا يخفى ولا اشارة الى ان الابد مع الاقرب كالاجنبى كما ذكره الاسيماي
قوله فسكنت يعني مختارة بلا مانع التكلم من السعال او العطاس او اخذ الغير
 فها ولو وجد مانع منها فسكنت لا يكون رضا كذا في الكشف وغيره **قوله** وان كان
 المبلغ فضوليا قيد به لانه لو كان رسولا او وكلا لا يشترط اجماعا كذا في الهداية
 والعناية **قوله** اي الاجنبى او ولي بعيد يعني غيره اولى منه وفي العناية او قريب
 ليس بولي بان كان كافرا او عبدا او مكاتب انتهى والمراد استيذان الاجنبى مطلقا
 او استيذان قريبا او اقرب وليس بولي مطلقا او استيذان ولي بعيد عند وجود
 الاقرب كاستيذان الاخ مع وجود الاب او استيذان العم مع وجود الاخ
 الى غير ذلك هكذا يفهم من الشرح وفي بعضها خسر الغير بغير رسول الولي
 الاقرب او وكيله فانه قائمان مقامه اقول انهما ليسا بلا خيل حتى يمتنع عنهما
 اذ قد سبق ان وكيل الولي الاقرب ورسوله كالاقرب في الحكم فظهر منه ان المراد
 بالاقرب هنا من هو اقرب حقيقة او حكما فيدخلان في الاقرب لا في الغير كما لا يخفى
 وظهر ايضا ان قصر المصنف هنا على الرسول قصر **قوله** لقلبة الالتفات اي التفات
 الكلام اما في الاجنبى فظ وكذا في القريب غير الولي واما في الولي البعيد فلان

انما عبر عن الاعتراض بحق الضيق بناء
 على ان ليس هذا لتفريق ملاقاة بل
 هو نسخ لاصل النكاح ولهذا لا يجب
 عليه حتى اذا لم يدخل كذا في المتن

سجد الله الروي بحسب الهداية

اراد بالافقة في التفسير البكر بالافقة
 اذ اللام للعهد والمعهود السابق
 بكربالفة والنفرة اذا اعيدت
 معرفة كانت الثانية عين الاولى
 فيصير الضيق راجعا الى البكر بالافقة
 واما لم يغير هكذا

فيه رد للشايع
 المدور

فيه لطافة لا يخفى
 فيه رد للولي
 خسر

استكمال النسخة والتميم

الكلام للقريب فلا يلتفت الى كلام البعيد عند وجوده **قوله** وفي الكافي لم يشتر به
 الى ان الرضا في الثيب ومن في حكمه يكون تارة بالقول وتارة بالدلالة **قوله** وبطلانها
 لم وقبول التهنئة والتحكك بالسرو من غير استهزاء كذا في التبيين **قوله** الزائل
 بكارتها الى قوله بكر حكما فيه اشارة الى ان البكر لو غلب بها زوجها ثم طلقها قبل البلوغ
 الولى او وجد عينها وطلقها فانها بكر لم تنزوج اصلا فيكتفى بسكوتها وان وجبت
 عليها العدة لانها بكر حقيقة كذا في الشئني والبحر الرائق **قوله** اي اذا قال الزوج
 للبكر ابا لفة يشير به الى ان هذا الاختلاف قبل الدخول لانه لو دخل بها طوعا فانها
 لا تصدق في دعوى الرد بخلاف ما اذا كان الدخول كرها فانها تصدق كذا في الخاتبة
 وصورة المسئلة بها احتراز عن الصغيرة التي لها خيار البلوغ لو قالت بعد البلوغ
 كنت ردت حين بلغت او بلغت الخبر وكذا الزوج فاقول قوله لانها ابطال الملكة
 الثابت عليها اما لو قالت عند قاض ادركت الآن وضعت مع كذا في البحر **قوله** ينفك
 واستأذنتك وليك الاقرب او زوجك متى واثت عنده فسكنت **قوله** وتقبل
 بيتته على سكوتها ولو اقامها فبيتتها اولى لاثبات الزيادة اعني الرد وهو زائد
 على السكوت وقيد بالسكوت لانه لو ادعى اجازتها واقاما البينة فبيتته اولى
 لاستوائهما في الاثبات وزيادة بيتته باثبات اللزوم كذا في الخاتبة **قوله** للولي
 اطلقه فشمك الاب والجدة وغيرهما من الاوليا وشمل الصلح والطلح وقوله
 ان كان ابا او جدا قيد لقوله بغين فاحشوا بغير كفوا فاد وان لو كان الا نكاح
 بدون الغبن او بالكفوف صحيح للاب والجدة وغيرهما من الاوليا وهو المراد هنا ولم يذكر
 هذان القيدان في الوقاية ولا في الصدا الشرعية فالظاهر ان عبارتهما محمولة
 على النكاح بكفو وبلا غبن كما هو مقتضى اطلاق الولي فلا غبار على عبارتهما كما لا
 يخفى **قوله** لا يصح اتفاقا ظاهره انه لم يتعقد والنكاح باطل هكذا وقع في اكثر
 الفتاوى وفي الظهيرية يفترق بينهما قال في البحر ولم يقل انه باطل وما فيها هو الحق
 ولذا قال في الذخيرة في قولهم فانكاح باطل اي يبطل انتهى **قوله** والظاهر انهما
 قصداها اي تلك الفوائد بهذا العقد لمشاهدتها عن الزوج حسن الخلق بالخلق
 ووسع الثقة والظاهر بقاءه عليه فظهر ان ليس قصدهما بقصد مجرد كالا
 يخفى **قوله** فوقعدهما اي بانفسهما هذا هو المراد لانه لا يجوز لو قيل الاب
 او الجدة او زوج بنته الصغيرة باقل من مهر شلها كما في القينة وغيرها وذلك
 ان التوكيل انما يتقضى تصرفا بشرط السلامة ولا يتعدى الى لزوم عقد
 الآباء وان كان المهر اقل من مهر المثل اذ هو انما نشأ من وفور شفقةهم والوكلاء
 بعزل عنه فظهر انه لا يرد اسكال باطلاق قولهم الوكيل يملك في التصرف
 ما يملكه الموكل لما عرفت انه لم يوجد السلامة في تصرفه ولم نشأ من وفور
 الشفقة **قوله** اذ كان بمهر المثل او كفول لم اي بالاتفاق اما عنده فظ واما عندها
 فانما خالفان عند تزويج الاب او الجدة من غير كفوا وبغين فاحش فكانت متفقا
 عليها بالصحة واللزوم كما لا يخفى نعم ان في المفهوم من القيد اختلاف بينه
 وبينهما وهو ان ابا حنيفة قائل بالصحة وعدم اللزوم والامامين بعدم الصحة
 ولكن لا خير بعد كونه معلوما مما سبق **قوله** والا عطف على قوله اذ كانا عالين
 اي وان لم يكونا عالين قبل البلوغ بالعقد فكل منهما سوا كانا مسلمين او يثنيين

فيه رد للواني
 والتفتاواني

اي بتفريق القاضي

فيه رد للواني

فيه رد للغزى في فتاواه حيث اشكل
 وابقى الاشكال بلا جواب

فيه رد للواني

فيه رد لمعقوب
بانتها
شبه في ان الإشارة في عبارة
المجيب وهذه فرقة الى فرقة
الفسخ بالقضاء تدبر مسطحة

وهو مات احدهما قبل القضاء

فيه رد للواني

فيه رد
قائله صاحب فتح القدير
لا يزوجهم وهو ابن همام

فيه رد للواني
وتعقوب باشا

او الزوجة ذمية الفسخ الحكما في المحيط اشار بالقبح الى ان هذه الفرقة بالقضاء فرقة
بغير طلاق ولذلك ان كانت قبل الدخول فلا مهر لها وان كانت بعده ولو حكما وجب
تمام المهر كذا في البحر **قوله** بشرط القضاء فيه اشارة الى انها لو اختارت نفسها
عند البلوغ او العلم والزواج غائب لم يفرق بينهما ما لم يحضر الغائب اذ لا قضاء
على الغائب **قوله** اذا اشترط الفرقة لم يقل فيه نوع فزارة اقول لو لو حظ الشرطية
مع المخطوف عليها ثم حمل عليه الجزاء ارتفع الخزانة كالا يخفى **قوله** بلغ اى احدهما ولا
اى ادم يبلغ **قوله** ودفعه الاخر فيه اشارة الى ان المهر يجب كله وان مات قبل الدخول
لان اصل العقد صحيح والملك الثابت به قد انتهى بالموت وهو مؤكد للمهر **قوله** لبقاء
النكاح قبل القضاء فيه اشارة الى انه يحل للزوج وطؤها قبل القضاء كذا في البحر **قوله**
وخيارها لا يمتد الى اخر المجلس اعتبارا لهذه الحالة بما لا ابتداء النكاح **قوله** وتقول
رايت الدم الان قبل المحل كيف يعبر وهو كذب اذ ركت قبل هذا قال لا تصدق في
الاستناد بخازنها ان تكذب كيلا يبطل حقها **قوله** وان بعثت خادما معها لم يحول على ما
اذ لم تفسخ بلسانها حتى فعلت **قوله** ولو سالت عن اسم الزوج او عن المهر المستحق
قال في فتح القدير هذا تعسف لادليل عليه وغايت الامر كون هذه الحالة كماله ابتداء
النكاح ولو سالت البكر عن اسم الزوج او عن المهر لا ينفذ العقد عليها فكذا هنا **قوله**
او سلمت على الشهود فيه اشارة الى انها لو ردت سلامهم فهي على خيارها لا لتوجب
قيل في السلام ينبغي ان يكون ايضا على خيارها اقول فيه بحث لان السلام سنة
والاشتغال به فوق السكوت فيبطل به خيارها **قوله** ولو اختارت واشهدت المحل
قد سبق ان وطئ الزوج حلال قبل القضاء بالفسخ ولم ذلك قبله واما لو اختارت
واشهدت ثم ردت وكذا لو اختارت الصغير او الثيب ثم رضى للنكاح قولنا او فعلا
ولم يرفع الامر الى القاضي للفسخ فهل يبطل خياره او لا ولم انه الآن ولعله
يبطل العلم عنده تعالى **قوله** واما السبي والعصبة اى من الحراير **قوله** فاذا راحقا
يجب عليهما تعلم الايمان واحكامه اقول تعلم الايمان واجب عليهما وعليه كثير من
المشايخ تفصيله في الاصول واما وجوب تعلم احكامه فمحل بحث اذ المزوى عن ابى حنيفة
ان تعلمها اياها مندوب كذا في الماشية الحسينية على التلويح ولك ان تدفعه بان
تعليم الولي لهما الايمان واحكامه واجب عليه صريح في النهاية وغيره والظاهر
من حال المسلم اداء ما وجب عليه فيرجع التفسير اليهما في موضع العلم وهو دار
الاسلام حين بلغا ولا يلتفت الى قلة هذه التكليف لكونهما في موضع العلم نظيره
وجوب القضاء على من هو اهل نرض في وقت قدر التجرمة **قوله** ولا ينبغي ان يتدركا
سدى اذ هما مكلفان بالتعليم او ليهما به **قوله** مروا الامرنا للوجوب لانه مطلق
وقد افاد وجوب التعليم على الولي بجارته ولا يلزم منه وجوب تعلم المراهق
ويمكن ان يكون الوجوب على الولي لوجوب تعلم المراهق وهذا استدلال باشارة
النور وقد عرفت التحقيق **قوله** بلا صريح رضا من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
وقوله او دلالة الضمير راجع الى الرضا والمصدر بمعنى الفاعل واما عدل عن
عبارة الوقاية مع تسوية بينهما وضوحا في تأدية المعنى المراد وهي بلا رضا صريح
او دلالة مجرد حسن مناسبة عطف الدلالة على المصريح واما في عبارة الوقاية
لا يصح عطف الدلالة على المصريح اذ لا معنى اولا لرضا ولا لعدله هو عطف على رضا

والمصدر وهو دلالة بمعنى الفاعل ايضا لا بمعنى المفعول اذ ما يدل على الرضا من الفعل
دال لا مدلول كما لا يخفى والاخص من عبارتيهما مع التساوي في الوضوح قولنا بلا
رضا نقضا او دلالة **قوله** واعطاء الغلام المهر وقبول الثيب المهر هذا اذا لم يكن الاول
بها قبل البلوغ نظرا وما اذا دخل بها قبله ينبغي ان لا يكون دفع المهر او قبولها رضا
لانه لا بد منه اقام النكاح او فسخ كذا في فتح القدير والمفهوم من كلام البحر فيما سبق
كذا **قوله** ولا يقياسهما عن المجلس حاصله ان وقت خيارها العرا الى ان يوجد
المبطل قولنا او فعلا وعلى هذا تضافرت كلمتهم **قوله** فلان خيار بلوغها لم يثبت باثبات
الزوج كما في المخترة في الطلاق فان خيارها مقيد بالمجلس لثبوتها باثباته **قوله** فان التفرع
هو المقصر عليه اى المقيد بالمجلس ومن نظر بما سياتي لا يحتاج الى تأويل هنا
قوله فانه لا باب اى فان التصرف في مال الصغير له **قوله** ثم لوصيتهما اى على ترتيب
موصي كل منهما فيكون نشر على ترتيبا للنف السابق يعنى التصرف فيه بعد الاب
لوصيته وبعد اب الاب لوصيته فيكون وصى الاب مقدا على الجد وهو المراد وقد
صرح المصنف نفسه في اخر كتاب المأذون **قوله** ثم ونتم يعنى ثم للقاضي ثم لوصيته
قوله وهو ذكوالح انما عبر بذكر بنا على ان عصبة بنفسه انما يطلق على كل ذكوي يصل
بالميت بلا توسط انثى من النسب بغير عرفا فذكر المعتق عند كونه انثى يصير تيمما
لا تشميلا او نقول لا يبعد اطلاق العصبة بنفسه على المعتق ايضا وتعريفه في
الشرح مخصوص بالنسبة وبيان ان المراد من النسب بغير ذلك او نقول ان المعتق
المؤنت داخل في التعريف ايضا تغليبا لكونه كما لذكر حكما **قوله** فولي المجنونة تعزير
على كون الابن مقدا على الاب في ولاية النكاح هذا عند ابى حنيفة وابى يوسف
وقال محمد ابوها اقدم واخذ الطحاوى به والافضل لابن ان يفوض الاموال
الى الاب حتى يجوز بلا خلاف ويحصل تعظيم للاب ذكره الاسيماي وغيره وقيد
المجنونة اتفاقا لان الحكم في المجنون كذلك ولا خيار لهما ان افاقا لان الابن
مقدم على الاب وتقدمه على الجد بالاتفاق وقد سبق ان الخيار في تزويجهما
فالابن اولى كذا في البحر لكن لا رواية فيه عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى وان كان
تقدمه على الاب عنده تقتضى ذلك كما في التبيين **قوله** وينبغي ان يقال المحل
وجهه ان الولاية بالسبب عام تثبت للمسلم على كفا فرك الولاية السلطنة والشها
كذا في المعراج معزيا الى المبسوط **قوله** ثم الاخت المح اقول لما بنى المصنف كلامه
فيما سبق على نكاح الصغير والصغيرة فرع هنا عليه كذلك واراد في الاخت على
الام لان لم يتصور منهما البنت وبنت الابن وفرعها فطيتها ولهذه النكتة
لما عرق العصبة بنفسه في الشرح واثبت الابن فيه اذ قد تقر به عليه في حال
حال المجنون والمجنونة بعد التنبيه على الكل في اول الباب الى المقايسة لساوية
اياهما في عدم التكليف والاحتياج الى الولي كما حال ولاية وكلاء هؤلاء الاولياء
اليها هنا بعد التنبيه عليهما سبق قوله ثم قاض في مشوره ذلك قيل هذا لا
يخلو عن ركاكة لان حال السلسلة استقلال الولاية لكل واحد منهم على الترتيب
لا بطريق النيابة واما هو بين القاضي والسلطان ليس كذلك اقول القاضي
المذكور مستقل الولاية كسائر الاولياء المذكورة لانه لولاية عامة من جانب
الشرع وتولية السلطان بحجة شرط لتلك الولاية ولذلك تحتاج في ادائها

فيه رد
للواني

فيه رد لبحر زاده

فيه رد للواني

فه
رد
للموافي

هذا نوع رد
للولي

فيصح تزويج الولي البعيد ٣

فيه رد للمولى
خسر

فيه رد
لصاحب
البعث

فيه رد
لصاحب
الهداية

فيه رد
لصاحب
التبيين

ولا يحتاج في بقائها فاذا مات السلطان لا ينزل القاضى متوج به في باب وما قيل
من انه يمكن دفعها بان لا يتم ان النيابة في السلسلة غير معتبرة فان عصبة المعتق
لا ياتيه بطريق الخلافة على ان قوله ثم لو صيرها ثم ثم صرح فيما ذكرناه ليس بشئ
لان ولاية عصبة المعتق بطريق الارث كما في سائر الاولياء من الورثة فلا فرق
بينهم وقوله ثم لو صيرها صرح انه ليس فيما نحن فيه **قوله** بغيبة الاقرب قيد به
لان الاقرب اذا عطلها بنيت للابعد ولاية التزويج بالاجماع كذا في الخلاصة
قوله وقيل ما لم ينتظر الى اشارة بصفة التبريز ان هذا القول ضعيف بالنسبة
الى الاول ولكن قال في النهاية هو مختار اكثر المشايخ وصححه ابن الفصلى وفي
الهداية وهذا اقرب الى الفقه وفي المجتبى والمبسوط والذخيرة وهو الاصح
وفي الخلاصة وبه فتوى الامام الاستاذ وفي فتح القدير مسافة القصر
قوله اكثر المتأخرين وهذا قول اكثر المشايخ ولا تعارض بينهما وقال في البحر المحاصل
ان الصحيح قد اختلف والاحسن الاتقاء بما عليه اكثر المشايخ وعليه فرع
قاضيخان في شرحه انه لو كان تختفيا بالمدينة بحيث لا يوقت عليه غيبة
منقطعة وهذا حسن به لان النظر انتهى **قوله** ولا يبطل اي تزويج الابعد **قوله**
اترولى الى هذا تفريع على قوله للولي انكاح الصغيرة اذ قد فهم من تقديم
المبار والمجور ان للولي الانكاح لا الاقرار ولذلك لم يؤتى به في اكثر المتون
وبعد اتينا فادلى موضعه قبيل قوله الولي في النكاح كما لا يخفى **قوله** وهي
تعتبر الى قال في البحر وهي حق الولي لاحقها فلذا ذكره المولى الجي في فتواه امرأة
زوجت نفسها من رجل ولم تعلم انه عبد او حر فاذا هو عبد ما ذن في النكاح
فليس لها الخيار ولا وليا خيار وان زوجها الاولياء برضاها ولم يعلموا
انه عبد او حر ثم علموا الخيار لاحد هذه اذا لم يخبر الزوج انه حر وقت
العقد اما اذا اخبر الزوج انه حر وباق المسئلة على ما لها كان لهم خيار
اقول فيه بحث بل هي حق المرأة كما هي حق الولي ولذلك لها الخيار ان زوجها
الولي من غير استئذان او عند صغر او اعدام خيارها في تزويج الاب والجد
كونها بمنزلة نفسها في فرض الشفقة وما ذكر في المولى الجي انما يدل على ان الخيار
ساقط منها او من الولي بالتزويج طوعا الى شخص بعينه ولم يعرف وصفه تدبر
قوله بين الرجال والنساء يعني ان المراد بالكفاءة شرعا هي المماثلة بينهما في
خصوص امور او كون المرأة ادنى لان الشريعة تأبى ان تكون مستغرشة للتيسيل
بخلاف ما بينها لان الزوج مستغرض فلا تغيب دناءة الفرائش كذا في الشروح
قوله فان العجم الح فكان التفاهر بينهم في غير النسب من الاسلام ونحوه **قوله**
اي بعضهم كفول بعض جملة مفسرة لقوله قرئش اكفاء **قوله** قبيلة بقبيلة
كذلك اي قبيلة منهم كفول قبيلة منهم فاذا اطلاق المصنف ان بنى باهله
كفول لقبيلة العرب غير قرئش رد لما في الهداية من ان بنى باهله ليسوا
باكفاء لعامة العرب لانهم معروفون بالخساسة انتهى لاطلاق قوله عليه
السلام العرب بعضهم اكفاء لبعض ولان كل ما يلي ليس كذلك بل فيهم الاجراء
كذا في فتح القدير **قوله** لانهم نضروا الى هذا ما في غاية البيان فصر به ردا
لما في التبيين من ان الموالى هم المعتقون لفتح بلادهم عنوة بايدي العرب

فيه رد
للموافي

فيه رد لصاحب
البعث

فيه رد
للموافي

فيه رد لصاحب
البعث

فاذا تركوها حرا وان كانهم اعتقوها انتهى اقول لا شك انه بعيد لان منهم من لم
يحسه اثر الرق بالفتح وغيره **قوله** والابوان فيه كالاباء يشير الى من له اب في
الاسلام لا يكون كفوا لمن له ابوان **قوله** فليس فاسق كفوا للصالح او بنت صالح
قال في البحر والظاهر ان الصلاح منها او من ابائها كان لعدم كون الفاسق كفوا لها
ولم ادره صريحا انتهى اقول لا شك ان الظاهر من هذا المتن كذلك فظهر ان من قال
لو اكتفى بالاول كان احسن لم يحسن في الفهم والتتبع ثم اقول فيما قال به صاحب البحر
بحث لان ما ذكر في الحاشية اعتبار صلاح البنت وابيها معا بل صلاح ابيها وحدها وما
في الجمع اعتبار صلاحها فقط في عدم كون الفاسق كفوا لها ولا شك ان هذا الاختلاف
من اختلاف الرواية او من اقتضاء الدراية من اصولهم فيجعل ما وقع في بعض المتون
من بنت صالح على ان يعتبر صلاحها معا بناء على الظاهر والاكثر من ان ولد صالح
صالح غالبا فيجعل ما في هذا المتن على الجمع بين الروايتين فظهر على هذا ان من اكتفى
باحدهما وحسنه قاصرا ايضا كما لا يخفى **قوله** والنفقة ودخل فيها الكسوة كافي العناية
قوله لاذ التفاهر يقع بها اي بشرفها ويتعبرون بدناءتها وهو وان امكن تركها يبقى
عارها كما في المجتبى والظاهر اعتبار هذه الكفاءة بين الزوج وابيها اذ لا اعتبار في
حرقة المرأة لو وجدت قال في البحر والظاهر اعتبارها وقت التزويج فلو كان دبا عا ولا
ثم صار تاجرا ثم تزوج بنت تاجر اصله يبغي ان يكون كفوا وعرض عليه بان ما ذكر
مخالفا لما ذكر في المجتبى اقول الظاهر ما في المجتبى تركها حين التزويج او بعده من غير
تمرن على غيرها واما اذا تركه حرقة الدنية واخذ حرقة نوقها وكان كسبه بها
فلا يبقى له عارها كما لا يخفى قوله للجاهل الغنى الى اقول الا ان يلقى هذا من
البين ويقال العالم الفقير للعلوى لانه يدخل فيها سبق وهو قوله والقادر عليها
كفول ذات اموال كما لا يخفى **قوله** وللعلوى عطف على الجاهل الغنى اطلقه فشم
ان العالم الفقير القادر على المعمل والنفقة كفول للعلوى جاهلا او عالما كما لا يخفى
قوله والقروى للمدني يعني مثالا للتاجر القروى كفول بنت التاجر المصري
للتقارب وهنا جنس اخس من الكل وهو الذي يتخدم الظلمة يدعى شاكوتا
وتابعا لا يكون كفوا لاحد وان كان صاحب مروة ومال الا مثله هكذا قال شمس
الائمة الحلواني وظلمه خساسته كذا في المجتبى والظهيرية اقول من يسمى شاكوتا
هو من يعتبر بلسان المتروك لونه واكدرى **قوله** ان يتم من الاتمام والضمير للمستكن
للولي وكذا قوله او يفترق من التفريق واسنادها اليه على سبيل التسبب اذ
لولي طلبا لا تمام او التفريق فقط والتم وهو النكاح والمفروق هو القاضى **قوله**
او وليا الى قوله او وكلا الظاهر ارفع في كلها لانها تحت اما اميل وولي امكن
لما انفرد المعطوفات غير الا سلوب فيقدر او كان الزوج وليا من الجانبين الى
ولا عذر في مثل هذا التعبير عند المصنفين بل عن البلغاء كما لا يخفى **قوله** ولم يكن
مانع عطف على قوله غير موضع التهمة **قوله** ولا يشترط ان يتكلم بهما اي بطرفي
النكاح **قوله** كان كافيا اي كان قوله زوجها كافيا لان الواحد لما قام مقام اثنين
قامت عبادته الواحدة ايضا مقام عبارتين فلا يحتاج الى القبول كذا في العناية
قوله اذنت لرجل ان يتزوجها اي ان يتزوجها ذلك الرجل لنفسه لاقتضاء لفظ
يتزوج ويكون هذه المسئلة فرع تول واحد طرفي النكاح ولا اقتضاء تفسير قوله عقد

قوله عند شاهدين اي عالمين تلك المرأة بالاشارة لوجاهة او بذكر اسمها
لمعروفة عندها وان لم تكن كذلك فانما يبيع النكاح بذكر اسمها وابيها وجدها
هذا ان بدت ما في الولو الجي **قوله** كذا ابن عم زوج بنت عمه من نفسه اي بنت عمه
الصغيرة وله ولاية استحباب بان ليس لها ولي اقرب منه لان الابطح لا اقرب
كالاجنبي والمراد كونه ليس بفضولي من جانب وذاتهما ذكرنا فظهر منه ان المراد
بابن العم وليها الاقرب من الاولياء الذين لم يكونوا محرميها وابن العم او لهم
وانما قيدنا بالصغيرة ليكون ابن العم اصيلا من جانبها وليا من جانبها فلا يكون
بفضولي من جانب ولا يجوز ان يراد بها الكبيرة هنا لانها ان اذنته فهو يدخل
في المسئلة السابقة والافهوضولي من جانبها وقد سبق بطلانه ان لم يقبل
عنها احد في المجلس ولو اجازت بعده **قوله** لا بها نصبت مزوجا لا متزوجا ولا انها
امرت له بالتزويج من رجل نكوة والوكيل معرفة بالخطاب والمعرفة لا تدخل تحت
النكوة كذا في البحر وهذا التحليل اقوى لانه لو قال زوجت موكلتي من نفسي
وقبلتها يصير مزوجا ومع هذا لا يجوز العقد في الولو الجي لو قالت المرأة
زوج نفسي من شئت لا يملك ان يزوجه من نفسه فرق بين هذا وبين ما اذا
اوصى بثلث ماله فقال للموصى له ضع ثلث مالى حيث شئت كان الموصى له ان يضع
عند نفسه والفرق ان الزوج مجهول وجهه والزوج تمتع صحة الشرط وصار
كالمسكوت عنه بخلاف الوصية لان المهرالة لا تمتع صحة الوصية فيعتبر التقويض
مطلقا انتهى **باب المهر** يفتح الميم وسكون الهاء وله اسامي النحلة والصدقات
والعقر والعلية والاجرة والغريضة والصدقة والعلائق والحبلى كذا في الغاية
قوله ودخل المطلق والمقيد اي وقع الاطلاق والتقييد على الحكم المثلث **قوله** كما
تقرر في الاصول مثله ما دة كفارة البمين حيث ورد فيها حكم مثبت وهو وجوب
صوم ثلثة ايام مطلقا على قراءة العامة في قوله تعالى فسيام ثلثة ايام ومقيدا
على قراءة ابن مسعود رضي الله عنه فسيام ثلثة ايام متتابعات **قوله** وههنا كذلك
بيانه ان المادته هي هل المرأة حيث ورد فيه الحكم وهو انعقاد عقد النكاح فيه مطلقا
في موضع وهو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم ومقيدا في موضع وهو قوله تعالى واحل لكم
ما وراء ذلك ان يتنكحوا بما اموالكم وقد اتحد الحكم والمادته هنا ايضا ووقع الاطلاق
والتقييد على الحكم المثلث وهو انعقاد العقد وطلبه فيجعل المطلق على المقيد
بالاتفاق **قوله** وجب ان يحمل الآية المذكورة وهو قوله تعالى ان تتنكحوا بما اموالكم على
ما حملناه عليه وهو امتناع انفكاك الابتغاء عن المال وهو المهر وان نفى قولنا
تقرر كون العقد صحيحا والردوم مهر المثل بنفي المهر او بلا شبهة كالايحفي وذكر اكل
الملة والدين وكالدين ان لا خلاف لاهل في صحة النكاح بلا تسمية المهر وذكره
انتهى وقبل صاحب البحر هذا بحسن القول اقول فظهر منه ان ما وقع وكشف الحقائق
من انه قال مالك لا يبيع النكاح بلا ذكر المهر مردود كما لا يخفى **قوله** بخلاف نصاب
السرة لان القطع حد والحد تدرى بالشبهة ويقل وجوده معها امكن **قوله**
واقلة قدر عشرة دراهم سواء كان ذلك القدر عشرة دراهم بعينها او ما يقوم
مقامها بالقيمة في وقت العقد على ظاهر الرواية في يوم القبض على غير ظاهر الرواية
اطلقة فتشمل القدر العين والدين من الوزن والمكيل والمذروع وغيرها سواء

فيه رد للولي
خسر

والقنطار حيث قال تعالى واتيتهم
احديهن قنطارا مسك

قوله ما نفذ سكنت عنه من المهر
فما موصولة او موصوفة والفعلين
مجهولان بنيا للفعول وعنائهم
مقام فاعل سكنت لا مانع فيه
ومن المهر بيان ما ص

هذا تحقيق حقيقة المهر الذي
يجمع قوله الذي

فيه رد لصاحب الكشف المسكين

كان وينت عليها او على غيرها هذا زبدة ما في البحر **قوله** والاكثر ان سمي الخ قال قاضيان
والولو الجي لوتزوجها على الف درهم من نقد البلد فكسدت وصار النقد غير لها كان
على الزوج قيمة تلك الدراهم يوم كسدت هو المختار ولو كان مكان النكاح بيع فسد
البيع لان الكساد بمنزلة الهلاك وهلاك البديل يوجب فساد البيع بخلاف النكاح
انتهى وهذه المسئلة قد دلت ان الدراهم الزاوية الراجحة لو منع من طرف السلطنة
زواجه وتعاطيا فكسدت بظهور الجيدة الراجحة لوم فساد البيع الذي لم ينقل
ثمنه ومن ذلك افتى بذلك المفتي بكونها رمية رسول افندي رحمه الله تعالى وصار عليه
ولم يقبل فتوى شيخ الاسلام وقتئذ وهو شيخ الاسلام اسعد افندي رحمه الله تعالى
رحمة واسعة ولم يصب في الاصرار وتعام تحقيق ما بعثني عليه سيحى في ارباب القرب
ان شاء الله سبحانه تعالى **قوله** في الشغار بكسر الشين وبالفين المجتئين **قوله** بشرط
ان يجوز الخ اقول هذا الشرط لا يكفي في كون العقد شغارا بل لا بد فيه من التصريح
بان يكون احد العقد من صداق عن الاخر من حيث به في عامة الشروح وانما ما صوره
الشراح مقتضيا بالاكل فالحكم فيه وجوب مهر المثل ايضا ولكن لا يسمى شغارا لما عرفت
قوله اذا لم يتراضيا على شئ يعني اذا وقع العقد بلا تسمية مهر او بنفيه ثم لم يتراضيا
على شئ بدل المهر ولو شيئا قليلا وانما صورناه كذلك لان التراضي بينهما ان وقع
في العقد لا يقال له عقد بلا تسمية او بنفيه تدبر وصاها بشئ يكون اسقاطا ما وراء
من مهر المثل بعد الوجوب ولها ذلك **قوله** والا جعل هذا ترديدا من النفي وقد كثر
منه في هذا الكتاب ولكن خلاف استعمال القوم اذ هم جعلوه مقابل المثلث ولانه
مركب من ان والا الذي حذف فغله فيقتضى نفيا وهذا على خلافه **قوله** او تعليم القرآن
وفيه كلام في البحر فيطلب **قوله** او خدمة الزوج الخ لها سنة قال في البداية ان
استخدام الحرة زوجها المحرام كونه استهانة واذ لا الا انتهى وفي شرح الجامع
الصغير لقاضيان ان خدمة الزوج لها حرام لانها توجب الاها فانه انتهى صاحبها
انه يحرم عليها الاستخدام ويحرم عليه الخدمة لها **قوله** فقبل لا يستحق الخدمة
في يجب مهر المثل **قوله** وترجع على الزوج الخ كذا في المحيط وهذا يشير الى اذ ذلك
الخ لا ينجدها الا اجنبي فلا يؤمن الاكتشاف عليها مع مخالطة للخدمة اولانه
كان بغيا امره ولم يحزه **قوله** والزراعة اي زراعة الزوج او رضا بندرها على
ان يجعل علم مهرها **قوله** استدل لا لا بقصة موسى الخ فيه بحث لان هذا
انما يستقيم ان لو كانت الغنم ملك البنت دون شعيب عليه السلام وهو
مشتق اذ قد صرح في التفاسير انما غنم شعيب وبعد لا علاقة لهذه القصة في
المزارة بل الاستدلال فيها بانهم لم يجعلوا رعي الغنم والزراعة خدمة
في مسئلة استيثار الابن اباه فقالوا لو استأجروا به للخدمة لا يجوز ولو
استأجروه للرعي والزراعة يبيع فقطضاه ترجيح الصحة في جعله صداقا وايضا
ليس في كل منهما استخدام المرأة زوجها لثبوت امكان تسليم حال مثل هذه
المنفعة فجعلت اموالا شرعا والحقت بالاعيان فصحت تسميتها هكذا يفهم
من البداية والبحر العلم عنده تعالى **قوله** لتضمنه تسليم رقبته ولانه يخدم
الولي معنى حيث يخدمها باذنه ولان العبد ليس له شرف الحرية ولهذا سلبت
عنه اكرامات الثابتة للاحرار كذا في الغاية **قوله** بكسر الواو الخ وبفتحها

فيه رد للولي
خسر

فيه رد للولي
خسر

فيه رد للكاتفي
وملا خسرو

اي تضمن خدمة العبد تسليم رقبته
وهي المال ولا كذلك الخاذا ليست
رقبته حال

هو المرأة التي زوجها وليها بلاذكر مهر او بنفيه كما في كشف الحقائق وفيه بحث او هو المرأة التي فوضها وليها الى الزوج بلا مهر كما في البحر او صغيرة فوض وليها تزويجها الى الغير بذلك كما هو المتبادر ارامة زوجها مولاه او فوض تزويجها بذلك فظهر ان الحرة بالكسر والفتح والامة بالفتح فقط والكل مراد هنا وفي الحكم مساو والقصر على الكسر قصر **قوله** وقيل تعتبر بحالهما والقائل به الامام الخصاص صرح به في البحر **قوله** وهذا القول اشبه الحق وقد صرح الولوالجي بخلاف الترجيح والارجح قول الخصاص لان ملاحظة الامر من معتبرة في جميع الاقوال الفتوى كما افتوا به في النفقة لان ملاحظة الامر من معتبرة في جميع الاقوال ولذلك لا تتراد المتعة على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم كذا في البحر **قوله** ما فرض بعد العقد وهو اعم من ان يكون بتراضيهما او بفرض القاضي به او بعدم رضاه بعد رعاية ما ثلثها في الاوصاف الالفة مع نساء ايها بالبينه وهو قضاء بمهر المثل ولا طريق لفرضه وقضائه جبرا الا بها كذا في البحر فظهر ان ما ذكر في الشرح نوع منه **قوله** او زيد لو معلوما حتى لو قال زدتك في مهرك ولم يعين لم تنفع الزيادة للجهالة كذا في الوقعات ولا تقتضي صحتها كونها عند شهود فانها صحيحة بلا شهود كذا في القنية **قوله** ثم زادها بعد ذلك الظاهر ان يقال على ذلك اذ لامحاجة الى بعد بعد ثم يعني ثم زادها على المسمى ولو بعد هبة المهر والابراء منه سواء كانت من جنس المهر او من غيره كذا في انفع الوسائل **قوله** بعد العقد طرف المسمى وقوله بعده طرف الزائد **قوله** متعلق الى يعني قوله بالطلاق قبل وطئ يشير به الى ان قوله ويسقط الزائد جملة معترضة مفيدة ان الزائد ساقط ولذلك لم يتصرف واحتج الى هذه الاقادة لان عدم التنصيف كما يحتمل كونه ساقطا يحتمل كونه مأخوذا اقول الظاهر ان قوله هذا ما نزع في المتعلق بينهما وايضا تخصيص السقوط بالزائد قصورا ما فرض بعد العقد لو طلقت قبل وطئ ساقط ايضا وذلك بحج المتعة فيه اللهم الا ان يعد ما فرض بعد العقد زائدا ايضا وذلك بعيد كما لا يخفى بل الا ان يقال ويسقطان اي ما فرض او زيد بعد العقد ويشير بقوله ويجب المتعة الى **قوله** قبل وطئ اراد بالوطئ ما يكون حقيقة او حكما لان الحكم بعد خلوة صحيحة كذلك وان لم يوجد الا اقول لو قال قبل الخلوة لكان اولى لان الدلالة بالوطئ يكون بالطريق الاولي كما لا يخفى **قوله** وانما لم يتنصف اي ما فرض بعد العقد لانه اي ما فرض بعده تعيين للواجب بالعقد وهو اي الواجب به مهر المثل وذلك اي مهر المثل الى وما نزل منزله هو ما فرض ونمرة كون ما فرض بعد العقد تعيينا ان لا يشقة للمشقة لو فرض لها دارا بعد العقد لانها تسقط ولو اخذتها ترد لها لو طلقت قبل الدخول بخلاف ما لو دفعها بدلا عن المسمى في العقد فان له الشفعة لانه بيع هكذا فهمه الفقهاء هنا من الفتح وغيره فظهر منه ان من قال لانه اي التنصيف الى لم يفهم المراد اذ التعيين للواجب بالعقد انما يكون بالفرض بعد العقد لا بالتنصيف كما لا يخفى على من له ذى **قوله** وانما سقط الى وما فرض سقط كذلك وقوله فان كل ما لم يسم بالعقد الى هذا يشمل ما فرض ايضا تدبر **قوله** وجه الزيادة مع المسمى ان قلت تلك الزيادة في المجلس على الاصح كذا في الظهيرية او قبل وليها

فيه رد للولي
خسر

فيه رد للولي
خسر

فيه رد للولي
خسر

فيه نوع رد
للولي خسر

فيه رد
للولي

اي في مجلس الزيادة ٣

في المجلس لو كانت صغيرة لم تعقل كما انفع الوسائل والا فلا يجب لانه لا بد في صحتها من قبولها في المجلس وقول وكما وجب الزيادة مع المسمى بعد الدخول يجب ما فرض بعده ايضا وقد سبق **قوله** وصح حلقها اي بعضها او كلا سواء قبل الزوج او لم يقبل ولكن يرتد بالردة كهبة الدين من من عليه الدين فانه لم يتوقف على القبول ولكن يرتد بالردة بكذا يفهم من القنية في كتاب المداينات **قوله** من مهر مثلها الا ان يقال ان يقال من المهر ليشمل المسمى لانه مراد ايضا **قوله** والمراد بها الخ هنا اثبات الخلوة الحقيقة اجمالا لا تعريفها فلا يقدح عدم شموله لكون الكتب العقور مانعا مطلقا وان لم يكن عقورا فكذلك ان كان للمرأة لانه داخل في المانع الحسى فيما بعد وما ذكره هنا داخل في المانع الحسى ايضا لان وجود عاقل معها وعدم صلاحية المكان حتى ذكره في الاسرار وكذا عدم العلم كما لا يخفى ويحتمل انه مانع شرعي اذ الجهل عذر شرعا في يدخل ذلك في المانع الشرعي **قوله** لا يكون معها عاقل اطلقه فشملي بصيرا او اعمى وانما او يقطان بالغ او صبيا يعقل ولو زوجته الاخرى ولكن قبل في الاعمال ان يقف على حاله لا يمنع والاصح ان كان ليلا لا يمنع وشمل ايضا جارية وجزم الامام السرخسي في المبسوط بان كلا من جاريته وجاريته يمنع وهو قول البيهقيقة وصاحبه لانه يتمتع من غشيتها بما بين يدي امته طبعيا انتهى وقال في الخلاصة اختلف في الجارية على اقوال قيل لا تمتع مطلقا ولو كانت جارية لغيرها وقيل جاريته تمتع بخلاف جاريته والمختار ان جاريته لا تمتع بجاريته انتهى وعليه الفتوى كما في المبتهى **قوله** يمنع الوطئ يشير به الى ان المراد به الرض المقتضى الضرر بالوطئ والى ان لا فرق بين مرضه ومرضها وعليه عبارة قاضيان وقال في الخلاصة هو الصحيح **قوله** ولا ينافيه كونه مانعا شرعا قال صاحب البحر والظواهر انه لا يوجد لنا مانع طبعي الا وهو شرعي فلما اكتفوا بالمانع الشرعي عنه لكان اولى اقول التحقيق انها انما يكونان مانعين شرعا لكونهما مانعين طبعيا لما تقررت في الاصول ان حرمة القربان بهما معلولة بعلة الاذى والاستعداد فلعلى انفراد الطبيعي لذلك وايضا الاخفاء في ان ما ذكره ليس الاحتمال امثلة نوع لنوع اخر وبذلك لا يتم نفي النوع الاول صرح به عصام الملة والدين في الاطول وله نظائر في العلم الادبي وغيره تدبر **قوله** والثالث احرام اي حج او بجمرة سواء كان المحرم رجلا او امرأة **قوله** وصوم فرض قال صاحب البحر لوقال المصنف وصوم رمضان اداء لكان اولى اذ الصحيح انه هو المانع او قال والصوم لكان اختيارا لقول البعض اذ عندهم صوم الفرض والنفل يمنع صحة الخلوة كالاحرام والتقيد بصوم الفرض ليس على قول من الاقوال انتهى قول الظاهر ان المراد به اداء صوم فرض اذ هو لا سبق الى الضم وايضا مانعته محتل بلزوم الكفارة والقضاء وذلك لا يكون الا في اداء صوم رمضان اذ الكفارة في نقض قضاء صوم رمضان ولا فرضية في الكفارات والمندوب بلها واجبتان وبين الفرض والواجب فرق عندنا فلا يشملها صوم فرض فيكون المتن على القول الصحيح **قوله** وهو صوم رمضان والله در المصنف حيث نشره به واصله صوم الى رمضان بمعنى في وصوم فيه لا يكون الا اداء فاستبان **قوله** او صائم فرض يعني قضاء صوم رمضان بقرينة

اللام للفتوى ٣

الغشيان الجماع مختار

فيه رد لصاحب
البحر

فيه رد لصاحب
البحر

المقابلة وقوله وصاؤه نذر وكذا صاؤه كفارة وإتيان هذين المسئلتين تصريح
بعد المفهوم من قوله وصوم فرض وهو أداء صوم رمضان ولذلك تركا في بعض
المتن **قوله** ويجب العدة في الكل فان اصحابنا رحمهم الله تعالى اقاموا الخلوة مقام
الوطئ في بعض الاحكام في حق تأكيد المسمى او جميع مهر المثل وفي حق ثبوت النسب
والعدة والنفقة والسكنى في هذه العدة وحرمة نكاح اختها وحرمة نكاح اربع
سواها وحرمة نكاح الامة عليها ولم يقيموها مقام الوطئ في حق الاحسان وفي حق
حرمة بنت المراءة حتى لا تحرم بيتها على الزوج بالخلوة والاحلال بالزوج الاول
والرجعة والميراث واما وقوع طلاق آخر في هذه العدة قبل لا يقع وقيل يقع
وهو اقرب الى الصواب ثم هذا الطلاق يكون رجعيًا او بائنًا ذكر شيخ الاسلام
انه يكون بائنًا هذا زبدة ما في المنيع **قوله** صحيحه كانت او فاسدة الم ومن ذلك
قال في القنية **عس** تزوجها وقال لم اجا معها وصدقته فعليه كمال المهر انتهى
فيه تفصيل آخر ولكن جميع ما ذكرنا هو بعد تقرير الخلوة ولكن نقل من **طوله**
قال لغير المدخولة ان خلعت بك فاستطاعت فخلوها بغيره بغير مهر لا كما له
انتهى ويقع الطلاق بائنًا ولإعادة في هذه الصورة كما في البرازية قلت وجهه
ان وقوع الطلاق مقارن بالخلوة بل في الجزء الاول لا بعدها فوجب نصف المهر
وبينونة الطلاق من غير عدة هذا **قوله** قبضت الف المهر اى الفاهو المهر و
الاضافة ببيان **قوله** يعنى تزوج امرأة على الف اى من الدراهم او الدنانير
وضمير المفعول من قوله فقبضتها راجع الى الف باعتبار مذكوره وهو الدراهم
او الدنانير **قوله** اذ لم يصل الى الزوج اى بالهبة **قوله** عين ما استوجب الم لان
الدراهم والدنانير لا يتعينان في العقود والفسوخ ولذا لا يلزمها رد عين
ما اخذت بالطلاق قبل الدخول في صورة عدم الهبة وقوله لانه يستحق به اى
لان الزوج يستحق بالطلاق قبل الدخول نصف المهر والمقبوض اى مقبوضها لتعليل
لقوله رجع بملاحظة التعليل الاول وتام هذا التعليل بما قلنا لان صيرورة
هبة المقبوض كهبة مال آخرنا من كون المقبوض مما لا يتعين بالتحسين
ولم يفده عبارة المصنف كما لا يخفى **قوله** او موزونا آخر يريد به غير الالف
الوزنى السابق من نحو القطن والحديد والرماس وقوله في الزمة يشتر به
الان حكم كل منهما حكم النقد من الجرين اذ الم يكن معتنا بل دين في الدمة اما
اذا عتق بان يكال او يوزن فهو كالعرض صريح به في الشرح **قوله** وان لم تقبض
الم هذه ثلث مسائل بيان لمفهوم المسئلة المتقدمة **قوله** ولا يباي بالاختلاف
الاسباب عند سلامة المقصود اعترض عليه بما في التبيين من باب التحالف
لو قال يعنى هذه الجارية فانكر فقال ما بعثكها وانما زوجتكها فانه لا يجوز
لأن يطاها اقول لم يسلم المقصود ولم يحصل ثمة بل اختلفت بينهما المقصود لان
حكم ملك اليمين خلاص حكم الزوجية صريح به في التبيين فاعرف المقصد ولا تمل
الى جواب من لم يوجد فيه **قوله** وكذا لو قبضت الم شرح المسئلة الثانية **قوله**
لم يرجع عليها بشئ ايضا هذا عند ابيحنيفة واما عندنا فيرجع بنصف ما قبضت
وهو ما تان وخمسون درهما اعتبارا للبعض بالكل لان الخط يلحق باصل
العقد فكانت تزوجها ابتداء على الخمسة المقبوضة كذا في العناية **قوله** ولو قبضت

ومن ذلك لم يملكها الرجعة تدبر
مسئلة

فيه رد للمولى
خسر
م

فيه رد لليمين
الواني وبعض
المجتهى
القصد الطريق
المستقيم
لطانكا لا
يخفى معناه

الكثر

اكثر هذا انما من قيد البعض بالنصف **قوله** فعنده الم لانها ترد عليه ما زاد
على النصف عنده **قوله** وعندها الم لانها ترد نصف المقبوض عندها والحاصل
انها ترد عليه ما زاد على النصف عنده فقط وعندها ترد نصف ما قبضت قليلا
كان او كثيرا فظهر منه ان قيد القبض بالنصف للاحتراز عن قبضها اكثر منه عند
الاغنى واما لو اقل منه ووهبت لباقي فعدم رجوعه عليها بشئ معلوم بالطريق
الاول عنده تدبر **قوله** وكذا لو تزوجها الم هو المسئلة الثالثة وهو متفق عليها
وقوله فوهبت له نصفه واما لو وهبت له اقل من النصف وقبضت الباقي فانها
ترد ما زاد على النصف كذا في البحر **قوله** او نكحها على الف وعلى هنا تفنن وناسب
ابناءها لئلا يجتمع حرفي استعلاء لفعل واحد **قوله** فلانه سمي مالها فيه نفع على
وجه الحلال اما بالذات كما هنا او بالواسطة كمنفعة لاييها اولدى رجم محرم منها وانما
قلنا كذلك لانه لو شرط لها مع المسمى خرا وخنزير والمسمى عشرة فسادا وجب
لها وبطل الحرام ولا يكمل مهر المثل ولا يلزم العوض له كذا في غاية البيان وكذا
لو شرط مع المسمى منفعة لاجنبى ولم يعرف فليس لها الا المسمى لانها ليست
بمنفعة مقصودة لاحد العاقلين كذا في المحيط **قوله** فعنده الشرط الاول صحيح
وهو كونه على الف ان اقام لا الثاني وهو كونه على الفين ان اخرجهما وعلى هذا الخلاف
بينه وبينهما ما اذا تزوجها على الفين ان كانت حرة الاصل وعلى الف ان كانت
مولاة او على الفين ان كانت له امرأة وعلى الف ان لم يكن له امرأة لكن او رد عليه
ما اذا تزوجها على الف ان كانت تيممة وعلى الفين ان كانت جيلة حيث يعبر الشيطان
اتفاقا اقول صحتهما في هذه المسئلة بناء على ان كلا من القبح والجمال امر مشاهد
بالنظر البادى وجهالة مثله يسيرة فالترديد فيه كلا ترديد فنزلت منزلة
العدم فلهذا كانت المسئلة متفقا عليها بخلاف جهالة الاخراج وعدمه لان كلا
منهما غير معروف من الزوج وكذا حرية الاصل وعدمها لانها غير مشاهد ولهذا
اذا وقع المتنازع بينهما محتاج الى الاثبات وكذا كون امرأة اخرى تحته وعدمه
غير معروف فيحتاج الى الاثبات او البين عند المتنازع هذا ما اخترعه الخاطر
القادر وما اوجب عنه في الغاية والعناية بالفرق وهو ان الخطر في مسئلة الكتاب
دخل على التسمية الثانية لان الزوج لا يعرف هل يخرجها او لا ولا مخاطرة في مسئلة
القبح والجمال حق ايضا وادبراد صاحب الفتح عليه بالمسئلتين الاخيرتين بانه لا
مخاطرة فيهما غير واردة قد ظهر ما ذكر الفقير ان فيها مخاطرة ايضا كما لا يخفى
على من خاطروا ما قال صاحب الفتح من ان مسئلة القبح والجمال ايضا خلافة اذ قد
نص في نوادر بن سماعة عن محمد بن علي الخلاق فيها مدفوع دفعه صاحب البحرين هذا
الخلاق ضعيف اذ قد نص على الوفاق صاحب المحيط والامام الدبوسى رحمهما الله
تعالى وذكر الاتفاق الامام الولوالجى في فتاواه وغيره وارتضاء صاحب الغاية
انتهى وعليه الاعتماد العلم عند المولى رب العباد **قوله** وهو قوله وبالف انما عبر
بالباء وان كان في المتن بعلى لما عرفت من التساوى فيكون نقلا بالمرادف على
ان الباء اخف من على هذا لا ما قبل من نقل بالمعنى وشل هذا لا يعبر به كما لا يخفى
قوله كما اى ما يبتنى عليه الحكم وقد يكون نفسه محكوما به **قوله** فان كان الم
بيان وتفصيل للاحكام المبتنية **قوله** بالايجاع لان الواجب في الطلاق قبل الدخول

في موضعين رد
لابن همام
م

فيه رد للمولى
الواني
م

في مثل المتعة ونصف الاوكس ازيد من المتعة عادة فوجب الاعترافه كذا في الهداية فظهر منه ان لو كان نصف الاوكس اقل من المتعة فالواجب المتعة كذا في البحر وظهر منه ان المراجعة الى المتعة يكون وان وجد المسمى ان كان نصفه اقل منها فلا يلتفت الى قول من قال بعدمها عند وجدان المسمى **قوله** وان لم يبالغ في وصفه ومبالغة في وصف الثوب وصفه الى حد يجوز فيه عقد السليم اراد به ان بيان الجنس يكفي في النكاح والمادة عند الفقهاء النوع عند غيرهم سوى نوع بن آدم فان صفه ذكره جنس وصفه انثاء جنس اخر بخلاف البيع لان مبناه على الماكسة والنكاح على المسامحة وكذلك لا تترد المهر بالعيب اليسير في غير الموزون والمكيل كذا في الثانية وغيرها **قوله** وان بينها اي بالغ في وصفه الى حد يجوز السلم **قوله** اي اللازم هو ظاهره ان لا يجبر المرأة على اخذ القيمة لا يصير بمنزلة العين هذا رواية وفي ظاهر الرواية ان الزوج يختار بين اعطاء الموصوف وقبضته كذا في الكفاية فظهر ان كلام المصنف على خلاف ظاهر الرواية **قوله** بالوطن اي في القبل **قوله** لا الخلوة فعدم وجوبه بالمش والتقبيل يكون بالطريق الاولى **قوله** مهر المثل اشارة الى ان المسمى لا اعتبار له اصلا ولهذا لو كان مهر المثل اقل من المسمى وجب مهر المثل فقط وشرطه ان لا يزداد على المسمى كونها راضية للخط مسقطه حقها لا الاجل صحة التسمية من وجه وعدم تكرر مهر المثل وان تكرر الوطن مبنى على الاصل ذكر في الظهيرية مع متفرعاته **قوله** لانه مال متقوم اي البيع في مال متقوم او الضمير راجع الى المبيع بقربينة ذكر البيع **قوله** وجب بالغاما بالغ اي وجب مهر المثل اقول ظاهره ان مهر المثل وجب لها فقط وان كان اقل من العشرة لانه بمنزلة عقر من وجه بخلاف النكاح الصحيح اذ وجب فيه مهر المثل ولا ينقص عن عشرة **قوله** والنسب ثبت ولو بغير دعوة كما في القينة وهذا عطف على العلة او على مهر المثل فالظاهر ان يحدد يجب اي يجب ثبوته الا ان يراد انه من قبيل علقته تبنا وما باردا او يراد تصوير المعنى كما اراده بانخير فعلى يثبت ويجب اذ لا معنى لتأخيرها غيره وايضا اللائق ان يبين في المتن كون ثبوت النسب معتبر من الوطن عند محمد لان اسلوب منته عند الاطلاق على قول في حنفية ولكن المصنف لم ينفك عن هذا التخليط في بعض المحال كما لا يخفى والجرة غير مضرورة على قوله عند محمد كما شاهدنا **قوله** فيترتب اي النسب على الثابت من وجه وهو النكاح الفاسد **قوله** من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح اقل هذا القياس غير صحيح اذ النكاح الفاسد ليس بداع الى الوطن لمرته ولذلك لم تعم الخلوة مقام الوطن فيه كما سبق انفا ولم يثبت حرمة المصاهرة بمجرد العقد الفاسد على ما سبق الاشارة من قبل لم تثبت بالخلوة كما سبق ايضا انفا وقد صرح به هنا في الخلاصة ولهذا انقضى المشايخ بقول محمد كما لا يخفى اذا عرفت هذا سقط قول من قال وفيه نكاح البنات يحرم الاتهامات الى لانه في العقد الصحيح ولم ير المصريح فكيف يعرف الاشارة وسقط ايضا ما بنى عليه بقوله مع ان الى لان المترتب على الساقط ساقط العلم عنده تعالى **قوله** ومهر مثلها مبتداء خبره مهر مثلها ولما كان بالاول الاصطلاح وبالثاني اللغوي اندفع الدور **قوله** ستانصب

فيه رد للولي
الواني

تحقيق هذا المثل في المبيع في البيع
الفاسد
واليسير والفاحش من العيب
مقداران بمرتبة العيب كذا
في المبسوط

حتى يصير مستوفيا للمعقود
عليه كذا في العناية

مناسب هذا سيجي عند قوله
والاذن بالنكاح يتناول
الفاسد في باب نكاح الفاسد

فيه رد
للواني

على التمييز من مثلها كما في قولك مثله رجلا **قوله** وبجلا الظاهر من اطلاق اعتبار مطلقا كما في الفتح فيكون رد الما اعتبره بعض المشايخ الجبال معتبر في اوساط الناس لا في بيت اهل بيت الشرف والحسب **قوله** وديانة هي التقوى ويدخل فيها الذين اي الاسلام اذ هو افضل التقوى فالذمية لا تماثل المسلمة وقد ذكر المصنف ثلثة عشر اوصافا وزيد عليها ان لا يكون لها ولد وقال المشايخ يعتبر حال الزوج ايضا بان يكون زوج هذه المرأة كحال زوج مما تلتها في المال والحسب والبلد والعصر والعقل والتقوى والسن لان لكل منها مدخل من جهة الزوج ايضا في اعتبارها في حقه ايضا لان الشاب يتزوج بارخص من الشيخ وكذا المتق بارخص من الفاسق كذا اذا د بعضنا ابن همام وبعضها ابن النجيم عليها الرحمة **قوله** فان لم توجد اي بان لم يكن لها قريبة انثى من قوم ابيها او جدت ولكن لم توجد المماثلة بينهما في الاوصاف خست الثانية بالذكر في الشرح لا غناها الاولى **قوله** فن الاجاب في الرواية فيه على اطلاقه فشميل باطلاقة من كانت من قبيلة هي مثل قبيلة ابيها او لا وتخصيص الاول بالذكر في الشرح قصر بل القاض اذا لم يعتبر بالاجنبية مطلقا وفرض لها المهر صح كافي المحيط فظهر منه جواز القضاء باعتبار الاجنبية مطلقا كما لا يخفى **قوله** صح ضمان الولي اي كفاية اطلق الولي فشميل ولي المرأة وولي الزوج الصغيرين او الكبيرين اما صحة ضمان ولي الزوج الكبير والزوج الكبير فقد لما ذكر في الشرح ولا نهما وكلاهما لا اجنبى وان كانا عاقلين فلا يكونان مطالبين ومطالب اصلا وصحة ولي الزوج الصغير لما ذكر ايضا وكونه صغيرا محضا كما في ولي الصغيرة حتى لو كان العاقد اب الصغير لا يثبت المهر في ذمتها لم يتغن بل هو في ذمة الابن عندنا سواء كان الابن موسرا او معسرا **قوله** لانه اي الولي من اهل الالتزام وقد اضاف الضمان الى ما يقبله وهو دين المهر فضع ضمانه والتزامه **قوله** ولو كانت صغيرة هذا تدبيل للتجيم السابق لدفع الوهم وقد بينهما الشايخ **قوله** من زوجها ووليها تخصيص وقد عرفت التجيم فاللائق ان يقال من زوجها والولي اي الضامن **قوله** ان امر الزوج الى يشير به ان الزوج ان لم يامر به لا يرجع الضامن عليه مطلقا وليس كذلك بل الضامن ان كان وصي الزوج الصغير يرجع عليه مطلقا او اذا ضمن او اذاه باذن ابيه لو كان غير الاب او اشهد حين الضمان او الاداء انه يرجع عليه لو اياه فيكون لهما رجوع في مال الصغير لو وجد والى نفسه بعد اكبر هذا زبدة ما في الشرح **قوله** به اي بالاداء هذا هو الظاهر من سوق الكلام او بالضمان هذا هو الظاهر بحسب المعنى **قوله** ان تمنح زوجها من الوطن ولو وطنها على كره قبل ايفاء المعجل هل يحل او لا قال في المحيط من النفقة ان كان الامتناع لا لطلب المهر يحل لانها ظالمة وان كان لطلب المهر لا يحل عندا بخيضة وعندا يحل انتهى **قوله** والسفر بها قال صاحب البحر هذا بما لا ينبغي لانه يوهن له اخراجها من بلدها الى ما دون السفر وليس كذلك بل ليس له اخراجها من بيتها الى بيت آخر من مصرها انتهى اقول فيه بحث اذ قد قال في القينة للزوج ان يخرجها من البلد الى القرية اذا لم يكن مسافة سفر با تفاق بين ابيحنيقة وصاحبه وان لم يوقفها مهرها انتهى وهكذا قال ونقل شارح النفاية واما ما قاله صاحب البحر

فيه رد للولي
خسرو

فيه رد للولي
خسرو

فيه رد لصاحب البحر
الرائق

فانما هو تفقه منه من اطلاق متن الكنز ولم يصب **قوله** ان لم يؤجل كلفه وسكت
عن وصفه كذا في الثانية ويبقى ما فرض تأجيله فيما نص على تأجيل ولا على تأجيل
في ذمة الزوج الى الطلاق او الى الموت قال الزاهد في هذه اعادة ما ثورة و شريعة
معروفة عند اهل خوارزم كذا في الفتاوى القاسمية **قوله** على ما شرطنا من
التأجيل والتأجيل هذا اذا كان الاجل معلوما او مجهولا بجهالة متعارفة كالمصاه
والدياس فانه كما لمعلوم هنا وان كان فاحشا كالالميسرة او الى تملأ السماء
او الى الطلاق او الى الموت فالاجل لا يثبت ويجب المهر حالاً صريح به في الاولين
في الغاية وفي الاخيرين في البحر وفيه قال والظاهر بينهما عدم الوجوب حالاً
لجريان العرق بالتأجيل به ولكن صح في الخلاصة كون المهر حالاً عند تفاخر الاجل
مطلقاً اقول ينبغي ان يصح التأجيل بالطلاق او الموت فانه اذا لم يصح به وسكت
عن وصفه صار تأخير المهر الى الطلاق او الموت جائزاً وعرفنا كما هو عادة عامة الديار
نجوازه عند التصريح به بالطريق الاول كما لا يخفى **قوله** وبما فرض بها بعد اذ
اي في ظاهر الرواية كما في الثانية والاولى الجدية **قوله** لقوله تعالى وجهه ان الله
سبحانه امر الازواج باسكانهن من حيث سكنوا على الاطلاق فلم ينقلهن الى
حيث سكنوا من البلاد وقوله تعالى ولا تضاروهن ليس بقيد ولا يخص بالحصص
بل هو معلول بقوله لتضييقوا عليهن والتضييق فعل اختياري فالمعنى ولا تضاروهن
في السكنى لترديدوا التضييق عليهن فيكونون منهيتين عن ارادة التضييق في
السكنى سواء كانوا في الحضرة او السفر وانت خبير بان سفرهم ليس لارادتهم
التضييق عليهن فيبقى السابق على اطلاقه كما لا يخفى العلم عنده **قوله**
لان الغريب يؤذى ولفساد الزمان لانه لا امن على نفسها في منزلها فكيف
اذا اخرجت **قوله** وبه يفتى اقول انتي به الفقيه ابو القاسم الصغار وتبعه
الفقيه ابو الليث كما في البحر وتبعهما كثير من مشايخنا كما في الكافي وعليه
عمل قضاة زماننا كما في انفع الوسائل ولكن في فضول الاستروشنى معزيا
الى ظهير الدين الموعين ان الاخذ بقول الله تعالى اول من الاخذ بقول الفقيه
انتهى ورده في غاية البيان بان قول الفقيه ليس منافياً لقول الله تعالى لا
انصر مقيد بعدم الاضرار بدليل سياق الآية وهو قوله تعالى ولا تضاروهن
وفي النقل الى بلد آخر غير بلدها اضرار بها انتهى وانت خبير بان الرد
يندفع بما سبق من التحقيق وذكر في جامع الفصولين ان الفتوى على انه له
ان يسافر بها اذا اوفاها المجل انتهى وافق بعض المشايخ انه اذا اوفاهها
المجل والمؤجل ان كان تأجيله لاجل اسكانها في بلدها عرفاً وكان ما مونا سافر
بها والا فلا قال صاحب الجمع في شرحه وبه يفتى وقد اختلف الاثنا والاربع عند
الفقيه الاثنا بقول الاخير **قوله** لانه يوجد فيه عمل بظاهر الرواية وبغير
ظاهر الرواية تدبر العلم عنده **قوله** اعلم ان المهر الى قوله هذا اذا
لما في غاية البيان من المهر اذا سكت عن وصفه يجب حالاً ولو لم تمنح نفسها
من يعطيها المهر **قوله** وذلك يختلف اي المتعارف يختلف الى فيجبل ويؤجل
ويؤجل ما يؤجل عرفاً ولا يتقدر بالزوج والخمس ونحوها بل يعتبر عرف بلدها
فان الثابت عرفاً كالثابت شرطاً كذا في الثانية والصيرفة **قوله** لا يتحقق

فيه رد لصاحب
الخلاصة

في القول السابق منه
فيه رد لغاية البيان
والواني

سبب بعض تحقيق هذا المجل في
كتاب القضاء عند تحقيق قوله
ولا يشترط في المعنى الاجتهاد
وجه ما قد صرح به من الفتوى
اذا اختلفت كان الترجيح بظاهر
الرواية كما في البحر الرائق في كتاب
الرضاع وهذا اختلف قد جمع غير
ظاهر الرواية يكون خلاف ما صرح
به وتوجه الفقيه عمل بها في الجملة
مهما امكن فيكون احسن كما لا يخفى

الغربة لانه تبوية وليس بسفر كذا في العناية والقاسمية وقد صحه وصوبه
في القنية **قوله** اختلفا في المهر في اصله يجب مهر المثل اقول احتاج المقام
الى بسط مقدمة وهي ان الموجب الاصل في النكاح عندا يمينه مهر المثل
اذا هو العدل والمعدل عندا الى المسمى عند صحة من كل وجه وعندا على العكس
لان المصير الى مهر المثل تعذر المسمى كذا في غاية البيان نقلاً عن الجامع الصغير
وهذا اصل لا ترد فيه نص عليه صاحب البحر وصاحب تنوير التلخيص للجامع
الكبير هذا فاذا اختلفا في اصل المهر ولم يقر احداهما بينة يتعين ان يخلف
شكراً للتسمية اجماعاً فاذا نكل يجب ما هو المسمى عندها ومهر المثل عندها واذا
حلف يجب مهر المثل بالاجماع المركب اما عنده فهو الاصل واما عندها فالتعذر
القضاء بالمسمى لان خلفه سلبه والعقد لا ينكح عن مال نصير الى مهر المثل
واما قلنا يجب المسمى عندها ومهر المثل عنده لان النكول اقرارا عندها وعنده
ليس باقرار بل بذل مال لغداً اليمين فلما لم يكن النكول اقرارا عنده ولا
اثبات المدعى لم يصح المسمى من كل وجه فثبت الاصل المتيقن عنده وهو مهر
المثل بخلاف سائر الدعاوى اذا الاصل فيها المدعى به لا غير ولذلك يتعين
بالنكول عنده ايضا ولو كان من جهة البذل هذا ما استفدته من كلام المشايخ
بعو من الملك القياض وتوفيقه نظهر ان قوله فان نكل يثبت دعوى التسمية
انما هو على قولهما وقوله وان حلف يجب مهر المثل مجمع عليه وظهر ان الحلف
والنكول لما لم يقد كل منهما فائدة اخرى عنده ينبغي ان لا يخلف فيه والله
دور صدر الشريعة حيث اشار وسقط بحث مولانا خسرو وصاحب البحر
الرائق ومن تابعهما من المحشين على كلامه وظهر ايضا ان كلام صدر الشريعة
هنا لم يغير كلامه ثم اذا لا سغا لا ينفى جواز التحليف ولكن لما لم يقد النكول
كان اللائق تركه عنده وظهر غاية سقوط كلام المتصدي الى الجواب عن
البحث بان يثبت للمسئلة جهتين دعوى النكاح ودعوى المهر الى وان
خير بان فرض المسئلة في ان لا نزاع بينهما في العقد وانما هو في اصل المهر
كما لا يخفى وبقي هناك كلام وهو ان الاصل في عقد النكاح المسمى عندها ولكن
بمجردا خلف هذا الاصل في تحكيم المهر وكان مع الاعظم في ان الاصل مهر
المثل في التحكيم صرح به في العناية وفي البحر مفصلاً وما نحن من قبيل التحكيم
فتأمل العلم عنده تعالى افاض الحاجات بما عطي المسؤولات اريد منك التوفيق
الى طريق السداد **قوله** حكم مهر المثل بتضييف الغبن اي جعل مهر المثل حكماً
يبني عليه الحكم ونف قد يكون محكوماً به **قوله** في الخ تفصيل الحكم المبني على
التحكيم فن قل ان هذا الكلام من المصنف هنا بخلاف لما في باب التحالف من
كتاب الدعوى فقد ظن والظن لا يغني عن الحق شيئاً **قوله** تخالفا فيفدع
الابتداء بينهما يعني استحباباً لعدم رجحان احدهما على الاخر كما في العناية
او بداء يمين الزوج لان اول التسليمين عليه فيكون اول اليمينين عليه
كتقدم المشترى على البائع في التحالف والخلاف في الاولية متى لو بدئ بايه
كان في فتح القدير والظهيرية والاولوية والمواد بالتسليمين تسليم
المهر وتسليم البضع **قوله** اي بمهر المثل لان الملقين او برهانين تعاضاً

موجباً اصل في النكاح

هذا تحقيق لم يجم مولاه الى
الآن

هنا رد للردل خسرو
ولصاحب البحر
ولصاحب المفاخ

فيه رد
لواني

فيه رد لصاحب
البحر الرائق

فيه رد
لواني

فتسا قطا **قوله** ان شهدله الا نسب لما سبق ان يقال شهدت وان جاز
تذكير ضمير المؤنث الغير الحقيقي كما في قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير
قوله وعندها قضى بهن المثل هذا تخليط من المصنف لان ظاهر اطلاق المتن
ان يكون قول البيهقي مالم يصح بغيره كما لا يخفى **قوله** قال مشايخنا هذا كله
الح ولقد اتى ابن النجيم رحمه الله بهذا في البحر الرائق عن المحيط ثم قال واقره الشارح
ولا يخفى ان محله فيما اذا ادعى الزوج اتصال شئ اليها واما لو لم يدع فلا
ينبغي ذلك انتهى واق عليه بشواهد وعليه الاعتماد لان قوله لانها لا تسلم
نفسها الح يقتضى الدعوى ثم ان مات احدهما او كلاهما تقوم ورثة الميت مقامه
هكذا وجدت في هامش البحر من المقدسي **قوله** والجمع المشوي الظاهر ان
الشوي قيد اتفاق لان ادعاء الجمع النفي يكون قد بدا وهو با نضمام عمل اخر
او بالبيع وهو خلاف العادة في مثل هذا الجمع وقد فسّر الامام الولوي المهيأ
للاكل بما لا يبقى ويفسد انتهى وايضا عند الشاة الذبوحه من المهيأ للاكل
كذا في النهاية **قوله** فالقول فيه قولها اي مع يمينها وان كان العرف شاهدا
لها كذا في معراج الدراية **قوله** زوج ايشع لا ولقد زلت هذه المسئلة في الحاشية
والخلاصة بانه ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الاشراف
والكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان من لا يجهز البنات مثل ذلك
قبل قوله انتهى ولا يذهب عليك ان هذا التفصيل بناء على قوله او بكت بسنة
معلومة الى وهذا التفصيل بعد وروده لم يبق شبهة في كونه عارية ولا مدخل
في كونه من الاوساط او الاشراف هذا **قوله** فانت قيد الموت اتفاقا لانه لو
جهز بنتها ثم ادعى ان ما دفع لها عارية وقالت تملكها فالقول قولها وعلى
الاب البينة كذا في فتح القدير **قوله** لان الخطاب عام اي في قوله تعالى اهل كم
ما وراء ذلك ان تبتغوا بما مولاكم لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث الى اهل
حيث قال تعالى يا ايها الناس اتى رسول الله اليكم جميعا فيثبت الحكم على
الحرم كما في الكافي **قوله** ولا يخيفه ان المهر حق الله تعالى ولا من حيث
الوجوب عملا بقوله تعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في ازواجهم على ما عرف في الاموال
اظهار الشرف المحل وصيانة عن الابتذال مجانا ثم كان حقها بقاء قد سبق
الإشارة اليها وصريح بهما في العناية وغيره ثم **باب نكاح الرقيق والكافر**
قوله الرقيق هو المملوك المستوي فيه المذكور والمؤنث والواحد والجمع كما في
الفتح فعنون الباب بالرقيق لكونه اشمل ثم ذكر الامة مع دخولها في القن
انما يليق بعد التجريد والتخصيص بالذكر ومع ذلك حمل ذكرها بعد القن
بل الفصح ان لا تذكر لانه ان اريد بها الامة الخالصة فهي داخلية في القن وان
اريد الاطلاق فاي حاجة الى قوله واما الولد نعم قد يستعمل في عبارة الفقهاء
في المذكر القن وفي المؤنث القنة وعليه حمل عبارة المصنف والمراد بالمكاتب
والمدبر مجموعة المقام من هو ذوات كتابية او تدبير مذكرا كان او مؤنثا ويدخل
في المكاتب مع حق البعض مذكرا او مؤنثا على مذهبي البيهقي لانه كما كتب
عنده على سبيل فلينفذ نكاح الاب الاذن **قوله** وهذه العبارة احسن الى
اقول دفعه بان المراد من عدم الجواز عدم النفاذ لعدم الصحة بقريضة

فيه كلام على المصنف

فيه حسن ايها

فيه رد للواني

فيه رد للمولى
خسرفيه رد للمولى
خسر

قول صاحبنا لكن في فصل الوكالة بالنكاح قبل ونكاح العبد والامة بلا اذن
السيد موقوف انتهى فلما بين موقوفته ثم قال بعدم الجواز هنا بناء على انه
لما جاز المالك رجلا لله تعالى تزوجه بغير اذن مولاه اقتضى حسن مقابلة
المذهب بالمذهب كونه العبارة بعدم الجواز الا باذنه كما اختاره صاحب المجمع
ايضا **قوله** ان اجاز نفذ اي النكاح اقول هذا في النكاح اما التسري للعبد
والمكاتب والمدبر حرام مطلقا كذا في شرح الطحاوي وفي فتح القدير لو دفع
المولى لعبده جارية ليتسرى بها لا يجوز لانه لا تسري للعبد اصلا سواء
اذن له مولاه او لم ياذن لانه لم يوطئ انما ثبت بملك الميمن او عقد النكاح
وليس للعبد الاول فتعين حل وطئه في عقد النكاح انتهى هذه مسئلة لا بد
من حفظها ونشرها اذا العوام كثيرا ما يغفلون عنها **قوله** وبجوتهم يسقطان
سواء وقع الدخول بها او لا اطلقت لكن مقتضى بان كان عبدا مجورا عليه
مطلقا او ما ذونا او مكاتب لم يترك كل منهما كسبا واما لو ترك كل منهما شيئا من
كسبه لا يسقطان ويتعلقان به على ما سيعلم من كتاب المأذون والمكاتب
بعد تدرب **قوله** ان كان المهر كذا الظاهر ان يقال ان كان النكاح وتقدير
مضاد اي وجوب المهر مجرد تصحيح ولكن ان تقول انه اشار به الى ان الاذن
بالنكاح لا يشمل الاذن بالمهر مطلقا فشرط في تعلق برقبته ان يقع نكاح به
لان له السيد ومالم يوجد لم يتعلق به حاله فيبقى ما بعد العتق كما لو اذن له ان
يتزوج فلانة بالفرز وجها بالفرز ودخل بها توقف صحة هذا العقد على جازة
المولى ولم يرض فكان فسحا وردا والمهر يبقى بعد العتق فلا ماطة هذه النكتة
قال ان كان المهر ولم يقل ان كان النكاح تدبر العلم عنده تعالى **قوله** فيباع فيه
الا اذا اذاه مولاه لم يبيع لم يحصل المقصود الحاصل لو ترك بغير اذن فان لم يدخل
فلا حكم له وان دخل فلا يخلو من تفريق المولى بينهما او بغيره في الاقل يطالب بالمهر
بعد العتق وفي الثاني وفي نكاح العبد باذن مولاه او لا وفي تزوجه بنفسه اياه
يتعلق المهر برقبته فيباع فيه هذا ما فهمه الفقهاء من كلمات الشرح **قوله** لانه
يبيع بجميع المهر فاد هذا التعليل انه لو بيع لمهرها المثل ثم حل الموهل يباع
مرة اخرى لانه لم يبيع الا بجميع المهر وقد صرح بها في البحر **قوله** منهم من قال
يجب المهر ثم يسقط الى اعترض عليه بما حاصله ان مقتضى المضار ان يجب عليه
المال ولو بعد العتق في حق المولى ايضا وان لا يسقط بعد الوجوب اقول ظاهر
حال العبد استمرار رقبته والعبد من حيث هو وليس بما لك بشئ على الاستمرار
فكيف يتنا وله النص وايضا لو وجب مقالة تعالى انما يجب للمولى ولو كان وجوب
له ساعة لكان وجوبه اكثر من ساعة وهذا لا يجوز صرح به في الولو الجية ولئن سلم
فالواجب عليه واجب على المولى فيسقط وايضا ان العبد اذا جنى على مال المولى
يكون هدا فللمولى التعزير وعلى العبد الاستحلال في العبد ولا يتعلق على رقبته
ضمان العتق لا قضاء ولا ديانة ولم يقل بالتعلق احد وليس بين المهر اقوى
في حق المولى حتى يلزم عليه بعده وغاية ما ادعى فيه ان يكون عبدا بهذا الدين
ايضا والعق يسقط الكل كما لا يخفى هذا غاية ملاحظة الفقهاء فانظر ماذا ترى
العلم عنده تعالى **قوله** ثم يسقط لم يقل فيسقط وان كان الفاء او فظا هرا من ثم

فيه رد
للواني

قاعدة مرضية من الشيخ
الرضي

لان ثم يقتضى امتداد الوجوب وقد عرفت عدم جوازه بناء على قاعدة مقررة
ذكرها الرضى عليه الرحمة وهى ان الفعلين المتعاقبين اذا امتد احدهما جاز
ان يعطف احدهما على الآخر ثم انتهى وهما فعل السقوط بتدليل مستر وهذا
قاعدة جيدة خذها تنفعك كثيرا **قوله** في المهر والنفقة لكن المكاتب ليس
في جميع قيمته والمدير في ثلثي قيمته فاذا احاط السعاية ذلك عتق اوج ان
بقى من المهر والنفقة شئ فلها ان تطلبه منها كذا في شرح النقاية **قوله** مع
بقاء الكتابة والتدبير انما قال به لان المكاتب لو عجز ردة في الرق والمدير اذا عاد
الى الرق بحكم القاضي الشافعي يبيعه بتعلق المهر بالرقبة ايضا **قوله** وبكسب
لوما دون او مكاتب سواء كان الاول مديرا او قنا والى الثاني معتق بعض اولا
تدبر **قوله** يسمى طلاقا اي مجازا **قوله** وهو البق الح بيان للعدول من الحقيقة
الى المجاز حاصله ترك الحقيقة بدلال الحال وهو قاعدة مقبولة صرح به
في الأصول **قوله** او هو ادنى يريد به ان هذا اللفظ اما دأثر بين الرق والطلاق
المعروف حقيقة او في الاول مجاز بقرينة وفي الثاني حقيقة فكان جملة على الرد
اولى لانه دفع قبل الثبوت والطلاق دفع بعده والدفع اسهل من الرفع
فاذا حمل على الدفع انفسخ به نكاح العبد حتى لا تلحقه الاجازة بعده وما في
الثانية من قوله لو قال المولى لا ارضى ولا اجيز كان رد او لو قال لا ارضى ولكن
رضيت متصلا جاز استئسانا انتهى وجهه ان كمن مع الواو وبدونه من الفاظ
الاستثناء فيكون الكلام في تقدير النفي والاستثناء وهو موجب لتوقف صدد
الكلام على اخره فيثبت به الرضا والاك لا يخفى **قوله** والاذن بالنكاح اي
بنكاح اي امرأة مرة كانت او امة معينة كانت او غير معينة كذا افاد في البحر
وما وقع في بعض الكتب من التقييد بالامة والمعينة اتفاق وايضا المراد
بالاذن ما كان على طلاقه او ما لوقيده بان اذن في النكاح الفاسد فانه بتقييد
اتفاقا كذا في المدايح مفصلا **قوله** فيباع لمهرها والمراد مهر مثلها لا غير كما
سبق من ان الواجب في النكاح الفاسد بالوطى مهر المثل ولا اعتبار للمسى
اصلا فظهر منه ان حق العبارة ان يقال لزم مهر المثل بدل قوله لزم العقر
والعقر هو مهر امرأة وطئت بشبهة كما رقت الى رجل وقيل هو زوجك
وليست بزوجة فوطئها لزمه العقر وما في المحيط لزم مهر مثلها المراد منه
العقر صرح به في البحر ونسرا العقر بانه ينظر بكم تستأجر لولا ان كان حلالا
فيجب ذلك القدر هكذا قال الشيخ الدين نقلا عن الامام الاسيبجاى ذكره
في البحر وقيل العقر مهر مثلها وقيل في المرة عشر مهر مثلها ان كانت بكر ونصف
عشرة ان كانت ثيبا وفي الامة عشر قيمتها ان كانت بكر ونصف ان كانت ثيبا
كذا في شرح المجمع **قوله** وسارت غرماه فيما في يد العبد من كسبه او في ثمن رقبته
ان لم يوجد لو حيا وفي كسبه لو ميتا على ما يستعلم من كتاب المأذون تدرب
قوله في مثل هذه الصورة احتراز عما سبق من تزويج المولى عبده امته **قوله**
فالزائد بطالب به الح اي لو بقي شئ من كسبه او من ثمن رقبته **قوله** من زوج
امته اطلقها فنشلت القنة والمديرة وام الولد ولكن المكاتبه خارجة عن هذا
الحكم بقرينة قوله فتخله لان المولى لا يملك استئصالها فلذا يجب النفقة لها

قوله لانه دفع الى هذا على ترجيح المجاز
على الحقيقة هتاء واللفظ اذا دأثر
بين المعنى المجازي والحقيقي يرجح
الحقيقي ليس على طلاق بل اذا
لم يكن مرجع غير القرينة وما اذا
وجد فهو يرجح كما هنا صرح به في محله

فيه رد للمولى
خسر

بدون التبنونة كذا في الثانية **قوله** لا يجب عليه التبنونة قديها لان المولى اذا
استوفى صداقتها امر ان يدخلها على زوجها وان لم يلزمه ان يتوبها كذا في المبسو
قوله ان يخلى الح معنى اصطلاحى للتبنونة على ما ذكره المصنف **قوله** ولا يستحب
نصب وعطف على قوله يخلى **قوله** مصدر آية بيان لغناها اللغوى **قوله** والمولى
مبتدأ خبره جملة يسند اليه **قوله** لتكينه مصدر مضاف الى فاعله والمفعول
مخدوف وهو الزوج اي لتكين المولى آياه الى التبنونة **قوله** فتخدمها اي في الحضر
او في السفر وليس للزوج ان يمنعها من السفر بولاها كذا في الظهيرية **قوله**
ان تظفر بها ظاهرها انه يظفرها متى وجد فرصة وظلوة سواء كانت مشغولة
بخدمة المولى عنده او لا وسواء كان ليلا او نهارا وما قال في المحيط متى وجد
فرصة وفراغها عن خدمة المولى ليلا او نهارا انتهى ظاهرها ان لا يجوز له وطئها
مشغولة بخدمة المولى ولو في مكان خال فبين الظاهرين تدافع اقول لعل مانعه
اشارة الى انها لو في خدمة فانت او تضررت باشغاله اياها عنها بالوطى فعند
ذلك لا يجوز له الوطى واذا لم يكن كذلك فله الوطى العلم عنده تعالى **قوله** ومع
الرجوع الح متى لو شرط تبوتها للزوج وقت العقد كان الشرط باطلا فله ان
يستخدمها لان حق الزوج ملك الحل لا غير والباقي للمولى فله ان يستخدمها كذا
في البحر مفصلا **قوله** ان اراد استخدامها الظاهر ان يقال ان اراد استخدامها **قوله**
فيه صيانة ملكه جملة ظرفية صفة لقوله كل تصرف لا اسمية لان الظرف اذا
اعتمد الموصوف يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاهين البصرة
واكوفية سيما اذا وقع بعده اسم حدث كما هنا فارتقاء بالفاعلية عند سبويه
وان لم يعتمد الظرف صرح به في محله وله اجبار عبده وامته اطلقهما فنشلا
غير المكاتب والمكاتبه تفصيله في البحر الرائق **قوله** بقتله قدي بقتل سيدها
لان لو قتلها اجنى لا يسقط اتفاقا امته اراد بها القنة والمديرة وام الولد
لان مهر المكاتبه لها المولى فلا يسقط تقبله آياها **قوله** كما لو باعها الح هذه
المسائل التلت متفق عليها في سقوط المهر لكن المراد سقوط المطالبة في الاولى
والثالثة لا سقوط اصلا لانه لو احضرها بعده فله المهر وطلبه كذا في المحيط
والظهيرية **قوله** والقتل جعل اتلافا جواب عن قوله لانه الميت مقتول
باجله يعنى ان القتل جعل اتلافا في حق احكام الدنيا لا تركا بالقتل المسمى
عنه وهو قوله موتعا ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ولذلك وجب
عليه القصاص في قتل العمد والدية في الخطاء والحرمان من الارث فيما وسقوط
القصاص او الكفارة فيما نحن فيه لقوله عليه السلام لا يقتل الولد بولده
ولا سيده بعبده **قوله** لانه جعل الح وجبا لتجيب بالقتل ان المهر لا يتعين للمولى
الا بدخول الزوج او بموت الامة فلما كان موتها بقتله آياها مجتهد اخذ المهر
لغوري بالحرمان هذا فظهر منه ان حرمانه ليس لكون المهر ارثا له عنها حتى يحرم
منه لو قتلها بعد الدخول ايضا وايضا لانهم التجيب في القتل بعد الوطى
اذ بالوطى استوفى الزوج البعض في ملك المولى فتعين المهر له فوجب على
الزوج تسليمه له فلم يبق للامة دخل فيه اصلا متى يكون المولى معجلا بقتله
آياها فيحرم به اذا عرفت هذا فظهر غاية سقوط تحت المصنف وظهر سقوط

فمنعها من السفر بولاها كذا في الظهيرية
قوله فتخدمها اي في الحضر او في السفر
ولا يستحب نصب وعطف على قوله يخلى

فيه رد للمولى
الوائق

فيه رد للمولى خسرو
والمولى اخي

وهو ان مسألة قتل المرأة
نفسها مقدمة على هذه
المسألة ثم قلنا ان
الصورتين معروفة
باللام جلتا على قتل
المولى امة و قتل المرأة
نفسها ٣

فيه رد للمولى
الرائي ٣

فيه رد للمولى
خسرو ٣

فيه رد للمولى
خسرو ٣

ايراد المحشي مولانا اخي **قوله** في الصورتين اي في قتل المولى الامة وفي قتل المرأة
نفسها هذا مقتضى سوق كلام مدبر الشريعة ويمكن ان يراد بالصورتين قتل
المولى امة و قتل الامة نفسها بناء على ما نقل في الزيلعي وغاية البيان ان الامة اذا
قتلت نفسها فمقتضى روايتان انتهى وقال في الحاشية والصحيح عدم السقوط انتهى
فيكون هذا مقتضى عدم السقوط وتصحيح هذه الرواية فظهر منه قصور من شرح
كما شرحنا و نقل الروايتين فيكون لم يعلم صحيحا منهما وبناء الكلام عليه
قوله لا يقتل المرأة نفسها فمقتضى عدم السقوط كما في المرأة فان كان في قتل الامة
نفسها اختلاف الا ان الصحيح عدم السقوط كما في المرأة فالاولى ان يقال لا يقتل
المرأة نفسها كما لا يخفى **قوله** لا الامة والمراد بها القنعة والمدبرة وام الولد
قال صاحب البحر واما المكاتبه فينبغي ان يكون الاذن اليها لان الولد لم يكن
للمولى ولم اره صريحا انتهى **قوله** وكذا مدبرة وام ولد اللاتق ان يحبس هذا
شرما للامة تحتها لان اسلوب كلام المصنف هذا يقتضي تخصيص الامة بالقنعة
وقد عرفت غير مرة انها ليست كذلك **قوله** كبح عبد اطلقه فشمم القنعة والمدبرة
والمكاتب **قوله** كذا الامة وهي شاملة كذلك القنعة والمكاتب والمدبرة وام الولد
ولكن في الاخير بين كلام اما المدبرة فان اعتقها مولاه في جوفته فالحكم كالقنعة
وان اعتقت بموت المولى وقد خرجت من الثلث فكذلك وان لم تخرج لم ينفذ نكاحها
حتى تؤدي السعاية عندا بيمينه وينفذ عندها كذا في الظهيرية واما الولد
فاذا اعتقها او مات عنها مولاه فانكاح غير نافذ سواء دخل بها الزوج او لا
لان العدة وجبت عليها من المولى لان الزوج فوجبت انفساح النكاح هذا في
ظاهر الرواية واما في رواية ابن سماعة عن محمد لو دخل بها الزوج قبل العتق
او الموت نفذ النكاح لان العدة واجبة من الزوج لان المولى على روايته **قوله**
وكذا لو باع المولى والمراد انتقال الملك الى غير المولى شراء او هبة او ارثا فانما باع
الملك الثاني نفذ النكاح وكذا حكم الامة لكن لا مطلقا بل اذا كان المالك الثاني
لا يحل له وطئها كما بنى اشتراها موطوءه الاب فانه ينفذ باجازه وان كان
يحل له وطئها فاذا نال ينفذ اتفاقا لانه طرأ على موقوف فابطله
هذا في ظاهر الرواية واما في رواية ابن سماعة فالزوج ان دخل بها قبل الانتقال
وجبت العدة عليها فلا يحل فرجها المشتري او نحوه فتصح اجازته وقد جزم
به قاضيان في فتاواه وقد قرى شمس الامة السرخسي ظاهر الرواية وعليه
ظاهر ما في المحيط **قوله** اي الزوج الامة والمراد بها القنعة والمدبرة وام
الولد لا المكاتبه والمتفق بعضها فان المهر لهما **قوله** فالمسمى له هذا عند تعيين
المسمى وصحته اما لو كان مجهولا او غير مال متقوم او كان العقد بنفي المهر
او بسكوت عنه فيجب مهر المثل اعتبارا على ما سبق فيكون هو له تدبر **قوله**
فوجب البذل له وهو المسمى عند صحته ومهر المثل عند عدمها وعند عدم
وجوبه وانما لم يقسم البذل ههنا بينها وبين المولى كما قال بالقسمة ابو
حنيفة في مسألة حبس المرأة نفسها بعد الدخول برضاها حتى يوفى مهرها
المعجل معللا بان المهر مقابل بجميع الوطئات في النكاح حتى لا يتخلوا الوطئ
عن المهر لان القسمة على جميع الوطئات عند عدم اختلاف المستحق اذا جهل

لا تنظر فيه كما هناك واما اذا اختلفت في هذه المسئلة فلا يمكن قسمته والمهر
هنا قد تقرر بمجمله مجتلا ومؤمله مؤجلا بوطئ واحد فاستحق تمام المهر
من حصل الوطئ الاول على ملكه وهو المولى كما لا يخفى فهذا التحقيق سقط
الا اعتراض الذي اثبتته المحشي ثم لم يجز ان يجزى الجوابه عن مجمل التأجيل قبل
ملول وقت ولم يقل به احد العلم عنده **قوله** والعبد المأذون وكذا المضارب
قوله امة ابنته وكذا امة ابنته كذا في البرجندى **قوله** فادعاه اشار به الى انه
لا بد وان يكون من اهل ولايته الدعوة لانه لو كان الاب عبدا او مكاتب او كافرا
او مجنونا لم تقع دعوته لعدم الولاية والى انه لو ادعاه وهو حلي قبل الولادة
لم تقع دعوته حتى تلد وهذه الاشارة من الفاء والى انه لو ادعاه وحده اما لو
ادعاه الابن مع دعوة الاب قدمت دعوة الابن لانها سابقة كذا في البحر **قوله**
وعليه قيمتها سواء كان الاب موسرا او معسرا كذا في شرح النقاية **قوله** اي
عقرها او عقر مهر مثلها في الجمل اي ما يرغب فيه في مثلها بما لا ينقص واما ما قيل
ما يستأجر به مثلها للزنا الوجاز فليس معناه بل العادة انما يعطى لذلك اقل
ما يعطى مهر لان الثاني للبقاء بخلاف الاول والعادة زيادة عليه كذا في فتح
القدير **قوله** كذا الجدة اي الصحيحة واما الجد اب الام وغيره من ذوى الارحام
المحرم فلا يصدق في جميع الاحوال لفقد ولايتهم كذا في المحيط **قوله** بعد موته
وهو اهم من ان يكون مرقا حقيقة او حكما فيتناول الكفر والرق والجون فالاب
اذا كان معدوما من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى لو ات بالولد لا قل
من ستة اشهر من وقت انتقال الولاية اليه لم تقع دعوته كذا في البحر **قوله** ولو زوجها
الح لوقال ولو تزوجها كان اشمل لشموله ما اذا كانت الحامية لولده الصغير
فتزوجه الاب فانه صحيح ذكره قاضيان **قوله** لا سيما له وجوبه على عبدها
هذا يؤيد ما قلنا فيما سبق من عدم وجوب المهر على العبد للمولى **قوله** قوله ولا
يسقط في الثانية لان المهر كان للمولى بوطئ الزوج اياها قبل عتقها تدبر **قوله**
ان البذل اذا ذكر الح وعندا في يوسف الحاجة الى ذكر البذل ايضا فيقدم
التحكيم بالاعراض فيجوز لتصرفه والجواب عنه مذكور في العناية **قوله** يثبت
الملك اي مقدما على العتق بالاقتضاء وهو دلالة اللفظ على سكوت يتوقف
عليه صدقه او صحته العقلية او الشرعية **قوله** ثم اعتقه عن اي بطريق الوكالة
قوله بمنزلة بعته منك بعني البيع ثابت ضمنا واقتضاء لكونه شرطا للمقتضى
بالكسر وهو العتق والشرط يتبع كيفما جاء المشروط ولذلك سقط القبول
من الامر اظهرها لتبعيته وشرط خيار الرؤية والعيب ولم يشترط كونه مقدرا
التسليم حتى يصح الامر باعتاق الايق بخلاف ما لو صرح المأمور ما ثبت اقتضاء
وقال بعتك بالف ثم اعتقت لم يصح مجيبا لكلام الامر بكون مبتدئا ووقع
العتق عن نفسه او لبيع الصريح مستقل يحتاج الى القبول وهو كذا ولم
يوجد فيلغو قوله بعتك بالف وقول الامر بغيره مني الثابت اقتضاء لم يعد ايجابا
لا به عند التصريح لا يكون ايجابا فكيف عند ثبوته اقتضاء على ان الاقتضاء
يرجع اليه عند الاحتياج الى تصحيح الكلام وقوله اعتقت كلام مفيد مستقل
لا حاجة له الى غيره هذا غاية تحقيق مستخرج من البحر وغاية البيان ومن فيض

فيه رد للزيلي
والرائي ٣

اي العادة فيها للبقاء زيادة على
ما للزنا ٣

فيه نزع رد للمولى
خسرو ٣

جواب عن سؤال مقدد

القباض المثلثان **قوله** فاذا ثبت الملك اى للامر اقتضاء فسد النكاح للثاني بينهما
قوله اسلم المتزوجان اطلقهما فشملا كونهما ذمييين او حرييين **قوله** بلاشهود
متعلق الى قوله متزوجان وكذا قوله في عدة تزوجهما في من وهو عطف على قوله
بلاشهود وصحة تزوجهما في عدة كما في عدة اى خيفة خلافا لهما وقيد بعدة كافر لانها
كانت بعدة مسلم فانه لا يجوز ولا يقران عليه **قوله** اقرا عليه اطلق عدم التفريق
بالاسلام فشملا ما اذا اسلموا العدة منقضية او غير منقضية لكن اذا اسلموا هي
منقضية لا يفترق بالاجماع كما في المبسوط **قوله** لعدم المحلية علة التفريق وقوله
المحرمة علة العلة **قوله** بخلاف ما هو المتزوجان الى لوجود المحل لعدم الحرمة
قوله وبما فقه احداهما لا هذا عندا بيجيفة خلافا لهما **قوله** لانه انظر الى النظر
في كونه مسلما ظاهرا وفي كونه كتابيا ان عقابه بنقصان في الاخرة من الجوس كذا
في فتح القدير **قوله** او كان الصغير في دار الاسلام الخ قال في الفتح لو كان الاب
في دار الحرب والصغير في دار الاسلام لا يصير مسلما باسلام ابيه ثم انتهى
ولقد سهرى سهوا يبتنا بنه عليه صاحب البحر وقد صرح بخلافه الزيلعي هنا
كما ترى **قوله** والجوسى ومثله شر من الكتابي ولم يقل كتابي خير من الجوسى
كما في المحيط وبعض الكتب لانه لا خير في دين هو الا الطائفة وفي الخلاصة
في بيان الفاظ الكفر لو قال النصرانية خير من اليهودية يكفر انتهى وفي جامع
الفصولين لو قال النصرانية خير من الجوسية كفر انتهى ولو سمعت وقوع
عبارة الخير عن بعض مشايخنا قول ومن الله التوفيق واستمه ان التفاد
بين هذه الطائفة واقع في الدنيا والاخرة ولقد صرح في البرازية بتخفيف
كفر اليهود عن كفر النصراني لان اليهود نزاعهم في النبوات ونزاع النصراني
في الالهيات فالنصارى أشد كفرا هذا خلاصة كلامه فقضاءه ان الولد يحكم
اليهود لحقه عقوبته في الاخرة من النصرارى كذا في البحر وفي المولوي من كتاب
الاصححة ان كافر اذا ادعى مسلما الى طعامه ان كان بجوسيا او نصرانيا يكره
اكل طعامه وان قال اشتريت اللحم من السوق وان كان يهوديا فلا بأس باكله
انتهى وذكر في الذخيرة ان كفر اليهود اغلظ من كفر النصرارى لانهم يجحدون
نبوة نبيينا عليه السلام ونبوة عيسى عليه السلام وكفر النصراني اخف لانهم
يجحدون نبوة نبي واحد انتهى وبين الكلامين يرى مخالفة ولكن يمكن التوفيق
فيلحق بينهما وعلى اى وجه كان ظهرا ان بين الطوائف تفاوت في الدارين
باعتبار رخصة كفرهم وغلطه وظهرا ايضا ان من قال النصرانية خير من الجوسية
او اليهودية خير من النصرانية لا بأس به كما قال به بعض مشايخنا وعليه قول
صاحب المتن ايضا في قوله الولد يتبع خيرا الابوين حتى لو كان بين الجوسى
والكتابي يتبع الكتابي لكونه خيرا من الجوسى وهذا ظاهر معنى كلامه كما لا
يخفى وانت خبير بان المراد بخبرية طائفة من الكفرة ليس استحسان
كفرهم بل باعتبار رخصة كفرهم وغلطه كفر الاخرى والمقام قرينة عليه
واما ما وقع في الخلاصة والجامع فبناء على استحسان كفر النصرانية ولعل
الحكم بكفر قائل هذا الكلام ليس ملتقى عليه لاحتمال الخبرية باعتبار
الاستحسان او باعتبار الخفة فالاول يوجب الكفر دون الثاني ولذلك قال

فيه رد للمولى ابن همام
وما قاله صاحب البحر الا من الفرق انه
الاخير به لاحدى المتن وهو النصرانية
واليهودية على الاخرى في احكام
الدنيا والاخرة بخلاف الكتاب والنسبة
الى الجوسى للفرق بين اكلهما
في الدنيا والاخرة انتهى فرق بين
ما في المحيط وما في الخلاصة فقط وما ذكر
الفقيه اشمل تدبر العلم عنده تعالى
فانهم قائلون بتأييد دين موسى عليه
السلام وبعثته رسولنا محمد عليه
الصلاة والسلام للعرب خاصة بل
بعضهم لا يسلمون بعثة رسولا
ولا يلزم من كون عبادة اليهود وشد
لاهل الايمان على ما نطق به القرآن
قال تعالى ولتجدن اشد الناس عداوة
للذين امنوا اليهود الايات كون
كفرهم اشد ايضا كما لا يخفى منكم
وعلى ما في البرازية ايراد التفسير
حيث صرحوا في سورة البقرة قوله
تعالى لكل باب منهم جزء مقسوم
ان اليهود في الحقيقة الثانية من
جهنم والنصارى في الثالثة
مسألة
وقوله تعالى وقالت اليهود عذير
ابن الله قال في التفاسير ان
قائل هذا طائفة مخصوصة
او سلفهم واليهود يتكبرون
هذا القول لان على ما نحن فيه
مسألة

في الخلاصة وينبغي ان يقول اليهودية شر من النصرانية وفي الجامع وينبغي ان يقول
المجوسية شر من النصرانية ولم يقولوا ويجب تدبر العلم عنده **قوله** وفي
اسلام احد الزوجين الخ قيد بالاسلام لانه اذا تنصرا وتهودا وتحبس احد
الزوجين الكافرين مطلقا لا يلتفت اليهم فنهما على نكاحهما لان الكفر كله ملته
واحدة كذا في المبسوط **قوله** على الاخر اطلق الاخر فشملا البالغ والبالغة والصبي
والصبية لكن بشرط التمييز فيفترق بينهما بآباء الصبي المتميز بالاتفاق على الاصح
لان كل من صح منه الاسلام يصح منه الاباء اذا عرض عليه وفي غير المتميز ينتظر
الى تمييزه كذا في المبسوط وغيره وشمل المجنون والمجنونة لكن لا ينتظر فيه بل
يعرض على ابويه كذا في فتح القدير **قوله** ولا فرق اى وان لم يسلم فرق القاضي
بينهما واما اذا يسلم ولم يمتنع بان سكت فانه يكره العرض عليه وانما الثالث
احتياط فيفترق بينهما كذا في الذخيرة **قوله** هذا احسن من قول الكفر الخ اقول لا يخفى
ان قول صاحب الكفر هذا وقوله ولو اسلم احدهما لم يلزم على الجوسى ولكن قوله
بعدهما متصلا ولو اسلم زوج الكتابية بقي نكاحها بمنزلة المخصص المقارن
لها والاشتمال في حق الصورتين الذين ذكرهما المصنف بقوله وان اسلم لم
يتعرض لها الخ ومثل هذا كثيرا ما يعتبره المشايخ وعلماء الادب لا يخفى على من
تدرب ولقد تدارك المصنف التقيد من اول الامر وكذا كان كلامه اطنا با
واقضى تخصيص قوله اسلم زوج الكتابية لم تبين بكون الزوج بجوسيا سابقا
مع اشتماله على كونه كتابيا ايضا وقد هم ذلك من قوله او امرأة الكتابي كما لا يخفى
وان لم يقتض كونه تكرارا محضا كما يفهم من ظاهر عبارة المحشى فظهر ان الاحسن
في عبارة الكفر للوجاهة مع الاشتمال المقصود وعدم التكرار اعلم عنده تعالى
قوله لما ذكرنا وهو جواز تزوجها المسلم ابتداء **قوله** وابطاؤه طلاقا اشار بالطلاق
الى وجوب العدة عليها ان كان دخل بها لان المرأة اذا كانت مسلمة فقد التزمت احكام
الاسلام ومن حكم وجوب العدة والى وجوب النفقة لها مادامت في العدة ان كانت
المراة مسلمة لان المنع من الاستمتاع بما من جهة الزوج وهو غير مسقط بخلاف
ما اذا كانت كافرة واسلم الزوج فلا نفقة لها لان المنع من جهتها كذا في البحر
الرائق اخذ من المحيط **قوله** يعنى اذا فرق الخ هذا تدارك مسامحة طاهر المتن
وهو كون ابائه اطلاقا من غير حاجة الى تفريق القاضي وليس كذلك ولذا قال
صاحب الوفاية ومصدر الشريعة في النفاية وهو اى التفريق طلاقا ان اى **قوله**
فاشبه الردة والمطوعة بغير الواو يعنى انها اذا ارتدت والعياذ بالله ومكنت
ابن زوجها فان كان ذلك بعد الدخول كان لها المهر لتأكد بالدخول وان كانت
قبله فلا مهر كذا في العناية **قوله** ولو كان ذلك ثم اطلقه فشملا ما اذا كان الاخر في دار
الاسلام او في دار الحرب حاصله انه ما لم يجتمع في دار الاسلام لا يعرض الاسلام
على المضطر سواء خرج منها المسلم او الاخر لانه لا يقضى الغائب ولا على غائب
كذا في المحيط قوله حتى تحيض ثلثا والتقيد بالحيض بناء على الغالب لانها لو
كانت من لا تحيض لصغر او كبر فالم يحض عليها ثلثة اشهر لا تبين كذا
في المغزاة وايضا صرح في باب العدة ان الاصل في العدة الحيض والشهور بل
عنها وعليه دلالة قوله تعالى واللاتي ينسن من الحيض من نساكنكم ان ارتبتم

فيه رد للمولى
خسر

ومن قيل تخصص احد العارفين بالآخر
قوله صاحب الوفاية في باب الخلف
قوله الملك لا يبطل باليمين والتجيز
يبطل التعلق ومنه ما قال من لا تأ
عبد الرحمن الجاسي قول المصنف
التمسوا رفع الرجل بمنزلة الاستئنا
عن قاعدة جواز الرجوع في صفة
المنادى الخ ونظيره كثير من ان يحصى
مسألة

المطوعة بغير الواو مصدر طواع
والمرادة هي المطوعة بكسر الواو
مسألة

فقد تهن ثلاثة اشهر حيث جعل الا شهر عدة بشرط عدم الحيض كذا في العناية
فلما لم يكن المقام مقام تفصيل اكتفى بالاصل لا استتباع الفرع ووجه اصلية
ايضا ان مشروعية العدة انما هي لاجل صيانة النسب عن الاختلاط وهي
بين ذات جسد وبين عداها تجددت واحتمل ما لا يخفى **قوله** كما في حفر البئر
يعني في قيام الشرط مقام السبب وتفصيله في مجت الشرط في الاصول **قوله**
وانما قلنا الخ يريد به ان مفهوم هذا القول مندرج في منطوق قوله اسلم زوج
اكتسابية لم تبين وهذا اقرار منه على نوع تكرره ولو اراد يكون المفهوم على العموم
كما هو ظاهر تصويره فيكون ذلك القول بعمومه منطوق مفهوم قوله امرأة
الكتاب في يكون تكرار المحضا اقول المفهوم على مقتضى المنطوق وهو خاص بالمفهوم
خاص ايضا تدبر **قوله** تبين الدارين والمواد تبينها حقيقة وحكما فلذلك
لخرج احد الزوجين مسلما او ذميا الى دارنا او اسلم الى اخر ما ذكره المصنف
بانت لتحقق التباين حقيقة وحكما واما لو خرجت بطوعها كافر الى دارنا صار
من اهل دارنا حقيقة وحكما اذ الظاهر انها لا تعود الى دار الحرب وزوجها مسلما
ثم لم تبين لانه من اهل دارنا حكما وانما قلنا طوعا لانها لو اخرجت كرها فالخرج
ملكها فتحقق التباين حقيقة وحكما فتبين اما التباين بينهما حقيقة فقط واما
حكما فانها من دار الحرب حكما وزوجها من دار الاسلام حكما كما لا يخفى **قوله** تنكح
بلا عدة هذا عندا بمحقيقة خلافا لهما هذا بناء على ان ليس عدة في عدة كافر
وعندها لها ذلك **قوله** حيث لا تنكح قبل الوضع اشار به الى ان الحامل لا تنكح
لحملها لا للعدة وروى الحسن عن ابى حنيفة صحة العقد وحرمه الوطى الى الوضع
بفتح الا قطع هذه الرواية وفتح الشارحون الاول وقد اختلف التصحيح الاول هو
الاظهار لانه اذا ظهر الفرائس في حق النسب بظهور في حق المنع من النكاح امتياطا
وفي فتح القدير وهو ظاهر المذهب **قوله** فصح عاجل قال في المحيط البرهان في
اذا ارتد احد الزوجين وقعت الفرقة بينهما في الحال هذا جواب ظاهر الرواية
وبعض مشايخ وبعض مشايخ سمرقند كانوا يقولون بعدم الفرقة بارتداد
المرأة حسبا لباب العصية وعمايتهم على انه يقع الفرقة الا انها تجبر المرأة
على الاسلام والنكاح مع زوجها الاول انتهى **قوله** لا يتنقص به اي بالارتداد
فتمتدانه لو ارتد احداهما مرارا وجدد الاسلام في كل مرة وجدد النكاح تحمل
امراته من غير اصابة زوج ثان **قوله** ولا شئ من المهر هذا قيد بقتضاء المقابلة
وايضا لانفقة لها في العدة سواء كانت موطوءة او لا وسواء كان المرتد الزوج
او الزوجة ثم اسلم ولهما العدة مطلقا ان لم يتزوج الزوج وكذا لها السكنى
وبه يفتى كذا في الخلاصة **قوله** والاباء نظيره قبل هذا تكرار غايته تفريع
بما علم ضمنا اقول ان اراد بالضم ما هو على طريق المفهوم المخالف فهو بعيد
وان اراد به ان في المسئلة ما يدل على كونه نظيرا لالة تضمن فهو بعيد ايضا
وان اراد به انه قد حصل يكون هذه المسئلة مقابلا لمسئلة الاباء فهذا لم
يتعلق به القصد في تارك المسئلتين بل الحق ان كون الاباء نظيره امرا اعتباري
وقع في الخارج نظيرا له فيما ذكر ولذلك بيته المصنف بقوله هذا وليس فيه
شائبة تكرار اصلا **باب القسم** **قوله** اعطاء حقن الخ هذا الاعطاء واجب

اذ لم يقيد الزوج في التصديق بالكتاب

في البيوت وما الموانسة والصحبة في النهار فواجب في الجملة فلا يلزمه ضبط قدر
زمان النهار قد عاشر فيه احدهما فيباشر الاخرى بقدره كذا في فتح القدير
قوله لا في الجملة ولكن لا يجامع المرأة في غير يومها ولا يدخل بالليل على التي
لا قسم لها ولا بأس بان يدخل عليها بالنهار لحاجة ويعودها في مرضها في ليلة غير
فان ثقل مرضها فلا بأس ان يقيم عندها حتى تشفى او تموت كذا في الجوهرة **قوله**
في الملبوس والمأكول هكذا في البدايع ولكن هذا على قول من اعتبر حال الزوج وحل
في النفقة واما على القول المقتضى به من اعتبار حالها فلا يلزمه التسوية بينهما
مطلقا في النفقة عند كون احدهما غنية والاخرى فقيرة هكذا يفهم من التبيين
قوله اظهارا الشرف الحرة والان حل الامة انقص من حل الحرة يدل عليه انه لا يحل
نكاحها مع الحرة ولا بعدها وانما يحل قبلها كذا في العناية اعترض عليه ان تصرف
الامة بملك اليمين وملك النكاح يجوز وتصرف الحرة بملك اليمين لا يجوز فتساويان
اقول كلا من في الحل الذي هو شرف وكرامة وهو حل النكاح لانه نعمة من الجاهنين
وحل الوطى بملك اليمين انما هو بطريق العقوبة دون الكرامة ولهذا لا تطلب
المولى بالوطى ولا تستحق عليه بشئ فكيف تساوى بما هو عقوبة الحرة المتزايدة
بنعمة هذا ما استفاده الفقير من التلويح **قوله** اي لا يعتبر القسم الخ قيد
بالسفر لان مرضه لا يسقط القسم وقد صح استئذان النبي صلى الله عليه وسلم
من نسائه ان يمرض في بيت عائشة فاذا نكح له اقول ولم اركيفية القسم عند نقل
المرض بحسب لا يستطيع التحول الى بيت الاخرى والظاهر ان له ان يقيم عنده
الاولى فان تشق يوما او يومين او ثلثة ايام او قدر التحول بنفسه ذهب الى
بيت الاخرى واقام عندها قدر ما اقام عند الاولى والا فيكون ههنا ولعله لا يثبت
هذا ما استفاد الفقير بالتبعية من كلمات الجوهرة ومعراج الدراية وشرح النقاية
العلم عنده تعالى **قوله** بمنزلة العارية خبر مبتدأ محذوف هذا اي الاسقاط عنزلة
العارية **قوله** لما قلنا وهو كون الرجوع استناعا **كتاب الرضاع** بفتح الراء وهو الاصل
والكسر لغة فيه كذا في العناية وفي القاموس بالحركات الثلث لكن الضم بمعنى ان يرضع
معه اخر كما لراضة **قوله** في اللغة مص الثدي مطلقا قيد الاطلاق للثدي فقط
واما المص فهو جذب اللبن بالفم كذا يفهم من العناية وغيره واذن المص الى
الثدي بمعنى من **قوله** مص الرضيع مذكرا او مؤنثا اللبن بالفم وهو المراد كما في
معنى اللغوى والمراد من ذلك المص من ثدي ادمية وصول لبنها الى جوف الصبي
والصبيبة كذا في شرح النقاية فتشمل بعمومه المجاز الصب والسعوط والوجور على
ما في الحاشية وما ذكر ليس بعيد عن عبارة المصنف فاستقام تعريفه طردا وعكسا
فتشمل الصب والسعوط والوجور وخرج مص بلا وصول اللبن الى الجوف وسقط
ما قاله صاحب البحر من ان هذا التعريف يقتض طردا وعكسا بان المص قد يوجد
والارضاع ان لم يصل الى الجوف وبانه ينتفى في الوجور والسعوط ولم ينتف الرضاع
انتهى **قوله** من ثدي ادمية قيد الا ادمية بناء على اطلاق الثدي في الجملة على
ضروع الحيوان ولذلك انقضى تجديد اسمعيل البخاري الحديث بالحرمة في صبيين
ارتضعا من شاة متمسكا بظاهر الحديث ولاطلاق الثدي على الضرع في الجملة
وقال لاجل بين رضيعي ثدي فاخرج من البخاري بسببه كذا في المقاييس فظهر

يحدد الولي
الولي

يكون اقامته عن غير قدرة واختيار
مسألة فيه رد لصاحب
المبحث الرابع
قال صاحب البحر ولم اركيفية نفسه
في مرضه اذ كان لا يستطيع التحول
الى بيت الاخرى والظاهر ان المراد
بقسمته في مرضه انه اذا مرض ذهب
الى الاخرى بقدر ما اقام عند الاولى
انتهى

بفتح الواو واد، يصب في وسط الغنم
او الحلق يقال اوجرة ووجر مسكة
فهو رد لصاحب البحر
وصاحب الجوهرة
بفتح السين على وزن رسول واد
نصب في الانف والمسقط بضم
اليم وعاء يجعل فيه السعوط مسكة

وهو قوله عليه السلام كل صبيين
اجتمعا على ثدي واحد هم امة
على الاثر

ان القيد بها لم يكن مستغنى عنه باكلية وان قال في المصباح المنير القيد للزوجة
انتهى ظاهره بمخبرها ثم اطلق الادمية فقبلت البكر والثيب الحية والميتة
كذا في البحر **قوله** وعندها حوالان فقط وفي فتح القدير الاصح قولهما وبه اخذ
الطحاوي انتهى وان كان المقلد مخترا في اخذ عند الاختلاف بينهما وبينهما
على ما في الحاوي القدسي وانما اخذه به نظرا الى قوة دليلهما فيه كما في البحر **قوله**
ولا يعتبر العظام قبل المدة وان استغنى بالطعام وهو ظاهر الرواية كما في
المآينة وعليه الفتوى كما في الولوالجية وفتح القدير نقلا عن واقعات المناطقي
فقد اختلف الفتوى والترجيح لظاهر الرواية عند اختلافهما كما في البحر فظهر
ان ما نقله الشارح من الزيلعي خلاف الراجح كما لا يخفى **قوله** لان ابا حنيفة
وهي صيانة الولد عن الضياع واهل الطب يثبتون للبن البنت اي لبن امرأة
ولدت بنتا ونزل بسببها نفعاً لومع العين واختلف المشايخ فيه قبل لا يجوز
وقيل يجوز اذا غلب على ظنه النفع والا فلا كذا في فتح القدير **قوله** ويثبت به
اي بالرضاع سواء وقع الرضاع في دار الاسلام او في دار الحرب بان ارضع في
دار الحرب واسلموا واخرجوا الى دارنا يثبت الرضاع فيما بينهم كذا في البرازية
قوله امومة المرضعة الاولى المرضع بدون الفاء اذ قد قال الفراء وجماعة ان
قصد حقيقة الوصف بالارضاع فوضع بغيرها وان قصد مجاز الوصف بمعنى
انها محل الارضاع فيمكن ان يكون فاعلا، وعليه قوله تعالى يوم تذهل كل مرضعة
عما ارضعت كذا في المفاتيح لان ارضاعها قد كان والآن ذهلت وذهبت عنه
ولذلك دخلت الفاء على وصفها او المراد سابقة الارضاع والمرضع حالا على
التعيم والاحضاض **قوله** وابوة زوج مرضعة وقيد الزوج خارج مخرج الغالب اذ
الزوج والسيد والزنا فيه سواء لكن في الزنا في اختلاف قال في الجوهرية من لا يثبت
نسبه منه لا يثبت منه الرضاع انتهى ظاهره ان اللبن النازل بالزنا لا يتعلق به
التعريم كذا في البحر وظاهر ما في المعراج ان المعتمد بثبوت الحرمة للزنا كالزوج
والسيد وظاهر ما في الثانية انه المذهب وفيها ان صبغة ارضعت من لبن
الزنا لا يجوز لهذا الزنا ولا لاحد من ابائه واولاده نكاح هذه الصبغة انتهى
ولكن لا تحرم هذه الصبغة على عم الزنا وخاله بالاتفاق كذا في البحر **قوله** وان
لم تحبل الى قوله ثم مستغنى عنه بقوله ويكون ولدا للزوج الاول ما لم يزل الثاني
على انه يوهما ان حبلت ذات لبن من الثاني فادخلت سببا فهو للثاني وليس
كذلك بل هو ولد الاول عند ابي حنيفة على ما سيصرح به اللهم الا ان يحبل
هذا بمفهومه على اشارة دقيقة ذكرت في النهاية وهي ان امرأة يلبس لبنها
من الزوج الاول وقد حبلت من الثاني ونزل لبن فارضعت صبيا يكون ولدا
لثاني هذا خلاصة ما يستفاد منه وبعد هذا الجمل لا يخفى **قوله** ثم انتفاء هذا
القيد وذلك القيد هو قوله لبنها منه وقوله يقتضي انتفاء الابوة اي من
الثاني لكن لا يلزم من الانتفاء جواز نكاح الزوج الثاني **قوله** فيحرم به ما
يحرم بالنسب لفظ ما فيه بمعنى من كان في قوله تعالى والسما وما بناها اختاره
تأسيما بلفظ الحديث وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من
النسب **قوله** الا ام اخته الح اضافة الام الى الاخت للتخصيص يعني انها

فيه رد لابن
شمال باشا

فيه رد للولي
خسر والى يلى
قاعدة كلية

وعدم الجواز ظاهرا لمذهب امله
بول ما ينزل كل لجة فانه لا يشرب
اصلا كذا في البحر والاصول مسته

فيه رد للولي
خسر
ومن هذا القبيل الحائض والحائض
والحامل والحائض وعلى ما قال الفراء
اكثر الاستعمال واما من لم يعرف
بينهما يقول تارة على الاصل بالها
وتارة تدبرها للامن من اللبس
اذ كل منها فعل لا يوجب المذكور
العلم عنه تعالى مسته
وهو الارضاع بالقول وهو الارضاع بالفعل

فيه رد للولي
خسر

ام اخته من حيث هي ولم يجتمعا بالاختوة في امومتها ولم تكن اما لهما بل هي
خاصة ام اخته لا امه لانسا ولا مصاهرة ولا رضاعا هذا هو المراد واقادة
الاضافة الاختصاص منح به المحققون في محل سببا في مثل هذا المقام فانه ما قال
به صاحب التلويح من ان اضافة الاصول الفقه للاختصاص المضاف بالمضاف اليه
باعتبار مفهوم المضاف فاصل الفقه ما يختص به من حيث ان الاصل مبتنى
للفقه ومسند له انتهى فظهر ان تلك المراءة لم تكن اما له البتة فلذلك حل له
ان يتزوج بها ناستثناء ام اخته في الرضاع يقتضي وجدان ام اخته في النسب من
تلك الحيثية ولا توجد فيه اصلا الا في المصاهرة الداخلة فيه تبعاً فيكون هذا
الاستثناء منقطعاً بياناً للواقع وهو صحيح لا قائل بعدم صحته لاستقلاله بخصوص
لما سبق اذ لم يمكن اتصاله لعدم وجدانها فيه وهذا الكلام في المسائل الباقية
تدبر فيسقط قول البيضاوي من ان هذا الاستثناء ليس بصحيح وسقط قول طائفة
هذا الاخراج تخصيصاً للحديث اعني يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب بدليل
العقل او التخصيص ناش من الاستثناء المتصل فظهر قول المصنف هي الام في
الصورة الاولى واما البنت في الصورة الثانية وقوله او امه في الثالثة وغدغة
مخضة لان هذا الاستثناء اقتضى تصور ام اخته واخيه في طرف المستثنى منه وتلك
انما تطلق على موطوءة الاب فيه والتعبير عن الام النسبية كما في الصور تين
الاولين انما هو بامه والتعبير في الثانية ببنته وفي الثالثة بامه لانه الاقرب
ومقتضى اضافة المستثناء تدبر ويشهد عليه التصوير في الصور الثلاث من
كل من المسائل المذكورة هناك هو عدم اجتماعها بالاختوة في امومتها في صورتين
الاولين مثلاً كما في موطوءة الاب فاللأن ان يقال فان ام الاخت والاخ في طرف
النسب موطوءة الاب وهو حرام في ذلك الطرفين بالمصاهرة ولا كذلك في الرضاع
اذ لا مصاهرة فيما للهم الا ان يقال ان المذكورات هي المحرمات بالنسب وهن اصول
فيها موطوءة الاب والربيبة وام موطوءة محرمات بالمصاهرة لا بالنسب
وهن فروع لهن فيه وهو المستثنى منه العموم فذلك ذكره من جميعا فيكون الاستثناء
بالنظر الى الجرح وهو منقطع ايضاً وهذا دقيق تدبر العلم عنه تعالى **قوله** واخت
ابنه وهذا ايضا شامل لثلاث صور بتدكير الابن وثلاث صور اخرى بتأنيث
البنت اذ الابن قيد اتفاق وهذا بما سبق يكون اثنتي عشرة صورة وذلك
باعتبار ما يحل للرجل او ما يحل للمرأة فانه كما يجوز له التزوج بام اخيه هذه
يجوز لها التزوج بابي اخيه فهي أربع وعشرون صورة وبهذا الاعتبار
والحاق حكم ابن وهبان هنا ان صور ما ذكر من المستثناء ست وستون صورة
ولقد استخرج صاحب البحر زيادة وحكم بان المستثناء احدى وثمانون مسألة
فمن اراد الاطلاع على حديثها فليطلب منه **قوله** يعني ان شيئاً لم اشار بالتصوير
الى ان التعلق بالمستثنى تعلق بفعل يقتضيه الاستثناء وهو لا يحرم لان
الاستثناء من الموجب يقتضي المنقضي فيكون في الحقيقة متعلقاً بحرم ولكن يقتضيه
المنقضي يحكم الاستثناء فالمستثنى والمستثنى منه كلام واحد لا حاجة الى تقدير
فعل مستقل في المستثنى كما لا يخفى على من تدبر علم النحو **قوله** كما يجوز ان يتزوج
باخت اخيه من النسب هذا اقرا منه بما قلنا من اقادة الاضافة للتخصيص

فيه رد للبيضاوي
وردة لطائفة من
الفقهاء منهم ابن
كمال الوزير

فيه رد للولي
خسر

ولو ارضعت امرأة صبغة يحرم عليها
من تقدم من اولادها ومن تأخر
والنساء بط في هذا الباب ما قبل الفارسي
خلاصة شبرده هي خویش شونده
وزبان شبر خواره زبانه رفيع

لان اخت اخيه قد يكون اختا لنفسه والاضافة خستها على اخت اخيه فقط **قوله**
سواء ارضعتها في زمان الح وسواء كان اللبن من زوجين فهما اخوان الام
او اختان لام وان كان لرجل واحد فاخوان لاب وام او اختان لهما ولو تحت
رجل امرأتان فارضعت كل منهما صبيته فهما اختان لاب رضاعا كذا في البرازية
ويشتمل عبارة المتن على الوجه الاخير ايضا اذ لو فرض تزكيا للمراءة كذا في الابن
والاقتدير بين رضيي لبن من رجل هذا هو محل البيان وما يثبت بقوله و
سواء ارضعتها من ثدي واحد الخ فكل هذا البيان وترك ما ذكرنا يكا وان يكون
من ضيق العطن **قوله** ونحوها يشير به الى ان فيه حذف المعطوف كما في قوله تعا
تقيم الحراي والبرود الى ان الشاة في هذا الباب اصل منازع فيه وقد حكى
ان البخاري صاحب الاخبار اتي بشوت الحرمة بين صبيين ارتضا لبن شاة
تمسكا بقوله عليه السلام كل صبيين اجتمعا على ثدي واحد حرم احدهما على الاخر
فاصر فاخرجه من مجازا كذا في المبسوط والكشف الكبير ولا فرق بين شاة
وبقرة ونحوها من البهائم فيكون مجازا عن البهائم على طريق عموم المجاز فاختير
بالذكر كونها اصلا منازعا فيها العلم عنده تعا **قوله** بواسطة تشبهة الجزئية
وانما عبرت بالمشبهة لان اكون اللبن لحما وعظما امر خفي والغذاء قد يكون جزأ
وقد لا يكون **قوله** ولا يتعدى الى غيرها يعني حرمة وطئ البهائم لم تكن لاداء
وهو ما بالنسب والمصاهرة ولا رضاعا فلا يتعدى تلك الحرمة الى غيرها فكما لا
يكون الرضيع ابنا او بنتا لهما فكذا الرضيعان لا يكون اخوين **قوله** ولد
مرضعتها الولد يذكرون وث ولكن مقابلة الرضيع يقتضى تذكيره وكذا الولد
الاول من قوله وولد ولدها وكذا المراد من ولد الثاني المضاف الى ضمير المرضعة
فانه الولد المعهود في اللانق ان يقال لانه ولد اجنها ويجوز ان يراد بالثاني
الثانيت من غير ملاحظة العهد فعليه تعليل المصنف ولو فرضنا الرضيعة
رضيعا يكون المراد من الولدين الاولين مؤثنا قال في المبسوط لو كانت ام
البنات ارضعت امد البنين وام البنين ارضعت احدى البنات لم يكن للابن
المرتضع من ام البنات ان يتزوج واحدة منهم وكان لاخته ان يتزوج ابنت
الاخرى الا الابنة التي ارضعتها اسم وحدها لانها اختهم من الرضاعة
انتهى **قوله** وانما انما العظم اي رفعة وخلوقته ومنه قوله تعا كيف ننشزها
قوله لا ذ فيه اي الغالب **قوله** وهو اي ابنت اللحم وانما انما العظم **قوله**
اذ اغلب ولم يذكر حكم المتساويين فينبغي ان ثبت الحرمة احتياطا كما في
الغاية لما هو شأن اجتماع المحرم والمبيح ولا يغير مغلوب فلم يكن مستهلكا
قوله مستبينا اي غير مباح كالشر به فانه لا يكون مغلوبا وان كثر اللبن والاكل
هو الطعام لا اللبن وما يمتس بظاهره وباطنه لا اعتبار له هذا هو المراد
اقول يغلي هذا لو كان الطعام نحر مرق فالاعتبار بالغلبة كما في الماء بالاتفاق
قوله واذا احتقن به الصبي قبل الصواب حقن اي عولج واحتقن بالضم غير
جائز وبالفتح بعيد لعدم قدرته على ذلك في مدة الرضاع وقيل الاحتقان شدة
حيث قال في المصادر هو حقن كردن فيجوز بالضم وهو الأكثر في استعمال الفقهاء
قيل هو غلط لان هذا التفسير لا يفيد تعديته الى المفعول الصريح بل الى مابه

فيه رد للولي
تسرو
عطف على قوله ان الشاة عطف
جملة على جملة
او جواب شرط محذوف
فيه رد للواني
حيث قال
بالتوقف

قاله صاحب المغرب
لا يملك صاحب الغاية
والغاية
قاله ابن همام

وحذف حرف الجر واسم الفاعل ونصب مدخولها نصب المفعول به كثير كما في قوله واختار موسى قوله اي من قومه وقوله
وخلت الدار اي في النار ونحوها

الاختقان وهو الجور كما في من يزيد ولا نزاع في مثله ولا يلزم من جوار بناءه
للمفعول الجور وبناءه للمفعول الصريح والكلام فيه فلا يكون الصبي قائم
مقام فاعل لا حتقن اقول احتقن بالضم هنا وبه قائم مقام فاعله والصبي
ليس بمفعول صريح قائم مقام الفاعل بل هو منصوب بنزع الخافض اي الى
الصبي كما في قول الشاعر لو شئت عدت بلاد نجد عودة قال الشريف في شرح
المفتاح بلاد نجد على نزع الخافض اي الى بلاد نجد انتهى ومعنى الاختقان
به اليه ايصال لبن دواء الى باطنه من مخزجه ومقعدده تدبر العلم عنده تعا
قوله ارضعت ضميرتها وضمير ارضعت راجعة الى امرأة كبيرة بقرينة المقام
ولا بأس فيه ولكن حق التركيب ان يقال ارضعت كبيرة ضميرتها مرثا ولا مهر
لها ان لم توطأ وارجاع ضمير لها ليس بمحل اشتباه اذ الصغيرة ليست بمحل
وطئ والتقييد يكونها مرضعة لضميرتها ليس احترازا بل ارضاع لثقتا الكبير
وامتهما وبنتها نسبيا او رضاعا ان دخل بالكبيرة كالكبيرة للزوم المج بين
المراءة وبنت اختها في الاول وبنت الاختين في الثاني وبين المراءة وبنت بنتها
في الثالث فكل غير جائز وباقي التفصيل في المبسوط **قوله** ارضعتها اجنبية
الخ اي في مدة الرضاع والمقام قرينة لهذا التقدير وليس في المتن تصور من
ذلك صور المسئلة يعني بيانا لاجال المتن كما هو شأنه **قوله** حرمتها اي
فسد نكاحها ولم ينفسخ لان المذهب عند علمائنا ان النكاح لا يرتفع بحرمة
الرضاع والمصاهرة بل يفسد ولذلك لم يجب عليه الحد لو وطئها بعد التفريق
سواء اشتبه الامر عليه او لا نصر عليه لمجد في الاصل وباقي التفصيل في البحر
قوله ان لم توطأ قيد به لانه لو وطئها كان لها كمال المهر مطلقا لكن لانقعة لها
في هذه العدة ان جاء الفرقة من قبلها والا فلا كذا في البحر **قوله** اذ لا عبرة
الخ تعليل بحيث يدفع سواء لا مقدر اضمنا وهو كون الفرقة قبل الدخول انما هو
من ارتضاها وهو فعلها فيقتضى سقوط المهر كله وهذا التعليل دفعه بانه
لا عبرة لارضاعها شرعا في اسقاط حقها **قوله** ان تجدت الفساد والقول
قولها في عدم تجدها الفساد مع عيبتها لانها تنكر الضمان كذا في الاختيار وفي
المعراج والقول فيه قولها ان لم يظهر منها تجدد الفساد لانه شئ في باطنها
لا يقف عليه غيرها انتهى وهذا قيد حسن لانه ان ظهر منها تجدد الفساد
لا يقبل قولها لظهور كذبها كذا في البحر **قوله** والا فلا اي وان لم تتجدد
الفساد لم يرجع به اليها فلا يرجع الى الكبيرة لو كانت مكروهة او مجنونة
او فائمة وارضعت الصغيرة عن ثديها لعدم الجدة كذا في الخزانة ولا يرجع
اليها لو لم تكن عالمة بالنكاح او عالمة لكونها قصدت دفع الجوع والهلاك
من الصغيرة او لم تعلم بان النكاح يفسد بذلك لعدم الفساد فان قيل الجهل
بحكم الشرع لم يعتبر في دار الاسلام فكيف اعتبر هنا قلنا الجهل لم يعتبر
لدفع الحكم وانما اعتبرناه لدفع الفساد الذي به يصير الفعل متعديا لانه
لا يجب عليها الضمان الا اذا قصدت الفساد وقصد بالفساد لا يتصور
مع الجهل فان قلت دفع قصد الفساد ويستلزم دفع الحكم فكاذ اعتبار
الجهل لدفع الحكم قلت لزوم ذلك ضمنا فلا اعتبار له هكذا في العاية اورد

يؤيد ما قلنا كلام المصباح حيث قال
حققت المريضة اذا وصلت الدواء
الى باطنه من مخزجه بالمقعدة انتهى
تكون معنى اصل التركيب حققت
الدواء الى باطن المريضة كما لا يخفى
وبما لا يدور هو ان ثلثة قد تعدى
في اصل معناه الى المفعول الاول
منفسه والى المفعول الثاني بالي
فاذا انتقل الى الانتقال اللان
يجي الاول بالياء والثاني على ماله
كما هو القاعدة في نظائره تدرب

وصاحب الاراد للولي الواني

عليه بانه فعل يلزم منه اطلاق مال الغير فيجب الفضان سواء قصد الاطلاق او لم
يقصد وسواء علم اولم يعلم كمن امر عبد الاخر بان الصعود الى شجرة هلا
يلزم التعدي منه انتهى حاصله الاخذ بقول محمد رحمه الله وهو انه يرجع عليها
في تعدد الفساد وعدمه مطلقا اقول الارضاع لم يكن مضموعا لافساد النكاح
بل وضع لتربية الصغيرة وانما ثبت لافساد ضمانا باتفاق الحال المؤدية
الى جمع بين الام والبنات ولذلك انما اعتبر الفساد عند التجرد ولئن سلم
ان الارضاع افساد النكاح ولكن افساده ليس بسبب الارضاع لان المهر لانه
غير مضمون بالاطلاق لكونه غير متقوم في نفسه لانه ليس بملك عين ولا
منفعة على التحقيق صرح به الغاية مفصلا ولئن سلم التسبب ولكن لا يتم
ان كل مسبب ضامن بل هو لا يضمن الا بالتعدي صرح به في محله وهو انما تكون
متعدية اذا علمت بالنكاح ويكون الارضاع مفسدا وليس في الرضعة خوف
الهلاك وما فرضناه بخلافه وما اطلاق مال الغير فانه بالمباشرة او يكون
المسبب متعديا وهو المصحح في محله فافترقا فلا يرد ما اورده اصلا في المسئلة
على ان ما اورده من المسئلة مقيسا عليها فثبت خلاف ما ادعاه اذ قد سبق
في كتاب الغصب ان الامر انما يكون متعديا ضامنا ان لو اسجل عبد الغير
في منفعة نفسه لا مطلقا وارضاع المروضة ليس لمنفعة نفسها كما لا يخفى
على من له نهي العلم عنده تعالى **قوله** والمج بينهما نكاحا حرام يشير به الى ان
له ان يتزوج ابنتها شاء ولكن ليس له ان يتزوج تلك المروضة وان لم يتزوج
احدهما لان نكاح البنات يحرم الالتهات وان كانت رضاعا **قوله** فرق بينهما
اي فرق بينهما القاضى لما في المحيط ولو شهد رجلان عدلان بالارضاع او رجل
وامرأتان بالتفريق الى القاضى لان هذه فرقة وحرمة تتضمن ابطال حق
العبد فلا بد من انضمام القضاء الى الشهادة انتهى **قوله** وكذا ان تزوجها
قبل ان تكذب نفسها جاز وفي البرازية اذا قالت هذا ابني رضاعا واصرت
عليه جاز له ان يتزوجها لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتى في جميع
الوجوه انتهى وهكذا قال به صاحب البحر وقال في التاتارخانية نقلا عن
السراجية اذا قالت هذا ابني من الرضاعة وثبتت على اقارها ثم تزوجت
به جاز انتهى اقول اقارها وان لم يكن يحمل غلط ولكن جواز التزوج ثبت
بعلة اخرى كما ترى العلم عنده تعالى **قوله** ثم تزوجها جاز الظاهر ان يقال
ثم تزوجها **كتاب الطلاق** هو اسم مصدر بمعنى التخليق وبابه قتل وفي لغة
بأية قرب واسم الفاعل طالق بغيرها وقال الازهرى كلهم يقولون طالق
بغيرها فن جملة على تأنيث الفعل يقول طالقة او اراد به ان طلقها
سيكون وقال ابن البارى اذا كان النعت منفردا به الانثى دون الذكر
لم يدخل الهاء نحو طالق وطالمت وحاشى لانه لا يحتاج الى فارق لان
الانثى به كذا في المصباح المنير **قوله** ويخفيفها يحتاج الى النية ولكن
يقع واحدة رجعية وان نوى الثلث او البينونة كما ستقف ان شاء الله
تعالى **قوله** رفع قيد ثابت شرعا فقله شرعا تمييز عن قوله قيد لانه يتنوع
الى الحسى والشرعى وعن قوله ثابت لان الابهام استقر قيدا سناؤه الى

فيه رد للولى
الوام

القيد وان ثبوته ايضا يتنوع اليها **قوله** خرج به قيد ثابت حسا كل الوثائق
الظاهرات يقال خرج به رفع قيد ثابت حسا اذ الوثائق هو القيد والحل هو الرفع
قوله خرج به العتق اقول لو قبل رفع قيد النكاح وطى قوله ثابت شرعا لكان خرج
به القيد الحسى والعتق كما لا يخفى فن قصر العبارة الكافية بما عدا قوله شرعا
فقد قصر **قوله** اقول هذا ليس بما منع للدخول الفسخ وهو تفريق القاضى بابائه
مطلقا عن الاسلام او بابائهما لوجوبية ردة احد الزوجين وسبى احدهما
ومهاجرة البناء وعدم الكفاة ونقصان المهر وضار البلوغ والعق واما تقبيل
ابن الزوج ونحوه من المصاهرة والرضاع فالنكاح لا يفسخ بهما بل يفسد على ما
سبق اليه الاشارة فعلى هذا لا يكون التعريف مانعا لدخول فساد النكاح ايضا
فيه وليس الفساد بطلاق كالفسخ فقصر المصنف على الفسخ قصور هذا غاية
التحشية في النقض والاعتراض اقول الجواب عنه ان المراد بالرفع رفع بالوضع
واما الفسخ والفساد فليس بموضوعين للرفع كما لا يخفى ولئن سلم الوضع
في بعض انواعهما ولكن لا يتم ان النكاح مرفوع بهما بل مرفوع ومنفسخ وهو انحلال
عقد النكاح وسقوط الحق عن البضع حاصله ان يجعل العقد كان لم يكن في المستقبل
دون الماضى بخلاف الطلاق فانه لا يزيل الملك عندهم وانما يحصل ذواله عقبيه لوقل
الدخول او باثنا وبعد العدة لورجيا كذا يفهم من الجوهره وغيره فظهر الفرق
بين الرفع والازتفاع وايضا المراد بالرفع هنا الرفع المخصوص وهو ما يكون بلفظ
مخصوص والمقام قرينة عليه اذ المصحح من افراد مسائل الطلاق بما بعد ما يكون
كذلك وهو قرينة على ان المراد به ذاك ومثل هذا الاعتبار قد ثبت في تعريفات العلوم
الادبية فاعتباره في كلام المشايخ بالطريق الاولى ولا يلزم منه كون الاشتمال والافتراق
المذكورة مأخوذة في التعريف اذ هو في اعتبار منها قيدا اذا استقل عنه وهو
المستجمل وما نحن فيه في تعيين المراد من قيد مطلق بكونها قرينة عليه وبينهما فرق لا يخفى
اذا عرفت هذا فظهر ان هذه الزيادة حشوب لا فائدة وناحية عن عدم التنسبه
من نكتة ثم اعلم انه لو غير التعريف الى قولنا رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص كان
خصر واولى اما اخضر بقرينة نظم وجهين واما اوليته فن وجهين ايضا الاول
شمول التعريف طلاق الامة من غير احتياج الى تأويل والثاني كون القيد المعبر فيه
مصرحا ومفسرا وبعد اللبس والى ان الرفع ولو بلفظ مخصوص يشمل باطلاقه
رفعها لا كما في البائن ورفعا لا كما في الرجعى فلا حاجة الى قيد التعريف بقولنا
ولو ما لا كما قيل **قوله** اعلم ان الطلاق ثلثة انواع الى اعلم ان الطلاق باعتبار
الحسن والقبح اربعة انواع الاول مباح وهو اذن حال الحسن وذلك يختص
به النوعان الاولان ويستحب لو كانت سليطة مؤدية او تاركة للصلاة كما في الغاية
وواجب اذا فات الامساك بالمعروف كما في امرأة المجبوب والعين كما في البحر
وهذان النوعان ايضا اخلاق في الحسن وحرمان وهو البدعى لانهم صرخوا بعضا
واوجبوا الرجعة فيما يمكن لرفع العصية كما في الهامة وغيره ويحج في هذه الصفحة
ايضا والعصيان في ارتكاب حرام فالبدعى حرام **قوله** وطلاق موطوءة بتفريق
الثلث ليعرفهم منه ان واحدة باثنتي في طهر سنيتها ايضا على ما في الزيادات
كالخلع الا انه سنى ولو في الحيف بالاجماع ذكره الا سيجاب في اللانق عليه ان يشهد

فيه رد للولى
خسر
فيه رد للوام

فيه رد للولى
خسر

هنا رد للولى الوافى ايضا حيث
لم يجد القرينة واكتفى بالتأني
في باب الشهيد في حاشيته على صدر
الشريعة
على انه قال بمجد القرينة باغنى مجوز
مصدق بعض القيد في التعريف عند
تفسيره وولادة القرينة على انه
وكون الطلاق بلفظ مخصوص لا يكره
احد يستحق عن ذكره
ونظيره ان خبر الواحد لا يثبت فرضا
اشارة ولكن يصح بيانا ليجل يثبت
في يحصل بيانه فرض صرح به
في محله

ونظيره ما ذكره مولانا الهامى قدس
سنة قيل المصوبات ان المراد
بالسند والمستند اليه في التعريفات
ما يكون بالاصالة بقرينة ذكر
التوايح بعدها

قوله او تاركة للصلاة قد افاد هذا
جواز معاشرة من لا تسلي لائمه
عليه بل الاثم عليها ولذا قالوا لان
يضر بها على ترك الصلاة ولم يقولوا
عليه على ان في ضربها روايتين ذكرهما
تافهين وانما يضرها بالصلاة
واجب عليه حتى لو كانت تاركة للصلاة
ولم يضر بها ياتى كما في بعض الفتاوى

وكذا يفهم من كان طلاق غير موطوءة
سنا
والاثر ان يقول وطلاق غير موطوءة
ونقلها مطلقا اي سواء كان موطوءة
او غير موطوءة في الحيف الخ تدبر

اليه وفي رواية المسبوحة ان الطلاق البائن ولو في طهر لا وطئ فيه ليس بسني ذكره
الظاهرية والذخيرة ولعل المصنف ربح رواية الزيادات فان هذه تقتضي كون
لتفريق الثلث الخ وتوايق المرأة الغير المدخول بها بدعيًا لكونه بائنا وقد صح انه
سني **قوله** وسني عطف على قوله حسن فخص هذا النوع بالطلاق سني وان كان
احسن للطلاق ايضا سنيا ردة المنخالفه من العلماء في ذلك عليه وهو فرحيث قال
بكرهه الطلاق غير الموطوء في الحيض وما لك ببدعة الثلث عند تفريقها وايما
الي ان تسمية هذا النوع سنيا تقتضي تسمية النوع الاول بالطريق الاول وكذلك
استغنى عن التقييد به **قوله** ثم بدعها بالجزم عطف على براجمها هذا امر غائب
بتقدير اللام كان قوله تعالى وترجنا عطف على قوله تغفر لنا في وان لم تغفر لنا
محمد مطلق بتقدير لم وكذا قوله ثم يطلقها عطفًا وامرا والامر بالتفريق امن
اباحة وتعليم والسوق قرينة عليه **قوله** وبه يظهر وجه تسميته سنيا وجه الظهور
قوله عليه السلام اتك اخطأت السنة وقوله عليه السلام ان من السنة
وامره عليه السلام بالمراجعة ثم تطليقها في المهر **قوله** او واحدة في طهر
وطئت ولم يذكر واحدة بائنة في طهر لا وطئ فيه مع انها بدعية في ظاهر الرواية
وكرهه في الذخيرة والحاكم الشهيد في كافي لما عرفت من ترجيح رواية الزيادات
وردايته انه لا يكره الحاجة الى الخلاص ناجزا لان اياها كان طلق امراته البتة
والواقع بها بان لم ينكر عليه النبي عليه السلام وسكوت الشارع في حمل البيان
بيان ولانه مقيس على الخلع **قوله** قوله عملا بحقيقة الامر وهو قوله عليه
السلام فليس اجعها قيل هو قوله عليه السلام من ينك وصيغة الامر حقيقة
في الوجوب وعمرنا ثب عن النبي فيها فاشتمل قوله عليه السلام من ينك على
وجوب بين صريح وهو الوجوب على عمران يا من وضعت وهو ما يتعلق بابنه عند
توجه الصيغة اليه انتهى اقول ان متعلق من ينك بخذون مقدار بقرينة
السياق فالتقدير من ينك بان يطلقها سنيا ففسر عليه السلام ان المأمور
المقدر بقوله فليس اجعها الخ فكان عمرنا ثب ودكيله في نقل كلامه بان يقول
قد امرك النبي عليه السلام وقال ليس اجعها الخ فصيغة الامر وهي فليس اجعها
الخ متوجه الى ابن عمر كما لا يخفى فظهر منه ان التوجه اليه صريح الامر وصريح الوجوب
لا الضمني العلم عنده تعالى **قوله** يقع عند كل طهر اي لا وطئ فيه وهو المتبادر
فان لو كانت طاهرة وقتها ولا وطئ فيه وقعت واحدة في الحال ولو كانت
اوجامعا في طهر وطئت فيه لم تطلق حتى تحيض ثم تظهر كذا في البحر **قوله**
لان اى لان قوله انت طالق ثلثا للسنة اولان طلاقه الوقت بالسنة
مطلق فيصرف الى الكمال وهو السني خذوا وقتا موجب تفريق الثلث على
الاطهار **قوله** يقع للمحال طلاق الخ وانت خير بان حال ذات الاشهر هذه
انما تعلم من المتن بالمقايضة وتعيم الطهر الى الحكمي واردة الشهر بعيد
على انه ياباه قوله من تحيض كما لا يخفى **قوله** وان كانت غير موطوءة الى هذا
ناش من تقييد السابقة بالموطوءة **قوله** ثم لا يقع عليها قبل التزوج شئ
ولا ينحل البين لان زوال الملك بعد البين لا يبطلها فان تزوجها وقعت
اثانية فان تزوجها ايضا وقعت اثانية كذا في فتح القدير فظهر ان ما وقع

فيه رد للرد لخسرود ٣

فيه رد لساحبا لبريحيث قال
لا وجه لهذا التخصيص اذ
الاحسن سني كالمس
مسلمه

قوله يد قوله تعالى اي حال كون النبي
عليه السلام مريدا بالعدة التي
تتعلق فيها النساء من

قائله صاحب البحر ٣

نمرة
تصاحب
البحر
٣

ليه رد
البحر
٣

في المعراج من انه يقع الثلث بالاتفاق سهو ظاهرا كذا في البحر **قوله** في يقع ما توى
المشرح للمسئلة الاولى ولم يتعرض للثانية بيانا فان رأس الشهر اما ان يكون
زمان حيضها او طهرها فعلى الثاني سني وقوعا وايقاعا وعلى الاول هو سني
وقوعا فثبت الثلث بان يقع كل واحدة منها عند كل شهر بنية الاعتم من السني
وقوعا وايقاعا او احدهما كذا يفهم من البحر وغيره فظهر ان لا تعرض لذوات
الاشهر ايضا كما لا يخفى قوله لانه سني وقوعا والوقوع حكم شرعي لا يوصف
بالبدعة بخلاف الايقاع فانه فعل العبد يوصف بالبدعة والحرمة كذا في الظهيرية
قوله كل زوج ولو حكما وهو زوج المعتدة لما سبق ان خلافه واقع **قوله** ولو مكرها
اي على انشاء الطلاق لفظا خلافا للامة الثالثة كذا في البحر والواقع **قوله** فان طلاق
مصحح وكذا توكل به بالطلاق فطلق الوكيل فانه يقع كذا يفهم من الحاشية وكذا من
التبيين الا ان وقوع استحسان والقياس ان لا يصح الوكالة وان لا يقع
الطلاق وقد اختار صاحب الاشياء ذلك وهو الاوفق لما ان الوكالة تبطل بالهزل
مع وجود الاختيار والرضا في الجملة وبطلانها بالاكراه بطريق الاول لانعدامها
به فظهر ان القياس راجح على الاستحسان في هذه المسئلة وهذا من جملة النوادر
قوله لا اقراره لانه ليس بانشاء اما لو اقر من غير اكراه بالطلاق كذا باوهار لا
وقع قضاء وديانة كذا في البرازية والاقرار بالعتق كالاقرار بالطلاق كذا في البحر
قوله وهو الذي لا يقصد الخ للمحدث المعروف ثلاث جدهن جد وهن جد
النكاح والطلاق والعتاق وضميرهن راجع الى الثلث وتا نيته لكونه عبارة عن
غير العقلاء وضميره هي او هن وقوله النكاح واخواه بدل من الثلث او جملة
تفسره **قوله** او سكران زائل العقل هذارة لقول بغض ان السكر سرور
يغلب على العقل من غير ان يزيله ولهذا بقي السكران اهلا للخطاب ولم يرض
به المصنف لانه ليس للسكران شئ من اثار العقل فضلا ان يحكم ببقاء العقل
وخطابه تعالى بطريق الزجر عليه على ما سيحكي اطلاق السكران ولكن المراد سكران
من محرم اذ هو المكلف واما ان كان من مباح فلا وهو كما يخفى عليه لا يقطع طلاقه
كما صرح به في الاشياء في الفن الثالث ولاحرم واباح مذكوران في كتاب الاشربة
قوله او طرا عليه ودام الخ وقد روي المتواتر ان الامتداد هنا بسنة **قوله** عليه
السلام كل طلاق جائز اي نافذ ومصحح وفي رواية واقع بدل جائز **قوله** فان طلاق
واقع وعن محمد بن سلام ان طلاقه غير واقع وذا بخلاف الكرخي والطحاوي وهو
احد قول الشافعي والمروى عن عثمان رضي الله عنه والرجحان في طرف الجمهور
وان احتمل زوال العقل من صداع حصل من الشرب ولا معصية فيه وان نشاء
من حرام ولكن عند اجتماع المبيح والمحرّم يكون العمل بالمحرّم ومن ذلك اطلاق
في المتوفى بوقوع طلاق السكران **قوله** لانه صريح لا يحتاج الى التية اذ هي
شرط في الكتابات فقط فظهر منه ان هذا القيد بالنظر الى صريح الطلاق فقط
وهو نوع من مطلق الطلاق قال في البديع العتاق مثل الطلاق وروى الكرخي
ان في العتاق روايتين بخلاف الطلاق وروى بشراهما سواء وهو الصحيح انتهى
والكلام هنا طويل الذيل في البحر وقال والماصل ان قولهم الصريح لا يحتاج
الى التية انما هو في النكاح اما في الديانة فمحتاج اليها لكن وقوعه في القضاء

بلاية انما هو بشرط ان يقصد بها الخطاب ولو هزلا او سهوا ولا يكون على طريق
الحكاية او القراءة **قوله** والصبي اطلقه فتشمل العاقل ولو مراها فلقد اهلية
التصرفات خصوصا ما هو داير بين النفع والضرب كما في البحر **قوله** والثالث اعلم
ان كلا من النائم والمجنون ومن بينهما من اصحاب العوارض اذ اطلق امراته
في هذه الحالة وبعد ما زالت عنه قال طلقتك في هذه الحالة اي في الجنون او
نحوه او قال اجزت ذلك الطلاق او وقعت ما تلفت به تلك الحالة لا يقع
الا ان يقول او وقعت ذلك الطلاق او جعلته طلاقا يقع لانه ابتداء ايقاع
كذا في الثانية **قوله** وانما يقع طلاقهم اي البرسم والمجنى عليه والمعتوه
والنائم واما المجنون والصبي فالحديث دليل لهما فلا يحتاجان الى دليل وتعليل
آخر ويجوز ان يرجع الى الكل اشارة الى ان النص معتل ووجه الاستثناء لهذا
التعليل ولك ان تقول ان هؤلاء داخلون في الصبي والمجنون بالقياس لان
لما لهم كما لهما بل اشتد تارة صرح به في الاصول والاشترائك بالعدة يقتضي
الاستواء في الحكم وحكم المقيس عليه ليس بتعدي فيقاسون عليهما كما لا يخفى
واما السكران لا يقاس عليهما لانهما طبعه الشارح في حال السكر بالامر والنهي
بحكم فرغ وهو ناش من اعتباره كقائه العقل زجرا له وتشديدا عليه في احكام
الفرعية لزال عقله بسبب هو معصية فلا يصلح عذرا لدفع الحرج فيستدباب
القياس في حقه كما لا يخفى **قوله** او العقل فيهم او هذه مانعة الخلو لا الجمع ثم
اعلم ان المصنف ذكرها او لا قاعدا كلية مشتملة على قيود ثم فرغ عليها قوله
فلا يقع طلاق المولى اجماعا فعلى كونه المطلق زوجا تنزع عدم وقوع تطليق المولى
امراة عبده وعلى كونه عاقلا تنزع المجنون والمبرسم بالغائز تنزع الصبي
والمبرسم ومن يليه دخلوا تحتها فاستقام التفرغ كما لا يخفى العلم عنده
تعا **قوله** اذا ملك احدهما اراد بالملك حقيقة فنخرج منه حق الملك
كما لو اشترى مكاتب زوجته لا يفسخ لعدم حقيقة الملك له لقيام رقبته
واما الثابت له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح وان منع ابتداءه فانه لم
يصح للمولى تزوج بامرته مكاتبه لوجود حق الملك له وان لم يكن حقيقة الملك
بمخلاف جارية الابن فان للاب نكاحها لانه ليس له حقيقة الملك عند الحاجة
وهو ليس بما منع كذا في البحر الرائق **قوله** الفاء ابو يوسف الفتوى على قول الى
يوسف كذا في الروا الجيدة **قوله** من القيد كان الظاهر ان يقال من ازالة القيد
باب ايقاع الطلاق **قوله** اي لفظا انما اختار اللفظ على الكلام مع ان المراد
الثاني اجماعا الى ان ما يجعل الكلام صريحا قد يكون لفظا كما في انت طالق لان
صراحتة بلفظ طالق حتى لو قال انت واحدة يكون الكلام كتابة ثم هذا التعريف
تام طردا وعكسا كما استشف وبسط المصنف عليه افراده وذكره مسائل اربعة
مقدما واربعة اخرى مؤخرها ليس بطريق المحصر ولذلك اتى بالكتاب في النوع
الاول واحال النوع الثاني عليه بكذا فنقول الاقل قوله يا طالق او يا مطلقة
بتضعيف اللام حتى لو قال اردت ان تشتم لم يصدق قتله وودنا كذا في الخلاصة
الا اذا كان لها زوج ملقها قبل فقال اردت ذلك الطلاق صدق ديانة باتفاق
الروايات وقناه في رواية ابن سليمان وهو حسن كما في فتح القدير وهو الصحيح

قوله ان وقع ثلث طلقت واحدة لانها كانت طلاقا اي طالق ثم اخبر ان الطلاق انما ثلث واما ان نصبا فطلقت ثلثا لان معناه وانت طالق
فثلاثا وما بينهما جملة معتقضة قيل كل من الرفع والنصب فيه محتمل وقوع الثلث والواحد اما الرفع فاللام في والطلاق للعهد المذكور اي
الطلاق المذكور عنده ثلثت في تطلق ثلثا او للنصب في تطلق واحدة واما النصب فعلى انه معقول مطلق من قوله طلاق فانه معنى طالق
وبالجملة بينهما اعتراضية في تطلق ثلثا او انه مال من مذهب غيري في تطلق واحدة اقول فالوجه الاول في الرفع على تخرج اصحاب المتون في انت
طلاق واما على تخرج المصنف فيه فلا تطلق ثلثا تدبر

كافي الثانية ومن هذا القبيل ايضا سنت طلاقك ورضيت طلاقك واوقعت عليك
طلاقك وخذي طلاقك ووهبت لك طلاقك كافي الثانية على ما استقفا ان شاء الله
تعا **قوله** كطلقتك الخ اشارة الى ان الصريح متنوع نوع فيه انما يلزم فيه
واحد رجعي مطلقا فورد لهذا النوع امثلة اربعة بدل قاعدة كلية فيكون الاثنية
مأخوذة وهكذا الحال في النوع الثاني وهو قوله انت الطلاق الخ والصريح المقارن
بالعدد يكون نوعا ثالثا والتعريف يشمل الانواع والقواعد الكلية صرح به في
محلته اذا عرفت هذا فالمراد على النوع الاول بقوله انت طالق ثلثا في غاية
اليسقوط والجواب عنه بان المراد بتعريف الصريح هو الصريح الذي لم يقارن
العدد من صبيق الفطن وانت خبير بان امثلة النوع الاول مطلقة وعارية
عن قيد العدد وعن لفظ اخر يصير به باثنا فيكون هذا الطلاق معتبرا فيه فكيف
يرد عليه ما ذكر بل لا يرد على النوع الثاني وان امكن اشتراكه به عند النية اليه اذ
الصريح المقارن به الثلث يقع به الثلث وان لم يكن له نية بالثلاث لكونه مفسرا
العلم عنده تعا **قوله** وطلاق اي وانت طلاق اوردته في هذا النوع من الصريح بناء
على انه في قوة انت طالق كافي رجل عدل اي عادل وانما هي اقبال وادبار اي مقابلة
ومدبرة وهذه لغة مشهورة ومحة الكلام على هذا المعنى فلم يبق المصدر في مصدرية
ولم يكن فيه لفظ اخر يصير به باثنا كما في انت الطلاق ينق في النوع الاول وهذا
رد من المصنف عامة اصحاب المتون حيث اوردته في النوع الثاني واختيار منه
رواية الطحاوي فانه فرق بين المصدر المنكر والمعرف وايضا ان المتبادر في النكرة
المفردة الواحدة حقيقة وهي الطلاق الواحد ومن ذلك لو قال انت طالق طلاقا
تطلق واحدة لان المصدر فيه للتاكيد وهو تأكيد الوحدة لا غير والاقوى يرى ما
اختاره العلم عنده تعالى **قوله** ومطلقة بتضعيف اللام لما سبق **قوله** قال
الشاعر الخ فانت ترفقي يا هند فالرفق ايمن وان تخزقي يا هند فالخرق اشأم
فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلث ومن تخزق اعق واظلم فبني بها ان كنت غير
رفيقة وما الامر بعد الثلث مقام وله حكاية في معنى اللبيب قال استغنى
الرشيد عنه ابا يوسف وردة في فتح القدير وقال بل المستغنى اكسائي قد استغنى
عنه بخدا وهي طويل الذيل تفصيلها في البحر **قوله** اي بالصريح اي بصريح هذا هذا
النوع **قوله** ذكر الطلاق هو صفة المرأة وهي انطلاقها **قوله** والعدد الذي يقرب
به في قوله انت طالق ثلاثا تحت المصدر محذوف معناه طلاقا ثلثا وذلك الطلاق
المقدر لا يكون الطلاق الذي هو صفة المرأة لما عرفت انه لا يتمثل العدد بل يكون
بمعنى تطبيقا هو صفة الرجل والمصدر ينصب بفعل غيره كما انيكم بنا تاوسر موهق
سراحا او بفعل مضمر له على اختلاف المذهبين ويمكن التعميم ويقول **قوله** والعدد
الذي يقرب به في قوله انت طالق ثلثا او طلقتك ثلثا تحت المصدر محذوف تقدير
طلاقا ثلثا وذلك المصدر المحذوف المقدر لا يكون من مصدر الفعل المذكور
او شبهه الثابت اقتضا اذ بين مقتضى المحذوف فرق لان المحذوف يقبل
العموم فيكون مفسرا بثلث **قوله** ويدل على التطليق تحقيقة اي الطلاق امر
نسبي صالح لان يكون صفة لكل من الزوج والزوجة الا ان ثبوته للمرأة يقتضي
ثبوته اوليا فيعتبر انه بمعنى التطليق كالسلام بمعنى التسليم وهذا باب معتبر

قوله الثاني
المجيب والسائل
الاول

فان اللام في الطلاق يدل على الجمع و
الاستغناء ولهذا فعل فيه بالنية
في رد الواحد الاعتباري بالثلاث الاستغناء
بسط

الخرق ضد الرفق

اي كوني بائنة بالثلاث فهذا القول
دل على ان مراد الشاعر بما سبق
الثلث كما لا يخفى

قولنا ويقول عطف على التعميم تقدير
ان وهذا قاعدة جيدة مذكورة
في سبب الخور

في الاستعمال فظهر ان صح ان يقال انه بدل على التلخيص ولو على سبيل الاقتضاء هذا
قوله وباعتبار تعدده اي تعدد التلخيص بتعدد لازمه وهو طلاق بمعنى الانطلاق
 فلا يصح فيه اي في اللازم نية التلخيص لما عرفت انه غير متعد في ذاته **قوله** لانه
 ثابت اقتضاء ولا عموم للمقتضى عندنا بين في محله بخلاف ما اذا قرن العدد فانه
 يكون صفة لمصدر محذوف لما عرفت الفرق بينهما **قوله** وبه اي وبتوضيح كلام
 التوضيح **قوله** قول صاحب الهداية مبتدأ خبره لا يستقيم الاول والمجمل نصب
 المحل مقول قول لقوله قول الزيلعي وقوله لان الكلام لا تعليل لعدم الاستقامة
 وقوله الثاني خبر ان في قوله بظهر ان قول الزيلعي **قوله** واما الباقي وهو قوله
 طلقك وانت مطلقة وانت طلاق فظهر ان الجواب السابق بخصوص بان طلاق
 وهو الظاهر والمنصوص عليه في التوضيح وقد عرفت امكان التعميم ايضا ويمكن
 تشميل جواب الباقي لقوله انت طالق ايضا كما لا يخفى **قوله** الا في اللفظ وقد نقل
 الشارع هذا اللفظ من الاخبار الى الانشاء حين الايقاع فلم يبق فيه معنى لغوي
 فلا يلاحظ فيه معنى اللغة **قوله** رجعي يعني في حق المدخول بها ولم يقيد به لان حكم
 غير المدخول بها سيجي حيث لم يتصور الرجعة في حقها لما ان الاعادة لها **قوله** مطلقا
 اي سواء الخ وسواء كان هازلا ولاعبا ومخطئا ولم يذكره لاكتفاؤه بما سبق ولان
 في بيان الفرق بين هذا النوع وبين النوع الثاني وفروقه بما ذكره لا بهذا **قوله**
 وقام اي عين الكلام فاستغنى اي عين الكلام عن النية **قوله** وبغية الابانة
 قصد الخ استنباط وجواب عن سؤال مقدر وهو انه لا يلزم من استغنائه عن
 النية ان لا يكون لها حكم في الكلام كما ان لها حكما في النوع الثاني مع الاستغناء فاجاب
 بما ترى حاصله ان لا حكم لها في النوع الاول هذا هو الظاهر من السوق والذوق
 لا يخفى لمن محل الاستنباط اذ حسنه في محل يقتضي كونه جوابا عن سؤال ما شئ
 من السباق صرح به في موضعه **قوله** كما اذا سلم الخ فيلغو مراده فلا يكون الصلوة
 مقطوعة بغير سجوده للسجود بعد السلام **قوله** وكذا نية التلخيص في هذا دليل
 لما من نية الاكثر **قوله** والايح الارث لومات الزوج في عدها كما سيجي ولم
 يقيد به هنا لان الرجعة لم يتصور بعد العدة اذ هي تنقلب بانته عند ذلك هذا
قوله لم يصدق قضاء الا ان يكون مكرها كما في البحر نقلا عن الشرح **قوله** لا يحل
 لها الخ بل عليها ان ترفع الامر الى القاضي فان لم يكن لها بينة تحلفه فان خلف
 فالانتم عليه كذا في البرازية والفرق في هذا البائن بين الواحدة والثلاث كما في
 البحر فظهر ان قوله وصدق الى قوله اصلا اللاتي ان يذكر بعد النوع الثاني لانها
 تحمل له بالمرأجة في العدة قول او فعلا فلا يجرى هذا الحكم في الرجعي فيها وبعد
 يكون بائنا فدخل في النوع الثاني وهل لها ان تقتله اذا اراد جاعها بعد علمها
 بالبينونة فيه قولان والفتوى على انه ليس لها ان تقتله وعلى القول بقتله
 تقتله بالرد او فان قتله بالسلاح فعليها القصاص كذا في البحر وفيه تفصيل
 فظهر ان عدم تمكن المرأة ليس اعتبارا سيما عند سماعها طلاقها **قوله** صدق
 مطلقا هذا اذا لم يقارن بالعدد اما لو قارن به وقال انت طالق ثلثا عن هذا
 الرثاق تطلق ثلثا ولا يصدق في القضاء كذا في المحيط **قوله** وفي نية العمل لم
 يصدق اصلا اشار بالنية انه لم يذكر العمل في لفظه اما لو قال انت طالق من هذا

قيل مفهوم المخالفة
 معناه

وفي تقدير العطف بعد لا يخفى وجعل
 حلالا احتياجا الى تقدير قد
 الاستيناف في مثله اظهر واقرب
 معناه
 مناسبة في الماشية الحسينية
 عند قوله عليها ان نعم
 فانه يشمل الانواع كلها من غير فرق
 معناه

فيه رد للولي
 الثاني

يقدم منه عدم المنت بنيتها ذلك
 عند الجب على الخلف بالطلاق في ما نانا

فيه رد
 للولي
 خسر

فيه رد للولي
 الثاني

فيه رد
 للولي

العمل وقع قضاء لادبانه كذا في البرازية اذ عرفت هذا اجتناب عن كلام هنا ظاهر
 التسوية بين تصحيح العمل وعدمه **قوله** لما مر انه اي للثنتين عدد محض
قوله لكن يقع الخ اتي بالا استدراك بعد قوله كذا في انت الطلاق الخ تنبها من
 اول الامر ان المقيس ليس في حكم المقيس عليه مطلقا بل انما اتحد في وقوع
 الواحد الرجعي سواء نوى او لم ينو ونوى ثنتين وبغير المقيس عليه لو نوى
 تمام العدد حيث صح ذلك هذا **قوله** وان نوى تمام العدد الخ واما اذا نوى في قوله
 انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا التوزيع بان يريد بقوله طالق واحدة
 ويقول الطلاق او طلاقا واحدة اخرى صحت نية فيقع رجعتان وجهه ان كلا
 من طالق والطلاق او طلاقا صالح للايقاع فكانه قال انت طالق طالق او انت طالق
 وطالق فالواقع في ذلك رجعتان بلانية واما هنا نية لان هذا اللفظ محتمل
 بين التاكيد والتوزيع فيحتاج الى نية ثم وقوع الثلث وهو تمام العدد ناظر الى
 الصور الثلث اما كونه ناظرا الى الاخيرين نظر واما كونه ناظرا الى قوله انت الطلاق
 فان المصدر بمعنى اسم الفاعل واللام للمجنس والفرد الحقيقي يتيقن والاعتباري
 محتمل فيجمل عليه بالنية وعدم صحة اثنين في كل منها لما صرح به في كتب اصول الفقه
 ان المصدر مفرد لا يدل على العدد هذا ملح **قوله** لما تقر في الاصول
 ان لفظ المصدر الخ هذا ظاهر في المسائل الاخيرة لبقاء المصدر على مصدريته
 فيها واما في الاولى وان كان المصدر بمعنى اسم الفاعل في التقدير ولكن ارادة
 الجمع وهو الواحد الاعتباري في المصدر المعرف باللام ظاهرة فيجعل بنيته هكذا
 يفهم من كلام البرخدي في شرحه بخلاف ما اذا كان منكرا ولم يبق فيه مصدرية
 ولم يكن فيه ما يدل على الجمع كما لا يخفى واحتمال كونه على حذف مضاف اي ذات
 طلاق وبقاء المصدر به على حاله وتجوز نية التلخيص فيه بناء على رواية غير
 الطحاوي وانت خبير بان الحذف خلاف الاصل وكون المصدر بمعنى الفاعل
 اشهر منه وارجح كونه اخف صرح به في موضعه فظهر ان الاحق ما اختاره
 المصنف العلم عنده تعالى **قوله** ان اضاف الطلاق اليها مثل انت او كملت
 او هو او وعد او امر او طلق او الطلاق ثلثا وعليه اشارة المصنف بقوله مثلا
 تدبر وانما جمع بين هذا وهو ما يعبر عنها بطريق الوضع وان كان قد علم ما قبله
 وبين ما يعبر عنها بطريق المجاز وهو الرقبة ونحوها لكون الاول تمهيدا
 للثاني ونفي ان الثاني لا يتوقف على النية اصلا في وقوع الطلاق لانه
 صريح كالاول وانها معتبرة فيما يحتمله اللفظ وغير معتبرة في غيره واشار
 باطلاقيهما انهما لا يختصان بنوع من انواع الصريح نعم الفرق بينهما انه لو قال
 اردت به العضو حقيقة لم يصدق قضاء ويصدق كما في بعض الشروح وهذا اثر
 كونه مجازا فيكون ذلك محتمل لفظه فيجعل بنيته اذ عرفت هذا سقط قول
 من قال انه لو اقتصر على ما يعبر به عنها مجازا كان اولي اذ الحاجة الى الاول لانه
 علم من اول الباب انتهى **قوله** او الى ما يعبر به عنها اشارة بالتعبير عنها لا بد ان
 يقول مثلا رقتك طالق او اسك طالق اما لو قال الرقبة منك او الوجه منك
 منك طالق او وضع يده على الرأس ونحوه فقال هذا العضو طالق لم يقع في الاصح
 لانه لم يجعله عبارة عن الكل بخلاف ما اذا قال هذا الرأس واسار الى رأس امرأة

ماخوذ من فتح
 القدير وغيره

على النقاية

فيه رد لصاحب
 البحر

فيه رد لصاحب
 البحر

الصحيح يقع كذا في النائية وبخلاف ما لو قال نصفك الاعلى طالق واحدة ونصفك
الاسفل ثنتين فقد وقعت هذه المسئلة بخاري فافق بعضهم بوقوع الواحدة
لان الرأس في النصف الاعلى وبعضهم اعتبر الاضافتين لان الفرج في الاسفل
كذا في الخلاصة وقد علم منه انه لو اقتصر على احدها وقعت واحدة في الاول بالانفا
وثبتان في الثاني على قول البعض وما ذاك الا لكونه في قوة راسك او فركك
كما لا يخفى **قوله** او الجزء شايع اي وان لم يعبر به عن جميع البدن بقيد بالنيوع
للاعترا عن المعين وهو اليد ونحوه كذا في شرح البرجندى ووقوع الطلاق
بالاضافة الى الرقبة ونحوها وان كان جزء معين لكونه ما يعبر به عن جميع البدن
لا بالاضافة الى هذا العضو المخصوص لما عرفت بما ذكر عن النائية والخلاصة
اذا عرفت هذا ظهر ان من قال شايع ليس بقيد احترازيا لما في الخلاصة من انه لو قال
نصفك الاعلى لم يقدح في البيان وخطب عسوا كما لا يخفى واطلق جزا
شائعا فشملا اضافة ذلك الجزء الى جملة المراء كنصفك ونصفها الى ما يعبر عن
جملتها كنصف رقبتك كما لا يخفى **قوله** اي الطلاق اطلقه لانه تارة يكون من
النوع الاول كما في رقبتك طالق فيكون رجعيًا مطلقًا وتارة من النوع الثاني كما في
ورقبتك طالق طلاقا بنا لنية ان تمام العدد يكون ثلثا وفي رقبتك طالق ثلثا
يكون ثلثا مطلقا وهكذا نصفك او نصف رقبتك طالق او طالق الطلاق او ثلثا
وبالجملة لا يخرج عن نوع الصريح اشار اليه بقوله اضاف الطلاق وقد عرفت
في اول الباب ان صراحة انت طالق بلفظ طالق وتبدل انت لا يضر ولا يخرج
عن الصراحة كما لا يخفى وهذا البيان من اول الباب الى هنا من خواص هذه الحاشية
لم اسبق اليه بحول الله تعالى وقدرته والحمد لله على نعمائه هو المختص لا **قوله**
اي لا يطلق الظاهر ان يقول اي لا يقع الطلاق كما هو المناسب بالسباق والسباق
فان قلت ما اختاره هذا اخصر قلت فعلى هذا لا يؤثر ان يقول طلقت بدل وقع
وتطلق بدل يقع **قوله** ويقع بنصف هذا اعطف على قوله وقع فالظاهر ان يقول
ودفع ليوافق المقدور بالمعروف **قوله** يعني اذا طلقها نصف التطبيقية الى اشار
به الى ان طلبة بمعنى تطبيقية **قوله** وكذا كل جزء شايع مضاف الى طلبة مفردة
غير مقارنة بالعدد كما نبه عليه بظاهر اللفظ سوى المقابلة بما سيبي ذلك
الجزء الشايع من الربع والثلثان والخمس والسادس والعشر وعشرا العاشر
بنهم العين ونحوها ولو جزا من الف جزء الطلقة قبل ولو قال ويقع بجزء الطلقة
تطبيقية لكان او جزا شمل واحسن اما كونه او جزا شمل فظاهر واما كونه احسن
فلان المحكوم به على الجزء التطبيقية لا التلقة انتهى اقول نعم ولكن يرد عليه
التطبيق بثلثة انصاف طلبة لا شتمال جزء الطلقة باطلاة عليه الا ان يراد به
جزا غير مقارن بالعدد بقرينة المقابلة ومثل هذه القرينة ضعيفة كما لا يخفى
قوله تدخل تحت المغنياء وهو قوله انت طالق اذا الغاية الاول وهي المبدأ
لا بد من وجودها ليرتب عليها غاية اخرى ووجودها بوقوعها ولا يدخل فيه
الثانية اذا العرف لم يخرج على دخولها يقال عمرى من ستين الى سبعين او ما بين
ستين الى سبعين ويراد به ان اكثر من ستين واقل من سبعين وعليه قوله عليه
الصلوة والسلام اكثر اعمار امتي ما بين ستين الى سبعين على ان ما كان

صاحب البحر
الرايق

منار لصاحب
البحر الرايق
ايضا

اصد خطرا لا يباح فيه الا دفع المصلحة وايتان الكلام على هذا قرينة على عدم
ارادة الكل فيدخل المبدأ في الحكم لا الثانية واما في قوله من ثنتين الى ثنتين
فانه كقوله انت طالق ثانية فكما لا يقع فيه الواحدة لان قوله ثانية لغو
فيقع بان طالق فكذلك يقع في هذا واحدة لكونه قوله ثنتين لغو **قوله** وعندهما
الح وهو الاستحسان **قوله** وعند زفر الح وهو القياس الجلي وهو ليس لقائل
قوله لانه لا يزيد شيئا في المضروب لان زيادة الضرب شيئا في المضروب انما هو
فيما له طول وعرض وعمق وهو المحسوس واما فيما هو ليس كذلك فاثرا لضرب
في تكثير الاجزاء كما فيما نحن فيه فافترقا كذا في معراج الدراية فلم يكن لفظ
انت طالق واحدة في واحدة صالحة لزيادة شئ في المضروب فلم يعتبر فيه العرف
ولا النية كما لو نوى الطلاق بقوله اسقنى الماء مريدا بالماء والطلاق فانه
لا يقع فيكون التقدير فيما نحن فيه انت طالق واحدة واجزئين **قوله** وان
نوى وثنيتين يعني ان نوى في قوله انت طالق واحدة في ثنتين واحدة وثنيتين
بجعل في معنى الواو فيقع ثلث لان حرف الواو الجمع والظرف يجمع المظروف فيقع
ارادة معنى الواو ومن هنا علم ان الواو لو صرح بدل في وقع ثلث بالطريق
الاولى **قوله** ولا يبقى للثنتين محل اذ لا علة لها **قوله** وان نوى مع ثنتين
اشار بفضل من العطف عليه وباعادة ان مع شرطه ان هذا الحكم سوا
في المدخل بها وغيرها وقوله ثلث اي فيقع ثلثا وقوله لانه محتمل اللفظ
لان ارادة معنى مع بكلمة في ثابت كقوله تعا فادخل في عبادى اي مع عبادى
وكقوله تعا ويتجاوز عن سياتهم في اصحاب الجنة اي مع اصحابها **قوله** ويقع
بثنتين اشار بتقدير يقع انه عطف على قوله بواحدة والياء فيه علامة
النصب لا الجر وعدم اعادة يقع في المتن ان هذا الحكم ليس لسوا فيهما
ولذلك شرحه في الشرح كما ترى ولكن اللائق في الشرح ان يقال هكذا وان
نوى فيه ثنتين وثنيتين وهي مدخول بها فثلث وان نوى مع ثنتين فثلث
مطلقا يعني سواء كانت مدخولا بها او غيرها لان شرحه يوهم ان هذا الحكم
مطلقا يخص المدخول بهايه وليس كذلك لما سبق انفا العلم عنده تعالى
قوله لانه وصف الطلاق الى قال في الغاية اذا صرح بذكر الطول قال انت
طالق تطبيقية طويلة وقع رجعيًا عنده وكيف مع تعليله بالطول عنده اجيب
بانه اذا قال الى الشام كنى عن الطول والكنائية اقوى من الصريح لكونها دعوى
الشئ بيينة وموضع علم البيان واقول هذه خطايئة لا تكاد تنهض في مقام
الاستدلال انتهى اقول يشير به الى ذكر في الاصول ان دلائل الفقه كلها تلتزم
في ثبوت الحكم بها وجوبا او ندبا او كراهة او حرمة او اباحة وان كان بعض الدلائل
تلقى الثبوت في نفسها كجنس الواحد والقياس فللمجتهد يجب العمل بغلبة
الظن صريح به في التلويح وغيره بخلاف قواعد بيانية فان ثبوت الحكم بها ظني
مع قطع النظر عن قواعدها اذ لم يلزم من كثرة الرماد مثلا جواد صاحب البيت
والمقام خطايئة بل يمكن ان زيادته لشيء اخر على ان الاصل في الكلام الصريح
ولذلك استغنى عن النية وفي الكناية قصور ولذلك توقفا فادتها على
القرينة والنية صرح به في الاصول فكيف يصح كلام الجيب انها اقوى من الصريح

فيه رد للولى
خسرى

لانه خلاف ما صرح بل انما يصح بناء على قواعد يمانية وهي لا يكون دليل المسائل شرعية
صرح به في موضعه اذا عرفت هذا فنظر الشيخ اكل الدين الى هذا التحقيق وظاهر
فيه ضعف مذهب زفر لانه لما لم يقع عنده بان عند تخرج الطول فكيف يقع عند
الكتاية عنده انها قاصرة عن الصريح ولذلك قالوا الزفر فيه روايتان وهذا اقرب
وظاهر ان ما ذكره هنا من مطاوع الا نظار ويجب ان يفتن الابصار كما لا يخفى
على اولى الابصار وظاهر ان قول المصنف ولو قال كذلك كان باثنا لم يصح **قوله** وقع
الا ما كن كلها بمعنى في جميع الدين وفي السموات فلم يثبت بهذا اللفظ زيادة شدة
على ان الزوج انما مد المرأة لا الطلاق لان هذا اللفظ حال ولا يصلح في التركيب
ساحب حال الا الضمير في طالق ذكره التمر تاشي **قوله** لان الاضمار خلاف الظاهر
وهو اضرار الدخول اي بدخول مكة وفي دخولها لانه يصير يجعل البناء وفي معنى
مع مجازا او لانه ذكر المجل واردة الفعل الحالف فيه كذا في كشف البرودي **قوله**
وفي دخولك الدار وكذا بدخولك الدار بقيد البناء وفي لانه لو قال انت طالق
لدخولك الدار ونحوها تطلق الحال كذا في الحاشية **قوله** نية العصر اي اخر النهار
لان ذكر حرف الظرف يجعل وقوع الطلاق مضان الجزء منهم من الغد واليه ولاية
التعيين كما لو طلق احدى نسائه فينبهه بيان ما في ٧٨ فلزم تصديق القاضي
واما اذا لم ينو شيئا كان الجزء الاول متعينا لسبقه وعدم المرام كذا في الشرح
اصولا وفروعا ثم العصر قيدا اتفاقا اذ لا فرق في صحة ان ينوي اي وقت كان
من الغد اشار اليه بتفسير العصر باخر النهار مع انه جزء من وقت العصر
هذا **قوله** في ثوب وعليها غيره **قوله** تميز اي نافذ مجعلا **قوله** فانه اذا ذكر
اي كل من الغد واليوم ثبت حكمه تعليقا اي على سبيل الاضافة **قوله** ان
المعلق لا يقبل التمييز اذ لو قبل كان تطبيقا آخر وطالقت لغت فرد لا يثبت العدد
وقد سبق ولا يعتبرنا سيما للاول لان النسخ انما يكون بكلام مستبده متراج
وهو هنا مستف فلزم المفاء الثاني وهكذا الكلام في قوله والمجنز لا يقبل
التعليق **قوله** بخلاف ما اذا قال الح حاسله جعل المعلق بالشروط مغيرا للاول
دون المعلق بالاضافة لانه قد ثبت في الاصول ان الشرط يغير حكم صدر
الكلام فيكون ذكر اليوم لبيان وقت التعليق ضرورة بخلاف المعلق
بالاضافة لانه ليس في الحقيقة تعليقا بل هو لبيان وقت وقوع الفعل
فاذا وقع بيان بواحد او لا يلغوا لبيان باخر وايضا ان الشرط كلام
مستبده يصلح ان يكون ناسبا للقيد الاول **قوله** لم يسنده اي وقوع الطلاق
قوله لا انعدامهما اي طلاق نفسه وطلاق غيره فيه اي في الامس **قوله** فتعين
الانشاء في الحال لان الانشاء في الماضي انشاء في الحال فيقع الساعة
وقوله لا فتعين الانشاء مستغنى عنه لان قوله والاقدره له على
الاسناد دالية او عطف على الانعدام **قوله** فان متى صريح في الوقت الموقوف
من هنا انه لو باء زمان وحين وحيث ويوم بدل متى او ما الحكم كذا
قوله وما ايضا يستعمل فيه يشير به الى ان ما هذه مصدرية والمصدر
حيثي كما في قوله تعامد متينا اي مدة دوام حيا **قوله** اي لا يطلق
بالسكوت عند عدم دلالة الفور لانه لو قامت دلالة عليه عمل بها كذا في البحر

يندر للمجلد الاول
والواني

فيه رد للمولى
خسر

ذكر الاول

اي اضافة الفعل اليه

فيه رد لصاحب
البحر

قوله كذا في التحرير هو شرح الامام
المصري وله شرحان على الجامع
الكبير احدهما مختصر زاد فيه
الفئلة من المسائل الفقهي
وكثيرا من القواعد الحسابية و
ثانيهما مطول بلغ في التحقيق
غاية القسوى وهو المسمى
بالتحرير مسطحة

معزيا الى المتبني **قوله** بلانية تيدبه لانه لو نوى باذا معنى متى صدقا اتفاقا قضاء
و ديانة لتشد يده على نفسه **قوله** وان نوى الوقت او الشرط رانت خير بانه
لو نوى باذا او اذا ما معنى ان ينبغي ان يصدق عند ديانة فقط لانها عند مظاهره
في الظرفية والشرطية احتمال فلا يصدق القاضي **قوله** اذا قال ذلك اي قوله انت
طالق موصولا اي بقوله انت طالق مالم اطلقك وقائدة وقوع المجز دون المعلق
انما هو لو كان المعلق اخلط من المجز ككون المعلق باثنا والمجنز رجعا او المعلق
ثلثا والمجنز رجعا او باثنا واحدا او اثنين **قوله** وقد وجد ذلك الزمان وان كان
ذلك الزمان قليلا وهو اي ذلك الزمان زمان اشتغال الحالف بالطلاق اي التعلق
بقوله انت طالق قبل ان يفزع الحالف من هذا التعليق **قوله** وهو اي البر المقصود
باليمين ولا يمكن تحقيقه اي يحصل البر الا باخراج الح اي الاجعل هذا القدر
من الزمان مستثنى عن اليمين **قوله** بفعل مبتدأ لسير والركوب والصوم وتخيير
المرأة وتقويض الطلاق وقوله بفعل غير مبتدأ للطلاق والتزوج والعناق والدخول
والخروج وعرف الفعل الممتد بما يقع تقدير جملة كافي التلويح وغيره وانما امتداده
بتجديد الامثال بان ما يكون في المرة الثانية يكون مثله في الاول صورة ومعنى ومن
ذلك قال بعض المشايخ رحمه الله تعالى ان الكلام ليس من قبيل الممتد لان مفاد
الكلام الثاني غير مفاد الاول وقال بعض اخر رحمه الله تعالى انه من هذا القبيل
ومنحو الطراد تجديد الامثال صورة ومعنى لان كثيرا من الممتد لا يخلو من التفاوت
في احادها كالضرب والسير ونحوها فهذا التفاوت كالم يخرج كلامها عن المماثلة
لا يخرج تفاوت بين مفاد الكلام الممتد عن المماثلة ايضا على ان اسم الكلام ليس
الا لالفاظ مفيدة معنى كيف ما كان فتحقق المماثلة سواء كان المفاد من النوع
الثاني غير المفاد من الاول ولذلك صح صاحب الكشف بان الكلام مما يمتد وقيل بان
الهوام بحسن القول وجزم سراج الدين الهدى بانه ممتد ايضا قد يكون تكرار
الكلام الواحد لاجل المحفظ او لتفريع اخراجه من التعريف دون خرق القناد
محقق **قوله** لان طرف الزمان اذا تعلق الح اشار به الى ان المعتبر في
مقارنة الظروف مقارنته على سبيل التعلق لا على سبيل الاضافة فظهر منه
ان مراده بقوله قرن اي تعلق لانه قرن على سبيل الاضافة **قوله** فاذا كان الفعل
ممتدا الح هذا تفريع تعلق الظروف الى الفعل بغير لفظ في ومع ذلك يعتبر في ذلك
الظرف عند مقارنته بالممتد غير ما اعتبر عند مقارنته بغير الممتد وذلك ان
المعنى الحقيقي لليوم زمان ممتد وهو النهار وهو من طلوع الفجر الى غروب جرم
الشمس شرعا ومن طلوع جرمها الى غروبها عند تعلق اليوم بالممتد كان
باقيا على معناه الحقيقي لانه قرينة عليه اذ الحقيقة غير محتاج اليها وعند تعلقه
بغير الممتد يراد به المعنى المجازي فيكون قرينة صارفة عن الحقيقي وهو مذهب
الاكثر وعند البعض هو مشترك بينهما وكل من المقارنتين قرينة لتعيين المراد
والاول هو الصحيح لان المجاز اولى من الاشتراك وصرح به في الاصول اذا
عرفت هذا فاعلم ان المصنف حكم هنا بان اليوم اذا تعلق بفعل ممتد يراد به النهار
وهو المعنى الحقيقي له واذا تعلق بغير ممتد يراد به مطلق الوقت وهو معناه
المجازي واللمعة تشمل بالطلاقة انه اذا تعلق بممتد يراد به النهار سواء كان الفعل

التحرير ما ذكره المصنف بل هو متن
في اصول الفقه لابن الهمام وعليه
الشرحان التفسير والتيسير
ملك كل منهن وطا لعشر امكن
مسطحة
التفسير شرح التحرير لابن امير
الحاج الحلبي التيسير شرح
التحرير لابن امير باد شاه الهدى
حين تحرير هذا الكتاب
قوله ينبغي الح تفقعت هنا في سنة ثلث
واربعين والف ثم وصلت مضمونه
في تفسير التحرير حيث نقلت عن شيخه
ابن الهمام في سنة ستين والف ثم
وصلت ثمانين والف انه صرح
في تفسير التحرير ان عامة اهل الاصول
على انه كما نوى بالاتفاق قضاء وديانة
واللاج الى ثلثي الا ان كونه على ما نرى
بالاتفاق اما عند الحقيقة فظاهر
لانه قال بالاشتراك واما عند
فانها وان قالوا ان اذ الموت الا انها
قد عتقا استعمالها في الشرط
فيؤثر النية كما لا يخفى مسطحة

المضاف اليه له متدا او غير متدا كقوله امرك بيدك يوم يركب فلان او امرك بيدك يوم يقوم فلان واذا تعلق بغير متدا به مطلق الوقت سواء كان المضاف اليه غير متدا او متدا كقوله انت طالق يوم يقوم فلان او انت طالق يوم يركب فلان وانما اعتبر الفعل المتعلق به دون المضاف اليه لان المضاف اليه ليس بعامل في الظرف ولم يتعلق الظرف به بتقدير في حتى يلزم كونه معيارا له والفعل المتعلق به منطوق له عامل فيه متعلق به بتقدير في ولذلك اعتبرك الفعل وهذا الاعتبار متفق عليه لاختلاف الاحاديث ولذلك ابقى المصنف على اطلاقه فيجمل قوله على ما قلنا بالتعظيم كما ترى واما ما يرى من اعتبار بعض المشايخ للفعل المضاف اليه لليوم عند موافقته بالفعل المتعلق به فانما هو على سبيل المسامحة لمحصل المقصود وهو استقامت الجواب كما وقع هذا التسامح من صاحب الهداية في الايمان من انه اذا قال يوم اكلم فلانا فانت طالق يرد به مطلق الوقت لان الكلام لا يمتد انتهى والفعل المتعلق به فيه الطلاق وهو ايضا مما لا يمتد هذا بناء على ان الكلام مما لا يمتد وهو قول الاكثر واما عند البعض انه يمتد وهو مختار صاحب الكشف الكبير في لا يصح قول صاحب الهداية هذا تدبر هذا ما اخرجته يد الجهد من البحار واوردته من بين كلم المشايخ الكبار فظهر ان كلام المصنف مشتمل على ما هو المقصود وخالف عن الخلل ومن لم ينظر اليه بنظر الدقة لم يخل عن الرككة والزلزل وظهر ان ما وقع عن بعض الشارحين من الخلاف في الاعتبار وهم وما وقع عن صدر الشريعة من انه ينبغي ان يعتبر الممتد منهما ليس مما ينبغي قوله لان اعتناق المولى شرط والشرط مقدم عن المشروط فيقع الطلاق وهو المشروط بعد الاعتناق وهو الشرط كذا في البحر وهذا هو المراد ما ذكره المصنف ايضا فتدبر **قوله** فيقع الطلاق وهو حرة الخ اورد عليه ما لو قال لاجنبية انت طالق مع نكاحك حيث لا يقع الطلاق اذا نكحها واجيب بانك يملك التعليق بغير الشرط ومجناه بعد النكاح واما قبله فلا يملكه الا بالصرح الموضوع للتعليق ولذلك صح التعليق بقوله انت طالق في دخولك الدار ولم يصح لاجنبية انت طالق في نكاحك وبانه ان الطلاق مع النكاح يتنايان في شخص واحد في حالة واحدة فلم تقع الحقيقة فيه بخلاف الطلاق مع العتق حيث لا يتنايان وايضا العدول عن معنى القران الذي هو حقيقة مع انما كان ضرورة ميانة الكلام فيمن تعلق حقه في امرأة هي تحت تصرفه بخلاف الاجنبية فانه لما لم يتعلق حقه فيها لم يكن كلامه مصونا فيها ولم يمتح الى التأويل والتوجيه واما ايراد المحشى على الجواب الثاني بقول القائل لا مراة انت طالق مع نكاح ابيك فلانة فلا يرد اذ كلاهما فيه لم يرد على شخص واحد يتنايان فافترقا **قوله** لان العتق اسرع وتوعا الخ قلنا ان على العتق والتطليق قد صادفنا في حقها على زمان واحد من غير فرق وهي في هذا الزمان رقة لم تحصل لها فيه حرمة غليظة وحرية معان غير تقديم احدهما لعدم الترجيح في العلية وما اعترفه من اعتبره من الحسن وعدمه امر خارج من العلية فلا يؤثر فيها العلم عنده نكاحا وقد يجاب عنه ان ما يبتنى على الحالة الاصلية هو اسبق اعتبارا كافي مسألة اسبقية الاسلام على الكفر وليس فيها خلاف وقد دعت في مادنة في زمن استاوى شيخ الاسلام المرحوم اسعد افندي فافتى باسبقية الاسلام

واما اذا اختلف مثل امرك بيدك يوم يقدم زيد فقد اتفقوا على ان المتعبر هو ما تعلق به الظرف لا ما اضيف اليه حتى لو قدم ليل لا يكون بيدك لان كون الامر باليد ما يمتد كذا في اصلاح الايضاح

منهم صاحب الكشف الكبير وصاحب التلويح وعلى البرجندى وصاحب البحر الرائق ٣

وجه تدبر من المصنف ايضا كون الشرط سابقا على المشروط في قوله في دخولك الدار واما ما اورد المصنف هنا اثبات الشرط والمشرط وعدم مناعة لفظ مع كونه الاعتناق شرطا منه ولو كان مع معنى بعد فالواجب وقوع الطلاق ٣

بناء على هذا التعليق مع ان هذا امر مستحسن كالاسلام في لم يبق فرق بين هذه المسئلة والمسئلة الاولى فيرى ان قول محمد ارجح هذا **قوله** بل تعتد اضراب من قوله لا انما اورد ذكر عدتها في هذه المسئلة بناء على ان عدم الرجعة يوجب ان يكون لها عدة كالامة فينبى بقوله هذا ان لها عدة كالامة للاحتياط كما احتيط في الحرمة الغليظة في حقها اولان عدة حكم الطلاق فتعقبه وهي حرة واما عند محمد فتعد كالامة البتة كافي المسئلة السابقة لانها حين وقوع الطلاق كانت حرة قبل فظهر ان قوله للاحتياط بناء على مذهب الاظم فقط وقوله بالاحتياط بناء على درجة قول محمد في الشرح وان لم يكن تعليقه في ايجاب عدة الاحتياط ومن لم يعلم المراد من التعليق والاضراب قال ما قال واعجب منه قول من فسره هذا بقوله يعني فتعد بثلاث حض في المسلتين اتفاقا انتهى لما عرفت ان المسئلة الاولى ليست محل اشتباه في كون عدتها عدة الحرة لانها حرة عند وقوع الطلاق وفي تخصيص عدة بالمبعض نوع قصور ايضا **قوله** تطلق المرأة بانا الخ اي بانا لان كلامهما من الفاظ الكناية وهي محتاجة الى النية ولذلك قيد بها ولم يقل تبين كافي غيره لانه لو لم ينولم تطلق وعدم الطلاق يتضمن عدم البينونة وعدتها لا تتضمن عدم الطلاق كما لا يخفى ومن ذلك ظهر حسن ذكر هذين المسلتين هنا لاني اثناء مسائل الكناية هذا **قوله** بانا منك او عليك قيد بها لانه لو لم يقل منك او عليك لم تطلق وان نوى كذا في المعراج **قوله** ان نوى قيد به لانه اذا لم يكن له نية لم يقع شيء واما اشار المصنف بوقوع الطلاق بالنية من لفظ الطلاق الى ان الواقع بانك كنه واحد كما هو المصريح في الاختيار ولم اورد وقوع ثلث ان نوى بها ولعل انها لم تقع لان البينونة والحرمة صفة الرجل هنا ولم تكن تحتل اللفظ بخلاف انت حرام على فيصم نية الثلث فيه **قوله** وهو فيها اي القيد في حق المرأة دون الزوج اي لانيه **قوله** فهو عليها اي الملك واقع عليها لانيه **قوله** وهي اي الوصلة وقوله وهو اي المحل وقوله فصحت ايضا فتعنا اي اضافة الابانة والتحريم اليها اي الى الزوج والزوجة **قوله** وبانت طالق هكذا طاهره عطف على قوله بانا منك بانن فاللائق ان تقدر تطلق بدل يقع والباء ظرفية او استعانة والاولى اظهر لان هذا القول ظرف ومنطوقه الطلاق او وقوع الطلاق وايضا هذا مقدم والوقوع مؤخر ولا يوجد بدونه وايضا ان هذا القول ليس بالة للطلاق في الحقيقة وظاهر كلام المصنف ان قوله واحدة باسنة فاعل لهذا الفعل ايضا وليس كذلك لان الواقع بهذا القول رجعي لو لم يكن المنشور ثلثا ولو كان ثلثا فثلث وبعبارة المصنف قاصرو تقدير الطلاق لان يكون فاعلا يقع المقدر في محلين اولين واظهار فاعل يقع المقدر الاخير تكلف فاللائق بل الواجب الانسب ان يقال وتطلق بانن طالق هكذا رجيا فيما دون الثلث وتطلق بانن طالق بانن الخ واحدة باسنة وبها ثلثا بنسب واحدة وثلثا واثار بقوله انت طالق هكذا الخ الى انه لو قالت لزوجها طلقني ثلثا فاثار اليها بثلث اصابع يريد بذلك تطليقا لا يقع ما لم نقل بلسانه كافي الخلاصة **قوله** يشير الى حال او استيناف والثاني اوجه **قوله** بعدد المنشور ولو نوى الاشارة بالمفهرنتين صدق ديانة لاقضاء **قوله** ويقع بما ذكر اي بانن طالق هكذا **قوله** بعدد المضموم الباء فيه وفي قوله بعد

وانما تدبيل مع ان يكفي وتعد كافي غيره تنبيه على ان هذا محل الإهتمام واعتبار ترق لها وعليه قوله تعالى بل لهم اضل في موضع وهو اضل

هو المولى الواني هو ابن النجم صاحب البحر الرائق ٣

فيه رد للمولى خسر ٢

فيه رد للمولى لانه لم يثبت هكذا في شرحه ٢

المنشور للمصاحبة متعلق بيقع المقدور وفاعله طلاق بمقدور يصحبه ذلك العدد
وصحة الكلام به والا يلزم على ظاهر ما قاله المصنف ان يكون فاعل يقع المقدور
قوله واحد بائنة وقد عرفت نساه ولونوى عند ذلك الاشارة بالمنشورة
صدق ديانة لاقتضاء **قوله** فيعتبر عدد المضموم قال البرجندى ما ذكر في المتون
مختار بعض المشايخ وقال صاحب البحر هذا هو المعتمد **قوله** ويقع بانة طالق
بائن الخ هذا يصلح ان يكون نوعا رابعا لصريح الطلاق تدبر **قوله** او اشد
الطلاق او الخشمة او اخبثه والمراد كل وصف على الفعل وفيه زيادة على اصل
الطلاق يندخل فيه اسوه واشرة واكبره واغلظله وطوله واعرضه واغلبه
سوى قوله اكثره فانه يقع به الثلث ولا يدين ولونوى واحدة بائنة بخلاف
احسنه واسننه واعدله واكمله واتمه فيقع فيه رجعا لان هذا وصف لا يبيح
عن زيادة في اثره كذا في البحر الرائق وما جاء باوهنا كلفه نفت لكونه مفعولا
مطلقا وعطف على قوله بائن الا قوله او طويلة او عريضة فانها معلوفان على
قوله شديدة لانه لو قال انت طالق شديدة او طويلة او عريضة ولم يذكر تلبية
كان رجعا لانه لا يكون صفة الطلاق بل يكون صفة للمرأة كما هو الظاهر
ذكره الا سبيحا **قوله** بلائنة ثلث ولو قال بلائنة تمام العدد لا تشمل
على الثلث في حق المرأة والشتين في حق الامة حقيقة الا انه من بدنه ذكر
الاصل واستتباع الفرع **قوله** في اول المسئلة والواجب ان يكون اول المسئلة
قوله انت طالق بائن تدبر **قوله** لان وصفه اى وصفا الطلاق بما يحتمل الخ اى
بشئ هو البينونة يحتمل الطلاق الا يرى اذ البينونة قبل الدخول وبعده العدة
حاصلة بنفس الطلاق **قوله** لتعين امد المحتملين اى الرجعي والبائن اما
الرجعي فظن واما البائن فانه ثبت به قبل الدخول للحال وكذا عند ذكر الحال
وبعد الدخول اذا انقضت العدة واورد عليه ان قوله انت طالق لو احتمل البينونة
لصحت البينة بها وقد تقدم عدم صحتها والجواب عنه ان عمل البينة في المفوض
لا فغيره ولا يقدر له لفظ لكونها غيره بخلاف الوصف فان عمله في المفوض ان
وجد وان لم يوجد له موصوف وصحة الكلام به والمقدر كالمفوض فعلى كلا التقديرين
له عمل واعتبار فبراعى العلم عنده تعا **قوله** قال لغير الموطوءة انت طالق ثلثا
وتعنى صرح به بهذه المسئلة وان فهم ما تقدم ان لا فرق في وقوع بين المدخول
بها وغيرها وان الواقع عند ذكر العدد مصدر موصوف بالعدد ولو بتشبيهه
بالمشارة اليه اشارة الى ان فيها خلافا وهو كون العدد لغوا عند الحسن البصري
كما ذكره الشارح وعدم وقوع الطلاق في غير المدخول بها كما هو ذهب البعض
حتى قال في الخلاصة وفي الجامع الفضولين لوقضى به قاض لا ينفذ قضاؤه اقول
لانه خلاف الاختلاف والتشبيه للخلاف الاخير ولان يبسط على هذه المسئلة
قوله وان فرق الخ اوردت في هذا المقام كما سائر المتون ايضا والا فليجوز خلاف
الحسن البصري فيحملها اللابن بعد قولهم ويقع بعدد قرن به لانه كما لا يخفى
وانت خير بان عبارتي الوقاية والكنز مشتركان في جميع ما ذكرنا وحسبته
عبارة هذا الكتاب كما وقع في النفاية كذلك انما هو لان يكون عبارته محل
الخلاف بين الجمهور والحسن البصري ومما راعى عن محل الوفاق بخلاف عبارتهما

فيه رد للمولى
خسرو
٢

هذا جواب لم يجم حوله احد
الى الآن ٣

وهو سعيد بن المسيب ويشترين
عباب المرهسي
تحقيق هذا الجمل لم يقس لاحد
الى الآن ٣

فيه رد للمولى خسرو
واكثر الشراح

فانها

فانها تعان نحو قوله او تقع عليك ثلث تطبيقات مع انه ليس محل خلاف بينه
وبينهم فالظاهر في التعليل ان يقول لان محل الخلاف من العبارة في تطبيق غير
المدخول بها قوله انت طالق ثلثا لا مطلقا كما لا يخفى على من له نهى اذا عرفت هذا
فن قبيل محل الخلاف ايضا قوله طلقتك ثلثا وانت الطلاق ثلثا وانت بائن ثلثا
ما يوجب ما قبل الثلث الطلاق لو لم يذكر ومن قبيل محل الوفاق قوله شئت ثلث
طلقتك ودعتك ثلث طلقاك كما يقتضيه دليل الطرفين واقول لو
قدم تمييز الثلث يكون التركيب توصيفا اى تطبيقات ثلث وطلقاتك
الثلث فينبغي ان يقع الثلث ايضا بالاتفاق لان ادنى الجمع الثلث فيكون
العدد وصفا تأكيديا وايضا بنى الخلاف على وقوع الثلث ووقوع الاثنين
كذلك على ما يقتضيه دليل الطرفين كما لا يخفى العلم عنده تعا **قوله** وان
فرق الخ نوع في الشرح هذا التفريق على ثلاثة انواع لانه باطلاقة يشملها
وفي النوع الاول ان المعطوف واحد وفي الثاني الخبر اثنان وفي الثالث الجملة
اثنان على ما يقتضيه قوله وفي الموطوءة ثنتان وظاهر قوله ولم يقع الثانية
تدبر وقوله هذا وقوله ويقع بعدد قرن به كل منهما صابطة كلية وقوله لو مات
الخ تفريع خاص بالخبرة وقوله وبواحدة واحدة الخ تفريع لكليهما هذا هو
نكتة اخرى في تغيير عبارة الوقاية وهي من خواص كتابه فظهر ان من خص
قوله ان فرق بالصورتين الاخيرتين بقربينة ذكر التفريق بحرف العطف فيما سيجي
بعد وجعله كالمستثنى من اطلاقه لم يصب وغفل عن ذكره صابطة او لا
تدبرهم ثانيا **قوله** لان صدر الكلام موقوف على العدد حاصلا ان اقتران العدد
بالفعل بيان تغيير لوجوب الفعل فيكون وقوع الفعل بالعدد لا باصل الصيغة
اعترض عليه المنصور القا في شرح المعنى بان هذا مشكل اذا كان المقترن
واحدا لان الواحد مرجيا للفعل فكيف يكون اقترانه به تغييرا بل يكون
تقريرا اقول ان الواحد موجب غير مسلم بل موجب الحقيقة وقد ثبت في جملة
ان الاعتبار فيها الى نفس الماهية من غير نظر الى الفرد والافراد واجبا به
الواحد ان لم يوجد مغير ليس من دلالة عليه بل من اقتضائه الوجود
والواحد اقل ما يتحقق به الحقيقة فثبت ان ما اقترن بالفعل من العدد
ولو واحدا تغيير لوجوب الفعل لا تفسير على ان الكلام لو كان مقيدا لا
يستقل في اعادة الحكم بدونه والعدد من حيث هو قيد فيستوقف على ذكره
بخلاف ما لم يذكر فيفيد ما هو المتيقن من الحقيقة وهو الواحد تدبر العلم
عنده تعا **قوله** فلم يقل شيئا الخ هذا اذا لم يقل شيئا بعد رفع اليد من فيه
اما اذا قال بعده على الفور ثلثا يقع نظيره قال انت طالق وانقطع نفسه
وتنفس فقال على الفور ثلثا فثلث اما لو سكنت من غير انقطاع النفس
ثم قال ثلثا فواحدة كذا نقله صاحب البحر **قوله** وبواحدة واحدة الخ اذا
كان الحكم في العطف بالواو كذلك فبالفاء ثم بالطريق الاولى واما في بل
تفصيل ذكره في المحيط ثم ما وقع في الظهيرية من انه لو قال في غير المدخول
بها انت طالق ثلثا متفرقات فواحدة يمكن جملة على اى نوع من انواع
الثلث للتفريق وليس نوعا اخر كما يتوهم من كلام البعض **قوله** طلقة واحدة

تعريف
بيان

فان قلت ما الفرق بين الخلاف
والاختلاف قلت الفرق بينهما ان
الخلاف هو ما يكون الطريق والقصد
مختلفا والاختلاف ما يكون الطريق
مختلفا والقصد واحدا ولهذا
يقال مختلفا در من فلان كان
الخلاف ما يكون بلا دليل والاختلاف
بدليل هذا بحسب الاصطلاح
صرح به صاحب المنيع في الحدود
مطه

فرق بين الخلاف والاختلاف
والفرق بين الخلاف والاختلاف
ان الاختلاف مستعمل في قول
ينى على دليل والخلاف فيما لا دليل
عليه فصل في باب الوفاق في الحدود
مطه

فيه رد لصلب
البحر
٣

اي بائنة لانه لا رجعة في حق غير مدخول بها وكذا قوله طلقتان ثنتان ولو
 نوى البينونة الكبرى وهي الثلث لا يعتبر نيته لان الوحدة يمنع اعادة
 الثلث لاصفة المصدر المحدود بالهاء فلا يتجاوز الوحدة كذا يفهم من الكافي
 من غير هذا المحل وستقفان شاء الله تعالى **قوله** وبواحدة قبلها واحدة من
 هذا القبيل ما وقع في الظهير منه انه لو قال انت طالق واحدة تقدمها ثنتان فانه
 يقع الثلث انتهى **قوله** لان المعلق بالشرط المح والاصل في الجمع من غير
 ترتيب ما يكون بلفظ الجمع او العدد او مع ولم يوجد في اخر الكلام ما يغير
 صدره حتى يتوقف عليه جميع الكلام فيقع جملة والجمع بالواو صادق على ما
 يجمع بالحية وعلى ما يجمع بالترتيب لا لانه للترتيب عنده كما توهم بعض بل
 لا طلاق الجمع فيه فعلى اعتبار المعية تقع الكل وعلى اعتبار الترتيب لا يقع
 الا واحدة فلا يقع الزائد بالشك هذا ما فهمه الفقير مما كتب في الاصول
 والفروع **قوله** فثنتان اي بائنتان **قوله** وفي الموطوءة ثنتان اي رجعتان
 حتى لو تكررا لمحطون وجعل الخبر ثلثة والجملة ثلثا تقع ثلث فيها لو جاز ان
 المحل **قوله** قال امراء في طالق المح قال صاحب البحر في اخر باب الابداء قوله
 انت على حرام وقوله ملال المسلمين على حرام وفي المواضع التي يقع الطلاق
 بلفظ الحرام ان لم يكن له امرأة ان حثت لزمته الكفارة وعند النسفي لا
 تلزم وان كان اكثر من زوجة واحدة قال في الفتاوى يقع على كل تطليقة
 واحدة بخلاف الصريح فانه لا يقع الا واحدة فيها اذا قال امراة طالق
 وله اكثر من واحدة واجاب شيخ الاسلام الا وزجدي انه لا يقع الا
 على واحدة واليه البيان وهو الاشبه كذا في البرازية انتهى واطلاق
 الصريح فيه وفي المتن يقتضي ان في قوله امراة في طالق الطلاق او ان خشي
 الطلاق او طالق ثلثا وله اكثر من واحدة ان تطلق واحدة منه وعليه البيان
 ويدل على هذا المدعى مسائل في الخلاصة ايضا اذا عرفت هذا فظهر ان ما
 وقع في الجامع الفتاوى من انه لو كان للرجل ثلث نساء فقال امراة في ثلث
 تطليقات يقع ثلث طلاقات لكل واحدة منه عندها وعندنا بجحيفة
 لكل واحدة منها طلاقا بائن وهو الاصح انتهى **قوله** غير معمول به ونحوه لما
 في الاعتبار **قوله** من طلق امراة في بعض ما وصلت به من النسخ انه متن
 شرح بقوله لان قوله المح وفي بعضه ملحق فعلى ايها انه تكرار وحشو وعدل
 عن عبارة احسن ومسئلة اجنبية عن السباق والسياق فاللائق ايراد قوله
 لان المح فيما سبق بعد قوله اي لثلاث اللهم الا ان يقال انه اراد بايراد
 قوله السابق اشارة الى خلاف الحسن البصري كما ذكره اراد بايراد قوله هذا
 اشارة الى خلاف بعض العلماء من ان طلاق غير مدخول بها غير واقع يؤيده
 ايراد قوله هذا بلفظ العموم لان خلاصهم على العموم كما لا يخفى العلم عندنا
 تعالى **قوله** لو قال لنسائه المح اقول محله الا ليق عند قوله وثلثة انصاف
 المح فيما سبق وادان قوله قال امراة في المح عليه اتماما للفايدة اذ هذه
 المسائل هنا اجنبية كما لا يخفى **قوله** طلقت كل واحدة تطليقة لان الرجوع
 يتكامل في كل منها لما سبق ان ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كلمة **قوله** فتطلق كل

فيه رد للولي
 نسيه

فيه رد للولي
 نسيه

فيه رد للولي
 نسيه

واحدة ثلثا اي في الاخرين واما في قوله بينكن تطليقتا فتطلق كل واحدة ثنتين
 عند نيّة القسمة وفي سكوت المصنف عنه نوع تصور **قوله** وكذا يته عطف على قوله
 من يحكم في اول الباب **قوله** الابالنية يعني قضاء وديانة وقوله او لالة المحال
 يعني قضاء لادبائه فلا يقع الطلاق ديانة الابالنية اذ لا عبرة بدلالة المحال في
 الديانة ونظيره ما سبق انه لا عبرة بصريح اللفظ في الديانة حتى لو قال انت طالق
 ونواه عن الوثاق لا يقع ديانة فمن قال اي لا تطلق بالكليات قضاء الاباحدي هذين
 وهما النية ودلالة المحال فقد تسامح لان المفهوم من ظاهر كلامه انها تطلق بها
 عند النية قضاء لادبائه وليس كذلك بل تطلق قضاء وديانة معاكما لا يخفى **قوله**
 ويجوز استعارة الحكم المح والوانت خير بانته لا اختصاص لاحدهما بالاخر اذ العدة
 توجد بدون الطلاق كما في ام الولد اذا اعتقت والموت وحديث حرمة المصاهرة
 وارتداد الزوج والطلاق يوجد بدون العدة كما في طلاق غير مدخول بها كذا صرح
 به في فتح القدير والبحر ولكن دفعه بان العدة لها اختصاص بالطلاق شرعا بطريق
 الاتصال لا توجد في غيره الا بطريق التبع والشبهة كذا في تلويح على ان امكان
 ارادة المعنى الحقيقي ليس شرط في المعنى المجازي على ما عرفت في الاصول فظهر
 صحة استعارتها عن الطلاق واستقام دليل المص لمدها ولكن لو قال بدل قوله
 في الجملة قولنا في الاصل لكان اولى **قوله** فان الاستبراء يستعمل المح في الاول
 يقع الطلاق وعلى الثاني لا يفتعين الاول بالنية ويجب كون هذا القول مجازا
 عن كون طالق في المدخولة الآيسة او الصغيرة وفي غير المدخول بها مطلقا فظهر
 ان جواز استعارة الاستبراء عن الطلاق بناء على عدم شرطية ارادة المعنى الحقيقي
 في المعنى المجازي او على ان الطلاق سببا للاستبراء في الاصل كما لا يخفى **قوله** اي
 نعتني امرضا مؤث من باب التفعّل **قوله** لا تطلقك اذا علمت خلوك رجك عن
 الولد **قوله** نعمتا مصدر مجزوف تقديره تطليقة واحدة فاذا نواه فكانه قاله
قوله ولا عبرة باعراب واحدة المح قال صاحب البحر وهو الصحيح **قوله** لان عوام
 الاعراب المح بل الخواص لا يلتزمه في كلامهم عرفا بل تلك صناعتهم والعرف
 لغتهم كذا في البحر وقال على البرجندي نقلا من مبسوط صدر الاسلام ان مجندا
 القوم الاعراب واما يوسف لا يعتبره انتهى **قوله** لان طلقك اي بائنا وهو
 المراد وكذا المحال في غيره تذكر **قوله** اذ هي قومي اي الحاجة او لان طلقك فلا بد
 لتعيين الثاني من النية ولو قال اذ هي نبيعي فوبك لا يقع وان نوى ولو قال
 اذ هي لي جهنم يقع ان نوى كذا في الخلاصة ولو قال اذ هي فتزوجي لا يقع ما لم ينو
 لان معناه تزويجي ان مل وامكنك كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان وفي
 البرازية اذ هي تزويجي تقع واحدة ولا حاجة الى النية لان تزويجي قرينة فان
 نوى الثلث ثلث وهو مخالف لما في شرح الجامع الا ان يفرق بين الواو والفاء
 يقتضي التزوج عقيب الذهاب وليست بقادرة عليه بخلاف الواو فانها لطلق المح
 فلا يمنع تزويجا بعد عدة كما لا يخفى **قوله** وقيل اعزبن بالعين المهملة والزاي
 المحجمة والعزب من الرجل من تجرد من المرأة ومن النساء من تجردت من الزوج
 او بمعنى البعد كذا في شرح المسكين وغيره **قوله** الحق من المحق لان الاما
 كذا في الغاية فيكون بكسر الميم وفتح الحاء قال في المصباح لحقة ولحقته به من باب

فيه رد للولي
 نسيه

فيه رد لصاحب
 البحر الرائق

فيه رد لصاحب
 البحر والبرهان

لانه يكون اشارة الى ان ما في التلويح
 واما على الجواب الثاني فلا حاجة الى
 التبديل كما لا يخفى

وقد شاهدنا في الحب والشام وزين
 حكومتنا فيها وفي المدينة المنورة
 والملكة المكرمة في زمن حجتنا ان اولاد
 العرب عوامهم وخواصهم لا يهتدون
 في الاعراب الا نادرا فظهر ان قول
 الى يوسف هو الراجح كما لا يخفى

لعب لحاقا بلغة اذكرته والحقة بالالف مثله انتهى فعلى هذا لا تتعين الهمزة
للوصل فيجوز كونها للقطع مع كسر الحاء كذا في البحر **قوله** فارقتك مفارقة صورية
وهذه المفارقة انما نشأت من قلة حياتها وعن كونها بمنزلة اللسان ومن ذلك
عنه هذا اللفظ بما يتضمن الشتم فظهر ان ادراجها في احتمال الشتم اول هذا **قوله**
ففي حال الرضا اي عند عدم الغضب وهو ظاهر وعند عدم المذاكرة على ما يقتضيه
المقابلة **قوله** وفي حال ذكره الطلاق اي عند حال الرضا **قوله** واذا رجعت الى
عطفت على قوله ثبت الاول بدون النية بحسب المعنى والتقدير وتعين الجواب حين
رجعت النية لان الشرط قيد للجزء صرح به في محله وانما عطفته على قوله بدون
نية فلم يصح لفظا ومعنا اما الاول فظا واما الثاني فلا معنى ثبت الاول واذا
رجعت تعين الجواب اذ المحطوف في حكم المحطوف عليه فلا يسقط ما رواه والساقط
هو وما بعده صرح به في محله **قوله** وفي حال الغضب يعني سواء ذكر الطلاق اي
سئل اولم يذكر تدبر **قوله** واحده رجعية اشار به الى انه وان نوى البائن الصغير
او الكبير وهو الثلث وهو المصريح بقوله ولا يصح نية الثلث وهذه ظا في
الاولين واما في انت واحدة فالمصدر وان كان مذكورا بذكر صفته كالتنصيص
على الرجعة يمنع ارادة الثلث لانها صفة للمصدر المحدود بالهاء فلا يجاوز
الواحدة كذا في البحر الرائق والكا في **قوله** ويحتمل ان يراد اعتدى نعم الله الخ
وانت خير بان شرح هذا المقام على ما وقع في اكثر النسخ تكرير محض حتى
صرح اللفظا يسيرا تعرفه بادن نظر **قوله** لانه سببه اي سببا لعدة
فيكون من قبيل ذكر المسبب واردة السبب وهذا يسمى بالجازا المرسل
في علم البيان ومن ديدن الفقهاء اطلاق الاستعارة على كل من انواع المجاز
قوله ولو كان مصرا لكان هذا صريح في ان ليس المانع هنا من ارادة الثلث
ثبوت الطلاق اقتضاؤه ومضرا مقدرا بل لو صرح بذلك لم يقع به الا واحدة
اما في الاول فلان طالق نعت فرد لا يحتمل العدد واما في الثاني فلما سبق
من ان المصدر اذا كان محدودا بالهاء لا يتجاوز الواحد الحقيقي فظهر ان
اشاره واتقناه وتصريحه هناك سواء سببا لاقتضاء مانع التعيم
لانها ثابت ضرورية والضرورة تندفع بالواحدة الرجعية فظهر انه لم يكن
نية الثلث بل لا يمكن البائن ايضا لاندفاع الضرورة بالرجعية فانها الادنى
العلم عند الملوك الاعلى هذا **قوله** فاذا كان مقتضى ومضرا الخ ولما كان هذا
علة في وقوع الرجعي في هذه الالفاظ الثلث علم ان لا يحصر في كلامه عليها
بل كل كتابة كان فيها ذكر الطلاق كانت داخلة في كلامه ويقع بها الرجعي بالاول
كقوله انا برئ من طلاقك الطلاق عليك عليك الطلاق لك الطلاق وهبتك
طلاقك قد شئت الله طلاقك فضا الله طلاقك شئت طلاقك تركت
طلاقك خلعت سبيل طلاقك انت مطلقة بتسكين الطاء انت اطلق
من امرأة فلان وهي مطلقة انت طال مجد في الاخر خدي طلاقك اقربتك
طلاقك اعزتك طلاقك بصيرا الامر بيدها كذا في البحر نقلا عن المحيط
وانا برئ من نكاحك وبرئت من طلاقك اذا نوى الاصح انه يقع والاوجه
عندي انه بائن كذا في فتح القدير **قوله** قلنا التنصيص على الواحدة لانها

فيه رد للولي
الواني

فيه رد للولي
الواني

قال صاحب البحر بن الخ

وقد الحق صاحب البحر بما ذكر قول
الزوج لست لي بامرأة وما انا
لك بزوج لست لك بزوج وما
انت لي بامرأة وانت خبير
بان الواقع بها بائن عند النية
لا يصحني فلم يصح في الاطلاق
مسألة

صفة للمصدر المحدود بالهاء فلا تجاوز الواحدة الحقيقية والثلث واحد اعتباري
فلا يحتمل اللفظ بها فلا يصح نيته **قوله** وتطلق بغيرها اي بغير الالفاظ الثلاثة
وما في حكمها **قوله** طلقة واحدة بالنية وان نوى الخ يعني سواء نوى واحدة او
اثنتين اولم يتوعدا اصلا اولم ينو الطلاق اصلا في انواع التي لا يحتاج
الى النية على ما سبق كذا في شرح البرجندى **قوله** في غيرها وما في حكمها كما لا
يخفى **قوله** وهذا الاستثناء لا بد منه اقول ذكره فيما بعد يكون بمنزلة الاستثناء
وقد كثر هذا الاعتبار في الكفر ووقوعه في عبارات المصنفين اكثر من ان يحصى
ولم يقف المصنف عليه اولم يعتبره فظهر ان تركه خذار عن وقوع التكرار
في الكلام فضلا ان يعد نقيصة كما لا يخفى **قوله** حيفا اي في ذات حيفا وتربصا
باشته في ابسة او صغيرة والاكتفاء بالاصل وقد كثر هذا الاعتبار ايضا
قوله صدق اي مع اليمين لا لكل موضع يصدق الزوج على نفي النية انما يصدق
مع اليمين لانه امين في اخباره عن ضميره والقول قول الامين مع اليمين كذا
في العناية **قوله** في القضاء اقول لا وجه للتخصيص الا ان يقال انه يفهم من
تصديقه قضاء التصديق ديانة بالطريق الاولى **قوله** فلا يصدق في نفي النية
يعني قضاها كما يقتضيه المقابلة واما في الدنيا فلا يقع الابنية وبهذا علم
ان مذاكرة الطلاق لا تنحصر في سوال الطلاق بل اعم منه ومن تقدم الايقاع
الا ان يقال ان الاختصاص فيها سبق بناء على المفردة وهنا متعددة واطلق عدم
التصديق وهو اعم من ان يكون من القاضي والمرأة وقد سبق انها كالقاضي
وقد سبق من التفصيل فلا يفيد **قوله** لست لي بامرأة ومثله ما انت لي بامرأة
وقوله لست لك بزوج ومثله ما انا لك بزوج كذا في شرح المسكين وقوله
صدقت في جواب قولها لست لي بزوج كذا في المحيط **قوله** طلاق بائن ان نواه
هكذا في المعبرات اقول وجهه ان كلا منها من قبيل النوع الثاني من الكتابات
عند الاعظم نبه عليه المصنف بقوله كما لو قال لا نكاح وبينك ولذا لم ينفك
وقوع الطلاق بكل منها عن النية كما هو شأن هذا النوع وان كان في حال المذاكرة
والغضب لما مر واما افردت بالذكر هنا لاختلاف بينه وبينها فيها دون بقوله
لا نكاح بيني وبينك هذا فظهر من هذا التحقيق الحقيقي ان من نسي عبا في الكفر
في هذه المسائل بوقوع طلاق رجعي عند النية بناء على الظاهر من غير وصول
الى ما فيه وعداها من النوع الاول للكتابة حتى المحض بما نقل عن المحيط فيما سبق
فقد خبط خبط عيشوا فاجتنبه على انه لم يثبت في عدم دخولها فيما نقل عنه من انه
تدبر قاعدة كلية وهي قوله كل كتابة كان فيها ذكر الطلاق الخ العلم عند الملوك
الطلاق **قوله** المصريح يلحق المصريح ظاهرا بالمقابلة بالباين يقتضي ان يراد
بالصريح هنا ما وقع به الرجعي فتدخل فيه الكتابات الرواجع من اعتدى ونحوه
وبما الحق به ولكن يشمل بالطلاقة المنجز والمعلق اذا وجد شرطه في العدة
ولو كان التعليق في عدة ايضا ويشمل ما اذا كانت المرأة مخالطة او لا وما وقع
في الشرح مجرد تمثيل بنوع كما لا يخفى في يكون المراد بالباين اعم من ان يكون
مستفادا من الكناية او الصريح فعليه قول الحادي من انه لو طلق رجل امرأته
بائنا ثم قال في العدة انت طالق ثلثا قال بعضهم يقع الثلث سواء في العدة

فيه رد للولي
خسرو

وهو المحيط والبدائع والمج
وشرحه

فيه رد
لصاحب
البحر الرائق

اولم يكن وهو الامح وعليه الفتوى لانه بائن في المعنى والباين لا يلحق البائن فاعتبار
المعنى اولى من اعتبار اللفظ انتهى وهكذا في الوقائع وادرجه مؤيد زاده
في كتابه وارضاءه ولك ان تقول ان الصريح هنا على حقيقته واطلاقه وعليه
كلام المصنف كما ترى فيشمل الطلاق الثلث والطلاق على مال والطلاق البائن
بالصريح والرجعي كما في فتح القدر وتلحق الكتابات الروابع بالرجعي لاستوائهما
في الحكم كما في البحر الرائق **قوله** والصريح يلحق البائن والمراد بالصريح هنا كما تقدم
لكن لا بد ان تكون المرأة مخاطبة او مشارة اليها لما ذكر في البرازية من انه لو قال
كل امرأة له طالق فانه لا يقع على المختلعة وكذا اذا قال ان فعلت كذا فامرأته
كذا لا يقع على المختلعة من بائن انتهى لعل وجهه ان امرأة في عبارة مطلقة
وهي منصرفة الى الكمال والمختلعة بالبائنة ليست كذلك فظهر ان المراد بالمختلعة
هو البائنة مطلقا اذ لا وجه للتخصيص **قوله** لانه قال تعالى والحديث الخدرى
مسند المختلعة بلحقها صريح الطلاق مادامت في العدة صريح به في الاصول
قوله يعنى الخلع يريد به ان الافتداء بالمال في الطلقتين المذكورتين بقوله تعالى
الطلاق مرتان هو الخلع **قوله** ثم قال فان طلقها الآية يعنى فان طلقها بعد الخلع
على طلقتين فلا تحل الخ **قوله** بان قال ان دخلت الخ اشار به الى ان المتن ليس
على اطلاقه بل هو مخصوص بما اذا كان المعلق قبل المنجز البائن ووقع في العدة
اما لو علق البائن بعد البائن المنجز لم يقع التعليق كالتميز كذا في البدايع **قوله**
فانها تطلق اي بالمعلق اي يقع عليها بائن اخر لانه لم يذكر ان البائن ثانيا
حتى يجعل خبرا عن الاول بل الذي وقع ثانيا اثر التعليق السابق عند وجود
الشرط وهي محل **قوله** فلا مكان جعله خبرا الخ ولا يرد انت طالق لانه لا احتمال
فيه لتعينه لا انشاء شرعا حتى لو قال اردت به الاخبار لا يصدق قضاء
كذا في البحر ولا يرد ايضا ما اذا كان الصريح موصوفا بما يدل على البينونة
كانت طالق بائن بعد انت بائن فانه يلحق لانه صريح لحق بائن فيلحق وصف
بينونة او لا فاذا لم يلحق البائن كان بائنا لان البينونة السابقة عليه تمنع كذا
في المحيط والخلاصة والبرازية **قوله** عنيت به اي بالبائن الثاني **قوله**
ينبغي ان يعتبر الخ قال في المحيط فيه قولان واقتصر المصنف وعامة الشارح
كذلك على الاعتبار والوقوع وتعبيرهم ينبغي ان الوقوع هو المعتمد لما في
البرازية لو قال للبائنة ابنتك اخرى يقع لانه لا يصلح جوابا بانتهى اي
لا يصلح كونه خبرا عن البينونة الاولى وفي القنية لو قال لها انت بائن ثم
قال في عدتها انت بائن بتطبيقه اخرى يقع انتهى فظهر ما ذكرهنا وما في
فتح القدير سابقا ان ما في الحارثي من الاعتبار على عدم وقوع الثلث خلاف
المعتمد فكيف يكون اصح ومفتى به ورايت في مجموعة صور الفتاوى المنسوبة
الى المولى ابن السعود ان عدم وقوع الثلث في الصورة المذكورة باطل
وان وقوعها لازم العلم عنده تعالى **قوله** اقول يظهر به ان ما نقل الخ وهو
قول سعيد بن المسيب ولم يتبع به احد من العلماء الا بشر بن عباد المريسي
وهو ليس اهل الاعتزال وانه قول مجبور بخالف الاجماع حتى لو قضى
القاضي به لا ينفذ ومن اتقى به ولم يشترط الدخول فعليه لعنة الله والملائكة

البائن لا يلحق نفسه الا اذا كان
السابق خلع او شرطة او مثل
انت متى بائن كل يوم كما في التنف
وعنده تهستانى

فيه رد صاحب
الحارثي

والناس اجمعين كذا في الخلاصة نقلا عن صدر الشهيد وقال كالدين في حاشيته
على صدر الشريعة وقد صح ان سعيد بن المسيب رجع عن هذا القول نقلا
عن صدر الشهيد ايضا وليست شعري ما فائدة نقل المصنف هذا القول
المجور كره بعد اخرى ولك ان تقول ان تغليب صاحب المشكلات بناء على ظاهر
لفظه ولكن قال العلامة شارب در البحار ان معناه ان طلق امرأة ثلثا متفرقة
قبل الدخول لا يقع الا الطلقة الاولى لا الثلث بكلمة واحدة انتهى في لوجه
لرأى المصنف وتشنيعه العلم عنده تعالى **باب التفويض** الطلاق اي
تفويض الطلاق **قوله** قيد به اي بقوله بنوى الخ وقد تقدم ان دلالة الحال
وهي الغضب او مذكرة الطلاق قائمة مقامها قضاء لا ديانة وفي حال الرضا القول
قوله مع البين في عدم البينة وايضا القول قوله مع البين في عدم دلالة الحال
وتقبل بينتها على دلالة الحال لا على البينة الا اذا اقيمت على اقراره بها كذا
في الولوالجية وفيما لم يصدق قضاء لا يسعها الاقامة مع الا بشكاح مستقبل
اي جديد لانها كالقاضي وباقي التفصيل قد سبق **قوله** لا بها من كايات الطلاق
اي كايات تفويض الطلاق هذا هو الانسب بالباب ويجوز ان يراد بالطلاق
في المتن والشرح التطلق اي تطليق المرأة نفسها كما هو مقتضى طلق فيكون
ح في محرتها **قوله** لا متناعه اي لا متناعه توكيل الزوج اياها في حق نفسها لان
علا الوكيل لا يجوز وهي عاملة لنفسها حيث ترفع قيد النكاح عن نفسها فيكون
تفويض امر الطلاق اليها تملك البينة **قوله** وتقيده اي تفويض الطلاق او عدم
رجوعه الاول ظاهر من السياق والثاني احتمال راجح من السياق كما لا يخفى
قوله بمجلس علمها والمراد من العلم الاعتقاد الراجح اعم من ان يكون يقينا
او ظاهرا كذا في شرح البرجندی **قوله** فان طلقت في المجلس يرتبط بقوله وتقيده
ومذكور لا يوضح المقام فان قلت كانه هذا تدارك لقصور المتن بل اللائق
ان يجعل هذا متنا او يدرج قولنا ولها تطليقها عطف على قوله لم يصح مقدما
على قوله وتقيده فيتعين رجوع ضمير تقيده الى التطليق قلت نعم يرى هذا كذلك
في بادي النظر ولكن لا حاجة اليه فان قوله فان لم ينو في الاول الى قوله بان
واحدة يعنيه تركه هذا التكرار **قوله** اذ للمخترة الخ ولان هذا التفويض
تمليك وهو يقتضى جوابا في المجلس كما لا يجاب في باب البيع واما اعتبار بلوغ
الخبر اليها هنا لكون هذا التفويض متضمنا معنى التعليق اذ فيه تعليق وقوع
الطلاق بتطبيقها وفي التعليق لا اعتبار الى مجلس المعلق اسم فاعل بل الاعتبار
الى مجلس المعلق اسم مفعول وهو قد يرد في المجلس فيحتاج الى اعتبار بلوغ
الخبر بخلاف البيع فانه تمليك محض ولذلك اعتبر مجلسها فلم يصح للغائب
ولم يتوقف على علمه وبلوغ الخبر اياه هذا **قوله** واما عنده الخ اقول هو التركيب
ان يقال هكذا واما عنده فيستعملان للطرف كما يستعملان للشرط فيصير الامر
في يدها لعدم خروجه بالشك الاشتراك واما قلنا حق التركيب هذا لان
امتداد وقت التفويض بهما بناء على ظرفيتهما لا على شرطيتهما واما لم يخرج
بالشك لان الاصل في التعليق وقد تضمنه التفويض الاستمرار فيترجى
لرؤيتهما هنا على الشرطية **قوله** الا اذا قيده وفي بعض النسخ علقه بالمشية

عليها ما يفهم من قوله وفي طلق بشرتك
الخ

بأن يقول ان شئت بكسر التاء في الصورة الاولى ونقحها على الثانية هذا هو الظاهر من شرح المصنف والتحقيق انه عام يشمل ذكر ويشمل قوله ان شئت لما في الثانية لوقال انت وكيل في طلاق امرأتى ان شئت او ارادت لم يكن وكيل حتى تنشأ المرأة في مجلس عليها فاذا شئت فيه يصير وكيلاً ثم ان طلقها فيه تطلق والابطلت وكالتة هو الصحيح وعند البعض لا تبطل انتهى **قوله** قلنا لم هذا جواب عن تسوية زفر بين المشية الثابتة بالصيغة وبغيرها بمنع التسوية وفي هذا الجواب لا غير اصل في دفع التسوية ولكن يحتاج الى الفرق بين قوله طلقها ان شئت وبين قوله بعد ان شئت ولم يتعرض المصنف عليه والمحال ان تمام الجواب انما يكون بذلك الفرق لقياس ضرورة النزاع على البيع فظاهر ما في الهداية ان الطلاق يحتمل التعليق فيقتصر على المجلس بخلاف البيع فانه لا يحتمله اقول واذا لم يحتمله فهل يبطل او يصح بطل التعليق وعلى الثاني كلام المحيط حيث قال في قسم التعليق من كتاب الايمان لوقال لرجل بعت عبدى منك بكذا ان شئت فقبل يكون بيعاً صحيحاً اذ البيع لا يحتمل التعليق انتهى فظهر منه ان المفعول المقدر لقوله شئت في قوله بعه ان شئت قولنا بعه وهو الاظهر اذ عرفت هذا فن قدّر المفعول التوكيل بالبيع واراد بالتوكيل البيع وهو ذكر السبب وارادة السبب وذكر المثر وارادة الاثر على انه لا اختصاص بينهما وهو المجوز على ما سبق فقد ارتكب البعيد من غير حاجة وقال صاحب البحر الرائق والحق ان البيع والتوكيل به لم يعلقا بالمشية وانما المعلق الوكالة وتعليقها صحيح فيحتاج الى الفرق بين قوله طلقها ان شئت ومع هذا ان شئت انتهى اقول الحق ما قدره الفقهاء الصريح في البيع فيكون المعلق ايضا ذلك والوكالة ضمنية وتبع نشوته في التعليق ضمناً وتبعاً فيكون التقدير ان يبعه بالوكالة لا الوكالة بالبيع وبنيهما فرق كما لا يخفى **قوله** او نوى واحدة اقول لا وجه للتخصيص به بل اذا نوى شتين فالحكم كذلك الا ان يكون المرأة امة **قوله** لا نفوض اليها الصريح اذ مضمون طلق امرأاً لتطبيق وتختص من اطلب منك التعليق وجواب هذا الامر طلق نفسه او وقعت على نفسى طلاقاً وهو صريح **قوله** بهذه اللفظة لانها ليست من الفاظ الطلاق في الاصل كذا في الاختيار على ما سيحكي **قوله** او قالت اختار نفسى عطف على قوله قالت في بان قالت الخ **قوله** ان هذه الصيغة اي اختار نفسى غلب استعمالها في الحال بحسب عادة والشرع **قوله** اذ لا يمكن ان الخ ولا ان يحمل على الانشاء لعدم استعمال المضارع فيه لان اهد محتمله وعد فلا يقع بالشك لما مرانفا **قوله** كالطلاق فظاهره انه مقبوس عليه للاختيار في عدم التنوع وليس كذلك لانه قد سبق انه متنوع ولذلك صح نية الثلث في طلق نفسك فظهر انه قيد للنفي لا للنفي وانما جمع بين الطلاق والبيونة لانه اراد بالطلاق الصريح المتنوع وبالبيونة الكناية المتنوعة ولم يتركها لاثبات الطلاق لا بغنيها واكتفى البعض بها لاغنائها عنه اذ لا يراد به الصريح الرجعي فبعد ذكر الطلاق لا بد وان يذكر البيونة لعدم استلزامها بها كما وقع من المصنف ومن ذكرها ولا لم يحتج اليه ثانياً كما وقع عن البعض هذا

وهكذا في لقينة مفصلاً

فيه رد للولي
الواني

والمراد بمن قدر بعض شراح
الهداية وتبعه الثاني

تحقيق حقيق من خواص هذه
الحاشية

فظهر ان من استدرك البيونة هنا لم يتأمل كما لا يخفى **قوله** نعم لو تزوجت المصنف العارية هكذا بخلاف الطلاق والبيونة كما كان اظهر واسلم من ابهام كونه قيدا للنفي **قوله** فلا تملكك اي فلم يكن تملكك قبل مشيتها وفي بعض النسخ فلا تملكك اي فلا تملكك اي المرأة الطلاق قبل مشيتها حتى يرتد بردها اعترض عليه انه ينتقض بان الوصي رد الوصاية بعد القبول عند حصول الوصي مع انه لم يوجد التملك والتملك بالفعل حين رده اقول دفعه ان بينهما فرقاً وهو ان الوصي من يكون متصرفاً للغير فيكون متبرعاً في ذلك ان شاء ودام عليه وان شاء رده ورجع كالوكيل والمرأة المفضول اليها الطلاق متصرف لنفسها عند وجود المعلق فيبطل ردها قبله وايضا الوصي من هو يملك التصرف في مال الغير بعد موته فلا يكون مالك العين والمرأة المذكورة جعلت مالكة الطلاق عند وجود المعلق والطلاق كالعين في التملك فصار نظيرها الوصي له حيث يبطل رده قبل موت الوصي وله ان ياخذ الوصي به بعد موته على ما سيحكي ما صله ان التملك الوصي ليس كالتملك لهذه المرأة فانفردا وان دفع الاعتراض **قوله** فوجب اعتباره اي خصوصاً وهو كانه سا قط من قلم الناسخ لانه يقتضيه قوله وعموماً **قوله** لانه مقتضى اللفظ ولم يتعلق اصل الطلاق بمشيتها عند ايجبغة خلافاً لهما فان اصل الطلاق يتعلق بمشيتها فيه عندها نظراً الى مجرد التفويض ولذلك لا يقع شئ ما لم تنشأ والحق ما قاله ابو حنيفة لان كيف لطلب الوصف لا لطلب الاصل فاستدعى وجود اصله وهو الرجعة هنا **قوله** فان شئت اي في المجلس ادخل الفاء اشارة الى ان الرجعة واقعة سواء وقعت المشية او لا والمشية اليها في المجلس بعد ذلك كما هو مذهب الامام **قوله** ونواه الزوج وانما اعتبرت نية الزوج في صورة كيف دونكم لانه لما فوض اليها مال الطلاق لا اصله وهي مشتركة بين البيونة والعدد اثرت نيته في تعيين احدها واعتبرت بخلافكم لانها اسم للعدد ومتى قرن العدد بالطلاق كان الزوج به فلذلك تعلق اصل الطلاق في صورة كم بمشيتها اتفاقاً فلم يبق لنيته مدخل ولم تعتبر واذا عرفت هذا علمت ان قول القائل فيما بعد كان المناسب ايضا ذلك عند وجود نية الزوج كما فيكم شئت انتهى ناش عن عدم الفرق بين الاصل المتعلق بالمشية والوصف المتعلق بها فلا يرد كما لا يخفى **قوله** ثبت ذلك اي بانه او ثلثا ثم تطليق المرأة نفسها ثنتين او ثلثا لا يكوها لانها مضطرة الى ذلك لانها لو فرت خرج الامر من يدها بخلاف ما لو وقع الزوج ذلك كما في الفوائد الظهيرية **قوله** جريا على موجب التخيير لانه جعلها مخيرة في مشية حال الطلاق مطلقاً فيقع ما شئت منها مطلقاً **قوله** لان هذا امر واحد الخ ولانه ليس فيه ما يفيد تعميم الزمان من متى ونحوها **قوله** لانه تملكك فيقبل الردير يده به انه تملكك غير معلق لانكم ليس من الفاظ الشرط ولم يرد هنا بالاستفهام والاخبار بل مجرد التأكيد **قوله** بقياها ولو تسرا وقهرها بان اشد بيهها فاقا ما لان لكنت الممانعة في القيام او المبادرة الى اختيار نفسها فعدم ذلك دليل الاعراض كما اذا جاء معها ولو مكهت في مجلسها قبل اختيار نفسها كذا في الخلاصة **قوله**

فيه نوع رد
للمصنف

انما قال اثرت واعتبرت ولم يقل التبع اليها كما في العارية والكشف لانه لا احتياج اليها اذ لو لم توجد لم تقصر في وقوع الرجعة وفي مشية المرأة مطلقاً وهذا علامة عدم الاحتياج اليها في التعيين ايضا بل حمل الخلاف بينه وبينها تأثيراً لنية وعدمه كما لا يخفى

فيه رد للولي
الواني

للاله اظهار السهاحة هذا ناظر لقوله كل من طعم الح **قوله** او لعموم الصفة
هذا ناظر لقوله او طلق الخ وجه ترك التبعض فيه انه لما اكد عموم من باضافة
المشبة اليها صار ذلك دليلا وقربة على انه لم يرد من الجارة التبعض فخل
على البيان **قوله** او ذهابها او قول ينبغي ان يكون ذهابها كقيامها فيما ذكر **قوله**
في قول كما مرها لاحد ببيع او شراء لا بدعوة ايها المشورة **قوله** او عمل ومن
ذلك انتقالها الى شفع اخر في النفل المطلق ومنه ابتداء الصلوة كذا في الخلاصة
قوله فجلوس القائمة الخ تفسير لعجل يتعلق بما مضى **قوله** ودعاء الاب للمشورة
وشهود يشهد به بيان لقول يتعلق بما مضى **قوله** وسبر وابتها الخ هذا اذ لم
يكن لها قائد وما اذا كان لها قائد فسارت لا يبطل الخيار لانها كالسفينة في
هذه الحالة كذا في البحر **قوله** في وقوع الطلاق اي طلاق الخيرة **قوله** ذكر النفس
او ما يقوم مقامها كالنظيفة والاختيار وتكرير لفظ اختارى على ما يجزى
الآن وانما تركها اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لاستنباط **قوله** من احدها ولو
كانت في كلايهما فكذلك وانما تركه لكونه على الطريق الاولى **قوله** لانه عرف
اي لان الاختيار عرف كونه طلاقا او لان كونه طلاقا عرف بالايجاع اي باجماع
الجماعة **قوله** وهو في المفسرة الخ ان قلت لما وقع اجماع الجماعة على الاختيار
المفسر وانفى في غيره قلت خصوص لفظ المفسر معلوم الالغاء وانما المراد
التفسير فدخل فيه ما ذكرناه انفا ودخل ايضا قولها اختار ابي او اتي او اهلى
كذا في فتح القدير **قوله** الا ان يتصادقا ظاهره استثناء متصل بالنظر الى هذا
المستثنى كما في الاخبار اي بطل قولها اخترت في جميع الاحوال الاحال تصادقهما
او حال قول الزوج اختارى اختيارا وانه مطلق يشمل التصديق في المجلس وبعد
المجلس ولكن المفهوم من فتح القدير ان المعتبر تصديق في المجلس فقط حتى
يكون تصادقه قائما مقام ذكر النفس لان الايقاع بالاختيار على خلاف القياس
فيقتصر على مورد النقل وللا يقضى الى اعتبار مجرد النية مع لفظ لا يصلح
لايقاع الطلاق به اصلا كما سبق في هذا ما فهمه الفقير بتحقيق منا قول
هذا اذا كان تصديق الزوج اياها في انها ارادت بقولها اخترت اختيار
نفسها واما اذا وقعت الدعوى منها انها طلقت نفسها باختيارها وصدقها
الزوج تطلق وان لم سبق منه كلمة في حق الطلاق فضلا ان يجعلها مختيرة
وان تذكر المرأة النفس حين الايقاع بالاختيار او لا لان تصديقه فيه
اقرار منه انها طالق وقد سبق في اول كتاب الطلاق ان الاقرار بكاذبا او
هازلا واقع قضاء او بانه فلا يكون ح ما نحن فيه فلا يصح استثناء هذا
المستثنى الا ان يجمل على المنقطع ولكن لا يكون للتخصيص بدعوى الاختيار
وجه ذلك ان تقول لاحاجة الى هذا الاستثناء اصلا لانه ذكر في الخزانة لوقالت
اخترت ثم قالت عنيت نفسي صدقت وطلقت ان كان في المجلس وان قالت
بعد تبدل المجلس لا يفيد انتهى فظهر انه لاحاجة الى تصديق الزوج في
المجلس وقد عرفت ان تصديقه اياها بعد المجلس لا يكون ما نحن فيه هذا
ما تبصره الفقير هنا العلم عنده تعالى **قوله** اي ذكر لفظه الخ واللفظة
والكلمة في مثل هذا المقام يراد بهما الكلام اما اللفظة مصدر يجمل القليل

فيه رد للولي
مفسر

لانها تملك الانشاء كذا في المحيط

فيه رد للولي مفسر
وابن الهيثم

والكثير وكذا الكلمة وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى كلاً انهما كلمة هو
قائلها المراد بالكلمة طائفة من الكلام المنتظم بعضها مع بعض **قوله** ان كان
لا يفيد الخ الاستحالة الترتيب في المجتمع في الملك **قوله** من حيث الافراد
بكسر الهمزة اي الوحدة فكأنه قالت اخترت ما فوض الي بالكلمة الاولى وهو
طلقة واحدة **قوله** في حق البناء اي التبع وهو الافراد **قوله** فاذا الغاي الكلام
في حق الاصل اي الترتيب **قوله** فبقى قوله هكذا في اكثر النسخ والصواب قولها
اي اذا الغي الوصف بقى قولها اخترت وهو يصلح جوابا لكل يقع الثالث **قوله**
والاخرى وقوع البائنة وفي الكشف الكبير هو الصحيح وعليه الفتوى
فاختارت نفسها اشار بذكر الغاء الى اشتراط المجلس ونحوها الى ان علمها
شرط حتى لو جعل امرها بيدها ولم تعلم فطلقت نفسها لم تطلق كما في الثانية
والاولى الجية وبذكر النفس الى اشتراطه او ما يقوم مقامه حتى قال في المحيط
لو جعل امرها في يدها فقالت طلقت ولم يقل نفسي لا يقع كما في الخيار لو
قالت اخترت لا يقع ولو قالت عنيت نفسي ان قالت في المجلس تصدق
لانها تملك النساء والافراد انتهى فظهر ايضا ان ما نقل عن الخزانة هو الفتوى
كما لا يخفى **قوله** ونوى الثالث قيده لانه لو لم ينو الطلاق والحال حال الرضا
لا يقع شئ من الطلاق واما لو كان حال الغضب او حال مذكرة الطلاق او
نوى الطلاق في حال الرضا ولم ينو في كل منها عددا او نوى واحدة او اثنتين
في الحرة وقعت واحدة باثنية على قياس ما تقدم تذكر **قوله** والواحدة صفة
الاختيار اذ الواحدة وصف فلا بد له من ذات موصوف وهو مصدر الفعل
السابق هنا **قوله** بمرة واحدة باختيار واحدة وانما عبر عنها بمرة لان الاختيار
دالة عليها فعبّر عنها بمفهوما **قوله** وبه اي بقوله اخترت نفسي بمرة
واحدة يقع الثالث لان معناه اخترت جميع ما فوضت الي اختيار واحدة
وحين نوى الزوج الثالث فقد فوض اليها ذلك **قوله** في جواب قوله امرك
بيدك اي ونوى الثالث تركه لظهوره وهكذا اذا لم ينو عددا او واحدة
او اثنتين **قوله** لما مر عند قوله ولو قالت طلقت نفسي واخترت الخ **قوله**
ليكون الصفة وهي البيئونة مذكرة الخ لانها تملك امرها بالاربع
قوله ضرورة الموافقة اي موافقة الجواب التفويض **قوله** وبعد عند
اي بما بعد عند **قوله** حتى لا يكون له الخيار هكذا في النسخ التي رأيناها
والصواب لها **قوله** باختيارها الزوج اشار بهذا التفسير في محلين الى انها
لو قالت رددت الامر لا يرتد ما لم يقل اخترتك واخترت زوجي كذا يفهم
من البحر الرائق ومن لم يفهم المراد قال ما قال **قوله** لم يتناول الامروضة
ثانية للوقت **قوله** فكان امرا واحدا فصار كما قال امرك بيدك في يومين
وفي مثله تدخل الليلة المتوسطة استعجالا لغويا وعرفا كذا في البحر
وقد حقق صاحب العناية مناسبة قبيل كتاب الخ فظهر قوله لان القوم
الخ تبع للهداية والتبيين منقوض بدخول الليل في اليوم المفرد لذلك
المعنى **قوله** حتى لم لها الخيار قال في العناية وعليه الفتوى كذا في الولو الجية
انتهى **قوله** فطلقتها ثلثا سوا كان تطليقها نفسها بلفظ واحد

فيه رد للولي
الواني

فيه رد للولي
خسوف

او متفرق كما في فتح القدير **قوله** لانه تمام الجنس اي الثلث ذكرنا لغير هذا
وان اتت في قوله ان نواها لكون الثلث هنا عبارة عن الواحدة الاعتباري **قوله**
لانه ليس من الفاظه صريحا ولا كناية حيث لا يقع به الطلاق وان نواه كذا
في البحر **قوله** لان قوله تعليل للمسئلة الاولى وهي وقوع الثلث والمسئلة
الثانية وهي لغوية التنتين **قوله** لا العدد نصب وعطف على قوله لا احد
الاعتباري **قوله** اي كما يلغوا الظاهر الانسب اي كالمغانية التنتين
لغا ايضا قولها **قوله** نطلقت ثلثا اي بكلمة واحدة اما لو طلقت نفسها
بمتفرقة بان قالت طلقت نفسي واحدة واحدة واحدة وقعت واحدة
اتفاقا لامتناعها بالاول ويلغوا ما بعده كذا في البحر **قوله** فقالت طلقت
نفسى واحدا باننا وكذا لو قالت انت نفسي ولا فرق بين قولها هذين
في وقوع الاصل والغاء الوصف كما في البدائع فان قلت قال في الثانية رجل
قال لغيره طلق امرأتى رجعية فقال الوكيل لها طلقك بانة تقع واحدة
رجعية ولو قال الوكيل انت بها لا يقع شئ ولو قال له طلقها بانة فقال
الوكيل لها انت طالق تطليقة رجعية تقع واحدة بانة انتهى فظهر المخالفة
بين قول الوكيل بالطلاق الرجعي انت بها وبين قول المأمورة بالرجع بانة
نفسى قلت بينهما فرق وهو ان الوكيل المزبور لم يملك الايقاع بلفظ
الكناية لانها متوقفة على نيته وقد امره بطلاق لا يتوقف على النية
فكان مخالفا في الاصل ولم يكن وكيلها فيما اتى به بخلاف المرأة المأمورة بتطليق
نفسها فانها ما ملكه اصل الطلاق فملك الايقاع بكل لفظ صريحا او
كناية الا انه يلغوا الوصف الغير الداخل تحت الامر العلم عنده تعالى
قوله واذا بنى اي الكلام عليه اي على ما سبق **قوله** بخلاف الرسالة اي المطلقة
الغير العلقه **قوله** نبات ثلث جلة فلم يضرب في وقوع كل ما كون المرأة غير
مدخول بها لما مر انها تطلق ثلثا عند وقوعها جلة **قوله** واما الثاني وهو قوله
ولا يقع بعكسه ايضا **قوله** والنية لا تجل في غير المذكور كما قال اسقيني
ناديا الطلاق فقالت طلقت نفسي لا يقع الطلاق **قوله** وابتازها
اي ابتانها بالعلقة الح فيه اشارة الى ان لا بد في المسئلة من مشيتها في
مجلسها قال في المحيط لا بد من مشيتها في مجلسها في التعليق بالمشية
والمحب والرضا والارادة وكل ما هو من المعاني التي لا يطلع عليها غيرها
انتهى **قوله** اذا المشية تنبى الى لانها من الشئ وهو الموجود بخلاف الارادة
لانه لا ينبى عن الوجود بل هي طلب النفس الوجود عن ميل واتحادها بالنسبة
الى الله تعالى على انه لا يتخلف شئ من مراده تعالى اذا التخلف ناش من الجز
وهو الحال فيه تعالى فلما ظهر الفرق بينهما وقع الطلاق بقوله شئت طلاقك
دون اردت طلاقك ولما اتحد في قوله تعالى وقع بقوله اراد الله طلاقك
ناويا به كما وقع بقوله شاء الله كذا يفهم من البحر الرائق **قوله** كما اذا
قال شئت الى الظاهر قالت لان ذلك في مقابل قالت شئت ان شئت هذا
قوله فانها لو قالت الى وانت خبير بان التعليق لو كان بامر حاضر ومنه
يحمل على تحقق المعلق ووجوده الان بخلاف ما اذا كان الامر معلقا بشئ

سيكون فالثاني اشتغال بما لا يعنيه هنا والاول ليس كذلك فظهر الفرق
بين الاشتغالين كما لا يخفى **قوله** الامر قد مضى وكذا في امر حاضر وان
لم يمض وقوله الموجود يشتملها فتفريجه لجزء التمثيل ومثاله قولها شئت
ان كان هذا نهارا او ليلا وهي فيه او ان كان هذا ابي او ابي او زوجي كذا وقع
القدير وغيره **باب التعليق** عنون به ولم يعنون باليمين ليشتمل
الصوري كتعليق بمحضها وظهرها وبما لا بد منه كطلوع الشمس ويحيى
القدر بفعل من افعاله قلبه او قلبها كالمحبة والمشيته فانه في هذه المواضع
ليس بيمين بل تعليقا كما في المحيط ومن عنون باليمين اراد به التعليق كذا
في العناية **قوله** او الاضافة اي اضافة تعليق الطلاق اليه اي الملك
او اضافة الطلاق اليه اي الى التعليق بالملك **قوله** وهو التقوى اي
ومعنى اليمين التقوى باليمين على منع النفس عن قيام الفعل او عن عدم
قيامه فيصير ما ملا على البت لا خافته **قوله** مخيفا بفهم الميم اي يحترز عنه
يقال وجع مخيف من اذنه اذ خافته وصبره بحال يخافه التا سر كذا في القاموس
قوله فلا تطلق الى تفريع على ما ذكره في المتن من شرط صحة التعليق من
الملك والاضافة اليه **قوله** وتطلق بعد الشرط اطلقه ولكن الواقع رجي
بما ان الجزاء للشرط بالمصريح الغير المقارن بالعدد ولا يلز عدل ومن
ذلك قال في جامع الفصولين كل طلاق وقع بشرط ليس بمال فهو رجعي
انتهى وقال في الخاتمة قال الزوج اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال
جعلت هذه التعليقة بانة او جعلتها ثلثا فان قال هذه المقالة لان التولية
لم تقع عليها انتهى هذا **قوله** وبهذا العلم الى اقول دفعه بان المراد
بالتمجيز في الوقاية هو تجيز الثلث لانه مذكور عقيب تعليق الثلث
فيكون المقام قرينة مقيدة وما ثبتت عن قرينة لا يعد من المسامحة على
ان قول الوقاية فيما قبل وزوال الملك لا يبطل اليمين انما ان تجز ما دون
الثلث لا يبطل التعليق فيكون هذا تقييدا للطلاق قوله هنا ويكون كالمستثنى
على ان المخصص قد يتقدم على العام على الصحيح صرح به في الاصول فقيده
الاطلاق بالطريق الاول ومثل هذا الاعتبار كثير في كلام المصنفين بل
في كلام البلغا لا يعد من المسامحة اصلا كما لا يخفى على من تدرب نعم عبارة
الغرض هنا موجز فيقيد المراد او حسن من عبارة الوقاية العلم عنده تعالى
قوله والفاظ الشرط الانسب لغنوان الباب بباب التعليق والفاظ
اي التعليق ولم يقل حروفه كما قال البعض لان عامتها اسم وفصل الذكر
بهذه الالفاظ وان كان الفاظ اخر للشرط والتعليق وهي من وما وكيفها
ونحوها لان كثرة بحث الفقهاء وقع عا ذكر هنا كما لا يخفى على من تدرب
قوله واذا ما في هذا نأيد كما في منها ليس لا فادة المعنى وما في كمالا فادة
التكرار وليس بزا نأيد كما فيها كذا في الرضى وغيره **قوله** يميل اليمين الانسب
ايضا يميل التعليق اي يبطل تدبر **قوله** لان ما يليها اسم الواقع لغنوان
الالفاظ التي جمع لفظه وقوله وهذا ليس ان يقال ما يليه وكذا الحال
في قوله الذي يليها بل في قوله وفيما سواها بتذكير الضمير وتبديل الحروف

فيه رد للولي
الوامي

قوله هذا الملك اي الملك الذي
كان موجبا عند التعليق قوله اذا
الظاهر اي ظاهرا لمال استصحابا
عدم ما يحدث وهو الملك بعد
زوج اخر قوله واليمين لعقد النكح
في الايجابيات او الحمل في السلبات
قوله اذا كان الجزاء ما ذكرناه وهو
طلقات هذا الملك وتدفقات الجزاء
ص

الى الا لفاظ كما لا يخفى **قوله** فدخلت في العدة ثلث مرات ان قلت ودخلها في المرات
 الاخيرتين في العدة واما دخولها في المرة الاولى فلا يقال فيه دخلت في العدة
 قلت اذا وقع امران من امور ثلثة في شئ مع ان يقال هذه الامور الثلاثة
 واقعة فيه ولا يستلزم ذلك الصحة بحيث بالنسبة الى كل واحد هذه قاعدة
 معتبرة تجدها في كثير مواضع وهذا منها اذا عرفت هذا فلا حاجة الى تأويل
 العدة بقيام اثر النكاح كما لا يخفى **قوله** كما ان كل لم يقل كلامه ان من معربات
 الاسم لكونه مفردا للفظ هنا ومن ثمة افادة عموم الاسماء انه لو قال كل
 امرأة لي تدخل الدار فهي طالق وله اربع نسوة فدخلت واحدة منها طلقت
 ولو دخلن كلهن طلقت ومن ثمة عدم افادة عموم الافعال ان الداخلة في المسئلة
 دخلت مرة اخرى لا تطلق كذا في المحيط **قوله** الى جزاء متعلق الى قوله بخجل لان
 غاية الانحلال وقوع الجزاء وترتبه عليه اشار اليه في الشرح ويجوز ان يكون
 الى معنى مع كافي قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع وقوع الجزاء
 فيكون انحلال اليمين تابعا لوقوع الجزاء على ما هو اكثر استعماله مع عليه من
 ودخله على المتبوع **قوله** فارادى الزوج ان تدخل اي دخولها الدار وعدم
 وقوع الثلث **قوله** تخيلته ان يطلقها واحدة سواء كانت واحدة رجعية او بانه
 لما سبق ان زوال الملك لا يبطل اليمين والتعليق كذا في عامة الشرح قال
 البرجندى قال في فتاوى قاضيان واذا قال الزوج ان وطئت مادمت معفاته
 طالق ثلثا فالحيلة ان يطلقها بانه ثم تزوجها من ساعته فبطلها فلا يحنث
 انتهى فهذه الرواية تدل على ان انقضاء العدة اشترط فيها اذا كان الطلاق
 رجعيا واما في الطلاق البائن فلا انتهى اقول لا تدل هذه الرواية على ان ما
 نحن فيه كذلك لان بينهما نزاعا وهو قوله مادمت معي اي مدة دوامك معي
 والمراد بدوامها مع كونها حلال الوطئ لم تعد تطلقها رجعيا تكون حلال الوطئ
 لم فلا يتجمل به اليمين واما اذا طلقها بائنا يتجمل ولذلك اذا تزوجها بعده
 من ساعته ووطئها فلا يحنث بخلاف ما نحن فيه كما لا يخفى العلم عنده تعالى
قوله اختلفا ظاهره ان الاختلاف واقع من الزوجين وهو الاكثر ولكن دعوى
 المرأة ليست بشرط الطلاق ولذلك لم يشترط حضورها والشروط حضور
 وانما يحتاج الى حضورها ان احتيج الى الاشارة اليها هذه كذا يفهم من البحر
 والتفصيل في جامع الفصولين وغيره **قوله** في وجود الشرط مثبتا كان او منفيا
 فبرهانها على الشرط العددي مقبول قال في الجامع الفصولين الشرط يجوز
 اثباته بيمينه ولو كان نفيا كبرهانها على عدم دخولها الدار في قوله ان لم يدخل
 الدار اليوم فانت طالق ثم لم يدخلها وبرهانها على انه ضربها بغير جنابة
 وقوله امرها بيدا ان ضربها بغير جنابة ثم ضربها انتهى خلاصة كلامه
قوله لانه يتمسك بالاصل الى تعليل لقوله فالقول **قوله** صدقت في حقها
 يعني بلا يمين عليها وهو الظاهر ويدل عليه قولهم ان الطلاق معلق باخبارها
 وقد وجدوا لافائدة في التعليل لانه وقع بقولها والتعليل لربا النكول وهي
 لو اخبرت ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها كذا في البحر اخذ من
 الكافي **قوله** كما في الدخول بان قالت المطلقة الثلث انقضت عدتي وتزوجت

فيه رد للمولى
الدائم

مناسبه في شرح مولانا
حامي في بحث المثنى وبحث
الاضافة وبحث المعرفة
تدبر

فيه رد لعل
البرجندى

اخرى ودخل في الزوج الثاني فانها لا تصدق فيه كذا في العناية فتظهر منه كان
 اللائق ان يقول في دخول الزوج الثاني الا انه اجل واطلق فتشمل دخول
 الدار ايضا لان كلاهما في وجود الشرط فلا تصدق المرأة الا بالبرهان هذا
قوله فيحكم بالطلاق الى مسئلة مستدنة ولكنها مرتبطة لما قبلها فان المرأة وان
 صدقت في حقها الا انه لا تحكم بطلاقها من اخبارها لو اخبرت حين رؤية
 الدم بل يحكم به بعدم الدم الى فلذلك انى بالفاء كما لا يخفى **قوله** كما في حق العدة
 اي انقضاء العدة بان اخبرت انهارات الحيض الثلث وانقضت عدتها **قوله**
 والوطئ اي حمله بان اخبرت انها طاهرة **قوله** اي اذا قال ان حلفت الى الحمال
 انها طاهرة واما لو كانت حائضا لا تطلق ما لم تطهر ثم تحيض حيضة كذا يفهم
 من الثانية **قوله** وذلك بالطهر اي بعشرة ايام او بالانقطاع والغسل او
 ما يقوم مقامه اذا كانت ايامها دون العشرة الى ثلثة ايام **قوله** لان لم يقد
 معيار حتى لو نوت وصامت ساعة تطلق وان افطرت بعد ذلك كذا في البرجندى
قوله طلق طلقة الى ولم يذكر العكس **قوله** والاولى ان الى والعدة منقضية
 بوضع الولد الثاني يقينا لان انقضاء الحامل بوضع الحمل حتى لم يتزوجها ابرحت
 به ثلث يصح نكاحها بزوج اخر في الساعة **قوله** علق الثلث الى قيد الثلث اتفاقا
 اذ يحكم الطلاق كذلك **قوله** لان صحة الكلام الى حاصله نزول الجزاء في
 صورة وجود الثاني في الملك وعدم نزوله في العكس ونزول الجزاء كالعلة
 ولو شرطوا تمامه في اصول الفقه ولو قال المصنف رحمه الله تعالى ان العبرة
 لا يخرج في الجزاء لكان احضرت تدبر **قوله** والحال فيما بين ذلك مبتداء خبره
 قوله مال بقاء اليمين وذلك اشارة الى حال التعليق وحال تمام الشرط اذ معنى
 عند تمام الشرط حال تمام الشرط وانما افرد ذلك ولم يقل ذينك بناء على
 ان المثار اليه اسم جنس يراد منه التعدد بقريئة اضافة بين وهو يقضى
 شئين او على قصة تسوية المفرد والتثنية والمجوع والتذكير والتأنيث
 في اسم الاشارة كما صرح به المولى ابو السعود في شرحه على الهداية **قوله**
 فيستغنى اي الحال المتوسط بينهما **قوله** اذ بقاؤه اي بقاء اليمين بحمله
 والمحل له ذمة الخائف فلا يشترط لبقاء اليمين كون الحمل مالكا لها قال في
 العناية كما اذا علق طلاقها بالشرط قابلا لها وانقضت عدتها ثم تزوجها
 فانت بالشرط فانها تطلق بالاتفاق ولم يبطل اليمين بزوال الملك فكان
 كالنصاب اذا انتقص في خلال الحول فانه لا يضر انتهى نظهر من هذا ان
 ما خرج البرجندى فيما سبق تفقها خطأ فاحش كما لا يخفى **قوله** ان وطئت
 الى الوطئ المعناني الى المرأة محمول على الجماع لا الدوسل بالقدم ولو نوى
 لا يصدق عرفا اي قضاء ويحنث به ايضا لاعتراؤه به على نفسه كذا في ايمان
 الجامع المحمد ولو وطئ في الحلف بالجماع فيما دون الفرج لا يحنث وان انزل
 الا اذا نوى كذا في البرازية **قوله** ولبت اي مكث والمراد به مكث لانه لو حركه
 فيه لزمه عقوبته لانه لا يلاج ولذا قالوا الواجب ثم قال ان جاء معتك فانت طالق
 او حرة ان نزع اوله ينزع ولم يتحرك حتى انزل لا تطلق ولا تعتق وان حرك
 نفسه طلقت وعتقت ويصير مراجعا بالحركة الثانية ويجب للامة العقر

فيه رد للمولى
الواني

ولا حد عليها كذا في البحر الرائق **قوله** بعد وقوع الثلث واللائق ان يقول بعد هذا القول والعق عا طفا على قوله الثلث اذ الوجه للتخصيص **قوله** فلا عقرب اشار بنفي العقرب فقط الى ثبوت الحرمة باللبث وان الواجب عليه النزع للحال **قوله** لان الادخال الى ولا لا فعل واحد فليس لآخره حكم فعل على حدة **قوله** ان شاء الله وان لم يشاء الله او ما شاء الله او اذا شاء الله او الا ان يشاء الله او بمشيئة الله سواء كان اتي به عن قصد او لا وسواء علم معناه او لا هذا في معنى ما في الشروح وشاربا ببيان بدو الواو الى انه لو قال وان شاء الله فلا يقع الاستثناء فيقع الطلاق كما في الجوهر **قوله** وانت حر وحران شاء الله قال في البحر بخلاف قوله انت حر وعتيق ان شاء الله لكون الواو عطف تفسير وهو انما يكون بخلاف الاول وفيه ايضا وفي المجتبى من الايمان لو قال انت طالق رجعا ان شاء الله يقع ولو قال باثنا لا يقع لان الاول لغو دون الثاني وفي القضية بعده ولو قال انت طالق رجعا او باثنا ان شاء الله يسأل عن يتصلحان حتى الرجعي لا يقع وان عني باثنا يقع ولا يعمل الاستثناء انتهى وصوابه ان عني الرجعي يقع لعدم صحة الاستثناء للفاصل وان عني البائن لم يقع لصحة الاستثناء انتهى عبارة البحر اقول قوله رجعا في قوله رجعا او باثنا ليس بلفظ لان او للعطف فيستدعي المعطوف عليه فاذا عني الرجعي يكون الاستثناء داخل عليه ومتصلا فلا يقع واذا عني البائن يكون داخل في البائن فيصير قوله رجعا فاصلا بين الايقاع والاستثناء غير داخل عليه الاستثناء فيقع هكذا يستفاد من كلام نفا الدين الغاضبان فظهر ان كلام الفقيه مستقيم كما لا يخفى **قوله** له ان البطل الى وقول ان يوسف هو الامع كما في البرازية وعليه الفتوى كما في الحاشية **قوله** متوقف عليه الى كان الظاهر ان يقول لتوقف صدر الكلام عليه **قوله** بمشيئة الله الى لم يقيد بالانفعال اكتفاء بذكره فيما سبق **قوله** لانه تعليق بما لا يوقف عليه افا هذا التحليل انه لو قال بمشيئة الجن او الانس او الملائكة او الخائنات فلا تطلق كما في البحر الرائق **قوله** ولا يلزم جواب سؤال مقدرو هو ان القدرة كالعلم لم يقع فيها عنه كما اجاب عنه بان لا يعتبر بها لان المراد الى **قوله** وقد يقدر شيئا الى ولا يعلم تقديره لهذا الطلاق **قوله** حتى لو اراد به الى حاصله لو اراد بالقدرة ضد العجز يقع لان قدرة الله موجودة قطعاً كالعلم كذا في المحيط **قوله** لانه استثنى جميع ما تكلم به بمحصل ما ذكر فيه ان الاستثناء اذا كان بلفظ المستثنى منه او بمساويه ولم يكن بعده استثناء اخر فالاستثناء باطل منهما فالاول مسئله الكتاب وهو انت طالق ثلثا الا ثلثا والثاني انت طالق ثلثا الا واحدة واحدة واحدة وكذا قوله انتن طالق الا فلانة وفلانة وفلانة او قوله لنسوة الثلث انتن طالق الا فلانة وفلانة وفلانة وليس له رابعة فاذا بطل الاستثناء فيما وقع الطلاق واداك كان بغير المساوي بان كان المستثنى منه عاماً ولو بالنسبة الى المستثنى فالاستثناء صحيح كقوله كل امرأة لما طالق الا هذه وليس له سواها لا تطلق وكذا قوله نسائي طالق الا زيب وهند وعمره وبكرة وقوله او ميت ثلث ما الى الا القوا والحال ان الثلث الف وقوله علماني عتقا الا هؤلاء

فيه رد لصاحب البحر الرائق

اي بلفظ القدرة

وليس له غلام سوى المستنار اليهم فالاستثناء فيها صحيح ولا يقع الطلاق والوصية والعق لان المساواة في الوجود لا تمنع صحتها ان عم المستثنى منه وضعاً لانه تعترف صحتها **قوله** فطلق التي معه اي امراته التي تحتها **قوله** وهي في العدة اي والحال ان المطلقة الكا ثمة تحتها او لا في العدة **قوله** ولم يوجد اي الشانع والتزام او المنازعة والمزاوجة فظهر منه انها لو كانت في عدة الطلاق الرجعي تطلق لانها لا تستعمل عن الفراش بالكلية مادامت في العدة كذا يفرهم من شرح الكنت لابن المنصور المسكين **قوله** سالت المرأة الطلاق الى الانسب ان يذكر هذه المسئلة عند قوله لو قال لنسائه الاربع بينكن الى وان يذكر كلهم ما عند بيان تنصيف الطلاق على ما سبق التنبيه **قوله** لا غيرها اصلاً لان الباقى بعدا ثلث ما ر لغوا فقد صرف اللغو الى صوابها فلا يقع شئ كذا في المحيط واذ انفة الطلاق الباقي الى صوابها في محل الطلاق لاشك انه ايعين ان المراد بالصواب ضرباً منها واحتمال كونها اقرباً والاحتيا بعيد جداً فظهر ان عدم وقوع الطلاق في النسوة الثلث الباقية لم يكن لعدم تعيينهم كما لا يخفى

باب طلاق الفان **قوله** مبتدأ بمعنى الموصول مع صلته مبتدأ وصلته قوله غالب حاله الهلاك قيل الاولى ان يقال من يخاف عليه الهلاك غالباً على ان الغلبة تتعلق بالخوف وان لم يكن الواقع غلبة الهلاك لان البارز لمن علم انه ليس بقدره لا يكون له الهلاك غالباً بخلاف غلبة خوف الهلاك اقول الفرق بين غالب حاله الهلاك وبين غلبة خوف الهلاك عليه دون شرط القتل على ان دليله غير مثبت مدعاه لان من لا يكون له الهلاك غالباً لا يكون له غلبة خوف الهلاك بل الحق ان غالب حال البارز الهلاك والحرب خدعة سواء كان المقابل قوتاً له او لا اذ رب شخص يرى حقيراً وله صنائع محببة وبعض الامور على ان حكم الشرع للعموم لا للانفراد صرح به في محله **قوله** كرفين عجز الى كعجز الفقيه عن الاتيان الى المسجد وعجز السوق عن الاتيان الى مكانه واما من مذهب ويحيى ويحيى فهو صحيح كذا في البحر وغيره **قوله** فمن يقضيها في البيت كالقيام للبول ونحوه **قوله** فانكسرت ظاهره ان الانكسار لا بد منه مطلقاً وليس كذلك بل لو تلاطم البحر وخيف الغرق فهو كالمرضى في هذه الحالة وان لم تنكسر بشرط ان يمتد التلاطم ومات منه واما لو سكن ثم مات لا توفى ذكره الاسيبجا **قوله** والمقعد والمفلوج وكذا المسلول والسمل مرضى معوف لا يكا صاحبه برأيه وذكر في جامع الفصولين فيها خمسة اقوال وما ذكر منها ولكن كان يغني برهان الائمة والصدور الشهيد بما ذكرهنا وقد اختاره المصنف ولذلك ترك ذكره **قوله** فان اخذها الطلاق الى في المجتبى واختلف في تفسيره لطلق فقيل الوجع الذي لا يسكن حتى تموت او تلد وقيل وان سكن لان الوجع يسكن تارة ويهيج اخرى والاول اوجه انتهى قول الظاهر ان طلقها لو اخذها ثم سكن شهراً او اسبوعاً او يوماً ان لا يعتبر ولو اخذها وسكن ساعة ثم وثم الى ان ياخذها وينتهي الى الولادة او الموت فالوجه ان يعتبر هذا الطلاق لان مثله بعد امتداد بخلاف الاول كما لا يخفى **قوله** فلو ابانها اي بانها من غالب حال الهلاك هذا هو الظاهر من فاء التعريض قيد

هنا ما استفاده الفقير من الشرح من

فيه رد لصاحب البحر الرائق

فيه نوع رد لصاحب المجتبى

كذا يفهم من الظهيرة
ص

لاذ الزوج لو اباها في الصحة ثم ابتلى بواحد ما ذكر ومات وهي في العدة لا ترث
كذا في الفرائد **قوله** ومات اي الزوج بما ابتلى به من غير فصل صحة وسلامة ولو
بغير ما ذكر كذلك واما لو مرض مثلا فطلق ثم صح ثم مرض ومات وهي في العدة
لا ترث على ما سيجي واما بوجوب الزوج اليها لو ماتت المرأة لم يرثها الزوج
بما لا لان الزوج بالطلاق رضى بطلان حقه كذا في المحيط **قوله** او يموت بمرض
او يموت المبرز في المعركة خفف او بذات الجناب ونحوه **قوله** وفي العدة قيد
لانها لو كانت غير مدخول بها فاباها لاميراث لها لانه تعذر ابقاء الزوجية
في غير حالة العدة كما في المحيط وهكذا في التبيين **قوله** ترث اشار به الى انه لا بد
وان يكون اهلا للميراث وقت الطلاق والموت وما بينهما كما هو المفهوم بما سيجي
والمصرح في المفصلات ولم يشترط علمه باهليتها للميراث لانه امر حكمي لا يشترط
العلم به حتى لو طلقها باثنا في مرضه مثلا وقد اعتق سيدا قبله ولم يعلم به الزوج
كان فارقا وقت التعليق كوقت التطليق يعني لا بد وان يكون اهلا له فيه كما في وقت
الطلاق كذا في الخاتمة والظهيرية **قوله** واما في الرجعي فترث منه ولم يشترط
اهليتها للارث وقت الطلاق الرجعي او وقت تعليقه بل يكفي اهليتها وقت
موته كذا في البحر الرائق وغيره **قوله** مطلقا اي سواء طلقها في صحته او مرضه
او عند كونها اهلا للارث او عند عدمه بعد ان كانت اهلا له وقت موته او بمرضها
او بعد مته فن قصر على الاخيرين قصر **قوله** فان الزوج قصد الح بدل من قوله
فانها السبب **قوله** بتأخير عمله اي عمل قصده بالطلاق او عمل طلاقه
والمراد من العمل هو ممانتها ويمكن الرجوع الفسخ الى الزوج فيكون المراد
من العمل طلاقه فيقدر مضان اي حكم عمله او المراد منه ابطاله اي بطلان
ابطاله **قوله** طالبة رجعي بان قالت طلقني رجعية او قالت طلقني ولم تزد
عليه لانه ينصرف الرجعي عند الاطلاق كذا في الخاتمة وسيجي به **قوله** بخلاف
ما اذا بان بالتفصيل اطلقه فتشمل طوعا وكرها اما في الاول كانت راضية
بابطال حقها في الثاني لم احد من الزوج ابطال حقها المتعلق بالارث لوقوع
الفرقة بفعل غيره كذا في البدايع **قوله** اما الاول الح عتم في اللعان كون
القذف في الصحة او في المرض لان العبرة فيه يكون اللعان في المرض **قوله** واما
الثاني الح اشار به الى ان الابلاء ومضى المدة لا بد وان يكون في المرض فانه
ملتحق بالتعليق بجي الوقت وسيجي انه لا بد ان يكون التعليق والوقت
في مرضه **قوله** ولو آلى في صحته الح فيه نوع تكرار والاصلاح ان يقال اذ آلى
منها وبانت به فيه وان يبين بعد قوله ترث المرأة بانه ملحق بالتعليق
بجي الوقت ويسقط بآتيه **قوله** ايضا اي كما لا يبينه بمعنى المدة **قوله** او حصن
اي في حصن او نحوه **قوله** لا ترث اي وان قتل في الصف او في ذلك الحبس والحصن
او مات عن ذلك الحكي كذا في البرجندى **قوله** ومن طلقت اي وكذا لا ترث
من طلقت ثلثا وكذا من طلقت مائة بدونها ولم يذكرها لعدم الفرق
بينهما في هذا الباب **قوله** والتاخير اي تأخير البطلان وهذا يؤيد كون
المراد من العمل فيما سبق ابطال **قوله** ادلا به الاظهر في العبارة او بغير
وان ياتي قوله اي وكذا اترأى في مرضه الاقل **قوله** تصادقا اعتبر

فيه رد للمولى الواني
ومولا مسرى
انما قال نوع تكرار لان وقوعه بان
لم يذكر في السابقة وان كانت
مراد كما يتيه عليه في الشرح
ولم يبين ثم كونه ملحقا بالتعليق
بجي الوقت وقد ذكرنا هنا
وتوقع الاصلاح بما ذكرنا لا يستغنى
عن ذكرها ثانيا كما لا يخفى
هذا تحقيق حقيق قد رأيت
بعد عشر سنين لما شئت
الغريبة ولم يحج مولد ايضا
٣

بتصديق المرأة لانه لو لم تصدقه وانكرت ذلك ترث ارثا كاملا كذا في البرجندى
قوله على ثلث في الصحة اي على ثلث طلقات طلقها بانها في حال صحته وعلى
مضى عدة ذلك الطلاق **قوله** او اوصى فاوهذه مانعة المخلو وليست بمانعة
الجمع اذ لا مانع الاقرار والوصية ثم العدة في هذه المسئلة من حين تصادقها
واقرارها على ما صرحوا في باب العدة وعليه الفتوى كذا في الهداية والخاتمة
وغيرها **قوله** فلها الاقل منه اي من كل واحد من المقرب او الموصى به او بما اجتمع
منهما لو اجتمعوا فلفظ من هنا للبيان حال عن الاقل وليس بصفة للاقل لاذ اقل
التفضيل اذ عرق باللام لا يحتاج الى الصلة بل لا يستعمل باللام ومن معا
صرح به في محله وقوله ومن الارث عطف على الضمير المجزوء واعاده من لتصحيح
العطف عليه والواو على باب اي فلها الاقل من بينهما او يتبادر منه ان اقلية امدتها
بالنسبة الى الاخر او معنى او اي فلها امدتها الاقل ثم كون الاقل لها لو مات وهي
في العدة اما اذا مات وقد انقضت عدتها من وقت التصديق والاقرار فلها جميع
ما اقرها او اوصى لها كذا في الفصول العادية مصرعا او بالحل على المسائل السابقة
قياسا كما لا يخفى **قوله** ومن ميراثها منه اي من الزوج **قوله** اذا علق طلاقها اي
البائن لان حكم الفرار لا يثبت الا به **قوله** بفعل اجنبى اطلقه فتشمل ما اذا كان
له بد منه كدخول الدار او الاكسوة الظاهر **قوله** والتعليق اي تعليق طلاقها
والشرط وهو فعل الاجنبى او بجي الوقت **قوله** او بفعل نفسه اطلق فعل الزوج
ايضا فتشمل الضرورى وغيره لانه كان له من التعليق وان لم يكن له من الفعل
بد فيرد تصرفه بوجود الشرط في المرض دفعا للضرر عنها **قوله** اعلم ان هذه
المسئلة الح ماصلة جعل المسئلة ثمانية اوجه والمرأة وارثة في بعضها وفي بعضها
الاخر لا والتفصيل معلوم ولك ان يجعل المسئلة تسعة اوجه ترث في كلها
وذلك ان المسئلة الاولى بعم فعل الاجنبى على ما سبق الاشارة فيحصل صورتان
وقوله او بجي الوقت صورة ثالثة وبعم فعل نفسه فيحصل صورتان وباعتبار
كون التعليق والشرط معا او الشرط فقط في المرض فيحصل صورتان ايضا
فيكون قوله او بفعل نفسه وهما في المرض او الشرط مشتملا على اربعة صور وقوله
او بفعلها الح يحتمل صورتين فالمجموع تسع صور ترث المرأة في كلها اذا عرفت
هذا فان خبير بان قوله وفي غيرها يحتمل اثني عشر وجها على هذا التخرج لا ترث
في كلها تأمل في تحريرها تركته لاهله **قوله** اباها في مرضه فصح فوات تكرار محض
وقد عرفت ان لا فرق بين الابانة بالثلاث وبما دونها في هذا الباب في التعبير
الملائق فيما سبق والمبانة بامرها او بغير امرها ثم صح **قوله** واما في الثاني الح يفهم
من هنا ان في البائن لا بد من استوار اهليتها للارث من وقت الطلاق البائن
ثم اسلمت او اعتقت لا ترث كما في البحر وافادة قيد البينونة هي ان المطلقة الرجعية
انما يشترط اهليتها للارث وقت الموت كما سبق الاشارة اليه ايضا **قوله** قالت
لزوجها المريض الح هذه المسئلة تكرار محض لما عرفت عموم قوله طالبة رجعي
ولا مقتضى للتجريد كما لا يخفى **قوله** من وقت الصواب من وقت الزوج **باب**
الرجعية **قوله** في العدة متعلق بقوله استدانة والقول في انقضاء العدة
بالحيض قول المرأة ولا تصدق على انقضاءها في اقل من شهرين كذا في الحاوي

قوله وهو ما اذا كان الى قوله في الوجه
فلها يتصل سبعة اوجه وقوله او كان
التعليق الح يشتمل صورتين وقوله
او بجي الوقت صورة وقوله او كيف
الح صورتين فالمجموع اثنا عشر
وجها كما لا يخفى

الوقت الموت ومن ذلك انها لو كانت
تتأبى او ملوكة وقت الطلاق ص

لقد سئى قولهم بنحو راجعتك الى ان الرجعة اما بقول او فعل وفي البحر
الرائق الاول على نوعين صريح وكناية فالصريح بنحو راجعتك في الحضر وراجعت
امراؤ في فيه والقبلة وكذا امسكتك وغيره فيصير مراجعا بلانية والكناية بنحو
انت عندي كالكنت او انت امراؤ فينتوقف على النية انتهى خلاصة كلامه وهكذا
في الاختيار **قول** وبما يوجب حرمة المصاهرة والرجعة به رجعة بالفعل لا فرق
بين هذا وبين الاول في صحة الرجعة بهما الا ان الرجعة بالفعل مكروهة كما في الجوز
قول من الوطئ وغيره وهو دواعيه من المس والتقبيل والنظر الى داخل
الفرج بشهوة ولو من غير قصد الرجعة كذا في القنية واختلاف الوطئ في
الدبر وعلى القول المفتى به انه رجعة لانه لا يخلو عن مس بشهوة كذا في القنية
وغيرها قبل القول الغير المفتى به غريب اه اتول وليس لغريب لان الوطئ
في دبرها لا تثبت حرمة المصاهرة وهو الاصح كما في الذخيرة وعبروا عن رجعة
بالفعل بما يوجب حرمة المصاهرة فالظاهر ان لا يكون ذلك الوطئ رجعة لعدم
اجبا به المصاهرة ولكن لما كان ملحق بالنظر وسبب الرجعة هنا فعلا يدل على
الرجعة وكان هذا موجودا فيه حكوا بالرجعة به كان سبب المصاهرة ثم فعلا يفيض
الى الولد وهو الوطئ في القبل ودواعيه ولم يتحقق السبب بهذا الوطئ ولا
بدواعيه حكوا بعدم المصاهرة به فانفردا فلا غرابة اصلا بناء على الظاهر كما لا
يخفى على من له نهي فهذا لتحقيق ظهور ان المراد بقولهم بما يوجب حرمة المصاهرة
هنا اعم من ان يكون فعلا يوجب حقيقة او فعلا على صورته **قول** فيشتمل
التقدير بجمع تقدير اي تقدير الامساك بطوعها او بكرها او تقدير الامساك
بعدم خبرها عنه فضلا عن الطوع والكراهة فمن تصر على الاولين تصر واخرج
منفعة الجمع وهي التقدير عن طاهرها **قول** مسينا قال في القنية في واخر
كتاب الكراهة نقلا عن الحلواني الكراهة انحر من الاساءة انتهى **قول** عرفوه
مطلقا اسم فاعل من التطبيق **قول** وان لم يشهد صحت وكركهت وان كانت
بالقول لما ذكر في الفتاوى من ان الرجعة بالقول على ضربين سني وبدعي
فالسني رجعة بالقول مع اشهاد واعلام والبدعي رجعة به من غير اشهاد
واعلام وانما كان بدعيًا لكونه مخالفا للسنة كذا في شرح الطحاوي **قول** ان لم
يقصد الرجعة الظاهر ان يترك ويطلق كما في الكنز والولوا ليجبة لانه ان كان
مراده بالدخول الرجعة فلا يمان ان يرى الفرج بشهوة فيكون رجعة بالفعل
وهو بدعي كما في شرح الطحاوي ومكرهه كما في الجوهرية وايضا الرجعة بدو
الاشهاد مكروه كما في البحر الرائق وان لم يرد به رجعة فربما يؤدي الى تطويل
العدة عليها والزوج منهي عن كونه اضرازا لها فظهر ان لا وجه لهذا القيد
اصلا **قول** لئلا يقع نظره على ما لا يحل نظره فيه البحث بعض افاضل فيه
وطول الكلام حتى كتب فيه رسالة واهداها الى معلم السلطان وشيخ
الاسلام سعد الدين رأيت بخطه حاصله انه يخالف لما سياتي من ان
الطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ في العدة وكيف النظر الى الفرج وايضا
نعمه استبقاا النكاح يثبت على كل من الوطئ والمس والنظر فكيف يحرم
ولا يحل ومناط الحل والحرمة عندنا وعند الشافعي على بقاء النكاح وعندهنا

قائله المولى الواني
فيه رد للمولى الواني
قوله انه اي في باب مرتبة المصاهرة
فيه رد للمولى الواني
قوله انه اي في باب مرتبة المصاهرة
فيه رد للمولى
خسر
فيه رد للمولى
خسر
المولى شجاع
مس

هو باق فيعمل المنتظر وان لم يقصد رجعتها انتهى قول لما بنى المصنف كلامه على انه
لما لم يقصد بدخوله الرجعة فنظره الى محل يوجب النظر اليه الرجعة لا يحل
لكونه منهيًا عنه بقوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا والنهي يقتضي
صفة القبح وعدم الحل للمنهى عنه صرح به في الاصول ولكن لما لم يكن دخوله عليها
بلاذنها موجبا للرجعة البتة كان المنع عنه ندبا واحبا طاهرا غائما المراد ولئن
سلمنا حل نظره ولكن لا نعلم عدم صحة هذا الدليل لانه يمكن ان يراد بعدم الحل
الكراهة لما عرفت ان رجعتك بالنظر مكروه ولان الكراهة قد يطلق ويراد به
عدم الحل سيما عند محمد على ان بناء الكلام على الكذب قرينة على ارادة الكراهة
به اذ لو لم يحل نظره فيه في الجملة لوجب عدم دخوله العلم عنده **قول** انا
قال راجعتك الى يشير به الى ان قوله هذا عند كون المدة مدة يحتمل انقضاء
العدة **قول** فوجب قبول قولها اي مع يمينها عنده ولا حاجة الاستحسان عندها
لصحة الرجعة فظهر ان القول باستحسان المرأة بالاجماع سهو كما وقع به النقل
في البياينة صرح في البحر الرائق هكذا **قول** تنقطع اي العدة وشارع عنوان
لا نقطاعها انه يتضمن انقطاع الرجعة ايضا اذ هي منقطعة بانقضاء العدة
حيث ثبت في الشرح على ان انقطاع الرجعة مترتبة على انقضاء العدة هذا
قول وهو الحيض الثالث اي في الحرة والحيض الثاني في الامة **قول** اذا ظهرت
ليس المراد بالطهارة هنا انقطاع الدم لانها بمعنى العشرة خرجت من الحيض
وان لم ينقطع كذا في البحر الرائق فظهر انه كان المراد من الطهر تمام الحيض
بتمام العشرة في هذه المسئلة وقد عدم الغسل يقتضيه ايضا وانت خير
بعد هذا ان قوله حتى لو بقي الى قوله لان الحيض لم يقع في محله بل كان محله
بعد قوله او بمعنى وقت الصلوة كما وقع في البحر **قول** قوله نسيت قيده لانها لو
تعدت اخلا مادون العضو راجع ايضا كذا في البحر **قول** ولا يحل لهما التزوج
اي باخر حتى تغسل ذلك الموضع كما في الفتح **قول** في العضو كمال وهو
اليدين والرجلين والاعضاء كعضد الاصابع وبعض الساعد **قول** لا قبل المدة
وهو ستة اشهر **قول** فصاعدا اي ما فوقه **قول** صحت الرجعة لانها منسبة
على الدخول وقد ثبت حكما لان النسب ثابت بظهور الحمل قبل الوضع كما سيبي
في باب ثبوت النسب ولما صرحوا به في خيار العيب ان حل الجارية المبعة
يثبت بظهوره قبل الوضع بشهادة امرأة حتى كان للمشتري ردها بعيب
الحمل قبل الوضع كذا في البحر الرائق ولذلك عظم المصنف تكذيب الشرع
اياها الى انه سواء كان الولادة في اقل مدة الحمل او في اكثره بعد ان وجد
ظهور الحمل قبل الطلاق فظهر من هذا ان ما قاله صدر الشريعة لان وجود
الحمل وقت الطلاق انما يعرف اذا ولدت لا قبل من ستة اشهر الى ان
يشق **قول** صحت رجعة اي ظهر صحة رجعتها التي كانت قبل الولادة اذ لو
كانت الرجعة بعدها لا تقع لانقضاء العدة بالولادة فتصير باننا لتستحيل
الرجعة هذا ومن لم يعرف المسئلة عظم الرجعة وصحتها فاجتنبه **قول** وهذه
العبارة احسن الى رجعة مسامحة في عبارتهما اطلاق الرجعة وهي باطلا فاشل
رجعة بعد الولادة وقبلها وقد عرفت عدم جوازها وصحتها بعد الولادة

فيه رد للمولى
شجاع
فيه رد للمولى
لذي يلى
قوله فلا تقع اي عند استيفاء خلافا
لها حيث قال الظاهر بقاؤها الى
ان تنحصر وقد سقطت الرجعة انما لها
بالانقضاء تكون واقعة في العدة
وصححة كذا في العناية من
فيه رد للمولى
خسر
اقول هذا قول الثاني تدبر آ
فيه رد للمولى صدر
الشرعية
وفي عبارة صدر الشريعة مساهلة
وبينها وبين المسامحة فرق في الجملة
مس

وجه احسنية عبارة المصنف تخصيص صحة الرجعة برجعة كانت قبل الولادة كما لا يخفى
قوله قبله اي قبل الطلاق قيد به لانها لو ولدت بعد الطلاق تنقض به العدة
 فتستحيل الرجعة كذا في البحر وهذا شاهد عدل لما قلنا **قوله** فانكر الوطئ قيد
 بانكاره الوطئ لانه لو قال وطأتها وانكرت المرأة فله الرجعة لان الظاهر شاهد
 لاداء الخلوة دلالة الوطئ واما اذا لم يخل بها والمسئلة على حالها فلا رجعة له عليها
 لان الظاهر شاهد لها كذا في الوطئ الجمية **قوله** اي بعد ما خلا بها اشار به الى ان
 انفا تعقيب وتفريع لما قبله وقوله ان طلقها لو جعل مع ما قبله تفسير القول
 فان طلقها لم تقع لان اذ الشرطية تقطع العمل بما قبلها صريح به في محله ولو جعل
 على التاكيد لم يحسن لانه ليس ذلك محله بل اللائق ان يفترس هكذا اي ان طلقها
 بعد ما خلا بها وانكر وطئها كما لا يخفى **قوله** صحت الرجعة اي ظهر صحة الرجعة
 السابقة **قوله** فاذا جعل الخ يعني جل عليه لكونه اخف من الحمل على الزنا **قوله** واكثر
 وهذا الاكثر يشمل ما اذا كان سنتين او اكثر منها وجميع هذا اذا لم تقر بانقضاء
 عدتها وانفسيل في الكافي وغيره **قوله** لانها طلقت الخ فوجب عليها العدة
قوله على انه راجعها اي في العدة **قوله** ليكون الوطئ حلالا لا حلالا لهما على
 الصلاح **قوله** وبالولد الثاني صار مراجعا الخ وكونه مراجعا به اذا كان بين الولدين
 مدة الحمل اشار اليه بقوله ببطون وكذا الحال في الولد الثالث واما اذا كان
 بينهما اقل منها لا تكون الولادة رجعة فلو كان الاولان في بطن والثالث في بطن
 تقع طلاق واحدة بالاول وتنقض العدة بالثاني ولا يقع به ولا بالثالث
 شئ لانقضاء العدة بالثاني ولو كان الثاني والثالث في بطن يقع ثنتان بالاول
 والثاني وتنقض العدة بالثالث فلا يقع به شئ كذا في فتح القدير **قوله** الرجعي
 من الطلاق لا يحرم الوطئ وقد عرفت كراهته واما الخلوة بها لا تحرم ولكنها مكروهة
 كراهة تنزيه ان لم يكن من قصده المراجعة والا فلا كذا في البحر والبدائع فظهر
 منه ان نظره الى موضع منها يوجب للنظر اليه الرجعة عند عدم قصده الرجعة
 مكروه كراهة تحريم لانه اقوى من الخلوة المجردة حيث انه يوجب الرجعة دون
 الخلوة فتقول المصنف لا يحل نظره اليها سبق في محله لا يعتبر عليه **قوله** ولا
 يسافر اي يحرم عليه السفر بها لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن فلكونه
 حراما لم يكن رجعة لان الرجعة مندوب والمسافرة بها حرام هذا اذا صرح
 بان لا يراجعها في السفر واما اذا سكنت كانت رجعة دلالة كذا في البدائع
 وغاية البيان وفتح القدير وكذا يحرم عليها السفر لقوله تعالى ولا يخرجن
 والمراد بالسفر انشاؤه لانه لو طلقها في السفر لكان ان تمشى معه ولا ان
 تمشى معها كذا يفهم من تقريره لا سيما بان وايضا المراد بالسفر ليس السفر
 الشرعي المقدر بثلاثة ايام بل مطلق الخروج والاخراج من بيتها ولو ما دون
 للنهي المطلق لكن لا يكون ما دون رجعة دلالة واعلم ان المفهوم من
 الهداية حرمة المسافرة بها مقيدة بعدم رجعتها في عدتها اما اذا راجعها
 فيها نزول الحرمة **قوله** بلا اشهاد هذا الا اشتراط انما هو على سبيل الاستحباب
 لما من **قوله** لا مطلقته بها اي لا ينكحها كما هو الظاهر وعبارة الوقاية وغيره
 وهو لا يحل اول منه لان فيه اشارة الى ان الامة المطلقة ثنتين كما لا يجوز

فيه رد للولي خسرو
 والولي الوافي
 م

نكاحها

نكاحها لا يجوز وطئها بملك اليمين كذا في فتاوى قاضيان وعبارة المصنف لا يحويه
 كما لا يخفى **قوله** حتى يطأها غيره اطلق الوطئ فشمط وطأ في حيض او نفاس
 او احرام وان كان حراما واشتاريا الوطئ الى انما قابلية الوطئ اما اذا كانت صغيرة
 لا يوطأ مثلها لا يحل للاول بهذا الوطئ واشتاربه ايضا الى ان الوطئ لا بد منه
 في التحليل لمحدث العيلة ولذلك قال في القنية وموت الزوج الثاني لا يقوم
 مقام الدخول في حق التحليل انتهى فينظر منه اي تحريمه بحكمة المصاهرة من الوضاع
 وغيره لا يقوم مقامه ايضا في حق التحليل كما لا يخفى **قوله** مراهما غير بالغ وللزاد
 به هنا هو الذي يجامع مثله ويحرك آلتهم وبشتمى الجماع وقد رده شمس الاسلام
 بعشر سنين كذا في الخلاصة قال البرجندی الاظهر ان المراد هنا صبي ينتشر
 آلتهم بحيث يقدر على ادخالها فيها سواء كان ابن عشر سنين او دونه ولا يتعلق
 التحليل بادخالها كرمسي في فرجها وهو ليس بقادر على ان يدخله بنفسه اليه
 اشير في المنتقى انتهى **قوله** عدته اي عدة الزوج الثاني في طلاق او في غيره
 وهذه العبارة اخبروا ولي من عبارة الوقاية وغيره لاشتمال عدة الطلاق
 وروء الزوج الثاني وموته وعدة تقييلها ابنته وخيار البلوغ والعنق **قوله**
 وكراهة نكاح الزوج الثاني الخ اي كراهة نكاحه له وللزوج الاول جيعا صريح به في
 الظهيرية لما فيه من الدلالة على خسة النفس وهذا يحمل الملحق في الحديث
 وقيل الملحق اذا شرط الاحر كذا في البرازية والمراد بالكراهة كراهة التحريم
 فتستفيض سببا للعقاب كذا في البحر **قوله** فلا يكره عند عامة العلماء بل كان
 المحلل ما يجوز لان مجرة النية في المعاملات غير معتبرة كذا في البرازية
قوله اذا طلق الحرة او الامة تطليقة او الحرة تطليقتين **قوله** وتزوجت زوج
 آخر ودخل بها اذ لو لم يدخل بها لا يهدم اتفاقا كما في القنية وعلى ما سبق
قوله والمدة بمحملة واحتمالها ان تذكر لكل عدة ما يمكن وهو شهران عند ابو
 حنيفة وتسعة وثلاثون يوما عندهما فلا تصدق في اقل مما ذكر واما في الامة
 فعلى قولهما اذ في المدة احدى وعشرون يوما وعلى قول ابى حنيفة اربعون يوما
 في تخرج وخمسة وثلاثون يوما في تخرج قال في القواعد ابتداء تلك المدة
 انما هو وقت الحيض الاولى لامن الطلاق انتهى كما في شرح البرجندی **قوله**
 ان تلقى صدقها اشار به الى ان عدلتها ليس بشرط بل اذا وقع في طئه صدقها
 فيما اضررت به من انقضاء العدة عادلة كانت ام لا صرح له الزوج بها كذا في
 كافي الحاكم والبرازية والخلاصة **باب الایلاء** **قوله** حلف على تركه قربانها
 اطلق الحلف فشمط ملقا بالقسم وحلفا بالتحلف كما هو الظاهر من بسط
 التفريع بالنوعين على التعريف ولكن يشمل ح بالطلاقة بخوان وطئتك فلله
 على ان اصلى ركعتين وفي كونه موليا اختلاق فعند محمد يصير به موليا لانها
 تربة تلزم بالذرة وعند ابن يوسف لا يصير موليا لانه لا يحلف به عادة
 كما في شرح البرجندی وشرح المجمع للمصنف اذ لا تستشقه النفس والمعتبر
 في الباب ذلك كما في التبيين وفتح القدير قال في البحر والمعتد قول ابن يوسف
 فعلى هذا يكون المراد حلف بالتحلف بما يحلف به عادة او بما تستشقه النفس
 بقربينة الا مثله الشواهد بعد ومثل هذا لا بأس به عند المشايخ لانهم

اي قبل الوطئ
 فيه رد لسامع شتمت الاحكام
 ونحوه تدرب
 م

في كل ما عدا
 في كل ما عدا

في كل ما عدا
 في كل ما عدا

لا يتهون في التعريف اهتمام اهل المعقول في استقلاله من غير حاجة الى قرينة
 كما رجيت بل قد يقع ذلك من اهل المعقول ايضا كما لا يخفى على المتدبر
 اذا عرفت هذا سقط اعتراض ابن الهمام تبعاً للزيلي على التعريف بايراد
 نحو ان وطنك الح وسقط ايضا جواب صاحب الجرح عنه بان يخص التعريف
 بحلف بالقسم على ان انبساط النوعين في التعريف على التعريف يا با ذلك
 التخصيص في هذا الكتاب **قوله** قربانها اي قربان المنكحة وهو المراد اذ
 ليس بين المولى والامة ايلاء **قوله** وحكمه طلقه بائنة وهو المأثور عن عثمان
 وعلى والعباد له الثلثة رضوان الله تعالى عليهم اطلق هذا الحكم فتشمل كون
 المرأة مدخول بها او لا اما في الثانية فقد لا لان الجماع حقها فلا يمنع كان ظالما
 فجوزى بزوال نعمة النكاح واما في الاول فالقباس ان لا يحكم القاضي بوقوع
 الطلاق لانه ليس بنظام عنده بعد الدخول مرة الا انه ترك لا تركا هو
 المذهب صريح في الاصول ولانه لما كان الوطى حقها ديانة وحلف بالمنع
 ولم يتدين جوزى بزوال النعمة فيحكم القاضي به ايضا **قوله** والكفارة اي في
 اليمين بالقسم والجزاء ان خست اي في اليمين بالتحليف وهذا القول شاهد
 عدل سوى تعميم التعريف على ان ليس المراد حلفا بالقسم فقط **قوله** والله
 لا اتركك الى اشار بطلانه الى ان هذا ونحوه من لا ابا معك وغيره من الصريح
 لا يحتاج الى النية وان احتاج الى القسم بالله او بصفته بما يحلف به فلزم بطل
 والله لا يكون مولى كذا ذكره الاسيماوي وكما هو مقتضى التعريف **قوله** ونحو
 اي ما يحلف بالتحليف عادة او ما يستشق من حدم وصديقة على ما سبق كل
 من التخييم والاعتبار فاما الصلوة مطلقا فكذلك على التخييم الاول
 واما على تخيير الثاني فادكان المخلوق به ركعة ونحوها يكون به مولى لانه
 لشق على النفس وان كان ركعتين لا يكون مولى فيظهر الفرق بين التخييم
 بالصلوة كما لا يخفى ثم قوله او فانت طالق او عبده حر لولم يذكر لدخل في قوله
 ونحوه كما لا يخفى لانه اراد الايضاح وخص قوله ونحوه بما هو من مقولة
 العبادة **قوله** وسقط الايلاء اي باجماع العلماء سواء كان الحلف مطلقا
 او موبدا او مقيدا حتى لو مضت العدة لا يقع الطلاق **قوله** فلو تكلمنا ثانيا
 الى اشار الى انه لا يتكرر الطلاق قبل التزوج لانه لا حق لها في الجماع قبله
 وهو الاصح بخلاف ما لو اباها بتخييم الطلاق ثم مضت مدة الايلاء وهي في
 العدة حيث تقع اخرى بالايلاء لانه بمنزلة التعليق بمضي الزمان
 والمعلق لا يبطل بتخييم ما دون الثلث كذا في البحر وفي الجامع الكبير
 للعدد والشهيد لان الايلاء لا يعتد على المبائة به في العدة وهو الاصح
 بل يبطل بالبينة بغيره بخلاف الايلاء بغيره انتهى فظهر ان فيما ذكره خلافا
 وما ذكره المصنف اصح وما نقله المحشى هنا من المحيط خلافا للاصح **قوله**
 وان وطنها كقراي في اليمين بالقسم وعليه الجزاء في اليمين بالتحليف سوى
 الطلاق وتخصيص المصنف الكفارة بالذكر ليس كما ينبغي ومقتضى قوله
 لبقاء اليمين الى يقتضى هذا التعيم ايضا كما لا يخفى **قوله** وشهرين بعد هذين
 الشهرين والاصل في ذلك انه اذا لم اسم الله تعالى في المعطوف والاحرف

فيه رد للزيلي
وابن الهمام

فله على ان اصل ركعتين

فيه رد لصاحب
البحر

فيه رد للحناية
والوامي

فيه رد للولي
الوامي

فيه رد للولي
خسرو

النفي ولم يمكث بينهما ساعة دخل المعطوف في حكم المعطوف عليه ويكون بمنزلة
 كما في هذه المسئلة فيكون مولى واما اذا فات احد الامور المذكورة فيكون المعطوف
 ايجابا مبتدئا كما في المسئلة الاية فلا يكون مولى كذا يفهم من العناية وقوله بعد
 هذين الشهرين قيد اتفاق اذ لو لم يذكر كان الحكم كذلك اذ الواو الجمع والاصل
 فيه جمع من غير فصل ولا صارف عنه فيجمل عليه فلا فرق في ايجاب قوله ذاك الايلاء
 بهذا القيد وبدونه **قوله** لا قوله بعد يوم اراد باليوم مطلق الزمان ولو ساعة
 اذ لا فرق بينهما وصورته لو قال والله لا اقربك شهرين ومكث ساعة ثم قال
 والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن مولى لاعادة القسم
 وحرف النفي في الشهرين الآخرين ولان ابتداء اليمين الثانية حين حلف وقد
 تحلل بين الاربعة الاشهر وقت ليس مولى فيه وذلك الوقت هو ساعة مكث
 فيه **قوله** والله لا اقربك سنة الا يوما التقيد بالسنة اتفاقا ايضا اذ لو اطلق
 وقال لا اقربك الا يوما لا يكون مولى ايضا لكن اذا قربها هنا صار مولى مطلقا
 يعني سواء قربها في داخل سنة او خارجها كذا في البحر ولعل المراد باليوم مطلق
 الزمان ايضا كما لا يخفى اعترض على هذه المسئلة بانه لو قال لغيره والله لا اكلك
 سنة الا يوما قالوا يتصرف اليوم آخر السنة واجيب بان الحامل له على ذلك الحلف
 مغايضة وهي قائمة في الحال فصرف اليوم المستثنى الى اخر السنة دفع هذا الجواب
 بانه مشترك في الالتزام اذا الايلاء ايضا يكون عن المغايضة كذا قال الزيلي ومن
 تبعه ولك ان تدفع هذا الدفع بان الايلاء لا يلزم ان يكون عن مغايضة لانه
 كما يكون كذلك يكون برضاها خوفا غلب على ولده وعدم موافقة مزاجهما ونحوه
 فيتفقان عليه لقطع لمباح النفس وطبعها كما صرح به في فتح القدير في اول
 ابواب العلم عنده تعالى **قوله** وكذا اذا قال الا يوما اقربك فيه اشار به الى انه
 لا فرق بين اليوم المجرد والموصوف ولكن في الموصوف لا يصير مولى ابدا قربها
 او لا بخلاف الاقتصار على اليوم المجرد كذا في البحر اقول وجه ما ذكر في الاصول
 ان النكحة اذا وصفت بصفة عامة تعم كما هنا فلا يراد باليوم يوم واحد بعد الوصف
 فلم يمكن الايلاء اصلا بهذا القول كما لا يخفى فعلى هذا قول المصنف ولو قربها
 يوما الى يصير مخصوصا بصورة اليوم المجرد فينبغي ان يقدم على قوله وكذا اذا
 قال كبلابوهم التعيم وهو الظاهر من عبارة وليس كذلك **قوله** بان يخرجها
 اي وكيله او نائبه قبل مضي المدة واما لو كان لا يمكن القربان بان كان بين البلدين
 مسافة ثمانية اشهر صار مولى على ما في ما مع الفقهاء وما على ما ذكره قاضيان
 فالعبارة لاربعة اشهر والذي يظهر ضعفا مكان خروج كل منهما الى اخره فليقتضيا
 في اقل من ذلك كذا في البحر **قوله** لا المبائة الى اي ليست المبائة كالزوجة في
 انشاء الايلاء وقد عرفت ان تخيير الابانة بعد الايلاء وقبل مضي مدته وهي في
 العدة لا يمنع الايلاء لانه ليس باشارة بعد الابانة والمراد هنا ذلك كما لا يخفى
قوله او المسافة اربعة اشهر بينهما وانت خير بانه بما ذكر في البحر ان لا يقس
 بعد المسافة باربعة اشهر بل المراد به مدة لا يمكن قطعها من مده الايلاء
 تدبر **قوله** لمرض باحدها مرضا لا يستطيع هو اذ هي الجماع معه لا مطلق المرض
 كذا في شرح البرجندی **قوله** قوله فئت اليها ليس المراد به خصوص اللفظ بل ما

فيه رد للولي
الوامي

فيه رد للزيلي

الغيل ان ترضع المرأة ولدها
وهي حامل

فيه رد للولي
خسرو

يدل عليه ذلك من نحو رجعتك او رجعتها او اطلقت الابل او رجعت عما قلت
او غير ذلك كذا في الاختيار قيد بالقول اشارة الى ان المريض لو قفا بقلبه لا
يلسا نه لا يعتبر كذا في الثانية اقول وينبغي ان يكون كذلك في سائر العجز كالانحسار
قوله فلا تطلق الخفق تغريغ الفئ باللسان بعد الطلاق اشارة الى انه لا
يلزم الكفارة الا بحقيقة الوطئ لان الحنث لا يتحقق بالفئ اللسان كذا
في العنايه اقول وينبغي لا يلزم الجزاء لو كان الحلف بالتعليق تدبر **قوله**
ففيه الوطئ ويلزم الكفارة لتحقق الحنث كذا في البحر اقول وينبغي ايضا ان
يلزم الجزاء لو كان الحلف بالتعليق **قوله** ان قدر في المدة قتيده لانه لو قدر
بعدها لا يبطل **قوله** انت على حرام الخ وهكذا كلك او هي او وعد او اراق
على حرام ولا فرق في الاحكام كلها بين ان يذكر كلمة على او لم يذكر والفرق
الذي ذكره صاحب خزانه الاكل بينهما سهو منه حقيقه في القنية وقوله انت
على كالحمار والخنزير او كان تحرم العين فهو كقوله انت على حرام كما في البرازية
قوله ان نوى الكذب بفتح الكاف وكسرها لذل هذا وكسرها كان وسكون
الذال الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه عمدا او خطاء ولا واسطة بينه
وبين الصدق عند اهل السنة والجماعة كذا في مصباح المنبر **قوله** فكان كذا
حقيقة اى بحسب ظاهر الحال ولما كان كلامه هذا بموجب الصيغة وبحسب
العرف والاشتهار حقيقة في اليمين لم يحمل الى الكذب الا بالنية فلذلك
قال فاذا نواه صدق فلا يرد ان الحقيقة من حيث هي لا يحتاج الى النية
فينصرف الى الكذب بدونها **قوله** وتطبيقه اى واحدة باثنته اى نوى الطلاق
سواء لم يتوعد او نوى واحدة او اثنتين او نوى باثنته او رجعية وانتخير
بان النية شرط في الحالة الخالية عن الغضب والمذاكرة واما مع احدهما فليست
شرطا للوقوع قضاء هذا مما يفهم مما سبق وقد صرح به صاحب البحر هنا **قوله**
والفتوى على انه طلاق اى بان بطلقة واحدة كذا في الظهيرية والبرازية
قوله وان لم ينوه اى الطلاق فيكون وقوعه قضاء لان الطلاق لا يقع
دبانه بلا نية كذا في البحر **قوله** وجعل ناويا عرفا ولهذا اوجب البيهقيون كما هو
حال مثل هذه الكتابة ولم يكن كالصرح حتى يكون الواقع به رجعيا على ان
من الصريح نوعا لوجب البيهقيون وهو اذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة
او الشدة كما سبق ووصف الحرمة هناك كذلك لانه في قوة طالق حرام فعلى كل
من التقديرين فالبيهقيون به لازمة ولذلك قال في البرازية المتعارف به
ايقاع البائن فظهر مسامحة المصنف عن وصف الطلاق بالبيهقونة والوحدة
ولو قال والفتوى على انه الطلاق معروفا باللام لان دفع المسامحة بالحمل
على المحمود وهو تطبيقه باثنته كما لا يخفى **قوله** ولهذا لا يحلف به الخ من
الحلف او التحليف وهو الاظهر انما اتى به لتأيد رجحان جانب الطلاق
وان كان احتمال كونه ايلاء وظاهرا بخصوصا بالرجال لان تحريم الحمل مطلقا
عندنا صرح به في النهاية وغيره مفصلا ولما سبق انفا اجمالا فلا يخفى
هذا اللفظ من حيث هو يمين بالرجال فتحليفهم او حلفهم به دون
النساء كان دليلا على ان المراد به الطلاق عرفا وهو المطلوب ويتفرع

من الفارة والمنور والبول
والغائط ونحوها ٢

ان لا واسطة بين الصدق
والكذب ٢

فيه رد للمولى
نفسه

عليه عدم الحلف او التحليف به الا في مقام الحلف او التحليف بالطلاق العلم عند
الملك الخلاق **قوله** والمسئلة مجالها يعني قال انت على حرام مراد به الطلاق
وان لم ينو ولم يحاط به واحدة بعينها من بينهن يقع الخ فظهر من هنا ان ما نقلنا
فيما سبق من جامع الفتاوى ساقط ايضا لان مقتضى هذا الكلام يقتضي وقوع
ثلث على كل واحدة منهن على الوجه الاول ووقع ثلث على واحدة منهن واليه
البيان على الوجه الاظهر والاشبه والمنقول منه ليس كذلك كما لا يخفى العلم
عنده تعالى **قوله** كذا كل حل على حرام وكذا كل حلال على حرام او قال حلال الله او
حلال المسلمين على حرام ففي الكل وقوع البيهقونة عند مشايخنا المتأخرين وعليه
الفتوى ولو كانت له اربع فاكل بائن بلا نية وبه افتى مشايخنا كما في البرازية
واما الامام الاوزجندى والامام مشعود الكشا في افتيا بانه تطلق واحدة
وعليه البيان قال في الزخيرة والخلاصة هو الاشبه وقال في فتح القدير الاشبه
كون الكل بائنا فيما قبل حلال الله او حلال المسلمين او نحوها لانه يعم كل زوجة
فيكون بمنزلة قوله هن طالق لان حلال الله ومثله شملهن على سبيل الاستغراق
لا سبيل البذل انتهى وقيل صاحب البحر الرائق والمقدس في شرحيهما وسبغ
بافي التفصيل في الايمان **قوله** يردى وي مشترك بين ان يكون ضمير متكلم او
غائب وهذا الاول بقربنة كيرم اذ الميم ضمير المتكلم لا غير **قوله** اى الفتوى
على انه طلاق اى بان بطلقة واحدة **باب المخلع قوله** وبضها شرعا الخ وفي
الخرزانه بفتحها في ازالة غير النكاح **قوله** فصل من نكاح اطلقه فشمع لمع النكوة
والملقة رجعيا فانه يعم المخلع فيها في العدة لبقاء النكاح لما سبق **قوله** بمال
اشار به الى ان المخلع انما يكون بينهما بلفظ الماخلة من لفظ المخلع كما في البرازية
ومن لفظ المارة كما في فتح القدير وسيأتي توضيحه وافاده ايضا الى انه انما
يكون ببذل لما روى عن ابي يوسف ان المخلع لا يكون الا بعوض صريح وفي الثانية
والا يرد عليه ما اذا قال خالعتك ولم يسم شيئا فقبلت فانه تلع لانه سقط
للحقوق من المهر الغير المقبوض والنفقة الماضية متى لو كان مقبوضا يجب
عليها الرد فيكون ذلك بدلا **قوله** غالبا افاد في شريحه فائدتان وان صرح في الثانية
بمخلعه ولكن كون المخلع بلفظ البيع والشراء ونحوها سقطا للحقوق صححه
في السخري والمصنف اعتمد عليه واثبت هذا القيد اذا عرفت هذا علمت ان
التعريف انصح رادى بما وقع في العناية وغيره هو اخذ مال من المرأة بازاء
ملك النكاح بلفظ المخلع لمخايرته المفهوم اللغوى من كل وجه والاصل
ان يتحد جنس المفهومين ويزاد في الشرع قيد لاخراج اللغوى والدخل
الطلاق على مال في تعريفهم مع ان اسقاط الحقوق في المخلع دونه والخروج
ما يكون بلفظ البيع ونحوه واخصر بما وقع في البحر وهو ازالة ملك النكاح
المستوفقة على قبولها بلفظ المخلع او ما في معناه كما لا يخفى واسلم منه لان في
تعريفه اخلا لا اذا لا يأتى ان لا يكون فيه قيد القبول لانه من الاحكام ولانه
مخصوص ببعض الافراد حتى لو قال خالعتك ونوى الطلاق يقع البائن سواء قبلت
اولا على ما سيجئ العلم عنده تعالى **قوله** لغير المتقوم فان البضع غير متقوم ماله
الخروج ومتقوم مال الدخول كذا في الشرح **قوله** لكن لا يجب الخ يشير به الى ان هذا

فيه رد للمولى
الواقي ٢

فيه رد لجامع
الفتاوى ٢

فيه اظهار رد المصنف
للعرفين ٢

فيه رد لصاحب
البحر

الاصل لا يتعكس كلياً تفصيله في العناية والغاية **قوله** كما دون العشرة وكذا ما في بطن جارتها او غنمها وما في يدها وله ما في بطنها ويداها ان وجدوا لا يلزم شيء في الخلع لان لم تغره بتسمية المال وكلمة ما عامة تناول المال وغيره بخلافه في المهر فانما يجب مهر المثل في غير ما دون العشرة واتمامها فيه على ما سبق **قوله** بشرط قبولها المال اضافة الشرط ببيانته ونصب المال على نزع الخافض ومفعول القبول محذوف اي بقبولها المطلق بالمال **قوله** بعد المجلس اي مجلس الزوج **قوله** وجاز تعليقه بشرط نحو خالعك بالف اذا قدم فلان وما اذا دخل الشرط على البذل فكذلك ولكن بين ان وبين اذا ومتى فرق فان في ان يتوقف الطلاق على الاعطاء في المجلس بخلاف اذا ومتى كذا في البيع **قوله** اي جاوز رجوعها الى اي لو ابتدأت **قوله** وبطل بقبامها الى ان وقع الخلع من جانبها لا بقبامه وان وقع من جانبها يبطل بقبام كل واحد منهما عن المجلس كذا في الفصول العبادي **قوله** ولم يجز تعليقه اي تعليق المرأة اياه **قوله** وجاز شرط الخيار لها هذا عنده وما عندها فاختار باطل والطلاق واقع والبذل لازم قال صاحب البحر المحقق ما قاله الامام اطلق المصنف مدة الخيار فشمك كونها ثلثة ايام او اكثر والفرق له بين هذا وبين البيع ان اشتراطه في البيع على خلاف القياس لانه من التملكات فيقصر على مورد النص وفي الخلع على وفقه لانه من الاسقاطات والمال وان كان مقصوداً بالنظر الى العاقد لكنه تابع في الثبوت في الاطلاق الذي هو مقصود العقد كذا في الكشف في باب الهزل هذا اذا كان المدة وقتاً مقدراً واما اذا كان مطلقاً ينبغي ان يفسد الخيار ولا يكون لها الخيار الا في مجلسها وذلك بين الرد والقبول ولا يمتد كما في البيع لما ان له شبه البيع كما لا يخفى قيد بخيار الشرط لان خيار الرؤية لا يثبت في الخلع ولا في كل عقد لا يحتمل الفسخ واما خيار العيب في بطل الخلع فنثبت في الفاحش دون البسبر والفرق بينهما ان ما خرج من الجوده الى الوساطة ومن الوساطة الى الردة فاحش كذا في العبادية **قوله** بان يقول الزوج خالعك الى اثبت لفظ الخلع وكذا لفظ المباراة بالفاعلة اشارة الى ان الخلع الحقيقي انما يكون فيهما على ما سياتي تفصيله **قوله** او تقول المرأة الظاهر الواد بطل او تدبر **قوله** او يقول الزوج الى هذا اطلاق على مال ادرجه في الخلع لما انه في حكمه في جميع الاحكام الا في حكم سياتي **قوله** بانتي اي يقع واحدة بانته قيل الا نسب ان يقال يقع الخلع بدل بانتي قلت ان الطلاق على مال لما استوى بالخلع الحقيقي في ايجاب البيئونة ادرجه في تعريفه بقوله غالباً ويسقط افرادها مختلطة ولكنه مخالف في بعض الاحكام على ما ستقف حيث لا يسقط حق النكاح عليها مثلاً وهذا الذي ذكر في الخاتمة من قبيل الطلاق على مال فلو قال يقع الخلع لم يناسب لايها م كونه من قبيل الخلع الحقيقي وليس كذلك **قوله** بقي الطلاق بائناً لان العامل في الخلع لفظه وهو بوجوب البيئونة لانه من الكتابات الموجبة لقطع وصلة النكاح **قوله** فان ذكر بدلاً قال في الخاتمة ومال مذكرة الطلاق كالبينة انتهى **قوله** يقع رجعي اذا صرح بالطلاق رجعي لم يقارن بوصف او زيادة بوجوب البيئونة

قوله وفتقر الى ايجاب وقبول اشارة به الى انهما من احكام هذا العقد كما في سائر المطلقات لانه من حيث هو خلع بواحد من الفاط يقتصر اليها واما اذا لم يكن بواحد منها كما في بعتك ونوى الطلاق سرورته صورة الخلع يقع البائن وان لم تقبل المرأة

فيه رد للمولى الوافي

لما سبق هذا هو المراد وعليه بسطة الامثلة وهي نفل الزوج طلقك الى **قوله** لم يصدق الخ اي قضاء ويصدق ديانة لاق الله تعالى عالم بما في سره كمن لا يبيع المرأة ان تقيم معه لانها كالفاضي لا تعرف منه الا الظاهر كذا في المبسوط هنا قد سبق غير مرة **قوله** من الصور الاربع وكونها اربعاً بعد البيع والشراء نوعاً واحداً لكونه الايجاب في الغالب بلفظ البيع والقبول بلفظ الشراء او لانها من الاضداد فاحدهما يستعمل مقام الاخر فاكتفاؤه بالبيع في قوله ولا يصدق في البيع مع ان الشراء كذلك لا يستلزام له الا اغناؤه عنه ومن لم يعرف المراد هنا قال ما قال **قوله** وهو كرا البذل او مذكرة الطلاق فانها كالبينة كما في الخاتمة ولم يعم حال الغضب مقام البينة فيه لان الخلع والمباراة من قبيل النوع الثالث للكتابة وهو محتاج الى البينة في حال الغضب على ما سبق قوله اقول المراد بكونه الخ الضمير في كونه ودلالة وعند رابع الى البيع وضمير فيه وعليه ولا يتخلف رابع الى الطلاق وضمير يلزم رابع الى ذوال ملك اليمين **قوله** بحيث لا يتخلف عنه اصلاً ذلك ان يقول ان كلا من المخالعة والمباراة يحتمل الطلاق والشتم كما هو حال النوع الثالث من الكتابات فاحتاج الى البينة او ما يقوم مقامهما للاحتمال واما البيع فليس له احتمال سوى ازالة الملك وتخليص النفس بمقابلة المال وهو معنى الطلاق بالمال او على المال فلم يحتمل اليها نصاً صريحاً فيه كالطلاق اعتباراً للمعنى وهذا التوجيه اخلص ما ذكره المحقق هناك لا يخفى **قوله** وكراهه الخ اراد به كراهة التحريم وعدم الحل المنتهض سبباً للعقاب كما في شرح التاويلات وقال صاحب البحر والحق ان الاخذ في حال نشوز الزوج حرام قطعاً لقوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئاً حقيقة وصحة اخذاً من فتح القدير وغيره الا انه لو اخذ البذل صح تملكه وان كان بسبب خيليت ولا يؤخذ من يده وهذا ايضا منه **قوله** اي اخذ البذل اطلق البذل فشمك القليل والكثير ويلحق به الابراء عماله عليه ولا يحل الابراء ايضا اذا كان النشوز منه لانه اعتداء واضرار ان نشز اي تركها وجفاها **قوله** وكراهه اخذ الفضل الى هذا رواية الاصل **قوله** وفي رواية الجامع الصغير الخ قال في فتح القدير ان رواية الجامع اوجه ومع الشتمى رواية الاصل لا ما دبت ذكرها ولا لانه لو اجمع المحلل والتحريم ربح المحرم للاحتياط فكذا في معناه **قوله** لان طلاق المكره واقع اراد بالطلاق الخلع وانما اعتبر به لان الخلع في الحقيقة طلاق والمرأة اهل للخلع او تمامه بقبولها وصدر كل منها عنها مكرهة بوجوب وقوع الطلاق كما ان صدور الطلاق من المكره يوجب له ولو قال المصنف لان خلعها مكرهة واقع كما ان طلاق المكره واقع لكان اولي وانظر **قوله** بجاناً في صورتى الخلع والطلاق بواحد من خبر وغيره **قوله** اي بغير شيء من المسمى وغيره **قوله** لان الايقاع اي ايقاع الطلاق في المخالعة والطلاق على مال معلق الخ يشير به الى البذل وان لم يجب فيهما لكن الطلاق واقع بقبولها وهذا هو القول المعنى به صرح به في البرزانية **قوله** وايضا لوجه لايجاب المسمى وهو الخمر ونحوه من المحرمات **قوله** للاسلام اي للاسلامهما او للاسلام الزوج **قوله** لعدم الالتزام اي التزام الزوجة وغيره على نفسها **قوله** كما يقع الطلاق اي البائن بجاناً هذا هو المصريح في الشرح بناء على ان

فيه رد للوام

والمراد منه الوافي

اشار بعدم الحل انه يصح ولو سبب خيبت ولا يبقى دينا عليه

فيه رد لصاحب البحر حيث قال لا يجوز بدل لا يحل وقطاهر عدم الجواز عدم الصحة

فيه رد للوام

المشبه به الخلع ولو قالت طلقتني على ما في يدي وليس في يدي شيء فطلقتها ينبغي
ان يقع رجعي بما ناكما هو مقتضى اللفظ والتعليل **قوله** والمراد باليد الخ وايضا
ذكر اليد مثال البيت والسندوق ويطن الجارية والغنم كاليد **قوله** كذا في الفسخ
قوله من مال هذا مثال ايضا والمتاع والمجل للبطن كالمال فاذا قالت على ما في
بطن ياربتي او غنمي من اجل وليس في بطنها اجل ردت المهر بخلاف ما لم يزد فيه
قولها من اجل فان عند عدم الزيادة لا شيء له كذا في المحيط **قوله** او دراهم هذا
مثال ايضا والمراد بتبيين المهر بجمع والدنانير كذلك وهكذا قولها على ما في هذا
البيت من الاشياء او الخيول او البغال او الخيول يوزن بها في كلها ثلثة من المسمى
كذا في معراج الدراية وينبغي ان يلزم من واسط النوع **قوله** ردت مهرها
ولو لم يكن المهر مقبوضا برئ منه ولا شيء عليها كذا في العجادية قوله او ثلثة
دراهم عطف على قوله مهرها على طريق علقها بتنازعا باردا وذلك شرح
وقدر قوله دفعت اليه قوله ولا وجه لا يجاب المسمى اراد به المال المجهول لانه
غير معلوم القدر منكر **قوله** واقله ثلثة بظهوره ان جمع القلة واكثره
لا يستحال احدهما مقام الاخر سواء عند الفقهاء والا فالدراهم جمع كثرة
يقتضي ما فوق العشرة **قوله** واشترط البراءة للقيده لانها لو اشترطت
البراءة من عيب في البذل مع الشرط كذا في البحر وقيد بالشرط الفاسد لان
الشرط لو كان ملائما لم يبطل كما لو خالفها على ثوب بشرط ان تسلم اليه الثوب
فقبلت فهلك الثوب قبل التسليم لم تبين لا تدفع نفس التسليم شرطا كذا
يفهم من الفينة **قوله** فجعل على الشرط عندا بمخينة علا بالحقيقة في على مذهبه
وجوب العمل بالحقيقة عند الامكان على انا او سلمت كونه مجازا في الشرط الا انه
اقرب الى معناه الحقيقي الوضعي وهو اللزوم وكونه بمعنى الباء مجازا ايضا واذا
كان امد المجازين اقرب الى الحقيقة يجمل عليه بالاتفاق فظهر ان قوله ارج
كذا في شرح التحرير والتقريب والتيسير **قوله** وعند هذا الخ ما صله معلا على معنى
الباء في الطلاق قياسا بالمعاوضات المحضة وترجيحا بان مدخولها المال وبالدلالة
مال المرأة ولذلك رجح صاحب التحرير قولهما على ان اصلهما ان المجاز لو رجح
على الحقيقة بختارانه ولو كانت الحقيقة غير مهجورة شرعا وعادة هذا هو
المصرح في الاصول ولا ضرورة في الطلاق الخ والمال كما يعبر جعله شرطا
مخضا كان طلقتني ثلثا فذلك الف فلا يجب المال بالشك على ان الاصل
فراغ الذمة فظهر ان لا ترجيح لكون على معنى الباء وظهر من هذا التحقيق
انه لا مخالفة بين كلام المصنف وبين ما ذكر في الاصول كما نرى **قوله** بخلاف
قولها له الخ فظهر الفرق بين ابتدائه وانتهائه **قوله** فقبلت اي في المجلس
قوله بان الخ اعاد هذه المسئلة وان بين بينوتها بقوله والواقع به و
بالطلاق على مال الخ لزيادة بيان القبول ولزوم المال هنا اقول لو قال ثمة
والواقع به وبالطلاق على مال او جمال بان ان قبلت ويلزم منها المال لاستغنى
عن تكرار بيان البيوتة واذا مساواة الخلع به في هذه الاحكام الثلثة
قوله وذلك اي سلامة البدلين او وجود الشرط بما ذكرنا وهو لزوم الالف
قوله وله انه اي قوله وعليك الف جملة تامة والواو للعطف وهو حقيقة

من خواص هذه الحاشية

حيث طلقت كونها مطلقة
بأنثت على الالف
اي اصول الفقه

والظان هو المولى الوافي

فيه رد للمولى
وهو البيوتة والقبول في المجلس
ولزوم المال عليها

فيه او للاستيناف فيكون كلاما مستقلا لا يتوقف ما قبله عليه **قوله** الا بدلالة
الحال اي لا يمتنع بقتضيه المقام ويدل عليه ولا اعتبار لمجر الاحتمال وصحة
الارتباط اذا الاصل فيها الاستقبال قوله اذا الاصل الخ تعليل لقوله لا ترتبط
الخ **قوله** والادلالة هنا الخ ولان الاصل براءة الذمة وعدم الزام المال بالاعتين
على ان الكرام يمتنعون عن العوض في الطلاق والعقاق هذا ما استفاداه الفقير
من كتب الاصول **قوله** فالقول له اي مع يمينه كما نص عليه في العجادية ولواتات
بينة قبلت ولو اقاما بيينة اخذت ببيينة المرأة كذا في التاتارخانية **قوله** فلم
تقبل اي بالفاء اشارة الى انه قال به موصولا وهو محل الاشتباه واما لو قال فقبل
فكونه رجوعا ليس بمحل اشتباه اصلا كما لا يخفى **قوله** بشرط الحنت الاضافة
ببائية اي بشرط هو الحنت **قوله** لصحتها اي لصحة اليمين بدون الحنت فيكون
المراة سببا نفقة في دعوى الحنت فلا يلتفت اليها ما لم تتم البيينة لانكار الزوج
قوله لان الزوجين الظاهر ان يؤتى هذا التحليل بالواو عطف على صحتها لما ان
كلا منهما علة مستقلة ودليل مام **قوله** في وجود الشرط اطلقه فشملا ما اذا كان
الشرط من قبله او قبلها **قوله** لانه منكر سيما ان الشرط هنا من قبل الزوجة وانت
خير ليس في عبارة المصنف ما يجمل بالعقود سوى التطويل الذي اذا التعميم
وهو حسن اخر فحسنها اتم كما لا يخفى **قوله** فصار الاقرار بالبيع الخ قيل نظر
لان مراد القائل به تلفظت بكلمة الايجاب ولم يصدر منك القبول على ما يشهد
به سوق كلامه فابن هذا من تلك الملازمة انتهى قول وعلى ايضا من التكلان
ان قوله بعث منك هذا العبد بالغ درهم امسك للاشياء الآن وهو ظاهر بل
للاخبار فيكون هذا القول منه اقرارا بالعقد وقوله لم تقبل سواء كان موصولا
او مفصولا رجوع عنه وكون مراده به تلفظا بكلمة الايجاب فقط لا اعتبار له لان
الاخبار وقع بعنوان البيع والتبادر منه العقد فشملا الايجاب والقبول و
السوق انما ينشأ من قوله لم تقبل وقد عرفت ان حكمه ساقط نساقط هو سوقا
ايضا العلم عنده تعالى **قوله** ويسقط الخلع اراد به ما يكون بلفظ المخالعة ولذلك
قال في البرازية قال لها خلعتك فقالت قبلت لا يسقط شيء من المهر ويقع
البائن بقوله اذا نوى والادخل لقبولها حتى اذا نوى الزوج الطلاق ولم تقبل
المراة يقع البائن وان قال لم ارد به الطلاق لا يقع ويصدق قضاء وديانة بخلاف
قوله خلعتك فقالت قبلت يقع الطلاق والبراءة انتهى وهذا الذي وعدته
في صدر الباب وحاصل الفرق بينهما من وجهين الاول عدم توقف خلعتك
على القبول والثاني عدم البراءة فيه بخلاف ما خلعتك في الوجهين ولذلك
صور المسائل بلفظ المخالعة كما ترى فاللائق ان يقول المخالعة كما لا يخفى **قوله**
والبراءة قيد به وبالخلع لان الطلاق على مال لا يسقط شيئا مما يتعلق
بالنكاح في ظاهر الرواية وصحة الشارحون وقاضيان وفي البرازية
وعليه الفتوى واما الخلع بلفظ البيع والشراء ففي الحاشية انه لا يوجب
البراءة عن المهر الا بذكره اتفاقا وهو الصحيح وصح في الفتاوى الصغرى
انه يوجب البراءة كالخلع واختاره العجادي في الفصول والمختار عند المصنف
كافي عامة المتون ما في الحاشية فلذا خصهما بالذكر **قوله** بفتح الهزة حال

اي في الجملة

فيه رد للمولى
الوافي

تأمله المولى الوافي

فيه رد
للمولى
الوافي

فيه رد للمولى
خسوف

المباراة وتوكل على الله تعالى والظرف خبر مبتدأ محذوف وهذا خبر بعد خبر والتقدير هي او هو بفتح الهزة الى **قوله** كالمهر مثال لقوله كل حق الى اذ هو مطلق فشم المهر والنفقة المفروضة المأضية والكسوة كذلك والمتعة في التي لم يسم لها مهر ولم يدخل بها وهي تسقط ايضا بلا ذكر كذا في شرح البرجندي والبرازية **قوله** قيد بالنكاح الى هذا بناء على القول الصحيح كما في البحر اذ روى عن الامام البراءة عن سائر الذين ايضا كما في فتح القدير والمراد بالنكاح نكاح ارتفع بهذا المخلع لانه اذا كانت مطلقة منه او لا وبقي عليه مهرها ونحوه ثم تزوجها واختلعا لا ببراء الزوج عن دين كان من النكاح الاول وان قالت اختلعت منك بجميع الحقوق التي لي عليك كذا في الخاتبة والذخيرة وايضا المراد بالنكاح الصحيح اذا المخلع في لفساد غير مسقط لمهر المثل كما في البرازية ثم اعلم ان هذه المسئلة باطلا فمما لما ذكره بعد وهو قوله قال خالعتك الخ وهو مخرج في الخاتبة ايضا ذلك يقتضي ان لا يسقط كل حق الخ على العجم اقول ومن الله التوفيق ان هذه المخالفة بحول على اختلاف الروايتين والصحيح ما ذكره على العجم ولذلك ذكر في عامة المتون ولم يذكر ما سيذكر فيها وبحول على ان حمل البراءة لكل منهما ما اذا خالعا بعد ما وقع لها مجمل المهر وبقي مؤجله فانه ببراءة عن مؤجله وتبرأ عن مجمله وعلى كل من الاحتمالين يدل ما ذكر في المحيط وفي الاختيار والصحيح انه يسقط المهر ما قبضت المرأة فهو لها وما كان باقيا في ذمة الزوج يسقط انتهى تدبر العلم عنده تعالى **قوله** خلع الاب قيد بالاب لان الام كالاجنبي ان اضافة البدل الى مال نفسها او ضمنت تم الخلع والا لا يقع الطلاق وهو الصحيح كذا في البحر **قوله** طلقت اي بائنا وفي عقد الطلاق بالمال طلقت رجعا كما في المنظومة لو مدخولا بها كما هو مقتضى القاعدة السابقة **قوله** على ما هو الاصح وفي رواية لا يقع الطلاق الا اذا قبلت الصغيرة لان الاب لم يضمن بدل الخلع فيتوقف على قبولها كذا في الكافي ولم يقل هو الصحيح كما في الهداية والعناية بناء على ما في الكافي من التحليل ولكن قال المولى المسكين هو الصحيح وان ذكر خلافه بهذا لتعليل **قوله** فان خلعها ليس للفاء جهة حسن هنا بل الواو وبقي كما لا يخفى **قوله** ضامنا له اي لبدل الخلع اقول الظاهر ان يرجع الضير الى الزوج اذا البدل ليس بمكفول له بل به وايضا ان بين كون الاب ضامنا للزوج وضامنا لها فرقا نقله صاحب البحر الرائق وبسط عليه اختلاف المسئلة فهذا يؤيد ايضا كون الضير للزوج اللهم الا ان يحمل اللام على العبادية اي التقوية واطلق كونه ضامنا كما لا يخفى تدبر **قوله** بل المراد الخ لانه لا يجب عليه بحكم الكفالة بل انما يجب عليه بالعقد كذا في البرازية **قوله** والمال عليه وفي الفضول العبادية عن محمد بن سلمة ان الاب اذا خلع ابتداء الصغيرة من زوجها فخلع واقع لقبول الاب والجعل واجب عليه وان لم يضمن انتهى **قوله** وان شرط الزوج ايضا اي كما شرط الثمان على الاب **قوله** ان الخلع سالب الخ اي ان الخلع من حيث هو هو سالب يقتضي البدل من جابنها والنكاح جالب يقتضي المهر لها هذا هو المراد والمفهوم من ما قاله اللفظ والسوق وعدم وجوب البدل هنا لا يضر لانه لعرض وهو عدم كونها من اهل العزامة تدبر العلم عنده تعالى **باب الظهار** وجه

فيه رد للمولى
خسرو

فيه رد للمولى
خسرو

اي الصغيرة
حيث قال الا اذا خالعا على صداقها
على ان ضامن له اذا رجعت به على
الزوج وجع الزوج به على الاب
بنيانه واذا خالعا على الف على انه
ضامن لها لزم الالف عليه للزوج
فاذا رجعت على الزوج مهرها فلا
رجوع له على ايها لانه لم يضمن
له الصداق انتهى

فيه رد للمولى
العام

مناسبة ذكر هذا الباب هنا ان الايلاء ناشئ من نشوز الزوج ومؤدة الى الطلاق والخلع ناشئ من نشوز المرأة غالبا وهو عين الطلاق والظهار ايضا ناشئ من النشوز فناسب ذكره هنا **قوله** هو لغة الخ هكنا في التبيين يراد به ان معناه اللغوي بحسب الباب ذلك وكونه مصدرا ظاهرا من ان اذا قال لها انت علي كظهر امي كما في الصحاح وغيره معناه الاصطلاحي في الجاهلية ولذلك ذكره ارباب اللغة وما ذكره المصنف من التعريف معناه الشرعي المقابل للمعنى اللغوي العرفي العام المحتاج الى تقييده في معناه الشرعي كما هو القاعدة في نظائره بخلاف ما اذا كان معناه اللغوي قوله انت علي كظهر امي فانه يكون نردا من انراد محدود يصح اطلاقه عليه ولم يعهد مثل هذا كما لا يخفى فنظر المصنف دقيق تدبر **قوله** تشبيه ما يضاف مصدر مضاف الى المفعول والفاعل مقدور وهو الزوج فقط بقربينة قوله من المنكحة وقوله محرمه فللا من مدف واطلق فشم السكران والمكره والاخرس باشارة كما في التاتارخانية ولكن بقيد بكونه من اهل الكفارة فلا يصح من ذمي وصبي ومجنون لانهم ليسوا من اهلها كذا في البحر **قوله** من المنكحة اطلقها فشملت المدخول بها وغيرها الصغيرة والكبيرة الرقاة وغيرها العاقلة والمجنونة المسئلة والكتابية ولوامه غيره ولذلك قال في الخاتمة اذا كانت زوجته امه غيره فظاهرها ثم اشتراها حتى فسدت النكاح بينهما يكون مظاهرها عنها وان كانت امه الآن وليست بزوجته انتهى فظهر ان قول المصنف فلا يصح الظهار من امه كونها امه حين الظهار لا مطلقا **قوله** بما يحرم الخ اراد به الحرمة على التابيد لان حرمة النسب والرضاع على التابيد فاحترز به عن حرمة اخت زوجته وحرمة مطلقة الثلث والمجوسية والمرتدة اما الاولان فظ واما حرمة المرتدة فوفاقة باسلامها وحرمة المجوسية به او بكونها كتابية كذا في المحيط **قوله** من عضو محرمه تركيب اضافي والميم الاول مفتوح والضير باجمع الى الزوج المقدر **قوله** او رضاعا لم يقل او مساهرة كما في بعض المتون بناء على ان النسب يشتملها **قوله** لان الكفارة الخ ولا ينهما مذكوران قبل فاء السببية فلا وجه لتخصيص امدحها بالسببية دون الاخر بالمختلور وهو الظهار **قوله** بالباح وهو الغرم على وطنها المعبر عنه بالعود وجهه ابا حنيفة كونه نقضا للمنكر وانما حاز الجواب عن سؤال مقدر ورد نقضا على كون العود سببا للتكفير وهو لو كان سببا لم يصح تقديم الكفارة عليه كما هو القاعدة في غيرها مطلقا عندنا مخرج به في الاصول اجاب عنه بما ترى لترفع بها اي لترفع الحرمة الثابتة بالكفارة **قوله** واخبره من خيار العتق او البلوغ **قوله** والمرأة مسئلة مبتدأة جئت لكونها مسئلة مهمته لا لشرح المتن **قوله** ان يجبره بحبس فان ادى بضرب كذا في الشرح او باحد هما كما في التاتارخانية **قوله** استغفر الله اي تاب من هذه المعصية وهي حرمة الوطئ قبل الكفارة قال البيضاوي في الانوار وانما لم يذكر التماس مع الطعام اكتفاء بذكره مع الاخرين او لجواز في خلال الطعام كما قال ابو خنيفة انتهى قال البرجندي وذكر البيضاوي في الانوار عندا صاحب البيضاوي اذا كان التكفير بالاسطعام محتملا ان يجامعها قبل التكفير ولم يوجد ذلك

فيه رد لصاحب البحر وهو
والمولى العام

اذا المعنى الشرعي والمعنى اللغوي
فما يتفقان عموما ونصوصا في لفظ
بل لا بد كون امدحها عامتا والاخر
عامتا تدبر لجزءه سطر

مناسبة في شرح المثار قبيل بحث
المطلق

فيه رد للمولى
على البرجندي

فيما اشتهر من كتب الحنفية انتهى قول لم ار هذه العبارة في تفسير الانوار بل
المذكور ما نقلناه قبل ولن صحت منه ولم ار الآن هذه الرواية في كتبنا ولكن
قاعدة مذهبنا يقتضيه اذ المطلق لا يجعل على المقيد عندنا وان ورد في مادة
واحدة بعد ان يكونا حكيمين على ما صرح به في الاصول **قوله** كانت على كظها حتى
الح هذا بيان للصرح في الظهار ولذلك لم يحجج الى النية وقوله متى وعند متى
كعلى ولو ترك الامانة الى نفسه وقال انت كظها حتى قال صاحب البحر ينبغي ان
لا يكون مظاهرا لاحتمال ان قصد انها كظها متى على غيره انتهى اتول ينبغي
ان لا يكون مظاهرا ان لم ينو اما ان نوى به الظهار ينبغي ان يكون مظاهرا
لا احتمال قصده ايضا انها كظها متى على نفسه والمفظة محتمل فيعين النية كما هو
الحال في الكتابة كما لا يخفى **قوله** او نصفك كظها حتى لا بد وان يقدر على بعد قوله
او نصفك لما عرفت آنفا **قوله** لان المشبه فيها اي في الصور المذكورة ونحوها
قوله وقد وجد اي الشرطان وفي بعض النسخ وقد وجد اي الشرط في حقهما
قوله وفي قوله انت على كظها حتى هذا بيان للكتابات في الظهار وذكر على ليس
شرط في مسئلة الكتاب اذ قوله انت مثل اي كذلك كما في الثانية وهذا يؤيد
ما قلنا في قوله انت كظها حتى تدبر وقد باءا التشبيه لانه لا بد في كون
الكلام ظهرا من التصريح بها شرعا اذ لو خلا عنها بان قال انت اي لا يكون
مظاهرا لكنه مكرره لقربه من التشبيه وقياسا على قوله يا اخية المنهى عنه
في حديث ابو داود المصريح بالكرهية كذا في البحر فظهر منه ان الفقهاء لم يعتبروا
التشبيه البليغ اذ قوله انت اي من قبيل زيد اسد اذ قواعد المجانية فنية
لا تثبت بها مسائل شرعية كما لا يخفى **قوله** لان ذكر الظهار الح او بذكر الظهور
كان هذا الكلام صريحا في الظهار ومحمكا فيه لعدم احتمال الغبر وكونه للطلاق
بدونه كناية فيه فيرة المحتمل على الحكم فلا يكون الا ظهرا كذا يفهم من العناية
قوله فيجب الح صرح بهذا ولم يكتف بكونه مظاهرا نيه بناء على ان فيه خلاف
مالك واجد اذ عندها يكفي كفارة واحدة لجميعهن **قوله** تحرير رقية اي
اعتاقها **قوله** او كفرة من تلة او غيرها **قوله** او كبيره صبيحة او مريضة واستثنى
في الثانية مريضا لا يرجي برؤه فانه لا يجوز لان لم يمت حكما انتهى غير ان هذه
الرقية لا بد وان يكون غير المرأة المظاهرة عندها بمجينة ومحمد خلافا
لايوسف كذا في التاتارخانية **قوله** لم يكن فابنت جنس المنفعة المستمكن
ضيم غائب راجع الى الرقية هي مؤنث اللفظ ومعناه اعم اريد به الانسان
المملوك ولذلك ذكر فابنت بناء على اعم معناه وانتشاره ببناء على
لفظها تدبر **قوله** ولو بشراء قريبه ليس قيد الشراء للتخصيص بل المراد
منه دخول محرمه في ملكه ببيع منه فتوى وقت الملك عتقه عن كفارة ته
اجزاءه فشملة هبة او قبول صدقة او وصية بخلاف دخوله فيه ارثا اذ لا
صنع له منه فلو نوى وقت موت مورثه اعتاقه عن كفارة لم يجز عنها
اجماعا لعدم الصنع كذا في تفسير الكبير **قوله** نيتها اشارة الى مقارنة
النية لانها لو تأخرت عن الصنع لم يجز عنها **قوله** يجزى يعني اذا اعتقه
في حال افاقة كذا في البحر **قوله** فكان الرق فيهما ناقصا والاعتاق عن الكفارة

فيه نوع رد لصاحب
البحر

فيه رد للولي
خسر

ما يناسبه بهذا المقام ما في
تعليق الفقير في بحث اي
في التوضيح

يعتمد

يعتمد كالرق كالباع فلا يجوز بيعها **قوله** ثم اعتق عنه قائدة الاعتاق وسقوط
الرجوع على العبد بعد ضمان قيمة نصيب الشريك والا لا يتوقف حريته على
اعتاق جديد منه تدبر **قوله** والنقصان تمكن اي نقصان الملك كام ولد وولد
غير بالنقصان مع ان الملك زائل لبقاء بعض احكامه تدبر **قوله** وان عجز عن
العتق اي بصنعه اذ العتق بمعنى التحرير والاعتاق وذلك ان العتق والطلاق
ونحوهما قد يراد بهما الاعتاق والتطليق لكونهما مطاوعين لهما بمعنى عتق القن
كونه معتقا وطلاقا مطلقا فيكون معنى عجز عن العتق عجزه عن الاعتاق
ونظيره الدخول والخروج اذ اذكرا مطاوعين يراد بهما الاخراج والادخال
وعليه صحة قول ابن الحاجب فالعدل خروج اي كونه مخرجا والاسم ليس له
فعل اختياري ولا بد له ان يكون مطاوعا تقديرا فيراد به الاخراج كما لا يخفى
العلم عنده تعالى وعجزه بان لم يملك رقية بغير كفارة عن ظهاره كما في النزاهة
والاثمها فاضلا على قدر كفارته لان هذا القدر اذا استحق الصوم صار كالعدم
كما في البحر وفي الجوهرة لو كان له عبد للمخدمة لا يجوز له الصوم الا ان يكون اي
المولى المظاهر من مائة يجوز انتهى فبالنظر الى زمنيته بصير العبد من قدر
الكفاية واما عند صحته فالمرء يكفي لخدمة نفسه وتعيشه كما لا يخفى **قوله** صام
شهرين والاد اي متتابعين فافضا ميا بالالهة جان وان كان كل شهر تسعة
وعشرين يوما وان صام بغير الاهلة ثم افطر لتمام تسعة وخمسين يوما
فعليه الاستقبال كما في النهاية **قوله** والا الايام المنهية وهي يوم عيد
القطر واربعة ايام التشريق **قوله** وصوم رمضان الح اطلقة ولكنه مقيد
بانته في حق الجميع المقيم لان صومه انما لا يسع غير فرض الوقت في حقه واما
المسافر فله ان يصوم عن واجب اخر وفي المريض روايتان كذا في البحر الرازي
غيره فظهر منه ان من صام في كفارة الى شهر رمضان وكان مسافرا او وجدا
مريضا فتوى عن كفارته وقع صومه عنها مطلقا في حق المسافر وفي حق
المريض على رواية فلا يلزم عليه الاستيناف هذا **قوله** وما عطف عليه
الاخصرا لا يخرج ان يقال ووطئ وما جاء بلوا الوصلية ليس بمعطوف ولا
يقدر له معطوف عليه عند الجمهور ولو قدر بكونه داخلا تحت افطر ايضا
فلا يكون مستقلا كوطئ تدبر **قوله** لبلا عدا الح قيد الليل بالعدد واليوم
بالسهو لا فادة شيتين الا قول ردة قول اي يوسف فان عنده لو وطئها
بالليل عدا وباليوم سهوا وناسيا لا ينقطع التتابع لان الشرط عنده
عدم فساد الصوم كذا في المحصر وغيره فظهر منه عدم انقطاعه بالوطئ
في الليل ناسيا بالطريق الاولى الثاني انه لو وطئ غيرها في الليل مطلقا
لما سبق وفي اليوم سهوا لا ينقطع التتابع بالاتفاق كما هو المذكور في الشرح
ولهما ان المنصوم تقديم الصوم على مسيس المظاهر منها ويلزمه اخلا
الشهرين عن المسيس كذا في المحصر والمراد بالمسيس الجماع فبالطلاقة يشمل
العد والسهو ولم يعف عن السهو كما في الصوم لانه ثبت فيه على خلاف القياس
للحديث فلا يلحق به غيره كذا في البحر وفيه والصحيح قولهما انتهى ولذا يكى
خصه المص بالذكر وانت خير بان المصنف لو سلب القيدين والطلق فله

اذ لا يتيسر له الدخول والخروج مالم
يكن من مدخل او مخرج

فيه رد للولي
خسر

وجه بل يكون اوجه لانه يحصل النص على قولها ويحصل رد قول ابن يوسف ايضا
ويسلم من ابهام انهما للاختراز الذي وقع في ورطته شارح المجمع وغلط ويخص
عموم مفهوم الكلام وهو جواز عدم وطئها ووطئ غيرها في اليوم عند ابن يوسف
وليس كذلك بقوله انظر لانه حينئذ يدخل تحته فيكون الاطلاق اولى ومن التطويل
اعرف كما لا يخفى العلم عنده تعالى بتحقيق هذا المقام على هذا المنوال لم يتيسر لمن
قبل فرده من رد تدرب **قوله** لا الاطعام عطف على المنهي المنسوب في استأنف
اي لا يستأنف الاطعام الى مقتضى ظاهر المذهب ان لا يحرم وطئها خلا له
بل قبل الاطعام عند تعيينه لاطلاق النص فيه الا انه منع عن الوطئ قبله ليجاز
ان يقدر على الصوم او الاعتاق فينتقل الكفارة منه الى احدهما فعند ذلك
يتبين ان الوطئ كان حراما هذا زبدة ما في الشرح الا انهم ذكروا في الوطئ
خلاله وادرجت الوطئ قبله على قاعدتنا في الاصول وقد سبق الاشارة تدبر
العلم عنده تعالى **قوله** اي الاعتاق الصواب اي الصوم وهذا بديهي وان لم
يقبضه المحتش او سكت عنه لبدايته **قوله** او نأثبه اي ما مر به بالاطعام عنه
اذ لو لم يكن ما مورا الا يكون نأثبا فيه بل فضوليا فلا يجزى اطعامه لعدم ملك
المظاهر لعدم نيته **قوله** ستين مسكينا ولو ذمنا لانه مصرف فيما عدا الزكاة
غير انه لا يكون اصله وزعه وزوجه ويملكه وهما شيئا كذا في البحر **قوله** فذكر
صورة التملك الى لا شك ان العلم واشيع واعلى تفنن الا ان الاعطاء غالب
في التملك والاشباع في الاباحة والاطعام والشر بينهما **قوله** كلا بدل من قوله
ستين مسكينا وتفصيل له وقد رد الفطرة مفعول ثان لقوله اطعم اشراره
الى انه لو زرع قدر الفطرة بين مسكينين لا ينوبان عن واحد كما لم يجز نقصان
العدد حقيقة او حكما في المحيط والتاثر خائفة والعناية وما ذكره ان يلحق
من جواز التوزيع هنا قول الكرخي صرح به في باب صدقة الفطر **قوله** او قيمته
عطف على القدر اي دفعها واعطاها وهذا العطف كقولهم علفته تبنيا وما
باردا **قوله** من غير المنسومة قيد لقوله او قيمته **قوله** كما لبر ادراج الكافي وان
كانت المنسومة البر والتمر والشعير فقط لادراج الدقيق والثوب الذين
كانا غير منسومين كونهما كما لمنسومين بل اورد منه والزيب منسومان ايضا
عند ابن يوسف لما روى ابو سعيد الخدري او صاعا من زبيب وعند ابن حنيفة
ملحق بالحنطة **قوله** وغيرها بالرفع عطف على الاشياء اي وغير الاشياء
المنسومة **قوله** لا ينوب اياه من امثاله الباقية المنسومة **قوله** سدة خلة
لخلة بالفتح الفقر والحاجة **قوله** اودنعات وقيل يجوز اذا دفعها بدفعات
لان له حوايج كثيرة غير الاكل فلعله يمس بها غير الاكل كذا في الكافي وما
ذكره المصنف هو الصحيح كافي المحيط والتاثر خائفة ولذلك لم يثبت الاختلاف
قوله واذا اشبعهم اشار بالاشباع الى انهم لو كانوا شباعا بل كان واحد
منهم شبعان قبل الاكل لا يجز به كافي التبيين واختلف المشايخ لو كان
فيهم صبي غير مراهق ومال الحلواني الى عدم الجواز كذا في البحر **قوله**
وان قل ما اكلوا هذا ما نؤخذ من اشبع اذ فيه اشارة الى ان اعتبار الشبع
لا مقدار الطعام كما روي عن ابن حنيفة صرح به في التاثر خائفة مفصلا **قوله**

المظاهر منها
وهو قوله لو طئ ليلا ناسيا
لا يستأنف اتفاقا انتهى
سنة

دخل في الرد المصنف والمحتش وشارح
المجمع وهذا غنى عن البيان ودخل
صاحب الغاية والعناية من ناسيا
من حمل القيد على الاتفاقية

اي قبل الاطعام او قبل
تمامه

ومع كونه خلاف الصواب فيه اشارة
الى ان مراده بالعتق فيما سبق للاتفاق
او ما هو يوردي من زيادة كما لا يخفى
سنة

وكذا من يتر ما كان وستون درهما وضعف الشعير والتمر بعدل البر كما ان البر بعدل
ضعفهما والمضاع الف واربعون درهما ونصفه خمسمائة وعشرون درهما **قوله**
كما عرفت وهو قوله فان ربح صاع من التمر اذا ساوى الى **قوله** قيمة بعد قوله من
المنسومة لا فائدة له سوى الركاكة **قوله** كلا منهم بدل من الضمير المنسوب **قوله**
صاع بر او ذيقه او سويقه او ساعي شعير او تمر اذا دفعه الى كل منهم دفعة واحدة
كما هو المراد اشار اليه في شرحه **قوله** الا عن احدهما هذا عندهما واما عند محمد
يصح عندهما اذ للودي وقا بهما والمصروف اليه محل لهما فيقع عنهما كما لو فرق
في الدفع ورجح في فتح القدير قول محمد قيا ساعلي انه لو كان عليه كفارتا لظاهر الامر ان
فاعتق عبدا نأويا عن احدهما صح تعيينه وحل له وطئها مع اتحاد الجنس وذلك
بالاتفاق فللمصنف في الاطعام بثبوت غرضه وهو حلها معا انتهى **قوله** وان
اعتق عن قتل او عيبت وطئها الى هذا نص صريح بما علم ضمنا او تعيين صوم اربعة
اشهر الى يكونها عن ظهارين افاد انه لو اعتق عن ظهار وقاتل او عيبت لا يجز به الا
انه اتي به للتوضيح **قوله** لان بنية التعيين الى تعليل المسائل الثلاث صريح في الاولين
ضمت في الثالثة **قوله** من رمضان اي رمضان واحد اما لو كان احدهما من رمضان
والاخر من اخر فهو الجنس المختلف كذا في البحر فينبغي ح ان لا يجز به عن واحد منهما
والمفهوم من المحيط ان يجز به عن واحد منهما حيث قال ان من عليه كفارات ايمان
اعتق عن احدها وطئ عن اخرى وكسى عن اخرى او اعتق عنها عبدان لا ينوي
كل واحدة بعينها جاز استحسانا خلافا لفرق نظرا الى انها مختلفتان ونحن نقول
الجنس متحد فهو كالصوم انتهى وعليه الاعتماد **قوله** اعتبارا بالعقوبة الى
نحن نقول ان في صوم الكفارة معنى العبادة وهي لم تنصف بالرق كالصلوة
وصوم رمضان احتياطا كذا في فتح القدير **باب اللعان** **قوله** سقط
عنه حد القذف ان كان كاذبا وهي صادقة واحتمال كونه صادقا هو الارجح لان
قوله مؤكدا بالايان ومقرون باللعن ولذلك صار مقبول الشهادة بعد اللعان
الا في حقها لان لها قول مؤكدا بالايان على صدقها فهو بالنسبة اليها كاذب
فلا يقبل شهادته في حقها ابدأ الى هذا التحقيق اشارة في التبيين في باب
حد القذف **قوله** والا تجلد على ظهورك وفي رواية والاحد في ظهورك **قوله**
ان جاء به الخ وفي رواية ابصرها فان جاء به الخ اي ابصر المرأة وجعلها
قوله بجاليا اي ضحا كالجل **قوله** بعد التلاعن ولو قبل التفريق بينهما كما في
العناية والبحر وفتح القدير لان الحرمة لا يتوقف على التفريق لاطلاق قوله
عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدأ وقول المصنف لمصالح المبنونة
الثالثة محل بحث اذ هي بعد تفريق القاضي لما سيجي وملك النكاح قائم ما
لم يفرق بينهما ولذلك جرى بينهما الارث لومات احدهما قبل التفريق كذا
في الشرح وقد عرفت حرمة الوطئ ولو قبل التفريق **قوله** بالزنا اك
بصر يجه حتى لو قال وجدت امرأة فلا نكحها رجلا يجه معها فانه ليس
بقذف لان الجماع لا يستلزم الزنا كذا في البحر **قوله** زوجته ولو غير مدخول
بها وافاد قيد الزوجة ان قذف الاجنبية لا يوجب اللعان **قوله** اي البرية
الخ وفي الثانية وغيرها انها اذا وطئت في العرجح ما ولو لبشبهة لا تكون

فيه رد لصاحب
الرم

فيه رد لولا
خسرو

عقبة انتهى **قوله** الاداء الشهادة على المسلم براديه ادا جنسها وكونها اهلا له
لا كونها اهلا لاداء جميع الشهادة وهذا ظاهر لان المراء ليست باهل للشهادة
في الحدود فظهر انه لو كان امدحا اعنى يجري بينهما المتلاعن لان شهادته
مقبولة على المسلم فيما يجري فيه التسامح في رواية عن ابى حنيفة وكذا الفاسق
يمكن ان يصير اهلا للشهادة بتقادم العهد وايضا ان اهليتهما ثابتة في حد
ذاتيهما وعدم القبول لتهمة الكذب في الفاسق وعدم التمييز في الاعى ولذلك
يجوز القضاء بشهادتهما صرح به في الخلاصة واما الحدود في القذف فعدم
قبول شهادته منصوص عليه ولا يجوز القضاء بشهادته ونفاذ حكم القاضي
بشهادته على تقدير التسليم لا يوجب الاهلية والصلاحيه لادائها بنفسها
والكلام فيها لا في النفاذ تدبر العلم عنده **قوله** او نفق ولدها اطلقه فمثل
ولدها منه او من غيره فالمراد نفقه عن الاب المشهور بان قال هذا الولد ليس
منى او قال له لست لابيك فلان ولم يلزم تصرح بان زنا في نفقه كما هو مختار
صاحب الهداية والزليع وصاحب البدائع يؤيده كون الاعى اهلا للعان
مع عدم اهليته لاداء شهادة الزنا وقال صاحب البحر الاطلاق هو الحق لان
قطع النسب من كل وجه يستلزم الزنا فلا عبرة احتمال كون الولد من غيره
بوطئ بشبهة انتهى وللإجماع علوان نفاه عن الاب المشهور يكون قاذفا
لا مولى يلزمه حد القذف والاحتمال المذكور ساقط بالإجماع كذا في البدائع
قوله عطف على قذف وانت خبير بان صلاحية كل منهما لاداء الشهادة تراعى
في صورة نفى الولد ايضا ولوقدّم هذا على قوله وصلحما الى لصار اولى وكان
ذلك القول محمولا عليهما بلا كلفة كما لا يخفى **قوله** فانه اى موجب القذف
وقوله فلا بد من طلبها اشار بهذا التفريع الى ان طلبها هذا الحق واجب
عليها لدفع العار والتهمة ولما لم يعلم من التعليل الاول كيفية الوجوب
اردف عليه تعليل آخر وعطف عليه بقوله ولانه لتكامل الاول لبيان
كيفية وجوب الطلب بانه من شروط اللعان وما هو شرط نوع المشروط
بدونه فوجوب طلبه من هذا الوجه واختلاف مرجع الضمير به لا بعد من
التفكيك لان كلا من التعليلين غير مستقل فان احدهما متوقف على الآخر
تبين **قوله** فلا بد من طلبها الى وايضا لا بد من كونه في مجلس القاضي كذا
في البدائع **قوله** والا حبست الى وان امتنع من اللعان ما بعد ما توافعا
بحبسها القاضي صرح به الا سبيحيا في شرح الطحاوى وقال صاحب البحر
وينبغي جل هذا على ما اذا لم تعف المراء اما اذا عفت فانه لا يحبسها لانه
وان لم يعف العفو في حد القذف واللعان الا انه يدفع الحبس انتهى خلاصة
كلامه **قوله** قال الزليع وفي بعض نسخ القدوى الى قوله فلا يصدق ان
في ابطاله هكذا في شرح الطحاوى وتبعها عامة الشروح فلا يلتفت الى ما
قاله صندا للشرعية وان شجع شايخ النفاية وبعض المحشين **قوله** بان
كانت زانية وفي معناها الموطوءة بشبهة كما هو المفهوم من الخاتبة لما سبق
وقد صرح به في نظيرته هنا **قوله** فلا حد عليه ولا لعان افاذ بغيرهما ان
التعزير واجب لانه اذا هاد الحق الشبثين بها فيجب التعزير حسبما لهذا الباب

جواب عن سؤال
مقدم ٢

١ على المطلق والمطلق عليه
٣

فيه نوع رد للمولى
خسر

وتدوحت في نسخة عشقة لسد
الشرية وقت كانتا قرب الى
ثلثائة سنة فيبقى بالقان في
لا مخالفة بينه وبين ما في الشرح
ويجوز في درية عطف على قوله
لا يقبر وتصريح بما علم فيها
لان عدم الاعتبار يقتضي الاداء
وقوله فيندفع به اى يدره هذا
مد

في رد للمولى
خسر

كذا في

كذا في النهاية والاختيار **قوله** وصورته اى ركنه الذى جعل صورة له وما هيته
قوله ما نطق به النص اى ما دل عليه من الابتداء بالزوج ثم بالزوجة بالانفاظ
المختصة ذكره بقوله وما صله الى ظاهره انه متعين وليس كذلك اذ لو بدأت
ثم الزوج ينبغي اعادتها ليكون على الترتيب المسنون لكن لا يجب كما في الغاية
ولوفر القاضى قبل اعادتها جاز لان المقصود تلاعنهما وقد وجد كذا في الاختيار
ومبسوط صدور الاسلام اقول وجهه انه ليس في القران والحديث ما يدل
على الترتيب المبته كما في افعال الوضوء **قوله** ان يقول الزوج الى قائما كانت
او غيره والقيام ليس بشرط لانه ما شاهدة او عين وهو ليس بشرط فيهما
الا انه مندوب اليه لقوله عليه السلام قم فاشهد للمرأة فاشدى ولان
الحدود ما يقوم مقامهما مبناها على الشهرة كذا في الشروح **قوله** من
الزنا او من نفى الولد او منهما حسبما وقع القذف **قوله** فانهم الى علة لذكر
الغضب في جانبها وتخصيصه به ولان الغضب يبلغ من اللعن الذى هو الطرد
لانه يقتضى اللعن وغيره وتغليب عليها حث على اعترافها بالحق اذ الظاهر
ما قاله الزوج لانه لا يحتوى فضيحة اهله المستلزم لفضيحة ولانها مادة
الفساد هاتكة الحجاب وبخالطة الانساب كذا قاله القاضى في تفسيره **قوله**
وسقطت الى الواو اعترافه او عاطفة على يستعملن اى انما ذكر الغضب
في جانبها وختم لاستعمالهن اللعن في كلامهن كثيرا وللسقوط حرمة به في
اعينهن **قوله** ان كن وفي بعض النسخ امكن وان على النسخة الاولى مفسدة
لان الودود يتضمن معنى القول **قوله** فرق القاضى بينهما وان لم يرضى
بالفرقة كما في شرح النفاية ولانه لما حرم الاستمتاع بينهما باللعان فانت
الامساك بالمعروف فوجب على الزوج التسريح فاذا لم يسرح تاب القاضى
منا به لانه نصب لدفع الظلم كذا في البحر وعليه كلام فتح القدير قوله ولا تبين
قبله وعند ذرتين يجزى لعانها كذا في شرح المسكين والعناية **قوله** وشروطه
اى شرط هذا الحكم من نفى النسب والحق الولد بالام **قوله** حال جريان الى
اى في حال يجري اللعان بينهما فيه **قوله** حتى لو علقت امه اى لو وقع علوق فيها
او كانت ذات علوق حال كونها امه او كافرة الى **قوله** لا ينبغي ولا بد اعنى لا
يقع النفي ولا اللعان **قوله** لان نسبته الى تعليل لعدم النفي واما وجه
عدم التلاعن فعدم كونها اهلا للشهادة حال العلوق تدبر **قوله** فان كذب
نفسه حد الى وكذا لو اكدت نفسها فصدقته فله ان يتزوجها **قوله** فله
ان يتزوجها لانه لم يبق متلاعنين بعد الا كذاب اذ اللعان عبارة عن
الشهادة وهى تبطل بتكذيب الشاهد نفسه فلم يبق متلاعنين لاحقية
ولا حكما فلم يتناولهما النكاح كذا في الاختيار **قوله** اى بعد ما حد او بعد تكذيب
نفسه وان لم يحد اذ امد الامر ينكح لمحل التزوج صرح به في الايضاح
والبحر مفصلا **قوله** كما يقال المصلح الى وكما قال تعالى حكايه او يعيدكم في ملتزم
ولن تفلحوا اذا ابدا اى ما داموا في ملتزم الا ترى انهم اذا لم يفعلوا انكحوا
كذا هذا كذا في البدائع **قوله** كذا ان قذف اى الزوج وهو الظاهر لكن لا لو
ان يقال احدها اذ لاروجه لتخصيص الزوج **قوله** او زنت اى اذ بالزنا الى طوى

فيه رد للمولى
م

٥٥

فيه رد للمولى
خسر

الحرام وان لم يكن زنا شرعيا اذ يزول عفتها ذكره الاسيماجي **قوله** لان تجزئة
 زناها الحول لانه محتاج الى ان يأول بان وقع اللعان قبل الدخول ثم زنت فتجلىد
 اذ لو كان بعد الدخول كان حدها الرجم فكيف يتصور التزويج والحل كما لا يخفى
قوله بخلاف القذف او لا يسقط الح هذا بناء على انه اذا قذف غيرها واما اذا
 قذفها بتكذيب نفسه فانه يسقط الاحسان وان لم يجد وقد سبق الاشارة
 اليه تدبر **قوله** روى عن الفقيه الكشي اشار بتصريح الراوى الى انه روايته
 لا المشهورة بتخفيف النون بل روايته مجرد توجيه كلام الهداية وراية على انه
 يكون حاطبا بلا فائدة اذ لو قال فيها سبق ان قذف احدهما غير الاخر فكفى وايضا
 يكون مسئلة زناها سكوتها غايبة ما في دفع الاشكال في عبارة الهداية
 ان يحمل قيد الحد على اتفافي او على سقوط قولنا او قذفت بين قوله زنت
 وقوله فخذت من قلم الناسخ كما هو الموافق للذكر في المبسوط والجامع الكبير
 وشرح مختصر الكرخي وشرح الطحاوي واعلم ان حل التزويج بين المتلاعنين
 المتفرقين بواحد مما ذكره انما هو عند الاعظم ومحمد ومهما الله واما
 عند ابن يوسف فالحرمة مؤبدة كحرمة الرضاع والمصاهرة للحديث المذكور
 ورجح المحقق ابن همام قول ابن يوسف وزيف قولهما وقال مستشكلا بان
 زوال اهلية الشهادة بطر والفسق مثلا لا يوجب بطلان ما حكم به القاضي
 عنها في حال قيام العدالة فلا يوجب بطلان ذلك اللعان السابق الواقع
 في حال الاهلية ليبتل اثره من الحرمة انتهى حاصله ان الفرقة باللعان
 بوجوب حرمة مؤبدة لا تبطل بزوال الاهلية قول واستمد من الله تعالى
 التوفيق انه قد سبق ان اللعان عبارة عن شهادة مخصوصة مذكورة توجب
 الحرمة بنفسها لا بتفريق القاضي وحكمه وايضا تبطل الحرمة به انما هو على خلاف
 القياس بالنسبة فيقتصر على موردده مستجعا لوصافه فاذا اكدب احدهما
 نفسه او قذف غير الاخر فخذت اوزنت بطل اللعان فجاز اجتماعهما ولم يتناول
 النص لعدم بقاء وصف المورد واما احتيج الى عقد جديد لحصول البينة
 بتفريق القاضي بخلاف شهادة العدل فانها لا تثبت شيئا بنفسها محكم
 القاضي ولذلك لم يلتفت الى طر والفسق عليه بعد الحكم فافترقا العلم
 عنده تعالى **قوله** وقذفه لا يجري عن شبهة لان قذفه اما بالاشارة او بالكناية
 وفي كل منهما شبهة لا يثبت به اللعان كذا في البحر ولان اللعان شهادات
 وهي لا تكون باحدهما بل بالتلفظ فلم يوجد ركن اللعان فينتفي **قوله**
 بزنت الح بقوله زينت وحملك هذا من الزنا **قوله** لان تلاعنهما الح ولان
 نفى النسب حكم على المجنين ولا يترتب الاحكام عليه ولا له قبل الانفصال
 كذا في الاختيار والقطع **قوله** لا ينفى الحمل اذ لا تلاعن بنفسيه لما سبق آنفا
قوله ومدتها سبعة ايام وهذه رواية الحسن عن ابي حنيفة رضي الله
 عنه كذا في الاختيار ومبسوط صدر الاسلام **قوله** من حيث العادة
 والعرف والعادة يصلح دليلا على التقدير **قوله** او شراء عطف على قوله
 التهنية **قوله** وبعده اي بعد مضي زمان التهنية او شراء آلة الولادة
 كما في المتن وقبول هدية الاصدقاء كما في الاختيار وبسكوته عند التهنية

في رد لابن
 الهمام

وانت خير بان ليس في اذناها
 نفسها مد فقوله فخذت بالنظر
 الى الصور الثلث الباقية

جواب عن سؤال مقدور
 يعرف بادي تامل

والثبات عادة كالتيقن به
 عنائية في نواقض الوضوء

وشراء الآلة وبسكوته عند النفي عند منى ذلك الوقت وباقراره صريحا كما في
 الشرح فالجميع سبعة اسباب كما لا يخفى **قوله** او سكوت وثبوت نسب الولد عند
 سكوته انما هو في ولد الزوجة وادم الولد لا الامة اذ نسب ولدها يثبت بالفراش
 وليس للامة فراش كذا في الجوهرة لم يحمل له السكوت الح وقد قالوا ان الاقرار
 بالولد الذي ليس منه حرام كالسكوت لاستلحاق نسب من ليس منه كذا في البحر
 الاستلحاق في صورتي الاقرار والسكوت موجود تدبر وفيه دليل على حرمة استلحاق
 من نفسه الى السيادة مع عدم كونه شريفا وحرمة انزاجه بعدم الاستلحاق
 مع كونه شريفا اذ فيهما استلحاق نسبته الى نسب ليس منه وفي الصحيحين منه عليه
 السلام من ادعى ابا في الاسلام غير ابيه وهو يعلم انه غير ابيه فالجنة عليه حرام
 ذكر ابن الهمام المحقق هذا الحديث هنا وقال عليه السلام من ادعى ابا في غير ابيه
 لا يقبل الله صرقا ولا عدلا اي تطوعا ولا فرضا ذكره علاء الدين الاسود في كتاب
 المصروف في شرح الوقاية وانت خير بان الاب والجد وان علا فذكر بينهما في دعوى
 النسب كما لا يخفى **قوله** ولم يجمع عنه اي عن نفى الثاني ولو رجع عنه مجده لما سبق
قوله ثم طلقها اي قبل التفريق او بعده يحصل البينة فتلطيقها لا يفيد سقوط
قوله ولم يجب الحد لان قذفه بزوجه وقع مريبا للعان وقد سقط بتلطيقها
 فلا ينقلب مريبا للحد **قوله** لما عرفت الح تعليل لسقوط اللعان ولان اللعان
 اثره التفريق بينهما وقطع الفراش وقد حصل بالطلاق فلا معنى للعان كذا
 في الجوهرة **قوله** كذا لو تزوجها اي يستقط اللعان والحد كذا في صورة التطلق
 لو تزوجها بعد الطلاق فاخذته بذلك القذف **قوله** لان الساقط في النكاح
 الاول لا يعود في النكاح الثاني اذ كل منهما ينفرد بحقوقه عن الغير **باب**
العنين وغيره **قوله** في العنة بضم العين وتضعيف النون **قوله** خلية
 الابل تجعل من خشب وغيره **قوله** يجوبوا ويلحقه من كان ذكره صغيرا جدا كالزنا
 لا من كان ذكره قصيرا لا يمكن ادخاله داخل الفرج فانه لا حق لها في المطالبة
 بالتفريق كذا في المحيط وفتح القدير وانه تقييده بدخل الفرج انه اذا لم يمكن
 الادخال اصلا فانه ايضا كالجبوب كذا في البحر وظهر من هنا ان مقطوع الذكر
 مجبوب سواء قطع الخصيان او لا **قوله** ان طلبت اي الحرمة واما زوجه
 العنين او المجبوب لوامة فالطلب المولى على ما سيجي ولو ادعت انه مجبوب
 وهو ينكر ويمس من وراء الثوب ان علم به وان لم يعلم بالمس من وراءه
 يكشف امين القاضي عورته وينظر اليها فيخبره بما له لان النظر الى العورة
 مباح عند الضرورة كذا في الحاشية **قوله** وفيه اشعار الح اي في التعبير
 بوجود زوجها **قوله** بعد ما وصل اليها ولو مرة لسقوط حقها بالمرة قضاء
 وما زاد عليها فهو مستحق ديانة لا قضاء كذا في جامع قاضي خان **قوله** ولا فرق
 في هذا اي في وجدان زوجها مجبوبا **قوله** لما ذكر وهو قوله لان فائدة في التأجيل
قوله كما اذا كانت مرتبطة بقوله بخلاف العنين يعني ينتظر في هذا كما في ذاك
قوله عينا مطلقه فتشمل المنشئ الذي يبذل من مال الرجال والصبي الذي
 بلغ اربع عشرة سنة والشيخ الكبير فان كلا منهما يؤجل كالعينين كما في الحاشية
 لدخول تحت اسم العنين كما في البحر **قوله** او خصيا قيل في عطفه اشكال لانه

دعوى السرقة والسكوت منها
 اي كونه الاستلحاق علة للحرمة

صاحب البحر ابن النجيم

فيه رد لصاحب
البحر الرائق

لوانتشر ذكره فلا خيار لها ولا تأجيل له كما في المحيط وان لم ينتشر فهو داخل في
العنين كما في الثلاثة المذكورة فلا فائدة في عطفه اقول ان الخصي يشبه المنيوب
من حيث انتزاع خصيه ويشبه العنين من حيث عدم انتشار ذكره فكان مكان
شبهته انه ملحق باهما فبعطفه تبين انه ملحق بالعنين لا المنيوب كما لا يخفى
قوله مقطوع الخصيين او مسلولهما اذ لا فرق بينهما **قوله** اي بعد ما وجدت
الح اللائق ان يفسر هكذا اي ان اقر بعد ما وجدت عينا او خصيا وقد سبق نظيره
قوله اجله القاضي اي المولى ولا اعتبار لتأجيل غير القاضي كما لنا من كانت
كذا في فتح القدير **قوله** في الصحيح صححه في الهداية والواقعات والولولجية وهو
ظاهر الرواية كافي الهداية وهو المعتمد لانه الثابت عن صاحب المذهب كما في
البحر وايضا اعتبر اهل الشرع السنة القبرية في الاجابات والذكرات واجال
الديون وغير ذلك فكذا المعتبر هي هناك في شرح البرجندی وان قال في الخلاصة
الفتوى على كون السنة شمسية هنا **قوله** ولذلك في ثلثمائة المولى في رواية
عن الحلواني باخراج ربع يوم عن المذكور و زيادة جزء من مائة وعشرين جزءا
من اليوم عليه وفي رواية عنه بزيادة ربع يوم ايضا كما في فتح القدير
وصرح في شرح البرجندی رواية اخرى وافاد ان الاختلاف انما يكون بمقتضى
المرصد والجملة ان الشمسية لا تخلو عن الزيادة على القبرية كما لا يخفى **قوله**
لان المرض اراد به العنة واللائق على المصنف رحمه الله تعالى ان يقول لان العنة
مرض والمرضى بذكر المولى **قوله** فانها اذا كانت رتقا فلا تخلوها في الفرقة فلم يقد
التأجيل **قوله** اي تفريق القاضي بينهما وشروط وقت الحكم بالفرقة حضور
الزوج ذكره في الخزانة وطلب وكيلها بالتفريق عند غيبته كما طلبها على خلاف فيه
ولم يذكره مجد كما في البحر **قوله** ان طلبت اي تأينا للتفريق واولا للتأجيل
فيكون هذا القول قيدا لهما ولا يستقط حقا في طلب الفرقة ان لا وتأينا بتأخير
الرافعة حيث اقامت معه زمانا ولا بعد انقضاء السنة بعد التأجيل لان
ذلك قد يكون للتجربة وترجي الوصول للرضا بالمقام على ذلك ابدأ فلا يبطل
حقها بالشك كذا في فتح القدير **قوله** فنظرت النساء صيغة الجمع اتفاق
اوليان الاولى لان المذكور في مبسوط صدر الاسلام ان الواحدة
العدل تكفي والاثنان احوط وفي الا سببها في افضل وقد نحا في فاسح
الشوال وقت مدارسته هذا المجل في جامع سلطان محمد خان عليه الرحمة
ان والدي وشيخي سرقدم العزيز الكرماني في الصندوقي المرحصا رى قدس
سره العزيز قد انتقل الى رحمة الله تعالى يوم الاربعاء رابع عشر من رمضان
المبارك لسنة ثلث واربعين والفا والعزير المرحوم ابن احدى اثنين
وثمانين سنة وسالك طريقة السلطان الامير المجاز من عزير قندى
قبل وصول التاريخ الى الالف وكان حاله ان يجتهد في العبادة والتعليم
سيما في حق حيث اختار فرقتي وغربتي لاجل تحصيل العلم وانا عند المفارقة
ابن خمسة عشر سنة وليس له ولد حتى سواي والمقصود من هذا والمرجو
من الاخوان ان يدعوا للمرحوم دعاء الخير الملك لله تعالى وهو غنى عن العالمين
قوله فتخير من الاختيار اي تصير بخيرة بشهادتهن ان شاءت تطلب
تأجيله **قوله** اي ان صدقها خبرت ان شاءت تطلب الفرقة هذا هو

الظاهر

فيه رد للمولى
خسرو

فيه رد للمولى
خسرو

فيه رد للمولى
خسرو

فيه نزع رد للمولى
خسرو

الظاهر ولكن كون تصديق الزوج جزءا لا يستقيم اذ بينه وبين الاختلاف منافاة
على انه لم يذكر التصديق في الصورة الاولى فكيف يشمله قوله بالحكم كالأولى كما
لا يخفى **قوله** لكنها خبرت اي لها خيار المجلس لابعده **قوله** ههنا اي في الاختلاف
عند تمام السنة وبين المرافعة ولا بد منه للتأجيل بخلاف ما سبق من فتح القدير **قوله**
ثم اي في الاختلاف قبل التأجيل **قوله** فلا يتوقف على ما وراء المجلس هذا هو
المروى عند ابن يوسف قال في المحيط والواقعات وعليه الفتوى ولذلك اختاره
المصنف وان كان ظاهر الرواية ان لا يتوقف على المجلس صرح به في البدائع والجهرة
قوله فرق القاضي بينهما بان يقول فترقت بينهما كذا ذكره مجد في الاصل كذا في الفتح
قوله وقيل يقع الح جعل هذا في الخلاصة ظاهرا لرواية والاوّل رواية الحسن **باب**
العدة **قوله** اي انتظار وتوقف اي انتظار وتوقف اي انتظار مراة بالتزويج
وتوقعها **قوله** اراد به الخلوة الصحيحة فيه بحث لانه خلاف ما صرح به
في الهداية من تعميم الخلوة الى صحيحة وفاسدة كما هو الذي صرح به المصنف ايضا
في باب المهر من ان العدة يجب سواء كانت الخلوة صحيحة او فاسدة وذكر في
الظهري ان لو كان نساء الخلوة لا مرشعي مع التمكن من الوطى كصوم الغرض
وصلوة الغرض والاحرام فعليها العدة ولو كان لجزء من الوطى بان كان مريضا
مدفعا لا يجب عليها العدة فظهر ان لا قائل بما قاله المصنف هناك كما لا يخفى
قوله منع جواز تزويج غيره اي ان يحرم عليها نكاحا غيره وانت خبير بان هذا
المنع ركن العدة لاحكامها اذ العدة لا تقيده بدون هذا المنع فلا يصح ان يقال
انه من حكمها بخلاف مرته تزوجا باختها وبيع سواها لانه ليس من العدة
بل هو حكم عدتها وعليه كلام فتح القدير **قوله** في حرة مسلمة كانت اوكنا بيته
بعد كونها تحت مسلم اما اذا كانت الذميمة تحت ذى لا عدة في دينه فلا عدة
عليها في الفرقة ولا في موته عند ابي حنيفة على ما سيجي الا اذا كانت حاملا فلا
يجوز نكاحها اجماعا وان لم يكن في دينهم كذا في الجوهرية والبدائع **قوله** فيها اي
في الفرقة بالفسخ وفي بعض النسخ فيها اي في الطلاق والفسخ **قوله** وموطوءة
بشبهة او نكاح فاسد اطلقها ولكنها مقيدة بكونها حرة لانها لو كانت امه
لا يكون حكمها كذلك على ما سيجي والاحسن في العبارة ان يقال هكذا في حرة
تحبض للطلاق والفسخ وموطوءة بشبهة او نكاح فاسد في الموت والفرقة
اولام ولد مات مولاها واعتقها ثلث حبس كواحد ولاخير في انتظامها
بناء على تساوي حكمها في العدة وان اريد الفرق في العبارة بين الاصل في
ملك العدة والفرع كما هو مراد المصنف فاللائق ان يقال وحرة موطوءة
بشبهة نعم يفهم ذلك القيد من ذكر عدة امه فيها بعد فيكون الامه بمنزلة المستثناة
الا ان المصنف لم يقل به ولم يعتبر في كتابه وقد سبق غير مرة على ان كلامنا
في الاحسنية والاولوية كما لا يخفى **قوله** لصغر بان لم تبلغ سن الحيض على
الطلاق فيه واقفه تسع على المختار الصحيح كذا في الفتح والبحر **قوله** ولم تحض
فلو بلغت ودأت يوما وما ثم انقطع الدم حتى مضت سنة وطلقها زوجها
فعدتها ثلثة اشهر فان مضت ثلثة ايام ثم انقطع سنة او اكثر فعدتها
لا تنقضي بالا شهر مالم تبلغ حدا لا بأس كذا في الخلاصة قوله ان وطئت اي

اذا كانت مدخولا بها هذا هو المراد وعليه ما اتي به من التعليل وهو قوله لما من
الح **قوله** عطف على قوله للطلاق الح فيه بحث لان ظاهره يقتضي تخصيص
الحكم بالحرة المأنوسة وليس كذلك بل هو عطف جملة على جملة محذوف المبتدأ
اي وهي في حرة الموت الح سواء تلك الحرة صغيرة او كبيرة مأنوسة او آيسه
زوجها حر او عبد قبل الدخول او بعده مسلمة او كفاية تحت مسلم او ذمي
يرى قومه العدة كذا في الخزانة والبحر الرائق وفتح القدير **قوله** يعني ان
عدة امته اطلقها فشملت القنعة وام الولد والمذبة والمكاتب والمستسما
بعضا او كلا على قول الامام **قوله** وفي الحامل الحرة او الامة المطلقة كانت
او متاركة في نكاح فاسد او في وطئ بشبهة ومتوفى عنها زوجها مسلمة
كانت او كفاية لاطلاق الآية كما لا يخفى **قوله** والنكاح يقوم الجواب
عن سؤال مقدور وهو ان النكاح قد يقوم مقام العلوق واجاب بما حاصله
انه ليس على اطلاق بل عند تصور العلوق **قوله** وفي امرأة الفار اشار
به الى انه لو لم يكن فارا بان طلقها وهو صحيح ومات وهي في عدتها لا يلزمها
سوى عدة الطلاق ولا تترتب بالاتفاق كذا في فتح القدير **قوله** وهي ثلث
حيض مثلا انما قال مثلا لانه محتمل ان يكون معتدة بالا شهر **قوله** ولم تنقض
عدة الموت اشار به الى انه مات قبل تمام عدة الطلاق اذ لو تمت قبل
موته لا يسمى له فارا وليس لها ميراث منه وان طلقها في مرض موته كما
سبق في باب طلاق الفار **قوله** على عاداتها المعروفة بان سال الدم كثيرا
لابلة يسيرة او بان كان احرا واسود لا اصفر او اخضر او ترتبة او كان على
عاداتها الجارية قبل الاياس بان كانت قبله تراه اصفر او علقا او نحوه فراسه
لان كذلك كان حيضها الا فلا وعلى المعنى الثالث ظاهر عبارة المصنف ولكن
صرح في الحراج بان الفتوى على القول الاول **قوله** لان عودها يبطل
الاياس سواء كان العود قبل الحكم باياسها او بعده وهذا الاطلاق هو المراد
كما هو مختار صاحب الهداية بنفسه الا نكحة المباشرة قبل رؤية الدم وبعده
الى ان يتم العدة بالحيض كذا في فتح القدير وفي قول لا يبطله مطلقا واختاره
الاسيما وفي قول يبطله ان رآته قبل تمام الاشهر وبعدها وانقضى به
صدد الشهيد وفي المجتبى هو الصحيح المختار للفتوى وفي قول يبطله على
تقدير رواية عدم التقدير للاياس ولا يبطله على رواية التقدير واختاره
في الايضاح ونصر في البدايع وفي قول يبطله اذ لم يحكم باياسها وان حكم فلا
ومحله في الاختيار وفي قول يبطله في المستقبل فلا تعتد ان بالحيض للطلاق
بعده الا الماضي فلا تنفسد الا نكحة المباشرة بعد الاعتداد بالا شهر ومحمه
في النوازل فالجوع ستة اقوال متخمة وقد صرح الاقطع وتبعه في غاية
البيان بان ظاهرا لرواية القول بان العود يبطل الاياس مطلقا وهو مختار
المصنف تبعا للهداية والقول بان العود بعد تمام الاشهر يبطل الاياس
شمل ابطاله قبل تمامها بالطريق الاولى واذا اختلف التاميم والترجيح
كان الترجيح لظاهر الرواية فتعين المعيار الى ما اختاره المصنف ولذلك
قال هو الصحيح فيكون هذا احترازا عن كل قول يخالف مطلقا كان او مفصلا

قوله اي عشرة ايام اشار به الى
ان العدد لو حذفت تميزه ولو
مذكرا محذوف تاؤه صرح به
المذاق في مواضع وعليه قوله تعالى
اربعة اشهر وعشرا قوله عليه
السلام من صام رمضان واتبعه
ستة من شوال وقوله عليه السلام
بني الاسلام على خمس من

وطريق الحكم ان يدعى احد الزوجين
فساد النكاح بسبب قيام العدة
فيقضي القاضي بجوازه بانقضاء
العدة بالاستحسان كما في فتح القدير
معه

فيه رد للمولى الوافي
والمراد للمولى
اسود كمال

فظهر ان من اثبت من المحشين هنا روايتين فقط فنضيق العطن وان دفعنا عن
المصنف على صدر الشريعة بمجل كلامه على انه اراده رواية اخرى تعسفا بين
لان تفسيره بقوله اي اذا كانت الزوجة الح وتايد به يقول الهداية المنا في
لفظ قبل بناه اي انه سهو عن بعد كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** تعتد
بالشهور اي تستأنف العدة من وقت الانقطاع بالشهور كما في فتح القدير
وشرح البرجندى وهو مراد المصنف ايضا قوله فلو جعل الحيض اي الحيضة
او اوقاته التي رأتها او رآته فيها والاول هو الظاهر وصيغة الجمع لا تصح
اسلا كما لا يخفى **قوله** لزم الجمع المنوع وذلك ان الخلف انما يثبت من حين العجز
عن الاصل فلما احتسب وقت الحيض من الشهر كان ظن به صدر الشريعة كان العدة
بالشهور معتبرة في حرة ورات الحيض وهو معنى الجمع بين البدل والمبدل وذلك
لان يجوز والمسئلة نصية لا قياسية فاما تقررا الاياس لا يكون الاعتداد بالشهور
وتقرره وقت الانقطاع فثبت ان الاعتداد من حين الانقطاع بالنص **قوله**
والعجب من صدر الشريعة الح واجب من ان اعتبار وقت الحيضة او الحيضتين
ولو من حيث انه وقت يؤدي الى تمام العدة اذا كان وقت الحيض ثلثة اشهر
والى مضيقها قبل انقطاع الحيض لو كان اكثر من ثلثة اشهر ولا قابل به تدبر
فيظهر منه وما سبق ان من قال بان مراده بالاستيناف اعتبار العدة من
اول المدة بالشهور وتمام الباقي بايام الاشهر مع انه لا يساعده عبارتهم
ارتكبت غير محقول وقياسا في مقابلة النص العلم عنده تعالى **قوله** معتدة
طلاق اطلقها شملت معتدة بالحيض ومعتدة بالشهور **قوله** فانه تراه الح
وكذلك ان ما بقي من شهور نحوه يحتسب من العدة الثانية في معتدة بالشهور
ايضا كذا يفهم من الفتح القدير وبسط المسئلة على الحيض بناء على انه اصل
وحال البدل يعلم بالمقايسة او بالدلالة وهذا الاعتبار كثير هذا اذا كانت
حالا واما اذا كانت ما بلا او حلت بوطن بشبهة فكذلك تتداخلان وتنقضي
بوضع الحمل اذ لا حيض للحامل عندنا حتى تنقضي احدهما به كذا في كافي الحاكم
الشهيد والحراج **قوله** ولم تكمل الثانية الواحالة او عطف على اتم والاول
انظر **قوله** كما اذا طلقها ثلثا الح كذا في شرح الهداية لكن بحث فيه في الحراج
وهو ان وطئ الزوج بعد الثلث من قبيل شبهة الفعل وان ادعى ظن الحمل
والنسب لا يثبت فيها بهذا الوطن وان قال فثبت انها تحمل واذا لم يثبت
النسب لم يجب العدة انتهى **قوله** او طلقها بالفاظ الكناية اي المراجعة
للبينونة وهي المرادة هنا وقد سبق ان منها ما لا يوجبها وكذا لو طلقها بالعرض
فانه يوجب ايضا البائن كما في الجوهرة فظهر انه لو قال او طلقها باثنا لكانت
انصر واسهل **قوله** كما المطلقة اذا الح وكذا من زفت الى غير زوجها **قوله**
وتحسب بما حانت الح هذا اذا كانت ذات حيض واما اذا لم تكن فيحسب
ما بقي من اشهر العدة الاولى من العدة الثانية ثم ان كان الباقي ثلثة
اشهر تنقضي العدتان معا وان كان زائدا منها تنقضي الثانية مقدمة
وكذا لو حانت ثلثة حيض في المدة الباقية من الاولى تنقضيان معا ولو تمت
الحيض قبل تمام مدة الاولى تنقضي الثانية مقدمة هذا ما فهمه الفقير

فيه رد للمولى
الوافي ويعقوب
باشا

سئلته

رجل اقرانه طلق امرأته منذ
خمس سنين ان كذبته في الاسناد
او قالت لا ادري كان عليها العدة
من وقت الاقرار وان صدقته
في الاسناد ذكر في الاصل ان عليها
العدة من وقت الطلاق وفي الفتوى
عليها العدة من وقت الاقرار
ولا يظهر اثر تصديقها الا في
ابطال النفقة من عدة قاضيان

فيه رد للمولى
خسر

الظاهر ان المصنف قد

فلا تخطب كل منها وتلاها كلام المصنف ان التعريض يجوز لكل منها وهو المختار كما في القهستان في اما المتوفى عنها زوجها فقد اعدم
المنع عن خروجها واما غيرها فلها الخروج لحدود ولها ان يكون في دار مشتركة بين زوجها والمخاطب فباح للمخاطب دخولها
او يكون هي على روضة يراها المخاطب دون غيره فيمكن من التعريض ولا يلزم منه إغفاء التعريض الا كما كان وجدان المحرم
عندها وجدان الناس عند المخاطب هكذا في البرجندى ولكن قال في فتح القدير وفي كثير من الشروح ان التعريض لا يجوز
في المطلقة بالاجماع فانها لا يجوز
لها الخروج من منزلها استلزاما
فلا يتمكن من التعريض على وجه

فيه نوع رد للولي
تفسير

لا يخفى على الناس ولا نصا له
الى عداة المطلق انتهى وانت
خير بان التلخيص بينهما يمكن
الافى العلة الاخيرة تدبر فيها
العلم عنده تعالى
وجه ان العداة في مثل هذا
لا يوجد في كل من المطلق لا يخفى

من كلام الكلمة سيما من كلام البرجندى **قوله** وعدة الطلاق الى قوله عقبيها
حق التركيب فيه ان يقال وابتداء عدة الطلاق والموت عقبيها وتنقضي
وان جهلت المرأة بهما لم يسلم عن راحة التكرار كما لا يخفى **قوله** كانت عدة
منقضية وفي الهداية ومثابنا يقتون في الطلاق ان ابتداءها من وقت
الاقرار نفيا للهمة الموضوعة اي مواضعها على الطلاق وانقضاء العدة
ليصح اقرار المريض لها بالدين او ليتزوج انتها او اربعا سواها كذا في
في الفتح وفي الصغرى هو المختار وفي الحاشية الفتوى عليه ووفق السفدى
فحل كلام المشايخ عليها اذا كانا مجتمعين لان الكذب في كلامها ظاهر وما ذكر
في المتن على ما اذا كانا متفرقين من الوقت الذي اسند الطلاق اليه كلاهما خلاف
فتوى المتأخرين فتوى الاربعة وجهور الصحابة والتابعين كذا في الفتح
قال في البحر هذا هو الترتيب اقول ومن قسمة نطقة المصنف لله دهره انه متور
ما في المتن يكون الزوج غائبا عنها كما لا يخفى **قوله** بان يقول الخ اشار به الى
ان مجرد العزم القلبي لا يكفي بل لابد من الاخبار بما يدل عليه **قوله** لا يجوز
العزم اي في القلب وهو العزم المجرد بدون اظهار **قوله** قالت مضت عدتي
اطلقها فشملت ذات الاقراء والاشهر والمرادة هي الاولى للاختلاف
في مدة عدتها واما المعتدة بالاشهر فلا بد من معنى المقدر شرعا ثم
اعلم ان هنا قيد آخر ايضا وهو المدة تحتل المعنى لما سبق وسيجيء وانما
تركه اعتمادا عليه **قوله** لعدة على منسبته الخ هذا عند الامام حتى بان
تزوجها ووطنها بملك اليمين عند تباين الدارين وعنه لا يبطؤها الزوج
حتى يستبرأها بحبيضة او شهر وعنه لا تزوجها الا بعد الاستبراء وقال
عليها العدة والخلاف في الحائل كذا في الفتح **قوله** ولا على ذمية الخ هذا
عنده واما عندها فعليها العدة **قوله** طلقها ذمي قيد التلخيص تمثيل
اذ عند موت الذمي كذا في الفتح وغيره وقيد بالذمي لان عدتها طلاقا
او موتا من مسلم واجبة اتفاقا لانها حقة ومعتدة كذا في الفتح **قوله** وما
يدنون الواو بمعنى مع **قوله** الا الحامل قيد لذمية وجربية ومستأنة
كلها لان نكاح حامل يثبت نسب ولذا لا يجوز اتفاقا وان لم يكن العدة
في دينهم كذا في الجوهر والبدايع وفي الولو الجدية عدم الجواز في الحامل
مقيد عنده ايضا بان يكون في دينهم العدة وعن الامام صحة العقد عليها
ولا يبطؤها كالحمل من الزنا والاول يعني عدم صحة العقد عليها مطلقا
هو الاصح كذا في الهداية والبحر **فصل في الاحداد** **قوله** تحدا اي وجوبا
اذ الاخبار عن فعلها مطلقا يفيد وجوبه عليها **قوله** معتدة البائن اطلق
فصل الطلاق واحدة او اكثر والفرقة كما في الحاشية **قوله** كسيرة مسلمة لوقال
مكففة لكان احصوا شمل حيث تخرج المجنونة ايضا اذ هي مثل الصغيرة
والكافرة في عدم التكليف ولهذا قال الاسيبغاني الاصل ان كل معتدة
مخاطبة فارقت فراش زوج حلال يجب عليها الحداد والا فلا **قوله** ولوامة
فتم كانت او مستسعاة مدبرة كانت او مكاتبه كذا في الفتح **قوله** بخلاف
المنع من الخروج يعني لا تمنع منه الامة لكن اشار بدليله الى ان عدم المنع

فيه رد
للولي
خسر

اذ الاخبار بالفعل
مقتضى الوجوب

عند اخراج مولاهما اما اذا كانت في بيت الزوج وقت الطلاق ولم يخرجها المولى
لا يحل لها الخروج كذا في البحر الرائق **قوله** وحق العبد اي مولاهما مقدم
اي على الله تعالى وهو عدم خروجها هنا **قوله** بترك الزينة كالتحلل والبس الحرير
بجميع انواعها والوانها ولو اسودوا لا متشاط بمشط ضيق اسنانه يدخل
فيه للترين بخلاف واسع فرج اسنانه كذا في الظهيرية والمبسوط **قوله** الا
بغذر استثناء يتعلق بالجميع **قوله** لا معتدة عتق ونكاح فاسد تصحح بما علم
منها من افاضة معتدة الى البائن والموت **قوله** لا تخطب معتدة اي تحرم
خطبتها لما سبق وصرح به ايضا في البحر وصرح في الاختيار بكراهة وعدم
الانتفاء والاعتماد على الاول تدبر واطلق معتدة فشملت المعتدة عن طلاق
بنوعيه وعن وفات وعن عتق وعن غير ذلك **قوله** قالوا التعريض الخ فسد
ابن عباس رضي الله عنهما التعريض بخوان يقول اني اريد ان تزوج امرأة
او امرأة من امرها كذا ومن امرها كذا هذا هو المراد به هنا وما قيل انك الجيلة
الخ فهو غير سديد ولا تحل لاحد ان يشافا امرأة اجنبية لا يحل له نكاحها للحال
بمثل هذه الكلمات لان بعضها صريح في الخطبة وبعضها صريح في اظهار الرغبة
فلا يجوز شئ من ذلك كذا في البداية **قوله** او بائنا ولو مختلفة على نفقة عدتها
اذ الصحيح المختار ان لا يباح لها الخروج وبه انقضى الصدر الشهيد وصححه
قا ضيخان حتى لو اختلعت على ان لا سكنى لها يلزمها ان تكتري بيت الزوج
كذا في المعراج ان كانت قادرة على اكراه كما يفهم من البداية **قوله** ويخرج معتدة
الموت اطلقت فشملت خروجها ولو كانت قادرة على النفقة لبعض حوايجها ومساكنها
بدل عليه حديث قريبة كما في العناية وحديث علقمة كافي البداية والمحيطة وقال في
الظهيرية والمتوفى عنها زوجها لا بأس بان تغيب عن بيتها اقل من نصف الليل قال
شمس الائمة هذه الرواية صحيحة انتهى هذا واما تعليل المصنف فان نفقة معتدة
الموت الخ اخذ من لكان في غيره وان كان منفرها عن الحاشية ايضا يقتضي ان لا يكون
نقابين معتدة الموت ومعتدة الطلاق اذ هي ايضا تخرج للضرورة بحسبها
لبلا كان او نهارا واطلاها من كلام عامة الفقهاء جواز خروج معتدة الموت
ما لم يثبت في غير بيتها كما لا يخفى **قوله** او الانهزام اولم يكن معها احد في البيت
وهو تخاف بالليل بالقلب من امر الميت والموت ان كان الخوف شديدا كان لها التحول
والا فلا كذا في الظهيرية **قوله** اولم تجد كراه البيت ظاهره ان اجرا المنزل عليها
ولو بعد الطلاق كذا في البداية ان اجرا منزل معتدة الطلاق على الزوج
واما ان كان الزوج غائبا فلو ثبت بالكره فعليها اعطاؤه من مالها لو قارة
وترجع به على الزوج اذ دفعت باذن القاضي انتهى وكذا في المبسوط لصدد
الاسلام فظهر ان هذه الصورة مختصة بمعتدة الموت على الاطلاق وبغيره
الزوج وطلب الكراه عنها وبالمختلعة على ان لا سكنى لها كما لا يخفى **قوله** وبعدها
اي بعد حيولة السرة بينهما ظاهره ان الحيولة تمنع الخلوة المحرمة لان الزوج
الخ قال صاحب البحر هنا تفقها من هنا ويمكن ان يقال في الاجنبية كذلك وان لم تكن
معتدة الا ان يوجد نقل بخلافه انتهى **قوله** فالاولى الخ والمراد وجوب خروج
احدهما لكن الاولوية خروج وان جاز خروجها وليس المراد انه يجوز ان يجتمعا

اي في
الائمة

وجه سبيلهم ما نقل عن البداية
ان صريح الخطبة لا يحل قطعها
لان فيه حكما بعدم حل التعريض
بالمبالغة

فيه رد للولي
خسر

اي بعدم جوازه في غير معتدة

في موضع واحد بلا امنية فانه لا يجوز كذا في البرجندى **قوله** ونذب ان يجعل القامى
 وانما حسن ذلك للاحتياج الى خروج احدهما كذا في شرح البرجندى ونفقة
 تلك المرأة في بيت المال لا يقال المرأة لا تصلح الحيلولة لما ان المذهب ان لا تسافر
 امرأة مع نساء ثقة بل هي اذ ياد الفتنة بغيرها اليها الا نأقول الكلام
 في امرأة ثقة وهي تصلح ان تكون حيلولة في البلد لا مكان الاستغاثه بجماعة
 المسلمين او باولى الامر منهم بخلاف المغاور في السفر كذا في التشنيف **قوله**
 على الحيلولة اى المنع عن الجماع ومقدمة **قوله** بانت قيد بالابن لانها في الرجعي
 تتبع زوجها حيث معنى لان النكاح باق كذا في الفتح ولكن المصريح في مبسوط
 صدور الاسلام ان الطلاق لو كان رجعيا والمسافة بينها وبين مصرها اقل
 مسيرة سفر فانها ترجع لجعل الاعتداء في بيت الزوج وفي باقى الوجوه
 تتبع الزوج حيث كان **قوله** رجعت الى مصرها اى يختار رجوعها اليه سواء
 كان بينها وبين مصرها ومقصدتها اقل من السفر على ما في الكافي ويتعين الرجوع
 على ما في النهاية وعن الامام السرخسى ان الخيار انما هو فيما اذا كانت المسافة
 بينها وبين كل من مقصدتها ومصرها متساوية اما اذا اختلفت فختار اقربها
قوله سواء كان معادى او لا يتعلق بالصورتين **قوله** اخبرته بمضى عدته
 الى لم ينصرا نقضوا وها ومضتها في اخبارها به بل يكون به وبالفعل بان تزوجت
 بزواج اخر بعد ما مضت مدة تنقضى في مثلها العدة حتى لو قالت بعده لم تنقض
 لم تصدق لاف الزوج الاول ولا في الثاني لان الاقدام عليه دليل الاقرار كذا
 في البدائع **قوله** بمضتها بفعل بخبرها من غير يمينها كما هو الظن من الاطلاق
 وما سبق من البدائع انما لان تركه اعتمادا لما سلف قبيل الفصل لما ان بين
 المسكتين فرقا وهو ان المراد منه دعوى صحة رجعة بيقا العدة وهي بماها
 تنكر محتها او دعواه بانها حبل لم تنقض عدتها او هل تزوج اختاله او حل
 اربع بعدها وبالجملة دعوى الزوج فيه صحيحة فيكون خصما شرعيا ولذلك تحل
 المرأة على مضى العدة واما هذا فليس الزوج الاول خصما شرعيا لها فلا يتوجه
 عليها اليمين وان كذبها في مضى العدة كما لا يخفى **قوله** والمدة تحتمل بفقد
 انه لو لم تحتمل لا تصدق مطلقا لكنه ليس كذلك بل عدم التصديق عند عدم
 التفسير اما لو نسرت بان قال اسقطت سقطا مستبين الخلقه او بعضه
 تصدق لان الظاهر لا يكذبها كذا في البدائع **قوله** ومضتها اى مضى عدة
 واحدة **قوله** شهرا ان المراد منه شئون يومها كما هو المصريح في بعض الكتب
 ومقتضى تعليل المصنف ايضا قد سبق ان الاعتبار في العدة بالايام لا
 الشهور **قوله** بل الايام الاغلب مجرور معطوف على الضمير المجرور بتقدير
 اعادة الجار اى بل يبنى الحكم الشرعى على الايام الاغلب واعادة الجار
 منطوقا او مقدرا انما هو على الاختيار لاعلى اللزوم والاضطرار صرح به
 الشيخ المجبرى في شرح الشاطبية **باب ثبوت النسب** **قوله** اكثر مدة
 الحمل من وقت النكاح صحيحا او فاسدا عندها وكذلك عند مجد في الصحيح واما
 في الفاسد يعتبر عنده من وقت الرطى وعليه الفتوى كذا في المنصورة **قوله**
 الولد لا يثبت له مثل هذا لا يعرف الاسماء كذا في علم الاسول **قوله** ولو نزل

قاعدة مبيدة

منقول هذا مثل لقلمه والمراد هنا عدم بقاء الولد في البطن بعد سنتين ولو قد را
 يسيرا وفي رواية بفلكه منقول والمضام مقدر بينهما اى قد رطل او فلكه منقول
 وظلمه حالة وورانه اسرع زوالا من سائر الظلال **قوله** معتدة الرجعي سواء
 بالحض او بالاشهر لا يسهل لانها اذا ولدت فظهر انها لم تكن آيسة كذا في مبسوط
 صدور الاسلام والبدائع **قوله** لاكثر من سنتين اطلقه فمثل عشرين سنة
 او اكثر كذا في الفتح والبحر **قوله** ما لم تقر الخ قيد به لانها لو اقرت بانقضا لها
 والمدة محتملة على ما سبق الاختلاف في مقدارها لا يثبت نسبه الا اذا مات
 به الاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار في يظهر كذبها ويثبت نسبه كذا فيهما
قوله وبانت في الاقل انفا وبه ان حكم السنتين حكم الاكثر صرح به في الاختيار
قوله وكان مرا جعافى الاكثر اى في السنتين واكثر منهما تدبر **قوله** كذا مبتوتة
 اى مبتوت طلاقها فالا سناد مجازى اطلقه فمثل الواحدة والثلاث وسواء كان
 بالكتبية او على مال وسواء كانت حرة او امه لكن بشرط ان لا يمكنها بعد الطلاق
 على ما سيحى واعلم ان ثبوت النسب فيما ذكر من ولد المطلقة الرجعية والبائة
 مقيد بما سبى من الشهادة بالولادة او اعتراف من الزوج بالحيل او جيل
 فظاهر كذا في فتح القدير **قوله** وايضا يحتمل الخ مذكور في الهداية لكن قيل
 عليه بان وطى المطلقة على مال مطلقة بالثلث وطى من قبيل الشبهة في الفعل
 وفيها لا يثبت النسب على ما ذكرنا في كتاب الحدود والجواب عنه بان المراد من
 المذكور هناك اذا لم يدع شبهة والمذكور هنا محمول على كون وطئه بشبهة يدل
 عليه دعوى والمعتدة عن ثلث ليست ابعد من الاجنبية بالكلية والنسب يثبت
 برطها بشبهة فكيف بالمعتدة فلا مسافة بين المذكورين كذا في فتح القدير
 وايضا قد صرح في شرح الجمع ان من وطى امرأة اجنبية زقت اليه وقيل له
 انها امراتك فهي شبهة في الفعل وان النسب يثبت اذا ادعاه انتهى فظهر
 منه ان فيما نحن فيه يثبت النسب اذا ادعاه وان كل شبهة في الفعل لم تكن تمنع
 دعوى النسب ولذلك اجاب صاحب البحر عن هذا بان شبهة الفعل لا يثبت
 النسب فيها وان ادعاه اذا كانت متمحضة والافلاك في المطلقة ثلثا او على مال
 فالنسب ثابت فيها بالدعوة لان الشبهة فيها لم يتحضر للفعل بل هي شبهة عقد
 ايضا فلا تناقض بين المذكورين انتهى اذا عرفت هذا حصل الغناء ولا يتمنع
 عما ذكره المحشى هنا **قوله** منذ طلقها اشار به الى ان المراد بها مرا هتة مطلقة
 واما المتوفى عنها زوجها لم تقر بالحيل ولا بانقضاء العدة فيثبت نسب
 ولدها لو ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشر لظهور كونه مبرورا قبل مضى
 عدة الوفاة وفي تمامها لا يثبت لانه مائة بعد مضتها كذا في الشرح **قوله**
 اى معتدة طلاق بنوعيه رجعيا كان بالاشهر او بالحض او بانا كذلك هذا
 مقتضى الاطلاق لكن الآيسة مستثناة لما في الحاشية واللايسة تعتد بالاشهر
 فاذا ولدت يثبت ولدها في الطلاق الى سنتين اقرت بانقضاء العدة او لم تقر
 انتهى كذا في العناية **قوله** اقرت بالمضى بان قالت انقضت عدتي الساعة لانه
 من هذا الاعتبار لانه لو اقرت بعد ما مضى سنة مثلا ثم جاءت بولد لاقل من
 ستة اشهر من وقت الاقرار فانه يحتمل انقضت عدتها في شهرين او ثلاثة

القائل الزيلعي صاحب الشيين

فيه رد للولى
الوامى

اشهر ثم اقرب بعد ذلك في زمان مقبول ولم يلزم انقضاءها في وقت الاقرار فلم يظهر كذبها بيقين فلزم حمل كلام المصنف على اقرارها بالا نقضاء الساعة كما يفهم من عبارة الغاية **قوله** وانكرها الزوج اشار بها الى ان تصوير المسئلة في انكاره الولادة اذ لو اعترف بالولادة وانكر تعيين الولد فهو ثبت بشهادة القابلة اجماعا ولا يثبت نسبه الا بشهادتها اجماعا لاحتمال ان يكون هو غير هذا المعين كذا في البحر **قوله** اي وان لم يظهر حملها او اقر الزوج به هكذا في التسع التي رأيناها والصواب ان لم يقر الزوج به **قوله** بان دخلت المرأة الى ارباب اتفق نظرها من غير قصد ولا تعد الى عورتها حين الولادة او للضرورة كما في شهود الزنا فلا يلزم تفسير الشهود فيحمل قولهم وشهادتهم كذا في الفتح والبحر **قوله** معتدة وفات اطلاقا فشلت المدخول بها وغيرها كما في البدائع لكنها مقيدة بالكبيرة واما الصغيرة المراهقة فقد تقدم حكمها **قوله** كما بين في الصغيرة اي المراهقة **قوله** فهل ثبت في حق غيرهم ان يظهر منه ليس المراد من الورثة هنا الجميع والا البعض مطلقا حتى لو كان المصدق رجلا وامراة او امرأتين فقط ولم يشارك جميع الورثة ويثبت نسبه في حق المقر فقط كذا في الفتح فاستخراج المسئلة من المتن كما ينبغي مشكل تدبر **قوله** اذا كانا اي المقرون من الورثة **قوله** ولذا اي ولا اشتراط كون المصدقين من اهل الشهادة الى بشرط لفظ الشهادة في مجلس الحكم **قوله** وقيل لا تشترط الى ولا الخصومة في مجلس الحكم فمن حيث ان اقرارهم يشبه الشهادة اعتبر النصاب ومن حيث ان يشبه اقرارهم اقرار كلهما لم يعتبر الخصومة وهذا عمل بالشبهين وهذه النكتة قال المصنف واقره وذن ان يقول وشهد **قوله** والقذف لا يستلزم وجود الولد الى جواب عن سؤال مقدر وهو ان ابا حنيفة رحمه لم يثبت بشهادة القابلة نسب الولد وان ثبت بشهادتها اللعان الذي هو قائم مقام الحد وهو لا يثبت بشهادة النساء اتفاقا وكيف بامرأة واحدة فاجاب بقوله والقذف الى كما ترى وقوله بل اضيف الى اضراب عن قوله ليلزم فانه في قوة المنفى يعني لا يلزم ثبوت ما يقوم مقام الحد بشهادتها بل يضاف الى القذف الثابت في ضمن نفى الولد بمجرد ادعاء اي عن وجوده **قوله** اي قول يرد على ظاهره يريد به انه لا يرد في الحقيقة على هذا الكلام بناء على ان القذف الموجود في ضمن نفى الولد يلزم به اللعان سواء كان الولد موجودا او لم يكن اذ ليس من ضرورة لزوم اللعان وجود الولد قطعاً للتحقق بدونه وان اتفق هنا وقوعه بشهادة القابلة هذا دقيق فاعتبر غاية مراد المصنف واما السؤال والجواب فبناء على ظاهر الكلام العلم عند الملك الاعلام **قوله** صدقت فيكون الولد ابنه **قوله** بلايين عنده اذ لا حلف عنده في النسب والشكاح **قوله** فلا فالحما يعني تستلزم وسياق ان الفتوى على قولهما في الاشياء الستة **قوله** لزمه نسبه لمحموله عند كونها فراشه بهذه الولادة ويلزم مهرها لاقتضائه ثبوت النسب منه فظهر انها مملوكة مطلقة رجعية لا بينونة لان طلاقها بالصرح هذا **قوله** في العدة كانت الظاهر ان يقول في ملك النكاح لانها لما ولدت لستة اشهر من وقت

فيه رد للمولى
خسر

قوله لستة اشهر قالوا لا احتمال
انه تزوجها واطاها فوافق
الا يزال النكاح والنسب محتاط
في اثباته

فيه رد للمولى الوافي حيث اضاف
مراد المصنف الى نفسه وقال
وكذلك

النكاح اتقنى وجود العلوق في حاله النكاح قبل وقت الطلاق لان وقته بعد تمام النكاح وذا متصور بان تزوجها وهو يطاؤها توافق النكاح والنكاح والنسب محتاط في اثباته فيثبت نعم لو تصور الانزال بعد تمام النكاح في وجود العلوق في العدة وذا صحيح ايضا فعلى الاول عبارة الهداية وعلى الثاني كلام المصنف هذا **قوله** اعترض عليه الخ والجواب عنه انه لما كان شهادتها مثبتة للولادة كانت مثبتة ايضا للطلاق بالواسطة وهي صالحة ان تكون مثبتة لها ولا يصلح كونها مثبتة للطلاق عندا نفراة وكيف يثبت بها بالواسطة وعلى هذا الجواب تلج في العناية تدبر **قوله** لم تقع اي الطلاق واما النسب فيثبت اتفاقا كما في فتح القدير وكذا يثبت امومية الولد لولادة ولزوم اللعان لو اهلالة وجوب الحد بنفيه عند عدم الاهلية لان كلهما من لوازم الولادة كذا في البحر **قوله** اقول قوله الخ حاصله ان الشيء اذا ثبت ضروره يثبت ما كان لازما في الاصل كثبوت النسب وامومية الولد ونحوهما في ثبوت الولادة بخلاف اللانم الجعلي من الطلاق والعاق له فلا بد فيه من حجة تامة لثبوتها ببيان ان ثبوت الولادة بشهادتها ليس قطعيا تاما ملزما حتى يظهر اثره في حق غيره من المعلق ونحوه من اللوازم الغير الاصلية فانه لو لم يثبت الطلاق ونحوه لا يلزم منه عدم ثبوت الولادة نظيره في مسئلة متى العبد حيث سقط منه القبول مع انه ركن لانه لا يلزم من سقوطه عدم البيع لانه قد يسقط كما في التعاطي فظهر منه ان ركن الشيء قد ينفك عنه عند ثبوت ضروره وكيف شرط عند ضرورة المشروط اذا عرفت هذا يظهر منه سقوط كلام من لم يفرق بين الاصل والجعلي العارض **قوله** وان اقر بالجل وكذا ان ظهر حملها كما في الفتح وغيره **قوله** اقرار بما يقضى اليه وذل الاقرار يستلزم تصديقها عند اخبارها به واعترافا بانها امرأته فيه وكذا ظهور حمل حال التعليق واما ان لم يكن التعليق بعد الاقرار او ان يظهر لم يستلزم ذلك فيحتاج عند انكاره الى الحجة كذا في الفتح فيظهر منه انه لا يلزم حجة في تعيين زمان الولادة عند اقراره بالجل كما توهم من هو عاده الوهم **قوله** فشرها اي ملكها بشرا او هبة او ارث او نحوه ذلك وسواء اعتقها بعد ان يملكها او لا كذا في البحر **قوله** والا اي وان ولدت لتمام ستة اشهر او لاكثر منها الخ **قوله** الى اقرب وقته وهو ستة اشهر واكثر الذي حصل من وقت الشراء الى وقت الولادة **قوله** ان كان في بطنك ولد وكذا ان كان بها قبل قيد بالتعليق لانه لو قال هذه حامل مني يلزم الولد وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر الى سنتين حتى ينفيه كما في الغاية وذكر في الخزانة انه لو اقر ان مله قبل منه ثم جاءت بولد لستة اشهر ثبت نسبه منه وصارت ام ولد له ولاكثر من ستة اشهر لا انتهى وكذا في اختيار المختار وقد نقل الكمال الاسود عنه وزاد على قوله ولاكثر من ستة اشهر لابل لا بد من اقرار جديد فلما اقر به فاته ثم ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت الاقرار لا يثبت نسبه منه واعتمد على هذا وروى ما في الوجيز من انه يثبت منه الى سنتين فيظهر من هذا ان ما في الغاية ضعيف تأمل العلم

قوله شهادة امرأة واحدة وفي
البدائع يشترط ان يكون عدل
عندها قوله علق بطلاقها وكذا
كل ما لم يكن من لوازم الولادة
فالعقاق كذلك اطلقه ولكنه
مقد بان لم يكن حملها ظاهرا
ولا اقره به بقريضة المسئلة
الآية

فيه رد للمولى
الوافي

فيه رد
للمولى
الوافي

عنده تعالى **قوله** فشهدت امرأة قابلة كانت او غيرها وهو الظاهر
واما تصريح القابلة في الشرح كما في اكثر الكتب بناء على العادة اكثر **قوله**
وان قال وارثه تقييد المسئلة بقول الوارث اتفاق لان الجهل بحريتها كان
للمنح من ميراثها وان لم يقل الوارث انت ام ولده بان كان صغيرا او مجنونا
او لا كما يفهم من الغاية **قوله** فجاءت بولد اطلقته فشملا انها جاءت به لا قبل
من ستة اشهر من وقت التزويج او لستة اشهر فصاعدا والاول ليس بمراد
اذا وضع المسئلة كون المدة ستة اشهر فصاعدا حتى يصح النكاح وهو المصريح
في المعبرات وكلامه في الشرح عليه ايضا **قوله** واما اذا لم يحمل الجان حرمت
عليه مؤبدة كوطي المولى بسوا او امها او غير مؤبدة كام ولد كابتها الج او
زوجه من انسان اما لو حرمت عليه بما لا يقطع نكاح الحرة ولا ينيل فراشها
مثل الحيف والنفس والاحرام والصوم فانه يثبت النسب بلا دعوة لانه
يحرم عارض لا يغير حكم الفراش كذا في البدايع في باب الاستيلاء **قوله**
استولداها لاجابة الى التفتية لان احد الشريكين وطئها فجا فتولد
ثبت نسبه منه فتكون ام ولده اذ النسب يثبت بشبهة ولو بوطي حرام
كما في الوطئ بنكاح فاسد ولو وطئها بعد ذلك فجاءت بولد ايضا لم يثبت نسبه
منه بدون دعوة له هذا ما فهمه الفقير فانظر ماذا ترى **باب الحضنة**
قوله بحضنه اي بما دون ابطيه كذا في ضا المعلوم اي بحضنه كذا في
البرجندى **قوله** لاجاع الامة والاجاع لا بدله من مستند عند عامة الفقهاء
والمكلمين وهو الصحيح وهو هنا قوله عليه السلام انت اقرب ما لم تنكح فظهر
منه ان الاستدلال في شئ بالاجاع لا يكون موها عدم ورود النص فيه
فاستدل المصنف هنا بالاجاع ما شعرا بان سند هذه المسئلة مجمع عليه
في اثباتها كما لا يخفى **قوله** او فاجرة اي زانية فالولد يؤخذ منها ولو في حال
الارضاع لان الزنا تقتضي اشغالها عن الولد بالخروج من المنزل ونحوه
واما في حال التعقل يتخلق باخلاق السوء فضلا عن الاستغال عنه فيؤخذ
من يدها مطلقا وهو المراد من اطلاقه ولو كانت تخرج من بيتها كل وقت
وتترك البنت ضايعة تؤخذ من يدها وان لم تكن فاجرة كذا في فتح القدير
والخزانة والبحر **قوله** قيد البنت اتفاق اذ الابن كذلك كما لا يخفى
قوله وان علت اي الجدة من قبل امها بان كانت ام ام الولد او ام ام
ام امه الى من ينتهي هذا هو المراد هنا واما لو كانت الجدة من قبل ابيها
بان كانت ام اب ام الولد فانها متأخرة عن ام اب الولد كذا في البحر معزيا
فهمه الى المعبرات اقول وعليه الاعتماد لانها من ذوات الارحام بمنزلة
الدرجة والاشفاق كما لا يخفى **قوله** ثم اخته لام وذكر هنا ان اولاد الاخوات
لاب وام اولام اعم من الحالات والعجات باتفاق الروايات كذا في الفتح
والبحر وفي الثانية ان بنات اخته لا يورثن اولام متقدمة على الاخت
لاب ولم يذكرها المصنف لكان الاختلاف **قوله** ثم اخته لاب والصحيح
ان الحالات اولى من اولاد الاخوات لاب وبنات الاخت اولى من بنات
الاخ لان الاخت لها حق في الحضنة وبنات الاخ كذا في فتح القدير والبحر

فيه رد للمولى
خسر

فيه رد للمولى
خسر

فيه رد للمولى
الواني

اقول فظهر منه ان المراد من اولاد الاخوات بناتها كما لا يخفى **قوله** والحالة
اولى الج بشير به الى ان بنات الاخ اولى من العجات كما صرح به في التبيين **قوله**
ثم عمت الج ولم يذكر المصنف بعد هذا من النساء والمذكور في الكتب الفقهية
اذ بعد العجات حالة الام لاب وام ثم لاب وبعد هذا حالة الاب على هذا
الترتيب وبعد هذا عجات الامهات ثم عجات الاب على هذا الترتيب واذ لم
يوجد للمولد امرأة من النساء المذكورة فالمحضنة للعصبات على ترتيبهم
في الارث ثم لذوي الارحام فالاخ لام يقدم من بينهم لانه صاحب فرض
واقرب من الغير ثم ولده ثم العم لام ثم الخال لاب وام ثم لاب ثم لام واذا
لم يوجد واحد من هؤلاء بضعه القاضي حيث شاء وكذا عند سقوط حق الحضنة
بان لهن ازواجه اجنبية مثلا هذا زينة ما في المعبرات ولم يذكره المصنف
قوله ولا اعمق لبنات العمه الج وكذلك بنات الاعمام والاخوان بالاولى
كذا في كثير من الكتب **قوله** وللاولادة للرقيق الج بخلاف الذمية فان لها ولادة
على نفسها وامثالها وغير مشغولة بخدمة احد فيكون لها ولادة الحضنة على
ولدها ولو مسلما ونفي ولاية الكافر على المسلم في الولاية التامة وهذه
نوع ولاية بل شبيهها وليست بولاية في الحقيقة اذ هي عبارة عن الخدمة له
وهي ليست بولاية بل هو دال على خدمتها تدبر **قوله** لامة اطلقها فشملت
المذبذبة لوجود الرق فيها واما المكاتبه اذ كان ولدها مولودا قبل الكتابة فكذلك
وبعد ما فهم اولى بحضنته من غيرها لانه داخل في كتابتها كذا في المحفة **قوله**
اذ كان الصغير رقيقا حر كان ابوه او عبدا **قوله** لا قربائه الاحرار يعني
لا المولى امه ولا المولاه الذي اعتقه **قوله** في اولادها الاحرار يشير به
الى ان الحق للمولى في اولادها المملوكة **قوله** الذمية اي المحضنة الذمية اما
كانت او غيرها على التفصيل الذي مر في المسئلة هذا هو المراد من اطلاقها
وهو المصريح في خزنة الاكل فظهر منه ان قوله يعني انها الج مجرد تمثيل
لا تخصيص **قوله** بسقط حقها اي يمنح **قوله** بالفرقة اي بالطلاق البائن
او بالفسخ او بجهلها واما بالطلاق الرجعي فلا يعود حقها ما لم تنقض عدتها
لقيام الزوجية **قوله** لان المانع الج بشير به الى انه من باب زوال المانع لان
عده الساقط كالنكاح لان نفقة لها ثم تعود بالعود الى منزل الزوج ولعل
اختيار عنوان السقوط وعوده بناء على ان الرواية جاءت بهذا العنوان **قوله**
طلبت الام اجرا قيد بالام لانه لو استاجر منكوبة او معتدة لترضع ولده
من غيرها جائز لانه لم يجب عليها ارضاعه بخلاف الام لانه وجب عليها ارضاعه
وبانه كذا في المسكين والبحر الرائق **قوله** ولو طلبت اي الام بعد عدة من
طلاق او فسخا لنظر الى قوله او فيها لابنه من غيرها بقدر فاعل طلبت
قولنا امراته تدبر **قوله** فكان الفعل اي الارضاع **قوله** او فيها اي في العدة
ولو رجعا كما هو الظاهر لابنه اي لابن الزوج وكذا بنته من غيرها اي
من غير المرضعة اقول قيد فيها يوهم انها لا تستحق الاجر في النكاح وليس
كذلك بل هي مستحقة للاجر سواء كانت في نكاحه او في عدته او بعدها لان
ارضاع ابنه من غيرها غير مستحق عليها لما تقدم كما لا يخفى **قوله** فلانه اي

فيه رد للمولى
الواني

فيه رد للمولى
خسر

فلان الارضاع **قوله** وفي المبتومة روايتان هذا في حق ابنتها منه فقط تدبر **قوله**
لا تدفع صبية الحرفي تقييده عدم الدفع الى امدحها بوجود محرم من ذوى
الارحام اشارة الى انه يدفع الى امدحها ان لم يوجد محرم منهم اذ لا اعتبار
لجود احتمال الفساد والظاهر من التعليل ان حمل عدم الدفع من كانت
مشتهاة واما لو كانت غير مشتهاة كبنت سنة مثلا فلا منع مطلقا لانه لا فتنه
ولا احتمال هذا هو المفهوم هنا في تحفة الفقهاء وان لم يكن للجارية من
عصبتها غير ابن العم فالاختيار الى القاضي ان راه اصله تضم اليه والى
توضيح عند امينة كذا في غابة البيان اذا عرفت هذا فاعلم انه يفهم من قول
المصنف هنا ان حضنة الولد اذا يوجد واحد من النساء المذكورة للعصبة
وبعدها لذوى الارحام الا ان ذارحم محرم منهم يقدم على غير محرم من العصبة
تدبر **قوله** لا يغبر طفل ذكرا كان او انثى **قوله** الام والجدة اراد بها من لها
حق الحضنة من النساء كما هو المفهوم من السباق واما خصر ذكرها بناء على
ان الام اصل الكل والجدة باطلاقها تشمل ام الاب وهو اصل الابويات
وذكر الاصل يعني ذكر الفرع عند قيام قرينة كما هنا وما قبل من انه اشار بذكرها
الى غيرها بالاولى فليس باولى كما لا يخفى فظهر ما ذكرنا ليس ذكرا الاب
للتخصيص ايضا قوله وقدرا الاستغناء بسبع سنين الى قدره الخصاف
تدبر هذا التقدير قال به ابو بكر الرازي وقدرا الخصاف بتسع سنين وعليه
الفتوى كما في القهستاني نقلا عن الخزانة **قوله** وبه يفى لان الاب وكذا من
يقوم مقامه من الاولياء ما موربان ثامر الصلوة اذا بلغها وانما يكون ذلك
اذا كان الولد عنده وكذا الحال في التاديب والاخلاق **قوله** ادا اب النساء
من الخبز والخبز والغزل وغسل الثياب **قوله** وبعد البلوغ اشار به الى
ان المراد من الخبز البلوغ كفى البلوغ به اذ الغالب كونه **قوله** وروى عن
محمد بن داود بن يوسف مثله كما في نفقات المصنف والاعتماد على هذه الرواية
لفساد الزمان كما في الخلاصة وغيث المفتي وبه يفى في زماننا كثرة الفساد
كما في التبيين **قوله** حتى تشتهي وقدروا الليث حد الشهوة بتسع سنين
وعليه الفتوى كذا في التبيين وقد مر في كتاب النكاح ايضا **قوله** لفساد
الزمان اي كثرة الفساد في هذا الزمان فلا يخلو من ان يوجد ميل مشتهاة
الى الفجور او ميل الخلق اليها فلا تقدر امها الدفع على ان كثيرا ما ترضى
الانتهات في هذا الزمان باختلاط البنات مع الاجانب والاولياء فانفون
غالبا عن ذلك **قوله** اي بالبنات منهن اي من الاب والجدة والظاهر ان
يقول منه راجعا ضميره الى الاب اذ هو الموافق لما سبق **قوله** مطلقة قيد بها
لان المكروه ليس لها الخروج به من بلد الى اخر مطلقا بعد ابقاء التعجل ضمنا
بعدها خرجت معه واطلقها لكنها مقيدة بالبانة لان المطلقة رجعا حكمها
حكم المكروه **قوله** لما فيه من اضرا الى لان حق السكنى للزوج ومعتدة
البائن ليس لها الخروج قبل انقضاء العدة مطلقا **قوله** الا الى وطنها اطلقه
فشمل القرية فلها ان تنقله من مصر الى قرية وقع العقد بها وهي قريبتها
كما في شرح الطحاوي والمنصوص عليه من الحاكم الشهيد في كافيته وما في شرح

قدرة ابو بكر الرازي بتسع سنين
والخصاف بسبع وعليه الفتوى
كما في الخزانة وغيره

هذا جملة معترضة بين العطف
والعطف عليه وهذه الرواية
غير ظاهرة في الرواية وروايتها
تخص فلا يهرها صرح به في
التجسس

البقال من انه ليس لها ذلك ضعيف كما في البحر **قوله** لان الانتقال الى تعليل لقوله
بان لها النقل وقوله لكن الانتقال الى دليل مع اشتماله على التعليل لقوله
الا الى قرية من مصر وافادة هذا الكلام غنى عن البيان وترتيب المسائلين
سيما احدهما على طريق الاستثناء واثبات دليلهما على هذا الترتيب لا يكاد
ان يعد تشويشا كما لا يخفى **قوله** حتى الجدة بالجد عطف على غيرها **قوله**
للمصغرة عمة موسرة قيد بالعمة واراد بها من له حق حضنة في الجملة فتكون
الحالة كذلك لانها من قرابة الام واختار ذكرها لانها المتأخرة في الترتيب
فذكرها غنى عن ذكر من فوقها في الترتيب وثبت لها هذا الحكم بالطريق الاول
وذكر في الزبدة ان الاب اذا وجد امراة اجنبية ترضع الولد بغير اجر
او بدون اجر المثل والام المبتومة باجر المثل فالاجنبية اولى **قوله** وهي
تالي الى الواو حالية **قوله** اي تمنع من الحضنة يعني بجانا وقوله وتطالبه
اي الولد بالاجر ونفقة الولد الظاهر ان يقال ونفقته كما ان الظاهر ان يقال
وتطلبه وان يقال للولد بدل من للمصغرة نعم لو كان الضير المنسوب راجعا
الى الاب كما هو المصريح به في الولو الجية استقام الكلام وقيد شيخ الاسلام
جوزي زاده الاب بالمعسر وقال وهو الظاهر الموافق لسائر الكتب **قوله**
يفهم منه انه لو كان الاب موسرا لا يقدر اخذ الصبي من الام تامل **باب**
النفقة هي في اللغة ما ينفق الانسان على عياله ونحو ذلك قال تعالى ان
تقبل منهم نفقاتهم ويقال انفق الرجل من النفقة قال تعالى لينفق ذو
سعة من سعته كما في البحر نقلا من ضياء الملوم فيظهر منه ان المراد من النفقة
هنا هو اسم للشئ الذي ينفقه الرجل على عياله وهو المناسب لعناء المنقول
عن محمد رحمه الله لا بمعنى الانفاق لانه يقتضي تقدير مضان في معناها المنقول
اي انفاق الطعام الى اوائل على ان الطعام بمعنى الاطعام والكسوة بمعنى
الاكساء والالباس والسكنى بمعنى الاسكان حتى يناسب اول كلامه باخرا
بعد كون كل منها خلافا للظاهر بخلاف ما في الظهيرية من ان النفقة الواجبة
هي المأكل والملبس والسكنى وهو صريح فيما قلنا **قوله** هي تجب اي النفقة
تجب على الغير للغير وهو المراد هنا تدبر **قوله** لانها اصل النسب وان لم يكن
اصلا له بالكلية الا ان كونها اصلا ولو من جهة وهو الاكثر يقتضى تقديمها
واضا قدمها للامعة والمناسبة لما تقدم من النكاح والطلاق والعدة
وغيرها واقع استطرادا **قوله** على الزوج حر كان او عبدا تزوج باذن
مولاه ماضرا كان او غائبا **قوله** ولو صغيرا ولا يؤخذ ابو الصغير بالنفقة
ان لم يكن مال للصغير الا اذا ضمن كافي المهر كذا في الخلاصة **قوله** لزوجته
اشار بها ان نكاحها صحيح لان الزوجية فيه فالمكروه بنكاح فاسد لان نفقة
لها كذا في الخاتمة **قوله** فلا تجب النفقة وبه قال جمهور العلماء والشافعي
في قوله المختار وفي قول له تجب وان كانت في المهد قبل هذا القول هو لان
تزوجها مع العلم بانها صغيرة لا توطأ واحتجها الى النفقة بتحقيقها قدام
الزوج على تزويجها مع العلم دليل التزام نفقتها اقول قد ثبت ان وجوب
النفقة لاجل احتباس بنفع به الزوج انتفاعا مقصودا بالنكاح وهو

فيه رد للمولى
الواو

اي زبدة الفتاوى كتاب
كبير ملو بالمسائل

واما حمل قوله هي اسم بمعنى الانفاق
على احد معني النفقة وقول محمد
على اخر منها وهو كونها اسم ما
ينفق فيعبد جدا لان لا يكون
ح بين المعنى اللغوي والشرعي
مناسبة تدبر

الجماع او الدواعي وكلها مفقودان فيها فتسقط النفقة ومن ذلك حكموا بنفقة
الرتقاء والقرناء لان الثاني غير منتف عنها وباقي التفصيل في فتح القدير **قوله**
كبيرة الحرية او امة بواها مولاها منقلة الى بيت الزوج صحيحة او مريضة في بيت
الزوج او منتقلة من بيته باذنه **قوله** اي من شأنها ان توطأ واختلف في حد
صلاحية الرطب والصحيح انه لا عبرة بالسن وانما العبرة للاحتمال والقدرة على
الجماع اذ الصحة تحتمل الجماع وان كانت صغيرة السن كذا في التبيين وذكر القباي
انها بنت تسع واختاره مشايخنا انتهى في المنصورية وعليه الفتوى **قوله**
وهو اختيار الخصاص وعليه الفتوى قال اللؤلؤي وهو الصحيح وعليه الفتوى
قوله نفقة اليسار الخ وفي المجتبى انها تختلف باختلاف الأماكن والعادات
فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان وان شاء فرضها
انصافا وان شاء نزعها وقضى بالقيمة انتهى **قوله** وقال صاحب الميسر الخ قال
في التحفة هو الصحيح كما قال به صاحب البدائع وقد عرفت انه ان اختلف التصحيح
فالعمل بظاهر الرواية الا ان غير ظاهر الرواية رجح بوجه اخر وهذا هو وعليه
الفتوى فيقارن في الترجيح فيعمل باحدهما تدبر **قوله** وهو وجوب النفقة
الخ اذا لم يبالها بالنفقة ولم تمتنع هي نفسها **قوله** خرجت اي حقيقة او حكما
فشل عدم تمكينها له من الدخول في منزلها الذي يسكنان فيه من غير مسأكتها
منه لنقلته والتحويل الى منزل نصارت كانتا نشزت الى موضع اخر من منزله
وشمل ايضا امتناعها ابتداء عن الجئي الى منزله **قوله** من بيته اطلقه فشمل
البيت الملك والمستأجر والمستعار ولكن لا يشمل المصوب لانه ليس منزلا
له اصلا ولذلك خرجت منه او امتنعت من الانتقال اليه لا تكون ناشزة كذا
في البدائع وغيره وهكذا المفهوم من قوله بلا حق **قوله** والزوج قادر الخ و
للزوج الجبر على الوطئ بدليل ان المبكر لا توطأ الا جبرا وكرها كذا في البحر
الرائق **قوله** ويجوز ستة بدین قديمه لانها لو كانت محبوسة ظلم يكون لها النفقة
وهذا قول ابو يوسف والمذكور في الجامع ان لا نفقة له كذا في الظهيرية وفي الجامع
هو الصحيح كذا في الذخيرة **قوله** كرها انما قيد به في التصوير لانها لو كانت راضية
بالغصب لم تستحق النفقة ايضا بالطريق الاولى **قوله** ولو سافرت اي للبحر
لا مطلقا تدبر **قوله** ولما اشار بانها مائة اليه انه يملكها وهو ظاهر
الرواية عن اصحابنا الثلاثة كما في الذخيرة وقيل هو كل من يخدمها خرا كان
اخره ملكا لها اوله او غيرها واطلق الخادم فشمّل العبد والجارية كما في
غاية البيان وشرح البرجندي الا انه اكثر في كلام محمد بمعنى الجارية كما في
في المغرب ولهذا خصه الرطبى بالجارية المملوكة فظهر منه انه لا يتصور خدام
للامنة على ظاهر الرواية وعلى غيرها لا تستحق نفقة خدام لها لانها خادمة
في نفسها كذا في الكافي **قوله** وهذا من تمامها اي نفقة الخادم من تمام كفايتها
لكن يلزمه ان الكفاية للخادم لا يبلغ نفقة المراءة ويكون بارخص ما يكون
وله خف لانه يحتاج للخروج بخلاف المراءة كذا في الثانية **قوله** في الاصح
اي اصح الروايات اختار عن قول محمد بوجوب نفقة الخادم على الزوج
المعسر ايضا ان كان لها خادم كما في الذخيرة **قوله** قال في شرح غاية القسوى

من الشافعية

الحاصل ما ذكره هنا السيد ركن الدين في شرح الحاوي انه لو غاب الزوج
وهو موسر في غيبته او لم يثبت اعساره فلا نسخ على ظهور الوجهين لكن ان
عرف موضعه فالحاكم يكتب الى حاكم بلد الزوج حتى يامر بتطليقها او الانفاق
وان لم يعرف او تعذر المطالبة فحكم الممتنع عن الانفاق في حال الحضور
وهو عدم الفسخ على ظهور الوجهين هذا خلاصة الشارح المذكور لم يذكر
كون الفسخ مختار للطبري وابن الصباغ الخ بل ذكر ان الاعسار بنفقة الخادم
لا يثبت الخيار على المنصوص لسهولة الصبر عن الخادم فان اكثر الناس
يقومون بامرهم بلا خادم وهو اختيار الشافعية ابن علي وابن الصباغ والدوباني
انتهى فظهر بما ذكرنا ان الفسخ بعدم ابغائه وامتناعه غائبا كان او حاضرا
قول غير معتد به عندهم ولذلك لم يذكر فقها في محل الخلاف لا التفريق
بسبب العجز عن النفقة تدبر **قوله** فلا وجه لما ذكر الخ والم قد ظهر وجهه بما
ذكرنا قبل ان الفسخ بعدم الانفاق قول غير معتد به عنده بل قال به القاضي
ابو طيب الطبري كما قال به ابن الهمام في الفتح ولذا قال صاحب البحر الرائق انه
ليس مذهب الشافعية **قوله** لما ذكرنا ان العجز لم يثبت لان المال غادر راج
ومن الجائز ان الغائب صار غنيا ولم يعلم به الشاهد فصار مجازا في هذه
الشهادة والقضاء على الغائب عند الشافعية وفي احد الروايتين عند
ابن حنيفة انما ينفذ اذا ثبت المشهود به وهناك يثبت عند القاضي ذلك وهو
العجز فكيف ينفذ قضاءه عليه هذا من كلام ظهير الدين المرغيناني **قوله**
نعم يرد هذا اي ما في شرح الهداية **قوله** وتؤمر بالاستدانة اي على الزوج
ما ضره كان او غائبا هذا في رواية الاصل كما في شرح البرجندي وفي السراجية
لا تؤمر بالاستدانة عليه لو غائبا **قوله** فايسر وكذا لو ايسرت تم لها
نفقة يسارها وهو الوسط على ما هو الموافق لما سبق من اعتبار حالها فا
لاولى ان يقول فايسر احدها او كلاهما تم لها النفقة فيكون كلامه شاملا
لثلاث صور تنجم نفقة اليسار بيسارها بعد فرض نفقة العسار وتنجم
الوسط بيساره او بيسارها على رواية الخصان والمراد هنا هذا كما لا يخفى
واقول لو كان الامر بالعكس بان فرض نفقة اليسار فاعسر احدها او كلاهما
وطلب الزوج النقص للقاضي ذلك وهذا يحتمل ثلث صور ايضا تدبر العلم
عنده تعالى **قوله** بخلاف المهر متصل بقوله وليست بعوض يعني ان المهر
عرض عن ملك البضع ولا يحتاج الى تأييد بالقضاء **قوله** او طلقها اي
رجعيا كان او بائنا كونه مسقط النفقة المفروضة رواية الخصان كما في
الخانية والظهيرية وبه كان يفتي الصدر الشهيد والشيخ الامام ظهير
الدين المرغيناني كما في الخلاصة والبرازية وفي الخزانة الاصح ان النفقة
المفروضة لا تسقط بالطلاق انتهى وقال صاحب البحر ان ظاهر ما في الخانية
والظهيرية ان الخصان زاد الطلاق من عنده تفقها وليس له اصل في
المذهب فالذي يتعين المصير اليه على كل مفت وقاض اعطاء عدم السقوط
انتهى وقوى كلامه بتضعيف القول بالسقوط بالطلاق لامور ثلثة
ذكرها في شرحه **قوله** ولا تسترد المحلة ان كانت هالكة فبالانفاق وان

فيه رد للمولى
خسر

فيه رد
للمولى
خسر
وفي المقدسي تفصيل
فليطلب منه

كانت قائمة أو مستهلكة فكذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه الفتوى كما في فتح
 القدير وسواء كان المجلد الزوج أو ابنة كما في الولاء الجدية وغيرها **قوله** ثم ما بت
 أحدها وكذا لو طلقها كما في الخائنة وسواء كان الموت أو الطلاق قبل الدخول أو بعده
 كما في فتح القدير والمتن يحتمل هذه الصور بالطلاق والشرح يحول على التمثيل كما
 لا يخفى **قوله** يباع القن المأذون له قيده لأنه عند عدم الإذن لم تكن زوجة
 له حتى تجب لها النفقة ولذلك لم يقيد به في بعض الكتب لا غناء لفظه الزوجة
 هذا القيد **قوله** والمشتري عالم الح اولم يعلم ثم علم فرضي قيده لأنه لو لم يعلم
 بماله أو علم بعد الشراء ولم يرض فله رده لأنه عيب اطلع عليه كذا في فتح القدير
قوله زوجته اطلقها فتمت الحرة ولو بنت مولاه والامة لكن تستثنى منها
 امته سيد العبد ولو بواها بيتا فإنه لا نفقة لها على العبد والمسئلة مفصلة
 في الذخيرة **قوله** يباع مرة أخرى لنفسه بقية من الالف ولو اجتمع عليه
 نفقة أخرى بعد اداء الالف بالبيع مرتين يباع ثالثا وهلم جرا هذا غاية
 المراد من المصنف ولكن في تصوير المصنف نظرا ول من زل قدمه فيه صدر
 الشريعة وتبعه شراح النقاية البرجندی وتبع المصنف ايضا قال في العناية
 قال تسمى الامة السرخسي فان بيع ثم اجتمع عليه نفقة مرة أخرى بيع ثانيا
 انتهى وفي الولاء الجدية العبد انما يباع في جميع المهر فاذا بيع فيه لا يباع مرة
 أخرى وان بقي شيء من ذلك المهر فاما النفقة فانما تجب شيئا فشيئا فاذا بيع
 فيها فاما يبيع فيما اجتمع من النفقة وصارت واجبة فاما بما لم يجتمع ولم تصر واجبة
 لا يتصور البيع فيه فاذا واجبت نفقة أخرى فهذا دين ما دلت لم يبيع فيه مرة
 فما ز يبيعه انتهى فهذا صريح في ان العبد لو بيع في نفقة مجتمعة ولم ينف بكلمها
 فاشتراه من هو عالم به لا يباع ثانيا بل بقية النفقة الماضية به عليه او لا
 صاحب الا يباح وثانيا صاحب البحر وفيه تفصيل وقد شنع وقال هذا سهو ظاهر
 فاحش مخالف لتصريح الفقهاء **قوله** بسبب آخر كالمهر او دين حصل من تجارته
 ما ذونا او من جانيته **قوله** والفرق الح هذا ينادى باعلى صوت انه لا يباع مرة
 أخرى في نفقة مجتمعة بعد ان يباع فيها ما لم يتجدد وما لم يكن نفقة حادثه بعد
 البيع ومع هذا لم يقتضه العلم عنده تعالى **قوله** ولو كان مدبرا او ابن ام
 الولد بعد كونها ام ولد كذا في البحر **قوله** لا يباع الح وانما عليهم السعاية كذا
 فيه **قوله** لانه يقبل الح فيصير بيعه لزوال المانع **قوله** اي حلى بينها الح اشار
 به الى ان التبنوة هنا عبارة عن التخلية وعدم الاستخدام **قوله** الا بها
 اي بالتخلية وقوله وعدم استخدامها عطف على الضير المجرور بدون اعادة
 الجار لفظا ولكن هنا هو مقدر والمقدر كالمفرد والمنطوق به صرح به
 في حواشي الكشاف عند قوله تعالى نساء لون به والارحام وقال الشيخ الجعفي
 في شرح الشاطبية اعادة الجار منطوقا به او مقدر انما هي على الاختيار لاعلى
 اللزوم والاضطرار وايضا في مذهبا كثر البصريين لاكلهم والكونيون
 ويونس والافخس يجوزونه بلا اعادة لالفاظ ولا تقدير انتهى **قوله** بما ذكر
 اي بالتخلية وعدم الاستخدام اي التبنوة **قوله** لزوال الموجب وهو التفريق
 لمصالحه **قوله** متى شأوا ليس تعميم الوقت على طلاقه بل المراد منه الاوقات

فيه رد للولي خسرو
 وصدور الشريعة
 والبرجندی
 ٢

اي ما قاله صدر
 الشريعة
 انتهى
 وبعد تحرير هذا المقام زمانا
 رأيت في هذا كتاب نقلا عن
 جري زاده قوله والفرق الح هذا
 حق قد انطقه الله تعالى هنا
 بالحق واغترى بالباطل السابق
 وهو تصوير مرة أخرى بكلام
 صدر الشريعة ولم يتدارك
 انتهى

التي لا يكون فيها مخالفة الزوج معها بالجماع وما يتعلق به **قوله** وليس عليه
 في ذلك ضرر يشترط به الى انه لو كان في التكلم ضررا للزوج بان وقع منهم الاغواء
 على مخالفة الزوج فله المنع ايضا كذا في شرح البرجندی **قوله** والصحيح ان لا
 منع الح وقد اختار بعض المشايخ منعها من الزوج اليها والحق الاخذ بقول
 أبي يوسف في النود وهو تقييد صحة خروجها اليها بان لا يقدر على اتيانها
 اما ان قدرا على الاتيان فلا تذهب فان لم يقدر عليه ينبغي ان يأذن لها
 في زيارتها المحين بعد المحين على قدر متعارف اما في كل جمعة فيبعد فان في كثرة
 الخروج فتح باب الفتنة سيما انها شابة والزواج من ذوي الهيئات بخلاف خروج
 الابوين فانهم ايسر وهكذا في محرم غيرها حيث يفيد صحة خروجها اليه في كل
 سنة فلها الخروج الى كل منهم ولو بغیر اذنه كذا في البحر الرائق نقلا وفيها وفي
 فتح القدير وحيث ابحاها الخروج فانما يباح بشرط عدم الزينة وتغيير
 الهيئة الى ما لا يكون داعية لنظر الرجال والاستمالة قال الله تعالى ولا تبرجن
 تبرج الجمالية الاولى انتهى **قوله** نفرض هو النفقة وهي الطعام والكسوة
 والسكنى لما سبق وكذا في الذخيرة **قوله** لزوج الغائب اطلقه فتمت الح المفقود
 وغيره كما في شرح الطحاوي **قوله** وطفله مذكرا او مؤنثا اذا الطفل يطلق على كل
 منهما كذا في المغرب وحكم الولد الكبير العاجز عن الكسب او الانثى مطلقة
 مادامت فقيرة كالصغير لما سبق **قوله** وكذا نفقة امراء ابنة الفقير الغائب
 ونفقة ولده كذا في شرح المسكين وفي الولاء الجدية ان كل موضع او جنيها
 فيه نفقة الولد فانه يدخل فيه اولاده واولاد البنات والبنين انتهى **قوله**
 من جنس حقهم حال من قوله في مال وعليه تفسير المصنف وقوله د ر ا هم
 اوردنا غير على طلاق النفقة وقوله او طعاما او كسوة بناء على ان المفروض
 كل منهما فقيد بها بقوله من جنس حقهم اهتماما لهما بانه انما يفرضان لو كانا
 كذلك **قوله** ولا يباع مال الغائب الح اي عرضه او عقاره الذي كان عند
 احدكما هو وضع المسئلة عليه وبقرينة قوله فيما سيجي ببيع الاب عرض ابنه
 الح تدبر **قوله** من عنده المال اطلقه فتمت ما اذا قال من عنده ان الغائب مرفق
 ان لا دفع شيئا الى زوجته او طفله او غيرها فالحاقضى لا يلتفت اليه ويأمر
 بالانفاق ولا ضمان عليه كذا في الذخيرة **قوله** يعني المضارب الح اشار بهذا
 التفسير الى ان المراد من لفظه عند هنا معناه اللغوي وهو القرب وهو اعلم
 من القرب بيده والقرب بذمته والاول المضارب والمودع والثاني الدين
 لا معناه الاصطلاحي وهو الحضرة وهي حقيقة في الامانة ويجازي الدين فسقط
 قول من قال لو قال المصنف عنده او عليه المال كان اولى لان عند الامانة
 قلوا يستعمل هنا لها والدين كان جمعا بين الحقيقة والجواز بلفظ واحد وهو
 لا يجوز عندنا انتهى **قوله** وبالولاد اي يكون الطفل ولده ويكونها ابويه
 قيد باقراره بالمال وبالسبب من الزوجية وغيرها لانه لو وجد كون المال للغائب
 او وجد السبب لم تقبل بينة من يطلب النفقة لاعلى المال لانه ليس بمجتم
 في اثبات الملك للغائب ولا على السبب لان من عنده المال ليس بمجتم في
 اثبات السبب على الغائب كذا في الخائنة من كتاب الودعة **قوله** ويحلفها

فيه رد لصاحب
 البحر الرائق
 ٢

وكذا يحلف ابويه وما من طفله ضمن التحليف بالزوجة لانه لما كان سوقا لكلام
في الزوجية وذكر الطفل والابوين استلزاما للاشتراكهم بها في الحكم ختم
كلامه على مقتضى السوق كما لا يخفى **قوله** لم يعطها ولم يعط طفله او ابويه
النفقة في العجالة الكافية وقد قالوا النفقة العجالة للقريب اذا هلكت او
سرت فانه يقضى له باخرى والمفروضة لو هلكت او سرت او سرقت او سرقت
قبل مضي الوقت لا يعرض له اخرى هذا زبدة ما في الذخيرة وغيره **قوله** ويكفلها
وكذا يكفل ابويه وما من طفله اما اخذ الكفيل منها لاحتمال انه قد يجعل لها
النفقة او كانت ناشرة او مطلقة قد تمت عدتها واما اخذه من الابوين
ومن ما من الطفل فانما هو لاحتمال التعجيل كذا بعضهم من المستصفي و
البحر الرائق **قوله** او التفريق لعدم الكفاية اعاد ذكره وان كان يرى
واخلاف التفريق بلا معصية لافي الزوج بلا كفاية روايتين انعقاد النكاح
وعدمه فعلى الاول يوجد التفريق المزبور فيكون من قبيل عطف الخاف
على العام اهتما ما فيه للاختلاف رواية اخرى وعلى الثاني هذا التفريق غير
التفريق الاول تدبر فيكون من قبيل عطف النظر على النظر وعلى كلا
التقديرين عطفه لا يخلو عن افادة ونكتة كما لا يخفى **قوله** فاقامها عطف
على قوله ان لم يترك او جزاء شرط بخلافه والثاني في شرحه مطولة وان
وقعت في النسخ بناء اسمية **قوله** وقال زفر وهكذا روى عن ابن يوسف
ايضا كذا في فتح القدير **قوله** او باننا قابله الرجعي فشمع الثلث وما دونها
ولم يقابل التصريح يخرج تدبر **قوله** ومعتدة التفريق يدخل فيه تفريق
باللعان والعنة او يلائمه مع عدم فيه حتى مضت اربعة اشهر او بابائه
الاسلام اذا اسلمت هي وارثته وابتقيله بنت زوجها بما يوجب
الفسخ او البينونة **قوله** لا الموت اى لا يجب شئ المعتدة الموت ومعتدة
المعصية كذا في شرح المسكين هذا هو الظاهر من الاطلاق فشمع ما ملا
وما لا وهو الصحيح كما في الخلاصة وما ذكر من انه اذا الخ ناش من اختلاف
السلف حيث قال بعضهم نفقة الحامل في جميع المال وقال بعضهم لا نفقة
لها في مال الزوج والثاني وان كان صحيحا الا ان اتفاق الوصي لما كان باذن
القاضي على الاول لم يضمن هذا واذا اتفق الوصي عليها باذن القاضي لا يضمن
الورثة الوصي كما في الظهيرية اطلق المنفى فشمع ان لا سكنى لهما اما عدم
السكنى لمعتدة الموت كعدم النفقة والكسوة فقد صرح به في المبسوط
واما معتدة المعصية فلها السكنى فقد صرح بوجوبه في الحائنة وشرح
الطحاوي فيظهر من هذا نوع تصور المصنف هنا **قوله** بان تداد معتدة
الثلث قبل الثلث اتفاق والمراد هنا البينونة بالواحدة او اكثر كذا في الشرح
قوله فتجب اى الطعام والكسوة والسكنى **قوله** على الاب اى لو خرا
اذ لو كان عبد الا يجب عليه نفقة ولده كذا في الخلاصة **قوله** لقوله تعالى
وعلى المولود الخ وهو عبارة في ايجاب نفقة المنكوحات وشارة الى ان نفقة
الاولاد على الاب وان النسب له والمولود له بالطلاق بشمل الغنى والفقير
فالعبرة لما افادت بتقديم المسند مصره النفقة عليه حملت الاشارة عليه

لان بيان وجوب النفقة بسبب
الزوجة اما نفقة الطفل والابوين
فمن قبيل وجوبها بسبب النسب
ولم يبين بعد تدبر مسنده

اذا الاول تفريق بعد صحة العقد
والثاني تفريق عند عدم صحته
والاعادة تدل على الغايرة
مسند

فيه رد للملاسرورى
ومولانا الوائى
م

قوله النفقة اراد بها الطعام بقربة
عطف السكنى عليها والا قد سبق
في صدر الباب انها تشمل الطعام
والكسوة والسكنى ولم يذكر
الكسوة هنا كما لم يذكر في
الكتاب لان العدة لا تطول غالبا
فتستغنى عنها اما لو احتلت
لطول المدة بان كانت تمتد الطهر
في عدة محض او ظهور بحد لا نفق
كسرتها الاولى فالقاضي يفرض
لها الكسوة هذا ما فهمه الفقير
من المعبريات من

حيث كان ظاهر الاطلاق يقتضى
نفق الثلث في كل المعتدة وقد
عرفت وجوب السكنى لمعتدة
العصية وقال في شرحه اى لا يجب
النفقة على اى الطعام لما اراد
به في اول هذه المسئلة فلا وجه
للاقتصار على الاراد بها الطعام
والسكنى والكسوة فيكون
تخليطاً في مسئلة تدبر منه
وجه ان نفقتهم لما وجبت على
الزوج لاجل الولادة فوجبت نفقة
الولد على الوالد يكون بالطريق
الاولى مسنده

تدبر **قوله** بالسوية الخ وفي الحائنة ان كان للفقير ابان احدها فانق والآخر
يملك نصا با كانت النفقة عليهما على السواء وكذا لو كان احدهما مسلما والآخر
ذميا فلهى عليهما على السواء انتهى قال الحلواني اذا تفاوتوا في اليسار تفاوتوا
فاحتسبوا بما لا تفاوت في قدر النفقة كذا في الذخيرة **قوله** وهو الصحيح
وفي فتح القدير وهو الحق وهذا احتراز عن رواية عن ابينيفة ان النفقة
بين الذكور والانات للذكر مثل حظ الانثيين كذا لا رث كافي الوائى **قوله**
لولده وكذا ولد ولولده وان سفل ما لم يوجد ابوه لما ان الحد انما يقدم
مقام الاب عند عدمه **قوله** حتى كان الصغير الخ وكذا لو كان الصغير غنيا
والاب فقيرا يجب نفقة ابيه عليه كذا قيل لا بد من تقيد الولد بها بالحرية
لان الولد المملوك نفقته على المالك لا على ابيه حرا كان او عبدا انتهى قول
لا حاجة الى هذا القيد لانه معلوم بما سيبي ولا بد ليس بمخصوص اذ حال الابوين
كذلك وكذا في غيره تدبر **قوله** وكذا طلبه العلم الخ وصرح في الفينة بانه هو
المختار وفي التاتارناينة ولو خرج في طلب العلم الى دار الغربة للتعلم فعلى
المسلمين كفايته ونفقته لولم يتروق من بيت المال انتهى **قوله** واما الاجرة
الخ فالجدة تشمل اب الاب وان علا واب الام وان علا والجدة كذلك جزم به
في الذخيرة **قوله** وان قدر واعلى الكسب هذا ظاهر الرواية صرح به صاحب
الذخيرة والعناية **قوله** لانهم يتضررون الخ ولان معنى الاذى في ايكال له
الى الكدر والتعب اكثر منه في التاتيف المحرم بقوله تعالى فلا تقل لهما ان كذا
في فتح القدير **قوله** ويعتبر فيه اى في وجوب نفقة الوالد والدين والمولودين
قوله على ولدها ذكرا كان او انثى وفي من له والد ولدت من سر ان النفقة
على ولده وان استويا في القرب لترجع الولد بتاويل انت ومالك لا يبيح
كذا في البحر **قوله** ولكل ذى رحم محرم وهو من لا يحمل نكاحه على التابيد والمراد
هنا كون المحرمية من جهة الرحم والقربة اذ لو لم تكن من ذلك الجهة كما بنى العم
ان كان اخاه من الرضاع فانه لا نفقة له كذا في شرح الطحاوي **قوله** او نجونا
وكذا لو معنوها او مفلجها او اشل الدين او مقطوع الرجلين او مفقود
العينين كذا في الشرح **قوله** بقدر الارث والمراد بالارث اهلبته له وان
كان مجبوا على ما سيبي وبقدر الارث قدر ارث ذى رحم محرم عند تعدده
مستويا ولكل نصيب من الارث ولذلك اذا اجتمع لاحد عم وعمه او عم وخال
فالنفقة على العم لرجحانه بتعيينه للارث المفروض بالفعل كذا يفهم من
الكافي وغيره اذا عرفت هذا علمت ان قوله وفي غير الوالد الدين يعتبر الخ ليس
على ملاقاة فلا يرد عليه التقض بوجوب نفقة على الخال دون ابن عم مع الارث
لابن العم خاصة عند اجتماعهما كما ظن من ظن **قوله** حتى لا تجب بالنكاح الفاسد
الخ اذ قد سبق ان الزوجية انما تكون في نكاح صحيح فيكون السبب للنفقة الزوجية
مع الحبس وانكوحه بنكاح فاسد او الموطوءة بشبهة ليست بنزوجة على ما يفهم
من الحائنة وقد سبق ان لكل منهما فسخ النكاح الفاسد لعدم الزوجية به تدبر
قوله ولا يجبر المسلم على انفاق الخ الانسب ان يأتى بهذا الشرح بعد
قوله الذي يبين تحت الاحتراز كما لا يخفى **قوله** عرض ابنه وكذا عرض بنته

صاحب البحر

فيه رد للمولى
الوائى

فيه نوع تعرض
للمولى الوائى
م

ولو قال عرض ولده لكان اشمل اطلقه تشمل الكبير والصغير والحاضر و
 الغائب لكنه مقيد بانه لو كان كبيرا لا يجوز بيع عرضه حال حضرته اجماعا نص
 عليه الامام تراهم زاده كذا في العجادية وسيجي من المصنف في الشرح ايضا
 ولك ان تقول اشار بتخصيص العرض بالذكر الى ان المراد من الابن هنا الكبير
 اذا الصغير يجوز للاب بيع عقاره ايضا وكذا الجنون كما في فتح القدير والعجادية
قوله لان له ولاية الحفظ والحولان له ولاية تملك مال الولد عند الحاجة الى
 لمبانية نفسه كما في استيلا دجارية ولد وقد سبق في باب نكاح الرقيق فوجب
 موافقه عن ضياع نفسه بمال الابن الا انه خص بمكان من جنس محقه او المنقول
 مطلقا لان الانتفاع فيه انما يكون باهلاك العين وذا ما بالاكل او اللبس
 او البيع بخلاف العقار فان الانتفاع فيه كما يكون بالبيع يكون بالزراعة
 وغيرها من بقاءه ولا يخفى ان ولاية الاب دون ولاية ولده المالك فيقتصر
 ولا يمتد على نوع مال كان جنس محقه من ذلك النوع وهو المنقول تدبر تجد هذا
 التحقيق عن التكلف عربا وبيا لقبول حريا **قوله** لنفقة اشار به الى انه لا
 يجوز له ان يبيع الزيادة على قدر ما يحتاج اليه من النفقة كما في غاية البيان
 ولكن بعد ما باع الاب لوصري الاب والام التمن في نفقتهما يجوز كما في
 الذخيرة **قوله** وايضا لا يجوز له العرض الذي كان عند احد الاجل نفقة
 لما سبق فنخص هذا العرض بالذي في يد الاب او في ملك الابن من غير
 تعرض لاحد بالوديعة او الامانة او المضاربة كما هو المفهوم من شرح
 البرجندی تأمل العلم عنده تعالى **قوله** وبخلاف غير الاب من الاقارب وبخلاف
 القاضي ايضا اذ ليس له البيع عند الكل لا في العرض ولا في العقار لا في النفقة
 ولا في الديون كذا في البحر **قوله** قال الزيلعي الح اجاب عنه في غاية البيان
 بان النفقة لا تشبه سائر الديون لانه يلزم القضاء على الغائب فلا
 يجوز بخلاف النفقة فانها واجبة قبل القضاء وانما قضا القاضي اعانة فحان
 بيع الاب لعدم القضاء على الغائب انتهى **قوله** فهو ان ثبت الدين الح
 لا يقال انه لو كان الدين مثبتا ومقضي به على الابن قبل غيبته يقتضي
 هذا جواز بيع عرض الابن للاب واخذ ثمنه لدينه وليس كذلك لانا نقول
 لا يخلو ذلك عن الاحتياج الى القضاء على الغائب لان غيبته مقضي به عليه
 كغيبته مقرا به فلا يجوز بيع عرضه بهما الا بامر القاضي وامره به انما يكون
 باثبات دين له عليه ثانيا او باثبات الاثبات عليه او بمجرد علم القاضي
 نفسه فاكل قضاء على الغائب وكذا اذا كان ما في يد الاب من جنس الدين
 لا يخلو قضاء الدين به عن قضاء على الغائب ايضا فظهر ان ثبوت الدين
 يحتاج الى القضاء البتة بخلاف نفقة الولاد كما سبق من المصنف وهو
 قوله اعلم انه لا يقتضي الح ومن الفقير نقلا من غاية البيان انما يظهر
 ايضا ان هذا فرق حسن ووجه احسن وبه لا يحتاج الى الفرق الى فهم من
 تمثيل الارهاق العلم عند الملك العلام **قوله** ولا يبيع الام الح والحرزاة
 ان الابوين يبيعان عرض الولد الغائب في نفقتهما وهكذا في الاقضية
 وذكر القدر في شرحه ايضا فظهر منه ان في المسئلة روايتين كما هو

فيه رد للواني
 ويعقب يا شيا
 ٣

اقابل مولانا
 الواني
 ٣

فيه رد للواني
 الواني
 ٣

قوله لاجل المحافظة لتعليل الجواز
 البيع وقوله لاثبات جواز البيع
 تعليل لقوله انما يذكر في الح
 قوله من جواز الاول وهو بيع
 الارض لاجل النفقة والمراد
 من الثاني بيعه لاجل الدين من

الظاهر اذا التاثر ان يكون لها ولاية تملك مال الولد عند الحاجة الى صيانة
 نفسها كالاب كذلك او انه يكون ما ذكر ما لا بان الاب اذا باع تنتفع الام
 ايضا لجواز صرفهما الثمن مصرفهما على ما ذكر في الذخيرة فاضيف البيع اليهما
 من حيث عدد المنفعة اليهما كما في العناية لكن ان يكون فيها روايتان اظهر
 اذ المصريح في الكتب المذكورة جواز بيعها على الاطلاق والتوجيه القاضي
 يقتضي انتفاء الجواز عند فقد الاب او عدم بيعه تدبر **قوله** فمن مودع
 الابن الح ينبغي ان يقال فمن من عنده مال الغائب لو انفق على بويه ومولود
 وزوجه اطلق من عنده فشميل مدبون الغائب كما في الولو الجية والمودع و
 المضارب كما سبق وزاد مولودية وزوجه لانه لا فرق بين الابوين وبينهم
 في وجوب النفقة عليه قبل القضاء وفي عدم ضمان من عنده المال اذا اتى بامر
 كما في الحانية من كتاب الوديعة وفي البحر هنا والمراد من مال الغائب مكان
 من جنس نفقة هو لاء لما سبق من ان عرض الولد او الزوج اذا كان في يد الغير
 لا يباع للانفاق بالوفاء ولقوله هنا اذا كان من جنس النفقة ولعنوان انفق
 دون باع لنفقة او سلمه لبيعه لها ومراد من الضمان قضاء لادانة اذ لا ضمان
 عليه بينه وبين الله تعالى حتى لو مات الغائب حل له ان يجلف لورثته بانه ليس
 لهم عليه حق لانه لم يرد بالانفاق بما عنده غير الاصلاح كما في فتح القدير
 والله يعلم المفسد **قوله** لانه ملزم امره ملزم لعموم ولاية القاضي **قوله**
 فتجب اى الطعام والكسوة والسكنى المعبر عنها بالنفقة لما مر **قوله** اى المولى
 يعنى امره القاضي مولى العبد ببيعه ولا يبيعه القاضي اذا رأى ذلك
 كذا في شرح الاقطع ومراد المصنف قول البيهقي لانه لم يقل باع القاضي
 قال في القينة هنا ونفقة المبيع على البايع مادام في يده وهو الصحيح انتهى
 اعترض عليه بان فيه اشكالا لانه لا ملك للبائع لارقبته ولا منفعة فينبغي
 ان يكون على المشتري وتكون تابعة للملك كما في المهر ونذا يقتضي
 كون القول بوجوب النفقة على المشتري هو الصحيح هذا ما صلب اعتراض
 صاحب البحر الرائق وصاحب القينة اقول ان خروج المبيع من ملك البايع
 بعد البيع قبل القبض انما هو باعتبار ان لا يقدر الفسخ ولا يمنع عن قبض
 المشتري اذ هو باق على ملك البايع في يده الى قبض المشتري ولذلك اذا
 هلك في يده يهلك على ملك البايع فيفسخ البيع فلا يطلب من المشتري شيئا
 عند عدم قبض الثمن ويرده عند قبضه ولا يطلب المشتري شيئا من البايع
 عند استهلاكه وكثرة قيمته من الثمن فظهر منه ان يده لم يكن يد امانة ولون
 وجهه لم يكن المبيع باقيا في يده على ملك المشتري بخلاف المهر ونفاته باق
 في يد المرتهن على ملك الراهن ويده يد امانة من وجهه ذلك لزم ضمان الكل
 عند التعدي فانفردا اذا عرفت هذا التحقيق علمت ان القول بما يجب بالنفقة
 على البايع مادام في يده هو الصحيح العلم عنده تعالى **قوله** اى وان لم يقدر
 على الكسب بان كان منا او جارية حسناء لا يراجر مثلها اما اذا كان صحيحا
 غير عارن بمشاعته فهو لا يكون عاجزا عن الكسب لانه يمكن ان يواجر نفسه
 في بعض الاعمال كحمل شئ وتحويل شئ كعين البناء وفي الخلاصة لو اعتق

انما قال ينبغي بناء على ان
 التخصيص بالذكر يحمل
 على التمثيل
 ٣

من المصلح
 ٣

فيه رد لصاحب القينة
 وصاحب البحر الرائق
 ٣

عبدنا او موقدا سقطت نفقته عن المولى وبنفق عليه من بيت المال انتهى
كتاب العتاق **قوله** العتق بكسر العين وسكون التاء والعتاق بفتحها
اثبات القوة الى اى في المملوك **قوله** التي بها يصير الى صفة كاشفة
للقوة الشرعية اذ القوة الشرعية عبارة عن الاهلية المذكورة والقوة
المسفورة **قوله** كالقوة الحقيقية الى مرتبط بقوله القوة الشرعية بازالة
الملك **قوله** او ازالة الملك الى من المملوك عطف على قوله اثبات القوة الى
قوله وما صله الى حاصل معنى الازالة المذكورة جعل المملوك غير مملوك
لاحد **قوله** ويلزمه الى اى يكون اثبات القوة الشرعية لازما للازالة المذكورة
نظير منه ان التعريف الثاني اخضر من الاول والاول ابين من الثاني **قوله**
لان المملوك سواء كان قنا مجورا او ماذونا في التجارة او مكاتب او مدبرا او ام
ولد لا يملك الاعتاق لانعدام ملكه حتى لو اشترى العبد المأذون او المكاتب
محرما منه لا يعتق عليه لعدم الملك لهما كذا يفهم من البحر وغيره **قوله**
وان ملك يعنى انه لا يملك العتق وان قال له غير في غير جعلته في ملكك
فاعتقه المخلص لا يعتق اذ لا يعتق الا في الملك وقد عرفت انه ليس باهل
له **قوله** اى عاقل بالغ ولو كان في المرتد اطلاق فعنده موقوف وعندها
نافذ وسواء كان مليا او مدبونا صحيحا او مريضا من الموت وان كان مقبرا
من الثلث لانه وصية فاكلل مراد المصنف اشار باطلاة اليه بقوله عاقل
كما خرج المجنون خرج المعتوه والمدهوش والمبرسم والغبي عليه والتام فلا يصح
اعتاقهم كما لا يصح طلاقهم كذا في البحر **قوله** اعتقت وانا صبي الى فيذكره استلزام
هنا استغنى عن التصوير فيما بعد كما لا يخفى **قوله** ولهذا لا يملكه الى الضهير
المصوب راجع الى الاعتاق والجور الى الصبي والراي بان عدم قدرتهما
الاعتاق على الصبي لعدم قدرتهما مطلقا لانهما اهل للاعتاق وعدم نفوذ
اعتاقهما عليه لكونه ضرا محضا **قوله** حال من ضهير بيع الى حال كون اعتاقه
المملوك في ملكه سواء كان منجزا او معلقا كتحقيق العتق بدخول الدار ونحو
قوله بلاينة حتى لو اعتق مخطئا او سكرانا او مكرها وقع العتق وان كان
الغالب في الاخبار من ان لاينة له اذ لو لم يشترط لصحة العتق **قوله** واذ الاشتباه
عطف على قوله لازما واذ تعليلية فيكون عطف جملة على علة الى الاشتباه
هنا الى في صريح الاعتاق وقوله فلاينة جزاء شرط مقدر الى اى اذا لم يكن
الاشتباه في الصريح فلاينة فيه او كلمة اذ هنا شرطية الى الحاجة الى
التقدير كانت حرج الى اشار به اكتفاء هذه الالفاظ الى انها كما يطلق على
العبد تطلق على الامة وتعتق حتى لو قال لعبد يا حرة او لماريته يا حرة
يعتق كافي للخلاص ولكن قال في الاختيار ولو قال لامته انت حرة او لعبد
انت حرة لا يقع العتق الا بالينة لانه ليس صريحا فيه انتهى يؤيد
الاختلاف في هذه ابنتى لعبد على ما سيبي **قوله** فان لفظ الاخبار
الى شروع الى التعليل على طريق النشر بعد لف المسائل فهنا من تبسط
بقوله كانت حرج الى وقوله والفاء مرتبط بقوله او يا مولا الى **قوله**
صدق ديانته وثمرته انه لو لم يحكم عليه بالعتق فاستخدمه المولى ولو بالكر

العتق والعتاقه كلها بالفتح
المزوج عن الرق والعتق
بالكسر اسم منه قهستانى

فيه رد للمولى
الوانى

اشار به الى ان الواو في ولاعتق
تعليلية مسك

فيه كلام على الواو

اشار بهذا الحكم كذلك اذا كان
الايجاب من المولى واما اذا كان
من الرقيق بان قال يعنى نفسى
تقال المولى قد فعلت عتق و
يسعى بعتقه كذا في البداية
ولم ار الحكم في الهبة والظاهر
ان يعتق فيها لانها تملك
عين بلا شرط عوض بخلاف
البيع اذ لا يتصور بلائى
هذا تدبر

لا يكون حراما **قوله** او قال لامته الى وفي الخاتمة لو قال لعبد ايضا فربك
من يعتق **قوله** وبقوله لعبد وهبت لك نفسك الى وكذا وهبت نفسك
منك وهذه الالفاظ ملحقه بالصرح لانها لو لم توضع للاعتاق والحق انها
مراج حقيقة كما قال به جماعة لانه لا يختص الوضو واختاره المحقق ابن
الهمام **قوله** او لارق عطف على قوله لا املك والخبر معتبر فيه الى لارق
الى عليك وكذا الحال في قوله لا سبيل **قوله** لانه يحتمل الى فصار كل منهما
مجيلا والمجل لا يتعين بعض وجوهه الا بالينة فلا يتعين الاعتاق بعد
وجدان غير محتملاته في الخارج كما ظن به بعض الشارحين **قوله** وكقوله
لامته اتول قيد الامة اتفاقا اذ الحال في العبد كذلك كما في شرح البرخدي
قوله لهذا الوجه وهو كون ازالة ملك المتعة غير مستلزم لازالة الملك
الرقية عبر المصنف عنه بقوله بلا عكس فيكون هذا اشارة الى كالا يخفى
قوله يا بنى يضم الياء وبانية بضم التاء هذان وقد يا بنى فرع قوله
يا بنى ولذلك لم يذكر في بعض المتون اكتفاء بالاصل ومستتبعا للفرع
قوله كذا يا بنى الى المتبادر من ظاهر المتن ان لا يعتق بهذه الالفاظ وان
نوى ولكن وقوع العتق بيا بنى وبيا بنى مع نيته فقط مخرج في غاية
البيان وبيا سبدي وبيا ما لى معناه فقط في الكافي وبما ذكره بيا بنى وبيا بنى
وبيا بنى وبيا بنى ونحوها مع النية فقط مخرج في تحفة الفقهاء ووقوع
العتق مع النية فقط بانتم مثل الحر مخرج في المنتقط والتحفة فعلى هذا
لم يناسب تشبيه هذه المسائل بقوله طلقك وتنظيرها عليه الى ولا
الجمع بينهما وبين لا سلطان الى عليك كما لا يخفى **قوله** وهذه الاوصاف
من هذا القليل لان البنوة وكذا غيرها لا يمكن اثباتها حال النداء من جهة
فيكون النداء مجرد الاعلام **قوله** لان السلطان هو الحق السليط هو الرتبة
والسلطان بمعنى الحق مشتق منه لانه رتبة واصله **قوله** وان نوى وفي
فتح القدير الثلاثة قالوا بالعتق مع النية في لا سلطان الى عليك ومال بعض
مشايخنا الى ايضا والذى يقتضيه النظر وقوعه مع النية هذا منه وفيه
تحقيق تام **قوله** وينقدح منه ان المصنف لو ترك في شرح قوله لا سلطان الى
عليك قوله وان نوى امكن انتظام هذه المسائل في سلك واحد وهو العتق
بنية وعدمه بدو نفاق يكون تشبيها بطلقتك ونحوه في عدم العتق فقط
قوله بخلاف هذا ابني الى مقابل قوله وبكنايته ان نوى وقيد الابن اتفاقا
وكذا الابنة **قوله** ثابت النسب صفة لقوله الاصغر اللام فيه الجنس فيكون
في قوة النكوة **قوله** فيصار الى المجاز عن الحرية وهو العتق الذى هو في الابن
اقرى ولهذا الحق بالصرح ولم يكن الاحتياج الى النية وذكر المصنف هذه
المسئلة في زيل الكتابات بالمقابلة اشارة الى انه يمكن ان يكون هذا كناية
وان لم يجهج الى النية لقربية الحال كما لا يخفى على مصنف **قوله** ولو قال
لعبد هذا او هذه بنتى او لامته هذه او هذا ابني كذا في البحر **قوله** وقيل
لا يعتق بالاجماع الى ورجحه في الهداية ونجح القدير وقال في المجتبى هو
الاظهر **قوله** كذا هذا الى او اتى يعنى ان كان يصلح اباه وليس القائل اب

فيه رد لصاحب
غاية البيان

صاحب الغاية

فيه رد للمولى
الوانى

فيه رد للمولى
خسر

فيه رد للمولى
خسر

معروف يثبت النسب والعق لا خلاف وان لم يصح يعتق عنده وعند
لا يعتق والكلام في هذه اني كذلك من غير فرق كذا في البحر الرائق فظهر
منه ان تصرا المصنف على العتق تصور كما لا يخفى **قوله** لان مطلق الاخوة
مستتر كذا في الاستعمال اذ قد يراد بها الاخوة في النسب وقد يراد بها الاخوة
في الدين الخ وقد يراد بها الاتحاد في القبيلة قال تعالى والى عاد اخاهم هودا
فلما اشتهر استعمالها في كل منها كانا نسيت مجازيتها في كل من المعنيين
الاخيرين وكان اطلاقها عليهما بطريق الحقيقة حقيقة عرفية فصارت
مستتركة بينهما والمسرة لا يكون حجة اذا عرفت هذا التحقيق فانت خبير بان
البنوة من الرضاع مجاز ليس في هذه المثابرة والمجاز لا يعارض الحقيقة
فنسقط قول من لم يفرق هنا بين مجاز ومجاز تدبر العلم عنده تعالى
قوله واللفظ بعمومه الخ والملك باطلاقه ما كان ملكا بسبب من اسباب
الملك شراء وهبة وارثا ويشتمل ايضا بشمل ما باشره بنفسه او بوابئه
فالعبد المأذون اشترى دارا من محرم من مولاه ولا دين عليه يعتق عليه
بجواز المدبوع عنده خلافا لهما ولو اشترى المالك لا يعتق في قولهم
جميعا كذا في الظهيرية وايضا يشمل الكل والبعض فاذا ملك بعض قريبه
المحرم عتق عليه بقدره كذا في البحر هنا وسبق **قوله** لوجه الله اى
رضاء وهو مجاز كذا في البحر اذ انه وهو مجاز ايضا **قوله** ولا داو هو الراد
والمولدون وقوله او غيره وهو الاخوة والعومة ونحوها لكن المراد
من المحرمية لا بد وان يكون من جهة القرابة ولذلك لو ملك دارا من كان
محرم من الرضاع لا يعتق **قوله** في دار الاسلام قيد به لانه لو ملك كل منها
تربيته في دار الحرب لا يعتق لانه لا حكم لنا في دار الحرب كذا في الايضاح
قوله بقدره من الاقدار مطاوعه الاقدار وهزته للصيرورة بعد
كونه للتعدية اذ لا منع لجمعها اى جعله وصيره قادرا عليه وكان مقتدا
عليه ومثل هذا ناش من القاعدة الكلية لا يصرح به في كتب اللغة
في جميع افرادها كما لا يخفى على اهله **قوله** صبيبا او مجنونا يظهر منه ان
العتق يقع سواء نوى به او لم ينو **قوله** اذ تعلق به اى بالملك حق العبد
وهو العتق هنا فشا به اى العتق النفقة في التعلق بالملك والعلل القرابة
مع الملك ومن ارجع ضميره الى العتق لم يصب **قوله** او للصنم لا يخفى
ان الاعتاق له انما هو صادر من كافر اما لو صدر من مسلم فينبغي
ان يكفر به اذ قصد تعظيمه كذا في البحر فعلى هذا قول المصنف بل يكون
العتق عاميا الخ يكون مبنيا على عدم قصد تعظيمه كما لا يخفى **قوله** او
اعتق مكرها وسيجي في كتاب الاكراه ان اعتاقه واقع صحيح الا انه يرجع
على المكره الحامل بقيمة العبد **قوله** او سكرانا هكذا في بعض النسخ وفي
بعضها بلا تنوين فالاول للتناسب بمكرها والثاني على اصله لانه غير
منصرف **قوله** او اضاف الى شرط الخ ولم يذكر اضافته الى ملكه وجد
فعنده يعتق ايضا بناء على ادراج الاضافة في القاعدة الكلية مسترها
ولذلك لم يعد هنا ومن لم يدرج ذكره هنا مسترها **قوله** اذا ولدت

قاعدة جيدة في تحقيق حقيقة عرفية

فيه رد للمولى الوافى

عن هذا القليل فرس ساج
وعليه قوله تعالى والساجات
سبحا حق في محله مستطاع

ولذلك يجي في الاستعمال هذا
ابنك من الرضاع واخوك
منه وامك منه بخلاف الاخوة
في الدين فانها تستعمل من غير
قيد كما في الاخوة في النسب و
استعمال الابن في النسب
حقيقة محضة لا يعارضه
مجاز محض كما لا يخفى مستطاع

فيه رد للمولى
الوافى

بعد عتقها لا قل الخ ما صله ان العتق يقع عليه مقصودا كما يقع على امها تبعاتها
لانه جنودها فيكون ولاؤها للمعتق فلا يستقل عنه اصلا هذا هو المفهوم من
الكتب وما ذكره المصنف هنا فيكون هذا قيد احترازيا عما اذا ولدت بعد
عتقها لستة اشهر واكثر فانه يعتق تبعا بمحض الامه فيثبت ولاؤه لمولى
الام بتبعيته لها لكن بنحو ولاؤه الى مولى الاب ان ظهر ذلك وهذا هو الحق
ايضا **قوله** ولا ينجر ولاؤه اى الى مولى الاب قوله بان ولدت للاكثر وكذا
ان ولدت لستة اشهر **قوله** الى مولى الام هكذا في النسخ التي رأيناها
والصواب الى مولى الاب ارجح الولاء في اصطلاحهم كون الولاء لغير بعد
ثبوته لغير فكون الولاء لمولى الام ثبوته له وكونه لمولى الاب جبه اليه تدبر
قوله لان ظاهرها يخالف الخ اجيب عنه بما صله ان مراد صدور الشريعة
نفي التبعية المحضة المؤدية الى انجر والولاء الى مولى الاب لكون عتقه في ضمن
الام بطريق الاصل في الجملة لانه مقصود عتقه اما العتق لستة اشهر او
اكثر انما يكون بتبعية محضة ولذلك انجر ولاؤه الى مولى الاب واما استنباع
عتق ام عتق حلقها فلا يخفى على احد من علماء هذا الفن فلا مخالفة بين العبارتين
عند التحقيق وانت خبير بان هذا توجيه لا ينافي المسامحة في الظاهر كما لا يخفى
قوله وايضا قوله الخ اقول لما جمل صدور الشريعة عتقه موجودا في بطنها على عتق
بطريق الاصل لزم بيان غرضه وفائدة فبينه بكلمة حتى على سبيل التوفيق
كما هو ابرهم ولم يجد مكانا اذ خال التعليل قبله ولذلك فصله ومثل هذا
لا يعد نقصا واما فيما يرى المصنف حق العبارة فليس حماضا في مخزنها بل
الانسحاب الغاء بدلها تدبر **قوله** بل يعتق الحمل فقط سواء اعتقه على مال
او لا فانه يصح ولا يجب المال لاعلى الجنين ولا على امه لو اعتقه على مال على امه
كما في الهداية الا انه لو اعتقه على مال على امه لا بد من قبولها لعتقه وان لم يلزمها
شي لان العتق معلق بقبولها بمال وقد قبلت المال فعتق المولد وبطل المال
كذا في المحيط وجميع هذا لو ولدت لاقل من ستة اشهر من حين العتق والا
فلا يعتق **قوله** لانه للتعريف اى النسب للتعريف وحال الرجال مكشوفة
حتى لو تزوجها شمسى امه انسان فاني بولدها شمسى تبعا لابي رقيق تبعا
لامه كذا في فتح القدير **قوله** وهو حق الله لكون كفرهم او كفر اصولهم سبب
رقهم **قوله** او حق العامة لكون حق الله وسبيله الى نفعهم واقامة
مصلحتهم ورفع الشر عنهم **قوله** واول ما يؤخذ الماسور ما مصدرية
والماسورة قائم مقام الفاعل ليؤخذ اى اول الماسور المأخوذ بوصف
بالرق ومن ضاق عظم زاد عنده من وجعل ما موصولة واركتبها ارتكبت
قوله في الفن اى العبد او الامة الغارى من التدبير والكتابة وامية
الولد **قوله** فان الرق والملك كمالان الخ ولذلك جاز بيع الفن دون
الاخرين لعدم اجتماع الرق والملك كمالين فهما **قوله** والملك قهرا
الظاهر ان الضمير راجع الى الفن وام الولد لكن ذكر في بعض النسخ هكذا
ورق ام الولد والمدير ناقص حتى يجوز اعتقا منها عن الكفارة والملك فيها
كامل الخ يتعين رجوعه الى ام الولد والمدير وهذا اولى لان كمال الملك

فيه رد للمولى
خسرو

اى في المجلس

فيه رد للمولى
الوافى

فيه رد للمولى
الوافى

وهو قوله فان الرق والملك
كاملان الخ

في القرن قد كرا ولا فلما كان الملك فيها جاز للولي وطى ام ولده ومديرته فالملك
ان جواز البيع يعتمد كمالهما وعل الوطى يعتمد كمال الملك فقط وجوان
العتق عن الكفارة يعتمد كمال الرق فقط **قوله** ولا يدخل نصب بتقدير ان
وعطف على قوله خروجه كما هو مقتضى القاعدة الا انه لا يصح بحسب المعنى
اذ ليس عدم دخوله تحت علة لنقصان الملك في المكاتب بل هو ثمة نقصانه
فالظاهر ان يقال ولذلك لا يدخل الخ تدبرا لعلم عنده تعا او يقال حتى لا يدخل
الخ كما في نظيره **قوله** وينتقل بانتقالها ولم يقل حتى تعرض بالمقراض عند
الانفصال كما وقع بعض الشروح والمواشي لان الولد اذا وضع تعرض
سرتة ويبقى الطرف الاخر متصلا بما في رحم امه هو طرف الولد ثم تضعه
ولا يبقى في رحمها شئ مما انفصل بالولد حتى لو لم يتيسر وضع ذلك فهلك
الام كما هو المشاهدة والتجربة فظهر ان القرض لم يصلح ان يكون زبلا
لكون الولد كعضو منها حسا ولذلك تركه **قوله** ويدخل في البيع الخ ثمة
كون الولد كعضو منها حكما **قوله** حتى اذا تولد بين الرخصى والاهل يجوز
الاصلية بالولد اذا كانت امه اهلية يجوز التنحية به كذا في الولو الجية **قوله**
فيعتق عليه ولا يعارضه الخ يشير به الى ان الولد يعلق بملوكا ثم يعتق عليه
كما هو ظاهر الهداية وغيرها وفي المبسوط الولد يعلق حرا من المائين لان
ماء حرة وما جارية ملوك لسيدها فلا يتحقق المعارضة اقول تجزى **قوله**
المبسوط قوى لانه يعتبر مغلو بية مائه او لا وغالبية ثانيا اذ لا دليل
عند التحقيق على مغلو بية مائه او لا كما لا يخفى **باب عتق البعض قوله**
اعتق بعض عبده اطلق البعض فشم المعين والجهنم ولزم بيانه وقيد
العبد اتفاقا اذ الامه كذلك **قوله** وحاصل الخلاف الخ وحاصل ما يقتضيه
النظر الصحيح ان الاخلاق بين الكل في عدم تجزى زوال الرق اذ ازالته ولا
طلاق بينهم في تجزى زوال الملك اذ ازالته فلا ينبغي ان يقال اختلف
في تجزى العتق وعدمه ولا الاعتاق بل الخلاف في التحقيق ليس الا فيما يوجب
الاعتاق او لا وبالذات فعنده زوال الملك ويتبعه زوال الرق فلزم
تجزى موجه غير ان زوال الرق لا يثبت الا عند زوال الملك عن الكل شرعا
حكم الحدث لا يزول الا عند غسل كل الاعضاء وغسلها متجز وعنده غيره
الامر بالعكس هذا التحقيق ما افاده ابن الهمام المحقق وبيتنى عليه
تحقيق المصنف فانظر ما اذا ترى **قوله** وهما لا يتجزيان اي العتق والرق
قوله فكذا الاعتاق اي اذا كان الاعتاق اثبات العتق الخ والحال انها
لا يتجزيان فالاعتاق لا يتجزى كاعتق والرق وانت خبير بان هذا ناشئ
من ان موجب الاعتاق او لا وبالذات زوال الرق عندهم **قوله** والاى
وان تجزى الاعتاق لزم تخلف الخ يعنى عند قبوله التجزى واما عندهم
لما لم يقبل التجزى فاعتاق البعض اعتاق كل الرقبة كتطبيق ببعض
الطلقة تطليق بتمامها ولا يلزم التخلف المذكور على مذهبهم لعدم ما
قائليتهم التجزى وعدم قبول الاعتاق ذلك تدبر **قوله** وعلى كل من الاولين

فيه رد للولي خسرو
والولي الواني

جعل مولانا خسرو وخروج من
يد المولى واصاب ولكن لم يصيب
في جعله ولا يدخل اه تحت العلة
وفي التبيين كلاهما ثمة
النقصان وتفرعه وصاحبه
لم يصيب في جعل الاول تفرعا
وثمة كما لا يخفى

الخ اما على عدم ثبوت شئ فظاهر واما على عتق كل الرقبة وهو المعلوم باعتاق
بعضه وهو بعض العلة فلاقتضائه تمام المعلوم ببعض العلة وهو تخلف
اذ المطابقة انما هي في تمام العلة ايضا وليس بوجودها **قوله** اما اثبات
العتق بازالة الملك فيه اشارة الى ان الاصل في الاعتاق ازالة الملك
واثبات العتق الذي هو عبارة عن ازالة الرق تبع له على ما سبق عليه للتبني
قوله لا اثبات العتق بازالة ضده الخ هذا رد مذهب غيره **قوله** يلزم اي
حتى يلزم عدم التجزى **قوله** وذلك اي بيان كون الاعتاق اثبات بازالة
الملك او ازالة الملك ابتداء **قوله** وكل ما هو تصرف لا يتعدى ولاية
التصرف اما توقع طلاق تام بايقاع جزء منه على ما مر انفا وفي باب بناء على
ان طلقة واحدة لا يقبل التجزى كما لا يقبل ملك النكاح **قوله** وحقه الملك
واما الرق فحق الله تعا وحق العامة كما سبق **قوله** يجوز الصلوة الخ وكما هو الظاهر
فانه امر غير متجزى تعلق بتجزى وهو غسل الاعضاء المفروضة ولم يستلزم
تجزى بها ولا علتها وهي ازالة الصلوة هذا وما ذكره المصنف الى هنا في العناية
وبغيره **قوله** وبهذه مقاليد التحقيق اي مفا تخر او يذكر المقلد ويراد
به المفتاح مجازا وعرف العرب والعجم عليه كانه حقيقة عرفية كما لا يخفى
قوله اثبات العتق الذي هو قوة شرعية وتلك القوة هي قدرة على تصرفات
شرعية ولا يتصور ثبوت هذه في بعضه شايعا فقطع بعدم تجزى **قوله**
بان يكون الصادر من العبد ازالة الملك والملك متجزى قطعا فلزم ما قاله
الامام من زوال الملك عن البعض وتوقف زوال الرق على زوال الملك
عن الباقي لان زواله يتوقف على زوال الملك لانه علة وجن العلة
وهو زوال بعض الملك لا يوجب الحكم المعلوم وهو زوال الرق **قوله** لان
معناه الخ يريد به ان الكسر بدون الانكسار محال لكن لما قال المتكلم فلم
ينكسر بعد قوله كسرت علم ان مراده منه ارادة الكسر مجازا وتختلف
مطالع الفعل عن معنى مجازى كما ترى **قوله** اما ازالة الملك او ما هو
مسبب عنها اي عن ازالة الملك وهو كون معنى الاعتاق اثبات العتق
بازالة الملك وهذا الكلام ناشئ ايضا من كون موجب الاعتاق او لا
وبالذات زوال الملك عنده تدبر **قوله** فظاهر الخ والوال للحال وظاهر
خبر مقدم وان مع معمول مبتداء مؤخر والجملة حال عن قال لانهم او مفعوله
قوله لا يستلزم تجزى العتق لان العتق ليس مطاوع ازالة الملك بل
مطاوعها زوال الملك فيستلزم تجزى فثبت المطلوب **قوله** بل
الامر كذلك يعنى زوال الملك متجزى وقوله فانه لا يرتبط بقوله بل الامر
كذلك وتعليل له ونتيجة ما ذكر من اول البحث الى هنا **قوله** فصار كما كانت
فظهر ان اتصاف معتق البعض بالعتق مع قيام رقبته كاتصاف المكاتب بعتقه
يدا قباها كذلك غير ان التسا قطعا هنا لا يعود لعدم المعارضة وكونه
متجزيا بخلاف المكاتب فانه عقد مفاضة ومتعلق باداء بدل الكتابة ولذلك
عاد رقبته اذا عجز على ما سيجي ايضا **قوله** ما قال صاحب البدايع ان اكثر
القوم الخ عبارة هكذا من مشايخنا من قال لا خلاف من اصحابنا في ان العتق

فيه كلام على
المولى الواني

قوله ان المعنى الحقيقي اي الشرعي
قوله فاذا اشتهع المعنى الحقيقي اي
من العبد لانه ليس بمقدوره قوله
واقرب المعاني الخ وانت بان الملاق
المجاز عليها انما هو باعتبار الاصل
لان كل من المعنيين المذكورين
لما اشتهر في الاستعمال وكان المعنى
الحقيقي يتعالي اولاه تست
مجازية فيه وكان الملاق بطريق
الحقيقة اي حقيقة شرعية عرفية
وهو مراد المصنف بزيادة نظيره
بافعال العباد لان فعل العبد
حقيقة ليس بمجاز مثلا كسر
زيد الجوز فانه حقيقة وان كان
اعطاء قرة الكسراية والجماد
الا تكسار في الجوز من الله تعا
لكنهما يتبعان فعل العبد وهو التقيد
باستعمال الالة المعبر عنه بالكسر
ويكون ايضا العتق والاعتاق
والوصف بهما كما لو وصف بالملوك
والامامة اذ لو وصف شخص بهما
يكون حقيقة وان كان مجازا بحسب
العقل كما لا يخفى فظهر من هذا
التحقيق ان قول من قال ان من
ارتكاد المجاز يلزم ان يكون جميع
الفاظ الاعتاق مجازا ولا يخفى
ما فيه من العسف التام انتهى
نفس تام وقصر النظر على الظاهر
البادي كما هو دأب العادى العلم
عند الملك الهادي وعليه عتباري
صل

ويتفرع على
اصالة فعل
العبد وتبعه
خلق الله تعا
الصواب
والعقاب
منح به في
محله
مسلمه

مناسبه في شروح
علم المعاني
في فصاحة الكلام
عند قول الشاعر
سبح لها شها
عليها شواهد
مسلمه

لا يتجوز وإنما اختلفوا في الاعتاق وهو غير سديد إلى آخر ما نقله المصنف
من غير تغيير إلا أن في عبارته خبر لا محذور في قوله ولا حكم له وقال بعد
قوله وهو تفسير تخصيص العلة وأنه باطل **قوله** ضرورة أن العتق
حكم الاعتاق أي ما يثبت بالاعتاق والحكم يثبت على رفق العلة وهي الاعتاق
فكما أن الاعتاق منجز عنده يكون العتق أيضا منجزا عنده سواء كان
العتق بمعنى زوال الملك أو زوال الرق نص عليه في بدايه **قوله** ولأن
القول بهذا أي متجزي الاعتاق وهذا العتق هذا دليل ثان لعدم سداد
هذا القول وهذا الدليل مضمون قوله من طرفهم والالزم تخلف العلول
الح كما أن الدليل الأول مضمون قوله فيما سبق من أن الاعتاق لا يقبل
التجزى لما لم يقبل العتق عندهم وكونه بطريق العكس وهو أن الاعتاق
يقبله لما قبله العتق عنده **قوله** وأنه أي وإن القول بهذا قول بوجوه
العلة أي الاعتاق ولا حكم له أي للعلة وتذكيره لكونه في معنى الاعتاق
هنا يعني ولا عتق له وهذا معنى قوله فيما سبق ولا يثبت شيء أي باعتاق
البعض **قوله** وما قال بعض المحشى الهداية عطف على قوله ما قال صاحب
البدايه واضهل هذا أيضا **قوله** وجه الاضلال يظهر الح إذا قدرنا
أن كلامه على مضمون دليل صاحبين فالجواب عن دليلهما ودفعه دفع لهذا
الكلام أيضا ولا يظهر قوة قولهما أيضا هذا هو الظاهر من التام كما لا
يخفى العلم عنده **قوله** مالبة بعض العبد أي مالبة الباقي أما الترق
فهو باق فيه بتمامه فيكون اتصاف العبد الح بعتق البعض مع قيام الرق بتمامه
فيما تصافى المكاتب بأنه معتق بتمام الرق بتمامه فيه أيضا **قوله** حتى
لا يجوز الح ويتوقف عتق كله على أداء البدل وكونه ائتم بكماله ولا يد
للسيد عليه ولا استخدام وكونه رقيقا كله كذا في البحر **قوله** لأن الإضافة
الح تعليل للتعليل الأول أو بدل عنه يعني أن إضافة العتق إلى بعض العبد
توجب ثبوت مالكته لنفسه كله باعتبار العتق وهو لا يتجوز بقاء
الملك في بعضه يمنع ثبوت المالكية في الكل باعتبار الرق فعملنا بالدليلين
بأنزال معتق البعض مكاتب **قوله** وليس في الطلاق الجواب عن دخل
مقدور وهو أنه لم يعمل في الطلاق وغيره كما يعمل في عتق البعض حتى لا يلزم
زوال تمام طلاقه بزوال بعضه وكذا الغير وأما ما ترى **قوله** حتى لو
استولد الح بان ولدت أمه مدبرة بين رجلين فادعاهما يصير حصته
منها أم ولد له ويبقى حصته شريكه مدبرة **قوله** وفي القننة الجواب عن
سؤال مقدور وهو أن يقال لو كان الاستيلاء متجزيا لا طرد في القننة أيضا
وأما ما ترى **قوله** فكل الاستيلاء وصار كأنه استولد جاريته بنفسه
لأن الاستيلاء غير متجزئ عنده **قوله** فلشريكه الاعتاق أطلقه ولكنه مقيد
بأن يكون الشريك غير السبي والجنون إذ ليس لهما ولا أولييهما ولا
لوصيته الاعتاق فتعين أحد الأخيرين أن وجد الولي أو السبي والا
ينتقل إلى بلوغه كذا في البدايه **قوله** أو الاستسعاء حتى لو استنع العبد
يواجر جبر كذا في البحر الرائق **قوله** أو تضمينه لوموسرا أشار المصنف

وأيضا بإضافة ثبوت
المالكية في الكل ومنع بقاء
الملك في بعضه ذلك الثبوت
معه

أي من ليست مدبرة

بهذه الخيارات إلى أن ليس للشريك خيار الترتك على حاله وإن ينتفع به
بل لا بد من تخرجه إلى العتق كذا في البدايه وإلى أن ليس له بعد أن اختار
واحداهما ذكر اختياره الآخر إلا الاعتاق إذ له ذلك بعد اختياره الاستسعاء
قوله لوموسرا بأن الملك الح يعني أن المراد من هذا اليسار هنا أن يملك من
المال قدر نصيب الآخر لا يسار الغنى كما في الهداية وهو ظاهر الرواية كما في
فتح القدير وهو الأصح كما في مبسوط صدر الإسلام **قوله** شاهد كل من
الشريكين قيد الكل اتفاق إذ لو شهد أحدهما على صاحبه أنه اعتقه وانكره
الآخر فالحكم كذا في البحر **قوله** سعى لعبد لهما أطلقه لكنه مقيد بأن
هذه السعاية إذا لم يتراخا إلى قاض ما لو تراخيا بأي طريق كان وما لم يلبس
كل منهما الآخر بانك اعتقت نصيبك وهو ينكر تخالفا فان حلفا فكل استسعاء
ومن نكل أو اعترف في حقه بالاعتاق يعتق حصته مجانا هذا زيادة ما في فتح القدير
وغيره أقول نحن اعترف بنقلب هذه المسئلة إلى المسئلة الأولى التي فوقها
فللشريك أن يضمن حصته لوموسرا ما عند نكوله فللشريك الاعتاق
أو الاستسعاء إلا التضمين ولوموسرا إذا النكول ليس عين الاعتراق
فيجمل أن يكون عتقه بالنكول فداء لليمين وقطعا للنزاع كما لا يخفى **قوله**
سعى للموسر لا المعسر هكذا في النسخ التي رأيناها وهكذا في الهداية وغيره
لأنه لا يدعى الضمان على صاحبه لاعتساره وإنما يدعى عليه السعاية فلا
براء عنه ولا يسعى المعسر لأنه يدعى الضمان على صاحبه ليساره فيكون مبرا
للعبد عن السعاية كما في الهداية ولا يجبا الضمان على صاحبه لعدم المجتبا
في الكافي ومن قال هنا الصواب سعى للمعسر لا للموسر فقد انطأ **قوله** بجمله
أي الولاء **قوله** وهو أي كل منهما تبرأ عن الولاء لأن أنكاره الاعتاق تبرئه
عن الولاء المترتب على الاعتاق **قوله** بفعل غدا قيد الغدا اتفاق إذ المراد
فعل فلان في وقت معين سواء كان فعله في الأمس أو اليوم أو الغد وغيره
كما هو المفهوم من المحيط ولبدايه **قوله** وسعى في نفسه أطلقه فمثل ما
إذا كانا موسرين أو معسرين أو مختلفين كذا في البحر **قوله** لا يعتق واحد
من العبدين أما لو اشترى أحد المالكين من الآخر عبده أو اشترى
انسان عالم حلفهما مع الشراء ويعتق عليه أحدهما ويؤمر بالبيان لا أنهما
اجتمعا في ملك وزعم عتق أحدهما يكفي ويعتبر ما لم يعلم المشتري فالقاضي
يخلفه بأنه ما علمت حلفهما ولا يجبر على البيان ما لم تقم البيضة على حلفهما
هذا ما فهمه الفقهاء من فتح القدير والمحيط والبحر الرائق **قوله** ملكا أي
رجلان بعقد واحد ودفعة هذا هو المراد هنا إذ لو اشترى الأجنبية
أو الأنثى الأب ليس كذلك على ما سيبي **قوله** ولدا أحدهما ذكر الولد هنا
وذكر الابن في قوله الآتي اتفاق والمراد كل قريب تعتق عليه قيده إذ
لو ملكا جارية وهي مستولدة أحدهما بالكناح يجب عليه ضمان النصف
لشريكه كيف ما كان وإن ملكاها بالارث والفرق أن ضمان أم الولد
ضمان تملك وذلك لا يختلف بين أن يكون بمنعه أو بغير منعه ولهذا
لا يختلف باليسار والاعتسار كذا في البحر الرائق **قوله** أو وصيته وكذا

فيه رد للمولى الواني

قوله كما في الأولى في صورة
اعتقه وهو موسر اعتقه
شريكه أو استسعاء من

فيه رد للمولى
الواني

الصدقة والامهار **قوله** اي ابنه او تربيته **قوله** اي حصة الاب اي القريب
 لانه ملك شقص تربيته الى هذا اعتراي ما قاله الفقير **قوله** وحصة الخالف
 عطف على قوله حصة الاب اي عطف حصة الخالف بتعليق عتقه في الثالثة اي
 في الصورة الثالثة وهي صورة التعليق **قوله** عتق حصة اي زال ملك الاب
 الاب والمراد هنا ذلك كالبديهي ما سبق من التحقيق كما لا يخفى **قوله** علم
 الشريك ماله اي حال المشتري او لا وهو ظاهر الرواية عنه كما في الهداية
 لان الجهل ليس بعذر كما في البرجندى **قوله** حيث شاركه في تعليل لقوله
 رضي بانفساد نصيبه لا لقوله فلا يضمن فالاولى في التعبير ان يقول هكذا انه
 رضي بانفساد نصيبه حيث شاركه في علة العتق وهو الشراء وان جهل فالجهل
 لا يكون عذرا فلا يضمن كما اذا اذن باعناق نصيبه كما لا يخفى اذ قوله فلا يضمن
 نتيجة تحققها التأخير العلم عنده تعالى **قوله** ثم اشترى الاب موسرا قيد
 بالشراء والمراد ملكه الاختيارى اما الورث الاب اي القريب النصف
 الباقي لا يضمنه الاجنبى لان العتق لم يقع بصنع القريب فلا يضمن الباقي
 فالاجنبى ح ان شاء عتق نصيبه او استسعا كما لا يخفى **قوله** لا لما منه
 هكذا في اكثر النسخ التي رأيناها والصواب ان اللام غلط يشهد عليه شرح
 المص تدبر **قوله** ثم اعتقه الاخر الى انما صورته بعد اتيانه بالواو في المتن
 اشارة الى ان المراد هنا اختيار الساكت تضمين المدير بعد تحرير الاخر كما هو
 مدلول ثم سواء كان تحرير الاخر مؤخر عن التدبير او مقدما كما هو مدلول
 الواو في المتن وانما قلنا كذلك لانه لو اختار تضمين المدير قبل ان يعتقه الاخر
 ثم اعتقه كان المدير ان يضمن المعتق ثلث قيمته لان الاعتاق رجع بعد
 تملك المدير نصيب الساكت فله ان يضمنه ثلث قيمته قناع ثلثه مدبرا
 كما في فتح القدير وبهذا ظهر ضعف قول من قال ان الواو في قوله واعتقه
 بمعنى ثم اذ المراد وجد ان العتق من الاخر حين ارادة الساكت تضمين
 المدير سواء قدم على التدبير او اخر تدبر **قوله** فاراد الساكت الى ولم
 يذكر ان لهما الاستسعا لظهوره فلهما ذلك يستسعى الساكت في ثلث
 قيمته قنوا والمدير في ثلث قيمته مدبرا ان لم يختار التضمين كذا في غاية
 البيان **قوله** وقالوا لعبد المدير الى الاعتاق باطل لمصادفته ملك الغير
 والاولا كله المدير وهذا مبنى على ان التدبير لا يتجزى عندها كذا في
 التبيين والمسكين **قوله** وهما موسران اشارة الى ان الاعتبار بحال
 الساكت من اليسار والاعسار **قوله** والمدير ان يضمن المعتق ثلث قيمته
 مدبرا ومنافع المملوك ثلث البيع واشباهه والاستخدام وانواع الثالث
 قضاء الدين بعد موت المولى كما في الكافي والاعتاق وتوابعه كما في الايضاح
 فبا التدبير يفوت النوع الاول ويبقى الاخران **قوله** وانكر شريكه قيد به
 لانه لو صدقه يضمن نصف قيمتها ونصف عقرها كما في الامة المشتركة اذا
 اتت بولد فادعاه امدعا على ما سيجي **قوله** وتوقف يوما حتى لو كسبت نصف
 المنكر ونصف الاخر موقوف واما نفقتها فنكسبها فان لم يكن لها كسب فعل
 المنكر اي يوم التوقف ايضا كذا يفهم من المختلف هذا في جبايتها اما في مات

فيه نوع رد
للمنف

فيه نوع رد
لصاحب البحر

والوطني من الاستخدام
كذا في البحر

المنكر فهي تعتق لاقرار المقراتها كانت ام ولد له ثم تسعى لورثة المنكر ولا
 تسعى للمقر لانه يدعى الضمان دون السعاية واما موت المقر فلا يؤثر في شئ
 فتخدم المنكر يوما وتتوقف يوما كذا في البحر الرائق قوله للمنكر ان يستسعى
 الجارية وليس له ان يستخدمها كما في الكافي **قوله** ثم تكون حرة يعني كلما ولا
 سبيل للمقر عليها كما في العناية وفي الكافي للحاكم ان ابا يوسف رجع الى قول الجعفي
 في هذه المسئلة **قوله** ولا يجنبه قوله عليه السلام الى ما صله ان ظاهر
 الحديث الاول كونها معتقة حين الولادة والدعوة وانتقاء المنافع الثالث
 كلها وقد عارضه الحديث الاخر باثبات الاستخدام وانواعه ويدخل فيه
 الاجارة والوطى لما سبق وبقي النوعان منتفيين والتقوم وتضمين قيمتها
 من قبيل البيع فلا يجري عليها وذا ان حق مرتبتها اقوى من حق مربية المدير و
 لذلك لا تسعى للخدم ولا للوارث كما لا يجري عليها التقوم وتضمين قيمتها
 بخلاف المدير فهما هذا تحقيق حقيق سالم عما يرد على توجيه المصنف من ان
 المعارض للمقتضى اسم فاعل معارض للمقتضى اسم مفعول لان نفى المتبوع
 يقتضى نفى التابع كما لا يخفى **قوله** رواه ابن ماجه قال عليه السلام ذلك
 حين قبل له وقد ولدت المارية القبطية ابراهيم عليه السلام من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الا تعتقها **قوله** لكنه اي قوله عليه السلام **قوله** منه
 اي من سيدها **قوله** ولا معارضه اي لقوله عليه السلام اعتقها ولدها
قوله فيثبت نتيجة المقدمات السابقة **قوله** فادعاه الظاهر انه غلط
 من النسخين اذ الصواب فادعياه اي دفعة واحدة ثم اعتقها غنى **قوله** بناء
 على عدم تقومها وفي التوضيح انما سقط تقوم ام الولد لانه لما استفرشها
 صار التمتع فيها اصلا والمال تبعاعلى عكس قياس ما كان قبل فلا يضمن بالغصب
 كما لا يضمن احدا الشريكين باعتقاقها انتهى وفي البحر الرائق ولو قرب
 ام الولد الى مسبقه فانترسها السبع يضمن لان هذا ضمان جنابة لا ضمان
 غصب انتهى **قوله** عند الجعفي وابي يوسف وعند محمد الى قبل عليه ينبغي
 ان يعتقوا عندها ولا سعاية عليهم اصلا سواء خرجوا من الثلث او لا
 لان الاعتاق لا يتجزى عندها والجواب عنه بان الاعتاق انما لا يتجزى
 اذا صادف محلا معلوما اما اذا ثبت بطريق التوزيع والانقسام باعتبار
 الاموال فلا لان ثبوته بطريق الضرورة والثابت بها يتقدر بقدرها
 ولا يتعدى موضعها حاصله ان عتق البعض وكل منهم لم يتعن من طرف
 المعتق بل انه اراد بالايجاب الاول واحد بعينه وبالثاني كذلك فالمعتق
 اما واحد او اثنان عند التحقيق لكنه لامات المجل مجهلا اضطرنا على
 التوزيع لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فلا يلزم من تبعض الغير العتق
 بينهم بحسب التوزيع الا اضطرنا الى عتق كلهم عندها كما لزم عند تبعض
 المولى وبينهما فرق لا يخفى تدبر وما يقال من ان تغييرها باعتاق النصف
 ونحوه لبيان ما لزم من مال السعاية والا ففهم احرار عندها على الكمال
 ومال السعاية بينهم كدين مشترك بين المديونين ناش من عدم التفريق
 بين التبعضين العلم عنده تعالى **قوله** بان الاربعة لا تعول الى هذا المصنف

مناسب هذا المقام قبيل باب
التدبير في هذه الحاشية

فيه رد للمولى
الواو

في اثنا تحقيق كلام الهداية تدبر **قوله** وهو أي الموصي معلوم وعنه أي الموصي
قوله فانه غير صحيح اما في الالح والجواب عنه ان قول المحققين يؤيد الى كون
الموصي مدعيًا من وجه ومدعي عليه من آخر من غير فرق من تحقيق المصنف يدل عليه
قوله والمصنف في تنفيذ الوصية الح مع تحقيق منا **قوله** واما في الالح والجواب
عنه ان كلا منهما لما كان خلفا عن الموصي فيقدر مدعيًا من طرف الموصي ومدعي
عليه من طرف نفسه كما هو الموصي كذلك ويتصور من كل منهما الإنكار وتحقيقا
والدعوى تقديرا كما في الموصي كذلك هذا اذا شهدا ولم يدع احد العبدين
او كلاهما اما اذا ادعى ادا عينا فقبل شهادتهما بالطريق الاولى لوجود المدعي
تحقيقا ايضا اذا عتق والتدبير لما شاع بينهما بعد موت المولى مع دعواه او
دعوى احدهما كما سبق من البدايع فيكون كل من الرضى والوارث مدعي عليه حقيقة
نقطر في فتح القدير لو كان له عبدا واحدا اسمه سالم وشهدا انه اعتق عبده
سالم ولا يعرفانه فانه يعتق لانه متعين لما اوجبه وعدم معرفة الشاهدين
عين المسمى لا يمنع قبول الشهادة كما ان القاضي يقضى بالعتق بهذه الشهادة
وهو لا يعرف العبد بخلاف ما لو شهدا ببيعها انتهى والفرق بين البيع والاعتق
ان البيع لا يخلو الجاهل اصله والعتق يخلو ضربه منها الا يرى ان بيع احد
العبدين لا يجوز اما عتق احدهما يجوز كذا في البدايع **قوله** فليتنا مل الالاشك
ان المصنف كان مهديا في رد اعتراض صدر الشريعة ولكن لم يكن مهتديا في
ترك مقبولة الشهادة في مرض موته كما سبق وفي سلب كل من الوصي والوارث
بان لا يكون مدعيًا من وجه ومدعي عليه من وجه كما كان الموصي الاصيل كذلك
العلم عنده **تعالى باب الحلف بالعتق** الحلف بفتح الحاء مع سكون اللام مصدر
حلف بالله بمعنى القسم وبكسر الحاء مع سكون اللام بمعنى العهد **قوله** أي يوم
اذ دخلتها اشار به الى التنوين في اذ عوض عن الجملة المضاعف اليها **قوله** وقت الدخول
لم يقل يوم وقت الدخول كما هو مقتضى ظاهره من اشارة الى ان المراد باليوم
هنا مطلق الوقت لانه مضاعف الى فعل غير متد وهو الدخول حتى لو دخل ليلا
عتق ما في ملكه واشارة الى ان اذ عباد للتنوين عوض تحسينا لم يلاحظ معناه
ومثله كثير في العربية وعليه قوله **تعالى** ويومئذ يفرح المؤمنون هذا خلاصة
ما في فتح القدير **قوله** لعدم الاضافة الى الملك مثل ان ملكك او سببه أي
الى سببه مثل اشتريت او ورثت **قوله** او املكه عطف على قوله لي يعني
لم يقل لي وقال بدله املكه كذا افاده المقدس والفرق بين العبارات الثلاث
المذكورة هنا سيما بين كل ما املكه وكل مملوك املكه ولذلك قال المصنف
في الشرح او املكه وكذا كل مملوك املكه بدل قوله كل ما املكه مع انه الموفق
للمتن **قوله** حيث يتناول أي في قوله كل مملوك لي او املكه حتى بعد غدا العتق
ويتناول في قوله كل مملوك لي او املكه حتى التدبير وقوله من ملكه مفعول
يتناول ومن يشمل الذكر والانثى وهو الظاهر كما ان مملوكا بشملهما لانه صفة
غالبية في معنى شخص مملوك والشخص يشملهما ايضا أي كن **قوله** وكذا
كل مملوك املكه الح اذ المراد بصيغة المشارع الحال عرفا وشرعا ولغة اما الفرق
فان من قال فلان يأكل يريد به الحال كما في قوله ما املك الف درهم وما الشرع

فان من قال اشهد ان لا اله الا الله يكون مؤثرا الان كما لو قال اشهد ان فلان
على فلان كذا كان شاهدا وما اللغة فان هذه الصيغة اميل في الحال وخيل في
الا استقبال فعند الاطلاق ينصرف الى الحال ولانه ليس للحال صيغة اخرى غيرها
بخلاف الاستقبال لان له سين وسوف ايضا فيراد بها الحال مالم يدل دليل
على انها للاستقبال على انه قد وجد هذا دليل على ارادة الحال لانه موجود فلا يعارضه
المستقبل المعدوم اصلا كذا في الشرح **قوله** عتقا من ثلثة افاد به انها ان خيرا
من الثلث عتق جميع كل منهما وان ضاق عتقا يضرب كل منهما بقيمته فيه وان كان
دين مستغرق على المولى فلهما يسعيان في جميع قيمتهما كما هو حكم المدبر بعد موت
المولى كذا في البحر الرائق **قوله** لان متناوله المملوك المطلق وهو ينصرف الى
الكامل والحمل ليس بكا مل لما ذكر المصنف **قوله** فلا يعتق حل جارية الح ان ولده
لاقل من نصف سنة كذا في الهداية واما عدم عتقه ان ولده لاكثر منه فالطريق
الاولى لعدم تعيين زجدها من الحلف **قوله** من قال كل مملوك الح وكذا لو قال
ان اشتريت مملوكين فلهما حران فاشتري جارية ماملا وكذا لو قال خطايا الحامل
كل مملوك لي غيرك حر وكذا لو ادعى له حمل وذا منه فقال كل مملوك لي حر لم
يعتق هذه الصور كما في المحيط والبدايع وغيرها **قوله** ذكر بجمعه وهو الظاهر
وقيد بالتذكير بناء على ان لفظ مملوك لا يختص بالذكر بل الاستعمال في مثله
استمر على الاعمية فوجب اعتباره كذلك كما اشارنا اليه وايضا الثابت فيه عدم
الدلالة على التأنيث لا الدلالة على عدم التأنيث كذا في فتح القدير **قوله**
ولا المكتب اشار بعدم تناوله للحمل والمكتب الى ان هذا القول يتناول
الذكور والاناث حتى المدبرين وامهات الاولاد وحتى لو قال نوبت الربا
دون النساء لم يصدق قضاء كما في العناية والظاهر منه انه بدخل في الغيبة
المرهون والمأذون والموجر كما هو المصرح في البحر الرائق وفتح القدير وبه
يظهر انه ما في المجتبى من انه لا يدخل فيه العبد المرهون والمأذون في التجارة
سبق قلم لا يخفى العلم عنده **تعالى باب الحق على جعل قوله** ما يجعل
الح ما عبادة عن المال الذي يجب على العبد بدل العتق وقوله من شئ أي
يصير ذلك المال جعلا منه او يجعل عوضا منه وهو العتق هنا وقوله على شئ
وهو العبد وقوله بفعله صفة الشئ الاول والغير المرفوع للانسان
وهو المولى هنا والمنسوب راجع الى الشئ الاول وهو العتق ما مل معناه
المراد هنا الجعل عبارة عما يكون عوضا من العتق **قوله** عبده أي كله ولو اعتق
نصفه ونحوه يكون المسئلة مسئلة عتق البعض على ما سبق التفصيل واداد
به كون العبد معين لانه لو كان مجهولا كما اذا قال احدكم حر على الف والآخر
بغير شئ فقبلا عتقا بلا شئ لان عتقهما متيقن ومن عليه المال مجهول
فلا يجب وتامه في المحيط **قوله** على أي متقوم لان المسلم اذا اعتق على
خرار خنزير فقبل يعتق تجانا بخلاف الذي فانها متقوم عنده ويلزم
قيمة المستحق لو كان العبد الحق مسلما هذا زبدة ما في المحيط وشرح
البرجندي وغيرها **قوله** فقبل العبد أي في المجلس لما عرف انه لا بد لكل
قبول من المجلس لكن لو حاضرا اعتبر مجلس الا يجاب ولو غائبا اعتبر مجلس

فيه رد للمولى
الوام

مال صح

عليه كذا في الشرح **قوله** عتق أي ساعة قبوله ولا يكون العتق معلقا بأداء المال
 لأن مراده التجيز بعوض لا التعليق كذا في العناية **قوله** فإذا قبل صار حرا
 وإذا لم يقبل أو قبل في النصف لا يعتق عندا بيمينه وأما عندها يعتق في
 النصف أيضا ويلزمه الالف فالقبول في النصف قبول في الكل هذا بناء على أن
 العتق يتجزى عنده ولا يتجزى عندها وتامه في المحيط **قوله** بكفله وجاز
 أيضا أن يستبدل به ما شاء يدايد لأنه دين لا يستحق قبضه في المجلس فيجوز
 استبدال به كالإيمان ولا يخبر فيه نسبة لأن الدين بالدين حرام كذا في البحر
قوله حيث لم يعج الكفالة أشار به إلى أن المولى لو أخذ بدل الكتابة وهما جاز
 حتى لو هلك عتق المكاتب كذا في خزائن الفتاوى **قوله** والمال يتناول أي
 باطلاقة **قوله** وإن لم يعين أي كل منها بعد أن كان معلوم الجنس **قوله** إذا
 علم جنسه قيد لقوله يتناول لالقول الطعام والمكيل والموزون فقط ويلزم
 الوسط في تسمية الحيوان والثوب بعد بيان جنسهما من الفرس والعبد
 والثوب المهردي ولواتاه بالقيمة أخبر المولى على القبول أما إذا لم يعلم بأن
 قال على ثوب أو حيوان أو كرا أو ثلثة أراق فقبل عتق ولزم قيمة نفس الجاهل
 البذل كما لو اعتقه على قيمة رقبته فقبل عتق كما في المحيط إلا أن زدت عليه
 قولي أو كرا أو ثلثة أراق تدبر العلم عنده تعالى **قوله** المعلق عتقه أشار به
 إلى أنه لا يحتاج فيه إلى قبول العبد ولا يرتد بالرد وجاز بيعه قبل الأداء إلى
 آخر ما ذكره المصنف كما في التعليق بسائر الشروط **قوله** بالأداء أي بأداء
 العبد وهو المراد هنا إذ لو علق عتقه بأداء اجنبي لا يصير مأذونا له كما إذا
 قال إذا أدت إلى العا فعبدي هذا من فجاء الاجنبي باللف ووضعها بين
 يديه لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد كذا في الخاتمة **قوله** لأنه
 تعليل لكون العبد مأذونا لا يعتق إلا بأداء المال والضهير المنسوب
 لأنه راجع إلى قول المولى أن أدت إلى **قوله** لا التكدى تعريب من لفظ
 كذا بالكان العجبي وهو المسائل تلك تعالى فإنه أماره الحساسة وقلم يرضى به
 المولى **قوله** إلى الولد المولود قبل الأداء لوامه **قوله** كما يسرى في الكتابة
 أي في الكتابة **قوله** بحيث يتمكن المولى من قبضه وهو بان يضح بين يديه
 بحيث لو مده يده أمده كما في البحر الرائق ولا يلزم من هذا التقريب
 خلوه عن مانع أخذه ولذلك عطف على حاضر قوله وخل إلى **قوله** ونزله
 فأبضا عطف تفسير لقوله أجبره الحاكم أشار به إلى أن ليس المراد
 أجبره على القبض يجلسه ونحوه ونحوه التنزيل أيضا أن المولى لو عطف
 أنه لم يؤد إليه الالف منت كما في الخاتمة **قوله** تقيده أدأه بالمجلس أن
 قلت قد تقدم أنه يصير مأذونا له في التجارة فكيف يتيسر الأداء في هذا
 المجلس قلت يجوز أن يوجد عنده ألف كسبه قبل التعليق وإن رجع بمثله
 المولى عليه وإن تستقرض من رجل ألفا يؤد به قبل الافتراق بالابدان
 فلا تنافي بينهما وفي الذخيرة إذا قال أن أدت إلى الفانانت حرنا مستقرض
 العبد من رجل ألفا ودفعها إلى مولاه عتق العبد ورجع عزيز العبد على المولى
 فبأخذ منه الالف لأنه اتفق بها من المولى من قبل أنه عبد مأذون في التجارة

فيه رد للمولى
الوام

هنا محل رد
المولى الوافي

وغرما العبد المأذون اتفق بماله متى يستوفوا ديونهم انتهى فظهرت
 الاستقراض نوع تجارة وكون الالف في الصورتين مستحقا لا يمنع كونه
 شرط الخت كما لو غصب مال إنسان وأداء صرح به في العناية **قوله** أنت حر
 بعد موتى باللف وكذا لو قال أنت حر على ألف درهم بعد موتى إذ لا فرق
 في تقديم المال وتأخيرها كما في غاية البيان ونقل فيه الإجماع ولكن الاعتماد
 على ما في عامة السروجي والكافي من أن في صورة تقديم المال يحتاج إلى القبول
 في وهو الصحيح **قوله** واعتقه الوارث أو الوصي أو القاضى أو المنتع الوارث
 وقد سبق أن العتق متى تأخر عن الموت لا يثبت إلا باعتاق واحد من هؤلاء لأنه
 صار بمنزلة الوصية بالإعتاق ذكره العتاني وفي الذخيرة هو وصية يعتق باعتاق
 الوارث أو الوصي وعليه كلام العناية وكلام المصنف في آخر باب التدبير
 أيضا وفي مبسوط صدر الإسلام يجب اعتاقه على الوارث أو الوصي انتهى
قوله عتقه والولا للميت للوارث ذكره الإسيجاني **قوله** واعتبر
 اعتاق الوارث إلى أن قلت إذا كان العتق موقفا على اعتاق الوارث فالقاعدة
 في تعليق المولى وقبول العبد بعد الموت قلت لولا العتق والقبول لم يصح
 اعتاق الوصي والقاضى لعدم الملك لهما ولم يلزم الوارث الاعتاق واعتاق
 إلى إعادة العقد مع الوارث ولصار الولا للوارث كذا في البحر وغيره
قوله ولا يعتبر وجود القبول قبل وجود الإيجاب أي قبل الموت **قوله**
 وفي مثله لا يعتق إلا باعتاق الوارث قال صدر الشهيد الأصم لا يعتق بالقبول
 بعد الموت من غير توقف على اعتاق أحد انتهى أشار بقوله الأصم أن العتق
 بمجرد القبول أصلا في الرواية ولكن المتأخرون سمحوا أنه لا يعتق به منهم صاحب
 الهداية بهذا أن مصر المصنف على هذا الصحيح وظهيره وعدم اعتبار
 وجود القبول قبل الموت وبعدم الفرق بين تقديم المال وتأخيرها أيضا
 أن قول الزيلعي وقاضيان في فتاواه لو قال أنت حر على ألف درهم بعد موتى
 أن القبول فيه للمال ليس بصحيح إذ لا فرق بينه وبين ما أورد هنا أنه عليه
 صاحب البحر الرائق العلم عنده تعالى **قوله** حرره على مدمته مثل رعى عنه
 أو كرب أرضا ونحوها أمالوا أطلقها فهي الخدمة المعروفة بين الناس صرح
 به الحاكم الشهيد **قوله** سنة أراد به مدة معينة إذ لو لم يعينها عتق وعليه
 رد قيمة نفسه لأن الخدمة مجهولة وقد سبق أن جهالة البذل يقتضى ذلك
قوله فقبل عتق أي لساعة القبول فيكون حرا مديونا بالخدمة ولم يصح
 هنا بأنه يكون مأذونا لأنه لا حاجة إلى ذلك التصريح إذا الخدمة لا يمنع
 اكتسابه المال وأيضا لا توقف عليه بخلاف أن أدت إلى الفانانت حر لما
 تقدم وينقدح من هنا أنه لو كان له زوجة وأولاد وغيرها من يجبر عليه نفقت
 فما حكم نفقته ونفقته وليس له مال ولا تفرغ للاكتساب مدة المولى
 هذه المدة ولم ير فيه قول صاحب البحر فيه تفقها ينبغي أن يشتغل أو لا
 بالاكسباب لأجل الانفاق على نفسه وعياله إلى أن يستغنى عن الاكتساب
 ثم يخدم المولى المدة معينة لأنه الآن معسر عن أداء البذل فصار كما إذا
 اعتقه على مال ولا قدرة عليه فانه يؤخر إلى الميسرة انتهى قول انما يرجع إليه

وانت خبير بأن عبارة المصنف
 هنا إيجاز تحمل في ثلثة أصول
 المراد فعلية أن يبين خلاص
 العبد بعد القبول بعد موت
 مولاه للزوم الاعتاق على الوارث
 لوجوب تنفيذ الوصية عليه
 وقد عرفت أن هذا الاعتاق
 من المولى كالوصية كما لا يخفى
 مسحه

فيه كلام على
 الزيلعي وقاضيان
 سيما بين عبارة غاية البيان
 مسحه

اذا لم يمكن له اكتساب قدا كفاية في أثناء الخدمة المعينة او المعروفة للمولى
 وايضا ينبغي ان يكون نفقة نفسه على مولاه مادام يؤدي الخدمة لان
 ظاهرا حال المولى في كونه على خدمته مدة معينة ان يكون نفقته عليه
 لانه كسب لنفقة نفسه مع خدمة المولى وانفق من ماله معاه وخراف
 العرف والعادة العلم عنده **قوله** اي لزمته الخدمة العبد اي من
 ساعته **قوله** اي قبل الخدمة قديده لانه لو خدم نصف سنة ثم مات احداهما فلي
 قولهما ان كان الميت هو العبد يؤخذ من تركته نصف قيمته وعلى قول محمد يؤخذ
 منها نصف قيمة خدمته وان كان المولى فعليه نصف قيمته عندها ونصف قيمة
 خدمته عنده هكذا يفهم من شرح الطحاوي وفي الحاوي القدسي ويقول محمد
 ناخذ انتهى وعدم وجوب الخدمة عليه عند موت المولى انما هو في ظاهر الرواية
 لان الخدمة منفعة وهي لا تورث فلا يمكن ابقاء عين المنفعة بعد موت المولى
 فانقلبت الى قيمته او قيمة خدمته على الاختلاف والان الناس يتفاوتون
 فيها فخدمة الفقراء اسهل وخدمة الشيخ ليست كالشباب وقد يكثر الورثة
 فخدمة الواحد اسهل من خدمة الجماعة هذا زيادة ما في الشرح تحقيق هذا
 المقام فخذ العلم عنده **قوله** اعتقها بالف على انما قيد بقوله على
 ليعيد عدم الوجوب على القائل عند عدم ذكره بالطريق الاولى **قوله** وابت
 قديده لانها لو تزوجته تسبت الالف على قيمتها ومهر مثلها فما اصاب قيمتها سقط
 عنه وما اصاب مهرها وجب لها عليه كذا في فتح القدير ويجوز على الاجمال من
 المص **قوله** ولا شيء عليه اي على القائل لا للبراة لانه لم يقع التزوج حتى
 وجب عليه من الالف حصه المهر منه ولا للمعتق لان اشتراط بدل العتق على
 الاجنبى لا يقع كما في الشرح واما بعد عدم الوجوب على القائل الى ان عدم
 وجوب شيء على الامة المعتبرة بالطريق الاولى لانها لم يترك شيئا في عتق
 نفسها فتعتق بتماما **قوله** وبالبضع نكاحا والبضع ومانعها وان لم تكن مالا
 لكن اخذت حكم المال ولا يبرأ العقد عليها ولانها متقومة مال الدخول كما سبق
 في باب الخلع وغيره **قوله** لانه مقتضى بفتح الصاد اي لان البيع مقتضى
 صحة العتق عن الامر فيكون البيع مندوبا في العتق اقتضاء **قوله** فلا يراعى فيه
 شرائطه بل يراعى شرائط المقتضى وهو العتق هكذا في النسخ ولكن الصواب
 ان يقال هكذا فلا يراعى فيه شرائطه بل يراعى شرائط المقتضى وهو العتق
 يعني اذا ثبت البيع فيه اقتضاء لا يراعى شرائطه فلا يفسد باشتراط النكاح
 مع انه شرط لا يقتضيه عقد العتق والبيع لان ما ثبت بطريق الاقتضاء
 بثبت ضرورة فيتقدّر بقدرها فلا يتعدى الى الفساد بالشرط بخلاف
 شرائط المقتضى بالكسر فانها مراعاة اذ لا مانع ولذلك يعتبر في الامر
 اهلية الاعتاق هذا ما فهمه الفقهاء هنا مما يكتب في الاصول والفروع
قوله ولو كان اي ولو كان عقد البيع فاسدا الى هذا الذي ذكره المصنف
 هنا اذا ثبت ان تزوجه **قوله** فلو تزوجت الى الظاهر ان ياتي بالواو
 يعني لو تزوجته فما اصاب قيمتها فهو للمولى وما اصاب مهر مثلها كان مولا
 لها **قوله** وهو ثلث الالف وجهه ما سبق من ان منافع القن ثلث البيع

فيه رد للمولى
الواو

اي بغير شيء يلزمها
مستند

والاستخدام والمولى منه والثالث قضاء الدين بعد موت المولى والحاصل بقصد
 النكاح واحد منها وهو النوع الثاني فقط وانت خير بان هذا بناء على قول
 مروج ستغف عليه فالاولى ان يصاب الالف على قيمتها ومهر مثلها مطلقا
 وقد نبهت عليه قبل العلم عنده **قوله** فان ايت فعليه الى الظاهر
 بالواو وهو عطف على قوله زوجته في قوله فزوجته نفسها الى **قوله** فان فعل
 فلها مهرها اي المسمى ان وجد ولو ما دون ما عينته عند الاعتاق ان رضيت
 ذلك وان لم يوجد التسمية ولا التعيين منها اذ لا فلها مهر مثلها وفي
 الصورتين لا سعاية عليه هذا ما فهمه الفقهاء من المحيط ومن اطلاق
 المصنف **قوله** وان ايت فعليه قيمته اي السعاية في قيمته قيد بابا به اشارة
 الى انه لو ايت من التزوج ودعاها العبد على ان يتزوجها على ما عينت من
 المهر فلا سعاية عليه لانه قد وقى لها بما شرطت عليه فجاء الامتناع من قبلها
 كذا في المحيط وفي الثانية ام الولد اذا اعتقها مولاه على ان تزوج نفسها
 منه فقبلت عتقت فان ايت ان تزوج نفسها منه لا سعاية عليها انتهى قول
 وجهه ما مر من ان حرية ام الولد تنفي سعايتها ولا يتصور منها سعاية
 لعدم تقومها فينبغي ان يكون هذا عندا بيمينه اما عندا فعليه قيمتها
 سعاية بناء على تقومها ولم ار الا ان كانت هذه المسئلة متفقا عليها
 عند هر فنهى حجة له عليها كما لا يخفى **باب التدبير** **قوله** الى الحرية على
 اي بعد موت المولى **قوله** لان اللفظي الى والفرق بينهما ان المشترك اللفظي
 ما تعدد معناه ووضع والمشارك المعنوي ما تعدد معناه واتحد وضعه
قوله الى قسمين حيث قال اما مطلق واما مقيد **قوله** سواء كان موته اي
 موت المولى مطلقا كان موته او مقيدا وكذا قوله او موت غيره وسيجيئ ان
 تعليق عتقه بموت الغير مطلقا او مقيدا من قبيل البشق الثاني للتدبير
 وذكر ذلك فيه كما في المتون انما هو ناش من دخوله في مفهوم التدبير وكون
 المملوك غير مدبر وغير داخل في الوصية بالتعليق بموت الغير لا ينافي دخول
 ذلك التعليق تحت مفهوم التدبير لان حال التعليق بموت نفسه مقيدا
 كذلك وانكار هذا مكاورة فظهر سهو من جعل كلام المصنف هنا على السهو
 الظاهر كما لا يخفى **قوله** وبينت امكا مهابا حيث قال فلا يبرهن الى وقال
 نيباع الى **قوله** فعلم من هذا الى يريد به انهما لم يعرفا التدبير بتعريف يشمل
 موت المولى مطلقا وموت غيره ولم يقسماه الى قسمين مع ترتيب احكامهما
 عليهما كما فعل المصنف علوان قول الوفاية من اعتق عن دبر مطلقا يتبادر
 منه المعنى الاعم فيجوز لكلام بعدم تبين المرام وموالة ان فهم المراد
 منه انه الشق الاول على بيان احكام الشق الثاني المنطوي نفسه وهي
 قوله وبيع ان قال له ان مت الى لا يخفى انه ليس من ذاب الكرام ذوى
 الاحترام ويظهر منه ان السبب لعدم الانتفاء ليس بمجرد ترك التعريف
 حتى يدفع بانه انما تركه بناء على الظهور كما لا يخفى العلم عنده **قوله**
 وهو اما مطلق اي التدبير اما مطلق خرج بقيد الإطلاق التدبير المقيد
 ولا يرد عليه تعليق بموته الى مائة سنة مثلا فانه مدبر مطلق كما سيبيح على

وهو قود ما اصاب مهر مثلها
كان لها مستند

اي ما دون ما عينته

جواب عن سؤال مقد
يفهم من جواب

فيه رد للمولى
الواو

فيه رد للمولى
الواو

المختار لما في التبيين **قوله** كذا مات فانت حرا لى افاد به ان كل لفظ وقع به العتق
 للمال اذا اضيف الى الموت فانه يوجب التدبير حتى قال في الخاتمة والظهيرية
 رجل لو قال لعبد لا سبيل لاحد عليك بعد موتى يصير مدبرا انتهى ولم
 يقيده بالنية مع ان لا سبيل لى عليك كناية لا يعتق الا بالنية لانه لما كان
 الفرق بين قوله لاحد وبين قوله لى وكان قوله بعد موتى قرينة العتق لم
 يتوقف على النية كذا افاده صاحب البحر وفي الحاوى القدسي لو قال اعتقه
 بعد موتى فهو مدبرا انتهى **قوله** يوم اموت والمراد باليوم مطلق الوقت
 لانه قرن بفعل لا يعتد فيعتق مات المولى نهرا او ليلا الا اذا نوى بياض
 النهار فيعتق لانه لو نوى حقيقة كلامه لا يكون مدبرا كذا في المبسوط والخزانة
قوله او انت مدبرا لى اشار المصنف بهذه الالفاظ الى انه لو قال او صيت
 لك برقتك او عتقتك او بثلث ما لى فانه يكون مدبرا لان التدبير وصية
 فاذا اتى بصريحها كان مدبرا بالاولى وكذا في البحر **قوله** بان يكون اى قائل هذا
 الكلام **قوله** ولا يخرج من الملك وفي الوالدية من كتاب الجبل لو اراد ان يدبر
 عبده على وجه يملك بيعه ونحوه يقول اذا مات وانت فى ملكى فانت حر فهذا
 يكون مدبرا مقيدا فيملك بيعه واذا مات فهو فى ملكه عتق انتهى **قوله** والامة
 قوطا واذا ولدت المدبرة من السيد نهى ام الولد وقد بطل التدبير لان
 امة الولد اقوى في افادة العتق من التدبير لانها تعتق من جميع المال
 كذا في المحيط وعلى ما سيجئ في باب الاستيلاء **قوله** ويستعمل المولى جبرا
 ان تعتد المدبر **قوله** وموته اى موت المولى حقيقة او حكما كارتداد المولى
 ولحاقه بدار الحرب كما في البدائع مفصلا **قوله** يعتق المدبر من الثلث سواء
 كان مدبرا في الصحة او في المرض لان التدبير وصية من الثلث يوم موت
 المولى كما في الوصايا **قوله** لو مدبرنا بدين يستغرق جميع التركة وقبة المدبر
 وان لم يستغرق فيقدر الدين يسعى هكذا يفهم من شرح الطحاوى و
 شرح النفاية للبرجندى وشرح الكنز للمسكين **قوله** او مات فلان اطلق
 فشمول موته المطلق او المقيد ادرجه في التدبير لشمول تعريفه وادرجه
 في النوع الثانى لساواته في الحكم بسائر افراد النوع الثانى من جواز البيع
 والعتق بالموت والخلاق زفرانه يكون مدبرا مطلقا عنده فلا يرهن الى اخر
 ما ذكره المصنف في النوع الاول صرح به في المسكين وغيره وما وقع في بعض
 الكتب كالمبسوط والبدائع من انه من قبيل التعليق المحض لا التدبير
 فلا يدخل في النوع الثانى بناء على افتراقه من جهة اخرى وهوان المدبر بقسمة
 يعتق من الثلث والمعلق عتقه بشرط هو غير موت المولى يعتق من جميع
 المال ويبطل التعليق بموت المولى قبل وجود الشرط فكل وجه هذا ما
 فهمه الفقير ولعله فيض من الله تعالى فكل كلام المصنف مع امكان هذا
 على السهول لا يكون انضافا العلم عنده تعالى **قوله** ما يقع غالبا بيان لقوله
 نحوها اى ما يقع عيشه وموته اليها غالبا هذا احتراز عن تعليق موته
 الى مدة لم يقع عيشه وموته اليها غالبا وقد سبق وهذا هو مراد قائل
 بما يمكن غالبا ايضا والمبتدأ من مذهب ذلك ولعل وجه احسنه عبا المصنف

فيه رد للمولى
الوانى

فيه رد للمولى
الوانى

ان العيش لما لم يكن من الافعال الاختيارية للعباد فالاعتبار عنه بالوقوع
 احسن من التعيين بما كان فيه نوع انباء بانه يحصل باختياره فليست امل **قوله**
 الى سنة متعلق بمات ومات على سبيل التنازع **قوله** ويعتق من الثلث
 الخ فاللائق على المصنف ان ينبه على ان المعلق عتقه بموت غير المولى معتق
 عند وجود الشرط من جميع المال ومن غير شئ صرح به في البحر وغيره وقد
 سبق انفا قدم ببيان تصويره كما لا يخفى **قوله** ان وجد الشرط وهو موت
 المولى في سفره هذا او مرضه او في المدة المعينة القصيرة اما لو اقام او بيع
 او مضت المدة ثم مات لم يعتق لبطان اليقين قبل الموت **قوله** وفي المجتبى
 لو قال ان مت من مرضى هذا فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف ما لو قال في مرضى
 ولو قال ان مت من مرضى وله حتى يتحول صدا عا او على عكسه قال محمد هو
 مرض واحد انتهى ففرق بين من وفى كما لا يخفى **قوله** نصف قيمته هذا خلاف
 ما وعد في باب عتق البعض الا ان كلا منهما قول في المذهب فكانه افتقار ذكر
 كل منهما في موضع لعدم رجحانه عنده وشمل هذا غير واحد في كتابه ومن لم يتفطن
 ذلك بحث فيه كما لا يخفى **قوله** لو كان قنا وفي المجتبى وذكر في **قوله** انه يسعى
 في قيمته مدبرا وذكر محمد في كتاب الحجر اذا دبر السفيه ثم مات يسعى الغلام
 في قيمته مدبرا وليس عليه نقصان التدبير كالصالح اذا دبر ومات وعليه
 ديون انتهى وهكذا في التاتارخانية وما ذكره الشارح هو المصريح في الخاتمة
 والى ما قاله الفقيه مال صدر الشهيد وقال شيخ الاسلام خواهر زاده
 هو الاصح وقال في الكافي والمنيع وعليه الفتوى ولذا اختاره المصنف **قوله**
 من حيث الخور بفتح الخاء وتقديم الزاء المعجمة التقدير والتعيين **باب**
الاستيلاء **قوله** طلب المولى الخ تأدية اصل المراد بلفظ مساولة والوطئ
 اعم من ان يكون حقيقة او حكما وتعريف الاستيلاء بقولنا طلب الولد من
 امته ايجاز بطريق الحذف والطلاق الاستيلاء واردة هذا المعنى على ان
 يكون من الاسماء الغالبة كالصغيرة في الصفات الغالبة ايجاز قصر
 والكل في الشمول سواء وتعريفه بادعاء الولد من امته من قبيل ايجاز
 بطريق الحذف الا انه ليس بصحيح اذ هو يقتضى شرط الدعوة مطلقا وقد
 سبق وسيجيئ انها انما شرطت قبل ان تكون ام ولده بعده لا وفي صورة
 تزوج امة او لا واشترائها ثانيا لم تشترط اصلا **قوله** امة اطلقها فتمت
 القنعة والمدبرة لا استواءهما في ثبوت النسب **قوله** ولدت من مولاها
 اى اتت بولد ميتا كان او ميتا ولو سقط مستبيننا خلقه واطلق المولى فشم
 ما كاكلاها او بعضها وشمل المالك المسلم والكافر ذميا او مرتدا او مستأنا
 كما في البدائع **قوله** باقراره قيد به لانه لو قال كنت اظا لقصد الولد عند
 مجيئها بالولد فانه لا يثبت النسب لانه لم يعترف بالولد وفي فتح القدير
 ينبغي ان يثبت نسبه من غير توقف على الدعوة لان ثبوته بقوله هو ولدى
 بناء على ان وطأه حينئذ لقصد الولد يؤيده ما في القنية من انه انما
 يشترط الدعوة للقضاء ولهذا يصح استيلاء المجنون والمعتوه مع عدم
 الدعوة منهما **قوله** من زوجه اشار به الى انه لو زنى بجارية انشأت
 ثم ملكها لم تصير ام ولده لعدم ثبوت النسب وانما يعتق ذلك الولد

فيه رد للمولى
الوانى

واشتمل هذا التعريف كما قال
 به بناء على انه لم يذكر فيه
 المولى وامرية الولد كما تكون
 بالوطئ يكون بغيره لما سبق
 في ثبوت النسب واول كتاب
 العناق وسيجيئ انه لو ادعى صغيرا
 مجهول النسب في ملكه يثبت
 نسبه وتصير امة ام ولده
 وقد نصنا هذا بتعظيم المولى
 الى حقيقى او حكى كما لا يخفى
 معناه

على الزاني اذا ملكه لانه جزؤه حقيقة بلا واسطة كذا في العناية والوطى
بالشبهة كالنكاح كافي المحيط والحانية **قوله** لم تملك افاد به ان لا يجوز
بيعها ولا رهنها ولا اخراجها عن ملكه بوجه ولما كان ظاهرا انها لم تملك
لا مد مع انها باقية على ملك مولاهما والمنوع انتقالها من ملكه بثبوت عليه
بقوله اي لم يكن الخ **قوله** وحكمها كالمدة مطلقا لكنها الخ **قوله** تعتق
بموت من اكل الخ اطلقه ولكن ان اقر في المرض بانها ولدت منه وليس معها ولد
او قبل حكمها كالمدة تعتق من ثلث المال كذا في شرح الطحاوي والمحيط **قوله**
ثبت نسبه بلا دعوى وقد سبق بعض تحقيق قبيل باب الحضانة تذكر **قوله** وانفق
بنفيه اي انتفى نسب الولد الثاني بنفي المولى من غير لعان لان فراشها
الخ اطلق في النفي شمل الصريح والدلالة كما اذا ولدت ولدين في بطنيين
فادعى نسب الثاني كان نفيا للاول وكذا لو ولدت ثلثة فادعى نسب الاكبر
كان نفيا لما بعده كما في البحر وشمل ما اذا تناول الزمان وهو ساكت بعد ولادة
فانه لا يملك نفية لان تناول دليل اقراره كقبول التهنية ونحوه فيكون
كالصريح كافي المبسوط وقد سبق في اللعان اختلافهم في تناول تذكر
قوله لنا كذا الفراش اي فراش المنكحة **قوله** حتى لا يملك ابطال ما يبطال
فراش منكرته بالتزويج مع بقاء ملك النكاح له كما هو ممكن في الامة مع بقاء
ملك الرقبة **قوله** وحسنها من التحسين اي بما يوجب رتبة الزنا **قوله** لان
هذا الظاهر وهو ان الولد منه عند التحسين وعدم العزل يقابله ظاهر
آخر وهو العزل او ترك التحسين العزل ان يراها ولا ينزل ماءه في موضع
الجماعة **قوله** فهو في حكم امه الا انه اذا كان جارية لم يستمتع بها مولى امها
لانه وطأ امها فلا تحل له وهذا اجماع كذا في فتح القدير **قوله** ولو ادعاه المولى
يعني اذا تزوج المولى امه سواء كانت ام ولد له او لا وقوله وقصير امه ام ولد
له يعني لو لم تكن ام ولده قبل وانما فسرنا بما ترى ليستقيم قوله وقصير امه
ام ولد له واصل المسئلة وهو قوله وان زوجها مصورة على ام الولد فاستيج
الى التحميم ليستقيم ذلك القول وانما نفسر بتخصيص تزويجه بانه غير ام
ولد له كما وقع في العناية لئلا يكون قوله ولو ادعاه الخ اجنبيا في غير اصل المسئلة
كما لا يخفى **قوله** ام ولد الذي الخ خست بهذا الحكم لانه لو اسلم عبدا لذي
ارامته وعرض على الذي الاسلام فاني بومر بالبيع كافي غاية البيان قال
المولى مسكين في شرحه يجبر على بيعه **قوله** تسعي في قيمتها اي ثلث قيمتها
لو كانت ثمة كافي غاية البيان **قوله** ادعى ولد امه اي ادعى احد الشريكين
سواء كان مسلما او ذميا حرا او مكاتبيا صحيحا او مريضا مرض الموت لانه
من الخواص الاصلية موسرا او معسرا لان ضمان المدعى هنا ضمان تملك
بمخلان ضمان العتق وسواء كان احدهما اب الاخر بان كانت مشتركة بين
الاب وابنه فادعاه الاب صح ولزمه نصف القيمة والعقر كالاجنبي بمخلان
استيلاده من غير شراكة وسبي وسواء كانت الامة جلت على ملكها او
اشترىها ما ملا لكنه يضمن في الثاني نصف قيمة الولد لانها دعوى اعتاق
لا استيلاد هذا زيلة ما في الشروح **قوله** مشتركة اي مشترك فيها حذف
الجار واصل الفعل فصار مشتركة يقال حذف وايسال ونظائره اكثر

فيه نوع رد للمولى
نفسه

فيه رد
للعناية

من ان يحصى **قوله** لما ان سببه الخ ومن قال ولان الاستيلاد من قبيل العتق
فلا يتجزى شمله لم يصب اذا دخل لثبوت النسب كون الاستيلاد من هذا
القبيل على ان عدم تجزى العتق يختلف فيه لا يصلح ان يكون دليلا مطلقا
على حكم متفق عليه كما لا يخفى **قوله** اذ لم يحصل لها من اسباب الحرية شئ اي
من طرف مولاهما الاخر في نصيبه **قوله** ويعتبر قيمتها يوم العلوق وكذا نصف
العقر كما في البحر **قوله** حيث لا يجب عليه العقر لان الملك هناك ثبت شرطا
للاستيلاد فيتقدمه فصار وطئا ملك نفسه كذا في العناية وغيره والمراد
بالعقر مهر المثل كما في مبسوط السرخسي وفي مبسوط شيخ الاسلام هو القدر
الذي تستاجر به هذه المرأة على الزنا لو كان الاستيجار حلالا وقد سبق
بعض تفصيل في باب نكاح الرقيق **قوله** وكذا اذا اشترياها جلي وولدت
لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء وكذا اذا اشترياها بعد الولادة ثم
ادعياء **قوله** وانما كان منهما اي كان ثبوت النسب منهما الاستواء الخ
شاربه الى انه لو تزوج احدهما بان كان ابا والاخر ابنه او كان مسلما والاخر
ذميا او حرا والاخر عبدا او ذميا والاخر من ذميا او كذا بيا والاخر بموسيا
فيتقدم الاب والمسلم والحرة الخ على الاخر كافي المبسوط والمحيط والعبارة
لهذه الاوصاف وقت الدعوى لا العلوق كافي غاية البيان **قوله** وهو ام ولد
لها افاد به انها تخدم كلا منهما يوما واذامات احدهما عتقت ولا ضمان للحق
في تركه الميت بالاتفاق ولا سعاية عليها عندا بخينة لعدم تقومها وتسعى
في حصته التي عندها لتقومها **قوله** قصاصا بما له على الاخر وفائدة التقاض
يظهر لو كان نصيب احدهما اكثر من نصيب الاخر ياخذ منه الزيادة وايضا
لو ابراء احدهما عن حقه بقي حق الاخر كما في فتح القدير **قوله** وورثته ارث
اب افاد بهذا انه لو مات احدهما قبل الولد فجميع ميراث الولد لابه الباقي
ولا يكون نصفه للباقي ونصفه لورثة الميت كذا في البحر وغيره ووجهه
ان ورثة ابيه الميت ولو ابنه او ابه يصير بعيدا بالنسبة الى هذا الاب وكل
منهما اب له حقيقة والتشريك انما يكون ضرورة عدم الترجيح فاذا رجع
الاب الحق للقرب على ورثة الاب الميت استقل في الميراث كما استقل في
الولاية عليه كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** وهو انه اي والدليل ان الجارية
كسب كسب المولى وتذكر ميراثه باعتبار الخبر وهو كسب وكونها عبارة
عنه **قوله** فيكون حرا بالقيمة الا ان القيمة هنا تعتبر يوم ولد وقيمة ولد
المغروق يوم الخصومة كما في البحر **قوله** وماله من الحق بفتح اللام اي والذي
له من الحق وهو كونها كسب كسبه كاف لصحة طلب نسب الولد فلا حاجة
الى **قوله** او والده اي امه ابويه كما في التبيين **قوله** او جده اي احد جدتيه
كما هو الظاهر **قوله** ونال حق المكاتب الوار للجمال وقد مقدرة كافي قوله
حصرت صدورهم مال من ضمير باق **قوله** وادعاه لا يثبت النسب وان قال
ظننت انها تحل لي وان ملكه يوما عتق عليه وان امه لا قصير ام ولد له
لعدم ثبوت نسب ولدها منه كما في التبيين **قوله** فان قال اي واطى
جارية امراة الخ **قوله** المولى اي مولى الجارية وهو احد ابويه وامراة

فيه رد للمولى
الوام

بفتح اللام وهو حرف جري بالذي
له كما في العناية

وانما فسرنا الاستيلاد به اشارة
الى ان المراد معناه اللغوي
لا الاصطلاحي وهو امومة
الولد او المدعى ليس كذلك

ارجعه **قوله** فيه اي في قوله هذا وقوله وفي ان الولد منه عطف على الصغير
 المجرور في فيه باعادة الجار والعامل هو الاول والثاني كالعدم وهو المنصوب
 صرح به في محله **قوله** ولو صدقه في احدهما اي صدقه المولى في الاحلال و
 كذبه في ان الولد منه او عكسه وفي التبئين ولو صدقه في ان الولد منه
 ثبت نسبه انتهى وايضا سوى في دعوى الاحلال بين جارية اجنبى وبين
 جارية امراة الخ وانما الفرق بينهما انه لو قال في جارية اجنبى ظننت انها
 تحمل لا يندري الحد عنه كذا يفهم من التبئين وغيره ولو ترك المصنف
 الغاء وقال وان قال اي ان ولدت منه جارية غيره سواء كان اجنبيا او غير
 اجنبى وقال احلتها لكان اولى وعن ابيهم التخصيص اعزى **قوله** وان كذبه
 المولى اي في احدهما او كليهما كما هو الظاهر **قوله** ثم ملكها يوم ما يثبت النسب
 اي نسب الولد وصارت ام ولد له كافي التبئين ومن لم يعرف المسئلة هنا
 لم يجد التصريح بانها ام ولد له العلم عنده **كتاب الكتابة** لم يقل
 كتاب الكتاب كما في سائر المتون لئلا يناسب نظائرها في اتيان لفظ المصدر الا
 ان الاحسن ما فيها لما قال المطرزي لم اجد الكتابة بمعنى الكتابة الا في الاساس
 على ان الكتاب يجوز ان يكون مصدرا ميمتا فلا يفوت مناسبه بنظائره
 وما ملاحظة هجته التكرار للفظ في عنوان الكتابة فلدفع بان كثرة التكرار
 ما لم يوجب الشغل على اللسان لا يخل بالوضوح صرح به في محله على ان
 التكرار للفظ موجود في عنوان الكتاب اذا كان مصدرا ميمتا كما لا يخفى **قوله**
 لان الكتابة الخ ظاهر هذا التعليل يقتضى ان يورد بالباب كافي التدبير و
 الاستبدال كما اشار المصنف في الصريح لكونه نوعا من انواع البيع على ما سيبي
 الا انه لما كان قد حصل بها العتق وقد كان لها مناسبه للاجارة
 ايضا تناسب الايتان بعنوان الكتاب اشارة الى استقلال هذا النوع العلم
 عنده **قوله** جمع حرية الرقبة اطلاق الرقبة فشملة الفق والمذبر و ام
 الولد لكنه مقيد بكونه عاقلا لان حرية اليد يقتضيه كما لا يخفى **قوله** مع
 حرية اليد ما لا ادخل مع على حرية اليد اشارة الى ان حرية الرقبة
 تتبعها اطلاق المال والحال فشملة ما اذا وقع عقد الكتابة بين المولى والمملوك
 على المال الحال فيجوز على ما سيبي لان اداء المال حاله انما يقتضى
 للمملوك بالاستقراض او الاستيعاب او التكدى او الشراء من اخر و اذا
 يقتضى تقدم حرية اليد وان كانا في مجلس واحد فيكون حرية الرقبة مالا
 بالنسبة الى حرية اليد كما لا يخفى العلم عنده **قوله** اذا ديت الى الفا
 فانت حر فيه بحث اذ قد سبق انه تعلبى العتق بالاداء و اذا يقتضى كونه
 ما دون الامكان بين التعليق والكتابة فرق ظهر في اربعة عشر مسئلة
 ذكر المحقق ابن الهمام منها امدى عشر مسئلة وصاحب البحر باقياها ومن
 جملة الفرق بينهما ان الاول لا يحتاج الى القبول ولا يرتد بالرد والثاني
 يحتاج ويرتد بالرد كما في شرح البرجندى وجاز بيع المعلق بلا اذنه الى اخر
 ما ذكره المصنف فيما سبق وايضا ان في عقد الكتابة اشتراط لفظ الكتابة
 او ما يودى معناه كان اديت الفا فانت حر وان عجزت فانت قن كما صرح

فيه نوع رد
لمولى خسر

فيه رد لبعض المحررين
والمولى الوانى

ويرى ان هذه المسئلة مخالفة لما
سبق من التبئين في صورة وطى
جارية امراة ويدفع بان قوله
احلتها محتمل لئلا يتكاح به تصير
ام ولد كما ثبت النسب به بخلاف
المسئلة السابقة كذا في المقدس

فيه رد للمولى
الوانى

اذا الكتاب كما يكون مصدرا للطلاق
يكون مصدرا للمفاعلة فعلى اي
يرى تكرار لفظي كما لا يخفى

فيه رد للمولى
خسر

به البرجندى فظهر منه ان الصواب وحق العبارة ان يقال كان يقول لعبد
 كما تبينك على الف او ان اديت الى الفا فانت حر وان عجزت فقتن فقتل الخ كما
 لا يخفى العلم عنده **قوله** لان الغرض من تحليل يكون حكما كذا او يكون
 الكتاب احق الخ **قوله** والعبد عطف على المولى **قوله** وذا اي وصول المولى
 الى بدلها ووصول العبد الخ **قوله** الا بذلك اي بانتفاء المجر وثبوت الحرية
قوله اي موقت بازمنة معينة اشارة الى الفرق بين المؤجل والمنجم بان المنجم
 ليستعمل فيما يودى مقدار معين في كل وقت معين بخلاف المؤجل فانه يستعمل
 فيما يودى المال الى تمام المدة سواء بدفعة واحدة او لا كذا يفهم من الشرح
قوله اذا كاتب قته الاولى ان يقول مملوكه ليشمل المديروا ام الولد ايضا
قوله والتصرف والحال ان هذا التصرف نافع في حق ذلك الصغير **قوله**
 وان عجزت فقتن قبل هو مستغنى عنه وانما ذكره خا للعبد على الاداء عند
 النجوم اقول هذا الرد ناش من اكتفاء المصنف لقوله ان اديت الى الفا
 فانت حر على ما سبق وقد عرفت التحقيق ثم فاندفع هذا الرد به كما لا يخفى
قوله اي مع عقد الكتابة اشارة الى ان ضمير صحيح راجع الى مصدر كاتب
 وانه عبارة عن العقد فعلى اذا كاتب اذا عقد الكتابة مع قته **قوله** ووقع له
 ورضعته كونه نتيجة لما سبق ولذلك صدقه بالشرط المقدور وفي حال العطف
 لا يقدر كما لا يخفى وحاصل ما اراد به ان كلا الاعتبارين ملحوظان في الغاء
 هنا العلم عنده تعالى **قوله** لكنه اي وجوب البدل للمولى في ذمة المكاتب
قوله ولهذا اي ولشئوته في ذمة مع المنا في **قوله** لا يصح الكفالة به
 اشارة الى انه لو اخذ المولى بالكتابة رهنا جاز حتى لو هلك عتق كذا في
 الخزانة **قوله** فثبت للعبد بمقابله اي بمقابله البدل ما ليكته ضعيفة
 ايضا اي كما ثبت للمولى ذلك البدل في ذمة على ضعف **قوله** فيتحقق النتيجة
 المقدمات وهي قوله واصل البدل الى هنا والكل بيان لقوله فيقتضى
 المساواة بين المتعاقدين **قوله** او ارش الجنابة الارش في الاصل دية
 الجراحات لكن المراد هنا اعم منها فيشمل دية النفس كما في البرجندى ولذلك
 قال في الهداية وان جنى عليها او على ولدها لم يمتها الجنابة انتهى والجنابة
 اعم على ما سيصير به المصنف ايضا **قوله** او قيمته ان جنى الخ اراد بالجنابة
 هنا المعنى اللغوي وبهذا شمل الجنابة بمال او نفس اذ هي في الاصطلاح
 خفت بما تعلق بالنفوس والاطراف **قوله** بان قال ان اديت الى قيمتك
 فانت حر وقد عرفت ما فيه وفيه ايضا نقصان اخر وفي قوله كما تبينك على
 قيمتك نقصان ايضا وهو قبول الفق تركه وهو لا بد منه كما لا يخفى **قوله** او
 على عين لغيره من مكبل او موزون او عروض و اشارة الى انها لو كانت
 في يده وهو من كسبه بان كان عبدا ما ذ وناله في التجارة في يده عين حصل
 من كسبه يبيع الكتابة كما لو كانت عليه على درهم في يده من كسبه كما في الخزانة
قوله حتى لو شرط ان يرد الخ انما مع هذا لعدم تخش الجاهل وان وجد
 الصفقة في الصفقة لان الكتابة مبنية على المسامحة والمساهلة كما يفهم
 من التبئين **قوله** ثم سعى في قيمة نفسه وفي الخزانة ان في كل موضع فسدت

هذا اللفظ صريح فحقه ان
يقدم على غير الصريح منه

في اليد او يكونه احق بمكاسبه
ومنافعه

فيه رد لبعض
المولى نقله
عنه المولى الوانى

الكتابة يعتق بآداء قيمة نفسه انتهى يعني عند زفر كما لا يخفى **قوله** فوجب ذلك اى رد قيمة بالغة ما بلغت **قوله** لان العتق معلق بقيمتها فعند فساد الكتابة لكونها معلقة بآداؤها وهو مسلم عتق بآداؤها كما سبق فباداؤها عند صحة العقد ولا وطريان الفساد ثانيا يعتق بالطريق الاول كما لا يخفى **قوله** لكن مع ذلك يجب عليه قيمة نفسه كما مر ان قلت الظاهر ان يجب عليه قيمة الجزل لقيمة نفسه كما هو كذلك قبل القبض هنا لانه لما صار القيمة هنا بعد صحة العقد والاستحقاق بعين الجزل لانه لا ينفذ فيه بعد قبض الجزل ان سعين قيمتها ايضا قلت نعم الا انه لما وجد قبض الجزل ولم يصلح ان يكون بدلا لعدم صحة التملك او التملك وقد سبق ان الواجب عليه اداء قيمة رتبة عند فساد قبض البدل وجب هنا عليه قيمة رتبته ايضا كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** في صلب العقد اراد يكون الشرط فيه كونه في احد العوضين **قوله** يعني انتهاء الما قول فيه بحث بل الكتابة تشبه البيع ابتداء وتشبه النكاح انتهاء بانه ان العبد حين انعقاد العقد مال مال وبدل الكتابة مال وبالانعقاد يحصل حرية اليد يترتب عليه حرية الرتبة انتهاء يعني عند الاداء فلا يكون ما لا عنده فظهور انها تشبه البيع يعني ابتداء لانها مبادلة مال بمال عنده وتشبه النكاح يعني انتهاء لانها مبادلة مال وهو البدل بغير مال وهو رتبة العبد لانه حر عنده تدبر العلم عند الملك الهادي وعليه اعتماد **قوله** وهو البضع قيل المراد به الانتفاع مطلقا وقيل نكح الجزل وفيها نظر لان البدل ليس ببدل فك الجزل ولا بدل الانتفاع بل هو بدل الرتبة وقد عرفت التحقيق فخذ **قوله** فالحقنا اى اذا شابهتهما فعملنا بالشبهين والحقناها بالبيع **قوله** هذا هو الاصل اى كونها مشابهة لهما هو الاصل في فسادها بشرط في صلب العقد وعدم فسادها بشرط لم يكن فيه **فصل في تصرفات المكاتب** **قوله** صح بيعه وشرأوه اطلقهما فشمل ما كان بامر المولى وبغير امره وسواء كانا بالنقد او بالنسيئة كما في شرح البرجندى **قوله** ولو بالمجابات اراد به بيعه وشرأوه بالغبن الفاحش **قوله** ومع كتابة رقيقه هذا استحسان كما ان تزويج امته استحسان والقياس ان لا يجوز اوبه قال زفر فيها لانه غير قابل بالاستحسان والمأخوذ هنا الاستحسان واثار به الى انه بدفع المال مضاربة وبشارك لانه عقد اكتساب وضيع تجار هذا زبدة ما في الشروح **قوله** ولو بوضع لكونه تبرعا ابتداء **قوله** الا بيسير استثناء من الهبة والتصدق كما في الذخيرة انه يتصدق ويهب بقدر فلس ورغيف وفضة اقل من درهم ولو وهب اراهدى درهم لا يجوز انتهى **قوله** والتكفل اى بالنفس والمال لانه ليس من ضرورات التجار **قوله** والاقرض سواء كان المستقرض مفلسا او مليئا قول ينبغي ان يجوز هذا باليسير كالهبة بل هذا اولى على انه محتاج الى حسن المعاملة فالمختلط بالناس محتاج الى الاقرض **قوله** واعتاق عبده ولو بمال لان فيه اسقاط ملك ببدل فذمة المفلس **قوله** وبيع نفسه

اى فيما نحن فيه
مسألة

فيه رد للمولى
خسر

ويؤيد ما قلنا ما في الشرح انها تشبه البيع من حيث المعاوضة وعدم صحتهما بالبدل واحتمالها الفسخ قبل الاداء انتهى وجله التأييد ان جميع ما ذكر يتصور فيها بحسب الابتداء مسأله

اى بيع المكاتب نفس عبده منه اى من ذلك العبد حاصله اعتاق على المال في الحقيقة ولا يجوز وان ادى المال نقدا لانه مفلس عند العقد **قوله** لانه تبرعات المولى ولا يخفى ان في كل منها تبرعا **قوله** في عبده الاول وفي رقيقه حتى يشمل تزويج الامة **قوله** فيمكن ان الم نتيجة لما قبله اشار به الى ان الاب والذى في رقيق الصغير يمكن تصريفين الكتابة وتزويج الامة كما ان المكاتب في حق عبده كذلك **قوله** ولا يملك شيئا منهما اى من التزويج والكتابة كما هو المذهب من الشرح وهو المناسب للمسئلة السابقة حيث ان الاب والمولى يملكانهما في رقيق الصغير والمضارب والشريك لا يملكانهما اشار به الى انهما لم يملكا ما يملك المولى والاب والمكاتب فلان لا يملك المالم يملكه من التزويج وغيره بالطريق الاول ثم هذا عند ابجينة ومحمد واما عند ابى يوسف فيجوز لهما تزويج الامة اعتبارا بمكاتب **قوله** ولم يترك وفاء قيد به لانه لو مات عن وفاء واديت كتابته عتق ولده مطلقا وولد ولده مستندا عنهم الى اخره من اجزاء خبره كذا في الخزانة فيضهم منه ان الوالد لم يعتق بعد موت المكاتب سواء تركهما عن وفاء او غير وفاء تدبر **قوله** سعى على بخم ابيه وبثبت عتقه وقت الاداء وهكذا في الولد المشتري كذا يفرهم من الخزانة وغيره **قوله** كما مات اى حين موت المكاتب ومثل هذه الكان للمبادرة كما في قولك احضر والجماعة كما سمعتم الادان **قوله** بدل الكتابة اى كتابة ابيه المبت ما لا اى في الحال وليس له سعاية **قوله** وانما كان اى وانما كان اقواهم دخولا الولد المولود في الكتابة ثم ثم **قوله** لان الولد المولود في الكتابة تبعية ثابتة بالملك وبالعصية بينهما حكاه كذا في عامة النسخ التي رايناها وفي بعض قد صحت هكذا بالعصية الثابتة حقيقة وقت العقد والولد المشتري تبعية ثابتة بالملك وبالعصية بينهما حكاه الم وهو الموافق لعامة الشروح لان من ثمة كون بعضية المولود حقيقة وبعضية المشتري حكاه ان يكون حكم الاول حكم ابيه بخلاف الثاني وان لا يقبل ملكية الاول الفسخ دون ملكية الثاني لانه لو كان شرأوه فاسدا فللبايع حق الاسترداد عند عجز ابيه المكاتب **قوله** مجمله اى يحمل الوجوب وقراءة المولود **قوله** ليمتنع اى حتى يمتنع بيعهم **قوله** لما دخل في كتابتها الظاهر ان يقال في كتابة ابيه او يقال في كتابة **قوله** فلا يجوز بيعه هكذا في النسخ والصواب بيعها لان الصغير راجع الى ام الولد **قوله** اذا نابا لوطى اى في الجملة والوطى التابع بالشر وان لم يكن من التجارة لكن الشرى المتبوع للوطى متبا فكون اى العقر ثابتا في حق المولى اى بواسطة الشرى بخلاف النكاح فانه ليس من التجارة ولا من توابع الكتابة فلذلك لم يعتبر فافترقا **قوله** العتق عند الاداء خبران والصير المجزور في قبله وعليه راجع الى الاداء **قوله** من تلث القيمة او تلث البدل الصواب وتلثي البدل **قوله** والخيار وعدمه الم بقندا بيجينة لما تجزى العتق بقى الثلثان ملوكا وقد تلقت الرتبة جهتا الحرية بيد لين مجمل بالتدبير وموئل بالكتابة فتخير المدير المكاتب بينهما وعندهما لما عتق الكل يعتق البعض حصل الحرية

وبعد فيه بحث لان المضارب لو اشترى عبدا بمال المضاربة وفيه حصة له من الرخ اما في الثلث اى في قيمة العبد فاعتقه ينبغي لرب المال حصته ويسعى العتق له لو كان المولى معسرا وهكذا الحال في الشريك على ما سبق القاعدة الكلية والدليل في كتاب العتاق مسأله

فيه رد للمولى
خسر

المنجزة فتعين الاقل فلا معنى للتخير الا ان يحدا بقول ان البدل مقابل الكل
 وقد سلم للمدبر الثلث بالتدبير فيسقط كما اذا تأخر التدبير عن الكتابة ولو لما
 ان جميع البدل مقابل لثلاثي الرقبة حقيقة وارادة وان قبل بكل صورة
 وصيغة لان المدبر مستحق بحرية ثلثه والانسان لما يلتزم المال فيما يستحقه
 بخلاف صورة تقدم الكتابة لان البدل مكابل بالكل اذا استحقاق لشيء عند
 العقد اي عقد كتابة فانترقا كذا في الهداية **قوله** مؤجل صفة الغبن باعتبار
 انه بدل الكتابة او انه اسم لعقد معين من عقود العدد **قوله** فاعتدلا اي
 استوى كل من الاجل وبدل الكتابة في كونها ما لا من وجهه وغير مال من وجهه
 وقد اختلف الجنس فلا يكون فيه دوا يجوز المصالحة المذكورة **قوله** لانه اعتبار
 عن الاجل بالمال وذا لا يجوز حتى لو كان له دين مؤجل على حر او على مكاتب الخ
 وما ذونه فضال على نصفه معجلا لم يجوز كذا في الشرح **قوله** اذ لا حق له فيه
 اي للمريض في ثلثي القيمة **قوله** وفي ما رواه وهو الثلث الزائد على ثلثي القيمة
 يصح له الترك اي تركه بان يكاتبه على قيمته فيصح التأخير اي التأجيل بالطريق
 الاولى لانها هون من الترك والابطال كما لا يخفى **قوله** فلا يجوز التأخير
 في ثلثة الصواب في ثلثيه بصيغة التثنية حاصل الاختلاف يرجع الى ان
 محدا يعتبر الثلث بقدر القيمة وهما يعتبرانه بقدر البدل والكل متفق في
 تأخير الثلث والمراد بعدم جواز تأخير الثلثين ثبوت منع الورثة التأخير
 فيه وطلبهم حلالا كما لا يخفى **قوله** على نصفها اي باجل **قوله** في المقدار وهو
 الالف الساقط **قوله** وفي التأخير اي تأخير الالف الكاتب عليه **قوله**
 فينفذ بالثلث اي يصح تصرف المريض في ثلث قيمته وفي حق التأخير لكن
 لما سقط ذلك الثلث لم يبق التأخير ايضا ولم يصح تصرفه في ثلثي القيمة
 لاني حق الاسقاط ولا في حق التأخير كما في العناية **قوله** بحكم الشرط اشان
 به الى انه لا يعتق بحكم عقد الكتابة لانها لا تتم مالم يقبل العبد تدبر **قوله**
 واذا قبل العبد اي قبل اداء الجزاء المال وهو الالف صار مكاتب **قوله** ولو لم
 يقبل على اني لم قال على قبول العبد الغائب **قوله** في تعليق عتقه باداء
 القابل اذ المفروض في هذا العقد وصول الالف الى المولى وتعلق عتقه
 وكاتبته على الاداء سواء كان المولى العبد او غيره **قوله** لا يرجع على
 العبد ولا يسترده عن المولى ان اذاه بغير ضمان لانه متبرع ايضا وان
 اذاه الضمان يسترده لان بدل الكتابة لا يقبل الضمان وقد اذاه بحكم
 الضمان على زعمه فاذا بطل الضمان فيسترده كما في النهاية **قوله** وقبل الماضر
 قيد به لما ان في عقد الكتابة لا بين ايجاب وقبول ولم يصح ان يكون قوله
 كما تبني بالالف ايجابا حتى يكون فعل المولى قبولا لانها عقد مفارضة المال
 بالمال كالبيع فلا يكون ايجابا كما لم يكن يعني لهذا ايجابا في البيع فان قلت
 قول القائل هذا وفعل الخاطب المولى كما في الايجاب والقبول يدل عليه
 كلامه في الصورة السابقة قلت المفروض هناك عقد كتابة وتعلق عتقه
 على الاداء مطلقا بامر الخاطب الاجنبي ولذلك عتق باذنه لوجود الشرط حتى
 لو لم يؤده الحر لا يكون العبد مكاتب مالم يقبل في المجلس لو حاضر او في

كاتب عبدك على الف درهم
 فكاتبه على انه لو ادى اليه
 الالف يعتق **قوله** والعقد
 موقوف اي صح
 على صيغة المجهول
 فيه رد للمولى
 الوافي

مجلس علمه لو غايبا كما لا يخفى **قوله** دخل اولادها اي المولودة بعد الكتابة وكذا
 المشرية والموهوبة **قوله** كغير الرهن اي الى الراهن قد استعاره منه فرفهته
قوله اذا ادى اي المعبر **قوله** الى تخلص دينه هكذا في النسخ وهو محرف
 عن عينه **قوله** لنفاذ العقد على الحاضر بخلاف العقد السابق حيث انه لم
 ينفذ على الخالي اجنبي بل صار عقدا موقوفا على قبول العبد فافترا تدبر العلم
 عنده تعا **قوله** وكذا ولدها المشتري وكذا ولدها الداخل في ملكها بالهبة
 او بغيرها يعتقون بعد اداء بدل الكتابة كما في البرجندى ولا تخصيص للشرا
 كما لا يخفى **قوله** لما مر في المسئلة الاولى وهي قوله كوتب حاضر **باب كتابة**
العبد المشترك **قوله** بكتابة حصته قديمه لانه لو اذن له بكتابة كله يكون المقبوض
 مشتركا بينهما بالاتفاق **قوله** وفائدة اي فائدة الاذن بكتابة حصته **قوله**
 واذا نه لشريكه بالقبض هذا بيان فائدة الاذن بالقبض **قوله** بالاداء اليه
 اي باداء نصيبه الى شريكه الاخر فيكون متبرعا في نصيبه لاداء الدين **قوله** عتق
 نصيبه اي القابض والمقبوض له بالاتفاق وللشريك ان يعتق حصته او
 يستسعى لانه رضى بافساد نصيبه فليس له ان يضمن شريكه الاخر **قوله**
 لانه تملك اي الاول نصيبه اي نصيب الاخر **قوله** لما استكمل اما مشددا
 او مخففا او بالكان والمعنى على تقدير حين استكمل اما في الاول فان لما يعني
 حين لدخوله على الماضي وفي الثاني اللام حرف جمع في الوقت وما مصدرية
 وفي الثالث الكاف بمعنى حين كما في بادروا على الصلوة كما سمعتم الاذان
قوله ترة اي منافعها وابدائها الى المولى لظهور اختصاصه اي اختصاص
 المولى بمنافعها وابدائها ملكته الى استيلاء الاول فهو مشترك بينهما
 وما ملكته بعد الاستيلاء الى وقت العجز فهو للاول كما لا يخفى **قوله** وكل
 الاستيلاء اي بكونه مالكا نصيب شريكه **قوله** وهو تملك بالقيمة اي وتملكه
 بالاستيلاء تملك بالقيمة **قوله** نصيب المدبر بكسر الباء **قوله** فله اي
 للمدبر بكسر الباء ان يعتق **قوله** وهي نصف قيمته قنا الح وقد حقق هذا
 او لا في باب عتق البعض وثانيا قبيل باب التدبير وثالثا في امر باب التدبير
 فلا حاجة الى الاعادة هنا **قوله** وبالضمان لا يملكه اي لا يملك العبد
 شريكه معتق بينهما قيمته مدبرا لان المدبر لا ينتقل **باب الموت**
والعجز **قوله** مال سيصل كال يقدم عليه من سفر او دين قد حل اجله
 او نحوها **قوله** لم يعجزه الحاكم اي القاضي كما في البيانية **قوله** للرفع
 اي للمرافعة الى مجلس الشرع ويجوز ان يكون الدفع بالدال يعني حين
 قال المدعي عليه لي بينة يؤخر الحكم عليه الى ثلاثة ايام وقوله والمديون
 يعني بمهل الديون الى ثلاثة ايام لقضاء الدين ولا يجلس وايضا يكفل
 المدعي عليه بنفسه ثلاثة ايام عند قول المدعي لما بينه حاضرة في
 المصر على ما سيبي في كتاب الدعوى وايضا يمهل المدعي لاحضار الشهود
 ثلاثة ايام وايضا يمهل المرتد ثلاثة ايام ويقدر زمان التجربة لباغ
 في شاق الجبل من غير دعوة بثلاثة ايام صريح به في الاصول وخيار
 الشرط في البيع الى ثلاثة ايام عند الاعظم يشهد على الكل قصة موسى

فيه رد للمولى
 الوافي
 لم يقل بحرف عن رهنه كما قال به
 المولى الوافي لانه رهن المستعير
 لا رهن المعبر وعينه للمعبر
 كما لا يخفى
 فيه رد
 للمولى
 الوافي

اي بين شريكه

مع المختص عليهما السلام في ابلاء عذر موسى عليه السلام بعدم استطاعته
 ثلثة مرات **قوله** وما في يده من الاكساب لمولاه يملكه ملكا مبتدأ عند
 محمد وعند ابن يوسف ليس كذلك بل يتقرر ملكه بالعز كذا في الكافي **قوله**
 وتضي بدله منه اطلقه ولكنه مقيد بانه اذا لم يكن دين اقوى منه لانه
 قال في الخزانة اذا مات المكاتب وعليه دين وجب له بدله كتابه ومهر امرأة
 تزوجها بغير اذن المولى بدئ بالدين ثم بالجناية ثم ببدل الكتابة ثم بالمهر
 الاقوى فالاقوى انتهى **قوله** وحكم بموته حرا بان عتق في اخر جزء من اجزاء
 حياته **قوله** والارث منه وارثه سواء كان سيده او غيره قيد بالارث اشار
 الى ان الوصية تبطل منه لانها تبرع واسناد العتق انما يظهر في الكتابة دون
 الوصية كما في الظهيرية والارث ليس من التبرعات لانه امر معتبر بعد
 العتق على اصل البشرية كما لا يخفى العلم عنده **قوله** وعتق بينه عطف
 على موته والبنين قيد اتفاق والمراد الاولاد **قوله** او شراهم الشراء
 قيد اتفاق اذ المراد دخوله في ملكه وقت الكتابة سواء كان بالشراء والهبة
 او بغيرهما يعتقون بعد اداء الكتابة كذا في شرح البرجندی هنا قد سبق
 منه ايضا **قوله** او كوتب عطف على ولده والاختلاف في المسند اليه انفصل
 فاعله مضمرا منفصلا وقوله وابنه قيد اتفاق عبارة عن الولد وظاهر
 موضع مضمرا وضافته للاستغراق بمحتمل القليل والكثير وقيد ان الحكم
 بينهما سواء وقوله مرة اشار بشرحه انه مفعول مطلق لقوله كوتب فيكون
 قيد المكاتب وولده وهو المراد الا انه قيد للصغير والكبير فقط اذ
 هذان وصفان للولد والباه فيه زائدة والمفعول المطلق هنا للتاكيد
 والعدد ومن شأن التاكيد اذا كان بلفظ غير المؤكد يزداد عليه الباء نحو
 جاء في زيد بنفسه او بعينه ونحوه هذا العلم عنده **قوله** سعى على
 مخومه هذا الحكم مختص بمن ولد في كتابته اما قوله وباده انه حكم في حكمه
 مشترك بين المشرى والمولود في الكتابة فاللائق ان ياتي به بعد قوله
 ترك ولد اشراه الخ فيرجع ضمير ادائه الى كل منهما على سبيل البدل كما لا
 يخفى ثم اعلم ان المصنف قيد بالولد هنا اشارة الى ان الوالدين اذا مات
 المكاتب ليس لهما الاداء الا محال ولا مؤجلا وقد سبق التنبيه عليه
 عند قوله وبكاتب عليه بالشراء الخ **قوله** واجباب العقل اي الدية **قوله**
 بما يقرر حكمه اي حكم عقد الكتابة **قوله** هي لك اي اللحم وتا نيته باعتبار
 الخبر **قوله** وقد تعذر دفعه اي والحال قد تعذر دفع المكاتب بسبب
 الكتابة وهي اي اكساب حقه اي المكاتب والمولى فوجبا لقيمة في مالهما
 وهو كسب المكاتب **قوله** على ما يوجب فاعبارة عن امد الاشياء الثلاثة
 وهو القضاء والصلح والياس **قوله** وحكم بها عليه تقييد لاطلاق اللزوم
 يعني لزومه ان حكم بها عليه **قوله** بطلت اي الجناية يعني يبطل اقراره
 بها ولا يلزم على مولاه مطلقا ولا عليه من كسبه حين كتابته بل تبقى
 على ما بعد العتق كما في العبد المحجور **قوله** لانها سبب الحرية وهي حقه
قوله الى ورثته ولو كان فيهم صغير لا يعتق المكاتب ما لم يؤد حصته

بان يرث منه صح

فيه رد للمولى
الواني

قاعدة جيدة

فيه رد للمولى
خسوف

الى وصيته ذكره صدر الاسلام في المبسوط **قوله** اي لا يجوز له ان يتكهن ولو
 اذن به المولى حمل عدم الحل على عدم جواز النكاح بناء على ان تسري المكاتب
 لا يجوز ولو اذن به المولى بخلاف النكاح فانه يجوز باذنه ولم يخبر هذا لمصنوع
 الحرية الغليظة ولم يؤثر تبدل الملك فيها وانما ذكر هذا الحكم في حق المكاتب
 مع انه في الحر بناء على ان الباب باب المكاتب قال في البرازية طلق الامة ثنتين
 ثم اشترىها لا يحل له قبل التزوج بزوجه اخر انتهى **قوله** وقيل يعتق الخ
 اشار بصيغة التمرين ان يختاره الوجه الاول والمصرح في الخزانة ذكرها من
 غير ترجيح لاحدهما وهكذا قبل البرجندی العلم عنده **كتاب الولاء**
قوله بمعنى القرب حصه بهذا المعنى وانما بمعنى النصرة والمجبة لكونه انساب
 بمعنى الشرعي **قوله** لعتق اطلقه فمثل من يعتق بمال او بغيره او بالندب
 او اليمين او الكفارة كما في الخزانة **قوله** غير حربي اشار به الى ان الولاء يثبت
 للذقي المعتق سواء كان المعتق كافرا او مسلما لان الولاء كالنسب ونسب
 الكافر يثبت من المسلم فكذلك الولاء ولكنه لا يورث لاختلاف الملة ولا يعقل
 عنه لعدم التناص بين المسلم والكافر كذا في المبسوط **قوله** خلافا لابي
 يوسف فان عنده له ولاؤه لانه عتق بالاعتاق والتخلية معار على هذا الخلاف
 لراشترى مسلم في دار الحرب عبدا حريبا واعتمقه الا انه يعتق من غير تخلية
 كذا في المحصر **قوله** لما رويناه وهو قوله عليه السلام الولاء لمن اعنت **قوله**
 هذه العبارة احسن الخ وجهه ان تصور جبر الولاء حقيقة انما يظهر اذا كان
 الزوج قن الغير فالتمسح به عند التصوير احسن كما لا يخفى واما اذا كان
 لعبد لمولى الامة ايضا ففيه جبر الولاء بحسب الاعتبار ولكن لا يغني عن شيء
 فجعل العبارة شاملا لا يذهب طراوة الكلام في تحصيل المرام وكيف بعد
 وجهها للاحسنية كما سبق اليه بعض الاوهام العلم عند الملك العلامة **قوله**
 فله وللا ولد بلا نقل يدل هذا على ان الام اذا كانت الاصل لا ينجز ولا
 ولدها الى جانب ابيه بالطريق الاول لان حقه ليست بطارية فلا يقبل
 ولا يتصور فيه نقل الولاء اصلا هكذا قيل **قوله** وكذا اذا ولدت
 الولاء عنه عتق على معتق الام فصلا وقد سبق ان الولاء لمن اعنت لان
 عدم نقله لكونه امة حرة عارضية تدبر كما لا يخفى **قوله** وكذا اذا ولدت
 الخ تبع المصنف فيه صاحب الهداية الا انه مستغنى واصلاحه بان المراد
 في المسئلة الاولى كونها ظاهرة الجمل وهنا غير ظاهرة الجمل مجرد اصلاح
 اذ قولنا في التصوير وهو حامل اعم من ان يكون حله ظاهرا او لا قال في
 الاختيار ويعرف كونها حاملا اذا ولدت لا قل من ستة اشهر من يوم
 العتق انتهى وقد سبق في اوائل كتاب العتاق **قوله** فولدت لا قل من نصف
 حول اي من وقت الاعتاق هكذا في الشرح وعليه تفسيره في قوله لا قل من
 وفي مسئلة وكذا اذا ولدت الخ **قوله** فلاؤه لمولاها حتى لو جنى فعقله
 على موتى الام فان عتق الاب جبر ولا ذلك الولد الى نفسه والى قومه
 ولكن لا يرجع مولى الام على الاب ولا على عاقلته بما عقل كذا في الخزانة
 وغيره **قوله** ولا ابنه الابن قيد اتفاق والمراد الولد اطلقه لكنه مقيد

فيه رد للمولى
الواني

فيعتق قصدا منه

فيعتق ضمنا منه

فيه رد للمولى الخ
أخذه من العناية

قوله واما ما قال في المنية الى وقال العتاني في شرح الجامع الصغير وان كانت الام عربية والاب معتق فالولد مولد الى الاب لان الولد يتبع في الولاء كافي النسب انتهى وقال في شرح الوجيز من امة حرة اصلية وابوه رقيق لا ولاء عليه ما دام الاب رقيقا فان اعتق فهل يثبت الولاء عليه لو الى الاب بمك في قولنا انتهى وقال في معراج الدرياء اقراره لا مثبت واقام كل بينة فالولاء والميراث بينهما فان كان الاب معتقا والام مرة الاصل فهل يثبت الولاء على الولد فيه وجها

احدهما انه لا يثبت والاشا في لا يثبت انتهى فظهر ان ما في المنية من عبارة حرة اصلية على اطلاقها وهي شاملة على القسمين في حرة الاصلية فلا وجه لتوجيه النص وظهر ان في المسئلة قولين اما رواية عن صاحب المذهب وتخريجا عن المشايخ المجتهدين في المسائل من اهل المذهب واصحاب الترجيح من فقهاءنا فتفرقوا فيها فرقتين فرقة اخذوا بثبوت الولاء وفرقة اخذوا بعدمه ومن هذا تفرق شيخنا شيخ الاسلام في الدولة العثمانية فافتي بعضهم بثبوت وبعضهم بعدمه والمولى ابو السعد خاتمة المجتهدين افق اذ لا بعدم ثبوت الولاء ثم رجع عنه وافق بثبوت ثانيا ثم استغنى عنه بانه اى فتوى من الفرائين صحيحة فافق بان الاول صحيحة واستقر امره على ذلك الى ان فتى نجيه جعل الله سعي كلهم مشكورا وعملهم مبرورا من ملجفات المعسر عبد الحليم

بكونه حيا حتى لو مات الولد ثم عتق الاب لا ينتقل الولاء الى مولى الاب كذا في شرح البرجندى **قوله** فيه اى في ولاء العتاقة لان معتقة التاجر ليست كعتق المعتق الدباغ **قوله** فاعتق اى انساب العرب اعنت عز الولاء مطلقا **قوله** والاب اذا كان كذلك اى اذا كان حرا الاصل بمعنى عدم الرق **قوله** لا ولاء عليه مطلقا اى لا لقوم الاب ولا لقوم الام سواء كانت الام حرة الاصل او معتقة او من ولدت من معتقة لانه قد سبق ان نسب العرب قوتى لا يعارضه ولاء العتاقة فلا يثبت الولاء عليه لقوم الام وسيجيى ان الولاء مبق على زوال الملك فلا يثبت الولاء لقوم الاب **قوله** لا ولاء عليه لقوم الاب لانه ليس في طرفه ثبوت الملك وزواله كونه حرا الاصل بمعنى عدم الرق فلا يثبت الولاء عليه لهم **قوله** ويرث معتق الام الى لان نسب العتقى ضعيف لا يمنع لقوى وهو ولاء العتاقة فيثبت الولاء عليه لقوم الام **قوله** خلافا لابي يوسف فانه عند لا يثبت الولاء عليه لقوم الام ايضا في الصورة المذكورة لانه يعتبر النسب مطلقا بعد ان لم يكن الاب عبدا وقد سبق **قوله** نفسه تأكيد معنى للضمير المجرور **قوله** بعد معنى ستة اشهر الى انما قيد به لانه قد سبق ان من تولد من معتقة لاقل من نصف مول يكون معتقا قصدا فيكون الرق جاريا عليه وقيد بعدا تفاق لان حكم المتولد لرأس تمام ستة اشهر كذلك وقد سبق نظيره غير مرة **قوله** من وقت النكاح الصواب من وقت الاعناق وقد سبق التنبيه عليه بما ذكر في الشروح وبتفسير المصنف **قوله** او من الى عطف على قوله من معتقة **قوله** وان الولاء الى مقدمة اخرى عطف على قوله ان لفظ الاصل الى **قوله** ولهذا الى اى وتكون الولاء مبنيا على زوال الملك قالوا الى والشهادة بالتسابع لا تجرى في الاملاك في اشياء مخصوصة ليست من مقولة الاملاك على ما سيجيى **قوله** كما في العتق اى لا تقبل فيه بالتسابع وانما جعله مشتقاه ونظيره للولاء في مقام التضمين لان ايتنا العتق على زوال الملك ظاهرا بل هو عين زوال الملك فلا تقبل فيه بالتسابع **قوله** وزوال اى وزوال الملك الى من تمت المقدمة الثانية **قوله** واذ اللفظ اذا كان مقدمة اخرى ايضا وكذا قوله وان المطلق الى **قوله** بالمعنى الثاني وهو كونها غير رقيقة في اصلها اصلا **قوله** وقد عرفت اى في المقدمة الثانية **قوله** وكلام فيما صنف الى هكذا في نسخة الاولى لعدم استحضار اسم مصنف المصنف في الغرض فنفى في نسخة الاخرى صرح بانه الغرض **قوله** وكذا اذا كانت الام حرة الاصل اى غير رقيقة في اصلها اصلا بدليل قوله لان حرة الاصل الى لما عرفت ان اللفظ وهو حرة الاصل هناك قطعا في هذا المعنى بذلك الدليل نجل عليه **قوله** فالتبادر من ظاهره اى من ظاهر قوله الاول **قوله** ههنا اى في قوله الاول **قوله** بالمعنى الاول وهو عد جريان الرق على نفسها بل تولد الى ما صد كونها حرة بواسطة عتق اصلها قريبا او بعيدا **قوله** وهي العتقة اى بالذات لا يعتق اصلها **قوله** فلا مخالفة بينه اى بين كلام صاحب المنية وبين ما سبق من الحق وهو ما ذكره صاحب البدايع وان يرى في يادى الراى في كلامه الاول مخالفة وقد عرفت توجيه

ومراده

ومراده فلا مخالفة بينهما اصلا العلم عنده تعالى **قوله** بنطيا اى غير عربى **قوله** فالولاء لقوم الاب ليجزى الاب ولا ولده الى نفسه وقومه لما سبق **قوله** فلا ولاء على الولد لقوم الاب لان الولاء لم يثبت عليه من طرف الام لكونها حرة الاصل بالمعنى الثاني حتى يجزى الاب ذلك الى نفسه وقومه **قوله** فلا ولاء على الولد لقوم الام لما سبق ان نسب العرب قوتى الى **قوله** من صاحب الفرض اى من كل صاحبه واللام للجنس والاضافة كذلك فيشتمل الكل فلا يرد عليه والرحم الذى يجمع مع احد الزوجين او هو ليس شخصا اخذ ما بقى من صاحب الفرض كله **قوله** اى ذكر لا في فرضه الى يرد عليه الاب وقوله ولا يدخل في نسبته الى الميت انثى ورجل يرد عليه الاخ لا اب وام فانه عصبة بنفسه مع ان الام داخل في نسبته اليه ومحتاج الى دفعه بالغاء قرابة الام واكتفاء قرابة الاب فالاولى ان يقال هو كل ذكر لم يعتبر في نسبته الى الميت انثى فيدخل فيه الاب ويدخل ايضا الاخ لابوين لان قرابة امة ملغاة في استحقاى العصوبة لانها لا تصلح بانفزاها علة لاثباتها هذا زبدة ما استفاد الفقير مما كتبت هنا سيما ما كتبه الشريف الجرجاني وعلى البرجندى عليها رحمة المبارى **قوله** وقد تمت العصبة اى الناشئة من العتق **قوله** وهو من لا فرض له ويدخل الى يخرج من ذلك العمة ستيما العلانية ويدخل فيه البنت مع الابن والاخت مع البنت ويحتاج فهما الى الدفع بان المراد من لا فرض له مطلقا فالاولى ان يقال هو كل قريب ليس بذى فرض ولا عصبة كما في متن السراجى **قوله** فاورثه لا قرب عصبة ستيده الى يعنى المعتق وعصبة مقدم على ذى الرحم خصوصا بالذكر تقديمه عليه مع انه مقدم على الرد على ذوى الفرض بالنسبة كما ان خلاف ابن مسعود فيه فان صاحب ولاء العتاقة عنده مؤخر عن ذى الرحم كذا افاده البرجندى **قوله** ولا وارث له من النسب انما قيد به لان ولق العتاقة يجمع بوارث من السبب اى احد الزوجين فيكون الارث الباقي منه كما لا يخفى **قوله** الا ما اعتقن اى ولاء ما اعتقن بتقدير مضاق وهما ما عبارة عن ذات مرفوق يتعلق به العتق عبر بما لانه بمنزلة ساثر ما يملك بها لا عقل له كما في قوله تعالى وما ملكنا ايمانهم وكلمة من ههنا لما كانت عبارة عن الحرصار مستحق التعبير عنه بلفظ العقلاء **قوله** او جر عطف على قوله ما اعتقن وان المصدري مقدر وقوله ولا مفعول مقدم على الفاعل وهو معتقهن **قوله** بالوجهين الاول صورة حقوق المدبرة مرتدة بدار الحرب والحكم على المدبر بالعتق والثاني كون المراد بثبوت الولاء لعصبة المدبرة بعد موتها هذا هو الظاهر لانه المعروف فيما سبق وصورة ولاء مدبر مدبرهن ظاهرة من كل منهما كما لا يخفى **قوله** وعرفت ايضا الصورة جزا لولاء ان عبدا امرأ تزوج باذن معتقة الغير فولدت منه ولدا فولد الولد لمولى الام فاذا اعتقت المرأة هذا العبد جزا لولده الى نفسه ثم الى مولاىه ونسب على ذلك جر معتق معتقهن الولاء **قوله** حر مكلف الى نعمن هذه الاوصاف عدم كونه معتقا وهو احد شرائط هذا العقد لما سيجيى والان ولاء العتاقة اقوى فيمنع ثبوت الاضعف كما في الخزائنة

فيه رد للمولى
خسر

فيه رد للمولى
خسر

فيه رد للمولى
الوام

قوله مجهول النسب الح هذا بناء على اختيار قول بعض المشايخ اذ في اشتراطه اختلاف المشايخ ذكره في الحقايق **قوله** تقدم هذا المختار لما انه متفق عليه وادرج في كتابه مثال قول من لم يشترط كونه مجهول النسب لما انه غير متروك العمل في المذهب ليكون كتابه جامعاً للقولين ومثل هذه الجحمة فيه غير واهد وقد تمرو سيجي في باب التحالف حيث اتى بقول فيه بعد سبق اعتبار قول آخر في باب المهر تنبهه والله ودر المصنف رحمه الله تعالى **قوله** غير عربي انما شرط بذلك لان العرب لا يسترق فلا يكون عليه ولا العتاقة في الولاية لا يكون بالطريق الاولي كذا في الخزانة **قوله** لان عناصر العرب الى اشارة الى ان المقصود من عقد المولاة التناصر كما في الخزانة وقوله فاعني عن المولاة اي المذكور الحاصل من المولاة كما لا يخفى **قوله** اوصى عاقل باذن ابيه هذا بناء على مذهب من لم يشترط كونه مجهول النسب ويكون الولاية من الصبي كما في الشرح **قوله** ان يثبت له ولا العتاقة اذا ثبت له والمقصود من هذا البسيط ان الصبي اهل لولاية العتاقة في الصور المذكورة فاذا ثبت اهليته فيه وهو اتوى من ولاية المولاة فيكون ثبوت ولائه فيه بالطريق الاولي فيكون فيه كثير جدوى كما لا يخفى **قوله** وللسيد اي وارثه للسيد كما ان عقله عليه اذا الغرم بالغنم ولذلك اكتفى في الذكورية **قوله** ان ينقل ولاؤه بان يفسخ العقد بالقول في حضرة الاخر وبالفعل مع غيبة بان يوالي غيره فانه عزل الاول كما كذا في الخزانة **قوله** اي الاعلى الصواب الاسفل **قوله** لانه يجوز ان يكون للحربي الى يعني عند ابن يوسف يكون ثبوته بالطريق الاولي ولا يمنع ثبوته عندها ايضا لكونه ادنى من العتاقة وقباً ساعلى الذي **قوله** وقيل لا يصح لعل هذا القول هو المنصور لانتفاء المقصود من هذا العقد وهو التناصر كما سبق من الخزانة ولم يصح قياسه على الذي لما بينهما فرق بمسحة التناصر في الذي دون الحرب وايضا حكم ابن يوسف بولاية العتاقة للحربي ليس من حيث هو مرتب بل اذا خرجا اليها مسلمين وهذا المراد اثبات ولاية المولاة بين الحربين من حيث هو مرتب وبين من اسلم في يده فيقتضي التناصر حين العقد وهو لا يجوز فلا يصح هذا العقد ولا قياسه على ولاية العتاقة للحربي تدبر العلم عنده تعالى **قوله** لان الارث لازم للمولاة اي ولاية العتاقة والمولاة كما لا يخفى **كتاب الايمان** **قوله** لما سبقتها في عدم الرد في كون العتاق مما يحلف وقدم العتاق عليها لقربه من الطلاق لا اشتراكهما في الاسقاط **قوله** بذكر اسم الله اطلقه فمثل اسم الذات والصفة كما هو المصريح في الشرح واطلق الذكر ولكن المراد ذكره على وجه مخصوص صريح به البر جندى **قوله** او التعليق عطف على قوله ذكر اسم الله اذ المراد انها تقوية الخبر انا بهذا او بذلك فقايل ان دخلت الدار فانت طالق اراد به تقوية عزمه على منع دخولها بنزول الجزاء عند وجود الشرط فيشمل التعريف مثل هذه الصورة ايضا من غير حاجة الى تقدير ان يقال لا ادري دخولك كما لا يخفى **قوله** وهذا ليس بيمين الح يميني ان التعليق ليس بيمين لغة ولكن ظاهراً في البدايع ان التعليق يمين في اللغة ايضا

فيه رد للبول
الواني

وهو ذكره بآلة القسم

فيه رد للبول
الواني
لا يريد

قوله وانما الشك المذكور في فتح القدير اربعة اقوال في تفسير اللغو الا ان الكل متفق على عدم المواخاة في الاخرة وكذا في الدنيا بالكفارة فلم يتم العقد عن التعليق بالرجاء فالوجه ما قيل انه لم يرد به التعليق بل التبرك باسم الله تعالى والثابت انتهى ومن ذلك قال في البحر الرائق اذا اولى الجزم كما قال به صاحب الهداية ومن هذا خذوه انتهى اقول الاولي عدم الجزم لما ظهر من اختلاف الامة في تفسيره ان مراد الله سبحانه وتعالى منه غير مقطوع به بل هو في محل الاجتهاد والعلم الحاصل عن اجتهاد علم غالب الراي لا علم القطع فيظهر به حسن رجاء

قال ان محمداً اطلق عليه يمينا وقوله حجة في اللغة وذكر ان فائدة الاختلاف فيمن حلف لا يحلف ثم حلف بالطلاق او العتاق فعند العامة بحيث وعند اصحاب الفواهر لا بحيث انتهى **قوله** كاليمين على الفعل الماضي صادقاً ان قلت هذه اليمين كما للغول انتم فيها فكان لها حكم ايضا قلت المراد باليمين الحكم المحتاج الى البيان ومن البيان ان حكم اليمين الصادقة غير محتاج الى البيان بخلاف اللغو فانه محتاج الى بيان انه هل يترتب عليه الكفارة في الدنيا والعقاب في الآخرة لبيانها على الظن وتدين على ما سيجي ان لا يلزم على الحالف بشئ اعتباراً لظنه كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** على كاذب الظاهر ان يترك على راتباً كاذب بالنصب على الحالية من ضمير في حلقه **قوله** اشارة الى هذا اي الى ان ذكر الفعل الح اذا هذان المثالان غموس في الحال كما لا يخفى **قوله** فلا حاجة الى تكلف الح ان قلت ان كلام صدر الشريعة بالنظر الى كلام صاحب الوقاية حيث ذكر الفعل والمضى قلت لا يلزم منه الاحتياج الى هذا التكلف بل يكفي فيه ان ذكرها ليس بشرط بل هو بناء على الغالب صرح به المصنف ومن لم يعرف المصريح اجاب عن اعتراض المصنف بقوله ان كلام صدر الشريعة الح وجوابه ساقط كما ترى العلم عنده تعالى **قوله** حلقه كاذباً اطلقه فمثل الماضي والحال وفي البدايع اللغو هو ليمين الكاذبة خطأ او غلطاً في الماضي او في الحال وهو ان يخبر عن الماضي او عن الحال على ظن ان الخبر به كما اخبر وهو بخلافه في النفي او الاثبات وهكذا روى ابن رستم عن محمد انتهى ومثل الحال في المجتبى بقوله والله ان المقبل زيد يظنه زيد فاذا هو عمرو انتهى فظهر منه ان قيد المضي في اللغو ايضا كما وقع في عبارة القوم بناء على الغالب صرح به في البحر **قوله** على ان اعتبار الحال الصواب المضي لقوله لتعين ارادة الحال **قوله** في هذا الحلف اي في الغموس **قوله** وياتي بها اي ياتى الحالف باليمين الغموس اثماً عظيماً كما في الحاروي القدسي وانها كبيرة كما في غاية البيان وغيرها وعقبه صاحب البحر وقال ينبغي ان يكون كبيرة اذا قطع بها مال مسلم او اذاه وتكون صغيرة ان لم يترتب عليها مفسدة **قوله** وبين حكمها بقوله ويرجى عفو وفي الخلاصة والخاتمة اللغو لا يترتب عليه صاحبه الا في الملاقاة والعتاق والندور وفي فتاوى محمد بن الوليد لو قال ان لم يكن هذا فلانا فعلى حجة ولم يكن وكان لا يشك انه فلان لزمه ذلك انتهى وفي البحر اليمين بالطلاق على غالب الظن اذا تبين خلافه موجب لوقوع الطلاق وقد استشهد عن الشافعية خلافه انتهى **قوله** على شئ آت اطلقه ان ذلك الشئ فعل الحالف ايجاباً وسلباً او لا ولكن المصريح في الهداية هو الاول حيث قال يفعل او لا يفعل وهو المراد هنا ايضا فقول القائل والله لا اموت الى مائة سنة وهو قريب العهد الى الموت او لا يطلع الشمس غدا ونحوهما ان حلف به فلانا فهو لغو وعلماً لكذبه فهو غموس وتعريف المص فيهما يجمع امثاله اذ لم يقيد بالمضي كما لا يخفى **قوله** اجزاء من اواخر الماضي الح هذا اعتبار معروف بين الناس وبينى اليمين على العرف وما ذكره صدر الشريعة من تدقيقات الحكماء وهو غير معتبر عند الفقهاء

الامام العلي المقام وحسن من اقتدى به من المشايخ الغمام وايضا ان حلفه كاذباً يظن صدق نفسه انما تنشاء من غلط او خطأ مع ان التحريم عنه مقدور لاداهته ومن ذلك وجب الاستغفار والتوبة عن فعل الخطأ والنسيان فظهر ان اللغو كان جائزاً للمواخاة عليه في نفس الامر ولكن الله سبحانه وتعالى اخبر بعدم المواخاة عنه ففعل منه تعالى وهذا لا يمنع رجاءنا العفو عنه بالنظر الى غلطنا وخطائنا وايضا ان فيه تخفيف اللأغى وتحذيره وايضا انه عن سنة الغفلة حتى لا يجترى عليه فضلاً عن تكثيره هذا ما فهمه الفقهاء من المنع وشرح القدسي وتعليقاته على البحر الرائق هذا الحاق الجلالة

حسب
١٠٨٠

فيه رد للواني حيث قال
بدله الماضي مستطع

المراد صاحب المفاتيح

قوله بل الصواب في الجواب قال بعض الافاضل الحلف على الحالف حلف على الآتي
عرفنا الا اذا دلت قرينة على الحال كما في بين الغور فانه وان كان تسما اخر لكتهم
لم يعتد به تسما برأسه لقلته وندرته بل جعلوه من قسم الآتي حتى قالوا ينعقد
يمينه بحيث لو فعله في فوره بحيث انتهى فظهر منه ان النكته في ترك الحال
اما ندرته او دخوله في اليمين المنعقدة وايضا ان كان كاذبا عدا في الحلف على
الحال كان غوسا وان كان في زعمه انه صادق فليس كذلك كان لغوا ولا يكون
واخلا في الآتي وتعريفات المص لا يمنع دخوله فيها بهذه الاعتبارات وقد سبق
ان قيد المضى ليس بشرط في الغوس نعيم الحال وكون المخوف في الحال قد عرفت
بما يضا فظهر منه ان ما اوردته من الجواب ليس بصواب بل الجواب الحاسم انه
داخل في الوجوه الثلاثة وليس يحتاج منها تدبر كما لا يخفى العلم عنده تعالى
قوله اي مخطئا اشار به الى ان المراد بالناس هنا المخطئ كما في التبيين وانما
اختير هذا اللفظ في المتن بناء على معنى الرواية به او ليعلم المخطئ والذاهل
عن التلفظ باليمين لان حقيقة النسيان في اليمين لا تتصور كما يفهم من
الكتاب وغيره اذ النسيان في الحقيقة ذهول بعد التذكر وما في وقع في اليمين
ذهول ابتداء او جريان اليمين على لسانه ابتداء عند ارادة التكلم بغيرها
وما قبل من ان حقيقة النسيان متصورة بان حلف ان لا يحلف فنسي فحلف
فهو مردود لانه فعل المخلوق عليه ناسيا لان حلفه كان ناسيا تدبر **قوله**
اي يجب الكفارة الى اشار به الى ان الاخبار عن فعل شئ مطلقا يفيد وجوبه
على فاعله وقد سبق نظيره في فصل الاحاد قد افاده ثم صاحب اليمين **قوله**
فيجب الكفارة بالحنث كيف ما كان اقول في تحقيق هذا المقام ان الاصل في اليمين
المنعقدة الا نتم في الحنث لانه هنك حرمة اسم الله تعالى ولانه مقتضى قوله
تعالى واحفظوا ايمانكم اذ الامر بالشئ نهى عن ضده فيكون الحنث منها عنة
ولكن جعل المؤاخاة ابتداء الكفارة بتبديل ابتدائي كما نطق بهذا التبديل
قوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته الى اذ ظاهرا قوله تعالى
ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان مؤاخاة بالانتم ولكن لم يذكر وذكر به له
قوله فكفارته الآية فظهر ان هذا النوع من الايمان انما يدور على الكفارة
عند عدم البر ولذلك سوى فيه العاقل والمجنون والغنى عليه مع ان في
الاخيرين لا يتصور الا نتم وايضا قد يكون الحنث فيه واجبا كما في الحلف
بفعل المعاصي وترك الواجبات الفرائض ومستحبها كما في الحلف بهجران
المسلم ولا يتصور فيها الا نتم بالحنث ايضا وظهر منه ان هذا النوع لا يدور
على انتم بالحنث حتى تصير الكفارة ستارة كما ظن به بعض المحققين ولا
يدل عليه قول الهداية ولو كانت الحكمة رفع الذنب فالحكم يدار على دليله
وهو الحنث لا على حقيقة الذنب انتهى لانه بنى كلامه هذا على لو فرضية
على انه ليس بكلام سالم صرح به في العناية العلم عند ولى العناية سبحانه
وتعالى **قوله** وبالله اراد به لفظ الجلال **قوله** او باسم اخر الى بالاسم المفضل
الدال على الذات مع صفته **قوله** فان اراد به يمين الى رجع صاحب الغاية هذا
القول لكن الصحيح من المذهب انه لا يتوقف على النية لان هذه الاسماء تتعين

في هذا التحقيق ابلغ رد
لواني تدبر

حيث لم يعرف معنى النسيان
وجعل معناه الذهول مطلقا
وليس كذلك وبني عليه كلامه
فقط

مناسبة في الطول
عند قوله علم يعرف
احوال اللفظ

المراد منه الزيلعي
رحمه الله تعالى

للمخالف بدلالة القسم اذ القسم بغير الله لا يجوز فلا يصدق قضاء في نيته
بغير الله ويصدق في امر بينه وبين ربه كذا في البدايع **قوله** والحق الحق
بالذكر لكان الاختلاف فيه لكن الصحيح ان الحق معرنا باللام سواء كان بالواو
او بالباء يمين اتفاقا كما في الظهيرية والخانية **قوله** او بسطة الى اراد بها المصادر
التي تشتق منها اسماء الله تعالى **قوله** يحلف بها اي في العرف اشار اليه بهذا
التعبير وصرح في الشرح ان الحلف بالصفات مقيد بالعرف وهو المصريح في
المحيط مفصلا وايضا الفرق بين الحلف بالاسماء وبين الحلف بالصفات كون
العرف معتبرا في الثاني دون الاول كما في البحر وعليه كلام المصنف ايضا ومن لم
يعرف الفرق بينهما قال ما قال هنا **قوله** لما سبق ان معنى اليمين على العرف
اي في الحلف بالصفات **قوله** لعرف الله بفتح العين في القسم حتى لا يجوز فيه
الضم كذا في المغرب **قوله** وعهد الله وسياقة اطلق فمثل ما اذا لم ينو لغلبة
الا استعمال للعهد والعتيق في معنى اليمين فيصير ان اليه الا اذا قصد غيب
اليمين فيدين كذا في البحر **قوله** سواء قال بالله او لا وسواء نوى بها اليمين او لا
كما في غاية البيان وذكر في الهداية خلافا فيها وصرح في التبيين انه يكون يمينيا بلا
نية اطلقها لكنها مقيدة بانها لا يكون يمينيا ما لم يعلق كل منها بشئ نحو شاهد
انه كذا او افعل كذا او لا افعل كذا او نحوها بخلاف على نذرنا نه يمين وان سكت
عن المقسم عليه كذا يفهم من المجتبى **قوله** واعزم يمين عرفنا كاشهد ومعناه
اوجب فكان اخبارا عن الايجاب في الحال وهذا معنى اليمين كذا في البدايع **قوله**
فلا يكفر اي لا يصير كافر بل ياتى ثم فعلية التوبة والاستغفار **قوله** والاصح الى
وفي المجتبى والذخيرة والفتوى على انه ان اعتقد الكفر به بكفره والا فلا في المستقبل
والماضي جميعا **قوله** لانه للمحال هذا تعليل لقوله وسو كند منجورم نجد اي
ولفظ الى اداة الحال في الفارسية **قوله** نقسم القسم بطلق علم ما يقصد
تعظيم المقسم به واذ لا يكون الا بالله وبعض ما ذكره ليس كذلك قوله قسم
بناء على التغليب **قوله** فلا يكون يمينيا هذا قول البعض والصحيح انه ان اراد به
اسم الله تعالى يكون يمينيا كذا في الخانية والظهيرية فيكون نصبه بنزع الخافض
وهو اداة القسم كما لا يخفى **قوله** ولو قال والحق الى محله الانسب بعد قوله
والحق من اسماء الله تعالى بقاء التفرع بدل الواو **قوله** لاحقا اي في قوله افعل
هذا حقا وانصابه على المصدرية خوف فعله لو وقع مضمون جملة لها محتمل غيره
قوله وهو رواية الى وفي رواية اخرى عن ابي يوسف انه يكون يمينيا لان المراد
حقيقة الله وهي صفة كالعظمة وفي المختار هو المختار اعتبارا للعرف وعقبه
في البحر لو بالباء يمين اتفاقا لان الناس يحلفون به ولو بالباء ففيه اختلاف
والمختار انه يمين اذ الحلف به متعارف **قوله** قبل لا يكون يمينيا الى اشار به الى ان
المسئلة خلافة حيث سئل شيخ الاسلام عطاء بن حرة عنه قال انه يمين وهو
انشاء وتحقيق كما في الظهيرية **قوله** وقوله او اشارة الى وجهه ان الظاهر كون
يا من الفاظ الحالف فيحصل منه ان عدم كونه يمينيا لعدم الحسم في كلامه فيفهم
منه انه لو انفرد كل منهما يكون يمينيا وليس كذلك فظهر ان ذكرها مفسد غير
صحيح اقول كلمة يا في الفارسية بمعنى او في العربية فلا يكون بينهما فرق سواء

فيه رد للولي
الواني

وفي بعض الكتب والصحيح الى
من

اراد صاحب الوقاية به حكاية كلام المخالف او اراد به تعدد المسئلة ولا يلزم
 ما توهمه المصنف تدبر **قوله** لانه دعاء على نفسه ناظرا الى الالفاظ الثلث
 الاول وقوله ولانه غير متعارف ناظرا الى الباقي ويحتمل ان يكون تعليلا لكل
 اذ لا مانع بخلاف العلة الاولى **قوله** وتضر لم يقل وتحدف للفرق بينهما اذ
 في الاضمار يبقى اثره بخلاف الحدف فانه اعم كما هو المشاهد من استعمال القوم
 فعلى هذا تضر حالة الجر لظهور اثرها وهو الجر في الاسم ويكون محذوفة
 بمعنى عدم الاضمار في حالة النصب قبل يكون يمينا فيها مطلقا وعليه كلام
 المصنف في الشرح وقيل لا يكون يمينا الا ان يعرب الهاء بالجر كما في الظهيرية
 والله و المصنف اشار بعبارة المتن الى قول وفي الشرح الى قول العلم عنده تعالى
قوله كما قلته لا افعله مثل بالفعل المنفى لانه الحلف في الاثبات لا يكون بدون
 التأكيد وحرف اللام والنون وقد ومن ذلك قالوا لو قال الله افعل كذا
 اليوم ولم يفعل لا يجنث اما لانه ليس بيمين واما لكونه لامضرة وهي كما
 كانت مضرة كانت زائدة كما في قوله تعالى لا اقسم واضار كلمة وقع في كلام الفخام
 وعليه قوله تعالى واسئل القرية اي اهلها فعلى اي وجه كان لم يلزم الكفارة
 هذا زبدة ما في المحيط ولكن الظاهر لزوم الكفارة لوجوب نية اليمين
 على ما هو المتعارف بين الخواص والعوام ومثله يكون يمينا لو قارنته
 النية كما في سبحان الله افعل كذا يكون يمينا بالنيت صرح به في الولوا الجمية
 كذا فاده المقدسي في شرحه على الكنز المنظوم **قوله** موجب اليمين بكسر
 الجيم وهي الالفاظ الموجبة لانعقاد اليمين وقوله موجبا بفتحها **قوله**
 وكفارة اي كفارة الحلف او القسم تغليباً او اليمين لعدم اعتبار
 تأنيث المؤنث المعنوي **قوله** اعتناق رتبة الح لا بد من النية لصحة التكفير
 في انواع الثلاثة كما صرح به في فتح القدير **قوله** او طعام عشرة مساكين
 ومن يجوز مصرفا للزكاة يجوز مصرفا لها الا فقراء اهل الذمة فانه يجوز
 صرف الكفارة اليهم ايضا كذا في مبسوط صدر الاسلام **قوله** يستحق عينا
 في العرف ولذا قال في الخاتمة لو حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس
 من غزلها سراويل لم يجنث في يمينه انتهى **قوله** لا ما روى اي لم يصح
 ما روى الح ومنه ما قبل اذا دفع الثوب الى المرأة فلا بد من الخار مع الثوب
 لان صلواتها لا تنفع دونه قال في فتح القدير هذا كله بخلاف الظاهر وانما ظاهر
 الجواب ما ثبت به اسم المكتسب وينتفى عنه اسم العريان وعليه بنى عدم
 اجزاء السر او بل لا صحة الصلوة وعدمها فانه لا دخل له في الامر بالكسوة
 اذ ليس معناه الاجل الفقير مكتسبا انتهى **قوله** فان عجز عنها اشار به
 الى ان العبد اذا خنث لا يكفر الا بالصوم لانه عاجز عن الثالثة ولو اعتق
 عنه مولاه او اطعم او كسى لا يجزيه وكذا المكاتب والمستسقي ولو صام
 العبد فعق قبل ان يفرغ ولو بيساعة فاصاب ما لا وجب عليه استيناف
 الكفارة بالمال كذا في فتح القدير **قوله** ولاد طلقه ولم يستثن العذر
 لما في الخلاصة ولو ما ضمت المرأة في الثالثة استقبلت بخلاف كفارة الفلور
 انتهى **قوله** والاصل فيه اي في كل من الوجوه الاربعة فدل على الوجه الرابع

آخر الآية وهو قوله فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام وقيد الولا عمل بقراء ابن مسعود
 متتابعات وقراءته كرواية مشهورة بان الزيادة بها على القطعي المطلق
 على ما عرف في الاصول **قوله** يعني لا يجوز الحنث اذا كفر قبله ليسترد من الفقير
 لوقوع صدقة كما في البحر **قوله** حنث وكفر اي وجب عليه الحنث والكفارة
 بناء على ان اخبارا عن فعل شئ مطلقا يفيد وجوبه على فاعله وقد مر غير مرة ولما
 في المبسوط بحق عليه ان لا يفعله لانه منهي عن الاقدام على المعصية ولما في
 الايضاح والمنيع والبحر من التفسير بوجوب الحنث والكفارة عليه للحديث
 المذكور والحديث الذي في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها عن النبي
 صلى الله عليه وسلم من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصى الله
 فلا يعصه وفي رواية من حلف الحديث فظهر منه ان تفسير المصنف بالانباء
 تبعا للهداية ليس كما ينبغي الا ان يراد بما ينبغي ما لا يمكن التحلف عنه صرح
 به ابو حنبل في قوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر وادعى استعماله
 فيه حاصلة اللزوم والوجوب وانه بناء على ان الحنث ليس بواجب في بعض المحال
 كما في الحلف بهجران المسلم فان حلف على معصية ولكن الحنث فيه مستحب
 لا واجب صرح به البرجندي وغيره وان ظاهرا الحديث وهو بناء الامر بالآية
 على الخبر يقتضي الانباء وذا قرينة على ان نيات لا يفيد الوجوب فتفسير
 بالانباء يكون تنبيها على ان وجوب الحنث في الحلف على المعصية ليس على إطلاقه
 وان كان الانباء كذلك تدبر العلم عنده تعالى **قوله** في حلف كاترا طلقه فشمل
 المرتد **قوله** لانه ليس اهلا الح حاصله ان الكفر يبطل اليمين لقوله تعالى انهم
 لا ايمان لهم فلا يلزم عليه البر حتى يمكن ابقاؤه في حقه ويعتبر حاله وقت
 الحنث ولذلك لا يبتنى عليه الكفارة وان وقع الحنث في الاسلام اذ هو ليس
 بحنث حقيقة والكفارة انما يبتنى عليه قال في البحر لو حلف مسلما ثم ارتد ثم
 اسلم ثم حنث لا يلزمه شيء بعد الاسلام ولا قبله لان الكفر يبطل اليمين
 انتهى وهكذا في الاختيار فظهر بهذا التحقيق ان معنى قول المصنف ولا
 اهلا للكفارة اي في حال الكفر واليمين وان كان شرطا ولم يكن سببا للكفار
 عندنا الا انه سبب للحنث الذي هو سببها فاذا لغا يمينه لغا حنثه فلا يبتنى
 عليه الكفارة وان وقع في الاسلام لانه ليس بحنث حقيقة فظهر ان قوله
 هذا في **قوله** بل تمام الدليل به وليس حشوا مفسدا كما يظن به من لم يقابل الدليل
 بالمدعى تدبر العلم عنده تعالى **قوله** والكفر ينافي التعظيم والدليل قوله تعالى
 لا ايمان لهم واما تحليف القاضي فالمقصود منه رجاء النكول لانه يعتقد
 في نفسه تعظيم اسم الله تعالى وان كان لا يقبل منه ولا يتأب عليه فيكون
 يمينه صورة اليمين لاحقيتها الشرعية وهو تأويل اما ما في قوله تعالى
 نكثوا ايمانهم اي صورة الايمان التي اظهروها هذا زبدة ما في الاصول
 والمفصلات **قوله** من حرم ملكه مبتدأ خبره لا يحرم **قوله** اي من
 حرم على نفسه شيئا مما يملكه لم يصحرا ما عليه اي تحريمه اذ لا قدرة له
 على ذلك بل المحرم هو الله ولا صنع للعبد فيه فيبقى ما جعله على نفسه
 حراما على ما كان عليه هذا هو المراد فاشار بهذا الشرح ان المراد بملكه

اي يجب صرح به الشيخ الاكل
 في باب المهر

حنث لم يعلم ان المدعى كفارة
 حلفه فقط وكيف يكتفى بالتعليل
 الاول

ما يملكه من الاعيان والافعال فدخل فيه مثل حرمت على نفسي طعاني هذا كما في
العناية ومثل دخول هذا المنزل على حرام ونحوه كما في المتبني ولكن لا يدخل
فيه قوله مشيرا الى الجزاء حرام على ثم اقدم على شربه تجب الكفارة
مطلقا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف لا والمختار للفتوى ان اراد به التحريم
تجب وان اراد به الاخبار او لم ينو شيئا لا يكون يمينا ولا يجب الكفارة
كما في الخائبة والمصورية فظهر منه ان المصنف لو قال من حرم شيئا ثم فعله
كفر لكان اشمل ولغظة من عام تشمل الذكر والانثى وشاريقوله حرم
على نفسه الى انه لو جعل حرمة معلقة على فعله فانه لا تنزله الكفارة لما
في الخلاصة لو قال ان اكلت هذا الطعام فهو على حرام فاكله لا حث عليه فهو
قوله لان العبرة لعموم اللفظ وهو ما احل الله لك فان ما من الفاظ
العموم وضعا لا لحصول السبب وهو تحريم ما رية على نفسه كل حل على
حرام وكذا كل حلال او حلال الله او حلال المسلمين على حرام كذا في الظهيرة
قيد بصيغة العموم لانه لو قال لزوجته انت او فلانة او هي على حرام ينصرف
اليها فتبين بواحدة من غير نية والفتوى عليه وقد سبق في باب الابلاء و
اللائق للمصنف ان يفصل هذا ثم وان لا يذكر مكرها ان العلم عنده تعالى
قوله والفتوى على بينونة الح يعني لو كانت له امرأة تبين بتطبيقه وان كن
ثلاثا او اربع يقع على كل واحدة واحدة بائنة وان لم يكن له امرأة كان عليه
الكفارة عند الحث ما كل او شرب لان تحريم الحلال يمين كذا في الظهيرة
قوله اذا كان له اصل الح اشارة الى ان المندور ان لا يكون واجبا عليه قبل
النذر فلو نذر حجة الاسلام وهي عليه واجبة لم يلزمه شيء غيرها والمراد
بالاصل اصل مستقل يعني كون ذلك الفرض عبادة مقصودة ولذلك لو نذر
بالتسبيح او التكبير او نحوه لا يلزم عليه لانه ليس بعبادة مستقلة في محل
كان فيه نذرا وشاربه ايضا الى كونه ما كلفه التزمه وقادر عليه ولذلك
لو قال لله على ان اهدي هذه الشاة وهي ملك الغنم لا يصح النذر وكذا
اذا قال ان فعلت كذا والى درهم من مال صدقة ففعل وهو لا يملك الا
مائة لا يلزمه الا المائة كما في الخلاصة والاولوية وسيجي من المصنف
قوله في الفروض اشارة الى ان ما ذكر في اكثر الكتب من الواجب بدله المراد
به الفرض ولذلك لو قال ان برأت من مرضي هذا على شاة اذ بها نذرا
لا يلزمه شيء ولو قال على شاة اذ بها وان صدق يلزمها لزمه كما في مجموع
النوازل فظهر منه ان المراد بالواجب الفرض اذ لو بقي على الطلاق وعموم
وجب عليه مجرد الذبح كما ان الواجب في الاضحية ذلك لا التصديق هكذا
بغيره من البحر العلم عنده تعالى **قوله** والاعتكاف عده من قبيل ماله اصل في
الفروض بناء على ما سبق في باب من ان شرط صحة الاعتكاف المندور
الصوم فلا ينفك عنه او بناء على ما ذكر في البدايح من ان الاعتكاف له
اصل ايضا في الفروض وهو الوقوف بعرفة قال في تلخيص الجامع الكبير
انما يصح نذر الاعتكاف الحاقا بالصلوة او الصوم باعتبار الفرض والنشر
فكان التزام الاعتكاف ونذره نذرا بالصوم او الصلوة بهذا الاعتبار

وهكذا في النهاية في مسائل شتى
من كتاب ادب القاض في مسئلة
ومن قال ما في المساكين صدقة
مسألة

وكون الصوم شرطا له فظاهر ما كون الصلوة عرضا منه فان الفرض منه
انتظار الصلوة بالجماعة وقد قال عليه السلام المنتظر للصلوة في الصلوة فكان
التزامه التزاما بهذا الاعتبار كذا في التنوير وفيه تفصيل **قوله** وما الا فلا
اشارته الى ان المندور لو عصيته لذاته لا يلزم بالطريق الاولى فدخل
في النذر بالصوم نذر صوم يوم النحر فيصبح النذر به لان حرمة ليست لذاته
بل لغیره كما عرف في الاصول **قوله** كعبادة المربض الى قوله ونحوها امثلة
لقوله وما الا فلا الصواب ان يذكر بعينه كما وقع في اكثر النسخ وما وقع في
بعضه قبيل قوله فوجد في خطاء كما لا يخفى **قوله** بشرط يريده اما لجلب منفعة
مخولة على كذا ان قدم غايبي كما قال به المصنف او لدفع مضرة مخوانات
عدوي فلا نفعي صوم سنة كما في شرح القوانين **قوله** وفي جواب شرط مقد
في نذر **قوله** في صورتين اي المطلق والمعلق المذكور **قوله** اي عليه
الوفاء به اشارة الى ان الاخبار بالوفاء مطلقا يفيد انه واجب على الوافي **قوله**
وهو قول الشافعي الح وهو قول محمد رحمه الله ايضا كما في الداية **قوله** بسبعة
ايام او ثلثة ايام كما في شرح القوانين **قوله** وبه اي بالتحخير بين الكفارة
والوفاء يعني الح وبه كان يفتي اسمعيل الزاهد كذا في الظهيرة وفي الولوي
شايخ الملح والبخاري يفتون بهذا وهو اختيار شمس الائمة وفي الخلاصة
فما هو الرواية لزوم الوفاء بالمندور منجزا او معلقا في رواية النوادر وهو
مختبر فيهما بين الوفاء وبين كفارة اليمين وبه يفتي انتهى فظهر منه ان الفتوى
على التحخير مطلقا ولعل الاقوى ما في المتن لكثرة البلوى في هذا الزمان
كما في الخزانة وتري المحققين عليه لذلك ولما ذكره المصنف بقوله لا في كلامه
الح ولذلك سكبت عن غيره **قوله** ليس الموجب للتخفيف هو الحرام الح ولكن سلم
ذلك لكن لان كون الشرط حراما لا يدفع التخفيف كما في سفر معصية فانه
لا يدفع التخفيف ويكون سببا للتخفيف من القصر والافطار وغيرها **قوله**
ان برأت من مرضي الح وكذا لو قال ان برأت من مرضي هذا على شاة اذ بها
نذرا لا يلزمه شيء كذا في مجموع النوازل **قوله** الا ان يقول الح لو قال على
شاة اذ بها او تصدق بلجها لزمه كذا فيه فظهر ان النذر بالذبح من غير
تصدق اللحم لا يجوز كما صرح به في البحر فيضهم منه انه يلزمه تصديق اللحم
في قوله فله على ان اذ بها وانما سككت المصنف عن وجوب تصديق اللحم لان
كونه لله في النذر انما يكون بالتصدق كما لا يخفى **قوله** ولا نية له قيد به
لانه لو كان نية قربة من القرب التي يصح النذر بها نحو الحج فعليه ما نوى
لانه محتمل لفظه فيجعل كالمنطوق به كما في البحر ولم ار انه لو نوى ما ليس بقربة
هل يلغو كلامه فلا يلزم ما نواه ذلك ولا الكفارة ولعل انه يلزمه كفارة
يمين قضاء عملا بظاهر اللفظ ولا اعتبار بمثل هذه النية لكونه غير محتمل
لفظه شرعا العلم عنده تعالى **قوله** لما روي عن العباد لثة الثلثة هي جمع عبدل
قباسا وهو لغة في عبد كز يدل في زيد او جمع عبد على غير القياس كالنساء
للرءاء كما في غاية البيان وهم ثلثة عند الفقهاء عبد الله بن مسعود
وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس كذا ذكر في غاية البيان والنهاية

على وزن فرائضة مسند

ترجمة العبادلة

٣٤
٤

وهكذا قرره فخر الاسلام البردوي واخذ منه صاحب التوضيح وهو في عرف
المحدثين اربعة ابن عمرو بن عباس وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن زبير
قاله المطرزي في المغرب وهذا حق وقور ابن الصلاح والمافظ احمد
البيهقي وقد كتب في حقهم رسالة مولانا ابن علي الحناني حاصلها ما ذكر
قوله ولكن لا بد من الاتصال الا اذا كان انقطاعه بتنفس او سعال او نحوه
فانه لا يضرك في البحر والمخرانة **قوله** قال مشايخنا في تصحيح الاستثناء
المستفصل الى ان لا يصح اصلا لان في تصحيحه مخدورات كثيرة مانعة
لتصحيحه **قوله** عند المنصور وهو خليفة من الخلفاء العباسية **قوله** ان يعزى
من الاعواء او الاعواء على ما وقع اختلاف النسخ والمراد ان غضاب **قوله** ابلغ
من قدرك المهرة استفهامية ومن زيادة في الرفع وزيادة بعد الاستفهام
كزيادة بعد النفي صريح في محله سيما انها انكارية ومراده ابلغ قدر
مبلغا ساغ لك ان تحالف جدي **قوله** فقال ان هذا يريد يعني قال ابو حنيفة
رحمه الله ان هذا يعني محمد بن اسحق والاشارة بهذا للتحقيق كما اشار هو
اليه به له واخطار هذا الجواب فورا في المجلس لطيف من الله تعالى يستر الامام
صوتا لعرصه وكان سببا لانقلاب اعصاب على الام على نفسه فقد وقع في
بئر حفره لانيه قبل لما خرجا من عنده قال محمد بن اسحق سمعت قديما
ابا حنيفة فقال ابو حنيفة كنت البادي وانا الدافع فيضهم منه ان من اراد
ظلمنا على انسان ولم يقدر دفعه عن الاكبر من هذا الظلم يجوز دفعه به وله
نظام كما لا يخفى **باب حلف الفعل قوله** مبنية على العرف عندنا اذا اشك
ان المتكلم لا يتكلم الا بالعرف الذي به التخاطب سواء كان عرف اللغة ان كان
من اهل اللغة او غيرها ان كان من غيرها نعم ما وقع استعماله مشتركا
بين اهل اللغة واهل العرف تعتبر اللغة على انها العرف كما في البحر وروى
عن محمد بن الحسن رحمه الله انه قال صنفت كتاب الايمان على معاني بلدي
وفي كل بلدة على معاني تلك البلدة كذا في المتن **قوله** لانها حقيق اي
لائقة وانما يدخل التاء صوتا عن الالتباس بالحقيقة التي يقابل الجاز
والفعل بمعنى الفاعل قد يستدري فيه المذكر والمؤنث مجذوف التاء في المؤنث
جلا للفعل بمعنى الفاعل على لفعل بمعنى المفعول صرح به الشيخ الرضوي
في بحث الحال وعليه قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير وهذا اظهر من
قوله تعالى ان رجة الله قريب من المحسنين وايضا المؤنث للمفعل الغير
الحقيقي تدل على اعتبارها بغيره مخرج به في بعض مواضع الطول في بحث المسند
كان قوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا وقوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير
قوله وعند مالك الح وعند احمد بن الحنبل عليه الرحمة على البنية مطلقا
قوله لان البيت اسم لمبنى مسقف مدخله من جانب الى قبل كون المدخل
من جانب بناء على الاغلب وكذا قيد السقف لانه ليس بشرط ايضا في مبنى
البيت كما في البحر وعليه كلام المصنف ايضا على ما سبق والاصل ان كل
موضع اذا اُغلق باب الدار صار داخلا لا يمكنه الخروج من الدار وله سعة
تصلح البيت بحيث بدخوله فيه فعل هذا بحيث بدخوله في الظلة التي

وتصحيحه بالواو من الاعواء
للاساعدة للرواية والدلالة

جواز دفع الظلم باكبر منه حين
له يمكن بمثله ٣

كجواز قتل قاطع الطريق الذي
يريد اخذ المال ولم يكن دفعه
الا بالقتل ٣

كون
فعل بمعنى الفاعل مذكرا للفظ
في محل التانيث ٣

وهو قوله اذ السقف وصف فيه
وقوله البيت ما بني للبيتوتة
مسألة

هو في داخل الدار وفي الدهليز وان لم يكن مسقفا هذا حاصل ما في فتح القدير
قوله وقد مر بيان معناها ان البيعة مع عبد النصارى والكنيسة مع
اليهود **قوله** او دهليز بكسر الدال ما بين الباب والدار فارسي محرب
اطلقه وقد عرفت انه مقيد بما اذا لم يصلح للبيتوتة اما اذا كان كبيرا بحيث
يبات فيه فانه بحيث بدخوله فيه لان مثله يعتاد بيتوتة للضيوف وبعض
القرى وفي المدن بيوت فيه بعض الاتباع في بعض الاوقات فيجئت كما في البحر
فيكون بناء مثل هذا الدهليز للبيتوتة وان كان متضمنا للشئ الاخر **قوله**
وقبل الح هذا بناء على ان المراد من الدهليز ما لم يصلح للبيتوتة الا بتكلف
واضطراب فلا يخالف ما دفعه المصنف لما ذكر من التحقيق **قوله** او ظلة
باب دار او راد بها السابا المسترسل يصنع على باب الدار كما في الغاية
وغبرها وتذكر كبير ضيقه وكان ويكون لكون معناها السباط المذكور
قوله لم يجت بدخولها خربة اراد بالخربة الدار التي لم يبق فيها بناء
اصلا فاما اذا زال بعض حيطانها وبقي البعض فهذه دار خربة فينبغي
ان يجت في المنكر الا ان يكون له نية كذا في فتح القدير **قوله** وفي هذه الدار
يجت جمع الاشارة مع التسمية لانه لو اشار ولم يسم كما اذا حلف لا يدخل
هذه فانه يجت بدخولها على اي صفة كانت دارا او مسجدا او جامعا او
بستانا لان اليمين عقدت على العين دون الاسم والعين باقية كيف
كانت كذا في الذخيرة وتنوير الجامع الكبير ولم ار الى الآن كيف الحكم اذا
سمي ولم يشترنا قول ان كان اللام للعهد الخارجي حيث كان معهودا في الخارج
ينبغي ان لا فرق بينه وبين جمع التسمية مع الاشارة وان لم يكن فيكون
للحقيقة فينبغي ان لا فرق وبين المنكر لانه في المعنى كالنكرة تدبر العلم
عنده تعالى **قوله** لان الدار اسم للعرصة يعني العرصة بعد ما بنيت اصل
في اطلاق هذا الاسم اما قبل البناء فلا يطلق عليها كذا افاده البرجندي
غير ان الوصف في الحاضر لغوي غير معتبر اذا لم يكن داعيا الى اليمين
وهناك ذلك لان البناء غير داع اليها فيتعلق اليمين بالاسم وهو باق
بعد الانهدام ما لم يتعرض اسم اخر عليه **قوله** وفي الغائب اي في غير
العين معتبر فيتعلق اليمين بالعين والصفة نصار كانه قال والله
لا ادخل دارا مبنية كذا في الذخيرة لان الدار لما لم يكن حاضرة مشارا
اليها صارت مطلقا والمطلق ينصرف الى الكمال وكما لها بالوصف اعني
البناء ولان كون الدار دارا انما يعرف بالوصف غالبا وهو البناء لان كل
مبني لا يسمى دارا فيتعلق اليمين بما يعرف به كونها دارا هذا زبدة ما
في الايضاح وشرح البرجندي **قوله** ليس صفة عرضية قائمة بمجوه
كما هو المراد بالوصف عند الحكماء لان القيام بالغيب ينافي الجوهرية عندهم
وعند الفقهاء هو ما يكون تابعا لشئ غير منفصل عنه يزيد قيا مه
بالموصوف حسنا له وان كان في نفسه جوهر **قوله** من عدم التفرقة
بين البيت والدار ولقد قال قائلهم الدار دار وان زالت موابطها
والبيت ليس ببيت بعد تهديم وفي رواية بعد ما انهدما ولذلك لا فرق

قيد به لان الوصف لوداعيا
الى اليمين عن حلف لا تاكل
هذا البسر فاكله رطباً لم يجت
والمجور شرعا كالمجور عرفا
فن حلف لا يكلم هذا النصي
لا يتقيد بصياغة على ما سياتي
مسألة
اي ما لم يكن اسم آخر
عارض عليه مسألة

فيكون المنكر والمعرف فاذا دخله وهو محيا لا يحنث لزوال الاسم بزوال البناء
 وكذا لو دخله بعدما بنى بيتا اخر كما سيبي **قوله** والبيتوتة ليست كذلك
 اي ليست امرا زائدا على الذات قانها بها بل هي جزء معناه وعلة غائية
 لبنائه والعلة الغائية ما دام المعلوم صلاحية لها لا تنفك عنه ولا تنفي
 عنه مطلقا لانها موجودة حقيقة او حكما بخلاف الوصف كما لا يحنث **قوله**
 لان الدار تطلق على العرصة المجردة اذ قد سبق ان الدار تطلق على العرصة
 بعدما بنيت وان تجردت عن البناء بعده سواء لو حظ البناء معها باعتبار
 مكانه او لا يلاحظ وقد شهدت الدلائل على اطلاقه فلا وجه لتخصيص
 الاطلاق بملاحظة البناء معها كما لا يحنث **قوله** وقبل في عرفنا لا يحنث
 هذا قول المتأخرين اطلقه فمثل ما اذا كان للسطح حضرا ساترا ولم يكن
 قال في البحر الظاهر قول المتأخرين في الكل لانه لا يسمى داخل الدار عرفا
 ما لم يدخل جوفها حتى صح ان يقال لم يدخل الدار ولكن سطحها ونحوه انتهى
 وفي التبيين لو كان الحالف عجميا فاختار ان لا يحنث لان الواقف على السطح
 لا يسمى داخلا عندهم انتهى وعليه الفتوى كما في شرح البرجندى **قوله**
 كما لو جعلت الدار الح مرتبطة بقوله لا يحنث وهو متين لا شرح وانما
 التشبيه لا اشتراكهما في عدم الحث فقط لانه ولا في كونهما مبنيان على
 عرف المتأخرين على ان المشبه به اقوى غالبا فلا يدخل تحت صبغة التبرين
 هذا **قوله** او يتأبان يجعل كل العرصة معدة للبيتوتة وتبنى لها سواء
 كانت مسقفة او غير مسقفة اذ السقف ليس شرطا في مبنى البيت
 صرح به في البحر وفي فتح القدير وعليه كلام الهداية والمصنف حيث قال
 ان السقف وصف فيه على ما سيبي **قوله** يعني اذا حلف لا يدخل هذا البيت
 اشار به الى انه لو كان البيت منكرا فانه لا يحنث بالاولى لكن بينهما فرق
 ما يظهر فيما لو انهدم السقف وحيث انه فائمه فدخله يحنث في الحين
 ولا يحنث في المنكر لان السقف بمنزلة الوصف فيه وهي في الحاضر لغو
 وفي الغائب معتبر كذا في البدائع فظهر ان تدبيل المصنف بقوله حتى لو
 بقيت الح بناء على المعرف الحاضر كما لا يحنث **قوله** في باب دار الصواب
 في باب الدار معرفة بلام العهد اذ الحلف وقع على دار معروفة فالمعتبر
 بابها لا باب دار مطلقا ومن القاعدة الكلية ان المعرفة اذا اعيدت تكو
 كانت غيرها والاطلاق ليس بمراد هنا فوجب تعريف الدار حتى تكون
 عينها كما لا يحنث **قوله** او لا يسكنها اي في هذه الدار اشار بقى على ما
 في بعض النسخ ان قوله لا يسكنها من قبيل الحذف والايصال لان المكان
 المحدود خاصا كان او عاما معرفة كان او نكرة لا بد من فيه الا فعل
 الدخول وعليه قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وعلوان لا يكون
 في على بعض اشار الى ان فعل السكون كفعل الدخول من غير فرق وان
 ما بعده قبل النص بتقدير في في الظرف المكان صرح به البيضاوي
 اجمالا في مثله اللب في النحو وفصله شارحه الكونياتي العلم عندنا
قوله لان هذه الافعال لها دوام الح قال في المجتبى وانما يعلى للدوام

فيه رد للولي الثاني

فيه رد للولي الاول

فيه رد للولي الثاني

فيه رد للولي
تسرو

قاعدة

حكم الابتداء فيما جئت اذ كانت اليين حال الدوام اما اذا كان قبله فلا حتى لو
 قال كلما ركبت هذه الدابة فلله على ان انصدق بدوام ركبتها ودوام عليه
 فعليه درهم واحد ولو قال ذلك حالة الركوب لزمه في كل ساعة بمكنة النزول
 درهم قلت في عرفنا لا يحنث الا بابتداء الفعل في الفضول كلها وان لم ينو
 وفيه عن ابن يوسف ما يدل عليه اشار استاذنا رحمه الله تعالى انتهى فاذا ان
 الساعة التي تكون دواما هي ما يمكنه النزول فيها منها وكذا الحال في فعل
 السكون واللبس واقول انما عرف قوم ديارنا ابتداء الفعل في هذه
 الافعال اذ حالف لركب هذه الدابة مثلا وهو راكبه انما مراده عدم
 الركوب بعد النزول سواء كان في هذه الساعة او في غيرها ولا يخطر بباله
 النزول في ساعته غالبا وقد سبق ان للمعرف منزلة دخل في الامان ولعل
 هذا القول هو الاخرى العلم عنده تعالى **قوله** يصدق لانه يحتمل كلامه
 سماعا محتملا وان كان قوله لا يلبيسه حقيقة في الابتداء لانه حقيقة فيه اذا
 لم يكن لا يسا حين الحلف واما اذا كان لا يسا حين الحلف كما هو المراد
 هنا فالابتداء من محتملا وكذا الحال في لا يركبها ولا يسكنها كما يفهم من
 العناية ولم ار من يعقبه انه يصدق قضاء او ديانة والظاهر انه يصدق
 قضاء وديانة لما سقفت ان من نوى يحتمل كلامه وهو ليس بخلاف الظاهر
 يصدق مطلقا هناك ذلك اذ لا مانع من العرف او اللفظ يمنع كونه لبسا
 ابتداءيا كما لا يحنث **قوله** لها دوام اي مكث على حاله **قوله** اذ لا يقال
 دخلت يوما الى الدار اسم للانتقال وهو حركة والمكث سكون وهما
 ضدان **قوله** فانه لا يحنث بالقعود الا بخروجه اشار به الى ان قوله
 بخروجه مستثنى مفرغ منقطع اذ المستثنى منه هو بالقعود والى ان عامله
 محذوف وهو لا يحنث مقدرا بقربنة العطف لان الحكم عدم الحث من قوله
 وقبل في عرفنا لا يحنث الى هنا ولما لم يكن الباء في عبارة الوقاية صور صدر
 الشريعة بالمستثنى المفرغ المتسل ومن قدرا الباء فيها وصور بلا يحنث
 بحال الاجمال الخروج وحكم بانه اظهر فقد اختار زيادة التقدير كما لا يحنث
قوله حتى لو بقي وتدلح وذلك اذا كان الباقي بما يقصد بالسكنى اما اذا
 لم يكن كذلك مثل ان كان وتدا او مكثه او قطعة حصير لا يحنث كذا في شرح
 البرجندى والتبيين وغيرها **قوله** كخداية اي مقدار ما يتأثر به
 السكنى بذلك المقدار من المتاع واما الادل فلا بد من نقل الكل بلا خلاف
قوله هذا عندا بخيافة وقد اختلف الترجيح فالفقيه ابو الليث في
 شرح الجامع الصغير رجح قول الامام واخذ به كما في غاية البيان والمص
 رجح قول محمد تبعا لصاحب الهداية ومنهم من صرح بان الفتوى على قول
 ابن يوسف فقد اختلف الترجيح كما ترى والافتاء بمذهب الامام اولى
 لانه احوط كما في البحر لانه هو القاعدة وقد سبق نظيره **قوله** بان يكره
 عليه يعني حمله المكره او جره واخرجه بان لم يصدر منه فعل الخروج هذا
 هو المراد لانه لو خرج بنفسه مكرها خوفا من توعد المكره يحنث للمعرف
 ان الاكراه لا يعدم الفعل عندنا وقد سبق ان الحث مكرها حث باشره

عليه صح

عند قوله كل خروج اذن وعند
مسئلة الاستطاعة معهم

المراد منه ان كمال باشا والكمال
الاسود وغيرهما

فيه دفع للمولى الوافي

اجتبر وصح ٣

نفسه وقد صرح به في الشرح هنا ايضا **قوله** لان الانتقال الى انتقال
المخرج الى الحالف يكون بامره باخراجه لا بمجرد الخروج اذ هو موجود في صورة
عدم رضاه ايضا فلا اعتبار له ما لم يصدر منه اختيارا او انتقالا كما في صورة
امره باخراجه اياه **قوله** ومثله لا يدخل الح وفي البدائع الخروج هو الانفصال
من الحصن الى العورة على مضادة الدخول فلا يكون المكث بعد الخروج كما لا
يكون المكث بعد الدخول ودخولا انتهى وفي المجتبى لو هبت به الريح وادخلته
لم يحنت وفي الاختلاف كلام وفي من زلق وقع فيها وكان ركبا دابة فانفلقت
ولم تستطع امساكها فادخلت خلافا انتهى والصحيح انه لا يحنت كما في الظهيرية
قوله لان خروجه لم يكن الا الى جنازة والمضى بعد ذلك ليس بخروج والمعتبر
القصد عند الخروج لما قال في الظهيرية لو قال لها ان خرجت الى منزل ابيك
فانت كذا فهو على الخروج عن قصد انتهى وفي البدائع لو قال ان خرجت من
هذه الدار الى المسجد فانت طالق فخرجت تريد المسجد ثم بدا لها فذهبت
الى غير المسجد لم تطلق انتهى لما ذكرنا انه لم يوجد القصد الى غير المسجد عند
الخروج فظهر منه انه لو خرج على قصد الجنازة ثم بدله شي فذهب اليه ولم
يكن الجنازة لا يحنت كما لا يخفى **قوله** وكان سهو الح وانت خير بان لقول
الوقاية احتما لين الاول خروجه مستبدا من الدار الى امر اخر بعد خروجه
منها الى الجنازة والثاني ذهابه اليه بعد خروجه الى الجنازة ومبدأ هذا الذهاب
ليس داره بل هو موضع خرج اليه للجنازة فكانه قال ثم من الجنازة الى امر اخر
والمقام قرينة للثاني لان الاول لا يراد لانه يقتضي الحنت لوجود الشرط
وهو مقتضى قول الحالف ولا اثر لخروجه الى الجنازة لان اليمين لا تخل به
فيحمل على الثاني بعبارة المقام ولا سهوا سلا كما لا يخفى **قوله** وحث في لا
يخرج الح اطلق الحنت في الخروج لكنه مقيد بان المحلوف عليه لو كان خارج
البلد لا يحنت حتى تجاوز عمران بلده سواء كان الى مقصده مدة سفر
او لا وان لم يكن خارجا بان كانت مكة مثلا في بلده فلا يشترط مجاوزة العرآن
بل يحنت بمجرد انفصاله من الداخل الى الخارج على قصد مكة مثلا كذا في
البدائع وعليه كلام المحيط **قوله** وذهابه وكذا رواه كما في البحر **قوله**
وخت في يأتين مكة لخصوصية للآتيان ومكة بكل فعل حلف ان يفعله
في المستقبل غير مقيد بوقت كالعد ونحوه لم يحنت متى يقع اليا من البر
مثل ليضربن فلانا او ليطلقن زوجته كما في البحر وتحقق الياس كما يكون
بفوت الحالف يكون بفوت المحلوف عليه لما قال في غاية البيان ان الحالف
في اليمين المطلقة لا يحنت ما دام الحالف والمحلوف عليه قائمين لتصور
البر فاذا فات احدهما فانه يحنت انتهى وفيه ايضا انها لو كانت موقوتة
كقوله ان لم ادخل هذه الدار اليوم فعليه حن فالحنت معلق باخر
الوقت حتى لو مات الحالف قبل خروج الوقت ولم يدخل الدار لا يحنت
واما اذا مضى الوقت قبل دخوله وهو حن عتق العبد انتهى قوله لا يها
تطلق في العرف الح فظهر منه ان المانع للحقيقة هو العرف هنا فلولا
يكن العرف كذلك يصدق قضاء ايضا هذا هو الموعود فيها سبق على سلامة

الاسباب والالات والمراد بها صحة الجوارح ورفع الموانع كما في الاستطاعة
ببيل الاختيار وفي المبسوط هي رفع الموانع قال في البحر تفقها فينبغي انه
اذا نسي اليمين لا يحنت لان النسيان مانع وكذا لو جنى ثيابه حتى مضى
الغداة كما لا يخفى ولذا قال في غاية البيان وحدها التهيؤ لتنفيذ الفعل على
ارادة المختار انتهى **قوله** يراد به نسبة السكنى اطلق فمثل الملك
والعارية والاجارة فيحنت مطلقا باعتبار عموم الجوارح كذا في شرح المنار
المسمى بفتح الغفار **قوله** ان غيره لو كان ساكنا فيها اطلقه فمثل ساكنا
فيها بطريق الاجارة او العارية وهكذا المفهوم من اطلاق الشرح المذكور
لكنه يخالف ما في الظهيرية حيث قال عدم الحنت قول البيهقي في يوسف
ذا كان الغير ساكنا فيها باجارة لان الاضافة عندهما كما تبطل بالبيع تبطل
بالاجارة والتسليم انتهى واما لو كانت خالية فدخل الحالف فيحنت
بلا خلاف كذا في الشرح المذكور **قوله** لكل خروج اذن ولو نوى
الاذن مرة يصدق ديانة لا قضاء لانه محتمل كلامه لكنه خلاف الظاهر
كما في الهداية وكونه خلاف الظاهر كونه مخالفا لمقتضى الباء كما في العناية
فظهر منه انه لو لم يكن خلاف الظاهر بان وجد في اللفظ مانع يمنع الحمل
عليه لصديق قضاء فيه لكونه محتمل كلامه هذا هو الموعود فيها سبق ايضا
قوله على العموم وفي بعض النسخ على العدم والاول هو الظاهر وعلى
الثاني المراد بالعدم النفي او النهي **قوله** ليريد الخروج وفي بعض النسخ
لمريدة الخروج والاول اعم يشمل العتق ونحوه كما يشمل الطلاق وتغليبها
وهو المطابق لتذكير ضمير فعله لانه عائد اليه وتصوير المسئلة في
الشرح تمثيل لالبناء على نسخة مريدة وبالجملة الاولى هي الظاهرة
واعم وافيد كما لا يخفى **قوله** ثم خرجت لم يحنت لان قصده ان يمنعها
عن الخروج الذي تهيات له فكانه قال ان خرجت اى الساعة لا من
الخروج على الثأب فاذا عادت فقد تركت ذلك الخروج وانتهت اليمين
فلا يحنت بعد ذلك وان خرجت والعرف له اعتبار في باب الايمان
كذا في النهاية والعناية **قوله** تفرد ابو حنيفة باظهارها قال في المحيط
ولم يسبقه احد في تسميتها ولا في حكمها ولا خالفه احد فيه بعد ذلك
فالناس كلهم عيال ابي حنيفة في هذا انتهى وعقبه صاحب البحر بقوله
بل الناس عيال ابي حنيفة في الفقه كله انتهى اقول هذا مصرح به في
اوائل الكشف الكبير والكتاب المسمى بعقود الجان قاله الامام الشافعي
رحم الله امامنا واياه **قوله** قائم مقام مفعول شرط الصواب فاعل
شرط **قوله** يعنى اذا قال زيد ليكر اجلس فتعد معي الح تفصيل المقام
ان الداعي الى الغذاء اما ان يكون بين يديه غداء ام لا وان كان فاما ان
يرفع ذلك فيوضع مكانه غيره ام لا واما تغذي المدعو الغذاء الاول
او الثاني منفردا او مع الداعي وقت غداء اليوم وما نص عليه ارباب
الاصول والفروع هو ان يكون الغذاء موضوعا بين يدي رجل فقال
لرجل تعال تغد معي فقال المدعو ان تغدني فغدي كذا يراو بد الفؤ

وما في الكشف الكبير هو عن حرملة
بن يحيى قال سمعت الامام الشافعي
يقول من اراد ان يتجر في الفقه
فهو عيال على الامام ابي حنيفة
انتهى عبارته وقال الشيخ محمد
الشافعي الشافعي في كتابه المسمى
بعقود الجان عن الربيع بن سليمان
قال سمعت الامام الشافعي يقول
الناس عيال على ابي حنيفة في الفقه
مسند

يؤيده ان اكثر ما وجد في المذاهب
الثلاثة فلما يتخلو ان يوافق برواية
عنه كما لا يخفى على من تدرب
مسند

بدلالة الحال فيختص الحث باكله ذلك الغذاء المدعو اليه معه في وقت غذا
اليوم حتى لو انصرف الى اهله فتغدى او تغدى معه في يوم اخر لا يحث
مطلقا لفرق ان عنده يحث بالتغدى مطلقا هذا ما ذكره ونقل عليه واما
باقى الصور من ان لا يكون غذا حين الدعوة ثم اخضر او كان ولكن رفع
ذلك ووضع مكانه غيره فتغداه معه او تغدى الاول والثاني منفردا
فهو يحث بذلك ام لا لم اظفر فيه رواية ولا بتفقه احد من المشايخ
لا في الشروح ولا في الفتاوى فيما وصلته من الكتب العلم عنده **قوله**
مركب المأذون قديده لان مركب المكاتب ليس لمؤلاه في حق اليمين اتفاقا
لما في المحيط ولو ركب دابة مكاتبه لا يحث لان ملكه ليس بمضاف الى
المولى لا ذاتا ولا يدا انتهى **قوله** يحث مطلقا يعني سواء كان عليه
دين مستغرق او لا اذا نواه اى مركب المأذون يعني اذا ادبرج في نية
مركب المأذون كذا في شرح البرجندى وقوله وان لم ينو اى وان لم
ينو مركب المأذون كذا في قوله يراد به اكل من الشجر ثمرة اطلقه ولم
يقيد بالنية للاشارة الى انه عند عدمها فلو نوى اكل عينها لم يحث باكل
ما يخرج منها لانه نوى حقيقة كلامه كذا في المحيط وعقبه صاحب البحر وقال
وينبغي ان لا يصدق قضاء لان الجواز صار متعيئا ظاهرا فاذا نوى خلاف
الظاهر لا يقبل وان كان حقيقة وله شواهد كثيرة انتهى **قوله** وبهذا
البر ولا فرق بين ان يقول لا اكل هذا البر او من هذا البر كما في البدايع
وكذا اذا نوى عينه او لم تكن له نية كما فيه ايضا وقال في البحر ولا يخفى
انه اذا نوى اكل الجز فانه يصدق لانه شدد على نفسه انتهى قول قال
في كشف البردوى هذا الخلاف بينه وبينهما فيما اذا لم يكن له نية فان نوى
ان لا يأكله فصح فيمينه على نوى بالاتفاق وان نوى ان لا ياكل مما يتخذ
منه صحت نيته ايضا بالاتفاق انتهى وعليه اعتماد عامة اهل الاصول
واشار المصنف بتعيين البر الى انه لو حلف لا ياكل بزا ينبغي ان يكون
جوابه جوابها ذكره شيخ الاسلام وبعض الشراخ قبلوه ولا يخفى
انه يحكم والدليل المذكور المتفق على ابراده في جميع الكتب بعم المعين
والمنكر وهو ان عينه مما كثر كذا في فتح القدير **قوله** اقول هو غير صحيح
الح اقول لا يخفى في صحة كلام الوقاية لان الحنبل لما كان اصلا فيها يتخذ منه
اكتفى به على ان المقام مقام تمثيلى وبقرينة مقابلته الدقيق وبقرينة
اتصال قوله فلا يحث لو استغنى كما هو فيكون من قبيل الاكتفاء فلا كلام
في صحته ولا غبار على تفسير صدر الشريعة فيكون تفسيره لما يرا منه
نعم لو قال بدله ما يتخذ منه مكان اولى العلم عنده **قوله** وعندهما
يتناول الح وفي كتابه ان الشحوم اربعة شحم البطن وشحم الظهر وشحم
مختلط بالعظم وشحم على ظاهرا الامعاء وتفقوا على انه يحث بشحم
البطن والثلاثة على الخلاف انتهى وفي فتح القدير متح غير واحد قول
ابن حنيفة وذكر الطحاوى قول محمد مع قول ابى حنيفة وهو قول مالك
والشافعى في الاصح انتهى **قوله** وعندهما العنب المدون في الكشف الكبير

وهو صاحب النهاية والغاية
والغاية
فيه دفع للول
خسر

ان هذا

ان هذا اختلافا عصر وزمان فابو حنيفة ابقى على حسب عرفه وتغير العرف
في زمانهما وفي عرفنا ينبغي ان يحث بالاتفاق انتهى **قوله** باناء او بيده
كما في البحر **قوله** او لا يتكلم هذا الصبي الح قال في البحر والكلام ليس يقيد
في مسألة الصبي لانه لو حلف لا يجامع هذه الصبية بما معها بعد ما صارت
كبيرة يحث كما في البدايع انتهى **قوله** لان الشرع هذا تعليل للمسلمين
الاخيرتين وترك علة الاولى لظهورها لان صفة الصغر في هذا ليست
داعية الى اليمين اذا امتنع عنه اكثر اسناعا عن لحم الكبش كذا في **قوله**
ولا يحث في الا ياكل بسر الح كما لو حلف لا ياكل عينا فاكل ذبيبا قديده لانه
لولا ياكل جوارا فاكل منه رطبا او با بسا حث وكذلك اللوز والفسق
والتين واشباه ذلك لان الاسم يتناول الرطب والباقى جميعا كذا في
البدايع **قوله** فظهر من هذا ان قول صدر الشريعة الح وانت خير بانه
لا كلام في صحة قول صدر الشريعة هذا اذ هو مبني على عرف في الاصول
من ان تبدل الصفة بوجوب تبدل الذات حكما وشرعا كما في قضية بريرة و
مخالفة كلام الهذلية وغيره لا يضر لان هذا دليل وذاك دليل اخر فلا
منع لتوارد الدليلين على حكم ما عرف في الاصول ايضا كما لا يخفى **قوله**
فان اعتبار صفة البسورة الح ظاهره يقتضى ان اسم الجنس لا يتضمن
معنى الصفة وهو في حيز المنع بل اسم نوعان نوع لا يتضمنه كالرجل
ونوع يتضمنه كالسر والرطب واللبن ولا يخرجها ذلك التضمن عند
كونها اسماء اجناس هكذا افاده الكمال الاسود عليه الرحمة في حاشيته
على صدر الشريعة مستفيدا من كتب المشايخ **قوله** وجب الاستحسان
ان التسمية الح ولانه لا يسمى لما في العرف والايان مبنية عليه لعل الحقيقة
حتى لو كان الخالف خوار زميا فاكل لحم السمك يحث لانهم لا يستعملون لحم
هذا ما يستفاد من المحيط ورجحه صاحب البحر على دليل المصنف وايد
بنظائر **قوله** حتى لا يستعمل الح فلا يتناولها للمفظة معنى ولا عرفا وفي
الملتقط اذا حلف لا ياكل لما فاكل اللحم الذي في وسط الالية فانه يحث
انتهى **قوله** وحث في الا ياكل لما الح اى ياكل لحم الابل والغنم والبقر
والطيور مطبوخا كان او مشويا او قديدا كما ذكره في الاصل فهذا من مجده
اشارة الى انه لا يحث بالتي وفي فتاوى ابى الليث عن ابى بكر الاسكاف
انه لا يحث وهو الاظهر وعند الفقيه ابى الليث يحث وفي الظهيرية
الا شبه انه لا يحث باكل التي **قوله** وقال صاحب التقرير ينبغي ان
يستثنى القديده لان الحث باكله منصوص عن محمد انتهى اقول لانه
في حكم المشوى او المطبوخ **قوله** كالرأس والكرام فانها لحم في يمين
الاكل وليس بلحم في يمين الشراء كما في الحاشية **قوله** وعليه الفتوى
اعتبارا للعرف وهذا هو الحق كما في البحر وهذا يؤيد ما سبق في وجه
الاستحسان من اعتبار العرف منه هو الاول كما لا يخفى **قوله** ما
يصطبغ به الجار والجرور قائم مقام الفاعل واما ثلاثه فتعد الى
واحد يقال صبغ الجوز **قوله** وقال محمد ما يؤكل الح فيدخل اللحم والبيض

وفيه اشارة الى انه من قبيل الاكتفاء
بالاشهر او يشرب منها ايضا بالقاء
الثوب واخراجا وشربا وغير
ذلك مسحه

حلف

فيه دفع للول
خسر

فيه رد للول
خسر

بعض الاولوية الطراد هذا التعليل
في الافراد بخلاف التعليل الاول
على انه منتقض بالالية فان نشاء
من الدم ايضا ولا حث فيه
تدبر مسحه

وتخوها وفي المحيط وقول محمد اظهر ربه اخذ الفقيه ابو الليث انتهى وذكر
 القلائد في تهذيبه ان الفتوى على قول محمد للعرق انتهى **قوله** دين اي
 في نية تخصيص المعين وأشار المصنف بكونه نوى البيض دون البعض الى انه
 لو نوى الكل صدق قضاءه وبانه ولا يجتنب اصلا لما في المحيط لو حلف لا يأكل
 طعاما او لا يشرب شرايا وعن جميع الاطعمة او جميع مياه العالم يصدق في القضاء
 انتهى لانه نوى حمل كلامه اذا الطعام مثلا وان كان فردا من حيث انه اسم
 جنس لكنه عدد من وجه وهو وقوعه في سياق النفي شكرا ولذلك قال شمس
 الاثمة انه يصدق قضاءه وبانه وان كان اليمين بطلاق ونحوه لانه نوى
 حقيقة كلامه وعن ابي القاسم الصفار انه لا يصدق قضاءه لانه نوى حقيقة
 لا تثبت الا بالنية فصار كانه نوى المجاز انتهى وكلامه فخر الاسلام في شرح
 الجراح على انه لا يصدق قضاءه لانه خلاف الظاهر اذا الانسان انما يمنع
 نفسه باليمين عما يقدر عليه وشرب كل المياه مثلا ليس في وسعه العلم
 عنده **قوله** كمين الغوس فانها لم تنعقد موجبة للكفارة لاستحالة
 البر فيها **قوله** اليوم وهو تمثيل والمراد منه الوقت المعين يوم كان
 او شهرا او اسبوعا او سنة او نحوها **قوله** نصب الماء الظاهر من
 اطلاقهم ان الفرق بين ان يكون قد صب وهو او غيره او مال الكون فان نصب
 ما فيه من غير فعل احد هكذا افاده صاحب البحر **قوله** قبل الليل اي قبل تمام
 اليوم **قوله** لم يجتنب اي في الصور الثلث اطلقه فشم ما اذا علم الخالف
 ان فيه ماء او لم يعلمه وما اذا علم ان لا ماء فيه وهذا الاطلاق جزم به
 في فتح القدير **قوله** وعند ابي يوسف يجتنب كفن في الموقف يجتنب عند
 منى الوقت وفي المطلق يجتنب في الحال كذا في الهداية **قوله** وان كان فيه
 ماء الخ اي في صورة اطلاق الخالف **قوله** حنت في قولهم جميعا **قوله** قلنا
 ذلك الماء الخ اورده عليه بان اعادة المصبوب ليس اصعب من ايجاد غيره
 بالنسبة الى قدرة الله تعالى فلتنعقد اليمين ولتبقى نظرا الى امكان تلك
 الاعادة واجيب بان البر انما يجب في هذه الصورة في آخر جزء من اليوم
 بحيث لا يسع فيه غيره وزمان اعادة الماء زمان شربه فلا يتصور امكان
 البر هكذا افاد الشراح ولكن انت خبير بان هذا يكون جوابا في اليمين
 المقيدة بالوقت والكلام في غير الموقنة فلا يمتشي فيها بل الجواب الصحيح
 ما ذكره صاحب التلويح من ان ابتداء اليمين في الكون انعقد على الممكن في
 الظاهر وعند الارادة ما بقي ذلك الممكن ممكنا فلا يبقى اليمين على خلاف
 ما انعقدت انتهى اقول ونظيره ما سبق ان البيت ليس بيت بعد
 تهديمه وان بنى بنقصه وما سيجي من ان المراد القتل المتعارف وهذا
 المراد الشرب المتعارف وشرب اللاء المعاد بعد الاهراق غير متعارف
 فلا يراد ولكن لما حصل التقويت منه بعد امكانه حنت ولم يكن من الاستناع
 الحقيقي تدبر العلم عنده **قوله** انعقاد السبب المراد بالسبب
 اليمين وهي شرط في حق الخلف وهو الكفارة لاسبب عندنا الا انه
 لما كانت سبب الحنت الذي هو سبب للكفارة اطلق عليها سببا في حقها

وسياق الشرط يقتضي التعيم
 كذلك كما وقع في المتن
 مسحه

فيه دفع للولي
 الوافي

قوله في حق الخلف وهو الكفارة
 اشار به الى انه بالخاء المعجمة
 لا بالحاء المعجمة كما يفهم من
 شرح الخشن الوافي وليس
 كذلك مسحه

ومثل

ومثل هذا الشرط يكون له حكم السبب فيطلق عليه والمراد بالاصل البر
 وانما عبر عنه به ليناسب الخلف وقوله البر في قوله لعدم امكان البر
 ظاهرا موضح الضمير الا ان الوضوح فان يعتبر هذا بالبر وهناك بالاصل
 فقله من القائل العلم عنده **قوله** حنت للحال تكون اليمين مطلقة
 اما لو قيدها بوقت فانه لا يجتنب حتى يمضي ذلك الوقت ولو مات قبله
 لا كفارة عليه اذ لا حنت كذا في البحر **قوله** فعلى اي الحلف الخ يشير به الى ان
 الجواب للشرط هنا جملة اسمية ولذلك دخلت الفاء والتقدير فهو على
 ايلامه الا ان المراد بالضمير الحلف كما في الضمير السابق في فهو على حقيقة تقدم
 الحلف للمقام واما تقديره فيقع الحلف على ايلامه فليس يصحح لان الفاء
 لا يدخل على جواب الشرط لو مضارعا وهو ظاهر عند من يعرف النحوي لا
 يخفى **قوله** كل داعر ليس العجم فيه على بابه لانه لا يمكن ان يعلم بكل داعر
 في الدنيا وانما مراده كل داعر يعرفه او في بلده او دخل البلد كذا افاده
 صاحب البحر **قوله** مقيد بحال ولايته وفي التبيين ثم ان الخالف لو علم
 الداعر ولم يعلم لم يجتنب الا اذا مات هو والمستخلف او غرل لانه لا يجتنب
 في اليمين المطلقة بمجرد الترك بل بالباس عن الفعل وذلك بما ذكرنا الا اذا
 كانت موقنة فيجتنب بمضي الوقت مع الامكان والا فلا انتهى **قوله** والضرب
 الخ ومثله الشتم والجماع والتقبيل كما في شرح الطحاوي وغيره **قوله**
 واكسوة قيده لانه لو حلف بلبسه ثوبا لا يتقيد بالحياة كما في البحر
قوله لا الغسل ومثله الحمل والمستل لانها ايضا يتحقق بعد الموت كما في
 الحياة **قوله** والقريب وكذا العاجل والسريع اما الاجل كالبعيد
 وهذا عند عدم النية فاما ان نوى بقوله القريب او الى تبعد مدة معينة
 فهو على ما نوى حتى لو نوى سنة او اكثر في القريب صحت وكذا الى آخر
 الدنيا لانها قريبة بالنسبة الى الاخرة كذا في فتح القدير وينبغي ان لا يصدق
 قضاء لانه خلاف العرف الظاهر كما في البحر وفي الذخيرة ان نوى في القريب
 اكثر من شهر فعن ابي حنيفة انه يدين في القضاء انتهى قول الظاهر
 ان يحمل قول صاحب البحر على النية الى اخر الدنيا فقط كما لا يخفى **قوله** وقيل
 لا يجتنب الخ قال في الظهيرية هو الصحيح وفي جامع قاضيان لو اصاب رأسه
 انفعا في الملاعبة فادماها لا يجتنب لانه بعد ضربا في الملاعبة انتهى
 قال في البحر ولا يشترط القصد في الضرب لما في عدة الفتاوى حلف
 لا يضرب امرأة فضرب امته واصاب رأس امراته يجتنب انتهى وفي
 الظهيرية لو حلف ان لا يضرب فلانا فان تعمد غيره فاصابه لا يجتنب
 انتهى اقول هذا هو الاصح لان الضرب فعل قصدي اختياري ولم يوجد
 قصده في حق المخلوق عليه فلا يجتنب **قوله** والمعتاد هو المراد فصار
 كما نه قال من قطن ومن قطن سا ملكه كذا في العناية **قوله** وذلك اي
 غزلها من قطن الزوج سبب الملك الزوج لما غزلته **قوله** ولهذا اي
 ويكون الغزل سببا لان يملك الزوج غزلها وهذا القول جملة معترضة
 ذكرت ايضا ما لقوله وذلك سبب الملك وقوله لان القطن تحليل

فيه زد
 للمولى
 الوافي

عدة الفتاوى اسم كتاب للمصدر
 الشهيد مسحه

فيه رد للمولى
الواني

بل الركاكة في جعله تعديلا للحنث
كما ظن وليس كذلك كما لا يخفى
سنة

كرهت الصلوة على سطح
الاصطبل والكنف

فيه دفع للمولى
تسديد

فيه دفع للمولى
الواني

لقوله والمعتاد هو المراد فاذا لم يذكر عثم القطن المملوك له وقت الحلف والقطن
الذي سمي له وقد عرفت ان العرف لا يفرق بينهما وعرفت ايضا ان غزل
المرأة سبب الملك الزوج لما غزلته في العرف هذا فظهر ان ليس في هذا
التعليل ركاكة والمتفرع عليه بقوله حتى في غابة لطافة والمراد بذلك القطن
ذكر باضافة لان ذكره من غير اضافة لعدم ذكره كما لا يخفى **قوله** عقد
لؤلؤ لم ير صرح فعلى هذا الخلاف عقد الزبرجد او الزمرد فابرح حنيفة
شرط الترميص وهما اطلاقا كما في المحيط **قوله** وخاتم ذهب اطلقه فشم
ماله فصر او لم يكن كما في العناية اتفاقا كما في البحر **قوله** يعني حلف اى
رجل او امرأة كما في الظهير **قوله** حتى سمي به اى بالجلى في القرآن يريد به
قوله تعا وتستخرجون منه حلية تلبسونها وقوله تعا يحلون فيها من
اساور من ذهب ولؤلؤ **قوله** وان تختم بخاتم فضة اطلقه فشم
ما كان مصوغا على هيئة خاتم النساء بان كان ذا فضة يحث به وهو
الصحيح انتهى وكذا في التبسين ورجح الاطلاق في فتح القدير لان العرف
في خاتم الفضة نفى كونه حليا وان كان زينة انتهى اذ الزينة كانت لازمة
وجوده لكنها لم تقصده وعليه اطلاق اصحاب المتون كما لا يخفى **قوله**
على هذا الفراش قيد بكونه مشارا اليه كما في السرير لانه لو نكرة فحلف
لاينام على فراشه حنث بوضع الفراش على الفراش لانه نام على فراشه
نكرة كذا في العناية وغيره وكذا الحكم في السرير والدكان والسطح منكر
ومعروفا فيحنث بالجلوس عليه ولو ببساط ولا يحث العرف المشار اليه
بالجلوس على آخر فوجه لان النسبة تنقطع عن الاسفل بالاعلى ولذا
كرهت الصلوة على سطح الكنف والاصطبل ولو بنى على ذلك سطح آخر
وصلى عليه لا يكره كما في فتح القدير **قوله** من تنكس سرير وكذا تنكير
فراشه ايضا في الهداية كانه سهو من الناس اخذ قول يمكن ان يجاب عنه
بان يقال المراد به فراشه بعينه وسريره بعينه يدل قوله والاجعل
فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يحث هذا في الاول وبقوله بخلاف ما اذا
جعل فوقه سريرا آخر لانه مثل الاول فيقطع النسبة هذا في الثاني
حاصله ان بقدر صفة في عبارتهم بقربة قولهم هذا اى على سرير
معين وفراشه معين وانت خبير بان تعريف السرير والفراش
اصوب وبان عبارتهم عارية عن السهول وجود القرينة الدالة
على المراد كما لا يخفى وان استخرج مسئلتين عامة وخاصة من عبارة
الهداية فكل من يرى محكم انه خروج عن نهج الاستقامة وقصد
السلامة العلم عنده تعا **قوله** لا يفعله يقع على الايد هذا عند
اطلاق اليمين عن الوقت وما اذا قيدها بكوله والله لا افعل كذا
اليوم ففى اليوم قبل الفعل بتر في يمينه لانه وجد ترك الفعل كله
في اليوم كله وكذلك ان هلك الخائف والمحلوف عليه بتر في يمينه لان
شرط البر عدم الفعل وقد تحقق العدم كذا في المحيط وفي شرح
المجمع والوقاية لابن ملك ان اليمين لا تنحل لو فعله وعقبه صاحب

صاحب البحر بانه سهو بل تنحل فاذا حث بفعله مرة لم يحث بفعله ثانيا
انتهى **قوله** او الذهاب وكذا السفر **قوله** الى بيت الله وكذا مكة واستار
الكعبة او بابها او ميزابها او اسطوانة البيت او عرفات او مزدلفة
كما في البحر **قوله** او المشى وكذا لشدة الهرولة والسعي **قوله** لكنه مخالف
الح ودفعه بان من قال لا يميز بين نفى ونفى تيسيرا بقول ان الشهادة
على النفي المقصود لا تقبل سواء كان نفيا بصورة او معنى سواء احاط به
علم الشاهد او لا كما هو المفهوم من البحر **قوله** واقلها ركعتان ظاهر
هذا الكلام انه اذا صلى ركعتين ولم يقعد قدرا للشهد يحث وهو قول
بعض وقيل لا يحث ما لم يقعد قدرا للشهد والاظهر الاشبه ما قيل
وهو ان عقد يمينه على مجرد النفل وهو اذا حلف لا يصلى صلوة لا يحث
قبل القعدة وان عقدها على الفرض وهو من ذوات المشى فكذلك
لا يحث حتى يقعد وان كان من ذوات الاربع يحث ولو حلف لا يصلى
الظهر لم يحث حتى يتشهد بعد الاربع كذا في الظهيرية **قوله** للنهي عن
البتر تصغير البتر تأنيث الا بتر وهو في الاصل مقطوع الذنب
ثم صار للنقص **قوله** بولد ميت ولو سقطا مستبين الخلق لانه ولد شرعا
ايضا كما في البحر **قوله** لان المولود اى المولد الميت واللام للعهد سواء
كان حرا او اسما فسقط ما قيل الظاهر ان يقول الميت بل الاظهر ذلك
قوله فيتحقق الشرط وهو ولادة الولد **قوله** ليس يحل للحرية وهي
الجزاء **قوله** اثبات الحرية وهي قوة حكمة تظهر في دفع تسليط الغير **قوله**
وهي اى الحرية **قوله** فيتقيد به اى بوصف الحيوة **قوله** كما اذا قال الخ فانه
يعتق الخ فيه اتفاقا كما في الشرح **قوله** لانه اى الجزاء فيها لا يصلح للتقيد
لاستغنائها عن جوة الولد فلم يكن الشرط الاولادة الولد وقد تحققت
على ما بين **قوله** وفي ليقضين وكذا في ليدفعن كما في البحر اشار المصنف
في هذه المسئلة الى ان المكاتب لو دفع الى مولاه واحدا من الثلاثة
الاول عتق ولا يبطل عتقه بردة المولى ولو دفع الستوقة او الرصاص
لا يعتق كما في فتح القدير والعناية **قوله** لان قضاء الدين الخ اشار
بهذا التعليل الى ان المراد بالبيع كل موضع حصلت المقاصة بينهما فلذا
لو تنقح الطالب اتم المطلوب على ذلك المال فدخل عليها او وجب عليه
للمطلوب دين بالجناية او الاستهلاك لا يحث كما في البحر **قوله** ولو تجوز
اى عده جائزا صار مستوفيا اى اخذ دينه منه تماما **قوله** فكانه شرط
الخ اشار به الى ان القبض ليس شرطا للبر بل بمجرد البيع تحققت
المقاصة فيكون قيد القبض اتفاقا حتى لو هلك المبيع لا يرتفع البر
المتحقق بطلان الثمن كما عرفت ولكن ليس خاليا عن الفائدة وهو كون
هذا الدين مثل الدين الذى للمشتري عليه في التقرر وتقرر ثمن العبد
انما هو بالقبض كما في العناية وشمله للبيع الفاسد لان قبض المبيع
شرط فيه لوقوع المقاصة لانه ملك قبله فيه تحصل به المقاصة كما في
البحر **قوله** اى لا بتر ظاهرا نه يحث في صورة الهبة ايضا وذلك

وهو نفى الخصر بما شلا واما النفي
مضى وهو اثبات التضيعة بكوفة
يوم النحر وهو يقتضى نفى الخ له
معنى مثلا ويوجد فيها نفي فيه
احاطة علم الشاهد باشتغال الخ
من الحالف تدبر مسحة

بان يقول لا اصلى هذه الصلوة
او صلوة هذا الوقت لحره العصر

لان الظاهر انما يكون ظهرا بقدر
مقدار التشهد بملوسا معه

هو قول ابي يوسف لان مكان البئر ليس بشرط عنده كما سبق وعندها لا بحث
في المبيع الموقته كما هنا لان البئر غير ممكن مع هبة الدين وامكانه شرط
البقاء كما هو شرط الا ابتداء عندها كما سبق فعلى هذا يكون المعنى عندها
لا يبرر ولا يثبت في صورة الهبة واما نسخة لا يبرر من البراءة كما وقعت
في اكثرها فلا يصح بالنسبة الى صورة الهبة فظهر منه ان كلام المصنف هنا
على كل من النسختين لا يخلو عن المازاة كما لا يخفى **قوله** حتى لا يجوز التبرع
بها الى اى لا يتم عقدى التصرف والسلم بقبضها لانهما ليسا من جنس
الدراهم حتى يقوما مقامهما **قوله** فلا يثبت الا بهى بالكل فالجواب
قبض الكل بصفة التفرق لا يثبت بخلاف ما لو قال لا يقبض من دينه ودرهما
دون درهم او ان قبضت من ديني درهم دون درهم وان اخذت من ديني
درهما دون درهم فقبض البعض ثبت لان شرط الحث هنا قبض البعض
من الدين متفرقا وقد وجد كذا افاده صاحب البحر **قوله** الا خمسين درهما
وكذا ان ملك مائة درهم لا يثبت للتعليل المذكور ولو زاد عليها من مال
الزكاة متحدا او مختلفا يثبت سواء كان نصابا او لم يكن ومال الزكاة
الدراهم والدينار والعبد للتجارة والعرض لها والسوايتم فلما كان المستثنى
مال الزكاة صلح كل منها ان يكون مستثنى منه ولو ملك غيرها لا يثبت
لانها لم يوجد المسماة كذا في شرح الطحاوي وانت خير بان كلام المصنف خال
عن هذه الافادة ولا بد منها كما لا يخفى **قوله** ولا في لا يشتم بفتح الباء والشيء
ما فيه شتمت بكسر الميم هي اللغة المشهورة الفصيحة واما كونه من باب
دخل فلغة منكورة عند بعض اهل اللغة كذا في الفتح **قوله** ان شتم وروا
يشير به ان المراد به عين الشتم وهو شتم المقصود حتى لو خلف لا يشتم
طيبا فوجد ريمه لم يثبت ولو وصلت الراجحة الى دماغه كذا في فتح القدير
باب حلف القول
قوله والمختار الاول وهو اى الاول رواية المبسوط وعليه شيا يخفى
كافي الهداية ومختار شمس الاثمة السرخسي كافي شرح البرجدي والعبادة
وهو الصحيح كافي التحفة **قوله** وكل ذلك لا يتحقق الا بالسمع هذا في
الثاني ظاهر واما في الاول فبناء على الاغلب اذا الاعلام كما يكون بالكلام
قد يكون بالاشارة والكتابة كافي فتح القدير او على ان الصحيح عند من يقول
بالبحث فيه ان الاذن لا يكون الا بالسمع كما في الظهير به **قوله** صاحب هذا
الثوب وذكره للتشيل لانه لو قال لا اكلم صاحب هذا الطبلسان او صاحب
هذه الدار او هذا الطعام فالحكم كذلك كافي الذخيرة **قوله** فيراد بالذات
اى بصاحب هذا الثوب ذاته فثبت بان يكلمه وان لم يبق الثوب في ملكه
وانت خير بان يجوز ان يكون الثوب حربا او مصنوعا بصنع وهو خلاف
ما رضى به الخالف فيعادي بذلك في ينبغي ان لا يثبت الخالف عند عدم بقاء
صاحبة المخلوق عليه لهذا الثوب تدبر العلم عنده **قوله** وحنت
في هذا من الخ وانت خير بان العقود كلها من مقولة القول حتى التعاطي
في البيع والشراء لانه قول حكيم فانيا ن هذه المسئلة في باب حلف القول

فيه رد للمولى
خسر

هنا رد للمولى
خسر
وهو الدار والعقد والعرض
لغير التجارة وعبد الخدمة
سعه

وهو بوجاهة ومجدد ما عند ابي يوسف
فلا يثبت لان حكم الاذن الاطلاق
وهو يتم بالاذن سعه

مناسب وقول من قال هو غير مناسب غير مناسب **قوله** على انه اى البائع بالخيار
اشار به الى ان الخيار لو كان للمشتري لا يعتق لانه بات من جهة البائع فيخرج
عن ملكه فلا يبقى محلا للعتق وكذا الحال في صورة الشراء اذ لو كان الخيار للبائع
لا يعتق ايضا لانه باق على ملك بايعه كما صرح به في الذخيرة **قوله** وان باعه
بيعا بائنا لم عطف على قوله باعه على انه بالخيار يعتق لا على قوله باعه الى اذ
يلزم ان لا يدخل هذا تحت التصريح لو كان الفاء للتفريع ولو كانت رابطة
شرط مقدرخ يكون معطوفا على باعه الى كما لا يخفى **قوله** وبالفاسد والموقوف
اطلقه فشمع البيع الفاسد والشراء الفاسد وكذا الموقوف اما الاول فهو اذا
قال ان بعنتك فانت حر فباعه بيعا فاسدا فلو في يد البائع والمشتري
غائبا عنه با مائة درهم من مئنت الخالف ويعتق العبد لانه لم يزل ملكه
عنه ولو في يد المشتري حاضرا او غائبا عنه فهو با نفسه لا يثبت ولا يعتق
لانه بالعقد زال ملكه عنه واما الثاني فهو ما اذا قال ان اشتريه فهو حر
فاشتراه فاسدا فلو في يد البائع لا يثبت ولا يعتق لانه لا على ملك البائع
بعد ولو في يد المشتري حاضرا عنه وقت العقد يعتق لانه صار قاتضا له
عقيب العقد فلكه ولو غائبا في بيته او نحوه وضار فهو با نفسه كما لمعصوم
يعتق ايضا لانه ملكه بنفس الشراء واما لو امانة او مضمونا بغيره كالرهن
فلا يعتق لانه لا يصير قاتضا عقب العقد كذا في البدائع واما الموقوف
فصورته عند كون الخالف البائع ان يبيعه لشخص غائب قبل عند فصول
يعتق العبد على البائع لوجود الشرط وعند كونه مشتريا انه اذا اشتراه
بيع الفضولي له فانه يثبت عند اجازة مولاه البيع فاعتق العبد مستندا
الى وقت العقد كذا في الطحاوي والبدائع فظهر من هذا ان كلام المصنف هنا
بجواز نخل ويجمل بلا بيان ولا يصلح قوله يعني اذا حلف الى ان يكون بيانا مصلحا
كما لا يخفى **قوله** وهو التملك من الجانبين ولا يرد عليه الهبة لانه لا يثبت
بجملون عليها **قوله** لانقاذ حده اى حده البيع لانه لا يقصد الملك اذ الباطل
من البيع والشراء انما يكون ببيع ما ليس بمال او مال غير متقوم بمثلها و
بالتن صرح به في بابه فلا يقصد الملك في شئ من المبيع والتمن بخلاف ما لو قيل
ما ليس بمال او مال غير متقوم بعين متقوم متعين فانه ليس بباطل حتى
بملك ذلك العين بالقبض كما سيجي وقد اخل المحشى السابق هنا فاجتنبه
قوله لوجود المعلق عليه وهو عدم البيع لغوات المحلية **قوله** وفعل وكيله
الظاهر ان يقول وفعل ما موره فيشمل الوكيل والرسول في لا يرد عليه الاشكال
بالاستقراض لان الرسالة به جائزة على ما سيجي في بابه **قوله** اقول عدم
الا استقراض هنا بشكل الى اقول ذكرهم الاستقراض هنا واقع استقراض
او تغليب بان يراد من الوكيل بالاستقراض الرسول به نفسى الرسول به
تغليباً وعلى التغليب يثبت ما في الخاتمة ايضا حيث قال ان وكل بالاستقراض
ان امان الوكيل بالاستقراض الى الموكل فقال ان فلانا يستقرض منك كذا
او قال اقرض فلانا كذا كان القرض للموكل انتهى لان قوله ان فلانا يستقرض
الى عين خبر الرسالة حيث اخرج الوكيل كلامه في الاستقراض من مخرج الرسالة

فيه رد للمولى يعقوب
والمولى الوافى

يعنى يشمل البيع الموقوف
والشراء الموقوف سعه

فيه رد من لا
خسر

تدليل ان زوائد البيع بعد العقد
وقبل الاجازة تتبع سعه

فيه رد للمولى
العام

وما اعتبره الفقهاء ولى من قول ابن
كامل الوزير وبفعل وكيله او ما موره
لان لفظ وكيله يكون مستغنى
عنه كما لا يخفى سعه

مناسبه في المنع في باب الوكالة

فيه دفع للمولى
خسر

كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** فكان الامر فعل بنفسه وبصير المأمور سفيرا
 ومعتبرا ولهذا لا يستغنى عن اضافتها الى الامر **قوله** وبفعله فقط في حلف
 البيع الى اطلاقه وهو مقيد بما اذا كان الخالف يتولى هذه العقود بنفسه اما
 لو كان ذا سلطان كالامير والقاضي ونحوهما لا يتولى العقد بنفسه فانه يبحث
 بالامور ايضا لان مقصوده من اليمين منع نفسه عما يعتاده ومحتاده الامر
 بالغير فلما امر غيره وفعل المأمور حثت ولو فعل بنفسه حثت ايضا لوجود
 العقد منه حقيقة كما في العناية والمحيط اما لو كان الامر بيا شرتارة ويقوض
 اخرى فقبل يعتبر الغلبة وقبل يعتبر السلعة كما في القينة **قوله** وصح
 نية النهار اي قضاء ودبابة كما في الهداية وغيره مصرحا وهو المفهوم من
 قوله وعند ان يورس في **قوله** بفعل غير ممتد والكلام غير ممتد كما في الهداية
 وقد سبق التحقيق في باب ايقاع الطلاق ان المواد مقارنة على سبيل التعلق
 لا الاضافة فيراد به هنا قوله حر لانه متعلق به وذا فعل غير ممتد على ان
 الكلام فيه اختلاف بين المشايخ انه ممتد او غير ممتد وجزم مالك في الهداية
 ورجحه صاحب البحر الرائق وجزم بالاول سراج الهندي في شرحه للمعنى
 ورجحه ابن الهمام ودفع على المقدسي ترجيح صاحب البحر الرائق واستقر
 الامر على انه ممتد وعليه كلام صاحب كشف الكبير والمنصور القا في رعاية
 اهل الاصول **قوله** الا ان اي هذه اللفظة للعناية يعني ان ما بعدها غاية
 لما قبلها وتحقيق ذلك ان كلمة الا للاستثناء حقيقة وههنا تعذر الاستثناء
 لعدم التجانس فجعل مجازا عن الغاية والعلاقة ان حكم ما قبل كل واحد منهما
 بخالف ما بعده وقد تقرر في اصول الفقهاء ان ما قبل حتى لو كان محتملا للاستناد
 وضرب المدة وما بعدها صالحا لا امتداد ذلك الامور الممتدة اليه كانت للعناية
 وان لم يكن محتملا لذلك فان صلح ما قبله ان يكون سببا للثاني فهي بمعنى ك
 والافهي للعطف المحض وفي المثال المورد في المتن الكلام ممتد في الواقع
 ومحتمل لضرب المدة والقدر بصلح انتهاء للكلام **قوله** والا اي وان لم
 يكلمه قبل قدومه بل كلمه بعد قدومه لغا ضرب المدة وهو قدوم زيد ولا
 يبقى اليمين لانه معلق به فلا يحنث وكذا لا يحنث اذا وقع كلامه وقدومه
 معا اشار اليه في الخزانة **قوله** او لا ياكل طعامه او من طعامه **قوله** ان
 اشار الى الحاصل انه اذا ضاقت ولم يحنث لا يحنث بعد الزوال في الكل لا
 نقطاع الاضافة ويحنث في التجدد بعد اليمين في اكل لوجودها واذا اضاف
 واشار فانه لا يحنث بعد الزوال والتجدد ان كان المشاق لا يقصد
 بالمعاداة كما في الاعيان المذكورة والاحث كما في الصديق والزوجة **قوله**
 بان اخبره من ملكه ولو بالتبليك الى الخالف لما في الذخيرة من انه لا فرق
 في الزوال بين ان يكون الى الخالف او لا **قوله** لانه حقيقة كلامه ولا فرق
 في ذلك بين الزمان والحين وهو الصحيح كما في البدايع اقول الظاهر انه
 يصدق ما نواه دبابة وقضاء كما لا يخفى **قوله** وعندها نصف سنة يعني يقع
 على ستة اشهر معروفا كان او منكرا كما في العناية وشرح البرجندی وقوله
 والدهر معروفا اي عندا بيمينته لما ذكر **قوله** واتام وكذا شهور وكل منهما

ونحوها منكورة ثلثة من غير خلاف وهو الصحيح لان ادنى الجمع هو الثلثة كذا
 في الجامع وذكر في الاصل ان ايا ما على عشرة ايام وسوى بين العرف والمنكر
 وفي البدايع سنين منكرا يقع على ثلثة اتفاقا انتهى **قوله** لانه اي لان
 لفظ عشرة ايام اكثر الخ اكثر ما يتناولهم الايام اذ الناس يقولون
 في العرف ثلثة ايام واربعة ايام الى عشرة ايام ثم بعد ذلك يقولون
 احد عشر يوما ومائة يوم والى يوم فعند الوصف بالكثرة او عند دخول
 اللام يراد به اقصى ما ينتهي اليه وهو العشرة كذا في العناية **قوله** لانه يدور
 عليها كان الظاهر ان يقول لان السنة اذ اللام فيه للاستغراق العهد
 وما يدور عليها هو السنة **قوله** وله ان يجمع معروفا ولا يذهب عليك
 ان هذا الدليل مشترك الا لزام كما يكون دلالة يكون دلالة لهما تدبر
قوله قال اول عبد اشتريته وكذا ملكته لما في البحر **قوله** اذ لا يحتاج
 اوليته الى اذ الاعتبار في تحقق الاولية عدم تقدم غيره لا وجود لغيره ما
 عنه كما في فتح القدير **قوله** لا يكون غيره سابقا عليه صفة مختصة لقوله
 فرد وقوله ولا مقارنا له صفة مفسرة كما في قوله تعالى ولئن دابة في الارض
 ولا طائر يطير بجناحه اتي هناك بادة انكشاف معنى فرد كما في الآية
 التعميم والاحاطة **قوله** لان الآخر لا بد له من الاول فانه بدأ من الآخر وهذا
 كالقبول والبعدها ان البعد لا بد له من القبل بخلاف القبل كما في الايضاح عليه
 ما سبق من المصنف وصاحب الفتح كما لا يخفى **قوله** وان شري عبدا اخر
 في الصفة هذا القيد هنا مما لا بد منه اذ لو كان شرا الاخر في مرض الموت
 يكون العتق من الثلث بلا خلاف **قوله** اتفاقا صحح به ان العتق اتفاقا
 وانما الاختلاف في وقت عتقه وقد بينه كذلك وان كان بيان الاختلاف فيه
 يفيد كون العتق اتفاقيا ولكن مثل هذا في الشرح لا بأس ولا يعد زائدا
 مستغنا عنه كما لا يخفى على المتدرب **قوله** ويشترط كونه سارا بالعرف
 وكذا كونه غير معلوم للبشر به عرفا كما في شرح البرجندی والبحر وكونه صدقا
 حتى لو كان كذبا لا يكون بشارة كما في الذخيرة **قوله** وهذا انما يتحقق في الاول
 وفيه اشارة الى ان بشره متفرق بين تجوز من خبره او يحول على التغليب
 كما لا يخفى **قوله** وعتق الكل ان بشره معارف الذخيرة ولو كتب احد هواله
 كتابا بالبشارة يحنث الا اذا نوى المشافهة لان البشارة قد تكون بالكتابة
 لان الكتابة من الغائب كالخطاب من الحاضر وكذا لو ارسل اليه رسولا فانه
 يحنث انتهى اقول ولو كتبوا كتابا بالبشارة او ارسلوا رسولا بها ينبغي ان
 يعتقوا للعلة المذكورة كما لا يخفى **قوله** مع شراء ابيه للكفارة والمراد بالشراء
 الملك الاختياري فيكون التملك بالهبة او التصديق او الوصية او بان يجعل
 مهرها كملك بالشراء وقد مر هذا التعميم من شرح البرجندی وغيره غير
 مرة وان لم يذكر هنا فلورهب له قربه او تصدق به عليه او اوصله او جعل
 مهرها فنرى ان يكون عن كفارته عند قبوله فانه يجوز لان النية صادقة
 العلة الاختيارية اذا عرفت هذا فيكون الشراء اخترازا عن الارث والمحيط
 من انه لو ورث قربه ونواه عن كفارته لا يحنث لانه لم يوجد من جهته

فيه رد المصنف
 قوله هاترد لان كمالا شاحيث
 قيد الاول والاخرية وانت خبير
 لا حاجة الى تقييد الاول به
 الحكم هو العتق من الكل والثلث
 انما يدور على الثاني سواء كان
 مسرهما في الصحة او المرض كما
 لا يخفى

فيه رد المصنف
 حيث اطلق في مقام
 التقييد

ذكر الشراء وارادة الملك من
 قبيل ذكر السبب وارادة السبب
 وهذا أحد طرق الاستعارة قد ذكر
 في محله

فعل حتى يجعل تحرير انتهى وادابا بالكل قريب يعتق عليه عند الملك يكون
 شراء الام والابن والبنت ومحوها مثل شراء الاب كما لا يخفى **قوله** وهي
 اليمين اي رعة العتق التكلم بقوله ان اشتريت هذا العبد فهو حر لا الشراء
 فقط بل العلة في الحقيقة الجزاء او الشراء شرط العتق لعلته فيكون حياطلاق
 العلة على اليمين اطلاق الكل واداة الجزء وكلام المصنف يحتمل كلا الاحتمالين
 تدبر **قوله** لان مرتبها مستحقة الى الحاصل ان البينة اذا قارنت علة
 العتق ودية العتق كاملة مع التكفير والا فلا **قوله** ضرورة التسري
 اي ضرورة صحة التسري وهو شرط فيستقدر اي الملك بقدره اي بقدر
 الضرورة فلا يظهر في حق صحة الجزاء لانها ليست من لوازم الملك الثابت
 اقتضاء كذا في العناية **قوله** لا مكاتبه وكذا معتق البعض لعين ما ذكر في
 الكتاب **قوله** فيما سبق له الكلام وهو العتق **قوله** فالعقود عليه هو
 المعتق لكنه احد الاولين لعل التعيين لان قوله هذا حر او هذا بمنزلة
 احدهما حر **قوله** ان باعه بلا امره وذكر في الخزانة ان شرط الحث هوية
 الخالف المبيع المخلوق عليه سواء كان بامر او لا وهكذا ذكر ايضا في الثانية
 في فصل الاكل وعقبه صاحب البحر بان هذا ذكر في المحيط عن ابن سماعه
 عن محمد بن ظاهره انه ضعيف والقوى ما في المتن وفصل كل تفصيل العلم
 صده تعالى **قوله** فانه وان تعلق اي اللام وان تعلق بالاكل صورة في قوله
 اكلت لك طعاما لكنه متعلق بالطعام معنى هذا هو المراد هنا واما تعلق
 اللام في اكلت طعاما لك انما هو بالطعام صورة ومعنى فلا اشتباه فيه
 وانت خبير بان المراد من التعلق المعبر عنه بالدخول كما في بعض المتن
 هو القرب كما في الهابة والحق كما في شرح البرجندي ولا يمنع التعلق
 الخوى ايضا فيما يمكن والله ودر المصنف حيث عثر في النوع الاول بالتعلق
 وفي الثاني فسره بالمقارنة وهذا هو الانسب كما لا يخفى **قوله** طلقت
 الفائلة وعن ابى يوسف لانها لا تطلق لان كلامه اخرج جوابا لكلامها فينبغي
 عليه وفي الظهيرية اننى شيخ الاسلام على البرجندي برواية ابى يوسف
 للعرف الظاهرا انتهى واختار شمس الأئمة السرخسي وكثير من المشايخ
 رواية ابى يوسف كما في البحر وبه اخذ مشايخنا كما في جامع قاضيان وفي
 الذخيرة الاولى تحكيم الحال ان كان قد جرى بينهما مشاجرة وخصومة
 تدل على غضبه يقع الطلاق عليها ايضا وان لم يكن كذلك لا يقع انتهى
 انزل هذا اعدل الحكم العلم عنده تعالى **كتاب الحدود** **قوله** اي ليس
 له قدر معين بل التعزير لا يختص بالضرب وقد يكون بالضلع وتعريك
 الاذن وغيرها على ما سيجي **قوله** وطى مكلف اطلقه فمثل حاله او
 ما فيها كما في الفتح والظاهر كون وطى في دار الاسلام لان من تحت
 ايدينا هو الذي فيه فلورنا في دار الحرب او البغي ثم خرج الى دار الاسلام
 لا يحد كما في شرح البرجندي وسيجي ايضا وايضا الظاهر كون المكلف
 عالما بتحریم الزنا حتى لو لم يعلمه لم يجب الحد للشبهة وشيوع الاحكام
 الشرعية في دار الاسلام وان قامت مقام العلم ولكن الاقل من اثبات

وهذا ان قوله واما الشراء فشرطه
 يقتضى التوجيه الثاني وقوله فبان
 ان اليمين يقتضى التوجيه الاول
 العلم عنده تعالى

شبهة لعدم التبليغ وهذا يكفي في سقوط الحد كذا في المحيط اقول يتفرع عليه
 ما في الثانية من ان الرجل لو كان اخرس والمرأة خرسا لا يجب عليهما الحد
 ولان فيه احتمال دعوى الشبهة لو لم يكن اخرس او خرسا كذا في المنيع
 شرح الجمع العلم عنده تعالى **قوله** ويدخل فيه شبهة الاشتباه وطى الاب
 بارية ولده وطى بالشبهة وطى الولد بارية الاب وطى بشبهة الاشتباه
 على ما سيجي تفصيلهما **قوله** واما زنا المرأة الى هذا بناء على ان المراد بالوطى
 ادخال اليد مكلف بذكر اما اذا اريد به انسان مكلف هذا هو الظاهر للام
 في مثل هذا المقام وبالوطى الواطئة او الموطوءة لانه مطلق فباطلاقة يشملها
 فيجعل على ما يليق في المذكر على الاول وفي المؤنث على الثاني وليس هذا من قبيل
 الجمع بين الحقيقة والمجاز او من عموم المشترك بل اختلاف المعنى لاختلاف
 الموصوف به ونظيره الصلوة على النبي عليه السلام من الله وملائكته والمؤمنين
 وقد حققته بما لا مزيد عليه في تعليقا على التلويح فعلى هذا يدخل في التعريف
 ايضا ما في الفتح القدير وغيره من انه لو كان مستلقيا فعدت على كونه فتركها
 مترا دخلته فانها يحدان من غير حاجة الى قيد اخر وهو ان يحد من حيث
 تركها حتى ادخلته بعد من الوطى ومن حيث ان الادخال صنع المرأة يكون
 موطأ حكما لا واطئا فعلى كلا الاعتبارين يشملها التعريف ويحدان ايضا
قوله ويثبت عند الحاكم نكاحا **قوله** من الرجال وان كان احد هذين زوج المرأة
 وقيد الرجال مأخوذ من تاو اربعة **قوله** بلقطة الزنا لان الشارع رتب
 الحد على هذا اللفظ حيث قال الزانية والزاني وانما رتبته عليه لانه هو الدال
 على الفعل الجرم هذا هو المراد وتعليل شئ هو تعليل شئ لذلك الشئ
 ولا يفتر تحميم فعل الجرم على وطى في حالة الحيض لانه ليس بقيد وعموم
 الدليل لا يضر وظاهر كلام المتن انه لا يقوم لفظ مقام لفظ الزنا وهو
 المصرح في بعض الشروح فيكون معنى قوله او ما يفيد معناه الفاظ تفيد
 معناه مثل شهادة بان فلانا ادخل آلتة في فرج فلانة او وطئها في فرجها
 كما قيل في الكلمة على ما سياتي بدل قوله في فلانة كما لا يخفى **قوله** اي عن
 ما هيته اي ذاته وهو ادخال الفرج بالفرج **قوله** فان الوطى الى وايضا قد
 يكون طوعا وقد يكون اكراها وانما تركه لاغناء ما قد سبق من قيد الطوع
 في التعريف او لشهرته **قوله** فان الزنا في دار الحرب الى وكذا في دار البغي **قوله**
 فانه قد يكون الى وايضا اذا لم يعرفوها لا يحد ذكره في الثانية **قوله** وان
 يتنوه اي جميع ذلك وقالوا الى هذا بيان انه لا يكفي في بيان ما هيته الزنا
 بالاجمال وان الحكم موقوف على هذا البيان احتيا لا للدرء **قوله** وعدلوا الى
 هذا اذا لم يعلم القاضى عدالتهم اما اذا علمها لا يجب السؤال عن عدالتهم
 لان علمه يغني عن ذلك وهو اقوى من الحاصل له من تعديل المذكر كذا في
 فتح القدير **قوله** به اي بثبوت الزنا الظاهر ان الضمير يرجع الى الحد اي
 حكم بحد الزنا لثبوتها كما لا يخفى **قوله** وباقران والمراد به الضمير اذ لو كان
 بكتابه او اشارة كما في الاخرس لا يحد للشبهة بعدم الصراحة وايضا
 المراد به كونه غير كاذب اذ لو ظهر كذبه بان كان مجبورا او كانت رتقا او بكن

وهي شبهة الفعل مسته

وقد سبق نظيره مرة اخرى
 مسته

هذا قيد زاده اكمل بن الهام
 في فتح القدير مسته

فيه رد للمحقق
 ابن الهام العلم
 عند الملك العلامة
 م

لا حد عليه ولا عليها لو هي مقرة كما في الحائض وفتح القدير والمنع شرح الجمع
قوله لقول الجنون وكذا السكران لان اقراره في حال السكر غير معتبر
 كما في المحيط **قوله** في اربعة مجالس وفي الظهيرية لو اقر كل يوم مرة او كل
 شهر مرة فانه يحد انتهى **قوله** في الصبي وفي حال الجنون كما في شرح البرجندى
 قال في المنع شرح الجمع اذا تم شرائط الاقرار ونظر الحاكم في حاله او صحيح العقل
 ام به آفة كما قال رسول الله عليه السلام لما غزا بك جبل ابك جنون وبعت
 الى قومه فسألهم عن حاله فاذا عرف انه صحيح العقل ندب تلقينه **قوله**
 فان بينه اى جميع ذلك **قوله** تلقينه اى تلقين الحاكم اياه وقوله رجوعه
 مفعوله الثاني **قوله** فان رجع اى المقر اطلقه يشمل الرجوع بالقول
 او بالفعل كما اذا هرب هذا في الاقرار اما في الثابت بالبيعة فلو هرب في حال
 الرجم اتبع بالحجارة حتى يوتى عليه كذا في الحارثي **قوله** هو للمحصن مبتدأ انذار
 به الى ان قوله للمحصن متعلق بالمبتدأ وهو هو اذ هو عبارة عن الحد وراية
 الفعل يكفى في عمل الظرف ولا شك انه في قوة كينونة الحد للمحصن وعمل
 المبتدأ هنا انما هو بهذا الاعتبار والافعال المد الصرفة نحو زيد وجعل
 والضير ولو رجع الى المصدر لا يعمل ولو في الحال والظرف مخرج به في موضع
 ونظيره في عبارات المصنفين كثير ومنه قول صاحب الوقاية في باب التجميم
 وهو لمحدث الح وقول صاحب التلخيص فالفضيحة في المفرد الح وقد سبق
 في باب المسح كما لا يخفى **قوله** وثانيها احصان القذف وهو اجتماع القيود
 المذكورة سوى الوطن بنكاح صحيح اذ ليس هو شرطاً فيه **قوله** فان الامساك
 يطلق عليها اى على الحرية والحر هو المحصن لا الاحصان فلها التكلفة
 اثنت الضير ومن لم يعرفها نسره بقوله اى على ذات الحر ولم يصب لان
 ذاته هو المحصن على ان الذات ليس بمؤث بل تأنيثه وتذكيره باعتبار
 المضى اليه له وهذا مذكور فلا يؤث **قوله** لقوله تعالى والمحسنات من
 النساء واستفادة الحكم على انه اعم من ان يكون محسناً ومحسنة على طريق
 التغليب او على طريق دلالة النص وكذا استفادة الحر والحرمة من قوله
 تعالى ان ينكح المحسنات وكذا استفادة الرجل والمرأة من قوله تعالى فليؤث
 نصف ما على المحسنات خلاف المعهود ان يذكر الرجال بمكهم وتدخل النساء
 تحت حكمهم وقد عكس في ما ذكره ولعل سبب هذا الاسلوب زيادة
 وغبتهم في الوطن ودواعيه ملا الا كان او حراما لغلبة شهواتهن
 كما هو السبب في تقديمهن في قوله تعالى الزانية والزاني العلم عنده تعالى
قوله والثبابة لا تكون بلا دخول والمعتبر في الدخول ايلاج الحشفة
 او قدرها ولا يشترط الانزال كما في الغسل لانه شبح كذا في الهداية
 وغيره ولان المنطوق الثبابة وهو يحصل بالايلاج المذكور وذلك
 ادناه فيجعل عليه للتيقن والادلالة في الحديث على اشتراط الانزال
 ولا على ادخال الاكثر والكل على انه قد سبق انه ثبت فيه اقتضاها
 فلا يشمل الغير بعد الحمل على المشيق لان ما ثبت ضرورة يتقدر بقوله
 العلم عنده تعالى **قوله** وهذا لا يكون على ما هي عليه الح فان قلت دلالة الحديث

وفي المنع لو رجع عن الاقرار
 او دلالة بيان هرب بعد القضاء
 او بعد امضاء الجلبات او بعد
 امضاء بعض الرجم وهو حق سقط
 عنه الرجم ولكن يجب عليه الجلد
 لبقاء الزنا هنا خلاصة وفيه
 تفصيل قاعدة نفيسة

ما أخذ هذه القاعدة ما شئت الشريعة
 عند قول صاحب التلخيص فالفضيحة
 المفرد وحاشية العمام عند قول
 ابن الحاجب ومختلفين في التنازع
 ولم يلتفت الى كون قوله للمحصن
 حالاً عن المبتدأ لان وقوع الحال
 عنه قول من رجع بل متروك

لان المعهود

فيه رد للعناية حيث خص هذا
 السبب بالسفاح وانت خبير
 بانه اعم كما لا يخفى

القائل المولى الوافي

على ذكر مسلم واماد لا تند على الدخول بنكاح صحيح لا يخرج عن تكلف قلت ان ما
 عليه اصل النكاح ان يكون صحيحاً وليس فيه تكلف ما صله ان الحديث كما دل
 عليه ان ثبابة الحرمة والحر انما يكون بالدخول بنكاح دل على ان نكاحهما انما
 يكون صحيحاً على ما هو الاصل في كلا المدلولين على ان ثبوت النكاح في الحديث
 كان اقتضاء لضرورة تصحيح الثبابة بالدخول بنكاح وهو لا يقبل التعجيم
 بعد الحمل على النكاح الصحيح بناء على انه الاصل فلا يشمل غير الصحيح وهذا هو
 مراعى في الدخول ايضا اذ هو ثابت اقتضاء ايضا كما لا يخفى تدبر وليس فيه
 غبار ما العلم عنده تعالى **قوله** رجمه لم يقل بالحجارة لانه معتبر في مفهوم
 الرجم كما في الايضاح يريد به الرد على الهداية حيث قال به على ما نقل عنه ورفعه
 بانه تأني في الحديث حيث قال عليه السلام الثيب بالثيب جلد ما نه ورجم
 بالحجارة وهذا مثل قوله تعالى يطير بجناحه مع ان الجناح معتبر في مفهوم الطيران
 او هو من قبيل سبحان الذي اسرى بعبد له ليلاً فيرا دجراً الرمي بمقارنة
 الحجارة ومثل هذا الاعتبار من نوع الفضاحة كما ترى فن لم يقيد اكتفى بالاصل
 ومن قيد تصد ما ذكره وكل وجه العلم عنده تعالى **قوله** يبدأ به شهوده اى
 بالرجم يعنى على وجه الشرط ولو بحصة صغيرة هكذا روى عن علي رضي الله
 عنه كذا في البحر **قوله** لكنه نسخ الح ويكفي في تعيين النسخ القطع برجم
 النبي صلى الله عليه وسلم فيكون من نسخ الكتاب بالسنة القطعية اذ ثبوت
 الرجم عنه عليه السلام شوا تر المحدث كشيعة على وجوده خاتم وعليه انعقد
 اجماع الصحابة كذا في فتح القدير **قوله** المبرج من التفصيل اى المولى المباح
 والمتوسط هو المولى الغير المباح كذا في البحر **قوله** فان ابوا الح وكذا سقط
 ان وقع كل منها عن بعضهم ولا يقام هذا القذف على الشهود لانهم ثابتون
 على الشهادة وابتناعهم من بياشرة القتل بناء على ان الانسان قد يمنع
 من بياشرة القتل بحق كما في المنع **قوله** ثم الامام اطلقه ولكنه مقيد
 بان الامام لو امتنع من الرجم بعد الشهود يسقط الحد اذا الواجب بعد
 بدأ الشهود بالرجم ان يثنى الامام فلو يثنى يسقط الحد لا اتحاد المأخذ
 فيها كذا في فتح القدير **قوله** يبدأ الامام اطلقه لكنه مقيد بانه لو لم
 يبدأ لا يعمل للقوم رجمه كذا في فتح القدير **قوله** والمذاكير جميع الذكر الذي
 هو العضو كما في الصحاح **قوله** قائماً حال من ضربه فانه قد حذف المضى وقامته
 المضى اليه يجوز فيه فيكون في التقدير مفعولاً فيكون الحال مبيناً لهيئة
 المفعول **قوله** قيل هو ان يلقى الح وانت خير بان هذا لا يناسب المقام
 لان المحدود يكون قائماً **قوله** وعبد او المراد به الرقيق مذكراً كان او مؤنثاً
قوله نزلت في حق الامام والمراد بالعذاب الجلد لا الرجم لانه لا يتنصف
 واذا ثبت التنصيف في حق الامام لوجود الرق ثبت في العبيد دلالة
 كما في البحر وخصه لغلبة شهواتهن كما في المنع وان العبيد دخلوا في
 اللطف واثت للتغليب كما في التبيين وجه تخصيص التغليب لغلبة شهواتهن
 فكانهن اسول في هذا الباب والعبيد فرور لهن ونظيره تحريم الحدات
 بقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم على طريق التغليب لان الاتهات اصل

القائل المولى الوافي

بالحال المهلة

تفياً كان او تلاً

المنع اسم كتاب شرح على الجمع زائد
 في المقادير على الضاية وفي التجميع
 في بعض المجال ايضا

ولما بلغ التدريس في جامع الفاتح
 سلطان محمد خان الى هذا المحل ملكني
 المولى محمد كتاب المنع من كل كرمه
 ولطفه واحسانه مع ابي فقير
 افقر المجد لله اولاً ولاحراً

سقط بهذا التحقق اعتراض صاحب البحر على صاحب التبيين
صنا

ترك خبر الكثير لأجل شغل قليل
شرك كثير

روى أن عمر رضي الله عنه سمح
قائلة تقول هل من سبيل آخر
فأشربها وهل من سبيل إلى نصر
بن حجاج الرقي ما جدد الأعراف
مقبيل سهل المختار كرم غير
لمحاج مقبل الشباب إذا لم
بين فيه أثر كبير سهل خلا ف
الصعب وهو كناية عن حسن
وهذه المجازة التمازي في الفصاحة
كذا في المنع

نقل من قوله إلى نصر بن حجاج قوله
ما جدد الأعراف صفة فتى وكذا
مقبيل

حيث قال نفاه إلى البصرة وبقي فيها
إلى موت عمر رضي الله تعالى عنه
وقسته مذكرة في المستطرف
في الباب المأوى والسبعين الفصل
الثالث منه

في اتصال الجزئية التي هي سبب الحرمة بخلاف مسألة الاستيمان وهي لو قال
أمنوني على بني أقي لا يدخل الذكور لأنهم ضعفاء فلا يلزم من إعطاء الأمان
عليهم إعطاؤه على الذكور وهم الأقرباء عادة بخلاف العكس ولذلك لو قالوا
أمنوني على بني عم الذكور والإناث فاحفظ هذا ينفعك كثيرا **قوله** بخلاف
التعزير يريد به أن المولى يعزذ عبده بلا إذن الإمام لأنه حق العبد وهو
المالك **قوله** ولهذا يعزذ المصبي وكذا الدابة لأن المقصود منه التأديب
قوله وما رواه منسوخ كسطله الثاني وهو قوله عليه السلام والثيب
بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة وبيان هذا أن مد الزنا كان في ابتداء
الإسلام الذي باللسان كما قال تعالى فاذروها فتنسج بالميس في البيوت لقوله
تعالى فاسكوهن في البيوت ثم نسج الجسد بقوله البكر بالبكر جلد مائة
وتغريب والثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة ثم نسج ذلك بقوله
تعالى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فكأن الجلد لكل زان ثم نسج بالزنا
في حق المحصن لحديث ما عر وغيره وبقي في حق غير المحصن معولاً لأنه مستقر
الجلد في حق غير المحصن أو الرجم في حق المحصن كذا في المنع **قوله** فإن الإمام
الح قال صاحب البحر رحمه الله وأعلم أنهم يذكرون في حكم السياسة أن الإمام
يفعلها ولم يقولوا القاضي فظاهره أن القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا
العمل بها انتهى **قوله** لأنه أي التغريب يفيد في بعض الأحوال فلا يمتنع
بالزنا بل يجوز ذلك في كل جنسية كما في المنع وفيه أيضاً وقد نفى عمر رضي الله
عنه نصر بن حجاج وكان غلاماً أصبح الوجه تفتن به النساء والجمال
لا يوجب النفي ولكن فعل ذلك للمصلحة حتى قال ما ذنبني يا أمير المؤمنين
فقال لا ذنب لك وإنما الذنب لي حيث لأظهر دار الهجرة عنك انتهى **باب**
وطى بوجوب الحد **قوله** الشبهة درأية للحد قال الإمام الإسماعيلي
الأصل أنه متى ادعى شبهة وأقام البينة عليها سقط الحد فيجوز الدعوى
يسقط أيضاً إلا الأكره خاصة لا يسقط الحد حتى يقيم البينة على الأكره
انتهى وقال على البرجندی ثم الأكره لا يثبت إلا بحجة وبجدة قوله أكرهت
لا يندفع الحد بخلاف الزنا حيث يندفع عنه بجدة دعوى الأكره انتهى
ذكره في فصل حد الشرب فليعلق بينهما العلم عنده تعالى **قوله** ما يشبه
الثابت وليس بابت هذا حد الشبهة وأنواعها مذكرة في المتن **قوله**
فلم يحد من ظن المحل في وطى أمة أبوية الح ذكر الإبرين اتفاق بل الأب
يشمل الحد وإن علا والام يشمل الجدة وإن علت خلافاً لفرق كما في المنع المطلق
فشل أن من ظن المحل ولم يدع مع أنه يحد فالأولى أن يقال من ادعى ظن
المحل أو يقال من قال ظننت المحل وعليه كلامه فيما بعد حيث قال ولا حد في
هذه المواضع الثمانية أن قال المجازي ظننت أنها تحمل لي وهذا يدل على أنه
لو لم يقل ذلك يحد وإن حصل له الظن كما يحد لو قال علمت أنها حرام على
كما في الشرح أعلم أنه أن ادعى الرأى أو الموطوءة الظن ولم يدع الآخر
ذلك لم يحد حتى يقرأ أنها علماً بالحرمة لأن الشبهة المتمكنة في الفعل
من أحد الجانبين يتعدى إلى الجانب الآخر ضرورة كذا في المنع واليحد

تقلا من المحيط **قوله** المرهونة خصها بالذكر لأن رطبى المستأجرة للخدمة والعاقبة
والوديعة بوجوب الحد وإن قال ظننت أنها تحمل لي لأن هذا ظن عرى عن دليل فلا
يعتبر لأنه في غير موضعه كما في المنع نقلاً عن البدايع وكذا وطنى الغريم جارية
المبت بوجبه كما في فتح القدير مفصلاً **قوله** ولا حد في هذه المواضع المحرقة للخيال
إذا لم يجب الحد في هذه المسائل يجب العقار لأن الوطنى الحرام في الدنيا لا يخلو
عن عقوبة أو غرامة تعظيماً لمنافع البضع فإذا تعدى إيجاب العقوبة يجب العقار
انتهى **قوله** في ستة مواضع خمسة بحسب الظاهر ستة بمجعل مسألة الشريك
أشبين وسبعة بمجعل الابن قيد اتفاقاً إذا ثبت كذلك وتمانية بمجعل الجد
كالأب عند عدمه هذا **قوله** بوطى أمة ابنه قيد الابن اتفاقاً والمراد الولد
فيشمل الابنة وفي البرجندی والكافي والحد كالأب لأن الشبهة نشأت
من الأبوة وهي قائمة لكن لا يثبت نسبه عند قيام الأب ثم إذا حلت وولدت
بتملك الأب بقيمتها ولا يجب العقار وقد سبق في باب تكاح الرقيق وإن لم تحمل
فعلى الأب العقار ولا يملكها بالوطنى إذا التملك ثم لصيانة مائه عن الضياع
والإحالة هنا فحصل الوطنى في غير الملك فيندرى الحد للشبهة ويجب العقار
كذا في المنع **قوله** قول بعض الصحابة الح وهو عمر رضي الله عنه وكان لا يسمع
نية الثلث في الفاظ الكفایات فظهر أن لوطى معتدة بالكتابة ولو أراد
الثلث بها لا يحد مطلقاً كما في المنع والمحيط البرها في فظهر من هذا أن
المعتدة بثلاث بنات سبق هي من تطلق بصرح كما لا يخفى وأطلق المصنف الكفایات
فشمل المختلعة كما في جامع النسخ للاختلاف الصحابة في كون الخلع بائناً وعليه
اشارة المصنف حيث ذكر في النوع الأول المعتدة بطلاق على مال ولم يذكر
المختلعة وبينهما فرق وقد سبق في بابيه **قوله** لا الأولى أي شبهة الفعل
فإن قلت يرى هذا مخالفاً لما سبق في باب ثبوت النسب من أن المطلقة يثبت
لوجبات بولد لتمام سنتين يثبت نسبه لو أدعاه قلت التحقيق فيه أن المطلق
لو وطى المطلقة بالثلث في العدة وادعى شبهة المقبولة التي هي غير مجرد
ظن المحل وادعى نسب الولد يثبت نسبه وهو المراد ثم راما المراد هنا أدعاه
النسب بمجرد ظن المحل لا يثبت هكذا وفق الكمال ابن الهمام بين ما في البابين
فيكون ما ذكره المصنف ثم خصصاً لما ذكره هنا على العموم ومثل هذا ليس
بيدع كما لا يخفى **قوله** وثالث أنواع الشبهة شبهة العقد الح وهي ما إذا
كان العقد مضافاً إلى محله من وجه وإلى غير محله من وجه والمحلية في عقد النكاح
الأنوثة والمحل ولم يوجد أحد هذين فلا أقل من إيراد الشبهة والشبهة
في باب الحدود كما حقيقة فيندرى الحد في وطنى محرم نكحها وبه قال أبو حنيفة
رضي الله عنه حكى عن محمد بن الحسن قال اجتمعت مع إبراهيم بن صالح مائدة
فقال لي قال أبو حنيفة في رجل تزوج بذات رحم محرم منه ودخل بها لا حد
عليه فقلت له شبهة فقال لي شبهة من يشبهه أو شبهة من لا يشبهه قال
فبقيت اللقمة بيدي ثم قلت لأجل شبهة حكمية وعن بعض المشايخ أن نكاح
المحارم باطل عنده وسقوط الحد لشبهة الاشتباه لا شبهة العقد وروى
من قال نكاح المحارم عنده فاسد وسقوط الحد عنده لشبهة العقد وماروى

عن محمد بن سنان يظن القول الاول ربيع القول الثاني قوله ولكن يرجع عقوبة
اي يعزب بضرب شديد اشد ما يكون من التعزير سياسة اشار اليه
بقوله يرجع قوله وعند غيره وهو ابو يوسف ومحمد والشافعي كما في الهداية
واخذ الفقيه ابو الليث بقولهما قال في الرقعات ونحن نأخذ به ايضا
وفي الخلاصة الفتوى على قولهما ووجه ترجيحنا ان يتحقق الشبهة يقتضى
تحقق الحل من وجه لان الشبهة لاحالة شبهة الحل لكن حلها ليس ثابتا من
وجه كذا في البحر الرائق قوله فاجابته هكذا في النسخ والصواب فاجابته
الح والمراد فاجابت دعوته قوله ولم تقل ذلك اى انا زوجتك قوله لان
الاخبار دليل واذا جاءت بولد يثبت نسبته كما في المزونة كذا فيه والمنع
قوله انى به احري الح والمراد بالحري والحريية المستامن والمستامنة اذ لا مد
في دار الحرب كما في الايضاح واشار بقيد الذم الى انه لو زنا مستامن
بمستامنة لاحد عليهما خلافا لا في البحر وعليه تعليل المصنف ايضا قوله
وقلن هي عرسك ظاهر الجمع يقتضى ان لا يكفي اخبار واحدة ولكن ما ذكر
في فتح القدير انه يكفي لانه من المعاملات والواحد فيها يكفي قوله ولان
وطى نحرهما اطلقها فشملم المحرم نسبا ورضاعا ومصاهرة كما في البحر قوله
واذ كانت الحرة في الخائفة كان لصاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة وفي التبيين
والاختيار يطالب صاحبها ان يدفعها بالقيمة ثم تدبج هكذا ذكروا ولا
يعرف ذلك الاسماعا فيجعل عليه انتهى وعقبه صاحب البحر بقوله وان الظاهر
انه لا يجبر على دفعها انتهى قوله في دبر اطلقه فشملم دبر اجنبى واجنبية
او عبده ارامته او منكوحته وفي التبيين لا يجب الحد في الثلاثة الاخيرة
بالاجماع وانما يعزب لارتكابه المخطور قوله فان السجاية اختلفوا الح
واختلاف اجتهاد السجاية دليل على ان موجب هذا الفعل هو التعزير
لوجهين احدهما ان التعزير هو الذى يجتمل الاختلاف في القدر والصفة
لا الحد والثاني اذ لا مجال للاجتهاد في الحد بل لا يعرف الا بالترقيف
وللاجتهاد مجال في التعزير كذا في منيع مجمع البحرين قوله فعند ابينينة
يعزب في اللواط با مثال هذه الامور اى بهذه الامور وامثالها قالوا
يوجب ضربا زادا في المامع الصغير يودع في السجن قال في فتح القدير حتى
يموت او يتوب ولو اعتاد اللواط قتلته الا ما محصنا كان او غير محصن
سياسة وفي الحاوى القدسي وتكلموا في تعزير اللواط من المجلد ورسم
من اعلام موضع وجبته في اتقن بقعة وغير ذلك سوى الاخصاء والمجب
والمجلد هو الاصح انتهى وكان يفتى ستادى شيخ مشايخ الاسلام اسعد
ابن شيخ الاسلام سعد الدين بالضرب الشديد وفيه اعتاد بالقتل
سياسة وتارة يزيد قوله ان رأى الامام مصلحة فان قلت تقلب الصحابي
مذهبا فكيف يجوز التجاوز عما صدر عنهم قلت التقليد ليس بواجب
فيما وقع الخلاف بينهم صرح به ابن النجيم صاحب البحر في تعليق الانوار
على المنار فان قلت ان هذه الامور قتل وليست بتعزير والواجب عنده
التعزير الشرعى وهو ما دون الحد صرح به في سائر الكتب فكيف يصح

القائل به يعقوب باشا والوفى
سنة

يعزب با مثال هذه الامور قلت التعزير الشرعى كما يكون بالضرب يكون بالقتل
والجس كاترى والتعزير كما سبق وبغير ذلك كما ستقف في فصله على ان
الاصح عنده المجلد كما عرفت وكلام المصنف لا ينافيه والقول بان التعزير
ما دون الحد انما هو بالنسبة الى التعزير بالمجلد على ان التعزير انما يطلق عليه
امسلا ما دون غيره كما ظن فان قلت فليكن الباء في با مثال هذه الامور سببية
والمشار اليه مسئلة وطى محرمة بنكاح ووطى بهيمة ووطى دبر وامثالها قلت
هذا بعيد على ان الحل عليه ليس بصحيح فيما عدا الاخيرة اذ لا حد عندها في
المسئلة الاولى حتى يصح قوله يعزب عند ابينينة وكذا في الثانية اذ التعزير
فيها بالاتفاق وحقيقة العلم عند الملك الخلاق قوله بالحديث وهو قوله
عليه السلام لا تقام الحدود في دار الحرب قوله لانها اى الزنا وانما انت
الغير وان كان الزنا مذكرا بيا وبيل الفا حشة ودل قوله تعا ولا تقربوا
الزنا انه كان تحشة على تذكيره وصحة التأويل بها قوله فلا تنقلب موجبة
لثلا يقع الحكم بغير سبب قوله باكره اطلقه فشملم كون المكره السلطان
او غيره وهو قولهما وهو القول المفتى به كما في الهداية والجمع عليه في زماننا
لانه اختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة وبرهان كما في المنع قوله ان
انكره الاخر قيد بالكاره اذ لو كانت المرأة غائبة واقر الرجل انه زنى بها
او شهد الشهود عليه فانه يقام الحد على الرجل كذا في البحر نقلا من الظهيرية
وسمى المسئلة الثانية اقول ينبغي ان يكون الحكم كذلك اذا كان الرجل
غائبا والمرأة مقرة او شهد الشهود على زناها وهو غائب اذ ليس
بينهما فرق وعليه اطلاق القيد ايضا كما لا يخفى قوله لم يجد اذنا قارب
المهر قوله لا يجد المقر سواء كان رجلا او امرأة واذا سقط الحد وجب
المهر ايضا تعظيما لخطور البضع وان كانت هي منكورة للنكاح لانه من
ضرورة سقوط الحد كذا في البحر وانت خبير بان في صورة كون الرجل
منكرا للوطى لا يجب المهر عليه بمجرد اقراء المرأة الزنا بها كما لا يخفى
ولا يمكن ان يقيم على نفسه لان اقامته بطريق الجزاء والتكال ولا
يفعل ذلك احد بنفسه ولا ولاية لاحد عليه ليستوفيه وفعلنا ثبه
كفعله لانه بامر فتعذر الاستيفاء ولم يجب اذ لا فائدة في ايجابه بدون
الاستيفاء كذا في الشروح قوله اى اللطم الذى الح انما شره به احترازا
عن امير البلدة فانه يقام عليه الحد وبما مر الا امام كما في الشروح باب
شهادة الزنا والرجوع عنها قوله شهد بحد متقادم اراد بالحد سببه
وبالمتقادم سببه والحد سبب سببه الزنا او السرقة او شرب الخمر
وانما ذكر المسبب مقام السبب للامن عن الالتباس لظهوره مع الاختصاص
وقد تقدم اى الشرب بزوال الرجح هذا عند ابينينة وابى يوسف وجهما
تعا واما عند محمد فالمتقادم مقدر بشهر كما في غيره وحقق في فتح القدير
دليلي الطرفين حتى لو قال نقول محمد هو الصحيح هذا اذا ثبت الحد بالشهادة
اما اذا اقرا الشارب فالمتقادم لا يبطله عند محمد ولو كان اربعين يوما
وفي البيانية قول محمد هو الراجح وهكذا قبله المقدسى قوله بان يكون

هذا جواب للوامى
سنة
القائل به الكمال الاسود شارح
مسئله
الوقاية

الحاصل بعد امكن عن القاضى عذر لتأخير الشهادة اطلق العذر في مثل
المرض او خوف الطريق او نحوه حاصل ان كل شئ منع الشاهد من المسارعة
الى الشهادة فهو عذر بقدره وما لا يمنع فليس بعذر كما يفهم من البر وغيره
قوله بين حسبتين اى اجرين مطلوبين الحسبة بكسر الحاء الاجر وقوله
اداء الشهادة والستر بدلان من حسبتين **قوله** بخلاف الاقرار متعلق
بقوله لم تقبل يعنى بقبل اقراره ولو بمجد متقدم **قوله** وبغض السرقة
اى ما سرق او المال في السرقة ويؤيد الاول ما في المغرب من انه ويستى
الشئ المسروق سرقة مجازا **قوله** لان التقادم لا يضره اى الضمان
قوله ولو اقر به اى بالحد وقد عرفت انه من قبيل ذكر المسبب واداء السبب
فلا خفاء في محته **قوله** وهي غائبة ولم يعتبر توهم دعواها الشبهة لو خفى
لانه شبهة الشبهة واعتبارها يؤيدى الى سد باب الحدود كذا في
العناية و اشار المصنف بالشهادة الى انه لو اقر انه زنى بفلانة وهي
غائبة فانه يحد بالاولى كما في البحر وقد سبق من الظهيرية ايضا لقد
ظفرت هنا في شرح البحر جندى الى انه حدث الزانية اذا شهدوا بزناها
والزانية غائب انتهى فظهر منه انها لو كانت مقررة به حدثت بالطريق
الاولى ولقد صادف فكرى بفكر اجله العلماء الحمد لله تعالى **قوله** وجه
الاستحسان الى ان قلت لم تقبل شهادتهم عند اختلافهم في الاكراه
والطوعية مع ان التوفيق فيه ممكن بان يكون ابتداء الفعل كرها وانتفاء
طوعا فلم اعتبر التوفيق قلت ان ابتداء الفعل اذا كان عن اكراه لا يوجب
الحد في النظر الى الابتداء لا يجب وبالنظر الى الانتهاء يجب فلا يجب
بالشك وهنا بالنظر الى الروايتين يجب فافترقا كذا يفهم من الكافي
قوله وهي بكر بان نظر النساء اليها فقلن انها بكر كما في الفتح **قوله** او هو
فسقة اطلقه فمثل ما اذا علم فسقهم في الابتداء او ظهر فسقهم كما في الهداية
قوله او اتفق حجتاه اى نفا الشهادة بالزنا في وقته اى المعين والتلفظ
في بلده في الوقت المذكور وذلك بان شهد اربعة انه زنى بامرأة في وقت
معين في بلد معين واربعة اخرى بزناه في ذلك الوقت في بلد اخر كذا في
الشرح **قوله** لان الواحد لا يكون بطوعها اكرهها وقد عرفت ان
يكون او له كرها واخره طوعا لا يوجب الحد ولا يقتضيه ومن لم يعرف
ذلك قد نظر به فيه ولم يصح كما لا يخفى **قوله** لان قولهن حجة الى فكفى
في ثبات بكارتها بقول امرأة واحدة وكذا في الرق والقرن بل في كل ما
يجل فيه بقول النساء كذا في كافي الحاكم الشهيد وغير قولهن للنساء
التي ينظرن اليها وذكرهن معتبرة في تصوير المسئلة عند قوله وهو بكر
فتكون كالمذكورة ولهذا اختار الفقيه هنا **قوله** كذا لو شهدوا الى اشار
به الى ان قوله وهو بكر مثال والمراد ما يمنع الزنا او عدمه لوجوده **قوله**
وشهادة في مادة الح اطلقه ولكنه مقيد بالحد وبانه لو ردت في حادثة
لتهمة مع الاهلية فلوردت شهادت الفروع في الاموال فشهادة الاصول
بعده مقبولة لثبوت المال مع الشبهة وكذا لو ردت لعدم الاهلية

فيه رد للولى
الولى

فيه رد للولى والولى

كالعبيد

كالعبيد والكفار تقبل شهادتهم في تلك الحادثة بعد العتق والا سلام
لزال المانع كذا في التبيين **قوله** لا المشهود عليه مذكرا او مؤنثا او كلاهما
ان لم يحد بعد **قوله** قبل الرجم اطلقه فمثل ما اذا كان قبل القضاء به او بعده
قوله وانما يصير شهادة الح وايضا ان خروج كلامهم عن القذف باعتبار
الحسبة والاصبة عند المنقضاء هذا وظاهر كلام المصنف في التعليل يقتضى
ان لا يحدوا لو وقع الرجوع بعد القضاء وقد عرفت التعيم ولكن لما لم يكن
الرجم لو وقع الرجوع كان الرجوع قبل الرجم بعد القضاء كالرجوع قبل القضاء
لعدم تمام القضاء ولهذا يسقط الحد عن المشهود عليه هذا ما فهمه الفقهاء
من المنع **قوله** لا يشئى اى من الحد والعزم على خامس رجب سواء كان
قبل القضاء او بعده وافاد انه لا شئ على الاربعة برجوعه بالطريق الاولى
فكان له الرجوع احد **قوله** بل يبقى بكل رجل قسط ولذلك اذا رجع الثالث
ضمن رجب الدية وكذا الثاني والاول واذا رجع الخمسة ضمنوا الدية اخماسا
كذا في الحاروى القدسي **قوله** ضمن المذكر الح سكنت عن تعزير المذكر الرجم
فهو واجب بالاتفاق كما في الجمع وشرحه وكذا سكنت عن تعزير المقاتل
في المسئلة المقيس عليها فيعزر ايضا ولا شك فيه لافتياته على الامام
كما في فتح القدير **قوله** ان ظهر واعبدا او كفارا هذا مثال بل المراد ان
ظهروا منهم ليسوا اهلا للشهادة ولو عبيدا او كفارا كذا يفهم من البحر
قوله وقيل هذا اذا قالوا الح قال صاحب المنع هذا التفصيل هو الصحيح
لانه ذكر في جامع قاضيان وصدر الشهيد انه لو قال المذكر اخطأت
في التزكية لا يضمن بالاجماع وانما الخلاف فيما اذا قال علمت انهم عبيد
وتعدت ذلك انتهى وقيد في الشرح بالرجوع لانهم لو تبتوا على تزكيتهم
لم يرجعوا لم يضمنوا بالاجماع كما في البحر واطلق المصنف التزكية ولكن
يحل الخلاف انما هو اذا زكوا بالحرية والاسلام اما اذا قالوا هم عدول فظهر
كونهم عبيدا او غيرهم لم يضمنوا اتفاقا كما في الشرح **قوله** واعلم ان زكوة
المذكر شرط عند البيهقيفة و اى يوسف خلافا للمحد و شرط الاثنان في
سائر الحقوق والاربعة في الزنا ويجوز شهادة رجل وامرأتين على الاحصاء
كذا قال الحاكم في الكافي **قوله** ويجب الدية في ماله اى في ثلث سنين لانه
وجب بنفس القتل بخلاف الواجب بالصلح حيث يجب مالا لانه واجب
بالعقد فاشبه الثمن في البيع كذا في البحر **قوله** يجب الدية في بيت المال
ولم ار اهل الدية تؤخذ مالا او مؤجلة ولكن ينبغي ان تؤخذ في ثلث
سنين على ما اقتضاه التعليل السابق كما لا يخفى **قوله** بنظرهم عدا
اطلقه ولكنهم لو قالوا نعدنا النظر للتلذذ لا تقبل اجماعا لفسقهم
كذا في البيانية وغيره **قوله** وانها مانعة عن الزنا الح والمانع عن الشئ
لا يكون علة ولا سببا له فان قلت مراد زفر رحمه الله ان يكون الاحصاء
شرطا في معنى العلة بالنظر الى الرجم لا بالنظر الى الزنا فيكون في حيز
المنع لهذا الدليل ويكون المراد من المعلول الرجم لا الزنا قلت الاحصاء
ليس بشرط له فضلا عن ان يكون فيه معنى العلة لان الشرط ما يتوقف

القائل مولانا الزايفي

الحكم على وجوده بعد السبب ولا يتوقف وجوب الرجم على وجود احصان يحدث
 بعد الزنا فان الزنا في ذلك الاحصان لا يبرحم اجاعا وان صار محصنا بعد الزنا
 بل الاحصان اذا ثبت كان معرنا حكم الزنا وهو وجوب الرجم وما للمعرق حكم
 العلة بوجه ما نصاركما لو شهدوا به في غير هذه الحالة فهذا ما فهمه الفقير
 من منيع المجمع العلم عنده **باب حد الشرب قوله** واذا شرب
 خرا اطلقه فشمّل ان يكون الشارب مسلما او ذميا ولكن قوله ولو قطرة يخصص
 بالمسلم لان الذي لا يحد ما لم يكن سكران وروى الحسن بن زياد انهم اذا
 شربوا وسكروا يحدون لاجل السكر لا لاجل الشرب لان السكر حرام
 في الاديان كلها وذكر في ظاهر الرواية انه لا حد على الذي والمستامن بالشرب
 ولا بالسكرو في المنيع ان ما قاله الحسن حسن واختاره في الولو الجية **قوله**
 يعني ان يحد شرب الخمر والجواب خبر ان على تأويل يوجب حدا او يقدر
 هذا ذلك **قوله** وان زالت اي ريجها اشار به الى الرجم من الاسماء الزائدة
 السماعية كما صرح به في غاية البيان وانت خبير بان في مثله قد يذكر الضمير
 وقد نوت باعتبار اللفظ تارة وباعتبار المعنى اخرى صرح به في محله **قوله**
 وعندهما اي بهذي مطلقا اي سواء زال عقله او لا هذا هو المراد واما
 مرتبة الهذيان فاختلفا بحد بهزله ولا يستقر على شئ في جواب وخطاب
 غالبا فان كان نصف كلامه مستقيما فليس بسكران كذا في البحر وشرح
 البرجندى ومنع المجمع قال في الهداية والى قولها مال اكثر المشايخ وفي
 مجمع البحرين ويختار للفتوى وفي الثانية والفتوى على قولها **قوله** واقر
 به اي صاحبا على ما يفهم من قوله بعد او اقر سكران لا **قوله** او السكر
 بغيرها بضم السين وسكون الكاف كذا السماع كما في غاية البيان واما
 السكر فيختص نوع من الاشربة على ما سيجي **قوله** او شهد به اطلقه فشمّل
 شهادتهما حال سكره او بعده بعد ان كان الرجم موجودا فيه وقت الشهادة
 لو كان المكان قريبا او وقت رفعه الى الحاكم لو بعيدا وضمير راجع الى
 شرب الخمر والسكر بغيرها على سبيل البدل هذا تحقيق الشرح **قوله**
 وعلم شربه طوعا ظاهره ان الشرط العلم به سواء علم من جانب الشاهد
 او لا لكن ذكر في الثانية ان الشهود لو لم يشهدوا بالشرب طاعيا لا
 يقبل شهادتهم **قوله** يعني الا الا ازارا احتراز عن كشف العورة
 هذا هو المشهور من الرواية وعن محمد انه لا يحد سوى الفروج والحشو
 وفي غاية البيان والاصح عندي ما روي عن محمد من انه لا يحد لعدم
 ورود النص بذلك انتهى وانت خبير بان هذا في الرجل واما في المرأة
 بانه لا ينزع سواها **قوله** كما في الزنا قيد لقوله ينزع ويفرق **قوله**
 بخلاف حد القذف وكذا القصاص حيث تقام عليه في حال سكره لانه لا فائدة
 في التأخير لانه لا يملك الرجوع لانها من حقوق العباد فاشتبه
 الاقرار بالمال كذا في المنيع **قوله** السكران زائل العقل هذا بناء على
 قول البيهقي واما عندهما ان يكون غالب كلامه الهذيان فلا ينبغي ذلك
 العقل وعلى ذلك بنى صحة الخطاب في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقربوا

ا ضربا عن قوله ليس بشرط الى
 سعة

اي بالتكاح مع الدخول في غير حالة
 الزنا فتشهادة الرجل وامرأتين
 كما تقبل ثم تقبل هنا مستطاع

الصلوة وانتم سكارى وسبب نزوله ام عبد الرحمن اوضحه صلوة المغرب
 وهو سكران وقرأ سورة الكافرون وطرح اللالات فدل على ان ردة
 السكران ليست بردة وهذا هو صحيح مذهبهما هذا ما فهم من الشرح
 هنا **قوله** يستأنف الحد ولا يضرب البعض الباقي من الحد الاول لتلك
 في الثاني وكذا لو ضرب الزاني بعض الحد ثم هرب فزني باخرى قيد بالشرب
 والزني لانه لو قذف وضرب القاذف بعض الحد وهرب ثم قذف اخر ثم قدم
 الى القاضي ينظر ان حضر القذوف الثاني والاول جميعا يكمل الاول فليلا كان
 الباقي او كثيرا ويسقط الثاني للمتدخل اما لو حضر الثاني فقط يحد
 مستقلا للثاني ويسقط الباقي من الاول كذا في المحيط وغيره **باب**
حد القذف قوله بشهادة رجلين او باقرار القاذف مرة **قوله** ولا تقبل
 فيه الخ ولا الشهادة على الشهادة والا كتاب القاضي الى القاضي **قوله** واذا
 قذف ولو بغير لسان العربية كافي البحر **قوله** محصنا قيد الاحصان افاد ان
 القاذف اذا اقام بينة على صدق مقالته او على عدم احصانه او اقر بالحد
 بواحد من خلاف شرائط الاحصان سقط الحد كما لا يخفى **قوله** اي مكلفا
 اي مرا مكلفا فلا بد من قيد الحر لانه لو قذف العبد ولو مدبرا او مكاتب
 لا يوجب الحد بل يوجب التعزير وكذا التعزير واجب في قاذف العبي والمجنون
 كذا في المنيع وغيره **قوله** عفيفا عن الزنا وليس المراد بالزنا هنا ما يوجب
 الحد بل اعم منه وهو وطئ امرأة حرام لعينه اذ هو زنا كما في البرجندى
 اي من كل وجه ودرء الحد في بعض المحال للشبهة وذا لا ينافي كون الفعل
 زنا يسقط العفة كما في المنيع فيدخل في الزنا وطئ بشبهة او بتكاح فاسد
 في عمره ولو مرة او وطئ من هي محرمة عليه على التايد على ما صرح يسقط
 العفة بكل منها في شرح الطحاوي سواء علم حرمتها او لم يعلم عند البيهقي
 واما عندها اذ لم يعلم لا يسقط العفة والرجحان لقول البيهقي كافي المنيع
 فظهر ان الحاجة الى ان يضم قولنا في معنى الزنا كما ظن وقوله وعفته
 الخ شروع الى بيان الفرق بين هذا الاحصان والاحصان المعتبر في حد الزنا
 فانه لا بد للاحصان ثمة من وطئ بتكاح صحيح او لم بطاء اصل او هو مراد المص
 لانه ان وطئ بتكاح غير صحيح لا يسقط عفته كما يتبادر الى الفهم لان الوطئ
 بتكاح فاسد يسقطها ولو مرة في عمره صرح به في عامة الشرح **قوله** بصر محبة
 بخلاف اخبرت انك زان او اشهدت على ذلك لاحد عليه كافي البحر وكذا لا يحد
 لو قال فخذت بفلانة او جامعها حراما لم يقذفه بالزنا قال الامراء زني
 بجمار او بغير او نور لا يحد لان معناه الايلاج ولو صرح به لا يحد ولو قال
 زني بدينار او بدرهم او ثوب يحد لان معناه زني وخذت هذا ولو
 قال هذا الرجل لا يحد كافي الساية **قوله** او يا زانية هذا اذا كانت
 امرأة اما لو كان مخاطب به رجلا لا يحد عند البيهقي واني يوسف ولو
 قال لامرأة يا زاني فعليه الحد بالاتفاق سواء كان في اخره يا او لا اذا التزم
 في المنادي يتابع كافي المنيع وسيجيئ من المصنف ايضا اجمالا **قوله** او برنات
 في الجبل اشار المصنف فيه الى انه لو قال يا ليلى يحد اتفاقا كما في زناات بدون

ذكر في الجبل والى انه لو قال زنا الجبل بدون في لا يحمد بالاجماع كافي زنا في الجبل
 في حالة الرضا كما افاده صاحب المنع وصاحب غاية البيان معضلا وهذا زنا بدته
قوله متعلق بزنا اراو به التعلق المعنوي لا الخوي كما هو الظاهر لانه
 متعلق نحو باقذن المقدور في قوله بزنا **قوله** ذكر هذا التحميم الخ يريد به ان
 هذا القيد التعميبي مستفاد من التنازعانية وان لم يذكر في المتن اقول
 الامامة عند التحقيق لان قولهم محصنا ومحصة يشتمل باطلاقة على من كان
 محصرا او غائبا بل على من كان حيا وقت القذف او ميتا كما في المنع وغيره
 العلم عنده **تعا** **قوله** لا بلس الخ ظاهر المقابلة يقتضي انه لا يحمد في هذه
 المسائل سواء كان في حالة الغضب والرضا كما يفهم من البحر الرائق **قوله** اورا به
 اي مرتبة سواء كان زوج امه او لم يكن كافي التبيين **قوله** بل التشبيه في الجواد
 الخ هذا في حال الرضا ظاهر واما في حال الغضب يراد به التهمك عليه وكلها اذا لم
 يكن هناك رجل اسمه ماء السماء اما ان كان وهو معروف بمحمد في حال السباب كذا
 في فتح القدير فظهر به ان المراد بما في المتن انما هو المعنى الاصافي **قوله** ولا يقول
 يا بنطي الخ اشار به الى انه لو قال لست من بني فلان وهو منهم فلا حدة وكذا
 اذا قال لها شئ لست بها شئ لكنه يعزركا في المبسوط وكذا يعزركا في بنطي
 لعربي كذا في المنع **قوله** بقذف الميت المحصن مذكرا كان او مؤنثا **قوله**
 كالوالدان اريد به الاب كما هو الظاهر يكون قيدا اتفاقيما اذا الام كالاب
 كما في شرح الطحاوي وهذا القول شرح لقوله من يقع يعني لو قذف ميتا محصنا
 بالزنا وله اب او ام فكل منهما المطالبة لانه يلحقهما العار بذلك **قوله**
 والولد وان سفل اطلقه فشم ولد البنت كما شمل الابن والبنت وتصريح
 ولد البنت كما شمل الابن فيما بعد كما ان الاختلاف اهما **قوله** ولو كان
 الطالب سواء كان اصل الميت المحصن او زرع **قوله** خلافا لمحمد قد تصفحت
 الكتب المتبعة التي عندي وما وجدت هذا الخلاف لمحمد رحمه الله كالم اجدتها
 حصرا لطالب على من يرث بالعصوبة عنده ولم ادر من اين اخذها والمذكور
 في الاعتبار ان عنده لا يثبت لولها البنت حق الخصومة لانه منسوب الى
 ابيه لا الى امه فلا يلحقه الشين بزنا الى امه كما في العناية والمنع وغيرها
 وفي الواقات والفتوى على قول لمحمد رحمه الله **قوله** او جماعة كل واحد منهم
 بكلمة واحدة او بكلمات في يوم او ايام طلب كلهم الحد او بعضهم حضروا
 او حضروا هم كما في الخائفة والمنع **قوله** يا للعجب بفتح اللام والعجب مجرول
 بها **قوله** ولا يطالب احد من العبيد فتنا كان او مدبرا او مكائبا او ام
 ولد **قوله** ولا احد من الاولاد اباه الخ والمراد من الاولاد الفروع
 وان سفلوا ومن الاب الاصل وان علا ذكر كان او مؤنثا والمراد من الام
 اصل ايضا فتشمل جدته وان علت كذا في غاية البيان ومنع الجمع **قوله**
 لان المولى الخ قال صلى الله عليه وسلم لا يقاد الوالد لولده ولا السيد
 لعبده فلما لم يوجبا العقاص والمغلب فيه حق العبد وسببه متيقن به
 فلان لا يجب حد القذف والمغلب فيه حق الله وسببه وهو القذف غير
 متيقن لاحتمال ان يكون ساد قاتما نسب اليه اولى كذا في العناية وليستفاد

منه ومن نفى المصنف الحد وسكوته عن التعزير ان البولي والاب يعززان بهما
 القذف ولا يسقط التعزير عنهما ما لم يسقط العبد او الولد لانه لا يجتال
 في درئه كما في الحدود لان التعزير حق العبد على ما سيجي قال في القنية ولو
 قال الاخر باحرام زاده لا يجب عليه حد القذف قال رحمه الله وقد كتبت انه لو قال
 ذلك الوالد لولده يجب عليه التعزير انتهى فان قلت ان تعزيرهم بان
 الوالد لا يعاقب بسبب ولده فاذا كان القذف لا يوجب عليه شيئا فاشتم
 اولى قلت قد عرفت ان الحد يجتال في درئه مهما امكن بخلاف التعزير
 فلا يرد ما ذكرت العلم عنده **قوله** ولا فيه رجوع وكذا ليس فيه عفو
 يعني لا يبطل هذا الحد بعفو المقدوف فالمقدوف طلب بعد عفو حتى اذا قضى
 القاضي بحد القذف على القاذف ثم عفى المقدوف عنه بعوض او بغيره لم
 يسقط الحد لكن اذا ذهب العافي لا يكون للامام ان يستوفي لما انه انما
 الاستيفاء عند طلبه وقد ترك الطلب الا اذا عاد وطلب فحين يقيم الحد
 لان العفو كان لغوا فكان لم يخاصم الى الآن كذا في المبسوط هذا والفهم
 من فتح القدير وسنح الجمع ان ليس للامام اقامة حد القذف ما لم يثبت
 عنده بطلب المقدوف اما بعد المرافعة فلا يصح العفو منه ويحد عندنا
 ليستوفيه فليعلق بينهما العلم عنده **قوله** وزنيت بك وكذا
 زنيت معك والافرق بين الباء ومع قوله يعني من اقر بقذف ثم رجع
 الى ما لو انكروا لا يثبت المدعى فاراد استخلاصه قال الكرخي لا يخلف عندنا
 خلافا للشافعي وذكر في ادب الخصام انه يخلف في ظاهر الرواية واذا نكل
 يقضى عليه بالحد وقال بعضهم يقضى عليه بالتعزير كما في المنع والبد ايج
 يعني اذا قال لها الخ وكذا اذا قالت له زنيت بك ثم قدفها للاحتمال المذكور
 بخلاف ما لو زادت قولها قبل ان تزوجهك تحدد الاقرار زناه نفسها وقدفها
 زوجها بالزنا ولا يحد الزوج لانها صدقته كذا في الشرح **قوله** لان
 احصائه لا يبطل اللعان هكذا في عامة النسخ والصواب لا يبطل اللعان
 او لا يبطل باللعان كما وقع بالاخير في بعض النسخ بل الا صوب لان اللعان
 لا يبطل احصائه هذا **قوله** فجاء الشك اى في الحد واللعان فاندرأ به
قوله لاتراره بالنسب والا في الاول وثانيا في الثاني واللعان يصح بدون
 قطع النسب كما يصح بدون الولد **قوله** ولرجل بازانية لا اى لاحد لعدم
 تغليب المؤنث على الذكر الا عند الاختلاط لدى كون المؤنث كالاصل وقد
 سبق التحقيق وهنا ليس كذلك **قوله** لانه نفى الولادة الخ ولذلك لو نفاه
 عن امه او عن ابيه وامه فلا حد في حال الغضب والرضا للكذب في الثاني
 ولان فيه نفى الزنا لان نفى الولادة نفى للوطئ وللصدق في الاول لان
 النسب ليس لامة **قوله** لقيام اماراة الزنا منها كما مروى ولادة ولد
 الاب له اذ في اللعان بنفى الولد من غير اقرار لا يثبت نسبه **قوله** حيث
 يحد قاذفه الصواب قاذفها **قوله** او لاعنت بولدا أطلقه لكنه مقيد
 بانه لا بد من بقاء اللعان حتى لو بطل باكذابه نفسه ثم قدفها رجل حد
 لروال التهمة بثبوت النسب منه كما في البحر وغيره **قوله** كالامة المشتركة

السائل ابن النجيم المصري صاحب
البحر الرائق قد اعترض على ما في
القنينة وتركه بلا جواب والمجيب
الفقيه داعي رحمة وبه الفقيه

وكذا جارية ابنه والمنكحة نكاحا فاسدا والامة المستحقة ومن انكره على الزنا
رجلا كان او انثى كذا في الشروح **قوله** كامة هي اخته رضاعا وكذا من ثبت حرمتها
مساورة او جماع بين المحارم او امة تزوجها على حرة كذا في البحر ولكن في
المقدس تفصيل **قوله** او من زنت في كفرها وقيد الثاني مثال والمذكر
كذلك اطلقه فشمّل زنا الحربي والذمي وزنا في دار الحرب ودار الاسلام كما
افاده الدليل ومصرح به في المختبرات **قوله** في غير ملكه بكل وجه كما امرأة الاجنبية
واما الغير **قوله** لانعدام الملك ولهذا وجب عليها او عليه الحد لو كان
في دارنا **قوله** والزنا في جميع الاديان وان كان الاثم قد ارتفع بالاسلام
كما في البحر **قوله** وحد مستثنى من الحد وقد كان ابو حنيفة او لا يقول لا يحل
لغلبة حق الله تعالى في حد القذف ثم رجع لما ذكره المصنف من الدليل وهذا
هو السبب لافتراده بالذكر والمحال ان حد القذف يجب عليه اتفاقا وحده
الحجر لا يجب عليه اتفاقا ولا يجب عليه حد الزنا والسرقة خلافا لابي
يوسف واما الذي يجب عليه جميع الحدود اتفاقا الا حد الحز كذا في غاية
البيان **قوله** وقد التزم ايضا حقوق العباد بان لا يؤذى في ما لا يؤذى
قوله نكح امة بعد الام مثال والمراد بخرمه **قوله** فان اقام اربعة على
زنا لم يكن متقادما هذا هو المراد اذ لو تقدم فانه لا يحل كما لو شهدوا
عليه بالزنا المتقاد قبل القذف فانه لا يحل كذلك هناك في الظهريّة
قوله او اقراره به اي بالزنا بتبع المصنف فيه صاحبا لبدايع ولكنها لم يصبا
لما سبق من ان احدا لو اقر بالزنا في مجالس اربعة عند القاضي ثم رجع بسقط
الحديث وهذا ان المقدوف ليس له اقرار به سوى شهادة الشهود انه
مقر به فكيف يحل المقدوف بهذه المرتبة وايضا ان هذا مخالف لما في
المعتبرات قال في فتح القدير فان شهد رجلان او رجل وامرأتان على اقرار
المقدوف بالزنا يدبر عن القاذف الحد وعن الثلاثة لان الثالث بالبينّة
كالثابت بالمعينة فكانا سمعنا اقراره بالزنا الا ان المعتبر في الاقرار
اسقاط الحد لا اقامته لان ذلك لا يمكن ولو كثرت الشهود انتهى
نظيره ان اشتراط اربعة في هذه الصورة غير صواب بل اللائق للحق
ان يقول هكذا فان اقام اربعة على زناه ولو متقادما او على اقراره به
ولو بشهادة رجل وامرأتين لم يحل اي القاذف كما هو مقتضى السوق
والمرافق لما في المختبرات تدبر العلم عنده تعالى **قوله** كفي حد بخنايات
اتحد جنسها حتى لو قذف جماعة بكلمة واحدة او متفرقة فحضر بعضهم بالنسوة
فاقيم الحد ثم حضر الغائب وخاصم لايقيم عليه الحد ثانيا عندنا كما في المنيع
الجميع وفي البدايع لو ضرب القاذف تسعة سبعين سوطا ثم قذف آخر
ضربا بسوط الاخير فقط عندنا انتهى هذا اذا حضر المقدوف الاول
مع الثاني اما اذا لم يحضر بمحض مستقلا للثاني وقد سبق بعض التفصيل
وظاهر كلام البدايع والمصنف على انه انما يكفي حد واحد لو وقع بعد
الفعل المتكرر اما لو حد للاول ثم فعل الثاني يحل حد آخر للثاني سواء
كان قذفا او زنا او شر با كما مصرح به في فتح القدير والخاتمة واستثنى

فيه كلام على المصنف وصاحب
البدايع

الزليعي القذف بانه اذا قذف رجلا فخذ له ثم ما دفعه ثانيا فانه لا يحل ثانيا
لان المقصود وهو اظهار كذب القاذف ودفع العار عن المقدوف قد حصل
بالاول فلا حاجة الى الثاني هذا كلامه وهكذا هو لما ثور عن علي رضي الله عنه
كما في الظهريّة مفصلا حتى ادعى فيه الاجماع وسواء كان قذفه بعين ذلك الزنا
او لا وهذا الاطلاق هو المذهب كما في البحر الرائق **فصل التعزير** **قوله**
وهو قد يكون بالحبس او قد يكون بالقتل كما في تعزير الدولة اذ تعزيره عند
ابن حنيفة ان يسجن حتى يموت او يتوب ولو اعتاد اللواط قتلته الامام
محسنا كان او غير محسن سياسة كذا في فتح القدير وغيره وقد سبق بعض
تفصيل وكذا من اكل في رمضان شهرة معتمدا بغير عذر يؤمر بقتله كما في
كتب الفتاوى وقد سبق تحقيقه في كتاب الصوم وكذا اذا رأى رجلا مع
امراة او حرمة من في حل قتلته وان طارعه ايضا حل له قبلهما جميعا ولو
راه مع امراة اجنبية ان علم انه ينزجر بالصباح والضرب بما دون
السلح لا يحل له قتله وان علم انه لا ينزجر الا بالقتل حل له القتل
هذا زبدة ما في التبيين ومنية المفتي وفي المجتبى الاصل ان يحل له
قتله في الصورة الثانية مطلقا ايضا وانما يمتنع خوفا ان يقتله ولا يصدق
في انه زني وفي البرجندى قال ان التعزير قد يكون بالنفي عن البلد والقتل
سياسة وباحراق بيت الحز **قوله** ونقص عنها سوطا في رواية وهو قول
زفر ايضا وهو القياس وهو الاصح كما في المجتبى **قوله** وخمسة في اخرى روي
ذلك عن علي رضي الله عنه وهو ظاهر الرواية عن ابي يوسف كما في فتح القدير
ويجب تقليد الصحابي فيما لا يدرك بالرأي كما في البحر وفي الحاوي القدسي
قال ابو يوسف اكثره في العبد تسعة وتكثرون سوطا وفي الحر خمسة
وسبعون سوطا وبه نأخذ انتهى يريد به ان بالرواية الاولى يؤخذ في القن
وبالثانية في الحر قال في البحر فعلم ان الامم قول ابي يوسف انتهى **قوله**
لان مادونها لا يقع به الزجر اي فيما يعزّر بالضرب لان هذا ما دون هذا
النوع فلا منافاة بينه وبين قوله او الصنع الح كالمثل **قوله** والتعزير
على مراتب الح ان التعزير في القذف بالزنا وفيها اذا اصاب من الاجنبية
كل بحر غير الجماع وفيما اذا اخذ السارق بعد ما جمع المتاع قبل الاخراج
لا بد وان يبلغ غايته لانه من جنس الارض ما يجب به الحد واما في غيره
فالرأي فيه الى الامام ان شاء عزّره بالضرب او بالحبس او بالزجر والاستيفاء
بالكلام هذا ما افاده المصنف على ما سبق واذا صاحبه منيع بمحض
البحر من واذا ايضا وقال ومن مشايخنا من رتب التعزير في هذا القسم
على مراتب اربعة الح وهي ما ذكرها المصنف كما نرى ولكنه لا يفرق بين سجن
المصنف كما لا يخفى **قوله** ولا يفرق الضرب الح اطلقه ولكنه مقيد بما اذا
لم يبلغ التعزير اقصاه اما اذا بلغه فيفرق على الاعضاء كما في التبيين
والمنيع وشرح البرجندى **قوله** وصح حبسه اطلق الحبس فشمّل الحبس
في البيت او السجن كما في الحاوي القدسي **قوله** في ازار واحد هكذا في غاية
البيان وفي الحز انّه ومخالفه ما في الخاتمة من انه يضرب في التعزير قائما

وفي البحر الرائق وشرح القدسي
تفصيل هنا

فيه رد للولي الوافي

وعليه تبايه وينزع الفرد والحشور لا يجد في التعزير انتهى والظاهر الاول
لنصرح المبسوط به كما في البحر **قوله** وضربه اشد من ضرب الحد وايضا
التعزير يقدم لواجتمع مع الحدود لتمجده حق للعبد كما في الظهيرية هذا
اذا كان التعزير لحق العبد واما اذا كان من ارتكاب منكر كبير مسلم خراف عند
ذلك يقدم الحد لكونه اقوى من التعزير نعم لا يوالى بينه وبين التعزير لئلا
يؤدى الى الاتلاف فيجس حتى يخف ضرب الحد ثم يعزى وضرب التعزير
اشد هكذا في الوهبانية نقلا عن المبسوط قلت يفهم منه عدم الموازنة
بينهما عند تقديم التعزير الشديد كما لا يخفى **قوله** افتري اى قدق والافتراء
اعتم الا ان قوله ثمانون بلدة خضبه وشمل هذا التعيين انما يكون عن
سماع فكان سند الاجماع هذا **قوله** لان جناية الشرب الى لان الشرب
من حيث هو متيقن السببية للحد ما لم يمنع مانع كالكراهة ونحوه لا متيقن
الثبوت لانه بالبينه او الاقرار وهما لا يوجبان اليقين هذا ما فهمه
الفقيه بما كتب هنا فظهر ان كون جناية مقلوعا بها انما هو من حيث
ان سببها سبب متيقن للحد بخلاف سبب حد القذف **قوله** فانه محتمل الى يعنى
اذا كان جناية الشرب مقلوعا بها والشرب متضمنا للجنايتين فانه محتمل الى
وقوله لان الحد الظاهر ان يقول ولا بالواو او يقول على ان الحد لان دليل
الاختلال حصل اولا من قوله لان جناية الشرب الى ومن قوله ولا بالواو
الجزء الى لا يخفى **قوله** كل حرام كقبيلها ومعاقتها والخلة بها ونحوه
ذلك **قوله** وعزى بقذف مسلم التقييد بالمسلم في نوع الشتم اتفاقا
اذ لو شتم مسلم ذميا او مستائنا ولو بقوله ياكافى يعزى ان شق عليه لانه
يرجى الاثم كما في نفع القدير والقنية والسبب في هذا التقييد انه لو لم يتقبل
مسلم وعطف قوله بيا فاسق على بوزنا اقتضى ان يحكم بجميع المعلومات على
المذنب او الكافر فقط وليس كذلك كما لا يخفى **قوله** بيا فاسقا في مسائل
الشتم بالنداء وليس بقيد اذ بالابواب كذلك كما اذا قال انت فاسق او فلان
فاسق ونحوه اذا لم يخرج يخرج الدعوى كما اذا ادعى سرقة وعجز عن اثباتها
لا يعزى بخلاف الزنا والتفصيل في القنية وسيجى **قوله** لانه شهادة على
الجرح المجرد الى هذا لو اراد اثبات نسقه مطلقا اما لو اراد اثباته بما يقتضى
اثبات حق الله تعالى والعبد فانها تقبل كالنسفة بتقبيل اجنبية او بقوله
رشوته بكذا فعليه رده فتقبل بينة لكن بين ان سبب نسقه تركه الاشتغال
بالعلم مع الحاجة اليه يكون صحيحا وينبغى في مثل هذا ان لا يطلب منه البينة
بل يسأل المقول له عن الفرائض الذى يفترض عليه معرفتها فان لم
يعرفها ثبت نسقه فلا شئ على القائل له قال في المجتبى ان من ترك الاشتغال
بالفقه لا تقبل شهادته هذا زبدة ما في البحر **قوله** يا فاجر افاد بعطفه
على يا فاسقا لتغاير بينهما ولذا لو قال احد شاهدى الشتم انه قال
يا فاسقا والاخر انه قال يا فاجر لا تقبل هذه الشهادة كما في القنية **قوله**
يا ابن القحية اشار به الى مسئلتين الاولى انه اذا شتم اصلحة
يعزى بطلب الولد اذا كان الاصل برئيا مما شتم وهو ميت ومثله

ولو ادعى على رجل انه قال لى فاناسق
او نحوه فانكره بغير المدعى البينة
وان لم يقدر اقامة البينة والمدعى
عليه ينكر لا يحلف بالله ما قلت
هذا بل يحلف بالله ما علمك هذا
الحق الذى يدعى كما في القلمنة
مسألة

يا ابن القاسق يا ابن الكافرا والنصراني وابوه ليس كذلك وثنا بهما انه لو
قال لامرأة ولو كانت امرأته يا حبة يعزى ولا يجد للحدن بخلاف ياروسى
فانه قدق بحد به كذا في الخاتبة **قوله** وقبل من يكون الى فعلى هذا المعنى لا
يجد به القائل **قوله** وقبل هو الخش الى فانه صدر الشريعة فعلى هذا
لا يجد ايضا لانه قد سبق ان الزنى بالاجرة يسقط الحد من الزانى والمزنية
عنده رحمه الله خلافا لهما وما ذكر في الظهيرية بحمول على هذا المعنى لان
المطلق يحمل على المقيد في مثله عندنا ايضا غاية محتمل فيكون في درى الحدسها
ماله الغضب ترج المعنى الاخش فلا يجد القائل ايضا هذا هو التحقيق
على مذهب الامام واما عندنا فاختلاف المعنى فيها وكونها كفاية بكفى ودرى
الحد اذا للقائل ان يقول اردت بها كون هتما الزنا فقط لا يخفى **قوله** وانما
عزى فيها اى في جميع ما ذكر **قوله** انجبت اى الخذاع وهو ضد العز كما ان
المنجم ضد الكرم **قوله** يا بقا بالغين العجوة المشددة فهو الما برون والابنة
داو في المدير بسبب دودة ونحوها لا يقدر صاحبه على ترك ان يؤتى
في دبره فينبغى ان يجب التعزير فيه اتفاقا كما صرح بوجوب التعزير به
في الظهيرية لانه الحق الشين به لعدم ظهور الكذب فيه ظاهرا اذ هو مما
يجفى وهو من اقوى الايذاء وعيب شديد كذا المستفاد من البحار الرانق
اقول عده المصنف بما لا يوجب التعزير بناء على ما ذكره **قوله** وهو حق
العبد يعنى التعزير حق العبد المطلق ولكن التعزير قسمان فمن جن على
اشنان وفيمن ارتكب منكرا ليس فيه حد مشروع من غير ان يجنى على
اشنان فالاول حق العبد لاشك انه يجزى فيه وفي الثاني يجب على الامام
اقامته ولا يحمل له تركه ويجوز عفو فيه ان علم انه انزجر الفاعل قبل
التعزير ويجوز في اثبات ما يوجب التعزير فيها هو حق الله تعالى ان يكون
المدعى شاهدا اذا كان معه شاهد آخر هذا زبدة ما في الشرح الاسما
المقدس **قوله** فيجوز فيه الابراء وايضا التعزير يورث كالقصاص وايضا
لا يتدخل ولا يحمل فيه الرجوع لانه حق العبد كما في المنع وفي القنية
التعزير لا يسقط بالتوبة **قوله** يعزى المولى الى ختمها بالذكر لما في
مشكل الآثار من اذ اقامة التعزير الى الامام عند الجنيحة وادى يوسف
ومحمد والشافعى انتهى وفي القنية ضرب غيره بغير حق وضرب المضرة
ايضا انهما يعزى ان يبداء بالبادى لانه اظلم والوجوب عليه سبق
انتهى ولكن قال في فتح القدير لو قال ما يوجب التعزير مثل قوله يا جنيث
الاحسن ان يكف عنه ورفعته الى القاضى ليؤد به يجوز ولو اجاب
مع هذا فقال بل انت لا باس انتهى **قوله** لا على ترك الصلوة تتبع
المصنف فيه صاحب النهاية وهو لما في كافي الحاكم للعلة المذكورة ولكن
عند كثير يجوز ضربها على ترك الصلوة كما في البحر وفي الظهيرية للزوج
ان يضرب امرأته على ترك الصلوة وعن محمد رحمه الله ليس له ان
يضربها على تركها انتهى ورج صاحب المنع ان يضربها **قوله** لان تأديبه
مباح الى لا يرد عليه ما لو جاع امرأته فانضاها او ماتت من الجوع الايمان

جميع مسلم خراف ولا زينة الكنيسة
وخصر مجلس الشرب من غير
شرب

قوله روى عن امارة الى هذا
مروى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى
وقال المجتبى والاصل في كل شخص اذا
راى مسلما يذبح ان يحمل قتله وانما
يجتنب خوفان ان تقبله ولا يصدق
في انه ذى انتهى وفي الفردوسى
من وقع على ذات رجم يحمى وينفذ
قتله وعن محمد رحمه الله تعالى وكذا
لو روى بمصنا يذبح وان طارعه
حمل له قتلها وفي روضة العلماء
راى محصنا يذبح في فلاح به فلم يثبت
حمل له قتله وعلى هذا القياس انكار
بالظلم وقطاع الطريق حتى لو قال
في جمع النسخ سئل شيخ الاسلام
عن قتل الاعوانة والطلبة والسعاة
في ايام الفتنة قال يباح قتلهم
لانهم ساعدوا بالفساد والارض
وتناب قتلهم كذا في المجتبى وغيره
كما في المنع

عليه عندا يحنف وتجد رجهما الله لان جماع اياها ليس بتعزير وتأديب حتى
 يتقيد بشرط السلامة ولان المهر جعله الشرع مقابل هذا الفعل فيها
 سواء ترتب لها منه ضرر كالموت او الافناء عند الوطئ وعند وضع الحمل
 او لم يرتب فلو وجبت الدية لزم ايجاب الضامين بمقابلة معنوي واحد
 وهذا لا يجوز ومن محاطة هذا الفعل فيها ومن كون المهر بدل نفسها او
 عوضها لم يقدر الشرع المهر بما دون العشرة ومن لم يقف هذا التفصيل
 الحق قال ما قال واسع الوهم والخيال العلم عند الملك المتعال **قوله** وهما
 مطاوعتان وعبرة شيخ المينة ايضا هكذا وجهه ان الانثى اصل في هذا الباب
 لغلبة شهوتها تغلب على الذكر لداء الاختلاط وقد مر تحقيقه ومن لم
 يعرفه جله على الخطاء وقال الصواب وهما مطاوعان وليس كذلك العلم
 عنده تعالى صله ان لكل من العبارتين وفيها فلا يكون خلافا للصواب
كتاب السرقة اوردها عقيب الحد ولان قطع اليد من جلستها
 وعنون بالكتاب دون الفصل والباب كما وقع في بعض الكتب لان السرقة
 مطلقا تشمل مسائل لا تعلق لها بالحدود كتمان المال ونحوه فلا يرد عليه انه
 قد غير كتاب الصرف الى الباب لان الصرف نوع من انواع البيع **قوله** اخذ
 مكلف اطلق الاخذ فشميل الحقيقي والحكي فالاول ظاهرا والثاني هو ان يدخل
 جماعة من المصوص منزل رجل وياخذوا متاعه ويحمله على ظهر واحد ويخرجون
 من المنزل فاكل كل يقطعون على ما سيجي استحسانا كما في البدايع هذا بخلاف
 من ادلة الداخل الخارج حيث لا قطع عليهما كما لا يخفى **قوله** اي عاقل بالغ
 صورة التذكير غير معتبرة فيشميل الذكر والانثى وبالطلاق يشمل المسلم
 والكاfer حر كان او عبدا ولو آبقا كما في البدايع واحترز به عن السبي والمجنون
 اذ سرقتهما لا ترجيا لقطع وان كانا يفتنان المال فلو سرق جماعة فيهم
 سبي ومجنون فان وثق السبي والمجنون اخراج المتاع فلا قطع على احد
 وان ولاء من سواهما نفى كما في انه يقطع وفي الخزانة لا يقطع وفي البدايع
 وان ولاء غيرهما قطعوا جميعا الا السبي والمجنون هذا قول ابي يوسف
قوله خفية هذا القيد يقيد اطلاق المكلف على الاعمى اذ لا يتيسر له
 ذلك لان ما عده من الاخذ خفية وان كان شهما فيه يجوز ان يكون
 في عين المالك كما لا يخفى على ان له دعوى جهل بانه مال الغير فيعذر
 فيها فلذلك لا قطع عليه فظهر ان الحاجة الى قيد آخر يخرج به كذا وكذا
 الحال في الاخرس **قوله** كما نقيب الجدار خفية المح اطلق هذه المسئلة
 وهي مقيدة بالليل صريح في فتح القدير والبدايع **قوله** او من يقوم
 مقامه كيد المودع والمستعير والمضارب والمستبضع والمرتهن
 والغاصب والقابض على سوم الشراء كما في البدايع وعلى ما سيجي
قوله او قدرها قيمة وانما يقوم بالاعتق النقص او بقدر البلد الذي
 ترجع بين الناس في الغالب فالاول رواية الحسن عن الامام
 والثاني في رواية ابي يوسف عنه ولا يكفي تقويم الواحد بل لابد
 من تقويم رجلين عدلين لهما معرفة بالقيمة لانه من باب الحدود

فيه رد للمولى الواني
 ضابط في التغلب فلما يوجد
 القضية عليه ثم فيه رد للمولى
 الواني
 ولا بد من اقامة المينة عند انكار
 الاولياء خلا عن القضاة وعسرا
 منهون عن استماع دعواهم ان
 كانت بينهما ربة من نقول
 القالة وغيره من قرائن الاحوال
 منقول عن المولى ابو السعود
 فيه كلام على
 الحنائ

النظر الشيخ
 على البريق
 بل لا اعمى
 دعوى ان
 لم تأخذ
 مقبلة
 مسته

فلا يثبت الا بما ثبت به السرقة ولا قطع اختلاق المقومين كما في الظهيرية
 والبحر الرائق **قوله** وقال اصحابنا الح وقال مالك واحد نصاب السرقة
 ثلثة دراهم لانه اقل ما نقل في تقدير قيمة المجن وقد اختلف الرواية في تقويم
 اهو ثلثة او خمسة او عشرة وقال الشافعي نصابها ربع دينار وقيمة الدينار
 في عهد النبي عليه السلام اثنا عشر درهما وربعها ثلثة دراهم واختار
 اصحابنا الاكثر احتيا لا للدرأ كذا في تشنيف المسح شرح الجمع **قوله**
 وشرط كونها وزن سبعة مثاقيل وانت خير ليس هذا شرطا مستقلا
 بل هو تعيين الشرط السابق وقد سبق الكلام في كتاب الزكاة في اختيار
 اثمتنا الكرام في نصاب السرقة وغيرها عشرة دراهم من وزن سبعة
 حيث لم يفعل عررضوا الله عنه من تلقا نفسه بل فعله لسند وانعقد عليه
 الاجماع فلا يرد على اثمتنا ان المناسب لاهتمامهم في دورى الحد باختيارهم
 الاكثر في قيمة المجن ان يختاروا كون النصاب عشرة بوزن عشرة كما لا يخفى
 فيظهر ان لا خفاء في اختيارهم ولا احتياج لهم الى بعض توجيه اخفى
 العلم عنده **قوله** اي يمينه هذا التعيين مع اطلاق الآية انما هو
 لقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فاطلعوا ايمانها فهذان المشاهير
 فيقيد المطلق فكانه قبل فاطلعوا ايمانها من الايدي فلا يتناول الرجل ولا
 اليد اليسرى كما في تشنيف المسح والمنع شرح الجمع **قوله** ان اقرا الملقه
 فشميل المجن والعبد على ما سيجي تفصيله ولم يذكر صيغة رجوعه عن الاقرار
 للعلم بانه يعبر الرجوع عن الاقرار بالحد وكلمها الاخذ القذون كما في البحر
 واذا اقربا السرقة ثم هرب لا يتبع وان كان في حوزة كما في الذخيرة بخلاف
 ما لو شهدا ما لو شهدا عليه ثم هرب فانه يتبع كما في الظهيرية **قوله** الاقراران
 مرتين ويروى عنه انها في مجلسين مختلفين وذكر بشرط رجوعه الى قولها
 كما في المنع ولكن ذكر في البناء ان ابا داود روى عن ابي امية المخزومي انه
 عليه السلام اتى بلقيس اقرب عنده فاعاد عليه مرتين او ثلثا ثم قطع فعلم بطلان
 ان الاقرار مرة واحدة لا يوجب لقطع ويؤيده ما روى الطحاوي في شرح
 الاثار بسنده الى علي رضي الله تعالى عنه انه اعاد اقراره فقال قد شهدت
 على نفسك شهادتين فقطع يده وعلقها في عنقه انتهى افول كان النظر
 انه لو لم يقدر في المرة الثانية كان رجوعا فلورجع فلا قطع **قوله** او شهد
 رجلان قيدا الرجلان انما هو في حق القطع واما في حق المال فيقبل شهادة الشا
 مع الرجال كما في الخزانة وكذا الشهادة على الشهادة انما تقبل في حق المال
 كما في البحر **قوله** كيف هي لاحتمال انه سرق على كيفية لا يقطع معها على ما
 سيجي **قوله** وما هي لاحتمال توهمها لانه لا حاجة الى الخفية كما في البرجندى
قوله وحتى هي لاحتمال التقادم وحدا التقادم في السرقة هو حده والزنا
 كما في الذخيرة **قوله** واين هي لاحتمال انه سرق في دار الحرب او دار البغي كما في
 المنع او في بيت اذن له في دخوله او كان المال في يده او لم يكن في حوزة فانه
 لا يقطع في كل منها كما في تشنيف المسح **قوله** وكما هي لاشتراط النصاب
قوله ومن سرق لاحتمال كونه قريبا لسارق او زوجته كما في التبيين وهنا

فيه كلام على
 الواني

فيه كلام على
 الواني

سؤال آخر هو ان المسروق اى شئ اذ سرقة بعض المال لا يوجب القلع كما في التشنيف والبرجندى وجميع هذه الاسئلة في حق القلع لا في حق المال او ضامنه كما لا يخفى **قوله** عن الشهود يعنى عن الشاهدين اى عن عدالتهم **قوله** ثم يحكم بالقطع فيقطع عند حضور الشاهدين حتى لو غابا او ماتا لا يقطع كما في البحر الرافق **قوله** وان شارك جمع الخ اطلقه ظاهرا ولكن المراد ليس فيهم صبي او مجنون او ذرهم محرم من المسروق منه كما في فتح القدير وغيره وكذا المراد دخولهم الحوز وهو المتبادر بقريضة القيود السابقة فلا ينافى ما سياتى من قوله او دخل بيتا وناول الخ كما ظن **قوله** ويستعد البا قون للدفع حتى خرجوا من الحوز بعد المباشرة او خرج هو بعده في فور يقطع كلهم لانه بذلك يحصل التعاون كما في البحر **قوله** والابنوس بمد الالف وفتح الباء معربا واما فتح الباء كيلا يجتمع ساكنان في غير محله كما في المنيع وغيره **قوله** من خشب قيد لانا و باب قيدها به لان كلا منهما لو اتخذ من الخشب او القصب او البروى لا يقطع لانها لا تخرج عن كونها تانها بين الناس بسبب الصنعة ولا تنصاعف قيمتها به حتى لو غلبت الصنعة على الاصل كما في المحصر البعدانية والمصرية والعبادانية نقول بالقطع ايضا كما في المنيع **قوله** وسبك طريا كان او بالما **قوله** وصيد اى طير ونحوه فيشمل الدجاج والبط والحمام واستثنى في الظهيرية والمحيط من الطير الدجاج والبط فوجب القلع فيهما وظاهر كلام المصنف عليه لان الصيد لا يطلق عليهما ظاهرا **قوله** ومغرة بفتح واو اسكانها **قوله** ولحم طريا كان او قد بدا **قوله** وباب مسجد وكذا ما فيه من القناديل وغيره قال فخر الاسلام ان اعتاد سرقة ابواب المسجد يجب ان يعز ر ويبلغ فيه ويجلس حتى يتوب انتهى وينبغي ان يكون سارق الزا بين من المنص كما في البحر **قوله** وان كانت اشياء مكرهة كالغزليات ونحوها واما كتب الادب فقد اختلف المشايخ فيها قيل انها ملحقة بدفاتر الحساب وقيل بالفقه والتفسير والحديث كما في التشنيف لكنها كفت لا يرا ث شبهة الا باحة كما في المنيع **قوله** كمال بيت المال وكذلك السرقة من الخنم كما في المنيع وكذلك السرقة من مال الوقف كما في البحر **قوله** ومثل حقه اى من حيث الاصل فلو سرق من جنس حقه اوجد منه او اردى لا يقطع كما في المحتجب وان كان دينه دراهم واخذوا نير قبل يقطع وقيل لا يقطع والعصم لان المقرود جنس واحد حكما كما في الزكوة كما في التشنيف **قوله** وان سرق منه عروضا يقطع الا ان ادعى بان قال اخذته لاجل حق او للرهن ف لا يقطع كما في الشروح **قوله** حتى اذا تغير اطلق في التغير فمثل المعزى كما اذا باع المسروق منه بعد القلع ثم اشتراه فسرقه يقطع لان تبدل السبب كتبدل العين وذكر في الظهير ان القلع فيه عند مشايخ ما وراء النهر واما عند مشايخ اهل العراق لا يقطع كما في البرجندى **قوله** من بيت غيره حيث يقطع وذكر في فتح القدير انه ينبغي ان لا يقطع في القلع من القطيعة فيندرى واعتراض عليه بانه ليس القلع حقه

فيه كلام على الواقي

اى حق ذى رحم محرم ونحوه ٣

وانما هو حق الشرع فلا يكون قطيعة والجواب عنه التسبب للقطع واقع فيكون قطيعة بل الجواب الخامس عما قاله الكمال المحقق من ان الاعتبار في القلع وعدمه في مال المحارم انما هو الى تحقق الحرز وعدمه فيه كما هو المصريح في عامة الكتب فمن عدم كون بيت ذى رحم محرم حرزا لم يقطع وان كان المال الاجنبى ومن كون بيت الاجنبى حرزا قطع وان كان المال لذى رحم محرم والاعتبار الى ان يكون بينهما قطيعة انما هو حكمة في عدم كون بيت ذى رحم محرم حرزا غاية علة عدم الحرز لاعلة عدم القلع اذ لم يقل به احد فضا الحكم اى القلع الى علة اى وجدان الحرز وفيما نحن فيه كذلك فظهر انه ينبغي ان لا يقطع الا ان لا يقطع تدبر وفي البدايع ولا قطع لو كان المحرم في بيت ذلك الغير عند ايحيفة لان حق الخز او لا ينقطع فيورث شبهة اباة الدخول للزبارة **قوله** وبخلاف مال موصونة قيده اشارة الى ان القلع في سرقة مال اخته ونحوها من الرضاع بالطريق الاولى وخصها بالذكر لانها محل الخلاف اذ قال ابريوسف اذا سرق من امه من الرضاع لا يقطع ولا خلاف في غير هكلا في البدايع **قوله** لانه فيه نصيبا هذا التعليل يقتضى ان يكون السارق من جملة العسكر فلا اقل يقتضى ان يكون بيتا او مسكنا او ابن سبيل محتاج واما غيرهم فلا نصيب له في الغنيمة فينبغى ان يقطع وقد سبق ان لا قطع فيه مطلقا وصرح به في الخزانة ايضا بل الوجه في التعليل ان يقال ان مال الغنيمة مباح في الاصل فلا قطع بسرقة حيث كان على صورته ولم يتغير ولذلك قال في البحر سواء كان السارق حرا او عبدا وليس للعبد نصيب من الغنم وايضا لو كان التعليل ما ذكره المصنف لاحاجة الى ذكر هذا بعد ذكر مال له فيه شركة كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** لان البيت الخ والدار مع جميع بيوتها حرز واحد فبالاذن في الدخول في الدار اختل الحرز في جميع بيوتها فلا يقطع وان اخذه من بيت مقفل فيكون فعله خيانة لا سرقة كما في فتح القدير وغيره **قوله** وجام نهارا هكذا في عامة النسخ وفي قبل منها وجام وبيت اذن في دخوله نهارا وعليه شرحه اذ المراد بالاول الجاهم والاثنى بيت اذن في دخوله وقوله نهارا قيد لهما واما على النسخ الكثير فلا وجه لهذا الشرح نعم لو اريد بالاول بيت المصنف وبالثاني الجاهم فله وجه ما الا انه يقتضى تأخير قوله ومن مصنف عن قوله ومن غنم هذا فان قلت ذكر احدهما يغنى عن الاخر ولذلك ترك ذكر الجاهم في الاصل قلت نعم في بعض الاحكام الا ان بيتا اذن في دخوله اعم من ان يؤذن جماعة بمخصومته بالدخول او الناس مطلقا ففي الاول لو دخل احد غيرهم وسرق يقطع كما في البحر المراتى بخلاف الجاهم فان الاذن فيه عام فظهر ان جمعهما في الذكر هو الاولى كما جمعنا في الهداية وغيره وما ذكر في البرجندى من انه انما افرد الجاهم بالذكر مع دخوله في بيت اذن في دخوله لكان الاختلاف في الجاهم حيث انه اذا سرق ثوبا في الجاهم وصاحبه عنده يقطع عند ايحيفة رحمه الله ولا يقطع عندها وهو ظاهرا المذهب وعليه الفتوى كما في الكافي بخلاف بيت اذن في دخوله فدفوع بما صرح به في فتح القدير من انه لا فرق

المعترض ابن النجيم والمجيب
العبد الفقير

اذ المصريح فيها ان عدم القلع
في الولاد للشبهة في مال البسوط
فيه وفي المحارم لعدم الحرز

فيه كلام على
المصنف

فيه كلام على
المصنف
وصاحب الاصلاح

بينهما في هذا الاختلاف بل الحوائيت والمخانات كذلك والقطع اتفاقا انما هو
 في من سرق نصبا في مسجد وصاحبه عنده **قوله** فلا بد من الاخراج منها هذا
 في القطع والصحيح انه يضمن القاصب بجرده الاخذ وان يخرج من الدار
 لوجود التلف على وجه التعدي كما في فتح القدير **قوله** من مضيف اي من
 مضيف بتقدير مضاف كما هو المتبادر **قوله** الا اذا سرق منها ليل اي
 من الحجام والحوائيت والمخانات وببيت اذن في دخوله كما هو الظاهر وهو
 المصرح في الشروح وما جرت العادة بدخوله في بعض الليل لمحق بالنهار
 لحصول الاذن كما في الخزانة والمنبع **قوله** ونادر من هو خارج اطلقه
 تشمل ما اذا خرج الداخل يده وناولها الخارج او ادخل الخارج يده فتناولها
 من بدا الداخل وهو ظاهرا المذهب كما في البحر الرائق واما عند ابي يوسف
 ففي الصورة الاولى يقطع يد الداخل وفي الثانية يد الخارج كما في صدر
 الشريعة وذكر في الهداية والكافي والحصر وغيرها ان القطع عليها في الصورة
 الثانية عنده **قوله** او نقب بيتا قيد بالبيت لانه لو نقب الصندوق
 والجيب والكم ونحوه وادخل يده فانه يقطع لان الممكن فيه ادخال اليد
 لا الدخول بخلاف ما اذا شق الجوارق فتبدد ما فيه من الدراهم فاخذه
 لا يقطع لعدم الهتك كما في البحر **قوله** او طرأى قطع وشق **قوله** من كم
 غيره اي من باقى الكم وقيد الغير لمجرد بيان الحال الواقعة لا للاحتراز
 كما في صندوق غيره كما لا يخفى **قوله** لا نعكاس علمته وهي الاخذ فانا الصرة
 اذا كانت خارجة فبالحل يبقى الدراهم داخل الكم فيلزم القطع لاخذه من
 الميز وادراكات داخلية فبالحل يبقى خارج الكم فلا قطع لاخذه من خارج
 وعن ابي يوسف انه يقطع في جميع الوجوه لانه محذور اما بالكم او بصاحبه
 كما في الشروح وذكر في فتح القدير ان ما يطلق في الاصول من ان الطراب
 لا يقطع انما يتأتى على قول ابي يوسف **قوله** لا الحفظ حتى لو كان معها من
 يحفظها يقطع كما في فتح القدير **قوله** او يقرب منه حيث يكون ما نظا له
 فلم يلزم منه كونه عند الحافظ او تحت وهو المختار كما في فتح القدير **قوله**
 او ادخل يده ذكر اليد بناء على العادة فانه لو ادخل شيئا في الصندوق بحيث
 يتعلق به متاع ويخرج ينبغي يقطع كما في البرجندى اشار ينبغي ان لا يصح
 به في الرواية ولكن يقتضيه القاعدة كما لا يخفى **قوله** فساقه واخرجه
 قيده لانه لو لم يسقه بنفسه ولكن خرج الجار بنفسه وذهب الى بيت
 السارق قبل خروج السارق او بعده فلا قطع على السارق كما في الذخيرة
 وكذا اذا علق نصبا على طائر فطار به الى منزل السارق لا يقطع كما في
 فتح القدير ولو طرح المتاع في نهر في الدار فاخرجه الماء بقوة جريه
 لا قطع عليه وان لم يذهب وحركه هو حتى اخرجه قطع لانه مضاف الى فعله
 كما في الاختيار **فصل بقطع السارق** **قوله** بالنص وهو
 قوله تعالى فاقطعوا ايديهما والمعنى يديهما وحكم اللغة ان ما انصف الى
 اثنين لكل واحد واحد ان يجمع مثل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقد يتنى
 والافصح الجمع كما في فتح القدير وايضا ان السارق اسم جنس وكذا السارق

واريد بها الجمع ليجزى الايدي لانها افراد مضافة الى الجمع وتثنى ضمير العائد
 اليهما لظاهر اللفظ وهذا جمع بين اعتباري اللفظ والمعنى في كلام واحد
 كما في التيسير للنسفي **قوله** يجعل بها اي بالقراءة المشهورة فيحمل المطلق
 على المقيد لورودها في حكم واحد كما في الاصول والدليل عليه انه في المرة
 الثانية لا يقطع يده اليسرى فلو تناولها اليمن لم يخرج ترك قطعها كما في
 المنيع **قوله** لان النبي عليه السلام لم يزل يده ذات مقاطع ثلثة
 الرسغ والمرق والابط فالكل محتمل والرسغ متيقن به فاخذه سما في الحد
 كما في الشروح **قوله** ويجسم اي يكون بالدهن المغلي والدهن على السارق
 عندنا كما جرح الحداد ويقم الحد كما في آخر كراهية الترتاشي والظاهر
 وغن الزيت وكلفة الجسم على السارق وعلى بيت المال عنده كما في فتح القدير
قوله لا في حراي لا يقطع في حر وبرد الى مصرح به في الاختيار والتشنيف
 فيكون معطوفا على قوله يقطع **قوله** ثم رجليه اليسرى من الكعب لانه
 معقد الشراك ويجسم ايضا وانما تركه اعتمادا على ما سبق **قوله** فدل
 على عدمه اي عدم الحديث اذ لو ثبت لبلغهم وبلغهم لاحتجوا به **قوله**
 هذه الآثار وهي ما ذكره الطحاوي في كتابه **قوله** لشيئ متعلق لقوله اصلا
 على ما هو المنصور من انه يتسع في الظروف وما لا يتسع في غيرها وقوله
 منها بيان لشيئ صفته اي كما في منها **قوله** حمل على السياسة الا ترى انه قال
 عليه السلام في المرة الخامسة فان عاد فاقتلوه ومع هذا لا قائل بالقتل
 في الخامسة كما في التشنيف **قوله** او النسخ لانه كان في الابتداء يغلط في
 الحدود ثم انتسخ ذلك باستقرار الحد كما في المنيع **قوله** جواب هذا الشرط
 قوله الا في لم يقطع هذا القول ساقط من كثير من النسخ ومحل بعد قوله
 اولم يطالب المالك وان اقتر السارق كما وقع في بعض النسخ **قوله** يده اليسرى
 قيده لانه لو كانت يده اليمنى مثلا او ناقصة الاصابع تقطع في ظاهر الرواية
 كما في البحر لان قوله تعالى فاقطعوا ايديهما اي ايمانها لا يفصل بين يمين وميمين
 ومعيبة ولانه لو كانت سليمة تقطع فالتناقض المحيية اول كما في المنيع
قوله او اصبعها سوى الابهام كما في الشروح **قوله** اورده الى مالكه
 اطلقه فتشمل الحقيقي والحكي فاذا رده الواصل المالك وان علا وان لم يكن
 في عباله لا يقطع لانه شبهة الملك فيثبت به شبهة الرد وقد فصل الحكمي
 في فتح القدير وغيره فليطلب **قوله** قبل الخصومة اراد بها الدعوى والشهادة
 او الاقرار فلو ادعى ولم يثبت ثم رده ينبغي ان لا قطع لعدم ظهورها عند
 القاضي فالمسئلة رباعية لان الرد اما ان يكون بعد الترافع الى القاضي قبل
 الدعوى او بعدها قبل الثبوت او بعده قبل القضاء او بعد الثلاثة فلا قطع
 في الارلين ويقطع الاخير من كما في البحر الرائق **قوله** او نقصت قيمته
 من النصاب قيده لانه لو نقصت عنه يقطع لان كما لها يعتبر وقت السرقة
 لا وقت القطع وهذا بلا خلاف لان نقصان عنه هلاك بعضه وهلاك الكل
 لا يسقط فالبعض والى واد بنقصان القيمة نقصان السعر ويعتبر
 كمال القيمة في الوقتين جميعا في ظاهر الرواية ذكره الكرخي وروى عن محمد

من الامر بالجسم الوجوب والمنقول
 عن الشانين واحدا انه مستحب فان
 لم يفعل لا باثم

فيه كلام على
 المولى الوافي

انه يقطع وهكذا ذكر الطحاوي انه يعتبر قيمته وقت اخراجه من الخز و هو قول زفر بن باقى الائمة الثلاثة كذا فى البدايع وفتح القدير والمنع **قوله** قبل القطع وان وجد القضا بالقطع وفي بعض النسخ قبل القبض فالصواب هو الاول **قوله** وشهد عليه شاهدان او اقر بالسرقه ولم يذكره لدخوله في المسئلة الاتية كما لا يخفى **قوله** وادعاه الى الملك احدها اطلقه والمراد قبل القطع تركه اعتمادا على ما سبق كما صرح به في المعبروات **قوله** اقول فيه بحث الخ هذا البحث وارد ان اريد تطبيق مراد الوقاية المذكور في الهداية وغيره واما ان لم يرد فكلامه اعم واشمل لبيان انه ان معنى قوله او سرق فادعى ملكه اى فادعى بعدما ثبت السرقه عليه بالبينه او باقراره صرح به في البحر وقوله او احد السارقين يحتمل هذين الوجهين ايضا فحصل من التعيم فائدتان تأثير دعوى الملك في الدرئ في صورتي اقراره السرقه وانباتها بالبينه عليه وعدم اختلاف الحكم في الصورتين المذكورتين اذا كان السارق اثنين او اكثر وعبارة المصنف لم يشتمل ما اذا سرقا وشهد عليهما شاهدان بالسرقه فادعى احدهما الملك وان شمل ما اذا اقر بالسرقه فادعى ملكه على ما انتهت عليه فظهر ان ما اختاره صاحب الوقاية اشمل واحسن كما لا يخفى العلم عندنا **قوله** قطع الحاضر وكذا اذا اقر بسرقة مع فلان الغائب قطع الحاضر كافي ففتح القدير **قوله** الشبهة نصب على انه معول دعوى وقوله شبهة الشبهة خبران **قوله** كاب وروى الخ اى بالكان لا اذ يد حافظه ليس بمجسر فيما ذكر ومتولى لوقف كذلك كافي ففتح القدير **قوله** وصاحب ربواصورته باع رجل عشرة دراهم بعشرين درهما وقبضها فجاء سارق نسرق العشرين منه يقطع السارق بمحضومته عند علمائنا الثلاثة لان هذا المال في يده بمنزلة المعصوب اذا اشترى فاسدا بمنزلة الجواب فيه كالجواب في المعصوب وذكر صواب الربوا ولم يذكر العاقد الاخر المعطى الربوا لانه بالتسليم لم يبق له له ملك ولا يد فلا يكون له ولا ية الخصومة كما في النهاية والدرية **قوله** وخصومة المالك ايضا من سرق منهم اطلقه فاقضى انه يقطع بطلب الراهن وان كان المرتهن غائبا كما في الجامع الصغير وفي رواية ابن سماعة عن محمد انه لا يقطع بطلبه في غيبة المرتهن بل لابد من حضرة كافي البحر الرائق والمصنف اختار رواية الجامع وهو ظاهر الرواية **قوله** مفعول خصومة ويجوز ان يكون قائم مقام فاعل قطع على ان يكون وجهها آخر ويجعل ما قدره المصنف في شرحه من قوله السارق على مجرد تصوير المسئلة السابقة وقد سبق نظيره في باب سجود السهو **قوله** بان يقول متعلق بقوله ان يخاصموا كما ان قوله لاستردادها وقوله اصاله لا ياتية متعلق به **قوله** اذا السارق الاول ليس بمالك الخ ولكن له ولا ية الخصومة في الاسترداد في رواية الحاجة اذ الرد واجب عليه وفي رواية ليس له ذلك لان يده ليست يدهما ولا يدا مائة ولا ملك والرد منه ليس باولى منه الى المالك والوجه اذا ظهر هذا الحال عند القاضي يردّه

فيه كلام على المصنف

من الثاني الى المالك ان كان حاضرا والا حفظه كما يحفظ اموال الغيب لظهور بناءة كل من السارقين كافي ففتح القدير **قوله** بخلاف ما اذا سرق الى الثاني من الاول قبل القطع وكذا بعد ما درا عن الاول القطع بشبهة كافي ففتح القدير **قوله** حيث يكون له اى للسارق الاول ولرب المال القطع يعنى يقطع يد السارق الثاني بمحضومة احدها **قوله** وقطع عبد اطلقه فشمّل المأذون والمجور خلافا لمحمد في الثاني والطلق القطع فشمّل ما اذا صدقه المولى في اقراره او كذب بخلافنا لفرق في الثاني كافي المنع **قوله** اقر بسرقة سواء كانت قائمة او مستهلكة كافي البحر وشاربا لقرار الى انها لو ثبتت عليه بالبينه فانه يقطع بالاولى كافي الذخيرة ولكن يشترط حضرة المولى عند اقامة البينة عند المجنونة ومحمد وقال ابو يوسف ليست بشرط واما حضرة عند الاقرار بالسرقه وبسائر الحدود فليست بشرط اتفاقا كما في شرح الطحاوي **قوله** والتكليف اى انما يتحقق الخ يريد به ان التكليف انما يتوجه الى العبد او لا من حيث انه آدى ثم يتوجه اليه من حيث انه مال فيكون هذا بطريق التعدية والتبعية فلا يعتبر تضرر المولى لكونه بالتبعية **قوله** ان يبقى ردة اطلق البقاء فشمّل بقاء في يد السارق او في يد غيره ولو اشتراه من السارق فانه يرد الى المالك لبقائه على ملك المالك كافي الشرح وذكر في الايضاح قال ابو خنيفة لا يحمل للسارق الانتفاع به بوجه من الوجوه لانه على ملك المسروق منه وكذا لو خا طه قيصا لا يحمل الانتفاع كذا في فتح القدير والبحر **قوله** والا لا يضمن هذا في القضاء واما ديانة فيبغى باء القيمة للمعصوب الخسران والنقصان للمالك من جهة السارق كافي فتح القدير هذا اذا كان بعد القطع اما قبل القطع فان قال المالك انا اضمنه لا يقطع وان قال اختار القطع بقطع ولا يضمن كافي لانه في الاول تضمن رجوعه عن دعوى السرقه الى دعوى المالك **قوله** وان ا تلف اى بعد القطع او قبله كافي المجتبى وذكر فيه ايضا انه لو قطع السارق ثم استهلك السرقه غيره لم يضمن لاحد وكذا لو هلك في يد المشتري منه او الموهوب له ولو استهلكه فللمالك تعينه انتهى وذكر في البدايع انه لو استهلكه رجل آخر يضمنه المالك لان العصمة انما سقطت في حق السارق لاقى حق غيره فيضمن انتهى اقول هذا يرى صوابا لان آخر كلام المجتبى بغير عموم قوله غيره كما لا يخفى **قوله** يعنى ان سرق الخ وعلى هذا الخلاف اذا سرق النصب من واحد من اركانها في البعض اى بعض النصب فقطع لا يضمن باقي النصب عند الامام خلافا لهما كما في التشنيف وغيره وعبارة المتن بشمل هذه الصورة ايضا كما لا يخفى **قوله** ولا اى لا يضمن ايضا فاطح يسار اى رش اليسار سواء كان قطع عدا او خطأ وهو المراد من الاطلاق هذا عند المجنونة وقالوا لا يضمن ان كان عدا وقال زفر يضمن في العدا والخطا وهو القياس واطلق القاطع فشمّل الحد والمأثور وغيره وهو الصحيح كافي البحر **قوله** من امر يقطع يمينه قيد بالامر لانه قطع قبل الامر والقضاء وجبا لقصاص في العدا والدية في الخطا اتفاقا ويسقط القطع عن السارق

فيه كلام على المجتبى

اسم الفاعل اذا اضيف يحتمل ان يكون بمعنى الماضي او غيره وذك الغرض اعم من ان يكون مالا او استقبالا ولكن الحال راجح باحتماله بلماضي فيتحقق كونه بمعنى الماضي او الحال فنحن الاقرار بالسرقة في امدتها بقطع واما اذا لم يضاف يحتمل ان يكون بمعنى الحال والاستقبال من غير فرق فلا يحمل على الحال بالا احتمال بل يحمل على الاستقبال واما المحدث كما هو اللائق وهذا التحقيق يوفق بين ما في البحر الرائق وما في الصحاح العلم عند الملك الفتح لمحرمه العصر

اسم فاعل مضارع براديه الحال واسم فاعل غير مضارع براديه الاستقبال

وهذا اول ما في الصحاح من انه يقال نسوة حواج بيت الله بالاضافة اذا كن قد حججن وان لم يكن قد حججن قلت حواج بيت الله تنصب البيت انتهى لان هذا يقتضي كونه اسم الفاعل بمعنى الماضي عند الاضافة وذا يقتضي الاضافة المعنوية مطلقا واما اسم الفاعل شتر بينهما وبين المفعول تدبر العلم عنده تعالى

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على صاحب البحر الرائق

قاعدة جيدة

وقضاء القاضي بالقطع كما في البحر الرائق ولذلك لم يذكره المصنف ولكن اللائق ان يقال قضى بدل امر وقيد باليمين لان الحاكم لو اطلق وقال اقطع يده ولم يعين اليمين فلا ضمان على القاطع اتفاقا لانه فعل ما امره من قطع اليد كما في التشنيف وغيره وقيد بعدم الضمان لانه يعزرا اذا كان عبدا كما في فتح القدير **قوله** ككونه عدة لانه على الاستقبال والاول على الحال كما في البحر الرائق **قوله** وانقص قيمته اي عن النصاب بسبب الشق **قوله** فظهر ان القيد الثاني وهو قوله يساوي العشرة وانت خير بان كمال النصاب معتبر في وقت الاخذ وفي وقت القطع وقد سبق ولا حاجة الى التصریح هنا والمسئلة المذكورة هنا خلافة حيث ان شق المسروق في حوزة يسقط القطع عند ابن يوسف ولا يسقط عندها واكتفى في الوقاية ولكن بما يتعرض الى محل الخلاف اخذ الى طريق الاجاز كما هو دأبها كما لا يخفى **قوله** لا اي لا يقطع من سرق الى قيد بعدم القطع لانه يضمن قيمتها فالمسروق منك في البحر **قوله** فقطع اشار بقاء التعقيب الى انه لو صبغه بعد القطع بترده لان الشركة بعد القطع لا تسقط القطع كما لو باع المالك بعض الثوب من السارق كما في الاختيار وكلام محمد رحمه الله لا ينافيه فانه قال سرق الثوب فقطع يده وقد صبغ الثوب اجر يؤخذ منه الثوب لان المعنى وقد وجد الثوب حين القطع مبسوغا وهو المتبادر كما لا يخفى **قوله** احق بالترجيح لان الترجيح بالوجود ترجيح ذاتي وبالاصالة والتبعة ترجيح مالي والذاتي مقدم على المالي لسبقه كما في المنيع **قوله** ردة على المسروق اي مجازا كما في التشنيف **قوله** سرق في ولاية سلطان اراد به السلطان الاعظم ومن له منعة مستقلة ولذلك قال في البدايع وغيره ان التجار والاسارى من اهل الاسلام اذا سرق في دار الحرب بعضهم من بعض نصابا ثم خرجوا الى دار الاسلام فاخذ السارق لا يقطععه الامام لانه لا يد للامام على دار الحرب وكذا تجار اهل العدل في معسكر اهل البغي والاسارى في ايديهم اذا سرق بعضهم من بعضهم خرجوا الى اهل العدل فاخذ السارق لم يقطععه الامام لان السرقة وجدت في موضع لا يد للامام فلم تنعقد موجبة للعقد فلا يستوفى في دار الاسلام والعدل **باب قطع الطريق** **قوله** من قصده والقصد بتحقيق بوقوفه على الطريق وبأن اخذ اهل الطريق كما في المنيع والبحر **قوله** اي قطع الطريق اي اخذ المارة كما في فتح القدير وذكر في المنيع ان ركن قطع الطريق هو الخروج على المارة لاجل اخذ المال على سبيل المغالبة على وجه يمتنع المارة عن المرور وينقطع الطريق انتهى **قوله** معصوما لفظ التذكير مع عموم من بناء على الغالب حتى لو كان قاطع الطريق امرأة لا فرق في اقامته الاحكام عليها سواء كان معمارا او لا وعند ابن يوسف لا يقيم عليها حد لو معمارا ولو باشرت القتل واخذ المال كما في البرجندی وسبب **قوله** ففي اقامته الحد عليه خلاف اما وجه اقامته الحد لوجوب ركن قطع الطريق فيه واما وجه عدم اقامته لانه لا يخاطب بالشرائح **قوله** متعلق بالضيم البارز الى قبل التعلق

بالضيم جاز

فيه نوع كلام على المصنف وكلام على الوافي حيث لم يبين المقصود

فيه كلام على الوافي

بالضيم جاز اذا كان راجعا الى المعنى الفعلي كما قال في معنى اللبيب في مثل قولهم البياض في الثلج اشده منه في القطن ان في القطن متعلق بالضيم في هذا قول العامل هو معنى الفعل المستفاد من الضيم الرابع الى المصدر لان الضيم كما يتبادر منه لان الضيم لا يعمل ولورجح الى المصدر صرح به المولى عمام الدين هذه قاعدة جيدة وافادة لطيفة وعليه قول تاج الشريعة وغيره في باب التميم وهو لمحدث وفي كتاب الحدود وهو لمحدث تدبر **قوله** حتى لو قطع على مستأمن لم يقل قصده لانه لما صرح بان على متعلق بالقطع الكفى عنه بالضيم ناسب تصريح المتعلق فيما يكون زيلار تفرعاه وليس فيه تكفيك محل لان التبادر من قوله قطع الطريق ان ضيم قطعه راجع الى الطريق لا غير بل لا يقال مثل هذا تفكيكا كما لا يخفى **قوله** فاخذ اي مسك طلقة فمثل ما اذا كان باذن الامام او لا كما في البحر **قوله** بعد التعزير اي الادنى كما في المنيع **قوله** بل بان يظهر الخ يريد به ان التوبة الحقيقية متعلقة بالقلب لا مجرد القول ولكن حصولها امارات ظاهرة وذلك غاية الحبس ولذلك قال في شرح البرجندی فان لم يظهر فيه سيما الصالحين يترك حتى يموت في الحبس **قوله** مالا اطلقه فمثل ما كان ملكا للمارة اذا كان امانة فيه او مضونا عليه اما لو لم يكن يده مبيعة كيد السارق لاخذ على قاطع الطريق كما لا يخفى على السارق على ما مر في السرقة كما في المنيع **قوله** ونصيب كل منه مبتداء خبر نصاب والجملة حالية اي والشرط ان يحصل لكل واحد من القاطع نصاب كامل او قيمة نصاب كامل وهو عشرة دراهم حتى لو كان اقل من ذلك لا حد عليه صرح به في الشرح **قوله** قتل هذا اشار به الى انه لو لم يشترط في القتل ان يكون موجبا للقصاص من مباشرة الكل والالة لانه وجب في مقابلة الجناية على حق الله تعالى بجمار بته والقاتل والعين فيه سواء فيقتل الكل وان وجد القتل من احدهم وسواء كان القتل بسيف او حجر او شجر او نحوها كما في المجتبى وغيره **قوله** لا قصاصا ردة به الشانعي فان عنده قتل قصاصا لان الواجب قتل بازاء قتل ولكن لم يقل يجوز عفو لانه قصاص فيه معنى الحد فلا يعف عفو بل عدم جواز العفو فيه يجمع عليه صرح به في شرح القدر من الكتب الشافعية **قوله** بلا قطع ثم قتل او صلب وجه هذا ان الامام معاقب على ما نطق به النص في حق قاطع الطريق القاتل والاخذ ان شاء قطعه ثم قتله مقطوعا او صلبه مقطوعا وان شاء قتله ابتداء من غير قطع او صلبه جازا هذا هو المصحح في الشرح الا ان المصنف رحمه الله تعالى اطنب في الشرح في القتل الا ابتداء في قوله بلا قطع ثم قتل او صلب ليجنب المقابلة للوجه الاول هذا وما وجد في بعض النسخ سقوط قوله او صلب قبيل قوله في المتن ان صلب جازا فنظن النسخ كونه تكرارا فظهر ان من حكم ان قوله ثم قتل بعد قوله بلا قطع حشو لم يعمد النسخة ولم يميز الغش من السمين لمحق **قوله** او صلب التخييس بين الصلب وتركه ظاهرا الرواية وعن ابن يوسف ان الصلب لا يترك كما في المنيع **قوله** او صلب جازا هو ظاهر الرواية وهو الاصح كما في المجتبى وهو الصحيح كما في المنيع

اراد بالسمين النسخة الصحيحة وبالغت النسخة السقيمة

وعن الطحاوي انه يقتل ثم يصلب كما في الهداية وغيره **قوله** والاصل فيه اي
 فيما ذكره المصنف من الوجوه حبسا كان او قطعاً او قتلاً او صلبا مع قطع ويصح
قوله اولياء الله انما قدر المضائق هكذا لاقتضاها ظاهر قوله تعالى يماربون
 الله ويدخل الذين في هذا الحكم بالتبع كونهن في عهد اولياء الله تعالى **قوله**
 والمراد به التوزيع على الاحوال او توزيع الاجزىة الاربعة على الجنابات
 الاربعة كل جزء بمقابلة جنابة الاغظظ بالاغظظ والاخف بالاخف فيستحيل
 ان يعاقب باخف الانواع عند غلظ الجنابة وباعظظها عند اخفها الماحصل
 ان حكم الآية التوزيع والترتيب دون التخيير وباقي التفصيل في احكام
 القرآن والتأويلات **قوله** لا التخيير كما قال مالك يعني المذهب عنده
 اذا اخذ الممارب بالسبيل فالامام مخير في اقامة الحدود التي
 امرها الله تعالى قتل الممارب او لم يقتل اخذ ما لا اولم ياخذ ان شاء الامام
 قتله وان شاء قطعه من خلاف وان شاء نفاه ونفيه جسده حتى يظهر
 توبته وان لم يقدر على الممارب حتى ياتيه تاباً وضع عنه حد المماربة القتل
 والقطع والنفى واخذ لحقوق الناس كما في احكام القرآن **قوله** متشبها
 بظاهرها ودفعه ان او انما يجري على ظاهرها اذا كان سبب الوجوب
 واحداً كما في كفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة جزاء العبد اذا لوجه
 للعمل بخلاف التخيير الا هذا واما اذا كان الذي اضيف اليه الاحكام مختلفاً
 او متشعباً فلا يجري على ظاهرها بل يخرج يخرج بيان الحكم لكل في نفسه كما في
 قوله تعالى قلنا يا ابا القريظين اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنا قلنا
 لمن ظلم والحسن لمن آمن وعليه قوله تعالى كونوا هودا او نصارى اي
 قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فكلمة التوقيف
 الاجمال في قالوا كما في المنع والبدايع **قوله** ثبت ذلك اي التوزيع على
 الاحوال **قوله** رد اي معينا **قوله** حتى اذا زل اقداسهم اي انهزموا
 انما زوا اي اجتمع الباقون معهم **قوله** وان جرح واخذ المال اراد به
 النصاب كما هو المراد فيما سبق واما اذا اخذ ما دونه وجرح فهو دغل
 تحت قوله وان جرح فقط وكذا اذا اخذ ما لا يقطع فيه من الاشياء
 المتسارع اليها الفساد كما في البحر **قوله** وان جرح فقط اعترض عليه
 بان مجرد الاخافة بوجوب الحد فكيف يمنع مع الزيادة فينبغي ان يجب
 حد الاخافة اقول ليس في صورة الاخافة حد بل فيها تعزير وحبس
 الى انه يتوب وهذا ليس بمحد وانما شرع ذلك في مجرد الاثامة لئلا يخلو
 سبيله فجاءنا بعد ما شرته شكرا وهذا وجد القصاص والارش وكلاهما
 لان اوليس لما نفع الجمع فيكون جزاء ما ارتكبه هذا بناء على ظاهر كلام
 المصنف وكذا كلام الهداية وشرحه وذكر في البدايع ان قاطع الطريق
 لو اخاف قوما وجرح يجب القصاص فيما امكن والارش في غيره فيودع
 في السجن وهذا الحبس وجب عليه تعزيرا لاحدا والتعزير لا يدخل
 فيه الجرامة بخلاف القطع او القتل وانت خبير بان ما في البدايع هو المراد
 في كلام المصنف وغيره بل تركه التعرض لمن قبيل الاكتفاء بما سبق ولانه

والمبادىء من عبارة المتن التخيير
 ومن ذلك عبرت في الشرح بالمشية
 تبعاً لسد الشريعة واللازم
 على الامام ان يجعل بالتوزيع
 تدبر

قاعدة جيدة ٣

ذكر هذا الاعتراض المولى
 عبد الوان وابواب عنه
 ٣

فيه كلام على المولى
 الوان
 ٣

لا يلزم من نفي الحد نفي التعزير كما لا يخفى وقول من قال هذا الحبس والتعزير
 جزاء من اخذ قبل ان يأخذ مالا ويقتل نفساً سواء وجد منه الاخافة او لم يوجد
 ليس بلائاً لان وجدان الاخافة لا بد منه في هذا الجزاء صريح في فتح القدير
 وغيره اذا اخافة او لم يرتبة حال قطع الطريق فاذا لم يوجد ذلك ايضا
 فلا يكون قاطع طريق كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** او قتل عمداً بمحديدة
 قيد بها وان كان الظاهر مما سبق التحميم لان الجرح والعصا كالسيف في هذا
 الباب لما انه لما سقط الحد هنا فوض الجرح الى الولي وهو القصاص اي
 القود او العفوج لا بد وان يكون قتل بمحديدة ونحوه لان القصاص
 لا يجب الا به ونحوه عند البيهقي كما في فتح القدير مع ضم قبض القصاص للتخيير
قوله واخذ المال قيديه وبالقيل لان لو لم ياخذ المال ولم يقتل فتوبته
 الندم على ما فعل والعزم على ترك مثله في المستقبل وهو ان ياتي الامام
 عن طوع واختيار ويظهر التوبة عنده فيسقط عنه الحبس لان الحبس
 للتوبة وقد تاب فلا معنى للحبس كذا في المنع **قوله** او كان منهم او بعضهم
 غير مكلف سواء باشر القتل او الاخذ او لم يباشر اما لو باشره فلا حد لاحد
 بالاجماع واما لو لم يباشر كذلك لاحد لاحد في قول البيهقي ومحمد كما في
 المنع والتشنيف **قوله** او ذرهم محرم من المارة سواء كان المال
 المأخوذ ذرى رحم محرم او مشتركاً بينه وبين غيره من المارة او لم يكن وهو
 الصحيح كما في المنع والبحر **قوله** او بين مصرين وكذا بين قرينتين وتجارتهما
 بحيث يتصل عمران احدهما بالآخرى كما في فتح القدير قوله ليس فيها حد
 هذا اذا لم يقض الجرح الى القتل اما اذا انقضى اليه فينبغي ان يجب الحد
 كما في البحر الرائق **قوله** فللولي اي ولي الحق وهو المتبادر من عبارة
 الهداية وهو المرحوم هنا وارثه في صور القود وايضا كل مكلف ولي
 نفسه وشارب اللام الى ان له العفو كما في صور القود كما لا يخفى **قوله**
 اي للمولى القود ان كان القتل بسلاح وان كان بعصا او حجر فعلى عاقلته
 الدية كما في المنع وهذا يقتضي ان يقيد قوله قتل عمداً بقوله بمحديدة
 كما ترى **قوله** وعن ابي يوسف انهم لم يذكروا في الاختيار وتبعه المصنف
 وقال في المنع وعن ابي يوسف في مصر وفيها بين القرى ان قطعوا
 بالسلاح حدوا وان قطعوا بالحجر او خشب نهارا لا يحدون وان كانت
 ليلا يحدون لان السلاح لا يثبت فلا يلحقه الغوث ولا فرق بين
 الليل والنهار واما الحجر والخشب فيثبت فيذكره الغوث بالنهار فلا
 يحدون ويعمل الغوث بالليل لا فرق فيها بين الحديد وغيره انتهى
 وهكذا في فتح القدير وقال في شرح الطحاوي الفتوى على قول ابي
 يوسف **قوله** بكسر النون والخاء محجمة معناه عصره الملق **قوله** ومن
 اعتاده الحد قيديه لانه لو خنق مرة واحدة فلا قتل عند الامام وانما يجب
 الدية على عاقلته كما في البحر **قوله** به اي باعتباره وتعذره
قوله لم تقتل اي المرأة وقتل الرجال هذا عند ابي يوسف وقال
 محمد رحمه الله يقام الحد عليها ولا يقام عليهم وفي رواية ابن سماعه عن محمد

اي كما لم يوجد اخذ المال والقتل
 صف

فيه كلام على الوان
 ٣

عن ابى حنيفة انه يدرك الحد عنهم جميعا لجعل المرأة كالصبي ذكره هشام في نوادر
 وذكر الكمال المحقق ان ظاهر الرواية وهو اختيار الطحاوي ان المرأة في حكم قطع
 الطريق كالرجل لان الواجب قتل وقطع وهو كالرجل في جريان كل منهما عليها
 عند تحقق السبب منها وما ذكره المصنف من قول ابى يوسف يختار الكوفي شيئا
 ان كان ظاهر الرواية بما لا يزيد عليه مع تضعيف سند غير ظاهر الرواية
 في فتح القدير وقد عرفت غير مرة اذا اختلف الصحيح فالرجحان لظاهر
 الرواية فظهر ان ما اختاره المصنف غير قوي العلم عنده **قوله** عشر
 نسوة لهذه المسئلة المذكورة في التوازل وبناء على غير ظاهر الرواية
 وانما تلتن اي قساما يقتلن والتمان لاخذ من المال كما في فتح القدير وقد
 عرفت ان المختار المنصور يقتلن حدا من غير ضمان المال كما لا يخفى **كتاب**
الاشربة **قوله** لا يخفى وجه مناسبتها لكتاب الحدود لان حد الشرب
 ناش من بعض الاشربة وانما لم يجعل باب حد الشرب من هذا الكتاب لان
 كونه من ابواب الحدود والنسب وانما لم يؤخر حد الشرب على السرقة بتقديم
 هذا الكتاب عليها لان جريمة الشارب متيقن بها بخلاف جريمة القاذي فلذلك
 قدم حد الشرب على حد القذف ولا مناسبة لتأخره عن باب التعزير وايضا
 تقديم هذا الكتاب كما لم يناسب تأخير باب حد الشرب عن حد السرقة
 كما لا يخفى فظهر ان الانسب ما اختاره المصنف وان خفي على بعض **قوله**
 وهو جمع شراب وامانة الكتاب الى الاعيان مجاز هنا اي كتاب حكم الاشربة
 من الخمر والحمة وكون بعضها نجاسة غليظة وعدم جواز البيع وضمان
 المثلث وعدمه ونحوها اذ الفقه يبحث عن افعال المكلفين وهذا التوجيه
 اشمل من توجيه شرب الاشربة لان في الكتاب بياناً لغير الشرب ايضا
 كما لا يخفى **قوله** وشرعا مانع بسكر يعني في عرف الفقهاء ما حرم من
 المانع او اختلف في حرمة بشرط كونه مسكرا فلا يرد قوله تعالى وسقيهم
 ربهم شرابا طهورا **قوله** اعلم ان جميع ما يستخرج اى غالبا او ما عدا
 الاربعة لمحقق بها وهو من الفواكه اجماعا وتوت ونحوها ومن غيرها
 العسل والفايد والالبان ونحوها او لمحق بالجوب لما في المنع من
 ان المتخذ من الجوب والفواكه وغيرها غير الثلاثة السابقة واحكاما
 وان اختلف اسماء وربما ينتهي الى احد عشر اسما والثلاثة بتنوع الى عشرة
 انواع لكل نوع اسم فالجميع احدى وعشرون وباقى التفصيل في المنع وغيره
قوله حرم الخمر انما حرم على هذه الامة فانها مكرمة باشتياؤها الخيرية
 وصفاء العقل وصفاء الفكر فكان صلاحهم في حرمة الخمر قليلها وكثيرها
 وهذا فضل من الله تعالى على هذه الامة ببركة نبينا صلى الله عليه وسلم
 واني فضل اعظم من حفظ العقل كما في التشنيف **قوله** وان قلت لانه
 نجس العين بالنسب فلا فرق بين قليله وكثيره ولان قليله يفتى الى كثيره
 فيكون محرما كالكثر واجتمعت الامة على حرمتها والدليل قطعي ولذلك
 مكروا بكفر من انكر حرمة عينها وزعم ان الحرام هو السكر منها كما في البرجدي
 والمنع **قوله** وهي التي بكسر النون اي غير النسيج **قوله** من ماء العنب

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على المصنف والرواني

فيه كلام على الرواني

على كتاب السرقة لم يناسب لانها من جملة الحدود

فيه كلام على بعض الشارحين

مدح الامة المرحومة

اطلقه فتشمل ما خرج من العنب بلا تكلف وما خرج بعصر وصب ما كما هو قول
 اكثر المشايخ وقال بعضهم الثاني بمنزلة النقيع كما في الفتاوى المنصورية
قوله وقيل كل مسكر خرج قال به بعض الناس وبه قال الشافعي ومالك واجد
 والظاهرية حتى حرم قليله وكثيره كالحمر كما في المنع **قوله** لمخامرة العقل اي
 لستره اياه **قوله** قلنا لا يكون الخمر اسماء للتي من ماء العنب اذا صار مسكرا
 حقيقة با تفاق اهل اللغة وغيره سواء كان من ماء العنب وغيره اسم على حدة
 فيصير هذا الاسم لغيره مجازا لان الترادف خلاف الاصل وقد اريدت الحقيقة
 فينظر المجاز كما في المنع **قوله** فان القارورة الخ وان الا بلى اسم فرس
 احد شقيه بياض والاخر اسود ولا يسمى به ثوب اجتمع فيه بياض وسواد
 واكثره اكثر من يحصى والحاصل ان القياس لا يجري في الملغية وان وجه التسمية
 لا يقدح وهذا حاصل مراد المصنف ايضا **قوله** ثم القذف بالزبد بشرط عنده
 قبل هذا الاختلاف في وجود الحد احتياطا واما حرمة الشرب فيجوز الاشتداد
 احتياطا ايضا بالافتقار كما في المصنف وغيره **قوله** وعندهما اذا اشتد الخ
 واخذ الشيخ الامام ابو حفص الكبير بقولهما كما في الخائنة وشيخ الاسلام
 خواهرزاده اخذ بقولهما دفعا لتجاسر العوام فانهم اذا علموا انه لا يحد
 قبل قذف الزبد يقعون في الفساد كما في التشنيف **قوله** كذا الطلاء انما سمي
 به لقول عمر رضي الله عنه ما شبهها بطلاء البعير وهو القطران الذي يطل
 به البعير اذا كان به جرب وهو يشبهه كما في التشنيف ولا شك ان الاشربة
 المذكورة من ابا ذق والمصنف والطلاء يحصل لها غلظ بالطبخ وان كان بعضها
 اغلظ من بعض وهذا المعنى شامل للمثلث ايضا بل صرح بان الطلاء اسم
 المثلث لكن الفقهاء ارادوا به ما سوى المثلث من الاشربة المسكرة
 المطبوخة المأخوذة من العنب كما في الجندی فظهر وجه اختيار المصنف معنى
 الطلاء فيما ذكره وظهر ايضا ان ما روي من اطلاق الطلاء على ما ذهب ثلثاه
 انما هو بناء على المعنى الشامل فلا وجه لتصويب الربيعي عليه الرحمة المشعر
 لخطا والمقابل بجرح صحة هذا الاطلاق كما لا يخفى **قوله** وغلظا بضم اللام
 وروي المعلى عن ابى يوسف ان نجاسة الطلاء خفيفة كما في الخائنة والفتوى
 على انه نجس نجاسة غليظة كما في المنصورية **قوله** وعندهما يكفي الاشتداد
 كما في الخمر وهو المختار لما سبق كما في البرجدي **قوله** فيكفر يستعملها اشار
 به الى ان مستعمل الثلاثة الباقية لا يكفر لان حرمتها اجتهادية كما في البرجدي
قوله ولم يضمن متلفها قيد بعدم الضمان وهل يباح اتلافها قال بجحد الائمة
 السرخسي قبل يباح والاصح انه لا يباح الاتلاف الا لغرض صحيح بانه
 لو تركت عنده بقر بها غالبا اما لو كانت عند صالح لا يباح الاتلاف لانها
 مملوكة وفي بقائها مائدة فائدة وهي التحليل انتهى **قوله** المثلث العنب
 قيد بالعنب لان نقيع التمر والمذيب لا يشترط لهما الا ادنى طبخة
 كما سيحكي **قوله** وعند محمد الخ ومحمد شارب اذا شكر منه ويقع طلاقه
 اذا سكر منه كما في اشربة الحمة السالفة وهذا هو الاصح كما في المنع
 وفي واقعات المحسام الشهيد وبه تأخذ وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله

فيه كلام على الزبلي وفيه نوع كلام على المصنف حيث ترك الجواب والتوفيق

في تنبيه الغافلين والمذهب الصحيح الذي عليه الفتوى ان كل مسكر حرام وادعى
 الاجماع عليه وذكر الامام العتابي ان ابا حنيفة لم يشرب الخمر في عمر قط
 وانما حكم بحمله هذا عن مخالفة الصحابة كما في البرجندى وترك القباس
 تقليد الهم كما هو مذهبه كما في الاصول **قوله** وحل الخليلان انما ذكره
 مع ذكر نبذ التمر والذبيب مطبوخا ردا على من زعم من اصحاب الطوهر
 انه لا يحل شرب الخليلين وان كان حلوا لما وقع في الحديث من النهي عن
 الخليلين والجواب عن ان النهي كان في زمان القحط فذكره الجمع بين التبعين
 كما في الكافي وغيره **قوله** وهو ان يجمع بين ماء التمر والماء وكذا اذ اجمع بين
 تمر وزبيب مطبوخا فشره بذلك لانه لو كان الخليلان من ماء العنب وماء
 التمر لا يحل بالطح مالم يذهب ثلثاه كما في الهداية **قوله** المميز بين الامور
 الحسنة والقبيحة اعترض عليه بانه لا حاجة الى هذا القول اقول بل لا بد منه
 لان السكر لا يعطل العقل بالكلية بل يعطل تمييزه ولذلك بقى السكران
 اهلا للخطاب فان قلت قلت على هذا ينبغي ان لا يبقى السكران مخاطبا لان خطاب
 من لا يفهم ولا يميز قبيح قلت ذاك امر حكى ثبت زجرا لما شرته المحرم ونبأ
 على بقاء العقل في الجملة كما في تكبير اصول البزدوى **قوله** اي حل الخمر
 الخ وذكر في القينة نقلا عن القاضي عبد الجبار خمر لم يمت وزالت مرارتها
 بالطح يحل شربها انتهى ونقل هذه المسئلة في كتابه الحاوي ثم ذكر فيه
 نقلا عن الاسرار لنجم الدين العلامة انها لا تحل ولا يوثق الطبخ فيها ولكن
 لا يجدها شاربها مالم يسكر وفي مجمع البحرين ولا يحلها الطبخ وعلى التشنيف
 بان الطبخ جعل مانعا من ثبوت الحرمة لارافعا لها بعد تقررها الا انه لو
 شرب منه مطبوخا كان حراما ومجتمعا بالسكر لا بمجرد الشرب على ما قالوا انتهى
 وأشار بقوله على ما قالوا الى ضعف عدم الحد بمجرد الشرب لما ذكره
 من العلة ولما صرح شمس الائمة السرخسي بان من شرب منه قليلا كان
 او كثيرا مجتهدا وهكذا في القاعدة وذكر في المنع ان هذا ليس بخصوص بالخمر
 بل كان من الاشربة المحرمة لو طبخ بعد الاستعداد ولو ذهب ثلثاه لم يحل
 لان الحرمة قد تقرر فلا ترفع بالطح **قوله** فظهر به ضعف ما في القينة
 كما لا يخفى **قوله** ولو كان يتحوله بعلاج وفي الخلاصة الخمر اذا دخل فيها بعض
 الخمر وبقي بعض المرارة لا يكون خلا عند ابي حنيفة حتى يذهب المرارة
 عندها لقليل الخمر وبقيت الخمر لا يضرها انما صارت الخمر فلا يظهر ما يوزنها
 من الوعاء واما اعلا وهو الذي انتقص منه الخمر فقليل يظهر تبعا وقيل
 لا يظهر لانه خمر يابس الا اذا غسل بالخل فيتخلل من ساعته فيطهر
 او ملي بخل فيطهر في الحال كما في الهداية وحكى كونه طاهرا تبعا عن جعفر
 الهندواني وله اخذ الفقيه ابو الليث واختاره صدر الشهيد في المنع
 والتشنيف **قوله** لان فيه اجزاء الخمر والانتفاع بالمحرم حرام كما
 في الهداية ويكره الاحتقان بالخمر واقطارها في الاحليل ولا يجب
 الحد وان جعل الخمر في مرقعة لم تؤكل وان عجن الدقيق بها لم يؤكل كما في
 التشنيف **كتاب الجنائيات** ابراه هذا الكتاب عقوب الحدود والاشربة

المعتبر من صاحب التقرير
 شرح التحديد

طخت الخنطة في الخمر قال ابو يوسف
 تلخ بالماء ثلاثا وتجفف كل مرة
 وكذا اللحم وقال ابو حنيفة اذا
 طخت بالخمر لا تطهر ابدا وبه
 يفتي كذا في التجنيس

هنا كلام على صاحب
 القينة

لان الحد ناش من جنابة فخذ الزنا شرع لصيانة الانساب والفرش وولد
 الزنا هالك كما لعدم مرتبه وحد الشرب شرع لصيانة العقول التي بها
 قوام النفس وحد القذف لصيانة الاعراض وحد السرقة لصيانة الاموال
 وبعض الاشربة ام الجنائيات ومنع الجنائيات فبالنظر الى معانيها اللغوية
 ناسب ان يجعل الحدود والاشربة ابوابا لها ولكن الفقهاء لما اختصوها
 بما تعلق بالنفوس والاطراف ناسب ان يفرد لها كتابا مجردا عن الحدود
 والاشربة كما فعله المصنف وغيره وهذا معنى قوله لا يخفى وجه مناسبة
 هذا الكتاب الخ **قوله** وهو فعل اي من العباد كما صرح به في بعض الشروح
 القلع والجرح **قوله** وهو فعل اي من العباد كما صرح به في بعض الشروح
قوله هو خمسة اقسام لان الاستقراء يشهدان ما يتعلق به الاحكام المذكورة
 احدى هؤلاء الاقسام كما في العناية وغيره **قوله** ثلثة اقسام وجهه
 ان القسمين الاخيرين من الخمسة اجري احدهما مجرى الخطا والاخر ليس بقتل
 مباشرة **قوله** والا فاقول انواع كثيرة الظاهر ان هذه الانواع غير
 خارجة عن الاقسام الخمسة لانه ان تعذر القاتل ضربا بالمقتول بسلاح
 او ما يجري مجراه يكون قتل عمدا وبما ليس بسلاح ولا بما يجري مجراه يكون
 شبه عمدا وان لم يتجدد بل ضربه خطأ يكون قتل خطأ او غير ذلك مما ذكرنا
 في وجه المحصر الخمسة السابقة وانما يكون هذه الانواع خارجة عن الخمسة
 السابقة من حيث الاحكام المذكورة لا من حيث الانفس ولذلك صرح
 المصنف ومجهر الشراح ان القتل انواع كثيرة والمقتولون كما لا يخفى وان
 خبير بانه لو جعل الاقسام اربعة ح فله وجه لا اتحاد حكم الخطا وما جرى
 مجراه على ما سيأتي ولذلك صرح في المنافع بانها اربعة ولم يذكر ما جرى
 مجرى الخطا تدبر العلم عنده **قوله** كما لرحم وكذا قتل المرتد كما في الشرح
قوله قتل ادمي مصدر مضاف الى المفعول **قوله** ولا يخفى الوجه التسامح
 انه لا يلزم من ضربه قصدا بغير القتل وجهه صحته انه من قبيل ذكر
 السبب وارادة المسبب وهو ان هاق الروح بقربنة المقام اقول ما اختاره
 صاحب الوقاية وعليه عامة المتون اشمل لانه اذا تعذر ان يضرب يد رجل
 فاختط فاصاب عتق ذلك الرجل فاباذا راسه وقتله فهو عتق وفيه القود
 وان اصاب عتق غيره فهو خطأ والمسئلة المذكورة في المحيط والمنتهى
 والذخيرة وسيجيئ من المصنف والتعمد في ضرب المقتول لاني قتله لان
 القتل وجد بالقصد الى ضرب المقتول لا بالقصد الى قتله كما لا يخفى
 وذكر السبب وارادة المسبب لا يبعد من التسامح فظهر به ان ما انتا
 صاحب الوقاية اولي العلم عنده **قوله** بنحو سلاح في تقرياق الاجزاء
 كلام المصنف على ان العبرة للجرح بنفسه حديد كان او غيره وهو رواية
 الطحاوي عن ابي حنيفة وهو الاصح كما في المصنفات وهو الصحيح كما في
 الايضاح ولذلك اختاره المصنف وان كان غير ظاهر الرواية **قوله**
 ونار فانها تفرق الاجزاء هذا على عبارة المصنف ظاهر داما على عبارة
 الوقاية فيستقيم اذا ضرب الجرح ووضع على عضو ادمي وصورة الالتقاء

هنا كلام على المولى
 الواني وعلى صاحب
 التكملة

الا ان الاختلاف من حيث الاحكام
 ينزلها منزلة الاختلاف من
 حيث الانفس

انما يشتملها على سبيل التغليب وفيها قصاص بل اذا التقى انسانا في تور محي
فاحترق بجيب القصاص وان لم يكن فيه نار على الصحيح كما في البر جندى **قوله**
ولذا وجب على بشر القصاص سواء قتل زيدا قبل حكم القاضي او بعده
اشار اليه بالاطلاق قوله والقود عينا فلا يأخذ ولي المقتول دية الا برضا
القاتل حتى لو ثبت على احد قتل يوجب القصاص او اقرب به وطلب ولي المقتول
الدية ولم يرضها القاتل سقط القصاص بطلبه الدية وسقطت ايضا
لعدم رضا القاتل كما في الشرح **قوله** بل الولي يختار بينه وبين اخذ الدية
لقوله عليه السلام في حديث خراعة فن قتل بعد مقاتلتي قتيلانا هله
بين خيرتين ان اجتوا قتلوا وان اجتوا اخذوا العقل كما في الشرح **قوله**
والمراد به العمد لانه اوجب في الخطاء الدية الح والسكوت في محل البيان
بيان فالظاهر ان القصاص كما لم يشترك بين العمد والخطاء لم يشترك
الدية بينهما ايضا واية حكم الخطاء اما مقارن مختص لعوم القتل او
مؤخرنا نسخ او مقيدا لطلاقه ولا يجوز ان يكون ما تمسك به الشافعي
من الخبر بيان للكتاب لان البيان انما يكون للجهل والخفي والمشترك وذا
ليس كذلك بل هو ظاهر وحكم وجوب العمل بالذي ظهر منه ولو في الحدود
والكفارات على ان القصاص ماثلة لغة والماثلة بين النفس والنفس
لا بينهما وبين المال وقد قال الله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس
وشريعة من قبلنا يلزمنا الا ان ثبتت النسخ على الفقهاء وجميع احاديث
التخيير بين القصاص والدية اخبارا ما د على ما نص عليه الفقهاء فلا ينسخ
بها الكتاب فظهر به ان ما يذهب اليه الشافعي يجعل تقدير الآية كتب عليكم
القصاص واخذ الدية وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس واخذ الدية
وذا نسخ بخبر الواحد لا اثبات حكم سكت عنه النص بخبر الواحد كما لا يخفى
على من تدرب في علم الاصول **قوله** اما في الاول الخ وانت خير بان هذا
الاتكال ساقط بالتحقيق السابق **قوله** واما في الثاني اي واما الاشكال
في الدليل الثاني وهو قول النبي عليه السلام العمد قود ظاهرا كلام المصنف
هذا على ان هذا الحديث دليل مستقل مقيد لاطلاق الآية او مختص عموم
الا انه خبر واحد ودفعه بان صاحب التكملة وعامة الشراح قد صرحوا
بان الحديث مشهور تلقته الامة بالقبول فيصح التقيد او التخصيص
قوله وان تخصيص عام الكتاب الخ وقد عرفت ان هذا العام قد خص
او قيد بكلام مستقل تطعن في خبر الواحد هذا يجوز ان يكون مختصا
له يكون مقرا لمضمونه وقول الهداية ان القتل تقيد بوصف العمدية
لقوله عليه السلام العمد قود اي موجه بناء عن قطع النظر من هذين
التخصيصين وعلى شهرة الحديث كما لا يخفى وقد عرفت ايضا ان ما تمسك
الشافعي من خبر الواحدنا نسخ لا يخص وهذا لا يجوز **قوله** بل الوجه
ان يقال الخ اعترض عليه بان الذي ذكره انما يستقيم اذا كان التخيير
بين القصاص والدية في جاني القاتل وليس كذلك فان التخيير بينهما
في جاني ولي المقتول وهذا لا يضر ذلك الارتداد كما لا يضره احتمال

سقوط الدية

ماخذ هذا المقام الاصول والمنهج
والتشنيف والاختيار وتكملة
فتح القدير
في هذا البحث كلام على
المصنف في مواضع بدر

ولم يثبت وهذه الآية ايضا مختص
عوم القتل او نسخ عموم نفس
دليل مستقل ايضا للدعي من

لان مقتضى بقاء المنصوص عليه
عند العمل بخبر الواحد وهذا ليس
كذلك كما لا يخفى

وهما اية حكم الخطاء واية ان
النفس بالنفس

العفو واحتمال الصلح بالمال انتهى ما صله ان الارتداد كما حصل عند تعيين
القصاص يحصل عند التخيير بينهما ومن هذا لم يتعرضوا الاستدلال بهذا
الوجه كما لا يخفى **قوله** الا ان يعفو وليه والولي اذا عفا عن القاتل
هل يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى ببراءة القود ولا يبرأ عن ظلمه وعداوته
كالدين اذا مات الطالب وبراءة الورثة لا يبرأ عن ظلمه المتقدم كما في
الظهيرية والتشنيف والخزانة **قوله** او يصلح ببدل وحكم الانجيل العفو
بغير بدل لا غير وحكم التورية لا عفو مطلقا بل القتل فقط فقد خفف الله
تعالى على هذه وشرع العفو بلا بدل والصلح ببدل وذكرا لكونه في مختصره
العفو عن القاتل افضل لقوله تعالى فمن تصدق به فهو كفارة له واختلف
في تاديله قال قوم هو كفارة للقاتل وقال قوم هو كفارة للعاني قال وهو
اولي التأويلين عندي كما في المنيع **قوله** بغير ما ذكرنا اطلقه فمثل ما لو قتل
رجل رجلا حتى مات فلا قصاص عند المجتهد ولكن ان اعتاد ذلك يقتل
سياسة وعندهما لودام على الحق حتى مات او دام قدرا الموت به غالبا فعليه
القصاص من الا فلا كما في المحيط والحقايق وما لو غرق انسانا في الماء فمات
اذ كان الماء قليلا مرجوا النجاة فلا قصاص بالاتفاق وان كان غليظا لا يمكن
النجاة فلا قصاص عنده لانه شبهه عمد وعندها يجيبا لقصاص لانه عمد محض
وعلى هذا الخلاف اذا التقاه من سطح او جبل او القاه في بئر فمات كما في البسيط
وما لو صاح على وجه انسان فمات فلا قود عندنا وعليه الدية وما لو اجر
انسانا سمانا ففعله الدية عندنا بخلاف ما لو اطعمه سمانا ففعله بنفسه
فلا ضمان على المطعم ولكنه يعزر ويضرب ويؤدب كما في المنيع **قوله** خلافا
لغيره والفتوى على قول المجتهد في تفسير شبه العمد كما في البدئية
والفتوى على قولهما كما في شرح المغني للمهدي نقلا عن ابي زيد الدبرسي
قوله والسلامة في اطرافه اي في اطراف الرضيع **قوله** فلم يدخل تحت
اسم الرقية ولم يعرف جوفه وسلامته **قوله** بالة جارية هكذا في النسخ
ولكن الظاهر ان يقال بالة غير جارية لتحقق معنى العمد بها في الاطراف
وعليه قوله وما دون النفس ليس كذلك اي لا يختلف باختلاف الآلة
وكذا عليه قوله لعلم رجل رجلا فكسر بعضا سنانه الخ في كتاب الديات
قبيل فصل تدبر **قوله** كرميه مسلما قيد الاسلام ليس بشرط بل المراد
كون المقتول معصوما فيشمل مسلما وذكرا ومسانا وسواء كان مسلما
اسم في دار الاسلام او في دار الحرب ما جبر اليها ولم يهاجر كما في البلاج
والتشنيف **قوله** او حريبا كما اذا التقى صف المسلمين وصف الكفرة
تقتل مسلم مسلما ظنا منه انكافره فحرقه فغلبه الكفارة والدية لا القود
لانه خطأ في القصد نقلا عن احكام القرآن للرازي وقالوا انما يجب
الدية اذا كان الصفان مختلطين واما اذا كان في صف الكفرة فلا يجب
لان الوقوف في صفهم اهدر دمه كما في التشنيف والهداية **قوله** اذ جميع
البدن محل واحد لا يبين ان الخطأ في الفعل انما يكون بالنسبة
الى محلين متغايرين كما في المنيع **قوله** فيجوز في كل منهما الخطأ الخ هكذا



ذكر الزيلعي وفيه بحث لان الخطاء اذا وقع في الفعل وقع في القصد ايضا صرح
 به في المنع فتقابل النوعين تقابل الخاص بالعام فظهر منه ان الخطاء في القصد
 يقبل الا تفرد الخطاء في الفعل لا يقبله فيظهر ان قوله بطلته سيلا في
 صورة الاجتماع ضايع لانه لو رمى آدميا فاصاب غيره من الناس يحصل
 الاجتماع اقول المحقق ان الخطاء في القصد على قسمين خطأ في قصده
 والمحل واحد وخطأ فيه والمحل متعدد متغاير وما اجتمع بالخطأ في الفعل
 انما هو القسم الثاني وانما امتياز الخطأ في القصد عن الخطأ في الفعل بالنظر
 الى القسم الاول ولذلك اردت ارباب المتون المثال من القسم الاول
 فظهر به حسن التقابل بين النوعين فظهر منه ان اطلاق ما في المنع ليس
 كما ينبغي ثم الخطأ في الفعل ان يقصد فعلا قصدا منه فعلا اخر وذا
 اعم من ان يصدر عنه فعل آخر بعد صدور الفعل المقصود اقبله ومن
 ان لا يصدر عن الفعل ما قصد اصلا وهذا ثلاثة اقسام والمثال الذي
 في المتن يشملها كما لا يخفى على ذي فطنة اذا كان الفاء في اصاب تعقيبا
 للرمى ويشمل المثالين لو كان تعقيبا لاصابة الرمي به **قوله** او الاجتماع
 عطف على قوله الانفراد هذا بناء على ان الخطأ في القصد اعم من ان يكون
 المحل فيه واحدا او متعددا وهو خلاف ما صرح في الكتب وما صرح به نفسه
 من قوله انه لم يخطأ في الفعل حيث اصاب ما قصد رمية الخطأ هو يقتضي
 وحدة المحل وفيما عده من صورة الاجتماع لم يصب الرمي ما ظننه آدميا حتى يوجد
 فيه الخطأ في القصد ويكون لقصد وطلته حكم معتبر فكيف مثالا للاجتماع
قوله او سقط من السطح اي لنا ثم وكذا سقوط من هو غير نا ثم من
 السطح على انسان فقتله وكذا من كان في يده سيف او حجر او لبنة او خشبة
 تسقط من يده على انسان فقتله ومن كان على دابة فاطرات انسانا
 فقتله فكل جرى مجرى الخطأ كونه قتلا للمعصوم من غير قصد فيترتب
 عليه احكام الخطأ كما في الوضع والخبازية **قوله** في غير ملكه الملقه ولكنه
 ينظر ان كان في غير الطريق بان كان في المفازة لاضان عليه ايضا وكان
 باذن السلطان ولو في سوق العامة لا يضمن وكذا القنطرة للعامة
 وعن ابي يوسف انه لا يضمن مطلقا لان ما كان من مصالح المسلمين كان
 الاذن به ثابتا دلالة والنائب دلالة كالثابت نصا كما في المنع **قوله** ونحو
 الخ كوضع المتاع او نصب الميزاب او بناء الدكان او صوما في الطريق
 فزلق به انسان او حيوان فهو في ذلك كله ضامن كما في المنع **قوله** والحق
 به الخطأ والسواب والحق بالخطأ **قوله** ولا ارت الا هذا والحق قتل
 الصبي والمجنون بهذا النوع فيجب الدية على عاقلتهما الا في مالهما اذا بلغت
 خمسمائة وما دونها في مالهما لانه في معنى ضمان المال كما في التشنيف وغيره
ما يوجب القود او لا يوجبه **قوله** لقوله تعال الخ بالجر والعبد
 بالعبد فيه بحث لما صرح البيضاوي وغيره بان تمسكه ليس هذه الآية
 وان قال به صاحب الكشاف ايضا والتفصيل في الحواشي **قوله** لان الشافعي
 يجب عليه ما حصل جوابه انه متى ثبت قتل الحر بالجر فالحر ان يقتل العبد

من هنا يحكم كلام على صاحب
 الاصلاح
 قوله فقتل وجه الظهور كون الجاري
 مجرى الخطأ في حكم الخطأ قوله
 والظاهر عطف على يقصد وقوله
 وان يكون عطف على ان يقصد
 قوله ولم يكن نا كما حال من قوله
 متنا وما الظاهر مستغنى عنه فيجوز
 على تأكيد وقوله قصد
 مقول له من قوله وان يكون
 متنا وما
 وهو المحقق والوضع مستله
 وما نسب الى الشافعي رضي الله
 عنه في هذا المعنى

بالحر لانه تفاوت الى نقصان فلا يمنع كما في المسلم والمستامن ومن ظن هذا
 الجواب غير دلالة النص فقلوهم **قوله** والعطف المغايرة جواب عن
 سؤال مقدر وهو انه لم لا يجوز ان يكون المراد بذى العهد وهو المسلم
 دون الذمي فاجاب عنه بان العطف يقتضي المغايرة ولا شك ان المراد
 بذى العهد الذي لانه انما يقتل بالجرى دون الذي فان جريان القصاص
 بين الذميين مجمع عليه كما في الشروح **قوله** فيكون اي المراد بالكاثر
 في قوله عليه السلام بكاثر يكون مستامنا يؤيده رواية عبد الرحمن السلمي
 ورواية ابن ماجه فانه روى عن ابن عباس انه قال لا يقتل مسلم بكافر
 جري كما في المنع **قوله** لا يجامع مستامن وروى ابن سماعة عن ابي يوسف
 وروى احمد بن عمر ان استاذ الطحاوي عن اصحابنا ان المسلم اذا قتل
 مستامنا عدا يلزم القصاص قياسا وفي الاستحسان لا يلزم لبقاء
 الشبهة السجدة لمسا في كشف اصول البرزوي **قوله** لقيام مبيع
 القتل وهو كفر الباعث للجراب وكونه من كفره دار الحرب **قوله** للجماعات
 اي جماعات النص ولوجود التساوي في المقصود وهو العصمة ولا اعتبار
 فيما دارها فنقصان الجوارح والمعا في لا يمنع الكا في النفس كما في التشنيف
 وغيره **قوله** لقوله عليه السلام لا يقاتلوا الدلوله واسم الولد
 والولد ينطلق على الكل او النص الوارد في الاب والام وادفين فوقها
 دلالة لكونهم سبيبا في وجوده وكذا الحال في الولد قال الشاعر بنونا بنوا
 بنائنا والحكمة في عدم قتل الاصل انه سبب في حيوة المقتول فلا يجوز
 ان يكون سبيبا في قتله كما في الشروح **قوله** وعبد ولده عطف على عبده
 والعصير للوالد المقدر بقرينة الولد والسيد اذ الرجل يقال له سيد
 باعتبار عبده ولده والعبد قيد اتفاق بقرينة السباق فيشمل المدبر
 والكا تب مذكرا او مؤنثا او يشملها لعمدة اطلاق العبد عليهما في الجملة
قوله لانه لا يستوجب اي السيد لنفسه القصاص على نفسه لان
 الولي نفسه هذا بالنظر الى قوله ولا سيد بعبد ومدبره ومكاتبه
 ولا ولده اي ولا يستوجب ولدا القاتل وهو الاب عليه اي على القاتل
 هذا كلام لا عبا وعليه ولكن لو قال ولا على والده لكان اخضر بقى كلام
 وهو لا حاجة الى افراد هذه المسئلة بالذكر لانها تدخل تحت قوله وليسقط
 قود نفس وما دونها ورثة على ابيه على ما سيبي تدبر **قوله** ان القصاص
 لا يثبت لهما وان اجتماعا قال في الايضاح وهو الاقرب الى الفقه رعاية
 لمحقهما وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلث سنين كما في التشنيف
قوله فاشتبه من له الحق الخ وان اجتماعا لا قصاص ايضا لان الاشتباه
 لا يزول بالاجتماع كما في المنع **قوله** فان لم يترك وارثا غير سيده ولكن
 ترك ما بقي هذا هو المراد للسيد القصاص عندا بمخيفه وابي يوسف
 وعند محمد وزفر لا قصاص له وان لم يترك وفاء فللمولى القصاص بالاجماع
 كما في الشروح **قوله** لا قود يقتل مسلم الخ انما ذكره لبيان موجبه وان سبق
 عدم القود في خطأ القصد فلا يكون تكرارا هذا **قوله** فيترفع دية

فيه كلام على الوافي
 هذا وادى ذاك الغزال فانه
 رما في سهمي مقلتيه على عه
 ولا تقتلوه اني انا عبد
 وني مذهبي لا يقتل الحر بالعبد

فيه كلام على
 المصنف

وهذا الجواب اقناعي لا الزام حيث
 تعين اعتبار المجتهد المجتهد
 في اجتهاد النوع لاني تعدد المؤثر
 ولكن بقي انه ما وجب اعتباره
 في ذاك دون ذلك فليطلب عن
 المفصلات
 هذا كلام على صدر
 التشريع

النفوس اتلثا فان قلت يجب ان ينظر الى تعدد ما هو مؤثر في الموت والسبع
والهية اثان وان لا يعتبر في ذلك كونها هدرًا باجماع ثاثير فعلهما قلت
فعلهما واحد والمعتبر في الافعال حكم مرتب عليها لا تعدد الفعل ولهذا لو
ضرب رجل رجلا ضربات وضربه آخر ضربة واحدة ولم يعلم بايها مات
ينصف الدية بينهما كما في الكرماني ايضا **قوله** شهر سيفا اي سله **قوله**
وانما وجب الخ ان لم يمكن دفع ضرره الآبه كما في ايضاح الاصلاح **قوله** كذا
اي يجب ايضا اشار به الى ان في الاشارة الى وجوب القتل بلاشئ والقيود
معتبر في المشار اليها هو شان اسم الاشارة **قوله** دون مالك اي عند
مالك **قوله** فقتله المضروب بقاد وكذا لو قتله آخر يقاد كما في الكفاية و
كما في نظهر ان المضروب ليس قيدا احترازا ولذا قال في الشرح فاذا
قتله آخر الخ وأشار به الى انه لو اضرب الشاهر من غير ضرب لا يقتل
فقاتله بقاد بالطريق الاولي كما في الشرح **قوله** لا يظهره اي لا يقتض
بجرح ظهر من هذا هو الظاهر من كلامه والمذكور في الهداية وان اصابه
بظهر الحديد اي المر فعددها يجب اي القصاص وهو رواية عن ابي حنيفة
اعتبارا منه للالة وهو الحديد وعنه انما يجب اذ جرح وهو الاصح انتهى فظهر
منه ان عدم القود ان اصابه بظهره وجرحه ليس بمردي عنه صحيح به في
الايضاح وان ما اورد المصنف في المتن غير مردى الماحصل ان فيه روايتين
وجوب الاتصاص لو اصابه بظهر المر مطلقا فاته وهو ظاهر الرواية
وجوبه ان جرح به فاته وهو غير ظاهر الرواية ومفهوم هذه عدم
الاتصاص في عدم الجرح وما اورد المصنف عدمه في الجرح وهذا ليس بمردي
اصلا ولو قال وظهره بدل قوله لا يظهره يكون على الاصح تدبر العلم عنده
تعا **قوله** ولا عود اي لا يقتض في القتل بعدد الخ نفى الاتصاص بينه
وفي غيره اشارة الى انه يجب الدية كما في الهداية وغيره **قوله** وقدا ما بالظاهر
والباطن جملة حالية وقعت مالا عن الضمير المنسوب في بنقضها **قوله** فخرجه
او لا بتضعيف الوار **قوله** او ضربه بقدر حديد الخ بكسر القاف اطلقة
تشميل ما جرحه او لا او لم يجرح فيكون مبنيا على ظاهر الرواية **قوله** او اس
الغير به عطف على قتل القاتل وضربه راجع الى قتل القاتل **قوله** وبلى
القصاص من يربث اشار به الى ان دم المقتول يورث كسائر امواله
ويستحقه من يربث من ماله ويحرم منه من يحرم من ارث ماله ويدخل
فيه الزوج والزوجة وسائر ورثته على فرض ان الله تعا ولو كان معتقا
يعتقه ولا يدخل فيه الموصلة لان ما يستحقه من ماله انما يستحقه بطريق
القصة لا بطريق الارث كما في البناء بيع والتشيف والتكلمة فيظهر منه
ان الوارث لو كان من الجماعة القتلة لا يكون وليا يدعى القصاص على
سائرهم ولا يستحق الدية ايضا لحمايه من الارث كما لا يخفى **قوله** جاز انا به
الغير منابه هذا اذا كان الموكل ماضيا وان لم يحضر وقت القود فاستيفاء
الوكيل غير جائز كما في المنع وسيجيئ **قوله** لاحتمال عفوا الغائب سيما
عند معاينة ملول العقوبة بالقاتل وقد قال الله تعا وان تعفوا اقرب

قوله قال قاضيان وفي ظاهر
الرواية المد لا مع رواية
الطحاوي كما في اكثر الكتب
وقد سبق

كتبت هذا تفهها ثم وجدت
في مختصر الوقاية وشرحه
مقبلا قبيل كتاب الديات
معه

للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم كما في الشرح والاحتمال ان يقول ذلك الغائب
في ذلك الموضع في تلك الحالة او قبلها كل حتى يثبت على الغير فاني عفوة وبرت
منه فيندرج عفوه تحتها ولا يلزم الشعور بخصوصه كما في التكملة **قوله**
ويستوفى الكبير الخ فلو كان الكبير هو الاب بان قتلت امرأة عن زوج
وابن منه كان القصاص مشترك بين الاب وابنه الصغير فللاب ان يستوفى
القصاص بالاجماع لانه لو كان كل القصاص للصغير كان للاب ان يستوفيه
فهنا ادلى وان كان الكبير اخا للصغير او نحوه فعدا بيمينته للكبير استيفائه
قبل بلوغ الصغير وقال لا لا يستوفيه حتى يبلغ الصغير ولو كان مكان الصغير
معتوه او مجنون فعلى هذا الاختلاف ايضا وان كان الكبير اجنبيا من الصغير
بان قتل عبد مشترك بين الصغير والاجنبي عبد افليس للاجنبي الاستيفاء
بالاجماع الا ان يكون للصغير اب فيستوفى ان قبل الاخ الكبير كالاب
وقبل الاورج في المنع قول ابي حنيفة وكذا في البدائع ولذا لم يتعرض المصنف
ان قوله **قوله** واحتمال العفو او الصلح من الصغير ينقطع لانه ليس
من اهل العفو حال استيفاء القصاص وتوهم عفوه بعد البلوغ شبهة
في المال وهذا لا يعتبر لان ذلك يؤدي الى سد باب القصاص كاحتمال ان
يندم وتلى الدم على قتل القاتل كما في التكملة **قوله** كما في ولاية الانكاح حيث
ثبت لكل ولي حق الانكاح فلا ينتظر الكبير الماضيا الى بلوغ الصغير
والى قول البعيد مدة السفر او مسير سنة **قوله** لا ولى له قد سبق الى
هو الوارث والمجروح من الارث ليس بولى فلو قتل احد الوارثين الآخر
وليس للمقتول وتلى سوى القاتل وقد حرم من الارث بالقتل يسقط عنه
الولاية في حقه فلولي المقتول الامام فله قتله والصلح كما لا يخفى العلم عنده
تعا **قوله** للامام قتله والقاضي بمنزلة فيه كما في الهداية **قوله** ولاية
على نفسه اي نفس المعتوه فيلزمها اي يكون وليا للمعتوه ولقربه **قوله**
ويسقط تورده نفس وما دونها قد يسقط القود لانه لا يسقط الدية بل
اذا تعدد القصاص انقلب مالا لكل الدية للولد لو منحصر واحقة منهالة
والباقية لسائر الورثة لو كان احد الورثة كما في القاعدية ويجب على القاتل
في ماله لا على عاقلة مؤجلا الى ثلث سنين كما في المنع **قوله** او قطع يدها
عذابه اذ لا قود بين ملو في ذكر وانتي فكيف ارث الابن القود والمثال
الصحيح ما لو قطع رجل عضوا من اجنبا الاخ ابنه لآتم فاته المقتول بسبب آخر
كغرق في البحر او اكل سبع ولم يتيسر له دعوى القصاص نورته اخوه وهو
ابن القاطع يسقط عنه القصاص هكذا يفهم من الماشية القاسمية **قوله**
ورثه على ابنه جملة صفة قود وقيد الاب اتفاقا وكذلك الام والجد والجدوة
من قبل الاب والام او من قبلهما بعيدا او قريبيا كما في القاعدية والهداية
قوله بان قتل ابوه اتم اي بان قتل الاب ام ابنه او زوجة ابنه او قتل
ام ابنته او زوج ابنته وكذا اذا قتل الرجل اخا ام ابنه او اختا او اباها
او اتمها او شخصها من اقربائها وهو ولية ذلك المقتول ثبت لهما القصاص
عليه ثم ماتت نورتها ابنها فقد ورثت قصاصا على ابنه فيسقط سواء كان

زيدك قاتل عمودي زيدك حقة
بلوغه او غلري صغير لري
وارا يكن قصاصه قاتل اولوري
بيان بيوريه الجواب الله اعلم
اولوري قول صحيح اوزره
كسب العفو
صورت من بوره ده صغير لرك
حقه لو لم يور زدي قصاص
ابتدر زدي كذا قاتل اولوري
بيان بيوريه الجواب الله اعلم
بيان اولندي كسب العفو
بوستان زاده شيخ الاسلام
محمد افنديك فتواي شريفة
صورتك زدي زمانلرند اوزرني
مقاله بازيلوب مقاله صاحبي
دفع اولنوب مقاله سي يوسف
اولنوب جوا بلوي صوابا بديكي
تحقيق اولنوشدر ٣

وارثا منحصرا او احد الورثة كما في المجتبى **قوله** وبموت القاتل عطف على قوله ورثته على ابيه لانه في قوة بوراثة على ابيه الملقق بموته فيشمل موته بأفة سماوية وبان قتله انسان بغير حق او بحق بان ارتد او قتل انسانا آخر فقتل به قضا ما في الكل يسقط القصاص فاذا سقط بالموت لا تجب الدية عندنا لان القصاص هو الواجب عينا وهو احد قول الشافعي كما في المنع والتشنيف **قوله** وصلحهم على مال الملقق لان الصلح عن دم العبد جائز سواء كان بدله قليلا او كثيرا من جنس الدية او من خلاف جنسها حالالا او مزجلا باجل معلوم او مجهول جهالة متفاوتة كالمصا والدياس ونحو ذلك بخلاف الصلح عن الدية على اكثر مما يجب فيه الدية فانه لا يجوز كما في المنع **قوله** وللباقي حصته من الدية في ثلث سنين ويجب في ماله لانه عهد كما في الهداية وذكر في جناية الجمع ان البقية يجب على العاقلة وعقل في شرحه بان القاتل لم يلتزم ذلك فوجب على العاقلة فصار كدية في الخطاء في كونه مالا وجب بغير قصد من القاتل وهكذا في شرح المختار وزاد فيه قوله لان الشرع ما اوجبه عليه ولم ار من الشرع من نية هذه المخالفة ولا على اصل رواية الجمع بل المذكور في الهداية هو المذكور في الجامع الصغير والمبسوط والمحيط والكا في وساثر الكتب وعليه الداراية ومثله في معاني الجمع ايضا فظهر انه هو الصحيح رواية ودراية بل هو الصواب العلم عند الملك الوهاب **قوله** ويقتل جمع بفرد الملقق ولكنه مقيد بان لا يكون فيهم من لا يقتصر وهو الاب والمولى والصبي والمجنون والمعتوه لو انفرد عليه القصاص فان وجد واحد منهم في الجمع واشترك في القتل معهم لاقتصاص على اكل عندنا خلافا للشافعي حيث يجب القصاص عنده على من وجب وهو متفق معناه في اشتراك العامد والخاطي في سقط القصاص عن العامد والتفصيل في المنع والتشنيف ثم ما يجب على الصبي والمعتوه والخاطي بجلد العاقلة وحصه الاب والمولى ساقطة وحصه الغير في ماله لان القتل عهد وقد ذكر هذا فيها ايضا وقيد في المجتبى بان اقتصاص الجمع اذا وجد من كل منهم جرح صالح لزهوق الروح واما من كان نائلا او مجزيا او معينا بنحو الامساك والاخذ فلا قصاص على هؤلاء انتهى **قوله** وان قتلهم جميعا معا في دفعة واحدة ولذلك لم يتصور الاول منهم **قوله** اولم يعرف الاول يعني لو قتلهم على التعاقب ولكن لم يعرف الاول منهم **قوله** وقبل قتلهم جميعا يعني مجتمع اولياء القتل فيقتلونهم ويقسم ديات الباقين بينهم كما في المنع يريد به ان قتلهم اياه يعدل لواحد غير معين ولا يجمع عن الدية احد من الاولياء لكن على النقصان اذ لا تؤخذ لواحد قتل القاتل وهو المراد كما لا يخفى **قوله** لان المجرود منهم الح اي من الجماعة المقتولين قتلات ميت وجد في كل منهم وفي قتل القاتل انما يوجد قتل واحد فلا يوجد المماثلة بين قتل وقتلات هذا فظهر ان لاسهوا هنا

فيه رد للعلامة الشافعي

ولامحة الى جعل المصدر مصدر فعل مجهول ايضا كما لا يخفى **قوله** وهو اي قول الشافعي هذا هو القياس **قوله** في الفصل الاول اي في قتل جماعة واحدا لكنها تركاه اي القياس للاجماع اي لاجماع الصحابة **قوله** ولنا ان كل واحد منهم اي من الاولياء قاتل اي مستوف حقه **قوله** في قتل واحد جماعة برفع جماعة لانه فاعل قتل وهو مضاف الى المفعول **قوله** وسقط حق البقية اي في القصاص وكذا في الدية وهو المراد من الاطلاق ومن التشبيه بموت القاتل كما لا يخفى **قوله** نفعنا امدها هكذا في بعض النسخ يعني بالالف وهو المرسوم في الالف المتقلبة عن الواو وكتبته على صورة الياء لان المرسوم **قوله** يقاد اي الاخر ولكن نفسه قبل القود او رثته بعده يأخذ حصته من الدية ولا يسقطها وجوب القود عليه كما في شرح الطحاوي **قوله** ما بها وجوب القصاص ويجب الدية من ماله ويسقط نصف الدية على طريق التقاض ويلزم عليه النصف الاخر كما في شرح الطحاوي **قوله** فلا شئ على فلان الح لان غايته عفو المجرع وذاجا من منه **قوله** ولا يقبل البيعة عليه هذا بالنظر الى العبد كما هو عليه سوق الكلام واما في الخطاء ونحوه مما يقتضي الدية فيعتبر من الثلث والدية ملكة لانه اهل للملك في الاموال لما جرت ولهذا لو نصب شيعة وتعقل بها صيد بعد موته فانه يملكه والورثة يملكون الدية بطريق الخلافة كما في ساثر املاك **قوله** وان عفا المجرع او الاولياء وفي المنع ان القصاص من ملك فعل في المحل ولا يتصور الفعل منه ولهذا صح عفو الوارث قبل موت المجرع وانما يصح عفو المجرع لان السبب انقذه له انتهى والمسئلة المذكورة في الاصول مفصلة في بحث الموت وسيجيئ من المصنف في اول باب شهادة القتل **قوله** لا يجب القود اشار به الى ان القود يجوز بناء على ان موجب هذا القتل القود ولا داري ظاهرا وقد يكون القود انفع ودلى القود المتولى اذ هو المتكفل لامور الوقف والظواهر ان لا تؤد بناء على ان الانفع للوقف كثيرا قيمة العبد او الصلح لو زادنا عليها ولا يجوز العفو لانه ضرر محض **قوله** ولا يقاد الا بالسيف والمراد بالقود بالسيف هو جزا الرقبة اذ فيه يتيقن القتل واما في نحو قطع اليد فلا يتيقن لاحتمال عدم السراية كما في البرجدي **قوله** اي لا تؤد يستوفي الا بالسيف ولا يجوز ان يكون معناه لا تؤد يجب الا بالسيف لان القود بغير السيف يجب بالاجماع كالقتل بالنار والسكين وغيرها فعلم ان السيف مخصوص بالاستيفاء وايضا ان الباء بدخل الى الفعل ولو كان المراد وجوب القود بالسيف لقول عليه السلام لا تؤد الا بالسيف لان عن لا تنزع الحكم عن السبب كما في قوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غنى كما في المنع **قوله** والمراد بالسيف السلاح وذكر في كشف البزدي نقلا عن الاسرار ان المقصود منه قصص السيف وقد ورد بذلك الحديث **قوله** هكذا نهت الصحابة الظاهر انه اشارة الى كون المراد من السيف السلاح ويجوز ان يشار به ايضا على سبيل البدل والشروع الى قوله اي لا تؤد يستوفي الا بالسيف ولذلك قال علي رضي الله عنه العبد السلاح

انما ثبت للورثة ابتداء لا بطريق الخلافة من الميت لان ملك القصاص

مخالف هذا المقام مذكور في حاشية في اخر فصل يتبع شرط الواقف فليطلب

واللائق ان يقال هكذا منتهى الصعوبة وهو الله عنهم حتى قال على رضى الله
 عنه العهد السلاح وقال اصحاب ابن مسعود الح كما وقع هكذا في التشنيف
قوله وانما كنى بالسيف عن السلاح لان المحل للقتال على الخصم من
 بين الاسلحة فانه لا يراد به شئ سوى القتال وهو معنى قوله عليه السلام
 بعثت بالسيف بين يدي الساعة كما في التشنيف **باب القود فيما دون**
النفس اقره عن بيان قصاص في النفس لان ما دونها جزء والجزء
 يتبع الكل فناسب التأخير **قوله** هو فيما يمكن فيه حفظ المماثلة قديمه
 اذ لو لم يمكن المماثلة لا يجب القصاص بل يجب الدية كما في البرجندى
قوله من المفصل اى الزند والمرق او الكنف في اليد وهو الكعب والركبة
 او الورك في الرجل **قوله** ولو كان يده اكبر منها لان منفعة اليد لا يختلف
 بذلك كما في الهداية **قوله** والمادون وهو ما لان من الانف وهو دون
 القصبة **قوله** ولو من قصبة فلا اى فلا يقاد وفيها حكومة عدل على
 المصالح كما في الخزانة **قوله** والاذا ن فانه اذا قطع كلها ففيها القصاص
 وان قطع بعضها ففيه ايضا القصاص ان امكن رعاية المماثلة وقيل
 للاذا ن مفاصل والرجوع في معرفة الى اهل النظر كما في الخزانة **قوله**
 وطب اى مبلول بالماء قيل اول من اهتدى الى الاقتصاص بهذا الطريق
 على رضى الله عنه حيث وقعت الحادثة في زمن عثمان رضى الله عنه وحكم
 على بخصر الصمابة من غير خلاف فيكون اجماعا كما في المنيع ولانه لا يمكن
 المماثلة الا بهذا الطريق كما في التشنيف **قوله** اى لا يقاد ويجب الدية
 ونقل عن محمد انه اذا قورعين رجل يقتل بمثله كما في الثانية والاول
 يعنى وجوب الدية دون القصاص هو الصحيح كما في البرجندى **قوله** وكل
 شجرة هي الجراحة التي في الرأس والوجه ويدخل فيه الذن واللحيان لانها
 من الوجه بالاتفاق كما في الشروح **قوله** يراعى فيه المماثلة وايضا لا
 يقتصر الا من الموضع الذي وقع فيه الفعل الاول كما في القاعدية **قوله**
 الا السن لا مكان المماثلة الثانية بالثنية والنا ب بالناب والضرس
 بالضرس والاعلى بالاعلى والاسفل بالاسفل كما في التشنيف حتى
 لا تؤخذ السن الاعلى بالاسفل ولا الاسفل بالاعلى كما في القاعدية
قوله لانه لا يقتضى التفاوت في المنفعة اى منفعة السن وهي القطع
 في الثنايا والطحن في الاضراس **قوله** فتقطع ان قطعت وفيها كما في
 وكثير من الشروح ولو قطع السن من اصله لا يقطع سنه قصاصا
 لتعدا المماثلة اذ ربما يفسد به لها تروك يبرد بالمبرد الى موضع
 اصل السن وذا معزى الى المبسوط والى شرح الطحاوى والتفاوت
 المعزى والمحصل ان النزاع اى القلع مشروع والاخذ بالمبرد
 احتياطا كما في الخلاصة والبرجندى **قوله** وتبرداى تكسر واللائق
 ان يقال اى تستحق وتنقص بالمبرد كما لا يخفى **قوله** ولا تؤد ايضا
 في طرف رجل الح بل فيه الدية كما في البرجندى **قوله** للتفاوت في القيمة
 وهي الدية لان التفاوت بين الذكر والانثى ثابت باصل الخلقة

يقال قود الشئ تقودا قطع من
 وسطه خرقا مستديرا كما يقود
 البليغ

ثلاثة مخ
 من يحد الانسان
 جمع لثمة بالتخفيف
 التقصيف اصله لثى
 والتاء في المفرد عوض
 عن الباء
 لهاة اللهمة المطبقة في اقص
 سقف الفهم والجمع اللهم

والتفاوت بين الحر والعبد طاهر واما بين العبدين فطاهر ايضا ان تقوت
 قيمتهما وان تساوت فعرفة التساوى مبنية على الظن والتخمين والمماثلة
 المشروطة شرعا لا يثبت بهذا كما لها ثلثة في الاموال الربوية عند المماثلة
 بجنسها كما في الشروح ما سلم ان التساوى في الارش شرط جريان القصاص
 فيما دون النفس عند علمائنا كما في التشنيف **قوله** وبما نفعه هي الجراحة
 التي تصل الى الجوف جوف الرأس وجوف البطن كما في الهداية وذكر في العناية
 انه هي ما يكون بين اللبة والعانة ولا يكون في العنق والحنق والفخذ
 والرخلين وذكر في الخزانة انه هي ما يصل الى الجوف من الصدر والظهر والبطن
 لانها من الجراحة النافذة وفي الانصاح هي ما تصل الى الجوف من الصدر
 والبطن والظهر والجنبين وما وصل من الرقبة الى الموضع الذي وصل
 اليه الشرا ب كان مقصرا وما فوق ذلك فليس بجائفة وانت خير بان ما
 في الهداية اعم واشمل وان يكون المراد هذا ذلك البق كما لا يخفى **قوله**
 وجب القود اى في النفس لا في الجائفة كما في البرجندى **قوله** والا فلا يقاد
 الى ان يظهر الحال وذكر في المجتبى انه لو جرحه هل يجلس حتى يبرأ قال ان
 كان جرحا يجب القصاص اذا برأ يجلس والا يستوثق مندا انتهى وانت خير
 بان الجائفة جرح يجب القصاص في النفس اذا لم يبرأ واذا برأ لا يجوز
 القصاص بجائفة فان اللائق ان يجلس الجراح الى ان يتبين الحال كما لا يخفى
قوله ولا تؤد ايضا في لسان وكذا لا تؤد ايضا في الساق والفخذ والالية
 ولحم الخدين ولحم الظهر والبطن ولا في جلد الرأس ولا في جلد اليدين
 لتعدا استيفاء المثل كما في البدايع وفي الانشيين وتدى المرأة ينبغى
 ان لا يجب القصاص فيها لانه ليس لهما مفصل معلوم فلا يمكن المماثلة
 كما في التشنيف واما حمة تدى المرأة فينبغى ان يجب القصاص فيها لان
 لها حدا معلوما فيمكن استيفاء المثل فيها كما لحشفة كما في المنيع وانما قيل ينبغى
 لانه لم يقع رواية في حكم الانشيين ولا في حكم تدى المرأة وحمة **قوله**
 ان كان القطع من الاصل الكسان والذكر كما في الشروح **قوله** للتساوى
 بينهما في الارش اذ لا فرق عندنا بين دية المسلم والذي **قوله** ان كان
 بد القاطع شلاء ذكر البد اتفاقا اذ السن ايضا وساير الاطراف التي
 يجب فيها القصاص اذ كان طرف الضارب والقاطع معيبة بتخيير المجتبى
 عليه بين اخذ الدية كاملا وبين استيفاء المحبب كما في المجتبى وقيد بيد
 القاطع اذ لو كانت اليد المقطوعة شلاء او ناقصة الاصابع وبد القاطع
 صحيحة فلا قصاص فيها كما في المنيع واطلق الخيار في الشلاء ولكن قال برهان
 الدين وصدر الشهيد رحمه الله هذا اذا كانت ما ينتفع به من التشلل
 والا فلا خيار للمجتبى عليه بل له دية بد صحيحة وعليه الفتوى كما في الخزانة
 والتشنيف والمنيع **قوله** او راس الشاج اكبر وخير ايضا لو كان راس
 المشجوع اكبر لتعدا الاستيفاء كما ملا للتعدى الى غير حقه كما في الهداية
 وغيره **قوله** بان كانت الشجرة الح وكذا اذا وقعت الشجرة في طول الرأس
 وهي تأخذ من جهة احدها الى قفاه ولا يبلغ ذلك القدر الى قفا الاخر

كما في الشرح وعليه اطلاق المتن كما لا يخفى ولم يعتبر كبر اليد وصغر هالان
 المعتبر فيها البطش ولعل الصغيرة اقوى فيه والمعتبر هنا الشين فيزداد
 بزيادة تهكها في التشنيف **قوله** بيد ذكر اليد اتفاق وكذا الرجل والاصبع
 وكذا اذا اذها سمعه او بصره او قلعا سنه او نحو ذلك من الجوارح التي
 على الواحد منها القصاص لو انفرد فلا قصاص عليها وعليها الارش
 نصفان كما في البدائع **قوله** يعني اذا قطع رجلا من هذا بيان بادنى
 مرتبة الاشتراك وكذلك ما زاد على اثنين فهو بمنزلة الاثنين فلا
 قصاص عليهم وعليهم الارش على عدد لهم بالسواء كما في المنيع **قوله** بان هذا
 سكيناً قيدا لسكين اتفاق اراد به السلاح ونحوه ويدخل فيه النشار
 لانه من جملة الاسلحة القاطعة وانما نحو السكين في القطع لان الاذها
 والابنان به كما يحصلان باثنين فلا يكون حكم الاذها بالاحدهما والابنان
 للآخر بل القطع بالاذها بالابنان انما يحصل بفعلها كما لا يخفى **قوله**
 يعني رجلين اي يميني يدي رجلين او رجلين رجلين **قوله** فلزم بالضرورة
 اعتبار مالية الاطراف في حق الباقي لهما ايضا اي كاعتبار ثبوت
 القود في الحق المستوفى لهما كيلا يبقى الخ ومن اعترض هنا وقال الاطراف
 في حكم المال على كل حال لم يصب اذ لو كان كذلك لما جرى القود فيها كما لا يخفى
قوله ولا يجب عليه التأخير ليحضر الآخر كما حد الشافعيين اذا حضر
 بقضى له بالشفقة وكل المبيع كما في المنيع **قوله** وهو الآخر متردد جملة
 حالية من قوله حق **قوله** لانه خطأ اي في الفعل لا في القصد كما ظن
 به صاحب الغاية والتحقيق قد سبق واليه اشارة كلام صاحب الهداية
 حيث جعل التمثيل والتنظير من الخطاء في الفعل وقال كان زعمي الى صيد
 فاصاب ادينا بقى هنا كلام وهو ان ذكر هذه المسئلة هنا بمجرد كونها نظيرا
 للمسئلة السابقة لان الجناية ليست بنها دون النفس **قوله** فان برى اي
 وقع برى **قوله** فكذا عنده الخ ورجح قول الامام ابن الهمام في تحريره
 وابن امير الحاج في تقريره **قوله** ويؤخذ دية النفس وهي دية كاملة
 يتحملها العاقلة **قوله** يؤخذ الدية للقطع اي لقطع البدن وهي نصف
 الدية **قوله** اي يجب دية الم قطع ودية القتل بتحمل العاقلة اداها
 في ثلث سنين في السنة الاولى ثلث الدية ثلث من الدية الكاملة
 وثلث من نصف الدية وفي السنة الثانية نصف الدية ثلث من
 الكاملة وسدس من النصف وفي الثالثة ثلث الكاملة لان الدية
 الكاملة تؤدي في ثلث سنين ونصف الدية في سنتين كما في المنيع **قوله**
 والفرق بين هذه الصورة اي كونها خطاين لا برا بينهما يريد به
 دفع سؤال مقدور وهو ان اشتراك الصورتين في عدم تخلل البر
 وان اقتصى ظاهرا اتحاد حكمهما ولكن معقولة القصاص وعدم
 معقولة الدية تفرقهما وتتم اتحاد حكمهما في ان يؤخذ بموجب
 فتلعه وقلته تدبر **قوله** صار ثمانية هذا اذا كان الجاني واحدا اما
 اذا تعدد فنحصل ثمانية صور فالمسئلة ستة عشر صورة والفرق

فيه كلام على
الواني

فيه كلام على
الواني

بين كون الجاني واحدا وكونه متعددا ان ما دون النفس في كونه متعددا
 لا يدخل في النفس سواء تخلل البر بينهما ام لم يتخلل لان الاصل اعتبار
 كل جناية على حدة الا ان عند اتحاد الجاني وعدم البر قد يجعلان كجناية
 واحدة ولا يمكن ذلك عند التعدد كما في فتح الغفار والتشنيف المسموح
قوله كما في ضرب مائة سوط يريد به ان تسعين سوطا في موضع وعشرون
 في آخر فبراه من تسعين وسرى موضع عشرة ومات **قوله** الا في حق
 التعزير لانه لو ضربه او لطمه فتالم ولم يؤثر فيه لا يجب عليه سوى التعزير
 كما في معراج الدراية **قوله** في مثله حكومة عدل وهي ارش الالم حيث
 ان الشبهة قد تحققت ولا سبيل الى اهدارها وقد تعذر ايجاب الارش فوجب
 ارش الالم هذا وما ذهب اليه الامام راجح حيث لم يجب في مثله سوى
 التعزير وتقصيله في المنيع **قوله** وان بقى اي الاثر وجب حكومة عدل
 يعني حكومة عدل تمام جزاء بقاء الاثر فقط فلا ينافي وجوبها ثبوت
 التعزير عليه كما لا يخفى **قوله** فهو عفو عن النفس اما على الاول فلفظ
 لانه عفا عن القطع وما يحدث منه والحادث قد يصير موتا واما على
 الثاني فلان الجناية اسم جنس تتناول الساري والمقتصر فيدخل
 القتل الحاصل من الجرح في عمومها **قوله** ثم مات قتله لانه لو لم يميت
 صحت التسمية ويصير ارش اليد وهو خمسة الا في درهم مهرها
 بالاجماع سواء كان القطع عمدا او خطأ تزوجها على القطع او ما يحدث
 منه او على الجناية كما في النهاية **قوله** وانما سقط للتعذر اي لتعذر
 الاستيفاء لقيام المانع وهو التفاوت بين طرفي الرجل والمرأة **قوله**
 ثم يجب عليها عطف على قوله فيجب لها عليه **قوله** اقول ينبغي الخ هذا
 اعتراض على اطلاق قولهم ولا يقع المقاصة لانه باطلا فنه بشمل ان
 المقاصة لا يقع سواء كانت القاطعة من العجم او العرب ومقتضى ما
 سيذكر من القول المختار في العجم وقوع التقاص لو وقع القطع من العجم
 ولم يكن فيه رواية فتفقه المصنف كما ترى ولا يشكل هذا بمسئلة الوصية
 وهي قوله والزائد في الاقل وصية لهم لانه يجوز على ما وقع القطع
 من الحرب كما لا يخفى **قوله** يرفع عن العاقلة مهر المثل اي قدر مهر
 المثل **قوله** وتصح لانهم من الاجانب ولم يكونوا من القاتلين وان
 كان لا يصح الوصية لها لانه قاتلة ولا وصية للقاتل **قوله** فلا يوجب
 سقوط حق المقتص له في القتل ولم يكن مبرئا عنه بالقطع بدون العلم
 به كما في الهداية اعترض عليه بان العفو عن القطع كفي في سقوط القود
 من حيث انه يورث شبهة ولم يلتفت الى المقدمة القائلة انه لا يكون
 مبرئا بدون العلم به اقول ان العفو عن القطع يورث شبهة العفو
 عن القتل فاعتبرت في سقوط القود بها كون الشبهة درأته له
 بخلاف ما نحن فيه فانه انما يورث شبهة غير معتد بها لان الاقدام
 على القطع لا يقتضي الفراغ مما رواه بل المتبادر منه ان يستوفي
 القتل ايضا بعد القطع كمن له القود ليستوفي طرف من عليه القود

في كلام على
الواني

فيه كلام على
الواني

المعترض ابن كمال
الوزير

ثم يقتله فتتحقق شبهة الإبراء ثم ان فراغه ماورا القطع لا يقتضي
 الإبراء عنه ايضا بل المتبادر فراغه منه فلنا ان حقه في لقطع لا ابراء
 عما وراه فتتحقق ضعف شبهة الإبراء ايضا فصارت تلك الشبهة مجرد
 الوهم فلا يعتبر كما لا يعتبر شبهة الشبهة لكونها في غاية الضعف تدبر
 العلم عنده تعا **قوله** اذا قطع السارق اي يده **قوله** وكذا لبراغ من
 بزغ اي شق البليط بمنزعه وهو نظير منشئ الجحام عطف على الامام
 حاصل ما ذكر ان السراية تبع لا ابتداء الجناية فلم يجوز ان يكون ابتداءها
 مباحا وسرايتها مضمونة **قوله** وله ان قتل بغير حق الحاصل ان
 المعترف في الجنايات مالها لا ابتداءها والنظر اليه علم انه غير حقه
 والفعل لا يتصور ان يكون على صفة ثم يصير على صفة اخرى اذا ابرأه
 له فتبين ان الفعل كان من الاصل قتلا ولا حق له فيه فيضمن **قوله**
 اذ يجب الحكم فيها اي في المسائل يعني السرقة والتعظيم بالنظر الى
 المعطوف وهو العمل وقوله بالقصاص متعلق بقوله الحكم وقوله
 بتقلده متعلق بيجب وقوله والعمل عطف على قوله الحكم حاصله يجب
 الفعل على الامام بتقلده وعلى غيره بالعقد **قوله** كان ينبغي ان يقر
 شبهة يسقط بها القصاص لو اراد به قصاص مقتصر منه مع مخالفة
 الجواب الاتي فقد سبق ان هذه الشبهة كشبهة الشبهة فلا تعتبر
 وان اراد قصاص مقتصر وهو الموافق لكلامه الاتي فلم يجب القصاص
 عليه حتى يندري بشبهة على انه مات فكيف يتصور القصاص عليه
 فظهر ان الايراد غير وارد فلا حاجة الى جوابه باقول الحكم لا يخفى
قوله اقول الخ وانت خير بان هذا الجواب مع سقوطه لكنه مبني على
 السؤال الفاسد مخالف لما سبق من انه اذا كانت الشهادة على العهد
 فقتل بها ثم جاء بخير الورثة بين تضمين الولي الدية او الشهود
 ولم يقل احد بقود مدعى القصاص فكيف يجب القود على مدعى القطع
 كما لا يخفى **قوله** من قطع اي عدا او خطا **قوله** يد من له عليه قود
 نفس نصب على انه مفعول قطع ومن موصلة او موصوفة وقوله له
 عليه قود نفس جملة ظرفية صلته او صفتها وضمير له راجع الى من الاول
 وضمير عليه راجع الى من الثانية والظاهر ان ياتي قوله قود نفس
 على انه صفة له كما لا يخفى **قوله** فنعاف عنه قديبه لانه اذا لم يعف
 لا يضمن لقيام حقه في النفس وقد استحال ان يملك قتله ويكون
 اطرافه مضمونة وذكر في المنع انه اذا سري فهو استيفاء لحقه فتبين
 ان العفو كان بعد الاستيفاء برديه لانه لا يضمن ارش اليد في هذه
 الصورة فظهر انه انما يضمن ارش اليد لو برئت اليد وهو المصريح
 في التشنيف **قوله** للشبهة وهي ان يكون له اتلاف الطرف تبعا
 لاتلاف النفس واذا سقط القود وجب الدية **قوله** لا يجب القصاص
 اي قصاص يد ولي القتل **باب الشهادة في القتل واعتبار**
حالته الشهادة امر متعلق بالقتل ومتعلق الشئ يكون

ونظيره سبق في فصل السرقة
 عند قوله سرقا وغاب احداهما
 مستكه

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على المصنف

اي سري الى النفس
 ومات مستكه

ادنى درجة منه ولذلك اخرها عنه وانما اخر عن بابا القود فيما دون النفس
 لان الجزء لا ينطق عن الكل واخر بيان اعتبار حالة القتل لان الحال صفة
 لذى الحال تناسب ذكره بعد ذكر نفس القتل ومتعلقه **قوله** في حق المورث
 اي الميت **قوله** ويصح عفو اي عفو الميت **قوله** اذا انقلب اي القصاص
 ما لا يشبهه وقعت او يكون القاتل ابا او بعفو احد الاولياء او نحو ذلك
قوله ودرك الثأر يفتح الراء وسكونها اسم للدراك والثأر المحقد
 والانتقام ومنه ادرك ثأره اذا قتل قاتل القاتل جنة كما في العرب **قوله**
 لان القصاص ملك الفعل اعترض عليه بان ملك القصاص يجوز ان يثبت
 للميت بطريق الاستناد فانه اذا مات من ذلك الجرح يعلم انه ملك القصاص
 من وقت الجرح كما ان الحال في الدية وشبكة الصيد كذلك اقول لا فائدة
 لارتكاب هذا الطريق لعدم صلاحية القصاص لحاجة الميت الفرض من
 القصاص تشق ودرك ثأره وقد عدم ذلك في حقه بخلاف الحال في الدية
 ومصيد بشبكة منصوبة فانها يصلح ان لحاجته من التجهيز وتنفيذ
 الرصايا ونحوها ولا اعتبار هذا انه لو صار القصاص مالا بالصلح ونحوه
 وهو يصلح لمحاوكة صار كما انه الاصل بهذا القتل والخلف يقارن الاصل
 عند اختلاف الحال كالتيجم حيث فارق الوضوء في اشتراط البينة لاختلاف
 حالهما لان الماء مطهر بنفسه فلم يحتج الى البينة والتراب ليس كذلك
 فاحتاج اليها والتفصيل في التحرير والتقرير والتكليف ولم يتتبع المعترض
 كما لا يخفى **قوله** ولهذا اي ولا استحقاقهم ابتداء مع عفو الورثة الخ
 اذ لو استحقوا بطريق الورثة لما مع العفو لعدم تحقق الارث قبل
 الموت لانه انما يكون بعده الا يرى ان الوارث لو ابرأ مديون المورث
 حال حياة المورث لم يصح لثبوت الدين للوارث بطريق كما في تكميل
 اصول البنود **قوله** وانما مع الجواب سؤال مقدر يعرف بادن
 تأمل حاصل الكلام ان الجناية وقعت على حق الورثة لا انتفاعهم بجما
 وعلى حق الميت ايضا بل اولي لانه اكثر انتفاعا بمجورته فصح عفوهم
 رعاية لحاجب الحق الواجب لهم ابتداء وعفوهم رعاية لحاجب السبب
 المنعقد له وصحة كلا العفوين استحسانا والقياس عدم صحتهما وباقي
 التفصيل في الاصول وقول الاعظم راجح صرح به صاحب التكملة وعليه
 كلام صاحب الهداية وعليه كلام ابن الهمام وغيره في الاصول **قوله**
 لان السبب انعقد له لان التالف نفسه وجبته والاصل ان من فان
 بالسبب فان بحكمه والفائز بالسبب هو المورث المخرج فصح عفوهم لذلك
 كما في التكميل **قوله** ويجوز القاتل اذا قام الحاضر الخ وذكر في الكافي
 ان القاضي لا يقضي عند قيام هذه البينة بالقصاص مالم يحضر الغائب
 وذلك بالاجماع لان المقصود من القضاء الاستيفاء والحاضر لا يتمكن
 منه بالاجماع **قوله** والدين نقص بالذكر لان في العقار اختلافا فاذا
 ادعى احد الورثة دارا ميراثا عن الميت وقضى القاضي به نعم حضر الغائب
 قبل يحتاج الى اعادة البينة وقبل لا يحتاج وهو الاصح كما في الفصول

المعترض الواني

قال الشاعر
 شفت به نفسي وادركت ثورتي
 بني مالك هل كنت في ثورتي نكسا
 هو الرجل الضعيف

العادة **قوله** فال حاضر خصم أي خصم منتصب عن الغائب للقاتل فيصح
 القضاء عليه هذا في إقامة القاتل البينة أما لو لم تكن البينة له لم يكن
 له أن يستخلف الحاضر لأن الإنسان قد ينتصب خصما عن غيره في إقامة
 البينة ولكن لا ينتصب عن غيره خصما في اليمين كما في المنع **قوله** لرجلين
 صفة لعبد وقوله أحدهما غائب صفة لرجلين **قوله** عفو للقصاص
 أي عن القاتل منهما أي من المخبرين واختيار المال في حقهما إلا سقما ط
 الحق بالكلمة كما لا يخفى **قوله** فتشهد اثنان الظاهر من اختيار المصنف
 أخير بدل شاهدان يختار أخيرا هنا أيضا **قوله** وإن صدقتهما القاتل
 وحده في هذه الصورة أخاها شهادة حقيقة وفي الثلاثة الباقية مجرد
 أخبار ودعوى فمن نظر إلى حق هذه الصورة عبر بالشهادة تغليباً كما في
 الهداية ومن نظر إلى حق البتور الثالث عبر بالأخبار كما في هذا الكتاب
قوله ولهما على القاتل الح عطف على قوله لا شيء له على القاتل وقوله
 وما في يده مبتدأ خبره مال القاتل عطف عليه أو على ما عطف عليه
 وقوله وهو من جنس حقهما استيناف لبيان حال الثالث المذكور
 أو حال من مال القاتل **قوله** وما قرأ القاتل للشريك أي بتكذيبه
 الشريك والمخبرين بأنه ما عفى ومضمونه أن له حقاً على **قوله** قد بطل
 بتكذيبه أي بتكذيب الشريك إياه بأنه قد عفى وليس له حق عليه
قوله والمقر له أي الشريك ما كذب القاتل حقيقة يعني في حقه وفي
 حق المخبرين جميعاً بل أضاف الوجوب أي وجوب المال على القاتل إلى
 غيره وهو المخبران وذلك المال على زعمه ثلثا الدية وإنما لم يجب
 على القاتل هذا القدر لأن إقراره قدر الثلث فظهر منه أن إقرار
 الشريك في قدر الثلث للقاتل ارتد بتكذيبه الشريك فيصرف إليها
 وظهر أن هذه المسئلة نظير من قال لفلان الح لأن فيها إقرار القاتل
 المال للشريك وتكذيب الشريك إياه في كون المال لنفسه وإضافة
 وجوبه إلى غيره كما لا يخفى **قوله** أو آلتها طلقه فمثل ما يوجب الاختلاف
 في الأحكام كالعصا والسيف وما لا يوجب كالسيف والرجل والسهام
 أو نحوه فإن القاتل بكل واحد منها عذب بوجوب القود ومع ذلك لو قال
 أحد الشاهدين قتله بسيف وقال الآخر قتله بـرجح كانت شهادتهما
 باطلة أيضاً نص عليه الحاكم الشهيد في كافيته **قوله** ويختلف أحكامها
 وانت خبير بأن اختلاف الحكم في اختلاف الآلة ليس على إطلاقها
 عرفت وإطلاق المصنف بناء على صور اختلاف الآلة في الشرح كما لا يخفى
قوله أنهم شهدوا المناسب بالمتن أنهما شهدا **قوله** والمطلق
 ليس بجمل ولهذا وجب العمل به كما عرفت في أصول الفقه فيجعل على الأقل
 المتيقن سيما في باب القصاص ولذلك قال فيجب أقل من جيبه لأن
 موجب القتل قصاص ودية وتلف المال أهون من تلف النفس فيجعل
 على الأهون للتيقن **قوله** وتكذيب المقر له المقر في بعض ما اقتره
 الح فيه إشارة إلى أن تكذيبه المقر في كل ما اقتره رد لإقراره فلا يصح

في غيرها من

الإقرار به ولا القصاص كما في النهاية **قوله** أي شهدا بقتل زيد الح
 والولي يدعي قتل زيد ويكره **قوله** المشهود له وهو الولي **قوله** بخاء
 المشهود بقتله حياً وكذا لو رجع الولي والشهود جميعاً وقالوا اتعدنا الكذب
 لا يقتض منهم في كلتا الصورتين ويقتض منهم عند الشافعي والتفصيل
 في الشروح فظهر من هنا أن ما حرره المصنف فيما سبق من الجواب عن الإيراد
 إنما هو على مذهب الشافعي لو تصور القاتل كما لا يخفى **قوله** أو الشهود
 إلا نسب بمصدر المسئلة أو الشاهدين ورجعاً إلا أنه أشار به إلى أنه
 لو شهدت جماعة فلكل سواء ومشاركة في الضمان كما لا يخفى **قوله** كالفاسد
 مع غاصب الفاسد أي كما خسر المصوب منه عند هلاك المصوب في
 تعميمه أيهما شاء ولو ضمن الغاصب الأول يرجع على الغاصب الثاني
 وسبب التفصيل في كتاب الوديعة أن شاء الله تعالى **قوله** لأنفس القاتل
 عطف على شهادة الأصول **قوله** أعلم أن الأصل أن العبرة لوقت
 الرمي لإخفاء في برودة هذا التعبير واللائق أن يقال أن الأصل أن يعبر
 وقت الرمي وهذا الاعتبار أصل عند البخينة وقد يكون أصلاً عند غيرها أيضاً
 على ما ستقف **قوله** على من رمى مسلماً قيد به لأنه لورمى من تدأ
 أو حياً فافاً سلم فوق السهم عليه فلا شيء على الراعي بالاتفاق كما في
 الهداية وغيره وهذه المسئلة حجة له عليهما في أن الاعتبار لوقت
 الرمي لا غير كما في المنع وتشنيف المسبح **قوله** والعبرة به أي بوقت
 الرمي والقباس أن يجب القصاص على الراعي إلا أنه لم يجز استحساناً
 لما أن اعتبار حالة القاتل أو وقت شبهة برودة تسقط القصاص فيجب
 الدية كما في التشنيف وغيره **قوله** لأنه وقت الرمي ملوك تحليل
 لقوله يجب القيمة الح حاصلة أن ابتداء الفعل انعقد على ملكه وقيل
 الإصابة لا يجب شيء بل يقل الرغبات في المحل فلم يخالف إلا انتهاء
 الابتداء فيجب قيمته للمولى كما في الشروح **قوله** وقال محمد كرتنجر
 الإسلام في شرح الجامع الصغير قول أبي يوسف مع البخينة وأخذ
 به صاحب الهداية وذكر الفقيه أبو الليث فيه قول أبي يوسف ومحمد
 وأخذ به صاحب المنظومة وصاحب المجمع **قوله** فضل ما بين قيمته مريماً
 إلى غير مري حتى لو كانت قيمته الفادى بالرمي قبل الوصول صارت مائة
 لزمه تسعمائة ولو كانت مائة وبالرمي قبل الوصول عشرة بضمن تسعين
 درهماً ولو كانت الفادى بالرمي قبله صارت ثمانمائة لزمه مائتان
 هكذا في الشروح **قوله** ويجب الجزاء على محرم الح ذكر المصنف هنا ثلث
 مسائل فظاهر الهداية على أنها بالاتفاق وأورد صاحب المسبح
 والتشنيف في دليل البخينة في مسئلة وجوب الدية على من رمى مسلماً
 فارتد فوصل بقولهما الإبري الح لا لزوم الإمامين والالزام إنما يحصل
 ما لم تكن متفقاً عليها وقد صرح صاحب التكملة بأنها متفق عليها فهذا
 كله يشهد لا بخينة في أن الاعتبار لوقت الرمي كما لا يخفى **كتاب**
الديات وجه المناسبة بين الكتابين من حيث أن الحانة سبب الدية

والسبب مقدم على السبب **قوله** المال الذي بدل النفس هذا في الاصل وقد يطلق وشمل المال الذي هو بدل ما دون النفس وعليه قول النبي صلى الله عليه وسلم في النفس الدية وفي اللسان الدية وفي المارن الدية وعليه كلام المصنف ايضا وفي النفس والمارن الى قوله دية وسميت بها لانها تؤدى عادة ولما يجري فيه العفو لعظم حرمة الادنى واصل التركيب يدل على معنى الجري والخروج ومنه الوادى لان الماء يدى فيه اى يجري هذا زبدة ما في الشرح **قوله** والارش اسم للواجب هذا اسم خص بالواجب على ما دون النفس في الاصل وقد يطلق على بدل النفس ايضا كما في البرجندى **قوله** فقط اشار به الى خلاف الامامين في عدم انحصار الدية في الاسنان الثلاثة على ما صرح به في الشرح والى ان ما ذكر في معادل المبسوط من انه لو صالح الولي على اكثر من مائة بقرة او مائة حلة او القى شاة لم يجوز مجرول على انه قولها وهو قول ابى حنيفة ايضا حتى قيل انه قوله الاول وما ذكر هنا قوله الاخر واختار المصنف وامثاله هذا القول لان سنده لك القول قضاء عمر في انواع الستة وهو محتمل انه انما قضى بطريق الصلح فلا ينتهض حجة على ان القياس يأبى ذلك القول بل القياس في الابل هكذا الا ان الآثار قد اشتهرت فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركنا القياس بها في الابل خاصة هذا زبدة ما في الشرح **قوله** مائة بقرة الى قيمة كل بقرة خمسون درهما وقيمة كل شاة خمسة دراهم والمراد من الثوبان ازار ورداء هو المختار وقيمة كل حلة خمسون درهما وقيل في ديارنا قميص وسراويل هكذا في شرح الطحاوى وغيره **قوله** وهذه اى الابل في شبهة العمد اعلم ان المصنف لم يتبين ان الدية في شبه العمد هل تقتضى من غير الابل ايضا او هي مختصة بالابل والطلاق كلامه هنا اعم وظاهر كلامه فيما سبق وهو دية مغلظة على العاقلة يقتضى ان لا يقع القضاء بالدية من غير الابل في جنابة شبه العمد ولكن ذكر في الخلاصة والذخيرة ان الخيار الى القاضى وانه يختار في تعيين الدية من الانواع الثلاثة وذكر في النهاية ان الخيار الى القاضى يؤدى اى نوع شاء من الانواع الثلاثة وذكر في الهداية لا يثبت التغليب الا في الابل لان التوقيف ورد فيها فلا يتعدى التغليب الى غيرها وذكر في التشنيف وعليه الاجماع حتى لو قضى القاضى بالتغليب في غيرها لا ينفذ قضاءه وذكر في المنيع والاخلان ايضا ان تقدير هذه الدية من الابل اذا كان المقتول ذكرا اذ لو كانت انثى يتنصف والاخلاق ان وجوب الدية بشبه العمد بصفة التغليب والمأصل مما ذكر هنا ان الدية في شبه العمد انما هي المغلظة والتغليب انما يكون في الابل وفي غير شبه العمد يختار القاضى او القاتل الدية من الانواع الثلاثة وليس في بيان المصنف تصور لان مقتضى قوله وحكم شبه العمد الدية المغلظة الوجوب كما هو الداب في كلامه وبين هنا كون الدية مطلقا من الانواع الثلاثة وبين المغلظة من بينها

كما لا يخفى والطلاق التخيير في كلام صاحب الخلاصة وغيره مجرول على غير شبه العمد وليس بين كلمات التكلفة مخالفة تدبراً لعلم عنده تعالى **قوله** وان اختلفوا اى هو الا المصاحبة فابن مسعود يقول بالتغليب ارباعا فاخذه ابو حنيفة وابو يوسف وعمر وزيد بن ثابت وابو موسى الاشعري والمغيرة رضوان الله عليهم اجمعين يقولون كما قال به محمد والشافعي وعلى رضي الله يقول اثلاثا ثلثة وثلثون حقة وثلثة وثلثون جذعة واربعة وثلثون خلفه والمصاحبة متى اختلفت في مسألة يجب ترجيح قول البعض والمختار ما قلنا لان الاخذ بالمتيقن به وهو الادنى اولى على ان الدية كالصدقة لانها يجب على العاقلة بطريق الصلة منهم للقاتل كالصدقات والشرع نهى عن اخذ الخواصل في الصدقات لانها كرايم الاموال وكذلك في الديات هذا زبدة ما في المبسوط والبدائع وشرح الهداية ويحتمل قوله وان اختلفوا يعنى تغليبها مروى عن هؤلاء وان اختلف اصحابنا في صفة التغليب فعند ابى حنيفة الى **قوله** كلها اى كل الثنية والخلفة الحامل من النوق كما في الشرح فيكون قوله في بطونها اولادها تأكيداً **قوله** فاخذنا بذلك اى بقول ابن مسعود اشار به الى خلاف الشافعي وهو قال عشرون ابن لبون مكان ابن محاضر وهو مجروح عليه والمقادير لا تعرف الا سماعا فكان المرفوع على انه اخف فكان اليق بحالة الخطاء لان الخاطى معذور كما في الهداية والمنيع **قوله** وكفارتها اى وكفارة شبه العمد والخطاء **قوله** بالتوقيف اى بالسماع من الشارح **قوله** والظاهر سلامة اطرافه فيتحقق الامتثال بتجريد الرضيع فلا يجب غيره بالشك في سلامة اعضائه كما في الشرح لكن قال فخر الاسلام تاديل تحريمه عن الكفارة انه اعتق وعاش حتى ظهر سلامة حتى لو مات قبل ان يظهر سلامة اطرافه لم يتأديه الكفارة كما في المنيع **قوله** وقد ورد هذا اللفظ اى دية المرأة الى لان مالها نصف مال الرجل لانه اهل لان يملك المال والنكاح وهو لا يملك النكاح ولانها في الميراث والشهادة على النصف من الرجال كذلك في الدية وهو مروى عن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم كما في التشنيف حاصله ان هذا التقدير وارد من جانب الشرع وان القياس عليه لان القياس دليل مستقل فيه لانه لا مجال له في هذا الباب كما لا يخفى **قوله** والذي مطلقه فشمل اليهود والنصارى والمجوس وكذا المستأمن كما في المنيع لدخولهم تحت اطلاق قوله عليه السلام كل ذى عهد في عهده **قوله** لقوله صلى الله عليه وسلم الى رواه ابو هريرة قاله عبد الله وهو مذهبنا ايضا **قوله** دية قنبر ابوبكر وعمر وكذا قضى به عثمان رضي الله عنهم وقال على كرم الله وجهه انما يذلو الخزيبة لتكون دماؤهم كدمائنا واموالهم كما موالنا ولا نوجب كمال الدية بعمد على الذكورة والحرية والعصمة وقد وجدت ونقصان الكفر يؤثرون في احكام الآخرة لا في احكام الدنيا كما في المنيع ودية المستأمن مثل دية الذمي في الصحيح لما روى

فيه كلام على صاحب التكلفة

هنا رد لصاحب التكلفة

ان عمرو ابن امية قتل مستامين ولم يعلم بما فيها قوداها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بدتي مرين مسلمين كافي التشنيف **قوله** وفي
 النفس اطلقه فتأمل الصغير والكبير والوضيع والشريف والمسلم والذي
 فاستوروا في الحكم لا استواهم في العلة وهي الحرية والعصمة كافي التشنيف
قوله والمارن ولو قطع الارنية او المارن مع القصة لا يزداد على دية
 واحدة لانه عضو واحد كافي الهداية وذكر في الخزانة في الارنية حكومة
 عدل وهو الصحيح **قوله** او اداء اكثر الحروف قبله لانه لو قدر على اكثر
 الحروف يجب حكومة عدل وهذا عند البعض واختاره المصنف وقال بعضهم
 يقسم الدية على حروف الهجاء العربية فيجب من الدية قدر ما فات
 من الحروف لما روي ان رجلا قطع طرف لسان رجل في زمن على فامره
 ان يقرأ اب ت ث الح فكلمها فقرأ حرفا اسقط من الدية بقدر
 ذلك وما لم يقرأ اوجب من الدية بحسابه ورج بعض الشارحين
 هذا القول لما ان الاصل في الباب هذه الرواية وفيه بحث لما ذكر في
 المنع ان الاصل في الباب ما روي عن سعيد بن المسيب ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في النفس المؤمنة الدية وفي اللسان الدية
 الحديث انتهى وللاكثر حكم الكل ولا يعارضه الاثر فيجعل ما روي عن
 علي رضي الله عنه على ما لو قدر على اكثر الحروف فحكم بحكومة عدل في
 صورة دية العلم عنده **قوله** والذكر الملقه ولكنه مقيد بذكر
 الفعل لان في قطع ذكر الخصي والعيتين سواء كان من الخشفة او غيرها
 عدا كان او خطأ حكومة عدل كافي الثانية **قوله** والشم وعن محمد
 ان فيه حكومة عدل والفتوى على ما في المتن ذكره في المنصورة **قوله**
 والمجبة اراد به الوافرة لانه اذا لم تكن دافرة بان لم تكن متصلة
 ففي حلقها حكومة عدل وان كانت شعرات على الذقن لا يجب شيء كذا
 فصله مشايخ بلخ في المحيط والحقايق وعليه بجملة اطلاق المتون كافي
 المنع **قوله** ولم يثبت قبله لانه لو ثبت كان فلا شيء لانه لم يبق
 اثر الجناية وبؤدب على ارتكابه ما لا يحمل كافي التشنيف **قوله**
 وشعر الرأس اطلقه فتأمل رأس المذكر والمؤنث جاء في الحديث
 ان لله تعالى في السماء الدنيا ملائكة يسبحون سبحان الله زين الرجال
 بالجماء والنساء بالذوايب كافي المنع **قوله** دية اي كاملة اطلق وجوب
 الدية الكاملة من هذه الاعضاء ولكن لها شرائط لم يذكرها اعتمادا
 على بصيرة الطالب كما هو دأب ارباب المتون ككون الجاني خاطئا فيها
 بوجوب القصاص لو عدا او وقوع الجناية فيها لا قصاص في عمده فيستوفي
 فيه العمد والخطأ وكون المجنى عليه ذكرا اذ لو كان انثى يتنصف وكون
 الجاني والمجنى عليه حريين تدبر كافي لا يخفى **قوله** اصله قضاء رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والنص الوارد في البعض يكون واردا في باقي
 الاعضاء دلالة لانه في معناه كافي التشنيف فظهر منه ان ما وقع في الكافي
 وغاية البيان من انه قال لا نقسنا عليه غيره اذ كان في معناه ليس كما

ينبغي لان الدية من المقدرات الشرعية لا يجري فيها القياس على ما عرف
 في الاصول **قوله** كالمجاين اذا لم يثبتا وقال مالك والشافعي يجب
 حكومة عدل في المجاين لانها لا يوجبان الدية في الشعور **قوله** والعينين
 والافق في العين بينهما ذهب نورد البصر دون الشبهة مع الشبهة لان
 المقصود من العين البصر والشبهة فيه تابعة كافي المنع **قوله** وتدي
 المرأة وكذا حلتها وعضداتها جميعا الحكم للحمة والتدي تبع لان المقصود
 من التدي منفعة الرضاع وهي تفوت بفوات الحمة كافي البدائع وانما
 لم يذكر الحلتين واكتفى بذكر التديين ولم يعكس الامر ان الاصل ذكر
 الاصل والاستغناء بذكره عن الفرع لئلا يتوهم ان الحلتين الدية
 وللتديين حكومة عدل واما كمال الدية للحلتين فنعلم من تفويت
 جنس المنفعة بتفويتها فلا حاجة الى ذكرها وقيد بالمرأة لان في تدي
 الرجل حكومة عدل كافي الهداية **قوله** وكذا اشفار العينين جمع شفر
 بالضم وسكون الفاء وهو منبت الاهداب وهي شعور الاشفار **قوله**
 حيث يجب دية واحدة لان الاشفار مع الجفون كثرة واهداب كالمارن
 مع القصة كافي المنع وفي تنف الاهداب دية كاملة اذ به يفوت
 الجمال على اكمال او جنس منفعة دفع القذى والاذى عن العين كافي
 البرجندى وذكر في الواقعات للحسام الشهيد رحمه الله خمسة تبع
 الخمسة الكف تبع للاصابع والتدي تبع للتدي والاهداب تبع للاشفار
 والذكر المشقة والافق المارن **قوله** لما ذكر من ان في تفويت ربعها
 تفويت ربع جنس منفعة الاشفار وكمال الجمال **قوله** عشرها اي عشر
 الدية بفهم العين **قوله** لان اي لان احدها ثلثها اي ثلث الاصبح
قوله كافي كل سن اي من الشيا والانياب والضواحك ومن الناس
 من فضل ارش الطواحن على ارش الضواحك وهذا غير سديد لاطلاق
 الحديث ولانه وان كانت في الطواحن زيادة منفعة ولكن في الضواحك
 زيادة جال فاستويها كافي المنع والتشنيف **قوله** يعني يجب وكل سن
 الحريد انبه مشبه به لقوله ونصفها لوفها مفصلا لان نصف دية
 اصبع نصف عشر دية كافي لا يخفى **قوله** لانها في الغالب اثنان وثلثون
 سنا عشرون فخرسا واربعة انيابا واربعة ثنايا واربعة ضواحك
 وانما قيد بالغالب لان اثنان بعض الناس ثلثون وبعضهم ثمانية
 وعشرون فعلى الاول الدية دية كاملة وثلثة اجناسا وعلى الثاني
 هي دية كاملة ونصف دية وعلى الثالث هي دية وخمس دية يؤدى الكاملة
 وكلها في ثلث سنين والناقصة في سنتين وليس في نفس الآدي شيء
 من الاعضاء يزاد ارش على دية النفس الا لاسنان ذكره في الخزانة
قوله ثم للاسنان منفعتان الواحدة خير بان الزينة لا توجد في
 الاسنان التي لا تظهر للناس ولو سلم ولكن لو لم يكن للسن الساقطة
 مقابلة ينبغي ان لا يجب الا ثلث العشر على هذا التخيير وليس كذلك
 للحديث وايضا لو اسقط الاسنان المتقابلتان معا كان ينبغي ان يجب

حيث لا يمسك اللبن ويتعذر على
 الصغير الالتقام عند الارتفاع
 كافي التشنيف
 وكذا الاهداب ولو قطع الجفون
 باهدابها يجب
 جمع هذب بضم الحاء وسكون
 الدال المهملة

فه كلام على صدر
 الشريعة وعلى المص
 لقبول كلامه ٣

الثلاثون من العشر بضم العين اذ يحيط من كل منهما منفعة المضع
والزينة وهذا ثلث العشر على هذا التخرج فيكون الجوع ثلثي العشر
ولكن الواجب من سقوطهما معا تمام العشر للحديث المذكور فظهر منه
انه ينبغي ان لا يتعرض بمثل هذا اذ هو امر توقيفي ثبوتها بتقدير شرعي
لا بد من قبوله بلا تعرض البيان العلم عند الملك المنان **قوله** بضرب
هذا قيدا تقا في الان العين مثلاً اذا ذهب ضربه ما با دخال نورة ارشئ
امن فيها يجب ديتها اذا كان خطأ كما في البر جندی **قوله** كاليد الشلاء
فانه ليس لها جمال وقد تجردت عن المنفعة فغفلت عنها حكومة عدل
قوله ان كان ذلك اى ان وجد الجمال **قوله** كالاذن الشاخصة اى التى
ذهب سمعها **فصل** لما ذكر ما يجب فيه الدبة الكاملة
من النفس وما فى حكمها وما يستتبعه افراد الشجاج ونحوها وما يستتبعه
ما لا يجب فيه دبة كاملة فى فصل على حدة **قوله** فى الشجاج بكسر الشين
جمع شجة بفتحها تختص بالوجه والراس لغة وما كان فى غير الوجه والراس
يسمى جراحة والحكم يترتب على الحقيقة اللغوية فى الشجاج فى الصحيح لا
على الاصطلاح كما فى الهداية وغيره **قوله** الا فى الموضحة اذ قلت هذا
المخصص يخالف ما سلفه فى باب القود فيما دون النفس من قوله وكل
شجة يراعى فيه المماثلة قلت ما ذكر هنا رواية الحسن واختاره
القدورى واقتضى المصنف به هنا وما سلفه رواية الاصل وهو
ظاهر الرواية وهو الصحيح كما فى الكافى واقتضى ثمة به ومثل هذا ليس
ببديع او المراد من الشجة فيها ثمة اعم من ان يكون جراحة الراس والوجه
اولا وقد يستعمل اعم قد سبق فى باب الحدث واما هنا فعلى الاصل وهو
جراحة الوجه والراس هذا توفيق حسن كما ترى وذكر فى الظهيرية
والخزانة ان المشجوج لو اصلح لا يقتصر بل يجب الارش لان الموضحة
الاصلح اهون وان كان الشجاج اصلح ايضا يجب القصاص للمساواة
وذكر فيما سبق من انه لو كان راس الشجاج او المشجوج اكبر من القصاص
فيحتمل عدم التصريح بذكر الموضحة ثمة اشارة الى ما ذكر فى الظهيرية
والخزانة والى ما سبق فيكون المراد بكل شجة الجرح هو الموضحة والتصريح
هنا ببناء على المساواة فى الغالب وانت خبير بان هذا مجرد توجيه وتوفيق
كما لا يخفى **قوله** بالمسبار بكسر الميم ما يقدر به غور الجرح بالفارسي
فتيلة جراحت **قوله** والمنقلة بفتح القاف او كسرهما كما فى البر جندی
قوله وهى التى تنقل العظم اى تحوله او تخرجه **قوله** والامة بتضعيف
الميم يقال اتمته اذا ضرب اتم رأسه بالعصا واما قيل لهذه الشجة
امة على معنى ذات اتم كعيشة راضية كما فى المغرب **قوله** لم يذكرها محمد
الجركزى لم يذكر الحارثى لانه لا يبقى لها اثر بعد البرء عادة وما الاثر
لها من الشجاج لاحكم لها كما فى المنبع **قوله** او الجائفة قد سبق بعض
تفصيل فيها ان تسترا الجوف بجوف الراس وجوف البطن فذكرها هنا
سنتقيم بلا كلام وان خص بالثاني فاللائق ان لا يذكر الجائفة مع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[Faint handwritten notes in Arabic script]

و هذا المحل على شيخ الإسلام يحيى
افندي وقبل بقبول حسن وفتح
التوجيه الثاني

لا ان لفظ كل يابي هذا التوجيه
منه

الشجّاج

الشجاء إلا أنها ذكرت معها لأنها وردت على لسان الشارع معها حيث قال عليه السلام وفي الموضحة خمس من الإبل والهاشمية عشر وفي المقتلة خمسة عشر وفي الأئمة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وكلام محمد علي أن لا يكون من الشجاء لانه ذكر الشجاء تسعة وقد سبق وجه عدم ذكر الحارصة والدامغة واما عدم ذكر الجائفة فلعدم كونها من الشجاء والاسم دليل عليه كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** والسمحاق بكسر السين **قوله** وهو عشر الالف وضير هو راجع الى المائة وتذكيره باعتبار التفاوت **قوله** فعشرة اي عشر عشرة الالف درهم وتذكير الضير باعتبار الحال والظاهر فعشرها كما لا يخفى **قوله** وبه بقي ذكره في الخاتمة والظهير به وفي الكافي وعليه الفتوى لانه لا يسر قاله صدرا الشهيد كما في التشنيف وهو المروي عن ابن سماعة عن محمد واختاره الامام السرخسي **قوله** انه ينظر الحريية انه ان نصف عشر الدية ثبت بالنصر في الموضحة وما لا ينص فيه برة الى المنصوص باعتبار المعنى فلو كانت باضعة مثلا فانه ينظر فلو قدرها ثلث الموضحة وجب ثلث ارش الموضحة ولوربعها وجب ارش ربعها وهكذا كما في المنبع وليس فيما قاله الكرخي عشرة وانما القول الاول وهو قول الحلماوي ليس ومن قال قول الكرخي لا يخلو عن عسرة في تقديره لان من الشجاء ما يتجاوز من الموضحة كالمنقلة والجائفة والأئمة وما ينقص منها كما باضعة وغيرها فتقديرها لا يخلو عن عسرة على المعنى والمستغنى لم يصب لان ما فرق الموضحة منصوص عليه فلا يرد الى الموضحة وانما يرد اليها ما هي دونها من الحارصة والدامغة وغيرها وقد عرفت عدم العسرة في تقديره نعم قول الحلماوي ليس ولكنه ربما يكون نقصان القيمة بالشجاء التي قبل الموضحة اكثر من نصف العشر فتودي هذا القول الى ان يوجب في هذه الشجاء من الدية فوق ما ارجبه الشرع في الموضحة وذلك لا يجوز صريح به في المنبع وهذا هو الوجه في اختيار شيخ الاسلام صاحب المحيط قول الكرخي على ان هذا الطريق ما نؤثر من على رضا الله عنه كما ترى اقول قد عرفت انه اختلف التصحيح والرجحان لما قاله الحلماوي بانه المعنى به والعقوى عليه وقد سبق غير مرة نظيره **قوله** وفي اصابع يد قيدا اليد اتفاقا اذ الرجل كذلك كما في الشروح **قوله** والحكومة لنصف الساعد بحيث لا يبلغ ارش اصبع كما في المنبع **قوله** وفي كف فيها اصبع الخ هذا عند البخينة واما عندها فلو كان فيها ثلث اصابع او اكثر يجب دية الاصابع ولا يجب للكف شيء كما قال به ابو حنيفة ولو كان فيها اصبعان او اصبع وجب ارش اصبع او اصبعين وحكومة الكف لان الكف كثيرة فلا تدخل تحت القليلة ولا تتبعها بقداصبع بناء على ان الاصل هو السلامة حتى لو كان في الكف مفصل اصبع فقط يتبعه الكف عند البخينة كما في المنبع والتشنيف **قوله** عشرها لا يصح هكذا في عامة النسخ

هو المولى الوافي ٣

Handwritten text in Arabic script, likely a title or heading, possibly reading "كتاب..." (Book of...).

لأن النكرة كما اذا اعيدت معرفة تكون عين الاولى واذا اعيدت نكرة
 قد تكون عين الاولى على انها لو كانت غير الاولى هنا تستقيم الكلام
 ايضا اذا تفاوت بين دية اصبح وبين دية اصبح اخرى فلا يخفى
 تنكير اصبح هنا كما لا يخفى **قوله** لما مر من ان الكف تابعة للاصبع
قوله وفي اصبع زائدة انما وجبت حكومة عدل فيها لشربها لا دى
 لانها جزؤه ولا ارش فيها لانه لا منفعة فيها ولا زينة ولسان الاخر
 واليد المشلا والرجل العرج والسنة السوداء كما لا يصح الزائدة
 وهكذا السن الزائدة ولو وجدت الزائدة في القاطع ايضا لم يكن
 بينهما قصاص كما في التشنيف **قوله** وعين صبي الح قيد بهذه الاعضاء
 الثلاثة للصبي لان في المارن والاذن ونحوها منه دية كاملة مطلقا
 لان المقصود الجمل وذلك موجود بكامله كما في الكبير كما في المنيع والبرجندى
قوله وذكره واما ذكر الشيخ الكبير فان كان يتحرك ولا يقدر
 على الوطى فلذلك العنق فيه حكومة عدل كما تشنيف **قوله** وبجركة
 ذكره اى عند البول كما في البرجندى ولم يقل بجركته لئلا يلزم تفكيك
 الضائر لان الضمير في تظهير وكلامه راجع الى الصبي وفي حركة راجع
 الى ذكره واستقامة المعنى به فيقضى تفكيك المرجح **قوله** وكلامه
 قيد به لان صحة اللسان يعزى بالكلام لا بالاستهلال لانه صياح
 لا كلام كما في الشرح **قوله** حكم البالغ في العداى يجب فيه القصاص
 وفي الخطاء الدية كما في الذخيرة **قوله** لان فوات العقل الى قوله
 كما اذا وضعت فوات اعترض عليه بانه لو صح كون فوات العقل بمنزلة
 الموت لا يلزم في ضربة ذهب بها العقل الادية واحدة وقد سبق ان
 عمرضى الله عنه قضى بربع ديات في ضربة واحدة ذهب بها العقل
 والكلام والسبح والبصر اقول كون فوات العقل بمنزلة الموت
 انما هو في ايجاب الدية لا بالنظر الى الكلام وغيره لان لكل من
 الكلام وغيره منفعة مقصودة ومجلا مخصوصا نفوا ته كفوات
 النفس فلا يتداخل احدها في غيره ولكن لو فانت النفس يتداخل
 الكل فيها واما الشجة فليس لها محل مخصوص فلو وقع بها اما الاول
 فخط واما الثاني فلان العقل منفعة تعود الى كل الاعضاء فتشبه
 الشجة معه في المحل فيتداخل ارشها في دية **قوله** حتى لو نبت
 الشعر واستوى كما كان كما في المبسوط **قوله** وقد تعلقا اى ارش
 الموضحة والدية **قوله** وهو اى السبب لهما فوات الشعر لكن
 سبب الموضحة البعض وسبب الدية الكل فيدخل الجزء في الكل بقى
 هنا كلام وهو ان المصنف لم يذكر ان الموضحة لو وقعت في محل ليس
 فيه شعر كيف يكون الحال وذكر في المنيع وغيره ان زوال اثر الموضحة
 وغيرها من الشجاج بنبات الشعر لو المحل ذا شعرا وان لم يكن ذا
 شعر فيكون زوال الاثر بغیر نباته هذا فيظهر منه انه لو لم يبق
 اثرها ولو كان عدم البقاء بان نبت الشعر في محل ذا شعر سقط

فيه كلام على صاحب التكملة

تفويت شئ له محل ومنفعة
 مخصوصة انما السبب المحل
 تداخل فيه كما في الشعر والعقل
 بها

ارستها ولو بقي وان كان البقاء بغير عدم نبت الشعر في غير نبت الشعر
 لا يسقط ارستها الا انها لا يجب دية الشعر اذا وقعت في غير نبت
 الشعر وبقي اثرها كما لا يخفى **قوله** كمن قطع الح فغند شلل اليد يجزى بها
 قيد دية الاصبع فيها **قوله** لان نفعه عائد الى جميع الاعضاء ولذلك
 ليس له عضو معين يفوت بفواته دون غيره الا انه لو وقع الجناية
 على طرف يفوت بها جنس منفعة او كمال الجمل فيه وزال العقل بها ايضا
 يجب دية العقل ودية ذلك العضو فلا يتداخل دية ذلك العضو في دية
 العقل وان وقعت على طرف لا يفوت بها ذلك في يتداخل ارش ذلك
 الجناية في دية العقل فمسئلة المتن وهي دخول ارش موضحة في دية العقل
 من قبيل الثاني ومسئلة المعراجية وهي انه لو قطع يده فذهب عقله
 ان عليه دية العقل وارش اليد بالاخلاق من ائمتنا من قبيل الاول
 تدبر العلم عنده **قوله** ان يرى اهل البصيرة اى اهل ذلك العلم
 ما ذكره المصنف رواية الاصل لكنه اطلقه والوارد رؤى طيبين عليين
 كما في المنيع وقد قيل بتمتن بالقاء الحية بين يديه قال ابن مقاتل يستقبل
 الشمس مفتوحة العين فاذا دعت عينه علم ان الضوء باق والا فذهب
 كما في التشنيف **قوله** يطلب المدعى بالبينة اى على ان الجاني اذهب
 بصر المجنى عليه **قوله** بان هذه اى اذهب بصر المجنى عليه هذا هو الظاهر
 من السوق وقول من قال يطلب المدعى بالبينة على ضرب الجاني عن المجنى
 عليه خارج عن السوق على انه لا يلزم من ضربه اذهب البصر والدعوى
 عليه كما لا يخفى **قوله** بل يجب الدية فيها اى في الموضحة والعينين
 بالنظر الى الابتداء حال من اسم ان او من اسم كان مقدما عليه ان يجوز
 تقديم ما في حيز الشرط عليه وقوله بالنظر الى الخطاء جزاء الشرط جملة
 اسمية ان رفع الخطاء وان نصب فالتقدير فيكون بالنظر الى الانتهاء خطاء
قوله فتشمل ما بقى اى من المفضل وهو مفصل او مفصلان **قوله** بل دية
 المفضل اى المقطوع **قوله** فقط اى انما يجب دية ولا يجب دية المفضل
 المشلول وانما يجب له الحكومة على ما بينه **قوله** ان انقطع به قيد به
 لان الباقي المشلول لو لم يكن منتفعا به يجب دية ايضا هذا هو الظاهر
 من المتن والتحقيق فمنا انه ذكر مندرا الشهيد في الجامع مطلقا انه يجب
 دية المفضل وحكومة العدل في المفضل المشلول وكذا في الهداية وذكر
 فخر الاسلام في مبسوطه مطلقا انه يجب دية المفضل المشلول ايضا
 وكذا في الجامع والله دى المصنف وفق بينهما بان جمل وجوب الحكومة في ما
 بقى على كونه منتفعا به وجوب الدية فيه على كونه غير منتفع به وانت
 لا تسبح كلام من لم يخرج الجمل هنا لان كلام المصنف في المتن صواب
 لا خطأ نعم بقى ان قوله ان لم ينتفع بما بقى ليس في محله واذ اتفق فيه
 ان يلحق بل الظاهر ان يؤتى بعد قوله ان انتفع به هكذا وان لم ينتفع
 بما بقى قد بينه ايضا اذ مقتضى كلام المصنف في الشرح ان لا يجب
 شئ لما بقى عند كونه غير منقطع وذا مستدركا كما لا يخفى **قوله**

فيه كلام على المصنف

وانما كان كذلك الى اى انما وجب دية المفصل والحكومة فيما بقي ولم يجب
 القود للمفصل والحكومة فيما بقي لكونهما اى المفصل وما بقى عضوا واحدا
 بانه الاصل ان الجناية متى وقعت على محلين متباينين فوجب المال
 في احدهما لا يمنع وجود القود في الاخر متى وقعت على محل واحد وتلفت
 شيئين احدهما يوجب القود والاخر يوجب المال مجيبا للمال في الكل اجماعا
 كما في المنع **قوله** اذا فأت منفعة المضغ الى قوله والا فلا شئ من
 المتن وبينهما شرح واكمل مقتضى عبارة الخلاصة ولذلك قال وقال في
 الخلاصة ثم فيما اذا فضرت الى اشارة الى ان ماخذ هذا القيد هو الخلاصة
 ولا منافاة بين كونه متناوئين وبين كونه عبارة الخلاصة او مقتضى
 عبارته وان اوضح المناقاة بينهما كلام من لم يحقق المقام العلم عند
 الملك العلامة **قوله** واختلف في الاصفرار فعن الامام في رواية يجب
 الارش كاملا وفي اخرى عنى يجب حكومة عدل وهو قولهما وذكر في المحيط
 وجوب الحكومة ولم يذكر فيه خلافا وذكر في الخلاصة في الاصفرار اختلاف
 المشايخ والمختار وجوب الدية كالاسوداد واختاره المصنف كما ترى
 وروى عن البيهقي في رواية اخرى انه لا يجب في الاصفرار شئ وهو
 المذكور في شرح الطحاوي مطلقا قال قاضيان وهو الصحيح ولكن طعن
 الكاساني في بدايعه حتى قال لا يكاد تنفع هذه الرواية عن البيهقي فظهر
 ان الرجحان فيما اختاره المصنف كما لا يخفى **قوله** فان نزع المنزوعة
 سنة سن النازع اطلقه فشملا لا نزع بنفسه على ان الاسناد
 حقيقي وهو الظاهر وانتزاع الغير بامره على الاسناد مجازي وسواء
 كان ذلك بعد قضاء القاضى بالقصاص او قبله اذا كان الامر ظاهرا
 وقد سبق التفصيل **قوله** وجب الارش في الصورتين ولكن في
 الصورة الاولى وجب الارش على من ثبت سنة لصاحبه وفي الثانية
 على القاطع تبصر **قوله** لان العروق لا تعود بل تبطل المعادة بادي
 شئ فكانت اعادتها والعدم بمنزلة واحدة كما في المنع وذكر في النهاية
 قال شيخ الاسلام هذا اذا لم تعد الى حالها الاولى بعد النيات المنفعة
 والجمال **قوله** لانها لا تعود الى مكانت عليه فلا يعود الجمال **قوله**
 ونبت الشعر هذا اذا كان الجمل ذا شعر وقد سبق التفصيل **قوله**
 او جرح بضرب الضرب قيد اتفاق لان الجرح يكون بالحرق ونحوه
قوله سقط الارش هذا عند البيهقي واما عند محمد يجب عليه
 اجرة الطبيب وثمان الدوا لان ذلك القدر تلف من ماله بتسبب
 منه وعند ابن يوسف يجب عليه ارش الالم وهو حكومة عدل باعتبار
 الآلام الخفية كما في المنع وهو ان ينظر ان الانسان يكبح بجرح
 نفسه مثل هذه الجراحة فان بعض الناس يجرح نفسه ويأخذ
 على ذلك شيئا كما في صدر الشريعة وشرح البرجندی مثل ما يفعله
 جهلة الروافض في اقام عا شورا من الانغال الخبيثة ويجرحون
 اجسادهم على دعوى محبة الحسين وجهلة العوام يعطيهم عطايا

فيه كلام على القول
 الرافعي

رضا بفعلهم فكلمهم شركا في الاثم كما في المفاتيح وقول البيهقي هو المختار
 كما في الخزانة ولذلك لم يتعرض المصنف الى قولهما وضعف قولهما في
 المنع وبينه مفصلا على ان ما ذكر في صدر الشريعة غاية ضعيف لانه
 غير مضبوط فان بعض الناس لا يجرح نفسه بشئ اصلا وبعضهم يجرح
 بشئ كثير وبعضهم يجرح بقليل وبعضهم يجرح بلا شئ كما لا يخفى
قوله ولم يبق اثر قيد المصودتين بعض ان الجراحات سواء كانت
 في الرأس او الوجه او في غيرهما من البدن اذا برأت ولم يبق لها اثر
 سقط الارش واما اذا بقي اثرها فان كانت في الرأس او في الوجه
 ففيها ارش بتقدير الشرع على ما سبق التفصيل وان كانت في غيرهما
 ففيها حكومة عدل لان المقادير لا تعرف الا سمعا والنص ورد في المختصة
 بالرأس والوجه ولا يمكن الحاق غيرهما بدلالة النص لان النص انما اوجب
 الارش للشين بهذه الشجاج لا لعينها والحاق الشين بها فيها اكثر من
 الحاقه في غيرهما فلم يكن نظير ما ورد به النص كما في المحيط **قوله** لطم رجل
 رجلا الى اللطم ضرب بباطن الرامة وهذا اهم من ان يكون في باطن الرامة
 شئ اخر والا وذا باطلاقة دليل على ان قول المصنف بالة بارحة في تصريد
 مسئلة شبه العديهما دون النفس قيد اتفاق لا احترازي وقد سبق
 التنبيه عليه **قوله** عمدا المجنون وكذا المعتوه كما في الشرح اطلق المجنون
 والمتبادر من كان مجنونا قبل القتل وحين القتل واما من جن بعد القتل
 ذكر هشام في النوادر انه لا يقتل وينقلب ما لا ولو جن بعد ما قضي
 القاضى بالقصاص يقتل وروى عن البيهقي انه يقتل بكل حال كما في
 الخانية وذكر في الخلاصة ان من القاتل جنونا مطبقا لا يقتل وان
 كان غير مطبق يقتل **قوله** وعلى عاقلة اي عاقلة كل من المجنون
 والعصبي بل من المعتوه وكون العاقلة عاقلة انما يثبت بالبيينة لا باقرار
 كل منهم كما في الشرح وذكر في الخزانة ان في العهد لا يجب الدية على
 العاقلة بل في مالهما وفي الزيادات ان الدية على العاقلة في صورة
 العدا ايضا **فصل** لما ذكر احكام الجنابة المتعلقة بالادق من
 كل وجه شرع بيان احكامها المتعلقة بمن هو ادق من وجهه دون وجه
 وهو الجنين **قوله** لما روى انه صلى الله عليه وسلم الخ يريد به ان
 هذا دليل نفع على كون الغرة نصف عشرة دية الرجل ودليل باطلاقة
 على تسوية الجنين بين كونه مذكرا وانثى في الغرة لانه عليه السلام
 لم يستفسر عنه ولان عند عدم استواء الخلقة يتعذر الفصل بينهما
 واستبانة بعض الاعضاء يكفي في ايجاب الغرة لما سبق فاذا كان
 الامر كذلك فنقول المصنف نصف عشرة دية الرجل لو ذكرا وعشرة
 المرأة لو انثى لا يكاد يفيد شيئا هنا سوى ان يكون كاللبسط لقوله
 الا في جنين الامة نصف عشر قيمته الخ والا فلا خضران يقال
 هكذا هي نصف عشرة دية الرجل لو ذكرا وانثى **قوله** عدا وامة بدل
 تفسيرى للغرة وقوله قيمته اي قيمة كل منهما خمسمائة درهم صفة

تفسيرية لكل منهما وقوله وروى او خمسائة فعلى هذه الرواية قوله
 قيمته بدل عن كل منهما او خمسائة معطوف على عبد او على انه يعلم من
 عطف هذا ان قيمة واحد منها قدر خمسائة ولذلك فرع على الحديث
 قوله فيكون الغرة المحك لا يخفى **قوله** انما يسمى الرقيق المحك يريد به
 ان العبد والامة يسمى غرة في اللغة كذا قاله ابو عبيدة المغيرة
 ولهذا فسرها به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث لما عرف
قوله او اطلق الغرة وهي الوجه على الجملة اي على جملة اعضاء العبد
 او الامة كما قيل رقية على جملتها وقيل غرة الشئ اوله ومنها غرة الشهر
 وسمي به لان اول مقادير الديات خمسائة درهم كما في الخزائن لانه
 اول مقدار ظهر في باب الدية كما في المنع **قوله** بين وروثته اي ورثة
 الجنين لانها بدل نفسه لا بدل جزء من اجزاء الامة وعند مالك الغرة
 للام خاصة والتفصيل في البدائع **قوله** سوى ضاربه ان كان وارثا
 اي ان لم يكن ضاربا فهذا التوجيه يكون الاستثناء متصلا وبالنظر
 الى كون الضارب غير وارث حقيقة فالاستثناء منقطع كما لا يخفى
قوله وقد عرفت مبنى للمفعول والضرب تحته راجع الى الكفارة
قوله في النفوس المطلقة والجنين جزء من وجه ولهذا لم يجب كل
 البذل كما في الكفا في غيره واثبات قوله ولا كفارة عليه هنا مقدما
 على قوله ودية ان كان حيا فاثبات المحك والتعليل بهذا اشارة الى انه
 اذا خرج حيا ثم مات يجب الكفارة لان الواجب هناك كل البذل
 وقد صرح بذلك في الملتقط والفصول العمدية والمنع والتشنيف
قوله اي وفيه دية يعني ووجبت في الجنين دية واحدة في ثلث
 سنين هذا هو المراد **قوله** ان كان حيا المحك الانسب للمعطوف عليه
 ان يقال ان القتل حيا اي جنينا حيا والانسب في قوله وديتان ان
 كان المضروب جنينين ان يقال وديتان اذا القت جنينين وفي
 قوله جنينين حيين وفي قوله وغرة ودية ان كان الجنين ميتا
 ان يقال وغرة ودية ان القت ميتا ولان في اثباته كان في هذه الحال
 يرى اعم من انه حق في البطن او عند كونه ملق والاول غير مراد
 ومثل هذا كثير من المصنف حيث يوجد متدسا لما وفي شرحه لا يصيب
 شيئا عند تغيير عبارة الهداية بالحاق مسئلة كما لا يخفى على من تدرب
قوله لان فوت الامة سبب لموته فظاهرا ويحتمل ان موته بالضرر
 فلا يجب الغرة بالشك على ان الضمان فيه بالنقص الوارد على
 خلاف القياس فيختص بمورده وهو ما اذا خرج ميتا قبل موته
 كما في المنع وعدم وجوب الغرة على اصل الامام فظاهر لانه لا يجعل
 ذكاة الام ذكاة الجنين فكذا لا يجعل قتلها قتل الجنين كما في
 التشنيف **قوله** وديتان ان القت اي ان ماتت الامة فالقت
 حياتها هذا التوجيه هو الظاهر من شرح المصنف وهذا
 يحتمل وجها اخر وهو وديتان ان ماتت الامة والقت حياتها

فيه كلام على المصنف

وهذا اعم

وهذا اعم من ان يكون الالقاء قبل موتها او بعده فيشمل الصورتين
 في يصير قوله فصا رالم مستدركا وانت خير بان جعل المتن على الوجه
 الاشمل احري كما لا يخفى **قوله** نصف عشر قيمته اي قيمة الجنين
 على لونه وهيئته على تقدير كونه حيا وهكذا لو كان انثى ولو لم يعلم
 ذكوره ولا انوثته يؤخذ بالمتيقن كما لو كان المقتول خنثى مشكلا
 وجبا المتيقن فيه كذا ههنا ولو كان ضاربا ولم يكن التقويم فالقول
 للضارب مع اليمين كما في المنع **قوله** لان القيمة في الامة كالدية
 في الحرة اللائق ان يقال لان القيمة في الرقيق كالدية في الحر حتى يكون
 التعليل اشمل على ان مذهب الشافعي فيه كون الغرة عشر قيمة الامة
 وهي الامة وهذا التعليل يوهم كونه تعليل على مذهب كما لا يخفى **قوله**
 لانه نادرا والغالب المحك اتبع فيه الى صدر الشريعة ولكن كون هذا نادرا
 وكون ذاك غالبا محل تأمل بل الجواب الاسلام انه كما لا يجوز تفضيل
 الانثى على الذكر لا يجوز التسوية لتأثير تفاوتهما في خصايل لادمية
 في تفاوتهما في البذل ولم يوجد التفاوت في الجنين فكما جازت التسوية
 فيه بالا اتفاق جاز التفضيل هذا والتفصيل في الكافي والبرجندی
قوله كانه سهو من الناس فيه بحث لانه اطلق العبارة ونسخت التائيد
 اكثر من نسخة التذكير على ان الضمير يرجع الى مصدرا عتق وعلى تقدير
 رجوعه الى الجمل المؤخر لا يليق ان يحكم عليه بالسهولة لان الاصل في تقديم
 الفاعل على المفعول اصل لا ثقي لا وجوب فلا يمنع الجواز ولذلك اعترض
 على ابن الحاجب في قوله امتنع بانه ناب ان يقال ضعف وتداو ضمنت
 في ما شئت على شرح المولى الجاني بما لا مزيد عليه والاختصاص وابن جني
 كما بصحة مثل هذا الاضمار قبل الذكر ولهما شواهد تخرجه عن وادي
 الاسناع والسهولة فظهر ان الحكم بالسهولة لان الصواب العلم عند
 الملك الوهاب **قوله** لا موروثة اي كون القيمة ملكا للمولى لا
 موروثة له والمعنى لا تكون القيمة موروثة لورثة الجنين **قوله**
 وما استبان ان اي جنين ظهر بعضه اي بعض خلقه كالظفر والشعر
 قبل بالاستبانة لانه لو لم يستبين شئ من خلقه فلا حاجة فيه لانه
 ليس بجنين وانما هو مضغعة كما في الشروح **قوله** امراة سقطت
 ميتا بدواء المحك خلقه فنشمل العمد وغيره هذا اذا كان الدواء او الفعل
 معروفا بالاسقاط اذ فيه العمد وغيره سواء في ايجاب الغرة واما
 اذا لم يكن معروفا به فان شرب الدواء او فعلت فعلا على قصد الاسقاط
 ففيه الغرة والا فلا كما في الملتقط وغيره وذكر في التشنيف وان
 شربها الدواء لا صلاح البدن فلا شئ ولكن لا يورث منه وقيس
 بالميت لانها لو اسقطت حياتها يجب الدية على عاقلتها ولا يورث
 من الغرة ولا من الدية شيئا كما في البرجندی وعليها الكفارة في صورة
 اسقاطها حيا كما في التشنيف **قوله** يجب على عاقلتها ان كانت لها
 عاقلة وان لم تكن ففي مالها كما في الشروح وجوب الغرة على عاقلتها

الرقيق ما يستوى فيه المذكور والمؤنت

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على الوان

رواية الزيادات وفتاوى ابي الليث واما في رواية المنتقى وفتاوى
النسفي فهي على نفسها والمختار رواية الزيادات كما في البرجندي ولذلك
لم يتعرض المصنف الى رواية المنتقى **قوله** في لا يلزم شئ اى في الحكم
اما الاثم فتايت اذ كان بعد ظهور خلقه وما دام علقه او مضغته
لا بأس باستنزائه كما في الفتاوى الكبرى **قوله** لا يقض المأمورة
تديه لان الأمرة تقضى كما هو الظاهر ولم اظفر بعد الا ان يأذن
زوجها في الإسقاط في لا يقضى كل منهما لعدم التعدي كما لا يخفى
باب ما يحدث في الطريق وغيره
لما فرغ عن بيان احكام القتل بما شرع في بيان احكامه تسببنا
وقدم الاول لكونه قتلا بلا واسطة ولانه اكثر وقوعا فكان احوج
الى معرفته وانما لم يورد بالفصل لان هذا الباب في بيان التصرفات
الموجبة للضمان ومن جملتها القتل تسببنا فتاسب عنوان الباب كما لا
يخفى **قوله** جرمنا بعم الحم والصاد المهمل قبل هو البرج وقيل
هو ما ذكره المصنف والوجه الثاني ما ذكره المصنف منقول عن البرجدي
قال صاحب المغرب فيه هذا بما لم اجده في الاصول **قوله** بان احداثه
الح اى يباح احداثه ولا يكون انما بل ربما ينتفع المارة من حيث انه
يندفع عنه الثلج والحر والبرد وعلى هذا لو تعد الرجل في الطريق يبيع
ويشتري ان كان الطريق واسع لا يتضرر الناس بعوده جازله
ان يقعد وان كان ضروا بالناس فيه لا يجوز القعود كما في الذخيرة
وغيره **قوله** وكل من المارة نقضه وتكليفه الرفع سواء كان فيه
ضرر او لم يكن وهو المراد من الاطلاق او وكل منهم نقضه اذ لم يضر
ذلك وجواز النقض عند ضرره المارة يثبت بالطريق الاولى وهذا
اى جواز النقض اذ لم يضع ولم يحدث باذن الامام واما اذا حدثه
بانه فلا يتعرض وهذا عند البيهقي واما عند ابي يوسف فكل احد
ان يمنعه منه قبل الوضع لا بعده اذ لم يضر وعند محمد ليس له ان
يخاصم بالمنع ابتداء ولا بالرفع انتهاء اذ لم يضر وقول البيهقي هو
الصحيح كما في البرجندي ولذلك لم يتعرض المصنف خلافهما واطلق
المارة والمراد الحر المسلم العاقل البالغ او الذوق مذكرا او مؤنثا
بخلاف العبيد والصبيان المجورين حيث لا يؤمر بالهدم بمطالبتهم
لان خصومة المجور عليه لا تعتبر كما في التشنيف وغيره وفي حكم الحر
العبد المأذون للخصومة به وفي حكم البالغ الصبي العاقل المأذون
للخصومة به على ما سيجي وجميع هذا اذ ابنى على طريق العامة بناء
لنفسه واما ان بنى شيئا للعامة كما لمسجد ونحوه لا يقضى بالمسلمين
لا ينقض كما في المنع **قوله** ومن دية من مات اى ومن من احدث
هذه الاشياء ان لم يكن له عاقلة ومن عاقلة ان وجدت لكن لا مطلقا
بل ان لزمت الدية او بلغ الارش ارش الموصية وان كان دونه يجب في
ماله ايضا كما في المنع وهذا التعميم غير جار في المعطوف وهو ومن

قيمة بهيمة بل الضامن فيه هو المحدث للعاقلة لان تحملهم شرع بخلاف القياس
في النفس فلم يتعد الى المال **قوله** بسقوطها عليه اطلقه والمراد سقوط
المحدث اسم مفعول لاطرفة الداخل في المايط حتى لو اصاب هذا الطرف
لم يقضى لانه في ذلك القدر مستغرق في ملك نفسه فلم يكن متعديا فيه
والضهير راجع الى الاشياء المحدثه فيقتضى عبارة المصنف هذه المسئلة
كما لا يخفى وان اصابه الصرافان وجب النصف وهذا النصف وان لم يدر
فالقياس ان لا يقضى شيئا وفي الاستحسان يقضى النصف كما في الشرح
قوله كما لو وضع حجرا قبة الحرا فتاقي لانه لو وضع الحشب او القى التراب
او اتخذ الطين فيه يقضى كذلك كما في الهداية **قوله** في الطريق او في غير
ملكه قبل الوضع والحفر معا والمراد من الطريق طريق الامصار والقرى
حتى لو حفر في طريق مكة او غيرها من القيا في لا يقضى لان مثل هذا الطريق
غير متعين للبرور كما في القنية **قوله** والمراد ههنا اختناق الح صريح به
رد الما في الخاتمة من ان المراد من الموت غما هو ان يؤثر الغم في قلبه من
الوقوع فيوت من ذلك وما ذكره المصنف هذا الاظهر كما في البرجندي
ولذلك **قوله** وعند ابي يوسف الح وعند محمد يقضى في كليهما وقول
الامام ظاهر الرواية وجهه ان اكثر ما في الباب ان الحفر ملحق بالايقاع
واكثر الايقاع الوقوع لا الغم والجوع والعطش فيضاد اليه ورواها كما في
التشنيف ولذلك اختار المصنف قول الامام **قوله** نحي بالحاء المشددة
اى بعد حجرا عن مكانه ولكن لم يحصل الرفع عن الطريق او عن ملك الغير
وهو المراد كما لا يخفى **قوله** في مسجد غيره اطلقه وهو مقيد بان فعله
بغير اذن اهل المسجد واما ان فعله باذن اهله فلا يقضى كما في المنع ثم
انضمنا في هذه المسائل الثلاثة انما هو عند البيهقي واما عندنا فلا ضمان
لان المسجد لعامة المسلمين فكان لكل واحد من احاد المسلمين سبيل لاقامة
مساحه وقد قال الله تعالى انما يعمر مساجد الله من امن بالله واليوم الآخر
قال شمس الائمة الحلواني واكثر مشايخنا اخذوا بقوله كما في المنع
وعليه الفتوى كما في التشنيف فظهر منه ان ما اختاره المصنف هنا غير
مفتى به كما لا يخفى **قوله** او قتل بلا بكسر القاف ومن لطايف الشيخ ابن
الحنبلي القليل اذ اكسرت بضمه الى انه يقع ولكنه غير صحيح والحقبة
ظاهرة **قوله** تسقط شئ منها قبل السقوط اتفاقا لان المصير فيه واخيه
اعم من ان الحمير مبسوطة او مطريا وكذا القنديل معلقا او غير معلق و
الحصى ملقاة مبسوطة او غير مبسوطة كما هو المصريح في بعض الشروح
على ان قوله فيما بعد فعطب به احد قبة لكل وهو اعم من السقوط والغثور
كما لا يخفى **قوله** سواء جلس لقراءة القرآن الى هذا عند البيهقي ايضا
خلافا لهما وجه قولهما ان المسجد مبنى للصلوة والذكر قال الله تعالى وانتم
عاكفون في المساجد وقال تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه
ولا يمكن اداء الصلوة مع الجماعة الا بان تنظرونها فيكون الجلوس من
ضرورتها ينباح له مطلقا لان المنتظر للصلوة في الصلوة لقوله

فيه كلام على
المصنف

عليه السلام المنتظر للصلوة في الصلوة مادام ينتظرها فصار المسجد في حقه كمنزله قال في التشنيف على قولهما الفتوى **قوله** او نام فيه اثناء الصلوة كن صلى سنة فيه وجلس للصلوة الفرض فنام او جلس ابتداء لا ينتظرها فنام او نام في الصلوة والتقييد به هو ههنا لا يضمن لو نام في غير الصلوة وليس كذلك لانه يضمن فيه كما في الهداية وجعل التقيد به لا فائدة انه يضمن في غيرها بطريق الاولى خلا في سوق الكلام تدبر ثم المصريح في المصنف انه لا يضمن بمثل هذا النوم لانه ليس بمخطور كنوم المعتكف وكذا المجلس للحديث المأذون فيه شرعا لان اهل الصفة كانوا يلازمون المسجد وكانوا ينامون ويتحدثون ولهذا لا يحمل لاحد منعه واما اذا جلس كلام مخطور او للنوم فعطب به احد يضمن والرواية اختلفت عن الامام ههنا بالضماع وعدمه ولكن هكذا وردت ايضا صاحب المنيع فظهر ان اللائق للمصنف ان يبين عدم الضمان بمثل هذا النوم اشعارا به الى الضمان بنوم في غير الصلوة فيكون كلامه في غاية تحزه **قوله** سقط منه رداء لبسه على انسان فعطب به بان سقط الرداء على انسان او عثر به بعد السقوط وهذا هو المراد من قول صاحب الهداية وهذا اللفظ يشمل الوجهين اعترض عليه بان موت الانسان بسقوط الرداء عليه غير متصور اقول كما يتصور موته بسقوط الرداء المحمول يتصور بسقوط الملبوس فاي فرق بينهما حتى حكم بصحة احدهما وعدم صحة الآخر هذا بخلاف الفرق الذي ذكره المصنف **قوله** فلو قيد بما ذكر اى بوصف السلامة لزم الجرح فجعل الملبوس مباحا مطلقا فلو سقط فتلغ به انسان او عثر به لا يضمن لاسبه لانه لم يقصد حفظ هذا وقول من قال فيه تأمل فان العثر ليس في حالة اللبس حتى يلزم الجرح بالتقيد بالسلامة بل في حالة السقوط غير وارد لان سقوطه ناشئ من فعل مباح مطلقا فلا يتقيد حين سقوطه بالسلامة بخلاف سقوط المحمول كما لا يخفى **قوله** الى طريق العامة قنوده لانه لو مال الى سكة غير نافذة فالخصومة لواحد من اهل السكة كما في التشنيف **قوله** او مكاتب وكذلك الجند المأذون والعبي المأذون بالخصومة فيه كما في المنيع **قوله** وطريق الطلب ان يقول اني تقدمت الى اقول هذا الوجه طريق الاشهاد وار طريق الدعوى الى طريق الطلب وهو قوله ان ما نطك هذا ما نل الى الطريق او مخوف او منصدع فاهدمه او فارفعه وهذا القدر يكفي ولا حاجة الى الاشهاد بان يقول اشهدوا اني تقدمت الى هذا الرجل في هدم ما نطه اللائق ان يحترق المقام هكذا كما لا يخفى **قوله** واب الطفل وذكر في الزيادات ان الام في ذلك كالاب والوصى كما في البرجندی والوصى وكذا الواقف والمتولى فانه اذا مال ما نط المسجد اودار الوقف فطلب نقضه من الواقف والمتولى فلم ينقضه فتلف به انسان ضمن عاقلة الواقف دية وكذا عاقلة المتولى كما في فصول العبادية **قوله** لان الاشهاد من وجه على المولى حتى لو اشهد

فيه كلام على الشيخ الاكل

القائل هو المولى الواني

في كلام على المصنف

على المولى مع الاشهاد ايضا كما في الحاشية **قوله** فلم ينقص من ملك عطف على قوله وطلب نقضه **قوله** وعاقلته نفسا من قبيل العطف على معجول عامل واحد وقول المصنف عطف على ضمير ضمن الح عطفة عن تغيير المتن بما وقع اكثر المتون عليه من ذكر ضمن قبيل قوله مالا ومثل هذا اكثر من المصنف في الشروح **قوله** معجول ضمن المقدار اشار به الى ان العامل في المعجول مقدور وهكذا في البديل وفي البواقي انسياب حكم المتنوع و سوابقه فيها كما هو مذهب البعض وفي مذهب بعض آخر ان البديل والمطرف كسائر المتوابع والا قول راجح صرح به في محله وعليه كلام المصنف **قوله** لا اى لا يضمن من اشهد عليه الا نسب لما سبق ان يقال لا من طلب منه نقضه لان الطلب يكفي ولا حاجة الى الاشهاد كما لا يخفى **قوله** وليس في الهداية لفظ او لا وجه ما في الهداية انه اذا لم يقبضه المشتري فالبيع يمكن النقص لانه اشهد عليه كما في بعض الشروح ووجبا في الكافي ما ذكره المصنف من زوال التمكن بالبيع لان الحاشية زال عن ملكه به وهذا الاختلاف بين الكتابين ايماءا لاختلاف الرواية واما ان ما في الكافي محمول على انه باعه من قبل معنى مدة تمكن النقص فيها في لا يضمن البايع سواء قبضه المشتري او لا وما في الهداية محمول على انه باعه من اخر بعد مفتى قدر ذلك المدة في يضمن البايع مادام المبيع في قبضه وهذا التوجيه احسن من الاول وذكر في بعض الشروح ان القبض قيد اتفاق يؤيده اطلاق البيع عن هذا القيد في عامة الكتب تدبر كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** فله الطلب وكذا يصح من يسكنها اجارة واعارة او غير ذلك لان الضرر عائد الى السكان كما في الفصول العبادية **قوله** فيكون متعديا اى في الجرح **باب جناية البهيمية والحماية عليها** اورده هذا الباب بعد باب ما يحدث في الطريق وغيره لاشترائكهما في بيان التصرفات الوجبة للضمان ومن جلتها القتل تسببا وانما افوده بالذكر لانه في حق البهيمية والسابق في الجمادات واخره عنه مع فضيلة الحياة على الجمادية لان التعدي فيما ذكر في الباب السابق ايبين واكثره غير مأذون فيه شرعا بخلاف ما ذكر في هذا الباب فظهر منه وجوب تقديمه على باب جناية الرقيق مع شرفه بالنطق والانسانية على البهيمية **قوله** الاصل ان المرور في طريق المسلمين اطلق المرور فشميل المشي والسير على الدابة **قوله** او نقول الاصل ان الطريق يشبه ملك المارة من حيث ان المرور له مباح فيه ويشبه ملك الغير من حيث انه ليس له ملك يطلق التصرف فوزعنا على التبيين حظ المارة فجعلناه كله في حق ما لا يمكن الاحتراز عنه وكل ذلك غيره في حق ما يمكن الاحتراز عنه كيلا يتعذر عليه الانتفاع **قوله** وهو مفتوح اى باب التصرف والوارد للجال **قوله** اى ضربت بنفسها اى مجدها **قوله** وغيره عطف على قوله الايطاء وفيه اى وفي غير الايطاء فصار اى غير الايطاء لا يشترط اى التعدي **قوله** حيث لا ضمان عليه اى في الوطني **قوله** الا في الوطني هي

فيه كلام على المصنف

قاعدة لطيفة

فيه كلام على المصنف

قوله في الثلثين متعدي لان ثلثي البئر او ثلثي ملك شريكهما

بيدها او برجلها **قوله** فمن ما تلف مطلقا اي في الاشياء المذكورة وسواء كانت سائرة او واقفة كما في المنبع **قوله** ضربها بجمتها فرها هكذا في المغرب وذكر في الصحاح ونفخت الدابة ضربت برجلها واعتماد الفقهاء على صاحب المغرب اكثر ولذا اختار نقل ما فيه وعلى اي وجه كان لا تكون النفخة الا بالرجل فبدخل مفهومها فيكون ذكر الرجل تأكيداً كما قال بلسانه وسمع باذنه كان ذكر اللسان والاذن تأكيداً واما عطف قوله او ذنبها فن قيل عطفها تناسوا وما باردا والمعنى هنا او ضربت بذنبها او النفخة مجاز عن الضرب المطلق بقريظة ذكر الرجل وعطف الذنب فيصح ذكره وعطفه على طريق عموم المجاز في النفخة **قوله** او وقفها بمعنى وقفه اي حبسه لان وقف يحكي منعها والابقاف لغة ردية ذكره في المغرب وكذا في القاموس واختاره لكثرة استعماله بينهما بين الفقهاء او الشيوخ وقف في اللازم وقبل وقفه فيما يحبس باليد ووقفه فيما لا يحبس بها **قوله** له اي لاجل الروث او البول **قوله** فلما وقفها لغيره فمن في الذخيرة لو وقف دابة في سوق المسلمين فلا ضمان على صاحبها لان الرأى اذن في ابقاف الدواب فيه واذا كان باذن الامام لا يصير سببا للضمان انتهى **قوله** او جرا صغيرا والحصا وان كان ايضا جرا صغيرا الا انه لا يسمى جرا عرفا ولذا صرح به **قوله** وبالكبير بعض ذكر في بعض الشروح ان الجرا الكبير هو الذي يراه الراكب من غير تكلف وفي بعضها ان الجرا الصغير هو الذي يقبل ان يرمى به وهو اكبر من الحصاة والجرا الكبير الذي لا يجمل ولا يرمى به الا بشق الانفص **قوله** لا مكان الاحترار وانما يكون ذلك عادة من قلة هداية الراكب او يكون لتعنيف في التيسير فيكون متعبا والتعريف فيمن **قوله** بعض فيها السائق والقائد في المبسوط والراكب والرديف والسائق والقائد في الضمان سواء لان الدابة في ايديهم وهم يسيرون بها ويصرفونها كيف شاؤوا وهكذا في الجامع الصغير كما في المنع لانه اي الرجل تذكره بحسب ظاهر اللفظ وقوله غايبة تاينتها باعتبار المعنى لان الرجل مؤنث معنوي وفي مثله كلاما لا اعتبارا من مستفيض ولا سيما في عبارات المصنفين **قوله** واكثرهم على الاول وهو كون السائق غير ضامن في النفخة كالقائد وهو ظاهر الرواية كما في التشنيف ولما سبق في المنبع وذكر في الجامع المجبوت لو قال السائق او القائد او الراكب لمز هو على الطريق اليك اليك فان سمع هذه المقالة ولم يذهب باختياره وقد وجد مكان اخر ليذهب اليه حتى تحرق ثيابه لا يفهم صاحب الدابة وان لم يوجد مكان اخر ولم يقل اليك اليك وقال وجد ووجد مكان اخر ولكن لم يسمع من على الطريق فيمن السائق **قوله** ذكر الرجل في المبسوط ين بد به ان الرجل لم يذكر في الهداية وسائر المتون اقول وجه عدم ذكره ان هذا الباب باب جناية البهيمه والجناية عليها واصطلاح الماشين ليس من ذلك في شئ فكان خارجا عن مسئلة هذا الباب فيظهر منه ان في القول بان تقييده بالفارسيين اتفاق

لان يكون في من قبيل ذكر المقيد
وارادة المطلق

قاله اكثر شراح
الهداية

او يحسب

او يحسب لغالب تعسفا واما ذكره المصنف فاستلزامي تكلمة للفائدة ولكل وجهة ولكن ذكره اوجه لئلا يوهم اختلاف الحكم بكونها ما شئين نعم انما يتفق اصطلاح الراجلين في صورة مع اصطلاح الفارسيين في الحكم فعلى المصنف ان يبينه ولم يبين كما لا يخفى **قوله** وكان الاصطلاح خطأ اطلق المصنف وجوب الدية في الاصطلاح ولم يقيد المصطدمين بان يقع كل منهما على وجهه او على قفاه اقتفاء لعامة ارباب المتون حيث اطلقوه ولم يقيدوا به ولكن ذكر في خلاصة الفتاوى رجلا ان اصطلاح ما فوقنا ان وقع كل منهما على وجهه فلا شئ على كل منهما وان وقع على قفاه فعاقلة كل منهما دية صاحبه وان وقع احدهما على وجهه والاخر على قفاه فدية الواقع على وجهه تهدد ردية الاخر على عاقلة صاحبه وهكذا في الفتاوى الظهيرية والولوالجية ولذلك ترى ان بعض الشارحين يمشي على الاطلاق وبعضهم يقيدون ويحملون الاطلاق عليه اقول ومن الله التوفيق ان هذا يحول على اختلاف الروايتين او الاطلاق يحول على اصطلاح الفارسيين والمقيد على اصطلاح الراجلين فعلى هذا الوجه يظهر فائدة تقييد صاحب الهداية بالفارسيين واحتماله على الراجلين واطلاق موت المصطدمين هذا وجه وجهه ان شاء الله تعالى فاعلمه العلم عنده تعالى **قوله** فيكون سببا للضمان عند وجود التلف به وذلك الضمان تمام الدية وهذا استحسان صرح به في الشروح ولذلك خالف فيه زفرو الشافعي لانهما لم يقولا به صرح به في الاصول **قوله** ولم يذكر في الهداية والكا في الم اعتذار بقوله ولو عدا فنفسها حيث لم يوث في سائر المتون وقد ذكر في المحيط مصنفها من غير ذكره في بيان قول الخفيم **قوله** اي يجب نصف الدية في الجحد اعترض عليه بانه يخالف لما سبق من ان العاقلة لا تتحمل على ما مر غير مرة اقول المراد بالجد عمد بالاصطلاح لا عمد بالقتل لان الاصطلاح ليس بالة القتل بل ليس بالة فلا يقصد به القتل فيكون القتل به قتلا خطأ بل يكون من قبيل الجاري جرح الخطاء لانه قد سبق ان القتل بابطاء الراكب على الدابة من هذا القبيل والاصطلاح ليس باقوى منه فهو من هذا القبيل كما هو الظاهر **قوله** فيجب الدية على العاقلة ثم اعلم انه لم ار من يصرح بان احد المصطدمين لو لم يمت فاقى شئ حكم اقول ينبغي ان يجب الدية على عاقلة كاملة في الخطاء ونصفا في العمد وقد يجب الكفارة ويحرم عن الارث لا سيما في قتله وهما حكم المباشرة تدبر العلم عنده تعالى **قوله** واخذ ذمام واحد منها قيد بالاخذ لانه لو لم يأخذ ذمام واحد منها بل كان نائما عليه او قاعدا عليه فلا ضمان عليه في ذلك فهو في حق ما خلفه بمنزلة المتاع الموضوع على البعير كما في التتارخانية **قوله** على عاقلة الرابطة اعترض عليه بانه ينبغي ان يكون في مال الرابطة لان الرابطة او قعرهم في خسران المال وهو مما لا يتجمله العاقلة على ان هذا قول الرابطة للمقود بمنزلة التسبب للمباشرة فينبغي ان يتجمله العاقلة على ان هذا دية ليس فيه عمد فكيف لا يتجمله العاقلة كما لا يخفى

رايت بعد زمان ان القهستاني
في شرح مختصر الوقاية مشي
على الوجه الاخير نقلت الحمد لله

المعترض المولى الوافي

المعترض صدر الشريعة

قوله ربط على قطار صفة بغير وقوله يسير صفة قطار **قوله** كذا اذا علم القائد اطلقه فشم على بالربط سواء كان القطار سائرا او واقفا كما هو المطلوب من هذا النسق وان لم يظهر مراده في الشرح **قوله** ارسل كلبا او طيرا او قديهما لانه اذا ارسل الدابة ولم تتعطف بمنه او يسره فانه يضمن ما اتلفته سواء ساقها او لم يسق كما في البرجندى **قوله** فادام في فوره اي قبل ان يسكن **قوله** ضمن في الكلب وعنداني يوسف يضمن سواء كان بقوده او بسوقه او لا وشار في الزيادات الى الضمان وان الارسال بمنزلة السوق عنده وبه اخذ الحارثي قال المصدر الشهيد في شرح الجامع الصغير الفتوى على هذا وقال الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى فسكون المصنف رحمه الله عن قول ابن يوسف مع ان اخذوا به كما في صدر الشريعة والمفتي به لما سبق ليس كما ينبغي **قوله** والطيور لا يجتمعه المح اعترض عليه بانه يجتمعه السوق بالزجر والصياح واجيب بان الزجر والصياح انما اعتبر في الاصطلاح للضرورة ولا ضرورة في اعتباره في باب الضمان لا يجب بالشك على ان الطيور اذا عدل عن صوب الصيد مثلا لا يتوجبا له بالاعزاء غالبا لتوحشه بالطبع والاستيناس عارض بخلاف الكلب **قوله** وهو المنفلة قال محمد رحمه الله تعالى هو الظاهر لان الركوبة ونحوها يعتبر فعلها كما يتبين ولان الفعل مقتصر عليها لعدم ما يوجب نسبتها الى احد **قوله** منفلة اي خارجة من يده ونافرة **قوله** ضرب دابة المح اي بغير اذن الراكب اذ لو نخسها باذنه فلا ضمان عليه في نخستها ولو طنت رجلا في سيرها وقد نخسها الناحس باذن الراكب فالدية عليها جميعا اذا كانت في فورها بالذي نخسها كما في الهداية وكذا لو تلفت بالكدم او المصدم كما في البرجندى **قوله** ضمن هو اي الضارب او الناحس اذا كان المتلف مالا وان كان نفسا او طورا فالضمان على عائلتهما كما في الشرح قوله وان اقلت الراكب وكذا لو نخست القائد او السائق كما في بعض الشروح **قوله** عين شاة القصاب واصافة الشاة الى ليست للاحتراز بل هذا الحكم في كل شاة والاصافة للاشارة الى ان المقصود منها اللحم كما في بعض الشروح **قوله** وضمن في عين بقدر جزا وهو قصاب البقر والابل انما يقدره لئلا يتوهم انهما كونهما منعدين للحم يكون حكمهما حكم الشاة ويظهر منه انهما لو كانا معدين للحرث والركوب فربح القيمة فيهما يلزمه بالطريق الاولى وانما كان حكم عين بقدر جزا وجزوه كذلك لاطلاق الاثر قيد العين لانه لو قطع ذنبها يضمن النقصان كما في الذخيرة **قوله** لان اقامة العمل الح بيان الحكمة في ايجاب الربح ولكنه يرد عليه انه يقتضي نصف القيمة لوقفا عيني الحارثي مثلا وليس كذلك لما في الظاهر من انه اذا افقأ عيني حمار قال ابو حنيفة ان شاء سلم الجنة وضمنه كل قيمته وليس له ان يمسك الجنة ويضمنه النقصان وهكذا في المحيط اقول الاولى ان يمسك بالاثار وقبوله بلا تعرض للبيان **قوله** بفوات احدهما وفي بعض النسخ احدهما وكل وجه لكن

فيه كلام على المصنف

المعترض صدر الشريعة

ولان الناحس وكذا الضارب والاكتفاء بدلالة عليه كالتفاه بقوله وان نخست الناحس عن ضربها بيدها وشدة كثير كما لا يخفى من

الاولى اولى اذ المراد فوات احدي عيني الدابة لا فوات احدي عينها وعيني صاحبها مطلقا تدبر كما لا يخفى **باب جنابة الرقيق والجنابة عليها** لما فرغ من بيان جنابة الحر على الحر مباشرة وتسييبا وما يستتبعه شرع في بيان جنابة المملوك والجنابة عليه ولتعلق هذا الباب بالمملوك لغزوه لا لخطا رتبته عن المالك وباقي التفصيل قد سبق في الباب السابق **قوله** جنى عبد اراد به القن الخالص وهو الذي لم يتعقد له شئ من اسباب الحرية كما في التدبير والكتابة واموية الولد فهذا هو المحل للدفع وان لم يكن محلا له بان انعقد له شئ ما ذكره فيجوز حكمه في فصل بعد هذا الباب **قوله** اي يقع الصلح اشار به الى ان قوله يصلح مبنى للمفعول على انه مسند الى ضمير القود وهذا التفسير لتفسير المحل اي يقع صلح في القود واللام عوض عن المضاف اليه والثاني اظهر وهذا الحال في الفعل الثاني **قوله** لكنه اي حق المولى ضمنى اي واقع في ضمن اعتبار الادمية فيما يرجع الى الدم فلم يجب مراعاته اي لا يجوز مراعاة حق المولى وانما اعتبر لعدم الوجوب لان بينه وبين عدم الجواز لا فرق في باب الحد والقصاص في اقتضاء سقوطهما كما لا يخفى **قوله** وفيما دونها وكذا لو كان العبد الجاني صغيرا فعنده في النفس كخطا كما في البرجندى وهذا يصح لما علم ضمنا قبل لان في النفس متعلق بيجب عدم عليه للتخصيص فيفيد ان لا قود في الاطراف ومن نفي القود نفي الارش لانه لا مقتضى لكونها هذا فيندرج حكم هذا فيما سبق ضمنا كما لا يخفى **قوله** عطف على في النفس اي ويجب فيما دونها كخطا اي مثل القتل الخطا فيكون فاعل يجب المقدور كخطا وهو ظاهر شرح المصنف ومقتضى ما وقع في اكثر النسخ من قوله دفعه سيده فدفع فعل ماض وما على ما وقع في بعض دفعه لسيده باللام بمعنى على فهو مصدر فاعل يجب المقدور **قوله** وبين الحكم بقوله المح وهذا الحكم انما يجب بظهور الجنابة بالبينه او باقرار المولى او بعلم القاضي ولا يظهر باقرار العبد مجورا كان او ما دوننا فلا يؤخذ باقراره لافي الحال ولا بعد العتق كما في التشنيف والتفصيل في المنبع **قوله** ولكن الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح ولهذا سقط الواجب المح قبل هذا لا يدل على اصاله الدفع دون الفدا بدليل ان العبد اذا تلف ما لا يتم مات يسقط الوجوب بموته ولا يضمن المولى مع ان في اتلاف المال لم يشرع الدفع اصلا نقص عليه الترتا شئ في الجامع الصغير واجيب بان حق صاحب الحق في الصورتين برقية العبد واذا مات العبد فمات المحل وسقط الحق وفي صورة اتلاف المال الدفع حاصل ايضا لان للغرماء ان يقولوا ببيع العبد فكان العبد مدنوعا اليهم كما في النهاية على ان العبد اذا جنى خطا فدفعه المولى الى ولي الجنابة ملكه الولي وان فداء نداه بارش الجنابة كما في المنبع **قوله** اي كما ناكل من الدفع المح اشار به الى ان قوله حالي قيد للدفع والفدا جميعا **قوله** ولا تأجيل في الاعيان لان التأجيل شرع للتحصيل تر فيها وتحصيل الحاصل باطل لانه عند

الدفع عين **قوله** وان علم اي وان علم بالجناية فوجهه وكذا لو تصدق به على انسان كما في المبسوط والمجسط والتسليم فيها شرط في كونه مختارا للفداء وكون الجناية في النفس ولو كانت فيما دونها فهو به المولى من المجنى عليه لا يصير مختارا للفداء ولا شئ على المولى كما في المنع واما الربا على ولومن المجنى عليه فالاقدام على البيع بعد العلم بها اختيار للفداء دلالة وكذا الحال في سائرهما والمراد بالبيع ما يكون باثا او الخيار للمشتري واما لو كان فاسدا ولم يستلمه او الخيار للبائع لا يكون مختارا للفداء والمراد بالاستيلاء اطلاق لوتيبا والوطن كالا استيلاء ان كانت الامة بكرا فالاقدام على هذا بعد العلم بها اختيار للفداء وعن ابي يوسف ان الوطى مطلقا اختيار كما في الكافي وغيره **قوله** غرم الارش وهو اعم من ان يكون المدية لو قتله العبد خطأ وبذل الشجة عما كانت الشجة او خطأ وهو المراد تدبر **قوله** الاقل من قيمته ومن دينه كلمة من البيان لانه متعلق باقل والتقدير عزم لرب الدين ما هو اقل من الاخر الذي هو القيمة تارة والارش اخرى **قوله** اذ لولا الاعتاق يدفع الى ولي الجناية ثم يباع للدين وانما بدأ بالدفع لا بالدين لانه فيه رعاية الحقن ولو بدأ بالدين فيبيع به لبطل حق ولي الجناية في الدفع لانه يصير ملكا للمشتري وفائدة الدفع الى ولي الجناية اذ لا يتم البيع للدين ثبوت استخلاص العبد بالفداء لولي الجناية اذ للناس اغراض في الاعيان فاذا بقي شئ من ثمن العبد يكون لولي الجناية لانه يبيع على ملكه وان لم يف ثمنه بالدين يتأخر ما بقي الرما بعد عتقه كما في البدايع **قوله** متعلق برقيتها استيفا متى منع المولى عن التصرف في ربتها يبيع او هبة او غيرها فكان الدين من الاوصاف الشرعية القارة في فيسرى الدين الى الولد كالكتابة والتدبير والرهن كما في بعض الشروح **قوله** في ذمة المولى لاني ذمتها حتى لم يمنع المولى عن التصرف في ربتها بما ذكر **قوله** وانما يلايتها اي الامة الجانية **قوله** اثر الفعل الحقيقي اي المحسنى وذلك الفعل المحسنى هو الجناية وهي ليست صفة شرعية قارة في ذمتها حتى يسرى اثرها الى ولدها ولدك لاحد ولا تود على الولد لكونهما اثر الفعل الحقيقي المحسنى والدفع الفعل المحسنى ايضا فلا يسرى الى الولد وحكم الدفع انتقال المدفوعة من ملك المولى الى ملك ولي الجناية **قوله** والسراية اي سراية الحكم وتجاوزته من الام الى الولد **قوله** في الامور الشرعية والامر الشرعي امر اعتباري يتحول بتحويله بخلاف الامر الحقيقي فانه لا يمكن ان ينتقل من محل الى غيره كما في بعض الشروح **قوله** ولما له اي للزاعم الاظهر ان يقال بدله شخصا ذلك الرجل ولي له اذ المراد كونه المولى للمقتول لا العكس ولكن هذه الولاية من قبيل المضايك كثيرا لم يغير العبارة كما هي عبارة في الهداية فيكون المراد بالولي القريب كما لا يخفى **قوله** فلا شئ له اي للزاعم لا من المولى ولا من العبد قبل عتقه وبعده هذا مقتضى الاطلاق وهو المراد

قوله وانما يستحق الدية على العاقلة وهي حق سيده على تقدير كونه معتق كما هو زعم الزاعم فيحصل ابراء العبد ومولاه ولا عاقلة للعبد الامولاه وقد سقط عاقلة له على زعمه فيصدق الزاعم **قوله** صدق الاول اي قوله قتلت قبل عتقي خطأ **قوله** فراه الخ مبتدأ وقوله ما قتلته بعده خبره وقوله هذا مفعول له المراد وقوله لا محناه الظاهر عطف على الخبر اي ليس مراده به معناه الظاهر منه حتى يفهم من قوله قتلت قبل عتقي لزوم الضمان على المولى الخ **قوله** من قيمته ومن الدين هكذا في النسخ ولكن الصواب ومن الدية **قوله** والدية عطف على الضمان اي لزوم الدية على المولى **قوله** لانه اقرب بسبب الضمان الخ يشير به الى ان مبنى هذه المسئلة ليس على استناد الاقرار الى حالة منافية للضمان كما في المسئلة السابقة ولو كان مبناها عليه لكان القول قول المقر وانما مبناها على انه اقرب بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرره فلا يسمع قوله الا يجتهد في التكلفة **قوله** واخذت الغلة اي اخذت منك غلة عملك **قوله** لان الظاهر كونهما اي كون الجماع واخذ غلة عملها في حالة الرق لان فيه تبعيد المسلم عن الزنا والغصب وقد اسند الاقرار الى حالة منافية للضمان **قوله** مثله بالنصب خبر كان اي مثل العبد الامر في كونه مجورا قيديه لانه لو كان الامر عبدا ما ذونا اي في التجارة والمأمور عبدا مجورا او ما ذونا يرجع مولى العبد القاتل بعد الدفع او الفداء على رقة العبد الامر في الحال بقيمة عبده لان الامر بامر صار غاصبا للمأمور فصار كاترا به بالغصب فيؤخذ به في حال رقه بخلاف المجور لما سبق كما في الكفاية فظهر منه ان كون المأمور مجورا ليس للاحتراز عن كونه ما ذونا كما لا يخفى **قوله** بلا رجوع مالا اي بلا رجوع سيد القاتل على العبد الامر في الحال لانه سبق انفا ان الامر بامر صار غاصبا ورجع هذا الغصب الى القول فصار كالاقرار منه بالغصب فلا يواخذ المجور به الا بعد العتق وكذا نقله الفقيه ابو الليث عن الزيات وهو المراد بقوله لان الامر قول الخ **قوله** لانه مختار الخ اي لان العبد الامر بعد عتقه مختار اي غير مضطر في دفع الزيادة كما كان مولى العبد المدفوع كذلك بين الدفع اذ لو كان الفداء اقل من القيمة يصير المولى متبرعا بالدفع في الزيادة فلا يرجع بها على العبد الامر بعد العتق كما لا يخفى **قوله** نصف اي نصف العبد فيصير العبد مشتركا بين المولى وبين وليين الاخرين نصفه له ونصفه الآخر لهما **قوله** بدية كاملة اذ النصف من كل واحد من هبتي المقتولين يصير بدية كاملة وهي عشرة الاف درهم او الف دينار او مائة من الابل **قوله** وكان حقهما في كل الدية عشرة الاف فصا رجوع الفداء خمسة عشر الف عشرة الا ان لولي الخطاء وخمسة الا ان لاهدولي العبد **قوله** لان حقه في النصف اي نصف الارض لا نصف العين لما صح به في العنانية والنهاية وغيرها من اصل حق وليي الخطاء وحق غير العاني ليس في عين العبد بل في الارش الذي هو بديل المثل والقسم في غير العين تكون بطريق العول والمصارفة فيقسم بينهما اي بين الفريقين

انما الظاهر من عبارة المصنف ولى الخطاء او دفع اليهم دفعه اليهم ان يقول
 هنا بينهم اعترض على ما وقع من دليل قول البيهقي بان الواجب الاصل في
 جنابة المملوك هو الدفع فكيف يصح ان يقال ان اصل حق الفريدين ليس
 في عين العبد بل في الارش اقول كون الواجب الاصل هو الدفع انما هو بالنسبة
 الى المولى تخفيفا عليه بتوسيع الدائرة في الدفع والفداء وحق ولى الجنابة
 انما هو في الارش لما صرح به في المنع وغيره من ان حق ولى الجنابة في موجب
 الجنابة وموجبها يكون في الذمة لاني العين فظهر به ان ما اتى به الشراح
 في دليل قول البيهقي رحمه الله مستقيم كما لا يخفى وفي المنع هنا تفصيل
 خلا عنه اكثر الكتب **قوله** بطل كله اكل الدم عند البيهقي وقيل معه
 محمد كافي الهداية المتبادر انهما وليا المقتول انحصارا اذ لو لم يكن كذلك
 بل اذا كان له ولى لم يبطل حصته من الدية كما لا يخفى **قوله** والمولى لا يستوجب
 على عبده دين فلا يخلفه الورثة فيه الظاهر ان يقال بدل قوله فلا
 يخلفه الخ فلا يكون خلفا عن المقتول فيه اى في بدل دمه لان كلام المصنف
 هذا يقتضي ان يكون المقتول احدا للمولين وليس كذلك مسألة المتن
 على ان المقتول لو كان احدهما فعفا الآخر ينبغي ان لا يبطل الدم كله
 عند الاعظم لما سبق في اول باب الشهادة في القتل من ان ثبوت الملك
 للوارث انما يكون ابتداء عنده لان يثبت الملك للمورث ثم للوارث
 بالنقل منه اليه فيقتضي هذا ان نصف الدم غير ساقط فلا وليا للمولى
 المقتول ان يطلبوه هذا ما يرى العلم عنده **فصل**
 هذا شروع في بيان احكام الجنابة على العبد قدم احكام الجنابة العبد
 ترجيح الجانب الفاعلية ولان تصور وجود الفاعل في الذهن قبل المفعول
 من حيث هو هو فناسب ان يكون الترتيب الذي كذلك هذا زبدة ما في
 الشرح وليس غنيا **قوله** قيمته اى قيمة كل من العبد والامة يجب
 على عاقلة القاتل عندها وكذا عنده على ما ذكره في الاسلام واما على ما
 ذكره صاحب المحيط فهو على مال الجاني كما في المصنف **قوله** دية حر او حرة
 نشر على مقتضى لف **قوله** وتعيين العشرة باثر عبد الله بن عباس
 رضي الله عنهما وفي الهداية وشروحه عبد الله بن مسعود لابن عباس
 ثم الاثر في المقادير كالجبر لانها لا تعرف الاسماء ولان العشرة اولى
 مال له خطر في الشرع كما في نصاب السرقة والمهر في النكاح وعدم الفرق
 في التنقيص بين العبد والامة اظهر الروايتين والوجه ما ذكره في
 رواية الحسن عن ابي حنيفة التنقيص في الامة بخمسة دراهم قال الفقيه
 ابو الليث هو القياس **قوله** يجب قيمته بالغة ما بلغت قوله بالغة
 حال من فاعل يجب وما بلغت مفعول بالغة وما موصولة او موصوفة
 والعائد محذوف اى بلغته ومذهبها يقتضي تفضيل القن على الحر
 اذ كان قيمته اكثر من عشرة الا ان درهم وتسوية به اذ كانت عشرة
 الا ان درهم وهذا ساقط عن درجة الاعتبار كما لا يخفى بخلاف الغصب
 فانه يرد على المال الاعلى النفس فيكون الواجب بمقابلة المال بالغام بالغ

المقترض صاحب
 التكملة ٣

اى في ذمة المولى لاني عين العبد
 ماله

فيه كلام على المصنف ٣

فيه كلام على المولى
 الواني ٣

هذا دفع بحث صاحب
 التكملة ٣

فيه كلام على المصنف ٣

قوله قيمته مائة دينار الظاهر ان يقول مائة الف دينار ليعلم ان قيمته
 زائدة على دية الحر وكلام في ذلك واما اذا نقصت فلا كلام لاحد في ان دية
 هذا الناقص **قوله** في الصحيح هكذا صح في الكافي وقال في المبسوط وهذا
 هو الصحيح من الجواب وهو ظاهر الرواية كما في المنع **قوله** الا في رواية
 عن محمد رواء عن ابي حنيفة وهو قول محمد وهو المختار في الهداية وتبعه في الجمع
 حتى نقل عن محمد في ترجيح قوله ان القول بالوجه الاول يؤيدى الى القبيح وهو
 ان يجب بقطع طرف العبد فوق ما يجب بقتله فيما لو قطعت يد عبيد قيمته ثلثون
 الف درهم يجب خمسة عشر الف درهم بناء على الوجه الاول وهو قبيح جدا
 وقد اختلف التصحيح والوجه الاول ظاهر الرواية فيرجح وكذا اختاره
 المصنف ووجه اعتبار جانب مائة الف في الاطراف وقد شيد اركانها
 في الشرح **قوله** انه يجب في قطع يد العبد خمسة الاف هكذا في النسخ
 ولكن المذكور في عامة الكتب الفقهية خمسة الاف درهم الا خمسة دراهم
 وهو الصواب ووجه اليد من الايدي نصفه فيعتبر بكمه وينقص هذا المقدار
 اظهار الانحطاط وتبني الف في الموضحة خمسة الاف الانصف درهم وفي الاصح
 الواحدة عشر عشر الدية الادرها وعلى هذا سائر الاعضاء الخ وفي الجنة
 العبد روايتان في رواية الاصل يجب حكومة عدل وهو الصحيح لان المقصود
 من العبد الخدمة لا الجاهل وفي رواية الحسن يجب كمال القيمة لان الجاهل
 في حقه مقصود ايضا كما في التشنيف وكذا الحال في جاني العبد وفي اذنيه
 وردى جوع البيهقي عمار واه الحسن كما في المنع فظهر ان هو المقصود
 من القن الجاهل لا الخدمة يجب عند فوته حكومة العدل لا غير **قوله**
 وجب دية حر اى للورثة وقيمة عبد اى للمولى **قوله** انشاء في حق المحل
 لان قوله احد كما حق قاصر الدلالة على احدهما بعينه ولهذا لم يعتق
 احدهما بعينه ما لم يقع البيان فصار انشاء في المحل اى في التعيين كالا
 يخفى **قوله** اظهر في حق المولى لان قوله هذا ليس بقاصر الدية له
 عليه بالنسبة اليه انما يكون البيان اظهرها ومن حيث ان الحق لا يعدونها
 لان المحل والمولى لا فرق بينهما في هذه الحبيشة **قوله** وبعد الشبهة
 بقي اى المحل وهو كل واحد منهما محلا للبيان فاعتبر اى البيان **قوله**
 وفي نقاء عني عبد قتيلا بعينين لانه ان نقاء احدى العينين يفرضه
 المالك نصف القيمة اتفاقا ويبقى الباقي على ملكه كما في الكافي وذكر في
 غضبا لغتاوى الظهيرية اذا قطع الغاصب يد العبد المخصوب فان شاء
 صاحبه دفع اليه المخصوب وضمته قيمته وان شاء ضمه النقصان
 واخذ المقطوع ولم يذكر فيه خلافا لما سبق ان المختار في الغصب المالية
 الا ادمية **قوله** وفي الاطراف ايضا عطف على قوله فيها ومعها ايضا
 اى كما ان ادمية غير مهددة في الذات **قوله** ان لا ينقسم الضمان على
 الاجزاء اى ان لا يتوزع كمال بدل النفس على النفس والاطراف الفات
 بل يكون الجثة بازا الفات لا غير **قوله** ولا يملك الجثة عطف
 على لا ينقسم على صيغة المجهول والجثة قائم مقام الفاعل **قوله**

وانت خير بان هذا التصحيح
 والاستبعاد مدفوع لان ما يؤدى
 الى القبيح نادر الوقوع فلا اعتبار له
 ماله

فيه كلام على المصنف ٣

فيه كلام على
 الدوام

ومن أحكام المألية الخ أي ليس له أن يأخذ كل بدل العين مع أسلاك الجثة كما أنه كذلك في المال **قوله** فوثرنا على لشبهين خطهما وقلنا أن شاء المولى دفع عبده وأخذ قيمته نظرا إلى المألية وأن شاء أسكه ولا شئ له نظرا إلى الأدمية بل قيل له من شرط استيفائك هذا الضمان أن تزيل الجثة عن ملكك وتدفعها إلى الجاني **فصل** أمرد كرا المدبر وأما الولد من العبد والامة لأن رتبتهما على في اسم المملوكية وهما أكل في استحقاق اسم المملوكية لأن المولى كما يملكها يدا وربة يملكها من جهات عامة التصرفات فيها من البيع والهبة ونحوها بخلاف المدبر وأما الولد **قوله** اقتر مدبراً وام ولد وكذا القن قال في قبض الكرك وأقرار العبد المحجور بجناية توجب الدفع أو الفداء لا يصح انتهى ولكن سكوت المصنف رحمه الله تعالى عن من هذا خذوه بناء على انفهام ذلك بالأولية نظرا إليهما وقد قال في التحفة أن القن لو اقربشئ من حقوق الأموال لم يلزم على مولاه ولم يتعلق برقبته ولكن يؤخذ بعد العتق انتهى **قوله** والقيمة والعبد القيمة حالة الجناية لا يوم التدبير أو الاستيلاء فلو قتل انسانا خطأ وقيمتها ألف ثم صارت قيمته خمسمائة فالغا ثم قتل اخر خطأ فلاحق لولي الجناية الأولى في هذه الزيادة وهي للثاني كما في الكافي هذا إذا كان القيمة أقل من الدية وأما إذا كانت مثل الدية فعليه قدر الدية وينقص منها عشرة دراهم لأن قيمة القن في الجناية تنقص عشرة من دية الحر ولو كانت أكثر من الدية يتعين الدية على المولى لأنها أقل من القيمة كما هو عليه إطلاق المتن ولكن قال في المنيع وفيه أيضا ينقص من القيمة عشرة دراهم فوجب عليه أقول هذا مخالف لما صرح به في إطلاقات المتن وغيرها تدبر **قوله** أن أبا عبيدة الجراح هكذا في بعض النسخ وفي بعض الكتب الفقهية وأبا عبيدة بن الجراح في بعضها الآخر **قوله** وكان أميراً بالشام جملة مألوفة عن ضمير قضي وقوله بمحض متعلق بقضي **قوله** لمنع منه أي يكون الدفع ممنوعاً من المولى ولا يثبت الجناح إلى قوله في متحد الجنس كما هنا لأن التخيير في الجنس المتحد خارج عن قضية الحكمة لأنه لا يختار إلا الأقل لا محالة **قوله** بخلاف القن الخ لأن من الناس من يختار دفع العين ومنهم من يختار دفع النقد على ما هو الأيسر عنده ولا يبقى ما يختاره على ملكه ويخرج الآخر عن ملكه **قوله** وأن جنى المدبر إلا نسب لصدر الفصل أن يقال وأن جنى كل من المدبر والولد على أن أم الولد كالمدبر في جميع ما وصف في هذا الفصل كما في الهداية وغيره فخ لا يكون أيضاً حاجته إلى قوله وأما الولد فكما كالمدبر وبعد تصريحه به ثم لا يفيد قوله وأما الولد في صدر الفصل قائلة **قوله** ويتبع مولاه فباخذ منه الأقل من الارش ونصف القيمة ثم يرجع المولى بذلك على ولي الجناية الأولى **قوله** أو ولي الأولى وهو لا يرجع على المولى بخلاف كما في تشنيف المسمع وغيره **قوله** يسعى في قيمته أي قنار هي تمام القيمة وهو المتبادر من الشرح وعليه

وهو كالدين الأسود ٣

مشى الحشى أو مدبراً وهي نصف تمام القيمة لو كان التدبير مطلقاً وتمام القيمة لو مقيداً على ما سبق الكلام في آخر باب التدبير في قيمة المدبر مع الاختلاف والتصحيح وقد صرح به بعض محشئ شرح الوقاية هنا نقل عن التتارخانية وعليه التحويل كما لا يخفى **قوله** ويبرأ الغاصب الخ علة المسئلة الثانية **قوله** باسترداد المصوب أي استرداد السيد المصوب **قوله** منادى إلى المفعول واللام في الاستيلاء عوض المضاف إليه أي استيلاء السيد عليه أي على المصوب **قوله** الاستيلاء يده أي يد المولى عليه أي على عبده وقوله لوصول ملكه أي ملك المولى وهو العبد إليه أي إلى المولى **قوله** دون أن قاله نصب على الظرفية والعامل يؤخذ **قوله** عند أبي حنيفة وأبي يوسف وذكر القدوري في كتاب التقریب قول الإمام رحمه وذكر قول أبي يوسف وزفر مع قول محمد في التشنيف **قوله** ولهما أن حق الأول في جميع القيمة الخ فإن قلت أن الثانية متقارنة للأولى كما ولذا جعلت القيمة بين الوليين من غير ترجيح الولي الأول فكيف يكون حق الأول في جميع القيمة فيستحق وحده ما يرجع به المولى على الغاصب قلت استحقاق الأول كل القيمة حقيقة ومزاجة الثانية إنما جعلت باعتبار أن يجعل الجناية الثانية مقارنة للأولى حكماً والحكي دون الحقيقي فأنما يؤثر عند دفع المولى القيمة تدبر العلم عنده تعالى **قوله** يأخذ منه ليتهم حقه وما قاله محمد من اجتماع البدل لأن في ملك الولي الأول مدفوع بأن ما أخذه المولى من الغاصب أو لا بدل عن المدفوع بجنايته عندها للغاصب فيما بين المولى وبينه وبدل عن القتل في حق ولي الجناية الأولى ولا مانع في كون شئ بد لا عن شئ في حق شخص وبدل عن شئ آخر في حق غيره كذا في باع خرا وقضى بتمنه وديناً لمسلم عليه فهو يجوز لأن المأخوذ وإن كان بدل الجرح في حق الذمي إلا أنه بدل الدين في حق المسلم كما في المنيع **قوله** وبعبكسه الخ أقول كان الصواب أن يكون المتن هكذا ثم يرجع به أخرى عليه أي على الغاصب فإن يأتي قوله وبعبكسه الخ بعده ولعل تحرير المتن عليه إلا أنه سقط من قلم الناسخ وفضل المصنف يابى عن مثل هذا الخبط لأن عامة الكتب عليه ولو متنا مختصراً وقوله لأن الجناية الأولى كانت في يده أي في يد المولى وقوله وإذا دفعه إليه يرجع في الفصل الأول على الغاصب وفي الثاني لا يقتضي أيضاً سقوط من قلم الناسخ كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** فاستحق المولى كله بسبب الخ الصواب فاستحق كله على المولى بسبب وكذا في قوله استحق النصف بسبب الخ أن يقال استحق النصف عليه بسبب لأن المستحق اسم فاعل هو ولي الجناية والمستحق العبد والمستحق عليه المولى تدبر العلم عنده تعالى **قوله** غضب مبيهاً والمراد بغضب الصبي الذهاب به بغير إذن وليه أطلق الصبي ولكن المراد صبي لا يعبر عن نفسه كما في الكافي وذكر في التتارخانية ومن المشايخ من قال في الصبي أنه المسئلة بحجة على إطلاقها يعني سواء كان الصبي يعبر عن نفسه أو لا يعتبر واجتمعوا على أن الصبي أن قتل نفسه لإيمان على الغاصب

فيه كلام على المصنف رحمه الله ٢

وفي العبد يضمن سواء مات بامر يمكن التحرر عنه او لا **قوله** فجأة اي من غير مرض وعلة يقال اتاه فجأة اي بغتة من غير توقع **قوله** بصاعقة وهو نار تسقط من السحاب في رعد شديد وفي معناها موته بجر شديد او برد شديد او التردى من موضع عال كما في البرجندى **قوله** لنقله الى مكان فيه الصواعق والحيات اذا دبر جنس لصاعقة والحيات لاكثر نكاحا ظن لان اللام اذا دخلت على الجمع ولا عهد هنا يحمل على الجنس وهو المراد لان كلا منهما لا يكون في كل مكان بخلاف الموت فجأة او بجي لان ذلك لا يختلف باختلاف المكان كما في الهداية وغيره لان سبب الهلاك بالجمي امر حادث من نفس الصبي فلا دخل للمكان فيه كما في البرجندى بخلاف كثرة الجمي لانها ناشئة بامر الله من عفونة الهوا. وهذا يختلف باختلاف المكان ولهذا يضمن بنقله الى موضع يغلب فيه الجمي كما لا يخفى **قوله** حتى لو نقله الى موضع يغلب فيه الجمي ضمن اي عاقبته وكذا لو نقله الى مكان فيه طاعون ووباء يضمن كما في البرجندى ولا شك ان بعض المكان مبتلى اهل به بذلك كالقسطنطينية ثم التحقيق فيه ان الدخول في مثل هذا المكان عند ابتلاء قومه بذلك منتهى عنه لقوله عليه السلام اذا سمعتم بالوباء في ارض فلا تقدموا عليه واذا وقع في ارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا واخر الحديث يقتضي ظاهرا كون الخروج منه منهيا عنه وليس كذلك بل الخروج المنهي عنه هو الخروج الفراري من الارض التي وقعت بها الوباء باعتقاد ان الفرار منج كما هو المتبادر من الخروج الفراري وباطلا لانه يشتمل انه منج وحده او باذن الله واعتقاد الاول باطل والثاني منهي عنه لان الانجاء من الله كما يكون عند الفرار يكون عند القرار على انه ليس في القرار تعيين الهلاك ولا غايه ولذلك يعبر بقصره من الهبة والاعتاق من كل ماله لان ثلثه ولا يصير الزوج قازا ولو عند نشوة صرح به الفقهاء فاعتقاد الانجاء منه تعالى عند الفرار لا عند القرار غير جائز وتساويهما في الاعتقاد يقتضي القرار دون الفرار لانه يكون لغوا اذا لا مقتضيه وانما قلت المنهي عنه هو الخروج الفراري لانه الكلام اذا قيد بقيد يتعلق النفي او النهي بذلك القيد بنفي انه لو كان الخروج منها لمصلحة عامة او خاصة كالخروج الى السفر الحج او الصلاة او الاجل فقط المصلحة لا بغضا من الهوا فيها بالطاعون والوباء اذ قد صرح رؤساء الاطباء ان تعفن الهوا يظهر ثابته في بعض نفوس السالكين فيها بالتدريج او الخروج لعدم مشاهدة موت الاعزة من الاخوان والخلا ان الكابة ودوام الخزن يستدعي الخفقان والدق ونحوهما او التجارة او سياحة وما اشبه ذلك فان كلها نبات صالحة للخروج متضمنة للخبرات التي لا يعجل بها ابر المصابرة على الاقامة في ارض الوباء توكلوا ورضا بقضاء الله تعالى لان الخروج بنية صحيحة من هذه النباتات لا يمنع التوكل والرضا في تلك المرتبة وقوهم لولا الخروج لوقع الابتلاء بذلك ساقط كما ان قوهم لولا القعود لما وقع في الابتلاء ساقط لعدم الاعتبار لقوهم سيما عند وجدان نية صحيحة صالحة

للخروج وما يجوز الخروج ويحسبه ما روى انس بن مالك رضي الله عنه انه قال قال رجل يا رسول الله انكافي دار كثر فيها عددنا وانا موالنا فتحولنا الى دار قل فيها عددنا وانا موالنا قال عليه السلام ذروها ذميمة صريح به في المصايح فالامر النبوي بعد سؤال السائل ونسبة نقص الاموال والاولاد الى الدار بقوله ذروها ذميمة بشعر بان السكون في المسكن المساوم الضار محذور عنه وتركه واجب بمقتضى اطلاق الامر فلا اقل من الندب او الاباحة ولا شك ان الارض الطاعونية والمسكن الذي يورى ابلغ في الضرر واظهر في تقليل العدد من شأمة الدار والمنزل فيلحق بها والكلام في هذا الباب طويل فن اريد التخصيص فليطالع كتاب الابانية للولي البنيليسي وكتاب بذل الماعون في فوائد الطاعون لابن حجر العسقلاني **قوله** كما في صبي اودع فعل مجهول مفعوله الاول مستكن فيه راجع الى صبي ومفعوله الثاني قوله عبدا اي كما في صبي اودعه رجل عبده والمصنف قدّمه في شرحه على المفعول الاول لاجل الضمير **قوله** ضمن عاقلة الصبي قيمته هكذا في الكافي نقلا عن الجامع الصغير لفخر الاسلام ومدر الشهيد وذكر في الهداية وعلى عاقلة الدية ولعل مراده القيمة وانما اعتبر عنها بها لان هذه المسئلة باراء مسئلة الحر على ان دية العبد قيمته فلا محذور في هذا التعبير كما لا يخفى **قوله** وان اتلف اي الصبي والمراد المجور وانما لم يذكر لان الاصل في الصبي الحجر وذلك لانه اذا قيل الوديعة باذن وليه واستهلك يضمن اجماعا ذكره في فصول العمدية والبدائع **قوله** عندا يحنقه ويحد رجما الله الخ هذا الاختلاف في الصبي العاقل واما الذي لا يعقل فيضمن اتفاقا لان التسليط غير معتبر وفعله معتبر كما في الهداية وهو المنقول عن فخر الاسلام وقال صاحب المحيط ظن بعض مشايخنا ان هذا الخلاف في صبي يعقل وليس الامر كما ظنوا بل الخلاف في اكل واحد كما في البرجندى والمنع ووضع الخلاف في الاتلاف لان الوديعة لو تلفت في يده ولو بترك الحفظ او بان دل سارقا على الوديعة لاضان بالاجماع ووضع في اتلاف ما اودع عنده لانه لو اتلف ما اودع عنده يضمن بالاجماع كذا في المنع **قوله** وبدونه اي وان اتلف ما لا يدون الايداع **قوله** لما مر الخ هذا الشرح مأخوذ من شروح الهداية وكتاب الوديعة مقدم فيه فيصير لما مرته واما في هذا الكتاب مؤخر فكان المناسب لما ياتي ومثل هذا في شرحه كثير لا يخفى على من تدرب **باب القسامة** لما كان امر لقتيل يؤل في بعض الاحوال الى القسامة وهو عند ما لم يعلم قاتله شرع في بيانها والقسامة على بناء الغرامة اسم بمعنى القسم وهو اليمين كما في المنع وغيره وقول المصنف هو ايمان صريح في ان القسامة بمعنى القسم لانها مشتقة من القسم وقوله تقسم الخ اي تجعل تلك الايمان مقسومة على اهل الحلة يعني يختلف كل واحد منهم على ما ينبغي التفصيل وليس في هذا ما يشعر كون القسامة من القسم كما ظن كما لا يخفى **قوله** ميت اطلقه فشمّل المسلم والذمي عاقلا كان او مجنونا بالغا كان او صبيّا ذكرا

فيه كلام على المصنف

كان اذ انتى حرا كان اوتنا وكن في القن ولو كان مديرا او ام ولد او مكاتب
القسامة والقيمة لا الدية لان ديتهم قيمتهم والخيال للمولى لا للسلطان
الا اذا وجد في دار مولاه في القسامة والدية في القن كما في التشنيف **قوله**
به جرح اى جراحة يعلم انها من فعل الادى **قوله** او خروج دم من اذنه
الح فان الدم لا يخرج منها عادة الا بفعل الادى واحتمال التردى من موضع
او ضرب حيوان غير الانسان لا يعتبر لندرية كما في البرجندى **قوله** وجد
في محلة اراد به الموضع الذي كان ملكا لاحد او جماعة مخصوصة او في ايديهم
احترز به عن الشارع الا عظم والسجن ونحوها هذا زبدة ما في الشروح
قوله او اكثره لان لاكثر حكم الكل فالحق باكل تعظما لامر دم الادى
كما في الهداية وغيره فان قيل ان هذا حكم عرف بالنسبة لقياس وقدره
في البدن والحق الاكثر به قياس فلا يجوز في هذا الباب على انه يقتضى
القصر على مورده وهو كل البدن قلت هو الحق بدلالة النص والاجماع
يدل عليه تعبير الفقهاء باللاحق لا بالقياس والاعتبار العلم عنده تعالى
قوله او نصفه مع رأسه لان الرأس اشرف من باقى الاعضاء فيكون ما وجد
به في معنى الاكثر اذا بلغ به الى النصف فظهر منه وما قبله انه اذا وجد
اقل من النصف ومعه الرأس او وجد النصف وليس معه كل الرأس سواء
كان مستقوبا باللول او لا فانه لا قسامة ولا دية فيهدر الدم هذا
زبدة ما في الشروح **قوله** اذ لو علم اى بيتته او اقراره في الذخيرة
اذا وجد القاتل في محلة وادعى اهل المحلة ان فلانا قتلته دونهم واقاموا
على ذلك بينة من غير محلتهم جازت الشهادة على دعواهم ووجب لهم
البراءة عن القسامة والدية ادعى لى القاتل ذلك اذ لم يدع كذا في
التشريف **قوله** خمسون رجلا منهم اى من اهل المحلة اى الاموار
البالغون العقل وهو المراد بالقيد الاول ما خوذ من كونهم اهل المحلة
اى ملاكهم والثاني من كونهم اهل الحلف وكذا الثالث وقيد الرجل بعيد
ان لا قسامة على المرأة واما العبد المأذون ان وجد القاتل في داره فدية
وليس عليه دين فلا قسامة عليه بل على مولاه وعاقبته استحسانا وان
كان عليه دين فينبغي ان يجيب القسامة على العبد المأذون على قياس
قول الامام ولكن في الاستحسان يجب على المولى واما المكاتب ان وجد
في داره فعليه الاقل من قيمته والدية وهل يجب عليه القسامة ذكر
القاضي في شرح مختصر الطحاوى ان عليه الايمان وان حلف يجب عليه
الاقل من قيمته والدية الا قد عسرة دراهم ويكون حاله كما في المنع
مفعلا **قوله** ان هذا قاتل الح ان مفسرة وما بعدها هو الاب **قوله**
فما الذى يخرجهم عنكم اى فائى شئ يخرج موجب هذا القاتل من القصاص
او الدية عن عهدكم **قوله** الى ان خيار تعيين الخمسين الى المولى
فان اختار اعمى ومحدودا في قذف جاز لان هذا يمين وليس بشهادة كما في
الهداية **قوله** او صلى عطف على من يتهمه فينبغي جمع سقط لونه
بالامانة واو ليست مانعة الجمع لان للمولى ان يختار الخمسين بعضهم من اهل

ولذا يوجد البدن نصفاً ولو مشقوق
الرأس أو أقل بهذا الدم ويسقط
القسامة والدية لبقاء على أصل
القياس ولا يشترط اعتبار لا يثبت
القسامة والديات في مقابلة
شخص واحد ولم يرد به نص فيهدر
تدبر
فيظهر من هنا ان معنى قوله نصفه
مع رأسه كونه نصفاً بالرأس
لا كون الرأس زائداً على النصف
والا يخل تحت قوله او اكثر
سما في المنع منه

وبعضهم من صالحى اهل المحلة كانه ان يختارهم من اهل القريتين **قوله** بانهم
قتلوه متعلق بقوله لا يخلف اى لا يخلف الولي بان اهل المحلة قتلوا هذا
القاتل **قوله** وان لم يشهد له الظاهر لم يذهب كذبها كما في الهداية
قوله وتربا العهد اى عهد القاتل لعهد العداوة فانه داخل في قوله
قيام اللوث فيكون تكرار تدبر **قوله** حجة له اى المدعى **قوله** او جبالدية
في الجديد اى في قوله الجديد عدا كانت الدعوى او خطأ وهو الصحيح كما في المنع
قوله ولنا قوله عليه السلام اى الملاق قوله كما في التشنيف والتحقيق
فيه قوله عليه السلام واليمين على المدعى عليه وفي رواية على من انكر
اذا قصر اليمين على جنس المدعى عليه المتكر وليس وراء الجنس شئ بناء
على ما صرح من ان المعرف بلام الجنس اذا جعل مبتدأ فهو مقصور على الجور
نحو الكرم التقوى والتوكل على الله والمجد لله والائمة من قريش فان قلت
على هذا يلزم ان لا ينع تحليف غير المدعى عليه من اهل المحلة فيما اذا ادعى
الولى القتل على بعض منهم بعينه مع انه يستلزم خمسون رجلا منهم في
هذه الصورة ايضا قلت ثبت كون اهل المحلة مدعى عليهم بمجديت ابن
عباس والولى منهم في التعيين فلا يعتبر تعيينه الا بالينة فلا يتغير حكم
القسامة الا بها وهي غير قائمة فيكون مدعى عليهم فيكون غير من عينه الى
خمسين مدعى عليهم من غير فرق والمقصود في هذا العدد واجب بالسنة ولذلك
لو نقص عدد هم كذا اليمين حتى يتم العدد ولا يقدر الولي تكرير اليمين
على احد عند كمال عددهم بالخمسين هذا زبدة ما كتب هنا في المختبرات عند
المعلل المسؤلات **قوله** بقاء باليهود اى في اهل خيبر **قوله** فيجب القصاص
بنصب يجب لانه عطف على يقرأ **قوله** اى اهل المحلة بالدية هذا اذا لم
يكن لهم عاقلة فظاهر واما اذا كانت فالدية على عاقلهم لما قال صاحب
الكا في ذكر في المبسوط ان في ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والدية
على عاقلهم في ثلث سنين لان حالهم دون حال من باشر القتل خطأ
واذا كانت الدية هناك على عاقلهم فهنا اولى وما ذكره المصنف تبعا
لصاحب الهداية بمحتمل ان يكون المراد بعل عاقلته المحلة كذا التوجيه والكا في
قوله وكذا عورضى الله عنه لما روى ان قتيلا وجد بين وادعة وارحب وكان
الوادعة اقرب قضى عليهم عمر رضى الله عنه بالقسامة والدية فقال وادعى
بامير المؤمنين لا ايماننا تدفع عن اموالنا ولا اموالنا تدفع عن ايماننا
فقال انما حقنتم دماءكم بايمانكم وانما اعزكم الدية لوجود القاتل بين
اظهركم **قوله** تسقط القسامة عنهم وتسقط الدية عنهم ايضا لان
سقوطها يستتبع سقوطها غالبا ولذلك لم يذكره **قوله** حتى لا تسع دعواه
بعد ذلك عليهم ولذلك قال ابو يوسف ومحمد لو شهد اثنا من منهم على المدعى
عليه تقبل شهادتهما على ما سيجي لانهما لا يدفعان بها مغرما ولا يجران
مغرما وانما عندا يحنيفة رحمه الله لا تقبل لتحكم التهمة في شهادتهما
من وجهين ابراء اهل المحلة ليتوسل به تصحيح الشهادة واحسن اليهم
باسقاط القسامة والدية فارادوا بالمكافاة على ذلك قال في الاسرار

فيه كلام على
الولى

قاعدة جيدة ٢

السؤال اعتراض صاحب التكملة
والجواب للعبد القصر منه

فيه كلام على صاحب
التكملة ٢

ما قاله الامام اظهر وما قاله الا حق انتهى اشار بقوله الحق ان قولها ارجح
بل هو راجح تحقيقه ان ما ذكر في تعليل قول الامام كلا من الوجهين يرى وجها
بحسب الظاهر ويكون اظهر وامامه كرفيد ليل الامامين هو المحقق لما
ان مانع الشهادة من التهمة لم يوجد في حقهم على انهم عدول وهي المفروض
فاللائق بل اللازم قبول شهادتهم لاحتمال عدم وجدان الشاهد غيرهم
للا يفوت حق الورثة وقد يدفع دليل الامام بان التوصل والارادة
المكافاة محل للهداية والمفروض وجودها فبدفعه عند عدالتهم فظهر
انه تقبل شهادتهم وان وجد من يشهد غيرهم هذا العلم عنده تعالى **قوله**
وعن ابى حنيفة في رواية اي رواية عبد الله بن المبارك وكذا روى عن محمد بن
ابو يوسف القياس ان تسقط القسامة الا انا تركناه **قوله** ابراه
منه اي دلالة لاهل المحلة اي الباقي من عينه الولي فتسقط عنهم
القسامة كما لو ابراه نصا وما ذكر في المتن فلا هو الرواية وجهان القاتل
احدا هل المحلة فلا هو والولي ادعى كذلك الا انه عتيق وهو منهم في التعيين
لكونه من غير برهان فلا يعتبر القاتل موجود فيهم والقاتل غير معلوم
فيكون التقصير ثابتا فيهم فلا ينتفي وجوب القسامة عنهم كما في المنع والتشنيف
قوله حتى يحلف او يقر او اذا حلف دفع القتل واذا اقر وجب موجب
ما اقر به لان اقراره حجة عليه هذا عند ابى حنيفة ومحمد واما عند ابى يوسف
فيقضي بالدية عليه بحد النكول كما في دعاوى المال وفي الذخيرة وقاضيهان
ان الجير على اليمين بالمس عند النكول اذا كانت الدعوى في القتل الجحد
اما في الخطا فيقضي بالدية على العاقلة ولا يجبس **قوله** بدل عن اصل حقه
اي حق المدعي **قوله** ببذل المدعي بالذال المجته وفيه الغين وكذا الدال
مجته في بذل الدية **قوله** فلا يقبل اي قوله بان القاتل هو زيد فان قيل
يظهر منه ان اهل المحلة لو اخطروا بان القاتل هو فلان سواء كان منهم او لم
يكن منهم لم يقبل قولهم لكان التهمة فاي فائدة الحلف على العلم قلت
انما استحلوا على العلم اتباعا للسنة الواردة فيه فتلقيناها بالقبول
من غير ان نفعل فيه معنى على ان فيه نرى فائدة عقلية وهي انه من الجائز
ان يكون القاتل عبدا او امة لواحد منهم فيقر عليه فيقبل له اذ فعه او افده
ويسقط الحكم غيره وكذا لو اقر على عبد غيره فصدقه مولاه فكان التحليف
علم العلم لهذا المعنى في الاصل ثم بقي الحكم كالرمل في الطوان شرع
لاراء المسلمين الجلالة على الكفار ثم بقي ومن الجائز ايضا ان واحدا
من اهل المحلة ان يامر صبي او مجنون او عبدا مجورا عليه بالقتل ولو اقر به
يلزمه في ماله ويسقط الحكم عن غيره فظهر ان التحليف على العلم مفيد
كما في البنايع وقوله صاحب المنع وصاحب التكملة **قوله** فيحلف على ما ذكر
اي بالله ما قتلت الخ لانه لما اقر بالقتل اي بقتل زيد صار قتله مستثنى
عن اليمين اي يمين المقر فيحكم من سواه اي سوى زيد فيحلف عليه
اي على ما ذكر **قوله** ولا قسامة على صبي ومجنون وكذلك لا بدخلان
في الدية على العاقلة ان وجد القاتل في غير ملكها كالمحلة وان وجد في ملكها

بدخلان فيها كما في مباشرتها لانها مواخذتان بضمان الافعال كما في المنع **قوله**
رجل يسوق دابة عليها قتيل سواء كان ملكا للداية او غير ملك وكذا الحال
في القائد والراكب وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كما في التشنيف
والكفاية وان لم يكن مع الدابة احد فعلى اهل المحلة ان وجدت فيها وان لم
يكن ذلك الموضع ملكا لاحد فعلى اقرب المواضع اليه بحيث يسمع الصوت
وان كان لا يسمع الصوت فهو هدد كما في البدايع **قوله** ضمنوا اي ضمنوا
قلوبهم بعد القسامة اليهم **قوله** ولو بين قريتين اي ولو وجد القاتل
بينهما وكذا لو وجد بين سكتين فالقسامة والدية على اقربهما وسئل محمد
عن قتيل وجد بين قريتين احوالى اقربهما الى الميطان او الارضين قال
ان كانت الارضين ليست بملك لهما انما ينسب الى القرية كما ينسب
الصياري فهو على اقربهما يبو تا كما في التهمة **قوله** فعليه القسامة
اي خمسون يمينا هذا اذا كانت عاقلة غيبا وان كانا حضورا يدخلون
في القسامة خلافا لابي يوسف لانه يلزمهم حفظ الدار ونصرة من فيها
كما يلزم صاحب الدار وكذا يتهمون بالقتل كصاحب الدار والمشاركة
في سبب وجوب القسامة توجب المشاركة في القسامة بخلاف الدية فان وجوبها
على العاقلة لا يتعلق بالتهمة فلا يختلف الحكم بين الغيبة والحضرة اطلق
المصنف دار رجل نزلت ما كان فيها ساكنا او كانت مفروغة مغلقة فوجد فيها
قتيل فعلى رب الدار وعاقلة القسامة والدية هذا زبدة ما في الاعتبار
قوله حتى لو كان به اي لو ثبت انها لم يجز اليدان كانت ود ربعة
وتجوزها كما في البرجندى وانت خبير بان انكار العاقلة كون الدان ملكا له
يكفي في دفع الدية عنهم ما لم يثبت المدعي انها ملك له وعليه عبارة الهداية
وغيره كما لا يخفى **قوله** تدى عاقلة ورثته قيد بالدية لان وجوب
القسامة على العاقلة يختلف المشايخ فيه على قول ابى حنيفة واختار شمس
الائمة السرخسي انه لا قسامة هناك في الكافي ولكن اختار الشافعي وصاحب
البدايع وجوب القسامة على العاقلة وعلى الاول تختص الكافي وتختص
الطحاوي والكنز والقادرى والتقريب المقطوري حيث لم يذكر القسامة
فيها وعليه كلام المصنف ايضا وفي الثانية والهداية والمنع الكافي اذا وجد
قتلا في داره التي اشتراها لا يجب فيه شيء على احد في قولهم جميعا فيكون
هذا مستثنى من هذا الحكم **قوله** فالدية على عاقلتهم سواء كانت
تلك العاقلة عاقلة للقتيل ايضا او غير عاقلة له وهو الاصح كما في المبسوط
وغيره ولا يلقيك الى الغلط عبارة الهداية في اصل المسئلة فديته على
عاقلة ورثته اذ المضاف مقدر فيه اي على عاقلة ورثته لو رثته فان
قلت الدعوى لولي القاتل شرط لوجوب القسامة والدية والولي هنا
الورثة فيلزم ان يكون دعواهم على انفسهم قلت بعضهم يدعي بالقسامة
على البعض الاخر ليلهم الاقرا منهم وذلك البعض يدعي على البعض
الاول لذلك ايضا فاذا تمت القسامة استتبع الدية والدية انما
تجب للقتيل اذ هي بدل دمه حتى تقضى منها ديونه وتنقذ وصاياه ثم تحلف

فيه نوع كلام الشيخ
على البرجندى
عقبة اليمين المشارة

الورثة هذا زيادة ما في المعبرات فظهر من كون المختار وجوب القسامة ان قول
 الامام هنا غير ضعيف وان اوهم ضعفه شرح المصنف تبعا لمصدر الشريعة
قوله ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة وقد عرفت ان الايجاب
 ليس للورثة بل للقتيل ثم الورثة يخلونه **قوله** القسامة على اهل
 الخطة هذا اذا وجد القتل في المحلة اما لو وجد في الدار وفيها صاحب الخطة
 والمشتري فيها مشترك كان في القسامة والدية اجماعا ثم ان المصنف لم يتعرض
 في المتن هنا للدية كما لم يتعرض للقسامة في المسئلة الاثنية اكتفاء بذكر
 احدهما عن الآخر لظهور الحكم اذا القسامة مع الدية متلازمان كما في المنيع
 والتشنيف **قوله** نخط خطة متعلق بقوله قسمها وخطة مضاعف اليه
 اي يكتب خطة واختطاطها او فعل ماض صفة لقوله نخط اي وضع عليها
 علامة بالخط او كتب علامة **قوله** ولا المشتري ان اراد به الملاك غير اهل
 الخطة فيدخل فيهم المالك بالهبة او الرمية او المهر كما في الكافي **قوله** وقلا
 يزاحم المشتري اي يندر مزاحمة ولا حكم للنادر **قوله** وقيل انما اجاب
 ابو حنيفة رحمه الله الخ يورده ان الكرخي ذكر الاختلاف بين ابى حنيفة وابي
 يوسف ولم يذكر قول محمد ولكن ذكره غيره مع الامام واثار بصيغة
 التثنية في ضعف هذا القول لانه يقتضي ان لا يذكر قول محمد مع قول
 الامام لانه معاصر ابي يوسف بل هو متأخر عنه **قوله** فانتقلت اي
 ولاية الحفظ عندهما اليهم وخلصت عنده لهم هذا قول ابي يوسف الاول
 ثم رجح ابو يوسف وقال هي على لسكان ايضا كما في الخاتمة **قوله** فهي
 على الرؤس اي الدية على عاقلهم على السوا كما في الخاتمة وليس المراد
 ان الدية منقسمة على عدد رؤس الملاك كما يفهم من ظاهر العبارة
قوله فعلى اي الدية على عاقله البايغ اشار به الى ان المبتدأ محذوف
 والقربة قامة عليه ليقال ان وجوب الدية على الرؤس وعاقبتهم انما يكون
 بعد القسامة ولم يتعرض لها الانا فنقول قد علم في صدر الباب ان القسامة
 لا بد منها ومثل هذا الدية تترتب عليها فذكر وجوبها بغنى عن ذكرها على
 ان ذكر القسامة في كل مسئلة اطلاق لا يليق في المتن بل تطويل تدبر
 حذف اختصارا **قوله** والمالك وغيره سواء وهذا ظاهر على قول ابي
 يوسف لانه يرى القسامة والدية على الملاك والسكان والفرق
 على قولهما ان السفينة تنقل وتتحول فيعتبر فيها البدون الملك
 كالداية ولا كذلك الدار والمحلة فاقترن كما في الشرح اقول ان لم
 يوجد مع القتل فيها احد ينبغي ان يجب القسامة والدية على اهل اقرب
 المواضع اليها بحيث يسمح الصوت ويمكن الامداد وان لم يكن كذلك
 قدمه هدر كما في الهداية العلم عنده تعالى **قوله** وشارعها الشارع
 الطريق الذي شرع فيه الناس على الاسناد المجازي او هو من قولهم
 شرع الطريق اذا تبين كما في المغرب **قوله** على المالك فيه خلا ان
 يوسف على ما مر **قوله** وفي غيره اي غير المملوك وهو السوق السلطان
 وهو لعامة المسلمين وليست لاحد عليه بد الخصوص فلا يجب القسامة

فيه كلام على
 المصنف
 ٢

لم يقل فالدية لان قوله على الرؤس
 يعين ان المذبح هو الدية لا غير
 لم يقل فهي على عاقله البالغ بقيام
 القربة على المذوق ومن يدون
 المتوفى الاختصار بهما امكن
 منه

تفقه من الفقهاء ولم ار من يصح
 مثله

على احد وجوب الدية على بيت المال **قوله** والشارع الاعظم او الجسور
 العامة كما في بعض الشروح اقول لاحقة لافرادها بالذكر بعاطف لانها يدخل
 في الشارع الاعظم كما لا يخفى **قوله** هكذا يجب ان يعلم هذا المقام به يدفع
 ما يورى من ابهام التناقض في قولهم بوجوب القسامة والدية في الشارع
 تارة وبعده اخرى فيجعل الاول على شارع المحلة والثاني على الشارع الاعظم
 وهذا التوفيق يرى حسنا لان الاسواق التي في المجال محفوظة باهل المحلة
 فيجب القسامة والدية على اهلها بخلاف الشارع الاعظم هذا وقد قبل هذا
 التحقيق الشيخ على المقدسي في شرح منقولة الكفر نقلا عن المصنف اقول
 ان ظاهرا كلام المصنف وعليه عامة المتون ان القتل لو وجد في الشارع
 الاعظم او في السوق السلطان او الجامع سواء كان كل منها في العريان او في
 قريب منه او بعيد منه لا قسامة على احد والدية على بيت المال ولكن صرح
 صاحب النهاية بان المراد بالشارع الاعظم هو الذي حكمه ذلك مكانا تابيا
 عن المجال اما الاسواق التي يكون في المجال فهو محفوظ بحفظ اهل المحلة فيكون
 القسامة والدية على اهل المحلة انتهى وقال صاحب ذخيرة الفتاوى اذا وجد
 قتل في بعض الطرق العظام التي ليست ملكا لاحد فالدية على اهل المجال التي
 تشرع الى هذا الطريق انتهى وقد اتفق المولى ابو السعود عليه رجة ربه الوارد
 على موافقة ما في الذخيرة والنهاية وقال لا يعمل في هذه المسئلة بالطلاق
 المتون واقضى اثره استاذنا المرحوم شيخ مشايخ الاسلام اسعد الانام
 المولى اسعد افندي واستخير بان ما ذكر في الفتوى بعد كونه مخالفا لظاهر
 المتون يقتضي وجوب الدية على اهل المجال القريب وكون الدم هدر او بعيدا
 عن العريان فلا يجب الدية على بيت المال في حال وذا خلاص الرواية والصرح
 به بل التحقيق وهو التحقيق ان شاء الله تعالى ان القتل لو وجد في الشارع
 الاعظم او مسجد الجامع او سوق غير مملوك عند اذحام الناس فيه ولم يبد
 من قتله فعند ذلك لا قسامة على احد لان المقصود بها نفى تهمة القتل وذا
 لا يتحقق في حق العامة واهل المجال القريب لا يقدر و دفع تزامم الناس فيه
 فلا يؤدي الى التخصيص منهم ويجب الدية على بيت المال لان الغرم بالغرم
 واما اذا لم يكن كذلك فالقسامة والدية على اهل ادي المجال التي تشرع في
 هذا الطريق وهو الذي لوصاح فيه احد يسمعه اهل هذا المجال وقد قال المقدسي
 في عدم القسامة في قتل وجد في مسجد الجامع او الشارع الاعظم وشرحه
 بانه لو اذحم الناس يوم الجمعة فقتلوا رجلا ولا بد من قتله فلا قسامة
 على احد وديته على بيت المال انتهى فظهر منه انه كما يناسب العمل هنا
 بالطلاق المتون لم يناسب الاثنا بوجوب القسامة والدية على اهل ادي المجال
 مطلقا ولم يناسب ايضا الاثنا بكون الدم هدر او بعيدا عن العريان
 لما صرح شيخ الاسلام خا هرناده بان القتل لو وجد في موضع مباح
 كالقلاة ولم ينقطع عنه منفعة المسلمين كانت الدية في بيت المال وان
 انقطع قدمه هدر وهكذا في قاضيخان والشارع الاعظم وان كان بعيدا
 ولكنه من قبيل ما ينتفع به لاجالة وتدبيره الى الامام فالدية على بيت المال

الشارع الاعظم او الجسور العامة كما في بعض الشروح اقول لاحقة لافرادها بالذكر بعاطف لانها يدخل في الشارع الاعظم كما لا يخفى هكذا يجب ان يعلم هذا المقام به يدفع ما يورى من ابهام التناقض في قولهم بوجوب القسامة والدية في الشارع تارة وبعده اخرى فيجعل الاول على شارع المحلة والثاني على الشارع الاعظم وهذا التوفيق يرى حسنا لان الاسواق التي في المجال محفوظة باهل المحلة فيجب القسامة والدية على اهلها بخلاف الشارع الاعظم هذا وقد قبل هذا التحقيق الشيخ على المقدسي في شرح منقولة الكفر نقلا عن المصنف اقول ان ظاهرا كلام المصنف وعليه عامة المتون ان القتل لو وجد في الشارع الاعظم او في السوق السلطان او الجامع سواء كان كل منها في العريان او في قريب منه او بعيد منه لا قسامة على احد والدية على بيت المال ولكن صرح صاحب النهاية بان المراد بالشارع الاعظم هو الذي حكمه ذلك مكانا تابيا عن المجال اما الاسواق التي يكون في المجال فهو محفوظ بحفظ اهل المحلة فيكون القسامة والدية على اهل المحلة انتهى وقال صاحب ذخيرة الفتاوى اذا وجد قتل في بعض الطرق العظام التي ليست ملكا لاحد فالدية على اهل المجال التي تشرع الى هذا الطريق انتهى وقد اتفق المولى ابو السعود عليه رجة ربه الوارد على موافقة ما في الذخيرة والنهاية وقال لا يعمل في هذه المسئلة بالطلاق المتون واقضى اثره استاذنا المرحوم شيخ مشايخ الاسلام اسعد الانام المولى اسعد افندي واستخير بان ما ذكر في الفتوى بعد كونه مخالفا لظاهر المتون يقتضي وجوب الدية على اهل المجال القريب وكون الدم هدر او بعيدا عن العريان فلا يجب الدية على بيت المال في حال وذا خلاص الرواية والصرح به بل التحقيق وهو التحقيق ان شاء الله تعالى ان القتل لو وجد في الشارع الاعظم او مسجد الجامع او سوق غير مملوك عند اذحام الناس فيه ولم يبد من قتله فعند ذلك لا قسامة على احد لان المقصود بها نفى تهمة القتل وذا لا يتحقق في حق العامة واهل المجال القريب لا يقدر و دفع تزامم الناس فيه فلا يؤدي الى التخصيص منهم ويجب الدية على بيت المال لان الغرم بالغرم واما اذا لم يكن كذلك فالقسامة والدية على اهل ادي المجال التي تشرع في هذا الطريق وهو الذي لوصاح فيه احد يسمعه اهل هذا المجال وقد قال المقدسي في عدم القسامة في قتل وجد في مسجد الجامع او الشارع الاعظم وشرحه بانه لو اذحم الناس يوم الجمعة فقتلوا رجلا ولا بد من قتله فلا قسامة على احد وديته على بيت المال انتهى فظهر منه انه كما يناسب العمل هنا بالطلاق المتون لم يناسب الاثنا بوجوب القسامة والدية على اهل ادي المجال مطلقا ولم يناسب ايضا الاثنا بكون الدم هدر او بعيدا عن العريان لما صرح شيخ الاسلام خا هرناده بان القتل لو وجد في موضع مباح كالقلاة ولم ينقطع عنه منفعة المسلمين كانت الدية في بيت المال وان انقطع قدمه هدر وهكذا في قاضيخان والشارع الاعظم وان كان بعيدا ولكنه من قبيل ما ينتفع به لاجالة وتدبيره الى الامام فالدية على بيت المال

زيد بر قصبة تلك جارسوسند نهان مجرما مقتول بولند قدن مكره ورتة سى اهل جارسوسون ديت طلب ابند كلرند اهل مزبوره
زيد شارع اعظمه مقتول بولندى دى هدر دى زيدك ديتن ويرمكه تادرا ولور لوى الجواب بعد القسامة اولمازل
بوصورته اول شارع اعظم كه انده بولنان مقتولك دى هدر اوله شتلكدن بعيدا ولا عتيد قريب اولانند نه مقوله
شارعد تفصيل بيان بين ريله الجواب اواز ابرمين مرتبه بعيد اولاندر كتبه اسعد الفقير عى

تحقيق عتيق

من سور تناواه جعتها عند خدمته
في فت الاثنا لمجره الفقير

فيه كلام على المصنف

والحاصل ان القتل ان وجد في الشارع الاعظم ونحوه فان وقع عند اذ دعام
الناس فيه فلا قسامة وديته على بيت المال وان لم يكن كذلك بل وقع في موضع
لوصح فيه يسمعه اهل الجران فالقسامة والدية على اهل اذ في الحال وفي
موضع بعيد وهو منتفع به بين المسلمين فهي على بيت المال والا فهدب
هذا تجده زبدة ما في الفتاوى العلم عنده تعا **قوله** واجلوا اى ايجلوا
وانكشفوا **قوله** تضمنت برأتهم اى براءة اهل المحلة **قوله** ولا على
القوم عطف على اهل المحلة باعادة خروجره وخرق النفل لطول الفصل
بينهما وقوله حتى يقيموا اى اولياء الدم والانسب بالمتن حتى يقيم وكذا
بقوله لان قوله حجة على نفسه **قوله** وهو ما ليس في يد احد ولا ملكه
وهذا يشعر بان لو كان الميت في شط النهر والماء يجري عليه ولا ينقله
يكون هدر اى ايضا بخلاف المحتبس في الشاطئ كما في البرجندى **قوله** محتبسا
بالشاطئ وفي الصحاح شاطئ الوادى شطه وجانبه وتقول شاطئ الوادى
ولا يجمع انتهى وكذا لو كان مربوطا على الشط او ملقى على الشط فان كان
الشط ملكا لاحد فحكمه حكم الارض المملوكة او الدار المملوكة اذ اوجد فيها قتيل
وقدم بيانه وان لم يكن ملكا فالقسامة والدية على اقرب الموضع اليه من
الامصار والقرى من حيث يسمع الصوت لان الجزيرة تكون في تصرفهم
وكانت في ايديهم كما في المنبع **قوله** فعلى اقرب القرى اذ بالقرى
الجران **قوله** على ساكنيهما اى القسامة والدية في كل منهما عليهم
لانها في يدهم كما في الدار **قوله** ولوين القبيلتين الح وقع تكرارا وهذا
بحله الانسب فينبغي ان لا يذكر قوله او قبيلتين فيما قبل كما لا يخفى **قوله**
فعلى المالك اى القسامة والدية بالاجماع فيه رد لما في الهداية من انه لو
كان للارض مالك فالعسكر كالسكان فيجب على المالك عند ايجنته خلافا
لابن يوسف وما ذكره المصنف هو المذكور في المبسوط والمحيط ولكن ما اتى به
من الدليل لا يجدى نفعا في بيان الاجماع وما ذكر في الكتابين من الدليل
فيه ان الشيخين سويا بين هذه الدار والدار وابا يوسف فرق بينهما فعنده
في الدار يجب على السكان والملاك وهنا يجب على الملاك والفرق ان
العسكر نزلوا هذا المكان للانتقال والارتمال للقرار وما لا قرار له
وجوده وعدمه سواء واما سكان الدار انما نزلوا للقرار فلا بد من
اعتباره وذكر فيهما في غيرهما ان العسكر قد لقوا عدوهم ووجد قتيل
بين اظهرهم فلا قسامة ولا دية لان الظاهر انه قتيل العدو **قوله** بخلاف
ما اذا لم يكن صاحب فراش فانه احتمل ان يكون موته من غير الجرح فلا يلزم
بالشك كما في الهداية **قوله** رجل معه جرح او جرح جرح كشر شاعر
او المراد به انسان وقوله اخرج ظاهرا موضع الضمير اى جمل الرجل ذلك
الجرح **قوله** في قرية امرأة اى في دار امرأة مصر او في قرية وليس
في ذلك المكان احد من عشيرتها **قوله** كثر الخلف عليها الى ان يصير
قوله وندى عائلتها والمرأة تدخل مع العاقلة في تحمل الدية لانها جلتا
ما قاتله والقاتل يدخل في تحمل الدية بكل حال كما في الهداية والكافي وغيرها

قوله بطل

والمراد من اقامة البيعة شهادة
رعيين من غير اهل المحلة مسكه

فيه كلام على المولى الوافي

فيه كلام على صاحب التكملة

الطائفة سعود افندي
محتش الهداية

قوله بطل شهادة اهل المحلة قيد بالشهادة لانه لو ادعوا على رجل منهم او
من غيرهم تعصم دعواهم فان اقاموا البيعة على ذلك الرجل يجب القصاص في
العهد والدية في الخطا ان وافقهم الاولياء في الدعوى عليه وان لم يوافقهم
لا يجب عليه شئ ولا يجب على اهل المحلة ايضا شئ لانهم اشتبوا القتل
على غيرهم وان لم يقيموا البيعة وحلف ذلك الرجل يجب القسامة عليهم
يستثنى ذلك الرجل عن البين على ما سبق ذكره كما في البدائع **قوله** وقال
تقبل الح وقد سبق ان ما قاله الامام اظهر وما قاله الا انه كما في الاسرار
وانت خبير ان هذا ترجيح ما قاله وقد تقدم تفصيله **قوله** او على واحد
منهم اى بطل شهادتهم الى وهذا بالاتفاق كما في البرجندى وذكر في تشنيف
المسمع شرح الجمع وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه وشهد
عليه اثنان منهم لم تقبل بلا خلاف لان الخصومة ثابتة بتقدير اسام المحلة
جميعا فكما مشهين في هذه الشهادة فترة انتهى ومن حكم ان هذا داخل
في الاخلاق السابق اظهر عدم تتبعه واتباع الوهم كما لا يخفى العلم عنده
تعا **كتاب المعاقلة** لما فرغ من بيان مطلق الديات
وامكانها شرع في بيان الدية المقيدة وهو ما يتجملها العاقلة والمقيد
ناسبه التأخير ثم المقيد غير المطلق ولذلك عنون بالكتاب بالنظر الى
اشتمالها في الذات فاسب دخول المقيد في المطلق ولذلك عنون بعض
بابا وبعض بالفصل ومعنى المعاقلة ديات تلزم على العاقلة تناسب
ان بين العاقلة او لا انه من هر حتى تنضح الحكم بان هذه دية تلزم
عليهم ويتجملها ولذلك قدم بيان العاقلة على بيان ما يتجمل عليهم
فظهر ان المقصود من هذا الكتاب معرفة العاقلة ومعرفة ما يتجمل عليهم
فكان العنوان بالكتاب انسب فان العاقلة امر مغاير للديات ذاتا وحكما
ولفظ المعاقلة كما ينبت عن دية مخصوصة ينبت عن يتجملها ثم لما كان
بيان الدية المقيدة اهم في الباب لانها المقصودة المرادة اولاد بالذات
وبيان العاقلة بالتبع لانها قيد لذلك كان عنوان الكتاب بالمعاقلة ان
من عنوانه بالعواقل بل هو المناسب للاخرون وان ظن كون المناسب هذا
كما لا يخفى العلم عنده تعا **قوله** بمعنى العقل اى الدية وذكر في المبسوط
العقل الذي هو آلة الادراك جعلا العقول والعقل الذي هو الدية
جعلا المعاقلة **قوله** لانها تغفل اى تمسكها وتمنعها **قوله** دية القتل
اطلقه ولكنه مقيد بان لا يكون قتيلا لهم بل لمن ينصروه بان لا
يكون قتيلا باقرار القاتل على ما سيجي وتركه مطلقا بناء على المتعلم
قوله يؤخذ من عطياتهم جمع عطية وهي ما يخرج للمجندي من بيت
المال في السنة مرة او مرتين والرواق ما يخرج له في كل شهر وعن
المخولوى العطية كل سنة او شهر والرزق يوما بيوم كما في المنبع والشرى
وذكر في شرح القدوري ان العطية ما يفرض للمقاتلة والرزق ما
يجعل لفقراد المسلمين اذا لم يكونوا مقاتلة **قوله** وهم الجيش الح من
الرجال الاحرار البالغين العاقلين والنساء والذرية اى الصبيان

والجانيين والعبيد لا يدخلون في العاقلة وان كان لهم حظ في الديوان
 لان الناس لا يتناصرون بهم عادة كما في الشروح **قوله** لما دوت
 الدواوين اي رتب الخرائد للولادة والقضاة **قوله** فكان اجماعا فاذنك
 كيف بطن بهم الاجماع على خلاف ما قضى به رسول الله فانه كان عليه السلام
 قضى بالدية على عشيرة القتال من النسب وهكذا في عهد ابي بكر ولم يكن
 هناك ديوان قلت هذا اجماع على وفاق ما قضى به رسول الله عليه السلام
 فانهم عرفوا ان فعله عليه السلام كان معلولا بالنصرة لآباء عتبار
 النسب ولهذا لم يؤخذ من النسوان والصبيان من العشيرة وقد كان
 قوة المرأة ونصرتها يومئذ بعشيرة ثم لما دون عمر رضي الله عنه صارت
 القوة والنصرة بالديوان فصار فعل عمر رضي الله عنه موافقا لفعل
 النبي عليه السلام باعتبار اتحاد المعنى وهو النصر لا نسخا كما في
 التشنيف **قوله** قوله وليس ذلك بنسخ جواب عن قول الشافعي
 ولا نسخ بعده وقوله والدية صلة كما قال اي الشافعي لكن الجواب
 قول الشافعي ولا يها صلة الج وقوله لكن اجماعا فيها هو صلة وهو
 مذهبا وقوله من اجماعا في اصول اموالهم وهو مذهب الشافعي وهو
 مقتضى الاجماع على العشيرة **قوله** ويحكى عن عمر رضي الله عنه فانه
 فرض الدية في ثلث سنين على اهل الديوان في عطياتهم فرض في كل
 عطية اخرج لهم الثلث ولان القتال استحق التخفيف بتجمل الدية
 على العاقلة مع انه جان وهو اولي ان يستحقوا التخفيف باجماعه مؤجلا
 كما في التشنيف **قوله** يؤخذ منه حتى لو لم يخرج سنين لم يطالبوا بشئ
 وان خرجت عطيات ثلث سنين في المستقبل بعد القضاء بشهر او سنة
 يؤخذ الكل من تلك العطيات لوصل الحق اليهم كما فيه ايضا وان لم يكن
 لهم عطيات يقضى بالدية في اراضيهم فان خرجت في السنة مرة يؤخذ
 الثلث وان مرتين يؤخذ السدس وان في كل شهر يؤخذ بحصة هذا
 الشهر حتى يستوفي في كل سنة مقدار الثلث كما في الهداية وفي البرجيني
قوله اي العاقلة القبيلة اي عاقلة الجاني قبيلته من النسب **قوله**
 لان ضير جبه لن الج يريد به من التي في قوله العاقلة اهل الديوان
 لمن هو منهم ولا وجه في ان يقال والعاقلة هي من هو منهم لمن ليس منهم
 كما لا يخفى لانه اراد من التي في قوله لمن ليس منهم كائن فانه خلاف
 المتبادر مع ان فيه ارتكاب اضمار قبل الذكر من غير حاجة اقول
 الصحيح ان الضير في حبه راجع الى القتال بمعونة المقام لان اللام
 في العاقلة واهل الديوان عوض عن المضاف اليه اي عاقلة القتال
 اهل ديوانه والتخطة لمثل هذا خلاف صواب كما لا يخفى **قوله**
 وان لم يتسع المتى بان لم يحصل اداء كالدية على توزيع الدية على كل
 واحد منهم ثلثة داهم او اربعة في ثلث سنين ضم الى ذلك الحق
 صورته اذا جنى واحد من اولاد حسين مثلا يكون موجب الجناية عليهم
 وان لم يتسع هذه القبيلة لذلك ضم اليها قبيلة الحسن ثم بنوه وان لم

قوله تشنيف

ثبت الدية
مفعول فرض

فيه كلام على
الواني

فيه كلام على
المصنف

يتسع هاتان القبيلتان لذلك ضم اليها قبيلة عقيل ثم بنوه كما في شرح
 الوقاية لاسود علاء الدين **قوله** فاما الآباء والابناء اي ابا القاتل
 وابنائهم **قوله** والقاتل كما حددهم في تجمل الدية ولو صبي او مجنون او امرأة
 في الصحيح كما في الحاشية وذكر في المبسوط وانما يدخل القاتل مع العاقلة اذا كان
 من اهل العطا اما اذا لم يكن فلا شئ عليه من الدية عندنا **قوله** والعاقلة
 للمعتق حتى مولاه اي مولاه وقبيلة مولاه ولم يذكره اتباعا لعبارة القدوري
 وسائر المختصرات والانساب ان يقال هكذا والعاقلة للمعتق مولاه
 وحيثه كما قال به مولى الموالاة ولا يظهر في تركه سر سوى ان يقال اكتفى
 بذكر مولى الموالاة عن ذكر مولى العناقة لانه دخل في العاقلة مع ضعفه في
 العسوية ودخول مولى العناقة فيهم اولي لكونه اقوى منه عصبة ولم يجعل
 الاكتفاء بالعكس لعدم الدلالة على العكس **قوله** الاصل في ايجاب
 الدية الج ذكر في التشنيف ان وجوب الدية على العاقلة في الخطاء لان عمر رضي
 عنه قضى فيه بالدية على العاقلة بمحضرة الصحابة من غير تكبير فكان اجماعا
 واما وجوبها في شبه العمد عليهم فلم يحدث الجني لان الضاربة تعقدت ضربها
 بالعمد فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية على العاقلة وانت خبير
 بان ما ذكره المصنف من قبيل اللاحاق بدلالة النص على ان سند الاجماع يركى
 انه ذلك كما لا يخفى **قوله** لم يصدق العاقلة قيد به لانه لو صدق قوه يتجمل
 وفي الحاشية ولو اقام ولي القاتل بنية بعد اقراره تقبل لانها اثبتت باليس
 بثابت باقراره في يتجملونه والمسئلة مفصلة في النهاية والمنع **قوله** سقط
 قوده بشبهة صفة عدا كما اذا قتل مكاتبه عدله وقا سيد وارث وكما اذا قتل
 رجلا من رجلا احدهما بالعصا والاخر بالحد يد يجب الدية عليهما في مالهما كما في
 الحاشية **قوله** ولا جناية عبد سواء جنى على النفس او على ماله فتكون
 جنايته على مولاه لا على عاقلة قيد بالعبد لان المعتق مجمل وقد سبق **قوله**
 او عمد بالجن عطف على صلح اي لا يتجمل العاقلة ما يجب بعد تحول بالدية
 بعفو ولي من الاولياء او صلحه او نحوه وقد سبق في باب ما يوجب القود نوع
 اشكال فليتامر **قوله** وما دون ارش موصحة عطف على ما يجب وقد
 ارش موصحة نصف عشر بدل النفس وهو خمسمائة درهم **قوله** ولا عبدا
 هذا يحتمل ان يكون جانيا وان يكون محتيا عليه الا ان جملة على الاول او لي
 الجاني النفي على الاطلاق سواء جنى العبد على النفس او على ماله وان
 جنى على الثاني لا يكون اي مقيدا فيما دون دية النفس حتى اذا جنى على نفس
 يتجمل عاقلة الجاني فلم يكن النفس مارية على اطلاقه فكان الاول او لي قال به
 ابو حنيفة خلافا لابن ابي ليلى وهو قال بالثاني كما في الفوائد الجيدة
 وغيره **قوله** للتميز عن الاستيصال في القليل وهو الموافق للكتب وكانه ساقط
 الاستيصال ولا استيصال في القليل وهو الموافق للكتب وكانه ساقط
 عن قلم الناسخ وما وجد في بعض النسخ ناش من مجرد اصلاح **قوله** بل
 الجاني اي بل يتجمل الجاني ويجب عليه ما يجب بصلح الج ففى الصلح يجب عليه
 حالا الا اذا شرط الاجل وفي الاقرار يجب عليه في ثلث سنين كما في الحاشية

فيه كلام على
المصنف

قوله قال بعضهم الخ وقال بعضهم منهم محمد بن سلمة للعجم عاقلة وبه كان يفتي شمس الائمة الحلواني **قوله** وهو اختيار الفقيه ابو جعفر واختيار الفقيه ابى الليث وهو الاشبه كما في التشنيف وبه عمل القضاة الحنفية الآن **قوله** لاهل العجم الاضافة ببيان او المراد بالعجم الديار والعجم هنا مقابل العرب كما لا يخفى العلم عنده **كتاب الابن** **قوله** لا يخفى مناسبتة لكتاب الجنائيات وتوابعها لان الاباق من جملة الجنائيات والمجمل بما يترب عليه **قوله** فمن مالكة تصدرا وانت خبير بان القرار لا يتحقق الا بالقصد فلا يحتاج الى زيادته كما في العناية وفتح القدير الا انه اتى به للتأكيد ليحصل كالالتين بينه وبين الضال اذ هو غير قاصد القرار او المراد بالقرار الانقطاع بقدرته قدا القصد فيكون ح قيدا معتبرا **قوله** لقادر عليه اي على اخذ الابن وحفظه قديرا لانه لو لم يقدر على حفظه وان كان الى ان ياتي به القاضي او المولى لا استحباب هذا عند عدم الخوف من هلاكه واما اذا خاف هلاكه على لفته الغالب لو لم يأخذه فيجب اخذه كما في فتح القدير والبحر الرائق **قوله** واعانة نصيب وعطف على ابناء **قوله** وان عرف الواجد الخ بشي من الى ان يحمل الخلاق اذا لم يعلم الواجد بيت مولاه واما اذا علمه ينبغي ان لا يختلف في اخذه وردة كما لا يخفى **قوله** فباتى به الى القاضي فيحبسه هذا مختار السرخسي ولو فرض قدرته على حفظه عن الاباق لا يحتاج الى ان ياتي به القاضي وهو مختار الحلواني كما في الذخيرة وفتح القدير وهل يصدق انه ابق من غير بينة اختلف المشايخ فيه ولو انكر المولى انه ابق والقول قوله ولا جعل عليه ولا بد من اقامة البينة انه ابق الا ان يعترف به المولى كما في القاعدية **قوله** ولهذا لا يوجبه ان كان له منفعة كلمة ان شرطية بمرأه لا يوجبه مقدم عليه ومثله كثير وكونها وصليحة مع قلتها بدون الواو باباه قوله وان كان له منفعة آجره لان المنفعة غير مقررة في كل الايجار كما لا يخفى وعبارة التشنيف مثل عبارة المصنف الا انه اتى باذ بدل ان في الاولى وضيم له للايجار وهو الظاهر ويجوز ان يرجع الى المولى او الى الابن وضيم له في الكلام الثاني للضال ثم ان جواز ايجار القاضي العبد الابن وعدم جوازه محل كلام قال بالاول في بعض الكتب منها الهداية وبالثاني في بعض اخر منه المحيط على ما سيبيح التفصيل مستوفانا ان شاء الله تعالى **قوله** ما اخذ عن ملكه وهو باق الى الآن في ملكه **قوله** بوجه من الوجوه اي يبيع رهبة وصدقة **قوله** ويجعلها اي النفقة وقوله فيما اخذه اي الدين **قوله** او من نصبه اشار به الى ان في فاعل يحلف احتمالا بين وقوله المولى تفسير من المصوب **قوله** وقيل لارجح الزيلعي وصحة في النهاية وفصله المقدسي غاية التفصيل في مسائل شتى كتاب القضاء **قوله** فان طال مجيئه اي مجئ المولى باع القاضي وينبغي ان يقدر الطول ثلاثة ايام كما في الضالة المتقطعة كما في فتح القدير ونقل صاحب البحر الرائق من التتارخانية ان مدة حبس القاضي مقدر بستة اشهر ثم يبيعه بعدها وانت خبير بان التعويل على هذا المنقول لان ما في الفتح

فيه كلام على
الواني

دراية مأخوذة من قول صاحب الهداية وكذلك يفعل بالعبد الابن وهو محل بحث سيما اطلاقه على ما سيبيح ان شاء الله تعالى **قوله** وانفق عليه الخ اي وامسك ما انفق عليه من هذا الثمن واخذه منه لبيت المال هذا هو الظاهر ولكن العبارة لا يغى والظاهر فيها ان يقال وما انفق عليه منه ولعل كلمة ما ساقطة من قلم الناظر الاول **قوله** وان ربح المولى الخ هكذا في التتارخانية اطلقه ولكنه مقيد بعدم دعوى العبد اما الموادع العبد فاقام البرهان عليه قبل وفاره واقاربه حين الاخذ وبيع القاضي بالرق لاني في دعواه بذلك لان التناقض في دعوى الحرية وفروعه لا يمنع صحة الدعوى وتفصيل المجمل مستوفى في فتح القدير من باب الاستحقاق وعليه كلام فصول المعادى في الفصل العاشر **قوله** لم يصدق على نقض البيع يعني لم يصدق المولى في زعمه ذلك غير برهان واما لو برهن عليه بقبول هذا هو المراد كما في المقدسي فلا يكون مخالفة بين ما في المسعودية وبين ما ذكرنا من انه لو باع بنفسه ثم قال هو مديروا مكاتب ارام ولدو برهن قبل كما ظن به بعض الشارحين **قوله** ولم يوصله اي بنفسه او نائبه حتى لو اغتصبه رجل منه فبأيه مولا واخذ جعله ثم جاء الذي اخذه واقام البينة انه اخذه من مسيرة ثلثة ايام فانه يأخذه من مولاه الجعل ثانيا ويرجع المولى على الغاصب بما دفع اليه لانه اخذه بغير حق كما في المحيط **قوله** اي براد الابن الى مولاه اشار به الى ان الضمير في موصله عائد الى الابن وفي اية الى مولاه اطلق الراد الموصل الا انه مستثنى منه عشرة فليس لهم الجعل وهم من في عيال مولاه واجل الابوين له مطلقا وابنيه واجد الزوجين ووصيته او من يحوله ومن استعان به مولاه في رده اليه والسلطان والشبهة والخفي فليس لكل منهم جعل لوجوب الاخذ والرد عليهم صرح بذلك في الاشياء والنظام والله تعالى ورواها المصنف رحمه الله تعالى بعد قوله اربعون درهما وان لم يعدها الا اذا ارسله من كان يحفظ مال المولى او يخدمه او استعان به المسلم لاستوفى استثناء طوائف العشرة وتام تحقيقه في شرح جلب مصطفى افندي على الاشياء **قوله** الى مولاه بالغ كان او صبيا فيجعل الجعل في ماله وهذا التعيم جار في الابن ايضا الا انه لو كان صبيا لا بد من تقييده بالعقل اي كونه بعقل الابن ولو لم يعقله فهو ضال لا يستحق له الجعل كما في التتارخانية **قوله** اربعون درهما فضة بوزن سبعة مثاقيل كما في فتح القدير **قوله** وان لم يعدها اي وان لم يساوا الابن اربعين درهما بل ولو كانت قيمته درهما واحدا هذا قول ابو يوسف الاخر وجهه الملاقاة الواردة فيه وتظهيره وجوب صدقة الفطر في طفل قيمته دونها وقال شريح وان كانت قيمته اقل فكسبه قد يزيد عليه كما في التشنيف وفي قوله الاول وهو قول محمد يقضى بقيمته الادرها لان المقصود من ايجاب الجعل احياء مال المالك رغبة فيه فلا بد ان يسلم له تحقيقا لفائدة الايجاب وتعيين الدرهم الواحد لان ما دونه كسور كما في فتح القدير وذكر صاحب المحيط وصاحب البدايع ان ابا حنيفة مع محمد وهكذا ذكر الاسيبغاني في شرح المحامى وكان

صاحب البحر الرائق

وفي شرح المقدسي على الكفر المنقول بعض تفصيل منه

مسئلة غريبة في صدقة الفطر

قول محمد هو المذهب ولذا ذكره القدوري كما في البحر الرائق ووجه صاحب
البايع ايضا حيث قال الحديث محمول على ما اذا كانت قيمة كل رأس أكثر
من اربعين درهما توفيقا بين الدليلين بقدر الامكان وذكر في الظهيرية
وعن ابي يوسف اذا كانت قيمته اربعين ينقص عن الجعل قدر ما يقطع به
اليد فظهر ان ما اختاره المصنف خلاف ما هو الراجح كما لا يخفى **قوله** ولو صله
من اقل منها اي مدة السفر وذكر في الذخيرة انه لا فرق في الاخذ فيما دون
السفر بين ان يأخذه في المصر او خارجا عنه في استحقات الجعل وعن البيهقي
انه اذا اخذ في المصر فلا شيء له كذا في الظهيرية **قوله** لان العرض يوزع
على المعروض الح فخصه كل يوم من اربعين ثلثة عشر وثلث درهم فيقضى
بذلك اذا رده من مسيرة يوم وهذا عند بعض المشايخ وذكر في المنسورية
ان الصحيح ان يقرض الى رأي القاضى على قدر ما يرى وفي الذخيرة هو
الاشبه بالاعتبار وهكذا في فتح القدير وعليه الفتوى كما في التتارخانية
قوله وفي الاخير بن قتيبة لانه لو كان قنا فاق به فوجد المالك قد مات
فله الجعل في تركته حتى لو كان على الميت دين محيط بماله فهو احق بالجعل
الى ان الجعل وباقي التفصيل في المنع **قوله** وان لم يخرج الح واسلوب
التجوير ان يقال هكذا وان لم يخرج فكذا اي لا يجعل اما عندها فلا يخرج الح
واما عنده فلا يملكها كما لا يخفى **قوله** اي وان لم يشهد ضمن لانه
غاصب الا اذا لم يتمكن الاشهاد بان لم يجد من يشهد او تركه لخوف اخذ
الظالم في الايض والقول فيه قوله مع يمينه على ما سيجي في المعلقة
وانما ترك هذا الاستثناء هنا في اكثر الكتب كغفاه بذكره فيها وماله كما لها
مخرج به في التتارخانية **قوله** وعلى المرتهن جعل الرهن اي بقدر دينه
على ما سيجي تفصيله وعلى البايع في المبيع قبل القبض كما في القنية وعلى من
يعصى له خدمته في عبد او في برقته لاحد ومجتمعة الى زمان لا يخرج ولم ينقص
الخدمة فالجعل على صاحب الخدمة لان المنفعة له كما في الخزائفة **قوله** باصابة
مالية العبد الصواب باحيائه وعليه عبارة الكتب ومقتضى المقام ولعل
الكاتب قد اخطأ في تخرج عبارة المصنف حيث ظن الماء صاد او الاعجام
متروكة فتبديل الماء المستقيم كما لا يخفى **قوله** وفي الاكثر قد
الدين عليه الح اي جعل قدر الدين عليه يعني لو كانت قيمته اكثر من
الدين قسم الجعل على الراهن والمرتهن فما اصاب الدين على المرتهن
وما بقى على الراهن مثلا الدين ثلثمائة وقيمة الرهن اربع مائة يكون
على المرتهن ثلثون وعلى الراهن عشرة وهكذا انقساما عليهما ثمن
الدواء والتخليص كما في فتح القدير **قوله** وان كان مديونا بان كان
ما ذونا فالحقه في التجارة دين او تلف مال الغير واعترف به المولى
كما في الفتح **قوله** فعلى اي الجعل على المولى اشار به الى ان المبتدأ مخذوف
لقيام القرينة وامثاله قد مر وسيجي **قوله** فيجب على من يستقر
المالك لنتيجة للمصورتين ولكن فيه تجوز بالنظر الى الصورة الثانية
لان الجعل لم يجب على المشتري من حيث هو جعل وكان جعل وجوب ثمنه

عليه الذي يعطى منه الجعل كوجوب الجعل عليه كما لا يخفى **قوله** في الفداء
اشار به الى انه حتى خطأ اذ لو كان عبدا لا يكون فيه الفداء الا لعوارض
سبقت قيده لانه لو قتل عبدا فابق ثم رد لا يجعل على المولى لانه لم يحصل
له بالرد منفعة وان عفى عنه فانما حصلت ماليته بالعفو ولا يجعل ايضا
على ولي القصاص لانه ان قتلته فالحاصل له التشفي لا المالية وان عفى
فظاهر كما في فتح القدير **قوله** اجب ماليته اي كونه مالا للمولى **قوله**
وان كان العبد موهوبا اي مقبوض الموهوب اذ لو لم يوجد القبض حقيقة
او حكما لا تتم الهبة فلا يخرج من ملك الواهب فلواقب قبل القبض فالجعل
على الواهب كما لا يخفى **قوله** وهو ترك التصرف منه اي التصرف الذي
يجب رجوعه من بيعه وهبته وغير ذلك **قوله** فلا يسقط عنه الواجب
بالرد كما لا يسقط الجعل من المالك بموت العبد بعد الرد كما في التتارخانية
وقوله بالرد متعلق بقوله الواجب **قوله** وان رده وصبه فلا يجعل له
وهكذا لو كان الراد من في عيال سيده فانه لا يجعل له وكذا لو رده ابوان
او احمها وكان المالك في عياله او احدا الزوجين الى الاخر او من كان ماله
قد استعان به كما لو قال لرجل ان عبدى قد ابق فاذا وجدته فاخذه اولد
وان لم يكن في عياله او السلطان او الشحنة او من في عياله المالك وان
لم يكن وصيا فلكل لا يستحق الجعل هذا زيادة ما في المختبرات والتفصيل
في المنع وفتح القدير فظهر من هذا ان قوله ولو صله ليس على اطلاقه
كما لا يخفى **قوله** اودع الامر الح عطف خبر كما هو الظاهر ولكنه
ليس بمستقيم ولذلك اصلحه في الشرح فتح التعبير ان يقال في المتن
خير المشتري من بين ان يصير حتى يرجع وان يرجع الح **كتاب المفقود**
قوله من فقدت الشيء غاب عني ويقال فقدت الشيء اذا طلبته
فلم تجده وعليه قوله تعالى قالوا نفقد صواع الملك اي طلبناه فلم نجد
وكلا المعنيين موجود في المفقود لانه غاب عن اهله وهو في طلبه
فلم يجده **قوله** غاب اي انسان غاب صفة غالبية باعتبار المقام
او الموصوف مقدر وكلا الاعتبارين جائز في مثله **قوله** لم يداثره
وهو في الاصل ما بقى من رسم الشيء او ضربة السيف والمراد هنا من
وجوبه وموته كما في البرجندى **قوله** فعلى هذا قول المصنف ولم يسح
خبره كانه عطف تفسير ووزع ما ينطوي كل منهما من المعاني بينهما
ونوع بلاغة كما لا يخفى **قوله** بالاستصحاب متعلق بقوله حتى اي
المفقود حتى مكا لاننا علمنا حيوته بيقين فيستصحب ذلك ما لم يظهر
خلافه **قوله** لكونه اي تكاح عرسه تعليل للمنفى لا للنفي لان
المخالف انما هو النكاح لاعدم وجه المخالفة ان في النكاح كما بموته
وهو مشكوك والنكاح السابق معلوم بيقين فلا يزول بالشك **قوله**
ويقيم القاضى من يقض حقه سواء طلب الورثة ذلك او لم يطلبوا
قوله ويحفظ ماله اطلق المال فشمك ما كان في بيته او عندا مناته
وشمل الغلات والديون المقربها **قوله** ويبيع ما يمان نسا دة

من المتاع والرفيق والعقار اذا خيف عليها الفساد كما في الجامع الكرخي **قوله**
ويجاصم اي الحافظ القيم وكذا الضيق في بقله وفي لانه وفي ولا يجاصم
راجع اليه **قوله** وانما الخلاق في الوكيل بالقض الح فانه وكيل بالمسومة عند
البيخينة وعند ههالا **قوله** وان راي القاض الى قوله لم ينفذ حكمه تبع الحق
فيه الزيلعي كما صرح به وهو مخالف لما في الهداية والمبسوط السرخسي والفتاوى
من انه نافذ حكمه ووجهه ان المفقود بمنزلة الميت فكان للقاضي تصرف في ماله
فيقتضى له اوعيه على ما يرى وعليه كلام الخاتمة في فصل القضاء في المجتهدات
وذكر في الخلاصة الفتوى على هذا وهكذا في التشنيف وفي الفتاوى المعنوية
ولا يلزم من نفاذ حكمه على المفقود نفاذه على الغائب مطلقا لكان الفرق
بينهما كما ذكر في بحر الرائق والمراد بالقاضي اعم من ان يكون حنفيا او غيره
بل كونه حنفيا هو انظ من عبارات الفقهاء اذا القاضي الناصب حافظا هو
المعنى وسبب الكلام طريل الذيل في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى فظهر
به ان ما اختاره المصنف خلاف ما هو المنصور العلم عنده **قوله** لا ت
الاختلاف في نفس القضاء فيصير نفاذ قضاء القاضي موقوفا على امضاء
قاضي آخر ومنع هذا بان ليس كذلك بل المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان
البيئة هل يكون حجة للقضاء من غير خصم حاضر ام لا فاذا قضى بها نفذ
كما لو قضى بشهادة الحدود وبقدر وفي الخلاصة الفتوى على هذا كما في الفتح
التقدير والمنيع **قوله** وينفق على اقربائه الى من المفقود لكن لا مطلقا
بل من ماله الدراهم والدنانير والتبر بمنزلة لها والطعام والشراب التي هي
من جنس كسوتهم واما الذي كان من جنس اخر من العروض والعقار فلا ينفق
منه كما في المنيع **قوله** وعرضه ولو غنية لانها تستحق النفقة ولا تسقط
بغناها بخلاف غير ههالك في البحر الرائق **قوله** كوله وابويه وقد سبق في باب
النفقة ان للاب بيع العروض **قوله** حتى ياتي البيان وقول على رضا الله
عنه في امرأة المفقود هي امرأة ابتليت فلتنصبر حتى تستبين موتها وطلاد
ما رينا للبيان المذكور في المرفوع الى النبي عليه السلام ولان النكاح
حق نفسه وهو حق في ابقاء حقه والمرأة لا تحمل للزوجين فلو حمل لها التزويج
كان فيه حكم بموته فيجب تسمية ماله وذا امتنع مالم يقم دليل على موته فلا
يزول النكاح المتحقق بالشك كما في المنيع وغيره **قوله** وعند مالك رحمه الله
الح تمسك بما روي ان عمر رضي الله عنه هكذا قضى في الذي استهوته الجن
بالمدينة وقصته المذكورة في الشروح وهذا لا يعرف فينا فيجعل قضاء عمر
على انه لا يردى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه دليل لاهل السنة
والجماعة على ان الجن يتسلطون على بني آدم خلافا لاهل الزيغ منهم من ينكر
دخولهم في الآدمي لان اجتماع روحين في جسد واحد لا يتحقق ومنهم من ينكر
جسمائهم كشيئا من موضع الى موضع لانهم اجسام لطيفة واهل السنة
بما وردت الاثار فان النبي عليه السلام قال ان الشيطان يجري من ابن
ادم مجرى الدم وقال ان الشيطان يدخل في بدن الانسان فيكون على
قافية رأسه فتشبع الاثار ولا تشتغل بالكيفية فكان في هذا الاثر دليل

فيه كلام على صاحب
البحر الرائق
لا في واقعة الحكم اذ الحكم باحد القولين
فيها نافذ من غير تنفيذ لمدل لوجود
الاختلاف فيها قبل الحكم مسته
على ما ذكره الزيلعي انما ذكره استسكالا
لكلام القوم فينبغي ان لا يقول
عليه ولا يجعل به لما افاده العلالة
قاسم في فتاواه انه لا يجعل بالحيث
مخالفة المذهب لان اتباعا للمذهب
واجب صرح به ابن القيم في فصل
الجنبة من

مالك وقول على يعارضه وان مسعود وافق عليا وقد صح ان عمر رجح القول
على وذكر ان عمر رجح القول على في ثلث قضيات منها امرأة المفقود وباقي
التفصيل في فتح القدير والمنيع **قوله** فلا يثبت من غيره لان في التورث
اثبات امر لم يكن ثابتا له وهو كونه حيا بيقين وهو ليس كذلك **قوله** بل يوقف
تسليمه الى كونه حيوتة محتملة **قوله** اختلف في تقدير مدة حيوتة الى ما
ذكره المصنف واختاره ظاهر الرواية كما قال به وغيره وروي عن البيخينة
انه يقدر بمائة وعشرين سنة من وقت ولايته وعن ابى يوسف انها مائة
وخمس سنين وهاتان الروايتان لم توجد في الكتب المعتمدة وقال ابو يوسف
انها مائة سنة وسئل عن وجهه وبين ولكن جعل بيانه على المطابقة والملاحة
وفي قول تسعون سنة اختاره ابن الفضل والشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد
قال في الهداية هو الارفق وفي الذخيرة والكافي والتشنيف وعليه الفتوى
وفي الخلاصة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى وفي قول ثمانون سنة قال
في التتارخانية وعليه الفتوى وفي قول سبعون سنة واختاره الكمال المحقق
ابن الهمام وفي قول ستون سنة اختاره جمع من المتأخرين وفي فصول
العبادة اذا ابا حنيفة توقف في ذلك وفي الهداية الا قيس ان لا يقدر بشئ
قال شمس الانعة هو الا ليق قال الكمال لان نصب المقادير بالرأى لا يكون
ولكن نقول اذا لم يبق احد من اقربائه بحكم بموته اعتبارا لجماله بحال نظائره
وهذا يرجع الى ظاهر الرواية انتهى وفي قول يفوض الى راي القاضي فاي
وقت راي المصلحة حكم بموته كما في البناء بيع واختاره صاحب التبيين وانت
كما ترى اختلاف الروايات والاقول والتصحيح والفتوى وفي مثله الترخيم
لظاهر الرواية كما هو القاعدة وقد مر غير مرة ولذلك قال في الظهيرية
والمذهب عندنا انه اذا لم يبق احد من اقربائه حيا في بلده فانه يحكم بموته
ولله در المصنف حيث اختار ما هو الاقوى والارجح من بين هذه الاقوال
قال صاحب البحر الرائق والعجب من المشايخ كيف يختارون خلاف ظاهر
المذهب مع انه واجب الاتباع على مقلدي البيخينة رحمه الله انتهى قول
ليس هذا تعجب منهم لانهم ارباب الترجيح ان يرجح قولاً وان لم يكن ظاهراً
الرواية وانما العمل بهذا القول ان لم يكن من يرجح ظاهر الرواية منهم على
ان نفسه سيصير في كتاب الوقف من انه اذا كان في مسئله قولان متحيزان
فانه يجوز القضاء باحد ههالك صرحوا به ومن هذا ترى ارباب المتن
هنا لم يطردهوا في الاختيار وان لم يكن بعضهم من ارباب الترجيح هذا
فاغتنم **قوله** ولم يكن سبب اختلاف الناس في موته اى مدة موت
المفقود وكذا الضيق في قتله **قوله** الطرق متعلق بماله المراد به التعلق
المعنوي لا النحوي لان المال جامد محض لا يعمل في الطرق واشتار في
التصوير انه صفته بمحذ الموصول ببعض الصلة وهذا مذهب الكوفيين
ولكنه غير منصور صرح به في محله وجعله صفة يجعل اضافة المال للجنس
من افادة التعريف وهو خلاف الظاهر ايضا وتعلقه بقوله يحكم بيري عاريا
عن الخلل اقول بل الاوجه ان يكتب في المتن متصلا بما يقراء له بفتح اللام

فيه كلام على
صاحب البحر

من جرح فقل له طرف مستقر صلة ما اوصفته وقوله يوم تمت المدة متعلق
 بعامل الظرف والمعنى يحكم بموته في كل حق كان له يوم تمام المدة في يظهر حسن
 التفريق عليه بقوله تعتد عرسه الموت واما على تخرج المصنف المتن
 فليس بظاهر كما لا يخفى وفي مقابلة وهو في مال غيره لم يكن ما ينافي هذا
 تدبر العلم عنده **قوله** فتعتد عرسه الحج وتعتق ام ولده ومدبره
 كما في الشرح **قوله** مورته نصب على انه مفعول يربث وهو المراد بالغير
 والغير في موته راجع اليه وفي لانه راجع الى من يربث **كتاب اللقيط**
قوله لانه يلفظ اى عاده يعنى انه ائبل الى ان يرفع في العادة **قوله** وهو
 من افضل الاعمال ولهذا قيل مضيقه آثم ومحرمه غانم لما في احراره من احياء
 النفس فانه على شرف الهلاك واحياء الحي بدفع سبب الهلاك عنه قال الله
 تعالى ومن احيها فكا ناعما احياء الناس جميعا فظهر ان رفعه افضل من تركه وقد
 قال عليه السلام من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا كما في المنيع
 والتشنيف **قوله** ونحوها من المهلك كان وجهه في الماء او بين يدي
 سبع كما في البرجندى وبعد الرفع محرم طرده لانه وجب عليه بالتقاطه حفظه
 فلا يملك رده الى مكان عليه كما في البحر الرائق **قوله** وهو فرض كفاية اى
 التقاطه ورفع عند خوف الضياع بفتح الضاد فرض على الكفاية وفرض عين
 ان يرفع احدا وشاربه الى ان المراد بالوجوب ليس الوجوب باصلا خلافا
 وبين باقي الائمة لان هذا الحكم وهو الزام التقاطه اذا خيف هلاكه مجمع
 عليه والثابت الزامه بقطعي فرض كما في فتح القدير وغيره **قوله** لحصول المقصود
 بالبعث وهو صيانته ويتعين ان لم يعلم به غيره كما في البحر **قوله** وهو حر ولو
 كان الملتقط عبدا او مكا نيا فلا يكون بتعالة كما في فتح القدير ولو لوالجدة **قوله**
 الابنجة رقه بان يكون الشاهدان مسلمين ولو كان المدعى ذميا كما في المنيع
قوله من في جميع الاحكام اى احكام الاحرار من اهلية الشهادة والاعتاق
 والتدبير والكفاية وتام ديتة بقتله ووجوب القسامة في وجوده قتيلا
 في محله وكذا في كفالته وهبته وصدقته واستحقاق الحد على قاذفه لا قاذن
 اى الح كما في المنيع اقول ان قوله وجوب القسامة في وجوده قتيلا في محله يقتضى
 ان لا قسامة لاجل الميت القن وليس كذلك وقد تقدم انه لا فرق بين كونه
 حرا وقتنا الا اذا وجد في دار مولاه في القسامة ولا دية فيه فالصواب ان
 يقال وجوب القسامة عليه عند وجود القتل في محله لان القسامة
 لا يجب على القن وقد سبق التفصيل تذكر العلم عنده **قوله** فنفقته
 وجنابته في بيت المال اى نفقة اللقيط من بيت مال المسلمين وكذا عقل
 جنابته على بيت المال **قوله** وارثه له اى لبيت المال اطلق الارث
 فشمّل المال والدية حتى لو وجد اللقيط قتيلا في كان على اهلها ديتة لبيت
 المال وعليهم القسامة ولو قتل عبدا فالخيار الى الامام بين قتل القاتل
 والصلح على الدية وليس له العفو كما في الخانية وفتح القدير **قوله** لان
 الغرم بالغنم اى مقابل به **قوله** وفي الامح لا يرجع الا اذا متح بما ذكر
 وجهه ان القاضي بقضاء حق واجب بغير عوض لان ما يجب على بيت المال

من النفقة يجب بغير عوض فلا يكون الرجوع الا بالشرط كما لو قال لا افراد عتي
 زكوة ما لي لا يكون له الرجوع الا بالشرط بخلاف قضاء الدين لانه وجب عليه
 بعوض كما في المنيع **قوله** فان ادعى الملتقط الانفاق الحج ولو ادعى الانفاق
 على ان يكون ديناً عليه بغير اذن القاضي به فصدقه بعد البلوغ انه انفق
 للرجوع عليه فله الرجوع عليه لانه اعترف بحقه ولو انكر فليس له رجوع عليه
 وان اثبت انه اشهد على انفاقه ليرجع لان انفقوا على انه لا بد من اذن
 القاضي لعدم الالة الملتقط فلا يكفي فيه الاشهاد بخلاف الوصي فانه يرجع
 لو انفق من ماله واشهد عليه سواء كان باذن القاضي او لم يكن هذا زبدة
 ما في الشرح **قوله** وسأل اى الملتقط القاضي ان يأخذه اى عن اخذ
 القاضي اللقيط منه اى من الملتقط **قوله** لانه متهم بالح وهكذا روى ان
 رجلا قال وجدت منبوا على بابي فالتيت به عمر رضي الله عنه فقال عمر عسى
 الغويبر ابو سا هو من نفقته علينا الغويبر تصغير الغار وهو الكهف لا يور
 جمع الباس او البؤس وهو الشدة والشر وهذا مثل لكل شئ يخاف ان
 ياتي منه شر واصله ان كان غار فيه ناس فسقط عليهم وقيل اناهم عدو
 وقتلهم وقيل تكلمت به الزهاد لقومها عند رجوع نصر من العراق اليها ربه
 الرجال المصاديق وكان الغويبر على طريقه فقال عسى الغويبر ابو سا اى
 لعل الشرياء يتكلم من قبل الغار وناصب ابوها مقدر اى يصير ابو سا
 ويجوز التقدير عسى الغويبر ان يكون ابو سا وقد تمثل عمر رضي الله عنه
 بهذا المثل حين اتاه ابو جيلة كنبوة ومراة انها به اياه بان يكون صاحب
 المنبوء يدل عليه لما قال ذلك اثنى عليه خيرا احد من جلسائه بانه امين
 وعفيف كما في المنيع **قوله** الاولى قبوله الحج لانه يتعين ح ان ينفق عليه
 من بيت المال فيضعه عند من شاء وان شاء بتركه ويعين النفقة من
 بيت المال **قوله** فان اى بعد ما قبله ان وضعه اللائق ان يفسر هكذا
 اى ان وضعه بعد ما قبله والتفسير بان يقال فيبعد ما قبله ان وضعه
 ليس كما ينبغي كتفسير المصنف وقد سبق نظيره تذكر **قوله** لا يؤخذ
 من اخذه اى بصيغة المجهول لتعجم الفاعل اى لا يأخذه منه احد بغير
 رضاه ولو كان الامام الاعظم مع انه له الولاية العامة كما في فتح القدير
 وينبغي ان ينتزع منه اذا لم يكن اهلا لحفظه كما في الخلاصة **قوله** ممن ادعاه
 اطلقه فشمّل المسلم والذمي والحرة والعبد فثبتت نفسه بدعواه لكنه يكون
 مسلما وحرا ولو ادعى بعد كبره يعتبر تصديقه ان امكن لانه في يد نفسه
 وانه قول معتبر كما في التشنيف **قوله** ولو كان المدعى رجلين اطلقه ولكنه
 مقيد بان ادعياه معا ولم يرجح احدهما على الآخر ولو سبقت دعوة احدهما
 على دعوة الآخر كان السابق اولى والآخر لا ينافي فيه الا ان يقيم الاخر البينة
 لانها اقوى والترجيح بان يكون احدهما ملتقطا ولو ذميا وبان يذكر احدهما
 علامة في جسده كما ذكر المصنف وبان يكون احدهما مسلما والاخر ذميا
 الا اذا كان الذمي ملتقطا لما سبق وبان يكون احدهما حرا والاخر عبدا
 فبرجح الحر وهذا كله اذا لم يكن لاحدهما بيينة فان كانت لاحدهما فهو اولى

وان اقام جميعا البينة بحكم بكونه ابنا لهما لعدم الاولوية بينهما وبقائه
وهو الباقي منهما كما في المنع قيد برجلين لانه لو ادعى اكثر منهما فهو على الاختلاف
فعند ابي يوسف يثبت من اثنين ولا يثبت من اكثر من ذلك وعند الامام
يجوز من خمسة فيسمع دعوتهم وعند محمد تسمع من ثلثة كما في البدائع ولم ار
من يرجع بين هذه الاقوال ولكن سكوت المصنف عن نقل تجوز ما فوق
الاثنين ترجيح قول ابي يوسف كما لا يخفى **قوله** ذات زوج قيد به لانها لو لم
تكن ذات زوج يسمع دعوتها من غير بينة لانه لا يتحقق التحليل كما في البدائع
قوله او برهنت الح وكذا لو شهدت القابلة لها لو كانت حرة عدلة كما في
المنع هذا في صورة انكار الزوج اما اذا لم يكن ذات زوج او صدقها زوجها
وقد سبق **قوله** فيكون حرا حتى لو قال العبد هو ابني من زوجتي هذه وهي
امة فصده مولاها يكون حرا ايضا لا يكون حرا باعتبار الاصل لا يبطل
بتصادق العبد وسيدها وهذا قول محمد والطلاق المصنف يشمله وقال ابو يوسف
يكون عبدا لسيدها لا يستحال كون المولود بين رقيقين حرا ورجح قول محمد
بان حرته ثابتة بالدار فلا تبطل بالشك على ان عتقه يجوز قبل الانفصال
وبعد فلا يستحيل ذلك كما في التبيين والبحر الرائق **قوله** او ذنبا الح املا
ما ذكرنا على اربعة اوجه ان يحجده مسلم في مكان المسلمين فهو مسلم وان يحجده
كافر في مكان الكافرين فهو كافر وان يحجده كافر في مكان المسلمين وان يحجده
مسلم في مكان الكافرين واختلف في هذين الصورتين ففي رواية اعتبر
الكان وهو ظاهرا الرواية كما في المختار وفي رواية اعتبر الواجد وفي بعض
نسخة كتاب الدعوى من المبسوط ان يصير المولد مسلما في صورتين نظرا
للمصغر قال الكمال المحقق لا ينبغي ان يعدل عما في هذه النسخة من اعتبار
الاسلام نظرا للمصغر انتهى لما ان الظاهر من وجه ان المسلم في مكان الكفار
ان يكون هذا الموضع موضعاً فيه كفار ومسلمون والاعتبار فيه للواقع رواية
صريح في العناية وعنده فظهر ان هذا الاعتبار هو المختار وقد كان تفقه ابن
الكمال موافقا لهذا وظاهر عبارة المتون عليه والمأصل انه يكون مسلما في الصورة
الثالث وذبنا في صورة واحدة ولا يعدل عنه لما ذكر في البحر الرائق **قوله** ما شهد
عليه قيد بالشدة ولكن المال الموضوع عليه او على فراشه او تحته يكون له
كل ما سمى وماله ودناره بخلاف المدفون تحته فانه لا يكون له كما في البحر
الرائق **قوله** او على دابة الح وتلك الدابة له ايضا وحكي ان اللقيطة
وجدت في بغداد وعند صدرها رق منشورة فيه هذه نبت شقي وشقية
نبت الطبا هيجه والقلية ومعها الف دينار معقريه يشتر بها جارية
هندية وهذا جزء من لم يزوج بنته وهي كبيرة وفي رواية صغيرة
كما في الموصلة **قوله** باسم القاضي وهو ظاهرا الرواية كما في التشنيف
قوله لانه للقيط فلا يرا بقبام يده وهو دليل الملك مع حرته
المحكوم بها كما في فتح القدير وهذا يقتضي استحقاته وثبوت الملك له
ما لم ينازع احد بهر هان على انه له فلا يكون على عبارة المصنف غبار
كما في **قوله** ونقله حيث شاء وينبغي ان ليس له نقله من مصل الى قرية

والمراد بكان الكافرين بيعتهم
او كنيتهم او قريتهم ليس فيها
مسلم فيكون كافرا لا يصل عليه
اذا مات كما في المنع

فيه كلام على
المولى الرائق

او بادية كما في البحر الرائق **قوله** لكن الما لا يلازمه زيادة **قوله** والموجود في كل
منها احد هان في الملتقط رأى كامل مع قصور شفقتة لعدم القرابة وفي
الامة شفقة كاملة مع قصور في الرأي **قوله** ولا ان يحنه الح وفي الذخير
لو امر الملتقط الختان فحنه ضمن الملتقط لانه ليس له ختانه فصار بهذا
الامر جانيا هذا لم يعلم الختان بكونه ملتقطا فان علم ضمن انتهى
كتاب اللقطة **قوله** وهي اسم للقيط في المعنى وتعريفها
شرعا مال يوجد ولا يعرف ما لكه وليس بمباح فخرج ما عرف ما لكه حقيقة
كالامانة وحكما كان بحرا كان او حافلا وخرج بالقيد الاخير مال الحربي **قوله**
لكن غلب الح وان لم يعكس لان الضلعة بضم الفاء وفتح العين لغت المبالغة
في الفاعل فهي ولي بالمال لزيادة ميل الانسان الى رفعه كانه بما مر كل من رآه
يرفعه فهو رافع نفسه على الاسناد المجازي فهي من ناقة ملوب دابة
ركوب كانها تخلب نفسها وتركب على نفسها على وجه المبالغة لزيادة
رغبة من راعها في الحب والركوب بخلاف الطفل المنيو حيث لا يميل الى
رفعه كل من يراه لضرب حاضرا كما في المنع وعليه كلام الكمال المحقق في فتح
قوله ندب رفعها الى بصيعة المجهول للتعظيم في الرفع فيشمل الحر والعبد
والبايع والصبي لكن التعريف الى ولي الصبي والوارث كما في المجتبى او
وصيته كما في القنية والى مولى العبد ثم يملكها ان كان فقيرا كما في البحر الرائق
وكون رفعها لصاحبها مندوبا وافضل هو ظاهرا المذهب كما في الخلاصة اذا
كان ثامنا من على نفسه والا لا يرفعها كما في التشنيف **قوله** يجب اذا مات
الصبياع واتر الوجوب في الاثم لاني الضمان كما في البحر الرائق **قوله** فاذا شهد
عليه اطلق الاشهاد فشملة كون الشاهدين عدلين او غير عدلين ولكن
المراد منه اثبات اخذه للرد فينصرف الى من يقبل شهادته وهو عدلان
وعليه فتح القدير وظاهرا المبسوط فان وجد من يشهده فجاوزه ضمن كما في
البحر الرائق **قوله** وعرف اي جهرا قال الحلواني ادنى ما يكون من
التعريف ان يشهد عند اخذ ويقول اخذتها لاردها فان فعل ذلك
ولم يعرفها بعد ذلك كفى وانت خبير بان هذا جعل التعريف اشها دا
واكتفى فيه بالمرة الواحدة وهو في دفع الضمان عن الملتقط اما الواجب
فان يذكرها مرة بعد اخرى كما في فتح القدير **قوله** وفي الجامع هكذا في
عامة النسخ ووجدت في بعضها وفي الجامع وهو الصواب جميعا والمراد
بجميع الناس فيدخل فيه الاسواق ونحوها ولو اخذها ثم ردها الى مكانها
لا يضمن مطلقا سواء رجع بعد ما ذهب بها او لا وهو ظاهرا الرواية وهو
الوجه كما في فتح القدير ورجحه في البدائع ايضا وفي غير ظاهرا الرواية يضمن
لو رجع بعد ما ذهب بها ثم ردها الى مكانها وفي الحاروي المقدسي لو دفعها
الى غيره بغير القاضي ضمن انتهى الملقط ولكنه يقيد به ما في التتارخانية
من انه قال ابو الحسن له ان يامر غيره ويعطيهما حتى يعرفها يريد اذا عجز
عن التعريف بنفسه انتهى فاذا جاز الاستئابة في التعريف عند العجز
وعدم الضمان به كما لا يخفى **قوله** ان علم الح اراد به غلبة الظن كما

فيه كلام صاحب
البحر الرائق

في الشرح واختلف في مدة التعريف سواء في اللقطة القليلة او الكثيرة
فاذكره المصنف منقول عن شمس الامنة السرخسي وهو المختار كما في الاختيار
وصححه في الهداية وكثير من الشروح وقال في البرازية وعليه الفتوى وباقي
التفصيل في الشروح **قوله** فينتفع اي بان يتملكها اذ ليس المراد الانتفاع
بدونها لا باحة ولذلك ملك بيعها وصرف الثمن الى نفسه وعليه الخلاف المتون
كما في البحر ولكن بخلافه في الخاتمة من انه ان اذن القاض له ان ينفعها على
نفسه يحمل له ان ينفع ولا يحمل بغير اذن القاض عند عامة العلماء وقال بشر
بحمل انتهى والا تصدق بها على فقير المطلق ولكنه مقيد بان اذاعرن انها لذي
قائه لا يصدق بها وكانت في بيت المال للنواب كما في التتارخانية وذكر في
النهاية ان التصديق بعد التعريف رخصة والغرامة هي المحظوظ انتهى وفي السير
الكبير فالجاء اصل ان التصديق فيها رخصة سواء كان حاكما او غيره اذ الاصل
ان يملكها ويضعها في بيت المال الى ان يجزى صاحبها فاذا تصدق كان كواحد من
الرعايا لان التصديق بها غير داخل تحت ولاية الامام والقاض ولذلك يفتنان
لو تصدقاها من غير فرق منهم قيد بالفقير لانه لا يصدق بها الى غنى زاد في
الحاوي والاملوكة غنى ولا ولد غنى صغير **قوله** بل القول اي للملتقط
مع يمينه كما في المنبع وبه اذ كان في الحاوي القدسي **قوله** قالوا لم يضمن اي
بالاجماع والقول قوله مع يمينه كما في الشروح **قوله** كذا البهيمية هي كل ذات
نواجم اربع ولو في الماء او كل حي لا يميز والجمع البهايم كما في القاموس والمراد
هنا الاخير فمثل الدواب من الابل والغنم وغيرها والطيور من الدجاج
والحمام الاهلي وغيرها كما في الحاوي **قوله** وبه اي ياذنه دين على صاحبها
لو شرط الرجوع تركه مستغنيا عنه لما سبق في الايق والمائيات في من قوله
وشرط الرجوع على صاحبها **قوله** اي ينتفع به بالاجارة الخ فقوله ينتفع
بقوله به تفسير للنفع وقوله بالاجارة بيان للنفع والانتفاع بانه يكون
باي شيء **قوله** قال في الهداية واكتفى الخ قد ائتمنى اثرها كثير من ارباب
المتون والشرح ولقد مر في كثير من الكتب الفتاوى من الخزانة و
الخلاصة وغيرها انه لا يجوز ايجار الايق ولو اجره السلطان خوفا لالباق
ويمكن التوفيق باذ قول الشيخين وكذلك يفعل بالايق وقع بعد مسئلتين
في حق اللقطة الاتفاق باس القاض والايجار به ايضا فيحمل هذا القول
على الاولى دون الثانية في لا يبقى المخالفة بين الكتب او التوفيق بان
جواز الايجار عند الامن من اباقة باي طريق يحصل الامن وهو ممكن
وعدم جوازه عند عدمه لا يوجد المخالفة ايضا وكل منهما اولى من الحمل
على اختلاف الروايتين اذ لم اجد من يؤول اليه فضلا عن التصريح به العلم
عنده **قوله** والمنتفق حبسها ولو ابي من اداء النفقة الى الملتقط
باع القاض اللقطة ويؤدى ما انفق من ثمنها وروى عليه الباقي كما في شرح
الحاوي **قوله** لاخذ نفقتها سواء انفق الملتقط من ماله او استدان
با من القاض ليرجع على صاحبها كما في الحاوي والملتقط ان يحيل الدين
على صاحبها بدينه بغير رضاه اعتبارا باستدانة المراء نفقتها باذن

لان الصغير غنى بغنا ابيه والمملوك
لا يقدر ان يملك شيئا

القاض كما في البحر الرائق **قوله** لانه في معنى الرهن فتعلك حبسه به لان السان
هو كون اللقطة في معنى الرهن فتعلك اي اللقطة في مقابلة دين حبسها الملتقط
في مقابلته **قوله** اذ لا تعلق لاي لهذا الدين به اي بهذا المال فتذكر لصير
الراجح الى الملتقط بهذا الاعتبار **قوله** حل الدفع فلما هو هذا انه لو لم يبين
علامتها لا يحمل الدفع لكن لا مطلقا بل اذا لم يصدق الملتقط اما اذا صدقه
حل الدفع لكن هل يجبر بجزء التصديق قبل يجبر كما لو اقام بينة وقيل لا يجبر
ورجح الكمال المحقق الجبر ثم اذا دفع بالتصديق او بالعلامة وجاء آخر بالبرهان
انها له فان كانت قائمة قضي له بها وهو فلما هو وانها لكة خير بين ان يضمن
القابض او الملتقط فان ضمن القابض لا يرجع على احد وان ضمن الملتقط فغى
رواية لا يرجع على القابض وفي رواية يرجع وهو الصحيح كما في فتح القدير وشرح
في الظهيرية ايضا رواية الرجوع اقول الاظهر رواية الرجوع اذا دفعها بيها
العلامة ورواية عدم الرجوع اذا دفعها بالتصديق العلم عنده تعالى **قوله**
عفا صها بكسر العين وعاء النفقة من جلد او خروقة او غير ذلك **قوله** حطب
وجذ في الماء وفي الخلاصة والتفاح والكثري والحطب في الماء لا بأس باخذه
انتهى وهكذا في فتح القدير واللقطة لو كانت شيئا لا يطلب صاحبها كالموا
وتشور الرمان يكون القاض اباحة حتى جاز الانتفاع من غير تعريف ولكن
يبقى على ملك ما لكة لان التملك من المجهول لا يصح ذكره الامام الشريفي والفقهاء
فيشترع عليه انه لو وجدها ما لكة في يده له اخذها اذا قال عند الرجوع من اخذها
فهي له لقوم معلومين ولم يذكر السرخسي هذا التفصيل وكذلك الحكم في النقاط
السنابل لكن اخذه بعد جمع غيره بعد دناءة كما في البرازية وذكر شيخ الاسلام
في شرح كتاب الذبايح انه ليس للمالك ان يأخذها من يده بعدما جمعها واخذها
ويصير ملكا للاخذ وكذا الجواب في النقاط السنابل وبه كان يفتي صدر الشهيد
ذكره في الذخيرة وافاد هذا الجواب اعني جواز الانتفاع بها اذا كانت منفردة
اما اذا كانت مجمعة في مكان فلا يجوز الانتفاع بها لان صاحبها لما جمعها فاعلم
انه ما القاهها وما عرض عنها بل سقطت منه او وضعها ليرفعها كما في فتح القدير
قوله غريب مات في دار رجل ليس له وارث معروف وخلف ما لا وصاحب
المنزل فقير فله الانتفاع به بمنزلة اللقطة كما في الاختيار **كتاب الوقف**
قوله الذي مصلوق الوقف الخ ثم اشتهر المصدر اعني الوقف في الوقوف تسمية
بالمصدر فلذلك جمع على اوقاف **قوله** حبس العين على ملك الوقف قيل
لا معنى للحبس لان له بيعه متى شاء اذ لو كان العين محبوسا على ملكه كان
اللائق ان لا يجوز بيعه كما لم يرد ام الولد ربيع الوقف عنده فلا يفيده الوقف
الامشيتية التصديق بمنفعته وان هذا القدر كان ثابتا له قبل الوقف فلا يوجب
الحبس واجيب بان الواقف ما لم يرجع عن الوقف لا يجوز له بيعه واذا رجع
لم يبق وقفا على ان عدم افادة الوقف شيئا غير صحيح لانه قد افاد صحة الحكم
به وحل اكل الفقير منه وكون الواقف متناوبا واعتراض على عموم التعريف
بان الواقف لو كان مسجدا لا يكون محبوسا على ملك الواقف فان زوال ملك
فيه اتفاق واجيب بان المسجد اذا خرب واستغنى عنه اهله فانه يعود للقديم

هذا كلام علي ابن الهمام
في الموضعين

ملك الواقف عند ابي حنيفة ومحمد فصحا انه يجوز على ملكه في الجلة والطلاق والوا
فشل المسلم والذي والمرتد اذا الاسلام ليس بشرط فيه فلو وقف الذي
صح ويراعى شرائطه فيما يكون قربة عنده وتما في الشروح واما المرتد
فلا يخلو من ان يكون مرتدا قبل الوقف او بعده اما الاول فان مات او قتل
على ردة ته او لحق بدار الحرب وحكم بلحاظ بطل وقفه ويكون ميراثا واما
الثاني فانه اذا وقف مال اسلام وقفا صحيحا ثم ارتد بعد ذلك وقيل على
ردة او مات بطل الوقف وصار ميراثا لمحبوط عمله وقال صاحب المحيط
وعندي في هذه المسئلة نظر فان حبوط عمله ينبغي ان يكون في ابطال ثوابه
لا في ابطال ما يتعلق به حق الفقراء وصار لهم فانه ينبغي ان لا يبطل حقهم
بقوله انتهى اقول ومن الله التوفيق اذ في بدى ازمة التحقيق والتوفيق
اي هذا النظر مدفوع عن آخره لما ان هذه المسئلة مبينة على قول ابي حنيفة
رضي الله تعالى عنه والوقف عنده حبس العين على ملك الواقف ومن ذلك
صح تملكه وارثه والرجوع عنه بعد كونه وقفا صحيحا فاذا بقي الموقوف في ملكه
لم يبق فرق بين الوقف قبل الارتداد وبعده وقد سبق في باب ان تصرفاته
موقوفة ان اسلم نفذت وان هلك حقيقة او حكما بطلت اذا عرفت هذا فظهر
ان وقفه باطل على كلتا الحالتين من غير فرق عنده خلافا لما فيها فانه ان
وقف حال الاسلام فعند ابي يوسف رجل الله تعالى خرج عن ملكه بمجرد قوله
وقفت هذا لهذا وعند محمد رحمه الله تعالى خرج عنه به وبالتسليم والقبض
فلم يبق في ملكه عندها فلا يبطل بالردة وان وقف حال الردة فالجفوظ عن
ابي يوسف ان ما عامل في ماله بشئ انه جائز هذا هو المذكور في الكتب فيندرج
في هذا التعميم الوقف مع سائر المعاملات والاختفاء فيه وعلى قول محمد يجوز
منه ما يجوز من القوم الذي اتفق اليه دينهم هذا زبدة ما في الشروح و
الفتاوى مع عناية الله سبحانه وتعالى لعبده الفقير فاعتنهم بهذه الافادة
فانك لا تجد مجموعة في كتاب من كتب الانام والمجد لله على حصول المرام و
الامور موهونة باوقافها والله المجد والاول والاخر **قوله** على حكم ملك الله
تعالى روح لفظ الحكم فيه كما في الهداية اشارة الى ان المخلوقات باسرها مجبوس
على ملك الله تعالى دائما بحيث لا يكون للمخلوق فيه تصرف سوى المنفعة
فظهر من ان هذا التعبير كان اولي من ان يقال على ملك الله تعالى كما في بعض
المنفرد اولي من ان يقال حبس العين وزواله عن الواقف لا الى ملك كما في
المخاتبة ولذلك يضاق الوقف الى الله تعالى ويقال وقف الله وبيت الله وكعبة
الله تدبر كما لا يخفى **قوله** اني استفتت مالاه وها من تدعى ثم وبهذا
الاعتبار تأييد الضبر في اصلها وتمنع غير منصرف للعلية والثاني وكذا
ابو يوسف بقول اوله لا يقول ابي حنيفة ولكن لما ج مع هارون الرشيد وراى
اوقاف الصحابة بالمدينة ونواحيها رجع وافق بلزوم الوقف وبلغه حديث
عمر رضي الله عنه حتى قال لو بلغ هذا ابا حنيفة لرجع ايضا واستبعد محمد
رحم الله تعالى قول ابي حنيفة وسماه تمكيا من غير حجة ولم يجد على ما قال
في حق استناده وقيل بسبب ذلك انقطع ظاهره فلم يتمكن من تفريع مسائل

الوقف واستكثر اصحابه تفريعا كالحصان وهلال ولو كان ابي حنيفة رحمه الله تعالى
في الاحياء حين ما قال لدمر عليه فانه قال مالك في حق ابي حنيفة وآيته رجلا
لو قال هذه الاسطورة من ذهب لدل عليه وحكى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى
قال لم نزل في حيرة مذ خالفنا الشيخ في الوقف هذا زبدة ما في الظهيرية والمنبع
وفتح القديس وفي ردة الطعن على الامام تفصيل في الايضاح ومن اراد تليوا ج
قوله لا حبس عن فرائض الله الخ قاله حين نزلت سورة النساء وفرضت فيها
الفرائض والنفقة في سياق النفقة فتمتسا وكل طريق فيه حبس عن الميراث
والوقف حبس عن فرائض الله فكان مستقيا شرعا ولزوم الوقف شريعة من
قبلنا فكان هذا ناسخا لزومنا في المنع مع تفصيل وذكر في مبسوط شيخ الاسلام
ان الاستدلال بهذا الحديث غير مستقيم لانه انما يستقيم هذا اذا تعلق بحق
الوارث اما اذا كان قبل التعلق فليس بحبس عن فرائض الله كما تصدق
بالمنفقات وفي التشنيف وقوله عليه السلام هذا يحمل على انه لا يمنع اصحاب
الفرائض عن فروضهم بعد الموت فعلى هذا لا يكون الحديث ناسخا للزوم
ولا يلزم القول بالحبس عن فرائض الله تعالى على من قال بانه لا يبقى على ملكه
بل يكون الوقف مزيل للملك كالبيع والهبة في حال حيوته **قوله** وقيل الفتوى
على قولهما قال به في التهمة والعيون الحقايق وقال الكمال المحقق ان قولهما
هو الحق وقد شيد اركانها لا من يد عليه في فتحه **قوله** ولذا قال ولم
يلزم الخ فان قلت ذكر القدرى بدل لم يلزم لا يزول ملك الواقف وبين
اللزوم واللازم تباين ظاهر قلت انه لا خلاف بينه وبينهما في جواز الوقف
في الامع وانما الخلاف في لزومه عند اطلاقه واما اذا قيد باحد الامور المذكورة
يكون لازما بالاجماع فيقول القدوري بان المراد من قوله لا يزول لا يلزم
للازمة بينهما اليه اشير في المنافع وعليه كلام صاحب الهداية حيث جعل
اللزوم نتيجة وقال الملك هذا ثم اقول ان المحقق بما ظهر من المعبررات
ان الوقف عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى هو حبس الملك على الواقف والمراد
بلزومه باحد الامور لزوم ذلك الحبس سواء زال عن ملكه او لم يزل من غير
ان ينتقل الى ملك احد والاختلاف بينه وبينهما في زوال الملك باق في بعض
الانواع على ما سيبي وعلى ما اشار اليه صاحب الهداية من انه سلم زوال
الملك بحكم الحاكم دون تعليقه بالموت حيث قال وهذا في حكم الحاكم صحيح الخ
نظيره انه ان من رجع لا يزول بدل لم يزل رجع غير الراجح لان اللزوم تقبل
التعميم دون الزوال كما لا يخفى **قوله** لا يزول ملك الواقف المناسب
لما اختاره من قوله لم يلزم ان يقول لا يلزم الوقف الا ان يقول انه اراد
بالزوال اللزوم على طريق ذكر اللزوم واردة اللازم وانت خبير ان هذا
يجز توجيه بل اهتمامه في تنقيح الشرح ليس كما في المتن فلا يخلو من الاتباع
بشروح الهداية واكتفى بالعبارة فيها لا يزول بدل لم يلزم **قوله** فانه
ان حكم اى الحكم ان حكم بلزوم الوقف اختلاف فيه والصحيح ان يحكم لا يرفع
الخلاف كما في الثانية والكا في **قوله** فاذا توافقا الى الحاكم ظاهره يقتضى
ان الدعوى شرط في القضاء بالوقفية وذا عند البعض والصحيح ان الشهادة

بالوقف دون الدعوى مقبولة كما في البحر الرائق والذخيرة ولذا قال في المحيط
 ولو قضى بالوقفية بالشهادة القائمة على الوقف من غير دعوى يصح لأن
 حكمه هو التصديق بالخلعة وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى يصح القضاء
 بالشهادة من غير دعوى انتهى وهكذا في التحفة ولكن ذكر في البرازية
 أن دعوى الواقف لا تسع من غير المتول وعليه الفتوى فيظهر منه لو ادعى
 المتول ولم يحضر الواقف وحكم القاضي باللزوم يكفي **قوله** في الصحيح
 احتراز عن قول بعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله تعالى من أن إذا كتب
 في آخر المصك وقد قضى بصحة هذا الوقف ولزومه قاض من قضاء المسلمين
 ولم يستم القاضي يجوز وتمسكهم قول محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بأنه إذا
 ثمان الواقف أن يبطله القاضي فإنه يكتب في مصك الوقف وإن حكما من
 الحكم قضى بلزومه هذا الوقف ولم يذكر الكتاب اسم القاضي ونسبه
 متى علم بتاريخ الوقف يصير القاضي في ذلك الزمان معلوما كما في الظهيرية
 ورجح هذا بأن الوقف وقع صحيحا وإنما يبطل بإبطال القاضي بكتابه هذا
 الكلام يمنع قاضي آخر عن إبطاله بنبق صحيحا وهو أن كان ذا لكن لا يكون
 مبطلا حقا بل هو منيع للبطل عن الإبطال كما في فصول العبادية **قوله** إذا علق
 به اطلاق التعليق ولكنه مقيد بكونه تعليقا بموت غير مقيد بشئ حتى قيد
 به ببطل الوقف بالاجماع كما لو قال إذا مت من مرضي هذا فقد وقفت أرضي
 هذه سواء صح أو مات لم تصرف وقفا لأنه تعليق بالشرط وتعليق الوقف
 بالشرط لا يصح بخلاف ما لو قال إذا مت مرضي هذا فأجعلوا أرضي وقفا حيث
 يجوز لأنه تعليق التوكيل بالشرط وأنه يصح كما في النوازل وفي القدير
قوله إذا علق به اطلاق التعليق ولكنه مقيد بكونه تعليقا بموت غير مقيد
 بشئ حتى قيد ببطل الوقف بالاجماع كما لو قال إذا مت من مرضي هذا فقد
 وقفت أرضي هذه سواء صح أو مات لم تصرف وقفا لأنه تعليق بالشرط
 وتعليق الوقف بالشرط لا يصح بخلاف ما لو قال إذا مت من مرضي هذا
 فأجعلوا أرضي وقفا حيث يجوز لأنه تعليق التوكيل بالشرط وأنه يصح
 كما في النوازل وفي القدير **قوله** لا يفيد لزوم الوقف وهكذا العبادية
 لما سيجي ولكن اللاحق أن يقال لا يفيد لزوم الوقف وهكذا العبادية
 في فتح القدير والمنع كما هو المناسب لما سلف من اختياره لم يلزم ولما سلف
 من الهداية **قوله** بل لا بد من الموت لأن طريقه طريق الوصية بالموت
 فكذا هذا في المنع فظهر من هذا استقامة التحليل بقوله لأن الوصية
 بالمعدوم جائزة في بيان لزوم الوقفية بالموت إذا علق الوقف به وجه
 الظهور أنه لما كان طريقه طريق الوصية ورجع الوقف ح إلى الوصية
 علل بعلته كما لا يخفى **قوله** وذكر الثالث قد بسط الشيخ ابن
 الأقرب الكلام في المنع مما سلفه أن الوقف لا يخلو إما أن يكون محكوما به
 أو لا فإن كان الأول لزم بالاجماع وأن كان الثاني فلا يخلو إما أن يكون
 منجرا أو معلقا أو مضافا أو مركبا من التنجيز والتعليق أو من التنجيز
 والإضافة فإن كان منجرا فغيبه الخلاق بين إباحة وصاحبه وإن كان معلقا

٢
 وصورة كونه مركبا من التنجيز والإضافة
 أن يقول أرض صدقة موقوفة على
 الفقراء حال موتي وبعد ما أتذكر
 منة أو موقوفة بدل موقوفة عليا
 منج به المحيط وصورة التنجيز مع
 التعليق نحو أرض صدقة موقوفة
 على الفقراء إذا مت فألكلام باعتبار
 الأول تنجيز وباعتبار الإتمام تعليق
 مسطه

فلا يخلو من كونه معلقا بالموت أو بغيره فإن كان الثاني فالوقف باطل بالاجماع وإن
 كان الأول فإن علق بموت مقيد بمرض كذا فكذلك باطل بالاجماع وإن علق بموت
 مطلق فالوقف لازم بالاجماع وإن كان مضافا فلا يخفى من كونه مضافا إلى الموت وإلى
 الوقت فإن كان الأول فالوقف لازم بالاجماع كما إذا قال وقفت دارى بعد موتى
 على الفقراء وإن كان الثاني بأن قال وقفت دارى بعد سنة من هذا الوقت على
 المساكين قال الخصاص رحمه الله تعالى لا يحفظ عن أصحابنا رحمهم الله تعالى فيه
 شيئا وعندى أن لا يكون هذه الدار وقفا وإن كان مركبا فالوقف لازم بالاجماع
 هذا حاصل كلامه فإن اشكل أمر منه فراجع إليه وانت خبير بأن الوجه الرابع
 المذكور هنا خارج عن هذه الجموعة فلزوم الوقف بالاجماع يكون في ست صور
 تدبر العلم عنده **قوله** وقفتها أي وقفت هذه العين كالدار ونحوها
قوله في حياتي بعد ما أت مؤيدا وكذا لو قال جعلت أرض صدقة موقوفة مؤبدة
 وأوصيت به بعد موتي فيصير لازما للحال وإن كان لزومه للحال تبعا لما بعد الموت
 في الذخيرة ولا يختلف الحكم بين أن يكون ذلك في حال الصحة أو المرض فإنه يعتبر
 خروج من الثلث كما في التحفة وغيره **قوله** بناء مسجدا طلعه فشميل المتخذ لصلوة
 الجماعة أو المسجد كما في البحر الرائق ويكون المسجد مسجدا وإنما هو بالساحة فيدخل
 فيه كائنا على الأكثر لأنه لو كان له ساحة لا بناء فأمر أن يصلوا فيها بجماعة
 قالوا إن أمرهم بالصلوة فيها بالجماعة وأراد بها الإبداء ثم مات لا يكون مبرا ثا
 عنه كما في الحائية **قوله** والأذن للناس انقصر على الإقرار والصلوة فيه إشارة
 إلى أنه لا حاجة إلى قوله وقفته ونحوه كما قال باشتراط الشافعي مطلقا واجد في
 رواية ولنا أن العرف جار بذلك أي بالأذن في الصلوة على وجه العجم والتخمية
 فيكون فيه دلالة على الوقف فكان ذلك لتعجب به ويمرر ذلك بجرى من قدم طعنا
 أو شر داهم كان إذ نافي أكله والتقاطه وكذا دخول الحمام واستعمال مائه بغير
 أدنه دليل على وجوب الإبرك في البحر الرائق والمنع **قوله** وصلوة جماعة اختاره
 لأنه هو الصحيح كما في الشروح الملقه ولكن المراد صلوة بجماعة على
 العرف وهي ما يكون بأذان وإقامة حتى لو صلى بجماعة بغير أذان وإقامة سترأ
 لا يصير مسجدا عندا بجماعة ومحمد رحمه الله تعالى والمعتبر هنا وصف الجماعة
 ولذلك قالوا لو جعل المسجد شخصا واحدا ما مؤدفا فاذن وإقام وصلى
 وحده صار مسجدا بالاتفاق لا يرى أن أصحابنا رحمهم الله تعالى قالوا مؤذن
 مسجد إذا أذن وإقام وصلى وحده لمن يحيى بعده ذلك أن يصلى بالجماعة على
 ذلك الوجه كذا في فتح القدير والمنع وأشار بالانقصار على ذلك أنه لو بني
 مسجد أو سلمه إلى المتولى لا يصير مسجدا بالتسليم إليه وهو قول البعض
 واختاره شمس الأئمة السرخسي وفي المحيط البرهاني والإصح أنه يصير
 مسجدا بقبضه وهكذا صححه في فتح القدير وجه من قال بالاول أن قبضه
 لا يكون قبضا لأن المسجد لا يكون له متول وجه من قال بالثاني أنه يكون
 قبضا لأن المسجد يكون له خادم يغلق ويفتح ويكنس ولذلك قال في الاختيار
 أنه إذا سلم المسجد إلى متول يقوم بمصالحه يجوز وأن لم يصل فيه أحد وهو
 الصحيح وكذا إذا سلمه إلى القاضي أو نائبه انتهى **قوله** ثم إنهما بعد ما خا

مسائل شريفة

فيه كلام على الراني

الإمام في عدم زوال الواقف إلى اللائق في عدم لزوم الوقف لما من **قوله**
 صرف الوقف عنه إلى الفقراء وإن لم يسهمهم **قوله** فالصحيح أن الثابت
 شرط اتفاقا قول التحقيق أن الشرط قد يكون شرطا للابتداء وقد يكون
 شرطا للتمام والبقاء والمراد هنا الثاني فلا يرد عليه أن الثابت أمر
 متردد على الوقف فيكون شرطا فلا يكون كل الشرط مقدما على المشروط
 كما لا يخفى على من تدرب وهو مقتضى الثابت فيثبت الثابت بغير الوقف
قوله لا عليك لله تعالى هذا رد لقول محمد لأن الوقف عنده بمنزلة الهبة
 لله تعالى بجهة مخصوصة فلذا شرط الإفراز والقبض على ما سيبي **قوله**
 ولا بعد عطف على قوله لله تعالى وهو رد لقول الشافعي رحمه الله تعالى إذا
 الوقف ينتقل إلى ملك الموقوف عليه في قول وقيل به قطعاً سيما إذا كان الوقف
 على معين والتفصيل في المنع **قوله** والإجازة ببيع أي بيع العبد ذلك
 الوقف على أن مذهب الشافعي ينتقض بآلة المسجد وسنارة الكعبة
 والعبد المشتري لخدمتها كذا في التشنيف **قوله** وبه يفتي مشايخ العراق
 وفي الخلاصة ومشايخ بلخ يفتون بقول أبي يوسف وفي المسألة كان القائل
 أبو عامر يقول قول أبي يوسف من حيث المعنى أقوى إلا أنه قال وقول
 محمد أقرب إلى موافقة الآثار وفي فتح القدير وقول أبي يوسف وأوجه عند
 المحققين وفي الخزانة والبرجندى أن مشايخ بخارا أخذوا بقول محمد رحمه الله
 تعالى ومشايخ خراسان أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى والمتأخرون
 وجههم الله تعالى فتوا بقوله وهو المختار وفي المنية والفتوى على قول أبي
 يوسف وفي المحيط ومشايخنا أخذوا بقول أبي يوسف ترغيباً للناس في
 الوقف وفي البحر الرائق والأخذ بقول أبي يوسف هو الأرجح لأنه لو طرأ سهل
قوله كما في الصدقة المنقذة أي المنجزة في المال **قوله** لما من استغناؤه
 لله تعالى عن ذلك **قوله** ويمنع الشيوع بما قبل القسمة وذكر في المنع
 والتشنيف وشرح ابن الملك أن الفتوى على قول محمد في وقف المشاع
 وهكذا صرح به في الولوالجية والبرازية والخلاصة وذكر في التجنيس بقوله
 يفتي فيه وتبعه في غاية البيان هذا إذا لم يقض بجواز وصحته وأما إذا قضى
 به فيمنع وقف المشاع لأنه قضاء في فصل مجتهد فيه سواء كان القاضي حنفياً
 أو غيره فإن للحنفي المقلدان يحكم بصحته ويبطلونه لاختلاف الترجيح وإذا
 كان المسئلة قولاً من صحيحان فإنه يجوز القضاء والإفتاء بأحدهما صرحوا به
 كذا في البحر الرائق **قوله** وبه يفتي مشايخ بخارا وفي المنع افتى عامة
 المشايخ يقول محمد لأنه قولاً متوسطاً وقول الأعظم غاية التضييق
 وقول أبي يوسف غاية التوسيع أقول وقد عرفت أن الرجحان لقول أبي
 يوسف ويبيح أن يرجح قول محمد في وقف الذي قبل القسمة **قوله** لا وقت
 العقد أي لا وقت إنشاء الوقف **قوله** ويمكن الشيوع عطف على قوله
 وجود الشيوع وذكر المحطوف عليه لبسط المحطوف عليه وهو علة عدم
 الجواز لما سبق اتفاقاً أن الشيوع وقت العقد غير مانع الجواز **قوله** هذا
 كله على قول محمد بن أحمد بقوله وهو مشايخ بخارا أخذوا بقوله في وقف

فيه كلام على
الظاهر

جواز القضاء بأحد القولين المعتبرين

المشاع ومن أخذ بقول أبي يوسف أخذ بقوله فيه كما في فتح القدير وما قاله
 المصنف رحمه الله تعالى من قوله وبعض مشايخ زماننا إلخ ترجيح قول أبي يوسف
 مطلقاً وقد عرفت أن الرجحان لقول محمد في المشاع ما لم يقض قاض بصحته العلم
 عنده تعالى **قوله** لا يملك فعل مجهول من ملك وقوله ولا يملك فعل مجهول من
 التملك **قوله** ولا يعار ولا يرهن لاقتضاءهما الملك ولتضمن ذلك إبطال
 حق الموقوف عليه كما سيبي من المصنف وفي المنع قال عامة المتأخرين من المشايخ
 لو كان الوقف داراً فسكنها المستعير من المتولي أو المرتهن يجب عليه إجر المثل
 بالنما يبلغ سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف وعليه
 الفتوى وذكر هلال أن المستعير إذا سكن الدار الموقوفة لأشئ عليه والفتوى
 على ما ذكرنا أو لا ومنافع الوقف مضمونة في المختار للفتوى حتى لو سكن أنسان
 داراً موقوفة بغير أمر القيم وبغير أمر الواقف كان عليه إجر المثل بالنما يبلغ
 وعلى هذا غضب عقار الوقف نظراً للوقف وصوناً له عن أيدي الظلمة انتهى **قوله**
 إذا كانت أي القسمة بين الواقف والمالك قديراً لأن القسمة بين مستحقه
 وهو الموقوف عليهم لا يجوز بالاتفاق على ما صرح المصنف وغيره دفع هنا خط
 من صاحب البحر الرائق حيث حل الاختلاف في القسمة على قسمة بين مستحقه
 وحكم بجواز القسمة ليمتنع للوقف عن الملك وهو مخالف لعامة الكتب **قوله**
 وقد قضوا أو صار مستقفاً عليه ولو اقتصما أي الواقف والمالك بعد القضاء
 أو قبله على قول أبي يوسف فوقع الواقف على محل مخصوص كان هو الوقف
 ولا يجب عليه أن يفقه ثانياً كما في فتح القدير وإذا أراد أن يخلو يوقف
 المقسوم ثانياً كما في الخلاصة والبحر الرائق **قوله** فإن طلب بعضهم القسمة
 إلا ظهور أن يقال أحدهما القسمة وكذا الإصيب في قوله يتهايون يتهايان
قوله ويتهايون أي يتناولون **قوله** فأرادوا القسمة لا يقسم وكذلك
 لا يجوز يتهايون وهذا تفصيل لطيف في فتح القدير **قوله** لما ان القسمة إلخ
 تعليل لتجوزها القسمة **قوله** ولما لا يجوز بغيرها أي القسمة ببيع إلخ
قوله لمخالفة أحكام سائر الأوقاف والمأصل أن المسجد مخالف لطلق الوقف
 عند الكل أما عند أبي حنيفة فلا بشرط القضاء أو التعليق بالموت وأما عند
 أبي يوسف فلا يجوز بالموت وأما عند أبي يوسف فلا يجوز في المشاع وأما عند محمد
 فلا يشترط التسليم إلى المتولي **قوله** سرداً بإيجاعه سرداً ييب **قوله** للتبريد
 أي لتبريد الماء وغيره **قوله** لصالحه جاز ولو بنى فوق المسجد بيتاً للإمام
 أو غيره من الموقوف عليهم فإنه لا يضر في كونه مسجداً لأنه من المصالح ولكن هذا
 لو كان قبل أن يتخلل بينه وبين الناس أما لو أراد البناء بعد ذلك فليس له
 أن يبني وإذا قال عتقت بناء حين بناء المسجد لا يتصدق كما في التتارطانية
 فإذا كان في الواقف فكيف بغيره فمن بنى بيتاً على جدار المسجد وجب هدمه
 ولا يجوز أخذ الأجرة ولا يجوز أن يجعل شيئاً من المسجد مستغلاً ولا سكناً
 كما في البرازية وغيره **قوله** وعن أبي يوسف هذه الرواية عنه وما روى
 عن محمد على ما ذكرنا وما روى الحسن عن أبي حنيفة من أنه إذا جعل السفلى
 مسجداً وعلى ظهره مسكناً فهو مسجد وما روى عن محمد على عكس هذا على ما فصل

فيه كلام على ابن
التجيم

في الهداية روايات ضعيفة وما ذكر في المتن هو ظاهر المذهب كما في فتح القدير
والبحر الرائق كما لو جعل وسط داره مسجدا لم يطلقه ولكن المراد لو لم يشترط
الطريق بشئ من المذهب بقوله في الشرح لأن ملكه محبب بحوائبه ولو شرط
الطريق صار مسجدا هذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يصير مسجدا ويصير
الطريق من حقه من غير شرط كما في القنية **قوله** يبقى مسجدا أي ابدا إلى
قيام الساعة ولا يعود إلى ولا يجوز نقله ونقل ماله أي مسجد آخر سواء
كان يصلون فيه أو لا وهو الفتوى كما في الحاوي القدسي وذكر في المجتبى
أن أكثر المشايخ على قول أبي يوسف أنه لا يعود إلى ملك متخذ بل يجوز
إلى مسجد آخر أو يبيعه قيم المسجد للمسجد **قوله** وعاد إلى الملك أي ملك
الباقي لو جاز ملك الوارث لو يتنا وما حكم أن كلا منهما استبعد مذهب
صاحبه فابن يوسف رحمه الله تعالى من باصطبل فقال هذا مسجد محمد بناء على
أنه ربما يجعله المالك اصطبلًا إذا عاد إلى ملكه ومحمد من بمنزلة فقال
هذا مسجد أبي يوسف بناء على أنه ربما يكون مأوى الحيوانات فهو من وضع
الفرقة الجهلة المقتولة عند الله يستخرجون مثلها في أصحنا بمختلفة عليهم
وهما بريئان من أمثال هذه الحكاية وثاني الله إلا أن يتم نوبه كذا في القوائد
التاجية **قوله** يصرف وقف المسجد إلى بسط صاحبها لغير الرائق الكلام
هنا نقلًا وعقلا رواية ودراسة ثم قال وبه علم أن الفتوى على قول محمد
في آلات المسجد وعلى قول أبي يوسف في تأييد المسجد انتهى والمذكور في
أكثر الكتب اختلاف محمد مع أبي يوسف وأبو حنيفة وكلامه مبني عليه وفي
القنية أو مسجد خرب وتفرق الناس عنه فللقاضي أن يصرف وقفا إلى مسجد
آخر ولو خرب أحد المسجدين في قرية واحدة فللقاضي صرف حشبه إلى عمارة
المسجد الآخر إذا لم يعلم بآبائه ولا وارثه وإن علم يصرفها هو بنفسه قلت
أن شاء ولو خرب الخوض العام فلبسه انسان وبني عليه مواضع فللقاضي
أن يأخذ أجر مثل الأخذ ويصرفه إلى خوض آخر من تلك القرية انتهى يريد
بقوله أن شاء أي إنشاء الباقي أو الوارث صرفها وإن لم يشاء صرفها
يصرفها القاضي أيضا كما لا يخفى **قوله** إذا اتخذ الواقف إلى مستقلة وإذا
شرطية إلا أنه نلحق بقوله يصرف وجواب الشرط بجان **قوله** بأن بني
رجل مسجدين وكذا لو بني رجلين أو بئرين وعين لصالح كل منهما
وقفا إلى آخر ما ذكر بعينه هذا بناء على حمل اتحاد الجهة على الاتحاد النوعي
كما فهمه المصنف رحمه الله تعالى من تمثيل ما فظ الدين البرازي لاختلاف الجهة
بأن بني مدرسة ومسجدا ولكن ظاهر تصوير البرازي للمسئلة على أن المراد
من اتحاد الجهة وحده المجل بأن كان مسجدا مثلا وعين لكل من إمامه
ومؤذنه وسائر مصالحه وقفا على حدة فجاء الحاكم أن يصرف وقف المصالح
إلى الإمام مثلا وعلى هذا المجل مسائل القنية وغيرها ولم أر ما يؤيد المجل
الأول تدبر العلم عنده تعالى **قوله** وإن اختلف أحدهما أي وإن اختلف
الواقف أو الجهة بأن بني رجلان إلى وهكذا لو بني رجلان أو بئرين
أو أحدهما رباطا والآخر بئرا أو رباطا اسم من رباط من باب قاتل إذا لزم

فيه كلام على
المصنف
٢

تغير العدة والرباط الذي بين الفقهاء مولد ويجمع في القياس ربط بضمين
وربما طات كذا في المصباح **قوله** جاز جعل شئ من الطريق مسجدا إن كان
ذلك لا يضرب بالطريق وإن كان يضرب به فلا يجوز كذا في الحاشية وفيه أيضا لو كان
يجنب المسجد أرض وقف على المسجد فأراد أن يربطها شيئا في المسجد من الأرض
جاز ذلك بأمر القاضي **قوله** وعكسه أي وجاز أن يجعل في المسجد بئر لتعارف
أهل الأمصار في الجوامع وجاز لكل أحد أن يربطه حتى كافر إلا الجنب الحائض
والنفساء لما عرفت في موضعه وليس لهم أن يدخلوا فيه الدواب كما في التبيين
قوله وجاز أيضا جعل الواقف الولاية لنفسه هذه المسئلة على الخلاف
بين أبي يوسف ومحمد على قول أبي يوسف وهو قول هلال أيضا وهو ظاهر الرواية
كما في الهداية قال به لأنه لم يثبت تصريح محمد بعدم الجواز إلا أنه قال شيئا
الاشبه أن يكون قول محمد لأن من أصله اشتراط التسليم إلى القيم فإذا سلم
لم يبق له الولاية فيه وبنا في ذلك الاشتراط صحة الوقف كما في فتح القدير
وعن غيره وذكر في البرجندى فنهما من الحاشية لأنه لا خلاف بينهما في صحة اشتراط
الولاية لنفسه وإنما الخلاف في أنه إذا لم يشترط الولاية لأحد يكون للواقف
ولاية عند أبي يوسف ولم يكن له ولاية عند محمد لأن التسليم إلى المتولى شرط
عنده فإذا سلم لم يبق له الولاية إلا إذا شرط ذلك عند الوقف انتهى وذكر
في المحيط وإذا وقف الرجل أرضه ولم يشترط الولاية لنفسه ولا غيره فالوقف
بائن والولاية للواقف وكذا ذكر هلال والخصان وقال هلال وقال بعض المشايخ
أن شرط الواقف الولاية لنفسه كانت الولاية له وإن لم يشترط لولاية
له انتهى وجعل كون الولاية لنفسه أنه وإن زال الملك إلا أن منفعة تعود
إليه بصرفه إلى الجهات التي عينها وهو أنفع لنفسه من غيره فينتصب
ويتمكن اتخذ مسجدا كان أولى أن ينصب الإمام والمؤذن قال به أبو بكر
الاسكافي وهو الأصح وقال أبو الليث وبه نأخذ هذا زبدة ما في فتح القدير
والمجتبى والمنيع فيظهر ما ذكر أن هذا المجل يحمل اهتمام فكيف يليق أن يطرح
مسئلة الولاية ويكتفى بما ساق قبل الفصل الثاني كما توهم **قوله** وجاز
أبي يوسف قيده لأن مجزا لم يجز ذلك بل لصحة عنده أربعة شرائط التسليم
إلى المتولى وإن يكون مفردا وإن لا يشترط لنفسه شيئا من منافع وإن يكون
مؤبدا كما في التشنيف وبهذا الشرط يبطل الوقف وهو مذهب أهل البصرة
كما في المنيع **قوله** لنفسه قيده لأنه لو شرط غلة الوقف كلاً أو بعضاً الإمام
أو لآله ومديره فإنه جائز بالاتفاق ولكن ذكر في الهداية أنه أيضا على الخلاف
ومحمد وما ذكر فيه مخالف لما في المبسوط والمحيط والذخيرة والتمتة وقاوي
قاضيخان فإن أكل جعلوا الصحة بالاتفاق ومع هذا في فتح القدير وبين
وجهه **قوله** أن يستبدل به إلى قوله أرضاً أخرى الظاهر أن قوله أرضاً
أخرى منازع فيه والضهير الجور راجع إلى الوقف فيكون اليا، وإخلا على
المتروك كما في قوله تعالى ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل
والتبدل والإبدال والاستبدال سواء في الاستعمال كما قال الله تعالى
المتبديلون الذي هو أدنى هو أدنى هو خير والاستعمال وارد أيضا على

فيه كلام على صاحب
الهداية
٢

قاعدة جيدة

العكس وعليه قول الفقهاء فان ابدل الكبير بالله اجل او اعظم جاز وترى
 اكثر الناس عليه كما لا يخفى قيد جواز الاستبدال بانه عند ابي يوسف لا
 لا يجوز عند محمد الا انه يقول الشرط باطل والوقف جائز كما في الشرح ولم
 يذكر خبا والشرط لنفسه في الوقف ثلاثة ايام فانه جائز عند ابي يوسف ايضا
 خلافا لمحمد رحمه الله تعالى فلا يجوز عنده وانه مبطل للوقف كما في الهداية **قوله**
 ارضا اخرى قالوا اذا قال علي ان استبدل ارضا اخرى ليس له ان يجعل البديل
 وارا وكذا على العكس ولو قال بارض من البصرة ليس له ان يستبدل بغيرها
 لان الاماكن قد تختلف في جودة الارض وينبغي ان كانت احسن ان لا يجوز
 لانه خلاف الى خبر كذا في فتح القدير **قوله** ثم لم يستبدلها بثلاثة الا ان يذكر
 عبارة تفيد ذلك دائما فيستبدلها مرة بعد اخرى كما في فتح القدير **قوله**
 وضع وقف العقار وهو الارض مبنية كانت او غير مبنية ويدخل البناء في
 الارض تبعاً فيكون وقفاً معها وكذا يدخل في وقف الارض الشرب والطريق
 والمسيل والشجر بلا ذكر ولا يدخل الزرع والربا حين والاس والخر والبقل
 والطرفا ونحوها الا بالذكري كما في الاسعاف وغيره الملق صحة وقف العقار
 ولم يقيده بتحديد لان الشرط انما هو كون الموقوف معلوما حتى لو علم الشهود
 الحدود ولم يعلموا ان الموقوف هذا لا يحكم بوقفه ما لم يقم المدعي البينة
 ان الموقوف هذا قال في الخلاصة ولو قال اشهدنا على ارضه انه وقفها وهو
 فيها ولم يذكر لنا حدودها جازت شهادتهما ولو شهدا على ان الراقف
 وقف ارضه وذكر حدودها ولكنها لا تغني تلك الارض في انها في اى مكان
 جازت شهادتهما ويكلف المدعي اقامة البينة ان الارض التي يدعيها هذه
 الارض انتهى وعليه ما في فتح القدير من انه اذا كانت المار مشهورة معروفة
 وقفها وان لم يحدد استغناء بشهرتها عن تحديدها انتهى وليس فيه
 ما يفهم منه ان التحديد شرط الصحة وما ذكر في القنية برقم **س**
 لا يصح الوقف بدون التحديد يجوز على تحديد المستثنيات من القرية
 الموقوفة على المقابر والطرق والمساجد والمباحض العامة كما لا يخفى
 على من تعلق نظره الى القنية العلم عنده تعالى **قوله** واكرته بالفتحات
 على وزن كفرة اسم فاعل جمع اكره للمبالغة وكأنه جمع اكره اى زاعج ومارى
 كما في الشرح **قوله** لا المنقول اطلاق هذا النفي والتعريض بقوله وعن
 محمد الح لا ينبغي لان وقف الكراع والسلاح يجوز عند ابي يوسف كما يجوز
 عند محمد لورود الآثار المشهورة فيها فاللائق استثنائها من المنفى
 والمراد بالكراع الخيل والبغال والحمير والابل والثيران التي يحمل عليها
 كما في المجتبى **قوله** وعن محمد صحته اى صحة وقف المنقول الح وقول محمد هو
 عامة المشايخ كما في الظهيرية وهو الصحيح كما في الاسعاف وعليه الفتوى
 كما في المنع والتشنيف وقد حكى في المجتبى الخلاف في المنقول على خلاف المذكور
 وعناه الى السير فقبل قول محمد بجوازه مطلقا جرى التعارض به او لا وقول
 ابي يوسف بجوازه جرى فيه تعامل انتهى **قوله** والقدر بفتح القاف
 آلة للتجار **قوله** في التعارض وقفته بالرفع على انه قائم مقام فاعل

فيه نوع كلام على
 صاحب البحر الرائق

فيه كلام على
 المصنف

للتعارف فخرج بقيد التعارف ما لا تعارف في وقفته كالتياب والحيوان
 والذهب والفضة ولو حليها كما في البحر وغيره اطلق المتعارف فمثل ما هو
 المذكور هنا وغير المذكور وهو المراد من الاطلاق وكذلك صرح بان بعض
 المشايخ قد زادوا اشياء من المنقول على ما قاله محمد رحمه الله لما راوا من جريان
 التعارف والتعامل بها ما ذكره المصنف من الخلاصة ومنها ما ذكره ايضا
 من انه وقف بقرة على ما يخرج من لبنها وسمنها يعطى لابن السبيل قال
 ان ذلك في موضع غلب ذلك في اوقافهم رجوت ان يكون ذلك جائزا انتهى
 وذكر لنا صاحب رحمه الله في كتابه سئل ابو نصر عن وقف بقرة على رباط لبنها
 لابناء السبيل قال رجوت ان يجوز اذا غلب وقفها بناحية انتهى ولم يذكر
 وقف السفينة ولم ار من صرح بها في البحر الرائق وذكر الشيخ على المقدسي
 رحمه الله تعالى في شرح منظومة ابن الفصيح واما وقف السفينة فان تعامله
 ينبغي ان يصح وافق بعض المتأخرين رحمه الله تعالى بنفى صحته بناء على عدم
 التعامل انتهى وهو يريد به ابن النجيم رحمه الله تعالى ورايت تعليقه عليه
 بخط شيخ الاسلام المرحوم مصطفى افندي حيث قال والظاهر ان الحق
 مع ابن النجيم رحمه الله تعالى ان المراد بالتعامل ليس الا في زمن اصحاب
 الاجتهاد رحمه الله تعالى انتهى وانت خير با خبرى ان الحق مع المقدسي
 رحمه الله تعالى لان كون المراد تعاملهم فقط غير مسلم يؤيده الاختلاف
 في وقف الكتب بين محمد بن سلمة ونصير ابن يحيى اذ لو ثبت التعامل بوقفها
 في زمن محمد رحمه الله لما وقع الاختلاف وهكذا رجا صحة وقف بقرة
 لابناء السبيل وكذا ذكر في فتاوى الناطقي عن محمد بن عبد الله الانصاري
 من اصحابه زفر رحمه الله سبحانه وتعالى انه يجوز وقف الدراهم والطعام
 والمكيل والموزون فقبل له وكيف يصنع بالدراهم قال بدفعها مضاربة
 ويتصدق بالفضل وقيل على ينبغي ان يجوز اذ قال وقف هذا الكر على
 ان يقرض لمن لا بذله من الفقراء فيدفع اليهم ويندرونه فاذا حصل
 يؤخذ ويقرض لغيرهم وهكذا دائما كذا في الاسعاف انتهى تدبر العلم
 عنده تعالى **قوله** ووقف كتبه الخاقا لها بالمصاحف وهذا صحيح لان
 كل واحد يمسك الدين تعليمها وتعلما وقراءة كافي الهداية ويجوز الفقيه
 ابو الليث وقف الكتب وعليه الفتوى كما في النهاية والبرجندى **قوله**
 ويجوز ذلك قال نعم وهذا صريح في ان زفر انما هو قائم بجواز وقف
 الاثمان لا بلزومه ولم ار من يصرح من احدثنا بخلافه ان زفر قال بلزومه
 وطريق جعله لازما ان ليس له الواقف ما وقف من الاثمان الى المتولي
 ثم يرجع بحكم انه غير جائز على قول ابي حنيفة وصاحبيه فاذا توافعا الى
 الحاكم وحكم بجوازه او لا صار متفقا عليه بالجواز وبعد صدور هذا
 الحكم عاد الواقف بانكار اللزوم محتجا بقول من لم يلزومه فحكم ثانيا
 في وجه الواقف بلزومه وقضاها على مذهب من رأى اللزوم عند كون
 الوقف صحيحا جائزا فصار لازما بالاجماع لانه فعل مجتهد فيه هذا هو
 الطريق المتداول بين القضاة في وقف الاثمان ولو حكم الحاكم بلزومه

ولا شك في دخولها تحت المنقول
 الذي لا تعامل فيه فلا يجوز وقفها
 كذا في ابن النجيم وصرح به من

ولم يذكر وقف السفينة ولم ار من
 صرح بها ولا شك في دخولها تحت
 المنقول الذي لا تعامل فيه فلا يجوز
 وقفها وقد وقف بعضهم سفينة
 على مقام الشافعي فنسكت عنه
 فاجبت بعدم الصحة بناء على هذا
 من البحر الرائق لابن النجيم وذكر
 الشيخ على المقدسي في شرح منظومة
 ابن الفصيح واما وقف السفينة فان
 تعامله ينبغي ان يصح وافق بعض
 المتأخرين بنفى صحته بناء على عدم
 التعامل فكانه يريد به ابن النجيم
 والظاهر ان الحق مع ابن النجيم
 بالتعامل ليس الا في زمن اصحاب
 الاجتهاد واجاب قارئ الهداية
 في بعض فتاواه بان وقف السفينة
 لم يتعارف فلم يصح
 المرحوم ابو الياسين

هذا المذكور في الدرر والفرع على ما
 سيجي منه كتب غفلته عنه

اى يريد الرجوع

وهو الامام الاعظم

وهو الامامان على ما سبق التفصيل
 في رأيهما

أو لا على قول محمد المحكي في المجتبى فله وجه إلا أنه لم يشتهر هذا الطريق
 الأول أو لم يظهر من هذا أن ما ارتكبه بعض الفقهاء في زماننا من حكمهم
 أو لا بلزوم الوقف على قول زفر وتبجيلهم به في وقف الدراهم والدنانير
 فهو خطأ فاحش لأن زفر لم يذهب على لزومه تبطل العلم عنده تعالى
قوله فعلى هذا أي على هذا القياس الكرم من المنفعة ونحوها على شرط
 أن يقرض الفقراء الذين لا يزدلهم ليزرعوه لأنفسهم ثم يأخذ منهم بعد
 الإدراك بهذا القرض ثم يقرض لغيرهم من الفقراء ابتداء على هذا السبيل
 ومثل هذا كثير في الري وناحية دونه ونادوا الأكسبة كما في فتح القدير **قوله**
 بنى على أرضه المظاهرة الإضافية بقتضى كون الأرض ملكا لواقف البناء عليها
 وهو مقتضى المقابلة بالمسئلة الآتية وصرح به الطرسوسي في انفع الوسائل
قوله لم يجوز وهو المختار كما في المجتبى وهو الصحيح كما في البرازية **قوله**
 والمحق به ما يتبعه وهو قوله وأكرته وسائر الآلات الخرافة وما ورد فيه
 الآثار وهو الكراع والسلاح وما فيه التعامل وهو المردى عن محمد فيظن
 من كلام المصنف هذا أن استثناء الكراع والسلاح ساقط من قوله في السابق
 كما لا يخفى **قوله** وقبل جاز وعمل أئمة خوارزم عليه كما في البرازية وذكر
 في الفتاوى السراجية سئل هل يجوز وقف البناء والغرس دون الأرض
 أجاب الفتوى على صحة ذلك انتهى وهكذا في البرازية والمجتبى اطلقوا
 الأرض وانظروا أنه لا فرق بين أن يكون الأرض ملكا أو وقفًا كما في البحر
 الرائق وفيه بحث وانظروا ما صرح به الطرسوسي كما لا يخفى **قوله** لأنه
 أي الموقوف عليه المعين المستفيع به **قوله** أي وإن لم يكن معينًا بأن
 كان وقفًا على الفقراء كما في الهداية **قوله** ولم يزد في الإصحاط لعله فيصرف
 على صورتين وهما كون الموقوف عليه معينًا وغير معين بقدر ما يبقى
 يعني إنما يجزى العماره على الموقوف عليه المعين بماله أو العماره بغلته
 الوقف عند كون الموقوف عليه غير معين بقدر ما يبقى المالك وهكذا الحال
 في المسئلة الآتية من تعبير الحاكم عند بناء المعين أو غيره عن عمارة الوقف
 كما لا يخفى **قوله** بقدر ما يبقى ظاهره منع البناء والجره عن الحيطان
 من غلة الوقف أن لم يكن فعله الواقف وإن فعله فلا منع كما في البحر الرائق
قوله مستحقة بفتح الحاء في الثلاثة الأولى وبالكسر في الرابعة **قوله**
 الإبرضاء أي رضا الموقوف عليه وبعلم منه أن عمارة الأوقاف بغلته
 مستحقة زيادة على ما كانت العين عليه زمن الواقف لا يجوز الإبرضاء
 المستحقين وفي البرجندی أن حكم عمارة أوقاف المساجد والرباط والخوف
 وأمثالها حكم عمارة الوقف على الفقراء **قوله** عمره الحاكم وفي المحيط
 وأن أجرة القيم وانفق الأجرة في العمارة فتلك العمارة المحدثه تكون
 لصاحب السكنى لأن الأجرة بدل المنفعة وتلك المنفعة كانت مستحقة
 لصاحب السكنى فكذلك بدل المنفعة يكون له والقيم إنما أجر الأجل انتهى
 ومقتضاه أنه لو مات تكون ميراثًا كما لو عمرها بنفسه كما في البحر الرائق
 واشتخير بأن ما في المحيط بقتضى أن إيجار المتولي وتعبيره صحيح وهو

ساقط من قوله في المجتبى فله وجه إلا أنه لم يشتهر هذا الطريق

أي عند قوله للمنقول مستحقة

أي عند قوله بالمنقول مستحقة

المصرح في الاختيار وتخصيص المصنف التعبير بالحاكم ليس كما ينبغي وسبب بعض
 تفصيل أن شاء الله تعالى **قوله** لرضا به أي لرضا الموقوف عليه ببطلان
 حقه أو لعدم القدرة على العمارة أو لرجاءه إصلاح القاضى كما في فتح القدير
قوله ولا يجوز اجارة من له السكنى أشار به إلى أنه لا يملك الاجارة من
 يستحق بالغلة كالأوقاف بالطريق الأولى وفي الاختيار وليس للموقوف عليه
 اجارة الوقف إلا أن يكون وليًا من جهة الواقف أو نائبًا عن القاضى وفيه بعض
 تفصيل ونص الاستروشنى أن اجارة الموقوف عليه عليه لا يجوز وإنما
 يملك الاجارة المتولى أو القاضى انتهى والموقوف عليه أعم من أن يكون
 من له السكنى ومن يستحق بالغلة ونقل عن الفقيه أبي جعفر أن كان الإجر
 كله للموقوف عليه والوقف لا يستتر يجوز اجارته كما في الوار والمواثيق
 وأما الأراضي فأن شرط الواقف تقديم العشر والخراج وسائر الموقوف
 فليس للموقوف عليه أن يواجر والأوجب أن يجوز ويكون الخراج والمؤنة
 عليه والدعوى من الموقوف عليه غير مسموعة على الصحيح وبه يفتى وكذا
 في الجامع الغفولين ولو أجرة الموقوف عليه وحصل الاجرة ينبغي أن يكون
 الموقوف كما في البحر الرائق **قوله** بل يجوز المتولى أو القاضى ظاهره أن
 للقاضى الاستقلال بالاجارة ولكن المراد التوزيع فالقاضى بوجهه أن لم
 يكن له متولى أو كذا له وإلى الإصحاح وأما مع حضور المتولى فليس للقاضى
 ذلك وهكذا الحال في التعبير كما في البحر الرائق فعلى هذا اللائق أن يقول
 المصنف فيما سبق عمره المتولى أو الحاكم كما لا يخفى أن قول ومن الله التوفيق
 أي للمتولى إلا أن في التعبير والترميم في الأمور الجزئية ولكن لو كان ذلك
 أمرا كليًا أو تضمنت الحال تجديد البناء أو إحداثه يحتاج المتولى أو إلى
 كشفه من طرف الحاكم المتولى لعدم الاعتماد عليه في مثله فبعد ذلك يكشف
 ما علمه من طرفه ويستقر الأمر عليه هكذا الأمر في الدولة العثمانية
 في أوقاف المسلاطين وغيرها **قوله** وصرف نقضه والصارف هو الحاكم
 وهو ظاهر كلام المصنف وقد ساءلنا أنه لا فرق بينه وبين المتولى في الاجارة
 والتعبير فكذلك في النقض وقد سوى بين القاضى والمتولى في الماوى
 القدسي والنقض بالكسر لا غير البناء المنقوض وهو المنقول عن
 الفوري وبالفق مفسر بمعنى المنقوض وعن البعض بضم النون والمراد
 هنا نقض الوقف وما يهدم من بنيه **قوله** وإن لم يخرج أي في الحال
 وفي الفصول العبادية نقلا عن الصغرى إذا خرب الوقف يجوز أن يحول
 النقض إلى موضع آخر **قوله** بين مصادفه أي بين مستحق الوقف
قوله أن لم يكن مستحقا يريد به أنه لو لم يحكم بصحة الوقف ولزمه نقض
 القاضى بصحة بيع الوقف بغير حكمه وببطل الوقف قال صاحب البحر الرائق
 ذلك الصحة بناء على قول الإمام المرحوم لا على قولهما الراجح المفتى به
 فلا يجوز بيعه قبل الحكم بلزومه أيضا لا للوارث ولا لغيره ولو قضى
 قاض بصحة بيعه فإن القاضى لو حلفا مقلدا فحكمه بالطلأ لا يصح حكمه
 إلا بالصحيح المفتى به فهو معزول بالنسبة إلى القول الضعيف وقد انتهى

أي ولم يشترط ذلك ٣

عوض هذا التحقيق على المولى يحى
 اندى وحسنه غاية التحسين
 الا انه قال بخالف آتاءنا ونحن
 فيه مقلدون بالمولى ابى السعود
 منهم

بطلان الحكم العلامة فاسم ثم قال صاحب البحر وأما ما افتى به العلامة سراج
الدين قارى الهداية من صحة الحكم ببيعته قبل الحكم بوقفه لنجول على ان القاضى
مجتهدا وسهولته انتهى اقول بقى هنا امر دقيق وهو انه قد سبق ان الوقف
عند ابي يوسف يلزم بقول الواقف وقتت وعند محمد يلزم بدو التسليم الى
المتولى وقبضه وقد اختلف التصحيح في قوليهما فلو حكم الحاكم بجواز البيع قبل
التسليم والقبض بناء على عدم لزومه على قول محمد ينبغي ان يصح ولو كان
ان القاضى حقيقا مقلدا لما سبق من ان المقلد لو حكم بما دعا القولين المصححين
فانه يجوز فيظهر منه ان حكم الحاكم بجواز البيع قبل التسليم والقبض صحيح
وحكم بجواز البيع بعدهما ولو قبل حكم الحاكم بلزومه باطل وبطلان حكم بجواز
البيع بعد حكم الحاكم باللزوم بالطريق الاول فلو قال المصنف ان لم يكن مسلما
الى المتولى لكان اسلم وبظهر ايضا مكان التوفيق بين الافتاء بصحة الحكم
ببيعته قبل الحكم والافتاء بعدم صحة الحكم به قبله بجمل الاول على البيع قبل
التسليم والحكم والثاني على البيع بعد التسليم وقبل الحكم تدبر العلم عنده
تعالى **قوله** اذا اطلق اى اجاز ولو بان يكتب في صك البيع باع بعبارة
صحيحة فان هذا القدر حكم بصحة البيع وبطلان الوقف اما لو كتب في الصك باع
فلان منزل كذا او كان كتب واقر البائع بالبيع لا يكون حكما بصحة البيع و
نقض الوقف كما في البرازية والخلاصة **قوله** وبانه اخرج من يده وهذا اعم
من ان يخرج منها بالتسليم الى المتولى فقط او به وبالتسجيل كما لا يخفى **قوله**
يعلم خلاصه من الاعلام ويجوز ان يكون من العلم **قوله** ولا يصح دعواه
بانه لم يقفه ولم يخرج من يده وهذه الدعوى اعم من ان يكون الوارث
غير منكر اقرار الواقف بانه وقف صحيحا وبانه اخرج من يده او منكر اركان
المتولى يثبت اقرار الواقف بذلك في وجه الوارث ففي التصورين صحيح
لازم لا يصح دعواه هكذا افتى استاذى شيخ مشايخ الاسلام اسعد افندي
المجوم مفصلا وتبدل الفتوى في مجموعته المقبولة المجول بها وهذا الافتاء
يؤيد ان اقراره بانه اخرج من يده بالتسليم الى المتولى كان في لزوم الوقف
هذا **قوله** الوقف في مرض الموت كالهبة فيه اطلقه فشم ما يتعلق به
الحكم باللزوم اولا يتعلق كما يفهم من فتح القدير **قوله** كالهبة قال الطحطاوى
هو بمنزلة الوصية بعد الموت كما في الهداية ولا شك ان الوقف في مرض
الموت وصية كما في البحر الرائق وانما ادرج الطحاوى المنزلة لان الوقف
في مرض الموت يتصرف على ما شرطه الواقف قبل الموت ولو كان الوقف معتبرا
من الثلث بخلاف ما يوصى به فانه انما يتصرف بعد الموت **قوله** فتعبر من
من الثلث حتى لو املت ديون الواقف ماله ببيع وينقض الوقف كما لو
اشترى دارا ووقفها ثم جاء الشفيع كان له ان يأخذها بالشفعة وينقض
الوقف كما في الحاشية والنقض في صورتين اعم من ان يكون قبل الحكم باللزوم
او بعده كما في فتح القدير **قوله** والابطال في الزائد على الثلث اطلقه
ولكنه مفيد بان يكون الوارث من بره عليه اما لو كان من لبره عليه كما
ان الزوج وقف كل ماله في مرضه فمات وترك زوجته فقط ولم يخرج بنجبى

بما يوجب
هذا تحقيق حقيق يجب ان يتبع
وان كان مخالفا لفتوى المتولى
السعود ومن تابعه

ويمكن دفعه بان يقال انما قال المصنف
ان يمكن استخلا بناء على ان منعه على
قول الاعظم من وجوبه كان او ارجا
ولكن سوق كلامه والملاحة هنا
وافراوه بالذكر يقتضى ان يكون
هذا محولا به منقوطة او مفهوما
كما هو الظاهر في مثله وليس كذلك
هنا فوجب عليه التنبيه ولم ينبذ
تنبيه العلم عنده

لا يقال له ان التسليم المعتبر
ما يصادف حكم القاضى وتسجيله
لانا نقول ان هذا بعد ان لم يقل
احد مخالف لما صرح به في الشرح
من انه لا بد من الافراز والتسليم
تحقيقا لعنى الاخلاص كالافراز
والتسليم في الصدقة والزكاة هذا
مستطاع

ان يكون لها السدس وخمسة الاسداس وقف لان الثلث يؤخذ للوقف ولا
فيجعل الباقي اربعا فتأخذ الزوجة واحدا منها وهو الربع فيبقى ثلثه للوقف
ايضا فيحصل له خمسة من ستة والمسئلة في الوصية هكذا صرح به في البرازية
من كتاب الوصايا فتصير في الوقف الذي هو بمنزلة الوصية مثل ذلك كما لا يخفى
قوله وان اجاز به البعض اى ان اجاز بعض المورثة الزائد على الثلث
قوله او للاغنياء ثم الفقراء تفصيله في المحيط **قوله** او يستوى فيه
الفريقان الخ وجهه ما ذكر في الكافي والهداية وغيرهما من ان عرف العباد تقدم
في فصل الغلة دفع حاجة المحتاجين وفي غيرها قضاء حاجة الناس اجمعين
ولان الغنى مستغن عن مال الصدقة بمال نفسه ولا يستغنى بماله عن الخان
للنزول فيه وعن المقبرة للدفن فيها وعن الماء للشرب منه ان لا يقدرا للتاجر
ان يشتري في كل منزل مرسعا وربما لا يجد ولا يستصحب الماء مع نفسه
في كل مكان بخلاف المال فحمت الحاجة الغنى والفقير فاستويا وذكر في المحيط
ولو وقف ارضا لتصرف غلتها الى الحاج وانقرا وطيلة العلم لا يصرف الى
الغنى لان في تملك الغلة براد بها الفقراء والمحتاجون لا الاغنياء في العرف
والعادة كسائر صدقات الشريعة واما البناء للسكنى وامثاله فيراد به
الاباحة فيستوى الغنى والفقير عادة بخلاف مال الوصية ثلث ماله لطلبة
العلم او للخرقة ببلد كذا وهو يخصون يستوى فيه الغنى والفقير لان المراد
بالوصية الصلة نهى كما يتحقق للفقير بتحقيق للغنى انتهى وذكر في فتح القدير
من انه لو وقف الغلة على الخزانة فانها تحمل للفقراء دون الاغنياء منهم وكلام
طويل الذيل فيه فيظهر ما ذكر ان ما وقع في ديارنا من الوقف والوصية على
اهل بلدة او قرية مخصوصة في عوارضهم اذا حصل منه ربح يصرفونه على
عوارضهم ويجعلون الغنى والفقير فيه سواء ليس كما ينبغي بل اللائق انه
ان وقع على طريق الوقف عليهم فاحصل من الربح ان يصرف في خصص لوازل
فقراء هذه البلدة او القرية لافى حصص الاغنياء وان وقع على طريق الوصية
لهم فيستوى فيه الغنى والفقير **قوله** والمقابر ولو بنى رجل في المقبرة
بيتا لحفظ اللبنة ونحوه ان كان في الارض سعة جاز ان يرضى بذلك اهل القرية
لكن اذا احتيج الى ذلك المكان برفع البناء ليحفر فيه ومن حفر لنفسه قبراً
فليغيره ان يقبر فيه وان كان في الارض سعة الا ان الاول ان لا يبرح حشه
ان كان فيه سعة وهو كمن بسط سجادة في المسجد ونزل في الرباط وجاء آخر
لا ينبغي ان يوحش الاول ان كان في المكان سعة وذكر المناطقي انه يضمن فيه
الحفر لبيع بين الحقيقين ولا يجوز لاهل القرية الانتفاع بالمقبرة الدائرة
فلو كان فيها حشيش يمشى ويخرج الى الدواب ولا يرسل الدواب فيها كما في
فتح القدير **قوله** والمساجد ويكره تخصيص مكان في المسجد لنفسه لانه
يجل بالخشوع واذا ضاق المسجد كان للمصل ان يرفع القاعد من موضعه
ليصلي فيه وان كان مشغولا بالذكر او الدرس او قراءة القرآن او الاعتكاف
وكذا لاهل المحلة ان يمنعوا من ليس منهم من الصلوة فيه اذا ضاق بهم
المسجد كذا في البحر الرائق نقلا عن المعبرات **فصل** **قوله** يتبع من

الافتعال لا الافعال اي يجب مراعاة شرط الواقف ولا يتجاوز عما شرطه
قوله بل يرفع الامر الى القاضي المح وبهذا يظهر ان الشرايط الراجعة الى الغلة
وتحصيلها لا يقدر المتولي على مخالفتها ولو كان اصله للوقف وانما يخالفها
القاضي بخلاف ما لم يرجع الى الغلة فاللا يجوز مخالفة القاضي فيه ايضا كغيب
فراش للمسجد بغير شرط الواقف فانه غير جائز كما في البحر الرائق **قوله**
وان لم يشترط الواقف المح وكذا لو شرط ان لا يورث اكثر من سنة الا اذا كان
انفع للفقراء كان للقيم ان يورثها بنفسه اكثر من سنة اذا كان راي ذلك
خيرا ولا يحتاج الى القاضي كما في الحاشية وغيره **قوله** وبها يفى في الدار
وثبت سنين في الارض وهو المختار للفتوى لان مصلحة الوقف في ذلك
لان المستاجر لا يرغب في اقل من ذلك كما في الجمع والاختيار وكان الشيخ الامام
ابو حفص الكبيري يختار هذا ولا يجيز في غير الضباع اكثر من سنة واحدة الا
اذا كانت المصلحة في الجواز فيما زاد على السنة ويجوز في الضباع ثلث سنين
الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وهذا امر يختلف باختلاف الموضع والزمان
كما في المنع وقال صندا الشهيد في واقعة المختار في الضباع الجواز ثلث سنين
الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضباع عدم الجواز فيما زاد على
السنة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا امر يختلف باختلاف الموضع
والزمان كما في التشنيف وبهذا يظهر ان تصرف المستأجر بقوله يعني ان
الارض المح ليس كما ينبغي لانه يقتضي ان يقال رجعة ذراعة واحدة في الارض
بدل قوله وثبت سنين في الارض وليس كذلك وان يقال الا اذا اقتضته
المصلحة لما عرفت العلم عنده **قوله** واذا ازداد اجر مثلها بعد مضي مدة
فعلى رواية المح والمذكور في المنع انه لو ازداد اجر المثل لكثرة رغبة
الناس لا يفسخ العقد لان تلك حالات لا تقبض وان ازداد اجر مثلها
لفلانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى عقد جديد فيعمل رواية فتاوى سمر
قند بين الاول ورواية الا سيحيا على الثاني هذا خلاصة كلامه فعلى هذا
ينبغي ان يكون المتن هكذا ولو زاد على اجر مثله لكثرة الرغبة لا يفسخ العقد
ولغلاء سعر اجر المثل يفسخ كما لا يخفى **قوله** واذا زادت عند كل بيع عرض
المتولي الزيادة على المستاجر فان قبلها فهو الامن والا اجرها من الثاني والارض
وغيرها سواء الا ان الارض لو كانت مزروعة بحق الا بجرها للثاني لان الزرع
مانع من صحة الاجارة للثاني فنتج الزيادة على المستاجر الاول من وقت الزيادة
بخلاف ما لو كان الزارع غامبا او مستاجرا اجارة فاسدة فانه لا يمنع صحة
الاجارة كما في الظهيرية والسراجية لكن لا يمنع التسليم فان كان المتولي ساكنا
مع قدرته على الرفع الى القاضي لا غرامة عليه كما في البحر الرائق كما في القنية
قوله بموت المورث وهو القاضي او نائبه او الولي من جهة الواقف كما في
الاختيار **قوله** لزمت تمام الظاهر ان الضمير المنسوب راجع الى المتولي اي
وجب عليه تمام اجر المثل بان يفسخ العقد ويورث باجر المثل وما لم يفسخ
كان على المستاجر الاجر المسمى كذا يفهم من البحر الرائق وما يفهم من
القنية نقلا عن الكمال البياعي وجوب تسليم زيادة السنين الماضية على

فيه كلام على
المصنف

فيه كلام على
المصنف

المستاجر وما يفهم من الحاشية ينبغي ان يفهم المستاجر والمتولي او المورث تلك
الزيادة مناصفة بينهما عند ايجاره باقل من اجر المثل وبه ائق المولى المرحوم
ابو السعود في فتاواه وذكر في الزخيرة واذا اجر القيم الدار باقل من اجر
المثل قدر ما لا يتغابن فيه لم تجز الاجارة لرسكنها المستاجر كان عليه اجر المثل
بالغا ما يبيع على ما اختاره المتأخرون من المشايخ رحمهم الله تعالى وكذلك
اذا اجر اجارة فاسدة انتهى وهذا هو الموافق لما في القنية وانت خير بان
اللائق ان يفى بهذا لان الرواية وما في الحاشية تفقه او اعراض على الرواية
وكلاهما في مقابلة الرواية لا يعمل بهما صرح به في محله فترجم فتوى المولى المرحوم
ليس كما ينبغي بل ليس بمجيب تدبر العلم عنده **قوله** والوقف لا يعار
ولا يبرهن اعاد ذكرها لبسط ما ذكر بعدها وليبان حكمها **قوله** ويفى
بالضمان باتلان مناصفة وفي الحاشية متولى المسجد اذا باع منزلا موقفا
على المسجد نسكنها المشتري ثم عزل هذا المتولي ودلى غيره فادعى الثاني
المنزل على المشتري وبطل القاضي بيع المتولي وسلم الدار الى المتولي الثاني
فعلى المشتري اجر المثل انتهى وفي القنية **كم** سكن الدار سنين
بزعم الملك ثم استحق للوقف بالبيعة العادلة لا يجب عليه اجر ما مضى **كم**
ادعى القيم منزل لا وقفا في يد رجل فنجدها قائم عليه البيعة وحكم بالوقفية
لا يجب عليه اجر ما مضى فاما اذا اقربا لوقفية وكان متعنتا في الإنكار وجب
الاجرة **ط** **م** سكنها سنة ثم بان انها وقف للصغير يجب اجر المثل بخلاف
ما مر انتهى وصنف صاحب البحر الرائق ما في القنية من المسئلةين الاوليين
بما في الحاشية وحكم بوجود اجر المثل فيها مراعاة للوقف وانت خير بان ليس
بينهما مخالفة حتى يصح التضييق به كما لا يخفى العلم عنده **قوله** وبقبل
فيه الشهادة على الشهادة الرقوله متولى بنى مسائل تذكرها المصنف في
كتاب الشهادة بعضها في ضمن الاطلاق وبعضها مصرحة ومن دأبه ان ما اهتم
في شأنه من المسائل لا يجتنب عن ذكرها مرة اخرى كما لا يخفى على من تدرب
قوله كالنسب المح هذا هو الموافق لما ذكره في كتاب الشهادة ولكن سيحى
التفصيل انها تقبل في النسب ايضا ولو فسرها بالتسابع ايضا **قوله** لاثبات
اصلها اطلقه فثبت ما شهدوا ان هذا وقف من غير بيان مصرف وجهه
وما شهدوا ان هذا وقف على المسجد الفلاني ونحوه واذا قوله وبيان
المصرف من الاصل يخصه بالاول فثبت وقفه ويصرف على الفقراء
كما ذكر في خزائن المفتين ان بيان المصرف ليس بشرط في المختار اذا كان
وقفا قديما فيصرف على الفقراء انتهى وذكر في المغر انهم اذا شهدوا
ان هذا وقف على كذا ولم يبينوا الواقف ينبغي ان يقبل انتهى ونص ظهير
الدين اذا لم يكن الوقف قديما لا بد من ذكر الواقف والصحيح انه لا يقبل الشهادة
بكل حال من غير بيان الواقف كما في التمه والمصنف نفسه ذكر في كتاب
الشهادة نقلا عن ظهير الدين المرغينا في انهم لم يذكروا الجهة في شهادتهم
لا تقبل شهادتهم فالان نسب هنا ان يقول لاثبات اصله ببيان المصرف
ليتواني كلامه في الموضوعين كما لا يخفى **قوله** لا لاثبات شرطه بان

فيه كلام على المولى
ابو السعود

والمرج تلميذه المولى مصطفى ابو
الميا من الشهير بقيا مصطفى
افندي
قوله في لزاد واحد قيد الراجحة
واقع اتفاقا لان الزيادة تعنتا
غير مقبولة مطلقا

وهكذا في كتابنا معنى

يقولوا ان قدرا لفلان ثم لفلان حتى لو شهدوا لاصله وشرطه ثم شهدوا لهم
 في كليهما لان بطلان بعض الشهادة يقتضي بطلان الكل كما في الجواهر وذكر
 صاحب المجمع في شرحه ان الشهادة لا تثبت اصل الوقف او شرطه بناء على
 التسامع والشهرة يجوز وهو قول مجدوبه اخذ الفقيه ابو الليث وذكر
 في المجتبى ان المختار ان يقبل الشهادة بالتسامع على شرائط الوقف واعتمده
 في المعراج وقواه في فتح القدير حتى ساق كلامه الى مسلك هو ان يجعل عند
 الضرورة في شرائط الوقف والمصارف بما في دواوين القضاة **قوله** وان بنى
 لنفسه واشهد عليه اي على ان ما بناه لنفسه كان اي البناء له اي للمولى
 نفسه وبه يعلم ان قول الناس العماره في الوقف وقف ليس على الملاكه كذا
 في تنوير الاذهان والضمائر شرح على الاشياء والتظاير قلت صحة هذا
 الاستشهاد دلت على ان لبنه ثابرا في الباب هذا **قوله** وبيان المصروف بالبحر
 عطف على قوله اثبات اصله اي وقبول الشهادة بالشهرة لبيان المصروف
 وقوله من الاصل متعلق بقوله بيان ويجوز ان يكون مبتدأ خبره من الاصل
 والمجمله معطوفة على جملة تقبل عطف مسئلة على مسئلة وكونه من الاصل
 يقتضي قبول الشهادة بالتسامع كما لا يخفى واثار بهذا انه لو لم يبينوا
 المصروف وشهدوا ان هذه الضيقة وقف ولم يذكروا الجهة لا تقبل بل شرط
 ان يقولوا وقف على كذا كما في فتح القدير **قوله** كذا الغرس وفي الجاوي
 للزاهد يرقم **قوله** هذا اذا لم ياذنه الواقف في ذلك وان اذنه كان
 الغرس للوقف **قوله** والغرس في المسجد للمسجد مطلقا وفي الجاوي القدسي
 وما غرس في المساجد من الاشجار المثمرة ان غرس للمسبيل وهو الوقف
 على العامة كان لكل من دخل المسجد من المسلمين ان يأكل منها وان غرس للمسجد
 لا يجوز صرفها الا الى مصالح المسجد الا لاهم فالأهر كسائر الوقوف وكذا
 ان لم يعلم غرض الغرس انتهى ومقتضاه في البيت الموقوف اذا لم يعرف
 الشرط ان يأخذها المتولى لبيعها ويصرفها في مصالح الوقف ولا يجوز
 للمستأجر الاكل منها كما في البحر الرائق يريد به ان من استأجر دارا موقوفة
 بها اشجارا هل يسوغ للمستأجر تناول ثمارها فقتضى ما في الجاوي
 ليس له ذلك بل يأخذها المتولى له وهكذا في المقدسي **قوله** ويجوز اي
 ويجوز للقاضي الواقف المتولى على وقفه واستيفاد منه ان للقاضي
 عزل المتولى الخائن غير الواقف بالاولى وصرح في البرازية ان عزل
 القاضي للخائن واجب عليه ومقتضاه الاثم بتركه والاثم بتولية الخائن
 لا شك فيه كما في البحر الرائق **قوله** طالب التولية لا بولي والظاهر
 انه شرط الارولية لاشروط الصحة كما في القضاء وهو اشرف من التولية
 كما في البحر الرائق وذكر في الاسكان لابولي الامين قادر بنفسه وبنائه
 فيستوى فيه الذكر والانثى وكذا الاعمي والبصير وكذا المحدث في قدق
 اذا تاب لانه امين **قوله** فالرأي في نصب المتولى الواقف لا القاضي
 لان الواقف وان زال الملك عنه فهو على وجه تعود منفعة له بصرفه
 الى الجهات التي عينها وهو اخص من غيره **قوله** في المختار ذكر في فتح القدير

قوله ولو اقامة البيعة اطلق قيام
 البيعة فثبت انه سواء كان المدعى
 اقام البيعة او قامت البيعة بغير
 مدعى لما سبق من الذخيرة وغيره
 ان الشهادة بالوقف بدون الدعوى
 مقبولة في الصحيح من

طلب القضاء او التولية لا يمنع
 من

واما نصب الامام والمؤذن فقال ابو نصر فلاهل المحلة وليس لباقي اهل
 بذلك وقال ابو بكر الاسكاني الباني اهل بنصيبهما من غيره كالعامة وقال
 ابو الليث وبه نأخذ الا ان يريد ابا ما ومؤذنا والقوم يريدون الا صلح
 قلمهم ان يفعلوا ذلك كذا في النوازل انتهى وقيل الباني بالمؤذن اولى وان
 كان فاسقا بخلاف الامام كما في المجتبى وفيه ايضا والباني اهل بالامامة
 والاذان وولده من بعده وعشيرة اولى بذلك من غيره وفي المجرى عن
 البيهقي ان الباني اولى بجميع مصالح المسجد ونصب الامام والمؤذن اذا
 تاهل للامامة انتهى اي اذا كان المنسوب اهلا للامامة **قوله** جاز للمحكم
 له وفيه اشارة الى ان المتولى لا يملكه الا باذن القاضي ولا فرق بين القاضي
 والسلطان كما في الخلاصة ولومن امته اى امة الوقف لانه يلزمه المهر والنفقة
 كما في البرازية **قوله** وجانية عبده في ماله فعلى المتولى ما هو الاصل من الدخ
 او الفداء ولو فداء باكثر من ارش الجناية كان متطوعا فيضنه من مال نفسه كما في
 الاسعاف ولم يذكر المصنف حكم الجناية عليه هنا وفي البرازية قتل عبد الوقف
 عمدا لا قصاص عليه القاتل انتهى ولا يخفى انه اذا لم يجبا لقصاص من توجب قيمته
 كما لو قتل خطأ ويشترى به المتولى عبدا ويصير وقفه كالموتى المدبر مطلقا واخذ
 المولى قيمته فانه يشترى بها عبدا ويصير مدبرا وقد صرح به في الذخيرة معز يا
 الى الخصام كما في البحر الرائق وقد قال المصنف نقلا عن الخلاصة في باب ما يوجب
 القود او لا يوجب لا يجيب القود بقتل عبد الوقف عمدا وهو يقتضي جواز
 القصاص فليعلق بينهما العلم عنده تعالى **فصل قوله** وان لم يكن
 بين الوقف صبي بل ولدا لابن له وان لم يكن ولدا لابن يركا ذله ولدا اسفل
 من ذلك في البطن الثالث والرابع فصاعدا كانت الغلة لمن يكون قريبا
 وبعبارة نصار كالغلة التي لا ترى انه لو اوصى لولد العباس فانه يعطيه جميعا
 كذا في كتاب الامام الناصبي للوقف **قوله** في الصحاح احتراز عما روي عن
 محمد ان ولدا بنت يدخل كما في فتح القدير **قوله** قال هلال يدخل واختاره
 الخصان ومحمد في فتاوى قاضيان وانكر الخصان رواية حرمان اولاد البنات
 التفصيل في فتح القدير فظهر منه ان اللائق على المصنف ان يقول واولاد
 بنيه وبناته كما لا يخفى **قوله** لمن ولدته ولده ثابت ولدت باعتبار ان
 الولد جميع الولد **قوله** ومن ولدته ابنته الى نتيجة المتقدمين فالظاهر
 ان يجبي بالقاء **قوله** لان اسم الولد يتناول له يريد به ان اللفظ اذا
 دار بين المعنى الحقيقي والمجازي يراد الحقيقي وليسقط المجازي هذا اذا
 استويا او كان الحقيقي اغلب فارادة الحقيقي بالاتفاق وكذلك اذا استعمل
 اللفظ في الحقيقي وان كان المجازي اغلب عند البيهقي كما في التقرير وهنا
 المعنى الحقيقي الحقيقي اغلب فيراد فقط **قوله** وكل واحد اي وبين كل
 واحد وعطف المصنف على المضام اليه ليبين جدير لان بين الايضاق الا الى
 متعدد وانا اعادة بين عند كون المعطوف والمعطوف عليه اسمين ظاهرين
 فمن قبيل التاكيد **قوله** وقف بين اخوين مبتدأ خبره قوله يقبل والضمير
 العائد الى المبتدأ محذوف اي يقبل برهانه فيه **قوله** لانه لما ذكر البطن

الثالث الخ تعليل لقوله يستوى فيه الاقرب والابعد **قوله** اذ قال ابتداء
 على اولادى ذكر في فتح القدير ولو قال على اولادى بلفظ الجمع يدخل النسل
 كله كذكر الطبقات الثلث بلفظ ولدى وذكر في الاختيار ولو قال على اولادى
 يدخل فيه البطون كلها لعموم اسم الاولاد لكن يقدم البطن الاول فاذا انقرض
 فالثاني ثم من بعدهم يشترك جميع البطون فيه على السوى قريتهم وبعيدهم
 وبين وجهه مفصلا وقال في منية المفتى وقف على ولاده واولاد اولاده
 بفصل الذكر على الاناث ولا يدخل اولاد البنات فيه وبه يفتى وقال الاسترغنى
 اذا وقف على اولاده واولاد اولاده هل يدخل اولاد البنات فيه روايتان
 والفتوى على انهم لا يدخلون وانت خبير بان ما في الاختيار والمنية
 والاسترغنى شئنة غير موافق لكلام المصنف وما في فتح القدير كما لا يخفى
قوله صرفت الغلة الى الباقي الخ هذا اذا وجدت الاولاد حين الوقف ووجود
 الغلة اثنين فصاعدا اما اذا وجد واحدا فقط فنصف الغلة له والنصف الآخر
 للفقراء ثم انه لا فرق في انه ذكر وانثى او ولد ابنة ذكره قاضيان في فتاواه
 والمحيط البرهاني ولكن هذا خلاف ما ذكره الخصان فليعلق بينهما **قوله** وقف
 على ذوى قرابته الخ قول ابي حنيفة تجب الاثنين فصاعدا من ذوى الرحم المحرم
 الاقرب فالاقرب فان كان عتمان وخالان فهو للعين فان كان له عم وخالان
 فللعمة والنصف والنصف للخالين فان كان له عم وعممة وخالان فالغلة بين
 العم وعممة والنصفان وعندهما يدخل فيه كل ذى رحم محرم ولا يعتبر الاقرب
 فالاقرب وكلهم قالوا ان قرابته من قبل ابيه وامه سواء وذكر المناصحي
 ترجيح قوله ما ذكره الخصان انه لو قال على قرابتي فلم يكن له الا رجل واحد
 من القرابة ان جميع الغلة يكون له لان الواحد يسمى قرابة انتهى وذكر
 المناصحي ان قوله ذوى قرابتي على واقربائي وعلى النسباني وعلى ذوى رحمي
 فهذا كله سواء وايتيانه بقى واللام كاتيانه بعلى وقوله في القرابة او على
 القرابة او للقرابة ولم يصفه الى نفسه فهو كما لو اضاف وكذا قوله للاقارب
 او للانساب او لذوى الارحام **قوله** ولو وقف على ولدي الخ ولو قال
 على بنتي وله ابنان صرف اليهما لان اقل الجمع اثنان وان كان واحدا فله
 النصف والنصف الآخر للفقراء غير انه يشك باولادى فانه يصرف
 للواحد الكلى الا ان يكون عرق في اولادى بخالف كل جمع غيره كبني وبنوه
 ونقل الخلاف بين ابي يوسف ومحمد فيما لو اعطى القيم نصيب الفقراء الواحد
 اياه ابرو يوسف لان الفقراء لا يحصلون فكان المقصود الجنس ومنعه
 محمد للجمعية فوجب اعطاء اثنين وتدخل البنات في بنى واختاره هلال
 وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى اختصاص المذكور به قال بعض المشايخ في
 المسئلة روايتان والوجه الدخول لما عرفت في اصول الفقه وعليه بنوا قول
 المستأمن امنوني على بنى تدخل البنات قال في الخلاصة وهذا انما يستقيم
 في بنى انهم يحصلون وما بينهما لا يحصلون فيصح ان يقال هذه المواة من بنى
 فلان انتهى فتدخل بلا تردد ولو لم يكن له الابنات صرفت الغلة للفقراء
 وعلى بناتى لا يدخل الذكور كما في فتح القدير والصحيح انهم اذا كانوا مائة

وقال في الخاتمة هو الصحيح

ارما ومنهم فانهم عدد يحصلون وان كان اكثر من ذلك فانهم لا يحصلون كما في خزنة
 المفقين وحدهما لا يحصلون عن محمد عشرة وعن ابي يوسف مائة وهو المأخوذ
 عند البعض وقبل اربعون وقبل ثمانون والفتوى على انه مفقوض الى رأى
 الحاكم كذا في زبدة الفتاوى **قوله** انتهى ما يتعلق بالدر والخور
 للاحكام بعون الملك العلام والمجد لله على الدوام والصلوة والسلام
 على خير الانام وعلى اصحابه الكرام يوم الجمعة عاشوراء القعدة

لسنة سبع واربعين والف
يتلوه كتاب البيع ان شاء الله
تعا وعليه التكلان في كل
حين وآت

قوله اذ قال ابتداء على اولادى يستوى فيه الاقرب والابعد هذا مخالف لما في الخاتمة و
 عبارتها رجل وقف ارضا على ولاده وجعل آخره للفقراء فان بعضهم قال هلال يصرف
 الوقف الى الباقي فان ما توأما يصرف الى الفقراء الا ان ولد الولد انتهى وبوافقه
 ما في الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والتفت نعم قال
 في الاختيار شرح المختار لو قال على اولادى يدخل فيه البطون كلها لعموم اسم
 الاولاد ولكن يقدم البطن الاول فاذا انقرض فالثاني من بعدهم يشترك
 جميع البطون فيه على السواء قريتهم وبعيدهم انتهى ويوجد في بعض الكتب
 ايضا ما يوافقه وقد استفتى ذلك بعض العلماء من المولى ابي السعود وادرج
 في سواله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما نقلناه من الاختيار ثم قال
 هل يجعل بهذه المسئلة او لا فاجاب عنه المولى المزبور بما مصله ان هذه المسئلة
 قد اخطأ فيه رضى الدين السرخسى في محيطه واعتمد عليه صاحب الدر وما قاله
 من مطابق للكتب المعتمدة كما تحققت وما يخالفه من شواذ الاقوال لا محالة
 ولقد اصاب المولى المزبور في التبيين المذكور جعل الله سعيه مشكورا وعمله
 مبرورا ثم ان ما في الدر غير موافق لذلك القول الشاذ ايضا كما ظن لانت
 مودى كلامهم تقديم البطن الاول ثم البطن الثاني ثم الاشتراك بين
 الاقرب والابعد بمحلان ما يدل عليه كلام صاحب الدر في استواء الاقرب
 والابعد فيه اولاد اخر

عمرى راده امدى حاشية سند مدر
 وصلت في سنة احدى وخمسين والـ

من كتاب الوصية ٣

ثم جعل الكتاب محل صدره بالمجدلة
 والتولية وجعل آخره كذلك واجبا
 لقبول عمله وثالثه وقدرى
 عن ابي سليمان الداراني رحمه الله
 تعالى انه قال من اراد ان يستجاب
 دعوته فليصل على النبي صلى الله
 عليه وسلم قبل الدعاء وبعده
 لان الله تعالى لا يرد صلوة على
 رسول فاذا قبل الصلوة بين الايدي
 حاجته في خلاصتها غير مقضية
 لانه لا يلقى بكمه وكذلك العهد
 لله قبل الدعاء وبعده مسطحة

يريد بالقول الشاذ ما هو الذي
 الدين السرخسى ومن تبعه صاحب
 المختار والاختيار مسطحة

ظنه المولى ابو السعود في فتاواه المذكورة
 حيث حكم بان صاحب الدر اعتمد
 على كلام المنقول من رضى الدين
 السرخسى وغيره مع ظهور المخالفة
 بين الكتابين كما حققناه مسطحة

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذي جاء به الهدى والرحمة
والبركات
والله اعلم بالصواب
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذي جاء به الهدى والرحمة
والبركات
والله اعلم بالصواب

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذي جاء به الهدى والرحمة
والبركات
والله اعلم بالصواب

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذي جاء به الهدى والرحمة
والبركات
والله اعلم بالصواب
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذي جاء به الهدى والرحمة
والبركات
والله اعلم بالصواب

حسبي الله وحده وكفى
لما طالعت في هذا الكتاب الامام
منه لوايح الصدق والصواب
فوجدته موافقا للقول في العقول
والمقول وضعت عليه قلم الرضا
وبراعة الارتضاء ستهللا الى الله
تعالى في حق مؤلفه ان يخدم من
عبود عطاياه الزاهرة ومواهبه
الفاخرة ما هو خير له في الدنيا
والآخرة كسه الصم محمد
بهاى عوميه



بسم الله الرحمن الرحيم

ان احسن ما يوشح به صدور السفود واجن ما يفتح به كل رق منشور
 وابهج ما يتوج به رؤس الكلام واول ما يبتدأ به كل فري احترام محمد بن
 العلماء انما للاهتداء وختمهم من بين خلقه يكونهم اعلاما للاقتدا
 وصلوة من هو سيد شيد اركان الدين نبي بني بنيان الشرع على اساس
 متين عليه صلوات الله اطيها يبقى لقاء نعيم غير منصرم وعلى آله
 واصحابه الكرام الى آخر الليالي والايام وبعد لما كان علم الفقه من بين
 العلوم الشرعية والاحكام النبوية المصطفوية هو المقصد الاقصى
 والمطلب الاسنى والاعظم شأنه والارفع مكانا وتميز به الحلال عن الحرام
 بين الخواص والعوام وتكمل به نظام المعاش ونجاة المعاد وفلاح العباد
 بنيل المرام يوم التناوب بل صار وسيلة للدولتين وذريعة للسعادتين
 اقام الله تعالى لهذا العلم في كل عصر وزمان طائفة من العلماء الاعيان
 ومحشرا من فضلاء ذلك الاوان فكانوا يشتيدون بحمل المذاكرة والتصنيف
 قواعده الحسان ويحدثون فيها ما دلوه من حسن المدايسة والتأليف
 غاية الاحسان ومن هؤلاء الكرام ذوي الاحترام صاحب الدرر والغرر
 اذ هو حقق حقايق الفروع والاصول بمحمد دقايق المسموع والمعقول
 شيخ الاسلام مفتي الانام في عصره واوانه قد جمع فيه متنا متينا
 لا يطا وغرابه ثم شرحه شرحا يكشف به مراده وان كنت فيما سلف من
 الاحيان بذلت ايام عمرى وطراوة سنى في العلوم سيما على
 الاصول والفروع حتى وقع التدريس من هذا الكتاب ككرة بعد اخرى
 باستخراج بعض اللطائف والمزايا بل باستكشاف اسرارها والتحقق في
 اغوارها ومن ذلك طال الاحاح على من الطلاب ان اشرح الكتاب
 شرحا يكشف اسرار معاني المتن على المناظرين ويجلو برقع غواني
 الشرح عيون الناظرين لما ان المتن سهره لم تركب ودرة لم تشقب
 بل هو كنز مخفي وسر مطوي وان وجوه مخدرات الشرح بعد في القناع
 وما قد احدث بالحاشية الواضحة والغريبة على افراع نشرته اولا
 بعون الله القادر وتوفيقه مع شغل القلب بما يبدد الزمان وتشوش
 العصر والاوان ان كتاب البيوع وعندى حاسية عبد الوان ثم نصبت
 مدرسا وانتفى به الحال ان ادرس من كتب اخر ثم رجعت تهقرى وجعلت
 ان اكتب من كتاب البيوع وعندى ماشية المولى ابن المولى عمرى فجاء
 بمحمد الله العلى الاعلى كما ترفيحه الا ودا وان سخطه من في قلبه من الحدا
 وقد وقع الاختتام بمثل الملك العلامة في زمن اعلم العلماء في زمانه حامل

ازالة البكارة ٢

لواء

لواء الشرف واوانه عين عيون الاعيان شرف الزمان وحيد العصر فريد
 الدهر ولي النعم على اللهم شيخ مشايخ الاسلام مقتدى كافة الانام
 اعني به مولانا واولانا محمد بهايى ابن المولى عبد العزيز ابن سلطان العلماء
 بالفضل والاتقان مفتي الانام معلم سلطان الزمان سعد الدين
 روح الله روحهما وانا من قد هما ظل بابه العالي مدارا للعباد ودار
 الزمان عليه وفق المراد **شعر** هو البحر من اى النواحي اقبلته فليجته
 الفضل والجود ساحله واسأل الله تعالى ان يجعل سعيا هذا معينا للطلاب
 بل سندا لقضاة المسلمين وولادة المرحدين وذخرا لهذا الجيل الفقير
 العاجز الحقير يوم لا ينفع مال ولا بنون وعلامير واوله ابر غير
 ممنون والله الكافي الكفيل وهو حسبنا ونعم الوكيل **كتاب البيوع**
قوله اى البيع الذى دل عليه البيوع دلالة الجمع على واحد وانما
 فتره ليتعين المخرج الاصح ويبسط عليه معناه اللغوى والشرعى فام بيتين
 وجه افزاده بان التعريف لا يكون الالهاية لافرادية مشهور على انه
 ليس من فنه هنا **قوله** مبادلة مال بمال مطلقا اى سواء كان بطريق الاكتساب
 او الا والتراضى معتبر في معناه اللغوى كما في الشرعى والتحقيق ان المبادلة
 اختيارى والا اصل فيه الطوع ومعنى التراضى فيه مندرج فلا حاجة الى
 التقييد به فن قيد التعريف الشرعى به اذ اذ التصريح به فيما علم ضمنا لا
 لتحصيل المعنى الشرعى بزيادته اعلم ان العرفى والشرعى قد يدين يد على اللغوى
 وقد ينقص وقد يتساويان والكل وارد في الموارد صرح به المولى ابوالسعود
 في شرحه على الهداية هنا **قوله** اذا اشتراه اى اذا اخرج المبيع عن ملكه
 قصدا واخذ الثمن بدله ويقع على هذا المعنى في الغالب **قوله** او اشتراه
 اى اخذ المبيع وبذل الثمن فبملاحظة كونه اخذ الثمن بايع وبملاحظة كونه
 باذل الثمن اشتراه اذ كان احدا لبدلين نقلا فالامر ظاهر والا فانيها
 تصورته في صورة الثمن المبذول فالباء داخل على هذه الجبنة مقورة
 الامتياز كما في الشرح المذكور **قوله** يقال صبغة المجهول اذ لا وجه لتعيين
 الفاعل بل لا يمكن لكثرة **قوله** باعما الشئ والضهر المنسوب هو المفعول
 الاول عبارة عن المشتري وهو المفعول الثانى في قولهم باعته واما
 جعل مفعولا ثانيا فيه مع انه بمعنى الفاعل كونه اخذ المروج حية بواسطه
 الحرف وكلمة من في مثل هذا المقام بمعنى الى كما في الشرح المذكور اقول اذا
 كان باع بمعنى اشترى يكون من على بابه لكن قال في المصباح المنير قال
 ابن القطاع رجعت زيدا الدار يتعدى الى مفعولين وقد يدخل من على
 المفعول الاول على وجه التاكيد فيقال رجعت من زيدا الدار ورجما دخلت
 اللام مكان من فنه زائدة **قوله** وانما جمع الخ وانما لم يؤخر عن معناه
 الشرعى لما عرفت ان موجع الضمير اعم من اللغوى والشرعى فلا يكون
 اجنبيا عما قبله فيرجع ضمير كونه الى البيع باعتبار معناه الشرعى على ان
 في التأخير بعد مسافة بين البيان والميتين بل اثباته قبيل قوله هو
 مقامه الانسب كما لا يخفى **قوله** كونه انواعا وقد يجمع المصدر كونه

كما في فتح القدير وهذا هو الوجه الآخر
 في ترك قيد التراضى في معناه
 الشرعى ص

زياد حرف الجر للتأكيد في الفعل
 المصباح ٢
 من غير تقديم ٢

فيه كلام على
 المولى الوانى ٢

بمعنى الفاعل او المفعول وهو طريق مشهور ايضا ولم يلتفت له لعدم الخزانة
 هنا **قوله** باعتبار المبيع لانه اما بيع سلعة بمثلها لم وقد صرح في
 المبيع والتشريف ان هذه الاربعة باعتبار المبيع والتمن معا والاربعة
 الاخيرة انما هي باعتبار الثمن ويتنوع البيع باعتبار خيار وتخيير وتأجيل
 ثمن كما في فتح القدير **قوله** ويسمى معاوضة ويكون كل واحد منهما مبيعا
 وشمنا **قوله** بطريق الاكتساب متعلق بقوله مبادلة ولا شك ان
 الاكتساب ملحوظ في البيع سواء حصل بالفعل او لا ولهذا التعميم في
 الطريق بهذا خرج عن التعريف الهبة بشرط العوض والتبرع من الجانبين
 والعرض لانه اعارة ابتداء **قوله** لم يقل على سبيل التراضي الخ وفي
 اكراه الكفاية والكرمان انه لو كان احدهما مكرها لم يكن بيعا لغة وبدل
 عليه كلام الراغب خلافا لغيره الاسلام وانت خير بان هذا يؤيد ما سبق
 من فتح القدير وافاد بترك هذا القيد ان التعريف تعريف للمبيع مطلقا
 نافذا كان او غير نافذ ولذلك لم يحتج الى تقييد المال بالمتقدم **قوله** يتعقد
 اتى بالفعل المضارع ليدل على الاستمرار الجارى بين الاثام الى يوم القيام
 عتربا لمطوعة وهو الثاثر من تاثير الفعل الصادر من العاقدين وهو
 الايجاب والقبول ولذلك دخل عليه الباء للابسة والمعنى يحصل انعقاد
 البيع **قوله** تعلق اى انهما كلام اى لفظ احد العاقدين ايهما
 لعدم التعيين في ذاته **قوله** على وجه قيد للتعلق بعد التقييد بشرا
قوله بظهور اثره وهو الملك في المحل اى في المبيع للمشتري وفي الثمن
 للبائع والمراد بالمحل المبيع خص بالذكر لاصالته **قوله** بالايجاب والقبول
 اطلقه ولكن المراد ان يسمع كل كلام الآخر فلو قال البائع لم اسمع وليس
 به صمم وقد سمعه من في المجلس لا يصدق كما في فتح القدير واثار بكلمة
 الواو الى انه لو صدر الايجاب والقبول معا مع المبيع كما في التتارخاينة
 قال المقدسى في شرحه ولو قال البائع بعت وقال المشتري اشتريت
 وخرج الكلامان معا يتعقد البيع كذا قال والذي انتهى قلت ولما لانعقاد
 ان لكل من العاقدين ايجابا وقبولا وبين صادق كلام احدهما كلام الآخر
 يكون كل منهما ايجابا من وجه وقبولا من وجه ولا منافاة بينهما فيصح العقد
 هذا **قوله** وهو الاثبات اشار به الى ان المراد بالايجاب اللغوي وهو
 الاثبات ومنه الاثر اللهم اى اسالك من موجبات رحمتك اى من
 شئتنا فالايجاب اخراج الممكن من الامكان الى الوجوب اى الثبوت
 وهو المراد ههنا لا المصطلح ولهذا لا يصير الاخر انما بترك القبول
 والتحقيق ان المراد بالايجاب اثبات الفعل الخاص الدال على الرضا الواقع
 او لا اعم من القول سواء وقع من البائع وهو بعت هذا منك باللف
 او من المشتري وهو اشتريت هذا منك باللف واركب هذه الدابة بمائة
 والقبول الفعل الثاني وهو قوله اشتريته والا فكل منهما ايجاب اى
 اثبات فسمى الاثبات الثاني بالقبول تمييزا له عن الاثبات الاول
 ولانه يقع قبولا ورضا بفعل الاول **قوله** لانه ثبت الاظهر ان يقال

لانه ثبت البيع من اول الامر للاخر وهو بما افقته له صار قابلا لما اثبتته
 المثبت ولا يثبت للآخر خيرا والقبول وعليه كلامه في التكا **قوله** والانشاء
 هو والاختراع والابجاد والابداع متقاربة المفهوم يقال انشاء بفعل
 كذا اى ابتداء فسمى ما يقابل الخبر لانه انشاء فعل لم يوجد بعد وهما احدثان
 المتكلم ذلك الكلام الدال على المطلوب ثبوته لانه على حكم سابق مطابق للواقع
 او غير مطابق **قوله** والموضوع اى والملفظ الذى وضع لغته وهو المتبادر
 للاخبار اى للملفظ المسمى وهو المراد بقريضة السوق ومعونة الذوق وقوله
 قد استعمل اى في لسان الشروع فيه اى في انشاء البيع اشار بذكر الاستعمال
 الى ان الخطا ط درجة هذا الوضع بالنسبة الى الوضع اللغوي **قوله** فينعتقد
 اى ينعقد البيع الشرعى بهذا الموضوع لغته للاخبار وشرعا للانشاء **قوله**
 فلا وجه للاعتراض عليه الخ اراد الرد للشيخ اكل الدين ما صله لا مخلص
 عن الماضي هنا فيجعل قوله الموضوع عليه وبعد هذا التخصيص جعل قوله قد
 استعمل فيه عليه والا فلا يستعمل مطلق الاخبار في انشاء البيع نعم سيا في
 ان البيع ينعقد بالمستقبل اذا قارن بنية الحال واحتياجه الى النية بنى الخطا
 فلا يراهم المتبادر كما لا يخفى **قوله** واراد بالمستقبل صبغة الامر الخ والتحقيق
 ان المراد بالمستقبل صبغة الامر وصفة المضارع المقارن بالسين او سوف
 او ما يفيد ذلك المعنى من مثل غدا فلا ينعقد بكل منها البيع وان قارن النية
 صرح به في فتح القدير وما ذكر في شرح الطحاوى والتحفة وكذا في القبية
 واكتفى في المحاكم الشهيد من جوارحه اذا كان واحدا بلفظ المستقبل ما يكون
 بلفظ المضارع العارى عن السين ونحوه وهو في المختار انه موضوع
 للحال وقد قيل انه مشترك بينه وبين الاستقبال فاذا قارن بنية الحال
 في البال استقر عليه على كل حال فينعقد البيع به بلا مقال نعم بقى هنا
 اشكال يرد على المصنف وصاحب الهداية اما وروده على المصنف فانه قد
 ذكر الماضي وهو يقابل الحال والاستقبال فيقتضى عدم انعقاد البيع بهما
 وقد عرفت انعقاده بالحال اذا قارن النية والحال لا يندرج في الماضي صرح
 به الفحول واندرجه في المستقبل هو الظاهر والمقام مقام الضبط فعلم
 بيان الحال المتن يرى نوع تصور ويعلم منه وروده على صاحب الهداية كما
 لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** اذا قارنه النية حاصل ما ذكره هنا ان لفظ
 الماضي في البيع حقيقة شرعية واستعمال غيره فيه مجاز بحكم التماثل
 او تشبيه صبغة الحال بالماضى بعلاقة الوجود في الحال او في الماضي ولذلك
 احتاج صبغة الحال الى نية البيع في الحال دفعا لكونها عدة اقول بظهور منه
 اندفاع الاشكال يجعل الماضي اعم من ان يكون حقيقة او مجازا وتصريح
 الفحول بعدم الاندراج بناء على الحقيقة واجتماع الحقيقة والمجاز في عبارات
 المصنفين لا يتماشى عنه كما لا يتماشى عن اعتبار المفهوم المخالف كالا
 بمعنى **قوله** اى الماضيين فيه بحث لان ما فسر به الموصول من نحو
 ربيت واعطيت لفظان ماضيان لا ماضى معناه ويمكن الجواب عنه بان
 المراد بالماضيين لفظا بعت واشتريت اقول الظاهر ان يعود الضمير

فيه كلام على المصنف
والدواني

فيه كلام على المصنف
وصاحب الهداية

فيه جواب عن الكلام السابق ٣

قوله واجتماع الحقيقة الخ جواب عن
سؤال مقدر كما لا يخفى ٣

الى الايجاب والقبول ولما كان في تفسيره خفاء ما احتاج الى توجيها للمقام بقوله يعني ان كل ما دل الى ولقد صرح بعود الضمير اليهما كثيرا من شواهد المتن ولا فرق بين ان يكون الباع او المشتري او يكون احدهما من هذه الالفاظ او كلاهما نحو بعثك هذا بدرهم فقال رضيت او قال اعطيتك بكذا فقال اخذت او قال اشتريته بدرهم فقال رضيت كما في الشرح **قوله** باعتباره اي باعتبار تقدير البيع اقتضا **قوله** لا يلفظ عطف على قوله باعتباره **قوله** لينا في اي ثبوت العقد بقوله خذ ما من من عدم انعقاد البيع به **قوله** في هذه العقود الشرعية الا يرى ان الكفالة بشرط برائة الاصيل حوالة والحوالة بشرط مطالبة المصيل كفاية نظرا الى المعنى وايضا قالوا وهبك هذه الدار او هذا العبد ثوبك هذا فرض فهو بيع بالاجماع وانما قال في هذه العقود احترازا عن الطلاق والعاق فان اللفظ بينهما بتمام مقام المعنى كما في فتح القدير **قوله** وان اعتبر اللفظ في بعضها لم يدفع طائر وعلى ايضا بطل الكل وهو كون العبرة للمعاني حيث يرد عليه ان اصحابنا قالوا شركة المفاوضة لا تنعقد الا بلفظ المفاوضة لان شركة المفاوضة لما اشتملت على شروط لا تهتدي الى استيفائها العوام في معاملاتهم اشترط اللفظ بها حتى لو كانا عاقلين بشرطها فنعقد شركة المفاوضة بلفظ آخر مع استيفائها صحيح كما في المبيع والتشنيف فظهر منه ان العبرة للمعنى في هذا العقد ايضا بالنسبة الى عالم الشروط وعدم الاعتبار له فيه انما هو لعرض الجهل للمعاني وخروج بعض الافراد عن الصابط الكل بعرض لا يقدر فيه صرح به الثقات في مواضع عديدة وتراه مستوفى في كتاب الوكالة ان شاء الله تعالى هذا وانت خير بان عبارة المصنف هنا لا تقضي المراد كما لا يخفى **قوله** حتى التعاطي عطف على قوله ما في معناها اي وينعقد ايضا بالتعاطي فظهر من عطفه بجتي ان ما اعم من ان يكون قول او فعلا لان من شرط العطف بجتي ان يكون المعطوف جزءا من المعطوف عليه كما صرح به في محله والمعنى ان البيع كما ينعقد بلفظ يدل على معنى الايجاب والقبول ينعقد بفعل يدل عليه وهو الاعطاء والاخذ من غير قول الملحق التعاطي فمثل ما قبض البذل لان فيه او احدهما في المجلس وهو المبيع ونقص محمد رحمه الله على ان بيع التعاطي يثبت بقبض احد البدلين وهذا ينتظم الثمن والمبيع ونقص في الجامع الصغير على ان تسليم المبيع يكفي لا ينافي الاخر كما في فتح القدير وذكر في الظهيرية قال القاضي الامام ابو الحسن السفدي رحمه الله وهذا البيع لا يكون الا بقبض الدلين جميعا وقال بعضهم ينعقد هذا البيع بقبض احد البدلين انتهى وفي لفظ التعاطي اشعار بانه يشترط الاعطاء من الجانبين وعليه شرح المصنف وما قاله البعض هو مختار شمس الاثمة السرخسي ولكن اوله في العبادية بانه اذا قبض المبيع ولم يقبض الثمن اما اذا دفع الثمن ولم يقبض المبيع فلا يجوز لان المبيع اصل وفي المجتبى حقق ثبوت بيع التعاطي بقبض احدهما كما كان

اي احد الايجاب والقبول

فيه كلام على المصنف

اذا كان على وجه الشراء فظهر ان المنصور هو قول البعض وهو ما نص به محمد رحمه الله **قوله** اي النفيس والخسيس قد تم النفيس لانه المنازع فيه في هذا المقام ومن عادة الكرام تقديم المهاتم وفي تأخير الخسيس صون اللسان عنه في اول الوصلة وبعد جريان الشريف لا يفتر المضرات **قوله** هو الصحيح وجهه ان المعنى وهو الدلالة على التراضي بشمل الكل وهو الصحيح كما في فتح القدير وذكر في الاختيار والتعاطي في الاشياء الخسيسة والنفيسة نص عليه محمد رحمه الله ثم عبارة الصحيح والاصح ونحوها من ادب اصحاب الترجيح من المقلدين كابن الحسين القدوري وصاحب الهداية وصاحب الخلاصة ونحوهم وانما شانهم تفصيل بعض الروايات على بعض آخر يقولهم هذا اصح رواية وصح رواية وارفق للقياس وارفق للناس **قوله** لا ما قال الكرخي رحمه الله وهو ثقة امام مقبول في الفروع والاصول وفي حقه هو المسطور وهو من اصحاب الترجيح ولصاحب الترجيح ان يقبل تخريجه وان يقبل خلافه **قوله** كما لبقل ونحوه من الخبر والجمع والخطباء شاربه الى ان المراد بالخسيس هنا ما قل ثمند وجمع النخب بالكان اشارة الى اكثره كما هو المشهور بين الجمهور اذا كان قد يدخل على واحد من هذا الجمع مثل صاحب المفتاح بين الكاف والنوا والمثل يقول مثل كالتعريف وكنحو هذا وغرض الجمع الاضمار عن اكثره غاية وينعقد ايضا بلفظ واحد كما في بيع الاب الخ قال خواهر زاده الاب يتولى العقد من الجانبين اذا اتى بلفظ يكون اصيلا في ذلك اللفظ بان قال بعت هذا من ولدي فيكتفي به واما اذا اتى بلفظ لا يكون اصيلا فيه بان قال اشتريت هذا المال لولدي لا يكتفي به ولا بد ان يقول بعت انتهى فعلى ما قاله في صورة الشراء وجد تولى الواحد العقد من الجانبين لكن بلفظين لا بلفظ واحد وذكر في فتح القدير وغيره ان الاب يتولى طرفي العقد في بيع مال ابنه منه او اشتراؤه لنفسه ولم يتعرض فيه لوحدة اللفظ وعدم وحدته تدبر القول بظهر ما قاله خواهر زاده ومن اعتبار المصنف اللفظ ان التعاطي لا يجري في ذلك اطلاقه فمثل ما لو باع الاب مال الصغير من نفسه يجوز بمثل القيمة وما يتغابن الناس فيه كما في صدر الشريعة في الوصية **قوله** فاذا ازم عليه اي على الاب الثمن في صورة شرائه اي شراء الاب لنفسه لا يبرأ عن الدين وان كان مقتضى النيابة ان يكون الثمن امانة عند الاب اذا عينه وافرزه من ماله كما اذا قبضه من اجنبى فانه امانة عنده الا ان هذا الثمن لما ازم عليه من جهة دخول المبيع في ملكه لا يبرأ عنه وعن كونه ديناً عليه ينصب القاضي الخ بخلاف الثمن المقبوض من الاجنبى كما لا يخفى **قوله** وكذا لو قال بعت منك الخ يريد ان سوق كلامه في انعقاد البيع بلفظ واحد سواء كان متولى العقد واحدا او متعددا ولكن اللائق ان سوق كلامه في انعقاد البيع من واحد بلفظ واحد لانه اذا جاز العقد بترك اللفظين كما في التعاطي من الجانبين فجواز بترك احدهما ويجعل الطرف الاخر تعاطيا فيهم بالطريق الاولى فلا افادة في تعميم الكلام له هنا ومن يتولى الواحد عقد البيع وصى الاب فانه يجوز اشتراؤه للبيتم من نفسه او لنفسه منه بشرط

فيه كلام على المصنف

المعروف في باب الرصيدة عند الخليفة وادى يوسف كما في صدر الشريعة وكذا
 الوقت يبيع للقاضي والعبد لشترى نفسه من مولاه بأمرة كما في مبسوط
 خواهر زاده **قوله** ونجى القابل أي من هو في صدور القبول مجازا أطلق عليه
 باعتبار الأولى لا حقيقة لأن القابل حقيقة لا يبقى فيه خيار القبول في مجلس
 الإيجاب **قوله** في المجلس اللام للعهد أي في مجلس تصديقه إلى العقد
قوله تردى الردى متعلق إلى النقص والنقص على سبيل التنازع **قوله**
 باقل من ثمنه أي ثمنه الذي يكون عند انفراده **قوله** إلا أن يبين ثمن كل
 واحد لأنه صفقات معنى ظاهره موصول تعدد الصفقة بمجرد بيان ثمن
 كل بعض من المبيع وبه قال البعض وهو مختار صاحب الهداية كما ترى ومنعه
 الآخرون وقالوا لا يحصل به التعدد ما لم يكرر لفظ البيع وجلوا كلام
 صاحب الهداية على ما إذا كرر لفظ البيع ورجح في فتح القدير ما في الهداية
 حيث قال والوجه الاكتفاء بمجرد تفريق الثمن لأن الظاهر أن فائدة ليس
 إلا تصدق بأن يبيع منه أيهما شاء والأفلوكان عرضه أن لا يبيعهما منه
 إلا جملة لم تكن فائدة التعيين ثمن كل منهما انتهى أطلق صاحب الهداية الاكتفاء
 بمجرد تفصيل الثمن في جعل العقد متعددا وانتهى أثره صاحب الفتح كما ترى
 ولكنه مقيد بما إذا كان منقسما على المبيع باعتبار القيمة كما إذا جع بين عبد
 أو ثوبين فقال بعثكما بالفضل واحد بمائة فقبول أحدهما لا يكون تفريق
 الصفقة أما إذا كان منقسما عليه باعتبار الأجزاء كالقفيزين من جنس
 واحد فالتفصيل فيه لا يجعله في حكم عقدين لأنه منقسم عليهما بالأجزاء
 فكان في حكم المفصل كما في شرح الجمع لمصنفه وقال صاحب البحر الرائق هذا بقيد
 حسن وإذا كان الصفقة متحدة ولم تعدد بمجرد تفصيل الثمن فيها إذا انقسم
 عليه باعتبار الأجزاء لم يجر التفريق في القبض أيضا كما لا يخفى **قوله** وقال
 الزيلعي الخ وما في الزيلعي والكافي هو الموافق لما ذكر في المبسوط والمحيط
 وما في الهداية هو الموافق لما في البداية وفي تمة الفتاوى تفصيل هنا
 ومن اراده فليراجع **قوله** وعندها له ذلك أي للمشتري قبول بعض
 المبيع دون البعض أن فصل الثمن الخ ومن حل ما في الهداية على أنه قولهما
 أظهر عدم تتبعه كما لا يخفى **قوله** كالصور المذكورة وهي قوله بعثك
 هذين كل واحد بكذا الخ **قوله** أقول منشأوه الغفلة الخ يعني أن مراد
 القدوري رضي البايع بتفريق الصفقة بعقد جديد ومثل هذا لا يسمى
 تفريق صفقة في الحقيقة لكن لما ابتنى هذا العقد على الإيجاب الأول
 شابه تفريق الصفقة إلا أنه ليس كذلك كما ترى وحاصل اعتراض
 المعترض على إطلاق قول القدوري وحاصل الجواب عنه بالحل على
 المقيد كما لا يخفى **قوله** ولهذا قلت أي ولورود الاعتراض على إطلاق
 كلامه قلت أي أتيت بالكلام مقيدا **قوله** بسببه أي بسبب المجلس
 متعلق بقوله عدت وقوله وأعدة مفعول ثان لعدت وفي بعض النسخ
 واحدا أي أمرا واحدا وهو الأظهر **قوله** وإنما لم يكن الخلع والعقد
 على مال كذلك لأن الخلع والعقد يفترقا إلى إيجاب وقبول وكذا تعليق

أي الجية
 ٣

فيه كلام على
 الوان
 ٣

في باب الخلع
 ٣

عقد العبد بقوله لما سبق في باب الخلع **قوله** من جانب الزوج والمولى
 قيد بهما لأن الخلع والعقد على مال معاوضة في حق المرأة والعبد فيبطل
 الإيجاب بقبولها **قوله** فكان ذلك أي الاشتغال على الميمن **قوله**
 كما لخطاب أفاد بالتشبيه أنه الرجوع قبل التبليغ كما في الخطاب كما في
 النهاية **قوله** فذهب وأخبره أفا به أنه لو بلغه بغير أمره فقبل لم يجز
 لأنه ليس رسولاً بل فضولياً ولو قال بلغه يا فلان فبلغه غيره فقبل جاز
 كما في فتح القدير وهذا مما يحفظ جداً وقوله أخبره وبلغه وأده ونحو ذلك
 بمعنى ولم يذكره في الكتاب لاستغنائه عنه بما في الكتاب **قوله** فقال في مجلس
 بلوغ الكتاب وفيهم ما فيه قراءة بنفسه أو قراءة عليه **قوله** ويبطل الإيجاب
 أي إيجاب الموجب بإعكان أو مشترياً قبل القبول أي قبول الآخر ولا بد
 من سماع الآخر رجوع الموجب كما في التنازع الثانية وذكر في التمهة أنه يبيع الرجوع
 وإن لم يعلم به الآخر انتهى ولو صادف رجوع الموجب قبول الآخر بطل كما في
 فتح القدير أي بطل البيع لما في الثانية من أنه ولو خرج القبول ورجوع
 الموجب معاً كان الرجوع أولى انتهى **قوله** بالرجوع وكذا يبطل بموت
 أحدهما ولذا لا يورث خيار القبول كما في البحر الرائق ويتغير المبيع بقطع
 يد وتخلل عصيون وبادة ولادة وهلاكه كما في المحيط **قوله** إلى الساعي
 وهو من يسعى في القبائل لما أخذ صدقة الموائشي في أماكنها فيكون كالوكيل
 من جانب الفقير وعدم قدرته على الاسترداد عند دفعه إلى الفقير نفسه
 بالطريق الأولى كما لا يخفى **قوله** لتعلق حق الفقير عليه لقوله لا يقدر
 وقوله لأن حقيقة الملك الخ تعليل لقوله لا ينتقض وجواب عن النقض
 حاصله أن الأصل الموجب للدفع قائم وهو النصاب وإنما القاب وصفه
 وهو التما فبعد أخذ السبب حكمه تم الأمر وفيما نحن فيه لم يوجد الأصل
 بل شرطه فلا يكون البيع موجوداً كما في فتح القدير **قوله** بقيام أيهما
 أي أحدهما أطلق القيام ولم يقيد بالانتقال عن المجلس لما في الفتاوى
 الصغرى من أنه إن قام أحدهما بطل الإيجاب وإن لم يذهب لأن القيام
 دليل الإعراض وهكذا في الثانية وعليه ظاهر الهداية ومشى عليه جمع
 حتى لو قام أحدهما لحاجة لا عرضاً يبطل الإيجاب كما في القصة فظهر أن
 المذكور مطلق القيام في عامة الكتب كما في المنيع والتشنيف إلا أنه ذكر
 شيخ الإسلام خواهر زاده في شرح الجامع إذا قام البايع ولم يذهب
 ثم قبله المشتري مع واليه أشير في جمع التفاريق وعبارة المصنف هنا
 كعبارة القدوري قبل فيه إشارة إلى أن الذهاب عن المجلس شرط لأن
 القيام عنه إنما يتمحق بالذهاب لا يقال قام عنه بل يقال قام فيه كما في
 معراج الدراية وأشار بالقيام والتحليل إلى أن المجلس يتبدل بما يدل
 على الإعراض كالاشتغال بعمل آخر من أكل إذا كان لقمته أو شرب
 إذا كان القدر في يده فشرب أو نوم إلا النوم بالسوا وصلوة الإتمام
 فريضة أو إتمام شفع فلواتمه أربعا بطل وكلام ولو للحاجة أو مشى إلا
 المخلوطة والمخلوطين كما في الخلاصة وفي جمع التفاريق وبه تأخذ وهو خلاف

فما هو الرواية كما في البحر الرائق **قوله** لان القيام دليل الرجوع هذا بناء على اعتبار المجلس في العادة والا فقد يكون البيع حال قيام العاقدين ومشيهما وسيرهما ونحو ذلك فكل ما دل على ابطال الايجاب فعلا ومجلسا قولوا محالا فهو بركة انعقاده كما في شرح المولى ابو السعود وفي الجوهر لو كان قائما انعقد لم يبطل وذكره انه لو كانا بمشيان او يسيران ولو كانا على دابة لم يصح في ظاهر الرواية لاختلاف المجلس واختار الطحاوي وغيره انه ان اجاب على نور كلامه متصلا جاز وصححه في المحيط وقيل يصح وان فضلا بسكوت ما لم يفترقا بايديهما وفي المجتبى ما لم يفترقا بايديهما وهو احسن وهذا الاختلاف ما اذا لم يقف اما اذا وقف بعد سار فقبل الاخر فانه يصح كما في المحيط وذكر في البدائع وغاية البيان ولو كانا في السفينة ينعقد واقفة كانت او جارية وهي بمنزلة البيت **قوله** انما وجد بعد الدلالة فلم يبق بمجلس الايجاب بالقيام فلا يجتمع قوله قبلت بالايجاب فلا يكون معارضة بينه وبين الدلالة كما لا يخفى **قوله** ولذا اي ولو جردان الصريح بعد الدلالة اذ التعارض عند مجئ المتعارضين معا والا فبعد عمل المتقدم ولو متعينا بل اضعف لم يعارضه المتأخر **قوله** ولزم اي البيع بهما اي بالايجاب والقبول اشار بالزوم بهما الى انهما لو اقرا ببيع ولم يكن بينهما حقيقة لم ينعقد كما في الصيرفة **قوله** وقال الشافعي الخ وكتب الشافعي على اختلاف النقل عنه ولكن ما ذكره المصنف موجود مقرر فذكر علما ثانيا عليه ولا يلزم ان يكون ذلك اقوى اقوالهم بل يكفي كونه مسموعا **قوله** ولنا ان في الفسخ ابطال حق الاخر اشار بترك الادلة النقلية في هذه المسئلة مع كثرتها من الايات والاحاديث ان ما ذكره من ثبت العقد وحق الاخر كانه امر متفق عليه بين الخصمين والشافعي معترف به على ما يفهم عند الكتب الشافعية وروضهم وغيره وان ما ذكره مدلول النقلية ومقتضى العقلية لان النصوص قد دلت صراحة ان لاحد العاقدين بدا وحق التصرف في المبيع والمقبوض على ما سند كراجا لا ان شاء الله تعالى وبعد اعتراق الكل يكون البيع هذه المبادلة لوجه للقول بعدم القطع والبيت عند وجود الاركان ولذلك لم يبق مجال الاثا ويل الحديث المتسك به للخصم فيكون الخصم مجبوجا عليه بما ذكره او بما يثبت **قوله** فلا يجوز اي الفسخ او الابطال وكل وجه **قوله** فمنوع دانت خبير بان ممنوعيته انما يكون على الوجه الثاني السابق ذكره **قوله** بل هو اول المسئلة اي ثبوت حقيقة الملك اول ما ينزع فيه في المسئلة حيث لم يثبتها الشافعي قال بخيار المجلس وثبتت عندنا لم يبق لخيار المجلس **قوله** لم يكن للقبول فائدة زائدة اي في ثبوت الملك بل كان وجوده وعدمه سواء بالنسبة الى ثبوته مع انه ركن يتم به العقد والخصم معترف به فبعد الاعتراق بينهما به لوجه لنفي القطع مع ظهور البتات عقلا ونقلا **قوله** فالاحسن ان يقال الخ وحسن الاول مقرر اذ الوارد عليه وارد على ظاهره لانه وارد حقيقة واحسنية هذا لانه لا يرد عليه ما يرد على ذلك **قوله** لما قال الله

تعالى يا ايها الذين امنوا الآية ولقوله تعالى او فوا بالعقود وهذا عقد قبل التخيير يلزم الوفاء به وفي اثبات الخيار نفي لزوم الوفاء به وقوله تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم امر بالتوثيق بالشهادة حتى لا يقع التماجد للبيع والبيع يصدق قبل الخيار بعد الايجاب والقبول فلو ثبت الخيار وعدم اللزوم قبله كان ابطال معنى الكتاب فيسقط القول بثبوت الخيار ولما روى مالك عن ابن عمر رضي الله عنهما انه عليه السلام قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه فمد المنع من البيع الى وجود القبض وعند وجوده جاز بيعه سواء وجد القبض في المجلس او بعده والبيع لا يجوز الا بعد ثبوت الملك ولقول رضي الله عنه البيع صفقة او خيارا يبيح شرط او خيارا روية او خيارا عيب وللإجماع على ان الاموال تملك بعقد البيع والمنافع تملك بعقد الاجارة والا يضاع تملك بعقد النكاح اذا وجد الايجاب والقبول والموت في اثبات الملك هو العقد بالتراضي من الاصل في المحل فجميع ذلك يقتضي تمام العقد بالايجاب والقبول نصا وبتائه ظاهرا ومقتضى راي الشافعي رحمه الله تعالى ان لا يجوز تصرف المشتري وان لا يلزم الوفاء بالعقد بعد تمام العقد بالايجاب والقبول الا بعد التفريق بالايدي او اسقاط ذلك الخيار وما خالف لما ذكر من النقل والعقل هذا ان يدة ما كتب هنا في المعبرات **قوله** والقول بالخيار تقييد وهو نسخ وابطال حق الآخر لانه لا مجال لانكار تمام العقد بالركنين وعند تمامه يثبت الملك لاجاله فلا يجوز ابطال حقه لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وفي اثبات الخيار لاحدهما اضرار للآخر فلا يثبت كما في التشنيف والاختيار واما القول بخيار الروية او العيب فليس فيه ابطال حق الاخر كما في خيار اشتراط في صلب العقد وهو خيار الشرط لانه لم يوجد فيه عقد بالتراضي بينهما وبين ما نحن فيه قياس مع الفارق كما لا يخفى للمأمل الصادق **قوله** وقالته دفع توهم المدفع انها اذا اتفقا على الثمن وتراضيا عليه ثم اوجب احدهما البيع يلزم الآخر من غير ان يقبل ذلك للاتفاق والتراضي السابق فالحديث قد افاد ان للآخر خيار القبول في هذه الصورة ولا يلزم العقد بكلام احدهما ما لم يوجد القبول من الاخر كما في فتح القدير **قوله** وفي الثالثة حقيقة لما تقرر الخ ولانا نفهم من قول القائل زيد وعمرو هناك بقبليان علويين ابتادوا انهما متشاعلان بامر التبايع فيكون هو المعنى الحقيقي والمحل على الحقيقي متعين كما في فتح القدير والتبادر علامة الحقيقة والطلاق التبايع بملاحظة الانصاف بالخصي والاستقبال بخان والحقيقة اصل الجان خلف لها فلا يصر اليه الا عند تعذر هالاسيما في اثبات الاحكام الشرعية كما صرح به في محله **قوله** وهي اي الاجزاء من اواخر الماضي واول المستقبل حال المباشرة فملك الحالة هو الحق بحقيقة مالة التبايع اذ لا يتصور لها حقيقة سواها كما في المنيع **قوله** بان يقبل احدهما من الاقبال اي بان يقبل احدهما الى البيع وهو معنى الايجاب قالوا لانه يقال بان

الملك بالقبول
مقتضى

يوجب احدها **قوله** لا ما قبلها عطف على قوله حال المباشرة اي لا ما قبل
 حال المباشرة كما في الوجه الاول ولا ما بعدها كما في الوجه الثاني وقد سبق
 ان البيع من الاضداد لمحققة صبغة المتبايعان انما هي هذه الحالة **قوله**
 او بمقتضاها عطف على قوله حقيقة في الحال وعطف الجمل على المفردات فصيح
 صريح به الثقات اي يحتمل اسم الفاعل الحال هذا جواب تسليمي فالمعنى
 ان حمل الحديث على خبر القبول متعين عند كل احد حتى عند الخصم بحكم
 ما بين في اسم الفاعل من ان معناه الحقيقي اقتضى هذا الجمل والمقدمات
 المذكورة السابقة مقدمات صحيحة في اثبات المعنى الحقيقي مسئلة عند الخصم
 اي لا مجال لاحد الى انكارها ولئن سلم عدم التعيين لكن لا نزاع في الاحتمال
 والدليل المحتمل غير مراد الخصم لا يحدى نفعا في اثبات مدعاه فوجب لنا
 الجمل على ما قلنا توفيقا للنصوص وحفظا للاصل المقرر المضيوط بالنقل
 والعقل كما قررناه فيما سلف هذا غاية مراد المصنف هنا تجده موافقا
 لما ذكره عند التأمل الصادق كما لا يخفى **قوله** لا يلزم ابطال حق الآخر
 وقد دفع كون هذا اول المسئلة نفع ابراده في مقام الاستدلال فلا يسمع
 قول الخصم انه هو اول المسئلة كما لا يخفى **قوله** والتفريق المذكور
 في الحديث بحول الخ عطف تقييد على قضية والجواب عن الحديث الخ ولم
 يأت الفاء مع ان لها رجاها حيث ان هذا الجمل ناش عن حمل المتبايع
 على حالة المباشرة اشعارا بان هذا التوجيه غير موقوف على الجمل
 المذكور بل يقتضيه العقل والاصل والنصوص **قوله** محمول على
 تفريق الاقوال وحمل التفريق على الاقوال كثير في الشروع والعرف
 قال الله تعالى وما تفرق الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم
 البينة وقال تعالى وان يتفرقا اي عن التكاح وقال عليه الصلوة والسلام
 اقتفرت بنوا اسرائيل على تسعين وسبعين فرقة وستفترق امتي
 على ثلث وسبعين فرقة وايضا ان حقيقة التفريق لا يختص بالمكان
 بل هي عائدة الى مكان الاجتماع فيه واذا كان الاجتماع في الاقوال
 كان التفريق فيها وان كان في غيرها كان التفريق فيه ما صله الاشتراك
 فيها ورجعنا الاول لوافق النصوص المطلقة وتكونه معهودا في
 الشرع وللا بخلاف ما قبله من صبغة اسم الفاعل فان قلت يرجح الخصم
 المعنى الثاني لتقييد التفريق بالمكان على ما رواه البيهقي ورواية
 البخاري من نوعا اذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا
 او بخير احدهما الآخر وكا نأجمع وان تفرقا بعد ان تباعا ولم يترك
 احدهما البيع فقد وجب البيع قلت هذا معارض بما روى عن النبي عليه
 السلام على ما في الكافي والتشريف وغيرهما المتبايعان بالخيار ما لم
 يتفرقا عن بيعهما فتعاضوا وتساوتا فبقى البواقي لنا سائلة من المعارضة
قوله بان يقول احدهما بيعت الخ هكذا ذكر في المستصفى وفتح القدير
 فعنى التفريق ردة القول الاول ومعنى الحديث الموجب والقابل
 مخبر ان الرجوع عن ايجابه وفي قوله ما لم يرد الموجب ايجابه بالرجوع

وانفردتهم باختلاف الاقوال
 والعقائد

والقابل ايجاب الموجب عند امكان قبوله فاذا وجد التفريق لم يبق البيع اصلا
 في كلتا الصورتين وذكر في غاية البيان التفريق هو قبول الآخر بعد الايجاب
 فاذا قبله فقد تفرقا فاذا انقطع الخيار انتهى اي تفرقا او تفرقا قولها
 عن البيع فعلى هذا معنى الحديث المتبايعان بالخيار الموجب في رجوعه والقابل
 بين قبوله وعدمه فاذا وجد التفريق اي قبول الآخر بعد ايجابه لم يبق الخيار
 لهما ولزم البيع وكلا التوجيهين صحيحان وبمقتلان ولكن الثاني هو الاوجه
 لان ظاهر سوق الحديث في بيان انعقاد البيع ولزومه ما لم يقرر عارضا
 كما لا يخفى **قوله** فان قيل الخ وادانت خبر بان هذا السؤال بعد معرفة معنى
 التفريق لا يرد فلا يحتاج الى ما ارتكبه في الجواب عنه على ان معنى الحديث
 يكون ح المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا قولها بلا اجتماع فان افتراقا بلا اجتماع
 فلا خيار للمتبايعين وذاك المعنى عرفت عن الافادة كما لا يخفى **قوله** فثبت
 في الركبة من التضييق التفعيل والتفعل من واحد صحيح به مولانا ابو
 السعود عليه الرحمة والركبة البيروني الاشارة في هذا الباب قوله
 سبحانه من صغرا بعرض وكبرا الغيل اي خلقه صغيرا ابتداء وخلق الغيل
 كبيرا ابتداء فكان امكان خلاف ما وقع جعل كالمواقع **قوله** وكفى في صحة
 البيع قيده لانه مفتضى السوق واحترزه عن السلم فان راس المال
 فيه اذا كان مكيلا او موزونا يشترط فيه معرفة مقداره في صحته عند
 ابتيحة ولا يكتفى بالاشارة على ما سيبي **قوله** كونها ابلغ طرق التعريف
 ولا يلزم منه اعرفية اسم الاشارة من العلم ولا مساراته لان
 افادة العلم التعريف بالوضع وافادة اسم الاشارة بالاستعمال
 المندرج هو فيه فلا يساويه نعم افادة المضرات التعريف بحسب
 الاستعمال لا بالوضع الا ان اعرفت بها عن سائر المعاني ذكر في محله
قوله فلا يحتاج الى بيان القدر والوصف فاذا قال بعتك هذه
 الصبرة من الخنطة او نحوها وهي مجهولة العدد بهذه الدراهم التي
 في يدك وهي مربية فقبل جاز ولزم لان الباقي جهالة الوصف يعني
 القدر وهو لا يضرا فلا يمنع من التسليم والتسليم لتجمله كجهالة
 القيمة لا تمنع الصحة كما في فتح القدير وشار بقوله في الشرح والوصف
 وباطلاق كفاية الاشارة في المتن الى ان التقييد بالمقدار كما في
 الهداية اتفاق بناء على انه اذا كان مع الاشارة لا يحتاج الى معرفة
 المقدار فعدم احتياجه الى معرفة الوصف بالاولى والى ان جهالة
 الوصف في اعراض غير ردية لا تضر عند الاشارة في صحة البيع حتى
 لو وجد هازبوا او شبهة كان له ان يرجع بالحياد لان الاشارة الى
 الدراهم كما لتنصيص عليها وهو ينصرف الى الحياد ولو وجد هازبوا
 او رصاصا فسد البيع وعليه القيمة ان تلفها كما في فتح القدير والبحر
 الرائق مع تصرف في التعبير **قوله** بشرط معرفة مبيع اراد بالمعرفة
 العلم دون الذكر كما في ايضاح الاصلاح **قوله** عنده متاعا غصبا او
 ودعة **قوله** ذكره الزا هدى نقلا عن المحيط **قوله** بما يقع الجهالة

فيه كلام على
 المصنف

اشاره الى ان البيع لم يصح بمجرد ذكر المبيع في البدايع انما اشترط معرفة قدر المبيع لا وصفه وظاهرا في الفتح ان معرفة وصف المبيع شرط الصحة كمعرفة القدر والحق ان معرفة وصف المبيع ليست شرطا بعد الاشارة اليه او الى مكانه وما اذا لم يكن كذلك فلا بد من بيان وصفه والمشتري خيار الرؤية فلو قال بعثك ارديا من القمح بكذا ولم يعلم المشتري حال البايع انه من بحيري او صعيدى ولم يصحح البايع بوصف القمح بانه فلا في الاصح العقد وان صرح به او علم حاله يصح اذ الجهالة في الاول تنفي الى النزاع لان البايع يريد دفع ما هو ردي والمشتري يطلب الربيع ولا دفع مثل هذا النزاع فيفسد البيع بخلاف التفاوت في الوصف فانه لا يمنع الصحة الا ان المشتري خيار الرؤية هذا زيادة ما في البحر والبرجندى والنهر وعليه كلام المصنف **قوله** باع غائبا اي شيئا غائبا **قوله** وليس فيه مستى الجملة حاوية من قوله مكانه واشاره الى انه لا بد من ذكر نوعه او جنسه والاشارة الى مكانه بعد ذكر جنسه هل تشترط ام لا ففيه اختلاف المشايخ واختار المصنف الا اشتراط وسيجيى بعض تحقيقه ان شاء الله تعالى **قوله** لان الجهالة اطلقها فتمت جهالة من جهة التفاوت كما في التأجيل الى هبوب الريح ونحو من جهة التقارب كما في التأجيل الى الحصاد ونحوه **قوله** من التسليم الواجب شرعا فيفضى الجهالة الى كون المشتري انما لو لم يسلم على ما هو مقتضى الوجوب فكل مكان كذا لا بد من الحذر عنه فكل جهالة ما نفع لا بد من الحذر عنها وما يفيد النص او يختصه من طريق العقل والاضطرار لا يضر الاطلاق والعموم وقطعية المطلق والعام على ما صرح به الفحول في علم الاصول وتلقوه بالقبول كما في شرح المولى المذكور **قوله** تقييده المطلق بالرأى اي بالقياس الى نص السلم وهو المراد اما ما ذكره المولى المذكور فطريق مقبول واما كون هذا الدليل قياسا فحل محت بل لم يقل به احد فيرجع الى ما ذكره المولى المذكور فيسقط كونه اشكالا ولا يحتاج الى ما ارتكبه من الجواب الامكان في ادلا وما عده من التحقيق تدبر **قوله** ويمكن دفعه الى ان في فتح القدير عطف على الدليل العقلي السابق ولانه عليه السلام في موضع شرط الاجل وهو السلم اوجب فيه التحيين حيث قال من اسلف في ثمر فليسلف في كبل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وعلى كل ذلك انعقد الاجماع انتهى وتقييد المطلق بالاجماع صحيح لما تقرر في الاصول فيندفع الاشكال بهذا الطريق والتحقيق فيه ان اشتراط معلومية الاجل في عقد البيع ثابت بدلالة نص السلم لان مناط هذا القيد قطع المنازعة وذا معتبر فيهما من غير فرق فظهر ان اشتراط معلومية الاجل ليس بثابت بهذا النص حتى يرتكب فيه ما ارتكب بل هو ثابت بالاجماع او بدلالة نص السلم تدبر العلم عنده تعالى **قوله** فنصرف الى نصف يوم الخ وبالشهر يفتى على ما صرح به اصحاب الفتاوى والشروح

لانه المعهود في الشرع في السلم واليمين ليقضين دينه **قوله** والنص ليس بمطلق بالنظر اليه بل هو ساكت عن هذا وما سكت عنه النص يكون اثباته بخبر الواحد وبالرأى بلا خلاف ومثل هذا لا يسمى زيادة حكمه على النص حتى يكون التقييد به نسخا كما صرح بنظيره في محله **قوله** بنا لنظر الى التأجيل يكون البيع مطلقا ولذلك شمل البيع المطلق في النص ما كان معجلا ومؤجلا والمطلق القطعي حاز على اطلاقه قطعيا فلا يجوز تقييده بنظري مثلا لا يقال فيما نحن فيه ان البيع المؤجل لا يجوز لخبر واحد كذا او لرأى كذا لدخول جواز البيع المؤجل تحت النص المطلق القطعي هذا هو المراد وليس هنا مخالفة السياق للسياق كما لا يخفى على من يخرج المحل **قوله** واما تعيين وقت الاجل اعترض عليه بان اشتراط معلوم الثمن واشتراط معلومية قدر المبيع ايضا يكون زيادة على النص بالنظر الى هذا الاطلاق وجواب المصنف لا يدفعه لكونهما داخلين في البيع والجواب عنه ان البيع يستلزم شرعا وجوب التسليم والتسليم متى لم يكن كل من الطرفين معلوم القدر بل لو لم يكن معلوم الوصف كان مجهولا لجهالة مفضية الى النزاع فيمتنع التسليم والتسليم الواجب بالعقد والشئ اذا ثبت يثبت بل وانما اشتراط معلومية كل منهما لا يكون زيادة على النص **قوله** فيجوز تقييده بالرأى برده على ان البيع اذا لم يكن مطلقا فكيف يتصور تقييده بالرأى بل النص ساكت عن كون الاجل معلوما بل هو ثابت بالاجماع او بدلالة النص **قوله** ان مات البايع لا يبطل الاجل وكذا لو قال البايع للمشتري اذهب فاعطى كل شهر كذا لا يكون تأجيلا ولو قال المدينون برئت من الاجل او الحاجة لي به لا يبطل الاجل ولو قال تركته او ابطلته او جعلت المال لا يبطل الاجل ولو جعل الدين قبل الحلول ثم استحق المقبوض او وجده زبونا فرة عاد الاجل ولو اشترى من المدينون شيئا ثم نقا بلا لا يعود الاجل ولوردة بعيب بقضاء عاد ولو كان لهذا الدين المؤجل كفيل لا تعود الكفالة في الوجهين كذا في الحاشية **قوله** فاذا مات المشتري حل المال وكذا الحال في سائر المدينون **قوله** واذا منع البايع السلعة والمراد بمنعه عدم قبض المشتري البيع مجازا لكون منعه سببا لعدم قبضه اياه اعم من ان يكون لعدم حضوره او لمنع البايع التسليم فانهما على الخلاف ومثل هذا التحميم يسمى عموم الجان **قوله** الخيار للمشتري سنة ثانية فاذا بداه من وقت التسليم وكذا لو كان فيه خيار يعتبر الاجل من حين سقوط الخيار عنده كذا في الحاشية **قوله** الى سنة غير معينة قيد به لانه لو كانت السنة معينة فلا يبقى الاجل بعد مضيتها بالاتفاق ولهذا قال في التجنيس انه لو اشترى لرمضان فنعه متى دخل رمضان كان المال مالا في قولهم جميعا انتهى **قوله** يثنى مطلق عن ذكر الصفة وعن كون الثمن مشارا اليه اطلاق الاطلاق فشملة اطلاقا من البايع واطلاقا من المشتري فالاطلاق معتبر عن كل منهما والمراد بالثمن ما هو ثمن

فيه كلام على
الواني
٢

فيه كلام على
الواني
٣

لما وصل الخبر الى هذا المقام في ذي الحجة الشريف سنة سبع واربعمائة والف من هجرة من لا الشرف خرج السلطان مراد خان ومعه شيخ الاسلام
يحيى افندي الى سفر بغداد ولم يشعر من سلسله المولى والمدربين نكروهم مهابين عنده فتركوا جرو من ومدة العزل للعبد الفقير عن مدركه
الاربعمائة اربع مئة سنة فاستولى على هم الخمان ونعم نفقة الالاه والعال حتى فرغت عن الخبر من عدم فزاع اللبال وشربعت
التدريس عن بعض الفتوة لان الله عز وجل لم يجعل متفكا عن التدريس والخبر من سنة خمس وعشرين والف الى يومنا هذا
نست مدرسا واعطيتني المدرسة وقع الخبر على طول تلميع الفتح حتى بلغ الى باب الخامس القصر في رمضان المبارك لسنة اربع
وخمسين والف وفي اثناء هذه الايام
دست اسكان الدرد والفر
مع الحاشية المكتوبة على فصول الى
هذا الجمل فرجت الخبر على هذا الكتاب
وشرعت في معنى الحاشية للرجوع
عز في زاده افندي وماتت المولى
المرحوم عبد الوان عليها وعلى اسلامها
وعلى كانه اهل الايمان رجة الرمان
والغفران والرضوان حاملا لله تعالى
ومسلما على نبي المصطفى وعلى حجة
الاصفياء والاولا اخر اكس العبر
عبد الحليم المدرس مدرسه المولى
انكروا في الداخل في القسطنطينية
بعد مدرسة نشا في طريق
باب ادنه

خلق كادهم والدينار او وضعا كلفوس النافقة **قوله** اي صح البيع
قيد به بناء على الصدور والافني اكثر العقود جرى هذا المقصود ومصادقه
ما ذكر في الاصل قال في اول صلح الاصل لاحاجة الى بيان صفة بدل الصلح
وبقع على نقد البلد وان اختلفت فعلى الاغلب وان استوت لم يجز
يبين كما في شرح المولى المذكور وانما قيد بالاكتر لان البيع والصلح والاجاز
سواء وفي الدعوى لا بد من التبيين في جميع الوجوه كالانقار وفي المهر
يقضي بما وافق مهر المثل وفي الوصية يكون له الاقل والتفصيل في البحر
الرائق **قوله** على غالب النقداي النقد الغالب فهو من قبيل اخلاق ثياب
قوله نقد البلد المراد به البلد الذي جرى فيه البيع لبلد المتبايعين
وقيد البلد اتفاقا او هو من قبيل اطلاق اسم الخاص على العام او هو
للاكتفاء بما هو الا شهر والمراد غالبا لنقد بين العقدين الناس سواء
في البلد او غيره **قوله** بل استوى الرواج ومعنى الرواج مضمع عن معنى
الغلبة وكذا عكسه ولذا قد يكتفى باحدهما وقد يجعان **قوله** ان لم يبين
اي البايع او المشتري **قوله** كما مر من ان النزاع مفض الى فساد
البيع اما لو بين احدهما في المجلس ورضي الاخر برفع المفسد قبل تقرر
بيع العقدة في فتح القدير فظهر منه ان المراد البيان المتأخر لا المقارن
لانه يخرج المسئلة عن موضوعها اذ الكلام في البيع بثن مطلق **قوله**
او استوى المالبية الى المسئلة رباعية لانه اما استوى النقود في
الرواج والمالبية معا او يختلف فيهما او يستوى في احدهما دون الاخر
والفساد في صورة واحدة وهي الاستواء في الرواج والاختلاف في المالبية
والعجة في ثلث صور فيما اذا كانت مختلفة في الرواج والمالبية فينصرف
الى الارواح وفيها اذا كانت مختلفة في الرواج مستوية في المالبية فينصرف
الى الارواح ايضا وفيها اذا استوت فيهما وانما الاختلاف في الاسم كما لمصر
والدمشق فالمشتري يختير في دفع ايهما شاء وطلب البايع غيره
تحت فلا يسمع كذا في البحر الرائق فنقول المصنف فالحق على غالب
بشمل الصورتين الصحيحين وقوله فان استوى صورة الفساد
وقوله او المالبية ايضا الى صورة الصحة فانطوى منه الصور الاربع
كما لا يخفى **قوله** اذ لا نزاع عند عدم الاختلاف في المالبية فالبية الاثني
من الثاني ومالبية الثلث من الثلاثي كالبية الواحد من الاحادي
وتحقا الاختلاف بينهما في القدر لاعتباره له وانما الاعتبار بالتساويهما
في الرواج والمالبية واطلاق اسم الدرهم على كل منها حتى لو باع شيئا
بقطع الدراهم ولو معلومة العدد فسد البيع لان قطعة الثاني
نصف درهم وقطعة الثلاثي ثلث درهم **قوله** فله ان يعطى الفا
من الاحادي الى حتى لو طلب البايع احدها بعينه فلم يشتري ان يدفع
له من النصف الاخر لان امتناع البايع عما اعطى ليس الا للتعنت
فلا يعتبر **قوله** النقد ما ليس بمصنوعا من الذهب والفضة اراد
به ما لم يقارن به مصنعة الصايح كاللينة فانها تتعين بالتعيين للمصنعة

بحقيقة على الاول ان يكون قوله من الذهب
ظرف مستقر وما لا من الموصول وقوله
مسكوكا لا اخرى مترادفة او متداخلة
بان يكون ما لا من مظهر متضمنه الظرف
وعلى الثاني ان يكون الظرف لخوا
ومسكوكا ما لا من الموصول وما يقال
من ايهام الوجه الثاني كون النقد
غير الذهب والفضة قد نوع بان ما
وان كان لفظا عاما الا ان قوله النقد
المعروف بان لا يكون الا من
الذهب والفضة يختص بهما فيبقى
شايها لا اعيانهم سلب نوع مقيد
بقيد منهما لا يقتضي سلب نوع مقيد
بقيد آخر فضلا ان يقتضي سلب جنسها
فمن اين جئنا ايهام بل هذا الوجه
اظهر لفظا ومغنا اما الاول فانه
متعلق بالاقرب وانه مذكور واما الثاني
فان النقد انما يطلق على هذه الفضة
غير مصنوع منها هذا يعني ان سلب
تعريف المصنف خلاف ما يرتضيه
ارباب التحقيق بل الاخرى ان يقال
هكذا النقد ما كان من الذهب والفضة
مسكوكا ولا غير مصنوع بعض المصنعة
منها تدبر وتدرج من ملحقات الفضة
المجسني في شهر شوال المكرم من سنة
اربع وسبعين والف اللهم اعط
نور بصري بلطفك وكرمك وجود
واحسانك

والظاهر ان يقال مصنوعا من الصنعة وهو المصريح به في الكتب ومن بيان لما
او متعلق بقوله مصنوعا والثاني اظهر والمعنى ما كان غير مصنوع حال كونه
من الذهب او غير مصنوع منها حال كونه مسكوكا او لا ولا يوهم المتعلق
به كونه شيئا اجنبيا غير هاجا حتى يفسد المعنى كما ظن **قوله** وانما قال في
صحيحه لما ذكر المالح والتحقيق فيه ان حكم النقود ان لا تتعين ولو عشت
في نقود المعارضة ونسوخها في حق الاستحقاق فلا يستحق عنها فلدا نفع
امساكها ودفع غير عينها قدرا ووصفا وان تتعين في الغصب والامانة
والوكالات على تفصيل فيها وكذا في كل عقد ليس معارضة وفي تعيينها
في المعارضة الفاسدة روايتان والاصح التعيين كذا افاده صاحب البحر
الرائق وعليه كلام المقدسي وليس في كلام المصنف ما ينافيه ويظهر
منه ان كون الاصح ان لا يتعين الثمن في صورة الثاني كونه من قبيل
الفسوخ **قوله** ولو كان البيع جزافا لورصلة تفيد كون ضد الشرط
اولا بالحكم المذكور فتفيد كون صحة بيع الحنطة ونحوها مكايلا بالظرف
الاولي اتول حكم الموزونات كذلك فالوجه ان لا يذكر المصنف الجيوب
دارا وبالطعام ما قال به بعض المشايخ من ان الطعام في عرفنا ينصرف
الى ما يمكن اكله يعني المعتاد للاكل كاللحم المطبوخ والمشوى ونحوه
فلا يختص الحنطة والذيق وقال صدر الشهيد وعليه الفتوى كما في
النهاية في شمل الطعام ما يكال وما يوزن منه بل التحقيق فيه ان
يقول ومع في المكيل والموزون في يكون اعم من الطعام وغيره كالجص
والخبرين ووافق لقوله ومع ايضا بيع المكيلات والموزونات تدبر
العلم عنده تعالى **قوله** فانه لا يصح لاحتمال الربو هذا اذا كانا داخلين
تحت المعيار الشرعي اما اذا لم يدخل تحته فيجوز كبيع نصف من الحنطة
بنوين منها وبيع فلس بفلسين كما في الذخيرة وغيره **قوله** وبانما او جبر
معين والمراد بالصحة بهما الجواز لا اللزوم فيكون للمشتري خيار فيه
كما في فتح القدير وغيره وقوله لان التسليم في البيع متجمل الى قوله
وعن ابن يوسف ليس فيه ما ينفى الخيار كما لا يخفى **قوله** وعن ابن يوسف
ان الجواز الى وهذا مروي عن ابينينة ايضا صرح به الباقلاني في شرحه
على المنتقى **قوله** واما اذا كان كذا في قبيل الى وعلى هذا بيع ملق قربة
ار راية بعينها من النيل عن ابينينة انه لا يجوز ولكن اطلق في
المجرد جواز عنده فيجمل قربة او راية متعارفة بين السقايين
وعن ابن يوسف يجوز في القرب استحسانا مطلقا كما في المقدسي **قوله**
وكذا اذا كان الجبر يتقنت الى وفي فتح القدير انه يجوز اذا عجل التسليم
اذا التفتت والجفاف لا يوجبان فساد ذلك الزمان وما يقرض من
تاخره يوما ويومين يمنع بل لا يجوز ذلك وعليه كلام المبسوط
اذا بيع صبرة هذا مثال بل المراد كل مكيل او موزون او معدود من جنس
واحد اذا لم يكن يختلف القيمة **قوله** فالبيع جائز اشارة الى ان
المشتري الخيار فيه لتفوق الصفة عليه وكذا له الخيار في اكل بعد

فيه كلام على المولى
عزى زاده

بدل الطعام والجوب

قوله كل منهما نقل ههنا عن راجع الله
تعالى هذا اشارة الى ان قوله معين
ليس صفة لانا وجب والارواح
ان يقال معينين انتهى بربط الله
ليس صفة لهما معا بل هو صفة لكل
منهما على سبيل الانفراد على ما يقتضيه
كلمة او نقولنا معا سا قط من فتم
الناسخ وفي قوله وجب تحت
صريح القول بان يجوز افراد
وصف التعدد المطلق بعضه على
بعض بعاطف هو لاحد الامرين
كما يجوز مطا بقتة وهكذا يجوز
افراد الضمير الرابع اليه كما يجوز
مطابقته
هذا تحقيق ذكره في حاشيتي عند قوله
تعالى فان الله يعلم الانية والبقية
مسألة

بيان ان هذا التفصيل يدفع اختصاص قوله وان سمي الج بقوله ولا متفاوت الخ وان كون الاقل ما اخذ بالخيار والزيادة مدفوعة في
المصحة واخذ الاقل بالكل او الترك واخذ الاكثر بالخيار في المذروع وانحصار المصحة على التساوي في متفاوت لا يفهم كل منها
من اجمال وان سمي الج وليس في ترتيب المتن سقاة حتى يعد عيبا والله دعه حيث اتى بالاجال اولاً والتفصيل ثانياً وهذا من يدل
ارباب المتن

فيه كلام على المصنف
في موضعين

اي على الناس

زوال الجهالة بالتسمية او الكيل لانه لا يخلو من ان يكون اقل او اكثر من مدسه
وظنه كذا في المنبع مع التفصيل **قوله** في المجلس قيد لكل من البيانين **قوله**
وقال يجوز مطلقا يعني سواء زالت الجهالة او لا فالبيع عندهما لازم في اكل
صرح به في البحر وغيره فبدأ اول الجواز بالوجوب وذا بعد هنا وظاهر ما في الهداية
ترجيح قولهما وجعل في الخلاصة في نظيره الفتوى على قولهما وقال الفقيه
ابو الليث والفتوى على قولهما تبسيرا للامر على المسلمين فظهر ان ما اختلا
المصنف في المتن غير ما هو المقتضى به **قوله** كل قفيز رفع على انه بدل
من قوله صبرتان اي اذا بيع كل قفيز اي من هاتين الصبرتين وهكذا المراد
من قفيزين كما صرح به في الكافي وغيره فيكون كل قفيز نصفه من جنس اي
صبرة ونصفه الاخر من جنس اخرى صبرة شتيعر **قوله** ولا متفاوت الخ
لما ذكر صور المثليات وذكر صور نظيرها في القيميات والثبات والاعتماد من
العدديات المتفاوتة من القيميات كما في الجوهرية وذكر العدل بدل الذراع
من الثوب كما في عامة المتن لظهور تفاوت بين افراد العدل فوق تفاوت
بين ذراعان الثوب بل الذراعان اقرب الى ان تعد من العدديات المتفاوتة
ولذلك صرح العناني بان ذلك في ثوب يفرضه التبعية اما في الكرباس
فينبغي ان يجوز عنده في ذراع واحد كما في الطعام وقوله لان التفاوت في
ابعضها اي في احادها وبين افرادها يقتضي الجهالة الخ وتعيين شاة وتبيين
ثوب لا يقطع النزاع صرح به في شروح الهداية سيما في شرحه لمولى ابو
السعود عليه رجة رب الودود والحاصل لم اجد في ترتيب المتن هنا فسادا
حتى يقتضي فسادا للشرح والتعليل تدبر العلم عند الملك الجليل ثم طريق
الجواز عنده ان يعزل شاة او شاتين او يعزل ثوبا او ثوبين فذهب
والبايع ساكت فانه جائز بالتعاطي كما في فتح القدير وغيره **قوله** بخلاف
الصبرة اي الصبرة الواحدة **قوله** اي جلتى المبيع والتمن ظاهره على انه
لا بد من تسميتهما وليس كذلك بل تشبيه جملة كل منهما كافي للصحة لما صرح
في المصنف بانه لو بين جملة الثمن ولم يبين فليح الغنم او بين جملة القطيع
ولم يبين جملة الثمن يجوز اتفاقا وهكذا في السراج الدوايح وقوله بان
قال بعث الخ وهكذا لو قال بعث هذين الصبرتين وهما عشرون كبلابا بعين
درهما وهكذا لو قال بعث هذين الصبرتين وهما ثلثون كبلابا بعين
موااة على الفهم لان السوق اي السباق والسياق يقتضي التعميم سيما
قوله متفاوتا او لا غير المتفاوتات مسألة الصبرة وما عداها متفاوت
ومن جعل العكس فقد سوي كما لا يخفى **قوله** فان باعها هذا تفصيل اي
على طريق ترتيب اللف وفائدة هذا التفريع والتفصيل امر بدوي
لا ينكر واحتمال رجوع الضمير الى الشاة بقطعه قوله وان باع المتفاوت
هكذا **قوله** يعني بعد ما سمي الجملتين ولم يفصلهما فان باع الصبرة كان
الظاهر ان يفترس هكذا ان باع الصبرة بعد ما سمي الجملتين ولم يفصلهما
لان كلمة بعد التي في التفسير عبارة عن معنى الفاء وان الشرطية
تقطع العمل عما قبلها **قوله** يعني انه يختار بين الامرين وفي الثانية

فيه كلام على
المصنف

فيه كلام على المولى
غري زاده

فيه كلام
عليه

فيه كلام على المصنف
والمولى الوافي

التمخير فيما اذا لم يقبض المبيع او قبض البعض دون البعض اما اذا قبض الكل
فلا خيار له بل يأخذ بحصة الموجود وفي عبارة المصنف اخذ اشارة اليه بتدبر
قوله والقدر ليس بوصف حتى يدخل في البيع ولا يقابل به شئ كما في
الثوب لان الزيادة فيه وصف داخل في البيع لا يقابل به شئ وبالجملة القدر
شئ منفصل وجودا وذاقا وقيمة ومشار اليه مستقلا بخلاف الوصف
قوله بل هو في اصطلاح الفقهاء الخ وقيل ما يتعيب بالتبعية فالزيادة
والنقصان فيه وصف وما لا يتعيب بهما فالزيادة والنقصان فيه اصل وقيل
الوصف ما لزيادة تاثير في تقوم غيره ولعدمه تاثير في نقصان غيره و
الاصل ما لا يكون كذلك وقيل ما لا ينتقص الباقي بقواته فهو اصل وما
ينتقص الباقي بقواته فهو وصف والقولان الاخير ان يتقاربان وكل من هذه
الثلاثة يظهر مما ذكره المصنف وقيل الوصف ما يدخل في البيع من غير
ذكر كالبنا والاشجار في الارض والاطراف في الحيوان والجودة في الكيل
والوزن في بخلاف الاصل وبالجملة هذه المسئلة من اشكل مسائل الفقه
ولذلك تفرق الثقات وذكروا كل منهما تعريفات لا يخلو كل منها عن
التقوض والاعتراضات وكذا اصحاب الفتاوى اختلفوا اختلافات شديدا
وافتي كل منهم بالمتعلقات حتى لم يقدم بعض الثقات على عدلوزعيات
وصفا لا يقابل به شئ من الثمن وجعل ردة تلك الزيادة اخرى للاسلام
واحوط في الايمان **قوله** لان الزائد لم يقع الصواب عليه وشمل هذا
من طغيان القلم كما ان سقوط خمسين في قوله كانه باع ثوبا من تقصيره
وفي بعض النسخ لان الزيادة ولعله تصحح وامكن التوجيه في الثاني
بان لا سقوط فيه فان بيع ثوب غير معين من احد وخمسين فاسد كبيع
خمسين ثوبا منها هذا **قوله** وان زاد اي في بيع المذروع هذا التفسير
بقريته قوله كل ذراع بدرهم وقوله بعد ذكر الجملتين اي بان قال بعث
هذا الثوب على انه عشرة ذراع بعشرة دراهم وقوله كل ذراع بدرهم
تفصيل بعد ذكر الجملتين وقوله صح في اكل مستغنى عنه لانه علم مما سبق
فالائق ان يكون جواب الشرط قوله فان وجهه الخ نعم لو قال لزم في اكل
ارسارى المسمى لا فاء **قوله** صار ههنا اصلا بافراجه بذكر الثمن وارتفع
عن التبعية فنزل كل ذراع بمنزلة ثوب وهما سوال وجواب مذكوران
في المفصلات **قوله** او الحق الشارع كما اذا خاط المشتري الخ تحقيق المحل
ان كون الثوب مخبطا بزيادة متصلة له تمنع نسخ العقد فيه بعيب قديم
لان الزيادة ليست مبيعة والفسخ انما يرد على المبيع فلو رد عليه معها
لزم الربوا لانها فضل بلا مقابل وهو معنى الربوا وشبهته ومن ذلك
لورضى المشتري الفسخ باسقاط حقه ليس للبايع ان يأخذه لان الاتناع
لم يمتنع لحق المشتري بل لحقه وحق الشارع كما في فتح القدير فظهر ان
الظاهر ان يقول المصنف او الحق الشارع والمشتري الا انه طلى المشتري
من البين لان كون قسط من الثمن للوصف اقوى بالنظر الى حق الشارع
حيث لا يقبل السقوط ومن لم يعلم التحقيق ظن انه تعجيف من الشارع

اي بوجهه

فيه كلام على
المصنف

فيه كلام على
الوافي

بمعنى المشتري **قوله** لما ذكر من ان الوصف اذا كان مقصودا يقابله الثمن
فينزل كل ذراع منزلة ثوب **قوله** فكان اي المبيع الزائد نفعا يشوبه
منه وهو الثمن الزائد **قوله** وقال ههنا ونفس المبيع قبل القبض بمعنى
التقص فهو وفق لتعريف الفقهاء بالعقد عن البيع والظاهر في مثله الاقتناء
في التعبير العلم عند الملك الخبير **قوله** بلاخبار قيد لاخذ وجه الخيار
من عدم لحرق ضرر بل نفع محض فكان بمنزلة ما اذا اشترى مبيعا فاذا هو
سليم ووجه الخيار في الثاني من فوائد الوصف المرغوب فيه وهو النصف
الناقص ولم يقابل به الثمن تنفرق عليه الصفة فيختل الرضاء **قوله**
فيجوز عليه حكمها وضرب عليه راجع الى مقابلة نصفه بنصفه وضرب حكمها
راجع الى مقابلة الذراع بالدرهم واعتبار تذكير الاول وثابت الثاني
ناقص من اعتبار تاء المصدر وعدمه **قوله** وقد انتقص اي الذرع
من النصف الناقص والنصف الزائد فيتغير الوصف فيهما فلا يوجب
سقوط شئ من الثمن الا ان تمام الثمن في مقابلة النصف مضمرة فيكون
له الخيار **قوله** وله ان الذراع الاظهر ولا يخيصة اذ لم يذكر اسمه
في هذه المسئلة وان كان المقام لعينه وطاهر كلام المصنف على ان المختار
قول يخيصة وفي الذخيرة قول يخيصة اصح ومن المشايخ من اختار قول
بمجرد هو اعدل الاقوال كما لا يخفى **قوله** في الكرباس معرب ثوب
من القطن **قوله** لا يطيب فيه اشارة الى الجواز لكن التجنب خير منه
قوله حيث لا يضره الفصل اي القطع وقوله فيجوز الخ تفريع عليه يعني
اذا باع منه ولم يعين موضعه بان كان في الخلطة اذا باع فقبض منها **قوله**
لانه اذا كان زائدا الى الاقل ان كان كالمع في الاقل يبيع في الاكثر كما في
المذروع ايضا لاننا نقول ان في الزائد المتفاوت ربما لا يرضى البايح
بالثمن المذكور لجودته او المشتري لرداته فيؤدي الى النزاع والامر
المذكور في المذروع ليس كذلك لعدم التفاوت في الغالب بين اذرع
الثوب الواحد في الجودة والرداة فافترقا **قوله** اجماعا على ان فاعل
بيع اي جمعا عليه من الثلاثة وفيه اشارة الى الاجتماع في زمان واحد غير
لازم فيه وفي اجمع واجعين كما توضحه البعض اذ لا يخفى انهم ما اجتمعوا
في زمان واحد في هذا القول **قوله** من مائة ذراع منها اشار بهذا
القيد الى رد قول الخصم ان يحمل الفساد عنده فيما اذا لم يبين جملة
الذرعان منها اذ الصحيح ان بيع عشرة اذرع من الدار فاسد وان سمي
جملة لبقاء الجمالة فالمشتري يطالبه من مقدم الدار والبايع يسلم
من مؤخرها فيؤدي الى النزاع كما في البيع **قوله** وعندهما جائز اي
عند بيان جملة الذرعان من الدار هذا هو ما يقتضيه المقابلة قال
المجيب لم يذكر في الجامع ولا في المبسوط انه اذا لم يبين جملة كيف الحكم
فيه على قولهما فاختلف المشايخ فيه قال الامام السرخسي انه يجوز
عندها كما في المنبع وهو الصحيح لانها جملة ما يدعيها اذ انها كما في فتح القدير
قوله اذا كانت الدار مائة ذراع الظاهر ان هذا ليس بمحصن الدار في مائة

فيه كلام على
المولى الثاني

قاعدة في جواز
الاستعمال
ماخوذ من شرح المولى
ابن السعدي

ذراع فانه اذا كانت الف ذراع فاللازم عشرة اذرع في كل مائة منها ايضا
كذا قاله المحقق الاول تفقها منه كما هو الظاهر ولم اجده فيما تتبعته من كتب
القوم يريد به ان قول اهل العاقلين عشرة اذرع من مائة ذراع منها مع
انه يعرف انها الف ذراع قريبة على انه اراد من كل مائة ذراع منها تدبر
العلم عنده تعالى **قوله** واستعير ههنا الى ذكر ضرب الذراع الموشة
سماعا البتة على ما صرح به المطرزي بناء على خلاف فيه حيث صرح الجوهري
ومن خذ احذوه بجواز التذكير والتأنيث او بناء على الظاهر اذ لا ناهيها
ولا تأنيث مخنوبا بحيث ليس بازا فيه فرج او بناء على انه اسم كاجل عليه
الاسم انفا او بناء على انه عبارة عما يذرع به او عما يحمله او عن المبيع وبالمجمل
ان امر التذكير والتأنيث سهل والفقهاء عاينهم الالتفات الى المعاني
وتحصيل الاعراض دون رعاية جواز الالفاظ كما لا يخفى على من تدرب
قوله ولا توين على انها هروري الخ هذا عند ابي حنيفة وعندهما يجوز
في الهروري كما في فتح القدير والهروري بفتح الهاء والراء والمراد بسكون
الراء منسوب الى هرة ومراد من التأنيث قلب الالف واو كما هو مقتضى
النسبة ومراد بقل قريبة من قرى الكوفة وقبل من قرى خراسان وقبل اذا
اريد بها قرية خراسان بزيادة الراء المعجمة فيقال مروزي للفرق بينهما ويجوز
سكون الراء في الهروري كما يجوز فتحها في المروزي للاراد واج كما في الجبرية
والقدريه او يغتفر لدى الاراد واج ما لا يغتفر عند غيره كما في شرح
المولى ابن السعدي **قوله** واشترط قبول المحدث في العقد الظاهر
ان قوله في العقد متعلق بالاشراط اذ هو المتبادر فيجمل عليه **فصل**
لما ذكر ما به المبيع وما ينقضي البيع وما ينقضي به وما لا ينقضي به وما يكون
باعث الفساد وسبب الصحة ونحو ذلك مما له مدخل في الانعقاد وطلب
العقد شرع في بيان ما يدخل في البيع والمبيع عند الإطلاق وما لم يدخل بل
بحسب حاج الزكوة ولم يغرد له بابا كمال التقارب بينه وبين ما سلف من حيث
انها مما يتعلق بالمأهية بالانعقاد وعدمه بخلاف ما ذكر في باب البيع الفاسد
لانه مما صدق عليه كما لا يخفى **قوله** والثالث ان ما لا يكون من القسمين
الخ هذا الاصل زيادة من المصنف رحمه الله تعالى بناء على انه رفع باب الحقوق
فيما سياتي وادرجه في هذا الفصل لكونه في محله الانسب على ما صرح به كثير
من شراح الهاية وغيره من ان محله عقيب كتاب البيوع قبل باب الخيار فهذا
الاصل لمسائل ذلك الباب المذرج وصاحب الهداية واكثر لم يبد رجا فيه
تبعنا للجامع الصغير ولذا اكتفى شراحنا بذكر الاصلين السابقين هنا
فما فعله المصنف من الارجح واثبات الاصول ثلثة يكون في غاية تحفة والله
درة تحريرا جعل الله تعالى سعياً مشكورا ومن لم يطلع على تصرفه يجهل
السكوت لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم الاية فضلا ان يطعن
في مثل هذا السعي المشكور العلم عند الملك الغفور **قوله** ان كانت
من حقوق المبيع ومرافقه في ظاهرها رواية البراق هي الحقوق فيكون
عطف احدها على الاخر بالواو عطف تفسير من الدار ما هو تبع لها ولا يقصد

المولى الثاني

قاعدة جيدة

فصل لا يدخل
العلم

اذ لم يذكر هذا الاصل لم يندرج
فروع تحت احد الاصلين السابقين
اما علم اندراجها في الاول
فظاهر وكذا في الثاني كما لا يخفى

فيه كلام على المولى
الزهد عري راده

الا لاجلها كشرب وطريق ومسيل كذا في الذخيرة **قوله** لا يدخل العلو بشره
 بيت الح يعني اذا اشترى بيتا فزقه بيت لا يدخل فيه العلو ولو قال بكل قوله
 ما لم يفرد به بالذکر معه قالوا هذا مبنى على عرف اهل الكوفة وفي عرفنا يدخل
 العلو في الكل سواء باع باسم البيت او المنزل او الدار لان كل مسكن يسمى
 ثمانية صغيرا كان او كبيرا والاحكام تبنى على العرف فيعتبر في كل اقليم وفي
 كل عصر عرف اهله كذا في الكافي وفي القدير والبحر الرائق **قوله** بكل حق
 له ونحوه اي بموافقه بر يديه ذكر كل واحد من الالفاظ الاربع كان ولا
 يحتاج الى الجمع وهي الحقوق والمرافق وكل قليل وكثير فيه وكل قليل وكثير
 منه الا ان الاولين قد يفتقران عن الاخيرين كما في دخول الزرع والتمر
 في بيع الارض والشجر وكل من الاولين في محله بغنى عن الاخر كما بغنى احد
 الاخيرين عن الاخر هذا زبدة ما في المجتبى والمحيط والبحر الرائق **قوله**
 هو فيه او منه اراد بقوله فيه ما يكون من اجزاء المبيع مفصلا به وبقوله
 منه ما يكون من ثوابه ولو اقره ولو لم يدخل قوله فيه باب او خشب
 او لبن موضوع في الدار المبيعة لو غير مركب فيها **قوله** والسريوكا السلم
 اي لسريو الخشب المتصل وكذا الحجر الاسفل المتصل من الرها واما الحجر
 الاعلى فاما يدخل عندنا استحسانا كافتتاح الغلق كما في المنبع والبرجندى **قوله**
 فانه ومفتاحه لا يدخلان بهذا القيد لانها كانت ثوب الموضوع **قوله**
 والقفل ومفتاحه لا يدخلان ولو كان باب المبيع مغلقا به او لا ولو زاد عليه
 بمثل هذا في مقام التفصيل فخلص عن كونه تكرارا محضا **قوله** والطريق
 اي الطريق وقت البيع لا الطريق السابق المسدود كما في الذخيرة وقيد البيع
 تمثيل بل لو اقر بدار او صالح على دار او اوصى بدار ولم يذكر حقوقها او مرفقا
 لم يدخل الطريق كما في الخائنة وكذا قيد الدار تمثيل ولذا لو بيعت الارض
 لا يدخل الشرب والطريق والمسيل الا بذكر الحقوق ونحوه كما في فتح القدير
 وغيره **قوله** ويدخل في الاجارة بلا ذكرها وكذا في الرهن والصدقة
 والوقف كما في الخلاصة وغيره اعلم انه اذا ذكر الحقوق في البيع وهو بحيث يمكن
 احداث طريق فيما اشترى وتسجيل ما فيه لم يلزم ذلك بل له الطريق
 والمسيل وفي القسمة اذا ذكر الحقوق وامكنه الطريق والتسجيل فيما اصابه
 لسبله الطريق والمسيل بل ينطبق ويسجل فيما اصابه والفرق بينهما
 مذكور على التفصيل في فتح القدير ومعراج الدراية **قوله** ويدخل الشجر
 اطلقه فشملة الصغيرة والكبيرة المثمرة وغير المثمرة الا اليابسة فانها
 على شرف القطع فهي كالخشب الموضوع فيها **قوله** لا الزرع اطلقه
 فشملة ما اذا ثبت او لا واختاره في الهداية وصريح في التجنيس بان الصواب
 الدخول كما نفق عليه القدوري والاسيما في فصل في الذخيرة في غير
 النبات بانها ان عفن فهو للمشتري وعفن البذر فسادا من ندرة اصابته
 فهو يمتزق عند ستمه واختاره الفقيه ابو الليث وابو القاسم الصغار
 انه لا يدخل بكل حال كما في المقدسي **قوله** والدرع متصل به للفصل هكذا
 عبارة الهداية وضمير به للارض باعتبار المبيع او باعتبار المكان او باعتبار

الاحكام بنيت
على العرف

فيه كلام
على المصنف

لانح يكون فيكم التواب ملكه

والتفصيل في شرح المولى
الى السعود

صورة الارض كما هو دأب بعض العلماء والمراد بالفصل قبل الا دعى فلا يرد
 عليه بيع الجارية الحامل ونحو البقرة الحامل مع ان جملها ما اخل في البيع وانه
 متصل للفصل لان ذلك فصل الله تعالى ولانه كجزء منها كما في فتح القدير **قوله** وان كان
 تلقيا للقطع اذ وصليته وللقطع ان وما هو الاولى بالحكم المذكور ببيع البشر
 كالزروع **قوله** الا بكل ما فيها او منها قيد لمسللة الزرع والتمر وهو المراد
 بما صرح به في المعتمرات والاستثناء مفرغ وما قد رستشني منه اعم بما ذكر
 وغيره من الحقوق والمرافق فيقتضي حصرا لدخول بذكر قوله بكل ما فيها او منها
 فيظهر ان قوله لا يحقوقها مستغنى عنه على مقتضى كلام العرب العرباء
 والمهرة البلغاء لان العطف بلا الا يجمع النفي والاستثناء ولكن قد يقع
 في كلام المصنفين كما وقع هنا وكثير في عبارات الكشاف وفيه تحقيق حقيق
 كناية في حاشيتنا المسمى بتعليق المصباح على ابواب مطول تلخيص المفتاح
قوله لانه يحكم اي كل من الزرع والتمر من المبيع وهو الارض والشجر
 وقوله لا يحقوقها وكذا لو قال بما فيها او منها يكون مفسرا به وهما ليسا من الحقوق
 او منها لم يدخلها ايضا لان ما فيها او منها يكون مفسرا به وهما ليسا من الحقوق
 والمرافق كذا في فتح القدير وقوله لانه ليس منها اي لان كلا منهما **قوله** فانه
 ح ينقلب الى الجواز ولا يتصدق المشتري بشئ من الزرع لو كانت الارض
 له لانه زاد في ارضه كذا في الخائنة بشير به الى انها لو كانت لغير المشتري
 لزم تصدقه بشئ من الزرع اذا لم يترك باذن صاحب الارض كما لا يخفى **قوله**
 مع بيع التراح قيد ببيع ربيع ونحوه لانه لو باع تين البئر في سنبلة العين
 وحب قطن بعينه ونوى بعبينه وتشور لوز وفستق ونحوه لم يجوز في كلها
 اما الاول فلكونه بيع المعدم اذا السنبلة لا يصير تينا الا بالعلاج وهو
 الدوس واما الباقي فان حب القطن ونوى التمر وتشور لوز ونحوه معتبر
 عدما وهما تلك في العرف لانه لا يقال هذا توى في تمر خلا بل يقال هذا تمر فلا يجوز
 بيعه مع الا اتصال به وانه كذا في فتح القدير وغيره **قوله** وعندنا يجوز بيع
 ذلك كله وذكر في فتح القدير ان الوجه يقتضي ثبوت الخيار للمشتري بعد
 الاستخراج في ذلك لانه لم يره **قوله** وفيه نظر لانه استدلال بمفهوم
 الغاية وهو مد الحكم الثابت للمنطوق الى الغاية واثبات نقيضه للمسكوت
 الذي هو بعد الغاية وجهور علما ثانيا لم يقولوا به وانما اضاوا حكم ما بعد
 الغاية الى الاصل الذي قرره الشرع من عمومات التصوص وغيرها من له
 ان اجل نكاح المطلقة ثلثا بعد نكاح الزوج الثاني لم يثبتوه بقوله تعالى حتى
 تنكح زوجا غيره بل بقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ولكن بعض مشايخنا
 لما قال بمفهوم الغاية كما صرح به في حواشي التلويح لم يسلب الاستدلال
 به راسا وصح بان الاول ان يستدل الح بناء على انه لا حاجة لبناء هذه
 المسئلة على قول البعض مع صحة اثباتها على اصل معتبر عند الجميع اقول
 ومن الله تعالى التوفيق ان التحقيق ان مفهوم الغاية في الحقيقة راجع الى مفهوم
 الصفة صريح به في التحرير وغيره ومعنى الحديث تعالى النبي عليه السلام عن بيع
 النخل الغين المزهر اي الغين المصفر والمزهر عن بيع السنبلة الغير المبيض

تذكر وتثبت باعتبار الصورة
عند العلماء

تحقق حقيق
نشاء المولى
تعالى

ولما تعلق انتهى عن بيعهما لوصف وهو عدم الزهر وعدم الايضاض انتهى
 مشروعية بيع النخل والسنبل عند عدم هذا الوصف فصار الزهر والمبيض في النخل
 والسنبل أصلا للغير المزهر والمبيض فهما عليهما يقتضيه النهي ورجوع مفهوم
 الغاية الى مفهوم الصفة فتح بيعهما عند كونهما مزهرا ومبيضا بناء على اعتبار
 عندنا وهو اقتضاء النهي عن مشروعية ما يتصف مشروعية الاصل وهو الموصوف
 بدون الوصف فلا حاجة الى اعتبار مفهوم الغاية فيه كما لا حاجة الى اعتبار مفهوم
 الصفة نظير بهذا ان المغيا اذ صادف النهي اقتضى مشروعيتها بعد الغاية
 وذا اعتبار جيد في باب مفهوم الغاية والله ذرا الشيخ اكل الدين فيه عليه اجمالا
 وهذا تحقيق العلم عنده تعالى **قوله** اقول فيه بحث الح و انت خير بان هذا
 البحث مبني على اعتبار كون الاصل هو النخل الغير المزهر والسنبل الغير لمبيض
 وما يتصف هو النخل المزهر والسنبل المبيض كما هو الظاهر وقد عرفت ان
 الامر على العكس لما اقتضاه النهي ورجوع الغاية الى الوصف فيسقط البحث
 كما لا يخفى **قوله** من قبيل الاشارة الى اشارة النص وهي دلالة لغة على
 ما لم يقصد بالقصد الاول ولم يسقط النص وقوله وعلى ما قال صاحب التلويح
 الح ظاهرا في التلويح ان مفهوم الغاية من حيث هو مفهوم متفق عليه في
 الاعتبار وجعل المصنف ذلك مقابلا لما في البدع يقتضيه ايضا ولكن قال المولى
 ابو السعود عليه الرحمة ولعل المراد من الاتفاق هو الاتفاق في العمل والحكم لا في
 الطريق فجلنا بالاشارة وعنوانها وعلمهم بطريق المفهوم وعنوانه فالذهبان
 على ما هما في المساجرة انتهى وعليه كلام المصنف في المراجعة **قوله**
 و صح بيع ثمرة اعطاهرة وهو المراد لان بيعها قبل الظهور لا يبيع وقوله وان
 لم يبد صلاحها اي لم يظهر والمراد بعدم ظهور صلاحها ان لا يصلح لتناول
 ابن ادم ولا لعلف الدواب وفي هذا الوجه اختلاف لمشايخنا والصحيح الجواز
 كما في الكافي وعليه كلام المصنف والخيلة في ذلك حتى يجوز على قول اكل ان يبيعه
 مع اذاته فيجوز تبعا لبيع الاوراق ويجعل كانه ورق كله كما في المنيع **قوله**
 ولزم قطعها حتى لو لم يقطعها الى ان تنفخ لوترها باذن البائع طاب له الفضل
 والا تصدق بما زاد في ذاتها ولو تركها بعد تنافها عليها لم يتصدق بشئ لان هذا
 تغير احوال اذا تنفخ من الشمس واللون من القمر والطعم من الكواكب باذن
 الله تعالى فلم يتزايد جزاؤها كما في المعراج وغيره **قوله** يفسده اي البيع
 ولو تنافها عليها هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف لما ذكره المصنف وعند محمد
 اذا تنافها عليها فباع بشرط الترك مع استحسانا لانه شرط متعارف به
 اخذ العلماء لعموم البلوى وعدم انكار السلف وفي التحفة هو الصحيح
 وفي الاسرار والفتوى على محمد وذكر في المنتقى ابو يوسف مع محمد فظهور ان
 المصنف ترك القول المفتي به كما لا يخفى **قوله** وجده زبونا اي دراهم رديته
 مردودة لغش كما في القاموس ربه سترح ابو النصر كما في الواقيات والمقام
 يعين مرجع الضير المنسوب سيما كون المفعول الثاني زبونا فلا حاجة الى الاظهار
قوله يعني اذا باع سلعة قيد بالبيع لانه لو كانت السلعة رهنا و وجد
 المؤدى زبونا ان يسترجعها الى يده كذا في شرح المجمع لمصنفه **قوله** وقال زبونا

اعتبار جيد في باب مفهوم الغاية
 فيه كلام على المصنف
 ٣

فيه كلام على المصنف
 وهو كون المسئلة مسئلة
 البيع مسئلة
 فيه كلام على المولى
 عري راده
 ٣

ذلك

ذلك وهو رواية عن ابي يوسف **قوله** قبض زبونا بدل الجياد الخ ذكر هذه
 المسئلة في هذا المحل تبعا لصاحب المجمع ولما سبقتها للمسئلة السابقة ولكونها
 مناسبة لان تدوج في هذا النص واوردها في مسائل شتى فيما بعد تبعا لصاحب
 الهداية وهي تكرار بلا طائل نعم فصل ثمة في شرحها ولكن لا يجدي نفعا في
 كونها تكرارا **قوله** فالتلفها قيد الا تلاف تمثيل اذا التلف كذلك والقوة
 عليه التردد في المتن والشرح ولو ذكر التلف بدل الا تلاف لكان احسن
 لانه يعلم من عدم الرد في التلف عدمه في الا تلاف بالطريق الاولى **قوله**
 وقال ابو يوسف بركة مثل الزبوف الها لكه او المستهلكة بقرينة السوق
 وعليه عامة المتون والشروح وقد عرفت ان قيد الا تلاف تمثيل وان تبع
 فيه صاحب المجمع وذكر في الحقايق قال في العين ما قاله ابو يوسف احسن
 وادفع للضرر فاخترناه للفتوى وذكر فخر الاسلام وغيره ان قوله ما قاس
 وقول ابو يوسف هو الاستحسان ظاهره ترجيح قول ابو يوسف لان الاستحسان
 اذا توى اثره يقدم على القياس كما في الاصول وههنا كذلك لما ذكره وصرح
 صاحب المجمع بان قوله المفتي به هنا ذكر في رهن المبسوط ان المجد قولي
 قوله الاول مع ابي حنيفة وقوله الاخر مع ابي يوسف فظهور ان المصنف ترك
 القول المفتي به في المتن **قوله** انها ستوة الصواب انها زينة اذ هو
 مقتضى السوق وهو المسرح به في البحر الرائق وغيره **قوله** قبل نقد ثمنه
 وفي البدائع هذا الاختلاف لو كان الثمن مؤجلا اما لو كان حالا فلا يبيع احق
 بالمبيع بالاجماع انتهى **باب خيار الشرط والتعيين** كلاهما من قبيل
 اضافة السبب الى سببيه اي الشرط الذي يثبت الخيار والتعيين والخيار
 اسم من الاختيار والمراد اختيار فسخ البيع واجازته وجملة الخيار ثلثة عشر
 كلاهما وخيار الرؤية والغيب والكيفية والاستحقاق وكشف الحال وتقرر
 الصفقة بهلاك البعض قبل القبض واجازة عقد الفضولي وقوات الوصف
 المشروط المستحق بالعقد في المراجعة وخيار الحاسه وخيار عدم نقد الثمن
 وخيار المجلس وتفصيله في البحر الرائق **قوله** عند ابي حنيفة وزفر
 والشافعي وكذا عند مالك كما في المنيع وهو الاصح كما في شرح المرحوم **قوله**
 للمبايعين اشار به الى ان شرط الخيار كما يكون مقارنا للعقد لا قبله حتى
 لو قال جعلتك بالخيار في البيع الذي تعقده ثم اشتري مطلقا لم يثبت
 كما في التتارخانية وقيد البيع تمثيل خص بالذكر لكونه أصلا في الباب وهكذا
 جان في اجارة وقسمة و صلح عن مال وكاتبه وخلع وعق على مال ولكل قول
 له ولكيفيل كما في الجامع الفصولين وفي الإبراء بان قال ابرائكم على اني
 بالخيار الى ثلثة ايام كما في اصول فخر الاسلام في بحث الهزل وفي تسليم
 الشفعة بعد طلب المواثبة وفي الحوالة وفي الوقف على ابي يوسف وفي الحصة
 في المزارعة والماملة لانها اجارة كما في البحر الرائق **قوله** لبيان بن منقذ
 بفتح الحاء المهمله وبالدال المعجمة وكسر القاف والباء المنقوطة بوحده
 شهد أمدا كان رجلا ضعيفا قد اصابته في رأسه مأمومة وكان ثقیل
 اللسان وكان يشتري فيجئ به اهله فيقولون له هذا غال فيقول ان رسول الله

فيه كلام على المصنف
 فيه كلام على المولى عري راده حيث
 ترد في التكرار مع ان التكرار
 ما ذكر فيها بعد وجعل المسئلة
 السابقة تكرارا خطأ لانها لم
 تذكر فيها بعد
 ٣

فيه كلام على
 المصنف
 ٣

فيه كلام على
 المصنف
 ٣

جملة الخيار
 ٢
 ١٣

محال خيار الشرط

عليه السلام قد خبرني في بيعي **قوله** الاخلاص بكسر الميم الخداع والنقي
في مثله آيل الى التهيؤ كما في قوله تعا فلا رفث ولا فسوق وخبر لا يحدو كما
هو المشايخ اى الاخلاص في اولئك اوفى الدين اى لا يميل خلاصة من احد
لا من جاني ولا من جانيك في كل امر فضلا عن البيع كما هو مقتضى الإطلاق
قوله فيقتصر على المدة المذكورة فيه فان قلت مفهوم العدد ليس
بمنطوق في المحصر عما فوقه عندنا قلت منطوق في مقام البيان ولو كان الزيادة
جائزة لإجازتها عليه السلام في مادة جبان مع انه اخرج الناس مثل هذه
المدة حجة بيينة للبيعة كذا في شرح المولى المرحوم مخبر فضلاء الروم **قوله**
اذا استميت معلومة اطلاقها فمثل ما كان معلوما بالايام او بالشهور
او بالسنين كما في المنيع وقيد بالمعلومية اشارة الى انه لو شرط الخيار
بوقت مجهول او مطلقا او ابدا فسد بالإجماع وهذا الاختلاف بينه وبينها
فيما اذا كان البيع مما لا يتسارع اليه الفساد اما لو كان مما يتسارع ففي
الا ستحسان يقال للمشتري اما ان تفسخ البيع واما ان تأخذ البيع كما في
الثانية وفيه تفصيل **قوله** لزال المفسد بشيريه الى ان هذا العقد في
الابتداء ينقصد فاسدا ثم يعود صحيحا بزوال المفسد وهو قول العراقيين
وهو ظاهر الرواية اما عندنا لم يردنا شيئا من موقوف فيها سقاط
الزائد ينقصد صحيحا بمعنى جزء من اليوم الرابع يفسد فلا ينقلب صحيحا
وهذا الطريق هو الاوجه واختاره الامام السرخسي ونحو الاسلام وغيره
من مشايخ ما وراء النهر كما في الفوائد الظهيرية والذخيرة وذكر الكرخي
نصا عن البيهقي ان البيع موقوف على ايامة المشتري في المدة واشت
للبيع حق الفسخ قبل الاجازة كما اثبتته للمشتري ولو اجاز من له الخيار
ثم العقد كذا في ايضا الكرخي **قوله** لم يذكره بالفاء كما ذكر في الرواية
الح اقول ان هذه المسئلة وهي خيار النقد وعدمه ليس من صور خيار الشرط
حقيقة فبالنظر اليه ينبغي ان لا يتفرع عليه كما فعله المصنف ولكن كونه
مليحا به بطريق الدلالة او بطريق القياس الخفى بل كونه مدخلا تحت قاعدة
خيار الشرط على طريق التواطؤ يصح بل يقتضى دخول الفاء ليحصل
التنبيه على الادخال ولا جرم في خفاء ودخل بعض الافراد تحت قاعدة
كلية واحتجاج ذلك البعض في الادخال الى التنبيه والاستدلال كما لا
يجزى البحث في الادخال بالردة والابطال نظيره ان الوجود الذهنى من
افراد الوجود حقيقة مع ان المتبادر عند اطلاق الوجود هو الخارجى
فيقبل الرد والالحاق فظهر ان لدخول الفاء وجهها كما في تركه كما لا يخفى
قوله لان هذا في معنى اشتراط الخيار وان لم يكن نفس اشتراط الخيار
لان ما هيته انما يكون في نفس العقد بعد حصول الطرفين واما خيار
النقد فلما كان ترددا في نقد الثمن كان زائدا على اصل العقد ولذلك
قال في معنى اشتراط الخيار لامن افراده والجهة الجامعة بينهما الحاجة
اى حاجة الناس في معاملتهم بحسب عرفهم وقوله عند عدم النقد
في الوقت الموعود متعلق بمقتضى او الانفساح وقوله تحرزا علة المسئلة

كون مفهوم العدد منطوقا
في مقام البيان
٢

ما ذكر الكرخي غير
ظاهر الرواية
مسألة

والماملة التأخير وقوله في الفسخ متعلق بالماملة ما صلح ان شرط الخيار
اذا سقط في المدة فيها واذا مضت المدة تم العقد بلا توقف على احد من
البايعين وان خيار النقد لا يسقط بدون حضور من له الخيار ونقده فلا
بد ان يقام عدم النقد مقام الانفساخ والا فلا يتيسر حضور من له الخيار
فيطول المدة فيتضرر التجار فصار اشتراط نقد الخيار مثل اشتراط خيار
الشرط فظهر وجه تفرع قوله فيكون ملحقا به اى بخيار الشرط **قوله** بخلاف
القياس الجلي في قوله على خلاف القياس وقوله بطريق دلالة النص وهي
ما ثبت بمعنى النص لغة سواء كان اولى من المنطوق او مساويا له كما في التحرير
وغيره فالالحاق كما يستعمل في القياس يستعمل في الدلالة وهو المراد هنا
على ان من شأن الدلالة جواز كون الاصل جزءا من الفرع كما في قولك لا تقط
ذرة فانه يدل على منع ما فوقها والذرة جزء منه فكون المورد خلاف القياس
لا يمنع الا للحاق به بهذا الطريق كما لا يخفى **قوله** ولا يخرج البيع الى قيد
بعد خروج البيع لان الثمن العين يخرج عن ملك المشتري وان لم يقبضه
البائع ويدخل في ملك البائع عندها ولا يدخل عند البيهقي ولو تصرف البائع
في مدة الخيار في الثمن وهو عين محققة وكان اجازة للبيع عند البيهقي
وعلى قوله ما جاز لانه داخل في ملكه ولو تصرف في البيع فيها تصرف المالك
كالبيع والاعتاق والهبة والوطى ونحوها انفسخ البيع كما في المنيع ولم يذكر
عدم خروج الثمن عن ملك المشتري عند كون الخيار للمشتري اكتفا
بقضية حكم المقابلة فيظهر منه انه لو كان الخيار لهما لم يخرج البيع عن ملك
البائع ولا الثمن عن ملك المشتري كما في المقدسى وشرح المولى المرحوم
والتفصيل في المنيع **قوله** لان تمام هذا السبب اى البيع والطلاق
السبب على نفس العقد بناء على ان البيع هو المقتضى الى المالك لا المورث في
في الحقيقة **قوله** في مدة الخيار مع بقائه او بعد ما فسخ البائع البيع كما في جامع
الفصولين قيده لانه لو هلك في يده بعد المدة من غير تنسخ فيها يهلك بالثمن
لسقوط الخيار **قوله** ضمن قيمته لو قيمتا وان كان مثليا ضمن مثله كما في شرح
الافقار وغيره **قوله** وفيه القيمة استيناف بياني وذا جائز بالواو صرح
به الزمخشري والبيضاوى او حال اى في السوم او في المقبوض على السوم
ثم المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى ولو من
جهة البائع والا فلا ضمان بل يهلك بجانا وامانة على الامم في الفتاوى كما
في شرح المولى المرحوم وعليه الفتوى كما في المنيع والفتاوى الصغرى لصدور
الشهادة ثم المضمون قيمة المقبوض يوم القبض لو قيمتا والا يجب ضمان
مثله كما في المنيع **قوله** فان هلك البيع عنده اى المشتري ولو في مدة
الخيار كما في فتح القدير يشير به الى ان وجوب الثمن في هلاكه بعد المدة بالطريق
الاولى لسقوط الخيار وتام العقد وفي الخلاصة ان زوائد البيع في المدة
موقوفة ان تم البيع كانت للمشتري وان انفسخ كانت للبائع انتهى وان
كان الخيار للبائع فحدث الزوائد عند البائع فكذا الجواب كما في الثانية
والفرق بين الثمن والقيمة ان الثمن ما تراضيا عليه المتعاقدان سواء سارى

جواز استيناف بياني بالواو
٢

مقبوض على سوم الشراء مضمون
بالقيمة او كان الثمن مسمى
٢

وسيجي في البيع الفاسد بعض
تفصيل من المصنف مسأله

هذا عند البيهقي واما عندها
فالزوائد للمشتري لان من
مذهبها انه دخل في ملكه كذا في
شرح الطحاوى مسأله

القيمة او زاد عليها او نقص والقيمة ما قور به الشيء بمنزله العيار من غير
 زيادة ولا نقصان وانما قد بالهلاك ليعلم حال الاستهلاك بالطريق الاول
قوله فان الهلاك لا يخلو عن مقدمة عيب وذكر في المنبع انه لما اشرف
 على الهلاك عجز عن رده وبطل خبارة وفي شرح الطحاوي ان الرد والفسخ
 انما يدور على ما دار عليه العقد والقبض وقد عجز عن رده كما قبضه فبطل
 خياره ونفذ البيع **قوله** ولا نظيره في الشرع يعني في باب التجارة
 والمعاوضة فلا يرد عليها شراء متولى امر الكعبة اذا اشترى عبد الخدمتها
 وعبد الوقف اذا ضعف وبيع واشترى ببدله اخر لم يملكه المشتري لانه
 من باب الاوقاف وحكمها ذلك كما في فتح القدير **قوله** حكما للمعاوضة وهي
 تقتضي المساواة بين المتعاضين في تبادل ملكيها **قوله** ولا نظيره
 في الشرع يعني في المعاوضة فلا يرد عليه المدير اذا غصبه انسان وابوق من
 عنده وضمن الغاصب قيمته لا يخرج المدير به من ملك ما لملكه فقد اجتمع
 العوضان في ملك السيد لانه ضمان جناية الاضمان معاوضة كما في معراج
 الدراية **قوله** ورج هذا اي ما ذهب اليه ابو حنيفة هذا ترجيح لما ذهب
 اليه بعد المعاوضة بالمثل لان اصله ثابت وفرع في السماء في دلالة سيما
 في هذا المدعى **قوله** نظرا للمشتري فخصه بالذكر بناء على الصدق لان
 اولائه الاصل في باب خيار الشرط او الاعتبار الاضداد في البايع والمشتري
 وقوله ليتروى او ليتفكر وهو علة الشرع ايضا وانجز باللام لان شرط
 الانتصاب على الانعدام اذ هو فعل المشتري ويجوز ان يكون علة النظر
 والاول هو الاظهر **قوله** وله اي لعدم تملك المشتري البيع فروع
 اي مسائل كلها خلافة بين ابى حنيفة وصاحبه وجهها الله تعالى ذكر المصنف
 عشرة منها ومنها صورة زوائد البيع على ما ذكر في الخلاصة وغيره ومنها
 صورة الحلال وهي حلال اشترى ثوبا بالخيار فقبضه ثم اهرم والظبي في
 يده ينتقض البيع عنده ويرد الى البايع وعندها يلزم المشتري كما في المنبع
 ومنها صورة الهبة وهي ما ذكر في الذخيرة من ان البايع لو قبض الثمن والخيار
 له فوهبه المشتري وقبل البايع ذلك ثم اجاز البيع ليس له ان يأخذ
 من المشتري ثمنا اخر لان الهبة باطلة عندها لانه وهب للبائع ما ملكه
 البايع انتهى وذا يقتضي ان للبائع ان يأخذ ثمنا اخر من المشتري كما
 لا يخفى ومنها ان البيع لو دارا بالخيار للبائع لم يثبت للشفيع فيها حق
 الشفعة لان البيع لم يخرج عن البايع عنده وبقيت عندها ومنها ما اذا
 اشترى دارا بالخيار وهو ساكنها باجارة او اعادة فاستدام السكنى
 قال شيخ الاسلام فواهر زاده استداته اختيار عندها لانه يملك
 الميمن وعنده ليس باختيار لانه بالاجارة او الاعارة لا يملك الميمن
 وقال الامام السرخسي استداته السكنى لا يكون اختيارا وابتداء
 السكنى اختيارا كما في المنبع **قوله** الثاني ان وطنها اي زوجته قد به
 اذ لو لم يكن الجارية زوجته فوطنها يكون اجارة بالاجماع سواء كانت
 بكرا او ثيبا اذ حل الوطن لا يثبت الا يملك الميمن فاقداه على الوطن

اختيار الملك كما في المنبع وذكر في السراج الوهاج وغيره ان دواعي الوطن كالوطن
 في اسقاط الخيار كما سيجي **قوله** الا في البكر لانه تعيب وفيه اشعار الى انه
 لو نقصها الوطن وهو تيب فالحكم كذلك وقد صرح به في فتح القدير **قوله** قال
 ان ملكك عبد الخ قيد به لانه لو قال ان اشتريته فهو حر فاشتراه على انه بالخيار
 ثلثة ايام عتق عليه بالاجماع اما عندها فلفظ واما عنده فلان المعلق بالشرط
 كالمخير عند وجود الشرط ولو عجز عتق بشرط الخيار عتق وسقط الخيار
 فكذا هنا كما في المنبع **قوله** حبضها في المدة اي حبضها حبضا كاملا او بعض
 الحبضة في مدة الخيار **قوله** فلا استبراء عليه اي عند ابى حنيفة المطلقة فمثل
 مكان الرد قبل القبض او بعده وعندها قبل القبض القياس ان يجب وفي
 الاستحسان لا يجب وبعد القبض يجب قياسا واستحسانا كما في المنبع **قوله**
 في يد البايع اي قبل قبض المشتري وصدر الطحاوي بالخلافة فمن ولد قبل
 الشراء وهو صحيح كما في المقدسي وذكر في فتح القدير ان التقيد بكونه قبل القبض
 احسن وهو يصح بغير تبين ما قبل القبض والشراء وما قبل القبض بعد
 الشراء انتهى **قوله** لزوم البيع فيستند الملك الى ابتداء العقد فيكون
 الولادة في ملكه فتصيرام ولعله **قوله** لارتفاع القبض بالرد قوله بالرد
 متعلق بالارتفاع ولو كان البيع باقا فقبضه المشتري باذن البايع او بغيره
 فالثمن منقود او مؤجل وله فيه خيار ردية او عيب فاد دفعه البايع فلهلك
 في يده هلك على المشتري ولزومه الثمن اتفاقا لان هذين الخيارين لا يمتنعان
 ثبوت الملك فصحا لا بداع كما في المقدسي **قوله** ان اسلم اي المشتري وعندها
 بطل خياره ولزم العقد فلا يملك الرد وهو مسلم قيد باسلام المشتري لانه
 لو اسلم البايع لا يبطل البيع بالاجماع والمشتري على خياره فان اجاز البيع
 لزومه الثمن وان نسيه صار الخيار للبائع حكما والمسلم من يملك الخيار حكما الا يرى
 انه يملكها بالبراث قيد في الصورة بخيار المشتري اذ لو كان الخيار للبائع
 فاسلم بطل الخيار فيبطل العقد ولو اسلم المشتري لا يبطل البيع والبايع
 على خياره فان فسخ البيع ثبتت الخرج في ملكه او عادت اليه وان اجازته صارت الخرج
 للمشتري كما ذكر في المنبع وفيه تفصيل **قوله** ولو كان غائبا يريد به ان
 النقض والفسخ لا يكون الا بعلم الآخر سواء كان حاضرا في مجلس الفسخ او
 غائبا عنه وما هو الاول بالحكم هو كونه حاضرا فكلام المصنف في محزه فلا حاجة
 الى الحكم بزيادة الوار على انه بوجه خصوص الحكم بكونه غائبا وليس كذلك
 بل الشرط هو العلم سواء كان حاضرا او غائبا كما في الكافي وغيره **قوله** ولا
 مسلط الخ قبل الصواب ترك الوار قول قدم في الكافي هذا التحليل وعطف
 عليه قياسا لنقض على الاجازة وعكس المصنف الترتيب وكذلك في الوار
 فكان التقدير لهما القياس على الاجازة نعم لولم يات بالوار وجعل هذا
 التحليل دليل القياس لكان له وجه كما لا يخفى **قوله** ولهما اي ولا يبيح
 ومحمد رحمه الله تعالى ان بالخير في الهداية بعد التصريح باسمهما على انه
 قال فيه وقال ابو يوسف يجوز وهو قول الشافعي واراد في دليله بقوله
 لانه انه مسلط الخ فتعين ان ضمير المشي في لهما كناية عن ابى حنيفة ومحمد من غير

هذا على رأي
 الامام
 فيه كلام على المولى
 عزمي زاده
 القائل عزمي زاده
 افندي

خفاء بخلاف عبارة المستف لا يتدق بالخير من غير ذكر المرجح اليه وبعد قوله
قال ابو يوسف والشافعي فقيه خفاء كما لا يخفى **قوله** انه تصرف في حق الغير
بالرفع الغير المنصوب للنقض والمراوم التصرف في الرفع والمعن في حق الغير
رفع للعقد الذي تعلق به حق الغير **قوله** فيلزمه عزامة القيمة بهلاك
المبيع اي بتقدير هلاكه ومن الجائز ان يكون القيمة اكثر من الثمن **قوله** فتوقف
على علمه اعلم ان الخلاف في ذلك انما هو في نسخ بالقول اما اذا كان بالفعل فيجوز
بغير علم الاخر اتفاقا وذلك بان تصرف في المبيع بان باعه من غيره او اعتقه
او دبره او رهنه وسلمه او ملكه المبيعة كما سيأتي فان كان الخيار للبائع ووقع
هذا التصرف منه ضمن الفسخ وان كان للمشتري ووقع منه كان اجازة كذا
في الفصول العارضة وتصرف المشتري في الثمن مثل ذلك اذا كان الثمن عينيا
لا يشترط علم الاخر اجماعا كما في شرح الطحاوي **قوله** مع انه موافق له
فيها الغير المنصوب لمن له الخيار والمجوز الاول لصاحبه والثاني للاجازة
وقوله لا نسلم انه اي من له الخيار مسلط عليه اي المبيع من قبله اي صاحبه
وقوله وانما ينقض لكون العقد غير لازم وحق التعبير وانما ينقض العقد
لكونه غير لازم **قوله** اجيب بان له في الخاتبة ينصب القاضى خصما عن
عليه الخيار لبرده انتهى قلت قد لا يكون ثم قاض وقد ياتي لامر ما كما في المقدسي
اقول قد ذكر في فتاوى قاضين ان المشايخ اختلفوا في ان القاضى هل ينصب
خصما او لا قال بعضهم ينصبه وقال محمد بن سلمة لا ينصبه لان صاحبه ترك
النظر لنفسه حيث لم يأخذ منه وكبلا اذا غاب برده عليه والكمال المحقق
نقل هذا في فتح القدير وفصل ولم يرجح احد القائلين على الاخر فظهر ان
للقاضى خيارا في النصب **قوله** اي علم الاخر النقض والمراد بالآخر صاحب
من له الخيار اذا الغير المستكن في علم عائد اليه والمنصوب الى مصدر فعل
الشرط فظهر ان جميع هذه الالفاظ من الشرح ولا شئ يقتضى كون لفظ
الاخر متناكما لا يخفى **قوله** ولا يورث هذا خيارا لشرط اقتاره على ما
في الهداية وغيره من انه اذا مات من له الخيار بطل خياره ولزم البيع ولم
ينتقل الى ورثته بناء على ان لقب المسئلة عن الفقهاء ان خيارا لشرط هل
يورث ام لا عندنا ابو يورث وعند الشافعي يورث وبناء على ان ما عطف على
خيارا لشرط من الخيارات الثلاث مشترك به في عدم الارث وان افتقر
الاخير ان بانها يثبتان للوارث بغير طريق الارث نعم من حق المقام في المتبن
ان يبين ذلك في حقهما ولم يبين نكا اذا كان يكون اجمازا بخلاف **قوله** فاذا كان
الخيار للبائع الى اشار به الى انه لا فرق بين ان يكون من له الخيار بايعا او
مشتريا بل لا فرق بينه وبين ان يكون غيرهما جعلا او تفرقا كما في المنع **قوله**
فاذا قبل الخ سؤال تاش وتفرع من قوله ملك وارث المشتري بلا خيار
على قول ابي حنيفة اما على قول الامامين فغير وارد لما من ان الخيار لا يمنع
دخوله في ملك المشتري **قوله** فتدبر اقول لعل وجه التدبر ان الخيار
لما وجد في البيع لم يلزم به فاذا مات من له الخيار فقد بطل او تعذر ابقاؤه
فعلى الاول لزم البيع كما هو مذهبنا وعلى الثاني انفسه كما هو مذهب مالك

فيه كلام على المولى
عن زي زاده
٣

فيه كلام على
المصنف
٣

فيه كلام على
المصنف
٣

على ما صرح به في الكافي والمنظومة فمن عدم ترجيح المصنف الاحتمال الاول
على الاخر اشار الى ضعف الجواب بهذا القول وانت خير بان الاحتمال الاول
هو المرجح لان فيه عملا بمقتضى العقد المرجح اذ الخيار ليس من لوازم بل الاصل
عدم الخيار فاذا بطل لزم البيع ولان الخيار انما هو مكنته للفسخ في المدة فهو
من له الخيار ارفع ولزم البيع كما لا يخفى **قوله** كخيار العيب والتعيين
هكذا في الهداية والكافي ظاهره على انهما يثبتان بالاجماع وهو المصريح
في كثير من الكتب وقد صرح في بعضها انهما يثبتان للوارث ابتداء فكلام لم
هذا على الاول وكلامه في المتن على الثاني والله وده في التحقيق انه اختار
الثاني في المتن حيث صرح بعدم الارث فيها ايضا لان من قال بالارث
فيها يحتمل انه اراد به التجوز لان الخيار مشيئة وارادة وهي صفة
للشائ والمريد لا يقبل المزايله منه فكيف ينتقل الى الوارث فخراده
انه يثبت للوارث خيارا مبتدأ بارت ما يوجب الخيار فراجع كلام الكل الى ان
الخيارات كلها لا يجرى فيها الارث عندنا وعليه كلام المصنف **قوله** والخيار
ليس الا مشيئة وارادة وقد عرفت انها لا تقبل الانتقال الى غير الشائ
والمريد فلم يكن متروكا فلا يورث لا يقال انه منقوض بتوريث الاعيان
فان المالكية فيها مفعلة لما كلفها قد انتقلت الى الوارث مع انها مفعلة لانما نقول
ان العين تنتقل وفي ضمن انتقالها يثبت الملك للوارث ابتداء الا انه ملكية
المورث تنتقل اليه كما في المنع **قوله** بل يثبت للوارث ابتداء والدليل
عليه ان المشتري ان يختار احدهما او يوردها بالفسخ بخلاف الوارث فانه
لا يملك الفسخ وان خيارا للمشتري كان موثقا بخلاف خيار الوارث لانه لما
صار بمنزلة الشريك المختلط ماله بجمال غيره فانه لم يطلب بشريكه القسمة
لم يتعين عليه ولا يفوت كذا في شروح الهداية **قوله** واذا بطل الخيار
اي في حق الفسخ لزم البيع وحم ولم يثبت للوارث الا تعيين احدهما **قوله**
فيما تعيب في يد البائع بعد موت المورث وانت خير بان تعيينه في يد البائع
بعد موت المشتري يقتضى تعيينه قبل قبض الوارث فلا حاجة الى التقييد
به **قوله** يعنى ان احد العاقدين خبرا ان الجملة الشرطية وهي قوله اذا
شرط الخيار لغيرهما بان **قوله** فاي من العاقدين والغير فيه بحث بل
الصواب من احد العاقدين والغير يعنى ايا من الشارط والمشرط له
الخيار **قوله** فيقدم الخيار للعاقدا اقتضاء دون لا يقول بالاقتضاء
كالم يقل بالاستحسان الا ان وجه الاستحسان هنا ما ثبت بطريق الاقتضاء
قوله يعتبر تصرف العاقد في رواية اي يعتبر تصرف العاقد
فسيما كان او اجازة في رواية كتاب بيع الميسوط اما في رواية ما دون
الميسوط الفسخ او في اختاره المصنف قال شمس الائمة الصحيح ما ذكر
في المأذون وهكذا صححه قاضيان ثم قالوا الاول قول محمد والثاني
قول ابي يوسف كما في الهداية وقبل عند محمد يصح في النصف وبفسخ
في النصف ولكن يتخير صاحبه لتفريق المسفقة عليه كما في فتح القدير
قوله باع عبيد بالخيار في احدهما الى تقييد البائع اتفاقا ولو

شراهما المشتري بالخيار الح كان الحكم كذلك صحة وفسادا **قوله** لجهالة
 المبيع في الوجه الثالث او الثمن في الوجه الرابع وفساد البيع في هذا الوجه
 عند عامة المشايخ وقال القاضي الامام ابو زيد يفسخ العقد في الذي
 لا خيار فيه لان الاجاب ساولهما والخيار يمنع ثبوت الحكم في احدهما فعمل
 الاجاب في الاخذ بمحضته من الثمن بعد ان صحت تسميته جلة الثمن
 فالجهالة عارضة فلا يمنع كذا في كشف النزدي **قوله** وان اشترى
 كليا الح وكذا ان باعه وهكذا ان باع او اشترى مثليتين بالخيار في
 احدهما فانه يفسخ مطلقا كذا في البحر الرائق **قوله** وصح التعيين اي خيار
 التعيين اذ هو يسمى به اطلقه فشميل ما اذا كان للبائع او للمشتري ولم
 يذكر محدد كون هذا الخيار للبائع لا في بيع الاصل ولا في الجامع الصغير
 ولذلك اختلف المشايخ فيه فذكر الكرخي انه يجوز استحسانا لكونه في
 معنى شرط الخيار ولهذا ذكره في بابه واختاره في جامع الفصولين
 وذكر في المرد انه لا يجوز واختاره في فتح القدير قول الارح هو الجواز
 لان البائع قد يكون وكبلا للبيع او يكون دارنا فيحتاج الى خيار التعيين
 كما لا يخفى **قوله** فيما دون الاربعة اطلقه ولكن قيده صاحب البديع
 بالاشياء المتفاوتة كالعبيد والثياب فعلى هذا لا يدخل خيار التعيين
 في المثليات من جنس واحد لانه لا فائدة له لعدم التفاوت فيها **قوله**
 يعني اذا اشترى ثوبين وفي بعض الكتب احد الثوبين وهو الصحيح لان
 المبيع في الحقيقة احدهما والاخر اما نه وما ذكره المصنف يجوز واستعارة
 ولو هلك احدهما او تعيب لزم البيع فيه وتعين الآخر للامانة لا امتناع
 الرد ولو هلكا جميعا يلزمه نصف ثمن كل واحد لشبوع البيع والامانة
 فيهما كما في الشرح **قوله** الى اختيار من يتق به هذا اذا كان الشرائع
 او من لشتر به له هذا اذا كان المشتري وكبلا هكذا نقل عن المصنف
 وانت خبير بان الاول اعم من ان يكون الخيار للبائع او للمشتري كما لا
 يخفى **قوله** واذا شرط الخيار للمشتري المظاهرة يقتضي ان لا يجوز
 خيار التعيين للبائع لانه لا حاجة له الى اختيار الارفق اذ المبيع كان معه
 فيرد جانب البائع الى القياس وهذا وجه من لم يجوز له البائع وقد
 عرفت ان الارح هو الجواز وعليه اطلاق المتن كما هو الظاهر وايضا
 ان الجهالة لا تقضي الى النزاع اذا كان الخيار للبائع اذ من شرط الخيار
 للبائع رضا المشتري اخذما عند البائع ولورد بان تدبر العلم عنده تعالى
قوله لا شتما لها على الجيد والردى والوسط قدّم الجيد لشرفه
 واخر المتوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين **قوله** ثم قيل
 يشترط ان يكون في هذا العقد خيارا للشرط يرد به ان شرط جواز
 هذا العقد ان يكون فيه خيار للشرط وصودته ان يشترى احد الثوبين
 او الثلثة على ان ياخذ اتهما شاء على انه بالخيار فيما يعينه الى ثلثه
 ايام وهذا لا اشتراط مذكور صورته في الجامع الصغير ونسبه قاضيا
 الى اكثر المشايخ وقال شمس الائمة السرخسي هو الصحيح **قوله** وقيل

لا يشترط كما في الجامع الكبير وغيره قال فخر الاسلام هو الصحيح ورجح هذا
 لتصحيح الكمال المحقق وحمل المذكور في الجامع الصغير من الصورة على انه وقع
 اتفاقا لا قيدا **قوله** واذا لم يذكر خيار الشرط الح مرتبط بقوله وقيل لا
 يشترط وذكر في الفوائد الظهيرية فعلى قول من لم يشترط خيار الشرط
 يلزم العقد في احدهما حتى لا يرد لها وعلى من اشترط له ان يرد لها في الايام
 الثلاثة يحكم خيار الشرط وان يرد احدهما يحكم خيار التعيين **قوله** لا بد
 من توقيت خيار التعيين الح وكذا يجب توقيت خيار التعيين في صورة
 ذكر خيار الشرط وذا انه اذا كان فيه خيار الشرط فنضت المدة حتى
 انهم العقد في احدهما ولزم التعيين وجب ان يتقيد التعيين بثلاث
 ايام مدة معلومة من ذلك الوقت ويحذف اطلاق الطحاوي قوله خيار الشرط
 موقت بالثلاث في قوله وغير موقت بها عندهما وخيار التعيين غير موقت
 فيه نظرا كما في فتح القدير واجيب عن النظر بان توقيت خيار التعيين ليس
 قولاً متفقاً عليه بل هو قول اكثر المشايخ فجاز ان الطحاوي وافق غير
 الاكثر كما في النهر الفائق واعترض على قول الاكثر العلامة الزيلعي بان
 الذي يغلب على الظن ان التوقيت لا يشترط في خيار التعيين لانه لا
 يفيد وذلك انه في خيار الشرط يفيد لزوم العقد عند مضي المدة وفي خيار
 التعيين لا يمكن ذلك لانه لا يلزم في احدهما قبل مضي الوقت ولا يمكن تعينه
 بمعنى الوقت بدون تعيينه والجواب عنه ما ذكر في الجواشي السعدية
 وهذا ان التوقيت فائدة وهو انه يجبر على التعيين بعد مضي المدة قال
 وهذا هو اثر توقيت خيار التعيين كما اذا لم يذكر خيار الشرط معه وقت
 ومضت مدته بلا فرق وانت خبير بان هذا هو المناسب لتوقيت خيار
 التعيين وبه يسقط ما في البحر الرائق من ان العقد يرتفع بمعنى المدة من
 غير تعيين بخلاف مضمونها في خيار الشرط فانه اجازة وقد ذكره تفقها والمحقق
 ما سبق تدبر العلم عنده تعالى **قوله** اشترى بالخيار فوض امدها لا
 يرد الاخر قيد الا اشترا، اتفاق اذ لو باع للبس لاحدهما منفردا اجازة
 اوردت عندا بيمينفة كما في الحاشية وقيد الرضى اتفاقا ايضا اذ لو رد احدهما
 لا يجوز الاخر كما في البحر الرائق واطلق المصنف ولكن خص في ابنائه بما اذا
 كان بعد القبض اما قبله فليس له الرد اتفاقا وذكر في جامع المحبوسين
 انهم اجمعوا على ان الواحد لو باع من اثنين وشرط الخيار لاحدهما منفرد
 من الخيار بالفسخ وكذا لو باع عبده من واحد بشرط وشرط له الخيار
 في نصفه لانه يرد النصف وعلى انه لو كان البائع اثنين والمشتري
 واحدا وفي البيع خيار شرط او عيب فردة المشتري فسيب امدها دون
 الاخر يحكم الخيار يجوز هكذا نقله عند المقدسي وصاحب المنيح والتشيف
قوله فلو بطل هذا اي خيار احد المشتريين وهو الراد با بطل الاخر
 خياره اي خيار نفسه وهو الرضى **قوله** اقول بحقيقة اي تحقيق
 دليل بيمينفة رجاء الله تعالى اشار به الى ترجيح قوله والى ان الخيار
 للمكتة للفسخ والرضا فانهما سبق من احدهما يتبعه الاخر فيه فيثبت

تحقيق حقيق ان شاء المولى تعالى
 فيه كلام على
 البحر الرائق

فيه كلام على صاحب
 البحر الرائق

فرد كالكالة الى فيه بحث لان الرجلين في نحو الكالة عاملان لغیرها وهما عاملان لانفسهما فتقتضى تفویض الخيار لهما استیلاء كل منهما في حقه
 فيظهر منه رضا البائع المشتركة في الجملة لان هذا التفويض بمقتضى رد احدىها وقبول الاخر نعم ان اشتراها معا مع الخيار لهما معا يقتضى
 عدم استیلاء لهما فتكون الفرض للامتنع ضررهما معا به وهذا لا يقتضى اذ لو لم يرض لطلب الاخر في مواز التفويض بدون علم صاحبه
 وبالجملة ان لكل من المذهبين دليلا يرجح فاللائق ان لا يرجح احدهما على الاخر ويجعل القاضي باحدهما بعد مشاهدة احوال مدعين تدبر من

فيه كلام على
 المصنف

التمسك للسابق حقيقة وللآخر كما يستفاد فيه فلا حكم لمخالفة الاخر بعده
 كما لا حكم لرد من له الخيار بعد الاجازة او الاجازة بعد الرد هذا غاية توجبه
 كلامه وبعد محل تأمل لان المشبه به اى المقيس عليه ليس كذلك فلا يستقيم
 المدعى ليلال الا سلم في دليله ما ذكر في الكتب من انه لم يوجد شرط الرد
 عند رضى احدهما وهو كون الرد وعلى الوصف الذى قبض ولم يوجد لان
 قبضه كان غير معيب بعيب الشركة بالنظر الى البائع وعند ردّه معيب به
 والشركة عيب في الاعيان يقتضى نقصان والانتفاع والخيار انما يثبت
 على وجه لا يلحق الضرر بغيره وعند اقتضائه يسقط كما في المنع وغيره
 ترجيح قوله **قوله** بخلاف التوكيل الى ايقال بسط هذا الكلام يفوت
 مسن التقابل بين الدليلين لان وكيلى الطلاق بلا عوض او وكيلى رد الوديعة
 او نحوها لم يذكر كل منها في دليل الامامين حتى يحتاج الى الجواب عنه في دليل
 الامام الاعظم لانا نقول لما اختصر دليله او لا وتكفل بسطه وتحقيقه
 فائنا جركلامه الى ذكر وكيلى البيع ونحوه لما بينهما وبين المشترين بالخيار
 مشابهة في عدم استیلاء واحد منهما كما في كلا النوعين فتوجه على كلامه
 وكيلى الطلاق بلا عوض الى ندفعه كما ترى العلم عنده **قوله** وبطله اى
 خيار الشرط الاخذ بالشفعة دارا اطلقه فشمّل البائع والمشتري
 وتصوير المسئلة في الشرح بالمشتري مجرد تمثيل وانما اصل في الباب قيد
 بالاخذ اتفاق لان طلب الشفعة يبطله ايضا ولو ذكره بدل الاخذ كان
 اولى وكون الاخذ معروفا باللام انساب بحسب المعنى اى اخذ من له الخيار
 ولكنه غير مناسب بحسب النحر لان عمل المصدر المعرف باللام في المفعول
 به نادر وقيد به بخيار الشرط لان طلبها لا يسقط خيار الرؤية والعيب
 كما في معراج الدراية ناقصا به في الشرح على خيار الرؤية نوع تصور
قوله له ان برء الدار الاولى بخيار الرؤية ولا يسترد المشتري
 الدار المشفوعة لان الشفع قد ملكها على وجه شرعى وهو الشفعة هذا
 هو الظاهر ولا يردّها على المشتري برء الدار الاولى ولا على البائع
 الا بخيار رؤية وعيب على ما سبق في بابها **قوله** تعيبه اطلقه فشمّل
 ما اذا تعيبه المشتري واجنبى او تعيب بآفة سماوية او بفعل المبيع كما في
 النهاية اما اذا تعيب في يد المشتري بفعل البائع لا يبطل خيار المشتري
 كما في الفصول العجادية **قوله** وزال اى المرض في مدة الخيار اما اذا
 مضت وهو مريض لزم البائع لتعذر الرد كما في النهاية **قوله** مضى
 المدة اطلقه فشمّل كونه عالما بمضى المدة او لا كما اذا جن او اعشى عليه
 فضت كما في البرجندى **قوله** وبطله ايضا تصرف لا يفسخ يعنى
 اذا كان الخيار للمشتري وفعل واحدا ما ذكر كان اجازة ويتم البيع اذا
 كان للبائع وفعله كان نسخا **قوله** كالاعتاق الى وكذا الكتابة وكذا
 لو علق كلام الاعتاق والتدبير والكتابة فوجد الشرط في المدة كما في
 المنع **قوله** او تصرف لا ينفذ الا بئنه اى في الملك لو ادرج نوع تصرف
 لا يفسخ في هذا النوع كان له وجه لانها تصرف لا يفعل الا في الملك

وفيه تقليل الانواع وهذا مستحسن **قوله** ونحو ذلك كالا استخدام فانه
 مرة ليس باجازة وثانها اجازة الا اذا كان في نوع آخر كما في المنع **قوله**
 فانه يفعل للاختصاص الى يشير به الى ان ركبها للسق او الرد او الاعلان اجازة
 وقيل ان لم يمكنه بدون الركوب لا يكون اجازة والطلق في فتاوى قاضيان
 انه لا يبطل خياره استحياسا فاجعله الاستحياسان ترجيح منه ذلك فظهر
 ان ما اشار اليه المصنف مرجح كما لا يخفى **قوله** اشترى بالخيار الى الغد
 وفي بعض النسخ الشراء بالخيار والقيّد بالشراء اتفاقا كالقيّد بالغد على ما
 نبه في الشرح على الثاني وصرح بالاول في المنع **قوله** بالشهر يفتى اذ
 هو المعهود في اطلاق تأجيل السلم ونحوه **قوله** فالقول لمن كره مع اليمين
 في ظاهرها رواية فالمسئلة كانت وفاية وفي غير ظاهرها رواية ان القول
 لمن يدعى الخيار عندا بيمينه لا ينفك لزوم البيع معنى ولزومه امر
 حادث والقول لمنكر الحادث فيكون متمسكا بالاصل بحسب المعنى والاعتبار
 للمعاني دون الصور وعندهما القول لمنكر الخيار فيكون المسئلة خلافة لخيار
 في الجمع في الذكر وما في القنية يرجح ظاهرها رواية انه لو اختلفا في خيار
 الشرط واقاما البينة فبينة مدعى خيار الشرط اولى وهذا يقتضى كون القول
 لمنكره **قوله** لان الخيار لا يثبت بالشرط الظاهر ان لازايدة او ان
 الا ساقطة من ان يقول الا بالشرط **قوله** لمن مدعى مضرا لوقيتين وفي
 الكتب بالقاف بدل الحاء **قوله** اشترى عبدا بشرط خبره او بشرط انه
 تاجر فوجد انه لا يحسنه او بشرط انه فحل فاذا هرخصى او على عكسه
 وكذا اشترى امه على انها بكر فاذا هي ثيب او مولودة الكوفة فاذا هي مولودة
 بغداد او اشترى على انه لخم معز فاذا هو لخم ضان وانواع كثيرة ففى الكل
 بان البيع وله الخيار **قوله** ثم فواته توجب التخيير حتى لو مات المشتري
 انتقل هذا الخيار الى وارثه اجماعا لانه ضمن ذلك العيب كما في فتح القدير
 اذا لم يمنع الرد سبب من الاسباب قيده لانه لو امتنع الرد بسبب من
 الاسباب يرجح المشتري على البائع بحصته من الثمن فيقوم العبد كالتا
 او غير كما تب وينظر الى تفاوت ما بين ذلك فان كان مثل العشر يرجح
 بعشر الثمن كذا في الذخيرة هذا في ظاهرها رواية وهو صحيح كما في المنع وذكر
 في التجريد والظهيرية انه لو اشترى عبدا وهو خيار او كاتب من غير
 شرط خيمز ولا كتابة فلم يقبضه المشتري حتى نسي الحرية في يد البائع
 كان للمشتري ان يردّه انتهى لان الظاهر انه انما اشتراه رغبة
 في تلك الصفة فصارت مشروطة بالبقاء في البدايع **قوله** كشرائه
 شاة الى وكذا اذا اشترى فرسا على انه هلاج اى حسن السير في سرعة
 او اشترى كلبا على انه صياد جازا البيع كما في المبسوط الظاهر على انه
 اذا وجد خلافه مخيرا كما لا يخفى **قوله** اذ لا يعرف ذلك حقيقة لانه
 يحتمل ان انتفاخ بطنه من ريج او ولد حتى او ميت والمجهول اذا انضم
 الى المعلوم يصير الكل مجهولا فيفسد البيع كما في المنع **قوله** بذلك
 الثمن الذى استردّه من البائع لو مقبوضا له او في ذمته ان لم يكن مقبوضا

اى اليمين بان يقول ليقتضين دينه
 اجلا مطلقا

فيه كلام على بعض المحررين

فلا حاجة لان يقال بالجارية المبيعة كالايجنق **قوله** غيرت اى بدلت

باب خيار الرؤية

الاضافة فيه الى الشرط لان الرؤية شرط ثبوته ولو قدر مضافا الى خيار عدم الرؤية لكان الاضافة على الاصل وهي اضافة المسبب الى السبب لان عدمها سبب ثبوته عند الرؤية والمراد بالرؤية العلم بالمقصود من باب عموم المجاز فصارت الرؤية من افراد المعنى المجازى فيشمل الباب ما اذا كان المبيع بما يعرف بالشتم كالمسك وما اشتراه بعد رؤيته فوجده متغيرا وما اشتراه الاعمى وما يعرف بالذوق ومن ذلك قال في القنية بعلامته **فلم** اشترى ما يذاق فذاقه ليلال ولم يره سقط خيار الرؤية **قوله** بان البيع والشراء للمالم يراه اطلقه فشمّل وقوع عدم رؤيتهما في عقد او لا اذ لا مانع فيه وليس في تصور المصنف في الشرح ما يقتضى منع اجتماع عدم رؤيتهما كالايجنق **قوله** وكان ذلك بمحض من الصمى برضى الله عنهم فيكون خيار الرؤية للمشتري بجمعا عليه من الصمى وبثبت جواز بيع مالم يره البايع وجواز شراء مالم يره المشتري باجماعهم العلم عنده **قوله** او غاب واشترى الى مكانه في الميسوط الاشارة اليه او الى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر اليه او الى مكانه لا يجوز بالاجماع وهكذا في الاسرار لان القول بجواز بيع مالم يعلم جنسه اصلا بعيد كان يقول بعك شيئا بعشرة كافي فتح القدير **قوله** اى ليس في ذلك اكان سمي بذلك الاسم غيره اى غير المبيع يريد به انه لا بد من ذكر اسم المبيع وان لا يكون في ذلك سمي اخر به معه كالايجنق المبيع قال في النهاية للزاد كون المكان معلوما باسمه والعين معلوما بحال لو كانت الرؤية حاصلة لجاز البيع بالاجماع انتهى اشار به الى ان حضورها ليس بشرط في ذلك المكان وكون المبيع معلوما بجنسه لكن لا مطلقا وقد سبق بعض التحقيق في اول الكتاب تذكر **قوله** لجهالة المبيع هذا دليل على مخالفة الاجماع الصحابة والعقل لا يكون حجة في مقابلة الاجماع **قوله** وقد روى انه عليه السلام قال من اشترى الحديث قال ابو جعفر الطحاوى وعلينا الصمى رضوا الله عنهم اثبتوا خيار الرؤية وكما به واجعوا عليه ولم يختلفوا فيه كما في المنع فظهر ان الحديث سند الاجماع وان عدم القول بخيار الرؤية خلاف الاجماع **قوله** وان رضى قبلها قيد به لانه لو نسخ قبلها ينسخ العقد سواء كان قبل قبض المشتري او بعده ولا يشترط رضا البايع ولا قضاء القاضي بعد ان يكون بمحضرة البايع عندها خلافا لابي يوسف كما في المنع **قوله** لان الخيار معلق بالرؤية لما روينا وهو قوله عليه السلام فله الخيار اذا رآه وذكر في الاصول ان اذا عند الكوفية تعلل للوقت والشرط على السواء وعند البصرية هي للوقت وقد تستعمل للشرط وذكر فيه ايضا ان مفهوم الشرط غير معتبر عندنا ومعتبر عند الشافعى وان هذا الاصل مبنى على اصل وهو ان تعليق الحكم بالشرط هل يوجب عدمه عند انتفائه وان النفي حكم شرعى ولا يوجب بل يبقى

فيه كلام على المولى عزى زاده

لان سمي الفسخ فعمد عدم لزوم العقد وهو كذا قبل الرؤية غير لازم لتكمن الخلل في الرضا منه

الحكم المعلق عند انتفاء الشرط على اصل عدم ذهب الى الاول الشافعى الى الثاني الخنقى اذا عرفت هذا فاستدل لانه فانما بان ثبوت الخيار معلق في النص بالرؤية يرى انه استدل لال بمفهوم الشرط فتحقيق الاستدلال ان المعلق بالشرط هو عدم قبل وجود الشرط اذ لم يكن له سبب غير ذلك الشرط والشئ قد ثبتت باسباب كثيرة ولذلك لم يحكم بانتفاءه عند انتفاء الشرط وهو واحد من الاسباب في الحديث لما علق الخيار بالرؤية ثبت به تعليق كل من الاجازة والفسخ بها فلما لم يثبت للاجازة سبب اخر بقي على عدم حتى يثبت سببه وهو الرؤية بخلاف الفسخ فان له سببا اخر وهو عدم لزوم هذا العقد على المشتري ومكان غير لازم عليه لانه ان يفسخه بالضرورة هذا فظهر ان هذا لم يكن استدلالا بمفهوم الشرط فسقط بحث المصنف اولا وثانيا وما ذكره من الوجه داخل في هذا التحقيق المأخوذ من فتح القدير والمنع حتى قال فيه لا سبب لهذا الخيار الا الرؤية فن ادعى ثبوته بدليل اخر فعليه البيان **قوله** دون البايع هذا بالنسبة الى المبيع اما خياره في الثمن لو عيننا كالكيل فيثبت بخلاف ما لو دينا في الذمة او دراهم او دنانير فانه لا يثبت خيار الرؤية فيها وما بيع سلعة بسلعة ففيه خيار الرؤية لكل منهما شتر للعرض الذي حصل له كما في الشروح **قوله** فيبقى الى ان يوجد مبطله ومبطله مبطل خيار الشرط الى اخر ما ذكره في اخر الباب **قوله** لان كلا منها معاوضة وفي الذخيرة الاصل ان كلما ينسخ العقد فيه برده يثبت فيه خيار الرؤية وما لا فلا فلو تبنا يعاينا بعين ثبت لكل منهما خيار الرؤية ولو دينا بدين لم يثبت فيه ولو اشترى عينا بدين فهو للمشتري فقط والفقه فيه ان الرد انما يتصور في العين وانه متصور في المملوك بالعقد ولهذا ثبت خيار الرؤية في العقود المذكورة في المتن لانها تنسخ برده هذه الاشياء ولم يثبت في المهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد ونحو ذلك لان هذه العقود لا تختمل الانفساخ برده هذه الاموال **قوله** فانه لا يتفاوت ما به اكتفى برؤية المذمومة الجملته جواب ان كان وجلة وعلامة معترضة اى علامة ما لا يتفاوت اماده والنموذج معرب من نمونه ويقال الانموذج بضم الهمزة وصوب الاول لانه لا يجسر في التعريب الزيادة **قوله** في يكون بخيرا اى بخيار عيب كما في البنايع وتعليل الكافي بفيدانه بخير بخيار رؤية والتحقيق انه في بعض الصور بخيار عيب اذا وصل الخلق الى حد العيب وخيار رؤية ان لم يصل وقد يجتمعان فيما اذا اشترى مالم يره فلم يقبضه حتى ذكر البايع به عيبا ثم اراه المبيع في الحال كذا في فتح القدير اقول ان خيار الرؤية لم يسقط بوصول التفاوت في الباقي الى حد العيب فيجتمعان سواء ذكره البايع له او لا بل لا حاجة الى اعتبار خيار العيب لان خيار الرؤية كافى حتى اسقطه حتى انتقل منه الى خيار العيب تدبر العلم عنده **قوله** والجوز والوزن من هذا القبيل الم اراد بهما المعدودات المتقاربة وجه الخلقها

شرط سبب خاص اوله انتفاى معلقك انتفاى سبب ايجاب ايدر غفلت اوله م

فيه كلام على المصنف

واما اعترض عليه باننا لا نسلم ان العقد قبل الرؤية غير لازم بل نقول انه بات وانما يحصل عدم اللزوم عندها فقبلها ثبت حكم السبب وهو اللزوم فلو رد بان اللازم ما لا يقبل الفسخ من ادائها بدون رضا الاخر وهذا يقتضيه اذا رآه فاعتبار الثبات قبل الرؤية لا يرى له وجه كما لا يخفى

وعلمة اسقاط خيار الرؤية بحيث لم يقدر برد المبيع عند رؤيته ان يقرب البايع بشئ اخر ثم يبيعه مع اخر من احد يستحق القوله المقربة فسطل خيار المشتري لانه اشترى شيئين صفقة واستحق احدهما فليس له رد الباقي بخيار الرؤية لان فيه تفريق الصفقة على البايع كذا في الاول الجية

اي التفاوت منه

فيه كلام على ابن الهمام

فيه كلام على صاحب البنايع

بالعدديات المتفاوتة اختلافها في الصغر والكبر كما بطيخ والرمان ثم ذكره صاحب الهداية منقح به في المحيط قال في المجرى وهو الامح وذكر القاضى الامام الا سيحجاني في شرحه ان الاختار لها هو الصحيح لان التفاوت بين صغير نحو البيض والجوز وكبيرهما تفاوت ملحق بالعدم عرفا شرعا ولذلك بان السلم فيها عدد عند اصحابنا الثلث خلافا لفرز ورجح صاحب المنيع ما ذكره الكرخي وقرن بين هذا والسلم بان مثل الجوز ما يتفاوت حقيقة والاصل في الحقايق اعتبارها الا ان الشرع اهدر هذا التفاوت والحقة بالعدم في السلم لحاجة الناس ولا حاجة الى الاهدار في اسقاط الخيار فتفاوتت فيه معتبرا برؤية البعض لم يحصل المقصود وهو العلم بحال الباقي بقي الخيار اقول التحقيق ان البعض المرئي لو تخطط بالاصغر والكبير وحال الباقي كذلك فالعمل بما في المحيط احق وان كان منقحا من الباقي بما ذكره الكرخي احق تدبر العلم عنده تعالى **قوله** وجه الرقيق وهو يستوى فيه المذكور والمؤث بل الواحد والجمع فيشمل العبد والمجارية لان الحكم بينهما سواء كما في الشروح **قوله** لان الوجه هو المقصود في الادنى افاده انه لو راي سائر اعضائه دون الوجه فله الخيار لان رؤية النسخ كالأرؤية كما في المنيع **قوله** والاول هو المردى عن ابي يوسف وهو الصحيح كذا في الشروح ولذا اختاره المصنف في المتن **قوله** وكضرب شاة القنية وفي الظهيرية لا بد من النظر الى ضرعها وسائر جسد لها انتهى في البحر الرائق فلم يحفظ هذا فان ما في عبارات ما يورهم الاختصار على رؤية ضرعها انتهى قال قاضيان في فتاواه ولو كانت شاة قنية لا بد من النظر الى ضرعها مع الرؤية الى جسد لها انتهى اعترض على صاحب البحر الرائق بان الظاهر انه لو اقتصر على رؤية الضرع كفاه كما جزم به غير واحد اقول هذا بناء على اختلاف الرواية فيه او بناء على ان مراد من ذكر رؤية الضرع فقط انه لا يكتفى برؤية جسد لها بل لا بد رؤية ضرعها كما لا يكتفى في شاة اللحم برؤية الجسد بل لا بد من جسد لها منقح به في المنيع وعليه عبارة قاضيان تدبر العلم عنده تعالى **قوله** وظاهر ثوب مطوى غير معلم وعند زفر لا بد من رؤية بالطنه معلما كان او غيره ثم قيل هذا في عرفهم اما في عرفنا فالمراد بالطن لا يسقط خياره لانه استقر اختلاف الباطن والظاهر في الشباب ولذلك قال في المبسوط الجواب على ما قال زفر **قوله** واما اذا كان في بطنه وفي بعض النسخ والاول الصواب لان الواو تنوين وبدونه لا يرتبط قوله موضع علم بما قبله **قوله** فلا بد من رؤية موضع علمه لان المالمية تتفاوت بحسبه كما في الكا في حتى لو لم يختلف قيمته بالعلم وبدونه فلا حاجة الى رؤية العلم كما في الخزانة **قوله** معلما على وزن اسم المفعول من اعلم الثوب اي جعله ذا علم بفتحين وهو قطعة من الثوب يحاط في تنكيده وهو مهجور في زماننا كذا قال المولى سرودي في شرح كلستان الشيخ سعدك **قوله** او رؤية الدهن في الزجاج هذا قول البيهقيفة وقال محمد بن هارون الحسن عند يسقط خياره وهكذا لو راي السمك في دائرة ماء يمكن اخذه من غير اسطيداد وحيلة لا يسقط خياره في الصحيح لانه يرى في الماء اكبر

شاة القنية هي التي تحبس في البيت لاجل النجاس والدم

المعترض صاحب النهر الفائق

لان مع تدخل على المتبوع كثيرا

ما هو في الخارج فلم يحصل المقصود بهذه الرؤية كما في البدائع والبحار لائق وكذا لو راي المبيع في المرأة لا يسقط خياره لانه ما راي عينه بل مثاله كما في التحفة **قوله** وكفى نظره وكيله بالقبض كوكيله بالشراء قاسر المختلف فيه الى المتفق عليه لان رؤية الوكيل بالشراء تسقط الخيار اتفاقا كما رؤية الرسول لا تسقط اتفاقا والمخلاف في الوكيل بالقبض قيد الوكيل بالقبض والشراء لانه لو وكل بالروية مقصودا لا يبيع ولا يقبض رؤيته كروية موكله حتى لو اشترى شيئا لم يره فوكل رجلا برؤيته وقال ان رضيت فخذ لم يحن كما في فصول العبادي وجامع الفصولين وذكر في الذخيرة ان هذا لا يجوز عند ابي يوسف ومحمد واما عند البيهقيفة فان قبل يجوز فله وجه وان قبل لا يجوز فله وجه وذكر في المحيط انه لو وكل رجلا بالنظر الى ما اشترى ولم يره ان رضى يلزم العقد وان لم يرض يفسخه ببيع الوكيل فنقوم نظره مقام الموكل لانه جعل الراي والنظر اليه ببيع كما لو فوض الضيق والاجازة اليه في البيع بشرط الخيار وهكذا في المجتبى ولعل ان ما في الذخيرة من الجواز يجعل على هذا وهو تفويض الراي والنظر اليه ومن عدم الجواز يجعل على افراد النظر وهو المذكور في العبادي ايضا فحصل التوفيق بين الكل تدبر العلم عنده تعالى **قوله** واما اذا قبضه تحقيق لدليل الامام وجواب عن قياس الاماميين قياس القبض مع الرؤية على القبض مستورا ثم الرؤية الا انه لما راجع قول الاعظم اجل دليلهما ولكن صاحب البحر الرائق وان رجع قولهما الا ان عامة الشراح على رجحان قوله **قوله** وسقط خياره اشترى بحسبه الى هذا اذا وجدت هذه الاشياء منه قبل الشراء واما اذا اشترى قبل هذه لا يسقط خياره بها بل يثبت باتفاق الروايات ويمتد الى ان يوجد منه ما يدل على الرضا من قول او فعل في الصحيح كما في التبيين البحر الرائق الا ان عبارة الولوالجية ان هذه الاشياء بمنزلة النظر من البعير وعليه عامة الشروح مطلقا **قوله** فوجده معيبا اي رديا سواء كان التفاوت بالغاميل هذا العيب او لا لان خيار الرؤية لم يسقط بالبلوغ الى هذا العيب فيكون كافي في الرد فلا حاجة الى الانتقال منه الى خيار العيب فلا يكون المراد هنا خيار العيب حتى يكون هذا بخلاف ما سيبي في باب خيار العيب لانه لو اشترى عبدين صفقة واحدة وقبضهما رد العيب فقط **قوله** وبعد اي بعد القبض بان قبضه مستورا اما اذا قبضه مكشورا فبطل خياره كما في بعض شروح الهداية وردة في معراج الدراية بان الخيار يبقى الى ان يوجد ما يبطله واقوه في البناء عليه المحاصل انه اذا استحق بعض المبيع فان كان قبل قبض الكل او البعض تخير مطلقا متعدد او واحدا مثلثا او قيميا وان كان بعد قبض جميعه فلا خيار في الكل الا في قبتي واحد اذا استحق بعضه فانه يخير في خيار العيب اذا اطلع على عيب بالقبض فان كان بعد القبض رد العيب وحده الا في قبتي واحد فيرد الكل وان كان قبله رد الكل وفي خيار الشرط والرؤية يرد الكل قبل القبض وبعد كذا افاده صاحب البحر

قوله ببيع التوكيل جواب لو

اي بلوغ التفاوت

فيه كلام على المولى عري رده

الكفاية وغيره

الرائق يعني يرد المشتري الكل ما لم يصدر منه ما يسقط خيار الشرط والرؤية
كما لا يخفى **قوله** الا اذا لم يعرف المخ وزاد في البحر فهما عن بعض الكتب قبل
آخروهما ان يكون الرؤية السابقة لقصد الشراء حتى لو رآه لا لقصد
الشراء ثم اشتراه فله الخيار ووجه المقدس بان اطلاقات المعبرات
تتأني ذلك **قوله** هذا اذا كانت المدة قريبة وفي الظهيرة ولو رآه
شيئا ثم اشتراه فلا خيار له الا ان يطول المدة او الشهر طويلا وما دونه
قليل ولو تغيرت له الخيار بكل حال ولا يصح في دعوى التغير الا بحجة
الا اذا طالت المدة انتهى وهكذا جعل في البرجندى الشهر طويلا وفي
الصغرى واعتبر الشهر قليلا في حق هذا لانه لا يتغير في مدة الشهر
غالبا وهذا جعل في الفسخ الشهر قليلا **قوله** لما جاز التصرف فيه فلا
يصح بيع ثوب او هبة منه **قوله** بان رد المشتري الثاني اي يشتري
ثوب من العدل اليه اي الى مشتري العدل بالعيب بالقضاء وكذا لو
رده اليه بخيار الرؤية او الشرط كما في فتح القدير **قوله** فهو على خياره
هذا ما ذكره شمس الائمة السرخسي **قوله** وعليه اعتماد القدرى
وصححه قاضيان وقبله ابن الهمام ورج صاحب البحر الرائق ما ذكره شمس
الائمة وفصل بعض تفصيل **قوله** ويبطله مبطل خيار الشرط وقد
مرد ذكره والمبطل المار الذكر تعيب ومضى المدة وتصرف في البيع او
لا يحل الا في الملك او لا يتخذ الا فيه اطلاق المبطل فمثل الكل الا ان
قوله ولا يتوقت اخرج مضى المدة من اللبن وان قوله وما لا يوجب
المختصه بتصرف لا يصح وتصرف يوجب حقا للخيار كبيع المطلق
او بشرط خيار المشتري والرهن والامارة بل تصرف لا يفسخ كالقديس
والاعتاق يوجب حقا لله تعالى فهو داخل في التصرف الذي يوجب حقا
للغير وبه يظهر حسن المقابلة بتصرف لا يوجب حق الغير والله در
المصنف في تنقيح المتن وتخصيصه **قوله** اي سواء كان قبل الرؤية
ومعنى بطلانه قبلها فوجه من صلاحية ان يثبت له الخيار عندها
كذا في الايضاح الاصلاح **قوله** كالبيع بالخيار اي بخيار المبيع وهو
المراد ان لو باعه على ان المشتري بالخيار يبطل الخيار مطلقا صرح به
في الخلاصة وقد سبق التنبيه عليه وأشار بهذا النوع ان دليل الرضا
يبطله بعد الرؤية كصريح الرضا كما صرح به في الشرح **قوله** لان هذا
التصرفات التي لم توجب حقا للغير وهي البيع بالخيار والمساومة الم
وقوله واما التصرفات الأولى اريد به الافراد التي تدخل تحت قوله
وقد مر ذكره من التدبير والاعتاق والبيع المطلق وغيرها واستخرج
الطالب المبتدى تلك الافراد متميزة عما يقابلها هذا من الاجمال
دونه حرط التقاد وعليه ان ياتي بالافراد او لا ولو في الشرح حتى
يظهر حسن هذا التفصيل وبالجملة لا يخلو شرح المصنف كتبنا عن
مثل هذا الخط وقوله لان بعضها لا يقبل الفسخ ناظرا الى افراد النوع
الأول وقوله وبعضها اوجب حق الغير ناظرا الى افراد النوع الثاني

اذا العام اذا قبل بالخيار براديه
ما عدا ذلك الخاص مخرج به في محله
مسألة

فيه كلام على
المصنف
٣

قوله كذا

قوله كذا طلب الشفعة بجامل يره ولقد صرح في المنع وغيره بان طلب
الشفعة والاخذ بها والعرض على البيع دليل الرضا وقد عرفت انفسا
ومن قوله وان رضى قبلها ان الرضا ودليله بطلان الرؤية فظهر ان طلب
الشفعة من قبيل تصرف لا يوجب حقا للغير في انه دليل الرضا الا انه
افزاده بالذكر لانه لم يكن تصرفا في البيع والله در المصنف حيث اثبت
هنا ما اذا ذهبت القيد السابق ولم يكن مخالفا لما سبق منه في مسألة الاخذ
بالشفعة من خيار الشرط لان وضعها فيما كان قبل الرؤية وقوله اي
يبطله بعد الرؤية لا قبلها تفسير لقوله كذا اذا التشبيه بما قبله يقتضي
ان يفسر هكذا نعم اللائق ترك قوله بجامل يره لانه يوهم كون المراد طلبه
ما قبل الرؤية وان كان يدفعه التشبيه تدبر العلم عنده **باب خيار**
العيب الاضافة فيه اضافة الشيء الى سببه وكتمان العيب بعد العلم
بمحرمان قال في المحاظلية اذا باع سلعة مبيعة عليه البيان وان لم يبين
قبل يفسق وترد شها دته قال صدر الشهيد الا نأخذ به انتهى قول
لا يلزم منه عدم الحرمة كما لا يخفى **قوله** ما ينقص ثمنه اطلقه فمثل
ما اذا كان فاحشا او يسيرا كما في السراجية لو هاج قيد بالثمن لانه لو كان
مهرا او بدل الخلع او بدل صلح عن دم الجديس وبفاحش العيب لا ييسر
والفاحش ما يخرج من الجيد الى الوسط ومنه الى الردي هذا اذا لم
يكن كيليا او زنيا اما ما في يره ييسره ايضا مطلقا كما في جامع الفصولين
قوله عند التجار هذا بناء على الغالب في العقار يعتبر نقصان الثمن
بتقديم المقربين ولا مدخل لراى التجار في ذلك او المراد به اهل خبرة
المبيع ولذلك قال شيخ الاسلام خواهر زاده ان ما يعتبر في العيب عرف
الناس فاعرفوه عيبا كان عيبا وما لا فلا ذكره في الذخيرة وغيره والتجار
بضم التاء وتضعيف الجيم جمع تاجرات بصيغة الجمع اشارة الى ان المعتبر
ما هو عيب عند الكل حتى لو اختلفوا فقال بعضهم عيب وقال بعضهم ليس
بعب لم تكن له ان يرد كما في التتارخانية **قوله** ولم يره المشتري اي
لم يعلمه حتى لو نظر المشتري الى العيب ولم يعلم انه عيب ثم علم فله الرد
الا ان يكون جليلا لا يخفى على الناس كالعور ونحوه في لا يرد كما في المحيط
والقنية والبنوازية **قوله** لارضافه للمنفى يعني لو رآه عند البيع
او القبض لا يرد المبيع لانه رضا **قوله** كما مر اي في قوله وان زاد كل
ذراع بدرهم صح في الكل الم **قوله** كالابان اي فرار عن العمل وتوردا
على المولى ولو الى البايع اما لو كان من الظلم فانه يسمى هربا لا اباقا
قاله الثعالبي فعلى هذا الاباق عيب والهروب ليس بعيب كما في الجوهر
الملكه فمثل ما اذا ابق من المولى او من غيره مستأجرا او مستعيرا او
مردعا الامر غاصب الى المولى او غيره ان لم يعرف منزله او لم يقد
على الرجوع اليه اما لو عرف منزله وقوى على الرجوع اليه فهو عيب كما في
المنع واذا بالاباق هنا ابان القن كما هو مقتضى اخر كلامه اما اباق
نحو الثور ففيه ثلثة اقوال عيب مطلقا وليس بعيب اذا ابق الى قرية

فيه كلام على المولى
عمرى راده
٣

مناسبه في الخلاصة تبيل باب العرف
مسألة

البائع وعيب ان دام على ذلك اما المربحان والثالث فلا قال الزا هدى كونه عيبا احسن لان الخلق الراس عيب فهذا اولى **قوله** ولو الى مادون السفر هذا بلا خلاف بين المشايخ ولكن اختلفوا هل يشترط الخروج من البلد ام لا فنقل الاشبه ان البلد ان كان كبيرا كلقاهرة فهو عيب وان كان صغيرا لا يخفى عليه اهله وبيوته لا يكون عيبا كما في البحر الرائق **قوله** والسرقه ولو مادون النصاب حتى لو سرق درهما يكون عيبا وقيل مادون درهم لا يكون عيبا اطلقه فشمّل سرقة من المولى وغيره الا المأكولات فان سرقة من المولى ليس بعيب ومن غيره عيب وان سرق ما يוכל لاجل البيع والاهل فهو عيب سواء كان من المولى وغيره كما في الذخيرة **قوله** وان كان ميتا وحده ان ياكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده كذا في الجامع المحيوي والخاتمة وقال بعض المشايخ مده ان يكون ابن خمس سنين كما في الذخيرة **قوله** فاذا حصل عند البائع في الصغير الخ ذكر في الفوائد الظهيرية وههنا مسألة عجبية وهي ان من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش وتعيّب عنده بعيب اخر ولم يتمكن الرد كان له ان يرجع بنقصان العيب فاذا رجع بالنقصان ثم كبر العبد فللبائع ان يسره ما اعطى للنقصان لزال ذلك العيب بالبلوغ وظاهر كلامه انه تفقّه منه لكنه استدلل عليه بمسئلتين وفصل واحسن وعليه قول المصنف ايضا وهو فان عاده بعد البلوغ يكون عيبا مادنا اي عيبا غير الاول كما لا يخفى **قوله** الاختلاف سببها فان السرقة والبول في الفراش والاباق في حال الصغير لحب اللعب وضعف المثانة وقلة التأمل في عواقب الامور وفي حال الكبر لخبث الباطن فزاراعن العمل وتعمد اعلى المولى وداء في البطن وخبث في الطبيعة ورغبة في المال كما في الشروح **قوله** بناء على انه عيب قديم للمنفى ولو بدّل ما دث بقديم يكون قيدا للمنفى **قوله** وكالجنون اطلقه فشمّل انه عيب ولو كان ساعة وقال بعضهم ان كان اكثر من يوم وليلة فهو عيب وما كان يوما وليلة ومادونه ليس بعيب وقال بعضهم المطبق عيب وغير المطبق ليس بعيب كما في الشروح **قوله** وعاد في يد المشتري قيدا للعود لانه هو الصحيح وان لم يمتد السبب وهو المذكور في المبوط والاصل والجامع الكبير والكافي وشريح الهداية وبداخذ الاسيما ب وقيل لا يشترط المعاودة بل اذا جئ في يد البائع كفي للرد واليه ميل الحلواني وخواجه زاده وهو مختار الفقيه ابن اللث والاول هو الراجح وعليه عامة المشايخ ومختار صدر الشهيد حتى حكوا بخلط ما عداه **قوله** والزنا قال في البرجندى واعلم انه يشترط المعاودة في يد المشتري في جميع العيوب الا في الزنا قيل هذه رواية محمد كذا في الخاتمة انتهى **قوله** فان لداء في البدن والداء عيب **قوله** ويكون الزنا عاده له بان في اكثر من مرتين والتعليل لقوله لان اتباعهن نخل بالخدمة لا يقتضى ان يصير المعاودة في يد المشتري شرطا في حق الغلام لان كونه عادة له يقتضى اتباعهن مطلقا فيخل بالخدمة فيكون عيبا بغير

آباء داخل على المتروك تدبر مسكه

وهو اشتراط المعاودة واتحاد السبب على قول بعضهم وعدم اشتراط طهرها وكفاته وجبانه في يد البائع على قول بعضهم اخر مسكه

الردية وما نفوس الزنا ليس بعيب في حقه ومن ذلك لو وجد المشتري عينا فله الرد كما في البناءة **قوله** والكفر اطلقه فشمّل كفر النصارى واليهود والمجوس كما في البناءة وشمل ما اذا شرط اسلامه او اطلق فظهر كفره ولو كان المشتري ذميا كما في السراج الرواج وينبغي ان لا يكون عيبا في كون المشتري ذميا كما في المقدسي اقول هذا هو الصحيح لان كون الكفر عيبا انما يعقل بان طبع المسلم ينفر الخ وهذا يقتضى ان لو كان المشتري ذميا لا يردّه والكفر ملة واحدة على انه لا نفع للذمي من العبد المسلم فانه يجبر على ثراجه عن ملكه والريق انما يتباع للاستخدام غالبا ولم ار هذا التعميم في كلام غير صاحب السراج تدبر العلم عنده تعا ولو وجد معتزليا او رافضيا قال صاحب البحر الرائق ينبغي ان يكون عيبا كما لكفر لان السيد ينفر عن محبته وربما يخاف منه لان الروافض يستحلون قتلنا انتهى قال في النهر الفائق الرافضى الذي يسب الشيعين داخل في الكفر لانه كفر بذلك انتهى **قوله** فوجده مسلما ولو كان المشتري كافرا لا يردّه لان الاسلام زيادة كما في المنع **قوله** والسعال القديم ظاهره يقتضى ان لا يكون الحادث عيبا ولو كان موجودا حين العقد والحقيق فيه ان ما كان عن داء فهو عيب والا فلا وعليه كلام صاحب البحر الرائق **قوله** والدين المطالب مالا للموخر الى العتق كذا في الذخيرة وغيره واستثنى في القنية فلا يبعد نقصا فان قضى المولى الدين قبل الرد او ابراء الغريم سقط الرد كما في السراج والبرازية **قوله** والشعر والماء في العين ولا خصوصية لهما بل كذا كل مرض في العين كسبيل وعزب وعمش ونحوها كما في المقدسي **قوله** وان ارتفاع خيض بنت سبع عشرة اطلقه الا ان المراد ارتفاعه في اوانه اما ارتفاعه في سن الاياس فلا يكون عيبا بالاتفاق كما في معراج الدراية واد في مدة في ارتفاع الخيض حتى بعد عينا اختلفوا فيه قبل شهر وقيل تسعة اشهر وقيل اربعة اشهر وعشر وقيل شهران وخمسة ايام وعلى الاخير الفتوى وعمل الناس كما في الخلاصة والبرجندى وينبغي ان يعول على الاول كما في فتح القدير ثم معرفة ارتفاع الخيض بقول الامة فيتوجه خصوصية المشتري بها الى البايح فتد اذا انضم اليه نكول البايح سواء كان قبل القبض او بعده هو الصحيح ولا حاجة في الدعوى الى انه ارتفع عن جيل او داء وقيل لا بد من ذكر امدائها وههنا تفصيل في المقدسي والبحر **قوله** فلو حدث عند المشتري سواء كان بعد ظهور العيب القديم او قبله اذ لا فرق بينهما فترجى ذكر امدائها على الاخر نوع قصور كما تنصّر الذكر على امدائها اطلق حدوث العيب عنده فشمّل ما حدث بفعل المشتري او بفعل اجنبى او بافة سبابة او بفعل البايح هكذا ذكر في جامع الفصولين وغيره اشير به الى انه لو كان بفعل البايح لا يمتنع الرد وهو الظاهر ولو كان ظاهرا ككتاب الاطلاق **قوله** بان يقوم المعبر بتمه يوم البيع كما في الاشياء والمقوم لا بد ان يكون اثنان بخبر ان بلفظ الشهادة بحضرة البايح والمشتري والمقوم الاهل

حيث يختلف المولى بالله سلبها بحكم البيع وبانها هذا العيب هذا بعد القبض واما قبله يختلف بالله ما بها هذا العيب الذي يدعيه المشتري في الحال كذا في البناءة مسكه

فيه كلام على المولى عزمي راده والمصنف ٢

وكل حرفة كما في البرازية وذكر في شرح المنظومة ان التقويم في الثليات
 يكفى وفيه واحد فيحتاج الفرق في المقدسي **قوله** رجع بعشر الثمن تصوير
 ان قيمة المبيع سالما مائة درهم ومعينا تسعون فيكون التفاوت بين
 القيمتين عشرا وثمانه مائتان فيرجع بعشر الثمن وذلك عشرون درهما
 وهكذا في غيره **قوله** فقطعه القطع عيب حادث اطلق القطع فتشمل
 قطعه لنفسه او لولاه الكبير او الصغير ولكن لو قطعه للصغير صار ملكا
 بلا تسليم فلا رجوع كما في صورة بيعه كما في التشييف **قوله** ان باعه اطلقه
 فتشمل ما اذا باعه قبل رؤية العيب القديم او بعده كما في فتح القدير وما اذا
 كان لضرورة او لا لما في القينة من انه شري سمكة فوجدها معيبة وغاب
 البايح ولوا تنتظر حضوره فتفسد نشرها وباعها لا يرجع بشئ ولا سبيل
 له لدفع ضرره **قوله** فان خا ط المقطوع الى الخياطة كما تمنع ردة الثوب
 بعيب قديم تمنع الرجوع بثمنه عند استحقاقه فلا شري قيسا فقطعه
 وخا طه ثم برهن يستحق ان القبيص له وقص له لم يرجع المشتري بالثمن
 على باعه لانه استحق بسبب حادث بخلاف ما اذا قطعه ولم يحيط به برهن
 ان القبيص رجع بالثمن وتفصيله في تلخيص الجامع الكبير وشرحه
 الشنبر **قوله** لا ياخذ اى البايح المبيع بسبب هذه الزيادة والاخذ
 انما يكون بالفسخ ودا لا يمكن مع الزيادة لانها غير مبيعة ولا بدونها
 لعدم الانقضاء ولوا سقط المشتري حقه الزيادة لا ياخذ البايح
 لامتناع الرد بحق الشرع وهو الربوا او شبهته والربوا اسم لما يستحق
 بالمعاصرة بلا عوض يقابله كما في المنع وغيره **قوله** للحصول الربوا و
 الاعتراض عليه بان حرمة الربوا بالقدر والجنس وهما مفقودان هنا
 مدفوع بما ذكر في المنع في القول السابق وبما في الخاتمة في فصل الرد بالعيب
 ان الربوا عبارة عن التزام الزيادة لا عوض عن شئ حاصله ان الربوا
 ليس بمخصص عندهم فيما ذكره المعترض **قوله** بعد رؤية عيبه اى بعد
 العلم بالعيب القديم **قوله** او مات العبد اى في يد المشتري لانه
 اذا باعه فاته في يد المشتري الثاني على عيب قديم يرجع على باعه
 بالنقصان وباعه لا يرجع على البايح الاول عندا يحنقه خلافا لما
 كما في الخلاصة وقيد العبد اتفاقا كالموت يراد به المبيع فيتناول هلاك
 المبيع مطلقا فلوا اشتري جارا ما تلا فلم يعلم به حتى سقط فله الرجوع
 بالنقصان كما في القينة **قوله** لا يفعله الضير عا نذا الى المشتري وكذا
 في قوله يفعله **قوله** بخلاف البيع قبل الخياطة الى نقوله قبل الخياطة
 لا يلازم قوله في العبد فاسقاط احدهما يلتمز الكلام ولو قال كما في
 العبد اى في اعتاق العبد علما ان يكون قيدا للمنفى ولم يحنج الى الاسقاط
 تدبر العلم عنده تعا وقوله ولهذا اى ويكون المبيع قاطعا ملكا للمشتري
 الثاني نصا البايح الثاني كما يستبقى ملكه اى ملك المشتري الثاني
 فلم يرجع اى البايح الثاني الى الاول بنقصان العيب القديم **قوله**
 على منافاة الدليل والدليل كون الاصل في الادنى الحرية لكون الناس

التحقيق في الربوا التزام زيادة
 من غير عوض عن شئ

نعل اسقاط الثاني المعنى
 بيع المقطوع وعلى اسقاط
 الاول المعنى بيع العبد
 فيه كلام على
 المصنف
 والرد على ما
 حيث اصل اسقاط
 الاول فقط

كلهم او لا وادم وحوى عليهما السلام ولكن الشرع ضرب الملك بعارض
 الكفر الى غاية العتق الى **قوله** حقيقة ناظر الى التدبير والاستيلاء
 وقوله حكما ناظر الى الاعتاق والدليل على ثبوت اصل الملك مع الاعتاق
 ثبوت الولاء بقا والولاء ببقاء الملك كذا في الكافي **قوله** وان كان بعض
 اى صورة اذ هو ليس بعوض حقيقة لكونه مال المولى فصار كالاعتاق
 على غير مال ولهذا ثبت له الولاء في الوجهين كما في المنع ورجح الاول
 وهو ظاهر الرواية بانه زال عن ملكه ببذل ولو صورة فاشبه البيع فلا
 يرجع كما فيه ولا نذا ليس لعوضه قطعا وحبس العوض كحبس المعوض
 كما في الشرح **قوله** اذا كان بفعل مضمون من المشتري الى قيد به لانه
 لو قتله اجنبى يرجع بنقصانه اذ لم يجب على القاتل الا قيمته معيبا كما في
 الفصول العادية **قوله** او يفعل غير مضمون منه كالاعتاق بجانا او التدبير
 او الاستيلاء **قوله** بان هلك اى باقة سماوية او انتقص او ازيد زيادة
 ما نفع للمدة **قوله** فصار كالمستفيد بالملك عوضا اى صار المشتري
 بقتله كالمستفيد بملك العبد عوضا وهو سلامة نفسه على اعتبار الجسد
 وسلامة المدة للمولى على اعتبار الخطاء فصار كانه اخذ عوضا بآزاء ملكه بالقتل
 كما لو باع واخذ ثمنه كما في المبسوط **قوله** والمبسن قيد بالمبسن لانه لو خرق
 المشتري الثوب بغيب ليس ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان اتفاقا كما في
 الخلاصة **قوله** وعند ما يرجع وبه قال الشافعي واحمد وبه اخذ الطحاوي
 وفي الخلاصة والاختيار وعليه الفتوى وهكذا في الواقعات تظهر ان المصنف
 ترك القول المفتى به في المذهب في المتن والتنبية عليه في الشرح كما لا يخفى
قوله شري نحو بيض يدخل فيه الجوز واللوز والفسق والفندق ونحوها
 الملق البيض واستثنوا بيض النعامة اذا وجد فاسدا بعد الكسر فانه
 يرجع بنقصان العيب لان ما لسته باعتبار العشر وما فيه بخلاف غيره كما في فتح
 القدير **قوله** ويطبخ يدخل فيه الرمان والسفرجل ونحوها **قوله** ووجده
 فاسدا اطلقه فتشمل ما وجده فاسدا قبل كسره وبعده والاخر هو المراد
 وعليه كلامه في الشرح واما لو اطلع على عيبه قبل كسره فانه يرد به مخرج
 في الشرح فاللائق على المصنف ان يقول فكسره ووجده فاسدا اطلق
 وجد ان المبيع ولكن يرا دمجعه لانه لو وجد البعض منه فاسدا لو قليلا مع
 البيع لعدم خلقه عند عادة ولا خيار له ولو كثيرا لم يصح عنده البطالان
 ويصح عندهما في الصحيح بحصته والقبيل الثلاث وما دونها في المائة والكثير
 ما زاد والفاكهة من هذا القبيل كذا في المعراج والنهاية وجعل الفقيه ابن
 الميث الخمسة والستة في المائة من الجوز معفرا لان هذا القدر كالمشاهد
 عند البيع كما في المقدسي **قوله** لان ما لسته باعتبار اللب حتى لو كان
 قليل اللب او اسود اللب يرجع بنقصان العيب كما في البرازية وصرح
 في الذخيرة بانه عيب وليس من باب الفساد فعلى هذا لو بدل قوله فاسدا
 معيبا لكان أولى **قوله** باع مشربة اى قبل علمه بعيبه الملق الشري
 ولكن المراد ما عدا نقلا اما منه فليس كذلك فانه يجعل شيئا اذا رد بعيب

فيه كلام
 على المصنف

لا فرق بين القضاء والرضا فيه كما في الميسر والمخاضة **قوله** متعلق بقوله
 ردة بعدما تعلق به قوله بعيب اراد به دفع ما يرد عليه ان تعلق من في جرمي
 واحد غير جائز عند اهل العربية وجه الدفع ان الاول متعلق بفعل مطلق
 والثاني متعلق به بعد التقيد بالاول فيتعذر المتعلق بالاعتبار وذلك
 ان تدفعه بان يحمل الاول على التسببية والثانية على الملازمة فلا يكون
 كلا الحرفين ح بمعنى واحد فيندفع المخذور وقد سبق نظيره في اول باب
 العاشر **قوله** ردة على بايعه هذا عند البيهقي في يوسف واما عند محمد
 فلا يردده عليه للتناقض حيث اقر بعدم العيب عنده حتى ادعى المشتري
 الثاني العيب القديم وجها في المتن ما ذكر في الشرح مفصلا حاصله ان
 اقراره بالتحقق بعدم يتكذيب الشرع فلا تناقض **قوله** والبايع انكر
 فاقبته المشتري بالبيينة او اقر وابى القبول فقبض عليه كما في الكافي **قوله**
 اقول وينبغي ان يكون الحكم كذلك اذا نكل عن البيين على اقراره بالعيب
 فقبض عليه لانه ليس بدون عما ذكر في الكافي ولم اراه صريحا **قوله** واما
 ان يكون بيينة اطلقه ولكنه مقيد بان لا يكون البيينة على حدوث العيب
 عند المشتري الاول اذ لو قامت على حدوثه عنده فردة عليه فليس للمشتري
 الاول المناصمة مع بايعه اجماعا صرح به في التشيف والمنع **قوله** وفي كل
 منهما اي في قبول المشتري بان ثبت عليه اقراره بالعيب وفي قوله بان
 ثبت عليه وجان العيب القديم او نكل عن البيين **قوله** فله الخصومة
 والرد اي فلم المشتري الاول ذلك اشار به الى ان ليس المراد من قوله
 في المتن رد على بايعه كون الرد عليه ردة على بايعه بل معناه ان له ان
 يجامع الاول ويفعل ما يجب ان يفعل عند قصد الرد **قوله** لكنه صار
 مكذبا شرعا بقضاء القاضي اي لمن يدعي العيب **قوله** لا يبطل حقه
 الخ اي حق المقر لان الشارع كذب به بقضاء القاضي لمن يدعي الاستحقاق
 كذا افاده المحشي الاول الاول وهو الحق من قال انه سلف فقد سهى
قوله هذا اذا ردة المشتري الاشارة الى الفرق بين القضاء والرضا
 في الحكم اشار به الى ان المراد بالمشتري المقبوض وان لم يفهم من المتن
 الخصوص والضمير في قوله ولا فرق بينهما عما نداء الى القضاء والرضا
 ولا حاجة لقوله سواء كان الرد بقضاء او بغيره وان حصل به تأكيد ولو
 قال فلا فرق بين ما كان بقضاء او بغيره كما قال به صاحب العناية لكان
 منقيا **قوله** نسخ من الاصل في حق الكل فلم المشتري الاول ان يردده على
 البايع الاول سواء كان بقضاء او بغيره **قوله** فصار كالرد بخيار
 الرؤية او بخيار الشرط كما لو باع ببيع فيه خيار رؤية او باع المشتري
 الاول من المشتري الثاني بشرط الخيار له فانه اذا نسخ المشتري الثاني
 بحكم الخيار كان للمشتري الاول ان يردده مطلقا كما في فتح القدير حاصله
 ان الفسخ باحد هذين الخيارين لا يتوقف على قضاء كذلك لا يتوقف
 عليه طلب المشتري الاول خيار العيب اذا كان ردة الثاني قبل قبض
 المشتري من البايع الاول **قوله** لا يحدث مثله اي مطلقا وفي مدة

نقل هذا القيد عن الميسر والجامع
 لقاضيهما

كونه في ملك

عبارة الجامع هكذا محمد بن يعقوب عن البيهقي رجل اشترى من رجل عبدا بالدف درهم وقضى الجدة ثم جاء البايع بخاميه في الثمن
 فقال قد كنت وليست لي هذا العبد قال لا يجبر على دفع الثمن حتى يشهد الشهود او يستخلفه فان قال شهودي بالشام قال
 يقال له ادفع الثمن وان شئت استخلفك لك دافع الثمن انتهى ومن كون عبارة هكذا في صاحب الهبات عبارة موافقة لها وتبع
 صاحب الوقاية فيبتعين عطف بقوم على خلف فيعيا رتبها فيكون توجيه سند الشريعة بان عطف بقوم على لم يجبر بوجه توجيه
 الثاني كذلك على ما نص عليه في
 الحاشي وبالجملة ما قاله صاحب
 الدرر من التوجيه هو الوجه
 العلم عنده تعالى

كونه في ملك المشتري الاول الى ردة المشتري الثاني كما في فتح القدير **قوله**
 هو الصحيح وجهه ان ردة الثاني يثبت بالتراضي فيكون كالبيع الجديد في حق
 الاول فتمنع ردة على بايعه **قوله** اذ لو دفعه اي يجبر القاضي وهو المراد
 وعليه السابق والسباق وقوله فينتقض القضاء اي يدفع الثمن وقوله
 صونا لقضائه على الانتقاض اذ صونه عنه لازم **قوله** وان كان له
 شاهد غاب شهوده الظاهر ان وار العطف سقط من قلم الشارع اي
 رغب شهوده وفاعل غاب ظاهرا في مقام الضمير بالنظر الى الشرح او ان
 جملة غاب بدل من جملة كان جئ بالبدل منه لحسن المقابلة واراد بغيبة
 الشهود غيبتهما عن المصر لا عن المجلس لانه لو قال لي بيينة حاضرة امهله
 القاضي الى المجلس الثاني ولو طلب الامهال الى ثلاثة ايام امهله اذ لا ضرر
 فيه على البايع كما في فتح القدير ثم قبول البيينة في مثله بعد الحلف لا خلاف فيه
 واما الخلاف فيما اذا قال لا بيينة لي فخلف فبهم ثم اتى بالبيينة فغاد بالقاضي
 يقبل فيقول البيهقي وعند محمد لا ولم يخط ما عن اي يوسف وفي الخلاصة
 في رواية الحسن عن البيهقي يقبل وقال النسفي في قبولها عن اصحابنا واما
 واطلق التحليف هنا في موضعين ولكنه مقيد بما اذا اقر البايع بقيام العيب
 ولكن انكر قدمه لما سبق **قوله** لانه اي لا انكول حجة في الزام العيب
 يعني هنا النكول حجة في الزام مطلقا **قوله** وقد تكلفوا في توجيهها ذلك
 ان عبارتها دلت بظاهرها ان المشتري اذا اقام بيينة على وجود العيب عند
 البايع يجبر على دفع الثمن وذا فاسد ومن جملة ما وجهها ان فيها يقدر
 شئ هكذا او يقيم المشتري بيينة فيستمر عدم الجبر او يقدر فعل عام مثل
 تحت الغائبان اعني الحلف واقامة البيينة هكذا لم يجبر على دفع الثمن
 حتى يظهر وجه الحكم اي حكم الاجبار بان يحلف او يقيم البيينة او يقول لم يجبر
 ينتظر فان الانتظار يستلزم عدم الاجبار فيكون من قبيل ذكر الالزام و
 ارادة الملزوم وانت خبير بان كلا من هذه التوجيهات ترجيه مجرد الجرد
 اصلاح العبارة وان توجيه المصنف اوجهها حيث اتيه بفتيل نصيح
 الكلام وما يقال من ان التوجيه الاول من قبيل علفتها تبنا وما ياد را
 فحمل قائل وان ارادة معنى الانتظار من عدم الجبر غير متبادر وضعف
 التوجيه الثاني غنى عن البيان والعجب من صاحب العناية انه دفع الفساد
 بان يقول والحق ان الاستشكال انما هو بالنظر الى مفهوم الغاية وهو
 ليس بلازم انتهى اقول قد عرفت في فصل في كتاب البيع ان الغاية عندنا
 من قبيل الاشارة على اننا لو سلمنا ان مفهومها غير معتبر عندنا فانما هو
 في الاستنباط من النصوص واما في الروايات وكلام المستفيين فالمفهوم
 معتبر للمقاتلين العلم عنده تعالى **قوله** وهذه فائدة افادها صاحب
 كشف الكشاش الخ هذه فائدة قد افادها صاحب الكشاش في قوله تعالى ومن
 يستكف عن عبادة الله الآية حيث فصل عليه قوله تعالى فاما الذين امنوا
 الآية واما الذين استكفوا الآية وافاد صاحب الكشاش هنا ما افاد
 صاحب الكشاش ثم شكر الله سبحانه وبالحيلة ان المقدور في مثل هذا مدلول

بعد التحليف اقامة بيينة

فيه كلام على صاحب
 العناية

قد بلغ ما التحقق هنا قلتين
 فالجهد لوليه والصلوة على نبه

وايضاً ورد على هذا الإطلاق شراح معتبرون القهستاني بان التحليف بالماضي لا ينافي في الازمنة الماضية لا في يده ولا في يد غيره حكم ليس له
نظير قريب من ان تكليف بما لا يطاق بل المعنى باع العبد وسلمه حال كونه غير حادث الا باق الى وقت التسليم اقول ومن الله التوفيق
ان التحقيق فيه انه لو كانت دعوى المشتري بانه ابق عند البائع فالتحليف على البائع بالثبات يحلف بانه قد سلمه وما ابق عنده وان كانت
دعواه بانه قد ابق قط واذ كانت دعواه على الإطلاق يحلف بانه قد سلمه وما ابق عنده وما علم انه قد ابق قط وما يحلف البائع
على الثبات في دعواه انه ابق عند

عليه من نحوى الكلام فرعايته في كلام المشايخ غير بعيد فلا يقال ان مثل هذا
ليس من فقههم يقتضى دعوى المشتري العيب حين طلب البائع الثمن اما
رد المبيع باقاة البرهان عليه او دفع الثمن بتحليف البائع فتفصيل الغاية
بقتضى تقدير ما يدل عليه من نحوى الكلام كما لا يخفى العلم عند الملك العلام
قوله ادعى باقا او ادعى الا باق عيبا يطلع عليه الرجال ويمكن حدوثه وقدمه
كما لا باق والبول في الفراش والسرقة والمجنون على المختار واما اذا كان
العيب ظاهرا كما لعور والصمم او عيبا لا يتوقف على عوده عند المشتري
كولادة الجارية او ولدها من الزنا او كونها زانية او المجنون على مختار
الفقيه ابن اللبث لا يكلف باثبات عوده ذلك عند نفسه بل يحلف البائع
ابتداء عند عدم البرهان على وجوده عند البائع والتفصيل هنا في المنهج
والبدائع **قوله** عنده اي المدعى هذا التفسير في بخرة لو كان عنده
من الثمن كما هو الظاهر وما سبب من ان حلف البائع بعدم الا باق فلا ينافي
كونه من الشرح وقيد لقوله لم يأت في ثمن ان من الشرح وقال الصواب
المدعى عليه لم يصيب **قوله** لان القول وان كان قول البائع لكونه منكرا
لكن انكاره انما يعتبر بعد قيام العيب به في يد المشتري لان السلامة اصل
والعيب عارض كذا في العناية ثم اذا اثبت حلف قبل هذا خشو لا طائل
تحت الان قوله لم يحلف البائع حتى يثبت انه ابق عنده يعني عناءه اقول
لا مجال لان يكون خشوا لانه ان كان خشوا يكون بمعلقه وهو قوله بالله
ما ابق قط الخ لانه حال من فاعل حلف او بدونه لا سبيل الى الاول وهو
ظاهر ولا الى الثاني لانه لا يتعلق بالتحليف المنفي فلا بد له من ذكره مبيثا
كما لا يخفى **قوله** مع انه فعل الغير اي ان الا باق فعل الغير وهو العبد
قوله لان البائع يدعى تسليم المبيع سليما الخ يريد به ان التحليف
في الحقيقة هنا استحلاف على فعل نفسه وهو تسليم المبيع سليما يعني
الاستحلاف يرجع الى ذلك التسليم دلالة **قوله** بالله ما ابق قط وهذا
بإطلاقه شامل انه ما ابق عند البائع ولا عند بايع بايعه الى ان ينتهي
لان كلمة قط لعدم السلب في الماضي فان العيب لو وجد عند بايع بايعه
يرده المشتري كما في القنية والبرازية كما في البحر الرائق ولكن يرده على هذا
الإطلاق انه يشمل ما لو ابق عند الغاصب اذا لم يعلم منزل مولاه او لم
يقدر على الرجوع اليه وقد سبق ان الهارب من الظلم لا يسمى ابقا
بل يسمى هاربا وان الهارب ليس بعيب وابقه عن الغاصب ليس الهارب
من الظلم فيكون هاربا لا ابقا فلا يشمل إطلاق تدبر العلم عنده تعالى
وايضاً ورد على هذا الإطلاق شراح النقاية القهستاني بان التحليف
بانه لم يأت في الازمنة الماضية لا في يده ولا في يد غيره حكم ليس له
نظير قريب من تكليف بما لا يطاق بل المعنى باع العبد وسلمه حال كونه
غير حادث الا باق الى وقت التسليم اقول ومن الله التوفيق
قد سبق ان التحقيق في دعوى الا باق ان البائع يحلف على فعل نفسه
وهو تسليم المبيع سليما ولذلك يحلف على الثبات وقد علم يقينا انه

غيره فلم يناسب بل لا يجوز لان
البائع لم يعلم عدم اباق عند الغير
تكليف يحلف انه لم يأت في الازمنة
مصرح به ارباب المتون واصحاب
الشرح من التحليف في دعوى
الا باق على الثبات بناء على تصورهم
المسئلة بان يكون دعوى المشتري
بابا عند البائع كما هو الاكثر ولم
يتعرضوا لكون الدعوى في انه ابق
عند غيره نفيا وثباتا واذ الانسان
تحلفه بعدم العلم به في تلك الدعوى
كما هو الظاهر وقد تعرض له في
المحيط البرهاني ونقل عنه محسن
القول صاحب القنية والمجاري
وعجارت هكذا اشترى عبدان
ثم وجهه ولم يأت عند بايعه
بل ابق عند بايع بايعه فله الرد
انتهى فالظاهر ان التحليف على
عدم العلم لا على الثبات فظهر
ان ما شمله صاحب البحر الرائق
ليس كما ينبغي تدبر العلم عنده
تعالى
حرره العبد
عبد الحلیم

فيه كلام على القهستاني حيث
لم يفصل كيفية الدعوى مثله

لم يأت عند نفسه الى وقت التسليم وابقه عند غيره لم يصح من احد سوى
المدعى لو ادعى به والاصل عدم الا باق كما هو الظاهر فيمنه مطلقا على الثبات
صحيحة تغليباً او بناء على ظنه وهو فيها بار اذ ليس في وجود اباقه في الازمنة
الماضية ما يورث العلم بل الظن بل الشك حتى يمنع ميمنه والاحكام الشرعية
مستتية على الظن واليقين فالتحليف بانه لم يأت في الازمنة الماضية لا في
يده ولا في غيره لا يكون من قبيل تكليف بما لا يطاق كما ظن فظهر وجه ما
اتفق الفقهاء من ان التحليف في دعوى الا باق على الثبات ولم يتعرض احد
منهم انه لو كان الدعوى متضمنة لدعوى اباقه عند غير البائع يحلف بعدم
العلم لا بالثبات تدبر العلم عنده تعالى **قوله** او ماله حق الرد عليك من
دعواه هذه هذا تحليف على الحاصل بالسبب قال الامام فخر الإسلام
رحمه الله تعالى ان الاحوط والانظر لهما ان يحلف على الحاصل وكذا في سائر
الدعوى وهو رواية عن ابن يوسف رحمه الله تعالى ذكره الامام الحصري
وهكذا في الذخيرة رحمه الله تعالى وجه كونه انظر واحوط ان كلا من المحلف به
الاول والثالث يكون فيه ترك النظر للبائع لانه يجوز ان العيب قد كان
الا ان المشتري رضى به او ابراه عنه بخلاف التحليف على الحاصل بالسبب
كذا في تنوير الخميني جامع الكبير **قوله** وقد كان ابق عند غيره اطلقه
فشمّل اباقه عند بايع البائع ومورثه وواهبه والمودع والمستاجر والمستعير
والغاصب لا الى منزل مولاه مع القدرة على الرجوع اليه فالاباق في كل
من هذه الصور عيب كما في الشرح **قوله** واختلفوا على قول الامام كون
المسئلة خلافيه بينه وبينهما ذكر في النوادر وهو اختيار الطحاوي ومن
المشايخ من قال يستحلف بلا خلاف بينهم كابي بكر بن حامد ذكر ابو المعين
النفسي **قوله** وله على ما قال البعض من انه لا يحلف عنده قال في الكافي
هو الامم ورج ابن الهمام عليه الرحمة قول من قال انه يحلف عنده ايضا
بانه لا يرق بين دعوى العيب ودعوى الدين في ان كلا من العيب والدين
عارض فن ادعى باحدا يلزم الجواب على المدعى عليه من غير اشتراط
الاثبات وردة ابن النجيم عليه الرحمة وكذا المقدسي بما في معراج الدرابة
من الفرق بينهما وهو لو شرط اثبات الدين لم يتوصل المدعى الى احيائه
لانه ربما تعذرت عليه بخلاف العيب فانه بما يعرف باثار تعين او يقول
الاطباء او القابلة **قوله** في قدر المبيع قيد به لانه لو كان اختلافاً ما بعد
القبض في اصل المبيع بان جاء المشتري ليرده بخيار العيب فقال
البائع ليس هو المبيع فالقول للبائع كما في العادة اطلق القدر فشمّل
قدرا من حيث الذات ومن حيث العدد فالقول للمشتري في كل منهما بخلاف
القدر من حيث الطول والعرض فالقول فيه للبائع وعامة في الظهيرة
من فضل الاختلافات من البيوع **قوله** جز نفع تخصيص الثمن اي
جعل الثمن حصّة من حصص الشئ اذا جعله حصّة حصّة قال في فتح
القدير ومن اشترى جارية او غيرها من الاعيان وتقابضا فقبض البائع
الثمن والمشتري الجارية فوجد بها المشتري عيبا فجاء ليردها فاعترف

تحليف على الحاصل كونه احوط
في جميع الدعوى مثله

البائع بما يوجب الرد الا انه قال بعثك هذه واخرى معها وانما تستحق
 على رد حصته هذه فقط لا كل الثمن وقال المشتري بعثتها وخذها فارد
 جميع الثمن ولا بينة لاحدهما فالقول قول المشتري انتهى فظهر ان من
 زعم ان التخصيص بالخاء المجعولة وصرف المسئلة عليه لم يصب ولم يوافق
 تصويره قول المصنف بعد التقابض كما لا يخفى **قوله** ولهذا قال اى
 المتصور في تصوير المسئلة وجهه ان احد المبيع المتعدد المقبوض اذ ارد
 بخيار العيب يسترد حصته من الثمن **قوله** فالقول للمشتري اى
 مع اليقين واذا اقام المشتري بينة على ما ادعاه مع قول قوله تقبل
 لان البينة تقبل لاسقاط اليقين عن القابض كالودع يدعى الرد والهالك
 ويبرهن يقبل وان كان القول له كذا في الذخيرة من باب الصرف **قوله**
 كما في الغصب اى اذا ادعى المخصوب منه انه غصبه هذا مع اخر فانكر
 الغاصب فالقول قوله **قوله** اشترى عبدان اراد بهما شيئين افرد
 احدهما بالانتفاع واما اذا لم يكن كذلك ولو عادة كزوج الخنف ومصر على
 الباب فليس له ان يرد العيب خاصة ولو قبضها بل يردّها او يمسكها
 لانها في المعنى كشئ واحد كما في المبسوط وذكر في الفوائد الظهيرية وايضا
 اكروما في انه لو اشترى ثوبين الف احداهما الاخر بحيث لا يجعل بدونه
 لا يملك رد العيب وحده ولو قبضها **قوله** رد العيب فقط اى بحصته
 من الثمن غير معيب لانه داخل في البيع سليما عن العيب ذكره في شرح
 الطحاوى **قوله** قبل هذا اذا كان في دعاء واحد الخ قال به الفقيه ابو
 جعفر وكان يفتى به وبزعمه انه رواية عن اصحابنا ذكره في الذخيرة
 وما عليه اطلاق المتن مختارا لمام السرخسى وقد قال الفقيه ابو
 الليث ان تأويل الفقيه انما يصح على قول محمد واحدى الروايتين
 عن ابي يوسف لا على قول ابي حنيفة وقال ابن الهمام هذا اذا كانت
 المعيب من جنس كالبحيرى والباقي من جنس كالصعيدى اما اذا كان
 الكل من جنس واحد فيرد الكل او يأخذه **قوله** واما اذا كان قبل القبض
 اى اذا كان استحقاق القبض قبله هذا يقتضى ان يقدم قوله بعد
 القبض على قوله بخير كما هو الظاهر **قوله** وفي الثوب اراد به
 القبي فيشمل العبد والدار كما في النهاية وينبغي ان يكون الارض
 كالدار كما في البحر الرائق ولو استحق بناء الدار قبل القبض بخير المشتري
 بين اخذ العرصة بحصتها من الثمن او تركها وبعد القبض باخذ العرصة
 بحصتها منه والاخير والشجر كالبنا ولو احترقا او قلعهما ظالم قبل
 القبض اخذ العرصة او العرض بجميع الثمن او ترك ولا يأخذها بالحصه
 بخلاف الاستحقاق كما في الجامع الفصولين **قوله** اشترى جارية
 ولم يتبرأ من عيوبها الخ هذه المسئلة قد سبقت في اول الباب مع نوع
 تفصيل ثم لم يذكر هنا فهي تكرار محض **قوله** اما اذا قضى على البائع
 بالرد اقول تصوير القضاء بالرد عليه ينبغي ان يكون هكذا نصب
 القاضى وكلاهما عن الغائب فسمع دعوى مدعى العيب فان ثبت

في كلام علي غير واحد
 من الناطقين هنا

في صورة شراء الارض
 مع الاشجار
 في صورة شراء
 الدار مع البناء
 مع

المشتري الشراء والعيب وطلب الوكيل التحليف بانه ما رضى به او ابراه
 عنه فحلف ففقد القاضى بالرد على البائع ثم وضعه عند الوكيل المخبول عدى
 ارعده غيره ويدل عليه ما سبق من الخاتمة في خيار الشرط من ان القاضى
 ينصب خصما عن عليه الخيار ليرده عليه **قوله** مداواة العيب مبتدأ
 خبره قوله رضا والاصل فيه ان المشتري اذا تصرف في المبيع بعد العلم
 بالعيب تصرف الملاك بطل حقه في الرد لانه دليل الرضا بالعيب وذلك
 كالمداواة الخ اطلاق المداواة ولكن المراد مداواة عيب وجده المشتري
 فيه اما مداواة عيب قد برى منه البائع فانه لا يمنع رده كما في الولوالجية
قوله واستخدمه اطلاقه فشمّل انه لو استخدمه بعد العلم بالعيب
 ولو مرة سقط الرد لان الاستخدام للاختيار لم يشترع لاجل خيار
 العيب بخلاف خيار الشرط كما في فتح القدير وكره في المبسوط ان الاستخدام
 بعد العلم بالعيب لا يكون رضا استحسانا لان الناس يتوسعون فيه
 ونقل في البرازية عن السرخسى الصحيح ان الاستخدام رضا بالعيب
 في المرة الثانية الا اذا كان في نوع اخر وعليه كلام الكافي وجهه ان
 الاستخدام مرة لا يختص بالملك كما في الذخيرة وفي الصغرى الاستخدام
 مرة واحدة لا يكون رضا الا اذا كان على كره من العبد بان يكون ما امره
 به فوق العادة فكذلك يكون رضا كما في الذخيرة **قوله** ولو كان ركوبه
 للرد لا يكون رضا ولو ركبه ليرده فخرج عن البينة فركبه جانيا فله الرد
 كما في جامع الفصولين وكلام صاحب الخلاصة على ان الركوب للرد لم يكن
 رضا اذا لم يجد بدا من الركوب حتى لو وجد بدا منه يكون رضا واخياره
 في الذخيرة **قوله** واذا عدم الضرورة بان لم يكن المشتري عاجزا عن
 المشى ونساق ذلك او يقاد وكان العلف في العدلين وركب عليها
 يكون رضا كما في الخاتمة **قوله** قطع المقبوض قيد بالقبض لانه لو قطع
 عند البائع او قبله للزنى عنده فأت عند المشتري به ربح بالنقص عند
 ابي حنيفة ايضا كما لو باعه مريضا فأت عنده كما في المقدسى **قوله** بسبب
 كان عند البائع وهو السرقة او قتل نفس او قتل نفسه او قطع طريق **قوله**
 واخذ ثمنهما اى ثمن المقتول والمقتول ما قاله المصنف ما في عامة شرح
 الجامع الصغير وبعض روايات المبسوط واما في جامع الترمذى و
 رواية عن المبسوط وفي شرح الطحاوى للاسيما في انه لو قطعت يده
 بعد القبض الى اخر الصورة ان شاء رضى بالبعد الا قطع ورجع بنصف
 الثمن وان شاء رده ورجع بجميع الثمن كما في فتح القدير ولو مات العبد
 ولو خفف انفسه قبل الرد لا يرجع الا بنصف الثمن عنده وبالنقصان
 عندهما كما في المقدسى **قوله** ولم يعلم به الا عند الشراء ولا عند
 القبض اما لو علم به عند احدهما كان رضا ولا يرجع بشئ **قوله** فيضان
 الوجود الى السبب السابق فينتقض قبضه كما لو استحقه مستحق او
 هلك في يد البائع كما في المنبع اقول ومن الله التوفيق ان قولها هو الراجح
 في صورة القطع وقوله هو الراجح في صورة القتل لان القطع لم يناف

في صورة شراء الارض

في صورة شراء الدار مع البناء

قوله الصحيح ان الخ يظهر منه ان
 الاستحسان في هذه المسئلة يخرج
 وذا من جملة النوازل وسيجي
 تفصيله في مسائل شتى مثله

المالية وهو الظل والقتل بيا فيها لان يستحق القتل لقيمة له اذ القيمة عبارة
 عن الغرة وغرة الاشياء باعتبار تمولها وادوارها الاقامة المصالح
 ومتى يستحق العبد القتل بغتة القيمة كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله**
 باع بشرط البراءة اي براءة البايع عن الدعوى والرد عليه من كل عيب
 في المبيع حيوانا كان او غيره كما في المنيع **قوله** ويدخل فيه اي في هذا البراء
 الظاهر ان يقال في هذه البراءة وتذكير الضير لعدم اعتداد بقاء المصدر
 وايضا يدخل في البراءة ما عليه البايع وما لم يعلمه وما وقف عليه المشتري
 وما لم يقف عليه وسواء سبي جنس العيوب او لم يستهشأ رايه او لم يشتر
 كما في المنيع ولكن اجعوا على انه لو قال من كل عيب به لا يبرأ عن الحادث لانه
 لما قال به اقتصر على الموجود وكذا اذا خفى ضربا من العيوب مع التخصيص
 كما في الذخيرة وشرح الطحاوي **قوله** فوجد زبده عيبا اي عيبا محدثا
 مثله وهو المراد **قوله** لظهور انه لا يخلو الخ ولكون الاخبار بنفي كل عيب
 اخبارا بما هو مجهول لانه ما لا يوقف عليه فتبين القاضي الخ **قوله** للاحاطة
 العلم به ولم يتبين بكذبه فيما اقرب به لجواز ان يحدث العور او الشلل
 بعد اقراره **قوله** بان قال اي زبدين ساومه بشر ليس به اي بالغلام
 اصبح زائدة ثم وجد به اصبحا زائدة بهذا العيب على بكر البايع واقام البايع
 بينة انه قال للسائم اشتريه فانه ليس به اصبح زائدة كان لزيد المشتري
 ان يردّه على البايع لاننا نتيقن بكونه كاذبا ولا حكم للاقرار الكاذب بيقين
 كما في تنوير تلخيص المجامع الكبير **قوله** لان الموجود من البايع الثاني
 المسكوت وذلك انما يدل على رضاه به لا اقراره به وبينهما فرق وذلك
 لان الرضا بعيب اخبر به البايع الاول لا يدل على ثبوت العيب فلا يكون
 حجة على المشتري الاول بخلاف اقراره به لان اقرار الانسان حجة في
 حقه كما في تنوير تلخيص المجامع **قوله** ولم يوجد بل الموجود فيه ان المشتري
 كانه يجانا او دبره او استولده وفي اكل رجب بنقصان العيب وقد سبق
 فكذا في هذا **قوله** لان الامين لا ينتصب خصما اراد بالامين هنا اعم
 من الامام وامنه لان الامام في الحقيقة امين الغنائم ووجه عد
 انتصاب كل منهما خصما في ذلك لان بيع الغنيمة منها حكم والحكم لا يصلح
 خصما فيما حكم به والتفصيل في التنوير **قوله** بل الامام ينصب له خصما
 المطلق المخصم فمثل انه ينصب اما ذلك الامام الذي باعها او غيره
قوله ولا يخلف اي الخصم لان فائدته التناول وهو اقرار تقديره
 ولو اقر بالعيب صريحا لم يعتبر بل ينعزل باقراره عن كونه خصما في دعوى
 الرد بالعيب فلا يبرء عليه **قوله** اي ان نقص الثمن الاخر اي الثمن الثاني
قوله من اربعة الاخماس التي هي حق الغانمين يعطى من بيت مال الخراج
 الذي هو حق الغانمين وان كان من الخمس الذي هو حق الفقير يعطى
 من بيت مال الزكاة هو حق الفقير ومثل ذلك اذا كان المبيع من الغنيمة
 حرا او مستحقا فان كان من الاربعة الاخماس يعطى العوض من بيت
 مال الخراج وان كان من الخمس يعطى من بيت مال الزكاة كما في التنوير

بعض ما ذكر ما خذ من الذخيرة
 ٣

لان حرق الاصل لا يقتضي وجود
 العيب في الحال كما في تنوير تلخيص
 المجامع الكبير

كون السكوت رضا لا اقرارا

سبق تفصيله من هذه الحاشية
 في فصل الجزية

باب البيع الفاسد لما فرغ من بيان البيع الصحيح بنوعيه اللازم وغير
 اللازم شرع في بيان البيع الفاسد تحقيقا للمقابلة وهذا القدر يكفي
 في تلقيب هذا الباب بالبيع الفاسد وايضا بوجوب معنى الفساد في جميع ما
 في هذا الباب اذ الفاسد فاسد في الوصف والباطل فاسد في الاصل والوصف
 والمكروه فاسد في وصف الكمال والموقوف فاسد لزوم الوصف فيكون فاسد
 الوصف موجودا في الجميع فنسبة الباطل الى الفاسد كنسبة الانسان الى
 الحيوان فالفاسد اعم من الباطل فلهذا حسن التلقيب به وهو ان الوجهان
 اوجه من توجيه المصنف كما لا يخفى **قوله** والباطل ما لا يبيع اصلا ووصفا
 اقول المذكور في عامة كتب الاصول ان الباطل هو الذي لم يكن مشروعاً
 لا باصله ولا بوصفه والفاسد ما كان مشروعاً باصله لا بوصفه بمعنى
 انه لو خلى الاصل عن الوصف لكان مشروعاً واقفاً به بالوصف المنهي عنه
 منعه عنه والاصل راجع على الوصف ولذلك لم يوجب فساداً به بنفي المنهي
 عنه مشروعاً باصله وبه يختلف الحكم بين الفاسد والباطل فظهر ان المراد
 بالمشروعية الجواز والصحة ومن سلب صحة الاصل ومشروعية باصله
 وصفه الغير المشروع فلا يجد فرقاً بين الفاسد والباطل وهذا ليس بمذهبنا
 تدبر العلم عنده تعالى **قوله** بطل بيع ما ليس بمال قدم بيان البيع الباطل
 على الفاسد بناء على انه اقل والعرب ابداً تقدم في الذكر الاقل من كل
 مقترنين ومن ذلك التغليب في القدرين والعربين صرح به ابن عطية في تفسير
 قوله تعالى لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها وعلى ان بطلان البيع
 غاية في كونه خلاف الاصل اذ الاصل في البيع الصحة والنفس تنشق الى
 ذكر خلاف الاصل **قوله** كالدم اي الدم المسفوح اما بيع الكبد والطحال
 فانه جائز وصورة الريح مثلاً رجل ملا القرية بالريح وسدّها فباعها
 بالبيع باطل **قوله** والمخراطة لعله وهكذا وقع الاطلاق في عامة الكتب
 ولكن ذكر في منية المفتي والقنادي الصغرى اذ باع الحربي ولده من مسلم
 في دار الحرب عن الامام انه يجوز ولا يجبر على الرد وعن ابن يوسف انه
 يجبر على الرد اذا حاصم الحربي اما اذا دخل دارنا بامان مع ولده فباع الولد
 لا يجوز في الروايات كلها **قوله** والميتة اراد بها ما سوى السمك والجراد
 وقوله الميتة مشددة صفة الميتة المخففة يراد بالثانية الصفة واللام
 فيها الموصول وقوله خفف انما هو محمول الصفة والموقوفة اي المضمومة
 بالخشبة حتى ماتت **قوله** ومنه حق التعلّي وهو متعلق بهواء الساحة وهو
 ليس بمال غير ان لصاحبها لعلو حق المقام على سقف السفلى كذا في الفصول
 العمادية **قوله** وهو جبل الجبله بفتح الحاء والباء وقد تسكن نتاج النجاج
 وهو بيع الدواب والناس كما في تلخيص النهاية وكر في المبسوط والبايع
 الجبله بكسر الباء هي الجبل وفي الصحاح كسر الباء خطأ والمراد ما سيولده
 والآن ليست بمال له **قوله** وبيع امة الخ الظاهر انه معطوف على قوله
 بيع ما ليس بمال وعطف قوله ومتروكة التسمية على قوله امة وانما افرد
 بالذكر مع الاول من قبيل بيع المحدث والثاني من قبيل بيع الميتة لان

فيه كلام على صاحب
 البحر الرائق

والواو في قوله والميتة بتشديد
 التاء على ما وجد في اكثر النسخ مشح
 لا متن

وعلمها ما نزل في النظر وهي صفة
 بعد هذا القيد

المشار إليه في قول العامة بعت هذه الامة مال موجود وانما المعلوم المستحق
والاعتبار في مختلف الجنس الى التسمية لا الاشارة به بعد من قبل المعلوم
لا مطلقا ولا ان يكون متروكة التسمية ميتة مجتهد فيه فباعته مال مال
وباعتبار ليس بمال فاسبب الايراد عن بين المتفق عليه ان العقد بانها
امة مع انه عبد صحيح عند زفر ولكن المشتري يتخير وهكذا صورة العكس
فظهر انه مختلف فيه ايضا فاسبب الايراد ايضا وشار بهذه المسئلة
الى ان الذكر والانثى من بني آدم جنسان كما قال به اهل الحق وهو الحق خلافا
للفلاسفة لان اختلاف الحقائق يعرف باختلاف الخواص لا باصل المادة
فالاعتبار الى اصل المادة يقتضي كون الفرس والانسان جنسا واحدا لا اتحاد
مادتهما وهو الطبيعة كما في المنبع والى ان بيع البهيمة على انه ذكر وهي انثى
او بالعكس يصح اتفاقا لكن المشتري بالخيار لغوات الوصف المرغوب فيه
كما في البرجندى وغيره **قوله** انه امة لو انشئ الضيق باعتبار الجنس كما فعل
في عكسه لكان احسن لان كلاما من التذكير والتأنيث باعتبار الجنس مستفيض
من غير فرق وعليه قول ابن الحاجب في الكافية المبنى وهي المخرجات **قوله**
والثقوم انما يثبت باحاطة الانتفاع به شرعا كما لمنفعة بالسكنى والاستخدام
وعدم كون حبة ما الاصح به فزاده ايضا كما في كشف الكبير **قوله** فان
قبل ينبغي الى وجه ورود هذا السؤال مع جوابه ان بيع متروكة التسمية
عاما لما عد من البيوع الباطلة مع ان الشافعي قد جوزه ولم يعد من قبيل
الفاصد فضلا عن الباطل وكان يرى انه من قبيل مجتهد فيه فن شانه تنفيذ
البيع فيه بقضاء القاضي اراد في جوابه بيان ان ما ذهب اليه الشافعي خطأ
محض لما انه امتها في مقابلة النص وذا لا يقبل التنفيذ اصلا والمسئلة
تفصيلها في كتاب القضاء به **قوله** ولا مساع للاجتهاد وفي بعض النسخ
ولا امتناع الاجتهاد وهو تحريف بين كما لا يخفى **قوله** والمدبر اراد به
المدبر المطلق لا المقتد فان بيعه يصح بالاتفاق **قوله** بانزكا مترا بطل
كما ترى او ان كتاب البيع **قوله** لانه اي الثمن لا يفيد الحكم الى الانتقاد
في طرف البيع الموقوف وقوله فكذلك التبع بفتح التاء الفرقانية اراد به الثمن
وقوله فاذا لم يوجد ذلك اي تملك مال اخر لا يقتب اي الثمن في الذمة
فلا يثبت فيه الملك اي في الثمن **قوله** وان قولت بعين اراد بالعين
ما يقابل الثمن خلقة وهو ما يتعين بالتعيين فبدخل فيه ما يكال وبعده
ويوزن ما عدا الموزون الثمن الملقى في بيع غير متقوم بواحد منها فاسد
لا باطل كبيعته بالشوب لانها تتعين بالاشارة في البيع بخلاف الثمن
الملقى فانه لا يتعين فيه ولو اشير اليه صرح به صاحب التشنيف في
قاعدة كلية ذكرها في صدر كتاب البيع ومن هذا يظهر حسن تبديل
عبارة الهداية الدين بالثمن فان الكيل والمحدد والموزون مما يقبل
كونه دين في الذمة فهوهم ان بيع نحو الخمر بواحد منها باطل كبيعته بالثمن
وليس كذلك وحسن مصلحة التقابل بين الدين والعين بعد السلامة
عن ايهام خلاقي المقصود كما لا يخفى واد تقابلهما بعين معين حتى لو

فيه كلام على المولى
عزى زاده
٢

الذكر والانثى جنسان من بني
آدم عند اهل الحق
٣

فيه كلام على
البرجندى
٢

فيه كلام على المولى
عزى زاده
٢

كان العين غير معين فاعقدا بطل في شرح الرشيدى لاصول بخلاف الاسلام
قوله وبطل ايضا بيع قن ضم الى قراى بان جعلها في الجباب واحد ولم يكرر
الايجاب وقد شرط في قبول العقد في كل منهما قبول عقد في الاخر وفي الحقائق
البيع بين العبد ومعتق البعض كالجوع بين العبد والحر لان كتابة معتق البعض
لا يقبل الفسخ وان عجز عن السعاية انتهى **قوله** وان سمي ثمن كل هذا
بناء على قول البيهقيفة واما عند ما فلو سمي ثمن كل منهما بازا البيع في القن
والذكية كما هو المذكور في الهداية ولكن النسخة حكى عن ابن يوسف ورايين
في رواية يوافق امامه وفي رواية يوافق مجدا وبطلان البيع في القن مع الحر
والميتة مع الذكية مذكور في الهداية ايضا والمذكور في المبسوط ومنظومة
النسخة فساد وانتهى خبره لانه لا شك ان لفظا لفساد مستعار عن البطلان
في حق الحر والميتة كما في المنيع اقول ينبغي ان يكون العقد فاسدا في حق القن
والذكية اذا سمي ثمن كل وعليه كلام الامام السرخسي في اصول الفقه حيث
قال لم ينقصد العقد صحيحا والمتبادر مقابلة الصحيح بالفاصد لا اليا بطل
اذ لو كان المراد بنفي الصحة البطلان لقال لم ينقصد في القن اصلا تدبر العلم
عنده تعالى **قوله** لقبول البيع اي لقبول المال المبيع وقوله يبطل للبيع
غير مبتدأ وهو جعل غير المال وجهه ان البيع يبطل بالشرط الفاسد ولم
يذكر وجه قولهما في صحة العقد عند تسمية ثمن كل وحقيقة الكلام فيه يرجع
الى الخلاف في تعدد الصفقة واتحادها فعند البيهقيفة انما يتعدد بتكرار لفظ
البيع وتقسيم الثمن وعندها تعدد بتفصيل الثمن صرح به في المنيع مفسلا
وقد سبق ان الفتوى على قولهما فيظهر منه ان المصنف ترك القول المقتضى
كما لا يخفى **قوله** ومع بيع قن ضم الى المدبر الى اطلاقه فمثل انه سمي لكل
واحد ثمنا او لم يسم لان هذا بيع بالحصص بقاء وقوله او قن غيره عطف على
قوله مدبر وقوله وملك عطف على قوله قن في بيع قن ففوق نفسه وملك
نفسه مع البيع لانه بيع بحصة من الثمن بقاء ولهذا لا يشترط بيان ثمن كل
واحد منهما ايضا كما في المنيع وكذا الوقف من قبيل المدبر هو الصحيح كما في الكافي
واشار بكونه صحيحا ان عدم الصحة في الملك رواية وهو قول زفر ايضا
وقد ائق به شيخ مشايخ الاسلام في ديار الرود المولى ابو السعد جامع
اشتات العلوم عليه رحمة ربه الودود واعترض عليه القاضي بحسب اكر
انا طولي الشهير بمعلولى ميربانة مخالف للصحيح والمنقول الصريح بوجوبه
جمع من المولى منهم ابن العربي والقاضي برون وغيرهم وكتبت فيه
رسائل منها ما كتبه المقدسى حيث اطلب الكلام في رد فتواه وبعضهم
وانقوا المقتضى وابن النجيم من جملة الموافقين في الاقتناء ولكن صرح با
الابراء والاعتراض عليه في شرحه البحر الرائق ومحصل ما تمسك به
واستند اليه المقتضى انه فرق بين وقف حكم بمحمته ولزومه ووقف
لم يحكم بذلك فالاول من قبيل الحر فيفسر الفساد للملك المضموم
والثاني من قبيل المدبر فيكون مجتهدا فيه وما في الكافي مجول على الثاني
اقول يرى هذا الفرق حقا لان المدبر كما لم يخرج عن الرق بالكلية وبذلك

فيه كلام على
المصنف
٢

كان محل البيع يندخل ابتداء كذلك الوقف الغير المسجل لم يخرج عن الملكية
لانه مختلف فيه في المذهب بخلاف المسجل فانه لم يبق فيه الملكية اصلا فيكون
كالخبر معظم ما اعترضوا عليه ما في الثانية وغيرها ان الوقف يقبل البيع اما بشرط
الاستبدال وهو صحيح على ان يوسف المفتي به او بضعف غلته كما هو قولهما او
بورود الغصب عليه ولا يمكن انتزاعه فللناظر بيعه او بقضاء قاض حنبلي
بيعه فان عنده يجوز بيع الوقف ويشترى ببدله ما هو خير منه فكيف يجعل
الوقف كالحرة مع وجود هذه الاسباب المجوزة لبيعه اقول ومن الله التوفيق
قد عرفت ان ما فرق به المفتي حسن وما ابنى عليه من الجواب احسن والله
وَرَه شكر الله تعالى سعيه فالابراء الاول مدفع بان يقال الاصل في الوقف
عدم جواز البيع لجوازه هنا ناش من شرط الرافق الاستبدال في طلب
الوقف فشروطه كالنقص فيجعل به والثاني مدفع بان جواز بيعه في ذلك لفروية
خروا الهلاك بالكلية والثالث مدفع بانه لو رفع الى حنفى قضاء حنبلي انما يحكم
بمقتضى مذهبه اذ الحكم في زماننا مقلدون فلا يكون له رأى فيه وقد ولى
ليحكم بمذهبه بل بالقول القوي فيه فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم وقد
افتي بالمنع شيخوخ مشايخ الاسلام في الدولة العثمانية صونا للمذهب عن
الهدم فظهر ان القول ما قاله المفتي كالا يخفى العلم عنده **قوله** فتم
الى مدبر والمكاتب وام الولد كالمدير كما في المقدسى بقى ان تقويم المدير وام
الولد باعتبار المضموم اليهما ما هو حتى يتعين حسنة المضموم من ثمنهما و
قد صرح في السراج الوهاج هنا ان قيمة المدير ثلثا قيمة قنا على الاصح عليه
الفتوى انتهى وقد تقدم في بابها ان قيمته نصف قيمته لو كان قنا وبه يفتى
وان قيمة ام الولد ثلث قيمتها قنة والافتاء بالنصف منقول في الفتاوى
المسخرى وصريح به في البناءية وفتح القدير هنا اقول اذا صح في المسئلة
قولان فالقاضي والمفتي بالخيار بايهما شاء **قوله** وبيع لا يميز له
الاعطاف على قوله بيع فنضم الى حرق فيكون مسائل البيع الباطل كما هو للظاهر
ولكن في هذا الاعطاف نوع تعقيد لان قوله وبيع فنضم الى حرق من المتن لا محالة
وهو معطوف على بطل المقتدر في وبيع فنضم الى حرق الفاضل به لزم ان يصح
بذكر العامل لدفع احتمال ان يعطف على الاقرب مع انه غير جائز هذا وكثيرا
ما يوجد في عبارته خرازة عند الحاق المسائل لا يخفى على من تدرب **قوله**
وحكمه اى حكم البيع الباطل الى ذكركم آخره في الفتوى المسخرى وهو انه
اذا اختلف في الصحة والبطلان فالقول لمن يدعى البطلان لانه منكر للعقد
واذا اختلف في الصحة والفساد فالمختار ان القول لمن يدعى الصحة انتهى
قوله لم يضمن لان المقبوض امانة عنده وهذا رواية الحسن عن ابي حنيفة
واختارها احمد الطواريسي وعند بعض المشايخ كشمس الائمة السرخسي
وغيره الضمان بالمثل او بالقيمة وقبل الاول قوله والثاني قولهما كما في فتح
القدير والصحيح هو الضمان كما في القنية **قوله** وهو ان يسمى لثن سواء كان
من جهة البايع او من جهة المشتري وقد سبق تحقيقه في باب خيار الشرط
وقوله نص عليه اى على حكم المقبوض على سوم الشراء ذلك **قوله** ونفسه

الوقف بعد ما شرطه لا يحتمل
البيع وهذا هو الصحيح وعليه
الفتوى من ابن همام وانت خبير
اذا حكم بلزومه ورواى الملك عنه
لا حذيف يحتمل صحة بيعه ملك

ايضا بيع عرض بالخيار او بالخبر ما لا غير متقوم يقدره لان بيع ما سواها من الاشياء
الحرمة كالسكر ونقيع الزبيب والمنصف جائز عنده خلافا لهما كما في البدايع
ثم فساد البيع انما هو في العرض واما في الخبر فهو باطل حتى لا يملك عين الخمر
ولا قيمتها كما في البرجندى **قوله** وفسد بيع سبك لم يصدر صدر عن المشايخ
بعنوان لم يجوز بيع سبك لم يصدر وعدم الجواز يشمل البطلان والفساد وحكم
صدرا لشرعية بان بيعه بالثن المطلق باطل وبالعرض فاسد وظاهر كلام
المنصف ان بيعه فاسد في كلا نوعيه وقد صرح في القنية نقلا عن سير سركندى
بأبيع السبك في الماء باطل قطعاً اقول الظاهر ان بيعه في نوعى هذه الصورة
باطل قطعاً وفي صورة اوصيد والحق الخ فاسد قطعاً لانه ملوك ح كفى في تسليمه
عسر **قوله** واما اذا كان له ولد هكذا في الشيخ والظاهر ذكر كما هو مقتضى
قوله بطين شه ثم يردح اليه ولان وجان وكوه بكفى ولا حاجة الى ان يكون
له ولد عند البايع كالا يخفى **قوله** وبعده اى بعد الاخذ بملوك الا انه
لما ارسله كان غير مقدور التسليم فيكون الفساد في هذه الصورة بمعناه
ثم لو قد على التسليم لا يعود العقد الى الجواز عند مشايخ بلح وعلى قول
الكرخي يعود وكذا عن العلماوى وبالأول اخذ جماعة مشايخنا وقالوا يحتاج
الى تجديد عقد وهكذا ذكر شيخ الاسلام كما في المنبع نقلا عن الذخيرة وغيرها
قوله وفسد ايضا بيع الجمل اى المجلول في بطن امه وصريح في فتح القدير بان
بيعه باطل وهكذا في المنبع والتشنيف والبرجندى حتى قال ولعله انتفاخ
وهذا البيع باطل لانه مشكوك الوجود او معدوم انتهى وفي السراج الوهاج
الجمل وزادت امه قبل الافتراق وسلم لا يعود صحيحاً وكذا هبة وكاتبه **قوله**
للغور بفحيتين الخطر وهو ما فيه تردد بين ان يكون وبين ان لا يكون
كنا نشره الازهرى فقوله لاحتمال كونه انتفاخا بدل من قوله للغور **قوله**
وصوفى على ظهن الغنم وفي السراج لو سلم الصوف واللبن بعد العقد لم يجوز
ايضا ولا ينقلب صحيحاً انتهى **قوله** ذكر القطع او لا لان موضع القطع
غير متعين فيقع النزاع فلم يبق مقدور التسليم كما في المنبع **قوله** الا
بشر لم يوجب العقد والمواد ضرر في غير المبيع صرح به في المنبع وغيره
لم يوجب العقد غير مشروع فيفسد بلزوم وقال الشيخ جلال الدين رحمه الله
تعالى وفي الفوائد العقد مشروع والضرر غير مشروع فالعقد الذي فيه
ضرر لا يكون مشروعاً ولا يلزم المجابة لانه ليس فيه تفويت باستهلاك
المال انتهى **قوله** فيمكن اى البايع من الرجوع والابرض به وقوله ويتحقق
رفع في عامة الشروح بالقاء هكذا فيتحقق النزاع فيمنع التسليم والتسليم
فلها فسد العقد وقوله وبهذا التقرير وهو قوله اذا لا يمكن التسليم
الا بضر لم يوجب العقد الخ **قوله** والمراد منه من الزين وهو الدفح لان
كلامه الفا قد ين يدفع صاحبه عن حقه بما يزداد منه او لان كلاهما اذا
وقف على غبن يريد فسخه والاخرامضاء **قوله** مجدود صفة تم بالمال
المهمل لان الجداد بالمهمله يخص النخل وبالمهمله عام في قطع الثمار والاراء
المهمله انت الراء المهمله قبل للمصروف وقيل للنخل كذا في المقدسى **قوله**

لان من شأن المال ان يتحول احد
ويكون تحت يده ولو في الجملة
وسبك لم يصدر ليس كذلك فلا
يعد بيعه صحيح الاصل من

اشار بهذا ان قدرته لم يكن في
مجلس العقد

احمال الباقى في طرف البايع ٣

مثل كيله مال من الثمر على النخل والضمير المجرود عائد الى ثمر مجلدود وقوله
 مرصا تميز عن مثل كيله **قوله** لزم اى بلا تأمل ولا رؤية ولا اخبار عيب
 بعد ذلك ولكن لا بد ان يسبق ترا منهما على الثمن بته عليه بقوله يتساوم
قوله والحق بهما الثالث بدلالة النص اتول الحاجة لهذا الاعتبار بل صورة
 القاء المجرى عنها صريحا ايضا حيث قال في المصباح وعن ابن هريرة رضى الله
 عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر
 وقال الشيخ زين العرب في شرحه بيع الحصاة ان يقول المشتري للبائع
 اذا بذت اليك الحصاة فقد وجب البيع وفي شرح هو ان يقول بعثك من
 السلع من ما يقع عليه مصاتك اذا ربيت بها او من الارض الى حيث ينتهى
 مصاتك وفي شرح هو ان يقول البائع للمشتري اذا بذت اليك الحصاة
 فقد وجب البيع بيني وبينك والكل فاسد لانها يبيع الجاهلية وكلها غرر
 لما فيه من الجهالة انتهى والعللة التي ذكرها في فساد بيع لبن في ضرع بقوله
 للغرر ماخوذ من اخر هذا الحديث صريح به في الكافي وغيره حتى اورده نفسه
 ايضا في فصل بيع العقار وقال صاحب منهل المصباح اعلم ان بيع الملائسة
 والمناذرة وجبل الجبلية والحصاة وعسب الفجل واشتباهاها من البيوع التي
 باء فيها نفوس داخل في الغرر ولكن افرزت بالذكر لكونها بيعات الجاهلية
 المشهورة انتهى **قوله** ونسب ايضا بيع الكلاء اطلقه فمثل كلاء ثبت في
 ارض مملوكة وغير مملوكة وطبا كان او يابسا الا ان المراد ما ثبت بنفسه اما
 لو كان تسقى الارض واعداها للاثبات فثبت في الذخيرة والمحيط والنوازل
 يجوز بيعه لانه ملكه ولا يجوز لاحد ان يأخذه بغير اذنه وهو مختار
 الصدر الشهيد قال القدوري لا يجوز بيع الكلاء في ارضه وان ساق الماء
 اليها ولحقه مؤنة لان الشركة ثابتة بالحديث وانما تنقطع بالمجازة وسوق
 الماء ليس بجازة قال ابن الهمام والاكثر على جوازه الا ان هذا القائل
 ان يقول ينبغي ان حافرا لئلا يملك بناها ويكون بتكليفه الحفر والى التحصيل
 الماء يملك الماء كما يملك الكلاء بتكليفه سوق الماء اليه لينبت فله منع
 المستسقى وان لم يكن يارض مملوكة له انتهى اقول ومن الله تعالى التوفيق
 ان الماء ودبغة الله تعالى في الارض لعباده وهم مشتركون فيه ولم يحصل
 بسبب حفره حتى يملكه بخلاء الكلاء فانه انما يحصل بسبقه فثبت على ملكه
 فافتقر العلم عند الملك الاعلى ثم اذا احرزه بقطعه جازح يبيعه
 لانه بذلك ملكه وأكما اكلاء لا يجوز بيعه قبل ان يفعله كما في الشرح
قوله اذا كان محزنا اى مجموعا محزنا من غير كوارى كما في المنع **قوله**
 الامع كوارات فيها العسل فتيده بالعسل المذكور في الهداية والكافي
 اقول قوله فيها العسل صفة مؤكدة لكوارات لان الكوارى معسل النخل
 وقيلما يخلو عن العسل فاذا ذكرني بعض المتن من الاطلاق لم يرد به كوارى
 من غير عسل لان صحة بيعه مشروطة به عند البيهقي وفي يوسف صرح به
 في المنع **قوله** وقال اكثر في لا يجوز هذا رواية عنه وفي اخرى الجواز
 وكلناهما رواية عنه **قوله** لان الشئ انما يدخل في البيع الح واجيب عنه

فيه كلام على
 المصنف
 ٣

فيه كلام على
 ابن الهمام
 ٣

بان التبعية لا تنحصر في الحقوق كالمفاتيح فالعسل تابع للنخل في الوجود والنخل
 تابع له في القصور بالبيع كما في البحر الرائق **قوله** ودودا القرا مطلقه ولكنه
 مقيد بان لم يظهر قرفه اما اذا ظهر جازا البيع عندها ايضا صريح به في الشرح
قوله وقيل فيه ايضا معناه في اللعيض مع البيهقي ايضا الماخذ ان في البيض
 روايتين عن ابي يوسف في رواية المنظومة هو مع البيهقي وفي رواية الايضاح
 هو مع محمد والمذكور في الذخيرة ما في الايضاح وهكذا في واقعات صدر
 الشهيد حتى قال اختار قولهما **قوله** وجاز عند محمد اى جاز بيع دود
 القرف وبيضه عند محمد قد سقط هذا القول من قلم الناسخ في عامة نسخ الدرر
 والغرر ولكن وصلت نسخة غرر مكتوبة من خط المصنف وفيه هكذا فالحققة
 بهذا المحل **قوله** وبه يفتى هذا القول من المتن وجدته في نسخة غرر وصلتها
 اى بالجواز يفتى قال في الكافي ومع بيع دودا القرف وبيضه عند محمد وعليه الفتوى
 وذكر في البحر الرائق ان الفتوى على قول محمد في بيع النخل وبيع دودا القرف
 وبيضه وقال في الذخيرة وقال محمد يجوز بيع دودا القرف وان لم يظهر فيه القرف
 لما قلنا في النخل قال صدر الشهيد في واقعاته والفتوى على قول محمد انتهى
 اقول قد وقع كثيرا من المصنف ذكر قول البيهقي في المتن وذكر القول المفتى به
 بعده وهناك كذلك الا انه تركه في سلسلة النخل لان قول محمد هو المفتى به فيه
 كما في البحر الرائق وصرح به في المنهاج الفائق لتعامل الناس عليه كالاستصناع
قوله فلو قال هو عند فلان فيعه منى لم يجوز اى لم ينفذ ولكنه يتعقد موقفا
 حتى لو قبضه ينفذ اذا القدرة على القبض ثابتة في زعم المشتري فاذا قبضه
 تحقق ما زعمه ينفذ كما في البداية وغيره **قوله** لا يتم العقد وقيل يتم والحق
 فيه ان امتلا في الرواية والمشايخ بناء على انه باطل او فاسد اذن المعلوم ان
 ارتفاع المفسد قبل نسخه يرد صحيحا لقيام البيع مع الفساد وارتفاع
 البطل لا يرجعه صحيحا لان البيع لم يكن قائما بصفة البطلان بل معدوما هذا
 وتام تحقيقه في فتح القدير فيظهر ان ايراد التمام بصيغة التبريض لا يناسب
 عند هذا العقد من العقود الفاسدة وان الملاقى الباطل عليه من صاحب
 الهداية لم يكن محل تدبر كما ظن **قوله** فكذا جزها الاظهر فكذا على جزها
 كما في الشرح ولعل على ساقط من قلم الناسخ **قوله** وهو الحق اى المحل للرق
 الحق لان الصندين يتعاقبان على محل واحد والاحيرة في اللبن لانه جاد فلم يكن
 محلا للعقود ولا للرق فلا يكون محلا للبيع حاصله ان قياسه بنفسها ليس
 صحيح **قوله** قيد به دفعا لحوال المراد هنا بيان حال ما كان في انا لان
 حكم لبن في الهندى علم حاله من حكم لبن في الضرع وقد تقدم حاله فلا حاجة
 الى التعرض اليه هنا كما لا يخفى وأشار بلبين امارة في وعاد الى انه يجوز بيع
 لبن الانعام فيه قال الامام الربا في محمد بن الحسن الشيباني جواز اجارة
 الظير دليل على فساده ببيع لبنها وجواز بيع لبن الانعام دليل على فساده
 اجارته كما في البحر الرائق والمقدسى يريد به ان جواز اجارة الظير ناشئ
 من ان لبنها من المنافع لا الاموال اذ المال لا يجوز اجارته الا ترى انه لو
 استأجر بقرة على ان يشرب لبنها لم يجز الاجارة وعلى هذا فلا يضمن

فيه كلام على المصنف
 ٣
 فيه كلام على المولى
 عزى زاده ٣

متلفه كما في النهر العائق **قوله** للخرز ونحوه كما يستعمل في طلاء البيت بالصيغ
 او الجص وفي اصلاح الكنان ثم هنا رقة بين الناس ان طلاء البيت ونحوه
 بالصيغ او الجص انما يقع بشعر الخنزير كثيرا لما لم يعادله شعر سائر الحيوانات
 ولو ذنب البغل ثم لو من عليه الماء بعد اليبس هل يتجسس ذلك الماء ام لا
 فمنهم من اجتنب عنه ومنهم من لم يجتنب عنه قلت كان المظاهر ان الطلاء يظهر
 باليبس اذ لم يبق فيه اثر الماء المتجسس بمجورة الشعر نظيره بشر تجسس ماؤه
 لغار ثم عاد والصحيح انه ظاهر كما سبق في صدر الكتاب واليبس تاثير في الطهارة
 لما انه من جملة الدباغ هذا **قوله** ولا ضرورة في شرائه لوجوده مباح الاصل
 وقال الفقيه ابو الليث لولم يوجد الا بالشراء جاز شراؤه ولا خفاء في كراهة
 بيعه ولا يطيب ثمنه للبايع كما في الشرح **قوله** افسده عند ابي يوسف وهو
 الصحيح كما في الكافي وما ذكر من جواز صلوة الخرازين مع شعر الخنزير ولو زائدا
 على الدرهم فحول على قول محمد واما على ابي يوسف فلا وهو الوجه كما في فتح القدير
قوله وشعر الانسان وكذا عظمه وعليه تعميم دليله والاقتضا على كراهة
 والخنزير يشعر على باقي الحيوانات يجوز بيعها وبيع اجزاؤها ففي بيع القرد
 روايتان الجواز وعدمه وجه الجواز انه ان لم يكن منتفعا به بذا منه فقد يمكن
 الانتفاء بجلده والصحيح عدم الجواز لانه انما يشتري للتسلية به وهو حرام
 فيكون بيعه بيع الحرام للحرام وهذا لا يجوز كما في المنع واختار ابن الهمام والمقدسي
 وابن النجيم جوازه لانه ينتفع به في بعض الاشياء وبيع الفيل يجوز بالاجماع
 لانه حيوان منتفع به حقيقة وشرعا فكان ما لا فاما بيع الجنائز من نحو الحية
 والسلحفاة والقنفذ ومثلها فلم يجز بيعها وما في الفتاوى من جواز بيع الحية
 التي ينتفع بها لادوية فهو غير سديد كما في البدائع **قوله** وان كان الثاني
 اي وان كان الاختلاف في مقدار السمن فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن اي في
 مقداره وما وقع في النسخ من قوله في السمن سهو من النسخ ومخالفة لما في نسخ
 الكافي والهداية **قوله** والقوى للمكر مع يمينه فان برهن البايع قبل كما في
 في الشرح **قوله** وشراء ما باع مرفوع علقا على اول ما وقع مرفوعا وهو
 ما سكت او على اخر ما وقع مرفوعا وهو يبيعه بام الولد كما هو الدأب في المعطوفات
 وما وقع من المصنف علقه على بيع عرض ليس كما ينبغي **قوله** وشراء ما باع اطلقه
 فشمل شراء نفسه او وكيله وشراؤه او غيره هذا الاطلاق عندهما وشراء الوكيل
 بالاقل جائز عند ابي حنيفة ولكن لا يطيب الزيادة وقوله بالاقل اي قدرا او وصفا
 كما لو باعه بالف الى ستة ثم شراه بالف الى سنتين سواء كان ذلك الشراء من
 نقص شعرا ولا اذ لا عبرة بالسعر في ذلك ذكره في الخلاصة كما لا عبرة للاختلاف
 الثمن بالدرهم والدينار لانهما جنس واحد بخلاف العرض فان شراه بالعرض
 يجوز ولو كان قيمته اقل من الثمن وقيل بالاقل يفيد انه لو شراه بمثل الثمن
 او باكثر جاز وايضا المراد شراؤه من المشتري اما لو شراه من مشتري شترت
 او من وهبه المشتري جاز للاختلاف في الاسباب وكذا اذا نقص المبيع جاز شراؤه
 باقل من الثمن كما في الشرح **قوله** قبل نقد الثمن قيد به لانه ان وقع هذا
 الشراء بعد نقد الثمن مع كما في الشرح **قوله** ووقعت المقاصة بين الثمنين

ومن طلاء البيت ونحوه

ولا يرد عليه ما اصابه البول لانه
 نجس عين لا يظفر الا بالغسل

فيه كلام على
 المصنف

بقوله خمسمائة وهو بلا عوض الواو حالية اي والباقي فضل بلا عوض فكان ربح ما لم
 يضمن وهو حرام بالنص فيكون العقد ناسلا كما في البرجندی **قوله** ولم يوجد
 هذا المعنى في صاحبته لان الثمن لما كان منقسما عليهما صح العقد في الاخرى
 بمحضها من الثمن ثم فساد العقد في صورة الضم في حق الاول كفساده منفردة
 الا اذا كان الثمن الثاني مساويا للاول يفسد العقد في الاول في صورة الضم
 لا اقتضاء التقسيم كون الثمن الثاني اقل من الاول في حقها اشار اليه بقوله
 او لا بد ان يجعل بعض الثمن بمقابلة التي لم يشترها منه **قوله** لانه اي
 لان الفساد في الاول باعتبار شبهة الربوا فيها حيث عاد اليه كل رأس ماله
 مع زيادة ليس بازانها ضمان وعرض وشبهة الربوا حقيقة كما في الكافي
قوله وهو رواية ابن سميعة وهو قول عامة المشايخ كما في فتح القدير وشرح
 الوقاية لاسود علاء الدين **قوله** ولا البيع الى النيروز اذ اوبى وبما
 بعده ان تأجيل الثمن الدين الى واحد منها مفسد للعقد لا تأجيل المبيع
 لان مجرد تأجيله ولو الى معلوم مفسد كما في فتح القدير **قوله** وهو اول يوم
 من الربيع واول من اتخذه جم شاد احد ملوك الطائفة الثانية من افرس
 وشاد بمعنى الضيا وسبب اتخاذه ان الدين كان فسد تجدد وظهره نسيت
 اليوم الذي ملك فيه نوروز اي اليوم الجديد كما في المقدسي **قوله** وهو
 المعروف قال في البدرية والمستصفي المهرجان معرب كان وهو يوم فطر الحرف
 وقيل سمي به لان مهر اسم ملك كان يسير بينهم بالعسفات ذات ذلك اليوم
 فقالوا مهرجان اي ذهب روحه كما في المقدسي **قوله** لان النيروز يختلف الح
 والمهرجان ايضا متعدد مهرجان العامة وهو اليوم السادس من مهرماه
 القديم ومهرجان الخاصة وهو اليوم الحادي والعشرين منه وقد يسمى اول
 يوم تكون الشمس فيه في الميزان مهرجان كما في البرجندی وفيه ايضا ان النيروز
 متعدد والنيروز السلطاني وهو اول يوم يكون الشمس في نصف نهاره في
 اول الحول والنيروز الخوارزمشاهي وهو يوم يكون الشمس في نصف في الدائرة
 الثامنة عشر من الحول ونيروز العامة وهو اول يوم مهرماه القديم ونيروز
 الخاصة وهو اليوم السادس منه ونيروز الجوس وهو اليوم الذي تدخل فيه
 الشمس في الحوت **قوله** والى صوم النصارى وفطر اليهود هكذا في اكثر المعتبر
 قيل وجهه انه يحتمل ان يكون مبداء صوم اليهود معلوما دون فطرهم وفطر
 النصارى معلوما دون مبداء صومهم كما في المنع وذكر في سراج الوهاج ان
 هذا من قبيل الاكتفاء بذكر احدهما فكون المعنى الى صوم النصارى وفطرهم
 والى فطر اليهود وصومهم اقول هذا الاكتفاء من المحسنات اليد يعينة
 المسمى بالاجتناب وهو حذف من الاول بقربينة الثاني ومن الثاني بقربينة
 الاول وعلى التوجيه الثاني بجمل البيع الى فطر النصارى على البيع اليه
 قبل التدرع في صومهم بقربينة قوله فطر النصارى الح **قوله** والدياس
 من الدوس اصله دواس قبلت الواو ياء ككسرة ما قبلها وهو شدة وطى
 الشئ بالقدم والقوام واد باللعام الخنطة كما سبق والمراد هنا وطى
 ما فيه حب كرة بعد اخرى حتى يصير تبنا فيخرج الحب منه **قوله** لان الجهالة

تأجيل مبيع لا يجوز الا في السلم

العسف الظلم

اليسيرة متجولة في الكفالة وكذلك في الموالاة منجبه في تلخيص الجاهل الكبير والتفصيل
 في التنوير وشار بالجهالة اليسيرة الى انه لو كانت الجهالة فاحشة كالكفالة والموالاة
 الى هبوب الريح ودخول الدار وبجئ المطر وكلام فلان يلغوا الشرط ولا تقسدا
 لانهما لا يتطلان بالشرط الفاسدة كالنكاح كما في التنوير **قوله** ان اسقط
 الاجل اي اسقط المشتري وهو المراد اذ هو مستبد باسقاطه لانه خالص
 حقه كما في القدوري تراصيا وقع وفاقا بقيد باسقاط الاجل لانه لو اسقط الجهالة
 الاجل باذ اجل باجل معلوم فانه ان كان الميعن للاجل المعلوم هو المشتري
 وحده لا يتقلب صحيحا وان تراصيا على مقدار الاجل المعلوم يتقلب صحيحا كذا
 افاده صاحب المنيع المطلق الاجل ولكن المراد الاجل المعهود من الاجل المذكورة
 او الاجل المنتظر الوجود كما لاوقات المذكورة بخلاف هبوب الريح فانه اذا باع
 الى وقت هبوب الريح ونحوه ثم اسقط هذا الاجل لا يتقلب العقد باثنا منجبه
 في الذخير **قوله** ولو باع مطلقا اي عن ذكر الاجل حتى انعقد صحيحا ثم اجل
 الثمن الى هذه الاوقات صح والمراد بالصحة لزوم المنع عن مطالبة الثمن
 قبل الاجل وفي الفصول العمانية الرواية محفوظة انه لو باع مطلقا ثم اجل
 الثمن الى وقت الحصاد والدياس لا يفسد ويصح الاجل انتهى ولكن قال في الحاشية
 قال الشيخ الامام هذا البيع في قول البيهقي يفسد وعن محمد لا يفسد
 البيع ويصح التأخير لان التأخير بعد البيع يتبرع فيقبل التأجيل الى الوقت
 المجهول الى اقول الفقهاء رتجوا قول محمد هنا حتى سكت اكثرهم عن قول
 البيهقي بناء على التفرقة بين كون الاشتراط في صلب العقد وبين كونه
 بعد **قوله** والجهالة في الديون اي جهالة الاجل في الديون او الجهالة
 في تأجيل الديون والمقام قرينة فلا غبار عليه كما لا يخفى **قوله** وبشرط
 لا يقتضيه العقد اي لا يجب في العقد بلا شرط ولكن استثنى من هذا
 الضابط ما ورد في الشرع بمجازه كشرط الخيار والاجل بشرط جري التعامل
 فيه واهل عن الاولين لسبق بيانهم وعن الثاني لما سيجئ التصريح به
 فيكون المعنى ولا يصح البيع بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلازمه والارادة
 الشرع بمجازه ولا هو معارف وفيه نفع لاحد المتعاقدين او ليس يستحقه
 قيد بنفع لاحدهما اشارة الى انه لو كان لاحدهما مضرة فيه كما لو باع ثوبا
 بشرط ان لا يبيعه ولا يهبه بان البيع عند البيهقي ومحمد خلافا لابي
 يوسف وبقوله لاحدهما اشارة الى ان النفع لو كان لاجنبي كما اشترط
 على ان يقرض البائع فلا ناكذا فالبيع صحيح كما في الذخيرة معزبا الى صدر
 الشهيد قال وذكر القدوري انه يفسد وقبل يصح البيع ولكن يكون له
 الخيار كما في البرازية اتول الضمير المحرور في له عائد الى البائع على الصفة
 السابقة ولو كانت الضميمة هكذا بعثك هذا بكذا على ان تقرر فلا ناكذا
 فالخيار للمشتري كما لا يخفى هذا اذا لم بالواو واما اذا قال بالواو مثل
 ان يقال بعثك هذا بكذا وعلى ان تقرر فلا ناكذا فالبيع جائز ولا يكون
 شرطا ولا يكون فيه خيار **قوله** اذا قصد الى قوله فيكون ربوا مقدمان
 ونتيجة وقوله فيكون ربوا نتيجة اخرى وبانضمامها الى ما قبلها حصل قضية

فيه كلام على الاول
 عربي زاده

موجبة كلية وهذا قريب من القياس المركب الموصول النتائج كما لا يخفى **قوله** وفيه
 نفع لاحدهما الاظهر ان يقال للمشتري كما قال في مسئلة شرط الاستخدام
 للبائع ومن هذا القبيل اشتراط طحن الخنطة وقطع الثمرة وبناء المبيع
 حواطة المبيع **قوله** او ان يحدوه فعلا عدى الخد والى المفعول الثاني يتعين
 معنى الجعل اذ المراد اشترى او بما على ان يجعله البائع فعلا والعزم جلد فارسي
 معرب وقوله عملها انت ضمير الفعل لانها مؤنث سماعي كما نقل عن المصنف **قوله**
 استحسننا للتعامل فيه وفي الخروج عن العادة خرج بين فيجعل بهما يمكن
 نقله منه ان ما ذكره قبل من الفساد في اشتراط حدوها جوارب القياس و
 اشارة بتخصص ذكر حدوا الفعل ان خطا طه الثوب خلافيه لعدم التعامل
 وتسمير القبقاب كحدوا الفعل وكذا لو شرى خلقا وخفا خلقا على ان يورقه
 البائع ويجز ويسلمه للعرف كما في البرازية **قوله** وفيه نفع للبائع
 ومن منفعة المفسدة للبيع شرطه ان يدفع المشتري الثمن لغريم البائع
 لسقوط مؤنة القضاء ولان الناس يتفاوتون في الاستيفاء فبهم مسامح
 ومنهم مما كس وفيها ايضا ما لو باع بالف وشرط ان يضمن المشتري عنه الفا
 لغريمه كما في الذخيرة **قوله** وانما قال شهرا لما مر ان الخيار لم يثبت
 بان يكون خيارا بشرط ثلاثة ايام قد مر ولكن جواز اشتراط الاستخدام منها
 لم يثبت بل التأجيل في المبيع الميعن غير صحيح سواء كان الاجل مجهولا او معلوما
 صرح به في عامة الشروح والتقييد بالشهر اشارة الى ان تأجيل الاستخدام
 بالاجل المعلوم لو كان مفسدا للعقد ففساده بالمجهول بالطريق الاولى **قوله**
 او بدتره الى الضمير المستتر فيه المشتري وفي المعطوف عليه ببيع وشمل
 ذلك لا يعد من تفكيك الضمان لان المقام يعين المرح على ان المرح في
 الحقيقة احدهما والفعل يعين كونه باع او مشتريا ولم يذكر اعتناء اكفاء
 بان شرط ما يقتضى ويؤدى الى عتقه بعد حين لما كان مفسدا للعقد فلان يكون
 شرط ما يقتضيه الآن مفسدا ما بطريق الاولى فلا حاجة الى ذكره وبانهم
 التسوية بينهما ثم المشتري لو اعتقه بعد القبض عتق ويرجع البيع
 صحيحا فيجب الثمن عند البيهقي ولا يعود صحيحا عندهما فيلزمه القيمة
 واما لو اعتقه قبل القبض فلا يعتق بالاجماع لانه لا يملكه قبل القبض لفساد
 البيع وفي صورة التدبير وما بعده لا يصير العقد صحيحا فيلزمه القيمة
 بالاتفاق كما في فتح القدير وغيره وقوله هذا مثال لشرط الى هذا ابتداء
 واشارة او بدتره الى خبره مثال الى **قوله** كشرط الملك في المبيع
 للمشتري او شرط تسليم المبيع او الثمن او شرط حبس المبيع لاستيفاء
 الثمن فكل هذا يثبت بطلان العقد والشرط لا يزيد الا تاكيدا فلا يفسد
 به العقد كما في الشروح **قوله** او لا يقتضيه وكذا شرط لا يقتضيه لعقد
 ولكنه يلازم البيع ويؤكد موجبه كالمبيع بشرط كميل او رهن بالثمن وهو
 معلوم بالاشارة او التسمية ولو في مجلس العقد قبل التفرق فهذا الشرط
 لا يفسده كما في المنيع وغيره **قوله** كشرط ان لا يبيع الدابة مثل هذا
 الشرط فاسد في نفسه لكنه لا يؤثر في العقد فالعقد جائز والشرط باطل

اي يكفل منه

هنا كلام على الاول
 عربي زاده

كافي البايح **قوله** جازا امر المسلم ذمبا الى اقل هذه المسئلة وما بعدها
 من مسائل كتاب الوكالة كلناهما متفرعان على ان الموكل هل يشترط له ان يقدر
 تصرفا فيما وكل به او يكفي ان يملك التصرف في الجملة قال بالاول الامامان
 والثاني الاعظم وسيجي تمام تحقيقه ان شاء الله تعالى وقد ذكرها هنا بمناسبة
 جواز هذا البيع والشراء وعدم جوازها على اختلاف بينه وبينها واختاره
 قول الامام في الذكر تدرج له صرح به في المقدسي واجاب عن دليلها **قوله**
 ثم الموكل به ان كان خيرا اى شرا خروخله وان كان بيع تصدق ثمنها
 لتكن الخفت فيه كما في التبيين وذكر في القنية نقلا عن المبري ان الموكل
 المسلم ان يصرف ثمنها الى الفقراء عن كوزة ماله ويبيع **قوله** وقد قالوا
 هذه الوكالة مكروهة اشد كراهة وهذه ليست الا كراهة التحريم كما في
 فتح القدير والبيع الفاسدة كلها لاهل فيه وتفيد الملك بالقبض لانها
 مشروعة في الجملة بخلاف البا طلقه كافي المقدسي **قوله** اذا قبض المبيع
 اشار به الى انه غير مقبوض في يده اما لو كان في يده قبل الاستبراء بان كان
 ودية مثلا ملكه بمجرد القبول كما في فتح القدير والى ان التخلية لا تكفي فيها
 اختلاف الروايات والاصل انها ليست بقبض كافي المجتبى وصححه في المنيع
 والفصول العجادية وعليه ظاهرا كلام المصنف وهو رواية النوار وذكر
 في الخلاصة عن الصدرا لشهد ان التخلية كالقبض في البيع الفاسد وهو
 ظاهر الرواية اذ هو مذكور في الجامع الكيين قال في تلخيصه هو الاظهر
 وقواه في تنويره واختاره في الثانية والخلاصة فاختلف الترجيح كما ترى
 والعمل بظاهر الرواية هو الاصح وقد مر غير مرة فظهر ان كلام المصنف على غير
 الارجح **قوله** بان قبض في مجلس العقد اطلاق القبض يشمل قبض الوكيل قال
 في القنية نقلا عن شمس الائمة السرخسي التوكيل بالشراء الفاسد صحيح
 الى قوله وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة قبل قبض القبض
 في المجلس لما صرح في ايضا الكرماني من انه اذا قبضه بعد الافتراق بغير
 اذن المالك لا يملكه هذا هو المشهور عن اصحابنا انتهى وعن الفقيه ابو جعفر
 انه ينبغي ان يجوز القبض بعد الافتراق عن المجلس بغير اذنه اذا كان قد
 ادى الثمن كما في الذخيرة وعن الهندواني انه يجوز القبض بعد الافتراق
 عن المجلس بغير اذنه اذا كان اداء الثمن اذا كان الثمن بما يملكه البايح
 بالقبض كافي المنيع **قوله** ملكه اى ملك المشتري المبيع المقبوض اذا
 لم يكن فيه خيار الشرط لانه يمنح الملك في الصحيح فكيف في الفاسد كما في فتح
 القدير قال في جامع الفصولين يثبت فيه خيار الشرط والرواية انتهى **قوله**
 والبيع مبتداء وقوله من الانفعال الشرعية خبره وقوله فان الاول اى
 اقتضاء المشروعية والمراد بالثاني غير المشروعية وقوله وبه اى بنفس
 البيع والمراد بما عارض الوصف **قوله** فبالاقتناع الى اى دفع المشتري
 باقتناعه عن مطالبة تسليم المبيع عن البايح اولى وابعده عن العيب وانما
 قال اولى لان الواجب علينا دفع الفساد كما في المنيع **قوله** والميتة ليس
 بمال الجواب عن قياس الشافعي وقوله وان كان الخمر ثمننا اى مبيعا وقوله

وتحارب الزكاة منه

وهو ابو جعفر منه

وقد مر وجهه في شرح قوله فيما سبق وبيع مال غير متقوم بالثمن **قوله** لزمه
 مثله حقيقة وان تغير السعر فيه يوم الهلاك عما كان يوم القبض لان
 الواجب دفع المثل في اى وقت دفعه هو مثله وان تفاوتت الاسعار كما في
 المنيع **قوله** وان كان الهالك قيمتا وكذا لو كان مثليا سقطعا كما في المنيع
قوله ويعتبر قيمته الى والقول في القيمة والمثل قول المشتري لانه الضامن
 فالقول له في القدر والبينة فيه بينة البايح كافي في فتح القدير **قوله** ويجب على
 كل منهما نسخه اقضى فيه اثر الزبلى ولكن لا حاجة اليه بل لم يعم اطلاقه بيانه
 ان الوجوب حكم اخر وانما مراد من قال لكل منهما نسخه بيان لكل منهما رلاية
 الفسخ ودفع لتوهم انه اذا ملكه لزم قال في الفصول العجادية نقلا عن فرائد
 صاحب المحيط ان لكل واحد منهما رلاية الفسخ قبل القبض بالاجماع وبعد القبض
 لو كان الفساد في صلب العقد فكذلك وان لم يكن فالمشتري رلاية الفسخ وليس
 للبايح ذلك الا برضاه وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف انتهى ثم لما كان المراد
 ذلك شمل بالاطلاق على ان يكون لكل منهما الفسخ اما على طريق الجواز كما في صورة
 الدفع او على طريق الوجوب كما في صورة الدفع واللام ليست بقربة الجواز
 لان افادتها هنا ثبوت لهما من غير تعرض الى وجوبه وجوازه الا انه قد شملها
 باطلاقة فظهر ان الحكم بالوجوب في كلتا الصورتين لم يعم وان الصواب اللام
 دون على واعجب منه ما قيل ان اللام في عبارتهم بمعنى على مستند لا بقوله تعالى
 وان اسأتم فلها اى فليها فان اللام في الآية تدل على المنفعة والمقام مقام
 المضرة وما نحن فيه مقام الوجوب على زعمه واين هذا من ذاك **قوله** ولزمه
 الشرط الى هذه العبارة من كلام الفقهاء معطوفة على قولهم لكل منهما معنى
 ولزم له الشرط فنسخه لانه عليه اى للذى منفعته الشرط وهو البايح في صورة
 الاستخدام والمشتري في صورة الاجل **قوله** لان الفسخ متى الشرع الى
 ومن هذا اذا احرا العاقدان على عدم نسخ العقد وعلم به القاض له نسخه حقا
 للشرع كما في البرازية الا انه لم يشترط القضاء في نسخ البيع الفاسد لما سيجي
 بل باى طريق رة المشتري المبيع على البايح سار تاركا للبيع وبرئ عن ضمانه
 وح هنا تفصيل في البرازية **قوله** فان باعه بيعا صحيحا لاجازيه لانه لو
 باعه فاسدا فانه لا يمنح النقض لعدم لزوم ما فيه خيار كما في فتح القدير و
 المقدسي اطلق صحة البيع وانعقاده ولكنه مقيده بان لا يبيعه من باعه ولو
 باعه منه يكون ضمنا لاعتقاده صحيحا هذا اذا قبضه البايح كما في المحيط ولم يذكر
 نفسه في الثانية ولكن الوهابي اختار الاول هذا **قوله** او اعتقه وتوابع
 الاعناق كذلك وهو التدبير والاستيلاء والكتابة صرح به في جامع الفصولين
 وغيره وذكر فيه ايضا انه لو وقفه او جعله سجدا لا يبطل حقه وتبع فيه الجاهلي
 وهو ضعيف ولقد صرح الامام الخصاصي بكون الوقف صحيحا ولزوم القيمة
 على المشتري للبايح وتبعه في الاسعاف وحكم الناصبي في وقفه بانه صحيح ولم
 تبرد فيه ولو بقول ضعيف فظهر ان ما في الجاهلي بمحول على ما قبل القضاء
 بلزوم الوقف او محمول على ما قبل نقد الثمن فان الناصبي صرح بانه لو لم ينقد
 الثمن فالوقف موقوف فان نقد الثمن جاز وان مات قبل نقد الثمن او كان معدما

فيه كلام على
المصنف

وهو نسخ قبل القبض

وهو نسخ بعد
القبض

فيه كلام على
الزبلى

بطل الوقت **قوله** فعليه قيمته لو قيمتا ومثله لو مثلياً او المباد بالقيمة بدلا للشرع
فيهما **قوله** والكتابة والرهن كالباع وكذا الوصية اذا مات لخروجه عن ملكه
كما لو باعه كما في السراجية **قوله** ولا يبطل حق الفسخ بموت احد المباد لان الوارث
قام مقام المورث فلوارثه الفسخ ايضا كما في السراجية **قوله** حتى يأخذ
ثمنه اشار به الى ان الثمن لو لم يكن منقودا بل كان ديناً لمعلى المشتري فليس
له الحبس وكذا لو اشترى من مديون عبد بدين سابق شراء فاسدا وقبضه
باذنه فاداد الباع ردة العبد للفساد ليس له حبسه لاستيفاء دينه كما في
الكافي وفيه تفصيل هنا **قوله** فهذا اي ما ذكر في الهداية ثم يناقض ما قلتم
هنا وقوله لهذا العقد اي البيع الفاسد وقوله فاشترى بها شيئا جملة
اعتراضه وقوله الى بدله الضمير المجرور عائد الى الدراهم وتذكير باعتبار
الثمن وبدله ما يشترى به وقوله اقول لا يخفى ان كلام بعض محقق صدر
الشرعية تبعه المصنف وقوله لا يرد عليه ما يرد على الهداية صفة لقوله
ولبلا وقوله فالوجه اي التوفيق بين كلامي الهداية والوجه فيه **قوله** انه
انما يستقيم على الرواية الصحيحة الم اقول في تخصيص الاستقامة بالرواية
الصحيحة غير مستقيم بل طيب الرجح الحاصل من الثمن وحله للبائع على الاطلاق
بيان ان المذهب ان لا يتعين النقد الخلفي في عقود المعاوضة سيما عند عدم
قيامه وان فاسدا لمعاوضة بعد القبض كصحيحها في افادة الملك فلهذين
العنيين بطيب ربح ثمن الفاسد بخلاف ربح مبيعه لانقضاء الجزاء الاول
وبخلاف ربح النقد في الغصب لانقضاء الجزئين واما تعيين النقد الموجود
في حق الرد فلم ضرورة وجوب ردة عين ما اخذت اليه عند فساد اخذها لو قائما
فافترقا في الاقتضا هذا العلم عنده تعالى وكذا ان يقول ان الفسخ اذا وقع في
البيع الفاسد فالبايع يأخذ عين المبيع لا بحالة والمشتري وان كان له ان
يأخذ عين الثمن اذا كان باقيا لكن قد يتجاوز فيه اخذ مثله اذا افرق بين النقود
ولا يتعلق عرض بعينها كثيرا بخلاف العروض فان تعلق الحق بعينها فلهذا
طاب ربح الثمن دون ربح المبيع وبخلاف نقود الغصب حيث لم يكن المالك
راشيا يأخذ الفاسد اياها والمشتري في البيع الفاسد ومن يأخذ البائع
الثمن فلهذا طاب ربح الثمن ولم يطب ربح نقود الغصب **قوله** اعلم ان البحث
الم اراد بالبحث عدم الطيب وهو الحرمة وبالطيب المثل والمراد بالثمن ما
يتعين وما لا يتعين **قوله** وبصدق بالربح عندا بيمينه ومحمد وقال
ابو يوسف بطيب له الربح مطلقا لان شرط الطيب عنده الثمن وقيل وجب
قوله او تقدير الثمن به عطف على قوله سلامة المبيع به يريد به ان تعلق
العقد والربح بما لا يتعين من وجهين سلامة المبيع به وتقدير الثمن
لذلك المبيع به فكلمة او بمعنى الواو لعناد الخواول ما نفع الجمع وقد وقع
في بعض الشروح بالواو **قوله** فيما يتعين ثم اي في عدم الملك وقوله
شبهة مفعول به لينقلب وقوله هنا اي في فساد الملك وقوله شبهة مبتدا
خبره جملة تنقلب شبهة الشبهة والجملة عطف على جملة ينقلب حقيقة البحث
الم ولو حذف ينقلب لثاني او قدم على قوله شبهة كان عطف الشئيين

فيه كلام على المصنف
وصاحب العناية

مناسب هذا العمل في الهداية وشرحه
في باب المهر عند قوله فان تزوجها
على الف الخ

وتم في الوصية إشارة الى عدم الملك
كما ان هنا فيهما إشارة الى فساد
الملك

في كلامه

على معمولي عامل واحد او عطف فعليه على فعليه **قوله** فلا تعتبر اي شبهة
الشبهة لان اعتبار الشبهة في باب الربوا اخلاق القياس انما هو بالنقص وهو
نقصه عليه السلام عن الربوا والريبة فلا يتعدى والا لا سند باب التجارة
وهو مفتوح كما في المقدسي **قوله** نقضه اي ادى الرجل المدعي عليه ذلك المال
بالنقد وهو المراد بقرينة قياس المسئلة السابقة بهذه المسئلة وقرينة قوله
فلا يجعل فيما لا يتعين **قوله** وبطل المستحق بملوك المضائق هو النقد المقبوض
والمضائق اليه اسم مفعول هو الدين المدعي به اطلق بملوكه ولكن قيد في فتح القدير
بان كون المبدل بملوك المدعي انما هو باعتبار ان له مالا على المدعي عليه في ربحه
اما لو كان في اصل دعواه الدين متعلفا للكذب فندفع اليه لا بملكه اصلا لانه متيقن
انه لا ملك له فيه اقول ظاهر كلام الفقهاء فيه الاطلاق بناء على الظاهر اي ما
ظهر للحاكم وما في الفتح وبيان ونفس الامر يدل على الاقل ما قالوا انه لو حلف
لا يفارقته غريمه حتى يستوفى دينه فباعه عبد الغير بدينه ثم استحق العبد
ولم يجز له بجنس الخالف لان المديون ملك ما في ذمته بهذا البيع وهو بدل المستحق
وعلى الثاني ما قالوا في كتاب الاقوال ان من اقر بشخص بمال وهو يعلم انه لا مال
له عليه لا يجوز له اخذه الم تدبر العلم عنده تعالى **قوله** قيمتهما اشار بلزوم
القيمة ان حق الفسخ والاسترداد منقطع وان هذا قول ابي حنيفة بقرينة قوله
وقال الخ ورجح ابن الهمام في فتح القدير قولهما **قوله** فحق البائع كذلك اي
لا يبطل بهما بل هو اولى في ان لا يبطل بهما كما لا يخفى **قوله** وكل ما هو كذلك
اي كل تصرف حصل للمشتري بتسليم البائع ينقطع به عن الاسترداد كالباع
الم لقاثل ان يقول انه فرق بين حق حصل من تصرف المشتري لنفسه وحق
حصل من تصرفه لغيره فالاول لا يستحق الاعتبار لكونه حق الماني المريد به
تعلق حق الفاسد بالتوبة وهو في الحقيقة حق الله تعالى فلا يقدم مثل هذا الحق
على حق الله تعالى بخلاف الثاني وهو حق من الاجابة منه كحق مشتري من هذا المشتري
فانه جل وعلا اذن في تقديم حقه **قوله** بخلاف الشفع في التسليم لم يوجد
منه الم يريد به ان حق الشفع في الشفعة وان كان اضعف من حق البائع في بعض
الجهات لكنه اقوى منه من جهة عدم التسليم فيه وانت خير بان هذا لا يجدي
نفعاً في اثبات المدعي غايته ان حق الشفع اقوى من وجهه وثمرته انه لو وهب
المشتري المبيع او باعه من اخر لم ينقطع حقه وان حق البائع اقوى من وجهه
وثمرته انه لم يخرج الى القضاء او الرضا والم وليس فيه ما يثبت ان المشتري
لربني او غرس انقطع حق الاسترداد وقد عرفت الفرق بين حق المشتري
الماني وحق غير الماني فلم يستقم القياس السابق فظهر ان قولهما هو الربح
العلم عنده تعالى **قوله** فانه يأخذ اي الشفع المبيع بالشفعة بالبائع الثاني
بالثمن الباءات التثنية تتعلق بقوله يأخذ الاولى للسببية والثانية بمعنى في
والثالثة بمعنى المقابلة وهكذا في قوله او بالاول بالقيمة ثم وجب الترويد
في الاخذ بين الشئيين انه اجتمع فيه سببان للشفع ان يأخذ بايها شاء فان
اخذ بالثاني اخذ بالثمن لان الشراء الثاني صحيح وان اخذه بالاول اخذه بالقيمة
لان المبيع في البيع الفاسد مضمون بالقيمة **قوله** وان لم يكن في الفاسد

فيه لف ونشر منه

هو البناء
وهو الملك الثاني

وهو كونه مأكلا له بالبيع

فيه نوع كلام على
الاولى عوي زاده

شفعة ان وصلية ومع مدخلها قيد لقوله ماخذ وبعد هذا القيد قوله لان حق
المبايع الى تعليل للاخذ حاصله ان الشفعة لا تثبت في البيع الفاسد الا بعد سقوط
الفسخ فيه وهذا في صورة الهبة والبيع قد سقطت ثبتت فهذه الزيادة
من المصنف هنا ليست بمفسدة بل مقيدة ان المشفيع حق الشفعة ولو في
البيع الفاسد على تقدير سقوط الفسخ الا انها تجدى نفعا لما نحن فيه بل
مثل هذا التفصيل يلقى في باب الشفعة ومن ذلك قيل قوله فانه ياخذ الى
قوله قد انقطع ههنا مما لا يحتاج اليه **قوله** وبيع ماله من فاسد عقل
وهكذا يبيع فاسد عقل غير رشيد ماله على اجازة القاضي اذ فاسد عقل
غير رشيد السفينة بدل عليه قوله على اجازة القاضي لا بد من كبح وبيق
فان يبيعه وشراؤه وهو يعقل موقوف على اجازة الولي ولا المعتوه لان تصرفه
من نحو بيعه وشراؤه متوقف على اذن الولي والولي هو الاب والجد او
وصيهما وغيرهما من العصبات او القاضي كما في المنع وغيره بخلاف السفينة
فانه لما جاز القاضي توقف صحة تصرفه على اجازته فعلى هذا يكون هذا اختيار
قول الامامين هنا في السفينة لا يخرج عند ابي حنيفة صرح به نفسه في كتاب
المير وقولهما وهو الراجح وبه قالت الائمة الثلاثة كما في التحرير والتنبيه
وكذلك ان تقول المراد من فاسد عقل غير رشيد اعم من السفينة والمعتوه
ومن كبح وبيق بناء على اطلاق المتن ثم الرشد في حق المال صلاح بالفعل
وحفظ المال كما في الكتب اى صلاح في تصرفه وحفظ ماله كثيرا كما صرح
فتاوى المولى ابى السعود **قوله** وبيع الموهون الى اطلقه ولم يقيد بان
المشتري فيه الخيار او لا فاذالم يعلم وقت الشراء كونه موهونا او مستأجرا
او في مزارعة فله الخيار بالاتفاق وكذلك عند محمد لو علم به وقت الشراء
وقبل هو ظاهر الرواية وعند ابى يوسف ليس له حق النقص لان كونه
ذلك بمنزلة العيب وقد علم به وقت الشراء فلا خيار له في فسخ العقد وقيل
هو ظاهر الرواية كذا في الذخيرة **قوله** برقه بسكون القان مصدر في
الاضل علامة يعلم ما وقع به البيع والتمن **قوله** تم البيع ولزم على المبيع
تسليم المبيع الى المشتري وذكر في الذخيرة هنا ان المرتهن ان لم يخرجه المبيع
وطلب المشتري من القاضي التسليم فالقاضي يفسخ العقد بين المبيع
والمشتري اقول هذا انما يتمشى على قول ابى يوسف في صورة انه علم
وقت الشراء كونه موهونا اذ الحاجة لهذا عند ثبوت الخيار له تدبر العلم
عنده تعالى **قوله** على اجازة المرتهن فلو اجازة يستوفى من الثمن محقه
ولو اجازة المزارع فلا اجر له وفي مجموع النوازل ان اجاز المزارع
يكون كالا نصيبين للمشتري يريد به الارض وغلتها لو كانت وقيل ان
كان الارض فارغا يجوز وان كان البذر من المزارع لا يجوز في حق نصيب
الارض وان كان من رب الارض وقد القى البذر لا يجوز وكذلك في الكرم
ان لم يظهر الثمار يجوز البيع وبه كان يفتى فلهير الدين كذا في الذخيرة
اقول دخول الغلة والثمار في العقد اما بناء على التسمية او بان يقال كل ما
فيها ومنها كما سبق **قوله** لكن يتوقف الم استدراك من قوله لا ينعقد

القائل المولى الوافي
م
اذ الكلام في الفرق بين من المبيع بيبعا
فاسدا ومن الشفع في الشفعة ولا
حاجة فيه الى تعيين هذا الحق بانه
ثابت في المبيع الفاسد على تقدير
سقوط الفسخ كما لا يخفى
م
قوله من فاسد عقل متعلق بالبيع ومن
يعنى الى اول الامام الهادي قد يكون
على بابه اذ كان البيع بمعنى الشراء
قد سبق تحقيقه في اول الكتاب م
قائله المصدر الشريعة في
واقعاته م
قائله القاضي الامام الاسيماي
في شرحه م

الثاني لان قوله لا ينفذ الثاني بعد قوله تفا سنا اذ المشتري بعد التفاسخ يكون
اجنبيا لا يتوقف على ايجازته ثم التعبير بالمتوقف بعدم الا نفعاد لم يناسب
بل حسن تحرير المحل هكذا باع شيئا من زيد ثم باعه بعد القبض من بكر توقف
على اجازة المشتري وان باعه قبل القبض ان كان في المقول لا ينعقد الثاني
اصلا حتى لو تفا سنا الاول لا ينعقد الثاني وفي العقار فعلى الخلاق المعروف
الذي سياتي ثم في عامة نسخ الدليل كلمة الواو ساقطه من قوله في العقار
والصواب تصديره بالواو **قوله** وبيع فيه خيار المجلس هكذا في الخلاصة
وغيره وقد سبق ان خيار المجلس عندنا في قبول القابل بعد ايجاب الموجب
فذكره هنا مجرد توقف احد الركبتين المذكور على ذكر الآخر ففتح اطلاق الموقوف
على هذا العقد وان لم يتحقق القبول كما في سائر **قوله** وبيع الغاصب
اي المصنوب وكذا يبيع المالك اياه والمذكور في الخلاصة وغيره ذلك ولما
راى المصنف عدم الفرق بينهما اختار ذكر هذا اعادة منه وانت خير بان الايد
ذكرهما علم ان ما ذكره المصنف من وجوه البيع الموقوف ستة عشر وجها وقد
ذكر وجها في اثنا عشر كما ترى وذكر في البحر الرائق والمقدسي اربعة عشر وجها
اخرى على ما فصل فيها فالجوع احد وتكون وجها **قوله** ولم يسلمه اى
البيع والمصنوب حتى هلك ينتقض البيع في الاصح وقيل لا يخلو بد لا
وعن ابى يوسف ومحمد ان شترى المصنوب من غاصب باء يجوز ويقدم المشتري
مقام المالك في الدعوى وعن ابي حنيفة روايتان كذا في فتح القدير **قوله** المراد
بكون المبيع قائما ان لا يكون متغيرا الى بل المراد اعم منه ومن عدم كونهها كما
حقيقة فيكون المراد باشتراط قيام المبيع قيامه باسمه وحاله وان لم يكن قائما
بان هلك او تغير وقد قبضه المشتري فللمالك ان يفتنه ايهما شاء فترى
الاخر فان اختار تعيين المبيع نقد يبيعه بالخصان وان اختار تعيين المشتري
يرجع المشتري الى المبيع بالتمن ان كان نقده والا يرجع اليه بما ضمن وهو
القيمة كما في البن اذ يفتح القديس والحاشية **قوله** فأت صاحب المتاع
قيد به لانه لو كان الموقوف نكاحا مات من له الاذن لا يبطل النكاح كامة تزوجت
بغير اذن مولاهما ثم مات المولى فانه ينفذ باجازة الوارث اذ لم يحل له
دهنها كما في البحر الرائق **قوله** وحكمه ايضا ان اخذ الثمن الم اعلم ان
المصرح في عامة الشروح والفتاوى ان الاجازة في البيع الفسخ في الموقوف
كما يكون بالقبول يكون بالفعل فمن الثاني تسليم المالك المبيع فانه اجازة
وكذا اخذ الثمن ومن المالك الاول طلب الثمن فقول المصنف ليس باجازة
الصواب فيه اجازة كما لا يخفى **قوله** واختلفت في احسنت فقيل الم
وصرح في الحاشية ان كونه اجازة استحسان قال به محمد **قوله** عند الاذان
الاول اى الواقع في الوقت وهو ما بعد الزوال وقد سبق التحقيق في كتاب
الصلوة **قوله** واما اذا تبايع الم ما خرد من النهاية واستشكله الزبلى
لاطلاق النهى فلتخصيصه ببعض الوجوه نسخ فلا يجوز بالرأى اقول قوله
تعا فاسعوا اليه ذكر الله وذروا البيع جعل ترك البيع تابعا للسعي الواجب
للا يتخلل البيع اذ النهى عن البيع في هذا الوقت ليس لمعنى في نفسه

موقوف على اقرار الغاصب او على بيعة
المصنوب منه ان جحد الغاصب من
وجوه بيع موقوف احد وتكون وجها
تختلف نسخ م

فه كلام على
المصنف م

ولا ركنه ولا شرط بل لمعنى في غيره مجاور للبيع وهو كونه مخرجا للسعي فاذا وجد ولم يتخله يكون مسكوتا عنه بهذا النص فيه خل تحت قوله تعالى واحمل الله البيع فابن التخصيص وابن النسخ بالرأى كما لا يخفى العلم عنده **قوله** وهو ان يزيد الخ وفي شرح الطحاوى هذا اذا بلغت السلعة قيمتها اما اذا لم تبلغ فلا منع منه لانه تقع للبايع من غير اضرار باحد كما في الجوهرة والمنيع **قوله** وكره السوم على سوم غيره بعد رضاها بثمن يعنى لو وقع ركون العاقدين بثمن فجاء من دفع المالك اكثر او مثله غير انه وجبه فباعه منه كره ذلك وكذا لو باه آخر فقال انا ابيعك مثل هذا السلعة بافقص من هذا الثمن فاضربها بالسلعة كره ذلك كما في فتح القدير اقول ينبغي ان يكره ما لو قال انا ابيعك مثل هذه السلعة بمثل هذا الثمن فاشترها منه لو باهته كما لا يخفى **قوله** وهو بلغ في استدعاء الكف واستدعاء الوجوب من الامر لان النفي يقتضى وجود مضمونه في الخارج حتى اجتب عنه لئلا يلزم الكذب على الشارع **قوله** وهو يحمل النهى على ركون احدهما الى صاحبه فالمرجح مصدر مدخل النفي **قوله** المجلوب من خارج البلد الى اشار به الى ان الجلب بمعنى المجلوب كالنشر والخطب بمعنى المنشور والمخطوب وقوله ما اليه متعلق بالمجلوب والضمير راجع الى البلد ومن الطعام بيان للمجلوب **قوله** الا اذا لبس السعر على الواردين الى الاندح عزهم فيكونون متضررين وهو مكره ايضا فكراهته تلتقى الجلب بمحمل الموردتين صرح به في شرح الطحاوى فينبغي على المصنف ان يقول المضى لاهل البلد او الواردين **قوله** وبيع الحاضر للبادى اللام فيه للجماد لانه يقال بعث زيد الدار فيتعذى الى المفعولين ومثل هذا اللام في شبه الفعل لتقوية العمل وفي الفعل مجرد التأكيد وعليه عبارة الحديث وقد يدخل على المفعول الثاني لعطف من للتأكيد كما نه يفيد معنى الى وقد سبق في اول كتاب البيع **قوله** وقيل صورته الى اشار به الى ان تصوير المتن بالاول هو المختار عنده وهو المذكور في الهداية وشرح الطحاوى واما هذا التصوير فقد صور به الامام الخليل في بدلالة ما جاء به في بعض الطرق عن جابر انه قال عليه السلام لا يبيع حاضر لباد ودعا الناس يروى الله بعضهم من بعض رواه الجماعة الا البخارى وفي المجتبى وهذا الوجه هو المذكور في زاد الفقهاء اصح للدلالة الحديث عليه ولموافقه لظاهر اللام التي للاختصاص من فظهر ان تضعيف المصنف هذا التصوير ليس كما ينبغي **قوله** ذي رحم محرم منه اراد به قرابة محرمة للنكاح وقد يكون محرما منه اى من جهة الرجم للابن عليه ابن العم اذا كان ابا من الرضاع فانه رجم محرم وليس له هذا الحكم **قوله** لقوله صلى الله تعالى عليه روى هذا الحديث ابو ابي تراب الانصارى رضي الله تعالى عنه رواه عنه احمد والترمذي **قوله** والكبير ينفق على الصغير وفي عبارة الكافي يشفق من الاشفاق وهذا يشير الى ان ذا رحم محرم اعم من ان يكون صغيرا او كبيرا **قوله** والاخر لغيره وذلك الغير يشمل باطلاقه ولده الصغير ومكاتبه ومضاربه وعبيده المأذون المديون اما لو كان غيب مديون فكره التفريق

فيه كلام على الزبلى

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على المصنف

لوجود الاجتماع في ملك شخص واحد **قوله** ولا بد من اجتماعهما في ملكه اراد به الملك على الكمال حتى لو وقع شركة بالغير في احدى ما لم يكره التفريق كما في المنيع **قوله** ولو كان التفريق بحق مستحق لا بأس به اقول هذا يقتضى ان يقيد التفريق بانه غير المستحق كما وقع في الجمع وانما تركه المصنف في المتن تأنيهاً بمختصر القدر ودرى ومنظومة النسخ وتداركه في الشرح بناء على انه الواقع في المعبرات **قوله** كدفع احدهما بالجناية وعن ابى حنيفة الغداء اولى من الدفع لما فيه من مراعاة الحقيقين وهي حسن عقلا وشرعا كما في البدائع **قوله** ورواه بالعيب وعن ابى يوسف انه اذا وجد في احدهما عيبا يرد بها جميعا او عيبكهما كما في مصرعى باب اورد وجى خف او نعل كما في المنيع **قوله** لا الاضرار به لانه متى تعلق باحدهما حق بالمنع من ايفائه اضرا ربحا حب الحق فلا يكره التفريق وكذا لو خرج احدهما عن محمية البيع باعتاق احدهما بمال او بغيره او بتدبيره او استيلا د الامة او كتابة احدهما لانه لما تقدر عليه بيعهما جميعا لم يكره التفريق وكراهته شرعا لدفع الضرر عن الملوكة وهذا انما يجوز اذا لم يتضمن ذلك اثبات ضرر فوجه على المالك فاذا منع عن بيع الاخر لتضرره بالمالك وهذا لا يجوز لانه ليس من شرط دفع الضرر الحاق الضرر بغيره **قوله** والاحرة ههنا اى في البيع المكروه يريد به ان الكراهة فيه للمتزبه كما هو مقتضى سلب الحرمة ويؤيده ما ذكر في الكافي في باب الغنايم ونسبتها من ان المذهب كراهة القسمة في دار الحرب لا بطلانها وعليه بان النهى كان لمعنى في غير المنهى عنه فلا يعدل الجواز وهو كراهة تنزيه عند محمد رحمه الله تعالى ولكن قال ابن الهمام في فتح القدير ان كون المكروه دون الفاسد ليس في حكم المنع الشرعى بل في عدم فساد العقد والافهذه الكراهات كلها تحريمية لا تعلم خلافا في الاثم اقول ان ما في الفتح هو الراجح لان الاثم يقتضى تحريم الكراهة ولما صرح في الاصول من ان القبح في المنهى عنه لو كان لعنه يقتضى البطلان واذا كان لوصفه يقتضى الفساد وان كان لجواره يقتضى الكراهة مع صحة اصله ووصفه وكونه حراما لا يمنع صحته فيهما كما في الصلوة في الارض المغموسة وانما تسقط حرمة لضرورة فائقة في حق العامة او الخاصة كما في سور الهرة ولما لم يثبت ضرورة تسقط الحرمة في هذه الكراهات بقواها تحريمية على ان الفسخ قد يكون واجبا ليرتفع الاثم كما في صور التلقى وبيع الحاضر والتفريق ان ساعده الاخر وهو ليس باثم فيها والفسخ لا يجدى نفعا في صورة البيع بعد الاذان فظهر ان عدم وجوب الفسخ لعدم كونه في وسعه او لعدم نفعه لعدم الحرمة في العقد كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** ولا فساد ههنا هذا عند ابى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف البيع فاسد في قرابة الولاد لزيادة تغليب رد الشارع به فيها وفي رواية اخرى عنه البيع فاسد مطلقا في الولاد بغيره كما في مبسوط السرخسى والفضل المتقدم كما لا يخفى **باب الاقالة** لهذا الباب مناسبة خاصة بباب البيع الفاسد اذ البيع الفاسد واجب رفعه مونا عن المخطوب والاقالة وهو رفع العقد بيعا كان او اجارة

ليس من شرط دفع الضرر الحاق الضرر بغيره

الكراهة في البيع المكروه تحريمية مطلقا

مندوب اليها طلبا للثواب حيث قال عليه السلام من اقال نادما اقال الله تعالى
عشرته يوم القيمة اما سقطها وارفعها وقد تكون واجبة لما في بعض صور
البيع المكروه وقد تقدم ثم هي من القبل لا من القول قال الامام تاج الدين
الزرندي الاقالة في باب البيع ليس القول لانهم يقولون قلته البيع واقلته
بالكسر فدل انه اجوز باق ولهذا ذكره الجوهري في القان مع الباء وهكذا
ذكر في مجمع اللغة حيث قال قاله البيع واقاله قيل واقالة فسخه كما في المنيع
وغیره **قوله** دفع البيع وذلك الرفع انما يكون بالايجاب والقبول وهذا
ركنهما ثم هذا يكون بلفظين ماضيين وتصح بلفظين الح والبالغة كما في الخاتمة
وبأخذ احد البدلين وهو المبيع كما في البرازية **قوله** وهي نسخ هذا عند
البيعينة ومحمد واما عند ابن يوسف فهي بيع وتحقيق الاختلاف فيها ان الاقالة
فسخ عند البيعينة الا ان لا يمكن تبطل الاقالة وعند ابن يوسف بيع الا ان
لا يمكن فيجعل نسخا الا ان لا يمكن تبطل الاقالة وعند محمد فسخ الا ان لا يمكن
فسخ الا ان لا يمكن تبطل وعند زفر فسخ محض في حق الناس كما في كاف تشيف
المسح وغيره **قوله** من موجبات العقد بفتح الجيم وهو ما ثبت بنفس العقد
من غير شرط **قوله** ولا تفسد بالشرط ولكن لا يبيع تعليقها به كان باع
رجل ثوبا من زيد فقال اشترته وخيما فقال زيد ان تجد مشتريا بزيادة
فبعه منه فوجد فباع بزيادة لا ينعقد البيع الثاني لانه تعليق الاقالة لا الكالة
بالشرط ثم عدم فسادها بالشرط هو مذهب البيعينة ومحمد واما على مذهب
ابن يوسف فهي تفسد بالشرط الفاسد لانها بيع عنده فتفسد به كسائر
البياعات كما في المنيع والبرازية **قوله** للزوم الربوكا من ولا ربوا في
الفسخ وهو ما من ان الشرط الزائد الحالى عن العوض اذا وجد يصير
ربوا واما الاقالة فهي دفع مكان ودفع مكان زائدا على مكان لا يتصور
لان دفع مال يمكن محال فلا يؤثر الشرط الفاسد في الاقالة اليه اشير في بيع
الكرومان **قوله** وجاز للبايع بيع المبيع اى من المشتري وهو المراد كما يظهر
من الشرح اقول هذا الجواز لاختلافه بين اصحابنا فيكون حجة على ابن
يوسف الا ان ثبت عند الخلاف فيه كما في الباي **قوله** وجاز بيع الكميل
الح الصواب رد الكميل او قبض الكميل لطابق الشرح المشرح وعليه
يقضى السوق ايضا وانت خبير بانه لا يطرد على اصل ابن يوسف لان الاقالة
عنده بيع ما يمكن وقد امكن هنا فيلزم ان يجري فيها حكم البيع عنده كما في
المنيع **قوله** وجاز هبة المبيع الح هذه المسئلة ايضا لا يطرد على اصل
ابن يوسف وقوله بازت الهبة ولا تنفسح الاقالة وقوله وكذا كانت بيعا
لم تجز اى الهبة وقوله بهبة المبيع اى بهبة المشتري المبيع للبايع قبل
القبض يعنى اذا قبلها البايع كما في فتح القدير والمنيع **قوله** قال في النهاية
والخلاف الح اراد به ما ذكره الفقهاء من انها نسخ ام بيع وقد سبق تحقيقه
نقل المصنف هذا الخلاف هذا وان لم يسبق ذكره منه اعتمادا على فهم المتعلم
ان كون الاقالة نسخا على الخلاف بين الائمة وقوله لا يجعل بيعا وان امكن
جعلها بيعا كما في الذخيرة بل تكون نسخا كما في بعض نسخ الريلعى ولو ذكرت

بلفظ البيع كانت بيعا اجا عا كما اذا قال البايع له يعنى ما اشتريت فقال بعت
كان بيعا كما في السراج الوهاج يعنى يكون بيعا جديدا **قوله** لا ينافي اخذها
اى اخذ الدار بالشفعة هذا عند البيعينة وابن يوسف واما عند ابن يوسف فلفظ
لان الاقالة بيع جديدي حق الكل عنده ولا مانع هنا من جعلها بيعا وعند
البيعينة فلانها بيع في حق ثالث والشفيع ثا لشها واما على قياس محمد وزفر
لا يثبت حق الشفيع لانها فسخ مطلق عند زفر وفسخ ما امكن عند محمد وقد امكن
هنا والشفعة تتعلق بالبيع لا بالفسخ كما في الشروح **قوله** كأنه اشتراه
منه اى كان البايع اشتراه من المشتري **قوله** يعنى اذا باع المشتري المبيع
من اخر وقبضه اولى يقبضه ثم تقابل الح وقوله كأنه اشتراه اى كان المشتري
الاول وقوله منه متعلق بقوله المشتري والضمير الجوز عائد الى المشتري
الاول **قوله** يعنى اذا كان المبيع موهوبا الح في التعبير رككة ولو قال اذا كان
الموهوب مبيعا بان باعه الموهوب له الح لسلهم منها ثم هذه المسئلة والمسئلة
السابقة تطردان على مذهب الشيخين واما على مذهب محمد وزفر فهما مشكلا
تدبر كما لا يخفى **قوله** وكان اى المبيع في حق البايع اى الاول وهو هنا ثالث
كالمملوك اى المشتري الاول بشراء جديد الح ثم باعه من بايعه وذلك ما نركزا
هذا كما في المنيع وليس المعنى كالمملوك للبايع الاول بشراء جديد الح تدبر العلم
عنده نعم هذه المسئلة مطردة على اصلها واما على اصل محمد وزفر فلا
تطرد لانها يجعلان الاقالة ضمنا فكانت الاقالة اعادة الى قديم الملك فينبغي
ان لا يجوز كما في المنيع **قوله** فان الزكوة اى زكوة تلك العروض لا تسقط
عنه وهذه المسئلة تطرد على اصل البيعينة وابن يوسف وعلى مذهب محمد وزفر
مشكلا كما لا يخفى **قوله** ولو تقا ايضا بالياء المثناة التمنية اى عقدا عقد
المقايضة وهو بيع عرض بعرض او عقار بعقار فهلاك احد البدلين لم يمنع لاقالة
بند على مشتري الهالك قيمته لو قيمها ومثله لو مثليا يسلم الى صاحبه ثم يستقر
منه العين قيد جواز الاقالة بكونها بعد هلاك احدها اشارة الى ان جوارها
قبل الهلاك بالطريق الاولى سواء هلك احد العوضين بعد الاقالة قبل
التسليم بحكم الاقالة الاولى والى انه لو هلكا قبل الاقالة او بعدها قبل
الرد او تقابلا بعد هلاك احدهما ثم هلاك الاخر تبطل الاقالة في كل بخلاف
عقد الصرف فان الاقالة صحيحة في الصور كلها فيه والتفصيل في الشرح
وذكر في مستقرقات الكافي تقا ايضا ثم تقا لا تشتري احدهما ما قال صار قابضا
بالعقد لقيام العرضين فكل منهما مخون بقيمة نفسه كالمغصوب ولو هلك
احدهما تقا لا فجدد عقدا في القام لا يصير قابضا به لانه يصير يصير
مضمونا بقيمة الارض الاخر فتشابه الموهون انتهى وفيه تفاصيل **باب**
الرا بحة والتولية والوصية لما فرغ من بيان انواع البيوع بالنظر
الى جانب المبيع شرع في بيان انواعها بالنظر الى جانب الثمن من المراجعة
والتولية والوصية والربوا والصرف والبيع بالنسيئة وقدم انواع
المبيع لاصالته ثم ذكر الوصية من النوادر ولذا لم يذكرها صاحب الهناية
ومن تابعه لا يستجماع شراء بط الجواز وذكرها المصنف لاقتنائها على ذكر

اثنتي الأولى مثل المراجعة والتولية **قوله** ليتناول ما اذا ضاع الخ وليتناول
ايضا ما اذا باع ملكه بالهبة او بالارث او الوصية مراجعة على قيمة قومه باحث
باز ذكرها في المبسوط **قوله** حيث جاز له ان يبيعه مراجعة وتولية وكذا
ومنيعة وكذا بيع ما ملكه بالهبة الخ جاز تولية ومنيعة كاجاز مراجعة كالا
ينبغي **قوله** وان لم يكن من جنسه اى من جنس ما قام عليه بعد كونه معلق المقتلاد
وشينا معينا نحو ثلثة دراهم او ثوب مشار اليه كذا في البيانية **قوله** او
ملوك عطف على مثل صورته باع زيد عبدا من عمرو بثوب ثم ملكه بشر بسبب
من الاسباب جاز لبشر ان يشتري هذا العبد بذلك الثوب ويرج معين
وان شئت تقول جاز بيع عمرو ذلك العبد بهذا الثوب ويرج معين صرح
بذلك الزيلعي وغيره **قوله** والرج مثل معلوم جملة مالية وذو المال قوله
على او ملوك من البائع المشتري وهذا القيد على تقدير ان يكون الشراء
شراء ما يبيعه مراجعة لا غير لان اشتراط الرج لا يتصور الا فيه وتقييد
الكلام الاعم بالنظر الى بعض افراده المتعين الدال عليه السياق لا غير فيه
سيما في كلام المصنفين فلا ينافي شموله للباقي ثم تقييد الرج بالمثل اتفاق
اذا كونه معلوما كان سواء شليا او قيميا بل اذا كان الرج شيئا مشار اليه مجهول
المقدار فانه يجوز كما في الشروح وذكر في البحر الرائق انه لا بد من التقييد
بالعين للاحتراز عن المراجعة في عقد الصرف اقول لاحاجة الى هذا القيد
لان المراجعة لم تجز فيه فان بدلى التصرف لا يتعين ان فلا يصح واحد منهما ان
يكون مبيعا فلا يثبت فيه عقد المراجعة التي هي متعينة في ثمن المبيع كما لا يخفى
قوله الا بقيمة ما دفع فيه من الثمن الظاهر ان يقال من القيمة اذا لافح
في التعيم بل لم يرد اذا الكلام في كون عرض المبيع قيميا وكون المبيع مشتري
بقية ذلك القيمي **قوله** الا اذا كان المشتري مراجعة من ملك ذلك البدل
الى استثناء من قوله لا تقع اذا كان عرض المبيع الخ وتصوره رجل باع عبدا
بثوب وملك ذلك الثوب غيره بسبب وذلك الغير الذي في يده الثوب يشتري
هذا العبد بذلك الثوب ويرج معلوم الخ وقوله من ملك خبر كان والا فاق
لما في المتن من قوله او ملوك من البائع المشتري ان يقال من ملك وانما قال
من ملك اشارة الى ان المراد كون الثوب مملوكا للمشتري سواء كان المشتري
ما كمل له من البائع او من ما كمل منه وقوله او شئ من المكمل الجبل او من القيس
كالثوب ونحوه لما سبق انفا **قوله** لاقتداره الى تعيلل للمستثنى والمعنى
اذا كان المشتري مراجعة من ملك الخ يبيع هذا العقد منه لا اقتداره الى وما
التردد الثوب الذي في يده والرج المتعين هذا اذا اشتراه مراجعة وما
اذا اشتراه من في يده ذلك الثوب فقط فيكون تولية واذا اشتراه بهذا
الثوب بدون ذراع منه شليا يكون وصية **قوله** واما اذا اشتراه براج
وه يازده تحقيق ان الرج لو جعل مفردا عن رأس المال معلوما كدرهم او
ثوب معين جاز وان جعل الرج جزءا من رأس المال بان قال بعتك بهذا الثوب
برج ده بازده من قيمته لا يجوز له لانه جعل الرج جزءا من العرض والعرض
ليس بتمثيل الاجزاء وانما يعرف ذلك بالتقويم والقيمة مجهولة لان معرفة

فهو كلام
على صاحب
البيع
نظير ما ذكره المفسرون
في قوله تعالى ان الانسان
كفور وقوله تعالى وحملها
الانسان انه كان ظلوما
جهولا من ان هذا وصف
للجنس بوصف من افراده
فهو كلام على صاحب
البحر الرائق

بالخز والظن ولم يذكر المصنف ببيعه بمنيعة من العرض في يده وملكه مع
تعيم في المتن فالجواب فيها على العكس من المراجعة وهو انه ان جعل الرضعة
شيئا مفردا عن رأس المال معلوما كدرهم ونحوه لا يجوز لانه يحتاج الى وضع
ذلك القدر عن رأس المال وهو مجهول وان جعلها من نفس رأس المال
لان الموضوع جزء شايخ من رأس المال معلوم كذا في البدايع وغيره فظهر
ان الرج في المراجعة من شرطه ان يكون معلوما على الاطلاق كيلا يؤدي
الى الجهالة **قوله** والسهماء المشروط الخ قال في فتح القدير ويضم اجرة
السهماء في ظاهر الرواية وفي جامع البرامكة لا يضم وقبل ان كانت
مشروطة في العقد تضم والا فلا **قوله** وانما ضمت اليها لانها تزيد الخ
الظاهر ان يقال وانما ضمت اليه لانه يزيد الخ كما لا يخفى **قوله** وان فعل المشتري
الخ وكذا لو تطوع متطوع بهذه الاعمال او باعارة كما في المقدسي **قوله** وبالمجلة
كل ما يزيد في البيع الخ قال في ايضاح الكرماني هذا المعنى ظاهر ولكن لا يمتشي
في بعض المواضع كما في فصل السهماء والمعنى المعتمد عليه عادة التجار حتى يضم
المواضع كلها انتهى وذكر في المنبع والاصل في معرفة الاحاق برأس المال الرجوع
الى العرف والعادة فان عرف المسلمين وعاداتهم حجة مطلقة قال النبي عليه
السلام ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو
عند الله قبيح فدل كلامهم على انه يضم اجرة الغسل والنجاسة وتخصيص الدار
وطبق البئر وكوى النهر والقناة والمسناة والكواب وكسح الكروم وسقيها
والزروع وغرس الشجر كما في البحر الرائق والمنبع **قوله** واجبر المعلم اطلقه
فشمل تعليم صناعة او قرآن او علم او شعركا في الشروح وبجئت ابن الهمام وقال
ينبغي ان يضم اجرة التعليم لان مساعدة القابلية في التعلم انما هو شرط و
التعليم علة عادة فكيف لا يضم وقال في المبسوط علل نفي ضم اجر التعليم بانه
ليس فيه عرف قال وكذا في تعليم الغنا والعربية قال حتى لو كان في ذلك عرف
فلا هو بلحقه برأس المال انتهى ملخص كلامه وشارب في اجر المعلم الى انه
لا يضم الرا بضي والبطار والعداء في الجناية والنجاسة والختان لعدم العرف
كما في المقدسي **قوله** بجلاء كراء المبيع وكذا كراء المحزن لانه يزيد قيمته
من حيث انه يدفع ضرر الحر والبرد وما يؤخذ في الطريق فلما لا يضم الا في موضع
جرت العادة فيه بينهم بالضم كما في التبيين **قوله** ويقول قام على بكذا و
تدنا انه اذا قدم الموهوب ونحوه يقول ذلك ايضا وكذا اذا اشتري رجل
شاة ثم رقه باكثر من ثمنه ثم باعه بمراجعة على رقه فهو بائنا في المبسوط
قال في البدايع وعلى هذا لو رث ما لا فرق له ثم باعه بمراجعة على رقه يجوز
قوله اى ظهر خيانتته ولو بان ضم الى الثمن ما لا يجوز ضم فعله به
المشتري كما في المحيط وقد سنا ان البيع مراجعة على رقه اكثر من الثمن جائز
ولكن قيمته في المحيط بانه اذا علم المشتري ان الرقه غير الثمن اما ان اعتقد
انه مساو للثمن ثم علم زيادته يكون خيانة فله الخيار **قوله** خيرا للمشتري
قال في البحر الرائق لا يورث هذا التخيير حتى لو اطلع الوارث على خيانتته
البائع لا خيار له **قوله** وفي التولية حظ اى قدر الخيانة ما قام عليه

ولم يثبت على صورة التولية عند كون
العرض قيميا مملوكا للمشتري لظهور
جواز عدم تنوعه الى الجواز و
الفساد
يعنى سواء كان شليا او قيميا

وبلزم العقد بالثمن الباقي بعد الخط هذا عند البيهقي فاما عند ابن يوسف فلا خيار للمشتري في المراجعة والتولية جميعا عند ظهور الخيانة بل انه يحيط قدر الخيانة بينهما جميعا غير انه يحيط في التولية بقدر الخيانة من رأس المال وفي المراجعة منه ومن الرجوع لان الرجوع يرجع على الكل فيظهر اثر الخط فيه ايضا وعند محمد له الخيار بينهما جميعا ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء رده على البايع ولم ار من يرجع احد هذه الاقوال على الاخر غير صاحب الهداية في ترتيب مختاره حيث قدم قول الامام واخر دليله ولعل اختار ما اختاره الامام عند عدم ما يرجع واحدا من الاقوال لكونه مقتضى الكل ثم هذا الاخلاق اذا ظهرت الخيانة في قدر الثمن اما اذا ظهرت في صفة الثمن بان باع مراجعة او تولية ما لا ما اشتراه نسيئة على ما سيجي تفصيله فله الخيار فيه بالإجماع كما في المنيع **قوله** لزمه بكل الثمن المستحق وسقط خياره هذا عند البيهقي وهو المشهور من قول محمد وعنه في غير رواية الاصول انه يفسخ البيع على القيمة ان كانت اقل من الثمن فبردها وليسترد الثمن قيد المصنف المسئلة بالمراجعة لانها لو كانت تولية يحيط قدر الخيانة عند البيهقي فاما عند ابن يوسف فيحيط كيف ما كان لان لم يكن له خيار الرد والاخذ به وانما يلزمه الاخذ بالثمن الاول كما في المقدسي وقال التمر تاشي من قال بالخط لرهلك البيع او استهلكه او انتقص فله الخط وبه قال الشافعي قولا واحدا انتهى **قوله** طرح عنه ما يرجع وباعه مراجعة على ما بقي من رأس المال بعد الطرح **قوله** لم يراج قتيده به لانه صح بيعه مساومة لان منع المراجعة للشبهة انما هو في حق العباد احتراما عن الخيانة لا في حق الشرع والشبهة تكفي في منع بيع المراجعة لمحق العبد ولا يكفي في حق الشرع فيصح المساومة كافي البناءة هذا عند البيهقي فاما عندها فيصح بيعه مراجعة على الثمن الاخير في الفسطين ما قاله ابو حنيفة او ثن وما قاله ارقى كافي المحيط ثم محل الاختلاف عند عدم البيان ولو بين بان قال كنت بعته فرجعت فيه كذا ثم اشتريته بكذا وانا ابيعه الان بكذا يرجع كذا بان اتفاقا كما في فتح القدير ولكن لو رضى به المشتري بعد البيوع مراجعة لا يجوز كافي المنيع **قوله** والشبهة في بيع المراجعة كالحقيقة احتياط والمؤكد شبهة الاثبات كما في شهود الطلاق قبل الدفول اذا وجدوا يضمنون نصف المهر لنا كذا ما كان على شرف السقوط لاحتمال انه يسقط بتقبيل ابن الزوج او بالارتداد **قوله** من مأذونه وكذا المكاتب بل كل من لا تقبل شهادته له كالاصول والفروع واحد الزوجين واحدا المتفارضين لوجود التهمة وهذه المسئلة بالاتفاق في صورة المأذون والمكاتب وبالفناء فيما عداها كما في الشروح **قوله** المحيط وبنته برقبته قبل هذا قيد للاحتراز بل ليعلم غيره من باب الاول اذ القيد قد يكون لذلك قال في فتح القدير ثم القيد المذكور هو كونه مديونا بما يحيط برقبته مسترح به في الجامع من رواية محمد عن يعقوب عن البيهقي كالمصدر الشهيد فقال عبد ماذون عليه دين يحيط برقبته او غير محبط ومنهم من لم يذكر الدين اصلا كشمس الائمة في المبسوط فقال اذا اشترى من ابيه او امه او مكاتبه او عبده ولا شك

اشبهه اثبات الخيانة

كون القيد للاحتراز

ان ذكره وعدمه في حق الحكم المذكور سواء بل اذا كان لا يراجح الاعلى الثمن الاول فيما اذا كان عليه دين يحيط به انه اجنبي من كسبه فلا لا يراجح الاعلى دين اول لان لا يحل لا يتعقد العقد الثاني اصلا انما يبيع ماله من نفسه او يشتريه وانما فائدته ثبوت صحة العقد الثاني وعدمه والحكم المذكور على التقديرين لا يختلف انتهى قال في العناية والمحق ذكر القيد لانه اذا لم يكن عليه دين لم يبيع البسيط والتحقيق ان ذكر الدين وعدمه بالنظر الى المراجعة سواء وانما فائدة الى صحة العقد وعدمه وبالباب لم يعقد الا للمراجعة فاخاره شمس الائمة بكون انبى بالباب واسلم من ملاحظة القيد احتراميا كما لا يخفى **قوله** اذ لو لم يكن على العبد دين اطلق الدين تشمل المحيط وغيره لان الدين مطلقا صحيح لعقد المولى معه لما سيجي في كتاب المأذون وقوله لم يبيع اى لم يتعقد **قوله** لا يخلو عن حقه ولهذا كان للمولى ان يستبقى ما في يده لنفسه ويقضى دينه من عنده **قوله** لا يقضائها على الامانة فينفى عنها كل تهمة وخيانة والمساومة جارية بين السيد وعبد ومكاتبه بل بين البايع او المشتري ومن لا تقبل شهادته له ايضا كما قال به ابو حنيفة مكان الاحتياط فيه كما في فتح القدير ولو بين السيد او الشريك انه شراء من عبده المأذون او من شريكه جاز كما في البناءة اقول ولو بين شراء من لا تقبل شهادته لم يراجح ينفي ان يجوز ايضا كما لا يخفى **قوله** ويراجح رب المال الخ فيده لانه لو راجح المضارب فيما اشتراه من رب المال راجح على ما اشتراه رب المال ولا اعتبار لعقد المضارب معه فيه وسيجي التفصيل في باب المضاربة **قوله** وان قضى بمجازه عندنا اذا عدم الرجوع اى مع عدم الرجوع خلافا لثوري رحمه الله تعالى وقوله كما هو كذلك هنا اى كما عدم الرجوع في هذه المسئلة لان الرجوع الخ وقوله فيه شبهة العدم خبر ان اسم ان في قوة الموصوف بالموصول مع صلته اى لان هذا البيع المقتضى مجازة الخ **قوله** لان المضارب وكل عن رب المال الخ وذلك يمنع صحة بيعه منه كما لا يبيع بيع الوكيل من الموكل ما وكله بشراؤه وانما قال من وجه لان البيع مال المضارب من وجه اخر حتى اذا اشترى لا يجوز حجب رب المال عليه في البيع ولو اشترى مضاربة لم يجز لرب المال وطرفا وان لم يكن في المال ربح كما في فتح القدير **قوله** في حق نصف الرجح الذي هو ستة رب المال وبالمجلة يبيعه مراجعة على اقل الثمنين للاحتياط وعلى خمسة المضارب من الرجح لان المضارب من الرجح في ذلك المقدار بمنزلة الاجنبي لا يلزم فيه **قوله** بالتعيب مصدر تعيب اى صار معيبا بلا ضح احدا طلقه شمل حدوده في يد البايع بعد البيع او في يد المشتري فاراد ان يبيعه مراجعة سواء كان حدوده باقة مساوية او بصنع المبيع يسيرا كان العيب وكثيرا ولو بتغير السعر او اصفراره او توشحه بطول المكث كما في الشروح **قوله** ولم ينقصها الوطى قتيده لانه اذا نقصها يكون كوطى البكر كما في البحر الرائق **قوله** ولا يجب عليه البيان خلافا لثوري والشافعي قال الفقيه ابو الليث وقول زفر اجود وبه تأخذ ومختلفة قال ابن الهمام المحقق هذا حسن لان مبنى المراجعة على عدم الخيانة وفصله بما لا مزيد عليه **قوله** قال الزيلعي المراد بقوله لم يبيعه مراجعة ببيان انه اشتراه الخ الظاهر

كون المراجعة على الثمن الاول نقط

اى فائدة القيد المذكور

لشوت صحة العقد الثاني وعدمه والحكم المذكور على التقديرين لا يختلف انتهى قال في العناية والمحق ذكر القيد لانه اذا لم يكن عليه دين لم يبيع البسيط والتحقيق ان ذكر الدين وعدمه بالنظر الى المراجعة سواء وانما فائدته الى صحة العقد وعدمه وبالباب لم يعقد الا للمراجعة فاخاره شمس الائمة بكون انبى بالباب واسلم من ملاحظة القيد احتراميا كما لا يخفى

اى على جود الدين وعدمه

فيه كلام على المولى الوان

ان الصادق من قلم المصنف تكرر لفظ بلايين كما هو الصواب وسقوطه ناش
من قلم الناسخ حيث يغفل عن تصوير الكلام ويظن ان احدى تكرار محض زائد
كما لا يخفى **قوله** بان يبين العيب والثلث ذكر الثمن بناء على ان التصوير في
عقد المراجعة وان لم يتجوز الى ذكره بالنظر الى قوله واما نفس العيب فلا بد
ال**قوله** كقرض الفار يعني كاي براج بلايين قرض الفار والم بانه اشتراه
سليما ثم قرضه الفار ثم القرض بالفان والفان الاول اشهر والفار مهور
اسم جنس يطلق على القليل والكثير بغير ان وفيره والفاء في الفارة
للرخلة يطلق على الذكر والانثى وقبل الاعرابي اتهم الفار فقال الهرة تهزها
كما في القاموس وغيره **قوله** وان كان جزا بقابلها الظاهر بقابله وقوله
لم يجس عند اى عند البايح مرا بجة خبر ان **قوله** بان فقا عينا اى فقا
المشتري عينا البيع فلا مقتضى لتأنيث الضمير بها وقوله او فقاها اجنبى سواء
كان با مر المشتري او بغير امره وقوله ناخذ ارشها قيد اتفاق صرح به المحقق
ابن الهمام وقوله لانه صار اى العين وتذكير الضمير باعتبار كونها وصفا في
البيع او باعتبار عدم التاء في صورة العين وتأنيث الضمير في قوله فقا بلها
شئ باعتبار كون العين مؤنثا سمعيا او باعتبار صفتيتها **قوله** شري
بنسبته وراج بلايين الم وكذا لو اشترى شئيا بغير فاحش او بدى له على
اشنان فهو لا يشتري بذلك القدر بالغبن وراج عليه ولم يبين ذلك فعله
المشتري فغير المشتري بين القبول والرد بخلاف ما لو اشترى بالدين ما
يباع بمثله بان اراج عليه سواء اخذه بلفظ الشراء او الصلح في رواية
وفرق بين الصلح والشراء في ظاهر الرواية ولكن الوجه انه اذا علم انه ثمنه
مع ان اراج عليه كما في فتح القدير وذكره ايضا انه لو وجد بالبيع عيبا
فرض به له ان يبيعه مرا بجة على الثمن الذي اشتراه به وكذا لو اشترى
مرا بجة فاطلع على خيانة البايح فرض به كان له ان يبيعه مرا بجة على ما اخذ
به **قوله** فثبت له الخيار اى خيار الرد والقبول هذا على ما عرف من
مذهب الجعيفة ومحمد وجمهورهما الله تعالى ولو فرق على قول ابي يوسف ينبغي
ان يحيط من الثمن ما يعرف ان مثله يزداد الاجل المطلق المصنف اخفا
الاجل فشملا خفاء كله او بعضه منه كما في المقدسى **قوله** حتى يزداد في البيع
اى يزداد الثمن في البيع والمقام قرينة عليه وليس اشتباه فضلا عن
الاستدراك حتى بعد قوله في البيع خطأ **قوله** فان اختلف قبل الاتقان
تمثيل او اتفاق اذا اختلف كذلك ولو بدل الاتقان بالثمن لكان احسن
لان حكم الاتقان كان يعلم بالطريق الاولى **قوله** لزمه كل ثمنه اى ما لا
وقبل يقوم بثن حال وموجب فيرجع بفضل ما بينهما كما في الهداية وقال الفقيه
ابو جعفر الهندواني المختار للفتوى الرجوع بفضل ما بينهما كما في الشروح
قوله لانه بناء الم لان كل واحد من عقدي المراجعة والتولية وقوله وان
كان استهلكه الكلام فيه كالكلام في ا تلفه **قوله** لزال المفسد قبل تفرقه
لانه انما يتقرر بمضى المجلس ونظيره بيع الشئ بركة قبل معرفة الرثم
والظاهر ان هذا العقد ونظيره يتعقد فاسدا بعرضية العينة وهو البيع

فيه كلام على الاول
عن زاده ٣

خلافا للمروى عن محمد انه يبيع له عرضية الفساد كما في فتح القدير اقول ثمرة
الاختلاف تظهن فيما لو با شر المبيع في المجلس قبل العلم انه يحرم على المبيع ولا
يحرم على الضعيف العلم عنده تعالى وذكر في الفتح شري ثوبا لا يراج على ذراع
منه لان الثمن لا ينقسم على ذرعا قالها المقدسى بعد نقله هذا قلت ينبغي ان
يبيع في الكرياس والحام المشتري كما هو واقع **فصل في بيع العقار قبل قبضه**
قبضه **قوله** الا المنقول عطف على العقار اى لا يبيع المنقول قبل قبضه واد
به المبيع لانه لو ملك المنقول بالهبة او الصدقة او القرض او الوصية او الارش
بان يبيعه قبل القبض وقيد بالبيع ليكون المسئلة على الاتفاق بين اصحابنا فان
محمد تجوز الهبة والصدقة والقرض والوصية في المبيع كما في المنع واطلق صحة
بيع العقار فشملا ببعده لما بعده ولكنه لا يبيع بالاتفاق ولا ينتقض به البيع الاول
بخلاف ما لو وهبه له لان الهبة مجاز عن الاقالة بخلاف البيع كما في الذخيرة وقيد
ببيعه لان اجارة العقار قبل القبض الاصح انها لا تصح اتفاقا وعليه الفتوى
كما في المنع هذا في تصرف المشتري قبل القبض اما لو تصرف فيه البايح باسم
المشتري يكون قبضا للمشتري فيصح ذلك التصرف كما مره للبايح ان يهبه من
فلان قد فعله للهروب له صح وكذا لو امره ان يهبه لفلان وصار المستاجر قابضا
للمشتري او لانيه لنفسه والاجر الذي يأخذه البايح من المستاجر محسوب من
الثمن ان كان من جنسه وكذا لو اعاره البايح ارضه او هبه او هبه فاجاز للمشتري
ذلك يصير قابضا بخلاف الامر بالبيع فانه لو قال بعه لنفسك فهو نسخ
وان قال بعه لي لا يجوز ولا يكون نسخا ولو قال بعه او بعه من شئت فباعه
كان شجارا جاز البيع الثاني عند محمد وقال ابو حنيفة لا يكون نسخا هذا
زبدة ما في الشروح **قوله** حتى لو تقوهر هلاكه الم هذا التذييل ذكره المحبوبي
قوله بان كان على شط النهر فلا يمان من ان يبيع بحرى وقوله ونحوه وهو
ان يكون المبيع علوا او في موضع لا يمان ان يغلب عليه الرمال مثلا **قوله** ثم لا يخلو
اما ان يكون معلولا بغير الانفساخ اى انفساخ العقد الاول كما في شرح الهداية
للاتفاق في وقيد العقد في المنع بالثاني وعمل بان لو هلك قبل القبض يهلك
من مال البايح الاول فيكون البايح الثاني بايعا مال الغير من وجه اقول كلا
الترصيفين صحيحان ولكن الاظهر الثاني اذ الكلام فيه **قوله** فان كان اى
معلولا وهو المقطوع به والدليل عليه ان التصرف الذي لا يمتنع بالغور نافذ
في المبيع قبل القبض وهو العتق والتزوج عليه كما في فتح القدير قبل جعل الحديث
معلولا لتقديم القياس والمعنى عليه واجيب بان الحديث عام خص منه البعض
وهو ان يبيع المهور وبذل الخلع والصلح عن دم العبد والميراث والثمن قبل القبض
يبيع بالاتفاق والقياس يعارض العام المخصوص ويخصه قال ابن الهمام
المحقق ان اخذ الشفيع قبل قبض المشتري ولا شك ان تملكه ح شراء قبل
القبض فلو كان العقار قبل القبض لا يحتمل التملك بيد لم يثبت للشفيع
حق الاخذ قبل القبض وهذا يخرج الى الاستدلال بدلالة الاجماع على جواز
بيع العقار انتهى **قوله** وقع التعارض بينه اى بين اطلاق ما لم يقبض
يعنى عموم وشموله للمنقول والعقار وبين ما روى الم حيث يدل الاول

اى يخطوا لانفساخ

على ان بيع العقار قبل القبض منى عنه والثاني يدل على جوازه هذا ما هو المراد
اقول فيه بحث لان دلالة الثاني على الجواز انما هو على طريق المفهوم وذلك ليس
بمعتبر عندنا حتى يثبت المعارضة بينهما بهذا الطريق بل الحديث الاول مع
الحديث الثاني مترافق للمنطوقين في كون بيع المنقول قبل القبض منها عنه
والاول منفرد بالمنطوق به في كون بيع العقار منها عنه وكلاهما مختصا
دليل الجواز لا معارضة فظهر ان قوله وبينه وبين اذلة الجواز يجوز عنه
ايضا وان ليس معارضة بينهما وما بناه على ثبوت المعارضة فاسد لنفسه والمبنى
فلا يثبت بهذا الطريق جواز بيع العقار قبل القبض بل بثبوت مجموع قوله تعالى
واما قوله عليه السلام ما لم يقبض لم يشمله لكونه معللا بغيره لا انفساخ
بقية ذلك تحت الدليل الجوز كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** وذلك يستلزم
الترك لان التعارض بين الدليلين يقتضي التساقط كما صرح به في الاصول
قوله لاجزا فاقبضه لانه لو اشتراه بجازفة جازله البيع والاكل قبل الكيل
لان الكيل له سواء زاد او نقص **قوله** لم يبعه ولم يأكله اي لم يجر له البيع
والاكل ولكن لو اكله لا يقال انه حرام لانه اكل ملك نفسه الا انه ان لم يتركه
ما امر به من الكيل كما في الجامع الصغير للبحراني قال الكمال المحقق ابن الهمام وكان
هذا الكلام اصلا في سائر المبيعات بيعا فاسدا اذا قبضها فلكها ثم اكلها وتقدم
انه لا يجل اكل ما شراه فاسدا وهذا يقتضي على ان ليس كل ما لا يجل اكله اذا
اكله ان يقال فيه اكل حراما انتهى اعتراض بان البيع الفاسد واجب الغش وتعلق
حق البائع فيه بجميع المبيع فامكن ان يقال فيه اكل حراما واما هنا فلم يملك
البائع الفسخ ولم يتعلق حق البائع بالزيادة موهومة فافترقا واجيب بان
صاحب الخلاصة صرح في الايمان من الثاني عشر قال وفي فوائد شمس الاثمة
الحلواني لو اكل من الكرم الذي دفع معاينة وهو حلف لا يأكل حراما لم يثبت
اما عندهما فلا اشكال وعند المجتهد كذلك لان ذلك عقد فاسد فقد اكل
ملك نفسه انتهى قال صاحب البحر الرائق فالحق ما في فتح القدير **قوله** وذلك
للبيع اي الزائد على المشروط للبائع **قوله** لان الزيادة للمشتري وان
خير بان الظاهر ان يقال لان الكيل للمشتري اذا البيع مستأثر اليه قليلا
كان او كثيرا وليس فيه شر حتى يتصور الزيادة عليه ولكن دفعه بان الزاد
زيادة على زعم البائع فيكون الزائد للمشتري على زعمه **قوله** اذا الذرع
وصف في الثوب واحتمال النقص انما يوجب خبارة وقد اسقطه ببيعه **قوله**
وقد يكون المكمل مبيعا هذا بيان فائدة القيد وانفهام جواز التصرف
في الثمن منه على طريق المفهوم كما هو المعتبر في الروايات **قوله** كذا
الموزون والمحدد اطلق الموزون ولكنه مقيد بغير الدراهم والدنانير
اي ما يجوز التصرف فيها بعد القبض قبل الوزن كما في الايضاح وارا
بالحدود المتقارب كالجوز والبعض هذا كله في غير بيع التعاطي فلا يحتاج
في الموزونات الى وزن المشتري ثانيا لانه صار بيعا بالقبض بعد الوزن
كما في القينة نقلنا عن شرف الائمة الكني والمحيط وسير سمرقندي وعليه
الفتوى كما في الخلاصة **قوله** جاز التصرف في الثمن اي ثمن العقار والمنقول

اي من كونه غير معلول
وهو قوله تعالى وانما الله البيع
معه

فيه كلام على صاحب الغاية
والمنصف
تظهر منه لم يرد بالتعارض المعارضة
بالتخصيص تدبر

هو اكل حلال ادليا في اكل البلبسه
اكل حرام اولن لازم ابدى

لانها من قبيل الثمن الملقا منه

سوى ثمن الصنعة والسلم كما في الخلاصة والفرق بين البيع والثمن ان الدراهم
والدنانير اثمان ابداء اوقات القيم سبعة ابداء الملكيات من مكمل وموزون
ومعقد ومتقارب اذا قبلت بنقد سبعة ابداء يعان معينة ثمن او غير معينة
نسبة كمن قال شريت كذا من البر بهذا العبد فلا يبيع الا بشرائط السلم وقيل
المثليات اذا لم تكن معينة وقولت بغيرها ثمن مطلقا ولو دخل عليها المباءة كان
فتح القدير والتفصيل في المبيع **قوله** فلان مبيع من وجه فيرجح هذا اذا قبل بنقد
وثن من وجه فيرجح هذا اذا قبل بعين **قوله** وجاز زيادة المشتري فيه مطلق
زيادة المشتري وزيادة البائع ولكنهما مقيدتان بان قبل الاخر في المجلس حتى
لا لم يقبل وتفرق بطلت الزيادة كما في التجريد **قوله** ان قام المبيع هذا في ظاهر
الرواية وهو الصحيح وروى الحسن وغيره عن ابي حنيفة ان الزيادة تقع بعد
هلاك المبيع كما يبيع المخط بعد فسخه بقيام المبيع فلو هلك حقيقة كوت المبيع
او كما كتدبيره وبيعه وطبخ اللحم ونسج الغزل لا تقع الزيادة لغوات محل
العقد كما في فتح القدير والتفصيل في الجامع الكبير وشروحه **قوله** لعدم ما تعاقبه
وهو المحل اي المبيع والتضيق المستكن راجع الى الزيادة **قوله** وجاز خط البائع
عنه اطلاقه فتمثل انه قام المبيع والا وليس في مثل هذا التحميم فناء ما حتى يحتاج
فيه الى التوضيح كما لا يخفى **قوله** وجاز زيادته في المبيع اي مطلقا اما اذا كان
هاكنا فلان هذه الزيادة تثبت في مقابلة الثمن وهو قائم ولم يذكر جواز خط
المشتري في المبيع بناء على ان النقل ما ذكره فقط ولكن القياس ينبغي ان يجوز
وصح في المحيط بان المبيع اذا كان دينا يبيع المخط منه وان كان عينيا لم يبيع لانه اسقاط
واسقاط العين لا يبيع **قوله** ويتعلق الاستحقاق بالبيع المبيع حتى يقبض
زيادة الثمن ولو حال اذ استحق المبيع رجع على البائع بكل الثمن اي الاصل
والزيادة وبطال المبيع اذا سلم المشتري باقي الثمن بعد المخط كما في الشرح
قوله اي كل الثمن والمبيع والزائد والمزيد عليه قوله والزائد والمزيد عليه
عطف تفسير لكل من قوله كل الثمن والمبيع على سبيل المبدل فيكون فيه تصرف
كلا النوعين اجمالا ثم تفسيرهما وتفصيلهما وليس فيه هجنة حتى بعد ترك
المفسر اسم مفعول صوابا بل تصرف النوعين انما حصل بهذا الاسلوب كالا
يخفى **قوله** لانها اي البائع والمشتري وقوله ولاية الرفع اي بالاقالة
وقوله كما هو اي كون الزائد صلة مبتدأة وقوله لا يمكن ذلك اي ان يقال ان الم
قوله والشفيع يأخذ بالاقبل بينهما وذكر في شفعة الخاتمة ان الوكيل بالبيع اذا
باع دارا بالف وحط من المشتري مائة من الثمن صح حطه ويضمن المخطوط للامر
وبهى المشتري عن المائة وبأخذ الشفيع الدار بجميع الثمن لان هذا الوكيل
لا يلتزم باصل العقد وذكر في الحاشية ان من باع بالف جيا د فقبض بدلهان يوفى
او باع بعبد سليم فتعيب ورضي به فالشفيع يأخذ بجيا د بقيمة سليم **قوله**
مع عبدك من زيد على في ضامن يعنى لو ساءم رجل رجلا بعبد له بالف درهم فاني
صاحب العبد البيع بالالف فقال ليعني للبائع مع عبدك له وما التزمه الاجنبى
خمسائة مثلا بعد من الثمن لو كان مأمورا من جانب المشتري ويكون وكيله
عن المشتري في شراء ثلث العبد فحق الكيل اي البائع والمشتري وغيرهما حتى

فوق بين المبيع والثمن

اي في مجلس الزيادة منه

فيه كلام على المولى
عمر زاده ٣

بل هو من نوع البلاغة
معه

فيه كلام على
المولى عمرى
زاده ٣

لو كان البيع عقارا باخذ الشفع بالف وخمسائة وبيع البايح المبيع من اخذه
قبل نقد هذه الزيادة ولو كان غير ما مورس يكون كفيلا في هذا القدر في نفسه
وحق البايح فقط في اخذ الشفع بالالف ولا يمنع البايح المشتري من الاخذ
بعد نقد الالف والمسئلة من الجامع الكبير وباقي التفصيل في شروحه **قوله**
يستغنى اي الثمن الفضول عنه اي عن ان يستفاد بذاته مال حتى يبيع زيادته
وقوله لكن استدراك من قوله يستغنى وقوله حتى يجب بالرفع **قوله** مع تأجيل
الديون اطلقه فشمئلت التأجيل في بقاء الدين بعد ثبوته حالا والتأجيل في ابتداء
ثبوته والمراد من الصحة اللزوم وعدم مطالبته الى ان يجي الاجل ثم استثناء
القرض على هذا التعيم ايضا يعني لا يبيع تأجيل القرض سواء اجله عند
الاقراض او بعده والمقصود ان يطالبه في الحال كما في المنع والبيع المأثوق وذكر
في المستحق القرض اذا كان مستهلكا فتأجيله صحيح والصحيح انه باطل كما في العادة
قوله كما له ابرأه اي مطلقا **قوله** كهبوب الدج فالتأجيل ابد لا يبيع فيبقى
الدين على حاله حالا كما في المنع **قوله** سوى لقرض خضع بالذكر مع ان عدم
صحة التأجيل لا يخصص في القرض فانه لو مات المدين وهل الدين واجل الدين
وارثه لم يبيع كما في الخلاصة وقال صاحب المحيط ينبغي ان يبيع على قول البعض
ولو اقبل المشتري الشفع في الثمن لم يبيع كما في القينة وايضا فيه ان تأجيل
ثمن المبيع عند الاقالة لا يبيع وكذا لا المصروف والسلم فان تأجيلهما لم يبيع
كما في البرجندى **قوله** لانه معاوضة انتهاء الفعل هذا الاعتبار لم يبيع
التأجيل لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسيئة وهو ربوا وعلى اعتبار
الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في الاعارة اذ لا جبر في التبرع لقوله تعالى
على المحسنين من سبيل كما في الشروح **قوله** الا اذا اوصى به وكذا لو اوصى
ان يؤجل قرضه السابق على فلان عام كما في المقدسي وذكر في الظهيرية ان
القرض المجرد يجوز تأجيله وفي القينة في المدائبات لو قضى الخلفي مثلا يلزم
الاجل فيه معتدا على مذهب مالك وابن ابي ليلى مع ولزم الاجل **قوله** فاجله
المقرض الغير المنسوب عائد الى الاخر وهو الحال عليه فان كان للمجمل دين
عليه فلا اشكال في الاقراض المجمل بقدر الحال به للمحال عليه مؤجلا اليه اشار
في المحيط **باب الربوا** مناسبتة للربا بفتح الراء ان في كل منهما زيادة وتلك
وهذه حرام والمحل هو الاصل في الاشياء فقدم ما يتعلق به **قوله** لغة الفضل
مطلقا وهذا ليس بمراء بالاجماع فان فتح الاسواق بلاد المسلمين للاستفصال
والاسترباح وانما المراد به فضل مخصوص وهو عرفه شرعا **قوله** فضل احد
المتجانسين اطلق الفضل فشمئلت المحقق والحكمي بان يكون احدهما نقدا والآخر
نسيئة ولا يذهب عليك ح فضل المجيد على الردي عند تساويهما مع انه ليس
بربوا لانه لا تفاضل بينهما شرعا بخلاف النقد فان له فضلا على النسيئة
غايته يتحقق فيه شبهة الربوا والشبهة ملحقة بالحقيقة في باب الربوا ذكر
في الخزانة ان بيع الدراهم بالدنانير نسيئة ليس بربوا حقيقة بل هو شبهة
الربوا **قوله** شرط لاحد العاقلين والمراد بالشرط التعيين ولو بالفعل
فقط كاعطاء قم جيد واخذ صاعين من ردي فانه ربوا مع انه لم يقع بينهما

تكلم كما في البرجندى واعلم ان هذا الباب نوع من انواع البيع الفاسد صرح به غير
واحد من الشراح وصرح ايضا ان المشتري يملك الدرهم الزائد اذا قبضه فيها
اذا اشترى درهمين بدينار وصرح ارباب الاصول في بحث النهي اذ الربوا سائر
البيع الفاسد من قبيل ما كان مشروعا باصله دون وصفه فاذا استهلك الزائد
ضمن مثله ولو ابرأه مع ابراء اذ كان ابراء بعد وصفه وقيل يجب رد المثل
مطلقا والاول هو الصحيح كما في القينة في المدائبات وهو حسن كما في النهر الفائق
ثم للربوا حكم ما قاله الاسيما في اتفقوا على انه اذا انكر ربوا النساء يكفر
وفي ربوا الفضل اختلاف لخلاف ابن عباس فيه لم يحدث انما الربوا في النسيئة
واجيب عنه بالمصرف الى ما يجبل ولا موزون لقوله اخر الحديث الى ما قبل او
وزن وروى رجوعه عن هذا القول على اجماع الثابتين بعده برفع خلافه
كما في المعراج حتى لو قضى قاض بذهبه لم ينفذ لانه لم يعلم ان احدا من العجاجة
واقعة فكان معجورا كما في الخلاصة ثم قوله شرط جلته حال مترادفة من قوله
فضل او متداخلة بان يكون حالا من غير خالفا بتقدير قد اوصفه لقوله تعالى لانه
في قوة فضل خال وكونه صفة لفضل بعيد كما لا يخفى **قوله** وعلته اي علة الربوا
يعني علة حرمة **قوله** القدر اي الكيل والوزن في الكيل والوزن في واختلاف
الجنس معرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود فالمنفعة والشعير جنسان
عندنا واذا وكل واحد منهما في الحديث يدل على ذلك وباقي التفصيل في فتح القدير
ثم قوله بالجنس الباء هنا بمعنى مع لان الجنسية شرط واصل والقدر مطلق
له ولذلك قيل في اكثر الكتب القدر مع الجنس ونظيره ما في كتب النجاشي
فيل ما لا يصرف وحكمه منع الجرح التنوين فالتنوين اصل قوي عمه حكمه لا
بدخلة اصلا بخلاف الجر فانه يدخل حال الاضافة ودخول اللام ثم ان النساء حكم
العلقة قوى عم حكمها لا تحمل اصلا فيجرم حال انعدام الوصفين كما تحرم حال انعدامها
بخلاف الفضل فانه حكمها ايضا الا انه ضعيف فلذلك انما يجرم حال انعدامها
وباقي التفصيل في شرح صاحب النهاية على متن حسان الدين الاخميني في بحث
العلقة معنى وحكما **قوله** والمخير بمعنى الامر بل هو اكدم منه **قوله** المنفعة
بالمنفعة المح وفيه روايتان المنصب والرفع والاول على انه مفعول لمقدر وهو
يعوا والثاني على انه مبتدأ اي بيع المنفعة وخبره بالمنفعة ومثلا حال وروى
رفعه ايضا في بالمنفعة ظرف لغو ومثل خبر المبتدأ وبدا ببد حال ايضا على تأويل
بمشتق وروى رفعه ايضا في خبر بعد خبر **قوله** وكلاهما نسيئة وانت خبر وان
هذا العقد غير صحيح لالكون الربوا فيه بل لعدم الانعقاد واذ البالة انما تنصرت
بوجود الطرفين او بوجود واحد وكلاهما هنا متعديان على بيع الكالي بالكالي
منه عنه **قوله** وان عدما اي كل منهما حالا فظاهر ان يقول كلاهما سائر الكلام
على ان عدم الحرمة لعدم العلة بناء على اتحاد عدم والاباحة الاصلية في مطلق
بيع لا لتأثير عدم اذ هو ليس بمذهب عندنا **قوله** وان وجد احدهما لم
يفضل لالنساء القسمة العقلية باجماع الوصفين وعدمه ان بعة اقسام جود
الوصفين وعدمهما في الاول مجرم التفاضل والنساء وفي الثاني مجرما والثالث
وجود القدر دون الجنس والرايح عكسه ففيها مجل الفضل ويجرم النساء لقوله

اقول الظاهر ان هذا في فضل الاشياء
المنعومة اذا بيع بجبله وما
في حكمها على ما وقع اتفاق الامة الاربع
على الاطلاق لاختلافهم في علة
الربوا تدبر العلم عند تعاقب

وبعد هذه الحاشية محتاجة الى تدبر

فيه كلام على المصنف

كما لو حلف لا يكلم فلانا الى شهر فنفى
شهرين هل التكلم من غير منتهى اعتبار
الاباحة الاصلية لان انعدام الشهر
ثبت هل التكلم مع ذلك قد يضاف
هل التكلم الى انعدام الشهر كذا
هو

فيهما ولا فرق في هذين القسمين بين ان يكون البدلان من الاموال الربوية او غيرهما وعلى هذا التفصيل ترتيب المصنف هناك كما ترى **قوله** لا الجزء الاخر وهو الجنس وكل حكم تعلق بوصفين لا يتم نصاب العلة لانهما وما لم يتم لا يثبت حكمها وهذا يقتضي كل النساء ايضا الا ان وجه حرمته ما صرح به المصنف في الشرح اقول ان بقاء الفضل في الحمل بناء على عدم جزئي العلة المقتضية تحريمه لا وجوده كما هو عليه كلام المصنف تبعا لصدور الشريعة تدبر **قوله** فخرته ربوا الفضل بوصفين اي بوجودها فقط وربوا النسبية بوجودها او بوجود احداهما وخص بذكر الثاني لان سوق الكلام عليه **قوله** والجيد والردى اي من الاموال الربوية وهكذا المراد من الحديث اي جيد الاموال الربوية وردتها يعني سقط اعتبار الجودة شرعا عند مقابلة الجيد بالردى بخلاف حقوق العباد فانها معتبرة فيها حتى لو تلف جيد لزمه مثله قدر وجوده لو مثليا ومع قيمتها لو قيمتا وباقي التفصيل في كشف البرزوي **قوله** وبالنسبة عطف على متفاضلا اي ملا بسا بالنساء وانما اورد بالباء ليصح كونه حالا **قوله** لكنهما مختلفان في صفة الوزن الى حتى جاز اسلام نقود في موزون زعفرانا كان او غيره قال مشايخنا العراقيون هذا الجواز للحاجة لان رأس المال من النقود عادة فالحاجة تنسأ الى اسلامها في الموزونات والكيلات جميعا اقول كلامهم هذا بناء على جواز تخصيص العلة الشرعية وهم من جملة القائلين به وجهه شايخنا لم يقولوا به فالوجه في جواز الاسلام فيها ان الدرهم مع الزعفران مثلا وان اتفاقا الوزن صورة من وجهه لكن اختلاف الصورة والمعنى والحكم الى اخر ما ذكره المصنف فجاز اسلام النقود في الزعفران والقطن والجديد **قوله** بالسبيات جمع السبيخة وعن ابن السكيت لا يقال بالسين وان كان مغربا من نسك وانما يقال بالصاد وعن الفراء بالسين افع وعليه عبارة المصنف **قوله** وهل عطف على حرم قد تقدم ان عقد الربوا نوع من البيوع الفاسدة فيكون الاصل فيه الجواز والحل والحرمة لاحق بوصفه باعتبار اشتماله على وصف مشروط انه لا يقابله شيء من العرض وقدم بيان الحرمة لان الباب معقود له ولان التحلية بعد التحلية **قوله** فان المعتين في قدر الكيلات نصف الصاع الى اشار به الى انه لو وضع مكبال اصغر من نصف الصاع لا يعتبر التفاضل به كما في فتح القدير وشار بقوله كبس ما دون نصف صاع باقل منه الى ان كل واحد من البدلين لم يبلغ نصف صاع اما لو بلغ احدهما الى حد نصف الصاع او اكثر فبيع احدهما بالآخر لا يجوز نفس عليه في المبسوط ثم ما من ما دون المعيار الشرعي عند الاتلاف في القيمة لا بالمثل كما في الفتح **قوله** فان بيعهما جائزا وان وجد الفضل وعن محمد كره التمرة بتمتين وقال كل شيء حرم في الكثير فلقليل منه حرام كما في فتح القدير يريد به ان الفضل في مرتبة المعيار الشرعي وما فرقه حرام وان الفضل فيما دونه مكروه كراهة تحريم **قوله** ولو بالتساوي هكذا في عامة النسخ والظاهر ولو بالنساء اذا السوق على جوازه عند انتفا جزئي العلة وما هو الاولى بالحكم المذكور هو البيع مفاضلة ومتساويا وقوله كبس خفنة من برنجتين من شعير القديس فيه ولو كان احد طرفيه نسيئة كالايخفي

فيه كلام على المصنف

في نسخة الذخيرة عن ابن يوسف

العلم عنده تبعا **قوله** في بيع الطعام بالطعام اطلقه فشم لما اتحد حسنه او اتحد هو المراد في مذهبه كما في المنيع وغيره **قوله** كالشوب يعني لوباع ثوبا بشرطين وافتراقا لاعتن قبض فانه يجوز بالاتفاق لتعينه بالتعيين فلا حاجة الى التقابض بخلاف الصرف والتعين في النقود لا يتحقق الا بالتقابض القابل عليه لا يستقيم **قوله** ومعنى بدأ بيد عينا بعين لما روى عبادة ولما ات الحديث بالباء اذ لو كان المراد منه القبض يقال من يد الى يد لانه يقبض من يد غيره لا بيد غيره نعرفنا ان المراد منه التعيين كما في التشنيف **قوله** البين والشعير الخ وما حصل ما حققه صاحب الذخيرة والمنيع ان الاشياء الاربعة ثبت كيلها بالنص فهي مكيلة ابدأ والاثنان ثبت به وزنها فموزونان ابدأ وما عداها فما عرفت كونه مكيلة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف اهل زمانه فهو مكيل ابدأ ايضا وان تعارف الناس ببيعه وزنا في زماننا وما عرفت كونه موزونا في ذلك الوقت فهو موزون ابدأ ايضا وان تغير العرف بعده وما لم يعرف حاله على عهد رسول الله عليه السلام يعتبر فيه عرف الناس في زمانهم ان تعارفوا كيله فهو مكيل وان تعارفوا وزنه فهو موزون وان تعارفوا كيله وزنه فهو مكيل وموزون وهو قول ابي حنيفة ومحمد وما ابريوسف فيعتبر العرف مطلقا وقال في الكافي وعن ابي يوسف ان المعتبر في كل الاشياء العرف وان كان على خلاف المنصوص عليه لان النص على الكيل والوزن انما ورد بناء على عادة الناس في ذلك الوقت فاذا تبدلت بتبدل الحكم اقول بيع استقرار الدرهم عددا وبيع الدقيق والتمر والمخ وزنا على ما هو المتعارف في ديارنا مبني على هذه الرواية ومن ذلك لم ينكر ذلك احد من العلماء فظهر من هذا ان قول المصنف بخلاف ما عداها لم يبق على اطلاقه بل هو مصروف على ما لم يعرف حاله في عهد رسول الله عليه السلام **قوله** الا ان السلم يجوز في جميع التفاريق روى عنهما جواز السلم وزنا في الكيلات وكذا عن ابي يوسف في الموزونات كيلا انه يجوز وكذا اطلقه الطحاوي فقال لا بأس بالسلم في المكيل وزنا وفي الموزون كيلا وروى الحسن عن اصحابنا انه لا يجوز والفتوى على صحته لان الشرط كونه معلوما به يعلم كما في فتح القدير وفيه ايضا وقوله في الكافي والفتوى على الاول لعادة الناس يقتضي انهم لو اعتادوا ان يسلموا فيها كيلا فاسلم وزنا لا يجوز ولا ينبغي ذلك بل اذا اتفقا على معرف كيل او وزن ينبغي ان يجوز لوجود المعنى وانتفاء المانع **قوله** باعيانها اي بان يكون كل من البدلين معينا ولا يكون نسيئة اذ لو كان كلاهما نسيئة لا يجوز اتفاقا لان الجنس بانفراده يحرم النساء ولو بيضا في المجلس لم ينقلب ممة اما لو كان احدا البدلين بعينه والاخر بغير عينه لم يحن بالاتفاق ايضا ولكن لو قبض ما كان دينيا في المجلس ينقلب ممة كما في المحيط وذكر في الذخيرة اذ كان في بيع الفلوس احد البدلين عينا والاخر دينيا لمؤجلا لا يجوز البيع ولو غير مؤجل جاز على قول محمد اما على قول الشيخين منهم من قال يجوز ومنهم من قال لا يجوز قوله في حقهما اي في حق العاقدين **قوله** فتبطل باصلاهما اشار ببطلان التمنية الى بقاء اصلاهما على العدد ولا ملازمة بينهما من معدود ولا يكون ثمننا فلا يكون الفلوس ببطلان تمنيتها

وقد صرح بذلك المولى
سعدى في ما شئته

ابا بمعنى مع مستقر مال من الفلوس
والفلوسين او للتسمية لغو متعلق
بقوله ما من وتمنية الخبر باعتبار
البدلين فيكون من قبيل فقد صنعت
قوله كما وقد يجوز جمع الاعيان باعتبار
ان الفلوس في الطرفين ثلثة وتمنية
الخبر لما ذكر

من الموزونات فلا يحرم المتفاضل بين البديلين كما في الشروح **قوله** وجاز بيع
 الرطب بالرطب وبالتمر في الأول خلافاً للشافعي والخلاف في كل ثمرة لها حالة الجفاف
 كالتمر والمشمس والخوخ والكثير والرمان والابحان وتفرد الشافعي بالخلاف
 فيه وباقي الأئمة معناه في الثاني تفرد أبو حنيفة بالقول بالجواز وهو الرابع
 على ما في الهداية وعندهما لا يجوز وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وغيرهم
 كما في الشروح **قوله** وبيع التمر بالبسر لا خلاف عندنا أئمة فيه إذا تساوى ما
 كيلاً يدا بيد صرح به شمس الأئمة الحلواني في شوح بيوعه كما في الذخيرة **قوله**
 وبيع العنب بالذبيب فيه أربع روايات جوازها عندنا بحقيقة خلافاً لهما وعليه
 اتفاقاً في رواية عن أبي جعفر وجوازها اتفاقاً في رواية عنه وجوازها عند الشيباني
 خلافاً لمحمد على ما في نوادر هشام وجوازها عند أبي يوسف إذا بيع على سبيل
 الاعتبار كما في الذخيرة وما في النوادر محمول على هذا ولا يكون فيه خمس روايات
قوله بالمنفع منهما أي من التمر والذبيب وجعل الضمير شتى يجوز فيما عطف
 بعاطف هو لأحد الأمرين وقد سبق والمنفع اسم مفعول من انفع الذبيب
 في الثانية **قوله** وبيع التمر بطرا إلى قوله أو الذبيب فيه خلاف لمحمد ولكن قال
 الحلواني الرواية محفوظة عن محمد أن بيع الخلطة المبلولة باليابسة إنما لا يجوز
 إذا اشغقت أما إذا بليت من ساعتها يجوز بيعها باليابسة إذا ساءى كيلاً
 كما في المحيط **قوله** المختلفين قديماً لأنه لو اتحد الجنس لا يجوز البيع إلا
 متساوياً المعز والضان والنخلة والكمش كلها جنس واحد والبقر والجاموس
 جنس واحد والإبل العرب والبخا في جنس واحد بدليل ضم البعض إلى البعض
 في الزكوة ولا يذهب عليك بيع لحم الطير بعينه متفاضلاً فإنه يجوز
 مع أنه جنس واحد لأنه لا يوزن ولا يكال فلا يكون من الأموال الربوية كما في
 الإيضاح والخلاصة قال أكمال المحقق وينبغي أن يستثنى الدجاج والأوز لأنه
 يوزن في مصر بعينه **قوله** وهو راد التمر والمداد هنا التمر مطلقاً وخصل الدقل
 بالذكوبنا على العادة في اتخاذ الخل منه كما في فتح القدير **قوله** وبه يفتي أئمة
 إلى أنه اختلافاً وهو أن بيع التمر بالبر أو بدقيقه لا يجوز لانقضاء النسبة
 عندا بحقيقة وعندهما يجوز مطلقاً وقيل فلما هو المذهب الجواز عند علماء الثلاثة
 وهو اختيار المتأخرين وعليه الفتوى كما في الجمع وشروحه لمصنفه وذكر في الذخيرة
 أن هذا البيع جاز متساوياً ومتفاضلاً إذا كانا نقدين بالاتفاق وكذا إذا كان التمر
 نقداً أما إذا كان نسبة فنحنها لا يجوز وعند أبي يوسف يجوز وهو مختار مشايخ
 البلخ للفتوى **قوله** حتى يكون الزيت الح حتى هذه حرف جر لعدم الجواز منته
 فإذا علم أن الزيت المنفصل أو الشبرج المنفصل أكثر من المتصل يجوز بيعه
 بالإجماع وأشار به إلى أن المنفصل لو ساءى المتصل أو قل منه أو لم يعلم حاله
 لم يجوز كقول الأئمة لم يجوز بالإجماع وفي الأخير خلاف زفر وذكر في الثانية أنه إنما
 يشترط كون الخالص أكثر إذا كان الثقل في البذل الآخر أقيمته أما إذا كان لا يقيمه
 كما لزبد بعد أخرج السمن منه فيجوز مع مساواة المتصل المنفصل يردى عن
 الحقيقة ثم قيد الزيتون والسمن تمثيل وهكذا الحكم في الجوز بدنه والبن
 سمنه والعنب بعصره والتمر بدسه والفلن بغزله والسيف المحلى بالفضة

وتفسير الاعتبار أن يكون الذبيب
 أكثر حتى يكون الذبيب بالذبيب
 من العنب والباقي بآراء القائلين
 مسته

زاد في كتاب البيع مسته

قوله متساوياً أي بكل تركه للهود
 فاسبق وفيه إشارة إلى أن التساوي
 بالوزن لا يجوز في كل منهما وفي بيع
 الدقيق بحسنه متساوياً وزناً
 روايتان كما في فتح القدير ص

بفضة ونحوها كما في المعبرات **قوله** لا عدد نفى لقول محمد فإنه يجوز استقراض
 الخبز وزناً وعدداً المتعامل والقياس يتوكل في الاستصناع قال أكمال المحقق وجعل
 المتأخرون الفتوى على قول أبي يوسف وأما أبي قول محمد أحسن انتهى وذكر في
 الجوهره قال محمد من الدناءة استقراض الخبز والجلوس على باب الحمام والنظر
 في مائة الحمام وذكر في القنية نقلاً عن قتادة محمد الأئمة التراجا في استقراض
 الخبز وزناً في بلادنا يجوز إلا إذا ذكر فيه بضاً أن استقراض الخبز من غير
 وزن يجوز **قوله** ولا يستقرض القبي في القنية نقلاً عن قاضي عبد الجبار
 وشهاب الإمامي يجوز استقراض الدبس قال صاحب قنية رحمه الله تعالى وقد
 كتب في الغصبا أن الدبس من ذوات القيم فينبغي أن لا يجوز استقراضه أقول
 الأشبه هو الجواز لأن الدبس لا يخاف أنه من الموزونات إذا القيمة لو قدرت
 فيه إنما تقدر بالوزن فيكون مثلياً لأنه من قبيل الحيوان والثوب كما لا يخفى
 ثم شرط الغرض في المقرض كونه أهلاً للتبضع فلا يملكه ولو دها صبي وصبي
 وما دون ومكاتب وفي المستقرض القبض وبما يقرض كونه مثلياً فلا يبيع في القبي
 كيلاً يردى إلى النزاع لاختلاف المتولين وشرطه في نفسه أن لا يخرق فاعلم
 عن فرض جرنفعا إذا الزيادة تشبه الربوا هذا إذا شرطت والإفلا باس قال في
 الخلاصة القرض بالشرط حرام وحكمه بثبوت الملك حال قبضه في ظاهر الرواية
 وثبوت مثله في ذمة المستقرض فله رد المثل إذا كان قائماً إلا أن يكون فاسداً
 لم يتعين للرد وإن ملكه بالقبض كما لصحيح وإلا باس بهدية المستقرض
 والإفضل أن يتوقع إذا علم أنه يعطيه للقرض أو اشكل وأن علم أنه يعطيه
 لا للقرض بل لقراءة أو صداقة أو كونه معروفاً بالسما لا يتورع كما في المحيط
 عن عبد الله بن محمد أسلم من كبار علماء سمرقند أن من ارتهن شيئاً لا يجل له
 أن ينتفع بوجه من الوجوه وأن أذن له الواهن لأن هذا أذن له في الربوا ولا
 مدخل للذن فيه والمقرض يستوفي دينه كما لا يكون المنفعة فضلاً بل عوض
 فيكون ربوا وعليه ما في القنية **ح** أبي يوسف المرتهن سكن الدار بأذن
 الواهن يكره انتهى **قوله** وعنده ما ذونا غير مدبون قيد بالاول ليكن جريان
 العقد بينهما إذا لم يجوز إلا يمكن جريانه أصلاً وقيد بالثاني فإن دين العبد
 ح بجميع ملك المولى عندا بحقيقة فصار المولى اجنبياً عنه فيتحقق الربوا بينهما
 وعندها أن لم يزل ملكه عما في يده ولكن تعلق به حق الغرماء فصار المولى لا جني
 عنه فيتحقق الربوا بينهما أيضاً هذا ما في الهداية وشروحه والبدائع والكا في
 ولكن ذكر في المحيط أن لا يربوا بينهما ولو عليه دين فلو أخذ المولى منه درهمين
 بدوهم برده الزائد عليه لأنه أخذ بغير عوض لا للربوا حتى لو أخذ العبد
 منه درهمين بدوهم لا يجب عليه الجرد الزائد كما في المقدسي وهكذا في
 المبسوط كما في الفتح والمنبع أقول الظاهر أن ما في المحيط على مذهب الإمامين
 فإن كون المولى مالكاً لكسب المدين عندها يقتضي ذلك كما لا يخفى العلم عنده
 تعالى **قوله** ولا يربوا بين مسلم وحر بنى ثم قيد المسلم للتمثيل إذا الذي
 كذلك لأنه إذا دخل الذي دار الحرب فباع حريراً دها بدوهم درهمين أو غير
 ذلك من البيوع الفاسدة في الإسلام ليجاز بينهما كما بين مسلم وحر بنى كما في

ثلاثة أشياء من الدناءة مسته

نوائد والقرض م

فألبنا بيع ثم هذا الجواز عندنا بغيره ومحمد خلافا لابي يوسف والشافعي وعلى هذا
 الخلاق اذا قامهم مسلم اذ من اوباع مسلم خيرا او خيرا منهم قال الكمال المحقق
 مقتضى التعديل ان حل مباشرة العقد اذا كانت الزيادة للمسلم والربوا اعم من
 ذلك فيشمل ما اذا كانت الزيادة من طرف المسلم والغلبة من طرف الكافر في
 صورة القمار انتهى خلاصة كلامه واطلق الجواب ايضا في المبسوط وقال لا فرق
 بين ان ياخذ المسلم الدرهمين بالدرهم او الدرهم بدرهمين في دار الحرب الى اخر
 ما ذكره **باب الاستحقاق** الانسب ان يذكر بعد باب خيار العيب والانسب
 ظهور عدم الصحة بعد التمام ظاهرا كما في خيار العيب والمصنف عمل بالانسب
 في ادراج الحقوق في الفصل الذي مر ذكره في وانزل البيوع كما بينه عليه واحد
 من شراح الهداية وغيرهم وعمل به صاحب الوقاية ولم يتيسر له ولغيره عمل
 بالانسب في حق هذا الباب كما لا يخفى على اولي الاباب **قوله** نوعان هكذا
 في اكثر النسخ على انه خبر مبتدأ محذوف وفي بعضها هو نوعان وهو الظاهر
قوله والنوعان مبتدأ وخبره قوله يختلفان وقوله بعد اتفاقهما ظرف له
 وقوله المستحق عليه وما عطف عليه وهو قوله ومن تملك المفعول الاول
 لقوله يجعلان والمفعول الثاني قوله مستحقا عليهم والمستحق في تملك عائد
 الى المستحق عليه وضير الموصول في قوله من جهة وضير الجمع في عليهم ونظام
 عائد الى المستحق عليه من الموصول العام اذ هو كما يحتمل ان يكون واحدا يحتمل
 شئين فصاعدا وقوله ما يملك من نزع فيه لقوله ادعى واقام وقيد بالطلاق
 لانه لو ادعى النكاح او التلق من المستحق اسم فاعل تقبل على ما سيجي في
 تصوير النوع الثاني وعدم مقبولية البينة بالملك المطلق على الجور والعق
 ظاهرا كما لا يخفى **قوله** والحكم بالحرية الاصلية الى وكذا يكون الحكم على الكفاية
 في النكاح والنسب ودلاء العتاقة كما في الصغيرى واما القضاء بالوقف فقد
 اختلف المشايخ فيه وكون القضاء على الكفاية هو الاصح كما في الجوازات
 وهنا فائدة اخرى وهي انه لا فرق في كون القضاء على الكفاية بين ان يكون
 بينة او بقوله انا حر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق حتى ان يبيح كان يعبر
 عن نفسه قال انا حر قال لقول له من غير حلف وتام تحقيقه في شتم الاحكام
قوله الا ان من تلقى الملك من جهة الضير المستكن عائد الى الحاضر والبارز
 الى الموصول وقوله ومن قس عليه في حادثة كمن قس عليه مثلا لتلقى الحاضر الملك
 من جهة لم يصير مقبضا فيها بان ادعى الملك المطلق واقام البينة على المستحق
 لا يحكم له **قوله** واما الحكم في الملك المورث اى الحكم بالحرية كما يقتضيه المقابلة
 والمراد بها العتق وفروعه بقرينة التقييد بكونه في المورث وكما هو الموافق لا
 استدلاله بما قال به قاضيان وقوله نصارت مسائل الباب الى قوله عن هذه
 الفائدة مقول القول وعبارة شرح الزيادات **قوله** لا يوجب انفساخها
 بل يوقف على اجازة المستحق كما في النهاية وقيل ينفسخ العقد لان اثبات الاستحقاق
 دليل على عدم الرضا والمنسوخ لا يلحقه اجازة وما في النهاية هو المقصور
 كما في فتح القدير وفيه ايضا انه لا ينفسخ في ظاهر الرواية ما لم ينفسخ وهو
 الاصح يعني ما لم يتراضيا على الفسخ لان احتمال اقامة البينة على النتائج من الباع

او على تلقى الملك من المستحق ثابت الا اذا قضى القاضي تح يلزم العجز فينفسخ
 يعني العجز عن اثبات ذلك وقيل ينفسخ بالقضاء والصحيح انه لا ينفسخ ما لم يرجع
 المشتري على بايعه بالثمن وقال شمس الائمة الصحيح في مذهب اصحابنا ان
 القضاء المستحق لا يكون نسخا للببيعات ما لم يرجع كل على بايعه بالقضاء **قوله**
 لان المبيع نتج في ملكه هذا في اكثر النسخ والظاهر في ملكي **قوله** وعلى من تلقى
 اليد الملك منه المطلقه ولكنه قيد في الخلاصة بانه اذا قال المشتري في جواب دعوى
 المدعى هذا ملكي لاني اشتريته من فلان يعني الباع صار الباع مقبضا عليه
 فلا يسمع دعوى لملكه منه ويرجع المشتري الثمن عليه اما اذا قال في الجواب ملكي
 ولم يرد عليه لا يصير الباع مقبضا عليه حتى يسمع دعواه والارث كالشراء ونقد
 عليه في الجامع الكبير والتفصيل في التنوير **قوله** وانما يرجع قبل الرجوع الى محله
 الا ليق ان يذكر قيل قوله ولا يرجع على الكفيل **قوله** اذا ثبت الاستحقاق
 بالبينة المطلقه فتشمل ما لو اقر المشتري عند الاستحقاق بالاستحقاق ومع ذلك
 اقام المستحق البينة نقض عليه بها ثله ان يرجع على بايعه لان القضاء وقع بالبينة
 لا باقراره كما في فتح القدير وفيه ايضا انه لو برهن المستحق على دعواه ثم اقر المدعى
 عليه يقضى بالاقرار فلا يرجع على بايعه وقيل فيه اخلاف المشايخ قال والاول
 الظاهر واقر الى الصواب اقول بل لا يظهر ان القاضي اذا اضاف القضاء الى
 البرهان ينبغي ان يرجع على بايعه وان اضافه الى الاقرار ينبغي ان لا يرجع عليه
 تدبر العلم عنده **قوله** اما اذا ثبت باقرار المشتري ذكر في جامع الفصولين
 المشتري اذا زكى شهود المستحق قال ابو يوسف اسأل عن الشاهد من فان عدلا
 يرجع المشتري بالثمن على بايعه والا يقضى على الشهود عليه ولا يرجع بثمنه
 لانه كالاقرار انتهى **قوله** ويأخذ الباع بالثمن هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها
 وبأخذ الباع وهو الظاهر وقوله بذلك اى بان المبيع ملك المستحق وقوله
 كان له ذلك اى طلب بيمينه وقوله بعد ذلك اى بعد التناول **قوله** فبيعة ولله
 اراد بها الجارية بقرينة قوله لا باستيلاده ولكن على اطلاقها تشمل النشاة
 ونحوها وقد الولد تمثيل اذ لا خصوصية له بل زوائد المبيع كلها كذلك على
 التفصيل كما في الشروع وقيل لا يدخل الولد في القضاء بالام تبعا بل يشترط
 القضاء به ايضا لانه اصل يوم القضاء لانفساله واستقلاله وهو الاصح
 من المذهب الحال في الزوائد في التفصيل في فتح القدير وعليه عامة الشروح
 فظهر ان ما اختاره المصنف خلاف الاصح من المذهب **قوله** ولدت عند
 المشتري اما الولادة قد اتفقت لانها لو اكتسبت عنده اكسابا او وهب لها
 ياخذها المستحق مع اكسابها وما وهب لها ولا يرجع المشتري على الباع بذلك
 لا يرجع بالعتق بخلاف قيمة العبد فانه يرجع بما ذكرناه في المأذون كما في
 تنارخانية **قوله** عند المشتري قيده لان الولد لو كان موجودا عند المشتري
 لم يتبعها كما في البرجندى وكذا لم يتبعها اذا كان في يد غيره كما في الهداية **قوله**
 لانه يكون متبعا فيها ولان القاضي لا يمكنه ان يحكم بكلام متناقض اذ ليس يحكم
 باول من الاخر نسقيا **قوله** تقبل اى بينة الكاتب ويرد المولى بدل الكتابة
 فانه كما في البرازية **قوله** فانما يسمع فتروح المرأة ببدل الخلع كما في فتح

وجه ان الاقرار نقض بالشاهد والقيد
 ان القضاء للقاضي ان يعمل باحدى
 الشاهدين جسيما بخلاف صورة تقديم الاقرار
 وتأخر البينة فلا يعمل فيها الا بالبينة
 مستند

مسائل المهمة

القدير **قوله** والنسب أطلقه ولكنه خاص في الأصول والفروع كما في البحر الرائق
وعليه تمثيل المصنف في الشرح أولاً وأما النسب في غيرهما فمبني على التناقض كما
إذا انكرا لاختلاف عند طلب الاتفاق فأتى المدعى فياء المدعى عليه يدعيها ويطلب
ميراثه لا تسمع وجعل كدعوى الملك لأنه لا يبيع الدعوى بأنه أخوه إلا إذا ادعى
حقاً كما في المقدسي وعليه تمثيله ثانياً تدبر والتفصيل في عاشر كتاب الدعوى
من البرازية ثم ليس مراد المصنف بذكر الثالث مصر عفو التناقض فيها لما في
الظهيرية أنه لو اشترى داراً لطفله من نفسه واشهد عليه ثم باعها فكبر الولد
واستأجر الدار ثم علم ما صنع أبوه فادعى الدار على المشتري وبرهن على ذلك
فقال المدعى عليه أنك منقض لأن استيجارك متى اعتراى بأن الدار ليست
لك فدعواك أياً ما مناضاً فاض قال الصحيح أن هذا لا يصلح دفعا للدعوى فالتناقض
لا يمنعها للخفاء إذا الأب يستقل بالشراء للصغير ومن الصغير لنفسه ولا علم
للأب بذلك وذكر في البرازية أنه لا يشترط في التناقض كونه المتناقضين في
مجلس الحكم بل يكفي بكون الثاني في مجلس الحكم وإيضاً لا مضابط للتناقض في كلام
الفقهاء فعليك المراجعة إلى الفوائد في المواد ومعلم ما يرجع إليه فيها قول
المصنف والتناقض فيها في طريقه خفاء لا يمنع صحة الدعوى **قوله** ثم ادعى الحرمة
أطلقها فشملت المعارضة والأصلية ودعوى العبد لا بد منها عند الإثبات فيهما
وهو قول الجمهور وهو الصحيح كما في الكافي **قوله** ولو لم يقل إلح هكذا في العناية
وقد القدير ولكن قال في الفتاوى العناية قال لرجل اشترى في فانا عدا ولم يقل
ذلك ولكن أقر بالرق أو كان ساكناً فاشترى وغاب البايع ثم أقام بينة بأنه حر
يقبل ويرجع المشتري عليه بالثمن ثم يرجع هو على البايع إذا حضر انتهى
المنع مجهول النسب إذا بيع وهو ساكت ينظر مع بيعه وصار كأنه أقر بالرق
وزاد في التشنيف حتى لا يقبل قوله بعد ذلك أنه حر وزاد في مختصر المحامد
وقيل بعد البيع ثم مع مولاك فقام فهو أقرار منه بالرق فظهر بمخالفة ما في
هذه الكتب سيما ما في العناية لما ذكره المصنف إلا أنه انظر للمشتري **قوله**
لأنه فتمس بعقد المعارضة والنهر المنسوب عائد إلى ضمان في ضمن ضمانا
باعتبار كونه مثبتاً بقرينة قوله والرهن ليس كذلك وذكر في العناية أن الغرض
يرجع بأحد أمرين إما بعقد المعارضة أو قبض يكون للدافع كالرد بوجه والإجازة
فالمستحق إذا ضمنه المودع أو المستأجر فانه يرجع على الدافع بما ضمنه وكذا
من كان بعناهما وفي الإعارة والهبة لا يرجع على الدافع المستعير والمودع
بما ضمنه **قوله** لا عبرة لتاريخ الغيبة بل العبرة لتاريخ الملك وما بينه
المستحق في هذه المسئلة إنما هو تاريخ الغيبة فيبقى دعواه في الملك المطلق
ولا اعتبار لتاريخ ملك بايع المشتري لإنقارده فيبقى بالدابة للمستحق قال
قاضي خان هذا إذا كان العين في يدها أما إذا كان في يد غيرها وهو ينكر
دعواها فاقام المدعيان البينة وأرجح أحدهما وأطلق الآخر في ظاهر الرواية
عن أبي حنيفة يفتى بينهما هو الصحيح ولا يعتبر التاريخ عند الانفراد واختلاف
الرواية عن صاحبها في ذلك وأنه الصحيح على قول أبي يوسف الأول ومجته
الآخر يفتى بينهما نصفان كما قال به أبو حنيفة انتهى وقوله كما سبق أي في باب

عبدك ودعوى حرته شترية
انظر قول

كالقالة والوكالة مثله

لا حصول عليه باصل القضية كأنه
ولا يفتى المكتوب

والفان محمد اندى
الشهر ببيان

دعوى الرجلين والمسئلة فيه معادة بل ذكرها فيما نسب كما لا يخفى **قوله** ولكن
يرجع بالثمن على البايع لما از العلم بالاستحقاق له وهذا وجه تفريع هذه المسئلة
الخاصة على المسئلة العامة السابقة **قوله** ولو أقام البايع البينة أي حين
أراد المشتري الرجوع بالثمن عليه قلت هذا مبني على أن المستحق إنما أخذ البيع
المستحق بالبينة فلا يخالف ما سلف من أن المشتري لا يرجع بالثمن إذا أخذ
المستحق المستحق بأقراره أو ينكره إلح كما لا يخفى **قوله** كذا ما سوى نقل نقل
الشهادة والوكالة واسم ذلك النقل الكتاب المكتوب بناء على أنه إنما نقلها للقاضي
المكتوب إليه ليحكم بها ولهذا يحكم برأيه وإن خالف رأي القاضي الكتاب بخلاف
السجل فإنه ليس لقاض آخر أن يخالفه وينتقض حكمه التام وهو اسم ما أثبت
فيه الحكم **قوله** حصول العلم للقاضي أي المكتوب إليه بفعل القاضي ككتاب
هذا هو المراد لا حصول علمه باصل القضية كأنه ولا يفتى المكتوب ومن ذلك
لم يقبل شهادة أهل الذمة لأنها لا يكون حجة في إثبات فعل المسلم وهو القاضي
بل شرط فيه شهادة العدل في الجميع على ما سيأتي في باب **قوله** أو كان المستحق
أي المبيع المستحق البعض هذا هو المراد بل الصواب وليس هنا ما يقتضى كون لفظ
المستحق خطأ بل أرجح ضمير كان إلى المبيع فقط يجعل المسئلة اجنبية عما قبلها
وغير صحيحة فلا بدح أيضاً من تقييده بالمستحق البعض لا يرى إلى قوله في
توضيح المسئلة فاستحق أحدهما بعد قوله وكذا إذا كان المعقود عليه شئين فمن
حكم بأنه سهو من قبله فقد سهى العلم عنده تعالى **قوله** وإن كان استحقاق إلح
تفصيل قوله والالزوم جزءاً وهذا الشرط فلزمه اللائق ترك الفاء وإثبات
قد أي فقد لزمه وقوله أوصية منطة عطف على قوله ثوبين يعني إذا كان المعقود
عليه شئين قيمتين ليسا في حكم شئ واحد أو كلياً أو جزئياً **قوله** أو بعضه
قيد المسئلة أو لا يقبض أكل فاستحق بعضه وثانياً يقبض البعض فاستحق هو
وغيره إشارة إلى أنه لو لم يقبض أكل فاستحق أكل أو بعضه بطل البيع بالطريق
الأول فيما استحق كلاهما بعضاً وخبر المشتري في الباقي على الصورة الأخيرة أورث
الاستحقاق عينا فيه أو لا ولذلك لم يتعرض المصنف لكلا الصورتين كما لا يخفى
قوله فيه أي فيما أقبض البعض فشره به لحسن المقابلة بتفسيره أيضاً
ولكنه يوهم أنه تفسير للمخير المجرور كما هو الظاهر وليس كذلك فاللائق أن
يفسر هكذا أي في المستحق مقبوضاً أو غيره فيما أقبض البعض وقوله سواء
أورث إلح سواء خبر مقدم وجلة أورث في تأويل مفرد مبتدأ والتقدير إيراد
استحقاق البعض العيب فيه أو الاستبان والجملة حال من قوله الباقي والعائد
إلى ذي الحال ضمير فيه وكون الفعل مخبراً عنه شايخ في فصيح الكلام كما في قوله تعالى
سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم سرح به فجول المفسرين **قوله** ادعى حقاً
بجهول إلح الأنسب في هذه المسئلة وما بعدها أن تذكر في كتاب الصلح لأنها
من هذا الباب كما أن أكثر ما قبلها من كتاب الدعوى ثم هذه المسئلة دلت على إيراد
الصلح عن مجهول على معلوم جائز ومجته الدعوى ليست شرطاً في صحة الصلح
وجه الأول أن الإبراء عن المجهول جائز عندنا لأن الجاهل فيها يسقط لا يفتى إلى
المنازعة ووجه الثاني أن دعوى الحق في الدار غير صحيحة لجهالة المدعى ومع ذلك

والفان محمد اندى الشهر ببيان

فيه كلام على الولي
عزمي زاده

قوله أو جعل وزني بكسر اللام المهملة
والتاء الموحدة بالفتح وزني وزن
بريوك ياخود برودك سقطه

وانت خبير بأن أو في قوله أو غيره
ليست بما تفتي فمثل صورة
هي استحقاق الكل عند قبض البعض
لخ بسط البيع أيضاً كما لا يخفى مثله

فيه كلام على المولى عزمي زاده حيث
لم يتعرض للصورة الأولى وعدة على
المصنف عدم تعرضه للمثانية نقيصة

فيه كلام على المولى
عزمي زاده حيث
سعى على الظاهر

وكون الجملة الاسمية ما لا يع الضمير
فقط وإن كان متصفاً إلا أنه لا يخل
بالفصاحة مع أن كونه في شرح
اللب للبيضاوي

قاعدة جيدة

جاز الصلح عن هذه الدعوى الا اذا ادعى اقرار المدعى عليه بالحق المدعى في تقييد الدعوى
 وقيل عليه البينة كما في الشروح **قوله** لا يملك ذلك القدر الظاهر لم يملك
قوله فوجب الرجوع الى المعهود وهو الرجوع بالدناير **قوله** جاز اعتنا
 مشتر من غاصب قيد باعتنا مشتر لانه لو اعتقه الغاصب ثم ادعى الضمان
 لم يصح العتق وقيد بانه مشتر من غاصب سارة الى ان اعتنا مشتر من يتولى
 بالطريق الاولى و اشار ايضا باجازه بيع الغاصب الى ان صحة اعتنا في الصحيح
 فيما لو ادعى المشتري منه الضمان الى المالك يكون بالطريق الاولى والفرق بين
 اداء الضمان ان ملك المشتري ثبت مطلقا بسبب مطلق وهو الشراء بخلاف
 الغاصب لانه سبب ضروري فكان الملك فيه ناقصا بخلاف ما لو ادعى الغاصب
 الضمان لم يصح اعتنا مشترك منه وان صح بيع الغاصب باء الضمان كما في بعض
 الشروح ولكن صرح في الهداية بان اعتنا المشتري يصح باء الغاصب الضمان
 في الاصح لا فرق بينهما ومضى عليه شارحه العيني **قوله** فاجاز المالك
 بيع الغاصب جاز عتقه عند البيخيفة وادى يوسف واعلم ان هذه المسئلة من
 مسائل مروت الحاضرة بين ابي يوسف ومحمد فيها حين عرض عليه الجامع الصغير
 حيث قال ما رويت لك عن ابي حنيفة ان العتق جائز بل انه باطل فقال بل رويت
 لي انه جائز فانبات مذهب البيخيفة في صحة العتق بهذا لا يجوز لتكذيب الاصل
 الفرع صريحا وقل ما هنا ان يكون في المسئلة روايتان عن البيخيفة قال الحاكم
 الشهيد هذه رواية محمد عن ابي يوسف ونحن سمعنا من ابي يوسف انه لا يجوز
 عتقه كما في فتح القدير **قوله** كاعتنا المشتري من الراهن حيث يتوقف وينفذ
 باجازه المرتين وقوله اذا قضى اى الوارث الدين بعده وكذا اذا ابراه الغراء
 كما في الشروح **قوله** اى لا يجوز بيع المشتري من الغاصب ثم الظاهر ان يفسر
 بلم يجوز كما هو مقتضى المقابلة وكلمة من متعلقة بلفظ المشتري كما يقتضيه
 المقابلة ايضا وايضا لا بأس لارجاع الضمان الى الذات المقيد بقيام القرينة
 تدبر وقوله بعد ما اجاز المصواب باجازه المالك بيع الغاصب كما يقتضيه
 المقابلة وعبارة المصنف يقتضى ان لا يجوز بيع المشتري من الغاصب بعد كونه
 ملكا للغاصب باجازه ماله وليس المراد كذلك **قوله** فاذا طرأ اى الملك
 البات على ملك موقوف لغيره وهو المشتري الثاني لان بيع المشتري من
 الغاصب ينقض موقوفه ولا يذهب عليك انه طرأ ملك بات وهو ملك
 الغاصب باء الضمان على ملك المشتري منه الموقوف ولم يبطله لان ملك
 الغاصب ضرورى ثبت لاداء الضمان فلم يظهر في بطلان ملك المشتري
 منه هذا زبدة ما في الهداية والكا في وكثير من الكتب ولكن قال الاستروشي
 ونقله عنه العمادى رأيت في موضع اخر انه ان ضمنه قيمة يوم الغصب
 جاز بيعه وان ضمنه قيمة يوم البيع لم يجز انتهى **قوله** بغير امره اى بغير
 ان يعلم اذنه وهذا القيد معتبر في الصورة كما وقع في الجامع الصغير
 وهو واقع الحال ولا فائدة في تعميم الصورة مخذن هذا القيد كما لا يخفى
قوله على اقرار البائع المطلق لكنه مقيد باقراره قبل البيع اذا التفتقر
 التام انما يوجد فيه فاذا اقام المشتري على الشراء بناتى هذا الاقرار

فيه نوع كلام على
 ابن الهيثم ٣

فيرد برهانه عليه بخلاف ما اذا برهن على اقراره بعد البيع ان البائع او المولى
 لم يأمره بالبيع فيقبل برهانه كذا في النهاية وتمام تحقيق توزيع البرهان
 وتنزيحه فيه **قوله** اذا اقامهما على الشراء اى على شراء المشتري او المراد
 على الشراء للمشتري ولا خفاء ان البائع اقاما على شرائه ولا مقتضى الخطأ
 هذه العبارة وان وقعت في الكافي على العقد كما هو الاظهر ولو اراد بالشراء
 اشتراء المشتري وبيع البائع لانه من الاضداد بقريته تعلق قوله على الشراء
 بقوله اقامهما مراد منه على طريق عموم المجاز لا على عموم المشترك لكان
 وجهها حسنا كما لا يخفى **قوله** لا يضمن البائع اى لمن اقر بالغصب منه هذا
 عند البيخيفة وهو قول ابي يوسف اخر او كان يقول اولا يضمن وهو قول محمد
 بناء على ان غصب العقار عند محمد يتحقق وعندهما الا والله تعالى بحقيقة الحال
قوله ولا بد من اقامة البينة اى لا بد لذلك الغير وقاعل باخذها عائد اليه
 والظاهر ان يظهر عند قوله لا بد كما قلنا ويضرب في قوله لم يقيم وتحويل المصنف
 ضعيف لان وقوع الاسم الظاهر رابطا في غير مقام التخييم ضعيف عند
 المحققين كما لا يخفى **قوله** اذا لاثم للاذخار في البناء وفي ذلك الظرف الاخير
 متعلق بقوله لا تاتى اى في عدم ضمان البائع قيل اراد بالدار العرصة بقريته
 الادخال وقيل فائدة هذا القيد ليعلم حكم غيره بالاولى لا يكون ذكره حشوا
 بلا فائدة **باب السلم** لما ذكر انواع البيوع من مطلق ومقايضة لم يشترط
 فيها قبض في المجلس بقى منها نوعان شرط فيهما القبض وقدم السلم لان الشرط
 فيه قبض احدهما فيكون منزلة مفرد من مركب وترقا من اقل الى اكثر **قوله**
 وهو مشروع بالكتاب الم حق التحويل ان يذكر هذا الكلام بعد قول باب السلم
 ثم يرقى قوله هو لغة الحكماء هو يدن الشراح ومخالف المصنف ويدنهم في
 اول كتاب البيوع كما خالفه ههنا **قوله** والبيع بتم مؤجل عطف على السلم وكذا
 قوله وتأجيله **قوله** وهو قوله عليه السلام حين قدم المدينة وهم يسلفون
 في التمار السنة والسنتين والثالث من اسلم الحديث كما في الفقه والمنيع **قوله**
 وبأياه القياس قبل بل هو على وفق القياس ومصلحة الناس فكونه مقيسا
 على بيع اجل فيه الثمن اولى من جعله من قبيل بيع معدوم لا يقتدر على تسليمه
 عادة ورد بان السلم نفسه بيع المعدوم وهو خلاف القياس الجلي اذ البيع
 هو المقصود من البيع والمحل لوروده ما نعلمه بوجوب انعدام البيع بخلاف
 الثمن فانه وصف ثبت في الذمة مع صحة البيع فقد تحقق البيع شروعا مع
 عدم وجود الثمن فافترا كما يتم كونه معدوما لا يقتدر على تسليمه عادة ليس
 من معتبر في مفهوم السلم عند هم حتى يكون من قبيل البيع الفاسد بل هو
 مقدر على خلاف القياس اذ فيه الشرع لمصلحة الناس وعليه كلام ترجمان
 القرآن ابن عباس رضي الله عنه حيث قال اشهد ان السلف المضمون الى
 بل مستحق قد اقبله الله في الكتاب واذا فيه قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا
 اذا تداينتم بدين الى اجل مستحق الاية هذا ملخص ما في الفقه وغيره **قوله**
 ولم نستدل بما روى الم اراد به رد صاحب الهداية ومن تابعه من الشراح
 ولكن قال الكمال المحقق في فتحه ان لفظ الحديث على ما ذكره المصنف غريب

فيه كلام على المتن
 عزى زاده

قاعدة
 مناسب هذه القاعدة في حاشية
 تفسير والفهي للسعد الدوي
 مكره

اى اذكره اذ اقره الى اخره مكره

ابن عباس يسمى ترجمان القرآن
 م

اراد به صاحب الهداية مكره

فيه نوع كلام على
المصنف

وان كان في شرح مسلم للمقرئ ما يدل على انه عثر عليه بهذا اللفظ واختار
كونه حديثا مركبا والتفصيل منه فظهر انه لم يكن ساقط الاعتبار في مقام
الاستدلال ولذلك اتى به صاحب الهداية وصاحب الكافي على ان ما اتياه نص
في رخصة السلم وجواز عقده بخلاف ما اتى به المصنف فانه استدلال باشارة النص
حيث انه نص على شرائطه فيكون هذا اشارة الى جواز الشروط فالإتيان
بمقام الاستدلال بما هو نص اولي بما هو اشارة كما لا يخفى العلم عند تعالى
قوله وشرعنا بيع الشيء الا اشارة به الى ان لفظة السلم ليس شرط في انعقاد
عقد السلم كما قال به زفر وعيسى بن ابان وضعت ابن الهمام مذهبا وصح ابن
النجيم مذهب الاثمة الثلاثة وعليه اختيار المصنف والدليل على ان البيع اسم
جنسه وان السلم داخل تحته ما روى عن النبي عليه السلام انه نهى عن بيع ما
ليس عند الانسان ورخص في السلم يعني نهى عن بيع ما ليس عند الانسان عاما
ورخص السلم بالرخصة فدل السلم بيع ما ليس عند الانسان ليستقيم تخصيص
عن عموم كافي المنع **قوله** والذرع وكذا المعداد المتعارف كما في الشروح
وعليه كلام المصنف في عدم الانواع فان قلت المذكور في الحديث انما هو الكيل والوزن
وقد عرفت ان السلم على خلاف القياس فلا يقياس عليها غيرها فينبغي ان
لا يبيع في المذروع والمعدود قلت الحاق المذروع والمعدود بالكيل والوزن
اما بدلالة النص لا اشتراكها معها في علة التسوية في التسليم واما بان
يحل الزود الثمر الكلي فلما زاد عليه السلام الوزن افاد عدم الاقتصاد
عليه وان شرط صحة السلم كون السلم فيه مضبوطا على وجه يمكن تسليمه من
غير افضاء الى المنازعة فتشمل الحديث على كلا التقديرين من الانواع الاربعة
ومن ذلك يتفرع على هذا التحقيق جواز اسلام الكليل بالوزن وعكسه في الصحيح
كما سبق وسيجيء ان شاء الله تعالى **قوله** كالمكيل ولما سلم في مكيل وزنا
عكس روى الطحاوي عن الاصحاب جوازه اذ الشرط ضبط القدر لا الشيء الربوا
اذ المردى عين الواجب حكما في باب السلم فيكون بدلا عن رأس المال ولا ربوا
بينهما وروى الحسن عدم جوازه وقد سبق ان الفتوى على الاول **قوله** فلا
يجوز فيها السلم بان اسلم دراهم في دنانير او بالعكس واسلم الدراهم في
الدراهم والدنانير في الدنانير وعدم جواز هذه الصور بالاتفاق واما
اسلام نحو الحنطة في دراهم او دنانير فحكى صاحب الهداية فيه خلافا قيل
يبطل وهو قول عيسى بن ابان وقيل يتعقد ببيع اثنين مؤجل وهو قول ابو بكر
الاعشى وكثير رجع الاول وصححه ابن الهمام رجع الثاني وميل عبد الفقير
اليه اذ فيه تعجيب تصرف العاقلين منهما امكن تدبير العلم عنده تعالى **قوله**
والعدد في المتقارب ذكر في المحيط ان السلم كما يجوز عددا في المحدود يجوز
كيلا ووزنا وفي المنع ثم لا خلاف بين علمائنا الثلاثة ان السلم في العدد في
المتقارب كالجوز والبيض جائز كيلا وعددا وعن زفر روايتان في رواية
انما يجوز فيه السلم عددا وفي رواية لا يجوز اسلا لا عددا ولا كيلا ولا وزنا
قوله والبن وفي الخلاصة شرط ذكر المكان الذي يعمل فيه اللبن وقيل
لا يشترط كما في المحيط وعليه الملاق المصنف **قوله** والطري حين يوجد

قديه تد ينقطع عن ايدي الناس ففي هذا الوقت لا يجوز وعن البيهقي انه
لا يجوز في السمك اصلا لانه لحم كذا في الكافي وذكر في الذخيرة هذا في كيار السمك
واما الصغار منه فالسلم جائز فيه وزنا معلوما او كيلا معلوما طريا كان او
مالها **قوله** كالجوز ان اطلقه فتشمل الادنى وغيره لتفاوت اعماده ظاهرا وباطنا
وقد صح ان النبي عليه السلام نهى عن السلم في الجوز ان تشتمل بالطلاق للصاير
وان لم يكن فيها تفاوت لان الاعتبار في المنصوص عليه عين النص لا المعنى
كذا في الكافي فان قيل السمك الطري مخصوص من عموم الجوز فجاز في الصاير
قياسا على السمك لقلته التفاوت قلنا انما يتم لو شرط حياة السمك وليس
كذلك بل كيف ما كان حتى لو شرط ذلك كان لنا ان يمنع صحة السلم فيه كما في فتح
القدير وايضا ان العصفور وان كان من العدديات المتقاربة الا انه يجهى
المنقطع مما لا يقتضى ولا يجزى للتوالد وقد يمكن اخذه وقد لا يمكن ولا رجحان
لا مكان الاخذ فيبقى العبرة للانقطاع بخلاف السمك الطري فان امكان اخذه
راج فيقوم ذلك الامكان مقام الوجود في ايدي الناس فيبقى العبرة لا مكان وجوده
كما في المنع والمقدسي **قوله** والجم هذا عند البيهقي وقال لا يجوز ان يبين جنس
ونوعه وصفته وموضع كل جم صان حتى يثنى سبعين من الجنب او الظهور مائة رطل
ويقال الشافعي وفي العيون والحفاظ والفتوى على قولهما لان اللحم من وزن
في عادة الناس مضبوط الوصف ببيان هذه الاشياء فظهر ان المصنف اختار
غير ما هو المقتضى به ولكن صرح في الهداية بان قوله هو الاصح فتبع المصنف به
وذكر في التشنيف ان اقراض اللحم جائز عندهما وعند البيهقي فيه روايات
قوله حتى ان يبين الخ ولو قدر بالوزن في اكل جائزا كما في فتح القدير **قوله**
من حين العقد الى حين الميل بكسر الحاء مصدر ميم من الحلول قديهما لانه لو
انقطع بينهما او فيها بينهما لم يجز لانه غير مقدور التسليم يتوهم موت المسلم
اليه فيعمل الاجل وهو منقطع فيتضرر رب السلم كذا في الشروح وعبرة النص
في الشرح بوجه ان الانقطاع في بعض وقت الاجل لا يقتضى الفساد وليس كذلك
فاللائق ان يقول ما لم يستغرق وجوده جميع الوقت الخ وهذه ان لا يوجد
في الاسواق التي يباع فيها وان وجد بالبيوت كما في الذخيرة والمواد اسواق
اقليم وقع فيه السلم كما في مبسوط ابن البسر **قوله** والقدر نحو كذا كجلا ويجوز
كيلا ووزنا في عمير ونخل وبن وفي الدقيق بهما كما في الظهيرية **قوله** واقله شهر
في الاصح وعليه الفتوى كما في المنع واكتفى وقال ابو الحسن الكرخي بنظر الى
عرف الناس في تأجيل مثله فيستحب هذا في رواية وينظر الى مقدار ما يمكن تحصيل
المسلم فيه في رواية عنه ويصح صدور الشهيد هذه الرواية وقال الكمال الحق
ان ذاك هذا جدير ان لا يعمم لانه ينفخ في كل منها المنازعات بخلاف المقدار
المعين من الزمان اقول ما صححه صدر الشهيد جدير ان يعمم لان من الاشياء
ما لا يمكن تحصيله في شهر وان لم ينقطع وجوده وعليه التعديل في مثله كما لا يخفى
العلم عنده تعالى **قوله** لا يبيع عنده ويبيع عندها ورجح قول الامام بان اشتراط
بيان قدر رأس المال مروي عن ابن عمر وقول الفقيه من العناية وضوان الله
تعالى عليهم اجعين مقدم على القياس وبانه قد ينفق بعضه ويحصد بياقته عينا

فيه كلام على
المقدس
القائل المقدس

كله ما عايرة عن المسلم
فيه فلا تغفل عنه

فيه كلام على المولى
عزى زاده

فبرده ولا يستبدل غيره في المجلس فيفسخ العقد في قدر المردود فيجب التمسك عنه
وان كان موهوبا وبانه قد ينجح عن المسلم فيه بعد هلاك رأس المال فيحتاج لردّه
مع جهله فيقع النزاع كما في الشروح **قوله** واجتمعوا على ان رأس المال لا يرد
ان بالاشارة يحصل بيان الجنس والنوع وبعض صفته من الغلط والرقعة
والسمن والجف وبه يتبين قيمة القبي والعقد لا يتعلق بمقداره ولا ينقسم
التمن عليه فجهله لا يؤدي الى جهل المسلم فيه هذا فلا يرد عليه الاشكال بما يقال
انه ينبغي بيان قيمته لانه عند عجزه عن المسلم فيه يحتاج لردّها وهي مجهولة
فيؤدي الى النزاع **قوله** ومكان ابقاء المصلحة مؤنة الحمل بالغث الثقل والمؤنة
الكلفة اي ماله ثقل يحتاج في حمله الى ظهور او اجرة جمال كما في المغرب وقيل هو
مالا يكون دفعه بيد واحدة واشتراط هذا عند ابي حنيفة اما عندهما فان شرط
مكان الابقاء مع وسلم فيه والاصح ايضا ويتعين مكان العقد لانه ان لم يكن
فيه مرجع وان كان كما في ان اسلمه وجه في لجة البحر او في رأس الجبل فانه يجب
في اقرب الاماكن التي يمكن فيها كما في المقدس ووجه صاحب الهداية هنا قول
الامام وعليه كلام المصنف حيث لم يتعرض الى قولهما **قوله** وهو الاصح وهو
رواية كتاب الامارات من اصل المسوط وهو قول ابي حنيفة ورواية عنها
وفي اظهر الروايتين عنهما يجب تسليمه في موضع العقد لانه موضع الالتزام
كما في المنع وهو رواية كتاب البيوع من الاصل ورواية جامع الصغير كما في
الفتح ولكن صحح الاول فيه وفي غيره وذكر فيه ايضا ولو عين مكانا قبل لا يتعين
وقيل يتعين وهو الاصح ورواية الشافعي واجد ذكره في التحفة **قوله** كذا
التمن يعني الاختلاف في المسائل الثلاثة ايضا كما لا اختلاف في اشتراط مكان
ابقاء المسلم فيه الذي له محل مؤنة هذا الاختيار شمس الائمة وهو الصحيح
وقيل لا يشترط بيان مكان ابقاء التمن بالاتفاق كما في المنع **قوله** ولا وجوب
في الحال تحقيق هذا المحل ان تعين مكان العقد اما بالتعيين صريحا ولم يوجد
او من ضرورة وجوب التسليم عليه في الحال كما في القرض والغصب ولم يوجد اذ
المسلم لا يبيع الا مؤجلا فاستوت الاماكن كلها لا يفاء ما ليس له محل مؤنة
كما لا يخفى **قوله** قبل الافتراق لم يقل في المجلس لان القبض فيه ليس
بشرط حتى لو عقدا المسلم ولم يغيب احدهما عن صاحبه يوما او يومين ثم سلم
رأس المال مع التسليم كما في الخزائنة وبالجملته توارى احدهما عن عين الآخر
بفسده حتى لو لم تكن الدراهم ماضية فدخل المنزل لخرجها وتوارى عن
المسلم اليه بطل والا لا كما في الخائفة **قوله** لزيادة غرس او بناء متعلق
بقوله شرط والخبر في نصيبه عائدا الى صاحب وتقييده لزيادة بالغرس
او البناء ونحوهما من الشرب والطريق بناء على انه واقع الحال وليس
في اطلاقها بيان المراد فضلا ان يكون في التقييد امام خلاف المقصود مع
ان ذكر الغرس والبناء ليس للحصر كما لا يخفى **قوله** لو توعى المسلم
مبيحا اي في الكل كما في الشروح اذ قبض رأس المال شرط بقاء العقد على الصحة
لا شرط انعقاده مبيحا كما في الكافي وقوله حتى لو نقد رأس المال اي كله
في المجلس اي قبل الافتراق مع اي بقى على صحته **قوله** فلان فيه الح والآن

رأس المال اخذ شيها بالمبيع ولهذا لو باع رأس المال بعد العقد قبل القبض لا يجوز
امالودع اليه اريد ارجو منه برضا المسلم اليه جاز لانه جنس حق فلم يكن
مستبدلا كما في المنع والابراء عن رأس المال لا يجوز بدون قبول رب المال لان
قبضه شرط صحة السلم فان قبل انفسخ العقد كما في البدائع وفي المقدس تفصيل
هنا **قوله** والتصرف فيه قبل قبضه لا يجوز والتخليقة قبض عند محمد خلافا
للابن يوسف **قوله** بان يقول رب السلم اي لاخر لا للمسلم اليه **قوله** او نحوها
وهو المراجعة والوضيعة وقوله وانما ختمها بالذكر يعني تميزها ولو باع رب
السلم المسلم فيه من المسلم اليه باكثر من رأس المال لم يبيع كذا وبعضا ولا يكون
اقالة كما في القينة ولو وهبه منه قبل قبضه وقبل الهبة لم يبيع وكان اقاله وعليه
رد رأس المال كما لو ابراه كذا او بعضا وفي البحر الرائق تفصيل هنا **قوله** حتى قبضه
كله بنصب قبض اشار به الى ان قبض رب المال رأس المال في المجلس الاقالة لم
يجب بخلاف بدل المصروف فانه يجب قبضه قبل الافتراق في الاقالة كما في عقده
وايضا يجوز الاستبدال عنه قبل القبض والفرق المذكور في ابناح الكرماني و
المنع بالاقالة الانفساخ بعد الصحة ولو لم يحن عارض كما اذا سلم ذي اذى
في خمر ثم اسلم او امدها قبل قبض الخمر بطل السلم وانفسخ ووجب رد رأس المال
لا يجوز لرب السلم الاستبدال بخلاف ما اذا كان فاسدا في الاصل ولزم ردّه جاز
الاستبدال كما في البدائع ثم استقامة تفريع هذه المسئلة على ما قبلها بناء على
تعميم الملاق عدم التصرف قبل القبض لاصل العقد والاقالة والمعنى لا يتصرف
لا بعد العقد ولا بعد الاقالة في رأس المال الى ولما نزل الاقالة وهي مع من
وجه منزلة اصل العقد واخذت حكم مع التعليل بتعليله ولم يتعرض في الاقالة
للمسلم فيه لانه ساقط فلا حكم للساقط تدبر العلم عنده **قوله** اشترى كرا
بالشراء اشارة الى انه او ملك كرا بارت او هبة او وصية او اقرض او نحو ذلك
وامر رب السلم بقبضه فأكاله مرة مع وبالكرا اشارة الى انه لو اشترى المكمل
بجازفة وامر الخ مع ايضا لانه لم يوجد العقد واحد بشرط اكمل والمراد بالكر
الكمل وهو تمثيل وكذا الموزون في هذا الحكم وكذا الحدود المتقارب ولكن قال
في البناءية فيه روايتان واشار بقوله لم يبيع الى انه لم يدخل في ضمان رب
التسلم حتى لو هلك في يده هلك من مال المسلم اليه كما في البناءية **قوله** وان
امره ان يقبضه الخ شرح على طريق المفهوم من المتن اذا المراد بقبضه قبض
مرة لان الفعل لا يقتضي التكرار ثم ذكر هذه المسئلة في المتن فيما بعد تفريع
بما علم ضمنا وهذا في الكتاب غير قليل اذ لم يقصد المصنف فيه غاية الايجاز فلا
يكون كل منهما تلويلا بلا فائدة وقوله لاجتماع الخ تعليل للمفهوم والمنطوق
دقوله بشرط اكمل مال من الصفتين او صفة تجعل اللام للجنس ومتعلق
به باعتبار ان الصفة مصدر في الاصل والمراد بشرط اكمل وجوده
فكل منهما وهما صفة بين المسلم اليه وبابعة وصفة بين رب السلم والمسلم
اليه **قوله** يعني ان لم يكن اي الدين سلما وكان قرضا فاشترى المقرض كرا
فامر مقرضه الخ وللقرض صورة اخرى وهي لو كان الدين سلما فاقترض المسلم
اليه كرا من شخص ولم يقبضه وامر رب السلم بقبضه منه قضاء الحق مع لانه

فيه كلام على
المولى عزى زاده

وقام يمكن الاقالة تبعا من كل وجه
جاز قبض رأس المال بعد الافتراق
وجاز استبدالها كما في الشروح

ومن هذا التحقيق يظهر ان اتيان
هذه المسئلة بالاول له وجه نظري
الى عدم تعميم عدم التصرف عليه
عبارة الوقاية

عقد القرض لا يوجب الكيل والوزن ولهذا لو استقرض من آخر حنطة او نحوها
 جاز له ان يتصرف منها قبل القبض كما في البحر وغيره ولو قال المصنف وصح لو
 قرضا لشمل الصورتين وكان اليم بالقيام **قوله** ولو امره رب السلم لم
 يذكره المأمور به ومقتضى السباق هو قبض المسلم فيه له والسياق قرينة
 على ان المراد قبضه لرب السلم بان يكيل المسلم فيه في طريق رب السلم ولذلك
 قدره بهذا وليس فيه حجة حتى بعد عدم الذكر غير مستحسن وفائدة التقيد
 بنجية رب السلم انه لو كان حاضرا صار المسلم اليه قابضا سواء كان الطرف
 له او للبايع او مستأجرا صرح به الفقيه ابو الليث كما في البناءة والتقييد
 بطرف الامر ليس للاعتراز بل ليضرب حكم ما غيره بالطريق الاولى ولذلك
 سوى بينهما في البايح اقول ولو قال تكال فلونى طرفه لكان اظهر واو
قوله او امر المشتري الى اقول هذه المسئلة استطردية اوردها لكونها
 نظيرا لمسئلة العطف عليها ولذلك ترك قيد وهو غيبة المشتري اذ هو
 مراد فيختلف الحكم لحضوره كما في العطف عليها وترك جواب الشرط وحققها
 وهو لم يكن قبضا حوالا الى فهم المتعلم وترك تغليبها وهو ان المشتري
 استعار طرف البايع ولم يقبضه فلا يكون الواقع فيه في بد المشتري واما
 التعليل المذكور فهو للصورة الاولى كما لا يخفى **قوله** كيل العين ثم كيل الدين
 الى حاصله خلط الدين بملك المشتري اشار بذلك كونه قابضا فيها لو كان في
 طرف رب السلم طعنا ما تكال فيه وهو غائب وهو قول بعض المشايخ وفي قول
 بعض اخر لم يصرفا بضا والاول هو الاصح كما في المبسوط **قوله** وامر القرض
 اي قبل قبضه فزيع القرض اياها في ارض المستقرض يصير قابضا له وكذا دفع
 الى صانع خاتما وامره ان يزيد من عنده نصف دينار مع وصار قرضا وقبضا
 كما في فتح القدير **قوله** وعندنا بالخيار الى هذا ما ذكر في الهداية والكا في ولكن
 خص قاضيان صحة قبض العين فقط واشتركا في الخاطا والمخلوط بينهما بقول
 محمد اما عند ابن يوسف يصير قابضا للعين والدين كما في صورة اليد بالعين
قوله وعليه قيمتها يوم قبض وانما اعتبر يوم القبض لانه سبب الضمان
قوله والصحة اي صحة انشاء عقد الاقالة في الثانية **قوله** بخلاف الشراء
 خصه بالذكر لان العقد لو كان مرافا صحت الاقالة بعد هلاك البدلين او
 احدهما لان المعقود عليه فيه ما وجب في ذمة كل منهما وهذا لا يقبل الهلاك
 ولذا لو كان المقبوض قائما لم يتعين للرد بعد الاقالة **قوله** قال قول للمسلم
 اليه اي بالاتفاق وهو قول الشافعي كما في الهداية والكا في وفتح القدير و
 المتعنت من ينكر ما ينفعه وقوله زائد على رأس المال عادة يعنى وان شرط
 كون المسلم فيه رديا **قوله** وبالجملة القول في السورتين الى اقول فيه
 بحث لانهما لم يجزها الامام في سورة التعتت وانما لما لاه فيما لو كان مدعى
 الشرط رب السلم والمكر المسلم اليه لما سبق انفا التنبيه عليه وهكذا
 التفصيل في اصل الاجل يعنى لو سلمه رب السلم كان القول للمسلم اليه
 بالاتفاق ولو سلمه المسلم اليه كان القول لرب السلم عنده استحسانا
 والمسلم اليه عندها وهو القياس وقول الامام هو الراجح كما في اكثر الشرح

فيه كلام على
 القول عن زيادة
 ٢

فيه كلام على المصنف
 في التبعين
 ٢

ثم لو اختلفا

ثم لو اختلفا في قدر الاجل فالقول قول رب السلم مع اليمين ولا يخالف فيه خلافا
 لوقاوي برهن في الكل قبل وان برهنا قضى ببيتة المسلم اليه لاثباتها الزيادة
 ولو اختلفا في مضيه فالقول قول المسلم اليه والبيتة بينته ايضا كما في شرح
 الطحاوي **قوله** ومن هذا الجنس بهذه الصفة بكذا اشار به الى ان الاستصناع
 شرائط منها بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وصفته لانه مبيع وكونه
 معلوما انما يحصل بهذه الاشياء وبيان ثمنه كذلك **قوله** باجل كان يقول
 الى شهر مثلا اطلاق الاجل بالنظر الى الاستصناع وتفسيره بشهر مثلا
 بالنظر الى كونه سلما فان كان سلما انما هو يضرب مدة يضرب بها في السلم
 بل يشترط عند الامام جميع شرائط السلم من قبض رأس المال قبل الافتراق
 وغيره اما لو ذكر المدة بمادون الشهر لم يصير سلما في قوله هم جميعا كما في المنع
 وقيل لو ذكر مدة يمكنه فيها فزاعه فهو استصناع ولو كان اكثر فهو سلم كما
 في الفتاوى المنصورية **قوله** صح بيعاى مع الاستصناع وكذا اذا كان
 اجلا اقل من شهر كذا في البرجندى **قوله** والصحيح اي من المذهب انه اي
 الاستصناع يبيع بيعا لان محاذ ذكر فيه القياس والاستحسان وهما لا
 يجريان في المواعدة ولانه انما جوزه فيما فيه تعامل ولو كان مواعدة جاز
 في الكل وايضا انه سماء شراء كما في فتح القدير **قوله** كما ذهب اليه ابو سعيد
 الى قيد بالمنفى وهكذا قال الصغار ومحمد بن سلمه وصاحب المنشور فغندهم
 انما يتعقد البيع بالتعاطى اذا جاء به مفروغا عن العجل ولهذا ثبت لكل
 منهما الخيار وعند الجمهور انه يبيع وهو الصحيح لما سبق وذكر **قوله** فتع بيعه
 قبل رتبة الامر قبده اذ لو رآه ورضى به لم يكن للصانع بيعه اتفاقا كما في
 البرجندى والضمر المجرد عائد الى الصانع لو المصدر مضافا الى الفاعل
 او الى المبيع لو مضافا الى المفعول **قوله** ولم يصح اي السلم صوابه الى الاستصناع
 لان قوله الا باجل يقتضيه كما يقتضيه بقوله المسئلة **مسائل شتى**
قوله والسباع عطف العام على الخاص فيراد ما عداه وهو الذئب والاسد
 والتمر ونحوها اطلق صحة بيع كل منها فشم الملعلم وغيره وعن ابن يوسف
 انه لا يجوز بيع الكلب العقور لانه غير منتفع به وذكر السرخسي انه
 لو كان بحال قبل التعليم يجوز بيعه والا فلا وقال هذا هو الصحيح من المذهب
 وهكذا التفصيل في الاسد وفي الخلاصة بيع القرد وجميع الحمرات يجوز
 لانه ينتفع بجلدها سوى الخنزير وعليه اطلاق المصنف وفي الحمارى للزاهدى
 نفلا عن الحمارى الكبير ان بيع الكلب يجوز ويحل ثمنه ويضمن متلفه سواء
 كان منتفعا به او لا وهكذا البازى ونحوه ولا يجوز بيع الهداة والرجمة
 وامثالهما ولا يضمن متلفهما ويجوز بيع ريشهما وفي القشة بر من **طلم**
 اشترى ثوبا او فرسا من خرف الاستيناس الصبي لا يبيع ولا يضمن متلفه
 بر من **طبت** صح ويضمن متلفه **قوله** لانه مال الح وفي فتح القدير والانتفاع
 بالكلب للحراسة والاصطيد جائزا كما كن ينبغي ان لا يتخذ في داره الا
 انفاقا لصوم او اعداء للحديث الصحيح من اقضى كلبا الاكلب سيد وما شئت
 نفس من اجرة كل يوم قراطين انتهى **قوله** ومبته لم تمت حتف انفها

فيه كلام على
 المصنف
 فيه مسائل
 استحسان

وهو المختقة والموتودة اي التي جرحت في غير موضع الذبح وذبايح الجوسي
كانها كما تخنزير هذا عند ابي يوسف وقال محمد بن وهب والميتة حقت انفقها سواء
كان في كشف البردوى ولا قيمة لها عند احد كما في المقدسي ولم يستثنها في
الهداية والكتا في ترجيح القول بمحمد وكلام المصنف على ترجيح قول ابي يوسف
وعند صاحب الذخيرة بيع المختقة ونحوها من البيع الفاسد لا الباطل
ترجيح قول ابي يوسف وذكر صاحب الهداية في التجنيس انا نحكم بجواز بيع
المختقة ونحوها اذا وقع بينهم لانها مال عندهم كالجزء والخلق عن الخلاف
فظهر ان ما انتاره المصنف هو الارجح كما لا يخفى **قوله** وخرج على قوله
والمسلم فيه كالذي هكذا في النسخ والصواب والذي فيه كالمسلم ومثل هذا
من سبق القلم من غير رد **قوله** فاذا اشترى عبدا مسلما لم يقدر بالشراء
لانه اذا اعتقه صح تجاننا واذا دبره جاز وسعى في قيمته كما لو استولد امة
مسلمة وبوجع ضربا لو طئه مسلمة وان كانت جارية ولا يلزم عليه فان عجز
اجبر على بيعه وقيد بشراء المصحف لانه لو وقف هل يجوز قال صاحب البحر الرائق
ولم اركم وقف الكافر المصحف وقال المقدسي ينبغي ان يجوز **قوله** وزوجها
قبل قبضها صح ولكن لو قبض البيع بطل النكاح عند ابي يوسف خلافا لمحمد قال
الصدر الشهيد المختار قول ابي يوسف وقيد البطلان المذكور القاضي الامام
ابوبكر بما اذا لم يكن بالموت فلو ماتت الامة قبل القبض لا يبطل النكاح
وان بطل البيع كما في فتح القدير اقول ثمرة لزوم المهر على الزوج وانت خبير
بان موت الزوج ينبغي ان يكون هكذا كما لا يخفى **قوله** اشترى شيئا الى قوله
والاي بيع العبد اقول وضع المسئلة او لا على لفظ بعم المنقول والعقار لان
القاضي لم يجوز له ان يبيعهما من غير فرق بينهما اذا علم مكان المشتري وانما
جاز له بيع المنقول اذا لم يعلم مكانه صرح به شيخ الاسلام خواهر زاده
في مبسوطه والسفاني في نهايته والمراد بالعبد في عبارة المصنف المنقول
عبد اكان او غيره صرح به في شرح الهداية واتي بالظاهر مكان الغنيم
ثانيا الى ان هذا الحكم انما يختص بهذا النوع وهو المنقول لا على العموم
السابق والضبر عن المرجع بخلاف الظاهر مقام الضبر وقوعه مقامه
في نكتة من فنيح الكلام صرح به في محله فظهر ان كلاما من قوله شيئا والظاهر
العبد محل الضبر في غاية غزوه والله وده شكرا لله سبحانه ومن حكم بان قوله
شيئا سهو قلم الناظر وبان الظاهر ان يقول والاي بيع باضار الفاعل لعبد
عن مراحل التحقيق وحقيق ان يقال في حقه **شعر** وكمن عاب قول لا محجبا
وافته من الغنم السقيم **قوله** فخاب اي قبل القبض ونقد الثمن **قوله**
اي دين البايع وهو ثمن البيع على المشتري **قوله** لا مكان ان يبطل الخ
بدها به اليه **قوله** اي وان لم يعلم مكانه وقد برهن على بيعه وعدم
قبض ثمنه هذا هو المراد باعتبار حكم العطف وهذا البرهان لكشف الحال
لا للقضاء على الغائب والمختم الحاضر ليس بشرط مثله وقوله وادي
الغنم اي ثمن البيع وما فضل يحفظه للغائب وما نقص يرجع البايع به
الى الغائب اذا ظهر به كما في الشرح **قوله** فلما ضر دفع كل الثمن الخ

وهو جواز البيع ولم يعلم مكانه
وهي خصوص الظاهر
وهو قول عز وزاده تبع فيه الى الاول
ابن كمال ياشا في الاصلاح والايضاح
على ان المسئلة لو نيت على العبد المراد
به المنقول واعتبر مفهومه كما هو
الظاهر غالبا اقتضت موازيع العقار
لوحول ما كان وذا فاسد وعلة الاضاح
ثانيا فكيف باعتبار تحقيق المسئلة
في المنقول من غير تعرض بمسئلة مفهوم
للعقار بخلاف الظاهر ايضا سيما على
ذات المصنف غاية ان كلام المصنف
محلا صريحا فكيف يحمل على السوء
مستطاع
اذا المفهوم معتبر في الروايات بالاتفاق
وفي عبارات المتن غالبا مستطاع

استفيد منه ان الحاضر ليس بمتبرع في دفع خط شره بكمه وان البايع يجبر
على قبول ما دفع كما يجبر على تسليم كل المبيع وان الحاضر يرجع عليه بمحظله
وانه يحبس عنه اذا حضر الى ان يستوفي حقه وهذه خمسة امكان قال ابو حنيفة
ومحمد رحمهما الله وخالفهما ابو يوسف عليه الرحمة في الكل كما في الشرح **قوله**
تنصفا بمشقال ودرهم وزن سبعة وكذا هذا الانقسام في كل ما يقر به من
الكيل والموزون والمعدود والمزروع قرضا وسلما او غصبا او دبة او
مهورا او بدل خلع او وصية او كفالة او نحوها ومنه ما اقول على كونه حصة وشعب
وسهم كان عليه الثلث من كل جنس كما في فتح القدير **قوله** قبض ذي الفلق
به لانه لو كان ستوتة او بنهرجة فتلفت يرد شلها ويرجع بالحياد بالاتفاق وقيد
بعدم العلم لانه لو علم عند القبض كان قضاء بالاتفاق كما سبق من المصنف
قبيل باب خيار الشرط وقوله فهو قضاء عند ابي حنيفة ومحمد وهو القياس
وقول ابي يوسف هنا استحسان ذكره فخر الاسلام وغيره وظاهر الهداية
على ترجيح قولهما ونظم ابن النجيم من ظاهر ما ذكره فخر الاسلام وغيره رجحان
قول ابي يوسف اقول بل الارجح هو قول ابي يوسف بناء على ما صرح به في
الاصول الفقه من ان الاستحسان اذا قابل القياس يرجح الاستحسان
عليه الا في مواضع وهي ست مسائل او سبع على ما نقله صاحب الكشف الكبير
عن شيخه واهدى عشرة مسئلة على ما طفر به سراج الدين الهندي بالنقل
عن الامام الشافعي وثلاث عشرة مسئلة على ما طفر به سراج الدين الهندي بالنقل
اليزدوي في بحث شرط في حكم السبب وما نحن فيه ليس من هذه المواضع
على ما تتبعنا افراد هذه المسائل فيها وقد سبق فيه منا بعض التفصيل قبيل
باب خيار الشرط **قوله** وقال ابو يوسف يرد مثل ذبوفه الخ يعني له ان يرد
الخ اذا اراد تارك حقه في الوصف كما في فتح القدير وغيره **قوله** ولا بايجاب
فان الاصل لانه ايجاب له عليه ولا نظير له اي في الشرع اجيب عنه من طرف
ابي يوسف بان هذا الايجاب باطل الا اذا افاد في يجوز كمن اشترى مال مضاربة
او كسب عبده المأذون المدبون كما في فتح القدير والفائدة هنا تحصيل الجهاد
رد الزبوف **قوله** فان جميع تكاليف الشرع الى قوله لاجل نفع كثير يريد بالنفع
عم من الدينوي والاخرى فني بعضها دينوي وبعضها اخروي وفي
بعضها كلاهما فني التجارات والمعاملات ونحوها دينوي وفي الصوم والصلوة
ونحوها اخروي وفي نحو النكاح كلاهما ولا يختص في عبارة صدر الشريعة
بالاخرى فيقصوده وجدان التظير في الشرع بايجاب شئ لنفع له سيما
عند ارادة تحصيله هذا على ان حق العبد غالب لا محتاج على حق الله تعالى
لاستغنائه فاذا اكلف العبد بضرر لحق الله تعالى فلتحصيل حق نفسه بالطريق
لاولى فظهر ان هذا الاستحسان قوي اثره ينبغي ان يقدم على القياس
ولذلك ذهب اليه ابو يوسف وقد عرفت آثاقا ان هذا ليس بما يرجع عليه
القياس فلهذه الدقة هنا ضعف صدور الشريعة قوله كما ورد قول ابي يوسف
ثمنا فينبغي ان يرجح الاقتداء والقضاء عملا بقوله عند طلب المشتري رد
مثل ذبوفه واخذة الجهاد العلم عند رب العباد وظهر ان كلام صدر الشريعة

مسائل استحسان ٢

مناسه في باب
خيار العيب
سبب بعض تفصيل
قبيل باب نفع الاجارة
في ردق

فيه كلام على
وجاهة تحصيل صدر
الشريعة

هذا التفصيل تفقده من الفقهاء
على قاعدة الأصول

هو الاوقف لا اصول هذا الفن كيف وان يغفل عنها **قوله** كان لاخذ الارب
الارض اطلقه ولكنه مقيد بان لم يعبها صاحب الارض للاصطفا وان خفى
فيها بئر ليسقط فيها او اعد مكانا للفراخ لياخذها كما في فتح القدير ومقيد
ما في صيد الذخيرة وشرح الطحاوي وغيره من ان هذا لو كان لصاحب الارض
بعيدا اما لو كان قريبا منتظرا للاصطفا فالاصيد له وعامة الشروح خالية
عن القيد الاخير فالظاهر منها كون الصيد لصاحب الارض بعد اعداها
قريبا كان او بعيدا منها ومن جنس هذه المسائل لو اتخذ في ارضه خطيرة
للسمك فدخل الماء والسمك ملكه ولو لحاجة اخرى فدخل فهو له اخذه كما في
الفتح وذكر في المشتق رجل نصب حباله فوقع فيها صيدا فاضطرب وقطعها
وانفلت فجاء آخر واخذ الصيد فالصيد للاخذ ولو جاء صاحب الجلالة ليأخذه
فلما دنا منه بحيث يقدر على اخذه فاضطرب وانفلت فآخذه اخر فهو لصاحب
الجلالة والفرق ان صاحب الجلالة وان صار اخذ له الا انه في الاول بطل
الاخذ قبل تأكده وفي الثاني بطل بعد تأكده وكذا صيد البازي والكلب اذا
انفلت على هذا التفصيل انتهى **قوله** بملكه تبع الارض استنباط
ليبان ان محل النخل خلاف ما ذكر ولذلك وقع في اكثر الشروح بالقاء كونه
نوع قوله بخلاف ما اذا غسل الخ **قوله** ولا يصح تعليقه بالشرط اظهر
في مقام الاضمار كون المراد الاطلاق **قوله** واجازته فيما باع فضولي قال
صاحب البحر كل شئ لا يصح تعليقه بالشرط اذا انعقد موقفا لا يصح تعليقه
اجازته به لما في البرازية وغيره انه لو زوج بنته بالافقة بلا رضاها فقلت
اجرت ان رضيت اتي بطلت الاجازة اذ التعليق يبطل الاجازة اعتبارا
بابتداء العقد **قوله** والقسم بان كان للبيت دين على الناس فاقسموا
التركة من الدين والعين على ان يكون الدين لاحدهم والعين للباقيين انتهى
فاسد وبان افترضوا دارا وشرطوا رضا فلان فانه يفسد الاقسام كما في
العيني **قوله** والاجازة بان اجاز زيد اذ اعلاني ان يقرضه مثلا فانه لا يجوز
ويفسد العقد وكذا لو استاجر ما نوتا احمق على ان يجره ويجسب ما ينفق
من الاجرة يفسد عقد الاجارة فعليه اجر المثل وله ما انفقه واجر مثله
عليه واشترط تطبيق الدار وموتها وادخال جديع فيها على المستاجر
مفسد للعقد وسباني في بابه **قوله** والرجعة بان قال لمطلقته رجعة
راجعتك على ان تقرضيني كذا **قوله** فلا يجوز تعليقه بالشرط برده
ان الرجعة تبطل بالتعليق به اشار بهذا انها لا تبطل بالشرط الفاسد
كما في اكثر النكاحات الشبهة وغيره وهكذا النكاح لانه اصلها فذكرها هنا لبيان
على انه لا يصح تعليقه بالشرط فقط كما هو الظاهر فينبغي ان يذكر النكاح
ايضا هنا الا انها لم يناسب ان يعدا من قبيل ما يبطل بالشرط الفاسد
ولو نظر الى انها لم يبطل بالشرط الفاسد كان ينبغي ان يعداها لا يبطل
به اقول ان بعدا من هذا القبيل هو الاولى لان المنصوص عليه في ذلك
النوع عدم البطلان بالشرط الفاسد فقط فيكون ما هو منه اتم من
ان يبطل التعليق او لا فيكون ذكر المص الرجعة في افراد ما يبطل بالشرط

هذا صورة الشرط منه

هذا ان صورة التعليق

هذا صورة الاشراف

وهو النوع الثاني

الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط غيرا لاسبب الا انه لم ينفرد في ذكرها هنا
بل ذكرت كذلك في الخلاصة والبرازية والعمادية وجامع الفصولين فمن حكم
بان الصواب ان يذكر الرجعة في النوع الثاني لم يصب بكن حكم بان الصواب
ان يذكر النكاح في النوع الاول اذ قد عرفت ان كل من الذكرين مناسبة بدفع
الخطا الا ان الاسبب ان يذكر في الثاني كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله**
والصلح عن مال بمال بان قال صالحك على ان تسكني في الدار سنة مثلا وان
قدم زيد **قوله** والابراء عن الدين بان قال ابرأتك عن ديني بشرط ان
تخدمني شهرا وان قدم فلان ومن فروع عدم صحة التعليق للابراء ما في
البسوط لو قال الطالب للخصم ان خلعت فانت برئ فهذا باطل لانه تعليق
البراءة بخبر وهي لا يجمل التعليق قيدا للدين لان الابراء عن الكفالة يصح
تعليقه بشرط ملائم كان واقبت به غدا فانت برئ من المال وهو قول البعض
واختاره ابن المهام معللا بان المتحقق على الكفيل المطالبة فكان ابراءه اسقاطا
مخضا كالطلاق ولهذا ابرأت بالرد **قوله** حتى لو قال لمدينه مال بمن يده فقال
بشريك توداده ام فقال المدعي اكر داهه بيزار شدم ان توداده است
الحق في البرازية قال المدينون دفعت الى فلان فقال الدائن ان دفعت اليه فقد
ابرأتك والحال انه دفعه مع الابراء لانه تعليق بامر كان ومن فروع صحة
التعليق بكان ما في جامع الفصولين ولو قال لمدينه الدنا ببرا عشرة التي
عليك ان اعطني منها خمسة وهبت منك خمسة مع الابراء سواء اعطاه الخمسة ولا
اذا هو تجيز الابراء لان اداء الخمسة يجب مالا فلا يكون هذا تعليق الابراء بشرط
تجيب الخمسة ولو مؤجلة بطل الابراء اذا لم يعطه الخمسة مالا اعلم ان الابراء
مع تقييده بالشرط لا تعليقه به ذكره الزيلعي في اخر كتاب الصلح **قوله** وعزل
الوكيل بان قال لو كبله عز لك على ان تهديني شيئا وان قدم فلان وفي كلام
المص اشارة الى انه ما لا يصح تعليقه بالشرط فقط كما في الرجعة فلا يبطل بالشرط
الفاسد لان الوكيل يتمكن من عزل نفسه بحضور من الموكل لغير شئ فالكفالة
باقية لفساد العزل وذكر في جامع الفصولين ان العزل لا يصح تعليقه و
يفسد بفساده في رواية وفي الخلاصة في رواية الطحاوي وفي البرازية
تعليق عزل الوكيل بالشرط يصح في رواية الصغرى ولا يصح في رواية السرخسي
بدل عليه انهم قالوا ان الذي يبطل بالشرط الفاسد ما كان من باب التمليك
والعزل ليس منه اقول هذا هو الظاهر فالمناسب لما في النوع الثاني **قوله**
والاعتكاف بان قال نويت ان اعتكف عشرة ايام لوجه الله تعالى بشرط ان
اخرج عنه في اى وقت شئت بحاجة او بغير حاجة او بشرط ان لا اصوم
وتعليقه بالشرط بان يقول نويت ان اعتكف عشرة ايام ان شاء الله تعالى
والمراد ان نفس الاعتكاف لا يعلق بالشرط فيترتب لزومه على وجود
الشرط كالطلاق والعتاق لانه ليس بما يخلف به عرفا وعادة فلا ينافض
هذا قولهم في باب الاعتكاف كما في الحائض الاعتكاف سنة مشروعة يجب
بالنذر والتعليق بالشرط والشروع فيه اعتبارا بيسائر العبادات انتهى
نظرا ان الوقف لا يصح تعليقه بالشرط ولكن لو علق نذره به صح كما في الواقعات

٣
١ اراد المولى على انك
٢ اراد به صاحب
٣ بطل سنان افندي
٤ بحثي لقاضي البضاوي

ويحل ذهب له متى فقال ان وجد قلته على ان اقف ارضي على ابناء السبيل فوجه
وجب عليه ان يقف لان هذا نذر والوفاء بالنذر واجب انتهى فظهر وجه
عدا الاعتكاف من هذا النوع وبعد فيه **قوله** والمزارعة بان قال زارتك
ارض على ان تقرضني كذا او ان قدم فلان ومن الشرط انه لا يفسد شرطه
فيه ولا يفسده على ما سيأتي في بابها ثم ان الشرط لو في صلب العقد لو ان يل
لا يتقلب العقد جائزا ولا عاد جائزا **قوله** والمعاملة اي المساواة
بان قال ساقيتك شجرة او كرمي على ان تقرضني او ان قدم فلان **قوله**
والاقرار بان قال فلان على كذا او ان قدم فلان لانه ليس بما يختلف به
ايضا فلا يصح تعليقه بالشرط بخلاف تعليق الاقرار بموته او بجي الوقت
في يجوز ويجعل على انه فعل ذلك للاحتراز عن الجور او دعوى الاحل
يلزم منه الحال كما في البناية **قوله** والوقف بان وقف دار بشرط ان يكون
له اصلها او بان لا يزول ملكه عنها كان الوقف باطلا كما في الاسعاف وتعلقه
بالشرط بان قال وقف داري ان قدم زيد لانه بما لا يختلف به وهكذا في بيع
القدور والتبيين والبرازية وقد صرح قاضيان بان الوقف لا يبطل بالشرط
الفاسد وظاهر جامع الفصولين ان في صحة تعليق الوقف روايتين
وصرح في الاستبرور وشيئة بان في كون الوقف من جملة ما لا يصح تعليقه
بشرط وفي ان يبطل بفساده روايتين بخلاف النذر به لانه بمقتضى التعليق
ويختلف به لما سبق انفا وبخلاف شرط الاستبدال فانه صحيح على المفتي
بمقتضى البحر الرائق وشرح المقدسي **قوله** والتحكيم بان قال المحكمان
لرجل حكماك ان شاء الله تعالى او قال لعبد او كافرا اذا اعتقت او اسلمت
فاحكم بيننا وتعليقه بالشرط بان قال احكم بيننا ان رضى فلان او قدم فلان
هذا عند ابي يوسف وفي الخاتمة من القضاء الفتوى على قول ابي يوسف
كما لو كالة والقبض وفي الخاتمة من القضاء الفتوى على قول ابي يوسف
قوله وما لا يبطل به اي بالشرط الفاسد اعتبار الوصف في مرجع الضمير
بناء على قرينة المقابلة اذ قد صرح في محله ان الضمير انما يراد به ذات المبيع
وهو الفارق بينه وبين اسم الإشارة ومثل هذا عند قيام القرينة لا بأس
به فلا يعد نقصا فلا يجب ان يذكر الشرط الفاسد هنا بالاظهار ويظهر
ما ذكر ان لا فرق بين ان يرجع الى الشرط المطلق او المقيد على ان القريب
لورجى بالقرين يرجع البعيد باعتبار المقابلة وهذا الاعتبار راجح فيراء
بالضمير الشرط الفاسد تدبر كما لا يخفى **قوله** القرض كما قرضتك الما
بشرط ان تخدمني شهرا فالشرط باطل والقرض صحيح ومثال الهبة
قول الواهب وهبتك الامة بشرط ان يكون حملها في قول امرأة لزوجها
وهبت مهري بشرط ان لا تطلقني فقبل الزوج صحت الهبة ولم يطلق
هذا بخلاف ما اذا قالت لزوجها وهبت مهري منك علوان لا تطلقني فقبل
صحة الهبة فان ظلمها كان المهر عليه على حاله على القول المفتي به لما تقرر
الفرق بين الشرطين وتام تحقيقه في الشرح الوهابي ومثال الصدقة
قول المتصدق تصدقت هذا بك بشرط ان تخدمني يوما والفقير يمكنه

هكذا ذكره الشرح ولكنه تعليق
لا شرط تدبر

فيه كلام على المولى
عزى زاده
٢

بالقبض ولا يلزم عليه المدة ومثال التكاح قول المتزوج تزوجتك على ان لا يكون
لك مهر فالنكاح صحيح والشرط فاسد ويجب مهر المثل ومثال الطلاق قول القائل
طلقتك على ان لا تتزوجي غيبي ومثال الخلع قوله قوله خالعتك على ان يكون
لي الخيار مدة كذا ومثال الحق قوله اعتقتك بشرط ان يكون لي الخيار او ان
لا تتزوجي مثالا للشرط باطل واكمل واقع ومثال الرهن قوله رهنت عندك
عبدى ان هلك هلك بغير شيء صحيح رهنا وبطل الشرط ومثال الايصال قوله
لك مائة درهم على ان يكون وصيا عني فهو وصي والشرط باطل والمائة وصية
له اي لا يكون في مائة الايصال بل يكون وصية له ان قبلها ومثال الوصية ما ذكر
في الخاتمة في كتاب الوصايا رجل اوصى لام ولله ثلث ماله ان لم تتزوج فقبلت
ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها من مان فانها تستحق الثلث بحكم الوصية
انتهى مع ان الشرط لم يوجد بخلاف ما ذكره العيني في التمثيل بان قال اوصيت
لك ثلث مال ان اجاز فلان فانه مثال تعليقها بالشرط والكلام ليس في جوازه
وعدمه بل في انها لا تبطل بالشرط الفاسد **قوله** والشركة مثالا قوله
شاركك على ان تهديني كذا ثم في كون الشرط مندرجا في العقد او متبرعا فزق
لما في شركة البرازية من انه لو شرط العمل على اكثرهما مالا والبرج بينهما
نصفين لم يجز الشرط والبرج بينهما اثلاثا ولما في الذخيرة من انه اشترى مطبا
في قرية شراء صحيحا وقال موصلا بالشراء من غير شرط في الشراء اجملة الى
منزلي لا يفسد العقد لان هذا ليس بشرط في البيع بل هو كلام مبتدأ بعد تمام
العقد فلا يوجب فسادا فاني البرازية من قبيل ما نحن فيه حتى لو تبرع العمل
بعد العقد يكون من قبيل ما في الذخيرة وبهذا يعرف كثير من المسائل ومثال
المضاربة قوله ضاربك في الف على النصف بشرط ان يكون النصف على المضارب
اذ يخرج على السفر بطل الشرط وجازت المضاربة ومثال القضاء قول الخليفة
وليتك قضاء مكة على ان لا تعزل ابدا ومثال الامارة قوله وليتك اماره
النظام على ان لا تركب فالشرط بينهما فاسد والقضاء والامارة لا تفسدان
قوله والكفالة مثالا قوله كفلت به على ان بالخيار عشرة ايام او اكثر تعج
بخلاف البيع لان ميناها على التوسع ومثال الحوالة اخلتلك على فلان بشرط
ان لا ترجع على عند التري ونقص النسبي ان الشرط ان لم يتعارف تصح
الكفالة والحوالة وتبطل الشرط ومثال الوكالة قوله وكلتك بشرط ان يكون
لي نفع فيما تصرفته بحسب الوكالة ومثال الاقالة اقلتك عن هذا البيع
بشرط ان يكون الثمن كذا وهو اقل من الثمن الاول ومثال الكتابة قد ذكره
المصنف على التفصيل **قوله** الا اذا كان الى استثناء من الكتابة **قوله** قال
ان يلى الكتابة انما تفسد الى هكذا في النسخ وكذا سقط من قلم الناسخ كلمة لا
كما لا يخفى **قوله** وبطل الشرط فلان يخرج من البلد ويجعل ماشاء من انواع
التجارة مع اتي شخص شاء **قوله** قيد الشرط في الاول اي في قوله وانها
تبطل بالشرط الفاسد وقوله دون الثاني وهو قوله الكتابة بشرط متعارف
يصح دارا ديا لبعض قاضي سماية صاحب جامع الفصولين حيث اعترض عليها
به **قوله** بشرط ان يوت بشهرا وان يجر في نوع كذا فالشرط باطل

فائدة جيدة

اي على الاستودش والهادي

فيتم الاوقات وسائر التجارات **قوله** او صلح اى الولي معه اى المقاتل عدا
عليه اى على ان لا تقبل في هذه البلدة او على شئ اخر وهو ان يقرضه او يهدى
اليه فالشرط فاسد ويستقط الدم لانه من الاسقاطات فلا يحتمل الشرط
ومثال الجراحة الخ صلحها بشرط اقراض شئ او اهدائه والطلاق القصاص
فيشمل الحال والمؤجل **قوله** والصلح عن جناية الغصب الخ هذه مسائل ثلثة
لم تذكر في بعض الكتب ووجهه ان هذا الصلح في الحقيقة ضمان شرط فيه شئ
والضمان كفالة وقد ذكرنا حكمها **قوله** وانما لم تبطل هذه التصرفات بالنظر
الفاسد قبله بالفاسد لان بعضا من هذا القسم يجوز بالشرط الملائم وسكت
عن عدم صحته تعليقه بالشرط فان بعضا منه يجوز تعليقه بشرط ملائم
والتفصيل في اللزائم وسيجيئ من المصنف التنبيه على ما يجوز تعليقه بالشرط
في بحث ما يصح اضافته الى المستقبل **قوله** ووجه ما ذكر من قوله وانما نسخها
نسخها الخ وقوله وبعد ذلك نقل الخ قيل فيه لانه قبل ذلك اقول ليس المراد
بعد في مثل هذا المقام الزمان المؤخر ولا المكان المؤخر بل هو معنى غير
قوله لو قال آجرتك وارى هذه رأس كل شهر بكذا جاز في قولهم هذا
صورة الاضافة الى زمان مستقبل ولذلك جاز في قولهم والمراد جواز هذا
العقد لا لزومه في كل شهر يجيئ فلا يخالف ما سيجيئ في باب الاجارة من قوله
آجرتك وارى هذه رأس كل شهر بكذا جاز في كل شهر سكن في اوله كما لا يخفى
قوله ولو قال اذا جاء رأس الشهر الخ هذا صورة تعليق الفسخ بالشرط
قال فاضمان وكما لا يجوز تعليق الاجارة بجيئ الشهر عند عامة المشايخ
لا يجوز تعليق نسخها به انتهى فاذا ثبت الفرق بين الاضافة والتعليق وعليه
وعليه كلام المصنف فيما سبق حيث عدا الاجارة من الذي لا يصح تعليقه بالشرط
لغيره ان لا مخالفة بين صحة اضافة نسخ الاجارة الى المستقبل وبين ما ذكر
في الفوائد من قوله ولو قال اذا جاء رأس الشهر الخ الا ان على المصنف ان يذكر
فسخ الاجارة مع الاجارة فيما سبق ولكن بقي المخالفة بين صحة اضافة نسخها
الى المستقبل كما هو المذكور في المتن وبين عدم صحته كما هو مختار لظاهر الدين
اقول قال في الفتاوى الظهيرية ولو قال فسخت الاجارة التي بيننا رأس
الشهر الثاني جاز لان اضافة الاجارة جائزة فكذا اضافة الفسخ وبعضهم
قالوا وعليه الفتوى انتهى ومن هؤلاء البعض القاضى فخر الدين فان غاب
الاختلاف في التصحيح والترجيح والرجحان لما قيل في حقه وعليه الفتوى وقد
سبق غير مرة على ان صاحب الخلاصة نقل عن الفتاوى الصغرى امد العاقل
اذا قال الاخر فاسختك هذه الاجارة رأس الشهر صح بالاجماع ولو قال
اذا جاء رأس الشهر فقد فاسختك يصح ايضا وهو اختيار شيخ الاسلام
الائمة السرخسى ونقل ايضا انه لو قال اذا جاء وغدا فاسختك هذه الدار
او قال آجرتك هذه الدار عدا وعن ابى بكر انه يصح ولا فرق بين اللغتين
ولا بعد هذا تعليق الاجارة بخطر لا وقت بجى لا محالة قال الفقيه
ابو الليث ويقول ابى بكر ناخذ انتهى فظهر ان العمل بما في المتن وان لا
فرق بين اضافة الاجارة واجارة نسخها وبين تعليقها اذا كان المعلق

آلها سدر الشهيد ٢

ونقل قاضيان في فتاواه عن شمس
الائمة السرخسى ان تعليق الفسخ
بالشرط المتعارف جائز

عليه شيئا كما لا محالة تدبر العلم عنده **قوله** فان تصرف المضارب
والوكيل فيه لقوله قبل العقد والوكيل نصب على الظرفية نشر على ترتيب
اللف وقوله في مال المالك والوكيل متعلق بقوله تصرف ونشر على ترتيبه
ايضا وقوله الخ خبر ان والمستكن فيه عائد الى اسم ان وقوله فهو عائد
الى المالك واراد بالمالك هنا اتم من الموكل والمقام قرينة عليه وهذا
اول من اعتبار المقايسة وعده ساقطا من قلم الناسخ وقوله فتكون اى
كل واحدة من المضاربة والوكالة اسقاطا فتقبل التعليق الظاهر للاضافة
وانت خير بان ما يقبل التعليق يقبل الاضافة بالطريق الاولى دون
العكس فسامح لافاده قبولهما التعليق وهذا الكلام في قوله والموقف
فان تعليقه وفيه افادة اخرى وهو ان الوقف ما يقبل التعليق مع انه عده
فيما سبق بما لا يقبل وقد سبق ثم تفصيل ان فيه روايتين فيكون هذا من
المصنف اشارة الى اختلاف الرواية كما لا يخفى **باب المرفق** تقدم وجه
تاخيرها في السلم ووجه آخر ان الثمن في البياعات يجري مجرى الوصف
والمبيع يجري الاصل ولذا توقف جواز البيع على وجود المبيع والقدرة
على التسليم وصحة الاقالة على بقائه ولم يجوز الاستبدال قبل القبض
والثمن مخالفة في هذه الاشياء فناسب تأخيرها عن ذكر الاصل **قوله**
ولا يطلب منه الا الزيادة يعنى باعتبار جودة احد البديلين حقيقة
او عند احد العاقلين او سمي به هذا العقد لعدم جواز الزيادة في احدهما
تسمية للشئ باسم ضده كتسمية الاعشى بالبصير **قوله** اى ما خلق للتمية
كالذهب والفضة فشره بهذا واطلقه فيدخل فيه بيع النقد او المصوغ
بالمصوغ او النقد منهما اذا تقابلا جنسا بمنع الزيادة والنسبة وغير
جنس بمنع النسبة **قوله** لزوم المتساوى اى وزنا والتقابض اى بالبرجم
لا بالتخيلة كما في فوائد القدرى يريد باليد كما في فتح القدير **قوله** صح اى
مع عقد الصرف وذكر في التاتارخانية عن السراجية ان التفرق المتغير
كون العاقلين بحيث لا يراه الاخر وفي البدايع انه لو نادى احدهما صاحبه
من وراء جدار او من بعيد لم يجز لتفرق ابدانهما وفي المقدسى انه اذا
نشد الصراف بالتفرق قبل القبض هل يتعين المقبوض للرد اظهر
الروايتين تعيينه كالغصب **قوله** فالتقابض اى قبل الافتراق دون
التساوى ثم التقابض شرط بقاء العقد على الصحة في المختار لا شرط
انعقاده صحيحا كما هو مذهب بعض المشايخ وقد اشار محمد رحمه الله
الوكيل منهما كما في الذخيرة ويدل على المختار قول الفقهاء فان تفرقا
قبل القبض بطل فلولا انه انعقد لما بطل بالافتراق كما في معراج الدراية
ونجدة الاختلاف تظهر فيما اذا ظهر الفساد فيها هو صرف فهل يفسد
فيما ليس بصرف عندا بيمينه فعلى المختار لا يتعدى وعلى غيره يتعدى
كما في فتح القدير وعلى ما في البرجندى المختار مذهب البيهقي وغير المختار
مذهب زفر **قوله** ولا يتعينان الخ لما مر تحقيقه ان حكم النقص
عدم التعيين في عقود المعاوضة وفسرناها **قوله** حتى اذا الى قوله جاز

فرغ على قوله ولا يتعينان وقوله جاز اكل من الصور الثالث **قوله** ويفسد
 بخيار الشرط والاجل قيد بهما لانه لو تفردا لاحدهما خيار عيبا ورؤية
 جاز لان خيار العيب لا يمنع الملك فكان القبض الذي يحصل به التعيين
 ثابتا فيصح العقد ولا كذلك الاجل وخيار الشرط فهذا هو الفرق بين هذه
 الفصول كما في الذخيرة **قوله** ويصح الصرف ان اسقط في المجلس بشير به
 ان من له الخيار لو قبض في المجلس لا يصح العقد ما لم يسقط خياره بقوله
 او فعله وهكذا حال من له الاجل على ما هو ظاهر كلام المصنف وفيه لان من له
 الاجل لو سلم في المجلس من غير اسقاط الاجل يجوز العقد وان لم يوجد
 الاسقاط كما في المنع اقول يمكن ان يقال ان تسليم من له الاجل في حكم اسقاطه
قوله ظهر بعض البطلان في هذا عندنا وما عندنا ما كان انتقضا للعقد في كل
 بناء على ان الفساد يسرى ولا يتجزى وذكر في البدائع ان استحق احد بدل الصرف
 بعد الافتراق فان اجاز المستحق والبطل قائم ارضن العاقد وهو هالك جاز
 الصرف وان استردده وهو قائم ارضن القابض قيمته وهو هالك بطل الصرف
 انتهى ولو وجد احدهما او كلاهما دون الافتراق زيفا واسترقا فحكمه في جميع
 ابوابه الاستبدال والبطلان كراس السلم كما في فتح القدير وتفصيل هذه المسئلة
 على اختلاف بين علما ذكره صاحب المنيع في فصل السلم فليراجع اليه **قوله**
 لا يتصرف في ثمن الصرف اي في احد بدليه قبل قبضه بهبة وللصدقة والابراء
 فان فعل واحدا من ذلك وقبل الاخر بطل الصرف لتعذر وجوب القبض وان
 لم يقبل لا يبطل لان كلا منها سبب الفسخ فلا ينفرد به احدهما بعد صحة العقد
 كما في فتح القدير **قوله** لانه واجب الح والضرر في لانه عائد الى القبض وفي
 تجوز به الى التصرف وفي فواته الى حق الله تعالى اورد عليه ان فساد الصرف
 حق الله تعالى وفي فواته الى حق الله تعالى وصحة بيع الثوب من تقدم حق العبد
 لاحتياجه وتفضله تعالى بذلك اجيب بان ذلك بعد ثبوت الحقيقتين ولم تثبت
 حق العبد بعد لانه يغتور حق الله تعالى بعد تحققه فيمنع لانه يرتفع والتقدير
 فيما اذا ثبتا غير تقع احدهما فضلا كما في فتح القدير **قوله** طوق ذهب اضافته
 ببيان وقوله قيمة كل الف درهم صفة لقوله امة وطوق ذهب انما تعرض
 للقيمة بناء على ان الطوق قول بخلاف جنسه لان الثمن ح ينقسم عليهما على
 قدر قيمتهما واما اذا قبل بالجنس فيعتبر القدر الباقي بالامة قل او اكثر
 واما صور المسئلة بطوق ذهب للثلايق الا فرط في تصويرها لم صور
 بطوق فان وضع هذا المقدار في العنق بعبد عن العادة بل نوع تعذيب بل
 الاصل ح انه اذا بيع نقد مع غيره بنقد من جنسه لا بد ان يزيد الثمن
 على النقد المضمون اليه **قوله** ولو نقد الفايعة في المسئلة السابقة
 يريد به انه لو وقع العقد على ان كل الثمن نسيئة الا ان المشتري سلم الفاي
 قبل الافتراق في بيع العقد لارتفاع الفساد قبل تقرر هذا هو المراد بظهور
 منه انه لو وقع العقد مطلقا من غير قيد بالنسيئة او الحال في ثمنه فنقد الفاي
 قبله فصحة تكون بالطريق الاولى **قوله** بان يجعل المقبوض في مقابلة
 القضة هكذا في النسيئة والظاهر ان التصوير عليه وهكذا الكلام

فكلام على القول
 عندنا
 ونيلها ايضا ان من قدر قوله قبل الافتراق
 في قوله ولو نقد الفاي اراد به ان المراد
 نقده الفاي قبل الافتراق لا انتقضا
 للمسئلة السابقة كما نحن تدبر صحة
 القول الاول
 عندنا

وقوله وعن القضة ومنشاء سبق القلم كون التصوير في النهاية على القضة و
 شروحه ماخذ شرح المصنف وقد كثرت قلة اهتمامه فيه وقد سبق التنبيه عليه
 غير مرة او هو تنبيه على ان تقبيل الطوق بالذهب فيه اتفاقا اذ لا فرق بين
 التقبيل به وبالقضة في امثال هذه المسئلة ثم الحكم بصحة العقد في الوجهين
 الاخيرين انما هو بتحكيم ظاهر حالهما والظاهر يجب العمل به اما لو صرح فقال
 فخذ هذه الالف من ثمن الجارية فانظروا عارضه التصريح بخلافه فاذا قبض
 ثم افترقا بطل في الطوق كما اذا لم يقبضه كما في الشرح **قوله** فيجعل عليه اي
 فيجعل قوله من ثمنها على ثمن الذهب حاصله ذكر الشيليين على اراده احدهما اذا
 جاز في اللغة مما زاع عند قيام الدليل وهو هنا وجوب اداء ثمن الطوق قبل الافتراق
 وعليه قوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان وانما يخرجان من الملح دون العذب
 وقوله عليه السلام لما كان بن الحويرث وابن عمه اذا سافرا فاذنا واهما والمراد
 احدهما ونظيره في الشرع ان الحرم للحج لو طاف طواف الصدر ولم يطف طواف
 الزبارة ينتقل الى طواف الزبارة ليكون الايتان بالحج على وجه الصحة والخروج
 عن عهدة الغرض كما في المنيع وغيره **قوله** او اشتراها بالعين وفي النسخ اذا
 اشتراها اي الامة التي معها طوق ذهب فيكون من قبيل وضع الضمير موضع
 اسم الإشارة واذ جاز عند قيام القرينة صرح به في محله **قوله** اذا باع سيفا
 حليته خمسون بمائة قيد بزيادة الثمن عن الحلية لانه لو كان مثل الحلية او اقل
 منها ولم يدر لم يبيع العقد فيها للربوا او لاحتياجه كما في الشرح **قوله** وكان
 المقبوض حصة الحلية اورد هذا الكلام مع افادة قوله فهو حصتها ليس على
 قوله وان لم يبين الح نعم لو بين على قوله فهو حصتها كان اوجه ثم لو قال فخذ هذا
 من ثمن الجفن والنصل ينظر ان يتخلص بلا ضرر بالبايع يبطل الصرف بالافتراق
 قبل القبض ويجوز بيع السيف وان لم يتخلص بلا ضرر فالمنقود يقع عن ثمن
 الصرف ويجوز البيع والصرف جميعا كما في المنيع **قوله** وكذا اذا قال فخذ هذا من
 ثمنها اي هذا المنقود وهو خمسون والمراد هذا بقرينة قوله في المتن ونقد
 خمسين وليس في تعبير المصنف حرازة حتى يكون الصواب ان يقال فخذ هذه
 الخمسين **قوله** فاذ بقا ايضا الح مسئلة مستقلة متفرعة على قوله ونقد خمسين
 لانه قيد يعتبر وعدمه يقتضي ذلك وقوله يبطل العقد في الحلية لا في السيف
 لانه يمكن تسليمه بغير ضرر ولم يفسد العقد في الحلية الى فساد العقد
 في السيف لانه انعقد صحيحا فيها وانما طرأ الفساد في الحلية بالافتراق
 كما لا يخفى **قوله** واما السيف فلانه الح تحقيقه ان بعض المبيع اذا كان
 شيئا اخر ولم يتخلص عنه يجعل الكل شيئا واحدا ولا يفرد البعض بالحكم في
 البقاء كما في الابتداء كالسيف المحلى حيث لم يبيع افراد السيف بدون الحلية
 بالبيع ابتداء وكذا بقاء بخلاف مسئلة الابريق فان نصفه كما يبيع ببيعه
 ابتداء يبيع بقاء وكذا في تنوير تلخيص الجامع **قوله** مع فيما قبض اي قدر من
 الالف قبض ثمنه وقوله فيما وجد شرطه وهو القبض قبل وقوله فالفساد
 لما راي بعد صحة العقد في الكل بناء على ما هو المختار من ان القبض قبل
 الافتراق شرط البقاء على الصحة لا شرط الانعقاد على وجه الصحة وهذا

قاعدة جيدة ٣

لان تعبير العاقد كما يحتمل ان يكون
 فخذ هذه الخمسين يحتمل ان يكون
 فخذ هذا من غير فرق على ان يكون المشاء
 اليه المنقود وهو خمسون سعة
 في كلام على القول
 عندنا

هو المراد من قوله لانه يصح تم بطل بالافتراق اي يصح العقد في الكل ثم يبطل فيما لم يوجد شرطه وهو القبض بالافتراق فلا يشيع الفساد في الكل ثم لا يتخير واحد من المتعاقدين لان عيب الشركة جاء بفعلهما وهو الافتراق بلا قبض بخلاف ما لو استحق بعض الاناء فان عيب الشركة لم يحدث ح يصنع المشتري كما في فتح القدير **قوله** بعض قطعة نقرة اضافة كل من البعض والقطعة ببيان اي استحق بعض هو قطعة من نقرة اي نقرة غير مضروبة **قوله** ويصح كبر الخ هذه المسئلة التي بها استطراد المجر خلاف المشافعي وزفر فيها ايضا بعللة مقابلة الجملة بالجملة بعينها لان كلاما في الصرف وذاليس منه كما لا يخفى **قوله** وعند زفر والشافعي لا يصح الخ وقولهما قياس ومذهبا فيه استحسان كما في الشرح **قوله** المقابلة المطلقة بمقتضى الصرف المذكور اي صرف الجنس الى خلافه يؤيده انه لو طرح في المقابلة بان يكون الجنس بخلاف الجنس مع الاتفاق فلو لا الاحتمال لما صح التفسير وقد وجد دليل يوجب هذا الصرف وهو ظاهر عقليهما وديهما لان الظاهر من العاقل المدعي مباشرة البيع من العقود دون الفاسد والمصلحة في هذا الصنف فيجعل عليه نظره ان في مذهبا دقة هناك هو شان الاستحسان **قوله** اصل التصرف وهو ثبوت الملك في الكل بمقابلة الكل وذا ما اصل اي باق بعد تغيير وصفه وهو بطلان الشبوع **قوله** بان يكون عشرة بعشرة الخ يريد به ان في هذه المسئلة صرف الجنس الى الجنس وصرفه الى خلافه وبهذا تفرق عن المسئلة السابقة واما الآية فنقول من صرف الجنس الى الجنس واما اوردها هنا لان لو كان هذا القبيل انما هو بسقوط اعتبار الجوده بحسب الشرع واما بحسب الظاهر ان العلة بمقتضى ان يكون الدراهم الغشوشة كالدرهم النهرجة والمستوفى فعلى هذا لا يكون تفاوتا في الوصف بل في القدر كذا في المناهج وقد ذكرنا مسئلة وهي انه لو باع فضة بفضة مثلا ومع اقلهما شئ يساوي في القيمة زيادة طرف الاخر او اقل بقدر يتغايين فيه مع البيع بلكراهة وان لم يساو مع الكراهة وان كان مع الاقل نحو التراب بما لا قيمة له لم يصح كذا في الكافي والهداية ويظهر منه ان سورة بيع درهين ودينار بدرهم ودينارين صحيح مع الكراهة كما يقتضيه الاصل اكل والتفصيل في فتح القدير اذا عرفت هذا فما يتناول في الدرلة العثمانية من بيع غرث ولحد بثمانين درهما عما ينال من بجزل في الغرث ولو كان مع الدراهم نحو فلس جاز مع الكراهة فالواجب على المختلط تسويتها وزنا او يكون قيمة ما كان مع الدراهم قد قيمة الزيادة حتى يخلص عن مهلة الكراهة العلم عنده تعالى **قوله** وتقاسم العشرة اي بعد الدفع هذا هو المراد فيكون الظاهر الفاء بدل الواو وعليه كلامه في الشرح واختار الواو على الفاء في مثل هذا المجل للتفويض الى ذهن السامع متى به المولى سعد الله الرومي في ما شية سورة اذا زلزلت **قوله** فيكون التقاسم شيئا الخ قال في فتح القدير ونحن نقول موجب العقد عشرة مطلقة تصير متعينة بالقبض وبالإضافة بعد

عقد صرف كثيرا الوقوع في زماننا

قاعدة جيدة

العقد والقبض الى العشرة الدين صارت كذلك غير انه يقضى سابق ولا يبال به لحصول المقصود من التعيين بالقبض بالمساواة وعلى هذا التقدير الحاجة الى اعتبار نسخ العقد الاول بالاضافة الى العشرة الدين بعد الاطلاق انتهى **قوله** اذ لو لم يجل عليه اي على التقاض المذكور كان استبدال البديل الصرف اي قبل قبضه وقد سبق انه لا يجوز **قوله** اي بالخالفين هكذا في النسخ والصواب بالغالب كما هو مقتضى التنزيح ولان الضميرين في بعضه ومنه عائدان الى الغالب ايضا ولو لم يرجح الضمير في به اليه اقتضى التفكيك والضمير في قوله الاستقراض بها عائد الى الغالب ايضا باعتبار ان المراد به الدراهم او الدنانير ولو شئ كان له وجه **قوله** فيلحق القليل اي الغش القليل بالرواءة فيجعل الفضة او الذهب كالردى والواو في قوله والجيد الحال وفي الردى للعطف **قوله** اكثر من الغشوش الظاهر ان يقال بما في الغشوش اي من الفضة الخالصة والذهب الخالص وهذا مقتضى التصدير وبه استقامة قوله وغيره اي غير الجنس وهو الغشوش الزائد من الخالص اقول يمكن ان يراد بالغشوش ما في الغش من الفضة والذهب والغشوش بالغش والغش والغش على الخطاء في مثله ناش من قصور النظر او من عدم حسن الظن وذا ليس بانصاف **قوله** متفاضلا صرفا للجنس الخ وانت خير بانه يظهر من الكراهة في صورة بيع درهين ودينار الخ انه لو لم يساو والغشوش في القيمة فضة الخرف الاخر او ذهب في هذه الصورة ولم يساو فيها الزائد بعد تساوي الجنس في الصورة السابقة لم يخل من الكراهة وان لم تتمح صحة العقد فالحاصل تسوية الطرفين في بيعه بجنسه وتقيص الزائد ان يساو قيمة الغش او الى قدر يتغايين فيه ولو فرض زيادة قيمة الغش على الزائد ينبغي ان الكراهة تدبر العلم عنده تعالى **قوله** بشرط التقابض في المجلس لانه صرف لوجود الفضة او الذهب من الجانبين كما هو مقتضى تعميم الغالب في التصدير وقوله في الصورتين اي في بيعه بالخالص وفي بيعه بجنسه متفاضلا وذكر في الهداية اذ مشايخ ماوراء النهر لم يفتوا في الغالب الغش ببيع بجنسه متفاضلا كونه رابجا وعز الاموال في ديارهم هذا ان يفتح باب الربوا في النقود الخالصة تنفع حسبا لمادة الفساد اقول ويحتمل ان شعير ذلك لوجدها ان الكراهة في ذلك العقد فيكون هذا دليلا لما سبق التنبيه عليه غايته مؤيد له تدبر **قوله** لعدم التمييز اي تمييز الغش عن الفضة بالذهب او لانه لا يميز الا بصرف **قوله** واذا راج لم يتعين الخ اشار به الى انه لو هلك قبل القبض لا يبطل العقد لورابجا ويبطل ان لم يكن رابجا في المقدسي **قوله** فالبايعه الخ مبتداء خبره قوله يكون وزنا او رده الفاء لانه متفرع على مسئلة الراجح لانه للترتيب الذكرى وجعل بعض المسئلة اصلا وبعضها فرع عليها من رباب ارباب المتون فيما يحتمل وهنا كذلك وهذا اولى من تعكيس الترتيب على قصد تعداد المسائل المناسبة كما فعله صاحب الهداية وصاحب الكنز كما لا يخفى **قوله** حتى لا يجوز البيع بها

فيه كلام على المولى عز وجل

وهو يبيحه بجنسه متفاضلا منه

وهو يبيعه بالخالص الخ

فيه كلام على المولى عز وجل

الغيب للمساوي باعتبار كونه دراهم اوده تا يرو هكذا الحال في سائر النوازل الستة
قوله فيجب اعتبارها بالوزن شرعا اي في صورة المبيعة وصورة الاستقراض
 وقوله الا ان يشار الى استثناء عن قوله اعتبارها بالوزن بالنظر الى اشتماله
 على صورة المبيعة اي لا يجب هذا الاعتبار في المبيعة عند كونها مشار اليها
 كما لا يجب فيها عند كون الثمن دراهم خالص كما سبق في صدر كتاب البيع من قوله
 وكفى الاشارة الى **قوله** جاز على وجه الاعتبار لكل من الغش والمنضم اليه من
 الغشنة او الذهب فمع مساويا ومتفاضلا صرفا للجش الى خلاف الجش هذا هو
 المراد وقوله حتى يكون حرف جر منته عدم الجواز به فاذا وجد الغش يكون العقد
 جائزا وما ذكره المصنف هنا هو ما صرح به في الكافي والتمهة وعامة الشروح ولكن
 ذكر في فتاوى قاضيان انه ان كان نصفها صغيرا ونصفها فضة لا يجوز التفاضل
 الظاهر انه اراد به فيما اذا بيعت بمجنسها وهو مخالف لما ذكره ابن النجيم و
 المقدسي في توجيهه ان فضتها لما لم تصر مغلوبة جعلت كأن كلها فضة في حق
 المصنوع اعتبارا اقول وجه اخر فيه انه لما كان الغش فيه يحل التفاضل والفضة
 محترمة واجتماعا على التساوي كان الحكم للمحرم كما هو القاعدة عند اجتماع المحلل
 والمحرم ثم ظاهرا كلام قاضيان على ان هذا رواية فيكون فيه روايةان والظاهر
 يقتضي انه اذا بيع الخالص به لا يجوز التفاضل ايضا كما هو الظاهر على هذه
 الرواية كما لا يخفى **قوله** فكسدت واحد منهما قيد بالكساد مع ان الانقطاع
 مثله كما في فتح القدير اشارة الى ان هذا الحكم في الانقطاع بالطريق الاول لان
 هذا الكساد ان يترك المعاملة في جميع البلاد وهذا الانقطاع ان لا يورج
 في السوق وان كان موجودا في بلد القيسارة وفي البيوت والاشك ان الاول
 لا يمنع وجوب الكساد في ايدي الناس الا انه متروك المعاملة وتفرغ
 على قيد جميع البلاد انه لو كان يروج في بعض البلاد لا يبطل البيع لكنه
 يتعيب اذا لم يروج في بلد العاقلين العاقلين فيتحيز المبيع ان شاء اخذه
 وان اخذه بتمته وناظر كما في فتح القدير نقلا من العيون **قوله** يبطل البيع عند
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي واجد لا يبطل لان المتعذر تسليم
 بالكساد وانه لا يوجب الفساد فيجب عليه قيمة الكساد ولكن عند ابي
 يوسف قيمته يوم البيع **قوله** قال في الذخيرة وعليه الفتوى لانه مخون
 بالبيع وعند محمد قيمته يوم الانقطاع لانه وان الانتقال الى القيمة
 وهناك اختلاف به في هلاك المصنوع وفي المحيط والتمهة والمقابق به يفتي
 رفقا بالناس اقول ولم ار الا ان من يقول برجحان قول الامام هنا في بطلان
 ان المصنف ترك القول المقتضى به فيه **قوله** فكسدت ردة مثلها عند ابي
 حنيفة وروى قيمتها عندها بنى الخلاف على الكساد اذ لو غلت او رخصت فعليه
 ردة المثل بالاجماع كما في المنيع واختارا بواللبث في الكساد ان يكون في جميع البلدان
 البلدان ولو راجت في بعضها دون البعض فعليه ردة المثل ثم القيمة عند
 ابي يوسف قيمتها يوم قبضتها وعند محمد قيمتها يوم كسادها وفي المبسوط
 جعل قول ابي حنيفة قبا سا وقولهما استحسانا وذا ترجيح لقولهما وتأخير
 دليلهما في الهداية ظاهرا في اعتبار قولهما كما هو دأبه ثم قال قول ابي يوسف

فيه كلام على المصنف

ايسر وقول محمد انظر لما بين الاصلين قال ابو حنيفة ضررا المقرض وفيما قال ابو يوسف
 ضررا للمستقرض وذكر في المحيط وكثير من المشايخ يفتون بقول محمد وبه كانت
 يفتي الصدر الكبير برهان الائمة والصدور الشهيد وفي الثانية وعليه الفتوى
 وقال في المنيع وبعض مشايخنا افنوا يقول ابي يوسف وقوله الى الاضوب
 اقرب في زماننا اقول وقد اختلف التصحيح والافتاء بين قوليهما والارجح
 قول محمد لما قيل في حقه وعليه الفتوى فظهر ايضا ان المصنف ترك القول
 المقتضى به هناك لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** او دائق فلوس عطف على نصف
 درهم لا على درهم يؤيده تصور المشكلة في المنيع بانه اذا اشترى شيئا بدائق
 درهم فلوس او بغير اوط درهم فلوس او بنصف درهم فلوس يجوز عند علمائنا
 الثلثة الخ على انه لا فائدة لتصنيف دائق او غير اوط في وضع المشكلة والدائق
 سدس درهم والغير اوط نصف السدس وقوله فلوس في المواضع الثلاثة
 صفة لما قبله لا مضاف اليه قيد بنصف درهم الخ لانه لو قال بدرهم فلوس
 او درهمين فلوس لا يجوز عند محمد وجوزه ابو يوسف في الكل وهو الاصح كما في
 الكافي **قوله** نسد البيع في الكل اما في بيع النصف بنصف الحبة فللربوا اما
 في بيع نصفه بلوس فلسيوع الفساد وهو قوي لانه في صلب العقد هذا عند
 ابي حنيفة واما عند ما جاء في الفلوس وفسد فيما بقي وتظنير ما اذا جرح بين
 حق وعبد كما في الشروح **قوله** نصف درهم فلوسا قوله فلوسا وقع بالنصب
 والجرا لا دل على البدل من المضان والثاني على البدل من المضان اليه او
 هو صفة للمضان نصبا او المضان اليه جرا او هو صفة للمضان نصبا وجرا والجر
 للجوار **قوله** اذ يكون الخ وصحة هذه المسئلة بالاتفاق وجه محتمل انه لو لم يصح
 بفساد العقد اذ لم يبين الدرهم الصغير مصدق من الدرهم الكبير بخلاف
 المسئلة الاولى حيث جعل بازا الدرهم الصغير نصف درهم من الدرهم الا
 حبة وهو ربوا كذا في المبسوط واطلق صحة هذه المسئلة ولكنها مقيدة بان
 اذا تقابضا قبل ان يفترا لان فيها صرفا كما في المنيع اقول لم يقيد به للحلم
 به مما قدمه **قوله** صح اي البيع في الفلوس فقط ومضى ان الفقيه ابي جعفر
 الهندواني والفقيه الخليل بن اليمان والشيخ الامام شيخ الاسلام ان
 ههنا ايضا لا يصح العقد وان تكرر لفظ الاعطاء لان قوله اعطى مساومة
 وتكرار المساومة لا يتكرر البيع ذكره في المبسوط وما في المتن هو المختار
 كما في فتح القدير وهو الصحيح كما في العناية والكفاية **تذييل** اقول هنا تذييل
 اخر اذكره تكميلا للمفائدة في باب الصرف اعلم انك وفقك الله تعالى ان وقعت
 بحدث في الدولة العثمانية وهي تبديل الدراهم الاربعة الزيفة فيمنع للظهور
 الجديدة المجتدة التعامل بالعتيقة الزيفة وتعاليمها وتكون الجديدة مزية
 والوزن كما في الجودة ولكن العتيقة غالبية الغشنة ومن رداة العتيقة
 تروج في زمنها احد نوعي الدرهم الكبير الرومي بالغرض بمقابلة مائة
 وعشرة دراهم والنوع الاخر بمقابلة مائة وعشرين درهما والدينار
 بمقابلة مائتين واربعين درهما فاذا ظهرت الجديدة منع تعاطي العتيقة
 بالتمنية بالمنع السلطان في دراهمها اذا ناقصا منها وزنا وينزل الدينار

فيه كلام على
 المصنف

احوال وقعة قد حدثت في الدولة
 العثمانية

في زمن الجديدة الى مائة وعشرين درهما والدرهمان الروميان الى ثمانين درهما
وسبعين درهما واذا آلت الحال الى هذا وقع بين الناس نزاع كثير في دينهم
الواقعة في زمن الحقيقة فيلزم قطع عرق النزاع من جانب الشرع الشريف
حتى سلمت الحال وارتفع من بينهم القيل والقال فافتي اسلافنا في ساداتنا
العلماء الذين افتوا بدار السلطنة السنية قسطنطينية المجيبة بتزويل ثلث
الدين فمقابلته مائة وعشرين درهما يعطى المديون الدائنين ثمانين درهما
جديدا او غرشا واحدا كاملا بمقابلته مائة وعشرة دراهم يعطيه سبعين
درهما جديدا او غرشا اسديا بمقابلته مائة واثنتين واربعين درهما يعطيه
دينارا واحدا او غرشين كالميلين متى هذا الحكم على الموال المشروح الى ان جاء
زمن افتاء استاذنا وسيدنا المرحوم شيخ مشايخ الاسلام اسعد ابن شيخ
مشايخ الاسلام ومعلم السلطان سعد الدين نور الله تعالى مضاهيا
وجعل في فرا ديس الجنان مساكنهما فلما وقعت حادثة التبديل في زمن العقد
من الدينار شلاكل ما ثنتين واربعين درهما يعطى دينارا ولم يجوز اعطائه درهما
جديدا ولا غرشا لاعلى ما افتاء المفتي السابق ولا على وجه اخر وصرح بان في مسلك
نفسه سلامة من حقيقة الربوا وشبهته بان مسلك السابق حقيقة الربوا
او شبهته وشبهته وكان كلامه على مرتبة حتى قبله علماء العصر بحسن القبول
واقفني اثره من نصب مفتيا بعده كشيخ الاسلام يحيى بن شيخ الاسلام ذكره
وشيوخ الاسلام حسين الشهيد الشهير بان زاده جعل الله تعالى سعيهم
مشكورا وعلمهم مبرورا ثم يقول العبد الفقير الى الله تعالى شانه وصانه
عما شانه ومن الله التوفيق اذ بيده ازمة التحقيق ان ما افتي به اول ما صح
مع ان فيه يسر او توسيع دائرة الاداء الدين ولا يوجد فيه تعدد واما صحة
فاذا الدراهم العتيقة لما كانت راحة كايروج الغرشان والدينار بمقابلته
اعداد المذكورة في زمن رواجها من غير فرق في الرواج بينهما تقرر ان دين
المديون استقر في ذمته على هذا التفصيل من غير فرق وصرح الى ما قد دبره
في الاداء من كل نوع كما صرح الفقهاء بهذا في صورة استواء رواج الاحادي
والثنائي والثلاثي فاذا منع تعالى الحقيقة من بينهما يظهر الجديدة
ورخص الغرشان والدينار بالتنزيل الى ما سبق ذكره نزل الدين كذلك
فظهر ان الحكم بتزويل ثلث الدين الى اخر ما افتي به المفتي السابق حكم ما
استقر في ذمة المديون وفيه توسيع دائرة ويسر تام اذ للغرشين نصف
ودين وثمان فيؤدي المديون من اى نوع قدر وليس فيه عذله ولا للدائنين
ولا تعدد فيه بخلاف ما افتي به ثانيا اذ قد لا يكون للمديون دينار وقد لا يجد
وقد يكون الدين او الباقي غير بالغ الى قيمة الدينار فيجبر الاداء ويتعدى
مع ان الاثمان الواجبة في زمن العقد سوى الحقيقة باقية على راجها وليس
فيها كساد ولا منع سوى الترخيس بالنسبة الى الجديدة من ابن التكليف
للمديون باء الدين بالدينار فقط وقد عرفت وجوب تعسر وتعذر فيه
كثيرا فان قلت ليس بين الحقيقة مائة وعشرين وبين الجديدة ثمانين
شلا مساواة في الوزن والحقيقة وان كانت مخشوشة الا انها غالبة الفضة

وجيدها ودرهها سواء في باب الصرف فيلزم المساواة فاذا لم توجد يلزم الربوا
فيمنع الاداء قلت قد سبق الإشارة الى ان الدين لم يتقرر في ذمته بالدرهم
على سبيل المحصر انما ذكر الدرهم قدرا لثمن والدين ومن ذلك كان للمديون
الاداء بالغرش او الدينار من غير فرق بينهما وبين الدرهم وليس للدين
امتناع في قبضهما بل يجبر عليه فالاداء بالدرهم يكون في حكم اداء الدينار والدين
او الغرش الدين بها كما ان الاداء بالدينار او الغرش اداء الدين الدرهم به
يؤيد هذا ما لو ادعى الدين في ذمته رواج الحقيقة بالغرش مع انه لا مساواة
بينهما مع كما صرح الاداء بالدينار فظهر ان ما افتي به اول ما صح على وجه اليسر
لا عسرة فيه ولا عذر ولا تعدد فينبغي ان يقبل ويقبل ويعمل به لله تعالى ومن
افتي به وان ما افتي به ثانيا صحيح ايضا ولكن لا يخلو عن عسرة وتعدد كثيرا
نعم لم سلم وجد ان الربوا ما حقيقة او حكما في الاداء بالجديدة او بالغرش بان
لا مساواة بينهما وزنا ولا يعلم فانه يدفع بضم نحو فلس الى الجديدة او الغرش
كما لا يخفى فظهر انه ليس ينبغي ان يفى على طريق المحصر والالهاء بان الدين
في زمن الحقيقة انما يؤدي بالدينار في زمن الجديدة لا بالغرش ولا بالجديدة
كما لا يخفى فظهر ايضا ان الثمن الرابع في زمن الحقيقة لو كان منحصرا عليها وعلى
الدينار ومنعت عن التعاطي لزم تقويمها بالدينار فقط لا يخصص الاداء
ايضا على الدينار بل تقوم به ثم تؤدي به او بالجديدة اما بناء على التحقيق التماس
او بضم الفلس الى الجديدة العلم عنده تعالى لا يقال ان الراد باء قيمة الحقيقة
من الدينار ان الحكم بهذا فعلى المديون ان يؤدي بما يمكن له من الدينار والغرش
والدراهم الجديدة وعليه عمل كثير من القضاة حيث لم يلزموا على المديون
الاداء بالدينار البتة اذ لم يرض الدائنين في الاداء الا به لانا نقول لان ان
مواد المفتي المرحوم هذا على ما صرح به في صورتنا وان الحكم لا يدفع
الربوا اذ كان الاداء بما ذكر على ما اقر بوجوده في الاداء به كما لا يدفع بتراهما
ولو سلم فبرجع الامر الى ما قال به المفتي السابق فاي حاجة الى تباعد طريق
الاداء بتوسيط حكم الحكم وحقيقة العلم الملك العلامة **قوله** بيع الوفاء
ويسمى ايضا البيع الجائز كما في الخائبة **قوله** قبل رهن القائل به اكثر المشايخ
منهم السيد الامام ابو شجاع السمرقندي والقاضي الامام ابو الحسن علي
السفدي كما في الخائبة **قوله** رهبة الحرة الخ قيل في لزوم تسمية المهر تأمل
ان كلامهم مطلق في صحة التكاح بلفظ الهبة اقول وقد سبق نقلا عن ائمة ائمة
ان كل لفظ موضوع لتعليك العين بنقده التكاح ان ذكر المهر والابا لنية
وهكذا في جوامع الفقه وذكر في كشف الجودي انه يشترط في لفظ الهبة
اللب التكاح او النية ووجودها يعرف بقربة الحال من احضار الشهود
فهام الشهود ذلك او قراءة الخطبة او نحو ذلك كما في المقدسي وغيره
لهم ان كلامهم ليس بمطلق كما لا يخفى **قوله** والعبرة للمنفون ايضا دون
المنفود يعني كما يكون الاعتبار في التصرفات للمقاصد يكون للالفاظ فلا
حاجة الى تبديل قوله ايضا بنقلا **قوله** فانه ايضا يفسد الخ هذا بيان لفساد
عذا البيع بناء على العمل بزمعها لا يذكر شرط الوفاء كما في السورة السابقة

اذ قد وردنا الحقيقة مع الغرش فلم تبلغ
الى مائة وعشرين والغرش زائد
على ثمانين درهما جديدا

بيع بالوفاء

القائل المولى
الوافي

فيه كلام على المولى
عزى زاده

فيه كلام على المدل
عزى زاده ٣

عليه وما افاده كذا من الفساد اعلم فلا يكون مثل هذا البيان مشوا على ان الاجمال
او لا والتفصيل ثانيا لا بعد حشا ايضا في الشرح كما لا يخفى **قوله** واذا ذكرنا
البيع بشرط وعبارة الخاينة واذا ذكرنا البيع من غير شرط وهو الصواب وعليه
آخر كلام المصنف **قوله** ويلزم الوفاء اي بالشرط فلا يطالب بالبيع الثمن الى
ان جاء الزمن الموعود ان اجل وبعد بحمله يجبر على الوفاء ان طالب او المعنى
يلزم وفاء الثمن بسبب وعد الوفاء فيلزم الجبر عليه ان طلب البايع الثمن من
غير توقيت ان لم يؤجل **قوله** مع بيع الوفاء الى ذكر في القينة وماوى المينة
ان بيع الوفاء بيع بات لا رهن اذ كان البيع بمثل الثمن او بعين بسير وان كان
بعين فامش فهو رهن ونقلا عن الامام خواهر زاده شرطاً وحسنه وهو
ان يعلم البايع الغبن وقت البيع وامام يعلمه وزعم انه بمثل الثمن فظاهر
حاله على انه بيع بات فيجبر عليه **كتاب الشفعة** **قوله** شرع فيما يترب عليه
اقول بل هي في معنى البيع حقيقة الا ان احد الركنين فيها جبري لا اختياري
واول من رتب هكذا صاحب الوفاة والمصنف مقرر اثره **قوله** سبقت بها الى
المحل اللاتي لهذا الكلام اما قبل لفظة هي او بعد قوله وشرعاً تملك العقار
الى وليس هذا اول قاعدة انكسرت في تحرير المصنف في الشرح **قوله** لما فيها
من ضم المشتراة الى ملك الشفيع ومنه شفاعته النبي عليه السلام وغيره
للمدنيين لانه يهتم بها الى الفانزين وقبل هي مأخوذة من الشفاعة
معنى الطلب لان فيها طلب ضم المشتفع به الى ملكه قال المطرزي لم يسمع
سها فعلا واما قولهم ولو باع الشفيع داره التي يشفع بها فن استمالات
الفقهاء **قوله** هي تملك العقار الى ظاهره ان حقيقة الشفعة في الشرعية
نفس ذلك التملك واعتراض عليه بان هذا التعريف ليس بصحيح واطيل
الكلام فيه حاصله انه لو كانت الشفعة نفس التملك كيف يتمم تحقق
التملك جديداً عند اخذ العقار بالقضاء او بالرضا وانه لزم ان لا يبيع
قولهم الشفعة تثبت بعقد البيع وتستقر بالاشهاد لان ثبوتها واستقرارها
لا يتمم ان بدون التحقق وجوب البيع والاشهاد لم يوجد الاخذ بالتراض
ولا بقضاء القاضي واجيب بان المضاني مقدور والتقدير حق تملك العقار
الى مراد عامة العلماء ذلك الا انهم تسامحوا في العبارة اقول ان عنوان
تملك ولفظ جبر يقتضي ان كون الشفيع مالكا للمشتفع به بواسطة الغير
وهو قضاء القاضي حقيقة او كما كان في صورة الرضا لان وجوده وعدمه سواء
فاعتبر هذا القيد في مفهوم التعريف وتركه بناء على قيام القرينة او الشهادة
شبهه وان قول الفقهاء الشفعة تثبت بعد انقطاع حق البايع قبل ثبوت
الملك للمشتري ولذلك كان الشفيع اول من المشتري باعتبار الاشهاد
وايضا لو كان الثابت للمشتري حقيقة الملك وقد سبق في اول كتاب البيع
ان الحقيقة اقوى من الحق فلا يعارضها فلا يتقوى ولا يتم بقضاء القاضي
فهذا يقتضي كون المشتري اول من الشفيع فظهر ان الشفعة نفس ذلك
التملك لاحقه على ان جعل المقام مغفلة لم يسلم به قافلة بعد قافلة
يرى ترك ادب العلم عنده تعالى **قوله** بمثل ما قام عليه من الثمن لم يقل بمثل

الحجب وبينا المفتر من القاضي
زاده شانه الهادي ٣

بعقد البيع الى باعتبار الاول او
ثبوتها للشفيع

تحقيق حق

اراد بنحو البيع مالم يكن لنقصه
ثمنه
نقلا من العيون

ثمنه مع انه انصر لبشركون الثمن من المشتريات وكونه من القنيتات اذ في الاول
بمثل ثمنه الذي اشترى المشتري به وفي الثاني بمثل قيمته وبمثل ما زاد
المشتري نحو الصنغ في العقار فان الشفيع ياخذ بالثمن وما زاد نحو الصنغ
والا يتركه كما في القينة **قوله** وثبت اي الشفعة عدل عما وقع عامة الكتب
من وجوب لما انه بمعنى تثبت بقربنة اللام في التخليط ولما راعى ان الشفعة
للشفيع نظرية لا التزامية اقول هذا اذا كان المراد وجوباً شرعياً اما اذا لم يكن
فان عنوان يجب احسن من تثبت بناء على ان يراى به الوجوب الاستحسان في الذي
يستحق فاعله المدح بحسب نفس الامر والعقل والعادة كما هو هناك لان
الشفعة بعد ايجابها زيادة الملك تدفع ضرر الجوار اذ مادة المضار كما يقاد
النار ومنع ضرر النهار واثارة الغبار لا سيما اذا كان المشتري ميناة كما قيل
امتنق السجون معاشرة الاضداد **قوله** بعد البيع لم يقل بالبيع او بعقد
البيع كما في القدوري لكونه موهماً ان البيع سبب وجوبها وليس كذلك بل السبب
هو اتصال ملك الشفيع بملك البايع على الدوام فتجب لدفع ضرر سوء الجوار
والبيع انما هو شرط وجوبها ولم يتطل بتسليمها قبل البيع مع انه تسليم بعد
السبب لان الشرط مالم يوجد يمنع السبب عن الاتصال بالمحل عندنا فتسليمها
قبله ككفارة اليمين قبل الحنث فلا يجوز على ما عرف في الاصول **قوله** ثم اي
بعد ما سلمها اي بعد تسليم التخليط في نفس البيع الشفعة تثبت الى اطلاقه
ولكنه مقيد بان ثبوتها للتخليط في حق البيع اذ اطلبها حين علم البيع مع الشريك
اما اذا لم يطلبها حتى سلمها الشريك فلا شفعة للتخليط وهكذا حال ثبوتها للجار
ذكره شمس الائمة السرخسي كما في الذخيرة وهكذا ذكره علاء الدين الاسود
في شرح الوفاة والبرجندى في شرح مختصر الوفاة **قوله** لا تجرى فيه السفن
واللام فيه الجنس فمعنى مفصل ثم اريد به اصغر السفن وما يجرى فيه السفن
فهو شركة عامة فالشفعة يكون للجار وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وعنه ابي يوسف
الخاص بالسقي منه قرا حان او ثلثة او بستاً فان او ثلثة وما زاد على ذلك
فمن عام كما في الكافي وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده انهم اختلفوا في الكبير
والصغير وعامة المشايخ على ان الشراكة على النهر اذا كانوا لا يحصون فهو
للكبير وان يحصون فهو صغير ثم قيل ما لا يحصى خمسيناً وقيل مائة وقيل
اربعون وقيل اصح ما قيل انه مفروض اني كل مجتهد في زماننا ان رأهم كثيراً
فكثير وان رأهم قليلاً فصغير كما في الذخيرة **قوله** وان لا يكون الطريق
ان هذا حتى لو احدث اهله باباً الى الطريق العام لا يصير به نافذا اذ لا هله
مع العامة من ان يستطرقوا منه كما في الظهيرية **قوله** ولو ذمياً او ماذوناً
او مكاتباً قيد للتخليطين والجار وقوله بابه في سكة اخرى حال عن قوله جار
لان مقتضىه بملاصق او منفقة ثابته له تقدم الصفة المفردة على الجملة كما هو الأكثر
وادرج الحال بينهما ولو كان حقها التأخير لكونها عامة واخرت عن المفردة
لشدتها لصورتها بالموصوف وقوله ولو وضع الجذع الى قيد الجار الملاصق
انما ذكره ليعلم انه جار لا خليط **قوله** لا اطلاق ما روى الى اورد هذين الحديثين
ولما على شئ لهما لهذه الطوائف مع ان كلا منهما دليل على اصل الشفعة

نقلا من العيون

وهو قوله ولو ذمياً الى

ايضا ولم يتعذر الى ذلك لا غناء هذا الاستدلال عنه ولان ثبوتها بكل منهما بدوي
لم يجز الى التعرض له وانما الاحتياج الى ثبوتها لهم ولا سيما في هذا المقام هذا
قوله ينتظر له وان كان غائبا بنفسه لقوله الحق اي ينتظر كل من الدار والارض
لجأه بين ان يباع كذا يفهم من النهاية وغيره هذا **قوله** والمراد بالمشريك
في الطريق فيكون هذا الحديث دليلا للقسم الثاني ودليل القسم الثالث قوله
عليه السلام الجار الحق بسقيه قبل يا رسول الله ما سقيه قال شفيعته وروى
بالصاد وهي لغة فيه والمعنى ان الجار الحق بالشفعة اذا كان جارا ملازقا والباء
من صلة الحق لا للسبب ومقتضى قول المصنف لاطلاق الحق اتيان هذا الدليل ايضا
والوجه في تركه خفي كما لا يخفى **قوله** وبثبت الحكم في الشرب الح وانما قد تم
ذكر الشرب مع كونه ملحقا بالطريق بطريق الدلالة للاهتمام في الالتحاق ومن
شأن المهم التقديم صرح به في محله وذكر في التتارخانة ولوان لرجل مسيل
ماء في دار بيعت كانت له الشفعة بالجوار لا بالشركة اذ ليس المسيل كالشرب
انتهى وذكر في الذخيرة هذا اذا لم يكن موضع المسيل ملكا له واما اذا كان ملكا لغيره
من قبيل النوع الثاني **قوله** بابه في سكة اخرى هذا اذا كان باب المبيع في سكة
غير نافذة واما اذا كان في الطريق العام فباب الجار كما يكون في طريق آخر يكون في هذا
الطريق ايضا صرح به في البرجندى **قوله** لا يكون خليطا في حق المبيع لم يقل في
المبيع واذا كان المذكور في الكتابين ذلك لئلا يوهى انه لا يلزم من عدم كونه خليطا
في المبيع عدم كونه خليطا في حق فلا يتعين ذلك الواضح ان يكون جارا بخلاف ما اثاره
المصنف فانه يقتضى انه اذا لم يكن خليطا في حق المبيع فعدم كونه خليطا في البيع
بالطريق الاولى وتأويل واضح المخرج ان يكون له حق وضع المشقة على الحائط
من غير ان يملك شيئا من رقبته كما في الكافي **قوله** وهذه العبارة احسن للاشارة
به الى ان في عبارة الوقاية حسنا بالاستقامة بانه ان قوله كواضع جلع في ماله
كما يحتمل ان يكون تمثيلا للجار الملاصق يحتمل ان يكون تنظييرا له في ثبوت الشفعة
لبعد النوعين غير كونه جارا ملاصقا وبيانا لاحتمال الثاني بناء على ان اتيان
مثال مقيد لا اعتبار لقيد بعد اكل المطلق لم يكن شهيرا ولا مناسبا ولذلك
احتاج صدر الشريعة الى دفع ايها القيد بخلاف عبارة المصنف حيث افادت
من غير ايها ان الواضع من افراد الجار هذا والله دقة في التحقيق ومن لم يعرفه
لم يحجم حول المقام العلم عند الملك العلامة **قوله** على عدد الرؤس فلو اسقط
البعض حقه قبل الحكم لهم فبى للباقيين في اكل على عددهم لان السبب كامل
في حق كل واحد والنقصان للزوجة وقد زالت ولو كان البعض غائبا يحكم للماضين
بالجميع ثم لو حضر وطلب بقضيه ايضا حتى لو كان الحاضر واحدا وقضيه بالكل
ثم حضر غائب وطلب بقضيه له بالنصف ولو حضر ثالث قضيه له بثلاث ما يزيد
كل واحد رعاية للتسوية بينهم ولو سلم الحاضر بعد ما قضى له بالكل لا يأخذ
القادم الا بالنصف لان القاضي لما قضى بالكل للماض قطع حق الغائب عن
النصف بخلاف ما قبل القضاء وهنا تفصيل في الذخيرة والايضاح والبداه
وهذا بندها **قوله** ونستقلح الاستقرار يقتضى الثبوت او لا وهو
بالطلب وهو طلبا لمؤثقة ومن ذلك علمه بقوله اذ لا بد الح هذا **قوله** وبذلك

السبق مصدر بمعنى السابق اي
الشفيع او على معنى ذي سقيه كما
في المغرب

فيه كلام على المولى
عزى زاده

لانه دون في الرتبة من الخليط في
المبيع

قاعدة جيدة

فيه كلام على المولى الوافي
والمولى عزى زاده

بالاخذ بالتراخي او بقتناء القاضي الاخذ في القبض حقيقة وهو صحيح متبادر هنا
فلا حاجة الى الجمل على المعنى المجازي على انه لا قربينة له لان حكم الحاكم بالشفعة
قبل قبض المشتري ليس بايجاب ولا في معناه اذ الحاكم لا علاقة له في ملك شخص
فلا يجل الاخذ على معنى القبول **قوله** بل ظاهرة فيه لقربه والتنوع الاخذ
ان ما يكون بالتراخي او بقتناء القاضي من غير الرضا كما يتنوع التملك الى ما
يكون بالاخذ عند الرضى او بقتناءه الا ان كون السوق تنوع التملك يرجع
عطفه على الاخذ ومن ذلك حكم على العطف على التراخي بالايجاب وكلامه في
الاحسنينة ثم ادعاء المحسن في عبارة الهداية ليجرد رعاية الادب اذ لا تقبل
ترجيها الا بوجه بعيد وهو عطف قوله او حكم على الاخذ بان يأخذ بان اخذ وتأويل
المصدر بان مع الفعل غير بعيد الا ان المتبادر هنا عطفه على سلم وعليه
كلام العناية وغيره العلم عنده تعالى **قوله** كان هذه العبارة احسن من عبارة
الهداية ايضا جواب شرط وهو اذ عبارة المحسن احسن ايضا من عبارة الهداية
بوجه آخر وهو ان اخذ الشفعين بالرضا كما يكون بتسليم المشتري يكون بتسليم
البائع كما في صورة ما اقر البائع بالبائع وكذا به المشتري فان الشفعين باخذ فيه
المبيع لثبوت البيع باقراره فعبارة المحسن يشمله وعبارة الهداية انما هي بناء
على اكثره كما لا يخفى **قوله** في مجلس علمه بالبيع وان لم يكن عنده احد فلا يسقط
حق الشفعة بينه وبين الله تعالى كما في شرح الا قطع وليتمكن من الحلف اذا حلفه
المشتري كما في المبسوط **قوله** اذا كان الخبير مدقا بان يظهر بعد ذلك انه
واقع الحال هذا هو المراد ولا يلزم منه افادة مثل هذا الاجار يقينا بل اللازم
انه لو لم يطلبها بسماعه من واحد منهم ثم ظهر كون الخبر صدقا بطلت شفيعته
كما لا يخفى **قوله** فلو قال الحق يعني اذا اعتبر امتداد المجلس العلم فلو لم اتي
بالقاء التفرعية لان ما بعدها متفرع على امتداد المجلس وتبيينها على ان
الواد في عبارة الهداية هنا معنى القاء كما في قوله تعالى اذا نزلت الارض نزلها
واخرجت الارض اثقالها وكذا اذا قال من اتباعها وبكم بيعت فليس باعران
لانه قد فرض بمجاورة انسان دون غيره وقد يصلح بثمن دون ثمن فكان التعرف
عن هذا تحقيق للطلب لا لعارضه كما في المنبع **قوله** بلفظ يفهم منه
للمها قال الامام السرخسي في المبسوط ان لفظ الطلب لم يذكر في شيء من
الكتب والظاهر انه باي لفظ كان مع كسائر الحقوق الا انه روى عن ابي
يوسف انه يذكر في طلب المبيع السبب الذي يطلب به الشفعة من جوار
او شركة **قوله** وقيل بطل باده في سكوت لكن بعد ما علم المشتري والتمن
كما في المعنى وهو رواية عن محمد وفي الهداية ان عامة المشايخ على هذا وكذا
في الكافي والمصريح فهما ان هذه الرواية ورواية امتداد المجلس غير ظاهر
الرواية وهي رواية النوادر والمصريح في الذخيرة والبداه ان رواية
الغور ظاهر الرواية وقد اختلف التصحيح كما ترى ففي مثله يرجح ظاهر الرواية
وقد سبق غير مرة **قوله** قال في الايضاح الاول اصح اي رواية امتداد المجلس
وهو اختيار الكرخي وبعض مشايخ بخاراه هو الذي ذكره القدوري وصاحب
المجمع ومن اقتضى اثرهما **قوله** ثم يشهد عند الدار وكان القاضي الامام ركن

قوله وهذه العبارة احسن الخ وجد ان المحسن فيها اذا عطفنا بالقضاء على الاخذ في وجود التراخي بين عبارة المصنف وبين عبارة فقهاء
بخلاف ما اذا عطف على التراخي وان كان اقرب غير جد يراد ان تملك الشفعين بمحصل بالقضاء من غير اخذ فيستفاد عليه ان الشفعين لو مات
بعد القضاء قبل القبض لا تبطل شفيعته وان دارا اخرى لو بيعت تحت تلك الدار يكون شفيعا بها فيها ايضا بخلاف التراخي حيث تبطل
الشفعة في الصورة الاولى ولا يقدر على طلب الشفعة في الثانية اذ وقع الموت او البيع قبل الاخذ كما في عامة الشروح اذا عرفت هذا ظهر
ان قول من قال المراد بالاخذ القبول على
طريق عموم المجازي يتعلق كلا الطرفين
بالاخذ وعطف الطرفين الثاني على الاول
هذا حاصل كلامه فهو ما بعد او فاسد
اما بعده فانه يقتضى تعلق الاول
على قضاء المحقق وهذا القول الفعلي
اي القبض وتعلق الثاني به على معناه
المجازي وهو القبول العقلي وشمل هذا
الاعتبار والتنوع بعد في هذا الفن
واما فساد فهو ان القول لو ايقول على
الملاقة يقتضى ان يملك عند التراخي
بمجرد القبول العقلي وذا فاسد هذا
تحقيق طالع من نزل الصبح يكشف به
الحسن والاحسن ويدفع به الفسق
والاضطرار احسن العلم عند الملك العليم
الوهاب وهو المصنف للمصنف من
ملحقات العبد العبد عبد الحليم في
سنة اربع وسبعين والف

فيه كلام على المولى
قاضي زاده

بان يقول ادعت الشفعة ارسالت
الشفعة ونحو ذلك ما يدل على الطلب

وكن لما لم يتفق في كون الغور ظاهرا
الرواية وفيه نوع تفصيل للشفيع
في التام وهو محتاج اليه وفي المصنف
رجاه الله تعالى بمعية التوفيق

الاسلام ابو زيد الكبير يقول بكيفية حضور المصرا الذي يكون الدار فيه
 للطلب ولا يشترط الطلب عند حضرة الدار فعلى هذا اذا كان الدار في مصر
 الشفيع وطلب في اى موضع منه طلب موثقة واشهد من غير تأخير يقوم مقام
 الطلبين ذكره في الذخيرة هذا اذا كان كل منها في مصر واحد لا يعتبر الاقرب
 الا اذا اجاز ومن على الاقرب ولم يطلب الآن بطلت الشفعة كما في فتاوى
 برهان الدين **قوله** لم يبع الا شاهد عليه الح ذكره القدورى والناطقى وذكر
 الامام احمد الطوارسى وشيخ الاسلام خواهر زاده انه يبيع استحضارا لان
 الاستشهاد حصل على العاقد فيبيع كما يبيع على المشتري ولولا شرح المصنف
 وتصريحه فيما بعد قوله والمصنف البايع قبل التسليم لجل الملاقاة المتناهي على
 الاستحسان وهو الاول لان الاستحسان هو الاقوى سوى ما استثنى منه
 على ان الاستحسان هنا مثبت والقياس نافي كما لا يخفى **قوله** او على ذى
 اليد اعم من ان يكون بايعا او مشتريا ولكن قد سبق انه يبيع على المشتري وان لم يكن
 ذا اليد وتركه بناء على ان المذكور عبارة الذخيرة وان الغالب انها في يد احدهما
 هذا **قوله** عند احدهما غلب عند على على لتقدم في الذكر ولا تغليب في تأنيث
 المعتبر تدبر **قوله** ثم يطلب عند قاض الح هذا هو الطلب الثالث ترك التنبية
 عليه لظهوره **قوله** اى شهرا كان او اكثر وتأخيرا بعد او غير عذر هذا
 التحريم هو المراد وعليه كلامنا لا **قوله** وهو قول زفر وهو قول ابى يوسف
 ايضا كما في الخلاصة وقال الامام السرخسى ما ذكره ابو حنيفة قياس وما ذكره
 محمد استحسان **قوله** قال شيخ الاسلام الح وهو الامام خواهر زاده صاحب
 المبسوط وهكذا في المحيط والروضة والقنية وفتاوى قاضخان والخلاصة
قوله وبه يقضى والعبارة في كتابين وعليه الفتوى وافتى خاتمة ارباب
 الترجيح المولى ابو السعود على هذا القول اقول لعل وجهه ان الترجيح والاثنا
 اذا اختلف يترجح ما هو ظاهر المذهب وقد مر غير مرة ولكن كون قول محمد استحسانا
 يقتضى الرجحان ايضا فتعاضدان بل هو اقوى ومن ذلك ترى اكثر الائمة قد مالوا
 اليه والميل اليه يرى اخرى لعلم عنده تعالى وقد مال اسنادى شيخ الاسلام
 الى قول محمد وكان يقضى به **قوله** ولو علم انه ليس في البلدة قاض الح وكذا
 لا تبطل اتفاقا بالتأخير بعد مرض او حبس او بان يكون القاضى من لا يرى
 شفعة الجوار فخاف ان يبطل شفעתه عند المحاكمة وهذا عذر ايضا كما في الذخيرة
 والمعنى **قوله** سال القاضى المصنف سواء كان البايع او المشتري او وكيل
 احدهما واعلم ان هذا السؤال بعد تمام دعوى الشفيع بان سأل القاضى
 عن موضع الدار وحدودها لدعواه حقا فيها فصار كما ادعى رقبته واشترط
 التحديد لاحتياجه الى اعلام المدعى به واعلام الدار بذكر الحدود فان بينهما
 سأل هل قبضها المشتري اذ لو لم يقبضها لا يبيع الدعوى عليه حتى يجهز
 البايع فان بين ذلك سأل عن سبب شفעתه وحدود ما يشفع به فلعله غير
 صالح او هو مجرب بغيره فان بين ذلك سأل متى علم وكيف صنع على ما مر
 فان بين سأل عن طلب التقرير وكيف كان فان بين ولم يخل بشرط اقبل
 على المدعى عليه عن ملكية الشفيع له هكذا تصوير المقام في التشفيع وشرح

قاعدة جيدة ٣

اراد به المولى اسعد اندى
سنة

فان الناس يختلفون فيه فلهذا دعى
سبب غير صالح فان شوكا شلا يثبت
الشفعة للجوار المقابل
سنة

المقدسى **قوله** او نكل عن الحلف على العلم لانه على فعل الغير وهذا قول ابى يوسف
 وعند محمد يختلف على البتات وذكر في الخزانة والفتوى على قول ابى يوسف و
 لذلك سكت المصنف عن قول محمد راسا **قوله** وسأله عن الشراء هذا اذا كان
 المصنف مشتريا اما لو كان بايعا فسأله عن البيع ويبدل قوله في الشرح بما
 بع **قوله** وبعد القضاء لزمه اى الشفيع احضار الثمن وان كان الشراء
 بثمن مؤجل لان الشفيع انما يأخذها بثمن حال كما في المنع وسيجيئ **قوله** والمصنف
 للشفيع البايع قبل التسليم هذا التركيب يفيد القصور والمصنف لما بين في
 موضعه ان تعريف الخبر يفيد المصروف والمشتري ختم ايضا قبل تسليم البيع
 اليه لما سبق انه ختم له وان لم يكن ذا يد فظهر ان حق التركيب والبايع ختم
 للشفيع قبل التسليم فيفهم منه ان المشتري ختم له مطلقا كما لا يخفى **قوله**
 وبفسخ اى البيع اطلقه ولكن المراد بفسخه في حق المشتري لا في حقها فيبقى اصل
 العقد ولذلك لم يسقط الشفعة فيجعل الشفيع قائم مقام المشتري كان
 البايع باعه منه فيتحول العقد الى الشفيع نظيره من المحسوسات ما اذا رى
 سهما الى شخص فتخلل بينهما غيره فاصابه السهم فالرى في نفسه لم يتبدل
 وانما انقطع التوجه الى الاول **قوله** لانه المالك والقضاء على الغائب لا
 يجوز ملكا او شيئا **قوله** ويقضى بالشفعة ظاهرا كلام المصنف على ان القضاء
 بالشفعة يترتب على الفسخ وليس كذلك بل الامر بالعكس فلا يستقيم الا بيجل
 جملة ويقضى حالا يعنى وبفسخ البيع بحضوره عند القضاء بالشفعة فيه
 نعم الواو لا يقضى التركيب ولكن الدعوى في الظاهر فالسالم ان يقال
 يقضى بالشفعة وبفسخ بحضوره في حقه **قوله** حتى يجب تسليم الدار عليه
 الح ويدفع الشفيع الثمن اليه وبره عليه بخيار الرؤية والعيب وعن ابى يوسف
 انه ان نقد المشتري الثمن للبايع فعلى الشفيع ان يدفع الثمن الى المشتري
 وعهد له عليه والا فندفعه الى البايع ويكون العهدة عليه كما في مبسوط الامام
 السرخسى **قوله** الوكيل بالشراء الح وكذا الوكيل بالبيع ختم للشفيع ما لم
 يسلم الى المشتري كما في شرح المقدسى والمنع ولا يشترط للقضاء حضور الموكل
 لقيام الوكيل مقامه باختباره بخلاف البايع فلا بد من حضور المشتري للقضاء
 لما سبق كما في الشروح وعن ابى يوسف لا يأخذ الشفيع من الوكيل ما لم يجهز
 الموكل كما في شرح الطحاوى والاب والموكل الوكيل **قوله** اختلفا في الثمن
 اى في قدره وكذا اذا اختلفا في جنس الثمن بان قال المشتري اشترت بمائة دينار
 وقال الشفيع بل بالف درهم فالقول قول المشتري لانه اعرف بجنس الثمن
 فكان الرجوع اليه في المعرفة ولانه منكر فيها يدعى الشفيع عليه في التملك فالقول
 للمكرع بحسنه ولو وقع الاختلاف في بقاء البيع وبخاره او صحتة وفساده
 بان ادعى الشفيع البتات والعاقدان الجوار او ادعى الشفيع الجوار وهما
 ادعا العناد فالقول قول العاقدين ولا شفعة للشفيع عندا بمحينة ومحمد
 وابى يوسف في رواية وفي رواية عنه القول قول الشفيع ولو وقع الاختلاف
 في الجوار بين العاقدين لو انكره المشتري كان القول قوله وبأخذ الشفيع
 الدار في الرواية المشهورة وردى عن ابى يوسف القول قول البايع كما في

فيه كلام على
المصنف
٢

انما قال به لان في التوجيه السابق
نوع بعد وهو جعل الواو للمال في
الضائع المثبت مع تقديره في رابع
الذى المال
سنة

البائع اقول قد سبق في باب الخيار والقول للمكر فيه وهو ظاهر الرواية ثبتت
 الشفعة للشفعين ايها انكر سواء **قوله** فالقول للمشتري اه اطلق المسئلة
 ولكن ثبتت في الكافي بان يكون العقار مقبوضا والتمن منقودا اما اشتراط الاول
 فلانه لو في يد البائع ينسخ البيع في حق المشتري بالقضاء فلا اعتبار لقوله
 واما اشتراط الثاني فلانه لا اعتبار لقول المشتري في التمن قبل اذ انه **قوله**
 ولو برهننا الح اشار به الى ان ايها برهن قبل حتى لو اقام المشتري البيينة تقبل
 ويسقط اليقين عنه ثم كون بيينة الشفعين اولى انما هو عند البيينة ومحمد عند
 ابن يوسف بيينة المشتري اولى وهو قول الشافعي **قوله** اخذ الشفعين عما قال
 البائع سواء كانت الدار في يد البائع او في يد المشتري كما في المبيع **قوله** وان
 كان البائع قبض التمن اي كله حتى لو قبض بعض التمن وبقي منه شيء فالقول
 قول البائع صريح بذلك في المبسوط **قوله** حط البعض الى اطلاقه فمثل حمله
 قبل ان ياخذها الشفعين بالتمن او بعده لوجود الالتحاق في صورتين كما في
 الذخيرة ولو حط بعض التمن بعد تسليمه الشفعة كان له ان يطلبها وياخذ
 بالباقي لانه تبين له ان التمن اقل فلا يبيع تسليمه كما في التشنيف وذكر في الحاشية
 انه اذا حط البائع بعد ما قبض التمن من المشتري ليس للشفعين ان يسترد
 من المشتري ما حط عنه لان التمن بعد تسليمه يكون عينا وردة بعضا كان او كلا
 هبة لاحط اذا عطلوا وليس للشفعين فيه مدخل واراد بالخط حط البائع
 وهو الظاهر وعليه التفصيل المذكور واما لو حط الوكيل بالبائع فلا يلتحق باصل
 العقد فلا يظهر في حق الشفعين وانما ياخذ بتمام التمن كما في المبسوط وقد سبق بعض
 تفصيل في فصل باب المراجعة تذكر **قوله** لاحط الكل اي لا يظهر حط الكل
 في حق الشفعين في اخذ الشفعين المبيع بكل التمن هكذا في الشرح وهذا بناء على
 ان حط الكل لا يلتحق باصل العقد لانه اما بر مبتدأ كما هو الظاهر فيكون
 عقدا آخر فلا يتبع العقد الاول في اخذ الشفعين المبيع بكل التمن واما ملتحق
 باصل العقد فيكون يباع بلا تمن وهو باطل وهذا ليس بمقصودهما او يجعل المبيع
 هبة وهذا ليس بمقصود ايضا لانه فلكان قصد هبة كما في حاشية على ان يتحول العقد
 الى الهبة يمنع الشفعة كما يمنع فساده هذا فظهر ان التمن متين ولكن الشرح
 انما رخص يقتضي ان لا شفعة في صورة حط الكل وليس كذلك كما لا يخفى **قوله**
 لان العقد ح اي حين حط الكل كما هو الظاهر من كلام المعن او حين لم يحط
 الكل باصل العقد كما هو الظاهر من عبارات الشرح وبأي فسر هنا لا يخلو
 عن الركائز كما لا يخفى **قوله** وفي قيمتي من العرض والحيوان والعقار ياخذ
 بقيمة اي قيمته وقت الشراء لا وقت الاخذ كما في الكافي اطلق الاخذ بقيمة
 القيمي فمثل ما لو كان مقبوضا او غير مقبوض وقائما او هالكا قبل القبض
 او بعده حتى لو هلك قبل القبض سواء كان العقار المبيع مقبوضا او لا فسد
 البيع بين البائع والمشتري وثبتت الشفعة لان تسليم عين القيمي قد
 تعدر بهلاكه فيفسد العقد بخلاف الشفعين اذا الواجب عليه قيمة القيمي
 وذا مقدور التسليم فيكون بقاؤه وهلاكه في حقه سواء كما في البائع
 ياخذ بمال هذا عند امتنا الثلاثة وعليه عامة اصحابنا وعند زفر له ان

وحط الوكيل تبرع من عنده فلو وكل
 ان يقتله

هنا كلام على المصنف

ياخذ في الحال بتمن مؤجل وهو مالك والقول القديم للشافعي لانه اخذ بما اخذه
 المشتري كما لو اشتراه بتمن زيف كما في المبسوط ثم اذا اخذ الشفعين من يد البائع
 سقط التمن عن المشتري لتحول الصفقة عنه اليه ورجع البائع على الشفعين
 بتمن مال واذا اخذ المشتري ودفع التمن اليه في الحال رجع البائع على المشتري
 مؤجلا لان التأجيل لم يبطل باخذ الشفعين بحال لتقرب العقد بينهما كما في الشرح
قوله لتفاوت احوال الناس اي في الغناء والمعاملة **قوله** بطلت شفيعته
 هذا عند البيينة ومحمد وبه كان يقول ابو يوسف ولا يردى ابن ابي مالك
 عن ابن يوسف انه رجع عن هذا وقال له ان ياخذ عند حلول الاجل وان لم يطلب
 في الحال كما في الشرح **قوله** لو كان الشفعين ذميا ولو اسلم قبل تسليم التمن
 والدار مقبوضة او غير مقبوضة صار كما لمسلم ابتداء في اخذ بقيتهما كما لو كان التمن
 شليا فاقطع قبل الاخذ ياخذ بقيته قيد بكونه ذميا لانه لو كان مرتدا لاشفعة
 له ثم اذا كان المرتد مشتريا فيجب به الشفعة سواء نقص البيع او تم واذا كان
 بايعا لو قتل او مات او لحق به الحرب بطل البيع ولا شفعة فيه في قول البيينة
 خلافا لهما واذا اسلم جاز بيعه وللشفيع الشفعة فيه كما في المبيع **قوله** وفي بناء
 المشتري الح وقد ذكر في غير واحد من الكتب المعتمدة ان للشفيع ان ينقض سائر
 تصرفات المشتري حق المسجد والمقبرة والوقف وتمام تفصيله في التبيين وغيره
قوله وغرسه عطف على قوله بناء المشتري وقوله في الدار او الارض قيد للغرس
 ايضا بحكم العطف وليس في عبارة المصنف ما يوجب خلاف المراد ولو اخر القيد
 عن الغرس لاحتمال انه لم يقط وان كان به فعه **قوله** بالتمن او قيمتها اي ما اخذ
 الشفعين بالتمن الح قيد بقيتهما مستحق القلع اذ لو لم يكن لما زاده المشتري
 قيمة عند فرض القلع كما لو صنفها با شياء كثيرة فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها
 بالشفعة واعطاه ما زاد فيها وان شاء ترك الشفعة وهذا بالاتفاق والمسئلة
 في العيون ومسئلة التمن على الاختلاف بين البيينة ومحمد وبين ابن يوسف
 فان عنده الشفعين يخترين بين الاخذ بالتمن وقيمة البناء او الغرس وبين ترك
 الشفعة وهو قول مالك والشافعي وقرئ ابو حنيفة ومحمد بين البناء ونحو المبيع
 مان نقص الاول يسلم للمشتري ولا كذلك في نقص الثاني كما في الذخيرة **قوله**
 وان قلعهما الشفعين فاستحققت الح الصواب وان استحققت وقد بنى او غرس
 الشفعين فكلفه المستحق بالقلع فقلعهما رجع الح هذا هو الموافق للكافي و
 الذي يليه والمنيع والتشنيف وعن ابن يوسف ان الشفعين يرجع على من اخذه
 منه كما لمشتري يرجع على البائع **قوله** ولا يرجع بقيمة البناء والغرس
 اي بما نقص بالقلع **قوله** عل من اخذه منه وكلمة من عبارة عن البائع او
 المشتري والمستمكن في اخذ عائد الى الشفعين والغير المنصوب عائد الى الدار
 والارض بتأويل المبيع والغير المنصوب عائد الى من وقوله بايعا خبر كان
 والمستمكن فيه عائد الى من هذا ان اخذ المبيع منه وقوله او مشتريا هذا اذا
 اخذه منه ومن صرح بان الغير المنصوب عائد الى القيمة بتأويل البذل
 لم يصب ولم يعرف التصوير وظن كون البناء او الغرس في هذه المسئلة
 من المشتري كما في المسئلة السابقة وليس كذلك **قوله** اخذها بتمام التمن

فيه كلام على المولى
 عزى زاده ٣

ولو قال وان استحققت وكلف الشفعين
 بقلعهما رجع بالتمن فقط كان اعم
 بما في هذه الكتب لانه يشمل ما اذا بنى
 او غرس الشفعين وما اذا بنى او غرس
 المشتري فاقطعها الشفعين بقيتهما
 مستحق القلع فقلعهما رجع بالتمن
 انما يرجع بالتمن فقط تدبر وانما تركت
 الصورة الاخيرة في الكتب لعدم كونها
 محل شبهة اذ لا غرر للشفيع وقلعهما
 بتمن كما لا يخفى

ثم رأيت في بعض النسخ
 وان قلعهما وعلى هذا
 يكون سواءا مرفقا
 لما في الكتب كما لا يخفى

فيه كلام على المولى
 الوافي ٣

الح و به قال الشافعي في قول وهو الاصح وهو رواية عن احمد وقول آخر يأخذ
 بالحصص كما في المنيع **قوله** وبجصة العرصة ويقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة
 البناء وقت العقد **قوله** ان نقص المشتري البناء وكذا لو هدمه اجبى لانه
 لما وجب البناء صار سلامة بدل البناء للمشتري كسلامة البناء له وصار كما
 هدمه بنفسه كما في المبسوط **قوله** والنقص له الظاهر ان هذا الحكم مختص
 بما اذا نقصه المشتري وليس كذلك بل هو شامل للقسمين فانه لو انهدمت
 الدار وبقي عين النقص فانه للمشتري ايضا كما في البدايع **قوله** وفي شراء ارض
 بنخل الباء فيه معنى مع وكذا اذا اشترى ارضا مع زرعها وهذا استحسان
 والتفصيل في المنيع **قوله** او اثمرت عنده اي عند المشتري وكذا لو طفت الثمر
 عند البائع بعد البيع بعد ان كان متصلا في الفصول كلها لان التبعة موجودة
 مادام الاتصال كما في المنيع **قوله** كما اذا اشترى حائلا فلدت عنده الظاهر
 ان الصغير راجع الى المشتري اي عند المشتري ولكن لا يستقيم القياس
 فالصغير عائد الى البائع وقيد الجمل اتفاقا لانه لو اشترى جارية او بقرة ولم
 يقمها فجلت وولدت عند البائع فالحكم كذلك ولا يعد في رجاع الصغير
 الى البائع بقربة التنظير كما لا يخفى **قوله** لحدوثه بعد القبض وهكذا لو حدث
 بعد العقد قبل القبض لما عرف **قوله** فقواته بوجوب سقوط شيء من الثمن هكذا
 في اكثر النسخ التي رايناها والصواب لا بوجوب كافي لبعض **باب ما هي فيه اولا**
وما يبطلها لما ذكر نفس ثبوت الشفعة بمجلا او تفصيل ما ثبتت فيه الشفعة
 اولا وادرج فيه بعد التفصيل ذكر ما يبطل به الشفعة لان البطلان يقتضي
 سبق الثبوت **قوله** كالعلم اطلق ثبوت الشفعة فيه فمثل ما اذا بيع منفردا
 اربع السفل والتفصيل ان العلم يستحق بالشفعة ويستحق به الشفعة لو قائما
 وهذا بالاتفاق ولو انهدم العلم ثم بيع السفل فهو على الخلاف فعند ابي يوسف
 ليس لصاحب العلم شفعة وعند محمد له شفعة ولو انهدم السفل والعلم
 بعد طلب صاحبهما الشفعة بالجوار قبل اخذها سقطت شفعة صاحب العلم
 عند ابي يوسف وقال محمد هما جميعا على شفعتهما الحاصل لصاحب العلم شفعة
 عند محمد على كل حال سواء كان العلم مهدوما وقت البيع او انهدم بعد
 ذلك كما في المنيع **قوله** ملك بمال اي رقبته اشار به الى انه لا شفعة فيما
 لا يملك كوقف وخان سبيل كما في المحيط وذكر في الذخيرة انه لا شفعة
 في الوقف حتى لو بيعت دار بجانب الوقف لا شفعة له ولا للمتولي وكذا
 لو الدار وقف على رجل لم يكن للوقف عليه شفعة بسبب هذا الدار وذكر
 في التتارخانية ان الشفعة انما تجب في الاراضي التي تملك رقابها فلا
 تجب في الاراضي التي حازها الامام بيت المال ويدفع الى الناس مزارعة
 فصار لهم فيها كدرا كالبنا والاشجار والكبس وبيع هذه الاراضي
 باطل وبيع الكدرا لو لم يعلموا يجوز ولكن لا شفعة فيه وكذا الاراضي المأذنة
 وديهة اذا كانت الاكوة يزعمونها ببيعها لا يجوز وبيع كدراها يجوز
 ولا شفعة فيها هكذا في البرازية والمقدسية **قوله** صفة عقار وما في
 حكمه على سبيل البديل لان الوار فيه تنوع في قوة كلمة او على سبيل منع

اذا كبسه من تراب ثقل من مكان
 كان يملكه فاموس

ارض ميان ديهية

ع اي الاراضي التي وقعت بين دور القري والمحلة
 ولفظ ميان ديه معرب ويظهر منه ان عرصة الدار
 ملك لصاحبها ولذلك بان بيعها ثبتت الشفعة
 فيها

المخلوق

المخلوق و اطلق التملك فمثل ما يكون حقيقة او حكما كما اذا صالح عن دار باقرار او
 صالح عليها باقرار او سكوت او انكار فانه تثبت فيها بخلاف ما اذا صالح عن دار
 بانكار او سكوت فانه لا شفعة فيها كما في الكافي **قوله** لا بناء عطف على قوله
 عقار **قوله** فانها ليست الخ تعليل لعدم جريان الشفعة في الهبة **قوله**
 ولكن يشترط التقايط هذا عند ائمتنا الثلاثة خلافا لفرقنا على ان الهبة
 بشرط العوض عندهم هبة ابتداء وبيع انتهاء فيشترط ما يشترط في ابتداء
 الهبة وعنده بيع ابتداء وانتهاء فلم يشترط ما يشترط للهبة كما في المنيع **قوله**
 وعدم الشيع في الموهوب وعوضه اذ لو كان كل منهما شايعا يجهل القسمة لا
 يصير بيعا صحيحا وان وقع القبض فلا شفعة كما في البرجندي وقوله لانها هبة
 ابتداء تعليل لقوله يشترط التقايط فقط كما لا يخفى **قوله** فلا شفعة فيها
 اي في الهبة العروضة لان الهبة ح تبرع ولا شفعة في التبرعات حتى لو وهب
 دارا من غير عوض ثم الموهوب له عوضه من ذلك دارا اخرى فلا شفعة لاني دار
 الهبة ولا في دار العوض كما في البدايع **قوله** ولا في دار قسمت يعني لا شفعة
 الجار بقسمة الدار وان كانت القسمة مبادلة الحصص الشائعة بالحصص الشائعة
 لكن فيها معنى الاقراض والشفعة لم تشرع على خلاف القياس الا في مبادلة من كل
 وجه فلا تثبت فيها كما في الشروح **قوله** او جعلت اجرة اي شئ كما في منظومة
 الكنتراين الفصح **قوله** او بدل صلح عن دم عند قديبه لانه لو جعلت بدل صلح
 عن دم لا يوجب اقصا ما وجعلت بدل صلح جناية توجب الارش تثبت الشفعة
 لوجود معنى المعاوضة وهو مبادلة المال بالمال كما في البدايع **قوله** او مهرا
 حتى لو تزوجها بغير مهر ثم فرض لها عقارا مهرا فلا شفعة بخلاف ما لو باعها
 بمهر شلها او بالمسمى في العقد او بعده لانه بدل ما بد منه من مال كما في الهداية
 والبدايع **قوله** فلا شفعة في شئ منها اي من الدار لاني حصص المبيع منها
 ولا في حصص المهر منها هذا عند ابي حنيفة وقال لا يجب لشفعة في حصص المبيع
 منها كما في الشروح وكان ابو حفص اكبر يقول لا يبيح في هذه المسئلة
 ثلثة اقاويل في القول الاول يجب لشفعة فيها ثم رجع وقال لا يجب فيها
 ثم رجع وقال لكل قسط حكم نفسه كما في مبسوط خوارزمي والمخايق وانت
 خير من هذا ترجيح قولهما لانه من رجوع اليه من ابي حنيفة كما لا يخفى **قوله**
 بخيار للمبايع قديبه لان الخيار لو كان للمشتري تثبت الشفعة فلو اخذها
 الشفيع في مدة الخيار لا يتمكن المشتري الرد بخياره بخلاف ما لو رده قبل
 الاخذ بالشفعة في ينفسخ المبيع من الاصل فلا تثبت الشفعة ثم اذا اخذها
 الشفيع في مدة الخيار لا تثبت الخيار له كما ثبتت للمشتري لانه لا يثبت الاثر
 شرط له الخيار كما في المنيع اطلق خيار المبايع فمثل ما لو كان الخيار له منفردا
 او كان له والمشتري فلا تثبت الشفعة للشفيع لاجل خيار المبايع وكذا لا
 شفعة له لو شرط الخيار له والمصلحة في ذلك ان لا ينفسخ العقد ولا يميزه
 حتى يخير المبايع او يجوز لصي المدة في يكون له الشفعة كما في البدايع **قوله**
 لكن يشترط الطلب الخ وفي العتابة باع بخيار ثلثة ايام ثم رده ثلثة
 ايام وقد طلب الشفيع عند البيع اخذها اذا انقضت المدة الاولى وهكذا

والاكتاف والظواهر ان يقال لان لكل واحد من المتبايعين سبيلا لفسخه والموافق لما اسلفه المصنف في البيع الفاسد ان يقول لانه يجب على كل واحد من المتعاقدين فسخه تدبر **قوله** او بيعت ببيعنا سدا اي وقع البيع ابتداء فاسدا وبقي كذلك اما اذا فسد بعد انعقاده صحيحا فحق الشفع يبق على حاله كما اذا اشترى ذى من ذى دارا فخر فلم يتقابضا حتى اسلما او اسلم احدهما او قبض الدار فابالبيع يفسد وللشفيع ان يأخذها بالشفعة وان فسد البيع لانه فساد بعد وقوعه صحيحا كما في الذخيرة اقول لو اسلم دارا في كرت ولم يقبضها الا انه لم يفترقا للشفيع الشفعة يأخذها بالكر لان العقد انعقد صحيحا في الصحيح وان افترقا قبل قبضها ثم طلب الشفع الشفعة لا شفعة له لان العقد يفسخ بالافتراق قبل القبض فلا محل لطلب الشفعة وعدم ما نفع الفساد الطارى اما يعتبر لو كان العقد باقيا وهنا ليس كذلك كما لا يخفى **قوله** بان بنى المشتري فيها ارباعها من الغبرا الى آخر ما عرف في البيع الفاسد **قوله** ثبتت الشفعة بثبوتها عند سقوط حق الفسخ بالاتفاق الا ان سقوطه بغير البناء عندا يمتنع اما عندهما فلا يسقط به فلا شفعة عندهما وقد سبق ثبوت الرجاء لغير لهما فيقتضى رجاء عدم ثبوت الشفعة بغير البناء كما لا يخفى **قوله** متعلق برة هذا وقوله باحد ما ذكر تصريح بان قوله بقضاء قيد للامور الثلاثة فيقتضى ان يكون قوله بخلاف رد بلا قضاء على هذا التحميم فيكون المعنى له لوردة باحد ما ذكر بغير قضاء ثبتت الشفعة وليس كذلك بل التحقيق فيه على ما ذكر في الهذلية والكا في الزا هدى وشرح الطحاوى والذخيرة انه اذا اشترى عقارا فسلم الشفع الشفعة ثم رده المشتري بخيار ردية او شرط فلا شفعة له سواء كان قبل القبض او بعده ولا دخل لقضاء القاضى وعدمه فيها فلا حاجة للقيد وكذا لا شفعة له لوردة بخيار عيب بقضاء القاضى قبل القبض او بعده او بغير قضاء قبل القبض بغير ان رده بخيار عيب بغير قضاء بعد القبض ثبتت الشفعة عند ائتمنا الثلاثة اما عند فرف فلا شفعة في هذه الصورة ايضا هذا فظهر ان الصواب ان يتعلق قوله بقضاء برة بخيار عيب فقط وان يقيد قوله بخلاف رد بلا قضاء بقولنا بعد القبض كما لا يخفى **قوله** وثبتت اى الشفعة للعبد المستغرق بالدين بحيث يحبط الحق بغير الماذون لان استغراق رقبته وكسبه بالدين وهو المراد هنا يقتضى كونه ماذونا اذ لا يتصور ذلك في المجور ولذلك ترك التقييد به غاية انه اذا وجد ما يفي شيئا او قام القرينة عليه لا يلزم ذكره كما لا يخفى **قوله** اى لمن وكل اخرا لظواهر ترك اللام في لمن فيكون تصرفا لقوله او اشترى له لا تفسير لقوله له اذ هو يقتضى استدراك قوله كان له الشفعة بخلاف ما لو كان تصرفا لغيره يكون خبر من والوا في قوله والموكل للمال وقوله الموكل ظاهر موضع الخبر **قوله** فاذا بيع الدار المصوب باع احد الشركاء حصته منها وقوله وثبتت ايضا للشريك الآخر بمجمل على كون المشتري شري اصاله اذ لو باقى على التميم وفرض المشتري الوكيل شريكا والموكل شريكا وثبت للشريك الاخر شفعة

فيه كلام على المصنف ٢

فيه كلام على المصنف وسدر الشريعة ٢

فيه كلام على المولى عزى زاده ٣

ايضا في البائع منهم فلا يستقيم التصوير وكذا صلاح صورة المسئلة من غير حاجة لما ذكر اذا اريد دار الجار في قوله بيع الدار الا ان قوله وفائدته ان يكون ح استدراكا في التصوير هذه المسئلة تمثيل لانه اذا اشترى زيد دارا وله مجنبها دار اخرى كما لعرو دار مجنبها فلز يد الشفعة كما لعرو وهكذا في صورة التوكيل كما في الشروح **قوله** وفائدته اى فائدة ثبوت الشفعة لى شري واشترى له انها لا تثبت للجار لو كان من شري واشترى له احد الشريكين لان الشريك الحق **قوله** لان اخذه الحق ولانه لو ثبت له حق الشفعة لامتنع من تسليم البيع الى المشتري بعد ما التزم ذلك بالعقد لكون حق الشفع مقدما **قوله** كانه سهو من النا سيع وعبارته ولا فيما بيع الا ذراعا اقول لاسهوا في عبارة املا بيانه ان ما عبارة عن العقار وفي بيع ضمير مستكن عائد الى ما وقوله ذراعا نصب على الاستثناء لو كان مستثنى من الضمير المستكن والكلام الاستثنائي قوله بيع وهو موجب تام بذكر المستثنى منه فيجب نصب المستثنى ولو كان مستثنى من ما هو واقع في غير الموضع بخلاف كونه بدلا من المستثنى منه ولكن يجوز نصبه على الاستثناء على ان ما مجرور محلا بغير ولكنه منصوب المحل فيجوز ان يكون ذراعا منصوبا بدلا عن محله فظهر ان لا مجال لمحل النصب على السهو هذا ثم كونه مستثنى من المستكن هو الصحيح لان استثناءه من ما يقتضى ثبوت شفعة في ذراع وليس المراد ذلك تدبر ثم عبارة المصنف غير صحيح لان ذراع لو مستثنى من المستكن وجب نصبه ولو من ما وذا غير صحيح بحسب المعنى وجعله مستثنى مفرغا على انه قائم مقام الفاعل لبيع لا يجوز لانه يقتضى خلوا بالجملة عن الضمير لا يقتضى ثبوت المخرج فاما المثلث وذا يختص بالمنق على ما صرح به في محله فظهر ان القول ما قالت خدام وان استثنى التمثيل بقوله وكمن عائب قولنا صحيحا **قوله** اى مقدار عرضه ذراع او شبر الى اشار به الى ان تقييد الاستثناء بمقدار الذراع للتمثيل وبيان التصوير لا يمنع الزيادة والنقصان **قوله** كذا اذا ذهب المشتري الى العلم ان ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من صور الجبل اذا فعل منها ضررا او فرار من الشفعة لاعلى وجه التلميح بصيرا مفيدا او مسقطا للشفعة وعليه كلام اكثر الشراح وكلام تاضيان عليه رجة العفران وذكر في الاشياء اخذ من الولو الجية وغيره ان الشفع لو ادعى على المشتري انه احتمال لا بطلان لها لم يخلف فان نكل فله الشفعة وعليه كلام التنجيس والمزيد فسكون المصنف رحمه الله تعالى عن هذا القول اختيار منه تنفيذ الجبل مطلقا ومجل صاحب الاشياء ما اختاره المصنف خلاف عدم تنفيذه لو فعل ضررا او فرار منها وقول ومن الله سبحانه وتعالى التوفيق ان للقاضى ان يتم في الحكم والعجل به اذ كان المشتري من يتصور به الجيران كان اللائق على القاضى ان يجعل بعدم اسقاط الشفعة منهما امكن وان كان رجلا صالحا ينتفع به الجيران كان عليه ان يحكم باسقاط الشفعة وان تساوبا فهو مختار في العمل باى شاء هذا ما ظهر بالبال العلم عند الملك المتعال **قوله** فالجار شفع في الاول اى في السهم الاول وقوله لا في الثاني اى ليس الجار شفعيا في السهم الثاني وقوله

استفهامية فيه كلام على المصنف

اذ لا دخل لنفى لا تثبت في ايجابه مسكه

فيه كلام على المصنف

فيه كلام المولى عزى زاده

وجعله مفرغا بعد اعتبار كونه مستثنى من المستكن ناشى من عدم العلم بالمخرج فانه يقتضى حذف المستثنى المنفى منه وفراغ العامل منه والمستثنى المثبت ولذلك يعرب على ما يقتضيه العامل مسكه

اراد به هنا صاحب الرقابة كفاية مسكه

بل هو فيه جار كما هو من قول لا في الثاني فوطئة لقوله والمشتري شريك
في الثاني كما هو ديدن الشراح في مثله وليس في عبارة المصنف مزايا كما لا
يخفى **قوله** ثم اشترى الباقي بدينهم وباقى مثله في المسئلة الاولى بان يبيع
ذراعا في طول الحد الذي يلي الشفع بجميع الشرائع الادرها والباقي بدينهم فابهما
فان من صاحبه شرط الخيار لنفسه ولو كانا شرط معا ويجوز ان معا ولو كان
كل ان اجاز لم يجز الاخر وكل كل وكل لا بشرط ان يجز بشرط ان يجز صاحبه
وهذه حيلة كما في ايضاح الكرماني وشرح المقدسي **قوله** ودفع ثوبا اي
عوضا عن الثمن وبنات قيمته عشرة اي عشر الثمن وهو مائة وهكذا المراد من قوله
ويعطى عن الالف ثوبا قيمته عشرة ومن ثمن ان العبارة عشرة بالثاء وحكم بان
اول كلامه لا يوافق آخره لم يعن النظر ولم يحسن الظن كما لا يخفى **قوله** فالاولى
ان يباع بالدرهم الثمن دينار لو كان قدر قيمة المنزل او دنانير قدر قيمته فيكون
مرفا بما في ذمته من الدرهم فاذا استحق المنزل تبين ان لا ثمن عليه فيبطل الصرف
للافتراق قبل القبض فنجب الدينار او الدنانير **قوله** وفاقا اي بالاجماع ذكره
في النهاية عن شيخ الاسلام في شرحه وقاسه القائل به على الزكوة وذكر شمس
الائمة السخري في مبسوطه ان ابطال حق الشفعة واسقاطه لا بأس به اذ لم
يقصد المشتري الاضرار به وانما قصد الدفع عن ملك نفسه **قوله** ويبطلها
ايضا صلحها منها بعوض ذكر في المبسوط ان صلح الشفع على ثلثة اوجه في وجه
يبطل شفعته وهو ما ذكره المتن وفي وجه يبيع صلحها وهو ان يبيع صلح معه على
اخذ نصف الدار او ربعه بنصف الثمن او ربعه وفي وجه لا يبيع ولكن لا يبطل
شفعته وهو ان يبيع صلح معه على اخذ بيت بعينه من الدار بمحضته من الثمن وحصة
بجهلة يبطل الصلح ولكن لا يبطل شفعته اذ لم يوجد بهذا الصلح اعراضه عن
الاخذ بالشفعة **قوله** بعد البيع قبل القضاء بها اي بعد البيع والطلبين قبل
القضاء بها او قبل تسليم المشتري كما في التشنيف وقوله لتقرره اي لتقرر حق
الاخذ بالشفعة **قوله** لا اي لا يبطلها موت المشتري حتى لو باعها القاضي
او وصي المشتري في دينه او وصيته فللشفيع ان يبطل البيع وباعها بالشفعة
كما لو جعلها المشتري سبيلا او مقبرة او قفا فله نقض ما صنعته لتقدم
حق الشفع كما في ايضاح الكرماني **قوله** ويبطلها ايضا ببيعة الى اطلاقه
وكنه مقيد بان لا يكون للبائع حيا والشرط اذ لو كان له ذلك لا تبطل
شفعته لبقاء البيع في ملكه وقد بيعه بقبل القضاء لانه اذا باع بعد القضاء
لا يبطلها لان حقه قد استحق فيها فلا يسقط كما في التشنيف والتقصيد بالبيع
تمثيل لان كل ما يكون سبيلا لخروجها عن ملك الشفع فهو بمنزلة البيع كما في
البرجندي **قوله** او قفا سبيلا اقول يكفي فيه كون الوقف مستلما الى
المتولي وبه يزول عن ملك الواقف والحكم بجواز البيع بعد التسليم باطل
سبق تحقيقه في كتاب الوقف **قوله** كما تقرر في الاسول اي في فصل التعارض
بين المجتئين وذكر بعض التفصيل في باب اليمين في الحج والصلوة من الهداية
وشرحه **قوله** والا يحلف المشتري سقط من قلم الناصح الصير المنسوب
هنا والتقدير يحلف المشتري بقرينة قوله اذا حلفه المشتري وبقرينة

فيه كلام على المولى
عزى زاده
م

فيه كلام على المولى
عزى زاده
م

قوله بان يقول الم او يقول للشفيع
اشتره مني بما اخذت فتقول
الشفيع نعم او اشتريت وقوله
ويسلم الشفع بان يقول نعم ان
اشترت
من

رجوع الضائر الى الشفع في بانه لم يتروك او طلب في قوله ان اقام فالمحلف اسم
فاعل هو المشتري والمخالف هو الشفع وهو المراد والخطا انما يكون فيما لم يقبل
التوجيه وقد عرفت ذلك وان اتفق الاهالي فان لفظ المشتري خطأ والصواب
بدله الشفع وعليك من حسن الظن للمتقدم **قوله** ويدل على ذلك اي
على كون القول للشفيع وقوله لئلا يتكرار طلبه الشفعة والانتكار يقتضي
تحليفه وقوله يمكن ان يحلف الى جملة ان يحلف الى فاعل يمكن والضمير المنسوب
عائدا الى الشفع والامكان اما متعدي بنفسه او هذا من قبيل حذف الايصال
اي منه والكان في كما سمح فجائية بمعنى الوقت وما مصدرية فالنقد بروقت سماعه
وقوله لانه يبيع اي لان الطلب يبيع الى لئلا يسقط حق الشفعة فيما بينه
وبين الله تعالى كما في شرح الاقطع لابن النصار البغدادي **قوله** سمح شراك
اي شراء زيد فسلما فظهر شراء غيرك اي شراء عمرو فالشفعة للشفيع اذ
الرضا بجواز زيد لا يكون رضا بجواز عمرو والشفعة فيه ولو سمح ان المشتري
زيد فسلم ثم تبين انه زيد وعمرو كان له ان يأخذ نصيب عمرو لانه لم يسلم
نصيبه كما في المنع **قوله** قيمته الف او اكثر لم يتعرض لقيمتها اقل من الف
ودرهم فظهر رانه لا يسقط فيه كما لم يتعرض لما اذا ظهر ان يبيعه وقع باكثر من
الف لظهور ان حق الشفعة تسقط فيه بالطريق الاولى شبه عليه في الشرح كما
لا يخفى **قوله** وان علم الى تصوير المقام انه اذا اخبر ان الدار بيعت بالف
ودرهم فسلم الشفعة ثم علم انها بيعت باقل الى **قوله** وكذا تسليمه في احد
الجنسين الى يعني اذا اخبر بانها بيعت بمحضته فسلم ثم تبين انها بيعت بشعر
قيمتها مثل قيمة الحقة او اقل او اكثر فهو على شفعته لما ذكره المصنف وهو المذكور
على التفصيل في الشروح وقوله ولو انها بيعت بدنانير مبين على قوله اذا اخبر
كقوله وان علم الى وشار بقوله بقيمتها الف واكثر في الموضوعين الى انه كانت
قيمتها اقل من الالف فهو على شفعته فظهر ان قوله وان كان اقل الى مصروف
الى الموضوعين ثم جميع ما ذكره هذا عند اثبتنا الثلثة وقال زفر له الشفعة في
الفصلين كما في المنظومة والمبسوط والايضاح والهداية ولكن وضع في
الاسرار الخلاف بين اثبتنا الثلثة فعند البيهقي ومحمد لا تبطل الشفعة
وقال ابو يوسف تبطل استحسانا وجعل في الذخيرة قول البيهقي كقول زفر
وقول ابو يوسف كقولنا المذكور في المتن والتفصيل في المنع **قوله** ان يأخذ
نصيب امدهم ولا فرق بين ما قبل القبض وما بعده وعن البيهقي انما له
الاخذ بعد القبض والبيع الاول كما في الكافي **قوله** فقسم اي البايع
والمشتري وقوله فقاسم فيه ضمير عائدا الى الرجل وهو المشتري **قوله** فالشفيع
اي يأخذ النصف الى اطلاقه يدل على ان الشفع يأخذ النصف الذي صار
للمشتري في اي جانب كان وهو المروي عن ابو يوسف وروى عن البيهقي
انه انما يأخذها اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها اما اذا وقع في جانب
لاخر فلا كما في الكافي **قوله** صح للاب والوصي الى اشار به الى ان لا فرق في
استحقاق الشفعة بين الكبير والصغير ولرجل لم يولد بعد ثم لومات
ابوه بعد البيع يستحق الشفعة ان ولد لاقل من ستة اشهر ولو مات قبله

وعم المولى الوافي والمولى على الخنافي
والمولى سرور وي تتبعهم المولى
عزى زاده
م

قوله بلا عوض اي بلا شرط عوض فشره به لما ان المتبادر ان التعريف المطلق للهبة الشاملة للهبة بشرط عوض وقد ثبت في موضعه انه فرق بين بلا شرط شيء ولا بشرط شيء او الاول لا يتبادر في ذلك والثاني يقتضي ان لا يوجد فيه وما نحن فيه من قبيل الاول فلهذا بشرط عوض تدخل في التعريف اذ لم تنافى تكون من انواع الهبة حتى لا يتحمل الغبن ولا الفسخ بل لقلته العرض وبشرط قبض فلا يعرض فيها وبطلان الشئوع الا ان لهذا النوع شئها للبع من وجهه ولد لك ثبت الرد بالبيع وخيار الرتبة ويحتمل على ما يستحسن ولكن ان نقول ان المراد تعريف الهبة الشاملة لا المطلقة الشاملة لان تعريف الكفالة ككافة ملة لا المطلقة الشاملة بشرط

يستحقها ان ولد لسته اشهر فصاعدا ثم المراد بالاب الاصل فيشمل الجد والوصي والملاذ
يشمل وصي الاب ووصي الجد ووصي القاضى والمقدم ابوه ثم وصيه ثم جدته ثم وصيه
ثم وصي نصبه القاضى ثم صفة هذا التسليم عندا بيمينه واي يوسف وقال محمد
لا يصح حتى لو بلغ العتي يكون له الاخذ بالشفعة وهو قول زفر اطلق الصمة
فشمل ما لو بيعت باقل من قيمتها كما في المصير والمختلف والمنظومة وذكر في الهداية
وان بيعت باقل من قيمتها بمأباه كثيرة فعن ابي حنيفة لا يصح التسليم منها ولا
رواية عن ابي يوسف **قوله** وقال ابو يوسف يجوز مطلقا اي بيمينان ابن كانا
وهو قوله المرجع اليه وقال محمد لا يصح تسليمه بيمين واحد او اقراره في مجلس
القاضي ولا يصح في غيره كما في الكفا في نظهر انه لا ينبغي ان لا يتعرض لقول محمد
بعد التعرض للاختلاف **كتاب الهبة** يقال وهب له ما لا وهبا وهبة
وموهبة والهبة قد تطلق على الموهوب **قوله** التي هي تملك عين بلا عوض
او نقول البيع تملك من الجائنين والهبة تملك من احد الجائنين او نقول من
اقسام الهبة ما هو في معنى البيع وهو الهبة بشرط العرض بل هو بيع انتهاء
فلذا اوردوها عقب البيع ولمحاته **قوله** تملك عين اشار باللفظ الاول
الى ان الواهب انما تكون مزا عا قلا بلا ما كمالا للموهوب فلا يقع من القن ولو
مكاتبه وام ولد ومدبر او لا من الجنون والصغير ولا من الذي لم يكن ما كمالا
للموهوب وباللذان في ان العارية والإجارة خارجتان عن الهبة **قوله** بلا
عوض قديده لان هذا تعريف للهبة المطلقة لا المطلقة الشاملة لكفالة بشرط
العوض كما ان تعريفهم الكفالة المطلقة لا المطلقة الشاملة لكفالة بشرط
براءة الاصيل في الاحاجة للتكليف في الجواب عنه بان يفتر بلا شرط عوض
على ان تقديم الباء على حرف النفي ظاهر بل نص في كون عدم العرض شرطا
فيه فيكون الهبة بشرط العرض قبضه فكيف يجتمعان وان تصر بحسبهم بانها
بيع انتهاء كما يقتضي عدم دخول هذه الهبة في تعريف المطلقة يقتضي عدم
دخولها في تعريف البيع المطلق بل هي داخلة في تعريفها باعتبار ما هو الاصل
فيها يؤيده ان العرض فيها ليس كعرض في عقد البيع لانه لم يحتمل الغبن
والفسخ به وان قل العرض او كان اقل ولانه بشرط قبض كلا العوضين فيها
وبطلت الشئوع وانما ثبت الرد بالعيب وخيار الرتبة ونحوها على ما سيبي
فلكونها مشابة بالبيع من حيث الانتهاء **قوله** يراد به تملك العين الخ
اعترض على صاحب الهداية بانه استدلال في الكفالة على الشافعي بان الاطعام
جعل الغير طامعا وهو لا ينبغي عن التملك بل عن الاباحة وهنا مال الى مذهبه
واجيب بما حاصله بل بحقيقته ان الواقع في آية الكفالة مطلق الاطعام وذا
لغة نبئ عن الاباحة لا عن التملك واكتلام هنا في الاطعام المضاف فان
اضيف الى ما ينتفع بعينه يراد به التملك عرفا والى ما لا ينتفع بعينه يراد
به العارية عرفا ايضا والمتعارفان يجب حمل اللفظ عليه لا على كل احتمال
لغة وعليه كلام صاحب التلويح في اوائل التقسيم الرابع حيث نقل ضابطة
على ما ذكر فظهر ان لا اعتبار على تقرير صاحب الهداية وان اختار المصنف
ما ذكره صاحب المحط البرهان **قوله** محتمل التملك والاباحة اقول صاحب

براهة الاصيل يكون معنى بلا عوض
بلا احتياج العرض وحسن مقابلتها
بالبيع يقتضي ذلك لانه يحتاج الى
والهبة من حيث هي لا يحتاج الى
العرض في الاصل ووجدنا في شرط
فيها كما في بعض الصور لا يضر لانه امر
ناشد لا ينافي الاصل بقى هذا انه لا بد
من ذكر هذا النوع في كتاب الهبة لانه
من انواعها وان كان بيعا من وجه هذا
وما يقال ان مؤدى عبارة المتن لا يستلزم
تمليك العين بعدم عوض وذلك
يكون بعدم كون العرض شرطا ويكون
عدم العرض شرطا وانما الترجيح
بعونه المقام بقى الكلام في ان الهبة
بشرط العرض واقعة لا محالة كما
من في كتاب الشفعة ان الشفعة لا تثبت
في هبة الا بشرط عوض وعلى ما قال صاحب
الدور يلزم خروجها عن تعريف الهبة
وهذا هو الذي مراد بما اوردت
فدفع بان حتى تملك عين بعدم
عوض اعم مما ذكره ومن كون المعنى تملك
عين بعدم شرط عوض وقد سبق ان
هذا لا ينافي وجلان شرط عوض بل ينافي
انما هو التعبير لا بعوض اي لا بشرط
عوض تدبر

هذا القول هو المرجع اليه
والاعتد عليه ذلك لحرره

اي اكتملة فيه كلام على
المصنف
قوله بلا عوض اي المرجع عنه وما صح
ما في رد مستقبل لنا

اذ الهبة من حيث هي لا يحتاج الى
العرض ووجدنا في بعض الصور ان
زاله على الاصل ولا يخرج عن
التعريف

المحيط نقل هذا الاحتمال عن الاصل وذا صرح في ان قوله اطعتهك هذا الاطعام
يحمل الامر من الهبة والعارية وانما يخص بكونه هبة اذا قبله بقوله فاقبضه
والاعتراض السابق لا يتجوز على ما في رواية الاصل لان الاختصاص بما يستفاد
من قوله فاقبضه لا من اضافة الانعام الى المفعول الثاني فيكون الاطعام
في آية الكفارة على التحميم كما هو اصل وضعه كما لا يخفى **قوله** وسبق في تمام بيانه
في اخر هذا الكتاب **قوله** لانه قد يراد به الهبة بما زاد او اذا نوى ما يحتمل لفظه
وقبه تشديد عليه يعتبر بنقته **قوله** يقال حمل الامر فلانا على العرس ونه
قول القبرى مثل الامر يحمل على الادهم والاشهب **قوله** يراد به التملك
اقول الظاهر منه انه لو قال الامر حملتك على هذه الدابة كان هبة مطلقا كما في
المخاتبة حيث قال هي من السلطان هبة **قوله** فانها كما لا يتبع الا بالاباح
والقبول ائتمن فيه اثر صاحبها كما في الكفاية والتحفة وقال الامام خواهر
زاده في مبسوطه ركنها مجردا بيجاب السواهب والقبول شرط ثبوت الملك له وما ل
اليه اكثر الشراح وفي البدايع القبول ليس بركن استحسانا والقياس ان يكون
ركنا وهو قول زفر وما في التفصيل في التكملة وذكر في المنع انما عدل القدوري
عن لفظه شقدا ان تصح لان الهبة تتم من جانب الواهب لانه تملك من جانب
واحد ولهذا لو خلف لا يهب من فلان فوهب ولم يقبل بيمينت بخلاف البيع **قوله**
ولو شاغلا الملك الواهب اي تخيرا في ملكه اراد به ان الشاغل للموهوب ليس
من جنس ملك الواهب المشغول والمجوز المرفز المقسوم الا في يقتضي المجانسة
فلا يدخل هذا تحت ذلك فزيادة هذا القيد مفيدة لا مفسدة كما فن **قوله**
تتم بالقبض في مجلسها الخ وهكذا الحكم من غير فرق في الصدقة والقرض والرهن
والبيع القاسد لانها كالهبة في الاقتدار الى القبض كما في المنع هذا الذي
ذكره في هبة العين اما اذا وهب الدين فانه لم يحن ما لم يأذن في قبضه وقبضه
في المجلس بحضرة لا يحدى نفعا في الشروح **قوله** ولونها الخ وذكر في
المحيط وغيره ان القبض لا يخلو من ثلثة اوجه امر الواهب مع القبض او نهاه
عنه او سكت ففي الامر مع قبضه في المجلس وبعده وفي النهي لا يصح قبضه
اصلا وفي السكوت ان قبضه بحضرة الواهب يصح استحسانا لا قياسا وان
قبضه بعد المخارقة لا يصح انتهى ولو كان الموهوب غائبا فقال الواهب
وهبتك فاذ هب واقبضه فقبضه بان وان لم يقل في المجلس قبلته قال به ابو
رحمة الله تعالى وقال ابو القاسم رحمه الله لم يكن الهبة للموهوب له ما لم يقل
في المجلس قبلت وقال قاضيان ويقول ابى بكر نأخذ **قوله** او لا يبقى الخ
اشاره اكثر الشراح وذكر الشيخ الامام الزاهد الطراوي في كل ما يوجب
قسمته نقصانا فيه فهذا مما لا يتحمل القسمة وكل ما لا يوجب نقصانا فيه فهذا
ما يتحمل القسمة اختاره في الذخيرة **قوله** لا اي لا يتم بالقبض الخ اشار به
الى هبة المشاع فيما يقسم وقعت باثرة في نفسها ولكن يوقف ثبوت الملك
على الافراز والتسليم والعقد اذا توقف حكمه على امر آخر لا يسمى فاسدا
بالبيع بشرط الخيار اليه اسير في المبسوط وغيره اذ لو كانت القسمة
شرط الصحة لاحتج الى تجديد عقدك في المقدس ما صله جواز الهبة في الحال

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

وثبت الملك بالقسمة والتسليم **قوله** لا يملكه له وبه قال الطحاوي وذكر
عصام رحمه الله تعالى ان القبض يفيد الملك ولا يكون مضمونا في يده وبه اخذ
بعض المشايخ كما في فتاوى قاضيان والنهاية **قوله** هذه نظائر المشايخ لاثبتها
ومثال مشايخ يقبل القسمة كنصف دار كبيرة وربع صبرة معينة ونحوهما بما
سبق من الامثلة وانما اورد النظائر لتمام الافادة وللتنبية على ان الحكم
فيها بالطريق الاول كما هو حال التشبيه ظاهرا غاية التساوي فيكون من قبيل
تشبيه احد المتساويين في الحكم بالآخر والاول هو الظاهر قال في المعجزة
ان هبة اللب في الضرع في رواية لا يجوز وفي رواية يجوز اذا سلطه على
الحلب انتهى وفي التارخانية وهبة اللب في الضرع لا يجوز في احدى
الروايتين من كتاب الهبة وان سلط على الحلب هو الصحيح انتهى لعل صحة
عدم الجواز لان الحلب يقبل التفاوت فيؤدي الى النزاع على ان القبض لم يوجد
اذا اللب في الضرع عند الهبة وهو متصل بملك الواهب هذا وقال في الكافي ولو
وهب زرعاً في ارض او شجرة او حلية في سيف او بناء في دار او قفيرا في من
صبرة بالمصاد والجذاذ والنزع والنقص والكيل وفعل مع استحسانا ويجعل
كانه وهبه بعد المصاد والجذاذ ونحوهما انتهى لعل وجه الاستحسان ان
المصاد ونحوه لا يقبل التفاوت فلا يؤدي الى النزاع هنا فيكون كقطع عام
في جرابه الا انه لما كان اتصال كل منها بملك الواهب خلقة عد من قبيل المشايخ
قوله مع هبتها الظاهر المرافق لما سبق تمت هبتها كما لا يخفى **قوله** لان
الموهوب في حكم المعدم فينبط هبته والباطل لعدم الحمل لا ينقلب بوجوده
سائغا بخلاف الشايخ فانه لو جوده اذ العقد متصور قبضه الا انه غير
كامل كما في المقدسي وقوله بخلاف المشايخ الم مرتبط بقوله لان الموهوب
في حكم المعدم وقوله على ما عرفت في الغصب بملكه بالاستخراج الحق له الى حقيقة
اخرى **قوله** ففي الفصل الاول وهو قوله لو وهب متاعا له وقوله وفي الثاني
وهو قوله ولو وهب دارا فيها متاع الواهب **قوله** فقبض الكل باذنه بان
يسلم الكل او بان يقبضه في مجلس الهبة هنا غاية توجيه المتن الموافق لما سبق
وقوله وانما قال باذنه لانه اخل في نقل كلام ائمة في هذا لان صاحب الكافي
انما قال بقوله وان لم ياذن له بالقبض الم بمعنى ان لم يأمره بالقبض بعد قوله
وامره بالمصاد والجذاذ والنزع الم **قوله** بخلاف ما اذا تفرق التسليم قال
المقدسي وهب دارا بها متاعه و سلها ثم وهبه المتاع مع فيه خاصة ولو
عكس مع فيها انتهى وينوب القبض الم هذه النيابة استحسان وجه ان
القبض في المجلس بمنزلة القبول لما ان الايجاب من الواهب كما يكون تسليطا
على القبض لتوقف الملك عليهما فظهر ان قوله باذنه في الشرح ليس في محله
لا يهاجم بخلاف المقصود كما لا يخفى **قوله** لا عند ابي يوسف فانها لا يكون
قبضا عنده في المنقول حتى يزيله عن مكانه كما في الحائنة **قوله** اقول عنده
صورة الاستحسان الم اقول استخراج عبارة صدر الشريعة على ما قاله
المصنف غير صحيح بل التحقيق في عبارته انه اورد ان الشيعي المقارن مفسد
والشيعي الطاري غير مفسد ثم اورد مثالين على طريق عكس ترتيب اللف

وعليه قوله مع هبتها كما في المشايخ ٣

فيه تغليب كما لا يخفى ٢

فيه كلام على المصنف ١

فيه كلام على المصنف

وهو احد انواع التلف والنشر على ما صرح به في علم البديع ولا يختص في كلامه
بان المثال الثاني ايضا مثال للشيعي الطاري فظهر ان كلامه موافق لما في الكافي
وعنه وان اعتراض المصنف عليه غير وارد وانه لا حاجة الى تأويل الاستحقاق
بالاستحقاق الطاري الغير المسند الى ما قبل الهبة كان وهب رجلا مائة دراهم
فاودعه الموهوب له عند رجل له على الموهوب له خمسون درهما فاذا اظفر بحسن
حقه استحق ان يأخذ مقدار حقه على ان الاستحقاق لا يطلق على هذا الاخذ بل
التعبير فيه له ان يأخذ مقدار حقه والمقن ما سبق من التحقيق كما لا يخفى **قوله**
قال وهبت لك هذه الغرارة الخطة الم قوله الخطة بدل اشتغال من الغرارة
فيكون الموهوب الخطة وكذا الحال في قوله او الزق السمن وانت خير بان هذه
المسئلة داخلة تحت هبة متاع في داره الا ان في هذا التعبير نوع مغايرة يحتاج
في الادخال تحتها الى نوع دقة افروها بالذكر **قوله** وهبت دارها لزوجها
الم وفي خزانة المفتين واذا وهبت المرأة دارها لزوجها وهي ساكنة فيها او
لها امتعة فيها والزوج ساكن معها تمنع **قوله** وتم هبة ما مع الموهوب
له الم اطلقه فشملة كون قبض الموهوب له قبضا لضمان او قبض الامانة وعليه
تفصيل الشرح تدبر **قوله** او امانة تعميم بعد تخصيص اي كما في يد الراعي
والمستقط ونحوهما **قوله** واذا اختلفا بنا بالاقوى عن الاضعف كما اذا كان
الموهوب في يد الموهوب له غصبا او اجارة حيث ينوب عن قبض الهبة وقوله
بلا عكس وهو ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان كما في البيع والرهن
قوله اي الاب قبل الاب للتمثيل اذ الحكم كذلك اذا وهب له حبة او وصيتها
اذا كان الصغير في عيالههم وقوله لطفلة شاربه الى انه لو وهب لكبير لا يتم
الا بقبضه ولو كان في عياله كما في المحيط وقوله بال عقد وكفى فيه الايجاب
كما في بيع ماله من صغيره كما في البحر الرائق والطفل يشمل الصغير والصغيرة
وتدبر الصغير الرابع الية بناء على لفظه **قوله** او يد مودعه وكذا يد المستعير
كما في المقدسي وقوله او المرتين وكذا لو كان في يد المشتري شراء فاسدا
حيث لا يجوز ان يهبه البايع لابنه الصغير كما في المنع **قوله** اذا كان
الموهوب معلوما اطلقه فشملة المشغل بملك الواهب كما في فتاوى ابي الليث
وعليه الفتوى كما في الظهيرية وشمل ما اذا كان الموهوب عبدا بقا او اسله
في حاجته فزهد له قبل عوده فانها صحيحة كما سيبي ومن يحسن هذا الباب
ان يعلم ولده الصغير الهبة والتصدق قال الامام ابو منصور يجب على
المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد والاعمال
اذ حب الدنيا رأس كل خطيئة كما في النهاية ويكره تفصيل بعض الاولاد على البعض
في الهبة حالة الصحة الا لزيادة فضل له في الدين وان وهب ماله كله لاحد ثم
بان قضاء وهو آثم كما في المحيط والتسوية بين الذكور والانثى في الهبة قول
ابي يوسف وقال محمد للذكر ضعف الانثى وقول ابي يوسف هو المختار كما في
الخلاصة وعليه الفتوى كما في المقدسي ولو كان ولده فاسقا لا يعطى له أكثر
من قوت يومه وصرف ماله الى وجه الخير وجعل ولده الفاسق محروما عن
الميراث خير من تركه له لان فيه اعانة على المعصية ولو اتخذ لولده ثوبا

وكلمة او غير مائة للنشر متع
في محله ٢

فيه كلام على
المولى الوافي ٣

مسائل مهمه

ثم اراد ان يدفعه الى غيره ليس له ذلك الا ان يبين وقت الاتخاذ انه عاريف يجوز
له الدفع كما في الخلاصة **قوله** وتم ايضا ما وهب اجنبي له بقبضه اطلقه ولكنه مقيد
بما اذا كان فيه نفع له اما اذا كان فيه ضرر كان يكون الزهوب عبدا اعمى فلا يصح
ولا يتم لان فيه ضررا حيث يلزمه النفقة كما في البرجندى واطلق تمامه فشملا
اذا كان الاب حيا او ميتة كما في الخلاصة وشاربها به بقبضه الى انه لو رده
معه رده كما في المبني وذكر في المبسوط ان من وهب للصغير شيئا له ان يرجع
فيه وليس للاب التعويض من مال الصغير وذكر في الخاتبة وبيع القاضى يارب
للصغير حتى لا يرجع الواهب فيه **قوله** عاقلا اي ممثلا بعقل التحصيل **قوله**
او قبض ابيه ارجته الى تباع المصنف في هذا الترتيب المذكور الى صاحب الكفا
ولكن صرح في الخاتبة بان وصى الاب مقدم على الجد اب الاب وعليه تعليل
المصنف كما لا يخفى اطلق قبض هو لا الاربعة فشملا ما اذا كان جرحا او لا ولا
يجوز قبض غير هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في
عيال القابض او لم يكن وسواء كان ذا رحم محرم او اجنبيا والمراد بالوجود
المحضور فان غاب الاب غيبة منقطعة فالقبض لوصى الاب ثم وكما في الخلاصة
وذكر في الخاتبة ان من هو في عياله لو قبض الهبة والاب ما ضار خلف المشايخ
فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز انتهى وعليه الفتوى كما في البرزاني
سواء كان من يورثه قريبا او زوجا او اجنبيا كما في المنع **قوله** او قبض اجنبي
يرتبه وهو محله لانه اذا كان في عياله فله حقه لنفسه وما هو نفع له وقبض
الهبة من النفع المحض بل له عليه ضرب ولا يتم ولذلك يؤيده وبسمله وصناعته
واذا اراد اجنبي اخر ان ينزعه من يده لم يكن له ذلك كما في المنع **قوله** بعد
الزنا اي بعد ارسالها الى زوجها اشارة الى ان كونها شتمت الجماع ليس
بشرط بعد كونها في عيال الزوج وهو الصحيح كما في الذخيرة والى انه لو كان المانع
من الدخول من قبل الزوج وهي في عياله جاز قبضه كما في البحر الرائق **قوله** وعكسه
وهو واحد لاثنين لا يصح هذا عند ابي حنيفة واما عندنا فيصح لان التملك
واحد فلا يتحقق الشروع اطلقه ولكنه مقيد بكونها اذا لو كان احدهما صغيرا
في عياله لم يجز الهبة اتفاقا كما في المحيط ومقيد بان لم يبين نصيب كل واحد
اذ لو بينه بان قال وهبت لاحدهما نصفه او ثلثه والآخر الباقي يجوز عند محمد
ولم يجز عند المشيخين وذكر في الهداية عن ابى يوسف فيه روايتان وفي
الايناح وعنه ايضا انه اذا قال وهبت لكما هذه الدار لهما نصفها وللآخر
نصفها فهو جائز بخلاف ما لو قال وهبت لهما نصفها ولها نصفها اذ في الاول
وقع الشروع في التقسيم وفي الثاني في نفس العقد واداد المصنف بالدار
ما يحتمل القسمة فيشمل نحو الدارهم كما في الحقايق ولو قسمها وسلم لكل منهما
جفت تحت ملكا هالما سبق **قوله** كتمدق عشرة الى يعني لم يجز هذا عند
ابي حنيفة فلا فالهما وفي التمهة قبل يجوز المصدق على غنيين لانها محل تصدق
عشرة دراهم على غنيين صدقة التطوع **قوله** ثم الباقي عطف على نصف
الدار اي ثم وهب الباقي كذلك كما هو المتبادر بحسب المقام فيكون معنى قوله
وسلم من عياله ايضا في الباقي ولذلك تركه والمراد بعدم الجواز فساد الهبة وعدم

يقوم صغير في يد اجنبي لا يقدر
ان ينزعه اجنبي اخر من يده

فيه كلام على المولى
عزى زاده

تمامها حتى بان تصرف الواهب فيه بيبعا وتصدق الاخر ولم يجز تصرف الموهوب له
فيه فيكون مضمونا عليه كما في المبني **قوله** قال لرجل وهبت لك درهما منها يعني
وسلمتها وهو المراد وقوله لم يجز الا ان يفرض احداهما جازت **قوله** فتح ظهور
يده تملكهم ان دخل فيها اقول الظاهر ان يكون هنا سا قط من قلم الناسخ اذ المقام
يقضى ان يصور هكذا بخلاف الداخل في دار الحرب فانه ظهرت يده على نفسه
فتح الى به يستقيم مراجع الضائر فغير يده عائد الى الداخل لا المتردد وغير
تملكهم عائد الى اهل دار الحرب او الى اهل الدار كما هو الاظهر هنا وغير فيها
الى دار الحرب **قوله** اذا اذن له الواهب في نقضه لا فرق بين الاذن الصريح
والامر في اصطلاحهم ولكن تأثير الاذن والامر في الصحة استحياسا انما يكون
فيما له اتصال قرار ويكون الموهوب شاعلا لا فيما يكون مشغولا على ما صرح به
في الكفا فيقول المصنف وهبة ارض الى محل تحت ومخالف لما صرح به فيه ولكن
يمكن دفعه بان الواهب لما اذن ان يخلص الموهوب عن كونه مشغولا فخلصه
الموهوب له فغند ذلك تم القبض كتمام قبض البناء بالنقض هذا **قوله** بملك
المولى بضم الميم وكسر اللام المعطى لفظا ومعنى اي الواهب لا يفتح الميم وفتح
اللام بمعنى المالك اذ لم يشتهر اطلاقه على ما لك غير الرقيق كما لا يخفى **باب**
الرجوع لما بين ثبوت الملك للموهوب له لكنه اتم من كونه لازما او غير لازم
بان صح الرجوع او لم يصح اذ بيان مواضعها **قوله** صح اي الرجوع اراد به
مجرة جواز الرجوع فلا يمنع انه مكروه كراهة تنزيهه كما في المبسوط والنهاية
او كراهة تحريم كما في التبيين والمنع ورجع المقدسي كونه كراهة تحريم وفي
النهاية لا ينبغي ان يشتري الواهب الموهوب من الموهوب له لانه يستحي فياخذ
باقبل من قيمته الا لو اذن لان شفقتة تمنع الشراء باقل من قيمته وفي المقدسي
ولو قال اسقطت حق من الرجوع لم يسقط **قوله** اراد من لم يكن ذا رحم محرم
منه هذه الارادة بقربنة قوله ومنعه المحرم من القربة ومثل هذا الاعتبار
غير بعيد من ارباب المتون فلا يكون اجمارا بخلاف قوله فخرج به اقول الظاهر
فدخل فيه اي في الاجنبي تدبر **قوله** ما لم يثب منها مبنى للفعول من اثناب
يثيب اي عوض **قوله** لانها لا يكون هبة الى دلالة مذهبنا في وصول
العوض اليه وذا في حق الرجوع بعد التسليم كما في الكفا في وشروح الهداية
واعترض عليه بانه تجر اي لقول بمفهوم الغاية وقد نفاه الشايخ اراد به
ساحب الغاية اقول الغاية عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم فلا ينبغي
وقد سبق تفصيل في فصل كتاب البيوع ولاننا ثبت للواهب حقا اغلب من حق
الموهوب له ولا حق له قبل القبض كما في الشروح واعترض عليه بان الحق يحتمل
ان يكون في تاويل اسم الفاعل او الصفة المشبهة بقربنة خلقه عن الاشياء
الثلاثة فالهبة الواجب حقيق بونه غايته ان الاحتمال قاذح في مقام الاستدلال
على ان في ابقاء معنى التفصيل ترجيح جانب الكراهة فالوجه ان لا يحمل عليه فلا
يقضى ان يكون فيها حق لغيره ولا ان يكون حق الرجوع بعد التسليم فيحصل
التوفيق بين الحديثين اقول لا شك ان المتبادر في الحديث كون حق التفصيل
مقدرة من كما في الله اكبر فيحمل عليه على ان سلمنا انه احتمل التبريد عن معنى

فيه كلام على
المصنف

فيه كلام على
المولى الوافي

المعترض المولى سعد الله

الاعتراض للمولى قاضي زاده مرجع
غاية كلامه هذا والحوار للعبد
العصر

مرح به صاحب الكشف في تفسير سورة الفاتحة

التفصيل ولكن الاق كونه الاق على معنى التفصيل وقد ثبت في موضعه ان المحتمل يصلح ان يكون دليلا عند ترجحه فالاستدلال به صحيح وان ثبوت الكراهة لا ينفى ثبوت حق الواهب في الموهوب ولا اعلية فتخرج ذلك لا يقتضي ترجيح الكراهة لاختلاف متعلق كل منهما كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** كما في الاباء الخ اطلق كلام من هذه الفرقة فثبت ان يكون كل منهم مسلما او ذميا او مستأمنيا كما في المبسوط ولو وجب لعبد كل منهم والعبد اجنبي فله الرجوع عند بيعه خلافا لهما ولو كان العبد ذارحم محرما ايضا فلا رجوع له عند بيعه ايضا هو الصحيح ولو كان العبد والمولى كلاهما اجنبيين فله الرجوع بالايجاع ثم لو اراد الرجوع فيما له رجوع والمال في يد المولى وهو غائب ليس له ان يرجع مالم يحضر وكذا لو كان في يد العبد وهو مجبور عليه ولو اختلف الواهب والعبد في الحجر والاذن كان القول قول الواهب فله الرجوع ولو برهن العبد على حجة لا يقبل كما في المنيع **قوله** ثم ان موافق الرجوع سبعة وزاد في المبسوط تسما اخر وهو التغير من جنس الى جنس اقول ومن لم يقل به ادرجه في نوع الهلاك كما سنرى **قوله** وزيادة متصلة قبل الاتصال لانها لو منفصلة كالولد والارث والعقل لم تمنع الرجوع كما في الشروح ولا يذهب عليك ان التمثيل بالولد غير ولد المستولدة فان ذلك يمنع الرجوع مطلقا متصلا ومنفصلا على ما سيبيح تحقيقه **قوله** كبناء وغرس وهكذا التطين والتجسيم والقصارة زيادة تمنع الرجوع دون الغسل واخراج جارية الى دار الاسلام وزيادة تمنعه وتعليم القرآن والحرفة والاسلام زيادة تمنعه وعن محمد له ان يرجع وهو قول زفر كما في الخاتمة والذخيرة والمنيع وما ذكر في منية المفتي نقلا عن السراجية ان الاسلام والتعليم ليسا بزيادة مانعة عن الرجوع فجهل على مروي عن محمد والايكون مخالفا لما في المعبرات **قوله** فلان الملك قد انتقل الى الورثة ان قلت هذا التحليل يقتضي دخول صورة موت الموهوب له من هذا النوع في النوع الخامس قلت قضيت ديون الميت وصاياه من تركته فكانها لم تخرج عن ملكه بالكلية فعدت من هذا النوع **قوله** فلان النصالح ولانه ربما كان غرض الواهب اظهار الجود والسماح ورجوع الوارث يبطل عليه **قوله** خذه عوض عن هبتك قوله عوض هبتك اما بدل من الغنيم المنسوب او مال وكذا بدلا عنها صفة مهيبة او محسنة على تقدير كونه بدلا وقوله بمقايلتها حال **قوله** فقبض اشارة الى انه يشترط في العوض شرائط الهبة من القبض والاقران كما اشار بقوله خذه الخ الى انه يشترط في كونه عوضا ان يذكر لفظا يعلم الواهب انقص عوضا واسار بعنوان العوض الى انه يشترط ان لا يكون العوض بعض الموهوب حتى لو عقره به فله ان يرجع في الباقي كما في المبسوط هذا اذا كان عقدا الهبة واحدا اما لو كان متعديا فحق من الموهوب بعقد او بعضه عن الآخر كان عوضا كما في الهاشمية اكلية والى انه يشترط ان يكون العوض مالا ولو قليلا بالنسبة الى العوض فتعويض المسلم خيرا الهبة النسيئة ان لا يجوز فله ان يرجع في هبته كما في الخاتمة والى انه من جنس الهبة او من غير جنسها لانها ليست معاوضة محضة فلا يتحقق الرد كما في النائية **قوله** وخرجها عن ملكه بان باعه او هبته وسلمه او اعطاه

فتعلق الكراهة كون الرجوع ان لا يبيع بالبروة وتعلق حق الرجوع للواهب كون مراد الواهب ان يملك فيه الموهوب له بناء على قوله عليه السلام تعالى وانما يورث العتق من الجانيين فاذا لم يحصل بئس دلاية الغنم للعائد دفعا للمرور

وفي عنوان العوض اجماع الله والملك لم يقل في المتن عوض مقبوض مقبوض كما لا يخفى

او نحو ذلك من اسباب الخروج عن الملك واداء الخروج عن ملكه عدم بقاء الموهوب في ملك الموهوب له ملكا كما ملقائه اذا دبر واستولد الموهوبه فكانت ام ولده يخرج المدين والمستولدة عن ملكه الكمال فيمنع الرجوع هكذا افاده البرجندى وقوله القهستاني وهو الحق فظهر ان فتوى واقعة بمكة حكاهما المقدسي في شرحه وهي وهبامة فاستولدها الموهوب له هل يرجع الواهب انقبض بعض بالرجوع انتهى ليست بمحيطة كما لا يخفى **قوله** فان تبدل الملك كتبدل العين حتى لو وهب دراهم فاستقر منها من الموهوب له فانه لا يرجع فيها لاستهلاكها في الخاتمة **قوله** والزوجة اطلقها فثبت ما لو كان احد الزوجين مسلما والاخر كافرا فالحكم سواء لتسوية المعنى كما في المنيع والتشنيف وذكر في خزائنة المفتين قال لهما ان وهبا قول وهبت لك مهرا فقالت وهي عجيبة لا يحسن العربية لا تمنع الهبة بخلاف الطلاق والعتاق والفرق ان الرضا شرط جواز الهبة لا الطلاق والعتاق انتهى ويتفرع عليه ان الهبة مع الهول لم تمنع وان زعم بعض كما في المقدسي ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها وادعت انه استكرهها في الهبة تسع دعواها كما في البحر الرائق **قوله** بلا حياي يجب نقصان او حرمان وقوله وبطلان عطف على قوله جريانا اي بطلان الشهادة وهو المراد وهو المذكور في عامة الشروح وذكر في بعضها بدله وبرد شهادة كل منهما الاخر فظهر ان لفظ الشهادة من قلم الناسخ **قوله** وهلاك الموهوب اطلقه فثبت ما هلك حقيقة كالهلاك بالموت او التلاشي او كالهلاك بصيرورته شيئا آخر كالحق النقطة وكسر اللبن وجعل السكنى سيفا وقلع الشجر حتى صار خطبا كما في المنيع اقول انت خبير بان الهلاك الحكمي لو كان من قبيل قسم زاده صاحب المبسوط فله وجوب لوعة التدبير والاستيلاء من هذا القسم فله وجه ايضا لو عد منه عدم الرجوع فكون الموهوب وصيفا فثبت ثم صار شيئا فقلت فيتم العلم عنده تعالى **قوله** صدق بلا حلف ولو قال الواهب هو هذه حلفت المنكر انها ليست هذه كما في الخلاصة قبل الدعوى بالهلاك لانه لو ادعى الموهوب له القوابة المبرقة يستعمل الواهب لانه ادعى بسبب النسب مالا لانه ما كان المقصود اثباته دون النسب كما في الخاتمة **قوله** الخرق الطعن يقال خرقتم بالنبيل اي امتهم بالظواهر ان هذا التركيب اعني دمع خرقه تركيب مجرد الضبط وليس له معنى مقيد به رعاية ما يتكلف له ان يكون دمع مبتدأ محمض بكونه فاعلا في المعنى والجملة خبره والمعنى اصابه دمع او اصابه دمع او يقال ان للفظ حروف مدخلا في المعنى ومعناه هنا الاطراف فيكون حروف مبتدأ ودمع بالجر لاضافته اليه والضمير المرفوع في خرقه راجع الى الحروف على طريقة قوله والملاكة بعد ذلك ظهير والضمير المنسوب راجع الى المصاب هذا اذا كان خرقه فعلا ومفعولا اما لو كان جمعا فان خبر مفرد او صفة والتاء الموقوفة عليه بهاء يعبر بالهاء او يكون حروف مجردة لاضافة صاغي اليه لوجعها وخرقه صفة لمحروف او دمع **قوله** فوهبه الى الرجل العبد الظاهر اي الرجل الشئ ولو كان بدل شيئا عبدا كما في الخاتمة اناسيب هذا التفسير **قوله** ثم رجع الثاني يعني بالقضاء او الرضاء او رد عليه اي الرضاء من غير رجوعه هذا هو المراد لان صحة الرجوع انما هي باحد هما

لان التدبير والاستيلاء حصلتا بتسليط الواهب فلا ينقضه ادعى الانسان في نقص ما تم به من جهة مردود صرح به في الشرح في صورة بيع الموهوب له وهبته وصدقة منه فيه كلام على المقدسي

فيه كلام على المصنف والمولى الوافي

عندنا على ما ينبغي وقوله اورد هو المصريح به في المحيط والذخيرة ومعناه اورد
الموهوب له برضاه من غير رجوع الواهب او بخيار عيب ورؤية عند شرط
العرض على ما ينبغي **قوله** ان كان فقيرا قيد به لانه لو كان غنيا يكون هبة
فيشترط القبض واذا قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي فليس الموهوب له
الثاني وهبته للاول حيث لا يرجع الواهب الاقل ان يرجع فيه وهكذا الحال في تصديق
كان غنيا فيه لانه لا فرق بين ان يكون غنيا او فقيرا في صورة البيع **قوله** ان
يرجع في استحقاق نصفها اطلقه ولكن المراد نصف هبة ما لم يقسم وهكذا
المراد من العرض اما اذا كان كل منهما بما يحتمل القسمة فاذا استحق العرض بطل
ويرجع الى الهبة واذا استحققت الهبة تبطل ويرجع في العرض كما في البايع والمحيط
واشار به الى انه لو استحق كلها فرجوعه بكل العرض كذلك من غير فرق الا انه
وضع المسئلة على استحقاق نصفها لما في مقابلها وهو استحقاق نصفه بخلافه زفر
حيث لم يفرق بين الاستحقاقين على ما صرح به في الشرح والفتاوى وقيد
بالاستحقاق لانه لو وجد الموهوب له في الهبة عيبا ولو فاحشا وكذا لو وجد
الواهب في العرض عيبا ليس لكل منهما ان يرد ويرجع لان الرد بالعيب من احكام
المعاوضة والهبة ليست كذلك كما في ايضاح الكرماني **قوله** ينصف عوضها
لوقائما وبمثله في المثلي لو هاتكا وبقيته لوقيميا كما في غاية البيان **قوله** ويرجع
في اكل كما يرجع في الكل لو استحق كل العرض هذا اذا كانت الهبة قائمة اما لو كانت
ها لك فله يرجع بمثلها ولا بقيتها كما في عامة الشرح وقوله بخلاف ما اذا كان
الح هو المذكور في الاسرار **قوله** يرجع في النصف ولو كانت الهبة ما يقسم فلا
تفسد لما مر ان الشيوع الطاري لا يفسد العقد اطلاق الرجوع في النصف
في جواب لو فمثل الصورتين اي صورة عدم البيع وصورة بيع نصفها وقوله
لان له الرجوع الى تعليل على الشمول كما لا يخفى **قوله** وهذا اي الرجوع انما يرجع
الى اثاره الى الواهب لو استردوها بغير قضاء او رضاه كان عاميا وغاميا
حتى لو هلك في يده من الموهوب له مثله لو تلبس بقيته لوقيميا كما في المنيع
اعترض عليه بان الرجوع اذا كان بالرضا فيها واما اذا كان بالقضاء فكيف يسوغ
للقاضي الاعانة على المعصية بل هي معصية اخرى وقضاء القاضي لا يحل الحرام
ولا يحرم الحلال فاذا لم يحل الرجوع لا يصير بالقضاء حلالا على انه لو ثبت
اصل الرجوع فانما يثبت براءه وكراهة فكيف يسوغ للقاضي الاقدام على امر
واه مكروه واجيب بان محل القضاء جواز الرجوع عنها وذلك الجواز حكم شرعي
على اصل اثمتنا وان كان نفس الرجوع مكروها وهذا ليس باعانة القاضي وانما
يلزمه القاضي دفعها اليه وهو واجب على الموهوب له بعد ان يرجع الواهب
بلا مانع عن الرجوع ولم يكن القاضي فيه محلل حرام ولا عكسه بل جعل الضعيف
قويا سيما كان الضعيف ناشيا من الاختلاف فلا مانع للقاضي عن الاقدام على
الحكم سيما اذا وافق مذهبه كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** بحقه الباء
للسببية او للاستعانة وهكذا في قوله بملكه **قوله** فنحن اعناق الموهوب
الى ارادة بصرى الموهوب له من العتق والبيع والتدبير ونحوها كما في

يعني استحقاق الهبة واستحقاق
العرض
هذا اذا لم يكن العرض على طريق
الشرط

المعترض شارح الهداية
العيني والمجيب صاحب
الكلمة قاضي زاده

الفهستانى والتبيين وقوله لقيام الى تعليل لقوله لم يضمن وقوله وهذا اي
عدم ضمان دوام علمته اي علمه عدم الضمان **قوله** فسخ لعقد الهبة من
الاصل اي في المستقبل فلا يبطل اثر العقد فيما مضى فلا يعود الزوائد المنفصلة
الى ملك الواهب برجوعه كما في جامع الفصولين ولو بيعت بحسب الهبة دار
ثم رجع الواهب لم يكن له ان يأخذها بالشفعة وايضا لو وهب مال الزكاة
من رجل قبل الحول وسلمه اليه ثم رجع بعد الحول لم يجب على الواهب زكاة
ما مضى فرجع اكل عدم العود الى ملكه القديم فيما مضى كما في الذخيرة **قوله**
لا هبة للواهب خلافا لفرقان عنده الرجوع بالتراضي هبة مبتداه وقاس
على الرد بالعيب فانه بالقضاء فسخ وبغيره بيع مبتداه ورجح كونه شيئا مطلقا
وهو قول علمائنا الثلاثة كما في الشرح وعليه كلام المصنف حيث لم يذكر قول
زفر ارسا **قوله** فلا يستحق فيه السلامة اي في عقد المتبرع وهكذا حال
المستعين بخلاف عقد المعاوضة وقبض يكون للبايع فله يشتري ان يرجع على
بايعه والمودع والمستأجر ايضا كما في الخاتبة في اول فصل مسائل الغرور من
البيع وذكر في الذخيرة ان الواهب لو ضمن سلامة الموهوب للموهوب له نقلا
يرجع على الواهب **قوله** قضى بطلان الرجوع لما في نقله المصنف من
المحيط وهكذا في الذخيرة والخاتبة وذكر في التبيين وغيره ان الموهوب له لو
وصيفا فثبت عند الموهوب له وكبر وطال ثم صار شيئا فقلت بقيته لم يرجع
فيه وعلى هذا جميع الجوان وعقل بانه زاد من وجهه وانقص من وجهه فخرج من
زاد سقط حق الرجوع فلا يعود وانت خير ليس بين هذا وبين ما ذكره المصنف
منافا لان اللغات لم يعد الى ماله الاولى ولكن ذكر الناطق في ايضا انه
يرجع ولعل وجهه ان الذات بعد زوال الزيادة هو الذات الاولى
وهي بشرط العرض ارادة المعين او في اشتراط العرض المجهول يكون هبة
ابتداء وانتهى لبطلان اشتراطه قد سبق ان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد
والصدق بشرط العرض بمنزلة الهبة بشرط العرض كما في المنيع **قوله**
قبضها للعوضين الملام فيه للعاد كما في هدى المتقين والضمير المجزوء بشرطه
عائد الى العرض وفيه الى الشرط والضمير المجزوء في هبته عائد الى الطفل
وابان بمجد هبة الاب بشرط عوض مساو قيمة اوبان يكون بينهما تفاوت يسير
خلافا للشيخين وعلى هذا الخلاف العبد المأذون او المكاتب اذا وهب بشرط
العرض جاز عند محمد خلافا لهما كما في المحيط والتحفة **قوله** نيرة بالعباء برة
كل واحد من العوضين هذا هو الاوجه من الارجاع الى الهبة والتعيم وكذا
ردة كل منهما بخيار الرؤية ويرجع في الاستحقاق على صاحبه بما في يده لو قاما
وبمثله او بقيته لو هاتكا كما في المنيع **قوله** قلت قد عرفت الى انت خير بان
صورة الهبة بشرط العرض قول الواهب وهبت هذا كك على ان تعطيني
ذاك مثلا فكيف يرجع ان يقال في هذا العقد انه تمليك عين بلا عوض اي بلا
شرط عوض ومن حق التعريف ان يصدق على كل فرد تحتته والجواب الصحيح
انه بعد هبة بالنظر الى اول الكلام وبهذا الاعتبار يرد تحت التعريف ويجرى
اليه احكامها مهما امكن ويعد بيعا بالنظر الى آخره وبهذا الاعتبار يجري

اي تعيم الهبة للعوضين

عليه اتمام البيع منهما امكن فجمعها في عقد واحد بالاعتبارين ولا يصح فيه كما لا يخفى **قوله** لا مطلق الشرط الشامل بشرط يصير في العاقبة عوضا فان هذا الشرط موجود في قولك بعت هذا بهذا نظرا الى المقصود **قوله** فيكون ما نحن فيه شرطا الى لفظ ما عبارة عن الشرط اي شرط العوض وقوله حتى مرتبط بقوله شرطا ابتداء وقوله لان ما خبر لا يصير وقوله حتى يوقر عليه مرتبط بقوله شرطا بمعنى العوض **قوله** ذهب كرابسا فقصره الى مثل هذه المسائل ليست من مسائل المتن واللائق ان يذكر واحد منها على سبيل التمثيل عقيب قاعدة كلية بل هي من وظائف الشرح ولهذا ذكرناها في شرح زيادة متصلة مع تفصيل ما **قوله** وكذا نخر ذهب الى هكذا ذكر في فتاوى ابي الميثاق اطلقته في المتن فشملة انه زاد في قيمته او لاواراد بالتميز ما نقله مؤنة وكذا فانع الرجوع الزيادة المتصلة او حق الكراء كما في المنتقى والخاتمة وكذا منع مداواة الوهر الذي يضر فبرا وسباع الاصم وابصار الاعشى بخلاف ما اذا ابتلى في يد الموهوب له فذاواه حتى يبرأ كان له الرجوع كما في الذخيرة **قوله** تصدق على غنى اشار به الرواية لو تصدق على فقير فعدم رجوعه بالطريق الاول وذكر في الخاتمة ان عدم رجوعه في التصديق على الغنى استحسانا **فصل** وهب **قوله** هذا الفصل بمنزلة مسائل شتى كتكباب الهبة تتعلق ما فيه بنوع تعلق **قوله** او على ان يرد لها عليه اي بعد حين وقوله او يستولد لها اي يتخذها ام ولد **قوله** على ان يرد عليه شيئا منها الى متعلق بوهب او تصدق على سبيل ليدل اشار اليه في اول شرح هذه المسئلة واخرها **قوله** او يعوضه شيئا منها اي غير معين وقوله كما مر اي في مسائل شتى **قوله** وبطل الاستثناء والحاصل ما ذكرنا ثلثة اقسام تسم يجوز فيه اصل العقد ويبطل الاستثناء كما للهبة والصدقة والتكاح ونحوها وتسم يبطل فيه كلاهما بنحو البيع والاجارة وهما المذكوران في الهداية وتسم يمحان فيه جميعا كالوصية فان افرا دلل بالوصية جائز وكذا استثناءه وباقي التفصيل في البناية للعيني **قوله** بان المراد اما الهبة بشرط العوض اراد به عوضا لا من عين الموهوبة اقول فيه بحث لانه لم يرد به اذ المفروض ان يكون العوض شيئا منها وقوله وان اراد به الى هذا هو المراد ونمنع التكرار لان ردة شئ منها لا يستلزم كونه مردودا على طريق العوض بل المتبادر من الردة انه مردود لا بطريق العوض فيجعل عليه على ان العوض انما يكون بالفاظه بخسومة كما مر وايضا لانه في التعويض من الاضافة الى الهبة ثم التحقيق ان شرط العوض من العين الموهوبة لغو لا يمنع الرجوع سواء كان معلوما او لم يكن دل عليه ما ذكر في التتارخانية وغيرها من ان الهبة لو كانت الف درهم والعوض درهم منها او كانت دارا والعوض بيت منها لم يكن عوضا وكان للواهب ان يرجع في الهبة استحسانا وقال ذكر يكون عوضا فظهر ان ما اجاب به المصنف قاصرا كما لا يخفى **قوله** اعتنى جملها ووهبها صحت بخلاف التدبير قيل فيه روايتان في رواية لا يجوز في الاعزاز والتدبير جميعا وفي رواية جازت بينهما جميعا والصحيح ما في المتن ووجه الفرق ما ذكر في الشرح كما في الخاتمة **قوله** لان الجنتين لم يبق على ملكه فاشتبه

وكلمة او لما نفع الخلق
لا لما نفع الجميع

اشار به الى ان الاستحسان في عبارة
الخاتمة انما هو بالنظر الى التصديق
على الغنى لا على التبعيم للفقير
والفقير تدبر

هنا كلام على المصنف حيث اشعر كلامه
على ان العوض من الموهوبة لو كان
معينا معلوما كان صحيحا وليس كذلك

الاستثناء وقوله لان الجمل بقي على ملكه فلم يكن شبيه الاستثناء كذا في الهداية وكس الامر في ايضاح الكوماين مع اتحادهما في الحكم والتوفيق بينهما ان مراد صاحب الهداية ان الاعناق له شبه الاستثناء من حيث ان المستثنى لم يكن داخلا تحت صدر الكلام بخلاف التدبير فان المدبر باق على ملك الواهب فاشتبه هبة امه بعد تدبير جملها بهبة المشاع فلم يشبه التدبير الاستثناء وان مراد الكوماين ان الاستثناء هو التكلم بالباقي فيورث الشبوع في الصدر اولاد المدبر في ملك الواهب فهبة امه بعد تدبير جملها شابه الاستثناء كما ان الشبوع بخلاف الاعناق حيث لم يبق ملك الواهب في العتق فهبة امه بعد اعناق جملها لم يشبه الاستثناء ما صله ان صاحب الهداية اعتبر اخر الكلام الاستثناء في التشبيه وصاحب الايضاح اوله وكل وجهه كما لا يخفى **قوله** فانت برئ او هو كذا او اوانت اديت اتي نصفه فلك نصفه الاخر اوانت برئ من النصف الباقي فلكل باطل قيد بقوله ان اديت فانه لو قال انت برئ من النصف على ان تؤدى اتي النصف صح لانه ليس بتعليق بل تقييد وقد مر في مسائل شتى **قوله** العجى ان يجعل داره الى ذكر الدار واقع اتفاقا فيصح العجى في غير الدار من الارض والابل والثوب كما في البرجندى وغيره كما وقع في تصوير المسئلة اتفاقا وتميلا لانه قد ذكر في الخزانة صورة اخرى للعجى وهو ان يقول الرجل لغيره هذه لك عجى فاذا امت انا ياخذها ورثت منك وذكر في الخاتمة ان تفسير العجى ان يقول وهبته منك على انك ان امت قبلت فهي لي وان امت قبلت فهي لك فهذه هبة جائزة والشرط باطل فالمتن على اطلاقه يشمل جميع ما ذكر كما لا يخفى **قوله** فلا تصح الى هذا عند المجتنب ومحمد رحمه الله تعالى فيكون المقبوض على طريق الرقبى عارية في يد القابض ياخذ منه الدافع او وارثه متى شاء وقوله يصح الرقبى ايضا يعني اذا قبضها فهي هبة جائزة عنده وقوله واشترط الاسترداد ورفع على انه معطون على قوله تملكك او نصب على انه المفعول معه والحاصل تملكك والعجز المجزى في عبده لاني يوسف قوله فيكون النزاع لفظيا لان ابا يوسف جعل لفظ الرقبى على انه تملكك للحال والرجوع الى الواهب منتظر فيكون كالعجى وما جازا المرافقة في نفس التملك فكان تعليق التملك بموت المملك قبله وهو باطل و اشار المصنف بالسكوت عن قول اي يوسف في المتن ان قولها هو الراجح وعليه عامة المتون واورد صاحب المنيع دليلا نقليا لكل من الطرفين ودقق بين الدليلين وحكم برجحان قولهما ولكن صاحب غاية البيان رجح قول اي يوسف وروى صاحب التكملة **كتاب الاجارة** **قوله** شرع في مباحة تملك المنفعة بعرض وقدمه الهبة على الاجارة لان الاعيان متقدمة على المنافع ولان في الاولى عدم العوض والعدم مقدم على الوجود ثم من محاسن الاجارة دفع الحاجات بقليل من العوض ولهذا قيل ان الفقير ينتفع بقيلوسه من الاستحجام مثل انتفاع الغنى بصبر الدابة للاستحجام **قوله** فعاله من اجر يربده ان الاجارة مصدرا لثلاثي ثم جعل اسما للكراء وامكان اللفظ ثلاثيا اقدم في الاعتبار من المزيد وفعله متعد الى مفعول واحد فهو آجر وما جاوره ذكر في العين والتهذيب والاساس انها مصدر من باب

توفيق حسن بين كلامي صاحب
الهداية وصاحب الايضاح

وكذا يقال اجرت من زيد الدار
ومن زيدت للتاكيد كما في بيعت
من زيد الدار كما في مصباح المنير
سك

افعل يتعدى الى مفعولين يقال آجرني داره بكذا فاستأجرتها فهو مخرج قول
هو الموافق لمعناها الشرعي وهو تملك النفع اي بيعه وعلى الاول يكون
معناها وقع الاجر واعطاه على ان الاجارة كونها مسددا على وزن الكفا بتم
تسمع قل من اهل اللغة ولا دخل للقياس فيها فظهر ان الصواب ما في العين
والاساس كما لا يخفى **قوله** لانه ان كان الم تعليل للمحدود ببيان عدم
القيود في تعريفهم اي ان كان تعريفهم تعريفا للم وقوله لتناول وتناول
تعريفهم الفاسدة الم لما سيجي في باب الاجارة الفاسدة ان فسادها بام
اربعة احدها جعلها المسهي عين اريد من صفته لقوله عوض او بدل
منه ارا دبالدين المتشابهات كالنقود والكيل والموزون والمعدود المتقارب
وبالعين ما سوى ذلك والاصل ان كل ما يصلح ثمننا في البياعات يصلح اجرة
في الاجارات وما لا يصلح ثمننا لا يصلح اجرة الا المنفعة فانها تصلح اجرة
اذا اختلف الجنس ولا يصلح ثمننا كذا في الذخيرة وغيرها **قوله** واما الثالث
فسيأتي توضيحه في اخر باب الاجارة الفاسدة حاصله جواز اجارة النفع
بالنفع عند اختلاف الجنس كما سيجي سكنى الدار وزراعة الارض اما لو
اتحد جنسهما فلا يجوز كما سيجي للسكنى بسكنى دار **قوله** وتنقذ بغيرك
اشار بلفظ الماضي انها انما تنقذ بلفظ الماضي ولا ينقذ بلفظين يعتبر
باحدهما عن المستقبل كما في البيع واذا اضافها الى وقت في المستقبل كقوله
اجرتك داري هذه بكذا عذار ما شبهه فانه ما ترك في الذخيرة وفيه انها
تنقذ بالتعاطي **قوله** ذكر شيخ الاسلام ان فيه اختلاف المشايخ وفي
المحيط انه لو قال لغيره بعت منك منافع هذه الدار شهرا بكذا ذكر في العين
ان الاجارة فاسدة وهكذا في الثابتة وذكر شمس الائمة الحلواني ان فيه
اختلاف المشايخ وهكذا في الذخيرة وبالجملة ان فساد الاجارة بلفظ البيع
ليس بمحل اشتباه فظاهر الان لفظ البيع يختص بتمليك الاعيان ووجه
شيخ الاسلام رواية الجوزان بان يجعله مستعارا للتمليك مجازا لان ملك
الرقبة سبب للملك المنفعة فيكون من قبيل ذكر السبب واردة المسبب
ومن ذلك صرح المصنف في الشرح بما قالوا بالجواز ولم يتمد لعدم جواز
وما نقله عن الكرخي ان الرجوع اليه هو الجواز وعند الشافعي الجواز اقول
ينبغي ان يرجح الجواز عندنا تايدا لذلك برأي مجتهد كما لا يخفى **قوله** والصبح
والجياطة وما لا بد ان يعين الثوب الذي يصبح ولو ان المصباح اجرا
نحوه وقدر المصباح اذا كان مما يختلف وهكذا لا بد ان يعين الثوب الذي
يخاط كما لا بد ان يعين القصارة لانه يختلف بخلقه ووقته كما في المحيط
وغیره **قوله** اي لا يملك المخرج الاجر بنفس العقد عين كانت او دينا
وهذا رواية الجامع وهو الصحيح وفي رواية كتاب الاجارة ان كانت دينا
يملك بنفس العقد ويكون بمنزلة الدين المؤجل **قوله** او شرطه للمخرج
حبس ما وقع عليه حتى يستوفي الاجارة وبطال بالاجرة فان عجل فيها
والاضحى العقد كما في البدايع كمن ليس له بيعها قبل قبضها ويراد المصنف
الاجارة المنخزة اذا الاجارة المضافة لا يملك فيها الاجرة بشرط التعجيل

لان التملك لا يمتنع بتمليك
الاعيان
سك

كما في البحر

كما في البحر الرائق **قوله** او تمكده منه يعني اذا قبض المستأجر باجارة صحيحة ما استأجره
ولم يمنع عن استيفاء المنفعة في المدة في المكان المشروط مانع ولم يستوفها وجب
الاجر المالم يسلم اولا يمكن فارغا عن متاع المخرج او سلم فارغا في غير المدة او فيها
وبه مانع من المخرج او من اجنبى ذي سلطان او غاصب او كانت فاسدة فلا اجر
حتى يستوفي كما في الفصول العبادية وشرح المقدسى **قوله** فيجيب في هذا تفريع
لمنطوق قوله او تمكده وقوله ويسقط تفريع المفهوم من كلاً التفريقتين في مخرجا
وقد صرح المولى الى السعود عليه رحمة ربه الورد في شرح كتاب البيوع من الهداية
بان ما بعد فاء التفريع يكفي فيه ان يكون ناشيا عما قبله ولو بطريق المفهوم المطلق
السقوط فشم كل الاجر لو كان النصب في جميع وبعضه لو في بعضها وشمل العقار
وغیره والمراد بالنصب هنا الخيلولة بين المستأجر والعين لا حقيقة النصب
فشم ما اذا ابعد الغاصب المستأجر عما استأجره فلم يتمكن من استيفاء منفعة
المعقود عليه فيكون العقد منفسخا كما هو مختار الهداية فيسقط الاجر وذكر
الفضل وقاضيان انه لا يفسخ العقد وان سقط الاجر ونقل صاحب القنية
عن بعض المشايخ ان الغاصب اذا ابعد المستأجر عن الدار في المدة او بعضها
لا يسقط الاجر وقال ظهير الدين المرعيني ان نزل الغاصب الدار مدة سقط
حقه وان لم يكن اخراجه منها الا بانفاق مال وان امكن بالشفاعة او بالحماية لا
يسقط **قوله** للمخرج طلب الاجر الى هذا اذا لم يبين وقت لا يستحق عند العقد
واما اذا كانت الاجرة معجلة او مؤجلة او منتهية فهي على ما شرطها كما في شرح المحامد
قوله وان عمل في بيت المستأجر هذا اختيار من المص ما اختاره صاحب الهداية
وذكر صاحب المنيع ان ما ذكر في الهداية مخالف لما ذكر في المبسوطين الم والمخني
والجامع الصغير لغرض الاسلام وقاضيان والتمرتا شى ولعل صاحب الهداية
اتبع فيه صاحب التبريد ابا الفضل الكرماني انتهى واختار صاحب الكافي والمستصفي
ما ذكر في الكتب وكلام صاحب النهاية ان هذا هو الراجح **قوله** يجيب الاجر بحسابه
فانه يمكن معرفة اجر البعض المحيط من معرفة اجر الكل سيما من ارباب الذخيرة
فانهم كثيرا ما يوزعون اجرا لكل على اطراف الثوب لان معرفته يتوقف على
تعيين العاقلين لكل جزء حصة معلومة كما قال بالظن صاحب العناية اذ لو صح ما قاله
لم يبق فرق بين ما خاط في بيت نفسه وبين ما خاط في بيت المستأجر كما لا يخفى **قوله**
فان احترق بعده اي بعد اخراجه من التنوير المتبادر احتراقه من غير فعله
فيجوز عليه والمراد من الاجر في قوله فله الاجر هو الاجر المعقود عليه فلا حاجة
الى تقييد الاحتراق بذلك كما لا حاجة الى تقييد الاجر بالمسمى **قوله** ويعزم
لانه ما جنته يدا بتقصير في القلق من التنوير ثم ان صاحب الخبر يفتي ان شاء
ضمنه محض زوا اعطاه الاجر وان شاء ضمنه دقيقا ولم يكن له اجر كما في الغاية
والمبسوط والاضمان عليه في الخطب والمخ لا يستهلا كهما قبل وجوب الثمان
فحين وجب كان رما دكا في المقدسى والبرجندى **قوله** وقال صدر الشريعة
اي في الاحتراق قبل الاخراج وبعد الاخراج لم ار هذا التفسير فيما وصلته
من شيخ صدر الشريعة ولكن ليس لعبارة الرواية محل اخر سوى هذا التفسير
على ان صدر الشريعة اورد هذه العبارة بعينها في مختصر الرواية وصرح المولى

فيه كلام على
المولى عزى زاده

قاعدة جيدة

فيه كلام على
العناية
٣

فيه كلام على المولى
عزى زاده
٣

سعد الله الذي في حاشيته على الهداية بهذا التفسير مستندا الى صدر الشريعة
 فانظروا ان يكون هذا في بعض نسخ **قوله** بقصر النشا اي يجعل عمل القصار
 بالنشا سبيح ونحوه من بيع البض والخروط والصابون ثم النشا مقصور بمحذوف
 شرطه تخفيفا كما في المنازل معرب نشاسته **قوله** يحبس العين للاجر
 الا اذا كان الاجر مؤجلا لا يملك الحبس في الخلاصة وغيره **قوله** فلا غرم
 ان ضاع الج هذا عند الحقيقة واما عندهما فالعين كانت مضمونة قبل الحبس
 فكذا بعده لكنه يخبر ان شاء فتمت قيمته غير مجهول ولا اجر له وان شاء فتمت
 معر لاوله الاجر **قوله** وغاسل الثوب بغير ما ذكر اي بغير النشا ونحوه
 يعني بمحض الماء وانت كما ترى ان غاسل الثوب ليس ان يحبس للاجر مختار
 المصنف وعامة اصحاب المتون وقد اختاره برهان الدين صاحب المحيط وما ذكره
 في الشرح نقلا عن صاحب النهاية ان الاصح ان يكون له حق الحبس على كل حال
 اختاره قاضيان والقاضي بدعي الدين وظهير الدين الترمذاني كما في القنية
 وحاربي المنة وانت خير بان ظاهرا ما في النهاية والقنية ترجح الثاني كما كان
 الظاهر من كلام ارباب المتون ترجح الاول اقول ومن الله التوفيق ينبغي
 ان يرجح منع الحبس لان العقود عليه عمل بلا شيء ولا اثر حادث حقيقة يقوم مقامه
 ومن ذلك قد جزم صاحب الهداية بعد رؤية هذا الاختلاف وغسل الثوب بغير
 الجمل العلم عنده تعالى **قوله** فكانه اجابه وباع منه اي باعه منه فالخير للمشتري
 في كونه والمستتر في اجابه عائد الى الراد والمنسوب في اجابه والمقدر المنسب
 في باع عائد الى الابق والجور في منه الى المولى **قوله** العجل من اجل معين فقوله
 من اجل متعلق بقوله العجل وهو اسم مصدر يكفي في عمل الطرق او حال منه وصفة
 ان لم يعتبر معنى اللام او قدرا ككائن باللام والمراد من الجمل الصانع والمراد
 بعدم استماله غيره ان لا يستحق الاجر لو استعمل غيره كما في الخلاصة ووجهه
 ان العجل يختلف باختلاف الصانع جودة ورداءة فكان الشرط مفيدا فيتعين
 كما يتعين المنفعة في محل بعينه كما في الاختيار كما استيجار دابة بعينها فانه ليس
 للمرجح ان يسلم غيره كما في شروح الهداية قال في العناية وفيه تأمل لانه ان
 خالفه الى خيره بان استعمل من هو اضع منه او سلم دابة اقوى مما عين ينبغي
 ان يجوز انتهى وايضا استثنى في الخلاصة الظاهر فانها تستحق الاجر وان
 استعملت غيرها ما لم ارضعته بلبين البقرة ونحوها من البهايم **قوله** فان
 المعقود عليه هناك العين لا العجل على ان المعقود عليه وهو المحببات واللبين
 او الاجر وسائر ما يسلم فيه لا يتفاوت بعجل رجل دون رجل **قوله** فله الاجر
 بحسبه هذا اذا قلت مؤنة الباقي بموت من مات حتى لو كان الميت صغيرا لم
 ينقص بموته المؤنة فله كل الاجر كما في الكفاية والبرجندى **قوله** لو علمين
 كما قاله الهندواني والايضا العقل كما في الخلاصة ويكون له اجر المثل كما في
 البرجندى فظهر ان قول المصنف والا فكله تبع للزبلي ومن وافقه مشكل
 الا ان يرا كل اجر المثل كما في المقدس وفيه بعد كما لا يخفى **قوله** لا يصل
 قط او زاد او ادا لقط ما ليس له جمل ومؤنة وبإزاء ماله ذلك ثم عدم
 الاجر في الاول انما هو على قول الحقيقة خلافا لمحمد فان عنده له اجر للذهب

اي بلامر مال ماله

فيه كلام على
المصنف

ذكر في الهداية ان ابا يوسف مع محدود كوفي المنعومة والنسفية انه مع الحقيقة
 وهذا حكمه الفقيه ابو الليث وصرح في الذخيرة بان المسئلة بمورد بصورتين
 احدهما ان يشترط عليه الجبى بجوابه والثانية لم يشترط عليه ومحمد ذكر فيها
 اذا اشترط عليه ذلك فذهب ولم يجد المكتوب اليه فتركه ثم لا يصل او وجد
 يتافا وصله الى قريبه استحق الاجر كلا واذا اشترط عليه ذلك فدفع اليه والى
 الجبى اب فله الاجر كما ملأ ولو كان غائبا فدفع الى اخر ليدفع اليه او كان ميتا
 فرد الكتاب ودفع اليه ولم يقرأ فله اجر الذهب هذا زبدة ما في الذخيرة وهكذا
 في المنيع فظهر ان قول المصنف وجب الاجر بالذهب الخ يقتضى ان يصور المسئلة
 با شقراط الجبى بالجواب وقد تركه ولم يصب واما عدم الاجر في الثاني انما هو
 عند علماءنا الثلاثة خلافا لفرقان عنده له الاجر كما ملأ وان وجدته ولم يدفعه
 اليه فردة الى مكان الاول ربا في التفصيل في الشرح **قوله** وهو نصف الاجر
 المسمى هذا اذا سار مؤنة الذهب مؤنة الاياب كما هو الظاهر ولهذا حكم به
 وقد يختلف كلتا المؤنتين فيجب اجر الذهب قليل كان او اكثر من اجر الاياب
 كما لا يخفى **قوله** صح استيجار دار الخ قيد بالاستيجار فان الاستيجار ان يسكن
 فيها بنفسه او يسكن فيها غيره باجارة او غير اجارة وكذا من استاجر عبدا للخدمة
 له ان يجره لغيره لان العبد عاقل لا ينقاد لزيادة خدمة غير مستحقة كما في القنية
قوله وله كل عمل للاطلاق من اسكان وترومى والغتسال وغسل ثياب واستنجاء
 بما يطه وكسر مطب على المعتاد وربطه دابة على الجمل المعتاد واتحاد بالوعة
 فيما لم يضرب بناءها وان تقا بئر ماء فيها ولو فسدت البئر لم يجبر احد على اصلاحها
 كما في الشرح وفي الخلاصة ولو بنى المستاجر تنورا فاحترق شيء من الدار لم يضمن
 انتهى الا ان يجعله في محل لا يليق به كقرب خشب كما في المقدس **قوله** كالقصار
 ولعمل غيرها وانهدم شيء من البناء ضمن قيمة ذلك ولا اجر عليه فيما ضمن لان الاجر
 مع الضمان لا يجتمعان ولو لم ينهدم بهذا العجل يجب به اجر مثل زائد على المعقود عليه
 استمسا فاما في المنيع **قوله** قلعه اي يجبر على قلعة **قوله** مستحق القلع لم يقل
 مقلوعا كما في الهداية وغيره لما صرح في الشرح بان المراد به ذلك والفرق بينهما ان
 مستحق القلع بناء كان او شجر اقل من قيمته مقلوعا مقدار اجرة القلع كما في الايضاح
قوله يترك باجر المثل الخ معناه ان يترك بقضاء او بعقد مما حتى لا يجب الاجر
 الا باجدها كما في القنية وهذا مما يجب حفظه كما في المقدس والبحر قيد الترك
 انقضاء المدة لان عقد الاجارة لو انقضى بموت احد العاقدين وترك الزرع
 ان يستحصل لا يجب شيء كما في الايضاح والجامع الصغير لقاضيان مفصلا
قوله او دابة الخ وفي الخلاصة نقلا عن المحيط واذا تكا رى قوم مشاة ابلا على
 ان المكاري يحمل عليه من مرض منهم او من يحس منهم فهو فاسد انتهى **قوله** قال
 الككن والدابة الخ اقول ما قاله في الككن هو الموافق لما في القدوري والهداية
 وما قاله في الكا في هو الموافق لما في المبسوط والذخيرة والمغنى وشرح الطحاوى
 والتوفيق بينهما يحصل بما في فتاوى قاضيان وهو رجل استاجر دابة للجمل ولم
 يبين ما يحمل عليها فسدت الاجارة فان لم ينقض الاجارة حتى حمل عليها شيئا
 جازت الاجارة ويصير كأنه استاجرها لذلك ابتداء وكذا لو لم يحمل عليها شيئا

وعليه تصويرها في الهداية والكا في
وعلى الثانية تصويرها في الوقاية
والنقاية ثم اذا لم يشترط عليه ذلك
مح

فيه كلام على المصنف

فيه كلام على المولى
عزى زاده

فيه كلام على المولى
عزى زاده

ولكن ركبها او اركب غيره جازت الاجارة ايضا لان الحمل يتناول الركوب قال الله
تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم ولوا نهمل عليها واركب حتى جازت الاجارة
يصير كان العقد وقع عليه حتى لو فعل بعد ذلك شيئا بخلاف الاول بان اركب
اشناسا او لا اركب بنفسه ثم اركب غيره الاول او كان الاول جلا ثم ركب اركب
يصير غاصبا ضامنا انتهى فظهر منه ان ما في الكنز والهداية محمول على آخر الامر
فالحكم بالجواز حكم بالاقلاب الى الجواز بعد ما وقع فاسدا وذكر في النهاية ان الفساد
ابتداء هو جوازا لقياس الجواز عند تعين الركاب والابس بقاء هو جواب
الاستحسان فظهر ان ما في الكنز وجهها ولو باعتبار آخر الحال ولذلك لم يأت بعبارة
توافق ما في الكنا في تدبر العلم عنده تعالى **قوله** فمن ولا اجر عليه لانه مع الضمان
يمنع **قوله** كذا كل ما يختلف بالمستعمل اي باختلاف المستعمل في كونه ضامنا بالمخالفة
والتعبد عند الهلاك وهذا الاختلاف فيه والفسطاط مستثنى من هذا العام
لما فيه اختلاف فيكون التشثيل به بناء على قول ابي يوسف واستعارا بانه هو الراجح
عند المصنف كما لا يخفى **قوله** فدفعه الى غيره اجارة او اعادة العمل يستفاد من
هذا الكلام ان له في صورة التعيم الاجارة والاعارة كما هو المصريح الا ان الابداع
على لعكس فان له الابداع في صورة التخصيص ولم يصح في صورة التعيم ولو لم يرد
ذكره في العجادية فيما لو عجز الجار في الطريق فارسله الى صاحبه مع آخر ذكر في شرح
الطحاوي ان المستأجر ان يعير ويودع ويؤجر ويؤخذ في الذخيرة بان هذا لو كان
المستأجر شيئا لا يتفاوت الناس في الانتفاع به والافليس له ان يؤجر ولا ان
يعير حتى لو استأجر دابة ليركبها بنفسه فليس له ان يؤجر غيره ولا يعير انتهى
قوله كما لم يسم والشعير كلاهما مثالا لان للاختلاف كما ان الملح والحديد كليهما مثالا لان
لا ضرورة لما شال التساوي كقوله عز وجل فليس له ان يؤجر غيره ولا يعير انتهى
لظهوره كما في تكملة فتح القدير والمقدس وذكر شمس الأئمة السرخسي انه لو جعل
شعير تدريته مسمى في الوزن يجب الضمان في القياس ولا يضمن في الاستحسان
وهو الاصح وعليه فتوى الصدا الشهيد كما في الذخيرة وقد استقر الفتوى عليه
كما في الضمانات الفضلية وان جزم بالضمان في الخلاصة قلت قد اختلف التعيم
الا ان العمل بما عليه الفتوى **قوله** بطل التعيم كشرط سكنى واحد بعينه للمستأجر
ان يسكن غيره وان يزيد عليه لعدم التفاوت وما يفتر البناء من نحو الطين
فخارج كما مر **قوله** فمن اي الدافع كما هو الظاهر وفي المنيع ان المؤجر ان يضمن
الدافع او المدفع اليه اليه اياهما شاء ولو كان المدفع اليه مستأجرا يبرمج
الدافع ويستعبر الا يبرمج كما في الذخيرة **قوله** لا الاضر ولو فعله ضمن
الدابة ولا اجر عليه وقوله حتى اذا استأجرها الى ركاب يضمن في عكسه بان يحمل
قلنا في يوم ربح مثل وزن حديد مسمى في المنيع ولو سعى شعير الخيل في اعداء عليها
شعيرا والاخر يبرأ فهلك فعليه نصف الضمان ونصف الاجر كما في الظهيرية قلت
فيه بحث لا يخفى على من تدرب **قوله** وحمل عاتقه اي عاتق الركاب وقوله ضمن
اي الركاب وقوله ومن يرد ان رجل اي ضمن المردف وقد سبق ان المؤجر ان يضمن
ايهما شاء والردف لو ضامنا يرجع المستأجر لو مستأجرا ثم في هذه المسئلة يجب
تمام الاجر اذا كان هلاك الدابة بعد البلوغ الى مقصد المستأجر كما في الذخيرة

فيه نوع كلام على المصنف
وعليه كلام الاختيار والرجحان
للاستحسان مخرج به فيه

قلت وجه البحث ان من حكم بالضمان في
تدبير النهر الى الشعير وذا لانه
زائد في التكيل فباخذ من موضع الحمل
اكثر مما باخذ البئر فيضمن قد ر
الزائد كذا في الخلاصة واما هنا
فليس كذلك والكلام في معادلة
العديلين في ظهور الدابة كما هو المتعارف
فينبغي ان لا يضمن كما لا يخفى العلم
عنده تعالى لمحرمه العسر

قوله تعليق حملها اي حمل الركاب والذي حمله على عاتقه وقوله جميع الضمان اي
ضمان جميع القيمة وقوله ضمن ما زاد الثقل اعترض عليه بان الاذى غير ما دون فلا
يعرف قدر الثقل واجيب بان الصبي الغير المستمسك بنفسه صار بمنزلة الحمل
فلا يدخل تحت اذى غير ما دون ثم المراد بما في الشرح من كون الاذى غير موزن
بالميزان عدم انضباط حاله في الثقل اذا الانسان يجعل نفسه ثقيلة تارة
وخفيفة تارة كما لا يخفى **قوله** اي ضمن قدرا الى هذا اذا كان المزيد من جنس
المزيد عليه المسمى واما اذا لم يكن منه فهلكت ضمن جميع قيمتها كما في المنع قيد
الضمان بمقدار الزيادة فيما كان حملها مع المسمى اشارة الى انه لو حمل المسمى وحده
ثم حمل الزيادة وحدها فهلكت ضمن جميع القيمة كما ضمن جميعها فيما لو طحن عشرة
بخاتم حنطة مستمارة ثم طحن محتوما فهلكت كما في المنع وشرح الهداية
ولم يتعرض للمصنف للاجر اذا هلكت وفي غاية البيان ان عليه الكرى كاملا
قوله فانه يضمن بهما هذا اذا لم ياذن بينهما اما اذا اذن بينهما ففعل فغلاستعارفا
فهلك لم يضمن كما في المبسوط هذا عند ابي حنيفة واما عندهما لم يضمن اذا فعل
مستعارفا ولو يغير اذن والاصح رجوعه الى قولهما كما في غاية البيان فغلاستعارفا
وفي الحاشية عن اسمعيل الزاهد استأجرها ليركبها فضر بها فماتت ان ياذن
المالك واصاب الموضع المحتاد الاضمان اجماعا وان غيره ضمن اجماعا الا اذا نقص
المالك عليه بعينه بان كان لا ينقاد الا بضر به فيه ومحل الخلاف الضرب في محل
محتاد وقال الامام محمد عليه الرحمة في المبسوط يطالب اي يخاصم ضارب الحيوان
لا بوجهه الا بوجهه وسئل المقدسي عنه في سنة ثمانين وتسعين فاجاب عنه بما
في الحاشية ان كل احد يخاصم ضاربه بلا وجه لانه انكار حال مباشرة المنكر بملكه
كل احد ولا يخاصم الضارب بوجه الا اذا ضرب الوجه فانه بمنع ولو بوجه فان الله
تعالى خلق ادم على صورة الوجه فان خلقه عليه السلام كان مجمعا للخاص في الحديث
لا تضربوا الوجه فان الله تعالى خلق ادم على صورته **قوله** عطف على جوارحه بها
وكلاهما مجروران لعطف جوارحه على ضربه المجرور بالباء كما هو الظاهر الاعلى الهلاك
المجرور باكتاف كما لا يخفى **قوله** وقيل الجواب بجري على اطلاقه يعني انه ضامن
عندنا خلافا لفرق سواء استعارها واستأجرها اذا هبها لاجبا او اذا هبها جانيا
وقوله فاذا انقطع الاستعمال بالمجازة صار غاصبا ودخلت في ضمانه فلا يبرأ
عنه الا بالرد على المالك او على من هو مأثور بالمحفظ من جهة المالك ولم يوجد
قوله قال في الهداية هذا اصح اي كون الضمان على الاطلاق وهو ظاهر الرواية
هو الاصح وصريح في الكفاي ايضا بان هذا اصح ثم قال فيه وقيل الاول اصح وصريح
في الشرح ان الاول رواية النوادر وانت خبير بانه اختلف التعيم والرجحان
لظاهر الرواية وعليه كلام الكفاي ايضا لا ما رجم المصنف انه اختار الاول
قوله ونزع سرج حمار قتيده لانه لو كان موكفا فابده سرجا لا يضمن لانه
اغت واشار به الى انه لو اسرج بسرج مثله لا يضمن اما لو استأجرها عربانة
فاسرجها وركبها فلو كان الاستيجار للركوب في الممر والمستأجر من العوام
يضمن ولو كان من الاشراف لا يضمن ولو كان الاستيجار من بلد الى بلد
لا يضمن مطلقا في الخلاصة **قوله** اي سواء كان الحرس سواء كانت لا توكف

المعترض المولى سعدى
والجيب صاحب التكملة

اي البزانية

يطالب ضارب الحيوان لا بوجهه
الا بوجهه

يمنع

وهذا القائل الامام خواهرزاده

فيه كلام
على المصنف

قوله ولا يجاوز به الودع المستحق للكلام في نصب الودع على أنه مفعول به سواء كان لا يجاوز مبنيا للفاعل أو للمفعول فعلى الأول
فاعل لا يجاوز مستحق فيه عائد إلى الخياط وعلى الثاني الفعل مستند إلى الجار والمجرور مع وجود المفعول به وهذا هو الوجه
الكويتي والإختصاص وابن مالك سواء قدم المفعول به على الجار والمجرور أو أخر وعليه قراءة أبي جعفر وليجوز قوما بما كانوا
يكسبون والعهد المجرور عائد إلى المثل من

اصلا كما في المنج وقال في صورة الإيكاز ما يوكف بمنزلة لا يضمن الاقدار الزيادة وقال
في العيون الفتوى على قولهما وهو رواية الأصل عن أبي جعفر وما في المتن رواية
الجراح الصغير وهو الأصح كما في الذخيرة **قوله** كما إذا جمل الحديد مكان الحنطة
وجه التشبيه فيه المخالفة صورة ومعنى فقط من غير نظر إلى الانبساط وعدمه
إذا لو اعتبر ذلك الوصف أيضا يكون عكس ما نحن فيه من المثال كما في العناية أقول
اعتبار وصف الانبساط لا يجعله عكس المثال إذا التحق أن الإقفل على ظهر
الدابة في قدر ما يأخذه السرح منه وبهذا صح التمثيل بالمثال المذكور وزيادة
الإكاز عليه في الانبساط بتقل لا يجعله عكس المثال تدبر العلم عند الملك
المتعال **قوله** باللول والقصور بالخوف وعدمه لأنه قد تعين الإعرار الأول
لخوف في السهل أو القصور والتفاوت باطلاقة يشمل هذا كما في المقدسي **قوله**
وجله في البحر هذا إذا قبحه بالبر أما إذا لم يقبحه فلا ضمان كما في البحر الرائق
قوله فترج ربطة قيد يكون المزروع أكثر ضررا لأنه لو كان أقل ضررا لإحسان
وبجبا لا جركا فيه **قوله** فخاله قباء التقيد به اتفاق إذا لو خالط سراويل
خبر في التقين أيضا في الأصح لا اتحاد أصل النفع من دفع الحر والبرد كما في
المقدسي وذكر في القاموس القرملي كجندب معروف في عرب كوة وفي لغة غمة
الله كرتة بالتركي ملك ويكنى نكله قفطان وقوله لأنهما تعليل لوجه التخيير
في التقين وخبر المتن يرجع إلى القيمس والقباء مطلقا وذكر في الخلاصة ولو
قدر الخياط طول الثوب وعرضه فباء ناقصا أن كان قد راسب ونحوها فليس
بشيء وإن كان أكثر بضمه انتهى **باب الإجارة الفاسدة** تأخير الفاسدة
عن الصحيحة لا يحتاج إلى محذره لوقوعها في محلها **قوله** بالشرط المفسد
للبيع أراد به شرطا بنا في مقتضى العقد كما سيجي رضى على ما على أنه انقطع
الماء فالأجر عليه فإن مقتضاه أن لا يجبا لأجر إلا بالتكمن من استيفاء العقود
عليه **قوله** وذكر الثاني بقوله والشيوخ الأصل هذا عند أبي جعفر وبه قال
زفر وعندهما يجوز وبه قال الشافعي ويتهيان ويحجران على ذلك لأن هذا
عقد معاوضة فيجوز في الشايح كالباع ولأن أصل المنفعة قائم في الشيوخ
ولذا وجب أجر المثل إذا سكن على قول أبي جعفر ذكر في الأسرار أن كلام أبي
حنيفة أدق وكلاهما أظهر وفي الحائنة إجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم
فاسدة في قول أبي جعفر وعليه الفتوى وفي المغنى وتهذيب القلائد الفتوى
على قولهما وحيلة الجواز على قول الكل الرضى والقاضى والحكم به أو عقده في الكل
ثم نسخ في قدر ما لم يرد لأن الشيوخ الطائري لا يمنع الجواز بالاتفاق على
ظاهر الرواية وقوله في رواية عن أبي جعفر وهي رواية الحسن عنه **قوله**
بأن جعل الإجارة ثوبا أو دابة بلا تعيين أو عينا معينة ولكنه لم يدفعه حتى
هلك في يده فعليه أجر المثل بالغ ما بلغ كما في الفتاوى الصغرى أو جعلها خرا
أو خنزيرا فإنه يجبا أجر المثل بالغ ما بلغ كما في البحر الرائق **قوله** والآل يزد
على المستحق ودخل في تعميم هذا ما في الخلاصة من أنه قال فيه وإن كانا فسادا
لجها له الوقت والمسمى معلوم يجب أجر المثل لا يجاوز به المستحق انتهى
ومن ذلك يظهر أن الأمور التي تفسد بها الإجارة خمسة فالخامس جهالة

ثم المراد بالزيادة المساحة عند بعض
المشايخ على لو أخذ السرح من
ظهر الدابة قدر شهرين والإكاز
أربعة أشهر بضم قدر نصف
بتمتها وقال بعضهم المراد الحنطة
والثقل

قوله ولو لم يشترط على أحد من
الاستاد والمولى وقوله وهو
منه أى وطلب المولى من الاستاد
من

المدة حاصل ما ذكر في المقام أنه لو وجد المسمى صحيحا والإجارة فاسدة فيجب أجر المثل
غير أن يدعى المسمى وإن لم يوجد المسمى رأسا ولم يوجد صحيحا يجب أجر المثل
بالغ ما بلغ **قوله** بالشرط أو الشيوخ إلى هذا إذا لم يكن إجارة الوقف أو
مال الميت لأن إجارتهما وإن فسدت بكل منهما فالواجب فيهما أجر المثل بالغ ما
بلغ لأن كلا من المتولى والوصى لا يملك استقاط ما زاد على المسمى ولكن هذا عند
الإيجاز يغيب فاحش كما في الشروح **قوله** وإنما تنقوم بالعقد أى الصحيح
أو شبهته أى الفاسد أما تنقوم بالعقد الصحيح فعلى خلاف القياس لوجه الناس
وأما تنقوم بالفاسد فبناء على أن الفاسد ملحق بالصحيح في باب الإجارة لكونه
تبعاله فيعتبر في الإجارة الفاسدة ما يجعل بدلا في الصحيحة عادة وهو أجر المثل
الآن المسمى لو أقل منه يجب ذلك لاتفاقهما على استقاط الزيادة على هذا
القدر فلا يظهر التقوم فيما زاد عليه لعدم العقد ولا شبهة فيه كما في المنج
وغيره **قوله** فإن أجر داره أى إلى مدة معلومة وهو المراد لما دل عليه
قوله ويفسخ في الباقي **قوله** وفي كل شهر سكن في أوله أى ساعة في أوله
هذا هو المتبادر والظاهر من الشرح هذا اختيار من المصنف ما مال إليه
بعض المتأخرين وقوله وكذا كل شهر سكن في أوله يعنى بعد الشهر الثاني
ولو قال وكذا عند مضى كل شهر كان سالما عن شائبة التكرار وقيل المسئلة
بكل شهر إذ لو قال المجرر آجرت دارا شهرا بكذا وسكت ولم يقل شهر لا يصح
في الشهر الثاني لأنه لم يسبق منه شيء يبنى عليه العقد فيه أطلقها ولكنها
مقيدة بأنه لو عمل إجارة شهرين فضاء عدا وقبضها لم يكن لأحد من الإجارة الفسخ في
قدر ما تجمل كما في الذخيرة **قوله** وفي ظاهر الرواية المذكرة في الحائنة أن الفتوى
على هذه الرواية وفي قول المصنف وفي اعتبار الأول وهو القول باعتبار ساعة
رواية الهلال مرجح ترجيح منه لهذه الرواية وقوله لأن ذلك رأس الشهر عرفا
قوله متعلق بالمسئلين من أراد المسئلين الطرفين المتعلقين بقوله صح وإنما
عبر عنهما بالمسئلين لأن المسئلة جعلت باعتبار كل منهما مسئلة والمعنى لو قال
آجرتها ستة أشهر كل شهر بكذا صح في واحد وفي الباقي صح في كل شهر سكن في أوله
وفي كل شهر لم يسكن في أوله بعد هذا هو المراد والواقع فظهر منه أن من طر
بالمسئلين قوله أن أجر داره المذكرة وقوله أجر دار المذكرة فظهر منه أن من طر
لمسئلة أن أجر داره المذكرة لم يعرف أن قوله أجر دار المذكرة يعطى على ما قبله
لم يصح صرف الاستثناء عليه بحسب النسخ **قوله** حين يهل الهلال بضم الباء
دفع الماء على بناء المفعول أى يبصر الهلال والمراد اليوم الأول من الشهر
الأول الليلة من اليوم الأول من الشهر المراد في مثله المعنى العرفى كما في
التكلمة وقوله السنة بدل من الشهر بدل الكل من الكل **قوله** لم يجز لجهالة
بعض الأجزاء أى بعض أجزاء الإجر وهو طعنا به هذا قول المتقدمين ذكر المصنف
لما وجد في التبیین ولكن قال الفقيه أبو الليث في زماننا العبد يأكل من مال
المستأجر عادة وقيد بالعبد لأنه لو استأجر دابة على أن يكون علفها على المستأجر
لا يجوز بالاتفاق صرح به في الحائنة **قوله** جاز إجارة الحمام خصه بالذكر
لأن بعض العلماء ذكره غلة الحمام لما روى أن عثمان رضي الله عنه كره ذلك

الظان أن المولى الواف
وثابت المولى عزى زاده

فيه نوع كلام
على المصنف

وقيل كره التحام النساء لما روي ان نساء دخلن على عائشة قالت اهن
من اللاتي يدخلن الحمامات قلن نعم فامرت باخراجهن ولانهن منعن عن الخروج
واجتماعهن قلن يخلون عن الفتنة والعيب ان لا بأس بذلك للحاجة كما هو مذهب
أكثر العلماء المجتهدين كما في مبسوط السرخسي **قوله** دخل الحمام في المجتهد قيل فيه
ان هذا يدل على جواز دخوله لاعلى جواز اجارته انتهى اقول وجده الاستدلال
انه لا شك ان دخول النبي صلى الله عليه وسلم في الحمام اما بدفع شئ الى صاحبه
او هبته له اجرة او با حلة دخوله فيه والا فالظاهر ان لا يدخل فيه لان لصاحبه
حق في الماء الآسن والبناء وغيرها فعلى اى وجه يثبت به المدعى اقتضاها كما
لا يخفى **قوله** والحمام خصه بالذكر لما روي عن احمد ان اجرة حمام كاذب
ايه بعض اصحاب الظواهر وقيل انها مكروهة والصحيح ان عمله مكروه كعمل
الذباغين والكتاسين لاجرته كما في شرح الطحاوي **قوله** فان ارضعن لكم
يعنى بعد الطلاق والعدة كما في التكلية **قوله** لابل على المنفعة الى ما ذكره مختار
صاحب الذخيرة وايضا الكرماني والهداية قال في المنع هو الصحيح وذكر ابن
سباعة عن محمد ما يدل على ان العقد يرد على اللبن لانه المعقود عليه والقيام
بمصلحة شبع واختاره شمس الأئمة السرخسي وقال في النهاية هو الاصح وقوع
هنا موافقة بين كلامي صاحب العناية والبنية فلا علينا ان نذكرها هنا الا ان
ما اختاره صاحب الهداية ظاهر الرواية واختار السرخسي غير ظاهر الرواية
فاذا اختلف الصحيح بينهما يرجح ظاهر الرواية وقد سبق غير مرة ولكن لم يجر
الاختلاف شيئا سوى صحة العقد وهو المطلوب باى طريق كان وقوله ولائم
الى جواب عما تضمن القياس وعنه جواب آخر بل هو حاسم وهذا ان الارضاع
بالاجرة ثابت بالنسبة على خلاف القياس وان عقد عليه الاجماع فلم يمتحج الى مثل
هذا التوجيه في الجملة تدبر **قوله** لانه ايجار وليس بارضاع اى لانا الارضاع
يلين الشاة ايجار مصدر او جر من الوجور وهو الدراء الذى يصب في وسط
العم كذا في المغرب او مصدر ايجر من يجر اذا امتلا بطنه من اللبن والماء
واملاه منه كما في القاموس **قوله** وطعامها وكسرتها فيجب الوسط منها كما في
شرح التلويح **قوله** وعندها لا يجوز للجهالة هذا الاختلاف عند عدم
بيان قدرها وصفها وجنسها اما اذا بقتها بازا فاما في الخلاصة واعلم ان
الظن ايجر خا من ام مشترك قد دل كلام الفقهاء على كل منهما والصحيح انه دفع
الولد اليها لترضعه في بيتها فشارك وان سكنت في منزله فوجد كذا نقل الاتفاق
عن العلل الاسيماي وهذا بعض تفصيل في المبسوط والذخيرة **قوله** ارجلت
وكذا اذا كانت فاجرة بينا نجدوها او كانت سارقة بخاف منها على المتاع او تقيا
الصبي لبنها بخلاف ما اذا كانت كافرة حيث لا تقنع لان كفرها في اعتقادها
ولا يضرب بالصبي واما عذر الظن فمريض اصا بها ولم تقدر معه الارضاع وكذا
اذا لم تكن معروفة بالظن وكذا اذا اذوها بالسنة كان لها الفسخ كما في
المبسوط **قوله** وعليها غسل الصبي وثيابه اى غسل ثيابه كما في الهداية
والصحيح ان غسل ثياب الصبي من البول ونحوه عليها وعن الوسخ والدرن
لا يكون عليها كما في الكفاية **قوله** ودهنه لوعطف على الطعام يكون بنهم الدال

القائل على فتوى الشهر
بقيل زاده

ولو عطف على الاصلاح بفتح الدال وتمنع مما يضرب الصبي كالخروج من منزله ما
كثيرا كما في المقدسي **قوله** لان العادة الى الاصل فيه انه يرجع الى العادة في توابع
العقود ومن هذا قالوا الخط من الخياط وعلى المحارح التراب على القبر لو وقع
التعامل به في بلد وعلى الحال ادخال الجمل في المنزل ولو جال على ظهره وليس عليه
المصعود على السطح او الغرفة الا اذا شرط كما في البناية **قوله** فقولهم فان ارضعته
بدل فاجرته بلبس شاة يكون من قبيل المشاكلة يعنى عبر عن ايجار بالارضاع
لوقوع الكلام في بيان الارضاع **قوله** حيث تستحق الاجر يعنى استحسانا هذا اذا
لم يشترط عليها الارضاع بنديها اما اذا اشترط اختلاف المشايخ فيه والصحيح انها
لا تستحق الاجر كما في الذخيرة وذكر في التتارخانية واذا استاجر رجلا يوما لعل
كذا فعليه ان يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشئ اخر سوى المكتوبة
وقال بعض المشايخ كان له ان يؤدى السنة ايضا وتفقوا انه لا يؤدى نقلا
وعليه الفتوى وقال ابو علي الدقان المستأجر لا يمنع الاجر في المصر من اتيان
الجمعة وسقط من الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يحيط
من الاجر شئ **قوله** وفي المحيط وكتاب الاستحسان الى هذا الكلام تتعلق بمسائل
الغناء والملاهي والنوح وفي البزازية نقلا عن المتقي امراء نايحة او صاحبة طبل
او زمر اكتسبت مالالا ردت على اصحابه ان علموا ولا تصدق به وان من شرط نفد
لها قال الامام الاستاذ لا يطيب والمعروف كالمشروط انتهى قال المقدسي في
شرحه بعد نقل ما ذكره واذا علم ذلك فظهر ان ما ذكره شارح المجمع عن المحيط من ان
ما تأخذه الزانية ان كان بعقد الاجارة فخلال حرام ذكره ولم اراه في المحيط الزنى
في هذا الباب وبعيد الامام المعروف بالورع التام فتح هذا الباب والله الموفق
للمصواب انتهى وذكر في الخزانة انه لو استاجر على ان يفتح طنبورا او يربط
طاب للاجير لاجر الآلة يا ثم به انتهى اقول يا ثم المستأجر ايضا ويقوم منه
ايضا ان ما اخذه الزانية بحسب العقد والتبوع او العرف كان حلالا ولكن
لا يستلزم ذلك عدم الاثم في الزنا كما لم يستلزم انحطاطه عن كونه كبيره في
حقها وعدم ايجاب الحد عليها هذا ولعبا ذبا لله عن سوء الفعل والوقوع
في رادى الضال **قوله** لتعليم القرآن والفقه ولقراتهما والتدريس والتدريس
والج والغزو وانما صحت لهذه العبادات لفطور الرغبات ولانه لا يكون لهم
خط من بيت المال كما في القهستان في ثم ان يبين للتعليم وقت يستحق المستحق والا
يستحق اجر المثل كما في المنع وان لم بينهما شرط بزم الوالد بطبيب قلب المعلم
وارضائه كما في البزازية وقوله وعلى الحلوة المرسومة اى المعروفة والمعروفة
كالمشروط فاذا علم الهباء ولم يبلغ الى الحلوة المرسومة ولم يسم الاجرة يطلب
رضاء الاستاذ كما في شرح الوفاية لعلاء الدين الاسود **قوله** وعسى لتيسر
العسب الكراء الذى يؤخذ ضرابا للفعل او ضرابه فعلى الثاني عطف على الجرد
باللام وعلى الاول مرفوع على المستكن في لم تعج وتا بنش الفعل لا يضرب في حق
المعلوق كما صرح به في محله وشارف الشرح الى ان المواد بالتيسر الفعل من كل
مبوان فيكون من قبيل اطلاق الاسم الخاص على العام والتخصيص بذكر التيسر
للتبرك بلفظ النبي عليه السلام حيث قال عليه السلام ان من السحت عسب

الاجرة
بالايجار

قوله عن الايجار بالباء الموحدة من يجر
وايجر امتلا واملا بطنه من اللبن
سقطه
ويجوز ان يكون من الوجور فيكون
مالا اخره في الهباء والجمعة
كما سقط بجره في الداء في الغم
سقطه

القبس اي اجرة عسبه وجوزة ابو الخطاب المنبلي وبعض اصحاب الشافعي فقا سوا
على اجارة النظر للجماعة كما في المنيع ولا يجوز استئجار اكليل المعلم والباري المعلم
للاستعداد وكما استئجار الفحل للانزاع كما في البايغ قلت بدخل فيه عدم جواز استئجار
الدب والفرد للتعجب بطريق الاول كما لا يخفى **قوله** عن الطاعات والمعامات نشد
على الملف فالاولى نافذة للاذان الى الفقه والثانية نافذة للغناء الى النوح **قوله**
تضمنه اي الاجارة ان دفع الى آخره فحق الكل لو تم العمل لزم اجرا المثل على ان
لا يجاوز المسمى هذا في ظاهر المذهب ولكن كان مشايخ بلخ والنسفي يجيزون
عمل طعام او شمع غزل ببعضه قال في الظهيرية وبه اخذ الفقيه ابو الليث وشمس
الائمة الحلواني والامام ابو علي النسفي للتعامل وقال السرخسي في المبسوط
كان شيخنا يحكي عن استاذة انه كان يفتي بجواز هذا ويقول فيه عرف ظاهر
بنسب والقياس قد يترك بالعرف كما في الاستصناع وقال الزميلي والفتوى
على جواب الكتاب يعني الفساد وذكر في الخلاصة ان لا يدخل للتعامل في فقير
الطمان وذكر في المبسوط حيلة في جوارزه وهي انه لو شرط فقيرا من ديق جيه
ولم يقله ديق هذه الحيلة كان جائزا لانه وجب في الذمة فله ان يعطيه من
دقيق هذه الحيلة لو شاء **قوله** فسد عندا بيمينه وجاز عندا بمجعل العمل
معهودا عليه والوقت للاستعمال حتى لو فرغ في وسط النهار فله الاجر ولو
لم يفرغ اليوم فعليه العمل في الغد قبل بان يميز له لانه لو استأجره للعمل
على ان يفرغ منه اليوم جاز اتفاقا والفرق لا يمينه ان اليوم ذكره هنا
لانتبات صفة العمل وهي تامة غير مقصودة بالعقد فلا يبقا بلها بدل **قوله**
كونه الضمير المجرور عائدا الى المعقود عليه والضمير المجرور في وقوعها عائدا الى
الاجارة وقوله فهو غير مقدور عادة لان له حاجة الانسان واداء ما وجب
عليه **قوله** ان يتيها اي بردها مكروبة وقيل يكريها مرتين في محل فليجوز
قوله او يكري انهارها اطلقه فشم الكبار والمجدول اختاره خواهر زاده
علا باطلاق محمد وصححه في الذخيرة وقرئ بعض المشايخ بينهما وقال بشرط
كري الجداول صحيح لانه يجب على المستأجر بدون شرط ولانه لا يبقى اثره
بعد العام اختاره برهان الائمة **قوله** الا ان يعم المرجح هذا الاستثناء
متعلق بالمستأجر فكان المناسب ان يشرح بان يقول على ان تعمل ما شئت
وصححه في الهداية **قوله** في تمنع ويدخل الشرب والطريق في الاجارة تبعا
للارض وان لم يشترطها بخلاف الشراء لما سبق في باب **قوله** وله المسمى
يعني استحسننا كما في الشروح **قوله** لا ارتفاع الجهالة الخ فيقلب العقد جائزا
كما في اسقاط اجل مجهول قبل مجيئه كما في الشروح **قوله** لا يصح في الشايح
ولهذا حرم وطوائف مشتركة وضربها ولان كل جزء بمجمله عمل فيه لنفسه
فلم يتم تسليم المعقود عليه وبدونه لا اجر كما في المقدسي وغيره قبل استئجار
احدهما الاخر او جماره لانه لو اشتركا في طعام ولا حد هما سفينة فاستأجر
الاخر نصف السفينة لحقت بعشرة وراهم فهو جائز وكذا لو استأجر منه
انسان جدا البتة هذه لمجمل فيها هذا الطعام الى بلد كذا فهو جائز كما في مختصر
الكرخي لان استحقاق الاجر انما يجب بوضع العين في السفينة او الجراد

لا يبقا عمل كما في الغاية **قوله** لانه سلم اي المستأجر من استعمال الدابة وفتح عنه
وقد انتفع بها وانت كما ترى ان المسئلة السابقة ونظائرهما تؤيد ما قال به محمد
كما في المقدسي **قوله** فان البراءة من ربط بقوله مخالف لما قال الخ وقوله وقد
عقل في المحيط الخ تعليل اخر للمسئلة غير ما ذكر في الكافي **باب من الاجارة**
لما ذكر انواع الاجارة صحيحا وناسلا شرع في بيان ضمان الاجير وعدمه ولما كان
الضمان وجودا وما وجب من حقوق العباد ناسب تقديم بيان ما يقتضيه وهو
الاجير المشترك مع انه بمنزلة المركب من المفرد وبالنسبة الى الاجير الخاص
قوله من جعل الخ هذا تعريف لله در الحرف لم يقتض الدورين تعريف
المشترك والخاص كما اقتضاه التعريف بمن لا يستحق الاجرة حتى جعل على ما
صرح به في الشرح مع الجواب والتوجيه وحاصل التعريف ان الاجير المشترك
من يكون عنده على عمل يتناول محله **قوله** لرعي غنمه شهرا بدرهم حق التركيب
هكذا لرعي غنمه بدرهم شهرا كما لا يخفى **قوله** وانما يستحق الاجر بعلمه المتن
هكذا والآية بين قوله الاجر وقوله بعلمه من الشرح وما وجد في بعض النسخ
وانما لا يستحق الاجر الا بعلمه على انه متن اصلاح الا انه انفسا كما لا يخفى
قوله ولا يضمن ما هلك في يده الخ هذا عند ابي حنيفة وزفر والحسن بن زياد
وهو القياس وابو يوسف ومحمد قالوا لو هلك با من يمكن الترخ عنه وجب عليه
الضمان استحسنانا والفتوى على قول ابي حنيفة سواء شرط الضمان عليه او لم يشترط
كما في الخاتمة والمحيط والتممة وذكر في التبيين انه بقولهما يعني اليوم لتغير احوال
الناس وبه يحصل ميانة اموالهم **قوله** وان شرط عليه الضمان هذا مختار
الفقيهين ابي جعفر وابي الليث لان اشتراط الضمان على الامين باطل وبه
يفتي كما في المبسوط واختار الفقيه ابو بكر رواية الضمان عند ابي حنيفة لو شرط بناء
على ان الاجر كان في مقابلة الحفظ والعمل جميعا واحترز المصنف بهذا القول عن
ذلك وقوله فعندما يجوز اي هذا الشرط وانت خير بان هذا الاختلاف مترتب
على الاختلاف السابق فعندما الضمان ثابت بدون هذا الشرط وبه يتأكد
وعنده انه غير ثابت فلا يثبت بالشرط لما ذكره المصنف او لما سبق كما لا يخفى
قوله وان في المتأخرون الخ وقد شدد اركان هذا الاثناء في المنع ولكن
ذكر في المحيط انه اذا كان الاجير مسلحا لا يجب الضمان كما هو عنده وان كان
مخلوفاً يجب الضمان كما هو مذهبهما وان كان مستورا الحال يؤمر بهذا الصلح
انتهى وهكذا ذكره البرجندی واستحسنه المقدسي اقول حسن هذا لا
ينكر ينبغي ان لا يعمل الا بهذا كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** بل يضمن
ما هلك بعلمه اطلقه فشمع علاجا وز المعتاد او لم يجاوز وقال زفر وهو
قول الشافعي لا يضمن ما لم يجاوز المعتاد ثم اذا توجه الضمان بعلمه خير
المالك بين ان يضمنه قيمته مجهولا واعطاه الاجر او غير مجهول ولا اجر
كما في الشروح **قوله** اي دق القصار اطلقه فشمع الاستاذ واجير وحله
او محين له لان عملها مضان الى الاستاذ فيجب الضمان عليه ما لم يتجاوز
المعتاد كما في الغاية **قوله** وذل الى المال اعظم من ان يجعل شيئا على ظهره
او على دابته كما في الكافي **قوله** او سقط من دابة الملقه فشمع من

يستسك على الدابة ويركب ومعه او لار هو الصحيح كما في الشروح **قوله** كذا
دابة لم يجزه اى كما دعى دابة ان لا يضمن التجار والفقهاء يجعله مالكون كل
منهما لم يتجاوز المعتاد فيه وهذا مراد المصنف وعليه شرحه ولا اعتبار بكلامه
كما لا يخفى **قوله** فلا يمكن تقييده بالسلافة هذا اذا كان في الدابة والعبد باذن
المولى اما اذا لم يوجد الاذن فهو ضامن وان لم يتجاوز المعتاد كما في الهداية **قوله**
حتى ان المختار ان المتفرع على قوله يضمن الزائد الى قوله وهو من الغرائب وجهه
غرائبها من حيث الظاهر من حيث وهو مبيت بجبا الاكثر الى واما كون المسئلة
هكذا فقد اقتضاها قوله يضمن الزائد كله الى تفصيله بالسطة في الظهيرية
من انه انما وجب كمال الدية اذ ابرأ والنصف اذا مات لانه اذا مات فقد حصل
التلف من الفعلين قطع الجذبة وقطع المشقة انه ما ذون في الاول وغير
ما ذون في الثاني فيتنصف الضمان واما اذ ابرأ فنقطع الجذبة ما ذون فيه فيجعل
كان لم يكن بالبرء وقطع المشقة غير ما ذون فيه فوجب ضمان المشقة كلا وهو الدية
هذا لا يقال ان قطع المشقة في الاضواء الى التلف فوق قطع الجذبة بدليل مشروطة
هذا دون ذاك فينبغي ان يجب كمال الدية اذا مات عن غير برئها كما في قطع
اليده من الرقبة لانا نقول ان كل واحد من القطعين من جنس واحد في ان يمتثل
ان يكون متلفا وان لا يكون متلفا والضعف والقوة لا اعتبارا كما لا اعتبار للقلته
والكثرة في باب المجنابة بخلاف الجزاء لا احتمال ان لا يقع اتلافاً يكون من جنس
قطع اليد **قوله** فان كسرت الى اطلقه ولكنه مفيد بانه اذا كسر بصنعه
عدا او خطأ كزلق وعليه كلامه في الشرح قال في الكافي وان تلف في يده بغير
فعلة بان زجه الناس لا يضمن عندا بيمينته خلافا لما انتهى قول وهو مسئلة
الاجير المشترك وذكر في شرح الجامع الصغير لقاضيان وان انكسر لا يتفرط
بان ازدهم فلا ضمان عليه وله من الاجر بقسط ما حصل انتهى ظاهره على انه
بالاتفاق اتفق ينبغي ان يضمن اذا امكن التفرع عن هذا الارحام والا فلا
كما في شرح الطحاوي انه لو زجه الناس حتى تكسر فلا ضمان بالاجماع اذ هو
بمنزلة الخرق القابل لو انه هو الذي زجه الناس حتى انكسر فانه يضمن
بالاجماع العلم عنده تعالى هذا اذا انكسر في وسط الطريق اما اذا انكسر
بخو زلق بعد ما انتهى الى المقصد فله الاجر بلا ضمان هكذا حكى عن القاضي
صاعدا للنسابة ومن وهو يوافق قول محمد آخره واما على قول ابن يوسف وهو
قول محمد او لا فعلى الحال ان يضمن لما روى عن ابن سبيعة ان الحال لو انتهى
الى المقصد فانزله مع رب الزرق فوقع من ايديهما فهلك ضمن الحال عند ابن يوسف
ومعه محمد او لا وقال محمد ثانيا انه لا يضمن كما في الذخيرة وقال المتأخرون
ان يضمن الحال النصف لوقوع الزرق من فعلهما وكثير من مشايخنا انتوا به
كما في المقدسي **قوله** اجير وحده بالاضافة والوحد بفتح الواو وسكون الهمزة
بمعنى الواحد صفة موصوفها مفرد راي اجير مستأجر واحد **قوله** من يعمل لولاه
اشار به الى انه لو عمل لا لواحد فهو اجير مشترك لما سبق ظاهره على انه لو
استأجر اثنين او ثلاثة عبدا لخدمتهم مدة او لرعى غنهم فهو اجير مشترك
كما هو الموافق لما في جامع الفصولين ولكن صرح في البرازية انه اجير الواحد

وقد مر في كتاب القينات مسئلة

والتحقيق فيه انه لو كانت الغنم مشتركة بينهم يكون الاجير خالصا لهم ولو كان
كل منهم غنم على حدة وعقد واحد لعصى غنهم على ان لا يعمل لغيرهم
كان ما صار وان جوز واعلم لغيرهم فاشترك هذا زيادة ما في المقدسي فظهر ان المراد
بالواحد اعم من الحقيقي والحقيقي كما لا يخفى **قوله** وان لم يعمل هذا اذا تمكن من
العمل حتى لو سلم نفسه ولم يتمكن من العمل لعدم منعه لم يجبا لاجر ذكر في الذخيرة
لو استأجره لا تمنا ذا الطين او غيره في الصمراء فطرد ذلك اليوم بعد ما خرج للاجير
الى الصمراء لاجر له وبه كان يفتى المرغينا في كما في البناء **قوله** كما جبر شخص
لخدمته فيخدم المستأجر وزوجته والاولاد وضيعة المذمة المعتادة من الضمير الى
ان ينال الناس بعد العشاء الاخرة ومن المذمة غسل الثياب وطيح الطعام
وسقى الدواب وعلقها وحلب الشاة وليس له ان يعقده خيالا او قصارا او ابلا
لانه ليس من المذمة ولا يساقوبه وان ذكر المذمة مطلقا حتى ساقوبه واستجده
في غير ما سمي به ضمن لانه غاصب كما في العناية **قوله** والاجر مقابل بها اى
بالمنافع ولهذا يبقى الاجر مستحقا وان نقص عمله بخلاف الاجير المشترك فانه
لو فتن عمله في الثوب غير الخياط قبل قبض رب الثوب فلا اجر للخياط لانه لم
يسلم عمله لرب الثوب ولا يجبر الخياط على ان يعيد العمل لان العقد قد انتهى
بتمام العمل ولو كان الفاتق الخياط فعليه ان يعيد العمل كما في البناء **قوله**
او رعى غنمه وكذا الحكم في البقر وما في معناه كما في البرجندى **قوله** وليس له
ان يعمل لغيره ظاهره على انه لو عمل لغيره بنقص اجرته او تسقط كما لو مرض
ذكر في الذخيرة وغيره انه لو كان اجير وحده من كل وجه بان وقع العقد على المدة
لعمل كالحصاد والمذمة فحصد او خدم في بعض المدة لغيره لا يستحق الاجر
كاملا وثباته ولو كان اجير وحده من وجه مشترك من وجه كظفر استوجرت
مدة اجرت نفسها من اخر ولم يعلم الاول حتى مضت المدة وقد ارضعت
ولوكل منهما استحققت الاجر كاملا على كل منهما ولا تصدق بشئ من ذلك
هذا لشبهها بالمشترك وتأنى لشبهها بالاجير الواحد وذكر فيه ايضا ان
الراعى اذا كان اجير وحده ومات من الاغنام حتى لم يضمن لا ينقص من
الاجر بحسبها وذلك لانه اذا مات كلها لا يسقط شئ من الاجر فهذا اول
وهكذا في المقدسي وذكر في الظهيرية ان المالك اذا باع بعض الاغنام فان
كان الراعى عاملا لا يبطل من الاجر شئ وان كان مشتركاً يبطل من الاجر
حصته ما باع والكلام فيه نظير الكلام فيما اذا مات بعض الاغنام انتهى
اقول يظهر منه ان المالك لو باع قبل تمام المدة كل الاغنام لا يسقط من
الاجر شئ لو سلم الراعى نفسه الى تمام المدة وان لم يسلمه لا يستحق شيئا
منه او نقول ان يبيع كلها يفسد العقد فيلزم اجر المثل لمدة رعيه غير
لا تدعى حصته من المسمى او نقول ان يبيع كلها يفسد العقد فيرفع من
المسمى حصته المدة الباقية هذا هو الظاهر ولم ار من يصرح بواحد
نحو العلم عنده تعالى **قوله** او يجعله هذا اذا لم يتعهد الفساد اما لو
تعهد يضمن بالتعدي كما لو ضرب شاة فكسر رجلها او فقا عينها ولو هلك
سقى او رعى لا يضمن ولو مشتركاً ومات منه لا يضمن اتفاقا ان تصادقا

خلافا للراعى موت شاة فذهبها ان
كان لا يرجع حياتها لا يضمن في
الاستحسان والاجنبى يضمن والفقهاء
ابوالثلاث سوى بينهما في عدم الضمان
وكذا البقاء في الصمراء يفتى بعدم
الضمان في حق الراعى وبما لغيره في غير
الراعى والحار والبطل لا يذبح كذا
الفرس على قوله ولو قال الراعى فقت
الموت وذبحتها واكمل للمالك فالقول
له وعلى الراعى البينة من البرازية

او برهن الراعي عليه والاصدق عند ابجينة وصدق المالك عندها كما في جامع
 الفضولين وذكر في الخاتمة انه لو هلك بالاستحلال في السوق يضمن المشتري
 ولا يضمن الخاص ما لم يتعمد الفساد وتليد اهل الصناعة اجبروا على ضمان
 ما هلك بمنعه ما لم يتعمد ويضمن الاستاذ لكونه اجبروا مشتركا ولا يرجع بها
 ضمن على التلميذ كما في الايضاح وحارس الخان او السوق اجبروا على ما ذكره
 الفقيه ابو جعفر وعن صاحب المحيط انه اجبر مشترك وفي الذخيرة الفتوى
 على الاول **قوله** فلا يضمن طير صبيح الح هذا اذا سكنت في منزل المستاجر
 او اذا استأجرها سنة مثلا لترضع ولده بكذا فهو لظاهر اما اذا استأجرها
 لترضع ولده هذا سنة بكذا نصير اجبروا مشتركا لما سبق كما صرح به في الذخيرة
 وغيره فينبغي ان تضمن فيما يمكن التجوز على الاختلاف السابق تدبر العلم
 عنده تعالى **قوله** فكذا اذا اختره اي خيرا المستاجر الاجبر وقوله لم يجز اي
 التخيير فلا يجوز الاجارة كما في البيع وقوله لكن يجب اي صورة الجواز وقوله
 واذا وجد اي العمل بان شرع في احد العجلين او احد الاعمال الثلاثة وقوله
 با ثبات الخيار اي خيار التعيين **قوله** على المسمى اي في اليوم الثاني كما هو
 انظروا قال القدوري هذا هو الصحيح وهكذا في الايضاح وغيره وهو رواية
 ابن يوسف عن ابجينة وذكر في الجامع الصغير انه لا يزاد على المسمى في اليوم
 الاول ولا ينقص عن المسمى في اليوم الثاني ولم ار من يعتمده ثم اذا وجد
 العمل في اليوم الثالث او فيما بعده فالصحيح انه لا يجاوز به نصف درهم لانه
 اذا لم يرض في تأخيرته الى الغد باكثر من نصف درهم فما بعده او كما في المقدسي
قوله بعد الطلب اي في حوالى المكان الذي ضل فيه والمراد به لعمد الويلان
 كونه آيسا بعد الطلب والمراد بكونه ضالا اذ هابه من حيث لا يشعر المستاجر
 وهو ما نقله واما اذا غاب عن بصره فهو ضامن كما في مختصر المحيط **قوله** كذا
 راع اي لم يضمن نذ شاة اي فزت وكذا نذ البقرة ونحوها وكذا لو تفرقت
 فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فتبع البعض وترك البعض لا يضمن لما تركه وفي
 الخلاصة عدم الضمان بالاجماع لو خاضع في المشترك كذلك عند ابجينة وذكر
 في العمادية انه لو شرط عليه ذبح ما خيف هلاكه فلم يذبحه فهلك يضمن وروى
 صاحب جامع الفضولين بان الذبح ليس من الرعي فهو متبرع في التزامه
 فلا يضمن ودفعه المقدسي بانه غير متبرع بالحفظ لاستيجاره عليه والرعي
 في الحقيقة هو الحفظ ومن التزم شيئا بعقد فيه عرض لا يقال به اذا تلف
 انه همان الامين **قوله** لا يسافر بعبد موهرا لم يضمن لو سافر به صار غاصبا
 فيضمن ولو رده سالما الى مولاه لا اجر له عندنا خلافا للامة الثالثة لان
 الاجر والعنان لا يجتمعان عندنا كذا قالوا اقول الظاهر انه يجب عليه اجر
 ما مضى قبل المسافرة وايضا ينبغي ان يجب عليه المسمى عند مجده لو تم المدة
 بالمسافرة او بعدها والعبد سالم كما هو الحكم في المجبور في الطريق تدبر العلم
 عنده تعالى **قوله** اجر عمل عبد مجبور وكذلك الحكم في السبي المجبور اذا استأجر
 نفسه وسلم من العمل الا انه لو هلك العبي من العمل فعلى عاقلة المستاجر
 الدية وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك بخلاف العبد المجبور اذا هلك من العمل

يجب على المستاجر قيمته ولا اجر عليه فيما عمل ثم قبل الاجر الذي يجب على المثل
 لان العقد وقع فاسدا الا اننا استحسننا تفصيحه في حق قبض الاجر كما في المنع
 والنهاية **قوله** ولا يضمن اكل غلة عبد الح وعلى هذا الخلاف سائر اكساب العبد
 المغصوب اذا استهلكها الغاصب ووضع الخلاق في ضمان المتلف اذ لو كان عين
 الاجرة قاتمة فلم يولى ان يأخذها بالاجماع وفيما اجر العبد نفسه اذ لو اجره
 الغاصب يكون الاجرة للغاصب دون المالك غير انه يتصدق به لتطرق خبث
 فيه او بوجه على المغصوب منه وهذا اولى كما في المنع فظهر منه ان قول المصنف
 وياخذها مولاه قاتمة مبتنى على ان هذه الاجرة اجرة اجر بها العبد نفسه
 فقط وعليه شرحه في قوله ومع العبد قبضها تدبر كما لا يخفى **قوله** لانه تقع
 محض الح ولما شرت به العقد كما في الشرح **قوله** يحكم بانه كذلك الح اي مع
 اليقين لان القول في الدعوى قول من يشهد له فظاهر الحال مع يمينه كما في
 الشرح **قوله** القول لرب الثوب في القيص الح وكذا القول له لو انكره
 اصلا ويحلف هذا اذا لم يكن له ما يثبت وان اقاما البيينة فالبيينة الحياط
 والصباغ ثم لو انكره اصلا فشهد شاهدان دفعه له لصنعه امر واخر اصغر
 لم تقبل كما لو قال شاهد استأجرها لبركب واخر زاد وبجل لانها عقدان
 كما في المقدسي وغيره **قوله** والقول لرب الثوب في الاجر الح هذا عند ابجينة
 خيفة وقال ابو يوسف ان كان حريفا له اي ما ملأ رداءه شيئا للحمل
 فللعامل الاجر والا فلا وقال محمد ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجر
 وقيام حاله بها فالقول له والا فلا كما في الشرح وذكر في الكفاية وقال شيخ
 الاسلام خوارزمي القوي على قول محمد وهكذا في الصغير والتمتة
 وظاهر الهداية على رجحان قول الامام هنا وان كان قياسا والابح قول محمد
 لما انه قيل وعليه الفتوى وقد سبق بعض تفصيل في مسائل شتى لباب السلم
 وقد ظفرت خمس مسائل رجع القياس على الاستحسان الاولى هذه المسئلة
 ولو على ترجيح صاحب الهداية والثانية ما في مسائل شتى والثالثة ما في كتاب
 المزارعة ان بيان نصيب من لا يذر شرط ولا يكتفى ببيان نصيب صاحب
 اليد فقط وفي الاستحسان يكتفى به والرابعة ما ذكر في الاصول في اخر
 بحث الشرط في حكم السبب حيث وجب المصير فيه الى القياس والخامسة
 وصية للجيران وهذه الخمس غير ما صرح به سراج الدين الهندي في شرحه
 انغنى من احدى عشرة مسئلة فليطلب من محلها وقد ظفرت مسئلة في باب
 الاكراه وهي توكل بالطلاق اختار صاحب الاشياء القياس المجلي فيه على
 الاستحسان وجدته يحسبونه وايضا ذكر في التتمة لو ان نصرانيا اكره
 على الاسلام فاسلم فالقياس ان لا يبيع اسلامه وفي الاستحسان يمتنع
 انتهى كذا في شرح ابن الشحنة وذكر في الخاتمة ان اسلام الكره اسلام
 عندنا ان كان حريثا وان كان ذميا لا يكون اسلاما انتهى وهذا منه ترجيح
 القياس على الاستحسان كما لا يخفى **باب فسخ الاجارة** اخره
 لان فسخ العقد بعد وجوده فناسب ذكره اخر **قوله** اي للمستاجر
 والاية الفسخ فسخه بالذكر بناء على الفسخ منه كثير ولا منع في ان يقع

ثم الطريق في دفع الإجارة لأجل الدين ان يبيع المالك الدار المستأجرة أو لأجل الدين
ثم يطلب المشتري وهو رب الدين تسلم الدار فيقول الأمر التسليم هو واجب علي
لأنها في إجارة فلا بد من ذلك فيحكم القاضي بفتح هذا البيع وتنفيج الإجارة منها كما في الفقيه

بعد ان سرحوا بان محذرا لم يذكر هذا نصا ولكن
تعارضت الاشارات في كتبه

كما استيجار بطايع لطعام الرتبة وقد
اختلف المرأة او ماتت
وفي بعض النسخ وانما تنفيج وهذا
اصح بل هو الصحيح تدبر
اي في كون الإجارة منفسخة او بحاجة
الى الفسخ عند وجود العذر
فيه كلام على المولى
عزى زاده

قوله
وذكر في المزاينة ان قوله الى الفسخ
يستغنى عنه لان ما سبق ذكره
يفتح غناه الا انه اريد بعض
التفصيل

من الموجه كما في صور خيار الشرط ولزوم دين الموجه وارادة مستأجر عبد السفر
ثم اذا احتاج احدا لعاقدين الى الفسخ فاذا كان بالخيار في مدته يصح فسخه سواء
كان بمصره صاحبه او بغيبته ولم يذكر فيه خلاف واذا كان بغيره لا يصح الا
بمضمر صاحبه على قول ابي حنيفة ومحمد ويصح على قول ابي يوسف ومنهم من قال
لا يصح عنده ايضا كما في مختصر المحيط والمنصورية **قوله** لانها تنفيج الى اشار
بالي اختلاف بين مستأجرا على ما ذكر في الكافي وغيره انه اذا تحقق العذر فهل
ينفسخ العقد او يحتاج الى الفسخ وعلى الثاني عامة المشايخ وهو الصحيح ثم ان
احتج الى الفسخ يحتاج فيه الى القضاء او الرضاء كما في الزيادات وهو الامر ولا
يشترط ذلك كما في الجامع الصغير وقيل ما في الزيادات يحمل على عذر فيه اشتباه
كدين زعم صاحبه ان لا وفاة له الامن ثم ما أجره وما في الجامع يحمل على ما
اذا كان العذر واضحا وصحح الامام المجتوب وقاضيان هذا التوفيق وذكر في
المزاينة ان في المسئلة روايتين ووقفها بعض مشايخنا وقالوا ان كانت
الإجارة لغرض فلم يبق ذلك كما اذا استأجر دابة لطلب عبد ابق له ثم عاد
العبد من الاباق بنفسه وان لم يكن كذلك يحتاج الى الفسخ اذا عرفت هذا ظهر
ان هذا الاختلاف جار فيما يفسخ باعدا خيار الشرط والرؤية فن قصر على ما
يفسخ بخيار عيب بقوت النفع فقد قصر اشارة المفسخ هذه ايجاز محل كالا
بمضمر العلم عنده **قوله** وانما تنفيج به هكذا في النسخ ولكن الظاهر على ما
اختاره من الفسخ على الانفساخ ان يقول تنفيج ثم اذا فسخ المستأجر في اليوم
الثالث افتى صاحب المحيط ان لا يجب ان يمين لانه لا يتمكن من استيفاء
النفع لانه لو انتفع بطل خياره كما في الفصول العمانية **قوله** او دلالة
او ثبت قياسا بان ورود الشراء على الاعيان اقوى من وروده على النافع
فأثبت التساوي بينهما **قوله** فثبت خيار الفسخ ولو لم يفسخ حتى يلقى
العقد سقط عنه الاجر لعدم تمكنه من الانتفاع على الوجه الذي قصد
بالاستيجار فاذا بناها الموجه فسخ المستأجر فيما بقي من المدة او عاد الماء
لزمه الاجرة وبرغ من الاجرة اجرة مدة الخراب والانتفاع كما في المنيع وفي
مدة الخراب والانتفاع القول قول المستأجر لانه ينكر تقرير الاجر عليه **قوله**
بمضمر العبد الى وكفصان الماء نقصانا فاحشا اذ به حق الفسخ للمستأجر قال
القدوري في شرحه اذا صار بطحن الرحى اقل من نصف طحنه فهو فاحشا
اذا لم يكن فاحشا فليس له الفسخ لان مدة الاجارة لا يخلو عن نقصان غير
فاحشا غالبا **قوله** فلزم يخل به وفي الخلاصة لو انكسرت اوتاد الفسطة
فعلية الاجر ولو انقطعت اطنابه فلا اجر عليه ولو استأجر ارضا ليزرعها
فزرع وقتل ماؤه قال محمد له ان ينقض الاجارة ويخامص حتى ينكرها المالك
بيده باجر مثلها الى ان يدرك الزرع فان سقى زرعه كان رضاء وليس له
ان ينقص الاجارة **قوله** بالمثل اي المعيب المثل بالنفع كرحى قتل ماؤه
وطحن نصف ما كان بطحن ولم يبره فانه يكون رضا كما في الخلاصة **قوله**
استوجب مجادا وهو الجراح سمي به لعلاجه بالمجد يدق في المسئلة بالسكون
كما في الهداية والظاهر منه انه لو لم يسكن وجعه لا يكون له الفسخ الا ان

لان الاوتاد على المستأجر الا ان
على الموجه كما في الظهيرية

الصحيح انه لو بداله شيء يكون له حق الفسخ كما اذا استأجره لقطع يده للكلية
اولهدهم بنائه ثم بداله في ذلك كان عذرا لان ابقاء العقد اطلاق شيء من يده
او ماله كما في مبسوط الشرخسى **قوله** ولزوم دين اطلاقه فشميل المعايين
والمثبت بالبرهان او الاقرار كما في الشروح **قوله** واراد فسخها الى هذا اذا
لم يستغرق الاجرة المججلة قيمة المستأجر اسم مفعول من ولد كان او الدار
او نحوهما وليس للقاضي ان ياذن ويحكم في بيعه للدين كما في القنية **قوله**
وسفر مستأجر عبد للخدمة اشار بقيد العبد وهو من المنقول انه لو استأجر
عقارا مثل ما نوت او منزل ثم بداله ان يسان كان عذرا فلم يستأجر الفسخ
بالطريق الاولى وتيد بسفر المستأجر لان سفر مولى العبد لا يكون عذرا
ثم لو انكر الموجه سفر المستأجر وقال انه يريد به فسخ الإجارة يسأل القاضي
من رفقاؤه انه هل يخرج معكم فان قالوا نعم ثبت العذر والا فلا وقيل يحكم
بزيله وثبائه وقيل يخلف القاضي بالله انك عزمت على السفر والله مال
القدوري واكرخي كما في البناية **قوله** فلا يتحقق العذر في حقه وذكر في
الكافي ان هذا الخياط ايضا قد يخرج عن العمل بان يظهر خيانتة عند الناس
فتجماون عن معاملته وتسليم العمل اليه فهو نوع اذلا **قوله** وبدا
على وزن مراد مصدر بداء له من هذا الامر بداء اذا نشأ له فيه رأى اطلقة
شميل ما بداله في اول الامر او في بعض الطريق كما في الخلاصة وقيد المسئلة
بقوله من سفره لانه اذا بداله ان لا يكثرى هذه الدابة بل يكثرى دابة
اخرى ولو من خلاف نوعها كالابل والبغل لا يكون عذرا بخلاف ما لو اشترى
بغير اودابة يكون عذرا لانه استغنى عن الإجارة كما في الظهيرية وفيه
ايضا انه لو اشترى دارا للسكنى ثم اشترى دارا لا يكون عذرا ولو استأجر
ارضا ليزرعها ثم بداله ترك الزراعة اصلا كان عذرا ولو بدله زراعة ارض
اخرى لم يكن عذرا وان نزلت الارض كان عذرا ولو استأجر عبدا للخدمة
فوجدته غير حاذق في الخدمة لان يكون عذرا **قوله** في الصرف هذا القيد
للممثل والمراد عمل آخر كما في البرجندى بخلاف ما لو استأجر وكنا لبيع ويشترى
ثم اراد ان يعمل عملا اخر فانه عذر لان الواحد لا يمكنه الجمع بين العملين كما في
الكافي **قوله** فانه ايضا اي فان بداء المكاري كترك مستأجره الى ليس
بعذر الى هذا على رواية الاصل وروى الكرخي انه عذر لانه اذا مرض تعذر
خروجه لا باختباره وغيره لا يقوم مقامه الا بضرر كما في الكافي ونقل الحدادي
في شرح النظم عن الكرخي انه عذر مطلقا وهو الاظهر كما في المقدسي **قوله**
وبيع ما أجره الخ يريد به ان عقد الإجارة لا يفسخ ببيع الموجه وكذا لا يفسخ
عقد البيع ببقاء الاجارة حتى لو مضت مدة الاجارة لزم البيع للمشتري
ولو طالب تسليم البيع فسخ القاضي عقد البيع هذا اذا لم يكن عالما بالاجارة
قبل الاشتراء اما اذا اشتراها عالما بها فليس له المطالبة كما في غاية البيان
قوله متعلق بقوله هذا القول في مواضع ثلثة لبس المراد منه المتعلق
النحو بل المراد مقابل له **قوله** وتنفيج بموت احد هما سواء اهان
الوارث تلك الإجارة او لا وفي المنصورية اذا مات احد هما قبل مضي المدة

ولم يكن تغريغ يجب المستحق استحقاقا واجرا المثل قياسا وقال الامام قاضينا
لوسكن المستاجر بعد الموت او معنى المدة فالفتوى على انه لا يجب الاجر
بالسكن قبل الطلب اما اذا طلب فعله الاجر فيما سكن بعد الطلب سواء كان
في الشهر الاول او لا ولا فرق في هذا بين دار معدة للاستغلال او لا وفي
الخلاصة الفتوى على انها ان كانت معدة للاستغلال يجب الاجر على كل حال
والا فلا **قوله** والموصى وكذا الاب اذا آجر دار ولده الصغير او القاضى اذا
آجر دارا لصغير ومات لا تنفخ الاجارة كما في الخلاصة قال في الظهيرية اظهر
المستاجر في الدار شيئا من اعمال الشرك شرب الخمر واكل الربوا والزنا واللواط
فانه يؤمر بالمحروف وليس للاجر ولا للمجير ان يخرجوه من الدار وكذا
لو اتخذ داره ما رى للموصى انتهى وفي الذخيرة ولا خلاف فيه للائمة
الاربعة وفي الجواهر ان رأى السلطان ان يخرج فعل وقال ابن الجيب
الملك لو اظهر العسق في دار نفسه ولم يمتنع بالامر بالمعروف وبقول
داري انا اتى فيها ما شئت تباع عليه داره كما في المنيع **مسائل شتى قوله**
لان هذا تسبب وليس بمباشرة والفرق بينهما ان المباشرة علة فلا يبطل
حكمها بعذر كمن روى سهم في ملكه فاصاب انسانا او مالا فهلك يضمن واما
التسبب فليس بعلة فلا بد من صفعة العدو وان يلحق بالقلعة كما في البناية
قوله وضع حجرة الخ ولو اخرج هذا الحد يد من الكبر فوضعه على العلاء وضرب
بمطرقة وخرج شرارا النار الى طريق العامة واحرق شيئا ضمن ولو اخرجه
الرجح بلا ضربه لم يضمن كما في المقدسى **قوله** كعقير الطمان زاده على ما في
الشرح اشارة الى ان هذا العقد في معناه من حيث جعل الاجر بعض ما يحدث
من عمله وذلك معلوم في الحال وليس له حكم الوجود لانه غير واجب في الذمة
وقوله وهو مجهول اشار به الى انه فاسد من وجه آخر وهو جهالة الآخر وهو
نصف ما حصل من عمله فظهر ان هذا العقد فاسد قيا سابجهين كاستيجار رانوت
بنصف ما يبرح فبدل على ما صرح في الذخيرة فيكون في معنى عقير طمان بوجه فلا يخاف
على كلام المصنف ويكون التشبيه بالنظر الى كون الاجر نصف ما يخرج من عمله
لا بالنظر الى مجهول لئلا تدبر العلم عنده **قوله** لانه شركة الوجوه
الحاصلة انه وجد فيه سبيل متعارف الى جواز العقد فوجب القول بصحته
وان اباه القياس كما في الكافي وذكر فيه ايضا ان هذا شركة التقبل وهو
الموافق لما ذكر في كتاب الشركة الا ان المصنف بما زالا اصطلاحا لما ان ادهما
يقبل العمل برجاءه ولما انه لم يوجد التقبل من الاخر فيه وقوله في الحقيقة
اي في حقيقة الحال يعني ان هذا العقد بحسب ظاهر الحال عقد اجارة الا انه
بحسب حقيقة الحال والامر عقد شركة لان معنى القياس الجلي وهو
مقابل الاستحسان ما كان متبادرا ظاهرا كما ان مبنى الاستحسان ما خفى
من المعاني التي ينط بها الحكم وذا قوتى الاثر كثيرا ولذا غلب على القياس
كما هنا **قوله** كما استيجار رجل الخ وفي المحيط استاجر بعيرين الى مكة ليجعل
على احداهما رجلا في رجلان والوطاء والدثار ولم يره الجاهل ولا العطاء
ولا الدثار وعلى الاخر زاملة عليه كذا مخنوما من السويق وما يصلحه

فيه كلام على المولى جوى زاده
افندي وعلى المولى عن زاده
حيث تبعه
تبع فيه صلحا الهداية فكانه الملق
عليه شركة الوجوه من
فيه جواب الاعتراض مولانا
سعد الله الرمى ٣

اورق وودونك

من الزيت

من الزيت والحل وما يلقى من الماء ولم يبين قدره وما يصلح من الجبل والحاليق
من القرية والمطهرة والمضأة ولم يبين وزنه وبشرط ان يجمل من مكة من
هذا بابا ما يجمل الناس فهذا ما نرا استحقاقا للتعارف وله ان يجمل ما هو
متعارف ومكن مثله من مال ك **قوله** لجل قدر زاده وقيد الزاد للتمثيل اذ
غيره من المكمل والموزون ونحوه مثل ذلك هذا عندنا خلافا لبعض اصحاب
الشافعي وهذا الخلاف فيما اذا اطلق اما اذا شرط الاستبدال يستبدل
بلا خلاف كما في المنيع وذكر في المحيط اشترط عقبة الاخر وهو ان يستاجر بها
اشنان بتركها احدها ويتركه لم يبينها مقدار ركوب كل واحد جان للعرف وبه
قالت الائمة الثالثة خلافا للمزني من اصحاب الشافعي **قوله** انعقد بينهما عقد
اجارة لان الاجارة بالتعاطي صحيحة كما في الذخيرة **قوله** وان اشترى اي بعد
مدة عينها المالك كالشهر والسنة كما في الخزانة وغيره **قوله** او اقر عطف
على قوله انكر وقوله لا يفيد رضاه اى ظاهر رضاه اذ ظاهر الحال
لا يقابل الصريح من صاحب الحال كما ان الظاهر لا يقابل النص **قوله** اذ يبرح
الا جبر اراد به المستاجر اسم مفعول فيشمل سائر المنقول والعقار واراد بالجار
المستاجر من غير موجه اعم من المستاجر الاول والثاني لان المختار ان لا يجوز
ايجار المستاجر الثاني من الموجه ايضا لان المالك انما ينتفع بحكم الملك كما في
الصغرى ثم الاجارة الثانية من الموجه لا تبطل الاجارة الاولى اذ الثانية فاسدة
فلا ترفع العيية وهو الاصح الا انه لو قبضه الموجه سقط الاجر عن المستاجر
في مدة قبضه كما في الخلاصة **قوله** ويدع اطلقه وهو الموافق لما في الفتاوى
السراجية ومنية المفتى الا انه قد سبق هنا من العبادية في مسئلة استيجار رابة
للكوكب والجل الخ ان المستاجر ابداعا في صورة التخصيص لاني صورة التعيم
تذكر فعلى هذا يظهر منه ان الابداع ليس في حكم الاجارة والاعارة مطلقا وان
عليه التعرض لتفصيل الابداع وان تركه في المسئلة الثانية لم يكن من باب
الاكتفاء مطلقا تدبر العلم عنده **قوله** فصار قابضا له حكما اما في صورة
عدم المنع فظ واما في صورة المنع فانه لو خاضه فيها لحكم له بها كما في الكافي
قوله على كتب الكتاب وهي استجلات والمخاض ونحوها وقوله قدر ما
يجوز لغيره اي لغير القاضى قال الزاهد في قبضته ولم يرد في اجرة السكاكين
مقدار معين سوى ما روى عن علي السغدري وبعض المتقدمين وهو ان
الوثيقة بما اذا كانت تبلغ الفا ففيها خمسة دراهم وفي الفين عشرة
دراهم الى عشرة الا ان فيها خمسون درهما ثم ما زاد فوق كل الف درهم درهم
وان كانت الوثيقة باقل من الالف ان لحقة المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الالف
ففيها خمسة دراهم وان كانت ضعفة عشرة وان كانت نصفه قدره وان نصف
وفي الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك واراد بمشقة الكتبة كتبة الاناس
والعروض المختلفة بصفاتهما وقيمتهما واما اجرة كاتب القاضى وقسامه فعلى
المخسوم **قوله** اجرة السجل على المدعى **قوله** على المدعى عليه **قوله** على من استاجر
والافعل من احد السجل واما اجرة القسمة فذكر في **قوله** انها على عدد الوتر
الصغير والبائع فيه سواء **قوله** اختلف العلماء المتأخرون في تقديره قال

٣ بدست ابريغى ومطره ٣

الاخر صح

اجرة السجل
والخضر والشك
فيه كلام على المولى
عن زاده وعلى الس
على ما في العبادية

السجل كتاب على بيع الاملاك
واموال البتاني كتبه في زمن
قضاة والمخضر كتاب يكون
فيه فصل المصنوعة والدعوى منه
من الوثائق مسته

يوسف ترجاني او برهان ترجاني
مستله

الاسرار لنجم الدين العلامة ٣

ابن الحسن الكرخي وشمس الائمة محمد بن سهل والفقيه ابو الليث القاضي ربيع
العشر وذهب اليه الامام المعروف بخوارزده وعليه الفتوى وفي المنتخب
مثله كذا في ما روى المنيعة للزاهد في علم وفقك الله سبحانه وتعالى قد ظهر
لذلك قانون منيف في الدولة العثمانية بناء على بيت المال لما صرفه السلطان
الى خارج الدين والدولة من وظائف العساكر والراجل والفارس وغيرها
عين للقضاة قدرا معيناً في كتب السجلات والمحاضر والقسم بعد عرض اصحاب
الحمل والعقد بما انفق عليه اراؤهم وللسلطان تصرف في مثل هذا فلا يبل
مصلحة الرعية والعباد ولا يعرض فتور لعبشة العلماء ولا سيما حال
القضاة وانعقد على صحة ذلك اجماعهم وتؤكد بتعيين السلطان وسند الكل
فيه الصابط الاستحسان المذكور في كتب الاصول فظهر ان من لم يتجاوز
عن تعيين الفقهاء والسلطان لا يلام اصلا ومن تجاوز عن ذلك انصف المولى
تعالى وقد قالوا ليس زماننا زمان اجتناب الشبهات وعلى المسلم ان يتقي
الحرام المعايين ومن ذلك قالوا ان نصيب الاكره بطيب لهم وبطييب ان يؤكل
منه برضا هو وان كان ذلك لا يخلو عن نوع شبهة كما في الخائبة والتجنيس
ولقد قبل صاحب الاشباه ذلك هذا **بسط** تجوز للمفتي اخذ الاجر على كونه الجواب
بقدره لان المكتبة ليس عليه لان الواجب عليه الجواب اما باللسان او بالكتاب
وذكر في المنية انه ادعى اثنان عينا احدهما اجارة والاخر شراء فاقترع المدعى عليه
للمستاجر فلم يدعى الشراء ان يختلف على دعوى الشراء ولو ادعى اجارة فاقترع
للاحد ليس للآخر ان يختلف اجرة لرجل ثم لاخر فاقام الاول البيعة
ان كان الاجر حاضرا تقبل عليه وان كان مقرا بما يدعى عليه هذا المدعى وان كان
غائبا لا تقبل انتهى **كتاب العارية قوله** في الصحاح هي بالتشديد الخ وفي
القاموس وقد تخفف والعارية ما تداوله بينهم انتهى وما في آخره تاء اذا
نسب مجذوف تاء مكنت ومكية مذكرا ومؤنثا والاصل في البناء النسبة التشديد
وبجوز التخفيف وفي المغرب العارية فعليه منسوبة الى العارية اسم من
الاعارة كالغارة من الاغارة فظهر ان العارية لم يكن منسوبة الى العار
وهو المعول عليه لانه صلى الله عليه وسلم باثرا الاستعارة فلو كان في
طلبها عار وعيب لما باشرها كما في النهاية ومعراج الدراية وذكر في اليدوية
انه محتمل ان يكون العارية اسما موضوعا لا نسبيا كالكرى والوردى فليز
كعبت وكبت صيغة تصغير وليس بتصغير وما ذكر في الكافي هو المذكور
في المبسوط **قوله** تملك نفع اثاره الى الورد ما قاله الكرخي من انها باقية
نفع وما في المتن مختاراً بيكر الرازي وهو الصحيح كما في الشرح واطلق
النفع فمثل نفع الجزء المشاع فان اعارة نفع سواء احتمل القسمة او لا
وسواء اعارة من الشريك او لا كما في القنية والمراد بهذا التملك تملكك
على سبيل الجواز لا اللزوم لان الميراث يسترد متى يخرج من التعريف
هبة المنفعة ابدأ كهيئة الموروث فلم يحتج الى اخراجها الرقولنا لا على التاب
وقوله وبهذا يخرج اي بقوله بلا عوض كما يخرج بهذا العقل نفع البيع
والهبة **قوله** فان المنة تملك العين عرفا لم يظهر كلامه على المنع حقيقة

اصلها عودية بفتح العين قلبت
الواد الفا مسئلة

وهبة الخدمه
فيه كلام على
البرجندى
٢

عرفية وحقيقة لغوية ولذا احتج الى الارادة في الهبة وقوله واصل ان يعطى الى
لا يخفى ان تملكك هو معنى العارية انسب بمعناه الاصل وانما لم تعد العارية
من الاصل لانه في نوع خاص وتلك في الاعم فيقتضى كونه مجازا فيها لما ذكر في محله
ان ذكر الخاص واردة العام يقتضى كونه مجازا فيه كما ان الاصل ذكر الجزاء واردة
الكل يقتضى كونه مجازا فيه **قوله** يندفع ما اعترض صاحب الكافي الى ذكر في
المستصفي شرح نافع في جواب هذا الاعتراض انه بان يكون هذا اللفظان
حقيقة لتمليك العين ومجازا لتمليك المنفعة واليه مال صاحب الهداية وكتاب
العارية ويكون التقدير اذا لم يرد به الهبة واردة العارية ويحتمل ان يكونا
لتمليك المنفعة حقيقة ولتمليك العين مجازا واليه اشار في الاسلام في مبسوط
وصاحب الهداية في كتاب الهبة ويكون قوله اذا لم يرد به الهبة للتأكيد ويحتمل
ان يكون المعينان حقيقة لهما وانما يتعين العارية عند الاطلاق لانه اذا في الامرين
فيحتمل عليها للتيسر كما في الكفاية **قوله** عن افادة الملك اي في الرقبة كما هو
الظاهر او هو تقر فيه ولكن اللام يحتمل ان يقيد بتمليك المنفعة فكان اول الكلام
محتملا لتمليك السكنى والحكم لا يعارضه غيره من الظاهر والنص وغيرهما
قوله ويرجع الميراثى شاء اي في العارية سواء كانت مطلقة او مؤقتة كما في
الشرح وعليه تعميم التعليل ولكن استثنى من ذلك ما في الظهيرية والخائبة
من انه اذا استعارته لتوضع ولده وانف الصبي لها بحيث لا يأخذ ثدي غيرها
فانه لا يجوز له ان يرجع بل له اجر مثل خادمه الى ان يعظم الصبي اذا طلب الرد
قلت لا حاجة الى استثناء هذا لان الاعارة لم يبق فيه اعارة بل لما رجع الميراث
ومع رجوع بذلت الاعارة بالاجارة نظرا للصبي وفيه نظر للغير ايضا كما لا يخفى
ومن هذا القبيل ما لو استعار فرسا للغزو فلقية في بلاد الشرك في موضع لا قدرة
للمستعير على الكراء او الشراء كان له ان لا يدفعه بل عليه مثل اجر الفرس من
الموضع الذي طلب صاحبه الى ادنى الموضع الذي يجد فيه كراء او شراء كما فيها **قوله**
ولا تضمن اذا هلكت بلا تعد سواء هلكت باستعماله او لا وسواء شرط عليه
الزمان او لا وسواء ظهر هلاكه او خفى ثم هذا اذا كانت العارية مطلقة الا في حق
الوقت فلم يرد بها بعد مضي الوقت مع الامكان من اذا هلكت سواء استعملها
بعد الوقت او لا كما في شرح الخاوي والخلاصة والمصنف من غير ذكر خلاف بين
ايمامنا و كرو صاحب المحيط وشيخ الاسلام خواهر زاده انه يضمن اذا انتفع بها
بعد مضي الوقت والا لم يضمن واليه مال شمس الائمة السرخسي لان المستعير
يمكن مال الغير بعد المدة لنفسه بخلاف المودع ثم الوقت اعم من ان يكون
نقدا او لا كما لو استعار قدوما ليكسر بها طبيا فكسره ولم يرد حتى هلكت
من قال به الامام فظهر المدين كما في المنع **قوله** اذ ظهر بالزمان انه اجر المحل فكون
الاجارة صحيحة ولهذا يكون الاجرة للمستعير كما في الظهيرية ويتصدق بالاجرة
عندما خلقا لا يبي يوسف كما في الخلاصة **قوله** وتعار مطلقا اي يجوز للمستعير
ان يصير الاعارة من غيره ويختلف الاستعمال كالشرب للبيس والداية
للكوب فلولا ليس القصاب لا يكون كلبس الصراني وركوب العكرى لا يكون
ركوب السوقي وغير المختلف كالداية للمحل والدار للسكنى كما في الشرح

وهو المفسر مسئلة

قوله ان لم يعين مستغنا قديبه لانه لو عين المعبر ان ينتفع بها نفس المستعير او اجيره مثلا بضمين بالا عارة الى غيره **قوله** واما فعل تعين الى قاله البرزوي وصححه في الكافي وقال السرخسي وخوهر زاده لا يعين كما في الحاشية **قوله** وان عينه هذا فيما عين المنتفع ولم ينفع عن الدفع الى غيره اما اذا انهاء عن الدفع اليه فدفع فهلك ضمن مطلقا يعني سواء بما اختلف استعماله او لا كما في الخلاصة وفي كفاية البيهقي لا يعين فيما لا يتفاوت اذا انتهى غير مفيد فيه ولكن قال برهان الدين ذكر الفقيه ابو جعفر انه يعين فظهر ان انتهى مثاثر مطلقا **قوله** وان اطلق الانتفاع الى روى بشر عن ابى يوسف اذا استعار دابة او ثوبا فاستعمل في المصر ثم خرج بها من المصر واستعمل فيه فهو ضمان وان لم يستعمل ففي لا يعين لان الخرج به حفظ وفي الدابة يعين لان الخرج بها تضييع معنى كما في الذخيرة ومن استعار دابة ليركبها الى مكان معلوم ففي اي طريق ذهب وكان هما يسلكه الناس لم يعين وان كان لا يسلكه الناس فمن لان مطلق الاذن يتصرف الى المتعارف كما في الفصول العبادية **قوله** بالخلان الى شركل حطب او حديد مثل وزن المنة ستمائة اذا اقول نأخذ من ظهر الدابة اكثر والثاني بما يدق ظهر الدابة يكون اضروا واختلف في حمل مثل وزن المنة المستمارة شعيرا ففي القياس انه يعين اختار الامام الشريفي وفي الاستحسان لا يعين اختاره شيخ الاسلام خواهر زاده وهو الصحيح كما في الولول الحية وبه كان يعنى المصدر الشهيد كما في الفصول العبادية **قوله** والى مثل ذكر في الحاشية انه اذا استعار دابة للذهاب الى مكان معلوم وذهب الى مكان اخر بثلث المسافة يعين وكذا لو اسكنها في بيت لانه استعارها للذهاب لا للاسكان وقوله او حين كحل شعير مثل المنة المسماة كلا **قوله** عارية الثمنين قد سبق ان العارية اسم من الاعارة وذلك بالنظر الى المعبر ولا يمنع هذا كونها اسما من الاستعارة بالنظر الى المستعير لان العارية تدل بينهما والمراد هنا الاخير يؤيده قوله قرض وهذا هو الظاهر ويمكن ان يراد الاول كما لا يخفى **قوله** قرض يقتضى ضمان مثله ولو كان العين المستعار قريبا ينتفع بعينه كالشريد فعليه قيمته وهو قرض ايضا الا اذا كان بينهما مباسطة فيكون ذلك دلالة الاباحة كما في الخلاصة وعن محمد استعار رقعة ليرقع بها ثوبه او خشيما يدخله في بنائه لا يكون عارية ويكون معبرها كما لقرض الا اذا قال اردها عليك فهو عارية كما في الذخيرة **قوله** اذا لم يعين الجهة اي جهة الانتفاع بدون استهلاك العين هذا هو المراد وشمل هذا الاعتبار من ارباب المتوفى لا يبعد ايجازا بخلاف **قوله** ليعبر بها الميزان اي ليزن ويسويه في القاموس وعبر الدنانير وزنها واحدا بعد واحد انتهى فيكون من العيار وهو الوزن ومنه ذهب صحيح العيار اي جميع الوزن وخالف من العيش **قوله** وله ان يرجع اطلاقه فشملا لو كانت العارية مطلقة او مقيدة او موقوفة لان العارية غير لازمة كما في البرجندی **قوله** لانه اي المستعير شاغل ارضه اي المعبر بملكه وهو البناء والغرس وقوله الا اذا شاء اي المعبر ورجع المستعير الى المستعير خطأ وقوله واستبد ذلك به الظاهر ان يقال ويستبد بذلك

هنا كلام على الجوهري ومن تابعه

هنا كلام على المولى عزى زاده

اي يستقل المعبر في اخذها بقيمتها ان اضرا القلع وليس المستعير القلع الا اذا اختار المعبر الغرس وقوله ولا يشترط عطف على قوله لا يجوز **قوله** ما نقص البناء والغرس ما مصدرية او موصولة فعلى كلا التقديرين دفع البناء والغرس اما على الاول فقد واما على الثاني فيقدرا لعائد الى ما اي ما نقص فيه البناء الى وما عبارة عن القيمة او ما نصب على ان المستقر عائد الى رب الارض ويظهر الموصول او الموصوف مقدار ايضا فينظر كم يكون قيمة البناء والغرس اذا بقي الى المدة المفروقة فيضمن ما نقص من قيمته مثلا اذا كانت قيمة البناء والغرس الى المدة عشرة دنانير واذا قلح في الحال يكون قيمة المقلوع دنانير بر جج بثمانته دنانير ثم هذا ما ذكره القدوري وذكر الحاكم الشهيد ان المستعير بالخيار ان شاء ضمن صاحب الارض قيمة غرسه وبنائه قائما سليما وان شاء اخذ غرسه وبنائه ولا شئ على صاحب الارض ولم ار من يرجح احد الروايتين على الاخرى سوى ان اكثر المتوفى على رواية القدوري **قوله** حتى يحصل من الاحصاد اي يصير صالحا للمحصاد ثم رعاية حق المستعير نظرا واما رعاية حق المعبر فبان بترك باجر المثل اقول ونظيره ما سبق من اعارة امه ترضع ولده واعاد غرس للغرور الى اخر ما نقل من الظهيرية والحاشية **قوله** قد اطعمتي ونكحتني بالارض لان اعارة الدار والثوب يكتب اعرتني ولا يكتب اسكنتني والبستني لان اعارة التما للسكنى والمبسن فقط كما في الشرح **قوله** مع التوكيل الى الموافق لعبارة الكافي مع التكفل اي كونه كفيل وتعليقه بقوله لانه التزم الى يقتضى ذلك ايضا على ان قوله ولو توكيل اي صار وكفلا يستلزم صحة التوكيل والتوكيل برة العارية والمضروب فالمفيد بيان صحة التكفل به بل هو المصواب كما لا يخفى **قوله** اي عبد المستاجر هكذا في النسخ والصواب اي عبد المستعير **قوله** الى اصطبل ما لكها لا نفس ما لكها يعني لامانة للرد الى نفس ما لكها وذكر التمر تاشي عن ابى سلمة انه ان كان الاصطبل خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر انها يكون هناك بلا ما فظ كما في المبيع وقيل هذا عادتهم كما في البناء **قوله** بخلاف الاجنبى الى استدلال بهذه المسئلة ان المستعير لا يملك الا بداع قصدا واليه ذهب اكثر من قال بقاى هذا اصح وقال مشايخ العراق بملكه وبه اخذ ابو الليث والفضل وقال في التمر تاشي واليه اشار محمد في الاصل وقال في الكافي وعليه الفتوى فبناء هذه المسئلة على مذاهب اكثر من الظاهر واما على القول المقتضى به فجهول على انتهاء الاعارة لانقضاء المدة بان كانت موقوفة ففقت مدتها ثم بعثها مع الاجنبى كما في البحر الرائق قلت لان في ايجاب الضمان بين رد نفسه ورد غيره لو هلك بعد مدته في قيد الاجنبى لا يفيد تدبر او بان استعارها فاستخدمها وبعد انقضاء العمل ردتها مع الاجنبى فهلكت بضمين لما سبق من انه لو عمل بعمل يتعين ذلك وليس له ان يعمل بعمل آخر والا بداع عمل اخر فيضمن فيظهر منه انه لو ردتها معه قبل الاستخدام ينبغي ان لا يعين فظهر ان هذا العمل اولى على انه لما انتهى العمل والاعارة صارت رد بعة عند المستعير فيصير مودعا وهو لا يملك الا بداع بالاتفاق ولذلك يعين كما في الكافي وغيره **قوله** والا لما اودعها اي وان لم يكن عدم

وهو بر الفضل محمد بن احمد السلي
البرزوي صاحب التفسير
الكافي والمنقح وغير ذلك
في ربيع الاخر سنة اربع وثلاثين
ربما اثنين

الرضى بحفظ غيره بل رضى اورد ان لم يكن الودبعة لان يحفظها لان ودعها عنده
 ومثل الا هذه ليست للاستثناء بل مركبة من ان ولما تقابل كثيرا بالمشتبك
 كما في التصويبات الثاني وعند تقابلها كما في التصويبات الاول كما لا يخفى **قوله**
 فمن الثاني اي المجهول الثاني وهو المستعير لان تسليط الغير وهو المجهول
 الاول غير معتبر وقوله ما لا مفعول بضم **قوله** واجرة الرد على المستعير
 ولم يذكر اجرة رد العبد الموصوله بالخدمة قالوا لا رواية لها قال صاحب
 النهاية ويجوز ان يكون على الموصوله بالخدمة كما في المستعير **قوله** والمرتين
 وقيل على الراهن وقد ذكر في الاستر وشبهة كل من القولين من غير ترجيح لا
 حدهما ولكن ذكر صاحب النهاية القول الاول فقط وشبهة اركانه حيث قال
 لان الغنم حصل له ولهذا اختص به من سائر الغرما حتى يستوفى دينه
 منه ولا تكان الغرم عليه وتبعه المصنف **كتاب الودبعة قوله**
 لا يخفى وجه مناسبتها لكتاب العارية وهو ان كلاهما امانة يترك في اليد الآخر
 احدهما للانتفاع والاخرى للحفظ وفي هذا الترتيب تقديم الاعلى على الادنى
 ومن محاسن الودبعة كون المودع موصوفا بالامانة وقال عليه السلام لامة
 تجر الغنى والجناية تجر الفقر قبل لما ابتليت زليخا بالفقر وابيضت
 اعيانها من فراق يوسف عليه السلام جلست على قارعة الطريق فزى الفقرا
 فمن بها يوسف عليه السلام فقامت ونادت ابنتها الملك اسمع كلامي فوقف
 يوسف عليه السلام الامانة اقامت المملوك مقام الملوك والامانة اقامت
 المملوك مقام الملوك فتفقد عن حالها فاخبراتها زليخا فتزوجهما عليها
 كما في النهاية والمنبع **قوله** امانة تركت للحفظ الفرق بين الودبعة والامانة
 العزم والمقصود فان كل ودبعة امانة والعكس ليس كذلك وحمل الا اعم
 على الاخص يجوز كما فعله المصنف دون عكسه كما فعله القدوري لان
 الامانة تشمل ما اذا كانت من غير قصد كما اذا هبت الريح في ثوب انسان
 والفته في حجر غيره وما يقال من ان الودبعة قد يكون من غير منفع المودع على
 ما صرح به صاحب الهداية في اخر باب الاستثناء من كتاب الاقرار قد نفع
 جعل الودبعة تارة على معناها اللغوية لا الاصطلاحية ومثل هذا كثير لا يخفى
 على من تدرب وفي قوله تركت للحفظ اشعار بان الودبعة لا بد من الايجاب
 والقبول بخلاف الامانة من حيث هو وشار بقوله للحفظ انه المقصود
 الاصل فيخرج به العارية اذا الحفظ فيها منتهى فلا حاجة الى قيد اخر لا خراجها
 وهو قولنا فقط **قوله** ثم غاب الاخر لو تعدد اهل المجلس فترك عند هرتبه
 او كتابه او نحو ذلك يكون ودبعة عند اكل حتى لو تركوا فترك ضمنوا ما لو قام
 واحد بعد واحد فالضمان على من قام امر او تركه لانه تعين حافظا كما في المنع
قوله والقبول اي من المودع وشار بالايجاب والقبول الى ان كل من عاقبه
 مكلفا فلا يصح الابداع من المجنون والصبي الذي لا يعقل بخلاف الصبي المأذون
 فانه في حكم المكلف في كثير من الامكام وهناك كذلك حتى صح قبوله الودبعة
 واما الصبي المجهول فلا يصح قبوله الودبعة لانه لا يحفظ المال عادة حتى يجبر
 من حفظ ماله كما في المنع ولو استهلكها لم يضمن ولو اودع عبدا مجبور الودبعة

اي تجر الى الغنى مكنته

فيه كلام على
 المجتبي

فاستهلكها من العتق كما في المحيط ولو كانت عبدا فقتله الصبي ضمن عاقبته وفي
 العكس خير مولى العبد بين دعه او فدائه كما في البحر الرائق **قوله** ولو قال
 لا اقبل الودبعة الى هكذا وفي كما في القنية تظهر من هذا سقوط ما في
 القنية من اول كتاب الودبعة وضع عند شيئا وقال لو احفظه حتى ارجع فصاح لا
 احفظه وتركه صاحبه صار مكرعا ويضمن ان تركه حفظه فهو مشكل لان فيه
 تقديم الدلالة على الصريح بخلاف ما اذا قال ضع في الجاني من بيتي الا اني لا
 التزمه حفظه حيث يصير مودعا لتعارض الصريحين فتساقطتا ببقى ودبعة
 عنده **قوله** فلا يضمن ولو شرط عليه الضمان لان اشتراط الضمان على الابن
 باطل ولهذا لو شرط الجاني الضمان ان ضاعته شيئا به كان باطلا ولا ضمان عليه
 وهو اختيار الفقيه الى الميث قال في الخلاصة وبه يفتى وذكر الزيلعي ان الودبعة
 باجر مضمونة انتهى وكانت هذه المسئلة موضوع بحث وقلت المراد بكونها مضمونة
 صحة استيجار المودع المودع على حفظها وكون الاجرة مضمونة وواجبة في ذمة
 المودع لان الودبعة بضمها المودع لو هلك وعليه عبارة الزيلعي وليس كذلك
 بل المذكور في الخلاصة وغيره وجد الفرق بين الودبعة والرهن بان بيع الودبعة
 الاجرة في حفظها دون الرهن لمجرم **قوله** ان هلك او سرق سواء امكن
 التميز عنه او لا وقوله ما نقلنا اي من الحديث **قوله** اخذ الغلة قديبه لان
 المتولى لوباع دار الوقف مثلا ومات ولم يبين ابن التمر فانه يكون وينا في تركه
 كما في فتح القدير من الفصل الاول في الوقف وهكذا ان المتولى اذا قبض عين
 الوقف بان كان ذراهم او دنانير على جواز القول المفتي به ثم مات بمجهلا يكون
 ضمانا وهي واقعة الفتوى في ديار العرب والروم كما هو المستفاد من الخاتمة
 وغيره **قوله** بعض الغائمين وفي الخلاصة بعض الناس وهو الاقيد **قوله**
 وقاضيا اودع الى قديبه لانه اذا قبض ماله ووضع في منزله ولا يدري اين
 وضع ومات يضمن الا قال القاضي القاضي حال حياته ضاع او انفقته عليه لا يضمن
 في البرازية وذكر محمد في كتاب شركة الاصل مسئلة ودبعة وهو ان احد
 المتفاوضين اذ اقامت ولم يبين المال الذي كان في يده لم يضمن نصيب شريكه
 كما في المنع نقلنا عن تهذيب الوانعات للحسام الشهيد وهكذا في الولوالجية
 ولكن قال في فتاوى قاضيان واما احد المتفاوضين اذ كان المال عنده ولم
 يبين حال المال الذي كان عنده مات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واما له
 الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه انتهى والكمال
 ابن الهمام قال في كتاب الشركة الامين اذ اقامت بمجهلا يضمن الا في ثلث وجعل
 عدم ضمان المتفاوضين فيها ثم صرح في كتاب الوقف بان المستثنى ثلث وسكت
 عن ضمان المتفاوضين وورد بدله غيره فليعلق العلم عنده تعالى ملحق بحسبه
 لدى المدرس اقول ومن الله سبحانه وتعالى التوفيق غاية التوفيق المرجع على اقتلاق
 الروايتين ولكن بدفعه تغليب قاضيان عدم الضمان ويصح ضمان نصيب صاحبه
 وبدل عليه ما نفعه في القنية مات احد المتفاوضين ومال الشركة ديون على
 الناس ولم يبين ذلك بل مات بمجهلا يضمن كما لو مات بمجهلا للعين انتهى فظهر
 ان هذا هو المذهب وعليه سكوت المصنف رحمه الله تعالى عن استثناء هذه المسئلة

ورأيت وليس كتي عندي ٢

تبتصر كما لا يخفى لمحقحسبه وادهرى المحر **قوله** وعياله اراد به من يثق به
في ماله اراد به هؤلاء ومن في حكمهم فيشمل الوكيل والشريك معاوضة وعنا نابل
المراد من يحفظها على الوجه الذي يحفظ مال نفسه كما في التحفة ولا يجوز دفعها
الى من لم يكن امينا وان كان في عياله كما في الذخيرة وعليه الفتوى كما في النهاية
قوله ووالده ووالدة الموافق لما في الشروح وولده ووالديه فيشمل الاول
الولد الصغير والقادر على الحفظ والكبير الساكن معه والثاني الاب والام بل
الجدة والجدة **قوله** واجبره اي مشاهرة ومسانهة لا بما وسكان في البرجندى
قوله الا اذا خاف حرقا اي غالبا احاط بمنزل المودع اما اذا لم يكن محبلا بغير
بالدفع الى الاجنبى قال به خواهر زاده وكاتب الصلح وكر في النوازل امرأة مصر
بها الوفاة وعند ها وديعة فدفعها الى جارة لها فهلكت عندها ان لم يكن وقت
وفاتها بحضورها احد من عياله لا يضمن كذا في الخلاصة والخاتمة قلت قد المرأة
وقع اتفاقا كما لا يخفى واعلم انه اذا دفع الى الاجنبى لاجل المودع فاذا ارتفع
ذلك ولم يسترد هاتى هلكت قال صاحب المحيط بضمن وقال الامام قاضيان
لا يضمن كما في الفصول العبادية قلت قد المودع اتفاقا ايضا **قوله** ولا يصدق
عليه الا بيمينه وفي الخلاصة اذا علم انه وقع حريق بيمينه قبل قوله والا لا انتهى
اقول يعنى قبل قوله مع اليمين **قوله** اذا طلب ربحا او وكله بمخلاف رسول
فانه لو منعها منه لم يضمن في ظاهر الرواية كمنعه بعد قوله من جاءك بجملة
كذا فادفعها له فجاها بها ولم يصدق لاحتمال انها للغير الا ان يبرهن انها له كما في
الخلاصة وغيره واما ربحا المنع الى انه لو قال اجل الى وديعتى اليوم فقال نعم
ولم يحمل اليه حتى مضى اليوم وهلك اليوم لا يضمن لان مؤنة الرد ليس عليه
كما فيها واما بالقدرة على تسليمها ان كان له عند كسب الوقت او طلب سيف
ودبعة لضرب به رجلا ظملا فنعها لم يضمن كما في الخاتمة وغيره **قوله** فليس ثوبا
ولو جعل خاتم الودبعة في المنصر والينصر يضمن وان جعله في الوسطى
او السبابة او الابهام لا يضمن وعليه الفتوى هذا اذا كان المودع رجلا ولو كان
امراة ففي اي صيغ ليست كما نت ضامنة لان اصابها كلها موضع الزينة كما في
الذخيرة **قوله** او افق بعضها الى هذا اذا لم يضره التبعض بان كانت الودبعة
دراهم او دنانيرا وشيا من الكليل او الموزون نصار كما لو كانت ود يعتين فانفق
احدهما لا يكون ضامنا للآخرى كما في المنيع **قوله** ضمن ما انفق منها هذا الاجماع
وقوله ولم يضمن كلها هذا على خلاف بيننا وبين مالك والشافعى او عند ها
يضمن الباقي ايضا لو هلك وعلى الخلاف ما اذا حمل المودع شدة كبس الودبعة
او فتح قفل صندوقها ولم يأخذ منه شيئا ثم هلك كما في المنيع **قوله** او خلط مثله
تدبه لانه اذا اخذ بعض الودبعة لانفاق فردة الى موضعه ثم ضاعا لكل
فلا ضمان عليه لوجهين الاول ان رفعه حفظ ونية الا ان لا يبرهن بآلاف
فلا يوجب الضمان والثاني انه وان صار ضامنا بالرفع ولكنه عاد الى الوفاق
برة العين الى مكانه ورجع صاحب النهاية الوجه الاخير بانه لو باعها وضمن
فبتمتها فقد نفذ البيع من جهته واستند ملكه الى وقت الرفع فلو لم يكن
الرفع موجبا للضمان عليه قبل البيع والتسليم لم يستند ملكه الى ذلك الوقت

السيف قد اتفقا والمراد ما في
رده اعانة على العلم اي ظلم
كان

والرواية محفوظة بان البيع ناقذ فغرفنا ان الاوجه هو الطريق الثاني انتهى
خلاصة عبارته اقول من في الذخيرة ان نقاد البيع انما هو في ظاهر الرواية واما
في رواية ابن سماعة عن محمد انه لا ينفذ بيعة فعلى هذا الرواية يمنع ترجيح الثاني
بل يقتضى مرجح الاول غاية التساوى وايضا ان الرفع يحتمل الحفظ والاخذ
لنفسه ولا اعتبار للنية فاذا حصل بيع ونحوه من التصرفات يتبين ان الاخذ
لنفسه يضمن واذا ردها الى مكانها يتبين ان الرفع للمحفظ فلا يضمن **قوله** يعنى
اذا طلبها الى قيدا بالطلب لانه لو سأل عن حال الودبعة فوجدت في مكانها فقلت
واطلق المسئلة فشملم ما لو نقلها عن مكانها حال الجود او لم ينقل ثم اقر بها فهلك
يضمن في الوجهين كما في العماية نقلنا عن المشتق وهو اختيار اصحاب المتون وذكر
في الخاتمة عن الناطق انه يضمن لو نقلها بعد الجود عن الموضع الذي كان فيه
حال الجود فهلك والام يضمن ولو قبل بوجوب الضمان في الوجهين فله وجه
ثم في ترتيبا المصنف صانوع خزانة لان قوله او وجدها يقتضى ان يعطف على من
وعليه تصوير المسئلة ولكن الظاهر عطفه على طلب او على ما عطف عليه وايضا
ان في عطف قوله او تعدى وما بعده على طلب تفكيك الضمير وفي عطف قوله او
انفق اخلا لا بحسب المعنى اوفيه ضمان البعض كما تداركه في الشروح وفي غير
ضمان الكل والحالة على فهم المتعلم من غير قرينة في المقام تعسف **قوله**
حتى لم يميز كون التميز متعذرا كما في خلط الجنس بالجنس او خلط السمن
بالسويق او متعذرا كما في خلط البر بالسكر وهو الصحيح كما في البرجندى
قوله وان اخلطت به الظاهر ان هذا الاختلاط ان لا يكون بضع امد كما في
انشقاق الكبسين وانشقاق الفومرتين فاختلفت الدراهم بالدينار المختة
بالخطة وهذا شركة اختلاط حتى لو هلك بعضها هلك من مالها جميعا و
يقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما واما قلت الظاهر ان قد ذكر
في الخلاصة انه لو خلطها اجنبى او من في عياله لا يضمن المودع والضمان على
المخالط صغيرا كان او كبيرا ولا يضمن امره لاجله انتهى **قوله** زال الضمان الى
قوله خلافا للشافعى قال في المنيع الحاصل ان ههنا ثلث مسائل الودبعة والغارية
والاجارة فعند الشافعى عوده الى الوفاق لا يكون مبريا عن الضمان في الفصول
الثلاثة وعند فرعه عوده الى الوفاق لا يكون مبريا عن الضمان فيها على مقابلة
مذهب الشافعى وعند علمائنا الثلاثة بالتفصيل وهو سقوط الضمان
في الودبعة وعدم سقوطه في الاجارة والغارية انتهى اطلق زوال الضمان
ولكنه مقيد بان لا يكون عازما على العود الى التعدى لما في الظهيرية من انه
لو نزع ثوب وديعة ليلا وعزمه لبسه نهارا فسرق ليلا ضمنه ولما في الذخيرة
من انه لو وضع طبق وديعة على رأس الجب فوقع فيه ان وضع على الاستعمال
يضمن والا فلا وانت خبير بان ما في الذخيرة اعم **قوله** قبل هذا الى هذا رواية
النوادر وقوله ومن المشايخ من قال الى هذا ظاهر الرواية وقوله والقول
الاول اشبه وهو رواية النوادر وقد سبق تحقيق في كتاب الاجارة ان
صاحب الهداية وصاحب الكافي صحا ظاهر الرواية والرجحان لهذا الرواية
وعليه كلام المصنف في الاجارة وهنا على خلافه **قوله** ان امرى الطريق

فيه كلام على
المصنف

والمعسر كما المتعذر في هذا الباب عنده
فكون المخلوط مأكلا فان وصو
المالك الى عين حقه حقيقة متعذر
وليس الاستهلاك الا هذا وقوله
هو الراجح المعول ومن ذلك

كل منهما جديد او بال واحد كما في
البنية
سكت عن قولها ما حود عن غاية
هذا سكته الوقاية

قيد به لأنه لو سافر بها على البحر فهلكت يضمن كما في المزانية وقوله ولم ينفه عطف
على امن وفسترا انتهى بالنهي عن السفر لأنه لو عتب مكان الحفظ ولم ينه عن
السفر فسترا فيها فهلكت فان كان سفره له يضمنه يضمن وان لم يكن له منه بد
ولكن امكن حفظها في ذلك المكان بان يتركها في واحد من عياله يضمن ايضا والا
فلا يضمن كما في الشرح **قوله** اودعاه مثلبا فنشمل ما لو قال ايجن الايداع لا تدفع
لاحدنا ان جاءك او لم يقول وقوله لم تدفع اشار به الى ان القاضى لم يأمره
بدفع نصيبه اليه في قول ابي حنيفة وما ذهب اليه ابو حنيفة هنا قياس وما قالوا
استحسن كما في الذخيرة قلت ما قاله من عدم الضمان كانه هو المختار لكن
هو الاستحسان بقى ان المطلق المتون الضمان على الطلاق ولكن ظاهر في الثانية
ان كلاهما لو لم يقل لا تدفع لمختص فندفع الى احدهما لم يضمن واذا قال لا تدفع ضمن
تدبر العلم عنده **قوله** ضمن اى نصفه وادفع كله لأنه متعده في النصف هذا عند
ابى حنيفة خلافا لهما كما في الهداية اقبس لان رضاهما مائة اثنين لا يكون
رضا بامانة واحد اذا كان الحفظ مما تنافى بينهما عادة لا يصير راضيا بحفظ احدهما
للكل كما في البناءة نقلنا عن المبسوط ولله در العمل حيث لم يتعرض لخالفا بينهما
على رجحان الامام **قوله** لدا المرئيهان وكذا المستبضعان والوصيات
والعدلان في الرهن كما في الشرح **قوله** بمخلاق الدارين اذا الدور تختلف
في الحفظ غالبا هذا اذا كانت الاخرى دونا في الحرز ظاهر وعليه كلام المصنف
في الشرح واما اذا كانت الدار التي حفظ فيها مثل تلك احرز لا يضمن كما في
الشرح الطحاوى ويضمن على ما ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده وعليه المطلق
المصنف في المتن والجواب في المصنفين كالجواب في الدارين قال في المنيع وكذا لو
امر ان يضعها في داره في هذه القرية ونهاه عن ان يضعها في داره في قرية
اخرى فهو على هذا التفصيل **قوله** خلل ظاهر او كان البيت والسند وق
المأمر بالحفظ فيه احرز من المنهي عن الوضع فيه يضمن ايضا وذكر شيخ
الاسلام انه يضمن بالحفظ في المنهي عنه مطلقا كما في الظهيرية وعليه كلام الذخيرة
قوله اودع المودع اى اخر من ليس في عياله بغير اذن المالك من غير ضرورة
هذا هو الظاهر وعليه ما حقق اودعها اخر من لا يثق به في ماله بغير اذن المالك
الح تدبر **قوله** فهلكت قيد به لأنه لو استهلكها الثاني خيرا المالك في التعين
فان ضمن الاول يرجع على الثاني لا العكس كما في المقدسى **قوله** ضمن الاول
هذا اذا فارقته الثاني بالوديعة اما اذا لم يفارقه الثاني فهلك في يده قبل
المفارقة لا يضمن اتفاقا كما في البرجندى والذخيرة **قوله** فكذلك في الظاهر
عنوان الظاهر في الرجوع وعنوان الاشارة في عدم الرجوع ايماء على ترجيح
الرجوع وعليه تعبير المقدسى اقول ظاهرا كما في الرواية وظاهر
الظاهر عدمها في انعكس الترجيح وعليه تعبير الجارية **قوله** فنكل لهما
ولا يها بداء القاضى بالتخفيف له مع لتعذر الجمع ولا اولوية والاول
ان يقرع تلميذا لقلوبها ولنفي تهمة الميل كما في الشرح **قوله** يبذره
اى عند ابي حنيفة او اقراره اى عندهما وقوله ليس معه غيره حرف
يخفف ساقط عن العمل وهو الاوجه او فعل والضمير المستكن عائد الى كل

منها والجملة صفة لقوله كل منهما وقوله ليس معه غيره في محل النصب على انه خبر
كان وقوله فيخرج ذلك اى النصفين اى كلام النصفين **قوله** عبد المحجورا
اطلقه فشمل المدبر واهم الولد بمخلاف الكتاب فانه ليس بمحجور يضمن للمال
بالا اتفاق وعلى هذا الخلاق الاقراض والاعارة والبيع والتسليم في العبد
والصبي وقيد بالحر لأنه لو كان مازونا يضمن في الحال اتفاقا كما في المنيع وقوله
وضاع المودع اى الوديعة ولفظ ضاع قرينة عليها **قوله** ضمن الاول فقط بعد
العقود ذكر في المحصر والمختلف ناقلا عن الجامع الكبير وله ان يضمن الثاني في الحال
لان المالك لم يسقطه ولم يرض بقبضه فيضمن بفعله لأنه مؤاخذ بافعاله في
مال الرق وما ذكر في المتن هو المذكور في الجامع الكبير لغرض الاسلام وشمس
الائمة والعقار وهو الممول عليه وهو الصحيح كما في المنيع **قوله** فلا ضمان عليه
هذا كله عند الامام واما عند ابي يوسف فللمالك ان يضمن اى واحد من الثلث
في الحال وعند محمد لا ضمان على الاول قبل العتق كما قال به ابو حنيفة ولذا ان يضمن
الثاني والثالث في الحال وباقي التفصيل في الشرح **كتاب الرهن** **قوله**
حبس المال اشار به للاقته كونه مالا عند الراهن والمرتهن جميعا فانه لو رهن المسلم
خيرا من الذي لا يصح الرهن وان كان مالا عند الراهن كما في البرجندى وبه يظهر حسن
تفسير المصنف في الاحترار والمدبر وان كان مالا في الجملة بالنسبة الى الراهن
وانه غير مال بالنسبة الى المرتهن كما لا يخفى واراد بحبسه حبسه باذن الراهن
بقربته قوله فيما بعد يتعقد بايجاب وقبول فان هذا الحبس انما يكون بعد العقد
قوله اخذه اى الحق كله او جفنه وهو المراد اذ الرهن قد يكون اقل قيمة من
الدين **قوله** او ظاهرا فقط ولم يذكر وجوب الدين بالظن فقط لان الرهن
لم يصح به لعدم وجوبه ظاهرا الا به لو قبضه بدين ثابت في الباطن يكون مضمونا
عليه كما في الصحيح كما يستطلع عليه ان شاء الله تعالى **قوله** فانه يصح تفصيل لقوله
او وجد الخ نشر على ترتيب اللف الا ان قوله او وجد مراد الخ بناء على ظاهر الرواية
كما صرح به في الهداية وفي غير ظاهرها الرواية رهن الحر باطل لا يوجب ضمان
المرتهن وتام تحقيقه في الثانية وقوله كما سبق اى في واسط باب ما يصح رهنه
بعد بيان تحقيق وجه التسمية بقوله اعلم ان الاعيان ثلاثة اقسام الخ **قوله**
بايجاب وقبول كما في الهداية ظاهره على انه لا يتعقد غير لازم الا بها كما ان
انقطاع الهبة كذلك فيكون ان ركني الرهن واليه اشير في المحيط وكتاب الايمان
حيث قال الرهن بدون القبول ليس برهن حتى لو حلف لا يرهن لا يحنث بدون
القبول قال في المنيع هو الصحيح واختار في الهداية كون القبول شرطا لا ركن
لانه عقد تبرع فيتم بالتبرع كالهبة اقول في هذا التشبيه نوع مخالف لما سبق
وكتاب الهبة حيث قال ثم وتنع بالايجاب والقبول والقبض اما الايجاب والقبول
لانه عقد والعقد يتعقد بالايجاب والقبول انتهى ظاهره على انها ركنان
كما في سائر العقود وايضا ان عقد الرهن ليس عقد تبرع من كل وجه بل فيه
معنى المعاوضة حيث صار المرتهن مستوفيا لدينه عند هلاك الرهن وفيه
فان هذا الاستيفاء يتوقف على قبوله وذا يقتضى كونه ركنا لا شرطا كما لا يخفى
قوله يجوز اى مجموعا احتراز الخ ما ذكره المصنف من المحتررات بالقيود

فيه نوع كلام على
صاحب الهداية

الثلاثة صريح به في المجتبى وتخله في النهاية والبدرية وما رده المصنف بقوله لا ما قبل
 الخ صريح به في الكافي وتخله في الجلالية والزليقي المقدسي ورجوع القولين الى معنى
 واحد وهو تحقيق القبض على التمام والكمال والدوام كما في المنع بقاؤه قوله يجوز
 بقتنى معلومته فيكون احترازا عن رهن المجهول وهو ما ذكره المصنف وما اذا دفع
 الى رجل ثوبين وقال ايتهما شئت رهن بدينك فانه باطل حتى لو ضاعا جميعا لم يكن
 عليه شيء ودنه على حاله صريح به في الخاتمة **قوله** والتخلية فيه قبض اي تخلية
 الراهن الرهن في حق الراهن قبض للرهن لم يقل تسليم مع انه يرى موافقا
 بحسب الظاهر لان القبض اوفق من حيث ان الحكم انما يترتب على قبضه فظهر
 ان لا وجه لتخلية الزبلي كون التخلية قبضا ومن ذلك قال المصنف فلا وجه له
 وسلب الوجه على سبيل الاستغراق بناء على تخطت اتيان القبض مع انه اوفق
 لا لاتيان التسليم تدبر **قوله** اعترض على القوم الى الاعتراف للقاضي بدد
 الدين في تسهيله حاصله انه ينبغي ان يراعى حقيقة القبض في الرهن ولا يكفى
 بالتخلية كما يكفى بها في الهبة والبيع **قوله** اقول المخصوص الى اقول فيه بحث
 لانا لا نسلم الفرق بين المخصوص مستقلا وبينه شعاعا فافادة ان يراعى وجوده
 على اكل الجهات فان الكلام اذا اراد على قد يتوجه الحكم فيها او اثباتا عليه من
 من غير فرق صريح به الشيخ في الدلائل الاجاز وايضا صرح الفقهاء في الاصول
 والفروع بالاعتبار في الكلام لعقد المطلق مطلقا ولتخصيص العام بمستقل
 وغير مستقل من غير تفرقه ولم يقل احد بالفرق بين المخصوص والمستقل وبين
 المخصوص والبيع فان احدهما انزى في الاعتبار عن الاخر كما لا يخفى على من تدبر
 وقوله فان التراضي في البيع الى حاصله ان بين المخصوص مستقلا وبينه شعاعا
 فراقا لذلك لم يبطل بيع المكره وان كان التراضي منصوصا عليه لكونه منصوصا
 به اقول فيه بحث ايضا لان للعارض ان يعود ويقول ان لي اعتراضا فيه ايضا
 وهو انه ينبغي ان يكون بيع المكره فاسدا وان لا يكون الرضا والاخر هذا بل البيع
 في الجواب عنه ان المراد بالقبض اثبات بد الاستيفاء وحقيقته كما ثبت بالتسليم
 يثبت بالتخلية لانه غاية ما يقدر عليه الراهن والقبض فعل غيره فلا يكلف به
 فظهر ان لا نقصان للتخلية في كونها بد استيفاء في حق المرتهن اذ وجدت بمحضته
 نعم ان المخصوص معتنى بشانه يراعى وجوده على اكل الجهات والقبض اكل
 في الرهن وهو اثبات بد الاستيفاء كما ملا انما يحصل بان يكون الراهن مجوزا
 مفرغا متميزا وقد روي ذلك فلا اشكال اصلا وقد روي ايضا ذلك المعنى
 في البيع بحيث انه اذا لم يوجد الرضا ولو لاحقا فسد ولم يبطل لان ركن البيع
 وهو الاجاب والقبول قد صدر من اهله في مبيع يحمل فروع هذا النص
 حتى توقف منتهاها بالعمدة عند وجود الرضا او بالفساد عند عدمه او قد
 صرح بان بيع المكره عندنا منعقد فاسدا اما انعقاده فلوجود حقيقة البيع
 وهو المبادلة واما فساد فلعدم الشرط المخصوص وهو الرضا طبعيا ولما كان
 فسادا لمحق العبد وهو لزوم الرضا توقف العقد ان اجاز المكره صار صحيحا
 والا فساد هذا فظهر ان ما قاله من انه لو لم يتنوع المخصوص عليه لكان
 بيع المكره باطلا لا فاسدا ممنوع بان فسادا لم يكن من تنوع المخصوص عليه

هنا كلام على المصنف
 في ثلاثة مواضع

اي لان كلامه في التسليم والتخلية
 منه

اي ليقدر هو قوله تعالى عن تراض

بل من انعدام الشرط وان عدم بطلانه من وجود الركن كما لا يخفى هذا ما نسخ بالبال
 في توجيه المقام العلم عند الله المتعال الملك العلام **قوله** كما سيأتي في باب
 الاكراه وقد سبق في اول كتاب البيع **قوله** حتى لم يجعله مضمونا فلا يسقط شيء
 من الدين بهلاكه وبه قال مالك وايضا ان الرهن وثيقة بالدين فلو سقط بهلاكه
 لا نقبل التوثيق الى خلاف ما اقتضاه وهو الصيانة عن التورى كما في الشروح وقوله
 بد استيفاء وهو ثبوت ملك اليد والحبس وقوله لان الاستيفاء يحصل من الملاية
 الى اذ لصاحب الحق قبل عقد الرهن حقان وجوب وهو يختص بالذمة واستيفاء وهو
 يختص بالمال وعقد الرهن يختص بالمال دون الذمة فثبت بهذا العقد بد استيفاء
 في الجملة من المال وقوله كما ذهب الى الشافعي وقوله كما كليس يعني ان المدين لو
 جعل خمسة عشرة درهما في كيس ودفعه الى الدائن ليستوفي دينه العشرة منه
 يكون ايمانا في الزيادة وقوله ولهذا اي ولكونه ايمانا في العين **قوله** وقد وقع في نسخ
 الرقابة منكر كما وقع في بعض نسخ القدوري قال صاحب النهاية وهو خطأ واعتبر
 هذا بقول الرجل مورت با علم من زيد وعمو ويكون الاعلم غيرهما ولو قال بالاعلم
 منهما يكون الاعلم واحدا منهما وكلمة من التمييز انتهى والمراد هنا كون الاقل واحدا
 من قيمته والدين لا يكون الاقل غيرهما **قوله** بدعوى الهلاك اطلقه فثبت مالو
 هلك شيء معه او لا كما في شروح المجمع والمراد ضمان الكل بالمثل لو شئنا وبالقيمة
 لو قيمتها ما مله لا يكون الفضل اما نقول لا يبرأ عن الضمان بالحلف على عدم
 التعدي والتقصير اقول ولكن ينبغي ان يختلف الراهن بانه ما علم انه هلك
 لو لم يقيم المرتهن البيعة على هلاكه وطلب حلفه **قوله** فمن اذ لم يقيم البيعة
 عليه قيد الضمان به لانه لو اقامها لم يضمن اي الفضل قيل انهما وصلة بتقدير
 الواو فيعطف على مقدر مثبت اقول فيه بحث من وجهين الاول ان الرخصة
 انما يستعمل حيث يكون ضد الشرط اولي بالاستلزام للجزاء كقولك اكرمك
 وان اهتمت فاكرام المتكلم عندا هاتمة الخاطب يستلزم ان اكرامه عند عدم
 الا هاتمة يكون بالطريق الاول صريح به في محله وهذا ليس كذلك والثاني ما ذكره
 من تقدير المعطوف عليه في ان الوصلة مذموب الجنري اما عند الجمهور فان الوصلة
 مخرجة عن حقيقة الشرط ولذلك لم يجز له جزا ولم يقدر لها معطوف عليه ولم
 تنفك عن الوار الحال لانه اكثر بما وقل بدونها كقوله فبا وطن ان فاني بكر سابق من
 الدهر فليبنهم لسا كنكن البال العلم عند الملك المتعال **قوله** والحبس جزء
 الظلم وهو المبطل اي تاخير اداء الدين مع قدرته على الاداء **قوله** لا يبطل بخرق
 الفسخ اي بالمناقضة قول لا حتى لا يكون للراهن حق الاخذ بغير رضى المرتهن
 بعد المناقضة كما قبلها فصار وجود هذه المناقضة وعدمها سواء **قوله** فانه
 يبقى مضمونا الى تعريض على قوله لا يبطل الفسخ قال في العبادية المقبوض في يد
 المرتهن بعد الفسخ ايضا مضمون بالاقول من قيمته ومن الدين لان الرهن لا يبطل
 بالتفاسخ قبل الرد **قوله** او يبرأ هكذا في النسخ من يبرأ والصواب يبرئه
 من الإبراء **قوله** ما بقى القبض والدين يعني معا اما لو بقى احدهما لا يبقى
 مضمونا لان ثبوت الرهن بهما فلا يبقى مضمونا باحدهما كما في النهاية فلورده
 على وجه العارية لا على وجه الفسخ لا يبطل الرهن كما في المنع **قوله** لا الانتقام

وقع بخرق هذا المقام في سنته
 وخمسين والف

القائل المولى الوافي

قاعدة في ان ولو الوصلة

به اى لا يجوز الرهن الا انتفاع هذا هو مقتضى السباق والسباق ولكم يحتم في الشرح
بناء على عموم اللفظ وواقع الحال الا ان بين انتفاعهما فارقا هو ان انتفاع الرهن
بالرهن لا يجوز اجماعا الا بان الرهن بخلان انتفاع الراهن به فانه يجوز عند
الشافعي سوى الوطن فانه ممنوع اجماعا ايضا كما في الحقايق والمصنف وغيرهما **قوله**
ولم يبطل به حتى لو عاد الى الوفاق صار رهنه كما كان ويبرأ من الضمان اما بدون
العود اليه فهو غيب كما في العجامة قوله امر باحضار الرهن سواء ادعى الراهن
الهلاك او لم يدعه وتخصيص الامر بالاحضار بانه لو ادعاه مخالف لما نصه ما نفى
الدين وغيره وتام تحقيقه في نخبة الفوائد **قوله** لان هلاكه محتمل يعني قبل قبض
الرهن دينه او جده قبضه قبل ان يرد الى الراهن فيفنى في كلا الحالتين الى تكرار
الاستيفاء كما في بعض الشروح **قوله** لتعين تعليل لقوله سلم لا لقوله احضر
تدبر **قوله** لا النقل من مكان الى مكان لان مؤنة الرد على الراهن كما في الخلاصة
وذكر شيخ الاسلام علاء الدين في شرح الجامع ان مؤنة رد الرهن على المرتهن
كما في العجامة وانت خبير بان مؤنة رد الرهن ان يكون على المرتهن يقتضى الامر
بالاحضار فليعلق بينهما كما لا يخفى **قوله** لا يكلف احضار رهن المولى ولو كان ادعى
الراهن هلاكه في يد عدل حلف المرتهن على علمه فان حلفه يجبر الراهن على قضاء
الدين وان كفل لم يجبر اما لو وجد المودع الرهن بان ادعى انه ماله فلا يرجع الرهن
بشيء على الراهن حتى ثبت انه رهن ودعيه عنده لانه يجبره نوى المال والنوى
على المرتهن كما في الخاتمة والتبيين **قوله** باعد المرتهن بامره ولو اهل متعارف
حتى لو نهاه عن البيع بالنسيئة لم يبع المثل بخلان سائر الوكلاء والتفصيل في
القائمة **قوله** حتى يقبض البقية من الدين قل او اكثر ولو هلك قبل التسليم استرد
الراهن ما قضا له لحصول الاستيفاء بقبضه السابق كما في الشروح **قوله** ويحفظه
بنفسه وعياله قد سبق التفصيل في كتاب الودعة **قوله** في خضمرة المطلقة فمثل
ما لو جعل فتمته الى بالحن اكف قال بعض المشايخ لا يكون استعجالا وقال شيخ
الاسلام يكون استعجالا وعليه الفتوى قيد بالخصم لانه لو جعله فاصبح اخر
ولو كان بنصر لا يضمن وهو الاصح كما في الظهيرية هذا اذا لم ياذن به اما لو اذنه
ان يجعله في الخصم فهلك بهلك امانة وان نزع منه فهلك بهلك بالدين وكذا اذا
رهن ثوبا واذن له باللبس او دابة واذن له بالركوب كما في الخلاصة المطلق المسئلة
فمثل كون المرتهن رجلا او امرأة ولكن في بعض نسخ الفتاوى هذا اذا كان المرتهن
رجلا اما لو كانت امرأة منهنت فامتنع من البيع كما في الخلاصة واورد الزيلعي
في التبيين هذا التعريق على ان يكون المذهب فيكون الطلاق المصنف مقيدا بكونه
رجلا كما لا يخفى **قوله** وكذا مداواة القروح ومعالجة الامراض وفي الذخيرة
من المشايخ من قال ما كان من الامراض حادتا عند الراهن يجب عليه وما حدث عند
المرتحن يجب عليه ومنهم من قال انه على المرتحن على كل حال انتهى **قوله** كفتة
الرهن ومن هذا لورهن دابة وقبضه شعين عند رجل فاكلت الشعر لا يسقط
من الدين شئ بخلان ما لو باع عبدا برغيف بعينه ولم يتقاضا حتى اكل العبد
الرغيف صار البايع مستوفيا للثمن والفرق ان طعام البيع على البايع ما
دام في يده فصار مستوفيا وطعام الرهن على الراهن دون المرتحن فلا يصير

فيه نوع كلام على
المولى عزى زاده
يريد به ان ليس للراهن استرد الرهن
للمولى بغير اذن من المرتحن اما بالاذن
فله ذلك اجماعا كما لا يخفى ٢

فيه كلام على
صاحب النهاية ٢

مستوفيا كما في الفتاوى الكبرى **قوله** الا ان يامره القاضى ويجعله ديناً على الراهن
لا يجزئ امره كما في المنتقط وعليه اكثر المشايخ لان الامر مشروط بين الامر حسبته
وبين الامر ليكون ديناً عليه والادنى اول ما لم ينص على الاعلى قال المقدسى اذا لم
يكن في البلدة قاض او قال من قضاة الجور لا يصدق المرتحن على النفقة الابينة
كذا قاله مجد انتهى **باب ما يبيع رهنه والرهن به اولا** لما ذكر اجماعا ما يبيع رهنه
والارتهان به ما لا يبيع ذكر في هذا الباب تفصيل كل منها اذ هو انما يكون بعد الاجمال
قوله كونها محل الاستيفاء فكانت محل للرهن هكذا في عامة الشروح واما في
التبيين من العبارة لا مكان الا استيفاء منها فقد عدل عنها المصنف لابهام ضعف
الاستيفاء منها وليس كذلك لان كلاهما محل استيفاء بلا فتور فيكون ما في
الشروح هو الاظهر **قوله** بمثلها من الدين ومن للتبعيض فيخص بصورة كون
الدين زائدا على الرهن فاذا علم الحكم فيها بعلم في صورة المساواة صورة الزيادة
على الدين لما عرفت ان الفضل امانة ويحتمل ان يكون للبيان نعيم القصور الثلث
اذا الدين كما يطلق على الكل يطلق البعض فامثل سواء كان عبارة عن مجموع الدين
او عن بعضه يبيع بيان بالدين **قوله** ولا للقيمة هذا عند ابن خنيفة اما عند
يعتبر قيمته لا قدره فيقوم بخلان الجنس ويكون رهنه مكانه كما في صدر الشريعة
وباقى التفصيل في اكد **قوله** والفضل للراهن فيهلك امانة هذا هو المراد
وكن اللائق ان يقال والفضل هلك امانة كما لا يخفى **قوله** لا اى لا يبيع رهن
مشاع اراد بعدم العممة الفساد لا البطلان لما في الذخيرة والمخفى من ان رهن
المشاع فاسد وان حكم الرهن الحائز والفاقد جميعا واحدا حتى اذا هلك في يد المرتحن
او اعدل ينظر الى قيمته يوم القبض والى الدين فان تساوى سقط الدين وكذا اذا
كان اقرهن اكثر والفضل امانة وان قل سقط من الدين قدره وذكر الطحاوى
عن الكرخي ان المقبوض بحكم الرهن الفاسد لا يكون مضمونا وصح الاول كما في المنع
وه كوفي ايضا ان المقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان وذكر في
البدائع نقلا عن الجامع الكبير ان الرهن لو كان محل للرهن الصحيح فسد المعنى
في غيره يكون مضمونا وليس بمحل لذلك المعنى في الرهن لا يكون مضمونا بالرهن
بل يكون امانة فزعم المشاع من قبيل الاول ورهن الحر ونحوه المذموم من قبيل الثاني
قوله والطاوى كالمقارن ولو استحق بعضه ان كان الثاني يجوز ابتداء رهنه
وحده بان كان مضمونا لا مشاعا ونحوه بان كان في المقدسى **قوله** فالاصل ان الرهن
الحق ذكر في شرح الطحاوى اذا فصل احدهما من صاحبه وسلمه اليه مفصلا
او امر المرتحن با لفصل والقبض صح وذكر في الشروح انه لو رهن الشجر بموضع
من الارض جاز وكذا لو رهن شجرة فيه ثم لم يستم دخل فيه بقيتها للمعقل
بخلان البيع وفي الخاتمة رهن دار بها مشاع الراهن ان يودع ما فيها ونحوها ولا
ثم يستلها **قوله** وعدم جواز بيع ما سواه عدل عما في الهذلية من قوله وقيام
المانع في الباقي لما ان المراد من المانع عدم جواز البيع فيكون كلام المصنف
اظهر فظهر ان من عكس الظهري لم يصب **قوله** متعلق بقوله رهن حر
الحق فيه بحث لان المتبادر ومقتضى قوله ولا يضمن له من قهنها ان يتعلق
بلا يبيع المقدّر بحكم العطف في قوله وخم وفي قوله وارتهانها على سبيل

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٢

فيه كلام على
المولى عزى زاده ٢

التنازع وان يرجع ضميراتها الى الجزء فقط فيكون تقليد الكلام ولا يصح للمسلم ان يرهن خرا مطلقا يعني سرا وكان المسلم او الذي كما هو الحكم في الموقوف عليها كلها ولا يصح لمارتها منها من كل منهما الا انه متعلق برهن خروا رتها اذا كانت الظاهر ان يقال ورهن المسلم خرا وارنها اياها والا انه متعلق برهن خرا لما ذكر لعدم معنى تقييد عدم صحة رهن الجزء وامثاله يكونها للمسلم وتبدل عدم القيمة في الصورتين بقوله للمسلم لانه لو كان الراهن والمرتهن كلاهما ذمتان فالعقد صحيح ولو كان احدهما ذمتا فالعقد غير صحيح ايضا الا انه اذا كان المرتهن مسلما وهلك الرهن يضمنه بالاقول من قيمته ومن الدين للذمت كما في الصحيح واذا كان ذمتا يحصل له الاستيناف لان الجزء مال عنده وان لم يضمنه لو هلك فظهر الفرق بين كون الراهن او المرتهن بغير مسلما او ذمتا بخلاف الصور السابقة اذ لا فرق فيها بين كون الراهن كل منهما مسلما او ذمتا كما في الشرح **قوله** ولا يصح ايضا بامانات ادخل الباء في الموقوف اشارة الى ان هذا شروع في ذكر ما لا يجوز الرهن به بعد ذكر ما لا يجوز رهنه اى ولا يصح الرهن في مقابلة الامانات الخ ثم لو اخذه ليس له ان يجسه رهنها بها فلو هلك في يده قبل الحبس هلك امانته وبعده بهلك مضمونها عليه كما في شرح الطحاوى وهكذا من رهن به الامام السرخسى **قوله** يصح الرهن بها الملام به للام كى اى حتى يصح **قوله** وليس فيه ضمان اى ضمان يستوفى من البايح وانما اللازم من هلاكه بطلان البيع وسقوط الثمن الذي ذكر على رواية الكرخى وهو المختار كما في تنوير الخمينى الجامع وهو مختار المصنف وقال ابو الليث هذا خلاف رواية الاصل وهو صحة الرهن في مقابلة المبيع وضمان الرهن بالاقول من قيمته ومن قيمة المبيع لو هلك الرهن وجه ظاهر الرواية ان الاستيفاء ههنا يحصل من حيث المعنى لان المبيع قبل القبض مضمون بالثمن فكان سقوطه عن المشتري كالعوض عن هلاك المبيع فيجعل مستوفيا مالبة المبيع من الرهن من حيث المعنى فكان في معنى المضمون بنفسه فيبيع الرهن به انتهى وهكذا في شرح الطحاوى والخبرة والظهيرية واختاره في الكبرى وعليه الفتوى كما في المنصورية فظهر ان ما اختاره المصنف خلاف ما عليه الفتوى مع ان ظاهر الرواية يرجح على غير ظاهر الرواية عند اختلاف الترجيح **قوله** والقوم يسمونه اى المبيع في يد البايح بالعين المضمونة بغير نفسها فلا يصح الرهن به بل يبطل فان هلك هلك بغير شئ هذا اذا هلك قبل الحبس اما لو هلك بعده هلك مضمونا عليه ضمانا نصيبا في الشرح **قوله** فانه باطل لان الرهن للاستيفاء والاستيفاء قبل وجوب رد الثمن على البايح وكذا بعده حتى يحكم برده ويفسخ البيع لجواز مضاء البيع بخلاف الكفالة بالدرك لانها بما يجوز تعليقه بشرط ملاسم اذ هو التزام مطالبة والتزام الافعال مضافا ومعلقا بآثر كما في السلوة والصوم وايضا تملكك فيها بخلاف الرهن والتمليك لا يتعلق كما في المقدسى **قوله** حل الدرك اوله يحل من الحلول اى استحق المبيع اولا **قوله** وثمن حر وكذا ثمن خمر كلاهما زيادة من صاحبها كما في على ما في الهداية وسائر المتون اطلقهما ولكنه مقيد بانته اشتراه من مسلم مع علمه بانه حر او خمر واعطاه رهننا بالثمن

فيه كلام على المولى عز و زاده

اى من الظاهر ومن مقتضى قوله ولا يضمن له الخ

فيه كلام على المصنف

وكذا ثمن الخنزير والميتة كاف الذخيرة

كما في تنوير الخمينى وهو الموافق لما سيجئ من قوله وبثمن عبد او خمل الخ وما سبق من قوله وفي عكسه الثمان هذا اذا لم يظهر خلافه اما اذا ظهر فانه قال الامام الحسينى انه ادبايع مسلم من مسلم خرا واخذ بالثمن رهنها فهلك الرهن عنده ثم ظهر انه خمل لم يذكر ذلك في الكتاب وقال القاضى الامام السعدي يكون مضمونا على المرتين لانه قبضه بازا ومن ثابته في الباطن فكان ذلك قبضا بجهة الايفاء من حيث الباطن فوجد سبب الثمان كما في التنوير واقول وهكذا الحكم في رهن ثمن حر وفروعه ثم ظهر انه قى وبثمن مبيعة ثم ظهرت انها زكية تدبر كما لا يخفى **قوله** او شفعة بان رهن البايح او المشتري عند الشفيع بعد الطلب وقضاء القاضى بالشفعة ليسلم الدار اليه بها وقوله غير مضمون اى للشفيع على المشتري هذا ادعى الشفعة عليه او على البايح اذا ادعاها عليه **قوله** كالمغضوب في يد الغاصب وبديل الخلع في يد المراهة والمهر في يد الزوج وبديل الصلح عن دم الجسد في يد العاقلة فان الرهن بها بالاجماع كما في المنع **قوله** كالامانات وهي الرديعة والعارية ومال المضاربة والبضاعة والشركة والمستاجر ونحوها فلا يجوز الرهن بها لانها ليست بمضمونة اصلا **قوله** ويريدون الاعيان المضمونة في حد ذاتها قلت نظيره ما في النعمان ان الاسم مادل على معنى في نفسه اى في حد ذاته اى باعتبارها والمراد مادل على معنى في غيره اى باعتبار غيره فدلالة الاول على مدلوله يكون بذاته وفي حد ذاته ودلالة الثاني يكون فقهنا اى في النوع الثاني كون العين مضمونة اتما هو باعتبار ذاتها وفي الثالث اتما هو باعتبار استقاط الثمن وهو غير العين المضمونة شيلا وقيمة وقوله مع قطع النظر عن العوارض وهي كونها دية بعة او عارية او نحوها فعند عرضها عليها يخرج عن كونها مضمونة في حد ذاتها تدبر كما لا يخفى **قوله** تعين المثل او القيمة الواجب الاصل رد المثل بخلص عند الجمهور والقيمة شبهة الوجوب عند غيرهم **قوله** وثالثها عين ليست بمضمونة الى كون الاعيان على ثلثة اوجه عين غير مضمونة عين مضمونة بنفسها وعين مضمونة بغيرها هي المذكورة في مبسوط السرخسى ثم الوجه الثالث عين غير مضمونة من وجه لان الثمان يقتضى الثمان بالمثل او القيمة ولا قائل بالثالث وذا متصف فيه ومضمونة من وجه لان الثمن يسقط من ذمة المشتري اذا لم يكن مقبوضا البايح ويجب رده اذا كان مقبوضا ولا كلام ان الثمن يشبه القيمة وعليه ابتداء ظاهر الرواية في صحة الرهن به فعلى الوجه الاول اطلاق المضمون على هذا النوع يكون من قبيل المشاكلة وهو ذكر الشئ بلفظ لوقوع ذلك الشئ في محبته وعلى الثاني بيع اطلاقه عليه والله دنا المصنف حيث راعى الوجهين في هذا النوع وقال وكمنها تشبه المضمونة وقال فكانه من قبيل المشاكلة من غير حسم في احدى كما لا يخفى **قوله** ولو موعودا اى بالاقتراض لانه الموعود جعل كالموجود باعتبار الحاجة فكان الرهن ماصلا بعد القرض كما ان الظاهر ان لا خلف فكان مضمونا الى الوجود غايبا كما في الشرح المطلق الموعود تشبه الصحيح والغاسد لما في جامع الجبولى ان العبد التاجر اذا اخذ رهنا بقرضه فهلك الرهن عنده فالعبد ضامن لقيمة الرهن وان كان فاسدا لان العبد لا يملك الاقتراض انتهى **قوله** فهلكه في يد المرتين عليه الهلاك

قوله ليسم متعلق بقوله رهن

في يد العاقلة هكذا وقع نسخة المتقول عند الظاهر في يد القاتل ولا تعقل العاقلة في دم العبد

فيه كلام على المولى الوفاي

فيه كلام على المولى عز و زاده

على وزن ثقل بمعنى الهلاك والصبر الجور عائد الى الرهن وهو مبتدأ وفي يد
 المرتهن متعلق به لاسفقه له لانه معرفة بخلاف عبارة الوقاية حيث يحتملها وعليه
 خبر المبتدأ **قوله** اذا لم يكن الدين أكثر من هذا القيد وما افاده من التفصيل
 في الشرح هو المذكور في شرح الطحاوي وهذا معلوم مما سبق ان الرهن مضمون
 بالاقبل من قيمته ومن الدين ولذلك اطلق في بعض المتن هذا اذا لم يعطه من الموعود
 شيئا اما اذا اعطاه بعض ذلك وامتنع عن اعطاء الباقي فهو رهن بذلك البعض
 لا بالجميع الموعود كما في الغنية **قوله** فان هلك اى قبل الافتراق هذا هو المراد
 تركه اعطاء للمضرم على التقابل بقوله وان افتراق الح **قوله** اى صار المرتهن
 وهو رب السلم والعائد الاخر عقدا الصنف مستوفيا لدينه المسلم فيه وبديل
 ثمن الصنف هذا اذا كانت قيمة الرهن مساوية لرأس المال او الثمن او أكثر اذ
 الفضل امانة كما في سائر الصنوع اما اذا كانت اقل فينبغي ان يصح السلم والصرف
 في حصة مقدار الفضل ان سلم قبل الافتراق كما في البرجندى **قوله** لغوا القبض
 حقيقة هذا هو الظاهر وكما لان القبض الحكى يكون بالهلاك وذا انما يكون هنا
 بالهلاك قبل التفريق ولم يوجد كما في الشرح **قوله** وبالمسلم فيه اى ويصح ايضا
 بالمسلم فيه والصبر المستكن في نصير المرتهن والصبر الجور في بيلده للمسلم
 فيه وقوله فيجب على لقبض رأس المال وقوله يجب عليه اى على رب السلم لان
 بهلاكه يكون مستوفيا المسلم فيه حكما ولو استوفاه حقيقة قبل الاقالة فتقايلا
 لزومه رد المستوفى واسترداد رأس المال كذلك هناك كما في الشرح **قوله** والوصى
 كالاب اى الوصى في ذلك كالاب بعد موته وكذلك الجد اب الاب اذا لم يكن
 الاب او وصى الاب لقيامه مقام الاب في التصرف بحكم الولاية كما في الكافي
قوله فالرهن مضمون اى بالاقبل من قيمته ومن الثمن لانه لما اخذه بجهة
 الرهن بالثمن كان بمنزلة ما لو رهنه بالثمن الثابت حقيقة ونعم يكون مضمونا
 بالاقبل من قيمته ومن الثمن فكذلك هنا كما في التنوير **قوله** ان اقراى المرتهن ان
 لا دين له على الراهن وهو المراد وذا معلوم من السوق لا يقتضى ذكر المبيع
 للصبر ومثله من ارباب المتن أكثر من ان يحصى كما لا يخفى **قوله** معينين
 صرح بانه حال قوله شيئا وكفيل ويجوز ان يكون صفة لهما لان وصف المتعدد
 المعطوف بعينه على بعض يعطف هو لا احد الامر من كما يجوز افرازه يجوز
 مطابقة صرح به في موضعه اشار بهذا القيد الى انه لو لم يكن الرهن والكفيل
 معينين يفسد العقد ثم يصح عقد الكفالة قيد آمن وهو كونه حاضرا في
 المجلس اذ لو لم يحضر فيه ولو معينين يفسد ايضا وانما لم يذكره لان ذكر
 الكفيل هنا استطرادى فاكفى بذكر قيد اشتراك فيه مع ما يقارنه ولذلك
 نته عليه ما في الشرح حيث قال فاذا كان الكفيل ماضيا معيناً تدبر كما لا يخفى
قوله متعلق يعطى ويرهن على سبيل البذل وهو الظاهر فكأنه ساقط
 من قلم الناسخ الاول **قوله** فاذا كان الكفيل حاضرا الح وكذا لو كان
 غائبا يخفى في المجلس اى قبل الافتراق فقبل او بعد المشتري الثمن ما لا
 جاز البيع وكذا لو كان الرهن غير معين فحينئذ فيه فقبل مع مخرج الزيلعي
 وغيره **قوله** وقد اعطاه شيئا غير المبيع هذا اذا لم يكن المبيع مقبوض

فيه كلام على المولى
عزى زاده

فيه كلام على المولى
عزى زاده

فيه كلام المصنف

اى الكفيل الكفالة منه

المشتري بخلاف ما لو قبضه وقال له هكذا يكون رهنا من غير قيق كما في النهاية
 نقلا عن الامام القزوينى **قوله** وفيه خلاف زفر وخلاف ابي يوسف ايضا
 ولو زاد يد يدك بد يدك او بجنك او بما لك على فهو رهن بالاتفاق كما في الشرح
قوله بد ين لكل منهما اطلقه فشميل ما لو كانا شريكين في ذلك الدين او لا وما
 لو كان دينهما من جنس واحد او لا كما في المنع **قوله** ولا تنافي فيه اذ فيكون
 العين محبوسا بكل منهما اذ لا تضائق في استحقاق الحبس فيكون محبوسا بمحبتهما
 وبحق كل واحد منهما فلا يضر فيه الشيوع وقوله وهو بنا في المقصود اى الانقسام
 بنا في ايجاب الملك لان هبة المشاع لا تجوز **قوله** مستوفيا حقه اى قدر
 دينه من الرهن ان نصفنا فنصف او ثلثا فنثلث وليس احدهما اولى من الآخر
 فيقسم عليهما لان الاستيفاء مما يتجزى ولو ادى الراهن دين احدهما فهلك
 الرهن عند الآخر يستوفى ما اعطاه كيلا يتكرر الاستيفاء في حقه لبقاء الرهن
 رهنا في حقه ما لم يصل الى الراهن كما في المبسوط قلت هذا لو ساوت حصة دينه
 من الرهن دينه او كثر اما لو كانت اقل من دينه فقد رافض لا يسترد كما
 لا يخفى تدبر **قوله** رهنا من رجل رهنا اطلقه فشميل ما لو كان ذلك الرهن ما لا
 مشترك بينهما او لا لان الشيوع يمنع جواز الرهن اذا تمكن في الرهن بان رهن
 نصف عبده مثلا بخلاف ما اذا تمكن في الملك فانه لا يمنع بان قال رهنا منك هذا
 بما لك علينا من الدين ولم يقول اعلوان فيسب كل واحد منا رهن بما عليه من الدين
 حق مع الرهن مخرج به في الجامع الكبير والتفصيل في تنوير تلخيصه **قوله** بطل
 حجة كل من شخصين على ذى يدانه رهنا الح يعنى قال كل منهما لذى اليد انك قد رهنتمنى
 عبدك الذى في يدك بالف درهم وقبضته منك ويرهن على اذعاه لا يقضى لواحد
 منها بشئ قيدنا في التصوير بان ذاليد هو المدعى عليه لانه لو كان في يد احدهما فهو
 اولى الا ان يقيم الآخر بينة انه الاول ويحتمل المتن على ان يكون الرهن في ايديهما
 ويرهن كل كذا وكذا ولم يعلم الاول فهو باطل ايضا ككلا التصويرين في التحليل
 سواء هذا هو القياس وفي الاستحسان يقضى بينهما والمأخوذ هنا القياس
 كما في عامة الكتب ذكر في الاسول ان هذه المسئلة من المسائل النادرة التى
 رجع فيها القياس على الاستحسان بقوة اثره الباطن وذلك في ست مسائل او
 سبع على ما نقله صاحب الكشاف الكبير عن شيخه ونصر الامام المناطقي على انه
 في احدى عشرة مسئلة نقلها السراج المهندي في شرح المغنى وقد وجدت
 مسئلة اخرى في اخر بحث شرط في حكم السبب حيث رجع القياس فيها على
 الاستحسان ومسئلة اخرى على قول البيهقي ومحمد في مسائل شتى بعد السلم
 في الهداية وغيره قبض زيفا عن جيد لرج القياس فيها ايضا ولعل المراد
 من التعداد ليس حصصها فيما ذكر لان صاحب فتح الغفار نقل عن نجم الدين
 النسفى مسائل اخرى رجع فيها القياس العلم عند ملك الناس **قوله** والرهن
 محبوسا وكذا لو لم يكن محبوسا والمسئلة على حالها وهذا القيد انما هو للاعتراض
 عن ان يكون في يد احدهما فانه يكون ح هو الاول وكذا اذا ارخا وكان تاريخ احدهما
 اسبق يكون اولى كما في الشرح **باب رهن يوقع عند عدل** لما فرغ من ذكر
 حكم الراهن والمرتهن شرع في بيان حكم تائيهما وحكم النائب بد العقب حكم

فلا يدخل مح

ترجيح القياس على الاستحسان
في مسائل معدودة ٣

وقوله رهن ضمان اليه للباب وجلة
بوضع وصقة له وقوله وضعا الى جلة
مستقلة وحقوق الشرط مقدرة فيها
لان قوله رهن مبتدأ وجلة مع خبر
لانه مستدرك بحسب اللفظ والعق
وهو ظاهر

الاصل والمراد بالعدل من يجوز تصرفه ولهذا لو وضع الرهن على يد عدل صغير
او كبير لا يعقل لم يكن رهنا اجماعا لانه لم يبيع قبضه فلم يصير به رهنا كما في المنع
قوله وضعا عنده وزاد في النهاية والعناية عليه ورضيا ببيعه الرهن عنده
حلل الاجل قبل هذا القيد ليس بلازم في العدل لما صرح به المحاكم الشهيد
في الكافي انه ليس للعدل بيع الرهن مالم يسلط عليه لانه مأمور بالحفظ فحسب
وهكذا في الذخيرة ولكن قال فيه وعن ابي يوسف العدل يجبر على البيع وان
لم يكن مشروطا في الرهن قلت هذه الزيادة في الكتابين حتمية ان تكون
مبنية على هذه الرواية وقيل لعل هذه الزيادة منها بناء على ما هو الجاري
بين الناس فيها هو الغالب اقول قول المصنف فيها بعد وكله او العدل المصريح
في ان هذا القيد لم يعتبر في العدل بل هو اعتم من ان رضيا ببيعه الرهن
او لا كما لا يخفى **قوله** لانه مودع الرهن الم وظاهر الرواية ان التحليل مشعر
بانه لو كان احدهما ممن في عيال العدل بل ممن يحفظ على الوجه الذي يحفظ
مال نفسه لا يضمن بالدفع اليه تدبر العلم عنده تعالى ثم اذا كان العدل ضامنا
قيمة الرهن بالدفع الى احدهما لا يجعل القيمة رهنا عنده بل الرهن والمرتهن
يجتمعان ويقضيانها منه ويجعلانها رهنا في يد هذا العدل او في يد عدل آخر
وان تعذر اجتماعهما يرفع الماضر الامر الى القاضي فيأخذ القاضي القيمة
ويجعلها كذلك كما في الذخيرة وفيه تفصيل **قوله** اي ان هلك الرهن في يد العدل
والمراد في يده او في يد من يجوز دفعه اليه كما في البرجندی **قوله** فان شرط
اي التوكيل اي شرطه الراهن ولم يسم كونه متعينا معلوما لا للتجهم فيه به
لانه لو لم يشترط في عقد الرهن بملك الراهن عزله هذا فظاهر الرواية وفي
رواية ابن سليمان لا يملك ذلك ايضا اختاره بعض المشايخ وهو الصحيح كما في
الذخيرة **قوله** لم ينزل بالعدل اي بعزل الراهن سواء كان المرتهن حائرا
او لم يكن مالم يرض به المرتهن كما في الفصول العجائية **قوله** الاموت التوكيل
الا استثناء منقطع ولما لم يكن موت التوكيل من قبيل الانزال قد ذكر له فعل يناسب
والتعديل ولكن ينتقض الوكالة بموت ومثل هذا الاعتبار يوجد في البلاغة
كما في علقته سنا وما باردا وتلدت سيفا ورما اي وسقيته ماء باردا وجلت
ومما غلبه على ركاكة في العبارة غير جديرا لا يخفى ثم لو مات العدل وضعا على يد
عدل آخر وان اختلفا وضعه القاضي في يد عدل وليس للعدل الثاني ان يبيع
الرهن وان كان الاول مسلطا على البيع كما في المقدسي **قوله** ولا وصيته مقامه
هكذا في كثير من الكتب المعتبرة ولكن ذكر في الذخيرة انه لو قال الراهن للتوكيل
في اصل الوكالة اجزت لك ما صنعت فيه من شئ جائز لو وصيته ببيعه ولا يجوز
لو وصيته ان يوصي ان ثالث به وفي رواية الحسن عن ابي بصير انه ان الوصي يملك
بيعه مطلقا وفي رواية ابن مالك عن ابي يوسف كذلك انتهى خلاصة كلامه
قوله ويجبر اي لو كمل عليه اي البيع المطلقه فشميل انه يجبر عليه سواء كان
التسلط على البيع مشروطا في الرهن او بعده الا ان السارق يقتضي الاول
وهو مراد المصنف فجعل عليه **قوله** ان حل الاجل المطلق والمراد اجل الدين
او اجل بيع الرهن لاجل الرهن لان شرط الاجل في الرهن يفسده صريح

فيه كلام على
المولى عزى زاده
م

في الفينة ثم هذا القيد يوجب ان لا يجوز البيع قبل حلوله وقد ذكر في الخاتمة
ولورهن شيئا بدين مؤجل وسلط العدل البيع مطلقا ولم يقل عند محل الدين
للعديل ان يبيعه قبل ذلك **قوله** فان لم يبعها الم في النهاية فان لم يبعها
الا يام يجوز لراهن على البيع فان ابي الراهن البيع ذكر في الزيادات ان القاضي
يبيعه انتهى ولم يفسد البيع بهذا الاجبار لانه اجبار بحق كما في المنع والمطلق
التوكيل في القيس والقيس عليه فشميل وكلا يطلب المدعى ادلا ولكن القيس
عليه مقيد بان يكون وكلا يطلب المدعى كما في الكافي وغيره **قوله** ولو وكل
بالبيع مطلقا ثم نهى عن النسبة لم يفد كذا في الكافي وهكذا في الهداية والذخيرة
والمنع وغيرهما وكل ذكر وهذه المسئلة بعد مسئلة جبر التوكيل على البيع فظهر
ان من قال لم يجده في الكافي ولا في غيره بل في سائر الكتب ايضا بما عندنا على ان
مسألة المجل غير ظاهر انتهى افرسي بلا مرية وكذا في الذخيرة اذا باع بنسيئة
غير معهودة ينبغي ان يجوز عندها قال القاضي الامام ابو على النسفي اذا
وجب على الراهن ما يدل على النقص بان قال المرتهن يطالبني بدينه ويؤذي
فبعه حتى انخوسه فباعه بالنسيئة لا يجوز كما لو قال لعنره ببع عدي فان
احتاج الى النفقة انتهى **قوله** باع اي الرهن العدل اي المسلط على البيع
في عقد الرهن **قوله** وان لم يقبض اشار به الى ان كونه رهنا بعد القبض بالطريق
الاولى وقوله فهلكه الم متفرع على كون الرهن رهنا مطلقا اي هلكه قبل القبض
بان مات المشتري مفلسا او بعد القبض فيسقط بقدره دين المرتهن ولا ينظر
الى قيمة الرهن بل ينظر الى الثمن كما في البرجندی **قوله** عبد وهن التركيب
توصيف او اضاف واضافته للبيان اي هو رهن **قوله** فان او في ثمنه المرتهن
قيد به لما في الظهريية ان العدل لو باع الرهن ولم يسلم الثمن الى المرتهن حتى
استحق او رد ببيع بقضاء لا يرجع على المرتهن انتهى اقول عدم الرجوع على
المرتهن يشمل صورتي كونه هائكا وكونه قائما تدبر كما لا يخفى **قوله** وبيع البيع
اي بيع العدل والقبض اي قبض المرتهن الثمن يعني استيفاءه **قوله**
فلا يرجع المرتهن على العدل بدنه التصواب على الراهن يفصح الصورة المقابلة
قوله او ضمن اي العدل المرتهن ثمنه يعني ان سادى القيمة او كان اقل منها
وقدرها لو اكثر منها ويرجع العدل بما يبلغ القيمة الى الراهن في صورة كون
الثمن اقل من القيمة كما لا يخفى وقوله فهو اي ذلك الثمن يعني كله في صورتين
الاوليين وقد اقيمت منه في صورة كونه اكثر منها وقوله ويرجع المرتهن على
راهنه بدنه يعني جميعا في الاوليين وما يبلغ قدر الدين في صورة كونه اكثر
وهكذا الاعتبار في قوله ويرجع العدل على المرتهن الم تدبر **قوله** وبيع بالعدل
على الراهن فقط وهذا يؤيد قول من لا يجوز هذا التوكيل على البيع قال الشيخ
هذا ظاهر الرواية وبه اخذ بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وتبعهم المصنف
وقال بعض مشايخنا يجوز هذا ايضا واليه اشار محمد في الكتاب قال شيخ الاسلام
خواهر زاده ونحو الاسلام البزدوى والامام فخر الدين قاضيان رحمهم
الله تعالى وهو الصحيح **قوله** بالتسليم متعلق بقوله متعلق على تقدير كونه
الراهن وقوله بالقبض متعلق به ايضا على تقدير ان يكون المتعدى المرتهن

فيه كلام على المولى
عزى زاده
م

قوله لان التوكيل الم تعليل لكون رجع
العدل على الراهن فعلقه بالقبض والقبض
لم يتعلق به عائد الى التوكيل فافهم
المنسوب في قوله عائد الى التوكيل
والقبض المجرور عائد الى العهدة على
تأويل الصانع والمراد بالقابض الذي
ثبت قبض التوكيل من البيع وقوله
بملاك الوكالة الم متعلق بقوله لم يتعلق
به الم وقوله اذا تعلق بها الم تعليل بقوله
بملاك الوكالة الم وقوله وقد سلم له
ذلك اي المرتهن ذلك البيع حيث
اعلمه عن البيع وسلم على وزن
علم بالتخفيف والتخفيف المنسوب
في لزومه عائد الى المرتهن

اراد بالكتاب الجامع الصغير
والاصل كذا في المقدسي
مسألة

قوله لانه ملكه اي الراهن ملك الرهن باداء الضمان فيستند ملكه الى قبضه السابق على الرهن نفع الابقاء **باب التصرف والجنابة في الرهن** غيره لان كلاهما بعد كونه وهذا المراد بالجنابة جنابة عليه وجنابته على غيره فيشمل جنابة غير الرهن على الرهن وجنابة الرهن على غير الرهن وجنابة الرهن على الرهن **قوله** وقف بيع الرهن اي الرهن اطلقه فمثل ما يكون الرهن صحيحا او فاسدا حتى لو باع الراهن الرهن المشاع لا ينفذ على المرتهن فالمرتهن متى الحسب كما في المحيط ولما سبق من الذخيرة ان صحيحه وفاسده في مثل هذا الحكم سواء وشمل ايضا ما اذا كان البيع مشروطا في الرهن او لا وهو الصحيح كما في الذخيرة وهذا كله اذا باعه وهو في يد المرتهن اما اذا دفعه الى الراهن باعه فقبل لا يبقى الرهن فلا يكون الثمن رهنا كما في العبادية **قوله** فيتوقف على اجازته ان اجاز المرتهن او قضى له هذا من قبيل اللق والنشر التقدير كما سبق في باب خيار العيب فيقدر قولنا او قضاء دينه بعد قوله على اجازته بقرينة قوله في النشر وقضى دينه ومن نسي ما سبق عدا اقتصار الذكر في اللق على الاجازة قصورا وخلافا لمصواب **قوله** والثمن رهن هذا انما هو بالنظر الى الصورة الاولى وانما لم يقدم على الصورة الثانية للامن عن الالتباس والتعجيم لان الدين اذا قضى لم يبق محل لان يكون الثمن رهنا ومثل هذا لا يعد مسامحة فيما كان الاختصار مطلوبا فيه كما لا يخفى **قوله** ومبر المشتري الى ذكر الامام البزدوى ان للمشتري الخيار سواء علم انه مرهون او لم يعلم وهذا عند البيهقي ومحمد وعند ابى يوسف العلم بمنع خياره وذكر في الفضل ان ظاهر الرواية قوله كما في المنصورية **قوله** فلوا اجازته الى هكذا في الهداية ولفظ الكافي والمنع فاجاز البيع الاول ان اجازته وبطل الآخر واشتار بخوان الثاني الى ان الثمن يصير رهنا عند المرتهن كما في اجازة الاول ويكون المرتهن اخف بالثمن من الغرماء لو مات الراهن كما في المنع **قوله** من غيره اي غير المشتري قيد لكل من التصرفات **قوله** فاجازها اي هذه التصرفات الاربع يعني اجاز البيع ثم واحدا من التصرفات الباقية كما هو المتبادر من كلمة او في الرجوع على انها ليست مانعة الجمع وهذا هو الموافق لظاهر الهداية وذكر في الكافي والمنع وغيرهما انه لو اجاز واحدا من الباقية دون البيع نفذ البيع لسبقه ويبطل البواقي وعللوا بان المرتهن اذا اجاز تصرف الراهن فان صلح ذلك حقا للمرتهن نفذ ما اجازه المرتهن وان لم يصلح حقا له بطل حق المرتهن والنفاذ يكون من جهة الراهن فينفذ التصرف السابق وان اجاز المرتهن الملاحق دون السابق وانت خير بان ما ذكرناه هو الاول لان من نفاذ البيع بوجود الاجازة للاحق مع عدم الاجازة له يفهم ان نفاذه بوجود الاجازة له ايضا يكون بالطريق الاول وبعبارة المصنف لا تشمل صورة نفاذ البيع عند وجود الاجازة للاحق فقط ولا ينكس هذا بالطريق الاول كما لا يخفى قلت يظهر من هذا التعليل انه لو وقع اثنان من هذه التصرفات سوى البيع فاجاز الثاني نفذ الاول بخلاف البيع فانه لو وقع ثانيا فاجازته نفذ دون

فيه كلام على المولى عزى زاده

فيه كلام عليه ايضا ٢

فيه كلام على المصنف ٢

فيه تفقه ٢

الاول وانه لو وقع واحد منها ثم البيع فاجاز الاول نفذ دون البيع هذا ما فيه الفقير ولم ار من يصرح بالاجاز فانظر ماذا ترى العلم عنده **قوله** مع وجود الاجازة لكل وقد عرفت ان التصرفات الثلاثة لم تجز ايضا مع وجود الاجازة لها دون البيع وقوله والفرق مبتدأ خبره قوله ان المرتهن الى وقوله نزال المانع اي مانع النفوذ فنفذ البيع لسبقه ثم الثمن يكون رهنا لو وقع اجازة المرتهن للبيع اما لو وقع نفوذه الاجازة من سائر التصرفات لم يكن رهنا لانه اسقط حقه في الرهن باجازه لها هذا هو الظاهر من كلامهم ولم ار من يصرح به العلم عنده **قوله** فلو كان الراهن موسرا الى متفرع على صحة كل من الاعناق والتدبير والاستيلاد ومن ظن انه متفرع على صحة الاعناق فقط فقد قصر **قوله** لتحقيق سبب الضمان علة للاخذ وقوله وفائدة الى ناظر لجعلها رهنا عطف على التحقيق **قوله** استوفى حقا اي استوفى من تلك القيمة دينه اذا كانت من جنسه الى قيده لانه لو كانت من خلاف جنس الدين حبسها بالدين حتى يستوفى دينه **قوله** في الاقل من قيمة اي قيمة العبد يوم الرهن وقيته يوم العتق والدين يعني يسعى المقت في الاصل هذه الاشياء الثلاثة ويرجع المرتهن على الراهن ببيعة الدين ان فضل على السعاية كما في الشرح **قوله** وفي اخيه اي اخي العتق وقوله لان كسبهما ماله اي مال المولى بخلاف كسب المقت فانه خالص حق نفسه وقيل اذا كان الدين مؤجلا يسعى المدين في قيمته كما في الكافي وقيل اذا كان مؤجلا يسعيان في قيمتهما فانا كما في المقدسي **قوله** ضمنه المرتهن اشار به الى ان المرتهن هو المضمم في التضمن كما في الشرح **قوله** او قيمته يوم الاستهلاك ولو استهلك المرتهن غرم القيمة يوم الاستهلاك ايضا لان الاعتبار بقيمة المرتهن يوم الاستهلاك في ضمان الاستهلاك وفي ضمان الرهن يوم القبض ثم ان كان الدين حالا وهي من جنسه يأخذ منها قدره ويبرء الفضل على الراهن وان لم يكن من جنسه او كان مؤجلا فالقيمة رهن في يده متى يستوفى او يجمل الدين ما ذاهل فالحكم على ما مر كما في الشرح **قوله** باذن صاحبه اخر قوله اخر مفعول ثان للاعرار والمراد به الاجنبى على ما يقتضيه قوله باذن صاحبه تدبر **قوله** حال اي مادام الرهن عادية وقوله لمنافاة بين يدي العارية ويد الرهن تعليل للسقوط واعتراض عليه بان الرهن اذا وضع في يد العدل لا يسقط الضمان مع المنافاة بين يدي الا بداع والرهن اقول يدفعه ما في الكفاية من الفرق بين ايداع بعد قبض المرتهن وايداع في يد العدل ابتداء وهو ان قبضه السابق ينتقض بالاول فلا يكون مضونا عليه حال كونه ودبعة بخلاف يد العدل فان قبضه يقوم مقام قبض المرتهن فيصير الرهن مضونا عليه هذا **قوله** ولهذا اي وبقاء الرهن المستعان في الرهنية وقوله وكل منهما الى متفرع على بقاء الرهن وعطف على جملة هلكه **قوله** لان كل منهما معلقا للراهن في الرقبة والمرتحن في اليد محترما حيث لا يبطل احدهما حق الآخر ببقاء العقد وانما الساقط هو الضمان حال العارية والضمان ليس من لوازم الرهن قطعا لا بطلان ان الا بقاء لقوله والضمان الى ان يذكر هناك ما وقع في قبض الشرح والمصنف تبع فيه الزيلعي وقوله فيعود اي الرهن بمقتضى وهو الضمان **قوله** باذن الاخر من

فيه كلام على المولى عزى زاده ٢

المقتضى بحسب الهداية سعدى امدي ٢

اجتمع كل منهما متعلق بكل من الافعال الثلاثة السابقة **قوله** واختار المالك تضييق
الراهن قيده لانه لو اختار تضييق المرتهن لا يسقط الدين ويرجع بماض على
الراهن لان قبضه لما كانت بتسليط الراهن جعل قبضه كقبضه كافي القاعدة
قوله وان كان الراهن عارية ماصلة العارية نوعان عارية بلا طلب كافي هذه
الصورة وعارية بطلب كافي صورة الثانية **قوله** جعل قيد لكل من الصورتين
كما ان قوله وفي طريقه الى كذا **قوله** وهو معلوم اي ضمان الراهن معلوم وهو
كونه مضمونا بالاقبل من الدين ومن قيمته وقيد الاذن والاستعارة في الصورتين
اذا اذا استعماله بدون اذن الراهن لا يجوز حتى لو استعمله وهلك بغير
قيمه يوم استعماله كافي الفصول العمدية **قوله** من قليل او كثير من اي
جنس كان **قوله** ليرجع عليه اي المبيع على المستعير بقدر الاكثر الذي رهن
بما بلته وهكذا المراد بقوله فلا يرجع عليه **قوله** فان خالف الى هذا اذا اتفقت
مخالفة باقرا المستعير الراهن او باقرا مة المبيع البينة اما اذا لم يتقرر وقد
اختلفا فيما عينه المبيع فالقول للمبيع مع اليقين كافي للشرح **قوله** ضمنه اي
المستعير تفسير للمبيع المضروب وفاعل ضمن الاسم الظاهر وهو المبيع المضروب
عليه الاجر وليس فيه احتمال آخر حتى اشتبه المراد اذا ضمن اسم فاعل هو المبيع
لا غير وكلام المصنف اخبرنا من قول صاحب الوقاية ضمن المبيع مستعيره بوجهين
تدبر **قوله** او ضمن المبيع المرتهن اطلقه فمثل ما لو علم المرتهن مخالفة الراهن
لمعير ولم يعلم وقوله فلانه مغرور من جهة الراهن اي بالتسليم **قوله** وان
وافق اي الراهن المبيع فيما عينه بما ذكر هذا هو الموافق لما سبق فيكون توجيه
شرح المصنف بان رهنه الى اي مع رعاية تعيينه في الجنس والمرتهن والميل
قوله وهلك اي الرهن عند المرتهن الى هذا الذي ذكره في هلاك الكل اما لو
هلك بعضه بان دخله عيب مثلا ذهب الدين بحسابه وبضمن المبيع بذلك
القدر الراهن ذكره الزيلعي وغيره **قوله** لو افنتك المبيع قيده لانه لو افنتك
الاجنبي فله مرتهن ان لا يقبله ويمتنع عن التسليم كافي الشرح واثار في الشرح
ان ان الافتكاك مجاز من قبيل ذكر السبب واراد السبب ثم لو افنتك المستعير
وله مؤنة حل مؤنة ردة على المبيع كافي الخاتبة وقيل على المستعير لان ردة
العارية على المستعير وهذا من جملة العوارى ورجح هذا في الذخيرة وعليه
الفتوى كافي المنصورية **قوله** لانه قضى دينه وهو مضطر فيه الى استئصال
الزبلي رجاء الله تعالى لانه اذا افنتك باكثر من قيمته لكون الدين اكثر فانه لا يرجع
بالزائد على القيمة مع انه مضطر في تخليص الرهن الى دفع كل الدين فاللائق
ان ثبت له حق الرجوع في الزائد ايضا واجيب بان ضمان انما واجب على المستعير
باعتبار ابقاء الدين من ملكه فكان الرجوع اليه بقدر ما يتحقق به الايفاء
قوله ويرجع على الراهن بما دى الى لو قال بقدر ما يسقط الدين به عند
الهلاك لشمل صورة سوا ردة الدين القيمة وصورة زيادته منها وصورة
قلته منها في الحاجة الى اعتبار ان وضع المسئلة فيما سواي الدين القيمة انما
هو للاعتراز عن صورة زيادته منها لانه لا يرجع عليه بالزيادة وان كانت
اداه مع ان هذه الصورة مشتركة مع الاولى في جبر المرتهن على القبول وعدم

فيه كلام على المولى
عزى زاده بوجهين
اي في المتن
الاول وضع المبيع موضع الظاهر
الثاني وضع المرفع موضع المبيع
والاسم ولو ضمير انقبيل من المرفع
مرفع في محله

الامتناع عن التسليم **قوله** هلك اي الدين هكذا في النسخ التي رايناها والصواب
اي الرهن يعني المستعير للرهن **قوله** لا يضمن هذا اذا وافق المبيع والمستعير
الراهن اما اذا اختلفا فالقول للراهن مع يمينه وباقي التفصيل في المنع وغيره
قوله مضمونة فيكون الضمان رهنها مكان الفات **قوله** تسقط من دينه بقدر
اطلقه حوالة على الفهم والا فاسقوط اذا كان الضمان من جنس الدين
على صفته من الجودة وغيرها واذا كان الدين مالا وباقي التفصيل في الشرح
قد سبق في صورة الاطلاق والفرق بين الاطلاق والجنانية في الحكم الا انها انض
اذ هي في اصطلاح الفقهاء اسم يقع على فعل في النفس والطرف والاطلاق
اسم ينسب اليها يكون بالاستعمال وغيره **قوله** بان كانت الجنابة خطأ حقيقة او حكما بان
كانت شبهة عمد كافي المنع واما ما يوجب القصاص الى وجبايته عليها من حق القصاص
وجبايته على الاجنبى سواء فاذا قتل قصاصا سقط الدين لان هلكه حصل في ضمان
المرتهن فسقط دينه كما اذا هلك بنفسه كافي المنع **قوله** فلا تقيد وجوب الضمان
اي لا يقرب منه قوله مع وجوب التخليص عليه هذا اذا جنى على نفس المرتهن اما
اذا جنى على ماله فان لم يكن في قيمته فضل على الدين لجنابته هدد بالاجماع وان
فضلت فعن ابي حنيفة روايتان اعتبار الجنابة بقدر الفضل وعدم اعتبارها
وقيد المسئلة بالراهن والمرتحن اشارة الى ان جنابة الرهن على ابن الراهن او على
ابن المرتحن كالجناية على الاجنبى في الصحيح فيدفع بها او بقدرى كافي **قوله**
فصار تيمنه مائة اي انقلبت اليها بنقصان السعر كما يظهر في شرحه **قوله** فغرم
مائة اي مائة درهم وهكذا المراد بالالف درهم حتى لو كان هكذا فغرم دنانير
لا يسقط شئ من الدين لان الدنانير يصلح ان يكون خلقا عن كل قيمة العبد بخلاف
مائة درهم فيغوث ستمائة بلا خلاف صرح به مفصلا في تنوير تلخيص الجامع الكبير
قوله لان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين حتى لو لم يقتل ذلك العبد
ومل الاجل لم يسقط شئ من الدين خلافا لفرقة انه يعتبر نقصان السعر بنقصان
المالية والجواب عن ما قاله المصنف لانه عبارة الى **قوله** فاذا كان باقيا اي كانت
الرهن باقيا بتمامه وقوله صار مستوفيا اي بالهلاك **قوله** اي باعه المرتحن
العبد اي العبد الموصوف بان يعدل الفاعل اذا ضمن قد يعتبر في مرجعه الوصف
وقد لا يعتبر وسيان كلامه قرينة على انه معتبر هنا **قوله** لان الراهن اذا باعه
صار الى اخذ هذا الكلام من الكتاب ولكن اوجز في الاختصار حوالة على الفهم فالعبد
المستمكن في اذا باعه عائد الى المرتحن والمراد باعه بامر الراهن والمستمكن في صار
عائدا الى الراهن والعامل في اذا صار وباقي الكلام ظاهر والمراد بقدر ما استوفى
هو المائة يعني اذا استردته وباعه بمائة قد دفعها الى المرتحن بطل الرهن وبقي
الدين الا قدر ما وقع فكذا الحكم فيما اذا باعه المرتحن بامر الراهن كما ذكر في الكتاب
وغيره وعليه كلام المصنف ايضا وتفكيك التضييق في باعه لا يقدح لقيام القرينة
والاسلم ان يقال هكذا لانه اذا باعه بامر الراهن كان له الحكم لا يخفى **قوله**
لان العبد الباقي والمناسب بقوله الاول ان يقال الثاني والانسب منهما ان
يقال لان العبد المدفوع **قوله** جنى خطأ الى مسئلة مستقلة غير متفرعة
على ما قبلها ولذلك نشرها وصورها بقوله يعني الى رعاية السبب وان لم يكن

وعبارة القاعدة هلك العين ولعل
الدين تحريف النسخ
فيه كلام على
المصنف

وذكر في شرح الطحاوي ان يكون الجنابة
على المرتحن وعلى ماله هدر اذا كان
جميعه مضمونا بالدين بخلاف ما لو
فصل فانه معتبر فيهما اتفاقا فان
اختار الدفع وقيله المرتحن سقط
الدين والعبد كله للمرتحن وان اختار
الفداء بوزع عليها بمصرتها والعبد
رهن على ماله انتهى خلاصة كلامه وعليه
اطلاق كلام المصنف تدبر

معتبر في السباق وقوله ودينه مستغرق لرقبته تنوير للتصوير وان فهم من آخر
المسئلة والضمان المجردان في ضمانه ودينه المرتهن وقوله لان العبد كله
معتبر اذ المفروض ان قيمته مثل الدين اودونه **قوله** فان الى الح اشار به
الى ان المرتهن هو المخاطب اولا بالنداء صيانة لحقه فاذا عاد الامر الى الاصل
قوله ولا يسقط الباقي فيكون العبد رهنا به في صورة الغلاء هذا اذا كانا
حاضرين اما اذا كان احدهما حاضرا والاخر غائبا فليس للحاضر ولاية الدفع
واماله ولاية الغلاء ثم ان القادى لو كان رهنا فحكمه ظاهر ولو مرتهنا ببيع
على الراهن بقدر ما زاد على الدين سوى قدر الدين فلا يكون متبرعا به كذا
ليس له حبس الراهن في الزائد كما له الحبس في قدر الدين هذا عند ابي حنيفة اما
عندها فهو متبرع فيه لا يرجع عليه الا بدينه خاصة ورجح قوله هذا زبدة ما
في المبسوط وايضا الكرماني والمراد بالعبية الغيبة المنقطعة كما في الاسرار
قوله باع وصيته الرهن اى باذن المرتهن والراهن انما يبيعه باذنه وكذا وصيته
كما في الكفا **قوله** نصباى وصى لبيعه اى نصبه القاضى هكذا في النسخ والظاهر
ان يقال اى وصى نصبه القاضى لبيعه **قوله** ولهم اى للآخرين رده لان الح
ولا يلزم رده بمنع المبت من مثله في مرضه فكذا وصيته **فصل رهن عصى** هذا
الفصل بمنزلة المسائل المتفرقة في اوامر الكتب كما صرح بها في بعضها هنا
ولذلك اخره تكميلا لما فات فيما سبق **قوله** وهو يساويها اى الخ ليعنى قيمته
تساوى العشرة قال الزيلعي هذا بشير الى اعتبار القيمة في الزيادة والنقصان
وليس كذلك بل المحتر فيه القدر لان العصى والخل اما مكمل او موزون
وفيها نقصان القيمة لا يوجب سقوط شئ من الدين كما قول ما ذكره
المصنف بناء على ان لا ينتقص شئ من ذاته وقوله وهو يساويها قيد اتفاق
لا ينافي ما اذا انتقص سقط من الدين قدر ما نقص والعصى لو صار خلا بعد
ما صار خرا انتقص كما هو الغالب فيسقط من الدين قدره سواء كانت قيمته يساوية
اولا هذا ما فهم من النهاية والكفاية وغيرها **قوله** لا يبطل البيع الا ان
المشتري يخبر لتغير وصفه كما تعيب **قوله** قبل ويعود البيع ايضا مطلقا والرد
اخذ الجلد بدراهم ان شاء كذا قبل نقلنا عن بعض الشروح اقول الموافق لما سبق
في خيار العيب اخذ الجلد بكل الثمن او تركه تدب **قوله** ثناء الرهن كونه المراد
به ما يتولد من عين الرهن فيدخل فيه الارهاق كالورد والنسرين ونحوهما
كما في المقدسى وكذلك كل مكان بدل جز منه كالارض كما في النهاية والمحيط
والعقر كالارض كما في بعض الشروح وكلام الخزانة على ان الارش ليس
من الثناء لما صرح انه اذا هلك يسقط من الدين ما بحصته وهكذا صرح به
في حق العقر كما في البرجندى فظهر ان المصنف لم يجعل الارش والعقر من الثناء
ولهذا صرح في التفسير بما يتولد من عين الرهن فقط واشارة الى انه لا يدخل
في الرهن ما هو غير متولد كما لكسب في الهبة والصدقة والخلة لحكم الرهن
لا يسرى اليه حتى كان للراهن ان يأخذه في الحال كما في المنع **قوله** ويهلك تجانا
حتى لو اكل المرتهن ولدا الرهن او شرب لبنه باذن الرهن لم يسقط شئ من
الدين وكذا حكم جميع الثناء فاذا هلك الاصل يقسم الدين على قيمته وعلى قيمة

قوله واخذ الراهن العبد ناظرا الى
قوله او قدى اذا اخذ في الجناية
في صورة الدفع وقوله بطل الرهن
ناظرا الى صورتي الدفع والغلاء
كلهما كما ان قوله سقط دين المرتهن
كذلك

وهو سقوط دين المرتهن
واسترداد الراهن العبد
وبطلان الرهن

الثناء المستهلك باذنه فيسقط حصته الاصل ويقضى الراهن حصته الثناء ولو فعله
الراهن او اجنبى بامرهم يقضى الثناء رهنا كما في الكفا في الخاتمة يقسم الدين
الح بيان لطريق كيفية الفكك بقسطه قديم الفكك اشارة الى انه لا اعتبار
بقيته يوم هلاك الاصل كما لا اعتبار لا زيدا قيمة الاصل ونقصانها بعد القبض
فلورهن شاة قيمتها عشرة بعشرة تولدت ولدا فهلكت الشاة وقيمة الولد ايضا
عشرة ولو افتك يسقط من الدين خمسة ولو لم يفتك حتى صار قيمته عشرين
ثم افتك يسقط منه ثلث الدين ويفتك بثلثيه كما في الخزانة **قوله** صار له حصته
من الثمن حتى لو استحق الولد يرجع المشتري على البايع بحصة من الثمن ولو وجد
به عيبا يتمكن من رده بالعيب بحصته منه كما في بعض الشروح وقد سبق ما يوافقه
قبيل فصل من كتاب البيع وفي باب خيار العيب **قوله** مثل ان يرهن ثوبا بعشرة
يساوى عشرة وعبارة الكفا بان رهن ثوبا بعشرة قيمته عشرة فقوله بعشرة
متعلق بقوله يرهن وقوله يساوى عشرة صفة لقوله ثوبا وفصل بين الموصوف
والصفة باجنى مالا بالاسم في عبارة المصنفين والتقييد بهذه الصفة اتفاق
اذ لو لم يكن مساويا بها بان يكون اقل او اكثر فالحكم كذلك ثم ثمة صحة الاتفاق
ان يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت وهو
ظاهر وباقي التفصيل في الكفا **قوله** لا الدين يعنى لا تعنى الزيادة في الدين
هذا عند ابي حنيفة ومحمد وهو الراجح كما في المنع وغيره اما عند ابي يوسف فلا فرق
بين الزيادة وبين في الصفة كما لا فرق بينهما في عدمها عند زفر والشافعي هكذا في
عامة الشروح وذكر في الخلاصة ان محمد مع ابي يوسف ثم المعقود عليه في البيع
هو المبيع والمعقود به هو الثمن والدين في عقد الرهن ليس واحدا منها وقوله
فالزيادة في الدين الح الموافق لما في الكتب ان يصور المقام هكذا والدين ليس
واحدا منهما اما كونه غير معقود عليه فظاهر واما كونه غير معقود به فلو جوده
بسبب قبل عقد الرهن فلا يتصور الزيادة فيه بخلاف الرهن الح تدبر العلم على
تعا ولا يبقى بعده عبارة الكفا في المنع وغيرهما ولا يبقى محسوسا بعده اى
بعد عقد الرهن والمراد بعد فسخ عقد الرهن كما في النهاية واما جاز المصنف فخل
كما لا يخفى **قوله** فلا يخرج اى الاول عنه اى عن الثمن ما بقيا اى مادام باقين
وقوله الا ينقصا ليقض استثناء مفرغ من لا يخرج ونقص القبض انما يكون
برده الى الراهن وهو المراد هنا وعبارة المصنف هو الموافق لعبارة الزيلعي
وليس فيه مشو فضلا ان يكون مفسدا كما لا يخفى **قوله** فاذا زال الاول
برده عن الثمن دخل الثاني في ضمانه لان تمام الرهن كما كان بالتسليم الى المرتهن
كان تمام نقضه بالرد على الراهن وبالم يوجد الرد بقى الاول رهنا والثاني
امانة كما حققه الاتفاقى وذكر في فتاوى قاضي خان انه اذا قبض الرهن الثاني
خرج الاول من ان يكون رهنا ردة الاول على الراهن اولم يرد فقبل قبض
الثاني الاول رهن مادام في يده يهلك بالدين ان هلك والثاني امانة
يهلك من غير شئ وبعده القبض يكون الثاني رهنا يهلك بقيمة نفسه ان هلك
ويهلك الاول امانة اقول هذا هو الموافق لما سبق من ان التخلية فيه قبض
حيث ان التخلية فيه ردة ايضا اذ الظاهر ان المرتهن اذا قبض الثاني رفع المانع

فيه كلام على
المولى عز و زاده

فيه كلام على
المصنف

فيه كلام على
المصنف

فيه كلام على المولى عز و زاده

من قبض الأول كما ان وضع المسئلة عليه تدبر العلم عنده **قوله** ابرأ المرتهن
 الى قيد بالابراء اشارة الى ان المرتهن لو استوفى الدين من الراهن او المقطوع
 ثم هلك في يده هلك بالدين ويجب عليه رد ما استوفاه الى المرفوع اجماعا كما في
 التبيين **قوله** وقال زفر بن قيسته للراهن هذا اذا كانت قيمته قد
 الدين او اقل اما اذا كانت اكثر يكون الفضل امانة كما في المختلف والمصنف **قوله**
 والتحكم الثابت وهو المعلول وهو وجوب الضمان هنا والعلة الارتقاء والوصفان
 القبض وكونه في مقابلة الدين **قوله** او شرأه عطف على قوله ابقاء الراهن
 والضمان المجرور فيه وفي قوله او صلحه راجع الى المرتهن والضمان المرفوع في قوله
 ارا حال عائد الى الراهن والتفكيك عند عدم اشتباه المراد بالابراء في فلاحه
 الى ان قال او شري عينا بالدين او صلح عنه على شئ علوة لم يتخلص عن التفكيك
 ايضا فانه يقتضيه التفكيك ايضا في قوله ارا حال مرتته **قوله** لا تسقط
 بالاستيفاء ونحوه بل تنتهي وتقرر كما في النهاية وغيره ارا بقوله ونحوه الجواز
 والارتقاء وذا تدارك حسن وزائد مفيد شكر الله تعالى سعيه وقوله كن الاستيفاء
 الظاهر ان يقال لكن المطالبة ستعذر المالك في الكافي وغيره وبعبارة المصنف هي
 الموافقة لعبارة الهداية وارا بالاستيقفاء ما هو الاصح من الاول والثاني لانه في
 فقط كالمطلوب والضمان المستوفى في قوله لانه والمرفوع في عقب عائد الى الاستيفاء
 على عبارة المصنف والى المطالبة على ما هو الظاهر والمراد بعدم الفائدة تأدية
 المطالبة بعد الاستيفاء الدور وارا بالاستيفاء الاول الاستيفاء المحكي
 المحاصل بالارتقاء والثاني الاستيفاء المحقق المحاصل من ابقاء الراهن وشراء
 المرتهن الى ولو لم ينتقض لتكرر الاستيفاء **قوله** في صورة ابقاء الراهن الى
 وكذا يجب رد ما قبض الى المحتال عليه في صورة الجواز اذا وجد القبض وانما لم
 يتعرض بناء على عدم قبض المحتال به **قوله** وبطلت الجواز فتمها بالذكر مع ان
 الصلح يبطل ايضا لصحة الجواز بدون الدين في بعض الصور وذا ليس من هذا
 القبول بخلاف الصلح فان عدم صحته بدون الدين ظاهر ولذلك لم يتعرض لابطاله
 اطلاق البطلان ولكنه مقيد بان لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن فان كانت
 اكثر ينبغي ان لا يبطل الجواز في قدر الزيادة كما في البرجندى **قوله** يهلك بل ايضا
 اي يهلك الرهن بالدين والمراد كون الرهن مضمونا على المرتهن باقل من قيمته
 ومن الدين صريح به في تنوير التلخيص ولم يتعرض المصنف له حوالته على فهم ما سبق
قوله اذا هلك بعد تصادقهما ولو قال هلك ولو بعد تصادقهما كان اشارة
 الى انه اذا هلك الرهن ثم تصادق عليه فضاء الرهن يكون بالطريق الاول
 لان الدين كان واجبا ظاهرا حين هلاك الرهن وذا يكفي في وجوب الضمان
 ثم هذا ما اختاره صاحب الهداية وقد تبعه المصنف وصرح في المبسوط للشيخ
 انه اذا تصادق على ان لا دين والرهن قائم ثم هلك هلك امانة لان تصادقهما
 انتهى الدين من الاصل وضمان الرهن لا يبقى بدون الدين وذكر الاستيعاب
 انهما اذا تصادقا قبل الهلاك ثم هلك الرهن اختلف مشا بمخافته والضراب
 انه لا يهلك مضمونا وكذا ذكر في الاسلام في الجامع الكبير والمصبري انه
 يهلك امانة ومثله في ايضاح الكرماني وذكر في الخاتمة ان الرهن المثلون

فيه كلام على المولى
عزى زاده
م

الظاهر عزى
زاده
م

مضمون في قول محمد وكذا عند ابو يوسف في ظاهر الرواية عنه وعنه في رواية لا يكون
 مضمونا قالوا لا خلاف في انه ان تصادقا على ان لا دين ثم هلك الرهن لا يكون مضمونا
 انتهى وانت خير بان هذا مخالف لما اختاره صاحب الهداية وفي مثله العمل بما في
 المتن اولي صريح به في محله **قوله** بخلاف الإبراء متعلق بقوله بقيت الجهة ويحتمل
 ان يتعلق بقوله يهلك به ايضا **كتاب الغصب** **قوله** لان في الاول حبسا
 الى ولان المرتهن كما لا يجوز تصرفه في الرهن لا يجوز تصرف الغاصب في المصنوب
 ولان المصنوب ما دام في يد الغاصب قائما لا يملكه الغاصب كذلك الرهن لا يملكه
 المرتهن واذا هلك كل منهما يكون اليد ضمان ولان الرهن بالتعدي يصير مضمونا
 فظهر المناسبة بينهما بهذه الوجوه وقدم الرهن لانه فعل شرعي يكون بالتقديم
 اولي كما لا يخفى **قوله** اخذ الشئ من الغير الى وفي العناية الغصب في اللغة اخذ
 الشئ على سبيل التغلب للاستعمال في عين اهل اللغة سواء كان متقدما او غير
 يقال غصب زوجه فلان وخم فلان انتهى وهكذا في عامة الشروح كالكا في النهاية
 والاختيار والمنع والبرجندى والتبيين في التعريفات الشريفة **قوله** هو
 بمنزلة الجنس اشارة الى انه جنس من وجه فصل من وجه حيث يخرج به الحر والمبتة
 خف انفة والدم فانها ليست بمال **قوله** احتراز عن المجر وكذا الخنزير فانها ليسا
 بمقتومين عند المسلم وهو الاصل في الاعتبار في تعريف الاحكام الشرعية فلا يرد
 عليه كونهما مقتومين عند الذي والمستأمن **قوله** احتراز عن اخذه من يد المالك
 باذنه كما في الرهن والعارية والوديعة ثم الاخذ المذكور اعلم من ان يكون تحقيقا
 كاذبا المصنوب الذي في يده عن يده او تقدير او هو تصرفه عن المصنوب اذا لم
 يكن في يده فن قبيل الثاني استخدام العبد ونحوه اذا لم يكن في يده ماله عند غصب
 ثم الازالة لو تجردت توجب الضمان بخلاف تجرد الاثبات فتفرع عليه ما في
 المبسوط انه لو ضرب يد آخر فيها درة فوقعت في البحر او فيها طائر فطار بضربه
 يضمن ولو وضع يده على مال الغير من غير اذلة عن مكانه لم يضمن كما في النهاية
قوله لا خفية هذا من قبيل التصريح ما علم منها لما سبق ان اخذ مال الغير فضمن
 كونه على سبيل التغلب عليه فيفيد اخذه من غير خفية الا ان المصنف رحمه الله تعالى
 اراد الايضاح فقيد به وشمل هذا نوع افادة بعينه البلغاء ايضا مارة كما لا يخفى
قوله ولغيره اي لغير من علم بان ظن ان المأخوذ ماله او شري عينا ثم ظهر
 استحقاته فالحكم في الغرم والردة فقط لا الاثم وهذا يفهم من قيد ان علم ولذلك
 لم يذكر في الوقاية وغيره فيكون هذا من قبيل التصريح بعد ما علم مفهوم **قوله**
 ويجب المثل في المثل هذا شروع لتفصيل الغرم لانه لما علم ان حكم الغرم عند
 الهلاك ولم يعلم كيفية بيتها بقوله ويجب الى هذا ومن لم يعلم المراد فلن ان
 عليه ان يقيد به بان هذا عند الهلاك **قوله** فاذا نفلع اي المثل يعني عن
 الاسراق وهو بخلاف المص كما هو المفهوم عما سبق انفا والمراد ان لا يوجد في
 السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت وعلى هذا انقطاع الدراهم هذا
 ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى في حد الانقطاع واختاره في الذخيرة والنهاية
 وعليه كلام المصنف لان هذا الانقطاع ان لا يوجد جنسه في ايدي الناس لا يثن
 ويضمن ولا يثن غال كما ذكر في شرح الطحاوي وان اختاره في بعض الشروح **قوله**

فيه كلام على
المصنف
م

فيه كلام على
المولى عزى زاده
م

فيه كلام على
المولى عزى زاده
م

عادة صاحب الهداية

فيه كلام على
صدر الشريعة

فقيته يوم المصنوعة هذا عند البيهقي وهو مختار المصنف كما هو مختار صاحب الهداية
على ما جرى على عادة المقررة من تقديم الحكم وتأخير الدليل فإنه علامة الإثبات
ودرج صدر الشريعة بقوله في يوسف حيث قال هذا عدل إذ لم يبق شيء من نوعه في يوم
المصنوعة والقيمة معتبرة بكثرة الرغبات وقلتها وفي المعلوم هذا متقدرا ومتعسرا
ويوم الانقطاع لا منبسطه إلى آخر ما قاله فقوله إذ لم يبق الخ جواب عن قول أبي
حنيفة وقوله ويوم الانقطاع الخ جواب عن قول محمد بن عبد الله بن إدريس بل الإعدل مذهبه البيهقي
لما صرح به في الكافي وغيره أن المثل نوعان كما هو المثل صورة ومحتوى وقامر
وهو المثل معنى وهو القيمة والأصل في ضمان العدول هو الأول والثاني لا يكون
مستوعبا احتمال الأصل لأنه خلف عن البديل الكامل ولا ينقطع الاحتمال بالانقطاع
ولا ينتقل الأصل إلى الخلف إلا بالانقطاع والقضاء حتى لو صير قبل القضاء الوجود
جنسه لا يكون له إلا أخذ مثله فظهر أن احتمال وجود المثل في السوق أو في البيوت
يدفع تعسر قيمته وتقدرها لأن أهل السوق يعرفون قيمته بتقدير وجوده يوم
المصنوعة وأيضا يمكن أن يكون يوم الانقطاع مفهوما عند أهل السوق وهو الغالب
فكان للقاضي أن يعتبر قيمته يوم الانقطاع هذا فيظهر أن ما ذهب إليه محمد بن
إبراهيم أبو يوسف فلا وجه لرد صدر الشريعة بقوله الطرفين تدبر العلم عنده
تعا **قوله** وبقيضاء القاضي ينتقل حتى لا يعود إلى المثل بوجده بعد ذلك كما في
التبيين وتقديم الجار والجود للتخصيص والجملة عطف على الجملة المصدرية بأن
وقوله فيعتبر الخ نتيجة للمقامين السابقين **قوله** ويجب القيمة فيقول
بالدراهم لو بيع في السوق بها وبالدنانير لو بيع بها وبالأشعة للمغضوب منه
لو بيع بها كما في الخاتمة **قوله** والعدوى المتفاوت وكذا الوزن الذي في تعينه
صنوعا لمصنوع من الأبريق ونحوه على ما سبق اتفاقا وكافي في البرازية **قوله** حبس
حتى يعلم هذا بعد عجز الغاصب عن إقامة البينة على أن المغضوب هالك عنده
أما لو أقامها بقتض عليه بالضمان من غير حبس ثم إذا ادعى الفقر لا يجيبه الحاكم
للضمان ما لم يقيم المغضوب منه البينة على يساره فإذا أقامها تجب عليه مدة الحبس
في الموضوعين مفوض إلى رأي القاضي في الصحيح لأن الحبس للأخبار وذا ما يختلف
فيه أحوال الناس كما في المنع **قوله** فثبتته أي الغاصب أول عند محمد وهو
ظاهر المذهب ذكره في الجامع وقد رجمه صاحب المحيط والبداية **قوله** وهو أي
الغصب إنما يتحقق فيما ينقل أيراد الشرح على وجه القصر بناء على أن الضمين
حكم المرجح وهو محقق بلام الجنس وتعريف المستند إليه به يفيد قصره على المسند
ولو كان غير محقق نحو التوكيل على الله والتوفيق إلى أمر الله والإمام من
قرينين وهو مذهب الأكثرين منهم ابن المهام والقاضي عضد الدين وابن الحاجب
والطبري على ما فضل في ما شبهة الفقير على المطول من الكتب المعتبرة **قوله**
ويجوز عطف تفسير لقوله ينقل وقوله لا العقار من قبيل جمع العطف بلا
العاطفة مع النفي والاستثناء وذا وقع في تراكم المصنفين كما في المطول
وقوله الذي لا ينقل ولا يجوز صفة كاشفة للعقار لأنه عبارة عما لا أصل
وقرار مثل الأرض والدار **قوله** فلو أخذ عقارا أي على سبيل التخلب
ولقد أفاد المصنف في تبديل عبارة الهداية وهي وإذا غصب عقارا فالدنانير

ذكر الغاء

فيه كلام على
صاحب التكملة

قاعدة جيدة

ذكر الغاء لأن هذه المسئلة متفرعة على الأصل السابق وذكر الأخذ وهو معنى
الغصب اللغوي ويمكن أن يقال إنما أتى بعنوان الغصب للمشكلة بخار وهو باعث
في العدول عن الحقيقة ولا يتوقف على تعدد الحقيقة اللغوية صرح به في محله
وأن الواو استينافية تكون ما بعدها بياناً وثمرة لما قبلها هذا على أن اختيار الواو
على الغاء للتفويض إلى من السامع بما يقع في نصيب الكلام وعليه قوله تعا وأخرج
الأرض أنقالها وانت خير بان هذا لا بدفع استنبط التبدل كما لا يخفى **قوله**
لم يبق هذا عند البيهقي وإني يوسف أخرا وقال محمد بن يوسف وهو قول أبي
يوسف أو لا يبقين **قوله** وهو الغصب أي الشرعي لأن يد المالك لا يزول إلا
بأخراجه عنه وذلك فعل في المالك فصار كما إذا بقده صاحب الماشية عنها حتى ضاعت
لم يبقين بالانفاق كما في الشروح قال صاحب المنع أخذا من النهاية وذكر في الخاتمة
والذخيرة ما يخالف هذا الأصل وهو أنه لو غصب بجلافاً ستهلكه حتى يبس لبن
أنه قال أبو بكر البجلي يبقين قيمة الجمل ونقصان الآم وإن لم يفعل الغاصب في
الآم فعلا يزال يد المالك انتهى أقول يمكن التوجيه بأن ضياع الماشية إنما يكون
بتخلل فعل الفاعل بخلاف لبس اللبن ونقصان الآم به فإنه إنما يحصل من فعل
الغاصب فيكون من قبيل درة وقعت في البحيرة يغرب يد أخذها ويمكن أن يقال
إذا الضمان في نقصان الآم ببس اللبن وضمان الدرة الواقعة في البحر ضمان الاتلاف
لأمان الغصب **قوله** الأصح أنه يبقين أي العقار يصير مضمونا لعل نقل هذه
المسائل أنه لما ذكر عدم الضمان في غصب العقار مطلقا أراد أن يبين أن هذا ما
إذا لم يقتض تقصير يد صاحبه عنه أما إذا اقتضاه في يبقين سواء كان العقار
ملكاً أو ديرة أو قفا هذا وذكر في العجادية نقلا عن الظهيرية أن الفتوى
في غصب العقار والدور الموقوف بالضمان كما أن الفتوى في غصب منافع الوقف
بالضمان **قوله** بالبيع والتسليم قيد بالتسليم إذ به يصير يد صاحبه مقصورة
وكذا الحال في جمود الرميعة إذ بالجمود تقصير يد صاحبه لا يتوصل إليها
بعد جموده حيث احتاج في الصوريين إلى إقامة البينة على أنه ملكه وهكذا في
اليد حصل بالشهادة فبالرجوع توجه الضمان عليه على أنه ضمان اتلاف لا ضمانات
غصب وإن الأصح كما في الكافي وغيره عدم الضمان في جمود الديرة في العقار
قوله وبين شراح الهداية وغيرهم الفعل بالهدم والسكنى بالسكنى المخصوصة
فيه نشر على عكس الترتيب لأن من نشر الفعل بالهدم صاحب كافي ومن نشر
السكنى شراح الهداية **قوله** وقد غير صاحب الوقاية أقول أن تغيير صاحب
الوقاية في محله لأن شمول الفعل للسكنى وغيرها مما لا نزاع لأحد فيه في السكك
لا يخلو من عمل غالبا فالسكنى به يقتضى النقص لا من حيث هو هو إذ مجرد السكنى
لا يقتضى النقص غالبا واكتفى في التمثيل بما يقتضى النقص بالافرة إشارة
إلى أن الضمان بما يوجب ابتداء كالهدم بالطريق الأولى وقوله كسكناء تمثيل
على أن يكون من جنسيات الفعل وهو المتبادر وعليه كلام صدر الشريعة ولعل
هذه النسخة هي الموافقة لنسخة المص لما بين صدر الشريعة في صدر شرحه
أنه وقع شيء من التغييرات في النسخ المكتوبة من نسخته فظهر أن الإصواب
نسخة تبعها صدر الشريعة وأن حقيقة الحال على هذا المتوال ولا يتجمل المقام

فيه كلام على صدر القول
الواني والدولي عزى زاد

واشار بهذا أن حمل قوله كسكناء
على التنظير لا التمثيل خلاف
المشاهد مع أنه لا يبعد كون
جنسيات الفعل

نقصان ارض

المنايا غير هذا كما لا يخفى **قوله** اذا انتقصت بالزراعة ويعرف قدر النقصان بان
 ينظر بكم تباع قبل الاستعمال وبكم تباع بعده فالنقصان هو النقصان قاله محمد
 بن سلمة واعتبره نصير بن يحيى بالاجارة والاول هو الاقيس لان العبرة
 لقيمة العين دون المنفعة كما في التبيين واعتمده في الواقعات الحسابية ولكن
 ذكر في النهاية ان ابن سلمة رجح الى ما اعتبره نصير ثم الغاصب يأخذ من محصول
 الارض رأس ماله وما ضمه وما انفقته مؤنة ويتصدق الفضل عندها وعند
 ابن يوسف لا يتصدق مؤنة ان الحاج اربعة اكرار نقصان الزراعة قدر كثر
 وراش المال كذلك والمؤنة كذلك فيتصدق كوكا في الشروح **قوله** حتى لا يسقط
 شيء من الثمن ولكن بخير المشتري بين اخذه بكل الثمن وتركه كما في الكافي **قوله**
 وتراجع السعر عطف على قوله البيع اي وبخلاف تراجع السعر وكذا لو كان
 ربوتافانه لا يضمن نقصانه لرفي الوصف اذ الجودة غير معتبرة في باب الربوا
 فيخير بين اخذه بلا شيء او تضمن قيمته من خلاف جنسه او تضمن مثله من جنسه
 كما في الشروح غصب صغيرا فكبر اخذه المالك تجاونا اذ الغاصب متبرع في الاتفاق
 عليه او شايئا فصار شيئا او مجوزا ضمن النقصان ونبات اللحية للامر وليس
 بنقصان بخلاف انكسار الندي للجارية فان فيه ضمان النقصان كذا في نسيان
 القرآن والحرفة فيقرم عالما وغير عالما فيضمن تفاوت ما بينهما هذا اذا كان
 النقصان يسيرا واما اذا كان كثيرا فيخير المالك بين الاخذ والترك مع تضمن
 جميع قيمته كما في النهاية والمنهج **قوله** واذ لم يكن اي الرد فيه اي في مكان
 الغصب وقد تراجع السعر في المكان الذي نقله الغاصب غير المالك بين اخذ
 القيمة اي قيمته في مكان الغصب يوم الخصومة كما في العبادية قلت الظاهر ان هذا
 لو مثليا اما لو كان قيميا فينبغي ان يضمن قيمته يوم الغصب كما لا يخفى ولم يذكر
 جواز اخذه مع انه مخير فيه ايضا لظهوره وذكر في المحيط ان هذا التخيير فيما لم
 يكن المضمون دراهم او دنانير اما لو كان فلا تخيير بل يأخذها حيث وجدها
 وان اختلف السعر **قوله** فكان له ان يلتزم الضرب هكذا في النسخ التي
 رأيناها ولكن سقط من قلم الناسخ لفظ لا في يلتزم اي كان للمالك ان يلتزم
 الخ وعبارة المصنف هنا مأخوذة من النهاية ولفظ لا ثابت فيه ومن لم يجد
 المنقول عنه هذا قال ما قال **قوله** تنقصه بالاستعمال الظه تنقصه الاستغلال
 كما في الكافي والتبيين مأخذ الشرح وقوله بديل خبيث الظاهر بسبب خبيث
 كما فيها وقوله تصدق باجر اخذه الظاهر انه يتصدق كله قال الزليعي فينبغي
 ان يتصدق بما زاد على ما ضمن لا بالخلقة كلها انتهى اقول الظاهر من اطلاق
 الثمن ومن المعلوم ان عليه التصديق بالكل وان لم يحول على انه لم ينقص الاستغلال
 وان كان يأباه بقصور المصن المسئلة وتصويرها بينهما ايضا ثم لو هلك العبد
 او الدابة في يد الغاصب فله ان يستعين بالاجر كما لا يستعان بالرجح في اداء
 الضمان ولو اذاه الى المالك بيباح له التنازل وان كان غنيا كما في الشروح **قوله**
 او بالشراء بدرهم الرد بعة الخ وقوله فيما سيبي اذا اشار اليها ونقد منها انما
 ان ان لا فرق بين العبارتين في الحكم ولذلك ترى العلماء في وجوب التصديق
 بالرجح يعتبرون تارة بهذه العبارة واخرى بتلك نعم الاشترا بالذراهم

نخل ناسخ

فكلام على
المولى عزى زاده

هنا كلام على المولى الوالي
وعلى المولى عزى زاده

المعينة والنقد منها اعم من ان يدفعها او اشار اليها ثم اشترى بها ونقدتها
 بخلاف الاشارة والاعم يشمل الاخص هذا اذا انضم اليه النقد منها اما اذا لم
 ينضم اليه فيكون من قبيل صور طيب الدج فقوله في الجامع الصغير فانه يتصدق
 بالرجح وذكر صورة طيب الدج عند عدم الانضمام دل كل منهما ان اراد بقوله
 اشترى بها اشار اليها ونقدتها واختار في المتن اشترى بها ونقدتها على اشارتها
 ونقدتها بعبارة الهداية لكونه اعم وان يدك لا يخفى ولعل للائق في فهم المقام ان
 يكون على هذا المنوال العلم عند الملك المتحال **قوله** عندا بخييفة ومحمد اما عند
 ابن يوسف فلا يتصدق منه بشيء كما في عامة الشروح وقوله ونحوها اي الطعام وقوله
 يتصدق به اي بالرجح الحاصل من ملك خبيث **قوله** او اطلق يعني لم يشر الى شيء
 وذكر في الذخيرة انه لو نوى بقلبه ان ينقد من تلك الدراهم وحقق نيته بان نقد
 منها قبل طيب له المشتري وقبل لا يطيب قال الامام الحلواني عدم الطيب هو
 الاصح اقول وهكذا في الحال في الرجح لانه متفرع عليه وقال في البرازية ولا يعتبر
 النية في الفتوى **قوله** وبه كان يفتي الامام ابو اللبث وهو المنقول عن الكرخي
 كما في عامة الكتب وذكر في الذخيرة قالوا الفتوى اليوم على قول الكرخي دفعا للرجح
 عن الناس وعلى هذا تقرب صدرا الشريعة وشمس الائمة السرخسي **قوله** وهو
 المختار اي للفتوى كما في المنصورية ونقل صاحب النهاية عن شرح الجامع الصغير
 لصدور الاسلام انه لو اشترى بالف غصب طعاما يباح له الاكل ولو اشترى بها امة
 قبل يباح له الوطئ والبيع انه لا يجل له الوطئ ولا الاكل هناك لان في السبب
 نوع خبيث ولهذا المعنى يرى بعض الظلمة الذين بينهم قليل نفوى يشتركون الاشياء
 بنسبة ويبيعون فيها الى حوايجهم ثم يقضون الاثمان انتهى وهكذا التفصيل
 في نوادر ابن سماعه **قوله** في الجامع الصغير والجامع الكبير وفي
 كتاب المضاربة من المبسوط **قوله** في المدة اي في بعضها كما هو المصريح في
 الذخيرة وهو الظاهر من السباق قديمه لانه لو اجره ثم اجاز المالك قبل استيفاء
 المنفعة كان جميع الاجر للمالك اتفاقا وكذا لو اجره ثم اجاز المالك بعد انقضاء
 المدة كان جميع الاجر للغاصب كما في الذخيرة وذكر في الحاشية ان الفتوى على قول
 محمد **قوله** وغیر ای المضمون اي بفعله كما في الهداية وعليه تفريع الاخترا
قوله نفقات اعظم من فده فرع على زوال الاسم بناء على ان زوال الاسم
 يستلزمه ككن لا كلياً بل غالباً لانه لو غصب شاة فذبحها ثم سلخها وجعلها
 عضواً عصفوا زال اسمها ولكن لم يزل اعظم منافعها وهو المحمية ولم يزل ملك
 مالكها عنها فظهر ان جميع العبارتين هو الاول وان عطف قوله واعظم منافعها
 كاد وقع في عامة المعتبرات لبس لجملة التاكيد كما هو الظاهر **قوله** حيث يقال
 شاة مذبوحة اورد عليه بقولهم شاة مشوية مع انها تخالف المذبوحة في الحكم
 اقول ان الغاصب احدث فيها فعلا متوقفاً اخرجها عن عينها الاول حيث شتى
 شواء وقولهم شاة مشوية في قوة شواء الشاة بخلاف شاة مذبوحة فظهر
 ان لا ورود كما لا يخفى **قوله** ولا حاجة اليه بجملة حالية عن مفعول قال وقوله
 لان قوله الخ تعليل لقوله لا حاجة اليه او لقوله ولم يقل والغيران المجوران
 في اليه وعنه عائد الى قوله اعظم منافعها **قوله** حتى تبدل الاسم وذلك التبديل

اي استيفاء المستأجر المنفعة

الاراد للمولى عزى نقله ابنه
المولى عزى زاده وتركه من غير
جواب

دليل بتدل المسمى والعين من وجه كونه هالكا ايضا الى صنعة الغاصب لان الهلاك
 ما يفعله من الغاصب في العين المصنوع بالصنعة المتقومة قائم اي موجود من كل
 وجه وحق المالك في ذلك العين قائم من وجه هالك من وجه فالقائم من كل وجه يكون
 راجعا على القائم من وجه سواء كان اصلا او تبعا كما صرح به في الكشف الكبير على ان ضرب
 الترجيح اذا تعارض كان الرجحان في الذات وهو الوجود هنا اعني في الحال وهو البقاء
 في الوجود اصل والبقاء صفة تابعة فان البقاء امتداد الوجود في الزمان الثاني
 فالترجيح بالوجود اولي كما في سراج الهندي على المعنى اذا عرفت هذا فظهر لك ما في
 عبارة المصنفين الركاكة والايجاز كما لا يخفى **قوله** اما باء بدله اي مثله
 شليا او قيمته لوقيته وقوله او تعين القاضى اي حكمه بالزمان فيعمل في الانتفاع وان
 لم يؤد الضمان لان قضاء القاضى بمنزلة اداء البذل للحصول رضا المالك عنده لانه
 لا يقضى الا بطلبه كما في الشرح **قوله** والقياس الى وهو قول حسن وزفر رواية
 عن ابي حنيفة والمصنف اي المشورية واراد بالاسراء المحبوسين **قوله** كذبح شاة
 اطلقها نسلت شاة القصاب وغيره صرح شمس الدين الحلواني وهو الصحيح كما في
 الذخيرة قيد بالطح او الشئ لانه اذا ذبحها فقط فصاحبها مخير بين تركها وتعين
 قيمتها وبين اخذها وتعين النقصان وكذا في سلمها وجعلها عضوا هذا في ظاهر
 الرواية وفي رواية ليس له ان يضمنه النقصان وظاهر الرواية هو الاصح كما في المنع
 والفتوى على ظاهر الرواية كما في الظهير **قوله** والبناء على ساجدة اراد بها ملحق
 الخشبة الصالحة الصالحة لان يبنى عليها من اى شجر كان وهذا من قبيل ذكر المأوى والاداء
 العام وذا كثير بينهم حتى يقع من الجتهد بل من الشارع لا يخفى على تدرب هذا
 والشافعي بخلافه في الجميع ويقول لا ينقطع حق المالك ثم مسئلة البناء على ساجدة
 اول مسئلة خالف فيها الشافعي رحمه الله تعالى اصحابنا رحمهم الله تعالى كذا في بواقيت
 العلوم للامام الرازي رحمه الله تعالى **قوله** فلما كمل بلا شئ هذا عند ابي حنيفة
 وعندهما بملك الغاصب وعليه مثله قيد بالضرب المذكور لانه لو سبكه ولم يصنعه
 وجعله ملقا لا امرت بائرا مدورا فلما كمل الاسترداد بالانفاق ولا شئ عليه
 كما في التتارخانية وذكر في الخاتبة لو غصب انا نفقة فننقشه بالغير بملكه بقيته
 لان المالك لو اخذه لم يقطع شيئا وذكر في البرازية غصب قرطاسا وكتب عليه لا
 يقطع حق المالك في الصحيح وهكذا في التتارخانية اول بنبغي ان الصحيح ان ينقطع
 فيها ايضا غصب صحيحا ونقطه فهو زيادة فصاحبه مخير بين تعين قيمته غير
 منقود واخذه باعطاء ما زاده فقط وعن ابي يوسف انه يأخذه بغير شئ كن
 غصب عبدا وعلمه الكتابة وهكذا في التجريد **قوله** واخذ قيمتها يوم الغصب
 لما سبق ولما صرح به في الولو الجية قيد المسئلة بالذبح وهكذا قطع العضو
 وقيد بها بجموان مأكول اللحم لانه لو كان غير مأكول اللحم فحكمه ما سيمر
 وبخلاف مأكول المصنوع عبدا او اداة فقطع منه يأخذه مع ارش القطوع
 كما في المنع **قوله** فقطع الغاصب طرفها كان الظاهر الموافق لما في المتن
 فذبحها الغاصب الا انه لما لم يكن فرق بين الذبح والقطع في حق الحيوانات اكتفى
 بذكر الذبح في المتن وتعرض ذكر القطع في الشرح للاختصار والله تعالى
 دونه العلم عنده **قوله** وفوت بعضه وبعض نفعه هذا حد الحرق

اما الركاكة في قوله فيكون راجعا
 على الهالك من وجه واما الايجاز
 في قوله ان ضرب الترجيح الى حيث
 لم يبين ان الوصف الذاتي ما هو
 وان الوصف الحالى ما هو والمخالفة
 على فهم المتعلم تدرب من الايجاز
 الفصل

اول مسئلة خالف الشافعي
 اصحابنا

قوله ملكا مستندا الى وقت الغصب اشار به الى ان مستندا لمفعول ملحق بتقدير موصوف ويجوز في ثلث ان يكون ما لا عين تفاعل اي مستندا ملكه وهذا
 الاستناد كما استناد البيع الموقوف ولكن بينهما فرق لان ملك الملك وسببه هنا ضمان القيمة والغصب شرط هذا الملك او ملكه على وجه الظاهر فان
 ملك الملك بغير عقد البيع مع القبض ومن ذلك يثبت الملك فيه مطلقا عند الاجازة فيشبهل زوايد المبيع شملت كانت او منفصلة بخلاف زوايد في المصنوع
 المعنوي فثبت ان الغاصب انما يملكها بحسب ضمانه لا بحسب غصبه ومن ذلك بدخل في ملكه زوايده المتصلة كسببه وكبره ورواياه وكسبه كذلك لان من
 يتابع شفعته بخلاف ولده المتصل بعد الغصب فانه لا يملكه لان غير مضمون بالقيمة في حق الغاصب يسبق من ملك المصنوع من ضمانه المتصل بخلاف
 الفصل والفرق ايضا لان من ملك المصنوع من ضمانه المتصل بخلاف
 على ضمانه وعلمه عبارة الفقهاء والمخبران
 تلك عند الضمان والفرق ايضا لان من ملك المصنوع من ضمانه المتصل بخلاف
 قبل المعنويات اتباع الغصب فيه كلام
 المعنوي فتدخل فيه هذا في بدو
 ما في الشرح من المنع وغاية على المولى
 البيان والبيان وغيرهما لم يرد
 الفصل
 مررت هذا في بعض غشاة لم اقدر
 ان اتبع اكثر ما في يدى ولا سيما ما
 في علم الأصول من وجوه العقل والشروط
 والاسباب وانفرد من هذا لكرم ان يرد
 نور بصري ويروى غشاة
 ١٠٧٤
 اراد به اسعد بن سعد الدين كلاهما
 ما مر ان بالافتاء في عصرهما في الدولة
 العثمانية

الفاضل المروي عن محمد وهو الصحيح كما في المنع **قوله** بلا تقويت شئ منه اي
 من الثوب ويظهر منه انه لا يفوت به شئ من المنفعة وانما يفوت الجودة ويدخل
 بسببه نقصان في المالية **قوله** به اي بالبناء والغرس الصواب ان يقصر بقطع
 البناء والغرس كما هو الموافق لعامة الكتب **قوله** وقيمة الشجر عطف على قيمة
 الارض او الواو للمال والواو في قوله واجرة القلع للعطف على الثاني ودرهم دفع
 وعليه عامة النسخ والحال على الاول **قوله** هذا اذا كانت الى هذا هو المحكى عن
 اكثر من كما في الذخيرة قال الفاضل ابو علي النسفي وزعم ان هذا هو المذهب كما في المنع
 وبعض المتأخرين امتوا بقول الكرخي وانه حسن ونحن نفى بجواب الكتاب اتباعا
 لشيوخنا فانهم لا يتركون جواب الكتاب كما في الخلاصة واقول كان استاذي شيخ شايخ
 الاسلام رحمه الله تعالى يفتي بجواب الكتاب بعملا بما في الخلاصة وذكر بعض المتأخرين
 ان الاوفق بقواعد الشرع ان يفتي بقول الكرخي ان كان الغاصب بنى او غرس بزم
 سبب شرعى كالارث والا فبجواب الكتاب كما في الفضول العبادية اقول هذا هو
 الاعدل عندي العلم عند الملك الماروي وهو الموافق لما سبق في كتاب الشفعة
 قيل باب الشفعة من المسئلة ورأسها وفي بناء المشتري وغرسه الى حيث فرق ثمة
 بين اخذ جيرا وبين اخذ على وجه شرعى **قوله** حجر الثوب الى قيد بالتميز لانه
 لو نصغ بغير فعله باللقاء ربح مثلا حيث لا يخبر صاحب الثوب في تركه على صاحب
 الصغ بل يخبر في اخذ الثوب وضمان ما زاد الصغ ارباع ويقسم الثمن بينهما على قدر
 حصتهما وهذا الطريق مروي عن ابي عصة في مسئلة المتن ايضا وحسنه في المكا في
 وغيره وانما خیر صاحب الثوب لانه صاحب اصل قيده لانه لو غلط العمل باليمن
 او عكس او اختلط به كلاهما اصل كما في البدايع اقول ظاهره على انهما يشتركان
 وان لكل منهما الخيار وانت خبير بان الموافق لما سبق من صورتي التغيير والاختلاف
 ان يملك الغاصب ويجب عليه الضمان على ان الملاق ان لا يخبر الغاصب في صورة
 الخط لان بدو يدعد وان فلا بد له من الزجر حتى ينسحب باب الفساد العلم عنده
 تعالى **قوله** وسلمه الى الغاصب اي وتركه عليه والتجبر بال تسليم بناء على انه
 في حكم الاخذ من يد الغاصب لكونه مخيرا بين الاخذ والترك كما لا يخفى **قوله**
 وضمر ما زاد الصغ هذا اذا كان الصغ ملكا للغاصب اما اذا لم يكن ملكا له بل كان
 ملكا لصاحب الثوب ايضا واختر اخذ الثوب برئ الغاصب عن ضمان الصغ
 استحسانا والقياس ان يضمن الغاصب صبغا مثله ثم يصير كانه صبغ الثوب
 بصبغ نفسه وهكذا اذا كان الصغ ملكا لغيره حيث يكون الصغ مضمونا عليه
 فيصير كانه صبغه بصبغ نفسه كما في الشرح **قوله** ولا شئ للغاصب وهكذا
 في الكافي والابيضاح والظاهر ان هذا قول ابي حنيفة واما عندهما بالسواد زيادة
 كالحمرة وقيل هذا اختلاف وزمان وفي الذخيرة السواد لو زاد قيمة الثوب
 فالجواب ما قالاه ولو نقصها فالجواب ما قاله ابو حنيفة **فصل عيب ما غصب**
 هذا الفصل بمنزلة مسائل شتى لها اتصال لمسائل الغصب على ان بعضها
 بما يوجب الملك للغاصب بالضمان وقد ذكر فيما سبق ما يوجب الملك له بفعله
 وعمله **قوله** وضمن قيمته ملكه وفي المحيط والحقايق الصحيح عند المحققين
 من مشايخنا على قضية مذهب اصحابنا رحمهم الله تعالى ان الغاصب لا يملكه الا

وتاخر ما في البدايع ان اختلاف
 اكثر في الساجدة المجتمة ذكره
 فيها واما الساجدة المجتمة وهي الارض
 والعروة انما تكونها الارض بالقلع
 والورد ولم يذكر الخلاف ولكن صاحب
 النهاية ومن ذكر من المشايخ نفقة
 لا يلتفت الى ما فيه من المخالفة

عند اداء الضمان او القضا بالضم ان او بتواضع الخصمين على الضمان فاجدا هذه
 الثلاثة بثلث الملك والا فلا **قوله** والاصل ان الغاصب يمينه ان اشار به الى ان
 الغاصب لو برهن على قيمته فلما كان ان يحلفه ولا يقبل برهانه كما في الخلاصة نقلنا
 عن الاصل وقال بعض مشايخنا ينبغي ان يقبل لاسقاط اليمين كما لو ادعى
 ردة الوديعة فان القول قوله مع اليمين ولو برهن على ذلك قبل وكان القاضي
 ابو علي النسفي يقول هذه المسئلة عندى مشككة ومن المشايخ من فرق بين
 هذه المسئلة ومسئلة الوديعة وهو الصحيح وقدرة الفرق بعض المحققين
 ومع القياس عليها ومنهم من ردة الوديعة في مثل هذا العمل بالرواية وهي ما في
 الخلاصة وقد سبق نظايره **قوله** وهي اي قيمته اكثر الخ فذهب لانه لو كانت مثل ما
 ضمنه اودونه فلا جناح للمالك وهذا قول الكرخي واما في ظاهر الرواية الجارية ثابت
 للمالك في الفصول كلها وهو الاصح كما في عامة الكتب فظهر ان ما ذكره المصنف غير
 الاصح والراجح في مثل هذا ظاهر الرواية وان صح غير ظاهر الرواية ايضا وقد سبق
 نظايره **قوله** اخذ اي المعضوب المالك ولكن الغاصب ان يحبس حتى يأخذ
 ما دفعه اليه ولو هلك في يده قبل ردة المدفوع لا يبرده لكن يأخذ من الغاصب
 الزيادة ولو اختلفا في الزيادة فادعى الغاصب انها حدثت بعد التضمن وادعى
 المالك انها كانت قبله ولا رواية فيه وقال الجصاص تفقها ان القول قول الغاصب
 لان التملك قد صح ولا يفسخ بالشك كما في البدائع **قوله** نفذ بيع غاصب من
 بعد بيعه الملقه فشميل كون البيع مثليا او قيميا فمما في الاول مثلي وفي الثاني
 بقيته يوم الغصب بان البيع وان ضمنه قيمته يوم البيع لا ينفذ بغيره اقول
 لا يخلو تضمين المالك قيمته يوم البيع على انه راض بذلك القدر كما هو الظاهر
 مع انه اقل من قيمته يوم الغصب ولم يرض به فعلى الاول ينبغي ان ينفذ البيع
 لانه من قبيل اسقاط الزائد عن ذمته تدبرا لعلمه عند تعذر ذكر في الخاتمة
 المراد بالتضمن اخذ قيمته بالدرهم او الدينار ولو اخذ بدله شيئا من العروض
 على طريق الصلح لا ينفذ بغيره **قوله** لا اعتاقه قيد باعتاق الغاصب لانه
 لو اعتقه المشتري من الغاصب ثم ضمنه الغاصب صح اعتاقه في رواية قيا سا
 على صحة الوقت منه اذا ضمنه الغاصب بعده وفي رواية لا يبيع والاول هو الاصح
 كما في النهاية **قوله** الا بالتعدي بان ائلفها اذ يجر او اكل او باع وسلم حتى
 اذا ائلف الجوز الصغار الرطب على الشجر ينظر ان هذا الشجر مع تلك الجوزات
 وبدونها يكمل بشترى فيضمن فضل ما بينهما كما في الظهيرية **قوله** وكلها هذا اي
 عدم الضمان الا بالتعدي والمنع بعد الطلب **قوله** ويجبر بولدها هذا
 استحسان وفيه خلاف زفر والشافعي والخلاف فيها اذا لم يكن الولد من الزوج
 او المولى اما اذا كان من احدهما لا ضمان على الغاصب لان النقصان والاني
 المهلاك وقيد مجبر النقصان لانه لو مات وبالمولد فاء بقيتهما اختلفت
 الرواية فيه والاصح لا شئ عليه سوى ردة المولد وشار بقصور المسئلة
 ان ان هذا فيما اذا ائتمد سبب الزيادة والنقصان لانه لو لم يتجدد النقصان
 كما لو غصب شاة وجز صدرها فنبت اخرها وقطع شجر غرس او غصنه فنبت اخر
 مكانه او غصنا اخر مثله من يجب عليه ايضا ردة ما جره او قطعه لو قاما او قيمته

هذا مسئلة ذكرها المقدسي في كتاب
 الدعوى نقلها عن الجصاص قال المضمون
 منه قيمته ثوب مائة وقال الغاصب ما
 ادعى قيمته وكفى علي ان قيمته
 لم يكن مائة يحلف الغاصب على ان
 ليس بقيته مائة فاذ الملقح يملك
 المضمون منه على ان قيمته مائة فاذ
 تلف يأخذها من الغاصب مسئلة

اراد به القاض زاده
 صاحب النكلة على الهداية
 وهو المقدسي شارح
 نظم الكفر
 اي في الزيادة والنقصان
 والمساواة مسئلة

وقد بالجمالية لان النقصان بالولادة
 انما يكون في بني آدم عادة دون
 الحيوانات

لو استهلكها في البدائع وخير مطلوب وغيرهما **قوله** زني بامه غصبها وكذا الحكم
 لو زني بها غير الغاصب كما في الشرح **قوله** فانت اشار بقا التعقيب انها
 ماتت بالولادة كما صرح به الامام المجلوب وما نقله الدين الكافي او ماتت في نفاسها
 كما صرح به الامام السرخسي والامام القاسمي خان والامام برهان الدين **قوله**
 ضمن قيمتها اي يوم علقته هذا عند ايمينه وتالا يضمن شيئا كما في المختلف والاصح
 يضمن نقصان الجبل عند جملها في الخاتمة وذكر في البدائع قال ابو يوسف ينظر الى ما
 نقصها الجبل والى ارض عيبا لئلا يضمن الاكثر وهو الاستحسان وقال محمد
 يضمن الامرين جميعا وهو القياس ولم يتعرض في المتن ولا في اكثر الشروح
 ان هذا لئلا هل يجب على الغاصب الزاني ام لا قال في النهاية نقلنا عن الفتاوى
 ولو غصب امة فزني بها فانت قال محمد الاصح انه يجب لقيمة ولا يجب الحد بخلاف ما
 لو زني بجارية وتلقها فانه يجب عليه القيمة فعلم بهذا ان وجوب ضمان الجارية مع
 وجوب الحد مجتمعان واما وجوب ضمان الغصب مع وجوب الحد لا مجتمعان انتهى
 خلاصة كلامه ولكن شرح قتلها بان معناه قتلها بفعل الزنا **قوله** زني بها اي
 بامه غصبها اطلقه فشميل ما لو غصبها من ما كنها او من المدفوع او من الغاصب
 او من الغاصب الاقل فان لكل منهم حق التضمن كما هو المصريح في الكافي في ما أخذ
 هذه المسئلة عليه تعليل المصنف بقوله لان التضمن الخ والله دهره في الاقادة
 وحسن الاخذ الا ان قوله بعد ارضاء المالك لم يكن في المأخذ ولعله مستغنى
 عنه بل هو من اجل لان ثبوت النسب لا يتوقف على الارضاء كما لا يخفى **قوله** المنافع
 لا تضمن بالغصب والاتلاف الخ وعند الشافعي تضمن في السرورين الا اذا كان
 من مسكه شهرا مثلا فانه لا يضمن منافعه عنده ايضا لان الحر في يد نفسه
 بخلاف ما اذا استخدمه فالتلف عليه من حتم الخلاف بينه وبيننا فيما اذا لم يكن
 العبد معتدا للاستغلال اما اذا كان معتدا يضمن المنافع بالغصب والاتلاف
 اجماعا كما في السراجية وغيره **قوله** بان اسلم الخ وبان حصل الخ في ملكه من شجرة
 وبان ملك الخنزير باصطباة كما في البرجدي **قوله** فائلفها اتلاف الخنزيراتها
 اما تخليها فليس بالتلاف سيجي تفصيله وشار بالطلاق عدم الضمان الى انه
 لا فرق بين ان يكون المتلف مسلما او ذميا يتد بالتلاف الخ لانه لو شق رق خمر
 مسلم او كسره قه نهبيا بذلك عن المنكر فقد اختلف فيه فعند محمد عليه ضمان الرق
 والذن وعنده ابو يوسف لا ضمان عليه وعليه الفتوى كما في المنبع **قوله** بضمان
 بالاتلاف يضمن قيمة الخنزير مطلقا وشمل الخنزير لو تلفه ذمي وقيمه لو تلفه مسلم
 كما في الشرح **قوله** لانها مال في حقه اعترض عليه بانه لم يجب الضمان
 بالاتلاف متروكة التسمية عما مع انه مال متقوم عند الشافعية فلما لم يجبر
 اعتقاد صاحبه بالاجتهاد فلا لا يعتبر اعتقاد اهل الذمة اولى واجيب بان
 ذلك حرام وليس بمال بالنسب فيكون ولاية المجاورة باقية لنا مع اهل الاجتهاد
 بخلاف المجاورة مع اهل الكفر فانها منقطعة على ما عرفت في موضعه حاصل الفرق
 بينهما بان ولاية المجاورة باقية في المجتهد فيه ومنقطعة في مال اهل الذمة
 لا يقال ان القاضي ينفذ ما حكم به قاض آخر على خلاف مذهبه في بنقطع
 المجاورة في المجتهد فيه ايضا فينبغي ان يجب الضمان فيه ايضا لانا نقول ليس

عدم وجوب الحد مع ضمان الغصب
 ٣

فيه كلام على المولى جوي زاده
 والمولى عزى زاده
 ٣

فيه كلام على
 المصنف
 ٣

انما هو المولى سعد الله
 ٣

والجواب مأخوذ من تكلمة
 القاضي زاده
 ٣

هذا على الإطلاق بل انما ينقد ما حكم به قاض آخر اذا لم يكن مخالفا لكتاب او السنة
المشهوره او الاجماع وما نحن فيه مما يخالف الكتاب فلا يتصور فيه التفتيش لا يفتى
قوله او جلد ميتة اي او غضب جلد ميتة اشار به الى ان هذا الحكم اذا اخذ من
مالك او من منزله فديعه اما لو كانت الميتة ملقاة على الطريق فاخذ جلد ها
فديعه لا سبيل للمالك على الجلد وعن ابن يوسف له ان يأخذه في هذه الصورة
ايضا كما في المنع **قوله** ولو اتلفها ممن قبله بالاتلاف لانها لو هلكا لامانات
عليه واشار باطلاق النمان الى انه يغني قيمة الجلد مدبوغا وقيمة الخمر خلا
وهذا بالاجماع كما في المنع **قوله** ولا شيء للمالك عليه هذا عند ابي حنيفة
وعندها يأخذه المالك ويعطى الغاصب مثل وزن الملح من الخل ولم يقيد بالنمان
وعنده لا لانه لما ملكه لم يغني في صورة الهلاك ولا في صورة الاستهلاك
وعندها يغني في الاستهلاك قيمة الخل ويعطيه المالك ما زاد الملح فيه وهو
المذكور في عامة الكتب وعلى ما ذكر الطحاوي ان عندها يغرم قيمته ان لو كانت
الخل عصيرا **قوله** ولو اتلفه لا يغني هذا عند ابي حنيفة وعندها يغني المالك
قيمة الجلد مدبوغا ويعطى الغاصب ما زاد الدبغ كما في الكتب وذكر الطحاوي
يغنيه قيمته ان لو كان الجلد دبا غير مدبوغ قلت يرى انه لا مخالفة بينهما في المال
تدبر وهذا تفصيل في الذخيرة **قوله** من يكسر غرق هذا عند ابي حنيفة
وعندها لا يغني والطلاق فيما اذا كان مسلما اذا كان لذي يجب النمان بالانفا
وهكذا التفصيل في امانة سكر ونصف كما في البرجندى والمنع ثم لا ذات
الامام مدخل في كثير من الامور كما في حريق وقع في محلة تهدم انسان وارجل
ينقطع الحريق لم يغني ولا يأثم بخلاف هذه من غير الاذن فانه يغني ولكن
لا اثم عليه في ذلك وهو نظير المضطر يتناول طعام الغير بغير اذنه كما في المحيط
في كتاب الغصب والسكر بفتحين ماء الرب اذا اشتد والمصنف ما ذهب
نفسه بالطبخ واشتد **قوله** قيمتها اراد به قيمة ما لحقه لغير عمل اللهو اما
اذا لم يصلح لعمل اخر فلا يغني شيئا بالاتفاق ذكره في التبيين والمحقيق **قوله**
ولو كان فعل جائزا ولو وجد ضمان المثل من المسلم جائز **قوله** وهو مقر عليه
لانا امرنا بتركهم وما يدعون اعترض عليه باننا لم نتركهم في مثل احداث
بيعه وركوب خيل وحمل سلاح واجيب بان امثاله مستثناة مما يدعون بدلائل
ذكرت في مواضعها كما استثنى الربوا بحديث الامن اربى فليس بيننا وبينه
عهد وهكذا عبد الذي اذا ارتد فالتفقه مسلم لا يغني مع انه مال متقوم وحقه
لانا ما من لهم ترك التعرض فيها فيه استحسان بالدين كما في التكملة والمنع
قوله والدق الذي الح وهو الذي لا صنيات عليه ولا لاجل كما في المحيط
وقد رأيت في شرح الاحاديث ان دق العرس ضربه مباح وان كان فيه
الجلجل ومن ذلك كان الاعتبار والاستعمال بما كانت فيه من غير تكثير **قوله**
والفتوى على قولها اطلقه فالمراد في عدم النمان وعدم صحة البيع كما لا
يخفى **قوله** حل قيد عبد الغير الح هذا اذا لم يكن مودعا اما لو حل المودع قيد
العبد او فتح باب القفص يغني بالاتفاق لانه التزم الحفظ كما في العجادية
قوله وفي الدابة الح ذكر في الخلاصة انه لا فرق بين فتح باب القفص وحل قيد

منح حرب زنج ٣
ويحل في هذا في المولى ونبيه وليل
التي اثار القدرى لما انكسرت لم يستعمل
لها النفس والفسق وان حرمت كل منها
لست لقات بل القارة الى الفسق
وقايبه وتحرر بخلان ما ذكرناه انما
يستعمل لتحرير النفس الى كراهية الله
سيماه وتقاوا زباد الوحد او كل
مشوق لا يتكرر من مشوق ومشوق
بوز بعيد بحسب المقام ولا يقاس
احدهما على الآخر وتام تحقيق هذا
المبحث في كتابات الشيخ العليال
البحري بالامزيد عليه من

العبد فانه يغني بينهما عند محمد **قوله** انه وجد ما لا اطلقه فمثل ما لو كان صادقا
او كاذبا فيه وعلى هذا التحميم في صورة النمان عند كون السلطان مغرما البتة
وعليه كلام قاضين في فتاواه وهو مختار المصنوع وذكر في العجادية نقلا عن عدة
انه اذا قال ان فلانا وجد كنزا وقد ظهر انه كان كذبا يغني **قوله** كذا اي يغني
الساعي لو سعى بغير حق الح اطلقه فمثل ان لو كان السلطان مغرما قطع او لا
وكنته غزومه وقيد بقوله بغير حق لانه لو قال ذلك بطريق الحسبة بان يكون
الاخذ حق في ذلك المال لا يغني كما في البرجندى **قوله** وبه يفتى قال في الذخيرة
وعليه الفتوى في زماننا لكسرة السعاية زجرا لهم صيانة لاموال الناس
وفي القينة نقلا من سجع ادعى عليه انه سعى الى السلطان واخذ منه بسعائته
كذا وانكر فلما حكم ان يحلف على ذلك ولو اقام بينة فله ان يقبل وذكر في العجادية
انه لو سعى الى اصحاب السلطان وقال لي عليه حق فامروه بالدفع فطالبوه
بالاداء واخذوا منه الجعل فانه لا يغني وذكر في البرازية ان الساعي لو كان عبدا
فعليه النمان بعد العتق لانه ضمان قول وذكر المختصان في ادب القاضي والامام
المجوب في الجامع الصغير وهذا في اكثر المعبرات انه لا بأس له بهجوم على بيت
المفسدين والمروى عن اصحابنا هدم بيت فيه حجر دبراني العصور ايضا قبل ان
يشته ويقذف زبده على من اعتاد الفسق وقد روى عن عمر رضي الله عنه لعرق
البيت الذي فيه الخمر رانه هجم على نايحة في بيته وضربها بالدرية فسقطت خارجا
فتكلم عليه فقال لامرمة لها قالوا اراد به انه سقطت حرمته حين اشتغلت
بالاجل في الشرع وعن الفقيه ابن بكر البجلي انه خرج على شط نهر به نساء
كاشفات الرؤوس والذراع فقيل له كيف فعلت هذا فقال لامرمة لعن انما
الشك في ايمانهم كانوا حرمات قبل وانما قال ذلك استدلالا بما قاله عمر
رضي الله عنه اقول وحل دليله انها لما سقطت حرمتهن بما اشتغلن بالاجل
الحق بالاماء وذكر المجوب رحمه الله تعالى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
غلب على ظنه انهم يتروكون الفسق بالامر ولو غلب على ظنه انهم لا يتروكون لا يكون
اتما في تركه وفي الذخيرة بعض تفصيل نقلا عن الفقيه الى البيت **باب الاكراه**
قوله وجه المناسبة الى قوله ظاهر وهو ان كلا منهما بنا في الرضا واخره
لان الاكراه قد بنا في الاختيار فهو كما لو كتب بالنسبة الى الغصب **قوله** وهو اي
ما اعم من القتل والمراد بعباده بكل واحد منها وتهديده به وهو يفعله على يقا عه
عاجلا **قوله** فلا يصح ما قال في الوقاية الح قال في المبسوط الاكراه فعل يفعله المرء
بغيره فيستغنى به رضاه او يفسد به اختياره من غير ان يتقدم به الاهلية في حق المكره
او يسقط عنه الخطاب وفي الايضاح هو فعل يوجد من المكره فيحدث به في الجمل
معنى يصير به مدفوعا الى الفعل الذي طلبه منه وفي الرواية هو عبارة عن جعل الغير
على امر بكرهه ولا يريد ما شرته لولا الجمل عليه قال في النهاية بعد نقل هذه الثلاثة
وكذا ان تختار منها ايها شئت وقد اختار صاحب الهداية ما في المبسوط واقتنى
انتره صاحب الوقاية كما هو دأبه غالبا واذا لم يغفلوا عما في المسطور في كتب
الاسول سيما ما في الفروع فالظاهر ان اول منع الخلو لا يمنع الجمع فيظهر منه
ان الاكراه نوعان نوع يستغنى به رضاه ولا يفسد اختياره ونوع يفسد به اختياره

في باب العوى ٣
قوالدجة

مع انتفاء رضاه لأن انتفاء الرضا عند فساد الاختيار يكون بالطريق الأولي
ولذلك لم يتعرض له بالتصريح في النوع الثاني وعليه كلام صدر الشريعة في
شرح الوقاية فانظر بنظر الاضمان وايضا ان العام لوقيل بالخامس براد به
ما عدا ذلك الخاص براد قوله تعالى من كان لله وملائكته ورسله وجبريل
وميكال الآية فلما قبل فساد الاختيار بعدم الرضا علم ان عدم الرضا نوعان
نوع لا يفسد الاختيار عنده ونوع يفسد معه لما عرفت ان الرضا لا يبقى عند
فساد الاختيار فظهر ان عبارة الوقاية يكون شاملة لما هو المقصود واحضر
في اداء ما هو المضبوط ولذلك ترى صدور الشريعة تدبرها وشرحها ثم وحق
في حضمها ان يقال كذلك تنشأ لينة هو عرقها وحسن نبات الارض من كرم البذر
قوله والشجرة تنبت عن الثمرة كناية بالشجرة عما شرعها به صدور الشريعة
اولا وبالثمره عما قاله وتحقيقه الى ثانيا بربده ان ما قاله الاول انجب ابيضا وكذا
ما بناء عليه ثانيا ويحتمل ان الشجرة كناية عن متن الوقاية هنا والثمره كناية
عن شرح صدر الشريعة عليه **قوله** الا يرى انه اي الكره اسم مفعول متردد
فيما اكره عليه بين فرض وخطر ورضة واراد بالخطر الحرام وبأثم في الفرض كن
اكره بالقتل على شرب مسكر ولو خرا ولم يشرب عالما بسقوط بالاكره فقتل
بأثم ويوجراي على الترك في الحرام والرضة كن اكره بالقتل على قتل مسلم ولم
يقتله حتى قتل يكون مأجورا لعله بالغرصة كما في التحرير والتيسير **قوله** مع بقاء
اصلية هذا نصريح بان الاكره لا يزال اهلية الكره ولا يسقط عنه خطا بتكليف
اذ هو بالذمة والفعل والبلوغ وذلك موجود فيه **قوله** فذرة الحامل اي الكره
اسم فاعل على تحقيق ما هدد به اي عاجلا كما في تكميل البردوى لوجبه الدين
والطلق الحامل فمثل الصبي العاقل ومخلط العقل اذا كان مطاعا مستطاعا في البدع
ثم ما هدد به اهم من ان يكون صريحا او دلالا كما اذا امر الحامل بقتل شخص
ظلمها ولم يهتد بشئ الا ان المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله لقتله
الاكره او قطع عضوه فانه اكره معتبر كما في الذخيرة قلت المراد بالعلم خالب
الظن او العبرة لغالب ظن الفاعل لا بصورة ايجاد الحامل كما لا يخفى **قوله**
فالوا هذا اختلاف في معنى لفظ قالوا قد يكون اشارة الى اتفاق الفصول
وما ذكره هو المقبول فلا بد من عمل بالمقول وقد يكون اشارة الى الاسناد
الى الاخبار للاشعار بعدم ظهور الاسرار ومثل هذا يعقب بالبحث ويحذر
صرح به في الحاشية العوضية على تغيير المنعق وما ذكره هنا من قبل الاول
ولذلك لم يمتنع الى تصحيح هذا القول كما صرح به في اكثر الشروح **قوله**
والثاني خوف الفاعل ان قول هذا الشرط يعني عن الاول لان هذا الخوف
لا يتحقق بدون قدرة الحامل كما لا حاجة الى الشرط الثالث بعد ان اعتبر
في نوع الاكره كونه مفعولا للرضا اذ لو لم يكن متمنا منه كان راضيا فلا
يتحقق الاكره كما لا يخفى **قوله** كون الكره به اي ما هدد به تلفت نفس على اسم
فاعل وكذا موجب غم وحله بعدم الرضا صفة غم وقوله وهذا اشارة الى
موجب غم فقط **قوله** كما سياتي من ان الضرب مطلقا بعدم الرضا الذي
جاء وانما بعدم لغیره اذا كان شديدا **قوله** بالطلاق نفس حقيقة او حكما

عدوا مع

هذا دفع الاعتراض المضاف على
الوقاية وصدور الشريعة
كذلك اي مثل الشرح الحسن اولاد
المتن تنشأ من كرم البذر
للوذن لا تحدث لينة عن نخل العجوة
اراد به التحقيق او الشرح مطلقا
هو اي الشرح اولاد المتن عرفها
اصل هذا التحقيق او الشرح وحسن
نبات الارض اي حسن التحقيق
او الشرح من كرم البذر اي جوده
اي الشرح اولاد المتن يعني كلامها
جيد ان هذا المراد

بان يقول ان لم يقتله لاقتلته
او لا قطع بذكره ونحوهما

كثف كل

كثف كل المال فانه شقيق الروح كما في الزا هدى ارضه ولو صغيرا كما لا يخفى
او ضرب بخناق منه التلف على نفسه او عضوه كما في المنع ومن المتأخر من يقول
اذا هدد بالحبس والقيود كان الرجل ذا مروءة يشق عليه ذلك بحيث يقع في
قلبه انه لو لم يفعله يموت بسبب الحبس والقيود اذ يذهب عضوه فهو اكره
معتبر شرعا كما انه لو توعدوه بالحبس في مكان مظلم بحيث يخاف ذهاب البصر
يطول مقامه فيه فهو اكره معتبر شرعا كما في الذخيرة وذكر في المفتي قال بعض
متأخرين بلخ ان الحبس الذي احدثته الظلمة في زماننا اكره معتبر شرعا لانه
حبس تعذيب **قوله** واما غير ملجئ ويدخل في هذا النوع استحياسا تهديدا
بحبس والده او ولده او زوجته وكل ذي رحم محرم منه فلا ينفذ به نحو بيع
واقار ورضة كما في كشف البردوى ونحوه **قوله** والاضطرار اي الاضطرار
المفهوم من قوله تعالى الا ما اضطررتم اليه يحصل بالاكره الملجئ لان الاضطرار
يتمصر بالملجئ كما في النجاسة **قوله** اثم في هذه الصور كما في النجاسة وعن ابي
يوسف انه لا يأثم في هذه الصور ولا في النجاسة ثم الخلاف فيما اذا علم اباة
هذه الاشياء في هذه الحالة اما اذا لم يعلم فامتنع الا يأثم فيحذر بالجهل لان
في رفع الحرمة خفاء لمكان الاجتهاد كما في الشروح **قوله** ورقص ايضا تلفظ
كلمة كفر وهكذا سب النبي عليا السلام والسجود لغير الله صليبا او غيره كما
في الشروح **قوله** فان عادوا اي الى الاكره فعداى الى طمأنينة القلب
لا الى ابراء كلمة الكفر والطمأنينة جميعا كان عدا ليلض لان هذا يقتضي اباة
الاجراء والاجراء لا يصير مباحا بل هو حرام كما في كل حال لا سقوط حرمة اصلا
الا ان المبطل عليه بالاكره يصير محذورا فيفسخ الجبل اليه عند طمأنينة قلبه
اجباء لمحقه مع بقاء حرمة ابد كما في التكملة لا يقال ان قوله تعالى الا من اكره
وقلبه مطمئن بالاجماع يقتضي ان يكون الاجراء مباحا ايضا لانا نقول هذا
استثناء من الغضب فينتفي الغضب ولا يلزم من انتفاءه انتفاء الحرمة فيثبت
الرضة فقط كما في المنع **قوله** ورقص ايضا اطلاق مال مسلم واذا صير
حتى قتل صار شهيدا كما في الكافي فظهر انه لو اقر قوله بالصب على امر كان
شاملا لهذه الصورة ايضا ومن هذا النوع شتم المسلم لان حرمة مرام كدسه
فالشتم بالاكره رخصة والامتناع غرصة كما في المنع واثار با سنيبا حنه
للضرورة انه لا يأثم بالاطلاق وهذا هو الفرق بين هذا وبين تلفظ كلمة
الكفر ومن ذلك قالوا هذه المسئلة تدل على ان تنازل مال الغير اشد حرمة
من شرب الخمر كما في البنابة **قوله** فيما يصلح آله اشارة الى ان الفاعل
لم يكن آله له في الاكل والتكلم والوطئ كما في البنابة واختلفوا فيما اذا اكره
على اكل مال الغير فالغنائ على الفاعل كما في شرح الجاوي وعلى الحامل كما
في التتمة والمختار الاول كما في عامة الشروح والاختلاف في عدم المضاب
على الحامل اذا اكره على الفاعل باكل مال نفسه او يلبس ثوب نفسه حتى
تخرق كما في البدايع ولكن قال في التتمة هذا ان كان بايعا اما ان كان شيعا
فيرجع عليه بقيمته لانه لم يحصل للاكل منفعة كما في تكملة البردوى **قوله**
بان يلقيه عليه اي على المال فيقتله هكذا في اكثر النسخ الظاهر انه تعجيف

كث في مكان مظلم سبب ذهاب البصر

في حقه من الاكره
في حقه من الاكره
في حقه من الاكره
في حقه من الاكره
في حقه من الاكره
في حقه من الاكره
في حقه من الاكره
في حقه من الاكره
في حقه من الاكره
في حقه من الاكره

مثل تاسخ

من قبله **قوله** اي لا يرخص قتل مسلم الخ وعلى هذا الخلاف ما اذا اكره رجل على قطع يد آخر فقطع كما في البدائع اما اذا اكره بالقتل على قطع يد نفسه وسعه القطع لانه اهلون وبقاء الحامل ايضا على الاختلاف المذكور كما في الذخيرة ولو اكره على اطلاق مال ذا او هذا فلا بأس في اختيار احدهما والاحتياط اطلاق مال اغناها وان استويا اختارا لا قتل وان اتلف الاكثر يغن المأمور الزيادة والامر قدر الاقل وان استويا اختارا مال احسنهما خلفا واظهرهما جودا كما في المقدسي **قوله** فان قتله كان آثما ويجب عليه التعزير كما في المنيع **قوله** وقال ابو يوسف لا يقاد الخ وعلى الحامل الدية في ماله في ثلث سنين واعلم انه لا فرق في هذه المسئلة بين ان يكون المأمور بالاعمال او معتوها او غلاما غير بالغ فان القود على الامر والمأمور صار كالآلة له والعقل والبلوغ غير معتبر في حق الآلة وانما المعتبر تحقيق الايجاب بخلاف الامر فانه اذا كان سببا او مجنونا او مختلطا العقل لا يجب القصاص على احد لان القاتل في الحقيقة هذا القبي او المجنون وهو ليس باهل لوجوب العقوبة عليه ولكن يجب على عاقلته الدية لان عمدتها خطأ كما في المنيع اخذا من الماسيط والمحيط والبدائع **قوله** الا ان يعلم الخ هذا الاستثناء مستغنى عنه بل هو محمل لانه يقتضي استباحة القتل بعد ذلك وليس كذلك كما لا يخفى **قوله** ولا زنى الرجل قيده به لان زنى المرأة يرتفع بالاول حتى سقط الحد والاثم عنها ولو صبرت حتى تلتك كانت باجورة كما في كشف البرذوي **قوله** ولكن لا يجزى الخ ولا يجزى الحامل ايضا لان الفاعل لم يصلح ان يكون آلة له في الزنى او قول وينبغي ان يجب لعقر على الحامل وان يجب التعزير على الفاعل ولم ان من يصرح بهما **قوله** وصلحه وابراه مدبو حتى لو اكره الزوج زوجته لتصلح من الصداق او تبرأه كان اكرها لا يصح صلحها ولا ابرأؤها ولو هذه بالطلاق او بالتزوج عليها او بالتسرى لا يكون اكرها كما في الحاشية **قوله** او كفيله اهلقة فمثل الكفالة بالنفس بالنفس كما في المنيع **قوله** تصرفات المكره قولا الخ منها تسليم الشفعة فانه لا يصح مع الاكره كما في المنيع وكذا لا يصح عدم مطالبة الشفعة كما في الخلاصة لان الاكره مطلقا يعني سواء كان ملجأ او غير ملجئ **قوله** واقراره لرجل بالغ مثلا او بعت من العقود **قوله** ويملكه اي البيع بالاكره على البائع يبيعه والمشتري غير مكره هذا هو المراد لان لزوم قيمته على المشتري انما هو في هذه الصورة اما لو كان المشتري مكرها فقبض مكرها ثم تصرف فيه تصرف المالك كالاعتاق او الوطى لوامته او التقييل بشهوة او نحوها فهو اجازة للبيع فيلزم منه الثمن كما في البدائع **قوله** نفذ البيع بان يكون ذلك منه اجازة لذلك البيع كما في الشروح ويحتمل ان يرد ان البيع اسم للمباداة فاذا سلم المبيع او قبض الثمن طالبا يكون هذا بيعا مبتدئا بطريق التعاطي لان يكون هذا منه اجازة لذلك البيع كما في المنيع **قوله** وان قبضه مكرها بعد كون البيع والتسليم كرها هذا هو المراد تركه اعتمادا على الفهم **قوله** ولم يضمن ان هلك الخ ومن هذا قالوا ببيع المكره بخلاف البيع الفاسد في اربع مواضع احدها انه يجوز بالاجازة وانت خبير

تحقيق لم يوجد في اكثر الشروح ٢

قوله ولو لم يرضه والمكره يغير في تعيين قيمته يوم قبض المشتري او يوم اعتاقه كما في المقدسي بخلاف الغناة في البيع الفاسد فانه انما هو قيمته يوم القبض لا غير وفي كون المكره مضمرا في التعيين نظرا له حيث يختار الاكثر عند التفاوت هذا

اي في المكره في بطلان المشتري ٣

بان هذا

بان هذا يؤيد ما هو الظاهر من كلام المصنف الثاني انه ينتقض تصرف المشتري فيه الثالث انه يعتبر القيمة وقت الاعتاق دون القبض الرابع ان الثمن او الثمن امانة في يد المكره وفي الفاسد خلافا كما في المجتبى **قوله** على الهبة وكذا الصدقة من غير فرق كما في الشروح **قوله** فذهب كرها ودفع طوعا حيث عقد الهبة هذا فاسدا الا ناذ كما في البيع فيوجب الملك لوجود القبض **قوله** بناء على اصلنا الخ قال في النهاية والعناية بناء على اصلنا ان فساد السبب لا يمنع وقوع الملك بالقبض فان تصرف فيه نفذ تصرفه وعليه قيمته وما ذكره المصنف من الاصل والفرق ذكره صاحب الايضاح الكرماني فلما كان يرتب الاحكام واختلافها بينهما بناء على هذا الاصل اختاره وترك ما ذكره لانه ظاهرا في البيع الفاسد دون الهبة اذ هي ليست سببا بدون القبض ومعنى ما ذكره ان فساد السبب بعد كونه سببا لا يمنع الخ وعلى ما اختاره المصنف كلام الكافي والمنيع لما ذكره والله د ر المصنف في التحقيق شكرا لله سعيه كما لا يخفى **قوله** اكرهه على الدفع اي التسليم لان عرض الحامل انما هو استحقاق الموهوب له لا صورة العقد والاستحقاق لا يثبت بدون التسليم فيكون التسليم واختلاف الاكره واما الاستحقاق في البيع يثبت بنفس العقد فلا يدخل التسليم في الاكره **قوله** فان ضمن الحامل اراد بالتعنين تعنين قيمته لوقبها وتعنين مثله لو مثليا وهكذا الحال في رجوع الحامل وذكر القيمة تمثيل كما في المنيع **قوله** وهو الغضب هذا هو المذكور في بعض الشرح وفي بعضها لم يذكر والمنا سب للجل وهو القبض كما لا يخفى **قوله** وان ضمن احد المشتريين اي في صورة الغضب بدلالة قوله فيما بعد بخلاف ما لو اجاز المالك المكره الخ نعم في المتن ايجاز يخل لان الكلام في بيع المكره لا غير تدبر **قوله** وقد تدولته الايدي اي جرت عليه العقود **قوله** بخلاف ما لو اجاز الخ وبخلاف ما اذا اجاز المالك في بيع الفضول واحدا من العقود حيث يقتصر عليه لا يجوز سابقه ولا لاحقه كما في الشروح ونحوها عائد الى العقود الدال عليها السياق سيما قوله تدولته الايدي **قوله** فيعود الكل جائزا ونظيره اجازة الشفع لراحد من المشتريين بعد تدول الايدي في البيع وكذا اجازة المرتبة كما في البناء مفقلا **قوله** وطلاقه واعتاقه هذا بخلاف الاكره على الاقرار بالطلاق والعتاق ونحوها حيث لا يلزمه شيء لما انه فرق بين اقرار هذه الاشياء وبين تحقيقها كما في الخلاصة يؤيد هذا الفرق ان المكره على الارضاع اذا ارضعت ثبت حكمه والمكره على الاقرار بالارضاع اذا اقرت لا يصح اقرارها كما في القاعدة ولم يذكر الخلع والتدبير اكتفاء بان الطلاق اذا وقع مجتانا بالاكره فوقعه ببدل الخلع بالطريق الاولى فلزمها البطلان هذا اذا كانت المرأة غير مكرهه والا فلا يلزمها وان التجبر من كل وجه اذا نفذ به فنقد تجبر من وجه به بالطريق الاولى فيرجع الفاعل على الحامل مالا بما نقصه التدبير وهو الثلث وبعدهم يرجع الورثة عليه ببقية قيمته وهو الثلثان كما في الحاشية قيد الاكره بوقوعه على الطلاق والعتاق لانه لو اكره على التوكيل بهما ففعل الوكيل يقع استحسانا وارجح المكره على الحامل بقيمة العبد ونصف المهر استحسانا واذا الاعتاق قولنا كما هو عليه السوق اذ لو كان فعلا كما اشتراه

قوله دون القبض بخلاف لما في المقدسي والظاهر ذلك وقد سبق وجهه ثم في كونه مضمرا يظهر الفرق بينهما لان الغناة في البيع الفاسد قيمته يوم القبض لا غير تدبر

فيه كلام على المولى عزى زاده

اشار الى انه لا يقع العتاق ولا الطلاق قياسا وقد رجع صاحب الاشياء حيث حقق بذكر عدم الوقوع تدبر

ذي رحم محرم منه حيث لا يرجع بقيمته على الحامل كما في المنع والبدايع **قوله** ان لم
 بطل اراد به حقيقة او حكما فيستعمل الخلوة الصحيحة اذ لا فرق بينهما **قوله** وقد تأكد
 ذلك اي ما عليه بالطلاق المدعى عليه بان المهر يجب بالعقد لا بالطلاق
 وانما هو شرط والحكم لا يضاف اليه وايضا سقوطه بالفرقة بحدودهم فلا اعتبار
 للمراجيع عنه بان لا نسلم ان الطلاق شرط لوجوب المهر بل النكاح علة لحل
 المرأة ونفس وجوبه والطلاق علة لوجوب الاداء فلذا اضيف الحكم اليه
 ولئن سلم انه شرط ولكن لا يخفى ان الحكم لا يضاف اليه مطلقا بل انما يضاف
 اليه اذا وجدت علة صالحة لاضافة الحكم اليها اما اذا لم توجد فالحكم يضاف
 اليه لانه شابه العلة في توقيت الحكم عليه على ما تقرر في الاصول فهنا قد حصل
 اطلاق نصف المسمى بلا عوض ولم يمكن نسبة وجوب الضمان الى العقد اذ لا تعدى
 فيه فينسب الى الطلاق اذ هو الواقع بالتعدي واجيب عن الثاني بان المراجع
 نفسا لا مكان لا الوقوع عليه انعقاد بيمين من حلف ليصدق السماء فانه مجرد
 وهم بالنسبة الى الحالف مع انه لم يمنع انعقادها فكذا هنا **قوله** بخلاف ما اذا
 دخل بها المدعى اذ لم يكن المسمى اكثر من مهر المثل اما اذا كان اكثر لا يلزمه
 الزيادة كما في الثانية والخزانة اقول يظهر منه ان هذا يراجع في نصف المسمى
 ضمانا ورجوعا تدبر كما لا يخفى **قوله** ونذره بتصدق شئ او اعتاق عبده
 او فوجها وكذا يمينه بان يحلف بالطلاق او الاعتاق او غير ذلك قال في الخلاصة
 ولو قضى بابطال طلاق المكره نفذت فضاؤه انتهى اقول وكذا اذا قضى بابطال
 يمينه بالطلاق ونحوه اذ لا فرق بينهما في كونهما يمينتهما فيهما وما لا يحتمل
 الفسخ ومن اللاقي هن لهن جدة العلم عنده **قوله** لانه لا يحتمل الفسخ
 وضابط ذلك ان كل ما لا يؤثر فيه الفسخ بعد وقوعه لا يجعل فيه الاكراه
 من حيث منع الصحة كما في العارية وايضا كل عقد يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه الاكراه
 وما لا يؤثر فيه لا يؤثر الاكراه وايضا ما اثر فيه شرط الجوار اثر فيه
 الاكراه وما لا فلا كما في القاعدية **قوله** وهو من اللاقي المدعى في الخبر
 ثلث جدهن جده وهن جده النكاح والطلاق واليمين والنذر بمعنى اليمين
 وتقدر في الخبر ايضا النذر بيمين **قوله** اذ لا مطالب له في الدنيا يعني ان
 المكره لا يطالب في الدنيا بالنذر حتى يطالب نفسه غيره به ولو اوجبا عليه
 الضمان لا اخذه المحاكم وجسه فيه فيكون رائدا على ما اوجبه الحامل وهذا
 لا يجوز كما في الكافي **قوله** واسلامه اطلقه فشميل اسلام الحرب واسلام
 الذي فالاول صحيح بالاجماع حتى لو ارتدوا العباد بالله يقتل كما في القاعدية
 والثاني صحيح عندنا استحسانا والقياس ان لا يعم وهو قول الشافعي
 كما في الشروح **قوله** اذ اوجد احد الركبتين قطعاً وهو الاقرار باللسان
 وفي الاخر وهو التصديق بالحنان احتمال فرجنا بما نبينا لوجوده على العدم
 اختيارا بخلاف الاكراه على الكفر فانه لا يثبت الكفر ولم تبين امراته
 فظهر ان الاسلام اسرع وقوعا من الكفر **قوله** بلا قتل لورجى كما لا
 قتل لصغار بلغوا كفاً وقد حكم باسلامهم تبعا لاحد ابويه ولكن يجزى
 هو لاد والراجع الى ان يسلموا كما في المنع **قوله** خوفها الزوج قال المقدسي

المعترض صدر الشريعة والمجيب
 الاول هو البرجندي والمجيب
 عن الثاني صاحب المفاتيح ٣

مثاله في الاصول حفر بئر في ملكك
 الغير بلا اذنه وهو شرط وثقل
 الواقع فيه علة التلف والمشي
 فالعلة فيه ليست بمصلحة لاضافة
 حكم الضمان اليها لان انتقال امر
 طبيعي لا تعدى فيه والمشي مباح
 بلا شبهة فتعين اضافة الضمان الى
 الحفر الموصوف بالتعدي كما في
 المنصور القاطن ٣

وقد اختير القياس كما في الثانية
 منه

كلام الاسلام اسرع وقوعا من
 الكفر ٣

ولو اكره الولي والمراة على التزوج بغيره غيب فاحسن نوال الاكراه ورضيت
 قللوا التفريق عندا بن حنيفة رحمه الله تعالى العلم بغيره وانتهى اقول
 ولو كان الزوج كفوا لم يكره ما كما هو الظاهر العلم عنده **كتاب الحج**
 من سبته ظاهرة اذا كرهه يصدر منه الفعل وينسب الى غيره والمجوز يصور منه
 ويترقب على غيره وفي كل منهما سلب ولاية المختار عن الحرى على موجب اختياره
 الا ان سلبها في الاكراه لما كان اقوى لكونه سلبا عن له اختيار صحيح كان
 بالتقديم اخرى وايضا بينهما تضاد اذ في الاول حمل الغير على فعل لا يريد
 فعله وفي الجرح منع الغير عن فعل يريد **قوله** منع نفاذ التصرف القولي
 اراد به تصرفا قوليا اراده فلا يرد عليه منع تصرف القاضى نفاذا اقرار المكره
 قولي لم يرد كما لا يخفى **قوله** بل امر الخ يعني ان التصرف القولي امر معتبر
 الشروع **قوله** بخلاف التصرف الفعلي الخ لان الشأن ان الافعال لا مرد لها
 حتى ان ابن نوح لو انقلب على قارورة انسان فكسرها وجب عليه الضمان
 في الحال وان عدم القصد الا اذا كان فعل يتعلق به حكم يستقطب بالشهادت
 كالحجود والقصاص فعدم القصد يجعل في ذلك شبهة في حق العبد والمجنون
 كما في الكافي وغيره **قوله** كان سقطا اي انكارا للحقائق الاستباه الغائبة
قوله والمجنون وهو اما لنقصان الدماغ خلقه او لخروج مزاجه عن الاعتدال
 او لاستيلاء الشيطان عليه كما في البرجندي وفتح المغفار **قوله** واحسن ما
 قبل فيه الخ قال الامام الكوردي العترة آفة ينقص العقل حتى صار كلامه
 بين كلام المجنون والعاقل مستقيم البعض يختلط البعض وكذلك سائر افعاله
 كما في شروح البرجندي وما ذكره المصنف وحسنه تبعا للزبلي غير خارج
 عن هذا ولم يتعرض له في المتن لانه في حال العتة كالمجنون لا يكلف بشئ
 من العبادات الا انه اذا زال العتة توجه الخطاب عليه كما في تبين الاتقاني
 فظهر ان المعنوية قسم المجنون وهذا من النوازل حيث خالف اصطلاحهم
 في الفروع اصطلاحهم في الاصول كما في التكملة اقول ومن الله سبحانه التوفيق
 ان السفيه كامل العقل ولكن لا يجري على مقتضاه لسفه المعنوية قد يكون
 ناقص العقل بكل تارة فيح بالعاقل وينقص تارة فيلحق بالمجنون لبالسفه
 لانه ليس في عقله نقصان اصلا فالمعنوية باعتبار الاول يكون قسم المجنون
 كما قالوا به في الاصول وبالعبار الثاني يكون قسمها كما قالوا به في الفروع
 وعلى هذا الفرق ما ذكر في التبين الاتقاني حيث قال ان المعنوية في حال
 العتة كالمجنون لا يكلف بشئ من العبادات واذا زال العتة توجه الخطاب
 عليه انتهى هذا **قوله** ولا تملك رقبته علف على لا تبطل مبنى المفعول
 من التفعّل حذو احدى السائلن اي كيدا يؤخذ رقبته ملكا للاخذ بتعلق
 الدين برقبته او من التفعّل المعنى لا تملك لان التفعّل قد يعمى بمعنى
 التفعّل **قوله** فلم يصح طلاق صبي اطلقه فشميل المميز وغيره وسواء كان
 باذن الولي او غيره وقوله مجنون مغلوب يعني ولو باذن الولي او لا كما في
 الشروح وقيد بالمغلوب لانه لو كان يجهن تارة ويهين اخرى فهو في حال
 افاقته كالعاقل كما في التبين اي العاقل البالغ فيعتبر طلاقه وعناقه

اي صاحب نوم ٣

والقاء الخبر الفاسدة اليه
 منه

قسم من المجنون وعليه كلام عامة اهل
 الفروع والمذكور في الاصول انه
 من

حال الاتفاق كما هو الظاهر واما حال المجنون الذي يعقل نحو البيع ويقصده
 فانما كالتصديق العاقل على ما ينبغي وحال المعنوي كالتصديق العاقل في تصرفاته
 صريح به الزميلي في تبينه فظهر ان قول المصنف فيما سبق وان وجدت في
 بعض الاوقات كان ناقصا لعقل كصبي عاقل في تصرفاته بخلاف هذا التحقيق
 الا انه يوافق ما في النهاية والمنع وبعد حمل تأمل العلم عنده **قوله**
 ولذا اي ولعدم وقوف الولي الى لا يتوقف ان اي لا يتوقف الطلاق على
 اجازة الولي ولا ينقد بما شرته اقول وتنبيه الفاعلين خلاف صواب
 نعم يمكن ان يكون بناء على تقديم نصير المتن في مرجع من المثنى الى الطلاق
 والاعتاق الا ان يحى هذين الفعلين تحت قوله ولذا يقتضى افرادها كما
 لا يخفى **قوله** ولا اقرارها اي اقرار المجنون المخلوب والصبي المجنون
 لان الكلام فيه ولان المأذون يصح اقراره على ما ينبغي اقول يظهر ما سبق
 وما ينبغي ان اقرار المجنون في حال افاقته صحيح وان اقراره في حين عقلة
 عقله وامناء وليه صحيح ايضا **قوله** لان اعتبار الاقوال انشائية
 كانت او اخبارية بالشروع كما فعل به في الكافي قوله يعني في نفسه محتمل الخ
 وهو من جملة الاخبارية وقوله وقبل الشارع شهادته البعض وهي من جملة
 ايضا اتى به لتأيد ان الاقرار غير معتبر مطلقا في الشرع لا لبيان ان الاقرار
 شهادة على نفسه كما قلنا لان كلاهما نوع لا يدخل تحت آخر كما لا يخفى
قوله فامكن رده اي رد اقرار كل منهما **قوله** ولو اقر بمجهل او قود عجل
 اطلقه فمثل ما لم يضر من لاه اولم يحضروا ان اقيم عليه بينة فحضرته شرط
 عندها خلافا لابي يوسف كما في المقدسي **قوله** في حق الدم اقتضى في هذه
 العبارة اثر صاحب الهداية فكانه اراد بالحد ما هو من قبيل الدم كحد
 لودته واكتفى به اشعارا بانه اذا كان سبق على اصل الحرية في ذلك فكونه
 سبق عليه فيما لم يكن من هذا القبيل كحد لشربه الخمر او للزنا في الطريق الاول
 وفي الكافي وعامة الشروح في حقهما وهو الاظهر كما لا يخفى **قوله** ولهذا
 اي وكونه سبق على اصل الحرية في حقهما لم يمنع الخ اقتضى في هذه العبارة
 اثر صاحب الكافي وهو ان بهذه المسئلة في الشرح بعد التعليل التسابق
 والمضائق بها في المتن الا انها لما وجدت متصلة بالتعليل السابق وبطلما
 كانها من الشرح فبالنظر الى المتن افادة المسئلة وبالنظر الى الشرح
 مزينة الافادة ولله در المصنف في حسن الافادة شكر الله تعالى عليه
قوله اي المجنونين وهم الصبي والمجنون والربيق المجنون وقوله بان
 البيع سالب الخ اشار به الى ان المراد من تعقل العقد ليس تعقل نفس
 العبارة لان كل صبي او مجنون اذا قلن البيع او الشراء يتلقاهما بل المراد
 تمصيل الدج وتفريقه الغبن الفاحش من اليسير فظهر منه ان من لم
 يعقل العقد وهو المجنون المخلوب والصبي المجنون المميز لم يمنع عقدها
 وان لحقته اجازة الولي صريح به في النهاية وعامة الشروح وعليه كلام
 المصنف **قوله** خبر وليه فصل المصنف الولي بالقاضي ومن له ولاية
 التجارة في مال الصغير كالاب والجد والوصي على سبق مفصلا في فصل

فيه كلام على
 الولي الراعي
 ٣

فيه كلام على الولي
 عزى زاده ٣

من ملك امة فقلنا عذر شرح الطحاوي وصرح في الدراية والمنع هنا بان المراد
 بالولي هو الاب او الجد او وصيهما او غيرهما من العصباء والقاضي وسبب
 من المصنف في آخر كتاب المأذون وقفا ما سبق وعليه ما في الهداية والكافي وعامة
 الشروح **قوله** وان اتلفوا شيئا اي مال الغير ادرج العبد لعدم الفرق
 بينه وبين الصبي والمجنون في اعتبار التصرف الفعلي منهم لانه لم يثبت على
 العقل والعقد ولا اذن الاخريل هو معتبر مطلقا يمكن الغاؤه **قوله** لكنه
 مرتبط بقوله من اي كمن التام لا يخاطب بالاداء الا عند القدرة اي الا اذا
 استيقظ وقوله وكالتام الخ مستغنى عنه وان كان تبع فيه الزميلي وهناك كلام
 طويل لبعض الفضلاء الا انا اكتفينا بهذا القدر **قوله** بخلاف موجب الشرع
 فيستحق النهي عن ذلك العمل وذا بالافتقار وانما الخلاف في ابطال حكم ذلك
 العمل وقوله اي موجب العقل والمراد موجب حكم العقل فلا يلزم تخلف الشيء
 عما اوجبه كافي التكملة **قوله** عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى قيد للثلاثة المذكورة
 وهذا في حيزه بناء على مخالفة الشافعي في الكل كافي الكافي والتبيين وبناء على
 مخالفة الامامين على ما عهد الواو بعد قوله والاقرار كما في اكثر النسخ وان كان
 غير صواب لان جرح الفاسق لم يثبت عندنا لا عند ابي حنيفة ولا عند الامامين
 كافي عامة الكتب واما اذا لم يكن الواو كما في الاقل وهو الصواب وهكذا الاختلاف
 في نسخ صدر الشريعة وهو ما يؤيد هذا الشرح فلم يكن متعرضا لخلاف الشافعي
 في الدين هنا ولذلك صرح بخلافه فيه فيما ينبغي تدبر ثم انه اطلق الحجر عندها
 بسفحه وانما هو في تصرفات محتمل الفسخ كمنه البيع واما ما لا يحتمل الفسخ
 كمنه العتاق والتمكح بمهر قد لا يملك والوصية المرافقة لوصايا اهل الصلاح
 من ثلث ماله والاسباب الموجبة للعقوبة كالمحدود والعصا من لا يحجر فيها
 بالاجماع ثم انه يحجر فيها حجر عند محمد سواء حجره القاضي ولا عند ابي يوسف
 انما هو مجبور بحجره وهكذا في الدين كما في المنع والتبيين والقاعدة فظهر ان
 فرق المصنف بقوله واذا طلب الخ اختيار منه قول محمد ثم ان تصرفه يتوقف
 على اجازة الحاكم او من نصبه له كما في المنافع والبدنية والولاية عليه لايه
 ربه ووصيتهما كما في البداية واذا زال السفه بزل الجرم من غير قضاء عند
 محمد وبزل بقضاء عند ابي يوسف كما في المقدسي ثم الراجح في باب الحجر قولهما
 صريح به في الاسلام في اصوله وقال الكمال المحقق ابن الهمام في تحريره الاجبة
 التي قولهما وصرح الامام فاضلنا بان الفتوى على قولهما فظهر ان اختيار
 المصنف قول الامام اختيار قول يفتي على خلاف **قوله** والكافي المفسر
 بتلف اموالهم والمراد بالاموال على التعليل السابق ما يدفعونه لاجل الكراهة
 وعلى التعليل اللاحق وهو ان دأبته الخ ما يحملونه على دأبته وسواء اخذ
 الكافي الكراهة او لا فظهر ان احد التعليلين لم يدخل في الثاني ولذلك
 لم يستغن بذكر الاول عن الثاني على ان الثاني ما اختاره صاحب الكافي **قوله**
 بمعنى المنع الخ خبر لابتداء مقدرا استيناف لبيان ان حجر المقدور في المعطوف
 بمعنى الحجر المحض لا الشرعي اي حجر هؤلاء بمعنى المنع وبهذا التصريح بعد
 كلامه لا باس ان يوجد معنى الفعل المقدور في المعطوف غير الفعل المعطوف عليه

وارتباطه بقوله لا يتوقف على قصد
 والضمير عائدا الى كل من المجنونين
 فساد عن البيان ٣

جوى زاده

في كمل ايضا من

وايضا لو كانت هذه التسمية صادرة
 عن المصنف فتح الحجر هكذا وعندها
 وعندها الشافعي يحجر على السفه والقاضي
 واذا اطلب غناء المفسر الحجر عليه
 حجره الثاني ومنعه من البيع والاقرار
 تدبر
 توجيه المقام بوجه حسن كما لا يخفى
 ٣

توجيه حسن وفيه كلام على المولى غفر
 زاده
 ٣

مع اتحادهما لفظاً في كلام قوم اى قوم واما اذا لم يصح به بل ايجل مغايرة معنى
المعطوف الى نحوى الكلام كما وقع في عبارة الوقاية فيكون من قبيل قوله تعالى
ولله يسجد من في السموات والارض ومثل هذا الاعتبار ليس ببعيد في عبارات
امثال الفقهاء الذين اختاروا فيها الإيجاز والاختصار وقد سبق نظيره في عبارة
الجامع الصغير في باب خيار العيب **قوله** غير رشيد مال من فاعل بلغ قيد فيه
لانه لو بلغ رشيداً وطراً عليه السفيه لا يمنع عنه ما له كمن بلغ رشيداً واستحق
به الرشيد فانه لا يمنع عنه كما في المجتبى ظاهره ان هذا على الاتفاق في القورتين
اقول لا يلزم من عدم المنع ان يكون عدم الحجر متفقاً عليه ايضاً بل السفيه
يجوز عندهما وان طراً عليه السفيه بعد البلوغ صرح به في الكافي **قوله** ولا يجوز
تصرفه اى قبل ذلك وبعده وان صار شيخاً فانياً اطلقه ولكن المراد عدم جواز
مطلقاً عند محمد وبجرح القاضي عند اى يوسف كما في المنع **قوله** لا اى لا يبيع
القاضي عرضه وعقاره هذا عند أبي حنيفة واما عند القاضي فامر المديون
ببيع عرضه وعقاره او لا فاذ امتنع ببيعهما القاضي العرض او لا والعقار
ثانياً ثم اذا باع عرضه بترك عليه دستاً من ثياب بدنه وقبل بترك عليه
دستين لثلاً بقعد في بيته ملوماً بحسره اذا غسل ثيابه وذكر في الخزانة ان
الفتوى على قولهما وهكذا في اختيار المختار فظهر ان المص ترك قولاً تكون
الفتوى عليه **قوله** فبايعه اسرة للعرماء لا يأخذ ذلك العرض ولا يمتنه
بالتمام هذا اذا كانت الديون كلها مائة اما لو كان بعضها مؤجلاً يقسم التركة
بين اصحاب الحالة ثم اذا حل الاجل شاركهم صاحبه فيما يقضوا بالخصص لو جاز
وشاركهم ورثته لو ميتاً لان الاجل لا يبطل بموت من له الدين وانما يبطل
بموت من عليه الدين كما في الجوهرة والنباح **قوله** ورفع اى جرح الحاجر ورفع
المعهود بينهم ان يحضروا المدعى المحجور الاجل تصرف صدر منه من يد عدم جواز
فاطلق القاضي الثاني بابطال جرح الاول جاز اطلاقه ومع تصرفه مطلقاً وشار
بان جرح الاول بجته فيه الى انه لو عكست الحال في الرفع بان احضره المدعى وموت
المحصر بينهما في تصرف صدر منه ففرض عليه بابطال ذلك التصرف ولا تصرفه
بعده ولو فات هذا الشرط لا ينفذ قضاء الثاني لانه فتوى لا قضاء على ما
فصل به ابن الجيم في كتاب القضاء من البحر الرائق وقوله على امضاء قاض آخر
اى على الزام الجرح من قاض آخر **فصل** اى في حد بلوغ القبي لمكان الصغر
احد اسباب الجرح لزم بيان انتهاءه وبيان ما يرفع الجرح عن الصغير وهذا الفصل
بيان ذلك الا ان ما يرفع الجرح عنه شيان الاول البلوغ والثاني اذن الولي
والمذكور في هذا الفصل انما هو الاول والثاني يأتي في الكتاب الا في بعده **قوله**
كن غيره بما ذكر لا يكون الا مع الانزال اما الاختلام فانه لا ينفك عن الانزال
غالباً والمعتبر في هذا الباب ان يرى النائم انه جامع او با شر مقدماً فنجح
المنى بحيث يرى عند الاستيقاظ واما الاجبال والجبل والحيض فعان
يتعلق بالانزال لا بالاختلام فجعلت تلك المعاني المتعلقة به علماً على
البلوغ كما جعل الانزال علماً عليه كما في الهداية وشروحه فظهر ان البلوغ
لا يكون الا بالانزال حقيقة وان عطف الانزال من قبيل عطف العام على الخاص

وسورة الرعد م نظيره في التخل
مفسلاً في الكشاف ٣

بعض قواعد بلاغة يعتبر في امثال
المتون ٣

الدست الثوب ٣

فيه كلام على المصنف ٣

وفي الغاية انتهاء حد الصغير اقول
في هذه العبارة نوع مساحته وهي
جعل اشارة الانتهاء الى الهداية
لان حد الشيء منتهاه تدبر كما لا يخفى
منه

اذ الحيض انما يكون بعد الانزال
كما في المقدس منه

قوله واشد الصبي واحد لاجمع له وقبل واحد شد كفسلس وافلس واصله من شد
النهار ارتفع **قوله** فوجب ان يدان الحكم عليه اى على الاول للاحتياط وج
الاحتياط ان الشرع لما علق الحكم بالاختلام بالدلائل التي ذكرها وجب بناء
الحكم عليه والشرع جعل الاختلام مدّاً للبلوغ وكال العقل فناسب ان يجعل
حدّاً للاشد ايضاً والاختلام الى هذه المدة متحقق غالباً فلا يجوز ان لا الحكم
الثابت بالاختلام عند مع احتمال عدمه تبع المصنف فيه الزيلعي وهو الا صوب
كما في التكملة بما قاله صاحب الهداية بدله للتيقن به وما جعلها صاحب الكافي
لانه يرد عليه ان التيقن انما هو في جانب الاكثر من المدد دون الاقل فيحتاج
اركتاب جراب ذكره بعض شراح الهداية فظهر ان من قال ما في الهداية لعله اظهر
واسلم لم يصح بل الاظهر والاسلم ما اختاره المصنف فله دونه **قوله** لاشتمالها
على الفصول الى اى انما زيدت سنة في حق الغلام لاشتمالها الى كما في النهاية **قوله**
التي توافق المزاج هكذا في النسخ ولكن الظاهر التي توافق فضل منها المزاج كما هو
الوافق للمعتبرات **قوله** وبه يفى قال صدر الاسلام رحمه الله تعالى وزماننا
يجب ان يكون على قولهما لقصر اعماهم زماننا انتهى **قوله** واقرأ بالبلوغ
اى بنحو الاختلام او الحيض ولو اذ عياه بالسق طولياً بالبيئة لا مكانها الا ان
يكونا من اليدويين فانها لا يطالبان بالبيئة لعدم التامخ بينهم ولو ان حبساً
باع واشترى وقال انا بالغ ثم قال بعد ذلك انا غير بالغ ان كان قوله في وقت
يمكن البلوغ فيه لم يلتفت الى مجوده ووقت امكانه انى عشر سنة كما في شرح
الهداية لنظم البداية اقول البيع والشراء تمثيل وكذا الحكم وغيرهما كما ان
الصبيّة كذلك الا ان وقت الامكان فيها تمام تسع سنين **قوله** واذ في مدته
له اثنتا عشرة سنة ولها تسع سنين والمراد متى تلك المدة عليها كما في
البرجندى نقلاً عن المنتقى وعن فتاوى النسفي ثم انه يشترط لصحة الاقرار
منها شرط اخر وهو ان لا يكون بحال لا يحتل مثله عادة في البيع اقراره
بالبلوغ كما في الوهبانية وكما في الغاية **كتاب المأذون** ذكره بعد الجرح
المناسبة اذ هو مترتب على الجرح ولذلك عدل في التعريف عليه والمراد المأذون
له واللفظ اذا اكثر استعماله يجوز حذف صلته كالمختلف والمتفق والمشترك
اى المختلف فيه والمتفق عليه والمشترك فيه **قوله** اى هو المولى وهو المنع الثابت
للمولى قبل الاذن والمراد بالمنع منع عن التصرف وقوله تعلق حق المولى بالابتداء
وجملة صار خبره والمراد بالمنع من كونه للتصرفات ولما كان الرق باقياً كان
الجرح بعد الاذن امتناعاً عن الاسقاط فيما لم يوجد بعد فلا يرد عليه انه لو كان
اسقاطاً لمحقه لما ملك منعه اذ الساقط يعود تدبر كما لا يخفى **قوله** فيستصرف
الى اذا اذن المولى لعبده ولم يعلم العبد ولكن وقع تصرفه هل يصح وفيه
اختلاف سيجي تفصيله في مسائل شتى من كتاب القضاء ان شاء الله تعالى
قوله ولا يتخصص بنوع وان نهاه عن غيره ولا يمكن بل بيع الاماكن كلها
كما في النهاية **قوله** فانه اذن بشراء ما لا يذم منه في هذا العمل وهو نوع فكان
ما ذونا في الانواع كلها كما في الكافي **قوله** لانه استخدام الاذن ولو صار
ما ذونا بهذا القدر يتعذر على المولى استخدام المالك في حوايجهم كما

قال الله تعالى واذا بلغ
الاطفال سنهم الحلق
الاية ٣
قال على رفع
القلم عن
ثلاث عن المصنف
حتى يحتلهم ٣

فيه كلام على المولى
عذري زاده ٣

ناج الشريعة ٣

وكونه بحال يحتل مثله عادة يفرق
بالحسنة ويعلم بقوة المزاج بحسب
الظاهر مستحق

في الكفا في قوله يبيع عبده ملك الاجنبي شي فيه الزيلعي واستقر عليه صاحب التقرير
وقبله ابن القيم في تعليق انواره والمذكور في الهداية والكافي والمنع وغيرها
ان سكوتها عند بيعه اذن سواء كان المبيع ملكا للمولى او لغيره باذنه او بغير
اذنه يبيعا صحيحا او فاسدا وعليه اطلاق الاصوليين وتعميم ما اتوا بدليل فيه
وهو ان سكوتها اذن لان كل من رآه بطله ما ذونا له فيعاقبه فيقتضيه لو لم
يكن ما ذونا له ولو لم يكن المولى راضيا لمنعه دفعا للضرر عنهم اذ لا فرق فيه
ان يكون المبيع ملكا للمولى او لغيره واجزا على انه لا يكون ما ذونا في التصرف
الذي رآه وانما يكون ما ذونا فيما بعده كافي المنع وغيره ثم عبارة قاضخان في
فتاواه اذا رأى المولى عبده يبيع عبدا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا
قال صاحب التكملة الظاهر ان مراده لم يكن اذنا في هذا العقد لا فيه ولا فيما
بعده من العقود وابتداه بما نقل عليه محمد في الاصل واذا رأى عبده يبيع عبدا
من اعيان ماله فسكت يبيع ما ذونا في التجارة ولكن لا يجوز بيعه مال المولى
فالوجه حمل كلام قاضي خان على ما ذكره لا على ما فهم الزيلعي انتهى خلاصة كلامه
في لا يكون مخالفة بينهم ويستقر الامر على ما ذكره صاحب الهداية والكافي ويكون
كلام المصنف مبينا على ما فهمه الزيلعي قلت ان توجيه صاحب التكملة بربى صوابا
كما لا يخفى على من تتبع كلمات الكل العلم عنده تعالى قوله ويشترى ما اراد
المطلقة فتأمل انه اشتراه لنفسه او لولاه فيصير به ما ذونا كافي البدائع وليس
للمولى فيه ضرر متحقق لان الدين قد يلحقه وقد لا يلحقه فكان موضع بيان انه
راض به او لا والسكوت في موضع الحاجة الى البيان بيان كافي في شرح الهداية ولا
يلزم منه ان يكون ما ذونا في التصرف الذي رآه لما سبق انه خلاف ما اجمع عليه
وعليه ما نقله من الاسترويشية الماصل ان اثر سكوتها لا يظهر في التصرف
الذي رآه وانما يصير ما ذونا فيما يستقبل صرح به في الايضاح قوله وعلى هذا
الخلا ان الجبل عليه كل من لا يجوز تبرعه كالمكاتب والمعنوة المأذون قوله
ويؤكل بهما وذكر في المنع وغيره وغيره انه ان يتوكل عن غيره بالبيع بالاجماع
ويكون العهدة عليه ولو توكل عن غيره بالشراء نقلا جازا استحسانا ودفع الموكل
الثمن اليه او لا ويكون العهدة عليه والنسبة لم يجوز فكان الشراء للعبد دون
الموكل لان النسبة تستلزم الكفالة وهو لا يملكها واذا اذن المولى بها كافي
الذخيرة قوله اي يأخذها قبالة اي متفوضا الارض من السلطان في المغرب
وقع في معنى القبالة المزارعة بدل الاستيجار والمصنف يدها به لئلا يلزم
التكرار في قوله وبأخذها مزارعة قوله ويستأجر اجيرا وكذا يستأجر بيتا
ودابة وغيرها اذ في التجارة يحتاج الى ذلك كافي البرجندی قوله ويشترى
عنا قديبه لان المفوضة تتضمن الكفالة وهو لا يملكها ولو فرض ينقلب
شركة عنان لان هذا حكم فساد المفوضة ثم ما اشتراه المأذون بالانقلاب يكون
من مال الشركة وبالنسبة تكون خاصة لانه تتضمن الكفالة وهو لا يملكها كافي
الذخيرة وذكر في النهاية ان المولى لو اذن الشراء بالنسبة في الشركة جاز
نقله عن الميسوط قوله ويقر يدين المطلقه فتأمل ما لو كان عليه دين او لم يكن
وصححا كان او مريضا بقدم ما اقر به في صحته كافي في الحر والاقرار بالدين

عنا كلام على الزيلعي ومن تابعه

ولا يلزم منه ان يصير ما ذونا فيه
تدبر

ليس باحتراز عن الاقرار بالعين بل يجوز اقراره بالعين وان لم يكن في يده على
طريق الرد يعلق كافي البدائع قوله ولد اي ابن وبنت ووالد اي اب وام اذ في
مثله يراد من له هذا الوصف فلا يخرج عنه المؤنث صرح به بعض الشراح في نحو
كتاب المكاتب وباب المدبر على ان المراد بالولد الفرع وبالوالد الاصل وان
سفل وعلا كافي الشروح قوله ويهدى طعاما يسيرا قديبه لانه لو هب سوى
الطعام قدر درهم فصاعدا لم يجوز وان اجاز المولى فيه وعليه دين لم يجوز الا اجاز
كافي الاصل قوله ويضيف من يطعمه تبع فيه الهداية والمذكور في الذخيرة له
ان يتخذ ضيافة يسيرة دون عظمة مطلقا استحسانا وفي التواريخ وغيره عن
محمد بن سلمة من كان مال تجارته عشرة آلاف درهم فأتخذ ضيافة بعشرة دراهم
كانت يسيرة وان كان مال تجارته عشرة دراهم مثلا فأتخذ ضيافة بقدره اذ ان
فذا كذا كثر عرفا وروى انه عليه السلام كان يجيب دعوة العبد اي المأذون
لان المجبور يبيع من ذلك وعن ابى يوسف ان المجبور لو دفع له مولاه قوت يومه
فدعا رقيقا له فلا بأس به بخلاف ما لو دفع له مولاه قوت لانه لو تم قبل شهر لتقرب
المولى قالوا والبراة ان تصدق من منزل زوجها بيسير كوعيف بغير اذن
الزوج وكذلك الامة بغير اذن مولاهما للعادة به ومنعه عليه السلام في حجة
الوداع انها لا تخرج من بيت زوجها بغير اذنه ما لا ولو طعا ما يجوز على
الطعام المدخر كالحنطة ودقيقها واما غيره فتصدق به على رسم العادة
وذا يكون باذن الزوج عرفا وذكر في المغنى الاب والوصى لا يمكنان في مال الصغير
ما يملك المأذون من اتخاذ الضيافة البسرة والهدية البسيرة والعبد المجبور
لا يملك ذلك قوله مثل ما يحيط التجار اشار به الى ان المراد بالخط من الثمن
الخط المتعارف بينهم لا مطلقا اذ لو كان اكثر من العادة يكون تبرعا وليس
من صنيعهم هكذا في التبيين والمقدسي وغيرهما ولم يقل اعدان ما كان اكثر
جاز عند ابى حنيفة ولم يجوز عندهما سوى صاحب البدائع قال به تفقها واعتبرا
على بيعه وشراؤه ولو بغين فاحش عنده لاعتداهما اشار اليه في كتابه ولكنه
لم يصب لانه مخالفا لروى من غير خلاف ولا تفق في خلاف الروى ولم يعتبر
ولو صدر من المجتهد في المسائل كالحج والى والقاضى كيف من صاحب
البدائع ومثل هذا قد وقع منه لا يخفى على من تتبع كتابه قوله ولا يقسرى
اي جارية ولو كانت من اكتسابه لانه لا ملك للعبد حقيقة وهل الوطى ينوط
على احد المالكين ملك البمين وملك النكاح الثاني مشف والاول محال للعبد
لانه ملوكه فيستحيل ان يكون ملكا وبالاذن لا يخرج عن كونه مملوكا فلا
يندفع الاستحالة كافي البدائع شرح التفتة قوله ولا يزوج رقيقه
اي المأذون لا يزوج عبده بالاجماع خلافا لابي يوسف في تزويج الامة وعلى
هذا الخلاف صحت ومعنوه اذن لهما ومضارب وشريك مطلقا وكذا الاب
والوصى كافي الهداية في هذا الكتاب وذكر في كتاب المكاتب من غير خلاف ان
لهمما تزويج امة الصغير وهو الموافق لما في الميسوط والتمتة ويختصرا كافي
واحكام الصغار فيكون ما ذكر في كتاب المكاتب صحيح لموافقة عامة الروايات
كافي المنع والغاية وقال الامام حسام الدين الاخسيكى ان ما اطلقه في كتاب

فيه كلام على صاحب البدائع وعلى
المولى نعم على وعلى المولى عدى
زاده حيث تبعاه

عدم التفقة في مقابلة الروى
ولومن مجتهدى المسائل

فيه كلام على ان يبيع والمقدسي

المكاتب يجعل على ما ذكره هنا ويجعل في المسئلة روايتان وذكر في الكافي انه يحتمل
ان يكون في المسئلة روايتان فظهر ان ما قاله الزبلي من ان صاحب الهداية سري
هنا وتبعه المقدسي ليس كما ينبغي كما لا يخفى **قوله** ولا يكتبه اطلقه ولكنه
اذا كتبه ولم يكن دين عليه فاجازه المولى صار كما تبا للمولى ولا ية قبض البديل
للمولى وسائر حقوق الكتابة راجعة اليه ولو لحق المأذون بعد ذلك دين فلا حق
للغرماء على المكاتب وان كان عليه دين يحبط برقبته وبما في يده فكتابه لم يبع اجازة
المولى عند ابي حنيفة وعندهما يبيع ويضمن المولى قيمته للغرماء وما قبضه المأذون
من بدل الكتابة قبل الاجازة يستوفى منه الدين لتعلق حق الغرماء به وان لم يحبط
الدين بها جازت الاجازة بالاجماع كافي البدائع وأشار بعدم الكتابة له الى انه
لو كتبه واخذ بدلها قبل اجازة المولى لم يعتق المكاتب كما لو ادى المكاتب البديل
الى المولى قبل الاجازة ثم اجاز المولى لا يعتق وسلم المقبوض للمولى لانه كسب
عنده كافي التبيين والمنيع اقول ينبغي ان يعتق بعد الاجازة بقبض مثل البديل
من المكاتب لعدم تعين البديل كما لا يخفى العلم عنده **قوله** ولا يعتق
اطلقه ولكنه يجري فيه ما يجري في الكفاية من غير فرق الا فيما اذا اعتقه فلما جاز
المولى يعتق عندها ويضمن المولى قيمته للغرماء ولا سبيل لهم على العوض
لانه كسب الحر لا كسب الرقيق بخلاف بدل الكفاية على ما سبق **قوله** ولا يقرض
اشارة الى انه لا استقرار لان منفعة وتجارة حقيقة **قوله** ولا يهب
اذا به سوى الطعام اليسير وما كان اقل من درهم **قوله** ولا يكفل يريد
به ان الاذن في التجارة لا يشمل الاذن بالكفالة بخلاف اذن المولى بالكفالة
بخصم منها في يجوز كفالته ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين لا يجوز كافي
المخلاصة قال بعض الفضلاء هذا بالنظر الى كونه مؤاخذا في مال ما ذن يتعدى ما
بالنظر الى كونه مؤاخذا بها بعد العتق فتصح مطلقا **قوله** دين وجب بتجارة
الح سواء ثبت باقراره او بالبينة من غير اشتراط حضور المولى عند اقرارها
على المأذون لان الشهادة عليه لا على المولى بخلاف المجور اذ فيه ابد من الحضور
لان الشهادة على المولى **قوله** كبيع وشراء الخ تمثيل منشور على ان يباع للف
السابق تبع فيه صاحب الهداية والكافي ولم يذكر امثلة كل نوع عند ذكره
لان الاجازة والاستيجار من النوع الاول كما في البدائع ومن النوع الثاني
كافي النهاية فناسب الابهام في مثله ما لم يكن حسم الامد الطرفين كما لا يخفى
قوله يتعلق برقبته قدمه في الذكر مع ان البدأ بالاستيفاء يقدم في الكسب
لان في هذا يتعلق بخلاف الشافعي وافر وكل ما فيه خلاف يكون بيا انه اهم وما
يكون بيا انه اهم اولي بالتقديم متوج به في موضعه نعم لم يراع هذا فيما اذهب
مع ان فيه خلاف زفر لانه ليس بضابط كل حتى يراعى في الافراد كلها ولانه
من قبيل الكسب من وجه وهو الانها ب والقبض فاقضى ان يذكره بعده بل ناسب
ان لا يذكر اصلا لدخوله فيه الا انه لما اختلف فيه افرد بالذكر عقبيه كما لا يخفى
قوله يباع اي الرقبة يعني يبيع القاضى العبد نفسه اذا طلب الغرماء
البيع ولم يبق ما في يده ديونهم ولم يقضها مولاه وكانت حاله اما لو كان
بعضها مؤجلا وطلب اصحاب الحال البيع باعده القاضى ويعطى اصحاب حقهم ويسكن

جوز زاده افندي

فيه كلام على المولى عن زاده

فيه كلام على البرجدي

حصة صاحب المؤجل الى حلولة كما يحسبك حصة من غاب منهم كافي البدائع اقول وقد سبق
في المغلس عن البناء والجوهرة انه يعطى الكل لاصحاب الحال فاذا حل الاجل قيل له
شاركهم فيما قبضوا فيقتسمونه بالمصمن ولا يطالب المولى بالدين الفاضل ويشع
الجدي به بعد العتق كافي البدائع وقالوا ولا يعجل القاضى ببيعه لاحتمال ان يكون
له مال ياتيه اودين يقتضيه فيتلوم قدر ما يرى وعن ابن بكير البلخي تقديره بثلاثة
ايام كافي المقدسي وأشار ببيع القاضى الى ان المولى لو باع العبد المديون لا يجوز
الا اذا باعه باذن العزماء او بقضاء الدين او باذن القاضى بالبيع للخرماء
ولو باع لا ينفذ الا اذا وصل بدل الثمن اليهم كافي المنيع **قوله** ولا يباع ثانيا
ولو اشتراه مولاه لان هذا ملك جديد بسبب جديد وتبدل الملك كتبدل الدين
حكما فصار كانه عبد آخر كافي التبيين **قوله** ولو لاه اخذتة مثله اي والمولى
ان يأخذ من ربة المثل التي من ربه على عبده مثل عشرة دراهم من ربه عليه في كل
شهر مثلا وكسبه اكثر منه فيه فهو يأخذها بعد الدين كما كان يأخذها قبل الدين
كافي التبيين وغيره والضرب الجور في مثله عائد الى العبد المأذون **قوله** ولا
منزوعة فيها اي في الفضل وتايشه باعتبار معنى الزيادة ومثل هذا الاعتبار
مستفيض يعتبر وان خلى عن التكتة وماخذ هذا الشرح بعبارة الكافي **قوله**
لا يخرج حق لوبا يعوزه وان ولو باع الذي علم بحجره لان الحجر لا يتجزى كالاذن
وقوله ان الاعتبار اشتها الحجر حتى لو حجر عليه في بيته بحجر اكثر اهل سوتة ينحجر
لان عين السوق ليس بمقصود كما في الكافي وغيره **قوله** ثم حجر عليه بعرفته اي
بعرفته العبد شانه كانت او غيرها متعلق بحجره لا ينحجر كما قلنا اذ الاجابة اليه بعد
استقامة الاول **قوله** فكان حجر عليه دالة والاذن الصريح في الاستداء لم يقتض
وجود الاذن حال الاباق وانما يعرف بقاؤه باستصحاب الحال وذاتجة ضعيفة
لا يقال الدلالة فتدريج الدلالة عليه ولو عاد من اباة هل يعود الاذن لم يذكر محمد
والصحيح انه لا يعود هكذا في عامة الشروح فظهر ان ما قاله المقدسي ولو عاد عاد
الاذن في الصحيح سهر كما لا يخفى **قوله** وجنونه مطبقا الخ وهكذا جنون المأذون
مطبقا لحوقه بدار الحرب مرتدا الا ان المولى لو افاق يعود ما ذونا كما لو كل اذا افاق
تعود وكالة وكيله بخلاف افاقه المأذون حيث لا يعود ما ذونا كما في البدائع والسنة
وما فوقها مطبق وما دونها لا عند محمد واكثر السنة مطبق عند ابن يوسف وتيد
بالحق لانه لو ارتد ولم يلحق بدار الحرب فتصرفاته بعد الردة نافذة عندها
وموقوفه عنده كافي الذخيرة **قوله** واستيلاها استحسانا وعند زفر
لا تنحجر وهو القياس لان الاذن ابتداء في المستولدة صحيح وكذا بقاء وجه
الاستحسان ما ذكره المصنف وقال المحبوبي وتأويل المسئلة على ما عده علمائنا
الثلاثة اذا استولدها من غير نصريح بحجرها اما اذا استولدها ثم قال لا اريد
الحجر عليها بقيت على ذنبا كافي المنيع **قوله** مع اقراره الخ هذا عند ابي حنيفة
وهو الاستحسان وما قاله وهو القياس **قوله** ان ما معه اي بان ما معه
وذكر في الشروح هنا مسائل اجماعية تبين منها محل النزاع وهي ان اقراره
بعد الحجر لا يتعلق برقبته وان لم يبق ما في يده لما اقر به وان ونيه لو كان وقت
الاذن مستغرقا لما في يده فاقرب بعد الحجر بدين اخر لا يصدق فيه وانه لو كان

فيه كلام على
المولى عن زاده

انظروا المولى الوافي

اذ هي كالصراحة

فيه كلام على المقدسي

الحرج عليه بسبب ان المولى باعه من كثر ثم اقر في يد المشتري بدين عليه لا يصدق عليه
 وانه لو كان ما في يده ما لمصل بالاعتطاب والاصطباذ ونحوه فاقربه لغيره لا
 يصدق وان المولى اذا اخذ بعد الحرج عليه من يده من مال كسبه ثم اقر بشئ من ذلك
 لا يصدق فهذه المسائل الخمس كلها اتفاقية لانزاع فيها وات خبير بان هذه
 المسائل كلها يصلح مقبسا عليها لهما الا ان ما ذكره لان منيفته من التعليل يصلح
 جوابا عنها كما لا يخفى **قوله** فلم يعتق عبد الح اى لم يبع اعتاق المولى عبد ذلك
 المأذون وكذلك لم يبع يبعه الا ان يبيعه باذن الغرماء كلمهم او باذن القاضي
 بالبيع للغرماء او بقضاء الدين كما في البدائع **قوله** وعليه قيمته لو مرسا وليسعى
 العتيق لو محسرا ثم يرجع على المولى وكذلك لو قال لعبد ذلك المأذون هذا ابني
 ومثله يولد لثله وهو مجهول النسب لا يعتق ولا يثبت النسب عنده اما عندها
 يعتق ويثبت النسب ويضمن المولى قيمته للغرماء لو مرسا وليسعى العتيق لو محسرا
 ثم يرجع عليه هذا اذا لم يولد لعبد عند المأذون اما اذا ولد عند المأذون
 وادعاه المولى مع ان دعوة الاستيلاء صحيحة عند المجتهد دون دعوة التجريب
 وارتيق المأذون كما في المنيع **قوله** ويباع من مولا الح عطف على لم يعتق اى يبيع
 المأذون الشامل به منه جاله ووقته **قوله** بمثل القيمة قده اشارة الى انه لو كان
 الثمن اكثر يكون جوازه بالطريق الاولى والى انه لو باع منه ولو بغين يسير
 لا يجوز بل يفسد العقد ولذا اطلق النقصان في الشرح هذا عند الامام
 وعندهما يجوز مطلقا الا ان المولى يؤمن بازالة الغبن او بنقص العقد قال
 الكافي هذا قول بعض المشايخ وقيل الصحيح ان قوله كقولهما وقال في النهاية
 وقوله في الاصح كقولهما من غير تبعية التبريض وهكذا صرح به الزيلعي وما ذكره
 المصنف تبعا لصاحب الهداية في الاختيار رواية مبسوط شيخ الاسلام وما
 متجوه رواية المبسوط **قوله** ويباع مولا منه وما اعتبرت في هذه الصورة
 وفيما قبلها كونه مدبونا لانه اذا لم يكن عليه دين لا يجوز بيع العبد المأذون
 شيئا من مولا ولا يبيع مولا شيئا منه نفس عليه صاحب النهاية بمقتضى نقل
 عن المعنى ومبسوط شيخ الاسلام وشرح الطحاوى **قوله** وبالاقل لاجل
 ان ذكره كما لا حاجة الى ذكر الاكثر في المسئلة السابقة **قوله** ولو باع المولى
 منه بالاكتر حظ الح اطلاق الخط والضيق هنا من غير ذكر الخلاف بين علمائنا
 الثلاثة وقع على اختيار رواية المبسوط لشمس الائمة السرخسي ما على رواية
 مبسوط شيخ الاسلام فهذا البيع لا يجوز اصلا عند المجتهد ويجوز عندهما
 مع امر التخيير كما في النهاية فيظهر من هذا ان المصنف اختار رواية السرخسي
 وليس مراده فيما يفهم من قيدي المسئلتين السا بقيتين عدم الجواز
 والفساد بل يحمل على انه لا يعتق فيه با تا في مزايا الغبن او الفسخ
 في مفهوم الاولى وبازالة المحاباة او الفسخ في مفهوم الثانية كما لا يخفى
قوله مدبونا سواء كان الدين محيطا ولم يكن كافي صدر الشريعة والابضاح
 وسواء كان بسبب التجارة او الغصب وجوه الودعة او اتلاف المال وسواء
 علم المولى بالدين او لم يعلم كافي النهاية وما وقع في كلام الزيلعي من كون
 العبد مستغرقا بالدين ليس للاختراز لما دل عليه سوق كلامه حتى يفهم منه

اى مبسوط شمس الائمة
 السرخسي

اى في مسئلة نهيت من المسئلة الاد
 ما
 ولا يجب له على عبده دين لان المولى
 لا يستوجب الدين على عبده هذا اذا
 كان الثمن دينيا اما اذا كان مرسا
 فلا يبطل فيكون المولى اقر به من
 الغرماء فيكون ذلك كمال اودعه
 عند عبده كما في الشرح

هذا ظاهرا والرواية وفي غير ظاهرا الرواية لاسطل وشي على الاول اصحاب المتن وقول ابن الملك في شرح المجمع بعد نقل غير ظاهرا
 الرواية قال صاحب المجمع هذا القول هو الصحيح ليس بصحيح فان صاحب المجمع انما صح القول بصحة البيع في قولين ان يربى على ما
 مخرج به المقدس مفسلا

انه لم يبع اعتقا قد مدبونا غير مستغرق كما لم يفهم من كلام المصنف انه لم يبع
 لو غير مدبون بل اعتاقه في كلا المفهومين بالطريق الاولى كما لا يخفى **قوله** ومن
 المولى للغرماء وفعا لضرورهم الا اذا كان المأذون المدبون مدبرا او ام ولد له
 تعلق حقهم برقبتهما لخروجهما عن احتمال الاستيفاء بالبيع كما في الشرح **قوله**
 وذا اى المأذون المعتق **قوله** يبع عبد مأذون له لى باقل من قيمته هذا
 هو المراد اما لو باعه بقيمته او باكثر وقبض كل منهما فلا فائدة في التضمن ولكن يدفع
 الثمن الى الغريم كما في شرح الجامع الصغير لابي الميث وايضا المراد يبيعه بغير
 امر القاضي او الغرماء اذ لو كان با مراحدا لاضان على المولى **قوله** اجاز الغريم
 لم يتعوض الى ان هذا البيع ابطال ام فاسدا موقوف لما ان المصريح في الاصل
 انه باطل ولكن اول بعضهم بانه سيئط لان هذا البيع موقوف على الغرماء وبعضهم
 ان معناه فاسدا والمراج كونه موقوفا وعليه اشارة قوله اجاز وقيد المسئلة بالتخيير
 لان الغرماء لو قدروا على العبد كان لهم ابطال البيع الا ان تقضى ديونهم
 كما في الغاية **قوله** رجع الى الغريم قال الفقيه ابو الميث رجلا لله يعنى اذا قبله
 بقضاء القاضي لان القاضي لما رده فقد فسخ العقد فيما بينهما فعاد الى الحال
 الاولى كما في البناءة اقول قضاء القاضي بالردة شرط في الرجوع لما سبق في خيار
 العيب ان البايع الثاني لو قبل برضاه من غير قضاء لا يرجع على البايع الاول
 ومن ذلك اهل عن هذا القيد هنا حواله **قوله** وايضا اختار الح مرتبط
 بما قبل مسئلة الرد يعنى اذا اختار الغريم تضمين البايع او المشتري برى الاخر
 وان كان من اختاره مقلسا **قوله** اى العبد المغيث من التخيير لم يقبل
 الغائب لان غيبته لم يكن باختياره وصنعه **قوله** لان حق الغرماء
 والظاهرا افراد الضمير لان المرجح ذكر مقروا الا ان الواحد المعرف بلام الجنس قد
 يراى به اكتسب كما ان الجمع المعرف قد يراى به الواحد صرح به في محله ولا يمنع لان
 يراى به المفرد هنا الكثير هذا غاية الترجيح ولكن سبب الشرح ليس كسبب
 المتن وذا كثير من المصنف رجلا لله بنه عليه غير واحد **قوله** فبيع له اذا التزم
 قد يكون اكثر من القيمة فيفضل اليه بعض حقه فوق قدر القيمة بل يحتمل ان توافقا
 كما لا يخفى وقوله اذ لم يصل اليه هكذا في بعض النسخ وهو الموافق للمنفق عنه وهو
 لانه لم يصل الح والمناسب للمحل اذ هو تعليل البيع **قوله** معلما وانه فائدة الاعلام
 سقوط خيار المشتري في الرد بعيب الدين ليكون البيع بينهما لازما وذلك لا
 يوجب لزوم في حق الغرماء ولذلك قال فالغريم الح **قوله** لو نقص البيع
 والاستسعاء الى ان يحصل له تمام حقه **قوله** ولا محاباة هذا قيد مستغنى
 عنه هنا لانه لما وفي ثمنه بالدين لم يكن للغريم سبيل الى رد البيع سواء كان
 بالمحاباة او لا لان الخسار من المحاباة اذ ما يكون على المولى ولا حرج للتغريم
 عليه فيه كما لا يخفى **قوله** ولا يخاصم الغريم الح هذا عند المجتهد ومحمد
 اما عند ابي يوسف يكون خصما وقضى للغريم بدنه كما في الهلاية قيد بالانكار لانه
 لو صدقه للغريم رد البيع اتفاقا ان لم يف الثمن بالدين وقيد بكون الغائب
 بايعا اذ لو كان مشتريا لم يكن البايع خصما في حق العبد اتفاقا لكن للغريم
 تضمينه القيمة في استقرار البيع ويسلم الثمن للبايع واثار بتصور المسئلة

فيه كلام على
 المولى عزى زاده

فيه كلام على
 المصنف

الخبر ثلثة انواع

فیہ کلام علی
المولیٰ جوی
زاده

عزاً تفقد من الفقير ولكن رأيت
ذلك مفصلاً بعد سنين في بسط
خواص زاده موافقاً لهذا الإجمال
سنة

فید کلام علوالمولی
عزیز زاده ۳

لم يرد المثلية في المأذونية والبالغة
الأنح اما يتناول صورتين وتبين
المأذون يحصل خمس صور فظهر انه
من

فیه کلام علی المولی
عزیز زاده ۳

منها عن اقتراب الجز حيث امر باجتنابه عنها فكان ذلك امرا عارضا في التوكيل ومن
القاعدة المقررة عند اهل المعقول والمنقول ان خروج بعض الافراد والاحكام
عن القواعد والنسب الكلي يعارض لا يقدح في كليتها كما لا يخفى في العلم عند
تعالى **قوله** حتى لو صرح به اي بتوكيل الوكيل غيره ايضا اي كما صرح بتوكيل نفسه
بان ان يوكل غيره فيها وكل منه **قوله** وبالمخصوصة اطلقها فشملت ما كانت من جانب
المدعى او المدعى عليه كافي الايضاح **قوله** ولكن اذا كان وكيل بالمخصوصة من طرف
المدعى عليه وبطلب المدعى وغاب المدعى عليه يلزمه الوكالة ولا يقدر عزل
نفسه منها ولا المدعى عليه حال غيبته كافي بالمراد ان غيره **قوله** والخلاف
في لزوم فاذا كانت الوكالة برضا الخصم كانت لازمة بالاتفاق فلا ترتد بردة
الخصم ويلزمه المحض والجواب بالمخصوصة التوكيل واذا كانت بلا رضاه صحت ولكن
تقبل عند الامام الارتداد بردة ولا يلزمه المحض والجواب بمخصوصة التوكيل
كافي الشرح **قوله** بلا رضا الخصم ولورضى ثم معنى يوم فقال ارضى له ذلك كما
في القنية نقلنا عن عين الائمة الكبرياى ولكن ساق كلامه على وجه ان اليوم قيد
اتفاق له الرجوع عن الرضا ما لم يسمح القاضى للدعى على اصل البيهقيفة **قوله**
المتأخرون اختاروا للفتوى الى اعلم ان المصنف اختار قول الامام كما هو دأبه
كثيرا وقد اختلف ترجيح المشايخ قال العتاق قولهما هو المختار وبه اخذ الصغار
ايضا وقال الحلواني بخير الفتى ونحن نفقئ ان الراى للحاكم وقال في البرازية
ومن العلوم المقرر ان تفويض الخبر الى قضاة العهد الفساد كما هو المقرر من
ان عليهم ليس بجهة وعرض من فوض الخبر الى القاضى من القداما كما هو مختار
المتأخرين لما علموا من احوال قضاة تهم الدين والصلاح وفي خزنة المقتنين المختار
قولهما والشريف وغيره سواء وفي النهاية والصحيح قولهما واختار الفقيه ابو
الميث قولهما للفتوى كافي في التفسيرية **قوله** الا لو تولى مريض الملقه ولكن
المواد مريض لا يقدر المشى على قدميه الى مجلس الحاكم حتى لو احتاج الى ركوب
الذابة او الحمل على ايدي الناس يلزم التوكيل بغير رضا الخصم وان لم يزد
مرسته في الصحيح كافي في التفسيرية والمنهج **قوله** بان ينظر القاضى الى وان قال
امرج بالثلاثة الفلانية سألهم القاضى عنه كما في نسخ الاجارة كافي في البرازية
وقال المشايخ بخلافه القاضى بالله انك تريد السفر وهو اختيار المصنف
رحمه الله تعالى كافي في التفسيرية ولو كان يريد السفر لمطلوبا يكتفى ليهتمكن
الطالب من استيفاء دينه كما في خزنة المقتنين **قوله** او بخدرة بكر كانت
او ثيبا والخروج للحاجة لا يقدح فيه ما لم يكسر بان يخرج بغير حاجة والحجامة
من الحوائج كافي في البرازية ومن الاعذار حيث المطلوب اذا كان الحكم بمسجد
اذا لم يرض الخصم بالتأخير واما حيث الطالب فهو عذر مطلقا والنفاس
كالحيض كافي في الخزنة ومنها كونه محبوسا اذا كان الحبس من غير تقاضى الذي
ترافعا اليه كافي في الذخيرة وذكر في النهاية ان القاضى اذا علم ان الموكل عاجز
عن البيان في المخصوصة بنفسه منه التوكيل **قوله** الا في حد و قد استثنى من
الايقاف والاستيفاء كليهما الا ان في الايقاف على الملاقاة الا اذا ايقاف لا يكون
الا بتسليم ظهره او نفسه لاقامة الراجب وليس ذلك الا من الجانب والوكيل

ليس بجان كافي الشرح فظهر ان قوله بغيبته موكله انما هو قيد للاستيفاء اذا الموكل
لو كان حاضرا او امرا باستيفاءهما يجوز كما في شرح الطحاوى وغيره واشارة بالاستثنا
عن الايقاف والاستيفاء الى انه صرح بالتوكيل في اثبات حد و قد خلافا لابي يوسف
ومحمد مع البيهقيفة في الاظهر وهكذا الخلاف في التوكيل بالجواب عن جانب من عليه
الحد والقود وقولهما هو الاظهر وباقي التفصيل في الشرح **قوله** بما يقوم
مقام الغير الظاهر بمن يقوم لان من ظاهر في مروي القول والمراد منه التوكيل
هنا اللهم الا ان القود اي القصاص من ان يكون في النفس وما دونها
فغير عن الكل بما تغلبا تدبر العلم عنده تعالى **قوله** لما فيه من نوع شبهة اي شبهة
العفو في القصاص وشبهة ان يصدق المقدوف الراس فيها رماه ويترك المخصوصة
وشبهة ان يدعى الموكل المالك لا السرقة فلا يجوز استيفاء الحد والقصاص مع
الشبهة بخلاف سائر الحقوق ولو تعزيرا فان التوكيل بالتعزيم يجوز استيفاء
واثباتا وان كان الموكل غائبا بالاتفاق كافي المنع وصدر الشريعة **قوله** كان
وكيلا في جميع التصرفات واختار ابو الميث انه لو طلق او وقف لم يجز كافي في التفسيرية
وعن الامام انه وكيل في المعاضات لاني الهبات يعني التبرعات ولا الاعتاق
وعليه الفتوى كافي في الثانية وما ذكره المصنف من انه يفتى بهذا المصلحة لولا الجي
عن الصدر الشهيد وما ذكر في الثانية منقول عن الثاني وعن ابي نصر الدبوسي
وفي الظهيرية وكان الصدر الامام الاجل الكبير الشهيد السعيد رحمه الله تعالى
يستحسن قول ابي النصر رحمه الله تعالى فظهر انه وقع الاختلاف والترجيح وشبه
الرجحان لمقول في حقه وعليه الفتوى الا ان المصنف رجح ما في الصغيرى لافه الاحتياط
بعد وقوع التطبيق كافي في البيهقيفة **قوله** حتى يثبتن خلافة بان دل دليل سابق الكلام
من قصد الموكل في جعل بمقتضاه وبقي به وعليه كلام حافظ الدين الشيراى
قوله حقوق عقد بيهقيفه التوكيل الى سواء كان الموكل حاضرا وقت العقد او
غائبا كما في الخلاصة ولا تنتقل الحقوق الى الموكل ولو كان الموكل غائبا بعد العقد
اذا مات الموكل اما اذا مات الموكل قال الفضيل تنتقل الوصية وان لم يكن
يرفع الموكل الامر الى الحاكم لينصب وصيا هذا عند البعض وهو المعقول وقيل
تنتقل الى الموكل ولا يثبت قبضه فيختلط عند الفتوى كافي المنع والبرازية
وتفيد باضافة العقد الى نفسه لانه اذا اضافه الى موكله تتعلق بالموكل كافي
العمادية نقلنا عن شرف الدين واذا اضاف العاقد الى الموكل بان قال بعث هذا
العبد من فلان وهو الموكل فقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه خالف حيث
امره بعدم رجوع العهدة اليه وقد رجح اليه قال ابو القاسم الصغار والصحيح
ان الموكل يصير فضولا ويتوقف العبد على اجازة الموكل قلت المطلاق الوكيل
عليه ح بحسب الظاهر لانه ما ركا لرسول كافي المقدسى وذكر في البرجندى
ان معنى الاضافة الى نفسه عدم الاحتياج الى اضافة الى الموكل لانه شرط
حتى لو اضافه اليه مع العقد ويرجع الحقوق الى الوكيل اذ هو في المعنى غير
مضاف اليه وان اضافه لفظا انتهى وهكذا صرح به الزاهدى في شرح القدرى
وعليه كلام ابن الكمال الوزير **قوله** امتراز عن الصبي الى ولم يذكر السفيه
المجور بناء على اختيار المصنف قول الامام ان السفيه لا يجزى واما على قولهما

وهو المشرح في ما دون الجبل

فظهر ان قيد الاضافة الى نفسه يكون
للاعتناء على الاول وبيان ادنى الحال
على الثاني من دليل القالبية

ان الفتوى عليه كما سبق فان حقوق عقده وكلا ينبغي ان ترجع الى الموكل وقد صرح
 في الخاتمة في الجواز ان المحجور عليه بالسفاهة بمنزلة الصبي المصبي ولو قبضه المحجور
 مع قبضه لانه العاقد والمستفي للزوم فلا يدل على انتفاء الجواز ولو عتق العبد
 بعد العقد تعلق به والصبي اذا بلغ لا تعلق به لان المانع من المولى مع اهليته
 وقد زال وفي الصبي حق نفسه ولم يزل بالبلوغ ولو اختلفا في الجهر وعلمه بان قال
 العبد مثلاً انا ما ذون والعاقد الآخر انك محجور او بالعكس فالقول لمن يدعى
 الاذن لان الاصل النفاذ واقدامه يدل عليه الا ان يقيم الخصم بينة على اقراره
 بانه محجور بعد العقد فقبل كما في البحر الرائق **قوله** كتسليم المبيع الى المبيع
 الحقوق التي يكون للموكل كقبض المبيع ومطالبة ثمنه والمخاصمة في العيب والرجوع
 بثن المستحق غير واجبة عليه لانه متبرع لكن ينبغي ان يوكل الموكل بهذه الافعال
 واما الحقوق التي على تسليم المبيع وتسليم الثمن ونحوهما فالوكل فيها يدعى
 عليه فلم يدعى ان يجبره على ذلك كما في الكافي والبرجندى وصدر الشريعة **قوله**
 اي بخاصم وبخاصم بفتح الصاد في الاول وكسرها في الثاني فالاول فيما اذا باع
 والثاني فيما اذا اشترى على الترتيب السابق وفي العيب يكون بخاصم اذا كان
 بايعاً فبيرة المشتري عليه وبخاصم اذا كان مشترياً فبيرة على بايعه في الشفعة
 يكون بخاصم فقط سواء كان بايعاً او مشترياً والعقد في يده ولذلك اطلق العيب
 وقيد الشفعة بما بيع لا بما باع **قوله** لان المشتري اجنبي والصواب لان
 الموكل اجنبي ومثل هذا من طغيان القلم وكل جواد كجوة **قوله** وان دفع اليه
 مع الا في الصرف فانه لا يجوز قبضه الا للموكل كما في الشرح **قوله** وقيل للملك
 يثبت للموكل في هذا قول اكثر في اختاره الامام قاضيان كما في التجريد الا ان
 المصنف اورد به بيعة التبرع ليل اكثر المشايخ الى القول الاول وهو قول
 ابن طاهر وقال فيه شمس الائمة السرخسي هو الصحيح وصريح في الهداية
 والكافي بانه هو الصحيح وعليه عامة الشراح وجه الاول ان الملك يقع للموكل
 ولكن بعقد الوكيل على سبيل الخلاف عنه وجه الثاني ان الوكيل يملك بالشراء
 ثم يملكه من الموكل كما في حاشية البدرية فيظهر منه انه يقع بمبادلة حكمية
 بين الوكيل والموكل على الثاني ولا مبادلة بينهما على الاول كما في تكملة
 الدبري اقول يظهر من هذا وجه رجحان الاول على الثاني الا انه لا ثمة
 للاختلاف كما في المقدسي وعليه كلام المصنف اقول ومن الله التوفيق
 صرحوا في المضاربة بان الفرق بين المضارب والوكيل ان المدخوع
 لو هلك قبل التقدير يرجع المضارب الى المالك ثم ونحوه الى ان يصل الثمن
 الى البائع بخلاف فانه لا يرجع الا مرة وعللوا بان يد المضارب يد امانة
 لا يقتضي الاستيفاء ويد الوكيل يد استيفاء لما بينه وبين الموكل مبادلة
 حكمية ولا خلاف لامد في هذا فلهذا يقتضى رجحان قول اكثر في بل تعينه ويقتضى
 انه لو اعتبر القول الاول ينبغي ان يرجع الوكيل على الموكل ولو مرة بعد
 اخرى كما في المضاربة في يظهر ثمة الاختلاف بين القولين تدبر العلم على
 تعال وقال القاضي ابو زيد الوكيل نائب في حق الحكم اميل في الحقوق فوافق
 اكثر في الحقوق وابطاها في الحكم وهو حسن كما في البرازية والمنصورية

لان جوازه بالقيد وهو بمنزلة
 الاجاب والقبول

اقول غاية الكلام في دفع هذا ان ثبت
 الملك للموكل خلافة عنه كان في انعقاد
 المبادلة الحكمية بينهما
 وسيجي في الورق الثالث مناسبة

قوله وسره ان الحكم وجوب المال في مثل النكاح وشبوت الملك في نحو الهبة
 والمراد بالسبب العقد **قوله** وذلك اي الاضطرار وقوله بلا اعتبار اضافته
 اي اضافة الوكيل عقد الصلح الى نفسه في صورة الاقرار او الموكل في صورة
 الانكار وهذا هو المراد وقوله فلا يتم ذلك اي تمام الصلح لان تمامه باعتبار الاضافة
 من الوكيل وليس فيما صدره صدر الشريعة اضافة من الوكيل فلا يتم لما سبق من
 تعميم ان القاسم الصفار ان الاضافة لو كانت من العاقد في مبادلة المال بالمال
 والصلح عن اقرار من هذا القبيل لم يتم فراء والقوم اضافة الوكيل الى نفسه
 في النوع الاول والى الموكل في الثاني لا مطلق الاضافة كما ظنه صدر الشريعة
 فظهر ان مطلق الاضافة قد اعتبره صدر الشريعة ولم يعتبره القوم فتمام
 الصلح بلا اعتبار اضافة الوكيل يكون محل النزاع فيستقيم رد المصنف اذا عاه
 صدر الشريعة كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** وان اراد تمامه باعتبار تلك
 الاضافة الى قبل هذا مراده ولكن اعتراضه على القوم ليس الامن جهة انهم عدوا
 الصلح عن اقرار من النوع الاول مع انه حكم لا يختلف باضافة الى الموكل واجيب
 بان المراد اضافته الى نفسه على طريق الجواز والكفاية في النوع الاول وهذا لا يمنع
 اضافته الى الموكل واصله الى الموكل في النوع الثاني على طريق اللزوم فافترقا
 في الاضافة **قوله** فلا يطالب وكيله بالمهر والمطالبة الزوج الا اذا ضمنه الوكيل
 في يطالب به بحكم الضمان كما في الشرح **قوله** حتى لا يثبت به الملك اي للموكل
 الا اذا بلغ على سبيل الرسالة فقال ارسلني فلان اليك ويستقرض كذا في يثبت
 الملك للمستقرض كما في الكافي **باب الوكالة بالبيع والشراء** هذا شروع
 لبيان الانقسام بعد بيان المقسم وقدم قسم الوكالة بالبيع والشراء ككثر
 وقدمها وقدم الشراء في التفصيل على البيع لان الشراء جالب والبيع سالب اما
 يكون بعد الانبات **قوله** الا ان يوكله وكالة عامة الى استثناء من قوله فلا بد
 من تسمية جنسه الى وكذا لو قال اشترى بالثمن ثيابا او دوابا او اشياء او ما شئت
 او اود في شئ مشترك او ما يوجد او ما يتفق مع لان التحميم دلالة التفويض الى
 رايه وكذا لو قال اشترى به ولم يرد عليه فانه يصح استحسانا لانه تفويض عام فكانه
 قال اشتر ما بذلك ولو قال اشترى به شيئا او ثوبا او ثلثة اوثاب او ما اراده
 او ما احتاج اليه لا يصح للجهالة وقرروا بين ثيابا او ثوبا فقالوا الاول للجنس
 والثاني لكان الفرق نشأ من عرفهم كما في الكافي والخلاصة والتحقيق فيه انه اذا
 ذكر اشياء ونحوها من الفاظ العموم يصح التفويض الى الوكيل بخلاف ثوب او ثياب
 لا يظهر العموم فيها فيصير شايعا في جنسه متفاحش للجهالة فلا يصح كما في المقدسي
قوله وان لم يبين الثمن لان مثل هذه الجهالة تتدارك بالنظر الى حال الموكل
 حتى قالوا ان القاضي لو وكل بشراء جار يصفون الى ما يركب مثله فلو اشتراه
 مقلوع الذئب والاذنين لا يجوز بخلاف ما لو وكله الفا ليزي كما في الشرح
 والبقوم النوع الاول وكذا الشاة كما في المنيع وكوفي البديع انهما من قبيل
 الجهالة الفاحشة وفي التجريد ان الشاة من هذا القبيل وفي المقدسي وقيل ان
 الشاة من قبيل المتوسطة وفي البرازية ان الموكل لو كان من العوام فاشترى له
 فرسا ملكا يلزم الوكيل **قوله** كالشوب فانه يتناول اينا ساسني وكذا الدابة

قوله الاشياء مع قلته الا انه تحتها اشياء
 مختلفة فيقتضي التحميم كما لا يخفى

جمع قلته لا يقتضي التحميم ما لم يدخل
 عليه الا لام صريح في الاصول

قوله وان جعل جهالة فاحشة لاهذا
 في الوكالة القصدية اما اذا ثبت منها
 كما في المضاربة والشركة فانها تقع وان
 جهل ما وكل به جهالة فاحشة على ما
 سيجي

والمرتب يتناول المذكور والاشي وها من بني آدم جنسان مختلفان **قوله** والدار
 اراد به ان الدار لو سمي ثمتا او بتم نوعها والمراد ببيان نوعها بيان المصلحة كما في
 الكفاية ولما في النزاهة انه قال اشترى دارا بالكوفة في موضع كذا صححت الوكالة
 ذكر الثمن او لا انتهى والمتأخرون قالوا في دارنا والآبائيان الحمل كما في الدراية
 والتحقيق فيه انها مختلفة اختلافا فاحشا في بعض الديار وفي بعض آخر لا كما
 في البحر كلام المصنف على الثاني وكلام المتأخرين على الاول فعلى كلام المصنف
 لو بين الثمن ولم يعين البلد يتعين البلد الذي هو فيه كما هو مروي عن ابي يوسف
 وبه جزم في الحاشية **قوله** يعني دفع الى آخر دراهم اطلق الدراهم فتشملت
 القليلة وهي من الواحد الى الثلاثة والمتوسطة وهي من الثلاثة الى الخمسة
 والستة والكثيرة وهي العشرة وما فوقها اشار به الى ان دفع الدراهم لا بد
 منه في هذا التوكيل وان لم يدفع فلا بد من بيان مقدار الطعام حتى لو لم يقيده
 باحدما وقاله اشترى طعاما لم يجز على الاموكا في الكفاية والتبيين **قوله**
 وقبل يقع على البر الخ القائل به ابو جعفر الهندواني وقال بعض مشايخ ماورد
 النهر اذا الطعام في عرف ديارنا ما هي للاكل من غير ادم كاللحم المطبوخ
 والمشوي ونحوه فينصرف التوكيل اليه دون الخلطة والديق والخبر قال صدر
 الشهيد وعليه الفتوى كما في الذخيرة فاسبق انما هو عرف اهل الكوفة وما قاله
 الصدر عرفنا كما في النزاهة وعرف القاهرة على خلافها فان الطعام عندهم للبطخ
 المذوق واللحم كما في البحر الرائق والفارق في ذلك العرف وقرائن الاموال كما في شرح
 النقاية لابن العيني **قوله** كان اي ذلك العبد للتوكيل اقول لو كان المشتري في
 هذه الصورة تريب التوكيل او عرسه ينبغي ان يعتق على التوكيل ولو قبضه التوكيل
 عقبت الشراء ولم ار من يصحح به فيما وصلت من الكتب تدبر العلم عنده تعالى
قوله حتى لو تبايعا عينا بدين اي لو اشترى شيئا معينا بدين له على البائع وقوله
 لا يبطل العقد ويجب مثل ذلك الدين ضمان الاطلاق بان قال بالغ ولم يفسه
 الى ما عليه والتعقيب بما اضافه الى ما عليه **قوله** ثم استهلك العبد واستقط
 الدين باسقاط رب الدين الظاهر ان الغلطين مبنيان للمفعول للتعجيل في
 الاول لان الاستهلاك اعم من ان يكون من التوكيل او التوكيل او غيرها ولاقتنا
 قوله باسقاط الخ ذلك في الثاني على انه محتمل ايضا للتعجيل وهو سقوط باسقاط
 رب الدين وبمجمول دين فذمة التوكيل للدينون فينقضاء **قوله** واذا تعينت
 من تمتع الدليل تقريره ان الدراهم والذاتين تتعين في الوكالات واذا
 تعينت كان هذا التوكيل وقوله غير من عليه الدين هو البائع وهذا بخلاف ما
 اذا عين البائع او المبيع فان تعين المبيع يعين البائع فيصيرنا شيئا بالقبض
 في صحته الوكالة اليه بقوله بلا توكيل قبضه **قوله** او كان الخ عطف على قوله
 كان هذا الخ والمستتر في كان عائد الى التوكيل المذكور وضمر هو راجع الى شيء
 وتحقيق ذلك اي الدينون نقض باسقاطها الا باعائها لان اعيانها او ما في
 الذمة لا يمكن تملكها فكان ما ادى الدينون واعطاه الى البائع او رب الدين
 ملكه الدينون ولا يملكه الدين قبل القبض **قوله** وكلاهما غير جائز لعدم
 القدرة على التسليم في الاول وامر الانسان بدفع ما يملكه باطل في الثاني

ولم يقل غير جائز لان كلا شئ في جواز الامر بين الافراد والتعنية بالنظر الى
 اللفظ والمعنى صرح به في محله **قوله** كونه اجنبيا عن مالبيته لانها مولاه حتى لو اقر
 بها لغيره لم يصح وقوله والبيع يرد عليه فيضار توكيله بشراها كقول اجنبي بشرا
 هذا العبد **قوله** لان مالبيته في الصواب الا ان مالبيته في الالة استثناء من قوله
 اجنبيا عن مالبيته وان جواب عن سؤال مقدر بان يقال لما كان اجنبيا عنها كان للبايع
 حبس العبد لاجل الثمن فاجاب عنه بقوله الا ان الخ يعني ليس له ذلك لان مالبيته
 في يد العبد وهو مشتر والمبيع اذا كان في يد المشتري قبل العقد لا يكون للبايع حبس
 المبيع كما في غاية البيان واكتفى **قوله** فاذا اضافه الى العبد العقد الخ نتيجة الدليل
قوله صح فعله الظاهر كما في عامة الشروح **قوله** فيقع العقد لا مرارة الى
 ان العقد يتم بقول المولى بعت ولا يتوقف على قول العبد قبلت وبني المترادف في ذلك
 على اصل فلا يرد عليه ان الواحد لا يتولى طرفي البيع على ما ذكره صاحب النهاية مفصلا
قوله عتق اي على المولى تركه لظهور ان الولاء في العتق على المال للمولى **قوله** عتق
 عليه اي على ذلك المال يشتر به انه لا يجب عليه الف اخر وليس كذلك بل المصريح
 في الكتب ان الالف المدفوع كان مال المولى فلا يصلح بدلا عن ملكه فيجب عليه الف
 آخر وكلام المصنف في التعليل يقتضي هذا ايضا لان جعل شراء نفسه قبوله للاعتاق
 ببدل يقتضي وجوب الف اخر اذ لو لم يجب كان اعناقا بلا بدل فظهر الضمير المجرور
 يرجع الى المولى وانما صرح به هالان لا يعتق عليه في الصورة الثانية نعم لهذا
 التفسير صحة لو كان عليه مقدما على قوله عتق فيعتق ببيع او لو قدر شئ يعني عتق
 على مثل ذلك المال وهو الف اخر تدبر **قوله** كان اي العبد لتوكيله اي ملكا هذا
 الذي ذكره اذ كان التوكيل عبدا يوكل لشراء نفسه اما اذا كان اجنبيا فلا يشترط على
 التوكيل التصريح بانه يشتره لاجل التوكيل بل قوله اشترى بتم كان في وقوع الشراء
 للتوكيل لما سبق انه بما يضيفه التوكيل الى نفسه وباقي التفصيل في غاية البيان **قوله**
 لان اللفظ اي قوله اشترى بتم بكذا حقيقة للعاوضة اي موضوع لها حقيقة دون
 الاعتاق وقوله اذ لم يبين يعني لم يقل اشترى بتم لاجل نفسه فيراعي ذلك اي
 الحقيقة بخلاف شري العبد نفسه حيث يجعل للاعتاق لتعذر العمل بالحقيقة
 لان العبد ليس باهل لان يملك مالا **قوله** فلو كان حيا لاختفاء في لطف هذا
 التردد حيث كانت المسئلة به جامعة لثمانية اوجه الا ان الظن من هذا التعجيل
 ان لا يكون قوله فتم التحرير ان يطلق اذ لا ثم فتمل تنوعا وما ذكره من التفصيل
 هنا هو الموافق لما في الكفاية على ما صرح به والوافق لما في تبين الزيلعي والاعبار
 على كلامه سوى ما سبق وما يدفع به من ان قوله فتم بالنسبة الى زعم القائل
 والتفصيل بالنسبة الى نفس الامر فدفع باي زعم القائل كما يكون في قول المبت
 يكون في الحق كما لا يخفى **قوله** فالقول اي التوكيل يصح البين كما هو المراد
 وكون القول للتوكيل يعني انه يختلف ان المشتري اشترى لنفسه لا للتوكيل وقد
 صرح في الذخيرة ان قول الامامين معتبر مع البين ومثل هذا يستفهم بينهم
 ولذلك يتركون حوالته على الفهم **قوله** لانه غير من امر يملك استينافه اي
 انشاء الحال ولم يصح تكذيبه اذ لا تهم فيه لان التوكيل لا يملك ان يشتره
 لنفسه وقوله والمخير به على صيغة اسم الفاعل والضمر المجرور راجع الى امر

الداخل المولى الواني مكنه

قوله الامامين معتبر مع البين

لان التكاثر الذي اتى به الوكيل غير داخل تحت الامر اذا الموكل امره بتكاثر مضاف اليه وهذا قد اتى بتكاثر مضاف الى نفسه

باعتبار وصفه **قوله** عما لا يملك استينافه لان الميت ليس بمجمل لانشاء العقد فيه وما لوجبة عن الرجوع يكون المضاف مقدرا في قوله استينافه اي سبب استينافه والسبب هو العقد ولو عن العقد في الامارة الى التقدير فيه ولكن يحتاج الى التفسير في قوله الرجوع بالثمن اي سبب الرجوع به والمعنى ان من عقد هو سبب الرجوع بالثمن وهذا التقدير اولى من الاول كما لا يخفى **قوله** لان التعليل الثاني لا يجري الى برده ان التعليل الثاني بخصوص بصورته يشترط اليه ان التعليل الاول ليس بخصوص بصورته وليس كذلك بل هو بخصوص بصورته ايضا لان قول المصنف فيه وهو الرجوع بالثمن على الامر وهو منكر والقول للمتكسر لا يشتمل الصورة الثانية اذ الثمن فيها مقبوض الوكيل فلا يريد الرجوع به على الامر قطعاً كما في التكملة **قوله** له الرجوع بالثمن اطلقه فتمثل ما لو امره الموكل بالبيع او لا كما في البحر ولكنه مقيد بقبض البيع كما في الكافي وبانه اذا كان الثمن مالا اما اذا كان مؤجلا تزول في حق الموكل ايضا بخلاف ما لو اشتراه بنقد ثم اجمعه البايع كان للوكيل ان يطالبه به حالاً وذا حيلة كما في الخلاصة **قوله** لما تقرر من انعقاد مبادلة حكية بينهما لان الملك ينتقل الى الوكيل او لا ثم ينتقل الى الموكل كما في غاية البيان وانت خبير بان هذا تعليل على طريق اكرخى وقد سبق من المعنى ان طريق ابي طاهر هو الرابع فلا يوافق هذا ما سبق اقول يمكن التوفيق بينهما بان ثبوت الملك للموكل خلافاً عنه كان في انعقاد المبادلة الحكية بينهما كذا افاده صاحب التكملة الاولى الا انه مخالف لتعليل صاحب الغاية المبادلة الحكية ولما صرح به في التكملة الدبرية فيما سبق تدبر **قوله** وله ان يحبس على هذا تكرار قد افاده في المتن بل اللائق ان يقول بدله وله ان يرجع على الموكل بجميع الثمن كما في الشرح وقوله لما ذكر وهو ما تقرر **قوله** فان هلك اي المبيع الى لم يتعرض لهلاك الثمن فانه لا يخلو ان يدفع الى الوكيل قبل الشراء او بعده فان كان الاول فلا يخلو ان يهلك قبل الشراء او بعده فان كان الاول بطلت الوكالة وان كان الثاني يرجع الوكيل على الموكل بالثمن مرة فان هلك ذلك ايضا يهلك من مال الموكل فلا يرجع على الموكل ويجب الثمن للبايع على الوكيل ويدفع المبيع الى الموكل وان دفع الثمن الى الوكيل بعد الشراء يهلك قبل الاداء الى البايع يهلك ايضا من مال الموكل فلا يرجع به على الموكل الى اخره هذا كما في تلخيص الجامع الكبير وباقي التفصيل في شرحه المتن **قوله** وسقط اي الثمن هذا عند محمد وهو قول ابي حنيفة ويضمن ضمان الرهن عند ابي يوسف وضمان الغصب عند زفر الماحصل ان المبيع يكون مضموناً ضمان المبيع عند محمد وهو سقوط الثمن قل او اكثر من القيمة وضمان الرهن عند ابي يوسف وهو مضمون بالاقبل من قيمته ومن الثمن وضمان الغصب عند زفر وهو مضمون بالمثل لو شلوا وبالقيمة لو قيمياً بالقيمة ما بلغت وباقي التفصيل في صدر الشريعة وغيره وبعض الشارحين رجحوا هنا قول ابي يوسف واختار المصنف قوله ما حيث لم يتعرض للاختلاف كما لا يخفى **قوله** شراء وه لنفسه اطلقه فتمثل ما لو اشهد انه قد اشترى لنفسه لا يكون للوكيل الا اذا كان الموكل حاضراً وصريح الوكيل بانه يشتريه لنفسه فيقع عن الوكيل واثار بقوله لنفسه الى انه ليس له ان يشتريه لموكل آخر وذا بالطريق الاولى وقيد بالشراء لانه لو وكله بقره وبيع

لان اخاره انما يكون عن العقد المذكور ولان الكلام الاول مستقيم والمحتاج الى الوجه هو الثاني

تعييم مبادلة حكية ٢

وعلى الكفاية كل ما كان الشرح شرح الهداية والجامعين كما لا يخفى على من تدرب

اراد به تكملة فاضحان

وهذا هو التحقيق وقد اخطأ فيه صاحب الغاية كفى على بصيرة عند النظر

معينة للوكيل التزوج بها بان اضافة الى نفسه كما في الشرح **قوله** بغير جنس ما سمي تبع فيه والجمع اطلقه فتمثل ما اذا كان خلاف الجنس عرضاً او نقداً خلافاً لزوج في الثاني وكذا اذا اشتراه باكثر مما سمي لانه خالف امر الامر فانزل في ضمن المخالفة فنقد الشراء عليه كما في الحاشية شرح الوقاية **قوله** ونواه لا امره اشار به الى انه لو نواه لنفسه فهو لنفسه وان تكاد با في النية بان قال الامر نويته الى وقال الوكيل نويته لنفسى او على العكس يحكم النقذ اجماعاً وان توافقا على انه لم يحضر نية فنقد ابي يوسف يحكم النقذ كما اذا تكاد با وعند محمد هو للوكيل لان الاصل ان يكون الانسان عاملاً لنفسه كما في الشرح وظاهر الملاقى المتن ترجيح قول محمد تدبر **قوله** وان لم ينقد الثمن منه وكذا لم يعتبر نية لنفسه الى اضافة الى مال الموكل كما لا اعتبار لنية لموكله اذا اضافه الى مال نفسه كما في المقدسي **قوله** فان اضافه الى تفريع على مفهوم قوله او اضاف الى العقد الى ذلك ادخله الفاء وقوله جلا بحاله الى ظاهره على ان هذا تعليل لمستلئين على سبيل التوزيع الاول للاولى والثاني للثانية ولما كان الاول محتاجاً الى التفصيل والبيان علله بقوله اذ اشترى لنفسه الى ويجوز ان يكون بشقيه دليل الاولى ويكتفى في العلم بدليل الثانية بدلالة شقة الثانية وعليه كلام صاحب العناية **قوله** والاسلام اي صح توكيل رب السلم بالاسلام يدفع رأس المال لانه الاسلام خاص من ربا السلم يقال اسلم في كذا اي اشترى بالسلم **قوله** لا اي لا يصح التوكيل اي توكيل المسلم اليه بقبول السلم باخذ رأس المال نعم يجوز توكيل المسلم اليه بدفع السلم فيه كما في البحر ارائق **قوله** لا مفارقة الامر اطلقه فتمثل ما اذا كان الامر حاضراً او غائباً وعليه اطلاق عامة الكتب وما ذكر في مبسوط شيخ الاسلام خواهر زاده ان الموكل لو كان حاضراً لا اعتبار لمفارقة الوكيل فقال مضعفه غير واحد من الشراح والميل الى الاطلاق وهو الموافق لما سبق تدبر العلم عنده تعالى **قوله** والمعتبر قبض العاقلة اذ القبض في هذين العقدين من تمتة صحتها فيصير قبضه وقوله بخلاف الرسول مرتبط بقوله فيصير قبضه **قوله** قال يعني الى يعني رجل قال لاخر يعني هذا مراد الشرائع الاجل زبد يريد به ان زيدا امرى ان يشتراه له فباعه اي صاحب المبيع وقوله وقال امر به اي بان يشتري المشتري هذا في وقوله اخذه يعني لزبه ولابية اخذ المبيع والعنبر المجرور عائد الى ايك **قوله** فشترى بنوبه به قيد به لانه لو شترى به متاً ونصفاً لزم الامر لان الزيادة لا تحقق لها مال يمكن مثل المنصوص كما في المنبع والبيان وقيد بالمثل اذ اللجم منه في الصحيح كما في الحاشية لانه لو امره بان يشتري له ثوباً هروياً بعشرة فاشترى له هروياً كل واحد منهما يساوي بعشرة لم يلزم الموكل الا واحد منهما ولا كلاهما عند ابي حنيفة اذ التساوي في القيمة بالحرد والظن فتكون حق الموكل بمجهول فلا ينقد عليه كما في الشرح وما على تقدير كون اللجم قيمياً كما هو في غير الصحيح فالفرق بينهما ان التفاوت بين متى اللجم قليل ساقط عن درجة الاعتبار اذا كانا من جنس واحد وهو المفروض بخلاف الثوب فان التفاوت يتموز بين افراده مادق وطولا وعرضا ورقعة ودقة كما في العناية **قوله** ما يباع من به لانه لو شترى ما يساوي متين بدورهم صار مشترياً لنفسه اجماعاً لانه خالف الا الى خبر

اسم كتاب هو شرح الوقاية للوكيل يوسف الكرماسي
لان نقذ الثمن من مال موكله
علاوة نية له وان لم يصفه
الى ماله كما ان نقذ من مال
نفسه علاوة نية لنفسه
مسألة
ما سببه سبق وكذا بالاجابة
مسألة
فيه كلام على المولى
عزى زاده
٣

لان الوكيل اميل في باب البيع
مضمرا الموكل اذ لم يحضر ٣

اذا الامر منصرف الى اكامل وهو السمين الصغير ولعل هذا بخلافه كما في الدبرية
قوله لزوم الامر من بنصفه هذا عند ابي حنيفة ولزومه المثلان عندهما على ما في
 بعض نسخ القدوري ومحمد بن ابي حنيفة على نسخة وهو الظاهر اذ لم يذكر الخلاف
 في الاصل كما في الهداية وغيره **قوله** عبد بن معينين قيد التعيين اتفاقا اذ
 خبر المعين كذلك اذ انواه للموكل او اشتراه له كما في البحر الرائق **قوله** فشرى
 احدها بقدر قيمته او بما يتغابن الناس فيه كما في الشرح **قوله** فشرى احدها
 بنصفه الخ هذا عند ابي حنيفة اما عندهما يقع عن الامر اذا اشتراه بزيادة يتغابن
 الناس فيها ونحو الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير باحتمال ان لا يختلف
 بينهم في ذلك وقد قال به بعض المشايخ ولكن قال شيخ الاسلام والظاهر ان المسئلة
 على الاختلاف وهو مختار صاحب الهداية وتبعه المصنف **قوله** اما في الاولى فلا نه
 قابل الا لف الخ اللف ان هنا سقطت سقطت من قلم الناسخ وهي اما في الاولى فلفظ
 واما في الثانية فلا نه الخ كذا قيل اقول لا خفاء لاحد ان هنا خلل بالنسخة الظاهر
 ان يكون هكذا اما في الاولى فلان التوكيل مطلق وقد لا يتحقق الجمع بينهما واما
 الثانية فلا نه الخ **قوله** صدق المأمور وينبغي ان يلزم المبيع الامر لان المأمور
 وافق الامر ولم يخالف كما في الدبرية **قوله** اي صدق الامر بلا يمين اشار به
 ان تصديق المأمور يمين لان امين وقوله اما يعتبر مع اليمين وظاهر كلام صدر
 الشريعة هنا ان تصديق الوكيل والامر انما يكون بلا يمين وصريح البرجندي
 في شرح النقاية مختصم لقابله ان تصديقها انما يكون مع اليمين واما ما ذكره صدر
 الشريعة ليس عليه دليل ولم يورد له رواية وتبع المولى سعد الله محسن الهداية
 صدرا لشريعة وتبع المولى غزوي زاده البرجندي قول التحقيق فيه ان اعتبار
 قول الامين مع اليمين مستفيض لاسترة فيه ولذلك اكتفى المصنف في الاشارة
 واما عدم لزوم اليمين على الامر فبناء على ان العقد لم ينعقد له حيث خالف الوكيل
 واشتراه بغبن فاحش حتى لا يقر باشتراؤه بخمسائه والمسئلة على حالها لم ينعقد
 للامر بعلته الخ لفة تظهر ان لا مقتضى لخلق الامر فيكون كلام المصنف في غاية
 محترمة نعم صرح بيمين المأمور مع ان ظاهرا كلام صدر الشريعة على عدم يمينه كان
 احسن كما لا يخفى **قوله** والمأمور اشترى الخ والواو حالية مدخولها في قوة تعليل
 اخر من التعليل المطروى ذكره والتقدير لان امره بشراء عبدا لفظ فلا يلزم العبد
 الامر لان المأمور خالف امره على ان في عقده غبنا فامشا فيقع العقد عن المأمور
 فبعض خمسائه للامر هذا يظهر ان لا سقاة لعبارة المصنف وقد تبع فيها صدر
 الشريعة ولكنه اوجزها **قوله** كذا معين الخ اطلقه فمثل ما صدقه البايع
 او لا وقد نصير المتن بتصديق اشارة الى انه لو لم يكن فالخالف بينهما بالطريق
 الاولى فيظهر انه اختار قول الفقيه ابو جعفر وتبع فيه صاحب الوقاية وقد
 صححه قاضيان واختار صاحب الهداية قول ابو منصور الماتريدي وهو ان لا يخالف
 بينهما اذا صدقه البايع وقد صححه صاحب الكافي والعبد الفقير اذا رغب الامر
 اليه بعمل تارة باحدها واخرى بالآخر كما هو مقتضى التبيين الا ان تصحيح
 قاضيان راجع بناء على ان رتبته فوق مصلحته قول ابو منصور وبناء على ان تصادف
 البايع والوكيل لغو في حق الامر لانه صار اجنبيا في حقهما بعد استيفاء الثمن

فيه خلل بالنسخة

المقال المولى عزو زاده ٣

واجبتي في حق الامر قبله فعلى كل حال لا يصدق عليه فظهر ان قول الفقيه هو الراجح
 وعليه كلام التسهيل والمغايبة **قوله** لم يسم له بما يقدره لانه لو اختلفا في
 تسميته بان قال الامر امرتك بالشراء في وقال المأمور امرتني بالشراء لي بخمسائه
 وقال المأمور امرتني بالشراء بالف فالقول قول الامر مع يمينه لان الاستفادة
 من جهة ويلزم العبد المأمور بالخالفته ولو اقاما المينة فالمينة بينة الوكيل لانها
 اكثر اثباتا كما في الحماية وانما يلزم اليمين على الامر هنا لان المأمور مدع بانه امره
 بالشراء بالف والامر منكرو فعله اليمين كما لا يخفى **قوله** ان كان خلافا الى خبره وذكر
 في الخلاصة والمنع انه لو قال بعد بالنسبة بالف فاعده بالنقد بالف بنقد خلافا لغيره
 لانه اعتبر المرافقة الصورية والمعنوية جميعا وقال في المبسوط السرخسي لو قال
 بعه الى اجل فباعه بالنقد والامر ان لا يجوز بالاجماع اقول لا مخالفتيهما لان
 هذا من غير تعيين ثمن وذلك معين ومن شأن تأجيل الثمن ان يكون اكثر **قوله**
 فباعه بمائة دينار بل بالف دينار كما هو المصريح في الحقايق والمجيب لان الوكيل اذا
 خالف من حيث الجنس لا ينفذ على الامر مطلقا كما في التشنيف والمنع اقول قد سبق
 في ستائر دابة لجل شئ معين واستحجره له اذا خالف الى حين فهلك يضمن في
 القياس ولا يضمن في الاستحسان وهو المقتضى عليه والظاهر ان ما ذكره هنا هو
 القياس فينبغي ان ينفذ البيع هنا استحسانا وان يكون الغش عليه ولكن لم ار
 التصريح ولا الاشارة فيما عندي من الكتب **فصل الوكيل بالبيع والشراء**
 ولما فرغ من بيان بعض الانقسام شرع في بيان بعضا مخصوصا منها ومعظم هذا الفصل
 في بيان احكام التوكيل بالبيع ولذلك ترجم في الهداية بفصل في البيع والمصنف
 اطلقه لاشتماله على احكام التوكيل بالشراء ايضا وكل وجه **قوله** من يرد شهادة
 له قيده بقوله لانه لو عقد مع من ترد شهادته للوكيل او ابنه او مكاتبه او عبده
 المدينون جاز وكذا وكيل العبد لوباع من مولاه كما في الخلاصة وأشار بمنع العقد
 معهم الى ان منع بالاولى كما في البرازية ولم يرد كلية من يرد شهادته لانه لا يرد
 معقل بابراث تهمته فلا يرد عليه جوان عقده مع الفاسق مع انه من يرد شهادته
 له لانه لا تهمته له فيه **قوله** وزوج وعرس الخ لم يأت بالخير لئلا يختلف
 الصبران لانه يقتضون يقال وزوجها وعرسه وقوله وسيدته لعبد الخ لم يقل
 وعبد الخ لان مدخول الكاف بيان الوصول وهو الذي يرد شهادته للوكيل
 والمتبادر انه اهل للشهادة في غير الوكيل مطلقا وعلى الوكيل الا انه يرد شهادته
 له لتهمته في حقيقه كان الصواب ما قاله المصنف لان يقول وعبد ومكاتبه كما
 لأن اذ ليس لهما الشهادة لافي حق سيده ولا في غيره نعم يجوز ان يراد ان ردة
 الشهادة اعم من ان يكون اهلا لها الا انه ردت او لا يكون اهلا لها اصلا فخرج
 يجوز ان ينفهم الى ما ذكره المصنف قولنا وعبد ومكاتبه لان ذكر الشئ
 لا يمنع غيره وكذا يجوز ايضا ان يرجع الضمير المحرور في شهادة الى الوكيل وضيمه
 الى من وهو مراد من جعل الوصول مشهودا له فحينئذ سب ان يقول وعبد ومكاتبه
 الا انك قد عرفت في فوائد التقييد انه يرجع الضمير الى العكس كما هو المتبادر
 فظهر ان لا سقاة لكلام المصنف بل هو احسن كما لا يخفى العلم عنده **قوله**
 هنا اي عدم عقده مع المذكورين وذكر في البرازية وكيل البيع لا يملك شراء

دفع لاعتراض
البرجندي
٣

فيه كلام على المولى
عزوي زاده ٣

وهذا الخبر معروف وكذا
مقبول

لنفسه لأن الواحد لا يكون شترىا وباعا فيبيعه من غيره ثم يشترى منه وإن امر
الموكل أن يبيعه من نفسه أو أولاده الصغار أو من لا تقبل شهادة له فباع
منهم جاز وفي السراج ولو أمره بالبيع من هؤلاء يجوز إجماعا إلا أن يبيعه من
نفسه أو ولده الصغير أو عبده ولا دين عليه فلا يجوز قطعاً وإن صح للموكل
وهكذا في المبسوط ونقل عنه صاحب النهاية أقول ما ذكر في البرازية هو الظاهر
لأنه ليس دوناً في الجواز من جواز شترى الأب مال طفله أو الوصي مال يتيمه على
أنما في البرازية يحتمل أن يكون يجوز على ما إذا كان الموكل حاضراً فيصير بايعاً
والموكل شترىا لنفسه أو طفله فيرتفع المخالفة بينهما فليست مل العلم عنده تعالى
قوله فمن ابجينة روايتان دج قاضيان عدم الجواز حيث قال هو الظاهر
قوله بما قل أو أكثر أطلقه إلا أن هذا إذا لم يستمئنا ما إذا سمى فباعه أقل منه لا
يجوز ولو كان النقصان يسيراً كما في المبسوط ويستثنى من إطلاقه المصروف كما في
الخلاصة هذا الذي ذكره قول ابجينة وأما عندهما فلا يجوز بيعه بالخبر
الفاش ولا يجوز إلا بالدرهم أو الدينار لأن المطلق ينصرف إلى المتعارف
وأطلق النسبة إلا أنه مقتد بما إذا كان للتجارة أما لو كان للحاجة فلا يجوز بيعه
نسبة كدفع مائة عزها إلى رجل لبيعها لها فهو على البيع بالنقد وبه يفتى كما في
الشروح وبما إذا لم يكن في لفظ الموكل ما يدل على البيع بالنقد كقوله بع هذا فاقض
دينى أو فاق احتاج إلى نفقة عيال مع لا يجوز بيعه نسبة كما في الأخيرة **قوله**
فلا يضمن إن ضاع إلى أي للموكل والثمن قد سقط بهلاك الرهن وصورة التوى
أن يأخذ كفلاً ويرفع الأمر إلى الحاكم يرى براءة الأصل بنفس الكفالة كما هو
مذهب مالك فيحكم ببراءة الأصل فمات مفسداً فلا ضمان على الوكيل وهذا الحسن
بما قيل المراد بالكفالة هنا المرولة أو هي على حقيقتها والتوى فيها جرت الأصل
والكفيل مفسد كما في التبيين وعدا البرجندى في التصوير أحسن ما ذكره المولانا
الأصل أو لا مفسداً ثم مات الكفيل كذلك كان توى على الكفيل من غير حاجة
إلى ذلك وأشار المصنف إلى أن بعض الثمن لو لم يكن حق الوكيل بأن كان مبيئاً مجوراً
أو عبداً مجوراً لم يكن له أخذ الرهن ولا أخذ الكفيل كما في البرجندى وإلى أن الوكيل
يقبض الدين إذا أخذ رهناً فضاء لا ضمان على الوكيل ولا يسقط من دين الموكل
شئ كما في البرازية **قوله** قال في النهاية هذا الخبر يدل وقد جزم به صاحب
التبيين وفي بيع التهمة وبه يفتى كما في البناء **قوله** فباع نصفه مع هذا عند
الإمام وعندهما لم يبع وهو الاستحسان ورجحه صاحب الهداية وأشار بقوله
بيع عبد الله أن الخلاف فيها في تعيينه ضرراً لا يجدوان لم يكن كالمخطة فأنه
يجوز اتفاقاً **قوله** إذا ردة مبيع معيب أطلقه فمثل ما إذا كان قبل قبضه الثمن
أو بعده كما في الهداية وقيد بأنه على الوكيل لأنه لا دعوى للمشتري على الموكل
كما في البحر **قوله** فيما لا يحدث قبل لقوله أو قراره لأن ردة أيكون بينة أو
تكوله سواء كان فيما يحدث مثله أو لا يرد الوكيل به على الأمر فلا حاجة إلى
التقييد به وأما الردة بقراره إذا كان فيما لا يحدث يرد عليه وفيما يحدث
لا يرد عليه ما في الهداية والكا في غيرها فظهر أن كلام المصنف شمل ردة
الوكيل على الأمر فيأمر عليه بينة أو تكوله فيما يحدث مثله لا ما قل من أنه

أشار به الرضع هذا الجواب
بلا لظاهر الجواز مطلقاً كما
لا يخفى

تفعل أول وقوله أحسن
المفعول الثاني لقوله عد
سنة

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

قوله فيقتصر على المجلس لأن التفويض عليك الفعل فيقتضي جوابا في المجلس كما في
البيع كما في الهداية في فصل الاختيار من باب التفويض **قوله** أو كان الم عطف
على قوله قال لهما أي وبجلا في ما إذا كان الطلاق **قوله** فان حضرت امدحا الم
قوله ولو كان غائبا ولو مات احدهما او ذهب عقله فلا يجوز قصر في الآخر
لعدم رضا برأيه وحده كما في الشرح **قوله** كما منع ما شئت ولو قال الوكيل
الاول لو كيله لم يكن له توكيل ثالث بخلاف ما لو قال السلطان للقاضي استخلف
من شئت وقال القاضي لمن استخلف له الاستخلاف ايضا ثمه و ثمه كما في البرازية
وفيها ايضا انه لو وكيل اخر فباعه الثاني من الاول لم يجز **قوله** فان وكل به أي
بأذن الأمر هذا من قبيل الاكتفاء والآن نسبك الكلام على ان يرجع النصير الى وكيل
من المذكورين على سبيل البدل ولو قال أي بتفويض الأمر لشكل كل منهما **قوله**
لا يعزل بعزل موكله وصرح في الخلاصة بان الموكل لو قال للوكيل اصنع ما شئت
فوكّل الوكيل رجلا بذلك صح ولو اخرج الوكيل الذي وكله ما زالوا اخرج الوكيل
الذي هو رب المال كان اخرج جازا ايضا سواء كان الوكيل الاول حيا او ميتا
وهكذا في الثانية وعلل فيها بانه لو فوضه الى منعه فقد رضى بمنعه وعزله
من منعه وأشار المص الى انه لا فرق بين اصنع واعمل كما صرح به في التكملة فما
قاله المص هنا هو الموافق للهداية والكتاب في رعاية المعتبرات من المتون والشرح
وهو غير غافلين عما في هذين الكتابين فالعمل في مثله ما في المتون لما صرحوا بان
ما في المتون عند المخالفة اقوى ثم ما في الشرح ثم ما في الكتب المعتبرة من
الفتاوى وذكر المولى يوسف الكرماسي في شرح الوقاية المسمى بالجماعة ولو
وكّل الوكيل وقد قال له الموكل اعمل براك بملك الاول عزل الثاني الا ان يقول
الموكل لكل فلانا فوكّل لا يعزله لانه كما لو سول ولو قال وكله ان شئت يعزله
انتهى وهكذا في مينة المفتى تدبر العلم عنده **قوله** واما الظاهر من عطف
اجاز على قوله فبلغه انه قيد للثاني وهو الموافق للهداية والكتاب في يكفي في الاول
عقده عند الموكل الثاني وهو قول بعض المشايخ وعند عامتهم لا يصح ما لم يجز
عقده وصاحب العناية رجع ما في الهداية ونبه صاحب التكملة عليه كلام المصنف
قوله او كان الموكل الاول قدرا الثمن صح بدل المصنف ما في الهداية وعامة
المعتبرات من الوكيل الاول بالموكل الاول ليكون انساب الى قوله بخلاف ما اذا
وكّل وكيلين وقدرا الثمن الم لان المراد به توكيل الموكل الاول على ما صرح به
في الهداية وغيره وما ذكره المصنف هو الموافق لما في مينة المفتى الا انه نقل فيه
روايات جواز عقد الثاني بثمن عينه الموكل بغيبته وعدم جوازه وصرح الثاني
ولم يفرق في هذا التصحيح بين ان يكون مقدار الثمن الوكيل الاول وموكله
وصرح بان الثاني لو باع بثمن عينه الموكل لم يجز في الاصح او اجازته او اجازة
الموكل فظهر ان نصيحة خلاف ما اختاره المصنف وما اختاره صاحب الهداية
فيظهر الاختلاف بينهما في تصحيح الروايتين فليستوى العمل للمقلد بايهما تدبر
كما لا يخفى **قوله** فلان الاحتياج الى الراي لتقدير الثمن وقد حصل أي
بتقديره فبعد ذلك لا يبالي بنباية الاخر عنه في مجرد العبارة كما في الشرح
اعترض عليه بان التقدير لا يمنع استعمال الراي في الزيادة واختيار المشتري

فإذا كان تملكها ما والتقليق ملوكا
لها فلا يقدر احد على التصرف



فيه كلام على صاحب البحر
والقدس حيث قرنا
بينهما ولم يصب ٣

منا بط جبه

عبر بالعقد ليعم
البيع والشراء
مكة

يظهر من تحقيق هذا المجلد ان توفيق
صاحب البحر وتبعه المقدسي كما هو
دأبه كثيرا بين ما في المينة وما في
الهداية ليس كما ينبغي

المعترض صاحب التكملة
قاضي زاده ٣

فكيف يصح ان يقال فبعد ذلك لا يبالي الم اقول كما ان الظاهر يكون الوكيل اهدى
في امر البيع من الموكل في زعمه كذلك يحتمل ان يوكل الوكيل من اهدى فيه من نفسه
فلا اقول انه مساوية كما هو الظاهر وقد قدر الثمن فاستعمال الراي في الزيادة واختيار
المشتري يرى متحققا في حق الثاني فيبقى نيابته عن الاول في مجرد العبارة كما لا يخفى
قوله في الزيادة واختيار المشتري فحق بالذکر ما هو ناظر بالوكيل بالبيع اكتفاء
بما سبق التفصيل انما بانه عليه بقوله كما مر ومثله لا بعد قصورا في حق
الغير والمراد بالاولى الولاية وبالثانية صحة التصرف **باب الوكالة بالخصوصية**
والقبض آخره لان الخصوصية قد تكون لمطالبة المبيع او الثمن والقبض
قد يكون لهما والآن حقيقة الخصوصية مهجورة شرعا لقوله تعالى ولا تنازعوا في شعورها
شرعا باعتبار كونها مجازا من جواب الخصم بنعم او لا فانسبت التأخير عما ليس
بمهور **قوله** اقتضيت حتى أي قبضته وفي القاموس وقبضناه الدين قبضه
منه وبالجملة ان عامة ارباب اللغة الثقات صرحوا بان معنى التقاض هو الاخذ
والقبض وما ذكر في المغرب من ان معنى التقاض طلب الغناء لا القبض لغناه
العرفي المعتبر عند الفقهاء لان من عاده ترجيح ما اعتبر الفقهاء من الاصطلاح
او المجازي على الوضع ومن ذلك يعتبر ارباب الشرح بما به ويرجعون على غيره
هذا فظهر ان نظر من بحث فيه بنظر مجرد تبعا لصاحب غاية البيان فقد سقط
كما لا يخفى **قوله** لكن العرف بخلافه أي بخلاف الوضع لان الناس اليوم انما يعرفون
منه المطالبة فيكون معناه الحقيقي مهجورا عندهم فيكون مستعجلا في معناه الحقيقي
العرفي او في المجاز المتعارف والاختلاف لاحد ان المجاز المتعارف اول من الحقيقة
لانه من قبيل ترجيح المجاز المتعارف على الحقيقي المستعمل كالنظر فان المسئلة
تكون ح مبنية على اصل الاما من وهو مبنية على اصل الثلاثة كما لا يخفى **قوله**
وهو قاض على الوضع أي العرف راجح مقدم على الوضع والمراد على الوضع المهجور
ومن ذلك قال في الصغرى ومينة المفتى فقلنا عن ابن الفضل الوكيل بالتقاض
يعتمد العرف فان كان في بلدة عرفي لهما ان المتقاض يقبض الدين كان التوكيل
به توكيلا بالقبض والافلا انتهى وفي الثانية بعض تفصيل تفقها فليطلب منها رأيا
رسول المتقاض فيملك القبض لانه كما لو سول ولا يملك الخصوصية اتفاقا كما في الشرح
قوله والوكيل يقبض الدين اطلقه ولكن المراد وكيل الدائن لان الذي وكله
القاضي يقبض ديون الغائب لا يملك الخصوصية بالاجماع كما في مبسوط شيخ
الاسلام خواهر زاده اقول ظاهرا ان امر القاضي بالقبض لم يكن توكيلا كما
لا يخفى **قوله** لو اقام الم اذا وجد الغريم الدين وبرهن عليه الوكيل بقبول عند
اليمين فخلافا لهما كما في الذخيرة **قوله** وقف الامر حتى يجبر الغائب هذا
استحسان والقياس ان يدفع الى الوكيل لان البينة قامت لاعلى الخصم فلم
تعتبر جهة الاستحسان انه خصم في قصر يده لقياسه مقام الموكل في القبض فيقتصر
بده كما في البرازية **قوله** الوكيل بها أي بالخصوصية اذا الى الم اطلقه والمراد
وكيل نصب من غير طلب الخصم وهو اعم من ان يكون وكيل برضا او لابل وكيل
بقبض الدين ايضا واما اذا وكل المدعى عليه رجلا بطلب المدعى فغاب الموكل
ثم الى الوكيل ان يحاصره فانه يجبر على الخصومة لان المدعى انما خلى سبيل

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

ماخذ هذا المقام تكملة
قاضي زاده مكة

الفتاة صاحب العناية
٣



المدعى عليه اعتمادا على الوكيل في لا يكون للوكيل الامتناع كما في الكافي وغيره وقد سبق
 بعض الكلام ايضا في باب رهن يوضع عند عدل فظهر ان حمل الالباء على الالباء حيث
 يكون الموكل حاضرا فمن ضيق العطن والله در المصنف حيث ذكر هذه المسئلة هنا
 وهو محلها الا ليق وانما ذكرها هنا سبق على طريق المقايضة **قوله** فاقتر ببيوته
 عليه اي ببيوت الحق اراد به غير الحد والقود للمشبهة فيها كما في الشروح **قوله**
 مع وقوله لا يصح هذا عند المجتهد وهو الاستحسان والقياس عدم الصحة
 مطلقا وهو قول زفر والشافعي ومالك وابن ابي ليلى وعند ابو يوسف الصحة مطلقا
 وباقي التفصيل في الشروح **قوله** وانما نزل به بقوله دون غيره والصغير
 المجرور عائد الى اقراره عند غير القاضي **قوله** حتى لا يدفع اليه المال اي الى هذا الوكيل
 لانه خرج عن الوكالة فصار اجنبيا نظيره ما اقر الاب او الوصي في مجلس القاضي
 ان شيئا من مال الصغير في يد آخر انه لم يعط اقراره الا انه اذا اقر بعد الاقرار
 انه مال الصغير سمح دعواه ولكن لا يدفع ذلك المال الى الاب او الوصي لانه خرج
 عن الولاية او الوصاية بذلك الاقرار هكذا في عامة الشروح وانت خبير بان الاب
 او الوصي اذا ادعى بعد الاقرار سمح دعواه وان لم يدفع المال اليه بخلاف الوكيل
 انه اذا ادعى بعد ثبوت الاقرار عليه لا يسمح لانه صار اجنبيا بالكلية تدبر **قوله**
 يعني اذا استثنى الموكل الاقرار الى سوا كان الموكل هو الطالب او المطلوب اذا لا
 فرق في صحة الاستثناء بينهما في الصحيح وهو ظاهر الرواية كما في المنع والكا في
 وثمرة هذه الرواية ان لا يصح اقرار هذا الوكيل ولو عند القاضي ولكن اذا اقر
 اقراره يخرج عن الوكالة لزمه انه سبيل في دعواه كما في الحاشية وغيره وصريح في
 الهداية وغيره بانه روى عن ابن يوسف ان هذا الاستثناء لا يصح ولكن لم يتعرض
 في شروحه المشهورة لما انه هل يبقى التوكيل صحيحا فيكون ثمرته ان يصح اقرار هذا
 الوكيل مطلقا كما قال به ايضا في المسئلة السابقة او لا يصح فلا يكون وكبرا فضلا
 عن صحة اقراره وعلى الثاني كلام في الاسلام في شرح الجامع الصغير وذكر
 في الحاشية وعن ابن يوسف اذا استثنى اقراره لا يصح التوكيل فظهر ان كلام الحق
 على ظاهر الرواية ولم يتعرض لرواية عن ابن يوسف فضلا ان ترجيح قوله وبني
 عليه كلامه كما زعم تدبر العلم عنده تعالى **قوله** بخلاف الرسول الخ مرتبط بقوله
 كفيل يعني يصح توكيل رسول البائع بقبض دين له على المشتري وتوكيل وكيل
 الامام ببيع الغنائم بقبض دين على المشتري وتوكيل وكيل المرأة للتزويج
 بقبض مهرها بقبض دين الثمن والمهر فلا يمنع الرسالة والوكالة هذا هو
 الظاهر من ربط هذه المسئلة بما قبلها وقوله حيث يصح ما فهم بالثمن والمهر
 لم يستقم على ترتيب المصنف وان صح على ترتيبه ان يلقى حيث ربطها بما اذا
 وكل رجل رجلا ببيع شيء فباعه الوكيل ثم ضمن الثمن للموكل عن المشتري لم يجز
 وانت خبير بان هذه المسئلة كما هي مخالفة لما ربطها الزيلعي بمخالفة لما
 ربطها المصنف به وكل وجه الا انه لم يصب في اتيان التعليل الذي ذكره
 الزيلعي نعم لو ذكر المتن والشرح بعد قوله والوكيل بالبيع اذا ضمن الخ
 لاستقام ما كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** بخلاف العكس وهو توكيل
 الكفيل وقد سبق انه لم يصح الحاصل ان الكفالة بالمال تبطل الوكالة لتقدم

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

وهو ان الاستثناء على قول اب
يوسف لا يصح لانه لو صح يبيح
وكلا بالانكار وتعدر ببيع
الوكالة لاحتمال كونه مطلقا فيه
وهو انما عليك التوكيل بما يجب
هو بمنقبة انتهى

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

فيه كلام على الحق
وعزى زاده ٣

الكفالة او تأخرت كونها اتى من الوكالة وهما ثلثة مسائل لم توجد معترضة
 وقد وقعت حادثة هل يصح كفالة الرضى عن مديون الميت وكفالة الناظر عن مستأجر
 الوقت بالاجرة وتوكيل الدايين رضى المديون بالقبض من تركه المديون فيقيم القاضي
 وميتا لسماع الدعوى والبرهان لمقتضى القواعد ان يصح كفالة الناظر والوصى
 في شئ وجب بعقدها وكذا وكالة الرضى لما في الحاشية لو ادعى وصى ميتا على الميت
 بقيم القاضى وميتا لسماع البيينة فاذا تم الامر كان الاول وصيا على حاله وعليه
 الفتوى هكذا تفقه صاحب البحر الرائق وبحث المقدسى في الاوليين بان محققها
 كتاب الكفالة وفي الثالثة بان القياس فاسد لان المسئلة المقيس عليها
 الحق للوصى فيحتاج ضرورة لنصب وصى غيره وفي المقيسة الحق للاجنبي فيمكنه
 توكيل غير الوصى من لا يحصى **قوله** والوكيل بالبيع الخ قيد بالوكالة لان الرسول
 بالبيع تصح كفالة بالثمن عن المشتري ومثله الوكيل ببيع الغنائم لانه كما توسل
 وقيد بالثمن لان الوكيل بتزويج المرأة لوضن لها المهر مع والمراد بالثمن ثمن
 ما باعه الوكيل وهو المتبادر حتى لو وكل البائع رجلا بقبض الثمن فكفل به صح
 وهذا يندرج في المسئلة السابقة لان الدين اعم من الثمن وغيره **قوله** لم يجز
 اي ضامه وكفالاته وكذا لم يجز قبول حوائله والوجه فيها ان الوكيل امين في حق
 الثمن شرعا لا يملك الموكل اخراجه من الامانة فتبطل بالكفالة فلو صحت يصير
 امينا وضينا في حالة واحدة في مال واحد وهذا لا يجوز فتبطل الكفالة ضرورة كما
 في المنع **قوله** امر بدفع دينه اي اجبر عليه به كما في السراية حتى لو ادعى مرتبط
 بقوله امر والضمان المجرور ان في نفسه وحقه للغير وقوله فيفسد الاداء
 اي الى مدعى الوكالة لانه لم يثبت وصول الدين الى ربه فيجب الدفع عليه اي
 الى ربه الدين **قوله** قوله بتصديقه اي الغريم اعترف انه اي مدعى الوكالة
 وهو اي الغريم في هذا الاخذ اي الثاني والجملة اعني وهو مظلوم عطف على ما في
 حيزان والحى اي الغريم بتصديقه اعترف ايضا اي زعم انه مظلوم في هذا الاخذ
 الثاني والجملة حال من فاعل اعترف وجملة والمظلوم الجملة معترضة في مجز
 الكلام او حال من المستكن في مظلوم فلا هو في موضع الضير ولذلك استغنى عن
 العائد **قوله** الا اذا منه استثناء من قوله لا يرجع وهذا اللفظ مروي
 بالتحديد والتخفيف ففي الاول المستكن المديون والبارز للوكيل وفي الثاني
 على العكس كما في النهاية واراد بالعكس كون المستكن للوكيل والبارز للمديون
 على طريق حذف الايضاف والمفعول محذوف اي ضمن الوكيل للموكل المال على انه يمكن
 انه اراد بالعكس كون المستكن للوكيل فقط من غير تعرض للبارز لبداهته انه
 عائد الى المال فظهر ان الحمل على السهول ليس كما ينبغي **قوله** اي شرط على مدعى
 الوكالة الغمان المطلق الثمان فيجوز ان المضمون ما قبضه الوكيل او ما اخذه
 الدايين صرح بالاول في بعض الشروح وبالثاني في بعض اخر وقد صح هذا لان
 ما اخذه غضب وما قبضه امانة في زعمهما فصح الغمان لما اخذوا لاضافة السبب
 الوجوب كقوله ما غصبك فلان فعلى بخلاف الامانة كما في البحر الرائق **قوله**
 ولم يصدق اي بان سكت وفي كل الوجوه الاربعة ليس للغريم الاسترداد
 حتى يحضر الغائب لان المودى صار حقا للغائب فلا هذا او محتملا كما لو دفعه

فيه كلام على صاحب
البحر الرائق ٣

ودعه مع التصديق فقط ومع
التنمين ومع الشكوت ومع
التكذيب

الى فضولي على رجاء الاجابة لم يملك الاسترداد منه لاحتمال الاجابة كافي الهداية
 وذكر في جامع الفضولين قولان في الاسترداد من الفضولي وفي الخلاصة نقلنا عن
 المنتقى للفرج الاسترداد قبل ان يقدم الغائب فاجاز القبض **قوله** لم يؤمر بالدفع
 فلو دفعها يضمن المودع فيرجع على القابض لو بقيت في يده ولو هلك لم يرجع
 عليه بشئ اما لو دفعها الى الوكيل مكذبا او غير مصدق او مصدقا وقد شترطه
 عليه الضمان كان له ان يقبضه كافي الكافي في الحكم ولو دفعها اليه لم يملك الاسترداد
 في الوجه كلها كافي الفوائد الظهيرية **قوله** ميراثا وكذا لو قال وصية لي
 لان الوصي له كالأورث عند عدمه ولا بد من التلوم فيها لاحتمال ان يكون
 وارثا آخر او موصيا له آخر بخلاف من ادعى الايصاء اليه فصدقه ذواليد لم يؤمر
 بالدفع لو كانت عينا واختلف في الدين كافي التبيين وغيره **قوله** وادعى الغريم
 قبض دائنة ولا بينة له كافي الحجة لان البينة تقبل عليه لما سبق من ان الوكيل
 بالقبض وكيل بالخصومة والمراد بقبض الدائن سقوط حقه فمثل ما لو ادعى الغريم
 ان الموكل ابرأني فانه يؤمر بالدفع اليه ايضا وكذا ما في جامع الفضولين من انه
 ادعى ارضا وكالة ملك موكل فبرهن فقال ذواليد انه ملكي وموكلت اقر به
 فلو لم يكن لذى اليد بينة فللقاضي ان يحكم به لموكله لو غابا ولا خلاف للوكيل ثم لو
 حضر وحلف انه لم يقرب له بقى الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم **قوله** لان وكالة
 تثبت بقوله الخ والمراد منه وكالة ودلالة الطلب له لانه لو لم يكن محققا عنده في طلب
 الدين لسلب وكالة مع سلب الدين عن ذمته او باعكس فاشتغاله بذلك
 لدى طلبه اقرار بوكالته واشار بيبوت وكالة بقوله الخ الى ان الحاجة لثبوتها
 بالبينة فان عبارة عامة المعتبرات على ما ذكره المصنف **قوله** لا الوكيل الخ هذا
 عند البيهقي في رواية يوسف وقال زفر في التلخيص حتى لو نكل يخرج عن الوكالة كما
 في الشروح اخذ من ايضا انكر ما في وما اعترض صدر الشريعة ضاع على قولهما
 بناء على قول زفر واختباره وصرح بعض بان قول زفر هو الحق وفي غيبة زفر للدير
 لم يذكر مجدا اما لانه لا رواية عنه ارايه مع زفر **قوله** لم يرد عليه هذا عند البيهقي
 كما هو الظاهر من الشرح وعند هاربه عليه ولا يؤخر القضاء بالردة الى تحليف المشتري
 وقبل الاصح عند ابى يوسف التأخير في هذه المسئلة وفي مسئلة قبلها كما في
 الهداية **قوله** على اهله قيد تمثيل لان الحكم كذلك اذا دفعه للانفاق
 على بناءه كافي الخلاصة **قوله** فريضا استجسانا هذا اذا كانت العشرة
 قائمة وقت الشراء واصلان العقد اليها او اطلق وفي نيته تلك العشرة اما
 لو كانت مستهلكة او اضافا العقد العشرة نفسه يكون متبرعا بالاتفاق
 نص عليه الامام الترمذاني وقبله الشراح فعلى الاخيرين بردة العشرة
 على الموكل لو قائمة ويضمنها لو مستهلكة كما لا يخفى **قوله** الوكالة المجردة
 اي عن حضور خصم باحد او مقربها وقوله لا تدخل تحت الحكم يعني لا تثبت
 بسماع القاضي قال في الحضانة الوكالة المجردة ولو كانت وكالة عامة لا
 تنظم الامر بالاداء ولا الضمان انتهى ومن ذلك انه لا يجبر على الوكيل
 بالاعتاق والتدبير او الكتابة والهبة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة
 وقضاء دين فلان اذا غاب الموكل ولا يجبر الوكيل بدين موكله ولو كانت

فيه نوع كلام على
 صاحب النهاية
 ٣

اسم تكملة فتح القدير لواحد
 من علماء مصر المبررة سمي
 بجهد الديري

وكالة عامة الا ان ضمن كافي الاشياء والنظائر اعترض عليه ان قارى الهداية
 سئل هل يجبر الوكيل في دين وجب على موكله اذا كان الموكل مال تحت يد وكيله
 وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا او غائبا فاجاب انما يجبر على
 دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين او كان
 كفيلا والا فلا يجبر انتهى قلت هذا الاعتراض ساقط عن اخره لما ان ما في
 الاشياء مبتنية على الوكالة المجردة وهي لا تنقض الامر بالاداء ولا ضمان فيكون
 متبرعا في فعله ما لم يؤمر به ولم يتعلق حق الغير بوكالته فيكون كالموهاب حيث
 لا يجبر على التسليم هذا **قوله** قال والصغرى الوكيل بقبض الدين الخ هذه
 المسئلة مذكورة بهذه العبارة في منية المفتي **قوله** ولم يحضر الوكيل امداى
 من الكوفة للموكل من قبله حق اى عليه حق الموكل سواء كان مقرا بتوكيله او باحدا
 وهو المراد من اطلاقه وتعيجه وقوله قبله نصب على نزع الخافض متعلق بحق
 وهو مبتدأ خبره للموكل والجملة صفة احدا وذلك اشارة الى التوكيل كما ان الغنم
 المجرور في به عائد اليه يعني اذا حضر خصما باحدا او مقرا ببيع القاضي وعوى وكالة
 وقيل بينت عليها هذا هو المراد لانه يثبت وكالته بالاقرار ويتقرر مطلقا
 من غير حاجة الى البينة كالفن وذكر في المنية انه اقام بينة على انه وكيل بالقبض
 وعلى قدر الحق او على انه وصي الميت وعلى قدر حقه دفعة واحدة تقبل على الوكالة
 او الوصاية لا غير ويحتاج الى اعادتها على الحق عند الامام وعند ما تقبل على
 الامرين بقضى بالوكالة او الوصاية او لا ثم بالحق المقدر وهكذا في البرازية
باب عزل الوكيل
 اخره لان هذا فرع الثبوت كالطلاق مع النكاح **قوله** ينعزل اى الوكيل سواء
 كانت وكالة منجزة او معلقة اذ يصح عزله عنها قبل وجود الشرط وبه يفتى
 كما في الصغرى وعليه الفتوى كافي البحر الرائق **قوله** وينعزل نفسه قال في
 القنية لو قال الوكيل عزلى موكلى وهو غائب وكذبه المدعى لا يقبل قوله انتهى
 يعني لا ينعزل **قوله** بشرط علم الاخر اطلاق هذا علم الوكيل بوكالته كما هو
 اما اذا لم يعلم بها فينعزل وان لم يعلم بعزله كافي البرازية وقيل لا لو كان
 عزل الرسول يصح بلا علمه كافي البحر وغيره قال في جامع الفضولين وعزل
 الوكيل لم يجز بلا علمه اى وكالة كانت وعزل الرسول يجوز بلا علمه وقيل لا
 انتهى وهكذا في البرازية ولكن ما نقله عن السير يحتاج الى الترجيح كما لا يخفى
قوله باخيار عدل الخ اطلقه فمثل ما لو صدقه الوكيل او لم يصدقه قبه بالعدل
 اذ لو كان غير عدل ولم يصدقه الوكيل لم ينعزل وان ظهر صدق الخبر عند البيهقي
 وعند هاربه ينعزل مطلقا اما اذا صدقه ينعزل بالاجماع كافي المنيع **قوله** فلا ينعزل
 لان الوكالة تصير لازمة بحيث لا يقدر عزله فيكون الوكيل كالمالك فلا
 ينعزل بل بموت ولا بغيره كما اذا وكل الراهن العدل او المرتهن ببيع الرهن
 عند حلول الاجل وكذا اذا وكله في دفع عين ودبعة كانت او امانة او محضوبة
 وغاب وجب على الوكيل دفعه من غير ان يجبر عليه جملة لو كانت بالرجل وموت
 ومن هذا القبيل ما اذا جعل امر امرأته ببيعها ثم جن الزوج لا يبطل الامر
 كافي المنيع ومن هذا القبيل ايضا الوكيل في بيع الوفاء حيث لا ينعزل بموت

المعترض صاحب معين المفتي
 وصاحب المنع

وعلى ذلك تحقيق صاحب تنوير
 الاذهان جلب مصطفى افندي
 هنا

فيه كلام على المولى
 ٣
 زار الغريب الفرد

ومن غرائب الواقع انه لما وصل التدريس
 الى هذا الباب والتجرب الى قوله قوله
 او لو بقي الاثران على ظاهره وقع عزل
 الفقير من غير مقتضى عن وظيفة
 التدريس ووقع انتقال ابنتي
 عائشة الى رجة الله تعالى وعاشته
 اثنتي عشرة سنة وامنق القلب
 غاية الامتنان اذ قلنا تلك الاشياء
 هذه المعسومة وهي علم في انها مسئلة
 الاخلاق وصاحبة عقل كامل محبة في
 تداوة القران والعبادات معلما الله
 تعالى ثانيا في الاخوة وقضى القلب
 وسكن وكنى التجرب والتدريس
 قريبا الى شهرين ثم لما انتهى
 الطلاب شروعت والرجوع من ناظر
 هذا العمل ان لا ينساها من عاتق التجرب
 اللهم ارحمها وتعلمها الى المدرجات
 العالية ويستولنا ولما اولادنا مع
 اولادنا تلمذ عليه السلام طول العبر
 واعلمها غير الخلف آمين بحجة الانبياء
 والموسلين صلوات الله عليهم اجمعين

فيه ابهام لطيف ان الاثران الواقع
 بيننا وبينها انما هو اثراق ظاهر
 وليس في الحقيقة اثراق لان الله
 تعالى يجمعنا في الآخرة في الجنة ان شاء
 الله تعالى معها

الموكل كما في جامع الفصولين والبرازية **قوله** ودعت في الكافي والرقابة هكذا
 بموت أحدهما الخ قلت عنوانها تبطل وعنوان المصنف ينزع والبطان أدل في دفع
 جريان الإرث في الوكالة وهذا اختيار منهما لما سبق من أن حقوق العقد بعد موت
 الوكيل تنتقل إلى الموكل وقد سبق أنها تنتقل الوصية وهو المعقول وفي رواية
 الزبادات تنتقل إلى الوكيل أو وصيه وإن لم يكونا في الموكل **قوله** وهو شهر
 عند ابن يوسف وهو قول أبي حنيفة كما في الخلاصة وهو المختار كما في الواقعات
 الحسائية في باب البيوع المجازة وعليه الفتوى كما في مينة المفتي وقد اختلفا في صحيح
 والرجحان لما يكون عليه الفتوى وتقدم غير مرة **قوله** وأما قبله أي قبل حكم الحاكم
 فوقفه أي تصرفاته موقوفة إن أسلم نفذت وإن مات أو قتل أو لحق وحكم بلوقفه
 بطلت وعندنا بنفذه تصرفاته إلى أن حكم بلوقفه فإذا حكم بطلت الوكالة بالإجماع
 وكذا حال الموكل ثم إذا عاد كل منهما مسلما لا تعود الوكالة وعند محمد تعود كما في
 المحصر والكا في **قوله** ويعود الوكالة أي لا ينزع منها هذا هو المراد بقربنة
 عطف قوله أو بقي على قوله عاد والمراد وجودها أعم من أن تكون من حيث العود
 أو البقاء ثم هذه المسئلة متفرعة على مفهوم السابقة لا على منطوقها ولذلك
 لم يأت بالفاء على أن اختيار الوار على الفاء للتفويض الذي هو السامح في أن ما
 بعدها ثمرة ما قبلها ما يقع في صحيح الكلام تدبر العلم عنده **قوله** بافتراق
 الشريكين أطلق الشريكة فثبتت المفادضة والعنان أما على الوجه الأول فلفظ
 وأما على الوجه الثاني فثبتت لها المفادضة ظاهرا أيضا وكان القياس في العنان
 أن لا يجوز توكيل أحد الشريكين الثالث لما أنه ليس للوكيل توكيل غيره إذا لم
 يأمره الموكل ولكنه جاز استحسانا لأن كلاهما في حق صاحبه بمنزلة وكيل فوض
 الأمر إليه على العموم كما في التكملة **قوله** لو وكل من يتصرف في المال المطلقة فمثل
 تركيله فيما يليه أو لم يليه ولكن الانعزال بالافتراق في التوكيل فيما لم يليه ولم
 ينزع به في التوكيل فيما يليه صرح به في العناية والغاية مفصلا وعليه كلام المبسوط
 فظهر أن في كلام المصنف نوع إيجاز الإلزام يقع في هذا الإطلاق الإمام الزليعي
 وصاحب الهداية والقدرى والظاهر أنهم أرادوا الوجه الأول لا الثاني تدبر العلم
 عنده **قوله** إذ لو بقي الافتراق بقبض حصته من المال المشترك بينهما
 وقوله فلما افتراق على الخ على صورة توكيل أحدهما الثالث وأشار بيانه أنه لو
 وكلاه لم ينزع بفتراقهما **قوله** فقد بطل أي من الوكالة بالجزء في المكاتب
 والجزء في المأذون ولم يذكره للاكتفاء كما في قوله بعد الجزاء الجزع فيشملها **قوله**
 فتبطل الوكالة أشار به إلى أنه لو كاتب بعد ذلك أراذن في التجارة بعله لم تعد
 الوكالة بالكتابة الثانية وبالأذن الثاني كما في الشرح **قوله** كما مر من العلم
 شرط للعزل القصد لا للعزل المحكي **قوله** وله مطالبة وفي بعض النسخ
 مطالبة بالخير وهو عائد إلى العبد وعوده إلى الشئ ثابا به بعله وقوله استيفاء
 نصب على المحض أي باستيفاء مضان إلى ما بعده وما قبل أنه نصب على التمييز
 وما بعده على أنه مفعول ينفر منه الطبع كما لا يخفى **قوله** وكيل عبده
 المأذون وهكذا وكيل المكاتب لم يذكره اكتفاء لأن عدم انعزاله بالطريق
 الأول أطلق المأذون فمثل مأذون كان عليه دين أو لا كما في المنبع وهذه المسئلة

إذا الشئ بعد كونه باطلا لا يبق
 حكمه
 وارث صح
 أشار به إلى أن العود عبارة عن
 الرجوع بجاز أي القرينة ولا خبر
 فيه
 فيه كلام على المولى
 الذي وعده زاده
 وقد سبق غير مرة نقلاً من الماشية
 السعدية في سورة إذا زلزلت
 سورة
 أي على النسختين ٣
 لأن المكاتب مالك يد نفسه
 سورة

فزع على مفهوم المسئلة السابقة ولذلك لم يأت بالفاء إذ في شئ الإتيان وعدمه
 سواء **قوله** يستحق وكلا دورا ودورة **قوله** وإذا أراد أن يعزله يقول
 في عزله الخ وفي العدة للموكل أن يخرج من الوكالة بحضرته ما خلا الطلاق والعنان
 وفي الخلاصة هو المختار وفي مينة المفتي وقال سنا بخلافه أن يعزله في الفضول كلها
 وقال ابن النجيم وعلى المقدسي هذا هو المعتمد إن شاء الله تعالى وعليه إطلاق كلام
 المصنف **قوله** الحاصل من لفظ كل الصواب أن هذا صفة الوكالة المحلقة لا
 المنجزة فذا من طغيان القلم في تغيير المحل فالمنجزة هي الحاصلة من قوله وكلتلك
 بكذا لأن تصوير المسئلة على أنه ولو قال وكلتلك بكذا على أن كلما عزلتك الخ **قوله**
 في ينزع ولين فيه رواية مسطوية ولذلك اختلف فيه كما في البرازية والصحيح
 أنه ينزع كما في التبيين وبه يفتي كما في الخلاصة وإذا وكل رجلا بطلاق ميم أراد
 السفر بالتماس المرأة ثم عزله بغير حضرته ورضاها قال بعضهم لا يصح عزله
 وقال بعضهم يصح وهو الصحيح كما في المنبع نقلاً من المعينات ولكن قال المقدسي
 قلت ولو أراؤه بشرط الطلاق فوكل به ينبغي أن لا يملك عزله أقول في يكون
 التوكيل توكيلا يتعلق به حق الغير كما لا يخفى العلم عنده **كتاب الكفالة**
 المناسبة بينهما وبين الوكالة كون كل منهما استعانة بالغير أحدهما في المباشرة
 والأخرى في المطالبة وأيضا كل منهما فتم ذمة الذمة في التصرف في الوكالة
 في المطالبة في الكفالة **قوله** والأول أصح وفي المنبع والصحيح هو الأول وهو
 مراد صاحب الهداية والكا في أيضا إذ لا فرق بينهما في عرف أرباب الترجيح بل مرادهم
 بخلافه الأقوى من الصحيحين وعليه كلام صاحب الخلاصة في كتاب القسمة حيث قال في
 مسئلة أن قيل تسع فله وجه صحيح وإن قيل لا تسع فله وجه صحيح أيضا وقال بعده
 وهو الصحيح حيث أراد به رجحان الثاني عنده وهكذا فيما نحن فيه إذ لا يلزم من
 خروج الكفالة بالنفس من التعريف فسادها بل يكون مبنيا على عدم اعتبار الكفالة
 بالنفس في دخولها في التعريف للاختلاف في صحتها إذ هو عند الشافعي لم يصح فلا بأس
 في إيراد التعريف المستحق عليه ثم تقسيم الكفالة المطلقة على أنواعها إلا أن
 التعريف الأول عام يشمل جميع أنواعها فيكون أولى من التعريف الذي يخص
 ببعض الأنواع دون بعض فظهر أن قول المصنف لأصحة للثاني غير وارد كما لا
 يخفى **قوله** أقول لأصحة للثاني أصلا الخ نقل بعض محشئ صدر الشريعة إمام
 المصنف وأجاب عنه بأن المطالبة أعم من أن يكون مطالبة بالدين أو بالنفس
 فلا يخرج الكفالة بالنفس كما لا يخفى انتهى عبارة جوابه ولعل هذا خبط منه
 إذ لم ينكر المصنف شمول المطالبة على المال والنفس بل لم يسبق إليه ذهن أحد
 متى يجاب به عنه كما لا يخفى **قوله** ثم أن تقسيمهم الخ لا يخفى أن قولهم
 في المطالبة بالطلاق يشمل الأنواع كلها إلا أنهم لم يجعلوا الثالث تسميا مستقلا
 المذكور في مقابلة القسمين الأولين بناء على أنه متعلق بالقسم الثاني على ما
 صرح به المصنف نفسه فلم يناسب أن يعد قسميا برأسه بل وجهه أن يدخل
 في القسم الأول لأن المراد من الكفالة بالنفس كفالة بتسليمها فيكون عين
 الأول وإنما أفرده بالذكر في أثناء الكلام لاجل تنويع الشامل والبيان لهذا
 نعم ما اختاره المصنف في التعريف أشمل وأوضح لو كان دعواه فيه تدبر العلم عنده

فيه كلام على
 المصنف

فيه كلام على
 المصنف

فيه كلام على يعقوب
 باشا

يريد به أن دعواه في العينة والفاسد

قوله والقبول هذا عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف في قوله الاخر فلا يتعقد ما لم يوجد قبول المكفول له او قبول اجنبي عنه في مجلس العقد ويتعقد بالاجاب وحده على قول ابي يوسف الاخر كما في النهاية **قوله** وشرطها مطلقا اي سواء كان في حق الكفيل والاصل والطالب والمكفول به اي قسم من اقسامها **قوله** نفسا كان او مالا في النفس بطالب باحضارها وفي المال بالتسليم لوعينا وبالقضاء والتسليم جميعا **قوله** وفي الدين عطف على قوله كون المكفول به ظاهرا وفي الحقيقة على قوله مطلقا المقدر **قوله** فلا يصح من العبد ولو ما ذونا في التجارة ولو اذن لعبد فيها صح لو لم يكن مديونا وبيع فيها الا ان يعديه وكذا لا يصح من مكاتب عن اجنبي ولو اذن مولاه ولكن بطالب بعد عتقه وتصح منها عن مولاها كما في البيع والبيع واطلق العبيد والمجنون لانهما لا يؤاخذان بعد البلوغ والافاقه لعدم انعقادها كما في الشروح **قوله** وما يعين عنها اي يعتبر به عنها وفيه حذف وايصال كما في المشترك اي المشترك فيه ومثله شايح ولم يذكر محمد العين والعرج اما في العين مطلقا والعرج اذا كانت مضافة الى المراهة ينبغي ان يصح اضافة الكفالة اليهما كما في الذخيرة والتتارخانية وحكي عن الفقيه ابي بكر البلخي ان العين لا يصح بها الكفالة ولا الطلاق الا اذا نوى جميع البدن انتهى والذي يجب ان تصح بها الكفالة والطلاق لانها بما يعتبر به عن اكل كما في فتح القدير **قوله** ويجزأ شايح اي من المكفول عنه هذا هو المراد لو قال كفل لك ثلثي او نصفي لم يجز كما في سراج الوهاج **قوله** لا بانا من معرفته وعن ابي يوسف تصح به للعرف لانهم يريدون به الكفالة كما في المنتقى وقال الفقيه ابو الليث في التنازل ما روى عن ابي يوسف غير مشهور والظاهر قولهما وفي خزانة الوقعات وبه يفتي اي بظاهر الرواية كما في المقدسي وذكر في الحاشية وما روى عن ابي يوسف من صحة الكفالة به غير مشهور والمشهور انه لا يكون كفيلا وبه يفتي انتهى وفي الخلاصة وعليه المفتوك **قوله** واختلف في انا الخ والوجه ان يلزم لانه مصدر يتعدى لاشين فقد اتزم ان يعرفه الغريم بخلاف معرفته فانه لا يقتضي الا معرفة الكفيل المطلوب كما في فتح القدير وانت خير بان ظاهره ترجيح صحة الكفالة به ولكن ليس فيه التزام التسليم وهو المطلوب فايته ان التعريف لا يقتضي حضور المطلوب فلعن الراجح عدم صحته به تدبر العلم عنده **قوله** لكن لا يجسسه اول ما دعى الخ المطلقه فمثل ما لاقرا وثبت بالبينه وهو مختار المختار وفي ظاهر الرواية كذلك في الاقرار اما في البينة يجسسه ولو اقر مرة كما في البرزانية وذكر في الخزانة اذا كان مقرا بالكفالة لا يجسسه اول مرة واما يجسسه بعد الدفع مرتين او ثلث مرات وان كان منكرا فقامت البينة او نكل عن الحلف عند القاضي يجسسه في اول مرة وكذا في عامة الحقوق انتهى **قوله** مدة ذهابه وايابه بفتح الذال وكسر الهمزة **قوله** اسهله هذا اذا اراد الكفيل السفر اليه فان ابي حنيفة للمال وان كان في الطريق عذر لا يؤخذ الكفيل به كما في البرزانية **قوله** فان كان له خراج هذا هو المذكور في الشرح على الوجه المختار ونقلوا على وجه ضعيف عن البعض انه لا يلتفت الى قول الكفيل ويجسب حتى يظهر عجزه ولا يخلقه **قوله** وبه يفتي في زماننا وهو قول زفر واحد سبع مسائل يفتي فيها بقوله كما في المقدسي

فيه كلام على المولى عزى زاده ان كان اعتراضه على المصنف في تركه لفظه كما في الشرح وجوابه هذا وان كان في لفظه عنها مكان عن البدل فلفظ الجمع هكذا ولا فرق بينه وبين عن النفس كما لا يخفى

قوله والذي كلام صاحب الفتح لا من كلام الفقيه تدبر

فيه نوع كلام على كلام ابن الهمام

معه

مفتلا وليس المراد المصرك في البحر الرائق **قوله** يطالب بها بعده اشار به الى انه يصير كفيلا للمال ولكن لا يطالب به الا بعد الشهر فيكون ذكر الشهر لتأخير المطالبة وخمرة كونه كفيلا للمال انه لو سلم المكفول عنه اليه يجبر على القبول كما في منية المفتي وفيه ايضا وعن ابي يوسف انه يصير كفيلا للمال الى المدة فاذا مضت يجزئه القاضي عن الكفالة وذكر الشرح كذا وبه يفتي انتهى **قوله** بذرفتم قيل الضواب بذرفتم بالياء اقول بذرفتم لفة في بذرفتم مخرج به في لغة نجة الله والاول اكثر في الاستعمال من الثاني كما لا يخفى على من تدرب **قوله** ولو عبد الكفيل لم يقبل ولو عبد اشارة الى ان الكفيل لما برئ بمرت المكفول عنه مع انه مالك رقبته فبراعته بموته عند عدم كونه مائلا لها يكون بالطريق الاول نعم ليشمل العبد باطلاقة عند الكفيل والاجنبي بل باطلاق النفس المطلوبة فمثل الحر والعبد من غير حاجة الى تصريح العبد ولكن المتبادر في التصوير في قوله وكل بنفسه رجل الاجنبي فيؤم انه لو كان الكفيل مولا لم يبرأ وكذلك اختار المصنف هذا فظهر ان ما اختاره هو الاول وان لفظ رجل في التصوير بقرينة ما افاده المتن يكون اعم فلهذا ذكره شكوا الله سبحانه **قوله** واما اذا كان الطالب رقة العبد بان يدعى المدعى الاستحقاق فكفل الكفيل بنفسه وانما صوروا انه يكون الكفيل اجنبيا لان كفالة المولى لم يظهر لها وجه فيه كما لا يخفى فيظهر وجه اخر للفظ رجل في التصوير هنا لانه قابل به تصوير الثاني وقوله فان هذا الخ مرتبط بقوله وبرئ الكفيل على اعتبار كون المكفول به عبدا تدبر **قوله** وبتسليم الكفيل او ما موره قيل كان الظاهر يقال وبتسليم نفسه وتسليم ما موره اقول هذه العبارة ليست باحضر من عبارة المصنف على ان عبارته اوضح فالاول محتمة بصلح ان يكون نكتة للانظار في مقام الاخبار كما لا يخفى **قوله** متعلق بقوله وبتسليم فيه نوع مساحة في التعبير او المتعلق لتسليم فقط ولا تكرير في المتن حتى يدفع بذلك التوهم **قوله** وان لم يقبل الخ وكذا وان لم يقبل الطالب لان قوله ليس بشرط للتسليم بل ينزل ذلك منزلة القابض كالتصايب اذا ردة العين اليه تركه هذا التقيد هنا لافادته قوله فيما بعد وفي تسليم الاجنبي الخ **قوله** فانما مال من فاعل التسليم على ان يكون مأمور الكفيل او المطلوب وقوله تسليم المأمور نفسه الصواب المطلوب نفسه **قوله** ان لم يسلمه غذا اي ان لم يسلم الكفيل نفسا المكفول عنه وقوله فهو من قيد اتفاق اذ لو قال فعندي لك هذا المال اراي هذا المال لزمه لانه عندى براديه الوجوب في الدين كما في الحاشية وقد سبق ان اتى بمعنى على **قوله** لما عليه من المال قيد به لانه لو اتزم المال على سبيل الرشوة لم تصح الكفالة كما في البرزانية ولم يقيد بعلومية القدر لان صحة الكفالة لم تتوقف على معلومية القدر كما في فتح القدير وأشار بما عليه ان الدين واجب اما بالاقرار او بالبينه لما في السراية انه لو ادعى الغا فأنكره فقال له رجل ان لم اراك به غذا فنى على ولم يوافق به غذا لم يلزمه شئ لان المطلوب لم يعترف بمال ولا الكفيل ايضا فصار مالا محلقا بخبر فلا يجوز انتهى **قوله** ولم يسلمه غذا هذا الخ المغييب الطالب اما اذا تغيب في الغد فعن ابي يوسف انه يرفع الكفيل الامر الى القاضي فينصب وكيله عن الطالب وسلمه اليه يبرأ قال الفقيه ابو الليث اذا علم القاضي

القائل المولى العارف

فيه كلام على المولى عزى زاده

فيه كلام على المولى عزى زاده

ان الختم تغيب لذلك ونفعل كان حسنا كما في الذخيرة ولو اختلفا في التسليم فالقول
 للطالب والمال لازم على الكفيل ولو برهن الكفيل قبل ولا يمين على واحد منهما
 لان كلاهما متع الكفيل البراءة والطالب الوجوب واليمين على المدعى كما في
 الحاشية والبرازية **قوله** واذا لم يواف به مفاعلة من الوفاء **قوله** لا يبرأ من
 الكفالة بالنفس اذ لم يوجد سبب البراءة ولا تنافي الخ وقد صرح في الخزانة
 وفي كثير من شروح الهداية بانه لا يبرأ عن الكفالة بالنفس وان ادى المال
 لبرأه ان يدعى عليه دينا اخر وقد صرح صدر الشريعة بانه يبرأ اذا ادى المال
 لانه لم يبق للطالب على المكفول عنه شئ فلا فائدة في الكفالة بالنفس واقتضى
 بآثره صاحب الحاشية ان يقول ومن الله التوفيق ان كفالة بالنفس لو كانت على الاطلاق
 وان كفالة بالمال لو معلقة في الضمان على العموم كما هو في المتن فالظاهر ان لا
 يبرأ عن الكفالة بالنفس وان ادى المال المدعى الاحتمال ان ما اذاه بعض ما عليه
 وان كانا على المخصوص كما هو في الشرح فينبغي ان يبرأ عنهما في لا يكون مخالفة
 بين كلامي الشراح تدبر العلم عنده تعالى فان مات المطلوب اطلقه فمثل ما لو
 مات بعد متى الغدا وقبله اما الاول فظن واما الثاني فان الموت لم يوضع لضعف
 الكفالة وانما ينسخ به فيما يرجع الى المطالبة بتسليم النفس ضرورة عجز الكفيل
 عن التسليم المستحق بعقد الكفالة ولا ضرورة الى القول بانفساخها في حق
 الكفالة بالمال كما في النهاية والعناية وذكر في الظهيرية انه لو مات قبل الغدا لم يلزم
 المال لان المطالبة بالتسليم يكون في موضع الرجاء والرجاء بعد الموت فلم يقع
 المطالبة فلم يوجد الشرط فلا يتحقق الكفالة بالمال ومضى عليه صاحب فتح القدير
 حيث قيد اطلاق الهداية وقال فان مات المكفول عنه بعنى بعد الغدا ضمن المال
 انتهى **قوله** فمن وارثه يعني اذا مات بعد متى الغدا وقبل مضيه ثم مضى
 المورث اما اذا سلم الوارث المطلوب قبل مضيه لم يلزم المال الكفيل وان اب
 المكفول له عن القبول كما في فتح القدير من هذا وأشار بهذا التفسير الى ان قوله
 وارثه فاعل ضمن المقدور فيكون التقدير بضم وارثه والماضى المقارن بالفاء
 اذا وقع جزاء الشرط لزم ان يكون بقدر صرح به في محله فاللائي ان يقتل المصارع
 فيستغنى عن ذكر قد وهكذا الكلام في قوله اي طلب **قوله** فكذا اي طلب وارثه
 اشار به الى ان هذا من قبيل قولهم من قتل سيافا ورعا اي وحاملا ورعا لان شأن
 وارث الطالب الطلب لا الضمان فلا بعد شل هذا مسامحة كما لا يخفى **قوله**
 ولم يبينها الخ اشار به الى انه لو بينها عند الدعوى تبع الكفالتان بالاتفاق
 هذا ما اختاره ابو الحسن الكرخي وقد اختاره المصنف واما على ما نسب الى اب
 منصور الماتريدي لم تتبع الكفالة بالمال وان بينها عند المجد وهو مختار صاحب
 الهداية وقد تبعه صاحب الرواية وترك قيدا في المسئلة وهو قوله ولم يستلمه
 غدا ولا بدسحولة على الفهم من المسئلة السابقة ومثله لا بعد ايجازا بخلا
 كما لا يخفى **قوله** والقول له اي للكفيل في البيان الصواب للطالب وهو
 الموافق للنهاية والبناءية حيث صرح بان البيان للمدعى اذ هو يدعى صحة
 الكفالة والكفيل يدعى لفساد وهكذا ايضا في الذخيرة **قوله** لا يجبر الى قوله
 عنده مطلقا واذا لم يجبر عليه عنده فيلزم ان قيام القاضى عن المجلس فاذا

فيه كلام على بعض
 من صدر الشريعة

مناسبه في حاشي الجامع في بحث
 الترخيم سيما في ما شئت الفقيه

فيه نوع كلام على المولى
 عز من راده

فيه كلام على
 المصنف

اعتبر البينة فيها والآخى سبيله وقوله وعند ما يجبر الخ والمراد بالاجبر ليس ان
 يجبر حتى ان يعطى الكفيل بل يلزمه ولا بد ان يدخل بيته الا وهو معه
 او يجلس معه خارج البيت او يعطى كفلا كما في فتح القدير **قوله** بخلاف الحدود
 الخ لانه كذا الزنا والشرب فلا كفالة فيها لا قبل الشهادة ولا بعدها اما الاول
 لم يسمع دعوى احدها حتى يلزم الاحضار واما الثاني فلا يجبر بشهادة
 واحد عدل فلا معنى للكفالة كما في الشروح **قوله** او عدل اطلقه فمثل من
 يعرفه القاضى عدالة ولم يجب ان يشهد بعد اذ لا ان وتعرف بالشهود
 كما في الشروح **قوله** فيلق بها الاستيناف والتعزير يحض حق العبد
 محبس فيه المطلوب على اعطاء الكفيل كما في الاموال كما في النهاية **قوله** لانه
 غاية عقوبة فيها وتقص العقوبة في الحدود والضرب او القتل **قوله** ولو جهل
 المكفول به قيد به لان جهالة المكفول عنه او المكفول له يمنع صحتها على ما سيجي
 اما في الثاني فطلقا واما في الاول لو مضافة او معلقة كما اذا قال ان غصبك
 انسان فعلى واما في المرسلة فصحيحة ايضا كما اذا قال لغبرا سلك هذا الطريق
 فان احد ما لك فانما ضمن كان الضمان صحيحا مع ان المضمون عنه مجهول كما في
 شرح الجامع لشيوخ الاسلام الحاصل ان جهالة المكفول له تمنع صحتها مطلقا
 وجهالة المكفول به لا تمنعها مطلقا وجهالة المكفول عنه في التعليق والاضافة
 تمنع صحتها وفي التجيز لا تمنع كما في فتح القدير **قوله** الدين الصحيح دين الخ
 وقيل الدين الصحيح دين له مطالب من جهة العباد مقابل نفسه والمطلوب
 لا يقدر على استقاطه من ذمته كما في الحماية والعناية وذكر في فتح القدير ان دين
 الزكوة مما يحتوز عنه ايضا فلا تصح الكفالة فيه وفي السراجية انه لا تصح ايضا
 في بدل السعاية عنده خلافا لهما اقول ان كون دين الزكوة مما يحتوز عنه على ما
 في الحماية اظهر ما ذكره المصنف وان كان عامة الشروح عليه وان قول الامامين
 يرى انه اقوى ثم قيد الدين بناء على الغالب لما سيجي من ان الكفالة تصح ايضا
 في الدين لكن لا مطلقا بل اذا كان مضمونا بنفسه كالمضروب الى اخر ما ذكره المصنف
 او المراد من الدين اعم من ان يكون دينا حقيقة او حكما لما نفرد ان العبد
 المضمون بنفسه يجب على القاضى اماردة عنه اذا قام وامارة قيمته ان هلك
 فنقرر انه دين صحيح مطالب من قبل العباد **قوله** بالف يعني بالف درهم
 عليه مثال لما كان معلوما وما بعده كله اشئلة الكفالة بالمجهول **قوله** اذا
 استحق المبيع وثبت الاستحقاق على البائع وليس للمشتري ان يخاصم الكفيل
 ان لا في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف ان ذلك كما في السراجية **قوله** وبما
 بايعت فلا نا اطلقه فمثل ان الطالب يطلب جميع ما ثبت له بالمبايعة بعد هذه
 الكفالة كما في العبادية ولو رجع الكفيل عن هذا الضمان قبل ان يبايعه ونهاه
 عن مبايعته ثم بايعه لم يلزمه كما في الولو الجية ولو اكر الكفيل والمطلوب
 المبايعة فهو من الطالب على احدها بالمبايعة والتسليم لزمهما كما في البرازية
قوله اي ما بايعت منه الخ اشار بهذا ان الكفيل يقول ما بايعت من فلان
 فعلى اي على ثمنه وهكذا الحال في ما ذاب اي ما ذاب لك عليه فعلى كما هو

المصرح في الهداية **قوله** اي وجبا اشار به الى ان الذوب واللزوم عبارة
 عن الوجوب كما هو عرفنا واما في معنى اهل الكوفة بزيادة القضا فاما يقض
 على المكفول عنه للمكفول له بعد الكفالة لم يلزم الكفيل ويجوز ان يفق بالاذل
 كما في المنصورية والبرجندى وعليه كلام المصنف كما لا يخفى وذكر في الولد الجنية
 لورج الكفيل قبل الذوب لم يصح وقرئ بينه وبين المبيعة وهو ان في المبيعة
 بنى ضمان على الامر بالمبيعة وهو غير لازم بخلاف الذوب لانه غير مبني
 على غير لازم انتهى **قوله** وما في هذه الصورة شرطية الى ظاهر هذه اشارة
 الى قوله ما ذاب وتصوير معنى الشرطية في ما يابعت لما ان ما فيها شرطية فيكون
 كلتا الصورتين منتزعتين في عبارته وذكر في البحر الرائق ان قبول المكفول له
 شرط للحال في هذين الصورتين لا عند المبيعة والذوب انتهى **قوله** وهو
 مكفول عنه قديمه لانه لو كان اجنبيا كان التعليق بقدمه باطلا كما في هوب
 الراجح كما في العناية اقول ان ما ذكر في القنية والبرازية والمبايع على ان الحق
 اذا كان المعلق به قدوم شخص وسيلة الى الاداء في الجملة مثل ان يكون مضارب
 المكفول عنه او مديون نه في يصح ايضا بل لا يكون اجنبيا تدبر العلم عنده تعالى
قوله من الاشئلة المذكورة وهو ما ذاب وما يابعت وفي ايراد صيغة الجمع
 تبع شراح الهداية بناء على ان الاشئلة فيه ثلثة هما وما غصبك فلان على ومثل
 هذا كثير من المص **قوله** فانها اسباب اي فان الاشياء الثلثة استحقاق البيع
 وقدوم زيد وغيبته اسباب بالتزام الكفيل وهو المراد فلا يرد على الاخيرين
 انهما ليسا سببين في انفسهما وتلت بظهور من كونها اسبابا ان اطلاق الشرط
 على كل منها مجاز كما لا يخفى **قوله** اقول قوله سهو خطأ الى رضى الاتفاق
 على ظاهرا الهداية وتبعه البرجندى وصاحب تنوير التلخيص الا ان الكمال
 المحقق ابن الهمام حكم بان الكفالة اذا كان الشرط في صلبها تبطل ولا يتعلق
 بها شئ وهو المصرح به في المبسوط والحاشية والمختصرة ومع تعليقه الهداية
 بمثل لفظ تعليقها على معنى تأجيلها بجامع ان في كل منهما عدم ثبوت الحكم في
 الحال والظاهر من كلامه ان الرواية فيه واحدة وهي بطلانها وتبعه المقدسي
 ودافقه محقق صاحب المنبع وامر بالاغتنام بهذا الحكم بوجوب حمل تعليق
 الهداية فظهر ان لا رواية فيه الا واحدة وما قيل من ان هذا اذا كان قول
 صاحب الهداية الا انه تصحح الى مستثنى من قوله لا يصح التعليق الى اما اذا
 تعلق بمسئلة التأجيل وهو قوله تبطل هذا الاستثناء وكذا اذا جعل واحد
 منهما اجلا فيستقيم الكلام ويظهر من اوردته مدفع بانه مخالف للسوق
 لان قوله لا يصح التعليق دون ان يقول لا يصح الكفالة بالتعليق اقتضى
 كون الاستثناء منه لامن قوله ومقتضى كون التأجيل عين الشرط ولا حاجة
 له **قوله** يؤيده اي يؤيد هذا الظاهر وهو كون الروايتين فيه وجه
 التأجيل ان جاز تعليقها بشرط غير متعارف نظير عدم بطلانها بالشرط
 الفاسد وما ذكره الصدر الشهيد في شرح الجامع الصغير ان الكفالة تنجز
 التعليق بالشرط المتعارف ولا محتمل بما ليس بمتعارف كدخول الدار ودا

فيه كلام على المولى
 جوى زاده
 ٣

تحقيق مقين من خواص
 هذه الحاشية بلطف
 المولى تعالى
 ٣

القائل صاحب البحر الرائق
 ٣
 فيه كلام على
 المصنف
 ٣

وما ذكره هنا دلالة واذا تقابلنا تصيرا للدلالة دوننا من الرواية على ان صاحب
 الذخيرة قد كونها دلالة بان المولى باعتاق العبد يقض قيمته للحرمان فهذا اضافة
 الضمان الى سبب الوجوب وليس بتعليق على الحقيقة واطافة الضمان الى سبب
 الوجوب جائزة فيصح الضمان في تلك المسئلة من هذا الوجه انتهى **قوله** ولا يصح
 ايضا بجهالة المكفول عنه وله صريح بهذا مع ان التقييد بجعل المكفول به فيما سبق
 يغنيه على سبيل المفهوم نصرح بما علم التزاما فيكون كالمستفزع عليه الا انه
 لم يأت بالفاء اما حوالة على الفهم او كونه مستفزا على المفهوم او لبعده المسافة
قوله فانها يجوز كما مر اطلاقه وليس على المطلق حوالة على الفهم لما مر ان
 الكفالة في الحدود الخاصة لا تكون اصلا **قوله** للجزع عن التسليم تعليل
 للنفي وقوله لانه استحق عليه الجمل الى تعليل للجزع وضرب عليه للكفيل والجمل اما
 رفع او نصب لان في استحق يجوز وجهان وقوله والكفيل ظاهر في موضع الضمير
 ولم يقيد الدابة بكونها مملوكة للغير لعدم الحاجة اذا الكفالة لجمل دابة نفسه
 غير متصورة وهذا الشرح بعبارته من شرح الزيلعي قيد بالجمل لانه لو كفل تسليم
 دابة معينة مستأجرة جازت كما في المبسوط وذكر في الفتح الحق ان الواجب الجمل
 على الدابة معينة او غير معينة ليس بمجرد تسليمها بل الجموع من تسليمها والاذن
 في تحميلها ففي معينة لا يقدر على الاذن في تحميلها اذ ليست له ولاية عليها
 ليصح اذ انه الذي هو معنى الجمل وفي غير معينة يمكنه ذلك عند تسليم دابة نفسه
 او دابة استأجرها انتهى **قوله** ولا بالتفن اراد به ثمن ما باعها الوكيل اذ لو كفل بثلث
 وكل يقبضه مع قيد بالموكل اذ لو كفل بالثلث للموكل صححت والوكيل يبيع القنائيم
 عن الامام كالرسول وقد سبقت هذه المسئلة في باب الوكالة بالخصوص **قوله**
 وللشريك عطف على قوله للموكل اي ولا بالتفن للشريك الى اقول وصف الثمنية
 وقيد اذ يبيع الى اتفاق بل المراد من مشترك تحكيمه كذلك صرح به في الفصول
 العادية المسائل على هذا التعجم كثيرة في الحاشية وغيرها وقوله مقور ان حين
 بالقان كما في النسخ والواقف لما في نسخ شرح الزيلعي ان يكون بانفا من الافراد
 وهو للاتق وهذا الشرح منه **قوله** وان باع الى ظاهره على ان تعدد الصفقة
 ببيان ثمن كل حصص وتكرر لفظ البيع وهو الموافق لما اختاره في صدر كتاب
 البيع وقد سبق التحقيق منه **قوله** ولا بالعهد اي ولا تصح الكفالة بالعهد
 وصورتها اذا اشترى احد عبد ارض له رجل بالعهد فالضمان باطل كما في
 البرجندى واعلم ان ضمان الدرك جائز بالاتفاق وضمان العهدة باطل باتفاق
 ظاهرا الرواية وضمان الخلاص مختلف فيه هذا ما ذكره الامام القاضين وتبعه
 صاحب الهداية والمصنف وذكر صدر الشهيد في ادب القاض للخصان ان تفسير
 الخلاص والدرك والعهدة واحد عند ابن يوسف ومحمد وهو الرجوع بالثلث
 على البايع عند الاستحقاق وذكر في الفوائد الظاهر وذكر بعض مستأخرا ان
 عند ابي حنيفة ضمان العهدة ضمان الدرك هذا زبدة ما في النهاية وفتح القدير
قوله لان معناه عنده تخليص المبيع الى افرده بالذكر لانه لو ضمن تخليص
 المبيع اوردته الثمن اراد ذلك واتفقا على ارادته صحت اتفاقا كما في فتح
 القدير **قوله** لانه في معرض الزوال لا يقال ان الكفالة بمال الحوالة صحيحة

يعني لا قبل الشهادة ولا بعد
 الشهادة
 ٣

٢ ووجهه ان التسليم واجب على الاصيل
 فبيع الكفالة به بخلاف ما لو كانت
 بالتجمل فانه غير واجب على الاصيل
 ولذلك لم تصح الكفالة به
 ٣

السؤال لصاحب معين المفتي
 ٣

مع أنه دين يسقط بغير القضاء والإبراء وهو الذي لا نأمنه بقول كون موت المحتال عليه مفلسا قبل القضاء أو الإبراء أو بعيد بل نادر بخلاف ما كتب فافترا هذا **قوله** ولا عن ميت مفلس أطلقه ولكن المراد ميت مفلس لا تركته ولا كفيل عنه أيام حياته بل المراد بالمفلس من لم يوجد واحد منها وأطلق الرجل في التصور فشمّل الإجنبي والوارث ولو ابتاعه كافي معراج الدراية وقيد بأفلاس الميت لأنه لو كان مليا صححت الكفالة بالاتفاق سواء كان الكفيل وارثا أو أجنبيا كذا في فتح القدير وأطلق عدم صحة الكفالة عن ميت مفلس إلا أنه استثنى منه مفلس نفوت دمه بلحق دين بعد الموت فإن الكفالة صححت بذلك الدين كمن حضر بغيره في الطريق فقتل فيها شيء بعد موته مفلسا لزمه ضمان النفس على ما قلته وضمان المال في ماله لأن ذلك الدين قد ثبت مستندا إلى وقت الحضر وذمته قائمة عند ذلك الوقت والمستند يثبت أولا في الحال ثم يستند فوجب القول بصحة الضمان لعدم المانع كما في التعرير وشروح البنودى لا يقال واستثنى منه أيضا مفلس قتل ولو عدا لأن القصاص وإن لم يكن مالا إلا أنه يحتمل أن يصير مالا بعفو البعض أو بتمكن الشبهة وتوهم ترك المال كفي صحة الكفالة كما في تقرير البنودى لأننا نقول بكون دفع ذلك بأن المفلس المقتول لا يجد مفلسا أما في صورة كونه قتيلا خطأ فظ وأما في صورة كونه قتيلا عمد فللتموهم فيكون من قبيل من له التركة فلا يكون مفلسا فظهر أن قولهم لا تتبع الكفالة عن الميت المفلس عنده ليس على عمومها كما لا يخفى **قوله** بدین بجبا لصواب بما لم يجب وقوله وبخلفه وهو الكفيل الكائن قبل سقوطه وقوله فسقط ضرورة أي في أحكام الدين كما في الشرح **قوله** ولا بلاقبول الطالب إلى السوق على عدم الصحة في الكفالة بالمال إلا أن الكفالة بالنفس كذلك من غير فرق كما في الشرح أطلق عدم الصحة إلا أنه مقيد بما إذا لم يقبل عن الطالب في المجلس فنقول فإن قبل عنه يتوقف على إجازة الغائب كما في الخلاصة **قوله** تكفلوا عني إلى إشارته إلى أنه لا بد من أمن المريض حتى لو لم يأمن بالكفالة لم تقع كما في الهداية وإلى أنه لا حاجة بتجديد القبول لأن المراد بالامر هنا تحقيق الكفالة لا المساومة والمشهورة وإشارته بقوله ماعلى ولغزنا إلى أن هذه الكفالة صحيحة وإن لم يسم المريض الدين ولا صاحب الدين وعليه ابتداء وجه الاستحسان كما ترى وإشارته بأمرة للوارث إلى أنه لو أمر بها للأجنبي لم تقع وقد اختلف فيه قبل الجواز تنزيلا للمريض منزلة الطالب وقبل بعده لأن الأجنبي غير مطالب بقضاء دينه بلا التزام فالمرضي كالصحيح والاول اوجه كما في فتح القدير وبالجملة هذا التكفيل لم يكن كفالة من كل وجه فلذلك لم تقع إلا إذا كان له مال ولو كان كفالة مطلقا لصحت مطلقا ولم يكن من كل وجه والالصحت من الصحيح كما في المقدسى فظهر أن قوله هذه وصية منه معناه كوصية منه قبل لا فائدة في هذه الكفالة لأن الوارث مطالب بقضاء دين الميت من ماله سواء قال ذلك أولا أو لا عني أولا وإن لم يكن له مال لا مطالبة عليه سواء قال ذلك أولا أو لا أقول المتكفلون لا يخلون من أن يكونوا كل الورثة أو بعضهم وأن يتصرفوا تركته الميت أولا فإذا كانوا كل الورثة وتصرفوا تركته فلا يفيد هذه الكفالة إلا

قلت أن المتن خال عن هذين الأشخاص فابجازه محل والأشارتان الإيتيان محصل من الملاء الغرماء والثانية من كون المكفول بمحدوقا لأن الحدوث قد يكون للتبعية

فيكون هذا من قبيل التشبيه بالبيع مثله والمصدق وغيرهما

التأكيد أما إذا لم يتصرف الكل تركته أو كان المتكفلون بعضهم سواء تصرفوا تركته أو لا يطالبون بقضاء الدين بهذه الكفالة على أن هذا البعض يمكن أن يكون أحسن أداء فيكون فيها نفع وفائدة للطالب وقد وقع الاشتباه لعدم الإطلاع على نقل فيما إذا تكفل بعض الورثة بأمر المريض وكان له مال غائب هل يطالب الكفيل بقضاء دين الميت من ماله ثم يرجع في التركة أو لا كما في البحر الرائق والمقدسى أقول يمكن دفع هذا الاشتباه أيضا بأنه إذا كان ذلك المال يمكن الحصول والوصول للوارث المتكفل ينبغي أن يطالب الرقود ما يصل إليه بعد دفع المؤنة عنه لأن الفقهاء لم يشترطوا لهذا الكفيل قبض التركة والتصرف فيها بل شرطوا وجودها ومكان الاستيناف منها كما لا يخفى العلم عنده **قوله** مطلقا في رواية وهي الأصح كما في الكافي وهي الإظهار عنه كما في فتح القدير **قوله** وبه يفتى وعبارة البرازية وفي بعض الكتب أن الفتوى على قول الثاني انتهى يعني أبا يوسف رفقا بالناس في المنع ولم يجد هذا في الجامع الكبير **قوله** بأن يقول أنا كفيل بمال فلان الخ وهكذا الكفالة بالنفس كما في الذخيرة وفيه أيضا إذا اختلفا فالقول قول الطالب الذي يدعي أن هذا أقرار عن كفالة وجد فيها الخطاب والقبول حتى يؤخذ به الكفيل انتهى أقول المراد القول قول الطالب مع اليمين كما لا يخفى **قوله** والمرهون بعد القبض أي إذا ضمن المرهون عن المرتهن للواهن وعليه كلام المصنف في الشرح وهكذا في العكس كما في جامع الفصولين **قوله** ويجوز بتسليما أي تسليم الإمانات الخ ونفى في التحفة أن الكفالة بتسليم كل ما ذكره صحيحة وهكذا في التبیین وتبعه المص وما ذكره شمس الأئمة السرخسي في مبسوطه أن الكفالة بتسليم العارية باطله فقد رده صاحب معراج الدراية وفي الفتح الحكم ببيان الرد بما لا يزيد عليه ومن هنا يظهر ضعف ما أشار المصنف إلى ضعفه حيث قال وقيل أن وجب الخ **قوله** والا أي وإن لم يجب تسليمها عليه كالوديعة الخ فيه بحث لأن الرد واجب بعد الطلب غايته أن يقال الواجب التخليه بينه وبينها فنقول فليكن الواجب ذلك على الكفيل أيضا بعد احتضاره إليها قال في الذخيرة الكفالة بتكفين المودع من الأخذ صحيحة انتهى فيكون المراد بوجوب الرد ما هو أعم من هذا ومن أجل الردود إليه فظهر أن ما اختاره المصنف هو المختار كما لا يخفى **قوله** وتقع أي الكفالة بالثمن ولو استحق المبيع برئ الكفيل وكذا لو رده بعيب بقضاء وبدونه كما في الذخيرة ولو ظهر فساد المبيع والكفيل دفع الثمن فهو مختار في الرجوع على البائع أو المشتري وإن فسد بعد صحته بأن الحق به شئ ما فاسدا يبيع المشتري على البائع كما في التتارخانية **قوله** والمقصود فيلزم على الكفيل احتضاره وتسليمه لو قاما بقيته أنهلك كما في البحر **قوله** والمقصود على سوم الشراء هذا إذا سمي الثمن ولو من جهة البائع والآ يكون أمانة وهو الذي عليه الفتوى كما تقدم في البيوع والمضنون تسليم المقبوض لو قاما بقيته يوم القبض لو قيمتا ومثله لو مثليا كما في المنيع في البيوع **قوله** فإنها مضونة أي بنفسها فيجب رد عينه لو باقيا ومثله أوقيته لوها كما **قوله** وتقع بالمعراج أطلقه فشمّل الموقوف والمقاسمة كما في المقدسى وخصه ببعض بالمؤلف ونفى صحة الكفالة بالمقاسمة أقول المراد الخراج الواجب عليه فيشملها

والتأكيد نوع فائدة مثله لأن الفقهاء لم يشترطوا لهذا التكفل التصرف في التركة بل شرطوا وجدان التركة فقط كما لا يخفى قوله على أن البيان فائدة أخرى في هذه الكفالة بثلاثة أوجه مثله

تفصيله في الذخيرة في الفصل السادس

غايته أن يحتاج المقاسمة وأن لم يجب عليه إلا أن لا يسهى عند خروج الغلة من الأرض مثله فيكون في حكم ضمان الدرك بل أولى

كما لا يخفى **قوله** والنائب أطلقه فتشمل كل نوعه أما على الأول فلفظ وأما على الثاني فعلى القول المفتى به قال فخر الإسلام الميرزوى تصح الكفالة بغیر الجباية وعليه الفتوى لأنها في حق تروجه المطالبة فوق سائر الديون والعبرة بالمطالبة في باب الكفالة حتى لو أخذت من الإكثار فله الرجوع على صاحب الأرض وصريح في الكفاية بأن من قام بتوزيع هذه النوائب على المسلمين بالقسط يوجب وإن كان الآخذ في الإخذ ظالماً **قوله** إلا أن القسمة ما يكون راتباً وهي المقاطعات الدبريانية وكل شهر أو ثلثة أشهر أو غيرهما كما في الغنابة وقيل المراد بها اجرة النقسام مطلقاً كما في الكفاية وقد مر بيانه أي في صورتيان الكفالة بالمال وهو قوله وما يدرك في هذا البيع الخ هذا هو المراد فلا حاجة إلى جعله إشارة إلى ما مر في كتاب الرهن **قوله** بجميعها إشارة إلى أن المراد من كفالة الشبهة كفالة بجميعها وهو الأرض **قوله** للطالب مطالبة الإصيل مع الكفيل إشارة إلى أنه إن يطالبها معاً بل له أن يطالب الإصيل والكفيل وكفيل الكفيل وجبسم جميعاً كما في البرازية هذا إذا كان المكفول به حراً أما لو كان مؤثلاً على أحدهما لا يطالبه قبل الأجل كما في البحر الرائق والمقدس **قوله** إذا قضى القاضى به أو رضى أحد الغاصبين والمطالبة بالكفالة لما تم تغنى التملك بالقضاء أو الرضاء كان للطالب مطالبة الآخر بعد مطالبة أحدهما والتمليك إنما يتصور في الكفالة بالاستيفاء فإذا استوفاه من أحدهما صار الدين ملكاً له فلا يكون له مطالبة الآخر أيضاً كما في المنبع فظهر أن مطالبة أحدهما تتوقف على الرضاء أو القضاء ولا كذلك التعيين إذ هو متوقف على أحدهما ولذلك لم يقيد النص بمطالبة الآخر برضاه أو بقضاء القاضى عليه لأنه كما تكون بهما تكون بدونهما فالتعقيد بأحدهما أو بكليهما يخل المقصود فكيف يكون ظاهراً كما لا يخفى **قوله** بمالك والحماية عليه قيد به لأنه لو كفل بما ذاب لك عليه فعلى أو ما ثبت فاقراً المطلوب بمال لزم الكفيل لأن الثبوت حصل بقوله وذاب بمعنى حصل ووجب وقد وجب باقراره بخلاف قوله بمالك عليه فإن الكفالة بالدين القائم في الحال كما في المقدسى **قوله** فيما يقر به ولو أكثر مما اقتر به المكفول عنه كما في البرجندى وإشارته إلى أنه لا اعتبار لأنكار الكفيل الدين فأت كفالته بما وجب لرجل على فلان اعترافاً بالواجب عليه فيرجع إليه ببيانه بماله قدر مميته على نفق العلم الأعلى البنات كما في الحماية والإيضاح **قوله** كفل بأمه الحقيقي كقوله أكفل عني أو المكي ككفالة الأب لابنه الصغير بالأشهاد وعلى الرجوع كما في شرح الجمع لمصنفه والكفيل الذي أشت عليه الكفالة بالامر وقضى بها عليه فآدى فإنه يرجع على الإصيل كما في تلخيص الجامع الكبير أطلق الأمر لكن المراد أمر من يجوز إقراره على نفسه بالدين حتى لو كان صبيّاً مجبوراً أو عبداً مجبوراً وأمر مبحث الكفالة ولكن لا يرجع على السبأ صلاً وإنما يرجع على العبد بعد العتق ومعنى الأمر أن يشمل كلامه على لفظه عني أو ما قام مقامه من نحو عني كما في الحامية وعزاه إلى الإصيل ونقل عن المجرى عن أبي حنيفة أن عني لا يقوم مقام عني واختار الأول في المنبع هذا إذا لم يكن المأمور شريكاً له أو خليطاً له أو في عيال الأمر والآمر

٢١ أي المصادرات منكم

رعایا دن سیاہ امچون اخذ اولئان
رعیه سپاه دن رنج و قادر اولدی

فیه کلام علی المولی
عزیز زاده
م

في كلام علي المولى
الداني

في عيال المأمور كما في دفعه واذا زوجة فاذا كان واحدا منهم يرجع على الأمر وان لم يقل
أكفل عتي ونحوه واذا لم يكن واحدا منهم لا يرجع عندهما ويرجع عند أبي يوسف و
تفسير الخليل ان يكون بينهما اخذ واعطاء ووضع الدراهم عنده والاستبجار
منه كما في الشروح **قوله** ولا يطلبه قبل الاداء ولكن للكفيل ان يأخذ رهنا
من الاصيل كما في الحاشية اقول اذا هلك الرهن في يد الكفيل بعد اداء الكفيل الدين
ينبغي ان يتقاصا وقيل اذا شئ ينبغي ان يهلك تجانا وكذا لو هلك بعد اداء الاصيل
قبل طلب الرقة والامتناع تدبر العلم عنده نعم قوله وبدونه لم يرجع هذا اذا
لم يوجد الامر حقيقة او كما اما اذا وجد ولو كما يرجع كالوكفيل بمحض الطالب
والمطلوب فرضي المطلوب او لا يرجع الكفيل عليه ولو فرض الطالب او لا لم يرجع
لانه تم العقد كما في الحاشية **قوله** قال ابن القفلان على الخ المذكور في
الكتب بدون على وقد سبق الإشارة من المنع والحاشية الى انه لا فرق بين عتي
وعلى على المختار فظهر ان الظاهر ترك على حتى يصح الحكم بعدم الرجوع والى ان
هذا عندهما ويرجع عند أبي يوسف وان لم يصف الضمان الى نفسه بان لا يقول
عتي او على **قوله** لازم اى الكفيل المكفول عنه اذا كانت بامره والا فلا ملازمة
ولا حبس كما في المنع واذا لم يكن للاصيل على الكفيل دين واذا كان حاله على الاصيل
كما لكفيل مبتلا ما اذا كان حاله على الكفيل دون الاصيل كما في السراجية وكيفية
الملازمة ان يدور معه حيث دار بامر القاضي ويجلس على باب داره عند دخوله
على اهله ولا يلازمة في المسجد وبه يفتى ولو كان المكفول عنه امرأة تستأجر امرأة
تلازمها كما في الحاشية **قوله** حبس هو المكفول عنه هذا اذا لم يكن احدا الاوين
او الجدة او المدة كما في الخلاصة ونسح المحبوس عن الكسب مختار الامام السرخسي
قال صدر الشهيد هو الصحيح وقال الامام قاضيان الفتوى على انه لا يمنع
عن الكسب لكن يمنع عن الولوى وسائر انواع التمتع كما في المنصورية اقول تختلف
التصحيح والارجح عدم المنع لما كان الفتوى عليه وقد مر غير مرة **قوله** ابراء
الطالب الاصيل بالابراء هذا هو الظاهر وكذا لو برئ الاصيل بادائه اما لو
برئ بالحلف لا يبراء الكفيل لان الحلف يفيد براءة الحالف فحسب كما في القنية
قوله ان قبل اومات قبل القبول او الرد فيقوم الموت مقام القبول كما في فتح
القيدر ومثل الابراء التأخير في حق الاصيل اما الابراء في حق الكفيل لا يرتد
برؤه والتأخير يرتد ببرؤه كما في الذخيرة والحاشية وقيد بالتأخير لان المطالبة
لو تأخرت عن الاصيل بطلب الكفيل للحال ككفيل عبد مجبور يلزمه اداء شئ
بعد عتقه وكفيل معسر تأخرت مطالبة لا عساره ككاتب صالح دم عهد
وكفيل رجل ثم عجز كما في الحاشية وغيره **قوله** وان لم يقبل قيده لان التأخير
يعتبر بالقبول لما سبق الآن **قوله** اذ لا دين عليه كما هو الاصح **قوله** ولو وجب
الدين الخ وكذا لو اعطى الكفيل مائة الطالب على ان وهب الطالب للكفيل
تسعةائة رجع الكفيل على الاصيل بالالف كله وكذا لو باع الطالب الدين من
الكفيل بمائة رجع الكفيل بكل الف وبموت الدين الرزمة الكفيل تصحيم
لتصرف الطالب والكفيل من المبادلة الموجبة للتخليك فلا يكون من قبيل تملك
الدين من غير من عليه الدين كما في الحاشية **قوله** صالح اى الكفيل عن موجب

تفقه العبد الفقير ٢

ہذا تحقیق پر ہی نفعہ کثیرا

فیه کلام علی
المصنف

بمكفول عن عبد مجبور فانه يطالب
بعد العتق والكفول للمالك

الكفالة حتى لو صلح الكفيل على مائة درهم على ان ابرأ الكفيل خاصة من الباقي
 اخذ جميع الدين من الاصيل وان شاء اخذ من الكفيل مائة ومن الاصيل ما بقي
 ويرجع بمائة على الاصيل ان كان الصلح بامره كذا في شرح الطحاوي ونقله صاحب
 النهاية من غير تعرض اقول هذا اذا كانت الكفالة بغير امره وان كانت بامره
 فلا حاجة الى ان يكون الصلح بامره في الرجوع تدبر كما لا يخفى وفي الثانية ان صلح
 الكفيل المكفول له على مال ليرأه عن الكفالة لا يبيح ولا يجيب المال على الكفيل
 وفي برأته عنها روايتان انتهى وهذا باطلاقة شامل للكفالة بالمال والكفالة
 بالنفس كما في البحر الرائق **قوله** واختلف في برئت وقيل ابو حنيفة مع ابي يوسف
 في هذه المسئلة وكان صاحب النهاية اختاره حيث اخره وهو اقربا لاحتمالين
 فالمصير اليه كما في العناية وما قاله محمد من ثبوت او في الاحتمالين انما يتم اذا
 كان اللفظ في الاحتمالين متساويين وهذا ليس كذلك لان البراءة بالقبض
 كالحقيقة لبرئت ومعنى الابراء كالمجازلة كما في البناء والمجازة القريب الى الحقيقة
 اولى لما صرح به في محله فظهر ان قول ابي يوسف هو المختار كما لا يخفى **قوله** لصدد
 الاجال عنه يعني الابهام لان كل واحد من الالفاظ الثلاثة ليس بمجلا اصطلاحيا
 وتوقف العمل بها عند حضور الطالب بناء على ان ما ذكر فيها من التحليل كله
 استدلالا وبيان الطالب صريح فلما امكن العمل بالصريح سقط العمل بالاستدلال
 لانه لا يقابل كذا افاده الكفاكي العلم عنده تعالى **قوله** لا يبيح تعليق البراءة
 منها بالشرط اطلقه فشكل شرط المتعارف وغير المتعارف وعليه كلام التحفة
 والبدائع وقوله وقيل يبيح الح قائله شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه
 وهذا الرواية على اطلاقه ايضا وهو وجه كما في فتح القدير لان البراءة اسقاط
 محض وان كان فيها معنى التملك كما في الجاية وقوله وقيل اذا كان الشرط الح فعلى
 هذا اطلاق الشرط في المتون يجوز على شرط غير متعارف ويكون اختلاف
 الروايتين مبني على اختلاف الشرطين فرواية عدم الجواز فيها اذا كان غير
 متعارف ورواية الجواز فيها اذا كان متعارفا كما في معراج الدراية اقول كلام
 التحفة والبدائع لم يوافق هذا التوفيق والظاهر من اطلاق المتون الشمول كما
 لا يخفى **قوله** لان الكفيل التزام الدين الح هذا التحليل لم يوجد في الكتب
 كما قيل مع انه سابقا للاعتبار لان الكفيل وان التزم الدين مؤجلا الا انه
 القلب الى المجمل بموته فزجوع الوارث بالمجمل يكون رجوعا بما ادى فيرى له
 وجه كما قال به زفر الا ان ائمتنا الثلاثة ذهبوا الى ان الوارث لا يرجع قبل حلول
 الاجل لان الدين او مطالبة انتقل في حق الكفيل بموته الى التركة ضرورة
 وهي عين لا تقبل التأجيل وما ثبت ضرورة بتقدير بقدرها في حقه فلا
 يتعدى الى الغير وهو الاصيل والدين في حقه مؤجل فلا يبطل بلا رضاه هذا
 على ان الكفيل لو ادى الدين المؤجل قبل الاجل لا يرجع على الاصيل فكذلك الوارث
 هذا زبدة ما في الظهيرية والكفاكي والتمتة اقول هذا هو الموافق لما سبق ان
 رجوع الكفيل بما ادى الى المكفول عنه انما يكون رجوعا بحكم الكفالة فيرجع الوارث
 بما ضمن الكفيل لا بما ادى نفسه لان انقلابه بالمجمل انما هو بحكم الموت فلا
 يظهر في حق الاصيل تدبرا العلم عنده تعالى **قوله** حل عليه الاجل فقط هذا

قوله فلو رجعا الظاهر فلو رجع الا ان المراد من اضافة
 الوارث الى ضمير الكفيل النفس في شمله اعتبارا والقبول
 واكثر سوادا على ان في ايراد الجمع هنا وفي ابراهيم رجوع
 المستكن الى الكفيل فلا يخار على هذا التركيب كما لا يخفى

بالاتفاق

قاعدة جيدة

فيه كلام على صاحب
 العناية

قائله المولى عزى زاده

فيه كلام على المصنف

وهو المؤجل وهو المجمل
 فيه كلام على المولى
 عزى زاده

بالاتفاق وفي قوله فقط ليس ابهام كون حلول الاجل في المسئلة السابقة على الاصيل
 والكفيل معا لان قوله فان ادى وارثه الح يقطع هذا الابهام ويدفعه وقوله لان
 دينه ثابت الظاهر ان يقال لان مطالبة الا ان المطالبة لما كانت وسيلة اليه اعتبر
 به عنها طينا للمساواة لان هذا التعبير بناء على اختيار قول من قال بثبوت الدين
 على الكفيل كما لا يخفى **قوله** لا يسترد اصيل ما ادى الى كفيله اطلقه فشكل
 ما دفعه على جهة القضاء واخذ على وجه الاقتضاء وما كان دفعه واخذ على وجه
 الرسالة وعلى الاول بملكه الكفيل وعلى الثاني هو امانة في يده وكلاهما سواء
 في عدم الاسترداد وقوله ليدفعه الى طالبه بالنظر الى اشتغال المتن على الوجه الثاني
 وليكون اشارة الى ان عدم الاسترداد في الوجه الاول بالطريق الاول وشمل
 ايضا ان ما اداه اليه اعم من ان يكون بما يتعين او لا يتعين اذ لا فرق بينهما في عدم
 الاسترداد ايضا والله در المصنف حيث لم نقل القواعد اها الى كفيله لانه يبرهن ان
 ليس الحكم كذلك فيما يتعين وشمل ايضا ما اداه اليه للدين ولم يقل قضاء ولا يجهة
 الرسالة فانه يقع القضاء لانه الغالب كما في العينة وقد سبق اتفاقا ان ثبوت ادى
 الاحتمالين انما يتم اذا كان الاحتمالين متساويين وهذا ليس كذلك **قوله** وان رج
 الى هذه المسئلة وما بعدها متفرعان على مسئلة قبلهما لان المؤدى اعم مما يتعين
 او لا يتعين ولم يقيد بطلب الرج فانه في صورة القضاء والاقتضاء بناء على انها
 الغالبة وشمل هذا الاجال غير بعيد في المتون او على ان مراده الاطلاق كما هو قول
 ابي يوسف فيكون هذا اختيارا له والاول هو الاظهر وعليه قوله لانه ملكه الح وظاهر
 اطلاق الرجح يعم ما لو قضى الدين هو او الاصيل وانه لا يؤمن بالتصدق به ولو ندبا
قوله وكان الرجح بدل ملكه لان الرجح وقد رد ذلك المال الذي كان ملكه بالقبض
 فيكون الرجح بدل ملكه ايضا وهذا التعبير اولى من بعض الشراح والرجح حصل على
 ملكه لان حصوله على الملك اعم من ان يكون بدل الملك او عوضا خاليا عن البدل
 والثاني لا يجوز كما لا يخفى **قوله** وندب رده اراد به عدم جبر القاضى وهو لا
 يستلزم عدم الوجوب فيما بينه وبين الله تعالى وكلام شيخ الاسلام هو ان الرد
 واجب عليه فيما بينه وبين الله تعالى والتصديق به غير انه يرجح الرد كما في فتح القدير
 وعليه كلام المصنف حيث اكتفى به **قوله** وهذا اذا قضى الاصيل الح وايضا هذا
 اذا اعطاه على وجه القضاء اما لو اعطاه على وجه الرسالة فالرجح لا يطيبه عند
 البيهقيقة ومحمد رحمه الله تعالى ويطيب عند ابي يوسف كما في النهاية والفتح وغيرهما
 وصريح في بعض الشروح بانه لا يطيب بالاتفاق ولم ارد ذلك في غيره فالتمس فيق
 بالجل على روايتين عنه فقط تدبر العلم عنده تعالى **قوله** ببيع العينة قالوا
 هذا البيع مكروه اخترعه اكلة الربوا وقد هم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال اذا تبايعتم بالعين واقيمتم اذ نابا ليقروا للتم وظهر عليكم عدوكم وهكذا
 بروى عن محمد رحمه الله تعالى وقيل اياك والعينة فانها لعينة والمروى عن ابي يوسف
 انه قال ان العينة جائزة ما جورة كما كان القوار فيها عن الحرام والاحتمال للفرار
 عن الحرام مندوب ولا لانه فعله كثير من الصحابة ومحمد واذ لك وقال مشايخ بل ان
 العينة خير من بيعات اهل سوقنا قيل هذا صحيح لان اكثر بياعاتهم فاسد والفاسد
 حرام فاين هو من بيع العينة الصبيح المختلف في كراهته ثم كراهته تحريم او تنزيه

فيه كلام على المولى عزى زاده حيث
 عد هذا التركيب خطأ

كما في الشرح

فيه كلام على
 المولى عزى زاده

فيه كلام على المولى
 عزى زاده

كما في الشرح
 كلاهما بدل المال الذي كان

فيه كلام على
 المولى عزى زاده

وفي النهاية تفصيل في شرح هذا
 الحديث بان اهل البلاد يظهرون
 لصداق هذا الحديث

تحقيق في بيع العينة

ما أخذ المقام من شرح الهداية
 وغيرها

على الاختلاف والكمال المحقق حكم بان ما دفعه الدافع لوعاد في هذا البيع اليه هو
او بعضه كعود العشرة في صورة اقراض الخمسة عشر في صورة الثمانية وكعود
الثوب في صورة الاولى اذا اشتراه من المشتري لثاني بعشرة فكهروه والا فلا
كراهة بل هو خلاف الاولى هذا القول ان ما هو مكروه ينبغي ان يكون مكروها بكرة
تحريم وما هو خلاف الاولى ان يكون مكروها بكرة تنزيه ثم هذه المسئلة كانت
واقعة فتوى من ابن الكمال الوزير حين صدر المستفتى بان العمل يقع بالمردي
عن ابن يوسف ام بانه مكروه اجاب بانه مكروه وان العمل به ثم اتفقوا على العلماء
في الدولة العثمانية ان الرجح في بيع العينة لو زاد على العشرة بما فوق درهم
ونصف درهم في السنة الكاملة يمنع ولا يحكم به عليه وانما المحكوم درهم مع
عشرة وامر السلطان على استقرار هذا الحكم شكرا لله تعالى سعيهم وانت
نجيب بان كونه على هذا المنوال لا يقتضي عدم الكراهة راسا بل هو جائز مع
الكراهة الا ان الظاهر كراهة تنزيه سواء كان في صورة عود كل المدفوع
او بعضه الى الدافع او لا تدبر العلم عنه تعالى والمجد لله أولا وآخر **قوله** ولا
يلزم الا مرشئي الباء فيه على ما في بعض النسخ زائدة لتأكيد النفي والتعظيم
وهو فاعل لا يلزم وقوله واما تركيل يعني واما موكل وهذا اوجه من توجيهه
ما من ضمان لان الضمير في لانه راجع الى العامر فيستقيم ضمنا لا تركيل كما
لا ينبغي **قوله** كفل بما ذاب له او قضى له عليه او بما لزمه له وما في هذه الكلمات
شرطية ولو كانت موصولة او موصوفة تكون فيها معنى الشرط والشرط لا بد
من كونه مستقبلا على خطر الوجود فتكون مدخولها مستقبلا في المعنى وان كان
ما ضيا لفظا فيكون كفيلا بالذي وجب عليه له او قضى له عليه او لزمه بعد الكفالة
وذا لم يوجد فيها نحن فيه كونه غائبا حتى لو اقر الكفيل بالدين عليه لم يلزمه
ايضا لعدم اللزوم او الوجوب او القضاء عليه باقراره لكونه اقرارا على الغير
اما لو ادعى المدعي اني رفعت الغائب الى قاض كذا واقمت عليه بينة بكذا بعد
الكفاية بامره او بغير امره يكون القضاء عليهما وفي بغير امره على الكفيل فقط
كما في فتح القدير والحاجية وبهذا يتضح الفرق بين هذه وبين المسئلة الآتية وقوله
او قضى له عطف على ذاب له ولم يعد قوله بما اشارة الى ان قوله عليه قيد لكلا
الفعلين هذه الاشارة للخوارزمي ونبه عليه في شرحه اذ الطابع مختلفه
قوله وهو لم يوجد كونه غائبا اقول سيجي من المصنف في كتاب القضاء
ان في نفوذ القضاء على الغائب عندنا روايتين فيكون المنع هنا على احدى
الروايتين وتخصيصها بالذكر يكون ترجيحا على الاخرى وعليه كلام الامام
ظهري الدين حيث قال في نفاذ القضاء على الغائب روايتان ونحن نفق بعدم
النفاذ كيدا بطرق الى ابطال مدعيهما بنا انتهى ولكنه مخالف لما صرح
المصنف في باب خيار العيب بان نفاذه اظهر الروايتين عزا صامبا وباري
التفصيل يجي ان شاء الله تعالى في كتاب القضاء **قوله** برهن ان له على
زيد الغائب كذا وهذا كفيلا له ومن هذا القبيل ما في الفصول العبادية ومنه
المفتي انه اذا ادعى على رجل انه كفل عن فلان بما يذوب له عليه فاقتر المدعي
عليه الكفالة واكر الحق فاقام المدعي بينة انه ذاب له على فلان كذا فانه يقضى

فيه نوع تعرض للمولى عن زياده

عدم نفاذ القضاء على الغائب
والقضاء على الغائب نفاذ عند
الشافعي مطلقا

نقل من خزانة

قوله كتب في هذه المسئلة كذا **قوله** لا كنت شهادته عطف على قوله كفاية **قوله** بما ذكره هو الملكية وكونه نافذا **قوله** كذا له اي للغير جواز **قوله**
والقضاء عطف على قوله كفيلا لم يقتر انما عطف مفرد على مفرد او جملة على جملة **قوله** وبقي المسئلة الى صورتها قال الاخر اسلك هذا الطريق
فانه من ان كان بخلافه واخذنا من فلك واخذنا ماله ضمن **قوله** بخلاف المسئلة الاولى وهي قوله قال الاخر اسلك هذا الطريق
بأنه هذه المسئلة واراد بها مسئلة قوله ولو قال ان كان له

بها في حق الكفيل والغائب جميعا حتى لو حضر الغائب لا يلتفت الى انكاره انتهى فان
سوق المدعى على ان كفايته بعد الوجوب على الاصيل لان المتبادر من قوله انه
ذاب له على فلان كذا انه وجب عليه قبل الكفاية فكفل به غايبة الوجوب المطلق فامكن
اثباته فظهر ان هذه المسئلة لم ترد على المسئلة السابقة وان ظن البعض بالرد
كما لا ينبغي **قوله** وفي الكفالة بالامر الى ما أخذ هذا الشرح بجوارته التبيين وهذا
القول في عبارة المصنف لكشف قوله فاذا قضى الى قوله مقضي عليه وثمة لهذا الكشف
وليست في خلاف زفر عليه فان عنده لا يرجع على ما فصل فيه **قوله** دعوى ملكيته
اي لا يجوز دعواه بان هذا المبيع ملكه او ملك موكله كما في البرجدي **قوله** ككتب
شهادته في صكك الى اشارة الى انه لو كتب شهادته في صك ككتب فيه اقرار المتعاقدين
لا يكون تسليمها وكذا لو كتب شاهد فلان بالبيع والشراء او بوجوب البيع بمشهدي
لم يكن تسليمها الحاصل لم يوجد التسليم مالم يكتب في الصك باع ملكه او ما يدل
على صحة البيع لان البيع كما يقع من المالك يقع من غيره كما في العادة فظهر ان قوله
لا يكتب شهادته مع قوله ككتب شهادته على اقرار المتعاقدين تصريح بما علم ضمنا
وايمنا ان سكوت زمانا لا يمنع الدعوى الاولى كما لا ينبغي **قوله** ثم ادعى حقا
لنفسه الى في التبيين وغيره ادعى على رجل ما لا وهو مؤجل في الواقع ان اعترف به
مؤجلا لا يصدق وان انكره خاف الكذب واليمين فالحيلة فيه ان يقول هذا الذي
تدعيه حالي او مؤجل فان قال مؤجل فلا دعوى عليه في الحال وان قال حال فينكر فيصدق
بغير مع اليمين وفي لعين من عليه دين مؤجل اذا حلف ماله اليوم قبل شئ ارجو
ان لا يكون به بأس لو لم يقصد به اقراره **قوله** اذا استحق المبيع الى ومن
الاستحقاق المبطل دعوى النسب ودعوى المرأة الحرمة الغليظة ودعوى الوقت
او المسجد في الارض المشتراة كافي الاستدلال بشئ يعني اذا ادعى بايع عبد نفسه
وثبت وقد كفل بثمنه كفيلا تبطل الكفالة وكذا كفل ببذل الخلع فاثبتت المرأة
حرمة غليظة قبله او كفل بثمن ارض او دار شراها فثبتت وقفيتها او كونها مسجدا
بطلت الكفالة **قوله** لان البيع لا ينتقض الى هذا جواب ظاهر الرواية
كافي الهداية وهو الصحيح كافي الحاشية **قوله** وصار الاصل الى وقد سبق بعض تحقيق
هذا الاصل في صور بحث الكفالة بالمال تذكر والله تعالى اعلم **فصل**
لما ذكر في هذا الفصل كفاية اثنين نزل هذا بما قبله منزلة المركب من المخرد
ذكره عقبيه **قوله** لهما دين على اخر الى الاحاجة لا يراد هذه المسئلة هنا لان
مسئلة قوله وللشريك اذا بيع عده صفقة تغنيها على سبق تحقيقه ولذلك لم
تذكر في سائر المتن وقوله فلو قضى اي احد الشرعيين الكفيل بحكم الضمان
اي الكفالة وقوله كما مر يعني في حكم البيع الفاسد اذ لم يسبق في الكفالات
الفاسدة التصريح بالاسترداد وان سبق عدم اللزوم كما لا ينبغي **قوله** وعليها
دين لآخر اطلق الدين فمثل بثمن متاع او قرض وقوله عن الاخر هذا الاخر
غير الاخر الاول اذ المراد به احد المدينين وبالاول الدايين والذكورة اذ العدة
معروفة تكون عين الاولى غائبة كلي الا ان عدم الاطراف في بعض
الحال لعارض لا يقدح صريح به في محله وقوله لعدم المانع وهو كون تسببه
الدين قبل القبض لو انصرف ما اداه الى نصيبه وقد بكفاية كل منهما اذ لو كفل

الظان بعض محتج صدر الشريعة

في نوع كلام على
المصنف

نعم لو كان ذكرها توطئة لقوله عليها
دين لآخر فله وجه هذا

امدها عن الآخرة لم يكفل قاذي الكفيل عن صاحبه وعينه يفتح كما في المحيط مفصلا
والإيراد بهذه المسئلة على مسئلة المتن ساقط لانها خارجة عنها بمفهوم التقييد
ولم يقيد في رجوعه بالزيادة يكون الكفالة للعلم به بما سبق وأشار بقيد الحصول
انه لا يرجع على شريكه بالنصف وان عينه عنه كان المقدس والحماية **قوله** والثاني
مطالبة فقط ولو فرض الثاني ديناً ومطالبة على قول من يجعل الدين على الكفيل
مع المطالبة يكون المؤدى عن الأول ايضا لان ديناً بطريق الاصلية اقوى من دين
بطريق الكفالة كما في فتح القدير **قوله** ولانه لو وقع الح عطف على قوله لا معارضة
ماخذ هذا الشرح التبيين عبارة هكذا ولكن عبارة الهداية ولانه لو وقع في النصف
عن صاحبه فيرجع فلصاحبه الح ظاهره ان قوله فيرجع سقط بينهما عن قلم الناسخ
ولعلهما اراداه الاختصار لظهور المراد والمؤدى الأول اسم مفعول والثاني
اسم فاعل **قوله** اذا كفل كفاية لتعيل للتساوي مقابل قوله لا معارضة في
المسئلة السابقة وقوله لان ما عليها الح تعيل لقوله رجع بنصفه على شريكه
ولم يذكر تعيل رجوعه باكمل على الاصيل وهو قولنا لانه قد كفل عنه بامره جميع المال
ولا تعيل رجوعهما عليه وهو قولنا لا تهما اذ ياء منه عنه امدها بنفسه والآخر
بناء وقوله لما ذكر وهو قوله لان الدين ينقسم الح **قوله** وان ابرأ الطالب الح
عطف على مسئلة كفلا بشئ الح ويرتبط بها لا بقوله اذا كفل كل بالنصب وما
يتبعه والمقربة على ذلك قوله اخذ الاخر كله ومن ميان المتن ان يحتاج كثيرا
في تخريج مسائلها الى الثاني والتدبر ومثل هذا الاجمال والاختصار لا يعد خلا
في التمهيد تدرب كما لا يخفى **قوله** افترقا المتفادسان بقده لان شريك العنان
لا يواخذ عن دين شريكه لعدم الكفالة في شركة العنان واراد بكل الدين ما لزمه
بما يقع فيه الشركة كالشراء ونحوه لا ما لزمه بسبب الجناية والنكاح ونحوهما فان
الآخر لا يكون كفلا عنه في ذلك على ما سيجي تفصيله **قوله** وكفل كل الح قديده
لانه لو كانا معا ولم يزد على ذلك فعلى كل حصته يعتق باذنها ولو زاد على ائها
ان اذبا اعتقا وان عجز ردا الى ارق ولم يذكر كفاية فلا يعتق كل منهما ايضا ما لم
يحصل الالف كله للمولى لشروط ذلك في العقد خلافا لزم كما في التبيين **قوله**
وقد امكن ههنا بان يجعل الح اعترض عليه بان الاصل في الانسان براءة الذمة
نوعا ومن تصحيح هذا التصرف سيما ذمة المكاتب فانها برية عن التبرعات
والكفالة منها فاللاني ان لا يعي عقد الكفالة ويعتق كل باءا حصته اقول
كما يتما بعقد واحد بالف وكفاية لكل عن صاحبه اقتضى ان كلا منهما اصيل في الكل
وكفيل في الكل لئلا يلزم تفريق الصفقة على المولى نصيب كفاية كل بما عليه
اصلية وكفاية المكاتب بما عليه اصلية جائزة ولذلك لم تظهر الكفالة الا في حق
صاحبه لانها ضرورية فيستقدر بقدرها فظهر ان مطالبة المولى كلاهما باكمل
كانت اصالة وان دعوى اصالة براءة الذمة ودعوى ضعف ذمة ساقطة كما لا يخفى
قوله لا استراهما اي في الاصلية والكفالة كما في حواشي رشد الدين على
الهداية وقوله ولو رجح باكمل او لم يرجح شئ اكتفى في الهداية والكا في الترويد
الأول بناء على ان نفي المساواة باحدهما يقتضي نفيها بالآخر من غير فرق والمقد
صرح بهما استيعاضا واكتفى فيه اثر صاحبي العناية والبنائية **قوله** وانما

المورد هو الزيلعي ٣

اي في التبيين
وكلام المصنف ٣

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

فان عنده يعتق كل باءا حصته
منه

المعترض صاحب الحماية ٣

هذا الجواب مأخوذ من التبيين
والنهاية ٣

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

جعل اى كل الماء وضرب كان راجع الى المجلع وضرب موضعها عائد الى الضرورة المتفهمة
من قوله ضروري يا وضرب عنه عائد الى تعييج العنان وقوله فاعتبر اى كل المال وقوله
فلها اي فلها الاعتبار بنصف ولم يقل بعد هذا القول فاذا تورع سقط حصته
المعتق كما قال به الزيلعي لانه صرح بسقوط هذا النصف او لا فذكره هنا ثانيا يكون
تكرارا ومن هذا لم يذكره صاحب فتح القدير والعناية ايضا وتبعهما المقدس **قوله**
اي لا يرجع عليه المستكن عائد الى الاخر والبارز الى المعتق **قوله** مال لا يجب على
عبد حتى يعتق مبتداء خبره قوله حال على من الح قيد المال بقوله لا يجب الح لانه لو وجب
قبل العتق بان استهلك المعائن يرجع اليه الكفيل قبله اذا ادعى ولكن اختلف في ان
المعتبر امر السيد او العبد بالكفالة واختار اكمال الحق الاول لان الرجوع في
الحقيقة على السيد وتبعه المقدس وصاحبا لبحر قول ينبغي ان يعتبر امول منهما
لما في النهاية انه اذا كان له كسب يوفى ذلك من كسبه والاياع لوفيقه الا اذا اقتناه
المولى **قوله** ادعى على عبدا ما لا الح هذه المسئلة تكرار لما تقدم من ان كفاية
النفوس تبطل بموتها وفي هذه الفرق بين الحر والعبد وانما ذكرها هنا ليتبين عليها
مسئلة دعوى الرقبة ويتبين الفرق بينهما **قوله** فبرهن انه مدعيه قيد به لانه لو
ثبت باقرار ذي اليد او بنكوله انه المدعى لم يلزم الكفيل شئ الا اذا صدقه كما في
الغوايد الفهريية والتبيين وقد سبق بعض تحقيق تذكر **قوله** لان احدهما
لا يستحق على الآخر ديناً الا ان يكون العبد مديونا فثبت له الدين على السيد
كما في فتح القدير **قوله** وجوب مطالبة الضمير الجور عائد الى المولى فالوجوب في
محرمه وانما خفف الوجوب بالقاء من سائر امواله لان ذلك يحمل التردد اما وجوب
مطالبة بما في يده ورفقة ليس يحمل التردد ولا يتوقف على الكفالة بل يكفي فيه
كونه مأذونا ولو رجح الى الطالب كان الوجوب بمعنى الثبوت ولهذا المعنى على الوجه
الأول **قوله** تعلقه برقبته لان امر السيد له بالكفالة فك حجرة عنه ففتح حتى
يباع وقبته في دين الكفالة اذا كفل لغير السيد باذنه كما في الفتح **كتاب الحوالة**
المناسبة بينهما وبين الكفالة ظاهرة لما سبق من ان احدهما تنقلب اخرى ولان
كلاهما التزام على المطلوب ومن هذا جان استعارة احدهما للآخرى وانما اقررت
عن الكفالة لانها كما لركب مع المفرد اذ هي نقل الدين والمطالبة بخلاف الكفالة
قوله لغة اسم بمعنى الاحالة كما في عامة الشروح وذكر في الخاتمة ان الحوالة
قد تكون ابتداءها من المجلع وقد تكون من المحال عليه والاول احالة وهو فعل اختياري
لا يتصور بدون الارادة والتمناء وهو وجه رواية القدوري والثاني احتمال
يتم بدون ارادة المجلع بارادة المحال عليه ورضائه وهو وجه رواية الزيادات
فكلام المصنف يشعر انه اختار رواية القدوري كما قبل مع ان صاحب الهداية
اختار رواية الزيادات على ما حيث اقام الدليل عليها ولم يتعرض لدليل
رواية القدوري صرح به في المنبع اقول يمكن ان يقال ان الاحالة هي الغالب
ولذلك اكتفى بها او لان الاحتمال مندرج فيها لما اتفق اهل اللغة على ان
الحوالة بمعنى النقل والزوال وذلك صرح في المصباح المنير انها يستعمل لازما
ومتعديا فتعبر تارة بالاحالة واخرى بالانقلاب ولم يتعرض المصنف لكونها
لازما لان المنقلب هو الدين وانقلابه ليس باختيار ولا بطبعه بل يتوقف

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

قوله اي الزم وتاثير الضمير باعتبار
انه عبارة عن الدين والبراء بالنسب
الكفالة وبالذمة ذمة الكفيل وقوله
بالاداء متعلق بملك الموفر قد م
للتخصيص وقوله فبرهن اي قام
البرهان على انه الح وذلك اشار
الى ما على المولى وقوله بعد اي
بعد وقوع الكفالة عين موجبة للرجوع
او بعد عتقه

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

الفاعل المولى
عزى زاده ٣

تاعدة جيدة

على فعل الامر فيكون الانقلاب بمعنى الافعال والتفصيل وفي الاحتمال معنى الانقلاب
فيكون بمعنى الاحتمال بالاحتمال فظهر ان الاحتمال يرجع الى الاحتمال ولذلك لم
يتعرض له كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** والدين وصف شرعي ما العين
فحسنى فلا ينتقل بالنقل الشرعي حتى لو قال الرجل الف مرة نقلت هذا الكتاب
من موضع الى موضع اخر لا يتحقق النقل ما لم ينقله حسنا **قوله** والداين
محتاج ومحتاج له هكذا في بعض النسخ وفي بعض اخر محتال ومحتاج له ومحتاج له
فعل اية نسخة مكون الالفاظ اربعة في الحقيقة وهي المحتال والمحتاج له والمحال
والمحتاج له وان كانت لفظين على ظاهر الاولى وثلاثة على ظاهر الثانية واثبات
المصنف صلة له بناء على وقوعها في عبارات الفقهاء وان لم يحتج اليها اذ اصل
محتاج محتول بكسر الواو واصل محتال عليه محتول بفتحها والفرق بينهما بعدم
الصلة في الاولى وصلة عليه في الثانية **قوله** يعني بطلان اي كما يطلق
على الدارين الفاظ اربعة يطلق على من قبلها هذا اللفظان وقد يطلق عليه
لفظ المحتول ايضا كما وقع في تلخيص الجامع الكبير **قوله** وشرط رضا الكل اشارة
به الى ان واحدا منهم لو كان مكرها في عقد الحوالة لم يقع الا في رواية الزيات
لانهم لم يشترط في هذه الرواية شي في المدينين مما شرط في المحتال والمحتاج
عليه وانت خبير بان لزوم رضا الكل هو رواية القدوري والاستثناء بناء
على رواية الزيات وهذا تسوية من المصنف بينهما وقد عرفت ان صاحب
الهداية في كلتا الروايتين رضا المحتال عليه شرط ولم يلزم منه حضوره كما لم
يلزم حضور المجمل ولو على رواية القدوري وعليه كلام المذاهب والمنع فظهر
ان الرضا والمضور شرطان للثاني فقط والرضا فقط شرط في الثالث والمضور
ليس بشرط فيه وفي الاول وان نظام كلام المصنف مستقيم ليس فيه خلل
كما لا يخفى **قوله** لان المحال عليه لا يرجع الى المجمل هذا اذا لم يكن له دين عليه
اما اذا كان فلا رجوع للمحال عليه لانه قضى دينه بغير امره كما في السراج وتفقه
الكامل المحقق ان الحوالة بغير اذن المجمل ليست حوالة من كل وجه بل حكمها شرط
حكم الحوالة وهو اللزوم على المتحمل دون السطر الاخر وهو انتقال الدين
عن المدينين اقول يظهر منه ان المحتال ان يطالب الدين من المدينين كما لا يخفى
قوله فبان يقول رجل الح وهو المحتال عليه اطلقه فمثل كونه ما مورا
او فضوليا وقوله فاحتمل بها على اي جعلني محتالا عليه وقوله حتى لا يكون
الح ابتدائية وضمير له راجع الى الدارين اي ليس له ان يرجع بالالفاظ الى المدينين
لان تمام الحوالة يقتضي براءة المدينين عن الدين وانت خبير بان هذا مخالف
لتفقه المحقق والظاهر ما نقله المصنف الا انه يمكن التوفيق بينهما بان حمل
ما قاله المحقق على سماع الدارين هذا العقد وما ذكره صاعدا على سماع تدبر العلم
عنده تعالى **قوله** برئ المجمل وبراء الكفيل لان براءة الاصيل يقتضي
براءته كما في المحيط هنا ولما سبق اطلقه فمثل ما لو قبض المحال الدين من
المحال عليه او لا فلا يتوقف على القبض الا في المسئلةين في تلخيص الجامع
أكبر او لهما وان كان دينه جبايا الى آخره والتفصيل في تنوير ابني العصة
النجداني وذكر في التلخيص ايضا ان المجمل لو كفيل او مال الغريم بالحوالة

اي بحسب اللغة معناه
بعد الاعلال معناه

ثم كون المصور شرطان للثاني قول
ابن حنيفة ومحمد وهو الصحيح كما في
المنع خلافا لابي يوسف فان عنده
هو شرط النفاذ لا شرط الانقضاء
مسألة

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

الطلقة ببراء الكفيل والاصل معا ولو خصها ببراءة نفسه برئ الكفيل وحده
قوله يموت المحتال عليه مفلسا وشرط في موته مفلسا ان لا يكون له كفيل
بذلك كما لم يكن له مال حتى لو كان له كفيل بامره او بغير امره يطالب الدين من
الكفيل ولا يعود الى ذمة المجمل كما في الكافي هذا اذا تصادقا على موته مفلسا اما اذا
اختلفا فيه فالقول للمحتاج مع اليقين على العلم لانه متمسك بالاصل وهو العسرة
كما في البن ازية والنهاية وفي شرح النافع القول للمجمل مع اليقين لانكاره يعود
الدين اقول الفضل المتقدم لان المجمل مدع في وجود التركة او في اخذ المحتال
فعليه البينة وكونه كالمدع في رد الود بعبء ضعيف كما لا يخفى العلم عنده تعالى
وفي الخلاصة لو مات ولم يترك شيئا وقد اعطى كفيل بالمال ثم ابراء الطالب الكفيل
منه لم يرجع على صاحب الاصل **قوله** ولا بينة عليها اطلقه فمثل ان لا بينة
للمحتاج ولا للمجمل كما في فتح القدير يريد ان اقامته برهان من احدهما يعني **قوله**
تبع بالدرهم المدعى الخ شروع لبيان اقسام الحوالة مع احكامها واداسامها
ثلاثة لانها اما مقيدة بالعين امانة او بعين مضمونة او بدين خاص وقوله لانه
اقدور لانه يؤدى من عين حق المجمل فلا صعوبة عليه فكان اقدرا وان الود بعبء
عين حاصلة لا يحتاج الى كسب بخلاف الدين فانه قد يحتاج اليه فيكون اقدور وقيد
الدرهم وقع اتفاقا بناء على ان الحوالة اكثر ما يكون في الدين والدرهم بالدين
اشبه من غيرهما كما في البر جندى وعليه كلام المنع حيث عبر بالعين في الود بعبء
والمضمونة اقول هذا ظاهر في المثلي غير الدرهم فاذ المحتال عليه يسلم المحتال
قد رما عينه المجمل منه كماله او بعضه اما في القبي فانه يحتاج الى ان يعين ذاته
او ان يتركه في البيع والاداء من ثمنه كما لا يخفى **قوله** بهلاك الاداء ولو بقول
المدع قال في الخلاصة لو قال المدع صاعت بطلت الحوالة انتهى **قوله** لتعقيد
الكفالة بها هكذا في عامة النسخ ولكن الصواب الحوالة بدل الكفالة وهكذا الحال
فيما سيجي من قوله سواء كانت الكفالة مطلقة الخ **قوله** لم يصح مملوكا للمحال خبره
اي لم يصح كل من العين والدين ولم يقل لم يصح المملوكين لان الواحدة والدين
للتنويج اذ المحال به اما عين او دين ولا اشتباه في ذلك وقوله للمحال هو الموافق
لما ذكره في صدر الكتاب من ان الدارين يطلق عليه اربعة الفاظ فالمتخلفة فيه بان
الصواب ان ياتي بالفاء خطأ كما لا يخفى **قوله** او يرسلها الخ اي لم يفسفها الى
دين له على المحال عليه او الى عين له في يده وقوله او يحيله عطف على يرسله
والفرق بينهما واضح **قوله** فلما بين حكم المقيدة الخ ومن احكامها ان المحتال
لو ابراء المحتال عليه مع الابراء ولكن للمجمل ان يرجع على المحتال عليه بدينه
ولو ذهب المحتال دينه من المحتال عليه او مات وورثته المحتال عليه لم يكن
للمجمل ان يرجع على المحتال عليه والفرق المذكور في فتح القدير وفي الكافي
تفصيل آخر اقول ظاهر صحة الابراء على ان المحتال كما لم يأخذ دينه من المحتال
عليه لم يرجع به على المجمل كما في البن ازية اذ لم يبق في ذمته دين له وهذا
لا يخالف لما سبق في الخلاصة لان بين الكفيل والمحتاج عليه فرق كما لا يخفى
قوله لا تبطل باخذ ما عنده الخ مسئلة متفرعة على ما قبلها مطلقا وعليه
شرح المصنف وبعبارة صدر الشريعة لا متفرعة على المطلقة كما قلنا في البعض

هذا ما نقله في خلاصة
الدين من الكافي
في قوله لا يكون له كفيل
في قوله لا يكون له كفيل
في قوله لا يكون له كفيل

هذا ما نقله في خلاصة
الدين من الكافي
في قوله لا يكون له كفيل
في قوله لا يكون له كفيل
في قوله لا يكون له كفيل

فيه كلام في موضعين
على المولى عزى زاده ٣

هذا ما نقله في خلاصة
الدين من الكافي
في قوله لا يكون له كفيل
في قوله لا يكون له كفيل
في قوله لا يكون له كفيل

الفلان صاحب الحامية والبر جندى

حيث قال هذا الاطلاق مخالف لما في الهداية فان عبارة من يمتدح في انه اذا اخذ
المجمل دينه او عينه بعد حوالة المحتال بذلك تبطل الحوالة اقول عبارة هكذا
وهذا لا يوجب بطلان المطالبة به في اخذه منه لبطلت الحوالة وهو حق المحتال انتهى
قال في النهاية وهو حق استيفاء الدين منها واخذ المجمل ذلك يبطل هذا الحق
فلا يتمكن من اخذها ثم لودفعها المودع الى المجمل صار ضامنا لها لانه استهلك
مخلا تعلق بحق المحتال له وقال الكمال المحقق والواقع انها حق المحتال فليس له
ان يبطل حقه فظهر ان عبارة الهداية لم يكن مخالفة لما ذكر من الاطلاق بل
ما لها انه لو كان اخذه لبطلت ولكن لم يجز لا اخذه ولا دفع المودع والغاصب
اليه فلم تبطل بقراءته لو اخذ الدين او العين كرها او مستقلا من غير موضع
المدين او المودع او الغاصب ينبغي ان لا يضمن المحتال عليه كما هو الاظهر
تدبر العلم عنده تعالى **قوله** اذا طلب مثل ما احال لم يقل مثل ما دفعه
لان لو دفع دنا نير عن دراهم صرفا وجب بالحال به الا اذا صالحه من جنس
الدين باقل فانه يرجع بقدره كما في البحر والمقدس **قوله** فاعول للمجمل اي مع
بمينه لان في ذلك نوع مخالفة للظاهر كما في العنابة **قوله** ولا يكون الاقرار
من المجمل بالحوالة الى الاقرار يكون المجمل قال للمحال عليه ان عني هذا المال فان ذا
لا يجمل الوكالة بل يكون اقرا بان للمحتال دين على المجمل كما في المحيط **قوله**
لان لفظ الحوالة لان ثبوت الدين على الانسان لا يمكن بمثل هذه الدلالة
بل لابد من القطع بها من جهة اللفظ او دلالة مثل له على او في ذمتي لا في
فراغ الذمة ثابت بيقين فلا يلزم الدين الا بمثل ذلك كما في فتح القدير **قوله**
يجوز المحتال اي على القبول بقرينة قوله فلم يقبل فلم يكن مستغنى عن الكلام
اطلق الجبر فمثل جبر الحوالة المطلقة والمقيدة **قوله** من غن داره الدار
قيد اتفاقا تمثلي وكذا المقول بعد كونه للمحال عليه كما في التلخيص **قوله** من غن
دار المجمل او عبده وان كانا دبعة عند المحتال عليه وشار بهما الى انها لو كانا
لغير المجمل لعدم جواز الحوالة بالطريق الاول وقوله الا اذا امره بالبيع
ومع المجمل نهى المحتال عليه عن البيع بعد الاذن فابضا لا يجزله على البيع
كما في التلخيص وباقي التفصيل والتشوير **قوله** باع بشرط ان يجمل الخ
ما خوذ من الكفا في البايع هو المجمل والمشتري شرط ان يكون محتالا عليه
والتمن بماله به والغريم محتالا وقوله لانه اي كونه المشتري محتالا عليه وقوله
وفيه نفع للبائع ولعل النفع ان لا يحتاج البايع الى قبض الثمن واعطاه للغريم
وقد يحتاج القبض الى التحصيل والحوالة مستغنى عن الكل بشرط مثل هذا
النفع في صلب عقد البيع بنفسه كما لا يخفى **قوله** ان محتال اي الغريم
اصله محتول بكسر الواو وقوله على الاملاء اي اغنى من المجمل واحسن منه
نضاء **قوله** كره السفينة كراهة السفينة لو كان مشروطا والقرض على ما
مؤر المصنف اما لو اقرضه بغير شرط نعم عتق الدفع سواء كان التعيين
من عند نفسه او من المستقرض فلا كراهة ثم الكراهة التجرىمية لما في الصغرى
وغيرها من التعبير بعنوان الحرام وايراد هذه المسئلة في هذا الباب في الديون
كالكفالة والحوالة ونقل عن الامام الكوفي انه قال ابرادها في الحوالة

قوله ما نهى حكم المطلقة بخلاف له
اي حكم المقيدة ومخير فيها عائد
الى المطلقة ومخير عنده او عليه الى
المحتال عليه ومخير حقه الى المحتال
ولا اعتبار في عبارة المصنف كاللا يخفى
سقط

وكذا اذا اعطاه عرضا او اعطاه
زيوفا بدل الجياد ويرجع بالجياد
وهو المحال به سقط

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

لانه احال الخطر المتوقع على المستقرض فيكون في معنى الحوالة كما في غاية البيان
تتمه لو باع القرض المقبوض من مقرضه صح ولو اشتراه منه لم يصح خلافا لابي
يوسف ولو شري من المقرض كرا عليه بمائة صح ان سلمها او بد لها في المجلس وان
ملك الدين ويناله من غير من عليه الدين صح اذا وكله بقبضه والا فلا ابراء
الدين وهبته لمن عليه تم بلا قبول ولكن لو رده المدين بتردد ولو رده وارثه
لا يتردد صح استقرا من شلى كعدد في متقارب وكيل في غير شلى كحيوان
وثوب لان القرض اعارة شرع للانتفاع مطلقا فقام المثل في الذمة مقام العين
كما انتفع بالعين و رده وهذا لا ينافي الا في المثل ولا بأس بهدية من عليه القرض
والافضل ان يتورع وان علم انه لا يعطيه الاجل القرض بل تقربا او صداقة بينهما
لا يتورع وكذا لو كان المستقرض معروفا بالمجود والسيما جاز وما حكم عن ابي حنيفة
انه لم يقعد في ظل جدار غريبة فلا اصل له لان ذلك لا يكون انتفاء بملكه ولم يكن
مشروطا ولا متعارفا كما في البحر الرائق وشرح المقدسي اخذ من المعتبرات
كتاب المضاربة
وجه المناسبة بين الكتابين ظاهر هكذا في بعض النسخ في قوله وجود عني نقل المال
الخ خبر مبتدأ محذوف ولم يوجد قوله ظاهر في كثير من النسخ في هو خبر لقوله وجه
المناسبة وقوله في الجملة قيد لقوله والمضاربة فقط واقول لو قدم كتاب المضا
راتي بعده بكتاب الشركة وبعده بكتاب المضاربة كان اوجه واحسن لما في المزارعة
من نقل مال في الجملة ايضا وهو عند كون الارض والبذر من طرف او البذر من طرف
ثم لا يخفى وجه المناسبة بين المزارعة والشركة على اخذوا بيان المضاربة بعد
الشركة لانها نوع من الشركة تدبر العلم عنده تعالى **قوله** وشرعا عقد شركة
الخ قال في النهاية ومن يحدد وحده انها دفع المال الى غيره ليستصرف فيه ويكون
الرجح بينهما على ما شرط ورجح البرجدي هذا التعريف وضعفه صاحب التكملة
بان المضاربة ليست الدفع المذكور بل هي عقد يحصل قبل ذلك او معه ثم عقد
الشركة في الرجح لا يستلزم وجود الرجح فلا يرد عليه انه قد لا يوجد الرجح اصلا
وخروج الفاسدة عن التعريف لا يقدح فيه لانها تنقلب الى الاجارة **قوله**
وحكمها انواع الاول الخ اقول الا ان اذ يدرج في غيره ايضا قولنا الثاني والثالث
وغيرهما كما ادرج في قوله وشرطها وعدا الانواع المذكورة احكامها بناء على ان
حكم الشيء ما يثبت به ويثبت عليه والاختفاء في انه يراعى ذلك في كل حكم منها في وقته
فلا يرد عليه ان معنى الاجارة والغصب ناقص لعقد المضاربة من ان لمحتما
كيف يجعل حكما من احكامها ومن هذا يظهر حسن سبك المصنف في تحرير المتن
حيث قال داماد دفع المال الى الايضاع والاقراض لم يثبتنا على هذا العقد
بل يفتقر فان عند اول الامر كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** ايداع او الاوجلة
كونه معنونا ان مقرضه المال ويسلمه ثم يأخذه مضاربة ثم يدفعه له يستعين به
بالعمل فالرجح بينهما ويأخذ رأس المال على انه بدل القرض وان لم يرجح اخذه بدل
القرض ويهلك على المستقرض وحيلة اخرى ان يقرضه الادرجها ويسلمه ويقعد
شركة عنان ثم يدفع اليه الدرهم ويجعل كذلك كما في الشروح **قوله** وتوكيل
عند علمه اقول هذه الوكالة مبنية كما في وكالة في الشركة فتمثلت وكالة بمجهول

مسائل قروض

ومن كون القرض في هذا الحكم صح
ولم يلزم الربوا اذ لو نظر الى كونه
معارضة لزم ان لا يبيع الا لنفسه
الربوا من حيث ان احد العوضين
نسيئة كاللا يخفى سقط

في باب المراجعة وباب العرف ٣

فيه نوع كلام
على المصنف ٣

فيه كلام على
البرجدي ٢

فيه كلام على
صاحب التكملة ٢

هذا التصريح مأخوذ من الكافي ولم
ار من يفتله

اي المشتري

وبه قال مالك في رواية

هدم الاصل الضعيف اول
من الغاء التعليق الصحيح

من مشايخ المالكية

هو شيخ السرخسي بالفاخرة
له خواش على الهداية

القائل صاحب التكملة
قاضي زاده

الجنس وجزأت بخلاف الوكالة المقصودة فانها لم تجز لو كانت مجهولة الجنس من التوكيل
بشراء ثوب ونحوه على ما مر **قوله** حتى يرجع بما لحقه من العهدة على رب المال كما
لوردة على المضارب بالبيع ولم يوجد ما يؤدى ثمنه من مال المضاربة او استحق في
يد المشتري ورجع على المضارب بثمنه ولم يوجد ما يؤدى فيه فادى من مال نفسه
يرجع الى رب المال هذا ما فهمه الفقير وكما سيحكي من قوله شري عبد الله بالفاخرة
وهلك الالف قبل نقه دفع المالك ثمنه ثم رجع على المضارب بالثمن على
المالك **قوله** وكذلك المستبضع يعني ان البضاعة رديعة في يده واذا خالف
ينقلب الى الغيب ولو اجاز بعده **قوله** ولم يرض بالعلل بما اذا لا مانع كومتى اخذ
مال الصغير وشرط لنفسه حصه من الربح فالمضاربة فاسدة ولا جرم له كما في احكام
الصغار **قوله** مطلقا اي سواء ربح او لا هذا هو ظاهر الرواية وعن ابن يوسف
اذا لم يرجع لا يجب الاجر اعتبارا بالمضاربة الصحيحة كما في الهداية اتفق الشراح
على صحة هذا التعليل لان الفاسد يؤخذ حكمه من الصحيح من جلسه ابد كما في
البيع الفاسد ولكن تصدوا في الجواب عنه بانه نعم كذلك اذا كان انعقاد الفاسد
كانعقاد الصحيح كما في البيع وهنا ليس كذلك لان المضاربة الصحيحة تنعقد شركة
والفاسدة تنعقد اجارة فتعتبر بالاجارة الصحيحة عند الغاء العلة وروية صاحب
البنية بان اعتبار فاسد المضاربة بصحتها اولى من جعلها اجارة لانها قد رضيا
ان يكون للعامل جزء من الربح لو حصل وبالحرمان ان لم يحصل ولم يرض رب المال
ان يكون في ذمته شيء من مقابلة عمله فاجابه بكون ايجابا بغير دليل فهدم الاصل
الضعيف اول من الغاء التعليق الصحيح هذا **قوله** بل لا زيادة على المسترطوب اي
المستحق هذا قول ابن يوسف وعند محمد ابره بالغ ما بلغ وقوله ولا ضمان فيها وعن
محمد انه يضمن قال في الايضاح ما ذكر في الاصل مطلقا يحتمل ان يكون قول ابي
حنيفة خاصة خلافا لما في المنع **قوله** فبضاعة الظاهر المناسب بقوله
دفع المال ان يقال فاضاع وكذا قوله فقرض ان يقال فاقراض **قوله** وشرطها
خمس هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها ستة وهو الصواب **قوله** الا بالتمتع به
ان شئ يريده ان العروض لا يصلح ان يكون رأس المال عندنا خلافا لما لك
وكذلك الكيل او الوزن خلافا لابن ابي ليلى كما في النهاية وذكر في تكملة الديري
وما نقله ان عند مالك تمتع بالعروض لا يكاد يصح وانما المقول عن ابن ابي ليلى
انه يجوز بكل مال وعليه كلام الكاكي وبؤيده ما في جواهر المالكية انه لا يجوز
بالنقرة اذا كان التعامل بالسكوك ولا يجوز بالفلوس عند ابن القاسم والجاز
اشهب ولا بالدرهم العشوشة كما في البناية **قوله** لانها وكالة او دية
او اجارة يعني عقد المضاربة عقد وكالة من وجه من حيث ان المضارب يتصرف
في مال المضاربة باسم المالك وعقد دية من حيث ان المال في يده ودية وعقد
اجارة من حيث ان المضارب اجير رب المال فكان رب المال استأجره بما عتبه
من الربح هذا ما استفاد الفقير من خواشي ارشد الدين على الهداية وعليه
كلام صاحب المنع فلا يرد ما يقال ان المضاربة مالم تقصد لم تصر مضاربة والمدعى
هو صحة عقد المضاربة بل الصحيحة تنافي الفاسدة قطعنا لا معنى لدورها
في تعليل صحة عقد المضاربة ثم ذكر صاحب العناية ان الاجارة يحتمل ان يكون

حيث قال وعقد المضاربة قابل للاضافة الى الزمان
المستقبل لتمتعه معنى الوديعة والوكالة و
الاجارة الخ

بالمهلة

بالمهلة وبالمهلة وتبعه صاحب البناية وصاحب العناية والى التدبير وانت خبير
بان ما بالمهلة ليس له معنى زائد على التوكيل فيتعين ان يكون بالمهلة كما لا يخفى
العلم عنده **قوله** والثاني كونه عينا لا دينا اطلقه فشكل ما كان اما نة
في يده من الدراهم ونحوها بان قال المودع او المبضع اعلم بما في يدك مضاربة بكذا
جاز ذلك بخلاف ولو كان مافي دراهم مضمومة او نحوها وقال المصوب منه للغا
اعلم بما في يدك مضاربة بكذا جاز ايضا خلافا لفرز لان مافي يده وان كان مضمونا
الا انه اذا اخذ في العمل يصير اما نة فيتحقق معنى المضاربة فيصح كما في البدائع
والبنية **قوله** ولا يقتصر كونه امنا الى الا الذين مضمون على المديون
قوله لم يجز هذا بالاتفاق ولو اشترى هذا المأمور وبيع فخرج فخرج ذلك له
والدين في ذمته بحاله عند ابي حنيفة لفساد التوكيل الضماني بفساد المضاربة
وعندهما يقع الاشتراء عن الامر بصحة التوكيل فيصير المضاربة بعد ذلك بالعرض
فلا يصح فيكون المشتري والربح لرب الدين ويبرأ المديون من الدين كما في
الشروح اقول لو وكل الدين المديون بشراء نوع له بما في ذمته وامر ببيعه
وعمل مضاربة في ثمنه فقبل بيبغي ان يصح بالاتفاق كما لا يخفى العلم عنده تعالى
قوله واعمل به مضاربة وهكذا لو قال فاعمل بالغاء بخلاف ما لو قال بتم حتى لو
قبض بعضه فعمل به يجوز في صورة الواو والغاء ولم يجوز في صورة ثمن الغاء للتقيد
مع التراخي فلا يكون مأذونا بالعمل الا بعد قبض الكل كما في الشروح **قوله**
والثالث تسليمه الى المضارب اطلق التسليم فشكل التسليم بعد العقد وقبله
لما سبق من ان المودع والمبضع يضارب بمن في يده الوديعة والبضاعة فهذا التعميم
اقتضى جواز المضاربة بما في الذمة الا انه يختص بمقابلة الشرط الثاني فظهر
ان هذا الشرط لم يستلزم الشرط الثاني كما ظن تدبر **قوله** فشرط العمل
على رب المال اطلقه فشكل ما كان رب المال عاقدا او غير عاقدا كذا لصغير والمعتوه
قيد بالشرط لان المضارب لو استعان برب المال على العمل من غير شرط او دفع
اليه المال بضاعة جاز كما في غاية البيان وحكي لقاضي الامام العامري عن محمد بن
ابراهيم الضرير ان شرط عمل رب المال المضارب انما يكون مفسدا اذا شرط
العمل جملة اما اذا شرط رب المال لنفسه ان يتصرف في المال بانفراذه متى بدله
وان يتصرف المضارب في جميع المال بانفراذه متى بدله جازت المضاربة كما في
الذخيرة وقيد برقة المال لان العاقد لو لم يكن رب المال فان كان اهلا لان يكون
مضاربا في ذلك المال كالأب والوصي يجوز شرط العمل عليه وان لم يكن اهلا
كالماذون لا يجوز كما في الشروح **قوله** كون نصيب المضارب من الربح معلوما
وهذه المعلومية يستلزم معلومية نصيب رب المال من الربح ولهذا اكتفى به
مع ان ذلك شرط ايضا في صحة المضاربة **قوله** شيوع الربح بينهما اعم
الى المشروط المضارب انما يكون من الربح حتى لو شرط من رأس المال او منه
ومن الربح فسدت كما في الخزانة وعليه تعريف المضاربة وقوله فتفسد بشرط
الخ تفريع على الشرط السادس والموادين زيادة قدر معين لاحدهما مثل ان
يدرج في العقد كون مائة درهم مثلا لاحدهما والثاني للآخر او الباقي بينهما
انصافا او اتملا او نحوه ذلك فانه يجب عدم شيوع الربح وقوله كذا كل شرط

فيه كلام على المولى
الواني

لان الاستعانة والا بضاع لا يبرأ
تخرج المال عن يد المضارب

لان المأذون لو عقد مع الآخر بشرط
عمل بولاه معه ولا دين عليه فاضاع
ناسه وان كان دين عليه فكذلك عند
خلافه لا ينجيه كما في البدائع

7

المستفوع عليه ايضا وذا يمنع شيوع الرجح لانه يوجب جهالة ويمكن ان يكون مستفوعا
على الخامس ولذلك اقره عنهما ويمكن ان يكون مستافا كلياً لبيان الشرط المفسد
وغير المفسد وذا هو الاظهر كما لا يخفى **قوله** كما لو قال لك نصف الرجح او ثلثه
او رابعة ولم يعين واحداً من هذه الكسور والاعداد وفي بعض النسخ او شرط
ان يدفع المضارب دارة الى رب المال ليسكنها او ارضه سنة ليزرعها وهو
الموافق لما في شروح الهداية **قوله** وغير اى غير كل شرط يوجب جهالة الرجح
او غير كل شرط يوجب قطع الشراكة في الرجح او جهالة لا يفسد ذلك الخبر
من الشروط الفاسدة عقد المضاربة بل يبطل الشرط ويبقى المضاربة صحيحة
هذا هو المعنى من سوق الكلام ومقتضى المقام ولكن اعترض عليه بان شرط
العمل على رب المال شرط ليس بواحد منهما فلم يطرده هذا الضابط الكلي **قوله**
دفعه على ما سنقه المصنف لانه ذكر هذا الشرط الاول وان الضابط الكلي بعده
فيجوز على غير هذا الشرط بقربينة المقابلة واما على هو ترتيب صاحب الهداية
حيث اقره هذا الشرط عن ذلك فيكون مخصصاً لعمومه بل يكون بمنزلة
الاستثناء عنه ونظايره اكثر من ان يحصى كما لا يخفى على من تدرب هذا وبعض
الشراح هنا جوازاً عنه وبعضهم اعترضوا عليه ولذلك تركناه وما ذكرناه اولي
وما يقال في دفع الاعتراض من ان الشرط الذي يوجب جهالة الرجح ليس فاسداً
المضاربة به لغارته شرط فاسد بل لا تعداد صحتها وهو معلومة الرجح وكذا
فسادها بشرط العمل على رب المال ليس لكونه شرطاً مفسداً بل لتعنيته انتفاء
شرط صحة المضاربة وهو تسليم المال الى المضارب اقول كون كل من هذين
الشروطين مستفوعاً على شرط من الشروط الستة لا يمنع ورود ذلك الشرط على
هذا الضابط الكلي لانه في بيان الشرط المفسد وغير المفسد والفرق بينهما العلم
عنده **قوله** كما اشتراط الخسران على المضارب وكذا لو اشترط على رب
المال او عليهما كما في التحفة وقوله لانها اى الخسران وتأنيث الضمير بناء على
ان العبارة بدل الخسران الرضعة كما في الهداية والكا في ومن عادة المسامحة
في مثله **قوله** او نوع من التجارة او شخص من العاملين بعينه يظهر لزوم
هذا القيد هنا من المقيدة الثانية كما لا يخفى **قوله** كعشرين سنة وفي
المقدس كعشرين سنين **قوله** اى ينقد ونسبة حتى لو شرط عليه البيع بالنقد
لا يجوز له ان يبيع نسبة وفي شرط النسبة يجوز له ان يبيع بالنقد وايضاً
اذا بالاطلاق يبيعه بثمن المثل او بما يتغابن فيه الناس عندها واما عندا بغيره
فيجوز بائى ثمن كان هو الصحيح كما في الخزائن وهكذا حال الشراة كما في تكملة الدرر
وذكر في الثانية انه لو اشترى شيئاً بما لا يتغابن الناس فيه يكون مخالفاً سواء
قال له رب المال اعمل برأيتك او لم يقل وعليه كلام المصنف حيث لم يقيد الشراء
بالمطلق **قوله** والسفر الا ان ينهاء عنه نفساً ملحقاً على الاصح كما في الظهير
وفي الثانية انه ان يسافر براً او بحراً في ظاهر الرواية في قول ابي حنيفة ومحمد هو
الصحيح وعنا بغيره انه لا يسافر وهو قول ابي يوسف كما في المقدس **قوله**
ولو لو رب المال اراد بالايضاع له استعانة فيكون ما اشتراه وما باعه على
المضاربة لانه هو المتعارف من ان يكون المال للمبيع والعمل من الاخر كما في

ولقد صرح ارباب الشرح والمواشي
بان قول ابن الحاجب ولا يتوب الى
المعروف واذ انوى المعرف باللام
قبل بايها الرجل المستغلة الانتشاء
عن الضابط الكلي المذكور قبله
سنة
اجاب عن الاعتراض المذكور صاحب
النهاية بجواب وجبت فيها صاحب
التكملة وفي الاخر سعد الله الروي
وقبل المقدس بجهتها سنة

البرجندى **قوله** والاستيجار اطلقه فشمّل استيجار الاجير للحفظ واستيجار
الدابة للجل واستيجار المكان في السفينة كما في الخابنة والاستيجار كذلك وذا ساقط
من قلم الناسخ **قوله** والمضارب يعمل بطريق النيابة لان في المضاربة معنى
الوديعة والوكالة فالوكيل لا يوكل غيره كذا المضارب وايضاً معنى الامة يقتضى
عدم التناول فلا تتناول المضاربة بالشك كما في الذخيرة وغيرها وقوله فلا بد
من التصريح به اى بالاذن والصبر في قوله اليه عائد الى المضارب **قوله** ولا
يفيدان في الاقراض والاستدانة اشار به الى انها لا يفيدان الهبة والتصدق
من غير تصريح بهما بالطريق الاول ولهذا لم يذكرهما واذ لم يصح الاستدانة
لزومه الدين خاصة واذ استدانة باذنه يكون المشتري بينهما شركة وجوه كما في
الكا في واطلق الاستدانة فشمّل الاستدانة على مال المضاربة والاستدانة على
اصلاح مال المضاربة كالاستيجار على جمل او على قصارته وهو متطوع في ذلك
ولذلك فرغ هذه الاستدانة بالمسائل الاتية بياناً لحكمها ونوعها ولم يجز للمضارب
اخذ سفيحة على المضاربة لان ذلك استدانة ولا اعطاهما لان ذلك اقراض
كما في الديرية **قوله** تحت هذا القول وهو اعمل برأيتك وكذا المراد بذلك القول
قوله ولا تجاوز عطف على قوله لا المضاربة وبواسطة عطف على البيع وصحة
هذا العطف مبنى على مقدمة وهو ان العطف عليه اذا كان مقيداً بقيد مقدم
عليه كان الظاهر المتبادر في الخطابات من العطف هو اشتراكهما في القيد
واذا وجد دليل يقتضى ان لا يقيد المخطوف بذلك القيد بعطف على المقيد
مع قيده فلا يشترك المخطوف في ذلك صرح به الشريفة الجرجاني في حاشيته
على المطول في بحث الوصل والفصل اذا عرفت هذا فالمخطوف الاول من قبيل
الاول والثاني من قبيل الثاني لان اضافة تجاوز الى بلد فيها بعد دليل يقتضى
ان لا يقيد هذا المخطوف بقوله في مطلقها والله دة المصنف في تنقيح عبارات
المحقق فظهر ان قوله في مطلقها هنا في الشرح مستدرك ومن عادة المسامحة في
الشرح كثيراً كما لا يخفى على من تدرب **قوله** بلد اشار به الى انه لو عين سوقاً من
بلد لم يصح التعيين لان البلد مع تباين اطرافه كبقعة واحدة الا اذا صرح بنوع
سوق منه او قال لا تعمل في غير هذا السوق منه في بيعه كما في الهداية وغيره ثم
يجوز صور قيدت المضاربة فيها بالمكان ثمانية ستة منها يقيد التقيد فيها
واثنان لا وهي وقعت اليك المال مضاربة بكذا في الكوفة او على ان تعمل فيها
او لتعمل فيها او لتعمل برفعها او خذ تعمل فيها جزماً او فاعمل فيها وهاهنا
اليك مضاربة اعمل فيها او اعمل فيها والاصل انه متى عقب بما لا يتدأ به
ويمكن بناؤه على ما قبله يجعل مبنياً عليه وان مع الابتداء به جعل مبتدأ
ومستقلاً واعتبر من عليه ان صورة تعمل به بالرفع ينبغي ان يكون مما لا يفيد
التخصيص لان العمل كما يحتمل ان يكون حالاً محتمل ان يكون استينافاً واجب
عنه في الشرح باجوبة احسنها ان قوله اعمل بدون الواو استينافاً قطعاً
وبالواو استينافاً او عطف ولا يحتمل الحال لان الانشاء لا يقع حالاً صرح
به في محله والسوق يقتضى كون العمل به حالاً وهو المتبادر فيجعل عليه **قوله**
فان تجاوز من اطلقه فشمّل انه يضمن بنفسه الاخراج فان وجوب الضمان

تأدية جيدة

هذا الجواب في تكملة تافى زاده

به وهو الصحيح لكن بالشراء يتقرر لقمان لزوال احتمال الرد الى البلد الذي
عقبه كما في الهداية وغيره فظهر ان القيد بالشراء ليس لتقييد الاطلاق المتق
بل لالظهار تقرر لقمان كما لا يخفى **قوله** او اشترى سلعة غير ما عينه
الى اثاره الى ان قوله عينه فيما قبل قيد لما قبله من بلد الى شخص **قوله** ولا تزيج
قوله اي عبادة وقوله ان ليس من التجارة والمضاربة عقد على تحصيل المال
بطريق التجارة لا باي طريق كان وقوله كالكتابة والاعتاق يعني كل منهما لا
يجوز للمضارب وان اشتغل على الكسب لانه ليس بطريق التجارة على ان في
تزيج الامت خطرا وهو الجمل وعدم الخلاص منه كما في المنع **قوله** صار لنفسه
ومن مال المضاربة لو نقد منه قال في المبسوط ان رب المال يتخير بين ان يسترد
المقبوض من البائع وهو يرجع على المضارب وبين ان يقبض المضارب اقول
في هذا التخيير نفع لرب المال لان بعض الناس حسن الاداء على ان لو وجد
مفسدا يتعين الاسترداد من البائع **قوله** مع اي صار شراؤه على المضاربة
هذا هو المراد **قوله** وينبغي في قيمة نصيب المالك وهو رأس المال وحصة
رب المال من الربح **قوله** فادعاه موسرا قيديه للاحتراز بل لدفع شبهة
ان لقمان الاعتاق لما اختلف باليسار والعسار كان موها ان يضمنه المضارب
لو موسرا ومع ذلك لم يضمن فدفعه به ويكون معينا ان عدم ضمانه في حالة
اعساره بالطريق الاول كما في شروح الهداية **قوله** فبلغت قيمتها الف وخمسمائة
قيد به لانه لو زادت قيمة الام لا الولد فصارت الف وخمسمائة صارت ام
ولده ويضمن الفادور بعها لظهور الربح فاذا قبض الف استوفى رأس المال وصار
الولد ربحا فله المضارب نصفه بعق عليه ولو زادت قيمتها عتق الولد وصارت
ام ولد له لظهور الربح بينهما رباحا من المال من المضارب وراخذا ايضا ما بقي
من حقه من قيمتها رباحا نصف عقرها ولا سعاية لها وليسعى الولد في نصيب المالك
وباق التفصيل في البدائع وقيد بوطى المضارب ودعوته لانه لو وطى رب
المال وادعى انه ابنه لا المضارب فهو ابنه وهو ام ولد له ولا يضمن للمضارب شيئا
من قيمة كافي البحر الرائق **قوله** من المدعى اي المضارب نصف قيمتها ونصف
عقرها لانه ان لم يعقرها لا قراره بوطنها ويكون ذلك العقر في مال المضارب كما في
المحيط **قوله** اذا صارت اجناسا اشار به الى ان ما في عبارة الهداية من الاعياف
يعني الاجناس المخطئة جنس ولو كثرت والشعير جنس كذلك والشاة جنس
ولو كثرت والابل كذلك بخلاف العبدان فانهما في الحكم كالجنيين المختلفين
والتفصيل بما لا مزيد عليه في تنوير التلخيص وعليه كلام المصنف حيث عد
الامة جنسا وولدها جنسا ولو مؤنثا **قوله** نفذت دعوتها لوجود شرطها
فعتق حصته من الولد فيتخير رب المال بين اعتاقه واستسكانه في الالف
وما تثنى وخمسين الالف رأس ماله وما تثنى وخمسون حصته من الربح فاذا
اعتقه او وصل اليه الالف بالسعاية ظهر ان الام كلها ربح فتصير بينهما
فتكون ام ولد للمضارب فيضمن نصف قيمتها ونصف عقرها على ما بيناه هذا ولم
يذكر المصنف هذا التفصيل اعتمادا على ما ذكر في المتن فليتا مل **باب**
اي باب المضارب يضارب كما في الهداية يعني هذا باب بيان أحكام المضارب

لأن أم الولد لا تسعى

قوله لما عرفت الخ الظاهر طيبة من
الدين وان يقول لانه مال المضاربة
الخ لانه لم يذكر ذلك بها سبق فلم
يناسب الحوالة عليه

اشار به الى ان كونها ام ولده لم يذكر
في المتن وان فهم وان ضمان نصف
عقرها لم يذكر رأسا

الذي يدفع من مال المضاربة الى آخر مضاربة او حال كونه يضارب مع آخر قوله
يضارب مضارب مثبت حال بالغير فقط كما هو حاله او صفة لان اللام للجنس كما في
قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وما كانت هذه المضاربة مضاربة ثانية اخرى بيان
حكمها من بيان حكم المضاربة الاولى وقد يقال هذه المضاربة مركبة والمركب شتر
المفرد اما وقد يختلف حكم الاولى بالمقارنة الى الثانية وما في الباب بيان
حكمها مقترنتين فيتاخر ضرورة وهذا الوجه اظهر كما لا يخفى **قوله** فمن الدافع
ولم يرض لقمان الثاني كما في القدوري بناء على انه ينبغي ان لا يضمن الثاني عند
البيعينة ويضمن عند هجا وهذا مبني على اختلافهم في مودع المودع والمشهور
ان المالك يختار في تعيين ايهما شاء منهما بالاجماع كما في الهداية فاذا اختار الاول
صحت المضاربة بينه وبين الثاني ولو اختار الثاني رجع على الاول والمضاربة
صحيحة ايضا والرجح بينهما على ما شرطنا وهو يطيب للثاني لاستحقاقه بحله
ولا خيب فيه ولا يطيب للاول لانه يستحقه بملكه المستند باداء لقمان فلا
يعرى عن نوع خيب فسيبيله التصديق كما في الشروح واشار بل لقمان الى انه ليس للمالك
ان يميز قصورهما واخذه من الربح ما شرطه في المضاربة الاولى كما في الذخيرة
والثاني ان لو استهلك المال قبل العمل فالقمان عليه خاصة ولو غصب منه
غاصب فلا ضمان على كل منهما بل لقمان على الغاصب كما في الذخيرة ايضا **قوله** وهو
قولهما وظاهر الرواية عنه والفتوى على ذلك كما في المنصورة معزيا الى الامام
قاضيهمان **قوله** وفي رواية الخ وفي رواية عن ابن يوسف انه يضمن بمجرد الدفع على
وجه المضاربة عمل اوله بعمل وهو قول زفر بنه قال الامة الثلثة الشافعي ومالك
واحمد وضوان الله تعالى عليهم اجمعين كما في المنع **قوله** وهذا اذا كانت المضاربة
الثانية صحيحة هنا فنقول اربعة كلتا هجا صحيحتان وجب لقمان فيه كما سبق وكلتا هجا
فاستدقان او احدا هجا وفي هذه الثلثة لقمان على واحد من المعنيتين وباقي
التفصيل في النهاية وغاية البيان **قوله** ويطيب لهما ذلك هكذا العبارة في
الهداية اي يطيب الثلث للثاني والسدس للاول وانما تعرض لكون الثلث
طيبا للثاني مع انه ليس بمجمل اشتباه لما ذكره مسنده قبله وصرح فيها بان الربح طاب
لثاني ولم يطيب للاول وفي هذه المسئلة طاب للاول ايضا صرح بكونه طيبا لهما
لما لا يبرهم التصريح بكونه طيبا للاول فقط انه لا يطيب للثاني وانت خبير بان هذا
الايهام لما لم يكن في عبارة المصنف كان الاظهار ان يقول ويطيب له ذلك اي
للاول ذلك السدس او هو مجمل اشتباه لانه لم يصرح بالعمل منه فدفعه به وانما
طاب لانه باشر العقدين الصحيحين فيكون عمل الثاني عمله من وجه **قوله** لانه
جعل اي الاول ما كان له من الربح للثاني هكذا في عامة الشروح وعليه لسوق
نقول المصنف للاول الصواب للثاني **قوله** ولعده اي عبد المالك التقييد
به ليس للاحتراز لان عبد المضارب كذلك وقيل التقييد به لدفع توهم ان
يده للولي فلم يحصل التولية وعليه كلام المصنف وقيل لما فيه خلاف بعض اصحاب
الشافعي والحنبلي وفي غيره الاخلاق لاحد وعبد المالك وعبد المضارب سواء
في جدارا لشرط والمضاربة لو شرط العمل وان لم يشترط ففي عبد المالك كذلك
وفي عبد المضارب كذلك عند هجا وعلى قول ابن حنيفة لم يعم الشرط ويكون

من المذهب

وبين تفصيلها نوع مخالفة يظهر
عند النظر

وهو ان فساد الاول يقتضي فساد
الثانية كما في النهاية وفيهم في الغاية
بعبارة الثانية مع فساد الاول

وعلى هذا طابق شق المقيس عليه
طبق المقيس كما لا يخفى

فيه كلام على
المصنف

المشروط له لرب المال كالم بيع المشروط لاجنبي او لمن لا يقبل شهادته المضارب
او شهادته ربة المال له فيكون المشروط لرب المال هذا ان بدأه ما في الذخيرة
والبنابة **قوله** وان كان عليه فللمضارب يعني وان كان دين عليه كما شرط له
فللمضارب **قوله** وجرت احدى وكذا يجوز احدى اذا كان مطبقا كما في
المنبع والبرجندى اطلق بطلانها فمثل ما لم علم المضارب موت المالك او لم يعلم
لانه عزل حكمي فلا يتوقف على العلم كما في باب الوكالة كما في المنبع ولومات المضارب
والمال عود من ولاية البيع قبل لوم المضارب او لو ارثه لارثه لارث المال وتيل
كليةها وهو الاصح كما في العمادية **قوله** وحكم القاضي به قديده لان تصرف المضارب
قبل لحاق المالك والحكم به موقوف عند ابي حنيفة ان اسلم نفذ وعندهما ينفذ ولا
يتوقف ما لم يحكم بلحاظه ثم بطلانها بالحق والحكم به من يوم ارتداده على اصل
ابي حنيفة ومن حين الحكم عندهما كما في البدائع **قوله** لالحق المضارب بها اي
لا تبطل المضاربة بلحق المضارب بدار الحرب من تداءل بتقوى على حالها في قدر لهم
جميعا كما في عامة الشروح يعني لا يتوقف تصرفه عند ابي حنيفة ايضا بل جميع تصرفاته
جائز كما في حال اسلامه فيكون الرجح بينهما على ما شرطنا هذا اذا مات المضارب
موتدا او قتل على ردة ثم اولى بدار الحرب وقضى بلحقه بطلت المضاربة صرح
به في البدائع وبنابة الهداية وعليه كلام صاحب النهاية والامام الاسيبيا في
في شرح الكافي في الجاهل فرق بين الارتدادين قبل الحق وبعد لا فرق
بينهما وليس في كلام المصنف ما يدل على ان المضاربة باقية بعد لومها وان
تصرفاته معتبرة بعده وان الرجح الذي حصل بعده يكون بينهما ولا ان هذا
احد محتملي كلام الهداية كما ظن اذ لم يقل به احد من شراح تدبر العلم عنده تعالى
قوله لان تصرفاته اي تصرفات المضارب حين ردة المالك انما توقفت
الح وخبر له في الموضوعين عائد الى المضارب المرتد والغير في ملكه عائد الى
المالك المرتد والمقام معين في مثله لم يعد من قبيل تعذيب الضارب والعبارة
بعينها عبارة الزيلعي **قوله** ولا تبطل بالدفع اي بدفع مال المضاربة كالأمر
بعضا كما في الذخيرة والبسوط وما دفع في الهداية من التعذيب لبعض بناء
على لفظ الجاهل الصغير فتاقي او منى على الواقع كثيرا اطلقه فمثل ما
تصرف رب المال فيه بعد الدفع او لا وقيد في الهداية به اشارة الى انه لما لم
تبطل بتصرفه فيه فلان لا تبطل عند عدمه بالطريق الاولى ولكل وجه وليس
في عبارة المقص اجمال كما ظن وقيد بالدفع لانه لو اخذ المالك بغير اذن المضارب
والمال تعد وتصرف تبطل المضاربة ولو كان عرضا لا تبطل كما في الشروح **قوله**
او مضاربة يعني لا تبطل المضاربة بدفع المضارب مال المضاربة الى المالك
سواء تصرف المالك او لا ولم يصح المضاربة الثانية وعمل المالك بصير
معارضة فما حصل بعلمه من الرجح يكون بينهما على ما شرطنا في المضاربة الاولى
كما في الشروح **قوله** قلنا العقد اذا صحح ما حصل هذا الجواب ان ما حصل
من الرجح انما يكون للمالك من غير بطلان المضاربة في رأس المال اقول فيه
بحث اذ المصنف في عامة الشروح ان يكون ذلك الرجح بينهما على ما شرطنا
في المضاربة لان هذا الايضاع منه في الحقيقة الاستعانة ولا فرق بينه

هذا المقيس عليه اتفاني كاهنشا
مسألة

اي للمضارب ولرب المال معا
مسألة

الظان المولى قاضي
زاده

اذ المضارب انما يدفع بعض رأس
المال للبيعة او المضاربة الى
المالك او غيره عادة غالبا
فيه كلام على
عزير زاده

اي جعل واحد من الاثارة بالاطلاق
والقيد بجمل الاشتباه وجه مسأله

فيه كلام على
المصنف

وبين الاجنبي في ان يكون معينا كما يكون الرجح بينهما عند كون الاجنبي معينا يكون
كذلك عند كون المالك معينا على ان في تصرف السوال نوع خرازة لما ان موجب
الايضاع ان يكون الرجح للبضع لا للبضائع والمالك هنا هو المبتضع تدبر العلم عنده
تعالى **قوله** وفي الاستحسان لمة ذلك اي المضارب ان يبيعه بجنس رأس المال
اشاره الى ان ليس له ان يبيعه بجنس العروض كالم يكن له ان يبيع العرض
بالعرض بل بجنس رأس المال فقط وكذا لم ينزل عن بيع العرض وتبدل
خلاف رأس المال من النقص اذا مات رب المال او لحقه بدار الحرب بعد المدة كما في
الهداية وغيره **قوله** علما ان يجمل صاحب المال اي يوكل الوكيل الموكل بالتفاني
كجلا يبيع حقه والاحالة مجاز عن التوكيل والجامع اشتباها معنى النقل **قوله**
المالك من الرجح جملة اسمية ولو قال فن الرجح لكان له وجه اطلق الهلاك فمثل ما
هلك من جملة ومن عمل غيره فكلتا الصورتين لا يكون مضمونا عليه كما في النهاية
قوله لانه امين هذا في المضاربة الصحيحة اما في الفاسدة فاذا هلك المال في يد
المضارب لا يفعله ذكر في الاصل انه لا امان عليه وذكر الجاهل فيه خلافا قال لا يضمن
في قول ابي حنيفة ويضمن في قول صاحبه كما في اجير المشترك كذا في الثانية **قوله** وان
اقتسماه ونسبها الى هذه حيلة نافعة للمضارب ليفوز بمخلفه من الرجح كما في المقدس
وكن ظاهرا كلام المصنف والملاقاة على ان لا يلزم في الفسخ والعقد ان يسلم المضارب
رأس المال الى المالك ويدفعه هو الى المضارب بل الفسخ والعقد الجديد بمنزلة تسليم
رأس المال الى المالك والدفع الى المضارب حجة الى التسليم الحسي والدفع الحسوس
كما افاده بعض العلماء وشرحه على الهداية اقول قد صرح في النهاية بان المجيلة في ان
لا ينتقض قسمة الرجح ان يستوفي رب المال رأس ماله او لا ثم يقتسمان الرجح ثم يرد
رب المال رأس المال على المضارب ويقول له اعمل برأيتك المضاربة التي كانت ويكون
هذه مضاربة مستقلة لو هلك المال في يد المضارب بعد ذلك لا ينتقض القسمة الاولى
انتهى وهكذا صرح به الزيلعي وزاده عليه وهكذا اذا فعلا ذلك في كل ما اقتسماه لا يجب
عليهما المراجعة عند الهلاك وعليه كلام الاتفاقي فيظهر انه لا بد من التسليم والدفع
واطلاق كلام الهداية وغيره بحول عليه غاية لزوم وجدان التولية بحيث يراه
المالك ويقدر اخذه لو اراده تدبر كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** نفقة مضارب
في المضارب اشار بمضارب الى ان هذا الحكم في المضاربة الصحيحة وفي الفاسدة يكون
اجيرا لا مضاربا فلا يستحق النفقة مطلقا كما في الهداية وغيره **قوله** وفي السفر
طعامه الخ من قبيل العطف على محمول عاملين مختلفين في السفر عطف على في المضارب
ومن مالها عطف على من ماله وطعامه بدل من نفقة مضارب المقدد بحكم العطف ان
مبتدأ محذوف اي هي طعامه الخ معترضة لبيان ما انفق في السفر ويدخل في الطعام
الادام المعتاد ولو لهما والفاكهة المعتاد كما في الملتقط والمراد خادم مخدومه والخبز
والطبخ وغسل الثياب والحل وبخاظة الدواب ما يحتاج اليه لاجل المضاربة فلو
اشترى يارية للوطى والمخدومة كان ذلك في ماله خاصة كما في الخزائن والدهن بفتح
الدال ودكوبه بفتح الراء وهو الاظهر ما يركب واجرة الحمام والخلق وقص
الشارب من مال المضاربة كما في الكافي واجرة الحمام والغصا ولم يجب من مالها
لانها من قبيل الدواء كما في المحيط **قوله** من مالها وقال في الشرح في مالها اشار

اما الجاهل منه نقل الدين من ذمة
الذمة والوكالة نقل التصرف من
شخص الى شخص مسأله

وهو ذكرها
افندي

اي في المضارب والسفر
مسألة

نعم اعادة الجار هنا بحول على التأكيد
او اعادة او لا فرق بين تقديم الجرد
بدون الجار وبين تقديمه معه صرح
بظهوره في موضعه مسأله

الى ان ليس بين في ومن ترقى في اقامة انه لم يشترط الاتفاق من عين مال المضاربة بل يرجع فيه لو استدان او انفق من مال نفسه الا انه اذا نوى مال المضاربة لا يرجع على ربه المال لغوات يحمل النفقة بخلاف ما اذا اشترى شيئا للمضاربة او استأجر دابة فحمل عليها مال المضاربة فضاء قبل ان ينقذه منه يرجع بذلك على ربه المال كما في المحيط **قوله** ورده الباقي بعد اقامة اي بعد اقامته في مصره او في مصر يتخذ وطنا وارا اما اذا نوى في مصر اقامة خمسة عشر يوما او اكثر فلا يرد فيها ما لم يتخذ وارا اقامة كما في المنبع وغيره وذكر في الجمع انه لو سافر بماله ومال المضاربة او خلطه باذن او بما لزم لرجلين انفق بالمصصة انتهى ولو كان احدا المالين مضاربة والاخر بضاعة لرجل آخر تنفقت في مال المضاربة الا ان يتفرع لرجل البضاعة في يتفق من مال نفسه الا ان ياذن المبيع لما في تشييع المبيع **قوله** ان ربح المضارب اخذ المالك من الربح قدر المنفق الى اشارة ربه الى ان المضارب ان يتفق ما يحتاج اليه لاجل المضاربة من رأس المال قبل حصول الربح فان حصل يتم رأس المال به والا لاشئ على المضارب ولو انفق من مال نفسه باخذه من رأس المال لو هلك لا يرجع به على ربه المال كما في البحر ذكر في الذخيرة وغيره يبدأ بقضاء الدين ثم برأس المال ثم بالنفقة ثم بقسم الربح **قوله** من اجرة العمل واجرة انفسار والعمل في بعض النسخ والجمال فعلى ايها تكرار فالظاهر انه طعيان فلم التاخير من قوله والصباغ لما انه هكذا وقع من الزيلعي وهذا الشرح بعينه مأخوذ من شرحه **قوله** فحقتها ثلثة الا ان هذا الكلام قد افاد ان الالف من اربعة الا ان المضاربة خاصة لانه بدل ملكه وتبع المصنف في هذا صاحب الهداية ولم يصح به لظهوره من المسئلة المتفرع عليها ان ربح العبد للمضارب خاصة **قوله** ولو كانت بالعكس الى ان قول يري هذا مخالفا لما سلفه في باب المراجعة من ان ربح المال يراجح على ما يشراه مضاربه وعلى نصف ما ربح بشرائه من مضاربه وقد اتفق كلامهم على ذلك ثم وشيد في فتح القدير بايتان التظير فيظهر الفرق بين المضارب والمالك في المراجعة وكذا ان يلقى صريح هنا بان لا فرق بينهما مع موافقته ثم على ذلك وتبعه المصنف ووفق صاحب البحر اثنان بين الكلامين بان حمل ما في باب المراجعة على ما اشترى المضارب بجميع رأس المال وما هنا على ما اشترى ببعض رأس المال لا اذ فيه لا يظهر الربح لاحتمال هلاك بقية رأس المال فاذا لم يظهر لم يكن للمضارب شئ حتى يضم رأس المال حصته من الربح وقد بسط الكلام في استيفاء الاقسام نقلا من المحيط ويؤيد هذا التوفيق ما سبق من ان مال المضاربة اذا صارت اجناسا مختلفة لا يظهر الربح ما لم يزد كل منها على رأس المال عندنا **قوله** فان دفعا العبد الى قيديه لانه لو اراد المالك الدفع والمضارب اختار الفداء له ذلك ويكون على المضاربة لان الربح متوهم كما في الايضاح وهكذا لو اختار الفداء وقيمته الف سواء كان المالك غائبا او حاضرا لم يرد الفداء لانه كان متطوعا فيكون العبد على المضاربة كما في البحر ولو كان احدهما غائبا وقيمته الفادهم ففداء الحاضر يكون على المضاربة ولا يرجع على صاحبه في حصته ككونه متبرعا ثم في صورة الدفع لا بد من حضورهما ولو كان الارش مثل قيمته او اكثر وقيمته الف او الفان كما في النهاية ولو اختار المضارب وحده الدفع دفع

خلل تاسع ٣

حصته والمالك مخير في الباقي بين الدفع والفداء كما في المقدسي **قوله** واما حصته المالك الى عقل في الهداية وغيره بالدليلين والمصنف اتى من الاول بما في حق المضار وبالثاني في حق المالك مع انه شامل لهما طيحا المسافة نعم لوقال واما حصته المالك فلان القضاء بانقسام الفداء عليهما يتضمن قسمة العبد بينهما والمضاربة تنتهي بهما ايضا ان العبد بالجنسية الى كان اولى وقوله عن ملكهما هو الصحيح لا ملكه كما وقع في بعض النسخ **قوله** الى ما لا يتناهي اي الى ان يصل الثمن الى البايع **قوله** بالغ دفع اليه فاشترى الى قيديه لانه لو لم يدفع الف فاشترى الوكيل ثم دفع البه الموكل الثمن فهلك لا يرجع على الموكل لوجود الاستيفاء واما المدفوع الى الوكيل قبل الشراء فانه امانة في يده فلم يضر مستوفايه فاذا هلك يرجع اليه مرة كما في الهداية **قوله** بان المال في يد المضارب الى متعلق بقوله فرق وقوله فاذا اشترى العبد اي اذا اشترى الوكيل العبد بالغ اليه باصله ان الوكيل بمنزلة البايع من الموكل حيث انعقد بينهما مبادلة حكيمه فاذا قبض الثمن بعد الشراء صار مستوفيا له فصار مستوفيا عليه فاذا هلك لا يرجع له على الموكل اصلا كما في النكلة ويجب الثمن على الوكيل للبايع ويدفع الوكيل المبيع الى الموكل كما في تنوير تلخيص الجامع الكبير مفصلا **قوله** فان الغاصب اذا تولى اي قبل الوكالة من المصنوب منه في بيع المصنوب بان وكالته منه وقوله من لانه لم يخرج عن النعمان بحجبه الوكالة كما في النهاية **قوله** دفعت الفاد وبحث الفاضل الفاد في الاول وضمها في الثاني قيد باختلاف في رأس المال لانه لو اختلفا في الشرط بان قال المضارب لي النصف والمالك لي الثلثان فالقول للمالك لان الشرط يستفاد منه وهو منكر لما قاله المضارب كما في الحامية او ادعى المضارب العموم الى المطلقه ولكن المراد الاختلاف بعد التصرف اذ لو كان الاختلاف قبله فالقول للمالك ولا يكون المضارب التصرف في عموم التجارة رات كما في الظهيرية وقوله فالقول للمضارب اي مع يمينه استحسانا فاديه اخذ علما ونا وجههم الله تعالى كما في المنبع وقوله وايضا يبرهن ان اقام كل بينة على مدعاه يجعل بالخبرة تاريخا وان استوتا في التاريخ او وقت احدىهما دون الاخرى يقضى ببرهان ربه المال كما في المنبع معني يا الى الاصل **قوله** فللمالك اي مع يمينه وقوله والبينة المضارب جلة اسمية والمراد ان يبينه اولى هذا اذا لم يردا بينهما اذ ادعى احدهما اما اذا ادعى البينة صاحب التاريخ الاختراولى كما في الخزانة **قوله** او قرض الى وان خبير بان له لوقال من معه الف هو قرض او مضاربة ن يد وقد ربح وقال زيد بضاعة او ودبعة ككان اخضر ذكر الزيلعي في تبينه ان ربه المال لو ادعى القرض والمضارب المضاربة كان القول للمضارب وايضا اقام البينة قبلت ولو اقاما فبينت ربه المال اولى انتهى **قوله** ولو وقتا اي وقت كل منهما قوله او بينت بوقت سواء كان في دعوى العموم والمختص او في دعوى كل منهما نوعا مختصا هذا هو المراد من الاطلاق الآتية في غاية الاجال ولوقال في شرحه بان قال دفعت اليك المال وعينت في تجارة في رمضان او دفعت في البرقية وقال المضارب دفعت الي وعينت في انواع التجارة رات في سؤال او ما عينت في نوع فيه او دفعت وعينت في الطعام فيه وكذا لو اثبت كل منهما مدعاه باختلاف التاريخ لا يرتفع الاجال وعلى هذا الاطلاق والتفصيل

وهكذا في النهاية معني يا الى الايضاح وجه انها اتفقا ان الاختلاف بالاذن ورب المال يدعيها نا والفقان يمكن فالقول له والبينة له دعي

فيه كلام على المصنف في شرحه والمولى يروي زاده والمولى الواني والمولى عزى زاده حيث تعرض كل منهم ولم يحقق المقام ٣

يشهد ما سبق من الخزانة والمنع وكل ان تقول يشمل هذا الاطلاق الاختلاف
 في انه مضاربة او بضاعة وانه قرض او بضاعة او رديعة وتوقيت كل منهما بينت
 او قوله ولا تنافي بين البينين او القولين لجواز ان يعطيه مضاربة او بضاعة
 ثم اقر فيه ونحو ذلك والجل للاخير لانه ناسخ للاول **كتاب الشركة قوله**
 هو اختلاط شئ بشئ بحيث لا يميز احدهما من الآخر قيل فيه تسامح لان الاختلاط
 صفة الشئ المختلط والشركة صفة صاحبه اقول هذا تفسير بناء على انه اسم مصدر
 يبقى المفعول فلا مسامحة اصلا كما لا يخفى تحقيقه ان الاختلاط بمعنى المخلوط وكل
 منهما اعم من ان يكون مصنع احد وبلا صنعت كما هو الواقع وكذلك الشركة اعم من ان
 يقع الشركة بصنعها او بصنع احدهما او بغير صنع احد والشركة كونه شخصين
 مشتركين في شئ فمفهومه على الاختلاط على الشركة كحل المخلوط عليها معنى الشركة
 بالاختلاط كما هي بالخلط من غير فرق على ان الاختلاط لازم للخلط واقامة للازم
 مقام الملزوم من البلاغة فكيف بعد مسامحة **قوله** ثم اطلعت على العقد الخ
 يتبع فيه الزبلى وغيره وقوله ثم صارت حقيقة عرفية هذا هو الواقع لما في النهاج
 وشروحه من ان الحقائق الشرعية او العرفية مجازات لغوية اشتهرت في تلك
 المعاني بعد الاستعمال مجازا فصارت حقائق لا انها موضوعات مبتدات وحكما
 بان ذلك هو الحق فظهر ان قول من قال انه ليس بصواب ليس بصواب **قوله**
 وهو ان يملك عينا له وكذا لو كان الملاك اكثر وما ذكره المصنف اذ في مرتبة
 الشركاء وقيد بالعين بناء على ان الغالب لان شركة الملك كما يكون في العين
 يكون في الدين كما في المنع وفتح القدين **قوله** ففتح له بيع خطه اراد به تضمنه
 في خطه بالخراج عن ملكه مطلقا فدخل فيه هبة ونسبة قه ووصية وجعله مورا
 او بدل خلع او نحوها واما الانتفاع بالمستترك ففي الدابة لا يركبها الا باذن
 شريكه وينتفع بالجد والدار ولا اجن عليه ولو معدة للاستغلال ويعزل خطه
 في الكيل والوزن في بغيبة شريكه وبصرفه ولا شئ عليه ان سلم الباقي الى شريكه
 ولو هلك قبل التسليم فعليه تمامه في الفصل الثاني والثلاثين من الفصول
 العبادية **قوله** والفرق ان خلط الجنس الى هذا الفرق بعبارة مأخوذة من
 الجلالية عبر ان في عبارة فاعتبر بضمير كل منهما وهو الظاهر وقوله غير زائل
 بدل من قوله زائل ودفع وغيره من الشروح بدل عن الشريك من الشريك
 الى الشريك بلفظ الى في الموضعين كما هو الظاهر وقوله وهذا اي الاعتبار وقوله
 تملك معنى البعض اي تملك احد الشريكين اياه مصدر مضاف الى المفعول
قوله في كذا كالبشر مثلا **قوله** قابلا للموالة وكل مور عقد الشركة تتضمن
 الوكالة ويضمن المفاوضة بالوكالة كما في فتح القدين وقوله ونحوه اي من
 الاحتشاش والاصطيان والتكدي كما في الشروح **قوله** فانه يقطع الشركة
 في الرجوع بقده لانه لو لم يقده لباود ان المراد بقطع الشركة فسادها وبطلانها
 وهي لا تبطل بالشرط بل الشرط فاسد والشركة باقية فيلزم الشركة
 في تلك الدراهم وعليه كلام خواهر زاده ذكره في الصغيرى وهذا هو الواقع
 لما سبق في المسائل الشتى ويحتمل ان يراد بقطع الشركة في الرجوع فسادها
 مطلقا لانه شرط فاسد ففسده به بل لانه شرط تنقضى به الشركة وعليه

فيه كلام على المولى
سعدى

فيه كلام على المولى
عزى زاده

فاعل وقع ٣

فيه كلام على المولى
عزى زاده

السوق في كان الظاهر ترك قوله في الرجوع وعليه كلام صدر الشريعة على انه قال في
 الذخيرة الشركة تبطل باشتراط ربح عشرة لاحدهما **قوله** قال في الهداية ثم هي
 على اربعة اوجه قالوا في وجه المصير ان عقد الشركة اما ان يذكر فيه مال او لا وفي الذكر
 اما ان يشترط المساواة في المال ورجحه وقمقوته ونفعه وضرره او لا فان شرطها
 ذلك فهو المفاوضة والا فهو العنان وفي عدم ذكر المال اما ان شرطها العمل بينهما
 في مال الغير او لا قالوا في الصانع والثاني الرجوع هذا اقول ولما كان معنى المفاوضة
 والعنان في شركة المال مرعيا كما ينبغي وكاننا كما تعلم فيها كما ان الصانع كما يعلم
 في العمل في مال الغير والرجوع كما تعلم في اخذ مال الغير والتصرف فيه جعل المحققان
 كلاهما تقيما لمفاوضة شركة المال وعناها مع انهما لا تنفكان الصانع ان يكون
 مفاوضة وعناها بمجرد تقيدها الوكالة وتضمن مفاوضتها الكفالة واكتفيا بالاشارة
 والتنبيه على كونها مفاوضة وعناها ايماء الى الخطاط وتبتهما في كونها مفاوضة
 وعناها سيما في كونها مفاوضة فانها اقل قليل وهذا هو المطلوب وغاية التحقيق
 في الاقادة ونقده ودرهما فظهر ان كتابيهما اشتبلا على انواع كلها كخمسرى الشيخين
 مع اقادة نكته وانما اختارهما اولي واربعهما لا يخفى العلم عنده **قوله** فيه
 نظر لانه يورهم ان شركة الصانع وشركة الرجوع مغايرتان للمفاوضة وفي عبارة
 غاية البيان للمفاوضة والعنان وقد سقط الاخير من قلم الناسخ هنا ثم انك قد
 عرفت مغايرتهما لمفاوضة شركة المال وعناها وهي من اد المحققين لا مغايرتهما
 لمطلق المفاوضة والعنان وقوله في الابدال اي الاثمان والمبيعات كما في فتح القدين
 وقوله وفي الهداية الخ كلام المصنف لا كلام صاحب الغاية وقوله فلما عثرت على هذا
 اي ما في غاية البيان **قوله** لعدم المصلحة لقوله لا بقدر وقوله وطلب كل منهما
 مصدر مبنى للمفعول عطف تفسير للمساواة او فعل مجزول مستأنف لبيان المساواة
 ولو قال بان يكون كل منهما كفيلا للاخر ومطابا فيما باشره احدهما ليتحقق المساواة
 بينهما لكان احسن سبكا وتساويا ما لا وكذا رجاء لم يذكره حواله على الفهم الا
 ان اللائق ذكره اذ به يتحقق التساوى ايضا **قوله** فلا تقع بين عيدين اطلاق عدم
 الصيغة فتمثل ما لو اذن مولاهما في الاتية المفاوضة ايضا لتفاوتهما في القيمة وقضية
 المفاوضة صيرورة كل واحد كفيلا بجميع ما لزم صاحبه ولم يتحقق كما في المحيط **قوله**
 وسلم وذمى اراد به اكلان مطلقا فتمثل المرتبة فان المفاوضة بين مسلم وكافر يجوز
 عند ابن يوسف وتكره كما في البحر الرائق **قوله** فيجعل التصريح بالمفاوضة
 قائم مقام ذلك اي جميع شرائطها لانه صار علما على تمام المساواة في الشركة
 وقوله وان بيننا الخ بان يقول احدهما وحاجران بالغان مسلمان او ذميان شاركتك
 في جميع ما املك من نقد ودرهم يملك على وجه التفويض العام من كل متا للاخر
 في التجارات والنقد والنسيئة وعلى ان كلامنا من عن الاخر ما يلزمه من امر
 كل بيع كما في الفتح **قوله** الا طعام اهله يعنى طعاما ياكله مع اهله ويدخل فيه
 الادام ولذلك لم يتعرض له من لم يتعرض والمصنف به اهتماما والمراد ادمه
 وادام اهله ويدخل في كسوتهم كسوة نفسه اما بناء على انه بالطريق الاولى
 او بطريق آخر وهو ان المراد بالماثور حواشيته فيشمل ايضا شراء بيت السكنى
 والاستيجار للسكنى او للركوب الحاجة كالحج وغيره كما تبين الحقائق **قوله**

صاحب الهداية واكتفى

فيه كلام على
المصنف

فيه كلام على
صاحب الغاية

فيه كلام على
صاحب البحر
الرائق

مطلقا مع

اي الشريكان مع

صاحب الغاية واكتفى

فيه كلام على المولى
عزى زاده

وكذلك من مبتدأ خبره قوله منه الاخر وقوله وسبقا في بيانه وهو قوله كالشراء المح
وهو تفسير لقوله ما يبيع فيه الشركة كما ان قوله كالجنابة المح تفسير وبيان لقوله
ما لا يبيع فيه الشركة وقوله والنفقة عطف على قوله الخلع من غير تقدير لان كل
واحد من المذكورات سبب الدين لا عينه **قوله** كالشراء والبيع اتي به بناء على
انه سبب ما يبيع به الشركة ايضا ولكن ليس من اسباب ما لزم به دين على احدها
والسوق عليه فالمناصب تركه اللهم الا انه لو استحق المبيع والثمن قد هلك
في يد البائع يكون سببا للدين ايضا واشار بالشراء وما عطف عليه الى ما يحقه
من ضمان التجارة وبالكفالة بما مر الى ما يحقه من ضمان بشبه ضمان التجارة فعلى الاول
يلزمه ثمن المشتري في الجائر وقيمته في الفاسد واجرة المستأجر للتجارة والحاجة
نفسه وعلى الثاني يلزمه ما يحقه من الكفالة والغصب والاستهلاك والاستقراض
ودويعة مجدها او استهلكها او من الاقرار الا اذا اقر ان لا تقبل شهادته له
هذا عند ابي حنيفة مطلقا ومجدها في ضمان الغصب والاستهلاك ومع ابي يوسف
في عدم المأخذة في ضمان من الكفالة وفي اقراره لعبد او مكاتبه هذا زبدة ما
في الشروح وقوله او كفالة عطف على ما يبيع **قوله** ويتضمن الوكالة فقط
اي دون الكفالة هذا اذا لم ينكرها اما اذا نكرها فان توفرت باقي الشروط انقضى
مفاوضة وان لم يتوفر قبل تبطل الكفالة وقبل لا تبطل والاقل يرجح لانه هذه
كفالة لجهود فلا تقع الاضمان ولا تثبت لها ضمانا هنا فتبطل كما في فتح القدير
واشار بعدم تضمنها الكفالة انها تنعقد لمن ليس باهل الكفالة بان كان
احدها صبيما ما ذونا في التجارة او كلاهما وكذا لو كانا عبيدين ما ذوين او ميتين
او مختلفين كما في البرازية والبرجندى واطلق هذه الشركة فشلت ما كانت
موقته وغير موقته ثم لو كانت موقته قبل لا تبقى بعد مضي الوقت وقبل تبقى
واختاره الطحاوي كما في المحيط **قوله** ببعض المال اي ببعض ما لكل من الشريكين
دون بعض واللام عن المضان اليه وليس في عبارة المصنف نوع قصور في اداء
المقصود حتى يكون عبارة الهداية او وضع منها والاختصار مطلوب سيما في المتن
قوله لا الرجح قيد للتساوي والفضل والعكس مقابل لهما فيشمل المتن
اربع صور فيصير اقل من كلام الهداية والوقاية الا انه لم يتحقق في الشرح
فكان ينبغي ان يقول اي مع تساوي الرجح لا المالمين ومع تساوية وتساويهما
هذا عندنا وعند الشافعي وهو قول زفر لم يبيع اشتراط التساوت في الرجح
مع التساوي في المالمين ولا اشتراط المساواة في الرجح مع التساوت في المال
كما في الشروح اطلق صحة التفاضل في الرجح ولكنه مقيد بما اذا شرط العمل
عليهما سواء او عمل احدهما او شرطاه عن من شرط له زيادة ربح اما لو شرطوا
العمل على اقلهما رجحا فلا يجوز منح به في المحيط والخاتمة والذخيرة **قوله**
او من احدهما را هم يبيع المح عطف على احدهما والتقدير او بان يكون من
احدهما المح وقوله يكون في قوة بان يكون لانه مختص به وليس في مثل هذا العطف
تحمل عند اهل العربية ولا يخالف المتن حتى يحتاج الى تفسير الشرح بصرف
اخرى ثم المعنى مع اختلاف التقدير انما هي عندنا خلافا للشافعي وهو قول
زفر ايضا **قوله** فاذا استندت الى العقد لم يشترط فيها المساواة المح

فيه كلام على المولى
الولى

ولم يكن خلافا في النوع الاول للامامين
وان ادرهم عبارة المولى عزى زاده
سنة

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

قوله مطلقا حال من قوله عليه السلام
ليس من الحديث وقوله بلافصل بالماد
المهملة تأكيد اي من غير تعرض
لان يكون الرجح على قدر المالمين
اولا سنة

اشار به الى ان العلة المذكورة جارية على المسائل الثلاث فالمساواة ناظر الى المسئلة
الاولى والاتحاد الى الثانية والخلط الى الثالثة واشار به ايضا الى ان الثالث
كلها خلافة بيننا وبين الشافعي وزفر وقد سبق التنبيه عليها **قوله** ثم يرجع على
شريكه هذا اذا عرفت به الشريك اما اذا انكرنا لقوله مع يمينه واليمين
للمشتري ثم المشتري بينهما على قدر ما لهما لا مطلقا بل على قدر ما لهما وقت الشراء
كما ان ظهور الرجح في قدر نصيب احدهما وقت القسمة كما في القنية وذكر في الحواشي
فاذا رجع بقدر حصته من الدرهم بطلت المفاوضة كما في ما شية الكمال الاسود
واشار به الى انه لو رجع بقدر حصته من العروض والعقار او احواله به على يدونه
اولم يرجع به عليه بل هو يبق عليه وما لم تبطل كما لا يخفى **قوله** ولا يعممان
الا بالتقديرات المح قديده لان الشركة لا تقع بالمكبل والموزون والعددي المتقارب
قبل الخلط بالاجماع وبغده ايضا عند ابي يوسف وهو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة
فيكون الشركة شركة ملك لا عقد وعند محمد تقع وتكون شركة عقد مع التفاضل
في الرجح هذا اذا اتحد جنس المخلوط اما اذا اختلف جنسه لا تقع اتفاقا كما في الخاتمة
وعنده واطلق التقديرات ونحوها الا انه مقيد بان يكون رأس المال حاضرا ولو كان
رأس مال احدهما غائبا او دينا لا يبيع الا اذا احضر المال وقت شراء الشريك
في يبيع العقد مفاوضة كان او غائبا كما في القنية والبرازية **قوله** والتبر بالكرس
في القاموس هو الذهب والفضة او ثمنهما قبل ان يصاغ او ما استخرج من المعدن
قبل ان يصاغ وفي النهاية الجزرية أكثر استعمال التبر في الذهب وهو المراد هنا
وتفسير المصنف بانه ذهب غير مضروب بحسب المقام واما مراده في قوله واما التبر
فهو ما كان غير مضروب من الذهب والفضة كما صرح به في الكافي ولذلك قال فلا
يصلحان اعتبارا للمعنى واقراد الصيرفي وجعله اعتبارا للفظ كما لا يخفى **قوله**
بعد بيع كل نصف عرضه بنصف عرضه الاخر الملقه فشمل ما تساوى قيمتي عرضيهما
او تفاوت كما في التبيين واشار بهذا الى انه لو باع بنصف الاخر ثم عقدا الشركة
يجوز بالطريق الاول كما في المنيع **قوله** ولا يعممان الإجماع ذكره والعروض
الم تصرح منه اذا انعقد بالعروض اعم من ان يكون مفاوضة وعائنا وعليه ايضا
قوله ثم بالعقد صار شركة عقد حيث اطلقه فشمل المفاوضة والعنان وقول
صاحب الهداية هنا وهذه شركة ملك استشكلوا فيه ودفعه صاحب المنيع
بان المشايخ اختلفوا في جواز شركة العقد بهذه الجملة فاختره القدوري وشيخ
الاسلام وصاحب الذخيرة والقاضي الامام الاسيبغاني والمزني من الشافعية
الجواز وقيل هو قياس قول محمد واختار شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية
عدم الجواز وهو اقرب الى الفقه لبقاء جهالة رأس المال والرجح عند القسمة
وقبل هو قياس قول ابي يوسف انما تقع اذا كان العقد مضانا الى مال يبيعهما
العروض بالدرهم وهذا العقد يحتمل الاضافة فيكون العقد على الدرهم
فيكون هذا القول منه بيان ما اختاره ولم في نظائرها قولها فالنتيجة في الوضوء
سنة بعد قول القدوري وليستجيب للتوضي ان ينوى الطهارة ودفعه المقدسي
بانه مراد صاحب الهداية ان هذا العقد كالعقد مالم يوجد القبض فان مجرد
البيع ولو وجد عقد بعده لا يكفي كما عليه في الخلاصة اقول فيه بحث لان ما نقل

بعض شركة العقد سنة

بعض شركة العقد سنة
اي السابق والسياق

واختاره ايضا الحاكم الشهيد
والكفرى وابوبكر الرازى سنة

مدح به صاحب
التشنيف

وهذا مقرر منه ان ما ذهب اليه صاحب
الهداية وشمس الأئمة راجح ولكن
الكمال ابن الهمام وصاحب التشنيف
رجحا ما ذهب اليه الجمهور
سنة

عليه صاحب الخلاصة انما هو تصوير المسئلة بالبيع والقبط ثم العقد وهكذا
 صرح صاحب المنع وهو اختلاط المشايخ على هذا القسرين وايضا كان قوله هذا
 ناشيا من اجمال هذا القيد فكان المناسب ان يقول هذا اذا قبض كل نصف عرض
 الآخر واذا لم يقبضه سبق شركة ملك وما قبل في دفعه ان الاشارة بهذه راجعة
 الى الشركة قبل العقد بعد البيع فهو بعيد لان مثل هذا بدعي لا يثبت لثقل صاحب
 الهداية التسميع عليه **قوله** كما مر آنفا وهو قوله الا بالانقذين الخ وقوله و
 قبض اطلقه فشملا لهما لا تنقلب عنا نالما لم يقبض ما ملكه ولو بارث كان فتح القدير
 والكان وقوله لزال المساواة الخ اشار به الى انه لو كان رأس مال احدى هاتين
 او دراهم سرور رأس مال الاخر دراهم او بضع فزادت قيمة احدى او نقصت
 قبل الشراء انتقضت المفاوضة وان حصل الفضل بعد الشراء ولو قبل التسليم
 لا تنتقض استحسانا كما في المحيط **قوله** هلاك مالهما او مال احدى الخ وكذا
 انكار الشركة نسخ وقوله لا عمل نسخ حتى لو عمل الاخر كان ضامنا وما وقع في الخلاصة
 من ان احد الشريكين لا يملك الا برضى صاحبه فغلط كما صرح به في فتح القدير حتى لو
 قال احد الشريكين للاخر انا اريد ان اشترى هذه الجارية لنفسى فسكت فشرها
 لا يكون له بطلان الوكيل على ما فصل في الخلاصة اقول ومن الله سبحانه وتعالى
 التوفيق انه لا غلط هنا بل التحقيق ان السكوت رضا في شركة العنان مخرج به
 في جامع الفصولين وذكره صاحب الاشياء وهكذا في خزنة المفتين في المقاعدة
 الثانية عشر بخلاف الشركة المفاوضة فانه لا بد منها من تصريح الرضا وما وقع
 في الخلاصة يجوز على شركة العنان في المسئلة وتخليط صاحب الفتح بالجل على شركة
 المفاوضة وهذا توجيه آخر في دفع الغلط في شرح المقدسي على الكنز المخلوم
قوله والشركة شركة عقد هذا عند محمد خلافا لمحمد بن زياد فانها شركة
 ملك عنده حتى لا ينفذ بيع احدى الا في نصيبه والرجحان للاول وعليه كلام
 الشرح سيما كلام المصنف حيث لا يتعرض للخلافه وقوله كما مر في مسئلة وكل
 بطالب بثمن مشريه الخ **قوله** فان وكله حين الشركة صريحا بان قال عند
 عقد الشركة على ما اشتراه كل مناجاله هذا يكون مشتركا بيننا كذا صوره
 في المبسوط وفتح القدير **قوله** حتى لا يملك الخ ويرجع المشتري على صاحبه
 بحصة من الثمن لانه اشترى بعضه بحكم الوكالة **قوله** والا فلا هذا جمع
 بين التناقص الواقع في المبسوط في جواب المسئلة حيث صرح في موضع بان
 يكون المشري لصاحبه وفي موضع آخر بان يكون بينهما بمثل الاول اذا لم يكن
 في العقد تصريح بالوكالة وبمثل الثاني اذا صرحا بها كما في فتح القدير **قوله**
 فتبطل في منهما بخلاف ما اذا صرحا بالوكالة حيث يكون مقصودة فلا تبطل
 الشركة **قوله** وبصارب وعن البيهقي انه ليس للشريك ان يضر ربه
 والصحيح ما في المتن كما في الشرح واساربه الى انه ليس لاحد الشريكين ان
 يشارك غيره كافي عامة الشرح ولكن قال في الجوهره الا باذن شريكه يريد
 به ان له ان يشارك غيره بان صاحبه كالوكيل المطلق ليس له ان يشارك غيره
 لكن اذا اذن الموكل التوكيل فله ذلك فكذا هذا **قوله** والمال في يده امانة
 حتى لا يضمن الا بالاعتدى كما في البرجندى ولو ادعى دفعه لشريكه فالقول له

القائل صاحب
 البحر الرائق

قوله فشرط لدوامه اي لدوام عقد
 الشركة

بمينه في حياته او بعد موته كما في البحر الرائق اخذ من الولد الجية وهكذا في الحاقضية
 من باب التخليف وكذا الناطق ان الامانات تنقلب بمضونة بلوت عن تجهيل
 الا في ثلث متولى الوقف اذا اخذ من غلاته ومات بلا بيان والسلطان اذا خرج
 للغزو وارفع بعض الغنيمه عند بعض الغانين والقاضي اذا اخذ مال البتيم
 وادع غيره ومات ولم يبين حال المال الذي كان عنده انتهى وذكر الولد الجي
 المفاد من اذامات ولم يبين حال ما كان بيده اقول قد سبق في كتاب الوديعه بعض
 تحقيق وتفصيل حتى غلط الامام قاضي خان ما ذكره الولد الجي ولم يتيسر التلخيص
 بينهما على ان ما ذكره الولد الجي قد نقله المحسب الشاهد من شركة الاصل في تهذيب
 واقعاته والتحقيق الحقيقي ان المنقول ان كان صريحا في الاصل كما هو الظاهر فلا
 يكون في النقل غلط وان كان تخريجا فيجوز الغلط ونسخة الاصل لما انقلعت
 والامام قاضي خان يجتهد في المسائل التي لا رواية عن صاحب المذهب فلعل اجتاده
 اتفق غلط التخريج هذا لانه حكم بغلط التخرج اذ لا يقدر المخالفة لصاحب
 المذهب الا في الفروع ولا في الاصول لما بين في محله فيكون الظاهر ان هذه المسئلة
 مستثناة ايضا العلم عنده **قوله** بان يكونا من اهل الكفالة وان يشترطا
 الخ كلاهما ما يقتضيه شركة المفاوضة وقد سبق تفصيلها للكفالة والتساري في رأس
 المال والرجح عليه واشترط كون الرجح بينهما بحسب هذه المفاوضة ايضا وعليه
 ظاهر كلامه هنا وان كان مخالفا لما سياتي من قوله ومحت وان شرط العمل بغيرين
 والمال اثلاثا وقد صرح في الكافي والمحيط والمنع والتشريف وغيرها ان صح كون
 الرجح اثلاثا انما هو من احكام عنان هذه الشركة لامن احكام مفاوضتها والمص
 ذكر ذلك على ان يكون من احكام المفاوضة فظهر ان المستقيم ما ذكره هنا لا ما
 سياتي تدبر العلم عنده **قوله** ويتقبلا العمل حقيقة او حكما فيشمل ما اذا
 اشتركا في عمل ولم يحسنه احدى فانها صحيحة لان الشركة بمثل التوكيل فله
 ان يستعمل غيره اجزا كان او مغيرا واذا بال عمل العمل الخلال لانه لو اشتركا
 في عمل حوام لم يصح كما في البرازية واذا بال عمل ايضا عملا يستحق العامل به شيئا
 وقيل التوكيل فيه فيشمل ما لو اشتركا لحفظ العبيان وتعليم الكاكة والقوان
 والكتب الشرعية يجوز في المختار وكذا لو اشتركا في تقبل كتب الحجاج واشتركا
 الخالون في التقبل والعمل جميعا يجوز بخلاف شركة في قراءة القرآن والمجلس
 وشركة السؤال وشركة الدلائل في عملهم كما في الظهيرية والحاقضية والقنية
قوله لان الرجح عند اتحاد الجنس اي جنس الرجح وما به الاسترباح وقد
 اختلف هنا لان الخ فاما يقال له رجح مجازا وقوله فلا يحرم اي قدر ما قوم به
 لعل احدى ولو كان زائدا على قدر ما قوم به لعل الآخر ولو كان ذلك الآخر
 اخذا واذا في العمل وهو الصحيح لان الرجح بزمان العمل لا بحقيقة العمل
 ولذا لو مرض احدى او غاب فلم يعمل وعمل الآخر كان الرجح بينهما بالاختلاف
 كما في فتح القدير وهذه الشركة عنانا كانت او مفاوضة مقتضية بزمان العمل
 عن الآخر واقتضاء البدل وان لم يتقبل كما في الشرح **قوله** بخلاف شركة
 الوجوه فان جنس المال متفق والرجح بدل ما هو مال ينتحقق بتفاوت في الرجح
 من غير تفاوت في المال ربح ما لم يتضمن وهذا لا يجوز الا في المضاربة على خلاف

في كلام علي بن
 وعلى بن ابي حمزة
 حيث قبل ما سياتي
 وروى ما ذكره هنا

جواب سؤال مقدور وهو انه قد سبق
 من البحث التفصيل ان ما ذكر من
 احكام شركة العنان وهذا التفصيل
 يقتضي كونه من احكام المفاوضة
 فاجاب عنه بان لا فرق بينهما في
 ضمان العمل الخ

القياس كما في فتح القدير وهو المنقول من المصنف في هامش كتابه حاصله ان الرجح فيها على قدر ما التزم كل من المال وشرط الفضل بالحل وهو الموافق لما سيجي وان لم يذكر بعبارة **قوله** وان عمل احدهما لان الشرط مطلق العمل المقابل الا يرى ان القصار اذا استعان بغيره او استأجره استحق الاجر اطلقه فمثل ما اذا عمل احدهما فقط فعذر بالآخر كسفر او مرض او بغير عذر كما لو امتنع عنه من غير عذر والعقد لا يرتفع بمجرد امتناع واستحقاق الرجح بحكم الشرط في العقد لا العمل كما في البرازية **قوله** فجزى مجرى المغارضة الى اى جزى لعنان مجرى المغارضة في هذين الامرين لا ينما عداها حتى قالوا الى فنقوله حتى قالوا متفرع على ما قبله باعتبار هذا المذهب وقد اسقطه واذ ذكر في الشرح لان الافراد بذكر شيء في مثله يقتضى تخصيص الحكم به ولا غناء لاغناء **قوله** لان التخصيص على المغارضة الى وقوله لم يصح على صاحبها الا ببينة كما في الشرح **قوله** متساويان فيما ذكر بلا مال بان يكون من اهل الكفالة والمشتري بينهما نصفين وعلى كل منهما نصف ثمنه ويتساويا في الرجح ويتلفظا بلفظه المغارضة او يذكر مقتضياتها كما سلف كما في فتح القدير وغيره **قوله** ليستريها اطلقه بخلاف المفعول ليفيد العموم كما هو المراد في المغارضة وقوله فالرجح كذلك اى يكون الرجح بينهما منصفة في صورة منصفة المشتري ومثالثة في صورة مثالثة وقوله وشرط الفضل بالحل كما بطل شرط ان يكون الرضا بينهما نصفين مع تفاوت ما لهما وضاهما الثمن فيكون الرجح والخسران على قدر ما لهما كما في العجادية وغيره **قوله** ولا يستحق اى الرجح بغيرها اى بغير الامور الثلاثة عطف على قوله لا يستحق الا بالحل الى تأكيد وتوطئة لما بعده واستحقاق الرجح في شركة الوجوه بالضمان على ما بين والضمان على قدر الملك في المشتري فالرجح الزائد عليه يكون رجح مالم يرض فلم يصح اشتراطه هذا **فصل في الشركة الفاسدة** وجه تأخير الفاسدة على الصحيحة ظاهرا **قوله** وهما اثبات ولاية التصرف اى للوكيل فيما هو ثابت للوكيل اى في ملكه او في عقد المعاوضة والاول هو المراد هنا وعليه قوله لان الموكل لا يملكه اى لا يملك المذكور من الخطب والحشيش والصيد اذ لم يأخذ بعد حتى يوكل في احتطابه الى فلا يملك اقامة الغير مقامه وهذا التعليل مأخوذ من ايضاح الكرماني الا ان المصنف اسقط ما هو من قبيل التعليل وليس في كلامه اخلال في اداء المقصود وايضا ان الشرع جعل سبب ملك المباح سبق اليد اليه فاذا وكله به فاستولى به عليه سبق ملكه فيه على ملك الموكل كما في فتح القدير **قوله** وما حصله مما يتدبه لانه لو اخذاه منفردا وغلطاه وباعاه قسم الثمن على قدر ملكيهما وان لم يعرف مقدار ما كان لكل منهما صدق كل الى النصف وفيما زاد عليه البينة كما في المبسوط **قوله** باعانة الآخر بان قلعه احدهما وجمعه الآخر او قلعه وجمعه الآخر بنفسه او جمعه كما في الشرح **قوله** ولا لآخر اجر مثله بالغا ما بلغ عند محمد واليزاد على نصف ثمنه عند ابي يوسف هذا اذا طلب الآخر اجر المثل عند تيسر البيع ولو طلبه قبل البيع فلا يزاد اجر المثل على نصف القيمة عنده كما في الحصر ثم ظاهرا الهداية والمبسوط وعليه كلام المصنف ترجيح قول محمد حيث قدموا ذكره والحكم الشهيد والكرخي

فيه كلام على المولى
عن زاده
٢

فيه كلام على المولى
عن زاده
٢

فيه كلام على المولى
عن زاده
٢

وشمس الاثمة البيهقي وصاحب الايضاح الكرماني قد مراد قول ابي يوسف والقياس يقتضيه كما في المقدسي والتشريف والمنع اقول قول ابي يوسف ايج ما ثبت عندنا ان المنافع لا قيمة لها الا بالعقد او شبهته فوجب الرجوع الى ما قدمت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاها باستقامته كما لا يخفى **قوله** كما هو حكم الاجارة الفاسدة الى اى جهالة المستى وعدم تسميته لا مطلقا وشله معلوم ما سبق ولذلك اهل عن التقيد وهو قوله كما لربح هو الزيادة **قوله** ولا في الاستقواء عطف على قوله في الامتطاب اى ولا لشركة في الاستقواء الى وكذا في دابة دفعها اليه لبيع طعاما عليها والرجح بينهما نصفان فالرجح لصاحب الطعام ولصاحب الدابة اجر شلها لو الطعام للذئوع اليه وللعامل اجر مثله لو الطعام لصاحب الدابة ايضا وكذا لو دفع دابته الى رجل ليؤجرها وما رزقه الله تعالى بينهما نصفان فالاجر كله لماك الدابة وللعاقد اجر مثل عمله وهكذا في السفينة والبيت كما في فتح القدير وغيره وقوله وعليه اجر المثل للآخر اى على الخلق السابق انفا **قوله** الرجح في الشركة الفاسدة على قدر المال ولم يتعرض المصنف الى ابر المثل للعامل يجب في الشركة الفاسدة وصرح في العجادية نقلا عن فتاوى الديباني ان العقد اذا صح ثم فسده المعنى يجب اجر المثل للعامل بخلاف ما لو شري عينا بعرض مشترك لم يجب الاجر فيه واما اذا اشترى عينا بدراهم فدفعت بدلها عرضا مشترك يملك ذلك العين ويضن حصة الشريك في العرض وهكذا في جامع الفصولين **قوله** مطلقا بوث احدهما اى سواء علم الشريك بموته اولا **قوله** بان يريد الى وكذا بان يجهل احدهما طبقا كما في المنع والبرجندى **قوله** فيضن اى الثاني نصيب صاحبه علم باداء الاول اولى يعلم هذا عند اى خيفة واما عندها فلا يضمن مالم يعلم بادائه كما في ذكوة المبسوط ونص في زيادات العتاني ان عندها لا يضمن علم بادائه اولى يعلم وقال وهو الصحيح عندها لانه مأثور بالتعليك من الفقير وقد اتى به كما في فتح القدير والبرجندى ويحتمل ان هذا هو الصحيح في المذهب كما في المقدسي **قوله** لان الوطى لا يحمل الا بالملك والاوجه لاثباته بالبيع سواء كان من شريكه او من غيره لعدم تعيين الثمن في الاول وعدم ملكهما تغيير مقتضى عقد الشركة في الثاني فاشتتاه ببهة في ضمن الا ذات وان كان شائعا كما في فتح القدير وادرد عليه انه لو ثبت الملك حكما للاخلال كان قوله اخلت لك وطى اى هذه تملكها منه واجيب بالفرد بان المشتركة اقبل لملك الشريك لهما من التي لا يملك المخطب بالاخلال من اثنائها وذلك ملكها احدا الشريكين بالالا استيلاد دون الاجنبى واما من لم يملك كالا ب والجد فالرواية غير محفوفة في تملك الجارية بالاخلال فلا يثبت الملك حكما للهبة بالاخلال كما في الظهيرية والمنع **قوله** ثم قال احدهما للآخر اقبضها الى اشار به الى انه لو قبضها فانها بالوطى للآخر لا يحمل كما في الجلالة والتفصيل في المنع **كتاب المزارعة** لا يخفى على احد منا سببها بالشركة لانها من انواع الشركة **قوله** مفاعلة من الزرع وبابها مجرى بين اثنين كالمضاربة وقد يستعمل لواحدا كالدابة او الدواء من الطبيب والمزارعة من هذا القبيل لان المزارع هو العامل او الزرع هو الاثبات لغة وشرعا ولا يتصور من

العبد فيه إلا التسبب من أحدهما العمل ومن الآخر التمكن له باعطاء الآلات
تكل منهما مزارع حقيقة باعتبار التسبب إلا أنه امتنع العامل بهذا الاسم في العرف
كالأداة وحمل العقد عليها حيث قال هي اطلاقاً لاسم المستب على التسبب فالتسبب
بين اثنين **قوله** وهي مزارعة الأرض على الثلث أو الربع فسر في الهداية
بالمزارعة مطلقاً والمصنف أراد به التبيين وخصهما بالذكر تبركاً بلفظ الحديث
فانه عليه السلام لما سئل عن المزارعة قال الثلث أو الربع وايضا
يراد بمثله التمثيل لا التقييد فيكون النصف والخمس ونحوهما مثل المثل به
من غير فرق على ان التخصيص بهما بناء على ان المعتاد في المزارعة قبل النهي
عنهما كان بهذا القدر فينتبين بهذا نوع محل النزاع بينه وبينهما وان لم يعلم
اصلاً او عين ولكن شرط ما يؤدي الى قطع الشركة مثل اخراج البذر او قفزان
سهماة لاحدهما كانت فاسدة بالإجماع هذا العلم عنده تعالى **قوله** وبه عمل
الصحابه والتابعون والصالحون الى يومنا هذا ولا يخفاء في ان هذا اجماع منهم بعد
تعارض الرواية والاختلاف في القصور الاول بترجيح ما تمسك به سند الاجماعهم
وتأويل ما روى من النص على النهي بانهم كانوا يشترطون في المزارعة شيئاً
معلوم من الخارج لرب الأرض وهو مفسد للعقد فلذا نهوا عنه على ان المجتهد
لا يحمل له المخالفة في المخصوص كما لم يحمل لغير المجتهد ان يخالف المجتهد صريح به
في محله واراد بالصالحين العاملين بالمزارعة من الأمة بعد التايعين الى يومنا
هذا بل الى يوم الدين ولفظ الصالحون هكذا في الشروح وذا يستقيم فلا حاجة
الى زيادة الجهم ويقال والصالحون كما لا يخفى والمراد بغير الواحد حديث
رافع بن حديج وبالقيا من استيجار ارضاً **قوله** ولهذا اي والحديث وعمل
الأمة وترك خبر الواحد والقياس بمثله فالواو به يقتضي ولا نهائاً لثبوت اعتبارها
بالمضاربة ولا يقدح في القياس جوازها يكون المال والعمل من احد الجانبين
كما في صورة الأرض الواحد والباقي للأخر مع انه لم يجوز في المضاربة لأن القيس
لم يجب ان يكون تحت القيس عليه من كل وجهه على ان باب الدلالة مفتوح
فلا يقدح فيه الزيادة في الحق وبه يستقيم باب المزارعة ايضاً لو المضاربة
على خلاف القياس تدبر العلم عنده تعالى **قوله** وشرطها اي شرط المزارعة
يعني شرط جوازها بجمعها قوله ابن خنيس شح فالالف من الاهلية
العاقدين والباء لبيان رب البذر والنون لبيان نصيب كل منهما وكذا
الاخر هي تخليصة الأرض وصلاحيتهما بيان المدة وشركة الخارج وبيان
جنس البذر **قوله** اهلية العاقدين بان يكون كل منهما حراً عاقلاً بالغاً
او عبداً او صبيغاً ما دونين كما في الشروح **قوله** وصلاحيتهما الأرض للزراعة
بان لا يكون سبخة او نرة حتى لو كانت لم تمنع المزارعة كما في المنيع وذكر
في الخاتمة نقلاً عن الإمام محمد بن الفضل انه لو كان فيها قواسم القطن
ومنعت عن الزراعة فالزراعة فاسدة الا اذا اضاف الى وقت فراغ الأرض
خ يجوز وان سكنت عن ذلك لا يجوز وذكر في البدايع انه لو كانت صالحة
للزراعة في المدة ولكن لم يكن زراعتها وقت العقد لعارض من انقطاع
الماء او زمان الشتاء او نحو ذلك من العوارض التي على شرف الزوال

وهو السلف الصالحون
فيه كلام على
المولى الوافي
فيه كلام على المولى
قاضي زاده

في المدة يجوز مزارعتها كما يجوز اجارتهما **قوله** والثالث بيان مدة متعارفة هذا جواب
الاصل وهو المختار للفتوى كما في الخزانة وعن محمد بن سلق ان المزارعة يجوز من
غير ذكر المدة وتقع على اول زرع فقط وبه اخذ العقبة ابو الليث كما في الخلاصة
وعليه الفتوى كما في المنصورة والبزازية **قوله** فيجب ان يكون الميعاد رابطة
شرط محذوف فرع لما قبله وهو الظاهر فلا حاجة الى التبديل بالوار وكيف تصويبه
كما لا يخفى **قوله** والرابع بيان رب البذر المطلق فشميل ببيان صريحاً او لالة
بانه لو قال اجرتك هذا الأرض بالنصف او استأجرتك لعجل فيها فعلى الاول
البذر على العامل وعلى الثاني هو على رب الأرض كما في الخاتمة والذخيرة وعن ائمة
بلغ ان كان عرف ظاهر في تلك النواحي ان البذر على من يكون لا يشترط البيان
كما في البزازية اقول في يدخل تحت البيان دلالة كما لا يخفى **قوله** والخامس بيان
جنس البذر يشترط به الى انه لو لم يبين يفسد ولكن ليس على مطلقه لانه لو كان البذر
من قبل رب الأرض يجوز وان لم يبين ولو كان من قبل العامل ولم يبين لم يجوز الا
اذا علم بان قال تزرع ما بدا لك ثم اذا لم يبين حتى فسدت المزارعة انقلب
باجازة اذا زرعها كما في العبادية والظهيرية ثم هذا البيان شرط قياساً لا استحساناً
كما في الخلاصة وشرط بينهما وهو الاقرب الصواب كما في الذخيرة **قوله** والسادس
بيان حفظ الاخر اي غير رب البذر وهو من لا بذر من قبله وهو العامل او صاحب
الأرض وقوله اي بيان من لا بذر كما في عامة الشرح وفي بعضها نصيب من لا بذر
وهو الصواب والعين المتصوب في نسخة عائداً اليه وقوله عوضاً اي من عمله
او ارضه كما في التبيين وشاربه الى انه لو يبين نصيب من كان البذر من جهته
فقط تفسد المزارعة وهو القياس وفي الاستحسان يجوز كما في عامة الشروح **قوله**
والسابع التخليصة بين صاحب الأرض والعامل الصواب تركه لفظ صاحب لأن
التخليصة لا يكون بين شخصين بل هي رفع المانع بين شخصين ما كان من شأنه
مقبوضاً وما قبل في ترجيحهم لم يكن شيئاً معتداً به هنا وقوله وهو عمل صاحب الأرض
سواء عمل اولم يعمل كما في العبادية وكذا العمل عبده لو كان البذر من العامل اما لو كان
البذر من صاحب الأرض وشرط عمل عبده مع العامل وعين عبده شئ من الخارج
منع والتفصيل في البدايع هذا بخلاف الاستعانة فانه يجوز سواء استعان
برب الأرض او بعبده كما في العبادية ومن التخليصة نزاع الأرض عند العقد
فان كان فيها زرع قد نبت كانت معاملته وان كان فيها زرع قد استحصد لا
يجوز لانه استغنى عن العمل كما في الخزانة والظهيرية **قوله** والثامن الشركة
في الخارج المطلق فشميل الحب وغيره اذا كان مقصود ايج الحب كما لو عقد البزورع
العامل القرم فانه يشترط ان يكون القرم والحصن كلاهما شاربين
بينهما وهكذا الرطبة وبزرها كما في الخزانة اقول وهكذا الايون وبزرها فان
بزرها مقصود ايضاً حيث يستخرج منه الدهن كدهن السمسم ولذا اعتبار عند
الاهالي **قوله** وانما تقع عندها اذا كان الأرض الح وضابطه عن حق العين
كناية عن العمل والقابض عن البق وكونه حقاً جوازاً لو كانا في جانب والباقي
في آخر كما ان ضابط الوجهين الاخيرين قوله خذ ارضنا واعمل كما نراه
لا تترك احكاماً كالفاسد وضابط الوجه الرابع رقق فالرأى كناية عن الأرض

فيه كلام على
المولى عزى زاده
كون معرفة مقدار المنفعة متوقفة على
بيان المدة اتفق كون المدة معارضة
وتكون المدة كذلك اتفق كون المدة بما
يمكن فيها المزارعة
خلل ناسخ
فيه كلام على
المصنف
ويظهر من هنا انه يرجح القياس على
الاستحسان في هذه المسئلة عليها في
ظاهر المتن والشرح لم يتعرضوا
هنا لرجحان الاستحسان فيكون هذا
من قبيل القياس الذي عنده وان
لم يكن وانما في المسائل المحصورة
المذكورة في شروح الاصول
ألفاظ المولى الوافي
من انه انما قال كذلك لعدم صورة
البذر مع الأرض ايضاً وتداركه
بما لا يقتضي المقام
ضابط
زمين تتعاطى فيها زمين بائنه اعانل
وراي ابن سمره ان ههنا نزل
وراي ابن سمره ان ههنا نزل
الامر باخذ الأرض او العمل لا باحة
او للوجوب او العمل بالتعويض واجب
سعه

والإتفاق عن البقر فإذا اجتمع في جانب والباقي في جانب فمحمته ضيف وفساده توى لأن
صحة من روى عن أبي يوسف وفساده ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الخاتمة
ومن هذا لم يتعرض المصنف لصحته وذكر في الفقيه أنه لو كان الأرض والبذر وبقر
واحد من أحدهما العمل وبقر آخر من الآخر جاز أيضا وذكر في العبادية أنه لو سكت ذكر
البقر فهو على العامل لأنه آلة العمل **قوله** وإنما تصح أيضا إذا كان نفقة الزرع
عليهما ظاهر كلامه على أن هذه نفقته قبل مضي المدة وبعد الإدراك فأن يكون نفقته
عليهما بعد مضيها سيصح به أقول هذا هو الموافق لما مرخوا به من أن كل مكان من
عمل قبل الإدراك كالحقل والسقي وقطع الحشادة وركى الأنهار وتسوية المسناة
فهو على العامل وكل عمل يكون بعد تناهي الزرع إلى قسمة الحب كالحصاد يكون بينهما
على شرط الخارج وكل عمل يكون بعد القسمة من الحقل إلى البيت ونحوه فعلى كل واحد
منهما منجز به في الهداية والمنيع وتشتيف المسبح بهذا الأصل نقلاً من التمهة وشرح
المنظومة وغيرهما هذا ثم كون أجرة الحصاد ونحوه عليهما ظاهر الرواية وروى عن أبي
يوسف أنما جاز شرط الحصاد والرفاع والدياس والتذرية على المزارع لتعامل
الناس وهكذا المروى عن أبي حنيفة كما في الخاتمة وقال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ
كما في الخلاصة وقال شمس الأئمة السرخسي وهو الصحيح في ديواننا كما في الكافي وعليه
الفتوى كما في الحقائق فظهر أن ما اختاره المصنف هنا خلاف ما يقتضيه وإنما وضع
الخلافاً في جانب المزارع إذا لو شرط ذلك على رب الأرض لا يجوز بالاتفاق لعدم
العرف يسكن في البر جندى وذكر في العبادية إذا قصر المزارع في سقي الأرض حتى هلك
الزرع ففي المزارعة الصحيحة يضمن وفي الفاسدة لا يضمن **قوله** واستيعاب البقر
بجزء من الخارج مقصوداً لا يبيع وجهه ما ذكر في الشرح من أن الأصل أن المزارعة
تتعقد أجرة ونتم شركة وإنما تنعقد أجرة على منفعة الأرض وعلى منفعة
العامل ببعض الخارج لما ورد بالأول أن ابن عمر رضي الله عنهما وعليه تعامل
الناس وبالثاني محاملة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل الخيبر وعليه تعامل
الناس فورد النص باستيعاب كل منهما وترك القياس به وإنما استيعاب غيرهما
فلم يرد الفرق به بنق على أصل القياس فلم يجوز ما يكون من قبيل استيعاب غير
الأرض والعامل ببعض الخارج كما لم يجوز كون المشروط على أحدهما غير تابع له
لعدم التماسية بينهما وهذا أصل يدر عليه مسائل المزارعة كما في الذخيرة والخام
المصغير لفخر الإسلام ومن هنا يتكشف تعليل المصنف وقد سبق أن فساده هذه
الصورة ظاهر الرواية وقد روى عن أبي يوسف محتمل لما أنه جعل منفعة البقر
تابعة لمنفعة الأرض كما أنها تابعة لمنفعة العامل في الصورة الأولى وقوله
ولا يجوز استحقات منفعة الأرض مقصوداً المصواب أن يقول منفعة البقر
وهو الموافق لما في الكافي ما أخذ هذا الشرح ولم يظهر لي وجه في عدوله عنه لو
مراد كما لا يخفى وقوله نفقة البقر ليست من جنس منفعة الأرض فلم يقبل
لأن قوله أحدهما فالتقدير الواضح الإحضار السالم أن يقال ومنفعة البقر ليست
من جنس منفعة الأرض فلم يقبلان فتعذر أن يجعل نفق البقر تابعاً لهما فلم يجوز
كما لو كان البقر وحده مشروطاً على أحدهما **قوله** أو كان البذر لأحداهما وفي
رواية عن أبي يوسف أنه يجوز كما في المضاربة ويكون البذر بمنزلة رأس مال

فيه مدح
المصنف

لأن قوله كاجر الحصاد الخ تمثيل
لنفقة لا المشبه به لها صلة

فإن قلت كيف تنجز رواية الخاتمة عن أبي
حنيفة وأنه لم يكن قابلاً بالمزارعة قلت
قد يكون تفرغ الإمام على قولهما وأن
لم يكن قابلاً بقوله كما وقع في التعليل
على الحاصل من قوله في البيع الراشع
في كتاب الدعوى وهناك كذلك أو بناء على
أن ما قاله إنما هو رواية عن الأئمة
كما صرح به في الحاوي القدسي أو هي
ستخرج من أصولها لأنها مجتهدات
في المذهب بخلافان في الفروع ولا يقدرون
الخاتمة في الأصول صرح به المولى أبو
السعود في شرحه على الهداية مثله

فيه كلام على
المصنف

أشار به إلى أنه يحتمل من طعننا أن القم
مصلحة

وهي صلاحية يقام بها العمل مثله

المضاربة وعن ابن سباعة أنه يجزئ قول أبي يوسف فإنه حسن كما في الملتقط
وعليه بيت المنظومة والبذر من هذا ومن ذاك البقر والأرض والفعل جميع يعتبر
وهنا صورة أخرى لم يذكره المصنف وهي أن يكون البقر من أحدهما والباقي من الآخر
وهي فاسدة أيضاً كما في الشرح وعليه قوله في تعليل المسئلة الآتية لأن كل واحد
من البذر والبقر الخ فاللائق على المصنف أن يقول أو كان البذر والبقر لأحدهما
الخ **قوله** المأذيات جمع مأذيان فهو أصغر من النهر وأعظم من الجدول
وقيل ما يجتمع فيه السيل ثم يستقي منه الأرض كما في المغرب والبراد هنا الثاني بقرينة
عطف السواقي عليه هذا **قوله** أو شرطاً كون نفقته على العامل لما مر الخ وقد مر
ما فيه ولو قال على رب الأرض بدل قوله على العامل لافاد فائدة وقوله أو شرطاً
كون التبن لأحداهما وكذا الشرط أن يكون التبن نصفين والحب لأحداهما بعينه كما في
الهداية وقوله لغير رب البذر أعم من أن يكون هو العامل أو اجنبياً **قوله** ولم يتقوا
للتبن وهو رب البذر لأنه ناء ملكه وقال مشايخ بلج التبن بينهما للعرف ولأنه
يتبع الحب فيعطى له حكمه كما في الهداية وفي شروط الحاكم التبن لصاحب الأرض في ظاهر
الرواية إلا إذا شرطاً الشركة فيه وقال نجم الأئمة المزارع بالربح لا يستحق
من التبن شيئاً والمزارع بالثلث يستحق النصف ككان التعارف وقال صاحب
الفقيه قال استأذنا والمختار في زماننا جواب نجم الأئمة أنه لا شيء للمزارع
بالربح من التبن ككان العرف وظاهر الرواية وهكذا في حاوية قيد المسئلة بعدم
التعرض للتبن أشار به إلى أنه لو شرطاً التبن نصفين ولم يتقوا من الحب بنفسه
كما في الخلاصة **قوله** يعني إذا كان الخ هذا التصور مستغنى عنه بالتفصيل الإتي
في المتن **قوله** فلو كان رب البذر صاحب الأرض الخ حكم عن الإمام اسمعيل الزاهد
أنها لو نسدت اتفاقاً بين أمتنا واختلافاً فالربح فيه أن يميز النصيبان على ما شرطاً
ويقول كل واحد منهما لصاحبه أن لي عليك حقا في هذا العقد وكلك على حقا فيه فهل
صالح حتى على هذا القدر من المحصول فيقول الآخر صالحت فاذا تراصبا على ذلك
جاز ويطلب لكل منهما ما أصابه كما في التنازعانية **قوله** لا يزداد على المسمى أما مال
من أجرة مثله أو من منبره المقدر في العامل أو منفعة وهذا القيد محتمل في المعلوم
أيضا وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يجب أجرة المثل بالغاما بلخ
ثم هذا الاختلاف إذا وجدت التسمية في العقد وما إذا لم توجد يجب أجرة المثل
بالغاما بلخ بالاتفاق كما في المنيع ثم أن كان البذر من رب الأرض طاب للمخارج
كله وإن كان من العامل فأنما يطلب له قدر بذه وقد مر أنهم من أجرة مثل الأرض
ويصدق الفضل ولا أجر لعمله كما في الكافي والمقدسي **قوله** لاستيفائه منافع
الأرض الخ اكتفى بهذا التعليل مواءمة على الفهم والصورة الأولى أن للعامل
أجرة مثل عمله على صاحب البذر والأرض لا يستيفاه منافع عمله بعقد الخ وفي
الهداية صرح به أيضا ولو قال المصنف لاستيفائه منافع الأرض والعامل بعقد
الخ كما في الكافي لكان أولى لاشتراكه على الصورتين باحضر عبارة كما لا يخفى **قوله**
ويجبر العامل الخ أطلقه والمراد في العقد الصحيح وأما في الفاسد فلا يجب
على المزارع شيء من أعمال المزارعة كما في المنيع أقول هذا إذا لم يكن صاحب البذر
له وأما إذا كان صاحباً للبذر فيكون الخسران عليه أن لم يعمل كما لا يخفى ثم كل

فيه كلام على
المصنف

عمل لا بد منه لتحصيل الزرع المرغوب فيه فهو على العامل شرط او لا الا ان كرا ب
 وكل عمل منه بد في تحصيله الا انه يزد في جودة الزرع ان شرط يلزم والا فلا
 ثم الارض لو من قبيل ما لا يخرج الا بالكرا ب يجبر عليه ولو من قبيل يخرج بلا كرا ب
 لكن بالكرا ب اجود لا يجبر الا اذا شرط في صلب العقد فيجبر كما في الميزان
قوله هذا قبل القائه اي عدم الجبر لرب البذر واقع قبل القاء البذر وبعد
 الالتقاء يجبر ايضا قال في الخلاصة وبعد ما القى البذر في الارض تسمى المزارعة
 لازمة من الجانبين انتهى وقد سبق ان العامل قد يكون صاحب بذر كما في صورة
 كون الارض من احدها فقط وفي الوجه الرابع وان كانت مضمومة على قول ابو يوسف
قوله كما لو من وكذا السفر وكذا لو كان سارقا يمان على الرمح كما في الخلاصة عزى
 الى الاصل **قوله** وتبطل بوت احدها اطلقه فمثل ما لو مات قبل المزارعة او
 بعدها وسواء ادرك الزرع او لم يدرك وهذا الاطلاق على جواب القياس وفي
 الاستحسان لا تبطل بالموت مطلقا ولذلك فرع عليه على وجه الاستحسان وقال
 فلو دفعها الى فظهر من التفرع ان المزارعة تبطل بوت احدها قبل الزرع
 قياسا واستحسانا ولا شئ للكرا ب في هذه الصورة ولو مات رب الارض
 لان عمل العامل تقدم بالخارج ولا خارج بخلاف ما مر حيث يفتى با رضاعه
 لغوره وامتناعه باختياره بخلاف الموت كما في التبيين وقد بطل صاحب
 الارض اذ لو مات المزارع فلورثته العمل الى ان يستحصل ولو ارادوا قلع
 الزرع فلما لك الخيارات في الموافقة او في اعطاء قيمة نصيبهم او في الاتفاق على
 الزرع الى ان يستحصل ويرجع بحصة من النفقة في حصة المزارع كما في المحيط وغيره
قوله فعلى المزارع اجر مثل نصيبه من الارض ففي المزارعة بالنصف يكون
 عليه اجر مثل نصف الارض من وقت الانتقاء الى وقت الادراك **قوله** ونفقته
 اي بعد مضي المدة والزرع بقل هذا هو المراد لانه دخل تحت القاء وانما كانت
 عليه لانه عمل في مال مشترك واستحقاق العمل على العامل انما كان في المدة
 بالعقد وذا لم يبق وهذا بخلاف ما اذا مات رب الارض والزرع بقل حيث يكون
 العمل فيه على العامل ولكن لو امتنع عن العمل لا يجبر اذ العقد بطل بموت رب
 الارض وابقاء العقد انما هو نظرا للعامل استحسانا وستقف تفصيله وقوله
 كاجر السقي الخ سوى هذا العمل بين ما هو قبل الادراك وما هو بعده اذ لا فرق
 بينهما بعد مضي المدة وان يكونا عليهما وقوله حتى يدرك بناء على ان السوق في
 بيان ان العمل قبل الادراك انما هو عليهما لمضي المدة وتعيم تفسير النفقة
 لتكثير الفائدة وبالجمل كلام المصنف ضاع عن الخلل كما لا يخفى **قوله** وفي موت
 احدهما قبله ترك الخ عطف على قوله مضت عطف على جملة والجامع مضمون
 احدهما بخلاف مضمون الاخرى مع اشتراكهما في كون الزرع بقل وقوله ولا
 شئ على المزارع لم بقل ولا اجر من الارض على المزارع للتعميم الى ان ليس عليه
 نفقة الزرع ايضا وانما عليه العمل بمقتضى العقد من غير جبر وقوله استبرار
 العامل بالنظر الى صورت رب الارض وقوله او ارثه بالنظر الى موت العامل
 وقوله على ما كان الخ متعلق بقوله استبرار وقوله اما في الاول وهو المسئلة
 المسابقة فلا يمكن اي الاستبرار لان المدة حيث مضت انقضت المزارعة

فيه كلام على
 المولى عزى زاده
 نعم فرق بين انقضاء المدة وبين
 البطلان بموته وهو انه لا يكون على
 العامل اجر مثل نصيبه من الارض
 في البطلان لئلا يلزم اجر ان ياراد
 منقعة الارض في مدة واحدة وهو
 بعض الخارج واجرا مثل بخلاف صورة
 انقضاء المدة لان ما بعد مدة العقد
 الوقت الادراك مدة اخرى
 فلا يلزم ذلك

فتعين اجرا مثل وكان العمل اي عمل كان عليها بقدر ملكهما تدبر كما لا يخفى **قوله**
 انفق احدهما على الزرع بلا امر صاحبه او امر قاض ولا ياتى منه القاض حتى يبرهن
 ولو خيف فساد الزرع مدة طلب البينة يقول القاض له امرتك بالانفاق
 ان كنت صادقا ويجعل عليه اجر نصف الارض اذا المسئلة من تنمات مسئلة من المدة
 ولو اختلفا في النفقة فالقول للمزارع مع يمينه على العلم ولو لم تغل الحصة النفقة
 لم يلزم عليه غيرها لان امر القاض نظري لا ينفذ في غيره **قوله** غير مجبور
 على الاتفاق ودعى حيا حتى نفسه غير مسموعة لا يمكن الاتفاق بامر القاض
قوله وتضيق يدن نحو الخ لم يتعرض لاهنا ولا في نسخ الاجارة الى انه هل يحتاج
 في الفسخ الى القضاء والرضا كما في الزيادات او لا كما في الجامع الصغير هذا في نسخ
 الاجارة وقد سبق تصحيح ما في الزيادات ثم وتضيق المصنف بالاجارة يشتر الى
 رجحان ما في الزيادات هنا تأمل والطلاق الدين فمثل المعائن والمثبت بالبرهان
 او الاقرار كما سبق في الاجارة واطلق الفسخ فمثل ما لو كان قبل الزرع بعد الكرا ب
 وبعد الزرع قبل الثبات وبعد الزرع والنبات ففي الاول له الفسخ وهو الاصح
 كما في العبادية وفي الثاني اختلاق المشايخ ولم ار في الشرح من يرجح احد الطرفين
 الاطلاق المتون ترجيح للفسخ والثالث ما ذكره المصنف بقوله ولو ثبت الخ وذا
 يختمه وباقي تفصيل في العبادية وغيره ومن فوائد هذا الكتاب ان يستحب ان
 يلقي البذر على طهارة ثم يصلي ركعتين ثم يقول اللهم انما عبدك عبد ضعيف سلئت
 اليك هذا فسلمه لي وبارك لي فيه ثم يصلي على النبي عليه الصلوة والسلام
 فانه تعالى يحفظ هذا الزرع عن آفة وبإبارك فيه كما قاله الزاهد في شرح القدوري
 قال القرطبي رحمه الله تعالى المستحب لكل من حرث شيئا ان يستعيذ بالله تعالى
 من الشيطان الرجيم ثم يقرأ افرأيت ما تمحرون انتم تزعمونه ام نحن
 الزارعون ثم يقول بل الله الزارع والمثبت والمبلغ اللهم صل على محمد وعلى
 آل محمد وارزقنا ثمنه وجنينا ضرره واجعلنا لا نهلك من الشاكرين ويقال
 ان هذا القول امان لذلك الزرع من جميع الافات والدود والجراد وغير ذلك
 ثم قال سمعنا ثقة وجربناه فوجدناه كذلك كما في ما شئنا ان يبعضواي للمولى المرحوم
 شيخ زاده وفي ملحقات المولى سعد الله في ما شئته وقال صاحب القاموس وان
 جلد يجلد الفصح مكيال وكل به البذر امن الزرع من آفة انتهى يعني من آفة
 الزرع كالجراد والقارعة ونحوهما ولقد سمعنا ان بعض الزرع كان يتخذ غرابا لامن
 جلد الفصح ويخل به البذر ثم يزرع ليصل ما مته الى كل حبة والخزامى والاشياء
 لا تنكر فتبارك احسن الخالقين **كتاب المساقاة** مناسبتها بالمزارعة
 ظاهرة وتاخيرها عنها وان كان من حقها التقديم ككثرة ثائنها بجوازها لثقة
 الاحتياج الى المزارعة لكثرة وقوعها في جميع البلاد وكثرة تغريباتها بالنسبة
 الى المساقاة **قوله** دفع الشجر الى مصلحه يجز ومن ثمره اراد بالشجر كل نابت
 يبقى في الارض اكثر من سنة فيتناول الرطبة ونحوها كما في البرجندي اقول ومن
 يقول ما لا يبقى في الارض نصف سنة مع ان المساقاة يجزى فيه ايضا كما لا
 شفاخ واكرات ونحوها بل الظاهر ان هذا التعريف بناء على منطوق الاثر
 وقد ورد في النخل والكرم والافرق بين شجر مثمر وشجر غير مثمر ولذلك المثل والتفريق

كما في المقدس وغيره ٣

بشروط صح

٤
 رحمه ان الإشارة ماملة من
 التشبيه في نفس الامر ولكن
 المصنف لم يرد به اذ لم يستقر منه
 تصحيح ما في الزيادات عه

حيث يجوزها الشافعي مفردة ومركبة
 ولم يجوز المزارعة الامركية بالمساقاة
 يجعلها تابعة بالمساقاة
 الوجه الثاني للتأخير

الا تى من نحو البقول بناء على تعليل الاثر ومنطوقه تكبلا للفائدة نعم ولو قال
 وضع الشجر ونحوه الى مكان اول ويكون المراد من الثمر المحصول والمقصود كما لا
 يخفى وقوله الى مسلمه اشار به الى ان الشرط كون الشجر حال لولم يحفظ لذهب
 شجره ولم يثبت حتى لو لم ينجح الى الحافظ لم يصح المساقاة كما في الحاشية **قوله** والتعليق
 بين الاشجار والعامل هذا الشرط اعني بيان جنس الشجر وهو شرط ايضا لم يذكر
 لانه يعلم بالمشاهدة عند التسليم وقوله والشركة في الخارج اشار به الى ان
 للشجر صلاحية لخروج الثمر وهو شرط ايضا ولذلك استثنى من الصحة ما نقله
 عن الحاشية واراد بالسنين المعلومة مدة تصير تلك الغراس فيها ثمر كما لا يخفى
قوله وتفسد ان لم يخرج ولم يتعرض لما انه هل للعامل اجر المثل ام لا والظن
 ان له ذلك لانه حكم فساد العقد كما لا يخفى **قوله** لان اصول الربطة كالغراس
 تنمو ساعة فساعة وليس لها غاية بل هي تنمو ما تركت في الارض وجهالة المدة
 في المعاملة تفسد ها كما في المنبع وقوله جاز بلا ذكر الوقت استحسانا هذا اذا كان
 البذر ما يرغب فيه وحده في يصير في معنى الثمر للشجر كما في المنبع **قوله** فلو خرج
 الثمر في وقت سبى هذا اذا كان الخارج شيئا يرغب في مثله في المساقاة والا يفسد
 العقد فيكون في حكم المعدم كما في البرازية والتاخر حاشية معربا الى البرهان **قوله**
 اي وان لم يخرج فيه بل تاخر عنه اشار به الى انه ان لم يخرج اصلا يبقى العقد
 صحيحا ولم يكن لواحد منهما على الاخر شيء لان موجب شركة في الخارج والا خارج كما
 حدث الآفة على الثمر كما في الكافي **قوله** كالزراعة حيث تقع اذا كان الزرع بقلادلا
 تقع اذا استحصد وادرك كما في صدر الشريعة **قوله** ويكون هي اي الاشجار و
 الارض بينهما قيد بالارض لانه لو شرط ان يكون الشجر والثمر بينهما دون الارض
 صح ذكره في الحاشية وغيره **قوله** والغراس عليه قيمة غراسه اشار به بكون الغراس
 للعامل اني انه لو كان لرب الارض فعلية اجر مثل عمله فقط كما في البرجندی **قوله**
 لان صاحب الارض استأجر العامل ليحضر ارضه الى الغراس في استأجر ارضه
 عائد ان لصاحب الارض وسائر الثمرات الست عائد الى العامل والعبارة للكا في
 ومن ظن ان لفظة اجرة مضان الى نصف البستان لم يصح النسخة اذ ما في غيره من
 لآباء مشاة وليس في عبارة الكافي قوله لم بعد قوله والانه وان اتى به المصنف
 تأكيذا للضمير الذي في والانه عائد الى العامل اذ هو عائد الى نفسه تدبر **قوله**
 لانه لا يدخل في قيمة الغراس يعني ان اجر مثل عمله لم يدخل في قيمة الغراس لعدم
 المجانسة بينهما لان منافع العامل تنقسم بالعقد والغراس شقوقة بنفسها كما في
 العناية وغيره وحكمه شيخ المعتمد حاشية ردالمآ في غاية البيان ان ضمير تقوما
 راجع الى اجر المثل بتأويل الاجرة **قوله** فللعامل القيام عليه اشار به الى ان
 للعامل ان يقول انا ائخذ نصف البستان لان ابقاء العقد لدفع الضرر عنه فاذا روى
 بالتزام الضرر فلا منح وقد انتقض العقد بموت صاحب الارض لانه لا يملك
 الامرار لورثة وب الارض فيثبت لهم الخيار ان شاؤوا وانفقوا وان شاؤوا
 اعطوه نصف قيمة البستان فيصير كله لهم وان شاؤوا انفقوا على البستان حتى
 يدرك ويرجعوا بنصف نفقتهم في حصة العامل من الثمر كما في الزراعة كما في
 الكافي وشرح الكافي للحاكم الشهيد وغاية البيان وغيره اقولهم وقد انتقض

بقريته عطف ونحوه ٣

والمنبر في يجوز وتقع وفسدت
 وقيلها راجع الى المساقاة اي قبل
 عقد المساقاة وقوله لا ما بعده
 عطف على قوله اول جرة مسكه

فيه كلام على المولى
 الثاني

غرس الشجر بغرسه انبث في الارض
 كما غرسه والغراس المفروض ج
 اغراس وغراس تاموس

اشار به الى ان رجوعهم بنصف ما
 انفقوا مقدرا الى ان يبلغ الى حصة
 العامل فلا يرجعون بما زاد عليها

العقد بموت صاحب الارض وتبطل اقتضى انهم لم يرجعوا عليه بجميع ما انفقوا لان البستان
 بقوا لا مشتركا ومن ذلك صرحوا بانهم انما يرجعون بنصف ما انفقوا فللعامل العمل
 بمقتضى العقد السابق وان لم يعمل فلا يجبر اذ العقد بطل الا انه لم يقدر الا ضرار
 نقيت لهم احد الخيارات الثلاثة وظهور انه لم يبق فرق بين صورة موت ربا الارض
 وبين صورة منق المدة ولذلك جمع المصنف هنا بينهما هذا فلهذا ما اوردته العلامة
 الزيلعي قدس سره من الاشكال هذا في المزارعة تبعالما في الذخيرة والخلاصة وهو
 انه كان ينبغي ان يرجعوا عليه بجميع ما انفقوا لان العامل انما يستحق بالاجل وذا
 واجب عليه كما في صورة عدم موت صاحبه غير واراد ان هذا التصريح منهم رد لما
 في الذخيرة والخلاصة من انهم يرجعون عليه بجميع النفقة مقدرا بالحصة على ان
 الرجحان في مثله لما في المتن والشرح لا في الفتاوى تدرب العلم عنده **قوله**
 وقد كان له اي للعامل في حيوته هذا الخيار بعد موت صاحب الارض اشار الى
 فيما سبق بقوله فللعامل حيث اتى باللام دون على واراد بقوله قيامهم مقامه
 خلافتهم له في حق مالي هو ترك الثمار على الاشجار الى الادراك والوراثة الخيار
 اذ هو لا يورث قيد به لانهم لو اوعز القيام بالخيار لورثة رب الارض على ما سبق
 واشار به ايضا الى ان هذا بعد حدوث الثمار حتى لو مات قبل حدوثها لم يكن لهم
 شيء كما في العبادية **قوله** ويكون بينهما على السواء اي على ما شرطوا ولا اجر
 على العامل لان الشجر لا يستأجر ولا يورث بخلاف المزارعة لان الارض جائز
 ان تخرج وكذلك العمل كله على العامل هذا وان اتى عن العمل خير الاخرين بالخيارات
 الثلاثة كما في الشرح فظهر ان اجر المثل لم يتصور للعامل على ان البطان غير
 الفساد وان الانقضاء ليس بفساد لانهم لم يعدوا من انواع وهي شرط كون
 الخارج لاحدها وشرط بعق معلوم منه له وشرط العمل على صاحب الشجر وشرط
 غرس الاشجار ونحو ذلك مما لا يقتضيه العقد **قوله** ومنه كون العامل عاجزا
 عن العمل اطلاق العجز فشملة المرض اذا كان يضعفه عن العمل والسفر لانه يحتاج اليه
 وترك الحرقة الى حرقة اخرى لان من الحرف ما لا يغني عن الجوع فيحتاج الى الانتقال
 الى غيره كما في البدايع **كتاب الدعوى قوله** وجعها وعارى بفتح الواو وجعل
 صاحب المصباح الميركسر الواو اصلا والفتح لغرض وهو بما قلته الف الثانية
 وقال بعضهم قال الفتح اول وعكس بعض ومنهم من سوى بينهما وعلى الكسب
 كلام سيبويه وعلى الفتح كلام ابن السكيت كما في تكملة الديري **قوله** مطالبة حق
 اطلق المطالبة فشملة المطالبة اصلا وثبابة فشملة مطالبة الوكيل والوصي ايضا
 واطلاق الحق فشملة العين والدين حقيقة او حكما فيندرج في الدين الا بقاء والابراء
 لان الاول دعوى دين اذ الدينون تقضى باسائها والثاني تملك الدين معنى كما في
 المقدسي مع بعض تنوين **قوله** في حقه اي حقه المدعى اراد به هذا يفرق بين
 المدعى والمدعى عليه اذ يعرف المدعى عليه من هو من معرفة المدعى ولذلك قال
 والمدعى عليه بخلافه فان بينهما تقابلا ولم يذكر المدعى عليه في تعريف المدعى حتى
 يلزم الدور وما اوردته المصنف من التعريف حسن كما في المنبع وقوله اي يجبر
 على الخضوع بمعنى الجواب **قوله** واهلها اي الدعوى اطلقه فشملة المدعى و
 المدعى عليه وعليه ما نقله من الاستروشنى **قوله** الصبي الغير المميز الغير

تحقيق حقيق
 ان شاء الله
 معاً

هنا كلام على الزيلعي
 والمقدسي وصاحب
 الخلاصة والذخيرة
 تدرب وتدبر ٣

فيه كلام على صاحب
 البحر الرائق

بمعنى المغاير صفة للصبر واحتاج الى التعريف باللام لانه لم يعرف بالاضافة ولو
معنى لتغوله في الابهام والآن مضاف باضافة لفظية فيكون من قبيل الحسن الوجه
قوله وشرط جوازها مجلس القاضى اذا لسمع هي والشهادة الا بين يدي
القاضى والمدعى اذا طلب من القاضى احضار خصمه احضره بمجرد الدعوى اذا كان
في المصر او قريبا بحيث لو اجاب ببيت بمنزله وفي الا بعد لو اقام البرهان ولو
بشهادة المستور او حلف بان له حقا عليه احضره والا فلا كما في المنة هذا اذا
كان القاضى في المصر واحدا اما اذا تعدد وكل منهما يريد ان يذهب الى قاض
فالعبرة لقاض المدعى عليه عند مجده وعليه الفتوى وكذا لو تنازع المجتدى
والبلدى في قضية واراد كل ان يحكم قاضيه فالعبرة لقاض المدعى عليه ولا يلى
القاضى المجتدى الحكم على البلدى وسوق العسكر عسكرى كما في البرازية وقال
بعض المتأخرين ولا يحتاج الى هذا الآن لان القضاة يفرض لهم الحكم على
المعوم في كل من هو في بلدهم او قريتهم التي تولوا القضاء بها وان لم يكن من اهل
هذه القضاء انتهى والمولى المرحوم استاذى شيخ الاسلام اسعد بن المولى
سعد الدين انتهى بان التائب لو احضر المدعى عليه وحكم عليه وهو يريد المرافعة
بالقاضى الاصيل وهو حاضر في القضاء لا ينفذ حكمه وفي العكس ينفذ حكم الاصيل
قوله وانما تقع اذا الزمت شيئا على الخصم اطلقه فمثل دفع التعرض لاث
الفتوى على ان دعوى دفع التعرض صحيحة كما في الخلاصة والبرازية يمنع القاضى
المدعى عن التعرض للمدعى عليه مادام لم يكن به هاهنا المدعى كما في المقدس قلت
لولا يكن طلب التخليف كما لا يخفى وقيد به لانها لو لم تلزم شيئا عليه لم تقع
بكن ادعى على غيره انه وكيله كما في الكافي **قوله** وبين ذلك بقوله فلو كان
الح والظان يقول وفتح على ذلك قوله فلو كان الح لان ما ذكره يتعلق بالدعوى
بعد صحتها هذا مقتضى كلام الكافي هو ما اخذ من المصنف هنا ولك ان تقول
ان المصنف جعل الفاء تفسيرية بناء على ان المدعى ما لم يذكر ان المدعى هو ما في
يد فلان وما لم يحضر ولم يشرا اليه ولم يذكر قيمته او حدوده او جنسه وقدره
لم يصر معلوما يتعلق به تمام الدعوى وعليه قوله الا في واذا صحت الح فيكون
هذا دقة من المصنف في تحقيق المقام العلم عند الملك العلامة **قوله** قال صدر
الشريعة هذه اربعة تشتمل العقار ايضا الح قد نشأ من كلام صدر الشريعة
هنا كلمات للفضلاء المتأخرين وعد كل منهم ما طرأوا تحقيقا وما لم يوافقوا
وقد وقع بينهم تدافع فزلبوا كلامهم بالمجد لله على كونهم مهتدين لما منحوا
اقول ومن الله التوفيق بيده ازمة التحقيق والتدقيق انه لا خفاء في انه
لا اختصاص لقوله بغير حق بالمنقول لان مفاده دفع احتمال كون المدعى وهنا
او محبوسا بالثمن في يده فحق المنقول كما احتاج الى هذا الدفع احتاج في العقار ايضا
ومن ذلك ان المشايخ صرحوا في هذا الدفع بانه وجب ان يقول في المنقول بغير
حق وان يذكر في العقار انه بطلان لان ظاهر حال الطالب ان لا يطالبه الا اذا
كان له الطلب وهذا لا يكون اذا كان في يد غيره بحق فبطلان لبته بالعقار تبين
قوله بغير حق وذلك دفعت هذا الاحتمال كما صرح به في الهداية وقد قال لظهر
الدين المرعشي في انه لا يدعى في دعوى العقار من معرفة القاضى كونه في يد المدعى

تفصيل في تعدد
القاضى في
بلد
شرح على الرواية
وهو على المقدس

وكذا في الحاية والمغايرة وقد كانت هذه
المادة واقعة في تاريخ سنة ثنتين
والف والقاضى بصرى روم ايلي
كان حسين افندي الشهير باخي
زاده وتقتل واحضر تاجر عسكرى
والشهر مدعى عليه في الدبوان الهابون
قال ايها القاضى العسكرى انما اريد
مرافعة بمجلس القاضى بقسطنطينية
فانى عن التوافق وبيع كلامه الوزير
الا عظم فامر بالتعزير بجانية لعرض
القاضى العسكرى فاستعفاه عن
التعزير فامرسلوا الى قاضى البلد
والوزير رجب باشا وتقتل هذا
مسألة
ثم لو تنازع الخصمان وحكم كل من القاضى
العسكرى والقاضى البلد وحكم بينهما
لاخفاء في نفاذه واما ما يرضاهما
فالعبرة لقاض المدعى عليه وعنوان
القاضى العسكرى يرد المختص
كقابله هذا كقاضى البلد الفلان

المولى المصنف والمولى سعد الله والذى
قاضى زاده والمولى زكريا سوى
ارباب الحواشى والشرح مسكه

حيث استلزمها الآن هذا الطلب
من مطالبة مسكه

عليه فيذكر المدعى انه في يده اليوم بغير حق في العجادية وايضا لا اختصاص بالمطالبة
بالعقار الا ان وجوبها لما كان بعد احضار المنقول وتضمنها طلب الاحضار في الجملة
لم يحضر جوا الى التصريح بها والله ورحم في التحقيق والتدقيق اذا عرفت هذا فظهر
ان اشكال صدر الشريعة ساقط عن اصل وانه لا فرق بينهما في الاحتياج الى هذا
الدفع ثم وجد الفرق بينهما وهو ان المنقول لما غلب فيه الاعادة والرهن بل البيع
وجرى الغصب عليه بالانفاق دون العقار او جبراق المنقول التصريح بانه في يده
بغير حق واكتفى في العقار بتضمن كلامه هذا المعنى وايضا ما ذكره المصنف هنا
يصح ان يكون علة ايضا للزوم التصريح في المنقول بغير حق وللأكتفاء بتضمن
كلامه ذلك في العقار هذا خبر اكلام ما قل ودل ولا تعجب من تبدل كلمات
جم غفير فانه ثمة الانتباه ولا تبدل كلمات الله ولا يشار ككلمات من
سواه الملك لله يورث من يشاء المجد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى
لولا ان هدانا الله الله حسبي ونعم الوكيل **قوله** ان امكن اراد به الا مكان
العادى لا العقل فيلزم عليه احضار ما لاجل ولا مؤنة له اما لو كانت له وان
قلت فلا يلزم احضاره عليه كما في الخزائن والفارق ان ما جل بيد واحدة الى مجلس
القاضى او يوفى اليه تجانا وجب احضاره والا فلا يستجنى باقى التفصيل من
العجادية وقيل في كلام المتن مساهلة لان في دعوى عين ودعوى لا يكتفى احضار
وانما يكتفى التخلية اقول سوق الكلام على ان المدعى الواجب احضاره ما يكون
في يد الخصم بغير حق والودعة ليست كذلك فلا يشتملها صدر الكلام حتى يحتاج
الى تدارك اخرها هناك لا يخفى **قوله** ان تعذر اى احضاره بهلاك المدعى
او غيبته او بان يكون متمتع الوصول اليه بسبب من الاسباب وقيدنا بالتعذر
هنا بما ترى لانه لو كان بماله حل ومؤنة يذهب القاضى اليه او يبحث ايسا كما في
الشرح **قوله** ذكر في عامة الكتب انه سمح وعامة المشايخ على ان هذه الدعوى
والبيينة تقبل ولكن في حق الجبس لا الحكم ومناه انه يجلسه حتى يحضره ليعيد
البيينة على عينه فلو قال لا اقدر عليه حبس قدر ما لو قدر احضره ثم يقضى عليه
بقبته كما في جامع الفصولين وقد الجبس بشهرين كما في الثانية والحاصل ان في
دعوى الغصب والرهن لم يشترط بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى ولشهادة
وكان القول في القيمة للغاصب والمرتهن كما في البحر الرائق اقول مع اليقين كما هو
الظن فظهر ان بيان المصنف لم يكن كافيا ايضا وقد براد ضبط رؤس المسائل وعظم
ما يرمى فيها فلا يفضل شيئا في المتن ونحوه وشله لا يبعد ناقصا وكل وجه شكوا الله
تعالى عنهم وحشرنا معهم **قوله** ذكر حدوده الاربعة ذكر في الخلاصة الدعوى
تصح اذا بين والمحلة والموضع والحدود وقيل ذكر المحلة هو السوق والسكة ليس
بلان وذكر المصر او القرية لازم انتهى وفي بكلمة الديري وقيل ذكر المصر
والقرية والمحلة ليس بلان انتهى اقول قد ظهر ان ذكر الحدود لا بد منه ولا
خلان فيه لاحد والمصنف قد اكتفى به بناء على اختلاف في غيره او لا استلزام ذكر
الحدود ذكر المصر او القرية والمحلة لان التمهيد يثبتى عليهما عادة وهو الاظهر
لدى الفقهاء هذا فظهر ان ما قاله بعض الفضلاء ان وجوب ذكر البلدة والموضع
الذى هو فيه يعلم بطريق الدلالة مبنى على دلالة بحسب العادة لاعلى طريق

حيث استلزمها الآن هذا الطلب
من مطالبة مسكه

حيث لم يتكروا ما يحتاج اليه واناد
عبارتهم ذلك على اللفظ وجه كما
لا يخفى مسكه

حيث ظن انهم قد اهلوا عن هذا القيد
في العقار ولم يتقطن ما افاده صاحب
الهداية حق التظن مسكه

المولى سعدى بحشى
الهداية ٣

فيه كلام على المولى
قاضى زاده ٣

ولالة النور المصلح ولذلك امر بالفهم حيث قال فانهم لان شرطه كود المسكوت
اولى او مساويا وهذا ليس كذلك **قوله** وكفى الثلاثة وذكر في الذخيرة وفي الارض
الثلاثة اذا ذكر واحد من الحدود يصح الدعوى والشهادة وذكر في المبسوط
وعن ابى يوسف انه اذا ذكر واحد من الحدود والحدود واحد حتى العرض يجوز للقاضي
ان يكتفي به وقال الامام السرخسي هذا ليس بصحيح اذ يذكر الحد من الايمان
مقدار المشهود به معلوما اقول يمكن التصحيح بما ذكر في الذخيرة كما لا يخفى وذكر
في البرازية انه لو ادعى دارا وقال لا اعرف اسماء اصحاب الحدود ثم ادعى وذكر
اسماءهم فقبل بلا توفيق وهكذا الحكم في شهادة الشهود والتفصيل في المنهج
نقلنا من المحيط وغيره **قوله** كذا الشهادة اي كما يشترط التحديد الم وكما
يكتفي بذكر الثلاثة في الدعوى يكتفي بذكرها في الشهادة وكما مرد الدعوى بطلان
المدعى في احد الحدود برودة الشهادة بطلان الشاهد في احد الحدود ثم الغلط
انما يثبت باقرار المدعى انه غلط الشاهد او باقرار الشاهد انه غلط فيه
لا بآداء المدعى عليه حتى لو اثبت الغلط لا يقبل لان صاحب الحد ليس مدعى
عليه كما في المقدسي وغيره **قوله** وان كان الرجل مشهورا بالاحفاء في ان هذا
ساقط من المتن مثل قولنا وذكر اسماء اصحابها اي الحدود ونسبهم الى الحد
كما وقع هكذا في سائر المتن وهذا شرح ما سقت يعني انه لو كان الرجل من اصحاب
الحدود مشهورا كابن ابي ليلى مثلا يكتفي بذكره ولا يكتفي في الدار بذكرها
وان كانت مشهورة بل لا بد من التحديد لانها ما يزداد وينقص فلا يرتفع الجاهل
عن مقدارها هذا عند البجينة وعند هذا اذا كانت مشهورة لا يشترط التحديد
فضلا ان يشترط ذكر اسماء اصحاب الحدود ونسبهم عن الحد كما في الشرح
فظهر انه لو لم يكن ساقط من المتن هنا تكلام المصنف هذا الجمان يحمل كما لا يخفى
قوله وذكر ايضا انه بطلان حقه ان يؤخر عن قوله وانه في يد المدعى عليه لما سبق
من ان المطالبة يستلزم او يشتمل ان المدعى في يد المدعى عليه وفي مثله الانسب
ذكر الاعم بعد الاخص الا انه انما الاخص هنا كونه من بلا بقوله وهو لا يثبت
الم **قوله** وهو لا يثبت بتعدادهما اطلاقه ولكنه مقيد بانه فيما اذا اذاعه
ملك مطلقا اما اذا ادعاه بسبب كالشراء والغصب بانه اشتراه من ذي اليد
او غصب منه واقره واليد بانه في يده وانكر الشراء او الغصب فلا حاجة الى
اقامة البينة انه في يده بغير حق كما في العادة وغيره وذكر في دعوى البرازية
اذ حجة دعوى الملك المطلق في العقار في بلاد لم يقدم بناؤها اما في بلاد قد
بناؤه فلا تسمع فيه دعوى الملك المطلق انتهى خلاصة كلامه وقيد بالدعوى
لان الشاهد اذا شهد انه ملكه ولم يقل في يده بغير حق اختلفت فيه والصحيح
الذي عليه الفتوى انه يقبل في حق القضاء بالملك لا في حق المطالبة بالتسليم
حتى لو سأل القاضي الشاهد انه في يد المدعى عليه بغير حق فقال لا ادرى
يقبل على الملك نص عليه في المحيط كما في شهادة البرازية فظهر ان المدعى
لو ادعى انه في يد المدعى عليه بغير حق وطالب به وشهد شاهد انه ملك للمدعى
وانه في يد المدعى عليه عن معانية يقضى القاضي بالملك والتسليم اذ لا فرق
في ذلك بين ان يثبت كلا الحكيمن بشهادة قريب واحد او فريقين كما في غاية

لا ذكر الحدود لا بد منه بالاتفاق
بما لا ذكر البلية ونحوها مسكه

بما لا قال لا اعرف الحدود
ثم ادعى وذكر الحدود لا تقبل
مسكه

قوله لا بآداء المدعى عليه في ذكر في
المحيط ان حيلته ان يقول المدعى عليه
مثل هذا الحدود ليس في يدي
فيجوز المدعى ان يثبت الغلط كما
ادعاه المدعى عليه انتهى مسكه

لا عن سماع عن المدعى عليه وذلك
لا يعتبر

البيان مفصلا **قوله** لاحتمال كون العقار في يد غيرهما وقد تواضعا على ذلك
اعترض عليه صدر الشريعة بان تهمة المواضعة ثابتة مع اقامة البينة ايضا فان
الدار مثلا اذا كانت امانة في يد المدعى عليه فتواضعا على ان لا يقرب بالامانة
فيقيم البينة على اليد ثم على انها ملكه فيقضى عليه واجيب بان تهمة المواضعة
في صورة الاقرار ظاهرة وقريبة بل اكثر وفي صورة اقامة البينة خفية وبعيدة
بل نادرة وابعدها لانه مبني ذلك على مواضعة الخصمين وشاهدي زور واركان
منور فان المدعى عليه اذا حكم عليه واخرجت من يده يتصور تدبر العلم عنده تعالى
قوله بخلاف المنقول لان اليد فيه شاهد اعترض عليه بان هذا التعليل
لا يشتمل ما لا يمكن حضوره الى مجلس الحكم كصورة برزخية كبيرة ونحو ذلك
فينبغي ان يلحق بالعقار لمشا بهته له اقول والله المستعان وعليه التكلان هذا
الاعراض في غاية السقوط لما سبق وسيجي ان ما تعذر نقله من المنقول بخبر القاضي
عنده او يبعث امينا او نائبه اليه فيسمع الدعوى ويقضى ثم يبعث القاضي نفى
صورة الحضور مشاهدا ايضا وفي صورة البعث القاضي هو النائب والمرسل
كما شاهد ولذلك امضى قضاءه بخلاف العقار فان كونه في يد المدعى عليه قد لا يشاهد
القاضي وان حضر عنده ولذلك صرحوا بان ثبوت يده عليه اما بالبينة او بعلم القاضي
بأي طريق كان العلم عند الملك المتيان **قوله** كانت واقعة الفتوى يعني وقع
الاستفتاء عن هذه المسئلة والافتاء بانها تقبل وهذا اصطلاح منهم واشار
بقوله وينبغي ان هذا الافتاء عن رواية لا عن رواية وتوله ثم بعد ذلك يفتى قضاءه
عطف على قوله يبعث ثم يستعان من الوار بقرينة قوله على بعد وفائده
اشارة الى ان امضاءه في رتبة مقبولة كقضاء نائبه فيظهر ان تنفيذ الاصل حكم
النائب امر مستحسن كما لا يخفى **قوله** ذكر جنسه وقدره اطلاق الجنس ولكنه
محمول على ما اذا لم يختلف هذا الجنس اما اذا اختلف في الايدان يذكر انه جيد او وسط
او ردي وعلى ما هو اروج فيها اذا اختلف كما وجه في البلد نفوذ كمن احدثها اروج
وذا يتعين عند الدعوى باطلا كذا في النهاية وغيره **قوله** لما قرأه حقه ذكر
منه المطالبة لكونها في معنى الطلب ولعدم اعتبار تاء المصدر **قوله** سأل
القاضي فلما هو وان لم يطلب المدعى بان يقول سل عن دعوى اهو حق ام لا
وهو الاصح كما في المبسوط واذا لم يقدر المدعى على الدعوى والخصومة ولم يحسنها
فللقاضي ان يامر رجلا يعلم المدعى الدعوى كما في شهادات الخزانة **قوله**
بخلاف البينة على دعواه فانها غير محتمل للصدق والكذب بالقضاء قصير حجة
ويسقط احتمال الكذب كما في الدار فيظهر ان قوله لان الاصل الم تعليل ليس
في محله بل هو دليل عقلي في تقديم البينة على التحليف وعليه عبارة الكافي
ومثله من طيفان القلم في التخصيص كما لا يخفى **قوله** وان انكر سأل المدعى
بينة فلما هو ان البينة انما تقام على منكر بناء على ان ذلك هو الاصل وقد تقام
على مقرر في كل محل يتوقع الضرر من غير المعن لولاها كالاستحقاق قبل البينة
فيه مع اقرار المستحق عليه ليمكن الرجوع على بايعه كما في جامع الفصولين
في فصل الاستحقاق وباقي المسائل الست في البحر والمقدسي والاشباه **قوله**
فان اقام قضى عليه فلما هو على ان القاضي لا يجوز له تأخير الحكم بعد تمام

اي كافي صورة اقرار المدعى عليه
بانها في يده مسكه

فيه كلام على صدر الشريعة
٣

المعترض على المقدسي
٣

فيه كلام على
المصنف
٣

البينة ولكن ان استعمل المدعى عليه لدفعها يهمله الى ثلاثة ايام فان مضت
 المدة ولم يأت بالدفع حكم كما في البرازية وفي تصدير الكلام بالفاء اشارة
 الى ان اقامتها تعتبر بعد الإنكار والاستشهاد من المدعى حتى لو شهدوا
 بعد الدعوى والإنكار بدون طلب المدعى الشهادة لا تسمع عند الطحاوي
 وعند غيره تسمع كما في العجادية **قوله** حلفه يعني فيما يحتمل الاستحلاف
 كما في المنع وقد يطلبه حتى لو حلف القاضي بغير طلبه ثم طلب المدعى التحليف
 فله ان يحلفه ثانيا كما في العجادية وقد يحلف القاضي حتى لو حلف بطلب المدعى
 يمينه بين يدي القاضي بلا تحليفه لم يعتبر لأن التحليف حق القاضي كما في القنية
 ويتفرع عليه ان المدعى لو ابرأ المدعى عليه بعد الاستحلاف عن التحليف
 لم يعم كونه حق القاضي كما في البرازية وهذا تحليف المدعى عليه اما تحليف المدعى
 فيكون بلا طلب كمن ادعى دينا على ميت يحلفه القاضي بلا طلب الوصي والوارث
 على انه لم يستوفه كالأدعياء بالذات او بالواسطة ولم يبرأ منه ولم
 يكن عندك به رهن او بشئ منه كما في البرازية وعند ابن يوسف يستعمل المدعى
 ايضا في مواضع بلا طلب منها المشتري ما رضى بالعيب والشفع ما اطلعت
 شفعتك ومطالب نفسه نفقه على الغائب ما خلف لك شيئا لنفقتك والمستحق
 ما اخرجته عن ملكك كما في الملازمة وغيره ولو ادعى دعوى متفرقة لا يحلفه
 القاضي على كل شئ منها بل يجمعها وكله ميمنا واحدة على كلها كما في التهمة و
 غيرها **قوله** انواء حقه مصلد مضان الى مفعوله والخير البار في حقه
 وزعمه ومكنه والمستكن في بزعم راجع الى المدعى وانواء نفسه مضان الى مفعوله
 ايضا وخير نفسه عائد الى المنكر وقوله وهو اعظم من انواء المال اي انواء
 النفس وقالوا اليمين الفاجرة تدع الدبار بلا فح اي خالية عن اهلها وقوله
 يحصل للمخالف الثواب ولا يتصور بوجه من الوجوه كما في المنع والطلاق المخالف
 فيشتمل المسلم واكثر ولو مشركا اذ لا ينكر احد منهم الصانع فيعلمون اسم الله
 تعالى ويعتقدون حرمة الاالهية والزنا ذرة واهل الاباثة وهو لا
 اقوام لم يتجاسروا على الظاهر فخلهم في عصر من الاعصار الى يومنا هذا ونرجوا
 من فضل الله تعالى على امته جيبه ان لا يقدرهم على الظاهر ما يتخلوه الى نقضاء
 الدنيا كما في البدايع **قوله** ولا عبرة لليمين عند غيره بل لا عبرة لها عنده
 بلا تحليفه كما سبق **قوله** فالمدعى على دعواه وان قال قبل الحلف احلف وانت
 برئ من هذا الحق لانه يحتمل البراءة عن الدعوى المحال فيه او عن الحق فلا يجعل
 ابراء عن الحق بالشك كما في البدايع وغيره **قوله** فيه اختلاف اي اختلاف
 المشايخ قال الخصان لا يشترط حتى لو استعمل بعد العرض ثلثا يوما او
 يومين او ثلثة فلا بأس به وبه قالت ائمة الثلاثة كما في المجتبى فاذا مضت
 بجلت ولا اعتبار لنكوله قبل الاستعمال كما في الخاتمة **قوله** لان عمره في الله
 عنه ولان البينة اصل في الحجية واليمين كالحلف عنها فينتهي حكم الخلف
 عند وجود الاصل فكانه لم يوجد اصلا كما في الشروح **قوله** ذكره الزيلعي وفيه
 ايضا انه لا يثبت لو كان حلفه بالطلاق ونحوه وقبل عند ابن يوسف بظهور
 كذبه وعند محمد لا يظهر انتهى وفي الخاتمة وفي رواية عن محمد يظهر ايضا

وسيجي من المصنف ما يناسبه
 م

وهو يروى نادق واهل الاباثة
 مشركين اشد ابدى

تفصيل هؤلاء القوم في تفسير
 قوله تعالى واذا استسقى موسى
 في البقرة م

والفتوى على ان يثبت وهكذا في الولو الجية وذكر في المنع والفتوى في مسألة
 الدين انه لو ادعاه بلا سبب فحلف ثم برهن ظهر كذبه وان ادعاه بسبب فحلف انه
 لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه لجواز انه وجد القرض مثلا ثم وجد
 الابراء او الابقاء انتهى وهكذا في جامع الفصولين فظهر ان ما اختاره المصنف
 من الصواب تبعا للزيلعي خلافا لما يقف به سيما وقع في امر الدين تدبر العلم عنده
 تعالى **قوله** فانه نكول حكما اي السكوت من غير اقامة نكول حكوي وهو قول البيهقي
 ومحمد وعند ابن يوسف السكوت ليس بانكار فيجس الى ان يجيب مترح بالسخرى
 وقولها هو الاشبه كما في البدايع وهو الصحيح كما في المنع وصرح في روضة الفقهاء
 ان السكوت ليس بانكار بل اطلاق وفي القنية والبرازية الفتوى على قول ابن
 يوسف وكانت واقعة الفتوى مرارا فكان يفتي صاحب البحر الرائق على قوله فظهر
 انه قد اختلف التصحيح والترجيح ولكن لا ريب في قول ابن يوسف لما يقال فيه وعليه
 الفتوى وقد مر غير مرة **قوله** وتضمن اشارته الى ان المسئلة يختلف فيها اما
 اما الاختلاف في السكوت فلما مر آفا واما في النكول مرة فقد قال بعض المشايخ
 ان القاضي لو قضى بالنكول مرة لا ينفذ وهو غير ظاهر الرواية والصحيح انه ينفذ
 وهو ظاهر الرواية على ان في القضاء بالنكول خلاف الشافعي حيث لا يقضى به عنده
 لان النكول يحتمل التورع عن اليمين الكاذبة والرفع عن الصادقة واشتباها الحال
 فلا ينتصب النكول حجة مع هذا الاحتمال كما في الهداية وغيره وما ذكره المصنف
 دليلنا وقوله باذل اي عند البيهقي او مقراى عندهما **قوله** فتخرج هذا الجانب
 اي جانب كون النكول باذلا او مقرا على جانب التورع خصه بالذكر تبعا لصاحب
 النهاية وصاحب الكافي مع ان هذا الجانب قد ترجح على جانب الترفع عن اليمين وجانب
 الاشتباه ايضا كما صرح به في بعض الشروح كالبيان للعينى ومبكرة الديري
 وشرح الزيلعي وشرح المقدسي وغاية البيان لان الشرح لما الزمه التورع
 فقط وترجى البذل او الاقرار على التورع استلزم ترجمه عليه ترجمه على ما
 لم يلزم بالطريق الاولي ولذلك لم يذكرها والان الترفع في غاية الندرة فان
 ظاهر حال الانسان ان لا يرضى بفوات حقه حذار مباشرة امر مشدود ومثل
 هذا الاحتمال ساقط الاعتبار كما في المنع وكذا اشتباه الحال لان حمل النكول
 عليه ساقط ايضا اذ لو كان كذلك لاستعمل من القاضي ليكشف الحال كما في غاية
 البيان فظهر ان كلام المصنف عار عن القصور فمن ظن ان المقصود ذكر الاحتمالات
 فمرجوه ومن قال بالصواب ان يقال على جانب الترفع بدل التورع ومن ظن انه
 تصور من الناس والظاهر الترفع اظهر تصور تتبعهم او فهمهم ولذلك
 لم يظهر لهم حقيقة الحال العلم عند الملك المتعال وله الحمد والمنة **قوله**
 حبسه حتى يقرأ وينكر هذا عند البيهقي وقال لا يستعمله كما في المجمع وجه قوله
 ان كلامه تعارضا ونساقا فكانه لم يتكلم بشئ فكان ساكنا فاسكوت بلا اقامة
 نكول فيستعمله القاضي ويقضى بالنكول كما في المنع وفي البدايع هو الاشبه
قوله لا تحليف في نكاح قيد بنكاح لان الدعوى لو وقعت على اقرار بنكاح
 يستعمل بالاتفاق كما في القنية وذكر في البرازية بعد ذكر المسائل التي
 في الحلف فيها خلاف وهذا اذ لم يقصد به المال اما اذا قصد فيستعمل بالإجماع

في باب الطلاق م
 في فصل الاقرار بالطلاق م
 فيه كلام على
 المصنف
 والزيلعي
 م

فيه كلام على
 المصنف
 والزيلعي
 م

انظروا المولى ذكرنا في تكملة حيث
 قال ان لفظ التورع في عبارة
 النهاية تصور من الناس والفظ
 التورع بدله

كما نرى عليه العلامة الكافي والمختص بمسألة يكون مقارنا بالإجماع ليس كذلك
كما في الحاشية السعدية أقول وهو المعين أن سند الإجماع قوله عليه السلام
أدرا بالحدود بالشبهات ومن الضابط أنه إذا لم يعلم المخارفة وعدمها حمل على
المقارنة فظهر أن الإجماع بمقارنته باعتبار سنده فيتم المطلوب ولكن أن تقول
أن عدم تعرض صاحب الكافي للمختص بناء على أنه هو السند من غير حاجة إلى الإجماع
فظهر أن من حمل الإجماع الواقع في عبارة الكافي على اتفاق الأئمة وإيده بوقوع
الجواب في الكافي من غير ذكر قيد الإجماع لم يقرب من الحمل ونظرا إليه من بعيد العلم
عند المليك المجيد **قوله** وكذا سائر الأئمة فإنه لو قال لست بأبن فلان ولا مولاه
له بل أنا من الأصل ولكن هذا يؤيدني بالدعوى فاحتج له أن يدعي إلى آخر ما
مورد في الشرح واقتصر المصنف على عدم الاستحلال في المسائل التسع سبع
مختلف فيها وثنان متفق عليهما في الحاشية الاستحلال في إحدى وثلاثين
مسألة بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه وزاد صاحب البحر خمس مسائل
فليطلب الكل منه **قوله** قال قاضيان الفتوى على قولهما ظاهر هذا هو الإجماع
في المسائل السبع وعليه تصر بحج في الجامع الصغير نقله صاحب الكافي وقيل وهكذا
اختار غير الإسلام على البردوي قولهما للفتوى فيها نقله الزيلعي وقيل والوجه
رج قولهما وقال واختاره الفقيه أبو الليث والامام الأوزجندى قاضيان
لما شروا في فتاواه سرد مسائل إحدى وثلاثين وعند بيان مسألة النكاح قال
والفتوى على قولهما فيه لعدم البلوى والظاهر أن من رجع إلى النكاح وذا
لا ينبغي كون الفتوى على قولهما فيما عداه وعليه كلامه في جامعته ويؤيده ما قاله
أبو الليث الفتوى على قولهما لعدم البلوى كما في التشنيف فظهر أن اقتصار صدر
المشريعة وتبعه صاحب الإيضاح على ما في فتاواه ليس كما لا ينبغي **قوله** وقيل
ينبغي للقاضي في هذا اختيار المتأخرين من مشايخنا كما في تبين الزيلعي **قوله** إذا
أدعت طلاقا قبل الدخول قيد به إعلاما أن دعوى المال لا تتفاوت بين أن يكون
الدعوى في كل المهر ونصفه كذا في النهاية ومخرج الدراية واعتراض عليه بأن
الإطلاق يغني عن ذلك وليس فيه توهم التقيد بذلك واجيب بأنه لو أطلق
أرجاءه بغيرهم إلى الطلاق بعد الدخول لغلطت فقيده ليعلم حكمه بطريق الأولوية
فإنه إذا استعمل قبل تأكيد المهر فبعده أولى يؤيد هذا الجواب ما أتى به من الدليل
على وجه يقتضي الطلاق المسئلة عن قيد القبل أقول نعم لو أطلق الطلاق وصرح
فيما بعد بأنه من نصف المهر أو كله كما فعل صدر الشريعة في نقايته لمختصم الوقاية
كأن أوجه واعرى عن التوهم كما لا ينبغي وقيد المهر في المسئلة ليس للاحتراز
أيضا إذ دعوى نفقة في العدة أو في النكاح كذلك كما في الحاشية **قوله** لأنه أي
ادعاءها الطلاق دعوى المال الخ وقوله لا النكاح الذي عليه الطلاق هذا هو
المراد لأن دعوى الطلاق إنما يتصور بدون النكاح فتصوير المسئلة على أنه
أكثرهما لا الطلاق فقط حتى لو لم يعتبر في التصوير يكون المسئلة اجنبية والحمل
ومن ذلك لم يزد بذكر الاستحلال في النكاح إذا ادعى المهر كما في الهداية وغيره
لاغناء هذا عنه تدبر العلم عنده **قوله** وكذا النسب إذا ادعى حقها أعلم أن
طلب المال محتمل في الرجعة والإيلاء والولاء والرق نفقة كانت أو غيرها ولم يذكر

وجه التامل أن هذا تبين حقا يقتضي الاستحلال كما لا ينبغي

فيه كلام على المولى عزى زاده

وهو كونه ظاهرا أن التعليل لما كان له وجه يقتضي الدعوى للفقار ورث تكوله شبهة معتد بها فيسقط هذا القذف بها كما لا ينبغي

وهو قوله عليه السلام واليمين على من أنكر

وتبع عامة المشايخ

والنكول هو السكوت بمحتمل أن يكون سكوتا مجردا وأنه مقرا وأنه ماذل وأنه متروك كيف يثبت بمثله

فيه كلام على المولى سعدى

والحامل المولى قاضى زاده

بأن يكون المعنى أن المختص من هو الحدود متفق عليه وهذا لا ينافي كون المختص نصا مقارنا

أنما قال الظاهر محتمل أن يكون المعنى فيها ذكر هذا في مثله

كما ينبغي

المعترض لكل الدين والمجيب سعدى اتندى

وهو قوله لأن الاستحلال الخ

حوالة على الفهم قياسا على النسب كما في البرخندى وقوله او طلب اي رجل من
على المدعى عليه اي المورس وقوله فانه يستلحق على النسب بالاجماع الاستحلال
في هذه المسائل يكون على العلم لا على البتات لانه استلحق على فعل الغير
كما في النهاية وغيرها **قوله** فان نكل في الصور المذكورة ثبت الحق لا النسب
او كان الحق يعني ان ثبوت الحق دون النسب الذي لا يصح الاقرار به متفق عليه
لا قول ابي حنيفة فقط على ما صرح به في اثناء الشرح ومقتضى منطوق والآ فاعلى
المخلاف وهو الموافق للهداية والكتاب في شرح الهداية على ان تفسيره بقوله
يعني يستلحق الحق ما خوذ من الكتاب وبعبارة اشارة بترديد قوله ان والآ الى
ان عدم ثبوت النسب في هذه الصور وكونه متفقا عليه لونسب الا يصح الاقرار
به اما لو نسبنا يصح الاقرار به بثبت النسب ايضا عندها فظهر ان الصور المذكورة
كما يحتمل ان تفسير بدعي نسب لا يصح الاقرار به يحتمل ان تفسير بدعي
نسب يصح الاقرار به كما في صورة الارث اذا قال للمدعى عليه انت ابني دايني
ونحوها وهكذا في سائر ما الا ان المصنف فسره بالاول ليعاقل قوله فان نكل
الحق وشار الى الثاني بقوله والافعل المخلاف كما نبهت عليه آغا والله در المعق
في تحقيق المقام والافادة تدبر العلم عنده **قوله** يصح بالاب وكذا بالام
الحاصل ان اقرار الرجل يصح بخمس بالوالدين والولد والزوجة والمولى واقرار
المراة باربعة بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد لان فيه تحيل النسب
على الغير في حقها كما في النباية للعيني ومن اكتفى بالاب عن ذكر الام كما لمصنف
فظهر ان شتر اكهما في الحكم المذكور كما في التكلفة اقول الظاهر ان المراد بالاب
الاصل فيشمل الام بل الجدة والجدة وكذا النجدان يراد بالابن الفرع فيشمل
البنات وولد الابن ولم ار من يصرح به هنا العلم عنده **قوله** فان الاطراف
يسلك بها مسلك الاموال في حقوق العباد اذ هم المحتاجون الى الاطراف كاحتياجهم
الى الاموال لوقاية انفسهم وهذا معنى قوله لانها خلقت وقاية للنفس كمال
قوله بخلاف النفس حيث لا يجري فيها البدل فانه لو قال اقتلني فقتله
يواخذ بالقصاص في رواية وبالدية في اخرى كما في العتابة **قوله** لان التعزير
مخصص حق العبد وقد سبق في فصل التعزير انه قال وهو حق العبد الا انه شرحه
بان حق العبد غالب فيه تنبيهها على ان فيه الاتراح عما يتضرر به العباد فان
هذه الجهة يرى حق الله تعالى ان فيه نوعا لم يطالب من جهة العبد بل يجب
على الامام اقامة التعزير فيه كتعزير مسلم باع خرا او دادم الكنيسة او
حضر مجلس الشرب من غير شرب فظهر ان الامثلة بين كلا منهما **قوله** قال
لي بيعة حاضرة قيد به لانه لو لم يجره بحضور بيعة مع انها حاضرة ولو في المجلس
فهو مخير بين الاستخلاق واقامة البيعة كما في القينة وقوله لا يخلف هذا
عند ابي حنيفة ويخلف عند ابي يوسف ومحمد مع ابي حنيفة على رواية الطحاوي
ومع ابي يوسف على رواية الخصاص وذكرا الخلاف على هذا الرواية في المبسوط
والخلاصة وقوله قيد بالمعصر لانها الح والامها لو كانت خارج المعصر يخلف
اتفاقا وكذا لو كان الشهود من منى كما في خزنة المفتين وشار بقوله لا يخلف
اتفاقا لان ما في المتن قول ابي حنيفة خلافا لهما فيكون موافقا لما في المبسوط

اي يثبت الحق منه

هنا كلام على المولى
عزى زاده ٣

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

فيه كلام على
المولى الرازي ٣

والخلاصة **قوله** ثلثة ايام هذا هو المورس عن ابي حنيفة وهو الصحيح كما في الهداية
وغيره وعن ابي يوسف انه يؤخذ الكفيل ان المجلس الثاني ويصح في الثانية و
اختلف التصحيح والارجح ما في المتن لان الظاهر انه ظاهر الرواية والاطلاق
في اخذ الكفيل لانه لا فرق في ظاهر الرواية بين الخامل والوجيه والحقير من المال
والخطير وعن محمد لمعروفا والظاهر من حاله عدم الاختفاء بذلك القدر من
المال ولا يجبر على اعطاء الكفيل وكذا اذا كان المال حقيرا لا يخفى الا نسان
بسببه لا يجبر عليه كما في تكملة الدبري وكل هذا اذا اطلب المدعى وهو عالم بذلك
اما لو كان جاهلا فالقاضي يطلبه رواه ابن سباعة كما في الصغير **قوله** معروفا لانه
وان لا يكون لجوبا معروفا بالخبر كما في المنظومة **قوله** ويكفل بنفسه ثلثة
ايام قيد كفاية لكل من المقيم والمسافر بعيدة واحال فمهم مدة ملازمتهما على مدة
كفالتما للظهور اذ المتبار ان المطلق في مثله يحمل على مقيدة وعليه شرحه بقوله
لان في اخذ الكفيل والملازمة الح والاشارة بملازمة كل الى ان ليس له جسد ثم وضع
لانه غير مستحق عليه بنفسه الدعوى ولا يشغله عن التصرف بل هو يتصرف
والمدعى يدور كما في الصغير وباقي التفصيل من كتاب الكفالة **قوله** والخلع
بالله تعالى دون غيره اشارة بهذا التأكيد ان هذا التركيب للمعصر كما في الحد لله
وذكر في الخزانة واليمين بالله تعالى ذكر اسم الله تعالى وهو ان يقول والله وظن ما
البحر الرائق انه لا تخليف بغير هذا الاسم فلو حلفه بالرجن الرجيم لا يكون
عينا اقول ومنه التوفيق ان قولهم لكنه محتاط فلا يذكر الصفات بلفظ الواو
لئلا يتكرر اليمين عليه الح وقولهم في كتاب الايمان والقسم بالله او باسم اخر
من اسمائه سواء تعارف الناس الحلف به او لا الح وما ثبت في الحديث وروى
الكعبة ونحوه يقتضي ان الحلف بالرجن وغيره من اسمائه تعالى يكون عينا على انه
صريح في روضة القضاة بان اليمين تكون بالرجن والرجيم وسائر اسمائه تعالى
فظهر ان التحقيق في معنى قوله الحلف بالله تعالى دون غيره ان لا يكون الحلف الا
بذاته تعالى باسم من اسمائه الذاتية او الصفاتية فيكون المعصر بالنسبة الى الاب
والطاعون ونحوها وما ذكر في الخزانة تمثيل فلا ينافي الحلف باسمه تعالى غير
الجلالة تدبر العلم عنده **قوله** لا الطلاق والعتاق لان التخليف بكل
منهما حرام في ظاهر الرواية فان اراد المدعى التخليف به لا بمجيبة القاضي ومن
المشايع من جوزة في زماننا والصحيح ما في ظاهر الرواية كما في الثانية وبه يفتى
كما في التتارخانية ولو قال المدعى حلفه بالطلاق فقد اختلفوا في كفره كما في المنهات
وجه تجديز البعض الفهم باليمين بالله في محاورهم فلا يبالون منه قال ائني به
الامام ابو علي بن الفضل بنهر قند ونحو نفي بانه لا يجوز اتهم وان مست
الضرورة يفتى ان الرأي فيه للقاضي اتباعا للبعض كما في المنية وقوله الا الحلف
اي ادام طلبه اليمين بهما بان كان لجوبا مستعنا لا يبان باليمين بالله تعالى جاز
للقاضي التخليف بذلك ككثرة الامتناع عن الحلف بهما كما في النباية ولو حلف
بالطلاق انه ليس له عليه شيء ثم اقام المدعى البيعة بان يشهد الشهود انه اقرضه
القاضي اليمين ونفى القاضي به لا يقع الطلاق ولو شهدوا ان عليه القاقض
القاضي به ذكر في الجامع انه يقع الطلاق وهو قول محمد ورجله تعالى كما في الثانية

بالجملة ساقط القدر منه

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

اذا المتفرع يكون
على نطق الاصل

فيه كلام على صاحب
البحر الرائق ٣

من الطلاق والعتاق والح

ابن النجيم والمولى قاض زاده وتكلمه
قوله بان فائدة الحق ردة به المقدسي
وقوله بان التحليف الحق ردة به المولى
ذكرها في تكلمه

اقول فعلى هذا فائدة التحليف ردة
العوام فقط عن التماسر والادغام
على اليمين الكاذبة وقد يوجد الانعام
بالكذب في النكول عنه تدبر منه
تتم الفائدة

قوله بالفلان هذا لفظ مألوس وهذا
صفة لفلان وقوله عليك بناء على كون
المدعي وينا وقوله لا تملك اي ليس
في بانيك بناء على كونه غنيا وهذا المال
اسم ما وراو في ولا تملك للتفديع
بمعنى

وقال المطلق قوله عليه السلام واليمين
على من انكر ما لا يثبت بالزمان والمكان
زيادة عليه فلا يجوز ذلك بخبر عن
ولان في تكلف القاضى حضورها
بيننا وهو مدعوع بالنسب
ولان فيه تأخير حق المدعي واليمين
فلا يشترع تبين للزبلي وهذا
في الكافي والبناء وسائرهما

والمنبر الغريب ما روى عن جابر بن عبد الله
عنه من حلف على شئ من هذا بيمين
كاذبة تبرأ بمقلده من النار واليمين
عنه بان هذا يدل على ناكذ حكم اليمين
على منسره عليه السلام وعلم الاثم
فيها ولا يدل انها شرط في اليمين
بناء به

القائل ابن كمال
الوزير
٣

قوله واذا قضى لم ينفذ اطلاقه فاللفظ على قول اكل وكذا قال في خزانة المفتين
لا ينفذ قضاءه على قول الأكثر انتهى فظاهره ان تكوله يعتبر عند ذلك البعض
ويقضى به وادبه بعض المتأخرين بان فائدة التحليف رجاء النكول حتى يقضى به والا
فلا فائدة ورة بان فائدة اطمئنان المدعي المدعى اذ حلف اذ قد يكون الامر
مشتبها عليه للنسيان ونحوه فاذا حلف بهما صدقته وبان التحليف بذلك مما يجعل
الناس على الاقرار حذرا عن الاتهام بالكذب في النكول وان لم يجر القضاء به لان
من راي تكوله يقول له انه لو كان صادقا في انكاره لا قدم على اليمين فيكفى بهذا
القدر فائدة على ان القضاء على تقدير النكول ركوز في طباع الناس ولا يتشكى
عدم القضاء الا في حق العالمين بهما من الدين وقليل ما هم فظهور ان عدم القضاء
وعدم النفاذ قول اكل وعليه اطلاق من عدا صاحب الخزانة تدبر العلم عنده
تعا **قوله** ويغلب قالوا لو حلفه مغلطا فحلف بالله وتكلم عن التحليف لا يقضى
عليه بالنكول لمصالح المقصود بالحلف بالله كما لو حلفه بالطلاق وحلف به ثم حلفه
بالله فحكى عن هذا اليمين لا يقضى عليه بالنكول من المدعي اليمين مرة وقد حلف
مرة كافي المنع والتبيين **قوله** وللمحلف اي القاضى لا المدعي لقوله فيما بعد
وكان الراى فيه الى القاضى ولما صرحوا ان التحليف حق القاضى ولما في الشروح
ان الاختيار في صفة التحليف الى القضاة يزبدون فيه ما شاؤوا وينقصون
ما شاؤوا ولا يغفلون لو شاؤوا وقوله ويقول بالله او والله سقط من قلم الناسخ
قوله قل هنا وقد صرح به فيما سبق وهو الموافق للواقع ولما في الشروح **قوله** لا
اي لا يغفل بالزمان والكان فظاهره عدم مشروعية التحليف بكل منهما وظاهره
في الهداية ان المنع وجوب التحليف بهما وظاهره ما في المحيط في موضع ان المنع
كونه سنة وفي موضع بعده عدم مشروعيته حيث قال لا يجوز التحليف بالمكان
والزمان وصرح في غاية البيان ان الحكم فعله عندنا ان راي ذلك وانما الخلاف
في كونه واجبا وسنة انتهى وعند الشافعي يستحب هذا التحليف في قول ويجب
في قول وفيه قال مالك كافي البناية وغيره اقول الظاهر ان المذهب عندنا عدم
جواز هذا التحليف وعليه لائل مشايخنا المذكورة في الشروح واما سلب
حسن هذا التحليف تارة وسلب الوجوب اخرى في عباراتهم فبني على نفوذ
الحكم تدبر العلم عنده تعا **قوله** فيغلب على كل احد الحق اشارة بالتحليف
الى ان الكافر لو حلف بالله فقط وتكلم عن التحليف بيمينه ولا يقضى عليه بالنكول
عنه كافي البحر الرائق **قوله** ولا يحلف الوثني ارادة به المشرك سواء عبد صنبا
او وثنا او غيرهما وقوله اذ اكفرت كلهم الحق قبل الدهرية لا يعتقدون وجود الله
تعا ولاد لالقة في الآية المذكورة على ان اعتقاد كلهم ذلك اقول ومن الله التوفيق
اذ الدهري والزندقي والمباهي والخلون تحت المشركين اذ قد سبق في صدر
الكتاب من البدايع انهم لم يتجاسروا في عصر من الاعصار على اظهار مخالفتهم سوى
كفرهم فلما لم يقرروا بالواجب لوجود الله تعا وتقدس عما يقول الظالمون
ولا يبي من الانبياء ولم يقرروا على اظهار مللهم لمعوا بالمشركون فيعتدون
عنهم حكما على انه قد صرح في بعضا لكتب انهم يقررون به تعا ولكن ينفون
القدرة عنه تعا فظهر ان الكفرة باسهم يقتدون الله تعا ويعلم قولهم تعا

ولكن سألهم الآية تدبر العلم عنده تعا **قوله** لان فيه تعظيها وقد كره للمسلم
ان يدخل في البيعة والكنيسة كافي التا رمانية واللفظ التحريم لان المراد عند الاطلاق
كافي البحر والمقدسي اقول ما ذكره دليل خاص في المنع فان ما ذكره عند قوله لان الزمان
والمكان من اطلاق قوله عليه السلام واليمين من انكر ما لا يثبت بالزمان
القاضى اليها حرجا وتأخير حق المدعي فعتبر هنا ايضا كما لا يخفى **قوله** ولا ينبغي
ان يغفل الناس ثم الفرق بين جواز التحليف في حق المجوس على ما اختير في المتن
وبين عدم جوازه في حق الوثني ان الوثني اتخذ الصنم والوثن الهها فامرنا
بها نتهما بخلاف المجوس والديري في تكلمه **قوله** ويحلف على الحاصل الا هكذا
في سائر المتن واعترض صاحب البحر بان فيه قصورا وغفلة اما القصور في قوله ما
يجب عليك ردة والصواب ما في الخلاصة وهو ما يجب عليك ردة ولا مثله ولا بدله
والاشئ من ذلك وفي قوله ما هي بان منك الان فلا نه خاص بالباين اما الرجعي فيحلف
بالله ما هي طالق في النكاح الذي بينكما واما الطلاق الثالث فيحلف بالله ما طلقها
ثلاثا في النكاح الذي بينكما كما ذكره الاسيماجي واما الغفلة ففي ادخال النكاح
في المسائل التي يحلف فيها على الحاصل عند غفلة عن صاحب الهداية والشارحين
لان ابا حنيفة لم يقل بالتحليف في النكاح وكذا قال الاسيماجي انه يحلف في النكاح
على قول الامامين لا على قول ابي حنيفة اقول ومن الله التوفيق ازيد ازمة
التحقيق اما الجواب عن الاول فهو ان قوله ما يجب عليك ردة باطلاقة يشمل
ردة العين وردة المثل وردة البدل اي القيمة فكل مراد والمقام يعين كلا منهما
فلا تصور فيه اصلا وعن الثاني فان قوله ما هي بان منك يشمل الثالث لانها بان
حقيقة واما الرجعي فلورا جعلها لا يبقى طلاقا في زوجته وان لم يراجعها فيلحق
الباين باعتبار تمام العدة فيصير بائنا كما فيشمله ايضا وعن الثالث فهو انه لا يجوز
من ان يكون معه دعوى مال او لا فان كان يحلف على النكاح بالاتفاق وان لم يثبت
النكاح بالنكول عنده وان لم يكن بل الدعوى عن مجرد النكاح فانما قال ابو حنيفة
هنا بالاستحلاف فغيره على قول من قال به وقد سبق نظيره في كتاب المزارعة وهذا
الجواب هو الظاهر وقد صرح به في المنع في تصوير المسئلة فظهر ان من قيد هذه
المسئلة من بين المسائل المذكورة بان لا يكون على قول ابي حنيفة لم يجب **قوله**
في سبب يرتفع قيده لان الدعوى اذا وقعت مطلقة عن سبب بان ادعى عبدا انه
ملكه فاليمن على الحكم بلا خلاف فيقال قل بالله ما هذا العبد لفلان هذا ولا شئ منه
كافي العمادية وقوله عند ابي حنيفة ومحمد اشارة الى اذ فيه خلاف اي يوسف فانه
يحلف على السبب في سبب يرتفع ايضا الا اذا عرض المدعي على القاضى بان قال
ايها القاضى قد بيعت الانسان شيئا ثم يقبل فيه وهكذا في غيره فيحلف على الحاصل
وبه اخذ بعض المشايخ كافي المنع وروى عنه ايضا ان المدعي عليه اذ انكر السبب
يحلف عليه واذا انكر الحكم يحلف على الحاصل واكثر القضاة وهو الاحسن كما في
النهاية والذخيرة وقال في الاسلام البردوي الا ان يفرض الا لمولى القاضى
فيحلف على الحاصل او السبب ايهما راي مصلحته كافي الكافي وما في المتن ظاهر
الرواية كافي الشروح واعترض على رواية عن ابي يوسف بان الاثني التحليف
على السبب دأما لا اعتبار بالتعريف فانه لو وقع فعلى المدعي عليه البيعة

اكثرها عند الاطلاق براد به التحريم
قيل ان سأل المدعي القاضى ان يبعث
به الى بيعة او كنيسة فيحلف هناك
لا باس بان يفعله اذا اتهم كما في
التشنيف

ثبت لم يتخذ النار الهافا: من ابا هاشم
كذا في الفوائد الشاهبة صاحب المنع
ص

انتهى خلاصة كلامه

فيه كلام على المولى
قاضي زاده

وهو ما وقع عليه الدعوى

المعترض صدر
الشر بعة
م

والجيب غير واحد
من العلماء
٢

مضى لو ادعى شافعي شفاعة بخوار
عند حنفي قيل يسمعها وقيل
لا يسمعها

قوله فظن ان الانسب الى هذا بناء على ما
في الظاهرية ثم رأت في المنبع ان
القبول رواية الحسن وروى ابن
شجاع في نوادره عن ابن جنيته عدم
القبول فعلى هذا قول المصنف فيه
روايتان في مخره

كيفية نقل ليس الاب او الرمي والنزول
او القيم فيها يدعى عليها او على السبي
نعم في حق سماع البيعة لا في حق البيعة
لان اقرارهم على السبي والوقف
لا يبيع **فتيسر** الوكيل ببيع او
بخصومة في رد بعبب يحلف بخلاف
الوصي اذ الوكيل نائب عن موكله
ولو اقر موكله ببيع فكذلك نائبه
بجميع الفصولين

سبني مناسبه في فصل قبل كتاب
الاقرار وفي مسائل شتى

فيه كلام
على المصنف
٣

وان عجز فعلى المدعى ليمين واجب بانه قد لا يقدر عليها والحق من عدم على اليمين
الفاجرة فاللائق التحليف على الحاصل كيلا يبطل الحق قال البر خندي ما ذكره
المعترض اعترض على قول ابي يوسف بانه لا فرق في ذلك بين التعريض وعدمه
وذا لا يندفع بهذا الجواب الا اذا كان فيه ترك النظر للمدعى قد استفيد منه ان
لا اعتبار للمدعى عليه واما مذهب المدعى ففي اعتباره اختلافه وقيل الاعتبار
لمذهب القاضي وقال لصدور الشهود اوجه الا قايلا واحسنتها ان يسأل القاضي
المدعى اعتقد وجوب مدعائك فان قال نعم قضى له والا فلا فان قيل في رعاية جانب
المدعى ترك النظر للمدعى عليه ليجوز انه اشترى ولا شفاعة للمدعى بان سلم اولم
مراع شروطها قلت اشار المصدر الى جوابه بان القاضي لا يجيد بقاء الحق المضرد
بأحدهما ورعاية جانب المدعى اولى لان سبب وجوب الحق له وهو الشراء مثلا او
اشتبث ثبت الحق له وسقوطه لسبب اخر عارض فصح التمسك بالاصل حتى يقدم
دليل على العارض كما في شرح المصدر على ادب القاضي **قوله** فانه يحلف على السبب
حيث يقول بالله ما اشتريت هذه الدار التي ادعى فيها الشفعة وفي صورة
دعوى المبترعة يحلف ويقول بالله ما هي معتدة مني **قوله** ولا يتكبر على العبد
المسلم لانه لو ارتد والعبد بالله ولحق بدار الحرب ثم طغى به فوجبه القتل
قوله قال اى المدعى الظاهر ان يتم ان هذا التفسير قوله او الشاهد وان
يفسر قوله او الاشهاد بقوله او قال الشاهد كما لا يخفى **قوله** في رواية لا
تقبل وعدم القبول قول محمد والقبول قول الجعفيين كما في الظاهرية وعلى هذا الخلاف
والاصح لو قال المدعى كل بيعة اتى بها نفي زور ثم اتى وقال كل شهادة شهدت
بها فلان وفلان على فلان بهذا الحق فلا حق لي فيها ثم ادعى وشهدا وكذا الحكم في
دفع الدعوى وفي دفع الدفع وفي دفع المدفع فضاء وهو المختار ذكر فيه
في كتاب الدعوى في فصل بيان ما يقع به التناقض ويندفع به الدعوى **قوله** ان وفي
التوفيق بيان المدعى او الشاهد ان قوله بلا بيعة لي او لا شهادة لي بناء على
النسيان او على عدم العلم واقامته او الشهادة الآن بناء على التذكر او العلم
بعده في قبيلان بالاتفاق هذا فظن ان الانسب ان يقال فيه خلاف بدل قوله
فيه روايتان تدبر ثم المفهوم من جميع الفصولين ان قبول التوفيق فيما فيه
خفاء وفيما لا خفاء لا يقبل **قوله** النيابة تجوز في الاستحلال الح هذا منابط
كل افاده عماد الدين في فصوله في مواضع اجمالا تارة وتفصيلا اخرى في الفصل
السادس عشر والمصنح كاترى وابن قاضي سماء في خمسة في جميع الفصولين
اخبر منه كما هو دأبه وهذا من المسائل التي اوردتها المصنح في كتابه ولم يأت بها في
المتن المشهورة وليس في كلامه ما يخالف الاصل الا في تعميم ضمير اقراره نوع
خرافة لان كلامه في الوصى ومن بعده ليسوا كالوكيل في صحة اقرارهم تارة وعدمه
اخرى وايضا ليس الوكيل مطلقا كذلك كما افاده التقييد فلوقال الا اذا كان الوكيل
وكيلا بالبيع او الخصومة في الرد بالعيب لصحة اقراره بدل قوله الا اذا صرح اقراره
الح كان سالما ثم انه لا يلزم من عدم التحليف عدم سماع الدعوى بل يجعل
كل منهم خفيا في حق سماع الدعوى واقامة البيعة عليه من غير استحلال كما في
العمادية وقيل الكالة باحد الشهود لان الوكيل بالشر لا يمين عليه حتى اذا

اراد الرد بالعيب والوكيل غائب وادعى البائع تدوى الموكل بالعيب لا يمين على
الوكيل على رضاه ولان الوكيل بقبض الدين اذا ادعى لغريم ان الموكل ابراء
واراد تحليف الوكيل بعدم العلم لا يحلف ويقال اذ الدين الى الوكيل ثم انت على
خوشك مع الموكل كما في العمادية **قوله** وفرع على الاول الح وفرع على الثاني
قوله ولا يحلف الح تركه بناء على ظهوره ومثل هذا الكتاب ليس للمبتدى الذي لا يفسر
مثل ذلك ولا يقتضيه ونظيره ما قال المولى الجامى في شرح الكافية في شرح قوله
فالمعزذ المنصرف فان الاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين
احدهما الح ولم يقل بعده وثانيهما بل او رد بدله واذا كان الاعراب الح لظهوره
ثم انه لا يلزم من عدم التحليف عدم سماع الدعوى بل يجعل كل منهم خفيا في حق سماع
الدعوى واقامة البيعة عليه من غير استحلال كما في العمادية ومثل هذا البحث على
مثل المصنف ليس من الانصاف وكعبه حال عنه كما لا يخفى **قوله** فاذا ادعى سرقة
الح الا حسن ان يقول فاذا ادعى رد المحيب كسرقة العبد او اباقة او نحوها فيكون
اشمل **قوله** يزيد عليه اى على التحليف على فعل غيره على العلم من فائى كلاما
وهو الاستثناء الا في وقوله لان تسليم الح تعليل لقوله يحلف على البتات وعلى
تفسير الشرح انه تعليل لقوله وانما صح باعتبار ان المستكن فيه راجع الى ذلك
التحليف وقد قالوا ان التحليف على فعل الغير على العلم اذا قال المنكر لا علم لي
بذلك فان ادعى العلم حلف على البتات وفرعوا عليه سائل كما فرعوا على التعليل
الاول منها ما في التبيين ان الوكيل بالبيع اذا ادعى قبض الموكل التبن فانه يحلف
على البتات لادعائه العلم بذلك ومنها ما في الفقيه اوله باع الوصى عبد الح
وما في الخلاصة قوله لوقال ان لم يدخل فلان الدار الح **قوله** تفويض على قوله
وفعل غيره على العلم ونحو اثبات الواو في فعل من المسامحات الصادرة كثيرا
وقوله وهو بكر هذا من طغيان القلم والصواب وهو زيد وقوله لما من ولما ذكر
الاول براديهما الوجه الثاني ولما ذكر الثاني براديه الوجه الاول **قوله** اما الاول
فبان يقول الح هذان التصويرون صورتا اقرار المدعى بانتقال الدين والعين
من مورث المدعى عليه اليه واما اذا ادعى ان له دينا عليه او عينا في يده من غير تعرض
لانتقال منه اليه والقاضي يعلم ذلك او انكره المدعى من المدعى عليه على ذلك
يحلف بينهما على العلم ايضا هذا هو المراد وعليه عبارة العمادية نقلا عن المحيط
والذخيرة ثم لما كان كل من دعوى الدين والعين محتملة لثلاث صور ولما منع
في عبارة العمادية لذلك لم يخص الصور بالعين وان كانت اظهر فيه تدبر كما
لا يخفى **قوله** فاذا استحلان المدعى عليه الاظهار ان يقال فاستحلف المدعى عليه
او يقال فاراد تحليف المدعى عليه نعم لو كان المعنى اراد استحلال القاضي المدعى
عليه وهو الظل لاستقام **قوله** ادعى رجل منكوبة الغنم لم يقل على منكوبة الغنم
لانها مدعاة من وجه ومدعى عليها من وجه فكل من العبارتين وجه كما لا يخفى **قوله**
يحلف الزوج قد تم تحليف الزوج لانه يسقط بحلفه ملف عن المراءة اشار
اليه بقوله انقطع النزاع والمسئلة بتفصيلها مذكورة في الحاقبة لافي العمادية
تدرب **قوله** ويقضى عليه اذا نكل اعترض عليه بانه اذا لم يجب عليه جميع
البتات كيف يقضى عليه اذا نكل عنه وانما يقضى بالنكول في اليمين الا لازم عليه

فيه كلام على المولى
سيد على وعلى المولى
عزى زاده حيث تبعه
٢

قوله فاذا لم يقبل من الاقبال اى
على الحلف بالعلم

تحقيق حقيق

فيه كلام على المولى
عزى زاده

فيه كلام على المولى عزى زاده

المعترض عماد الدين في فصوله وقيله
ساحب جامع الفصولين وتبعه يعقوب
باشا والمولى سعد الله وكثير من
الشرح والمجيب والجواب للفتوى
الفتوى

اقول اعتبار النكول من اعتبار اليمين لما قالوا ان القضاء بالنكول لا يتخلف عن اعتبار
اليمين ولذلك لم يقض بالنكول اذا حلف على العلم في موضع التثبت تدبر كما لا يخفى
قوله اقربدين او غيره اورد هذه المسئلة هنا بناء على انها التحليف ولكن
الانساب ايرادها في كتاب الاقرار كما اورد هاهنا صدر الشريعة فيه وقد ذكرها المقر
فيه ايضا فيكون ايرادها هنا لغوا صورة الاقرار بالدين ان المقر به لو انكره وقال
اقررت كاذبا وطلب يمين المقر له خلف المقر له وصورة الاقرار بالغير ان
الراغب اقران الموهوب له قد قبض الموهوب في المجلس او بعده بامره ثم ادعى
انه لم يقبضه وكنت اقررت به كاذبا وسأل تحليف الموهوب له وهما صور آخر
مذكورة في العادة والتحليف في الكل على قول ابن يوسف وهو الاستحسان المفتي
به ولكن لما كان وضع الكتاب ان المذكور بدون ذكر القائل قول البيهقي كانه
ذكر المسئلة هذه بدون تصريح القائل بما يخالف اسلوبه واذا صدر الشريعة
تصرح على هذه المسئلة انه لو ادعى وارث المقر فعند البعض لا يلتفت الى قوله
وذا متفرع على قوله لان حق الورثة لم يكن قابلا في زمن الاقرار والاصح التحليف
وهو متفرع على قول ابن يوسف لان الورثة ادعوا امر ايعى كذب المقر لو اقر به
المقر له يلزمه ذلك فلا يلزمه شيء من التركة اذا انكره ذلك يستحلف وان مات
المقر له وكانت دعوى الكذب على ورثة المقر فاليمين عليهم بالعلم انا لا نعلم
انه كان كاذبا انتهى ببعض توضيح **قوله** صح فداء اليمين بمثل المدعى او قبله والصلح
منه اي بدلا من اليمين بما هو اقل من المدعى غالب كما في الشروح ومجمل المأخوذ
اذا كان المدعى محقار ولو سبلا لا كما في البحر الرائق وقوله ولم يحلف فقبل الا تحلف
وانت صادق قال اخاف ان يوافق يميني قد بدلا فيقال هذا يمينه اكد اذ ذكر
الصدور الشهيد ان الاحتراز عن اليمين السادة واجب قال صاحب البحر مراده
ثابت بدليل جواز الحلف صادقا ومن مسائل هذا الباب ان حلف الاخرس يكون
بإشارة برأسه اي نعم او لا لان اشارته اذا كانت معروفة في النفي والاثبات
تكون بمنزلة العبارة ومن الناطق في مسائل الاحكام وكذا في حق الحلف والقاضي
لو استخلف الناطق فقال نعم لا يكون يمينه لانه في قوة الحلف وهذا ليس يمين كما في
تكملة الديوري والمديون بدلين مؤجل لو خان انه اذا اقر به يأخذه القاضي لا يبدقه
في التأجيل بقول للقاضي سئل انه حال او مؤجل فان قال حال حلف بالله ماله هذا
الذي يدعيه ولو قال مؤجل ليس له ان يحلفه على ذلك ولو كان القاضي جاهلا ولم
يسئله واراد تحليفه ينبغي ان يحلف ويقول ان شاء الله ويجزئك لسانه على وجه
لا يعلم القاضي بذلك كما في الدرر الجيدة **باب التحالف** فرغ من بيان يمين
الواحد شرع في بيان يمين الاثنين اذا هما بعد الواحد طبعا ووضعا والتحالف من
الحلف بفتح الحاء وهو القسم واليمين فيكون معناه التقاسم واما الحلف بالكسر
وهو العهد قال صاحب البحر قال في القاموس من تحالفوا تعاهدوا وفي المصباح
تحالفا تعاهدا وتعاثا وليس المراد ههنا ان حلف المتعاضدين عند الاختلاف
يريد به ان كلامهما لم يذكر التحالف بمعنى التقاسم وهذا اصطلاح جديد من
الفقهاء وبذهب عليك ان هذا غفلة عن دأب اهل اللغة فانهم يذكرون اصل
المادة في كل كلمة ثم يفرعون عليها الميزات تارة ولا يفرعون اخرى وهما

فيه نوع كلام على المصنف
حيث انه ينبغي ان يصحح
بالقائل

اي بلاه مقدرا مسكه

وتحليف الاخر من ان يقال عليك
عهد الله وميثاقه ان كان كذا
فيشهد بنعم كما في المنية مسكه

وعلم التحليف في اظهر القولين
كما في القنية مسكه

فيه كلام على
صاحب البحر

فاعلة عند اهل اللغة
مسكه

كذلك

كذلك حيث فرعا بالزيد على الحلف بالكسر ولم يفرعاه على الحلف بالفتح تدرب كما
لا يخفى **قوله** في قدر الثمن المطلقه فمثل رأس المال وكذا الحال في المبيع فمثل المسلم
فيه فاذا تحالف دية المال والمسلم فيه يفسخ السلم وقد سبق في بابه **قوله** او اختلعا
في قدر المبيع ولم يتعرض للاختلاف في وصفه او جنسه لانه لا يوجب التحالف
بل القول فيه للبائع مع يمينه صريح بالاول في الظهيرة على ما ذكره ان شاء الله
ولم اومن بصريح بالثاني ولكن يدخل تحت الاختلاف في اصل البيع تدبر العلم عنده
تعا **قوله** لانه نورد عوا به بالجهة لا تتحقق هذا رجحان البينة وقوتها فيكون
قوله والبينة اقوى تصحيح بما علم منها ليترب عليه قوله لانه لا يوجب التفصيل
مع فائدة بعد الاجمال بعد حسنا ولذلك اتفق المصنف فيه صاحب الكافي وترك
تعليل صاحب الهداية حيث قال لا بد في الجائز الاخر بوجه الدعوى والبينة اقوى
منها انتهى **قوله** وان برهنا اي ان برهن كل منهما في الصورتين حكم لمن اثبت
الزيادة وهو البائع ان اختلفا في قدر الثمن والمشتري ان اختلفا في قدر المبيع
هذا مقتضى ظاهر كلامه وكذا اذا اختلفا في وصف الثمن او جنسه وبرهن كل مدعاه
حكم لمثبت وصفه او جنسه اقتضى زيادة وهذا مقتضى سباق كلامه وسيأتي
ايضا حيث صرح في بيان اختلاف الاجل بان التحالف يجري في الاختلاف في وصف
الثمن او جنسه تدبر العلم عنده تعا **قوله** وان عجز اي عجز كل واحد من اقامة
البينة سواء كان الاختلاف في الثمن فقط او في المبيع فقط او بينهما كما في البرجندی
وسواء كان الاختلاف في وصفه او جنسه كما هو مقتضى الاطلاق والسباق **قوله**
قبل للمشتري الخ اي يقول القاضي واما ان بصيغة المجهول لتعينة او للتعميم
فيشمل القاضي والمحكم وحكم السياسة اذا وقع الترافع عندها افاده الديوري
في تكملة ثم قطع الخصومة لم ينحصر على هذا الوجه بل يحصل بان يعكس العرض ويقال
للبيع اتمان ان ترضى بالثمن الذي ادعاه المشتري والا فسخنا البيع وان يقال
للمشتري امان ان تقبل ما اعترف به البائع والا فسخناه فيرجع المعنى انه ان رض
واحد منهما بما قاله الاخر فيها والا فسخناه والمصنف عبر عن هذا المعنى بالجهة
التي ذكرها بناء على ان الظاهر ان البادى للاختلاف في الثمن جابيا للمشتري وفي
المبيع هو البائع ويؤيد جواز العكس في قطع الخصومة تعميم قوله وان لم يرضيا
بدعوى امدعاهما على سباق في القول الآتي ان شاء الله تعا **قوله** وان لم يرضيا
بدعوى امدعاهما ذلك بان لم يرض المشتري بما ادعاه البائع من زيادة الثمن و
البائع بما ادعاه المشتري من الثمن الاقل في الصورة الاولى وبان لم يرض البائع
بما ادعاه المشتري من المبيع الاكثر والمشتري بما ادعاه البائع من المبيع الاقل
في الصورة الثانية وبان لم يرض المشتري بما ادعاه البائع من الثمن الاكثر
والمبيع الاقل والبائع بما ادعاه المشتري من الثمن الاقل والمبيع الاكثر في
الصورة الثالثة وكذلك اذا لم يرضيا بدعوى امدعاهما بوصف او جنس قبل
شرط التحالف عدم رض واحد لعدم رض كل منهما فلو قال ولم يرض واحد منهما
بدعوى صاحبه لكان اولي اقول التحالف انما يتصور فيما اذا ادعى كل منهما شيئا
ولم يرض كل منهما مدعى صاحبه وذا يقتضى عدم رض كل منهما لعدم رض واحد
نقطه هنا هو الحقيقة بالقبول في المقام والناس هنا فيما يحشون مذاهب والعلم

فيه كلام على المولى
الواني والمولى
عزى ناده ٢

القائل المولى ابن نجيم
في بحر والمولى
في تكملة ٢

بحقيقة عند الملك العلام **قوله** قبل القبض أي قبض أحد البديلين وعليه الإطلاق
 إلا أن ظاهر سياق كلامه على أن المراد قبض المشتري السلعة فيجوز على التمثيل
 ويعلم حال الباقي من الصور الثلاث بل حال ما يلحق بها بالمقاييس **قوله** فعلى خلاف
 القياس وهو الاستحسان بالاثرة والابتعاد إذا اختلف وأثر البائع
 والمشتري بعد القبض لا يجري التحالف بينهما وباقي التفصيل في الأصول في بحث
 الاستحسان **قوله** وإنما ثبت التحالف بعد القبض بقوله عليه السلام إذا
 اختلف المتبايعان الحديث قال العيني في بنائه هذا الحديث طرقة منتهى إلى عبد الله
 بن مسعود رضي الله عنه كماله لم تثبت قد وقع في بعضها لفظ لم يقع معناه وفي بعضها
 انقطاع وفي بعضها زاد مجهول الحال إلى غير ذلك حتى قال العجب من شراح
 الهداية أنه يقول هذا الحديث صحيح مشهور أقول قد نقل البرجدي عن المسبوط
 أن هذا الحديث مشهور تركوا القياس به وهكذا في أكثر الشروح حتى قال الديري
 في كملته بعد ما أورد طرقه صحيحا بعضها وسفيها أخرى وهو حديث محفوظ عن ابن
 مسعود مشهور الأصل عند جماعة الفقهاء تلقون بالقبول وبنا عليه كثيرا من
 فروعه قد استشهدوا به بالحجاز والعراق شهرة ليستغنى بها عن الإسناد
 كما استشهدوا به لأوصية لوارث انتهى وقال الشيخ الأكل ولعلنا أن يقول
 هذا الحديث مخالف للمشهور فإنه لم يكن مشهورا فهو مرجوح وإن كان كذلك
 لعموم المشهور وابتعاضنا ولا ترجيح انتهى وانت خبير بأن هذا الحديث
 على ما ذكره الديري مسافر في الرتبة لقوله عليه السلام البيعة للمدعي واليمين
 على من أنكر فثبت التعارض بينهما فيجوز هذا على الاختلاف بعد القبض بدليل
 قوله ونرا وأد الحديث الآخر على الاختلاف في غيره وهذا التوفيق أول من التوفيق
 يحمل الآخر على ما عدا اختلاف المتبايعين مطلقا لأن العمل بموجبه جائز في بعض
 صور الاختلاف وكذلك أن تقول في التوفيق بينهما أن هذا الحديث وإن عذر مرجوحا
 في الرتبة من الآخر إلا أنه لا يثبت على استحسان المدعي أيضا يكون بعبارة
 دلالة الآخر على عدم استحسانه مطلقا يكون بالمفهوم من تقسيم المجتنبين
 أو من جنس الإيمان على المتكرين غايته الإشارة إلى أن المفهوم كالمفهوم الغاية
 بعد من قبيل إشارة النص عند شيا بخلاف ما صرح به في الأصول والعبارة التي عند
 التعارض من الإشارة فيرجح هذا الحديث في منطوقه على الآخر في مفهومه وإشارة
 وهذا التوفيق أحسن كما لا يخفى **قوله** وبدا يمين المشتري هذا عند محمد
 وقول أبي يوسف الغرابة عن رواية عن أبي حنيفة وهو الصحيح الملقه فنشأ أن يبدأ
 بيمينه في الصور الثلاث كما في البرجدي وكذا في صور في الاختلاف في الوصف
 أو الجنس **قوله** بطلب أحدهما أو طلبهما لأن الفسخ حقهما بدليل قوله عليه
 السلام تحالفا وتراة فإنه استند إليهما ومن ذلك قالوا استخفاء بعد التحالف
 ينسخ من غير حاجة إلى نسخ القاض ولكن لا يكفي نسخ أحدهما كما في البحر وغيره
قوله فيبقى يباعا بمنجهول وهو فاسد في رواية كما في الحامية ولا بد في البيع
 الفاسد من نسخ القاض كما في عامة الشروح أقول هذا إذا لم يفسخا بعد
 التحالف لما سبق في بابيه أن القضاء لم يشترط في نسخ البيع الفاسد ثم تصوير
 المقام بكون الاختلاف بناء على كثرة وقوع الاختلاف فيه أو مجهول على التمثيل

ومن هذا القبيل حديث ما رآه
 المسلمون حسنا فهو عند الله
 حسن

فيه كلام على المدعى سعد الله
 حيث نقل هذا المثل
 من النهاية

إشارة النص دلالة لغة على ما
 لم يقصد بالقصد الأول ولم يسن
 له النص

فيه كلام على المول
 زكريا

لأن إطلاق المتن ينطبق على الصور الثلاث بل على صور في الاختلاف في الوصف والجنس
 أيضا كما لا يخفى **قوله** ووقع عليه ما ذكر في المبسوط الخ وما ذكر في شرح الطحاوي
 من أن أحدهما الوارد أن يلتزم البيع بما قال صاحبه قبل نسخ القاض كان له ذلك من
 غير تجديد العقد **قوله** ومن نكل عن اليمين بإطلاقه يشتمل الصور الثلاث بل على
 صور في الاختلاف في الوصف والجنس أيضا ولكن ذكر في الظهيرية أنه لو كان الاختلاف
 في وصف الثمن تحالفا وإن كان في وصف المبيع كما لو قال المشتري اشترت العبد على أنه
 كاتب أو خباز فقال البائع لم اشترط فالقول للبائع مع يمينه ولا تحالف انتهى **قوله**
 لا تحالف في أصل البيع وذلك بالإجماع كما في الشروح وقوله والابن أي في أصله
 أو في قدره أو في منيته أو في قدره ومنه نفى الأولين القول قول البائع مع يمينه
 وفي الثالث القول قول المشتري وفي الرابع القول قول المشتري في المضي وقول
 البائع في القدر وباقي التفصيل في البدائع وغاية البيان وكذا الفرق بين أصل شرط
 المتبايع وقدره عند علمائنا الثلاثة وبما ألفنا عند زفر الشافعي وما لك كما في البينة
 وقيد البعض مع أن كل الثمن كذلك لدفع وهم وهو أن الاختلاف في أصل بعض الثمن
 لما وجب التحالف كما سبق ذهبوا إلى أن الاختلاف في قبض بعضه يوجب التحالف
 أيضا فنصح بذكره دفعا كما في البرجدي فظهر أن العقد ليس للاحتراز بل لدفع
 الوهم وإرادا لقبض الاستيفاء فيشتمل الأخذ والخط والإبراء ولو كان كما في معراج
 الدراية وغيره **قوله** وحلف المنكر يعني القول له مع يمينه أما في الأول فلتفرد
 بالإنكار وأما في غيره فلا ينهما اتفاقا على المعقود عليه وبه واختلفا في أمر إذا
 عارض والقول قول من ينكر إعراض كما في المنع **قوله** ولا يعد هلاك المبيع
 الخ أي بعد قبض المبيع هذا هو المراد في الكل تركه للاستغناء لأنه الظاهر إلا أنه إذا
 استهلكه في يد البائع غير المشتري فثله أو قيمته يقوم مقامه فيتحالفان بل هو
 على وفق القياس ككونه قبل القبض وسيجي ما يدل عليه في قوله بخلاف البيع ثم هذا
 إذا كان الثمن دينيا بأن كان دراهم أو دنانير أو مكبلا أو موزونا وإن كان عينا بأن
 كان العقد مقايضة فاختلغا بعد هلاك أحد البديلين يتحالفان بالاتفاق كما في
 المصنف وغيره **قوله** كذا بعضه أي بعد القبض وهو الظاهر وإن هلك قبله يتحالفان
 بالاتفاق كما في التبيين **قوله** إلا أن يرضى البائع الخ يتحالفان هذا رواية
 القدوري قد وافقت رواية المبسوط أما عبارة الجامع الصغير فقد اختلفت وجهين
 أحدهما هو الموافق لهذه الرواية وهو أنه عامة المشايخ وباقي التفصيل في
 شرح الهداية **قوله** ولا يفي بدل الكتابة أي في قدره أو جنسه أو وصفه سواء
 أدى من بدل الكتابة شيئا أو لم يؤد هذا قول أبي حنيفة آخره كان يقول ولا يتحالفان
 ويتراد أن كالباع وهو قولهما كما في الشرح **قوله** وإذا ما البينة يعني أن يرضى
 أحدهما قبل وأن يرضى غيرهما المولى أولى **قوله** ولا في رأس المال الملقه فنشأ
 الاختلاف في قدره أو جنسه أو نوعه أو وصفه فتد المسئلة بكون الاختلاف فيه بعد
 الإقالة أو لو كان قبلها يتحالفان كما في البحر لأن قولهم أن يشتمل الثمن له فيما قبل
 ركونه مثله إذا كان الاختلاف فيه قبل الإقالة **قوله** والساقط لا يعود لأن
 ما تناوله عقد الإقالة في السلم قد سقط وأصح أن السلم إليه ملك ما في
 ذمته سقط عنه والساقط لا يعود فلا يحتمل عود المسلم فيه إلى ربه السلم

بعد السقوط كما في الكافي واداد بقوله فلا يتحمل الفسخ اي بالتخالف **قوله** بخلاف البيع
 الى اطلاق خلافه فتشمل ان فيه تخالفا اذا اختلفا في قدر الثمن بعد الاقالة وقبل قبض
 البايع المبيع بحكم الاقالة وان البيع بينهما فيكون المشتري بعد عودته الى البايع
 بحكمها هذا غاية المراد وعليه كلام المصنف ولم يقل بخلاف في البيع لثلاثتهم ان الخلاف
 انما هو فيها لاني التخالف والله دونه حيث غير عبارة الهداية ليكون نصا في المقصود
 باطلاقة هذا ثم قد افاد صاحب البحر الرائق بان اللفظ ما ذكره هنا ان اقالة البيع تقبل
 الاقالة بخلاف اقالة السلم كما ان الابداء لم يقبلها **قوله** واختلفا في قدر المهر
 الى هذه المسئلة وقعت مكررة لانها ذكرت في باب المهر وتبع فيه صاحب الهداية
 والكنز ولذلك لم يذكرها هنا صاحب الوقاية لان محلها الانسب الا ان المصنف
 ذكر هذه المسئلة على تخريج الكرخي هنا وعلى تخريج الرازي ثم وهكذا في الكنز
 وقصد منه تذكير مخبرها عن حد على ما تقف الا ان شاء الله تعالى ثم وقد بقدر
 المهر لان الاختلاف لو كان في اصله يجب مهر المثل لما سبق في باب الاختلاف في
 جنسه كما لا خلاف في قدره الا في فصل واحد وهو انه اذا كان مهر مثلها كقيمة ما عينته
 المرأة مهورا واكثر فلها قيمته لا عينه ذكره في الهداية وغيره وكلام المصنف على ان هذا
 الاختلاف حال قيام النكاح وهكذا الاختلاف بعد الدخول والطلاق كما في المبيع ولو
 اختلفا بعد الطلاق قبل الدخول فلها نصف ما ادعى الزوج ولو قال الزوج المهر
 هذا العبد والمرأة هو هذه الامة فلها النصف الا ان تراصيا على نصف الامة
 كما في الظهيرية **قوله** وان برهنها فلها المهر والمثل هنا يجعل حكما فيبتنى بزمان
 كل منهما عليه ويرجح به كما جعل حكما في صورة يحجزها عن البرهان الا ان التخالف يقدم
 على ذلك فيها **قوله** تخالفا ولكن يبداء بيمين الزوج عندا بيمينه ومحمد لان اول
 التسليمين عليه فيكون اول اليمينين عليه كما في شروح الهداية نقلا عن الظهيرية
قوله وايتهما نكل الى جلة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه مقيدة بان هذه
 الدعوى تلزم بغير قضاء القاضى عند نكل احداهما بخلاف سائر الدعاوى ومن لم يعرف
 انفا لثمة عدته زائدا مستغنى عنه لا يقال ان هذا داخل تحت حكم التخالف كما يظهر
 من قوله واي نكل الى في المسئلة الائمة فيكون تعرضه له هنا مستغنى عنه لانا نقول
 الاكتفاء بالتعرض له ثم يروى ان النكول هنا انما يلزمه دعوى الاخر بالقضاء كما هو
 المتبادر من السياق فذكره دفعا لذلك **قوله** بل بحكم مهر المثل اعلم ان التخالف
 اذا اختلفا في المهر اذا لم يكن بينة ثم تحكيم مهر المثل على ما ذكره المصنف هنا قول
 الى الحسن الكرخي وما سبق من تحكيم مهر المثل او لا اذا وقع ذلك قول امداء ثم
 التخالف في فصل واحد وهو ما اذا وقع مهر المثل بين قوليهما هو قول الى بكر الرازي
 صرح بذلك في عامة المعبرات قال شمس الائمة السرخسي في مبسوطه قول الكرخي
 هو الاصح وقال في المحيط وهو الصحيح وعلى هذا التخصيص اكثر ارباب الشروح منهم
 صاحب النهاية واختار المختصان قول الرازي وقال قاضيان وصاحب البدايع
 وهو الصحيح وعليه بعض الشراح منهم صاحب العناية وقد اختلف التصحيح وكل
 منهما قول على سبيل التخرج وفي مثله المفتي والقاضي مخبر في العمل بآتهما صرح
 في محله والمصنف لما لم يمل كل الميل الى احد الطرفين اثبت احدهما في باب
 المهر والاخر في هذا الكتاب اشارة الى ان كلا منهما مجول به من غير فرق والله

فيه كلام على المولى
 عن زي زاده
 ٢

اي من ذكره هكذا

هذا صورة كون المهر مثليا

هذا صورة كون المهر قيميا

تسليم المهر وتسليم البيع
 مسكه

فيه كلام على المولى
 عن زي زاده
 ٢

دونه في توفيقه وهذا من محسنات كتابه كما لا يخفى العلم عنده **قوله** فيبقى
 بقوله الى اي بعد التخالف والتحكيم فظهر ان التخالف جار في المصود الثالث
 المذكورة هنا وتحكيم مهر المثل بعد التخالف والعضاء بعد التحكيم وهذا قول الكرخي
 وهو المراد هنا **قوله** اختلفا في بدل الاجارة اي في قدرها او نوعها او جنسها او
 وصفها كما في الشروح **قوله** قبل قبضها قيد للكل من المسلمان وهذا القيد معتبر
 في المعطوف ايضا باعتبار عطفه بملاحظة قيد في المعطوف عليه ولو اخرجه عن قوله
 او بينهما كان احسن ولم يقل قبضهما كما وقع في بعض المتن اشارة الى ان جريان
 التخالف انما يكون قبل قبضها سواء قبض بدل الاجارة او لا **قوله** وحلف المستاجر
 او لا الى لانه منكر لوجوب زيادة الاجرة مع تعجيل فائدة النكول ايضا وقوله
 وحلف الموجد الى لانكاره وجوب زيادة المنفعة مع تعجيل فائدة النكول ايضا
 لا يقال ان الحاق عقد الاجارة الى عقد البيع في التخالف يقتضى ان يبداء بيمين
 المستاجر من غير فرق بين الاختلاف في البذل والمبدل كما يبداء بيمين المشتري
 من غير فصل كما سبق والظاهر ان هذا المبداء مقتضى النص في المنصوص فيلزم
 تعيين حكمه في المثل لاننا نقول التحقيق ان حكم النص مجرد ثبوت التخالف من
 غير تعيين من يبداء باليمين والبداء بكل منهما مستفاد من دليل اخر فلا يلزم تغير
 حكم القبض وايضا ان المشتري هو البادى في الانكار لان الثمن يطالب بالاول
 فيكون انكاره قويا مع تعجيل فائدة النكول فيه وانكاره المستاجر كذلك في صورة
 الاختلاف في الاجرة كما ان انكار الموجد كذلك في صورة الاختلاف في المنفعة فلم
 يغير حكم النص حقيقة من جهة المعنى وان تغير صورة القبض حقيقة او حكما فيشمل
 التمكن من القبض ايضا لما سبق في كتاب الاجارة ان التمكن منه يقوم مقامه في جرد
 الاجر **قوله** واي برهن الى اقربا ن احوال البرهان عن بيان احوال التخالف
 والنكول مع ان المصير اليها بعد العجز عنه لان العدة في الباب بيان احوال التخالف
 ولذلك قدمه اهتماما للشأنه والباقي استلزاما دى فاجزه **قوله** تعذر في كله
 ضرورة وهو الاختراز من تعذر الصفقة على البايع **قوله** اختلف الزوجان
 الملقههما فمثل المسلمين او الكفار من اواحدة مسلم والاخر كافر من اورتقين
 كبيرين او صغيرين اذا كان الصغير مجامع كما في البدايع وخزانة الاكل وشمل
 كون احدهما مراه فقط الا ان هذا العام خلق بما ذكره حكم هذا النوع فيها سياق
 و اشار باختلافهما انهما حيان ولذلك نزع عليه حكم موت احدهما وقوله
 في شاع البيت اطلق البيت فمثل ملكا لهما او لاحدهما لان العجز للميل لا للملك
 كما بينهما اقول وشمل ما كان مستاجرا او عارية لما ان العبرة للميل لا للملك
قوله قول الزوج مع يمينه الا ان نقيم المرأة بينة على ذلك لها وهكذا
 فيما كان القول قولها ان الزوج لو اقام البينة يكون ذلك له كما في الشرح وهذا
 هو المراد من قول المصنف ولا بينة لهما لان من كان له القول لا حاجة له الى اقامة
 البينة بل لا حكم لها لانها لو برهنها فبينة من له القول سابقا فزوج بينة الاخر
 ولو اقرت فيما يصلح له بشراء الزوج سقط قولها لانه اقرار بالملك له ثم ادعاء
 بالانتقال الى ملكها فلا تثبت الا بالبينه كما في البدايع اقول ينبغي ان يكون
 الحكم كذلك فيما لو اقرت فيما يصلح له بشراء الزوجة الى آخره من غير فرق بينهما

فيه كلام على المولى
 عن زي زاده
 ٢
 وعلى صاحب البحر
 الرائق

وهو كون المهر المثل مثل مدعا
 او اقل وكونه مدعا او اكثر وكونه
 بين مدعيهما مسكه

وهو استقرار الاجرة الزائدة
 مسكه

وهو تسليم العين المستاجرة
 لان تسليمها لا يتوقف على قبض
 الاجرة مسكه

وسقط اعتراض المولى الرازي
 هنا كما لا يخفى ٢

هذا ما استفدنا من تكمليتي
 المفتين العلم عنده **قوله**
 بعد قبض المنفعة اراد به
 المولى قاض زاده
 والمولى زكريا
 مسكه

ولم ار من يصرح به وافاد صاحب البحر الرائق ان الزوج لو برهن على شراؤه كانت
 كما قرأها به فلا بد من بينة على انتقاله ولا يكون استمتاعها به ورضاه دليلا
 على انه ملكه كما تدعيه كثير من نساء زماننا ومن يشبههن من العوام وقبله المقدسي
 بحسن القول واقرول وهكذا الحكم فيما لو برهن على شراؤها من غير فرق
 تدبر العلم عنده **قوله** كالفرش الخ وفي القينة في تجهيز البنات بعلامة
ج افترقا في بيتها امة نقلتها معها واستخدمتها سنة والزوج عالم به
 ساكت ثم ادعاها فالقول له لان يده كانت ثابتة ولم يوجد من يل انتهي وانت
 خير بان هذا ليل على ان الاستماع والرضا به لم يكن دليلا على الملك كالا يخفى
قوله والمزول اطلقه فمثل المنزل الذي سكنا فيه فيكون القول للزوج فيه
 الا ان يكون لها بينة وفي الخزانة هو قول المجتهد ولو برهننا قضي لها لانها
 خازنة معنى كافي الخاتمة والعقار والمواشي والنقود تعرض لذلك مع انه لم
 يكن من امتعة البيت وقد وضعت المسئلة فيها تكلمة للفائدة لكونه في حكمها وهو
 في ذلك مفتق اثر صاحب الكافي كما اقتفاه الزيلعي وجعل في الخاتمة الصدوق
 كما يختص بالمرأة ويصلح لها فقط وقال المقدسي والظ خلان وقال صاحب البحر
 وينبغي ان يجعل ما يصلح لهما اقول المتعارف في ديارنا صدوق بمقتضى المرأة غالبا
 له اربع قوائم وما لم يكن كذلك يستعمله الرجال غالبا ولعل المتعارف في زمان
 فخر الدين فاصحان ودياره انما تستعمله النساء وقوله اظهر صفة اخرى لقوله
 ظاهرا **قوله** حركا كان اوراقها هذا التجهيم بناء على اطلاق اللفظ قبل مجيء المقيّد
 الا انه لما جاء مضيدا بفائدة اخرى لم يكن كل منهما مستورا في موضعه فاناد
 الاول ان المشكل للحي مطلقا والثانية ان المتاع مطلقا للحي مطلقا وقد بالاشكال
 لان الجواب في غير المشكل فكما كان حال حيوتها بالاتفاق كما في البحر والمصنف وقوله
 فالمشكل للحي اي يجعل في يده حتى يكون القول له مع يمينه وعلى الاخر البيعة كما في
 شرح المحامدي **قوله** هكذا ذكر في الهداية الخ ذكر هذا التفصيل في عاصمة
 الشروح في المسئلة الآتية بعد قولهم فخلت يد الحي عن المعارف الا ان المصنف
 لما جهم هذه المسئلة بالريق ذكره هنا لانه مدار الحكم حيوة احدها مطلقا لا يكون
 احدها حرا فيجوز هذا التفصيل في قوله والحي في الموت ايضا والديري في تكلمته
 عتم الحي هنا وبني عليه التفصيل المذكور كما فعل به المصنف وصرح بالتفصيل ايضا
 في قولهم والحي في الموت وقد صرح بان فخر الاسلام البردوي قال في شرحه
 للجامع الصغير في مثل ما قال به السرخسي وهكذا في فرائد اربشاد الدين على الهداية
 والمختار في مثله قول العامة ولذلك اختاره صاحب الهداية واقتفى اثره الماتون
 ومن مسائل هذا الباب ان الاختلاف في نساء الزوج فتاعهن بينهما ان كن
 في بيت واحد ولو في بيت على حدة كما في بيت كل امرأة بينهما وبين زوجها على ما مر
 ولا شركة لبعضهن مع بعض ولو اختلف الاب والابن وكان احدهما في عيال
 الاخر فالمتاع كله للاخر جزم به في الخاتمة وذكر في الخزانة قال محمد رجل زوج
 بيته وهي وختم في داره وعياله ثم اختلفوا في متاع البيت فهو للاب لانه
 في بيته وفي يده ولهم ما عليهم من الثياب انتهى واعترض عليه بانهم لم يعتبروا
 البيت بل اليد هو المعتبر اقول المعتبر كونها في عياله وذكر كونها في داره

الماتون من له المتع كالابن من له
 الابن والثامن من له المتع
 مسك

المعترض هو المقدسي ٣

للتحقيق العباله كالا يخفى وذكر في جميع الفتاوى ان الاب وابنه كسبا في صنعة واحدة
 ولم يكن لهما شئ فاجتمع معهما مال كله للاب ان كان الابن في عياله فيصير الابن
 معناله كما في غرسها الشجر وكذلك الحكم في الزوجين تنصير المرأة معينة لها الا اذا
 كان كسب على حدة في لها ما كسبته انتهى قول يظهر منه انه لو لابن كسب على حدة في
 له ما كسبه بذلك وذكر في البرزانية تفصيل في اشتراء الزوج القتل وغزل المرأة
 فليطلب منه **فصل فيمن يكون خصما ومن لا يكون** لما ذكر احكام
 الدعوى من الصيغة والحلف والتحالف ولم يذكر من يكون خصما ومن لا يكون الا نوعا
 ولا افرادا شروع في بيانها الا انه ساق الكلام على بيان من لا يكون خصما لكونه
 قليلا يستحق التقديم والعربا بدأ تقدم الاقل من كل مقترنين صرح به ابن طهية
 في تفسير قوله تعالى لا يغادر صغيرة ولا كبيرة ولانه ينكشف منه ان من عداه مطلقا
 من يكون خصما لان الشئ يتبين بصدقه فيكون كلا النوعين معلومين فلم يجز
 ان يصرح ببيان من يكون خصما ايضا على انه كثير بجل ذكر انواعه او يتعدى
 فظهر ان انعقاد الفضل لياها لا البيان من لا يكون خصما فقط وهو مراد من
 عنوان الفصل بذلك والله در المصنف في الافادة لا يقال لم يكتف ببيان هذا الصنفين
 عن الاخر حيث تعرض لبعض من يكون خصما ايضا لاننا نقول ان تعرضه ليس لبيان
 النوع بل انما هو من حيث التبعية كالا يخفى **قوله** قال المدعي عليه هذا الشئ او عينه
 الخ اطلق قوله هذا فمثل انه قال ذلك وبرهن عليه قبل تصديقه المدعي في ان الملك
 له او بعد تصديقه كافي لتخصيص الجاه او انكر كونه ملكا له فطلب من المدعي البرهان
 ناقمه ولم يقض القاضي به حتى دفع المدعي باحد هذه الاشياء كما في الشروح فظهر
 ان قوله في التصريح هو فعلان الغائب بناء في الشروح فيجمل على التمثيل وأشار
 بقوله هذا الشئ الى ان المدعي به قائم اذ لو كان هاتكا لا يندفع الخصومة فيقضي
 بالقيمة على ذي اليد المدعي ثم ان حضرا الغائب فصدقه فيما قال ففي الوديعة والرهن
 والامارة والمضاربة والشركة يرفع المدعي عليه على الغائب بما ضمن ولا يرجع
 المستعير والغائب والسارق كما في العجادية والاية اتم من ان يكون منقول او عقارا
 كما في المبسوط وظاهر هذا القول على ان ذا اليد ادعى ابداع الكل الخ ولو ادعى ان
 نفسه ونحوه ملكه ونفسه الآخر وديعة في يده قبل لا ينظر دعوى المدعي الا في
 النصف واليد الاشارة في بيع الجاه الكبير كما في الذخيرة وقيل يتطل في الكل وعمله
 كلام المحيط والخاتمة واختاره في الاختيار ولكن قال صاحب العجادية في هذا القول
 نظر فيظهر منه ان المختار عنده عدم البطلان في النصف ونقل ابن قاضي سهاويه
 هذا النظر من غير تعرض **قوله** وبرهن عليه اي على قوله بانه وديعة عنده
 تندفع الخصومة بناء على ان المختار في زماننا ان القاضي لا يقضي بعله كما افاده
 المقدسي هنا ولذلك لم يتعرض له المصنف ولو علم القاضي ان المدعي ملك المدعي
 وبرهن ذواليد انه وديعة تندفع الخصومة لان علم القاضي بمنزلة البيعة
 ولو اقام المدعي البيعة كان الجواب هذا ذكره الاسيماي في شرح الجاه وذكر
 في الرشيدية ان ذا اليد لم يمكن له اتيان البيعة حتى قضى القاضي للمدعي
 نقد نقاؤه ولو اراد اقامتها بعد ذلك لا تقبل كما في العجادية **قوله** او اقام
 بيعة ان المدعي اقر انه فعلان ولم يزد الشهود على هذا الاقرار وذواليد يقول

حيث قال فصل فيمن لا يكون
 خصما

الخ منه بالذبح انه ذكر في
 الخلاصة والتجديد انه لو علم
 القاضي انه وديعة

ان ذلك الغلان اردو عنهما لم يذكر بهذا الفصل ولكن الواجب ان تدفع الخصومة
عن ذي اليد متوج به في العادة مفضلا وبوقته ما قالوا انه لو برهن على قرا
المدعى ان فلانا دفعها اليه بندق الخصومة عنه لا شتر اكهما في ان خصومة المدعى
كانت مع فلان هذا واقول ان هذا كما ترى تنوع البرهان في دفع الخصومة وبه لم
يخرج المسئلة عن كونها بخمسة لان كونها خمس مسائل ولا في ان يكون فيها خمس
اقاويل ثم هذه المسئلة تسمى بخمسة كتاب الدعوى لان فيها خمسة اقوال الخمسة
علماء وقيل لان صورها خمس وما زاد عليها ملحق بها فلا تزداد على الخمس نقص على
ذلك في كتاب الدعوى والبيانات كما في البرازية ومن جملة ما زاد عليها انه برهن
على ان ارضا في يده بالبرازية رعة من فلان الغائب فهي تلحق بالاجارة او الوديعة
كما في البرازية ايضا ومنها ما في الخلاصة انه لو قال سرقته منه واخذته منه
او ضل منه فوجدته او قال اسكنني فلان فيها وما في البسوط وكلني صاحبها بحفلة
وما سبق من العادة كونه مال مضاربة او شركة فلكل راجع الى هذه الخمس
الى الامانة او الضمان كما لا يخفى **قوله** وقال ابو يوسف الخ اختار قوله
في المختار وهو استحسان كما في الخلاصة ومبسوط خواجه زاده وقال في الغاية
والحكم كذلك وان لم يعرف بالجيل لفساد زماننا وعليه التردد فيه والغالب
كما لمحقق اقول وهذا اختياره من قوله ايضا وكونه استحسانا يدل على رجحانه مطلقا
لانه راجع على القياس الا في صور محصورة مذكورة في كتب الاصول واليس
منها وقال في البرازية وتعديل الائمة على قول محمد انتهى وترتيب الهداية على
ان قول ابي حنيفة هو المختار وعليه اكثر المتون وانت كما ترى اختلف التجميع
في الاقوال الثلاثة وهو ظاهر الرواية وفي مثله المفتي والقاضي يجيزان بايهما
بجملان ما لم يكونا في طبقة الاجتهاد والادج لدى العبد الفقير اذا خلى والطبع
ان يعمل هنا بما قال به ابو يوسف كما لا يخفى العلم عنده **قوله** وقال ابو حنيفة
الخ ائتمن المصنف اثر صاحب الهداية هنا في ترتيب الاقوال الخمسة وتأخير قول
ابي حنيفة مع دليله يدل على رجحانه كما ان افراد قوله بالذکر في المتن يدل عليه
وليس في كلام المصنف ترك الاول والا بما يقدح في ترتيبه كما لا يخفى واعلم
ان القاضي لو لم يسمع دفع ذي اليد في هذه المسائل وقضى ببيينة المدعى كانت
قضاء على الغائب فينبغي ان يحلف على بقاء ملكه وفي نفاذه روايتان عندنا
ونفاذه مطلقا عند الشافعي ولذا لم يذكر في الخمسة وبعض مشايخنا افتوا
بعدم النفاذ كيلا يتطرق الى ابطال مذهبا تذكر **قوله** كما لو قال اي ذي اليد
شربته من الغائب اطلق الشراء فشميل ما يكون صحيحا او فاسدا لانه يفيد الملك
مع القبض والشراء فشميل والمراد به تلقى الملك من الغائب بشراء او هبة او
مصدق مع القبض كما في البرازية والطلاق الدليل وهو قوله لانه يزعم يدل
على هذا الشمول ايضا **قوله** او قال المدعى غصبته الخ اراد بالغصب السرقة
دعوى الفعل على ذي اليد فشميل ايضا انه لو قال هذا عبدى او عتقك او
استأجرته او ارتهنته متى او بعته متى ودفع ذي اليد باحد ما ذكر وبرهن
عليه لا يدفع الخصومة كما في البرازية والبدائع **قوله** ففيه خلاف محمد حيث
قال تندفع به وبه قال زفر ايضا وهو القياس وما قال به ابو حنيفة وابو يوسف

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

هو الاستحسان كما في الشروح ولذا اختاره في المتن **قوله** فلو قنع عليه اي فبما تم تندفع
الخصومة متوج به في العادة وهو المراد فظهر ان هذا تفريع على مسئلة او قال
المدعى غصبته الخ وانما اخره الى هنا لان قوله بخلاف غصب متى متعلق بقوله
قال المدعى غصبته فيكون تمام العبارة به على انه لا احتمال له ان يكون متفرعا على
الخلاف حتى يذهب اليه الوهم تدبر كما لا يخفى **قوله** فان طلب المدعى يمينه على ما
ادعى من الابداع حلف على البينات هكذا في اكثر النسخ وهو المطابق للكتاب والبيانة
ولما في العادة وجامع الفصولين بل هو المطابق لاصل الكل الجامع الكبير ومعنى
هذا الكلام فان طلب مدعى الشراء يمينه اذا لم يكن له بينة على التوكيل كما في التسهيل
واذا لم يكن لذي اليد بينة على الابداع كما في التكملة حلف على البينات ووجهه على ما
في تلخيص الجامع الكبير وفي شرحه التنوير ان مدعى الاستحسان لما ذكر امر زيد بقض
من ذي اليد لم يندفع عنه الخصومة بقوله او دعى زيد هذا لانه اثبت عليه حق
نقل العين من يده اليه فصار منها بظاها اليد ثم انه لما صدق ذا اليد في اصل
اليد كان له يد كان الظاهر شاهد الذي اليد ومن شهد الظاهر له يصدق باليمين
وانه يحتمل ان يصل الى يده من غير زيد بان غصبا انسان من زيد ثم وصل من الغاصب
الى ذي اليد فيكون امر زيد خلاف الظاهر واليمين على من يشهد له الظاهر
فيحلف بالله لقد اردعه زيدا ياه وانما حلف على البينات مع ان الابداع فعل الغير
لان تمامه بفعله وهو القبول فيكون تحليفا على فعل نفسه فيقتضى البينات فان نكل
بامره القامى بالتسليم الى المشتري هذا فظهر ان قوله من الابداع في محله وان ما وقع
في بعض النسخ بعد هذا القول وفي بعض بعنوان منه في هاشمه من قوله اقول هكذا
وقعت العبارة في الكافي والظاهر ان يقع التوكيل موقع الابداع ويكون المعنى فان
طلب مدعى الابداع يمين مدعى التوكيل بناء على ما ادعى من الابداع وعجز عن اقامة
البرهان عليه حلف على البينات يعنى على عدم توكيله ياه فتدبر انتهى كلام ساقط
من وجوه صحة ما في الكافي وبخلاف ما قاله الكتب العترة وعدم معنى صحيح لقوله
ويكون المعنى فان طلب مدعى الابداع الخ مع ان حق التصديق على ما زعمه ان يكون
هكذا ويكون المعنى فان طلب مدعى التوكيل عند عجزه عن اقامة البرهان يمين ذي
اليد على عدم التوكيل حلف على البينات الخ على انه يظهر من محذور آخر وهو تحليف
على البينات مع ان التوكيل فعل الغير فظهر انه لم يجز ان يجعل ذي اليد شكرا بنوع
من الاعتبار ليتوجه اليه اليمين كما ظن هذا ما حصل لنا في هذا المقام والله تعالى
التوفيق والالهام **قوله** او دعى وكيله اي وكيل الذي يدعى المدعى الشراء
شبه لم يصدق الا ببيينة يعنى لم يندفع عنه الخصومة الا ببيينة لانها تكاد باق الاصل
حيث لم يثبت من جهة زيد لا تكاد ذي اليد ولا من جهة وكيله لا تكاد المدعى فلا بد
من اقامة ذي اليد البيينة حتى يندفع الخصومة كما في المنع ولو شهدوا ان زيدا دفعها
الى الوكيل ولم يشهدوا ان الوكيل دفعها الى ذي اليد لم تندفع كما في التبيين واذا
عجز عن البرهان وطلب ذي اليد يمين المدعى يحلف بالله ما يعلم دفع الوكيل لان
الدفع فعل الغير ولم يكن تمامه منه فيكون التحليف على العلم فاذا نكل تندفع
الخصومة كما في التنوير فظهر ان اليمين هنا انما يتوجه على المدعى لا على ذي اليد
لان تندفع الخصومة عنه يمينه وان اشعر به فقهه صاحب التكملة تدبر العلم عنده

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

وذكر في الذخيرة انه لا يحلف ذو اليد
على الابداع لانه مدعى الابداع
ولا حلف على المدعى فيظهر منه
ان في المسئلة روايتين كما في الكافي
على رواية الجامع الكبير
ومن البيينة ما يدفع اليمين كبينة
المودع على ردة الوديعة مثله

اي للمولى ذكرنا مثله

في المختار وهو استحسان كما في الخلاصة ومبسوط خواجه زاده وقال في الغاية
والحكم كذلك وان لم يعرف بالجيل لفساد زماننا وعليه التردد فيه والغالب
كما لمحقق اقول وهذا اختياره من قوله ايضا وكونه استحسانا يدل على رجحانه مطلقا
لانه راجع على القياس الا في صور محصورة مذكورة في كتب الاصول واليس
منها وقال في البرازية وتعديل الائمة على قول محمد انتهى وترتيب الهداية على
ان قول ابي حنيفة هو المختار وعليه اكثر المتون وانت كما ترى اختلف التجميع
في الاقوال الثلاثة وهو ظاهر الرواية وفي مثله المفتي والقاضي يجيزان بايهما
بجملان ما لم يكونا في طبقة الاجتهاد والادج لدى العبد الفقير اذا خلى والطبع
ان يعمل هنا بما قال به ابو يوسف كما لا يخفى العلم عنده **قوله** وقال ابو حنيفة
الخ ائتمن المصنف اثر صاحب الهداية هنا في ترتيب الاقوال الخمسة وتأخير قول
ابي حنيفة مع دليله يدل على رجحانه كما ان افراد قوله بالذکر في المتن يدل عليه
وليس في كلام المصنف ترك الاول والا بما يقدح في ترتيبه كما لا يخفى واعلم
ان القاضي لو لم يسمع دفع ذي اليد في هذه المسائل وقضى ببيينة المدعى كانت
قضاء على الغائب فينبغي ان يحلف على بقاء ملكه وفي نفاذه روايتان عندنا
ونفاذه مطلقا عند الشافعي ولذا لم يذكر في الخمسة وبعض مشايخنا افتوا
بعدم النفاذ كيلا يتطرق الى ابطال مذهبا تذكر **قوله** كما لو قال اي ذي اليد
شربته من الغائب اطلق الشراء فشميل ما يكون صحيحا او فاسدا لانه يفيد الملك
مع القبض والشراء فشميل والمراد به تلقى الملك من الغائب بشراء او هبة او
مصدق مع القبض كما في البرازية والطلاق الدليل وهو قوله لانه يزعم يدل
على هذا الشمول ايضا **قوله** او قال المدعى غصبته الخ اراد بالغصب السرقة
دعوى الفعل على ذي اليد فشميل ايضا انه لو قال هذا عبدى او عتقك او
استأجرته او ارتهنته متى او بعته متى ودفع ذي اليد باحد ما ذكر وبرهن
عليه لا يدفع الخصومة كما في البرازية والبدائع **قوله** ففيه خلاف محمد حيث
قال تندفع به وبه قال زفر ايضا وهو القياس وما قال به ابو حنيفة وابو يوسف

تبيين ان في ان ما وقع مثله

في المختار وهو استحسان كما في الخلاصة ومبسوط خواجه زاده وقال في الغاية
والحكم كذلك وان لم يعرف بالجيل لفساد زماننا وعليه التردد فيه والغالب
كما لمحقق اقول وهذا اختياره من قوله ايضا وكونه استحسانا يدل على رجحانه مطلقا
لانه راجع على القياس الا في صور محصورة مذكورة في كتب الاصول واليس
منها وقال في البرازية وتعديل الائمة على قول محمد انتهى وترتيب الهداية على
ان قول ابي حنيفة هو المختار وعليه اكثر المتون وانت كما ترى اختلف التجميع
في الاقوال الثلاثة وهو ظاهر الرواية وفي مثله المفتي والقاضي يجيزان بايهما
بجملان ما لم يكونا في طبقة الاجتهاد والادج لدى العبد الفقير اذا خلى والطبع
ان يعمل هنا بما قال به ابو يوسف كما لا يخفى العلم عنده **قوله** وقال ابو حنيفة
الخ ائتمن المصنف اثر صاحب الهداية هنا في ترتيب الاقوال الخمسة وتأخير قول
ابي حنيفة مع دليله يدل على رجحانه كما ان افراد قوله بالذکر في المتن يدل عليه
وليس في كلام المصنف ترك الاول والا بما يقدح في ترتيبه كما لا يخفى واعلم
ان القاضي لو لم يسمع دفع ذي اليد في هذه المسائل وقضى ببيينة المدعى كانت
قضاء على الغائب فينبغي ان يحلف على بقاء ملكه وفي نفاذه روايتان عندنا
ونفاذه مطلقا عند الشافعي ولذا لم يذكر في الخمسة وبعض مشايخنا افتوا
بعدم النفاذ كيلا يتطرق الى ابطال مذهبا تذكر **قوله** كما لو قال اي ذي اليد
شربته من الغائب اطلق الشراء فشميل ما يكون صحيحا او فاسدا لانه يفيد الملك
مع القبض والشراء فشميل والمراد به تلقى الملك من الغائب بشراء او هبة او
مصدق مع القبض كما في البرازية والطلاق الدليل وهو قوله لانه يزعم يدل
على هذا الشمول ايضا **قوله** او قال المدعى غصبته الخ اراد بالغصب السرقة
دعوى الفعل على ذي اليد فشميل ايضا انه لو قال هذا عبدى او عتقك او
استأجرته او ارتهنته متى او بعته متى ودفع ذي اليد باحد ما ذكر وبرهن
عليه لا يدفع الخصومة كما في البرازية والبدائع **قوله** ففيه خلاف محمد حيث
قال تندفع به وبه قال زفر ايضا وهو القياس وما قال به ابو حنيفة وابو يوسف

النظر المولى
توكيا ٣

وان كان موافقا لما سبق في صدر
الكتاب ان اليمين ابدا يكون على
النفي

في المختار وهو استحسان كما في الخلاصة ومبسوط خواجه زاده وقال في الغاية
والحكم كذلك وان لم يعرف بالجيل لفساد زماننا وعليه التردد فيه والغالب
كما لمحقق اقول وهذا اختياره من قوله ايضا وكونه استحسانا يدل على رجحانه مطلقا
لانه راجع على القياس الا في صور محصورة مذكورة في كتب الاصول واليس
منها وقال في البرازية وتعديل الائمة على قول محمد انتهى وترتيب الهداية على
ان قول ابي حنيفة هو المختار وعليه اكثر المتون وانت كما ترى اختلف التجميع
في الاقوال الثلاثة وهو ظاهر الرواية وفي مثله المفتي والقاضي يجيزان بايهما
بجملان ما لم يكونا في طبقة الاجتهاد والادج لدى العبد الفقير اذا خلى والطبع
ان يعمل هنا بما قال به ابو يوسف كما لا يخفى العلم عنده **قوله** وقال ابو حنيفة
الخ ائتمن المصنف اثر صاحب الهداية هنا في ترتيب الاقوال الخمسة وتأخير قول
ابي حنيفة مع دليله يدل على رجحانه كما ان افراد قوله بالذکر في المتن يدل عليه
وليس في كلام المصنف ترك الاول والا بما يقدح في ترتيبه كما لا يخفى واعلم
ان القاضي لو لم يسمع دفع ذي اليد في هذه المسائل وقضى ببيينة المدعى كانت
قضاء على الغائب فينبغي ان يحلف على بقاء ملكه وفي نفاذه روايتان عندنا
ونفاذه مطلقا عند الشافعي ولذا لم يذكر في الخمسة وبعض مشايخنا افتوا
بعدم النفاذ كيلا يتطرق الى ابطال مذهبا تذكر **قوله** كما لو قال اي ذي اليد
شربته من الغائب اطلق الشراء فشميل ما يكون صحيحا او فاسدا لانه يفيد الملك
مع القبض والشراء فشميل والمراد به تلقى الملك من الغائب بشراء او هبة او
مصدق مع القبض كما في البرازية والطلاق الدليل وهو قوله لانه يزعم يدل
على هذا الشمول ايضا **قوله** او قال المدعى غصبته الخ اراد بالغصب السرقة
دعوى الفعل على ذي اليد فشميل ايضا انه لو قال هذا عبدى او عتقك او
استأجرته او ارتهنته متى او بعته متى ودفع ذي اليد باحد ما ذكر وبرهن
عليه لا يدفع الخصومة كما في البرازية والبدائع **قوله** ففيه خلاف محمد حيث
قال تندفع به وبه قال زفر ايضا وهو القياس وما قال به ابو حنيفة وابو يوسف

باب دعوى الرجولين ذكر دعوى المتعد بعد الواحد ظاهر المناسبة والمراء
 بدعوىهما كون كل منهما مدعى بان ما في يد الثالث له فيكون ذكر ما يكون الدعوى
 فيه بين اثنين استلزاما لنوع مناسبة بينه وبين مسائل الباب كالمسئلة الفاتحة
 لتحقق مناسبة بينهما وبين مسأله وقد ذكرها صاحب الهداية في اوائل كتاب الدعوى
 واقتضى اثره صاحب الكنز قال صاحب التكملة ثم ليس لبراء هذه المسئلة ههنا
 وجه قوى يعتد به والمصنف تدارك المناسبة وان اقتضى فيه اثر صاحب الرقابة
 والمجمع وفي مثله التقديم النسب لان كل ما فيه خلاف وان كان في محل الذكر يكون
 بياضا هو الا هم وما يكون بياضا هم يكون اولي بالذكر فيقدم كما لا يخفى **قول**
 فاذا نكل المدعى عليه الخ فتخرج هذا لما قبله ظاهر والغا فسيح والتقدير اذا عجز
 الخارج عن البيعة وتوجه اليه على ذي اليد الخ اذا نكل الخ اتي بتحقيقا للمقام
 واجل لكونه معلوما بما سبق تفصيله كما اجل خلاف الشافعي لذلك ومثله بعد
 من محسنات هذا الكتاب فكيف يقدح فيه **قول** تقبل بيعة ذي اليد بالاجماع
 ولم يلزم انتقاض مقتضى القسمة لان قبول بيعة ذي اليد انما هو من حيث ما
 ادعى من زيادة المتاج وغيره فهو مدع من تلك الجهة والمراد بالقبض التلقى
 من شخص مخصوص مع قبضه فلا يرد ما قيل كون المدعى في يد القابض امر عاين
 لا بدعيه ذي اليد ففتلا عن اقامة البيعة عليه وقبولها بالاجماع فاذ قلت هل يجب
 على الخارج اليه لكونه اذ ذاك مدعى عليه قلت لا لان اليه انما يجب عند عجز
 المدعى عن البيعة وههنا لم يعجز كما في العناية او رد عليه بان مواد المسائل هل يجب
 على الخارج اليه ان يعجز ذي اليد عن البيعة والا فلا فتشبه لسؤاله اصلا انتهى
 بر بديان الجواب لم يدع السؤال بل هو باق ولم يتصد للجواب عنه اقول ومن الله
 التوفيق الظاهر ان يجيبا ليعين على الخارج عند عجز ذي اليد عن بيعة بينهما ادعى من
 الزيادة لانه مدع بالنسبة اليها ولهذا لزم عليه البرهان فيكون المدعى مدعا عليه
 بالنسبة اليها فيلزم عليه اليه عند العجز عن البرهان وبيعة المدعى لم تجعل
 ما لم تسلم من دفع ذي اليد اذ هو معارض لها ودعوى ذي اليد لم تسقط بعجزه
 عن البرهان عليها بل يتوجه اليه من كان في مقابله كما هو شأن الدعوى فيختلف
 على عدم العلم بتلك الزيادة فان حلف بحكم الدعوى ببيئته لكونها سالما عن المعارض
 وان نكل يكون مقرا او بارة لا يمنع ويبقى المدعى في يد ذي اليد نعم لا يجبر الخارج
 على الجواب عن دعوى ذي اليد لو ترك دعواه لعدم كونه ذا اليد لا لقصود في كون
 ذي اليد مدعىا فيما ادعاه كما تراه صاحب التكملة هذا هو التحقيق وبالقبول
 حقيق تدبر العلم عنده تعالى **قول** اذا كان اي التارخ من الطرفين اشار به
 اني انه لو كان من طرف دون آخر ليس كذلك بل ج على قول ابي حنيفة ومحمد الخارج
 اولي وعلى قول ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة صاحب الوقت اولي كما في
 الهداية **قول** برهنا على ما في يد آخر اراد به دعواها الملك المطلق فيخرج ما اذا
 ادعى ملكا بسبب اوتارخ معين ويدخل فيه ما لو برهنا على عبد في يد رجل امد
 بغصب والآخر يورعه فهو بينهما كما في القنية والطلاق ما في يد آخر فشمل ما لو ادعى
 وقفا فهو كدعوى ملك مطلق باعتبار ملك الوقت ان لم يورخا فهو بينهما نصفان
 وان ارخا فهو للسابق منهما كما في القنية ايضا ولا فرق في ذلك بين ان يدعى ذر

المولى زكريا
 وصاحب المجمع اتي بها في اثناء
 مسائل الباب

فيه كلام على المولى
 عزى زاده

لما سبق ان مطلق التقسيم في قوله
 عليه السلام البيعة على المدعى
 واليمين على من انكره دل على ان
 جنس اليمين في جانب المدعى عليه
 فقط وان جنس البيعة في جانب
 المدعى فقط

المورد هو المولى
 سعدى

فيه كلام على صاحب
 العناية

المولى زكريا

اي التارخ

اليه الملك فيه او الوقت على جهة اخرى كما في البحر ولو دفع ذوا اليد بانه مودع فلان ونحو
 وبرهن تندفع خصومة المدعى كما في الاسعاف وقيد ببرهانها اراد به معاذ لو برهن
 احدهما او لاحكم له بكل فلان من الخارج الاخر فانيا يحكم له بكل فيكون المقضى
 له او لا ذابا بد بالقضاء له وان لم يكن العين في يده حقيقة بخلاف البرهان على التنازع
 كما سياتي فيه ولو لم يبرهنا مطلق ذوا اليد فان حلف لهما ترك بيده قضاء ترك لا يستحقا
 حتى لو برهنا بعد ذلك يحكم لهما وبعد ذلك اذا اقام صاحب اليد بيعة ان ذلك لا يقبل
 وكذا احد المستحقين اذا ادعى على صاحبه وبرهن انه ملك لا تقبل لكونه صار مقضيا
 عليه كما في النهاية **قول** وبرهنا اي الخارج بان بلا تارخ وعليه وضع المسئلة ولذلك
 تركه في المتن واتي به في التفسير وكذا لو ادعى التسوية كما في البرجندى **قول**
 على الشراء منه وكذا لو برهنا على ذي اليد انها اردعاه بقضى به بينهما نصفين
 نعم فيه وفي مسئلة الكتاب اذا اقام احدهما على الاخر بيعة انه لم تسلم واذا اقام
 احدهما البيعة على دعواه ولم يقيم الاخر واقام شاهدا واحدا او شاهدين ولم
 يركبا فقضى به لصاحب البيعة نعم اقام الاخر بيعة عادية يقضى به للثاني على المقضى
 له الاول كما في خزائن الاكل وذكر الشراء فقط لهما اذ لو ادعى احدهما الشراء مع
 العتق والاخر الشراء فقط يحكم للمدعى العتق لانه بمنزلة القبض كما في الخزائن ايضا
 وقد يكون الشراء من ذي اليد اذ لو ادعاه من غير ذي اليد فسيأتي في ظاهر اطلاقه
 على انه لا اعتبار بتصديق ذي اليد احدهما كما في العجادية **قول** بعد القضاء اشار
 به الى انه لو ترك احدهما قبل قضاء القاضي بينهما يكون للاخر ان يأخذ الجميع كما في
 الهداية واسار باللام في الاخر الى ان الخيار له باق كما في العناية وقال صاحب العناية
 بعد ذكر هذه الاشارة وذكر بعض الشارحين الخ اراد به الاتفاق وعبارة في
 العناية فان اختار احدهما الاخذ ورد الاخر ان كان قبل القضاء فانه يأخذ الذي
 اختار جميع الدار ولا خيار له لان الذي اختار الاخذ اثبت شراؤه في جميع الدار
 وانما يقضى بالنصف لمرأته الاخر فاذا رد الاخر فقد زالت المراجعة وشراؤه قائم
 في جميع الدار فكان له ان يأخذ جميع الدار انتهى فله ان يظفر ان معنى عبارة الهداية
 ثبت له ان يأخذ الجميع بلا خيار وذا محتمل فيجوز عليه لدليل ذكره الاتفاق وان يرد
 المصنف قوله وذكر بعض الشارحين الخ نقلا عن العناية من غير ان يذكر ما يبتنى
 عليه وهو الخيار للاخر في اخذ الجميع قبل القضاء يكون ايجازا محتملا كما لا يخفى **قول**
 وهو اي ما ادعاه شخصان اي بانه اشتراه كل منهما من ذي اليد وهو المراد
 كما في الهداية وانما قيد به لان كل واحد منهما لو ادعى من غير صاحب اليد من واحد
 او اثنين فحكمهما ليس كذلك سيجي مفصلا **قول** فاندفع الاخر به ولو قبض
 الثمن منه رده اليه كما في السراجية **قول** ولذي يدان لم يورخا ولم يقل والالا
 فلذذي يد مع انه اخبر كما وقع في الكنز اشارة الى ان هذه المسئلة مبتدأة
 لم تدخل تحت اصل مسئلة سابقة مفروضة في خارجين تنازعا فيما في يد ثالث
 وهذه ما يكون لاحد قبض وخارج تنازع معه وذكرها هنا لمنااسبة بينهما وبين
 السابقة وهي دعوى ذي اليد والخارج الشراء من واحد كما ان دعوى الخارجين
 منه وما ادعاهما صاحب معراج الدراية به تحت السابقة انه يرد ان احد
 الخارجين اثبت قبضا سابقا وهو الان بيد البايع فهو مكلف على انه ياتي ذلك

اي ودعة فلان

اي المدعين الخارجين

لانه قال فيما بعد وهو للسابق
 انارخا

فيه كلام على
 المصنف

فيه كلام على صاحب
 معراج الدراية

ما ذكره بعده عن الذخيرة ان ثبوت اليد لاحدها بالمعينة وبؤيد ما قلنا قوله
 في المسئلة الآتية بلايد لهما بيان انه لما كانت هذه مسئلة مبتدأة في الخارج
 وذي اليد وكانت الآتية من قبيل السابعة احتاج فيها الى قوله بلايد لهما نعم
 لوقدم الآتية على هذه المسئلة لم يتجوز الى تصريح هذا القيد كما فعله صاحب الكافي
 وكان احسن في الترتيب اذا ظهر لك صحة عبارة المسنف هنا فلا تسمع كلام من لم
 يمتثلها **قوله** وتحقيقه يتوقف على مقدمتين الى ماخوذ من العناية بعينه وضامة
 المواد الى اقرب الاوقات صابط كلتي ايتى عليه مسائل جمعة صاحب الاشياء
 في عدة اليقين لايزول بالشك وقد صرح الكمال ابن الهمام رحمه الله تعالى
 في باب ثبوت النسب ان هذا صابط كلتي يعتبر اذا لم يتحقق تلك الامانة ابطال
 ما كان ثابتا بالدليل او تركه العمل بالمقتضى اما اذا تضمنت فلا تعتبر وفعل
 بما لا مزيد عليه وقوله والثانية ان ما مع البعد بعدية زمانية فهو بعد يعنى
 ان ما صاحب التأخر تأخر زمانيا فهو متأخر في الاعتبار شروعا واصطلاحا واستعمال
 بعد اسما بلا ظرفية لم يشتهر ومثله في كلام المصنفين غير بعيد بل هو معتبر
 جدا لان من ديدهم انهم المراد ولوا اعتبار السباق والسباق وتطبيق هذا
 الصابط لما نحن فيه قوله فقبض القبا بض الى واسم كان عائد الى قبض القبا بض
 وقوله من ذلك اى من كون القبض بعد شراء القبا بض **قوله** بلايد لهما قيد
 به لانه لو كان لاحدها يد واتخ احدها يكون المدعى لذي يد وهو منطوق المسئلة
 السابقة على هذا ربي على هذا المفهوم قوله يعنى اذ ذكر الى فظهر ان هذا
 التفسير لم يكن اجنبيا عن المغشور وانما لم يورد في السابقة لئلا يجمع كلا التفسيرين
 لمسئلة نعم لو ادرج هذا التفسير في التفسير السابق بان يقول وانما لم يعتبر
 تاريخ احدها لانه لو كان من ذي اليد لعدم اعتباره فلا لانه مستغنى عنه واما لو
 كان من الخارج فلا لانه بذكر الوقت الى كان احسن لانه بيان المنطوق اولى من
 بيان المفهوم كالا يخفى **قوله** يعنى ان يبين الله انه من طغيان القلم من برهن
 واراد برهانها معا اذ لو برهن احدها وحكم له به نعم برهن الاخر على نكاحها
 لا يقبل كما في الشراء وهكذا في نسب المولود بخلاف الملك المطلق حيث يحكم للثاني
 كافي البرازية وقد سبق التفعيل فيه **قوله** سقط هذا السقوط على انها مبنية
 وعليه نصير المسئلة ولذلك لم يقيد به ولو كانت مبنية فبرهانها على نكاحها بلا
 تاريخ او بتاريخ واحد او بتاريخين مستويين يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل
 واحد منهما نصف المهر ويرثان ارث زوج واحد وان بارت بولد بثبت نسبه
 منهما ويرث من كل منهما ارث ابن كامل ويرثان منه ارث اب واحد كافي الخلاصة
قوله ففى لمن صدقته بر يديه انه اذا سقط البرهان يرجع الى تصديقهما
 لاحدهما كافي الهداية قديده لانه لو لم تصدق احدهما بفرق بينهما وبينهما لانهما
 استويا في الدعوى فان كان قبل الدخول لا يقضى على واحد منهما بشئ من
 المهر ولا عليها بالعدة كافي غاية البيان **قوله** الا ان يكون الى استثناء
 مفرغ من اعم الاحوال المقدرة اى ففى لمن صدقته في جميع الاحوال فظهر
 منه ان تها ترها نين اذا لم يوجد احدهما من القيد بعد انتفاء التاريخ
 او تساويا والاستثناء الثاني استثناء من الاول مفرغا على تقدير واحد ان

فيه كلام على المولى
عزى زاده
٢

امانة المواد الى اقرب
الافاق
٢

فيه كلام على المولى
عزى زاده
٢

احدها وقوله فالحاصل الى تحقيق لطيف موافق لما في مبنية المقتضى من انه لا يعتبر فيه
 الاقرار واليد فان سبق تاريخ احدها يقضى له انتهى **قوله** وان صدقت غير ذى
 برهان اى قبل ان يقيم احدها البينة هذا هو المراد وهو مقتضى قوله فان برهن
 الاخر الى وهو موافق لما في الهداية والكا في غيرهما وكفى البرازية والخلاصة
 انه لو برهنها على نكاحها لم يتجوز الى سبق احدها الا بسبق التاريخ او باليد او بتاريخها
 له او بدخول احدها بها فان وجد احدها الثلثة الاخيرة لاحدها وبرهن الاخر على
 السبق فهو اولى وان اتخ احدها والاخر يد فصاحب اليد اولى وان اقرت لاحدها
 ولاخر تاريخ فالمرأة للذى اقرت انتهى وانت خير بان ليس فيه ما يخالف ما في
 المتن لانه هذا التفصيل مع تفريع مبنية على ان لكل منهما برهانها على نكاحها
 بخلاف ما في المتن كما لا يخفى ولكن يظهر من هذا ان اعتبار التصديق اذا لم تكن المرأة
 في يد من كذبت له ولم يكن دخل بها اما اذا كانت في يده او دخل بها فلا اعتبار بتصديقها
 لان هذا دليل على سبق عقده وقيد بقوله فان برهن الاخر لانه لو برهنها بعد التصديق
 لاحدها فان اتخا فالسابق اولى وان لم يورخا فالذى ذكر برهانها اولى وان لم يرك
 برهانها اوزكيا فعند بعض المشايخ يقضى للذى صدقته سابقا وهو الا فليس
 وعند بعضهم لا يقضى لواحد منهما كما في المحيط **قوله** نعم لا يقضى لغيره الغير
 المجرور عائد الى ذى برهان معطوف على جملة وان صدقت ولم يجز عطفه على قضى له
 فظهر ان هذه مسئلة مبتدأة لا تتعلق لها بمسئلة التصديق وكلام المسنف هنا عبارة
 ونسق مسئلة بمسئلة ليس فيه خفاء في نادية المراد كما لا يخفى على من نظر نظر الانصاف
قوله الشراء والمهر اولى الى يريد به ان احدها ادعى الشراء او المهر والاخر حصة
 او صدقة مع قبض والعين في يد ثالث وبرهن كل منهما على مدعاه ولم يورخا او رتخا
 على السواء فالشراء اولى وكذا المهر هذا هو المراد بقريضة السوق ومثل هذا
 الاجمال مفقور في نحو المتن فظهر منه انه لو رتخا مختلفا فالسابق اولى وان اتخ
 احدها دون الاخر فالمرتخ اولى وان لو في يد احدها يقضى له سواء كانا لم يورخا
 او اتخ احدها او اتحد تاريخهما وان لو في يديهما يقضى بينهما الا في السابق
 التاريخ فهو له كدعوى ملك المطلق وكل هذا اذا كان الملك واحدا كما في
 الشروح واسرار المصنف الى ان الشراء والمهر سواء فينصف بينهما سواء كان
 المدعى في يد ثالث او في ايديهما كما في البحر الرائق والمرأة ترجع على الزوج بنصف
 القيمة والمشتري بنصف الثمن ان اذاه وله نصيب البيع لتفوق المصفة عليه
 هذا ان لم يورخا او رتخا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ احدها كان اولى
 كافي البناء وكذا اذا اتخ احدها فالمرتخ اولى وكذا اذا كان احدها يد فهو اولى
 الا اذا برهن الخارج على السابق كما في البرجندى هذا كله عند اى يوسف وهو الزوج
 وعند محمد الشراء اولى العلم عنده نعم **قوله** على ملك مطلق موقوف قديده لانه
 لو لم يورخ فقد سبق حكمه وهو القضاء بينهما وقيد الشراء بالتاريخ لانه لو لم يورخ
 فقد سبق تفصيله وقيد بكون الشراء من واحد لان حكم شراؤه من اثنين سيجب
 ويكون البايع غير ذى يد لئلا يلزم التكرار لا يكون البايع ذا يد قد سبق وهذا
 القيد ليس قيدا احترازيا يختلف به الحكم لما صرح به شراح الهداية ان دعواها
 الشراء على ذى اليد وعلى غير ذى اليد في الحكم سواء بعد ان يكون البايع واحدا

آثم من ان يكون قبضا او نقلا
٢

فيه كلام على صاحب
البحر والمقدسى
٢

اى قبل قيام برهانها
٢

فيه كلام على المولى
عزى زاده
٢

لا يقال ان المصنف لو اكتفى بما سبق وعلم من غير منه في التصدير
 لا ذى اليد وغيره بناء على إطلاق لم يمتنع الى ايراد هذه المسئلة
 هنا لا نقول ان من يدعي الاختصاص في الجملة لا كمال
 الاختصاص
 قوله متفق تاريخها جملة اسمية معترضة بين المتعلق والمتعلق
 لان قوله من امر متعلق بقوله شراء او متعلق بغيره شراء
 وتاريخها قاعدة وقولنا فيه مقدر على كلا التقديرين تدبر
 مسئلة

هكذا ينبغي ان يحقق المقام العلم عند الملك العلام فظهر ان ما ذكره المصنف
 من الاحتراز ايجاز يحمل وان من سوب ان يكون هذا القيد احترازا عما اذا برهن
 على ملك مطلق او شراء موقوف من ذى اليد لم يصيب تدبر كما لا يخفى **قوله** فلا
 يتلقى الملك الا من جهة اى من جهة صاحب التاريخ السابق والمفروض ان الاخر
 لم تدع التلقين منه **قوله** ولو برهن على شراء متفق تاريخها من غير يبنى قال احد
 الخارجين اشتريته من زيد والاخر قال اشتريته من عمرو وذكرنا تاريخا واحدا كان بينهما
 لاستوائهما وان كان تاريخ احدهما سبق كان اولى على قول ابي حنيفة وهو قول
 ابي يوسف اخرا وهو قول محمد في رواية ابي حفص وعلى قول ابي يوسف الاول يقضى
 بينهما نصفين كما في غاية البيان وهو الموافق لما في مبسوط خواهر زاده وبه شرح
 صاحب النهاية ومراج الدراية والعناية والبناء عبارة الهداية وحملها عليه
 وذا عبارة متن المصنف ولكن ظاهر شرحه بناء على ما سبق تصحيحه انه لا اعتبار
 لسبق التاريخ عند اختلاف الملك فقتضى ذلك انه بينهما نصفان وان سبق تاريخ
 احدهما وهو المصحح في الكافي وتبعه صاحب الكفاية والامام الزيلعي وهو رواية
 عن محمد والاول ظاهر الرواية كافي الخاتمة والذخيرة والبدائع فظهر ان ما في
 المتن هو ظاهر الرواية وان قول اكثر المجتهدين واكبرهم وذلك حملوا عبارة
 الهداية عليه وان احتملت ان كلا منهما ذكرنا تاريخا غير تاريخ صاحبه وان الشرح
 لم يوافق المشرح المتن وان المتن متين لا يطار غرابه تدبر العلم عنده تعالى
قوله اودت احدهما فقط يعنى اذا ادعى الخارج ان شراء كل منهما من رجل غير
 الاخر وبرهن تاريخ احدهما دون الاخر فبنى بينهما ومثل هذا الاجاز قريب من
 المخل الا انه يقتضى لظهور المراد بقوية المقام ثم قبول البرهان على الشراء
 وانما يكون ان لو ذكر الشاهدان ملك البائع يوم بيعه او ما يدل عليه من نقد
 القن اليه وتسليمه المبيع الى المشتري كافي الخزانة والشرح هذا اذا لم يكن
 المبيع في يد البائع اما اذا كان في يد البائع فيقبل من غير ذكر ملكه كافي البرازية
قوله على تقدم الملك اى ملك البائع وبالجملة الاستحقاق هنا ان كان ملك
 بايعة اقدم لان كان شراؤه اقدم فقط فنزعت احدهما شراؤه لا يد ل
 على ذلك كما لا يخفى **قوله** وذو يد على الشراء منه قديده لانه اذا اقام
 كل منهما بينة على ملك مطلق كان بينة الخارج اولى عندنا وقد سبق تفصيله
 في صدر الكتاب ولانه لو ادعى الخارج الملك المطلق وذو اليد من فلان وبرهن
 تاريخا وتاريخ ذى اليد سابق فانه يقضى للخارج كافي الذخيرة قيل هنا قيد
 لازم اجملة صاحب الدرر وهو لم يذكرنا تاريخا ذكره صدر الشريعة انتهى
 اتول هذا القيد مستدرك هنا لان برهان ذى اليد على الشراء من الخارج اعتراف
 منه ان ملكه تقدم الا انه اثبت تلقى الملك منه فيحكم له هذا هو الفلوسنة
 الى صدر الشريعة قرينة بلا مية وعدم حسن ظنه للمصنف كانه اعلم واعلم لان
 صدر الشريعة اتى بهذا القيد في مسئلة برهان كل واحد من ذى اليد والخارج
 على الشراء من صاحبه وسيجيء هذه المسئلة مع هذا القيد فظهر من هذا ان تفسير
 هذا القائل قول المصنف قد واليد اولى بقوله قال صدر الشريعة سقطت البيئات
 وترك المال في يد صاحب اليد وعند محمد يقضى للخارج ساقط كتفسيره الاول

فيه كلام على
 المولى عزى زاده
 م
 وهي رواية الامول مسئلة
 وان اقام كل منهما البينة على الشراء
 من اخر وذكرنا تاريخا منهما سواء
 هداية
 وهو رواية في الاملاء
 كافي البدائع
 مسئلة
 هو غير الخارج مسئلة
 من زلات قدمه م
 القائل عزى زاده
 امدي م
 اى افتراء مسئلة
 اى بلائتك

كما لا يخفى **قوله** برهن كل من الخارج وذى اليد على النتائج ونحوه قيد بتنازعهما اى
 لو تنازع تاريخا برهان الاخر وبرهن على النتائج ونحوه فانها يستويان ويقضى بينهما
 كما في الكافي للحاكم والمراد بالبرهان على النتائج ونحوه برهان على انه نتج او نتج في ملكه
 فنجبرد الشهادة بكونه ولد ابنته او ولد امته واولاده واشتياج الثوب عنده لا يقضى
 له به كافي خزائن الاكل ولم يحكم بينهما البرهانين وان استحال تنازع من دابته
 ونسجه من بين لما صرح في البرازية وغيره ان الشاهد لو عاين دابة فتبع دابة وترفع
 فله ان يشهد بالملك والنتائج وصرحوا ان برهنتها ترفع من الاثنين تحمل الشهادة
 للمرفعين ومن ذلك لا يخلف ذوا اليد للخارج وهو الصحيح واليد ذهاب عامة المشايخ
 وعند عيسى بن ابيان يخلف ويترك في يده والاصل في الباب النتائج وكما استحسن
 بالحدث وما في معناه يلحق به بدلالة النص كافي الشروح **قوله** وهو مثل الخنزير وهو
 ثوب يتخذ من وبر غنم البحر فاذا بلى يغزل مرة اخرى ثم ينسج وقوله يرجع الى اهل
 الخبرة وفي مثله الواحد يكفي والاثنان احوط كما في النهاية فقلنا من المبسوط والذخيرة
قوله يحدث النتائج وهو ما روى عن جابر رضي الله تعالى عنه ان رجلا ادعى بين يدي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نتاج ناقه في يدي رجل قام كل منهما بينة على النتائج
 في يده فبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقه لصاحب اليد **قوله** ولو عند
 بايعة لو وصيلة والصبر الجور كما يحتمل ان يرجع الى كل من الخارج وذى اليد يحتمل
 ان يرجع الى المدعى فتمثل بايانه على الوصل ما لو ادعى احدهما النتائج في ملك نفسه
 والاخر في ملك بايعة كافي خزائن الاكل وادى بالبايع من يتلقى منه الملك فتمثل
 المورث كافي القنية وقيد بكون المدعى نتاجا او لو برهن الخارج ان هذه امته
 ولدت هذا الولد في ملكه وبرهن ذى اليد مثل ذلك محكم بها للمدعى لانها ادعى في
 الامة ملكا مطلقا فيبقى بها للخارج ثم استحق الولد تبعها كافي الخاتمة فظهر ان ذى
 اليد انما تقدم في دعوى النتائج على الخارج اذا لم يتنازعاه مع الامة اما لو تنازعا
 فيها في الملك المطلق وشهدوا به ويتنازع ولدها فالخارج مقدم فهذه مما لا بد
 حفظها لانه خلاف المتبادر **قوله** الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا اى على ذى
 اليد قديده به الا انه ليس للاحتراز لانه لو ادعى على نفسه فعلا ايضا مثل دعوى
 افتتاج مع الاعناق او التدبير او الاستيلاء فيكون بينة اولى ايضا لانها اكثر
 اثباتا حيث اثبت اولية الملك على وجه لا يتصور الاستحقاق عليه وتفرع على
 هذا ان ذى اليد لو ادعى النتائج مع التدبير او الاستيلاء والخارج لو ادعاه مع
 الاعناق او كان دعواه على العكس ففي الاولى بينة الخارج اولى وفي الثانية بينة
 ذى اليد اولى لانها اكثر اثباتا وعامة في المحيط **قوله** اذا ادعى الخارج ملكا
 مطلقا لم يتبع المصنف فيه ما في العبادية كما تبعه ابن قاضي سماوية ولم يتعطلوا
 انما ذكر في الذخيرة من المصطلح يعنى لما صرح به في المحيط من انه لا فرق بين
 ادعاء الخارج الفعل على ذى اليد وادعائه على نفسه لما عرفت وانه قد قال
 فيه انه اذا ادعى الخارج العتق مع الملك المطلق وذو اليد ادعى النتائج فيبينة
 ذى اليد اولى لانها لم يستويا في اثبات اولية الملك اذا الخارج لم يثبت له الملك
 فلم يعتبر العتق للتراجع انتهى وعليه ما في المبسوط ايضا فظهر ان بينة الخارج
 على نعل ذى اليد مع الملك المطلق للخارج لم يكن اولى وان نقل من المبسوط

كما قال به عيسى بن ابيان

الظاهر ان يقال فتمثل الواهب
 والمورث ونحوهما م
 حتى مكنت بصورة الواهب
 في جلب بين قضائي فيها م

واشار بالام الى ان المراد بالامة
 الامة فتمثل الانسان وغيره
 اذا افرق تدبر مسئلة

فيه كلام على المصنف
 وعلى عماد الدين
 وصاحب جامع الفصولين م

أما بخلاف ما ذكر في الذخيرة بناء على ترجيح أدعاء الخارج الملك المطلق مع نقل على
في اليد على أدعاء ذي اليد النتاج وقد عرفت نسأ هذا الترجيح وظهر أن فيه دليلاً
كما ظن المصنف فاستنبط من العادة هذا تحقيق وبالقول أن شاء الله تعالى تحقيق
تدرب وتدبر العلم عنده تعالى **قوله** فذو النتاج أولى لأن برهانها على وكذا إذا
كانت الدعوى بين خارجين فبينة النتاج أولى لما ذكرنا في البحر الرائق **قوله** إذا لم
يقع متعلق بقوله إنما يتبع وقوله مع ذلك أي مع النتاج أو الملك المطلق وقوله
وهذا أي ما ذكره الفقيه أبو الليث خلافاً ما نقل عن الذخيرة **قوله** برهان كل على
الشراء قيد بالشراء لأنه لو برهن على إقرار الآخران هذا الشيء لم فانهما
بشأنه وإن ويبقى في يده بالإجماع لما سيجي وقيد بوقت أي بلا تاريخ لانهما
لو أرخا يقضى به لصاحب الوقت الآخر كما في خزائنه الأكل وإذا استوى تاريخهما
أرخا أحدهما فقط ترك في يده أي اليد أيضاً قضاء ترك لا قضاء استحقاق كما
في غاية البيان يعني بغير قضاء كما في الكافي **قوله** لأن القبض أي قبض ذي اليد
دليل سبق شرائه كما مر من أن تمكنه من قبضه يدل على سبق شرائه وقوله ولا
يعكس أي ولا يجعل كان الخارج اشترى من ذي اليد أو لا ثم باعه منه **قوله**
فصار أي امر هذه المسئلة وقوله هنا أي بينهما نحن فيه **قوله** يقضى لذى اليد
عندها هكذا في الهداية وعامة الشروح ولكنه مخالف لما أسلفنا من التحقيق في
فصل بيع العقار قبل القبض إذ يبعد لما يبعد قبل القبض لا يجوز بالاتفاق ولا
ينقض به البيع الأول فذا يقتضى أن يقضى بالخارج عندها أيضاً وإذا ثبت ما ذكرنا
هنا عن رواية فنجعل على اختلافها وعن تفقه فيكون ناشئاً عن الغفلة من الفرق
بين بيعه قبل القبض من البائع وبين بيعه من الأجنيب العلم عنده تعالى **قوله**
بسبب آخر من اجارة أو اعادة أو غيرها **قوله** فلان الترجيح لا يقع بكثرة العمل
بل الترجيح يقع بقوة العلة ولذلك يدرج شهادة العدل على شهادة المستور
كما يدرج كون أحد الخبرين أو الآيتين مفسراً ومحكماً على الآخر وهو ظاهر أو نقص
وباق التفصيل في الأصول مستوفى ولكن اعترض عليه القائل في شرح المغنى
أن عدد الشهود إذا بلغ حد التواتر ينبغي أن يرجح على من لم يبلغه قياساً على
الخبر ولم اظفر على الرواية انتهى قول قد ذكر في التحرير وشرحه ما حمله فرق
بين الشهادة والخبر لأن السمع رده في الشهادة على خلاف القياس بأن يكون
نفاهاً اثنين فلا يكون ككثرتهم قوة زائدة تمنع ما اعتبره السمع في الطرف
الآخر بخلاف الرواية في الخبر فإن الحكم فيه ينط برؤية كل من الراوى فلا شك
أن كثرتهم تزيد الظن والقوة فيه فافتراقا على أن فيها ورد فيه النص لا يؤثرو
القياس تدبر العلم عنده تعالى **قوله** فلان المعبر في الشاهد اصل العدالة
بل المعبر فيه الولاية الثابتة بالحجة والقياس فيه سواء والعدالة شرطت
لظهور أثر الصدق حتى وجب على القاضي القضاء ولذلك لم يلتفت إلى زيادة
قوة في العدالة وبقا التفصيل في شرح المغنى لسراج الدين الهندي **قوله**
وتدعى النصف سبهما واحداً عطف على مجعولى عاملين مختلفين وهذا العطف
لا منع له عند من يجوز العطف على مجعولى مختلفين وإنما المنع فيما كان أحد
المختلفين مجرداً مؤخر فقط وما نحن فيه من قبيل زيد يلزم الدار وعمر الجرة

ليس صحيح

الظاهر بلا تاريخ لأنه بقونية
أرخا

فيه كلام على عامة
الشرح
٢

صريح به السيد عبد الله في شرح اللب وجاز عطفه على المستكن في يأخذ لوجود الفضل
فيكون من قبيل العطف على مجعولى عامل واحد وإذا جاز مطلقاً بالاتفاق **قوله** إذا
اجتمع فيه بينة الخارج الخ لتدليل تكون النصف على وجه القضاء وقوله وهو الذي
الجملة معترضة بينهما لبيان النصف المقضى به وقوله ونصفها الخ عطف على نصفها
وأعرب الباقى كالسابق وقيد المسئلة ببرهان مدعى الكل إذ لو لم يبرهن بخلاف مدعى
النصف فإن حلفه انقطع الدعوى فتترك الدار وأيديها وإن نكل فهي للثاني
أيضاً ولا حلف على مدعى الجميع وهذا كما في غاية البيان قال صاحب العناية الأصل
في هذه المسئلة أن دعوى كل واحد من المدعين تنصرف إلى ما في يده كيلاً يكون
في أسسها فلا مجالاً لأمر المسلمين على العصة وإن بينة الخارج أولى من بينة
ذو اليد انتهى اعترض عليه المولى أحمد الشهير بقاض زاده في تكملة بأن الذي
ينصرف دعواه إلى ما في يده إنما هو مدعى النصف وهو المذكور في الكافي وتبيين
الزبلى وغيرهما ومدعى الكل يدعى أن جميع ما في أيديهما حقه فلا يجزئ كونه ظاهراً
فيما في يده إذ لا نزاع لمدعى النصف فيه ويكون مدعى الكل خارجاً باعتبار انصراف
دعوى مدعى النصف إلى ما في يده هذا خلاصة كلامه وهذا اعتراض حق غير مندفع
وأما دفع المولى زكريا في تكملة ذلك الاعتراض بكلام طويل وإن لم يكن أدلة فاش
من التعسف وخروج من الانصاف ودعوى موافقة كلام العناية لكلام صاحب
الكافي فربما يلامية تدرب العلم عنده تعالى **قوله** برهاناً على دابة قيل أي برهن
الخارجان كما وقع في لفظ الوقاية انتهى قول كان هذا القائل لم ينظر إلى قوله مطلقاً
فخص المسئلة إلى نوع **قوله** لأن المعنى لا يختلف اختلافاً إنما هو فيها أرخا ووافق
سنتها تاريخ أحدهما هذا هو المصريح به في تبيين الزبلى والظاهر ما بعده كالأ
يخفى **قوله** وأرخا قبله لأنه لو لم يورنا يحكم لذى اليد أن كانت في يده أحدهما ولم
أن كانت في يدهما أو في يده ثالث ذكره زبلى **قوله** بأن لم يوافق التاريخين أراد
به عدم العلم بالموافقة بقربينة مقابلة مخالفة سننها التاريخين مع أنه تعسير
الإشكال وإذا إنما يكون باحتمال موافقة السن ومخالفة وعدم الموافقة قطعاً
أنما يكون في مخالفة وقوله والأي وأن كانت الخ إشارته إلى أن الأها مركب
من أن ولا موارد استعماله في مقابلة الشريطة المثبتة بحق الجارة هنا أن
يقال وأن اشكل فلذى اليد أن كانت في يده أحدهما والآفلها وقد يستعمل في
مقابلة المنفعة كما هنا أما مسامحة لظهور الأمر وأما لأن دخول النفي على النفي
يعيد الإثبات إذا التقدير وإن لا يكن عدم كونه في يده أحدهما فقط ومعناه
وأن كانت في يده أحدهما وقوله وأن خالف الخ جوابه قوله كانت لهما وجعل
جوابه في الشرح قوله بطلت لتصور المقام وتفصيل الكلام ومثل هذا من
ديدن الشرح فظهر أن الاعتبار على كلامه ولكن بقي فيه كلام من جهة أخرى
وهو أن قوله وأن خالف الوقتين كانت لهما الخ لما لم يكن مخالفاً في الحكم للمخوف
عليه لم يصح المقابلة به بل اللائق على المصنف أن يقول هكذا وإذا اشكل
أو خالف الوقتين فلهما أن لم يكن في أحدهما فقط والأفلا واعلم أن سن الدابة
لأن خالف الوقتين ففيه روايتان في رواية يقضى لهما وفي رواية تبطل البيئتان
صريح بالإمام قاضين في فتاواه من غير ترجيح أحدهما على الأخرى وبطلانها

فيه كلام على مولى
زكريا
٢

قاعدة جيدة

فيه كلام على المولى
عزى زاده
٢

فيه كلام على
المصنف
٢

رواية إلى البيت الخوارزمي اختاره الحاكم الشهيد حيث قال وهو الصحيح فبعض صاحب
الهداية ومن تابعه والقضاء بينهما ظاهر الرواية اختاره في المبسوط حيث قال وهو
الصحيح وتبعه الزيلعي ومن تابعه وقد اختلف التصحيح والرجحان لظاهر الرواية
الرواية وقد سبق غير مرة هذا زبدة ما في الشرح والفتاوى فظهر أن المصنف اختار
هو الأديج **قوله** قال الزيلعي الأصح إلى قوله وليس بشئ وقوله لأن اعتبار الخ
تعليل لكل قوليه يقضي وقوله والأول أي بطلان البيهقيين وقوله لما ذكر وهو
قوله لأن اعتبار الخ **قوله** يقضي بها أي لهما بدل من كانت لهما أو حال من اسم
كانت أي مقضيا بها وفي كل من الوجهين بيان أن اشتراكهما فيها إنما يكون بعد قضاء
القاضي **قوله** برهن أحدهما على غضب شئ الخ أطلقه فشمّل ما كان العين في يد
ثالث أو في أيديهما لما سبق غير مرة أن لا فرق بينهما ومورد المتن على الثاني اهتماما
لأنه أفاده بالنظر إلى ظاهر ما في الهداية وأشار بذكر الغضب والإبداع إلى أنهما
سواء في الدعوى كما في الخلاصة ومن أجل هذه الإفادة على السهو فقد سهى نفسه
كما لا يخفى **قوله** على الغضب أي على غضبه منه ويده عليه يد غضب وكذا حال
الوديعة وأما إذا كان عين في يد ثالث وأدى أحد الخ وجب الغضب والأثر الوديعة
عنده فظن ذلك تركه وأدعى الوديعة والبرهان عليها تنهض جدي اليد
أباًها فتقلب غضباً كما لا يخفى **قوله** ادعى الملك في الحال الخ هذه المسئلة موضعها
الأنسب باب الاختلاف في الشهادة وأتى بهذه المسئلة زيادة على سائر المتوف
لأنها مهمة إذ قد صرح في الفتاوى أن الشهادة باستصحاب الحال لم تقبل وقرع
عليه مسائل جه وهذه الشهادة من هذا القبيل إلا أنها قبلت دفعا للحرج كما في
جامع الفصولين وأطلق الملك فشمّل العين والدين والاستمتاع فإذا ادعى
دينا وشهدا أنه كان عليه كذا قبل لا تقبل كما في القنية وقيل تقبل وأيده في العمادة
وإذا ادعت فكأنه شهد أحدهما أنها امرأة والأخرى أنها كانت امرأة تقبل كما في
فتاوى رشيد الدين وقيد بالملك إذ لو شهدا باليد في الزمان الماضي لا تقبل
في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف تقبل وأطلق القول حيث لا يجوز للقاضي
أن يقول أمرور ملك ودي من دانيت ولو عكس الأمر بأن ادعى الملك في الزمان
الماضي وشهدا على ملكه في الحال قبل تقبل وقيل لا تقبل وهو الأصح كما في العمادة
قوله ومن السراج أولى من رديفه قال في الخلاصة هكذا في المشتق والإجناس
وفي شرح الطحاوي جعل هذا رواية عن أبي يوسف وفي ظاهر الرواية الدابة بينهما
نصفان انتهى وظاهر ما في البدائع ترجيح ما في ظاهر الرواية **قوله** وينصف
البساط بين جالس والمعلق به أشار به إلى أنه لو كانا جالسين عليه وأدعى
فهو بينهما بالطريق الأولى كما في المنيع **قوله** لا بطريق القضاء وفي النهاية يقضي
بينهما اعتراض عليه بأن بين كل لابن تدافعا وجيب بأن المشتق قضاء الاستحقاق
والمثبت قضاء الترك واعتراض على هذا الجواب بأن قضاء الترك يقتضي ثبوت
اليد على ما مر جوابه في مسئلة التنازع في الحائض واجب بأن قضاء الترك يتحقق
في المنقول من غير ثبوت اليد المعتبر شرعا بثبوت اليد ظاهرا فإن القاضي
علم حسا وعيانا أن هذا البساط ليس في يد غيرهما فمضى بينهما إلا أن هذا
متع غيرهما عيانا باليد أو بالملك هذا **قوله** كمن معه ثوب أشار به إلى أنه

ومن جملة من تابع صاحب الهداية
وصاحب الكافي والكفر والشيخ
الأكل وصاحب الجمع وصاحب
الخلاصة

ومن جملة من تابع الزيلعي المص
وأكثر الشراح وصاحب جامع
الفتاوى

فيه كلام على المولى
عزى زاده

الشهادة باستصحاب الحال لا تقبل

وكن لو قال المشهود عليه تشهد
أن هذا على الآن فقال الشاهد
لا أدري لا تقبل من العمادة
مسألة

المعترض المولى أحمد
الشهيد بقا
زاده

والجيب المولى
زكريا

لا على وجه اللبس وقيد بكون طوفه مع الآخر لأنه لو كان الثوب كله في يد رجل ودعى
أنه كان القول قوله لكن هذا ليس مطلقا بل إذا عرف أنه مثل هذا الثوب عادة
والأفلا وباقي التفصيل في الذخيرة والمحيط **قوله** لما قرأ الترجيح لا يكون
بالأكثرية كما في مسئلة كثرة شهود أحد المدعين هذا كله إذا لم يتم البينة فإذا
أقاما البينة فبينة الخارج أولى من بينة ذي اليد كما في غاية البيان **قوله** الحائض
لأن جذوعه عليه أي بصيغة الجمع وأدناه ثلثة وهي المعتبرة حتى لو كان لأحد هما
ذلك وللآخر أكثر لا اعتبار فالحائض بينهما ولو كان لأحدهما جذع أو اثنتان
والآخر ثلثة أو أكثر فهو له وأما لصاحب ما دون الثلثة فوضع جذع يعنى ما
تحت في رواية وله حق الرضخ في رواية كما في غاية البيان **قوله** أو متصل به اتصال
تربيع قديم وليس فيه كثرة فائدة فإنه لو اتصل بنا وأما بالمتنازع فيه اتصال
ملازمة يقضي بينهما كما لو اتصل بنا هما اتصال تربيع وكلا الاتصالين لا فرق
في الترجيح على وضع الهراوى إلا أن التربيع يرجح على الملازمة وإذا كان لأحدهما
اتصال تربيع وللآخر جذوع فصاحب الجذوع أولى في رواية وبها أخذ الخوارزمي
بمختار شمس الأئمة السرخسي وصاحب الاتصال أولى في رواية وبها أخذ الخوارزمي
وهو مختار الجرجاني وشيخ الإسلام خواهر زاده هذا لو اتصل في طرف واحد أما
لو اتصل في طرفيه فصاحب الاتصال أولى بلا خلاف وعليه عامة المشايخ وهكذا
روى عن أبي يوسف في الإمامي هذا زيادة ما في الذخيرة والنهاية والبدائع فظهر
أن تقييد الاتصال في مقابلة الهراوى غير مناسب وأما فائدة في مقابلة وضع
الجذوع وكلامه ليس على التعامل بينهما **قوله** وهو أن يكون لبنات الحائط
الخ والمصريح في الكتب اتصال لبنات الحائط الخ ولفظ اتصال هنا ساقط من قلم
المصنف أو أنه لما قال فيما بعد متداخلة في اتصال لبنات الحائط الذي الخ ظهر
أن المتداخلة ليست كلها بل بعضها على أن المراد دخول بعضها نصفها كان أو غير نصف
كما هو المراد في التربيع بالحشبات وقوله وهو وضع الخ أي ما وضع له الحائط وضع
الجذوع عليه وقوله هراوى بالهاء في الجامع الصغير وبالحاء في الأصل وكلاهما
صحيح كما في القاموس وديوان الأدب **قوله** كان له ثم في كل موضع قضى بالملك
لأحد هما يكون المدعى في يده يجب عليه اليمين لصاحبه إذا طلب فإن حلف برئ
وأن تكل يقضى عليه بالملك كما في المنيع والبدائع **قوله** من دار منفة بيت
وقوله فيها بيوت كثيرة جملة ظرفية أو اسمية صفة دار وقوله في يد زيد غير
كان وقوله فصار تظهير الطريق حيث استوى فيه صاحب الدار والمنزل
والبيت كما في الكافي واعتراض بأن البيوت الكثيرة تجمع عادة جمعا كثيرا
بالنسبة إلى البيت الواحد فيكون اجتمعا بهم إلى نحو التوضيح أكثر وقوعا
فينبغي أن يرجح صاحبها ولا أقل أن لا يساوى أقول ومن الله التوفيق
المسئلة من مسائل الجامع الصغير والمجتهد ليس بغافل عن مثل هذه
الملاحظة فالأمر علينا أن نلاحظ وجه الاستنباط وهذا أنه ثبت في أصولهم
أن الترجيح لا يقع بكثرة العلل فتتفرع عليه مسائل جملة منها هذه المسئلة
ومنها مسئلة أن لا يرجح صاحب الجراحات على صاحب جراحة واحدة فإنه إذا مات
الجرح يجب القصاص عليهما في الحد والدية نصفين في الخطأ حيث لم يعتبر وأعد

هو الفقيه أبو عبد الله المرشد
مسألة

المعترض المقدسى

الجيب العبد
العصر

للمحاجات مع امكان اعتبار تقسيم الدية عليها فكذلك لم يعتبروا تعدد البيوت في تقسيم
 المساحة عليها فضلا ان يرجح صاحبها ويحكم كل المساحة له سوى حق الدور لصاحب
 البيت تدبر العلم عنده **قوله** بخلاف الشرب الخ وبخلاف ما لو كان المنزل
 علوياً وسفلياً كل منهما في يد احد والمساحة في ايديهما وادعى كل المبيع ولم يكن لهما
 بيعة وحلف يجعل المساحة لصاحب السفلى ولصاحب العلوى حق الدور في رواية وفي
 رواية اخرى المساحة نقصان وان برهننا بحكم ما في احدى الاخرى والمساحة لن يحكم
 له السفلى في رواية وفي اخرى يقتضى ما في يد احدى الاخر وما في يد الاخر لهذا كما
 في غاية البيان نقلا عن شرح الطحاوى **قوله** يقتضى بيدها اشارة الى انه
 لو طلبا العتمة لم يقسم بينهما ما لم يبرهننا على الملك قبل هذا بالاتفاق وقيل
 هذا عند ابجينة وعندهما يقسم بينهما كما في الشروح **قوله** في يده كالتماش
 وفي محل وقع كالتماش في يده وقوله في يده في المحلين وقع في محله والحكم بعدم
 وقوعه في عبارة الزيلعي فورية بلا موية وقوله لدعوى الحرية الصواب ان يكون
 بالباء لا باللام تدبر وقوله فيقبل اقراره عليه اي اقرار ذي اليد على الصبي كما عليه
 السوق وقوله يسبح بالبيعة اشارة الى ان قول الصبي بعد البلوغ لا يسبح
 بلا برهان كما في الخاتمة **قوله** ادعى دارا رثا عن ابيه فشهدا ان اياه مات فيها
 او انها كانت دارة مات فيها او كانت لابيه مات فيها لا تقبل لانها لم يشهدا بالملك
 ولا باليد الدالة عليه ولو شهدا انه ساكن فيها والابن هذا الثوب وهذا الخاتم
 او حامله او ركب هذه الدابة تقبل لانها شهدا باليد المتضمنة ادعى دارا
 شراء او ارثا فشهدا بملك مطلق لم تقبل وبجسده تقبل وينبغي للمقاضي ان
 يسأل المدعى ادعى الملك بهذا السبب ام بسبب اخر ان قال ادعى بهذا السبب
 تقبل شهادتهما ويحكم له بالملك بالسبب وان قال ادعى بسبب اخر ولا ادعى
 بهذا السبب لا تقبل الشهادة كما في الكافي اقول هذا في دعوى العين اما في دعوى
 الدين بان ادعى ديناً بسبب فشهد الشهود بالدين المطلق قبل لا تقبل كما في
 العين والصحيح انها تقبل وذكر في الخاتمة مسائل تدل على هذا الصحيح تدرب
 لرجل ميزاب في دار رجل فاختلعا فلصاحب الدار منعه حتى يبرهن على انه له
 مسيل ما فيها وذكر الفقيه ابو الليث ان الميزاب لو قد بما فله حق التسبيل
 كما في البنايع **باب دعوى النسب** حقه التقديم بالنظر الى انه دعوى
 الانفس الا ان دعوى المال لما كانت كثيرة الوقوع والانواع قد هما اهتماما
قوله والاول اولى وهو اقوى حيث ينفذ في الملك وغير الملك بشرط ان يكون
 اصل العلوق في ملكه ويوجب هذا النوع نسخ ما جرى من العقود اذا كان محلاً
 للنسخ والنوع الثاني على قسمين دعوة الملك ودعوة شبهة الملك فالاول
 وهو اقوى ينفذ في الملك لا في غير الملك ولكن لا يقتضى دوام الملك
 من وقت العلوق الى وقت الدعوة والثاني وهو كدعوة الاب ولد جارية
 ابنه فانها يقتضى قيام ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوة ليثبت
 له الحق في ماله ثم يجزم لدعوته كما في غاية البيان والدعوة في النسب بالكسر
 وفي الطعام بالفتح هذا اكثر كلام العرب واما عند الرباب فيجوز على العكس
 كما فيه ايضا **قوله** وقال زفر الشافعي لا يثبت هذا اذا كذبه المشتري

وروجه ان الملك المطلق ان يد
 من المقيد والشاهد اذا شهد
 اكثر من الدعوى صار المدعى
 بكذبه فبطلت شهادته والتعجيل
 في الكافي

فلا يصدق عليه من غير تصديقه وهو القياس وقولنا فيه استحسان كما في مبسوط
 خوارزمي زاده وقوله في ملكه متعلق بالعلوق وقوله بالولادة متعلق بتيقن
 وقوله للاقل من ستة اشهر متعلق بالولادة والضمير المنسوب في فانه عائد
 الى العلوق بملاحظة متعلقه اي فان العلوق في ملكه يتيقن كالبينة الخ وهو المصريح
 به في غاية البيان ويجوز ان يرجع الى مصدر يتيقن بل هو انشبه كالا يخفى **قوله**
 بخلاف دعوى اب البائع الخ اشارة الى ان الشافعي وزفر قايما ما نحن فيه على هذا
 وهو ان اب البائع لو ادعى الولد وكذبه المشتري لم يثبت النسب كما في الكافي
 لما سبق ان صحة دعوة اب البائع يقتضى دوام ملك ابنه من وقت العلوق الى
 وقت الدعوة وهذا جوا ب عن قايما سبها والتعرض للدفع مع عدم التعرض للدفع
 فيها سبق مستفيض سيما في الهداية كثير لا يعدد كما لا يخفى **قوله** قبله اي قبل
 ادعاء البائع **قوله** ودعوة المشتري الخ على انه لما ثبت نسبه من البائع بطل
 البيع فلم يدخل في ملك المشتري فهو كاجنبي كما في المقدسي **قوله** لان الولد
 هو الاصل في النسب ولذلك نفاذا اليه ويقال ام الولد والاضافة الى الشئ
 اشارة الى صلة المضاف اليه وقوله عليه السلام اعتقها ولدها قاله حين قيل له
 وقد ولدت مارية القبطية ابراهيم من رسول الله عليهما السلام الا تعتقها
 وخال الحرية اموية الولد وقوله والحقيقة اقوى عنوان اقوى او في الاستنباع
 كما ان عنوان اعلى بدله ادق للاذن وقد قال بالثاني صاحب الهداية كما قال بالاول
 صاحب المنبع والزيلعي والتعرض لثله بالترجيح لا يسن ولا يغني من جوع **قوله**
 ويسترد المشتري كل الثمن هذا عند ابجينة وجه الله تعالى واما عندنا فلا يسترد
 حصة الام من الثمن لانها متقدمة عندها فيضن فيعتبر القيمان ويقسم الثمن
 على قدر قيمتهما في الولد قيمته يوم ولد وفي الام قيمتها يوم العقد فاصاب قيمتها
 لا يسترد هذا ما ذكر في اكثر الشروح ولكن ذكر في التبيين وتبعه جمع من المتأخرين
 اذا ام الولد مضمونة بالقيمة عندها ولو في المعاقبات فيجوز ان يكون قيمتها اقل
 من قيمتها فيجب على البائع رد ما زاد على القيمة وان كانت مثل حصة او اكثر
 فقامان فلا يجب عليه شئ من حصتها **قوله** ولا يضره فوات النسخ اي لا يضر
 فوات كونها ام الولد ثبوت نسبها المعبر بقاءه الحاجة الى ذلك **قوله** واعانتها
 كونها ام لم يقل كذا ان ماتت الام او اعتقت او تبرت بخلاف الولد مع كونه اخص
 اشارة الى ان الاعناق منقطع حيث اختلف فيه وان كان الصحيح انه كالموت وانه
 تصرف في حياتهما فتناسبا لا استقلال بالذكور لم يقل واعانتها وتبين هما
 كونهما مع انهما من نوع اشارة الى ان كون الاعناق كالموت نص عليه المجتهد
 وكون التدبير مثله من المعاقبات المجتهدين في المسائل ولذلك ذكر كل منهما في كثير
 من الكتب مستقلا فافتقروا فهم المصنف على انه ليس في مثل هذا الذكر نوع
 عوج لافي العبارة ولا في اداء المقصود مع انه لم يلزم غاية الاختصار والعبارة
 حتى يستحق العتاب بانه ترك الا صوب كما لا يخفى **قوله** صحت دعوته ولم تعج
 في حق الام حتى لا تقير ام ولده كما في الشروح وهو مقتضى التشبيه ولذلك
 تركه وقوله واما الثاني اي عدم صحة دعوته في حق الام فلانها الخ ولان
 للبائع حق استحقاق النسب في دعوة وذا وان كان لا يثبت البطلان الا ان

فيه كلام على
 المولى عزى
 زاده

فيه كلام على المولى
 عزى زاده

اشارة الى انها مضمونة في المتلفات
 بالاتفاق

وهي ابن كمال باشا والدهلى
 والمقدسي والديري والمولى
 زكريا

اي المشايخ

فيه كلام على
المولى عزى
زاده
٣

الثابت المشتري حقيقة الاعتاق وقد سبق انفا ان الحق ساقط لضعفه في مقابلة
الحقيقة لقوتها **قوله** وعنده يرد كل الثمن في المصحيح وجهه انه لا مالة لآم
الولد عنده هكذا ذكره شمس الامنة السرخسي في شرح الجامع الصغير على سبيل
التخييل واختاره في الهداية وتبعه المصنف وذا ميل من شمس الامنة الى خلاف
المقصود من المجتهد كما في مسئلة التختيم باليشب والصريح في الجامع الصغير
على ما اعترف به نفسه رد حصة من الثمن لا حصتها بالاتفاق وقد اختاره المحاكم
الشهيد في كافيته والطحاوي والكرخي في مختصرهما والفقهاء ابو الليث في شرح
الجامع الصغير وعليه كلام الامام شمس الامنة السرخسي نفسه ايضا في البسيط
والامام القاضيان والامام المجتهد شمس الامنة البيهقي صرعا برة ما
ذكره السرخسي في شرحه بانه قول مجمل في الرواية وقد سبق ثمان شمس الامنة
ونحوه انما يجعل بقوله وتخرج فيها الرواية فيه فظهر ان المصحيح ما ذكر في البسيط
على انه كيف يسترد كل الثمن والبيع لا يبطل في الجارية ولهذا لم يبطل اعتاق
المشتري وانه سلمنا انه لا مالة لام الولد ولكن لان امة الولد من ضرورات
ثبوت النسب بل يجوز الانفصال كما في الولد المخرور وهكذا لم تثبت هي في صورة
اعتاق المشتري الام كما في غاية البيان وغيره **قوله** لم يبع دعوة البايع
جعل هذا جواب لو تصور المفهوم المسئلة والمراد عدم صحة دعوة اذا لم يصدقه
المشتري تركه بناء على الظهور فاذا لم ينع لم يثبت نسبته وذا ظ وقوله وصدقه
المشتري عطف على ولدت وجواب لو قوله ثبت النسب وما وقع في بعض النسخ
ولو صدقه فكله لو من الشرح فكان جعله مسئلة مستقلة معطوفة على ما قبلها
عطف مسئلة على مسئلة مفهومة فظهر انه ليس هنا ما يقتضي بل ما يظهر ان يكون
قوله دعوة البايع من المتن كما لا يخفى **قوله** حقيقة العتق اي للولد ولا حقه
اي للامة وقوله لانه اي لان دعوة البايع هذه تذكيره باعتبار الادعاء او بعدم
الاعتبار لئلا المصدر والمعين في اهلها عا ند الى الدعوة بذلك **قوله** ولولدت
فيما بين الى اخره لانه المتوسط انما يتحقق بعد تحقق الطرفين وبعبارة اشمل
من عبارة الهداية والوقاية لانها تشمل ما ولدت لتمام ستة اشهر فان حكمها
كالزائد عليها كما في وجيز الجامع الكبير وسكت في هذه المسئلة وفيما قبلها عما
اذا ادعاه المشتري قبله مع دعوة اشارة الى ان دعوتها لما صحت فيها لم يحتمل
العلوق في ملكه فصحتها فيها يحتمل اولي ولكن اذا ادعيا معا او سبق احدهما صاحبه
صحت دعوت المشتري لان البايع في هذه الحالة كالاجنبي كما في غاية البيان
قوله باع المولود عنده فادعاه الى اطلاقه فثبت ان باعه مع امه او باعه
وحده وكذا اطلق قوله او كما تبنا الام فثبت ما اذا اشتراها او حدها او مع ولدها
اذ الحكم لا يختلف والظاهر المستكنة في الافعال للمشتري هذا زبدة ما في
الشروح وما ذكره صدر الشريعة هناك كلام لا طائل تحته **قوله** ثم زوجها
وفي عامة الكتب بكلمة او كما هو الظاهر لعل الوجه في العدول ان تزويجها اى كونها
زوجة فعل ممتد متعاقب لفعل الشراء اذ المعنى كذا الراشترها ثم زوجها اذ
امتد احد الفعلين المتعاقبين جاز ان يعطف امدها على الاخرين ثم ذكره
الشيخ الرضوي فعلى هذا لو قال المصنف كذا لو اشترى المولود ثم كاتبه وكذا

ولتمام سنتين

قاعدة في كلمة ثم ٣

لو اشترى الام

لو اشترى الام ثم كاتبها الى كان له وجه فيظهر من هذا ايضا حسن قوله ثم ادعاه
اي البايع الولد انه ولده بدل فادعاه حيث لم يقتض ثم امتدادا بين مدة هذه
المستمرات وبين الدعوة تدبر العلم عنده **قوله** وكان هذا نقض الاعتاق الى
تحقيقه ان ثبوت نسب الحق من البايع اقتضى بطلان البيع وثبوت حرية الاصل
فيه اقتضى بطلان اعتاق المشتري لانها ثبتت فثبتا فاستغنت عن قيام الولاية
بجلائل الاعتاق فظهر ان نقض الاعتاق هذا لم يخالف ما سبق من ان الحق بعد
وقوعه لا يحتمل البطلان والانتقاض **قوله** قال لصبي هذا الولد متى الى هذه
ثلاث عبارات اقتضت اها التعليل الذي نقله من العادة وقد صوبها المصنف في الفصل
الاخر ولكن المذكور في العادة والاستروائية العبارتان الاخيراتان قال ايضا
في الخلاصة ولو قال هذا الولد ليس متى ثم قال متى ينع ولو قال متى ثم قال ليس
متى لا ينع التني انتهى الحاصل ان الاعتبار انما هو الى وجدان الاقرار سواء
تقدم عليه التني او تأخر عنه فظهر ان الخلل في سببك تعليل الاستروائية وتبعه
عماد الدين وانه المصنف لم يتعظف وظن انه يحتاج الى عبارة اخرى وليس كذلك
اذا الاقرار الواحد يكفي سواء وجد مقدما على التني او متأخرا عنه تدبر كما لا يخفى
قوله وهذا اذا صدقه الابن يعني اذا كان يعبر نفسه اما لو كان صغيرا لا يعبر
عن نفسه يصدق المقر استحسانا كما في الخلاصة وقوله واما الاقرار بانه اخوه لا يقبل
يعني في حق ثبوت النسب اما الوصيات المقرولة لم يبق له وارث معروف سواء يكون
جميع المال للمقرولة فيصير كالموصى له بجميع المال كما في العادة **قوله** قال اي لصبي
هوا بين زيد الى اطلقه فثبت مالوكان في يد القائل او لا اذ التقييد بكونه في يده كما وقع
في الجامع الصغير وقع اتفاقا صرح به في الشروح واطلق الصبي فثبت مالوكان
ربطها كما هو الظاهر عليه عبارة الجامع الصغير والامان لان يكون مبيعا مجهول
النسب مع حر او لا لان يكون معتبرا عن نفسه ولكنه ساكت اذ لو كان معتبرا فهو ابن
صدقه فان قصد بقاءه كما سبق وسيجيء وقوله فهو ابن للمولى هذا عبارة الجامع
الصغير وهو ذواليد المقر على نصير الجامع الصغير نعم ولو قال المصنف فهو ابن
المقر كذا اذ في التهمة ومن خطاه فبالم يفرق بين السهين والمزول **قوله**
والاقرار بالنسب يرتد بالردة ولهذا اذا اكره على الاقرار بالنسب فاقربه لا يثبت
وكذا لو هزل به وان لم يحتمل النسب نفسه النقض **قوله** ولما ان النسب لا يحتمل
النقض بعد ثبوته وهذا بالاتفاق والاقرار بثلثه اي بثلث ما لا يحتمل النقض من
جلته النسب لا يرتد بالردة في حق المقر لان في زعمه انه ثابت بالنسب من الغير
فيصلح حجة في حق نفسه وان لم يصلحها على الغير لكن اقر بجمرة عبدا انسان وكذا
المولى لا يبطل اقراره في حق نفسه حتى لو ملكه بعد ذلك يعتق عليه ذكره قاضنا
ولا يرتد بالردة في حق المقر ومن ذلك لو صدقه الى ولا في حق الولد الاحتياجه
الى النسب **قوله** قال له اي لصبي كان في يد مسلم وكافراه هذا من مسائل
الجامع الصغير والمراد كونه في ايديهما لا على انه لقيط اخذاه اذ قد سبق
في باب انه ممنور باربع صور وهو مسلم في كلهما الا في واحدة وهي ان يجده
كافر في مكان الكفرة وما نقل عن التحفة ان نسب هذا الصبي يثبت من الذي
متى يثبت له الحرية ويكون مسلما تبعا للدار فيجوز على اللقيط وهو المصريح

فيه كلام على
المصنف

اي الاقرار

وقال القرضاوي الشافعي لا يمنع
محنة دعوى النسب حتى لو قال زيد
هوا بيني منك في نكاح وقالت بك
متى في زمانم يثبت النسب بينهما
لعدم اتفاقهما في النكاح ولو قالت
بعد ذلك انك متى في نكاح يثبت
لما قلنا كما في البناية مسكه

اي في التعبير بالمولى

فيه كلام على
المولى عزى
زاده
٣

اذا ادعى في نسب لقيط ثبت نسب
منه لكن لا يتبعه في دينه لان فيه
مضرة به فلا يتبعه في ما يضره
بدايع

في المدايح فلا يكون ما نحن فيه **قوله** كان ابنا وحرًا قدّم كونه ابنا لأن المتفرع على
الدعوى أولاً بالذات هو البتة وانما الحرية بواسطتها والله دّر المصنف حيث
لم تقل كان حرًا ابنا لكما وقع في الكافي وتبعه صاحب الوقاية فظهر أن من حكم
ما في الكافي اظهر اظهر قلته تدبره كما لا يخفى **قوله** لظهور دلائل التوحيد
كل عاقل **شعر** ففي كل شيء له آية تدل على أنه واحد والمراد أن من تأمل دلائل
الوحدانية كما ينبغي فلا بد أن يذعن للمحق فيسلم من ساعته وإذا استلزم التصديق
بالرسول الكرام وما جاء به وهذا كما يقال من قال لا اله الا الله دخل الجنة فظهر
أن الحاجة إلى أن يقال دلائل الاسلام يدل قوله دلائل التوحيد او بجملة التوحيد
لا يتحقق الاسلام ولا إلى أن يقال أن اليهود والنصارى كلهم مشركون بدليل
قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله الآية
لأن العقلاء صرحوا قاطبة أن ذبيحة الكتابي حل وذبيحة المشرك ميتة وهم
لبسوا بغايلين عما في التناسيل هذا وباقي التفصيل في محله **قوله** وترجى المسلم
بالاسلام إلى أحسن قصور الدليل ويقال وترجى حصول الاسلام للصبي قول
ترجى المسلم بالاسلام أولاً وبالذات فبعبه اسلام الصبي لأن اسلامه بواسطة
كون القضاء بالنسب منه قضاء باسلامه فظهر أن التعرض ترجى المسلم باسلامه
أولاً لأن في العكس ابهام ترجى الفرع على الأصل في الاعتبار **قوله** والآ
أي وإن لم يكن غير معتبر ومضمونه وإن كان معتبراً ولذلك نستربه **قوله** الاستواء
أي بينهما من جهة الدين لعدم اختلاف بينهما كما هو الظاهر وقوله وقيام أيدهما
عليه والمراد كون الصبي معهما وعليه وضع المسئلة مبتداه خبره قوله دليل
الح وقوله وقيام الفرائض بينهما عطف عليه والوارد بمعنى مع ولذلك افرد الخبر
والواقع كلا القبايلين وقيام اليد الحقيقي وهو كونه معهما وقيام اليد الحكمي
وهو قيام الفرائض وثبوت بينهما وهذا هو الوجه في عدول المصنف من أو إلى الوار
كما في الهداية والكافي وقد تبع المصنف فيه الزيلعي نعم يكفي أحد القبايلين فلا حاجة
إلى اجتماعهما وهو الوجه في الإتيان بأركان لا يخفى **قوله** أدعت ذات زوج بنوة
صبي من هذا الزوج وانكر الزوج ذلك هذا إذا لم يكن للزوج نزاع في النكاح أما إذا
نازع فيه وفي كون الولد منه لا يثبت ذلك بشهادة القابلة عندهم بل لا بد من
مضاهاة شهادة رجلين أو رجل وامرأتين لأنها تدعى في الحاصل نكاحاً على الرجل
وذا لا يثبت إلا بجملة ثابتة كافي غاية البيان **قوله** وقد مر في الطلاق أي في باب
ثبوت النسب من كتاب الطلاق **قوله** فلا يعتبر قيمته يوم بخاصم وفي شرح
الطحاوي وشرح الكافي للاسيحي بن بغير قيمته يوم القضاء لأن القول من
العين إلى البدل إنما يكون بالقضاء كما في النهاية والغاية ومعراج الدراية وقوله
وهو حر أطلقه ولكن هذا إذا كان المخرور حرًا أما إذا كان مكاتباً أو عبداً ما ذكرنا
له في النزوج يكون ولده عبداً أي قنا المستحق عند المصنف وفي يوسف
خلافاً لمحمد وهو حر بالقيمة عنده وباقي التفصيل سبق في كتاب الكفاية **قوله**
واخذ دية أي كلاً أو بعضاً حتى لو قبض أقل من قيمته رجب عليه بقدره
ولو قبض قدر قيمته بقضى عليه به كما في الشروح فظهر أن ما قيل لو قال واخذت دية
قيمته من دينه كان أولى لم يكن أولى بل ما ذكره المصنف أشبه وأولى كما لا يخفى **قوله**

فيه كلام على المولى
عزير زاده

قبل ص

فيه كلام على المولى
الواري والمولى عزير
زاده

لأنه حر الأصل في حق أبيه فإن قلت أنه ظهر منه أنه رقيق في حق المستحق فوجب أن
يكون التركة بينهما قلت بل هو حر في حق المستحق أيضاً حتى لو لم يكن له ولاد فيه
وانما جعل رقيقاً ضرورية القضاء بالقيمة وما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها كما في
الشروح فظهر أن معنى قوله لأنه حر الأصل في حقه أنه حر في جميع الأحكام من كونه
في حق غير المستحق وفي حق المستحق إنما هو رقيق في حق النكاح **قوله** على ما يحدى
ببيع الولد يبيع أمه أشار به إلى أن العبر للولد وكونه يبيعاً ومن إجماره ولو باعتبار
الأولى صحيح فلا سهو فيه ويجوز أن يرجع إلى المشتري فيكون أمه أمه لا في ملاحظة
وقوله لأنه من له الحق لتعيل الرجوع **قوله** كتبها أي كما يرجع بثنى الجارية وفي أكثر
نسخ الهداية كما يرجع بثمنه قال صاحب الكفاية العبر للمشتري أي بالثمن الذي
أداه المشتري إلى البائع وقال الاتفاق العبر للولد أي كما يرجع بثمنه لو كان
يبيعاً فاستحق وقال الشيخ الأكل العبر للام بئاً وبلى المبيع وأمر بالتذكير والتأنيث
سهلة ولكن توجيه الشيخ هو الإظهار كما هو الظاهر **قوله** لا بالعقر أشار به إلى أن الأب
كما يخرم قيمة الولد بغير العقر ولذلك بالاتفاق عندنا وعند الشافعي يرجع
به أيضاً قال مالك وأحمد ولنا أنه عوض عما استوفاه من منافع البضع فلا يستوجب
الرجوع على غيره حتى لا يكون الرطب في ملك تجارنا وقد سقط الحد للمشبهة هذا
فظهر أن الاتفاق للمصنف أن يقول فيما سبق عزم الأب قيمة الولد والعقر والمص
وإن تبع فيه سائر أرباب المتون إلا أنه ما لم يتعرض له أولاً يكاد أن يكون هذا
إيجازاً مختصاً لا يخفى **قوله** رجل غاب عن امراته وهو بكر أو ثيب فتزوجت
بزوج آخر ودلت كل سنة ولذا قال أبو حنيفة الأولاد للأول وعنده أنه رجح عن
هذا وقال لا يكون الأولاد للأول إنما هم للثاني وعليه الفتوى كما في النهاية ونختتم
هذا الباب لمسئلة ختم بها كتاب الدعوى في الجامع الصغير وهو أنه إذا قالت المرأة
أنا أم ولد هذا الرجل وأرادت استخلافه ليس لها ذلك في قول أبي حنيفة خاصة
لأن أمومة الولد تابعة للنسب وهو لا يردى البين في النسب والله تعالى أعلم
فصل آخر هذا الفصل لأنه قد جمع المصنف ما فيه من مسائل شتى كتاب
القضاء في الهداية ومن الفتاوى المعتبر من العبادية وغيرها ولم يذكر هذا
في الهداية فصار بمنزلة مسائل شتى كتاب الدعوى **قوله** يمنع دعوى الملك
أراد به الملك المطلق قيدناه لأنه لو ادعى ملكاً بنحو الشراء وقد مر مقداره
ما يمكنه ذلك بين نحو الاستشراء ودعوى الملك تسع سواء وقت المشهود أو لا
لأن دعوى الملك المطلق دعوى من الأصل بخلاف دعوى بنحو الشراء فافتقر إلى
إثباته فصار إنما يمنع لو لم يوفق أو لم يمكن التوفيق فأمّا إذا وفق تسع دعواه إذا
لا تناقض حقيقة وأما لو أمكن التوفيق ولكن لم يوفق فيه اختلاف سيح
هنا زيادة ما في العبادية وجامع الفضولين **قوله** قلنا معناه الحق قيد به بناء
على جريانه كثير على لسان المدعي عليه والألف في بين أن يؤكد به النفي أو لا
كما في البحر وغيره **قوله** ويرهن المنكر على القضاء الحق أطلقه فشمّل ما إذا قضى
بالمال ثم ادعى الإيفاء تسع لأن الدفع بعد القضاء صحيح كما في المنتقى الآتي
الخمسة وهو ما في المحيط أنه ادعى على آخر ما قد رهنه وأنه استوفى مائة وخمسين
وبقي عليه خمسون وأثبتها بالبينة ثم برهن المدعي عليه أنه أدفاه الخمسين

فيه كلام على المولى
عزير زاده

ولذلك ترتب على البائع ضمان قيمته
مطه

فيه كلام على المتن عامة

لا تسبح حتى يقول لا هذه الخمسين التي تدعى لان في مائة وخمسين هذا قلت دعوى الابراء
 كدعوى الابناء كما هو المظن وقد بدعوى القضاء او الابراء بعد انكاره اذ لو ادعاه
 بعد اقراره فان كان كلا القولين يجلس لم تقبل للتناقض وان تفرقا ثم برهن على
 الايقاع بعد الاقرار يقبل وقيله لا للتناقض كما في خزائنه المفتي هذا اذا لم يصالح
 على شيء اما اذا صالح ثم برهن على الايقاع او الابراء لم تسبح دعواه كما في الخلاصة
 بخلاف ما اذا ادعى الايقاع والابراء ثم صالح ثم برهن يقبل برهانه كما في الخزائنه
قوله ولنا ان التوفيق ممكن الح هذا الاطلاق يقتضى قبول البرهان من غير
 دعوى التوفيق وقبل شرط دعوى التوفيق كما في الشروح وفي الاقضية لا ينبغي
 للقاضي ان يوفق وفي الظهيرية يجب عليه التوفيق وفي فتح القدير لو التوفيق ظاهرا
 كما في مسألة المتن قبل بلا توفيق المدعى والا فلا يقبل كقولنا وهما في ثم انكر
 فقال اشتريتها **قوله** قالوا وعلى هذا الح الفائلون قاضيان في شرح الجامع
 الصغير ومن تبعه من صاحب النهاية وغيره اعترض عليه بان مبنى امكان التوفيق
 على ان يكون احدهما من لا يتولى الاعمال بنفسه لا على ان يكون المدعى عليه بمحمو
 ومقربا القدوري امكان التوفيق فيه لا يدل على ذلك واجيب بان المحذور ليس
 للاحتراز بل لكون الكلام والسوق في تناقض المدعى عليه لا المدعى **قوله** في هذا
 الفصل اي في زيادة ولا اعرك **قوله** ولو ادعى اقرار المدعى عليه بالوصول الح
 لفظ عليه من طغيان العلم فانه بعد كونه مشهورا مفسدا لم يوجب في القينة ولا في حاوي
 المنية والمسئلة منقولة بينهما من **قوله** ولا منازع ثم اي لا مدعى وقت قول
 ذي اليد بذلك ثم ادعاه احد هكذا عبارة العجامة والمصنف اضربا على ادعى طلبا
 للاختصار وعموم المرجع لا يقدح فيه بل يراى به الجنس باعتبار وقوعه في سياق الاثبات
 فيشمل القليل والكثير اذ المدعى كما يحتمل الواحد يحتمل المتعدد والله ورا المصنف فيه
 ومن حكم بالمسألة هنا اظهر مسامحة في الدقة كما لا يخفى **قوله** ولو قاله الخارج
 لا بدعي بعده يعني قاله مع وجود النزاع وهو المراد اذ لو قاله قبل النزاع فليحللان
 على عكس ذي اليد صرح به في جامع الفصولين وحققه بما لا مزيد عليه وحده الله
 تعا وقوله لقيام اليد وهو دليل الملك نقي الملك عن نفسه من غير اثبات
 للخبر لغو **قوله** ادعى زيد ما لا الح والمصرح في القينة ادعى على زيد الح وعليه
 تصوير المسئلة وهي منقولة من **قوله** ولا يذهب عليك اذ الاظهر ان تسبح لعدم
 المناقاة بينهما لجواز ان يشترط قبضه ثم قبضه عموما في فرع البرازية ولجواز
 ان يقبض كل منهما هذا المقدار المدعى من ماله وانت خبر ان الواقع ينكشف
 عند السؤال من المدعى **قوله** اقرار مال لغيره الح هذه المسئلة وما بعدها
 مأخوذة من الفصل السابع من العجامة وقوله او صاية انه لورثة موصيه من
 قبيل عطف على محولي عاملين مختلفين بباطن واحد والمجرد مقدم لاذ قوله
 وصاية عطف على وكالة وانه الح عطف على انه لو كله وذا مفعول ثان لقوله ادعى
 وقوله لاذ المال الواحد الح يشترط اليه لودفق وبين وجه اقراره او لادوجه
 دعواه لنفسه او لغيره ثانيا تسبح دعواه كما في المسئلة الآتية **قوله** ادعى
 العسوية الى قوله من ذى الارحام مأخوذة من العجامة من الفصل السابع جعلها
 من المحلين الا ان النسب للمتن ان يقال ولا هكذا ادعى الى الورثة وبين جهتها

سبعين مناسبة في مسائل شتى
 من كتاب القضاء

المعتز ابن كمال
 باشا

المجيب صاحب
 البحر الرائق

فيه كلام على
 المصنف

رمز للقاضي
 عبد الجبار

فيه كلام على
 المولى عزى
 زاده

رمز لحد الامنة
 الخليلي

وبرهن عليها وبرهن الختم على خلافها او على اقرار المدعى او الميت بخلافها ان
 قضى بالاول لم يقض بالثاني والا تنسأ قضا كان اخصروا سلم من نوع تكرار
 التوضيح جعل قوله برهن انه ابن عمه الح شرعا له او فرع عليه تدبر العلم عنده تعا
قوله قال هذا الولد متى هذه المسئلة تكرار بمحض نالائق على المصنف اثبات
 عبارة هنا او ثمة تفيد صحة الاقرار سواء تقدم على النفي او تأخر عنه وباقي التحقيق
 سبق ثمة **قوله** فخر بناء على ذلك فاذا اخبر فادعى الرجوع هذا تمام الكلام في العجامة
 فظهر ان دعوى الرجوع بناء على هذا الاخبار فلم يستلزم العلم بالرجوع العلم
 بالوصية ولذلك انكرها كما لا يخفى **قوله** لان ان كان اشتراها لاجل في صغرى
 هذا هو توفيق وقد سبق ان امكان التوفيق يمنع هذا **قوله** نيب جعل الشيء
 ذ فاقبة والفرق بينه وبين التنبيه مع اشتراكهما في كون ما يذكر بينهما متعلقا
 بما يتقدم ان ما يذكر في حيز التنبيه متعلق بما يتقدم بحث لو تأمل متأمل لظهره
 من ذلك بخلاف يذكر في حيز التدنيب **قوله** ومجد اخذ بالاستحسان كما يروى
 وهذا الاستحسان ليس بما يرجح القياس عليه لان القياس الراجح في مسائل
 معدودة صرح بها في موضع وهذا ليس منها فظهر انه هو الراجح وان اللائق
 على المصنف عدم الاكتفاء في المتن بالرجوع كما لا يخفى **قوله** اذا حضر الغائب
 اي الشريك الغائب وصديق الحاضر اي الشريك المدعى ومخير كان عائد الى
 الغائب والمطلوب المديون **قوله** تدنيب ولو ادعى عليه مهرا امرأة فقال ما تزوجتها
 ثم ادعى الابراء عن المهر فهو دفع مسموع ان وفق كما في القينة قوله ثم ادعى الح
 يعني بعد ثبوت تزوجها ببينة او بنكوله عن الحلف لان المقصود منه المال
 فيختلف عليه بالاتفاق وقوله ان وفق يعني بان قال صارت زوجة لي بالعقد
 الغضولي وباجازة وقبول له فعلا ولو اتى رجل على نفسه بال في صك واشهد
 عليه ثم ادعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربوا عليه فان اقام على ذلك
 بينة تقبل وان كان مناقضا ويقع هذا كثيرا ومن المعلوم انه مضطر الى هذا
 الاقرار كما فيها نقلا عن القاضي الامام شيخ الاسلام علاء الدين المروزي وقد نظمه
 المقدسي اقر وبعد البعض قرض وبعضه ربوا قال بالتنبيه يقبل جرردا وذكر فيها
 ايضا **قوله** ادعى عليه شيئا فامر القاضى بالمصالحة فقال لا ارضى بهذه المصالحة
 وتركته اصلا فهو اسقاط لما يهبه **قوله** اذا قال تركته اصلا فهو ابراء وعنه لوقال
 تركت دعوى على فلان وفوتت امرى الى الاخرة لا يسمح دعواه بعده **قوله** قيد
 القاضى اتفاقا كما لا يخفى وفي فتاوى البحار روى رجل مات فقالت امراة لابن
 الميت كنت امرأة ابيك محمد الى يوم موته وطلبت المهر والميراث فانكر الابن
 وقال اسم ابى لم يكن محمد وانما كان عمر ثم جاءت فادعت انها امرأة ابيك
 عمر الى يوم موته وطلبت المهر والميراث فادعت انها امرأة ابيك
 اسمان **قوله** تسبح اذا وفق المدعى اقول وجه التوفيق بان تقول كنت اعلم
 ان لابي اسمين فادعت باحدهما فلما انكرت ادعت بالآخر وضم من هذه المسئلة
 ان تسبح الدعوى على الميت بدون اسم ابيه ونسبه تدبر قال لآخر لا دعوى
 في عليك اليوم ليس له ان يدعى عليه بعد اليوم كما جمع نجم الامنة نقله صاحب
 القينة عنه باع عقارا وامراة وولده او بعض اقراره ما من فسكت ثم ادعى على

واشبه اذ الورثة اعم من العسوية
 وان اراد ثانيا

تدنيب

وقد يستعمل التنبيه في مقام يكون
 فيه الحكم الذي يذكر بدعيها

اقول تدنيب في كتب الفتاوى اذ المدعى
 لورثة دعواه ثلث سنين من غير عذر
 بل ودعواه فلا تسبح بعدها ولا تسبح
 لورثتها ثلثين سنة وفي بعض الفتاوى
 ستة وثلاثين وتعليل الكل ان تركها
 مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا
 او ان جعله المدعى عليه دلالة ثم ارا
 علماء الدولة العثمانية استقرت على
 ان لا تسبح بعد خمس سنين وعشر
 على السلطان فورد النهي منه بعدم
 سماعها بعدها الا اذا ادعى عذرا من
 الاعذار المعترضة تسبح بالامر من
 السلطان والاشارة في هذا ما مر
 بان الحق لا يسقط الا باحد ثلثة اشياء
 الايقاع والابراء او انفساخ سبب
 وجوبه الا ليس في عدم السماع قضاء
 بسقوط الحق بل بقي بقا أحكام الامنة
 فليطالع به في الامنة صرح بنظره
 صاحب الهداية في كتاب الكفالة فيلزم
 على المدعى عليه الاستئصال مع المدعى
 وبانه كما لا يخفى العلم عنده تعا
 والتشاح من

وجه التدبر ان في القينة مسئلة
 منقولة مصرح فيها بلزوم ذكر
 اسم ابيه ونسبه ولكنه قد طعن
 فيها

وتمام تفصيل هذا المجلد في البرازية

عدم سماع الدعوى

القائل صاحب
البرازية

فيه كلام على المولى
عزى زاده

قاعدة معانية
فيه كلام على المولى
الواني

المشتري من كان حاضرا وقت البيع اذ لا يسمع سمرقند انها لا تسمع وهو الاصح
كما في حاوى الزا هدى المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه بعده الا اذ برهن على
بطالة القضاء او على تعلق الملك من المقضى له او على النتائج كما في العبادية والبرازية
وجعل ترك الدعوى سنيين ولم يكن مانع من الدعوى ككونه غائبا او صعبا
او مجنوننا لم يملح او لم يبق فيها وكون المدعى عليه جابرا ظاهرا لما اختلفت الروايات
في مدة تركه لم تسمع دعواه بعدها على ما ذكر في الحاوى وغيره وقد ورد النهى
السلطاني في الدولة العثمانية بعدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة
فلا تسمع بعدها وعليه فتوى الماورين بالانقضاء في دولتهم ابتداء الله سبحانه
وتعالى ولتتم ونصرهم الله عز شأنه في البحر والبر على اعدائهم آمين بحرية
سيد الانبياء والمرسلين صلوات الله تعالى وسلامه عليهم اجمعين **كتاب**
الاقرار **قوله** اوردته بعد الدعوى الخ لان اللائق على المسلم الاقرار
بالحق كيلا يحتاج المدعى تدارك الشهود والملازمة بما بالقاضي للاحضار
قوله اخبار بحق الاخر عليه اى على نفسه قديده لانه لو كان على الغير ككاث
شهادة وعلى انعكس ككان دعوى واشار بقوله لا اثبات له عليه الى ان
الاقرار ليس بانشاء وقد قال به ابو عبد الله الجرجاني وهو ردى سيظهر وقيل
هو اخبار من وجه وانشاء من وجه وهو رد ايضا اذ لو كان كذلك لعرف بحقه
بشهادتهما ولا قائل به ولا لانه قالوا لواقع الحال للغير لزمه تسليمه للمقر له اذا
ملكه ولو اقر بالطلاق والعقاق مكرها لم يصح ولو اقرت المرأة بالزوجة من
غير شهود صح ولو اقر المريض بجميع ماله لاجنبى صح ولا يتوقف على اجازة
الورثة فاما مثل هذه المسائل دلت على ان الاقرار اخبار لا انشاء اذ لو كان
انشاء لم تكن كذلك وما استدله على كون انشاء مطلقا او من وجه انه لو اقر
لرجل فرد اقراره ثم قبل لم يصح وكذا اخبارا لم يثبت الملك بسبب
الاقرار لم يظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يطلبها المقر له من المقر ولو كان
اخبارا لصارت مضونة عليه اقول ومن الله التوفيق وهو حسبي اما الجواب
عن الاول فهو ان ارتداده بالرد ناش من ان حكمه الظهور لا الثبوت ابتداء
وذلك ناش من كونه حجة قاصرة فلما صار مرتدا بالرد جعل كأن لم يكن فلذلك
لم يصح قبوله بعده على ان هذا الدليل مشترك في الالتزام حيث انه دليل على انه
ليس بانشاء اذ الانشاء ما لا يرتد بالرد فيما يكون من قبيل الاسقاطات كما لو قال
هذا الولد متى يرتد برة الولد فهذا دليل على ان الاقرار اخبار ثم لو عاد الولد
الى التصديق بثبت النسب نظرا الى احتياج المجل وقد سبق واما الجواب عن
الثاني ان الاقرار لما كان حجة قاصرة اقتصر ثبوت الملك وظهوره على المقربة
فلم يتعد الى الزوائد المستهلكة كما ستقف فتبين انه ليس بانشاء اصل تدبر
العلم عنده تعالى **قوله** وحكمه ظهور المقربة بلا تصديق يريده ان المقربة
كان ثابتا للمقر له فبالاقرار يظهر ثبوته له وقوله بلا تصديق قيد للظهور
باعتبار تضمنه معنى الثبوت والمعنى ظهور ثبوت المقربة للمقر له بلا تصديق
وقبول منه فظهر ان الاعتبار في عبارة المصنف بل هو خلاصة ما صرح في المعاني
هنا والله تعالى دته **قوله** لان مدلوله الصدق والكذب احتمال عقلي فانت

فيه كلام على المولى
عزى زاده

فيه كلام على المولى
عزى زاده

قوله ولا ينافيه الجواب عن سؤال
مقدم يعرف بأدنى تأمل

الصدق مدلوله من حيث اللفظ والوضع والكذب لم يكن مدلوله كذلك كما هو شأن
الخبر الا انه لما لم يتفك عن هذا عقلا عرفوه بما يحتمل الصدق والكذب غاية ان لا
تسارى بين الاحتمالين فلا يجوز في التعريف بذلك كما في الحاشية الحسنية على
المطل **قوله** والولد عطف على الوالد اما اقرار الرجل بنسب الولد فمحمية ظاهرة
ايضا اذا لم تكن ذات زوج او محدة وقد سبق قبيل الفصل السابق تفصيل هذا
وسيجي واجمال هذا بين التفصيلين لا بعد من الخزانة كما لا يخفى على من له ادنى
مسئلة وقوله بالزوج اراد به الزوجية فمثل اقرار رجل بالزوجة واقرار امرأة
بالزوج وايضا الزوج كما يطلق على الجعل يطلق على الزوجة كما في القاموس وعليه
بما اسكن انت وزوجك ومن اسند القصور الى المصنف هنا حقيقته ان يقال **فمحمية**
وكم من عاب قولنا صحيحا فآفته من الفهم السقيم **قوله** وشرط تصديق
هؤلاء وهم المولى والزوجة والزوج والولد والوالدين وعلام مجهول النسب
الطلق التصديق في الكل فلا بد منه في الجميع الا في الولد فانه يشترط التصديق فيه
اذا كان معبرا عن نفسه والا فلا يشترط بل تقبل اقراره من غير تصديق منه ثم
لو كان معبرا عن نفسه فردا الاقرار ثم عاد الى التصديق بثبت نفسه وقد سبق
وحكم من عداه من هؤلاء ونسب الولادة ينبغي ان يكون كذلك لا اشتراكهم في
العللة وهي الاحتياج الى النسب ولم اظفر من صرح بذلك **قوله** اقول ستره
انه الاقرار اخبار يحتمل الكذب الخ فلا يصلح ان يكون مثبتا ابتداء بنقل ملك المقر
الى ملك المقر له وانما يصلح ان يكون مظهرا لما ثبت سابقا ولا ينافيه كونه حجة ملزمة
في حق المقر لان احتمال الصدق فيه راجح لوجود الدواعي اليه سوى كونه مدلول
اللفظ من حيث الوضع وهو عقده وبينه وطبعه اما الاول لان فيجملانه على الصدق
مع الزجر عن الكذب واما نفسه الامارة بالسوء فربما تجمل على الكذب في حق
الغير اما في حق نفسه فلا فظهر ان صدقه كان ظاهرا حتى وجب قبوله اقراره والعمل
به ومن ذلك صار الاقرار حجة فيما يدري بالشبهات في حقه على ما سيجي هذا **قوله**
ولو ادعاه اى الاقرار ابتداء اطلقه فمثل انه ادعانا في يد انسان او دينا عليه
كما في العبادية فتصوير المصنف بالدين تمثيل وعليه تصوير الدعوى في الدفع حيث
عتم وقوله لم يسمع عند عامة المشايخ اشار به الى انها سمع عند بعض المشايخ
كما في العبادية وهذا الاختلاف بناء على ان الاقرار هل هو انشاء وتمليك للمالك
او اخبار عما سبق فز دهب الى الاول صحح دعوى الملك بسبب الاقرار ومن ذهب
الى الثاني لم يصح ذلك وهو قول العامة وهو الصحيح فظهر من هذا حسن جعل
المصنف هذه المسئلة فرعاً عنها ذكر في العبادية وغيره في دعوى الدين لو قال
المدعى عليه ان المدعى اقربا سيغناه وبرهن عليه لا تسمع لانه دعوى الملك
بسبب الاقرار وانه في دعوى العين لو ادعى انه اقربا هذا الشئ لى فزه
بال تسليم اى ولم يتبع انه ملكي قال بعضهم لا يسمع هذه الدعوى ولا يأمروه
القاضي بالتسليم اليه وقال عامة المشايخ تسمع ويأمره القاضي بالتسليم اليه
كما في شرح ادب القاضي وهكذا في الحاشية غير انه ترك قوله ولم يتبع انه ملكي ولكن
صرح في الذخيرة ان عامة المشايخ على ان لا تسمع وهو مختار عما في الدين وصلا
جايح الفصولين ومن ذلك لم يحج المقر له المذمة منه جبراً بانه اذا علم انه

فأقراره كما ذكره في معين المعنى **قوله** لا يطيب نفسه يكون تمكينا مبتدأ منه
على سبيل الهبة وقوله لم يحمل أي بها بينه وبين الله تعالى كما في المنع **قوله** أما الإقرار
فلا يقتصر إلى القضاء الخ وما يقال من أن الإقرار حجة شرعية فوق الشهادة لا ينافي
اقتضاه على المقر وعدم تعديته إلى الغير لأن لكل وجه معتد به إما كونه حجة
فوق الشهادة فلا شفاء للمتهم فيه دون الشهادة وإما وجه الاقتضاء فذكره
المصنف **قوله** أقر مكلف مراً بعد مأذون له قيد بالاذن لأن كلامه على صحة
الإقرار مطلقاً ما لا والعبد المجبور لم يصح إقراره بالمال وإن صح إقراره بما يوجب
الحق والقصاص وأخذ بضمان المال بعد العتق ولم يتعرض لمسمى مأذون له لأنه
المتحقق بسبب الإذن بالبيع لدلالة الإذن على عقله فيشمله قوله مكلف كما يشمل
المعتوه المأذون فإنه أعظم من الحقيقي والحكمي ولم يصح إقراره بالمهر والجناية وكفالة
لانها غير داخلة تحت الإذن بالتجارة كما هو حال العبد المأذون له إلا أن قوله
مكلف مراً لما يشمله إقراره بالذكر بل قوله مراً بعد مأذون له صفة مقيدة
لقوله مكلف وأطلقها فتشمل السكران ولو من مباح فإن إقراره صح في الحقوق
كلها إلا مجرد فحص للتعبد كما في الشرح **قوله** وشرط التكليف لأن
المصطفى والجنون الخ إرادته مبيته غير مأذون وهو الظن من قرأه للجنون والهلاكه
ولم يتعرض للتأني والمخفى عليه لانها كما الجنون فظهر أن المصنف لم يجهل في دخول
من دخل وخروج من خرج كما لا يخفى **قوله** مع ولزوم المقر على المقر لو صدقه
المقر له وقوله أي سواء كان تصرفاً الخ يعني سواء كان تصرفه في المقرية تصرفاً
الخ هذا هو المراد والمناسب للمسايق ولكن تعيين المخرج ليعلم أن ليس بموجود
وأما يفهم من السباق فقط ومثل هذا بعيد عن الغريبين وليس ببعيد عن المصنفين
ولفظ ما في ما صفة عبارة عن مال مضمون ومال ودية ونحوها باعتبار الترتيب
الأول باعتبار الترتيب الثاني وهو قوله أو لا أي أو لا يكون تصرفاً الخ عبارة
عن المبيع والمستاجر ونحوها ومن تصرف في البيان على الثاني تصرف من تصرفه
على الأول **قوله** لو كان ذلك المتصرف حق السبك في التحريم أن يقال لو كان
تصرفه فيه وقوله تحقق الغصب والود بعة وقد سقط الثاني من قلم الناسخ
الأول ومثل هذا ليس ببعيد عن الناسخين **قوله** فالأقرار به مبتدأ وخبره
لا يصح والجملة خبران ومصحح دخول الفاء كون اسم ان كونه موصوفة بالفعل
وأن ليس مانع لدخوله على المذهب الرابع وعليه قوله تعالى قل إن الموت الذي
تفرون منه فإنه ملائكم وقوله ولا يجبر المقر على تسليم شيء فهو الأول
لا جبر بتسليم المبيع وفي الثانية بتسليم المستاجر وفي الثالثة بتسليم الثمن
قوله ولم يصح للمجهول الخ إلا نسب للسباق والسباق أن يقول هكذا صح
للمجهول إذا لم تفحص جهاته كما لا يخفى **قوله** فإنه لا تصح عند شمس
الأئمة السرخسي والبيهقي صاحب الهداية كما في تكملة المولى زكريا وما صححه
صاحب الكافي ما لا يهـ شيخ الإسلام خواهر زاده في مبسوطه والناطقي في
واقعاته كما في تكملة الديري وعليه قول جلال الدين الجبازي عليه الرحمة في
المعنى في بحث أوجب قال لو قال فلان على ألف أو لفلان وفلان كان المصنف
للأول والنصف للاخيرين وقد قال القفا في شرحه هذا لو اصطالحوا على

بل المعتوه كذلك على ما سبق في باب
الجنون إذا اذن وليه في بيعه كالنبي
المأذون منه

في كلام علي
المولى عن زاده

في كلام علي
المولى الثاني

في كلام علي
المصنف

أن يأخذوا منه الفدوهم واللام تجب على المقر شيء لجهالة صاحبه الحق ولو أرادوا
تحليف المقر لمختلف لكل واحد منهم وبعد ذلك ليس لهم الاصطلاح على قول أبي
يوسف الآخر وعلى قوله الأول وهو قول محمد بنهم ذلك فظهر أن الرابع ما اختاره
المصنف وهو صحة الإقرار للمجهول إذا لم يفحص جهاته وظهر أيضاً أنه لو أقر لأشياء
معلومة سواء كانت ثلثة أو أكثر والتزديد واحد أو متعدد يصح ويأخذون المقرية
لو اتفقوا على أخذه تدبر العلم عنده تعالى وتقول الإمام الزبلي عن المبسوط
والواقعات أن في شمله يؤمر بالتذكر لأن المقر قد ينسى صاحب الحق ولا يجبر على
البيان لأنه قد يؤدي إلى إبطال الحق عن مستحقه والقاضي إنما نصب لإبصال الحق
أن مستحقه لا لا بطلان فصار نظير ما إذا اعتق أحد عبده ثم نسبته بخلاف جهالة المقر
به لأن الإقرار على البيان لا يؤدي إلى إبطال حقه وبخلاف اعتناق أحد العبدين لأن
العتق لم ينزل في المحل فلا يؤدي الإقرار إلى إبطال حقه انتهى **قوله** ويقال له بين
المجهول هذه عبارة القدوري وقوله لأن الإجمال الخ هكذا في الهداية وعامة الشراح
قابلة وبطلان هذا الكلام على صحة الإقرار بالمجهول والمصنف ظن أنه مرتبط بالإقرار
للمجهول وليس كذلك كما يظهر من نظرنا لنظر التدبر في كلام صاحب الكافي أيضاً وقد
سبق أنه لا يجبر على المقر لبيان المقر عند كونه مجهولاً غير متفاحش فالأثر
عليه أن يأتي بهذا الكلام في شرح قوله ولزمه بيان ما جهل **قوله** وإن لم يبين
أجبره القاضي الظاهر أن الفاء كما هو عبارة الكافي وغيره وإنما يجبره لأن الظن من
حال المقر هو العلم بالحق الذي اقتربه فوجب عليه البيان لا يقال أنه قد تقدم أن المقر
قد يلف ما لا يؤدي قيمته أو يخرج جراحة لا يعلم قدر ارزشها إلا أن نقول أن ذلك
احتمال اعتبر هناك لتصحيح الإقرار بالمجهول ولا يلزم من ذلك أن يصح قوله
لا أدى في جميع ما اقتربه بل على القاضي أن يعتمد على ظاهري الحال ولا يصدق فيما
هو محتمل كما في تكملة المولى زكريا **قوله** كذا مجبوراً فربما لا تهمة إلى قوله ولزم
تكرار محض إذ قد سبق ذلك في كتاب الجبر إلا أن مثل هذا التكرار من ديدن المصنفين
كما لا يخفى على من تدرب وعلم أن المصنف لم يتعرض لإقرار العبد بجناية تدرج
إلى المال هل يصح أم لا وصرح في شرح الطحاوي وغيره بأن ذلك لا يصح مجبوراً
كان أو مأذوناً فلا يؤخذ به للحال ولا بعد العتاق إلا إذا صدق المولى فيجنون عليه
ولا يجوز على العزما وكذا الواقف بعد العتاق بخطأ في حاله الرق فإنه لا شيء عليه
أيضاً هذا وما ذكر في الإيضاح والكافي أنه لا يؤخذ به حتى يثبت يشعروا به يأخذ
به بعد العتق وليس كذلك فالأول كلامهما بأن حتى يعتق غاية لبطلان الإقرار
فإذا عتق يكون إقراره يعني إنشاء الإقرار بعد العتق يكون صحيحاً كما في المنع **قوله**
يعني أن إقراره به صحيح الخ لو ذكر هذا التصدير بعد قوله وعافيه تهمة كالمال كان
أدلى لأنه كما اشتمل تصديقاً من إقراره بما لا تهمة وبما تهمة فيه اشتمل تعليلها
فيكون حقه التأخير على أن العتق المجرد في به إنما يرجع إلى ما فيه تهمة كما لا يخفى **قوله**
ولزم في على مال عظيم فساب الخ هذا قول أبي يوسف ومحمد ولم يذكر قول أبي حنيفة
في الأصل في هذا النوع ولذلك اختلف المشايخ على قوله فيه وصرح شيخ الإسلام
الأسبغاني بأن الصحيح أن قوله مثل قولهم كما في غاية البيان وجه التصحيح
أنه لم يذكر عدداً واجب مراعاة اللفظ فيه فأرجحنا العظيم من حيث المعنى وهو

في كلام علي
المصنف

فإن عبادة هكذا كما يصح الإقرار
بالمعلوم يصح بالمجهول بخلاف الجهالة
في المقر له إذا كانت فاحشة بأن يقول
هذا العبد لو أحد من الناس الخ واللفظ
أن قوله ويقال بين الخ مرتبط بالإقرار
بالمجهول وهو أصل الكلام لا بقوله
وتجمل يصح كما لا يخفى

وهو عدم دواته

المال الذي يجب فيه الزكاة كما في العناية لأن صاحبها كما بعد غنيا شرا بعد غنيا عروفا
وهو المراد من العظيم من حيث المعنى بخلاف نصاب السرقة فان صاحبه لا يعد غنيا عند
الناس فلا يوجد فيه العظيم المعنى كما في تكملة المولى زكريا والكشف وذكر في التبيين
وغير مطلوب كما لا يصح على قوله ان يبتنى على حال المقر في الفقر والغنى ومصحح الشري
ان المقر لو كان فقيرا يصدق في عشرة ولو غنيا فعليه ما تادى به في المقدسى
قوله من جنس ما سماه أى عند البيان فن الدراهم ستمائة ومن الدنانير ستون
وعلى هذا قياس الإبل والغنم لو اقتر بها كما في البناء وقد رها قيمة في غير مال
الزكاة كما في المقدسى وينبغي على قياس ما روى عن أبي جعفر ان يعتبر فيه حال
المقر كما ذكرنا في تكملة الديري والمقدسى **قوله** وفي دراهم ثلثة ايقال ان الفصح
ان يقال ثلث محدثا لما صرح كثير من الثقات ان تمييز العدد اذا حذفت الفصح
ان يؤتى العدد بغير نا مطلقا وانما يشوا هذا وهو ما بان هذا قاعدة جيدة قد
عنها من عمل في مواضع لا نأقول هذا اذا لم يقدم العدد على العدد اما اذا قدم
واخر العدد فغيرنا عنه اوصفة له او نحوها فتدكيه وتا بنته يكون تابعا لظاهر
العدد ويستغنى عن التمييز وعليه قوله تعالى قل من ربا السموات السبع وكذا قول
المطري في الاسباب المانعة من الصرف تسعة وهذا ثلثة صفة لدرهم مقدرة
فلا يكون من قبيل ما صرح به الثقات هذان قاعدتان ذكرتهما في ملازمة فاضلتهما
قوله لانها اقصى ما ينتهي اسم الجمع لظننا او تمييزا فان اقصى عدد يطلق عليه
جمع من غير تعيين موصوفا بالكثره انما هو العشرة يقال عشرة دراهم ثم يقال
احد عشر درهما فيكون العشرة اكثر ما يراد بلفظ الجمع وهو معنى الاقصى فان قلت
ينبغي ان يصدق فيما بين الثلثة والعشرة لانه ايضا اكثر قلت لما وصف الجمع بالكثر
عم فبستغرق ما يصلح له كما في غاية البيان **قوله** لانه تفسير للبرهم أى لدرهما
في قوله كذا درهما تمييز وتفسير للفظ الجمع وهو كذا لانه كناية عن العدد المبرهم
واقلة المتيقن واحد فيجعل عليه وما صرح به صاحب المحيط والذخيرة والنصاب
من انه يلزم فيه درهما وعليه ما في الحاشية والتمت بناء على ان ليس الواحد من
العدد واقل العدد اثنان فندفع بان هذا انما هو على مطلق الحساب وما في الوضع
واللغة فهو من العدد قطعاً ومن ذلك جعل ائمة اللغة والنحو اصول العدد اثنى
عشر لفظاً والواحد منها والعمل عند الفقهاء بما يبنى على الوضع واللغة ما لم يغلب
عليه عرف العام ونحوه وقد تفقه الاتفاق من ان اللان ان يجب به احد عشر
درهما لانه اقل عدد محتمل تمييزه منصوباً اقول لا كلام ان احد عشر من جملة الاعداد
التي يجوز ان كناية بلفظ كذا عندها من ذلك قال في مختصر الاسرار يلزم به عشرة
درهما لانه اقل عدد غير مركب يميز بتمييز منصوب الا ان ما اختاره جمهور
المشايخ هو الصحيح لان الاصل براءة الذمة فيثبت الادنى المتيقن على ان
احد عشر مركب وعشرين في صورة الجمع ولفظ كذا ليس كذلك والمسئلة ما لم
يذكر مجرد الاصل ومن ذلك اختلف المشايخ فيها وكل فيها ما يعشقه ولكن بد الله
في الجماعة العلم عنده تعالى **قوله** وفي كذا كذا درهما تغيب ومثله الدينار والكيل
والموزون كما في نية المفتي والمعتبر درهم اهل البلد وكذا الدينار والكيل
والمن ونحوها لانصران مطلق الكلام الى المتعارف كما في البدايع **قوله** اذ لم يجمع

وهي اربعة اشهر وعشرون ايام وقوله عليه السلام من صام ستا من شوال اى ستة ايام وقوله عليه السلام الناس شركاء في ثلث الماء والكلأ والنار مستكة

سواء كانت المزدون مذكرا او مؤنثا

قاعدتين

قاعدة

مناسبة في كتاب الحوالة من الهداية

بين ثلثة اعداد بلا عطف برديه ان لا نظير للمبهمات الثلث من الاعداد المركبة
بلا عطف هذا كله اذ اذكر درهما بالنصب وهو منصوب اليه صرح به في شرح التسهيل
وهو المتقرب في النحوا ما ان ذكره بالخفض بان قال كذا درهم او كذا كذا درهم او كذا
كذا كذا درهم ففي الاول يجب مائة درهم والثاني مائتان والثالث ثلثمائة كما في الحاشية
والاختيار والمجتبى **قوله** ثم حمل الاثنين عطف على حمل الواحد ويكتفى بالواو
اذ لا مائة بتم نعم لو قال ثم حمل الاثنين بلفظ الفعل لكان اصوب السبك واظهره
كما لا يخفى **قوله** على قبلى سوى بينهما وان ذكر في بعض نسخ القدورى ان قبلى اقتر
بالامانة لما ان قبلى كما يحتمل الامانة فلا يجب بالاحتمال بناء على ان ذكره المصنف هو
المذكور في المبسوط والهداية وهو الاصح لان استعماله في الدينون اغلب فالحمل
عليه اولى كما في الشروح **قوله** وقبلى يبنى عن الضمان فان مائة المضمومة وان
تغيرت بنوع تغير لا ينفك عنه ومن ذلك يقال قبل عن فلان أى ضمن ويقال للكفيل
القبيل ويقال للسك فبالة ملاحظة هذا المعنى ايضا كما في كثير من الشروح فلا يرد
ما يقال ان كون القبيل بمعنى الكفيل لا يقتضى كون قبلى مبنيا عن الضمان كما لا يخفى
قوله هو ودبعة أى المال ودبعة اشار به الى ان قوله ودبعة مرفوع خبر مبتدأ
مخذوف ويحتمل ان يكون منصوبا على التمييز في صلبه بطريق الاولى ولذلك لم
يقدر له **قوله** وهذه اقلها فتثبت ولا يرد عليه ما لو قال له قبلى مائة درهم دين
ودبعة او ودبعة دين فانه دين ولم يثبت اقلها وهو الامانة لان بينها فرقا وهو
ان التسوية الى الدين والامانة هنا من لفظ واحد ونحوه من يقتلن فاذ اجمعا في الاقرار
ترجع الدين لان الاعلى لا تكون تابعا للادنى كما في الشروح ولو قال له في مالي الف قال
السرخسى اقرار بدين ونحوه زاده اقرار بالشركة وفي الثانية لفلان شاة في
غنى صح ويؤمر بالبيان وله على ثوب او عبد صح ويقضى بقيمة وسط عند ابن يوسف
وقال بمجد القول له في القيمة اقول أى مع اليمين كما هو الظن **قوله** اي
قول المدعى عليه وقوله المدعى لا ف متعلق بالقول ومقول القول قوله اقرته المروك
هذه الالفاظ اقرار اذا صدرت عن سبيل الجد لا على سبيل السخرية كما في الفتاوى
اقول هذا اذا تصادقا انه على وجه السخرية فظروا ما اذا اختلفا ينبغي ان يكون القول
للمدعى عليه مع اليمين على ان ليس عليه ما ادعاه تدبر **قوله** اما كون الاربعة الاولى
خمسها بالذكريح ان الالفاظ المذكورة كلها انما تنصرف الى الاقرار بكناية تعود الى
المذكور في السؤال بناء على ان دلالة الاولين على الوجوب انما هي بالكناية فان
مرجعها موصوف بالوجوب لان قول المدعى عليك يقتضى الوجوب وانما بان
الالفاظ فان كلاسها يدل على الوجوب السابق مع احتمال معنى اخر فاذا قرن بالضمير
يتايد الوجوب فيجعل على الاقرار واذا لم يقرب به يتايد معنى آخر يكون الاصل
براءة الذمة فلا يجعل عليه هذا غاية التحقيق وعليه كلام الكافي والهداية فظهر ان في
كلام المصنف نوع حرازة تبصر العلم عنده تعالى **قوله** وهو انما يكون في مال
واجب عليه اعترض عليه بما سبق في فصل الاستشراء ان الإبراء كالتقضاء قد يكون
من غير حق ووجوب فلم لم يجعل ذلك هنا عليه فلا يكون اقرارا بالواجب عليه واجيب
بان بين الكلايين فرقا وهو ان القضاء والبراء يقتضيان الوجوب بمحققتهما
غير ان الإنكار السابق ثم قرينة صارفة عنها فيجعل اللفظ على المحتمل الذي

فيه كلام على المولى قاض زاده

مسائل

وهو ما سبق انه لا حلف على الاقرار وانما الحلف على المال

وهو ان يكون معنى قضيت حكمت بانك كاذب ومعنى ائمتنى امهلنى في الجواب ومعنى ابرأتنى اى من الدعوى على

فيه كلام على المولى قاض زاده

يستعمل له في الجملة ولا صارف هنا فيجوز على الحقيقة وذلك في هذا ذبده ما في
شرح الهداية للدهلوي وتكملة المولى زكريا **قوله** وقوله نعم اقرا اطلقه لانه
لا يبلغ الا بوابه والا يكون لغوا وكلام العاقل لا يكون لغوا فيكون اقرا البتة
بمخلاف الكلمات السالفة فانها محتملة للغير ولذلك احتاجت الى ما يبدى كونها
هذا وانت خبير بان المصنف لو ذكر هنا ما اتى به في فصل حرة اترك من قوله قال لي
عليك الف فقال الحق الى قوله لانه كان النسب لان بعضها من قبيل نعم وبعضها
من قبيل اتزنها واتزن على ما سيجي تفصيله ان شاء الله تعالى **قوله** لا الا بعماء
برأسه بنعم الخ اطلقه فشميل انه لا يكون اقرا بجمال وعق وطلاق وبيع وتكاح
واجارة وهبة بمخلاف الكفر والاسلام والنسب والعتوى كما في البحر الرائق وباقي
التفصيل في العبادية في الفصل الثالث والثلاثون **قوله** صدق اى المقول وقوله
فبصدق اى المقر وقوله دون الدعوى وهي ادعاءه التأجيل لنفسه ثم اذا لم
يكن له برهان على التأجيل وخاف من حلف المقول انه لا تأجيل وسعه ان ينكر
ويجلف ما على اليوم له اذا لم يقصد به اذ هاب حقه كما في البرازية **قوله** ولزم
في له على ما نوردهم وراهم وكذا لو قال مائة ودرهمان او مائة وثلاثة وراهم كما في
الغاية وعليه التحليل الا في واداد بدوهم مال مقدور فيشمل الدينار وسائر الموزونات
والمكيل والمعاصل انه اذ ذكر بعد عقد من الاعداد شئ من المقدرات او عدد
مضاني نحو مائة وثلاثة اثنان او افراس يكون بيا نانا والا فلا يكون بيا نانا في النسخ
وقوله لزم مائة وراهم ودرهم والالف في درهم من طغيان القلم لان مائة مائة
مفردة لا غير وشاركون الشافعي قياسا الى ان قولنا استحسن **قوله**
بمخلاف الثياب وما لا يكال ولا يوزن هذا من قبيل عطف العام على الخاص من غير
به غير هذا الخاص وقوله لان الثياب الخ وان الشاء ونحوها لا تثبت وبناف
الذمة اصل وقوله ببق اى هذا القسم على الحقيقة اى الاصل وهو ان يجمع في
تفسير المائة الى المقر الجمل **قوله** ونصف هذا العبد الخ عطف على قوله نصف
ودرهم وقوله نصف كل فاعل لزم المقدار نصف كل من الاشياء المذكورة في المسئلة
المعطوفة والمعطوف عليها والمراد بغيره مائة ذكر في المسئلة الاولى من درهم
ودينار وثوب وبعينه ما ذكر في المسئلة الثانية من العبد والجارية وشاركون
الى انه لو وقع الاقرار على معين وغير معين يجب كل غير معين كما لو قال له على
نصف هذا الدينار ودرهم لزم تمام درهم كما في التبيين اعترض عليه بان هذا
في دفع درهم او سكونه مسلم اما على تقدير جرد درهم فتشكل اقول سبب الكلام
على ان لا يعطف درهم على الدينار فتعين عطفه على النصف والغلط في الاعراب
كثيرا ما يقع في التكلم فيجمل الجر عليه **قوله** واقر بقر في قوصة لزمه اشار به
الى انه لو قال بقوصة لزمه بهما الطريق الاولى والثانية لو قال على قوصة لزمه
انتهر فقط كما في الشرح **قوله** ولو ادعى اعتراض تذييل لتحقيق اللزوم
يعني لو ادعى المقر انه لم يتغل المظروف او الطرفين او كليهما اشار الى هذا
التعظيم بمقدور المفعول به لم يصدق في دعواه ذلك وقوله فيجمل على الكمال وهو
بالاخذ والنقل **قوله** واقر بخاتم له حلقته ونفسه الضمير في له راجع الى المقر
فيكون اللام بمعنى على كما في قوله تعالى ومن اساء فلها جملة اسمية او لقد

قول صح

المقنن على
المقدس

قاعدة

لزم بقدرية المعطوف عليه فيجوز ان يكون اللام للعاداة التقوية وهذا عند كون الفعل
مؤثرا او العامل فرعا او مقلا صرح به في موضعه **قوله** عبادنا جميع عود كميزان
وديدان جمع كوز وود وكذا لواقربا رضى او دار يدخل البناء والاستجارا اذا كانا
فيهما حتى لو اقام المقر بيته بعد ذلك ان البناء والاستجار والعص والجفن
والعبدان لم يصدق ولم تقبل بيته كما في المنيع وغيره بخلاف ما لو قال هذه الدار
لفلان الابناء هاهنا في وكذا في سائر هاهنا وان لم يصح الاستثناء ويكون المقر الا انه
لو اقام البيته تقبل كما في الغاية **قوله** اذ العشرة لا يكون طرفا لواحدة عادة فيجمل
في على معنى البين والوسط مجازا كما في قوله تعالى فادخل في عبادى كما في الهداية **قوله**
وبينة مع وكذا بينة على او بينة الواو فان في يستعمل بمعنى على كما في قوله تعالى
ولا صلبتكم في جذوع النخل اى عليها ومعنى الواو صرحوا به في باب ايقاع الطلاق
ولم يتعمد للزوم خمسة وعشرين كما ذهب اليه حسن بن زياد لانه مبنى على ضرب
عند اهل الحساب خاصة وقد مر ان لا اعتبار له اذ اعتبر في الاحكام الشرعية
المعاني اللغوية او المعروف العام وكون اثر الضوب في تكثير الاجزاء لازما فكسر
في القسمة لان في تكثير العين عرف عام كما علم في علم الغرائض وقيل بالنسبة
اذ لو لم تكن لم يحتل على معنى مع ونحوها فان قلت الاثني ان يجمل في على معنى نحو
مع كيلا يلغو كلام العاقل قلت المجاز خلاف الاصل وبراءة الذمة عن الدين اصل
وشغل الذمة خلاف الاصل وكلامه بدون المصير الى المجاز وجه وهو تكثير اجزاء
المضروب وهذا معروف فلا حاجة الى المصير الى ما هو خلاف الاصل سيما لما هو خلاف
الاصل صرح به المبدى في مشكلات البزدوى **قوله** ولا ضرورة في الثانية
فاخذتها لقياس الحاصل اذ ما قال ابو حنيفة رحمه الله في الغاية الاولى استحسانا
وفى الثانية قياسا وما قاله فيها استحسانا وما قاله زفر فيها قياسا وبسوط
خواهرنا ده وخير الامور اوسطها **قوله** لما ذكرنا الغاية لا تدخل في المعية
وايضاً ان المحسوس موجود فلا يقتضى الوجوب بخلاف المعدوم فانه لا يعطى حدا
الا بوجوده ووجوده بوجوبه ومن ذلك لو وضع بين يديه عشرة دراهم من بنية
فقال ما بين هذا الدرهم الى هذا الدرهم واشاد اليهما لفلان لم يدخل الدرهمان
تحت الاقرار بالاتفاق كما في المنيع **قوله** اقر بالجمل له صح اطلقه ولكن ينبغي
ان لا يبدى من وجود الجمل عند الاقرار حقيقة او حكما عند كون الجمل مقرا له على ما سيجي
ولم اظفر من تعرض لذلك الآن **قوله** وله اى اقر للجمل الخ اى مال عين او دين
هذا هو الظاهر ما صرح به في الشروح من الدين تمثيل كما لا يخفى **قوله** فلا بد من
وجود المقرية الصواب المقر له باللام ومثله من طغيان القلم الناسخ وقوله وذلك
اى وجود المقر له حقيقة او حكما بان نصفه الخ نشر على ترتيب الملف وقوله او
محتلا عطف على قوله وجود المقر له والتقدير فلا بد ان يكون المقر له موجودا
عند الاقرار او محتلا الخ ومثل هذا التركيب من مسامحات المصنفين عند ظهور
المراد كما لا يخفى **قوله** لا اقل من ستة اشهر من حين موت المورث او الموصى
وذا يستلزم وضع الجمل لا اقل منها من وقت الاقرار بخلاف العكس وهكذا
الحال في الصورة الثانية فان وضعه لا اقل من سنتين من وقت الفراق يستلزم
وضعه لا اقل منها من وقت الاقرار هذا غاية مراد المصنف وهو الموافق للكتاب

قاعدة

والمسوط وهو الحق لما في تكملة المولى ذكرها والمحا شبة السعدية **قوله** فلولوى
 والمورث الوارث للشموع فيكون بمعنى او نصيب معنى قوله لان هذا الاقرار في الحقيقة
 لهما ان اقراره للجل اقرار بملك كل من المورث وقوله لورثتهما اي لورثة
 كل منهما **قوله** وفي الميراث الخ هذا اذا لم يكونا من اولاد الام اما اذا كانا منهم فهو
 على نصيبين كما في الوصية لعدم تفاوتهم في الاستحقاق **قوله** باع مني الخ مقتضى
 السباق ان يقول بعته منه او هبته منه **قوله** لغاى اقراره في الوجهين اما في
 الاول بنا للاتفاق واما في الثاني فعند ابي يوسف وقبل ابو حنيفة معه ويصح عند محمد
 ويجعل على السبب الصالح واختار صاحب الهداية قول ابي يوسف على ما هو دأبه
 في ترتيب المسائل وتبعه صاحب الوقاية حيث ترك قول محمد رأسا لاشارة الرجحان
 قول ابي يوسف وعليه اكثر الشراح حيث قروا دليله بظهور من كلامهم انه لا بد
 من بيان السبب الصالح في الاقرار للجل عند ابي يوسف فيكون تعيين السبب شرط
 صحة الاقرار له عنده فحسب كانه سببان او اكثر صار مساعا للاجتهاد بان يقال
 انه تعذر التعيين لعدم الرجحان ومطلق الاقرار صحيح عند محمد فلا حاجة الى
 التعيين فلا يضر مزاجته الاسباب عنده ومن الظاهر المشكوك ايضا ان جميع
 اسباب الملك يوجب الملك للادنى المنفصل عن الرجم فلا حاجة الى تعيين السبب
 فلا يضره التزامه واما في حق الجنين فنعرض للاسباب لا يوجب الملك فلا بد
 من تعيين ما هو سبب صالح لنشوت الملك له فصح ان يجتهد بان يقال ان التعيين
 عند التزامه متعذر بخلاف ما اذا عين السبب كما في تكملة المولى ذكرها فظهر ان
 قول ابي يوسف هو المختار وادوى وان من قال ولم يظهر فيها عندي من المعثورات
 ما يرجح قول احدهما على قول الاخر اظهر عدم تتبعه كما لا يخفى **قوله** فلا نه
 بين مستحبالا ولم يكن البيان بالمستحيل وجوعا عن الاقرار لانه بيان لسبب محتمل
 فصح كما في الكافي وقوله فتصورها الظاهر تصورها ومنشاء طغيان قلم الناسخ
 الاول وقوع هذه العبارة في العناية وغيره هكذا لان المذكور في الهداية وغيره
 بيع واقرار من فقط وقوله لا يولى عليه اي لا يقع عليه ولاية لاحكام اذا صرح
 به اي يدين التجارة ولم يتصور هو من الجنين فلم يقع الاقرار له بطلاق المال
 كما في غاية البيان **قوله** لزم الفان لو ادعاها الطالب والمطلوب يدعيه الف
 هذا عند ابى حنيفة والف عندهما الا اذا اختلف في القلة واكثره كما في البرازية
قوله فعند ابى حنيفة يلزمه الفان الخ ما ذكره كلام المصنف هنا هو الخاتمة وليس
 فيه ما يخالف فيها كما لا يخفى على من نظر فيها وقوله بلا بيان السبب قديده لانه اذا
 اضاف اقراره الى سبب فان اتحد يلزمه الف وان اختلف المجلس وان لم يتحد يلزمه
 الفان وان اتحد المجلس وذلك بالاتفاق كما في الخاتمة وقوله وهذا اي لزوم
 الفين بناء على ان الثاني اي الالف الثاني غير الالف الاول لاختلاف المجلس حتى
 لو جاء بشاهدين على اقراره بالف ولا يدرى ان ذلك كان في مجلس او مجلسين
 بان شىء لشهود ذلك يلزمه الفان لو ادعاها الطالب في الخاتمة ايضا **قوله**
 اكتب لفلان خطا اقرارى بالف على الخ ويا المتكلم في اقرارى لم يكن في نسخة
 العمادية ولعل المصنف انما زاده لان الاستقامة به فهو مراد وان لم يذكر في نقد
 في قوله اكتب بيع هذه الدار وبيع هذه الدار وقوله تطلق اي طلقة واحدة

القول المولى
عزى ناده

اشاد بالان من الولاية كما عليه عبارة
الشرح لامين التولية كما ظن
معه

فيه كلام على المولى
العام

فيه كلام على
المولى عزى ناده

رجعية لانه اقرار بصريح الطلاق ولو قال ثانيا يبا يكون للمقتضى ويكون اقرارا بطلقة
 واحدة كما في العمادية **قوله** قال الفقيه ابو الليث هو القياس لكن الاختيار عندى
 الخ يريد به ان ما اختاره الفقيه هو الاستحسان كما هو الظاهر كونه استحضارا برحمة
 ولكن ما هو القياس لما هو الرواية كما في باب اليمين من دعوى الخاتمة ولذلك لم يرجح
 المصنف احدهما على الاخر في المتن وقوله ان يؤخذ من اى من نصيب المقر ما يخصه
 من الدين اي قدر يجعل حصته لتعيينه من الدين وقوله وهذا القول ابعد من الضرر
 هذا القول من عماد الدين رحمه الله وما ذكره شمس الائمة الخ وهكذا ذكره فاضلان في باب
 الدعوى دل على ان ما اختاره الفقيه هو الادرج كما لا يخفى **قوله** ويسمع شهادة
 المقر هذا اذا لم يقض القاضى عليه باقراره اما اذا شهد بعد قضاؤه عليه باقراره لم يسمع
 وذكر في الزيارات انه ياخذ بالحصته لو ظهر بالورثة جملة عند القاضى اما اذا ظهر
 باحدهم ياخذ منه جميع ما في يده انتهى معنى لو استوعبه الدين وذكر في مختلف البلى
 اذا اقر احد الورثة بالدين وبعضهم غائب او غضب غاصب بعضا لتركته يؤخذ جميع
 الدين من نصيب المقر بالاجماع كما في العمادية ولو كانت الورثة كبارا وصغارا فافتركا
 بدين على الميت يحتاج الغريم على البرهان يثبت في حق الصغار اقرارهم لا يعمل
 في حق الصغار كما فيها ايضا **باب** تزوج امته بمهر عند الشهود لا يكون اقرارا بالحرية
 وكذا لو قال هو زوجى وذكر في حواشى المنية من **استنب** ولو قال له على مائة درهم
 خمسون شهرا ربا يؤخذ بجملة وان ثبت ذلك باليمين لان الملك قد يثبت حلا لا اقل
 يثبت هرا ما بحرمة سببه انتهى ولان الحرام عنده قد يكون حلا لا عنده غيره ولو قال له
 على الف زورا وباطل لو كذب المقر له فعليه الالف وان صدقه فلا شىء عليك والذخيرة
 والمنع **باب الاستثناء وما يحتملها** لما ذكره موجب الاقرار بلا تغير وهو
 الاصل شرع في وجوبه مع المغير وهو نحو الاستثناء **قوله** كالشرط ونحوه بيان
 لما في قوله وما يحتملها وقوله ونحوه تصحيح بما علم القرا من كان التمثيل المشعر
 عن اكثره كما هو المشهور بين الجمهور وهذا الجمع بينهما قد وقع من صاحب المفتاح
 في مواضع ودفع من نحو السنة عبارة كخوف في باب فضل الاذان من المصالح والمراعي
 المشروط ما سيجئ من ان اقراره بدين ثمن عبد غير عين وانكاره قبضه واقراره بدين
 متاع وبيانه بانه زبون ونحوها فظهر ان من فسر قوله وما يحتملها بقوله وهو الشرط
 لم يصح لانه يومهم المحصور كما لا يخفى **قوله** متصلا صفة لصدر مقدراى استثناء
 موصولا باقراره اشار اليه بقوله باقراره ثم اعلم انه لم يذكر ما يمنع الاتصال ما
 لا يمنع فالملازم للاقرار لا يمنع وغير الملازم يمنع فن قبيل الاول التنفيس و
 السعال واذا الغم ونحوها فانها تفصل الاستثناء وكذا النداء سواء كان مفردا
 نحو يا فلان او مضافا نحو يا ابن فلان سواء كان المنادى مقرا له او غيره نحو كك
 على مائة درهم يا فلان او يا ابن فلان الا عشرة ونحو ذلك لزيد على مائة درهم
 باعرو الا عشرة ومن قبيل الثاني ما لو همل او سجع او كبر او قال فاشهد وان
 كلامها جعل فاصلا كما في الغاية والظهيرية وباقي التفصيل في تنوير تلخيص الجامع
 الكبير في باب الاستثناء يكون على الجمع وذكر ايضا في التلخيص انه لو قال له
 على الف الائمة او خمسين فعند محمد يلزمه تسعائة وعند ابي يوسف يلزمه
 تسعائة وخمسون واستند في التبيين ما هو عند ابي يوسف الى انشا في ذكر

ناعدة

فيه كلام على صاحب
العناية والبنابة

في باب اليمين

في المنهج انه رواية الى سليمان وهو الامير وفي مستقرات الروايات ان كان في هو قول العامة
وفي الداراية هو الصحيح وما هو عند محمد رواية ابو حفص وهو الموافق لقواعد المذهب
وهو الصحيح كما في شرح الزيارات لقاضيخان وقول انت مخير في العمل بايهما في مثل
هذا ولكن الطبع يميل الى ما هو عند محمد لانه مع موافقته لو اعد المذهب ان الاصل
براهة الذمة كما لا يخفى **قوله** بعين لفظه يعني مفهومه لا صدقا كما في تكملة المولى
وكذا نقلا عن بعض الشروح فيمثل المترادف المتساوي نحو علما في كذا الا عبيدي
واشار به الى ان بطلان الاستثناء بلفظ اعم من المستثنى بالطريق الاول نحو
علما في كذا الا علما ليكن وانما قال لا صدقا لما صرح في الثانية والمبسوط انه لو قال
ارسلت ثلث مالى لفلان الا الف درهم وثلث ماله الف درهم الاستثناء وبطلت
الرخصة وهو الموافق لما صرح في التوضيح ان الاستثناء بلفظ اخص من المستثنى
منه في المفهوم يعبر وان ساواه في الوجود نحو عبيدي كذا الا هو لاه ولا عبيد
له سواه وعليه قول المصنف بخلاف الا فلا نال **قوله** كذا اذا قال علما في كذا
الا هو لاه الى اشار به الى انه لو قال الا ما لي لم يعبر الاستثناء لان ما لي لي اعم
من علما في غايته المتساوي فلا يعبر بخلاف هو لاه فانه لفظ اخص من علما في الاستق
فيه كما في التوضيح **قوله** مع قيمة اي مع الاستثناء من حيث قيمة المستثنى لفظه
فمثل ما اذا سادى قيمة المستثنى جميع ما اقرب من لا يلزم شيئا في الفخيرة وشم
ما اذا زاد المستثنى على المستثنى من غير الاستثناء عند تحقق هذا الشرط
كان شرح المجمع لمصنفه في المحيط عن المتنق له على دينار لاه لاه درهم الاستثناء
بالل لان المائة اكثر من الدينار لانه باعتبار القيمة قيمة المائة اكثر انتهى قول
هذا يقتضي ان يكون في المسئلة واثبات ان يفرق بين جنس بحسب التقدير
والنقدية وجنس بحسب التقدير فقط ففي الاول مع قيمة ان لم يزد على المستثنى
منه او لم يتساوا وفي الثاني مع مطلقا وهذا الفرق اوجه وتصور المتن بالاستثناء
دينار او قفيز خلفة من مائة درهم من قبيل استثناء القليل من اكثر من لا فرق
في الصحة بين ما يكون ثمتا بعينه وما يكون ثمتا بوصفه كما لا يخفى **قوله** على معنى
انه مع هذا اختيار منه لما ذهب اليه عامة المشايخ وهو ان الاستثناء يكتم بالباقي
بعد انشاء فيجعل المستثنى كما لم يتكلم به املا وما قول النجاة الاستثناء المراج
شي من متعدد فيحول على الجواز اذ لوجل على الحقيقة لزم التناقض وقد صح
ابن الحاجب قولهم بان المستثنى منه يراد به جميع الافراد فيخرج المستثنى او لا
يحكم باسناد يعنى بعد الاخراج كما في تنوير تلخيص الجامع الكبير **قوله** لانها تثبت
في الذمة ثمتا تعليل لكون المقدرات جنسا واحدا معنى وقوله اما الدينار في تفصيل
لثبوت كل من المقدرات في الذمة ثمتا فثبوت الدينار لا لانه ثمن من حيث الذات
وثبوت غيره فيها من حيث الوصف على ما فصله يعنى ان غيره ثمن بحسب الوصف
كالخنة الربيعية او الخريفة والمنوفة والحلية لا بحسب الذات والعينية
فان قلت يتقدح من هذا ان التمثيل بقوله الا قفيز خلفة لا يعبر لانه لم يذكر
فيه وصف الخنة فلا يعبر لان يكون ثمتا فيبقى المستثنى بمجهولا فينبغي ان لا يعبر
بالاستثناء قلت يكفي في صحة الاستثناء بوقوع ما يعبر ثمتا ولو بحسب الوصف
ستثنى وان لم يذكر ذلك الوصف لان لزم ذكره انما هو لا اعتبار وجوبه في الذمة

هذا مكررت من غير روية في
المسطر وعن غفلة فيه

وجه الفرق ان الدرهم والدينار ثمن
خلفة والاصل بينهما عدم التعيين
بالتعين بخلاف الكيل وسائر
الوزونات

السؤال الاول قاض زاده والجواب
للعبد الفقير بمعاونة تكملة المولى
ذكرها

بالفعل كما هو عليه سوق كلامهم وهذا امر اخر لا حاجة لنا به ههنا وانما احتجنا في مسئلتنا
ان نسأل ان تلك الخطة من اي نوع فيستقر الامر على نوع فيظهر مقدار ثمنها فيسقط
من المستثنى منه تدبر كما لا يخفى **قوله** حتى لو عينا الى نشر على ترتيب اللف وقوله ولهذا
الى تغريج لكون حكمهما حكم الدينار ومن فروع ذلك ثبوتها في الذمة حالاً وموجلا وجوان
الا استقرار واكتفى بغير مذكور كما اكتفى بالمقدرات مع ان الحدوديات الغير المتفاوتة
بالمقدرات لانه ليس في مقام التفصيل وقوله وكانت المظان كانت بالغاء لانه نتيجة للتعليل
السابق مع تفصيله اي اذا ظهر ثبوت المقدرات في الذمة فكانت وخبر كانت في ذلك كجنس
واحد معنى وقوله في حكم الثبوت في الذمة طرف قدّم للتخصيص وقوله في الذمة متعلق بقوله
الثبوت وقوله فالاستثناء الظاهر والاستثناء بالواو الحالية **قوله** ولو استثنى
غيرهما اي غير وز في دكيلى من نحو حيوان من الحيوانات وعرض من العروض كما لو قال له
على الف درهم الاشاة او ثوبا بطل الاستثناء عند خلافه للشا فليز على المقر
الف درهم هذا ما هو المذكور في عامة الشروح ولكن ذكر في النهاية ان المراد بعدم
صحة الاستثناء ان لا يطرح قيمة الثوب ونحوه من المستثنى منه لانها مجهولة
وجاهلة المستثنى تورث جهالة في المستثنى منه فيبقى المقر به مجهولا فيجبر على
البيان هذا خلاصة كلامه اقول هو الموافق لما في الاصول تدبر العلم عنده **قوله**
اذا وصل باقراره ان شاء الله ولو من غير قصد كما في غاية البيان نقلا عن الواقات
الحسائية اشار اليه بقوله وصل حيث لم يقل وصل وقوله ابطال عند محمد كذا
ذكر في طلاق الفتاوى الصغرى والتمتة واختاره صاحب الكافي وغاية البيان وذكر
في الامام قاضيان في طلاق الجامع الكبير ان الاستثناء بحسبة الله ابطال عند
ابن يوسف وتعليل عند محمد واختاره صاحب العناية وثمرة الخلاف بينهما تظهر
فيما اذا قدّم المشقة فقال ان شاء الله انت طالق فعند من قال انه ابطال لا يقع
الطلاق وعند من قال انه تعليل يقع وكيف مكان لم يلزمه الاقرار لانه لا يحتمل
التعليل بالشرط فيكون التعليل في باه ابطالا كما في الشروح ولذلك اطلق
المصنف الا بطلان **قوله** اقر بشرط الخيار الى اقول خيار الشرط في معنى
التعليل بالشرط ولذلك اتى بالاقرار المقارن به في هذا الباب طلقه فمثل اقرا
بمال مطلق ولم يبين السبب او بين سببا لا يجري عليه الخيار كقرض او غصب
او امانة قائمة او مستهلكة بخلاف ما لو بين سببا يجري عليه الخيار كالشراء
والكفالة فان هذا النوع يثبت الخيار ان صدقه المقر له وان كذبه لا يثبت
الا بجهة كما في النهاية نقلا عن المبسوط وان اراد البرهان على الخيار في النوعين
الاولين لا يسمح لانه يترتب على دعوى صحيحة ودعوى المقر به لم تقع بينهما
فبره ذلك كما في المحيط ثم الخيار يعتبر في الكفالة ولو كانت مدته طويلة وفي
الشراء على الخلاف في مدته بين ابني حنيفة وصاحبه كما في شرح اكناف للاسبيجا في
قوله لان الاقرار اخبار الى هذه المسئلة تدل على ان الاقرار ليس بانشاء
املا اذ لو كان كذلك لكان الخيار تائثر فيه كما في العقود الانشائية وقد سبق
تحقيقه **قوله** اذ الدار اسم لما ادبر عليه الحائط من المقعة الى اشار به
الى ان الدار اسم للعروة كما هو المشهور عند العرب والعجم والبناء وصف فيها
ولكن لا يسمى العروة دارا الا بعد البناء ومن ذلك لا يسمى المغاور الخابية دارا

فه كلام على
المولى عز و زاده

وهو قول ما الدينار الى
سعه

فه كلام على
المصنف
في العبارة

وقد سبق في باب ان هذا من عبارة
شرط الخيار سعه

هنا كلام على المولى ذكرها في تكملة
لا يخفى على من تفلد

وبعد كونها دارا لو انهدمت بل لم يبق اثر لا يزول هذا الاسم قال الدار دار وان
 زال ما بطلها والبيت ليس ببيت بعد تهديمه وقد سبق في كتاب الايمان بعض التفصيل
 فظهر ان البناء دخل فيها تبعاً لا لفظاً فلم يبع استثنائه وظهر ايضا ان الاراد
 الاق لم يرد لان البناء لم يكن كواحد من العشرة وان اجاب عنه المصنف بجواب آخر
 غايته يرجع الى هذا كما لا يخفى **قوله** الاقرار في الايمان ركن زائد على الحاصل
 ان التصديق مع الاقرار نظير الدار مع البناء وبما انه ان التصديق لا يثبت ولا
 يعرف وجوده الا بالاقرار او ما يقوم مقامه من صلوة بجماعة وشارة الاخرس
 ونحوها وبعد ثبوته لا يمتثل السقوط اصلاً بخلاف الاقرار فانه يمتثل كما للكون
 في حالة الاكراه والميت في حالة الموت فظهر ان التصديق جزء الايمان عند
 مفارقتها للاقرار وعين الايمان عند مفارقتها من الاقرار وان الاقرار ركن
 عند وجوده والاركن عند سقوطه كذا في حاشية البردعية لشرح العقائد
 وهكذا حال الدار مع البناء وحال الحيوان مع رجليه وبه هذا هو اللفظ الموافق
 لما سبق في كتاب البيع من الفرق بين الاصل والوصف فلا يخفى في كلام المصنف
 والله دونه في التحقيق وهو التحقيق العلم عنده **قوله** وطوق الجارية اقول
 قد ذكرنا هنا معياراً وهو ان ما دخل تحت المقربة تباع لم يبع استثنائه واما
 لا يحتاج الى النحر لو كان المقربة مبيعا هذا ما في عامة الشروح وقد ذكرنا في كتاب
 البيع ان الامة لو بيعت انما يدخل في البيع معها ثيابها المعتادة للبهيمة واما الذي
 للزينة فلا يدخل الا بالنحر والطق انما هو للزينة فينبغي ان يبع استثنائه
 بل لا حاجة اليه فلا يكون عن اقوت له الامة اللهم الا ان يحمل على طوق ليس له
 كثير قيمة كطوق من حديد او صفر او نحوها الا ان الاطلاق ينافي هذا الجمل تدبر
 العلم عنده **قوله** حتى لم يبع استثنائه واما ايضا يعني كالم يبع استثنائه بناء
 الدار ويكون الكحل للمقر له الا ان يقيم المدعى البيعة على ما ادعى في يثبت ما ادعاه
 ومسلم كما في الحاشية ولو اقر بدار ونحوها ولم يستثن ما يدخل فيها تبعا ثم
 ادعى ذلك لنفسه لم يصدق ولم يقبل بينته كما في تكملة الدبري وغيره وقد
 سبق **قوله** الاثلثا او ببيتا منها وفي بعض النسخ او ثلثا منها والاول هو
 الموافق للهداية وغيره الثاني من تغيير النسخ **قوله** قبل للمقر له ان ثبت
 نسلم القن وخذ الالف ان قلت فلما هو هذا مخالف لما سبق في كتاب البيع
 ان الاذن او لا تسليم الثمن ثم المبيع فكيف عكس هنا قلت حكم هذه المسئلة
 مبنى ادلا على نفس الاقرار والتصادق وهما من حيث هما يقتضيان تسليم القن
 واخذ الالف لان لزوم الالف على المقر ان صدقه المقر له مع تسليم القن هذا
 هو المراد هنا ثم لو صدقه ولم يسلم القن وادعى المقر تسليمه او المقر تسليم
 الثمن المقربة فعند ذلك يلزم تسليم الثمن مقدما على ان في حكمها الاول لو انصر
 القن وطلب الثمن المقربة له ذلك وليس في كلام المصنف ما يمنع من ادلا لالة
 على تعقيب الاخذ في الواو كما لا يخفى **قوله** كالثابت عيانا اي في لزوم الالف
 هذا هو المراد فقط وليس فيه تعرض لتقديم الثمن او تأخيره **قوله** القن تلك
 سواء كان في يد المقر او في يد المقر له كما في بعض الشروح **قوله** واما بعثك
 قناعه قننته متى في غاية البيان وغيره ولم يقيد المصنف به لان الحق

فيه كلام على المولى
 عبد الجليل الشهير
 بآتي زاده وعلى المولى
 عزى زاده

خاتمة العبد الفقير

ولعل مع
 السؤال على هذا الوجه للمقدسي
 والجواب على هذا الوجه للعبد الفقير

قلم يتعرض لهذا الفن فنياً واثباتاً ولم يدبر عليه حكم لم يمتح الى هذا القيد وما وجد في
 بعض الشروح يحول على القيد الاتفاق تدبر **قوله** والاسباب الجواب عن
 سؤال مقدر تقديره يلزم المال والحال ان لهما اختلافاً في سبب وجوبه وتكاد با فيه
 اجاب عنه بان الاسباب الج **قوله** الفرق في الفرق في هذا الوجه ايضا ان يكون
 القن في يد المقر او في يد المقر له ولو كان في يد المقر باخذه المقر له منه كما في البنائية
 وهكذا في الوجه الرابع الا ان القن لو كان في يد ثالث ان صدقه المقر له وامكنه
 تسليمه يلزم المال والا فلا كما في غاية البيان **قوله** والرجوع عن الاقرار باطل
 مفسو لا كان او موصولا اعترض عليه بمسئلة الاستثناء لا اشتراكهما في هذا
 التعليل مع ان المقربة لم يلزم على المقر في صورة الاستثناء بالاتفاق واجيب
 بان هذا البطلان وذاك تعليل والتعليل من باب بيان التغيير قد صح موصولا لا بطلان
 لا يكون بياناً فلا يبع ولو موصولا **قوله** وقالوا ان وصل صدق الحاصل من جهة
 انه ان صدقه المقر له في مسلتي المقيس والمقيس عليه يصدق المقر وصل ام
 فصل وان كذبه لا يصدق الا موصولا كما في المنع وغيره فظهر ان قول المصنف ان
 وصل صدق وان فصل لم يصدق انما هو في صورة انكار المقر له وترك التغيير
 به لظهوره لان السوق عليه ومن تدارك هذا القيد لقوله وان وصل اخذ من
 التبيين فقد اوهم كلامه التخصيص وليس في كلامه ان يلغى هذا الابهام كما لا يخفى
قوله لانه بيان تغيير الج اقول قد عرفت انه ابطال وانه ليس ببيان وان كان
 موصولا واما المقيس عليه وهو الاستثناء فانه تكلم بالباقي وايضا هو الشرط
 من باب التعليل وهو من باب بيان التغيير وما نحن فيه ليس كذلك فظهر ان اقراء
 مطلقاً مضموناً الى الكمال قد عوى امر عارض بعده لا يقبل وان وصل وظهر ان
 قول الامام هو الرابع ولم ار من يرجح قولها هنا **قوله** وهو يوزن الواو والحال
 والجملة حال من القن موصوف بقوله من ثمن متاع او فرض وكذا اذا قيدها بوصف
 او على طريق الاستثناء او على طريق الاستيناف والافرق في كل منهما عندا بمجينة
 وصلا او فصلا اشار الى ذلك في الشرح ومن نصير به باسنوا الوصل والفصل
 عنده في ذلك علم ان ثم في قوله ثم قال وان بيع فيه صاحب الهداية ليس للتراخي
 حتى يتوهم اختصاص قوله بصورة الفصل كما ظن واستعمال ثم فيما لا يتراخي كثير
 لا ينكره احد والفعلان المتعاقبان بلا مشقة اذا امتد احداهما زعطف احدهما
 على الآخر ثم ذكره نجم الائمة الرضى وقال هنا بمعنى ادعى وذا ممتد تدبر العلم
 عنده **قوله** هي زبون جمع زيف وهو ما يقبله التجار ويرده بيت المال
 وشهيرة وهي دون الزبون فانها ما يبرده التجار ايضا ولكنها غالبة لبيتا الفضة
 فيكون غالبية الغنن ليست من جنس الدراهم ولذلك لا يسمى دراهاً الا بمازا
 وليس في كتب اللغة ما يدل على انها من جنس الدراهم حقيقة لانهم نسوا ان يرف
 بهرج ملبس بالفضة فيكون داخلها نحاساً او رصاصاً كما لصا فكيف يكون من قبيل
 الدراهم كما ظن **قوله** وان فصل الا اذا وقع الفصل بطريق الضرورة من
 نحو انقطاع نفس او دفع سعال في يصدق وعليه الفتوى كما في شرح الجاه مع
 الصغير لقائمهان وهو المعترض به في شروح الهداية هنا وقد سبق بعض التفصيل
قوله صدق بيمينه سواء وصل او فصل كما في غاية البيان **قوله** ثم ادعى ما وجب البراءة

فيه كلام على المولى
 عزى زاده

الاختراض والجواب للمولى قاضي زاده
 وفيه تفصيل كما هو دأبه

الطائفة المولى احمد الشهير
 بقاض زاده صاحب التكملة

قاعدة جيدة

يخرج بالنون ثم الباء ويخرج بدونه
 النون بمعنى
 ومن جنس الدراهم وسترة على
 وزن تنور وقدوس زيف بهرج
 ملبس بالفضة

الطائفة المولى
 قاضي زاده

فيه كلام على المولى
قاضي زاده
٢

مسئلة واقعة للفتوى
في ميم
٢

السؤال للمقدس والجواب
للفقيه مكنه

وهو قوله ودعيه فيحتاج الى المجته كدعوى تأجيل التزم من المشتري لا يقال ان قوله
ودعيه بيان تخيير كما في قوله له على الف ودعيه فينبغي ان يصدق لا لنا نقول
ان صدر كلامه وهو اخذ مال الغير من غير تعرض لاعطائه ودفعه يتبادر منه الغيب
فيجمل ويكون قوله ودعيه دعوى مبتدأه لا بيان ما احتمله ان صدر بخلاف قوله له
على الف فانه يجمل الودعيه يعنى على حقله نقوله ودعيه بيان تخيير فيصدق
موصولا **قوله** فكان القول قوله اي قول الآخر مع يمينه وجبا العنان على المقر
بأقراره وقوله في يلزم المال هكذا في النسخ والصواب لا يلزمه المال فكان لا
ساقط من قلم المناخي الاول ودر بطله بما قبل الاستثناء خلاف الظاهر وقيد المسئلة
بدعوى الاخر بالغيب اذ لو ادعى بقرض الايمان على المقر كما في غاية البيان وكذا
لو ادعى بيع فالقول قول الآخذ مع يمينه لانها تصادقا على اخذ بان المالك الآ
ان المقر له يدعى العنان والمقر منكر فكان القول قوله كما في النهاية **قوله**
اعطيتنيه ودعيه والدفع كالا عطاء كما في الهداية وكذا الابداع مثل الاعطاء كما
في غاية البيان فقلنا عن الامام العتابي وقوله فكان القول قوله اي قول المقر مع
يمينه الا ان يتكل المقر عن اليمين في يلزمه المال كما في الكافي وهنا مسئلة واقعة
للفتوى وهي ادعى انه باع متاعا بكذا وطالبه فقال الآخذ ما اشتريته وانما كانت
امانة عندي لا يبيع لك فبعته بكذا وذلك دون قيمته ودون ما ادعاه ايجابا للمقدس
عنها انه يضمن قيمته لانه لم يثبت اذ نه فيما فعل والتصديق في ملك الغير بغيب
اذنه يوجب القيمة ومدعى البيع ما لم يكن على غيب فاحش ويجب عليه اخذ
اثبت الآخذ وكالته بالبيع مع البيع ما لم يكن على غيب فاحش ويجب عليه اخذ
الدين وتسليمه اليه **قوله** قال كان هذا ودعيه الخ وكذا لو قال اقرضتك فاخذته
الخ والمشار اليه بهذا اعم من ان يكون مثليا او قيميا وقوله فقال الخ مخاطبا للمأخوذ
منه اخذه اي ما اخذه المقر اطلق الآخذ ولكنه مقيد بان ما اخذه لو حلف بان
هذا ليس ودعيه للمقر عنده كما هو عليه كلام صاحب الهداية وهو المصريح في تكملة
المولى قاضي زاده وقوله ثم الآخذ منه عطف على ليد وقوله كما بين اي في المسئلة
السابقة من ان اخذ مال الغير سببا لعنان وقوله اخذه جزاء الشرط المذكور
في الشرح والمقدر في المتن وقوله وادعى الخ عطف على قوله وضرب عليه في الاول
راجع الى المأخوذ منه وفي الثاني الى الآخذ **قوله** اجرت فرسي وكذا الاعارة
والاسكان وكذا الخياطة في الصحيح هذا كله عند المجتفة وهو الاستحسان وعند
هما القول بقول المأخوذ منه وهو القياس والرجحان لقول ابو حنيفة كما في عامة
الشروح ولذلك لم يتعرض المصنف الى الخلاف وذكر في الايضاح والمبسوط
والاسرار ان هذا الخلاف اذا لم يكن المقر به معروفا للمقر اما اذا كان معروفا له
كاذ القول المقر اتفاقا لا يقال كونه معروفا للمقر انما يظهر للقاضي بعلمه
او بشهادة العارفين عنده فعلى الاول يقتضى القضاء بعلمه وذاعم وعلى
الثاني يقتضى الحكم باليمينه وذا خلاص المقر من لا نقول كونه معروفا له
يقتضى علم القاضي انه له او يحصل باخبار من يثق به واحدا او اكثر لا بمجرد
قول المقر وعند ذلك يثبت المقر به في يد المقر ويقبل قوله مع يمينه فلا يلزم
احد المذورين كما لا يخفى العلم عنده **قوله** لا بل ليكن اطلقه فتشمل ما

لوقاله موصوفا او مفصلا وقوله وعلى المقر مثله اطلقه فتشمل ما لو دفع الى الاول
بقضاء القاضي او بغير قضاءه هذا عند محمد واما عند ابو يوسف فلا يضمنه لو دفعه
الى الاول بقضاء والعارية مثل الودعيه وقيد بها اذ لو اقر مطلقا بان قال هذا
لفلان بل لفلان ودفع الى الاول بقضاء لا يضمن للثاني بالاتفاق كما يمين له لو
دفعه بغير قضاء بالاتفاق ولو قيد بالغيب يضمن للثاني مطلقا بالاتفاق كما في المبيع
هذا الواجب المقر به في القدر اما لو اختلف بان قاله على الف لا بل الفان لزم الاكثر
استحسانا وعند زفر لزم ثلثة الا ان وهو لقياس ولو اختلف في الوصف بان قاله
على الف جيا بل يوف او عكس لزم الجيا لدخول الردى في الجيد كالف في الفين
كما في المقدس **قوله** اقربدين لانسان قد سبق بعض تفصيل هذه المسئلة قبيل
باب التماثل وهكذا الواجب لله والقبض او بالبيع او بقبض المبيع او بقبض
الدين على التفصيل المذكورة في الفصل السادس عشر من العبادية **قوله** كنت كاذبا
وكذا قوله كنت هازلا وقوله يحلف المقر له الخ هذا قول ابو يوسف وهو الاستحسان
وهو المختار وعليه استقر فتوى المجته خوارزم ولكنهم اختلفوا في فصل وهو ما
اقامات المقر ثم ادعى ورثته الهزل وعدم القبض هل يحلف وبعضهم على انه
يحلف وبعضهم على انه لا يحلف المقر له كما في البرازية **قوله** صبت دهننا لانسان
فطلب بالعمان فقال كان نجسا لوقوع نارة فالقول للمصاب قلت مع يمينه بخلاف
اتلاق لم ثم ادعى انه لم يمتد حيث لا يصدق وللشهود ان يشهدوا انه لم يمتد
بحكم الحال وكذا لو قتل رجلا وادعى انه كان ارتد او قتل اياه فتكون قتله قتلها
او للردة حيث لا تشع قال الاخر انا عبدك فرده المقر له ثم عاد الى تصديقه
فرد عنه ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بجحد المولى بخلاف الاقرار
بالدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعتاق لا يبطلان بالرد لانه اسقاط
يتم بالمقسط وحده كما في البرازية ايضا رجل ادعى على اخر ما لا نكره فخرج
خطا اقراره به فاكر ذلك ايضا فامر بان يكتب على بياض فظهر انه خطه لا يقتضى
عليه بالمال لان هذا ليس اعلى ما لا ما لو قال هذا خطي وانا كتبتة وليس على
هذا المال وهناك القول قوله ولا شئ عليه كذا هذا في العبادية **باب اقرار**
المريض وجه تأخيرها ظاهر لانه عارض واقراره في باب على حدة لا يختص منه
بالحكام على حدة ولان في بعضها اختلاف **قوله** يعني مرض الموت وهو الذي
لا يخرج صاحبه الى حوايج نفسه كذا ذكره الفضل والمعتبر عند الاوزجندى
ان لا يقدر الفقيه على الخروج الى المسجد والسوق الى دكانه والبراة على الصعود
الى السطح كما في العبادية **قوله** وعلم معاينة جملة مالية قد لكل اي علم معاينة
القاضي او الشهود كما في الشروح ولنا ان المريض مجبور الخ وسبب الحجر تعلق
انغماء والورثة بجملة بسبب المرض والحاصل ان الدين الثابت قبل الحجر
لا يراجحه الثابت بعده ولكن ما لم يعلم منه سببه بلا اقرار يلحق بالثابت قبل الحجر
فبمخرجها الثابت بمجرد الاقرار ثم الدين الثابت بالسبب نوعان نوع لوقض
صاحبه من المريض ذلك لا يشترط فيه صاحب دين العمدة كالغرض والبايع ونوع
يشترك فيه مع كونه قبضته المراءة واجرة قبضها الآخر كما في غاية البيان واجرة
مسكنه وما كاله ومليسه وثمن ادوية واجر طبيبيه من النوع الاول لو قبضت

لا يشاركها الغرما والمهر من النوع الثاني ولم يعد من المتبرعات لان النكاح من
 الحوايج الاصلية والعبرة لاصل الوضع لا الحال فلا يرد ما لو تزوج مع عدم
 الاحتياج بان كان له نساء وجوارا وهو شيخ كبير والمرأة آيسة كما في المنهج
 والمقدس وتكلمه الديري **قوله** ولم يجوز تخصيص عزيم اي لم يجوز للمريض
 قضاء دين بعد الغرما اتي عديم كان من عزيم الصحة والمرض متى لو فعل ذلك
 لم يسلم المقبوض للفا بضر بل يكون الغرما بالمحصن وقد عرفت ان قضاء قرض
 ونحن مشترية مستثنى من هذا التحميم وهو المصريح به في الهداية وقوله ولا
 اقراره لو ارثه حتى لو سلمه شيئا لا يستبد فيه بل يكون بين الورثة بمصمم
قوله لقوله عليه السلام ان الله تعالى الحديث ثبات بأخر الحديث وهو
 مصتح به في الهداية وهو لا اقرار له بالدين لشدة هذه الزيادة والمشهور
 لا وصية للوارث كما في المبسوط وللدلالة في الوصية على نفى الاقرار له بالطريق
 الاولى لان الوصية انما يذهب ثلث المال وبالاقرار يذهب كله فابطالها
 ابطال للاقرار بالطريق الاولى كما في المنهج فظهر ان يقال المدعى عدم جواز
 الاقرار والدليل دليل على عدم جواز الوصية فالصواب ما اتي صاحب الهداية
 من ان قلنا غايته ان الدليل لم ينحصر على عبارة النص كما صرح به في الاصول **قوله**
 اي بقية الغرما وبقية الورثة تتبع المصنف في تعميم هذا الاستثناء صدر
 الشريعة بناء على انها ارا دبا تصديق القول على طريق عموم المجاز فيشمل
 المورثين او بناء على انه من قبيل تعميم الخراي والبرد يعني الا بتصدق بقية
 ورضاها او على ان يكون في التصديق من قبيل علقتهما ببناء ما ياردا فيكون
 التقدير كذلك وكل من ذلك لا يخلو عن تحمل الا ان عبارة المتن لا تنفك عنه
 كثيرا لتكثير الفاظة كما لا يخفى ثم المعتبر تصديق بقية الورثة بعد موت
 المريض حتى لو اجازوا قبل موته لا يعتبر اجازتهم ولهم ان يرجعوا كما في الحاشية
 وذكر شيخ الاسلام نظام الدين وهو ابن صاحب الهداية بكون تصديقهم في جاز
 المورث ولا يحتاج الى التصديق الجديد كما في العمادة والبرجندي اقول ينبغي
 ان يكون على هذا المثال رضا الغرما قبل موته تدبر العلم عنده **قوله** ولكن
 ترك القياس لما روي عن ابن عمر كذا في الابيضاح والهداية وايضا الاقرار اخبار
 في نفسه عن لازم وانما جعل تبرعا في حق غرما الصحة لئلا يبطل حقهم وكان الظن
 من حال العاقل ان يكذب اخباره سيما في حال المرض فيثبت الدين والثلث يعتبر
 بعده فافتقر هو والوصية اشير اليه في الاسرار **قوله** بخلاف المسئلة الاولى
 فان سببا لثمة ثابت بينهما لان دعوة النسب المحمودة لك ان المريض المسلم لو اقر
 بدين لا يندب انصران او العبد فاسلم اذ عتق قبل موته فالأقرار بطل لان سبب
 التهمة بينهما كان قائما حين الاقرار وهو القرابة المانعة للارث ولو في ثاني
 الحال وليس هذا كذا الذي اقر لامرأة ثم تزوجها والوجه ظاهر كما في غاية البيان
 نقلا عن وصايا الجامع الصغير وكذا في الدين قاضيهان في شرحه خلافا لفرق
 الاقرار لابنة وهو نصراني اذ عدا له فقال ان الاقرار صحيح عند فر لانه وقت
 الاقرار لم يكن وارثا اقول يظهر من هذا ان مذهبه مضطرب لان هذا التعليل
 يقتضي صحة اقراره في المسئلة الثانية ايضا تدبر العلم عنده **قوله** ان طلقه

القاتل به المولى عزيم
 نقله عنه ابنه من قبله
 رجبها الله تعالى

فيه كلام على المولى
 ابن كمال الدين
 والبرجندي

نظام الدين صاحب
 الهداية

فيه كلام على
 المولى عزيم زاده

وقوله بلا رضاها في باب طلاق الفأ في قوة بلاسوالها وقد استغنى صاحب الهداية ايضا هذه القيود هناك ولذلك لم يتعرض شرحه
 هنا ومن غفل عن هذا اعتنق بعدم وجدانه

فيه اطلقه والمراد تطبيقها بمانه وبسوالها ذلك وهي في العدة وقد سبق تفصيلها
 في باب طلاق الفأ ولذلك اجهل عن هذه القيود ومحلها الانسب ثم ولذلك
 نقل فيه فالاجمال هنا عن بعض قيود يكون حواله عليه وقوله من الارث والدين
 لفظ من البيان لانه صلة للاقل وقد مر غير مرة وقول صاحب الهداية في باب
 طلاق المريض وان طلقها ثلثا ما مرها الخ في معنى بسوا لها واجمال واجمال
 شراعه عند هنا بناء على الحوالة عليه كما لا يخفى **قوله** اقر رجل بينة غلام قيد
 الغلام اتفاقا اذ لو اقر بينة مرأة كان الحكم كذلك ايضا والمراد له بلا راسطة
 حتى لو اقر لشخص انه ولد ابنه لم يثبت نسبه وكان حكمه حكم ما اقر باح كما في البرجندي
 وقيد الرجل على المخصوص لان المقر لو امرأة لا يثبت النسب على ما سيبيح الا انه
 اعم من ان يكون مريضا او مجيما اذ لا فرق بينهما في الاقرار بالنسب **قوله** وقد مر
 بيان فائدة هذا القيد لو اراد بهذا القيد جعل نسبه فلا حاجة الى هذه الحوالة لكان
 قوله فيها سيجي شرط جهالة النسب الخ ولو اراد به قوله في مولده لم يسبق التعرض
 له فكيف بغير الحوالة ثم المراد بمولده عند هو سقط رأسه كما في الكفاية والمذكور
 في شرح تلخيص الجامع الكبير في بلده ثم اختلفوا في ان المراد به سقط رأسه و
 مولده كما اختاره في الكفاية وفي القينة بعلامة **م** مجهول النسب الذي يذكر
 في الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في البلدة التي هو فيها واختاره المقدسي وبعض
 اصحاب الحواشي بانه هو الذي لا يعرف في ارضه او في المشرق فوقع عليه حادثه
 فتفتش لنسبه في المغرب فيه خرج اقول قول المجتهد في بلده يحتمل ان يراد به بلده
 هو سقط رأسه او بلدا تحذره وطنا وان لم يكن سقط رأسه فلا حول ولا قوة الا بالله
 اوسع وفي القينة ايضا قال **ق** قال المعروف النسب انت ولدي ولا وارث ولا وارث
 فاذا مت فنجح تركتك لك لا تستحق الا الثلث بطريق الوصية وقال **ق** **م** مع في الثلث
 وصية وقال **م** ينبغي ان يقع في الكل اذ لم يكن لها وارث واختار صاحب القينة
ق حيث قال هو شبهه بالصواب لان الميت لم يخرج الكلام فخرج الوصية اقول
 ينبغي ان يختار جواب مت لان ظاهر كلامه ان يكون له جميع تركته وهذا عين وصية
 الا انه اختار هذا الطريق في ذلك لظنا بانه أكد منها على ان قوله انت ولدي يحمل على
 التشبيه البالغ بقرينة كونه معروف النسب من غير فظهر ان له الثلث وصية
 لو كان له وارث والا فاكل له تدبر العلم عنده **قوله** مع اقراره بالولد الخ اي
 بالشرايط المذكورة في المسئلة المتقدمة كما في عامة الشروح والتحقيق فيه ان المتقدمة
 لما كانت مطلقة لهذه المسئلة الشاملة لها وغيرها استغنى بذكر الشرايط المذكورة
 بنها هنا غاية ذكر عام بعد ما من نقل هذا من يدن اصحاب المتن بل في كلام الفصحا
 شايخ كما لا يخفى على من تدرب اطلق اقراره به فثبت اقراره به في الصحة والمرض
 لانها سواء في الاقرار بالنسب والنكاح والولا كما في المبسوط **قوله** لانه اقر على
 نفسه لانه هذا الدليل كما ترى يدل على صحة اقراره بالام كصحة بالاب وهو موافق
 للهداية والتحفة وشرح السراجي لمصنفه ومخالف لعامة الكتب من المبسوط
 والابيضاح والجامع الصغير للمجيبين وغيرها وقال صاحب النهاية في حق الاول والله
 تعالى اعلم بصحته ورواه صاحب العناية بانه قد عرفت صحة بدلالة الدليل المذكور
 اقول والتحقيق فيه ان دلالة الدليل المذكور على صحة اقراره بالام منوعة لان

فيه كلام على المولى
 عزيم زاده

فيه كلام على
 المصنف

فيه كلام على صاحب
 القينة

فيه كلام على المولى
 قاض زاده

ذلك الاقرار لا يصح الا بتصدقها والتصدق منها بوجوب تجمل نسبه على زوجها يكون بمنزلة اقرارها ابتداء بالولد وهذا لا يجوز من غير تصديق زوجها على ما سيبيح وقد سبق ايضا فظهر وجه عدم جزم صاحبها لنهاية صحة هذه الرواية وما يقال في التوفيق بين الروايتين بجل الاول على ما اذا لم تكن المرأة ذات زوج والثانية على ما اذا كانت ذات زوج مدفوع بان لم يبيح فرق بين هذا وبين اقرارها بالولد فانه يصح ايضا على ما سيبيح وبالجملة فاللفظ مذكور في عامة الكتب هذا زبدة ما في تكلمتي شيخ الاسلام العلم عند الملك العلامة **قوله** والزوجة بشرط ان يكون حالية عن تكاح الغير وعدة وان لا يكون تحت المقر من لا تجتمع معها كاختها واديج سواها واداد بالمولى مولى العتاقة المطلقة فتشمل الاعلى وهو الحق بكسر التاء والا سفل وهو المعتق بفتحها هذا اذا لم يكن ولاؤه ثابتا من غير لان الولاء كالنسب اذا ثبت من احد يمنع ثبوته من الغير كما في الشروح **قوله** وفي البدنية المراد اقراره الاسفل للاعلى واما العكس فيكون دعوى لا اقرار اقول هذا وجه كما لا يخفى لان الاصل ان اقرار الانسان الى اى ذكر كان او انفى هذا هو المراد لان الامانة لا تمنع صحة الاقرار على نفسها وقوله وبالاقرار والاباء من طغيان القلم وتذكير ضمير نفسه لا يرجع الى الانسان ومن صوب ثابته لم يصيب وقوله ثبتت نسبه بمجرد الاقرار يعنى من غير حاجة الى التصديق **قوله** وصح التصديق اى من هؤلاء بعد موت المقر الى ما في النسب والتكاح فعلى ما ذكر في الشرح واما في الولاء فانه اذا اقر بعد لسان ثم مات العبد بطل الاقرار ولكن لم صدقه المقر له بعد موته يصح في كسبه الذى اكتسبه بعد الاقرار لان الاقرار بالعبد اقرار بكسبه فيقوم مقامه بخلاف المرأة المقر فان الارث انما يثبت بعد الموت على سبيل الخلافه بسبب الزوجية لا بوجوب الاقرار فتصدق به بعد موتها وعوى ارث مبتداء وهذا لا يجوز كما في الاسرار ثم فائدة هؤلاء ثبوته على طريق العموم لا الخصوص فالابن المقر له مثلا يورث من المقر مع سائر ورثته وان جلدوا كونه ابنا ويرث من اب المقر وهو جده وان كان الجدة منكرا كونه ابن ابته وعلى هذا القياس غيره وباقي التفصيل في النهاية **قوله** اقر بنسب من غير ولا و اراد به الولاء الاصل او الفرع بلا واسطة وهو اكمل فيشمل الغير ابن الابن والجدة ايضا كما مر في كتابها في اركانها بن الابن نزع الولد وبالجد اصل الابن ومثل هذا الاجمال غير قليل في المتن فلا يبعد خلافا لا يخفى **قوله** ويرث الآم وارث وان بعدا طلعه فتشمل الزوج والزوجة وهذا مستقيم على قول بعض مشايخنا انه يورث عليهما ايضا في زمانها كما في القينة والامع لان لبس لهما الورثة فيرث المقر له معهما كما في البرجندى واداد بالقرىب صاحب فرض وعصبة ولو مولى العتاقة وبالعبد من كان من ذوى الارحام ومولى المولاة ولا يكون له الثلث بالوصية لانه ما ارجبه وصيته واما اوجه اركانه في كتابي وغيره وانت خبير بان هذا لم يخالف ما سبق من القينة تدبر العلم عنده **قوله** بل بالنسب تخرج بما علم من المسئلة السابقة تأكيدا وذكر في العمادة ان احد الاخوين اذا اقر باخ وانكر الاخر فالقر يعطى الاخ المقر له نصف ما في يده ولم يثبت نسبه بالاتفاق وفي موضع اخر منها الوارث الواحد اذا اقر باخ بن آخر للبيت لا يثبت

وهما المولى احد الشهور
بقام زاده والمولى ذكرها

فيه كلام على المولى
عزى زاده

تصديق صح

فيه كلام على المولى
عزى زاده

نسبه منه خلافا لا يبرسف واقتفوا ان يشاركه في الميراث والفظ ان بينها مخالفة كما قلنا ولكن اقول لا مخالفة بينهما لان في الاول منكرا من الورثة وفي الثاني لم يوجد فابو يوسف قال بثبوته فيما لم يوجد منكرا وان كان فيه تجمل النسب على الغير وقد ذكر في البدايع وغيره ان الوارث لو كان كثيرا فاقروا واحد منهم باخ اخر ونحوه لا يثبت نسبه ولا يرث معهم ولو اقر منهم رجلان او رجل وامرأتان يثبت نسبه بالاتفاق ولو كان الوارث واحدا فاقربه يثبت عند ابى يوسف خلافا لا يبيح صفة ومحمد يقول ابى يوسف اخذ الكرخى انتهى وظاهر المطلق المتن على ترجيح قوله كما لا يخفى **قوله** له على آخر دين صفة لبت وتنكير آخر مفتح ان هذا الآخر ليس آخر من الوارثين غير المقر فيظهر ان ليس اشتباه في العبارة كما قلنا وقوله الاشئ لداى للمقر والنصف للآخر وهو المكذب من الابنين والمقام معين لان النصف لا يثبت ان يكون للدين كما لا يخفى **قوله** وان تصادقا على اشتراكه ان وصية اما المقر فانه يزعم ان الدين هذا القدر وهو مشترك بينهما واما غير المقر فانه يقول لكل مشترك وليس الدين بهذا القدر فيكون مقرا بان ما يقضه مشترك كما في الكفاية وغيره ولو اقران اباة قبض كل الدين والمسئلة على مالها كان الجواب كما في الاولى الا انه يخلق المنكر هنا الحق المدبون ما يعلم انه قبض كل الدين فان كل برأت فسته وان حلف دفع اليه نصيبه بخلاف الاولى حيث لا يخلط فيها لان حقه حصل من جهة المقر وهنا النصف فقط كما في التبيين **قوله** لانه لو رجع الى تعليل لعدم الرجوع **فصل** اخذ المصنف هذا الفصل من شذرات كتاب الاقرار من كتابي واكمل من مسائل المباح الكبير **قوله** وعندها لا يأم يقف على من يرجع قول الامام على قوله ما مر يذكر قولهما في المتن فان عادة المأونة التصريح بقولهما ايضا عند رجحان قولهما على قوله وكذا عند التساوى بينهما **قوله** صح في حقها اى حق المرأة متى صارت امه للمقر له ومن ذلك اذا علق بعد الاقرار ولد يكون دقيقا هكذا في شرح التلخيص للمباح الكبير والمصنف اكتفى بفرع الفرع لظهور الاول وقوله وفرع على قوله وحقه الى الواو في وحقه بدل كلمة لا من طغيان القلم **قوله** حتى لا يبطل التكاح لعدم اذن المولى وهو المقر له ولا يكون لها خبار العتق لان التكاح لازم لما تقر ان اقرار المقر اذا تعقن ابطال حق غيره انما يعتبر في حق نفسه دون غيره كما في التنوير التلخيص **قوله** واما في بطنها فتد بان ولدت لاقل من ستة اشهر منذ اقرت للتبني بعلقته قبل ثبوت رقتها واما المولود لستة اشهر فصاعدا قد يثبت العلق ايضا قبل الاقرار الا ان الاصل في الحوادث لما كان اضافتها الى اقرب الاوقات رجع به كون علوقه بعد الاقرار كما في التنوير **قوله** ومرا عند محمد الى عطف على قوله دقيقا عند ابى يوسف رجع قول ابى يوسف هنا على قول محمد لما وقع الترجيح كذا في التلخيص وقوله لانه اى لان ارثه كان للمقر والمحال انه قد اقره المقر له اذ العبد وما ملكه لمولاه وقوله يرثه وارثه وسهم الولاء للمقر له حال حياة المقر سواء كان المقر عصبة او لا وقوله فارثه اى ارث العتق لعصبة المقر سواء مات المقر عتقا او دقيقا لان زعم المقر معتبر في حق نفسه مردود في حق غيره فلم يعتبر قوله في حق عصبة فينتقل الولاء اليهم بخلاف ما لو كان المقر حيا لان الا ستمحقاق ح له وقد اقر ان الحق للمقر له كما في التنوير

الظان البرجندى

لان لما قبل في الميراث
قبل في النسب

فيه كلام على
المولى عزى زاده

فيه كلام على المولى
عزى زاده

والكافي **قوله** قال لو عليك الف الى اقول هذه المسئلة معرفة او منكورة او مكررة
او مقرونا بها البرهني ان تذكر عند قوله وقوله نعم اقرار الحق بوجوب الاول انها
من قبيل نعم والثاني انها نظيرة انزها واتزن فنظير الاول قوله الحق ونحوه لان
المفعول المطلق او المفعول به لا يستقل بنفسه بل لا بد له من فعل كما ان انزها
كلام لا يستقل بنفسه لان الهاء العنبر لا بد له من مرجع سابق ونظير الثاني قوله
ونظير الثاني قوله الحق ونحوه لانه كلام تام غير محتاج الى ما قبله وكذلك انز
ثم هذه الالفاظ الرواية فيها النصب وعليه كلام المصنف حيث صرح به في المنكر
اما يكونه على المصدرية والتقدير القول الحق الى او يكونه مفعولا به اى دعيت
الحق الى وجاز في الكل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف يدل عليه نحو الكلام فاما
لتقدير قولك الحق او دعواك الحق الى ولو قدر مجرد اقله وجه ايضا فيكون التقدير
قولك او دعواك بالحق ولو لم يعرب فيجمل على واحد منها فلا يختلف الحكم في الجميع
في الجميع كذا في الجامع العا على نقله منه صاحب التنوير **قوله** او ترون بها البرية
به قيد به لانه لو ترون بها الصلاح لم يكن اقرارا لان الصلاح محكم في الرد اذا القول
لا يوصف به فيكون امرا بالصلاح والاحتساب عن الكذب فيجمل ما ترون به عليه طلقه
وتكنه مقبدا لنصب ذلورفع يكون جملة تامة من مبتدأ وخبر فلا يجعل جوابا لما
سبق بخلاف تكرير هذه الالفاظ حيث يجمل على التأكيد واثار بالمقارنة الى ان
البدلوا نفرد معرفة او منكرا ومكورا لا يكون اقرار لعدم العرف كافي في التنوير
قوله لانه كلام تام من مبتدأ وخبر مستقل بنفسه هذا هو المنطوق وجعله
جوابا اما هو باعتبار دلالة الحال وذا ساقط في مقابله وقوله لانه لا يصلح للابتداء
اى لان يكون كلاما مبتدأ هذا هو الظاهر لا يصلح لان يكون مبتدأ لانه لو رفع يكون
خبرا لمبتدأ يقدر بدلالة الحال وهو قولك او دعواك على ما استرونا البه **قوله**
قال لامة يا سارة الى ما اخذ هذه المسائل باب من الاقرار بالعيب في الجامع الكبير
واثبات المصنف بها في اخر باب خيار العيب انسب من اثباتها هناك لا يخفى **قوله**
والاخير اى هذه السارقة فعلت كذا شتيمة جملة وقعت شتما من القائل وقوله
بخلاف هذه سارقة الى وكذا هذه السارقة الى بلام التعريف لما مل ان الاعتبار
الى بحث الوصف خبرا فيستوي كونه معرفة او منكرا بخلاف مجيئه نعتا فيجمل على
الشتم هذا هو المصريح في تلخيص الجامع الكبير وعليه كلام الكافي فيظهر منه ان تكبير
هذه الاما في عبارة المصنف ليس للاختلاف **فروع** تقرر من المزيين بها ينقص
كالهبة ونحوها في الحال فيثبت الملك لله وهو بطل ثم ينقص ان احتج اليه وفي
غيره كالاعتاق يتوقف مريضة اقرت استيفاء مهرها لوقبل الطلاق لم يصح وبعد
الطلاق والعدة مع وان كانت في العدة ودين الصحة محيط لم يصح وان لم يحيط
تفى الدين اولا ثم له اقل من المهر والارث قالوا هذا قول ابي حنيفة وعندهما
يصح في كل اصله اذا طلقها بسواها ثم اقر لها بدين اراضي واذا تواضع بطلاق
في السر بحضرة الشهود على ان ينبا بها بشئ بخلاف البايع ان يقص منه ثم
البايع قال في مجلس آخر بعثك بالف وقال الاخر قبلت صح البيع ان اتفقا
على الاعراض او اختلفا بان ادعى أحدهما الاعراض والاخر البناء او اتفقا على ان
لا يحضرهما شئ وانما يفسدان لو اتفقا على البناء هذا عند ابي حنيفة واما عندهما

نسد في الكل الا ان يتفقا على الاعراض والاصل عنده انه جعل صحة الايجاب اولى لان
العقد في الطهارة وجها اعتبار العادة وهو تحقيق المواضعة ما امكن هذا من متفرقات
الكافي ايضا وفيها فوائد مثلها **كتاب الشهادات** **قوله** او رده عقيب الاقرار
الى وقدمه على القضاء وهو الاولى لان القضاء موقوف عليها اذ كان ثبوت الحق بها
الا ان في الهذلية اخرى عن القضاء لانه المقصود من الشهادة تقديم المقصود على
الوسيلة **قوله** اخبار بحق للغير على اقرار الحق فشمع خواتمه او حق غيره وهو
المراد سواء كان الحق فدخل في التعريف الشهادة في الزنا والشهادة في هلال رمضان
والعيد وقوله عن يقين متعلق بقوله اخبار وتام هذا التعريف بقيد يقين غير يقين
وجها قولنا بلفظ اشهد في مجلس القضاء وتركها لا غناء قوله وكنها وحكمها الى اخرها
اذ من يدعي ترك بعض قيوه التعريف حوالته عن الغنى من المقام كما لا يخفى على تدرب
فالتعريف الاخصر الجامع اخبار صدق لاثبات حق بلفظ اشهد في مجلس القضاء فيخرج
من هذا التعريف دعوى الوكيل من غير تأويل **قوله** انها مشتقة من المشاهدة
ولما كانت المشاهدة اظهر في معنى الاطلاع على الشئ عيانا جعلت أصلا وفرض ان
الاشهاد مشتق منه كما قال صاحب الكشاف ان الميم مشتق من التيمم والبرج من
التبرج لظهور المزيد في هذا المعنى **قوله** وشرطها العاقل الى ولم يذكر الاسلام
لان الذي اهل للشهادة في الجملة كافي في فتح القدير **قوله** والضبط وهو حسن السماع
ويدخل في الضبط البصر للحاجة الى التمييز بين المدعى والمدعى عليه كما في فتح القدير
قوله ومكها وجوب الحكم على القاضي بوجوبها بعد الترتيب براد به الوجوب على
الغرض حتى لو لم يره واثبتا على نفسه واخره يكفر ولو اخره مع رؤيته الوجوب
يفسق ويستحق العزل كذا في كيف القضاء على البيعة وشرح المجمع لابن ملك ولكن
ذكر في معين المفتي للفرى صاحب المنح حيث قال شاهدان شهدا على رجل بمال
وعدا لا توجد الحكم فدعى القاضى المدعى ان الصلح فاصطالحا على بعض ذلك
الدين ثم رجع احد الشاهدين لا يضمن شيئا لانه ما اتلف شيئا لان القاضى لم يقض
بشئ بتلك الشهادة فان الصلح يكون عن تراض انتهى وانت خير بان هذا يدل
على جواز تأخير الحكم عند مخال الصلح بينهما وعلى عدم التفتيش به هذا **قوله**
لفظ اشهد اشار به الى خصوص هذا اللفظ فلا يجوز بلفظ الماضي ولا بلفظ من
ماوة اخرى كاعلم واثبتن وعليه ظاهر الكتاب والسنة والجاري على السنة الامة
سلفا وخلفا في اداء الشهادة مقتصرين عليه فكان كالاجماع على تعيين هذا
اللفظ ولم يخلو من معنى التعبد اذ لم ينقل غيره والعل السر فيه ان المصانع
موضوع للاخبار في الحال وعليه قوله تعالى نشهد انك لرسول الله اقسام بالله
لقد اطلعت على ذلك وانا الآن اخبر به وهذه المعاني مفقودة في غيره من الالفاظ
ولهذا اقتصر عليه احتياطا واتباعا لما نذر ثم هذا اللفظ يتعدى بالياء وهذا
المعنى وقولهم اشهد ان لا اله الا الله تعدي بنفسه لانه بمعنى اعلم هذا
زبدة ما في الشرح في بعضها اجمالا وفي بعضها تفصيلا فيكون هذا تحقيق قول
المصنف فيما سياتي لان النصوص وردت الى **قوله** بمعنى الخبر دون القسم
يريد به ان معنى الخبر فيه اصل وسلب معنى القسم عنه بناء على ان لا يكون فيه
اسلا فلا يمنع كونه قباله بل هو المراد لما سبق ولهذا لا يختلف الشاهد لتضمن

وشهد في عبارة المستف بعنى حضر
 والذي حضر هو هذا ليعدان حسن
 اعتزان ما عر يفعله مريداه سوء
 قما صا لفعلا بولانه واليك المالح
 لانه هو الام بشهد شهادة على ما
 بل انما على الاعتزان غدا عليه
 السلام وبه سقط اعتزان صلب
 ابناية على الهداية تدبر م

شهادته ذلك كما في البرازية وقوله حتى اذا تركك الى تفريع على كونه ركنًا كما نقل عن
المصنف **قوله** ويجب احياء الشهادة اذ اراد بها اذاها عند القاض ثم الوجوب
انما هي بما اذا تحمل الشهادة بان اشهد عليه على ما هو اشارات كثير من الكتب كما في
البرجدي ورجله شهود كثيرة فدعى بعضهم لاداء الشهادة وهو من تقبل
شهادته لا يسمح لاداء الامتناع عن الاداء كما في نوادر هشام عن محمد وكوفي العيون
او كان في الصك جماعة تقبل شهادتهم وسعدان يمتنع وان لم يكن او كان ولكن
قبولها مع شهادته اسرع وجب كما في الفتح وهكذا في الخزانة فعلى هذا ان قول
المصنف ان يوجد بدله ليس على اطلاقه وكوفي البرازية انه اذا طلب منه الاداء
ان كان بمجد المدعى غيره فله الامتناع والا لا وهكذا في الحامية **قوله** بالطلب اي
طلب المدعى هذا اذا علم المدعى من له الشهادة اما اذا لم يعلمه فالواجب عند
مخدوق قوت الحق ان يشهد بلا طلب كما في فتح القدير والحامية والواجب عليه
اعلام المدعى بما يشهد فان طلب وجب عليه ان يشهد والا لا يجوز ان يشهد
حقه كما في المقدس **قوله** وان علم ان القاض لا يقبل شهادته اشار به الى انه
لو غلب على ظنه انه يقبل شهادته يتعين عليه الاداء كما في البحر نفقها اقول وكذا
ينبغي ان يتعين عليه الاداء لو شك في قبوله لما ان شيئًا اذا دار بين مبيع ومحرم
فالرجحان للمحرم للاحتياط **قوله** وسنرها في الحدود اغفل اشار به الى ان
الشاهد مخير بين ان يشهد بحسبة لله تعالى وبين ان يسترد لم يشهد لان كل واحد
منهما امر مندوب الا ان الستر افضل كما في عامة الشروح وعليه كلام المصنف الا ان
صاحب الفتح ساق كلامه في كتاب الحدود على ان تكون الشهادة به خلاف الاولى التي
مرجعها الى كراهة تنزيه ثم افضلية الستر انما يكون بالنسبة الى من لم يعتد بالزنا
او زنا مرارا مسترا متخوفًا من الله ومنتهما عليه اما اذا وصل الحال الى اشاعته
والتهك به بل بعضهم ربما افتخروا به فيجب كون الشهادة اولى من تركها زجر لهم
عن المعصية والخلاء الا رض من الفواحش وهذا المطلوب الشارح انتهى خلاصة
كلامه **قوله** وتلقيه بتدأ خبره آية ظاهرة اي دلالة بردييه ان في الحديث
السابق دلالة ايضا على رجحان الستر ولذلك حكى به الافضلية الا ان دلالة
دلالة التلقي لان دلالة على جواز الستر فقط كما ظن **قوله** ويقول في السرقة
اخذهذا القول من الشاهد واجب من حيث انه شهادة لحق المالك ومندوب
افضل من حيث هذا الطريق لما نظره الستر والمصنف اطلق القول ليعقبا واختار
في القدرى ضيعة الوجوب كونه استدراكا من التخيير ولان الوجوب يدخل
فيه المندوب بخلاف العكس فظهر ان لا سيما في عبارة القدرى كما ظن
قوله احب الحق المسروق منه فانه لو قال سرق ورجب القطع استغنى بها
المال ان كان تلفه لان القطع واليمان لا يجتمعان كما في الشرح **قوله** لقوله
تعالى واللاتي يا نين الاية ولفظ اربعة نفق في العدد واما افادة الاية الرجال
فينا على ان قبول شهادة امرأتين مع ثلثة رجال يخالف لما نص من العدد ومجان
عدم قوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان لخصوص هذه الاية مدفوعة
بان تلك مبيحة وهذه مانعة والمانع مقدم غاية ان هذا القيد زيادة وشبهة
للدار والشبهة كالحقيقة فيها يندرى بالشبهات كما في فتح القدير وغيره

فیه کلام علی المولی
عزیز زاده
۲

فيه كلام صاحب
البحر والمقدس

فروع لو علق عتق عبد بن زناه ثم ادعى العبد زناه وشهد به رجلان يعتق العبد ولا يحد
المولى ويستخلف المولى وفيه خلاف ذكره في الثانية قلت يحد مد الفذ والمدعى
والشاهدان كما سبق نظيره في كتاب الحدود ولوقال ان شرب الخمر لم يحد حر فشهد
رجل وامرأتان بشربه عتق العبد ولا يحد وكذا لو علقه بالسرقه فيضمن المال ولا
يقطع ويعتق العبد اطلق المصلتان في الولوالجية واستدتا الى ان يوسف في الثانية
قال ربه بقى **قوله** من شبهة البدلية كالتميم مع الوضوء الا انه لما اعتبر شهادته
مع امكان الرجال نزلت الى شبهة البدلية وهي كالحقيقة بها يندرى بالشبهات
ولذلك لم تقبل الشهادة على الشهادة في الحدود وجه ذلك ان قوله تعالى فان لم يكونا
رجلين فجل وامرأتان خرج بحجج قوله تعالى فمن لم يجد نصيبا لثلاثة ايام وقوله
تعالى فلم يجدا ما فتيهما صعيدا طيبا فشهادة النساء في صورة البدلية و
التحقيق فيه ان الشرط كما يستعمل في الترتيب كذلك يستعمل في الحصر والكل
حقيقة لغوية فتوقف الشرط على الشرط هو شرط يراد به الترتيب لا الحصر
وعليه قوله تعالى فمن لم يجد الاية ولو اراد به الحصر فلا يدل على الترتيب بل لا بد
من قرينة والاية بها نحن فيه من هذا القبيل اذ لا حجة تامة من الشهادة في الشريعة
الا شهادة رجلين او شهادة رجل وامرأتين هذا هو المراد المجمع عليه من البينة
الكاملة في الاموال وقد اجتمعت الامة على تمام حجة شهادة رجل وامرأتين عند وجه
رجلين وعلى ان عدمها ليس بشرط فلم يبق الا شبهة البدلية لاشتراك الشرط
في الترتيب والحصر على انه ورد نص في عدم قبول شهادة النساء في الحدود و
العصا من فلم تقبل فيها **قوله** واستهلال الصبي للصولة عليه قيده لان شهادة
امراة على استهلاله في حق الارث لا تسمع عندا بيمينه وتسمع عندا به قال
الشافعي وما لك وهو ارجح كما في نفع القيسر اقول ومن الله التوفيق اذ المراد بالارث
المختلف فيه هو الذي عتب للولد في بطن امه اما لو شهدت بانه ولد مستهلا فانت
بعد ان مات زيد او وقع وقت موته على ما شهدت به بعد موت زيد وزيد مورت
له فلا تقبل في حق هذا الارث بالاتفاق لان ادعوى اخرى وموت المصغر لم يكن
بالا بطلع عليه الرجال كوت زيد وقد صرح في القينة وحادي المنية نقل عن
ان الورثة متى اختلفت في تاريخ موت الاقارب فالبينة بينة من يدعى الارث
او يادته والقول قول من ينكر انتهى فيدخل ما ذكر تحت هذه العنايت فلا يكفي
شهادة واحد وكيف واحدة تدبر العلم عنده **قوله** والبيكارة في تأجيل العتق
سنة بقولها انها بكر فاذا مضت واختلفا في الوصول وقالت هي بكر تخمس والفرقة
كذا في ردة المبيع اذا اشتراها بشرط البيكارة ثم اختلفا فقالت امراة هي بكر لزم
المشتري ولو قالت هي ثيب بثبت العيب في حق سماع الدعوى وتوجه البمين
لولا بيع بها بكر لاقى حق الفسخ فان حلف لزم المشتري وان نكل ردت على
البايع كما في الشرح **قوله** وعيوب النساء اى المبيعات من الحبل ونحوه وكذا
لعيب والعدو ونحوها والاضافة تعيد المخصوص وهو عيب في موضع لا يطلع
عليه الرجال ولذلك لم يقيد في المتن وبين في الشرح للتوضيح حتى لو لم يكن عيب
موضع لا يطلع عليه الرجال كما مبيع زائدة لا تقبل شهادة النساء وحدهن كما في
لبن يندى ثم الاقتصار على ما ذكر ظاهره يدل على عدم قبولها في غيره ولكن ذكر

هذا استفاد من تفسير ابن عادل
معه

ۛڪا الرضاع ۛڪه

في الحادي القدسي وخزانة الفتاوى ان شهادة النساء وعدن تقبل في القتل في الجاه
في حكم الدية وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم وذكروا في خبر من يطلب خلافه **قوله**
امرأة واحدة اعلم ان تخصيص جواز شهادتها في حق البكارة اما في غيرها فلا يشهد رجل
عدل قبلت اذا شهد باتفاق نظره ولو قال تجددت النظر اختلفت في قبول شهادته
ومع في الايضاح بانها تقبل مطلقا ولو كان في النسخ وايضاح الاصلاح **قوله** فيراد
به الاقل لتيقنه ولبطالان العدد بوسطة الجنسية قال الامام حسام الدين
السفناقي في نهايته وهذا مما يحتفظ في ابطال الالف واللام معنى الجحفة وان كان
في موضع الاثبات فكان رد القول بعض الاحداث ان ذلك في موضع النفي لاني
موضع الاثبات انتهى **قوله** ولزم في اكل لفظ اشهد هذا صريح في ان لفظ
الشهادة في شهادة النساء بالولادة وغيرها شرط وهو الصحيح كذا في الشروح
وذكر لفظ اشهد هنا بناء على كونه من شرايط القبول وذكروا فيها سبق بناء على كونه
وكان لا يفي احدهما عن الاخر كذا قبل اقول بظهور منه ان الشيء قد يبعد ركايا اعتبار
م شرط باعتبار ما ان الحمل واحد تدبر العلم عنده **قوله** من الصور اربعة
الانواع وهو المصريح به في البناية والمنع وقوله وفيه اشارة الى في تقييد العدالة
بقوله لوجوبه وقوله والاصح ان شهادته اي شهادة الفاسق ولو جيبها لا تقبل
لان هذا تعليل في مقابلة النص فلا يقبل وقوله الا ان القاضي لو قضى الخ ويكون
القاضي عاصيا كما في فقه القدير **قوله** وسيجي بعض تفصيل في كتاب القضاء **قوله**
وهي كون حسنات الرجل اكثر الخ ما اثاره المصنف في تفسير العدالة احسن ما قبل
فيها كما في المحيط واهم ما نقل في تفسير الكبيرة هو المنقول عن شمس الائمة الخوافي
ان قال ما كان شريفا بين المسلمين وفيه هتك حرمة اسم الله تعالى والدين فهو
من جملة الكبار يوجب سقوط العدالة كما في الذخيرة وغيرها **قوله** تجب الاشارة
الى ثلثة مواضع ومن ذلك لو قال الشاهد الثاني اشهد مثل شهادة صاحبي لا تقبل
عند الخصم وتقبل عند عامة المشايخ وقيد الا ورجل جدي بما اذا قال لهذا المدعي
على هذا المدعي عليه وبه يفتي كما في الخلاصة وقال الخوافي ان كان نصيبا لا يقبل
منه الا بجمال وان كان مجيبا يقبل بشرط ان يكون بجمال اذا استفسر بين وقال
المسرخسي ان احسن القاضي نجما تكلفه التفسير والالا كما في المقدسي **قوله**
والشهود به لو كان عينا فبده لانه لو كان دينيا يجب عليه ذكر نفسه وقدره بل ذكر
وصفه لما ان صحة الدعوى مبنيّة عليه وكذا صحة الشهادة وهذا القيد اثاره
المصنف زيادة على ما في العبادية ولله وده شكر الله تعالى سعيه ثم لا يذهب عليك
ان قوله لو كانت على حاضر لا يفي عن ذكره كما قلنا اغناؤه وعدم الاعنى هو الملك
كما لا يخفى **قوله** ولو كانت على غائب كما في الدعوى على وكيله او في نقل الشهادة
فن قصر على اثباتي قصر **قوله** قبل يكفي والصحيح انه لا يكفي وقد صرح في جامع
الفضولين بان الغرض التعريف حق لو كان محروفا بلقبه وحده يكفي ذكر لقبه
وحده انتهى والحاصل ان الاعتبار انما هو حصول المعرفة وانقاع الاشتراك كما في
الخاتبة وذكروا في الايضاح ان الصناعة بمنزلة العهد في العجم لانهم ضيعوا
اسماهم انتهى وذكروا اسم العبد وولاه ونسبته اليه يكفي كنسبة المرأة
الزوجها وبها فتي المصدر كما في البحر الرائق **قوله** ولا يسأل عن شهادته هذا

قاعدة جيدة

وما قبل لو قال بيمين الاشارة اليه والى
اليمين كذا ان ظهر وانفسد دفع
لان المدعي بالخبر المشهود عليه وهو
المدعي عليه لا المشهود به وعليه
قوله ولو على غائب او ميت عليه
فظهر منه انه لو قال بيمين الاشارة
اليه والى اليمين كان كلامه مستلزما
فمن ان يكون الظاهر

فيه كلام
على المولى
عزى زاده

فيه كلام على المولى
عزى زاده

عند ابن خنيفة لما صرح بقولهما فيما بعد ثم قبل هذا اختلافا حجة وبرهان كما في الشروح
وعليه كلام المصنف وقد قبل في بعضها انه اختلافا عصر و زمان لان افتائها في القرن
الواحد الذي نشأ المكذب فيهم بشهادة النبي عليه السلام وقوله في المسلم قيد
اتفاق لان المتن اعلم قال لا يكون شره كذلك **قوله** وعند ما يسأل في اكل
اي في جميع الحقوق طعن الخصم اولم يطعن هذا الم يعرف القاضي مال الشاهد
وعدا له اما اذا عرف فلا يسأل عنه كذا في المنتقط واطلق في السؤال فمثل المسلم
والكا في فيسأل عن النصارى اذا شهد على شمله فيسأل عن النصارى اذا شهد على
شمله ونزكته كما في الحادي المحمدي واذا سكر الذي لا تقبل شهادته كما في المنتقط
يسأل عن الذي عدول المسلمين والاي يسأل عن عدول الكفار بان ائمين وبه ولسا
وبده وانه ذو يقظة كما في الاختيار والمحيط ثم هذا في العدالة واما الحرية والاسلام
فلا يسأل عنها ما لم يطعن الخصم فلو طعن فثبت حرية الشاهد بالبيضة او اخبار
للقاضي والاول احوط واحسن كما في المبسوط وثبت اسلامه بان شهد بوجهانية
الله تعالى ورسالة محمد صلى الله عليه وسلم وكذا لو قال انا مسلم ولست بكافر ولو ذكر
القاضي في خلال سؤاله ما لا يجوز على الله تعالى للنجوبة فهذا اجهل من القاضي وحج
وقد اساء فيما فعل ومع ذلك لو فعل واخطا الشاهد لا تقبل شهادته كما في القنية
بعلامة **قوله** عت وعك ثم السؤال لا بد منه كما في الهداية والكا في والمواد وجوبه
فيا ثم يتوكل ولا يبطل الحكم لان العدالة ليست بشرط صحة الحكم كما سبق من غير
خلال فكيف اذا قضى لشهادة المستور ولما في المحيط البرهان انه لو قضى بالحد بينية
ثم ظهر انهم نساق بعد ما رجم فلا ضمان على القاضي لانه لم يظهر خطاؤه بيقين
انتهى ان قول المصنف فيشترط الاستقصاء معناه يجب اذا عرفت هذا ما قول
ان القضاة في الدولة العثمانية ابداء الله تعالى عن شأنه دولتهم ونصرهم على اعدائهم
لما منعوا من نشرهم عن القضاء من غير تعديل ونزكية فيما اذا طلب الخصم ذلك
وفيما يحتاج اليه لم ينفذ حكم القاضي قبل التعديل وان المأمورين بالافتاء في دولتهم
افتوا بعدم نفاذ ذلك الحكم وبما ستيقن سماع الدعوى بصور الامر السلطاني
روجه عدم النفوذ ان القضاة يكونون معزولين عن مثل هذا الحكم فكيف ينفذ
قوله وبه يفتي في الهداية والكا في والقوى على قولهما في هذا الزمان يعني الفتوى
على سؤال القاضي عن حال الشاهد مطلقا في هذا الزمان ثم القاضي يختار بين
نزكته العلن والسر كما في الخاتبة وذكروا في التبيين وغيره ان نزكية العلن قد كانت
في الصور الاول لشركة اهل الخير والاكتفاء بالسر هو الاول في زماننا وعليه
كلام المصنف في الشرح والفتوى كما في السراجية فظهر ان اللان على المصنف ان
يبين ادلوية الاكتفاء في المتن **قوله** وكفى للنزكية هو عدل لما قالوا انه لو قال
لا اعلم منهم الا خبرا فهو تعديل في الاصح الا انه ينبغي ان يعدل قطعا ولا يقول
هم عدول عندى لاخبار الثقات به كما في البرازية ومع هذا الاكتفاء في الهداية
وغيره ولذلك لم يغير المصنف المتن وما تفقده به المصنف في الشرح بان الاصح
عدم الاكتفاء بذلك وهو مروي عن محمد بن سلمة كما في المنتقط واختاره السرخسي
كما في الظهيرية مدقوع بما تقرر في علم المعاني ان الاسمية تقيدها كالمنهوها
ودوامها مطلقا وتفيد التاكيد اذا قرن بها تأكيد آخر من صيغة المباعدة ونحوها

وبين الاكتفاء بنزكية السر من

اشار بقوله فان ان هذا ظاهر الرواية
كما هو ظاهر الاطلاق في بعض الكتب
وذكر في بعضها انه مروي عن ابن
يوسف قطي الاول اذا اختلف
الصحيح يوجب ظاهرا لرواية كما
لا يخفى

وهنا كذلك فان قوله عدل مبنية بما لغة ونكرة والنكرة قد يجيء للكمال كما في سلام عليك وهذا كذلك كما هو الظاهر وعدالة الحدود والتأنيب ليست كذلك والبراشارة في قوله قد يعدل فظهر انه لا يقال هو عدل في حق الحدود والتأنيب ولا في حق العبد العادل فيندفع الاشكال ويندفع ايضا بان التعديل بثبوت الحرية بالدار كما يخرج الرقبة يخرج فلما هو حال المسلم كونه محدودا في القذف اذ هو من النوادر على ان ثبوت الحرية بالدار مع كثرة الاوراق فيها فلان ثبت سلامته بالاسلام مما ذكر مع قلته بطريق الاولى وايضا يمكن التوزيع بان الاكتفاء بذلك عند عدم طعن المصنف بانه محدود في القذف وما دوى يجوز على ما اذا طعن به تدبر العلم عنده **قوله** فقد لزم الحكم اي باقراره لا بالشهادة كما في الشرح وعليه تعليل الآتي وبينهما فرق كما لا يخفى **فريع** ولو عدل شاهد في قضية وقضى به ثم شهد في اخرى لا يستعمل الا اذا طال وقت تجد شهرا وابو يوسف سنة ثم رجع وقال ستية اشهر كما في الفتح وذكر في المنيع ان اخذ الفاصل بين الزمان القريب والبعيد فيه قولان احدهما انه مقدار لسنة اشهر والثاني انه موقوف الى رأي القاضى وفي البرازية اسند المعاني الى محمد وقال ذهب يفتى كما في المقدسى **قوله** كفى واحد للتركية اراد به ظاهرا لعدالة اذ لا ريب حقيقة العدالة يؤدي الى التسلسل كما في المنيع هذا اذ لم يرد الشهود على النصاب قال اسمعيل بن حماد اربعة من الشهود لا اسأل عنهم كافي ادب القاضى للمصنف اقول وجه حصول نصاب الشهادة مع حصول نصاب التزكية على القول الا حوط هذا اذا كانت الشهادة في غير الزنا واما فيه فان محمدا لما اعتبر العدد في التزكية قال المشايخ وجب عنده اشتراط اربعة من المزكين في شهود الزنا كما في الفتح والمصنف فعل هذا لئلا يكون الشهود ثمانية في الزنا لا يستغنى عن التزكية عنهم وذكر في تهذيب القلائد لما تعددت التزكية في زماننا بغلبة الغنى اختار القضاة قول ابي ليلى استعمال الشهود لغلبة الغنى انتهى وروى بانه مخالف لما في الكتب المعتمدة كالخلاصة والبرازية لانه لا يمين على شاهد لا يقال الظاهر وجوب العمل به لان الشاهد مجهول والمزكى كذلك غالبا والمجهول لا نأمنه نقول الامر كذلك ولكن قال الفقيه ولا يفتش القاضى مستقيما ولا لقاضى الامر عليه اذ لا يوجد مؤمن بغير عيب كما في المقدسى اقول يظهر من هذا ان المذهب فيه ان لا يمين على الشاهد والمجتهدون في المسائل من مشايخنا لا يفتشون المخالفة لو ابدت عن صاحب المذهب صريح به في محله وكيف حال القضاة فظهر ان العمل بقول ابي ليلى سابقا كما لا يخفى **قوله** وترجمة الشاهد وكذا في ترجمة بين القاضى والمتحاكين وكذا في ترجمة رسول من المزكى الى القاضى بهما كونه السور عليهما على ان رسول المزكى سواء كان من جاء من القاضى واخره في حكم رسول القاضى لان رسالتهم نشأت من ارسال القاضى والطلق كفاية واحد فيكفى واحد وان لم يكن من تعيين القاضى وظاهر كلامه على تسوية الثلثة الا ان الترجمان لا يجوز ان يكون احدهما عند الامام ويجوز عند ابي يوسف وتزكية الاعيان جائزة بلا خلاف وترجمة المرأة لا يجوز وتصلح للتزكية ثم لو زكاه واحد وجرحه واحد تعارض ما كانه لم يسأل احدا وان عدله الثالث فالعدل اولى وان جرحه الثالث فالجرح اولى وان جرحه اثنان وعدله جماعة فالجرح اولى والقاضى ان يسأل عن جرح ابي شئ

اسمعيل هنا ما قد ابيح في حقه من جملة الائمة اخذ الفقه عن ابي يوسف وزايج في العلم مات ثانيا ولوعده لثاق المتقدمين على ظاهرها كان شرح ابن وهبان على المنظومة

عن عسان المروزي قدمت الكوفة قاضيا فوجدت بها مائة وعشرين عدلا فطلب اسراهم فوجدتهم الى ستة ثم استقلت اربعة فلما رأت ذلك استغفرت واعتزلت كما في المنتقى قلت ما منعك الفقه مثل هذا التفريط وهذا ممنوع كما لا يخفى

لا يعرف المجهول مع
لما مر ان لفظ
اشهد بيمين
بالله معنى
في هذا مراد
فمن ان الشهادة
فلا حاجة الى
يمين مستقلة
مستطمة

وللقاضى ان يسأل عن جرح ابي شئ

فلعله جرحه بما لا يكون جرحا عند القاضى والشاهد لا يلتفت الى جرحه وقيل هذا اللفظ الاقرب بل هذا خلاصة ما في الشرح والفتاوى **قوله** لسامح اي يجوز تقدير الفعل في الظن مذهب البصرية وهو المنصور وخصوصا الفعل الاجل اللام وبعد جوازها يجب عليه بالطلب في حق العبد وبدونه في حق الله تعالى وعند التحين لما سبق سبق فيجعل عليه قوله الا في فوجب عليه الشهادة وكون ان يشهد فاعل الظن مذهب الكوفية والا خفش وسينويه واما عند البصريين والخليل فهو مبتدأ والظن خبره اذ لم يعتمد على احد الاشياء الستة وهو الاقرب الى القياس صريح به صاحب الضم وهذا لا اعتمادا فكونه فاعلا على خلاف الاقرب **قوله** كما يبيع لو عقد بالايجاب والقبول يفهمه شرحه ولو عقد بالتعاطى من المربيات ولا بد من ذكر ثمن معين لان الحكم بشراء ثمن مجهول لا يبيع كما في الخلاصة وقوله والاقرار عطف على البيع وقد يكون من المربيات كما لو كتب وهي على اوجه ذكرت في البرازية وكتاب الاقرار وقوله كحكم قاض هذا لو كان الحكم بفعل ويكون من قبيل المسموعات لو كان بالافعال وهو الاكثر ولذلك عد في اكثر الشروح رأسا من المسموع والتكاح والطلاق والوقف من قبيل الاتوال فقط وقيل شرط بيان الواقع وقيل لا والثاني هو الصحيح والايادة من قبيل البيع تستعمل في القول والتعاطى كما في البرازية وغيره **قوله** وان لم يشهد عليه بل ولو قال لا تشهد كما في الخلاصة اقول لو قال المصنف بدل قوله هذا كان ادنى نيعلم ان شهادته فيما سكنت يكون بالظن بكونه الا لا يخفى **قوله** وقيل لا يشهدون على البيع فيه فان الظاهر من الشرح ان الشهادة على الاخذ والاعطاء ادنى من الشهادة على البيع ولم ار من صرح بالمنع تدبر وقوله وهذا مبتدأ خبره ظاهرا وقوله ويقول بالنصب عطف على يشهد **قوله** وعلم الشاهد انه ليس فيه غيره بان خلا اذ لا ثم خرج اوردخل وحده وراه انه فيه وحده ثم خرج وجلس له وقوله اقرارا والداخل اي اقرار من هو داخل البيت تدبر وقوله لكن ينبغي له تفقده للمصنف **قوله** اوبى شخص القائل له يريد به ان رؤية شخصها حال اقرارها بشرط وهو المصريح في النوازل ومن المشايخ من لم يشترطها واليه مال الامام خواهر زاده وصريح في التقنية نقلا عن انه هو المختار وجهه اكتمال المحقق بان ما لا بد منه تعريف بقيد التبيين فاذا ثبت لزومه ان الحاجة الى رؤية وجهها ولا شخصها وذكر في الجامع الاستغناء بشرط رؤية وجهها فظهر ان ما اختاره المصنف هو القول الارسط وما اختاره المحقق هو الاوسع **قوله** في يحتاج الشهود الى هذا عندهما وعليه الفتوى كما في جامع الفصولين **قوله** ما لم يشهد عليها اي على شهادة الاصل بان يقول الاصل له اشهد على شهادتي وقوله لانها تصرف على الاصيل الى ولا يفي لا تقبيل حجة الا بالانقل الى مجلس القاضى ولهذا يعتبر عدالة الاصول فلا بد من الاثابة والتجمل ومن هذا لوسعه يشهد شأ هذا على شهادته لم يسع السامع ان يشهد لانه ما تجمله واما حمل غيره كما في التبيين والفتح وقال في الفتح بعد هذا التعليل هذا الاطلاق يقتضى ان لو سمعه يشهد في مجلس القاضى حل له ان يشهد على شهادته لانها ملزمة انتهى اقول وجب الزامها انها توجب على القاضى الحكم فكانه سمع قضاؤه ومن سمع قضاؤه حل له الشهادة عليه وان لم يشهد القاضى عليه فكذلك هذا **قوله** فلا بد من الاثابة والتجمل اشارة الى الاول

في كتاب الشهادة ٣

قوله اورداني ما يتعلق بالافعال عطف على سامح اسم فاعل من رأى مضان لما بعده ومن ظن انه سهر سهر نفسه كما لا يخفى من

في كتاب الشهادة ٣

بجلائل سماعة انه يشهد الشاهد على شهادته مكة

في كلام على صاحب البحر اوراق

ان مذهب محمد فان الاشهاد عنده فوكيل فبرئ بركة حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل
 وبالثاني ان المذهب ابي حنيفة وابي يوسف فانها انما جعلاه بطريق التجهيل فلا يرتد
 برونه كما في الشروح فظهر من هذا ان ما في القينة انه لو اشهد عليه فقال لا قبل
 فانه لا يصبر شأ هذا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل فنجعل على قول محمد وان ما في
 الخلاصة ان اختلاف المشايخ في نفي الاصل الفرع بان حضور الاصل ونهي الفرع عن
 الشهادة يبرئ النهي عند عامة المشايخ وقال بعضهم لا يبرئ الا قبل اخبرنا ش من
 اختلاف الائمة ولا يذهب عليك ان ما في الكتابين ترجيح قول محمد وان اطلاق المتن
 عن قنديل الا قبل قبول الفرع التجهيل والثاني ان لا ينهيه الاصل بعد التجهيل عنها
 ترجيح منهم قول الشيخين تدبر العلم عنده **قوله** ولا يشهد ايضا من رأى
 خطه هذا بالاتفاق كما في المنصورة وعليه اطلاق القدوري وعدم ذكره الا قطع
 الخلاف في شرحه وذكر الفقيه ابو الليث وغيره كشمس الائمة ان هذا عند ابي حنيفة
 وعند محمد لا قبل له ان يشهد هذا اذا لم يقتر شها دته للقاضي بانه شهد من غير تذكرو
 المجادلة بل بمعرفة خطه اما اذا قتر شها لا تقبل بالاتفاق كما في الجرد والمقدس **قوله**
 وهو لا يذكره الج بشيرونه ان يعمل الخلاف في قاض وجد قضا مكتوبا عنده بخله او
 بخط قاضيه كما في سنة الحق واجعوا على ان القاضي لا يعمل بما يجده في ديوان قاض آخر
 وان كان محتوما كما في الخلاصة **قوله** وكذا الراوي اذا وجد سماعا مكتوبا في موضع
 ولا يتذكر ذلك وما ذكر في المسائل الثلث قول ابي حنيفة واما عند ابي يوسف فيجوز
 للراوي والقاضي الاعتماد على الكتاب دون الشاهد وعند محمد يجوز في كل الاعتماد
 عليه اذا ثبت ان خطه وان لم يذكر توسعة الامر على الناس وقال شمس الائمة ينبغي
 ان يفتى بقول محمد عليه الرحمة وهكذا في الخلاصة نقلا عن الاجناس وجزم في البرازية
 بانه يفتى بقول محمد وشار المصنف موضع المسئلة الى ان الشاهد اذا كتب شها دته
 في نسخة لاجل المنيب وقراها عند القاضي فلا يقبل لانه لم يعتمد على خطه كما في
 السراجية **قوله** فبدها بعدم الذكر اذ في صورة الاكثار لا يعمل بواحد منها بالاتفاق
 اما في الثلاثة الاول فظا واما في الاخير فقد ذكر في التحرير ان الاصل اذ اكد بالفرع
 بان قال ما روي هذا الحديث لا يعمل به وبنى عليه رواية عن مجتهد وغيره ونقل
 ليه الاجماع تبعا لسراج الدين الهندي وقوام الدين الكاكي ولكن مترح وجبه
 الدين في شرحه على البردوي وصاحب المنيع على الجميع بان المروي عنه اذا اكرر
 الرواية هل يعمل للراوي الرواية فعند محمد يعمل وعند ابي يوسف لا يعمل وان
 اعتماد المشايخ على قول محمد وهو الاستحسان وهو مختار السمعاني والسبكي
 هذا وقد سبق بنظر في باب النوافل فيما في التفصيل في رسالتنا في هذا الباب
 فعلى هذا لم يكن فرق في الرواية بين النسيان والاكتار بل لا تكرر تجمل على انه
 ناش من النسيان تدبر العلم عند الملك المنان **قوله** الا في النسب منح
 النتائج ام لا كما في المقدسي بشرط ان يخبره عدلان من غير استشهاد الذي
 قال انا فلان بن فلان الغلا في حتى لو اقام شها دين على نسبته عند شخص
 لم يسعه ان يشهد لنسبه نص عليه في المحيط نقلا عن اصل محمد لان من في صد
 الشهادة لما لم يكن له ان يعتمد على قول المستشهد في شهادة نفسه لا يعتمد
 قول من اعتمد هذا الرجل على قوله كما في المنيع **قوله** والموت طلقه فشم

في كلام علي صاحب
 البحر الرائق

موت مشهور كعالم او غير مشهور كتابه قيد في الرشدية بالاول واما في الثاني فلا يسع
 الشهادة الاجماعية موته وشفقة عماد الدين بان لم يظهر بهذه الرواية وتبعه ابن
 قاضي سمدية واذا تعارضت شهادة بالموت وشهادة بالحياة وقرت تاريخ شهادة الجرد
 فيها ولي وان لم يوتخ شهادة الموت اولى لانها تثبت العارض وهو الموت كما في الظهيرية
 وغيرها **قوله** والدخول اي في النكاح وادابه المخلو المبيحة كما في الخزانة وقوله
 ودلاية القاضي وكذا ولاية الامير كما في الدراية ثم قصر المصنف على الستة بدل على
 عدم القبول في غيرها كالعتق والولاء والمهر فنقل الامام الحلواني ان العتق والولاء
 على الاختلاف عن ابي يوسف الجواز فيهما وعن الامام السرخسي عدم الجواز في العتق
 اجماعا واما الاختلاف في الولاة وشرط ابي يوسف للقبول في الولاة وكون العتق
 مشهورا والمعتق ابران او ثلثة في الاسلام وتوسع محمد حيث لم يشترط هذا
 الشرط واما في المهر فنحن محمد فيه روايتان والاصح الجواز كما في الظهيرية والبرازية
 فظهر ان المصنف اختار في العتق والولاء ما نقله الحلواني في قول غير ابي يوسف على
 ان الولاة يثبت الحق فالشهادة عليه شهادة على ذلك مترح به صدر الشهيد في ادب
 القاضى فالظاهر الجواز فيه ايضا وانما لم يذكر المهر لانه من توابع النكاح واحكامه
 كالعدة والاحسان كما في البرجندى نقلا عن المحيط **قوله** وجا الاستحسان ان هذه
 الامور يختص بمجانبة اسبابها خواص من الناس الى هذا الوجه لا يتمشى في الوقف
 وان اشتمل عليه قوله ويتعلق الى الا انه تبع في هذا التعبير الى عبارة الكافي والهداية
 ولم يذكر الوقف في الرا في متن الكافي ولا في القدوري متن الهداية فلا سيما محبة
 بالنظر الى الوجه الثاني فظهر ان من خص الثاني بالوقف على طريق اللغ والنشر
 فقد خص العام من غير حاجة والاحكام اعم من احكام الوقف وغيره من الارث في
 النسب والموت والنكاح وثبوت الملك في قضاء القاضي وثبوت كمال المهر في الدخول
 ونحو ذلك كما في شروح الهداية قلت يظهر منه ان المهر قد يكون تبعا للدخول
قوله وبشرط ان يخبره رجلا الخ وان يكون الاخبار بلفظ الشهادة في الكل
 الا في الموت فانه لم يشترط فيه بالاتفاق كما في فتح القدير وان لا يكون احد الخبر
 خصما اذا لا اعتماد بخبره كما في الخزانة وشاربه الى ان العدالة انما تشترط في الخبر
 في غير المتواتر والمشتهر كما في الخلاصة واطلق العدالة فشملة عدالة محدودة القذف
 والعبد والمرأة ولو صبيا ميمزا اذ لا حاجة لجواز الشهادة بالتسامح سماع من هو
 اهل للشهادة كما في العادة وقوله وقبل يكفى الخ ضعفه وان اختاره صاحب الفتح
 لما انه مترح في الظهيرية ان الموت كغيره وقوله وينبغي ان يطلق الخ تبع في الايتان
 به الى المنقول عنه ولكن لا حاجة له هنا لان قوله فيما بعد فان قتر للقاضي الخ ينبغي
قوله وتأويل قولهم مبتدأ لا تقبل الخ مقول القول ان تخفة من ان اسمها خبر
 الشان المقدس وخبرها جلة لا ينبغي والمجوع خبر المبتدأ وعامل الظرف اما معنى
 التحقيق في ان لا ينبغي وقوله ولو قالوا ذلك الخ وكذا قالوا ان قدرا من الغلة
 كذا ثم يصرف الفاضل ان كذا لا تقبل وهو المختار كما في العادة والخاتمة وذكر
 في المجتبى ان المختار ان تقبل الشهادة بالتسامح على شرائط الوقف واعنده في
 المعراج وقواه في فتح القدير حتى ساق كلامه الى ان يعمل في شرائط الوقف
 بما في دواوين القضاة من المصارف واعترض عليه بان هذا عند الضرورة والطلاق

أي في الولاة

في كلام علي صاحب
البر

المعترض صاحب البحر والمقدس

القبول عام والجواب عنه ان العمل بهذه المرتبة اوسع من العمل بالشهادة بالتسامح
فيكون ان يفرض فيه الضرورة على ان ليس في عبارته الضرورة فيعمل على اطلاق تدبير
العلم عنده تعان ثم المراد ان عدم القول في الوقت القديم اما شهدوا في الوقت الحادث
وقالوا شهد ان شروط كذا وكذا تقبل وعليه العمل **قوله** وان لم يعاين الخ وان لم
يعاين منشوره ولم يسمح من احد انه قاض في البلد كما في الخلاصة والبرجندى **قوله** في يد
مستوفى كالملاك قديما لتصرف وهو قول بعض مشايخنا كما في الهداية وهو المختص
كما في الفتح واكثر المشايخ لم يقيدوا به ولا بشهادة القلب وهو ظاهر الرواية وظاهر
كلام الهداية والكا في انه هو المختار وبعضهم اعتبروا القيد الاخير وهو المروي
عن ابي يوسف وقال الصدر الشهيد يحتمل ان يكون هذا الاعتبار قول الكل وبه نأخذ
وقال ابو بكر الرازي هذا قولهم جميعا واختاره في الفتح مع التفرع عليه ولم ار
من يبيح اعتبار هذين القيدين معا الا انه احوط **قوله** في الصورة الاولى اراد
بها قوله ولا بالتسامح الا في النسب الخ وبها لاخيرة قوله ويشهد رائي الخ وقوله وقال
سمعت كذا اما لو قال لم اعاين ولكنه اشتهر عندي تقبل كذا في الخلاصة والبرزانية
قوله الا في الوقت وكذا في النسب صرح به في جامع الفصولين وذكر في الخلاصة
انه لو شهد بموت فلان وقال لا اعرفنا بذلك من يثق به فالاصح انه تقبل الشهادة
وكذا ذكره الخصاص ايضا **قوله** يقبله اي يجب ان يقبله واشتهرت مسئلة
عجيبة في الكتب وهي ان عاين الموت لو كان واحدا ان شهد به لا يقضى به وحده فالحيلة
فيه ان يخبر به عدلا مثله فشهد به عند القاضي يحكم بشهادتهما هذا ولا يذهب
عليك ان هذا مبني على قول بالاكفاء باخبار واحد وقد عرفت ان الصحيح ان لا يقضى
باخبار واحد تدبر العلم عنده تعان **باب القول وعدمه فيه مسئلة الختان**
انهم لان ما سبق محل لشهادة من يسمح شهادته ومن لا يسمح والمحل شرط تقدم على
المشروط **قوله** ثم المراد هل يقول القاضي الشهادة او وجوب القول عليه وكذا عدم
القول لاصحة القول وعدمه لما سبق ان القاضي لو قضى بشهادة الفاسق مع وكذا
لو قضى بشهادة الاعمي واحدا من زوجين او الرائد لولده او عكسه مع ولم يخبر القاضي
اثنان ابطاله وان رأى ابطاله بشهادة المجدود بعد التوبة كما في الخزانة وفيه
اختلاف كما في نية المفتي وهو لا من جملة من لا يقبل شهادتهم على ما سبقي فظهر
ان المراد المحل او الوجوب كما لا يخفى **قوله** تقبل اي الشهادة تقدم ذكر من
تقبل شهادته على من لا تقبل شهادته لان القول هو الاصل من جميع الناس وعدم
القول لغرض عليه فيؤخر فيه ايضا رعاية النشر على اللف المرتب والطلب
القول من اهل الاقرار فمثل انها تقبل على مثلهم وعلى اهل السنة كما في المقدسي
وعدم ما نعية المهر لقبول الشهادة وهو ظاهر الرواية بناء على انه صدر تدبيرا
والمانع ترك ما هو دين كما في الفسق الفعلي ولكن قيد في الذخيرة والسراج بان لا
يكون هو يكتف به صاحبه وان يكون صاحبه عدلا في تعامله وهو الصحيح وبان لا يقانل
اهل الحق فاذا قلنا ردت شهادتهم لانها لا تقبل بالفسق بالفعل وذكر في شرح
اليزدوي للاكل ان من يجيبا لكفارة منهم فالأكثر على عدم قبول شهادته وفي
المجمل البرهان هو الاصح وما في ظاهر الرواية محمول على هذا كما في البحر الرائق **قوله**
هم من غلاة الروافض اي متجاوزي الحد حيث يعتقدون الخ اشار به اذا استثناء

اراد بالتصرف المرتبة والبناء والايام
والسكنى ونحوها

لان من راي دقة في يد كذا وكذا
في يد جاهل لاسلف عالم يشهد له
بالملك ليد

اي في الشرح والفتاوى

القديم ان وجه الاكتفاء اذا العمل
السامع يعمل بقول من قال بالاكتفاء
لكان الضرورة

ليس لمقصود بدعتهم وهو انهم بل لشبهة الكذب فيها تنقل عنهم واليوم ينسبون بالاسمعية
كما في التهذيب ومن انكر امامة ابي بكر رضي الله عنه فقال بعضهم انه مبتدع وليس بكافر
والصحيح انه كافر وكذلك من انكر خلافة عمر رضي الله عنه على ابي بكر كذا في التهذيب
قوله وان كانوا الظاهر كما نأكل ان الله بينهما في بينهم والعداوة الدينية كعداوة
المسلم الكافر كغزوة وعداوة من راي منكرا في شخص ولم يفته بنهيده والعداوة
الدينية كعداوة المقدون القاذون ومقطوع الطريق القاطع هذا في الشهادة
واما في القضاء فعداوة دينية القاضي تمنع قضاء يعلمه واما قضاء بالبيئة العادلة
لمخوض من الناس فهو نافذ اقاده ابن وهبان تفقها والهم صغيرة المذهب والامام
اثنان وهي مادون الفواش فامانة الهم الى الصغيرة بناء على تجريد الامام
بعض الاركان فلعليه شرح المصنف به او تنكير صغيرة بعد دخوله في مفهوم الامام
اشارة الى قلتها وعليه قيد الامام بقوله بلا امرا وعليها نظيره قوله تعالى سبحان
الذي اسرى عبده ليلا الا ان التنكير في الآية للتبعض فاستعمل ما هو للتقليل
في التبعض لتقاربهما كما في حواشي الكشاف والتقليل هنا على املة **قوله** وهو
معنى العدالة كما مر ثم للعدالة شرا من غيرها المروءة وهي الانسانية يعني بموجب
عقل رفقة **قوله** ابو القاسم الحكيم **شعر** مروت بن دين كارهام است **قوله** دين با مروت
كار تمام است **قوله** وبعض المشايخ فسروها بما فسروا العدالة بمنع لافق بينهما
كما في المنع ولا يذهب عليك ان ابتناء منع شهادة تخت ذكروا المصنف الى قوله ولا ياكل
على الطريق على نواة المروءة الظاهر ومنها ان لا يكون تارك الجماعة بلا طعن على الامام
في دين او حال ويتركها تاجانا شهرا كما في التهذيب للقلانس وان لا يكون تارك
الجمعة بلا عذر مرة قال به الحلواني وشروط الشرخسي ثلاثا والاول اوجه كما في فتح
المقديس وان يكون معروفا بصحة المعاملة في الدرهم والدينار قال غيركم
طائفة الرجل في صلوة انظر الى حاله في درهمه وديناره وان يكون صدوق اللسان
كما في شرح صدر الشهيد لادب القاضي **قوله** لانه لا يكون عدلا بل لا يفتي
مسلم كما في العناية غايته قلته بالالة في الدين فلا تقبل شهادته كما في الكافي وقوله
وقتاى وقتا معينا وقوله والمقادير الخ جواب سؤال مقدون وهو انه ان لم يرد
واحد من الثلاثة فليعرف بالقياس كما هو شأن بعض الاحكام فلما بان المقادير
الخ **قوله** وقدره المتأخرون الخ اقول ان اول وقته سبع سنين واخره اثنتا
عشرة سنة لما في الخلاصة في باب اليمين في الطلاق ان رجلا قال ان بلغ ولدي
الختان فلم اختنه فامرأ ق طالق فان نوى اول الوقت لا يحنث ما لم يبلغ سبع
سنين وان نوى آخره قال صدر الشهيد المختار انه اثنتا عشرة سنة انتهى
ولعل وجهه ان سبع سنين اول وقت استغناء والصبي عن الغير في الاكل والشرب
واللبس والاستنجاء حيث يتحمل بمثل ذلك وقت الاحتياج الى التأديب وتهذيب
الاخلاق بل وقت كونه مأمورا بالصلوة ولوندا ومن جملة الختان ايضا وكونه
ابن اثنتي عشرة سنة وقت المراهقة البتة واحتمال البلوغ فيه في يجرى عليه
تلك التكليف فرضا وجوبا وسنة وندبا ومن جملة كشف العورة وهو حرام
على ابا لعين من غير محرم فظهر ان وقت الختان على وجه المستنون يتم عنده
هذا العلم عنده تعان ثم الكبير يحنث نفسه ان قدره او زوجته ان قدرت



وقت ختان

الختان سنة عند علماءنا وتركها
لايجل بالعبادة وعند اجدد عليه
فلا هو مذهب الشافعي واجب ولنا
قوله عليه السلام الختان للرجال
سنة وللنساء مكروه قال الحلواني
كان النساء يحنثن في زمن الصحابة
النبي عليه السلام وانما كان مكروها
لهن لان الوقاع الذي للرجل عند
المواقعة كما في التبيين والبنائية



ولو رويته لأجله وذكر الكفر حتى ينفق المجرى كما يبطل المجرى بالنورة عورة الغير كما في
 كراهة العتابة **قوله** فان قطع العضو ناظر الى المعنى نعم لو انتمى هذا الفعل
 لنفسه مختاراً لم يمنع كافي في القدير وقوله وجباية الابوين ناظر الى ولد الزنا وهذا
 كما ان كفرهما لا يوجب شرهما في عدالة الولد وقد قال الله تعالى ولا تزدوا زرة وزر
 اخرى كافي المنع **قوله** والعقب للعقب اشار باللام الى ان شهادته على المعتق
 تقبل بالاولى وقنبر كقنبر اسم ومولى لعلى ومولى الله عنه كافي القاموس يريد به
 انه يقيم القان والباء والمشهور في السنة الناس بفتحيتين والاعتماد على النقل
 وشريح بن الحارث ما يفي كوفي كندى نخعي عاش مائة وعشرين سنة واستقصاه
 محمد بن ابي الله عنه على كوفته ولم يزل بعد ذلك قاضياً خمسا وسبعين سنة الا ثلاث
 سنين امتنع فيها من القضاء فاعفاه في سنة الحجاج في حق ابن زبير حيث استغنى الحجاج
 من القضاء فاعفاه ولم يقض الى ان مات الحجاج كافي البحر الرائق وشرح جلال الدين
 التتاي على منار **قوله** المراد عمال السلطان المرحوم كانوا يعينونه في اخذ الحقوق
 الواجبة كالخراج وزكوة السواجم ونحوها في البناية والعتابة واما اعوانه الذين
 يأخذون النوايب الظلمية في زماننا ومع ظلمهم اكثرهم فسقة فلا شك انه لا تقبل
 شهادتهم وشهادة من حضر قضاة العهد والوكلاء المستقلة لا تقبل وشهادة
 المساكين لا تقبل في الصحيح وقيل لا لانهم يكتبون اشترى وباع ومن المدرك وان لم يبيع
 والكتابة كما لتكلم قلنا الكلام في كاتب غلب عليه الصلاح وشمله بمحقق ثم يكتب كافي
 البرازية وغيره **قوله** ولا يخبر به هذا اذا لم يمتد الخصومة اما اذا امتدت
 سنين ومع المدعى قريب او صاحب برودة معه ويحاسب له على المدعى عليه ثم يشهد
 له في هذه الخصومة بعد ذلك لا تقبل لانه لما طال التردد وصار بمنزلة الخصم
 للمدعى عليه كافي القنية وشرح ابن وهبان ولا يذهب عليك ان المعتد عليه يقول
 شهادة عدو بسبب الدنيا لو عدل لا على ما سيجي في ذلك الا ان المتردد
 المذكور بمنزلة المدعى لا بمنزلة العدو تدبر العلم عنده **قوله** ومن حرم
 رضاعا كابة الرضا من الرضا عتبه وقوله كاتم امراته الى بيان ان حرم مساهرة
 واساربه الى ان قبولها لا تحت امراته بالطريق الاولى كافي الخلاصة **قوله**
 لا من كان على مسلم وذكر في التتارمانية في فضل شهادة اهل الكفر قال في
 المنتقى بعد باعه نصراني من نصراني ثم ربح حتى بلغ البايح عشرة كلهم نصارى
 فاسلم واحد منهم ثم ادعى العبد انه من الاصل او معتق واقام شاهدين من
 انصارى قال زفر لا تقبل بينته سواء اسلم او لم اسلم او اخرهم او اسلمهم
 حتى يقيم بينته من المسلمين وقال ابو يوسف ان كان من اسلم اخرهم لم تقبل بينته
 وان كان غيره يقيم بعينه وتراذوا الثمن فيما بينهم الى ان ينتهي الى المسلم
 وهو لا يباخذ برة الثمن ولا من قبله من الباعة انتهى **قوله** على خصم حاضر اى
 مسلم وهو المراد وعليه تصوير المسئلة **قوله** الا في الوصاية المرد في البحر
 الرائق تقبل شهادة الذي يدين على قى ميت وان كان وصيه مسلماً بشرط
 ان لا يكون عليه دين اسلم الى نقله عن الجاهل فظهر ان لا حصر على المصورتين
قوله يعني اذا ادعى اى الكافر او المسلم وقوله اراد اى الكافر تدبر وقوله
 بالايضا ان الظان ان يقول بالايضا والنسب اذ السرق على كليهما وان سا قط

منقبه قاضي شريح على الرحمة ٣

مسئلة مرفوعة
 فيمنع من ان يبايع
 من كان على مسلم
 من غير ان يبايع
 من كان على مسلم
 من غير ان يبايع
 من كان على مسلم
 من غير ان يبايع

وهو المستند في الله تعالى ٣

من علم النسخ الاول **قوله** كما قبلت شهادته القابلة للضرورة وفيه اشارة الى ان
 ذمية اسلم زوجه ماتت فادعت مهرها عليه بوجه خصم شرعى قبلت شهادة اهل
 الذمة لشبوت مهرها عليه لضرورة عدم المسلمين كما حكم وكانت واقعة الفتوى
 تحكم هكذا **قوله** ولا من اعنى اطلقه فشمّل انها لا تقبل ولو طرأ عاه قبل الاداء
 او قبل الحكم كما لو خرس او جبن او فسق هذا عندنا واما عند ابن يوسف فاما لا تقبل
 ولو كان اعنى حالة التحمل ممتداعاه ولو وجد في حالة الاداء او القضاء فلا يمنع
 كافي المنع هذا في الدين والعقار واما في العقار فاجعوا على انها لا تقبل كافي الفتح
 القدير والذخيرة وشمل ما اذا كان طريقه السماع خلافا لابن يوسف كما في الفقرتين
 وهو مروي عن البيهقي كافي التبيين واختار القبول في الخلاصة وعزاه الى
 النصاب من غير حكاية خلاف **قوله** والمشهود به عطف على الخصمين والتبيين
 في الكل يكون بالاشارة كما سبق ولا يميز للاعنى بالاشارة الا بالنتيجة المظهر
 ان لا ركاكة في عبارة المصنف هنا كما ظن **قوله** ولو على كافر بل على مرتد مثله لما
 في المحيط البرهان في اختلافوا في مرتد مثله والامع عدم قبولها بحال انتهى وعليه
 كلام المصنف **قوله** وملك اطلقه فشمّل الفقه والمكاتب والمذنبون والولد
 كافي الشرح وقد شمل محقق البعض ومدير المخرج من الثلث ومحققا في المرض
 لم يخرج منه لانهم كالمكاتب عند البيهقي وحرمدون عند كافي جناية الجمع
 والبرازية **قوله** وصبي اشار به الى ان شهادة الجنون لا تقبل بالطريق الاولى
 الاحمال الا فاقه في تقبل كافي المحيط والمخفل كذلك لما ان محمدا قال هو اشترى من
 الفاسق خلافا لابن يوسف حيث جوز شهادته ولم يجوز تعديله لانه يحتاج
 الى رأي وتدبر ولا راي للمخفل كافي المحيط ايضا **قوله** وادها بعد الحرية
 والبروغ اطلقه فشمّل ادائها بعد مدة شهادتهما للرق والصغور او بدون الرد
 لما قالوا الشهادة اذا ردت لعلة ثم زالت العلة فشهد في تلك الماداة لا تقبل
 الا في اربعة الرقيق والكافر على مسلم والاعنى والعبي بخلان ردة شهادة زوج
 واجير ومخفل ومتمم وفاسق مع الحكم بالردة فلا تقبل بعده هكذا في الشرح
 والفتاوى فظهر منه ان ضم امد الزوجين الى الاربعة في فتح القدير يكاد ان لا
 يصح ولم ار الفهم في غيره **قوله** ومحدود في قذف وان تاب اشار به الى ان الشهادة
 لا ترد بالقذف بل بالحد ثم اختلفوا انها اعم ترة او حد تمام الحد وهو ظاهر الرواية
 وفي رواية يضرب اكثر الحد وفي رواية ولو بسوط كافي المنع واختار في المحيط ظاهر
 الرواية لان مادون الحد تعزير وذاعير مسقط وعلى هذا المختار كلام المصنف
 حيث لم يقل ومضروب في قذف على ان المطلق يحمل على الكمال وهو تمام الحد
 وكره في المبسوط وغيره ان الصحيح من المذهب اذا اقام اربعة من الشهود على
 صدقه تقبل شهادته وكذا اذا شهد رجلان او رجل وامرأتان على اقرار
 المقدوف وفي البرازية لو شهد القاذف مع ثلثة على انه زنى فان كان حد لم
 يحد المشهود عليه وان لم يحد القاذف في حد المشهود عليه انتهى **قوله** لقوله
 تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا حيث يقن على الابد وهو مدة عمرهم فينا فيه
 القبول في وقت ما واما ان لهم متعلق بمحدوف حال من شهادة ولو اخر عنها
 كان منقعة لها ومضافا اليه لها بترك اللام عن اللفظ وهو الظاهر لما انفصل بالظن

في زمن صاحب المنع الغزالي فانتها
 بالقبول وحكمه

الظان المولى عزى زاده ٣

فيه كلام على المحقق
 ابن الهمام ٣

أي القذف ٣

أي الرد

أي الرد شهادة لا تقبل
على المسلم

فيه كلام على المولى
عزى زاده

اللام وقدم عليها اذ لا تخصيص عدم قبول شهادتهم الناشئة عن اهليتهم الثابتة
لهم عند الرعي وهو القذف في قبول شهادة الكافر المحدود في القذف بعد التوبة
والاسلام لانها ليست ناشئة من اهليته السابقة بل من اهلية حدثت له بعد
اسلامه فلا يتناولها عدم القبول هذا زبدة ما تفسر الارشاد والكافي ثم اقول
ان في قبول شهادة الكافر المحدود في القذف بعد التوبة واسلامه وجه آخر
قد سبق لي ولم ار من يعترض به وهو ان عدم قبول شهادة المحدود في القذف بعد
التوبة ثابت بالنص على خلاف القياس اذ هو قبولها بعد التوبة لما ان التائب
من الذنب كمن لا ذنب له وما ثبت بالنص على خلاف القياس يقتصر على مودة
وهو رد شهادة ثابتة للمحدود فيه عند الرعي مسلما كان او كافرا وشهادة
استفاد بالاسلام لم ترق لعدم وجدانها زمان الرد والمحدود لا تقبل تلك
الشهادة على المسلم والكافر كما لا يخفى العلم عنده تعالى وهناك كلام طويل في الاصول
والفروع وقد اخذت بعضه في رسالتنا هنا والحاصل ما ذهب اليه المحقق حق
ظاهر وما ذهب اليه الشافعي مجرد احتمال ومن جرح ان يكون الراوي عندهم في
اولئك اعتراضات او تعليلات تدبر وتدبر **قوله** لان هذه شهادة استفادها
بالاسلام ولم يلحقها رد اشار به الى انها شهادة جديدة تسبح مطلقا سواء
كانت على المسلمين والكافرين بل على الكافرين بالطريق الاول وهو المراد
بجوازها على الكفار ضرورة على ان المصنف في هذا التعبير منع ان صاحب
الكافي وشيخ الامت في جامع حيث قال استفاد اهلية شهادة على اهل الذمة
تبعا لاهلية الشهادة على المسلمين فظهر ان الاركان في تغيير المصنف اصلا
كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** اذ لا شهادة للعبد اصلا مال رقه الح فان قلت
هذا الفرق يقتضي عكس الحكم فان للكافر شهادة ولو على جنسه وقد لاحقا الرد
فانظروا دامة بخلاف العبد فانه ليس له شهادة ولم يلاق الحد ولا الرد لشهادة
اذا الرد بعد الوجود ولا وجود فكيف الحد مرجعا للرد بعد ذلك قلت ان للعبد
عدا لغير الاسلام وقد صارت مجروحة بهذا الحد ولم يستفد بالحجة عدالة الخرك
بخلاف الذي فانه لم يكن له عدالة الاسلام فعند الاسلام استفاد عدالة حادثة
غير مجروحة بهذا الحد فانظر هذا ما افاده شمس الامنة كما في المنبع **قوله** وسجون
في حادث السجين وكذا لا تقبل شهادة الصبيان بعضهم على بعض فيما يقع في الملاعب
وشهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان مست الحاجة لان الشارح لما منعهن
من الحمامات والصبيان عن الملاعب كان التخصيص مضافا الى من لا يمنعهن كما في جيز
مطلوب ومنية المعنى وذكر في حاوي القدسي انه تقبل شهادة النساء وحدهن
في القتل والحمام في حكم الدية كبلابهدر الدم وهكذا في خزائن الفتاوى اقول
العلم عنده تعالى انه ذكر في اجابة المنبع مغزيا الى المبسوط ان عند اكثر العلماء
والمجتهدين لا بأس باجماع الحمام للرجال والنساء للحاجة اليها خصوصا في ديار
البرد وما روي من منعهن محمول على دخولهن بكشفة العورة وقال المقدسي
وهو الصحيح فظهر منه ان ما في الحاوي هو الصحيح وكشف العورة لمثلهن ليس عمادة
كلهن وذكر ابن وهبان نقلا عن الحسام الشهيد لا تقبل شهادة الاشراف
من اهل العراق لانهم قوم يتعصبون انتهى وعلى هذا كل متعصب لا تقبل

شهادة كما في البحر الرائق ولا يذهب عليك ان اكثر ما نفقه القضاة بل الموالي في
عسونا بينهم تعقب ظاهر لاجل المناصب والرتبة فينبغي ان لا تقبل شهادة
بعضهم على بعض ما لم يثبت عدالة كما لا يخفى **قوله** واصله وفرعه الخ اطلقتهما
نفس كل اصل علا وكل فرع سفلى واراد به شهادة لهم لان الشهادة على اصله
وفرعه الخ مقبولة الا اذا تضمنت شهادة لواحد من هؤلاء كما اذا شهد المحد على
ابنه لابن ابنه فانها لا تقبل لوجود المانع من المشهود كما في البحر وكذا اذا شهد
الابن على ابيه بطلاق امراته لو كانت امته او ممترا امته لانها شهادة لامه كما في الرزالي
واطلاقهما يعم من كان اصلا او فرعا من وجه فلا تقبل شهادة ولد الملا عن امواله
او هو له او لفرعه لشبهة من وجه بدليل صحة دعوته منه وعدمها من غيره
وتحرم مناكحته ووضع الزكاة فيه ولا ارث ولا نفقة من الطرفين كولد
الغاصب كما في وجيز الجامع **قوله** وعرض اطلقها فشملة الامه فلو شهد
لزوجته الامه لم تقبل لان لها حقا في المشهود بها كما في البرازية وزوجته
من وجه كعتدة ولو من ثلث كما في القنية وايضا المراد شهادة احدهما للآخر
اما لو شهد على الآخر فقبل الا اذا قد نها ثم شهد عليها بانزاع ثلثتها فانها
لا تقبل كما في البدايع وما في لعان المجمع من قبولها محمول على من لم يقذفها او لا
مدح به في المنبع ثم فلا مخالفة بينهما **قوله** وسيد لعبد سواء كان عليه دين
او لا حتى لو شهد له بشكاح فرد فاعتق فشهد له لم تقبل بخلاف عكسه لما مر وقوله
ومكانه الشارح ان ان عدم قبولها للبدنه وام ولد به بالطريق الاول وكذا ذلك
لم يذكرها اوها بدخلان تحت العبد فان المراد به القن مطلقا والمكاتب حر بيده
فاخرو بذكره **قوله** ولا الاجير لمن استأجره آخر الحديث وليس بمن كما هو الظاهر
واشار بما في المتن الى ضابط كل واحد وهو ان كل شهادة جرت مغنا اوردت مغرما
لم تقبل للمتهم وتام تغريباته في المفضلات ويثبت عليه شهادة المستعير لمعير
المستعار والاجير الخ من سائمة او مشاهرة او مسانعة لمن استأجره ولكن
ذكر في الحاوي القدسي ان من استأجره يوما تقبل شهادته في ذلك اليوم استسما
والقانع من القنوع لامن القناعة لانه بمنزلة السائل بطلب معاشه فيهم كما في
الغناية وهو التابع لاهل البيت كالمخادم لمهم كما في الغناية ويدخل فيه الاجير
الخاص كما في فوائد ارشد الدين **قوله** وشريكه شركة ملك او عقد عنان او مفارقة
او وجوه او صنایع والرد في الكل فيما يشتركان فيه لا في غيره والتفصيل في البحر
والمقدسي ومن المسائل المهمة في هذا الباب انه لو شهد اهل المحلة في وقف
على المحلة او على المسجد الجامع او على وقف وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من اهل
تلك المحلة او المسجد او المدرسة او على وقف في مكتب فيه اولادهم قبل لا يصح
وقبل يصح وهو الاظهر وقال في الظهيرية وفي هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح
ومثله في البرازية وقال صاحب البحر والمعتد القبول في الكل وذكر ابن الشحنة
ان قضاء القاضي في وقف تحت نخله او هو مستحق فيه من هذا النمط وقال
صاحب البحر اكلام كله في شهادة الشهداء باصل الوقف لقولهم شهادة الشهداء
على وقف وقفية وقف واما شهادة المستحق فيما يرجع الى القلة كشهادته باجارة
ونحوها لم تقبل لان له حقا في المشهود به فكان مترهما فكان داخلا في شهادة

مسائل مهمه

الشريك لشريكه فهو نظير شهادة الدائنين لشريكه بدین مشترك بينهما انتهى
قوله ومختار بفعل الردى وهو المتشبه بالنساء فعلا وتولا باختياره
لاخلقة اما الفعل فهو تزينه بنيتون وجعل نفسه محلا باللوامة والقول
فهو تليين كلامه باختياره وكلاهما حرام ومعصية لقوله عليه السلام لعن الله
المؤثنين من الرجال والمذكورات من النساء وهو بكسر النون ونحتها كما في فتح
قوله لا تركبهما المحرم طمعا في المال فلا تؤمنان ان ترككما الزور لاجله بل هو
ايسر من الغناء والنوح في مدة طويلة كما في الذخيرة وقوله فان نفس رفع الصوت
حرام منها الخ بوجه هذا ان رفع صوتها ولو في مصيبتها مستقطب عدلها الا ان هذا
الرفع ساقط الاعتبار لو وقع عن اضطرار لا عن اختيار والغناء ممدود صوت
المغنى ومقصود اكثره المال كما في ضياء العلوم **قوله** مالم يسكر اذا كان شربه
لصحة البدن والتقوى لا للتلذذ حتى لو سكره مرة بان لا يدري او وقع لسهوا
لا يسقط عدلته كما في البدايع **قوله** شرط الادمان الخ وقد صرح في المحيط
ايضا ان الادمان في الجز شرط رد الشهادة وهكذا في فتاوى قاضيان وتتمه
الفتاوى واختاره صاحب النهاية وصححه البرجندى وعليه كلام المصنف حيث نجم
الشرب شرب الخمر والعرق والمزوج ونحوها وذكر في الذخيرة وفوائد جلال
الدين الجبازي ان الادمان والشرب على الله ليس بشرط في الجز بل صار
مردود الشهادة بنفس شرب الخمر وعليه كلام ابن نصر في شرحه على القدوري
وحيد الدين الضرب في فرائده على الهداية وادرك كلام القدوري بان المراد
مد من شرب في غير الخمر من الاشربة المحرمة اقول ان مشايخنا قالوا ان عين الخمر
حرام قل اوكثر قطعاً وعليه الاجماع وحكما بكفر مستعملها وان شربه من جلة اكابر
غير معلول بالسكرو والادمان وهو يوجب الحد ولم يقل بخلافه احدهما هو
المصنف في عامة كتبنا ثم لا شك ان فسقا يوجب الحد مستقطب العدالة ولكن لما كان
امر الشهادة في عدم القبول مبنيا على ترك المرأة وما يوجب الفسق ظاهرا شرطا
الادمان فيه لظهور شربه عند القاضي لانه شرط في التعسيق به وان فصل الشرب
صغيرة كما ظن به بعض الفضلاء مستندا لما في المصنف من قوله ولا يسقط عدالة
شارب الخمر بنفس الشرب لان هذا الحد لم يثبت بقطع الا اذا دام على ذلك
انتهى ولا يذهب عليك انه ليس في كلام المصنف كون نفس الشرب صغيرة وان
تعليقه تفقها منقول فيه لان السوق في عدالة الشاهد الشارب لاني الحد عليه
كما في البحر وانه محتمل ان في نسخة المصنف في التعليل تحريفا ونقصا كما في المقدسي
فظهر به ان ما سلك به المصنف هو الاظهر وما ظن به البعض حذى ان يجنب عنه
كما لا يخفى **قوله** على اللهو قتيده لانه لو شرب الخمر للتداوى بتعيين الاطباء
لعلاج مرضه فخرتها يختلف فيها فالاكثرون على عدم حلقها الا انه لما اختلف فيها
لا يسقط الشهادة فظهر انه لا بد في الخمر من قيد اللهو ايضا كما في البرجندى و
ابضاح الايضاح وقوله ذلك اشارة الى الشرب وضمير منه راجع الى المدمن **قوله**
وعد بسبب الدنيا العدو من بفرح بجزئه ويمزج بفرحه وقيل يعرف بالحرف
كما في الخزانة اشارة الى ان شهادة الصديق بصدقه تقبل كما فيها وشار
بما نقله في الشرح الى ان عدم قبول الشهادة العدو للتهمة ولذلك تقبل شهادة

ابو نصر البغدادى الشهير
بالا قطع مسكه

ولاسيما في شرح منار الساي
في بحث السكرو في بحث العوارض
مسكه

الظاهر ان كمال
باشا عليه الرحمة
٣

هذا تحقيق حقيق

بل الظاهر يقول حيث لم يثبت عن
الامام رواية سقوط العدالة
بنفس الشرب مالم يدام مسكه

وهو الاشارة ان العداوة لم يكن
مانعة فكونه عدلا كما لا يخفى مسكه

العدو لعدوه كما في الايضاح والبرجندى ولو كانت عداوة فاحتمل بفسق بها الخ لا
تقبل شهادة في حق العدو ولا في حق جميع الناس لان الفسق لا يتجزى في شخص
دون شخص كما في شرح ابن وهبان ثم ان كل من غاصم شخصا في حق او ادعى عليه حقا
لا يصبر به عدوا بل العداوة انما تثبت بنحو ما سبق نعم لا تقبل شهادته عليه في ذلك
الحق كوكيل لا تقبل شهادته فيما وكل به الا اذا اذاعا هم اثنان في حق لا تقبل شهادة
كل منهما على الاخر كما في المقدسي **قوله** واما الرواية المنسوبة فبخلاف الحق هذه الرواية
عن الامام نقلها صاحب المغنى من الحاشية وقد جاءت بعدم قبول شهادة عدو بسبب
الدنيا مطلقا والتحقيق فيه ان من العداوة المؤثرة في العدالة كعداوة المبرح على
المبارح وعداوة ولي المقتول على القاتل ومنها غير مؤثرة كعداوة شخصين بينهما
وقعت مضاربة او شراكة او دعوى مال او حق في الجملة فشهادة صاحب النوع الاول
لا تقبل كما هو المصنف في غالب كتبنا صحابنا والمشهور على السنة فقها شوا وشهادة
صاحب النوع الثاني تقبل لانه عدل وبهذا التحقيق يحصل التوافق بين الروايتين
وبين المتن والشرح وان لم يهتد المصنف اليه الجهد الذي هدانا لهذا **قوله**
فاما مسك الهام فلا سببنا وكذا ان اسسها لجل الكتب كما في مصر والشام فانه
سباح الا اذا كانت تجر حمايات اخر ملوكة للغير فتفرخ في ذكورها فياكل ويبيع فلا تحل
وتسقط عدالته وان لم يقف على عورات النساء في سطحه كما في معراج الداراية
واللعب بالبلبل ينبغي ان لا يسقط العدالة كما في البرجندى وذكر في الغنية حبس
البلبل في القفص وعلقها لا يجوز وفي الرواية الجلية اللعب بالصو لجان يريد به
الغفريسية لا يسقط عدالته لانه جائز **قوله** او الطنبور معرب دنيه به شبه
بالية الجمل كما في القاموس وهو بضم الطاء كما في غيره اراد به كل لهو شنيع بين
الناس كالزمار والعود وما لم يكن مستبشعا كدق في النكاح وفي معناه ما كان من
مادة امر سرور وقصبره سباح مالم يفحش بان يرتص عند ذلك كما في المحيط والمغنى
لابن قدامة **قوله** على ارتكاب كبيرة اي معصية هي اللهو واللعب حتى قالوا ان تغنى
للهم معصية في جميع الادبان كما في البناء والعناية وقوله لازالة الوحشة ومن
المشايخ من جوز التغنى في عرس او وليمة كما بيع ضرب الدف فيها مالم يكن في وصف
ذكره ومراة حية كما في الذخيرة **قوله** او ترك ما يحده كقطع الطريق والسوق
والزنا فيشمل الخمر الا انه شرط الادمان فيه لان وقوع شربه اكثر من وقوع غيره
فلو جعل مجرد الشرب مستقطب العدالة لادى الى الجرح فظهر وجه انزاده بالذكر
وما قيل انه لو قال او ترك كبيرة لكان اولي قد فوج بانه لو قال كذلك لكان قوله
ومد من الشرب على اللهو او ياكل الربوا الى قوله او يترك به الصلوة مستدركا للفتوى
تمت لا يقال انه قال كذلك وترك هذه الاقوال لكان اخيرا لاننا نقول ان من
يدن ارباب المتن الايمان المتوسط وذكر في الخزانة انه اذا ارتكب ما يوجب
العقوبة في الدنيا او العبد في الآخرة فانه يسقط عدالته وان كان جميع اخلاقه
صالحة انتهى ولا تقبل شهادة من يجلس مجالس الفجور وان لم يشرب وشهادة
من اعان على المعاصي او حث عليها وشهادة الطفيلي والرقاص والمجان في كلامه
والمسخرة بلاخلاق وشهادة من يشتم اهله وما ليك كثيرا لا احيانا وكذا الحيوان
ولو شتم بايع الدابة وشهادة من يحلف في كلامه كثيرا وبيع الاكفان المرتد

فيه كلام على
المصنف
٣

اقول لو قال ومن ترك ما يوجب
العقوبة في الدنيا او العبد في الآخرة
وتفرغ عليه بان يقول فلا تقبل من
مخنت القول او يترك به الصلوة
مع ضم اظهار السلف اليه فله وجه
ايضا تدبر مسكه

لهذا العمل والآتي قبل عدم تيمنه الموت والظلمة كافي البجرات والمقدسي
قلت الاكفان قيد اتفاق كما هو الظاهر ان بايع اشجار القبور واجارها وكذا بايع
النا بورت كبايع الاكفان في هذا التخييل بل حافر القبور ايضا وكل ذلك معتاد
في البلدان والامصار وهو المشاهد منهم غالبا **قوله** الا بالظاهر اطلقه
فمثل اظهار تعاطيه واظهار شربه والمشار اليه بذلك الارتكاب والغيران
عائدان الى ما فيكون كل من الارتكاب والاظهار اجماعا من التعاطي والشرب هذا
قوله او يدخل الحمام بلا ازار وكذا من مشى في السوق بسراويل ليس عليه
غيره ومن يمد رجله عند الناس او يكشف رأسه في موضع لاعادة فيه كما في
الحيط نقلا عن الكرخي **قوله** فاما تجرد القلب بالشرط في حاله انه اذا انفرد
وتجرد لا تسقط العدالة به الا اذا أدى ما يوجب الفسق او ترك المروة من قال
او ترك صلوة او اكل خلع او ذكر فسق او اللعب به على الطريق كما في الفتح
والسراجية ثم اللعب بالنرد حرام بالاتفاق وبالشرط حرام عندا بيجيفة
ومكره عند الشافعي بشرط ان لا يكون بمجال كما في شرح المصابيح لزين العرب
وعن ابن يوسف انه مباح كما في المجتبى واختاره ابن الشحنة اذا كان لمجرد
احضار الذهب واختار حله ابو زيد الحكيم ذكره السرخسي كما في المحيط البرهاني
وقال بعض المحققين انما حرم النرد ولم يحرم الشرط لان المختل في الشرط
انما يجبل خطاه على تركه والمختل في النرد محمله على القدر وهذا كفر وما يفرض
الى كفر حرام كما في بيان المصابيح في باب التصبر **قوله** على الطريق اراد به
مراسي الناس اذ هو لازمه والمراد بالافعال البول والاكل على الطريق وظهار
سب السلف والضمير الجرد في عنها والمنسوب في لا يرتكبها عائذ ان الافعال
وليس في عبارة المصنف عرج فضلا من ان يكون خطأ تدبر العلم عنده **قوله**
والعلماء المجتهدون والطلق العلماء في الفقه وقال في النهاية العدالة بسب مسلم
ساقطة وان لم يكن من السلف فظهر انه لو قال او يظهر سب مسلم لكان اولى
كما في البحر والمقدسي والفقه فيه ان الشتم اما بما فيه او بما ليس فيه في غيبته
فيكون عيبا او اقترابا يوجب الفسق او في وجهه فيكون اساءة ادب وانه من صنيع
رعاع الناس وسوقتهم الذين لا مروة لهم ولا حياء فيهم وبذلك تسقط
العدالة كما في شرح ابن وهبان **قوله** وهو تدعيه اي يقر ويطلبه وقوله من
يستوفيان حقهما هو من مال الدائنين وضمير الموصول مقدر اي منه وقوله
او ببر ان يالدفع اي دفع دينيهما ولفظ الغريمين عنى به على الاول الدائنين
وعلى الثاني المدينين وكلمة او تجعل الكلام الواحد كالكلالين فيقدر ذلك
اللفظ في الكلام الثاني على معنى مناسب له وهذا ليس كالواو كما لا يخفى **قوله**
لانها اي الشهادة الحقيقية ولفظ ما عبارة عن الولاية وهذه اي شهادة هؤلاء
لتمكنه اي لقدرة القاضي ان نصب هذا الوصي وميتا من غير حاجة الى شهادتهم
وقوله والموت معروف جملة حالية قيد لقبول شهادتهم اشارة الى ان قبولها
في هذه الصور انما هو اذا كان الموت ظاهرا والا فلا هذا في الكل ظاهرا الا في
مسئلة الغريمين للبت فان شهادتهما تقبل وان لم يظهر موته بل من غير
الشهادة ايضا يؤمر ان يدفع دينيهما للمعزلة بالقبض لانهما اقرا ولاية القبض

اقول الظاهر يريد به كراهة تجرد
عند بيجيفة وكراهة تنزيهه عنه
الشافعي مسكه

فيه كلام على المولى
الواني والمولى
عز و زاده

فيه كلام على المولى
الواني وعز و زاده

وهو المقدسي
مسكه

لم يبرأ اخذان باقرارهما **قوله** وهؤلاء بشهادتهم الى هذا بيان فائدة شهادتهم
في حق القاضي وايضا تعيين شهادتهم في حق المشهود له وهو كونه وصي الميت وبينه
وبين وصي القاضي فرق في ثمان مسائل ذكرت في الاشياء فليطلب منه وقوله كفوه
من الكفاية والغير المنسوب عائدا الى القاضي ونصب مؤنة اي ثقله على الظرفية
مضاف الى التعيين اي تعيين القاضي الوصي وقوله بل دافعة الى اي بل هي دافعة
مؤنة تعيينه لان شيلت شيئا من ولاية لم تكن كما في البنية فظهر ان تهمه جرت النفع
كانت معقوفة في شهادتهم لانها انما تعجل في الشهادة الحقيقية وان شهادتهم ظهرت
كونه وصي الميت لان التعيين منه لا من القاضي لاستبعاد لا بشهادتهم وان قوله
ولم يشبوا بها شيئا ليس نفيًا لكونه وصيًا من جهة الميت فضلا من ان يكون نفيًا صريحًا
لذلك كما قلنا وان هذه المسئلة موضع ان يصرف اليها القياس والاستحسان ولذلك
اعتبر بها المشايخ وان لم ينقل عن اصحاب المذهب تدبر العلم عنده **قوله** ولو شهدا
اي الابنان اراد به التمثيل لان شهادة الابوين والاجداد والجدات والاخفاء
كذلك كما في الخلاصة والبرازية وكذا شهادة ابوي الوكيل كما في البحر وقوله وكذا يقضي
دينه وكذا لو شهدا انه وكله بالخصومة في غيبة الاب كما في الخلاصة وقوله ردت
اطلقه ولكن قيد في المحيط البرهاني بان هذا اذا جحد المدعي عليه الوكالة اما لو اقر
بها جازت شهادتهما اقول ترك المصنف هذا القيد بناء على ان لا حاجة الى الشهادة
في الدفع اذ قد سبق في كتاب الوكالة ان مصدق التوكيل يقضي لوعز بما امر بدفع دينه
اي الوكيل لا يقال بينهما فرق حيث يبرأ الغريم لو خص الطالب وانكر الوكالة اذا
دفعه بشهادتهما بخلاف ما لو دفعه بمجرد اقراره لانا نقول هذا دعوى اخرى على ان
ابراء الغريم يتيسر بان شهد الابنان على التوكيل عند حضور ابائهما منكر الوكالة
فلا يكون ترك هذا القيد نقيضة هناك كما لا يخفى **قوله** ولا يوجب حق الشرع اراد به
الحدود ونوعا من التعزير اذ من التعزير ما هو حق الله تعالى وما هو حق العبد فالاول
كتعزير قاطع الطريق اخذ قبل اخذ شئ وقتل وتعزير تارك الصلوة واللو ط على
قول الامام وكاستف عورته طوعا ولم ينته بالنهي عنه والثاني عامة ما ذكر في باب
فالاول داخل في حق الله تعالى وان كلاهما يمنع الشهادة وان تاب عنها ما لم يظهر فيه
اقرار الصلاح والثاني داخل في الترديد الثاني في الاستسقاط بالتوبة كما هو شاف
حق العبد ولذلك يتفرع عليه الابراء والعفو واليمين ونحوها فظهر ان من قال
داراد من حق الشرع هنا الحدود فقط وليس على عمومه فيخرج منه التعزير مع كونه
حق الله تعالى وانه يسقط بالتوبة فلا يكون في ربح القاضي الزامه لم يصيب وان تبعه
بعض معاصريه تدبر العلم عنده **قوله** وهو ما يفسق الشاهد قبل عليه ان
الجرح المجر قد يكون بما لم يفسق الشاهد كما اذا جرحوا شهادة شهود الفرع يات
شهود الاصل كما نوا عيما نا وليس في ذلك تنسيق ولا اشاعة فاحشة انتهى
ولا يذهب عليك ان هذه الشهادة من قبيل انهم عبيد او محدودون يقذف
اذ للفرع حكم الاصل فلا يكون هذا الجرح جرحا مجردا فلا يرد عليه كما لا يخفى وقوله
اذا نه استأجرهم الا وفق بما قبله ان يقال استأجره وان كان كلامه في الآتي على
الجمع وقوله والفسق ليس كذلك اي ليس بما يدخل تحت الحكم ويسع للقاضي
الزانه **قوله** قال صدر الشريعة اذا اقام البينة على العدالة الى عليه كلام

في كلام على
هذا تحقيق حقيق
ان شاء الله تعالى
الهوام والقدر
حيث تابعه
والله اعلم
تد لابن الهمام

وهو الامام وصاحبه وزفر وحسن في
زياد مسكه

اراد بالمشايخ شرح الجامع الصغير
وارباب الفتاوى واراد باصحاب
المذهب الامام وصاحبه وزفر
والحسن وصاحب البحر الرائق زعم
كون المراد باصحاب المذهب المشايخ
وليس كذلك تدبر العلم عنده ح
مسكه

وهذا تمثيل ايضا كما لا يخفى

فيه كلام على صاحب
البحر الرائق

لان ما يتفق عليه مسئلة ما سبق
فلا وجه للتأني هنا مسكه

القائل صاحب البحر الرائق والتابع
المقدسي

فيه كلام على
ابن شريك

المدادى في السراج الرواحي وقوله اذا اخبر بخبر ان الشهود الخ هكذا في بعض النسخ وهو الموافق للسوق وسبب التحرير وفي بعضها لم يوجد ان المشددة وان اقتضا السبك في الشهود مبتداء خبره فساق واخير يتضمن معنى لقول فيجعل فيه اى اذا اخبر ان قائلين الشهود فساق وقوله ومن باب الديات اى والحال ان الجرح بل التعديل ايضا من باب الديات ولذا قبل منهما خبر الواحد لو عدل لا **قوله** بعض المتصلقين وهو ابن قاضي سماوية صاحب التسهيل وجاء مع الفصلين من الصلف وهو التمدح بما ليس عنده وبجازفة الادعاء تكبرا كما في القاموس من يريد به المصنف ان ليس علم ذلك القائل مقدرا ما مدح به نفسه ونظره هذا يدل عليه لامن التصلب من الصلب بناء على انه مقتول والصواب هو الاول اذ لا أساس للثاني بل لاجل كالا يخفى **قوله** ان مثل هذه الشهادة لا تعتبر الجرح وعليه كلام صاحب الاصلاح ولا يذهب عليك انه ما ذهب اليه صدر الشريعة هو الاوافق للقاعدة والانساب لما سبق من المنقول ان تركبة جماعة لو عارضها جرح اثنين لا تعتبر فيرجح الجرح فالتعديل بعد هذا يجدي نفعا كما لا يخفى وقوله بعد التعديل متعلق بقوله الشهادة واطلق الشهادة جرح مجرد فتشمل شهادة بعد طعن الخصم كما هو الظاهر وبلا طعن وذا قولهما وهو المفتى به ثم هذا التفصيل اذا طعن الخصم جهرا وبرهن جهرا اما اذا اخبر به القاضى سرا وبرهن سرا بطل القاضى شهادته لتمام الجرح والتعديل فيقدم الجرح كما في الكافي والحاصل ان الخصم لا يضره الاعلان بالجرح الجرح وانما يشترط الاخبار سرا والشاهد كما في المقدسى اقول يظهر من هذا ان الشاهد ما رافقا سابقا بالاخبار علنا لا شاعرا الفاشية بلا ضرورة وهو حرام بالنظر في رواية شهادته كما هو الوجه الثاني في الهداية وغيره **قوله** كما عرفت من ما جرح به لقل تحت الحكم وكان في وسع القاضى ازماءه برفع العدالة الثابتة هذا فاذا ذكره المصنف هنا خلاصة ما ذكره القوم وصدور الشريعة وليس في كلامه اضطراب فضلا عن كلامه كما لا يخفى **قوله** او محدودون بقذف اطلقه ولكنه مقيد بان يجب على القاضى ان يسأل الشهود ان حدثهم من السلطان او نائبه اذ لو كان من واحد من الرعايا بغير اذن السلطان لا تبطل شهادتهم كما في المنيع وقد سبق ان تمام الجرح هو الاعتبار والنقص ولو سوطا بعد تعزير او قوله ووصفوا الزنا اى وصف شهود الجرح زنا المشهود اشار به الى ان الوصف قيد معتبر في الشهادة بالزنا كقيد بعد نقادهم العهد فظهر منه ان قولهم زنا من غير تعقيب بهما عده جرحا مجردا لا يخله على التقادم فقط كما هو عليه عبارة بعض الشروح **قوله** او سرقوا متى قيد به لانه لو قيل سرقوا من فلان شرعا دعوى المسروق منه كما في الجرح بالقذف تدبر **قوله** او شربوا الخمر اريد به الاشربة المحرمة وكذا شهادتهم باثم سكر او من النبيذ وغيره والعهد غير متقادم كما في المنيع وقوله او قذفه والمقدوف يدعيه اقول يظهر منه ان لو شهدوا بما يوجب التعزير على النوع الثاني بشرط دعوى المشتد التعزير كما لا يخفى **قوله** ودفعتهم اليهم قيد به لانه لو قال لم اعطهم المال لم تقبل كما في الشرح وادبها الدفع دفعه على طريق الرشوة اذ المصلحة على عدم الشهادة ليست صالحة شرعا وعليه كلام المولى سعدى في حاشي الهداية

والتمهين لا يختص بواسطة حرف الجرح بل في محله

لطائف الاشارات مع شرح

ولا يذهب عليك ان كعبا لم يزل هذا القذف اذ هو محسود الاقران في العلم والزهد من ذلك قتل ظلمه وكان شهيدا

فيه كلام على الايضاح

فيه كلام على المولى عزى زاده

فيها تبين الزيلعي وتبعه المقدسى

قوله وظنوا ان ذلك يطلق لهم الشهادة اى ان سماعهم اقراره بانها في يده يجوز لهم الشهادة وليس كذلك بل يجوز معايتهم انها في يده هذا هو المراد وهو الموافق لما سبق من انه ظاهرا رواية والمختار في الكافي والهداية في الشهادة بالملك لذى اليد نعم فرق بين هذه الشهادة وتلك اذ شهادتهم هنا في مجرد كونها في يد المدعى ونحو في انها ملكه لرويتهم واما هنا في يده ولا يلزم من اشتراط الرواية في الشهادة بالملك اشتراطها في الشهادة بمجرد كونها في اليد ولذلك جوز كثير من الفقهاء شهادتهم بمجرد سماعهم عن المدعى عليه بانها في يده ولكن يختار عماد الدين عدم الجواز وتبعه المصنف والمختار لدى الفقير الاطلاق هنا لما بينهما فرق تدبر وهذا كلام بعض اسلافنا تركناه لعدم المناسبة للمحل كما لا يخفى **قوله** وان شهدا بالملك عطف على قوله ان يشهدا وكذا وان شهدوا ولا فرق بين التثنية في الجرح في باب الشهادة ولذلك ياتي ثارة باحداهما اخرى بالآخر **قوله** شهد عدل اى ثابت العدالة عند القاضي وسأل عنه فعذر كما في فتح القدير احتراز به عن المستور لا عن العاصي اذ لا شهادة له كما في البحر وقوله ادعت بعض شهادتي في الزيادة والنقصان كما في مقتضى الاطلاق لا في مهابة مجلس القاضي يوقع عليه الغلط باحداهما كما في غاية البيان وكذا لو قال شككت او غلطت او نسيت كما في المعراج واسأد بالقاء في نقال ان هذا القول منه في مجلس القضاء حتى اذا غاب ثم رجع وقال ذلك لا تقبل لتهمة استفداء المدعى في الزيادة والمدعى عليه في نقص المال وعلى هذا اذا غلط في بعض الحدود او بالنسب كما في فتح القدير وذكر في البازية غلطوا في حد او حدين ثم تداركوا في المجلس او بعده تقبل عند مكان التوقيع بان يقولوا اسمه فلانا ثم صار فلانا او باع فلان وشراه المذكور **قوله** لم يضرها ولو قاله بعد القضاء متوج به في النهاية معزيا الى البيهقي وابي يوسف وعليه الفتوى كما في الخاتبة **قوله** اذا لم يكن فيه منة قضت واذ لم يكذب المشهود له كما في المحيط البرهاني وقوله ولم يشترط عدم المناقضة اى الكتابين وقوله وانه اى ان هذا الاشتراط **قوله** بينة الموت من الجرح اولى الخ اقول ذكر هذه المسائل هنا لادنى ملازمة ولكن مقامها الانسب ان تذكر في باب دعوى الرجلين او في اواخر باب الاختلاف في الشهادة تذيلا كما لا يخفى وذكر في القينة في باب البيهقيين المضادتين ست وعشرون مسألة فيها ما ذكرت هنا في العمادية في الفصل السابع مسائل حجة وقد صنف في ترجيح البيهقيات مختصرا ومطلولا فليراجع فيها وقوله حينئذ اى عند الخلع وقوله او كان مجنونا عطف على اقام اى اذا خالج امراته ثم كان مجنونا الخ فرجحان بينة المرأة مبنى على هذا التفسير مع صحة التركيب اما لو عطف على ثم اقام بقى كان بلا واذا لا يقتضى هذا العطف اذ لا يلزم كون كان جواب الشرط فيكون المعنى مستدركا فيفسد التركيب تدبر كما لا يخفى وقوله انه كان مجنونا اى وقت الخلع وقوله انه كان عاقلا اى عند الخلع وقوله في الفضلين اى في صورة اقامة الزوج بينة وصورة اقامة وليه بينة انه مجنون عند الخلع **قوله** وبينة الاكراه اولى لاجابة في دعوى الاكراه ان تعيين الكوة كما لاجابة في دعوى السعاية الى تعيين العوان وقيل لا يذ من تعيين العوان والا قول اصح كما في العمادية معزيا الى فتاوى رشيد الدين **باب الاختلاف في الشهادة** الاختلاف في الحوارض

فيه كلام على المولى عزى زاده

فيه كلام على المولى الزاقي والمولى عزى زاده

والاصل الاتفاق ولذلك امر هذا الباب اطلق هذا الاختلاف فتمثل مخالفتها
للدعوى كما شمل اختلاف الشاهدين واختلاف الطائفتين من المشهود فتمثل هذا
الشمول في المسائل الآتية كما لا يخفى **قوله** نصارى اي قبول الشهادة في اثباتها
بلا اشتراط الدعوى لان الدعوى كوجوده فيها **قوله** ومنها ان الملك المطلق
ان يدعى قبل كان انظر ارجاع هذا الاصل الى اصل قبله كما هو المتفق من تعليل قوله
وبعكسه لا انتهى وايضا ان هذا وما قبله يرجعان الى موافقة الشهادة للدعوى
وعندها لما انهما متفرعان عليها كما في البدائع وغيره بل التحقيق فيه ان كليهما نوعا
عدم الموافقة بينهما فلا يناسب ارجاع احدهما للاخر كما يناسب ارجاعهما الى ذلك
تدبر العلم عنده **قوله** وفي لفظ لا يوجب اختلاف المعنى كونه عين لفظ
الاول او مراده هذا هو المراد فيصير تطابق لفظيهما على افادة المعنى بطريق
الوضوح وهو الموافق لما سيجي فلا مخالفة بينهما كما لا يخفى **قوله** وبه يعلم ان عبارة
الوقاية ليست كما ينبغي الخ اشار بنفى الانشاء الى ان كلامه صحيح ايضا بناء
على ما ثبت في موضعه ان الاعتبار في التشبيه بعض الارصاف المشتهرة فلا يكون
المشبه في حكم المشبه في جميعها ولا في اكثرها فظهر ان تشبيه موافقتها بموافقة
الشاهدين في مطلق الاتفاق فالاشتراك بينهما يكفي ويصح التشبيه به فلا يلزم
منه موافقتها في اللفظ كوافقتها في المعنى يؤيده الجواب الاتي عن بحث صدر
الشريعة **قوله** يجب موافقة الشهادة للدعوى اي في حقوق العباد لان تقدم
الدعوى وموافقة الشهادة لها انما شرط في حقوق العباد كما هو الاصل السابق
والموافقة بان تطابقها او يكون المشهودية اكثر كما في الفتح ولم يضر مخالفتها لها
فيما لم يشترط الدعوى كالوادعة ان فلانا اعتقها وشهد انها حرة فقبل مع
انها منصرفه الى حرية الاصل وهو زايده على المدعى به وهو مربة عارضة هذا بالاتفاق
بجلائل العبد عندا بجنيفته لان الدعوى شرط له عنده وعندا تقبل فيه ايضا لان
الدعوى لم يشترط له كالا لمة عندها كما في جامع الفصولين ولودفع مخالفة دعوى
لشهادة فاعادوها وانفقوا تقبل كما في البرازية هذا اذا كانت الاعادة والمجلس
اما اذا كانت في غير ذلك المجلس فلا تقبل لان التوافق يكون بطلين كما هو الظن
كما في جميع الفتاوى وهو الموافق لما سبق في مسألة ادعت بعض شهداء في الخ **قوله**
لا لفظا ومعنى معا هذا نفى الوجوب بينهما فيبقى جواز الموافقة لفظا ومعنى معا لا
كما لا يخفى **قوله** فلوا دعى ملكا مطلقا الخ فروع بدعوى العبد مع ان الضابط الكل
وهو وجوب الموافقة اعم من ان يكون المدعى به عبدا او دينا لكان الاختلاف في الدين
انه كالعبد او لا وقد نفى شمس الاسلام على انه كالعبد والاشبه الى الصواب
انه مثل العبد كما في الخلاصة **قوله** كدعوى الدار بالارث مثلا جعل دعوى الارث
مثالا لدعوى المطلق بناء على ان المشهور ان دعوى الارث كدعوى المطلق كما في
الفتح وجزم به في البرازية ولكن في الفتح تفصيل حسن ورد لما في اكثرنا انه جعل
الارث سببا كاشراء وهو الموافق لما في الشهادات المحبطة كما في العجادية فظهر انه
انه ترك التمثيل للملك بسبب نعم لو جعل الامر بالعكس لكان اولي لان الملك
بسبب اخرج الى التمثيل كما لا يخفى **قوله** قبلت الملقه ولكن ذكر في الاجناس
يسأل القاضي مدعى الملك اك الملك بهذا السبب الذي شهدوا او بسبب آخر

فيه كلام على المدعى
عزى زاده

فيه ايضا

كما اذا ادعى العبد وشهدا بالف
تقبل بالاتفاق كما في ابناية مفصلا
مسئله
اقول ويقعد اذا خالفها ولو يكون
المشهود به

اوله وينبغي ان يستثنى ما اذا اتى
الخ

ان قال بهذا يقضى به وان قال بسبب آخر لا يقضى بشئ اطلاقا في البرازية **قوله**
وبعكسه لا هذا اذا قال شريته من فلان وذكر شرايط المعرفة اما الوجهه فقال
اشترينه فقط او قال من رجل او من زيد وهو غير معروف فشهدوا بالمطلق قبلت
كما في الفتح وكذا لو ادعى ملكا مورثا واطلق شهوده لا تقبل وعكسه تقبل في المختار
كما في الخلاصة وفي الشراء عكسه كما في المقدسي **قوله** ولفظ لا يوجب اختلاف اخذ هذه
العبارة من العجادية ومن الجامع الكبير الا ان عبارة في اللفظ الذي لا يوجب خلا
في المعنى والمواد تملل فيه اختلافه ومخالفته للفظ آخر هكذا صوره في غاية البيان
وشروح الجامع الكبير وتبعهم المصنف ويكون تفسير الاجال ما في الهداية فظهر
ان لا خلل في كلام المصنف فضلا من ان يكون مخالفا لما في الكتب تدبر **قوله** بطريق
الوضع كتابا في الهبة والعطية على الافادة وقوله لا التضمن كضمين درجها
والفقيه الفاء وقوله وعندا يكفي الاتفاق والمعنى فيحكم بدورهم ودرجهم وبالف
في الف والعين اذا ادعى الاكثر واما اذا ادعى الاقل فلا يحكم بشئ بالاتفاق الا اذا
وفق المدعى كان له عليه ودرجته الا انه قضى في درجها او برأته ولم يعلم به الشاهد
في تقبل لزوال الاختلاف المانع من القبول كما في الشروح والفتاوى فقوله ردت
اي عنده واما عندها تقبل في الاقل اذا ادعى الاكثر الخ ثم انه لا بد من ذكر التوفيق
فيما يحتمله على الاصح حتى لو سكنت عنده تقبل كما تقبل فيها اذا كذب به وان زايده كما في
العناية ومعراج الدراية والفتح **قوله** حيث لا تقبل ان المشهود به فعل حقيقة
فلا تقبل الشهادة لو اختلفت في الانشاء والافرار فيه كما في الخاتمة ثم في اختلافها
في المكان وفي الوقت وفي الانشاء وفي الاقرار وكل منها اما في فعل او قول او في فعل
ملحق بالقول او عكسه تفصيل حسن يتفرع عليه مسائل جمة ذكرت في الخاتمة والفصولين
وجامعها **قوله** ان ادعى الاكثر اطلقه فتمثل من مائة الى تسع مائة فقوله المص
وهو الف ومائة مثال من جملة الا مثله لم يخفى به فتأمل الاكثر وعمومه هذا **قوله**
وقبلت على الف في بالالف ومائة الخ وهكذا عبارة الوقاية متناوشرا ومن
موجب قوله في بالالف بلا باء لم يصب **قوله** لا تفاقمها في الالف الخ تعليلهم
في هذه المسئلة وفي المسئلة السابقة يقتضى في السابقة انه لو شهد احدهما بالف
والاخر بالالف والى على طريق العطف تقبل في الالف اتفاقا اذا ادعى الاكثر
او وفق في دعواه بالالف ثم اورد صاحبها كتابا في غيره العشرة وخمسة عشر من
قبيل الف والعين فلا تقبل فيها وفي القينة ينبغي ان تقبل اقول هو الاشبه لان
العاطف مقدريه ولذلك بنى والمقدار كالمقووظ بخلاف التشبيه ولان جزء
لفظه يدل على جزء معناه اذ ليس هو علم هذا وقد صرح بخلافه في البرازية وهو
يحل تأمل كما لا يخفى وقوله حيث لا تقبل اي شهادة مثبت الزيادة لان المدعى
الخ الا اذا وفق المدعى في تقبل لما سبق فظهر ان الشهادة لو كانت باكثر من
المدعى به لا تقبل بلا توفيق اما اذا كانت باقل منه تقبل كما في تنوير التلخيص وقد
نزع في كتاب الفتاوى على اختلاف الشاهدين مسائل جمة اورد منها صاحب البحر
اثنتين واربعين مسألة والله ورحمة حيث جمع كلا منها من نهر في بحره تكبيرا
للفائدة **قوله** هذا الذي ذكر اى رة الشهادة على الاختلاف فيها لو شهد
احدهما بالف الخ وقبولها على الاتفاق فيها لو شهد احدهما بالف والاخر بالف

فيه كلام على المدعى
عزى زاده

وهكذا الحال في غيرهما ايضا ولكن
تدبر في مشقة للفتة وللمفتين او ثلث
كبر لا تقع في غلط
لزم التوفيق
هنا واذا كان التناقض من المدعى عليه
يكفي امكن التوفيق معوج به في مسائل
شقي كتاب القضاء

فيه كلام على المدعى
عزى زاده

ومائة إلى قوله أو كان المدعى بالاقبل أو الأكثر وهو المراد من الملاقاة ومن قوله مطلقا ولذلك صرح به في قوله الآتي وليس فيه ما يخالف عبارة الزبلي بأن لم يشمل المراد هنا نعم لوقال أو كان المدعى إيا من العاقلين لشمل الكتابة أيضا إذا الرتبة مطلقا إنما هو في عقد البيع والكتابة كما في سيظهر من التفريع على ما اختاره المصنف تبعا للهداية **قوله** ردت وفي الظهيرة على السيد الإمام الشهيد السمرقندي تقبل لأن الشراء الواحد قد يكون بالف ثم يصير بالف وخمسائة بأن يزداد في الثمن فقد اتفقا على الشراء الواحد بخلاف ما لو شهد أحدهما بالف ودرهم وشهد الآخر بمائة دينار لأن الشراء لا يكون بالف ودرهم ثم يصير بمائة دينار انتهى قول هذا عجيب منه إذ المسئلة تقع عليها مجرد في الجامع الصغير وخلاف المقول ليس محل التفريع وكون المدعى البائع كذلك من غير فرق كما في الشروح المعتمدة إذ الزيادة كالخط كما سبق في كتاب البيع فلا يصح القول بالقبول في الشراء دون البيع على أن هذا التفريع ليس بصحيح إذ لو لم يلزم القضاء ببيع بلائع لم يثبت أحد الطرفين بشيء وتهما فتعود المصونة كما كانت كما في الفقه نعم لو صرح بالتوفيق ينبغي أن تقبل على الأقل ولم أر من يصرح به في جعل عليه ما نقل عن السمرقندي تدبر العلم عنده **قوله** فالبائع بالف الخ وكذا الكتابة لأن عقد الكتابة يختلف باختلاف البدل على ما نقل به في الهداية ولا يختلف بكون المدعى إيا كان من العاقلين في ردة الشهادة فتد في كليهما ولكن إذا كان المدعى هو العبد فهو لا لأن مقصوده العقد وأما إذا كان المولى فلا تقبل لأن العقد غير لازم في حق العبد لمكانه من الفسخ بالبيع فالنظر إلى مردودية الشهادة بينهما عتد من قبيل التفريع الأول وبالنظر إلى مردوديتها في الثانية لكونه عقدا غير لازم في حق العبد جاز أن يعتد من قبيل الثاني كما اختاره في بعض المتن والأولى ما اختاره المصنف تدبر كما لا يخفى **قوله** لأن هؤلاء لا يقصدون إثبات المال بل إثبات العقد هذا في غير الرهن وما عدا المقبول في صورة الرهن فلا بد له لما لم يكن للرهن الاستعداد قبل قضاء الدين لم تقدر عواه فكانت كاذبة لم تكن فلا تقبل الشهادة لمثلها كما في البناءة **قوله** ولأن المدعى يكذب أحد شاهديه لاستلزام شهادته عقدا غير ما يدعيه المدعى تدبر وقوله لما عرفت من أن البيع بالف غير البيع بالف وخمسائة وقوله وأن الآخر بمائة ألف في كل من هذه الأربع أو بعضها أي في الصور الأربع **قوله** وكذا الباقين أي المرتهن والزوج بأن ادعى المرتهن أن هذا رهن عنده بالف وخمسائة وشهد شاهد بالف وأخر بالف وخمسائة وبأن ادعى الزوج خالفها على ألف وخمسائة واختلف الشاهدان كذلك ولا شك أن المقصود ليس إلا المال في الكل ولذلك حكم بأن دعوى كل منهم كدعوى الدين **قوله** في وجوبها وإذا الله أن ادعى أكثر المدينين فتشهد به شاهد والاخر بالاقبل أن كان الأكثر يعطى على مثل ألف وخمسائة قضى بالاقبل اتفاقا وإذا كان بدونه كالف والفين فكذلك عندهما وعند البيهقي لا يقضى بشئ وجهه ما علقه بقوله إذ ثبت العرف الخ كما في فتح القدير ويتفرع عليه التوفيق والكذب والسكوت حيث تقبل بالاقبل وترد في الآخر كما في البناءة **قوله** باعتراض صاحب الحق وهو المولى والمولى

وهو قوله والتكاح يصح بالاقبل مطلقا
فيه كلام على المولى
عزى زاده
عجيب
فيه كلام على
المقديسي
بأن قال العقد وقع على ألف ثم زاد
عليها خمسمائة ولم يعلم بها الشاهد
بالف
مسألة

والزوج وقوله ليس هذا أي ليس دعوى الآخر كدعوى الدين لأن اعتراضه على كل الصور المذكورة وقوله ويمكن أيضا أي كما لم يكن الدعوى من الجانب الآخر كدعوى الدين يمكن يكون الحق في دعوى الدين وقوله أما ههنا أي في دعوى الآخر وقوله أي كما في الطعن الآخر وهو كونه المدعى العبد الخ **قوله** أقول جوابه أن المشبه لا يجب أن يكون الخ هذا جواب تسليم ما صله التساوي بينهما في الحكم وإن كانا مختلفين في العلة ومطابق للنظر إلى الحكم فالسماوي فيه مع التشبيه سيما في عبارة الفقهاء ونظيره في الأصول الإجماع المركب ولكن أن يجب بالمنع أيضا بأن يقال أنه قد سبق في كتاب البيع أن الخط يلحق بأصل العقد فيمكن هنا أن يقع العقد بالف وخمسائة أو لا ثم حط خمسمائة حتى صار البدل الفاشهادة شاهد بالأكثر بناء على الابتداء وشهادة آخر بالاقبل بناء على الخط أو يقال أن المدعى عليه عبدا كان أو غيره يمكن أن يقر بالأكثر عند شاهد وبالأقل عند آخر فامكن التوفيق على كلا التقديرين فينبغي أن تقبل على الأقل لو صرح المدعى بالتوفيق في التقدير الأول وصرح الشاهدان باقراره في التقدير الثاني تدبر العلم عنده **قوله** لأن المال في هذه الصور الخ تعليل لهذه المسائل ما صله أن حصول المال في حق العقد وكونه تابع له إنما يعتبر إذا كان دعوى العقد مقصودا وههنا أن دعوى العقد غير مقصود فلم يعتبر حصوله في حق العقد ولم يعتبر الاختلاف الناشئ عنه كذا أفاده صاحب الإيضاح وقوله والمدعى في الرهن عطف على صاحب الحق وقوله كان الدعوى خبرا **قوله** بين ثبوت العقد أي قصدا وروا له أي زوال العقد حيث لم يعتبر وما لم يعتبر بعد الثبوت يكون كالزائل هذا من نفس بقوله أي بين كون العقد مقصودا أصالة وبين كونه مقصودا تبعا أي كلامه على قوله وإذا اعتبر اعتبر بالبيع للدين وعلى حقيقة الحال إذ العقد لم يزل حقيقة وعليه قوله لكن الأمر صار بالعكس حين الدعوى فظهر أن لا خيط في هذا التفسير والأول مبنى على قوله كان الدعوى في الدين ولا يعتبر العقد وهو المتبادر من عنوان الزوال تدبر العلم عند الملك المتعال **قوله** والإجارة كالبيع لم يقل كالشراء مع أن البيع لم يسبق ذكره لما سبق أن لا فرق بينهما المطلق فتأمل ما لو كان المدعى موجرا كان أو مستأجرا قبل استيفاء المانع وتيد في الصورة الثانية بكون المدعى هو الموجر لأنه لو كان مستأجرا فهو دعوى العقد بالإجماع كما في فتح القدير فيجب عليه ما عرفت فلا حاجة إلى البيهقي ولا إلى اختلاف الشاهدين واتفاقيهما كما في الشروح وأراد ببعد المدة مقيتها مع تسليم وتسلم وإن لم يستوف كما في المقدسي **قوله** والتكاح هذا مسئلة ثامنة ذكر المصنف كل الثمان ههنا تبعا لما في الهداية وغيره وسكت عن الصلح بما لا بد من أن كان عن إقرار كان بيعا وإن كان جهنا ف كان إجارة وقد علم حكمها ولم يذكر الكفالة ولا يتصور الدعوى بها بها إلا من الطالب والظن أنها من قبيل دعوى الدين والموالة كالكفالة لا يتصور إلا من المحتال كما في البحر الرائق **قوله** يصح بالاقبل مطلقا هذا عند البيهقي وهو الاستحسان وبهذا الإطلاق الذي شرحه المصنف في الهداية وذكر في الأمان قول أبي يوسف مع البيهقي في الشروح وذكر في المحصر والبسوط أن الخلاف فيما إذا كان المدعى الزوجة وفيما إذا كان المدعى الزوج فالإجماع

الإجماع المركب عبارة عن الاتفاق
في الحكم مع الاختلاف في المأخذ كما
في شرح المغني للشمس القفا في
مسألة
وهو المولى ابن كمال باشا عليه
المفسر هو المولى الوافي
فيه كلام على المولى
عزى زاده

على عدم قبولها لأن مقصودها غالباً المال وإنما مقصوده العقد وصححه في الفوائد
كما في النهاية وعليه كلام المنظومة وعلى كلام المصنف المجمع وصرح في المنع بأنه هو
الإصحاح صرح به في الهداية وغيره انتهى **قوله** كما إذا شهد بقرض بيع المصنف
في هذا السبب الوقاية ولكن لا نسباً يقول هكذا شهدا بقرض ألف وقال
أحدهما قضاة قبلت بالف كما إذا شهدا بالف وقال أحدهما قضي خمسمائة لأن حق
التشبيه غالباً أن يكون المشتبه أقوى في وجه التشبيه نهناً صحة الشهادة
في مسألة الألف المطلق أقوى واتم من محتها في مسألة القرض لأنه شهد
فيها لبقاء خمسمائة وشهد بالف كما تجمله وأما شهادته مع قضاة الكل كما يتوهم
أن يمنع أصلاً وإن لا تقبل وقد نقل الطحاوي عن أصحابنا فيها أن لا يقضي
القاضي بالقرض أيضاً وهو قول زفر وإنما قبلت كما نص عليه في الجامع الصغير
لمجرد صدقه فيما شهد من القرض متقدماً ولا نظر للقاضي إلى اعتقاده بل إلى أداء
شهادته هذا نعم لا اعتبار لمثل هذا الإهتمام في كلام المشايخ وإنما الدعوى
في النسبية كما لا يخفى **قوله** وقضي القرض أي كله في الثاني وهذا هو الفارق
بين هذه المسئلة وبين مسألة قبلها ورفق أخراً صحة الشهادة أقوى واتم في
تلك من محتها في هذه وإن الموضوع مختلف فيهما في هذه القرض وما قبلها المطلق
وأفراد العقيد بالذكر مع ذكر المطلق ناشئ من تكملة وهي ما سبق من الفرقين
قوله وشهد أخراً أن يقتله فيه بكوفة ومودته ما قال أن لم اتج العام فعبدى
من فاقام العبد بينة أنه قتل يوم النحر بكوفة والورثة بينة أنه قتل فيه بكوفة
ردياً ما صلدها إنما اختلفا في المكان وكذا لو اختلفا في الزمان أو الآلة بأن قال
أحدهما قتل بسيف والاخر بيده لم تقبل وكذا لو شهد أحدهما بفعل والاخر
بالأقرار وقيد بكون المشهود به القتل لأنهم لو شهدوا على أقرار القاتل بالقتل
في وقتين أو مكانين تقبل لأنه قول يعاد ويكرر كما في الشروح **قوله** فإن قضى
بأحدهما بأن سبقت وقضى بها ثم حضرت الأخرى ردت لرجحان الأولى باتصال
القضاء بها سابقاً فلا يكون الثانية مثلاً فلا ينتقض الأولى بها كما في الشروح
نظراً لرجحان الأولى باتصال القضاء بها من غير مزاحم لا مجرد السبق كما يروجه
كلام المصنف **قوله** شهدا بسرقة بقرة فقط وهو المراد من الإطلاق أو لادعى
بقرة بيضاء أو سوداء واختلف الشاهدان لم تقبل إجماعاً لأن المدعى كذباً أحدهما
كما في النهاية نقلاً عن الترمذى وقوله واختلفا في لونها أطلق الاختلاف في لونها فاشبه
بما لو كان بين اللونين تشابه أو لا وهو الصحيح كما في المبسوط والظاهرية والكان
قوله بلاجر الشاهدين وبلا تعيين جهة الأرض فلو شهدا أنه أخوه لا بد
أن يعينا أنه شقيق أو لأب أو لأم وكذا الحال في غيره ولم يشترطه أبو يوسف
غير أنه يسأل البتة عن عدد الورثة للقضاء كما في فتح القدير في بيتين جهة
الأرض كما لا يخفى وذكر في البرازية أن لو شهدا أنه مولاه لم تقبل لأن المولى
مشترك فأن قال مولاه اعتقه ولا نعلم وأما غيره فح تقبل انتهى **قوله**
وبجل للوارث الغنى الخ وأيضا يحمل للوارث وطبها ولو كانت حرماً للمورث
أو يعكس وقوله لكن يكفى الخ استدراك من قوله والمتجدد يحتاج إلى النقل
والاستصحاب يصلح لابقاء مكان على مكان لا لإثبات ما لم يكن كما عرف في موضعه

أراد به المعتبرات من الكفا والتبيين
وصدر الشريعة والإيضاح

أي كما لا يقضى بالقضاء

فيه نوع كلام على
المولى عزى زاده

وقوله وكذا

وقوله وكذا أي ويكتفى بالشهادة على قيام يده الخ وقوله لأن الأيدي عند الموت
ولو يد غيب أو يد أمانة تنقلب بيد ملك بواسطة الضمان ولو بالجهيل هذا هو
المراد بالتفصيل في الكفا وقوله إذا اطلع الخ بتعليل كذا الأيدي عند الموت منقلبة
عن يد الملك هكذا في البناية والعناية وفروا نداء رشد الدين **قوله** ذا اليد مفعول
أول لفعل أعار وأدع وأجر على سبيل البدل والمفعول الثاني هو الضمير المتصل
كل منها قدم على الأول لاتصاله وشهادة الاستعمال عليه كما لا يخفى على من تدرب
قوله أنها كانت لآبيه أعارها الخ وقال بعضهم لا بد وأن يقول وهو وارثه
لأنه لو لم الرضاع كافي دعوى الظهيرية والصحيح أنه لا حاجة إليه كما في البحر والمقدسي
أقول أن هذا العقيد كما ينزل بهم الرضاع ينزل مواعن الأرض الأربعة إلا أن دعوى
سقوط الأرض لا تقع من المستعير والمودع والمستأجر فظهر أن الحاجة إلى هذا
العقيد كما لا يخفى العلم عنده نعم **قوله** شهدا بيده الخ ذكره هذه المسئلة في الهداية
استطراداً لأنها ليست من باب المبرات ووجهه أنه لما ذكر أن الشهادة بقيام يد
الميت قبلت بالاتفاق ولا كذلك الشهادة بقيام يد الحي ذكرها تكبيراً للفائدة
ولم يكف بالمفهوم لأن عدم القبول ليس على الاتفاق المقول لتكبير الفائدة ولأن
يتفرع عليه قوله إلا أن يقول الخ وقوله وعن أبي يوسف الخ استأجره إلى أن هذا غير
ظاهر رواية عنه وفي ظاهر الرواية أنه معهما كما في الفتح وقوله مذكراً قد اتفقا في
أنه لو لم يذكر وقتاً كذلك كما في الفتح أيضاً وقوله أنها كانت في يده قيد به إذ لو قال
أنها كانت لم تقبل بلا خلاف كما في الخاتمة **قوله** وإن أقر المدعى عليه الخ تفصيل لإجمال
أحداث اليد فيه إذ الصور المنقولة من الكفا في كلها يصلح لأن يكون بياناً لهذا الإجمال
ومن خفف ذلك بالسورة الأخيرة لم يصيب كالم يصيب في عدتها تكراراً بلا طائل إذ التفصيل
بعد الإجمال والتفريع عليه مفيد ومما لا يعد تكراراً كما لا يخفى على من تدرب
باب الشهادة على الشهادته
تأخير شهادة الفرع عن الأصل لا يخفى حسنه **قوله** أعنى الشهادة الخ تفسير
لغاية كثرت وتلك الأكثرية مبتنية على جواز الشهادة على شهادة الأصل المراد
بقوله جوزت فحاصل ما يراد به أنها لا تجوز في درجة تجوز في درجات أعنى الشهادة
على الشهادة على الشهادة على الشهادة وإن بعدت كما في العناية صيانة لمخبرتهم
عن الضياع كما صرح به في الكفا في فیشل كلام المصنف المرتبة الأولى وغيرها من
الدرجات كما لا يخفى **قوله** فيما يسقط بالشهادته وهو الحدود والقصاص كما
في الخاتمة وقوله فيما لا يسقط يشمل الإقارب والمقوق وأقضية القضاة
وكتبهم وكل شئ سوى ما ذكر من الحدود والقصاص كما في الفتح فیشل الوقت
وهو الصحيح والتعزير كما في الأجناس والنسب كما في خزائن المفتين **قوله**
بشرط تعدد حضور الأصل بموت الخ وكذا يكون الأصل امرأة مخدرة وهي
التي لا تتأهلها الرجال ولو خرجت لقضاء حاجة أو للجماع كما في الفتنة ويكونه
محبوساً بسجن غير هذا القاضي كما في السراج للحدادي وذكر في الفتح وغيره
أن الأصل لو كان حياً شرط بقاءه جائز الشهادة وقت أداء الفرع حتى ت
الأصل لو خرس أو جن أو نسي أو نسى لم يجوز شهادة الفرع انتهى
وقوله أي أصل الشاهد إضافة الأصل إلى الشاهد ببيانته أي أصل هو الشاهد

فيه كلام على المولى
عزى زاده

فيه كلام على
المولى عزى زاده

ولو قال الفرع أن فلاناً قال أنت
أنا وتبين أنت فاشهد الخ لم يلزم
الفرع عد السنين كما في حادي
النية للزاهد

هذا التفسير هو الموافق لعبارة المتن وليس فيه مخالفة لعبارة القوم وهو شاهد
 الاصل بمعنى الشاهد الاصيل ولا فيه خفاء لا اتحادها معنى كما لا يخفى والمراد
 تعذر حضوره عند سماع القاضي اذ لا يشترط ذلك وقت التمثيل كما في خزائن
 المفتين وقوله لا يستلزم بان يلحقه مرج بحضور مجلس القضاء كما في تنوير
 التلميح وانما قبل لان تكليف العاقل باطل وتكليف القاضي الحضور شنيع كما في
 المقدس **قوله** اي يكون غائبا مسيرة ثلاثة ايام فسر بهذا دفعا لما يفهم من ظاهر
 المتن انه يجوز بجمرة سفر الاصل بان يجاوز بيوت مصره قاصدا مدة السفر وان
 لم يسافر بها ولكن لما كان كلام المشايخ انه لا بد من غيبة الاصل مدته كما صرح به في
 الحاشية فسر به بما ترى فظهر ان المراد من سفره غيبته وفي التنوير والمعتبر في غيبته
 مدة السفر وهو الصحيح انتهى **قوله** وعن ابن يوسف الخ وعنه عن محمد بن
 الاسود من غير عذر مطلقا الا ان هذا غير ظاهر فلا يفتى به كما في المنهج معزيا الى
 التمهيد وقوله الاول احسن وهو ظاهر الرواية كما في الحاشية وقوله وبه اخذ الفقيه
 ابو الليث وكثير من المشايخ حتى قال فخر الاسلام انه حسن وفي السراجية وعليه
 الفتوى وقد اختلف الترجيح والارجح هو الثاني وان كان غير ظاهر الرواية لما قيل
 فيه وعليه الفتوى **قوله** شهادة عدد اي نصاب وهو رجلان او رجل وامرأتان
 ولو شهادة الولد على شهادة الوالد فانها جائزة وعلى قضائه لا يجوز كما في الخلاصة
 والصحيح الجواز على قضائه ايضا كما في خزائن المفتين والبرازية واطلق شهادة
 عدد ولكن يجب ان يكون كل منهما فرعا كما لا يخفى ولو شهد رجلان على شهادة رجل
 وشهادة احدى بعد نقل شهادة الاصل على شهادة نفسه فذلك الحق فهو
 باطل اذ الامالة تقتضي مشاهدة الحق والفرعية عدم مشاهدته وبينهما منافاة
 كما في البرازية والمنهج **قوله** ان فلانا الخ اراد به اسمه العلم حتى لو قال لم اعرف اسمه
 او عرف ولم يستمه للقاضي لا تقبل شهادته كما في الخزائن والبرجدي وما في الصغير
 من وجوب ذكر اسم الاصل واسم ابيه واسم جده محمول على الاحتياط كما لا يخفى
قوله وهي وسطى عبارات اختارها صاحب الهداية وشتمس الائمة الخواني و
 تبعهما المصنف وهو الاصح كما في المنهج والطريق الاطول اختاره الخفاف وبه
 اخذ ابو القاسم الصغار والطريق الاقصر اختاره ابو الليث واستاده
 الهندواني وهكذا فتوى شمس الائمة الشيرازي في الذخيرة **قوله** مع
 تعديل الفرع للاصل اشار بعنوان العجوة ان فيه اختلاف لما انه عن محمد عدم
 العجوة لتهمة المنفعة وله العجوة فظاهر الرواية ومحمدا في الصغير وهكذا في
 المنسورية لما ذكره المصنف ولانه ثابت في نقل عبارة الاصل الى مجلس الحكم فاذا
 نقل انتهى حكم النيابة فيصير اجنبيا فيصح تعديله اذ اعرفه القاضي كما في الشرح
قوله وان سككت مع نقلها وذكر الخفاف عدم صحته وهو ظاهر الرواية نص
 عليه السفدي والصحيح صحة قوله نص عليه الخواني كما في المنهج ثم هذا النقل
 صحيح من غير اساءة وعليه كلام الكافي وغيره ولكن كلام الخزائن على انه مبني
 تركه الاحتياط وقد قالوا الاساءة الخفاف من الكراهة كما في البحر **قوله** وقال
 ان يلقى معناه الخ قاله ذلك بعد تفسير الشهادة بالاشهاد وانما ترك ذكر
 هذا التفسير هنا ليحسن التقابل بين قوله قال في الكافي معنى المسئلة وقوله

وهو من قبيل اضافة المسئلة الى الموقوف
 مسكته

فيه كلام على
 المولى عزى زاده

وذلك لا يتصور في الميت
 وانما يتصور في الميراث كله

في بيان ما لا يشترط

وانت خبير بان هذين المسئلتين
 داخلتين تحت الاطلاق فالاول
 ذكرها على سبيل التفرع لا على
 سبيل الاستقلال كما فعل المصنف
 فيها سيجي منه مسكته

الاساءة الخفاف من الكراهة

وقال ان يلقى معناه الخ وقد صرح في اثنا بحتة على ان يلقى بمغايرة الاشهاد للشهاد
 وعدم صحة تفسيرها به والمصنف لم يهمل في نقل ما هو مدار الاقادة ولا في نقل
 مغايرة تصويرها **قوله** ولعل منشأ غلطه الخ اقول ومن الله التوفيق
 واستمد في التحقيق لاحفاء وان كلام من صور في المسئلة مقصوده هذا الا ان
 احديهما لو مقصوده بالذات يكون الاخرى مقصوده بالتضمن فان انكار الاصل
 الشهادة يقتضي بطلان شهادة الفرع سواء انكار الاصل الاشهاد ايضا كما هو
 الظاهر لم ينكر وان انكار الاصل الاشهاد يقتضي بطلان شهادة الفرع سواء
 انكار الاصل الشهادة لنفسه كما الظاهر لم يقر لكل وجهه وعبارة الفقهاء وهي
 ان انكر شهود الاصل الشهادة يتبادر منه تصوير الكافي وتعليقهم بقوله لم
 لان التمثيل لم يثبت للتعارض يتبادر منه تصويره ان يلقى اذ الظاهر في التحليل على
 الاول ان يقال لان الشهادة لم توجد للاصول في هذه الحادثة فكيف يوجد
 التمثيل ويصح لو وجد وكيف تقبل شهادة الفرع فظهر ان لم يخف فضلا عن الغلط
 على الامام ان يلقى سيما ان شأنه حال من ان يخفى عليه مثل هذا المقام لم يشك
 اذ هو من مشايخ الفقه يرجع اليه ويعتمد عليه هذا العلم عنده تنقأ ثم بطلان شهادة
 الفرع وعدم قبولها لو كان الانكار من الاصل قبل اداء الفرع وحكم القاضي
 بشهادته بان يثبت على الفرع انكار الاصل واما بعد الاداء والقبول والحكم بها
 فلا يلتفت الى انكاره علم ما سيجي **قوله** اذا انكر اصل الشهادة فاصل منون
 فاعل انكر والشهادة نصب على انه مفعول به وقوله بل هذا اي انكار الاصل
 ذلك ابلغ يريده ان انكاره للشهادة يستلزم انكاره للاشهاد فيكون انكاره
 لها كناية عن انكاره له وما ثبت بطريق اللزوم ابلغ لانه ثابت بدليل وهو اللزوم
 صرح به في محله فها وانت خبير بان انكاره لها لا يستلزم انكاره له لاذ للاصل
 محتمل ان يقول اشهدت الفرع في ذلك كاذبا فيوجد الاشهاد مع انكار الشهادة
 وهو من جملة صور البطلان وقد اشير اليه فيما سبق غاية ما خفي على الزيلعي
 توجه عدم بطلان شهادة الفرع مع انكار الاصل للشهادة وحاشاه عن ذلك
 فظهر ان التحقيق ما سبق تدبر العلم عنده تنقأ **قوله** على فلانة بنت فلان
 الفلانية فلانة غير منصور للتأنيث المقتضى والعلم وفلان منصور وبدون
 الالف واللام كناية عن الاناسي وبها كناية عن غيره من البهائم وغيرهما
 في المصباح وغيره واشار بالنسبية الى انه يشترط في الاستهاد الاعلام
 ما قدس ما يمكن لما يشترط ذلك في اداء الشهادة لان مجلس الاشهاد بمنزلة
 مجلس القضاء كما في الحاشية **قوله** كذا الكتاب الحكيم يريد به ان الكتاب الحكيم
 في معنى نقل الشهادة الا ان القاضي لو فور ولايته مع ديانته قام قوله
 مقام قول الاثنين فانفرد بالنقل كما في فتح القدير وغيره **قوله** حتى ينسبها
 الى فخذها اراد به القبيلة الخاصة التي يحصل بها تمام التعريف حتى لو جمع
 الفخذ القضاة لم يجوز الاكتفاء به ما لم ينسبها الى قبيلتها كما في البحر والمقدس
 فظهر ان تمثيل البرازي للفخذ بالقبيلة محمول على انه اراد به القبيلة الخاصة
 كما لا يخفى **قوله** لم يصح اي تهمة اشار به الى ان الاشهاد ليس بتوكيل اذ لو
 كان توكيلا لم يصح منه ولكن يشترط امره بالشهادة لانها حقه فلا يعتبر نقل

ان شاء الله الموقعا
 محقق حقيق
 هذا التحقيق قد وقع في سنة ثمان
 وعشرين والف لدى قرائي هذا
 المحل من الهداية على مدرّس
 ايا صوته شريف الشرواني وقيل
 وهو فاضل محجب سيما في علم الفقه
 لم ارونظيره الآن تحس
 رحمه الله رحمة واسعة مسكته

استعمال فلان منصور فلانة غير
 منصور والفلان

احد دون امره حتى لو سمع تحمیل شاهد ليس للسماح ان يشهد على شهادته
 لانه انما جعل غيره بمحض تركه في الفتح وذكر في القنية انه لو سكت الفرع عند التحمیل
 يكون كمن لو قال لا اقبل ينبغي ان لا يصير شاهدا انتهى **قوله** كما قرأنا شهدا
 على شهادة مسلمين الخ قيد بهذا لانه لو شهد مسلمان على شهادة كافر بما ذكرنا في
 كافي الحاكم **قوله** عزربا لتشهیر التشهير لغة الموضع على الناس كما في القاموس
 والابراز كما في المصباح وهذا شرعا اعم من ان يكون ما شيا او راجيا او على بقرة
 كما في البحر او على جار كما هو عرف ديارنا وقوله لانه ارتكب كبيرة اشارة الى
 ان شهادة الزور كبيرة قال عليه السلام يا ايها الناس عدت شهادة الزور
 بالاشراك بالله ثم تلا قوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور
 وعداها من الكبائر حين سئل عنها كما في الكافي **قوله** وله ان شرب الخ والفتوى
 على قول ابين في كافي السراجية وقولهما هو الحق كما في فتح القدير اقول ولا يلزم
 من كون قولهما حقا ان يرجح على قوله بل قوله هو الاصح ولهذا كان الفتوى عليه وذكر
 في النهاية والمنيع مغزيا الى الحاكم الامام ابي محمد اكتب انه لو رجع على سبيل التوبة
 والندامة لا يعزربا لاختلاف وان رجع على سبيل الاضرار يعزربا لاختلاف وانما
 الاختلاف فيما لم يعلم ربه رجوعا كما لا يخفى العلم عنده **باب الرجوع عنها**
 مناسبتة العامة والخاصة اي لسئلة شهادة الزور وتأخيرها فطاهرة وترجمة بالباب
 لان مسائله تدخل في مسائل كتاب الشهادات كدخول مسائل نواقض الوضوء في
 كتاب الطهارة وترجمته بالكتاب في الجامع الكبير بناء على انه مشتمل على خمسة ابواب
 لانه مباني الشهادة اذ الرجوع دفعها لما عرفت ان المباني لم تمنع الدخول
 وقد صرحوا بان الكتاب في اصطلاح الفقهاء كجلة من البلد والباب كالدار والفصل
 كالبيت قال الشريف الجرجاني الفصل قطعة من الباب فلما لم يكن لهذا تعدد
 ابواب ولا اقل ان يكون فوق الفصل ترجمه بالباب لظهور ان هذا اول من الترجم
 بالفصل كما في الرواية ومن الترجم بالكتاب كما في الهداية وخبر عنها راجع الى
 الشهادة سواء كانت شهادة اصل او شهادة نزع ثم الرجوع عنها مشروع با
 الاجماع لا ترفع رضى الله عنه قال الرجوع الى الحق خير من التماس في الباطل ولان
 فيه خلاصا عن عقاب الكبيرة ولان الاستسقاء من الخبايا اول من الاستسقاء من
 المخلوق مع تدارك ما ائلف بالزور كما في الشرح **قوله** كنت مبطلا فيها وكذا كذبت
 في شهادة في هذا ركن الرجوع لانه انما يقوم به وشروطه مجلس القضاء اشارة الى
 بقوله لا يصح الا عند القاضي وقوله فلا يكون انكاره الخ يريد به انه لو قال ما شهدت
 في هذه القضية لا يكون هذا رجوعا وقوله فاذا ادعى المشهود عليه جواب اذا
 لم يصح وقوله رجوعا اي في غير مجلس القاضي هذا اذا انكر الشاهد رجوعه
 واما اذا اقر عند القاضي انه رجع عند غيره صح اقراره بان يجعل هذا رجوعا
 مبتدأ منه لا لاعتبار رجوعه عند غير مجلس القاضي كما في الخلاصة **قوله** قبلت
 بينته واذا عجز عنها يستخلف الشاهد كما في منية الحق وقيد بدعوى القضاء
 بالرجوع وبالعنان لانه لو لم يقع بذلك لا يصح ولا تقبل بينته كما في التمه
قوله وحكمه بعد القضاء الخ اطلقه فثبت ما لو كان الشاهد وقت الرجوع
 افضل من حاله وقت الشهادة في العدالة او دونه منه او مثله وهو القول

وذا عجز اهل مصر لان الركوب على
 الجار واقع بين اشراقهم فلا يكون
 تحميرا بخلاف الركوب على البقرة
 والركوب على الجار غير واقع بين
 اشراق ديارنا فيكون الركوب عليه
 من شيم التحمير كما لا يخفى

الرجوع اليه لا ينجيه وهو قول ابو يوسف ومحمد والائمة الثلاثة كما في الدراية
 والحق المال تشمل الدين والعين وقوله وانما قال وقبض المال لان القاضى يريد
 به ان اتلاف مال المدعى عليه انما يتحقق بقبض المدعى وفي هذا الابتغاف الحكم بين
 العين والدين هذا على اختيار شمس الائمة وتبعه صاحب الهداية وتبعهما المصنف
 وقال شيخ الاسلام لو كان المشهود به ديناً فليس للمشهد عليه ان يضمنه الشاهدين
 ما لم يستوفيه المشهود له من المشهود عليه وان كان عيناً فله التضمن سواء قبضه
 المشهود له منه او لم يقبضه بعد واختاره في الذخيرة وينظر الى قيمة المشهود به
 يوم القضاء هكذا في عامة الشروح فظهر من هذا ان ما صرح به في الخلاصة والبراز
 والخزانة ان حكمه بعد القضاء العنان قبض المدعى المال او لم يقبض قالوا وعليه
 الفتوى بخلاف الرواية فيما كان المشهود به ديناً تدبر العلم عنده **قوله** لعدم
 الاتقان في زعم المقضى عليه ما دام المشهود به في يده او في ذمته فليس له ان يضمنها
 بشئ ما لم يقبض منه **قوله** وهو خمسة الاسداس اي اسداس الحق كما ان المراد
 بالنصف نصفه ولذلك عرفت **قوله** في الاولى اي في صورة وجوب السدس
 على الرجل والمراد بالثانية صورة وجوب النصف عليه والاوضح ان يقال في قوله
 يدل قوله في الاولى وان يقال في قولهما يدل قوله في الثانية **قوله** وله ان كل
 امرأتين الخ ظاهر تاخير الدليل مع تقديم القول على ترجيح قول الامام واما
 تصريح قولهما في المتن مقابلا بقوله يقتضى التساوى بينهما ثم رجحان قول
 الامام مبنى على قوة دليله وذا على ما صرح في المبسوط وغيره ان حكم الشهادة
 بحكم الميراث وفيه يجعل كل بنتين كابن معه وعند الانفراد لم يرد نصيبهن
 على الثلثين وكذلك في الشهادة عند الافراد بعد نصف النصاب فيها
 وعند المقارنة بالرجل ين داد النصاب ويضاف القضاء بشهادة الكل على كل
 امرأتين كرجل هذا وما ذكر في المحيط انه لو رجع الرجل وثمان نسوة فعلى الرجل
 نصف الحق ولا شئ عليهن لانهن وان كثرن يقن مقام رجل واحد فحول على قولهما
 كما ان ما ذكره الاسيبجاني من انه لو شهد رجل وثلث نسوة ثم رجع رجل وامرأة
 كان النصف عليهما اثلاثا محمول على قوله وعليه كلام المقدسي والفتح والمنيع
 فظهر ان صاحب المحيط لم يسه وان ظن بسهوه صاحب التبيين وتبعه بعض
 المتأخرين على انه يمكن ان يكون كلام صاحب المحيط على الاتفاق بناء على ان طرف
 النساء نصف النصاب وان كثرن ولا يظهر قيام كل امرأتين مقام رجل ما لم
 ترجع واحدة اثنتين او كلهن فاذا شرط النصاب باقيا من طرفهن لم يضمن
 الواجب منهن تدبر العلم عنده **قوله** نصارك لو شهد الخ اي صار شاهدا
 مع رجل ثم رجوع الكل كشهادة ستة رجال ثم رجوعهم وصار مثل هذا كثير
 في هذا الكتاب وخبر اسمه راجع الى مضمون الكلام السابق تدرب **قوله** وضمن
 رجلان شهدا مع امرأة فرجعوا يريد به ان كل امرأة لا تقوم مقام نصف رجل
 عند الاختلاف عند الامام ما لم يوجد التعدد من طرف النساء فاذا وجد تعدد
 ذلك فلا تشهد رجل وثلث نسوة ثم رجع رجل وامرأة فالنصف بينهما اثلاثا
 على قياس قول ابين في كافي لا شئ عليها على قياس قولهما كما في الفتح والمنيع
قوله اي سواء شهد عليها او عليه يعني سواء كان المدعى زوجا او زوجة وكل

سواء كان عينا او عقارا

وجه التدبر انه لو اراد بالمال العين
 او العقار لاستقام فيكون ما قاله
 شيخ الاسلام كما لا يخفى

فيه كلام على المولى
 الوافي وعزى زاده

وهو صاحب البحر

يزيد ما ذكره الاسيبجاني تفقده
 على ما صرح في الفتح بعنوان ينبغي
 ان يظهر ان يخرج صاحب المحيط
 هنا اقوى من يخرج كما لا يخفى
 حاصله ما حكم هنا حكم ذاك

من الموردين يشتمل ثلثة وجوه باعتبار قلة المستحقين أو كثرة من مهر المثل أو تساويها
 فيعم عدم الضمان جميع الوجوه الستة والاستثناء الآتي وهو قوله إلا ما زاد على
 مهر مثلها من جلة وجوه كون المرأة مدعية فيكون مضموما ببعض وجوه إحدى صورتي
 المستثنى منه وإذا غير مستعرب في كلاهما إلا أن زيادة مستحق على مهر مثلها كما يوجد
 في صورة كون المرأة مدعية توجد في صورة كون الرجل مدعيا وهو غير مضمونة للراجح
 في تلك الصورة فيستبني الأمر ولذلك قيد المستثنى في الإصلاح بقوله والدعوى
 منها إذا لا بد منها لا يخفى **قوله** سواء كان المستحق مهر مثلها أو أقل أو أكثر أتاني
 صورة المماثلة فقط أنه لا يضمن للشاري العوض مع البضع الثالفة وأما في صورة
 كون المستحق أكثر فظاهر في عدم الضمان لأن العوض أكثر من الثالفة فلما كان عدم
 الضمان ظاهرا واطهر في الموردين المذكورين ترك تعليلا لها وأما عدم الضمان
 في صورة كونه أقل من مهر مثلها فقد صار محل اشتباه ولذلك علق بقوله لأنها وإن
 اتلفا لم وانت خير بان اللان أن يؤخر قوله أو أقل من قوله أو أكثر ليليه تعليله ثم
 عدم الضمان في صورة كونه أقل بالانطلاق عند امتناع ما هو المذكور في المبسوط
 والهداية وهو الموردين وعليه صاحب النهاية وغيره من الشراح كما في فتح القدير وهو
 الصحيح كما في المنهج والمذكور في المنظومة إنما هو قول ابن بسف وأما عند البيهقي
 ومحمد فالراجح يضمن النقصان واختاره في الجمع وأشار في المسئلة بمهر المثل إلى أن
 هذا فيما إذا لم يطلعا بعد الدخول أو طلقها بعده أما إذا طلقها قبل الدخول لا يضمنان
 لها شيئا بالاتفاق كما في الحقايق وبالكتاب إلى أنه لو ادعى بقبر المهر كلاً أو بعضاً
 وشهدا عليها به ثم رجعا بعد القضاء منها لها لأنها اتلفا عليها ما لا دون البضع
 كما في البحر **قوله** الأصل أن المتهود به الم هذا الأصل مذكور في الكافي وغيره قد
 شمل جميع أنواع هذا الباب قد ذكر المصنف بعضها وهو الدين والكتاب والقصاص
 والبيع والطلاق والعتاق وشهود الفرع والمزك وشاهد اليمين وقد فات البعض
 وهو الهبة والإبراء والاستيفاء والتأجيل والحد والنسب والولاء والكتابة والتبدير
 وأمومة الولد والإقالة والمخلع والنفقة والدخول والوكالة والرهن والإجارة
 والمضاربة والشركة والشفعة والميراث والوصية والوديعة والعارية فبعض
 منها يدخل فيما ذكره لتسعه أن يشاء الله تعالى وبعضها لا يدخل وأن دخل في هذا
 الأصل هذا زبدة ما في المحيط والفتح والبحر والتفصيل فيها **قوله** في البيع إلا ما
 زاد الم أراد به الشراء والبيع من الإضداد يراد في العطف عليه البيع نفسه
 بقريئة ما لم يرد في العطف الشراء بقريئة ما لم يرد أيضا ولم يذكر هذه المسئلة
 في أكثر المتون ولقد ذكر المصنف حيث ذكرها لما أنها لا تقبل الدراج فالأولى
 لأن المضمون ما زاد على القيمة هنا على عكس ما في الأولى ثم لا فرق بين أن يكون
 البيع أو الشراء بآثاره خیار للبايع أو المشتري وباقي التفصيل في المبسوط
 والكا في هذا ولكن تلك أن تقول الحاجة لا يراد هذه المسئلة وأن لم يدخل في
 الأولى لأنها داخلية في مسئلة الدين لما أن مقصود البايع من دعوى البيع
 توطئة إلى دعوى الثمن وهو الدين وهو مطلوبه لأنفس البيع بخلاف ما إذا
 كان الدعوى من جانب المشتري فإن مطلوبه عين البيع أصالة دون الثمن
 فيكون شهادتهما متعلقة بالبيع قصداً لا بالدين فظهر أن تدقيق صدر الشريعة

أي مسئلة الشراء مثله

وان تبعه المصنف دقيق لمن لم يتأمل فنص عليه صاحب المعانيج **قوله** ثم رجعا يضمنان
 للبايع أي يضمنان الفاء وكما قد ساقط من قلم الناصح وضربا تلقاه راجع إليه قوله بكذا
 أي بالعين وعليه مقتضى التصويب وقوله وهو يساري الفاء جلة مالية قول المصنف
 من مفعول شهد **قوله** قبل الوطئ وكذا الخلوة لأنها كالوطئ في إيجاب المهر فبراد
 بالوطئ وطناً حقيقة أو حكماً **قوله** الأنصف مهرها أي يضمن الزوج نصف
 المهر إذا وجد المستحق كما هو الظاهر ويضمن المتعة لو لم يوجد وأطلق الضمان فشملاً أنه لو
 رجعا بعد موت الزوج يضمنان نصف المهر أو المتعة لو رثت الزوج لأنهم قامون
 مقامه ولم تراث المرأة لأنها حكم عليها بالبينونة في حال حيوة الزوج ولو شهدا
 بعد موت الزوج بالتطبيق قبل الدخول بها ثم رجعا فلا يضمنان لو رثته لأن الشهادة
 وقعت لهما ويضمنان للمرأة نصف المهر والميراث والنصف الآخر لهما من تركته كافي
 الشرح ومن هذا النوع شهادة بالدخول والمخلع والنفقة فلو الدخول لو شهدا به
 ثم رجعا ضمنا للزوج نصف المهر وفي المخلع لو شهدا على خلعهما من زوجها قبل الدخول
 أو بعده على أنها أبرأت من المهر وهو منكورة ثم رجعا ضمنا نصف المهر لهما في الصورة
 الأولى وكله في الثانية وفي النفقة لو شهدا باستيفاء نفقتها المفروضة وقضى ثم
 رجعا ضمنا للمرأة وكذا نفقة الإقرار بالكل في المحيط **قوله** ومن أي الراجح
 محسن كان أو مرسوا لأن ضمان الاتلاف لا يختلف باختلافهما وإن زاد الضمير بفتح
 لأن الاعتبار إنما هو للباقي وقد سبق فلا يذهب إلى الوهم أن الراجح الواحد يضمن
 الكل والولاء للمحقق فلا يتحول إلى الشاهد بهذا الضمان كما في الكافي ومن هذا النوع
 التبدير والكتابة والاستيلاء والولاء وتامه في المفصلات **قوله** يجيبا لدية أي
 دية المتهود عليه على الشاهدين بل على عاقلتهما كما في الفتح هذا إذا لم يرجع الولي
 محبهما وأما إذا رجعا أوجب المتهود بقتله جناً فولي المقتص عليه مخير بين تعيين
 الولي والشاهدين وإيهما ضمن لا يرجع على صاحبه عند البيهقي ولهما الرجوع عليه
 عندهما لأنهما عاملان له وأتفقوا على رجوعهما عليه في الخطأ كما في التبيين والضمان
 في مالهما لأن الشهادة بمنزلة الإقرار والعاقلة لا تعقل الاتلاف بالانقرار كما في
 المنهج وذكر في السراجية الدية التي يكون على الشاهدين تكون في مالهما في ثلث
 سنين ولا كفارة عليهما ولا يحرمان الميراث فظهر أن ما في الفتح ضعيف بخلاف
 صواب وأطلق القصاص من شتم النفس ومادونها وأشار بقيد القصاص إلى أنه
 لو شهدا باللعن عن القصاص ثم رجعا لم يضمن في ظاهرها رواية لأن القصاص ليس
 بمال الإبري أو ولي القصاص لو مرضيا فعفا ثم مات من مرضه ذلك لا يعتبر من
 الثلث ولو كان مالا لا اعتبر منه وعن ابن بسف يضمنان الدية وصاحب المنهج نقل
 رجعا ظاهراً الرواية **قوله** لأنهم لم يرجعوا الظاهر الموافق للمتن لأنه لم يرجع عن
 شهادته وهكذا في سائر القضايا الآن اللام في الفرع للجنس فيطلق على الواحد
 والكثير كما في قوله تعالى وبني القلم مني فيستقيم الجمع وقوله بل شهدا
 على غيرهم بالرجوع لم يقل بأنهم كذبوا لأن قولهم كذب شهود الأصل أو غلطوا
 لا يعرف ذلك إلا بأقرار شهود الأصل كما نرا شاهدين على رجوع شهود الأصل
 كما في نواتد ارشد الدين **قوله** إذا لم يوجد الم تعليل لعدم الضمان وقوله
 لأنكادهم الم تعليل للتعليل السابق وقوله ولا بد منه جلة مالية والضمير المجرى

للتجمل ولكنهم التجميل لانه هو الشرط **قوله** وغلطت اشارته الى انه لو قال
رجعت فالحكم كذلك عندهم على الاختلاف بالطريق الاول اذا غلط يستلزم
الرجوع دون العكس كما لا يخفى **قوله** لان الفروع نقلوا الى نياية وهو المصريح
ببر في اكثر المذاهب وفي المسئلة الاتية ومن ذلك رجوعا قولها على قوله بانهم
لو كانوا ثابتين عنهم في الشهادة لما كان لهم ذلك بعد المنع ثم الخلاف في هذه
المسئلة لاني انكار الاشهاد وعدم الضمان فيه اتفاق لانهم لم يرجعوا بل انكروا
التجميل كما في الشروح **قوله** لان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث الم اشارته
الى ان لا يجانس بين شهادتي الفريقين فيجعل كل منهما كالفرع المنفرد من ذلك
لم يجمع بينهما في التبيين واي من لم يرجع على الاخر كما في الشروح واعتبر عليه
بان الفروع مضطرون بالاداء بعد التجميل يأمرون بالامتناع ولا علم لهم بحال الاصول
فكان ينبغي ان لا يضمنوا الا اذا علموا انهم غير محققين وشهدوا ثم رجعوا وايضا
انهم لو اعترفوا بعدم التجميل ورجعوا بناء على ذلك ينبغي ان يضمنوا وان قالوا رجعا
تبعوا للاصول لانهم رجعوا عما حملوا ونحن نتبعناهم ينبغي ان لا يضمنوا **قوله**
الجواب عن الاول ان الحكم اضاف الى شهادة الفروع وظاهر حالهم انهم محققون
فيها فاللازم عليهم ان لا يرجعوا سواء رجع اصولهم او لم يرجعوا توجه الضمان
اليهم فلا خفاء فيه وعن الثاني بان التعارض وقع بين خبري الاصول وقد قوى
خبرهم الاول بانصال القضاء اليه بواسطة اداء الفروع اياه على طريق ظاهر
حالهم ان لا يتبعوا خبرهم الثاني مع انه خلاف ظاهره وانه ضعيف تدبر العلم عنده
تثباتا **قوله** ومن المزمع بالرجوع الى هذا الاختلاف فيما اذا قال تعدت او علمت
ان الشاهد عبد مع ذلك زكبة اما اذا قال اخطأت في التزكية فلاهما اتفاقا
كافي الجامع الصغير لقاضيهان وقيل الاختلاف فيما اذا اخبر بجمرية الشاهد وعدا لانه
اما اذا قال هو عدل فبان عبد الايمان اجماعا لان العبد قد يكون عدلا كما في البحر
الرائق وغيره فمثل الحق والدية لما في السراجية ان المشهود به لو كان زنا فاذا
الشهود عبيد او كفرة فالدية على المزمكين لوقالوا علمنا انهم عبيد مع ذلك
زكبتهم بخلاف ما لو زعموا انهم احرار فلاهما ان عليهم ولا على الشهود ولا حد
على الشهود لانهم قد فوجوا وقد مات ولا يورث عنه وقال الدية على بيت
المال انتهى **قوله** الا شاهد الاحصان اقره بالذكر مع انه داخل في الشرط
على ما نقل عليه بقوله انه شرط محض لكان الاختلاف فيه انه شرط او علامة واثار
بما في شرحه ان المختار كونه شرطا ثم الشرط هو ما يتعلق الوجود عليه دون الوجوب
والعلامة هي ما يعرف الوجود به من غير تعلق وجوب ولا وجود به ونقل فخر
الاسلام وابون يد وشمس الائمة على ان الاحصان علامة لا شرط وان ثبتوا
مدعا هم برجهين وذهب المتقدمون من اصحابنا وعامة المتأخرين انه شرط لاعلام
بدليل ان وجوب الحد يتوقف عليه بلا عقلية تأثير له في الحكم ولا قضاء اليه وهذا
شأن الشرط واختاره المحقق ابن الهمام في تحريريه ونفسه واجاب عن الوجهين
بما لا مزيد عليه هذا ثم كونه شرطا محضا انما هو بالنسبة الى التزكية لمقابلته بها
تدبر **قوله** ورجع الفريقتان بعد الحكم قديرا لانه لو رجع شهود الشرط وحدهم
بضمون عند البعض مال اليه فخر الاسلام البردوي والصحيح انهم لا يضمنون

المعترض هو على
القدس

بحال فمن عليه في الزيادات والبدل مال شمس الائمة السقيني وصدر الاسلام ابو
اليسر وذكر في كشف البردوي انه اذا رجع شهود الشرط يضمنون عند ترد ولا
بضمون عند علمائنا الثلاثة وعليه طلاق المتن والنصير ببعض يحتمل لا يخصه
كما لا يخفى **قوله** قع شهده شهد على اقرار رجل يدين فقال المشهود عليه استشهد ان
هذا القدر على الآن فقال لا ادري اهو على الآن ام لا لا تقبل شهادته وعن
الساكن اقام بينة على رجل انه اقر ان له عليه ثلثة كرواس من التي تسمى هرويا
او مرويا تقبل بخلاف البينة على انكر باس بلا وصف **قوله** شاهدان شهدا بحال ثم
دعاهما القاضي اى المدعى والمدعى عليه الى الصلح فاصطلحا على بعض ثم رجع احد
الشاهدين لا يضمن لانه لم يقض بشهادتهما كما في القنية وما وى المنية **كتاب الصلح**
قوله ولا للمدعى شاهد حتى يبقى بينهما خصومة لا تدفع الا بالصلح قال الله تعالى
وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاصلحا فاصلحا بينهما ومن ذلك كان الصلح عن انكار
غالبيا واغلب من الصلح عن اقرار سيما عن صلح بعد اقامة بينة فظهور به حسن بناء
الارتباط لما قبله على الوجه الاغلب بل الاحتياج الى الصلح من حيث هو هو انما هو
في هذا النوع اشار اليه بقوله انما يصار اليه الى ولله در المصنف في التحقيق ومن قصر
نظره حل المصنف على نسيانه الصلح عن اقرار وصلحا بعد اقامة البينة **قوله** واصلد
من الصلح وهو ضد الفساد كما في القاموس وعليه الاستعمال من الصلح والصلح
وهذا الاصل يدل على حسنة الذاتي وقوله اسم بمعنى المصالحة ولذلك يذكر باعتبار
لفظه ويثبت باعتبار معناها **قوله** عقد برفع النزاع اى المقصود منه رفع
النزاع فلا يرد هبة الدين بن علي الدين وبراء عن دعوى الباقي بعد اخذ بعد
الايمان بعد المطالبة والدعوى فان كلا منهما يرفع النزاع ولكن المقصود الاصل
منه ليس رفع النزاع مطلقا بل ان ذلك ليس يعقد ولذلك لم يمتنع الى القبول
بل يتم باسقاط المستقط لا يلزم من كون المقصود منه ذلك صحة الصلح او التعريف
اعتم منه كان الصلح اعم فيشمل الصلح المصحيح والفاسد ولذلك لم يقتضه بان يقول
بعد دعوى صحيحة فان في الصلح عن انكار بعد الدعوى الفاسدة اختلاف المشايخ **قوله**
وركنه الايجاب والقبول اطلقهما فمثل ان ركنه ذلك سواء كان الصلح فيما يتعين
بالتعينين او لا يتعين اما في الاول فظروا ما في الثاني فانه اذا وقع الدعوى في الذم
والدناين وطلب المدعى عليه الصلح على قدر من ذلك الجنس وقال المدعى فعلت
بعد ذلك الطلب منه ايجابا بقول المدعى لان قوله ايجاب من غير حاجة الى القبول
لانه استقامت لبعض الحق وهو يتم بالمسقط كما سبق فكما بالبيع والنكاح ان قول
احدا لعا قد بين بعني هذا وروى هذه اذا تارن النية بعد ايجابا وكذلك هنا
لان طلب المدعى عليه انما يكون بلفظ مستقبل مقارن للنية الحالية على ان
الا سقاط لم يختص بما لا يتعين بل قد يكون فيما يتعين ايضا بالابراء عن دعوى
الباقي وقد سبق الاشارة اليه وسيجي هذا العلم عنده **قوله** بان يقول
المدعى عليه الم اشارته الى ان كلا من الايجاب والقبول على ما هو موضوع له وانه
متنوع لتنوع الصلح **قوله** فلا يصلح صلح المجنون وصبي لا يعقل وكذا لا يصلح
صلح المعتوه والنائم والمبرسم والمدهوش والمخنى عليه اذ ليس لهم قصد
شرعي فلا يكون منهم عقد شرعي وخص بذكرهما لكونهما منصوبا عليهما

فيه كلام على
المولى عزى ناده

وعدا الطلب ايجابا او
من عده قبول لا يقع
في البحر وشرح القدسي
تدبر
فيه كلام
على صاحب
النهاية
والعناية
قوله لانه الى تعليل المنع كان قوله
لما سبق الى تعليل المنع

بعد جريان الاحكام الفرعية عليهما فيحكمهما بالادلة او بالقياس لان حالهما كما لهما بل اشتد تارة متوح به في الفصول واما السكون فلا يدخل فيهم لانه مخاطب زجراله وتشديد عليه لئلا يعقله بحكم ولذلك قال في منية المفتي صلح السكون باننا قول قد سبق في كتاب الطلاق ان وقوع طلاق السكون انما هو عند اكثر ائمتنا واما الكرخي والنجاشي ومحمد بن سلام قالوا بعدم وقوعه هذا ينبغي ان لا يصح صلحه عندهم لا ينبغي **قوله** نعم من الصبي المأذون الخ هذا هو الموافق لما سبق في كتاب المأذون مع كل تجارة منه الخ والصلح عند عدم البينة المأذون من نوع التجارة اطلاق العينة فشلت ما لو كان المأذون مدعيها كما صور به في الشرح وندعي عليه كما لو ادعى رجل عليه شيئا وله بينة عادلة جائز له الصلح الى ان يبلغ البذل الى قدر المدعي به لو دينا او الى قيمة لو عينيا بل الى زائد يتخاف الناس فيه وشار بقيد الاذن الى انه اذا كان مجبورا لم يصح منه الصلح بل انما يصح له الصلح من ابية او جده او وصيته على مال الصغير ان كانت بينة المدعي عادلة والاب يصح منهم على ما فصل في البرازية وغيره هذا ومن شرح كلام المصنف بما فيها فقد خبط خبط عشواء حيث اهلل مقتضى الاذن وكأنه شى كتاب المأذون **قوله** ومن المكاتب الخ وكذا في المعتوه المأذون فانه ايضا نظير العبد المأذون على ما سبق وقوله فادعى رجل عليه دين كان في زمن كتابته الا ان الصلح واقع بعد الجز هذا هو المأذون لا يكون الشرط الثاني مستغنى عنه وقيد به لانه لو كان المدعي بينة صلح المجبور لامن حيث انه مجبور بل من حيث ان دينه دين في زمن كتابته تدبر العلم عنده **قوله** حقا للمصلح اراد به حقا يجوز الاعتراض عنه ولو غير مال فيدخل فيه التعزير والعصا من يتكبر حقا اشار الى انه اهم من ان يكون معلوما او مجهولا وقوله فلا تملك الاعتراض اى اخذ العوض عن حق غيرها لا سقاط ذلك الحق مع ان هذا الحق لا يقبل الاعتراض فلا يصح الصلح عنه ولو كان المدعي هو الولد كما يرجع اليه ما في غاية البيان **قوله** بطل اى الصلح عن براءة من الكفالة بالنفس واختلفت الرواية في بطلان الكفالة كما في الكافي والاصح بطلانها كما في منية المفتي وبه يفتى كما في العناية والبنية **قوله** ميبا في يده التقيد بانه في يده اتفاقا اذ الحكم كذلك اذا كان في يدها كما وقعت العبارة هكذا في العناية والبنية وكذا جمده اعم من ان يجحد انه ابنه مطلقا او انه ابنه منها تدبر **قوله** كذا الصلح من الشفعة اى بطل هذا الصلح ايضا اطلقه وهو على ثلاثة اوجه ان يصلح على دراهم معلومة على ان يسلم الدار للمشتري وان يصلح على بيت معين منها خمسة من الثمن وان يصلح على نصف الدار بنصف الثمن فقول الاولين بطل الصلح وكذا الشفعة في الاول ويصح الصلح في الثالث والشفعة لا تبطل فيه وفي الثاني كما في المبسوط وغيره فظهر ان المراد بقوله على شى دراهم معلومة ونحوها **قوله** ولو صلح عن جده بطل اطلقه فشمل حد الزنا الخ وحد القذف واللعان لانه خلفه وفي الاخبار من حق العبد ولكن ليس بنات لانه لما غلب الحق بعدم فيه هذا الاشتغال لو ذكر الصلح عن حد من التفريع الثاني فله وجه كما ناسب باشتغال على حد الزنا الخ ان يذكر من التفريع الاول وكل وجهه الا ان اوجه ان يذكر تفريعا على القيد الثالث كما فعله المصنف ودعوى اغناء قيد الضابط الكل

تفقه الفقير اليه سبيحا
وتعانا
فيه كلام على المولى
عزى زاده

عن هذا التفريع ساقطة اذ شان الضابط اشتغال على المتفرعات اجمالا على طريق الثبوت او النفي وكون المتفرعات تفصيلا وبيانها كالايجنى والمراد بالطلاق الزنا ما اخذ منه وله ان يرفعها الى ولي الامر وهو السلطان او وكيله اذ المراد بالصلح العفو وهذه الحدود لا تقبله اما بطلان رفع فظا وما قبل الرفع ففي مثل هذا الزنا كذلك ولكن لو صلح في حد القذف واللعان فالصلح باطل سواء كان قبل الرفع او بعده الا ان الحد واللعان يسقطان لو كان قبل الرفع متوح به في الشرح **قوله** ولا يجوز الصلح عن حققة تعاقب الاصل فيه اذ الاعتبار من حق الغير لا يجوز والحدود المشروعة لما كانت حقا لله تعاقبا لخالصا او غالبا فلا يجوز لاحد ان يصلح على شى في حق الله تعاقبا والمراد من حق الله تعاقبا ما يتعلق به النفع العام لاهل العالم فلا يختص به احد كحرمة الزنا فان نفعه عائد الى جميع اهل العالم وهو سلامة انسابهم وصيانة فرسهم وارتفاع السيف بين العشائر بسبب التنازع بين الزناة وكذلك لا يباح الزنا بآية المرأة او اهلها وانما نسب الى الله تعاقبا من ان النفع عائد الى العباد تعظيما لانه متعال عن ان ينتفع بشى ولا يجوز ان يكون حقا له بجهة التخليق لان الكل سواء في ذلك كذا في شرح المنار لجلال الدين التبراني **قوله** لانه ايضا حق العبد وفيما بينا حق الله تعاقبا الا ان حق العبد فيه غالب بالاجماع وقد سبق ان المغلوب يلحق بالعدوم شرعا ولذلك جرى فيه الصلح والارث والعفو **قوله** كونه ما لا معلوما الخ مذكر المقدار في مثل الدراهم فيعمل على النقد الغالب في البلد ومذكر المقدار والصفة في نحو بريد مكان التسليم ايضا عند ايجافه وبالايجاف ايضا في نحو ثوب وبشارة وتعيين في نحو حيوان كما في الهامة لانه لا بد له البذل تغنى الى المنازعة فيفسد الصلح كما في من الغفار **قوله** الاصل في هذا الفصل الخ اتيان هذا الاصل بعد قوله مع عن دعوى المال والمنفعة او بعد قوله الاول كبيع الخ انسب من هذا لان المذكور ثمة ما يجوز عنه الصلح وما لا يجوز من انواعه الدائرة على هذا الاصل بخلاف الشروط الثلاثة السابقة فان الشروط الاول قد نص فيه انه عام في جميع التصرفات الشرعية والشروط الثاني لم يكن وانواع على هذا الاصل بنق الشروط الثالث ودورانه عليه انما هو في بعض انواعه بهذا المناسبة ذكرها تدبر ثم المراد بهذا الاصل ارجاع عقود الصلح الى العقود المعهودة تعميمها بقدر الامكان فلا يلزم من هذا عدم صحة صلح لم يظهر رجوعه الى عقد منها كصلح على ترك دعوى جنابة العبد من الجانين فانه قد صح رجوعه آخر صيانة لتصرف العقلاء عن الانفا بقدر الامكان كذا افاده المولى زكريا في تكملة **قوله** عن التركة كذا في اكثر النسخ وفي بعض على الجز فكلها مبيحان **قوله** او منفعة عطف على قوله ما لا يكون في قوة منفعة معلومة اشار اليه في الشرح وايضا كون الصلح على منفعة في معنى الاجارة يقتضى نفعها الوقت معلوم اذ الحق في حكم الممنوع به سيما امكن هذا اذا علم بالتوقيت والافلا حاجة الى التوقيت كصلح وقع على نقل شى او ركوب دابة من هنا الى ثمة وقيد بمجذبة العبد اذ لو وقع على غلته شهرا لا يجوز الصلح كما في الخلاصة وقوله قبله بكسر القاف وفيه الباء نصب على نزع الخافض اى من جانب المدعي والجانوت المكان **قوله** وحكمه اى حكم الصلح بعد العينة وقوع براءة المدعي عليه عن دعوى المدعي مالم يعرض ببطلان كاستحقاق البذل اطلقه فشمل ان حكمه ذلك في انواعه الثلاثة حتى لو انكر فضالغ ثم اقر به وكذا لو برهن بعد صلحه لا يقبل ولو برهن على اقرار المدعي انه

291
فيه كلام على المولى
عزى زاده

اى حد القذف ملكه
تعريف حق الله
تعانا

لا حول من قبله قبل الصلح او قبل قبض البديل لا يصح الصلح بعد الحلف فانه لا يصح
عند الشك في خلافا لمجد و صلح مودع يدعى الاستهلاك مع مودع يدعى الضياع فانه
لا يصح عند الطرفين خلافا لا يبري يوسف كما في المقدس **قوله** اما باقرار اطلقه فمثل
ما يكون حقيقة وصريحا او حكما كطلب الصلح والابرا عن المال والحق فيرجع اليه
في البيان كما في المبحث وفيه تفصيل لطيف **قوله** فالنظر في العوم لانه خرج يخرج
التحليل لما سبق ذكره وهو في الجناح فكانه قال والله تعالى اعلم فلا جناح عليها الا ان
الصلح بجميع انواعه خبر ونظيره قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح اى جميع
المفسدين والمصلحين كما في المنع والعلة لا تنقيد بحمل الحكم الذي وجدت فيه
بل انما وجدت يتبعها حكما كما في تكملة الدبري وما يقال انه لو كان تعديلا اى بالقاء
مدفع بان ليس المقصود انه تعديل لا شتماله على اداة بل المواد اى في معنى التعديل
كانه قال صالحا لالا الصلح خبر وقال في غاية البيان وهو المفهوم من لسان العرب
كما يقال صل والصلوة خبر على ان الواو في مثله تعليلية وهي مستفيضة كما لا يخفى
على من تدرب **قوله** كبيع هذا اذا وقع الصلح على خلاف جنس المدعى اما ان وقع
على جنسه باقل من المدعى فهو حط و ابراء وعلى مثله نقض واستيفاء وعلى الاكثر
تحويل على ما سبق وقوله في احكام الضمير المجرور عائد الى الصلح لا البيع والمعنى
ان الصلح باقرار في احكامه كبيع في كونه مبادلة مال بمال فالنظر ان يقدم قوله في
احكامه على قوله كبيع حتى لا يشتوش الكلام في ادراج الضمير ووجدان وجه التشبيه
كما لا يخفى **قوله** وهو الشفعة في وضاد الصلح بجهالة الاجل في تسليم البديل
وشروط القعدة على تسليم البديل كما في الكافي وبطلانه لو تفرقا قبل قبض البديل
لو وقع على دراهم بعد دعوى دنانير لان المصروف من انواع البيع والاصل في الصلح
ان يلحق بما يشبهه من العقود كما في المقدس **قوله** والردة عيب اطلقه وهو المرد
في الاقرار قال الطحاوي في الاقرار يرد بيسير وفاحش وفي الاقرار بالفاحش
كخلع وهو بديل صلح عن دم عمد وقوله وخيار روية حيث ان له اذبرة البديل اذا
راه وكان لم يره وقت العقد وقوله وخيار شرط اى ثلثة ايام وبطلان الصلح بالردة
باحد هذه الخيارات كما في المنع **قوله** بعن اذا ادعى زبد الخ هذا التصريح
ليس كما ينبغي بل الصحيح ان يقال بعن اذا ادعى زبد الخ بكونه صالحا بكونه علف
فاستحققت الدار كلها او بعضها الخ والتفصيل او لا بقوله وصالح بكونه في الاول
على الف وفي الثاني على جسمانية مستغنى عنه بل هو محل تدبر **قوله** رجع المدعى
بالمدعى اطلقه ولكن هذا اذا كان بدل الصلح عينا ولم يجرى المستحق الصلح فان اجاز
سلم العين للمدعى ورجع المستحق بقيته على المدعى عليه ان كان من ذوات القيمة
وان كان بدل الصلح دينارا كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون بغير اعتبارها
او ثياب موصوفة موصولة لا يبطل الصلح بالاستحقاق ولكنه يرجع بمثله لانه
بالاستحقاق بطل الاستيفاء نصا وكانه لم يستوف بعد كما في شرح الطحاوي والملاية
قوله بشرط التوقيت فيه اى في الصلح عن مال بمنفعة اى فيها احاج اليه كخدمة
العبد وسكنى الدار بخلاف صلح الثوب وركوب الدابة وحمل الطعام فالشرط
فيه بيان تلك المنفعة فقط و اشار بالتوقيت الى انه لو قال ابدان حتى يموت
يبطل كما في العناية **قوله** وبطل يموت احدهما وكذا يموت محل المنفعة قبل الاستيفاء

و بعض تفصيل سيجي
تتبع
السؤال للمولى سعدى
والجواب من المولى
فاضل زاده والمولى
زكريا
الجملة الاسمية مع الداد في معنى
التعليل ٣

ولو قبض بعضه او استوفاه بطل فيها بغير قبض بقدره فلا عند محمد وهو القياس وقال
ابريوسف ان مات المدعى عليه لا يبطل الصلح والمدعى يستوفيه وان مات المدعى كذلك
في خدمة العبد وسكنى الدار دون ركوب الدابة ولبس الثوب فان الناس يتفاوتون
فيهما فلا يقوم الوارث مقام المورث كما في الكافي وغيره واطلق الموت فمثل الحكمي
وهو لحاق المرتد بدار الحرب وقد تفتى القاضي بلحاظ بطل صلحه عند البيهقي كافي البديع
ومن انواع بطلان الصلح الاقالة فيما سوى القصاص لانه اسقاط محض لا يقبل
الصلح كالطلاق ونحوه كما في المنع **قوله** وفداء يمين وقطع نزاع في حق الاقرار اشار
به الى انه اذا ادعى عليه ما لا ينفك وحلف ثم ادعى المدعى عند قاض آخر فانكره فصلح
لا يصح الصلح كما في الاسرار وهكذا في نكحت البزاني وروى محمد بن ابي عبيدة انه
يعم وجه عدم الصحة ان اليمين بدل عن المدعى فاذا حلفه فقد استوفى البديل فلا يقع
كما في القنية ولا في غيره قطع النزاع مالم يبرهن اقول ظاهره على رجحان عدم الصحة
واما وجه الصحة فهو قيام النزاع والمقصود ولذا تسمع اليمين على ان في الصحة قطع
النزاع بالكلية فتخرج كما هو الالبق وعليه كلام المحيط وهو المعتقد صرح به صاحب
المعين وكالدين الاسود تدبر العلم عنده تعالى **قوله** لان فيه اى في حل السكوت
على الانكار دعوى تفريج الذمة ولان كون السكوت اقرارا في الكبر البالغ ثابت
على خلاف القياس فلا يحمل هذا عليه **قوله** فلا شفعة هذا تفريج مبنى على زعم
المدعى عليه كما ان يجب الخ تفريج مبنى على زعم المدعى وما نزع صاحب البحر ان
انه بطل الصلح على دراهم بعد دعوى دراهم اذا تفرقا قبل القبض مبنى على زعم المدعى
ولكن يسرى البطلان فيقع عنهما هذا اذا صلح عن دراهم غير دين اما اذا وقع عن
دراهم دين على دراهم واختلفا قبل قبضها جاز الصلح سواء كان باقرار او انكار كما في
البزاني **قوله** ويجب اى الشفعة فيما اذا ادعى على رجل عينا او دينانا فانكره وسكت
فصالحه عنه على دار قبضها كما في التنوير وغيره وقوله فيعامل اى يؤخذ وقوله
والاقرار ههنا شلهما والظن ههنا مثل الاقرار ههنا وهو الموافق للسوق والمأخذ
وهو الكافي **قوله** يرد المدعى البديل اى على المدعى عليه قيد برة اى لو كان البديل
في يد المدعى عليه بان صالح المدعى باخذ المدعى ودفع شئ للمدعى عليه فاستحق المدعى
لم يرجع عليه بذلك الشئ لان دفعه اختيارى لا اضطرارى فلا يسترد كما في
الشرح **قوله** لم يحصل له مقصوده وهو دفع المضمومة وبقاء المدعى في اليد
وقوله ويظهر عطف على لم يحصل وقوله ايضا اى كالم يحصل له مقصوده وفي
التبيين وتبين ايضا الماضي والمضارع لا فرق بينهما في مثله كما لا يخفى **قوله**
رجع الى الدعوى في كله الا اذا كان البديل مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس
المدعى فيرجع بمثله ولا يبطل الصلح سواء كان الاستحقاق بعد الافتراق
او قبله كما لو وجد البديل سنوثة او بنهرجة بخلاف ما لو كان غير جنسه كصلح
عن دراهم على دنانير او على لعكس فاستحق بعد الافتراق بطل الصلح وقبل
الاقرار يرجع عليه بمثله ولا يبطل كما في الظهيرية وغيرها وكذا لو الدين منقطة
فصالح على الشعيبر ثم استحق الشعيبر بعد الافتراق بطل الصلح كما في منية
المفتي وكذا لو كان المدعى البديل بما لا يقبل النقص فيرجع القيمة البديل
كما في القصاص والعق والنكاح والخلع حيث امتنع نقض كل منها فوجب قيمة البديل

قوله لان كلا منهما اى من البديل
والمدعى مثله

توجهنا على المدعى البذل مال والمدعى ليس بمال وقام تحقيق هذا الجمل في شروح
تفسير الجامع الكبير التفسير وتحفة العرب والتخليص **قوله** رجع بالمبدل اي
رجع المدعى الحق بالدعوى هذا هو المراد اشار اليه بتعدية رجع بالباء ودفع به
مسألة ما في المتن انه يشعر ان الاعتياض بالدعوى وليس كذلك بل الاعتياض
انما يقع عن المال او ما في حكمه وتعديته يعلى في قوله فيرجع عليه ان الجار والمجرور
قائم مقام الفاعل اي يرجع المدعى عليه الحق الذي وجب على المدعى رده ثم لو كان
البذل دارا وقد بنى المدعى فيها بناء واقام المستحق بيته او حلقه فنكّل عن العيين
فللمدعى ان يرجع على المدعى عليه بقيمة بناءه فيها كما يرجع المشتري ولو بشراء فاسد
بقيمة بناءه على البائع لتحقيق التعريف بينهما والمسئلة كانت واقعة الفتوى مبهرقند
وباقي التفصيل في الفصل السابع من فصول الاستروشن والبنازية في السادس
عشر من الدعوى **قوله** بعد الهلاك اي هلاك البذل وقوله وان كان عن انكار
ولم يذكر ما كان عن سكوت لانه في معناه **قوله** على بعض ما يدعيه قديمه لانه اذا وقع
الصلح على بيت من دار اخرى مثلا مع الصلح باتفاق الروايات وما ذكره المصنف رواية
ابن سماعة عن محمد واختارها الامام نجم الدين النسفي في شرح الكافي وبها كانت
يقف الشيخ ظهير الدين المرغيناني والصلح على بعض عين معين من المدعى صحيح في
ظاهر الرواية من غير حيلة واختاره شيخ الاسلام خواهر زاده في شرحه ووجه ظاهر
الرواية ان الابرأ الاقربا ودعوى والابرأ عن العيين وان لم يصح الا ان الابرأ
عن دعوى العيين صحيح حتى لو ادعى بعد ذلك لا تسع كما في الذخيرة والمحيط وغيرهما
وقوله في تفق الروايات ان المدعى عليه لو اقر بالدار المدعى انه يؤمن بتسليم
الدار اليه يقتضيان هذا الاختلاف في صلح عن انكار والكلام في الكفاية على ان لا فرق
بين قوله برأت وبرأت منقح به المقدسي وعليه كلام المصنف والطلق البعض واراد به
بعض العيين اذ الصلح في دعوى الدين على بعض الدين يصح ولا يسع دعواه بعد ذلك
على الباقي كما في البرجندى على ان الدين تقضى باسئالها فلا يكون الصلح جائزا عن الف
دين صلحا على بعض ما يدعيه تدبر **قوله** لان الابرأ عن دعوى الدين جائز وان
خير بان هذا التعليل عام فيشمل ان هذا الابرأ جائز سواء كان في ضمن الصلح او لا
كما هو شأن التعليل وما ذكر في العدة ان المتداعيين لو تصالحا وكتب الصلح وفيه
ابرأ كل منهما الآخر عن الدعوى فظهر ان الصلح فاسد واختار انه يرجع في دعواه
ولا يصح الابرأ السابق لانه ابرأ في ضمن صلح فاسد فلا يجعل به لم يخالف ما ذكره صاحبنا
لان نسا والصلح يقتضى نسا ما يبتنى عليه اذ المرأته فساد لم يصح الابرأ كما لا يخفى
ثم اطلاق جواز هذا الابرأ بناء على ان لا فرق بين الابرأ والبراءة وانما من فرق
بينهما فيجعل جوازه مقيدا بعدم الخصومة في حق المدعى عليه المخالف فلما لم يخاصم
في الدار المدعى بها بعد ذلك على غير المخالف كما في العناية معربا الى الواقع هذا اذا
قال المدعى المصلح اخذت هذا البعض وبراءتك عن خصومتى في الباقي كما هو ظاهر المتن
واما لو قال برئت انا وبرئ من دعوى في هذه الدار وفي الباقي فالصلح يصح مطلقا
فليس لان يخاصم مطلقا لاسناده البراءة الى نفسه فعليه الامتناع المطلق
نصر عليه الناطق وباقي التحقيق في المقدسي **قوله** مع اي الصلح عن دعوى المال
المكان جواز الصلح وعدم جوازه دارا على الاصل السابق وهو وجوب جعل الصلح

الثان المدعى جوي ذل
والصحيح ان لا فرق بين قوله برئت
وابرأتك في عدم صحة الدعوى
بعد ذلك على المدعى عليه ولكن بينهما
فرق في صحة الدعوى على غير لافي
الثاني دون الاول لمراد الاجل
على شرح الاكل اسم ما شبه على
العناية حاشية مقبولة ملكت
نصفها

على اقرب

على اقرب عقد من العقود المعهودة واستبهاها مهما امكن مع هذا الصلح لانه يجوز
على عقد البيع لا اشتراكهما في مبادلة المال بالمال وهي حقيقة البيع ومع عن دعوى
المنفعة جلا على الاجارة وعن دعوى الرق جلا على الحق بمال لا اشتراكهما في تملك
المنفعة بعوض في الاول وفي الاصل الحق في الثاني فيبرأ في الملتحق ما يبرأ في الملتحق
به مهما امكن وذكروا نسا صلي الزوج عن دعوى المرواة النكاح وفساد صلح عن دعوى
حد الخ بناء على هذا الاصل ايضا لانه لم يكن الجمل على واحد من العقود المعهودة
ولم يكن مع صح آخر في كل منها حكم بفساده تدبر العلم عنده تعا **قوله** وصية نصب
على انه صفة لقوله سكنى سنة احوال او تميز منه وقوله عنها اي عن سكنى الدار
بالاجارة جاز اذا المنافع تملك بعقد الاجارة نكاحا بالصلح وقوله وقد مر اي في آخر
باب الاجارة الفاسدة **قوله** واما اذا اتحد جنسهما لم يتبع فيه الزيلعي وهكذا
في البنايع ولكن نص الامام الاسيحي في شرح الكافي للحاكم الشهيد على جواز
الصلح عن دعوى المنافع بجنسها وهكذا في النهاية وقال في الخزانة انه اذا صلح عن
النشر على مال معلوم جاز وان كان بيعه لا يجوز كما اذا ادعى سكنى دار فصلح عنها
على سكنى دار اخرى مدة معلومة جاز وان كان اجارة السكنى بالسكنى لا يجوز
انتهى وهكذا في الدواحي فظهر ان في هذا الصلح روايتان جوازه وعدم جوازه
والتعويل على جوازه لان لفظ الصلح كما يحتمل التملك يحتمل الاسقاط فهنا لم يكن
تجنيصه تملكاً امكن فصح ساقطاً فصحناه اسقاطاً وهو حق معتبر بوازي الملك
كما في غاية البيان وهكذا في تركة الديرى وهو الحق كما في تركة المولى زكريا وهو الموقوف
لما سبق في تحقيق اصل هذا الفصل ان الصلح يمان عن الفساد مهما امكن فيجوز على
عقد من العقود او على وجه آخر صحيح هذا فظهر ان ما اختاره المصنف خلاف ما يعول
عليه في الجمل وان كان ما قال به مرويا ايضا تدبر العلم عنده تعا **قوله** اي وان لم
يكن باقراره بل ان كان عن انكار وسكوت ولم يخله البذل ديانا كان كاذبا في
دعواه قال في النهاية هذا عام في جميع انواع الصلح وقوله حتى لا يثبت الاول متعلق
بقوله في المتن قطع نزاع الحكم تعلق قوله حتى يثبت بقوله كان عتقا بمال **قوله** وكان
خلعا ونمرة كونه خلعا في حقه انه لو اقام بينة على التزويج بعد الصلح لم تقبل لان ما
جوز كان خلعا في زعمه فواخذ به ولا يجزى ما اخذه بدلا لوسيلاني دعواه الا ان
تسله بطلب النفس فيكون تملكاً على طريق الهبة كما في العناية وهكذا لا يبرأ
المدعى عليه مما عليه لو كان كاذبا وان برأ قضاء الابرأ المدعى عما بقى كما في البحر
الرائق **قوله** وفي حقها عطف على قوله في حقه وقوله لا افتداء العيين مبنى على انه
الامامين اذ لا يمين في دعوى النكاح عند المجتنبه وانما عده هذا البذل لقطع
الخصومة ودفع وطن الحرام في جانبها اقول ان المصنف اشار بهذا الدج الى قولها
اقوى في تلك المسئلة وقد سبق في محله **قوله** فلا عوض على الزوج في الفقرة اذ لم
يسلم له شيء من هذه الفقرة كما في الكافي وتقدير سلامة عن لزوم المهر على تقدير
اثباتها النكاح امر متوهم لا يبتنى عليه حكم كما في تكميل المولى زكريا **قوله** وقيل
يجوز اشار بصيغة التريض الى ان عدم الجواز هو الاقوى ولذلك اقتصر عليه
في المتن كما اقتصر على ذكره في الخلاصة وخبر مطلوب وشرح القدرى الى الاقطع
واخر في الهداية دليله اشارة الى اضمحلال ما بينهما وهو الجواز لاحتياجه الى اعتبارين

هذا تحقيق من خواص
هذا الشرح

فيه كلام على
المصنف

حتى لو قال الاتراى ورأيت في نسخة ثقة من نسخ القدرى مكتوبة في تاريخ سنة خمس وعشرين وخمسمائة عدم الجواز كما في البناية ملكه
الاتراى وهو الاتفاق صاحب غاية البيان

كون البديل زيادة على المهر وكون الصلح خلعا على اصل المهر دون الزيادة فسقط الاصل
دون الزيادة ولا شك انه ضيق جدا كما في غاية البيان **قوله** ودعوى نسب المطلقة
فشميل ما لو كان الدعوى من المطلقة انه ابن المطلق منها او الدعوى من الابن انه ابنه
منها ومجد اليرث فصالح من النسب على شئ فالصلح باطل في كلتا الصورتين لما سبق
ان النسب لا تقبل الاعتياض مطلقا وعليه اطلاق المتن **قوله** في الدعوى
وفي عدم احتمال النسب المعارضة هذا فظهر ان من اراد التخصيص بالصورة الاولى
لم يعرف التحقيق كما لا يخفى **قوله** ولا اذا قتل ما ذون الم هذا ان لم يجوز المولى
هذا الصلح وان اجاز مع عليه كما في المقدس وقوله ولم يكن له ان يقتله اي بعد
هذا الصلح ولا ان يبيعه بشئ ما لم يعق كذا ذكره المحجوب **قوله** يعني صلح المولى
فسر الصلح بلفظ يعني اشارة الى ان المقام يحتاج الى التصوير اذ المراد بالمولى
العبد المأذون وهو مولى عبد قاتل عدا وقوله طرف صفة عبد وجلة فعل ذلك
صفة له يعني اذا كان لهذا المأذون عبد قتل رجلا عدا فصالح عنه مولا المأذون
جاز وهكذا التصوير في غاية البيان واطلق صحة هذا الصلح فشميل انه صحيح سواء
كان على هذا المولى المأذون وبين اولم يكن وسواء كان على عبده وبين اولم يكن كما في
تكملة المدبري **قوله** لانه كالمراذ هو مريد واكتسابه مالم يعجز بخلاف المأذون
فانه عبد من كل وجه وكسبه لمولاه ولهذا نفذ تصرفه على نفسه حيث صلح عنها
وقوله وهذا اي حكم كونه كالحق وقوله خصها منتصبا فيه اي في رقبته وتذكير الضير
بتأويل العنوا والذات والبدن او الشخص وقوله واذا جنى عليه بان قطع شئ
من اطرافه وجميع ما ذكره هنا ذكره الامام المحجوب كما ذكره الزبلي **قوله** وفي صلح
عن مضمون تلف باكثر من قيمته اشار بقوله اكثر من قيمته الى ان ذلك المضمون
يقتضى لا شئ وبالنسبة في الشرح الى انه اي قبيح كان ووضع الخلفا واثرو عليه
فلو كان المضمون مثليا فهلك فالمصلح عليه لو من جنسه فلا يجوز الزيادة بالاتفاق
ومن خلاف جنسه جاز اتفاقا ايضا سواء كان اقل من قيمته او اكثر ولكن القبح
شرط فيه والى ان يكون معلوم القيمة ليعلم الغبن الفاحش المانع للزوم الزيادة
عندهما اشار بقوله تلف الى انه اعم من ان تلف ببيع الغاصب او غيره والتعبير
بالاستهلاك في الشرح بناء على ان هلاكه في الحالين استهلاك في حق الغاصب والى
انه لو قام صلح الصلح مطلقا سواء كان البديل حالا او مؤجلا وسواء كان الصلح
عن اقرار او انكار او سكوت او كان على اضعاف قيمته او لم يكن واشار بالطلاق
صحة الصلح الى ان يكون البديل حالا او مؤجلا بعد ان يكون مثل قيمة التالف او اقل
اما اذا صلح على اكثر من قيمته دراهم او دنانير ان كان حالا فهو على الخلاف وهو
مسئلة المتن هذا ما افاده صاحب المنبع هنا وثمرة صحة الصلح على الاكثر لا تقبل
بينه الغاصب بعده على ان قيمته اقل مما صلح عليه ولا رجوع للغاصب لو تصادقا
بعده على انها اقل وقد سبق نظيره **قوله** او عرض ظاهرا على ان الصلح عن قبيح
بعرض وان كانت قيمته اكثر جاز على هذا الخلاف وليس كذلك بل الصلح على عرض
بان قيمته اكثر من قيمة المضمون جائز اتفاقا صرح به في اكثر من موضع وغيره غاية ما يقال
ان مقارنته بما قبله ليجرد تساويا في الصحة عند زيادة البديل من قيمة البديل
وان كان احدهما اختلافا والاخر اتفاقا نعم لو افترده بالذکر كما في الهداية ونظيره

اي سواء الولد العوض او غيره
مسألة

فيه كلام على المولى
عزمي زاده

فيه كلام على المولى
عزمي زاده

ابن الفصيح لكان البين كما لا يخفى **قوله** وعندهما لا يجوز اي في حق الفضل لو كان
قد رما لا يتغابن الناس فيه ويلزمه ردة كما في الشرح وهو المراد هنا ثم هذا
الخلاف فيما اذا لم يقض القاضى بالقيمة على الغاصب ما بعد القضاء لوصال على اكثر منها
لا يجوز بالاجماع كما في النهاية **قوله** وهذا اي عدم جواز الزيادة في الصلح عن الخطاء
اذا صلح على احد مقادير الدية وهو الف دينار من الذهب وعشرة الآل درهم من الفضة
ومائة من الابل فقط عند المجنفة ومائتا بقرة والفاشاة ومائتا حلة ايضا عندهما
وتد سبق في كتاب الدية وقوله فان صلح على غيرهما كما لو صلح على بكيل او موزون سوى
الدرهم والدنانير او قضى القاضى بواحد من المقادير كما في الابل فصالح على اكثر
من ما في بقرة صح كما في الشرح **قوله** لانه مبادلة مال بها ومن ذلك لو كان البديل
خرا او خنزيرا يبطل الصلح ويجب الدية او الارش على الكمال بخلاف ما لو كان ذلك في
العهد حيث يبطل الصلح ولا يجب شئ ويسقط الدم فيجوز على العفو كما في المنبع
وغيره وقوله بها اي بالدية اي مبادلة غيرها بها او الضير الي غيرها وانث لان المضاعف
قد تكسب من المضاعف اليه اشياء ومنها الثأنيث على ما صرح به في محله **قوله** لانه القيمة
في العتق منصوص عليه كما في بابيه وهو قوله عليه السلام من عتق عبدا بينه وبين
شريكه قوم العبد قيمة عدل لا دكس فيه ولا شطط فان كان العتق مرسرا فله خلاصه
والاسقى العبد وقوله وتقدر الشريعة الم يريد به انه قد سبق لوقضى القاضى بالقيمة
ثم صالحا على الاكثر لم يجوز لما ذكره هنا قدر الشريعة القيمة فلا يجوز الزيادة عليها هذا
قوله من المكبلات او الموزونات سواء كان دينها منها بحسب الاصل او بحسب
التقدير وقوله لزم بدل الوكيل دون الوكيل سواء كان الصلح عن انكار او سكوت او
اقرار لان الصلح في هاتين الصورتين ليس بمال عن مال فلا يكون كالبيع فلا يلزم
الوكيل بل هو اسقاط بمحض الج نيجل هذا العقد من الوكيل في حق نفسه على عقد النكاح
وكالة نعم بينهما فرق وهو ان الوكيل بالصلح اذا اعطى البديل من عند نفسه ولو بغير
امر الموكل صح وله الرجوع عليه لان الامر بالصلح امر بالغرض بخلاف الوكيل بالنكاح
لان الامر به لم يكن امرا بغرض المهر بصحة النكاح من الاجنبى بلا امر ولا كذلك
الصلح هذا زينة ما في الشرح **قوله** الا ان يعينه اي يكفل الوكيل البديل
او ان يضيف العقد الى نفسه او الى مال نفسه في يؤاخذ بالبديل ثم يرجع بما ضمن
على الامر لوقوع حكم العقد كما في غاية البيان **قوله** هذا اذا كان الصلح الموكلا
في النهاية معترفا الى المبسوط والتفصيل في المنبع **قوله** صلح فضولي اراد به
من كان اهلا للتبرع فلا يصح صلح العتق والعبد المأذون كما في المنبع ولم يذكر المصلح
عنه بل اطلقه فشميل كون المصلح عنه دينا او عينا وفي الدين لا يرجع المصلح بالبديل
الى المدعى عليه سواء كان مقرا به او لا وفي العين كذلك لو منكرها اما لو كان مقرا
فيكون العين للمصلح فيجوز هذا الصلح على البيع والشراء بين الفضولي والمدعى
كما في الكافي وغيره **قوله** وصار اي المصلح متبرعا هنا اي في الصورة الرابعة
يريد به ان المصلح في تسليم البديل صار متبرعا هنا حيث لم يوجد بطريق الوجوب
بل بالتبرع بخلاف الوجه الثلاثة المتقدمة حيث يجب عليه تسليم البديل فيها
صرح به في البدايع وهكذا في التبسين والمصنف اشار بكونه متبرعا في تسليم البديل
في هذه الصورة الى وجوب تسليمه في غيرها ولم يتعرض الى انه لا يرجع به على

المدعى عليه في الصور كلها لأن ذلك ليس بمحل اشتباه لأن حال الفضولي وقضاء الدين أن
 لا يقدر الرجوع سواء اقرب المدعى عليه أو لا كما لا يخفى فظهر أن لا كد في كلام المصنف
 فضلا أن يكون خلاف الصواب العلم عند الملك الوهاب **قوله** ولو استحق هذا العبد
 الجبل أنه لو استحق البذل وكل من الوجوه أو جده زيفاً ونحوه لم يرجع على المصلح لأنه
 متبرع التزم شيئاً معيناً ولم يلتزم غيره ولكن يرجع بالدعوى إلا في صورة الضمان
 لأن الزمان مطلقاً كما في التبيين **قوله** لأن الفضولي لا يخذل المحصر هذا من التبيين
 وغيره والمسائل خمس لاسترة فيه وعبارته لأن أمان من المال أو الأمان من بعض فلا يخفى
 أماناً أضاً الذي واقع عليه الصلح إلى نفسه أو لا وإن لم يصف فلا يخفى أماناً سلم العرض
 أو لا انتهى وانت خير بانه قد فات فيه وجه ما أشار إلى نقد أو عرض وقد تداركه
 المصنف في وجه المحصر إلا أنه أيضاً قد فات فيه وجه ما أضاً إلى ماله فالأثر عليه أن
 يقول فإن لم يضمن فاما أن يضيفه إلى ماله أو لا فإن لم يضيفه فاما أن يشترط له وعليه
 قوله لم يصف إلى ماله إلى ما أشارت إلى نقد أو عرض صورة واحدة والمسائل إنما يكون
 لحسب صورة الإضافة تدبراً لعلم عنده **قوله** وأما الرابع فلأنه لا التسليم
 وهو المدعى إلى الظاهر لا لفظ على ساقط من قلم الناصح فإن استعمال الدلالة على أي
 على رضى المدعى لم يقل فلان لا لالة التعيين للتسليم إذ الفرق بين الرابع والثالث
 بالتعيين للتسليم في الثالث وبالسليم في الرابع نعم كلاهما فرق لالة زبلك إلا أن
 كلاهما ليس في ذلك بل الكلام في أن يجوز الصلح في الثالث التعيين للتسليم وفي الرابع
 التسليم كما لا يخفى **قوله** لم يصف صيغة الصلح هذا هو الموافق لما في الهداية وغيره ولكن
 ذكر في المحيط أن هذا أحد القولين والآخر على أن هذا الصلح ينفذ على المصلح ويجب
 عليه المال ورجح في البحر الأول وعليه كلام المصنف حيث لم يتعرض إلى القول الآخر
 لضعفه **قوله** الصلح على جنس ماله عليه مبتداء خبره قوله أخذ لبعض الملام واللام
 في له حرف جر أشار إليه في الشرح أطلقه ولكن المراد كون الصلح على أقل مما عليه
 من الدين كما هو الظاهر والعادة فيخرج منه صورة التنازل أي استيفاء وقبض
 عين مقدرة صورة كون المصلح عليه زيادة من الدين فيكون ربحاً وحرماً وكلاهما
 ليس بصلح وأشار بالصالح إلى أنه لو باع ما في ذمته من الألف بخمسائة مثلاً لم يجز
 صريح في الظهيرية **قوله** بعقد مديونة وهي البيع بالدين بأن باع ثوباً معيناً مثلاً
 بمائة درهم من غيره ذكر الأجل واقتراً من غير قبض الدراهم ثم تصالحا على خمسة
 دراهم فإنه يجوز وإن اختلفا من غير قبض البذل لأنه يجوز على أنه استوفى بعض
 حقه واسقط باقيه فخرج بهذا العقد الغرض والغصب مع أن الحكم بينهما كذلك لأن
 الغرض ليس بعام فإن معاملته الناس تقع على العقود بطريق المداينة لا الغرض
 وأما الغصب فإنه حرام غير مشروع فوضع المسئلة على المشروع وتلبيز قوله
 عليه السلام من نام عن صلوة أو نسيها لم يحدث مع أن الحكم كذلك في تركها فسقاً
 ومجانة كما في المشروع وخرج به عقد السرقة أيضاً لأنه ليس من قبيل عقد مديونة
 ولذلك لا يقبل نقصان البذل وتأجيله كما في تكملة المولى قاضي زاده **قوله** فصح
 أي الصلح عن ألف على خمسمائة المطلق الصلح فشمك كون المدعى عليه مقراً أو منكراً
 أو ساكناً والمراد بالف ألف من مبيع كما هو مقتضى عقد مديونة وأطلق الألف والخمسمائة
 فشمك كون كليهما مؤجلين أو حالين وكون الألف حالاً والخمسمائة مؤجلة ولا عكس

فيه كلام على المولى
 عزى زاده

محل في النسخة

فيه كلام على المولى
 عزى زاده

على ما ينبغي وإذا اجتزلة المستثنى من هذا الإطلاق وكذا إطلاق قوله على خمسمائة زبوف
 أي سواء كانت حالة أو مؤجلة وسواء كان مقراً أو منكراً وقوله لأن عين هذه الخمسة
 أي خمسمائة وهو المراد وقوله العقد الذي الدين به فقوله الدين مبتداء وبه خبره
 والخبر المستكن راجع إلى المبتداء والخبر الجرد إلى الوصول والباء للسببية واللام للابتناء
 وعبارة الكافي العقد الذي يدعى الدين عليه والمصنف لما نظر أن خبر الوصول محذوف
 والتقدير يدعى به الدين عليه لمحقق العبارة بما ترى والله قدرة قلت الإخصار لا يظهر
 أن يقال العقد الذي جرى بينهما كما لا يخفى **قوله** فلا بد من جملة أي حل الصلح وقوله
 فيه معنى الإسقاط أي إسقاط حقه في الحلول وأشار المصنف إلى أن الصلح في الدين
 قسمان قسم على جنس حقه وقسم على خلاف جنس حقه فمثل الأول بثلاث مسائل والمثال
 الرابع دائر بينهما والأمثلة الباقية تمثيل للثاني وأطلق عشرة دراهم وعشرة
 دنانير وخمسة دراهم فشمك تأجيلها وحاليتها ولكن يستثنى صورة كون العشرة
 مؤجلة والخمسة حالة **قوله** ولا عن ألف مؤجل إلى هذا إذا لم يكن الألف بدل
 الكتابة أما إذا كان بدل الكتابة بأن صلح مولى المكاتب عن ألف مؤجل على نصف حال
 لأن معنى الإرفاق بينهما الظاهر من المعاوضة فيكون أرفاقاً من المولى بحسب البعض
 ومساواة من المكاتب بسايع إلى شرف الحرية وذلك مندوب كما في المقدسي وذكر في
 شرح الكافي للأسبغين جواز هذا الصلح مطلقاً على قياس قول أبي يوسف لأنه
 أحسن من المديون في القضاء بالتعجيل وإحسان من صاحب الدين في الإقتضاء بحسب
 بعض حقه وحسن هذا إذا لم يكن مشروطاً في الآخر وأما إذا شرط أحدهما في مقابلة
 الآخر فدخل في الصلح معارضة فاسدة فيكون فاسداً وهكذا في غاية البيان **قوله** فلا بد
 بحكم حقيقة أولى أي حقيقة مساواة المال بالأجل فظهر أن النصف لو مؤجلاً في هذه
 الصورة والدنانير لو حالة في الصورة السابقة يعبر الصلح فيها تدبراً كما لا يخفى
قوله ولا عن ألف سود على نصفه بيضاء قيد بالنصف إذا لو كان البيض ألفاً يضاف
 الصلح والفرق بينهما أن الألف قبلت بالألف فبقى الوصف وهو الجودة فما ليعن
 العرض وتقرر الوصف عن العرض لا يوجب الدبراً بخلاف مسألة المتن كما في المنع
 وإضافة زيادة إلى وصف بياضه كإضافة إلى الجودة والمعنى صفة زائدة ويظهر
 ما سبق أن المديون لو أعطى الدين خمسمائة بيضاء فاسقط الدين الألف السوداء
 من ذمته واسقط هو البيض من ذمته الآخر لا بشرط المقابلة ينبغي أن يعبر ولكن
 لا يستثنى ذلك صلحاً كما لا يخفى **قوله** على جنس غيره أي من المكمل والموزون
 والعرض والجواز وقيد بغير عبثه إذا لو كان معناه صرح الصلح ولا يشترط قبضه في
 المجلس كما في شرح الطحاوي **قوله** وجهالة البذل ما لا معلوماً محتاجاً إلى
 القبول واللام يشترط معلومية ولا يبطل الصلح كما سبق **قوله** صلح عن كذا
 خنطة أي حالة أو مؤجلة وقوله لما عرفت من أن بيع الكاكي بالكاكي بطل **قوله** وعند
 أبي يوسف يبرأ المدعى إذا هو كلام الهداية على رجحان قولهما ولكن أقول ينبغي أن يختار
 قول أبي يوسف في جميعهما لتصرف العاقل **قوله** كما لو بدأ بالبراء كما سياتي وهو
 قوله وإن قال أبرأ تكلم هذا هو الموافق لما في الهداية والجامع الصغير لهما
 ولكن وضع في المنظومة الخلاف فيها إذا بدأ بالبراء حيث قال لو قال أبرأت
 على نفسي على أن تنقد الباقي يبرأ كلاماً فطلقاً يبرأ عنه فأعرف

فيه كلام على المدعى
 عزى زاده

وليسقط النصف وفي اوله يف. وهذا هو الموافق لما في فتاوى قاضي خيبر
والذخيرة اقول غاية التوفيق ان فيها اذا ابراء بالبراءة روايتين عن البيهقي ومحمد بن
العلم عنده تع. **قوله** ولهما انه اي هذا الابراء مقيد بالشروط والابراء
ما يتقيد بالشروط وان كان بما لا يتعلق بالشروط كالخالة والغرق بينهما ان في
التقييد لا يستعمل لفظ الشرط صريحا وفي التعليق يستعمل صريحا كان واذا ومن
ذلك يحصل في التقييد البراءة في الحال قبل وجود الشرط بخلاف التعليق اذا المعلق
بالشرط معدوم قبل وجود الشرط وذلك ان التقييد بالوقت كإضافة وهي
سبب في الحال بخلاف التعليق حتى اذا من حلف لا يطلق امراته فإضافة الطلاق
الى الخد يحنث ولو علقه بجنى الخد لا يحنث على ما عرف في الاصول ومن هنا
يظهر ان لفظ عاد في الهداية على حقيقة ولا حاجة الى جعله مجازا عن البقاء
تدرب العلم عنده تع. **قوله** وانه اي وان اداء خمسمائة في الخد وقوله
خذا فلا ساء اي افلاس المديون خبر مبتدأ محذوف بيان للغرض وقوله
او توسلا عطف على غرضه وقوله كان الامم الجواب وقوله بصريح التقييد
من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والتقييد المصحح هو قوله ان لم تدفعها
غدا فاكلت عليك وقوله فلا يثبت الاطلاق بالشك فيعمل على التقييد بالشرط
لكون الابراء مقرونا بالاداء هذا هو المراد كما في تكملة المولى زكريا وقوله بخلاف
ما مر وهو المسئلة الاولى وقوله كما مر وهو خذا افلاس المديون الى وقوله
وهو باطل لما من مسائل شتى قبيل باب الصرف حاصل ما ذكره ان في الابراء
معنى التملك ومعنى الاسقاط فالاول ينفيه تعليقه بالشروط والثاني لا ينفيه
فتح الصلح اذا لم يفتح التعليق بالشروط واذا صرح به لم يبعه علا بالشبهين
قوله حتى يفرغ من الخد وكذا لو قال الدين قولي بالالف على ان اخط او حطت
منها مائة فاقترجان بخلاف ما قال علوان اعطيتك مائة لان الاقرار لا يستقيم به
البدل ولو قال ان اقررت لي حطت مائة فاقترج الاقرار لا المحل كما في المجتبى
فيظهر منه ان المديون لو قال سرا للدين ان اعطيتني مائة اقرتك بالالف فاعطاها
ثم اقرتني الاقرار ويرجع الدين الى ما تمكنا لا يخفى العلم عنده تع. **قوله** صح
عليه اي نفذ عليه وقوله حتى ان الخد يفرغ على هذا المنفذ وقوله لانه اي للدين
ليس بمكروه على صيغة اسم المفعول اذ يمكنه ان يبرهن ان يخلقه فينكح عن الدين
نفعله بلا شروع الى احدهما كان رضا بذلك فنقد فيكون كصل عن انكار ومن ذلك
ذكرت هذه المسئلة هنا هذا هو الموافق لما في غاية البيان والحجاية وشرح المقدسي
وما في الكفاية يقتضي كون الضمير المنسوب عائدا الى المديون وان يكون مكروه
على صيغة اسم الفاعل كما فسر به البعض هنا والاول هو المتبادر كما لا يخفى
قوله اخذ الان اي تمكن اخذه الان هذا هو المراد وقوله ولو اعلن اي المديون
وقوله اي ما قاله سرا اشارة الى ان مفعوله محذوف وهو قوله لا اقرتك بما لك
الى **قوله** الدين المشترك اذا قبض احدهما الى اطلقه فشمئلت قبضا على طريق
الاقتضاء او الصلح وقيد بالدين لان في العين المشترك اذا صلح احدهما عن نصيبه
على مال لم يشركه الاخر بلا خلاف بين العلماء سواء كان المدين عليه منكرا او مقرا
بكونه معاوضة من كل وجه والمصلح عنه مال حقيقة بخلاف الدين فانه انما يكون

وباقى التفسير في المنهج
وهذا ما عرفت منه

فيه كلام على المولى سعدى
والولى زكريا يكتشف الحال
عند النظر في التكملة ٣
تكملة المولى زكريا وتكملة
المولى قاضي زاده والحق
في يد

المولى الداني =

مالا جين القبول كما في المنهج وغيره **قوله** ملكه مشاعا كما صله الى ان قلت هذا بخلاف
ما سياتي من انه قبل المشاركة باق على ملك القابض قلت القبول عين الدين من وجه
وغيره من وجه كما صرح به في عامة الكتب والاعتبار الاول يقتضي كون القبول من
شتركا والاعتبار الثاني يوجب الاختصاص بالقابض فجعلنا بالوجهين وقتنا على
الوجه الاول انه يكون للاخر ولاية المشاركة وعلى الوجه الثاني انه يدخل في ملك
القابض وينفذ تصرفه ومن هذا يظهر حسن قوله فله حق المشاركة اي في القبول
اشار به الى ان ليس له حقيقة المشاركة والا لما نفذ تصرف القابض فيه قبل المشاركة
والمشبه لا يلزم ان يكون في حكم المشبه من كل وجه فلا يلزم من تحقق حقيقة المشاركة
في الفترة والولد تحقق حقيقتها في القبول من الدين كما لا يخفى **قوله** اذا اتحد
الصفقة بان باع من رجل بصفقة واحدة وقوله وثن المال المشترك بان باع رجل
ومات قبل قبض الثمن وله فارتان او بان باع ما لا مشتركا بعقد الشركة وقوله ويجوز
ذلك من بدل قرض او قيمة عين مستهلكة مشتركة **قوله** لانه اي نصف الدين
كان عليه اي على الغريم ولم يستوف اى الشركة الاخر ذلك النصف وقوله اي شريك
له اي شريك المصلح للشريك الاخر وقوله لان حقه فيه اي حق الاخر في الدين
فبعد ضمان المصلح الربح لا يكون للاخر سبيل على الثوب حاصله ان الشريك الاخر
يخرج بين الاساع للمديون والشريك المصلح وان المصلح يخرج في دفع نصف الثوب
المقبوض وربح الدين ولم يلزم عليه دفع الربح لاحتمال تصرف المصلح لان الصلح
على الخط غالبا فيكون ما استوفاه انقص بل يحتمل ان لا يبقى له شئ من مقبوضه
واشار بكون البدل ثوبا الى ان هذا فيما كان بدل الصلح بخلاف جنس الدين اما اذا
وقع على جنسه ليس للمصلح خيار فيه بل لشريكه المشاركة في القبول او يرجع على
المديون لانه بمنزلة قبض بعض الدين كما في المبسوط والصلح يشتمل ما يكون
عن اقرار او سكوت او انكار ثم الحيلة في ان لا يرجع عليه شريكه ان يهب له الغريم
مقدار خطه من الدين ويقبضه ثم يبرئه عن خطه او يبيعه شيئا يسيرا ولو كفا من زيب
بقدر حصته من الدين ثم يصير به عن الدين ويأخذ ثمن البيع كما في الذخيرة والتمتة
قوله على المماكسة وهو ضد المسامحة والمساهلة **قوله** بخلاف الصلح الى العلم
ان الدين يتعين في بدلا في الشراء لا فالثوب المصلح عليه في حكم عين الدين للشريك
ح ان يشارك فيه واما الثوب المشتري فالدين لا يتعين بتمله فهو غير من كل وجه
فلا يكون له ولاية المشاركة فيه كما في تكملة المولى زكريا وقوله لانه لم يستوف تمام
نصف الدين اذ الصلح نفع على الخط غالبا وقد سبق تحقيقه **قوله** لم يرجع الشريك
على المديون هكذا في النسخ ولكنه من طغيان قلم الناسخ عن علي المبري كما ان قوله
الا في نصيب المشتري طغيان قلبه من نصيب المبري وكذا لم يرجع الشريك اذا
تزوج احدهما على حصته مرة مديونة لهما في ظاهر الرواية وفي رواية بشر فيه
خلاف الى يوسف وكذا اذا صلح على حصته عن جنابة العمد لا الخطاء كما في خير مطلوب
لانه لم يملك شيئا يقبل الشركة وذكر في الايضاح انه لا يرجع مطلقا ولم يفصل
بين كونه عدا او خطاء وقد سبق في الدين ليس للاعتراض اذ لو اقرق احدهما ثوب
المديون فتقامان لم يرجع الشريك عليه لانه ليس يقبض بل اتلان وفيه خلاف
مجدد كما في الكافي وهذا الخلاف في القاء النار على الثوب اما اخذ الثوب ثم احرقه

فيه كلام على المولى
سعدى في حاشية
على الهداية

خلاف في النسخ

فالتسكت يقتضيه ربح الدين بالاجماع لانه استهلاك بعد الغصب وقوله لانه الامس
في الدينين الى باطلاقة يرجح قولهما وقوله في الاقتضاء اي في قبض مال بدل الدين
قوله على ما دفع وهو حصته من رأس المال قيد به لانه لو كان الصلح على غيره لم يصح
الصلح بالاتفاق لما فيه من الاستبدال بالمسلم فيه كما في التبيين واطلق وضع المسئلة
فمثل ما لو غلط رأس المال او لم يخلطاه والصحيح ان الخلاف ثابت في الفصلين كما في الكافي
وفوائدناج الشريعة ثم مرجع هذه المصالحه في عقد الشركة وتسميتها صلحا بجان
كما في غاية البيان قالوا اطلق عليه الصلح بما فيه من الخطيئة التي هي من خواص الصلح
كما في تكملة المولى زكريا اقول الخطيئة هي التي لزمت على المسلم اليه من المسلم فيه
حيث سقطت بهذه المصالحه تدبر كما لا يخفى **قوله** وبدل ايضا الى اي بدل الصلح كان
لفظ الصلح ساقط من قلم الناظر الاول واستقامة الكلام لفظا ومعنى به والحوار
حالية **قوله** متى اى الصلح ويقسم الباقي بين باقى الورثة على سواهم الخارجة
قبل التنازع الا ان يجعل المصلح بالتنازع كان لم يكن بيانه مات رجل وترك زوجة
وبنتا واخا لا يدين اصل المسئلة من **١** واحد للزوجة **٢** للبنت والباقي **٣** للاخ
فاذا خرجت الزوجة قسم الباقي على **٤** ولو جعلت كان لم تكن قسم نصفين واذا
غلط كما في المنع وغيره وانما لم يتعرض المتعرض لكيفية التقسيم لانه من مسائل
كتاب الغرر ايضا **قوله** صرفا للجنس الى خلافة كافي البيع ولم يشترط معرفة مقدار
حصته المخرج من التركة ولا معرفة اعيان التركة كافي المنع لعدم الحاجة الى التسليم
كن اقرب غصب شئ او يكونه ده بعة في يده ثم اشتراه من مالكه صح وان لم يعرف
مقداره كافي الذخيرة وغيره اقول يظهر منه اعيان التركة لو كانت في يد المخرج
كلا او بعضا بشرط معرفتها لان جهلها ينفي الى النزاع عند تسليمها وقد سبق
نظيره **قوله** وفي التقديرات غيرهما الى المطلقه فمثل ما كان صلحا في حال التصديق
او المناكحة لانه يكون معاوضة في حق المدعى فيمكن فيه الربوا مخرج به الاستيعاب
ومحله كافي غاية البيان ويؤيده ما قالوا انه لو وقع الصلح مع المنكر على ذراهم
من الدنانير شرط القبض في المجلس نظرا الى انه معاوضة في جانب المدعى ولو
اعتبر جانب المدعى عليه لما شرط ذلك وهذا ظنهم ضعف ما قال الحاكم ابو الفاضل
انما يبطل حال التصديق وفي التناكر يجوز لانه يعطى المال لدفع الخصومة فلا يتمكن
الربوا وظهر ان الملاقاة المصنف على الصحيح المختار **قوله** باحد التقديرات
قيد به اذ لو كان بتقديرين جاز مطلقا بشرط التقابل في المجلس ولو كان بعد من كان
مطلقا ايضا وبلا شرط وأشار بالاستثناء الى ان ما اعطى اقل من نصيبه وسائر
له اذ لم يعلم مقدار نصيبه من الذهب والدرهم لم يصح الصلح اما في الاولين
فلان ما رد على قدر خطئه يكون ماصلا لهم بلا عوض واما في الاخير فانه فاسد
من وجهين وهو تقدير كونه مساويا او اقل صحيح من وجه وهو تقدير زيادته
فيرجع الفساد على صحة احتياطه وفيه خلاف زفر رحمه الله تعالى كما في المنع **قوله**
على ان يخرجوا المصالح عنه بكسر اللام والضير المجرور عائد الى الدين والمال متعلق
بمخرجوا او بالمصالح وقوله لانه اى المصالح عن الدين والعين بعم العرض والعقار
والكميل والموزون الحاضر وغير من عليه الدين هنا بقية الورثة وقوله بطل
في الكل لان العقد الواحد اذا فسد في بعض العقود عليه فسد في الكل وهو قول

ابن حنيفة والدليل له في مسئلة البيوع وعندهما يبقى لعقد صحيحا فيما لا يدين وقيل
هو قول الكل كما في الكافي وغيره اقول ينبغي ان ليس اختلاق القولين بين المشايخ على
اطلاقه بل الاتقان كون البطلان قول الكل اذ لم يبين حصه الدين في البطلان واما اذا
بين فيصح الصلح عندهما فيما رواه الدين بمحضه اذ لا موجب للبطلان فيه عندهما تدبر
العلم عنده تعالى **قوله** وتلك الدين من غير من عليه الدين باطل هذا اذ لم
يستلزم ولم يوكلمهم في مقدار نصيبه من الدين واما اذا سلطهم فينبغي ان يصح الصلح
كما قيل **قوله** اذا شرطوا براءة الغرماء بان يبرأهم منه اى من الدين وهو خطئه
ولم يقل اى من نصيبه من الدين لان المراد من الدين في قوله ان شرط لهم الدين
نصيبه منه وقوله ولا يرجع عطف على قوله براءة الغرماء ولذلك نصب بتقدير ان
كما هو الضابط في عطف المضارع على الاسم المصريح صرح به في محله **قوله** ولا يخفى
اما فيها من ضرر بقية الورثة اما ضررهم في الاول فقط وهو عدم رجوعهم على
الغرماء بمحضه المصالح واما في الثانية فان العين خير من الدين وقوله فالاولى
الى تبع صاحب الكافي اقول هذا الوجه ايضا لا يخلو عن ضرر وهو تأخير وصولهم قدر
حصته مع ان ليس لهم نفع في هذا القدر وهو خلاف وضع الصلح غالبا بل الاوجه
ما صرح به الزبلي ان يبيعوا المصالح كما من توددوا به بقدر حصته من الدين ثم
يحصلهم على الغرماء فيقتضوه لانفسهم **قوله** قيل لا يصح الى القائل فلهين
الدين الموعضا في وقوله وقيل يصح الى القائل هو الفقيه ابو جعفر وهو الصحيح كما في التبيين
والاصح في المسئلة الالية مبنية على هذا الصحيح كما لا يخفى **قوله** ومع في الاصح
عن تركه بجهولة في يد البقية اشار بكونها في يد البقية الى انها لو كانت في يد
المصالح كلها او بعضها لم يصح كما في التبيين ومقابلة هذه المسئلة بما قبلها يقتضى
كون التركة غير المكمل والموزون ولم يذكر البطلان لانه اعمح ان يكون من المكمل
والموزون او غيرهما اذ لا فرق بينهما وبين غيرهما في هذه الصورة ولذا لم يتعرض
للبدل فيها في عامة الشروح وعليه كلام المصنف وما صوره الاتفاق في على مكمل
او موزون ليس للاختراز وذا ظ وبالجمله ليس في اجمال الحق والشرح هنا ما يؤدى
الى الاختلال العلم عند الملك المتعال هذا الغرماء في كتاب الصلح من التحريم واسط
شهر رمضان المبارك سنة تسع وخمسين والى **كتاب القضاء** القضاء
بما يقصر الحكم كما في القاموس وكلام الصحاح على انه بالمد لا غير وهو منقولة
عن المياء بعد الالف الزائدة **قوله** هو لغة الاحكام بكسر الهمزة يريد به انه
تلا في معنى الرباعي وقد كثرت ذلك منه الوجه بمعنى المواجهة والبيع بمعنى التبرج
والا ليم بمعنى المولم واستدل في الكافي كونه بمعنى الاحكام بقول ابو ذؤيب
وعليهما سرودتان قضاهما داود اوضح السوابغ تتبع اى احكم
منعهما هكذا فسره الزبلي وقال الكمال المحقق ابن المهام قال ابن قتيبة القضاء
يستعمل لهما في كلهما ترجع الى الختم والفراغ من الامر يعنى باكمال انتهى فظهر
ان الاحكام انما يكون معنى لغويا للقضاء باعتبار مرجع معانيه وهو الانسب
لعنايه الشرعي والآفتهاء المفعول الحكم كما صرح به في القاموس وغيره **قوله**
الزام على الغير ببينة او اقرار او تكول اى الزام بحكم على الغير بالحق وهذا
تفصيل ما في البدايع حيث عرفه بالحكم بين الناس بالحق وعدل عن التعريف

القائل المولى
زكريا في تكملة

قوله لقيام المصالح عنه بفتح اللام
هنا عبارة عن التركة والخارج المرد
قائم مقام الفاعل المصلح وقوله
وبع الجعالة اى جهالة المبيع وقد
سبق ان الصلح يجعل على اقرب التقدير
اله وهو الاسقاط هنا على ان الجعالة
في مثله لا يؤدى الى النزاع ولذلك
كان الاصح الصحة سلمه
فيه كلام على المولى
عن زياده

بفصل الخصومات وقطع المنازعات كما في المحط لأن هذا صادق على الفصل والقطع
 الصادرين عن الخليفة وعن التعريف بقول ملزم يصدر عن ولاية كما في الخزانة
 والاختيار لانه بعدد ابطال القول الملزم الصادر عن الخليفة ثم الحكم بحق انما
 يكون بالبينه او اليمين او التناول او علم القاضي بشرطه او كتاب القاضي الى القاضي
 بشرطه كما في البرازية ولم يذكر المصنف ما يكون يعلم القاضي له لانه داخل في البينة
 حكما وقيل هل يطلق خليفة الله على القاضي واكثر المشايخ على ان يقال خليفة
 رسول الله ودارت رسول الله ولا يقال خليفة الله لان هذا الاسم خاص
 للانبيا صلوات الله تعالى عليهم وسلامه كما في ادب القاضي للمصنف **قوله** لا
 حقيقة اي حقيقة القضاء فصل الخصومة بدفع الظلم وايصال الحق الى المستحق
 والامور بالمعروف والنهي عن المنكر والاجل بعث الانبياء والرسول عليهم السلام
 وكان عليه الخلفاء والعلماء كما في الحاشية وغيره وهو اي لفصل انما يكون بهي القضاء
 باحد الثلثة او بالزام على الغير باحدهما **قوله** واهله اهل الشهادة هذا
 من قبيل التشبيه البليغ اي اهل القضاء كما اهل الشهادة في اشتراط العقل الكامل
 والعدل والولاية ولا يلزم منه بناء القضاء على الشهادة حتى يلزم منه بناء
 القوي على الضعيف بل المراد انهما يرجعان الى حكم واحد وهو التساوي في
 الاهلية والشرط ولذلك جعل شرط اهليته محولا على عكس هذا تبينها على
 التساوي بينهما ثم تشبيه القضاء بالشهادة اما بناء على ان الشهادة توجد
 بدون وصف القضاء والقضاء لا يوجد بدون وصفها فن هذا الوجه والولاية القضاء
 كالفرع لولاية الشهادة واما بناء على عادة الفقهاء في تشبيه مسألة بمسألة
 لتساويهما في حكم الجواز او عدمه او نحوه او لكون اوصاف المشبه به اشهر عند
 الناس فيه وان لم يكن اقوى من المشبه فيها ونظيره ما في قول نبيتنا عليه الصلوة
 والسلام اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 من التشبيه ولا ينبغي ان اوصاف الشهادة اشهر عند الناس فيعرف اوصافه
 باوصافها على انه قد سبق ذكر اوصافها فتشبيه اهلها باهلها لا ينبغي انه احرى
 بعلم عنه **قوله** الشهادة ملزمة على القاضي قال في جامع الفصولين وغيره
 انه وجب عليه الحكم عند استيعاب شروطه حتى لو اقره بان ثم ويستحق العزل
 والتعزير انتهى وذكر في المرواجية انه جاز تأخيرها لرجاء صلح بين الاقارب
 ثم باستعمال المدعى عليه **قوله** وشرط اهليتها شرط اهليته هذا بيان شرط
 الاهلية والاول بيان الاهلية فلا يكون تكرارا ولكن الاول يتقن هذا الشرط
 كما نبه عليه بقوله فما يشترط له متفرعا عليه فن نلوا الى التفتن اكتفى بالاول
 كصاحب الكنز وصدر الشريعة في مختصره ومن لم يعثر التفتن متروك بالثاني
 كصاحب الوقاية والمصنف وكل وجهة فظهر ان قوله فما يشترط له لم يكن مستغنى
 عنكما لا يخفى ومعلم الشرط والولاية ولذلك اذا قلد عبد او كما فرغتم واسلم
 بازان يقضى بذلك التقليد من غير حاجة الى التجديد بخلاف العبي اذا قلد
 قضا مصر له فادرك ليس له ان يقضى بذلك الامر والفرق ان كلاهما له
 ولاية وبه مانع وبالعتق والاسلام ارتفع اما العبي فلا ولاية له املا كما في
 الخلاصة والاختلاف في الفصول انه لو قال لصبي اذا ادركت فاقض بينهم جاز لان

فيه كلام على المولى
 بر جندی
 ٢

وفي نسبتها خط فليراجع
 مسكه

فيه كلام على المولى
 الرافى
 ٢

هذا تعليق الولاية وما تقدم تبين كما في فتح القدير ثم فرع عليه وقال واذا لم يصح تولية
 الصبي قاضيا لم تقع سلطانا في زماننا من تولية ابن صغير للسلطان اذ مات فقد
 سأل في فتاوى النسفي وصرح بعدم ولاية وقال ينبغي ان يكون الاتفاق على وال
 عظيم يصير سلطانا وتقليد القضاء منه غير انه بعد نفسه تبعاً لابن السلطان تعظيما
 وهو السلطان حقيقة انتهى وهذا يقتضي انه يحتاج الى تجديد البيعة بعد بلوغه وهذا
 لا يكون الا ان عزل ذلك الوالي العظيم نفسه من السلطنة وذلك لان السلطان
 لا ينزل الا بعزله نفسه وهذا غير واقع انتهى وهكذا في العبادية نقلنا عن فوائده
 شيخ الاسلام برهان الدين ثم الامام يعنى السلطان لا بد وان يكون مكلفا حرا مسلما
 عدلا ذا رأى سميعا بصيرا ناطقا ولون العجم ويصير سلطانا بامر من بالمبايعته
 من الاشراف والاعيان وينفذ حكمه على رعيته خوفا من قهره وجبروته صرح به
 مفصلا في الحاشية من باب الردة وفي شرح الكنز ليا كير قبيل المصنف **قوله** كما يصح قبول
 شهادته متعلق بقوله يكون اهله والتقدير يكون اهله ويعني تقليده لكنه لا يقبل
 ولو قال والقاسق اهله فيصير تقليده القضاء لكنه لا يقبل له كفى وسلم عن هذا
 التقدير **قوله** كان انما الملقه ولكن ابا يوسف استثنى من القاسق من كان ذا جاهة
 ومروءة فانه يجب قبول شهادته كما في البرازية والظاهر في توجيه قبول اشهاد
 القاسق انه لو توقف على العدالة في هذا الزمان لصاعت الحقوق فاذا غلب على الظن
 صدق القاسق يقبل قوله في ظاهر المذهب وعليه اهل سمرقند وبخارى كما في
 المقدسي ويحمل ما في القاعدة على هذا فيظهر منه انه اذا حكم بناء على ظنه فصدق
 الشاهد ينفذ ولا يأتى واما اذا حكم من غير اهتمام عند تعيين فسقه لا ينفذ
 مع انه يأتى بهذا الحكم تدبر العلم عنده **قوله** وكثير من مشايخنا رحمهم الله
 تعاخذوا برواية النوادر وبه يقتضى كما في البرازية ولم يشترط كون المتداعيين
 من بلد القضاء اذا كانت الدعوى في دين وكذا في عقار لافي ولاية في الصحيح
 كما في الخلاصة والبرازية والقضية كانت واقعة الفتوى في زمن استادنا شيخ
 الاسلام المولى اسعد افندي فاقى بنفوذ حكم القاضي فيها **قوله** لان القاضي
 انما يفعل ذلك اي نصب قسام والقسمه ونصب قيم في الامور المذكورة بولاية
 القضاء وقد صرحوا قاطبة في كتاب القسمه ان هذا النصب للقاضي فلو لم يكن
 القسمه من اعمال القاضي لما يملك نصب القسمه لهذا العمل ولذلك صرح المصنف
 انه ان الامح ان القسمه من جنس عمل القضاء فظهر ان الاتفاق على المص ان
 لا يبق الاختلاف على الملاقاة في المتن بل صرح الراجح في كلتا المسلتين كما لا يخفى
قوله والصحيح انه لا يصير قاضيا له وبه يقتضى كما في الخلاصة والبرازية وجامع
 الفصولين وسواء دفع القاضي الرشوة او دفع غيره له وسواء دفعها الى
 الامام او قومه وهو عالم بما في الكتب المذكورة **قوله** ففسق ياخذها
 اي باخذ الرشوة هذا القيد لبيان نوع من اسباب الفسق وليس للاحتراز
 اذ قد صرح في الكافي وغيره ان لافرق بين فسق ياخذ الرشوة وفسق يشرب
 الخمر ونحوه والمراد باستحقاق العزل ان يجب السلطان عزله هذا هو ظاهر
 المذهب وهو الصحيح وعليه مشايخنا كما في الهداية وغيره حتى قال الامام اسمعيل
 الزاهد في قد حفظت عن اصحابنا المتقدمين ان القاضي اذا فسق ينزل ولكن

تفصيل كون العبي
 سلطانا
 ٣

متى يصير السلطان
 سلطانا

فيه كلام على ابن
 الهيثم
 ٢

وتام تفصيله في تحفة الفوائد
 في فصل من كتاب الدعوى
 مسكه

مودة الفتوى
 زيد قاضي خارج قضا سنة اولان
 عقار وعدا سني استماع ايدوب وورد
 بكونه حكم ايدوب تحت ويرسه حكم
 مذبور نافذ تحت مذكور مجهول بها
 اولورس الجواب حكم شرعي
 ايتديسه اولور كنه اسعد الفقه
 يعنى عقار مذبور حدوده حكم شرعي
 بدولوب حكم ايتديسه نافذ اولور
 ويكدر
 ٢

والحكم الشرعي وقومه على الحدود
 بعد كون المدعى عليه حاضرا عند القاضي
 ويكتب حكمه الى القاضي تلك المصلحة
 حتى يامر بالتسليم كذا في البرازية
 مسكه

والرشوة بكسر الراء ومهما ما يعطيه
 شخص الحاكم او غيره ليحكم له او يحمله
 على ما يريد واسمها الاخر البراهيل
 وفي المثل البراهيل تنسرا الا بالليل
 وكسر الاءا يفتح كذا في مسباح المتبر
 مسكه

وفي الفتى توافق
 كما لا يخفى مسكه

ادع هذه الرواية ولا تخالف أصحابي فاقول لا ينزول ما لم يعزل وجميع قضاياه نافذة
 الا القضاء الذي ارتشى فيه وهو باطل لانه قضاء باجرة وذا باطل وما يبتنى عليه كذلك
 كما في الرقعات المحسامة والصحيح من المذهب ان ينقل قضاياه التي وقعت بعد قضاء
 ارتشى فيها كما في شرح ادب القاضي للصدوق الشهيد **قوله** وقبل ينزل الى اشار
 بصيغة التهريض الى ان هذا القول غير مختار ولكن اقتاره الطحاوي وعلى الرازي صاحب
 ابي يوسف كما في العناية ومال اليه صاحب الجمع سدا لباب السوء وليس في كل زمان
 يمكن عزل الفاسق ومن ذلك قال ابن الملك في شرحه وعليه الفتوى وهكذا قال بالمول
 ابن كمال باشا في اصلاح ايضاحه والموتى للافتاء في الدولة العثمانية قاطبة سوى المولى
 المزبور انما افتوا بلزوم العزل ومن ذلك عند المقدسي افتاء بذلك من الغرائب
 تضعيفا والحد المصالحه سبحانه يقول اذا انتبعت الشروح والفتاوى فاللائق
 ان تقول ما قاله الامام اسمعيل الزاهد كما لا يخفى العلم عنده **قوله** موثوقا
 اي معتدا عليه والعقان بفتح العين كف عن الحرام يعني لا يكون سفيها ولا ظالما
 ولا جاهلا بل يكون كامل العقل وصالحا عالما بآداب العلم شريفا لا يلوذ حتى ان تقليد
 والاحتفاء شرط الاولوية على الصحيح وكذا اهل العلم شرط الاولوية حتى ان تقليد
 غير المجتهد بل تقليد الجاهل مباح لانه يمكنه ان يقضي بالظن الى ان قال دل على ان
 الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى ايضا فلا بد من كون الحاكم في الدماء والخروج
 عالما دينيا ككبريت الاجرام من الدين والعلم انتهى اقول بل يده ان الجواب قد يكون
 في مسألة على ان هذا لا يحرم ديانة ويحرم قضاء وعلى العكس فيجب المفتي بانه لا
 يحرم مع انه يجب على القاضي ان يحكم بالحرية وكذا الحال في العكس في كيف يصح تقليد
 الجاهل على ان الحكم قد يكون في الدماء والخروج تدبر العلم عنده **قوله** ولا
 يشترط فيه اي في المفتي ايضا الاجتهاد وهو لغة بدل الجهود لنيل المقصود واصل
 ما قيل في هذه عرفا ان يكون عالما بالكتاب ووجه معانيه والسنة بطريقها ومتونها
 ووجه معانيها وان يكون ميسرا في القياس بما لا يعرف الناس فن اتفق هذه
 الجملة فهو اهل للاجتهاد يجب عليه ان يعمل باجتهاده وهو ان يبذل جهده في طلب
 الظن بحكم شرعي عن هذه الادلة ولا يقلد اعدا كما في المنع دفع القدر واعداد
 منسب الاجتهاد على هذا التفصيل في زماننا هذا لا يفتقر لاحد على ما ذكرنا
 في طبقات الفقهاء فمن لم يكن بهذه الصفة لا يفتي الا بشئ سمعه فيقول قال
 ابو حنيفة رضي الله عنه كذا في الكافي للحاكم الشهيد والمأمورون بالافتاء في زماننا
 انما هم نقلة كلام المجتهدين من كتبهم المعروفة في مذهبه هكذا ذكره الرازي
 وقد صرح في الوجيز المحيط ان اصحابنا لا يفتوا الا بشئ سمعه فيقول قال
 برأيه اذ الحق لا بعد وهم انتهى اما اذا احدث قول ثالثا موافقا لاهل قولهم مع
 ضم قباله اذا لم يوجد ذلك القيد يوافق قولهم الاخر فلا يوجد التجاوز
 من متفقهم وعليه كلام صاحب الجمع في مسألة نقل امراته بعد ابقاء مجملها
 على ما فصلها صاحب المنيع والقضاء المنهية والمأمورون بالافتاء في دولة
 العثمانية مقلدون للعجل بالقول الصحيح المفتي به منهم معزولون في العمل بالقول
 الضعيف فضلا ان يعملوا برأيهم خلافا لمذهبهم بجهينة فظهر انه لو وجد
 قاض او مفت من هذه الاجتهاد لا يفتي بحكمه ولا افتاءه برأيه تدبر العلم عنده

تفصيل في الاجتهاد

مناسب هذا المقام
 في الاصول في بحث
 الاجماع

هنا دفع الاعتراض صاحب
 الفصولين بتبيين

فاذا اوقاها العجل نقلها حيث شاء في ظاهر الرواية وفيما قال الاثني عشر صاحبهم وعليه الفتوى في التمسك في غير ظاهر الرواية لا يجوزها بل لا بد
 غير بلدها الا برضاها لان الغرض توقيدي واختارها الفقهاء ابو الليث وهو المختار في زماننا وقيل ان اوقاها العجل والمجل كليهما
 وهو مأثور عليها لان النقل انما يثبت بناء على قول صاحب الجمع هذا القول اقرب الى التحقيق وبه يفتي وهو مختار صاحب
 ملتقى البحار وقال السردوسي هذا احدث قول ثالث كما في المنيع **قوله** ولا يطلب

قوله ولا يطلب القضاء اي بالقلب ولا يسأل باللسان في معنى توقيدي انتهى اطلقه
 فثبت ان لا يحمل الطلب والسؤال في الدخول فيه وان من على نفسه الخيف اي الجور
 وعدم اقامة العدل والمراد كراهته تحريما كما في الفقه هذا اذا لم يتعين له اموال يتعين
 له بحيث اجتمع فيه اهلية القضاء ولم يوجد في غير في فتر من عليه الطلب والدخول
 فيه الا انه لا بد من التقليد فاذا قلد يجب عليه القول اذ لو تأخر مع تعيينه يقدم
 من لا يصلح للقضاء وفيه فساد عظيم ودفع الفساد وصيانة الحقوق فرض
 فلا يحمل لهج السكون كما في المعراج والمنيع وقال صاحب البحر الرائق لم ار حكم من
 تعين ولم يدل الا بال هل يحمل له بذله وكذا لم ار حكم جواز عزله وبينه ان يحمل
 بذله المال كما حل له طلبه وان يحرم عزل المتعين وان لا يصح ان يفتي في الفروق
 بين المقيس والمقيس عليه فلا بد ان حل الطلب لا يستلزم حل البذل وان في تقليد
 من لا يصلح للقضاء لم يتعين فساد به على المتعين حتى يحتاج في دفعه الى البذل **قوله**
 وكذا الى نفسه بالتخفيف اي فوض امره اليها وهي امانة بالسوء لا يفتدى الى
 الصواب كما في العناية ومن اكراهه عليه اعتم بمجمل الله وتوكل عليه ومن يتوكل على
 الله فهو حسبه كما في المنيع **قوله** ويختار الا قدر والاولى اشار به الى انه يجوز
 تولية المفتول مع صلاحية وجود افضل منه فظهر منه ان المراد بالاولى في الحديث
 وهو ليس بفعل التفصيل والافضل كما في المقدسي **قوله** وعمل القضاء الى جواب
 سؤال مقدس وهو ليس في الحديث تقليد القضاء بل فيه تقليد العمل واجاب بما هو
 ان عمل القضاء من فم اعمال المسلمين وامانة العمل الى القضاء بآنية وقوله وعمل
 المسلمين عطف على امور الدين **قوله** ويكره التقليد الى تقليد القضاء على خمسة
 اوجه واجب عند تعينه وعدم من يصلح للقضاء ومستحب عند كونه اصيل ومختار عند
 استوائه مع الغير فيه ومكروه عند وجود الاصل وجرام عند خوفه من الخيف كما في
 الخزانة فظهر ان مراد المصنف كراهته التحريم وله ليل الرفض لمن يتق من نفسه باده
 ما يفترض عليه ما روى عن الحسن البصري قال كان يقال لاجر حكم عدل يوما واحدا
 افضل من اجر رجل يصل في بيته ستين سنة او سبعين سنة وفي الحديث اشارة
 الى ما روى ان في بني اسرائيل اذا فرغ انسان نفسه لعبادة ستين سنة يرحى له
 النبوة ويمسح عظيم الشان فبما بينهم ولا يفتي بعد نبينا خاتم النبيين صلى الله
 عليه وعليهم فيكون القضاء بحق موازيا بثواب من فرغ نفسه لعبادة ستين سنة
 مع زيادة نظيره كون عبادة ليلة القدر خيرا من عبادة الف شهر فظهر ان القضاء
 نعم العبادة لمن استقام بل نفقه عام اذا بالعدل يحل عباد الله وبالجور يعطون
 والصحيح ان الدخول في القضاء مختارا رخصة والامتناع عزمة الا انه لو امتنع حتى
 قلدها هل ياثم كما في المنيع والمقدسي والبرجدي **قوله** اي الظلم والجور على غير
 المطلق فثبت ظاهرا من تعدد وعجز وتفسير الخيف يشتملها فلا حاجة الى ضم قولنا
 او العجز كما ظن والمذبح بغير سكين قتل بالحق او الغم او نحو ذلك مؤثر في الباطن
 دون الظاهر والقضاء ظاهرا عمة وجاه وباطنه هلاك وتباه لمن لم يستقم والا زوال
 التحقير والمروسي انة ملق شعرا للرأس بفهم الميم مذكر وقيل مؤنث **قوله**
 ويجوز تقلده من الجاهل اعلم ان الاسلام شرط محبة السلطنة والسلطان
 عند الامنة الاربعة واكثر اهل العلم ووال مسلم مولى من جهة الكفرة يجوز فيه

فيه كلام على
 صاحب البحر

رواها الحسن البصري اذا روى حديثا
 عن واحد سمى ذلك الواحد اذا روى
 عن غيره واحد قال كان يقال
 تمام ساعة في صف القتال في سبيل الله
 خير من عبادة ستين سنة واثني عشر
 من باع الصغير للسيوف عدل
 يوم او عدل ساعة خير من عبادة
 ستين سنة اتول لعل ليس على
 الاشارة بل هو عدل لا يقدر عليه امد
 الا بقوة الدلالة ويقدم من هذا
 جور يوم او جور ساعة شر من
 معصية ستين سنة واذ جرد يقدر
 عليه الا بقوة الدلالة ايضا كقتل
 نفس خلاص الشجر او حكم اريق
 به والورقة لا يقدر على الاقتصار
 بكونه اميرا او قاضيا او مفتيا

تقليد القضاء واقامة الجمع والاعباد وسائر امور المسلمين واما في بلد عليه والكان في يجوز
المسلمين اقامة الجمع والاعباد ويمسوا القاضي قاضيا بتراض المسلمين ويجب عليهم
طلب وال مسلم هكذا في جامع الفصولين والفتح والمنع فظهر منه ان تقلد القضاء
من الكافر لم يصح وظهر من تقلد الصلابة القضاء من يزيد ومن اتقاء الفقهاء على
صحته ان يزيد ليس بكافر وان كان فاسقا وقد قال في الخلاصة وغيره انه لا ينبغي
اللعن على يزيد وعلى الجحاج الى اخر ما ذكره وقال الشيخ ابو سعيد المولى صاحب
الفتاوى من كتاب الغنية ان يزيد بن معاوية رضي الله تعالى عنهما من جملة المؤمنين وماله
مشية الله تعالى ان شاء يعذب وان شاء يرحمه رحمة وغفر له ولا يجوز لعنه ولا
تكفيره انتهى وهكذا قاله حجة الاسلام وقد فصل البردعي في حاشيته على شرح
الفتاوى بكل تفصيل حاصل المنع عن اللعن والاكفار وعلموا الاعتماد والان الله تعالى هو
الملك الغفار يرحم من تاب من عباده وقد صرح اكل الدين في شرحه على المستار في
حديث جيث من امتي بغزوة مدينة قيسر مغفور لهم الحديث بان يزيد بن معاوية
فيهم ان فعل ما فعل وصنع مستحلا فلا كلام في عدم عقره لانه لا تكون مسلما وان
فعل سفها غير مستحل كان من اصحاب الكفار وامره الى الله تعالى بعد قيام الايمان فظهر
ان تصريح المصنف في حق يزيد بالفسق والجور وجواز التقليد منه تبعاً للفقهاء انه
لم يقل بكفره ايضا وظهر ان العلامة التفتازاني قد اخطأ في قوله اتفقوا على جواز
اللعن على يزيد ولا تنو قف في ايمانه وايضا صرحوا ان يزيد لم يبا شر القتل بنفسه
ولوسلم انه قتل الحسين رضي الله عنه لم يكفر لان قاتل عثمان رضي الله عنه لم يكفر
انه اقتل منه وانما سبب الاكفار اهانته اهل بيت النبي عليه السلام ولم يثبت انه
اهانه لكونه من اهل بيته عليه السلام نعم لما كان جرمه عظيما وفي حق اهل بيت النبي
صلوا الله عليهم وسلم لا يقدم القلب والا لسان بالترضية له وان قال به صاحب
التمية هذا العلم عنده تعالى **قوله** لا ينفذ قضاياهم بعده انهزام الباغى مالم
يقطعه السلطان العدل اذا باغى صار سلطانا بالقهر والغلبة وذكر في الفضول
الجمادية ايضا ان السلطان لو قلد رجلا قضا بلده ثم بعد ايام قلده آخر ولم يتعز
لعزل الاول هل ينعزل بنصب الثاني ام لا فكل منهما وجه والا فظهر ان لا ينعزل
انتهى والعمل في الدولة العثمانية اشتبه بالانغزال على خلاف الاظهر في المناسب
من لولية حيث لم يتعز لعزل الاول عند نصب الثاني ومع بعد الاول معز ولا
فلا يرجع اليه ولا يقبل حكمه وفيه اشارة الى ان للسلطان عزل القاضي بلا رتبة وعن
البحينة رضي الله عنه انه لا يتوكل على القضاء اكثر من حمل كلبا ينسئ فيقول لافساد
فيك لكن اخشى نسيان العلم فادرسه ثم عد اليها حتى تقلدك ثانيا كما في شرح
القاضي ولا يذهب عليك ان فيه اشعارا بان القاضي لا ينبغي له ان يشتغل بخير
القضاء ولودر سا فضلا ان يشتغل في السير والسلوك بحجة هو النفس كالا
ينبغي **قوله** طلب ديوان قاض قبله ويبعث المولى اثنين او واحدا مأمورا ليقبض
بجسرة المعزول او امينه وهذا اول ما يبدأ به من الاعمال كما في الفقه والواجب
عليه المبادرة في الطلب حتى لو تأخر من غير عذر استحق العزل كما في شرح ادب
القضاء للخصان **قوله** ولا يقبل قول المعزول وهو قوله حبسته بحق عليه
او كنت حكمت عليه بهذا فلان كما في السراج وقوله خصوصا اذا كانت له ظاهره

وعلى هذا التفصيل في كتاب روض
المنظرة في اخبار الاوائل والاولاد
لابن شحنة صاحب لسان الحكماء
وشرح منظومة ابن وهبان مكية

وقد صرح المصنف بان يزيد بن
عند جئ من قتله ثم ندم انتهى
وندامه قوبة على ابي وجب كان كما
لا يخفى مكية

عليه لو شهد مع آخر لم تقبل شهادته فيما اضافة الى فعل ففسد كما في البحر وقول وطاهر
ايضا ان متولى وقف اذا اجر عقارا لوقف او فوض ارضه الى شخص ثم انكر الجديد وشهد
العتيق يتفق منه واستجاره منه زمان توليته لا تقبل مالم يشهد به آخران وهكذا حال
مفوض الارض الاميرية والمقاطعة تبصر كما لا يخفى **قوله** فاذا لم يظهروا خصم اخذ
منه كفيل بنفسه وان ابي عن اعطاء الكفيل او لم يوجد وجب ان يحتاط بنوع آخر وهو
النداء شهر فان لم يحضر احد المطلقه كذا قال الامام الناصبي وهذا النداء غير النداء
الاول اذ هو نداء اياما على حسب ما يرى القاضي كما في الفتح والمنع فظهر ان من ظن
ان النداء انما هو نداء بعد الايام عن اعطاء الكفيل فقد قصر في التتبع كما لا يخفى
قوله وعمل بالبيضة اطلقها فشملت ما لو شهدوا انهم سمعوا القاضي قبل عزله
يقول هذا المال لفلان اليتم استودعته فلانا او شهدوا على يده مال فلان اليتم
قبلت ويؤخذ المال لمن ذكره كما في الشرح **قوله** الا ان يقر ذواليد بالتسليم
منه اى من المعزول اطلقه فشمل ما لو انكر ذواليد ان يكون ما في يده لمن اقر بالمعزول
له او اقر ان يكون ذلك لغيره الا ان في هذه الصورة يؤمر ذواليد بدفع ما في يده
لمن اقر به ثم يضمن للقاضي المعزول مثله لو شليا او قيمته لو قبها فيدفع المعزول
ذلك لمن اقر نفسه له به كما في الشرح **قوله** او يجلس في داره المناسب للمعزول
عليه ويجلس **قوله** ويجلس معه من كان له ولا بأس ان يجلس وحده اذا كان عالما
بالقضاء كما في الاختيار **قوله** ويستحب ان يحضر مجلسه جماعة من الفقهاء ويشاورهم
وكان ابو بكر يحضر عمر وعثمان وعليهما كما في الفتح وما ذكر في البرازية انه اذا راي
ان يقعد معه اهل الفقه تعددا ولا يشاء درهم عند الخصوم فلا يخالف اذ يحكم عند
عند حضورهم بلا مشاوره ان لم يشقبه الحكم عليه وان استحب يدفع مجلس الدعوى
فتشاور ثم يحكم كما لا يخفى وينبغي للقاضي ان يتخذ كتابا صالحا عقيفا هلالا للشهادة يقعد
بجيش يراه فيكتب الخصومة ويجعلها في قلعة يجعل لكل شهر قطر كما في السراج ولا يسلم
المدعى عليه والمدعى على القاضي الا اذا كان الداخل الشاهد فله ان يسلم كما في الثانية
ولا يلزمه رد السلام من يجئ لزيارته ولو اجاب بجاز كما في المنع واطلق بعضهم ذهاب
المدعى الى باب السلطان والاستعانة باعوانه او الاستيفاء حقه لكن لا يفق به الاجر
بالقاضي واذا تمرد المدعى عليه عند المحضور عاقبه بقدره واجرة الاستخفاف على المتعز
وهو الصحيح كما في الروايات وهو في المصنف ودرهم الى درهم وفي خارج لكل
نسخة ثلاثة دراهم او اربع كما في المقدسي وينبغي ان يعتذر للمقضى عليه وبين وجه
حكمه شرعا وانه فلهم حجة ليدفع شكواه للناس ولشبهه للجزر ومن يسبح يحل فيفسد
غرضه وهو برئ واقامة الحق مع عدم ايمان الصديق او كافي الفتح **قوله** يورث التهمة
اى تهمة الرشوة او الظلم كما في الفتح **قوله** وداى لم يقبل هدية يريد به ان عليه
لا يقبل من اول الامر ولو ائذها قن لم يستثن وجب رد ها على صاحبها وان تعذر
الرد وضعها في بيت المال لانها بسبب عمله لهم وقيد بالقاضي لانما جاز للامام والمفتي
قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه
القاضي كما في الحاشية وذكر في التتارخانية ان من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم
ان هذا ياه له وفيها ايضا ضم الرأفة الى المفتي معذرا بانه ربما يهدى للعالم لعلمه
بجلائل القاضي وما ذكر في الفتح ان كل من عمل للمسلمين عملا حكمة في الهدية حكم القاضي

الا اذا شهد القاضي على شهادته
الشاهد من الذين شهدوا عنده
لا يحل حكمه في يقبل صرح به في الفتح
في مسائل شتى من كتاب القضاء
مكية

في تهذيب ادب القاضي للخصان
مكية

فيه كلام على
المولى الوان
٢

ما يصان فيه الكتب مكية

فأما هو انه يحرم أو يكره قبولها على الوالي والمفتي وساق كلامه عليه وذكر ان الأصل فيه ما في البخاري من انه عليه السلام استعمل ابن اللبنة على الصلوة فلما قدم قال هذا لكم وهذا لي قال عليه السلام هل لاجلس في بيت أبيه وانه فينظر ايهدي له ام لا وهكذا وقع من عمر في حق ابن هربيرة فاخذ منه ما يهدي له ووضع في بيت المال وتعليله عليه السلام دليل تحريم الهدية اقول ومن الله التوفيق ان ما ذكر في الحاشية انما هو على سبيل الرواية وما ذكر في الفتح فهو على سبيل التخيير والجل بالرواية اذ المجتهد ليس بفاعل عما ورد من الحديث والاثر صريح بمثله في محله ثم ان صاحب الفتح فرع على تحريمه هنا بان يجب ان يكون هدية المستقرض المقرض كالهبة للقاضي فانما يقبل المقرض منه تدريما يهديه قبل استقرضه بل لازية اقول قد سبق في آخر كتاب الوالفة ان الرواية على انه يحل حيث لم يكن مشروطا مطلقا ومن ذلك حل صاحب البحر الرائق هذا التفريع على السهر تدبر العلم عنده **قوله** قد راعه هدي قد لعله من اعتاد مهاداته لان هدية القريب تقبل وان لم يكن له عادة قبل القضاء ما لم يكن له خصومة وايضا هذا اذا لم يزد مال المهدي اما اذا زاد فزاد في الهدية بقدر ما زاد الا باس يقبلها كما في الفتح **قوله** اذ لو كانت لكان اكلا بقضائه وذلك حرام كما في الغاية وانما حصره ليقول فيما بنا على كثرة وقوع الاهداء منها وايضا له من وال تولي الامر منه او وال تقدم ولايته على القضاء كما في التهذيب فله ان يقبلها من السلطان ومن مير لواء الجدة كما في البحر الرائق وللقاضي ان يأخذ في عقود الالكحة ما لا مال يكن وليا ولا يحل له الاخذ لو وليا واختلفوا في تقديره والمختار للفتوى انه اذا عقد بكذا يأخذ دينار او في الثيب نصف دينار ويجل له ذلك هكذا قالوا كما في البرجندي نقلا عن شرح ادب القاضي **قوله** وهو ما لو علم الخفيف الى هذا اذا لم يكن صاحب الدعوة من اعتاد اتخاذه له قبل تقلد القضاء او لم يكن قريبا للقاضي اما اذا كانت كذلك وليس له خصومة فيجيبه وهو الاظهر كما في الجزالة وغيره وشاربه الى ان لا يجيب دعوة العامة وفي اجابة ثلثة اقوال احدها انه كغيرهم والثاني انه سقط فرض الاجابة والثالث انه لو كان مرتزقا لم يحضر ولا يحضر كما في الحلية والعامة دعوة العروس والختان وما سواها خاصة فنقل عليه القاضي المنسحق وحسنه اكمال المحقق في فتحه وقد يقد منها ما يفعل في العبدية والعقيقة وقدوم من سفر الحج كما في المقدسي **قوله** ويعود مريضا المناسب ان يقول وعاد الا انه يفترق بين الماضي والمضارع هنا وعليه الافعال الآتية وهذا اذا لم يكن احد الخصمين اما اذا كان فينبغي ان لا يعود كما في الكافي **قوله** وسوى بين الخصمين ولو احدهما سلطانا والاخر تما لا او مسلما ودينيا وقوله جلوسا وينبغي ان يكون جلوسهما بين يديه بمقدار ذراعين او نحو ذلك جلوس متعلم من غير احبائه وترجع واقعاء ولو فعلا ذلك منعهما القاضي تعظيما للحكم وجلسه وقوله واقبالا يغتسر بالنظر والاشارة وعدم رفع الصوت على احدهما ونحوها هذا فيها وسعه اما اذا لم يبق عليه ان يظهر حجة احدهما فهو غير مؤاخذ بذلك كما في المبسوط **قوله** ولا يلقنه حجة للتهمة ولانه اعانة لاحد الخصمين واختلفوا في الافتاء لو ما دونه والاصح ان لا بأس بان يفتي في المعاملات والعبادات في مجلس القضاء وغيره كما في مبسوط السرخسي ولكن لا يفتي لاحد الخصمين الى ان ينقضي الخصومة ولو افتاء بكرة كما في الجزالة **قوله** ولا يخرج الى يعني في مجلس الحكم ولا يكثر المزاج وغيره لانه يذهب المهابة كما في الشرح

قوله واستحسنه الخ بوجه انه المختار اذا المراد ان دليله الاستحسان الاصطلاحي وعليه كلام الهداية حيث اخر قول ابن يوسف وسماه بالاستحسان ليدل على انه مختار والفتوى على قول ابن يوسف فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجرئته كما في القينة والبرازية **قوله** فيما لا تهمة فيه كترك لفظ الشهادة وترك الاشارة الى احد المدعين فيعينه بقوله اشهد بكذا وكذا وقيد به لان تلقينه في موضع التهمة لا يجوز بالاتفاق كما اذا ادعى المدعي القارة وخسمائه والمدعى بنكر الخسمائه وشهد الشاهد بالف فيقول القاضي يحتمل انه ابراء من الخسمائه واستفاد الشاهد بذلك علما فنون في شهادة كما وفق القاضي فذا لا يجوز كما في الفتح **قوله** واذا ثبت الحق المطلقة فشميل ما كان كثيرا او قليلا ولو اتقا كما في الخلاصة وغيرها واطلق الخصم فشميل رجلا وامراة حرا وقتا قريبا وغيره وبعم المجلس كذلك ولكن يستثنى فيه الوالدان والاجداد والجدات اذ لا جسد لهم في دين الولد الا في نفقة صغير ولا حبس للكتاب في دين الكتابة وغيره للمولى وعليه الفتوى كما في المنصورية **قوله** باقراره ولم يذكر التكرار لدخوله في الاقرار لان حكمه كذلك كما في التهذيب **قوله** امره اي القاضي المقر الموافق لتحقيقه الا في الخصم اذ لا وجه لتخصيص المقر بالذكر وقوله بدفعه اي دفع الحق الثابت باقراره او بيته ولو قال المدين ابيع عرضي واقضى ديني اقبل القاضي ثلثة ايام ولا يجيبه كما في البرازية **قوله** حبسه اي القاضي لخصمه ليقضيه ولوله عقار يحبسه لبيعه ولو بشئ قليل ويقضى دينه وانما لا يبيع قوت يوم ولو وجد من يقرضه ليقضى دينه فلم يفعل فهو ظالم اي انهم وللقاضي ان يستعين باعوان الوالي على الاحصاء والتحسين كما في البرازية وله ان يقبضه اذا خان من قراره كما في الخلاصة **قوله** كما ثبت الكفاي للمعاينة اي وقت ثبوت ويقال لقيته اول دهلة اي اول كل شئ **قوله** والا حسن ما ذكره ههنا وهو ان لا يجيبه حتى يأمره بالدفع في الاقرار والبيينة وهو قول الخصم اختاره المصنف ايضا **قوله** والصحيح انه مفوض الى هكذا في الهداية وذكره هشام عن محمد بن حمزة وكذا الصدوق في التهذيب كما في الفتح واحترز بهذا التصحيح عما قيل انه مدة شهر وقيل شهرين وقيل ثلثة وقيل اربعة وقيل خمسة وقيل ستة اشهر كما في المنبع فلوراي اطلاقه بعد يومين فالطلاق كلامهم ان للقاضي ذلك كما في المقدسي وذكر الحلبي ان التقدير فيه بشهر لان ما زاد على الشهر في حكم الاجل وما دون الشهر في حكم العاجل مضاراد في الاجل شهر والا فليس لا غاية له وقال الصدوق المشبه في شرحه لادب القاضي قال شمس الائمة الحلواني ما قاله الحلبي ارفق الاقارب كما في غاية البيان **قوله** فيما لزمه بدلا الى هذا في الدين واما في العين حبسه على تسليمه كما في التهذيب والعين كعين مضمون وبيع في بيع فاسد **قوله** كثر سبيع وقرض الكفاي هنا ليس بداخل على المحصور لان بدل الغصب من هذا القبيل كما ان الكفاي في قوله كالمهر المجل الى ليس بداخل عليه ايضا لان الصلح عن دم العبد والصلح عن مال من هذا النوع كما في المنبع واستشكل بوجهل المهر اقول لا اشكال اصلا لانه من حيث هو المجل لا حبس له اذ لا يطلب ولو ارتفع التأجيل بنحو التطبيق يصير مجلا لا يخفى **قوله** او لزمه بعقد الخ وقد اقتصر في الحاشية على النوع الاول في ان القول للمدعي في بيان الخصم حتى قال وعليه الفتوى والحاصل قد وقع الاختلاف هنا على خمسة اوجه والكل مذكور في المنبع وغيره والمصنف تبع فيه صاحب الهداية والكفاي وعليه عامة اهل المتون والعلل بما فيها الا انه اذا تعارض ما في المتون بما في الفتاوى فالمعتمد عليه ما في المتون كما في انفع الوسائل

٤ وهو سدس الدرهم منه
واعلم ان القاضي اذا قضى بشئ ينبغي له ان يشهد على قضائه سواء كانت بيينة او باقرار مطلقا الى اخر ما ذكره الصدوق الشهيد في شرح ادب القاضي منه

فيه كلام على المقدسي

منا بط جيد في ان العمل بما في المتن

وكذا بقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى كما في البحر الرائق هذا ما بط جيد فاحفظه **قوله**
 لان الحال في تعيل النوع الاول وقوله واقدامه عطف على المال تعيل النوع الثاني والاول
 بانقضاء القدرة على الابقاء والا فالدين قد يكون دون المصايب ويجبس به كما في الفتح
 وفي غيرها من الديون وهو الديارات واروش الجنابات وديون النفقات وضمانات
 اعتاق العبد وبذل الكتابة وقوله فيجبس هذه العبارة وقعت مرتين بعد قوله
 غناه وقبل ثم يسأل قد تكتبان بالاجر والاكثر تكتب به الثانية والاظهر ان الاولى
 هي المتن والثانية مستغنى عنها كما لا يخفى **قوله** ثم يسأل عنه من يستأمنه كجيرانه
 ومعارفه والواحد العدل يكفي والاثنان الموط في اخبار العسار ان لم يقع الطالب
 اليسار وان ادعى فلا يثبت من اقامة البيعة على عساره وافلاس فاذ عجز حلف الطالب
 انه لا يعرف انه معسر فان نكل اطلق المديون وان حلف ابد حبسه وكيفية الشهادة
 عليه ان يقول الشهود تشهد انه مفلس لا تعلم له مالا سوى لباسه عليه وثياب
 ليلته وقد اختبرنا امره في السر والعلانية وقد قال به ابو القاسم الصفار وهذا
 اتم وابلغ كما في المنيع **قوله** اطلق المديون اذا حضر المدعي ولو كان غائبا
 بكفيل وكذا في مال اليتيم كما في الميزانية وينبغي ان يكون مال الوقف كذلك كما في المقيّد
 والبحر الرائق **قوله** على سبيل الاحتياط قال شيخ الاسلام السوال بعينه
 مدة براها احتياطاً للقاضي ان يجعل برأيه ويترك السوال كما في التبيين **قوله**
 وولده وكذا لا يجبس لسائر الدين له والمراد بالولد الفرع فلا يجبس الاب
 والام والجد والجدة ولو جد الام والفرق بين المدرس والمعسر ولكن ينبغي اذا كان
 مسروراً وامتنع من قضاء دين فرعه ان يقضي القاضي من مال المديون ان كان من جنسه
 والاباع عرضه ثم عقاره وهو الصحيح لئلا يضيع حقه كبيعته مال الجبوس الممتنع عن
 قضاء دينه كما في المشرح وقد سبق في البحر **قوله** بل يجبس في الاتفاق عليها وقيد
 بقوله عليها لا اقتضاء صدقاً لكلام والا فكل من وجب عليه الاتفاق والى يجبس باكان
 او اما جذا كان جذاً او زوجاً كما صرح به المصنف كما في المنيع والمديون مبي يؤمر ابره
 او وصيه بقضاء دينه من ماله ويجبس وان لم يوجد فالراي ان القاضي فيأذن بعض
 ماله للايقاء ولا يجبس العبي الا بطريق التأديب حتى لا يتجاسروا على مثله اذا باشر
 شيئاً من اسباب التصدي تصلاً واما اذا كان خطأ فلا كما في كفالة المبسوط والقاضي
 ان يجبس العبي القادر على وجب التأديب لا العقوبة حتى لا يماطل معقوق العباد فان
 العبي يروى ب لينزجر عن الافعال الذميمة كما في الميزانية نقلاً عن المحيط وقيد
 في سراج الوهاج الولد بالصغر والفقر ولم يعصب اذ قد سبق في باب النفقة او نفقة
 البنت البالغة الى في عماله والابن الز من على الاب بل نفقة ابنه الكبير الطالب العلم
 الغير المهتدي الى اكتسب على الاب قول ينبغي ان يجبس الاب في الاتفاق على ولده
 الطالب الغير المهتدي الى اكتسب ايضاً كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** تقضى
 المرأة ولكن تأثم كما تأثم من غيرها ما دام يوجد دليل من القوم يعطي للقضاء لقوله
 عليه السلام ان يفلح قوم ولوا امرهم امراة رواه البخاري والمسئلة في مجرد الصحة
 بما يسهل بين الشهادة والقضاء اشار اليه المصنف في شرحه وقيد بالقضاء لان
 نظارتها في الارقان ووصايتها على بيتها من غير انتم كما في الفتح وصحت سلطنتها
 ودفع كثير كما في المقدسي ولو حكمت في هذا اذ تروى ان قاض اخر فامسأه ليس

لغيره ان يبطله كما في الخلاصة وقضاء الخشن يصح فيما ذكره الاثنان فقط لشبهة الاثنية كما في
 البحر الرائق **قوله** ولا يستخلف قاض الى القضاء اذا قوض لاثنين لا يلى احدهما القضاء
 كما في الخلاصة والميزانية **قوله** الا اذا قوض اليه استخلف رجلاً اذن في الاستخلاف
 جاز له الاستخلاف ثم وثم كما في الخلاصة اطلعت فثبت انه لو استخلفه قبل وصوله الى محل
 قضاءه مع ما ان المشهور ينزع السابق بعلمه واما القول بان لا يملك ذلك الا بعد
 وصوله فاما هو على قول ابو يوسف الذي يجعل السابق متولياً الى حضور اللحق كما في
 المقدسي وقطعت العادة في الدولة العثمانية انه لو دلى ببلد بعيد يرسل نائباً يلى
 يرسل مكتوباً الى نائب السابق او غيره مستخلفاً اياه فيقوم مقامه الى حضوره عملاً
 بالمشهور واد للظاهر ان السلطان ياذن له للضرورة كما هو المصريح في منشور البعض
 ثم الاستخلاف يكون بعدد وبغير اذن كما في العناية **قوله** ول من شئت هذا مخرج
 الاذن وجاز له لالة كقول السلطان جعلت قاضي القضاة وهذه اقوى من المصريح
 ان يملك القاضي عزل نائبه بخلاف المصريح الا ان يقال ول من شئت واستبدل من
 شئت في يملك عزله فاذا قاضى القضاء هو الذي يتصرف بينهم مطلقاً وتقليد اعزلا
 كما في الفتح القدير **قوله** فانه يستخلف في الصلوة للضرورة من سبع الخطبة الملقية
 ولكنه مقيد بان استخلافه من سبع الخطبة انما يلزم اذا الواحدت الخطيب بعدما خطب
 قبل الشروع في الصلوة اما اذا استخلف شروعه فيها جاز ان يستخلف من لم يدركها صرح به
 في الشروح وقيد بالصلوة في الصلوة ولم يصح لانه يجوز الاستخلاف فيها من غير ضرورة
 وهي العذر وقيد بالصلاة في الاستخلاف اشارة الى انه لا استخلاف في الخطبة من غير اذن
 من السلطان ولم يصح فيه ايضا فان الخطيب يستخلف في الخطبة وان لم يؤمر به عند كونه
 مريضاً او مسافراً او حصل له مانع صرح به صاحب البحر والمقدسي اخذاً من فردق الكرا بسى
 وقد سبق دة تحقيقه في باب صلوة الجمعة وهذا الموضع من المواضع التي زلت قدم المصنف
 في هذا الكتاب **قوله** ونائب غيره الخ فيدخل من كان مأموراً باستماع حادثة مع قاضي البلد
 لو استخلف رجلاً ولم يقوض اليه كما هو المشاهد في الاوامر لواء ودة في الدولة العثمانية
 نقض عنده او قضى في غيبته فلما جاز مع وذكر في السراجية ان القاضي اذا قضى للإمام الذي
 قلده القضاء اول ولد الامام جاز وهكذا في الميزانية وغيره وايضا كونهما ان القاضي
 وقعت له حادثة اول ولده فاناب غيره وكان من اهل الانابة وتخاصا عنده وقضى له اول ولده
 جاز ولكن ذكر في المنتقط ان القاضي اذا استخلف خليفة فقصر للقاضي لا يجوز والطريق
 فيه ان يتجاسر او ينتصب الامام قاضياً اخر لهذه الحادثة وانت خير بان يميز ما خلفه ظاهراً
 اقول يمكن ان يجعل ما في المنتقط على ما اذا ترا فاعا الى من استخلفه مطلقاً فانه يخشى من
 عزله لو حكم عليه وما في السراجية بجعل على من نصب لاجل سماع هذه الحادثة هذا اولى من
 الجمل على اختلاف الرواية ولا قائل به ومن جمل ما في المنتقط على ما اذا استخلف باذن في
 الاستخلاف وغيره وما في السراجية على ما اذا اذن له في الاستخلاف فقط فان الاول يخشى
 من عزله والثاني يكون منصوب الامام ويملك عزله وفيه تخصيص جواز الانابة بمن
 قوض اليه الاستخلاف فقط والظن التعجب ثم الظن ينبغي ان لا يمنح هذا بالقاضي ولده
 بل الحكم كذلك في اصله وان علا فرعه وان سفل بل يفتن لا تقبل شهادته ولو وجب
 بالمقايضة الى الشهادة تدبر العلم عنده تعالى **قوله** بمعنى حكم قاض اخر اى يحكم
 بمقتضاه ويلزمه بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم عنده ولا يشترط احضار شهود

فيه كلام على المصنف في موضعين

فيه كلام على صاحب البحر الرائق
 ٢
 فيه كلام على المقدسي

الاصل بل يكفي شهادة من يحضر عند قضاء القاضى الاول سواء كان الاول باقيا على قضاءه او مات او عزل وسواء كان ذلك الحكم معاقلا لى الثاني او مخالفا له بعد كونه عالما بالخلان كما في الشروح واذا ارتاب القاضى في حكم الاول فله ان يطلب شهود الاصل كما في الاشياء فظهر ان التناقد الواقعة في زماننا من غير رعاية لهذه القيود غير معتبرة ومستغنى عنها كما في البحر الرائق والمقدس اقول قد اشتهر في زماننا ان الدعوى لا تستأنف ما لم يرد الامر السلطاني باستئنافه **قوله** اذ لا مزية للمع لعل لقوله معنى وقوله فلو قضى قاض الى تفريع على المستثنى وتفصيل له ثم التحقيق فيه ان الخلاف المعتبر ما كان في الصور الاول وهم المجابة والنا يعون رضوان الله تعالى عليهم اجمعين فاذا اراد قضاء حكم قاض اخر وهو موافق لخلاف صور في القصور الاول سواء واقعة احد من المذاهب الاربعة او لا الا انه مخالف للكتاب او السنة المشهورة او الاجماع وان كان هو ظاهر المذهب لواحد منهم ولكن يفتى بخلافه فليس له ان يفتى بذلك الحكم هذا خلاصة ما في الخلاصة والشروح **قوله** فلما افتت الكتاب والخالف لفظ الاجماع ايضا فانه لم يقض احد من المجابة بشاهد وبين الامور ان من الحكم ودعه لا يؤخذ به والحديث الذي يمتسك به فساد لا يجوز العمل به فلا يكون هذا مجتهدا فيه فلم يعتبر خلافا انشأ في المنع **قوله** هذا انما يذكر الجواب عن سؤال مقدور وهو ان ليس في الآية عسر على ما ذكر فلا يدل على نفى ما سبق من القضاء بشاهد وبين فاجاب عن ادائه قوله فان لم يكونا رجلين الآية انما يذكر لقصر الحكم عليه سيما في موضع البيان وقوله ولانه قال ذلك ليدل على مخالفة الكتاب **قوله** فلا ينافي الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام لاحق تدور في عسيلته الحديث فقول سعيد بن المسلب فيه بالخل خلان لا اختلاف فكان الحكم به بالملاحى لوافى فقيه بقوله يعزى كما في الفقيه **قوله** فلا ينافي لما تفقوا عليه في الصدر الاول في الذبايح من اكا في قال ابو يوسف والمشايع على ان متروك التسمية عام لا يسع فيه الاجتهاد ولو قضى قاض يجوز بيعه لا ينفذ تناوذه لانه مخالف للاجماع انتهى فظهر من هذا ان في الخلاصة ان القضاء بجمل متروك التسمية عام ما جاز عندنا وعند ابو يوسف لا يجوز فقول لا يفتى بما نسبها وهو قول بعض مشايخنا وكثير لم يحكموا بالخلان كما في الفقه **قوله** واما الرابع الى هذا من قبيل ما يناهز الاجماع ايضا وانما اورد له مثالين الى ان من خالفه بناء على دليل الا ان له عليه لم يعتد عليه او على انه قول برعه ولم يكن له دليل مستنبط من اصول الشريعة فالمثال الاول من قبيل الاول والثاني من قبيل الثاني ولذلك روى ان ابن عباس رضي الله رجع عنهما في الفتح والمنع **قوله** فان امنى اى القاضى المرفوع اليه حكم قاض آخر اطلقه ولكنه مفيد بكونه مجتهدا فانه ثابت بعض العبارات كما في الفتح ولذلك قال في الفقيه القاضى المقلد اذا قضى بخلاف مذهب لا ينفذ **قوله** ولم يخالف ما ذكر من الكتاب والسنة المشهورة والاجماع الامة **قوله** الانتفاء اهلية الشهادة بينهم اى في العبد والعبي واما قوله عليه اى على المسلم او اكا في الصورة الاولى وعلى مسلم في الصورة الثانية فيستغنى اهلية بينهم عليه وانما علل عدم نفوذ قضائهم بعدم اهليتهم الشهادة لكون القضاء مستغنى من الشهادة هذا غاية التوجيه وانت خبير بان اللائق ان يعقل ويقول لا انتفاء اهلية القضاء بينهم كما لا يخفى **قوله** بعد ذلك اليوم اطلقه فثبت ما هو قريبا لمدة كجوم وبعيدها كشر منسج في الاسترو شنية وقوله ولو ادعى قتله فيه اى في يوم كذا وهو

اليوم الاول من رمضان مثلا وقوله بعده نكاح الا المدعى اى بعد ذلك اليوم فربما او بعيدا وقوله كذا اذا ادعى الخ من افراد هذا الضابط اى به للشهر **قوله** بشهادة زود قبيها لان القضاء باليمين الكاذبة لا ينفذ بالظن او بما لو قضى بشهادتهم ثم ظهر انهم عبيد او كفار او محدودون في قذف لا ينفذ اجماعا ليست بحجة بخلاف انفسان كما مر في البحر الرائق **قوله** يعنى القدر الماشا ربه الى ان المراد بسبب معين العقد والفسخ فثبت عقد البتبع كاهلية والعقدية والبيع باقل من قيمته وهو المعتمد كما في العناية وغيره ولذلك اطلق المتن وان اثبت الروايتين منه في شرحه وقوله ونحوه كالتوة بالحب وقوله فانه ينفذ فيها عند ايجيفة والى يوسف في قوله الاول واما في قوله الاخر فيجهد كما في الشروح وظاهر الهداية في كتاب النكاح على ترجيح قول الى خيفة وعلية كلام المصنف حيث لم يتعرض لقوله في المتن ولكن قال ابن الليث الفتوى على قوليهما والحاصل ان في المسئلة اربعة اقوال قول ايجيفة ومما الله تعالى عنه حيث قال بالحل للثاني لا للاول وعندنا لا يحل للثاني ولا للاول للحرمة والشافعى يقول يطؤها الاول سرا والثانية علانية وعن شمس الامة ان قول محمد ان يحل وطى الاول قبل دخول الثاني ولا يحل له بعد دخول الثاني لوجوب العدة من اثنا في فظهر ان هذا لا يعطى الفرج لانه لا يحل للاول ولا للثاني ولا يحل لهما التزوج بزوجه اخرى وفيما قاله الشافعى اجتماع رجلين على فرج امرأة في طهر واحد وهو قبيح فعرنا ان الاوجه ما قاله ابر خيفة كذا في جامع المحبوس كما في المنع وظهر ان قول ابن الليث وبغيره ناخذ في الفتوى ليس كما ينبغي ولقد در ما جاء لهداية حيث رجع قول ايجيفة رحمه الله تعالى حيث لم ينقل فتوى ابن الليث في الشرح مع عدم تعرض لقوله في المتن ثم الفسخ شمل عتق الامة وطلاق المرأة كما في الولو الجنية والوقف وشرا بطله كاعتق كما في المقدسى واما رتب تفسير بسبب المعين ما لعقد والفسخ الى ان المبررات والنسب خرجا منه فينفذ فيها ظاهرا لا باطنا اجماعا كما في كثير من الشروح وفي بعضها نقل عن المتصان انه ينفذ ظاهرا وباطنا عند ايجيفة وقد سبق بعض التفصيل في باب الاختلاف في الشهادة **قوله** بخلاف الاملاك المسئلة وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فثبتت دينام بين سببية فانه لا ينفذ فيه ايضا بالظن بالاجماع فلا حاجة الى حذف الاملاك لتعم الدين ثم ما لم ينفذ باطنا فيه يبقى على ملك المدعى عليه فكان له ان يأخذ من يد المدعى ان ظن لكن لا يجازى اذ لو جاز الاخذ لحد غاصبا فيعوز او يفسق واما المدعى فلا يسع له وطؤه لو ادعى جارية ولا لبسه واكله وركوبه لو ثوبا وطعما واداة كما في المنع وغيره **قوله** وله ما روى الخ ولان ثبوت العقد او الفسخ عنده بطريق الانشاء او لا فقضاء القاضى في الاول يكون انشاء له فينفذ ظاهرا وباطنا ومنه ذلك يشترط في المرأة ان يكون محلا للنكاح بان لا يكون زوجة لاحد ولا في عدة ولا يكون مدعية بانها محرمة عليه بالردة او بالرضاع او بالمصاهرة او القرابة فان القضاء نافذ ظاهرا لا باطنا بالاجماع ويشترط الشهود عند قوله قضيت على قول الامام عند عامة المشايخ وعلى قول البعض لم يشترط ذلك لانه عقد ضمني ويشترط ان يكون المهر يسيرا لو ادعى عليه امرأة ولا كثيرا فاحشا لو رجلا فلو كان كذلك لا ينفذ باطنا لانه لا يملك انشاء بذلك ذكره في الحاج وقضاؤه في الثاني اظهار للعقد السابق لوبينهما عقد سابق والا يقدم العقد اقتضاء ضرورة صحة الاظهار لقطع النزاع بينهما اد لو لم يثبت الحل بينهما باطنا لم ينقطع النزاع فان احدهما

وعدم النفوذ باطنار واية المتصان
كما في المنع

سواء كان المدعى حرا او عبدا
فثبتت دينام بين

سواء كان المدعى حرا او عبدا
فثبتت دينام بين
سواء كان المدعى حرا او عبدا
فثبتت دينام بين

يطلب التسليم تمسكا بالظن والاخر بمنفعة تمسكا بالباطن كما في الشروح فظهر ان قول
 الامام هو الاقوى كما لا يخفى العلم عنده **قوله** بخلاف رأيه اشار به الى ان
 اختلاف الروايات في قاض مجتهد اذا قضى على خلاف رأيه كما في المحيط فظهر ان القاض
 المقلد اذا قضى على خلاف مذهبه لا يتخذ بالاتفاق كما في القنية والمنية على رسم
قوله وذكر في البرازية ان المقلد اذا قضى بالفتوى ثم تبين انه موافق لمذهب
 مجتهد ولكنه على خلاف مذهب نفسه نفذ وليس لغيره ان ينقضه ولما ان ينقضه
 كذا عن محمد وقال الثاني ليس له ان ينقضه ايضا وهكذا في العادة وقال في منية
 المفتى ويجوز القضاء في المجتهد فيه وان لم يكن عن اجتهاد في الاجماع انتهى وعليه
 كلام ابن وهبان في شرح المنظومة وذكر في البدايح ان الاختلاف فيما اذا لم يكن
 القاض مجتهدا اما اذا كان من اهل الاجتهاد وادى اجتهاده الى مذهب خالفه فقص
 به صح فصاره بالاتفاق هذا خلاصة كلامه اقول ان نفوذ احكامه تنفذ زمانا على خلاف
 مذهب القاض سواء كان من اهل الاجتهاد او لا انما يصح لو كان رخصة من جانب
 مقلد القضاء اما اذا لم يكن فلا يتخذ والمشهور ان المشور قعيد بالعمل بالقول
 الصحيح الراجح في مذهب المجتهد مثلا فلا يملك مخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى
 حكمه ذلك وعليه كلام صاحب الفتح تدبر العلم عنده **قوله** لانه قضى بما هو
 خطأ عنده هذا تعليل لعدم النفاذ سواء كان على قوله او على قوله من اهل الروايتين
 عند المجتهد والمرا بواخذ بما اعتقده فيكون فضاؤه عبثا فلا يعتبر كما في الفتح وغيره
 اقول بظهر من هذا ان الحكم لو كان خطأ ولو على زعمه ينقض **قوله** قيل عليه الفتوى
 وهذا مخزي الى المحيط وهكذا في الهداية كما ترى واستحق للسلطان ان ينقض هذا
 الحكم كما في فتاوى ظهير الدين المرغيناني والموجه في هذا الزمان ان يفتى بقوله لهما
 لان التارك لمذهبه عمدا لا يفعله الا ليهوى باطل لا لقصد جميل كما في الفقه واما
 الناس لمذهبه فلا اعتبار بالحكم لانه خلاف ما ولاه المقلد كما سبق وما نقل من
 الصغير من ان الفتوى على قول المجتهد فان في الغاية هو اظهر الروايتين عن ابي
 حنيفة واقول وقد اختلف الترجيح والفتوى والارجح عدم النفاذ لما عرفت ان المعتد
 ذلك في زماننا وايضا فيه حفظ مذهبنا عن التلويح الى ابطال هذا الطريق
 وعليه كلام الامام ظهير الدين المرغيناني وقد سبق بعض التفصيل في كتاب
 الكفالة **قوله** لا يقضى على غائب ولا له اطلقه فمثل غائبا عن المجلس ما مضى
 في البلد وغائبا عن البلد وغائبا وقت الشهادة وغائبا بعدها قبل التزكية وفيه
 اختلاف سببي والمختار نفاذ القضاء قال الامام السرخسي هذا دون بقا لنا
 والظن انهما ثبت بالبينه لانه اذا اقر عند القاض غائب قبل القضاء عليه قضى
 عليه لانه قضاء اعانة فاذا نفذ القاض اقراره سلم الى المدعي عين حقه لو قبله
 وحسن حقه لو غير موجود ولا يبيع العروض ولا العقار الا بالبيع قضاء على
 الغائب كما في شرح الزيادات للعساري وقد با القضاء لانه لو لم يكن بان قال حكمت على فلان
 بكذا وهو غائب لا يصدق كما في التهذيب للقلاسي **قوله** لا يجهل ثابته
 حقيقة الحق فظهر ان القضاء قضاء على الغائب او الميت لا على الوكيل والوصي
 وقد صرح به في جامع الفصولين حيث قال ويكتب في السجل انه حكم على الغائب
 بمضرة وكيله او وصيه وقوله في الشرح فينتصب الحاضر خفيا عن الغائب الحق

كلاما للزاهدي عليه

صرح به المصنف في كتاب العيب
 وقد سبق عليه

فان قلت ليس فيه ابطال المذهب
 بل فيه عمل باحدى الروايتين قلت
 لما دافقت تلك الرواية مذهبنا
 قال عمل بها مع ترك العمل بالآخرى
 يكون هدم المذهب بالنسبة اليها
 مع ان دليلها قوة على ما صرح به
 في الشروح فيكون العمل بها اول
 تدبر العلم عنده **قوله** عليه

ظاهره ان القضاء على الحاضر تكون القضاء عليه كقضاء على الغائب وقد صرح المجتهد
 في فتاويه به حيث قامت بينة على وكيل غائب وحضر موكله وبالعكس او على مورث
 مات وحضر وارثه او على وارث غائب وحضر وارث اخر يقضى على الذي حضر تلك
 البينة وسيصح المصنف في اخر التحكيم هكذا اقول لافرق بينهما في المال ولا فرع
 لاحدهما دون الآخر تدبر كما لا يخفى العلم عنده **قوله** كوكيله ولولا للقضاء
 كما اذا اقيمت البينة عليه فوكيل يقضى عليه ثم غاب كما في القنية قبله لان وكيله انصب
 القاض وهو المستحق فقد اختلف فيه ذكر شيخ الاسلام وشيخ الائمة السرخسي
 ان الحكم على المستحق نافذ وغيرهما من المشايخ قالوا انه غير نافذ في مفقود خوار
 زاده انه نأخذ وعليه الفتوى وحمل الصلوات الشهيدة نفاذه على ما اذا لم يعلم القاض
 بكونه مستحقا حتى لو علم لم يصح القضاء عليه قيل في هذه المسئلة روايتان لارت
 غايتها قضاء على الغائب وانما يجوز في مواضع للمضرورة منها ما لو علق مدبونا ملاقا
 او عتقا على عدم قضاءه اليوم فتغيب الطالب وخاف الخائف المثلت نفسه القاض
 وكبرا عن الغائب ودفع الدين اليه ولا يثبت الخائف وعليه الفتوى كما في الثانية ومنها
 ما لو اراد مشقرا بالخيار ودد المبيع في المدة فغاب البائع قيل نصب وكبرا عنه وقيل لا
 وقد سبق ان الاول هو المختار ومنها ما لو كفل بنفسه على ان لم يوافق به غدا فبينه
 على الكفيل فغاب الطالب في الغد ودفع الكفيل الاموال للقاض نصب وكبرا عن الطالب
 وسلم الكفيل عنه اليه وهو رواية عن ابي يوسف غير ظاهرها رواية ومنها ما لو
 تدارى الخصم ارسل القاض امينا ينادى على بايه ثلثة ايام ثم ينصب عنه وكبرا
 للدعوى وهو قول ابي يوسف ايضا استحسنته لما ابتلى بالقضاء وعمل به حفظ الاموال
 الناس كما في جامع الفصولين وغيره وانما ادخل كذا التشبيه للاشارة الى عدم
 المحصر فالمتولى على الوقف كذلك واحد الورثة عن الباقيين في دين الميت او عليه
 وان لم يكن في يده شئ من التركة وفي عين ان كان في يده شئ من التركة وفي عين
 ان كان في يده شئ منها كما في البحر الرائق واهم شريك الدين خصم عن الاخر في الارث
 وقا في غيره عند مخالفا لابي حنيفة قوله قياس وقوله استحسن كما في الجامع
 الفصولين ومن بيده مال الميت وان لم يكن وصيا ولا وارثا وفيه اختلاف المشايخ
 وكذا بعض الموقوف عليهم وقامه في القنية من باب الدعوى والبيانات في الوقف
قوله سببا اي سببا لازما لا ينفك عن المدعى بخلاف ما هو سبب له في حال
 دون حال كما في الوكيل بنقل العبد او المرأة الى مولاه او زوجها الغائب فبهر العبد
 او المرأة على انه حر او اطلقها بائنا او ثلثا يقبل في قصره الوكيل عملا بالسببية
 في حال لا في ثبوت العتق او الملاقاة عملا بعد ما في حق الغائب كما في العادة والذخير
قوله كما اذا برهن ثبالت النائب المحكي والمدعى على الحاضر والغائب شئ واحد
 والسبب سبب لازم والمراد من ذي اليد المدعى مثلا ومن هذا النوع ما اذا ادعى
 شفعة فقال ذي اليد هو ادى ما شريتها من احد فبرهن انه شراها من فلان
 الغائب وهو يملكها وانا شفيعها يقضى بالشراء في حق ذي اليد والغائب ومنه
 ايضا انه ادعى على آخر انه كفل عن فلان الغائب بما يذوب له عليه فاقرب الكفالة
 واكثر الذوب فبرهن المدعى انه ذاب له على فلان كذا يقضى به على الكفيل
 والغائب وهذه حيلة في اثبات الدين على الغائب فقط بان يبرأ الكفيل بعد

وفي هذه المسئلة لم يشترط في الحكم
 على الغائب ان يقول الطالب وكفيل
 بامره واما اذا قال الطالب ان لي
 على فلان الغائب الفاء وان هذا الرجل
 كفل به بامره واقام بينة وكم يكون
 كفا عليه جميعا وان لم يقل بامره
 يكون كفا على الحاضر فقط وباقي
 التفصيل في التتارخانية ايضا
 عليه

الثبوت هذه المسائل الثلث يثبت بها شيء واحد عليهما وخمس صوابا يثبت بها
 شيان مختلفان فصلت في التبعة والخاتبة والمنبة **قوله** لا تقبل منها بينة هكذا في
 بعض النسخ ولم يوجد لفظ منها في أكثر النسخ ولا في نسخة القزويني وأما اثبات
 ضمير المذكور فتعريف من النسخ إذا لوجه له **قوله** في الأصح إشارته إلى أن هذا خلاف
 وهو أن بعض المتأخرين ومنهم من الإسلام البرزوي وغيره الإسلام الأوزجدي
 اتوا بقبول البينة منها فيقضي بوقوع الطلاق من الغائب أيضا لأن الدعوى كما تنوقف
 على السبب تنوقف على الشرط ولكن الأصح ما اختاره المصنف كما في عامة الفتاوى
قوله متعلق بقوله على غائب إشارته إلى أن هذا الاختلاف في النفاذ وعدمه إنما كان
 في مسائل غير المستثناة وأما في المستثناة فنافذ بالاتفاق **قوله** فقبل ينفذ
 وهو أظهر الروايتين عن أصحنا صريح به المصنف في باب خيا والعيب ولكن صرح
 قبيل فصل كتاب الكفالة بعدم النفاذ وقال الكمال المحقق ابن الهمام والذي
 يقتضيه النظر أن نفاذ القضاء على الغائب موقوف على إضاء قاض لأن نفس القضاء
 هو المجتهد فيه فهو كقضاء الحدود في تذكرو نحوه وحيث قضى عليه فلا يكون عن
 إقرار عليه انتهى قال العلامة محمود بن قاضي سهاوية في جامع الفضولين قضا ضل
 إرادهم وبيانهم في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصف ولم ينقل عنهم أمر قوي
 ظاهر يبنى عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر عندى أن ينال المفتى
 أو القاضي في الوقايح ويجتاط وبلا خط الخرج والعزورات فيفتى أو يقضى بحسبها
 جواز أو نفاذ أو في فيه بفروع ينبغي أن يحكم على الغائب أو له فيها وكذا ينبغي
 أن يفتى المفتى بجوازها أقول هذا هو اللائق أن يكون مصر إليه في وقايح الغائب
 وأولى مما قاله صاحب البحر الرائق بأن الفتوى على النفاذ فيها إذا كان المفتى له
 أو عليه المفقود وعلى عدم النفاذ في غيره وإن أشاهد المدعى من الخاتبة تدرج
 العلم عنده **قوله** بقرض أى القاضي مال الوقف أى يستحب له ذلك وتبديده
 في القنية وجامع الفضولين بما إذا لم يكن له وصى أما لو كان ولو منسوب القاضي
 فلا يملكه وقيد الإمام ظهير الدين في الإقتضاة بأن هذا إذا لم يجد من يشترطه بغلة
 ولو نسبته أما إذا وجد أو وجد من يضارب فلا يملك الإقراض إذ في الشراء والمضاربة
 يحصل ربح وإذا انفع وقيد الجبني نقلًا عن تاج الشريعة بأنه إنما تعرضه من هو
 متى حسن المعاملة وذكر الزيلعي وغيره ويتفق أحوال المستقرض حتى لو اختلف
 حاله يأخذ منه المقرض ومتولى الوقف كالوصى فلما قرض من ويضمن المستقرض من
 وليس له إبداءه إلا من هو في عبادة كما في الخلاصة والمتولى إذا اقترض ما فضل من المصروف
 صح إذا كان أحرز من الإمساك ولو استقرض للوقف فله ذلك أن شرط الواقف
 والإفترغ الأمر إلى الحاكم إذا احتاج كما في المقدسى ثم اقترض الوصى والمتولى لا يبعد
 خيانة فلا يعزل به كما في جامع الفضولين واستثنى اقترض الأب والوصى والمتولى
 للضرورة كقرض ذهاب فيجوز اتفاقا في البحر الرائق ثم للقاضي إبداء مال غائب
 ومفقود وقراضه وله بيع منقول لو خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب كما في جامع
 الفضولين وفيه تفصيل **قوله** والقاضي بقدر على التكميل حتى لو لم يجد الشهود
 لموت أو غيبة قضى بعلمه واستخرج كما في فتح القدير **قوله** من صلح قاضيا ويشترط
 أن يكون الحكم أهلا للشهادة والقضاء وقت التحكيم وقت الحكم ولم يعم تعليق

تفصيله في جامع الفضولين وأما
 فصل خامس ملكه

حكمه بالاختيار وإضافته في المستقبل لأنه لما كان فيه معنى الصلح وكان فيه معنى
 التفتيش والتولية وذهب إلى الأول أبو يوسف والثاني محمد اشتبه الأمر فلم يعم
 بالشك كما في الذخيرة مفصلا وإشارته بالاطلاق إلى أنه صح تحكيم المرأة والقاسق كما في
 الخلاصة وغيره والأولى أن لا يحكمنا فاسقا لما سبق كما في الكافي **قوله** في غير حد الخ
 إشارته إلى أن التحكيم يجوز في الأموال والطلاق والعقاق والتكاح والكفالة بالمال
 والنفس بل في جميع المجتهدات وهو الصحيح وأراد بالحد مطلقا في الأصح كما في الولو لحيته
 فدخل فيه حد القذف بل اللعان لقيامه مقام الحد كما في المقدسى وإشارته بقوله أو دية
 على العاقلة إلى أنه يجوز في دم عمد وبالجملة أن التحكيم لما صح في جميع القضايا سوى
 المستثناة منعوا الإنشاء بمحضه سواء كان في المجتهدات أو غيرهما وعليها إطلاق كلام
 المصنف وقيل لتمام سر العوام بل الخواص أيضا على ذلك فيقول الاحتياج إلى القاضي
 المولى فلا يبقى لحكام الشريعة رونق ولا يحكمهم مجال وزينة وحفظ الأحكام الشرعية
 بيانه أن السلف إنما يختارون للحكم من كان عالما دينا فيحكم بما يعلمه من أحكام
 الشرع ولو بما أدى إليه اجتهاد المجتهدين فلو قيل بمحضه اليوم تجا سراً العوام
 ومن كان في حكمهم إلى تحكيم أمثالهم فيحكم الحكم بجهله بغير ما شرع الله تعالى من
 الأحكام وإذا مفسدة عظيمة ولذلك اتوا بمنعه هذا ما ظهر للعبد الفقير إليه سبحانه
 وتعالى بعد تتبع الفضلات والمختصرات العلم عنده **قوله** صح أى حكمه عليها
 ونفذ ولا ينفذ على غيرها لأن لهما ولاية على أنفسهما لا على غيرهما حتى لو طعن
 المشتري بعيب حكم هو والمبايع حكما فردة على المبايع لم يكن له أن يردّه على بايعه
 لأن حكمه في حق المبايع الأول صلح الا إذا اصطليا جميعا على حكمه يردّه على المبايع الأول
 استحسانا كما في المحيط ثم إذا حكم لا بد له من الإشهاد وفي مجلس حكمه على حكمه إذ لو لم
 يشهد عليه لا يصدق على قوله حكمت بينهما بكذا وكذا ولا ينفذ عليهما لما سبق أن
 أخباره بحكمه لا يصح **قوله** قلنا شرط وجود الشيء لا يجب أن يكون له هكذا في جميع
 النسخ ولكن التحقيق في الجواب عنه أن الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء لا ثبوته
 فالشرط ما يوجد الشيء عنده وجوده لا بوجوده إذ هو شأن العلة فلهذا حكم
 الحكم ثبوته يكون الحكم حكما ووجوده متوقف على رضاها إذ هو شرط حكمه ومن
 شأن الشرط الجعلي أن لا يجب شرطا لبقاء المشروط أى بعد وجوده كالشهود
 للتكاح والظاهرة للصلوة وما نحن فيه كذلك إذ نزلت الرضا بعد حكم الحكم لم يضره
 وهو المسئلة الآتية وأما قبل حكمه فرضاها شرط لوجوده واستفاء جزء الشرط
 عند كونه ذا أجزاء يخرج به عن الاعتبار كما في العلة ومن ذلك ينتفى عند نوب رضى
 أحدهما إذا عرفت هذا لجواب المص عن بعيد عن الاعتبار وعلى ما قلنا ما أجاب إجاب
 عنه صاحب الكافي بأن أحدهما إذا لم يرض بالتحكيم لا يثبت ابتداء بلا رضاه
 وأجاب الزيلعي عنه بأن التحكيم من الأمور الجائزة من غير لزوم فيستند أحدهما
 بنقضه كما في المضاربة والشركة والوكالة وإجاب في المبسوط بأن هذا الحكم كالصلح
 يبرئ أحدهما قبل تمامه وبعده لا وهكذا فيه **قوله** ووجه أى زوجته وهو
 الظاهر ويجوز أن يراد به أعم إذا المرأة صح أن تجعل حكما سبق فظهر أنه يجوز حكمه
 للأخوة والأخوات والأولادهم والإعمام وكذا الإناث امرأته أو زوج ابنته المحق
 لا الميت كما في المقدسى **قوله** بخلاف حكمهما أى المولى والحكم كما هو راجع الغير

يدفع من هذا التحقيق أو هام بعض
 أرباب الخواشي وإيهام بعض
 الشرح

قيدا لجعل إذا المحقق ليس كذلك
 والتفصيل في شرح الخبر بملك

فيه كلام على المصنف

وقد صرح في محله أن جزء العلة
 لا يوجب الحكم

فإنه لا يثبت الحكم إلا بتمامه
 فلو كان الحكم يثبت بجزءه لكان

يقضي كون قوله حكم المولى متنا واذ لم يكتب بالآخر في عامة النسخ **قوله** امضاء
 وفائدة هذا الامضاء ان لا يتقصد قاض يرى خلافا اذا رفع اليه لان امضاء بمنزلة
 قضاة ابتداء وعلم من هذا ان التنا في الواقعة في زماننا الخالية من الترافع عند
 قاض لا عبرة بها لعدم المنع الشرعي عنها ولو حلف حكم مطلوباً فادعى عليه
 ثانياً عند قاض لا يحلفه لاستيفاء حقه كما في المقدسي **قوله** فرق بين هذا
 اي جعل فرق بينهما وقوله وجهه اي وجه ذلك الفرق وقوله وكذا لو غاب المدعي
 عليه هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها لومات فعلى الاول يقيده قوله يقضي بها على
 الاورث بقولنا لومات المدعي عليه وقوله على ثانياً للصغير عتق بهذا فله خليفه
 الاب ثم وصيته ثم الجدة ثم وصيته فان لكل منهم ولاية في مال الصغير في رتبته
 على ما سبق تفصيله في آخر كتابنا لما دون **باب كتاب القاض** افرد هذا الباب
 بالذكر لانه لا ما فيه اما محتاج القاضيين فهو كما مركب بالنسبة الى ما قبله
 واما عمل محتاج اليه بعد الحكم او لا فالاول كتاب القاض والثاني السجل ويتبعه
 المحضر والصك والوثيقة فكل من عمل القضاة ولذلك ذكره في كتاب القضاء
قوله ولو كان المراد بالخصم هو المدعي عليه او وكيله كما في الفتح فظهر منه ان
 المراد من وكيل عن الغائب فيما سبق اعم من وكيل قبل المدعي وكالته من غير ان
 يثبت وكالته على خصم جامد تدبر **قوله** والاحسن ان يقال ان قوله فان شهدوا
 له اخذه من الكفاية ومضى عليه غاية البيان وصدر الشريعة وان وافق صاحب
 الفتح بما قال به صاحب النهاية ومضى عليه صاحبا لعناية والبنية وانت خبير بان
 ما اختاره المصنف احسن بل حسن بل صواب لا يخفى على من تأمل ثم كون كلام
 غير مقصود بالذات في الباب لا يمنع اعادة فائدة بل فرائد كما هنا فلا يكون في
 قوله فان شهدوا شائبة اللغو كما ظن **قوله** وترك ههنا قوله الى القاض
 لان هذا الباب غير مختص به بل يرد به ان كتاب القاض بالطلاقة يشتمل كتابه الى
 القاض الآخر هو الكتاب بالحكي ويشتمل كتابه المستحق بالسجل والمحضر والصك
 والوثيقة فدخل الكل تحت هذا الباب مقصودا بالذات اذا عرفت هذا فان علم
 ان المحضر لما عنون الباب بكتاب القاض وشتمل بالطلاقة السجل والكتاب والحكي
 وغيرهما بدأ بالاول فقال شهدا على خصم ما ضارح ولم يكن هذا القول في كتابه
 لمجرد التوثيق وكان مقصودا بالذات ايضا وهو بيان ما يطلق عليه السجل سواء
 رفع الى قاض آخر للتنفيذ او لا واطلق الخصم فيراد به كل من يمكن ان يكون خصما
 وهو المدعي عليه او الوكيل عنه او المستغنى او الوصي او المتولي وغيره على ما سبق
 من التفصيل هذا غاية تحقيق المقال في استواء الحال ولا مانع لكلام المصنف ان يكون
 عليه فانظر ما اذا ترى العلم عنده تعالى **قوله** وقد سجل عليه القاض به اي
 اثبت حكمه في السجل ولذلك يلزم الجواب به وان كان المكتوب اليه لا يرى ذلك
 الحكم لصدره في محل مجتهد فيه بخلاف الكتاب بالحكي على ما سيجي انه لا يكون
 الا قبل الحكم ثم السجل يكتب للنا ينسى الواقعة على طول الزمان والاول ان اذا
 قد انشأ بعد الحكم عليه وحده في يكتب اليه ليسلم اليه حقه او لينفذ
 حكمه والا قد تم الحكم بحكمه على خصم بنفسه او من يقوم مقامه كما في الشرح
قوله فالسجل الى هذا بالطلاقة يشتمل ما هو كتاب كبير يسهل فيه وقايح الناس

فيه كلام على
 الخيل يلقى

فيه كلام
 على المولى
 من سوي
 قوله
 توطئة للمسئلة الاتية
 مسكه

٤
 اقول وجب التأمل ان صاحب الهداية
 لما عنون بباب كتاب القاض الى القاض
 وهو الكتاب بالحكي كان ذكر ما عناه من
 السجل وغيره استطراداً او توطئة
 ولم يكن مقصودا بالذات في هذا الباب
 فكل قوله فان شهدوا على خصم الى على
 التوطئة اظهر لان قوله وان شهدوا
 بغير خصم قد بسط عليه وهو مقصود
 بالذات في الباب وما كان هذا توطئة
 لم يرد بالخصم الوكيل ولا غيره فظهر
 ان ما ذكر في النهاية تكلف بل التزام
 ما لا يلزم ولم يرد كما لا يخفى
 العلم عنده تعالى مسكه

سوي ما يحكم به القاض وهذا هو السجل في عرف ديارنا ولا مخالفة بين العرفين لاختلاف
 حكم القاض **قوله** والاول يكون المدعي يكون في صورة رد المبيع على البائع الاول
 وهو في بلدة اخرى وكذا لو حكم على الوكيل واراد ان يرجع الى الموكل ليأخذ المدعي
 عنه وهو في بلدة اخرى وقوله يكتبه القاض جواب اذا وقوله لم يحكم اي القاض وقوله
 وكتب بها عطف على قوله لم يحكم **قوله** لم يحكم بتلك الشهادة لما مر ان القضاء
 على الغائب لا يقع ولو كتب فلم يخرج من يده حتى يرجع الخصم لا يحكم عليه بتلك
 الشهادة التي سمعها من شهود الكتاب بل يعيد المدعي شهادته لان سماعه
 الاول كان للقول فلا يستفيد به ولاية القضاء وانما يستفيد بها لو كان الخصم حاضر
 وقت شهادته كما في فتح القدير **قوله** وكتاب القاض الى القاض اشار به الى
 ان الكتاب لو كان من القاض الى المحكم او على العكس لا تقبل والى ان بينهما مسيرة
 سفر فلا تقبل فيما دون مسيرة سفر عند اكثر العلماء كما في المنبع هذا في ظاهر الرواية
 وعن ابن يوسف ان كان مكان لو غدا الاداء الشهادة لا يستطع ان يبني في اهله
 حتى في السراجية وبه يفتي وفي فيض الكرك وعليه الفتوى والى انه يقبل من قاض مصر
 الى قاض مصر اخر والى قاض السواد والريستاق ولكن لا يقبل من قاض الريستاق الى
 قاض مصر كما في السراج وذكر في منية المفتي عدم القبول في ظاهر الرواية وقرعه
 على كون المصر شرطاً والقضاء به في ظاهر الرواية وقد سبق ان الفتوى بغير شرطها
 الرواية فيقتضي هذا صحة كتاب قاض الريستاق الى قاض مصر ايضا عملاً بالرواية المفتي
 به وذكر في نوادر هشام ان كتاب القاض الى القاض فيما دون السفر بل في مصر واحد
 يجوز وهكذا في الخلاصة وانت خبير بان هذا مبني على قول بعض العلماء **قوله** لان
 مضمونه ذلك اي نقل الشهادة اذ لم يكن منه حكم واشار بكونه نقل الشهادة حقيقة
 ان ان الكتاب بالحكي لو وقع في مجتهد فيها والمكتوب اليه لم يره لا يقبله لان الاول
 لم يحكم به وانما نقل الشهادة بكتابه الى مجلسه فيحكم به اذا وافق رأيه والا فلا بخلاف
 ما اذا قضى به الاول واعطى له سجلاً والحاصل ان سجل القاض الى القاض لا يكون
 الا بعد الحكم وكتاب القاض الى القاض لا يكون الا قبل الحكم كما في المنبع معزاً بالبسط
قوله كالدين وكذا ايفاءه او ابراءه اذا قال المدينون ان صاحب الدين قد تعرضى
 فيها ادعى فاسمع شهودي يسمع ويكتب واما اذا طلب سماع شهوده على ابراء اوفاء
 دين وكتبه كتاباً خوفاً من رب الدين ان يدعى عليه اذا ذهب اليه لم يكتب عند ابن
 يوسف ويكتب عند محمد كما في الخاتبة **قوله** والوصية وكذا الايضا وقوله والامانة
 اي من العارية والوديعة وقوله والشفعة وكذا تسليمها اذا قال مشتري الدار
 ان الشفيع قد تعرض لي فيها ادعى فاسمع شهودي يسمع ويكتب واما اذا طلب
 ذلك لمجرد خوفه من ان يتعرضوا لشفيع يكتب عند محمد وهذا احتياط منه تحريزاً
 عن تضيق الحقوق كما في الخلاصة **قوله** عند الدعوى طرف للاشارة وقوله عن
 القول الاول وهو عدم القبول مطلقاً وقوله بشرط يله وهو بيان حلية العبد
 وصفته واسم سته والدار التي جلب منها وقوله وعليه المتأخرون للحاجة وتعامل
 الناس وقوله وعليه الفتوى توسعة للامر على الناس وحفظاً لهم عن ضياع
 حقوقهم وفي هذا المعنى لافرق بين المنقول وغيره وبالقول في الجح قال مالك
 واحدوا الشافعي رحمه الله تعالى في قول كما في المنبع وقال ابن ابي ليلى بالقبول

روايت في البرجندى بعد تحرير هذا
 المجل حيث ان كتاب قاض القرية يقبل
 كما في النزاد وكثير من المتأخرين
 اخذوا بذلك كما في المبسوط
 انتهى مسكه

في الجميع كما في البناية **قوله** لأن فيه شبهة البدلية الخ وما يستقطن بالشبهة
قوله وذكر اسمه أي اسم القاض الكاتب أراد به أن يعنون ويكتب اسمه في المكتوب
و نسبه أي اسم أبيه وجده وهكذا المراد من الساب الشهود كما في المقدس وغيره
و ذكر فيه أيضا أنه يكتب فيه اسم المدعي والمدعى عليه على وجه يقع التمييز بذكر
بذاتها **قوله** ولا يكفي أن يكتب عن ذلك أي أن يكتب شاهد غيب الصادرة عن
له ذلك المدعى بل لابد أن يكتب مصرحا عن فلان بن فلان وقوله شهادة مفعول
مطلق لقوله شاهد **قوله** أو يعلمهم الظان يقال أو علمهم به أي بما فيه لأنه عطف
على قراه وأشار به إلى أن القراءة أهم من أن يكون حقيقة أو كمالا **قوله** وهذا أي
التسليم عند البيضة ومحمد وما على قول أبي يوسف لا يسلم الكتاب إلا إلى المدعي
وهو اختيار الفتوى على قول شمس الأئمة السرخسي وعليه عمل القضاة اليوم
كما في المنهج **قوله** وليس الخبر كالمعاينة لأن الخبر يحتمل الصدق والكذب وليس
والمعاينة احتمال **قوله** وعليه المتأخرون وهو المختار للفتوى وعمل القضاة
اليوم على هذا كما في البرجندى والخلامة **قوله** فالحاصل الخ والحاصل أن أبا يوسف
في قوله الأخير لم يشترط شيئا من هذه الأشياء بل يكفي عنده أنه إذا شهدهم أن
هذا كتابه وختمه وشهدوا على الكتاب والختم عند القاض المكتوب إليه قبل شهادتهم
وما قال الاحتياط وما قال أبو يوسف تسهيل واجمعوا في الصك أن الإشهاد لا يقع
ما لم يعلم الشاهد ما في الكتاب فاحفظ هذه المسئلة فان الناس اعتادوا بخلاف
ذلك كما في الجارية نقلها من النهاية وهكذا وصق به الكاكي **قوله** لأنه صار واحدا
من الرعايا فان أخباره ثبت في غير محل ولا بد فلا يعمل به فكذا إذا كتب إليه لا يعمل
بكتابه بل أدنى أن لا يعمل به لكن العمل بكتابه يجوز استحسانا ما أثر على رضا الله تعالى
عنه بإجماع الصحابة والتابعين فيما ثبت بالشبهات الخ كما في المنهج وقوله بالشبهات
أي مع الشبهات أو بجهة فيه شبهة والتعبير بابا فارة ومع أخرى في شرح
قوله إذا أكثر الناس يعجزون الخ ولأن القاض الثاني يحتاج إلى تعديل الأصول
وقد يتعد ذلك في بلده وبالكتاب استغنى عن ذلك لأنه يكتب بعدالة الذين
شهدوا عنده كما في الفتح وغيره **قوله** فيحتاج إلى نقل الشهادة بالكتاب إلا أن
لهذا النقل حكم القضاة فيشترط فيه كون الناقل قاضيا والعدد والشاهد والعقل
الشهادة ووجوب النقل على القاض بسماع البينة كما في الدراية **قوله** احتراز
عن المحكم واحتراز عن المولى من أهل البغي فان قاض أهل العدل لا يعمل بكتاب
قاض أهل البغي بل بردة كسائر قضايه كما في المنهج أقول المراد بردة سائر قضايه
ردة ما رفع إليه للأعضاء فيما كان مجتهدا فيه لأن الظاهر من جواز التقليد منهم صحة
قضايه وعدم الاستئناس بتدبيره كما لا يخفى **قوله** لأن شهادتهم ملزمة الخ
وذلك لم يجوز شهادتهم على قضاء القاض إذ هي شهادة على فعل القاض وشهادتهم
لا يكون حجة في إثبات فعل المسلم كما في المبسوط في فصل شهادة أهل الكفر **قوله**
فاذا حلف ببل أي قبل وصول الكتاب إليه وتوجه اليه عليه وهو حلقه في مجلس القاض
الكاتب وقوله يندفع ذلك أي دعوى الغائب الإداء من غير بينة هذا هو المراد
تدبر **قوله** فان انقطع الشهود بمرض أو بغيره والرجوع إلى وطنهم أو ببدا
لسفرا إلى بلدة أخرى كما في الثانية وقوله أشهدا الظاهر أن لا يظهر

وما أخذ المسئلة الأولى ما في الثانية وإذا مرض شهود الكتاب في الطريق أو بدا لهم الرجوع إلى وطنهم أو أرادوا السفر إلى بلدة أخرى
فاشهدوا قوما على شهادتهم يجوز ذلك وكذا لو شهد هذا الفريق قريبا آخر ثالثا ورابعا وعاشرا وان كثر الخ وما أخذ المسئلة
الثانية ما في التبيين ويجوز للقاض المكتوب إليه أن يكتب كتابا إلى قاض آخر إذا تعذر حضورهم عنده وكذا المكتوب إليه ثانيا
أن يكتب إلى آخر الزم لا يتناهاه الخ

أن يقول أولا فان انقطع الشاهدان أو وصلا لأن الاثنين أول مرتبة البينة فيكتفي
به وهو ناظر إلى المستثنين على سبيل البدل أي أشهدا عند قاض مكان الانقطاع أو عند
القاض المكتوب إليه والضمير المستكن في كتب وانتهى راجع إلى القاض الثاني على سبيل
البدل أيضا وقوله إلى من انتهى إليه الأصل ناظر إلى المسئلة الأولى وقوله إلى آخر الخ
ناظر إلى الثانية ثم لو انقطع الفريق الثاني أشهدوا فريقا آخر ثالثا ورابعا وعاشرا
وان كثر كما في الثانية ولا يذهب عليك أن المصنف لم يتمد إلى بيان هذا التفصيل في
المسئلة الأولى حواله إلى انقضاء من تفصيل الثانية كما هو الظاهر من تفسيره ثم
ولكن المتن متين بقبل التعميم فيكون معناه ثم يفعل كذلك في كل من صدر رتب
الانقطاع وتعذر وجوب الخصم ولو كثر هذا الفعل إلى أن يصل الخ ويكون من في قوله
من يكون أهم من المكتوب إليه ومن قاض وجوب الخصم في ولايته وشمل هذا الإجمال مؤيد
أرباب المتن لأجل الاختصار والحق أن كلامه خال عن الرككة وكعبه عال من عدم
الإطلاع على المراد من المأخذ تدبر العلم عندنا **قوله** ثم الخ أو دلفظ ثم إشارة
إلى ما ذكره مسئلة مستأنفة كما صرح به في الشرح والضمير المنسوب عائدا إلى القاض
المكتوب إليه إلا أنه لما ظهر ما سبق أنه أهم من أن يكون مكتوبا إليه ابتداء أو انتهاء
عنه في التفسير تكميلا للعائدة ولا مانع له على أن قوله من يكون الخصم تحت ولايته لكان
أهم من كونه مكتوبا إليه ابتداء أو انتهاء كما سبق الإشارة إليه فظهر أن الأعز وأن يرجع
الضمير إليه وصار تدبيرا له كما هو الواقع في الخارج وبالجملة لإحرازه في كلام المصنف
هنا كما لا يخفى **قوله** لأنه بمنزلة أداء الشهادة على الشهادة حيث يشترط فيها
حضور الخصم عند الإداء ولم يشترط عند التعميم فكذا هنا كما في البناية وغيره **قوله**
فكذا لا يفتح الكتاب إلا بحضور الخصم الظاهر أن يقال لا يسع الكتاب كما هو الموافق
لسباق كلامه وسباق في الشرح الآلة الفتح والقبول والسماع كلاهما لما استلزم
الآخر هنا فلا بأس أن يستعمل كل منهما مقام الآخر ثم لما كان سماع الكتاب الحكمي كرفع
على سماع الشهادة على الشهادة قال فكذا لا يفتح الخ بقاء التفريع لأن مسئلة الفتح
شفرع على مسئلة المتن ولأن الفتح أمر واء القبول كما ظن كل منهما تدبر العلم عند
تدبر **قوله** وهذا أي فتح الكتاب وسماع الحكم فيشترط فيه حضور الخصم وترك
المصنف ذكر النظر إلى ختم بناء على أنه خلاف ما عليه المتأخرون فلا حاجة لذكره وهذا
تنقيح من المصنف كتابه عما هو مستغنى عنه والله دبره وشكر الله سعيه **قوله** وعدلوا
الظاهر والموافق لقوله شاهد وعدلا بأن كان يعرفهما القاض عدلتهما أو سال
من يعرفهما فزكا أو وجد في الكتاب عدلتهما كما في البحر الرائق والمقدسي أقول يظهر
منه أنه لو سئل عن عدلتهما عند طعن الخصم وقالوا عدلنا وكتب تعدلنا في الكتاب
يفتح **قوله** قال في الكافي الصحيح الخ وهكذا في الهداية معزيا إلى الخصم وقد صححه
في أدب القاض وهو مخالف لما اختاره الصدر الشهيد في المغنى حيث قال وما
قاله محمد بن محبوب الفتح عند شهادة الشهود مطلقا أي وهو المذكور في مختصر
القدوري وكلام البرجندى على أن هذا بناء على قول أبي يوسف وهو توسيع
وتعميم الحكم في بناء على قولهما وهو احتياط **قوله** اشتراط التعديل بيني
علما اشتراط الختم والنظر إليه كما هو الظاهر من التعليل وقد سبق أن ذلك خلاف
ما اختاره المتأخرون ولذلك لم يذكر اشتراط النظر إليه فالأثر عليه أن لا يذكر

فيه كلام على المولى
عزى زاده

فيه كلام على المولى
عزى زاده

أي لا عجب منه

فيه كلام على المولى
عزى زاده

القائل بالاول المولى عزى زاده
وبالثاني حم على اقتدى

فيه كلام على المولى
عزى زاده

أخذ من الثانية منه

من غير اشتراط تعديلهم
منه

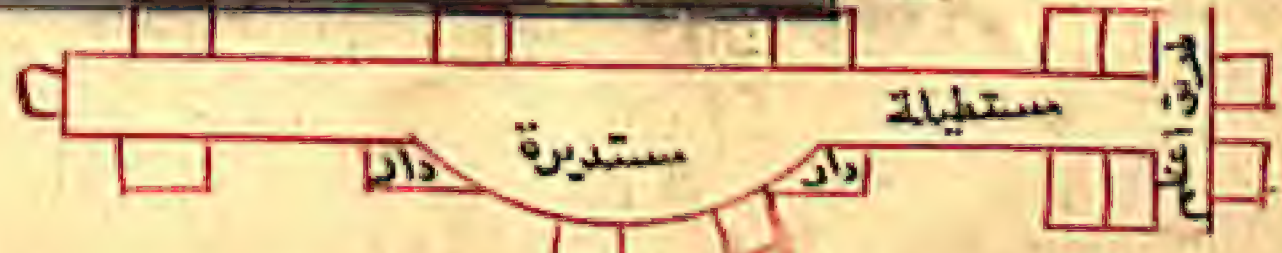
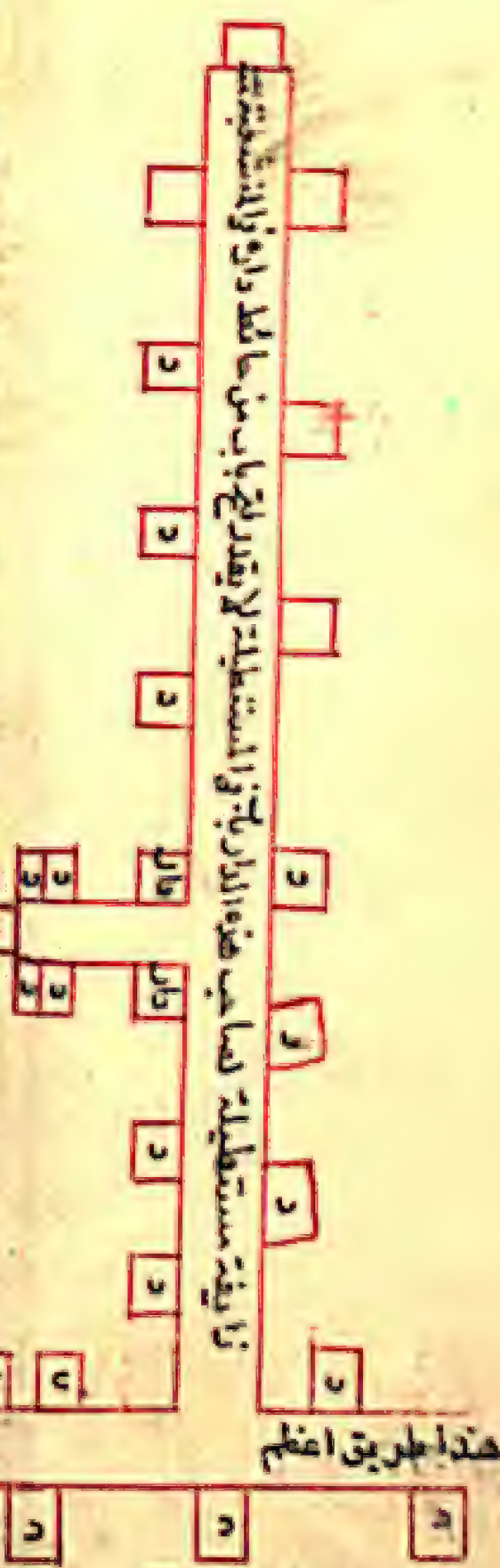
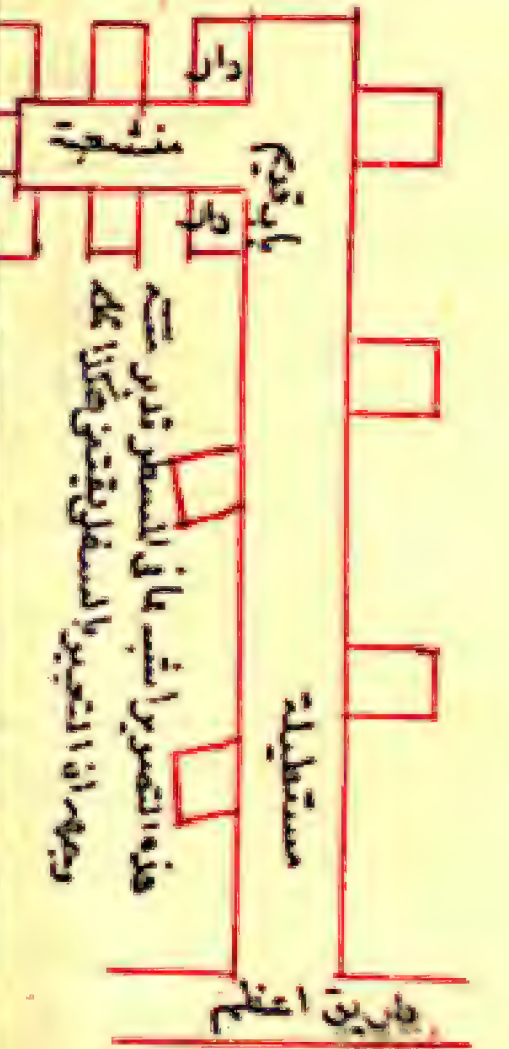
التعديل ايضا ليتوافق آخر كلامه اوله فيظهر منه ان تعميم المصدر في المعنى ارجح
كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** او زوال اهلية القضاء عن الجاهل او الردة الى الرد
في قذف واللعن كما في التبيين او بالفسق اذا تولى وهو عدل ثم نسق على ما مر من قول
بعض المشايخ كما في العناية وحاصله انه لو كتب وهو عدل ثم طرد الفسق يبطل كتابه
عند البعض كما في المقدس قول المذكور في الثانية والمنيع والبنية بطلانه بالفسق من
غير تقييد بقول البعض والظان هو الصحيح لما ان التحقيق فيه ان كتابه بالقاضي
ان القاضي ثبت استحسانا بالاثار والاجماع خلاف القياس فيختص بمورده ودوام
العدل في المورد هو اللفظ فيظهر ان الكاتب لو فسق بعد الارسال يبطل كتابه مطلقا
تدرب كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** قبل وصوله اليه وقرأته هذا هو المراد
اذ مجرد الوصول لا يكفي ما لم يقرأ عليه لقضاء بعد القراءة كما في الفتح وغيره **قوله** ولهنا
اي ويكون قبول النقل باعتبار الولاية الشرعية لولا التلقا مضافا في عمل احدهما اي
في بلدة كان احدهما على عمل القضاء فيها ولم يكن كلاهما قاضيين فيها وقوله فاعمل امر
حاضر وهذا التذييل مأخوذ من الخلاصة والذخيرة **قوله** جوز ابو يوسف لان
اعلام المكتوب اليه وان كان شرطنا لاجرم يعلم كما يعلم المسموم وليس العجم
من قبيل الاجمال والتجهيل نصار قصد به وتبعيته سواء فظهر ان قول ابو يوسف
هو الوجه كما في الفتح واستحسنه كثير من المشايخ تسهيلا للاس وعلى عمل الناس
اليوم كما في الخلاصة **قوله** فعلى المدعي اثباته قد سبق تفصيله في باب الشهادة على
الشهادة تذكر **قوله** او طعن عطف على قال وجوابه ان المقدرة قوله سمع القاضي
هذا الطعن واضح نفس شككم من الايضاح وهذا ذلك اشارة الى الطعن وطعنه
في حق القاضي زواله عن القضاء او اهليته قبل وصوله اليه وقوله فلا يمنع جواب
لشرط مقدرا اي اذا لم يكن هذه الاشياء جرم مفردا مجردا فلا يمنع الجواب وقوله
انه قيل لفظ من محذور هنا بيان لما الموصولة وقوله مقبولة خبر ان في قوله
ان الشهادة وقوله فيمن مبيح خبر ان في قوله ان ما ذكره وقوله في الكتاب اي في كتاب
القضاء من شروح الجامع الصغير **قوله** وان مات اي المضم وهو المدعي عليه كما هو
مقتضى السياق والسباق فنفذ اطلاقه فثبت ما اذا كان تاريخ الكتاب بعد موت
المدعي عليه او قبله كما في الثانية واثار بالتصوير على المدعي عليه الى انه لو مات
المدعي فقيام الوارث او الوصي مقامه بالطريق الاول لان قيام الغير مقامه
في الكتاب الحكمي صحيح في جبرته كمنسبا لو كمل على ما سبق وقوله لقيامهم الظاهر
لقيامهم بل الاظهر لقيامه وايضا الوجه لارادة الجنس والتحقيق فيه ان تنقيح
الشرح ليس كتنقيح المتن والعبارة في الهداية الورثة ولقيامهم كما لا يخفى
قوله بان نقل شهادة شهادته واحد ذكر في المحيط نقلا عن المناس ان القاضي
يكتب شطر الشهادة بل شهادة امرأة او شهادة على شهادة لما ان الاحتياج
الى الكتاب ضرورة تعذر الجمع بين المضم وشهوده فكذلك يحتاج فيه الى
شطر الشهادة او وصفه لان الانسان ربما يكون بعض شهوده في هذا البلد
وبعض آخر في بلد آخر فيجوز الكتاب كما وجد الى ان يبلغ الى كمال النصاب **قوله**
واختلف في حكمه بعلمه اقول ذكر هذه المسئلة ليس في محله بل محله فيما سبق
بعد قوله وعمل بالبينت نعم لو قال واختلف في كتابه القاضي بعلمه كما في قضائه بعلمه

كان في محله وصار افيد وذكر في المحيط ايضا ان القاضي لو علم بحق يكتب بعلمه لو علم
به حالة القضاء بالاتفاق ولو علم به قبل القضاء فعند البيهقي لا يكتب وعندهما
يكتب وقيل يكتب في الوجهين جميعا في قولهم جميعا وقرئوا لا يبينه بين القضاء
والكتاب وذكر في المنيع نقلا عن شرح ادب القاض للصدر الشهيد ان القاض لا يقضى
بعلمه في الحقوق الخاصة لله تعالى حد الزنا وشرب الخمر والسوطة بالاجماع واماني
موقوف العباد كالطلاق والعنان والعصا من حد القذف ونحوها فان علم بعلم
تقلد القضاء في المصر الذي هو قاض فيه يقضى بعلمه بالاجماع وان علم قبل تقلد
القضاء او بعده ولكن في غير ذلك المصر او علم في حالة القضاء ثم عزل ثم اعيد
الى القضاء فعند البيهقي لا بعلمه في هذه الفصول الثلاثة وعندهما يقضى ورجح
قولهما هذا زبدة ما ذكر فيه وغيره **قوله** جاز في موضعين هناك جاز وبما ان
ايضا جواب اذا وقوله وبيان المسك عطف على بيان المحذور وقوله ولفظ الشهادة
عطف على الاشارة وقوله وانما كانت اي كل واحدة من الاشارة ولفظه الشهادة
وقوله قطع للاحتمال اي الاحتمال كون كل من المدعي به والمدعي عليه والمدعي غيره
على ما سبقت وقوله لان الاشارة المحتوية الى وهي الاشارة عند ذكر كل منها
بان يقول ادعى هذا الذي حضر الى وقوله معرب خبر بعد خبر للمسك **قوله**
والجثة والشفعة الى هذا في عرف الفقهاء وفي عرف ديارنا السجل عبارة عن كتاب
شامل حكم القاضي وابق عنده وليس عليه خطه وامضاء والجهة عبارة كتاب ينقل
من السجل واعلم القاضي في اعلاء واثبت اسامي الشهود الحضار في مجلس الحكم
في اسفله واعلى المضم اياه وفي كلا العرفين لا مخالفة بينهما والوثيقة كما ان
ترادف الجهة والعرف في حق المحض في بعض نزع بمخالف عرف الفقهاء الا ان
يجل فيه على الجواز تدبر كما لا يخفى **مسائل شتى** قال في القاموس شتت بشت
شتا وشتاتا فرق وافترق انتهى يريد منه متعدد ولازم والمراد هنا الاخير
ولذلك نشر المصنف الشئيت بالمتفرق هنا وفي كتاب وهذا جرى على عادة
المصنفين ان يذكر واما شدة من المسائل في آخر كتاب استدركا لما فات سواء
كانت كلها متعلقة بما قبلها او لا ولذلك اطلق المصنف قيد في الهداية بكونها
من كتاب القضاء لكون اكثرها منه واكتفى المصنف في الاشارة اليه بذكرها
عقبه **قوله** لا يتد اي لا يدق وتدا حديد اكان او خشيا بنين بنين صلب العلوي
كما في البناءة عند البيهقي والخلاف بينه وبينهما في محل وقوع الشك ولذلك
كما جاز وضع سبار صغير ووسطه بالاتفاق لم يجر فتح الباب بالاتفاق وما
يشك في التصور به كدق التوتد في الجدار والسقف ليعلق عليه شئ او
ليربط فعندهما الاصل الاباحة في تصور في ملكه وشك في الخطر واليقين
لا يزدل بالشك وعنده الاصل الخطر لانه تصرف في محل تعلق به حق محرم
للغير فجاز تصرفه بشرط السلامة فيمنع فيها شك كما في فتح القدير وظاهر
كلام المصنف على ان قوله هو الرأج وعليه كلام صاحب الهداية ايضا ومنه صاحب
الكتاب وقول المصنف في الشرح سواء كان مضمنا الذي العلوي ولا ذكره شيخ
الاسلام عن بعض المشايخ وقال الصدر الشهيد خلافة في الاشكال وقوله
وعلى هذا الخلاف قال في الاسلام في شرح الجامع الصغير وقول البيهقي

اي جعل علامة

بفتح الهمزة

قياس وقال الروابي والمختار للفتوى انه اذا اشكل انه بضام لا يمكنه واذا علم
 انه لم يفتقر بملكه بالاتفاق فظهر ان قوله هو الراجح بل المختار للفتوى كما لا يخفى
قوله زائفة مستطيلة اي طريق محله جادة عن الطريق الاعظم اطلقه فشمس
 مكان نافذا او غير نافذ كما في اكثر الكتب اذ لا فرق في كون الاولى نافذة او غير
 نافذة ولكن قيد القيد ابراهيم واللبث والامام الترمذاني في التصدير والمذكر
 بان الاولى غير نافذة ايضا وصورة ما حفظه الدين البصري بمنط يده هكذا فيجعل
 على الاتفاق واما جدرانها في المستطيلة وقد كان لها باب فيه فيها ليس لصاحبها
 ان يفتح بابا من جداره في المنسوبة بخلاف ما لو كان لها باب في المنسوبة واحد
 جدرانها في المستطيلة فلصاحبها ان يفتح بابا فيها ايضا لانه من المردود فيها
 كما في النافذة والطلق عدم الفتح وهو الراجح ردة المقالة بعض المتأخرين من انه لا يمنع
 لفتح الباب بل من المردود بناء على ان فتحه رفع جداره وله رفع كله فكذا رفع بعضه
 ووجه الراجح ان المنع بعد الفتح لا يمكن لعدم امكان المراقبة ليلا ونهارا في الخرج
 ولا ندر بما يدعى من المردود بعد طول الزمان فيكون القول له لوجود الباب كما في
 فتح القدير وغيره **قوله** بخلاف زائفة مستديرة لوق طرفاها اي تصل نهاية
 سعتها بالمستطيلة وهذه صورتها **قوله** حيث يجوز له اي لمن له جدار من اهل
 المستطيلة في المستديرة ان يفتح بابا الى المردود لانه هذه اي المستطيلة مستديرة
 سكة واحدة غاية الامران فيها امرجا وقوله بمنزلة سكة مشتركة الظاهر
 ساحة مشتركة في دار اي مشتركة وقوله ولكل واحد منهم اي من اهل هذه
 السكة سواء كان من اهل المستديرة والمستطيلة وفي الميطان زقاق غير نافذ
 اراد بعض اهلها تخاذل ان ترك من الطريق قدرا للممر للناس ورفع سريعا
 ويفعل في الامان مرة لا يمنع وكذا لو اراد ان يبنى آرتا او دكانا وهو المصطبة
 ومن وضع جدرانها على حائط رجل باذنه او حفور سردابا تحت داره ثم باع الآذن
 داره فليشتري رفعها الا اذا شرط بقاءها عند البيع ومن له مجرى ماء في دار
 رجل فاداد اصلاحه ولم يكن الا بالداخل وهو يمنعه بقاله اما ان يتركه يدخل
 ويصلح او تفعل بما لك كذا روى عن محمد بن ابي القاسم ابراهيم اللبث كما في فتح القدير
 وبناء تنور في داره للخبز الدائم كما يكون في الدكاكين او رضى للمطبخ او مدقات
 الفخارين لم يمنع لان ذلك يفتقر بجيرانه ضررا فاحشا لا يمكن الترخض عنه وهو
 الاستحسان وبه يفتي قاله الصدر الشهيد ولو اتخذ داره خلية الغنم للجيران
 بناء من نبت السريقين ليس لهم منعه ولو وقع بصره في الصعود في دار
 جاره فله منعه عن الصعود حتى يتخذ ستوة واذا وقع في سطحه فلا ذكره
 الترمذاني كما في الحامية وفي المجاورة تفصيل في فضل الميطان **قوله** ادعى هبة
 في رقت الح قيد بالتاريخ فيها لانه لو لم يذكر لهما او لاحدهما تاريخ يقبل لا مكان
 التوفيق بان يجعل الشراء متأخرا وهذا على احدى الروايتين في تصحيح اذا امكن
 التوفيق وان لم توفق كما في فتح القدير ثم لا خصوصية لدا بهذه المسئلة بل في كل
 موضع يظهر التناقض من المدعى او مثله ومن شهوده او من المدعى عليه فهل
 يكفي امكان التوفيق لدفعه او لا بد منه وفيه روايتان كما في دعوى المبسوط
 واختار شيخ الاسلام كفاية الامكان ووجه الزيلعي في المحيط ما قاله ابو القاسم



بغير

بغير دعوى المدعى تباين وما قالوا لا يوفق بدون دعواه استحسان وهذا منه
 ترجيح لعدم كفاية الامكان وعليه تصويب المصنف حيث قال انه يجب في الهبة الخ
 واختار المحمدي ان التناقص لو من المدعى فلا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي
 الامكان ولو من غيره يكفي الامكان ولا يخفى ان هذا اوجه وقد سبق بعض التفصيل
 في فصل في آخر كتاب الدعوى ثم التناقص كما يمنع الدعوى لنفسه بمنعها لغيره
 واختلفوا في اشتراط كون الكلا ميين عند القاض ففهم من شرطه ومنهم من شرط
 كون الثاني عند القاض فقط كما في البرازية ولم يوجب احدهما على الاخر فينبغي ان
 يوجب الثاني كما في البحر الرائق **قوله** اذ الفسخ يثبت به اي يجده كما اذا تجاحدا
 معا حيث ينقطع قطعكما في الشرح وقوله فاذا ترك البائع الخصومة اي اذا عزم على
 ترك الخصومة عز ما تركه بالفعل اقترن به من امساكها او نقلها الى بيتها وما شبه
 ذلك ثم الفسخ لانه ذلك لم يجل بلا فسخ فيثبت به الفسخ دلالته كما في الفتح وقوله
 باقتران العمل به اي فسخ البائع واشارة بتمام الفسخ الى ان للبائع ردها على
 باعه بعيب قد تم لا ينفسخ البيع ولكن قيد في النهاية وغيره بان هذا اذا كان
 بعد تحليف المشتري الثاني اما اذا اراد رده قبله فلا لانه غير مضطر في الفسخ
 اذ يحتمل التكرار بخلاف ما لو جحد الزوج النكاح وحلف وعزمت المرأة على ترك
 الخصومة لم يكن لها التزويج بزوجه اخر اذ النكاح لا يحتمل الفسخ ثم انكار النكاح
 كما لا يكون نسخا لا يقع به الطلاق وان نوى الا ان يقول ليست لي بامراة ونوى
 الطلاق يقع عنده خلافا لهما كما في طلاق البرازية وايضا فيه ادعت الطلاق وانكر
 ثم مات لا يملك مطالبة الميراث **قوله** ثم ادعى انها نوى ان قال بعد قوله نعم
 هي نوى الخ وقوله صدق اي في الوصل والفصل كما في الشرح وعليه اطلاقه
قوله كن اقرب بقبض الجياد الخ من قبض بقوله وفي الستوقد لا يريد به انه لو اقرب
 بقبض الجياد الخ ثم ادعى انها نوى او بنهرجة لا يصدق كالم يصدق في دعوى
 الستوقد بعد الاقرار بقبض عشرة دراهم وجمع هذه المسائل الاربعة في انه
 لا يصدق بتعاليصاحب الهداية الا ان الحكم فيها ليس على السواء بل اذا اقر
 بقبض الجياد ثم ادعى انها نوى لا يصدق لا موصولا ولا مفصلا وفيما بقي
 يصدق موصولا لا مفصلا كما في النهاية ثم عدم التصديق في صورة المقيس عليه
 ان ادعاه مفصلا وان ادعاه موصولا يصدق كما في النهاية ايضا والمراد باليمين
 وقد سبق في الاقرار كذلك والحاصل ان ادعاه موصولا صحيح في الكل سوى صورة
 الاقرار بقبض الجياد وان ادعاه مفصلا في البواقي غير صحيح سوى صورة الاقرار
 بقبض عشرة دراهم ثم دعواه بانها نوى او بنهرجة **قوله** والنهرجة بتقديم
 النون وبدونها بمعنى الستوقد بفتح السين وضما وتضعيف التاء وتضعيفها
 معرب من سد تو كما في الكافي او من سد طامة كما في الفتح وعليه كلام المبسوط حيث
 قال انه مفرغته من الجاني **قوله** والمفردة منفردة الاقرار اشار به الى ما
 ذكر في القبة نقله عن المحيط ان كل شيء يكون لهما جميعا فيه من كبيع ونكاح اذا
 رجح المنكر الى التصديق قبل ان يصدق الاخر على انكاره فهو جائز وكل شيء
 يكون الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة والاقرار لا ينفع اقراره له بعد
 ذلك اي بعد رده انتهى فظهر ان لا مخالفة بين ما ذكره هنا وما ذكره في السابق

في جواب من قال اتبعت عشرة
 دراهم

في صورة الجبل من ان احد المتعاقدين لا يتفرد بالفسخ وتبع فيه صاحب الهداية
 فلا يرد على كلامه ما اوردوه صاحب الكفا في من التناقض والاحاطة الى ما اجاب
 عنه صاحب العناية من انه لا منافاة لانه انما حكم اولاً بكونه نسخاً من جهته
 لا مطلقاً اولاً لان كلامه الاول فيما اذا ترك البايع الخصومة والثاني فيما اذا لم يتركها
 لما يرد على هذا الجواب انه لو اراد بكونه نسخاً من جهته انه تم الفسخ وهو من جهة
 البايع فلا يتم انه كذلك وان اراد انه صدر جزء الفسخ من جهته ولم يتم فلا فائدة
 له واما الثاني فان كان له وجه في الجملة الا ان الكلام مطلق والاطلاق في محل التقييد
 خطأ عند المحصلين كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** فلا بد من الجهة اي البينة
 او تصديق خصمه اي المقر حتى لو صدق المقر ثانياً لزمه الا ان استحسننا كما في
 الهداية ومائة شروحه ولكن مخالفة ما في البرازية انه قال في يده عبد فقال
 لرجل هو عبدك فرد المقله ثم قال بل هو عبدى فقال المقر هو عبدى فهو
 لذى اليد المقر ولو قال ذواليد المقر لآخر هو عبدك فقال لا بل هو عبدك ثم
 قال لا خير بل هو عبدى وبرهن لا يقبل للتناقض انتهى والعجل في مثله بما في
 المتن ثم في الشروح وقد سبق غير مرة ثم هنا فروع ذكرت في النهاية وهو ان
 المقر له لو صدق المقر ثم رده اقراره لا يرد ولو دعت المرأة صداقها لزوجها
 وقبل ثم رده فردة باطل وكذا لو قبل المدين الابراء ثم رده وكذا لو قال لعبد
 وهبك لك رقبتيك فرد لا يرد لانه اعتاق هذا كله في ردة المقر له اقرارا المقر
 اما لو ردة المقر اقرار نفسه كان اقرار قبض المبيع وانتم ثم قال لم اقبض
 واراد تخليف الاخر انه اقبضه او قال بعد ان اقر قبض المبيع لم اقبض او قال
 هذا لغفلان ثم قال هو لى واراد تخليف فلان او اقر بدين ثم قال كنت كاذبا واراد
 تخليف الدائن انه اقبضه لا يخلف في المسائل كلها عند المجتفة ومحمد لانه
 متناقض وعند ابن يوسف والشافعي يخلف وهو رواية عن احمد لان العادة
 جرت على هذه الاشياء قبل تحققها تحمرا من امتناع القاضى عن الاستشهاد به
 ان سلمه فيجب ان يراعى العادة وقد سبق في هذه الحاشية قبيل باب التحالف
 ان قول ابن يوسف الاستحسان والمضى به تذكر **قوله** ادعى خمسة دنانير
 الخ ذكرت هذه المسئلة في الفصل السابع من العجادية نقلها عن دعوى فتاوى
 قاضيان وفيها ايضا ذكر في فتاوى القاضى فلهذا الدين ادعى الف درهم فقال
 المدعى عليه قضيتك في سوق سمرقند فطوبى بالبينة فقال لا بينة لي ثم قال
 بعد ذلك قضيتك في قرية كذا واقام البينة فقبل لان التوفيق ممكن وده لت
 المسئلة على جوان التوفيق من غير دعوى التوفيق انتهى **قوله** وعزى يوسف
 انه يقبل الخ اشار به الى ان هذه الرواية غير ظاهرها رواية وانما حكمها عند الخصام
 وفصل الدين ما سبق في فصل الاستشراء اذ ادعى رجل على آخر مالاً لورده
 امكان التوفيق هنا بان يقول لم يكن بيننا بيع ولكنه لما ادعى على البايع سألته
 ان يبرئني عن العيب فابراى كما في الفتح على ان البايع يحتمل ان يكون وكيلاً من
 المالك فنقول المالك ما بعها صادق ثم دعواه بالبراءة من كل عيب لا يناقض كما
 في عامة الشروح وان البايع غير البراءة من العيب لوجود احداهما لا يمنع دعوى
 الآخر كما في بعضها وقوله ولهما الدين الخ ولا يخفى ان كلامه وجه التوفيق

هذا كلام على صاحب
 الكفا في صاحب
 العناية

فروع من النهاية

قوله على ان البايع الخ بالعادة
 اشارة الى ضعف هذا التوفيق لان
 الرجوع اعم وكذا كانت الدعوى على
 الوكيل نفسه لا يوفق بذلك
 تدبر

يدفع هذا كما في الفتح وهذا ترجيح منه رواية ابن يوسف هذه كما لا يخفى وقوله
 ولا كذلك هنا فان دعوى البراءة عن العيب يستدعى قيام البيع وقد انكرو
 هذا هو المراد وقد عرفت ما يدفعه **قوله** بطل منك كذب ان شاء الله وآخوه
 اطلقه فقبل ما لو ذكر فيه شئ او اكثر والاول على الاتفاق وفي الثاني خلاف فصله
 في الشرح وقوله من قام بهذا الذكر الخ والمراد بالذكر الحق الصك كما في القاموس
 والمراد من قام به من اخرج كان له ولاية المطالبة بما فيه من الحق واورده عليه انه
 يلزم صحة توكيل المجهول وغاية ما يجب عنه ان يجاز ذكره ليفيد انه يصرف الاستثناء
 الى الكل عنده وان كان فاسداً فكيف اذا كان صحيحاً كما في المقدسى على ان كونه توكيل
 المجهول ليس بضار هنا لانه في الاسقاط والاسقاطات تعبر مع الجهالة كما في
 الصلح على الابتكار كما في البناية واشار بقوله ان شاء الله الى انه لو استثنى بالاول
 اخراهما ينصرف الى الاخير بالاتفاق وبصرفه بالجملة المتعاطفة الى انه ينصرف
 الى الاخير في غير العطوف كما في المعطوف بعد السكوت بالاتفاق كما في ايضاح الكرماني
قوله قالوا لا يلحق به اي بالكل بل بما ذكر بعد العجوة اتفاقا **قوله** صدقوا
 يعني بلا يمن وكان الادلى ان يقول لا تصدق المرأة بلا بينة لان العادة ان من له
 القول انما يكون له مع يمينه ولا يمين على الورثة هنا الا اذا دعت عليهم بكفرها
 بعد موته فيختلفون على نفى العلم كما في الفتح **قوله** والحال تدل على ما قبلها اي
 تحكيمها واستصحابها وقوله وهذا اي تحكيم الحال واستصحابها والاستصحاب حكم
 بقاء امر محقق لم ينظر عدمه كما في التحرير **قوله** لانها تدعى مراعاة الدليل
 فان في الهداية واما الدليل الاول فهو كون الاستصحاب معتبراً في هذه المسئلة
 ايما للدفع لا للاستحقاق الا ان الاستصحاب هنا استصحاب ما في الماضي من كفرها
 الى ما بعد موته وباني التفصيل في العناية **قوله** قال هذا ابن مودعي الميت الخ
 قيد بالابن لانه لو اقر بانه اخوه شقيقة وهو يدعيه يتلوم القاضى في دفع المال
 اليه على ما رأى وهذا شبهه بالي خيفة وعندها التلوم مقدّم بحول كما في الخلاصة
 وعن ابن يوسف مقدّم بشهر كما في الاقضية هذا لو قال ذواليد لا وارث له غيره
 واما ما قال له وارث ولكن لا ادري امان ام لا فلا يدفع الى احد شيئاً الا قبل
 التلوم ولا بعده حتى يقيم بينة بقول شاهده لا نعلم وارثاً غيره كما في فتح
 القدير واراد بالابن من يورث بكل حال فيدخل فيه البنت والاب والام وكل من يورث
 في حال دون حال فهو كالإخ كما في البحر الرائق وقيد بالوارث لانه لو اقر بانه وصيه
 او وكيله او المشتري منه اي من مودعي الميت فانه لا يدفع المال اليه وقيد
 بالوديعة لانه لو اقر الملتقط فقبضه اخلاقاً واراد بالوديعة ان ليس يده يد الملك
 فيدخل فيه العارية والغصب كما في الفتح وغيره **قوله** بل يكون المال كله للاول وهل
 يعنى للثاني شيئاً نفاه في غاية البيان وذكر في النهاية والدرية وغيرهما انه يعنى
 للثاني نصف ما اداه للاول اذا دفع له بغير قضاء انتهى هذا هو الصواب كما في
 الفتح **قوله** بشهود لم يقولوا الخ اشار به الى ان الارث او الدين ان لم يثبت
 بالبينة بل بالاتزان يؤخذ التكفيل بالاتفاق والى انه لو قالوا لا نعلم وارثاً او غيرهما
 غيره لا يكفل بالاتفاق ولا يتلوم القاضى سواء كان الوارث من يجب كما في
 الفتح والبناية ثم الدفع من مسئلة المتن اذا كان وارثاً لا يجب بغيره كالاب

والابن وان كان من يوجب كالارخ والجد والعم لا يدفع اليه وان كان من يوجب
 يجب نقصان كالزوج والزوجة يدفع اليه اقل النصيبين عند ابى يوسف وعند
 محمد او فرجها ابو حنيفة مع محمد كما ذكر في المبسوط وقال قولهما الاصح وعليه كلام
 المصنف باطلاقة وتقدم التفضل لان القاضي يتلوم ولا يدفع اليه حتى يغلب
 على ظنه ان لا وارث له غيره ولا غيرهما آخر اتفاقا كما في الحامية وغيره **قوله** كغيب
 بالنفس اشار به الى ان عدم اخذ كفضل بالمال بالطريق الاول وقوله تقاربا اي
 تحاشيا والا تراءى الا هلاك **قوله** اخذ نصف المدعى الخ لم يقل اخذ نصيبه
 وترك نصيب اخيه لان ما اخذه لم يتعين لان يكون نصيبا له ما لم يأخذ الاخ الباقي
 اذا الحاضر انما يأخذ النصف مشاعا غير مقسوم كما في العادة ثم اذا حضر الغائب
 لم يجز ان يعاد البينة ولا الى القضاء له بل يستلم النصف اليه بقضاء
 غيبته لان احد الورثة ينتصب خفيا عن البقية بما لهم وعليهم ديناً كان او
 عينا هذا في الدين مطلقا وما لو كان في دعوى العين على الميت فلا بد من كونها في
 يده ليكون قضاء على كل حتى لو كان البعض في يده تنفيذ بقدره لانه لا خصوصية
 بدون اليد كما في الجامع الكبي في سنهات في الموارث فظهر ان ما في الهداية
 والنهاية والعناية انه لا بد من كون كل تركته بيده حتى ينتصب خفيا عن الكل في
 دعوى الدين ايضا غير صواب اذ قد صرح اكمال ابن الهمام بالفرق بين العين
 والدين وهو الحق كما في البحر الرائق **قوله** اذا جدها والبداخذها القاضي
 اي اذا جدها والبداخذها اي كونها ميراثا للمدعى واخذ اخذها اي اخذ القاضي
 حصة الاخ منها ولو ذكر النصيبين الاول باعتبار المدعى والثاني باعتبار الباقي
 فله وجه الا انه ليس لاحد التصديق على الآخر بنية والتعرض لمثل هذا القصد
 الا فائدة مما لا يسهل ولا يغني من جوع كما لا يخفى **قوله** ولا وارث الا ان الوارث
 من طغيان القلم اذا العبارة والارث في عامة الشروح وقوله لا يثبت الملك
 للموت ولهذا قضى ديونه وتنفذ وصاياه منه ويقسم المال بين الورثة وقوله
 واحتمال كونه مختارا لميت انما قال به لان كون المال في يده باختيار الميت يقتضي
 ولكن احتمال ذلك يفيد المطلوب فاكتفى به كما في الشرح **اقول** هنا بعض مسائل
 ادعى بيتا فقال ذواليد انه ملك ورثته من ابى فدفن عليه ظهر على كل الورثة
 وليس لاحد ان يدعي بجهة الارث للقضاء على مورثهم فلما ادعاه اجمعهم ملكا
 مطلقا يقبل اذ لم يقض عليه في الملك المطلق ولو ادعاه ذواليد ملكا مطلقا لارثا
 لا نصيبا لورثة مقينا عليهم فلهم دعوى الارث واخذهم به ولكن ليس لذى اليد
 حصة منه لانه قضى عليه ولو كان الورثة اكبارا وغيبا والصغير حاضر نصيب القاضي
 وكذا عز الصغير لسماح دعوى الدين على الميت وليسوى الحكم عليه على الورثة
 كلهم ولو ثبت دينه على ميت على بعض ورثته وحصة في يده يستوفى كل الدين
 منه ويرجع البعض على الغائب كما في خزائن المغنين وصح الاثبات على الوارث
 والتجليف اذا انكر الدين وان لم يكن للميت تركته كما في الدراية ورجل ادعى ديناً
 على الميت وليس له وارث نسباً لحاكم وكيلاً للدعوى كما في ادب القاضي للخصان
 فظهر منه ان وكيل بيت المال ليس بنجس كما في البحر والمقدس **قوله** يقع على
 مال انزكوه اطلقه فمثل قليله وكثيره لان المعتبر هو الجنس فيجب ان يتصدق

وتمام التحقيق في المنع قبيل فصل
 في دعوى النسب ملكه

فيه كلام على المولى
 عزى زاده
 م

وكيل بيت المال ليس بنجس بل
 النجس وارث او وصي عن الميت

مجمع ما يملكه من النقدين والسواهم ومال التجارة ولا يجب تصديق العقار والوقف
 واثاث المنزل ونحوها ثم تسوية المصنف بين قوله ما لي وبين قوله ما ملك هو
 الصريح وهو اختيار شمس الأئمة ذكره في المبسوط وهو اختيار ابو بكر البجلي صاحب
 الهداية وذكر الاسيبي في فرقتهما عموم الملك وهو قول ابى يوسف واختاره
 الطحاوي في مختصره وبعده صاحب المجمع **قوله** فلو خلافة كالوارث من حيث انها
 يثبتان ملكا بعد الموت لان حيث ان الموصي له قائم مقام الميت بعد الموت كالوارث
 اذا خليفته حقيقة من يقوم مقامه ولذلك صح اثبات دين الميت على الوارث او الوصي
 ولم يصح اثباته على الموصي له وصحة الوارث بخيار العيب في مشرعي الميت بخلاف
 الموصي له صرح به المصدر في شرح الادب هكذا افاده صاحب البحر الرائق هنا
 ووجه ان اشكال عبارة الهداية لا يندفع الا بهذا التحقيق وان لم يتعرض احد
 من شارحي الهداية اقول حاصله ان المشاهدة لا يلزم كونها من كل وجه واذ لا
 ولذلك لم يتعرضوا كما لا يخفى **قوله** بمسك قوت شهر هذا بناء على الغالب
 وفي عرف بعض اهل الديار يوجب الدور والحواشيت في السنة على ثلاثة اقسام
 كل اربعة اشهر تسطخ بمسك قوتا يكفي الى اربعة اشهر كما في الفتح **قوله**
 لا التوكيل بلا علم الوكيل وكذا اذن الصبي والجد في التجارة باتفاق الروايات
 كما في الحامية وعليه كلام الزبلي هذا اذا كان الاذن خاصا ولم يشتهر بين الناس
 اما اذا اذن بالتصرفات بان قال يا يعز عبدى في التجارة فبايعوه جازح انه
 لا علم للجد بالاذن في رواية وفي اخرى لم يجز كما في الحامية وعلى ترجيح الجواز كلام
 اكمال ابن الهمام في الفتح وفيه ايضا هذا اذا كانت الوكالة قصدا اما اذا ثبتت
 في من الفصل بالفعل بان قال لغيره اشتر عبيدى من فلان فباعه فلان او لامرأة
 الى فلان يطلقك فطلقها فلان ففيه روايتان ذكر محمد في كتاب الوكالة انه جائز
 وفي الزيارات انه لا يجوز **قوله** ولومن فاسق يريد به انه اى اعلمه مع تصرف
 الوكيل سواء كان عدلا او لا كبيرا او صغيرا مما لا يسهل ولا يسهل **قوله** ويشترط
 لعزله خبر عدل الخ هذا اذا لم يصدق له اما اذا صدقه فينزع ولو كان المخبر فاسقا
 وكذا لو اخبر المشتري او رسوله الشفيخ وجب الطلب اجماعا وان كان فاسقا
 صدقه او كذبه ذكره الاسيبي وكذا اذا اخبر رسول الموكل بعزله حيث قال
 ان رسول بعزلك اذ الرسول جعل مخبره ولو فاسقا وثبت العزل بكتاب الموكل
 ايضا كما في البحر الرائق وعلى هذا التفصيل عزل القاضي ومتولى الوقف كما في المقدسي
قوله او مستورين معناه ان لا يعلم حالهما وجب ما ذكر هنا قول البيهقي وعنده
 لم يشترط في المخبر بهذا التمييز لانه محاملة ودليل الامام ما ذكره المصنف
 في الشرح وقوله والشفيخ بالبيع عطف على السيد بخيانة اى وعلم الشفيخ
 بالبيع وهكذا الحال في الاخيرين ففي الاول يكون مختارا للعدا وفي الثاني يسقط
 حقه بالسكوت وفي الثالث يستقر الكناح به وقوله وسلم لم يهاجر بالشرائع
 يعني اذا اخبره عدل بالشرائع لزمه ادائها واختار السرخسي قبول خبر لفاستق
 فيجب عليه الاحكام بخبره لان المخبر له رسول الله عليه السلام والعدالة
 لا يشترط في الرسول كما مر وصححه الزبلي ورواه اكمال المحقق ابن الهمام بان علم
 اشتراط العدالة انما هو في الرسول الخاص بالارسال والا فيلزم على قوله ان

اقول وجه الترجيح ان الاذن نكح
 للبحر واسقاط الحق ويشترط للمؤذن
 باصلية نفسه فيشترط بالاذن
 العام بخلاف الوكيل فانه يثبت
 له ولاية التصرف في مال الموكل
 بخصوصه فيستوفى على العلم ملكه

في حاشية

في حاشية

في حاشية

وذا باطل فيلزم بطلان ما ذكره

في كلام علي
السرخسي

دين تركي في حاطه ابتدكه وارتك
علاقه سي او لما دعي

في نوع كلام علي
المصنف

أي العبد

أي كارجح بدينه ملكه

السكنى بفهم السين وسكون الزا
والحاء المعجمة والكاف وفي اخرها
الهاء ثالث الحروف

لا يستلزم العدالة في رواية الاحاديث لعين ما ذكره وذا باطل هذا ما في محرم
الاصول وقوله بحسن القبول شاره ابن امير الحاج وابن امير ماد شاه وشاره
الكثير ابن النجيم وعلى المقدسي حتى قال ابن النجيم رحمه الله تعالى في فتح المغفار
شرح المنار بعد نقل عبارة التمهيد فلا اعتبار لما صححه السرخسي وان مشى
عليه ان يلقى واول قول فظهر انه استقرت الحال على كلام المتن كما لا يخفى العلم عند
الملك المتعال **قوله** للفرماء اي لاجلهم توفيه لادبهم التي على الميت
واللام للجنس فيشمل القليل والكثير واد بالمال الثمن وقوله واستحق العبد
من يد المشتري وكذا لو استحق اومات في يد البائع بعد اخذ الثمن وضاع كما في
الفتح وغيره وقوله بمنزلة يعني لانها بمنزلة الامام وقولنا لانها كما منه
ساقط من قلم النايب الاول والاخير كما لا يخفى باسقاط قوله بمنزلة كما لا يخفى
وقيد ببيع القاض او امينه لان الدين اذا احاط بالثمن فنجح نقلها الى ملك
الوارث لتاخر الميراث عن الدين فيبقى على ملك الميت وقد عجز عن القضاء
بنفسه فتاب القاض ما يدعي في تنوير تلخيص الجامع الكبير **قوله** ورجح
المشتري على الغرماء اذ راد به الغرماء الذين طلبوا الاستيفاء حتى لو ظهر
عديم الميت لا يتشركهم وان صار مقرا بقبض الامين لان الامين لم يكن نائبا
عنه لافي البيع ولا في القبض ولم يوجد منه قبض ذلك لاحقيقة ولا احكاما في تحفة
المريض شرح التلخيص في كتاب الوكالة **قوله** الى الموكل لان التزام العهدة
لم يصح منها وقد وقع العقد كما في الفتح **قوله** وان باع الوكيل طلقه فمثل
وصى الميت ورضي القاض وقيد الامير اتفاقا لان امره وعدم امره سواء
صريح به الامام الحصري وقوله اومات اي العبد في يد الوكيل قبل قبضه اي
قبل قبض المشتري العبد هذا هو مقتضى لسوق والموافق لما في الشروح فظهر
ان قوله اي الثمن عرف الثمن بان يضاف المصدر الى مفعوله هذا غاية التوجيه
قوله لانه لم يصل اليه اي لان وفاء لم يصل اليه الغريم وقوله وقيل لا يرجع الى
عطف على مفعول وهو قيل يرجع ايضا بما عزم للموصي من الثمن وكل طق من البين
لاغناء قوله والاصح انه يرجع الى قوله ايضا ليس في محله بل محله في المعطوف عليه
لو ذكر كما اشرفنا اليه ولو ذكر بعد قوله والاصح انه يرجع الاستفهام مع انه ليس في
عبارة الكافي والظاهر الجوردة في عليه ففعله وقبضه عائدة الى الغريم وعامة
الشراح على صحيح صاحب الكافي وان صحح مجد الامنة السركنتي عدم الرجوع
ولم ادر من وافقه في التمهيد فظهر ان الرجوع هو الرجوع وصرح الاختلاف في مسألة
بيع الوكيل وكذا الاختلاف بالرجوع وعدمه في مسألة بيع القاض او امينه مع
اختلاف التمهيد كما في تبين الزيلعي **قوله** القاض اخرج الثلث للمفقرا الى
ذكر في تلخيص الجامع في باب البيع الوكيل ان يشتري ثوبا ويقتي ثيابا بعد
الايتما دون محبط الثلثين فلكون شراء القاض عن الوكيل مع شراؤه واعتادة
لم يبع لانه انما يبع لو وقع وصية ولم يقع لان قدرها هو الثلث بعد الدين
والعبد اشترى بثلث قبل الدين فلم يقع وصية فبطل عتقه ولو كان الوكيل يبدل
القاض يقع شراؤه واعتاقه عن نفسه وعند ابن يوسف بعد الوكيل ايضا اذا
لم يعلم بالدين قال شمس الاثمة الحلواني هذا ارفق بالناس كذا في تنويره وباقي

التفصيل فيه وقوله ووجه ما من ان هذا عقد لم يرجع عهده على العاقد **قوله** وكثير
من مشايخنا اخذوا به اي بقول مجد اخر والمصنف لم يختر هذا القول في المتن لان
الغلط والخطا في الحكم محتمل اذا قطع بينهما ليس الا لانياء عليهم السلام كما في
الفتح وما اختاره المصنف قول الماتريدي وهو مذاهب ابي حنيفة قد كشفه الماتريدي
بتقييده لما قال الا سيجاب المسئلة مصدرة عند ابي حنيفة في العالم العادل لانه
اذا كان غير هذا لا يوتي القضاء ولا يؤتمر امره انتهى كما في البحر والمقدسي وهذا
ترجيح ظاهر الرواية وهو اذا رجحت يكون الحج من غير ظاهر الرواية المرجحة لما سبق
غير مرة وادجاعة على قول مجد وقالوا او يشهد مع القاض شاهد عدل على ذلك
وفلما هو هذا انه يقبل شهادة القاض على فعل نفسه وليس كذلك بل المراد ان يشهد
القاض والعدل على شهادة الذين شهدوا بسبب الحد لا على حكم القاض هكذا افاده
صاحب الفتح ثم قال هذا القول بعيد في العادة لانه يقتضي شهادة القاض عند الجلاء
قوله لان القضاة قد فسدوا اي في هذا الزمان سيما قضاة مصر لان اكثرهم
يتولون بالرشى فاما حكمهم باطله كما في البناية **قوله** صدق معزول الى وكذا صدق الاخذ
او القاطع لو اقربا بما اقرب القاض وقوله ولو انكر اكونه قاضيا الى والاخذ والقاطع
ولو اقربا بما اقرب القاض يضمنان في هذا الفصل وباقي التفصيل في الهداية وشرح
وقوله في الصحيح وهو مختار فخر الاسلام والصدور الشهيد واحترزه عن الذي
ذكر شمس الاثمة في جامعنا ان القول للمدعي **قوله** وهو منافية للمضان بالاصل
فيه ان المقر اذا اسند اقراره الى حالة منافية للمضان من كل وجه لا يلزمه شيء وباقي
التفصيل في الشرح مع تفارجه **كتاب القسمة** **قوله** لا يخفى وجهه
المناسبة لما سيصح بان الاصح ان القسمة من جنس عمل القضاة ان القاسم بنفسه
القاض وكثيرا ما تقع في تركه الميت وقيل يخلو من وصية فيها اوارث صغير وغيره
او نزاع بين الورثة فيحتاج الى القاض فيظهر من هذا حسن تأخير عن كتاب القضاء
كما لا يخفى **قوله** هي لغة اسم للاقتسام بدنه انها ليست مصدر قسم القسام
المال بين الشركاء وتعريفها الشرعي باعتبار هذا المعنى لا المعنى اللغوي فعلى
المعنى اللغوي وصف الشركاء والشرعي وصف القسام **قوله** كالكيل الى داخل
اكتاف ولم يقل وهو الكيل الى اشارة الى ان ذلك لم يخص فيما ذكر يشمل قسمة
المنافع بالمهاياة كما في البرجندی **قوله** واما اذا تبدل الى كما في تقسيم الحايطة
والحمام والبر ونحوها فهذه الاشياء لا تقبل القسمة ولا تقع تسمتها لعراها
عن معنى الاقزان كما في المنيع نقلا عن المحيط **قوله** ومعنى ما دله لم يقل ومعنى
بيع ليستأول قسمة المنافع كما في البرجندی وقوله نصفه رفع على انه بدل من اسم
كان وقوله ملكه بنفس خبره وقوله ولم يستفد مال به وقوله عما في يد صاحبه من نصيبه
قوله بحجر عليها في متحد الجنس الى ذكر في الغاية عن الصغرى ان القسمة على ثلاثة
انواع في المشتريات وفي غيرها من نوع واحد من انواع نفق الاولين بحجر الآبي وفي
الثالث لا بحجر ثم المختارات شرط وعيب وروية تجري كلها في النوع الثالث
وفي الاول خيار العيب فقط وفي الثاني يجري خيار العيب ويجري خيار الرؤية
والشرط ايضا في رواية ابن سليمان وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في المقدسي

حيلة في شهادة القاض تدبر

وذكر صاحب المنع نقلاً عن المحيط والبدائع ان خيار الرقبة والشروط لا يثبت في قسمة الجبر لعدم الفائدة لانه لوردها باحدهما اجبره القاضي ثانياً فلا يقيد هذا القول بكون التوفيق بينهما بان يجعل ما في الغاية على قسمة بتراضهم تأمل العلم عنده تعالى **قوله** من غير المثليات صفة لقوله متحدى الجنس وجاز لان اضافته لفظة وقوله فقط قيد لمحدى الجنس يريد به انه يجبر في المثل مطلقاً وفي غيره لو متحد الجنس كالتباعد من نوع واحد والبقر والغنم وقوله وان كانت اجناساً اي الايمان المشتركة مختلفة بان كانت من نوعين فصاعداً لا يجبر القاضي الخ وانما تعد القسمة فيها بالرض **قوله** لكن يجبر عليها لو كانت من نوع واحد هكذا في عامة الشرح وهو مقتضى تقابل قوله وان كانت اجناساً الخ لانه سقط من قلم التماسخ الاول ومثل هذا ليس بعيد **قوله** لتمام قطع المنازعة بما يريد به ان القسمة من جنس عمل القضاء من حيث تمام العمل وليست كذلك وانما الغرض عليه جبر الربي على القسمة فظهر ان شبهها بالقضاء اقوى ولذلك عدت من جنس عمله في الاجماع وهو مختار السرخسي في العادة **قوله** وصح نفسه بالجبر اطلقه ولكنه مقيد بان اذا لم يكن مؤنثه من بيت المالك في البرجندى نقلاً عن المحيط وفي الذخيرة سئل ابو جعفر عن سلطان عزم اهل قرية فارادوا قسمة تلك الغرامة فقد اختلفوا في التقسيم على تعدد الاملاك وعلى عدد الرؤس واختار البعض انه ان كانت الغرامة لتخصيص املاكهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وان كانت لتخصيص الابدان تقسم على عدد الرؤس ولا شيء على النساء والصبيان في ذلك لانه لا يتعرض لهم انتهى وهكذا في الغاية نقلاً عن نوار **قوله** اي الليث **قوله** ثم اذا اجر هو اجر المثل الخ وذلك مبني على العرف وذكر الامام السرخسي ان القسام بمنزلة ان كاتب للقاضي في الاجر وينبغي ان يأخذ اجره من مقدار شقته وبقدر عمله كما في البرجندى **قوله** ولا يعين واحد لها اي لا يعين احداً لعمل القسمة على وجه لا يتولى ذلك غيره لان الامر بضيق على الناس والاجرة غاية كما في صدر الشريعة افاذه بالتحليل الاول انه لا يعين واحداً فقط سواء قدر له اجرا او لا وبالنسبة لانه لو عين القاضي الاجرة جاز له تعيين واحد لا يتوهم ح غلاء الاجر وقد صرح بذلك في الخزانة **قوله** ولا يشترك القسام بضم القاضي جميع قاسم هذا انما لم يعين القاضي الاجر فانه اذا لم يشتركوا يتسارع كل منهم الى القسمة باجر يسير هذا روت فيرخص الاجر اما اذا عينته ينبغي ان يجوز اشتراكهم كما في المنيع والبرجندى **قوله** الا عند صغير احدهم وكذا لو كان احدهم مجنوناً او غائباً كما في المنيع الا باجازه ولو الصبي او الغائب او المجنون الصبي يجد بلوغه حتى لو مات الصبي او الغائب واجاز وارثه صححت عندها وعند محمد لم تقع كما في البرجندى **قوله** ادعوا شراؤه او ملكه مطلقاً ظاهر المتبادر على انه صفة قوله عقاراً ولا مانع لا يكون صفة له ولقوله نقلياً على سبيل البدل وانما فصل بين قوله نقلياً وعقاراً بقوله ادعوا ارثه اشارة الى ان لا فرق بينهما الا بالارث والضمير في قوله ولو ادعوا ارثه يتعين انه عائد الى العقار بقريضة التقابل فتكون قسمة المشتري والمالك المطلق من المنقول مذكورة في المتن ايضا ومثل هذا الاجمال غير بعيد في المتن والاشتمال اوجه من الحوالة على المقايضة تدبر كما لا يخفى **قوله** الاخلاق في الاولين الخ اراد به

خلل ناسخ

قيد السلطان اتفاق والمراد من يقدر الجبر والتعظيم

قسمة الغرامة على قدر الاملاك او على الرؤس

فيه كلام على صدر الشريعة والمولى عن زاده

دعوى الشراء والمالك المطلق في العقار هذا الشرح بناء على الظاهر المتبادر وعلى انه من يدن المصنف الدقة في المتن دون الشرح وقد تبع فيه صاحب الوقاية وصورة الاختلاف دعوى الارث في العقار وعن البيهقي في غير رواية الاصول ان القاضي لا يقسم العقار في دعوى الشراء ايضا حتى يقيموا البينة على الشراء من فلان لانهم اقرروا في الموضوعين بان اصل الملك لغيرهم ثم اخبروا بان انتقاله اليهم كما في مبسوط السرخسي والفرق على ظاهر الرواية انه زال عن ملك البائع قبل القسمة فلم يكن القسمة قضاء على الغير كما في المقدسي **قوله** ولا يكون قضاء على شريك آخر لهم يعني ان ظهر بعد القسمة ولا على مالك له كما في الكافي **قوله** ويصير بعضهم متجماً الخ اما جعل واحد منهم متجماً والاخر متجماً عليه كما في الذخيرة او بان لا يرضوا امرهم الى القاضي وقال لا ابا شرا القسمة حتى يقيموا البينة على الموت وعدد الورثة ورثته الى هذا الطريق جعلوا احدهم متجماً ليحصل مقصدهم كما في بعض الحواشي **قوله** يعني ادعوا الملك في العقار الخ للاخفاء وان هذا التصريح مخالف لما سبق انه يقسم اذا ادعوا الملك المطلق والتحقيق ان ما يظهر من الهداية ان السابق رواية المبسوط وهذا رواية الجامع الصغير والمصنف اورد الروايتين تبعاً لصاحب الوقاية من غير اشارة الى اختلافهما وشي على هذا الظاهر بعض الشراح منهم الشيخ الاكل ووفق بعضهم بينهما منهم تاج الشريعة وعليه مشي الزبلي بان الاختلاف من اختلاف الموضوع فموضوع رواية المبسوط فيما اذا ادعى الملك ابتداء واليد ثابتة ومن في يده شيء يقبل قوله انه ملكه ما لم يناد به غيره وموضوع رواية الجامع الصغير فيما اذا ادعى اليه واعرض عن ذكر الملك مع حاجتهما الى بيانه لانهما طلبا القسمة من القاضي وهو في العقار انما يكون بالملك فلما سكتا عنه قوى احتمال ان يكون لغيرهما فلا يقبل قولهما بجبر اليد الا باقامة البينة انه لهما ليزول هذا الاحتمال اقول هذا التوفيق بعد محمل تأمل لانهما لما ادعيا انه لهما اي ملكهما ولم يقررا للغير لم يحتجوا الى اقامة البينة فاللائق ان يقبل قولهما من غير اقامة البينة على ان رواية المبسوط على اطلاقها يشمل ادعاء الملك ابتداء وانتهاء فالفرق بينهما حتى يظهر ان عدم تعرض المصنف لهذا التوفيق ناش من ضعفه وان تعرضه لذكر كلتا الروايتين في مثل هذا المختص ناش من عدم ترجيح احدهما على الاخرى نعم ان اللائق عليه وعلى صاحب الوقاية ح التنبيه على اختلاف الروايتين بان يقول لا في هذه المسئلة في رواية ويمكن ان يقال ان التوفيق بالفرق بين دعوى الملك ابتداء وبين دعواه انتهاء صحيح من غير ضعف فان الاولى لا تورث تهمة فيقبل قوله بلا بينة والثانية اورثت تهمة وهو ان دعوى اليد في مقام دعوى الملك بقيا در منها انه لم يكن ملك المدعي ثم ادعوا الملك يكون تناقضاً فيحتاج الى بينة انه ملكه هكذا صرح به حميد الدين الصنوبر في قوله فعلى هذا عدم تعرض المصنف للتوفيق بناء على ان الاختلاف قد عليه ظاهراً الهداية تدبر العلم عند الملك الذي منه الهداية **قوله** واما متبع الاول هنا اي فيما اذا برهننا انه معهم لعدم الملك اذ لا ملك بدون البينة فامتنع جواز القسمة كما في العناية **قوله** وعدداً لورثة بان يتبين انه ابن وبنت ويلزم منهما ليظهر حصته كل منهم لا العدد الجرد كما في البرجندى وقوله معهم اي مع الحاضرين الكبار وتصدير المسئلة بالتنبيه بيان لادنى

هذا تحقيق حقيق ان شاء الله تعالى يظهر منه قصور بعض الشراح لا يخفى على من تدرب

تأمل

فيه كلام على بعض
شرح الهداية
٢

فيه كلام على صاحب
الوقاية ومن وجبه
كلامه
٢

فيه كلام على المولى
عزى ناده
٢

المرتبة في اقامة البينة فلا يلزم منه كون العقار فقط وايضا قوله ونصب قايض
لها والمسئلة الآتية القابلة قرينة على عود الضمير الى الكبار والخصار فقط ونحصر
به كونه بمنزلة الاستثناء ومثل هذا جار في تخصيص العام على ما صرح به القول
ففي ان يخص عود الضمير والمصنف في هذه العبارة تبع صاحب الهداية
وصاحب الكافي وصاحب الوقاية ولم يلتفت الى قول من حكم بالسوء صريح بالتثنية
تدبر كما لا يخفى **قوله** ويشهد انه قسم القاضى العقار وتاثيره باعتبار
الصيغة **قوله** وان يرهن واحد الخ اق بالواو العاطفة على قوله يرهن الخ لان
هذا مقابل لذلك لا يستفزع عليك بوجه عبارة الوقاية وما اعتبر في المعطوف
عليه من كون البرهان على المورث وعدد الورثة وكون العقار معهم وفيهم صغير
او غائب فطوى بحسب العطف او المعطوف في حكم المعطوف عليه مالم يمنع مانع
ولا مانع هنا وهذا الاعتبار لا يقتضى التفريع كما لا يخفى على من تدرب **قوله**
فليس احد يتخاصم عن نفسه لبقيم البينة اشار به الى انه لا يقسم في هذه
الصورة وان اقام الواحد بينة كما في الشروح وقوله بخلاف ما لو كان الحاضر من
الورثة اثنين وان كان احدهما صغيرا الا القاضى ينصب له وصيا وكذا لو كان
احدهما موصى له بالثلث فان الوارث ينتصب خصما عن الميت وعن سائر الورثة
والموصى له عن نفسه كما في الهداية ثم اعلم ان القاضى انما ينصب وصيا للصغير
لرعا ضرا وفي الغائب لا والفرق ان الدعوى تنوجه على الحاضر فلهيختص بنصبه
ليجيب عنه واما لو كان غائبا لم ينع الدعوى عليه فلا حاجة الى نصب من يجيب عنه
فافترقا اليه اشير في الذخيرة كما في المنبع والتبيين **قوله** بلا خصم حاضر عنهما
ولا فرق في هذا بين اقامة البينة وعدمها كما اطلق في الكتاب وهو الصحيح كما في
الهداية وذكر في مبسوط السرخسي والخاتمة اذا اقام الحاضر من البينة على اصل
الميراث وعدد الورثة يجوز القسمة فان كثيرا ما يوجد في الورثة صغيرا وغائبا
فلو لم يقبل البينة لوجد احدهما ادى الى الضرر انتهى خلاصة كلامهما وهذا الاختلاف
اذا لم يحضر وميته اما اذا حضر او نصب القاضى له وصيا فيقسم كما في بعض شروح
مختصر الوقاية وعن ابن يوسف ان القاضى ينصب عن الغائب خصما ويسمع البينة
كما في الذخيرة هذا كله اذا كان العقار كلا او بعضا في يد الصغير او في يد الغائب او
مورده تدبر كما لا يخفى **قوله** حيث يكون القسمة قضاء بمحضرة المتخاصمين وقوله
في المسئلة الآتية بمحضرة المتخاصمين تفنن في العبارة اذ لا فرق بينهما هذا ولذا
وقع في الهداية والكتاب بعنوان متخاصمين وفي المنبع والمقدسي والمجاية بعنوان
متخاصمين وكلنا المسئلتين وقا قبان لم يصح ان يقال الاول ناظر الى قول
ابن حنيفة والثاني ان قولهما على ان المحضرة في مثله امر اعتبر القاضى ليست
حقيقة وقد سبق تحقيقه **قوله** فان طلب صاحب الكثير قسم سواء ان صاحب
القليل او لا وقوله وان طلب صاحب القليل الى الا صاحب الكثير لم يقسم **قوله**
وذكر الخصام عكسه وهو ان طلب صاحب القليل يقسم لانه رضى بضرر
نفسه وان طلب صاحب الكثير لا يقسم لانه يريد الاضرار بغيره وفي الخلاصة
قال صدد الشاهد الفتوى على قوله وقال في كتابي ما ذكره الخصام
اصح وهكذا في الهداية وهو قول ابن الميث وقول الكرخي والامام السرخسي

والقاضي الامام الاسيباني كما في البرجندی والفقيد جعل هذا قول اصحابنا كما في
البن ازية الحاصل ذكر هنا احوال ثلاثة وقيل في حق كل منها وعليه الفتوى والرجحان
لما ذكره الخصام كما لا يخفى **قوله** ويجوز بالنزاع لان الحق لهم وهو اعرف
بما جرت به ولكن القاضى لا يباشر التقسيم وان طلبوا منه لانه اشتغال بالاقالة
فيه لاسيما فيه ضرر وادعاء مال وذلك مرام الا انه لا يمنعهم من ذلك اذ
القاضى لا يمنع من اقدم على اتلاف ماله في الحكم وهذا من جلسته كما في التبيين **قوله**
ولا الجنسيتين بالتداهل اطلق الجنسيتين فشملا اختلافهما من الحيوان والشياب
وما يكال ويوزن ولكن استثنى من قسمة الغنایم فانها تجرى في الاجناس المختلفة
لان حق الغنایم انما هو في المالية ولذلك كان للامام بيع الغنایم وقسمة غنایمها
كاملة قسمة الغنایم بخلاف شركة الملك فان حق الشراكة في العين والمالية كما في
المبسوط **قوله** فان كانوا ذكورا واناثا لم يقسم الا برضاها هذا بالاتفاق
ايضا وكذا لو كان الرقيق واحدا يباع ويقسم غنمه لانه لا يحتمل القسمة وكذا كل
ما كان في تبعية ضرر كما في المبسوط والذخيرة وقاضيتان **قوله** ونحوهما من
الإمالة والفروسيية والكتابة كما قال الشاعر **قوله** وواحد يعدل الفا زائدا
وكم الحق لاسيما في واحد **قوله** ولا الجواهر قيل هذا عند ابجينة واما عند
فيقسم الجواهر كالرقيق بطلب البعض كما يقسم الابل وسائر الدواب والصحيح
ان الجواهر لا تقسم جبريا في قولهم جميعا كما في شرح الجمع لمصنفه وقيل في المنبع
وعلى كلام المصنف حيث لم يتعرض للاختلاف **قوله** ولا الحمام الخ ومن هذا القبيل
اللولؤة الواحدة واليا قوتة والزردة والتوب الواحد والسرور والقرس والمصنف
والقنا والنجمة والبيت الصغير والحانوت الصغير والغرس والجل
والبقرة والشاة والنهر والعين والباب ونحوها لان القسمة في هذه الاشياء
اضرار بالشريكين جميعا وقوله الا برضاهم استثناء من الجميع اعني الجنسيتين الخ
وقوله فلا يقسم القاضى جبريا **قوله** دور مشتركة اطلقها فشملا انها في
مصر او مصرين متصلة او منفصلة هذا عند ابجينة كما في الخاتمة واما عندنا فان
كانت الدار في مصرين لا تجتمعان في القسمة كما هو مذهب على رواية هلال عنهما
وعن محمد انه يقسم احدهما في الاخرى وان كانا في مصر فالراى عندهما الى القاضى
فان رأى ان الاصل في قسمة الجمع جمع وان رأى ان الاعل في قسمة التفريق
فرق وعلى هذا الخلاف الاراضى المتفرقة المشتركة كما في الشروح **قوله** واما
الدار والصناعة الخ هذا بالاتفاق **قوله** لاختلاف الجنس ذكره الخصام وفي
اجارة الاصل ان اجارة الدار بمنافع حانوت لا تجوز وهذا يدل على اتحاد جنسهما
ومن ذلك قيل في المسئلة روايتان وقيل هما جنسان مختلفان وعدم الجواز لشبهة
المجانسة باعتبار اتحاد المنفعة وهو السكنى كما في الكتاب واستشكل بان هذا
يؤدى الى اعتبار شبهة الشبهة فان الجنس اذا اتحد كان بمنزلة مبادلة
الشيء بجنس شبيهة وبالجنس بجنس النساء عندنا وفي ذلك شبهة الربا فاذا
اعتبرت شبهة الجنسية كان ذلك اعتبارا لشبهة الشبهة دون النازع عنها
ومن ذلك قال شمس الامعة الحلواني اما ان يكون في المسئلة روايتان او يكون
من مشكلات هذا الكتاب ويمكن ان يقال لا اشكال لان المراد بشبهة المجانسة

وفي لفظ الاصل حال الجمع ولفظ
الاعل حال التفريق لطا نة
كما لا يخفى عليه

الشبهة الثابتة بها لا يقال جنس واحد فكيف يقول لشبهة المجانسة ووجه آخر
 في التوفيق ان يرد باختلاف الجنس الاختلاف من حيث الذات فلا يجوز القسمة بالاتحاد
 الاتحاد في المنفعة وهي السكنى فتمتنع الاجارة لشبهة الربا هذا تحقيق فاده
 الشيخ الاكمل وردة المولى زكريا في تكلمه بان يقول ركافة هذا الجواب ظاهري
 لان مدار هذا على اعتبار حقيقة المجانسة اذ لو لاء لكنا الثابت شبهة الشبهة
 لا حقيقة الشبهة واذا اعتبر المجانسة حقيقة لم يكن لقوله لشبهة المجانسة
 معنى ولو اعتبر المجانسة من وجه والمخالفة من وجه يكون الثابت شبهة الشبهة
 لا اصل الشبهة نيعود المحذور المذكور هذا وانى بكلام طويل في رد الجواب
 الثاني ولذلك تركته اقول ومن الله التوفيق ان الجواب الخامس عن الاشكال
 بان اصل الاجارات لما شرعت مع المنا في قياسا وهو انها عقد تعلق بالعدوم
 اكتفى في فسادها شبهة الشبهة كما من نظيره في السلم تدبر العلم عنده **قوله**
 ويذره لو ارضا ولم يقيد به بالتقويم لان الارض اصل فيقسم اولا وهو
 لا يحتاج الى التقويم بل يقسم بالذرع والواد هنا قسمة على حدة وقيد تقسيم
 البناء بالتقويم لانه يحتاج اليه لئلا يحتاج قسمة البناء الى ضم الارض في
 يقوم ويذرع البناء كما في التبيين وغيره **قوله** ويغز كل قسم بطريقه وشبهه
 هذا القيد لبيان الافضل اذ لو لم يفعل اذ لم يكن جائز على ما سيبي **قوله** ويجعلها
 قرعة الى اى يجعل اسماهم قرعة ثم القرعة لتطبيب القلوب وازاحة تهمة الجبل
 عن نفسه حتى لو عين لكل منهم نصيبها من غير اقرار كما في الهداية ثم ان كان
 القاضي او امينه قاسما فليس لاحد هم ان يأتى بعد خروج بعض السهام بالقرعة
 كما لا يلتفت الى ابا البعض بعد خروج القرعة وان كان يقسم بالتراضي صح
 وجوع بعضهم بعد خروج بعض السهام الا اذا بقى واحد لتمام القسمة كما في
 النهاية والمجسط وفي نوادر ابن رستم لو كانت القسمة من القاضي او قاسمه
 فليس لاحد الشركاء الرجوع وان لم يخرج السهام اصلا اقول هذا اذ قد
 لما في الهداية تدبر كما لا يخفى **قوله** الا اذا تعدد بان لا تغى العروة بقيمة
 البناء في بركة الفضل وراهم كما في الكافي وذكر في التتارخانية رجلان بينهما خمسة
 ارغفة لاحدهما رغيفان وللآخر ثلثة فجاء ثالث فاكل ارجعا مستويين فلما
 فرغوا اعطاها الثالث خمسة دراهم وقال اقتسماها بينكما على ما اكلت قال
 الفقيه ابر بكر لصاحب الرغيفين درهم ولصاحب الثلثة اربعة دراهم وقال
 الفقيه ابراهيم الليث وعندي ان لصاحب الرغيفين درهمين وللآخر ثلثة وقالوا
 ما ذكره هذا الفقيه ظاهري نظاؤه والكلام فيه طويل اقول وجه الاول ان
 ما كوله منهم رغيف وثلثا رغيف والثالث قد اكل من ارغفة صاحب الثلثة
 رغيفا وثلث رغيف وانما اكل ثلث رغيف من رغيف صاحب الرغيفتين وابتد
 هذا بما نقل عن علي رضي الله عنه في الظهيرة وغيره وقول الفقيه عندي
 اشار به الى ان ما ذكره يخرج نفسه وان كان خلاف المنقول ووجه ان العوام
 سيما الاثنيين لا يفهمون وقايق الحساب في دفع الثالث الدراهم بحسب
 ما ظهر لهم وهذا ان لم يكن له رغيفان اثنين وللآخر ثلثة فكانه قال هذاها
 على عددا رغيفكما وانت خبير بان هذا كانه قريب الى العرف والعادة في مثله

هذا وباقي التفصيل في المقدسي **قوله** في للقاضي ذلك اى التكليف المذكور
 وقوله لان القسمة الى تعليل لقوله لا يكلف **قوله** وما بينهما وهو قوله فاذا
 كان بين جماعة الى من تميمات الاول وهو تعديل السهام بالذراع وغيره وقوله
 الى القسم الاول وهو قسم وقع طريقه او مسيله في قسم آخر وقوله والاى
 وان لم يمكن الصوف نسختم لعدم قطع الشركة الى وهو المقصود من القسمة واثار
 بلفظ الاحكام ان الصوف اعم سواء ذكر الحقوق والمراق او الا واطلق الفسخ
 الا انه مقيد بان اذ لم يذكر ان لكل ما اصابه بكل حق هو له اذ لو ذكر ذلك جازت
 القسمة وكان له الطريق ومسيل الماء كما كان قبل القسمة اشار الى بقوله بلا شرط
 فيها وما ذكره المصنف قول عامة المشايخ وذكر الحاكم الشهيد انها يدخلان من غير
 ذكر الحقوق في القسمة فلا تفسد القسمة لعدم ذكرها فيها اذ لم يكن مرقا الطريق
 والمسيل كما في الكافي وغيره والمصنف اشار بالفسخ الى رد ما ذكره الحاكم كما لا يخفى
قوله عند اختلاف المتقاسمين في القسمة بان انكر بعضهم استيفاء نصيبه لا
 انكاره القسمة وهي فعلها وهذا لا يصلح مشهورا به كونه غير لازم وانما يصير
 لازما بالقبض والاستيفاء وهو فعل الغير كما في الشروح فظهر ان اللاتى على
 المص ان يقول في استيفاء النصيب بدل قوله في القسمة كما لا يخفى واطلق الجواز
 فمثل انهما تقسما باجر او غير اجر وهو الاصح من المذهب كما في المنيع **قوله** باستيفاء
 حقهما الاظهر حقه على ان يرجع الضير الى الغير او حقهم على ان يرجع الى المتقاسمين
 وهو جرح كما في عامة الكتب وان جاز كونه تثنية **قوله** تقدم كل واحد وقسم بها
 هذا عند مجرد وهو المذهب كما في الجمع وعليه الفتوى كما في الشروح وهذا مخالف
 لما هو دأبه من ان المتن على قول الامام الاعظم سواء كان منفردا او مجتمعين
 او مع احدهما وان لم يكن على قوله فتصريح اسم من هو القائل به ومثل هذه
 المخالفة قد وقع غير مرة في هذا الكتاب كما لا يخفى على من تدرب وقوله لان السفار
 يصلح لما يصلح العلوان يريد به كون السفار والعلوان متخلفين ولا يمكن
 التعداد الا بالقيمة وذا يكفى في الاختلاف بينهما ولذلك لم يتعرض لما ان العلوان
 كذلك يصلح لما يصلح السفار كدفع ضرر النداء والسبح واستنشاق الهواء
 الملايم وغير ذلك لانه لم يرد به تفصيل السفار على العلوان هو مذهب ابي حنيفة
 وتسويتهم في المنفعة كما هو مذهب ابي يوسف تدبر كما لا يخفى **قوله** بعد لزوم
 سبب ظهور العقد والمراد بالسبب الاستيفاء والقبض وباقرانه بذلك يلزم
 لان الاقرار ملزم فبعد اقراره الاستيفاء ولزومه لا يقبل دعوى حق الفسخ
 بدعواه الغلط فظهر ان عبارة المصنف صحيح بل اصوب من عبارة الكافي وغيره
 وهي بعد ظهور سبب لزوم العقد تدبر العلم عنده **قوله** فان لم توجد
 استخفاف الشركاء الى قبل هذا يدل على وجوب تحليف المقر له عند دعوى المقر
 كذب نفسه في اقراره بالالاتفاق مع انه لا تحليف عليه عند ابي حنيفة ومحمد
 واجيب عنه بان يقال هب ان الامر كذلك ومن ذلك يحلف عند ابي يوسف
 والفتوى على قوله وكلمتهما قالوا بالافرق وعدم التحليف ثم بل يؤمر المقر
 بتسليم المقر به الى المقر له لان الاقرار طوعا ملزم ومن ذلك قيل لا تقبل
 الدعوى للتناقض ولا بالتحليف هنا لما ان المدعى اعتمد على فعل القاسم

اراد بالغير تعديلها باوخال وراهم
 اذا تعدل او رضوا مسكه

فيه كلام على المولى
 قاضي زاده
 ٢

فيه كلام على المولى
 عزى زاده
 ٢

وجه التدبر ان السوق في لزوم
 السبب لان لزوم العقد وان
 كان معنى احدهما قريبا من معنى
 الاخر
 القائل المولى سعدى
 والمجيب المولى زكريا
 ٢

لا يمين ثم لما تأمل حق التأمل فظهر الغلط في قوله فلا يؤخذ بما قرأه السابق بعد
 ظهور الحق في مؤمراتنا ان البرهان على الغلط ويترتب عليه التحليف ان يحسن **قوله**
 لان التاكيد كالمقرا في التاكيد لان التاكيد باذل عندا بيمينه وانما هو مقرونها
 وهذه العبارة مجمع كلا المذهبين وقوله قالوا الى القائلون هم الامام السرخسي
 وقاضيان وصاحب الهداية **قوله** لانه يدعى عليه الغضب اشار به الى انه لا تحالف
 بيننا اذا التحالف لا يجري في مثل هذا اذا حلف لم يثبت الغلط والقسمه ماضية
 وان كل ثبت فتعاد القسمه كما في الذخيرة **قوله** ولم يسلمه اى كل ما اصابني
 وذا اعترا من مستوف بعض ما اصابه دون البعض والتصوير عليه صريح به
 المصدر في شرح ادب القاضي وقوله تحالفا يعني اذا كان المقسوم بعينه قائما كما
 هو كذلك في الاختلاف في قدر المبيع ثم ان القسمه هل تنفسخ بنفس التحالف او
 تحتاج فيه الى نسخ القاضي اختلف المشايخ فيه والصحيح احتياجا اليه على ما سبق
 في باب التحالف كما في البدايع وهذا كله اذا لم يكن لهما اولادها بينة فان كان
 لاحدهما بينة يقضى بها وان برهنا اخذت بينة المدعى لانه خارج كما في المنيع وسيجي
قوله فصارى الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمه نظيرا لاختلاف مقدار
 المبيع ولم يقل والثنى كما قال به الزيلعي لان الواحد يكفي في التنظير على ان التحالف
 كما يجري في الاختلاف في قدر المبيع والثنى يجري في الاختلاف في قدر المهر وقد رد
 بدل الاجارة والمنفعة ومقام التنظير ليس مقام التفصيل كما لا يخفى **قوله**
 ولو اختلفا في التقويم الى اتنى في هذا التفصيل اثر صاحب الهداية مع ان قوله
 فيها بعد ولو ظهر عين فاحش الى بغينه ولكن مثل هذا التكرار سيما بين المتن
 والشرح ولا يبعد من المصنفين كما ان قوله ولو اختلفا في قدر المهر في المتن
 قد افاده قوله وان قال قبضته الى الا انه اعاده ليدل بقوله فعليه البينة الى وليس
 عليه بعض المسائل ومن يدعيهم لا يبعدون مثل هذا من قبيل المحشور والتكرار
 كما ان يدعيهم عدم غايته الاختصار غالبا كما لا يخفى على من تدرب **قوله** لا تنفسخ
 القسمه اتفاقا ولكن يثبت الخيار المستحق عليه ان شاء نقض القسمه اذا اشقاص
 في الاعيان المجتمعة عيب وان شاء يرجع في نصيب شريكه بالربح والنصف مثلا
 كما لو استحق كل نصيبه يرجع بالنصف كما في الشرح ولم يتعرض للاستحقاق
 البعض المعين من نصيب كل واحد لانه لو تمسكوا بين كان الامر ظاهرا ولو ادها
 زاندا اعتبر ذلك الزاندا فيرجع به في نصيب شريكه كما في هذه الصورة فظهر انها
 مذكورة معنى وان لم يذكر صورة وصراحة وهذا هو مراد صدر الشريعة بانها
 لم تذكر كما لا يخفى **قوله** فله دين في التركة اطلقه فمثل دين الاجنبى ودين
 لاحد المتقاسمين كدين مهر اذعت امراة من الورثة على الميت فسكونه عند
 القسمه لم يكن ابراء لان القسمه تصادق الصورة وحق العزيم بالمعنى دون
 الصورة كما في المصح وقيد بالدين لان احدا المتقاسمين لو ادعاهما من اعيان
 التركة باى سبب كان بالشراء اذا لهية او غيرهما بعد القسمه لم تسبح لان
 اقدامه على قسمه هذا المعين يكون اقرا منه بانه مشترك كما في الذخيرة
 وغيره **قوله** ولو ظهر عين فاحش اطلقه فمثل تحققة بالقيمة او يكون
 عين احد الطرفين اكثر من عين الاخر من جهة الوزن او الذراع او العدد

فيه كلام على المولى
 عزى زاده
 ٣

فيه دفع لاعتراض
 ابن كمال باشا على
 صدر الشريعة
 ٣

كما في تكبير المولى زكريا وقوله بالقضاء متعلق بقوله القسمه وقوله ان يبطل
 القسمه جزء الشرط واسار باللام الى ان لا يبطل ويحصى عليها وقوله فقد
 قيل الى بدل من جزء الشرط ولذلك وقع هذا جزء الشرط في التبيين او تفصيل
 له ثم الظن من التقيد بالقضاء ان لا يبطل لو كانت بالتراضى وهو معنون قول
 من قال انه لا يلتفت الى قول من يدعيه الى وهو مختار صدر الشهيد ومختار
 صاحب الهداية وتبعه المصنف واما قول من قال ان دعواه تسحب وتنفسخ القسمه فمختار
 بعض مشايخ عصرنا المصدر وهو مختار صاحب الكافي فظهر ان الاربع عند المصنف
 الاول ولذلك اخذه في مفهوم المتن وذكره على وجه المختار في شرح المسئلة السابقة
 ولقد دقه في التحقيق والتدقيق وكيف يكون في كلامه خشو بلاطائل تدرب العلم عند
 تعالى **قوله** ادعى احد المتقاسمين الى هذا من قبيل ما هو تصريح بما علم منها ولذلك
 شرحناه بما سبق **قوله** وشرعا قسمه المنازع اشار به الى ان المهاياة بطريق
 القسمه وهو الصحيح لا بطريق الإجارة كما قال به البعض ولا بطريق الإجارة كما قال
 به بعض آخر كما في الظهيرية والمصنف اختار القول الصحيح ولذا اورد المهاياة في كتاب
 القسمه وان كان تابعا فيه لصاحب الهداية وقوله والقياس الى يريد به انها جائزة
 استحسانا بالاجماع وسنده ما روى انه عليه السلام قسم في غزوة بدر كل بعير
 بين ثلثة نفر وكانوا يتناوبون في الركوب وقوله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم
 معلوم وهذا هو المهاياة بقسمه العين من حيث الزمان مع قسمه المنازع وعين الماء
 بما يحتمل القسمه ومن ذلك جواز المهاياة فيما يحتمل القسمه كالدار والعرض ونحوها
 مع ان مقتضى ثبوتها على خلاف القياس ان يقدر بقدر الضرورة وذا يندرج بالمهاياة
 فيما لا يحتمل القسمه فلا حاجة الى ارتكاب الضرورة فيما يحتملها ايضا بان يقتضى
 القسمه مؤنة قوية او يقتضى المصلحة تاخرها قلدا من الزمان اذ الظاهر جوازها من
 غير عدم وجدان هذا كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله** ان يستغل من الاستغلال
 بالعين المجردة اى ان يجرى بها جارة شرطه ذلك الاستغلال في عقد المهاياة
 او لا وقوله لحدوث المنازع على ملكه اى على ملكه محل المنازع لمرى العارية ليس
 كذلك ولذلك لم يملك المستعير الايجار والاجرة على انه لو جاز ايجار المستعير
 يلزم زيادة ضرر بالمعير لست باب الاسترداد الى انقضاء المدة بخلاف ايجار
 احد الشريكين ما اصابه بالمهاياة لانه جائز للاخر ان يجرى ما فيه ايضا الى انقضاء
 المدة تدبر **قوله** ويجعل الى عطف على فعلية على سمية اى يجعل كل من الشريكين
 كما يستقر من الى وقوله وانما قلنا الى الاخفاء في انه مستغنى عنه بعد التصريح بقوله
 اذا كانت المهاياة في المكان الى وقوله وكذا لو تهايا في الزمان في عهد واحد الى بان
 يخدم احدهما شهر ثم الاخر ومير فيه عائد الى العبد كما ان ضمرا انها عائد الى المهاياة
قوله في سكون هذا بعضا الى قيد بالسكون في بعض دار لان التهايا بالسكون
 لو في دارين بان يسكن احدهما في دار والاخر في الاخرى اختلفت الروايات فيه
 فنظرنا في الرواية وهو قول الى يوسف ومحمد انه يجوز بالتراضى ويجوز للقاضى
 عليه ايضا كما في الهداية وقوله كسكنى بيت صغير وهذا مهاياة من حيث الزمان
 يجري فيها جبر القاضى وقيد بالصغير لان المهاياة في البيت الكبير لم يجرى كما في
 الخزانة وفي الخاتمة يجوز ذلك فيه ايضا ولكن لا يجبره القاضى على ذلك **قوله**

منطوقا ومفهوما
 كون الجملة بدلا من الجملة بما صرح
 به الفحول كالروض وصاحب
 الكشاف والقاضى كما لا يخفى
 على تدرب
 هنا كلام على المولى
 عزى زاده والمولى
 الداني
 احوال مهاياة ٢

فيه نكتة لطيفة كما لا يخفى
 ٣

فيه دفع لاعتراض المولى
 قاضى زاده والمولى
 زكريا
 ٣

تمام حقه ثم المقدونية انما يكون عند غنى ورثته الخ ثم الوصية بالثلث وما دونه للآقان
 الغير الوارثين افضل من الوصية للاجانب والوصية للقريب المعادي افضل من
 الوصية للقريب الموالي اذ هو اقرب الى الاخلاص وابتعد عن الريا وسبب زوال اللذة
 وصيانة للقرابة عن القطيعة لما ان الانسان عبده الاحسان هذا اذا استوى الفريقان
 في الفضل والدين والحاجة واحدها معاد وما اذا كان الموالي مسلما والآخر كافرا
 واحدهما فالوصية له اولى لوقوع الوصية اعانة له على طاعة الله تعالى كما في البداية
قوله او استغناهم بجمعهم ومقدار ما يقع به الاستغناء اصابة لكل واحد من
 الورثة اربعة الاقارب درهم بالارث دون الوصية على ما روى الحسن عن ابي حنيفة
 رحمهما الله تعالى واصابة عشرة الاقارب درهم لكل منهم دونها على ما روى عن الشيخ
 ابي بكر محمد بن الفضل البخاري كما في الثانية وعينها عن ابي يوسف ان ترك
 الوصية افضل اذا كانت الورثة صغارا كما في المنيع **قوله** لانه تورده بين الصدقة
 على الاجنبى الى الايقال الوصية تشمل وصية للاغنياء وكيف يرجع على تركها وفيه
 صلة الرحم لا فائدة في هذا مبني على الغالب وهو الوصية للفقراء والمساكين او
 لغنى مشغول ينفع الناس كماله او صالح يتعبه ويدعو المسلمين فطلق الوصية
 تصرف اليه كما في المقدسي واكتفى هو الذي يخفى عداوته في كسبه وهو ما بين الحاضرة
 الى الضلع وانما حق بذكره لما سبق ان الوصية لما قرب الى الاخلاص الخ ومن ذلك
 الحديث وامثاله كانت له افضل كما لا يخفى **قوله** ولولاها اي لولاها اي لولا غناهم ولولا
 استغناهم بجمعهم اشار بهذا التفسير ان اولى قوله او استغناهم مانعة الخلو
 لا مانعة الجمع يعني لولاها معا فالترك اولى كتركها لاح احدها فالمسئلة الاولى
 بناء على كون او غير مانعة للجمع والثانية بناء على كونها مانعة الخلو قدما اشار
 الى ان الترك فيها اولى من الترك في الثانية وهذا الاهتمام اوجه من جعل الاقربى
 مشتبها به اذا المسائل الفقهية اذا اتفقت في حكم يبين ذلك فيها يجعل بعضها متبها
 وبعضها متبها به من غير ملاحظة كون ذلك الحكم في المشبه به اقرب فظهر ان قوله ولو
 لاها فالترك اولى من كقولها كتركها لاح احدها فلا خلل في المتن هنا سوى ان
 لفظ لا ساقت من قلم النسخ ولذا وقعت النسخ المتدولة هكذا كتركها مع احدها
 ومن ذلك تشتت الآراء فيدل بعض كلمة اولى او استغناهم بالواو وبعض جعل
 المسئلة الاولى من الشرح وبعض جعل المسئلة الثانية سهوا واكمل ساقط بالحقين
 السابق تدبر العلم عنه تعالى **قوله** كالزكاة والحب قال الامام الزيلعي في التبيين
 وان كان عليه من مستحق للزكاة والصيام والحب والصلوة التي فرضت فيها
 فالوصية واجبة انتهى واول هذا يقتضي ان ما تعدد مستحبه من الوصية فيها سبق
 ان يكون من قبيل الواجبة في الاستحباب بها يكون قربة من وجوه الخيرات وما
 يكون وصية للفقراء ثم اذا اجتمعت الوصايا والثلث يضيق لو متساوية يبدأ بها
 الميت وعن ابي يوسف يقدم الواجب على النافلة والحب يقدم على الغير في رواية
 وهو الزكاة يقدمان على الكفارات وهي على صفة الفطر وهو على الاستحبة
 كما في البزاذية وسبب بعض التفصيل عند قوله اجتمع الوصايا **قوله** والوصية
 تبرع وتقدم الدين على الوصية بالتبرع ظرر اما تقدمه على وصية بالواجب فلا
 من العبد مقدم وكان النبي عليه السلام يبدأ بالدين كما في المقدسي وعرض بان

قاعدة في ترتيب
 المسائل الفقهية
 البعض الاول الاول احمد الحلبي المتوفى
 قاضيا بمصر والبعض الثاني المولى
 الثاني وقد تبينه عن زاده والبعض
 الثالث المولى علي الشهبير بقتل
 زاده

قاعدة في ترتيب
 المسائل الفقهية
 البعض الاول الاول احمد الحلبي المتوفى
 قاضيا بمصر والبعض الثاني المولى
 الثاني وقد تبينه عن زاده والبعض
 الثالث المولى علي الشهبير بقتل
 زاده

يدل عليه تفسيره بقوله
 اي ان لم يكن الخ

المعارض اليرجندي
 عليه

تنفيذ الوصية فرض على الوارث ايضا والجواب عنه ان اداء الدين فرض على الميت
 فان نقل منه الى الوارث بسبب ما له فيكون فرضا عليها بخلاف التنفيذ فيكون
 فرضية اداء الدين اقرب ومنساق الذهب من كلامهم تقدم اداء الدين على الوصايا
 الواجبة كالزكاة تبصر العلم عنه تعالى **قوله** وصحت للمملوك ثلث ماله
 اراد بالمملوك القن مذكورا كان او مؤنثا هذه الصحة في قولهم جميعا الا ان بين الامام
 وصاحبيه اختلاف في كيفية الصحة على ما نقلها في الشرح واشار بالمملوك الى انه لو
 اوصى بمكاتب نفسه للجازت مطلقا وقيد بمملوك نفسه لانه لو كان مملوكا وارثا
 قن كان او مكاتبا او غيره لا يصح كما في البدايع وقيد بالثلث لانه لو اوصى بدارهم
 مشار اليها او دابة مشار اليها او عرض مشار اليه او ما اشبه ذلك فانها لا يجوز
 واشار به الى انه لو اوصى له بشئ من رقبته نحو الثلث والربع فانها يصح بالطريق
 الاولى واما لو اوصى له بالف او الفين مرسله من غير اشارة الى شئ فلا رواية فيها
 ومن ذلك اختلاف مشايخنا فقال بعض بصحتها وبعض بعدم صحتها كما في الذخيرة
 اختاره المنسقي كما ترى فظهر ان اطلاق ما في اعنية محتاج الى التقيد وان دافعه
 اطلاقا ما في الثانية اولى الى الجمل تدبر **قوله** فيتقاصان اي القن او القنة والورثة
 من تراص لو كان ثلث باقي المال من جنس قيمة القن كما لدرهم او الدينارين وان كان
 من خلاف الجنس يقع المقاصة بتراضهم كما في الشرح وذكر في العقابن قال في
 مبسوط خواهر زاده وكان المبدأ في يقول يقع المقاصة من غير تراص وان كان
 الجنس مختلفا كما في المنيع وعليه اطلاق كلام المصنف ثم قوله في كلهم الصواب
 في قولهم كما هو العبارة في الثانية وان يقال في قول كلهم كما ان العبارة في بعض
 الكتب في قولهم جميعا في لفظ قول ساقط من قلم النسخ الاول **قوله** لكن
 الثانية اي الوصية بالجل انما تصح لظواهر المتن على ان هذا القيد اى قوله ان
 ولد الخ قيد للمسلمين كما هو مقتضى سائر المتن الا ان المصنف خصه بالثانية
 لما انه قيد لها على الاطلاق واما كونه قيد للاولى ايضا فاما يصح ان لو كانت الحامل
 منكوبة اما لو كانت معتدة عن طلاق او وفاة فولدت له لاق من سنتين من وقت
 الطلاق فله الوصية ايضا والمغرض تطلق الزوج او مودة بعد الوصية والمصلحة
 مفصلة في المنيع نقلا عن المحيط والبدايع والاختيار فنظرا انه يصح ان يكون
 قيد للاولى ايضا ولو في بعض الصور باقى على اطلاقه ومن نظرائه انما هو قيد
 مطلقا للثانية خصه بها والناس فيها يعشقون مذاهب **قوله** من وقت الوصية
 هذا رواية القدوري غير ظاهرا رواية مختار الطحاوي ومختار صاحب الهداية
 وصححها الا سببها في شرح الكافي واما على ظاهرها الرواية فيعتبر من وقت موت
 الموصي واليه ذهب الفقيه ابو الليث واختاره صاحب النهاية وجه الاول
 ان سبب الاستحقاق هو الوصية فاعتبار وقت وجودها اولى ووجه الثانية
 ان وقت نفوذ الوصية واعتبارها في حق الحكم وقت الموت فيعتبر وجوده من ذلك
 الوقت كما في المنيع وذكر في الكافي ما يدل على انه اذا اوصى له يعتبر من وقت الوصية
 وان اوصى به يعتبر من وقت الموت ذكره الزيلعي اقول هذا عمل بالروايتين
 منها يمكن بما هو ان يلحق ان لا يتجاوز عن العمل به الا انه يقتضي كون الشرط
 قيد لكل المسلمين كما هو الاقيد كما لا يخفى العلم عنه تعالى **قوله** في هذه

فيه كلام على المولى
 عزى زاده

المدة وهي اقل مدة الجبل وهو في الادق ستة اشهر وفي الضبل احد عشر شهرا وفي
الابل والخيل والجار ستة وفي البقر تسعة اشهر وفي الشاة خمسة اشهر وفي
السنور شهران وفي الكلب اربعون يوما وفي الطير احد وعشرون يوما كما في
القوس في معزيا الكتاب الاستيفاء **قوله** اقول لا يخفى بعده الوجه بعده
ان لفظ باطل في عبارة الجامع الصغير مما يابى التوفيق المذكور جدا قد تقرر
ان العقد الباطل لا يفيد الملك بخلاف الفاسد اذ لو كان اللفظ في الجامع الصغير
لفظ فاسدا لكان هذا التوفيق وجه وليس فليس وقوله بل وجه التوفيق لم اعترض
عليه بان في لفظ السير ما ينافي هذا التوفيق على ما نقله صاحب المحيط وهو لو ادعى
سليم بحرق والحرب في دار الحرب لا يجوز فيظهر منه انه كيف يكون المستامن هو
المراد مما ذكر في السير اقول مراد المصنف ان ما قالوا من ان ما في السير الكبير ما يدل
على الجواز لو صح على انهما اثبات في الاخذ والنقل فالتوفيق بان يراد بالحرب مستامن
في عبارة السير الكبير وما اذا كان الامر كما ذكره صاحب المحيط فلا مخالفة بينهما
ولا حاجة الى التوجيه للتوفيق ولكن ذكر في شرح المحامدي قالوا ذكر في السير الكبير
ما يدل على جواز الوصية للحربي واختلف المشايخ فيه منهم من وثق بينه وبين ما في
الاصل انه لا ينبغي ان يفعل كما ذكر في الاصل ولكن لو فعل بان وثبت الملك للموصي له
كما ذكر في السير الكبير ومنهم من قال في المسئلة روايتان الى آخر ما ذكره فظهر ان
التوفيق بما ذكره المصنف فقط لو صح ما قالوا ارجا في المسئلة روايتان او لا مخالفة بينهما
على ما ذكره صاحب المحيط تدبر العلم عنده **قوله** وقائله مباشرة ارا د به
تتلاهما ما كما في المنيع الملقه فتشبه ما ادعى له بعد الحج اذ قبله كما في المقدس **قوله**
الا باجازه ورثته هذا الاستثناء على قول الطرفين واما عند ابن يوسف فالوصية
للقاتل لم تجز اجازته الورثة اذ لم يجزوا لانها باطله عنده ولذلك لو ادعى لقاتله
وليس للموصي وارث بارت الوصية عندها خلافا لابي يوسف كما في الظهيرية وقيل
بالقاتل لانه لو ادعى لابن القاتل ولا يبيد اذ لم يجز بارت الوصية كما في ابدان
اما لو ادعى لقاتل فانه لم يرد بقاتله او لآلته ولد قاتله لم يجز الوصية الابا جازة
الورثة كما في الخاتبة اقول انها صحت لو لم يكن للموصي وارث كما لا يخفى **قوله** وهو الارث
انظ ان يقال وهو الوصية كالارث وقوله او يكون القاتل صبيبا وكذا وصية الوصية
لو كان القاتل مجنون في قوله ما خلافا لابي يوسف كما في الخاتبة **قوله** ولا من معتقل
اللسان بنهم الميم وفتح القاف على بناء المفعول اذ كان مجوسا عن الكلام لفاع
اصابه او مرض ولم يقدر عليه قيد باعتقل لان وصية الاخر من صحت على ما صرح
به في الشروح وفي العجادية اطلق الاشارة فشملت الاشارة برأسه او يديه او
بعضه او بجانبه والكل حجة في حق الاخرس في الاحكام المذكورة كما في البرجندى وقوله
في وصية المتعلق باجماء الاخرس وكذا يريده ان اجماء وكذا يريده ان اجماء وكذا يريده ان اجماء
هذه الاشياء الا في الحدود كما في المنيع **قوله** وقد ارا امتداد سنة قال الترمذى
حد الامتداد سنة كما في المنيع وروى الحسن عن ابي حنيفة ان تلك المدة كذا العنة
كما في العجادية وقوله وقيل له قاله الحاكم الشهيد عن ابي حنيفة وقوله ذكر الزيلعي
وكذا ذكره الامام المجبوبي كما في المنيع ولو وجب يمين على الاخرس فانه يخلط
ومودة تحليفه ان يقول له القاضي عليك عهدا والله وميثاقه ان كان كذا نادى

المعترض المدلول قاضي زاده
صاحب التكملة

اي صاحب الكافي وصاحب النهاية
مسئله

والسير الكبير كتاب آلفه
الامام محمد رحمه الله تعالى

برأسه بنهم يصير حاله لا يقول له بالله ان كان كذا لانه لو اشار برأسه بنهم في هذا
الوجه يصير مقرا بالله ولا يكون حاله كما في الخاتبة اقول يظهر منه ان اسلام
الاخرس بان يقول الملحق انت مقرا بالله ووجدانية ومحمد رسول الله وترك
الدين الفلاني ولو اشار برأسه بنهم يكون مسلما وذكر في الخاتبة والعجادية
ان اشارة الاخرس محترمة وان قدر على الكتابة ولم يكتب مراده وقال البرجندى
هو الصحيح **قوله** اي قبول الوصية لا يعتبر الا بعد موت الموصي هذا المعنى
مستفاد من اضافة المصدق فانها تفيد الحصر على ما صرح بها الوض وقيلها الفول
قوله لان الوصية اثبات ملك جديد يعني ان الايصاء اثبات الملك للموصي له
ابتداء ولهذا اي وكونه اثبات ذلك ابتداء لا يرد الوصية للموصي به على ما يبح
الموصي بالعيب والملك المتجدد يستدعي سببا مبتدئا ولا يملك احد الخ وقوله
حق يثبت فيه اي في الميراث هذه الاحكام اي الرد بالعيب والرد عليه به وثبت
الملك بلا اختيار فايراد الجمع لهذا اذ الرد عليه يتصور فيه ثم يتفرع على لزوم
القبول ان الموصي به لو كان ولد الموصي له لا يعتق عليه ما لم يقبل اذ ثبت بدون
الرد اذ موته بدون بعد قبوله كما في الشروح **قوله** فصار كشتري قبل قبوله
الخ اي صار موت الموصي كوت المشتري الخ هذا هو الموافق لما في الشرح فسقط
من قلم الناسخ فقط موت مع الالف واللام لو ثبت الماء والا كما في بعض النسخ
لفظ موت فقط وقوله وجه الاستحسان ان الوصية الخ وان القبول بعينه من
الموصي له ليس بركن بل الركن من طرفه عدم الرد ذلك حصل بدووع اليأس عن
الرد منه فتم الركن من طرفه ايضا كما في المنيع **قوله** او يزيد في الموصي به ما يمنع
تسليمه بدو ومالك السويق بالسمن او عكسه وقوله كالبناء او اذ به احدث بناء
في دار موصي بها بخلاف تخصيص الدار وهدم بناها وكون الجمل كبتا وصيرورة
الوطب تمرا واما لو صار بيض فرخا وعنب زبيبا فتبطل الوصية لوجود التبدل ولو
كان هذا بعد موت الموصي قبل قبول الموصي له او بعده لم تبطل كما في المقدس وذكر
في البنايع امور لبطلان الوصية سوى ما ذكره المصنف وهي جنون الموصي مطبقا
لانه قد اعتبر لبقائها كونه اهلا الى الموت وحد الاطباق شهر عند ابن يوسف
وسنة عند محمد وموت الموصي قبل موت الموصي وهلاك الموصي واستثناء كل
الموصي به في كلام متصل هذا عند محمد وعند الشيخين لا تبطل الوصية به بل تبغى
محيطة وهو الاصح وبا في التفسير فيه **قوله** فكان تقربا فيجمل على ان غرضه
ايصال الموصي به الى الموصي له على اللطف حال وقوله فصار هذا المعنى اي فعل يقتضي
صره الى حاجة نفسه عادة اصلا اي في الوجع ايضا اي كفعل يقتضي زوال
ملكه ونحوه حاصل هذا الفعل ما يقتضي تبطل الوصية به فلا يدخل تحت قوله وفعل
يقطع حق المالك تدبر كما لا يخفى **قوله** المجرد ليس برجوع كذا في الجامع الكبير
وذكر في المبسوط انه رجوع ومن ذلك اختلفوا في التوفيق بينهما فمنهم من جمل ما
في الجامع على غيبة الموصي له وما في المبسوط على حضرته ومنهم من قال ما في الجامع
فيما سوا ما في المبسوط استحسان ومنهم من قال في المسئلة روايتان وقال شيخ
الاسلام وهو الامح ومنهم من قال ما في الجامع قول محمد وما في المبسوط قول
ابن يوسف وقول محمد بخيار صاحب الهداية وقال شمس الائمة السرخسي وهو

وقوله هوردة لما في الهداية من توم
البعض ان الاعتبار للاشارة مع
القدرة على الكتابة مسئلة

خلل في النسخ

وقد سبق في الوكالة
مسئله

الأصح وقال في كتاب في وهو الأصح وفي التبيين وهو الصحيح وفي الجمع ويختار قوله
 للفتوى وذكر في العيون أن الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كما في شرح
 الجمع للعيني وقبله الغزالي ومن ذلك سكنت المصنف عن التفصيل وأثبت قوله بأنه
 هو المذهب والله ورواه وقال المقدسي بعد تحقيق دليلهما وأقول ينبغي أن
 يتأمل عند الفتوى والحكم لكل وجه لغوي **قوله** ذاهب مثلا شراي منحل
 وهذا لا يدل على البقاء وقوله لأن اللفظ يدل على قطع الشركة إذ حول لفظ ما
 أوجب الأول إلى الثاني ومن ضرورة تحويل شيء من محل إلى محل لا يبقى
 ذلك الشيء في المحل الأول كما في فرائد ارشد الدين على الهداية وقوله فيكون
 العبد أي المحل الموصى به عدا كان أو غيره هذا مقتضى وضع المسئلة وذكر العبد
 اتفاقا وتبع لصاحب الهداية لأنه وضعها عليه ومثل هذا ناشئ من عدم الإهتمام
 وقد وقع غير في الشرح كثيرا **قوله** من ضرورات الإثبات أي إثبات الوصي
 به للثاني أي الموصى له الثاني وقوله فهو لورثة الموصى وخبر في رابع الوصية
 على أن تكون بمعنى الموصى به كما ثبت عليه في صدر الكتاب **قوله** الأصل في هذا
 الفصل أي في الوصية وقوله لجواز الوصية ونسأدها وقعت هذه العبارة
 في موضعين هنا على طريق النشر لا غير المرتب وقوله يعتبر خبران وقوله وفي
 الأقرار يعتبر على هذا الفصل ويعتبر على خبران على طريق عطف على
 مجولي عاملين مختلفين والمجوز مقدم وإعادة التأكيد لطول الفصل
قوله لأنها تبرع بتقرر حكمه عند الموت ولهذا يجل بالدين المستغرق ولا
 يجوز بما زاد على الثلث كالوصية كما في المقدسي **قوله** أو عدا أو كما تباع إلى المطلق
 المصنف كلامه هنا على أن الأقرار والهبة لهما غير محيطة كالوصية وأن كان العبد
 في صورة الأقرار مديونا أو غيره وعليه عبارة عامة المتون بل عليه عبارة الهداية
 أيضا لأنه بعد تسويتها في صورة الأقرار والهبة والوصية ذكر أن في صورت
 الأقرار والهبة رواية للصحة وأما في صورة الوصية فلا رواية للصحة أصلا فظهر
 منه أن الرابع التسوية عنده وهكذا فهم أرباب المتون واستقر كلامهم عليه
 تدبروا العلم عنده تعالى **قوله** وغيرها أي الأقرار والأظهار أن يقول أي بعد الوصية
 وغيرها فيكون أخضر وقوله وهو الذي في يده ارتعاش ويطلق أيضا على من
 في رجليه ارتعاش أيضا في العرق كما في البرجندى والتعظيم هنا أولى كما لا يخفى
قوله أن طال مدته سنة يعني أن أصابه واحد من هذه الأمراض ولم يمض حتى
 طال مدته سنة يكون ذلك المصاب كالصحيح هذا هو المراد وعليه تصويره
 في الشرح فلا حاجة للتعرض إلى الموت في المتن من جملة ما قلنا وقوله والأكا لمرض
 أي وإن لم يطل مدته بآن مات قبل سنة بعد أن يكون صاحب فراش لما صرح شمس
 الأمتة في جامع التدق والسرل ونحوهما قبل أن يصير صاحب فراش لا يكون
 في حكم المرض وأما إذا أصابه وصار صاحب فراش يكون في حكم المرض كما في غاية
 البيان وغيره فاحفظ هذا **قوله** وإن مات بعد ما لم يكن مرضا الموت ولو
 صار صاحب فراش بعده أو تغير حاله بأن أضناه ذلك المرض صار بمنزلة
 حدوث مرض كما في الخلاصة والمقدسي **قوله** ففي الفرض أراد به العمل فيمثل
 الواجب فيكون المجمع ثلثة أنواع فرض واجب ونقل فالأول كالزكاة والجمع

وفي بعض النسخ وهو هو اللفظ

فيه كلام على المولى عزى زاده
حيث اشعر كلا تسوية بين
الروايتين

فيه كلام على المولى
عزى زاده

والصوم والصلاة والثاني كالكفارات والنذر وصدقة الفطر والثالث كالجمع
 النفل والصدقة على الفقراء وما أشبهها من وجوه الخبرات كما في المقدسي
 والعناية **قوله** وإن تساوت في القوة بأن يكون كلاهما أو كلاهما في الأثر
 واجبات أو نوافل وصانق الثلث قدم ما قدمه الموصى في الذكر إلى هذا ما ذكره
 الشيخ أبو الحسن الكرخي واختار صاحب الهداية وتبعه المصنف وذكر الطحاوي
 أن يقدم الزكاة على الحج في رواية عن أبي يوسف لوجود حق الله والعبد فيها وفي
 أخرى عكسه وهو قول محمد بن محمد لتعلقه بالمال والنفس كما في الهداية ومشي عليه الزبلي
 وصريح القدوري في شرح مختصر الكرخي بأن قول محمد ترجيح الزكاة على الحج ومشي
 عليه شمس الأئمة السرخسي والبيهقي وصاحب التحفة والإقناع وصرح في
 المنصورية عن محمد في رواية مرفوعة اليها نصفين ثم هما على الكفارات وهو على
 صدقة الفطر وهو على الأصحية والنذر ثم النذر يقدم على الأصحية ويبحث
 صاحب البدائع فيه وحكم على عكسه ورواه صاحب المنيع وكفارة القتل تقدم
 على كفارة الظهار واليمين وكفارة اليمين على كفارة الظهار كما في الخزانة وصدقة
 التطوع أفضل من حج التطوع عند البيهقي وأولا وعند محمد في قول البيهقي أيضا
 الحج أفضل كما في المنصورية **قوله** الحج عنه راجعا فاعل الحج مستكن فيه عبارة عن
 الرضا والوارث بقرينة أو هي وقوله راجعا فاعل الحج أو حال من مفعول بعد قوله
 عنه أو هو مبنى للمفعول والمستكن قائم مقام الفاعل والمرجح أنهم من أن يكون
 وصيا أو وارثا أو غيره يجب أن يكون راجعا حاله عن المستكن لا غير ويكون الإنسب
 أن يقدم على لفظ عنه وقوله فمن حيث يكفي حتى لو قال رجل أنا حج من منزله بهذا
 المال ما شيا لا يعطى له ذلك بل يحج عنه راجعا من حيث تبلغ النفقة كما في المقدسي
 هذا رواية هشام عن محمد ولكن روى عن البيهقي جوازها أيضا من بلاد ما شيا
 أن لم يكف تجا راجعا جوازها راجعا من حيث يكفي كما في المنيع وقوله لانه أو هي بالحج
 بصفة وهي وجوبه عليه من بلده راجعا **قوله** وقال لا وهو قول زفر الحج والمصريح
 في عامة الكتب من نحو الهداية والكتاب أن قولهما هنا استحسان وقول الإمام
 قياس وهو قول زفر لأن زفر معهما على أنه لم يقل بالاستحسان كالشافعي
 ثم ما ذكره المصنف من الخلاف في المسئلتين هو المصريح في الهداية والكتاب وهو
 رواية أبي حفص وأما على رواية أبي سليمان فأما الخلاف في الحاج عن الغير وفي
 الحاج عن نفسه حج من موشع الموت اتفاقا كما في المصنف واختير في المصنف هذه الرواية
 ولذلك لم يذكر غير هاتين الاختيتين في الهداية رواية أبي حفص وتبعه عامة أهل المتون
 وقوله وأما من لا وطن له إنما ذكر في شروح الهداية ولم أجده في تبيين الزبلي
 وقد ذكر صدرا الشريعة هنا أنه عند الحاج من حيث مات وإن لم تبلغ النفقة
 ذلك فمن حيث تبلغ وهذه الرواية هي ما في الثانية وقد تبعه المصنف في كتاب
 الحج وقد سبق ثم بعض تفصيل **قوله** لم يعتق بالباقي هذا أعني عدم
 الاعتاق والبطان الآتي وعدم الجواز كلها عند البيهقي خلافا لهما والتفصيل
 في الكتاب **باب الوصية بالثلث** ولما ذكر مقدمات الوصية وطلقاتها
 ذكر أقصى ما يدور عليه الوصية عند عدم إجازة الورثة وهو الثلث وترجم
 بباب الوصية بالثلث أي ثلث المال **قوله** فإن لم يميز والظاهر أن المتن

ولقد رأيت في بعض كتب المستحسنين
الآن أن قوله الأخير صدر بعد جملة
حجة الإسلام

ولوح عنده ما شيا يقع الحج عن نفسه
وبين النفقة كما في الثانية

فيه كلام على
المصنف

ولم يجزوا وان من الشرح وعليه العبارة الآتية والمقام معين لمرجع الضمير
 أي لم يجز الورثة الوصيتين كما في التبيين وقوله فالثلث بينهما نصفين أي
 بالاجماع كما في المنع وتصحيح المسئلة من ستة اذ لم يكن للثلث نصف صحيح فيض
 عدد رؤسهم من لثلاث أي اثنان في الثلثة لا يقال هذا مخالف لما سبق
 من تقديم ما قدم عند التساوي لانا نقول ذلك في الوصية بحقوق الله تعالى
 ولو بطريق التصديق على الفقراء والمذكور هنا حق عبد معين فافترقا تفصيله
 في المنع في محاباة المريض **قوله** لكن يعتبر في ان الموصول له لان الموصي
 قصد ان يكون نصيبه ثلثه امثال نصيب الاخر فيقسم الثلث بينهما على ذلك
 القصد اذ لا موجب لابطال هذا المعنى وهو لقصد المذكور وما ذكر هنا
 في صورة عدم الاجازة واما في صورة الاجازة فلا رواية نصا من ابوخيفة
 في هذه المسئلة واختلفوا فيها على تخريج من اصوله فقال ابو يوسف ومحمد
 يقسم كل المال بينهما اسداسا سدسه للموصول بالثلث والباقي للموصي له
 بالكل وروى حسن بن زياد هذا التخرج وقال بل التخرج الصحيح ان يقسم المال
 بينهما ارباعا ربع لصاحب الثلث والباقي لصاحب الثلث كما في المصنف مفصلا ولكن
 متخوفا ان يكون قول ابوخيفة على تخريجها اذ هو الموافق لاصوله وما قاله
 الحسن انما هو موافق لاصولها ومن ذلك ذكر في المنظومة على تخريجها
 وتبعه صاحب الجمع وصاحب المنع على تفصيل في التخرج والتصحيح
قوله فالثلث بينهما نصفان عنده والتصحيح من ستة وكل سهم منها عند
 يجعل الثلث على خمسة اسهم سهران الم الما ان الورثة لواجزوا في هذه
 المسئلة يجعل من ستة سهران لصاحب الثلث وثلثة اسهم لصاحب النصف
 والباقي واحد للورثة فيراعى هذا المعنى في الثلث عند عدم الاجازة على ما
 سبق تدبر العلم عنده تعالى **قوله** فالثلث بينهما اثلاثا هذا ان لم يجز
 الورثة الوصيتين جميعا كما في المنع تركه لظهوره ما سبق وتصحيح المسئلة
 من تسعة وان اجازت الورثة فتصحيحها من ستة ولم يتعرض المصنف لمورد
 الاجازة لانها نادرة الوقوع ولانها تنفذ على وجه صدره ولا يسبب حمل اشتباه
 كما لا يخفى **قوله** ولا يضرب ابوخيفة للموصول بما اذا دعي الثلث ذكر في المغرب
 ان قولهم يضرب فيه بالثلث اذ الربع مأخوذ من ضرب في الجزر وبسهم اذا شرك
 فيها واخذ منها نصيبا والباء فيه للاداة فيكون معنى قولهم هذا يأخذ من التركة
 شيئا بحكم ماله من الثلث او الربع وهنا يضرب تضن معنى الجعل باللام في قوله
 للموصي كما هو مضمود ما في العناية يعني لا يجعل ابوخيفة سهما ونصيبا للموصي
 بمقابل ما زاد على الثلث بلغوا الزيادة عليه وانما يأخذ الموصي له سهما بحكم ماله
 من الثلث واطلق عدم المضرب والمراد عدم اجازة الورثة **قوله** الآتي
 المحاباة استثنى ثلث صور الا ان التحقيق ان المستثنى خمس صور لان المحاباة
 تتناول ما جاز المريض بنفسه وما اوصى بالمحاباة وكذا السعاية تتناول اعتنا
 المريض بنفسه وما اوصى بالاعتنا فهذه اربعة فنجست بالدرهم المرسل
 كما في المنع بل المستثنى يتزايد على الخمس لما ذكر في الينابيع ان السعاية هي
 العلق الواقع في المرض والعلق بالموت كما لم يدبر والموصي لعنته والدرهم المرسل

في كل وصية كانت بغير عيبتها ولم تنسب الى جن من المال وذلك مثل قوله او صيت
 لفلان بالدرهم او بمائة دينار وما اشبه ذلك انتهى **قوله** فان لم يكن لغيرها
 أي ان لم يوجد الميت غير العبدين قيد به لانه لو وجد ما وراء هذين العبدين
 الاقان وثمان مائة درهم خرجت الوصية من الثلث فنقض وقوله ولم يجز الورثة
 قيد به لانه لو اجازوا بها تنفذ ايضا وقوله فيكون بينهما اثلاثا الم والثلث في
 هذه الصورة خسمائة وستة وستون وثلثا درهم فيكون لصاحب الالف منها
 ثلثمائة وسبعة اشباع ^ط درهم وبالاخر مائة وثمانية وثمانون وثمانية اشباع ^ط درهم
 بناخذ الاول ذلك العبد سبعمائة واثنين وعشرين وتسع دراهم والثاني العبد
 الاخر باربع مائة واحد عشر وتسع دراهم كما في المنع **قوله** صورته ان يوصي
 بعقبي عبيدين الم وكذا الواعقهما في مرض الموت على ما سبق الاشارة اليه وقوله
 ثلثا الالف الم فيكون للاربع ستمائة وستة وستون وثلثا درهم وقوله
 ويسعى في الباقي وهو الالف درهم وثلثة وثلثين وثلث درهم والساقط عن
 الاوكس ثلثمائة وثلثة وثلثون وثلث درهم وما سعى فيه ستمائة وستة
 وستون وثلثا درهم ولو كان هذا كسائر الوصايا باعنده يسقط من كل واحد
 منها خمسمائة وسعى الاربع في الالف والخمسمائة والاوكس في خسمائة كما
 في المنع **قوله** ووجه فرق الامام بين هذه الصور الثلث وبين غيرها الم لهذا
 فرق دقيق ابنى شريف كما في صدر الشريعة وتبعه صاحب ايضاح الاصلاح وقال
 في المحيط وكان ابوخيفة اسعد حالا واحسن مقالا وادفع احتجاجا وبرهانا فقال
 به وصية عادلة وما قاله ابوه وان قال به مالك والشافعي واجدا وصية جائزة
 لانها باطلقة فيجب تغييرها ولا يجوز تقريرها انتهى كما في المنع اقول وجه كون
 ما قاله وصية عادلة انها وصية اعتبرت من الثلث والى ما زاد عليه اعتبارا في
 حق الموصي لهم كما في اصلا في حق الورثة ووجه كون ما قاله وصية جائزة لان
 الموصي اراد بوصية الزائد على الثلث جورا على الورثة وما كان جورا لم يجز
 تقريره فيجب تغييره فنزلت الى الثلث الغاء لاصل الزائد ثم اعتبار ذلك الزائد
 الملحق في حق الموصي لهم تقرير ما هو جور من وجه كما لا يخفى العلم عنده تعالى **قوله**
 أي يقال للوارث اعط ما شئت هذا عند الامام واما عندها فيعطى للموصي له
 اخس سهام الورثة الا ان يزيد على الثلث فيعطى له الثلث الا ان يجيز
 الورثة الزيادة فيعطى له اخس السهام واذ زاد على الثلث كما في المنع وغيره
قوله هذا ما اختاره المشايخ أي ما ذكر في المتن من التسوية بين السهم والجزء
 في الوصية ما اختاره المشايخ بناء على عرفنا ان السهم كالجزء والجامع بينهما كون
 كل منهما مجهولا وقوله واما اصل الرواية فمخلافه أي عدم التسوية بينهما وهو
 أي اصل الرواية المذكور في الوقاية حيث قال وبسهم السدس في عرفهم وهو
 مردوق عن ابوخيفة وعن ابن مسعود واباس بن معاوية مثله ولكن على ما ذكر
 في البسوط جور ابوخيفة النقص عن السدس لا الزيادة وعلى ما ذكر في الجامع
 الصغير عكس وفي الهداية منعها وعليه كلام المصنف حيث ترك ذكر اصل
 الرواية وعليه كلام الوقاية ايضا حيث قال بعد ذكر ما في الاصل وهو كالجزء
 في عرفنا هكذا ينبغي ان يحقق المقام العلم عند الملك العلام **قوله** ثم

في النسخة ضبط
 واربعة وستون
 وثمانية اشباع
 درهم

قوله من وجه متعلق بقوله تقرير
 مسطر

وأشار بقوله ان السهم كالجزء ان
 الاخلاف في الوصية بالجزء انه يلزم
 بيان الوارث واما الخلاف في الوصية
 بسهم الا ان المختار ان لا يفرق
 بينهما واما قدمه على جن في المتن
 فتكون محل الاهتمام
 مسطر

فيه كلام على المولى
 الوافي والمولى
 عزى زاده

بثلاثة مطلقه فتشمل ان ذلك في المجلس الاول او في مجلس آخر واجيز اي اجازت الورثة
ايضا عطف على اوصى عطف على جلة او مفترضة وقوله له ثلثه جواب لو **قوله**
ان كان اخبارا فكاذب لانه انما اوصى مقدما السدس للاثالث وقوله وان كان
في السدس اي وان كان قوله في حق السدس اخبارا وقوله فهذا اي كون قوله
في السدس اخبارا بمتنع اذا الاخبار انما يتصور في القول الثاني وقوله في السدس
قوله اول وقوله ايضا اي كافي الكذب وقوله او رد هذا السؤال ولم يجب عنه
هذا بناء على عامة نسخ صدر الشريعة حيث لم يذكر فيها سوى قوله قلت
متصلا بالمسئلة الاية وقد رأت في بعض هكذا قلت قوله ثلث مالي بعد
قوله سدس مالي بمحمل يجوز ان يكون مراده بهذا زيادة سدس آخر ويجوز
ان يكون مراده ثلثا آخر غير غير السدس فعند الاحتمال الجمل على المتيقن اولى
وهو الثلث فظهر ان جواب المصنف وتداركه بناء على عامة النسخ على ان ماله
ما ذكر في البعض والتحقيق فيه ان كلا قوليه انشاء ولم يجب النصف لان الثلث
تضمن سدسا فيكون هذا منه تكرارا واعادة له معرفة فاما يثبت به السدس
وقد ثبت سدس آخر بالاول فحصل الثلث ودخل السدس السابق في الثلث
منجبه في الكافي حيث قال ويدخل السدس فيه لان الثلث متضمن للسدس
انتهى فظهر ان قاعدة اعادة المعرفة معتبرة عندهم سواء كانت بالجماد اللفظين
او بتضمن احدهما للآخر فان قلت ان ظاهر كلام اهل العربية على ان اعتبار
هذه القاعدة انما هي عند اتحاد اللفظين قلت لا يقدح ذلك بما ذهب اليه
الفقهاء لان نظر الفقهاء في اعتبار طرفي المعنى اكثر كما ان نظرا لاهل العربية
الى طرف اللفظ اكثر وفيما اعتبره الفقهاء دقة نظيره ان اهل العربية جعلوا
نحو ما في زيد وعمرو من قبيل عطف المفردات والفعول خالفوه وجعلوا من
قبيل عطف الجمل لما فيه دقة وبنا عليه احكاما شرعية ونورت هذا البحث
في تعليقاتي على التوضيح في بحث الواو بعض تنوير وظهر ان الابا من ان يكون
مدخل قلت من المتن جوابا عن السؤال من حيث المعنى لا اشتراك مع السابق
في العلة وهي اعادة المعرفة واعتبار مثل هذه النكتة الخفية ليس ببعيد
عن امثال صدر الشريعة كما لا يخفى العلم عنده **قوله** بل يتعين الاكثر
مقدما كان او مؤخرا فينبغي ان يتعين الثلث فيما اذا اوصى بثلاثة ثم بسدسه
لاحد لما سبق من التحقيق ولما علق به المجهور وقوله فمختار انه انشاء اي
ان قوله ثلث مالي له انشاء كما كان قوله سدس مالي له انشاء يريد به اختيار
النسبة الثاني من السؤال بمنح وجوب النصف فظهر انه لا يرد على ما ذكره المتقن
قوله وثلث وراحمه او غنمه الخ اشار بالاول الى المثلث فدخل فيها الدنانير
والكميل وسائر الموزونات والثاني الى العقبى فدخل فيه نحو الثياب التي
هي من جنس واحد وحكم كل واحد منها كذلك كما في المنبع وقوله وقال زفر ثلث
ما بقى من اتي نوع وقعت الوصية فيه وعليه تحليله الا اني كما لا يخفى **قوله**
والمال المشترك بنوي الخ اي يهلك ما هلك منه على الشركة هذا اذا
استوى الحقان اما اذا تقدم احدهما على الآخر فاهلاك بصرف الى المؤخر
كالدين وحق الورثة فيصرف الهلاك الى الارث كما في الحاية وهكذا ما نحن فيه

قاعدة جيدة

على ما جاء في دليل الائمة الثلاثة فلا ينتهض دليل زفر لدعاءه كما لا يخفى **قوله** فكان
حق الورثة اي في هذا المعين كالتيع فيجب تعيين القدر الموصى به اول من هذا
المعين كما هو الحكم في المقيس عليه مال الزكاة وهكذا حال مال المضاربة وفيه ربح
بصرف الهلاك الى الورث لا الى رأس المال كما في المنبع وغيره **قوله** لا مكان ايضا
كل ذي حق حقه بلا تجسس ينصاريه اما عدم التجسس في حق الموصوله فظروا عدم
التجسس في حق الورثة فلاخذهم من العين ضعف ما اخذه الموصوله لا يقال فيه تجسسا
في حقهم كما هو تجسس في صورة اخذه الالف من النقد عند عدم خروج منه لاق
الموصوله اخذ جميع حقه من النقد لفاضل على الدين وهم اخذوا حقهم منها وهذا
تجسس لا محالة مناف لما يقتضيه حق الشركة من تعديل النظر للجانبين لانا نقول
ان وصية بالالف هو مال وباطلاقه يراد الكمال فيجوز على مال مطلق مهما امكن وعند
عدم ايضائه النقد يستكمل من الدين المأخوذ لانه بعد اخذ مال مطلقا وانه مال الميت
ايضا فينقد وصيته منه ولما تعين النقد للموصوله من هذا الوجه لم يتعلق حق الورثة
بقدر الثلث منه بل يكون هذا القدر كما لو دعيه في يد الوصي او الوارث هذا وباني
التفصيل في شرح الطحاوي والمنبع فظهر انه لم يفت تعديل النظر للجانبين وان
استصعب بعض الفضلاء في دفع هذا السؤال وسبب عبرة فيه تدبر العلم عنده
قوله لان العين اول من الدين اذ العين مال مطلق والدين انما هو مال
في المال فيعتدل النظر بقسمة كل منهما بينهما كما في المقدس **قوله** وبكر الميت
قيد به لانه لو كان حيا ايضا كان الثلث بينهما نصفين اعترض عليه بانهم قالوا
اذا فصل اخر الكلام بانه يكون موقوفا على آخره فعلى هذا يكون قوله ثلث
مالي لفلان وفلان بمنزلة قوله ثلث مالي لهما فيكون الثلث مشتركا بينهما
ابتداء لا بحكم التزامهم كيف لا والقصد في مثله الى الشوكة ابتداء بمنزلة
ان يقال بينهما فينبغي ان يكون الثلث بينهما اذ كانا حينئذ كما ذكرنا والحق نصف
الثلث اذ كان احدهما ميتا لا كله كما قالوا اقول وبالله العلم لا يفتي الا انما
طريق مخوف وهو رقيق ان قوله لفلان وفلان طريق عطف يقتضي المشاركة
في الحكم المذكور والمذكور وصية كل الثلث والتنصيف بينهما بحكم المزاجعة
وهو مقتضى العطف والقصد في مثله الى شركة بحكم المزاجعة بخلاف التشريك
بكلمة بين اذ هي التنصيف لا المزاجعة ولذلك لو قال ثلث مالي لفلان وسكت
كان له كل الثلث ولو قال ثلث مالي بين فلان وسكت لم يستحق الثلث كما في
الكافي وغيره فاذا ثبت التنصيف في طريق العطف بحكم المزاجعة فظهر انه لو
ذات المزاجعة يتكامل الثلث المعطوف عليه وهذا هو الموافق لما في الاموال
ان نحو ما في زيد وعمرو ان يجي عمرو وغير مجي زيد فيقدر بها في المعطوف بحكم
العطف فيكون من قبيل عطف الجملة على الجملة لا المفرد على المفرد كما نزل به اهل
العربية وهذا دقة اعتبرها الفقهاء فاستقلال المعطوف يقتضي التزام لا
محالة تدبر كما لا يخفى العلم عنده **قوله** اي سواء علم موت بكر او لا هذا
التعظيم هو ظاهر الرواية واشتاربه الوان احدهما ميت عند ايجاب الوصية
بمخلاف ما لو مات احدهما بعد الايجاب فان للحي نصف الثلث والنصف الآخر
يبقى في ملك الموصي لو مات قبل موته كما في صورة رد احدهما الوصية وينتقل

السؤال الاول سنان جلس وتبعه
المولى القاضي زاده ثم زكريا نقل
كلامها وانما زاد عليه قوله ولا
يخفى ما فيه من سخافة المعنى
وخزانة اللفظ مسخرة
والجواب للبعد الفقير اخذ من
المنبع وشرح الطحاوي مسخرة

المعترض صاحب التسهيل والمولى
زكريا نقل اعتراضه ولم يأت
بجواب وانما قال والجواب عنه
بحسب حاج الى الجمل وليست اقل مسخرة
والجواب للبعد الفقير

وقد التزم في كلامه الى شيء ما
يفهم من مقتضى كلامه فتسوية
طريق مع بين كتسوية زيد قائم
مع ان زيد قائم كما لا يخفى مسخرة
وهو زيد في المسئلة
اي يكون
بحسب مقتضى

الى ورثة الميت لو مات بعد موته كما في المنع **قوله** وهو فقير اي لا مال له
 حال الوصية **قوله** ولو اوصى بثلاث غنمه الى التقيد بالغنم تمثيل والمراد
 به العين بما زان يشمل المثل نحو الخنطة والقيمت نحو الثوب كما في الشرح **قوله**
 فالصحيح ان الوصية تتبع بشيئ به الى رواية الاصل والى عدم صحتها وصحة
 رواية الكرخي ووجهها ان الوصية ايجابا للملك عند الموت فيستدعي وجود
 الموصي به عنده فيكون كافي البدائع وفصل فيه ان جنس هذه الوصية على ثلاثة
 اقسام قسم يقع على الوجود عند موت الموصي وعلى ما يوجد بعد موته سواء
 ذكر الابد او لا كالوصية بالخلة وسكنى الدار وحصة العبد وقسم يقع على
 الوجود وقت لا على ما يحدث بعده سواء ذكر الابد او لا كالوصية بما في البطن
 والضرع وما على الظاهر وقسم على الموجود والحادث ان ذكر لفظ الابد والآخر
 فعلى الموجود فقط وان لم يوجد وقت الموت ولم يذكر الابد فهي باطله قياسا
 وصحيفة استحسانا بقرعة البستان والشجر وباقي التفصيل فيه فاعتنه
قوله ولا غنم له لم يقل ولا شاة له كما قال به في الوقاية والشاة نرد من الغنم
 ونفي الجنس مستلزم لنفي الفرد كما ان نفي الفرد مستلزم لنفي الجنس فلا
 فرق بين العبارتين في المعنى الا ان الانسب لقوله بشاة من غنم ان يقال
 ولا غنم له تدبر العلم عنده **قوله** بشاة من ماله قيد به لانه لو لم يقل من
 ماله قبل لا يقع وقيل يقع وعليه كلام السير الكبير واختاره في المبسوط كما في
 المقدسي وعلى هذا يخرج كثير من المسائل نحو ان يقول اوصيت بقبض خنطة
 من حنطتي او من ماله او ثوب من ثيابي او من ماله ولا يرثه او لا يرثه او لا يرثه
 في بطلت الوصية او استفاد ذلك بعدها فعلى الروايتين مع صحة احدهما
 كما لا يخفى **قوله** الامهات الاولاد خست بالذكر لان القياس بان يابى هذه
 الوصية لان زمان طول الوصية وزمان تحقق الحرية واحدة فالعق مجملين
 وهن اماء وكذا الوصية وجه الاستحسان ان ظاهر مال الموصي ان يقصد ايصاء
 جميعا فيثبت الوصية مضافة الى ما بعد العتق بدلالة حاله في جميعها لها بالقد
 الممكن هذا ما في الشرح اقول لاحاجة الى هذا التحمل لان العتق حصل بموت
 المولى واستحقاق الوصية بعد الموت وهن بعد موته احرار وعليه كلام الامام
 القاسمي والامام المحبوبي وقد سبق ان يقول الوصية انما يعتبر بعد الموت
 الموصي وهن اهل للقبول بعده تبصر العلم عنده **قوله** لان المذكور الخ
 ثبت بهذا التحليل ان يكون للفقراء سهمان والمساكين سهمان عنده وهو
 محل الخلاف ولم يتعرض لان يكون الامهات الاولاد ثلثة اسهم اذ الخلاف فيه
 ومن عد ذلك اختلافا لا يظهر عدم فرقته بين كلام منقح ومطبق كما لا يخفى
قوله نصف بينهما عندهما الخ وهذا فرع الخلاف فيما اذا قال اوصيت بثلاث مالى
 للمساكين او للفقراء او للمساكين المسلمين او لفقراءهم فعند محمد لم يجز
 للموصي الا ان يعطى لاثنتين منهم فصاعدا ولم يجز ان يعطى واحدا منهم الا
 نصف الثلث وعند ابي حنيفة راي يوسف اوصى الوصى جميع الثلث الى
 مسكين واحد او فقير واحد جائز كما في المنع **قوله** فيكون شريكا لكل منها
 يعني على ان يكون الموصي به مشتركا بينهم على السوية بقريته تساوي

فيه كلام على المولى زكوا

فيه كلام على المولى عزى زاده

المالين في ايديهما هذا هو المعنى فيما يمكن تحقيق المساواة بينهم بخلاف القوت
 الثانية وقوله وهو ثلث المائة هكذا في النسخ والصواب ثلثا المائة لان ما
 لكل منهما بهذا الاشتراك في الموصي به ست وستون وثلثا درهم وثلثاها
 لا ثلثها **قوله** كما هو وجه القياس اشار به الى ان القياس في المسئلة
 السابقة ان يكون للاخر نصف كل مائة والتساوي بينهم شئ استحسانا من
 به في العناية وهذا كما ترى فيعبرها المصنف الا ان الظاهر ان لا يكون ثمة قياس
 واستحسان وان يكون التسوية بينهم لا مكانها وعدمها لعدم امكانها ههنا
 على ما فصل في تكملة المولى قاض زاده **قوله** قلها يصدق في الثلث لا الزيادة
 ان ادعاهما وكذب الوارثة هذا هو الظاهر ما في الكافي وكذب المقر ليس بصواب
 بل فيه ساقط من قلم النسخ وهو المضاف الى ورثة المقر **قوله** فان اوصى
 بالثلث اي لاحد معه اي مع اقراره للمقر له الاول بالدين وهذا هو المراد بقرعة
 ان الضمير المجزوء في عنه عائد الى اقراره وقوله عزل اي ازلت لهما اي للمقر له
 والموصي لم يقل لهما اي للوصية كما في الوقاية ولم يقل لاي الموصي له كما يرى
 هو الاظهر لانه المقر له بالدين مدخلا في عزل الثلث كما الموصي له اذ المقر له وان
 كان ديناً صورية الا انه وصية معنى ولذلك صدق المقر له الى الثلث ومن ذلك لم يرض
 المصنف تخصيص العزل بان يكون للموصي له والله دعه شكرا لله تعالى سعيه فظهر
 ان كلامه في محله ومن لم يخش النظر فيه وقع في خطأ بعد خطأ **قوله** وهذا اي
 الدين المقرب الاول مجهول فلا يراهم المعلوم اي الموصي به **قوله** فيقدم عزل
 المعلوم هذا بناء على ان كون العزل للموصي له اقوى فلا ينافي ما سبق **قوله**
 فامر اصحاب الرضا والورثة ببيان الخ ولا يصدق احد الفريقين على الآخر اذا
 اقر باكثر مما اقر به الاخر لان اقرار احد الفريقين لا ينفذ على الآخر وقوله
 لا يشتركون فيه صاحب الدين لان ما اخذه يأخذه على وجه الدين كما في المقدسي
قوله ويؤخذ الورثة بثلاث ما اقروا به اعترض عليه بانه قد سبق ان الورثة
 كانوا يصدقون الى الثلث ولا يلزم منهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث وهما الزمهم
 ان يصدقوه في اكثر من الثلث لان اصحاب الرضا اخذوا الثلث على تقدير ان يكون
 الرضا ياستغرق الثلث كله ولم يبق في ايدي الورثة من الثلث شئ فوجب
 ان لا يلزمهم تصديقه **قوله** ومن الله عز وجل التوفيق انه قد سبق ان لهذا
 المقربيه شبهتين شبهة بالوصية لخروجها وشبهة بالدين لتسميته دينا فظهر
 انه دين صورية ووصية معنى ومن حيث كونه ديناً كان اقوى من الوصية بل من الارث
 ايضا فاذا لم يوجد الوصية ودعي فيه شبهة الوصية فقد يصدق ان الثلث اذا
 وجدت دوى شبهة الدين ولا يخفى بالثلث عملا بالشبهتين لان التنصيص عليه
 معها دليل المغايرة في ممتاز عن الوصية ويصدق فيما زاد على الثلث لكونه
 اقوى مع مراعاة جانب الورثة والموصي لهم حيث علق بمشيتهم وعول على
 علمهم في ذلك واجتهادهم في تخلص ذمة مورثهم والمحسن اليهم هذا وبهذا
 التحقيق كما سقط هذا الاعتراض انه قد فتى شبهة ذكرها الترمذاني نقلاً عن
 الفخري حيث قال في هذه المسئلة شبهة لانه لم يجعل هذا الاقرار كالدين
 وكا توصية بل جعل اضعف منها الا ترى انه لم يمنح القسمة كالدين ولم يوجب

فيه كلام على المصنف

يقول العبد الفقير ان ما ذكره المصنف غاية مراد المصنف كما هو عليه ظاهر كلامه الا ان التحقيق الحقيقي ان يقال لاي الموصي له وعليه قوله فيقدم عزل المعلوم والتفريع بقوله يقال له وعليه كلام عامة الشراح تدبر العلم عنده تعالى

فيه كلام على المولى الزاني والمولى عزى زاده

هذا اعتراض صدر من الامام الزليعي وقيل العلامة كالبا شاة زاده ايضا ولم يأت احد بشئ هذا الجواب فيما رايته وقد تبين لهما العبد الفقير المجد لوليه والصلوة على نبيه

اشابه الزاني هذا الجواب مأخوذ من تكملة المقدسي الا ان هذا يستفح من العبد الفقير مسكه

يظهر من هذا ايضا ان العزل انما يكون للموصي له ويأخذ الثلث كله اولا عند استغراقه والباقي يبقى في ايدي الورثة ثم يقال لكل اه تدبر مسكه

قوله من انواع الوصية والتحقيق فيه وفيما يتبع منها ليست من الوصية حقيقة لانها يجب بعد الموت وما ذكر في هذا الباب تفهومات
مختصة بقوله الا انها لما كانت مشتركة معها في ان تعتبر من الثلث ومزاجه لاصحاب الوصايا في ذلك اودج بابها في كتاب الوصايا والموت
المسجلة الله حيث ناله واعتادته ومجانيته وهبته ومزاجه من الثلث ولم يقل وصية بذلك في الوصايا والكنز ولم يقل ايضا وصية واعتبار
من الثلث كما في ملتقى الاجر فظهر ان قوله من انواع الوصية بناء على انها في حكم كونها في الوصية ومعتبرة من الثلث لمجرد المعنى

وقد هذا الخبر في اوردته من ظهور
القلب وليس عندى كنى ٣

قوله اي المريض هذا هو الظاهر
المقام ويجوز ان يرجع الخبر الى
المريض بمعنى اعتان في المرض كما في قوله
تعالى وكما الليل والنهار اى كبره
الليل والنهار هذا بحسب ظاهر
العبارة والتركيب ٣

قوله باجازه الوارث اى باجازه سائر
والضام مقلد كالا يخفى ٣

وقوله بكل بدل من قوله بثلاثة اوثاب
باعتاد الجار ٣

هي تكملة المولى زكريا ٣

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

هي تكملة المولى قازاده ٣

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

مشاركة الموصى له كسائر الوصية فكان الواجب ان يكون اقوى من الوصية لانه
اخذ شيئا من الدين ومن الوصية انتهى الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا
لننتهدى لو لا ان هدانا الله وما توفيقى الا بالله وعليه التكلان وهو
المستعان في كل حين وان **قوله** لينفذ اقرار كل فريق من الموصى لهم
والورثة في قدر حقه نقي الموصى لهم في ثلث التركة وحق الورثة في تفضيله
فيكون المقر له ثلث ما اقر به اصحاب الوصايا وثلثا ما اقر به الورثة فان وافق
ذلك مدعى المقر له فيها وان لم يوافق بان ادعى زائدا على ذلك يخلف بكل ما اقر
ما علموا ان دين الميت للمقر له قدر ما ادعى به **قوله** وفي بالف لوارث واجنبى
الى قيد بالوصية لانه لو اقر لهم ما غاب الاجنبى ايضا كما في الهداية وعند الترتاشى
هذا اذا تصادقا اما لو اكر الاجنبى شركة الوارث او عكس صح في حصص الاجنبى
عند مجدد وعندهما يبطل الكل ايضا كما في النهاية **قوله** والوارث من اهلها الى
اورد عليه بانه اذا اوصى بثلث ماله لزيد وعمود ثم رده عمود وصيته يكون لزيد
تمام الثلث وعلى ما ذكر يجب ان يكون له نصف الثلث لان الوصية قد انعقدت
لعمود وحق الموصى لانها تبين بتم بالمستبرع غير انها تبطل بالرد كما انها تنعقد في
حق الوارث ثم تبطل برده الورثة واجيب بالمنع حيث قال الامام الاتقاني اذا
اوصى لاجنبيين ثم رده احداهما او مات لم يكمل حق الاخرى بالتسليم بان التملك
في الواردة صور من الموصى من غير توقف على شئ اخر فاذا لم يقبل احدهما
فاللائق ان يكون الكل للاخر كما في الوصية للحق والميت بخلاف ما نحن فيه الحاصل
فوق بين عدم الاجازة من سائر الورثة مع قبول الوارث الموصى له وبين رده
احد الموصى لهما كما في التكملة الثانية **قوله** لكنه حرم لعارض وهو تاذى
بعض الورثة لا يثار بعضهم وفيه قطعة الرحم ونسبه حديث لا وصية لوارث
كما في المقدسى لا تعلق للورثة بالتركة لما سبق ان تعلق قهرم بها انما هو بعد
تنفيذ الوصية كالا يخفى **قوله** ان ضاع ثوب اى بعد موت الموصى في الدراية
والجناية وقوله والورثة يقول لكل توى حقه لان حق واحد منكم تلف ولا تدرى
من هو كما في شرح الجامع الصغير ومن هذا ان حمدهم لواحد منهم ان حقه قد
ضاع لا يلزم منه الاعتراف بكون الثوبين الباقيين حق الآخرين كما هو مقتضى
ظاهر الكلام كما في المقدسى والتكملة الاولى **قوله** وجهاته تمنع صحة القضاء
به الى الا انها لما ردية تحتل الزوال بتسليم الورثة الثوبين الباقيين لهم
ولذا قال واذا سلوا الى فيكون هذا كما مستثنى من قوله بطلت كما اشار اليه
بقوله الا ان يسلم الورثة الى في الشرح **قوله** زال المانع شرح جعله جزاء
الشرط لتنوير المقام وقوله وصحت الوصية عطف عليه وقوله اخذ جزاء الشرط
على انفراد المتن وبدل من زال بعد ملاحظة العطف عليه وفي مثله يجوز
اخبار الوارث العاطفة في الشرح علما ان يكون معطوفا على جزاء الشرط الثابت
في الشرح وبالجملة لا ركاكة في عبارة المتن والحاصل ان قالت الورثة سلما لكم
هذين الثوبين فانتسبوا ببنكم صحت الوصية فيقسم بينهم على ما ذكر في المتن
وقوله ثلثي الجيد اى مبدى الباقيين وكذا المراد في ثلثي الردى للثغرات
بينهما لا بالنسبة الفاتت تدبر **قوله** وهو ان يأخذ كل واحد منهم ثلثي الثوب

١١
في كلام على المولى
عزى زاده

هكذا ذكر

هكذا ذكر ذلك في الجامع الصغير والهداية والكتاب والتبيين من غير ذكر خلاف
وكن ما ذكر في المبداء يقتضى ان ما ذكر لواجتهوا في اخذ الباقيين انما هو عند
ابن يوسف وعندا يحنيفة وزفر بطلت الوصية اجتمعوا على اخذها ولم يجتمعوا
وعن ابن يوسف صحت اجتماعهم ولم يجتمعوا وباقي التفصيل فيه **قوله** وانما تعين
حق صاحب الجيد الى تصرف المصنف المسئلة اجود من تصرفها في الهداية حيث ترك
فيها قوله ويجعل ان يكون حقه في الجيد بان يكون هو الجيد الاصل نعم تركه اكتفاء
بتعريضه بذلك في بيان تعين حق صاحب الردى الا انه يرد عليه انه لو صرح بذلك
في الاول واكتفى به في الثاني كان اوجها فعل المصنف كذلك في قوله فكان تنفيذه
وصية من محل يكون حقه اولي لانه في تقدير من محل يجمل ان يكون الا انه سماحه هنا
حوالة على انفسها من الاول كما هو يد من اراد الاختصاص فلا يوجد في عبارة
المصنف ترك الاول كما ظن كالا يخفى **قوله** تقسم اى الدار جواب شرط مقدّر
اى تقسم بعد موت الموصى وهو المراد كما في الحاشية **قوله** قبل بالاجماع وهو الاصح
كما في الحاشية **قوله** من مال رجل لآخر بعينه متعلق بقوله اوصى والخبر المجزوء
ما لا يداني قوله مال رجل اى اوصى بقدر معين منه هذا من ظن انه سفة اخر فقد
ظهر الى المحل من مكان صحيح كالا يخفى وقوله فان دفعه اليه جاز وكان ابتداء
تبرع من صاحب المال وقوله وله ان يمنع اى لدفع بعد الاجازة وقوله بخلاف
ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث وكذا لو اوصى لقاتل او وارث واجازت الورثة
الحكم في المقدسى **قوله** بوصية ابيه اطلقه ولم يقيد بالثلث حواله على
الغهم من قوله دفع ثلث نصيبه او ليشمل وصيته بالزيادة فان حكمها كذلك
ما لم يخبرها وقوله فيقدم عليه ولذلك باخذ المقر ما في يد المقر حتى يستوفى
دينه كما في المقدسى **قوله** ينقد وصيته او لا من الام الى هذا عندا يحنيفة واما
عندهما باخذ ما يحنقه منها على السوية ورجح قوله في الهداية ولذلك تركه
المصنف التعرض لقوله بقوله بقى على حكم ملكه يكون للورثة وقوله ولو ولدت
بعد القبول وقبلها صار موصى به كما لو ولدت قبل القبول هكذا وقع من القول
فيما رأيت من نسخة الغرر التي كتبت من نسخة المصنف فظهر ان قوله يصير
موصى به بعد قوله ومشا بخنا قالوا جواب لو باعتبار المتن ومقول القول باعتبار
الشرح ومثل هذين الاعتبارين غير بعيد لدى الشرح كالا يخفى على من تدرب
قوله واكتسب اى كسب الموصى **باب العتق في المرض** ونحوه وهو المراد
لما ان هذا الباب ليس بخصوص بعنى في المرض ولكن لما كان اكثر بساخر الباب
في ذلك عنوان به فيدخل فيه البيع بالمحابة والهبة والمان في المرض **قوله** اختار
عن تصرف اختيارى قبل الطه ان لفظ التصرف لا يتناول الاقرار فلا حاجة
الى تعييد التصرف بالانشاء انتهى ولذلك اطلق في الهداية والوقاية وتفتي
المصنف اثر مندر الشريعة فيه فعلى ما قيل يكون التصرف اخترازا عن الاقرار
كالا يخفى **قوله** وكذا النكاح فيه بجهز المنزل يريد به ان النكاح في المرض بجهز
المثل تصرف ليس فيه معنى التبرع فيعتبر من كل المال وانما يقيد بجهز المنزل
وهو المدار في باب النكاح والمعد من الخواج الاصلية حتى لو وقع النكاح فيه
بمازاد عليه سارا لنكاح جائزا بقدره والزيادة باطلا كما في اقرار غاية البيان

فيه نوع كلام على
صاحب الهداية ٣

ح انه مخرج بذلك في ما خذ الكفاي
قوله فان اصاب الموصى
النسخة التي رأيناها
على ان قوله الموصى
المتن كما هو الظاهر
٣

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

فيه كلام على المولى
عزى زاده ٣

القائل كالدين
الاسود ٣

وتكبل المولى زكوبا ولكن صرح في البرجندى ان قدر مهر المثل ينقذ من كل المال
والزيادة عليه تنقذ من الثلث انتهى في التعبير بالطلاق في الشرحين انما هو
بالنسبة الى كل المال تدبر العلم عنده **قوله** بخلاف الاخبارى كالاقراء
وقوله وما ليس بتبرع كالنكاح فان كلاهما لم يعتبر من الثلث بل من الكل وقوله
في الاضافة اليه اى الموت والمضا الى الموت ما اوجب حكمه بعد الموت كانت حر
بعد موت ادها لفلان بعد موتى **قوله** ومن صرح منه كالمصحة ذكر في جامع
الفصولين معنى الى **نقطة** اقراء ويض بدى لوارثه او غيره ثم براء فهو
كدين مصحة لانه اذا اعقبه براء فله حكم المصحة الا يرى انه يجوز تبرعاته في مثل
هذا المرض انتهى قول لواء عن المقرات كذب بملابسة المرض يحلف المقر له
بانه ليس بكاذب في اقراره وذكر فيه بعلامة **ج** اوصى بوصايا فبرا وعاش
سنتين ثم مرض فوصاياه باقية لو لم يقل ان مات من مرض هذا فقد وصيت
بكذا او نحوه اما لو قال تبطل وصيته اذا براء اوصى ثم جن قال محمد لوطي
الجنون حتى يبلغ ستة اشهر بطلت وصيته لا لو افاق قبل ذلك وقت محمد الجنون
المطبق بستة اشهر وعن ابن يوسف انه قد ربه بشهر وهو قول محمد ولا ثم
قد ربه بستة اوصى ثم اخذه الوسواس وصار محتوها فكثرت ذلك زمانا
ثم مات قال محمد بطلت وصيته انتهى **قوله** وكما بانه اى في البيع والشراء
والاجارة والاستجارة والمهور كما في البرجندى وانت خبير بان هذا يؤيد
تنفيذ الزائد على قدر مهر المثل من الثلث وقوله وهبته شيئا من ماله وكذا
ابراؤه وبناته في العادة وضمانه ما لا وكذا كفا لته وهى على ثلاثة انواع كدين
المصحة وهو كونه كفيلاً في المصحة ونوع كدين المرض وهو اقراره في المرض انه كفل
لفلان بكذا في مصحته ونوع كسائر الوصايا وهو ان يكون كفيلاً بالمال في مرضه
فالمكفول له في الاول مع غرماء المصحة وفي الثاني مع غرماء المرض وفي الثالث
مع سائر الموصى لهم كما في شرح الطحاوى **قوله** لانها في حكم الوصية بر يديه
انها ليست وصية حقيقة لانها ايجاب بعد الموت وهذه تصرفات متبرعة وهذه
المسائل متفرعة على القاعدة المتقدمة وفي العادة انه لو اجر المريض داره بدون
اجر المثل لا يعتبر من الثلث لانه لو اعارها ما كان وعلمه فقلنا عن مكاتب الجاهل
بان تبرع المريض بالمناخ يصير من جميع المال فظهر منه ان ما سبق من ان محاباته
في الاجارة تعتبر من الثلث محل تأمل **قوله** وعندها عتقه اولي بينهما ورجع
ساحبا لبدائع قولهما واستشكل في استخراج قوله ومن ذلك نقرض المصنف
قولهما في المتن مع ان دأبه ان يكتب بقوله فيه مادام راجعا تدبر كما لا يخفى وذكر
في الغاية قال حسان دخلت على بشر الموصى فقلت لم قال ابو حنيفة المحاباة
اولى فقال لادري فقلت اقاله بختا اى جزا قال لا تنكس رأسه ساعة
فجاء بنكتة اعجبت بها فخرجت ودخلت على سفيان بن سفيان وابهرته بها فتعجب
بها فمضت مدة فنسيتها فدخلت على سفيان فقلت النكتة التى قالها بشر
وقت كذا قال نسيتها فدخلت على بشر فقلت النكتة التى قلتها وقت كذا
قال نسيتها فذهبت النكتة وبقيت المسئلة بغير نكتة وقد ضل مفتاحها
انتهى **قوله** ونصف للاخيرين الى فان قيل ينبغي ان يقسم الثلث بين الكل

قوله واعتاق الى الضمير المجرور
راجع الى المريض اى اعتاق مطلقا
كان قوله تعالى ومكر الليل اى مكرهم في
في الليل وما راجع الى المريض وهو
تعيين بحسب المقام وعليه كلام المصنف
وجاء الله ثم جميع ما ذكر في هذا الباب
انما هو من قبيل العقد ومن ذلك يؤيد
بالودعها لم يكن اشياء والكل بخبرة
في المال لا يتوقف الى ما بعد الموت
واما ترفقه في ان يعتبر من الثلث
ويستوفى قبض الموهوب قبل موت
الراغب واذا لم يوجد تبطل الهبة
كما في الذخيرة هذا لمحرم العصر
كتبه نوادى وليس عندى كتبى
٢
١٠٨٤

اثلاثا لانه المحاباة الثانية مساوية للاولى فينبغي ان تنوز على العتق كما ولى لانه
المساوى الرابع راجع لما مر ان رجاء الاول معنى بخرقه وهو تقدمه عليه وكذا عتقا
يقال ينبغي ان لا يكون للمحاباة شئ لانه مساو للعتق وهو مروج والمساوى
للمرجوح مروج كما في الغرائد الحميدة والدرية وهنا تفصيل لطيف في المنع في
تحقيق قول الامام العلم عند الملك العلامة **قوله** وعن الموصى وهو العبد لشار
بإعادة الحق الى انه دون حق الموصى ولذلك علمه بقوله لانه يتعلق الملك الى وقوله
الا ان ملكه باق فيه لحاجته حتى لو كان العبد ذا رحم محرم من الورثة لم يعتق عليهم
كما في العناية وفي الولو الجية اوصى بان يعتق عبده فجاء العبد جنابة بعد موت
الموصى فاعتقه الموصى ان كان عالما بالجنابة لانه ان يفدى او يدفع فاذا اعتقه
نقد ترك الدفع مع القدرة عليه فيضمن ولو لم يعلم بحب عليه قيمة العبد لانه
صار مستهلكا ولا يرجع بذلك على الوثة لانه انما اوصى بعقب عبد غير جات
وهذا عتق عبد قد جنى فقد خالف انتهى واعترض عليه بان العبد ليس ملكا للموصى
فكيف يبيع عتقه وليس بطريق النيابة للمخالفة المذكورة اقول ان عتقه انما هو
بطريق النيابة لما ذكر ان ملك الموصى باق في الجاني الى ان يدفع وقد سبق في
باب جنابة الرقيق ان السيد اذا اعتق عبده الجاني وقد علم بجنابته عزم
الا رثن وبلا علم بجنابته يعزم ما هو الاقل من الارثن والقيمة وان الواجب
الاصل الدفع في الصحيح **قوله** كما اذا باعه الموصى او وارثه الى الضمير المنصوب
في باعه عتقا الى العبد المطلق كما هو الاصل في ارجاع الضمير حيث يراد به الذات من
غير تعرض الى الصفات ولذلك قيد بقوله وقد اوصى بعقب العبد يستبين المراد
وهكذا قيد به ارشد الدين عبارة الهداية في فوائده وقوله ظهر عن الجنابة بالظاه
المهمة **قوله** وعزم زيدان استوفى قيمة العبد ثلث المال وقوله والوارث
ينكره اى ينكر الاستحقاق المذكور وقوله اذ لا مزاج اى له فيه وقوله فله المال
اى فله ثلث جميع المال كما في التبيين ولعل ما قدر ساقط من قلم الناصح **قوله** وهو
نفسه في اقامتها الى جواب عن سؤال مقلد وهو ان اثبات العتق انما هو بدعى
العبد لانه حقه عند التبيين او ان فيه حقه كما هو عند فكيف يبيع بدعى الموصى له
وتحقيق الجواب عنه ان اذ العتق المحض اما العتق هنا قد ترتب عليه استحقاق
مال للموصى له فجعل مدعىا لاثبات حقه وتجد هذا التحقيق اولى مما ذكر في بعض
الشرح تدبر **قوله** اقوى اى من الاقرار بالعتق سواء كان الاقرار من الوارث
او المورث وهذا هو المراد وعليه الملاق الاقرار **قوله** وقيل الالف بينهما نفسان
عنده حاصله ان يختار صاحب الكفا في عكس ما في الهداية وما في الكفا هو ما ذكره
الحاكم في الكفا في الفقيه ابو الليث والقدرى في التقريب وغير الاسلام
اليزدوى والصدي والشهيد وساحب المنظومة وشراحها **باب الوصية**
للاقارب وغيرهم اقر هذا الباب لانه يقوم بخصوص وما تقدم عام
ولا شك ان الخصوص يتلوا العموم **قوله** ودوا نساياه استشكل الزيلعي
في الانساب وهو ان لا يدخل في النسب قرابة من جهة الام والجواب عنه
ان المراد نسبته بينهما اى قرابة قال في القاموس النسب القرابة وفي المصباح
قال ابن السكيت في النسب يكون من قبل الاب ومن قبل الام ويقال نسبته

قوله لانه في من عقد المعاونة وقد
تقرر ان ما ذكر في هذا الباب لا يتوقف
وقوعه الى ما بعد الموت بل يقع عاجزا
واما ترفقه في ان يعتبر من الثلث
فقط وعدم الحاق الفسخ بالاعتاق
لا يبعد نفعه لان المحاباة قد تفرقت
قبله ولم يقع انفساخ المحاباة الى الموت
وهو المفروض فظهر ان قوله اقوى
راجع ولعل مفتاح هذه المسئلة
هذا العلم عنده بمقتضى المحرم العصر

حسنة
١٠٨٤
المحتوض هو على المقدس
والجيب العبد الرابع عقد
ربة العاني معه

ولا يلزم من لفظ الموصى ان يكون
العبد موصى به كالاخفى معه

فيه كلام على المولى
عزى زاده
والنسخة انتلال ٢

بل الساقط لفظ ثلث اذا اللام
في المال للعهد اى التركة فينبغي
فيه معنى الجح

اراد به التبيين وكلمة المولى زكوبا
مع

في جميع اى هو منهم **قوله** يعنى اذا اراد صالح تصوير لقوله اقارب واقربا و
 الخ يريد به انه اذا اراد من لا قربا له او لذى قربا له ولذى انسابه فهو عند
 حنفية الخ اذا اراد في مثله للتبنيخ واما عندنا فقد ذكر بقوله وعندنا يدخل
 الخ فلا حاجة الى ذكره ههنا استثناء الوالدين والولد انما هو لبيان معنى الاقارب
 لما سبق ان الوصية للوارث او بناء على حرمانهم من الارث او على اعادة سائر
 الورثة لهم والحاصل ان الامام وصاحبه تعقوا على اشتراط القرابة وعدم
 الورثة وان لا يكون والدا ولا ولدا واختلفوا في اعتبار الجمية والحرمة والاقرب
 فالاقرب ثلثة متفق عليها وثلثة مختلف فيها كذا في الزبادات وبسوط شيخ
 الاسلام والايضاح والاسرار والهداية وغيرها وذكر في مبسوط شمس الائمة
 وشرح المنظومة والبدائع ان الاختلاف في الحرمة والاعتبار الاقرب بحسب وغيرها
 من الشرايط مرقى اجماعا وهذا هو الموافق للنظم والنثر لا الاول كما في المنبع
 والبرجندى **قوله** واختلف في اشتراط اسلام اقصى الاب قبل يشترط وقيل
 لا يشترط ولكن يشترط اذ كان الاسلام كما في الكافي وغيره **قوله** ونسفه للمالين
 وعندنا يقسم الموصى بينهم اثلاثا لا استواء الكل في الاستحقاق وترك التعرض
 لدخالة على الفهم السابق من السابق وقوله وفي عم له نصف والنصف الآخر
 يبقى للورثة اذ الوصية بطلت فيه لعدم من يستحقه وعندنا له جميع الموصى اذ لم
 يكن ذورحم غير الموصى ولو غير الموصى وان وجد بصرف اليه وهذا بناء على اختلاف اشتراط
 الجمية عندنا وذكر في الكافي والهداية انه لو لم يكن للموصى ذورحم محرم في هذه
 المسائل فالوصية باطلعة عندنا بحنفية خلافا لهما **قوله** ومعنى الجمع قد تحقق
 بهما فاستحقوا لم يقل فاستحقا لتحقيق معنى الجمية في التثنية كما هو المعنى في باب
 الارث والوصية **قوله** وجبرانه اطلقه فمثل الساكن والمالك والذكر والانثى
 والمسلم والذنى والصغير والكبير ويدخل فيه العبد عنده اى القن وعندنا لا يدخل
 كما في الهداية وذكر في الزبادات والمحيط انه لا يدخل كالاماء والمدبرين واتهامات
 الاولاد واما المكاتب فدخل من غير خلاف كما في الكافي وذكر في النخبة والايضاح
 لا يضاف اليها فلم يكن جارا كما في المنبع **قوله** واصهاره الخ والمراد من كان صهرا
 للموصى يوم موته بان كانت المرأة منكوبة له عند الموت او معتلة عنه بطلاق
 رجعي لا معتلة من بائن ورثت ام لا لانقطاع الصهرية بانقطاع النكاح كما
 في المقدس وقوله اخرج كل من ملك وفي الهداية اعتق بدله والمراد اخراجه
 عن كل هؤلاء عن ملكه بالاعتناق **قوله** وعندنا من كان في عياله ونفقته
 من الاحرار دون المالك فدخل فيه زوجته وبقيهم في جرحه وولده الذى يعوله
 وكلام صاحب الكافي وبقعه المولى زكريا في تكملة على رجحان قولهما وكلام صاحب
 الهداية وتبع المنبع على رجحان قوله **قوله** والصغير والكبير والمحرّم وغير
 المحرم والوالد والولد اذا لم يرثه والعق والفقير ولا يدخل فيه الاولاد البنان
 واولاد الاخوات ولا احد من قرابة ام الموصى كما في الكافي **قوله** علم ان قصده
 التفصيل الى ان الحكم متى اضيف الى اسم مشتق يصير موضح الاشتقاق
 علته لثبوت ذلك الحكم بخلاف الولد حيث لا دلالة فيه على تفصيل الذكر

قوله الاقرب فالاقرب دفع على انه
 بدل من محرمه او جبر على ان يبدل
 من ذوى رحمه
 وقوله ويدخل فيه اى في القرب وقوله
 لما ذكره هو قوله لان القرب الخ
 مسكه

فيه كلام على
 المولى عزى زاده

لان الولد اسم لجنس المولود ذكر كان او انثى واحدا كان او اكثر كما في الشرح اوصى
 لورثة زيد ومات قبل موت زيد بطلت الوصية وان مات بعد موته فالوصى به
 لورثته كما في الايضاح **قوله** ان اخصوا وفي هذا الإحصاء اختلاق وعزى الى يوسف
 ان زادوا على مائة فلا يحصون والاصح ان يفرضوا الى رأى القاضى كما هو اصل بحنفية
 في المقدرات كذا في حين مطلوب **قوله** وينزلان يختص بذكرهم المطلق فلان
 فيشمل ان يكون ابا قبيلة او ابا نسب فان كان الاول وهم لا يحصون وهو المسئلة
 السابقة وان كانوا يحصون وهو المسئلة الآتية المستثناة وان كان الثاني فلا
 يخلو ان يكون كلهم ذكورا فدخلوا في الوصية عملا بحقيقة الابن وان يكون كلهم
 اناثا لا يدخل فيها واحدة سنهن لعدم تناول الابن عند انفراذهن وان يكونوا
 مختلطين وهذا مسئلة الكتاب كما في المنبع وغيره **قوله** وفي الوصية للفقير الخ
 المصنف صاحب الهداية في افراد قول محمد بالذكر ههنا مع انها قد اختلفوا في
 حنفية واي يوسف فيها سبق على ان كلام قاضيان على اختيار قولهما ايضا حيث
 قال ولو قال ثلث مالى للمساكين صحت الوصية ويجوز صرفها الى سكين واحد
 ويجوز الى سكينين انتهى فيظهر منه ان الحاكم له اختيار احد المختارين كما لا يخفى
قوله اعتبارا للحقيقة اعترض عليه بان تناول اللفظ لكل متعارف كما هو قول
 محمد بدخول الاناث والمجان المتعارف اولى عندهما فيلزم ان يكون ابو يوسف مع محمد
 في هذه المسئلة اقول ليست هذه المسئلة منبئة على هذه القاعدة بينهم اذ البنون
 لم يشتهروا في الاناث بل لم يستعمل فيها وان ليس الاختلاف فيها بان اراد محمد بهذا
 الاناث فقط بل خلافا ان الاناث داخل في هذا اللفظ نظيبا وعليه خطابات القران
 حيث قال تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فستر اخوة بهما تدبر العلم عنده تعالى
قوله وقال محمد الخ لم اربها وصلته من برج قول محمد ههنا سوى صاحب الوفاية وقد
 رجح غير واحد قول ابو يوسف على ما فصل في المنبع وغيره والتوفيق في عبارة الوفاية
 بجمل فلان على ان يكون ابا قبيلة مدفوع بانه لا خلاف بينهم في الشمول وذاك اللفظ
 في عبارة المتن على ان يكون ابا نسب وهو رجل يعون كابن ابى ليلى وابن شبرمة
 ونحو ذلك كما صرح به في الشرح وقوله ووافقه ابو يوسف في رواية يريد به ان ابا
 يوسف وافق الامام في قوله الاول على رواية صاحب الهداية كما وافقه في قوله الآخر
 على رواية صاحب الكافي وان محمدا اتم وافقه في قوله الاول رواية واحدة فظهر
 ان كلام المصنف في غاية حمزه ولا ركاكة فيه اصلا كما لا يخفى **قوله** وحلقهم وكذا
 عديدهم حليف القبيلة من حلف لهم انه ينصرهم ويذب عنهم كما يذب عن نفسه
 والعديد هو الذى يلحقهم من غير حلف كما في المنبع **قوله** بطلت دعوى يوسف
 انها جازت وتصرف الى المعقنين لان شكر المنعم واجب وفضل الانعام مندوب
 فيرجح عليه وعن محمد اذا اطلع الفريقان على اخذ وقالوا ادفعوه الينا مع لان
 الجهالة تزول به كما في الكافي والفتاوى الكبرى اشار ببطلانها عند اجتماعهما
 الى انه لو انفرد كل منهما صحت الا انه لو كان واحدا له نصف الموصى به ولو اثنين
 فصاعدا فلهم كله ولما كان الاعتبار الوقت الموت فلهذا ان لم يكن له
 مولى عند الوصية ولكنه اعتق عبدا بعد الوصية فانه يدخل تحتها كما في البدائع
قوله يخلو ما اذا حلف الخ ويشترط للحث وجود التكلم مع ثلثة

المعترض صاحب الحماية
 والمجيب عبد القدير

فيه كلام على المولى
 الوافى والمولى عزى
 زاده

فيه كلام على المولى
 عزى زاده

فيه كلام على
 المولى الوافى

من اى الفريقين كان رعاية لصيغة البيع فخر عليه في الجامع الكبير لقاضينا والتمت
 لان اقل الجمع ثلثة فيما عدا الارث والوصية واشار باشتراك المولى الى ان الاخوة
 بخلافه لان الاخ يتطلق على كل واحد من اى جهة كان معنى واحد وهو المتزوج من
 اصله فصار الاسم عاما لا مشتركا كما في المنيع **قوله** لان عتقهم يحصل بعد
 الموت اشار به الى ان عتقه لو حصل حين الموت يدخل في الوصية كعبد قال مولا
 ان لم اضربك فانت حر قبل ان يضربه عتق ودخل في الوصية لانه عتق في آخر
 جزء من اجزاء حياته ليجوز عدم الضرب منه في تلك الحالة وقوع اليأس
 عن حصوله من قبله فيصير مولى له ثم يعقبه الموت ثم ينفع الوصية فكان
 مولى وقت نفوذها وجوبها بخلاف مسئلة المدبر واما الولد كما في البدايح
قوله وعن ابى يوسف الخ اشار به الى انه غير ظاهر الرواية عنه وقوله لان
 سبب الاستحقاق اى استحقاق الولاء وهو التدبير والاستيلاء لازم
 اى ثابت مستحق والاصح ظاهر الرواية لانهم لا ينسبون اليه بالولاء بنفس
 الاستحقاق بل بالاجاء الحاصل بالعتق وذلك انما يكون بعد الموت كما في العناية
باب الوصية بالخدمة والسكنى والخبرة
 اخر احكام الوصية بالمنفعة عن الوصية المتعلقة بالعين لان المنفعة بعد العين
 وجوبا فآخرها عنها وضعا والخبرة منفعة بالنسبة الى الشجر ولذلك ادرجها
 في الباب **قوله** بخدمته عبده ونفقة العبد وكسوته على صاحب الخدمة لو كبير
 كما ان نفقة المستعان على المستعين وان كان العبد صغيرا يخرج من الثلث
 فنفقة على صاحب الرقبة الى ان يدرك الخدمة ويصير من اهلها فاذا بلغ الخدمة
 فنفقة على صاحب الخدمة لان المنفعة يحصل له كما في المنيع واذا مرض وعجز عن الخدمة
 لمرض ما يرجع برؤءه فنفقة على صاحب الخدمة ايضا لا فعلى صاحب الرقبة كما في
 المتسوية **قوله** مدة معينة كسنة وستة وابدا فيستخدم العبد ويسكن
 الدار تمام المدة وما عاش وقوله محبوسا على ملكه اى على ملك المولى الاظهر
 اظهر هنا وانما رتبها شيئا من قوله على ملك المولى وان وقع الاضرار والمضيق
 في الهداية والميت بدل المولى في الاول في التبيين وقوله فانه خلافه وهو ان
 يقوم الوارث مقام المودت وقوله سلمت اليه ولو كان مكان العبدان تولدت
 ولدا فهو صاحب الرقبة لانه متولد من الرقبة كما في المنيع **قوله** والا بها نوال العبد
 الخ ولو زاد احداهما في مدة بان استخدم المولى او الوارث اكثر من يوم او يومين
 هل يقتضى ذلك ولم ار من يصرح فيه بشئ ولكن اقول الظاهر ان الزيادة لو كانت
 في داخل المدة يقضى مطلقا ولو كانت من الوارث وتمت المدة بها يستكمل المولى
 قدرها من خارجها اذا لم تعين بهذا الشهر او بهذا السنة ولو عينت لا يقضى
 ولا يستكمل اصلا قياسا على ما سبق في كتاب البيع اذا الباع لومع السلعة سنة
 الاجل وهو غير معينة فلم يشترى اجل سنة ثانية وفي معينة لا يبقى الاجل
 بعد مضيتها تدبر العلم عنه تعالى **قوله** ويقسم الدار اثلاثا اطلقه فشمس
 قسمتها للسكنى والغلة وهو رواية عن ابى يوسف وعليه ظاهر كلام المصنف
 وظاهر الرواية ان لا يملك قسمه الدار للغلة لان حقه فيها الا في الدار وعليه
 ظاهر الهداية وتصوير المسئلة بمعنى الخ اما تقيد او بيان نوع تدبيره لا يمتنع

يظهر من هنا فرق بين
 المشترك والعام
 ٣

في كلام على المولى
 قاض زاده
 ٣

قوله ببيع ما

قوله ببيع ما في ايديهم اى ببيع حصتهم سواء كانت معينة الذات بان تقسم او لم تكن
 كما في المنيع وقوله ان حق الموصى له ثابت في سكنى جميع الدار الخ وكذا في غلتها حتى لو
 اغل احد النصيبين ولم يغل الآخر يشتركون فيما خرج من الغلة لبطان القسمة
 كما في المقدسى معزيا الى المبسوط وهكذا مال السكنى لتحقيق المزاجعة عند خراب
 احد النصيبين كما لا يخفى **قوله** لان المنفعة ليس مال على اصلنا اشار به الى ان فيه
 خلاف المشايخ اذ المنفعة مال عنده فلم يوصى له ان يملك غيره **قوله** فانما ثبتت
 هذه الولاية اى ولاية التملك بالمال وتملك في خمس مواضع فغل ماض وقوله وهذا
 اى استخداه او سكناها من اى من الموصى له والغير المحرور في استغلالها عائد الى
 المنفعة **قوله** في الاصح اشار به الى ان فيه اختلافا لانه لما لم يذكر في الاصل اختلاف
 المشايخ في التخييم قال ابو بكر الاسكاف له ذلك وقال ابو بكر الاعمش ليس له ذلك
 وهو الصحيح كما في المنيع وقوله الا ان يكون هو واهله في غيرها اطلقه فشمس لانه
 علم الموصى ذلك او لا الا ان المقدسى قال ينبغي ان يقيد بعلمه بذلك كما هو الظاهر
 وقوله فيخرج للخدمة اى هناك صرح به في الهداية قيد به اذ ليس له ان يستخدمه
 في السفر لان حالة السفر ما دخلت تحت الوصية وانما دخلت تحتها الخدمة في
 الوطن كما في فرائد ارشد الدين **قوله** وفيه شجرة قيد به لانه اذا لم يكن عند موته
 شجرة في البستان فله شجرة البستان ما عاش يعنى الى ان يموت الموصى له وجهته
 لما لم يرد حقيقة الشجرة بان لا توجد وقت موته تعين الميزان بتعيين الوصية وليس
 بعض السنين اولى من البعض في معنى الميزان فيكون له ذلك ما عاش كما في تكملة المولى
 ذكرها في الفوائد الارشدية قال التمر تاشى اوصى بخلعة ارضه والامال لغيرها تخرج
 وله ثلث اجرها لان غلة الارض هي الاجرة ولو كان فيها شجر فثلث الثمرة ولو
 اوصى بخلعة نخلة لاحد وبرقبته لآخر لم يحمل فالنفقة وسقيها ونحوه على صاحب
 الرقبة لان الملك له واذا التمر نعل الموصى له بالغلة لان النفع صار له فان حمل عاما
 ولم يحمل عاما فالنفقة على صاحب الغلة لانه اذا لم يحمل عاما كان ثمره او ثمر في القابل
 حتى لو اتفق صاحب الرقبة يستوفيه من ثمره الا في ثمر الا ان يتم ولا كذلك
 في الزرع وان لم يحمل لا يرجع على احد لان حقه في الخارج وهكذا الوهاب صاحب
 النثر فانفق رتب النخل كما في المقدسى **قوله** فله الغلة القائمة وغلة فيما يستقبل
 ويدخل فيها الاوراق والقوام والخطب كالتجار فانه لو دفع الكرم معاينة
 يكون هذه الاشياء بينهما ذكره في الثانية **قوله** ولد لها ولد لشار بتأنيث
 الضمير الى ان المراد بالخدم جنس شمل القليل والكثير والمضائق يكسب من المضائق
 اليه ذلك وذلك اى بصيغة الجمع في الشرح وقوله ما في وقت موته وذا يعلم بان
 تلد في اقل من مدة حملها من زمان الموت كما في البرجندى **قوله** لانه ايجاب عند
 الموت الخ هذا هو الاصل في هذا الباب وما يختلف من هذا الاصل فله وجه آخر
 عمل به في بعض المواضع لما صرح في محله ان ما خرج من الضابط لمقتضى لا يقدح
 فيه بوضوح الفرق الا في وقوله كما لمعالة اى على قول من يميزها والاجارة
 على قول الكل ويدخل الكفا في مثله نظير لا مقبوس عليه فلا يقلح فيه كون
 جوان المعاملة مختلفا فيه كونه ما نحن فيه متفقا عليه على انما منع المعايضة
 هنا بطريق آخر وهو ان الحق الوصية بطريق الدلالة وعليه قول المصنف

على المصنف

في مال المصنف

الاصل والضابط متقارب المعنى
 وتمت المراد كما لا يخفى عليه

اى المساقاة وهو الامان

بالمعنى الاولية وكونها اوسع اذ هي انما يتصور في الالة دون القياس تدبر
العلم عنده تعالى **قوله** اما الولد المعلوم الى يريده انه لم يرد في الشرع ورود
العقد على الصوف والولد والمبني المعلوم ولم يستحق بعقدها فلا يدخل تحت
الوصية كما في البرجندى **قوله** لان وقف المنقول غير جائز عنده الم والمجتهل من
ينفق عليها ولا انتفاع بدون الاتفاق وهذا التعليل هو الاظهر لما في المحيط
انه لو اوصى بظهور دابته في سبيل الله لا يشان بعينه جازت الوصية بالاتفاق
لان الوصية بالاعارة وهكذا في المبسوط وقوله وعندها يجوز اي وقف المنقول
وكذا الوصية هذا هو المراد وتكون في يد الامام بنفق عليها كما في المنيع وقد سبق
في كتاب الوقف ان الفتوى على صحة وقف المنقول وهذا يقتضى كونها على صحة
الوصية ايضا تدبر كما لا يخفى **فصل** في بيان ما لا يبيح من اموال المسلمين في احكام
عقب وصية المسلم بوصية الذمي يكون الكفار ملحقين بالمسلمين في احكام
المعاملات وما في معناها بطريق التبعية **قوله** فليكن من الثلث اشارة الى ان
وصية الذمي باكثر من الثلث لم تجز كما لم تجز لوارثه الا انهم اجازوا الاكثر منهم
احكام الاسلام في المعاملات **قوله** وعندها لا اى لا يبيع بعنى مطلقا الا ان
ما يوصى لمعتنين وتمام الكلام لما كانت بالاستثناء لم يكن صدره خلافا
الواقع حاصل الاختلاف في قوم غير معينين وفي المعين اتفاق وهو المذهب
من هذا وهو الموافق للكتب وقال تاج الشريعة في شرح الهداية قال مشايخنا
الاختلاف فيما اذا اوصى بان يبنى كنيسة او بيعة في القرى اما في الامصار فلا يجوز
بالا اتفاق انتهى وهكذا في المصنف واعقبه البرجندى بان المراد بالقرية ما ليس
فيها شئ من شعائر الاسلام فان كان شئ منها نهى كالامصار انتهى هذا واجب
المعقل تدبر العلم عنده تعالى **قوله** ان صنعت في البيعة اشارة بهذا القيد الى انه
لو اوصى بجعل داره محلا زال ملكه ولم يورث لان وضع الوصية لازالة
الملك والبناء نفسه ليس بسبب لزال ملك الباقي الا في بناء مساجد المسلمين
كما في الحماية فظهر ان ما صنع الذمي من العبد في محبة لم يكن كاستيذان والتحقيق
فيه ان معبد هم ليس لمجرد العبادة بل لها منافع الناس حيث يسكنون فيه
ويدفنون موتاهم فلم يصح ما لصا لله تعالى لبناء حق العبادة فيه فيورث حتى لو كان
المسجد على هذه الصورة يورث ايضا كما في المقدس وغيره **قوله** وفي المرتدة
الى نقل صاحب النهاية عن زيارات صاحب الهداية قال بعضهم لا يبيع منها وصية
وان صنعت من الذمية لما ان الذمية تقع على اعتقادها بخلاف المرتدة حيث
لا تقع على اعتقادها ورجح الزيلعي كون المرتدة كالذمية فتصح وصيتها لانها
لا تقتل وتقتل عن العتاي ان وصايا المرتدة نافذة بالاجماع ومحققا ضيقات
ان المرتدة كالذمية فيجوز منها وما لا يظهر ان اعتقاده المصنف هو الموانة
لما في هذه العتبرات ولما سبق في باب الردة انها لا تقبل وعقدتها انما هي
حسب حق تسليم كما هو ظاهر الرواية **تنبيه** **قوله** لما كان ههنا مسائل مهمة
نوهت بما سبق منها الى هذا تحقيق من المصنف ان ما يذكر في حق القنبية متعين
بما تقدم بحيث لو تأمل متأمل لغفله من ذلك بخلاف ما يذكر في حق التذليل
وهذا هو الفارق بينهما وقد سبق **قوله** اشارة الى ما ذكر ما ذكر من كواب

فيه كلام على المولى
قاضي زاده
لا بالبيع ولا بالهبة ولا بالوقف
ولا بالمعاملة
مسألة
أول الذابة
فيه كلام على المولى الوافي
هنا تفصيل في قاضيان
مسألة
اي بيعة وكنيسة وبيت نادر

المسائل مفهومة بما سبق وذكرناها واجبة الحفظ وكون كثيرها فلا عنها **الباب**
الثاني في الإيصاء آخر هذا الباب وختم به الكتاب اما الاول فلان الوصي ممن
ينفذ وصية الموصي فيتوقف نصبه على وجودها كما هو الظاهر اما الثاني فلان الإيصاء
اخر عمل المكلف في ان يتصرف في ماله فانه لما يتعين انقطاع عمله بالذات اما التصرف
الى الوصي هذا وما يقال في وجه التأخير قلنا المسائل ليس بوجه بل القلة كثير ما
يقتضى التقدم صرح به ابن عطية في تفسير قوله تعالى لا يعاد صغيرة ولا كبيرة
وبنى عليه باب التغليب تدبر كما لا يخفى **قوله** جعل الغير وصيا ولو امرأة كما في
فتح القدير في كتاب القضاء والمراد بالجعل تفويض التصرف اليه في ماله بعد موته
اذ التفويض قبل موته توكل وهو الفرق بينه وبين الإيصاء **قوله** وقيل عنده اي
في حضرته والمراد علم الوصي وقوله ولو بكتاب او رسول كما في المجتبى والمقدس وقوله
فلو جردنا رده اي من غير علم الوصي وهو المراد وعليه تصدير المسئلة لصار الميت
مغروا وذلك باطل الا يرى ان الوكيل اذا خرج نفسه من الوكالة لا يبيع الا يعلم
الموكل دفعا للغرور والضرر المنهين فلان يجب نفى الضرر والغرور عن الميت
اولا لانه احق بالنظر كما في المنيع والكا في **قوله** اي الوصي اليه ان لم يقبل له اشارة
به الى ان قوله وان رده ثم قبل له عطف على جواب ان سكنت والمستكن في رده وقيل
عائدا الى الساكت بل الظاهر ان قوله ولزم ببيع شئ الى عطف عليه ايضا وقوله
وان جهل تدبيل للتعظيم تدبر كما لا يخفى **قوله** ولزم اي الإيصاء ببيع شئ الى
شاربه الى ان قبول الوصاية بالفعل بعد موت الموصي كالقبول بالقبول يعني
اذا باع الساكت بعد موت الموصي ما شيئا من التركة استقرت وصايته ولزم
لان ذلك دلالة قبولها واستلزم هذا اللزوم نفوذ هذا البيع لانه تصرف وصي
وتصرف صحيح نافذ وذلك صرح به في الشرح تحقيقا لما استدل عليه الحق وقيد
بالبيع ولكن عرضه على البيع كالمبيع كما في القنية وكذا الشراء من التركة قضاء دين
الميت كما في المنيع **قوله** لشبهة تتعلق بقوله اثبات وقوله كالأوراثة تنظر في الإيصاء
اذ هي صحيحة بغير علم الوارث وقوله لشبهة تتعلق بقوله اثبات الولاية والفاء
في قوله فلا تصح رابطة جواب شرط محذوف اي اذا كان التوكيل اثبات الولاية لا
استحلالا لم يعم ومن عبارة عن الوكيل وقوله كاثبات الملك الى تنظير للتوكيل
اذ هو لم يعم بغير علم مثلا قال رجل بعث هذا العبد لفلان وقلان ليس في مجلسه
فقبل القبول تصرف فلان في العبد لم يعم العقدي ولم يثبت الملك له وكذا
الهيئة هكذا اذا ارشد الدين في فوائده **قوله** وادعى الى عبد لغيره الى عطف
على قوله اوصى الى زيد لاعلى شوطية قبله كما ظن ولم يذكر المصنف الا ان حكمه حكم
العبد كما في المنيع وقوله هذا اللفظ يشير الى صحة الوصية الى ويبقى على هذه
الصحة ان جميع ما صنع هذه الاوصياء قبل افراج المفاضي جائز كما في الاقطع وايضا
ان القاضي لم يخرجهم حتى عتق العبد واسلم الكافر وتاب الفاسق تركهم لما
ان ما من التقرير هو الكفر والوق والفسق وقد زال فلا يكون له حق المنقضى
واما المصنف فعند ابي حنيفة لا يكون وصيا وعندها يكون وصيا من المشايخ من جعل
ذلك على الاتفاق لا يحنيفة ورايتان هذا باق التفصيل في شرح ادب
القاضي للمصدر الشهيد ولو اوصى الى مكاتبه او مكاتب غيره صح لانه في منافعه

فيه كلام على المولى قاضي زاده
والمولى ذكرها

فيه كلام على المولى
عزى زاده

فيه كلام على
المولى الوافي

كانه وان عجز كالتق كالقديسي **قوله** وليس يجوز عليه الخ يريد به هذا القيد ان
كون العبد اهل النظر انما هو في الجملة كافي لغوية لانه ليس بجوزي على التصرف
من جهة مولاه وفرض المسئلة على ان العبد عبد الغير فظهر ان هذا القيد غير مستغنى
عنه كما لا يخفى **قوله** وادعى الى عبده مع قيد به لما ان الخلاف الا في الشرح عليه
اذ لو ادعى الى مكاتبه او مكاتب غيره مع بالاتفاق كافي البرجندى نقلا عن المحيط
وقوله وعندهما لا يصح مطلقا والمراد ان للقاضي ان يخرج عن الوصاية ويقسم
غيره مقامه لانه وقع باطلا حتى لو تصرف قبل ان يخرج القاضى نفذ تصرفه
كافي الحقايق فظهر ان المراد من مع لزوم ومن لا يصح لا يلزم تدبر **قوله** فانه
مولى عليه من مولاه ويمكن المولى من الحجر عليه فلا يستبد بالتصرف **قوله**
لم يعزل له القاضي بل ضم اليه غيره فظاهره على ان ليس للقاضي عزل وصى الميت
ما لم يظهر منه خيانة بل انما له الضم فظهر منه ان ليس له عزل امين قاصدا بالطريق
الاول وهو مختار القدوري وقول بعض المشايخ وعليه اصحاب المتون ولكن
الامام المعروف بخوارزمي زاد ساق كلامه على وجه ان للقاضي ذلك في الفصلين
سيمي في فصل العجز وانه كلام الجمهور كافي الخيانة وانت خير بان العمل في مثله بما
اختبر في المتون اولى مما اختير في الفتاوى **قوله** ولو شك المولى الخ وكذا لو
شكى الورثة او بعضهم المولى الى القاضي لا يجيبهم حتى يبد منه خيانة اذ
انما لم تدبر شكيا قائم بين خيانتة لا يعزله وان علم منه خيانة عزله كما في
المنع **قوله** اي لا يجوز للقاضي اخراجه بشيخ به الى ان القاضي لو عزل العدل
انكافى وصى الميت ينزول فعلى عليه الامام خواهر زاده ولكن قال شيخ الاسلام
عبد البر قد صرح به في وسبب المحيط ان القاضي يصيب جابرا انما فظهر ان المراد
بعدم الجواز ليس عدم الانعزال بل كونه انما بالعزل وقد عرفت كون العمل
بما في المتون اولى والظاهر ان بهم عند الفتوى او الحكم وان الانعزال لا يقع هو الانعزال
او انصب هذا الحق بحسبه **قوله** ولوكل منهما بالانفراد هذا هو الصحيح
في مبسوط شمس الائمة والكانى وهو قول ابى بكر الاسكاف وهذا ترجيح من المصنف
قول ابى بكر الاسكاف على ما قاله ابو القاسم الصغار من ان الخلاف فيما اذا ادعى
اليهما معا وما اذا ادعى الى كل واحد منهما بعقد على حدة فينفرد كل منهما بالتصرف
بلا خلاف وان قال الفقيه ابو الليث قول ابى القاسم الصغار هو الاصح وبه
ناخذ تدبر العلم عنده تعالى **قوله** ثم استثنى الخ والاستثناء المستثناة هنا
من باب الضرورة ومن المقرر ان مواضع الضرورة مستثناة من قواعد
الشرع كافي المنع **قوله** وردة ودعوى وكذا رد مخسوب معين ومشتري معين
بشراء فاسد وكذا قضاء الدين من جنسه بخلاف ما لو كانت التركة من خلاف
جنسه لا ينفرد احدهما في قضاء الدين منه وكذا طلب الدين اذا لاجابة فيه
ان الراى كافي الوقاية والحماية واعلم ان التقاضى اعنى اقتضاء الدين ذكر في
الهداية والكانى مما يحتاج الى الراى والولاية كالببيع والرهن والاجارة
والكتابة وما اشبه ذلك والتوفيق بينهما ان التقاضى يراد به الطلب مع
القبض ولا شك انه مرضى بما انتهى الى امانته امدها بخلاف الطلب المجرد تدبر
كما لا يخفى ولو وكل امد الوصيتين صاحبه في بيع ونحوه جاز بالاتفاق لانه اجتهاد

فيه كلام على
المراد بالواقى

حيث لم يقل لا يقدر
مكة

فيه رأيها

فيه رأيها كما في المحيط **قوله** او الى آخر هذا التعيم مستدرك بالنظر الى التفريق المذكور
اذ المتصرف وحده انما هو الحق اذ اوصى اليه الوصى الميت واما اذا اوصى الى اخر
فليس له تصرف وحده اذ لم يكن لنفسه تصرف وحده فكيف يكون ذلك لمن يتوب
منه ومن ذلك لم يقل باحد فظهر ان الصواب في المتن والشرح ان يقال هكذا
فان اوصى الى الحق فله اى الحق المتصرف في التركة وحده لان رأى الميت باق حكما
برأى من خلفه والى آخر ان يتصرف مع الحق ولا ينفرد امدها كما في حياة الوصى
الميت هذا هو الموافق للهداية والكانى بعد ايمان النظر في كلايهما والمصنف رحمه
الله تعالى لم يحسن النظر ومن ذلك لم يصيب هذا الحق بحسبه **قوله** فله اى لمن
ادعى اليه الوصى الخ هذا التعيم هو الموافق للكانى والهداية ولكن لم ينكسر في
سرجوان تصرف الاخر الذى نصبه الوصى الميت في التركة وحده بل اللازم من
السوق ان لا يجوز تصرفه الا مع الوصى الحق تدبر العلم عنده تعالى وقوله ضم
اي القاضي اليه غيره او اجاز تصرفه وحده في لاجابة الى الضم كافي شرح ادب
القاضى للمصدر الشهيد ثم هذا متفرع على قولنا ببينة ومحمد واما على قول
ابى يوسف فينفرد الحق منهما بالتصرف كافي حال حيوتها ثم اذا ادعى الى رجلين
ففسق احدهما فالقاضى يختار ان شاء اطلق الثاني ان يتصرف وحده وان شاء
ضم اليه آخر مستبدل الفاسق وبالجمل لا يجعل العول مالم يرفع الامر الى الحاكم
هذا عندهما وعند ابى يوسف ينفرد كما في شرح المصدر ايضا **قوله** نصب القاضى
وصيا الخ هذه المسائل مأخوذة من القينة وهذه المسئلة منسوبة الى ابى ذر
فيها وقوله وينعزل اى عدل غير كان **قوله** قيل فائمه السمرقندى في مجموعاته
وينعزل به ايضا الخ هذه المسئلة مذكورة فيها بجملة **شبه** وهو شرح خواهر
زاده فيكون القائل خواهر زاده لا السمرقندى يؤيده ما قال في العادة ولو كان
عدلا كما فيا فعزله وذكر خواهر زاده انه ينعزل وذكر القدورى والطحاوى انه ليس
للقاضى ان يخرج الوصى من الوصاية ولا ان يدخل معه غيره الا اذا ظهرت
خيانته او فسقه او عجزه وقوله فاذا انعزل وصى الميت الخ هذا منقول من استاذ
صاحب القينة وترجم لما ذكره خواهر زاده الا ان ابن قاضى سباهة صرح بعدم
الانعزال وعقله بان كوى وهو اشفق بنفسه من القاضى كيف يعزله وقال
وينبغي ان يفتى به لفساد قضاء الزمان **قوله** فهو وصيه الخ اشار باطلا له
الى انه وصى في اتركيتين سواء ذكر تركته نفسه فقط او تركته بوصيه فقط وذكرها
معا ولم يذكر شيئا وجعله وصيا مطلقا هذا عند الامام خلافا لهما في الاوليين
وعليه عبارة الملتقى الامير **قوله** كالجديريه بان ولاية ثابتة للوصى في المال
ينتقل الى الوصى وفي النفس ينتقل الى الجدي كزوج الصغار والصغار يستغنى
انقسام ثم الجديهما انتقل اليه قائم مقام الاب فكذا الوصى فيما انتقل اليه
قائم مقام الوصى وباقي التفصيل في الشرح **قوله** عن ورثة غيب اطلق فشمل
الصغير والكبير كافي الحماية وقوله حتى يرد الى الوارث بالعيب فيها اشتراه
المورث ويرد عليه به فيما باعه المورث ويصير مغرورا الخ حتى يرجع بقيمة
الولد وبثن اتمه المستحقة على بايع المورث فيكون غروره كفروره لخلافته
عنه وقوله فيكون خصما للوارث اى عن الوارث الكبير الغائب اما لو كانت

عدم انكشاف سرج الخ
وقد دوح الانكشاف بلطف الله تعالى
حسبه
الحمد لله الذى عز عبده الفقير ولم
يجعله شريكا عن التأليف والتصنيف
بلطفه وكرمه واحسانه ولم يجعل
لمبى شغرا من عكس دوران الفكك
مهما امكن حيث جعلت الاسافل اعاليا
والاعالى اسافلا بعد الطهور ورتبة
سلطان عثمان خان عليه رحمة الرحمان
الى يومنا هذا وتوكل على الخالق وهو
حسبى المحمد الفقير
عبد الحليم

واما في فصل هذا الكلام عن كلام
الظاهر الذين لانه لا يحتمل ان يكون
من كلامه بل زيل بعد نقل
الانعزال والاستبعاد على وجه
اذ الانعزال هو مختاره ايضا
مكة
وعليه ظاهر
المتون وهو
يقضى امين
بقدرة مكة
فيه كلام على
المولى عزى
زاده
م

صغيرا فلا حاجة الوصية والغيبه مسئلة المتكافئ فوائدا ارشد الدين **قوله**
ولا يصير مخروجا بشراء الموصي ولم يقل حتى يكون الولد رقيقا وان صرح به
في الكافي وكان مقتضى نفى الغرور الذي هو في كلامهم هنا لما نص عليه في العبادية
وغيره انه لو استولدها على هبة او صدقة او شراء ولو فاسدا او وصية اخذ
المستحق الجارية وقبض الولد لان الموجب للغرور ملك مطلق للاستباحة في الظن
وقد وجد ويرجع اب الولد بقيمة الولد على البايع وبالنحن ولا يرجع عليه بالعقل
ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموصي بقيمة الولد لما ان تجرد الغرور
لا يكفي لاثبات حق الرجوع بل انما بقيت في عقد المعاوضة لاني عقد التبرع
ولما ذكر في الخاتمة ان الموصي له بالجارية اذا استولدها ثم استحققت فانه
لا يرجع على بايع الموصي لا بالنحن ولا بقيمة الولد كما لا يرجع بثن الجارية ولا
بقيمتها ولا بقيمة الولد على الواهب والمتصدق والموصي لا يرجع على بايع
واحد منهم لعدم الخلاف له وان ما في الكافي ليس بصحيح والله رد المصنف
في التهذيب حيث ترك هذا التصريح مع ان الكافي من ما ذكرناه **قوله**
فلا يكون الوصى خليفة عنه اي عن الموصي له غير ان الوصى لا يضمن ولو تصرف
بفعل غير مشروع وهو المقاسمة لان الوصى امين بعد القسمة ايضا لما ان له
ولاية الحفظ فانزاه للحفظ فلا يودى الضمان فاذا هلك ما افرزه صار كان
التركة هو الباقي يكون للموصي ثلثه كافي بكلمة المولى زكريا **قوله** وللقاضي
قسمتها اي التركة واخذ قسطه اي قسط الموصي له الغائب اطلقه فمثل انه
غاب بعد موت الموصي وبعد قبوله الوصية او قبل قبوله فيكون فيه اشارة
الى ان للقاضي قسمها وقبض قدر الوصية عن الموصي له الغائب وان كان بعد
لم يقبل الوصية لما من ان موته بلا رد يعد قبول لا فاما يتقرر منه الرد يصح
مقاسمة القاضي تدبر العلم عنده تعا واثار بالاختلاف انما يصح مقاسمته
مع الورثة اذا دفع الى احد الفريقين نصيبه حتى اذا هلك اعيد النصيبين قبل الدفع
هلك من الجملة لان القسمة لا بد وان يكون بين اثنين فلا يصح ان يكون نفسه
مقاسمها ومقاسمها كافي فوائدا ارشد الدين وقوله وقد ضاع المقبوض اي في يد القاضي
او امينه قال الامام المجتوب تقسيم القاضي عن الموصي له الغائب انما يصح اذا
كانت التركة بما يوزن ويكال اما اذا لم تكن منه فلا يصح لان في القسمة في غيره
مبادلة كالبيع فكما لا يجوز بيع مال الغائب لا يجوز قسمته ومن هذا وضعت
المسئلة في الهداية على الدرهم كافي في العناية وغيره **قوله** لم يكن على الورثة
سبيل اشارة الى ان ليس له سبيل على القاضي او امينه بالطريق الاول لانه امين
لم يصدر منه تعد ونقصير ولذا لم يتعرض له وان صرح به في بعض الشروح
قوله فهلك في يده اي يد من يبيع عن الموصي ج بثلث ما بقي هذا عند البيهقي في
ابو يوسف الوصية ان استغرق المفرز الثلث ومحمد مطلقا وقد سبق التفصيل
في الج والذلك لم يتعرض هناك بقى هناك كلام وهو ان ما ذكره هنا في عامة شروح
المترون ان هذا الاختلاف على ان لا فرق في ان يهلك المفرز في يد الموصي او يد من
يبيع عن الموصي ولكن نفس الامام قاضيان والامام المجتوب ان هذا انما هو فيما

قوله واوصى الى زيد وبكر بثلث ما بقي
حتى الاوصاء بالغير حتى اوصاء
باللام فكيف يبيع عطف وبكر
على الزيد فيؤدى الى تعميم المشترك
لانا نقول التحقيق ان هذا من قبيل
تنوع معنى واحد بالاضافة الى الجمل
على نوعين اي جعل زيدا وصيا وبكر
موصي له فلا يلزم تعميم المشترك
تدبر العلم عنه تعا

في كلام على صاحب
الكافي والجماعة
حيث تبعه

وقد سبق في كتاب القسمة ان التركة
لو انزاعا لا يجبر القاضي على قسمتها
بل انما يصح بالتراضى وهذا لا يمكن
في الغائب

منهم صدر الشريعة وابن كمال
الوزير وصاحب المجانية

لوهلك في يدي من يبيع عنه اما لو هلك في يد الموصي بعد ما قاسم الورثة قبل الدفع
الى من يبيع عنه من ثلث ما بقي بالاتفاق وعبارة الهداية ظاهرة في ذلك صواب
المسئلة صاحب العناية ثمة على ما نص به الامامان وارشد الدين هناك **قوله** متى
بيعه اي الوصى عبدا من التركة لغضاء الدين كافي في صدر الشريعة واطلق العبد ولكن
المراد عبدا غير ما دون مديون اذ لو كان ما دون مديونا لا يبيعه الوصى من غير رضا
الغرماء بل المولى كذلك لان لغريم العبد حقا في استتباعه فلا ينفذ بغير اجازته
كيلا يبطل حقه في عين العبد وصورة في ينكشف سر قوله و سره اي سر محبة بيعه
غاية الاكتشاف وقوله هي المالية **قوله** باع اي الوصى قبله اذ لو باع القاضي
والمسئلة على حالها لم يضمن القاضي ولا امينه اذ لا عهد على كمالا يجتنب عن تقلده
فيستعمل مصلح الناس وقوله وهذه اي الاستحقاق وثانيتها باعتبار الخبز **قوله**
ورجع في التركة وان هلك او لم تف لم يرجع بشئ على الورثة ولا على المساكين
لو تصدق عليهم لان البيع لم يقع الا للبيت فصار كسائر ديون عليه وفي المنتقى
لا يرجع على التركة بل على المساكين الاخذين للثن لان غنمهم لغريم عليهم
وهذا قياس وما ذكرنا استحسانا وجهه ان الميت اصل في غنم هذا المتصرف وهو
الصواب والفقير تبع لكافي في العناية وغيره **قوله** باع حصه الصغير والصواب
عبد الصغير ومثل هذا قد وقع من طغيان قلم الناسخ الاول وسباق كلامه بعبته
كما لا يخفى **قوله** ويدفع مضاربة وبضاعة وهو ان يبيع الوصى طائفة من مال
الصبي للتجارة ان ما حصل منه للصبي وكذلك ان يدفع ماله شركة لان جميع ذلك
من منبج التجار وله ولاية التجارة في مال الصغير كما في البوجندي والخاتمة
قوله وله اي للموصي التجارة الخ هذا تعميم بعد التخصيص اذ يدخل في التجارة
المضاربة والبضاعة ايضا هذا الجواز اذا كانت للبيتم اما اذا ائتمر لنفسه
بالميت وقد نصب وصياله او بالاليتيم لم تجز وهذا هو المراد بما ذكر في الهداية
وسائر المتن ولا يتجوز في المال لان المفوض اليه الحفظ دون التجارة فلا مخالفة
بينه وبين ما ذكره المصنف قوله من العبادية نقلا عن المبسوط واخوه من الخاتمة
فظهر ان في المال في عبارة الهداية اعم من ان يكون مال الميت مطلقا وان يكون
مال يتيم نصب هو وصياله تدبر العلم عنده تعا **قوله** لا الاعسر وكذا لم يميز
قبول الموالاة لو كانا متساويين نص عليه المجتوب وفي الذخيرة اختلف المشايخ
فيه والصحيح عدم الجواز كما في المنبج والنهاية فظهر منه انه لو قال لا المماثل في
الصحيح فعدم جوازه في الاعسر يكون بالطريق الاول وذكر في الخاتمة ان هذا
اذا وجب الدين بمداينة الميت اما اذا وجب بمداينة الوصى فيجوز ان يحتال وان
لم يكن املا من الاول **قوله** ولا يقرض اي الوصى مال اليتيم ومع هذا لو اقترض
لا يكون خيانة حتى لا يستحق به العزل كما في العبادية وذكر ادب القاضي للمضامن
لو اقترض الوصى كافي ضامنا كما في المنبج والتوفيق بينهما ما ذكر في جامع الفصولين
وغيره من ان الضامن ومضى القاضي وغير الضامن ومضى الميت وقوله بخلاف
القاضي فانه قاض عليه هذا اذا لم يجد من يضاربه اما اذا وجد فعليه لانه انفع
واطلق الاقراض ولكن انما يقرضه من ملى وايضا للاب اقراضه اذ لا ايداع
بل الاقراض اولى كافي في جامع الفصولين وقيد بالا قراض فان له الاقراض لو لم يتا

اي في كتاب الج ٣

فيه كلام على المولى
عزى زاده

وكذا اوجد اشياء يشترط له
مسألة

عند مجد خلافا لا ينجيه كما في المعادية يدل على جواز الاستقراض من ما في المنتقى ان
الوصى لو استقرض بذرا اليتيم وذبح ارض نفسه فالزاع للوصى والقول
قوله انه زرع لنفسه وكذا لو زرع بذرا نفسه في ارض اليتيم اما لو زرع
بذرا اليتيم في ارض اليتيم ورجح لم يصدق انه بذرا لنفسه كما في المنبع **قوله**
بما يتغابن وهو ما يدخل تحت تقويم المتقربين هذا اذا عقد مع غيره اما لو
شراى لنفسه من مال اليتيم او باع له شيئا فيجوز عند الامام وعند ابى يوسف
في رواية اذا كان لليتيم بقع ظكبيح ما يساوي خمسة عشر بعشرة وشرى
ما يساوي عشرة بخمسة عشر وقول مجد واظهر روايتى ابى يوسف ان لا
يجوز بكل حال هذا في وصى الاب اما وصى القاضى فلا يجوز بيعه من نفسه بكل
حال وهذا بالاتفاق كما في المقدسى والحاية وللأب شراء مال الصغير لنفسه
ان نقد الضرر كان يكون بمثل القيمة او غبن يسير بعد ان يكون في ماله
وفاء والجدة كالاب في ذلك كما في شرح الخياوى **قوله** فكذا وصيته فان يلى ما
سواه ولا يلية وقوله وكان القياس ان لا يلية الوصى اى ان لا يلى الوصى ما سوى
العقار وقوله اذ لا يملكه الاب على اكبر تباع المصنف في هذا التعليل صاحب
الهداية الا انه من ان لقوله لان الاب يلى ما سواه ودفع صاحب الكفاية هذه
المنافاة بالجل على ان المعنى الاب لا يملكه بالولاية الحقيقية ويملكه بجهة الحفظ
والنظر ورواه المولى قاضى زاده بان الوصى كالاب في ذلك من غير فرق على ما ذكر
في رتبة الاستحسان بل التقدير الحسن ما في التبيين وكان القياس ان لا يملك
الوصى غير العقار ايضا ولا الاب كما لا يملكه على اكبر الحاضر الا انه لما كان فيه
حفظ ماله جاز استحسانا فيما يتسارع اليه الفساد لان ثمنه ايسر وهو يملك
الحفظ فكذا وصيته واما العقار فيحفظ بنفسه فلا حاجة فيه الى البيع انتهى
قوله واما اذا كان في ملكه بقدر الدين هذا بالاجماع واما بيع عقار يزيد على قدر
الدين فعند البيهقي بملكه وعند غيره لا يملك كما في المنبع هذا اذا كان اكبر غائبا
مسيرة ثلثة ايام كما في المعادية وعليه وضع المسئلة اما اذا كان حاضرا فكذلك اذا
لم يقض الوارث اكبر من خالص ملكه او استغرقت التركة بالدين وقيد بالدين
وكذلك وصية مرسلته من غير فرق كما فصل في المنبع **قوله** اول الدين اطلقه
ولكن المراد اذا يوجد عروضا ولم يف ثمنها واجتبه الى ثمن العقار وهذا التفصيل
مراد في المسئلة السابقة واللاحقة كما صرح به في الشرح وقوله قال في الهداية
الحاصل ما فيه ان العقار يباع لنفقة الاب فجوازه لنفقة الصغير وهو ماله
بالطريق الاولى والغير المبرور في ماله ونفقته عاندا الى الاب وقوله واشرافه
الى الخراب بان يكون العقار حائوتا او دارا يخاف عليه النقصان والتداعى الى
الخراب **قوله** لا يجوز اقراره بدين له وكذا لم يجوز اقراره على الميت بوصية
كما في النوازل **قوله** فيبيع في حصته ولم يتعرض ان هذه الصحة في ان يولد
كل الدين من حصته وان يؤخذ من حصته قدر ما هو حصته من الدين وقد سبق
في كتاب الاقرار ان المصنف لم يبرج احد القولين على الآخر في المتن لما ان الثاني
وان كان استحسانا الا ان الاول ظاهر الرواية **قوله** واما الوصيان
فلا ثباتهما لانفسهما معينا ويضم القاضى اليهما ثالثا لثبوت شهادتهما

٤
سواء كان فيه نفع ظاهر ولا
سكته

وجاز اكبر في عبارتي المصنف
والهداية على اكبر الحاضر
خلافا المتبادر كما لا يخفى
سكته

للوثة اخذ التركة لانفسهم ودفع
الدين والوصية من ماله لهم ولو
استغرقت بالدين كما في جامع
الفصولين
سكته

اقرارها بوصى معها وهو حجة عليهما فلا يتصرفان بدونه فصار كانه ثلثة
او صيما مات احدهم فينصب القاضى بدله كما في الشرح **قوله** الا ان يدعيه
المشهد له الصغير المنسوب للايضا لم يثبت هذا اللفظ في المتن ولا حاجة
لصيرورته متنا فيجمل المتن على عدم ادعاء المشهد للايضا ومثل هذا
الاجال كثير لا يعد خلافا لا يخفى على من تدرب ويقرب منه عدم تعرضه الى
منه القاضى اليهما ثالثا لثبوت ان القاضى لو قبل شهادتهما في الصورة الاولى
وعينه معهما فقبل ينبغي ان يبيع كذا افاده المقدسى **قوله** واما الابنان
لا شك في ان لا بد من بلوغهما في الحاجة الى الوصى فيجمل على ان يكون معهما صغير
وهناك دين او كبير غائب كذا افاده المقدسى وكذا لو كان في التركة وصية
اقول الظاهر ان بشهادتهما لم تسقط مؤنة التعيين عن القاضى حتى لو قبل شهادتهما
في المشهد وبه وعينه وقبل ينبغي ان يبيع ولكن صحة وصايته انما هي من تعيين
القاضى لا من شهادتهما تدبر العلم عنده **قوله** فلان التصرف في مال
الصغير للوصى الخ فيشهدان لانفسهما والاية التصرف في المشهد به وقوله لان
ولاية الحفظ الخ وقومهم عود الولاية بحضون الكبير والمراد بولاية البيع بيع المتقول
لما سبق وفي شرح ادب القاضى للخصان لا يجوز شهادة الوصى للميت ولا لليتيم
لانه المنع في ذلك قال الوصى اذا عزل فشهد لاحدهما لا تقبل لانه كان خصما
فيه وان لم يخاصم الآن بخلاف الوكيل بالخصومة اذا عزل قبل ان يخاصم حيث يجوز
شهادته عند البيهقي ومجد كما في المنبع **قوله** هذا قولهما في الهداية وابو حنيفة
فيما ذكره الخصان مع ابى يوسف اى لا تقبل في الفصلين وعن ابى يوسف مثل قول
مجد فتقبل في الدين دون الوصية فصار لا ينجيه رواية ابى يوسف ورواية
وعن مجد رواية واحدة في الدين واما في الوصية فلا تقبل بالاتفاق كما في الفوائد
الجديدة وعن الحسن بن زياد عن ابى حنيفة ان هذا اذا جاء الفريقان اذا جاءوا
جميعا وشهدوا فالشهادة بالطلقة واما اذا شهدا ثلثين قبل شهادتهما
ثم ادعى الشاهدان على الميت بدين الف درهم فشهد لهما الغريمان الاولان
فشهادتهما جائزة فصار في المسئلة ثلث روايات عن الامام كما في شرح صدر
الشهد في ادب القاضى **قوله** بخلاف الشهادة بوصية الف يعنى لو كان شهادة
كل فريق للآخر بوصية الف لم يجوز والمراد وصية يجوز شايخ اذ لو كان الوصية بمعين
بعينه يجوز بالاجماع كما في المنبع **قوله** وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين
ايضا قال الشيخ قاسم في حواشيه للجمع وعلى قول ابى يوسف اعتمد النسفي والجوزي
قلت ان اراد بالنسفي صاحب الكنز فاما فيه قول مجد وليس في كافي ما يرجح قول
ابى يوسف ولو اراد غيره فينظر ويخرج وقال المقدسى وينبغي في مثل هذا
ما مل عند الفتوى اذا كان الشهود معروفين بالخبر يعمل بقول مجد والان يقول
ابى يوسف **قوله** او شهادة الاولين بعينه ولو عيقتا وقال المجوزي المسئلة
على اربعة اوجه شهادة بالدين وقد سبق وشهادة رجلين بوصية عين بعينه لا يثبت
ثم شهادة هذين الرجلين لهذه الشاهدين بوصية عين آخر تقبل فيه بالاجماع
اذ لا شركة للمشهود له فيه فلا يتمكن التهمة وشهادة كل فريق بجزء شايخ للآخر
كشهادة كل فريق للآخر بوصية الف مرسلته لا تقبل فيه بالاجماع وشهادة فريق

في كلام على الدوى
عن زاده

لاخر بوصية عين كالعبد ثم شهادة الاخر للاول بوصية ثلث ماله او نحوه لا تقبل فيه ايضا كما في المنيع **قوله** لان الشهادة توجب شركة في المشهود به اذ الثلث من شايع يوجد في العبد ايضا فيشتركون في ثلث العبد كما في الشروح **قوله** وصي الاب اول من المجدح اذن الاب والجدة وصيهما والقاضي ووصيته لليتيم وقته في التجارة لا اذن الامام واخيه وصيته وخاله اذ ليس لهم التصرف في ماله ولا الاذن في التصرف فيه كما في جامع الفصولين **قوله** وههنا مسائل سبعة في الوصايا ما في وصايا الكفا في لوقا رجل اوصيت بثلث ماله لثلاث بكر وهم سبعة فاذا هم خمسة فالثلث كله لهم ولو كانوا عشرة بختيار الوصا ووارثه سبعة منهم ولو قال اوصيت لثلاث بكر وهم سبعة ولزيد فاذا هم ثلثة له دبعة لان قوله وهم سبعة لغو ومنها ما في الحاشية ولو طبع السلطان مال اليتيم فاعطاه الوصي شيئا من مال اليتيم ان كان لا يقدر على دفع الظلم من غير اعطاء شيء لا يضمن وان كان يقدر ضمن ومنها ما في وصايا النوازل وصي مريم اليتيم على جابر ويخاف ان لم يبر ينزع من يده فبره من مال اليتيم لا يضمن عليه وكذا المضارب ولو استباح رجل مال اليتيم من الوصي بالغ والاخر بالغ ومائة والاول امللا يبيعه من الاول وكذا الاجارة يوجب ثمانية للامللا لا بعشر لغفل وكذا متولى الوقف ومنها ما في شرح الاصل لخواهر زاده ولوليت ودبعة عند رجل فاقترضها او وهبها بامر الوصي فمن المودع لا الموصي اذ لا يملكه الوصي فيبطل امره فوجوده كعدمه ولو امره بدفعها الى رجل فدفعها لم يضمن اذ الوصي قبضها فله توكيل غيره به فقبضه كقبضه ومنها ما في العجاية معزيا الى القاضي بلال الدين لصي بلغ ان يحاسب وصيته بل نفق بمعروف ام لا ولكن لا يجبر على ذلك لو امتنع ويمتدح مع اليمين لانه امين ومنها ما في جامع الفصولين للقاضي نسب وصي ليدعي عليه لو وصيه ووارثه غائبا ويكتب في نسخة الوصاية جعله وصيا ووارثه غائب مدة السفر وفي رواية له ذلك وان لم يكن غائبا ولو اقر الكبار بدين فعلى الغريم اقامة البينة ليثبت دينه في حق الصغير اذ لا يعمل اقرارهم في حق غيرهم ايضا اذ ربما يظهر غريم اخر ودينه ظاهر ودين المقر له في حقه باقرار الورثة وكذا لو اقر بالوصية فاقام البينة تقبل ايضا ومنها ما في القنية او من ماله شيئا معينا الى صلواته وصيا ماته ومات والورثة كلهم كبار حضور محتاجون اليه ليس فيهم غير راض يجوز لصرف اليهم وما فيه ايضا بعلامة **كسر مت** اوصي بثلث ماله الصلوات عمره وعليه دين فاجاز الغريم وصيته لا يجوز لان الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين باجازته ومنها ما في حاوي المنيعة **اسنع** اوصي بجيرانه فهي للملاصقين وغيرهم عندهما من يسكن محلته ويجمع مسجدها وليستوى فيه المذكور والمؤنت والمسلم والذمي والسكان والمالك والوثيق والاحرار في الامت ومنها ما في الحاوي ايضا اوصي بثلث ماله قيل لا يدخل الدين وقيل يدخل وهو الاصح لان اسم المال يتناول العين والدين سواء كانا في يده او على الناس وكذا يدخل الدين المقرب بعد الموت ومنها ما في القنية بعلامة **تب** ولو اعطى

قد اخذ كل الفنون عبد الحليم ابن الشيخ بقر قدم ورواها عن الشيخ بسير الجوهري القلمورجي عن الشيخ محمد الايبان الذي ثم اكونا به وروى عن الشيخ ابن القلوبي الشافعي محمد البيلوني الحلي كلاهما عن ابن حجر المكي عن القاضي زكريا عن ابن حجر العسقلاني صاحب فتح الباري شرح صحيح البخاري وباقي السند المذكور في ذلك الشرح وقد كان عبد الحليم مازونا في رواية كل الفنون العلية عن اسعد افندي شيخ الاسلام في دار السلطنة السنية القسطنطينية وقد اخبر ان عنقته واصله الى ابن حجر العسقلاني باربعة وسائط وكان مازونا ايضا من شيخ ايا صوفية الكبير عن افندي الاسكواني وعن شيخ جامع ابي الفتح سلطان محمد خان سيف الله افندي الحيدري الافندي رجع الله تعالى ارواحهم

فقيرا واحدا كقارات الصلوات جملة جاز بخلاف كفارة اليمين ولا يجوز ان يعطى كل مسكين اقل من نصف صاع في كفارة اليمين ولا في كفارة الصلوة ومنها ما في الحاوي بعلامة **ج** ثم ان كانت الورثة اغنيا يستحب ان يوصى للصلوات والصيامات قال صاحب **اسنع** وعندي واجب وفي **دس** مثله والمجد للذي وقفتي للاتمام هذه الحاشية على الدور والغور وانا مدرس في مدرسة مباركة بميمنة مدينة ايا صوفية **تغذ** الله نائنها بالوضوء واسكنه في اعلى عروق الجنان على خط الطهرات ازهار معانيها عن الكام الاستار وعلى سبط ابوزيد لطايف الاسرار من مساجح صواب الافكار ومطالع نوازل الانظار حتى كشفت عن وجوه مخدراتها نقاب فوا لم يكذبوا من طواعين النظر وبرزت على منقصة الظهور وعروس الجاهات وتحقيقات تحيرت فيها اقنعة اولي الابصار بعد ما تتبع العبد الفقير المدعو عبد الحليم بن الشيخ بقر قدم ابن الشيخ نضوح ابن الشيخ موسى بن الشيخ مصطفى بن الشيخ عبد الكريم ابن الشيخ حمزة فقيه غفر الله له ولهم واحسن اليهم الاصول والفروع والمتون والشروح التي كتبت اسامياها عند النقل عنها وقد كنت مازونا عن الاساتذة الكرام وروى الاحترام اسكنهم الله تعالى بمجوعة فزاديس الجنان ان اردو عنهم كتبنا لتفا سير والا حاديت والاصول والفروع والمعقول والسموع سيما على الاصول والفروع قد دخلنا في عروفي بل اختلطنا في وحيي ثم حصلنا الاذن التام واعتكنا شهر رمضان لسنة سبع وثلثين والف من طرف منزلة الغز والشوق ولم انفك بتوفيق الله تعالى من هذا الوقت الى الآن من التدريس على العموم والمخصوص في فنون شتى ولم ازل عن تحرير والتقريب وعن التوضيح والتنقيح والتغيير وقد كتبت في عنوان شباني بعد الفراغ من الجملة عن المراجعات ما شئت على شرح المنار لابن ملك وعلى شرح المولى الجاني على الكافية وفيها بحكمة في مواضع كثيرة مع العلامة الثاني المولى عمام الملة والدين وبعد وصول هذه الحاشية الى كتاب البيوع عاقني بعض عوايق عن الاتمام وسرعت الى تحشية المطول ودوتها الى بابا الخامس ودفع تعليقاتي على توضيح صمد الشريعة في هوامشه وهوامش حواشيه وسمعت تفسير البيضاوي بالتدريس درسا بعد درس وكتبت في هوامشه وهوامش حواشيه لوجعت تتجمل ان يكون مجلدة ثم رجعت تهقرى لهذه الحاشية بعد استياري والان تبسرا الاختتام بعون الملك العلامة وقت فمحي يوم الاحد من اواسط جمادى الآخرة لسنة ستين والف الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله واعانتنا عليه ووفقنا له وما كنا نقدر عليه لولا ان وفقنا واعانتنا الله وارحمنا الربا الكريم والبر الرحيم ان يوفقني بفضلته على عمل يسر في يوم التناد ويجعل اخرى خيرا من اولي وقته امرى الى الله ان الله بصير بالعباد اللهم رب السموات السبع وما اظلت ورب الارضين وما اقلت ورب السباطين وما اضلت كن لي جارا من شر خلقك كلهم جميعا ان يفرط على امدنهم او ان يبغي عز حارك وجل ثناؤك ولا اله غيرك لا اله الا انت اللهم آت نفسي تقواها وزكها انت خير من زكاها انت وليها ومولاها اللهم اني اعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا يستجاب اللهم اعصمنا بعونك الكريم عن اتباع الهوى ودققنا بطفك العميم لسلك طريق الهدى انك ولي العصمة والتوفيق ومنك الهداية الى سوا الطريق

اشارة الى ما وقع للعبد الفقير من شناعة طوبى الذكر ودينه روية رسول الله صلى الله عليه وسلم تارة تحت شجر الكرم الرفيع وتارة تحت شجر مسني بكواس حتى لمس وابدسني بين يديه وقال ما قال واذن بالتدريس من التفاسير الشريفة والامامات المنيفة ومن سائر الفنون المجد لولته والصلوة على نبيه وعلى آله وصحبه اذ لا واخر

اراد بالاسرار اللطيفة الحاصلة من مساجح صواب الافكار مسائل بسطت على المتقن وبالحاصلة من مطايع نوازل الانظار مسائل سرود على الشرح وباحاث وتحقيقات ما ارد على الحق رجعا لله تعالى ودفع به ابحاث المولى الواني والمولى محيى زاده وغيرهما رحمهم الله تعالى

طبع بمصر اليه ارتفع وكل مرتفع طالع وجهه طواح

هو الجاني من نقشبند الواسل المبحار من خواج بهاء الدين النقشبندى من احبائه او خلفائه او من اولاده فوبدعصره في العلم والصلاح ويجب تقرب ودراية على ما نقل بعضا

والعبد الفقير عبد الحليم راب وماؤن عن شيخ الاسلام اسعد افندي عن الشيخ عمر العرضي الحلبي عن والده الشيخ عبد الوهاب العرضي القاضي زكريا لمحبه المعمر

جنى خلد

زيدك كافر محقق بولي اولوب فوت اولوب ترك اينديكي مالي معتق مسلم اولاغنى
آلور يوخسه بيت المالى آلور الجواب زيدا آلور كذا لعصر محمد ع

هذه مخالفة للفنادرى كمال مسلم اعتق كافر فى دار الاسلام فولاد له لكن لا يرته
لكفره ان مات على دينه وكذلك الكافر اذا اعتق عبدا مسلما كذا فى المنية
والتكلمة وقال فى فنادرى تانا رمانية فى الصورة الاخرة الا اذا
كان للمعتق الكافر عصبة من المسلمين فأت المعتق المسلم فولاد له لا قرب عصباته
المسلمين انتهى



زيدك وراثتى وليك ابله دور
معتق كافر اولاغله زيد ولىك دور
دوشين معتق اسمه بيت المالى
مقدمدر زيرا عصبه دور

